

مجموع

رسائل الإمامة

المقالات الكوراني

برهان الدين إبراهيم بن حسين الكردي المدني الشافعي
المتوفى سنة ١١٠١ هـ

يضم هذا المجموع عشرين رسالة مختارة من رسائله
التي يطبع غالبها لأول مرة مقابل على عدد نسخ خطية

مختارين وقبولين

محمد بركات

د. علي محمد زبونو سارية فايز عجلوني

المجلد الأول





مَجْمُوع

رَسَائِلِ الْعِلْمِ الْأَمَةِ

الْمَلَأَ اللَّهُ كُورَانِي

الْمَبْنُوتِي سَنَةِ ١١٠١ هـ

(١)

حُقوقُ الطَّبَعِ مَحْفُوظَةٌ

الطبعة الأولى

١٤٤٢هـ - ٢٠٢٠م

يُمنع طباعة هذا الكتاب أو ترجمته أو تصويره ورقباً أو إلكترونياً
إلا بإذن خطي من الدار الناشرة
تحت المساءلة الدنيوية والأخروية



دار اللباب

للدراسات وتحقيق التراث

DAR-ALLOBAB

Lubab Yazma Eserleri İhya ve İlmi Araştırma Yayınları

بيروت - لبنان

009615813966

0096170112990

Www.allobab.com

اسطنبول - تركيا

00905454729850

00902125255551

info@allobab.com



İskenderpaşa mh. Kıztaşı cd. No:7 D:5 Fatih (Özel Fatih Hastanesi Karşısı)

مجموع

رسائل العلامة

المعلا الكوراني

برهان الدين إبراهيم بن حسين الكوراني الشافعي

المتوفى سنة ١١٠١هـ

يضم هذا المجموع عشرين رسالة مختارة من رسائله
التي يطبع غالبها أول مرة مقابلته على عدة نسخ خطية

تحقيق وتعليق

محمد بركات

د. علي محمد زينو سارية فايز عجلاوني

المجلد الأول

كتاب اللغات

فِي
هَذَا الْمَجَلَدِ

الصفحة

الموضوع

- 5 مقدمة التحقيق
- 15 ترجمة العلامة الملا الكوراني
- ١ الرسالة رقم (١): مسالك الأبرار إلى أحاديث النبي المختار
- ٣٠٥ الرسالة رقم (٢): الأمم لإيقاظ الهمم
- ٤٤٥ الرسالة رقم (٣): تذييل الأمم لإيقاظ الهمم
- ٤٥٥ الرسالة رقم (٤): نظام الزيرجد في الأحاديث المسلسلة بأحمد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة التحقيق

الحمد لله الذي أرسل رسوله بالهدى والإيمان، وأنزل عليه كتاباً فارقاً بين الحق والطغيان، سالماً من الاختلال والنقصان، وتولّى حفظه من كل خبيث أو شيطان، وضمّن صيانتَه من أيّ تحريف أو بهتان، وصلى الله على النبيّ العدنان، وعلى آله وصحبه ومَن والاه من أهل الإيمان.

وبعد:

فمما لا شك فيه أنه لم يخلُ عصرٌ ولا زمان من لدُن نبي الأمة عليه الصلاة والسلام وحتى عصرنا الحاضر من علماء وفقهاء قاموا بحفظ الدين خير قيام، ولم يقصّروا أو يتهاونوا في أدنى فرع من فروعهِ فضلاً عن أسسه وعقائده التي بُني عليها، وهؤلاء العلماء منهم مَن أخذ حَقَّهُ من الشهرة، ونال مستحقَّه من التكريم والإجلال والإكبار، وانتشر صيته في الآفاق، وبلغ علمه الطباق، ومنهم مَن ظلَّ مَ غير قصد، وأهمَل لكنْ دون عَمْد، فلم يُعرف على مرِّ الدهور ولا كُتِبَ لكتبه الظهور، حتى طواه النسيان أو كاد.

ثم قيَّض الله في هذا العصر مَن ينقّب في مكتبات الإسلام، التي مرَّ عليها زمانٌ من النسيان، وتُركت فيها كنوزُ العلم مخبأةً بلا باحثٍ عنها أو طالبٍ لها، فكانت نهضةً حقيقيةً في خضمِّ النكسات التي تعاني منها الأمة، وتكالبُ الأعداء الذين

اختلفوا على كلِّ شيءٍ إلا على ضربٍ هذا الدين وتشويهه تمهيداً للقضاء عليه، فإنهم على ذلك متفقون.

فكان من نتيجة هذه النهضة العلمية ظهور مؤلفاتٍ عظيمة الفوائد لعلماء أعلام لم يسمع عنهم إلا القليل من العلماء أو من طلبة العلم المختصين، مع كون هؤلاء الأعلام ممن أعطاه الله سعة العلم وقوة الحجة، وزينه بالتقوى والزهد.

وكان من توفيق الله سبحانه وعونه ما قامت به دار اللباب من إصدار «مجاميع رسائل العلماء المحققين»، التي صدر منها حتى الآن عدد لبعض كبار الأئمة الذين تناثرت كتبهم ورسائلهم، فلم يُعرف فضلهم، أو يُشكر بما يليق به جهدهم.

ومن هؤلاء العلماء هذا العَلَمُ الإمام العلامة الملا الكوراني - عليه رحمت الباري - الذي أكرمنا الله سبحانه بالعمل على تحقيق جملة من رسائله المليئة بالفائدة والمتعة، الزاخرة بمختلف العلوم الإسلامية.

ففي هذه الرسائل يظهر كم كان هذا الإمام من العلماء الكبار، ألمَّ بشتى العلوم الشرعية، حتى وُصف بأنه «خاتمة المحققين، عمدة العلماء العاملين، العلامة المحدث الشيخ».

ونجد في هذه الرسائل قدرته في الردِّ على العلماء والتَّبَعِ والمناقشة، كما أنها تعدُّ مثلاً على أدب العلماء مع مخالفيهم لا سيَّما ممن سبقهم، فتجد المصنّف يردُّ ردوداً علمية دون الإساءة أو الحطُّ من قدرٍ من يردُّ عليه.

ولقد وصل من العلم بحيث كانت الأسئلة تردده من أصقاع الأرض البعيدة؛ كإحدى الرسائل التي كتبها جواباً على سؤال وردَّ عليه من بعض جزائر جاوة في أندونيسيا كما ذكر.

ويظهر من خلال هذه الرسائل قوة حجة مؤلفها وعدم التسليم لقول أحد مهما بلغ شأؤه، بل لا بد من مناقشة أيّ قولٍ أو شرح أو تأويل، وإخضاعه للمحاكمة والبحث، ثم الحكم بخطئه أو صوابه، ومن أمثلة ذلك مناقشته للعلامة ابن حجر الهيثمي في إلزامه كون الواو بمعنى (أو) في قوله عليه الصلاة والسلام في حديث الاستخارة «شرُّ لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري»، بينما هي في المتعاطفات التي في «خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري» على بابها، معتبراً - أي: الهيثمي - ذلك دقيقةً قد غفل عنها، ولم يرَ مَنْ نبّه عليها.

ومن ينظر ردوده على الزمخشري ومناقشته له في مسألة خلق الأفعال يجد كيف أن هذا الإمام عالمٌ لا يشق له غبار، سواءً في السمعيات أو في العقليات.

كما أن مَنْ يقرأ إجازاته في ثبته المسمى بـ«الأمم لا يقاظ الهمم» وما حواه من إجازات وسماعات لمؤلفات الأئمة في جميع العلوم الشرعية والمذاهب الأربعة يظهر له مبلغ علم الرجل وسعة اطلاعه.

ويظهر من خلال رسائله في الحديث عنايته الوثيقة وخبرته اللصيقة بحديث النبي ﷺ، ومعرفته بالرجال، ويبرز فيها اهتمامه بالرواية والسند وعلوه ما يشير إلى أنه امتدادٌ لسلسلة المحدثين الكبار أمثال العراقي وابن حجر والسيوطي.

كما أنها تقدّم صورةً عن دقة المصنّف رحمه الله في تناول المسائل، وفي نقلها كذلك، فغالباً ما يُتبع نقوله بقوله: «انتهى بلفظه»، أو: «انتهى ملخصاً»، أو: «انتهى الغرض منه بلفظه». ونحوها من العبارات التي تدل على كيفية نقله عن هذا المصدر أو ذاك.

ويظهر منها حسنُ تلخيصه للعموميات بشكل يقربها للعقل؛ كما في قوله في حكمة الأمر والنهي: من المعلوم المقطوع به: أن الله العزيز الحكيم أرسل الرُّسل وأنزَلَ الكُتُبَ، فأمرَ ونهى، ووعدَ وأوعَدَ، وبشَّرَ وأنذَرَ، ورعَّبَ وحذَّرَ، وأسندَ إلى العبادِ أفعالاً، وبعيدٌ من الحكيم أن يأمرَ مَنْ لا يقدرُ على الامتثال، وينهى مَنْ لا يقدرُ على الاجتناب، ويُرغِّبه فيما لا يُمكنه تحصيله، ويُحذِّره عما لا يُمكنه الاجتناب عنه، ويُسندُ أفعالاً إلى مَنْ لا مدخلَ له في الفعل أصلاً؛ فإن الحكمة لا تقتضيه!

ويظهر منها أيضاً براعته في تناول أدق المسائل وأكثرها غموضاً عند البعض وخصوصاً العوام، فمن أراد - مثلاً - أن يفهم كيفية تعلق كسب العبد بمشيئة الله مع كونه مختاراً بأن يكون له قدرةٌ مؤثِّرةٌ لكنْ بإذنِ الله لا بالاستقلال، ومعرفة تأويل النصوص التي وردت في ذلك، فعليه برسالته «مسلك الاعتدال» التي ردَّ بها قول المعتزلة والجبرية، وبعض أهل السنة من الأشعرية القائلين أن القدرة الحادثة لا تأثِّر لها أصلاً، ببيان المنهج الوسط الموافق للنصوص وغير المعاند للعقل.

ويظهر من هذه الرسائل أنه على منهج السلف القائلين بعدم التأويل في المتشابهات، فهو يرى الانكفاف عن التأويل والإيمان بالمتشابهات على علم الله سبحانه وتعالى، ففي رسالة «إتحاف المنيب الأواه بفضل الجهر بذكر الله» قال: والإيمان الكامل هو الجامع بين نفي التشبيه والتعطيل، نفي التشبيه بـ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] ونفي التعطيل بإثبات المتشابهات كما أثبتها الله تعالى ووصف بها نفسه، أعني الوجه اللائق بجلال ذاته، المجامع للتنزيه بـ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾.

وله بحث طويل في التنزيه مع ترك التأويل للمتشابهات في رسالته المسماة:

«الأمم لإيقاظ الهمم» نقل فيه كلاماً للإمامين الشافعي والأشعري، وكذا للحافظ ابن حجر، ومما قال في ذلك: فلا حاجة إلى تأويل شيء من المتشابهات مما ورد في القرآن والأخبار الصحيحة مما هو من صفات التجلي في المظهر وأفعاله كالاستواء على العرش، والنزول إلى سماء الدنيا، والصعود، والدنو، والتدلي، والإتيان، والمجيء، والانصراف، والإقبال، والإعراض، والاستشراق، والضحك، والتبشيش، وغير ذلك مما ورد في الكتاب والسنة الصحيحة، بل يؤمن بطواهرها مع التنزيه به بـ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ اتباعاً للسلف من القرون الثلاثة: الصحابة، والتابعين، وأتباع التابعين، والأئمة الأربعة، والشيخ أبي الحسن الأشعري..

لكن لا بد من التنبيه على أنه ليس كل ما ذهب إليه المؤلف رحمه الله مقبولاً عند جمهور العلماء والمحدثين، بل كان تأثره واضحاً في بعض الرسائل بتغريبات بعض المشايخ، ونحن إذ نقوم بتحقيق هذه الرسائل ونشرها من باب أنها وثائق علمية تاريخية تراثية تظهر مناهج أصحابها بعيداً عن موضوع الموافقة أو المخالفة فيما قالوه وانتهجوه، وهي تفتح باباً للدراسة والتمحيص عند أهل الاختصاص في مؤلفات ومناقشات علمية هادئة مستقلة عن موضوع نشرتها العلمية التي لا بد من المحافظة على طابعها وسمتها التراثي.

بقي أن نذكر مأخداً مهماً على منهج العلامة الكوراني في الحديث لا ينبغي إغفاله في هذه المقدمة:

- تساهله في منهج التصحيح والتحسين والتضعيف، ومخالفة المنهج المعروف عند الأئمة المحدثين، واعتماده على قواعد أخرى لا تُعرف عند أهل الحديث، من ذلك:

١- إثبات التصحيح بالكشف والإلهام، فهو كثيراً ما يقول: صحَّ كشفاً لا نقلاً، كحديث: «قلبُ المؤمنِ عرشُ الله»، قال: لم أقف عليه بهذا اللفظ، ولكن معناه صحيحٌ، فإنه في معنى الحديثِ القدسي الصحيحِ كُشفاً لا نقلاً: «ما وسعني أَرْضِي ولا سَمَائِي...».

كما نقل عن الشيخ ابن عربي قوله: إننا ما أوردنا شيئاً مما ذكرناه أو نذكره من جُزئياتِ العالمِ إلا واستنادنا فيه إلى خبر نبويٍّ يُصحِّحُه الكشفُ، ولو كان ذلك الخبرُ مما تُكَلِّمُ في طريقه، فنحنُ لا نَعتمدُ فيه إلا على ما يُخبرُ به رجالُ الغيبِ. والتصحيحُ بطريقِ الكشفِ يخالفُ قواعدَ هذا الفنِ، وأهلُ الحديثِ ردُّوا ذلك، وإلا فما الفائدةُ من إفتاء العلماءِ أعمارهم في دراسة الأسانيد ورجالها، وهذا بابٌ يُدخلُ فيه شياطينَ الإنسِ في الدِّينِ ما شاءوا بالكذبِ على رسولِ الله ﷺ، ثم يأتي مَنْ يصححُ ذلك بالكشف، أعاذنا الله من أمثال هذه المذاهب والأقوال!

٢- أن ورود الخبر الموضوع في كتب الصوفية - ولو جاء دون إسناد - يخرجه عن دائرة الرد، ومن ذلك حديث: «الفقرُ فخري» نقل عن السخاوي قول الحافظ ابن حجر: هو باطلٌ موضوعٌ. وأعقبه بأن الشهابَ أحمدَ بنَ أبي بكرِ الرِّدادِ الصِّديقيِّ الزَّبيديِّ أوردته في كتابه «عدة المرشدين وعمدة المسترشدين» بصيغة الجزم من غيرِ عَزْوٍ ولا سَنَدٍ، ثم قال: ولعلَّه مما خُرِّجَ في بعضِ كُتُبِ الحفَّاظِ ولم يصلْ إلينا... والحديثُ مشهورٌ في كُتُبِ التَّصوْفِ.

وكذا حديث: «الفقرُ سَوادُ الوجهِ في الدَّارينِ»، قال: لم أقف عليه في كُتُبِ الحديثِ، ولكنَّه مشهورٌ في كُتُبِ التَّصوْفِ.

٣ - ذكر آياتٍ باعتبارها شواهد لأحاديث ثبت وضعها؛ كحديث: «المُلْكُ

والدِّينُ تَوْأَمَانِ»، وهو حديث أورده الصغاني في «الموضوعات»، ثم قال المؤلف: ومن شواهد الحديث: قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مِنْ بَصْرِهِ، وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ﴾ [الحديد: ٢٥].

ولا يصح الاستشهاد في تقوية الحديث الموضوع بنص قرآني، بل في النص القرآني غنية وكفاية عن نصّ موضوع إسناده مظلم.

- اعتماد أقوال بعض العلماء المتساهلين في التصحيح والتحسين والتضعيف، مثل الإمام السيوطي، أو شارح «الجامع الصغير» العزيزي في كتابه «السراج المنير».

* ويلاحظ أيضاً في أسلوبه تأثيره بطريقة علم الكلام في تناول المسائل، كما يرى فيه نوع من تعقيد العبارة، ولعله من تأثره بأسلوب الأئمة الأعاجم أمثال سعد الدين التفتازاني، وجلال الدين محمد بن أسعد الصديقي الدواني، ومحمد بن علي الجرجاني.

لكن كلّ ما ذكرناه لا يمنع كون هذه الرسائل - بما حوت من اجتهادات ومناقشات، وردود ونقولات - مليئة بالفائدة والتمتع العلمية، التي تفتح لطالب العلم أبواباً من المعرفة، وقد حُطت بيراغ عالم موسوعيّ تربّي على العلم وترعرع فيه، ولم يلتفت إلى شيء من ملاذ الدنيا ولا تمتّع بزخرفها، بل جاور النبي ﷺ في مدينته، ووهب نفسه للعلم حتى نال أعلى الدرجات، وأخذ الحديث من أفواه المحدثين العلماء لا من بطون الكتب الصماء، فإنه من كبار العلماء الذين مروا في

تاريخنا الزاخر بالعظماء، وقد ذكره الكثير من العلماء المشهود لهم بالعلم والتقوى ونبذ البدع بصيغ التكريم والتبجيل، كقول الإمام الصنعاني في حديث «إنما الأعمال بالنيات»: وقد أفرَدَ الكلامَ على هذا الحديث جماعةٌ من الأئمة بالتأليف، منهم: شيخُ شيخنا الشيخ إبراهيم الكُرْدِيُّ الكُورَانِيُّ، أفرَدَه بتأليفٍ سَمَاهُ: «إعمال الفكر والروايات في حديث إنَّما الأعمالُ بالنيَّات»، سمعناه من شيخنا عبد الرَّحْمَنِ بن أبي الغيثِ خطيبِ المدينة في المدينة المنورة^(١).

وأخيراً لا بد من التنبيه إلى أننا وقفنا على أكثر من ثمانين رسالة للعلامة الكوراني موزعةً بين مكتبتي السلিমانيّة في تركيا، ودار الكتب المصرية في القاهرة، انتخبنا منها عشرين رسالة يُطبع غالبها أول مرة، ولعل الله ييسّر لنا إخراج الباقي من رسائله في قادم الأيام.

وكان من تيسير الله سبحانه وتعالى لهذا العمل أن هياً لنا الوقوف على نسخٍ خطيةٍ كثيرةٍ انتخبنا منها أحسنها وأصقها بعصر المؤلف رحمه الله، ثم قمنا بالنسخ والمقابلة والتدقيق، والضبط والتعليق، مع تخريج الأحاديث وبيان العلل إن وُجدت، وعزوا الأقوال لقائلها، والتعريف بالمصنفات الواردة فيها، وكل ذلك في منهجٍ علميٍّ، يتحلّى بالإنصاف، ويتجنّب الإجحاف. والله وليُّ التوفيق، والحمد لله رب العالمين.

ولا يفوتنا أخيراً أن نتوجّه بالشكر الجزيل لكلِّ مَنْ ساهم في إخراج هذا

(١) انظر: «التنوير شرح الجامع الصغير» (١/١٧٩). والرسالة المذكورة مطبوعة ضمن هذا المجموع

المبارك. وقد نقل الصنعاني في «حاشيته على شرح العمدة» نقولاً كثيرة عنها في شرح حديث:

«إنما الأعمال بالنيات».

المجموع كي يرى النور، ومع سؤال الله لنا ولهم ولهذا العمل القبول، وهم الإخوة والأساتذة الأفاضل:

- خالد محمد ياسين علوان.

- فادي السيد.

- هادي الهندي.

- خالد شمسو.

جزاهم الله خير الجزاء وأحسنه.

كما هيأ سبحانه لهذا العمل نخبةً من الإخوة المحققين الذين بذلوا جهوداً مُضنية في تخريج أقواله وتحرير مسائله وتوضيح مُشكِّله، وقد ذُكر كلُّ منهم على غلاف الرسالة التي حَقَّقَهَا، وجمعت أسماءهم على غلاف الكتاب، فنسأل الله لهم جزيل الثواب، إنه هو الكريم الوهاب، والفضل لله أولاً وآخراً، والحمد لله رب العالمين.

ترجمة العلامة

الملا الكوراني^(١)

أولاً - اسمه ونسبه وكُنْيته ولقبه:

هو الإمام العلامة، العارف بالله، خاتمة المحققين، عمدة المسنين في زمانه، الفقيه، النحوي، اللغوي، المفسر، الصوفي النقشبدي، برهان الدين، أبو العرفان، أبو إسحاق، أبو محمد، أبو الوقت إبراهيم بن حسن بن شهاب الدين الشهراني الشهري، ثم المدني، الكوراني الكردي الشافعي.

والشهراني: بفتح الشين وسكون الهاء، نسبة إلى قرية من أعمال شهرزور.

والشهرزوري: بفتح الشين وسكون الهاء، وفتح الراء^(٢) والزاي، نسبة إلى شهرزور، وهي كورة واسعة في الجبال بين إربل وهمدان^(٣)، بناها زور بن الصّحاك فقيل: شهرزور، يعني بلد زور، ويأتي (الزور) بمعنى القوة، فيكون معناها: بلدة القوة، حيث كان لأهلها بطش شديد، وإليها ينسب جماعة من العلماء والمحدثين^(٤).

(١) أعد هذه الترجمة وجمعها: الأستاذ خالد شمسو جزاه الله خيراً وأحسن إليه.

(٢) وقع في «الأنساب» للسمعاني و«اللباب» للجزري: وضم الراء، والمثبت من «معجم البلدان» و«تاج العروس».

(٣) وقع في «الأنساب» للسمعاني: «بين الموصل وزنجان» وفي «اللباب» للجزري: «بين الموصل وهمدان»، والمثبت من «معجم البلدان» و«التاج».

(٤) انظر: «أدب الكاتب» لابن قتيبة (ص ٤٩٥)، و«الأنساب» للسمعاني (٣/ ٤٧٣).

ويذكرُ ياقوتُ الحمويُّ في كتابه «معجم البلدان» عن قضاءِ شَهْرزُورَ قائلاً:
وقد خَرَجَ مِنْ هَذِهِ النَّاحِيَةِ مِنَ الْأَجَلَّةِ وَالْكَبْرَاءِ وَالْأَثَمَّةِ وَالْعُلَمَاءِ وَأَعْيَانِ الْقُضَاةِ
وَالْفُقَهَاءِ مَا يَفُوتُ الْحَصَرَ عَدَّهُ، وَيَعْجُزُ عَنْ إِحْصَائِهِ النَّفْسُ وَمَدَّهُ، وَحَسْبُكَ بِالْقُضَاةِ
بَنِي الشَّهْرَزُورِيِّ جَلَالَةَ قَدْرِ وَعِظَمَ بَيْتٍ وَفَخَامَةَ فِعْلٍ وَذِكْرٍ، الَّذِينَ مَا عَلِمْتُ أَنْ فِي
الْإِسْلَامِ كُلِّهِ وَلِي مِنَ الْقُضَاةِ أَكْثَرَ مِنْ عِدَّتِهِمْ^(١).

والمَدْنِيُّ: نِسْبَةٌ إِلَى الْمَدِينَةِ الْمُنُورَةِ، فَهِيَ دَارُ إِقَامَتِهِ، وَفِيهَا وَفَاتَهُ رَحِمَهُ اللَّهُ
تَعَالَى.

وَالْكُورَانِيُّ: كُورَانُ فِي الْأَصْلِ: قَرْيَةٌ تَقَعُ بَيْنَ هَضْبَتَيْنِ فِي جَبَلٍ اسْمُهُ كُورَانُ،
فِي جَنُوبِ إِيرَانَ، وَذَكَرَ فِي «مَعْجَمِ الْبُلْدَانِ»: كُورَانٌ بِالضَّمِّ وَآخِرُهُ نُونٌ مِنْ قَرْيَةِ
أَسْفَرَايِينَ^(٢)، وَلَكِنَّ كُورَانَ أَيْضاً تَطَلَّقَ وَيُرَادُ بِهَا قَبِيلَةُ كُورَانَ، وَهِيَ إِحْدَى أَكْبَرِ
الْبَطُونِ الْكُرْدِيَّةِ الَّتِي يَنْدَرُجُ تَحْتَهَا عَدَدٌ مِنَ الْقَبَائِلِ الْكُرْدِيَّةِ، وَلَعَلَّ الْأَصْحَحَ أَنْ انْتَسَبَ
الْكُورَانِيُّ إِلَيْهَا؛ لِأَنَّهُ وُلِدَ فِي مَنَاطِقِ انْتِشَارِ هَذِهِ الْقَبَائِلِ، وَلَمْ يَكُنْ مِنْ سُكَّانِ قَرْيَةِ
كُورَانَ^(٣).

وَالكُرْدِيُّ: نِسْبَةٌ إِلَى الْكُرْدِ، وَهَمَّ شُعُوبٌ تَوَاجَدُوا فِي شِمَالِ الْعِرَاقِ، وَشَرْقِ
إِيرَانَ، وَجَنُوبِ وَعَرَبِ تَرْكِيَا، وَشِمَالِ وَعَرَبِ سُورِيَا، وَاخْتَلَفَ فِي نِسْبَتِهِمْ:

فَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهُمْ مِنَ التَّتَارِ، وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهُمْ مِنْ فُرُوعِ الْفُرسِ، وَمِنْهُمْ مَنْ

(١) انظر: «معجم البلدان» لياقوت الحموي (٣/ ٣٧٦).

(٢) المرجع السابق (٤/ ٤٨٩).

(٣) انظر: «تاج العروس» للفيروزآبادي (٩/ ١٠٤).

جعلهم من بطون العرب، وهو ما ذهب إليه الشيخ رحمه الله تعالى في رسالته:
«المسلك الوسط الداني» مُستشهداً بقول الشاعر:

ولا تَحْسَبِ الأَكَرَادَ أبنَاءَ فارسٍ وَلَكِنَّهُمْ أبنَاءُ عَمْرٍو بنِ عامرٍ

والشافعيُّ: نسبةً إلى مذهب الإمام محمد بن إدريس الشافعيِّ عليه رضوانُ الله

تعالى.

ثانياً - ولادته ونشأته ورحلته في طلب العلم:

اتَّفَقَ العلماءُ على أن مولدَ الشَّيْخِ إبراهيمَ رحمه الله تعالى كانَ في شَوَّالِ في سنة (١٠٢٥هـ) ألفٍ وخمسينٍ وعشرينٍ للهجرة، وعاشَ بداياتِ حياتِهِ المليئةً بطلبِ العلمِ في قِضَاءِ مَدِينَةِ شَهْرزُورَ، فنشأَ في عِفَّةٍ وصِيَانَةٍ وِدْيَانَةٍ، وأخذَ في طلبِ العِلْمِ ببلاده على مَشَايخِ قُطْرِهِ، وفازَ منهم بِالْحِظِّ الْأَوْفَى^(١).

وقد تقدم عن ياقوتَ قولَهُ عن قِضَاءِ شَهْرزُورَ: وقد حَرَجَ مِنْ هَذِهِ النَّاحِيَةِ مِنَ الْأَجَلَةِ وَالْكَبْرَاءِ وَالْأَثَمَةِ وَالْعُلَمَاءِ وَأَعْيَانِ الْقُضَاةِ وَالْفُقَهَاءِ مَا يَفُوتُ الْحَصَرَ عَدُهُ.

فقرأَ الشَّيْخُ التَّفْسِيرَ على المُلا محمدٍ شريفِ الكورانيِّ الصُّديقيِّ، وما تركَ شيئاً مِنَ العُلُومِ إِلَّا وحقَّقَهُ في بلاده، فقرأَ العربيةَ، ومَهَرَ في المُحتاجِ إليه منها، وقرأَ فنونَ المَعْقُولَاتِ؛ مِنْ كَلَامٍ وَمَنْطِقٍ وَفَلَسْفَةٍ بِأَنْواعِها مِنْ هِنْدَسَةٍ وَهَيْئَةٍ وَغَيْرِهما، وكانَ في قِراءَتِهِ لها إذا عَرَضَتْ مَسْأَلَةٌ هِنْدَسِيَّةٌ لا يَتجاوَزُها حتَّى يقرأَ عِلْمَ الهِنْدَسَةِ وَيُتقِنَهُ، ثمَّ إذا عَرَضَتْ مَسْأَلَةٌ مِنَ الهَيْئَةِ يَشْتَغَلُ بعِلْمِ الهَيْئَةِ حتَّى يَعْرِفَهُ، ولمْ يزلْ كذلك لا تَعْرِضُ لَهُ مَسْأَلَةٌ تَتَعَلَّقُ بعِلْمٍ مِنَ العُلُومِ إِلَّا وقرأَ ذلكَ العِلْمَ، حتَّى يَحيطَ علماً بِمَقاصِدِ الكُتُبِ، ولمْ يَخْتَمْهُ حتَّى يَحققَهُ، ويَحققَ معه عِدَّةَ عُلُومٍ، وكذلك كانَ في كُلِّ العُلُومِ، ولا يَرْضَى لِنَفْسِهِ الاقْتِصَارَ منها على أَدْنَى نَصيبٍ، بل يَبالِغُ في تحقِيقِ عِلْمِهِ.

ثم قرأَ المعانيَ والبيانَ، وأصولَ الفقهِ، وفقهَ الشَّافعيَّةِ، ثمَّ قرأَ التَّفْسِيرَ، كُلَّ ذلكَ في بلاده، إِلَّا عِلْمِي الحَدِيثِ وَالتَّصَوُّفِ فَكانا في بلادِ الحَرَمَيْنِ.

(١) انظر: «جلاء العينين في محاكمة الأحمدين» لأبي البركات الألويسي (١/ ٤٥).

وقد شهد له الملا شريف بالحفاظة فقال: بلغ من قوّة حافظته أنّه لو لمَح مسألة في أيّ كتاب، وغاب عنه سبع سنين، ثمّ سُئِلَ عنها، يقول: هي في كتاب كذا، في صفحة كذا، في سطر كذا.

وهذا غاية الإدراك، بشهادة هذا الأستاذ، فإنه أدري به من كلّ أحد؛ لأنّ الشيخ والدّه، والوالد أدري بأخلاق ولده^(١).

وخرَجَ بعدَ وفاة والده قاصداً لأداء فريضة الحجّ، فمرَّ على بغداد فأقامَ بها قدرَ عامين، ثمّ سافرَ إلى الشّامِ وبقيَ فيها أربعة أعوامٍ، فأخذَ عن الحافظ النّجم محمد بن محمد العامريّ الغزّيّ، وعبد الباقي الحنبليّ، وعرجَ على مصرَ فأخبرَ عن أبي العزائم سلطان بن أحمد المزاحيّ، ومحمد بن علاء الدّين البابليّ وغيرهم، ثمّ ذهبَ إلى المدينة المنورة على ساكنها أفضل الصّلاة والسّلام في حدود سنة ألفٍ وثلاثٍ وستين للهجرة، ولازمَ الشّيخَ صفّيّ الدين أحمد بن العارف بالله محمد بن الشيخ يونس ابن الولي الشهير الشيخ أحمد الدّجاني بن علي بن حسن بن ياسين، المقدسيّ الأصل، المدنيّ المولد والوفاء، المعروف بالقشاشيّ، وتربّى به، وزوّجه بنته، وأقامه خليفةً بعده.

كما قرأ أيضاً على العارف أبي المواهب أحمد بن عليّ الشّناوي، والأستاذ عبد الكريم بن أبي بكر الحسينيّ الكورانيّ^(٢).

(١) انظر: «فوائد الارتحال ونتائج السفر في أخبار القرن الحادي عشر» لمصطفى بن فتح الله الحموي (٣/ ٣٦).

(٢) انظر: «سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر» لأبي الفضل المرادي (١/ ٥).

ثالثاً - ثناء العلماء عليه:

اتَّفَقَ كُلُّ مَنْ اتَّقَى بِالشَّيْخِ إِبْرَاهِيمَ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالْمُحَدِّثِينَ وَالْفُقَهَاءِ عَلَى جَلالَتِهِ وَتَقَدُّمِهِ عَلَيْهِمْ فِي الْعُلُومِ كَافَّةً، وَأَنَّهُ بَارِعٌ فِي كُلِّ مِنْهَا، وَلَوْ أَرَدْتُ حَصْرَ أَقْوَالِ الْمَادِحِينَ فِيهِ لَمَّا أَمَكْنَ ذَلِكَ، فَهَافِكُ بَعْضاً مِمَّا فِي كُتُبِ التَّرَاجِمِ قَدْ جَمَعْتُهَا: فَهُوَ الْإِمَامُ النَّسَابَةُ الْمُحَقِّقُ الْمَدَقُّ، الْأَسْتَاذُ الْكَبِيرُ، وَاحِدُ الدُّنْيَا فِي الْمَعَارِفِ، صَاحِبُ التَّصَانِيفِ الْعَدِيدَةِ، التَّقَشِبِنْدِيُّ طَرِيقَةً، الصُّوفِيُّ مَسْلِكاً، شَيْخُ الشُّيُوخِ، وَمَدَارُ الْإِسْنَادِ فِي زَمَانِهِ، مَنْ شُدَّتْ إِلَيْهِ الرِّحَالُ، وَنَادَرَةُ الْأَعْصَارِ، وَعَدِيمُ الشَّكْلِ فِي سَائِرِ الْأَمْصَارِ، حَامِلٌ لُوَاءِ الشَّرِيعَةِ وَالْحَقِيقَةِ، وَغَائِضُ بَحَارِ الْأَنْظَارِ الدَّقِيقَةِ.

إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمَدَائِحِ وَالْأَلْقَابِ وَالصِّفَاتِ الَّتِي سَطُرَتْ بِهِ تِلْكَ الصَّفَحَاتِ. وَالْمَتَّامِلُ لِهَذِهِ الْأَلْفَاظِ الْمُسْتَفِيضَةِ يَعْلَمُ أَنَّ تَظَافَرَ هَذِهِ الْأَوْصَافِ بَيْنَ النَّاسِ عَلَى اخْتِلَافِ بِلْدَانِهِمْ وَمَشَارِبِهِمْ وَمَذَاهِبِهِمْ يَرَسُمُ صُورَةً عَنِ جَلالَةِ هَذَا الشَّيْخِ وَعِلْمِهِ وَتَقَدُّمِهِ عَلَى أَهْلِ عَصْرِهِ، وَيُمْكِنُ بِهَذَا أَنْ يُفْهَمَ لَمْ عَدَّهُ عَدَدٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ مِنْ مَجْدِدِي الْقَرْنِ الْحَادِي عَشَرَ، وَبَعْضُهُمْ يُعَلِّي شَأْنَهُ وَيَحِيلُ عَلَى كَلَامِهِ الْكَثِيرِ، وَيَسْتَدَلُّ بِهِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَوَاطِنِ فِي مُخْتَلَفِ الْفُنُونِ، لَا سِيَّمًا أَنَّ بَعْضَهُمْ لَمْ يَلْقَ الشَّيْخَ إِبْرَاهِيمَ وَإِنَّمَا عَرَفَهُ مِنْ وَصْفِ شَيْخِهِ لَهُ، فَتَجَدُّ الْآلُوسِيُّ عَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ دَائِماً مَا يَصْرَحُ مَراراً بِقَوْلِهِ: (قَالَ شَيْخُ مَشَايخِنَا)، وَوَصَفَهُ غَيْرَ مَا مَرَّةً بِ(خَاتِمَةِ الْمُتَأَخِّرِينَ)^(١)، وَمِثْلُ الْآلُوسِيِّ فِي تَقْدِيمِ الشَّيْخِ إِبْرَاهِيمَ الْكُورَانِيِّ، الشَّيْخُ إِسْمَاعِيلُ الْعَجْلُونِيُّ صَاحِبُ كِتَابِ «كُشْفِ الْخَفَاءِ وَمَزِيلِ الْإِلْتِبَاسِ»^(٢)، بَلْ وَذَكَرَهُ

(١) انظر: «روح المعاني» للآلوسي (٧ / ٤٥٩)، و«غرائب الاغتراب» للآلوسي (ص ٢٠٦).

(٢) انظر: «كشف الخفاء» للعجلوني (١ / ١٢٥).

الشيخ محمد شمس الحق العظيم آبادي في «عون المعبود» بأنه: من المُجدِّدين على رأسِ المئةِ الحاديةِ عشرة^(١)، ومثله الشيخُ إلياسُ الكورانيُّ أيضاً، وهذا إنَّ دَلَّ على شيءٍ فيدلُّ على مدى تأثرِ هؤلاءِ العلماءِ بالشيخِ إبراهيمِ الكورانيِّ ومدى تقدُّمه في العلمِ.

ونذكرُ هنا ما نقله بعضُ أقرانه وتلاميذته عنه:

فقد ذكره النور حسنُ العجميُّ في إجازته لأولاده بأنه: شيخُ الإسلامِ، أستاذُ العلماءِ الأعلامِ، حُجَّةُ الصُّوفيَّةِ، ومُحيي طريقتهم السُّنِّيَّةِ، سيدي وصديقي وشيخي وزيفي.

وقال الشيخُ مصطفى الحمويُّ: هو محققُ العلومِ على اختلافِ أنواعِها، ومُقيِّدُ شواردها، ومؤهلُّ أطلالِ المعارفِ بعدَ إقواءِ رباعها، نادرةُ الأعصارِ، وعديمُ الشكْلِ في سائرِ الأمصارِ، حاملٌ لواءِ الشريعةِ والحقيقةِ، وغائضُ بحارِ الأنظارِ الدَّقيقةِ، أظهرَ نوعاً منِ المعارفِ لا يُدرِكُ أهلُ زمانه جنسه، فصارَ ملَّةً واحدةً وطريقةً مُنزَّهةً من كلِّ خسةٍ، فهو إمامُ الأمةِ، وحبرُ الملَّةِ، ومن يرغبُ عن ملَّةِ إبراهيمِ إلا من سَفِهَ نفسه، فقيهُ الصُّوفيَّةِ، وصوفيُّ الفقهاءِ، وعالمُ الصُّلحاءِ، وصالحُ العلماءِ، وارثُ علومِ الأولياءِ، ووارِدُ مواردِ الأصفياءِ^(٢).

وقال الشيخُ أبو سالمِ العياشيُّ: ما كنتُ أظنُّ أنَّه بقيَ على وجهِ الأرضِ أحدٌ يقولُ: حدَّثنا وأخبرنا، حتَّى وصلتُ إلى بلادِ العربِ بالشَّامِ ومصرَ والحِجازِ، وبلغَ من حِفْظِهِ أنَّه لو نظَرَ مسألةً في كتابٍ وغابَ عنه سبعَ سنينٍ، ثمَّ سُئِلَ عنها لقالَ هي

(١) انظر: «عون المعبود» لمحمد شمس الحق العظيم آبادي (١١ / ٢٦٦).

(٢) انظر: «جلاء العينين في محاكمة الأحمدين» لأبي البركات الألويسي (١ / ٥٤).

في كتابِ كذا صفحةِ كذا في سطرِ كذا، وقد انثالَ النَّاسُ إليه في علومِ الرَّوَايةِ مِنْ كُلِّ حَدْبٍ، ولو وُفِّقَ مَنْ جَمَعَ الرَّوَاةَ عَنْهُ لكانوا أَكْثَرَ مِنَ الكَثِيرِ^(١).

فهذا يدل بشكل واضح جلي على تقدم الشيخ وبراعته وعلمه وحفظه وملكته العلمية.

(١) انظر: «فهرس الفهارس» لعبد الحي الكتاني (١/ ٤٩٣).

رابعاً - الشيخ الكوراني وعلم الرواية:

تفرّد الشيخ الكوراني في زمانه بأنّه كان عليه مدارُ الإسنادِ في الكتبِ والمروياتِ، فقد كان كتابه «الأمم لإيقاظ الهمم» والذي ذكر فيه ثبته، وأجاز به عدداً كبيراً من طلاب العلم والعلماء الذين كانوا يشدون إليه الرّحال للاستفادة من علمه، وقلّما تجد عالماً يسند في مروياته بدون أن يمرّ بالشيخ الكوراني، وربما تجد سنداً لكتاب أو حديثٍ مسلسلٍ من طريقٍ غير طريق الشيخ إبراهيم، ولكنّ الشيخ إبراهيم في جمعه وقراءته على العلماءٍ لديه من الأسانيد ما تفرّق عند غيره، وسيظهر لك في قراءة كتاب «الأمم لإيقاظ الهمم» وغيره من الإجازات للشيخ مدى استيعابه رحمه الله لمعظم تآليف علماء الإسلام على المذاهب الأربعة، شاملة لكلّ الفنون من فقهٍ وعقيدةٍ وأصولٍ وتصوّفٍ وغيرها، كما كانت للشيخ رحمه الله عنايةً خاصّةً في جمع الأحاديث المُسلسلة، وأورد فيها عدّة تآليف، وكان عنده من الجمع الكثير ما يمكنه من أن يتفنّن فيه بإفراد التآليف مثلاً ذلك: «نظام الزبرجد في الأربعين المسلسلة بأحمد»، وهو تآليفٌ قام فيه بذكر أربعين حديثاً من سنن النسائي مسلسلاً بالأحمدين، وغيرها الكثير.

وقد سعى العلماء وطلبة العلم للاستجازه من الشيخ وتحصيل ما لديه من أسانيد ويظهر هذا بوضوح فيما كتبه من أسانيد في إجازاته؛ كإجازته للملا مصطفى الكوراني، وإجازته لأبي المواهب الحنبلي، وولي الله الدهلوي، وغيرهم الكثير من أهل العلم وطلبته.

خامساً - الشَّيْخُ إِبْرَاهِيمُ الْكُورَانِيُّ وَعَصْرُهُ:

وَلَدَ الشَّيْخُ إِبْرَاهِيمُ الْكُورَانِيُّ بَعْدَ حَوَالِي عَشْرِ سِنَوَاتٍ مِنْ دُخُولِ الْعُثْمَانِيِّينَ إِلَى الْمَدِينَةِ الْمُنُورَةِ وَالْحِجَازِ وَالْبُلْدَانِ الْعَرَبِيَّةِ، وَإِنْ مِمَّا تَمَيَّزَتْ بِهِ فِتْرَةُ الْحُكْمِ الْعُثْمَانِيِّ عَمُومًا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ خُفُوتُ صَوْتِ الْخِلَافِ الْعَقَائِدِيِّ وَالنِّزَاعِ الْفَقْهِيِّ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ.

وَكَانَ لِهَذَا الْخُفُوتِ أَسْبَابٌ كَثِيرَةٌ لَعَلَّ أْبْرَزَهَا عَدَمُ تَدَخُّلِ السُّلْطَةِ السِّيَاسِيَّةِ فِي الْإِزَامِ النَّاسِ وَحَمْلِهِمْ عَلَى مَذْهَبٍ فِقْهِيٍّ مَعْيَنٍ أَوْ عَقِيدَةٍ مَعْيَنَةٍ كَمَا حَدَثَ فِي أَيَّامِ فِتْنَةِ خَلْقِ الْقُرْآنِ أَوْ غَيْرِهَا مِنْ الْفِتَنِ الَّتِي آدَّتْ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ لِإِزْهَاقِ الْأَرْوَاحِ بِغَيْرِ وَجْهِ حَقٍّ.

وَأَدَّى هَذَا إِلَى وَجُودِ نَمَطٍ مِنَ الْحُرِّيَّةِ الْعِلْمِيَّةِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، وَتَوَسُّعٍ فِي النِّقَاشِ وَالْأَخْذِ وَالرَّدِّ، وَحِرْصُوا عَلَى إِبْقَائِهَا ضَمْنَ إِطَارِ الرَّدِّ الْعِلْمِيِّ وَعَدَمِ جُرِّ عَوَامِّ النَّاسِ إِلَيْهَا.

وَهَكَذَا كَانَ الْخِلَافُ فِي دَاخِلِ الدَّوْلَةِ عَامَةً خِلَافًا فِكْرِيًّا لَمْ تَتَدَخَّلْ بِهِ السُّلْطَةُ وَلَمْ تَحْمِلْ أَحَدًا عَلَى إِزَامِهِ بِقَوْلٍ مَعْيَنٍ، فَتَجَدَّ الْعُلَمَاءُ مُخْتَلِفِينَ بَيْنَ مَنكَرٍ وَمُؤْيِدٍ، مَصْحُوحٍ وَمُضْعَفٍ، وَجَامِعٍ وَمُؤَفِّقٍ، وَيَجْمَعُهُمْ فِي كُلِّ ذَلِكَ الْإِسْلَامُ.

وَأَدَّى وَجُودَ هَذَا الْوَاقِعِ مَعَ اخْتِلَافِ الْمَشَارِبِ الَّتِي أَخَذَ مِنْهَا الشَّيْخُ إِلَى تَشْكِيلِ مَنْهَجِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، فَسَعَى إِلَى جَمْعِ كَلِمَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَنَبَذَ الْاِخْتِلَافَ وَالْفِرْقَةَ عَنْهُمْ، فَالِنَازِطُ فِي كِتَابِهِ وَتَأْلِيْفِهِ يَرَى أَنَّ الشَّيْخَ دَائِمًا يَسْعَى فِي رِسَائِلِهِ وَتَصْنِيفَاتِهِ إِلَى الدَّفَاعِ عَنْ كُلِّ الْمُسْلِمِينَ، فَهُوَ كَمَا دَافِعٌ عَنِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي نَفْيِ نِسْبَةِ التَّجْسِيمِ إِلَيْهِ، تَجَدُّهُ مَدَافِعًا عَنِ الصُّوفِيَّةِ فِي نِسْبَةِ الْحُلُولِ وَالِاتِّحَادِ إِلَيْهِمْ،

ومتوسطاً بين الأشاعرة وأهل الحديث في تقرير مبدأ الكسب، سالكاً في كل هذا مذهب تأويل الكلام وحمله على أفضل محاسنه، متبعاً قاعدةً سار عليها من قبله من العلماء المحققين، وهي: التأويل خيرٌ من التضييل، فكان ساعياً لأن يقتدي بقوله تعالى: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا﴾.

سادساً - الشيخ إبراهيم الكوراني وصالته مع العالم الإسلامي:

لم يكن الشيخ إبراهيم الكوراني من الذين اعتزلوا هموم المسلمين وأحوالهم، وابتعدوا عنهم وعن قضاياهم؛ بل كان الشيخ رحمه الله من العلماء الذين شغلهم هم المسلمين وكان على تواصل معهم من أقصاهم إلى أقصاهم، بصورة قد يراها من يعيش في زماننا من الصعوبة بمكان، ولربما يعود ذلك إلى استقراره في عاصمة الخلافة الإسلامية زمن الخلفاء الراشدين.

فالمدينة المنورة كانت وما تزال مقصد كل حاج ومعتبر، يأتيها الناس من أقاصي الشرق والغرب والشمال والجنوب، ففي بعض تأليف الشيخ ورسالاته تجد رسالة بعنوان «نبراس الإيناس بأجوبة سؤالات أهل فاس» يجيب بها على أسئلة وردت عليه من مدينة فاس في المغرب، وكذلك في رسالته «إتحاف الذكي» التي يجيب فيها على رسائل لبعض أهل جاوه في أقصى الشرق باندونيسيا، ورسالته «الجواب المشكور» في إجابته على سؤال ورد إليه من اليمن، ومن هنا نعلم مدى تنوع وسعة اتصال الشيخ بالعالم الإسلامي، وكفى بقصد الناس له وإرسال الرسائل على ما فيها من صعوبة في ذلك الزمن من أقاصي الدنيا خير علامة على علم مشهود، وخير مشهور.

سابعاً - وفاته:

أمضى الشيخ الكوراني بقية حياته في المدينة المنورة، يتعهّد الخلوة أياماً، ويتقطع للذكر، إلى أن انتقل إلى رحمة الله تعالى ورضوانه عصر يوم الأربعاء في الثامن والعشرين من جمادى الأولى سنة (١١٠١ هـ) ألف ومئة وواحد عن عمر يناهز ستاً وسبعين سنة، ودُفن بعد المغرب ببيع العرقد.

وقدرناه أحد تلامذته وهو الشيخ محمد بن عبد الله الخليفة العباسي

بقصيدة منها:

تُوفِّي الهُمَامُ الَّذِي لَمْ يَكُنْ	له في المعارفِ والفضلِ ثان
وَمَنْ قَدْ سَمَّا قَدْرُهُ فِي الْوَرَى	فَخَاراً عَلَى كُلِّ قَاصٍ وَدَان
وَمَنْ حَلَّ ذُرْوَةَ هَامِ الْعُلَا	وَلَيْسَ الْحَدِيثُ كَمَثَلِ الْعِيَانِ
وَمَنْ كَانَ فِي حَلْبَةِ الْفُضْلِ لَا	يُجَارَى إِذَا كَانَ يَوْمَ الرَّهَانِ ^(١)

(١) انظر: «سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر» للمراي (٤ / ٥٩).

ثامناً - بيتُ علمٍ وأدبٍ:

أعقبَ رحمه الله من الأولاد: أبا الحسن، ومحمدَ سعيد، وأبا طاهرٍ.

فأما محمدُ سعيد، فوالدتهُ وهبةُ بنتُ الشيخ أحمدَ القشاشي، وكان رجلاً شجاعاً، واستشهدَ في جبلِ سلع في ٢٢ شوال سنة ١١٣٤هـ، ودُفن عند باب إسماعيل بن جعفر الصادق داخل السور السلطاني، وأعقبَ من الأولاد: أحمدُ أبا الفرج، وحسنًا.

وأما حسنُ أبو الفضلِ فمولده في سنة ١١٠٠هـ. ونشأ نشأةً صالحةً، وطلب العلومَ، وبلغَ منها ما يرومُ، ودرَسَ بالمسجدِ الشريفِ، وسافرَ إلى الديارِ الهندية، ثم إلى الديارِ الروميّة، وحصلَ له فيها قبولٌ وإقبالٌ، وتحصلَ على جملةٍ من الأموال، وكان بصحبته ولدهُ أحمدُ، وذهبَ بصره في آخرِ عمره، وكان عالماً فاضلاً متكلماً، وتوفي سنة ١١٨٠هـ، وكان لا يرضى عمَّن كان يسأله عن عمره.

وأما محمدُ أبو الطاهر فمولده في سنة ١٠٨٥هـ، وكان رجلاً كاملاً، فاضلاً، ولم يزلَ مشتغلاً بالعلمِ والتدريسِ إلى أن توفي سنة ١١٤٥هـ، وكان لأبي طاهرٍ شهرةٌ كبيرةٌ في نقلِ أسانيدِ والدهِ إذ كثيرٌ منها ينقلُ عنه، وكانت تشدُّ الرحالَ إليه؛ ليؤخذَ عنه علمُ الفقهِ والروايةِ والحديثِ، فكان من المحدثين المشهورين، وقد أفرده كثير من أهل التراجم بتراجم خاصة.

حَلَّاهُ ابْنُ الطَّيِّبِ الشَّرْكِيُّ بقوله: الصالحُ الفاضلُ المُشاركُ الدَّرَاكَةُ مسندُ الحرمين الشريفين أبو طاهرٍ محمدُ عبدُ السَّمِيعِ بنُ أَبِي العرفانِ إبراهيمِ اهـ.

وَحَلَّاهُ الحافظُ الغرْبِيُّ الرِّباطِيُّ في إجازته للحافظِ العراقيِّ بقوله: عالمُ المدينة المنورة في وقته وارثُ والدهِ الجِهْدِ الكبيرِ العَلَّامةِ الشهيرِ.

وقال أيضاً: فاوضته في عدّة مسائل ممّا يتحصل منه أنّه ذو باع عريضٍ في علم الحديث واصطلاحه وعلم الأصول وغير ذلك اهـ.

وقال الشمس محمد بن عبد الرحمن الغزيّ في ثبته «لطائف المنّة»: رأيتُ من ديانته ونُسكِهِ وتواضعِهِ وخَفْضِ جناحِهِ ما لم أره على أحدٍ من مشايخنا، ما خلا المنلا إلياس الكوراني فإنه كان يقاربه في ذلك اهـ.

وكتب الشيخ أبو الخير المكيّ: أنّه وقفَ على إجازة العجيمي للمترجم وإخوته، فكان فيها قال: رغبَ فيها إليّ الشبابُ الأفاضلُ البالغون في الكمالاتِ مبالغِ الشيبِ الأحبابِ الأماثلِ الفائزونَ من نافعِ العلمِ وأحسنِ العملِ بأوفى حظٍّ وأكملِ نصيبٍ ألا وهم: الشيخ محمد أبو سعيدٍ والشيخ محمد أبو الحسنِ والشيخ محمد أبو طاهرٍ. اهـ.

وكان الشيخ أبو طاهرٍ كثيرَ النسخِ بيده حتى قيلَ: إنّه أكملَ بيده نحو السبعينَ مجلداً.

وعمرَ عدّة أماكن وبيوت، وأعقبَ من الأولاد: إبراهيم، وفاطمة زوجة السيد عبد الله عباس البخاريّ، والدة أولاده، وأعقبَ أيضاً أمانة زوجة أبي البركات والدة أبي السعود المتوفى بالروم.

فأمّا إبراهيم، فمولده سنة ١١١٤ هـ، ونشأ نشأةً صالحَةً، وكان مُشتغلاً بالعلوم ومُطالعة الكتب، وكانت له حافظَةٌ عظيمةٌ في حفظِ الشواهد وإيرادها في مواردِها مع كمالِ الفضيلة، ودرَسَ بالمسجدِ الشريفِ النبويّ، ومسجدِ قبا، وفي بيته على طريقة والده وجدّه، وكان صاحبَ كرامةٍ وشهامةٍ لا يكادُ يمنعُ أحداً من عارية كتاب، أو نحاسٍ، أو فراشٍ، أو غير ذلك ممّا ينتفعُ به الناسُ، وكان مُستعدّاً لذلك

غاية الاستعداد؛ لأجل نفع العباد، ولم يزل على ذلك إلى أن توفي سنة ١١٨٨ هـ، وأعقب من الأولاد: محمد سعيد، وجمال الدين.

وأما محمد سعيد فمولده سنة ١١٣٤ هـ، وهو أشبه الناس بأبيه في أقواله وأفعاله، توفي سنة ١١٩٦ هـ، ورزقه الله عدة أولادٍ نجباء: أكبرهم عبد القادر، والدته فاطمة بنت عبد الكريم السمان، ومحمد أسعد، وزين العابدين، والدتهم أم كلثوم بنت ملا جامي الكردي المدرس^(١).

فبعد مطالعتك لهذه العائلة والتي خرجت من أهل العلم والفضلاء من كانوا خير خلفٍ لخير سلف تدرک صلاح منشئها وطيب غرسها فتستحضر فيها قوله تعالى ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ ﴿٢٤﴾ تُؤْتِي أُكْلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٢٥﴾﴾ [إبراهيم: ٢٤ - ٢٥]، فكان من فضل الشيخ أن عمَّ خيره على أسرته وأبنائه وأحفاده وأبناء أحفاده وغيرهم من التلامذة وطلبة العلم.

(١) انظر: «تحفة المحبين» لعبد الرحمن بن عبد الكريم الأنصاري (ص ٤٥٦) وما بعدها، و«فهرس

تاسعاً - مشايخ الشيخ إبراهيم الكوراني:

قد عرفت فيما تقدم أن الشيخ الكوراني من المشايخ القلة في زمانه الذين جمعوا أعداداً كبيرة من أسانيد العلماء والمشايخ، وكان أبرزهم من ترجم لهم الشيخ بنفسه في كتابه «الأمم لإيقاظ الهمم» وسنكتفي هنا بذكر أسماء العلماء الذين قرأ عليهم وأخذ منهم الإجازة دون التعرض لترجمة كل لكثرة العدد، فهذا مما يحتاج إلى تأليف خاص به:

فمن مشايخ الشيخ الكوراني:

- ١ - علي بن محمد بن إبراهيم، ابن مطير الحكمي العسبي اليمني (ت ١٠٤١هـ):
فقيه شافعي، له علم بالتفسير واللغة والأدب، وله نظم. توفي بعس الحضن من المخلاف السليماني باليمن، وإليها نسبته (العسبي)^(١).
- ٢ - عبد الكريم بن أبي بكر الكوراني (ت ١٠٥٠هـ)^(٢).
- ٣ - نجم الدين محمد بن بدر الدين محمد الغزيّ الدمشقيّ (ت ١٠٦١هـ):
هو نجم الدين محمد بن بدر الدين محمد بن رضيّ الدين الغزيّ العامريّ الدمشقيّ الشافعيّ مسند الدنيا في عصره ومصره، ملحق الأحفاد بالأجداد، المنفرد بعلو الإسناد، ولد بدمشق سنة (٩٧٧هـ) وتوفي بها ودفن بتربة الشيخ أرسلان عند أسلافه بني غزي^(٣).

(١) انظر: «الأعلام» للزركلي (٣/ ٥).

(٢) انظر: «هدية العارفين» للباباني البغدادي (١/ ٦١٢).

(٣) انظر: «فهرس الفهارس» لعبد الحي الكتاني (٢/ ٦٦٩).

٤ - أحمد بن محمد القشاشي المدني (ت ١٠٧١هـ):

هو الإمام العارف صفي الدين أحمد بن محمد بن يونس القشاشي المقدسي الأصل المدني الدار المتوفى بها، يروي عن والده وكان من أكابر عصره المتوفى سنة (١٠٤٤هـ)، والشهاب أحمد بن علي الشناوي وهو عمدته وإليه ينتسب، وعن أعلام اليمن؛ لأن والده دخل به إليه عام (١٠١١هـ)، وبالمدينة أيضاً عن أحمد بن الفضل بن عبد النافع بن العارف محمد بن عراق.

ومن أعلى مشايخه إسناداً المعمر عبد الكريم الكجراتي، ومن كبار شيوخه العلامة السيد غصنفر النهروالي السيراوي ابن أخت المنلا الجامي وغيرهم، بحيث بلغ شيوخه مئة^(١).

٥ - عبد الباقي بن عبد الباقي الحنبليّ الدمشقيّ (ت ١٠٧١هـ):

عبد الباقي بن عبد الباقي بن عبد القادر بن عبد الباقي بن إبراهيم بن عمر بن محمد البعلبيّ الأصل، الأزهرّيّ الطّلب، الدّمشقيّ المنشأ والوفاء، الإمام، تقيّ الدّين، مفتي السّادة الحنابلة بدمشق، المحدث الفقيه المّقرئ صاحبُ الفنون.

اشتهر بابن البدر، ثمّ بابن فقيه فصّه وهي بفاء مكسورة وصاد مهملة قرية ببعلبك من جهة دمشق، وكان أحد أجداده يتوجه إليها من بعلبك ويخطب فيها، فلذلك اشتهر بها، وأجداده كلّهم حنابلة، وقد ولد هو ببعلبك.

قال رحمه الله تعالى: لم يُعهد لنا جدّاً إلا وهو حنبليّ، أخذ العلم عن كبار علماء

(١) انظر: «فهرس الفهارس» لعبد الحي الكتاني (٢/ ٩٧٠).

زمانه، وانتفع منه خلقٌ كثيرٌ، واشتغل بالتدريس والخطابة، ودفن بتربة الغرباء في مقبرة الفراديس^(١).

٦ - سلطان بن أحمد المزاحي المصري (ت ١٠٧٥هـ):

كان شيخ الإقراء بالقاهرة، نسبته إلى منية مزاح من الدقهلية بمصر، ولد سنة (٩٨٥هـ) تعلم وتوفي بالقاهرة^(٢).

٧ - مباركة بنت عبد القادر الطبرية المكية المدعوة بمباركة (ت ١٠٧٥هـ)^(٣) وأختها زين الشرف بنت عبد القادر.

٨ - محمد بن محمد بن سودة الفاسي (ت ١٠٧٦هـ):

كان فقيهاً جليلاً عالماً نبيلاً، ولي القضاء والفتوى بفاس سنين عديدة، وفرغ إليه الناس في أمور دينهم ودنياهم، بارعاً في الفنون كلها، أديباً^(٤).

٩ - محمد بن علاء الدين البابلي (ت: ١٠٧٧هـ):

المصري الحافظ الرحلة، أحد أعلام الفقه والحديث، أحفظ أهل عصره، وأعرفهم بالحديث ورجاله وعلله، واعترف له بذلك شيوخه وأقرانه، له مشايخ كثيرون، وكان من أحسن المشايخ سيرةً وصوراً، متهججاً ورعاً مشاركاً، كلما قرأ فناً، ظن السامعون أنه لا يحسن غيره.

(١) انظر: «النتع الأكمل لأصحاب أحمد بن حنبل» للغزي (ص ٢٢٣)، و«خلاصة الأثر في أعيان

القرن الحادي عشر» للمحيي (٢/ ٢٨٣).

(٢) انظر: «الأعلام» للزركلي (٣/ ١٠٨).

(٣) انظر: «المختصر من كتاب نشر النور والزهر في تراجم أفاضل مكة» لمرداد (ص ٣٩٩).

(٤) انظر: «طبقات الحضيكي» (١/ ٣٠١).

ولم يكن له اعتناءٌ بالتأليف، ويقول: إنَّ الاشتغال به من ضياع الوقت، لا يؤلَّفُ أحدٌ إلَّا في أحدِ أمورٍ: شيءٌ يخترعه، أو شيءٌ ناقصٌ يكمله، أو مستغلقٌ يشرحه، أو طويلٌ يختصره دون أن يدخلَ بشيءٍ من معانيه، أو مختلطٌ يرتبه، أو مُفرَّقٌ يجمعه، أو شيءٌ أخطأ فيه مصنَّفٌ فيبيِّنه^(١).

١٠ - زين الدين بن عبد القادر الطبريُّ المكيُّ (ت ١٠٧٨هـ):

إمامُ الحرمِ المكيِّ من سلالَةِ عِلْمٍ، ولدَ وتُوفِيَ في مكَّةَ، برَعَ في الحديثِ والمُناظرةِ، وله أشعارٌ رائقةٌ^(٢).

١١ - محمد شريف بن يوسف الكورانيُّ الصِّدِّيقِيُّ (ت ١٠٧٨هـ):

مُحَمَّدُ شَرِيفِ بْنِ يُوسُفَ بْنِ الْقَاضِي مَحْمُودِ بْنِ الْمَنَلَا كَمَالِ الدِّينِ الْكُورَانِيِّ الصِّدِّيقِيِّ الرَّوَيْسِيِّ الشَّافِعِيِّ، حَجَّ وَجَاوَرَ الْحَرَمَيْنِ وَرَجَعَ إِلَى بَلَدِهِ، ثُمَّ حَجَّ ثَانِيًا وَسَافَرَ إِلَى الْيَمَنِ وَسَكَنَ تَعَزَّ وَمَحَوَابَ وَتُوفِيَ بِهَا^(٣).

١٢ - عيسى بن محمد بن محمد الثعالبيُّ المكيُّ (١٠٨٠هـ):

نزِيلُ الْمَدِينَةِ الْمُنُورَةِ، ثُمَّ مَكَّةَ الْمُشْرِفَةِ، إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ، وَعَالِمُ الْمَغْرِبِينَ وَالْمَشْرِقِينَ، الْإِمَامُ الْعَالِمُ الْعَامِلُ الْوَرَعُ الزَّاهِدُ.

ولدَ بِمَدِينَةِ زَوَاوَةَ مِنْ أَرْضِ الْمَغْرِبِ، وَبِهَا نَشَأَ وَحَفِظَ مُتَوَنًّا فِي الْعَرَبِيَّةِ وَالْفِقْهِ وَالْمَنْطِقِ، وَعَرَضَ مَحْفُوظَاتِهِ عَلَى شَيْوْخِ بَلَدِهِ، ثُمَّ رَحَلَ إِلَى الْجَزَائِرِ، وَتَوَسَّسَ وَمَصَرَ وَأَخَذَ عَنْ كِبَارِ مَشَايِخِ هَذِهِ الْبُلْدَانِ مِنْ كُلِّ الْفُنُونِ حَتَّى بَرَعَ فِيهَا، وَصَارَ مَقْدَمًا

(١) انظر: «الفكر السامي» للثعالبي (٢/ ٤٢١)، و«خلاصة الأثر» للمحبي (٤/ ٣٩).

(٢) انظر: «خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر» لمحمد أمين المحبي الحموي (٢/ ١٩٥).

(٣) انظر: «هدية العارفين» للباباني (٢/ ٢٩١).

بها، ودفنَ بالحجون عند قبرِ الأستاذِ المشهورِ الشيخِ محمدِ بنِ عراقٍ^(١).

١٣ - عبدُ اللهِ بنُ مَلاَّ سعدِ اللهِ اللاهوريُّ ثمَّ المدنيُّ (ت ١٠٨٣هـ)^(٢).

١٤ - أحمدُ بنُ أحمدَ العجميُّ المصريُّ (١٠٨٦هـ):

أحمدُ بنُ أحمدَ بنِ محمدَ بنِ أحمدَ بنِ إبراهيمَ بنِ محمدَ بنِ عليِّ بنِ محمدِ المعروفِ بالعجميِّ، الشافعيُّ الوفايُّ المصريُّ الإمامُ.

كان من أجلاء علماء مصر، له الحافظةُ القويَّةُ، والدَّهنُ الثاقبُ وكان صدوقاً حسنَ العشرةِ والمحاضرةِ، وإليه النِّهايةُ في معرفةِ التاريخِ وأيامِ العربِ ونسابهم مع ما انضمَّ إليه من معرفةِ بقيَّةِ الفنونِ، وكان مرجعاً لأفاضلِ العصرِ في مراجعةِ المسائلِ المُشكلةِ لطولِ باعِهِ وسعةِ اطلاعِهِ وكثرةِ الكُتبِ التي جمعها، دُفنَ في مقبرةِ المُجاورينَ، ورُئي له مناماتٌ صالحةٌ^(٣).

١٥ - عليُّ بنِ عليِّ الشُّبرامُلسيُّ (ت ١٠٨٧هـ):

أبو الضياءِ نورُ الدِّينِ فقيهٌ شافعيُّ مصريُّ تعلَّم وعلمَ بالأزهرِ، صنَّفَ كتباً كثيرةً، وشرحَ متوناً جليَّةً، ووضعَ الحواشيَ على أمهاتِ الكتبِ، توسَّعَ في كلِّ الفنونِ، وصارَ فيها خبيراً، كان غايةً في الحلمِ والأناةِ، ولمْ يعهدْ منه الإساءةُ لإنسانٍ، وغايةُ ما كان يقولُه لو تغيَّرَ عليه أحدٌ: أصلحَ اللهُ حالك، وكان مجلسُه مشهوداً^(٤).

(١) انظر: «خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر» للمحيي (٣/ ٢٤٠).

(٢) انظر: «فوائد الارتحال» لمصطفى الحموي (٤/ ٢٨٥).

(٣) انظر: «خلاصة الأثر» للمحيي (١/ ١٧٦).

(٤) انظر: «خلاصة الأثر» للمحيي (٣/ ١٧٥).

١٦ - محمد بن سعيد المرغتي السوسي المغربي (ت ١٠٩٠هـ):

نزِيلُ مَرَاكَشَ، إِمَامٌ عَالِمٌ مَحَدَّثٌ مَفْسَّرٌ، عَارِفٌ بِالْعَرَبِيَّةِ، انْتَهَتْ إِلَيْهِ رِيَاسَةُ الْعِلْمِ بِلِدِهِ وَزَمَانِهِ، مَكْتَبٌ مِنْ قِرَاءَةِ كِتَابِ الْحَدِيثِ، تَخَرَّجَ عَلَيْهِ عَدَدٌ لَا يَحْصَى، وَ لَهُ كِرَامَاتٌ وَأَحْوَالٌ طَيِّبَةٌ، لَهُ مَنْظُومَةٌ فِي الْفِقْهِ، وَأُخْرَى فِي النَحْوِ، تُوْفِي بِالطَّاعُونَ^(١).

١٧ - محمد بن محمد المرابط الدلائي المغربي (ت: ١٠٩٠هـ):

هُوَ الْحَبْرُ الْهَمَامُ، عَلَّامَةُ الْأَعْلَامِ، الْمَعْرُوفُ بِالْمُرَابِطِ، لَقَّبَهُ بِهِ إِخْوَانُهُ؛ لِأَنَّهُ كَانَ مَتَقَشِّفًا فِي الْمَلْبَسِ، زَاهِدًا فِي الدُّنْيَا، كَارِهًا لِمَا يَلْبَسُهُ إِخْوَانُهُ الرُّؤْسَاءِ، مَنْقَبُضًا عَنْهُمْ، مَعَ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الثَّرْوَةِ وَالرِّيَاسَةِ، وَيُدْعَى أَيْضًا بِالصَّغِيرِ وَبِالْغَرِيبِ، إِلَّا أَنَّهُ بِالْأَوَّلِ عَرِفٌ وَاشْتَهَرَ^(٢).

١٨ - عبد القادر بن علي الفاسي (ت ١٠٩١هـ):

الْفَاسِيُّ شَهْرَةٌ وَدَارًا، عَلَّامَةُ الْمَغْرِبِ، وَشَيْخٌ مَشَايخِهِ، وَمَسْنَدُهُ، مُشَارِكٌ مَحَقِّقٌ، انْتَهَتْ إِلَيْهِ رِيَاسَةُ الْفَتَاوَى بِالْأَنْدَلُسِ الْمَغْرِبِيَّةِ مَعَ نَزَاهَةٍ وَتَمَسُّكٍ بِالسُّنَنِ، وَبُعْدِ الصَّيْتِ إِلَى الشُّمُوحِ، الْمُجْدُّ فِي الْعِلْمِ، وَمَتَأَثَّلُ الْمَكَانَةِ فِيهِ، لَهُ مَكَانَةٌ فِقْهِيَّةٌ، وَعَقِيدَةٌ شَهِيرَةٌ، وَتَأَلَّفَ مَخْتَصَرٌ فِي الْأَصُولِ، وَفَتَاوَى وَحَوَاشٍ عَلَى الصَّحِيحِ^(٣).

(١) انظر: «الفكر السامي» للثعالبي (٢/ ٣٣٣).

(٢) انظر: «طبقات الحضيكي» (١/ ٣٠٥)، و«خلاصة الأثر» للمحبي (٤/ ٢٠٣).

(٣) انظر: «الفكر السامي» للثعالبي (٢/ ٣٣٤).

١٩ - علي بن محمد بن العفيف التّعزيّ الأنصاريّ (ت ١١٠١هـ):

علي بن محمد، عفيفُ الدّين العقيبيّ الأنصاريّ الشافعيّ محدّث الدّيار اليمينيّة من أهل تعز، نسبته إلى ذي عقب من قرى ذي جبلة، باليمن الأسفل، ولد ونشأ في تعز، ورحل إلى الحرّمين رحلتين أطال الغياب في ثانيتهما، وتصدّر لإقراء الحديث والإجازة بالأمهات السّبع.

تاسعاً - تلاميذ الشيخ الكوراني:

١ - علي بن أحمد بن مُحَمَّد المَعْرُوف بابن بجع البعلبي الأصلِ الدمشقيُّ الشافعيُّ (ت ١٠٨٠):

كَانَ حَسَنَ المَعْرِفَةِ بِنُفُوسٍ كَثِيرَةٍ، كَثِيرَ الاِشْتِغَالِ والمُتَابِرَةِ، حَسَنَ العَقِيدَةِ جَيِّدَ المُحَاضِرَةِ قَرَأَ بِدِمَشقَ عَلَى جَمَاعَةٍ، وَرَحَلَ إِلَى الرَّمْلَةِ وَأَخَذَ عَنِ شَيْخِ الحَنَفِيَّةِ الخَيْرِ الرَّمْلِيِّ، وَحَجَّ وَأَخَذَ بِالمَدِينَةِ عَنِ الإِمَامِ الكَبِيرِ الحُجَّةِ الصَّفِيِّ أَحْمَدَ القُشَاشِيَّ، وَعَنِ المَنَلَا اِبْرَاهِيمَ بِنِ حَسَنِ الكُورَانِيِّ.

ثُمَّ رَحَلَ إِلَى مِصْرَ وَأَلْفَ وَأَخَذَ بِهَا عَنِ الشَّيْخِ عَبْدِ السَّلَامِ اللُّقَانِيِّ وَغَيْرِهِ، كَانَ شَدِيدَ العِتْنَاءِ بِجَمْعِ الفَوَائِدِ وَلَهُ أشْعَارٌ رَاقِعَةٌ وَمَجْمُوعٌ فِيهِ نَفَائِسٌ وَدُفُنَ بِمَقْبَرَةٍ الفَرَادِيسِ بِدِمَشقَ^(١).

٢ - أَبُو سَالِمِ عَبْدِ اللَّهِ بِنِ مُحَمَّدِ بِنِ أَبِي بَكْرٍ العِيَاشِيُّ السُّجْلَمَاسِيُّ الفَاسِيُّ (ت ١٠٩٠هـ):

الإِمَامُ الرَّحَالُ، صَاحِبُ الرِّحْلَةِ المَشْهُورَةِ، ذَاتِ الفَوَائِدِ المَشْكُورَةِ، أَخَذَ عَنِ شَيْوِخٍ فِي المَغْرِبِ وَمِصْرَ وَالحِجَازَ، لَهُ مَؤَلَّفَاتٌ: كَمَنْظُومَتِهِ فِي البِيُوعِ وَشَرَحِهَا، وَكِتَابِ الحُكْمِ بِالْعَدْلِ وَالإِنصَافِ فِي المُقَلِّدِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَرَحَلَتْهُ مَطْبُوعَةٌ بِفَاسَ، دَالَّةٌ عَلَى فَضْلِهِ وَبَاعِهِ^(٢).

٣ - عبد الرحمن التاجيُّ (ت: ١٠٩١هـ):

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بِنُ تَاجِ الدِّينِ بِنِ مُحَمَّدِ بِنِ أَبِي بَكْرٍ بِنِ مُوسَى بِنِ عَبْدِ الوَلِيِّ

(١) انظر: «خلاصة الأثر» للمحيي (٣/ ١٤٦).

(٢) انظر: «الفكر السامي» للثعالبي (٢/ ٣٣٣).

الكبير المدفون في جبل الأقرع من أعمال أنطاكية، المعروف بالتاجي الحنفي البعلبي، كان عالماً فاضلاً، هماماً بليغاً، أديباً في غاية من الجرأة، ذا وقارٍ واعتبارٍ وعقلٍ تامٍّ.

ولد في بعلبك في سنة ست وأربعين بعد الألف، وأخذ عن الشيخ إبراهيم الكوراني المدني وطبقته، وأقرأ الدروس الخاصة والعامّة وطلب لخطابة دمشق وخطب بها مدة، وكان ذا ثروة ودنيا، وذكر أنه كان حمصي الأصل دمشقي المولد وتوفي بحلب^(١).

٤ - عبد الغني بن صلاح الدين المعروف بالخاني الحنبلي الحنفي (ت ١٠٩٥):

الأديب الأريب نزيل المدينة المنورة كان فاضلاً أديباً جميل المنظر وافر الحرمة، ولد بحلب وقرأ بها واشتغل ورحل لكثير من البلدان للتجارة.

ثم ترك الأسفار واشتغل على أخيه ومربيه الشيخ قاسم الخاني بحلب وبه تخرّج وقرأ عليه كثيراً من مؤلفاته، ثم جاور بالحرمين مدةً مديدةً إلى أن توطن طيبة الطيبة، وأقام فيها وأكب على تحصيل العلم وانهمك، ولازم شيخ العصر إبراهيم الكردي الكوراني حتى ألفت الرسائل اللطيفة، وتولى بالمدينة المناصب العلية، واشتهر أمره وكان ينظم الشعر، وله ترسلات رائعة، وتوفي بالمدينة ودفن بالبقيع^(٢).

٥ - عثمان القطان (ت ١١١٥هـ):

عثمان بن محمود بن حسن خطاب الكفرسوسي الشافعي، الشهير بالقطان،

(١) انظر: «سلك الدرر» للمرادي (٢/ ٢٨٦).

(٢) انظر: «خلاصة الأثر» للمحبي (٢/ ٤٣٤).

معيدُ درسِ السُّلَيْمَانِيَّةِ بِدَمَشَقَ، الشَّيْخُ الْإِمَامُ، الْعَلَامَةُ، الْمُحَقِّقُ الْمَدَقُّقُ.

وُلِدَ فِي سَنَةِ (١٠٤١هـ) وَطَلَبَ الْعِلْمَ فَقَرَأَ عَلَى جَمَاعَةٍ مِنْهُمْ: الشَّيْخُ إِبْرَاهِيمَ الْفَتَالِ، وَإِبْرَاهِيمَ الْكُورَانِيَّ، وَمُحَمَّدَ الْبَلْبَانِيَّ الصَّالِحِيَّ.

وَكَانَ بِدَمَشَقَ مِمَّنْ اشْتَهَرَ فَضْلُهُ وَعِلْمُهُ وَدَرَسَ بِالْجَامِعِ الْأُمَوِيِّ وَبِالْمَدْرَسَةِ الْعَادِلِيَّةِ الْكُبْرَى وَانْتَفَعَ بِهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالْأَفْضَلِ.

وَلَمَّا وُلِيَ دَمَشَقَ الْوَزِيرُ الْفَاضِلُ أَحْمَدُ بَاشَا كُوبْرِيْلِي، عَرَفَ مَقَامَهُ، وَلَمْ يَعْجِبْهُ غَيْرُهُ، وَتُوفِيَ فِي دَمَشَقَ وَدُفِنَ قَرَبَ أُوَيْسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي التُّرْبَةِ الْمُقَابِلَةِ لِلصَّابُونِيَّةِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى^(١).

٦ - عَبْدُ الْجَلِيلِ الْمَوَاهِبِيُّ (ت ١١١٩هـ):

عَبْدُ الْجَلِيلِ بْنِ أَبِي الْمَوَاهِبِ بْنِ عَبْدِ الْبَاقِي الْحَنْبَلِيِّ الدَّمَشَقِيِّ الشَّيْخِ الْعَالِمِ الْمُحَقِّقِ الْمَدَقَّقِ الْفَهَامَةِ الْإِمَامِ الْفَاضِلِ.

وُلِدَ بِدَمَشَقَ فِي سَادِسِ شَعْبَانَ سَنَةِ تِسْعٍ وَسَبْعِينَ بَعْدَ الْأَلْفِ نَشَأَ فِي كَنَفِ وَالِدِهِ أَبِي الْمَوَاهِبِ الَّذِي تَرَجَمْنَا لَهُ سَابِقاً، وَلَا زَمَ عِدداً مِنْ مَشَايخِ دَمَشَقَ وَعُلَمَائِهَا، وَأَخَذَ الْإِجَازَةَ مِنَ الشَّيْخِ إِبْرَاهِيمَ.

وَكَانَ وَقوراً سَاكناً كَثِيراً الْبِرِّ بِوَالِدِهِ، وَشُوهِدَ مَراراً إِذَا كَانَ فِي دَرَسِهِ وَمَرَّ عَلَيْهِ وَالِدُهُ يَقُومُ مِنَ الدَّرْسِ وَيَأْخُذُ مَدَاسَ وَالِدِهِ مِنْهُ وَيَمْشِي خَلْفَهُ بِأَدْبٍ وَسَكِينَةٍ وَيَلَازِمُ حُضُورَ دُرُوسِ وَالِدِهِ بِالْجَامِعِ الْأُمَوِيِّ، وَاشْتَغَلَ فِي التَّدْرِيسِ بِالْجَامِعِ الْأُمَوِيِّ وَكَانَ يَنْظِمُ الشُّعْرَ الرَّائِقَ^(٢).

(١) انظر: «سلك الدرر» للمرادي (٣/ ١٦٧).

(٢) انظر: «سلك الدرر» للمرادي (٢/ ٢٣٤).

٧- أحمد الكواكبي (ت ١١٢٤هـ):

أحمد بن محمد بن حسن بن أحمد الكواكبي الحلبي الحنفي مفتي الحنفية بها، العلامة الصدر والعلم العالم، الأديب.

وُلِدَ بحلب سنة (١٠٥٤هـ)، ونشأ بها، وأخذ العلم عن علمائها الفحول والواردين إليها، ودخل طريق المدرسين والموالي في دار الملك قسطنطينية وفي والده الشهير العلامة، فأعطى مكانه فتوى حلب بلدته مع مدرسة الخسروية، ثم ولي قضاء القدس.

له التآليف العديدة والأشعار النفيسة، ثم ولي قضاء طرابلس الشام، وأنشد فيه ممتدحاً العالم الشيخ محمد التدمري الطرابلسي قوله:

على فترة قاضٍ أتنا كيوشع فردت شمس الفضل بعد الغياهِبِ
فقل للمدعي إن رام يبلغ شأوه محالٌ ومن يبلغ بلوغ الكواكِبِ

وكانت وفاته في قسطنطينية ودفن خارج باب أدرنة^(١).

٨- أبو المواهب الحنبلي (ت ١١٢٦هـ):

محمد بن عبد الباقي بن عبد الباقي البعلبي الأصل، الدمشقي، المعروف بأبي المواهب الحنبلي، شيخ القراء والمحدثين في عصره، ومفتي الحنابلة بدمشق.

أخذ العلم عن جماعة كثيرين من دمشق ومصر والحرمين، وأفرد لهم ثباً ذكر تراجهم فيه، مات أبوه في غيبته بمصر، ثم عاد إلى دمشق وجلس للتدريس مكان

(١) انظر: «سلك الدرر» للمراي (١/ ١٧٥).

والده، وكان لا يخاف في الله لومة لائم، ولا يهاب الوزراء ولا غيرهم، ودُفن بتربة مرج الدّحاح^(١).

٩ - أبو السُّعود بن يحيى المُتنبّي (ت ١١٢٩هـ):

أبو السُّعود يحيى بن محيي الدين بن محمد بن يحيى بن عبد الحق أخذ عن إسماعيل اليازجي وقرأ على الشَّهاب أحمد الغزّي الدمشقي وحضر دروسه بالفقه والحديث وأجازَه وقرأ أيضاً على إلياس بن إبراهيم الكردي في فنون كثيرة، واستجازَ من الأستاذ الرّبانيّ الشيخ إبراهيم الكورانيّ نزيل المدينة.

وقال محمد أمين المحبّي في وصفه: أديبٌ محاسنه سافرة النّقب، ومعانيه لم تسمع أبدع منها مسامع الحقب، وكانت وفاته يوم الأربعاء ثاني عشر صفر سنة تسع وعشرين ومئة وألف، ودُفن بتربة مرج الدّحاح وفرغَ بمرضٍ موته وظائفه بمالٍ وأوصى منها بجانبٍ لطلبة العِلْم بدمشق رحمه الله تعالى.

١٠ - تقي الدين الحِصنيّ (ت ١١٢٩هـ):

تقيّ الدين بن السّيد محمد شمس الدين بن السّيد محمد بن السّيد محمد محبّ الدين بن أحمد بن محمد الحِصنيّ الحُسينيّ الشافعيّ الدمشقيّ السّيد الشّريف الشّيخ الإمام سليل الأشراف الأعلام الورع الزاهد الصّوفيّ العابد.

ولد في دمشق وأخذ العِلْم عن عددٍ من علمائها له تصانيفٌ مفيدةٌ وعُرفَ بالكرم والسّخاء وكثرة الصّدقاتِ توفيَ بدمشق ودُفنَ بزواية عائلته بالشّاغور البرانيّ^(٢).

(١) انظر: «النتع الأكمل» لمحمد كمال الدين الغزي العامري (ص ٢٦٨).

(٢) انظر: «سلك الدرر» للمراي (٢ / ٥).

١١ - عثمان النحاس (ت ١١٣١هـ):

عثمان بن أبي بكر، الشهير بالنحاس، الشافعيُّ الدمشقيُّ الشَّيخُ العالمُ، الفقيهُ النحويُّ الفرضيُّ، المُفيد وكان عليه وظائف منها إمامة جامع الآغا، وانتفع به جماعة، وأخذ وقرأ على جماعة كثيرين؛ فأخذ الفقه والحديث عن أبي المواهب الحنبلي وقرأ الفقه والحديث وأخذ عن إبراهيم الكوراني وأجازته، توفي في دمشق ودفن بتربة باب الصغير رحمه الله تعالى^(١).

١٢ - عبد القادر التغلبي (١١٣٥هـ):

عبد القادر بن عمر بن عبد القادر بن عمر بن أبي تغلب بن سالم التغلبيُّ الشيبانيُّ الحنبليُّ الصوفيُّ الدمشقيُّ، الشَّيخُ الإمامُ العالمُ الفقيهُ الفرضيُّ الصالحُ. ولد في دمشق سنة اثنين وخمسين وألف، وقرأ القرآن العظيم في صغره، ولزم الشَّيخَ عبد الباقي الحنبليَّ الدمشقيَّ وولده الشَّيخَ أبا المواهب وقرأ عليهما كتباً كثيرةً في عدَّة فنون، واجتمع بالشَّيخِ إبراهيم الكوراني في أحد حجَّاته سنة أربع وتسعين وأجاز له.

وكان يُرزق من عملٍ يده في تجليدِ الكُتبِ، ومن ملكٍ له في قرية دوما بقرب دمشق، وبارك الله له في رزقه فحجَّ أربع مرَّاتٍ، وكان يلازمُ الدَّرْسَ لإقراءِ العلوم بالجامع الأمويِّ، وأخذ عنه خلقٌ لا يحصون وانتفعوا به، وكان ديناً صالحاً عابداً خاشعاً ناسكاً، مصون اللسان، ولا يُخالط الحكام، ولا يدخل إليهم.

وألجأته الصَّرورةُ مرةً لأداء شهادةٍ عند قاضي دمشق الشَّامِ، فدخل وجلس

(١) انظر: «سلك الدرر» للمراي (٣/ ١٤٧).

فناولَه الخادِمُ فنجانَ القهوةِ، فتناولَه ووضعَه بقربِ فمِه، وأوهم القاضي أَنه شربَه، ثمَّ أعطاه للخادِمِ، فعرفَ القاضي ذلك؛ لأنَّه كان يلاحظُه، فقال له: أراك تورَّعتَ عن شُربِ قهوتنا، فَمِنَ أينَ تكتسبُ؟ فقال: مِنَ عملِ يَدَي في تجلِيدِ الكُتُبِ، وقد حَجَجْتُ بحمدِ اللهِ تعالى أربعَ مرَّاتٍ، فقال له القاضي: كيفَ هذا؟! فقال له: إنَّ اللهُ تعالى خلقَ آدمَ واحداً، وباركَ في ذرِّيته حتَّى ملؤوا الدُّنيا كذلك يباركُ اللهُ تعالى في الرِّزقِ الحلالِ القليلِ حتَّى يكونَ كثيراً، فأذعنَ القاضي لذلك، وأثنى عليه.

توفي في دمشق ودُفِنَ تحتَ رِجْلَي والدِه بمقبرةِ مَرَجِ الدَّحاحِ^(١).

١٣ - الملا إلياس الكردي (ت ١١٣٨هـ):

إلياس بن إبراهيم بن داود بن خضر الكردي الكوراني، فقيه شافعي، من النُساك، تعلَّم في بلادِه.

دخل دمشق حوالي سنة (١٠٧٠هـ) ودرَّس وأفاد، وزارَ القدس على قدميه، وحجَّ وجاورَ بالمدينة المنورة. قال المُرادِي: أمَّا تعاليقُه وكتاباتُه فلا يمكنُ إحصاؤها، وكانَ والي دمشق الوزيرُ رجب باشا، ممَّن يعتقدُه ويحبُّه، وزاره مرَّةً وطلبَ منه الدَّعاءَ فقال له: والله إنَّ دعائي لا يصلُ إلى السَّقْفِ، وما ينفعك دعائي والمظلومون في حبسك يدعونَ عليك؟ توفي بدمشق^(٢).

١٤ - محمد البري (١١٥٧هـ):

محمد بن إبراهيم بن أحمد المدني الشهير بالبري، الحنفي، الشَّيخُ الفاضلُ، العالمُ المتفننُ.

(١) انظر: «سلك الدرر» للمراي (٣ / ٥٨).

(٢) انظر: «الأعلام» للزركلي (٢ / ٨).

ولد بالمدينة المنورة سنة (١٠٨٠هـ) ونشأ بها وطلب العلوم، فأخذ عن والده، وعن ملا إبراهيم بن حسن الكوراني، وعن السيد محمد بن عبد الرسول البرزنجي، وعن غيرهم، وجمع فتاوى والده بعد وفاته، وكان شيخاً مهاباً، عليه الوقار والسكينة، تولى مشيخة الخطباء مدة، ثم رفع نفسه منها، وكانت وفاته بالمدينة^(١).

١٥ - إبراهيم بن محمد سعيد بن جعفر (ت ١١٨٧هـ): الحسن بن الإدريسي المنوفي المكي الشافعي.

ولد في آخر القرن الحادي عشر بمكة وأخذ عن كبار العلماء، وقد أجازته الشيخ إبراهيم الكوراني له، وله شعر نفيس، وكان له مهارة ومعرفة في علم الطب^(٢).

والحمد لله رب العالمين

(١) انظر: «سلك الدرر» للمراي (٤ / ١٧).

(٢) انظر: «تاريخ عجائب الآثار» للجبرتي (١ / ٤٢٧).

مصادر الترجمة:

- «جلاء العينين في محاكمة الأحمدين» لأبي البركات الألوسي.
- «سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر» لمحمد خليل بن علي المرادي.
- «فهرس الفهارس» لعبد الحي بن عبد الكبير الكتاني.
- «فوائد الارتحال ونتائج السفر في أخبار القرن الحادي عشر» لمصطفى بن فتح الله الحموي.
- «تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار» لعبد الرحمن بن حسن الجبرتي.
- «الأعلام» للزركلي.
- «نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر» لعبد الحي بن فخر الدين بن عبد العلي الحسيني الطالبي.
- «أعلام من أرض النبوة» للشريف أنس بن يعقوب الكتبي الحسيني.
- «معجم المفسرين من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر» لعادل نويهض.
- «معجم المؤلفين» لعمر رضا كحالة.
- «البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع» لمحمد بن علي الشوكاني.
- «خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر» لمحمد أمين بن فضل الله بن محب الدين ابن محمد المحبي.
- «مشيخة أبي المواهب الحنبلي».
- «تحفة المحبين والأصحاب في معرفة ما للمدنيين من الأنساب» لعبد الرحمن بن عبد الكريم الحنفي المدني الشهير بالأنصاري.

الرسالة رقم: (١) مجموع رسائل العلامة
المجلة الكوراني

مَسَالِكُ الْأَبْرَارِ
إِلَى أَحَادِيثِ
النَّبِيِّ الْمُخْتَارِ
ﷺ

تأليف العلامة
المجلة الكوراني

يطبع محققاً على النسخين خطين

تحقيق وتعليق

محمد بركات

دار البنايات

لقد سرنا لا والله لا يجمع بدويع السموات والارض ربيع المرجات
 اكثر المراسم التي يهادى للناس باسياحة المتزاورين اليها كات في شهد
 ١٥١٥هـ انما شاهد المتزاورين على عادتهم كما ذكرنا في قبل
 ان سينا عليه محمد المرسومة اذ كان في سينا سنة ١٥١٥هـ انما
 في الترخيم والرحمة على اهل المدينة فلو تولى سينا مسلحين بالبركة
 على الناس في اهلها والى غيرها اذ كان في سينا سنة ١٥١٥هـ انما
 عدد خلق الله بعد ادم اهل الارهاب المخلوق ١٠٠٠٠٠ فاعترف
 هرملك المير والفقير المير هو ارباب سنة التي صاحب المعاصم
 الجوده والحبون المير في صلته على الله واحمد اهلها الا ان الله
 بالعهود وكفى ما كان انكسرت بارز في عهده على مقيم انيات في
 بعدته في عهد المتك على وجه المشروم عن هذا الشأن كان
 الاستد كونه سيده الى كمن على تشهده الله على اهلها انما كان
 وما كان الصلح المراسم القدوس له وجه في كل سبب من جواب
 ولا اشتباه فانه هذا كل من يفتقر على وجه الشرف والله الشرف
 العزيم فاجاز ان قول في عهد ادم في الحسب والاشرف بالاسانيد
 التي هي من رتبة حامد شيخ البرية تعرضت لفضائل الله على وجه
 في كل من حسمه وعونه وما كان لا يترك في عقد كير طلب
 عهد احمدين حلاله المصاحب والاعتراف في امر هذا الشأن الحمد
 آفا في جميع الاثر من عهد ادم انتم الينا في كل سنة في سنين
 والشعب والبرقيع والاصول وسير كات الذين من اعمتوا في اعمارهم
 استقرت بعدا فاجاز في كل من عرضت لفضائل الله في ارباب
 ومشبه باه وان فضل من استقر في رتبة من يد احاب على الله

عليه بعد خلق الله بعد ادم جبه ارباب وعلما بركه في عهده
 امر من صلح ارباب في فضل المعاصم مفضل اخر من الكافر العلية
 رب صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب
 والعهود المفضون فيها ادم ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب
 وعنه رضي اربابها واهلها واهلها من صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب
 سنة وعنه رضي اربابها واهلها من صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب
 لسان صدق في الاثر من صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب
 تبركا ببرك الله استقر الاثر في عهده في عهده من صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب
 الرحمة وقد قال ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب
 هو اهل الحديث كما في اهل الحديث وكان في عهده من صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب
 بعض الحقبين من صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب
 وان كان من صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب
 اكثر منه في غيره وامر ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب
 من العزيم الصادق في صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب
 الذين احدث من صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب
 ابن على صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب
 عهد ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب
 الرسام الصوفي الذي في عهد ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب
 العزم بعد صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب
 الشيخ ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب
 الذين في صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب

مكتبة فاضل باشا في مكتبة كوبرلي (ك)

الله الرحمن الرحيم وفيه آيات ونسب
 لعدده اهل اول ايام بدويع السموات والارض والارض والارض والارض والارض والارض
 في نور الهادي انما بايام بدويع السموات والارض والارض والارض والارض والارض
 العزمي الذي في نور الهادي انما بايام بدويع السموات والارض والارض والارض والارض والارض
 المرسومة في نور الهادي انما بايام بدويع السموات والارض والارض والارض والارض والارض
 صلح الله على خلقه صلوة وسليمان عليه السلام والارض والارض والارض والارض والارض والارض
 والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض
 بدويع الله والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض
 المرسومة في نور الهادي انما بايام بدويع السموات والارض والارض والارض والارض والارض
 صلح الله على خلقه صلوة وسليمان عليه السلام والارض والارض والارض والارض والارض والارض
 والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض
 هذا الشأن كما لا يخفى لانه في وسيله لخدمته العزيم كما شهد في الاصل من
 اهل اعدائه وانما كان له الصلح المراسم القدوس له وجه في كل سبب من جواب
 بلا اشتباه فانه هذا كل من يفتقر على وجه الشرف والله الشرف
 انما بايام بدويع السموات والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض
 احاد في صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب
 ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب
 صلح الله على خلقه صلوة وسليمان عليه السلام والارض والارض والارض والارض والارض والارض
 والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض
 كتب في صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب
 والمنه والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض
 وستين بارك الله في صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب
 صدق خلقه صلوة وسليمان عليه السلام والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض
 هذا خلقه صلوة وسليمان عليه السلام والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض
 ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب
 هذا الصلح المراسم القدوس له وجه في كل سبب من جواب

وجما انما بدويع الله بعد خلقه صلوة وسليمان عليه السلام والارض والارض والارض والارض والارض والارض
 والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض
 في نور الهادي انما بايام بدويع السموات والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض
 العزمي الذي في نور الهادي انما بايام بدويع السموات والارض والارض والارض والارض والارض والارض
 المرسومة في نور الهادي انما بايام بدويع السموات والارض والارض والارض والارض والارض والارض
 صلح الله على خلقه صلوة وسليمان عليه السلام والارض والارض والارض والارض والارض والارض
 والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض
 بدويع الله والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض
 المرسومة في نور الهادي انما بايام بدويع السموات والارض والارض والارض والارض والارض والارض
 صلح الله على خلقه صلوة وسليمان عليه السلام والارض والارض والارض والارض والارض والارض
 والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض
 هذا الشأن كما لا يخفى لانه في وسيله لخدمته العزيم كما شهد في الاصل من
 اهل اعدائه وانما كان له الصلح المراسم القدوس له وجه في كل سبب من جواب
 بلا اشتباه فانه هذا كل من يفتقر على وجه الشرف والله الشرف
 انما بايام بدويع السموات والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض
 احاد في صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب
 ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب
 صلح الله على خلقه صلوة وسليمان عليه السلام والارض والارض والارض والارض والارض والارض
 والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض
 كتب في صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب
 والمنه والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض
 وستين بارك الله في صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب
 صدق خلقه صلوة وسليمان عليه السلام والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض
 هذا خلقه صلوة وسليمان عليه السلام والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض
 ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب من صلح ارباب
 هذا الصلح المراسم القدوس له وجه في كل سبب من جواب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة التحقيق

الحمد لله الذي تسلسل فضله على عباده واتصل، والصلاة والسلام على نبي الرحمة المرسل إلى جميع الأمم، وعلى آله وصحبه والمقربين هديه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد: فإن كتاب «مسالك الأبرار إلى أحاديث النبي المختار ﷺ» للعلامة برهان الدين إبراهيم بن حسن الكوراني المتوفى سنة (١١٠١هـ)، هو أحد مصنفاته الحديثية، التي اعتنى فيها بنوع من أنواع الحديث النبوي، وهو الأحاديث المسلسلات، والتي اهتم العلماء بجمعها في مصنفات، لما لهذا النوع من فوائد، منها الدلالة على مزيد ضبط الرواية، والافتداء بهدي سيد المرسلين.

وقد بلغت هذه الكتب العشرات، ذكرها الحافظ شمس الدين السخاوي (ت ٩٠٢هـ) في مقدمة كتابه: «الجواهر المكلمة في الأخبار المسلسلة»، وصنف بعد السخاوي جماعة منهم الحافظ جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) في كتابيه: «المسلسلات الكبرى»، و«جياذ المسلسلات»، وكان المصنف الكوراني أحد المشتغلين بالتصنيف في هذا الفن.

كتاب مسالك الأبرار

أ - تسمية الكتاب:

اتفقت المصادر على تسمية هذا الكتاب بـ «مسالك الأبرار إلى أحاديث النبي المختار ﷺ»، وكذلك جاء على صفحة النسختين الخطيتين التي اعتمداهما، إلا أنه جاء في النسخة التي رمزنا لها بـ (ك) تحت العنوان ما نصه: «وسميناه أولاً: إتحاف رفيع الهمة بوصل أحاديث شفيح الأمة ﷺ». اهـ. ولم يذكره صاحب «كشف الظنون» ولا غيره بهذا العنوان.

ثم إنه جاء على صفحة النسخة الخطية المحفوظة في جامعة الملك سعود على صفحة العنوان ما نصه: «كتاب مسالك الأبرار إلى أحاديث النبي المختار» جمع شيخنا...، ويليهِ: «كتاب إتحاف رفيع الهمة بوصل أحاديث شفيح الأمة» لشيخنا العلامة المحقق إبراهيم الكوراني...، وهو يشتمل على أربعة وخمسين حديثاً مسلسلات. اهـ.

لكن هذه النسخة مخرومة لم تأت على آخرها، ولم يتبين لنا تمام كتاب مسالك الأبرار، ولا كتاب «إتحاف رفيع الهمة».

ولعلنا نستطيع القول: إنَّ المصنف الكوراني أَلَّفَ في الأحاديث المسلسلات أولاً كتاب: «إتحاف رفيع الهمة» وعددُ أحاديثه (٥٤) حديثاً، ثم زاد فيها أحاديث مسلسلة أخرى وصلت إلى (١٠١) حديث، وسماها: «مسالك الأبرار إلى أحاديث النبي المختار»، وهو كتابنا، واستغنى به عن الأول.

وتجمع نسخة جامعة الملك سعود التأليف الثاني وهو «مسالك الأبرار»، والتأليف الأول، وهو «إتحاف رفيع الهمة»، والله أعلم.

ب - محتوى الكتاب:

ضمَّ هذا الكتاب مئة حديث وواحد من الأحاديث المسلسلة، بدأها المصنّفُ

بمسلسل حديث الرحمة، وختمها بمسلسل القراء، وخصَّ أربعين منها بمسلسلات الصوفية، ولم ينس ذكر المسلسل بالحفاظ والمسلسل بالدمشقيين، والمصريين والعراقيين، والمغاربة، والمشاركة، والمسلسل بالأشاعرة، والمسلسل بالحنفية والشافعية والمالكية والحنابلة..، إضافة إلى ذكر فصول ومباحث ذات موضوعات مختلفة ليس لها تعلقٌ بالصنعة الحديثية في غالبها، فكثير عنده ما يسميه: (وصل، تنبيه، تذييل) إضافة إلى فصول جعل لها عناوين.....، وهذا استطراد من المصنف رحمه الله.

ج- حول الكتاب:

لا يخفى على المشتغلين في علوم الحديث حال المسلسلات، فقد نصَّ العلماء أن التسلسل فيها قد ينقطع، بل ويكثر فيها الضعيف وما انتقده الأئمة. قال الحافظ السخاوي في مقدمة «الجواهر المكللة» (ص ٤٣): قد كثر فيها الدخيلُ، وتطرَّق إليها بالزيادة والنقص والتحريف والتبديل من أتهم بالوضع وغيره من أسباب التعليل. اهـ.

وهذا ما سنجد حقيقته في هذا الكتاب، فكم من حديثٍ جاء معلولاً، أو منكرأً نصَّ العلماء على نكارتة، أو فيه انقطاع في إسناده، أو كان مدار الحديث فيه على متهم بالكذب.

فإذاً لا يفرح بجمع المسلسلات التي كان القصد منها معرفة مزيد ضبط رواته، إذا كان فيها ما هو منكر، أو في إسناده متهم.

قال السخاوي (ص ٤٣): وجمَعُها - يعني المسلسلات - من مهمَّات العمل إذا كان مع الإيضاح لما فيها من العلل، والإفصاح عن المقبول منها وما به خللٌ. اهـ.

والمصنف رحمه الله قد تسمَّح في كتابه هذا، فإنه كان ينقل أقوال العلماء في بيان خللِ المسلسل، ثم يعمل على ردِّ أقوالهم، فقد ردَّ جملةً من العلل التي ذكرها السابقون، ردَّها بما لا يشبه حجج العلماء، وذهب إلى تقوية الخبر ورفع شأنه إلى المقبول، فكم من منكرٍ، أو منقطع، أو فيه متهم، ذهب إلى تحسينه بحجج عقلية لا تلقى قبولاً عند العلماء، وإثبات الأخبار النقلية لا يكون بالحجج العقلية.

ولا تعجب إن رأيتَه يُثبِتُ خبرَ رتِنِ الهندي المتوفى بعد الست مئة، والذي ادَّعى صحبة النبي ﷺ، وقد كذَّبه جماعة العلماء المحدثين!

وكذلك إثبات أخبار رويت عن الجنِّ، زُعم أنهم لقوا رسول الله ليلة الجن، مثل خبر عمرو الجني، كما في الحديث التاسع عند المصنف، وكذلك إخراج حديث مصافحة المعمر، عمَّر أربع مئة سنة يدَّعي لقاء رسول الله.

إضافة إلى أنه ردَّ قول الأئمة الذين قالوا بعدم سماع الحسن البصري من علي رضي الله عنه، وأنه لقيه ولم يسمع منه، ردَّه بإمكانية السماع وإن لم يثبت خبر بذلك. وغير ذلك من أمور، كان للمصنف فيها منهجاً مختلفاً لا يشبه منهج المحدثين الأئمة.

د- وصف النسخ الخطية:

لقد وقع لي من النسخ الخطية ثلاث نسخ:

الأولى: نسخة فاضل باشا الموجودة في مكتبة كوبريلي، ورمزها (ك).

وتقع هذه النسخة ضمن مجموع، عدد أوراقها (٩٣) ورقة، تبدأ من (٣٤) -

(١٢٥)، في كل ورقة لوحتان، وفي كل لوحة (٢٣) سطراً، وفي كل سطر (١٠)

كلمات تقريباً.

وهي نسخة جيدة، كتبت عناوينها بالحمرة، وكذلك رؤوس الفقرات، وضبطت بعض الأسماء فيها، إلا أنه سقط منها ورقة أشرت إليها.

وكان نسخها سنة (١٠٨٣هـ)، بيد عمران الهادي في المدينة المنورة.

وجاء في صفحة الغلاف تحت العنوان ما نصه: «وسميناه أولاً إتخاف رفيع الهممة بوصل أحاديث شفيح الأمة ﷺ».

الثانية: نسخة مكتبة فيض الله، ورمزها (ف).

وتقع هذه ضمن مجموع أيضاً، وعدد أوراقها (٧٨) ورقة، تبدأ من الورقة (١٣) إلى الورقة (٩٠)، وفي كل ورقة لوحتان، وفي كل لوحة (٢٥) سطراً، وفي كل سطر (١١) كلمة تقريباً.

ناسخها: برهان الدين، سنة (١٠٨٣هـ)، في المدينة المنورة.

وجاء على صفحة الغلاف أن حسين جليبي بن مصطفى أهداها إلى مكتبة فيض الله.

وهي نسخة مقروءة جيدة، كتبت عناوينها بالحمرة، فيها بعض الزيادات لم ترد في نسخة (ك)، لكنها لا تخلو من بعض الأوهام والتصحيحات.

الثالثة: نسخة جامعة الملك سعود، رقمها (٦٥١٦).

وهي نسخة غير تامة، عدد أوراقها (٤١) ورقة، تنتهي عند الحديث الثاني والأربعين.

لم أعتمد عليها في التحقيق، وإنما استأنست بها عند المشكلات، وهي النسخة التي اعتمدها من طبع الكتاب سابقاً، مقتصراً عليها.

هـ- عملي في الكتاب:

- اعتمدت في تحقيق الكتاب على نسختين خطيتين هما (ك) و(ف)، وقد نسختا في عصر المؤلف رحمه الله، سنة (١٠٨٣هـ)، وهما نسختان متقاربتان، وكانت (ك) أحسن ضبطاً لأسماء الرواة، على أن فيها السقط القليل الذي أشرت إليه في موضعه.
- ضبطت أسماء الرواة في الأسانيد، والأعلام الواردة فيها قدر الاستطاعة، علماً أن هناك أسانيد رجالها لا تكاد تُعرف.

- خرَّجت الأحاديث من مظانها، تخريجاً يناسب المقام، وحرصت على تخريج الخبر من مصادر كتب المسلسلات ممن وردت ذكر أصحابها في الأسانيد، مما هو مطبوع، مع تخريج أصل الحديث تخريجاً موجزاً من المصادر الحديثية.
- عزوت الأقوال المنقولة إلى مظانها.

- اجتهدت في نقل أقوال الأئمة في الحكم على الحديث وبيان حال رجاله مما جاء ذكره في المصادر.

- عملت على تخليص أسماء الرواة من التصحيف والتحريف الواقع في النسخ الخطية بالرجوع إلى كتب تراجم الرواة والتنبيه عليها في الحاشية.
- لم أترجم أعلام الرواة الواردة في الأسانيد، فإنه مع سلامة اسم الراوي من التصحيف والتحريف يمكن الرجوع إليهم والبحث عنهم في مصادر تراجم الرواة بسهولة.

وفي الختام فإني قد بذلت ما يسر لي الكريم المنان من الجهد والطاقة في إخراج هذا الكتاب وخدمته، فأسأله تعالى حسن القبول، والعفو عن الزلل، إنه تعالى سميع مجيب الدعاء، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

[مقدمة المصنف]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه إياه نستعين

الحمدُ لله الأولِ الجامعِ، بديعِ السماوات والأرضِ، رفيعِ الدرجاتِ، الآخرِ الواسعِ، النورِ الهادي، المنانِ بإسباغِ النعمِ، مُنزلِ البركاتِ.

وأشهدُ أن لا إله إلا اللهُ القويُّ، المتواترُ نعمه على آحادِ المَلِكِ والمَلَكُوتِ، وأشهدُ أن سيدنا محمدًا عبده المرسلُ رحمةً، الموقوفُ على اتباعِ سُنَّتِهِ صلاحُ الأعمالِ في الرَّغْبُوتِ والرَّهْبُوتِ، صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ صلاةً وتسلیمًا مُسْلِسَلِينَ بالبركاتِ الفائِضَةِ^(١) على النازلِ والعاليِ، وعلى آله وأصحابه أُولي الاعتبارِ بشواهدِ المتابعةِ، عدَدَ خلقِ اللهُ، بدوامِ اللهِ الوهابِ المتعاليِ

أما بعد:

فالمقصودُ هو الملكُ المعبودُ، والطريقُ المُوصِلُ هو اتباعُ سنَةِ النبي الأُمِّيِّ، صاحبِ المقامِ المحمودِ، والحوضِ المورودِ ﷺ، وعلى آله وأصحابه أهلِ الوفاءِ بالعهودِ، ولكن لَمَّا كان التمسكُ بما يُروى عنه ﷺ إنما يتأتَّى بعد ثبوته عند المتمسِّكِ، على الوجه المشروحِ عند أهلِ هذا الشأنِ، كان الإسنادُ لكونه وسيلةً إلى ذلك من الدينِ، كما شهدَ به الأجلَاءُ من أهلِ الإِتقانِ.

(١) لفظ: «الفائضة» ليس في (ك).

ولما كان الله المحيط الواسع القدوس له وجه في كل سبب من الأسباب بلا اشتباه، فإنه القائل: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد: ٤]، والقائل: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولَّوْا فَوَجْهُهُ﴾ [البقرة: ١١٥]، كان التسبب لنشر السنة بالأسانيد التي هي من زينة أحاديث خير البرية تعرضاً لنفحات الله الذي له وجه في كل وجهة حسية أو معنوية.

ولما كان الأمر كما ذكر، وقد تكرر طلب غير واحد من أجلّة الأصحاب وأعزّة الإخوان من أهل هذا الشأن الحميد آثاره في جميع الأزمان، لجمع أسانيد ما اتصل إلينا، من كتب الحديث الشريف والتفسير والفروع والأصول، وسائر كتب الفنون من المعقول والمنقول.

استخرت الله تعالى، فأجبتهم إلى ذلك، متعرضاً لنفحات الله الجواد الوهاب، ومُتَشَبِّهًا بأذيال فضل من امتثل أمر: «بلغوا عني»^(١) من سيد الأحاب ﷺ عدد خلق الله بدوام الله ربّ الأرباب، ملتمساً بركة دعوة: «نصر الله امرأ سميع مقالتي»^(٢) من فيض فضله الهامع، مستحضرًا مضمون الكلمة العلية: «رُبَّ مُبْلَغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ»^(٣).

جعلني الله وإياهم من أهل الرعاية في الحس والمعنى، المتحققين بخالص الدراية من موصولات الرواية في كل منزل ومغنى، ونفعني وإياهم بالعلم، وجعلنا من أهله بفضله ورحمته وجوده ومنه وطوله، آمين.

(١) أخرجه البخاري (٣٤٦١) من عبد الله بن عمرو.

(٢) أخرجه أبو داود (٣٦٦٠)، والترمذي (٢٨٤٧) وحسنه، والنسائي في «الكبرى» (٥٨١٦)، وابن

ماجه (٢٣٠) من حديث زيد بن ثابت.

(٣) أخرجه البخاري (٧٠٧٨)، وابن ماجه (٢٣٣) من حديث أبي بكر.

﴿ رَبِّ هَبْ لِي حُكْمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ ﴿٨٣﴾ وَاجْعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ ﴾

[الشعراء: ٨٣ - ٨٤] أمين.

ولنبداً بإيراد شيءٍ من الأحاديثِ المُسنَّدةِ تبرُّكاً برجالِ السندِ، واستنزالاً للرحمةِ بذكرهم، فعند ذكر الصالحينَ تنزَّلَ الرحمةُ، وقد قال سفيان بن عُيينة في قوله تعالى: ﴿وَالشَّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ﴾ [النساء: ٦٩] الصالحون: هم أهل الحديث. كما في «الدر المنثور»^(١)، وكأنَّ وجهه هو أنَّ «الصالحين»^(٢) فسره بعضُ المحقِّقين بمن ليس في اعتقاده زيغٌ، ولا في عمله بدعةٌ، وهذا الوصف وإن كان يعمُّ المتقينَ الكاملينَ في التقوى، لكنَّه في أهل الحديث بعد الصوفية أكثر منه في غيرهم، والله أعلم، ولكن المتبادر من «الصالحين» هم أهلُ التقوى من الصوفية الصادقين.

أخبرنا شيخنا العارف بالله سيدي الشيخ صفيُّ الدين أحمد بن محمد المدني الأنصاري قدس سره، عن شيخه أبي المواهب أحمد بن علي الشَّناوي ثم المدني قدس سره، عن الشمس محمد بن أحمد الرَّملي، عن الزَّين زكريا بن محمد الأنصاري، عن سراج الدين أبي المكارم عبد اللطيف بن أبي الفتح محمد الفاسي ثم المكي الحسيني الحنبلي، عن المُسنِّدين المعمَّرين: الجمال عبد الله بن عمر الحلاوي، والبرهان إبراهيم بن محمد بن صديق شهر بابن الرِّسام الصُّوفي المؤدِّن، عن البدر محمد بن أبي بكر الفارقي، عن أبي اليُمن عبد الصمد بن عبد الوهاب بن عساكر الدمشقي، عن أستاذ التحقيق الشيخ محيي الدين محمد بن علي بن العربي الحاتمي قدس سره أنَّه قال في كتابه «الكوكب الدرِّي في مناقب ذي النون المصري قدس سره»:

(١) لم أفق عليه في «الدر المنثور»، وأخرجه الهروي في «ذم الكلام» (٩٣٧).

(٢) في (ف): «الصالح».

أما بعد:

فإنه جاء في بعض الآثار: «عند ذكرِ الصالحين تنزل الرحمة»^(١). وذلك أن ذكرَ الصالحين من ذكرِ الله تعالى، وهم الذين إذا رُؤوا ذكرَ الله، كما صحَّ عن النبي ﷺ^(٢)، فهم لا يُذكرون إلا به، ولا يُضافون إلا إليه، إذ هم عبيدُ الاختصاصِ، الذين عبدوا الله على الصدقِ والإخلاصِ، فأصبحوا لا يُعرفون إلا به، ولا يُقصدون إلا من أجله، وهم الغياثُ للخلقِ، والقائمون بأمرِ الحقِّ، كما قال ذو النون المصري قدس سره:

مُرَادُونَ قَدْ خُصُّوا وَصُفُّوا وَطُيِّبُوا فَعاشُوا بِرُوحِ اللَّهِ فِي أعْظَمِ القَدْرِ
وهو الذي يقول فيهم أيضاً:

رجالٌ أطاعوا الله في السِّرِّ والجهرِ فما سُرُّوا للذاتِ يوماً من الدهرِ
أناسٌ عليهم رحمةُ الله أنزلتْ فظلُّوا سُكوناً في الكهوفِ وفي القفرِ
يراعونَ نجمَ الليلِ لا يرقُدونَه فباتوا بإدمانِ التَّهَجُّدِ والصبرِ

قال: فأما الرحمةُ التي تنزلُ عندِ ذكرِهم فهي مشهودةٌ في البواطنِ، تظهرُ آثارها على الظواهرِ، وهي تلك الرِّقَّةُ والانكسارُ الذي يجده الإنسانُ من نفسه عندما يقعُ ذكرِهم وتُسرد أخبارُهم، وتُنصُّ أحوالُهم مع الله تعالى، من الانقطاعِ إليه،

(١) أخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» ١٧ / ٤٢٩، والقاضي عياض في «الغنية» (ص ١٠٧) من قول ابن عيينة.

(٢) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٣٢٣)، وابن ماجه (٤١١٩)، وأحمد (٢٧٥٩٩) من حديث أسماء بنت يزيد. قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٤ / ٢١٥): هذا إسناد حسن، شهر بن حوشب وسويد مختلف فيهما، رجال الإسناد ثقات.

والأنس به، والتفرّد معه، وعُزوف أنفسهم الشريفة عن الدنيا وأبنائها، فتحنّ نفوس السامعين عند ذلك إلى ربّها، وتجدّ حلاوة الانقطاع إليه عندها، ولذة التفرّد على بساط الأنس، فتدّرف أعينهم بالبكاء، وترتاح قلوبهم إلى التحلّي بتلك الأوصاف المقدّسة النزيهة، رغبةً في نيل هذه الأحوال الشريفة التي خصّهم الله تعالى بها، وهذا كلّ من الرحمة المنزلة من الله تعالى عند ذكّرهم على القلوب، فمن نزلت الرحمة في ذلك المجلس على نفسه، زالت عنه بزوال الذكر، ومن نزلت على قلبه ثبتت واستقرت ولحقهم رضي الله عنهم. انتهى^(١).

وأخبرنا شيخنا الإمام صفّي الدين أحمد بن محمد المدني قدّس سرّه، عن شيخه أبي المواهب الشّناوي قدس سره، عن الشمس محمد الرّملي، عن القاضي زكريا، عن العارف بالله شرف الدين أبي الفتح محمد بن زين الدين أبي بكر العثماني المرآغيّ المدني قدس سره، عن قطب وقته الشرف إسماعيل بن إبراهيم الهاشميّ العقيليّ الجبّرتي الزبيدي قدس سره، عن الحافظ القاسم بن مظفر بن عساكر الدمشقي، عن أستاذ التحقيق الشيخ محيي الدين محمد بن علي بن العربي قدس سره، أنه قال في الباب (٣١٣) من «الفتوحات المكية» ما نصه:

وللورثة حظٌّ من الرسالة، ولهذا قيل في معاذٍ وغيره: رسول رسول الله ﷺ^(٢). وما فازَ بهذه المرتبة ويحشر يوم القيامة مع الرّسل إلا المحدثون، الذين يروون الأحاديث بالأسانيد المتصلة بالرسول ﷺ في كلّ أمة، فلهم حظٌّ في الرسالة، وهم نقلة الوحي، وهم ورثة الأنبياء.

(١) انظر: «الكوكب الدرّي في مناقب ذي النون المصري»، (رسائل ابن عربي) (٣/ ٥٣ - ٥٤).

(٢) أخرجه أبو داود (٤٣٢) من حديث ابن مسعود.

والفقهاء إذا لم يكن لهم نصيبٌ في رواية الحديث، فليس لهم هذه الدرجة، ولا يُحشرون مع الرُّسل، بل يُحشرون في عامة الناس، ولا ينطلق اسمُ العلماء إلا على أهل الحديث، وهم الأئمة على الحقيقة.

وكذلك الزُّهاد والعُباد وأهل الآخرة من لم يكن من أهل الحديث منهم، كان حكمه حكم الفقهاء، ولا يتميِّزون في الورثة، ولا يُحشرون مع الرُّسل، بل يُحشرون مع عامة الناس، ويتميِّزون عنهم بأعمالهم الصالحة لا غير.

كما أن الفقهاء أهل الاجتهاد يتميِّزون بعلمهم عن العامة ومن كان من الصالحين ممن كان له حديثٌ مع النبي ﷺ في كشفه، وصحبه في عالم الكشف والشهود وأخذ عنه، حُشر معه يوم القيامة، وكان من الصحابة الذين صحبوه في أشرف موطنٍ وعلى أسنى حالة، ومن لم يكن له هذا الكشف فليس منهم، ولا يلحق بهذه الدرجة صاحب النوم، ولا يسمّى صاحباً ولو رآه في كلِّ منام، حتى يراه وهو مستيقظ كشفاً، يخاطبه ويأخذ عنه، ويصحح له من الأحاديث ما وقع فيها الطعن من جهة طريقها. انتهى^(١).

ولنستفتح بحديث الرّحمة المسلسل بالأولية لوجوه من المناسبات:

أحدها: أن الله تعالى خاطب نبيّه ﷺ بقوله: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ ﴾

[الأنبياء: ١٠٧].

ونوره ﷺ أول مخلوق، ومنه فصلٌ بقية الكائنات، كما في حديث جابر في «المواهب اللدنية»^(٢)، وحيث إن الأشياء تفاصيل نوره كان رحمةً واسعة لها،

(١) انظر: «الفتوحات المكية» (٤ / ٥٠٠).

(٢) انظر: «المواهب اللدنية» للقسطلاني (١ / ٤٨)، وقد نسبه لعبد الرزاق، ولم أفق عليه.

فكان أول سلسلة الكائنات، فناسب أن يكون حديث الرحمة العامّ التعلّق بمن في الأرض أول الأحاديث المسلسلة.

٢ - دلّ الحديث القدسي: «سبقت رحمتي غضبي»^(١) على سبق الرحمة، فناسب أن يسبق حديثها أيضاً.

٣ - أولية كتابة الحق لسبق الرحمة بعد التوحيد، فعن ابن عباس: «أول شيء خطّه الله في الكتاب الأول: أني أنا الله لا إله إلا أنا، سبقت رحمتي غضبي، فمن شهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله، فله الجنة». رواه الديلمي^(٢). فناسب أن يكون حديث الرحمة متصفاً بأولية كتابة الخلق له، كما كانت الرحمة متصفاً بأولية كتابة الحقّ تعالى لها.

ومن تمام المناسبة إبراز الله تعالى إياه متصفاً بأولية السماع من الرواة كما كانت الرحمة متصفاً بأولية الكتابة الإلهية، ولما كانت الرحمة الواسعة السابقة واحدة بالذات متعددة بالتعينات، وكانت «لا إله إلا الله» لدلالاتها على التوحيد في الألوهية، تردّ الكثرة إلى الوحدة السابقة التي هي مستقرّ الرحمة الواسعة، والجنة مستقرّ الرحمة السعادية، اتضح معنى الحديث: «من قال: لا إله إلا الله» عن أمر النبي محمد رسول الله ﷺ المتضمّن للتصديق به، دخل الجنة لرجوعه بتوحيد كلمة التقوى إلى المستقرّ المعدّ للمتقين، والحمد لله رب العالمين.

(١) أخرجه البخاري (٧٥٥٣)، ومسلم (٢٧٥١) من حديث أبي هريرة.

(٢) انظر: «مسند الفردوس» (١/ ١١).

الحديث الأول

حديث الرحمة المسلسل بالأولية

حدثني به الشيخُ الفقيه نور الدين علي بن محمد بن العفيفِ الأنصاريُّ اليمينيُّ التَّعْزِي العُقَيْبِي نفع الله به بمنزلي بظاهرِ المدينة المنورة، على ساكنها أفضلُ الصلاة والسلام سنة (١٠٧٢)، قدم علينا زائراً بعد الحجِّ، وهو أولُ حديثٍ سمعتهُ منه، حدثني به الشيخُ الفاضل الورعُ الزاهد عفيفُ الدين عبد الله بن محمد الزُّهري اليميني، وهو أولُ حديثٍ سمعتهُ منه، حدثني الوليُّ العلامةُ عزُّ الدين عبد العزيز بن تقيِّ الدين بن عبد العزيز بن أحمد الحبشيِّ اليمينيِّ، وهو أولُ حديثٍ سمعتهُ منه، أخبرنا الحافظُ الرَّحْلَةُ محدثُ الديار اليمينية السيد الطاهر بنُ الحسين الأهدل الحسيني، وهو أولُ حديثٍ سمعتهُ منه، أخبرنا محدثُ اليمن وجيهُ الدين عبد الرحمن بن علي المعروف بالدَّيِّع - ومعناه الأبيض بلغة التُّوبة - الشيباني الزبيدي، وهو أولُ حديثٍ سمعتهُ منه، أخبرنا الحافظُ شمسُ الدين محمد بن عبد الرحمن السَّخَاوِي، وهو أولُ حديثٍ سمعتهُ منه^(١).

(ح) وأخبرنا أعلى منه بدرجةِ الشيخِ العلامة الأديبُ محمد بن سعيد بن محمد بن يحيى بن أحمد بن أبي بكر الميرغثي ثم السُّوسِي المراكشيُّ المالكي إجازةً، وهو أولُ حديثٍ رويناَه عنه وكتبَ به إلينا من مُراكش سنة (١٠٧٦)، عن الشريف أبي محمد عبد الله بن علي بن طاهر الحسنِي السَّجِلْمَاسِي، قال: وهو أولُ حديثٍ سمعتهُ منه، عن أبي العباس أحمد بن علي المنجور الفاسي، قال: وهو أولُ حديثٍ سمعتهُ منه، عن المسند أبي زيد عبد الرحمن بن علي بن سقِّين العاصمي

(١) انظر: «الجواهر المكللة في الأخبار المسلسلة» للسَّخَاوِي (ص ٥١).

الفاسي، قال: وهو أول حديثٍ سمعتهُ منه، عن شيخ الإسلام الزين زكريا بن محمد الأنصاري السُنَيْكي القاهريّ، قال: وهو أول حديثٍ سمعتهُ منه^(١).

(ح) وحدثنا الشيخُ العلامةُ الأديبُ محمدُ المُرابطُ بنُ العالمِ الوليّ محمد بن أبي بكر المغربي الدلائلي المالكي نفع الله به بمنزلي بظاهر المدينة، على ساكنها أفضلُ الصلاة والسلام، يومَ الثلاثاءِ خامسِ محرّم الحرام، مُفتتح سنة (١٠٨٠) قديم علينا زائراً بعد الحجّ، وهو أول حديثٍ سمعتهُ منه، بسماعه عن الشيخين الشريفين المصنوتين المُسندتين: الشريفة مباركة والشريفة زين الشرف بنتي الشيخ العلامة الإمام محيي الدين عبد القادر بن محمد بن يحيى بن مُكرّم بن المُحبّ الطبريّ الحسني المكي، أواخر سنة (١٠٧٩) بمكة المعظمة زادت^(٢) شرفاً، وهو أول حديثٍ سمع منهُما، بروايتهما عن المعمر عبد الواحد بن إبراهيم الحصاري المصري إجازةً عامةً لفظاً وخطاً سنة (١٠١١)، وهو أول حديثٍ روتاهُ عنه، أخبرنا العلامةُ عبد الرحيم بن عبد الرحمن العباسي، والمسندُ شمس الدين محمد ابن أحمد الغمري، وهو أول حديثٍ سمعتهُ منهُما.

قال العباسي: أخبرني الحافظُ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، وهو أول حديثٍ سمعتهُ منه، أخبرني به الجلال أبو هريرة عبد الرحمن بن علي بن السراج عمر بن علي بن المُلقن، وهو أول حديثٍ سمعتهُ منه، أخبرني جدّي، وهو أول حديثٍ سمعتهُ منه^(٣).

(ح) وأخبرنا أعلى منه إمامُ المقام بالمسجد الحرام زين العابدين بن محيي الدين

(١) أخرجه ابن عقيلة في «الفوائد الجلية» (ص ٥٧) من طريق الشيخ زكريا، عن ابن حجر، به.

(٢) في (ك): «زيدت».

(٣) أخرجه السيوطي في «جياذ المسلسلات» (ص ٧٣) عن أبي هريرة ابن المُلقن، به.

عبد القادر الطَّبري المكي الحسيني إجازةً سنة (١٠٧٣) في ربيع الأول وكريمتهُ المسندتان: مباركة وزين الشرف إجازةً سنة (١٠٨٠) في ربيع الأول، وهو أول حديثٍ أرويه عنهم، بروايتهم عن المعمر عبد الواحد بسنده السابق.

(ح) وأخبرني الفقيهُ المحدثُ عبد الباقي بن عبد الباقي بن عبد القادر الحنبليُّ الدمشقي، وهو أول حديثٍ مسلسلٍ روايتهُ عنه وكتبَ به إليَّ من دمشق سنة (١٠٦٤)، أخبرنا الشيخ المعمر عبد الرحمن البهوتي الحنبلي، وهو أول حديثٍ سمعتهُ منه، حدثنا الشيخُ جمال الدين يوسف بن الزين زكريا الأنصاري الخزرجي، وهو أول حديثٍ سمعتهُ منه^(١).

(ح) وحدثنا أعلى مما تقدّم شيخنا الإمام العارف المحقق صفّي الدين أحمد ابن محمد المقدسيّ المَحْدِي، المدنيُّ المولد، الأنصاريُّ، المعروف بالقشاشي قدس سره، وهو أول حديثٍ سمعتهُ سبطه ولدي محمد وأنا حاضرٌ أسمعُ، بإجازته العامّة من شمس الدين محمد بن أحمد الرَّمليّ بروايته، وكذا الجمال يوسف وأبو زيد عبد الرحمن الفاسي، عن شيخ الإسلام زين الدين زكريا بن محمد السنيكيّ القاهري الأنصاري، وهو أول حديثٍ سمعتهُ منه ولده يوسف والفاسي، وأول حديثٍ في ثبته، يرويه عنه الرَّمليُّ إجازةً إن لم يكن سماعاً.

قال هو^(٢) وكذا الحافظ السخاويُّ والمسند الغمري: حدثنا به إمام الحفّاظ الشهابُ أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، وهو أول حديثٍ سمعوه منه.

(١) أخرجه العطار كما في «انتخاب العوالي والشيوخ من فهارس أحمد بن عبيد العطار» للكزبري (ص ٣٧)

من طريق البرزنجي، عن عبد الباقي الحنبلي، عن البهوتي، عن جمال الدين الأنصاري، به.

(٢) يعني الشيخ زكريا.

زاد السخاوي فقال: حدثني الشرف أبو الفتح محمد بن أبي بكر المدني بمكة، والجمال عبد الله بن محمد الحموي الخطيب بالقاهرة، وهو أول حديث سمعته منهما^(١).

قالا وكذا الحافظ ابن حجر:

حدثنا حافظ العصر زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين الكردي العراقي الرّازياني، وهو أول حديث سمعناه منه^(٢).

زاد أبو الفتح المِراغي فقال: وأخبرنا به والدي الزين أبو بكر بن الحسين العثماني المِراغي ثم المدني^(٣)، والقاضي الصّدر أبو المعالي محمد بن إبراهيم المُنأوي، والقاضي مجد الدين إسماعيل بن إبراهيم الكناني الحنفي، والمسند شمس الدين محمد بن يوسف ابن^(٤) الحكّار الحلبي، وهو أول حديث سمعته منهم^(٥).

(ح) قال السخاوي: وكتب إليّ عاليًا أبو عبد الله محمد بن أحمد الخطيب ببلد الخليل عليه السلام، وهو أول حديث رويته عنه^(٦).

(١) انظر: «الجواهر المكللة في الأخبار المسلسلة» للسخاوي (ص ٥١)، و«البلدانيات» (ص ٤٧).

(٢) أخرجه العراقي في «الأربعون العشارية» (ص ١٢٤) عن الميديمي، به.

(٣) هو في «مشيخة أبي بكر المِراغي» (ص ٥٥) عن الميديمي، به.

(٤) لفظ: «بن» سقط من (ف).

(٥) أخرجه عمر بن أحمد الشماع الحلبي في «ثبته» (ص ٧٤) من طريق المِراغي، عن هؤلاء الأربعة، عن الميديمي، به.

(٦) انظر: «الجواهر المكللة في الأخبار المسلسلة» للسخاوي (ص ٥١).

قال الزين العراقي، والسراج ابن الملقن، والخطيب الخليلي، والأربعة قبله^(١):
 حدثنا به الصدر أبو الفتح محمد بن محمد بن إبراهيم الميذومي، وهو أول
 حديث سمعناه منه - إلا الخليلي فقال: حضوراً بشرطه وإجازةً - أخبرنا أبو الفرج
 عبد اللطيف بن عبد المنعم بن علي بن نصر الحراني، وهو أول حديث سمعته منه،
 حدثنا به الحافظ أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي^(٢)، وهو
 أول حديث سمعته منه، حدثنا الإمام أبو سعد إسماعيل بن أبي صالح أحمد بن عبد
 الملك النيسابوري، وهو أول حديث سمعته منه، حدثنا والدي الحافظ أبو صالح
 المؤذن، وهو أول حديث سمعته منه، حدثنا الأستاذ أبو طاهر محمد بن محمد بن
 محمش الزيادي، وهو أول حديث سمعته منه.

(ح) وحدثني الأديب الفقيه المحدث الصوفي المتقن عفيف الدين عبد الله
 بن محمد بن أبي بكر العياشي المالكي بمنزلي بظاهر المدينة المنورة، على ساكنها
 أفضل الصلاة والسلام، يوم الجمعة بعد العصر (١٩) صفر، سنة (١٠٧٣) قدم علينا،
 وهو أول حديث سمعته منه، قال: حدثني جمع من المشايخ أعلامهم سنداً الشيخ
 زين العابدين بن عبد القادر الطبري الحسيني المكي بمنزله بمكة المعظمة زيدت
 شرفاً، وهو أول حديث حدثني به، حدثني به الوالد عبد القادر بن محمد الطبري، وهو
 أول حديث سمعته منه، بسماعه عن جدّه يحيى بن مكرم الطبري، وهو أول حديث
 سمعته منه، حدثني به جدي محمد المحب الطبري الأخير، وهو أول حديث سمعته
 منه، حدثني به الإمام محمد المحب الطبري الأوسط، وهو أول حديث سمعته منه،

(١) وهم: أبو بكر المراغي، وأبو المعالي المناوي، ومجد الدين الكناني، وابن الحكار الحلبي.

(٢) هو في «المسلسلات» لابن الجوزي (ص ٢).

حدثني به الشيخ عبد الله بن أسعد اليافعي، وهو أول حديث سمعته منه، حدثني به إمام الأئمة الرضي الطبري، وهو أول حديث سمعته منه، حدثني الحافظ الكبير أحمد المحب الطبري الأكبر، وهو أول حديث سمعته منه، حدثني الشيخ محمد بن إسماعيل بن أبي الصيف اليميني، وهو أول حديث سمعته منه، حدثني به الشيخ أبو الحسن المقدسي، وهو أول حديث سمعته منه، حدثني الفقيه عبد الله الديباجي، وهو أول حديث سمعته منه، حدثني الشيخ أبو بكر بن شبل، وهو أول حديث سمعته منه، حدثني به عمر الدهستاني، وهو أول حديث سمعته منه، حدثني محمد بن محمد الريونجي، وهو أول حديث سمعته منه، حدثني به حمزة بن عبد العزيز المهلبي، وهو أول حديث سمعته منه^(١).

قالا - أعني المهلبي وأبا طاهر الزياتي -:

حدثنا أبو حامد أحمد بن محمد بن يحيى بن بلال البراز، وهو أول حديث سمعناه منه، حدثنا عبد الرحمن بن بشر بن الحكم العبدي، وهو أول حديث سمعته منه، حدثنا به سفيان بن عيينة، وهو أول حديث سمعته منه، عن عمرو بن دينار، عن أبي قابوس مولى عبد الله بن عمرو بن العاص، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ قال: «الراحمون يرحمهم الرحمن تبارك وتعالى، أرحموا من في الأرض، يرحمكم من في السماء»..

وبه إلى الحافظ زين الدين العراقي قال: هذا حديث صحيح.

أخرجه أبو داود عن أبي بكر بن أبي شيبة ومسدد، والترمذي عن محمد بن

(١) أخرجه الفاداني في «العجالة في الأحاديث المسلسلة» (ص ٩)، من طريق زين العابدين الطبري، به.

يحيى بن أبي عمر، كلاهما^(١) من غير تسلسلٍ، ثلاثتهم عن ابن عيينة^(٢). والمشهور أنَّ التسلسلَ في هذا الحديث إلى ابن عيينة دون بقية الإسناد.

وقد روينا في جزءٍ جمعه الإمام أبو عمرو ابن الصلاح^(٣) في جمع طرق هذا الحديث، ووصل التسلسل فيه إلى النبي ﷺ، ولكن لا يصحُّ إسناده.

وأبو قابوس هذا لا يُعرف اسمه، ذكره أبو أحمد الحاكم، وأما حاله فقال في «الميزان»: أنه لا يُعرف^(٤). قلت: ذكره ابن حبان في «الثقات»^(٥)، ولم يتفرد به عن مولاه، بل تابعه عليه حبان بن زيد الشرعي مختصراً لأوله، وبزيادة في آخره.

أخبرني أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الأنصاري بقراءتي عليه بمنزله بدمشق، أخبرنا المسلم بن محمد القيسي، أخبرنا حنبل بن عبد الله الرضاوي، أخبرنا هبة الله بن محمد الشيباني، أخبرنا الحسن بن علي التميمي، أخبرنا أبو بكر أحمد بن جعفر القطيعي، حدثنا^(٦) عبد الله بن أحمد، حدثني أبي، حدثنا يزيد، أخبرنا حريز، حدثنا حبان الشرعي، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، عن النبي ﷺ، أنه قال وهو على المنبر: «ارحموا أرحموا، واغفروا يغفروا لكم، ويل لأقماغ القول، ويل للمصريين الذين يُصرون على ما فعلوا وهم يعلمون».

(١) يعني: أبا داود والترمذي.

(٢) أخرجه أبو داود (٤٩٤١)، والترمذي (١٩٢٤)، وقال: حديث حسن صحيح.

(٣) قال في «فهرس الفهارس» (١ / ٩٤): وهو عندي في نحو كراسين.

(٤) انظر: «الميزان» (٥ / ٧٧).

(٥) انظر: «الثقات» لابن حبان (٥ / ٥٨٨).

(٦) في (ك): «أنا».

هذا حديث حسن^(١)، أخرجه أحمد هكذا في «مسنده»^(٢).

وَحَرِيْزٌ: هو ابن عثمان الرَّحْبِيِّ، احتجَّ به البخاريُّ في «صحيحه».

وَحَبَّانُ بن زيد الشَّرْعَبِيِّ، ذكره ابنُ حبانٍ في «الثقات»^(٣). قال ابنُ عبد البر:

وذكره بعضهم في الصحابة، ولا يصحُّ له صحبة^(٤). انتهى.

والأقماع: جمع قِمْعٍ، بكسر القاف وفتح الميم وسكونها لغتان، وهو الذي

يجعلُ في رؤوسِ الظُّروفِ ويصبُّ فيه المائعات، شبهَ إسماعُ الذين يسمعون القولَ

ولا يَعُونَهُ ولا يحفظونَهُ ولا يعملونَ به بالأقماعِ التي لا تعي شيئاً مما يُفرغ فيها،

فكأنَّه يمرُّ عليها مجازاً كما يمرُّ الشرابُ في الأقماعِ اجتيازاً. انتهى كلامُ العراقي

رحمه الله تعالى^(٥).

قلت: ورويناه أعلى من طريقِ العراقيِّ بدرجةٍ:

أخبرنا شيخنا العارف بالله صفيُّ الدين أحمد قدس سره بإجازته العامة عن

الشمس الرَّمْلِيِّ، عن الزَّينِ زكريا، عن الحافظ ابن حجر، عن الصلاح ابن أبي عمر،

عن الفخر ابن البخاري، عن حنبل بن عبد الله الرصافي، به.

ورواه البخاريُّ في «الأدب المفرد» قال: حدثنا محمد بن عتبة، حدثنا

(١) لفظ: «حسن» ليس في (ك).

(٢) أخرجه أحمد (٦٥٤١).

(٣) انظر: «الثقات» لابن حبان (٤/ ١٨١)، وقال أبو داود فيما نقله عنه الحافظ في «التهذيب»

(١٠/ ٨٣): شيوخ حريز كلهم ثقات.

(٤) انظر: «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» (٤/ ١٦٣٤).

(٥) لم أقف عليه.

محمد بن عثمان القرشي، حدثنا حريز، به مثله، غير أنه قال: «واغفروا
يغفر الله لكم»^(١).

فوقع لنا بدلاً عالياً بدرجتين من طريق ابن البخاري، والحمد لله^(٢).

الحديث الثاني

وهو المسلسل بقراءة سورة^(٣) الصف

أخبرنا مسندُ الحرمين الفقيهُ المحدثُ الصوفيُّ الجامع لأشتاتِ الفنون الشيخُ
عيسى بن محمد بن محمد بن أحمد بن عامر الجعفريُّ المغربيُّ الجزائري ثم
المكيُّ المالكي رَوَّحَ اللهُ روحَه، عن أستاذ الإقراء والتدريس بالأزهر الشيخ سلطان
بن أحمد بن سلامة بن إسماعيل المزاحي، والفقيه المحدث الشمس محمد بن
علاء الدين البابلي^(٤).

برواية الأول: عن الشمس محمد بن عبد الله بن محمد الأنصاري، المعروف
بـ: حجازي الواعظ، عن الشمس محمد العلقمي، عن الحافظ جلال الدين
السيوطي، قال: أخبرني أبو عبد الله الحاكم بقراءتي عليه^(٥).

(١) أخرجه البخاري في «المفرد» (٣٨٠).

(٢) في هامش (ك): «بلغ».

(٣) لفظ: «سورة» ليس في (ك).

(٤) أخرجه ابن عقيلة في «الفوائد الجليلية في مسلسلات ابن عقيلة» (ص ٨٠) من طريق البابلي، به.

(٥) أخرجه السيوطي في «جياذ المسلسلات» (ص ١١١) عن أبي عبد الله الحاكم، به. وأبو عبد الله لم

وبرواية الثاني: عن أحمد بن محمد الحنفي الشبلي، عن النجم محمد بن أحمد الغيطي، عن شيخ الإسلام زين الدين زكريا بن محمد الأنصاري، عن الحافظ أبي النعيم رضوان بن محمد العقبي.

قالا: أخبرنا أبو إسحاق التتوخي، أخبرنا أحمد بن أبي طالب، أنا أبو المنجأ بن اللتي، أخبرنا أبو الوقت السجزي، أخبرنا أبو الحسن الداودي، أخبرنا أبو محمد السرخسي، أخبرنا أبو عمران السمرقندي، أنا أبو محمد الدارمي في «مسنده»^(١): حدثنا محمد بن كثير، عن الأوزاعي، عن يحيى هو ابن أبي كثير، عن أبي سلمة هو ابن عبد الرحمن بن عوف، عن عبد الله بن سلام، قال: قعدنا نقرأ من أصحاب رسول الله ﷺ، فتذاكرنا فقلنا: لو نعلم أي الأعمال أقرب إلى الله عز وجل لعملناه، فأنزل الله عز وجل: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾^(١) يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴿[الصف: ١-٢].

قال عبد الله بن سلام: قرأها علينا رسول الله ﷺ حتى ختمها. قال أبو سلمة: فقرأها علينا ابن سلام حتى ختمها. قال يحيى: فقرأها علينا أبو سلمة. قال الأوزاعي: فقرأها علينا يحيى. قال محمد بن كثير: فقرأها علينا الأوزاعي. قال الدارمي: فقرأها علينا محمد بن كثير. قال أبو عمران السمرقندي: فقرأها علينا الدارمي. قال السرخسي: فقرأها علينا السمرقندي. قال الداودي: فقرأها علينا السرخسي. قال أبو الوقت: فقرأها علينا الداودي. قال أبو المنجأ: فقرأها علينا أبو الوقت. قال أحمد بن أبي طالب: فقرأها علينا أبو المنجأ. قال التتوخي: فقرأها علينا أحمد بن أبي طالب. قال أبو عبد الله الحاكم: فقرأها علينا التتوخي. قال الشيوطي: فقرأها

(١) أخرجه الدارمي (٢٤٣٥) بهذا الإسناد.

علينا أبو عبد الله الحاكم. قال الشمس العَلْقَمِيُّ: فقرأها علينا الجلال السيوطي. قال الشيخ حجازي الواعظ: فقرأها علينا الشمس العلقمي. قال الشيخ سلطان المَزَاحِي: فقرأها علينا الشيخ حجازي الواعظ. قال الشيخ عيسى الجعفري رحمه الله تعالى: فقرأها علينا شيخنا الشيخ سلطان. والله الحمد.

(ح) وقال رضوان بن محمد: فقرأها علينا إبراهيم بن أحمد التَّنُوخِي. قال الزين زكريا: فقرأها علينا رضوان بن محمد. قال النَجْمُ الغَيْطِي: فقرأها علينا زكريا. قال أحمد بنُ الشبلي: فقرأها علينا الغَيْطِي. قال شيخنا البابلي: فقرأها علينا أحمد بنُ الشبلي. قال الشيخ عيسى: فقرأها علينا الشيخ محمد البابلي.

قلت: فقرأها علينا الشيخ عيسى الجعفري رحمه الله تعالى يومَ الثلاثاء قُبيل العصر (١٤) رجب سنة (١٠٧٤) في المسجد النبوي، على مُشرفها أفضل الصلاة والسلام، حتى ختمها، والله الحمد.

قال جار الله ابن فهد: حديثٌ صحيحٌ متصلُ الإسنادِ والتسلسلِ، ورجالُ إسناده ثقات^(١).

وقال بعضُ الحفاظ: هو أصحُّ حديثٍ وَقَعَ لنا مُسلسلاً، وأصحُّ مُسلسلٍ يُروى في الدنيا.

رواه الترمذي في «جامعه» عن الدَّارمي^(٢)، والحاكم في «مستدرکه» مُسلسلاً،

(١) انظر: «العجالة في الأحاديث المسلسلة» (ص ٢٣).

(٢) أخرجه الترمذي (٣٣٠٩) عن الدارمي، به. وقال: وقد خولف محمد بن كثير، في إسناده هذا الحديث عن الأوزاعي. فروى ابن المبارك، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن هلال بن أبي ميمونة، عن عطاء بن يسار، عن عبد الله بن سلام، أو عن أبي سلمة عن عبد الله بن سلام. وروى الوليد بن مسلم، هذا الحديث، عن الأوزاعي، نحو رواية محمد بن كثير.

وصححه على شرط الشيخين^(١).

ورواه الإمام أحمد وأبو يعلى في «مسنديهما»، والطبراني في «المعجم الكبير»، وغيرهم، من عدة طرق^(٢). انتهى^(٣).

(١) أخرجه الحاكم (٢٣٨٥) من طريق الدارمي، به. وقال: أكبر ظني أن الذي حملهما على تركه رواية الهقل بن زياد، بخلاف رواية الوليد بن مسلم وغيره.

(٢) أخرجه أحمد (٢٣٧٨٩)، وأبو يعلى (٧٤٩٧)، والطبراني في «الكبير» (١٣ / ٤٠٧) من طرق عن عبد الله بن المبارك، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن هلال بن أبي ميمونة، عن عطاء بن يسار، عن عبد الله بن سلام، أو قال: حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن، عن عبد الله بن سلام، فذكره.

(٣) انظر: «الجواهر المكلمة في الأخبار المسلسلة» للسخاوي (ص ١٩٢).

الحديث الثالث

وهو المسلسل بالصوفية

قرأتُ على شيخنا العارفِ باللهِ رافعِ أُلويةِ العِصابةِ الولويةِ، المُتضلعِ من أذواقِ السنةِ النبويةِ سيدي صفيِّ الدينِ أحمدِ بنِ محمدِ، المقدسيِّ الأصلِ، المدنيِ المولدِ، الأنصاريِّ الصُّوفيِّ، قدَّسَ سرُّه، عن شيخه المحقِّقِ أبي المواهبِ أحمدِ بنِ عليِّ الهاشميِّ العبَّاسيِّ الشَّناويِّ ثم المدنيِّ الصُّوفيِّ قدَّسَ سرُّه، عن والدهِ العارفِ باللهِ نورِ الدينِ عليِّ بنِ عبدِ القدُّوسِ الصُّوفيِّ قدَّسَ سرُّه، عن العارفِ باللهِ عبدِ الوهابِ بنِ أحمدِ الشَّعراويِّ الصُّوفيِّ، عن وليِّ اللهِ زينِ الدينِ زكريا بنِ محمدِ الفقيهِ الصُّوفيِّ، عن العارفِ باللهِ شرفِ الدينِ أبي الفتحِ محمدِ بنِ زينِ الدينِ أبي بكرِ بنِ الحسينِ القرشيِّ الأمويِّ العثمانيِّ المِراغيِّ ثم المدنيِّ الصُّوفيِّ، عن قطبِ وقتهِ شرفِ الدينِ إسماعيلِ بنِ إبراهيمِ بنِ عبدِ الصمدِ الهاشميِّ العُقيليِّ الجَبَرَتِيّ الزَّبيديِّ الصُّوفيِّ قدَّسَ سرُّه، بإجازتهِ العامةِ عن المسنِّدِ المعمرِّ أبي الحسنِ عليِّ بنِ عمرِ بنِ أبي بكرِ الوانيِّ الصُّوفيِّ، بإجازتهِ العامةِ عن أستاذِ التَّحقيقِ سيديِّ الشَّيخِ محييِ الدينِ محمدِ بنِ عليِّ بنِ العربيِّ الحاتميِّ الصُّوفيِّ قدَّسَ سرُّه، عن جمالِ الدينِ أبي محمدِ يونسِ بنِ يحيى بنِ أبي الحسنِ بنِ أبي البركاتِ الهاشميِّ العبَّاسيِّ الصُّوفيِّ، عن أبي الوقتِ عبدِ الأوَّلِ بنِ عيسى بنِ شُعيبِ بنِ إبراهيمِ بنِ إسحاقِ السَّجزيِّ الهرويِّ الصُّوفيِّ، عن شيخِ الإسلامِ أبي إسماعيلِ عبدِ اللهِ بنِ محمدِ بنِ عليِّ بنِ محمدِ بنِ أحمدِ بنِ عليِّ بنِ جعفرِ بنِ منصورِ بنِ مَتِّ بنِ أبي أيوبِ خالدِ بنِ زيدِ الأنصاريِّ الهرويِّ الفقيهِ المفسِّرِ الحافظِ الواعظِ الصُّوفيِّ المحقِّقِ قدَّسَ سرُّه، أنه قال في كتابه «منازل السَّائرين»:

واعلم أن العامة من علماء هذه الطائفة والمُشيرين إلى هذه الطريقة اتفقوا على أن النهايات لا تصحُّ إلا بتصحيح البدايات، كما أن الأبنية لا تقوم إلا على الأساس، وتصحيح البدايات هو إقامة الأمر على مشاهدة الإخلاص ومتابعة السنة، وتعظيم النهي على مشاهدة الخوف، ورعاية الحرمة، والشفقة على العالم ببذل النصيحة، وكفُّ المؤنة، ومجانبة كلِّ صاحبٍ يُفسد الوقت، وكلِّ سببٍ يفتنُّ القلب، على أن الناس في هذا الشأن ثلاثة نفر:

رجلٌ يعملُ بين الخوفِ والرجاءِ، شاخصاً إلى الحبِّ مع صحبةِ الحياءِ، وهذا^(١) هو الذي يسمَّى: المرید.

ورجلٌ مختطفٌ من وادي التفرقة إلى وادي الجمع، وهو الذي يُقال له: المراد. ومن سواهما مدعٍ مفتونٌ مخدوعٌ.

وجميعُ هذه المقامات يجمعها رتبٌ ثلاثٌ:

الرتبة الأولى: أخذُ القاصد في السير.

والرتبة الثانية: دخوله في العُربة.

والرتبة الثالثة: حصوله على المشاهدة الجاذبة إلى عين التوحيد في طريق

الفناء^(٢).

ثم قال: وأخبرنا في معنى الدُّخول في العُربة: حمزةُ بن محمد بن عبد الله الحسيني، أخبرنا أبو القاسم عبد الواحد بن أحمد الهاشمي الصُّوفي، قال: سمعتُ

(١) في (ك): «فهذا».

(٢) انظر: «منازل السائرین» للهروري (ص ٧).

أبا عبد الله علان بن زيد الدينوري الصوفي بالبصرة قال: سمعتُ جعفر الخَلدي الصوفي قال سمعت الجُنيد رحمه الله تعالى قال: سمعتُ السري، عن معروف الكرخي، عن جعفر بن محمد هو الصادق، عن أبيه هو الباقر، عن جدّه، عن عليّ، عن رسول الله ﷺ قال: «طلبُ الحقِّ غربةٌ».

وبه إلى شيخ الإسلام الهرويّ قال: وهذا حديث غريبٌ، ما كتبتّه غالباً إلا من رواية علان. انتهى^(١).

تنبيه

قال الحافظ ابن حجر في «الإصابة في تمييز الصحابة» في ترجمة الحسين بن علي بن أبي طالب: روى عنه أخوه الحسن، وبئوه: علي زين العابدين، وفاطمة، وسكينة، وحفيده الباقر، إلخ...^(٢)

فيكون ضمير «جدّه» راجعاً إلى: أبيه وهو الباقر، وجدّه الحسين، فهو من رواية: الصادق، عن الباقر، عن الحسين، عن علي، والله أعلم.

وصل

أخبرنا شيخنا العارف بالله صفيّ الدين أحمد بن محمد المدني قدّس سرّه، عن شيخه أبي المواهب الشّناوي، عن الشمس محمد بن أحمد الرّملي، عن شيخ الإسلام الزّين زكريا بن محمد السّنيكي القاهري الأنصاري، عن الحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، عن العلامة المحقّق شمس الدين

(١) انظر: «منازل السائرین» للهروي (ص ٨). وقال الذهبي في «الميزان» (٣/ ١١٨): علان بن زيد

الصوفي، لعله واضح هذا الحديث الذي في «منازل السائرین».

(٢) انظر: «الإصابة في تمييز الصحابة» (٢/ ٦٨).

محمد بن حمزة الرُّومي الفَناري رحمه الله تعالى، أنه قال في كتابه «مصباح الأُنس بين المعقول والمشهود في شرح مفتاح غيبِ الجمعِ والوجود»^(١):

اعلم أنَّ النفسَ الإنسانيَّةَ التي هي هيئةٌ اجتماعيةٌ من البخارِ الضَّبائي والقوةِ الحيوانيةِ، المسمَّى ذلك البخارِ بها: رُوحاً حيوانياً. ومن الأثرِ الرُّوحاني الذي به بايَنَ سائرَ الأرواحِ الحيوانيةِ قد حُجبت عن أصلِ فِطرتها بغلبَةِ أحكامِ الطبيعةِ والحيوانيةِ عليها، فكانت كالتَّائمِ المُعرِضِ عن المحسوساتِ، المُقبلِ على الخيالاتِ، ولحكمِ غلبةِ أحكامِ الكثرةِ على حقائقه الثلاثِ، وهي: السرُّ الوجوديُّ، والأثرِ الرُّوحاني، والنفسُ الإنسانيَّةُ الحيوانيةُ، انحرفت أخلاقُها وأوصافُها إما إلى تفریطٍ أو إفراطٍ، وخفي لذلك أثرُ القلبِ الوجداني الاعتدالي في كلِّ منها، ثم بعضهم ظَهَرَ له النورُ الإيمانيُّ من باطنه فتنبَّهت نفسه الإنسانيَّةُ^(٢) عن نوميتها وأحسَّت بنقصانها^(٣).

وبأنه وجب عليها ثلاثُ أمورٍ مهمَّةٍ:

أولها: الأخذُ في السَّيرِ عن مقارِّ أحكامِ عاداتِها بملازمةِ الأمرِ والنهي في جميعِ حركاتِها، وهذا متعلِّقٌ بمقامِ الإسلامِ.

وثانيها: دخولُ النفسِ من حيث باطنها في العُربةِ بالانفصالِ عن ذلك المقرِّ، والاتصالِ بأحكامِ وحدةِ باطنِها من الأخلاقِ الملكيَّةِ الرُّوحانيةِ، وذلك متعلِّقٌ بمقامِ الإيمانِ.

(١) «مفتاح غيبِ الجمعِ والوجود» لصدر الدين محمد بن إسحاق القونوي، المتوفى سنة (٦٧٣هـ).

(٢) في (ك): «الإنساني».

(٣) انظر: «مصباح الأُنس» (ص ٥٨).

وثالثها: حصول النفس من حيث سرُّها على المشاهدة الجاذبة إلى عين التَّوْحِيدِ بطريق الفناء عن أحكام الحَجْبِ والقيود الطارئة بالتلبُّس بأحكام المراتب حين التنزُّل، وذلك متعلِّق بمقام الإحسان^(١).

وبسَطَ الكلام في ذلك إلى أن قال: فنقول:

إذا فُتيت عن نفس السالك في هذه المقامات التسعة - يعني: التوبة، والاعتصام، والرياضة، والزهد، والورع، والخوف، والإخلاص، والمراقبة، والتفويض - حُجِبَ الكثرة، وظهرت وحدتها، انتقلت من مقام الإسلام إلى باطنه الذي هو نورُ حُدُوقِ الإيمان.

ولما كانت العلاقة بينها وبين الرُّوحِ والسرِّ قوياً جداً في هذه النَّشْأَةِ، ولكلٍّ من الثلاثة نشأةٌ مخصوصةٌ:

فنشأة النفس حسيَّةٌ، وحكمها في مرتبة الإسلام.

ونشأة الروح غيبيةٌ إضافيةٌ وحكمها مختصٌّ بباطن الإيمان.

ونشأة السرِّ غيبيةٌ حقيقيةٌ خفيةٌ، وحكمها مختصٌّ بمقام الإحسان.

ونشأة كلِّ واحدٍ غربةٌ بالنسبة إلى غيره، وكل نشأةٌ غلب أثرها كان صاحبها في وطنه مُسْتَتَبِعاً صاحبينه، لا جرم كانت النفس في مقام الإسلام مستتبعاً صاحبينه في رجوعها إلى مولاها، فلما انتهى سيرها بظهورٍ وحدتها آل أمر السير إلى الرُّوحِ، وتحققها بحقائق الإيمان بإزالة خفايا أحكام انحرافية باقية في الروح وإن زالت عن النفس، وذلك لتأثر المنطبع من الأثر الحاصل في المرأة، فسرَّعَ الروح في السير

(١) انظر: «مصباح الأنس» (ص ٥٩).

لإزالتها، واستتبت النفس دفعا لتوقع الشرِّ والسرِّ جلباً للنفع، فوقعت النفس في عُربة. إلى هنا كلامه رحمه الله^(١).

وبسط الكلام في ذلك إلى آخر المقامات، وهو مأخوذ من كلام العارف بالله المحقق سعد الدين سعيد الفرغاني قدس سره في كتابه «منتهى المدارك»^(٢).

(١) انظر: «مصباح الأنس» (ص ٦٢).

(٢) هو «منتهى المدارك في شرح تائية ابن الفارض» لسعد الدين محمد بن أحمد الفرغاني، والمعروف بسعيد، من تلامذة صدر الدين القونوي، والمتوفى بحدود (٧٠٠هـ).

الحديث الرابع

المسلسل بالصوفية أيضاً

أخبرنا العبدُ الصالح الفقيه المحدث المقرئ نور الدين علي بن محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن الدَّبِيع الشَّيباني الزَّبيدي الصُّوفي، عن الفقيه الصالح محمد بن صديق الخاصِّ اليميني الصُّوفي، عن والده الصديق بن محمد الخاصِّ اليميني الصُّوفي، عن الشريف العلامة الطاهر بن الحسين الأهـدل الحسيني اليميني الصُّوفي، عن محدث اليمـن وجيه الدين عبد الرحمن بن علي الدَّبِيع الشَّيباني الزَّبيدي الصُّوفي، عن شيخه: زين الدين أبي العباس أحمد بن أحمد بن عبد اللطيف اليميني الشَّرْجي الصُّوفي، والحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السَّخاوي اللَّابسِ خرقة التَّصوفِ من جمعٍ كثيرٍ، منهم الشيخ محيي الدين محمد بن تاج الدين محمد بن العارف بالله تعالى جمال الدين يوسف الكوراني قدس سره وتلقَّن منه الذكـر.

قال الشَّرْجي: أخبرنا شيخنا الإمام الحافظ شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن محمد الجزري الصُّوفي، أخبرنا شيخنا الإمام العلامة الصالح الوليُّ أبو محمد عبد الله بن محمد بن أبي بكر بن خليل القرشي الصُّوفي فيما أذن لي في روايته.

وقال السَّخاوي: قرأتُ على العلامة الشرف أبي الفتح محمد بن أبي بكر بن الحسين العثماني الشافعي الصُّوفي بمكة، والشيخ الصالح المتصوِّف جمال الدين يوسف بن منصور بن أبي التائب بالمدرسة الصَّلاحية المقدسية، والفاضلة أم محمد ابنة علي بالقاهرة، وكانت قانتة متعبدة باكية تاليةً.

قال الأول: أخبرنا الإمام أبو الطاهر أحمد بن محمد بن محمد الخجّندي الحنفي، وكان في الدين والعلم بمكان، حريصاً على نشر العلم، تصدّى للإرشاد بالمدينة النبوية أربعين سنة، وقاضي الأقضية المجدد أبو الطاهر محمد بن يعقوب الشيرازي، بقراءتي عليهما مفترقين.

وقال الثاني: أخبرنا العلامة الزاهد الورع الشمس أبو عبد الله محمد بن التقي إسماعيل القلقشندي سماعاً.

وقالت الأخيرة: أخبرنا الإمام المفتي الشهاب أبو العباس أحمد بن ظهيرة المخزومي الشافعي المكيّ بها^(١)، وكان مُديماً للاشتغال^(٢) والصالح من الأفعال والأقوال حتى مات.

قال السخاوي:

(ح) وأنبأنا عالياً أبو هريرة اللّخمي قال الخمسة:

أخبرنا الحافظُ الفقيه الحجةُ الصّلاح^(٣) أبو سعيد خليل بن كيكلدي العلائي^(٤) شيخُ الصّلاحية ببيت المقدسٍ وقدوة الصّوفية في زمانه. قال الأخير: إذناً إن لم يكن سماعاً، وهو خالٌ ثالثهم، قال هو وأبو محمد القرشي: أخبرنا الشيخُ الصّالح أبو

(١) أخرجه السيوطي في «جواد المسلسلات» (ص ١٠٢) عن الشيخة أم هانئ بنت أبي الحسن الهوريني، عن ابن ظهيرة، به.

(٢) كذا في (ف) و(ك)، والذي في «الجواهر المكلمة» للسخاوي (ص ١١٢): للأشغال.

(٣) في (ف): «الصالح».

(٤) هو في «المسلسلات المختصرة المقدمة أمام المجالس المبتكرة» لصّاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي (ص ٨٢).

عبد الله محمد بن أبي بكر الأسدِيُّ الحلبِيُّ الصُّوفي. قال العلائِيُّ: بقراءتي، أخبرنا أبو يعقوب يوسف بن محمود السَّاوي - بالمهملة - الصُّوفي.

قال السخاوي:

(ح) وقرأتُ على الشيخِ الزَّاهدِ الصُّوفي أبي العباس أحمد بن محمد العُقبي، والخيرة الصالحة بقية السلفِ أم محمد زينب ابنة عبد الله العَرَباني (١) مفرِّقين.

قال الأول: أخبرتنا الشيخةُ الصالحة أم عيسى مريم ابنة الشهاب أحمد بن محمد بن إبراهيم الأذرعِي الحنفي.

وقالت الأخرى: أخبرنا الشهابُ أحمد بن النجم أيوب بن إبراهيم القرافي الشهيرُ بابن المنفّر وكان صالحاً.

كلاهما عن أبي الحسن علي بن عمر بن أبي بكر الوانيِّ الصُّوفي. قال ثانيهما: سماعاً، أخبرنا أبو القاسم عبد الرحمن بن مكّي الطَّرابلسي الصُّوفي.

قال هو وأبو يعقوب السَّاوي: أخبرنا الحافظُ أبو طاهر أحمد بن محمد السلفي الصُّوفي، أخبرنا أبو عبد الله أحمد بن علي بن محمد بن علي الأسواريِّ الصُّوفي بأصبهان، أخبرنا أبو الحسن علي بن شجاع بن محمد الشيباني الصقلي (٢) الصُّوفي في كتابه، أخبرنا أبو بكر أحمد بن منصور بن يوسف الصُّوفي المُذكّر، حدثنا أبو علي أحمد بن عثمان الزَّيدي (٣) الصُّوفي قال: حضرتُ مجلسَ الجُنيد ببغداد، فسمعتُه يقول: حدثنا السَّري بن مُغلِّس، حدثنا معروف الكرخي، حدثنا سعيد بن

(١) كذا، والذي في «الجواهر المكللة» للسخاوي (ص ١١٢): العرياني. وهو الصواب.

(٢) كذا، والذي في «الجواهر المكللة» للسخاوي (ص ١١٣): المصقلي. وهو الصواب.

(٣) في هامش الأصلين: «زيدية قرية بسواد بغداد. لب». انظر: «لب اللباب في تحرير الأنساب»

عبد العزيز العابد، عن الحسن البصري، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «طلب الحق فريضة».

وبه إلى السلفي قال: هذا حديث غريب المتن، عزيز الإسناد، حسن، من رواية الصوفية خلفاً عن سلف، وهلمَّ جرّاً إلى شيخنا الأسواري، وما كتبه هكذا إلا عنه^(١).

وبه إلى السخاوي قال:

ومن شواهد: ما أخرجه ابن ماجه من حديث أنسٍ رفعه قال: «طلب العلم فريضة على كل مسلم»^(٢)، وهو من طرقه الكثيرة عنه قد ضعفه أحمد والبيهقي وغيرهما^(٣)، ولكن يروى عن جماعة من الصحابة، كجابر وابن عباس وابن عمر وابن مسعود وعلي وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهم، ومعناه صحيح، فقد أجمع العلماء على أن من العلم ما هو فرض متعين على كل امرئ في خاصة نفسه، ومنه ما هو فرض على الكفاية إذا قام به قائم سقط فرضه على أهل ذلك الموضوع. إلى هنا كلام السخاوي رحمه الله^(٤).

(١) انظر: «المسلسلات المختصرة المقدمة أمام المجالس المبتكرة» للكلكلي (ص ٨٥)، و«الجواهر المكللة» للسخاوي (ص ١١٤)، و«الفوائد الجليلة في مسلسلات ابن عقيلة» (ص ١٠٣).

(٢) أخرجه ابن ماجه (٢٢٤) من طريق حفص بن سليمان، عن كثير بن شظير، عن محمد بن سيرين، عن أنس. وحفص متروك.

(٣) قال البيهقي في «المدخل» (٣٢٥): أسانيد ضعيفة، لا أعرف له إسناداً يثبت بمثله الحديث. وقال البزار في «مسنده» (٦٧٤٦): وهذا الحديث إنما رواه عن كثير: حفص بن سليمان وحفص لين الحديث جداً، وكل ما يروى عن أنس في طلب العلم فريضة فأسانيدها لينة كلها، وإنما ذكرنا هذا الحديث لتبين العلة فيه، وأنه قد رواه محمد، عن أنس.

(٤) انظر: «الجواهر المكللة» للسخاوي (ص ١١٣ - ١١٤).

قلت: ومقتضى كلامه أن المراد من الحديث أن طلب معرفة الحق تعالى فريضة، وعلى هذا فلا شك أن معناه كما قال صحيح، لأن أول واجب مقصود بالذات هو معرفة الله تعالى بالإجماع، وتحصيلها موقوف على الطلب، وما لا يتم الواجب المطلق إلا به فهو واجب. وبالله التوفيق.

الحديث الخامس

وهو المسلسل بالزهاد في أكثره

أخبرنا شيخنا العارف بالله تعالى صفِيُّ الدين أحمد بن محمد المدني قدس سره بسنده السابق في الثالث إلى الشيخ محيي الدين قدس سره بإجازته العامة عن الحافظ أبي طاهر السلفي.

وبإسنادنا السابق في الرابع إلى السلفي.

عن أبي علي أحمد بن محمد بن أحمد البرداني، عن أبي المظفر هناد بن إبراهيم النسفي، عن أبي سهل محمد بن أحمد بن عبد الله الأسدآبادي، عن يونس بن محمد بن بُندار الزاهد، عن أبي يزيد السطامي، حدثنا محمد بن فارس البلخي، حدثنا حاتم الأصم، حدثنا شقيق بن إبراهيم، عن إبراهيم بن أدهم، عن مالك بن دينار، عن أبي مسلم الخولاني، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لو صليتم حتى تكونوا كالحنايا^(١)، وضمتم حتى تكونوا كالأوتار، وكان الاثنان أحب إليكم من الواحد، لم تبلغوا الاستقامة».

قال الحافظ السخاوي في «الجواهر المكللة»: وقد أورد الرشيد العطار^(٢) في ترجمة شيخه عمر بن أمير مالك الموصلي من «معجمه» حديثاً مسلسلاً بالزهاد في أكثره، وهو مما رواه عنه عن السلفي^(٣). وساق سنده المذكور هنا.

(١) في هامش الأصلين: «الْحَنِئَةُ كَثِيْبَةُ: القوس، والجمع: حنايا. ق.» انظر «القاموس المحيط» (ص ١٢٧٧).

(٢) هو يحيى بن علي، أبو الحسين، رشيد الدين القرشي النابلسي المصري، المعروف بالرشيد العطار، المتوفى سنة (٦٦٢هـ)، له «المعجم» في تراجم شيوخه.

(٣) انظر: «الجواهر المكللة» للسخاوي (ص ١١٤ - ١١٥).

قلت: أخبرنا شيخنا الإمام صفِيُّ الدين أحمد بن محمد المدني قدس سرُّه، عن شيخه أبي المَوَاهِب، عن الشمس الرَّملي، عن الزَّين زكريا، عن الحافظ ابن حجرٍ والشرفِ أبي الفتح محمد بن الزين المَرَاغِي، كلاهما عن قطبِ وقته الشيخ إسماعيل بن إبراهيم الهاشميِّ العقيليِّ الجَبَرْتِي بإجازته العامة، عن الشرفِ أبي محمد عبد الله بن الحسن بن الحافظِ أبي موسى عبد الله بن الحافظ عبد الغني المقدسيِّ الحنبليِّ، عن الرَّشيد العطار، به^(١).

ثم قال السخاويُّ بعد سياقِ الحديث بسندِ السلفي المذكور: وفي ترجمة البلخي، ذكره الذهبيُّ في «ميزانه» وقال: إنه - أي: البلخي - لا يُعرف، وقد أتى بخبرٍ باطلٍ مسلسلٍ بالزُّهاد^(٢). وعن هذا الحديث. انتهى^(٣).

قلت: لم يأتِ على زعمه بطلانُ الخبرِ بدليل، لا من حيثُ السندُ ولا من حيثُ المعنى.

أما من حيثُ السندُ، فلائِه لم يذكرُ دليلاً لكونِ الخبرِ باطلاً سوى أنَّ البلخيَّ لا يُعرف، وهذا لا يقتضي الحكمَ على الحديثِ بالوَضْع، وإنما يقتضي الحكمَ بالضعفِ الذي يُروى في فضائل الأعمالِ والترغيبات، فإنَّ الحافظ ابن حجرٍ صرَّح بأنَّ المستورَ والمجهولَ داخلانِ فيمن لا يُتَّهمُ بكذبٍ، بل قال: إنَّ لابن حبانَ طريقةً في التوثيق، وهي أنَّ المجهولَ إذا كان شيخه والراوي عنه ثقةً، فإنه - أي ابن حبان - يوثقه. أي: المجهول، والراوي عن البلخي في هذا السندِ: أبو يزيد البسطامي وشيخه حاتم الأصم، وهما ثقتان، والموثق بين الثقتين لا يكونُ حديثه باطلاً ولا

(١) أخرجه الفاداني في «العجالة» (ص ١١٥) من طريق الكوراني بهذا الإسناد.

(٢) انظر: «الميزان» (٤ / ٢٣٥).

(٣) انظر: «الجواهر المكللة» للسخاوي (ص ١١٥).

ضعيفاً، بل هو صحيحٌ أو حسنٌ عند ابن حبان إن لم يكن القدح من جهته، فإنَّ جهالة العين ترتفع عند ابن حبان برواية واحدٍ مشهورٍ عنه، وهو مذهبُ شيخه ابن حُرَيْمَةَ، وإذا انتفتَّ جهالة عينه كان على العدالة، إلى أن يتبين جرحه^(١).

قال الحافظ ابن حجر في مقدمة «لسان الميزان»: وقد أفصح ابن حبان بقاعدته، فقال: العدلُ مَنْ لم يُعرف فيه الجرحُ، إذ التجريحُ ضدُّ التعديلِ، فمن لم يُجرح، فهو عدلٌ حتى يتبين جرحه، إذ لم يكلف الناس ما غاب عنهم. انتهى^(٢).

ولا يرد عليه ما نقله الحافظ ابن حجر عن الخطيب، من أن العدلَ قد لا يُعرف عدالته، فلا يكون روايته عنه تعديلاً له. انتهى^(٣).

لأنَّ ابن حبان إنما اشترطَ عدمَ العلمِ بالجرح، وهو أعمُّ، ولا يلزم من انتفاء الأخصِّ انتفاء الأعمِّ.

وأما قولُ الخطيب: إنَّ جماعةً من العُدولِ روَوْا عن قومٍ أحاديثَ أمسكوا في بعضها عن ذكرِ أحوالهم، وفي بعضها شهدوا عليهم بالكذب^(٤).

فجوابه: إنَّ ابن حبان إنما حَكَمَ بالعدالة قبل البيان، فإذا تبين الجرحُ، فلا تعديلَ عنده أيضاً، على أن البلخيَّ هذا قد عرَفَه الحافظُ أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن مندَّة، فإنَّه شيخه، روى عنه هذا الحديثَ بالسمع منه، ومن عرَفَه الحافظُ ابن مندَّة

(١) انظر: «لسان الميزان» (١/ ٢٠٩).

(٢) انظر: «لسان الميزان» (١/ ٢٠٩). وقال: وهذا الذي ذهب إليه ابن حبان من أن الرجل إذا انتفت جهالة عينه كان على العدالة إلى أن يتبين جرحه مذهب عجيب والجمهور على خلافه.

(٣) انظر: «لسان الميزان» (١/ ٢١٠).

(٤) انظر: «لسان الميزان» (١/ ٢١٠).

(٥) في (ك): «وما».

لا يضرُّه جهلُ الذهبيِّ به، مع أنَّه لم ينفرد به، بل تابعه السُّطامي قدس سره، ومن روى عنه عدلان ارتفعت جهالة عينه بالاتفاق.

أنا شيخنا العارف بالله صفِّي الدين أحمد بن محمد المدني الأنصاري قدس سره، عن شيخه أبي المَوَاهِبِ الشَّنَاوِي قدس سره، عن الشمس الرَّملي، عن القاضي زكريا، عن الحافظِ تقي الدين محمد بن فهيد المكي، وقاضي الحرمين سراج الدين عبد اللطيف بن أبي الفتح محمد الفاسي ثم المكي الحنبلي الحسن، كلاهما عن العلامة نور الدين أبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن سلامة السُّلمي المكي، عن البدرِ حسن بن علي بن إسماعيل العُمري، عن أبي العباس أحمد بن إسماعيل بن عمر الفَرَنْوِي، ومحيي الدين أبي محمد عبد الوهاب بن محمد بن عبد العزيز القُرُوي الإسكندري الشافعي، بروايتهما عن أبي العباس أحمد بن علي بن عبد العزيز بن المُصَفِّي الكتّاني، عن الحافظِ وجيه الدين أبي المُظفَّر منصور بن سليم بن منصور الهَمْداني الإسكندري الشافعي، عن أبي الحسن علي بن أبي عبد الله بن المُقْبِرِ الحنبلي، عن الحافظ ناصرِ السُّنة أبي الفضل محمد بن ناصرِ الحنبلي، عن عبد الرحمن أبي القاسم وأبي عمرو عبد الوهاب ابني الحافظ أبي عبد الله بن مندة عن أبيهما الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن مندة^(١) قال: حدثنا محمد بن فارس البلخي، حدثنا حاتم الأصم، عن شقيق بن إبراهيم البلخي، عن إبراهيم بن أدهم، عن مالك بن دينار، عن أبي مسلم الخولاني، عن عمر قال: قال رسول الله ﷺ، فذكر الحديث مثله.

(١) هو في «مسند إبراهيم بن أدهم الزاهد» لابن مندة (٢٣) ومن طريقه أخرجه نجم الدين النسفي في

«الفتد في ذكر أخبار سمرقند» (٩٧٤)، والسلفي في «معجم السفر» (١٤٩٧)، وابن عساكر في

«تاريخ دمشق» (٢٣ / ١٣١).

وأورده الحافظُ جلالُ الدين السُّيوطيُّ في «جمع الجوامع»، وساق بعده سندَ أبي عبد الله ابنِ مَنْدَةَ كما سقنَاهُ، ثم قال: وابنُ عساكرٍ مِنْ طريقِهِ، وقال: مالك بن دينار، لم يسمع من أبي مسلمٍ^(١). انتهى.

وغايةُ ما يلزُمُ من ذلك الانقطاعِ واللازمِ منه كونُ المحذوفِ مجهولاً، والمجهولُ قد مرَّ أنَّه داخلٌ فيمن لا يَتَّهَمُ بالكذبِ، فإنَّ وُجِدَ للحديثِ شاهدٌ دخلَ في الحسنِ لغيرِهِ، وإلا فإنما يُحكَمُ عليه بالضعفِ لا بالبطلانِ، وبالله التوفيق، وعليه التُّكلان.

وأما من حيثُ المعنى، فإنَّ الله تعالى قد قال خطاباً لِنَبِيِّهِ الكَرِيمِ ﷺ: ﴿فَأَسْتَقِمَّ كَمَا أُمِرْتَ﴾ [هود: ١١٢]، ومما أمر به ما في قوله تعالى: ﴿وَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً﴾ [المزمل: ٨]. قال البيضاويُّ: وجردَ نفسَكَ عن ما سواه^(٢). وما دام الاثنانِ أحبَّ إلى الشخصِ من واحدٍ، لم يكن جردَ نفسِهِ عن ما سواه، فلم يبتتلْ إليه تبتيلاً، فلم يستقم كما أمر. وفي مرسلِ الحسنِ عند البيهقيِّ في الإحدى والسبعين من «الشعب» بإسنادٍ حسنٍ: «حب الدنيا رأس كل خطيئة»^(٣).

وكيف يبلغ الاستقامة من في قلبه رأس ما يميلُ به عن الاستقامة، ففي حديث أبي ذرٍّ عند الترمذي وابن ماجه: «الزَّهَادَةُ فِي الدُّنْيَا لَيْسَتْ بِتَحْرِيمِ الحَلَالِ، وَلَا بِإِضَاعَةِ المَالِ، وَلَكِنِ الزَّهَادَةُ فِي الدُّنْيَا أَنْ لَا تَكُونَ بِمَا فِي يَدَيْكَ أَوْ ثِقَ مِنْكَ بِمَا فِي يَدِ اللَّهِ»^(٤). الحديث.

(١) انظر: «جمع الجوامع» (٧ / ٩٧).

(٢) انظر: «تفسير البيضاوي» (٥ / ٢٥٦).

(٣) انظر: «شعب الإيمان» (١٠٠١٩).

(٤) أخرجه الترمذي (٢٤٩٤)، وابن ماجه (٤١٠٠). وقال الترمذي: هذا حديث غريب، لا نعرفه =

ومن لوازم كون الاثنين أحبَّ إليه من الواحد، أن يكونَ بما في يديه أوثقَ منه بما في يد الله، فلم تتحقَّق الزَّهَادَةُ التي هي شرطُ بلوغِ الاستقامةِ الكاملةِ، وإن كان ممن أكثرَ الصلاةَ والصيامَ إلى الغايةِ والحدِّ المذكور، وبالله التوفيقُ والحمدُ لله الغفورُ الشكور.

الحديث السادس

المسلسل بالصوفية أيضاً

أخبرنا شيخنا العارف بالله سيدي صفّي الدين أحمد بن محمد المدني قدّس سرّه بسنّده المسلسل بالصّوفية السابق في الثالث إلى إمام المحقّقين سيدي الشيخ محيي الدين محمد بن علي بن العربي قدّس سرّه، عن الشيخ الإمام الزاهد الأمين أبي أحمد عبد الوهاب بن علي بن علي بن عبد الله البغدادي قدّس سرّه، المعروف بابن سُكينة وهي أمُّ أبيه، بقراءته على الشيخ الزاهد العارف بالله أبي الفضل أحمد بن طاهر بن سعيد بن الإمام العارف الصديق فضل الله أبي سعيد بن أبي الخير أحمد بن محمد بن إبراهيم الميّهني قدّس سرّه، بحق إجازته من الشيخ أبي بكر أحمد بن علي بن خلف الشيرازي، عن الشيخ الإمام الوليِّ المقرب شيخ الصوفية بخراسان أبي عبد الرحمن محمد بن الحسين بن موسى الأزدي السلمي قدّس سرّه^(١)، أخبرنا أبو الحسن منصور بن عبد الله الديمرتي ببغداد، أخبرنا أبو عمرو عثمان بن جَحْدَة بن ورامهر^(٢) الكازروني بها، حدثنا أبو الفتح أحمد بن الحسين بن محمد بن سهل المصري المعروف بابن الحمصيِّ الواعظ بالبصرة، حدثنا علي بن جعفر البغدادي قال: قال أبو موسى الديلي، حدثنا أبو يزيد البسطامي قدّس سرّه، حدثنا أبو عبد الرحمن السّدي، عن عمرو بن قيس الملائّي، عن عطية العوّفي، عن أبي سعيد الخُدري قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ مِنْ ضَعْفِ الْيَقِينِ أَنْ تُرْضِيَ النَّاسَ بِسَخَطِ اللَّهِ، وَأَنْ تَحْمَدَهُمْ عَلَى رِزْقِ اللَّهِ، وَأَنْ تَذُمَّهُمْ عَلَى مَا لَمْ يُؤْتِكَ اللَّهُ، إِنَّ رِزْقَ اللَّهِ لَا يَجْرَهُ

(١) هو في «طبقات الصوفية» للسلمي (ص ٦٨) بهذا الإسناد.

(٢) كذا في (ك) و(ف): «ورامهر». والذي في «طبقات الصوفية» للسلمي (ص ٦٨): «درامهم».

حرصٌ حريصٍ، ولا يرذُّه كرهه، إنَّ الله بحكمتِهِ وجلالِهِ جَعَلَ الرُّوحَ والفرحَ في الرِّضا، وجَعَلَ الهَمَّ والخوفَ في الشكِّ والسَّخَطِ»^(١).

(ح) وأخبرناهُ عالياً بسبعِ درجاتٍ شيخنا العارف بالله صفيُّ الدين أحمد بن محمد المدني قدس سرُّه، بإجازته العامّة من الشمسِ محمد الرَّملي، عن الزَّين زكريا عن محمد بن مُقبل الحلبِيِّ، عن الصَّلاح بن أبي عمر، عن الفخر ابن البخاريِّ، عن أبي المكارم اللبَّان، عن أبي علي الحداد، عن الحافظ أبي نُعيم^(٢)، حدثنا القاضي أبو أحمد محمد بن أحمد، حدثنا محمد بن الحسين بن حفص، حدثنا علي بن محمد بن مروان، حدثنا أبي، عن عمرو بن قيسٍ، به مثله، إلا أنه لم يقل: بحكمتِهِ وجلالِهِ.

وله شاهدٌ من حديث ابن مسعودٍ عند أبي نُعيم وابن أبي الدنيا:

أما الأول: فأخبرناهُ به شيخنا صفيُّ الدين قدس سرُّه بسنِّه السابق إلى أبي نُعيم، حدثنا أبو أحمد محمد بن أحمد بن إسحاق الأنماطي، حدثنا أحمد بن سهل بن أيوب، حدثنا خالد بن يزيد العُمري، حدثنا سفيان الثوريُّ وشريك بن عبد الله وسفيان بن عُيينة، عن سُليمان، عن خيثمة، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ أنه قال: «لا تُرضينَّ أحداً بسخطِ الله، ولا تحمدنَّ أحداً على فضلِ الله، ولا تَدمنَّ أحداً على ما لم يُؤتكَ اللهُ، فإنَّ رزقَ الله لا يسوقُه إليك حرصٌ حريصٍ، ولا يرذُّه عنك كرهه

(١) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١٠ / ٤٠) عن أبي الفتح ابن الحمصي، به. وقال: وهذا الحديث مما

رُكِبَ على أبي يزيد، والحمل فيه على شيخنا أبي الفتح، فقد عثر منه على غير حديث رُكِبَ.

(٢) هو في «الحلية» لأبي نعيم (٥ / ١٠٦) وقال: غريب من حديث عمرو، تفرد به علي بن محمد بن

مروان، عن أبيه.

كاره، إنَّ الله بقسطه وعدله جعل الرُّوحَ في الرِّضا واليقين، وجعل الهمَّ والحزنَ في الشكِّ والسَّخَطِ»^(١).

وأما الثاني: فأخبرناه به شيخنا صفِيُّ الدين أحمد قدس سره إجازةً بسنده إلى الزَّين زكريا، عن العزِّ بن الفرات، عن أبي الثناء محمود بن خليفة المَنْبِجِي، عن الحافظِ شرف الدين عبد المؤمن بن خلف الدِّمَاطِي، عن أبي الحسن علي بن الحسين المعروفِ بابن المُقَيَّر، أخبرتنا فخرُ النِّساء شُهدة بنت أحمد بن الفرَج الكاتبةُ قراءةً عليها وأنا أسمعُ، قالت: أخبرنا الشريف أبو الفوارس طراد بن محمد الزَّينبي قراءةً عليه وأنا أسمعُ، أخبرنا أبو الحسين علي بن عبد الله بن بشران قراءةً عليه، عن أبي علي الحسين بن صفوان سماعاً عليه، حدثنا أبو بكر عبد الله بن محمد القُرشي المعروف بابن أبي الدُّنيا، حدثنا إسحاق بن إسماعيل، حدثنا أبو أسامة ويعلى بن عُبيد، عن ابن أبي خالد، عن زُبَيْد قال: قال عبد الله: إنَّ الرُّوحَ والفرحَ في اليقينِ والرِّضا، وإنَّ الغمَّ والحزنَ في الشكِّ والسَّخَطِ. وقال يعلى: الرُّوح والفرج، يعني بالتجيم^(٢).

وبه إلى ابن أبي الدُّنيا: حدثنا الحسن بن الصَّبَّاح، حدثنا سفيان، عن أبي هارون المدني قال: قال ابن مسعود: اليقينُ أن لا تُرضي الناسَ بسخطِ الله، ولا تحمد أحداً على رزقٍ تُرزقه، ولا تلم أحداً على ما لم يُؤتكَ اللهُ، فإنَّ الرزقَ لا يسوفُهُ حرصٌ حريصٍ، ولا يردُّه كراهيةٌ كارِه، إنَّ الله تبارك وتعالى بقسطه

(١) هو في «الحلية» لأبي نعيم (٤ / ١٢١) وقال: غريب من حديث الثوري ومن حديث الأعمش، تفرد به خالد بن يزيد العمري.

(٢) هو في «اليقين» لابن أبي الدنيا (٢٢). وزيد بن الحارث الياامي لم يسمع ابن مسعود.

وعلمه وحكمه جعلَ الرُّوحَ والفرَجَ في اليقينِ والرِّضَا، وجعلَ الهَمَّ والحزنَ في الشكِّ والسَّخَطِ^(١).

تنبیه

إن قلتَ: ظاهرُ قوله: «لا تحمدنَّ أحداً على فضلِ الله» منافعٌ للحديثِ الحسنِ: «مَنْ لم يشكرِ الناسَ لم يشكرِ الله»^(٢).

قلتُ: لا منافاة، لأنَّ النهيَ من حيثُ اعتقادُ استقلالِ العبدِ بالإِنعامِ، وطلبُ الشُّكرِ من حيثُ كونهِ واسطَةً، والاستقلالُ باطلٌ، إذ العبدُ لا فعلَ له إلا بقوة، ولا قوَّةَ له إلا بالله، وما هو بالله، فهو الله حقيقةً لا للعبدِ، فلا يُحمدُ بالذاتِ على ما هو الله حقيقةً، وأما من حيثُ إنَّه واسطَةٌ فلا يخرجُ من كونه شُكراً لله، لأنه حينئذٍ في قوَّةِ قوله: الحمد لله الذي جعل هذا مظهراً للإِنعامِ إليَّ^(٣). وبالله التوفيق.

(١) هو في «الرضاعن الله» لابن أبي الدنيا (٩٤). وإسناده منقطع، أبو هارون المدني موسى الحنات لم يسمع ابن مسعود.

(٢) أخرجه الترمذي (١٩٥٥) من حديث أبي سعيد الخدري، وقال: حديث حسن.

(٣) في (ك): «علي».

الحديث السابع كذلك

أخبرنا شيخنا الإمام صفِيُّ الدين أحمد بن محمد المدني قدس سرُّه بسنده السابق المسلسل إلى الإمام محيي الدين بن العربي قدس سرُّه، بإجازته العامة من الحافظ أبي طاهر السلفي، عن الحافظ أبي زكريا يحيى بن عبد الوهاب بن محمد بن منة الأصبهاني الحنبلي، عن أبي طاهر محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الرحيم الكاتب الأصبهاني، عن الحافظ الصالح أبي محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيَّان المعروف بأبي الشيخ، أخبرنا أبو طاهر عبد الكريم بن عبد الواحد الحسناباذي، أخبرنا سعيد العيَّار، أخبرنا أبو سهل محمد بن أحمد بن عبد الله الإستراباذي، حدثنا^(١) أبو يعقوب يوسف بن محمد بن بُندار، حدثنا أبو يزيد البسطامي قدس سرُّه، حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب: هو الخوارزمي، حدثنا سعيد بن أبي مريم، حدثنا ابن لهيعة: هو عبد الله أبو عبد الرحمن المصري، حدثني خالد بن يزيد، عن أبي هلال التيمي قال: قال رسولُ الله ﷺ: «ثلاثٌ يُدركُ بهنَّ العبدُ رغائبَ الدنيا والآخرة: الصَّبر على البلاء، والرِّضا بالقضاء، والدعاء في الرَّخاء»^(٢).

(ح) وبه إلى أبي الشيخ قال: حدثنا أبو العباس الهروي، حدثنا محمد بن عبد الملك المروزي، حدثنا أبو صالح، حدثني الليثُ بن سعد، حدثني خالد بن يزيد، عن محمد بن عبد الله، عن عمران بن حُصين قال: ثلاث. فذكره موقوفاً^(٣).

(١) في (ك): «أخبرنا».

(٢) أخرجه الديلمي كما في «الغرائب الملتقطة من مسند الفردوس» لابن حجر (١٣٢٥) عن أبي الشيخ، به.

(٣) أخرجه الديلمي كما في «الغرائب الملتقطة من مسند الفردوس» لابن حجر (١٣٢٤) عن أبي الشيخ، به.

وأخبرناه عالياً بثلاث درجاتٍ من غير تسلسلٍ: شيخنا الإمام صفى الدين أحمد قدس سره، بإجازته العامة من الشمس محمد الرّملي، عن الزّين زكريا، عن محمد بن مُقبل، عن الصّلاح ابن أبي عمر، عن الفخر ابن البخاري، عن أبي مسلم هشام بن عبد الرحيم ابن الأخوة، المعروف بالمؤيد الأصبهاني، عن أبي بكر محمد بن علي بن أبي ذرّ الصالحاني، عن أبي طاهر محمد بن أحمد الأصبهاني، به.

تنبیه

قال الحافظ ابن حجر في «الإصابة»: أبو هلال الكلبي، قدّم على رسول الله

ﷺ (١).

وقال أبو نعيم: أبو هلال التيمي، قدّم على رسول الله ﷺ (٢).

وقال ابن الأثير: التيمي والكلبي واحدٌ، لأنّ «تيم الله» بطنٌ كبيرٌ من كلبٍ.

انتهى (٣).

(١) انظر: «الإصابة» (٧/ ٣٦٢).

(٢) انظر: «معرفة الصحابة» لأبي نعيم (٦/ ٣٠٤٩).

(٣) انظر: «أسد الغابة» (٥/ ٣٢٢).

الحديث الثامن كذلك

أخبرنا شيخنا الإمام صفِيُّ الدين أحمد قدس سره بسنده إلى الحافظ أبي طاهر السلفي.

(ح) وبسند شيخنا إلى العارف بالله الشرف أبي الفتح المرآغي، عن شيخه العارف بالله الشهاب أحمد بن أبي بكر الرّداد الصدّيقي الزبيدي، أخبرنا الوليُّ الشهير رضيُّ الدين أبو بكر ابن محمد بن سلامة الموزعي الصوفي إجازةً ومناولةً، أخبرنا العارف بالله عفيفُ الدين عبد الله بن أسعد اليافعي.

(ح) قال ابن الرّداد: وأخبرنا حافظُ الوقتِ مجدُّ الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي الصدّيقي إجازةً ومناولةً، أخبرني المشايخُ الأئمة، منهم أبو سعيد خليل بن كيكلدي العلائي، قالوا هم واليافعي:

أخبرنا الإمام رضيُّ الدين أبو أحمد إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن محمد بن إبراهيم الطبريُّ المكيُّ، أنا جدي عمُّ والدي القاضي فخرُ الدين أبو يوسف إسحاق بن أبي بكر الطبريُّ المكي، أخبرنا الشيخُ الإمام البارِع الأوحدُ فريد عصره ووحيد دهره فخرُ الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن أحمد بن طاهر الخبزي^(١) الفارسي من كتابه «دلالة المستنهج إلى معالم المعارف»، ورسالة «المستنهج إلى عوالم العوارف»، أخبرنا الإمامُ العالمُ الحافظ أبو طاهر أحمد بن محمد السلفي الأصفهانيُّ، عن الحافظِ أبي علي أحمد بن محمد البرداني، عن أبي المظفر هناد بن إبراهيم النَّسفي، عن أبي سهل محمد بن أحمد بن عبد الله

(١) في هامش الأصلين: «خبر قرية بشيراز. لب». انظر: «لب اللباب في تحرير الأنساب»

الأسدآبادي، عن يوسف بن محمد بن بُندار الزَّاهد، عن أبي يزيد السِّطامي، حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب الخَوَارزمي، حدثنا عاصم بن عبيد، حدثنا عبد العزيز بن خالد، عن سفيان الثوري، عن أبي الزُّبير، عن جابر، عن النبي ﷺ قال: «إِنَّ السَّخَاءَ شَجْرَةٌ فِي الْجَنَّةِ، أَغْصَانُهَا فِي الدُّنْيَا، فَمَنْ أَخَذَ بَعْضِنِ مِنْهَا جَرَّهُ إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِنَّ الْبَخْلَ شَجْرَةٌ فِي النَّارِ، أَغْصَانُهَا فِي الدُّنْيَا، فَمَنْ أَخَذَ بَعْضِنِ مِنْهَا جَرَّهُ إِلَى النَّارِ»^(١).

قال الحافظ السَّخاوي: هذا الحديثُ أخرجه أبو نُعيم في «الحلية»، ومن طريقه ابنُ الجوزي في «الموضوعات»، والدَّيلمي في «مسنده» من طريق أحمد بن الخطَّاب التُّستري، عن الخوارزمي المذكور^(٢).

وأعلَّه ابنُ الجوزي بعبد العزيز، وقال: إنه تفردَّ به عن الثوريِّ، وقد كذَّبه ابنُ معين، وفي الباب عن جماعةٍ من الصحابة، وإيراده للحديث في «الموضوعات» فيه نظرٌ. انتهى^(٣).

قلت: وذلك لأنَّ الحديثَ له شواهدٌ من طرقٍ ليس فيها من أتهم بالكذب، وإن كان غالبها لا يخلو عن ضعفٍ، وقد ساقها الحافظ السيوطي في «اللائئ المصنوعة»^(٤).

(١) أورده السخاوي في «الأجوبة المرضية فيما سئل السخاوي عنه من الأحاديث النبوية» (٢ / ٨٧٥) عن الخبري.

(٢) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٧ / ٩٢)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٢ / ٥٣٨)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٥ / ٢٢٤)، وابن الفاخر في «موجبات الجنة» (٢٠٨) من طريق أحمد بن الخطَّاب التُّستري، به.

(٣) انظر: «الأجوبة المرضية فيما سئل السخاوي عنه من الأحاديث النبوية» (٢ / ٨٧٥).

(٤) انظر: «اللائئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعية» (٢ / ٧٩).

وملخصه: أن الحديثَ أخرجَه البيهقيُّ والخطيبُ من حديثِ جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جدِّه^(١)، بسندٍ فيه سعيد بن مسلمة، قال البيهقيُّ: ضعيف.

وأخرجَه الخطيبُ من حديثِ أبي سعيد الخدري^(٢)، فيه محمد بن مسلمة ضعيفٌ.

وأخرجَه ابنُ عدي من حديثِ أبي هريرة^(٣) بسندٍ فيه داود بن الحُصين ضعيفٌ، وكذا أخرجَه البيهقي به، وقال: ضعيف.

وأخرجَه ابنُ عساكر من حديثِ أنسٍ^(٤) بسندٍ لم يُذكر أحدٌ من رجاله بجرحٍ. وأخرجَه البيهقيُّ والخطيبُ وابنُ عساكر من حديثِ عبد الله بن جرادٍ. قال البيهقي: ضعيف الإسناد. انتهى.

فيرتقي إلى مرتبة الحسن لغيره على شرط الترمذي. وبالله التوفيق.

(١) أخرجَه البيهقي في «الشعب» (١٠٣٧٥)، والخطيب في «البخلاء» (١٤).

(٢) أخرجَه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٤ / ٤٩٠).

(٣) أخرجَه ابن عدي في «الكامل» (١ / ٣٨٣)، والبيهقي في «الشعب» (١٠٣٧٧). وفيه: إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة، قال ابن عدي: لم أجد له أوحش من هذه الأحاديث، وهو صالح في باب الرواية، كما حُكي عن يحيى بن معين، ويكتب حديثه مع ضعفه.

(٤) أخرجَه ابن عساكر في «تاريخه» (٥٠ / ٢٨٩).

الحديث التاسع كذلك

أخبرنا شيخنا الإمام صفِيُّ الدين أحمد بن محمد المدني قدس سرُّه، بسنده إلى الإمام محيي الدين بن العربي قدس سرُّه، قال في الباب (٣١٢) من «الفتوحات المكية» بعد أن تكلم على حديث الجنِّ الذين صُرفوا إلى رسول الله ﷺ ما نصُّه:

ولقد روينا حديثاً غريباً من واحدٍ من هذه الجماعةِ من الجنِّ: حدثني به الصَّريُّ إبراهيم بن سليمان بمنزلي بحلب، وهو من دير الرُّمان من أعمالِ الخابُور، عن رجلٍ حطَّابٍ ثقةٍ كان قَتَلَ حِيَةً فاخْتَطَفَتْهُ الْجَنُّ، فَأَحْضَرَتْهُ بَيْنَ يَدَيِ شَيْخٍ كَبِيرٍ مِنْهُمْ، وَهُوَ زَعِيمُ الْقَوْمِ، فَقَالُوا لَهُ: هَذَا قَتَلَ ابْنَ عَمَّنَا، قَالَ الْحَطَّابُ: لَا أُدْرِي مَا يَقُولُونَ؟ وَإِنَّمَا أَنَا رَجُلٌ حَطَّابٌ تَعَرَّضْتُ لِي حِيَةً فَقَتَلْتُهَا، فَقَالَتِ الْجَمَاعَةُ: هُوَ كَانَ ابْنَ عَمَّنَا. فَقَالَ الشَّيْخُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: خَلُّو سَبِيلَ الرَّجُلِ وَرُدُّوهُ إِلَى مَكَانِهِ، فَلَا سَبِيلَ لَكُمْ عَلَيْهِ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَقُولُ لَنَا ^(١): «مَنْ تَصَوَّرَ فِي غَيْرِ صُورَتِهِ فَقَتَلَ فَلَا عَقْلَ فِيهِ وَلَا قَوْدَ» وَابْنُ عَمِّكُمْ تَصَوَّرَ فِي صُورَةِ حِيَةٍ، وَهِيَ مِنْ أَعْدَاءِ الْإِنْسِ. قَالَ الْحَطَّابُ: فَقُلْتُ لَهُ: يَا هَذَا الشَّيْخُ أَرَأَيْكَ تَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، هَلْ أَدْرَكَتَهُ؟ قَالَ: نَعَمْ، أَنَا وَاحِدٌ مِنْ جَنِّ نَصِيْبِيْنَ الَّذِينَ قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَمِعْنَا مِنْهُ، وَمَا بَقِيَ مِنْ تِلْكَ الْجَمَاعَةِ غَيْرِي، فَأَنَا أَحْكَمُ فِي أَصْحَابِي بِمَا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَلَمْ يَذْكَرْ لَنَا اسْمَ ذَلِكَ الرَّجُلِ مِنَ الْجَنِّ وَلَا سَأَلَهُ عَنْ اسْمِهِ. انْتَهَى ^(٢).

(١) لفظ: «لنا» زيادة من (ك).

(٢) انظر: «الفتوحات المكية» (٤ / ٤٩٨).

(ح) وأخبرناه عالياً^(١) شيخنا الإمام صفياً الدين أحمد بن محمد قدس سره بإجازته العامة من الشمس الرملي، عن الزين زكريا، به. فيقع لنا بهذا الإسناد عُشارياً.

تنبيهات

الأول: قال السيوطي رحمه الله تعالى في «لقط المرجان في أحكام الجان»:

لم يخالف أحدٌ من طوائف المسلمين في أن الله تعالى أرسل محمداً ﷺ إلى الإنس والجن، وأوجبَ عليهم الإيمان به وبما جاء وطاعته^(٢).

ثم قال: ولا شك أن الجن تعددت وفادتهم على النبي ﷺ بمكة والمدينة بعد الهجرة^(٣).

ثم قال ما ملخصه:

إنَّ النفرَ الذين صُرفوا إلى رسول الله ﷺ كانوا تسعة نفرٍ من أهل نَصيبين. وفي لفظ: كانوا أشرف الجن بنصيبين.

وفي رواية: كانوا اثني عشر ألفاً، جاؤوا من جزيرة الموصل.

وفي رواية: كانوا سبعة، ثلاثة من حران، وأربعة من نصيبين.

ثم ساق قصةَ دفن الجنِّي من طُرق، في بعضها صاحبُ القصة: صفوان بن المعطل. وفي بعضها: أبو رجاء العطاردي. وفي بعضها: عمر بن عبد العزيز، واسم المدفون في الأولين: عمرو. وفي الثالثة: سُرق، في رواية، وخرقاً في أخرى.

(١) لفظ: «عالياً» ليس في (ك).

(٢) انظر: «لقط المرجان في أحكام الجان» للسيوطي (ص ٤٤).

(٣) انظر: «لقط المرجان في أحكام الجان» للسيوطي (ص ٥١).

وفي رواية صفوان قيل: إنه آخر التسعة الذين أتوا رسول الله ﷺ.
وفي رواية أبي رجاء قيل: إنه آخر من بقي من النفر الذين كانوا استمعوا القرآن من الجن.

وفي لفظ آخر: من بقي ممن بايع النبي ﷺ.

وفي رواية عمر بن عبد العزيز قال له الهاتف: هذا سُرق، ولم يبق ممن بايع رسول الله ﷺ أحد من الجن غيري وغيره، وأشهدُ لسمعتُ رسول الله ﷺ يقول: تموتُ يا سُرقُ بفلاةٍ من الأرضِ ويدفنك خيرُ أمتي.

وفي الرواية الأخرى قال له الهاتف: إني سمعتُ رسول الله ﷺ يقول لها يوماً: يا خرقاءِ تموتينَ بفلاةٍ من الأرضِ، يدفنك خيرُ مؤمني أهلِ الأرضِ.

وفي لفظ: خيرُ أهلِ الأرضِ يومئذٍ، فقال له عمر: أنتَ سمعتَ هذا من رسول الله ﷺ يقوله؟ قال: نعم. فبكى عمرُ حتى كاد يسقطُ عن راحلته.

ومعلوم أن ظاهر القصصِ التغايرِ، ولا إشكال فيه، لما مرَّ أن وفادتهم تعددت، فيصحُّ الآخريَّة لكلِّ من الثلاثة بوجه، وذلك بأن يقال: إنَّ أحدهم آخرُ التسعة، والثاني آخرُ من استمع من طائفةٍ أخرى، والثالث آخرُ من بايع من أيِّ طائفةٍ كانت، والله أعلم. انتهى ملخصاً^(١).

تتمة

(سُرق) ضبَّطه الحافظُ ابن حجر في «الإصابة» بضمِّ أوله وتشديدِ الراء بعدها قاف. وقال: هو من الجنِّ الذين آمنوا، وساق القصةَ عن البيهقي في «الدلائل»^(٢). والله أعلم.

(١) انظر: «لقط المرجان في أحكام الجنان» للسيوطي (ص ٤٩ - ٥٠).

(٢) انظر: «الإصابة» (٣/ ٣٨)، وهو في «دلائل النبوة» للبيهقي (٦/ ٤٩٤).

الثاني: قال السيوطي في «لقط المرجان في أحكام الجان»: «

قال الطبراني: [حدثنا أحمد بن يحيى بن خالد بن حيان الرقي، ثنا أحمد بن سعيد بن أبي مريم،] حدثنا عثمان بن صالح، قال: حدثني عمرو الجني، قال: كنت عند النبي ﷺ فقرأ سورة ﴿وَالنَّجْمِ﴾ فسجدت وسجدت معه^(١).

وقال ابن عدي في «الكامل»: حدثنا عثمان بن صالح، قال: رأيتُ عمرو بن طلق الجني، فقلت له: رأيت رسولَ الله ﷺ؟ فقال: نعم، وبايعته وأسلمتُ ووصلتُ خلفه الصبح، فقرأ سورة الحجِّ، فسجدتُ فيها سجديتين^(٢).

قال الحافظ ابن حجر في «الإصابة»: عثمان بن صالح مات سنة تسع عشرة ومئتين، فإن كان الجني الذي حدثه بذلك صدقاً، فيُحمل الحديث الذي في الصحيح الدال على أن رأس مئة سنة^(٣) من العام الذي مات فيه النبي ﷺ لا يبقى على وجه الأرض أحد ممن كان عليها^(٤) حين المقالة المذكورة على الإنس بخلاف الجن^(٥).

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٧ / ٩٥)، وما بين حاصرتين منه. وقال الهيثمي في «المجمع» (٢ / ٢٨٥): في إسناده من لا يعرف، وعثمان بن صالح لا أراه أدرك أحدًا من الصحابة، والله أعلم. وقال ابن الأثير في «أسد الغابة» (٣ / ٧٠٦): وتركه أولى، ومن العجب أنهم يذكرون الجن في الصحابة، ولا يصح باسم أحد منهم نقل، ولا يذكرون جبريل وميكائيل وغيرهما من الملائكة، الذين وردت أسماؤهم، ولا شبهة فيهم!

(٢) لم أفق عليه عند ابن عدي في مطبوع «الكامل»، وهو في «الإصابة» (٣ / ٣٨) عن ابن عدي.

(٣) لفظ: «سنة» زيادة من (ك).

(٤) أخرجه مسلم (٢٥٣٧) من حديث ابن عمر، ولفظه: «أرأيتمكم ليلتكم هذه؟ فإن على رأس مائة سنة منها لا يبقى ممن هو على ظهر الأرض أحد».

(٥) انظر: «الإصابة» (٤ / ٥٠٤).

ثم قال السيوطي: وقول الحافظ ابن حجر في حديث عثمان بن صالح: «إن كان الجني الذي حدثه بذلك صدق» يدل على أنه يتوقف في رواية الجن، لأن شرط الراوي العدالة والضبط، وكذا مدعي الصحة شرطه العدالة، والجن لا نعلم عدالتهم. انتهى^(١).

قلت: من المقرر أن الصُّحبة تُعرفُ بأمور:

منها: الشهرةُ.

ومنها: إخبارُ الشخص عن نفسه بأنه صحابي مع الإمكان، وعدالته قبل الإخبار.

ومنها: إخبارُ بعض ثقات التابعين بذلك، وراوي الحديث المذكور لما ادعى الصحة بحضور قومه المؤمنين المنقادين للأحكام الشرعية فلم يكذِّبوه ولا أظهرُوا التوقُّفَ في قبول حكمه، كان ذلك دليلاً على ثبوت صحبته عندهم، وشهرتها لديهم، وإذعانهم لحكمه ولا سيما في القتل، مع ما فيهم من قلة التائي وثوران الغضب من قليل، يرجح جانب عدالتهم وتوثيقهم، لقهرهم مقتضى نشأتهم بقوة إيمانهم، وتمكَّن طوعهم للشرع، فتقريرهم إياه على دعواه^(٢) والحالة هذه كإخبار التابعي العدل الثقة بصحبة شخص بل أقوى، وبالله التوفيق، والله أعلم.

الثالث: أن الحطَّاب لم يتفرَّد برواية هذا الحديث، بل تابعه غيره من المعروفين، فقد قال السيوطي في «لقط المرجان»: ذكر الحافظ ابن حجر في كتابه «إنباء الغمر» في ترجمة نور الدين علي بن محمد بن محمد بن النعمان الأنصاري الهوي قال:

(١) انظر: «لقط المرجان في أحكام الجن» للسيوطي (ص ٧٣ - ٧٤).

(٢) في (ف): «دعوته».

يُحكى أنه كان في منزله، فخرج عليه ثعبانٌ مهُول المنظر، ففزع منه فضرَبه فقتله، فاحتمل في الحال من مكانه ففقد من أهله، فأقام مع الجنِّ إلى أن حملوه إلى قاضيهم، فادّعى عليه وليُّ المقتول، فأنكر، فقال له القاضي: على أيِّ صورة كان المقتول؟ فقيل: في صورة ثعبان. فالتفت القاضي^(١) إلى من بجانبه، فقال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «من تزيا لكم فاقتلوه» فأمر القاضي بإطلاقه، فرجعوا به إلى منزله. مات نور الدين هذا سنة إحدى وثمان مئة^(٢).

قال السيوطي: وقع لنا ثلاثياً، بيننا وبين النبي ﷺ فيه ثلاثة^(٣). انتهى.

يعني: هم الحافظُ ابن حجرٍ، ونور الدين الأنصاري هذا، والجنبي الصحابي. قلتُ: ثم رأيتُ في «إنباء الغمر» في ترجمة الأنصاريِّ المذكور أنه - أي ابن حجر - قال: اجتمعتُ به بمصرَ وفي مدينته التي يُقال لها: «هُو»، وهي بالقرب من «قوص» بالصَّعيد الأعلى، وكان يذكرُ عن ابن السراجِ قاضي قُوص - وكان وَجِيهاً في زمانه ومكانه - أنه كان في منزله، فخرج عليه ثعبانٌ مهُول المنظر. وساق الحكاية، ثم قال في آخرها: ذكر لي بعضُ أقاربه أنه مات في هذه السنة ببلده^(٤)، أي: سنة (٨٠١). انتهى.

ويحتمل كلامُ ابن حجرٍ أن يكون صاحبُ القصة هو ابن السراجِ قاضي قُوص، لا^(٥) الأنصاري، فالحديث من ثلاثيات ابن حجرٍ ورباعيات السيوطي.

(١) لفظ: «القاضي» ليس في (ف).

(٢) انظر: «إنباء الغمر بأبناء العمر» (٧٧/٢).

(٣) انظر: «لقط المرجان في أحكام الجنان» للسيوطي (ص ٧٤).

(٤) انظر: «إنباء الغمر بأبناء العمر» (٧٧/٢).

(٥) لفظ: «لا» من (ف).

و يحتمل^(١) أن يكونَ ضمير «عليه» في «فخرج عليه» راجعاً إلى الأنصاري، فيكون الأنصاريُّ صاحبَ القصة، كما قاله السيوطي، والله أعلم.

ويقعُ لنا سباعياً على الأول، وسُداسياً على الثاني، والله أعلم.

ثم^(٢) قال السيوطي: ونظيرُ هذا ما أخرجه ابنُ عساكر في «تاريخه» قال:

أخبرنا أبو القاسم الخضر بن الحسين بن عبدان، أخبرنا أبو القاسم بن [أبي] العلاء، أخبرنا أبو الحسن علي بن محمد الجيّاني، قال: سمعتُ أبا محمد الحسن^(٤) بن أحمد بن محميد الحمصي، يقول: حدثني بعضُ شيوخنا عن شيخٍ له أَنَّهُ خَرَجَ فِي نُزْهَةٍ لَهُ وَمَعَهُ صَاحِبٌ لَهُ، فَبِعَثَهُ فِي حَاجَةٍ، فَأَبْطَأَ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرَهُ إِلَى الْغَدِ، فَجَاءَ إِلَيْهِ وَهُوَ ذَهَلُ الْعَقْلِ، فَكَلَّمُوهُ فَلَمْ يَكَلِّمَهُمْ إِلَّا بَعْدَ وَقْتٍ، فَقَالُوا لَهُ: مَا شَأْنُكَ؟ قَالَ: إِنِّي دَخَلْتُ إِلَى بَعْضِ الْخَرَابِ أَبُوْلُ فِيهِ، فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ فَقَتَلْتُهَا، فَمَا هُوَ إِلَّا أَنْ قَتَلْتُهَا أَخَذَنِي شَيْءٌ، فَأَنْزَلَنِي فِي الْأَرْضِ، وَاحْتَوَشَنِي جَمَاعَةٌ، فَقَالُوا: هَذَا قَتْلُ فَلَانًا، فَقَالُوا: نَقَلْتَهُ؟ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: امْضُوا بِهِ إِلَى الشَّيْخِ، فَمَضُوا بِهِ إِلَيْهِ، فَإِذَا شَيْخٌ حَسَنُ الْوَجْهِ، كَبِيرُ اللَّحْيَةِ أَيْبُضُهَا، فَلَمَّا وَقَفْنَا قُدَّامَهُ قَالَ: مَا قَصْتُمْ؟ فَقَصُّوا عَلَيْهِ الْقِصَّةَ، فَقَالَ: فِي أَيِّ صُورَةٍ ظَهَرَ؟ قَالُوا: فِي صُورَةِ حَيَّةٍ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ لَنَا لَيْلَةَ الْجَنَّةِ: «مَنْ تَصَوَّرَ مِنْكُمْ فِي صُورَةٍ غَيْرِ صُورَتِهِ فَقُتِلَ، فَلَا شَيْءَ عَلَيَّ قَاتِلَهُ» خَلُّوا سَبِيلَهُ. فَخَلَّوْنِي. انْتَهَى^(٥).

(١) لفظ: «يحتمل» ليس في (ك).

(٢) لفظ: «ثم» زيادة من (ك).

(٣) ما بين حاصرتين زيادة من «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٢٢ / ١٣).

(٤) في (ف): «الحسين». والمثبت موافق لما في «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٢٢ / ١٣).

(٥) انظر: «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٢٢ / ١٣)، و«لقط المرجان في أحكام الجان» للسيوطي =

وأخبرنا عالياً الشيخ المعمر الفاضل المحدث عبد الملك بن عبد اللطيف البنباني إجازةً مكاتبةً، بإجازته العامة من المفتي قطب الدين محمد بن أحمد النهروالي الأصل المكي الدار، عن والده أحمد بن محمد النهروالي، عن الأستاذ المحقق جلال الدين محمد الدواني الصديقي، أنه قال: أخبرنا الشيخ العالم العامل التقي الكامل السيد صفى الدين عبد الرحمن الإيجي قدس سره، أنه قال: ذكر لي الفاضل العالم التقي الشيخ أبو بكر، عن الشيخ برهان الدين الموصلبي - وهو رجل عالم فاضل صالح ورع -: أنا توجهنا من مصر إلى مكة نريد الحج، فنزلنا وخرج علينا ثعبان فتبادر الناس إلى قتله، فقتله ابن عمي، فاخطف ونحن نرى سعيه، وتبادر الناس على الخيل والركاب يريدون رده، فلم يقدرُوا على ذلك، فحصل لنا من ذلك أمرٌ عظيم، فلما كان آخر النهار جاء وعليه السكينة والوقار، فسألناه ما شأنك؟ فقال: ما هو إلا أن قتل هذا الثعبان الذي رأيتموه، فضع بي كما رأيتم، وإذا أنا بين قوم من الجن يقول بعضهم: قتل أبانا؟ وبعضهم يقول: قتل أخي؟ وبعضهم: قتل ابن عمي؟ فتكاثروا عليّ، وإذا رجل لصق بي وقال لي: قل: أنا بالله وبالشريعة المحمدية. فقلت ذلك، فأشار إليهم أن سيروا إلى الشرع، فسرنا حتى وصلنا إلى شيخ كبير على مصطبة، فلما صرنا بين يديه قال: خلوا سبيله وادعوا عليه، فقالت الأولاد: ندعي أنه قتل أبانا. فقلت: حاشا لله، إنما نحن وفد بيت الله الحرام، نزلنا هذا المنزل فخرج إلينا ثعبان، فتبادر الناس إلى قتله، فضربته فقتلته، فلما سمع الشيخ مقالتي، قال: خلوا سبيله، سمعت بطن نخل مكة عن النبي ﷺ أنه قال: «مَنْ تَرَيَا بغير زِيَّةٍ فقتل فلا ديةَ ولا قود»^(١).

= (ص ٧٤ - ٧٥). وفي إسناده من لم يسم.

(١) من قوله: «وأنا عالياً الشيخ المعمر الفاضل المحدث» إلى هنا زيادة من (ك).

وقوله: «من تزيًا....»، أورده السخاوي في «المقاصد» (ص ٦٣٨) وقال: ليس له أصل يعتمد، =

قلت: فالحديث حسنٌ لغيره على شرطِ الترمذي، لوروده من غير وجهٍ وعدمِ اتهامِ أحدٍ من رواته بالكذب، وعدمِ كونه شاذًّا، لأنَّ الحكمَ الشرعيَّ في مسلمِ بدارِ الحربِ في زيِّ الكفار إذا قتله من ظنَّ كفره، لذلك فلا قصاصَ وكذا لا ديةً في الأظهر، لأنَّه أسقطَ حرمةَ نفسه بذلك^(١).

ثم التاريخ يدلُّ على تعدُّد الواقعة، فإنَّ نورَ الدين الأنصاريَّ كما مرَّ توفي سنة (٨٠١)، والشيخُ محيي الدين الراوي بسنده عن الحطَّابِ توفي سنة (٦٣٨)، وابنُ عساكر الراوي بسنده الطويل عن شيخٍ لم يسمَّه توفي سنة (٥٧١)، وقد تبين من الجمعِ بين الروايات المذكورِ فيها الآخريَّة بقاءَ واحدٍ ممن بايعَ منهم، وجواز بقاءِ غير واحدٍ ممَّن لم يُبايع لتعدُّد الطوائفِ والوفادة، فجاز أن يكونَ القاضي في الكلِّ واحداً، وجاز أن يكونَ القاضي في كلِّ منها غيرَ القاضي في الآخر، والله أعلم.

تذييل

أروي سورةَ الفاتحةِ عن مُسنَدِ الحرمين الشيخ عيسى بن محمد المغربيِّ رحمه الله تعالى، بسماعه من لفظِ الشيخ علي بن محمد الأجهوري، بروايته لها عن نور الدين علي بن أبي بكر القرافيِّ، بقراءته لها على الشمس محمد بن إبراهيم التتائي، بقراءته لها على البرهان إبراهيم بن محمد اللقاني، قال: قرأتها على علمِ الدين مؤدِّب أولادِ الجانِّ، قال: قرأتها على القاضي شهورش قاضي الجان، قال: قرأتها على مَنْ أنزلت عليه، سيدِ الوجودِ مَنع الكرمِ والجودِ أبي القاسم محمد ﷺ.

= ويحكى فيه حكايات متقطعة أن بعض الجان حدث به إما عن علي مرفوعاً، وإما عن النبي ﷺ بلا واسطة، مما لم يثبت فيه شيء.

(١) وبعد الذي سلف من طعن الأئمة في هذه الروايات، لا نستطيع تحسين الخبر وإثبات حكم شرعي به. وفيه مخالفة ما أخرجه مسلم (٢٥٣٧) من حديث ابن عمر مرفوعاً: «أرأيتمكم ليلتكم هذه؟ فإن على رأس مئة سنة منها، لا يبقى ممن هو على ظهر الأرض أحدٌ».

الحديث العاشر كذلك

أخبرنا شيخنا الإمام صفِّي الدين أحمد قدّس سرّه، عن شيخه أبي المواهب أحمد بن علي العبّاسي الشنّاوي قدّس سرّه، عن مفتي مكة المعظّمة قطب الدين محمد بن علاء الدين أحمد النّهروالي الأصل، اللّاري المولد، القطبي المكي^(١) الصّوفي، عن والده العلاء أحمد بن الشمس محمد النّهروالي القطبي المكيّ الصّوفي، عن شيخه العارف بالله قطب الدين بايزيد محمد بن محيي الدين محمد بن نظام الدين محمود بن فخر الدين أبي بكر الأنصاريّ الخزرجيّ الخرقانيّ القصر كناري قدّس سرّه، قال حدثنا شيخنا الإمام الهمام رحلة الأنام نور الملة والحقّ والدين أحمد بن عبد الله بن أبي الفُتوح بن أبي الخير بن عبد القادر الحكيم الطّاوسي، أحله الله دار السلام وأفرغ عليه حلال الكرامة والأنعام، أخبرنا الفاضل الكامل جمال الأفاضل مولانا صدر الملة والدين أبو الفضل بن فضل الله، أخبرنا عبد الرحيم هو ابن عبد الله الأوّالي، أخبرنا أبو عمرو عثمان بن أبي بكر الصّديقي، حدثنا أبو عبد الله أحمد بن محمد بن بيان قراءة عليه، قلت: أخبركم أبو بكر محمد بن نصر، قال: سمعتُ أبا عمرو الخطابيّ المعمر، قال سمعتُ علي بن أبي طالب رضي الله عنه يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا أعرَضَ اللهُ عن العبد ورّثه الإنكارَ على أهل الديانات»^(٢).

(١) لفظ: «المكي». ليس من (ك).

(٢) أخرجه القاضي عياض في «الغنية» (ص ١٢٢) عن ابن عتاب، عن أبي عمرو عثمان بن أبي بكر، به. وفي إسناده أبو عمرو الخطابي، وهو عثمان بن خطاب، أبو الدنيا الأشج. ويقال: ابن أبي الدنيا، قال الذهبي في «الميزان» (٣/ ٣٨): مات سنة سبع وعشرين وثلاث مئة، وحَدَّث بقلة حياء بعد الثلاث مئة عن علي بن أبي طالب، فافتضح بذلك، وكذّب النقاد.

وبه إلى القطب القصر كناري قال: رجالُ السندِ في هذا الحديث، بيني وبين النبي ﷺ ثمانية أنفسٍ، وقُلَّ أن يُوجد ذلك في هذا العصر. انتهى.

قلت: وهو كما قال، فإنَّ مولده فيما ذكره القطب النهروالي في «الهداية الرحمانية»^(١) سابع ذي الحجة سنة (٨٥٥) في قصر كنار، قال: وقد يُجعل مكان «قصر» معناه بالفارسية وهو «كوشك»، وتوفي ليلة الجمعة (٢٧) من رمضان، سنة (٩٠٦)، قال: وكان تاريخ وفاته شب قدرش^(٢). انتهى.

فهو في طبقة الجلال السيوطي، فإن مولده سنة (٨٤٩)، وتوفي سنة (٩١١)، ولم يقع له مما هو أعلى ما عنده إلا العُشاريات، وهي ثلاثة أحاديث: هي ثلاثيات الطُّبراني في «المعجم الصغير»، وقد أفردها في رسالةٍ، وسَمَّاهَا: «النَّادريات من العُشاريات».

تنبيه

قال شيخنا مُسند الحرمين الشيخ عيسى بن محمد المغربي رحمه الله تعالى: إنني رأيتُ في «تاريخ السخاوي» أن علاء الدين القطبي المذكور أخذَ عن ابن أبي الفُتوح نفسه^(٣). انتهى.

فيقُعُ لنا الحديثُ المذكور بهذا السندِ اثنا عشرياً، وأرويه أعلى منه بالإجازة العامة من الفقيه نور الدين علي بن محمد بن مطير اليميني، بإجازته العامة من القطب النهروالي القُطبي، عن والده العلاء القُطبي، عن الحافظ نور الدين ابن أبي الفُتوح، به. فيقُعُ لنا أحدَ عشرياً، والله الحمد.

(١) لم أقف عليه منسوباً إليه.

(٢) ومعنى: «شب قدر» في الفارسية: ليلة القدر. وحرف (ش) لا معنى له.

(٣) لم أقف عليه في «الضوء اللامع»، و«التحفة اللطيفة».

الحديث الحادي عشر كذلك

أخبرنا شيخنا الإمام صفِيُّ الدين أحمد بن محمد قدّس سرّه بسنّده السابق إلى الحافظ نور الدين أحمد بن جلال الدين عبد الله بن نور الدين أبي الفتوح الطّائوسي الصّوفي قدّس سرّه، قال أخبرنا إبراهيم بن محمد بن صدّيق، أخبرنا عبد الرحيم بن عبد الله الأوالي، ثنا محمد بن شاذبخت بن جرير، أخبرنا أبو بكر المُنْفيد، عن أبي عمرو الخطّابي المعمر، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «كلمة الحكمة ضالّة المؤمن، حيث وجدها فهو أحقُّ بها»^(١).

وبه إلى القطب القصر كناري قال: وهذا أعلى سنداً بواحدٍ مما تقدّم. انتهى.
يعني يقع له سُباعياً، فيقع لنا بأحدِ الأسانيد إلى ابن أبي الفُتوح اثنا عشرياً، وبالثاني أحد عشرياً، وبالثالث من طريق ابن مُطير عُشارياً، والله الحمد.

تنبيه

هذا الحديث أورده الحافظ جلال الدين السيوطي في «جمع الجوامع» بلفظ: «كلمة الحكمة ضالّة كلِّ حكيم، فإذا وجدها فهو أحقُّ بها». وعزاه للعسكري في «الأمثال» عن أبي هريرة^(٢).

وفي «الجامع الصغير» بلفظ: «الكلمة الحكمة ضالّة المؤمن، فحيث وجدها

(١) في إسناده أبو عمرو الخطّابي، وهو عثمان بن خطاب، أبو الدنيا الأشج. ويقال: ابن أبي الدنيا، قال الذهبي في «الميزان» (٣ / ٣٨): مات سنة سبع وعشرين وثلاث مئة، وحديث بقلّة حياءٍ بعد الثلاث مئة عن علي بن أبي طالب، فانضح بذلك، وكذّبه النقاد. اهـ. وفيه أبو بكر المفيد، محمد بن أحمد بن محمد الجرجاني، وهو متهم.

(٢) انظر: «جمع الجوامع» (٦ / ٤٤٠)، ولم أقف عليه في «مطبوع الأمثال».

فهو أحقُّ بها» وعزاه للترمذي وابن ماجه عن أبي هريرة^(١)، ولابن عساكر عن علي^(٢)، وإسناده حسنٌ كما في «السراج المنير»^(٣).

وفي «الذيل» بلفظ: «الكلمة الحكمة ضالة المؤمن حيث وجدها جذبها»^(٤). وعزاه لابن حبان في «الضعفاء»^(٥).

وأورده الحافظ أبو منصور شَهْرَدَار بن شِيرويه الدَيْلمي في «مسند الفردوس» بلفظ آخر، وهو ما أخبرنا به شيخنا الإمام صفيُّ الدين أحمد قدس سره بإجازته العامة من الشمس الرَّملي، عن الزَّين زكريا، عن النَّجم عمر ابن فهدِ المكي، عن الخطيب كمالِ الدين أبي الفضل محمد بن أحمد بن ظهيرة القرشي المكي، عن الإمام شهابِ الدين أحمد بن علي بن يوسف الحنفي، قال: أنبأنا الحافظ أبو اليُمن عبد الصمد بن عبد الوهاب ابن عساكر، عن الحافظ مُعين الدين أبي بكر محمد بن عبد الغني الحنبلي، المعروف بابن نُقطة، عن أبي مسلم أحمد بن شِيرويه بن شَهْرَدَار بن شِيرويه، عن جدّه الحافظِ أبي منصور شَهْرَدَار بن شِيرويه الدَيْلمي.

قال في «مسند الفردوس»: أخبرنا الحدّاد، أخبرنا أبو نعيم، حدثنا أبو بكر المُفيد، حدثنا المعمّر أبو الدُّنيا - واسمه: عثمان بن عبد الله البَلْوي - عن

(١) أخرجه ابن ماجه (٤١٦٩)، والترمذي (٢٨٨٢) وقال الترمذي: هذا حديث غريب، لانعرفه إلا من

هذا الوجه، وإبراهيم بن الفضل المخزومي يضعف في الحديث من قبل حفظه. اه. بل هو متروك.

(٢) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٩٢ / ٥٥) من طريق المفيد، عن أبي عمرو الخطابي، عن علي. وهو مكذوب، سلف بيانه قبل قليل.

(٣) انظر: «السراج المنير شرح الجامع الصغير» (٣٦ / ٤).

(٤) في (ك): «جذبها».

(٥) انظر: «الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير» (٣١٨ / ٢). وأخرجه ابن حبان في

«المجروحين» (١ / ١٠٥)، وفي إسناده إبراهيم بن الفضل المخزومي، قال ابن حبان: كان فاحش الخطأ.

علي بن أبي طالب قال: قال رسول الله ﷺ: «الحكمة ضالة المؤمن حيث ما وجدها فهو أحقُّ بها».

وبه إلى الديلمى قال: قال المفيد: قدم أبو الدنيا سنة (٣١٠) حاجاً فنزل ببغداد على طاهر بن الحسين العلوي، فاجتمع عليه الناس، فسمعوا منه، وذكر أن علياً كناه بأب الدنيا، وكان يسكن مدينةً بالغرب يقال لها: طنجة. انتهى^(١).

قلت: فظهر أن أبا عمرو والخطابي المعمر في سند ابن أبي الفتوح: هو أبو الدنيا الأشج المعمر المشهور، فإنه يُكنى أبا عمرو.

فقد قال الحافظ ابن حجر في «لسان الميزان»: عثمان بن الخطاب أبو عمرو البلوي المغربي أبو الدنيا الأشج، ويقال: ابن أبي الدنيا، حدث بعد الثلاث مئة عن علي، وكذبه النقاد، روي عنه المفيد وغيره. وقال الخطيب: علماء النقل لا يُثبتون قوله.

قال المفيد: سمعته يقول: ولدت في خلافة الصديق، وأخذت لعلي بركاب بغلته أيام صفين. وذكر قصةً طويلة. انتهى. أي: كلام الذهبي في «الميزان»^(٢).

قال الحافظ ابن حجر: والقصة المذكورة وقعت لنا من رواية أبي نعيم الأصبهاني وغيره، عن المفيد - وهو محمد بن أحمد بن أحمد بن يعقوب - أحد الضعفاء. وساق القصة.

ثم نقل عن أبي عمرو الداني نسب الأشج، فقال: إنه أبو عمرو عثمان بن الخطاب بن عبد الله بن العوام البلوي الأشج.

(١) انظر: «الغرائب الملتقطة من مسند الفردوس مما ليس في الكتب المشهورة» لابن حجر (١٤٦٥).

(٢) انظر: «الميزان» (٣/ ٣٨).

وقال الدّاني: ولما قدّم قيروان سنة (٣١١)، وذكر أنّه سمع علياً أمرَ صاحبها بإخراج البرد إلى زويلة ومرندة يسأل عن صدقه فيما ادّعاه من العمر، فرجعوا يقولون عن القوم أنّهم يعرفونه، وأنّ شيوخهم يذكرون عن آبائهم وأجدادهم أنه يصدّق، ثم توجه إلى مرّنده، قال: وسمعتُ القاضي عبد المجيد بن عبد الله يقول: لم يزل الشيوخ الذين أدركناهم ببلدنا يعرفون هذا المعمر^(١).

ثم قال الحافظ ابن حجر: ومنهم من سمّاه: محمد بن أبي الدنيا، وهو شُميلة ابن محمد بن جعفر العلويّ الحسنيّ المكي، أخو أمير مكة: قاسم بن محمد.

فقد قال عمر بن عبد المجيد الميائشي: حدثنا شُميلة، حدثنا أبو سعيد محمد ابن سعيد الزنجاني^(٢) - وعاش مئة وعشرين سنة -، حدثنا أبو سالم عبد الله بن سالم - وعاش مئة وثلاثين سنة -، حدثني أبو الدنيا محمد بن الأشج، حدثني علي بن أبي طالب رفعه: «ما رُفِعَ أركانُ العرشِ إلا بحبِّ أبي بكرٍ وعمرَ وعثمانَ وعليّ». كذا قال، والمعروف أنّ اسمَ أبي الدنيا الأشجّ: عثمان. انتهى^(٣).

قلت: قد أورد القاضي المُسنِدُ أبو الفتح إبراهيم بن علي القلقشندي في «أربعينه العشارية» هذا الحديث وحديثاً آخر من طريق الميائشي، عن شُميلة بسنده^(٤) المذكور إلى الأشجّ. وقال في آخر كلٍّ: قال الشيخ شُميلة: هذا حديثٌ حسن. انتهى.

(١) انظر: «لسان الميزان» (٥ / ٣٨٠). وقال: فإذا تأملت هذه الروايات ظهرت على تخليط هذا الرجل في اسمه ونسبه ومولده وقدر عمره، وأنه كان لا يستمر على نمطٍ واحدٍ في ذلك كله، فلا يغترّ بمن حسن الظنّ به، والله أعلم.

(٢) في «لسان الميزان» (٤ / ٢٦٢): «الريحاني».

(٣) انظر: «لسان الميزان» (٤ / ٢٦٢).

(٤) لفظ: «بسنده» زيادة من (ك).

فكأنه اعتمد على قول من صدقه من مشايخ مرندة وغيرهم، وذلك لإمكانه عقلاً، وعدم ورود الشرع بما يُنافيه، فإن هذا المعمر لم يدع الصحبة كما ادّعاها رتنُّ الهندي، أو المعمر الواقع في طريق المصافحة حتى يكون ظاهر^(١) حديث انخرام القرن على رأس مئة سنة^(٢) منافياً له، بل إنما ادّعى أنه تابعي، فلا يشمله الحديث، على أن الحديث أوله الجمهور بما سيأتي نقله^(٣).

ومن التأويلات: كون المراد بالأرض في قوله: «لا يبقى ممن هو اليوم على ظهر الأرض أحد» أرضه التي نشأ بها، كجزيرة العرب، على حدّ قوله تعالى: ﴿أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٣٣].

وعليه فالحديث لا ينافي بقاء رتنُّ الهندي، لكونه إذ ذاك بأرض الهند لا بأرض الحجاز، وكأنه من هنا أنكر المجد الفيروزآبادي على الذهبي إنكاره وجود رتنُّ. قال الحافظ ابن حجر في «الإصابة» في ترجمة «رتنُّ»: ولما اجتمعت بشيخنا مجد الدين الشيرازي شيخ اللغة بزبيد من اليمن، وهو إذ ذاك قاضي القضاة ببلاد اليمن، رأيتُه يُنكر على الذهبي إنكاره وجود رتنُّ، وذكر لي أنه دخل ضيعته لَمَّا دخل بلاد الهند، ووَجَد فيها مَنْ لا يُحصى كثرةً ينقلون عن آبائهم وأسلافهم قصة رتنُّ، ويُثبتون وجوده. فقلتُ له: هو لم يجزِم بعدم وجوده، بل تردّد، وهو معذور. انتهى^(٤).

(١) لفظ: «ظاهر» زيادة من (ك).

(٢) أخرجه مسلم (٢٥٣٧) من حديث ابن عمر مرفوعاً بلفظ: «أرأيتكم ليلتكم هذه؟ فإن على رأس مئة سنة منها، لا يبقى ممن هو على ظهر الأرض أحد».

(٣) لفظ: «نقله» زيادة من (ك).

(٤) انظر: «الإصابة» لابن حجر (٢/ ٤٤٥). وقال: والذي يظهر أنه كان طال عمره، فادعى ما ادعى، فتمادى على ذلك حتى اشتهر، ولو كان صادقاً لاشتهر في المئة الثانية أو الثالثة أو الرابعة أو الخامسة، ولكن لم يُنقل عنه شيء إلا في أواخر السادسة ثم في أوائل السابعة قبيل وفاته.

تنبيه ثان

قال الحافظ ابن حجر في «الإصابة»:

رَتْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْهِنْدِيِّ ثُمَّ التَّبَرَنْدِيِّ، وَيُقَالُ: الْمَرَنْدِيُّ. شَيْخٌ خَفِيٌّ خَبِرَهُ بَزْعَمُهُ دَهْرًا طَوِيلًا، إِلَى أَنْ ظَهَرَ عَلَى رَأْسِ الْقُرْنِ السَّادِسِ، وَادَّعَى الصَّحْبَةَ، فَرَوَى عَنْهُ: وَكَدَاهُ مُحَمَّدٌ وَعَبْدُ اللَّهِ، وَمُوسَى بْنُ مُجَلَّى بْنِ بُنْدَارِ الدُّنْيَسَرِيِّ، وَالْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدِ الْحُسَيْنِيِّ الْخُرَاسَانِيِّ، وَالْكَمَالِ الشِّيرَازِيِّ، وَإِسْمَاعِيلَ الْفَارَقِيِّ، وَالْمَعْمَرِ أَبُو بَكْرٍ الْمَقْدِسِيِّ، وَالْهَمَامِ الشَّهْرَكَانْدِيِّ.

ثم قال: وذكره الذهبيُّ في «الميزان»، فقال: رَتْنُ الْهِنْدِيِّ، وَمَا أَدْرَاكَ مَا رَتْنُ، شَيْخٌ دَجَالٌ بَلَا رِيْبٍ، ظَهَرَ بَعْدَ السَّمْتَةِ فَادَّعَى الصَّحْبَةَ، وَالصَّحَابَةَ لَا يَكْذِبُونَ، وَهَذَا جَرِيٌّ عَلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَقَدْ أَلْفَتْ فِي أَمْرِهِ جُزْءًا، وَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ مَاتَ سَنَةَ اثْنَيْنِ وَثَلَاثِينَ وَسَمْتَةً^(١).

قال ابن حجر: ما زلتُ أتطلبُ الجزءَ المذكورَ حتى ظفرتُ به بخطِّ مؤلِّفه، فكتبتُ منه ما أوردته هنا من خطِّه بلفظه، وساقه ومثله معه.

ثم قال: وقد وقعتُ لي رواياتٌ أخرى غيرُ ما ذكره الذهبيُّ إلى رَتْنِ:

منها: ما قرأتُ في كتاب «الوحيد في سلوكِ طريق أهل التوحيد» للشيخ عبد الغفار بن نوح القوصي، وقد لقيتُ حفيده الشيخَ عبد الغفار بن أحمد بن عبد الغفار، وهو يروى عن أبيه عن جدِّه، قال: حدَّثني الشيخُ محمد العجمي، قال: صحبتُ الشيخَ كمال الدين الشِّيرَازِيِّ، وكان قد أسنَّ وبلغَ مئةَ سنة، قال:

(١) انظر: «الميزان» (٢/ ٤٥). وتمام كلامه: ومع كونه كذاباً فقد كذبوا عليه جملةً كبيرةً من

صحبته رتنَ الهندي، وقال لي: إنه حضرَ حفرةَ الخندقِ مع رسولِ الله ﷺ.

ومنها: ما أنبأنا غيرُ واحدٍ، عن المحدث الرَّحَّالِ جمالِ الدين محمد بن أحمد ابن أمين الأقسهري نزيل المدينة النبوية في «فوائد رحلته»: أخبرنا أبو الفضل وأبو القاسم بن أبي عبد الله بن علي بن إبراهيم بن عتيق اللواتي، المعروف بابن الخباز المهدوي في العشرين من شوال سنة عشر وسبع مئة بتونس، سمعتُ أبا عبد الله محمد بن علي بن محمد بن يعلى المغربي التلمساني بغير الإسكندرية، في شهر رمضان، سنة ست وثمانين وست مئة، يقول: سمعتُ المعمرَ أبا بكر المقدسي - وكان عمره ثلاث مئة سنة - من لفظه، ببلدِ السومناط بالهند، بمسجد السلطان محمود بن سُبُكْتِكِين، في رجب سنة اثنين وخمسين وست مئة، يقول: حدثنا الشيخ المعمرَ خواجه رتنَ بن عبد الله في داره ببلدة ترنبدة من لفظه، يقول: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «يكونُ في آخرِ الزمانِ لله تبارك وتعالى جنْدٌ من قِبَلِ عَسْقلان، وهم تُركٌ، ما قصدَهم أحدٌ إلا قَهَرُوهُ، ولا قصدوا أحداً إلا قَهَرُوهُ».

قال: وذكر خواجه رتنَ أنه شهدَ مع رسولِ الله ﷺ الخندقَ وسمعَ منه هذا الحديثَ، ورجع إلى بلاده الهندَ، ومات بها وعاش سبع مئة سنة، ومات سنة ست وتسعين وخمس مئة، قال الأقسهري: وهذا السندُ يتبركُ به وإن لم يوثق بصحَّته.

قال الأقسهري: وأخبرنا الفقيه أبو القاسم بن عمر بن عبد العالي التونسي، قال: سمعتُ الشيخَ نجمَ الدين عبد الله بن محمد بن محمد الأصبهاني، يقول: سمعتُ عبد الله بن بابا رتنَ، يقول: سمعتُ والدي بابا رتنَ يقول: مَنْ قال: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، دخل الجنة. انتهى ما أردت نقله^(١).

(١) انظر: «الإصابة» لابن حجر (٢/ ٤٤١ - ٤٤٤).

قلت: رتنٌ معناه بالهندي: الجوهر النفيس، واسم بلده على ما أخبرنا به الثقة من أهل الهند: بُرْبَنْدر، بضم الباء الموحدة العجمية وسكون المهملة وفتح الموحدة وسكون النون وفتح الدال المهملة آخره راء مهملة، لا: تبرنده، كما ذكره الحافظ ابن حجر، والله أعلم.

وأما المعمّر الواقع في طريق المصافحة، فقد قال الحافظ ابن حجر في «الإصابة»: أخبرنا الكمال أبو البركات ابن أبي زيد المكناسي إجازةً مكاتبةً، قال: صافحني والدي، وقد عاش مئة سنة، قال: صافحني الشيخ أبو الحسن علي الحطّاب - بالحاء المهملة - بمدينة تونس، وعاش مئة وثلاثين سنة، قال: صافحني الشيخ أبو عبد الله محمد الصّقلّي، وعاش مئة وستين سنة، قال: صافحني أبو عبد الله معمر، وكان عمره أربع مئة سنة، قال: صافحني رسولُ الله ﷺ ودعا لي، فقال: «عمرك الله يا معمر»، ثلاث مرات. انتهى^(١).

وقال في «لسان الميزان»: أجاز لي محمد بن عبد الرحمن المكناسي من المغرب سنةً بضع عشرة وثمان مئة، أنّه صافح أباه. وساق السند المذكور في «الإصابة» بمثله.

ثم قال: وأجاز لي أبو الطيب محمد بن أحمد الإسكندراني المعروف بابن المصري، وأسند أبو الطيب المذكور إلى الشيخ أبي العباس المثلّم الذي عاش دهرًا طويلاً من عدة طرقٍ تنتهي إلى المثلّم، بعضها: عن أحمد بن صالح بن حمير، عن إبراهيم المؤدّب، عن المثلّم، عن المعمّر صاحب النبي ﷺ، وزاد أبو الطيب بهذا السند في صفة المصافحة أنّه يلصق باطن الكفّ باطن الكفّ، ويقبض الأصابع الخمسة على الإبهام.

(١) انظر: «الإصابة» لابن حجر (٦/ ٢٩١). وقال: معمر، شخص اختلق اسمه بعض الكذابين من المغاربة.

قال الحافظ ابن حجر في «اللسان»: وذلك مما لا أعتدُّ عليه ولا أفرحُ بعلوّه^(١). انتهى^(٢)

والحاصل: لا ينبغي الجزمُ بعدم وجود المعمر الصحابي: رتن، أو الواقع في طريق المصافحة بمجرد حديث انخرام القرن على رأس مئة سنة، لكونه قابلاً للتأويل، بل عامّاً مخصّصاً عند الجمهور، كما سيأتي، ولا الجزمُ بوجوده بمجرد رواية بعضهم عنه، بل يسرّحه في بقعة الإمكان، وإن سلك طريق حُسن الظن كان - كما قاله الحافظ ابن حجر - أحسن، فقد قال المحدث الرحال جاز الله ابن فهد المكي في «معجمه» بعد سياق طريق المصافحة المُعَمَّرية، قال شيخ شيوخنا الحافظ أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر الكِنَاني رحمه الله بعد أن سُئل عن طريق هذه المصافحة المتصلة بمعمر: لا يخلو طريق من طرق المعمر عن متوقّف فيه، حتى المعمر نفسه، فإنّ من يدعي هذه المرتبة يتوقّف ثبوتها على ثبوت العدالة، وإمكان ثبوت ذلك عقلاً لا يفيد مع ورود الشرع بنفيه، فإنّه ﷺ أخبر في الأحاديث الصحيحة بانخرام قرنه بعد مئة سنة من يوم مقالته ﷺ المشهورة، فمن ادّعى الصُحبة بعد ذلك لزم أن يكون مخالفاً لظاهر الخبر، فلا يُقبل إلا بطريق ينقطع العذر بها ويحتاج معها إلى تأويل الحديث الثابت، لكن طريق تحسين الظنّ أحسن من هذا^(٣)،

(١) انظر: «لسان الميزان» (٨ / ١١٩). وتام كلامه: ولا أذكره إلا استطراداً إذا احتجت إليه، للتعريف بحال بعض الرواة، والله المستعان.

(٢) من قوله: «تنبه ثان قال الحافظ ابن حجر في الإصابة» إلى هاهنا زيادة من (ك).

(٣) هذا ما نقله ابن فهد عن ابن حجر، وقد نقله أيضاً السخاوي في «الجواهر المكللة» (ص ٢٩٣) عن شيخه ابن حجر، وفيه اعتماد طريق حُسن الظن في إثبات الأمر، لكن ما كتبه ابن حجر في «لسان الميزان» (٥ / ٣٨٠) عكس ذلك، قال: فلا يغترّ بمن حُسن الظنّ. اهـ. ومقدمات كلام ابن حجر هاهنا تتعارض مع ختامه.

ولكلِّ قومٍ^(١) اصطلاحٌ يرجعون إليه، والأعمالُ بالنيّات. انتهى.

فهذا كلامٌ حسنٌ بالغٌ بمكانٍ من الإنصافِ، ولكنه مختصٌّ كما ترى بمن ادّعى الصّحبةَ، فسلكُ طريقَ تحسينِ الظنِّ بمعمرٍ - لم يدع الصّحبةَ - أحسنُ، وأحسنُ لإمكانه عقلاً، وعدمِ مخالفتِه لظاهر الحديثِ الصّحيحِ^(٢)، والله أعلم وبالله التوفيق.

(١) لفظ: «قوم» زيادة من (ك).

(٢) من قوله: «لإمكانه عقلاً» إلى هاهنا زيادة من (ك).

الحديث الثاني عشر كذلك

أخبرنا شيخنا الإمام صفِيُّ الدين أحمد بن محمد قدس سره بسنده إلى ابن أبي الفُتوح، قال: أخبرنا قطبُ الدين محمد بن كافي الدين إبراهيم ابن فخر الدين أحمد الفُخري، أخبرنا الشيخُ إمام الدين علي بن مُباركشاه، الشهيرُ بخواجه شيخ، أخبرنا شيخُ الإسلام ركن المِلَّة والدين علاءُ الدَّولة البَيابانكي^(١)، أخبرنا أبو العبَّاس الخضرُ عليه السلام قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إِذَا رَأَيْتَ الرَّجُلَ لَجُوجًا مُعْجَبًا بِرَأْيِهِ فَقَدْ تَمَّتْ خَسَارَتُهُ»^(٢).

وبه إلى القطب الكوشك كناري قال: هذا سندٌ شريفٌ عالٍ جداً، بيني وبين رسولِ الله ﷺ فيه خمسةٌ رجالٍ أجلُّهم^(٣) الخضرُ عليه السلام، وباقيهم أولياءُ كرامٍ مشهورون بالكشفِ والكرامة. انتهى.

فيقُعُ لنا بالسند الأولِ عُشارياً، وبالثاني تُساعياً، وبالثالثِ ثُمانيّاً، والله الحمد.

(١) قال الصفدي في «الوافي بالوفيات» (٧ / ٢٣٣): البَيابانكي بالباء الموحدة والياء آخر الحروف، وبعدها ألف وباء موحدة وبعدها ألف ونون وكاف وياء.

(٢) والبَيابانكي مولده سنة تسع وخمسين وست مئة، ووفاته سنة ست وثلاثين وسبع مئة، يروي عن الخضر، وسيرد في الحديث الثالث عشر قول الكوراني: ركن الدين أبو المكارم أحمد بن محمد السمناني البَيابانكي المعروف بعلاء الدولة ولي مشهور عدل ثقة، إمام مشهور في المشرق بكثرة الاجتماع بالخضر وبالرواية عنه، والسند إلى علاء الدولة صحيح. انتهى.

لكن أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» (١٦ / ٣١٢) من طريق ابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب، عن خالد بن يزيد بن معاوية، أنه كان يقول: إذا كان الرجل ممارياً لجوجاً معجباً برأيه، فقد تمت خسارته. ويزيد: هو حفيد معاوية بن أبي سفيان، مات سنة خمس وثمانين ومئة.

(٣) في (ك): «أحدهم».

الحديث الثالث عشر كذلك

وبالإسناد إلى الحافظ نور الدين أحمد بن أبي الفُتوح رحمه الله تعالى قال: أخبرنا محمود بن علي بن أبي بكر المعمر الأصفهاني، أخبرنا قطب الأنام ركن الحق والدين مولانا علاء الدولة السُّمْناني، أخبرنا أبو العباس الخضر عليه السلام، عن النبي ﷺ أنه قال: «ما من مؤمن يقول: صلى الله على محمد، إلا نَصَّرَ اللهُ قلبه ونور».

وبه إلى القطب الكوشك كناري قال: وهذا أعلى سندٍ عندي، وبين النبي ﷺ أربعة أنفسٍ، أحدهم الخضر عليه السلام، وباقيهم أولياء كرام رضوان الله عليهم. انتهى.

فيقع لنا بالأول تساعياً، وبالثاني ثمانياً، وبالثالث سباعياً، والله الحمد.

تنبيهات

الأول: قال السخاوي في «القول البديع»: وذكر العلامة المجد الفيروزآبادي بسنده إلى أبي المظفر السمرقندي - يعني: محمد بن عبد الله بن الخيام - قال: دخلت يوماً في مغارة كعب، وساق الحكاية في اجتماعه بإلياس والخضر عليهما السلام وسؤاله: هل رأيتما محمداً ﷺ؟ وقولهما: نعم. وطلبه سماع شيءٍ منهما ليرويه عنهما، وروايتهما له أحاديثٌ بسماعهما عن النبي ﷺ، منها: قوله ﷺ: «ما من مؤمن صلى على محمد، إلا نَصَّرَ به قلبه، ونورَه اللهُ عز وجل».

ثم قال السخاوي: هذه النسخة ذكرها المجد رحمه الله تعالى بإسناده وتبعته في ذكرها، ولا اعتمد على شيءٍ منها^(١).

(١) انظر: «القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع» (ص ١٣٧ - ١٣٨)، وتام كلامه: وألفاظها ركيكة.

وصرَّحَ الذهبيُّ في ترجمة ابنِ الخيّام من «الميزان» بوضعها، وقال: لا أدري مَنْ وَصَّعَهَا^(١). وأقرَّه شيخُنَا في «اللسان» على ذلك، وساقها بإسناده إلى ابنِ الخيّام^(٢).

والشيخُ المجدد رحمه الله كان ممن يقولُ ببقاءِ الخضر، وهي مسألةٌ مشهورةٌ، وليس هذا محلُّها، والله المستعان. انتهى^(٣).

قلت: الشيخُ ركن الدين، أبو المكارم، أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد السَّمْنَانِي البيبانكي، المعروفُ بعلاءِ الدولة، وليُّ مشهورٍ عدلٌ ثقةٌ إمام، وهو مشهورٌ في المشرقِ بكثرةِ الاجتماعِ بالخضر عليه السلام، وبالرواية عنه.

حتى إنَّ الشيخَ العالمَ العارِفَ بالله زين الدين أبا بكرِ الخَوَافِي^(٤) قدس سره، قال في «الوصايا القدسية» له: ولقد رأيتُه - يعني الشيطانَ - جاء إليَّ بصورةِ الخضرِ عليه السلام في زاويةِ نورآبادِ بخراسان في الخلوة، فقلتُ بعد كلامٍ معه: أريدُ أن أسمعَ منك حديثاً سمعته من رسولِ الله ﷺ بلا واسطةٍ، وسمعه الشيخُ ركن الدين علاءُ الدولة قدس سره منك بلا واسطةٍ، فتغيَّر، ثم لما افتتحتُ الحديثَ - أي: المسموعَ - لعلاءِ الدولة من الخضر، وقلتُ: قال رسولُ الله ﷺ: «إذا رأيتَ الرجلَ لجُوجاً مُعجَباً برأيه فقد تمتَّ خسارته» قام وهربَ متغيِّراً من الصورةِ الخضريةِ إلى صورةِ لصٍّ مكدرٍ، فقصدتُ أخذه فلم أدركه. انتهى.

(١) انظر: «الميزان» (٤/ ١٦٥).

(٢) انظر: «لسان الميزان» (٧/ ٢٣٦).

(٣) انظر: «القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع» (ص ١٣٧ - ١٣٨).

(٤) هو أبو بكر زين الخوافي محمد بن محمد بن محمد بن علي، فقيه حنفي من أهل هراة، توفي سنة

والسندُ إلى علاءِ الدولة صحيحٌ، فهذه متابَعَةٌ قويَّةٌ لأبي المظفر السمرقندي !
فبراً ساحته وساحة غيره من رواها من وضعها، وبطل إطلاق الذهبى بوضع تلك
النسخة وإن أقره الحافظ ابن حجر في «اللسان»، وبالله التوفيق والله المستعان.

والشيخ علاء الدولة قدس سره ترجمه الحافظ في «الدرر الكامنة» فقال:
أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد السمناني البيبانكي، يلقبُ علاء الدولة وركنَ
الدين، ولد في ذي الحجة سنة (٦٥٩) ونفقَه، وطلب الحديث، وبرع في العلم،
[واتصل بأرغون بن أبغا]، ثم تاب وأتاب، ودخل الخلوة وصحبَ بيغداد الشيخ
عبد الرحمن، إلى أن قال: قال الذهبى: كان إماماً جامعاً، كثير التلاوة، له وقع في
النفوس، إلى أن قال: أخذ عنه صدرُ الدين بن حمويه، وسراجُ الدين القزويني،
وإمامُ الدين علي بن مبارك البكري، وذكر أن مصنفاته تزيد على ثلاث مئة، إلى أن
قال: مات في رجب ليلة الجمعة من (١) سنة (٧٢٦). انتهى (٢).

وترجمه العارف بالله المحقق نور الدين عبد الرحمن بن أحمد الجامي
قدس سره في «النفحات» (٣) وبسط في ذلك، منها: أنه اختلى مئة وأربعين
أربعين، في مدة ستة عشر سنة، وأنه حصل له الإذن بالإرشاد في سنة (٦٨٩)
قدس سره، ونفعنا به، آمين.

الثاني: دلّ الكشفُ الصحيحُ على أن الله تعالى أبقى من الرسل الأحياء بأجسادهم
في هذه الدار الدنيا أربعة: إدريس، وإلياس، وعيسى، والخضر عليهم السلام.

(١) لفظ: «من» زيادة من (ك).

(٢) انظر: «الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة» (١ / ٢٩٧)، وما بين حاصرتين منه.

(٣) هو «نفحات الأنس من حضرات القدس» لملا جامي، المتوفى سنة (٨٩٨هـ)، ترجم فيه عدداً من

قال الوارثُ المحمديُّ إمامَ المحققين سيدي الشيخ محيي الدين محمد بن علي بن العربي قدّس سرّه في الباب (٧٣) من «الفتوحات»، ومن خطّه الشريف نقلتُ:

اعلم أنّ الله في كل نوعٍ من المخلوقاتِ خصائصٌ، وهذا النوعُ الإنسانيُّ هو من جملةِ الأنواعِ، والله فيهِ خصائصٌ وصفوَةٌ، وأعلى الخواصِّ فيه من العبادِ الرُّسلُ عليهم السلام، ولهم مقامُ النبوةِ والولايةِ والإيمانِ، فهم أركانُ بيتِ هذا النوعِ، والرسلُ أفضلُهم مقاماً، وأعلاهم حالاً، أي المقام الذي يُرسل منه أعلى منزلةً عند الله من سائر المقاماتِ، وهم الأقطابُ والأئمةُ والأوتادُ الذين يحفظُ الله بهم العالمَ، كما يحفظُ البيتُ بأركانهِ، فلو زال ركنٌ منها زال كونُ البيتِ بيتاً، ألا إنّ البيتَ هو الدينُ، ألا إنّ أركانهِ هي الرسالةُ والنبوةُ والولايةُ والإيمانُ، ألا إنّ الرسالةَ هي الركنُ الجامعُ للبيتِ وأركانهِ، ألا إنّها هي المقصودة من هذا النوعِ، فلا يخلو هذا النوعُ أن يكونَ فيه رسولٌ من رسلِ الله، كما لا يزال الشرعُ الذي هو دين الله فيه، إلا أنّ ذلك الرسول هو القطبُ المشار إليه، الذي ينظرُ الحقُّ إليه، فيبقى به هذا النوعُ في هذه الدارِ ولو كفرَ الجميعُ، إلا إنّ الإنسانَ لا يصحُّ عليه هذا الاسمُ، إلا أن يكونَ ذا جسمٍ طبيعي وروحٍ، ويكون موجوداً في هذه الدارِ الدنيا بجسده^(١) وحقيقته، فلا بدّ أن يكون الرسولُ الذي يحفظُ الله به هذا النوعَ الإنسانيَّ موجوداً في هذا النوعِ في هذه الدارِ بجسده وروحه يتغذّى وهو مجلّى الحقِّ من آدم إلى يوم القيامة.

ولمّا كان الأمرُ على ما ذكرنا^(٢)، ومات رسولُ الله ﷺ بعدما قرّر الدينَ الذي لا

(١) في (ف): «بحده».

(٢) في (ك): «ذكرناه».

يُنسخ، والشرع الذي لا يبدل، ودخلت الرسل كلهم في هذه الشريعة يقومون بها، والأرض لا تخلو من رسولٍ حيٍّ بجسمه، فإنه قطب العالم الإنساني، ولو كانوا ألف رسولٍ لا بد أن يكون الواحد من هؤلاء هو الإمام المقصود، فأبقى الله تعالى بعد رسول الله ﷺ من الرسل الأحياء بأجسادهم في هذه الدار الدنيا ثلاثة، وهو إدريس عليه السلام، بقي حياً بجسده، وأسكنه الله تعالى السماء الرابعة، والسموات السبع هن من العالم^(١) الدنيا، إلى أن قال: وأبقى في الأرض أيضاً إيلياس وعيسى، وكلاهما من المرسلين، وهما قائمان بالدين الحنفي الذي جاء به محمد ﷺ، فهؤلاء ثلاثة من الرسل المجمع عليهم أنهم رسل، وأما الخضر - وهو الرابع - فهو من المختلف فيه عند غيرنا لا عندنا^(٢).

أقول: وذلك لقوله في الباب (١٦١): ثم قال الخضر لموسى عليهما السلام: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي﴾ لأنه كان على شريعة من ربه ومنهاج في زمانها، بخلاف حاله بعد بعث محمد ﷺ فإنه الفراء، كل الصيد في جوفه. انتهى^(٣).

وقال في الباب (٧٣): مقام الأفراد بين الصديقية ونبوة التشريع، وهو مقام النبوة المطلقة، وله كشف خاص لا يناله سواهم، كالخضر، فلو كان صاحب هذا المقام في زمان جواز نبوة التشريع لكان نبياً، كالخضر في زمانه، وعيسى وإيلياس وإدريس في زمانهم، وأما اليوم فليس إلا المقام. انتهى ملخصاً^(٤).

(١) كذا في الأصلين، والذي في «الفتوحات المكية» (٢/ ٤٦٢): عالم الدنيا.

(٢) انظر: «الفتوحات المكية» (٢/ ٤٦٢).

(٣) انظر: «الفتوحات المكية» (٣/ ٣٨٧).

(٤) هذه الفقرة زيادة من (ك)، وانظر: «الفتوحات المكية» (٢/ ٤٧٩).

ثم قال: فهؤلاء باقون بأجسامهم في الدار الدنيا، فكُلُّهم الأوتادُ، واثنان منهم الإمامان، وواحدٌ منهما القطبُ الذي هو موضعُ نظرِ الحقِّ من العالم، فما زال المرسلون ولا يزالون في هذه الدارِ إلى يومِ القيامةِ وإن لم يُبعثوا بشرعٍ ناسخٍ ولا هم على غيرِ شرعِ محمدٍ ﷺ، ولكنَّ أكثرَ الناسِ لا يعلمون، فالواحدُ من هؤلاء الأربعة - الذين هم: عيسى وإلياس وإدريس وخضر - هو القطبُ، وهو أحدُ أركانِ بيتِ الدين، وهو ركنُ الحجرِ الأسود، واثنانِ منهما الإمامان، وأربعتهُم هم الأوتاد، فبالواحدِ يحفظُ الله الإيمانَ، وبالثاني يحفظُ الله الولايةَ، وبالثالثِ يحفظُ الله النبوةَ، وبالرابعِ يحفظُ الله الرسالةَ، وبالمجموعِ يحفظُ الله الدينَ الحنيفيَّ، فالقطبُ من هؤلاء لا يموتُ أبداً، أي: لا يُصعق^(١).

وقال في الفصل الثاني من هذا الباب: واعلم أن منزلَ أهلِ القربةِ يُعطيهم اتصالَ حياتهم بالآخرة، فلا يدركُهم الصَّعقُ الذي يدركُ الأرواحَ، بل هم ممن استثنى الله تعالى. انتهى^(٢).

ثم قال: وهذه المعرفة التي أبرزنا عينها للناظرين لا يعرفها من أهلِ طريقنا إلا الأفرادُ الأمتاء، ولكلِّ واحدٍ من هؤلاء الأربعة من هذه الأمة في كلِّ زمانٍ شخصٌ على قلوبهم مع وجودهم، هم نوابهم، فأكثرُ الأولياءِ من عامةِ أصحابنا لا يعرفون القطبَ والإمامين والوُتدَ إلا النُّواب، لا هؤلاء المرسلون الذين ذكرناهم.

إلى أن قال: ونائبُ الإمامِ يعرفُ أن الإمامَ غيره وأنه نائبٌ، وكذلك الوُتدُ، فمن كرامةِ رسولِ الله ﷺ محمدٍ أن جعلَ من أُمَّته وأتباعه رسلاً وإن لم يُرسلوا، كمن ذكرنا، فهُم من أهلِ المقامِ الذي منه يُرسلون وقد كانوا أرسلوا.

(١) انظر: «الفتوحات المكية» (٢/ ٤٦٢).

(٢) انظر: «الفتوحات المكية» (٣/ ١١).

إلى أن قال: فلما انتقل صلواتُ الله عليه بقي الأمرُ محفوظاً بهؤلاء الرُّسل، فثَبَّتَ الدينُ قائماً بحمدِ الله، ما انهدَّ منه ركنٌ، إذ كان له حافظٌ يحفظُه وإن ظهر الفسادُ في العالمِ إلى أن يرثَ اللهُ الأرضَ ومنَ عليها. وهذه نكتةٌ فاعرف قدرها، فإنَّك لستَ تراها في كلامِ أحدٍ منقولٍ عنه أسرارُ هذه الطريقةِ غيرِ كلامنا، ولولا ما ألقى عندي في إظهارها ما أظهرتها. انتهى^(١).

وقال في الباب (٢٥) في معرفة وتدٍ مخصوصٍ معمرٍ:

اعلم أيُّها الوليُّ الحميمُ أيُّدك اللهُ أن هذا الودَّ هو خضرُ صاحبِ موسى عليهما السلام أطالَ اللهُ عمره إلى الآن، بخلافٍ من علماء الرُّسومِ لخبرٍ صحيحٍ تأولوه، وقد رأينا من رآه، واتفقَ لنا في شأنه أمرٌ عجيبٌ. ثم ساق حكاياتٍ في اجتماعه به ثلاثِ مراتٍ، منها مرةً بتونس، ومرةً بساحلِ البحرِ المحيط، رآه واقفاً على الحَصِيرِ في الهواءِ على قَدْرِ علوِ سبعةِ أذرعٍ يتنفل.

إلى غير ذلك مما يتعلق بلبسِ الخِرقة من طريقه وغيره، فليُراجع «الفتوحات» من شاء التفصيل^(٢).

الثالث: قد وردَ النقلُ بما ثبت بالكشفِ من تَعْمِيرِ الخضرِ عليه السلام وبقائه، وكونه نبياً، فقد قال الحافظُ ابنُ حجر في «الإصابة»: روى الدارقطني في «الأفراد» بسندٍ ضعيفٍ عن ابن عباس قال: نُسِيَءٌ للخضرِ في أجله حتى يكذبُ الدجال^(٣).

(١) انظر: «الفتوحات المكية» (٢ / ٤٦٢).

(٢) انظر: «الفتوحات المكية» (١ / ١٩٥).

(٣) انظر: «الإصابة» لابن حجر (٢ / ٢٥٠).

قلت: وله شاهدٌ صحيح، فإن الحافظَ ابن حجرٍ قال في «فتح الباري»: ووقع في «صحيح مسلم» عقب رواية عُبَيْدِ اللَّهِ بن عبد الله بن عُتْبَةَ - أي عن أبي سعيد الخدري - قال أبو إسحاق: هو إبراهيم بن محمد بن سفيان الزاهد راوي «صحيح مسلم» عنه يقال: إن هذا الرجل هو الخضر^(١).

ثم قال: وقال معمر في «جامعه» بعد ذكرِ هذا الحديث: بلغني أن الذي يقتله الدجال هو الخضر^(٢).

ثم قال قال ابن العربي: إن هذه دعوى لا بُرهان لها.

ثم قال ما نصّه: قلت: وقد يتمسك من قاله بما أخرجه ابن حبان في «صحيحه» من حديث أبي عبيدة ابن الجراح رَفَعَهُ في ذكر الدجال: «لعله أن يُدرّكه بعض من رأني أو سمع كلامي» الحديث^(٣). انتهى^(٤).

فدَلَّ هذا الحديثُ الصحيح^(٥) على أن بعض الصحابة يُدرّك الدجال، ودَلَّ رواية الدارقطني على أن هذا المبهم هو الخضر، فصَحَّ بالمجموع أن الخضر صحابيٌّ، وأنه مؤخرٌ لتكذيب الدجال، فيصحُّ التمسك بما ذكر أن الذي يقتله الدجال هو الخضر، والله أعلم.

(١) انظر: «صحيح مسلم» (٢٩٣٨).

(٢) انظر «الجامع» لمعمر (٢٠٨٢٤).

(٣) أخرجه ابن حبان (٦٧٧٨) من طريق عبد الله بن سراقه، عن أبي عبيدة بن الجراح، به. وعبد الله بن سراقه مجهول، وقال البخاري: لا يعرف له سماع من أبي عبيدة.

(٤) انظر: «فتح الباري» (١٣ / ١٠٤).

(٥) بل ضعيف، كما تبين في الحاشية السابقة.

وأما قولُ الحافظِ ابنِ حجرٍ في «فتح الباري»: «وبعَّكَّرَ عليه قوله في رواية لمسلم: «شاب ممتلى شاباً». انتهى^(١)».

فجوابه أن الشيخ علاء الدولة السَّمْنَانِيَّيَ قدس سره قال في «العروة»^(٢) على ما نقله المبيديُّ في «شرح الديوان»^(٣)(٤): «إنَّ الخضرَ يصيرُ شاباً بعد كلِّ مئةٍ وعشرين^(٥) سنة، بعد ظهور نبيِّنا ﷺ، وكان قبل ذلك يجدد له الأسنان والأركانُ بعد كلِّ خمس مئة سنة، وفي سنة (٧٢١) كان التجديدُ السابع. انتهى^(٦)».

ودليله على هذا كشفه، فإنَّه - كما مرَّ - مشهورٌ بكثرة الاجتماع بالخضر وبالرواية عنه، وهو ثقةٌ إمامٌ، وهذا أولى مما أجاب به الحافظُ ابنُ حجرٍ من قوله: ويمكنُ أن يُجاب بأنَّ من جملةِ خصائصِ الخضر أن لا يزال شاباً لقوله بعده، ويحتاجُ إلى دليلٍ. انتهى^(٧)، والله أعلم.

ثم قال الحافظ ابنُ حجرٍ في «الإصابة»:

وذكر إسحاقُ في «المبتدأ» قال: حدثنا أصحابنا أن آدمَ عليه الصلاة والسلام لما حضره الموتُ جمعَ بنيه، وقال: إنَّ اللهَ مُنزلٌ على أهلِ الأرضِ عذاباً، فليكن

(١) انظر: «فتح الباري» (١٣ / ١٠٤)، وهو في «صحيح مسلم» (٢٩٣٧)، وفيه: «ثم يدعو رجلاً ممتلئاً شاباً».

(٢) هو كتاب «العروة لأهل الخلوة والجلوة» للسمناني. كتب بالفارسية.

(٣) هو «شرح ديوان علي بن أبي طالب» لحسين بن معين المبيدي (ت ٨٧٠هـ). كتب بالفارسية.

(٤) قوله: «قال في «العروة» على ما نقله المبيديُّ في «شرح الديوان» زيادة من (ك).

(٥) لفظ: «وعشرين» زيادة من (ك).

(٦) قوله: «بعد ظهور نبيِّنا»، إلى هاهنا زيادة من (ك).

(٧) انظر: «فتح الباري» (١٣ / ١٠٤).

جسدي معكم في المغارة حتى تدفونني بأرض الشام، فلما وقع الطوفان قال نوحٌ لبنيه: إنَّ (١) آدم دعا الله أن يُطيلَ عُمَرَ الذي يدفنه إلى يومِ القيامة، فلم يزل جسدهُ آدمَ حتى كان الخضرُ هو الذي تولَّى دفنه، وأنجزَ اللهُ له ما وَعَدَه، فهو يحيا إلى ما شاء اللهُ له أن يحيا (٢).

وروى ابنُ عساكر في ترجمةِ ذي القرنين - بسندهِ إلى أبي جعفر عن أبيه - حديثاً طويلاً يتضمَّن أن سببَ تعميره، أنه شرب من عينِ الحياةِ وتوضأً واعتسَلَ (٣).
قال: ويروى عن الحسنِ البصري قال: وكَلَّ إلياسُ بالفيافي، ووَكَّلَ الخضرُ بالبحور، وقد أعطيا الخلدَ في الدنيا إلى الصيحةِ الأولى، وأنهما يجتمعانِ في موسمِ كلِّ عامٍ (٤).

وروى ابنُ شاهين بسندٍ ضعيفٍ إلى حُصين قال: أربعةٌ من الأنبياءِ أحياءٌ، اثنانِ في السماء: عيسى وإدريس، واثنانِ في الأرض: الخضر وإلياس، فأما الخضرُ فإنه في البحرِ، وأما صاحبهُ فإنه في البرِّ (٥).

وقال الثعلبي: يقال: إنَّ الخضرَ لا يموتُ إلا في آخرِ الزمانِ عند رفعِ القرآن (٦).
وقال النووي في «تهذيبه»: قال الأكثرون من العلماء: هو حيٌّ موجودٌ بين أظهرنا، وذلك متفقٌ عليه عند الصُّوفية وأهل الصِّلاح والمعرفة، وحكايتهم في

(١) لفظ: «إن» زيادة من (ك).

(٢) انظر: «الإصابة» لابن حجر (٢/ ٢٥٠).

(٣) انظر: «تاريخ دمشق» (١٧/ ٣٤٧).

(٤) انظر: «المنتظم في تاريخ الأمم والملوك» لابن الجوزي (١/ ٣٦١).

(٥) انظر: «الإصابة» لابن حجر (٢/ ٢٥٢).

(٦) انظر: «عرائس المجالس» للثعالبي (٢٢٦- ٢٢٧).

رؤيته والاجتماع به والأخذ عنه وسؤاله وجوابه ووجوده في المواضع الشريفة ومواطن الخير أكثر من أن تُحصى، وأشهر من أن تُذكر^(١).

قال: وقال ابن الصّلاح في «فتاويه»: هو حيٌّ عند جماهير العلماء والصالحين والعامّة معهم، قال: وإنما شدّ بإنكاره بعض المحدثين^(٢).

وقال الثعلبي: هو نبيٌّ على جميع الأقوال معمرٌ محجوبٌ عن الأبصار^(٣).

وقال أبو حيان في «تفسيره»: والجمهورُ على أنه نبيٌّ، وكان علمه معرفةً بواطنٍ أُوحيَتْ إليه، وعلمٌ موسى الحكَمَ بالظاهر^(٤).

وأخرج الطبراني في «المعجم الكبير» من وجهين عن بقیة بن الوليد، عن محمد بن زياد الألهاني، عن أبي أمانة الباهلي، أن رسول الله ﷺ قال: «ألا أُحدّثكم عن الخضر؟» قالوا: بلى يا رسول الله، قال: «بينما هو ذات يومٍ يمشي في سوق بني إسرائيل أبصره رجلٌ مكاتبٌ، فقال: تصدّق عليّ بارك اللهُ فيك، فقال الخضرُ: آمنتُ بالله، ما شاء الله من أمرٍ يكون، ما عندي من شيءٍ أعطيك، فقال المسكين: أسألك بوجهِ الله لِمَا تصدّقت عليّ، فإني نظرتُ السماحةَ في وجهك، ورجوتُ البركةَ عندك، فقال الخضر: آمنتُ بالله، ما عندي شيءٌ أعطيك إلا أن تأخذني فتبيعني، فقال المسكين: وهل يستقيمُ هذا؟ قال: نعم»، وساق الحديث في بيعه واستخدام من اشتراه من^(٥) نقل الحجارَة وضرب اللّبن، إلى أن قال له: أسألك بوجهِ الله ما

(١) انظر: «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي (١/ ١٧٧).

(٢) انظر: «فتاوى ابن الصّلاح» (ص ١٨٥).

(٣) انظر: «عرائس المجالس» للثعلبي (٢٢٦ - ٢٢٧).

(٤) انظر: «البحر المحيط في التفسير» لأبي حيان (٧/ ٢٠٤).

(٥) في (ك): «في».

سببُك وما أمرُك؟ قال: سألتني بوجهِ الله ووجهُ الله أوقعني في العبودية، سأخبرك من أنا، أنا الخضرُ الذي سمعتَ به، وساق الحديثَ، إلى أن قال: فقال له الرجلُ: بأبي أنتَ وأمي يا نبي الله، احكُم في أهلي ومالي بما شئتَ أو اخترَ فأخلى سبيلك، قال: أحبُّ أن تخلي سبيلي فأعبدَ ربي، قال: فخلي سبيلَه. الحديث (١).

قال الحافظ ابنُ حجر: وسندُ هذا الحديثِ حسنٌ لولا عنعنةُ بقية، ولو ثبتَ لكان نصّاً أنّ الخضرَ نبيٌّ، لحكاية النبي ﷺ قولَ الرجلِ: «يا نبي الله» وتقريره على ذلك. انتهى (٢).

قلت: قال في «التقريب»: محمد بن زياد الألهاني، حمصي ثقة (٣). فدخل في الشاميين، وأكثر الحفاظ يحتجُّون برواية بقية عن الشاميين وإن لم يصرَّح بالتحديث ورواه بالنعنة، فيما قاله النووي (٤). والله أعلم.

وأما اجتماعُه بالنبي ﷺ فيدلُّ عليه قولُ إلیاس عليه السلام عن الخضر عليه السلام أنه قال له: «إنك ستلقى محمداً قبلي».

وهو ما أخبرنا به شيخنا الإمام صفيُّ الدين أحمد قدس سره بإجازته العامة من الشمس الرَّملي، عن الزَّين زكريا، عن النَّقي ابن فهيد، عن الحافظ نور الدين علي بن أحمد بن سلامة المكي، عن نقيبِ الجيوش بدر الدين حسن بن علي العُمري، عن أبي العباس أحمد بن إسماعيل الفرنوي ومحبي الدين أبي محمد عبد الوهاب بن محمد القُروي، عن أبي العباس أحمد بن علي بن المصفي الكتّاني، عن

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٧٥٣٠).

(٢) انظر: «الإصابة» لابن حجر (٢/٢٥٥).

(٣) انظر: «التقريب» لابن حجر (ص ٥٠٩).

(٤) انظر: «الأذكار» للنووي (ص ٢٧٥). لكن بقية ضعيف إذا نفرد، كما هاهنا.

الحافظ وجيه الدين أبي المظفر منصور بن سليم الهمداني، عن أبي الحسن علي بن المقير، أنبأنا أبو الكرم المبارك بن أحمد الشهرزوري، عن أبي الحسين محمد بن أحمد بن المهدي، عن أبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن شاهين الواعظ، ثنا محمد بن أحمد بن عبد العزيز الحرّاني، أخبرنا أبو طاهر خير بن عرفة، حدثنا هاني بن المتوكل، حدثنا بقية، عن الأوزاعي، عن مكحول، سمعتُ واثلة بن الأسقع قال: غزونا مع رسول الله ﷺ غزوة تبوك، حتى إذا كنا ببلاد جُدام، وقد كان

أصابنا عطش، فإذا بين أيدينا آثارُ غيثٍ، فسرنا ميلاً، فإذا ببغدير، حتى إذا ذهب ثلث الليل إذا نحن بمنادٍ ينادي بصوتٍ حزينٍ: اللهم اجعلني من أمة محمدٍ المرحومة المغفور لها المستجاب لها والمبارك عليها، فقال رسول الله ﷺ: يا حذيفةُ ويا أنسُ ادخلا إلى هذا الشعب فانظرا ما هذا الصوت. وساق الحديث إلى أن قال له: من أنت يرحمك الله؟ قال: أنا إلياس النبي خرجتُ أريد مكةَ فرأيتُ عسكركم، فقال لي جندٌ من الملائكة - على مقدمتهم جبريل وعلى ساقيتهم ميكائيل -: هذا أخوك رسول الله ﷺ فسلم عليه والقهة، ارجعا إليه فأقرئه مني السلام وقولا له: لم يمنعني من الدخول إلى عسكركم إلا أنني تخوّفت أن يدعَرَ الإبل ويفزع المسلمون من طولي، فإن خلقي ليس كخلقكم، قولا له: ﷺ يأتيني. وساق الحديث في رجوعهما إلى رسول الله ﷺ، وخروج النبي ﷺ معهما وإتيانه الشعب، واجتماعهم بإلياس، وما جرى بينهما، إلى أن قال: فقلنا متى عهدك بالخضر؟ قال: منذ سنة كنتُ قد التقيتُ أنا وهو بالموسم، وأنا ألقاه بالموسم، وقد كان قال لي: إنك ستلقى محمداً قبلي، فأقرئه مني السلام. الحديث بطوله^(١).

(١) أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» (٩/ ٢١٢ - ٢١٣) من طريق أبي الكرم، به. وقال: هذا حديث

قال الحافظ ابن حجر في «الإصابة»: قال ابن الجوزي: لعل بقية سمع هذا من كذاب فدلّسه عن الأوزاعي، قال: وخير بن عرفة لا يُدرى مَنْ هو؟^(١)

قلت: قال السيوطي في «التعقبات على الموضوعات»: قال النووي: أكثر الأئمة والحفاظ يحتجّون بروايته عن الشاميين. انتهى^(٢).

والأوزاعي عبد الرحمن بن عمرو فقيهٌ شاميٌّ ثقةٌ جليل.

وأما قدْحُه فيه بكونٍ خير بن عرفة مجهولاً، فردّه الحافظ ابن حجر بأنه محدّثٌ مصري مشهورٌ، واسم جدّه: عبد الله بن كامل، يُكنى أبا طاهر، روى عنه أبو طالب الحافظ شيخ الدارقطني وغيره، مات سنة (٢٨٣) (٣).

على أنه لم يتفرّد به، فقد قال الحافظ ابن حجر: رواه غيرُ بقية عن الأوزاعي على صفةٍ أُخرى، ثم ساق الحديث عن ابن أبي الدنيا بسندٍ فيه مجهولان^(٤)، لكنّ المجهولَ داخلٌ فيمن لم يتّهم بكذبٍ، فالحديثُ داخلٌ في حدّ الحسنِ لغيره لوروده من غير وجهٍ، وليس في روايته من يتّهم بالكذبِ، وليس شاذّاً، وبالله التوفيق.

فقول: قد دلّ هذا الحديث الحسن لذاته أو لغيره على أنّ الخضرَ عليه السلام باقٍ إلى زمان النبي ﷺ، وأنّه وعد أنّه سيلقى النبي ﷺ.

ودلّ روايةُ الشيخ علاء الدولة قدس سره عنه عن النبي ﷺ أنّه قد لاقاه وفاءً بوعدِهِ، وأنه روى عنه ﷺ، والسند^(٥) إلى علاء الدولة قدس سره صحيحٌ، وهو ثقةٌ

(١) انظر: «الإصابة» لابن حجر (٢/ ٢٦٢).

(٢) انظر: «التعقبات على الموضوعات» (ص ٢٥٥).

(٣) انظر: «الإصابة» لابن حجر (٢/ ٢٦٣).

(٤) انظر: «الإصابة» لابن حجر (٢/ ٢٦٣ - ٢٦٤).

(٥) في (ف): «والمسند».

إمام كما مرّ عن الذهبي، والمثبتُ مقدّم على النافي، وبالله التوفيق، والحمد لله رب العالمين.

وأما حديث ابن عمر في «الصحيح»: صَلَّى لَنَا النَّبِيُّ ﷺ الْعِشَاءَ فِي آخِرِ حَيَاتِهِ، فَلَمَّا سَلَّمَ قَامَ، فَقَالَ: «أَرَأَيْتُمْ لَيْلَتَكُمْ هَذِهِ، فَإِنَّ رَأْسَ مِئَةِ سَنَةٍ مِنْهَا لَا يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ الْيَوْمَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَحَدٌ»^(١).

فقد قال الحافظُ ابن حجرٍ في «فتح الباري»: قال النووي وغيره: احتجَّ البخاريُّ ومَنْ قال بقوله بهذا الحديث على موتِ الخضرِ، والجمهورُ على خلافه، وأجابوا بأنَّ الخضرَ كان حينئذٍ من ساكني البحرِ، فلم يدخل في الحديث، قالوا: ومعنى الحديث لا يَبْقَى مِمَّنْ تَرَوْنَهُ أَوْ تَعْرِفُونَهُ، فهو عامٌّ أريد به الخصوصُ. انتهى^(٢).

قلت: ويشهدُ لهذا التفسير ما مرَّ من حديث أبي عبيدة بن الجراح عند ابن حبان في «صحيحه» في ذكر الدجالِ رَفَعَهُ: «لَعَلَّهُ أَنْ يُدْرِكَه بَعْضُ مَنْ رَأَى أَوْ سَمِعَ كَلَامِي» الحديث^(٣)، فإنه دليلٌ واضحٌ على أنّ هذا الحديثُ عامٌّ مخصَّصٌ لدلالته، على أنّ بعضَ الصحابةِ يُدركُ الدجالَ، وهذا المبهمُ يفسِّره حديثُ ابن عباسٍ عند الدارقطني: نُسِيَ لِلْخَضِرِ فِي أَجَلِهِ حَتَّى يُكْذَبَ الدَّجَالُ^(٤).

وقد مرَّ أنه يتحصَّلُ بمجموعِ الحديثين أنّ الخضرَ عليه السلام صحابيٌّ يدركُ الدجالَ، فلا يدخلُ في حديثِ انخرامِ القُرْنِ، والله أعلم.

(١) أخرجه مسلم (٢٥٣٧).

(٢) انظر: «فتح الباري» (٢/ ٧٥).

(٣) أخرجه ابن حبان (٦٧٧٨) من طريق عبد الله بن سراقه، عن أبي عبيدة بن الجراح، به. وعبد الله بن سراقه مجهول، وقال البخاري: لا يعرف له سماع من أبي عبيدة. وقد سلف.

(٤) سلف، وإسناده ضعيف.

وقال الحافظُ جلال الدين السيوطيُّ رحمه الله تعالى في كتابه «الصَّواعق على النَّواعق»: «أطبقوا على أن هذا الكلامَ خاصٌّ بمن هو في عالم الشهادة الذين هم بين أظهرِ الناس دون مَنْ هو في عالم الغيبِ، كالخضر وإلياس إن ثبتَ وجودُهُما، وإبليس ومن عمَّر من الجنِّ».

قال ابنُ الصلاح: الحديثُ فيمن يشاهدهُ الناس ويُخالطونه، لا فيمن ليس كذلك كالخضرِ.

وقال الحافظ ابنُ حجر في «شرح البخاري»: الحديثُ مخصوصٌ بغير الخضرِ كما حُصَّ منه إبليسُ بالاتفاقِ. انتهى كلام السيوطي.

وقال القسطلاني في «إرشاد الساري»: أي: ممن ترونه أو تعرفونه عند مجيئه، أو المراد: أرضه التي نشأ بها ومنها بُعث، كجزيرة العرب المشتملة على الحجازِ وتِهامة ونجد، فهو على حدِّ قوله تعالى: ﴿أَوْ يُنْفَوُا مِنَ الْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٣٣] أي: بعض الأرض التي صَدَّرت الجنايةُ فيها، فليس «أل» للاستغراق.

وبهذا يندفعُ قولُ مَنْ استدلَّ بهذا الحديث على موتِ الخضر عليه السلام كالمؤلَّف - يعني البخاري وغيره - لأنَّه يحتملُ أن يكون الخضرُ في غير هذه الأرضِ المعهودة.

ولئن سلَّمنا أن «ال» للاستغراق، فقولُه: «أحد» عمومٌ محتملٌ، إذ على وجه الأرض الجنُّ والإنس، والعموماتُ يدخلها التخصيصُ بأدنى قرينة، وإذا احتمل الكلامُ وجوهاً سقطَ به الاستدلالُ. قاله الشيخ قطب الدين القسطلاني^(١). انتهى.

(١) انظر: «إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري» (١ / ٢٠٩). وقطب الدين القسطلاني: هو أبو بكر محمد بن أحمد التوزري المصري ثم المكي، المتوفى سنة (٦٨٦هـ)، من مصنفاته: «الإفصاح عن المعجم من الغامض والمبهم» في أسانيد رجال الحديث.

قلت: وقد دلَّ حديثُ أبي عبيدة السابق على أنَّ بعض الصحابة يُدرك الدجَالَ، وقد دلَّ الكشفُ الصحيحُ الصريحُ على أنَّ الخضرَ عليه السلام باقٍ إلى يوم القيامة، فصَحَّ تفسيرُ المبهم بالخضر عليه السلام.

وهو دليلٌ على أنَّ حديثَ انخرامِ القرنِ على رأسِ مئةِ سنة مؤوَّلٌ بأحدِ التأويلات المذكورة أو نحوها، كأن يُقال: إن الخضرَ عليه السلام إذ ذاك لم يكن على وجهِ الأرض، بل على البحرِ، أو كان على الهواءِ، فإنَّ الله قد أعطاه هذه القوةَ، كما مرَّ عن الشيخ محيي الدين قدس سره، أنَّه رآه على حصيرٍ في الهواءِ على قدرِ على سبعةِ أذرعٍ، يتنفلَّ على ساحلِ البحرِ المحيط^(١).

وقد قال الحافظ ابنُ حجرٍ في «الإصابة»: قال عبد الله بن المغيرة بسنده عن كعبٍ: إن الخضرَ على منبرٍ من نورٍ بين البحرِ الأعلى والبحرِ الأسفل. الأثر^(٢).

وأما ما نقله الحافظ ابنُ حجرٍ في «الإصابة» عن أبي الخطاب ابن دحية من قوله: وأما ما جاء من المشايخِ، فهو مما يتعجَّبُ منه، كيف يجوزُ لعاقِلٍ أن يلقى شخصاً لا يعرفه، فيقول له: أنا فلانُ فيصدِّقه. انتهى^(٣).

فكلامٌ ناشئ عن حالةٍ أجنبيةٍ من أحوالِ أهلِ الله، فإنَّ الكَمَلِ منهم لا يُلبَّسُ عليهم إبليسٌ ولا غيره، فإنَّهم أصحابُ النورِ النافذِ، المميزون بين الصادقِ والكاذبِ بنورِ الله الذي عندهم، حتى إنَّ بعضَهم يعرفون الخضرَ قبل أن يخبرَ عن نفسه، بل قد قال الفردُ المحقِّق صدرُ الدين محمد القونوي عن شيخه إمام المحقِّقين

(١) سلف.

(٢) انظر: «الإصابة» لابن حجر (٢/ ٢٥١). وقال: ذكره العجلي، وقال: عبد الله بن المغيرة يحدث بما لا أصل له.

(٣) انظر: «الإصابة» لابن حجر (٢/ ٢٥٣).

محيي الدين محمد بن العربي قدّس سره: أنّه إذا نظرَ إلى وجهٍ أحدٍ نفذَ نظره إلى عينه الثابتة، ومن هناك يحكم عليه. فانظر ماذا ترى.

وأما قول بعضهم: إنّ الخضرَ لو كان حيّاً لزمه المجيءُ إلى النبي ﷺ والإيمانُ به واتباعه، ويصلي معه الجمعة والجماعة ويجاهد تحت رايته^(١).

فالجواب: إنّ الإيمانَ به والدخولَ في شرعه محققٌ، وقد مرّ^(٢) عن الشيخ محيي الدين قدس سره ما نصّه: ودخلتِ الرسلُ كلُّهم - أي: الموجودون في عالم الدنيا بعد النبي ﷺ - في هذه الشريعة يقومون بها. انتهى.

وأما المجيءُ إليه والسماعُ منه أيضاً فثبت عند القائلين ببقائه كشفاً، مؤيداً بالنقل الصحيح، فإنّ حديث «صحيح ابن حبان» السابق الدالّ على أنّ بعض الصحابة يُدرك الدجالَ شاهدٌ لحديث الدارقطني: أنّ الخضرَ أُخِرَ في أجله حتى يكذبَ الدجالَ. والمجموعُ دالٌّ على أنّ الخضرَ صحابيٌّ رأى النبي ﷺ وسمع كلامه.

ويؤيده ما في «صحيح مسلم» عن أبي سعيد الخدريّ قال: حدّثنا رسولُ الله ﷺ يوماً حديثاً طويلاً عن الدجالِ، إلى أن قال: «فيخرجُ إليه يومئذٍ رجلٌ هو خير، أو: من خير الناس، فيقول له: أشهدُ أنّك الدجالُ الذي حدّثنا رسولُ الله ﷺ حديثه» الحديث.

وذلك لأن «حدّثنا» صريحٌ في السماعِ المستلزمِ للاجتماعِ، وهو دليلٌ على أنّ الذي يكذبُ الدجالَ ويقتله الدجالُ صحابيٌّ، فإذا ضمَّ إلى حديثِ ابن عباسٍ عند

(١) انظر: «المنار المنيف» لابن القيم (ص ٧٢)، و«الإصابة» لابن حجر (٢/ ٢٥٥).

(٢) سلف.

الدارقطني دَلَّ المجموعُ على أَنَّهُ الخضرُ عليه السلام^(١)، وبالله التوفيق، والمثبتُ مقدّمٌ على النافي.

وأما الجمعةُ والجماعةُ والجهادُ، فقد مرَّ أَنَّهُ محجوبٌ عن الأبصارِ إلا لَمَن شاء اللهُ أَن يُظهره له، وعدمُ العلمِ بفعله شيئاً من ذلك ليس عِلماً بعده.

على أَنَّ الحافظَ ابنَ حجرٍ نقلَ في «الإصابة» من رواية ابنِ عدي في «الكامل» من حديثِ عمرو بنِ عوفٍ بنِ زيدِ المُزنيِّ الصحابيِّ بسندٍ فيه كثيرٌ بنُ عبدِ اللهِ بنِ عمرو بنِ عوفٍ المُزنيِّ ضعيف، أَنَّ النبيَّ ﷺ كان في المسجدِ فسمعَ كلاماً من وراءهِ يدعُو، فقال لأنسِ بنِ مالكٍ: «اذهَبْ يا أنسُ إليه فقلْ له: يقولُ لك رسولُ اللهِ ﷺ تستغفرُ لي» وساقَ الحديثَ إلى أَن قال: فذهَبَ ينظرُ. وفي لفظٍ: فذهبوا ينظرون، فإذا هو الخضرُ.

قال الحافظُ ابنُ حجرٍ: وقد جاء من غيرِ روايةٍ كثيرٌ بنِ عبدِ اللهِ، ثم ساقَهُ من روايةِ ابنِ عساكرٍ والطَّبْرانيِّ بسندِهِما إلى: عاصمِ بنِ سليمانِ الأحمول، عن أنسٍ. وفيه: وضاحُ بنِ عبَّادِ الكوفي، ضعَّفه أبو الحسينِ ابنِ المنادي^(٢).

ومن روايةِ ابنِ عساكرٍ بسندِهِ إلى أبي داودٍ عن أنسٍ^(٣)، ولم يذكر أحداً من رجاله بجرحٍ.

(١) قوله: «ويؤيده ما في صحيح مسلم»، إلى هاهنا زيادة من (ك).

(٢) انظر: «الإصابة» لابن حجر (٢/ ٢٥٨). ولم أقف عليه في مطبوع «الكامل» لابن عدي، وأخرجه

ابن عساكر في «تاريخه» (١٦/ ٤٢٢) من طريقه. وقال ابن حجر: كثير بن عبد الله ضعفه الأئمة.

(٣) أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» (١٦/ ٤٢٢). وقال ابن كثير في «البداية» (١/ ٣٨٦): وقد روى

ابن عساكر عن أبي داود الأعمى نفيح، وهو كذاب وضاع، عن أنس بن مالك، ومن طريق كثير بن

عبد الله بن عمرو بن عوف، وهو كذاب أيضاً.

ومن رواية ابن شاهين بسنده إلى معاذ بن عبد الله عن أنس، وفيه: محمد بن عبد الله بن سلمة^(١) الأنصاري ضعيف، وفي آخره قال: «أقرأه مني السلام، وقل له: أنا أخوك الخضر، وأنا كنتُ أحقُّ أن آتيك». الحديث^(٢).
فيتقوى بتعدُّد الطرق.

وبما في آخر الحديث من الاعتذارِ يجابُّ عن استبعادِ ابنِ الجوزي من جهة إمكانِ لقيته النبي ﷺ واجتماعه به، ثم لا يجيء إليه. انتهى^(٣).
فإنَّ فيه إشارة إلى أن التخلُّفَ عن الاجتماعِ به إذ ذاك لُغْزٍ، غيرَ أنَّه لم يصرِّح كما صرِّح به سيدنا إلياس عليه السلام، حيث قال: إني تخوفتُ أن يدعُر الإبل، إلى آخره^(٤).

وأما احتجاجُ ابنِ الجوزي بما ثبتَ في «صحيح البخاري» أنَّه ﷺ قال يومَ بدرٍ: «اللهمَّ إنْ تهلكَ هذه العصابةُ لا تُعبدُ في الأرض»^(٥).
فِيُجاب عنه باحتمالِ أن يكونَ الخضرُ معهم إذ ذاك وإن لم يره الصحابةُ، لما مرَّ أنه محجوبٌ عن الأبصار غالباً.

أو يجابُّ بتأويل الحديثِ بنحو: لا تُعبدُ في الأرضِ عبادةً فاشيةً بالجمعة

(١) كذا: «بن سلمة». وصوابه: «أبو سلمة». انظر التعليق الآتي.

(٢) انظر: «الإصابة» لابن حجر (٢/ ٢٥٨)، ونقل عن الدارقطني قوله: محمد بن عبد الله هذا هو أبو سلمة الأنصاري، وهو واهي الحديث جداً.

(٣) انظر قول ابن الجوزي في «الإصابة» لابن حجر (٢/ ٢٥٩).

(٤) سلف.

(٥) أخرجه مسلم (١٧٦٣) من حديث عمر بن الخطاب.

والجماعة والاجتماع على الذكر وغير ذلك من شعائر الإسلام، لا مطلقاً لما
مرَّ أن بقاء الخضر وإلياس عليهما الصلاة والسلام مقطوعٌ به كشفاً مؤيداً بالنقل
الصحيح، فلا بدَّ من التأويل، والله يقول الحقُّ وهو يهدي السبيل، والحمد لله
رب العالمين.

الحديث الرابع عشر

المسلسل بالصوفية أيضاً

أخبرنا شيخنا العارف بالله العالم الرَّاسخ صفِّي الدين أحمد بن محمد المدني قدس سره، عن شيخه العارف بالله أبي المَوَاهِب أحمد بن علي بن عبد القدوس العباسي الشَّناوي ثم المدني قدس سره، بروايته عن والده، وبإجازته العامة من قطب الدين محمد بن أحمد النَّهْرَوَالِي ثم المكي الصُّوفي.

فالأول: عن الشيخ عبد الوهاب بن أحمد الشَّعراني الصُّوفي، عن شيخ الإسلام الزَّين زكريا بن محمد الأنصاري الفقيه الصُّوفي، عن الحافظ تقيِّ الدين محمد بن النَّجم محمد بن فهد المكيِّ العلوي، والعارف بالله الشرف أبي الفتح محمد بن الزَّين أبي بكر بن الحسين بن عمر العُثماني المِراغي ثم المدني.

برواية ابن فهد: عن العلامة حسام الدين حسن بن علي الأبيورديِّ الصُّوفي، عن الشريف العارف بالله ركن الدِّين الأملِّي، عن العارف بالله قطبِ الدين بن ضياء الدين الضِّيائي الهَمْداني، عن العارف بالله الشيخ مؤيِّد الدين الجَندي، عن العارف بالله الفرد المحقِّق صدر الدين محمد بن إسحاق القُونوي.

(ح) وبرواية الشرف المِراغي، عن والده الزَّين المِراغي، عن العارف بالله عفيف الدين عبد الله بن أسعد اليافعيِّ، عن الإمام رضيِّ الدين إبراهيم بن محمد الطَّبْرِي.

(ح) والثاني وهو القطب النَّهْرَوَالِي: عن والده العلاء أحمد بن محمد النَّهْرَوَالِي الصُّوفي، ومحدِّث اليمن الوجيه عبد الرحمن بن علي الدِّيَّع الشيبانيِّ الزَّبيدي الصُّوفي.

فالأول: عن شيخه قطب الدين بايزيد محمد بن محيي الدين محمد الكوشككناري الصوفي، عن الحافظ أبي الفتوح أحمد بن جلال الدين عبد الله الطاوسي الصوفي بروايته وكذا الشرف المرامي، عن العارف بالله شرف الدين إسماعيل بن إبراهيم القرشي العقيلي الجبّرتي الزبيدي قدس سره. الأول بالإجازة العامة، والثاني بالخاصة بروايته بالإجازة العامة، عن المسند المعمر علي بن عمر الواني الصوفي.

(ح) والثاني وهو الدّيبع: عن شيخه المحدث زين الدين أحمد بن أحمد بن عبد اللطيف الشّرجي الصوفي ولبس منه الخرقه، عن محدث اليمن نفيس الدين سليمان بن إبراهيم بن عمر العكّي العدناني الزبيدي ثم التّعزي، عن الإمام جمال الدين عبد الحميد بن عبد الرحمن ابن كوهي الآتشكاهي الصوفي، عن الإمام عزّ الدين أحمد بن إبراهيم الفاروشي الصوفي.

(ح) وبه إلى الشرف أبي الفتح المرامي، عن الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي الصوفي، عن الحافظ صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي المقدسي الصوفي، عن جمال الدين داود بن إبراهيم العطار الدمشقي، بإجازته من الإمام محيي الدين يحيى بن شرف النّووي الفقيه الصوفي بروايته وكذا الرّضي الطّبري والواني بالإجازة العامة، وبرواية القونوي والفاروشي بالإجازة الخاصّة، عن شيخ المحقّقين محيي الدين محمد بن علي بن العربي قدس سره، عن الحافظ الزّاهد برهان الدين أبي الفتوح نصر بن محمد بن علي بن أبي الفرج الحُصري البغداديّ ثم المكيّ ثم اليمينيّ المهجّمي الصوفي، والإمام الزاهد الأمين أبي أحمد عبد الوهاب بن علي بن عبد الله البغدادي، المعروف بابن سكينه قدس

سرّه، ومحمد بن محمد بن محمد البكريّ، والحافظ أبي طاهر أحمد بن محمد السلفي الأصبهاني الصوفي.

فالأول: عن قطب زمانه وغوث أوانه سيدنا الشيخ محيي الدين أبي محمد عبد القادر بن أبي صالح عبد الله الحسني الجيلانيّ ثم البغداديّ قدس سرّه، بسماعه على أبي الفتح محمد بن عبد الباقي المعروف بابن البطّي، بإجازته عن رزق الله بن عبد الوهاب التميمي^(١) البغداديّ.

(ح) والثاني وهو ابن سُكينة: عن الشيخ الزاهد العارف بالله أبي الفضل أحمد بن طاهر بن سعيد بن الإمام العارف بالله الصديق أبي سعيد فضل الله بن أبي الخير أحمد بن محمد بن إبراهيم الميهنيّ قدس سرّه قراءة عليه، وعن أبي المظفر عبد المنعم بن الأستاذ أبي القاسم عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري. برواية أبي الفضل الميهنيّ: عن الشيخ أبي بكر أحمد بن علي بن خلف الشيرازي، ورواية أبي المظفر: عن أبيه.

(ح) والثالث وهو البكري: عن أبي الأسعد عبد الرحمن بن عبد الواحد بن عبد الكريم بن هوازن القشيري، عن جدّه الأستاذ أبي القاسم عبد الكريم.

والرابع وهو السلفي: عن الحافظ أبي الفضل محمد بن ناصر بن محمد بن علي بن عمر الفارسيّ الأصل ثم البغداديّ، عن أبي بكر بن خلف الشيرازي^(٢).

(ح) وبه إلى الصّلاح العلائيّ، عن القاضي المشهور بالعدل والعفة، المحكي عنه كرامات، تقيّ الدين أبي الفضل سليمان بن حمزة المقدسيّ، بإجازته عن

(١) في (ك): «اليمني». وهو تحريف.

(٢) لفظ: «الشيرازي» زيادة من (ك).

العارف بالله قدوة أهل الطريقة الشيخ شهاب الدين عمر بن محمد بن عبد الله الصديقي السهروردي ثم البغدادي قدس سره، عن شيوخه: أبي الفتح ابن البطي^(١) بسنده، و عن^(٢) أبي زرعة طاهر بن محمد المقدسي، و عن^(٣) عمه العارف بالله ضياء الدين أبي النجيب عبد القاهر بن عبد الله الصديقي السهروردي قدس سره، عن عمر بن أحمد، بروايته - وأبي زرعة - عن أبي بكر بن خلف الشيرازي، بروايته - وكذا: رزق الله والقشيري - عن الولي المقرب الشيخ أبي عبد الرحمن محمد بن الحسين السلمي قدس سره، قال: حدثنا محمد بن عبد الله الحافظ، وأحمد بن علي بن الحسين بن علي الرازي.

قال الأول: حدثنا بكير بن أحمد الحداد^(٤) الصوفي بمكة، حدثنا الجنيدي بن محمد أبو القاسم الصوفي قدس سره^(٥). وقال الثاني: حدثنا محمد بن أحمد بن السكّن، حدثنا موسى بن داود^(٦).

قالا: حدثنا محمد بن كثير الكوفي، عن عمرو بن قيس السملائي، عن عطية: هو ابن سعد بن جنادة العوفي الكوفي، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال

(١) في (ك): «البطيء». وهو خطأ.

(٢) لفظ: «عن» زيادة من (ك).

(٣) لفظ: «عن» زيادة من (ك).

(٤) لفظ: «الحداد» ليس في (ك).

(٥) أخرجه السلمي في «طبقات الصوفية» (ص ١٢٩) عن محمد بن عبد الله الحافظ، عن بكير بن أحمد الحداد، به.

(٦) أخرجه السلمي في «الأربعون في التصوف» (ص ١٤) - ومن طريقه القشيري في «رسالته»

(٢ / ٣٨٦) - عن أحمد بن علي بن الحسين بن علي الرازي، عن محمد بن أحمد بن السكّن، به.

رسول الله ﷺ: «اتقوا - ولفظ رواية الجُنيد قدس سره: اَحْذَرُوا - فِرَاسَةَ الْمُؤْمِنِ، فَإِنَّهُ يَنْظُرُ بِنُورِ اللَّهِ، وَقَرَأَ: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّمُتَوَسِّمِينَ﴾ [الحجر: ٧٥] قال: لِلْمُتَفَرِّسِينَ».

(ح) وبه إلى الشيخ محيي الدين ابن العربي قدس سره، عن الشيخ الثقة أبي محمد يونس بن يحيى العَصَّارِ العباسيِّ البغداديِّ ثم المكيِّ، وشيخ الشيوخ ببغداد عبد الوهاب ابن سُكَيْنَةَ، والحافظ أبي طاهر السلفي.

برواية الأول: عن أبي الوقتِ عبد الأوَّل بن عيسى السَّجْزِيَّ الهَرَوِيِّ الصُّوفِيَّ. ورواية الثاني: عن أبي الفتح عبد الملك بن عبد الله الكُروخي الصُّوفِيَّ. ورواية الثالث: عن المؤتمن بن أحمد السَّاجِي.

(ح) وبه إلى الشيخ شهاب الدين السَّهْرَوَرْدِي، عن أبي زُرْعَةَ طاهر بن الحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسيِّ، عن أبيه الحافظ.

بروايتهم كلَّهم: عن شيخ الإسلام الحافظ العارف بالله المحقق أبي إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاريِّ الهَرَوِيِّ الصُّوفِيَّ قدس سره، عن أبي محمد عبد الجبَّار ابن محمد الجَرَّاحِي المَرُوْزِيَّ، أخبرنا الشيخ الثقة الأمين أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب المحبوبيِّ المَرُوْزِيَّ، عن الإمام الحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذيِّ:

حدثنا محمد بن إسماعيل، حدثنا أحمد بن [أبي] الطَّيِّب، حدثنا مُصْعَبُ بْنُ سَلام، عن عمرو بن قيس، عن عطية، عن أبي سعيد الخدريِّ رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «اتقوا فِرَاسَةَ الْمُؤْمِنِ، فَإِنَّهُ يَنْظُرُ بِنُورِ اللَّهِ»، ثم قرأ: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّمُتَوَسِّمِينَ﴾ [الحجر: ٧٥].

قال الترمذيُّ: هذا حديثٌ غريبٌ، إنما نعرفه من هذا الوجه، وقد روى بعضُ

أهل العلم في تفسير هذه الآية^(١) ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّأُمَّتٍ سَمِينٍ﴾ [الحجر: ٧٥] قال:
للمتفرسين. انتهى^(٢).

قال الحافظ جلال الدين السيوطي: أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» من
حديث أبي سعيد، وقال: نفرّده به محمد بن كثير، عن عمرو بن قيس، وهو ضعيف جداً^(٣).
ثم قال: قلت: حديث أبي سعيد لم يفرّده به محمد بن كثير، بل تابعه
مصعب بن سلام عن عمرو بن قيس. ومن طريقه أخرجه البخاري في
«تاريخه»، والترمذي، وابن جرير، وابن أبي حاتم^(٤).

ومصعب وثقه ابن معين في روايته، وقال أبو حاتم: محله الصدق. ومحمد
ابن كثير مشاه ابن معين، وقال: شيعي لا بأس به. فحديثه بالمتابعة حسن. انتهى^(٥).
قلت: وله شاهد صحيح من حديث أبي هريرة عند البخاري: «إِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ
سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ»^(٦)، إِذْ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ اللَّهَ مِنْ أَسْمَائِهِ
النُّورُ، إِذَا كَانَ اللَّهُ بِتَجَلِّيِ اسْمِهِ النُّورَ بَصَرًا لِلْمُؤْمِنِ الْمُتَقَرَّبِ عَلَى الْوَجْهِ اللَّائِقِ،
صَحَّ أَنَّهُ يَنْظُرُ بِنُورِ اللَّهِ، وَلَا مَانِعَ مِنْ ذَلِكَ لِمَنْ فَهِمَ مَعْنَى الْإِطْلَاقِ الذَّاتِي الْحَقِيقِي
الَّذِي لَا يُقَابَلُهُ تَقْيِيدٌ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

(١) في (ك): «الآيات».

(٢) هو في «الجامع» للترمذي (٣١٢٧). وما بين حاصرتين منه.

(٣) انظر: «الموضوعات» لابن الجوزي (٣/ ٣٩٠ و ٣٩٢)، وقال: قال أحمد بن حنبل: خرقنا حديث
محمد بن كثير، وقال علي بن المديني: كتبنا عنه عجائب، وخططت على حديثه، وضعفه جداً.

(٤) أخرجه البخاري في «تاريخه» (٧/ ٣٤٥)، والترمذي في «جامعه» (٣١٢٧)، من طريق مصعب بن

سلام، عن عمرو بن قيس، به. ولم أفق عليه عند ابن جرير في «تفسيره».

(٥) انظر: «التعقبات على الموضوعات» (ص ٢٦٣ - ٢٦٤).

(٦) أخرجه البخاري (٦٥٠٢) من حديث أبي هريرة.

الحديث الخامس عشر كذلك

وبالإسناد إلى السُّلمي قدّس سرُّه، حدثنا القاضي أبو محمد يحيى بن منصور، حدثنا أبو عبد الله محمد بن علي هو الحكيم الترمذي قدّس سرُّه، حدثنا محمد بن رزام الأُبلي، حدثنا محمد بن عطاء الهُجيمي، حدثنا محمد بن نصير، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس قال: تلا رسولُ الله ﷺ هذه الآية: ﴿رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٤٣] قال: «قال: يا موسى إنه لا يراني حيٌّ إلا مات، ولا يابسٌ إلا تدهده، ولا رطبٌ إلا تفرق، إنما يراني أهلُ الجنة الذين لا تموتُ أعينُهُم، ولا تبلى أجسادُهُم»^(١).

قلت: لا دلالة في هذا الحديث على عدم الرؤية في الدنيا مطلقاً، بل على عدم اجتماع الرؤية مع بقاء الحياة، لقوله: «لا يراني حيٌّ إلا مات». وعن ابن عباسٍ: أن موسى عليه السلام قال: ربّ أني أراك ثم أموتُ أحبُّ إليّ من أن لا أراك ثم أحيى. رواه أبو الشيخ^(٢).

وعلى هذا، فمعنى الآية: لن تراني وأنت باقٍ على هذه الحالة، ﴿وَلَكِنْ أَنْظُرْ

(١) هو في «نوادير الأصول في معرفة أحاديث الرسول ﷺ» للحكيم الترمذي (النسخة المسندة) (١٦٢٩)، ومن طريقه السلمي في «طبقات الصوفية» (١٧٦ - ١٧٧)، وأبو نعيم في «الحلية» (١٠ / ٢٣٥). ومحمد بن عطاء الهُجيمي: متروك فيما قال الدارقطني. ومحمد بن رزام: متهم بالوضع.

وقال ابن كثير في «تفسيره» (٣ / ٣١١): في الكتب المتقدمة: إن الله تعالى قال لموسى لما سأله الرؤية: يا موسى، إنه لا يراني حيٌّ إلا مات، ولا يابسٌ إلا تدهده. اهـ. يعني أن الخبر من الإسرائيليات.

(٢) أورده السيوطي في «الدر المنثور» (٣ / ٥٤٣)، وعزاه إليه.

إِلَى الْجَبَلِ فَإِنْ أَسْتَقَرَّ مَكَانَهُ، ﴿ وَلَمْ يَتَدَهْدُهُ بِالتَّجْلِي ﴾ ﴿ فَسَوْفَ تَرَنِّي ﴾ ومفهومُه: وإن تدهده عند التجلي كما أخبرتك، فعند ذلك تراني على الوجه المذكور، أي: الذي يعقبه الموت ﴿ فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا ﴾ فتحقق موسى بعين اليقين أنه لا يراه يابس إلا تدهده ﴿ وَخَرَّمُوسَى ﴾ بعد التجلي ﴿ صَعَقًا ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، فعرف بالذوق وحق اليقين أنه لا يراه حي إلا مات.

وعلى هذا فالجمعُ بينه وبين حديث: «إِنَّ اللَّهَ أَعْطَى مُوسَى الْكَلَامَ وَأَعْطَانِي الرَّؤْيَةَ». الحديث^(١)، هو أَنَّ الرَّؤْيَةَ لَهُ ﷺ كَانَتْ مَعَ الثَّبَاتِ وَالْبَقَاءِ بِلَا صَعْقٍ، بِخِلَافِ رُؤْيَةِ مُوسَى.

ولعلَّ الحكمةَ في ذلك أَنَّ الرَّؤْيَةَ وَقَعَتْ لَهُ ﷺ فِي عَالَمِ الْبَقَاءِ، وَوَقَعَتْ لِمُوسَى فِي دَارِ الْفَنَاءِ، وَأَيْضًا: فَإِنَّهُ ﷺ مَظْهَرُ الْكَمَالِ وَالْجَامِعُ لِلْحَقَائِقِ عَلَى وَجْهِ الْإِعْتِدَالِ، وَمُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ مَظْهَرُ الْجَلَالِ وَالْجَامِعُ لِلْحَقَائِقِ عَلَى وَجْهِ التَّفَاوُتِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

(١) أخرجه ابن الجوزي في «الموضوعات» من حديث جابر، وقال: هذا حديث موضوع على رسول الله ﷺ، والمتهم به محمد بن يونس وهو الكديمي، وكان ضاعاً للحديث، قال ابن حبان: لعله قد وضع أكثر من ألف حديث.

الحديث السادس عشر كذلك

وبه إلى السلمي قدس سره، حدثنا عبد الواحد بن علي السيارى، حدثنا خالي القاسم بن القاسم السيارى، حدثنا أحمد بن عباد بن سلم وكان من الزهاد، حدثنا محمد بن عبيدة النافقاني، حدثنا عبد الله بن عبيد العامري البلختجاني، حدثنا سورة بن شداد الزاهد، عن سفيان الثوري، عن إبراهيم بن أدهم العجلي، عن موسى بن يزيد، عن أويس القرني، عن علي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَسَعَةٌ وَتَسَعِينَ اسْمًا، مِثَّةٌ غَيْرَ وَاحِدٍ، مَا مِنْ عَبْدٍ يَدْعُو بِهِ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ إِلَّا وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ، إِنَّهُ وَتَرٍ يَحِبُّ الْوَتَرَ، هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ، إِلَى قَوْلِهِ: الرَّشِيدُ الصَّبُورُ». مثل حديث الأعرج عن أبي هريرة^(١).

أي: سرد الأسماء بمثل رواية الأعرج عن أبي هريرة عند الترمذي.

وهو ما رويناُه بالسند السابق إلى الشيخ محيي الدين قدس سره، عن الشيخ الثقة أبي محمد يونس بن يحيى العصار العبّاسي البغدادي ثم المكي الصوفي، والإمام عبد الوهاب ابن سكينه.

برواية الأول: عن أبي الوقت عبد الأول بن عيسى السّجزي الهروي الصوفي.

ورواية الثاني: عن أبي الفتح عبد الملك بن عبد الله الكروخي الصوفي.

بروايتهما: عن شيخ الإسلام الحافظ أبي إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري الهروي الصوفي قدس سره، عن أبي محمد عبد الجبار بن محمد

(١) هوفي «طبقات الصوفية» للسلمي (١٧٦ - ١٧٧)، وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١٠ / ٢٣٥) من

طريق عبد الواحد بن علي السيارى، به، وقال: حديث الأعرج عن أبي هريرة صحيح متفق عليه، وحديث الثوري عن إبراهيم فيه نظر لا صحة له.

الجَرَاحِي المَرُوزِي، أَخْبَرَنَا الشَّيْخُ الثَّقَةُ الأَمِينُ أَبُو العَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي المَحْبُوبِي المَرُوزِي، عَنِ الإِمَامِ الحَافِظِ أَبِي عَيْسَى مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى التَّرْمِذِي، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَعْقُوبِ الجَوْزْجَانِي، حَدَّثَنِي صَفْوَانُ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا الوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ، عَنِ أَبِي الزُّنَادِ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ذَكْوَانَ، عَنِ الأَعْرَجِ هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ هَرْمَزٍ، عَنِ أَبِي هَرِيرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الجَنَّةَ، هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ، المَلِكُ القُدُّوسُ السَّلَامُ، المَوْمِنُ المَهِيْمُنُ العَزِيزُ الجَبَّارُ المَتَكَبِّرُ، الخَالِقُ البَارِئُ المَصَوِّرُ، الغَفَّارُ القَهَّارُ، الوَهَّابُ الرَّزَّاقُ الفَتَّاحُ العَلِيمُ، القَابِضُ البَاسِطُ الخَافِضُ الرَّافِعُ المُعِزُّ المُدِلُّ، السَّمِيعُ البَصِيرُ، الحَكَمُ العَدْلُ، اللَّطِيفُ الخَبِيرُ الحَلِيمُ، العَظِيمُ الغَفُورُ، الشَّكُورُ العَلِيُّ الكَبِيرُ، الحَفِيفُ المُقَيِّتُ الحَسِيبُ الجَلِيلُ الكَرِيمُ، الرَّقِيبُ المَجِيبُ، الوَاسِعُ الحَكِيمُ، الوَدُودُ المَجِيدُ، البَاعِثُ الشَّهِيدُ، الحَقُّ الوَكِيلُ، القَوِيُّ المَتِينُ، الوَلِيُّ الحَمِيدُ، المُخْصِي المُبْدِئُ المُعِيدُ، المُحْيِي المُمِيتُ الحَيُّ القَيُّومُ، الوَاحِدُ المَاجِدُ، الوَاحِدُ الصَّمَدُ، القَادِرُ المَقْتَدِرُ، المُقَدِّمُ المُؤَخَّرُ، الأوَّلُ الآخِرُ الظَّاهِرُ البَاطِنُ، الوَالِي المَتَعَالِي، البَرُّ التَّوَابُ، المُنْتَقِمُ العَفْوُ الرَّؤُوفُ، مَالِكُ المَلِكِ، ذُو الجَلَالِ والإِكْرَامِ، المَقْسُطُ الجَامِعُ الغَنِيُّ المَغْنِي، المَانِعُ الضَّارِ النَافِعُ، النُّورُ الهَادِي البَدِيعُ، البَاقِي الوَارِثُ، الرَّشِيدُ الصَّبُورُ».

قال الترمذي: هذا حديث غريب، حدثنا به غير واحد عن صفوان، ولا نعرفه إلا من حديث صفوان، وهو ثقة، وقد روي من غير وجه عن أبي هريرة، ولا يعلم في شيء من الروايات ذكر الأسماء إلا في هذه الطريق. وقد روي بإسناد آخر عن أبي هريرة، وفيه ذكر الأسماء، وليس له إسناد صحيح. انتهى^(١).

(١) هو في «جامع الترمذي» (٣٥٠٧).

قال الحافظ ابن حجر: ولم ينفرد به صفوان، فقد أخرجه البيهقي من طريق موسى بن أيوب النَّصِيبِي وهو ثقة، عن الوليد أيضاً^(١).

قلت: وهو ما رويناها بالسند إلى الشيخ محيي الدين قُدس سرُّه، عن الحافظ أبي القاسم ابن عساكر، بقراءته على أبي الحسن عبيد الله بن محمد بن أحمد البيهقي، بقراءته على جدِّه الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، قال: أخبرنا أبو أحمد عبد الله بن محمد بن الحسين المِهْرَجَانِيُّ، أخبرنا أبو بكر محمد بن جعفر بن موسى المَزْكِيُّ، حدثنا محمد بن إبراهيم العبدي، حدثنا أبو عمران موسى بن أيوب النَّصِيبِي، حدثنا الوليد بن مسلم، به مثله^(٢).

ثم قال الحافظ ابن حجر بعد أن أشار إلى طرق الحديث التي وَقَفَ عليها: ولم يقع في شيء من طرقه سَرْدُ الأَسْمَاءِ إلا في رواية الوليد بن مسلم عند الترمذي^(٣)، وفي رواية زهير بن محمد عن موسى بن عقبة عند ابن ماجه^(٤)، وهذان الطريقتان يرجعان إلى رواية الأعرج، وفيهما اختلافٌ شديد في سَرْدِ الأَسْمَاءِ والزيادة والنقص.

ووقع سَرْدُ الأَسْمَاءِ أيضاً في طريق ثالثة أخرجها الحاكم في «المستدرک»،

(١) انظر: «فتح الباري» (١١ / ٢١٥). وأخرجه البيهقي في «الدعوات الكبير» (٢٩٣)، وفي «الأسماء والصفات» (٦).

(٢) أخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٦).

(٣) هو في «جامع الترمذي» (٣٥٠٧). وقد سلف.

(٤) هو في سنن ابن ماجه (٣٨٦١). وإسناده ضعيف، فيه عبد الملك بن محمد الصنعاني - من صنعاء دمشق - وهو ضعيف، وهشام بن عمار، ضعيف أيضاً، ثم إن رواية أهل الشام عن زهير بن محمد غير مستقيمة، وهذا منها.

وجعفر الفريابي في «الذكر» من طريق عبد العزيز بن الحصين، عن أيوب هو السَّخْتِيَانِي، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة^(١).

قلت: أخرجها البيهقي في «الأسماء والصفات» من طريق الحاكم، وقال: تفرَّد بهذه الرواية عبد العزيز بن الحصين بن الترجمان^(٢). وهو ضعيف الحديث عند أهل النقل، ضعفه يحيى بن معين ومحمد بن إسماعيل البخاري.

قال: ويحتمل أن يكون التعيين وقع من بعض الرواة، وكذلك في حديث الوليد بن مسلم، ولهذا الاحتمال ترك البخاري ومسلم إخراج حديث الوليد في الصحيح، فإن كان محفوظاً عن النبي ﷺ، فكأنه قصد أن من أحصى من أسماء الله تعالى تسعة وتسعين اسماً دخل الجنة، سواء أحصاها مما نقلنا في حديث الوليد بن مسلم، أو مما نقلنا في حديث عبد العزيز بن الحصين، أو من سائر ما دلَّ عليه الكتاب والسنة^(٣)، والله أعلم.

ثم قال الحافظ ابن حجر: واختلف العلماء في سرد الأسماء، هل هو مرفوع أو مدرج في الخبر من بعض الرواة، فمشى كثير منهم على الأول، وذهب آخرون إلى أن التعيين مدرج، لخلو أكثر الروايات عنه، قال الحاكم بعد تخريج الحديث من طريق صفوان بن صالح عن الوليد بن مسلم: صحيح على شرط الشيخين ولم

(١) انظر: «فتح الباري» (١١ / ٢١٥). وأخرجه الحاكم (٤٢)، وقال الذهبي: بل ضعفه يعني عبد العزيز ابن حصين الترجمان.

(٢) لم أقف على هذه الرواية في «الأسماء والصفات» للبيهقي، بل أخرجها البيهقي في «الاعتقاد» (ص ٥١) من طريق عبد العزيز بن حصين، به. وليس من طريق الحاكم! ثم ذكر البيهقي قوله هذا.

(٣) انظر: «الاعتقاد» (ص ٥١).

يخرّجاً سياق الأسماء الحسنى، والعلة فيه عندهما تفرّد الوليد بن مسلم. قال: ولا أعلم خلافاً عند أهل الحديث أنّ الوليد أوثق وأحفظ وأجل وأعلم من بشر بن شعيب وعلي بن عيّاش وغيرهما من أصحاب شعيب^(١).

قال الحافظ ابن حجر: يُشير إلى أنّ بشراً وعلياً وأبا اليمان رَوَوْه عن شعيب بدون سياق الأسماء، فرواية أبي اليمان عند البخاري^(٢)، ورواية عليّ عند النسائي^(٣)، ورواية بشر عند البيهقي^(٤)(٥).

قلت: مراد الحاكم أنّ تفرّد الوليد بسياق الأسماء عن بقية أصحاب شعيب، لا يصحّ أن يكون علة لعدم إخراج الشيخين حديث الوليد في الصحيح، لأنّه أوثق وأحفظ وأجل وأعلم ممّن لم يسرد الأسماء، والزيادة غير منافية، فتفرّده غير قاذح، لأنّ زيادة الثقة التي لا تنافي الإطلاق مقبولة.

قال الحافظ ابن حجر: وليست العلة عند الشيخين تفرّد الوليد فقط، بل الاختلاف عليه والاضطراب وتدليسُه واحتمال الإدراج^(٦). انتهى.

(١) انظر: «فتح الباري» (١١ / ٢١٥).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٢٧٣٦) عن أبي اليمان، عن شعيب، عن أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة.

(٣) أخرجه النسائي في «الكبرى» (٧٦٥٩) من طريق علي بن عيّاش، عن شعيب، عن أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة.

(٤) أخرجه البيهقي في «السنن» (٢٠٣١١) من طريق بشر بن شعيب، عن أبيه، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة.

(٥) انظر: «فتح الباري» (١١ / ٢١٥).

(٦) انظر: «فتح الباري» (١١ / ٢١٥).

أقول وبالله التوفيق:

أما تفرد الوليد فقد مرَّ أنه غيرُ قادحٍ، لكونه ثقةً، وكونُ الزيادة غير منافيةٍ. وأما الاختلافُ عليه في الإسنادِ، حيث قال الحافظ ابنُ حجر: واختلف سندهُ على الوليد، فأخرجه عثمان الدارميُّ في «التَّقْضِ عَلَى الْمَرِيْسِيِّ» عن هشام بنِ عَمَّارٍ، عن الوليد، فقال: عن خُلَيْدِ بْنِ دَعْلَاجٍ، عن قتادة، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، فذكره بدون التَّعْيِينِ. قال الوليد: حدثنا سعيد بن^(١) عبد العزيز، مثل ذلك، وقال: كُلُّهَا فِي الْقُرْآنِ، هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ، وَسَرْدُ الْأَسْمَاءِ^(٢). وأخرجه أبو الشيخ ابنُ حَيَّانٍ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي عَامِرٍ الْقُرَشِيِّ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ بِسَنَدٍ آخَرَ، فَقَالَ: حَدَّثَنَا زَهِيرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنِ مُوسَى بْنِ عَقْبَةَ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنِ أَبِي هَرِيرَةَ، وَسَرْدُ الْأَسْمَاءِ. وَهَذِهِ الطَّرِيقُ أَخْرَجَهَا ابْنُ مَاجَهٍ وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ وَالْحَاكِمُ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مُحَمَّدٍ الصَّنْعَانِيِّ، عَنِ زَهِيرِ بْنِ مُحَمَّدٍ^(٣). قال الحافظ^(٤): قُلْتُ: الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ أَوْثَقُ مِنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مُحَمَّدٍ الصَّنْعَانِيِّ. انتهى^(٥).

فذلك اختلافٌ غيرُ قادحٍ، إذ لا يلزمُ من مجرد الاختلافِ اضطرابٌ يوجبُ الضعفَ، لجوازِ أن يكونَ الحديثُ عندَ الوليد عنهم جميعاً، يوضِّحه أنه صرَّحَ بالتحديث في اثنين منهم، وهو ثقة.

(١) قوله: «سيرين، عن أبي هريرة، فذكره بدون التعيين. قال الوليد: حدثنا سعيد بن» سقط من (ف).

(٢) أخرجه الدارمي في «التَّقْضِ عَلَى الْمَرِيْسِيِّ» (١/ ١٨٠ - ١٨٢). وخليد بن دعلج ضعيف.

(٣) أخرجه ابن ماجه (٣٨٦١)، وعبد الملك بن محمد الصنعاني - من صنعاء دمشق - وهو ضعيف.

(٤) لفظ: «الحافظ» زيادة من (ك).

(٥) انظر: «فتح الباري» (١١/ ٢١٥).

وأما الاضطرابُ الموجبُ للضعفِ، فإنما يتحقق إذا كان الرواةُ متعادلين في الحفظِ والثقة، وهنا ليس كذلك، فإن روايةَ الوليدِ عند الترمذي إنما هي عن شعيب بن أبي حمزة، وهو ثقة، وأما روايتهُ عند أبي الشيخ فعن زهير بن محمد، وقد قال في «التقريب»: روايةُ أهلِ الشام عنه غيرُ مستقيمةٍ، فضعف بسببها. وقال أبو حاتم: حدثت بالشام من حفظه، فكثُر غلطُه. انتهى^(١).

والوليد بن مسلم شاميٌّ، فمقتضى القواعدِ ترجيحُ روايةِ الترمذيِّ على روايةِ أبي الشيخ، وكذا على روايةِ ابن ماجه وغيره من طريقِ عبد الملك الصنعاني، لقول الحافظ ابن حجر: إنَّ الوليدَ أوثقُ من عبد الملك، فلا اضطرابَ قادحاً.

وأما تدليسُه، فإنه ثقةٌ، وقد صرح بالتحديثِ في روايته عن سعيد بن عبد العزيز، وهو ثقةٌ، فهو شاهدٌ للطريقِ المُعنعنةِ على فرضِ وقوعِ التدليسِ فيها، وله تابعٌ من حديثِ علي بن أبي طالب عند الشيخ أبي عبد الرحمن السلمي في «طبقات الصوفية»^(٢)، وقد أسندناه عنه.

وأما احتمال الإدراجِ فاحتمالٌ بعيدٌ، لأنَّ من ذهبَ إلى أنَّ التَّعيينَ مدرجٌ، إنما استدلَّ عليه بخلوُّ أكثرِ الرواياتِ عنه، ولا دليلَ في ذلك، إذ غايةُ ما يلزمُ منه تفردُ الأوثقِ الأحفظِ بزيادةِ عمَّن هو أكثرُ عدداً، ومجرد ذلك لا يدلُّ على الإدراجِ، لأنَّهم صرَّحوا بأنَّ زيادةَ الثقةِ إذا لم تكن منافيةً مقبولةً وإنَّ كان الساكتون عنها أكثرَ عدداً، وبأنَّ الأصلَ عدمُ الإدراجِ، فلا يُصار إليه، إلا إنَّ وضح بالدلائلِ القويةِ أنَّ تلك الزيادةَ مدرجةٌ من كلامِ بعضِ روايته.

(١) انظر: «التقريب» (ص ٢٥٢).

(٢) هو في «طبقات الصوفية» للسلمي (١٧٦ - ١٧٧). وقد سلف قول أبي نعيم أن فيه نظر، لا صحة له.

ولا دليل هنا سوى ما أشار إليه البيهقي من الاختلاف في سرد الأسماء، والزيادة والنقص، وليس هذا دليلاً قوياً واضحاً، فإن قول أبي حاتم: إن زهيراً حدث بالشام من حفظه فكثُر غلطه. يدلُّ على أنَّ وقوع الاختلاف الشديد سببه كثرة غلط زهير، وعدم إتقانه في حفظه للحديث المرفوع، لا التعيين من بعض الرواة، وإذا لم يتضح بالدلائل القوية أنَّ الزيادة مدرجةٌ وصحَّ الرفعُ بسندٍ صحيحٍ على شرط الشيخين، كان الحكمُ له^(١)، وبالله التوفيق، والله أعلم.

الحديث السابع عشر كذلك

وبه إلى السلمي: أخبرنا أبو جعفر محمد بن^(٢) أحمد الرازي، حدثنا الحسين بن داود البلخي، أخبرنا فضيل بن عياض، أخبرنا منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «يا دنيا مُرِّي على أوليائي، ولا تحلولي لهم فتفتنهم»^(٣).

(١) بل القول قول الأئمة المتقدمين، ولا يتقدم على قولهم.

(٢) لفظ: «محمد بن» زيادة من (ف).

(٣) هو في «طبقات الصوفية» للسلمي (ص ٢٣)، ومن طريقه أخرجه القضاعي في الشهاب (١٤٥٣)، والدليمي كما في «الغرائب الملتقطة من مسند الفردوس مما ليس في الكتب المشهورة» لابن حجر (٣١٣٢)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١٦١١)، وقال: مداره على الحسين بن داود، قال الخطيب: تفرد برواية هذا الحديث عن الفضيل، وهو موضوع، ورجاله كلهم ثقات غيره. اهـ.

الحديث الثامن عشر كذلك

وبه إلى السلمي: أخبرنا عبد الله بن الحسين بن إبراهيم الصوفي، حدثنا محمد بن حمدون بن مالك البغدادي، حدثنا الحسن بن أحمد بن المبارك، حدثنا أحمد بن صليح الفيومي، حدثنا ذو النون المصري، عن الليث بن سعد، عن نافع، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «الدنيا سجن المؤمن وجنة الكافر»^(١).

الحديث التاسع عشر كذلك

وبه إلى ذي النون المصري، عن مالك بن أنس، عن الزهري، عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «علامة حب الله حب ذكر الله، وعلامة بغض الله بغض ذكر الله»^(٢).

(١) هو في «طبقات الصوفية» للسلمي (ص ٢٨)، ومن طريقه أخرجه ابن عربي في «الكوكب الدرّي في مناقب ذي النون المصري» (ص ٧٠). وأحمد بن صليح، قال الذهبي في «الميزان» (١/ ١٣٢): لا يعتمد عليه. اهـ. لكن له شاهد من حديث أبي هريرة عند مسلم في «صحيحه» (٢٩٥٦).

(٢) أخرجه ابن عربي في «الكوكب الدرّي في مناقب ذي النون المصري» (ص ٦٩) من طريق السلمي بإسناد سابقه.

وأخرجه السلفي في معجم السفر (٦١٧) من طريق محمد بن إسماعيل الفرغاني الأمير، عن ذو النون، به. قال خلف أحد رواه: هذا حديث غريب من حديث الزهري عن أنس، وغريب من حديث مالك عنه، وغريب من حديث ذي النون بن إبراهيم عن مالك.

وأورده الخليلي في «الإرشاد» (١/ ٤٠٧)، وقال: وهذا منكر لا أصل له من حديث مالك، ولا من حديث الزهري، وذو النون لا يصح لقاءه مالكاً، وهو موضوع على ذي النون، وأصل هذا رواه كذاب يقال له: زياد، عن أنس، ولم يلق أنساً، وهذا يعرف بما صح من حديث مالك، عن الزهري، فإنه معدود بحفظه الحفاظ.

الحديث العشرون كذلك

وبه إلى الشيخ محيي الدين قدس سره، قال في كتابه «الكوكب الدرّي في مناقب ذي النون المصري»: حدثنا الحافظ أبو طاهر أحمد بن محمد السلفي الأصبهاني في كتابه، حدثنا أبو المظفر أحمد بن سعيد القاشاني، حدثنا الحافظ أبو نعيم أحمد بن عبد الله.

(ح) وحدثنا به أيضاً يونس بن يحيى الهاشمي بمكة، حدثنا أبو بكر بن أبي منصور، حدثنا أبو الفضل بحر بن إبراهيم بن زياد، حدثنا الحسن بن أحمد الوثائقي، حدثنا أحمد بن صليح الفيومي، حدثنا ذو النون المصري، حدثنا الفضيل بن عياض، عن الليث، عن مجاهد، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «تَجَافُوا عَن ذَنْبِ السَّخِيِّ، فَإِنَّ اللَّهَ آخِذٌ بِيَدِهِ كَلَّمَا عَثَرَ»^(١).

الحديث الحادي والعشرون كذلك

وبه إلى الشيخ محيي الدين قدس سره في كتابه «الكوكب الدرّي»: حدثنا أبو محمد عبد العزيز بن أبي نصر بن الأخضر ببغداد، حدثنا يحيى بن عبد الباقي بن محمد بن عبد الواحد الغزال، حدثنا حمد بن أحمد الحدّاد، حدثنا أحمد بن عبد الله،

= وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (٤ / ١٢٨) من طريق زياد بن ميمون، عن أنس، به. ونقل عن البخاري قوله: زياد بن ميمون أبو عمار البصري، عن أنس بن مالك تركوه. وقال ابن عدي: أحاديثه مقدار ما يرويه لا يتابعه أحد عليه.

(١) أخرجه ابن عربي في «الكوكب الدرّي في مناقب ذي النون المصري» (ص ٧١) بهذا الإسناد. وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٩ / ٣٩٨) عن أبي الفضل بحر بن إبراهيم بن زياد، به. وأحمد بن صليح، قال الذهبي في «الميزان» (١ / ١٣٢): لا يعتمد عليه. اهـ.

حدثنا سهل بن عبد الله التُّسْتَرِي، حدثنا الحسن بن أحمد الطُّوسِي، حدثنا أحمد بن صُلَيْح، حدثنا ذُو النُّونِ المِصْرِي، حدثنا سفيان بن عُيَيْنَةَ، عن عبد الرحمن بن أبي بكر، أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَتَّبِعُ المِيتَ ثَلَاثًا، فِيرْجِعُ اثْنَانِ وَيَبْقَى وَاحِدًا، يَتَّبِعُهُ أَهْلُهُ وَمَالُهُ وَعَمَلُهُ، فِيرْجِعُ أَهْلُهُ وَمَالُهُ، وَيَبْقَى عَمَلُهُ»^(١).

الحديث الثاني والعشرون كذلك

وبه إلى الشيخ أبي عبد الرحمن السُّلَمِي: حدثنا محمد بن عبد الله بن المطَّلَب الشَّيْبَانِيُّ بالكوفة، حدثنا العباس بن يوسف الشَّكَلِيُّ، حدثنا سَري السَّقَطِيُّ، حدثنا محمد بن مَعْنِ الغِفَارِي، حدثنا خالد بن سعيد، عن أبي زينب مولى حازم بن حَرْمَلَةَ الغِفَارِي، عن حازم بن حَرْمَلَةَ الغِفَارِي صاحبِ رسولِ اللَّهِ ﷺ قال: مررتُ يوماً فرآني رسولُ اللَّهِ ﷺ، فقال: «يا حازمُ أَكْثَرُ مِن قَوْلٍ: لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا باللهِ، فَإِنَّهَا مِن كُنُوزِ العَرشِ»^(٢).

قال الحافظ ابنُ حجر في «الإصابة في تميز الصحابة»: حازم بن حَرْمَلَةَ بن مسعود الغِفَارِي له حديثٌ في الإكثار من الحَوْقَلَةِ، روى عنه أبو زَيْنَب مَوْلَاهُ، أخرجه ابنُ ماجه، وابنُ أبي عاصم في «الوحدان»، والطبرانيُّ وغيرهم^(٣)، كلُّهم في الحاء

(١) أخرجه ابن عربي في «الكوكب الدرّي في مناقب ذي النون المصري» (ص ٧٠) بهذا الإسناد.

وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» عن سهل بن عبد الله التُّسْتَرِي، به. وقال: ثابت صحيح.

وأخرجه البخاري (٦٥١٤)، ومسلم (٢٩٦٠)، وأحمد (١٢٠٨٠) عن سفيان، به.

(٢) هو في «طبقات الصوفية» للسلمي (ص ٥٢ - ٥٣) بهذا الإسناد.

(٣) أخرجه ابن ماجه (٣٨٢٦)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٣٩٤)، والطبراني في «الكبير»

(٣٥٦٥) من طريق محمد بن معن الغِفَارِي، بهذا الإسناد. وقال البوصيري في «مصباح الزجاجه» =

المهمله، وإسناده حسن. وذكره ابن قانع في الخاء المعجمة، فصَحَّفَ. انتهى^(١).

الحديث الثالث والعشرون كذلك

وبه إلى السلمي: حدثنا علي بن عمر بن أحمد الحافظ، حدثنا أحمد بن القاسم أخو أبي الليث، حدثنا الحارث بن أسد المحاسبي، حدثنا يزيد بن هارون، حدثنا شعبة، عن القاسم بن أبي بزّه، عن عطاء الكيخاراني، عن أمّ الدرداء، عن أبي الدرداء قال: قال رسول الله ﷺ: «أثقل ما يُوضَع في الميزان الخلق الحسن»^(٢).

الحديث الرابع والعشرون كذلك

وبه إلى السلمي: حدثنا إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم بن داود المُستَملي إجازةً، أنّ أحمد بن نوح بن أيوب البزاز^(٣) البلخي حدّثهم، حدثنا أبو صالح مسلم بن عبد الرحمن البلخي، حدثني أبو علي شقيق بن إبراهيم الأزدي هو البلخي، حدثنا عبّاد يعني ابن كثير، يقول: عن هشام بن عروة قال: قال لي عروة، قالت عائشة رضي الله عنها: كان رسول الله ﷺ يقول: «اللهم إنّ الخيرَ خيرُ الآخرة»^(٤).

= (٤ / ١٣٦): إسناده حديثه فيه مقال، أبو زينب لم يسمّ ولم أرَ من جرحه ولا من وثقه، وخالد بن سعيد: هو ابن أبي مريم التيمي، ذكره ابن حبان في الثقات. اهـ.

(١) انظر: «الإصابة في تمييز الصحابة» (٢ / ٣).

(٢) هو في «طبقات الصوفية» للسلمي (ص ٥٩) بهذا الإسناد. وأخرجه أبو داود (٤٧٩٩) من طريق شعبة، به، ولفظه: «ما من شيء أثقل في الميزان من حسن الخلق». وإسناده صحيح.

(٣) في «طبقات الصوفية» للسلمي (ص ٦٣): أحمد بن أحمد بن نوح بن أيوب البزاز.

(٤) هو في «طبقات الصوفية» للسلمي (ص ٦٣) بهذا الإسناد. وكثير بن عباد متروك. وله شاهد من

حديث أنس عند البخاري (٢٩٦١)، ومسلم (١٨٠٥).

الحديث الخامس والعشرون كذلك

وبه إلى السلمي: حدثنا عبد الرحيم بن علي البزاز الحافظ ببغداد، حدثنا محمد بن عمر بن الفضل، حدثنا علي بن عيسى، حدثنا أحمد بن أبي الحواري، حدثنا أبو سليمان الداراني، حدثنا علي بن الحسن بن أبي الربيع الزاهد، أخبرنا^(١) إبراهيم بن أدهم قال: سمعتُ محمد بن عجلان يذكرُ عن أبيه، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ تَوَاضَعَ لِلَّهِ رَفَعَهُ اللَّهُ»^(٢).

الحديث السادس والعشرون كذلك

وبه إلى السلمي: حدثنا أبو الحسين علي بن الحسن بن جعفر العطار الحافظ ببغداد، حدثنا أحمد بن الحسن المقرئ، يعرف بدبيس، حدثنا نصر بن داود، حدثنا خلف بن هشام، قال: سمعتُ معروف الكرخي، يقول: اللهمَّ إِنِّ نَوَاصِينَا بِيَدِكَ^(٣)، لَمْ تُمَلِّكْنَا مِنْهَا شَيْئًا، فَإِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ بِنَا، فَكُنْ أَنْتَ وَلِيَّنَا، وَاهْدِنَا إِلَى سِوَاءِ السَّبِيلِ. فسألته فقال: حدثني بكر بن حنيس، حدثنا سفيان الثوري، عن أبي الزبير، عن جابر: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَدْعُو بِهَذَا الدُّعَاءِ^(٤).

(١) في (ك): «نا».

(٢) هو في «طبقات الصوفية» للسلمي (ص ٧٥) بهذا الإسناد.

وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٤٦/٨) من طريق محمد بن عمر بن غالب، عن علي بن عيسى، به. وقال: غريب من حديث إبراهيم، لا أعرف له طريقاً غيره.

(٣) لفظ: «بيدك» سقط من (ف).

(٤) هو في «طبقات الصوفية» للسلمي (ص ٨٢) بهذا الإسناد.

الحديث السابع والعشرون كذلك

وبه إلى السلمي: أخبرنا أبو الحسين محمد بن محمد المؤدّن، حدثنا محمد ابن علي بن الحسين، حدثنا محمد بن الحسن ابن علّويه، حدثنا يحيى بن الحارث، حدثنا حاتم بن عنوان الأصم، حدثنا سعيد بن عبد الله الماهياني، حدثنا إبراهيم بن طهمان النيسابوري، حدثنا مالك، عن الزُّهري، عن أنس، أنّ النبي ﷺ قال: «صلّ صلاة الضحى، فإنها صلاة الأبرار، وسلّم إذا دخلت بيتك يكثر خير بيتك»^(١).

الحديث الثامن والعشرون كذلك

وبه إلى السلمي: أخبرنا أبو جعفر محمد بن أحمد بن سعيد الرّازي، حدثنا أبو الفضل العباس بن حمزة الزّاهد، حدثنا أحمد بن أبي الحوّاري، حدثنا يحيى بن صالح الوحاظي، حدثنا عفير بن معدان، عن سليم بن عامر، عن أبي أمامة قال: قال رسول الله ﷺ: «إنّ رُوحَ القدس نفث في رُوعي، أنّ نفساً لن تموت حتى تستكمل أجلها وتستوعب رزقها، فأجملوا في الطلب، ولا يحملنّ أحدكم استبطاء شيء من الرّزق أن يطلبه بمعصية الله، فإنّ الله لا يُنال ما عنده إلا بطاعته»^(٢).

(١) هو في «طبقات الصوفية» للسلمي (ص ٨٦) بهذا الإسناد.

وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨/٨٣) عن محمد بن محمد المؤدّن، به.

(٢) هو في «طبقات الصوفية» للسلمي (ص ٩٢) بهذا الإسناد. وفي إسناده عفير بن معدان، وهو

ضعيف الحديث، قال أبو حاتم الرازي: ضعيف الحديث، يكثر الرواية عن سليم بن عامر عن أبي أمامة عن النبي ﷺ بالمناكير ما لا أصل له، لا يشتغل بروايته. وقال أبو زرعة: منكر الحديث جداً، وحديثه ضعيف جداً. اهـ. وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١٠/٢٦) من طريق إبراهيم بن يوسف، عن أحمد بن أبي الحوّاري، به.

الحديث التاسع والعشرون كذلك

وبه إلى الشيخ أبي عبد الرحمن محمد بن الحسين بن موسى السلمي: حدثنا أبي رحمه الله، حدثنا عبد الله بن محمد بن منازل، حدثنا حمدون بن أحمد القصار، حدثنا إبراهيم الزراد، حدثنا ابن نمير، عن الأعمش، عن سعيد بن عبد الله، عن أبي بَرزَةَ الأسلمي قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يزولُ قَدَمًا عبدٌ يومَ القيامةِ حتى يُسألَ عن أربعٍ: عن عُمرِهِ فيما أفنَاهُ، وعن جسدِهِ فيما أبلَاهُ، وعن مالِهِ مِن أين اكتسَبَهُ وأين وَضَعَهُ، وعن علمِهِ ما عَمِلَ فيه»^(١).

الحديث الثلاثون كذلك

وبه إلى السلمي: حدثنا محمد بن أحمد بن فارس الحافظ البغدادي بها، حدثنا عبد الله بن محمد بن جعفر الأصبهاني، حدثنا محمد بن عبد الله بن مصعب، حدثنا أبو تراب عسكر بن حصين هو النَّخْشَبِيُّ، حدثنا ابن نمير، أخبرنا^(٢) محمد بن ثابت، حدثنا شريك، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تُكْرَهُوا مرضاكم على الطَّعامِ والشَّرَابِ، فإن رَبَّهُم يُطْعِمُهُم وَيَسْقِيهِمْ»^(٣)^(٤).

(١) هو في «طبقات الصوفية» للسلمي (ص ١٠٩) بهذا الإسناد.

وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١٠/٢٣٢) من طريق عبد الله بن محمد بن منازل، به.

وأخرجه الترمذي (٢٤١٧) من طريق أبي بكر بن عياش، عن الأعمش، به. وقال: هذا حديث حسن

صحيح.

(٢) في (ك): «نا».

(٣) في (ف): «ويُسَبِّعُهُم». والمثبت موافق لما في المصادر.

(٤) هو في «طبقات الصوفية» للسلمي (ص ١٢٥) بهذا الإسناد.

أخبرنا عبد الله بن محمد بن جعفر الأصبهاني^(١) إجازةً بذلك.

الحديث الحادي والثلاثون كذلك

وبه إلى السلمي: حدثنا أبو القاسم عبد الرحيم بن علي البزاز الحافظ ببغداد، حدثنا أبو عبد الله محمد بن عمر بن الفضل، حدثنا محمد بن عيسى الدهقان قال: كنتُ أمشي مع أبي الحسن أحمد بن محمد الثوري المعروف بابن البغوي الصوفي، فقلتُ له: ما الذي تحفظُ عن سريِّ السَّقَطِي؟ فقال: حدثنا السري، عن معروفِ الكرخي، عن ابن السمَّك، عن الثوري، عن الأعمش، عن أنس، أن النبي ﷺ قال: «مَنْ قَضَى لِأَخِيهِ الْمُسْلِمِ حَاجَةً، كَانَ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ كَمَنْ خَدَمَ اللَّهَ عُمَرَهُ».

قال محمد بن عيسى الدهقان: فذهبتُ إلى سريِّ السَّقَطِي فسألتُهُ، فقال: سمعتُ معروفَ بن فيروزَ الكرخي يقول: خرجتُ إلى الكوفةِ فرأيتُ رجلاً من الزُّهاد يقول له: ابن السمَّك، فتدَّاكرنا العلمَ، فقال لي: حدَّثني الثوريُّ عن الأعمش مثله^(٢).

= وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١٠/٥٠)، وفي «تاريخ أصبهان» (٢/١١٢) من طريق محمد بن عبد الله ابن مصعب، به. وقال: كذا قال: محمد بن ثابت، والصواب: ثابت بن محمد. اه. وإسناده ضعيف لضعف شريك و هو ابن عبد الله النخعي، ولعننة الأعمش، وهو سليمان بن مهران، وهو ثقة مدلس وقد عنعن.

(١) في هامش (ك): «هو أبو الشيخ ابن حيان». اه. وأخرجه أبو الشيخ في «طبقات المحدثين بأصبهان» (٤/١٧٧) عن محمد بن عبد الله بن مصعب، به.

(٢) هو في «طبقات الصوفية» للسلمي (ص ١٣٦) بهذا الإسناد.

وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١٠/٢٥٤)، والخطيب في تاريخ بغداد (٦/٣٣٠) من طريق محمد بن عيسى الدهقان، به. وقال الذهبي في «الميزان» (٤/٢٣٢): محمد بن عيسى الدهقان، لا يعرف، وأتى بخبر موضوع. ثم ساق هذا الخبر.

الحديث الثاني والثلاثون كذلك

وبه إلى السلمي: حدثنا أبو الفتح يوسف بن عمر بن مسرور الزاهد، حدثنا علي بن محمد المصري، حدثنا أبو سعيد أحمد بن عيسى الخزاز البغدادي الصوفي، حدثنا عبد الله بن إبراهيم الغفاري، حدثنا جابر بن سليم، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «سوء الخلق سُوءٌ، وشراركم أسوأكم خلقاً»^(١).

الحديث الثالث والثلاثون كذلك

وبه إلى السلمي: حدثنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن الشعراني الصوفي، حدثنا أبو العباس أحمد بن محمد بن مسروق الطوسي، حدثنا محمد بن الحسين البرجلاني، حدثنا ابن لهيعة، عن بكر بن سودة، عن زياد بن نعيم، عن ورقاء بن عمرو الحضرمي، عن رُوَيْفَعِ بْنِ ثَابِتٍ، عن النبي ﷺ قال: «مَنْ صَلَّى عَلَيَّ وَقَالَ: اللَّهُمَّ أَنْزِلْهُ الْمَقَامَ الْمَحْمُودَ الْمُقَرَّبَ عِنْدَكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، كَانَ فِي شَفَاعَتِي»^(٢).

(١) هو في «طبقات الصوفية» للسلمي (ص ١٣٦)، وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١٠/٢٥٤) بهذا الإسناد. وقال العراقي في «تخريج الإحياء» (١/٩٣٠): لا يصح.

(٢) هو في «طبقات الصوفية» للسلمي (ص ١٩٠ - ١٩١) بهذا الإسناد.

وأخرجه أحمد (١٦٩٩١)، و البزار في مسنده (٢٣١٥)، والطبراني في الكبير (٤٤٨٠) من طرق عن ابن لهيعة، عن بكر بن سودة، عن زياد بن نعيم، عن وفاء بن شريح الحضرمي، عن رُوَيْفَعِ بْنِ ثَابِتٍ الْأَنْصَارِيِّ، به. وقال البزار: وهذا الحديث لا نعلم أحداً يرويه، عن رسول الله ﷺ بهذا اللفظ إلا رُوَيْفَعِ بْنِ ثَابِتٍ وَحْدَهُ. اهـ. وإسناده ضعيف، لضعف ابن لهيعة وجهالة وفاء الحضرمي.

الحديث الرابع والثلاثون كذلك

وبه إلى السلمي: حدثنا أبو نصر محمد بن محمد بن حامد، حدثنا أبي، حدثنا أبو بكر عمر بن عبد الرحيم، حدثنا فهد بن سلام، حدثنا سويد أبو حاتم، عن غالب العطار^(١)، عن بكر بن عبد الله المُرَني، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ خَافَ اللهُ أَخَافَ اللهُ مِنْهُ كُلَّ شَيْءٍ، وَمَنْ لَمْ يَخَفِ اللهُ أَخَافَهُ اللهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ»^(٢).

الحديث الخامس والثلاثون كذلك

وبه إلى السلمي: حدثنا أبو الفضل نصر بن محمد بن يعقوب الطوسي، حدثنا قسيم بن أحمد بن غلام الزقاق، حدثنا أبو علي الروذباري الصوفي، واسمه: أحمد بن محمد بن القاسم، حدثنا مسعود بن محمد بن مسعود الرملي، حدثنا عمران بن هارون الصوفي، حدثنا سليمان بن حيَّان، عن داود بن أبي هند، عن الشعبي، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللهُ لَيَعْمُرُ بِالْقَوْمِ الدِّيَارَ وَيُكْثِرُ لَهُمُ الْأَمْوَالَ وَمَا نَظَرَ إِلَيْهِمْ مِنْذُ خَلَقَهُمْ بَغْضًا لَهُمْ، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ، وَكَيْفَ ذَاكَ؟ قَالَ: بِصِلَتِهِمْ أَرْحَامَهُمْ»^(٣).

(١) كذا في الأصلين، وصوابه: «غالب القطان»، كما في «طبقات السلمي».

(٢) هو في «طبقات الصوفية» للسلمي (ص ٢١٧) بهذا الإسناد.

(٣) هو في «طبقات الصوفية» للسلمي (ص ٢٧٠) بهذا الإسناد. وأخرجه الطبراني في الكبير

(١٢٥٥٦)، وأبو نعيم في «الحلية» (١٠/٢٥٤) من طريق مسعود بن محمد بن مسعود الرملي، به.

وقال أبو نعيم: هذا حديث غريب من حديث داود والشعبي، تفرد به عمران الرملي عن أبي خالد.

وأخرجه الحاكم (٧٢٨٢) من طريق عمران، به. وقال: عمران الرملي من زهاد المسلمين وعبادهم،

كان حفظ هذا الحديث عن أبي خالد الأحمر فإنه غريب صحيح. وتعبه الذهبي بقوله: تفرد به

عمران بن موسى الرملي وإن كان حفظه فهو صحيح.

قوله: «بصلتكم» متعلقٌ بقوله: «ليعمر»، يعني: أن الله يفعل لهم ذلك بصلتكم أرحامهم وإن كانوا غير منظورٍ إليهم بَعْضاً.

الحديث السادس والثلاثون كذلك

وبه إلى السلمي: أخبرنا أبو يعقوب يوسف بن إبراهيم الأبهريّ المقي، المعروف بالشافعي، حدثنا أبو بكر عبد الله بن طاهر الأبهريّ الصوفي، حدثنا عبيد بن عبد الواحد، حدثنا آدم بن أبي إياس، حدثنا إسماعيل بن عيَّاش، عن المُطعم بن المقدم وعَنْبِسة بن سعيد الكلاعي، عن نَصِيح العَنْسي، عن رَكْبِ المصري قال: قال رسولُ الله ﷺ: «طُوبَى لِمَنْ تَوَاضَعَ فِي غَيْرِ مَنَقِصَةٍ، وَذَلَّ فِي نَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ مَسْكِنَةٍ، وَأَنْفَقَ مَالاً جَمَعَهُ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ، وَخَالَطَ أَهْلَ الْفَقْهِ وَالْحِكْمَةِ، وَرَحِمَ أَهْلَ الذُّلِّ وَالْمَسْكِنَةِ، طُوبَى لِمَنْ طَابَ كَسْبُهُ، وَصَلَّحَتْ سَرِيرَتُهُ، وَكُرِّمَتْ عِلَانِيَتُهُ، وَعَزَلَّ عَنِ النَّاسِ شَرُّهُ، طُوبَى لِمَنْ عَمِلَ بِعِلْمِهِ، وَأَنْفَقَ الْفَضْلَ مِنْ مَالِهِ، وَأَمْسَكَ الْفَضْلَ مِنْ قَوْلِهِ»^(١).

(ح) وبه إلى الشيخ محيي الدين قدس سره، عن الإمام الصالح أبي الخير أحمد بن إسماعيل بن يوسف الطَّالِقَانِي الْقَزْوِينِي، عن أبي عبد الله محمد بن الفضل الْفَرَاوِي النَّيْسَابُورِي، عن الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي قال:

أخبرنا علي بن أحمد بن عَبْدَانَ، أخبرنا أحمد بن عبيد الصَّفَّار، حدثني محمد بن الفضل بن جابر، حدثنا الهيثم بن خارجة ومَهْدِي بن حفص قالوا: أخبرنا

(١) هو في «طبقات الصوفية» للسلمي (ص ٢٩٦) بهذا الإسناد. وأخرجه ابن عبد البر في «بيان العلم»

(١٢١١) من طريق قاسم بن أصبغ، عن عبيد بن عبد الواحد، به.

إسماعيل بن عياش، عن مُطعم بن المقدم، عن نصيح العنسي، عن ركبٍ المصري قال: قال رسول الله ﷺ: «طُوبَى لِمَنْ تَوَاضَعَ فِي غَيْرِ مُنْقَصَةٍ، وَذَلَّ فِي نَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ مَسْكِنَةٍ، وَأَنْفَقَ مَا لَمْ يَجْمَعْهُ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ، وَرَحِمَ أَهْلَ الذَّلِّ وَالْمَسْكِنَةِ، وَخَالَطَ أَهْلَ الْفَقْرِ وَالْحِكْمَةَ، طُوبَى لِمَنْ ذَلَّ نَفْسَهُ وَطَابَ كَسْبُهُ وَصَلَحَتْ سَرِيرَتُهُ وَصَلَحَتْ عِلَانِيَتُهُ، وَعَزَلَ عَنِ النَّاسِ شُرَّهُ، طُوبَى لِمَنْ عَمِلَ بِعِلْمِهِ، وَأَنْفَقَ الْفَضْلَ مِنْ مَالِهِ، وَأَمْسَكَ الْفَضْلَ مِنْ قَوْلِهِ»^(١).

قال البيهقي: أخبرنا علي، أخبرنا أحمد، أخبرنا عبيد بن شريك، حدثنا آدم، حدثنا ابن عياش، حدثنا المُطعم بن مقدم وعنبة بن سعد الكلاعي، عن نصيح، عن ركبٍ المصري، فذكره بنحوٍ من معناه، إلا أنه لم يذكر قوله: «طُوبَى لِمَنْ ذَلَّ نَفْسَهُ وَطَابَ كَسْبُهُ»، وقال: «طُوبَى لِمَنْ حَسُنَتْ سَرِيرَتُهُ وَكُرِّمَتْ عِلَانِيَتُهُ»^(٢). انتهى.

قال في «السراج المنير»: قال الشيخُ حجازيُّ الواعظ: حديث حسن. انتهى^(٣).

(١) هو في «السنن» للبيهقي (٧٧٨٣) بهذا الإسناد.

(٢) هو في «السنن» للبيهقي (٧٧٨٤) بهذا الإسناد. وقال ابن حجر في «الإصابة» (٢/ ٤١٤): إسناد حديثه ضعيف، ومراد ابن عبد البر بأنه حسن لفظه. وقد أخرجه البخاري في «تاريخه»، والبغوي، والباوردي، وابن شاهين، والطبراني وغيرهم، قال ابن منده: لا يعرف له صحبة. وقال البغوي: لا أدري أسمع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم أم لا؟ وقال ابن حبان: يقال: إن له صحبة، إلا أن إسناده لا يعتمد عليه. اهـ.

وذكره الذهبي في «السير» (٨/ ٣٢٨) في غرائب إسماعيل بن عياش، وأخرجه أحمد في «الزهد» (٢١٧٦) من قول وهب بن منبه.

(٣) انظر: «السراج المنير شرح الجامع الصغير» (٣/ ٢٩٧).

تنبيه

قال الحافظ أبو عمر ابنُ عبد البر في «الاستيعاب»: ركبُ المصري، كنديُّ له حديثٌ واحدٌ حسنٌ، فيه آدابٌ وحُصٌّ على خِصالٍ من الخير والحكمة والعلم، يقال: إنه ليس بمشهورٍ في الصحابة، وقد أجمعوا على ذكره فيهم، روى عنه نصيح العنسي. انتهى^(١).

الحديث السابع والثلاثون كذلك

وبه إلى السُّلمي قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن محمد الحافظ، حدثنا أبو الحسن علي بن أحمد بن سهل البوشنجي الصُّوفي، حدثنا محمد بن عبد الرحمن السَّاجي^(٢)، حدثنا إسماعيل بن أبي أويس، حدثنا إسماعيل بن إبراهيم^(٣) بن أبي حَبِيبَة، عن داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: كان رسولُ الله ﷺ يعلمُنا من الأوجاعِ كلِّها أن نقولَ: «بِسْمِ اللَّهِ الْكَبِيرِ، أَعُوذُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ مِنْ شَرِّ كُلِّ عَرَقٍ نَعَارٍ، وَمِنْ شَرِّ حَرِّ النَّارِ»^(٤).

(١) انظر: «الاستيعاب» (٢ / ٥٠٨). وقال ابن حجر في «الإصابة» (٢ / ٤١٤): ومراد ابن عبد البر بأنه حسن لفظه.

(٢) كذا في الأصلين: «الساجي». والذي في المصادر الآتية: «الشامي».

(٣) كذا في الأصلين و«طبقات الصوفية» للسلمي (ص ٣٤٢): «إسماعيل بن إبراهيم». وصوابه: «إبراهيم بن إسماعيل». كما في المصادر الآتية.

(٤) هو في «طبقات الصوفية» للسلمي (ص ٣٤٢)، وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١٠ / ٣٧٩) بهذا الإسناد.

وأخرجه الترمذي (٢٢٠٧)، وابن ماجه (٣٥٢٦) من طريق ابن أبي حبيبة، به. وقال الترمذي: هذا =

الحديث الثامن والثلاثون كذلك

وبه إلى السلمي: حدثنا أبو عبد الله محمد بن خفيف إجازةً، هو الضبيُّ الشيرازي، شيخُ المشايخ في وقته، حدثنا أحمد بن سمعان، حدثنا الفضل بن حمّاد، حدثنا عبد الكبير بن مُعافى بن عمران، حدثنا صالح بن موسى الطَّلحي، عن أبي حازم، عن سهل بن سعدٍ قال: قال رسول الله صلى عليه وسلم: «لو عدلت الدنيا عند الله جناح بعوضة، ما أعطى الكافر منها شربةً»^(١).

الحديث التاسع والثلاثون كذلك

قال: نا يوسف بن محمد بن مسروق الزَّاهد ببغداد، حدثنا جعفر بن محمد بن نصير الحَلدي إملاءً، حدثنا الحارث ابن أبي أسامة، حدثنا يزيد بن هارون، حدثنا أزهر بن سنان القرشي، حدثنا محمد بن واسع قال: قدمت مكة فلقيتُ بها سالم بن

= حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة، وإبراهيم يضعف في الحديث. اهـ.

وإسناده ضعيف لضعف ابن أبي حبيبة، قال ابن معين: ليس بشيء، وقال مرة: يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال أبو حاتم: شيخ ليس بالقوي يكتب حديثه منكر الحديث. وقال البخاري: منكر الحديث، وقال النسائي: ضعيف، وقال الدارقطني: متروك، وقال أبو أحمد الحاكم: ليس حديثه بالقائم، وقال ابن حبان: كان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل، وقال العقيلي: له غير حديث لا يتابع على شيء منها، وقال الترمذي: يُضعف في الحديث. وداود بن الحصين ثقة إلا في روايته عن عكرمة.

(١) هو في «طبقات الصوفية» للسلمي (ص ٣٤٥)، بهذا الإسناد. وإسناده ضعيف جدًا، صالح بن موسى الطَّلحي متروك. وأخرجه الترمذي (٢٣٢٠) من طريق عبد الحميد بن سليمان، عن أبي حازم، بهذا الإسناد. وعبد الحميد ضعيف. وقال الترمذي: صحيح غريب من هذا الوجه.

عبد الله بن عمر فحدثني عن أبيه، عن جدّه عمر، عن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ دَخَلَ السُّوقَ فَقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمَلِكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، يُحْيِي وَيُمِيتُ وَهُوَ حَيٌّ دَائِمٌ لَا يَمُوتُ وَلَا يَفُوتُ، بِيَدِهِ الْخَيْرُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، كَتَبَ اللَّهُ لَهُ أَلْفَ أَلْفِ حَسَنَةٍ، وَمَحَا عَنْهُ أَلْفَ أَلْفِ سَيِّئَةٍ، وَرَفَعَ لَهُ أَلْفَ أَلْفِ دَرَجَةٍ». أَوْ قَالَ: «بَنَى لَهُ بَيْتًا لَهُ فِي الْجَنَّةِ» شَكََّ يَزِيدُ.

قال: فقدمتُ خراسانَ فلقيتُ قُتَيْبَةَ بنَ مسلمٍ، فقلتُ: أتيْتُكَ بهديّةٍ، فحدّثتُه بالحديثِ، فكان قُتَيْبَةُ يركبُ في موكبِهِ فيأتي السُّوقَ فيقولُها ثم ينصرفُ^(١).

الحديث الأربعون كذلك

وبه إلى الشيخ محيي الدين قدس سرّه: عن الشيخ عبد الوهاب ابن سكينه قدس سرّه، عن أبي الفتح الكروخي الصوفي، عن شيخ الإسلام الحافظ أبي اسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري الهروي الصوفي، عن عبد الجبار الجراحي، عن أبي العباس المَحْبُوبِي، عن الترمذي:

حدّثنا بشر بن معاذ العَقَدِي البصري، حدّثنا حماد بن واقد، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص^(٢)، عن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ:

(١) هو في «طبقات الصوفية» للسلمي (ص ٣٢٧) بهذا الإسناد. وإسناده ضعيف لضعف أزهر بن سنان.

ورواه الحارث ابن أبي أسامة كما في «إتحاف الخيرة المهرة» (٦ / ٤٣٤)، ومن طريقة أخرجه الحاكم (١٩٧٤)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢ / ٣٥٥) بهذا الإسناد...

وأخرجه الترمذي (٣٤٢٨) عن أحمد بن منيع، عن يزيد بن هارون، به، وقال: حديث غريب.

(٢) في الأصلين: «عن أبي إسحاق بن أبي الأحوص». وهو خطأ، والتصويب مما أخرجه

الترمذي (٣٥٧١) بهذا الإسناد، وقال: هكذا روى حماد بن واقد هذا الحديث، وقد خولف =

«سَلُّوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ، فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَحِبُّ أَنْ يُسَأَلَ، وَأَفْضَلُ الْعِبَادَةِ أَنْتَظَرُ الْفَرَجَ».

الحديث الحادي والأربعون

وبه إلى الترمذي: حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن، أخبرنا محمد بن يوسف، عن ابن ثوبان، عن أبيه، عن مكحول، عن جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ، عن عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، حَدَّثَهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا عَلَى الْأَرْضِ مُسْلِمٌ يَدْعُو اللَّهَ بِدَعْوَةٍ إِلَّا آتَاهُ اللَّهُ إِيَّاهَا، أَوْ صَرَفَ عَنْهُ مِنَ السُّوءِ مِثْلَهَا، مَا لَمْ يَدْعُ بِإِثْمٍ أَوْ قَطِيعَةٍ رَحِمٍ» فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: إِذْنُ نُكْثِرُ، قَالَ: «اللَّهُ أَكْثَرُ»^(١).

قال الجراحى: يعنى: الله أكثر إجابةً.

قال أبو عيسى: هذا حديث حسنٌ صحيحٌ غريبٌ من هذا الوجه، وابن ثوبان: هو عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان العابد الشامي. انتهى.

= في روايته. وحماد بن واقد هذا هو: الصفار، ليس بالحافظ. وروى أبو نعيم، هذا الحديث عن إسرائيل، عن حكيم بن جبير، عن رجل عن النبي ﷺ مرسلًا، وحديث أبي نعيم أشبه أن يكون أصح.

(١) أخرجه الترمذي (٣٥٧٣) بهذا الإسناد.

الحديث الثاني والأربعون المسلسل بالصوفية أيضاً

أخبرنا شيخنا الإمام صفِّي الدين أحمد بن محمد قدّس سرّه بسنّده السابق إلى الشيخ محيي الدين قدّس سرّه، عن الحافظ أبي طاهر السلفي، أخبرنا أبو الطيّب طاهر بن المسدّد بن المظفر الجنزي بثغر جنّزة^(١)، أخبرنا أبو القاسم علي بن عبد الرحمن بن الحسن النيسابوري بثغر تفلّيس، أخبرنا الشيخ أبو عبد الرحمن محمد بن الحسن السلمي، عن حامد الهروي، عن نصر بن محمد بن الحارث، عن عبد السلام بن صالح، عن سفيان بن عُيينة، عن ابن جريج، عن عطاء، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ مِنَ الْعِلْمِ كَهَيْئَةِ الْمَكْنُونِ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا الْعُلَمَاءُ بِاللَّهِ، فَإِذَا نَطَقُوا بِهِ لَا يُنْكِرُهُ إِلَّا أَهْلَ الْعِزَّةِ بِاللَّهِ»^(٢).

(ح) وبالإسناد السابق في الرابع عشر إلى الشيخ إسماعيل الجبّرتي قدّس سرّه، عن إبراهيم بن محمد بن صديق الصوفي، عن أبي العباس الحجّار، عن الحافظ محبّ الدين محمد بن محمود بن النجّار، عن الحافظ أبي منصور شهردار بن شيرويه الديلمي، أخبرنا أبو المكارم عبد الوارث بن محمد بن عبد المنعم الأبهري، عن سهل بن محمد الخشاب، عن السلمي، به مثله^(٣).

(١) في هامش (ك): «مغرب: كَنَجِه، بلد بأذربيجان».

(٢) هو في «الأربعون في التصوف» للسلمي (ص ١٣) بهذا الإسناد.

(٣) أخرجه الديلمي كما في «الغرائب الملتقطة من مسند الفردوس» لابن حجر (٩١٩) به. وقال العراقي

في «تخريج أحاديث الإحياء» (١/ ١٠٢): رواه الديلمي في مسند الفردوس، وعبد السلام بن

صالح أبو الصلت الهروي ضعيف جداً. اهـ.

تذليل

أنا شيخنا الإمام صفِيُّ الدين قَدَسَ سرُّه بسنِّه إلى الشيخ محيي الدين قَدَسَ سرُّه^(١) أنه قال في الباب الموفي (٥٦٠)، ومن خطِّه الشريفِ نقلتُ وصيةً إلهيةً:

حدثنا عماد الدين عبد الله بنُ أحمد بن الحسن قال: حدثني بدر الجزريُّ قال: قال لي علي بن الخطاب الجزريُّ بالجزيرة، وكان من الصَّالِحِينَ: رأيتُ الحقَّ في النوم، فقال لي: يا ابن الخطاب تَمَنَّ؟ قال: فسكتُ، فقال: يا ابن الخطاب تمن قال: فسكتُ^(٢)، قال ذلك ثلاثاً، ثم قال لي في الرابعة: يا ابن الخطاب أعرضْ عليك مُلكي ومَلَكوتي وأقولُ لك: تَمَنَّ، وتسكتُ؟! قال: فقلتُ: يا ربُّ إن نطقتُ فبك، وإن تكلمتُ فيما تُجرِّبه على لساني، فما الذي أقولُ؟ فقال: قُلْ أنتَ بلسانك، فقلتُ: يا رب قد شَرَّفَتِ الأنبياءَ بكتِّبِ أنزلتَها عليهم، فشرَّفني بحديثٍ ليس بيني وبينك فيه واسطةٌ، فقال: يا ابن الخطاب، مَنْ أحسنَ إلى مَنْ أساءَ إليه فقد أخلصَ لله شُكراً، وَمَنْ أساءَ إلى مَنْ أحسنَ إليه فقد بدَّلَ نعمةَ الله كُفراً. قال: فقلتُ: يا رب زدني؟ فقال: يا ابن الخطاب، حَسْبُكَ حَسْبُكَ. انتهى^(٣).

قلتُ: هذا حديثٌ قدسيٌّ عالٍ يقعُ لنا بهذا السندِ اثني عَشْرِيًّا، وبالثاني أحدَ عَشْرِيًّا، وبالثالثِ عَشْرِيًّا. والله الحمد.

(١) من قوله: «عن الحافظ أبي طاهر السلفي»، إلى هاهنا سقط من (ف).

(٢) قوله: «فقال يا ابن الخطاب تمن قال فسكت». سقط من (ك).

(٣) انظر: «الفتوحات المكية» (١/ ٢٠٢).

وصل

أخبرنا شيخنا الإمام صفِيُّ الدين أحمد بن محمد قَدَس سرُّه، عن أخيه في الطريق الشيخ أحمد القَلْقَشندي المِيقاتي: أَنَّهُ رأى في المنام وهو بالرَّوضة الشريفة سنة (١٠٣٦)، أَنَّهُ دخلَ مع شيخه الشيخ أحمد بن علي السَّناوي قَدَس سرُّه الحُجْرَةَ الشريفة وسلَّمَا على رسولِ الله ﷺ وجلسَا. ورأى القَلْقَشنديُّ شيخنا قَدَس سرُّه قائماً بين يديه ﷺ، قال القَلْقَشنديُّ: فسأل شيخنا النبيَّ ﷺ، فقال: يا رسولَ الله مَنْ أَقْرَبُ النَّاسِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى؟ فقال ﷺ: «من استهلكت ذاته في ذاته وصفاته في صفاته». قال شيخنا قَدَس سرُّه: ثم جاءني الرَّائي - يعني القلقشندي - من الصُّبح مبشراً، والحمد لله.

ومن ذلك أروي أوائل سورة النَّحل عن العبدِ الصالح الفقيه المُقرئ الشيخ سلطان بن أحمد المزاحي الأزهرِيَّ رحمه الله تعالى، عن سالم السَّنْهُوري، عن النِّجم الغِيطي، عن الشمس محمد الدُّلجي بقراءته في المنام بمكة المعظَّمة على رسولِ الله ﷺ.

وأروي سورة الفاتحة وأوائل البقرة عن شيخنا الإمام صفِيُّ الدين أحمد بن محمد قَدَس سرُّه بقراءته على النبيِّ ﷺ في المنام.

وأروي سورة ﴿إِذَا زُلْزِلَتْ﴾ عن الفقيه المقرئ الشيخ تقي الدين عبد الباقي الحنبلي رحمه الله تعالى، بقراءته لها في المنام على رسولِ الله ﷺ، ثم سماعه لها منه ﷺ.

وأروي سورة الكوثر سماعاً وقراءةً من العارف بالله الشيخ محمد بن محمد الدَّمشقي، بسماعه وقراءته لها في المنام على رسولِ الله ﷺ، والحمد لله رب العالمين.

فصل

قال الحافظ شمسُ الدين محمد بنُ عبد الرحمن السَّخاوي في «الجواهر المكللة»: وكنتُ بحمدِ الله ممن لبسَ الطَّاقِيَةَ الصُّوفِيَّةَ من جماعةٍ كثيرين، منهم الإمامُ الزَّاهد الخَيْرُ مفيدُ القَاهِرَةِ الرَّزِينِ رضوانِ المقرئِ الحافظِ، بلباسِه لها ^(١) من الشيخِ القدوةِ الجمالِ عبدِ الله بنِ العلاءِ العَسْقَلَانِيِّ، بلباسِه لها من الشيخِ الرَّحْلةِ الصَّدرِ محمد بنِ محمد بنِ محمد البكري، بلباسِه لها من القطبِ الكبيرِ أبي بكرِ محمد بنِ أحمدِ القَسْطَلَانِيِّ، بلباسِه لها من الإمامِ الشَّهابِ أبي حفصِ السَّهْرَوَرْدِيِّ، بلباسِه لها من قطبِ الأقطابِ المُحْيَوِيِّ أبي محمدِ عبدِ القادرِ بنِ أبي صالحِ الكَيْلَانِيِّ، بلباسِه لها من أبي سعدِ ^(٢) المباركِ بنِ عليِّ المُخَرَّمِيِّ، وهو من أبي الحسنِ عليِّ بنِ أحمدِ الهَكَارِيِّ، وهو من أبي الفرجِ الطَّرْسُوسِيِّ، وهو من أبي الفضلِ عبدِ الواحدِ التَّمِيمِيِّ، وهو من والده عبدِ العزيزِ، وهو من أبي بكرِ الشُّبْلِيِّ، وهو من سيِّدِ الطائفةِ أبي القاسمِ الجُنَيْدِ البَغْدَادِيِّ، وهو من خاله أبي الحسنِ السَّرِيِّ السَّقَطِيِّ، وهو من أبي محفوظٍ معروفِ الكرخيِّ، وهو فيما يزعمُه الصُّوفِيَّةُ من أبي سليمانِ داودِ بنِ نصيرِ الطَّائِيِّ، وهو كذلك من أبي محمدِ حبيبِ العَجَمِيِّ، وهو مما هو ممكنٌ من الإمامِ أبي سعيدِ الحسنِ البَصْرِيِّ، وهو فيما عند الصُّوفِيَّةِ من عليِّ بنِ أبي طالبِ رضي اللهُ عنه.

قال: وإنما أثبتُّ ^(٣) هذا هنا تبرُّكاً بذكرِ الصالحينِ، واقتفاءً لكثيرٍ من أئمةِ

(١) لفظ: «لها» زيادة من (ك).

(٢) في (ك): «سعيد».

(٣) في (ك): «ثبت».

الحديث الماضين، لا لكوني معتمداً صحةً اتصاليها، بل هي منقطعةٌ في غير ما موضع.

ولذا قال شيخنا رحمه الله تعالى - يعني ابن حجر - : إنه ليس في شيءٍ من طرقها ما ثبت، ولم يرد في خيرٍ صحيحٍ ولا حسنٍ ولا ضعيفٍ: أن النبي ﷺ ألبس الخرقَةَ على الصُّورة المتعارفة بين الصوفية لأحدٍ من أصحابه ولا أمرَ أحدًا من أصحابه يفعل ذلك، وكلُّ ما يُروى من ذلك صريحاً، فباطل.

قال: ثم إنَّ من الكذبِ المُفترى قولٌ مَنْ قال: إنَّ علياً ألبس الخرقَةَ الحسنَ البصريَّ، فإنَّ أئمةَ الحديثِ لم يُثبتوا للحسنِ من عليٍّ سماعاً، فضلاً عن أنَّه يُلبسه الخرقَةَ.

قال السَّخاوي: ولم يتفرد شيخنا - يعني: ابن حجر - بهذا بل سبقه إليه جماعةٌ حتى ممن لبسها وألبسها كما بيَّته في جزءٍ أفردته لأسانيدي^(١) فيها، والله المستعان. انتهى^(٢).

(١) في (ف): «لأسانيده».

(٢) انظر: «الجواهر المكللة» للسخاوي (ص ١١٥ - ١١٧).

تنوير الأفهام بتنفيذ الأوهام

قال الحافظ جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر الشيوطي رحمه الله في «إتحاف الفرقة برفع^(١) الخرقه»:

مسألة: أنكر جماعة من الحفاظ سماع الحسن البصري من أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه وكرم وجهه، وتمسك بهذا بعض المتأخرين فحدّث به في طريق لبس^(٢) الخرقه والتلقين، وأثبتته جماعة، وهو الراجح عندي لوجوه، وقد رجّحه أيضاً الضيأ المقدسي في «المختارة» فإنه قال: قال الحسن بن أبي الحسن البصري رضي الله عنه، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه. وقيل: لم يسمع منه^(٣). وتبعه على هذه العبارة الحافظ ابن حجر في «أطراف المختارة»، ولكنّه بعد رجّح سماعه وصحّحه.

الوجه الأول: إن العلماء ذكروا في الأصول في وجوه الترجيح: أن المثبت مقدّم على النافي، لأنّ معه زيادة علم.

الثاني: إن الحسن ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه باتفاق، وكانت أمّه خيرة مولاة أم سلمة رضي الله عنها، وكانت أم سلمة رضي الله عنها تُخرجه إلى الصحابة يُباركون عليه، وأخرجته إلى عمر فدعا له: اللهم فقّههُ في الدين وحبّبه إلى الناس.

(١) كذا في الأصلين: «برفع». والصواب: «برفؤ». كما في «الحاوي للفتاوى» للسيوطي (٢/ ١٢٢).

(٢) في (ف): «طريق لبس طريق». والمثبت موافق لما في «إتحاف الفرقة» (الحاوي للفتاوى) (٢/ ١٢٢).

(٣) انظر: «الأحاديث المختارة» (٢/ ٤١).

ذكره الحافظ المزي في «التهذيب»^(١)، وأخرجه العسكري في كتابه «المواعظ» بسنده.

وذكر المزي: أنه حضر يوم الدار وله أربعة عشر سنة^(٢).

ومن المعلوم أنه من حين بلغ سبع سنين أمر بالصلاة، فكان يحضر الصلاة ويصلي خلف عثمان، إلى أن قتل عثمان وعلي إذ ذاك بالمدينة، فإنه لم يخرج منها إلى الكوفة إلا بعد قتل عثمان، فكيف يستنكر سماعه منه وهو كل يوم يجتمع به في المسجد خمس مرات، من حين نَهَزَ إلى أن بلغ أربع عشرة سنة^(٣) وزيادة على ذلك، ولا شك أن علياً رضي الله عنه كان يزور أمهات المؤمنين رضي الله عنهن ومنهن أم سلمة، والحسن في بيتها هو وأمه.

الوجه الثالث: أنه ورد عن الحسن البصري ما يدل على سماعه منه، أورد المزي في «التهذيب» من طريق أبي نعيم قال: حدثنا أبو القاسم عبد الرحمن بن العباس بن عبد الرحمن بن زكريا، حدثنا أبو حنيفة محمد بن حنيفة الواسطي، حدثنا محمد بن موسى الحرشي، ثنا ثمامة بن عبيدة، ثنا عطية بن محارب، عن موسى بن عبيد قال: سألت الحسن قال: قلت: يا أبا سعيد إنك تقول: قال رسول الله ﷺ. وإنك لم تدركه؟ فقال: يا ابن أخي لقد سألتني عن شيء ما سألتني عنه أحد قبلك، ولولا

(١) انظر: «تهذيب الكمال» للمزي (٦/ ٩٦، و١٠٤).

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» للمزي (٦/ ٩٧).

(٣) قال أبو حاتم الرازي في «المراسيل» (ص ٣١): سئل أبو زرعة: لقي الحسن أحدًا من البدرين؟ قال: رأهم رؤية، رأى عثمان بن عفان وعلياً. قلت: سمع منهما حديثاً؟ قال: لا، وكان الحسن البصري يوم بويع لعلي رضي الله عنه ابن أربع عشرة، ورأى علياً بالمدينة ثم خرج علي إلى الكوفة والبصرة ولم يلقه الحسن بعد ذلك.

منزلتكَ مني ما أخبرتكَ أنِّي في زمانٍ كما ترى - وكان في عملِ الحجَّاج - كلُّ شيءٍ سمعتني أقول: قال رسولُ الله ﷺ فهو عن عليِّ بن أبي طالبٍ رضي الله عنه، غيرَ أنِّي في زمانٍ لا أستطيعُ أن أذكرَ عليًّا^(١).

ثم قال: ذُكر ما وَقَعَ لنا من روايةِ الحسنِ البصري عن الإمامِ عليِّ رضي الله تعالى عنه، فساقَ عشرَ أحاديثٍ مسندة من روايةِ الحسنِ البصريِّ عن عليِّ رضي الله تعالى عنه، قال في آخرها:

قال الحافظ ابنُ حجر: وَقَعَ في «مسند أبي يعلى» قال: حدثنا جُوَيْرِيَةُ بن أشرس^(٢)، أخبرنا عقبه بن أبي الصهباء الباهلي قال: سمعتُ الحسنَ يقول، قال سمعتُ عليًّا يقول: قال رسولُ الله ﷺ: «مثلُ أُمَّتي مثلُ المطرِ» الحديث^(٣).

قال محمد بنُ حسن الصَّيرفي شيخُ شيوخنا: هذا نصُّ صريحٌ في سماعِ الحسنِ من علي رضي الله عنه، رجاله ثقاتٌ، جُوَيْرِيَةُ: وثقه ابنُ حبان، وعقبه: وثقه أحمد بنُ حنبل وابنُ معين. انتهى^(٤).

قلت: إذا صحَّ سماعُ الحسنِ من عليٍّ فقد انتفى سببُ الخَدَشِ، فإنَّ مَنْ خَدَشَ

(١) انظر: «تهذيب الكمال» للمزي (٦/ ١٢٤ - ١٢٥). وثُمَامَةُ بن عُبيدة، قال أبو حاتم: منكر الحديث، وكذبه ابنُ المديني.

(٢) كذا في النسخ و«إتحاف الفرقة»: «جُوَيْرِيَةُ بن أشرس». ولعله: «حوثره بن أشرس»، فهو شيخُ أبي يعلى. وقد ترجم له ابنُ أبي حاتم (١/ ٢٨٣) ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً. وذكره ابنُ حبان في «الثقات» (٨/ ٢١٥).

(٣) لم أقف عليه في مطبوع «مسند أبي يعلى»، وليس في «إتحاف الخيرة المهرة»، ولا غيرها من مصادر الحديث.

(٤) انظر: «إتحاف الفرقة» (الحاوي للفتاوى) (٢/ ١٢٢ - ١٢٥).

متمسكاً عدم سماع الحسن عن علي، فإذا صحَّ السماع بالنص الصريح لم يبق للخادش متمسكاً، إذ قد أثبتته جمع من الصوفية، وفيهم من هو جامع بين الفقه والحديث والتصوف، كالعارف الكبير الشيخ شهاب الدين السهروردي، والقطب الغوث سيدي عبد القادر الجيلاني، وغيرهما قدس الله أسرارهم ونفعنا بهم، والمثبت مقدم على النافي.

وأما قوله: «ولم يرد في خبر صحيح ولا حسن ولا ضعيف أن النبي ﷺ ألبس الخرقَةَ على الصورة المتعارفة بين الصوفية لأحد من أصحابه أبداً»، فليس فيه إلا نفي، ورود الكيفية المخصوصة لا أصل الإلباس وذلك غير قادح، فإن الشيخ شهاب الدين السهروردي قدس سره قد قال في «العوارف»: ولا خفاء بأن لبس الخرقَةَ على الهيئة التي يعتمدها الشيوخ في هذا الزمان، لم يكن في زمان^(١) رسول الله ﷺ، وهذه الهيئة والاجتماع لها والاعتداد بها من استحسان الشيوخ^(٢). انتهى.

مع أنه أخرج قبل هذا الكلام حديث أم خالد بسنده المثبت لأصل اللبس بكيفية ما^(٣)، وهو دليل على أن الأمر في الكيفية واسع، فإنه ﷺ ألبس علياً العمامة وأرخی له طرفها، وألبس عبد الرحمن بن عوف العمامة وأرخی له طرفها، وألبس عباساً كساء أسود بحضور أولاده ودعا له ولهم^(٤)، وجلل على أهل البيت كساء ودعا لهم، وألبس أم خالد خميصاً سوداء صغيرة بيده، وقال لها: «أبلي وأخلي»^(٥).

(١) في (ك): «زمن».

(٢) انظر: «عوارف المعارف» (ص ١١٠).

(٣) انظر: «عوارف المعارف» (ص ١١٠).

(٤) وسيرد تخريج هذه الأخبار في التكميل الآتي.

(٥) أخرجه البخاري (٥٨٢٣) من حديث أم خالد.

وإذا ثبتَ إلباسُه ﷺ إياها للصغيرِ والكبيرِ، والمفردِ والجمعِ، والذكرِ والأنثى،
بالكيفياتِ المختلفةِ، دلَّ على أنَّ الأمرَ في الكيفيةِ واسعٌ، وأنه كان يفعلُ بما أراه اللهُ
بنورِ النبوةِ ما هو اللَّائقُ بالحالِ أو الشخصِ، فكذلك الوارثُ بالحقِّ يفعلُ ما أراه اللهُ
بنورِ الولايةِ الموروثةِ من الاتباعِ الكاملِ لائقاً بحالِ الشخصِ وزمانه ومكانه، إذ
لا شكَّ أنَّ الأحوالَ تختلفُ باختلافِ الأشخاصِ والأزمانِ والأمكنةِ، وهو في كلِّ
ذلك متَّبِعٌ للسنَّةِ، وبالله التوفيق.

تكميل المرام بتأسيس أصول المقام

قال الحافظ جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى في «زاد المسير»^(١):

فائدة: قال السهروardi في «عوارف المعارف»: وجه لبس الخرقه من السنة حديث أم خالد قالت: أتني النبي ﷺ بثياب فيها خميصه سوداء صغيرة، فقال: «من ترون أكسو هذه؟» فسكت القوم، فقال النبي ﷺ: «إيتوني بأم خالد»، فأتي بي فألبسنيها بيده، وقال: «أبلي وأخلي»^(٢).

قال: ولا خفاء أن لبس الخرقه على الهيئة التي يعتمدها الشيوخ في هذا الزمان لم يكن في زمن رسول الله ﷺ، وهذه الهيئة والاجتماع لها والاعتداد بها من استحسان الشيوخ، وأصله من الحديث ما رويناؤه انتهى^(٣).

قلت: وأصل الاجتماع لها قد ورد أيضاً في «جامع الترمذي»:

عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ للعباس: «إذا كان غداً الإثنين فأتني أنت وولدك حتى أدعو لهم بدعوة ينفعك الله بها وولدك»، قال: فغدا وغدونا معه، فألبسه كساءً أسوداً، ثم قال: «اللهم اغفر للعباس وولده مغفرة ظاهرة وباطنة، لا تغادر ذنباً، اللهم احفظه في ولده»^(٤).

(١) هو «زاد المسير في الفهرست الصغير» في فن الحديث. انظر: «كشف الظنون» (٢/ ٩٤٧).

(٢) أخرجه السهروardi في «عوارف المعارف» (ص ١١٠)، والبخاري (٥٨٢٣) من حديث أم خالد.

(٣) انظر: «عوارف المعارف» (ص ١١٠).

(٤) أخرجه الترمذي في جامعه (٣٧٦٢) والبخاري في «مسنده» (٥٢١٣) عن إبراهيم بن سعيد الجوهري،

عن عبد الوهاب بن عطاء، عن ثور بن يزيد، عن مكحول، عن كريب، عن ابن عباس. وقال البخاري:

وهذا الحديث لا نعلم أحداً رواه عن ثور، إلا عبد الوهاب بن عطاء، ولا نعلم أحداً تابعه على

روايته، ولا نعلم يروى عن ابن عباس إلا من هذا الوجه، ولا نعلم مكحولاً أسند عن كريب غير =

قال الترمذي: هذا حديث حسن.

وفيه: عن عمر بن أبي سلمة رضي الله عنهما قال: نزلت هذه الآية على النبي ﷺ: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾ [الأحزاب: ٣٣] في بيت أم سلمة، فدعا النبي ﷺ فاطمة وحسناً وحسيناً، فجللهم بكساءٍ وعليّ خلف ظهره، ثم قال: «اللهم هؤلاء أهل بيتي، فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً»^(١).

وفيه: عن أم سلمة رضي الله عنها: أن النبي ﷺ جلل على الحسن والحسين وعليّ وفاطمة كساءً، ثم قال: «اللهم هؤلاء أهل بيتي وخاصتي، أذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً»، فقالت أم سلمة: وأنا معهم يا رسول الله؟ قال: «إنك على خير»^(٢).

قال: هذا حديث حسن صحيح، وهذا أحسن شيء يروى في هذا الباب.

انتهى. والله أعلم.

= هذا الحديث، وعبد الوهاب بصري، انتقل إلى بغداد، ولم يكتب عنه بالبصرة، فقدم بغداد فحدث، فأخبرني بعض أصحابه أنه كتب إلى أهله، أنه قد كتب عني فاحمدوا الله. وهذا الحديث عندي ليس له أصل، فأظنه حدث به أيام الرشيد لأنه أعطاه شيئاً.

وذكر الخطيب في «تاريخه» (١٢ / ٢٧٦): أنهم أنكروا على الخفاف حديثاً رواه لثور بن يزيد، عن مكحول، عن كريب، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ حديثاً في فضل العباس وما أنكروا عليه غيره. فكان يحيى بن معين، يقول: هذا موضوع، وعبد الوهاب لم يقل فيه: حَدَّثَنَا ثور، ولعله دلس فيه، وهو ثقة.

(١) أخرجه الترمذي في جامعه (٣٧٨٧)، وقال: غريب من هذا الوجه.

(٢) أخرجه الترمذي في جامعه (٣٨٧١).

ثم قال السيوطي: وقال ابن الصلاح: من القرب لبس الخِرقة، وقد استخرج لها بعض المشايخ أصلاً من سنة النبي ﷺ، وهو حديث أم خالد. فذكر الحديث الذي ذكره السهروردي، وهو مخرَج في الصحيحين.

ثم قال السيوطي: وقد استنبطت للخِرقة أصلاً من السنة أوضح مما تقدّم، وهو ما أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» من طريق عطاء الخراساني: أن رجلاً أتى ابن عمر فسأله عن إرخاء طرف العِمامة، فقال له عبد الله: إن رسول الله ﷺ بعث سريةً وأمّر عليها عبد الرحمن بن عوف وعقد له لواءً، وعلى عبد الرحمن بن عوف عِمامةً من كرايس مصبوغةً بسوادٍ، فدعاه رسول الله ﷺ، فحلَّ عِمامته ثم عممه بيده، وأفضل موضع أربع أصابع، أو نحو ذلك، فقال: «هكذا فاعتم»، فإنه أحسن وأجمل^(١).

وأخرج أبو داود والبيهقي عن عبد الرحمن بن عوف قال: عممني رسول الله ﷺ، فسدلها بين يدي ومن خلفي^(٢). فالاستدلال بهذا للباس الخِرقة أنسب، والله أعلم. انتهى.

قلت: إنه كذلك، لكن الاستدلال بحديث علي عند الطبراني أنسب من الاستدلال بحديث ابن عوف، لأن سلسلة الصوفية تنتهي إلى علي لا إلى ابن عوف.

(١) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٥٨٤٠) من طريق عثمان بن عطاء الخراساني، عن أبيه، به. وعثمان ليس بقوي.

(٢) أخرجه أبو داود (٤٠٧٩)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٥٨٣٩) عن عثمان بن عثمان الغطفاني، عن سليمان بن خربوذ، عن شيخ من أهل المدينة، عن عبد الرحمن بن عوف، به. وإسناده ضعيف لإبهام الشيخ المدني، وجهالة سليمان بن خربوذ.

وهو ما رواه الطبراني في «الكبير» قال: حدثنا بكر بن سهل^(١) بن عبد الله بن يونس، حدثنا يحيى بن حمزة، حدثنا أبو عبيدة الحمصي، عن عبد الله بن بسر قال: بعث رسول الله ﷺ علي بن أبي طالب إلى خيبر فعممه بعمامة سوداء، ثم أرسلها من وراءه، أو قال: على كتفه اليسرى^(٢).

قال السيوطي في «فتاويه التفسيرية» في آل عمران: رواه في «الكبير»، وإسناده حسن. انتهى.

وقال في «جمع الجوامع» معزواً إلى ابن أبي شيبة والطيالسي وابن منيع والبيهقي، عن علي قال: عممني رسول الله ﷺ يوم غدیر خم بعمامة، فسدلها خلفي. وفي لفظ: فسدل طرفها على منكبي، ثم قال: «إن الله أمدني يوم بدر وحنين بملائكة يعتمون هذه العمّة»^(٣).

(١) في (ك): «سهيل». وهو خطأ.

(٢) أخرجه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (١٠٩ / ٩) من طريق الطبراني، وأورده ابن كثير في «جامع المسانيد» (٥ / ٩٦ - ٩٧)، والهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥ / ٢٦٧) عن الطبراني، به. وقال ابن كثير: فيه نكارة. وقال الهيثمي: رواه الطبراني عن شيخه بكر بن سهل الدماطي قال الذهبي: وهو مقارب الحديث. وقال النسائي: ضعيف. وبقية رجاله رجال الصحيح، إلا أني لم أجد لأبي عبيدة عيسى بن سليم من عبد الله بن بسر سماعاً.

(٣) أخرجه الطيالسي (١٤٩)، والبيهقي في «السنن» (١٩٧٣٦)، وابن أبي شيبة وابن منيع كما في «إتحاف الخيرة المهرة» (٤ / ٤٨٧) من طريق الأشعث بن سعيد، عن عبد الله بن بشر، عن أبي راشد الحبراني، عن علي. وقال البيهقي: أشعث - هو أبو الربيع السمان، وليس بالقوي، وخالفه إسماعيل بن عياش، فرواه عن عبد الله بن بسر هذا، عن عبد الرحمن بن عدي البهراني، عن أخيه عبد الأعلى، عن النبي ﷺ منقطعاً، وعبد الله بن بسر هذا ليس بالقوي.

وقال معزواً إلى ابن شاذان في «مشيخته» عن علي: أن النبي ﷺ عممه بيده، فذئب العِمامة من وراءه ومن بين يديه، ثم قال النبي ﷺ: «هكذا تكون تيجانُ الملائكة»^(١). انتهى.

نتمة

قال الشهابُ القسطلاني في «المواهب اللدنية» بعد نقل خُدشِ الخادشين في اتصالِ لبسِ الخِرقة من طريقِ الحسنِ البصري:

نعم وردَ لبسُهم لها مع الصِّحة المتصلة إلى كميل بن زيادٍ، وهو صحبِ عليّ بن أبي طالب من غير خُلْفٍ في صحبته بين أئمة الجرح والتعديل.

وفي بعضِ الطُّرق اتصالتها بأويسِ القرني، وهو اجتمعَ بعمر بن الخطاب رضي الله عنه وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه، وهذه صحبةٌ لا مَطْعَنُ فيها، وكثيرٌ من السادةِ يكتفي بمجرّد الصحبة، كالأشاذلية وشيخنا أبي إسحاق إبراهيم المتبولي^(٢).

وكان الشيخُ يوسف العجمي^(٣) يجمعُ بين تلقينِ الذكرِ وأخذِ العهدِ واللبسِ، وله في ذلك رسالة: «ريحان القلوب» قرأها علي ولِدِ ولِدِه العارفِ المسلكِ سيدي علي، مع إلباسه الخِرقة، والتلقين، والعهد. انتهى^(٤).

(١) هو في «مشيخة ابن شاذان الصغرى» (٢٦) عن ابن قانع، عن محمد بن عبد الله ابن مهران، عن عبد العزيز الأوسي، عن علي بن أبي علي، عن جعفر ابن محمد، عن أبيه، عن جده، عن علي. وعلي بن أبي علي وهو اللهبي، متروك الحديث.

(٢) هو إبراهيم بن علي بن عمر الأنصاري المتبولي الأحمدى الصوفي، المتوفى سنة (٨٨٠هـ).

(٣) أبو المحاسن الكوراني، ثم المصري، المتوفى سنة (٧٦٨هـ).

(٤) انظر: «المواهب اللدنية بالمنح المحمدية» (٢ / ١٤١).

استنزال الرحمة والبركات بذكر شيء من سلاسل أهل الله المؤيدين في الحركات والسكنات

لبستُ والله الحمد الخِرقةَ الشريفةَ الفقريّةَ الفخريةَ من يد شيخنا العارف بالله سيدي صفّي الدين أحمد بن محمد المدني الأنصاري المعروف بالقشاشي قدّس سرّه وأعاد علينا من بركاته آمين غير ما مرّة:

منها: يومُ السبت المبارك أول وقتِ الظهر (٢٧) من ذي القعدة الحرام، سنة (١٠٦٩)^(١) بمنزله المبارك بظاهر المدينة الشريفة، على ساكنها أفضل الصلاة والسلام، وهي شَمْلَةٌ سوداء، تعمّم بها أولاً ثم ألَبَسْنِيهَا بيده وأرْحَى إِلَيَّ^(٢) العَدْبَتَيْنِ. ومنها: يوم الإثنين (٤) محرم الحرام، سنة (١٠٧٠) طاقةً قدسيّةً بيضاء، هديةً ابن عمّه المكرّم، الشيخ أبي الفتح الدّجاني رحمه الله تعالى القدسي، ألَبَسْنِيهَا بيده المبارك.

ومنها: عصر يوم الخميس (٢٤) من شهر رمضان المبارك، سنة (١٠٧٠) قميصاً أبيض وطاقةً بيضاء ألَبَسْنِيهِمَا بيده بمنزله بظاهر المدينة، على ساكنها أفضل الصلاة والسلام.

بأسانيده في ذلك من طُرُقٍ كثيرةٍ يطولُ استيفؤها، فلنقتصر على بعض مشاهيرها:

منها: القادرية، وله فيها طُرُق، منها: مسلسلٌ باليمانينَ إلى سيدي الشيخ عبد القادر قدّس الله سرّه، فقد لبس شيخنا الإمام صفّي الدين أحمد بن محمد قدّس سرّه

(١) في (ف): «١٠٧٩».

(٢) في (ك): «لي».

سرّه، عن والده العارف بالله الشيخ محمد بن يونس بن وليّ الله أحمد المقدسيّ الدّجاني ثم اليميني، بلباسه لها عن شيخه العارف بالله تعالى الأمين بن (١) الصديق اليميني المرواحي (٢)، بلباسه لها عن شيخه العارف بالله تعالى شجاع الدين عمر بن أحمد جبريل، بلباسه لها عن شيخه العارف بالله عبد القادر بن الجُنيد، بلباسه لها من أبيه الجُنيد بن أحمد، بلباسه لها من أحمد بن موسى المشرع، بلباسه لها من الشيخ إسماعيل بن الصديق الجبرتي، بلباسه لها من العارف بالله الشيخ محمد المزجاجي، بلباسه لها من شيخه قطب وقته وغوث زمانه شرف الدين أبي المعروف إسماعيل بن إبراهيم بن عبد الصمد الجبرتي قدس سرّه، بلباسه لها من شيخه سراج الدين أبي بكر بن محمد السّلامي، بلباسه لها من شيخه محيي الدين أحمد بن محمد الأسدي، بلباسه لها من شيخه فخر الدين أبي بكر بن محمد بن يغنم، بلباسه لها من شيخه أبي أحمد محمد بن أحمد بن عبد الله، بلباسه لها من والده أبي محمد أحمد بن عبد الله بن يوسف، بلباسه لها من يد والده عبد الله بن يوسف ومن يد شيخه عبد الله بن قاسم بن ذرّبة، بلباسهما من يد الشيخ أبي محمد عبد الله بن علي الأسدي، بلباسه لها من شيخ شيوخ العالم قطب الأقطاب الغوث الفرد الجامع محيي الدين أبي محمد عبد القادر بن أبي صالح الجيلاني قدس الله سرّه وأرواحهم ورحمنا بهم، بلباسه لها من يد الشيخ أبي سعد المبارك بن علي بن الحسين بن بُندار البغدادي المُخرمي - بكسر المهملة المشدّدة، منسوب إلى المخرّم محلّة ببغداد شرقيها، نزلها بعض ولد يزيد بن المخرّم، فنُسبت إليه. ذكره المنذريُّ كما في «طبقات الحافظ ابن رجب

(١) لفظ: «بن» سقط من (ف).

(٢) في الأصلين: «المرواحي». والتصويب من مصادر ترجمته.

الحنبلي»^(١)، بلباسه لها من يد شيخ الإسلام أبي الحسن علي بن أحمد بن يوسف الهكاري، بلباسه لها من يد أبي الفرج محمد بن عبد الله الطرسوسي، بلباسه لها من يد أبي الفضل عبد الواحد بن عبد العزيز بن الحارث التميمي، بلباسه لها من يد والده عبد العزيز بن الحارث التميمي، بلباسه لها من يد أستاذه أبي بكر محمد بن دُلف بن خَلَف بن محمد بن جَحْدَر الشُّبلي، بلباسه لها من يد سيد الطائفة الأستاذ أبي القاسم الجُنيد بن محمد البغدادي قدس الله سره وأسرارهم ورحمنا بهم، بلباسه لها من يد خاله أبي الحسن السري بن المُغَلَس السَّقَطِي، بلباسه لها من يد أبي محفوظ معروف فيروز الكرخي، بلباسه لها من يد الأستاذ أبي سليمان داود بن نصير الطائي، بلباسه لها من يد أبي محمد حبيب بن محمد العجمي، بلباسه لها من يد سيد التابعين الحسن بن أبي الحسن يسار البصري، بلباسه لها من أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه وقدس أسرارهم أجمعين، بلباسه لها من إمام المتقين والمرسل رحمة للعالمين محمد المصطفى رسول الله وخاتم النبيين ﷺ، وعلى آله وصحبه وورثته أجمعين، عدّد خلق الله بدوام الله الملك الحق المبين.

ومنها: إن شيخنا الإمام صفّي الدين أحمد بن محمد قدس سره لبسها من يد شيخه العارف بالله أبي المواهب أحمد بن علي الشنّاوي قدس سره، بلباسه لها من يد أبيه علي بن عبد القدوس، بلباسه لها من أبيه عبد القدوس، بلباسه لها عن الشيخ عبد الوهاب الشعراوي، بلباسه لها من يد الحافظ جلال الدين الشيوطي في روضة مصر (١٢) ربيع الأول، سنة (٩١١)، بلباسه لها من يد الشيخ كمال الدين محمد بن محمد، المعروف بابن إمام الكاملية، تُجاه الكعبة المشرفة، في شوال

(١) انظر: «ذيل طبقات الحنابلة» (١/ ٣٦٦).

سنة (٨٦٩)^(١)، بلباسه لها من الشمس محمد ابن الجزريّ، بلباسه لها من الزين عمر بن الحسين بن أميلة المَراغي، بلباسه لها من العزّ أحمد بن إبراهيم الفاروئي، بلباسه لها من الإمام محيي الدين محمد بن علي بن العربي قدّس سرّه وأسراؤهم أجمعين ورحمنا بهم، بلباسه لها من يد جمال الدين يونس بن يحيى بن أبي البركات الهاشمي العباسي بمكة المعظّمة تُجاه ركن اليماني بالمسجد الحرام، سنة (٥٩٩)، بلباسه لها من يد شيخ الوقت عبد القادر الجيلي قدّس سرّه، بسنده السابق.

ومنها: بالسند إلى الشيخ إسماعيل الجبرتي قدّس سرّه، بلباسه لها من جمال الدين محمد بن أبي بكر الضجاعي الزبيدي، بلباسه لها من الحافظ برهان الدين إبراهيم بن عمر بن علي العلويّ الزبيدي، بلباسه لها من الإمام جمال الدين عبد الحميد بن عبد الرحمن بن عبد الحميد بن كوهي الآتشكاهي، بلباسه لها من نُجيم الدين عبد الله بن محمد الأصفهاني، بلباسه لها من عزّ الدين الفاروئي، بلباسه لها من الشيخ محيي الدين محمد بن علي بن العربي قدّس سرّه، بسنده السابق.

ومنها: القُشيرية وبه إلى الحافظ برهان الدين العلوي بلباسه لها من تقي الدين الشعبي، وهو من أحمد بن موسى الحموي، وهو من أمين الدين أبي الثمن ابن عساكر، وهو من تقي الدين أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن، المعروف بابن الصّلاح الكردي الشّهْرزوري.

قال: ولي في الخِرقة إسنادٌ عالٍ جدّاً، ألبسني الخِرقة أبو الحسن المؤيد بن محمد الطوسي، قال: أخذتُ الخِرقة من أبي الأسعد هبة الرحمن بن عبد الواحد بن أبي القاسم القُشيري، قال: أخذتُ الخِرقة من جدّي الأستاذ أبي القاسم، وهو

(١) في (ك): «٧٦٩». وهو وهم.

أَخَذَهَا مِنْ أَبِي عَلِي الدَّقَاقِ، وَهُوَ أَخَذَهَا مِنْ أَبِي الْقَاسِمِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَمُويَةَ النَّصْرَابَادِيِّ، وَهُوَ أَخَذَهَا مِنْ أَبِي بَكْرِ الشُّبَلِيِّ، وَهُوَ أَخَذَهَا مِنَ الْجُنَيْدِ، بِسَنَدِهِ الْمَعْرُوفِ.

ومنها: السَّهْرَوَرْدِيَّةُ، لِبَسْتِهَا مِنْ شَيْخِنَا الْإِمَامِ صَفِيِّ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ قَدَّسَ سِرَّهُ، بِسَنَدِهِ إِلَى الشَّيْخِ عَبْدِ الْوَهَّابِ الشُّعْرَاوِيِّ، بِلِبَاسِهِ لَهَا مِنْ شَيْخِ الْإِسْلَامِ زَكَرِيَّا بْنِ مُحَمَّدِ الْأَنْصَارِيِّ، وَأَرْخَى لَهُ الْعَدْبَةَ، وَذَلِكَ فِي مُحَرَّمِ سَنَةِ (٩١٤)، بِلِبَاسِهِ لَهَا مِنَ الشَّهَابِ أَحْمَدَ بْنِ الْفَقِيهِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ الدَّمِيَّاطِيِّ، الشَّهِيرِ بِالزَّكْبَانِيِّ، بِلِبَاسِهِ لَهَا مِنَ الزَّيْنِ أَبِي بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدِ الْخَوَافِيِّ صَاحِبِ «الْوَصَايَا الْقُدْسِيَّةِ»، بِلِبَاسِهِ لَهَا مِنَ الزَّيْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدِ الشُّبْرَيْسِيِّ، بِلِبَاسِهِ لَهَا مِنَ الْعَارِفِ بِاللَّهِ الْجَمَالِ أَبِي الْمُحَاسَنِ يُوسُفَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْكُرْدِيِّ الْكُورَانِيِّ، مُحْيِي طَرِيقَةَ الْجُنَيْدِ بِمِصْرَ بَعْدَ انْدِرَاسِهَا، بِلِبَاسِهِ لَهَا ^(١) مِنَ الْفَقِيهِ حَسَنِ الشَّمْشِيرِيِّ وَالتَّجَمِّعِ مُحَمَّدَ بْنَ سَعْدِ اللَّهِ الْأَصْفَهَانِيِّ، بِلِبَاسِ أَوْلِهِمَا عَنْ ثَانِيهِمَا، وَعَنْ بَدْرِ الدِّينِ مُحَمَّدِ الطُّوسِيِّ، بِلِبَاسِ الطُّوسِيِّ وَالْأَصْفَهَانِيِّ لَهَا عَنْ نُورِ الدِّينِ عَبْدِ الصَّمَدِ النَّطَّنْزِيِّ، بِلِبَاسِهِ لَهَا عَنْ نَجِيبِ الدِّينِ عَلِيِّ بْنِ بَزْغَشِ الشُّيرَازِيِّ، بِلِبَاسِهِ لَهَا مِنَ الْعَارِفِ بِاللَّهِ الشَّيْخِ شَهَابِ الدِّينِ عَمَرَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ السَّهْرَوَرْدِيِّ رَوَّحَ اللَّهُ رُوحَهُ وَأَرْوَاهُمْ وَرَحِمَنَا بِهِمْ، بِلِبَاسِهِ لَهَا مِنْ عَمَّةِ الضِّيَاءِ أَبِي النَّجِيبِ عَبْدِ الْقَاهِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، بِلِبَاسِهِ لَهَا مِنْ عَمَّةِ الْوَجِيهِ عَمَرَ بْنِ مُحَمَّدِ، الْمَعْرُوفِ بِعَمُويَةَ، بِلِبَاسِهِ لَهَا مِنَ وَالِدِهِ الْمَعْمَرِ مُحَمَّدِ عَمُويَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدِ، وَمِنَ الشَّيْخِ أَبِي الْفَرَجِ الزَّنْجَانِيِّ، يَدُ أَحَدِهِمَا مَشَارَكَةً لِلْآخِرِ، بِلِبَاسِ أَبِيهِ مِنَ الشَّيْخِ أَحْمَدِ الْأَسْوَدِ الدِّيْنُورِيِّ، بِلِبَاسِهِ عَنْ مَمَشَادِ الدِّيْنُورِيِّ، وَبِلِبَاسِ فَرَجِ الزَّنْجَانِيِّ لَهَا عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ التَّهَونُودِيِّ، بِلِبَاسِهِ مِنْ أَبِي

(١) لفظ: «لها» زيادة من (ك).

عبد الله محمد بن خفيف الشيرازي، بلباسه من أبي محمد رُويم بن أحمد البغدادي، بلباسهما - أعني: ممشاد ورويم - من سيد الطائفة أبي القاسم الجنيدي البغدادي قدس سره وأسراؤهم أجمعين، ورحمنا بهم آمين، بسنده السابق.

وبه إلى شيخ الإسلام زكريا، وهو من الشمس محمد بن عمر الواسطي الأصل الغمري، وهو من أبي العباس أحمد الزاهد، وهو من الشهاب الدمشقي، وهو من عبد الرحمن الشريقي، وهو من أحمد الروذباري، وهو من رضي الدين علي بن سعيد الغزنوي، المعروف بـ «لالا»، وهو من المجد البغدادي، وهو من الشيخ نجم الدين الكبري أحمد بن عمر الخيوق، وهو من الشيخ عماد بن ياسر البديسي، وهو من الشيخ ضياء الدين أبي النجيب السهروردي، بسنده السابق.

ومنها: الكبروية، وبه إلى الشيخ نجم الدين الكبري، بلباسه لها من الشيخ إسماعيل القصري، وهو من الشيخ محمد المانكيل، وهو من الشيخ داود بن محمد، المعروف بخادم الفقراء، وهو من الشيخ أبي العباس بن إدريس، وهو من الشيخ أبي القاسم بن رمضان، وهو من الشيخ أبي يعقوب النهرجوري، وهو من الشيخ أبي يعقوب السوسي، وهو من عبد الواحد بن زيد، وهو من كميل بن زياد، وهو من علي بن أبي طالب رضي الله عنه وعنهم أجمعين ورحمنا بهم.

ومنها: الرفاعية، لبستها من يد شيخنا الإمام صفي الدين أحمد بن محمد قدس سره، بسنده إلى الإمام عز الدين أحمد الفاروئي، بلباسه لها من أبيه إبراهيم بن عمر بن الفرغ، بلباسه لها من أبيه عمر بن الفرغ، بلباسه لها من العارف بالله أبي العباس أحمد بن أبي الحسن علي بن أحمد الرفاعي قدس سره وأسراؤهم ونفعنا بهم آمين، بلباسه لها من علي القارئ ومن أحمد الواسطي، بلباسهما لها من

الفضل بن أبي كَامِخٍ، بلباسه لها من أبي علي غُلام بن تركان، بلباسه لها^(١) من الشيخ علي البازياري، بلباسه لها من مَمْلِي العَجَمِي، بلباسه لها من الشُّبَلِي بسنده^(٢).

ومنها: الأُويَسِيَّة، لبستها من شيخنا الإمام صَفِيِّ الدين أحمد بن محمد قَدَس سرُّه، بسنده السابق إلى سيد الطائفة الجُنَيْد قَدَس سرُّه، بلباسه من جعفر الحدَّاء، وهو من أبي عمرو الاضْطَخْرِي، وهو من أبي تُراب عَسْكَر بن الحصين النَّخْشَبِي، وهو من أبي علي شقيق بن علي البلْخِي، وهو من إبراهيم بن أدهم العجلي أو التَّمِيمِي البلْخِي، وهو من موسى بن يزيد الرَّاعِي، وهو من أبي عمرو أويس بن عامر القرني، وهو صحب عمر بن الخطاب وعلياً رضي الله عنهما.

ومنها: بالسند السابق إلى الشيخ محيي الدين بن العربي قَدَس سرُّه، بلباسه لها بمدينة فاس سنة (٥٩٣) من يد زكي الدين أبي عبد الله محمد بن قاسم التَّمِيمِي الفاسي العَدْل، ومن يد التَّقِي بن عبد الرحمن بن علي بن ميمون بن أب التَّوْزِرِي المصري، بباب الحديد من إثبيلية، سنة (٥٨٦)، بلباسهما لها من يد أبي الفتح محمود بن أحمد بن علي المحمودي، بلباسه لها من يد أبي الحسن علي بن محمد البصري، بلباسه لها من يد أبي إسحاق بن شَهْرِيَار المرشد، بلباسه لها من يد حسين الأكَار، بلباسه لها من يد أبي عبد الله بن خفيف، بسنده السابق.

ومنها: الخَضْرِيَّة، وبه إلى الشيخ محيي الدين بن العربي قَدَس سرُّه، بلباسه لها من الشيخ علي بن عبد الله بن جامع المَوْصَلِي، بلباسه لها من الخَضْر عليه السلام بيستان له خارج الموصِل بحضُور قَضِيب البان، قال الشيخ قَدَس سرُّه

(١) لفظ: «لها» سقط من (ك).

(٢) لفظ: «بسنده» سقط من (ك).

في الباب (٢٧) من «الفتوحات»: وألبسنيها الشيخُ بالموضع الذي ألبسه فيه الخضر^(١) من بستانه. ثم قال: وقد كنتُ لبستُ خِرقةَ الخضرِ عليه السلام بطريقٍ أبعدَ من هذا، من يد صاحِبنا تقيِّ الدين عبد الرحمن بن علي بن آب التَّوزري، ولَبسها من يد صدر الدِّين شيخِ الشيوخ بالديار المصرية، وهو محمد بن حمويه، وكان جدُّه لبسها من يد الخضر عليه السلام، ومن ذلك الوقت^(٢) قلتُ بلباسِ الخِرقة وألبستُها الناسَ، لما رأيتُ الخضرَ قد اعتبرها، وكنتُ قبل ذلك لا أقولُ بالخِرقة المعروفة الآن، فإن الخِرقة عندنا إنما هي عبارةٌ عن الصُّحبة والأدبِ والتَّخلُّق، وهو المعبر عنه بلباسِ التَّقوى. إلى آخر ما قال قدَّس سرُّه^(٣).

(١) «الخضر» سقط من (ك).

(٢) «الوقت» سقط من (ك).

(٣) انظر: «الفتوحات المكية» (١/ ١٩٦).

وصل

وبالسند السابق إلى الشيخ محيي الدين قدس سره أنه قال في «الرسالة

اليوسفية»:

اعلم: أن الملبوسَ ملبوسان: لباسٌ تقوى ولباسٌ زينة.

فلباسُ التقوى هو الفرض، وهو ما تتقي به ضررَ جسمك أو روحك، هذا معنى لباس التقوى، وتتقي به ظهورَ عورتك، وهو خيرُ لباسٍ، لأنه لباسٌ فرضٍ.

وأما لباسُ الزينة وهو الرِّيش، وهو لباسُ التَّجَمُّلِ، وله من الله محبةٌ خاصةٌ، ولباسُ الزينة على أقسامٍ، فمن ذلك ما هو فرضٌ بالنصِّ، وله موطنٌ خاصٌ مع كونه زينةً، وموطنه حالٌ مناجاةِ الحقِّ والوقوفِ بين يديه، وتلك زينةُ الله، والأمرُ بها: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٣٦] فذكر الحالَ والموطنَ الذي يقتضي التَّجَمُّلَ فيه لله تعالى بزِينته، فإن النبي ﷺ قال لنا في الحقِّ: «إنه أحقُّ من تَجَمُّلِ له». إلى آخر ما قال قدس سره.

وقال في رسالة «الخرقة»: مما جاء به النبي الكريم من العليِّ الحكيم في الكتاب المنزَّل، الذي هو القرآن العظيم: ﴿يَبْنِيءَ آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ لِبَاسًا يُوْرِي سَوْءَ تِكُمْ وَرِيْسًا وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦]، فالصَّرورِيُّ من لباسِ الظاهر ما سَتَرَ السَّوْءَ، وهو لباسُ التَّقوى، من الوِقاية، والرِّيش ما يزيدُ على ذلك مما تقعُ به الزينة، التي هي زينةُ الله التي أخرجَ لعباده من خزائنِ غيوبه، وجعلها خالصةً للمؤمنين في الحياة الدنيا ويومَ القيامة، فلا يحاسبون عليها، وإذا لبسوها وتزيَّنوا بها من غيرِ هذه

النِّيَّة، ولا هذا الحضور، ولبسوها فخراً وُخيلاء، فتلك زينة الحياة الدنيا، فالثوب واحدٌ، ويختلفُ الحكم عليه باختلافِ المقاصد.

ثم أنزلَ في قلوبِ العبادِ الأَخيارِ لباسَ التقوى، وهو خير لباسٍ، وهو على صورةِ لباسِ الظاهرِ سواء، فمنه لباسٌ ضروريٌّ يُؤاري سوءَةَ الباطنِ، وهو تقوى المحارمِ مطلقاً، ومنه ما هو مثلُ الرِّيشِ في الظاهرِ، وهو لباسٌ مكارمِ الأخلاقِ، مثل نوافلِ العباداتِ، كالصَّفحِ والإصلاحِ، وإن كان الشارِعُ قد أباح لك أخذَ حَقِّك، ولكن تركهُ مما يتزيّن به الرجلُ في باطنه، فهو زينةُ الله في الباطنِ، وهو لباسٌ ندَبَكِ الشرعُ إليه.

ثم قال: ولما تقرّرَ هذا في نفوسِ أهلِ الله أرادوا أن يجمعوا بين اللبستينِ، ويتزيّنوا بالزِينتينِ ليجمعوا بين الحُسنيينِ. إلى آخر ما قال قدّس سرّه.

وصل

في سلسلة تلقين الذكر

تلَقَّنتُ الذِّكْرَ « لا إله إلا الله » من شيخنا الإمام صفّي الدين أحمد بن محمد الأنصاري قدّس سرّه غيرَ ما مرّة، منها يوم الأحدِ غرّة رمضان المبارك، سنة (١٠٧١) في جماعةٍ بسنّده السابق في السّهوردية إلى الشيخ زين الدين الخوافي قدّس سرّه، إلى الشيخ يوسف بن عبد الله الكوراني المعروف بالعجمي، بسنّده المَسوقِ في «ريحان القلوب» إلى حسن البصري عن علي رضي الله عنه، وقد سُقناه في لبس الخِرقة، أنه قال: سألتُ عليّ رضي الله عنه النبيّ ﷺ، فقال: يا رسول الله دُنّني على أقربِ الطُّرُقِ

إلى الله، وأسهلها على عباده، وأفضلها عند الله تعالى، فقال: «يا عليُّ عليك بمداومة ذكر الله في الخَلَوَاتِ»، فقال عليُّ: هكذا فضيلة الذكر وكلُّ الناس ذاكرون؟ فقال ﷺ: «مه»^(١) يا عليُّ، لا تقوم الساعةُ وعلى وجه الأرض من يقول: الله الله» فقال علي: كيف أذكرُ يا رسول الله؟ قال: «غمض عينك واسمع مني ثلاث مراتٍ، ثم قل أنت ثلاث مراتٍ وأنا أسمع»، فقال النبي ﷺ: «لا إله إلا الله» ثلاث مراتٍ، مُغمضاً عينيه رافعاً صوته وعليُّ يسمع، ثم قال علي: لا إله إلا الله، ثلاث مراتٍ مُغمضاً عينيه، رافعاً صوته والنبي ﷺ يسمع^(٢).

ثم لقن عليُّ الحسنَ البصريَّ، وهو لقن حبيباً العجمي، وساق السند مُتزللاً إلى الشيخ يوسف الكوراني صاحب «ريحان القلوب»، وهو لقن الشيخ عبد الرحمن ابن محمد الشبريسي، وهو لقن الزين الخوافي، وهلمَّ جرّاً بالسند السابق إلى هذا الفقير، والحمد لله رب العالمين.

تأييد

أخرج الإمام أحمد في «مسنده»، والبخاري، والطبراني، والحاكم من طريق يعلى بن شداد بن أوس قال: حدثني أبي شداد بن أوس وعُبادَة حاضرٌ فصدَّقه، قال: بايعنا رسولَ الله ﷺ، فقال: «فيكم غريبٌ؟» يعني: أهل الكتاب. فقلنا: لا يا رسول الله، فأمرَ بعلقِ الباب، وقال: «ارفعوا أيديكم، وقولوا: لا إله إلا الله»، فرفعنا

(١) لفظ: «مه» زيادة من (ك).

(٢) سلف.

أيدينا ساعةً، ثم وَضَعَ النبي ﷺ يده، ثم قال: «الحمدُ لله، اللهمَّ إِنَّكَ بعثتني بهذه الكلمة، وأمرتني بها ووعدتني عليها الجنة، وإنك لا تخلفُ الميعادَ»، ثم قال: «أبشروا، فإنَّ الله قد غفرَ لكم»^(١).

قلت: هذا دليلٌ تلقينِ الذكرِ جماعةً، ودليلُ الاجتماعِ على الذكرِ جهراً، فهو شاهدٌ لأصلِ التلقينِ وكيفيةِ خاصة.

وأما الكيفيةُ المذكورةُ في حديثِ عليِّ المتداولةِ عندِ الصوفيةِ، فليس في الأحاديثِ ما يُنافيها، وإن كان لا يوجدُ لها متابعٌ فلا يضرُّ تفرُّدِ الصوفيةِ بروايتها، فإنَّ رجالَ السندِ أهلُ الله المتقون وقد صرَّحوا بالتلقينِ الذي هو في معنى التصريحِ بالسمعِ، فعندهم إسنادٌ متصلٌ بالسمعِ صحيحٌ، ولا ينافيه شيءٌ من الأصول. مع ما فيه من المناسبةِ لمعنى التوحيدِ ومقتضى الحالِ، فإنَّ تغميضَ العينينِ يُورثُ نوعاً من الوحدةِ للقلبِ، لانتفاءِ صورِ الكثرةِ المحسوسةِ، الواقعِ عليها الإبصارُ من المرئياتِ، الداخِلِ صورها إلى القلبِ بعد الرؤيةِ، ثم إذا ألقى السمعُ إلى الملقنِ الرافعِ صوتَه امتثالاً للأمرِ، انتفى صورةُ الكثرةِ المسموعةِ الداخِلةِ على القلبِ من طريقِ الأذنِ أيضاً، ثم إذا حَضَرَ مع معنى الذكرِ انتفتِ صورةُ الكثرةِ الخياليَّةِ عن القلبِ.

(١) أخرجه أحمد (١٧١٢١)، والبزار في مسنده (٢٧١٧)، والطبراني في «الكبير» (٧١٦٣)، والحاكم (١٨٤٤)، من طريقِ إسماعيلِ بن عياش، عن راشدِ بن داود، عن يعلى بن شداد. وقال الحاكم: حالِ إسماعيلِ بن عياش يقرب من الحديثِ قبل هذا، فإنه أحدُ أئمةِ أهلِ الشام، وقد نسب إلى سوءِ الحفظِ، وأنا على شرطِي في أمثاله. اهـ. راشد بن داود: هو الصنعاني الدمشقي، وهو ضعيف.

ثم إذا تعمّل في نفيه بالذّكر الدائم والحضور مع الذّكر حتى انمّحت بالتدرّج صورُ الكثرة الخياليّة والحسيّة، انجلت في القلب أنوارُ التوحيدِ على حسبِ استعدادِه، ففي الحديث: «لكلّ شيءٍ سقالةٌ، وإنَّ سقالةَ القلوبِ ذكْرُ الله»^(١).
وبالله التوفيق

(١) أخرجه البيهقي في الشعب (٥١٩) من حديث ابن عمر. وإسناده ضعيف جداً، فيه سعيد بن سنان، وهو متروك.

الحديث الثالث والأربعون

المسلسل بالأشاعرة في غالبه إلى الشيخ أبي الحسن الأشعري رحمه الله تعالى

أنا شيخُنا العارف بالله صفيُّ الدين أحمد الأشعريُّ قدس سرُّه، بإجازته العامة من الشمس الرَّملي الأشعريِّ، عن شيخ الإسلام الزَّين زكريا الأشعريِّ، عن الحافظ ابن حجر الأشعريِّ، عن أبي الحسن علي ابن أبي المجد الدمشقي الأشعريِّ، عن أبي النصر محمد بن الشَّيرازي الأشعريِّ، عن جدِّه أبي نصر محمد بن هبة الله الشَّيرازي الأشعريِّ، عن الحافظ أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر الدمشقي الأشعريِّ، أنه قال في كتابه «تبيين كذب المفتري»: حدثني الثُّقة من أصحابنا، قال: أخبرني القاضي أبو إسحاق بن علي بن الحسين الشَّيباني الطُّبري ثم المكيِّ من لفظه ببغداد، أخبرنا الحافظ أبو نُعيم عُبيد الله بن الحسن بن أحمد بن الحسن بأصبهان، حدثنا أبو إبراهيم سعد بن مسعود العتبيُّ بنيسابور، أخبرنا الأستاذ أبو منصور عبد القاهر بن طاهر البغداديُّ، سمعتُ عبد الله بن محمد بن طاهر الصُّوفي يقول: رأيتُ أبا الحسن الأشعريِّ في مسجد البصرة وقد أبهتَ المعتزلةَ في المناظرة، فقال له بعضُ الحاضرين: قد عرفنا تبَحُّرك في الكلام، فإني أسألكَ عن مسألةٍ ظاهرةٍ في الفقه، فقال: سلَّ ما شئتَ، فقال له: ما تقولُ في الصلاةِ بغير فاتحةِ الكتابِ؟ فقال: حدثنا زكريا بن يحيى السَّاجي، حدثنا عبد الجبار، حدثنا سفيان، حدثني الزُّهري، عن محمود بن الربيع، عن عبادة بن الصَّامت، عن النبي ﷺ قال: «لا صلاةَ لمن لم يقرأ بفاتحةِ الكتابِ»^(١).

(١) أخرجه البخاري (٧٥٦)، ومسلم (٣٩٤) (٣٤) من طريق سفيان، به.

قال: وحدثنا زكريا، حدثنا بُندار، حدثنا يحيى بن سعيد، عن جعفر بن ميمون، حدثني أبو عثمان، عن أبي هريرة قال: أمرني رسولُ الله ﷺ أَنْ أُنادِيَ بالمدينةِ أَنَّهُ: «لا صلاةَ إلا بفاتحةِ الكتابِ»^(١).

قال: فسكتَ السائلُ ولم يقل شيئاً^(٢).

التَّبْيِينُ لِسَلْسَلَةِ أَصُولِ الدِّينِ

١ - سمعتُ عليَّ الأستاذَ الفاضلَ السيدَ عبدَ الكريمِ بنَ أبي بكرِ بنِ هدايةِ الله الحُسَيْنِي الكُورَانِي الشَّاهُوئي^(٣) رحمه الله طرفاً من «شرح العقائد النَّسْفِيَّة» للتَّفْتَازَانِي^(٤).

توفي رحمه الله سنة (١٠٥٠)، وله تفسيرٌ إلى سورة النَّحْلِ في ثلاثة مجلداتٍ، وكتاب في المواعظِ مجلد^(٥).

٢ - وقرأتُ عليَّ الأستاذَ المحقِّقَ الزاهدَ ملا محمدَ شريفِ بنِ ملا يوسفِ بنِ القاضي محمودِ بنِ ملا كمالِ الدينِ الصديقي الكُورَانِي الشَّاهُوئي رحمه الله تعالى رسالة «إثبات الواجب» للمحقِّقِ السيدِ صدرِ الدينِ محمدِ الشَّيرَازِي^(٦)، وأطرافاً من

(١) أخرجه أبو داود (٨١٩) من طريق جعفر بن ميمون، به. وجعفر ضعيف.

(٢) انظر: «تبين كذب المفترى فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري» (ص ١٢٤).

(٣) في هامش (ف): شاهو، اسم جبل معروف ببلاد الجبال، ينسب إليه جمع من العلماء والصلحاء.

اه. قلت: وبلاد الجبال هي أرض خوزستان، من مدنها الأهواز، وتقع اليوم في إيران.

(٤) هو سعد الدين سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، المتوفى (٧٩٣هـ).

(٥) انظر: «خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر» للمحبي (٢/ ٤٧٤).

(٦) المتوفى (٩٠٣هـ).

رسالة «إثبات الواجب» الجديدة للأستاذ المحقق جلال الدين محمد الدوّاني^(١)، مع أطرافٍ من رسالة «إثبات الواجب» للفاضل ملا حسين الخلخالي^(٢)، وذلك سنة (١٠٥٣).

ثم قرأتُ عليه معظم «شرح العقائد العضدية» للأستاذ جلال الدين الدوّاني، مع معظم حاشيته لملا يوسف القرباغي^(٣) وملا حسين الخلخالي، تلميذَي ملا ميرزاجان الشيرازي^(٤)، وغير ذلك.

توفي رحمه الله^(٥) في (٢٨) صفر، سنة (١٠٧٨) ببلدة «إب» من اليمن، وله رحمه الله تعالى «حاشية على شرح الإشارات للطوسي» محاكمةً بينه وبين الإمام الرازي، و«حاشية على تهافت الفلاسفة لخواجه زاده الرّومي» محاكمةً بينه وبين الإمام الغزالي، و«حاشية على تفسير البيضاوي» إلى آخر سورة الكهف، تصدّى فيها للبحث مع سعدي جَلبي، ولم يتعرض لغيره، و«حاشية» أخرى إلى آخره، تصدّى فيها للبحث مع مظهر الدين الكازرّوني لا غير^(٦).

٣- وقرأتُ على شيخنا العارف بالله العالم الرّاسخ صفّي الدين أحمد بن محمد قدّس سرّه أطرافاً من تأليفاته في هذا الفنّ، كـ «شرح عقيدة ابن خفيف» قدس سره،

(١) هو محمد بن أسعد الدواني، توفي (٩١٨هـ).

(٢) هو حسين بن حسن الحسيني، الخلخالي، المتوفى سنة (١٠١٤هـ).

(٣) في (ك): «القره باغي».

(٤) هو حبيب الله ميرزاجان الشيرازي، المتوفى (٩٩٤هـ).

(٥) يعني: ملا محمد شريف بن ملا يوسف بن القاضي محمود بن ملا كمال الدين الصديقي الكوراني الشّاهوتي.

(٦) انظر: «خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر» للمحبي (٤ / ٢٨٠ - ٢٨١).

ورسائله في الكسب، وأطرافاً من غيرها، كـ «شرح المقاصد»، و«شرح المواقف». وتوفي قدس سره (١٩) ذي الحجة، سنة (١٠٧١)، وتأليفاته تزيدُ على خمسين^(١).

أما الأول: فأخذَ عن الفاضلِ ملا أحمد المُجَلِّي^(٢) الكردي، قرأ عليه «إثبات الواجب»، و«شرح حكمة العين»، و«شرح مختصر ابن الحاجب للعضد». وأما الثاني: فأخذَ عن والده ملا يوسف، وله «حاشية على حاشية الخيالي»، و«حاشية على حاشية الخطائي»، و«حاشية على أوائل تفسير البيضاوي»، و«رسالة في النفس».

وهو أخذَ عن الفاضلِ ميرزا إبراهيم الحسيني الهمداني، ورأيتُ له تأليفاً في أصول الدين في مجلدٍ لطيفٍ، وهو أخذَ عن الفاضلِ أبي الفتح، المعروف بالشرقه، وهو أخذَ من^(٣) الفاضلِ السيد فخر الدين محمد بن الحسين الحسيني السَّماكي.

وأما الثالث: فأخذَ عن شيخه العارف بالله أبي المواهب أحمد بن علي بن عبد القدوس الشَّناوي ثم المدني قدس سره، وله مؤلفاتٌ، منها «مناهج التأصيل» في هذا الفن، وعن شيخه الفاضل ملا شيخ بن الصوفي إلياس الكردي الأشنوي

(١) انظر: «خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر» للمجبي (١/ ٣٤٣)، و«الأعلام» للزركلي (١/ ٢٣٩).

(٢) في (ف): «المنجلي». وهو موافق لما في «خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر» للمجبي

(٢/ ٤٧٥)، لكن جاء في المصدر نفسه قبل صفحة (٢/ ٤٧٥): أحمد الكردي المجلي، بضم الميم

ثم جيم مفتوحة، على وزن صُرَد، قبيلة من الأكراد. اهـ. وهو المثبت، وهو الموافق لما في (ك).

(٣) في (ك): «عن».

الأرموي^(١) ثم المدني، وله «شرح الزوراء» و«شرحها»، و«حاشية على أوائل البيضاوي»، و«شرح الكافية لابن الحاجب» إلى باب التميز. بأخذ أولهما عن ثانيهما.

وعن شيخه الجامع بين المعقول والمنقول والنظر والدوق السيد صبغة الله بن روح الله بن جمال الله الحسيني الموسوي البهروجي ثم المدني قدس سره، وله «حاشية على تفسير البيضاوي» إلى أواسط آل عمران، ورأيت له تحريرات بخطه على «حواشي التجريد»، و«شرح العقائد العضدية»، و«إثبات الواجب الجديد» للجلال الدواني.

وعن شيخه العلامة المحقق الشهاب أحمد بن قاسم العبادي، صاحب المؤلفات المشهورة، منها «حاشية على شرح العقائد النسفية للتفتازاني». وأما السيد صبغة الله، فأخذ عن شيخه العلامة، الجامع بين علمي الظاهر والباطن، الشيخ وجيه الدين بن القاضي نصر الله العلوي الكجراتي قدس سره، وله «حاشية على شرح المواقف»، ورسالة في تحقيق معنى الإيمان شرعاً، و«حاشية على شرح التفتازاني للشرح العضدي»، و«حاشية على المطول»، و«حاشية على التلويح»، و«حاشية^(٢) على تفسير البيضاوي»، و«شرح النخبة» وشرحها، ورسالة في الحقائق، وغير ذلك^(٣).

وأما ابن قاسم، فأخذ عن شيخه المحقق صاحب المؤلفات المفيدة، السيد قطب الدين عيسى بن محمد الصفوي الإيجي، نزيل الحرم المكي.

(١) قوله: «الأشئوي الأرموي». لم يرد في مصادر ترجمته.

(٢) قوله: «حاشية على المواقف»، إلى هاهنا سقط من (ف).

(٣) «وغير ذلك» سقط من (ف).

بأخذه والوجيه العلوي، عن الفاضل صاحب المؤلفات الخطيب أبي الفضل القرشي الكازروني.

توفي رحمه الله بعد ثلاثين وسبع مئة^(١) بكجرات من الهند، وله «حاشية على شرح العقائد العضدية لأستاذه الدواني»، و«شرح على تهذيب الكلام للفتازاني»، و«حاشية على تفسير البيضاوي»، وغير ذلك.

وأما ملا شيخ وكذا ملا أحمد المجلي^(٢)، فأخذنا عن صاحب المؤلفات المفيدة الفاضل المحقق ملا حبيب الله الشهير بملا ميرزاجان الشيرازي.

(ح) وكتب لي الإجازة بـ «شرح العقائد العضدية للدواني» الفاضل المعمر ملا محمد بن أبي سفيان الحارثي البخاري ثم المدني، وكتب لي الإجازة بجميع مروياته الشيخ عبد القادر بن مصطفى الصفوري رحمه الله تعالى.

بقراءة الأول لـ «شرح العقائد» على ملا صالح البدخشي، بقراءته على ملا يوسف القره باغي صاحب الحاشية.

وبرواية الثاني: عن الفاضل الصالح ملا عبد الكريم بن سليمان بن عبد الوهاب الكوراني، عن ملا حسين الخلخالي، ومما قرأه على الخلخالي «حاشيته على البيضاوي» من سورة الملك إلى آخرها، وعن خواجه محمد البخاري.

بأخذه والخلخالي والقره باغي عن ملا ميرزاجان الشيرازي، بأخذه وكذا الفخر السماكي، عن الفاضل المحقق جمال الدين محمود الشيرازي، له تأليفات، منها «حاشية على إثبات الواجب الجديد للدواني»، أجاد فيها.

(١) هذا التاريخ لا يوافق تاريخ أحد المذكورين.

(٢) في (ف): «المنجلي».

بأخذه وكذا الخطيب الكازروني، عن الأستاذ المحقق جلال الدين محمد بن أسعد الصديقي الدواني صاحب التأليفات المحررة المشهورة، بأخذه عن والده أسعد بن عبد الرحيم بن علي الدواني الصديقي والفاضل مظهر الدين محمد الكازروني، بأخذهما عن عالم المشرق الشريف العلامة زين الدين علي بن محمد بن علي الحسيني الجرجاني قدس سره، عن قطب الدين محمود بن محمد الرّازي نزيل دمشق، المعروف بالقطب التّحتاني تميزاً له عن قطبٍ آخر، كان ساكناً معه بأعلى المدرسة الظّاهرية.

(ح) وأخذ الوجيه العلوي قدس سره، عن ملا عماد الدين الطّارمي، عن بابا أخي جمال الدين.

(ح) وأخذ ابن قاسم عن السيد يوسف الأرميوني، والشهاب أحمد بن حمزة الرّملي.

أما الأرميوني، فأخذ عن الجلال السّيوطي، بأخذه عن التقي أحمد بن محمد الشّمني سماعاً عليه^(١) لبعض «شرح المقاصد»، وعن الشيخ شمس الدين إمام الشّخونية سماعاً عليه لـ «شرح العقائد النسفية»، بأخذ الشّمني عن القاضي شمس الدين البساطي، بأخذه عن العلامة محمد بن محمد البخاري، بأخذه وكذا بابا أخي جمال الدين، عن العلامة المحقق سعد الدين مسعود بن عمر التّفّازاني.

وأما الشّهاب الرّملي، فأخذ عن شيخ الإسلام الزّين زكريا، بأخذه وكذا الشّمني وإمام الشّخونية، عن المحقق الكمال محمد بن عبد الواحد، المعروف بابن الهمام،

(١) لفظ: «عليه» زيادة من (ف).

بأخذه وكذا الشمس البساطي، عن القاضي عزّ الدين عبد العزيز ابن جماعة، عن الضياء القرمي، بأخذه وكذا القطب الرّازي والتّفّازاني، عن القاضي عضد الدّين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، بأخذه عن زين الدين الهنكي، عن القاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي، عن أصحاب التاج محمد بن الحسين الأزموي صاحب «الحاصل مختصر المحصول»، والسراج محمود بن أبي بكر الأزموي صاحب «التحصيل مختصر المحصول»، و«اللباب مختصر الأربعين في أصول الدين»، بأخذهم عنهما، بأخذهما عن الإمام فخر الدين محمد بن عمر الصديقي الرّازي، عن والده ضياء الدين عمر بن الحسين الرّازي، عن الإمام أبي القاسم سليمان بن ناصر الإسكافي شارح «الإرشاد»، عن إمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن أبي محمد عبد الله بن يوسف الجويني، عن الأستاذ أبي القاسم عبد الجبار بن علي الإسفرائي، المعروف بالإسكاف، عن الأستاذ أبي إسحاق إبراهيم بن محمد الإسفرائي، عن الشيخ أبي الحسن الباهلي البصري، عن شيخ السّنة أبي الحسن الأشعري، رحمه الله تعالى، وشكّر سعيه وسعيهم، أمين.

تنبيهات

الأول:

أبو الحسن: هو علي بن إسماعيل بن أبي بشر - واسمه: إسحاق - بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن بلال بن أبي بُردة - واسمه عامر - بن الصحابي الجليل أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

قال الحافظ ابن عساكر في «التبيين»، وابن عبد البر في «الاستيعاب»:

أبو موسى الأشعري: هو عبد الله بن قيس بن سليم بن حَضَار بن حرب بن عامر بن عَنَز^(١) بن بكر بن عامر بن عُدْر بن وائل بن ناجية بن الجماهر بن الأشعر، وهو نبت بن أدَد بن يَشْجُب بن عُريب بن كَهْلان بن سَبَأ بن يَشْجُب بن يَعْرُب بن قَحْطَان. انتهى^(٢).

قال ابن عبد البر: وفي نسبه هذا بعض الاختلاف.

وقال الحافظ ابن حجر في «الإصابة»: عبد الله بن قيس بن سليم بن حَضَار بن جرير^(٣) بن عامر بن غَنَم بن بكر بن عامر بن عُدِي بن فاتك بن ناجية بن الجماهر بن الأشعر، أبو موسى الأشعري. انتهى.

قال في «القاموس»: والأشعر لقبُ نبت بن أدَد، لأنه وُلد وعليه شَعْر، وهو أبو قبيلة باليمن، منهم أبو موسى الأشعري. انتهى^(٤).

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» في باب نسبة اليمن إلى إسماعيل: وأما اليمن فجماعُ نسبهم ينتهي إلى قَحْطَان، واختُلف في نسبه. ثم قال: وذهب الزُّبير بن بَكَار إلى أن قَحْطَان من ذُرِيَّة إسماعيل بن إبراهيم، وأنه قَحْطَان بن الهَمَيْسَع بن تَيْم - ويقال: تيمَن - بن نبت بن إسماعيل عليه السلام، وهو ظاهر قول أبي هريرة رضي الله عنه المتقدم في قصة هاجر، حيث قال وهو يُخاطب الأنصار:

(١) في «الإصابة» (٤ / ١٨١): «غنم». وقال ابن منجويه في «رجال صحيح مسلم» (١ / ٣٤١): «عنز، ويقال: غنم».

(٢) انظر: «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» لابن عبد البر (٤ / ١٧٦٢)، و«تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري» (ص ٣٦).

(٣) كذا في الأصل: «جرير». والذي في «الإصابة» (٤ / ١٨١): «حرب».

(٤) انظر: «القاموس المحيط» (ص ٤١٦).

«فَتَلَكَ أُمَّكُمْ يَا بَنِي مَاءِ السَّمَاءِ»^(١)، هذا هو الذي يترجَّح في نقدي. انتهى^(٢).

وذلك لأنَّ أصلَ الأنصارِ: الأوس والخزرج، وهما من ولد ثعلبة بن عمرو مُزَيَّقِيَا بن عامر مَاءِ السَّمَاءِ بن حارثة بن امرئ القيس بن ثعلبة بن مازن بن الأزد بن العَوْث بن نَبْت بن مالك بن زيد بن كَهْلان صاحب النَّسب المتقدِّم، والله أعلم.

قال الحافظ ابنُ عساكر: ولد الشيخ أبو الحسن الأشعري سنة (٢٦٠)، وتوفي ببغداد سنة (٣٢٤) على الأصح^(٣).

وكان قريباً من عشرين سنة يصلي الصبح بوضوء العتمة.

وروى بسنده عن أحمد بن علي الفارسي قال: خدمتُ الإمامَ أبا الحسن الأشعري بالبصرة سنينَ، وعاشرته ببغدادَ إلى أن توفى رحمه الله تعالى، فلم أجدُ أروعَ منه ولا أغصَّ طرفاً، ولم أرَ شيخاً أكثرَ حياءً منه في أمورِ الدنيا، ولا أنشطَ منه في أمورِ الآخرة^(٤).

ثم روى بسنده عن بُندار بن الحسين خادمِ الشيخ قال: كان الشيخُ أبو الحسن يأكلُ من غَلَّةِ صَبِيعةٍ وَقَفَهَا جَدُّه بلالُ بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري على عَقْبِهِ، قال: وكانت نفقته في كلِّ سنةٍ سبعة عشر درهماً^(٥).

(١) أخرجه البخاري (٥٠٨٤)، ومسلم (٢٣٧١).

(٢) انظر: «فتح الباري» (٦/ ٥٣٧).

(٣) انظر: «تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري» (ص ٥٥ - ٥٦).

(٤) انظر: «تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري» (ص ١٤١).

(٥) انظر: «تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري» (ص ١٤٢).

الثاني:

كان الشيخ أبو الحسن أولاً معزلياً، ثم رفض ذلك ونصر السنة بأمر رسول الله ﷺ إياه بذلك في رؤيا رآها، حكاها الحافظ ابن عساكر بسنده من وجوه:
 منها: أنه قال: وأما سب رجوع أبي الحسن عما كان عليه وتبريه عما كان يدعو إليه: أنه لما تبخر في كلام الاعتزال وبلغ غاية، كان يورد الأسئلة على أستاذه في الدرس ولا يجد منها جواباً شافياً، فتحير في ذلك، فحكى عنه أنه قال: وقع في صدري في بعض الليالي شيء مما كنت فيه من التتأيه^(١)، فمتمت وصليت ركعتين، وسألت الله أن يهديني الطريق المستقيم، ونمت فرأيت رسول الله ﷺ في المنام فشكوت إليه بعض ما بي من الأمر، فقال رسول الله ﷺ: عليك بسنتي. فانتبهت، وعارضت مسائل الكلام بما وجدت في القرآن والأخبار فأثبتته، ونبذت سواه ورائي ظهرياً^(٢).

ومنها: أن الأشعري قال: بينما أنا نائم في العشر الأول من شهر رمضان، رأيت المصطفى ﷺ فقال لي: يا علي انصر المذاهب المروية عني، فإنها الحق. فلما استيقظت دخل علي أمر عظيم، ولم أزل مُفكراً مَهموماً لرؤيائي، ولما أنا عليه من اتضاح الأدلة في خلاف ذلك، حتى كان العشر الأوسط، رأيت النبي ﷺ في المنام، فقال لي: ما فعلت فيما أمرتك به؟ فقلت: يا رسول الله، وما عسى أن أفعل وقد خرجت للمذاهب المروية عنك وجوهاً يحتملها الكلام، واتبعت الأدلة الصحيحة التي يجوز إطلاقها على الباري عز وجل، فقال لي: انصر المذاهب

(١) في «تبيين كذب المفتري» (ص ٣٩): «العقائد».

(٢) انظر: «تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري» (ص ٣٨-٣٩).

المروية عني، فإنها الحق. فاستيقظت وأنا شديد الأسف والحزن، فأجمعت على ترك الكلام، واتبعت الحديث وتلاوة القرآن، فلما كانت ليلة سبع وعشرين، وفي عادتنا بالبصرة أن تجتمع القراء وأهل العلم والفضل فيختمون القرآن في تلك الليلة، فكنث فيهم على ما جرت عادتنا، فأخذني من النعاس ما لم أتمالك معه أن أقم، فلما وصلت إلى البيت نمت وبي من الأسف على ما فاتني من ختم تلك الليلة أمر عظيم، فرأيت النبي ﷺ، فقال لي: ما صنعت فيما أمرتك به؟ فقلت: قد تركت الكلام ولزمت كتاب الله وسنتك، فقال لي: أنا أمرتك بترك الكلام، إنما أمرتك بنصرة المذاهب المروية عني، فإنها الحق، فقلت: يا رسول الله كيف أدع مذهباً تصوّرت مسأله وعُرفت أدلته منذ ثلاثين سنة لرؤيا؟ فقال لي: لولا أنني أعلم أن الله تعالى يمدك بمدد من عنده لما قمت عنك حتى أبين لك وجوهها، وكأنك تعدّ إتياني إليك هذا رؤيا، إنك لا تراني في هذا المعنى بعدها، فجدد فيه، فإن الله سيمدك بمدد من عنده، قال: فاستيقظت وقلت: ما بعد الحق إلا الضلال، وأخذت في نصرة الأحاديث في الرؤية والشفاعة وغير ذلك، فكان يأتيني شيء والله ما سمعته من خصم قط، ولا رأيته في كتاب، فعلمت أن ذلك من مدد الله تعالى الذي بشرني به رسول الله ﷺ^(١).

ومنها: أنه قال: كان الداعي إلى رجوعي عن الاعتزال وإلى النظر في أدلتهم واستخراج فساد مذهبهم، أنني رأيت رسول الله ﷺ في منامي في أول شهر رمضان، فقال لي: يا أبا الحسن كتبت الحديث؟ فقلت: بلى يا رسول الله، فقال: أو ما كتبت أن الله يرى في الآخرة؟ فقلت: بلى يا رسول الله، فقال لي ﷺ: فما الذي يمنعك

(١) انظر: «تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري» (ص ٤٠ - ٤١).

من القول به؟ فقلت^(١): أدلة العقول مَنَعَتِي، فتأولتُ الأخبارَ، فقال: وما قامت أدلةُ العقول عندك على أن الله تعالى يُرى في الآخرة؟ فقلت: بلى يا رسول الله، فإنما هي شُبُهه، فقال لي: تأملها وانظر فيها نظراً مستوفياً، فليست بشُبُهه، بل هي أدلةٌ. وغاب عني ﷺ قال أبو الحسن: فلما انتبهتُ فزعتُ فزعاً شديداً، وأخذتُ أتأمل ما قاله ﷺ وأستبْتُ، فوجدتُ الأمر كما قال، فقويت أدلةُ الإثباتِ في قلبي وضعفت أدلةُ النَّفي، فسكتُ ولم أظهر للناس شيئاً، وكنتُ متحيراً في أمري، فلما دخلنا في العشرِ الثاني من رمضان رأيتُه ﷺ قد أقبل، فقال: يا أبا الحسن، أي شيء عملت فيما قلتُ لك؟ فقلت: يا رسول الله، الأمر كما قلتُ صلى الله عليك، والقوةُ في جَنَبَةِ الإثباتِ، فقال: تأمل سائر المسائلِ وتذكر فيها. فانتبهتُ فقمْتُ، وجمعتُ جميع ما كان بين يدي من الكُتب الكلاميات، وصبرتها^(٢) ورفعْتُها واشتغلتُ بكتبِ الحديثِ وتفسيرِ القرآن العظيم، والعلوم الشرعية، ومع هذا فإنِّي كنتُ أتفكّر في سائر المسائلِ لأمره ﷺ إِيَّاي بذلك، قال: فلما دخلنا في العشرِ الثالثِ رأيتُه ليلةَ القدرِ، فقال لي وهو كالحردان: ما عملت فيما قلتُ لك؟ فقلت: يا رسول الله، أنا متفكّر فيما قلتُ، ولا أدعُ التفكّرَ والبحثَ عليها، إلا أنِّي قد رفعتُ الكلامَ كلّه وأعرضتُ عنه، واشتغلتُ بعلومِ الشريعة، فقال لي مُغَضَّباً: ومن الذي^(٣) أمركَ بذلك، صنّف وانظر هذه الطريقة التي أمرتُك بها، فإنّها ديني وهو الحقُّ الذي جئتُ به. وانتبهتُ فأخذتُ في التّصانيف والنُّصرة وأظهرتُ المذاهب. انتهى^(٤).

(١) في (ك): «قلت».

(٢) في هامش الأصل: «أي: جعلتها صبرة، أي: جمعتها. اه». قلت: والذي في «تبيين كذب المفتري» (ص ٣٩): «صبرتها». ومعناها: جمعتها.

(٣) «الذي»: ليس من (ك).

(٤) انظر: «تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري» (ص ٤٢ - ٤٣).

الثالث:

ما حكيانه من سبب رجوعه عن الاعتزالِ ونَصْرَه للسنَّة يدُلُّ على أن سلسلة أصوله متصلةٌ برسول الله ﷺ بلا واسطةٍ مشايخه، فإنَّ نصرَةَ السنَّة إنما حصلت له بعد أمره ﷺ إياه بذلك بمددٍ من عند الله تعالى بواسطته ﷺ، مددًا يَتَنَجَّحُ فهمَ الكتابِ والسنَّة، على الوجهِ المراد الذي هو الصِّراطُ المستقيمُ، الوسطُ بين طَرَفِي الإفراطِ والتَّفريطِ، السالمُ من آفتي التَّشْبِيهِ والتَّعْطِيلِ، وعاهتي التَّجْسِيمِ والزَّيغِ في التَّأويلِ، الموفِّي كلِّ ذي حقِّ حَقَّهُ بلا تخليطٍ، فيكون الأشعريُّ في أصوله على ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه، وهو منهاج الفرقة الناجية، فيما رويناهُ بالسندِ إلى الترمذيِّ قال:

حدَّثنا محمود بن عَيْلان، حدَّثنا أبو داود الحَفَرِيُّ، عن سفيان الثَّورِي، عن عبد الرحمن بن زياد الإفريقي، عن عبد الله بن يزيد، هو أبو عبد الرحمن الحُبْلِي المَعافِرِي، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لَيَأْتِيَنَّ عَلَى أُمَّتِي ما أتی على بني إِسْرَائِيلَ، حَدَّو النَّعْلَ بِالنَّعْلِ، حتى إنَّ كان منهم مَنْ أتى أمَّهُ علانيةً، لكان في أُمَّتِي مَنْ يصنَعُ ذلك، وإنَّ بني إِسْرَائِيلَ تفرَّقَت على ثنتين وسبعين ملةً، كلُّهم في النارِ إلا ملةً واحدةً، وتفرَّقَت أُمَّتِي على ثلاثٍ وسبعين ملةً، كلُّهم في النارِ إلا ملةً واحدةً، قالوا: مَنْ هي يا رسولَ الله؟ قال: ما أنا عليه وأصحابي».

قال أبو عيسى: هذا حديث مفسَّر حسنٌ غريبٌ، لا يعرفُ مثلُ هذا إلا من هذا الوجه. انتهى^(١).

قلت: وكأنَّه لم يُرد الغرابةُ المطلقةُ، بل الغرابةُ من حديث ابن عمرو فقط، حيث لم يروه عنه إلا الحُبْلِي، وإلا فقد رويناهُ في «معجم الطبراني الصغير» من

(١) «الجامع» للترمذي (٢٦٤١). وإسناده ضعيف لضعف عبد الرحمن بن زياد الإفريقي.

حديث أنس، حيث قال: حدثنا عيسى بن محمد السَّمَسار الواسطي، حدثنا وهب بن بَقِيَّة، حدثنا عبد الله بن سفيان المدني، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «تَفْتَرُقُ أُمَّتِي - أو قال: هذه الأمة - على ثلاثٍ وسبعين فرقةً، كلُّهم - أو قال: كلهنّ - في النارِ إلا واحدةً»، قالوا: وما تلك الفرقة؟ قال: «ما أنا عليه اليومَ وأصحابي».

قال الطبراني: لم يروه عن يحيى إلا عبد الله بن سفيان. انتهى^(١).

قال الحافظ نور الدين الهيثمي في «مجمع الزوائد»: وفيه عبد الله بن سفيان، قال العُقيلي: لا يُتَابَعُ على حديثه هذا، وقد ذكره ابنُ حبان في «الثقات». انتهى^(٢).

قلت: قد علمت أنه تُوبِعَ على حديثه هذا من حديث ابنِ عَمْرٍو عند الترمذي، فكأنه يريد: لا يتابع عليه من حديث أنس، على أنه قد جاء من حديث أنسٍ من وجهٍ آخر ما هو بمعناه، فرويناه في «معجم الطبراني الكبير» قال: حدثنا محمد بن محمد الواسطي، حدثنا محمد بن الصباح الجرجاني، حدثنا كثير بن مروان الفلسطيني، عن عبد الله بن يزيد بن آدم الدمشقي، قال: حدثني أبو الدرداء وأبو أمامة ووائلة بن الأسقع وأنس بن مالك، قالوا: خَرَجَ علينا رسولُ الله ﷺ يوماً، فذكر حديثاً في المراء، وفيه: «فإن بني إسرائيل افترقوا على إحدى وسبعين فرقةً، والنصارى على اثنتين^(٣) وسبعين فرقةً، كلُّهم على الضلالة إلا السواد الأعظم»، قالوا: يا رسول الله من السواد الأعظم؟ قال: «من كان على ما أنا عليه وأصحابي» الحديث^(٤).

(١) «معجم الطبراني الصغير» (٧٢٤).

(٢) «مجمع الزوائد» (١/ ١٨٩).

(٣) في (ك): «اثنتين».

(٤) «معجم الطبراني الكبير» (٧٦٥٩).

قال الحافظ الهيثمي في «مجمع الزوائد»: وفيه كثير بن مروان، وهو ضعيف جداً. انتهى^(١).

قلت: لكنه يتقوى بشواهد فيرتقي إلى درجة الحسن لغيره، فإن التفسير يشهد له حديث ابن عمرو عند الترمذي وحديث أنس عند الطبراني السابقان. وتسمية الفرقة الناجية بالسواد الأعظم يشهد له ما روينا من حديث أبي أمامة عند الطبراني في «الأوسط» قال: حدثنا محمد بن حمويه الجوهري، حدثنا معمر بن سهل، حدثنا أبو علي الحنفي، حدثنا سلم بن زبير^(٢)، حدثنا أبو غالب، عن أبي أمامة قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «تفرقت بنو إسرائيل على إحدى وسبعين فرقة، وتفرقت النصارى على اثنتين وسبعين فرقة، وأمتي تزيد عليهم فرقة، كلها في النار إلا السواد الأعظم».

قال الطبراني: لم يروه عن سلم إلا أبو علي. انتهى^(٣).

قال الحافظ الهيثمي: وفيه أبو غالب، وثقه ابن معين وغيره، وبقية رجال الأوسط ثقات. انتهى^(٤).

وزيدُه قوة ما رواه ابن ماجه بسند رجاله موثقون - فيما قاله السخاوي^(٥) - من حديث عوف بن مالك: «والذي نفس محمد بيده لتفترقن أمتي على ثلاث وسبعين

(١) «مجمع الزوائد» (١/ ١٥٦).

(٢) في (ك) و(ف): «ذير». والتصويب من المصدر.

(٣) «معجم الطبراني الأوسط» (٢٠٢/ ٧٢).

(٤) «مجمع الزوائد» (٧/ ٢٥٨).

(٥) لم أقف عليه في «المقاصد الحسنة» (ص ٢٥٩).

فرقةٌ، فواحدةٌ في الجنة، واثنان وسبعون^(١) في النار»، قيل: يا رسول الله مَنْ هُمْ؟ قال: «الجماعة»^(٢).

والمراد بالجماعة والسَّوادُ الأعظمُ واحدٌ، وقد مرَّ تفسيرُ السَّوادِ الأعظمِ بما فسَّر به الفرقة الناجية.

والحاصل: أن الحديثَ محتجٌّ به، حسنٌ لذاته، صحيحٌ لغيره، والله أعلم.

الرابع:

الذي يوضح كونَ الشيخ الأشعريِّ على منهاجِ الفرقة الناجية - الذي هو الاتباع الكامل - كلامُه في كتابه «الإبانة» الذي هو آخر مصنفاته فيما ذكره الحافظ ابنُ تيمية، والمعول عليه في المعتقد فيما ذكره الحافظ ابنُ عساكر، وقد ساق منه الحافظ ابنُ عساكر في «التبيين» نحوَ خمسِ ورقاتٍ، فلننقلُ منه ما يدلُّ على كمالِ اتباعه للكتابِ والسنة، وإيمانه بالمشابهاتِ على ظاهرها مع التنزيه بـ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وهو الاعتقادُ الجامعُ لنفي التَّشبيه والتَّعطيل، الذي هو اعتقادُ أهلِ السنة والجماعة، المعبرُ عنهم في الحديثِ بالسَّوادِ الأعظم.

(١) في (ف): «واثنتين وسبعين». والمثبت موافق لما في «سنن ابن ماجه» (٣٩٩٢).

(٢) هو في «سنن ابن ماجه» (٣٩٩٢).

وقال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٤ / ١٧٩): هذا إسناد فيه مقال، راشد بن سعد قال فيه أبو حاتم: صدوق. وعباد بن يوسف لم يخرج له أحد سوى ابن ماجه، وليس له عنده سوى هذا الحديث، قال ابن عدي: روى أحاديث تفرَّد بها. وذكره ابن حبان في الثقات، وباقي رجال الإسناد ثقات.

فنقول وبالله التوفيق: إنَّ الحافظ ابن عساكر بعد أن ذكرَ مسائلَ في طرفي الإفراطِ والتفريطِ، وأنَّ الشَّيخَ أبا الحسن سلكَ المَسْلَكَ الوَسْطَ بينهما، قال:

فإذا كان أبو الحسن رحمه الله تعالى - كما ذكرَ عنه مِن حُسْنِ الاعتقادِ - مُسْتَصَوَّبَ المذهبِ عند أهل المعرفة بالعلمِ والانتقادِ، فلا بدَّ أن نحكيَ عنه مُعتقدَه على وجهه بالأمانة، ونجتنبَ أن نزيدَ فيه أو نقصَ عنه، تركاً للخيانة، ليعلمَ حقيقةَ حاله في صحة عقيدته في أصول الديانة، فاسمع ما ذكره في أول كتابه الذي سمَّاه بـ «الإبانة»، فإنه قال:

الحمدُ لله الأَحدِ الواحدِ، العزيزِ الماجِدِ. إلى أن قال: ونشهدُ أن محمداً عبده ونبيةً ورسوله إلى خلقه وأمينه على وحيه. إلى أن قال: جاءنا بكتابٍ عزيزٍ، لا يأتيه الباطلُ من بين يديه ولا من خلفه، تنزيل من حكيمٍ حميدٍ، جمعَ فيه علمَ الأولينَ والآخرينَ، وأكملَ به الفرائضَ والدينَ، وهو صراطُ الله المستقيم، وحبلُهُ الممتين، مَنْ تمسَّك به نجا، ومَنْ خالفه ضلَّ وغوى، وحثنا في كتابه على التمسُّكِ بسنةِ رسولِ الله ﷺ، فقال: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧]، وقال: ﴿وَمَا أَخْلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [الشورى: ١٠]، يقول: إلى كتابِ الله وسنةِ نبيه ﷺ، وقال: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾ [النور: ٥١]، فأمرهم أن يسمعوا قوله ويطيعوا أمره، وقال: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [النساء: ٥٩]، فأمرهم بطاعة رسولِ الله ﷺ، كما أمرهم بطاعته، ودعاهم إلى التمسُّكِ بسنةِ نبيه ﷺ، كما أمرهم بالعملِ بكتابه^(١).

(١) انظر: «الإبانة عن أصول الديانة» للأشعري (ص ١ - ١٢)، و«تبيين كذب المفتري» لابن عساكر

إلى أن قال: أما بعدُ، فإن كثيراً من المعتزلة وأهل القدرِ مالت بهم أهواؤهم إلى التقليدِ إلى رؤسائهم ومن مضي من أسلافهم، فتأولوا القرآن على آرائهم تأويلاً لم يُنزل الله به سلطاناً، ولا أوضح به برهاناً^(١).

إلى أن قال: وزعموا أن الله عز وجل يشاء ما لا يكون، ويكون ما لا يشاء، خلافاً لما أجمع عليه المسلمون، من أن ما شاء الله كان، وما لا يشاء لا يكون، ورداً لقول الله: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ فأخبرنا أن نشاء شيئاً إلا وقد شاء أن نشاءه^(٢).

إلى أن قال: وزعموا أنهم يملكون الضّر والنفع لأنفسهم ردّاً لقول الله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي ضَرًّا وَلَا نَفْعًا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ وانحرافاً عن القرآن، وعمّا أجمع عليه المسلمون.

وزعموا أنهم يتفرّدون بالقدرة على أعمالهم دون ربهم، وأثبتوا لأنفسهم غنى عن الله تعالى، ووصفوا أنفسهم بالقدرة على ما لم يصفوا الله بالقدرة عليه^(٣).

إلى أن قال: ودفَعوا أن يكون لله وجه مع قوله ﴿وَبَيْنَ يَدَيْهِ رُكُوعُ الْجَنَّةِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]، وأنكروا أن يكون لله يَدان، مع قوله: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، وأنكروا أن يكون لله عينان، مع قوله: ﴿تَجَرَّى بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]، وقوله: ﴿وَلِنُصْنَعَ عَلَىٰ﴾

(١) انظر: «الإبانة عن أصول الديانة» للأشعري (ص ١٤)، و«تبيين كذب المفتري» لابن عساكر (ص ١٥٥).

(٢) انظر: «الإبانة عن أصول الديانة» للأشعري (ص ١٤)، و«تبيين كذب المفتري» لابن عساكر (ص ١٥٦).

(٣) انظر: «الإبانة عن أصول الديانة» للأشعري (ص ١٧)، و«تبيين كذب المفتري» لابن عساكر (ص ١٥٧).

عَيْبٍ ﴿طه: ٣٩﴾، وَنَفَوْا مَا رُويَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ قَوْلِهِ: «إِنَّ اللَّهَ يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا»^(١).

ثم قال: فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: قَدْ أَنْكَرْتُمْ قَوْلَ الْمُعْتَزَلَةِ وَالْقَدْرِيَّةِ وَالْجَهْمِيَّةِ وَالْحُرُورِيَّةِ وَالرَّافِضَةِ وَالْمُرْجِيَّةِ، فَعَرَّفُونَا قَوْلَكُمْ الَّذِي تَقُولُونَ بِهِ، وَدِيَانَتَكُمْ الَّتِي تَدِينُونَ بِهَا. قِيلَ لَهُ: قَوْلُنَا الَّذِي بِهِ نَقُولُ، وَدِيَانَتُنَا الَّتِي نَدِينُ بِهَا التَّمَسُّكَ بِكِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ ﷺ، وَمَا رُويَ عَنِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَأئِمَّةِ الْحَدِيثِ، وَنَحْنُ بِذَلِكَ مُعْتَصِمُونَ، وَبِمَا كَانَ عَلَيْهِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ - نَصَّرَ اللَّهُ وَجْهَهُ وَرَفَعَ دَرَجَتَهُ وَأَجْرَلَ مَثُوبَتَهُ - قَائِلُونَ، وَلِمَنْ خَالَفَ قَوْلَهُ مُجَانِبُونَ^(٢).

إِلَى أَنْ قَالَ: وَجَمَلَةٌ قَوْلُنَا: أَنْ نَقَرَّ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكِتَابِهِ وَرَسُولِهِ، وَمَا جَاءَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، وَمَا رَوَاهُ الثَّقَاتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَا نَرُدُّ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا.

إِلَى أَنْ قَالَ: وَإِنَّ اللَّهَ مُسْتَوٍ عَلَى عَرْشِهِ، كَمَا قَالَ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ﴿طه: ٥﴾، وَإِنَّ لَهُ وَجْهًا كَمَا قَالَ: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]، وَإِنَّ لَهُ يَدَيْنِ، كَمَا قَالَ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، وَقَالَ: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، وَإِنَّ لَهُ عَيْنَيْنِ بِلَا كَيْفٍ، كَمَا قَالَ: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤].

إِلَى أَنْ قَالَ: نُثِبْتُ لِلَّهِ عِلْمًا، وَنُثِبْتُ لِلَّهِ قَدْرَةً، كَمَا قَالَ: ﴿أَوْلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ [فصلت: ١٥]، وَنُثِبْتُ لِلَّهِ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ، وَلَا نَنْفِي ذَلِكَ كَمَا

(١) انظر: «الإبانة عن أصول الديانة» للأشعري (ص ١٨)، و«تبيين كذب المفتري» لابن عساكر

(ص ١٥٨). والحديث أخرجه مسلم (٧٥٨).

(٢) انظر: «الإبانة عن أصول الديانة» للأشعري (ص ٢٠)، و«تبيين كذب المفتري» لابن عساكر

(ص ١٥٧).

نَفْتَهُ الْمُعْتَزِلَةَ وَالْجَهْمِيَّةَ وَالْخَوَارِجَ، وَنَقُولُ: إِنَّ كَلَامَ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَإِنَّهُ لَمْ يَخْلُقْ شَيْئاً إِلَّا وَقَدْ قَالَ لَهُ: كُنْ فَيَكُونُ، كَمَا قَالَ: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ: كُنْ فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠]، وَإِنَّهُ لَا يَكُونُ شَيْءٌ مِنْ خَيْرٍ وَشَرٍّ، إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ، وَإِنْ أَحَدًا لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَفْعَلَ شَيْئاً قَبْلَ أَنْ يَفْعَلَهُ اللَّهُ، وَلَا يَسْتَغْنِي عَنِ اللَّهِ، وَلَا يَقْدِرُ عَلَى الْخُرُوجِ مِنْ عِلْمِ اللَّهِ، وَإِنَّهُ لَا خَالِقَ إِلَّا اللَّهُ، وَإِنَّ أَعْمَالَ الْعِبَادِ مَخْلُوقَةٌ لِلَّهِ مُقَدَّرَةٌ لَهُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصفات: ٩٦] (١).

إِلَى أَنْ قَالَ: وَإِنَّ الْخَيْرَ وَالشَّرَّ بِقِضَاءِ اللَّهِ وَقَدْرِهِ، وَإِنَّا لَا نَمْلِكُ لِأَنْفُسِنَا نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ، وَإِنَّا نُلْجِئُ أُمُورَنَا إِلَى اللَّهِ، وَنَثْبِتُ الْحَاجَةَ وَالْفَقْرَ إِلَيْهِ فِي كُلِّ وَقْتٍ، وَنَدِينُ أَنْ اللَّهَ يُرَى بِالْأَبْصَارِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، كَمَا يُرَى الْقَمَرُ لَيْلَةَ الْبَدْرِ (٢).

إِلَى أَنْ قَالَ: وَنَدِينُ اللَّهَ أَنَّ الْأَئِمَّةَ الْأَرْبَعَةَ رَاشِدُونَ مُهْدِيُونَ (٣).

وَنَصَدِّقُ بِجَمِيعِ الرِّوَايَاتِ الَّتِي أَثْبَتَهَا أَهْلُ النُّقْلِ، مِنَ النَّزُولِ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا، وَأَنَّ الرَّبَّ يَقُولُ: «هَلْ مِنْ سَائِلٍ، هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ؟» (٤)، وَسَائِرِ مَا نَقَلُوهُ وَأَثْبَتُوهُ.

وَنُعَوِّلُ فِيمَا اخْتَلَفْنَا فِيهِ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ ﷺ وَإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ، وَمَا كَانَ فِي مَعْنَاهُ، وَلَا نَبْتَدِعُ فِي دِينِ اللَّهِ بَدْعَةً لَمْ يَأْذِنِ اللَّهُ بِهَا.

(١) انظر: «الإبانة عن أصول الديانة» للأشعري (ص ٢١-٢٥)، و«تبيين كذب المفتري» لابن عساكر (ص ١٥٨).

(٢) انظر: «الإبانة عن أصول الديانة» للأشعري (ص ٢٥)، و«تبيين كذب المفتري» لابن عساكر (ص ١٥٩).

(٣) «مهديون» ليس في (ك).

(٤) أخرجه مسلم (٧٥٨).

ونقول: إِنَّ اللَّهَ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَمَا قَالَ: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]، وَإِنَّ اللَّهَ يَقْرُبُ مِنْ عِبَادِهِ كَيْفَ يَشَاءُ، كَمَا قَالَ: ﴿وَمَنْ أَوْزَبُ إِلَيْهِمْ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦]، وكما قال: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾ [القمر: ٩] (١).

هذا ما أردنا نقله هنا، وفيه الكفاية للدلالة على أنه متبع للكتاب والسنة، وأنه على ما النبي عليه وأصحابه، والحمد لله رب العالمين.

قال الحافظ ابن عساكر بعد سياق العقيدة: فتأملوا رحمكم الله تعالى هذا الاعتقاد ما أوضحه وأبينه، فاعترفوا بفضل هذا الإمام العالم الذي شرح وبيّنه (٢).

ثم قال: إِنَّ أَصْحَابَ الْأَشْعَرِيِّ يَعْتَقِدُونَ مَا فِي «الْإِبَانَةِ» أَشَدَّ اعْتِقَادٍ، وَيَعْتَمِدُونَ عَلَيْهَا أَشَدَّ اعْتِمَادٍ، وَإِنَّهُمْ يُثَبِّتُونَ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ مَا أَثَبَّتَهُ لِنَفْسِهِ مِنَ الصِّفَاتِ، وَيَصِفُونَهُ بِمَا اتَّصَفَ بِهِ فِي مُحْكَمِ الْآيَاتِ، وَبِمَا وَصَفَهُ بِهِ نَبِيُّهُ ﷺ فِي صَحِيحِ الرَّوَايَاتِ، وَيُنَزِّهُونَهُ عَنِ سَمَاتِ النِّقْصِ وَالْآفَاتِ، فَإِذَا وَجَدُوا مَنْ يَقُولُ بِالتَّجْسِيمِ أَوْ التَّكْيِيفِ (٣)، فَحِينَئِذٍ يَسْلُكُونَ طَرِيقَ التَّأْوِيلِ، خَوْفًا مِنْ وَقْعِ مَنْ (٤) لَا يَعْلَمُ فِي ظُلْمِ التَّشْبِيهِ، فَإِذَا آمَنُوا مِنْ ذَلِكَ، رَأَوْا أَنَّ السُّكُوتَ أَسْلَمٌ، وَتَرَكَ الْخَوْضَ فِي التَّأْوِيلِ إِلَّا عِنْدَ الْحَاجَةِ أَحْزَمٌ (٥).

(١) انظر: «الإبانة عن أصول الديانة» للأشعري (ص ٢٩)، و«تبيين كذب المفتري» لابن عساكر (ص ١٦١).

(٢) انظر: «تبيين كذب المفتري» لابن عساكر (ص ١٦٣).

(٣) في (ك): «بالتكليف».

(٤) لفظ: «من» سقط من (ف).

(٥) انظر: «تبيين كذب المفتري» لابن عساكر (ص ٣٨٨).

ولم يزل كتابُ «الإبانة» مُستصوباً عند أهل الديانة، وقد كان الإمام أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصَّابوني من أعيانِ أهل الأثرِ بخُرَّاسان قَلَّما كان يخرجُ إلى مجلسِ دَرْسِه إلا ويبيده كتابُ «الإبانة» لأبي الحسن، ويُظهر الإعجابَ به، ويقول: ماذا الذي يُنكر على مَنْ هذا الكتاب شرحَ مذهبه^(١).

ثم قال: ولسنا نرى الأئمةَ الأربعة الذين عيَّهم في أصولِ الدين مختلفين، بل نراهم في القولِ بتوحيدِ الله وتَنزِيهِه في ذاته وصفاته، مُؤتلفين، وعلى نفي التَّشْبِيهِ عن القديمِ سبحانه مجتمعين، فالأشعريُّ رحمه الله تعالى في الأصولِ على مِنهاجهم أجمعين. انتهى^(٢).

رحمهم الله تعالى، وشكر سعيهم، أمين، والحمدُ لله رب العالمين.

(١) انظر: «تبيين كذب المفتري» لابن عساكر (ص ٣٨٩).

(٢) انظر: «تبيين كذب المفتري» لابن عساكر (ص ٣٦٢).

الحديث الرابع والأربعون المسلسل بالفقهاء الشافعية

أخبرنا الفقيه مَدْرُسُ الأزهريِّ الشيخ أبو العزائم سلطان بن أحمد المَزاحيُّ الأزهريُّ الشافعيُّ رحمه الله إجازةً، عن الشيخ نور الدين علي الزَّيادي الأزهري الشافعيِّ، عن الشمس محمد بن أحمد بن حمزة الرَّمليِّ الشافعيِّ، عن والده أحمد بن حمزة، عن شيخ الإسلام الزَّين زكريا بن محمد الأنصاري الشافعي، والحافظ جلال الدين السُّيوطي الشافعي^(١)، والحافظ شمس الدين محمد السَّخاوي^(٢).

برواية الأول والثالث: عن شيخ الإسلام الحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر الشافعيِّ.

وبرواية الثاني وكذا الأول: عن شيخ الإسلام علم الدين أبي البقاء صالح البُلُقيني الشافعيِّ.

بروايتهما: عن والد الثاني شيخ الإسلام سراج الدِّين أبي حفص عمر بن رسلان البُلُقيني الشافعيِّ، عن الإمام تقيِّ الدين أبي الحسن علي بن عبد الكافي السُّبكي الشافعي، عن الإمام شرف الدين عبد المؤمن بن خَلَف الدِّمياطي الشافعي، عن الإمام زكي الدِّين عبد العظيم بن عبد القوي المُنذري الشافعيِّ^(٣)، عن العلامة أبي الحسن علي بن المفضَّل اللُّخمي المقدسي الشافعيِّ^(٤)، عن الحافظ أبي طاهر

(١) هو في «جواد المسلسلات» للسُّيوطي (ص ٨١).

(٢) انظر: «الجواهر المكللة» للسَّخاوي (ص ٩٧).

(٣) هو في «جزء حديث المتبايعين بالخيار» للمُنذري (ص ١).

(٤) هو في «كتاب الأربعين المرتبة على طبقات الأربعين» لابن المفضل المقدسي، (ص ٢٣٤ - ٢٣٥).

أحمد بن محمد السلفي الأصفهاني الشافعي^(١)، عن أبي الحسن علي بن محمد إلكيا الهراسي الشافعي، عن إمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن الشيخ أبي محمد عبد الله بن يوسف الجويني الشافعي، عن والده عبد الله بن يوسف، عن القاضي أبي بكر أحمد بن الحسن بن أحمد الحيري^(٢) النيسابوري الشافعي، عن أبي العباس محمد بن يعقوب الأصم الشافعي، عن الربيع بن سليمان المرادي المؤذن المصري الشافعي، عن الإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس القرشي المطلبي الشافعي رضي الله تعالى عنه^(٣)، عن الإمام أبي عبد الله مالك بن أنس الأصبحي^(٤)، عن أبي عبد الله نافع المدني مولى ابن عمر، عن أبي عبد الرحمن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ قال: «المُتَبَايعَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ عَلَى صَاحِبِهِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، إِلَّا بَيْعَ الْخِيَارِ».

(ح) وأخبرناهُ عالياً بسبع درجات: شيخنا العارف بالله تعالى صفي الدين أحمد بن محمد المدني قدس سره، بإجازته العامة من الشمس محمد الرملي، عن الزين زكريا، عن الحافظ ابن حجر والمسند محمد بن مقبل الحلبي، بإجازتهما من الصلاح محمد بن أبي عمر المقدسي الحنبلي، عن الفخر علي ابن البخاري، عن أبي المكارم أحمد بن محمد اللبان، عن أبي علي الحداد، عن الحافظ أبي نُعيم، عن أبي العباس الأصم، به.

وبه إلى الحافظ ابن حجر قال: هذا حديثٌ صحيحٌ.

(١) هو في «المشيخة البغدادية» للسلفي (١١).

(٢) في هامش الأصل: «حيره بلد بنيسابور حيري».

(٣) هو في «مسند الإمام الشافعي» (ترتيب سنجر) (١٣٧٠).

(٤) هو في «موطأ الإمام مالك» (٢/ ٦٧١).

أخرجه البخاريُّ عن عبد الله بن يوسف، ومسلم عن يحيى بن يحيى، وأبو داود عن القَعْنَبِيِّ، ثلاثُهُم عن مالكٍ^(١).

وأخرجه النسائي عن محمد بن مسلم والحارث بن مسكين، كلاهما عن ابن القاسم، عن مالكٍ. انتهى^(٢).

قلتُ: فوق لنا من الطَّرِيقِ الثاني بدلاً عالياً بدرجةٍ للبخاري وأبي داود، وبدرجتين لمسلم، وبثلاثٍ للنسائي، والله الحمد.

(١) أخرجه البخاري (٢١١١)، ومسلم (١٣٥١)، وأبو داود (٣٤٥٤).

(٢) أخرجه النسائي (٤٤٦٥)، وانظر: «توالي التأسيس بمعالي ابن إدريس» لابن حجر (ص ٤٩).

التَّبَرُّكُ بِذِكْرِ سُلْسَلَةِ الْفَقْهِ النَّفِيسِ عَلَى مَذْهَبِ إِمَامِنَا الشَّافِعِيِّ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ
 مُحَمَّدِ بْنِ إِدْرِيسٍ شَكَرَ اللَّهُ مَسَاعِيَهُ وَقَرَنَ بِإِفَاضَةِ الرَّحْمَاتِ أَيَّامَهُ وَلِيَالِيهِ، آمِينَ

قال الإمام النووي رحمه الله تعالى في أوائل «تهذيب الأسماء واللغات» في
 فصل سلسلة الفقه لأصحاب الشافعي رحمه الله تعالى ما نصه: وهذا من المطلوبات
 المهمات، والنفائس الجليلات، التي ينبغي للمتفقه والفقير معرفتها، ويقبح به
 جهالتها، فإن شيوخه في العلم آباء في الدين، ووصلة بينه وبين رب العالمين،
 وكيف لا يقبح جهل الأسباب والوصلة بينه وبين ربه الكريم الوهاب، ثم إنه مأثور
 بالدعاء إليهم وبرهم، وذكر ما أثرهم، والثناء عليهم وشكرهم. انتهى^(١).

فأقول وبالله التوفيق: قرأت على العبد الصالح المقرئ الفقيه، مدرس الأزهر،
 الشيخ أبي العزائم سلطان بن أحمد بن سلامة بن إسماعيل المزاحي القاهري
 الأزهري رحمه الله تعالى طرفاً من «الروضة»، وطرفاً من «شرح المنهاج» للمحقق
 الجلال المحلي، وطرفاً من «شرح الروض»، و«شرح المنهج» لشيخ الإسلام الزين
 زكريا، وغيرها، وذلك سنة (١٠٦١) بالجامع الأزهر، وكتب رحمه الله لي الإجازة
 بما يجوز له روايته، وبالإفتاء والتدريس على مذهب الإمام الشافعي رضي الله
 عنه، قال: أخذت الفقه عن شيخنا شيخ الإسلام نور الدين علي الزيايدي، بأخذه
 عن الشيخ عميرة البرُّنسي، وعن الشيخ شهاب الدين البلقيني، وعن الشهاب
 أحمد بن حجر الهيثمي، وعن شهاب الدين الرملي، وعن ولده الشمس محمد بن
 أحمد الرملي بأخذه عن والده، بأخذ الأربعة عن شيخ الإسلام زكريا الأنصاري،
 بأخذه عن الجلال المحلي والجلال البلقيني، والحافظ ابن حجر، بأخذ الثلاثة عن
 الحافظ عبد الرحيم العراقي.

(١) انظر: «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ١٧ - ١٨).

(ح) وحضرتُ درسَ الشيخِ العلامَةِ الفقيهِ، المحدثِ المقرئِ، الجامعِ للفنونِ العقليةِ والنقليةِ، الشيخِ أبي الضياءِ والنُّورِ علي نور الدين بن علي الشُّبرامَلِّسي - بمعجمة مفتوحة، فموحَّدة ساكنة، فراء مهملة، وألف مقصورة، وبميم مفتوحة، ولام مشدَّدة مكسورة، وسين مهملة - نفع الله به، في «شرح جمع الجوامع» للمحلِّي وإملاءِ حواشيه عليه في المدرسة الطَّبْرسيَّة، سنة (١٠٦١)، وغير ذلك، وأجازَ لي فيما بعدُ روايةَ جميعِ ما يحلُّ له روايتهُ، وبالإفتاءِ والتَّدريسِ على مذهبِ الإمامِ الشافعي رضي الله تعالى عنه.

وكتَبَ لي عن إذنه سلسلتهُ في الفقه، قال:

وأما الفقهُ فأخذتهُ عن أئمةٍ، من أجلَّهم الشيخُ نور الدين الزِّيادي، والعلامةُ سالم الشُّبشيرِي، والعلامةُ سليمان البابلي.

وأخذ الأولُ: عن الشهاب الرَّملي الأنصاري. وأخذ الاثنان بعده: عن الشمس الخطيب الشَّربيني.

وهما أخذَا عن جمعٍ، من أجلَّهم شيخُ الإسلامِ زكريا، بأخذه عن الجلال المحلِّي، والحافظ ابن حجر، والجلال البلقيني، بأخذِ الثلاثة عن الحافظِ الولي العراقي، بأخذه عن أئمةٍ أجلَّهم والدُه الزَّين عبد الرحيم العراقي، بأخذه عن العلاء ابن العطار، بأخذه عن العلامَةِ محرِّرِ المذهبِ الشيخ محيي الدين النَّووي، بأخذه عن أئمةٍ منهم الكمال سلَّار الإزبلي، بأخذه عن محمد بن محمد صاحب «الشامل الصغير»، بأخذه عن الشيخ عبد الغفار القزويني صاحب «الحاوي»، بأخذه عن الإمامِ أبي القاسم عبد الكريم الرَّافعي رحمه الله.

(ح) وكتَبَ لي العبدُ الصالح الفقيهُ قاضي زيد إسحاق بن محمد بن

إبراهيم بن جَعْمَان الصَّرِيفِي الذَّوَالِي العَكِّي العدناني الزَّيْدِي رحمه الله تعالى، في إجازته لي^(١) بجميع ما يجوزُ له روايته سلسلته في الفقه إلى القاضي جمال الدين الطَّيْب النَّاشِرِي بسنده المعروف، بعد أن سمعتُ عليه «صحيح البخاري» كَلَّهُ إلا أفواتاً يسيرةً نحو جُزُورين، وذلك بقراءة الأخ الصالح المقرئ الفقيه نور الدين علي بن محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن محدث اليمَن عبد الرحمن بن علي بن الدَّيْبَع الشَّيبَانِي الزَّيْدِي رحمه الله تعالى، في الرِّوَضَةِ المقدَّسة، بين القبر الشريف والمنبر، سنة (١٠٦٧)، وكتبَ الأخ ابن الدَّيْبَع وكذا العبدُ الصالح الفقيه نور الدين علي بن محمد بن العَفِيف بن عبد القادر التَّعْزِي الأنصاري، الشهرير بالعُقَيْبِي - أيده الله تعالى - الإجازةً بجميع ما يجوزُ لهما روايته، مع كتابةٍ ثانيهما طرفاً من سلسلة الفقه.

فلنوصل سلاسلهم تعرُّضاً للنفحات من جنابِ الرحمن مُنْزِلِ البركات، ولا سيما أنه ﷺ قال: «إني أجدُ نفسَ الرَّحْمَنِ مِن هاهنا»، وأشار إلى اليمين^(٢). وقال: «الإيمانُ والفقهُ يمانٌ، والحكمةُ يمانية»^(٣).

فأما العُقَيْبِي: فأخذ عن الأخوين الفقيهِين الإمامين جمال الدين محمد صاحب «الإيضاح شرح المفتاح» لأبيه، وصنَّفِي الدين أحمد صاحب «منهج السَّدَادِ في شرح الإرشاد» وغيره - ابني علي بن مُطَيَّرِ اليمانيين، عن والدهما نور علي بن

(١) لفظ: «لي» سقط من (ف).

(٢) أخرجه البزار في «مسنده» (٣٧٠٢)، والطبراني في «الكبير» (٦٣٥٨) من حديث سلمة بن نفيل، به. وقال البزار: وهذا الحديث لا نعلم أحداً يرويه بهذه الألفاظ إلا سلمة بن نفيل، وهذا أحسن طريق يروى في ذلك عن سلمة، ورجاله رجال معروفون من أهل الشام مشهورون، إلا إبراهيم بن سليمان الأقطس.

(٣) أخرجه البخاري (٤٣٨٨)، ومسلم (٥٢) من حديث أبي هريرة.

محمد بن إبراهيم بن مُطَيْرِ اليميني صاحب «الإتحاف والدِّياج شرح المنهاج» وغير ذلك، عن أعمامه الثلاثة الفقهاء: عبد الله وأبي بكر ومحمد الأمين بني إبراهيم بن مُطَيْرِ اليميني، عن والدهم مفتي المسلمين إبراهيم بن أبي القاسم بن مُطَيْرِ اليميني، عن أبيه أبي القاسم بن عمر بن مُطَيْرِ اليميني، عن أبيه أحمد بن مطير اليميني، عن أبيه أحمد بن إبراهيم بن مطير اليميني، عن أبيه إبراهيم بن محمد بن عيسى بن مُطَيْرِ بن علي اليميني، عن جمال الدين محمد بن سعد، عن جمال الدين عبد الحميد الجيلوني، عن عزِّ الدين أبي العباس أحمد بن إبراهيم الفاروثي المجاور بمكة المشرفة، عن النَّجم عبد الغفار بن عبد الكريم القزويني، صاحب «الحاوي الصغير»، نزيل مكة المشرفة.

وأما ابن الدَّبَّيع، فعن شيخه محمد بن الصَّدِّيق الخاص اليميني، بروايته سلسلة الفقه بالإجازة عن عبد الرحمن بن عبد القادر بن عبد العزيز بن فهْدِ العلوي المكيِّ، عن عمِّه جار الله بن عبد العزيز بن عمر بن فهْدِ المكي، عن شيخه علاي الدِّين محمد بن محمد بن خضر القرشي العمري^(١) الكازروني، نزيل مكة المشرفة، بقراءته «الحاوي الصغير» عليه، وعن شيخه عفيف الدين عبد الله بن أحمد الحضرمي، المعروف بباكثير، نزيل مكة المشرفة، بقراءته عليه «المنهاج»، وبرويته بالإجازة إن لم يكن آخذاً عن شيخه سراج الدين عمر بن عبد الرحيم المدني.

بأخذ الأول: عن أستاذه العلامة المحقِّق جلال الدين محمد بن أسعد بن محمد بن عبد الرحيم بن علي الصَّدِّيقِي الدَّوَّانِي رحمه الله تعالى، عن والده سعد الدين أسعد بن محمد الصَّدِّيقِي المحدث بالجامع المُرشدي بكازرون، بأخذه - كما قال ولده الجلال الدَّوَّانِي في «أنموذجه» - عن عدة من المشايخ، منهم

(١) في (ف): «عموي». وهو خطأ.

أفقه زمانه المولى جمال الدين محمود بن الحاج أبي الفتح السروستاني، وهو قد تفقه وقرأ «الحاوي الصغير» على المولى العلامة لسان الدين نوح السمناني، والديه المولى اختيار الدين لقمان، وهما قد قرأ «الحاوي الصغير»، وتفقه على الشيخ جلال الدين محمد القزويني، وهو تفقه على والده المصنّف الإمام المحقق نجم الدين عبد الغفار القزويني، وهو تفقه على الإمام قُدوة أئمة الإسلام أبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرَّافعي القزويني، رَفَع اللهُ درجته في عليين. انتهى كلام جلال الدواني في «أُموذجه».

وإمام الدين أبو القاسم عبد الكريم الرَّافعي تفقه على والده محمد بن عبد الكريم بن الفضل بن الحسين القزويني، وهو تفقه بقزوين على الشيخ ملكدَاد بن علي القزويني، وبنيسابور على الإمام الكبير أبي سعيد محمد بن يحيى بن منصور النيسابوري، بأخذ ملكدَاد عن محيي السُّنة الحسين بن مسعود الفراء البغوي صاحب «التهذيب»، وهو عن الإمام الكبير القاضي حسين بن محمد بن أحمد المرورُوزي.

(ح) وأما الفقيه إسحاق بن جَعْمَان، فأخذ عن والده جمال الدين محمد بن إبراهيم بن جَعْمَان الصديقي الذوّالي العكّي العدناني الزبيدي، بأخذه عن عمّه جمال الدين محمد بن أبي القاسم بن إسحاق بن جَعْمَان، وهو عن والده أبي القاسم بن إسحاق بن جَعْمَان، وهو عن شرف الدين بن القاسم بن محمد الطاهر بن جَعْمَان.

بأخذه وكذا الثاني: عن ثاني مشايخ^(١) جار الله بن فهيد، وهو باكثر الحضرمي، عن الفقيه العلامة الزاهد مفتي المسلمين قاضي القضاة برهان الدين إبراهيم بن أبي القاسم بن إبراهيم بن جَعْمَان، عن القاضي جمال الدين محمد المدعو الطيّب بن

(١) في (ف): «وكذا الثاني من».

أحمد بن أبي بكر الناشري الزبيدي مؤلف «إيضاح الفتاوى» وغيره، عن والده القاضي شهاب الدين أحمد بن أبي بكر الناشري.

(ح) وأخذ الفقيه إسحاق بن جعمان عن رافعيّ زمانه وعلامة أوانه برهان الدين إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن جعمان، وهو عن علامة زمانه صفّي الدين أحمد بن عبد الرحيم الناشري.

وهو وكذلك جار الله بن فهد، عن القاضي العلامة شهاب الدين أبي العباس أحمد بن الرّضي عمر بن الجمال محمد بن الوجيه عبد الرحمن المزجد العدني ثم الزبيدي، صاحب «العباب المحيط بمعظم نصوص الشافعي والأصحاب».

وهو وكذا باكثر الحضرمي، عن الفقيه النّبيه تقيّ الدين عمر بن محمد الأشعريّ الزبيدي الملقّب أبوه بالفتى، صاحب «مهمّات المهمّات»، و«الإبريز في تصحيح الوجيز» وغيرهما، وهو عن شيخه الشّرف إسماعيل بن أبي بكر بن عبد الله المقرئ الشّاوري صاحب «الإرشاد» وغيره.

بأخذه وكذا القاضي شهاب الدين أحمد بن أبي بكر الناشري بإمام عصره وفريد دهره القاضي جمال الدين محمد بن عبد الله بن أبي بكر الرّيمي النزالي^(١) مؤلف «التّفقيه في شرح التّنبيه»، وهو عن العلامة الزّاهد قاضي مدينة تعز وجيه الدين أبي محمد علي بن أبي بكر بن عبد الله الناشريّ مختصر «الشرح الصغير للرّافعي»، وهو عن الفقيه الصالح المحدث جمال الدين أبي العباس أحمد بن علي بن عبد الله العامري شارح «الوسيط»، وهو عن الفقيه المشهور قدوة العلماء المتورّعين أبي العباس أحمد بن الفقيه موسى بن عجيل اليميني، وهو عن والده

(١) كذا في الأصلين: «النزالي». ولم يرد في مصادر ترجمته.

الإمام عمدة السالكين أبي أحمد موسى بن علي بن عمر عجيل الصوفي اليميني قدس الله سرهما، وهو عن الفقيه النّبيّ أبي إسحاق إبراهيم بن عبد الله بن محمد بن زكريا السّويري، وهو عن أوحدٍ فقهاء عصره أبي عمران موسى بن محمد الطريزي اليميني مؤلّف «احترازات المهذب»^(١)، وهو عن الإمام الزاهد مَرَجُو الدّعوة أبي محمد عبد الله بن عيسى بن أيمن الهرمي - نسبة إلى قرية بوادي زبيد تُسمّى: هرمة - وهو عن الإمام الرئيس شيخ الفتوى والتّدرّيس أبي محمد عبد الله بن أبي القاسم بن الحسن، المعروف بابن الأبرار، وهو عن الإمام المشهور أبي عبد الله محمد ابن عبدويه بن الحسن المهرُوباني، قال جار الله ابن فهديّ: بفتح الباء الموحّدة بعد الواو، وضمّ الراء قبلها. انتهى.

(ح) وتفقه باكثرٍ الحضرميُّ أيضاً على الفقيهين: العلامّة المفتي جمال الدين محمد بافضل بن أحمد بن علي، والإمام عفيف الدين عبد الله بامخرمة بن أحمد، الحضرميين ثمّ العدنّيين، وهما أخذوا عن العلامّة قاضي عدنٍ ومفتيها باشكيل محمد بن مسعود بن سعيد بن سعد الأنصاري الحضرمي، وهو عن القاضي جمال الدين محمد بن سعيد بن علي بن كَبَن القرشي الطّبري الأصل العدني، وهو عن العلامّة اللّغوي القاضي مجد الدين أبي الطاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، نزيل زبيد، صاحب «القاموس» وغيره.

(ح) وتفقه باكثرٍ أيضاً على الفقهاء الثلاثة: القاضي بمكة المعظّمّة برهان الدين إبراهيم، وشقيقه القاضي بجدة فخر الدين أبي بكر، ابني العلامّة

(١) «احترازات المهذب» ينسب لأكثر من واحد، منهم محمد بن علي بن أبي علي القلعي (٥٩٥)، وعبد الله بن يحيى بن أبي الهيثم بن عبد السميع الصعبي (ت ٥٥٣هـ). ولم أقف عليه منسوباً لموسى هذا.

القاضي نور الدين علي بن أبي البركات محمد بن ظهيرة القرشيّين المكيين، والإمام نور الدين علي بن (١) أحمد الفاكهيّ المكيّ.

(ح) وتفقه الثالثُ من مشايخ جاز الله ابن فهدٍ، وهو السّراج عمر بن عبد الله المدني، على خاله الفقيه المدرّس الشهاب أحمد بن محمود، والخطيب المدرّس الشمس محمد بن عبد الرحمن الشهير بالقطّان المدنيّ، وعلى خاتمة الفقهاء الأعلام القدوة المعمر شرف الدين عبد الحق بن محمد السّنباطي، بأخذ المدنيّين عن الشريف ذي التّصانيف المفيدة العلّامة نور الدين علي بن القاضي جمال الدين عبد الله بن أحمد الحسنّي السّمهودي ثم المدنيّ، بأخذه وكذا القطّان عن العلّامة الرباني العارف بالله شهاب الدين أبي العباس أحمد بن إسماعيل الأبطيشي (٢) ثم المدني.

(ح) وبأخذ السّمهوديّ وكذا السّنباطيّ، عن فقيه عصره المحقّق جلال الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن محمد المحليّ، بأخذ الأوّلين - أعني السّمهودي والسّنباطي - وكذا كلُّ من ابني ظهيرة والنور الفاكهي، عن العلّامة شيخ المذاهب قاضي القضاة شرف الدين أبي زكريا يحيى (٣) بن محمد المُناوي، بأخذه وكذا الجلال المحليّ والشهاب الأبطيشي، عن العلّامة الحافظ ابن الحافظ قاضي القضاة ولي الدين أبي زُرعة أحمد بن زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي الرّازياني الكردي، والعلّامة المحقّق شمس الدين محمد بن عبد الدائم البرماوي.

(ح) زاد النور السّمهودي، فتفقه على والده عبد الله بن أحمد السّمهودي،

(١) قوله: «أبي البركات محمد بن ظهيرة القرشيّين المكيين، والإمام نور الدين علي بن» سقط من (ك).

(٢) في (ك): «الإشبطي».

(٣) «يحيى» سقط من (ك).

بأخذه وكذا الزين زكريا بن محمد، عن شيخ الإسلام الشمس أبي عبد الله محمد بن علي القاياتي.

(ح) زاد البرهان والفخر ابنا ظهيرة، والفاكهي، والزين زكريا، فأخذوا عن شيخ الإسلام العَلَم أبي البقاء صالح بن السراج عمر البلقيني.

(ح) زاد البرهان بن ظهيرة والزين زكريا، فأخذوا عن شيخ الإسلام الحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن حجر الكِناني العسقلاني، بأخذه وكذا الولي العراقي، والبرماوي، والقاياتي، وصالح، عن والد الأخير شيخ الإسلام السراج عمر بن رسلان البلقيني.

(ح) زاد القاياتي وابن حجر، فأخذوا عن العلامة أوحد المصنِّفين السراج عمر بن علي الأنصاري ابن المُلَقَّن، بأخذهما - أعني البلقيني وابن الملقن - عن العلامة محقق العصر جمال الدين عبد الرحيم بن الحسين القرشي الإسناي، وهو ممنُ تفقه بجماعة وروسل^(١) بالإذن في الإفتاء من الشيخ العلامة شرف الدين أبي القاسم هبة الله بن عبد الرحيم ابن البارزي الجُهني، وهو تفقه بمُنْتَح المذهب محيي الدين يحيى بن شرف النووي، وأخذ عنه «المنهاج» وغيره، وهو ممن تفقه بجماعة، منهم الأئمة الثلاثة: الورع إسحاق بن أحمد المغربي ثم المقدسي، والعارف بالله عبد الرحيم بن نوح الدمشقي، والمفتن عمر بن أسعد الربعي، والإمام الكمال أبي الفضائل سلار بن الحسن بن عمر الإربلي، وتفقه الأربعة بشيخ الإسلام أبي عمرو عثمان بن صلاح الدين أبي القاسم عبد الرحمن بن عثمان بن موسى الكردي الشهرزوري، المعروف بابن الصلاح، بأخذه عن والده أبي القاسم عبد الرحمن الشهرزوري.

(١) في (ك): «وروسا».

(ح) وتفقه السَّراجُ البُلْقيني أيضاً بجماعةٍ، منهم شيخُ الشافعية شمس الدين محمد بن أحمد بن عدلان، والشمسُ أبو المعالي محمد بن أحمد بن القمَّاح، والنجمُ حسين بن علي بن سيِّد الكلِّ الإِسْوانِي.

(ح) وتفقه ابنُ الملقنِ بالحافظِ الفقيهِ صلاح الدين أبي سعيد خليل بن كَيْكلدي العلائي، وهو أخذَ عن البرهان إبراهيم بن التَّاج عبد الرحمن بن إبراهيم الفزاري، وهو تفقه بسُلطان العلماء عزَّ الدين عبد العزيز بن عبد السلام السُّلَمي، وهو تفقه بالفخرِ عبد الرحمن بن محمد بن الحسن ابن عساكر، وهو تفقه بالقُطبِ أبي المعالي مسعود بن محمد النيسابوريِّ.

(ح) وتفقه الجمالُ الإِسْنوي أيضاً وكذا المجدُّ الفيروزآبادي، بقاضي القضاة تقي الدين أبي الحسن علي بن عبد الكافي السُّبكي، وهو تفقه بالعلامة شيخِ المذهب نجم الدين أبي العباس بن محمد بن علي ابن الرِّفعة.

وتفقه هو والنَّجمُ الإِسْوانِي وابنُ القمَّاح وابنُ عدلان بشيخِ الشافعية ظهير الدين جعفر بن يحيى المَحْزومي التَّزَمَنِي، وهو تفقه بالإمام بهاء الدين أبي الحسن علي بن هبة الله ابن بنت الجُمَيْزِي، وتفقه هو وأبو القاسم والدُ ابنِ الصلاح في طريق العراقيين بصدر العلماء أبي سعد عبد الله بن محمد بن هبة الله بن أبي عَصْرُون القاضي الموصلي، وهو تفقه بالقاضي أبي علي الحسن بن إبراهيم الفارقي، وتفقه هو وكذا ابن عبْدويه المهرُوباني بالفقيه القُدوة الرِّباني أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشِّيرازي مؤلف «التنبيه». زاد الفارقي فتفقه على الشيخ أبي نصير عبد السيد ابن محمد بن عبد الواحد بن الصبَّاغ، وهما ممن تفقه بالقاضي أبي الطَّيِّب طاهر بن عبد الله الطُّوسي، وهو تفقه بأبي الحسن محمد بن علي بن سهل الماسرَجِسي.

(ح) وتفقه البهاء ابن بنت الجميزي في طريق المراززة الخراسانيين، على الأستاذ قاضي القضاة أبي الفتح محمد بن محمود الطوسي، وتفقه هو وكذا والد الرافعي والقطب أبو المعالي مسعود بن محمد النيسابوري بالإمام أبي سعيد محمد بن يحيى بن منصور النيسابوري.

(ح) زاد القاضي أبو الفتح الطوسي تفقهه بالإمام أبي الفتح محمد بن الفضل المارشكي الطوسي، وهما ممن تفقه بحجة الإسلام أبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي قدس سره.

(ح) وتفقه الكمال أبو الفضائل سلار بن الحسن الإربلي أيضاً بأبي بكر الماهاني، وهو ووالد ابن الصلاح أيضاً بجمال الإسلام أبي القاسم عمر بن محمد البزري، وهو بأبي الحسن علي بن محمد الملقب بالكيا الهراسي - والكيا، بكسر الكاف، معناه: الكبير بالفارسية، و«ال» فيه حرف تعريف لا جزء الكلمة، والهراسي بضم الهاء وتخفيف الراء^(١) - وتفقه هو والغزالي بإمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني، وهو تفقه بوالده أبي محمد عبد الله بن يوسف الجويني، وهو والقاضي حسين ممن تفقه^(٢) بإمام طريق الخراسانيين أبي بكر عبد الله بن أحمد القفال المروزي الصغير، وتفقه هو بالإمام شيخ الإسلام المجمع على جلالته أبي زيد محمد بن أحمد بن عبد الله المروزي الفاشاني.

(ح) وتفقه القاضي أبو الطيب بالشيخ أبي حامد أحمد بن أبي طاهر محمد بن

(١) لكن قال الصفدي في «الوافي بالوفيات» (٢٢ / ٥٤): إلكيا، بكسر الكاف وبعد الياء آخر الحروف،

الهراسي: بتشديد الراء وبعد الألف سين مهملة. اهـ.

(٢) من قوله: «بوالده أبي محمد»، إلى هاهنا سقط من (ف).

الإسفرائيني إمام طريقة العراق، وهو تفقّه بالإمام أبي القاسم عبد العزيز بن عبد الله الداركي، وتفقّه هو والقفال الصغير والماسرجسي بشيخ المذهب أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد المروزي، زاد الماسرجسي: فأخذ عن الإمام الجليل القاضي أبي علي الحسن بن الحسين، المعروف بابن أبي هريرة، وهما من تفقّه بالباز الأشهب شيخ الشافعية إمام الأصحاب على الإطلاق أبي العباس أحمد بن عمر بن سريج، وهو بالإمام أبي القاسم عثمان بن سعيد بن بشار الأنماطي.

(ح) وتفقّه والد إمام الحرمين أيضاً بالإمام أبي الطيّب سهل بن الإمام أبي سهل محمد بن سلمان العجلي الصعلوكي، وهو بأبيه الإمام أبي سهل، وهو بالإمام أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، وهو والإمام أبو القاسم عثمان بن سعيد بن بشار الأنماطي بالإمامين الكبيرين: أبي محمد الربيع بن سليمان بن عبد الجبار المرادي مولاهم، المؤذن، راوية كتب الشافعي، وأبي إبراهيم إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المُرَني، وهما ممن تفقّه بالإمام الحجة المجتهد عالم قريش أبي عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف بن قصي القرشي المُطَّلبي الشافعي، رضي الله تعالى عنه وأرضاه، وأعلى درجته، وشكر مسعاه، آمين.

والشافعي رضي الله عنه ونفعنا ببركاته ممن تفقّه بجماعته، منهم إمام دار الهجرة مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي، والإمام أبي^(١) محمد سفیان ابن عيينة بن ميمون الهلالي الكوفي ثم المكي، والفقير أبو خالد مسلم بن خالد المخزومي مولاهم، المكي، المعروف بالزنجي.

(١) كذا: «أبي»، وصوابه: «أبو». وانظر ما بعده: أبو خالد.

فالأول: تفقه بجماعة، منهم الإمامان: أبو بكر محمد بن مسلم القرشي الزهري، وأبو عثمان ربيعة بن أبي عبد الرحمن قُروخ التيمي مولاهم، وهما أخذتا عن أنس بن مالك بن النضر الأنصاري.

والثاني: تفقه بعمرو بن دينار المكيّ الجُمحي مولاهم، وهو أخذ عن عبد الله ابن عمر، وعبد الله بن عباس رضي الله عنهم.

والثالث: تفقه بالفقيه الفاضل أبي الوليد عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي مولاهم المكيّ، وهو عن الفقيه الفاضل عطاء بن أبي رباح أسلم القرشي مولاهم، المكي، عن ابن عباس.

(ح) وأخذ الإمام مالك بن أنس أيضاً عن محمد بن المنكدر القرشي التيمي وزيد بن أسلم مولى عمر بن الخطاب، ونعيم بن عبد الله المجرم، فالأولان: عن جابر بن عبد الله الأنصاريّ، والأخير: عن أبي هريرة عبد الرحمن بن صخر.

وهؤلاء الخمسة من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، تلقّوه من إمام المتقين وخاتم النبيين وسيّد الأولين والآخرين، سيدنا أبي القاسم محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي، النبيّ الأميّ العربيّ القرشيّ الهاشميّ المكيّ المدنيّ، ﷺ وعلى آله وأصحابه صلاةً وسلاماً فانصبي البركات على الأنفس والآفاق، عدّد خلق الله، بدوام الله الملك الخلاق، ورضي الله عن سائر المذكورين من الأولين والآخرين، ونفعنا بالانتماء إليهم، وأحسن عاقبتنا في الأمور كلّها، إنه الغفور الودود، أرحم الراحمين، أمين.

الحديث الخامس والأربعون المسلسل بالفقهاء الحنفية

أخبرنا الأخ البارغُ الشيخ حسن بن علي العُجَيْمِيُّ^(١) المكيُّ الحنفيُّ إجازةً، أخبرنا مفتي الإسلام عَلَمُ الأئمةِ الأعلامِ السيد محمد صادق بن أحمد بادشاه الحُسيني الحنفي، عن العلامة محمد بن عبد القادر النُّحريري الحنفي إجازةً، عن الشيخ سراج الدين عمر الحائوتي، عن الشيخ إبراهيم بن عبد الرحمن الكركي صاحب «الفيض»، عن الشيخ محبِّ الدين محمد بن أحمد الأَقْصَرائِي، عن العَلَّامة سراج الدين عمر بن علي الكِنَانِي، الشهيرِ بقارِي «الهداية»^(٢)، عن العَلَّامة علاي الدين السَّيرامي، عن السيد جلال بن شمس الدين الكِرْمَانِي، عن العلامة عبد العزيز بن محمد بن أحمد البخاري.

(ح) وأخبرنا الشيخ عبد الباقي الحنبلي وقد حضرَ الشيخَ المُحَبِّيَ شيخَ الحنفية بمصرَ في «الدُّرر والغُرر»، عن الشيخ موسى الحنفي، عن زين الدين بن سلطان الحنفي، عن الشمس ابن طُولون الحنفي، عن القاضي لسان الدِّين أبي الثناء محمود الحنفي، عن والده سريِّ الدين عبد البر بن الشُّحنة، عن زين الدين ابن قُطْلُوبغا، عن أمين الدين القاهري، عن قوام الدين محمد بن محمد الأكناني الحنفي، عن عزِّ الدين أحمد بن المظفر.

(١) في (ف): «العجمي». والمثبت هو الصواب، انظر: «الأعلام» للزركلي (٢/ ٢٠٥).

(٢) في هامش الأصل: اشتهر بذلك لكونه استقرَّ قارئُ درسِ الشيخ علاي الدين السيرامي بالبروقية، فلُقِّبَ بذلك، غير أنه عن سراج الدين آخر، كان يقرأ في غيرها. كذا في «إنباء الغمر» للحافظ ابن حجر. منه.

(٣) قوله: «قوام الدين محمد بن محمد الأكناني الحنفي عن» سقط من (ف). وفي «حلية البشر في =

بروايته وعبد العزيز البخاري: عن الشيخ حافظ الدين أبي الفضل محمد بن محمد بن نصر البخاري، أخبرنا شمس الأئمة أبو المجد محمد بن عبد الستار الكرَدري، أخبرنا بدر الأئمة عمر بن عبد الكريم الورسكي، أخبرنا الإمام ركن الدين عبد الرحمن بن محمد بن أميرويه الكرَماني، أخبرنا فخر القضاة محمد بن الحسن الأرشابندي^(١)، أخبرنا عماد الإسلام عبد الرحيم بن عبد العزيز الزوزني، أخبرنا القاضي أبو زيد عبد الله بن عيسى الدَّبُوسي، أخبرنا الأستاذ أبو جعفر محمد بن عمر الأستروشني، أخبرنا إمام عصره أبو الحسن علي بن الخضر النَّسفي، أخبرنا العلامة أبو بكر محمد بن الفضل الكَماري - بفتح الكاف -، أخبرنا الإمام أبو محمد عبد الله بن محمد بن يعقوب السَّبْدُمُوني الحارثي، أخبرنا القُدوة أبو حفص الصغير عبد الله، أخبرنا والدي الإمام المشهور أبو حفص الكبير أحمد بن حفص البخاري، أخبرنا الإمام الحجّة أبو عبد الله محمد بن الحسن الشَّيباني^(٢)، عن الإمام الأعظم أبي حنيفة النُّعْمان بن ثابت الكوفي رضي الله تعالى عنه، عن عبد الله بن أبي حبيبة رضي الله عنه، قال: سمعتُ أبا الدَّرْداء رضي الله عنه يقول: كنتُ رديفَ رسولِ الله ﷺ فقال: «يا أبا الدَّرْداء، مَنْ شهد أن لا إله إلا الله، وأني رسولُ الله، وَجِبَتْ له الجنة»، قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: فسار ساعةً فعادَ لكلامه، فقلتُ: وإن زنى وإن سرق؟ قال ﷺ: «وإن زنى وإن سرق، وإن رَغِمَ أنْفُ أبي الدَّرْداء»، فكان أبو

= تاريخ القرن الثالث عشر» (ص ١٣٤٠): «موفق الدين محمد بن محمد الأصفهاني عن».

(١) كذا في الأصلين: «بالشين»، والذي في مصادر ترجمته «بالسين»، قال في «الجواهر المضية»

(٢/ ٥٢): «وأرسابند، قرية من قرى مرو».

(٢) هو في «الأثار» لمحمد بن الحسن (٣٧٠) به. وأخرجه أبو يوسف في «الأثار» (٨٩١) عن أبي

الدرداء رضي الله عنه يحدثُ بهذا الحديث كلَّ جمعةٍ عند منبرِ رسول الله ﷺ،
ويضعُ أصبعه على أنفه، ويقول: وإن رغم أنفُ أبي الدرداء.

وصل

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في «الإصابة»: عبد الله بن أبي حبيبة، واسمه:
الأذرع بن الأزعر بن زيد بن العطّاف بن ضبيعة بن زيد بن مالك بن عوف بن
عمرو بن عوف الأنصاري الأوسي.

قال ابنُ أبي داود: شهد الحُدَيْبِيَّة. وذكره البخاريُّ وابنُ حبان وغيرهما في
الصحابة، وقال البغوي: كان يسكن قُباء. انتهى الغرضُ منه^(١).

وقال ملا علي بن سلطان محمد القاري الحنفي في أواخر «شرحه لمسند أبي
حنيفة رضي الله عنه» ما نصّه:

قال شيخُ مشايخنا الجلالُ السيوطي رحمه الله: وقفتُ على فتيا رُفعت إلى
الشيخ الوليِّ العراقي، صورتُها: هل روى أبو حنيفة عن أحدٍ من أصحاب النبي ﷺ،
وهل يعدُّ في التابعين أم لا؟

فأجاب بما نصّه: الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه لم تصحَّ له روايةٌ عن أحدٍ من
الصحابة، وقد رأى أنس بن مالك، فمن يكتفي في التابعي بمجرد رؤية الصحابي
يجعله تابعياً، ومن لا يكتفي بذلك لا يعدُّه تابعياً.

ورُفع هذا السؤالُ إلى الحافظ ابن حجرٍ يعني العسقلاني، فأجاب بما نصّه:

(١) انظر: «الإصابة في تمييز الصحابة» (٤ / ٤٧)، و«التاريخ الكبير» للبخاري (٥ / ١٧)، و«الثقات»

لابن حبان (٣ / ٢٣١)، و«معجم الصحابة» للبغوي (٤ / ٨٩).

أدرك الإمام أبو حنيفة جماعة من الصحابة، لأنه وُلد بالكوفة سنة ثمانين من الهجرة، وبها يومئذ من الصحابة عبد الله بن أبي أوفى، فإنه مات بعد ذلك بالاتفاق، وبالبرسة يومئذ أنس بن مالك، ومات سنة تسعين أو بعدها، وقد أورد ابن سعد بسند لا بأس به: أن أبا حنيفة رأى أنساً، وكان غير هذين من الصحابة في البلاد أحياء، وقد جمع بعضهم جزءاً فيما ورد من رواية أبي حنيفة من الصحابة، لكن لا يخلو إسناده من ضعف، والمعتمد على إدراكه ما تقدم وعلى رؤيته لبعض الصحابة ما أورد ابن سعد في «الطبقات»، فهو بهذا الاعتبار من طبقة التابعين، ولم يثبت ذلك لأحد من أئمة الأمصار المعاصرين له، كالأوزاعي بالشام، والحماديين بالبرسة، والثوري بالكوفة، ومالك بالمدينة، ومسلم بن خالد الزنجي بمكة، والليث بن سعد بمصر. انتهى^(١).

قال السخاوي في «شرحه لألفية العراقي»: «والثنائيات في «موطأ الإمام مالك»، والوحدان في حديث الإمام أبي حنيفة، لكن بسند غير مقبول، إذ المعتمد أنه لا رواية له عن أحد من الصحابة^(٢).

وفي «شرح المشكاة» لابن حجر المكي: أدرك الإمام الأعظم ثمانية من الصحابة، منهم أنس بن مالك، وعبد الله بن أبي أوفى، وسهل بن سعد، وأبي الطفيل. انتهى.

وقال الكردي: جماعة من المحدثين أنكروا ملاقاته مع الصحابة، وأصحابه

(١) انظر: «تبييض الصحيفة» للسيوطي (ص ١٣ - ١٥).

(٢) انظر: «فتح المغيب بشرح الفية الحديث للعراقي» للسخاوي (٣/ ٣٤٢).

أثبتوه بالأسانيد الصَّحاح الحِسان، وهم أعرفُ بأحواله منهم^(١)، والمثبُتُ العَدْلُ العالمُ أوْلَى من النافي، وقد جمعُوا مسنداته، فبلغ خمسين حديثاً برواية الإمام عن الصحابة الكرام. إلى هنا كلام ملا علي قاري الهروي^(٢).

قلت: لم أقف على الجزء المذكور، لكنّه في «المسند» الذي شرحه ملا علي القاري أسندَ عن سبعة، وهم أنس بن مالك، وعبد الله بن أنيس، وعبد الله بن جَزء، وجابر بن عبد الله، وعبد الله بن أبي أوفى، ووائله بن الأسقع، وعائشة بنت عَجْرَد، وفي المسلسل الذي أوردناه قد روى عن عبد الله بن أبي حَبِيبَة، فذلك ثمانية.

ورأيت بخطَّ شيخنا الشيخ عيسى بن محمد الجعفريّ نزيل مكة رحمه الله تعالى نظماً لبعضهم، ذكر فيه من روى عنه الإمام أبو حنيفة عن الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين، وهو هذا:

أبو حنيفة زين التابعين روى عن جابر وابن جَزء والرّضي أنس
ومعقل وحرّيثي ووائله وبنت عَجْرَد عَم الطّيبين قيس

والحاصل: أن إدراكه لجماعة منهم ورؤيته لبعضهم ثابتٌ صحيحٌ، وأما روايته عن رآهم، فصحَّحها بعضهم وضعَّفها آخرون.

وقال الشيخ محيي الدين عبد القادر بن محمد القرشي الحنفي في كتابه «طبقات الحنفية» التي سمّاها: «الجواهر المضيّة» ما نصّه: ادعى بعضهم أنّه

(١) في (ف): «عنهم».

(٢) انظر: «شرح مسند أبي حنيفة» لملا علي (ص ٥٨١ - ٥٨٢).

سمع ثمانيةً من الصحابة، وقد جمعهم غير واحدٍ في جزء، وروينا هذا الجزء عن بعض شيوخنا، وقد جمعتُ أنا جزءاً في بيان استحالة ذلك من بعضهم، وهذا طريقُ الإنصاف، وذكرتُ في هذا الجزء من سمعه من الصحابة، ومن رآه. انتهى^(١).

ولم أقف على هذا الجزء أيضاً، والمقصود أنه من التابعين، والحمد لله رب العالمين.

وصل

أجاز لي رواية سلسلة الفقه على مذهب الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى الفقيه الفاضل الشيخ أحمد بن أحمد بن محمد العجمي الأزهرى الشافعي أيده الله، قال: أجازني العلامة الفقيه الشيخ حسن بن عمار الشرنبلالي الحنفي مؤلف «حاشية الدرر والغرر» وغيرها، بإجازته من الشيخ محمد الحموي، والشيخ عبد الرحمن المسيري، والشيخ عبد الله النحريري، والشيخ محمد المحببي، كلهم عن الشيخ علي المقدسي، عن الشهاب أحمد بن يونس الشهير بالشليبي، عن السري عبد البر بن الشحنة، عن المحقق الكمال محمد بن الهمام، عن السراج عمر بن علي الكناني الشهير بقارئ الهداية، عن علاء الدين السيرامي، عن السيد جلال الدين الخبازي شارح «الهداية»، عن علاء الدين عبد العزيز صاحب «الكشف» و«التحقيق»، عن الأستاذ حافظ الدين الكبير، عن شمس الأئمة الكردي، عن شيخ الإسلام برهان الدين علي المرغيناني صاحب «الهداية»، عن فخر الإسلام البردوي،

(١) انظر: «الجواهر المضية في طبقات الحنفية» (١/ ٢٧).

عن شمس الأئمة السرخسي، عن شمس الأئمة الحلواني، عن القاضي أبي علي
 النسفي، عن الإمام أبي بكر محمد بن الفضل البخاري، عن الإمام أبي عبد الله
 السبذموني، عن عبد الله بن أبي حفص البخاري، عن أبيه أحمد بن حفص، عن
 الإمام محمد بن الحسن الشيباني، عن الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان رضي الله
 عنه، عن حماد، عن إبراهيم النخعي، عن علقمة، عن عبد الله بن مسعود، عن النبي
 ﷺ. وشكر سعيهم أجمعين، أمين. (١)

الحديث السادس والأربعون

المسلسل بالمالكية

أخبرنا مُسند الحرمين، الفقيهُ المحدثُ، الصُّوفي الجامع، الشيخ عيسى بن محمد الجعفرِيُّ الثعالبيُّ المغربي الجزائري المالكيُّ رحمه الله تعالى، عن شيخه الفقيه الحافظ أبي الصَّلاح علي بن عبد الواحد الأنصاري السَّجَلَمَاسِيَّ ثم الجزائري المالكيُّ، عن الفقيه الحافظ الأديب أبي العباس الشُّهاب أحمد بن محمد^(١) المَقْرِي التِّلْمَسَانِي، عن عمِّه مفتي تِلْمَسَانَ ستينَ سنةً سعيدَ بن أحمد المَقْرِي، عن أبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الله بن عبد الجليل التَّنِيسِي، عن والده الحافظ محمد بن عبد الله بن عبد الجليل التَّنِيسِي، عن الإمام البحر أبي الفضل محمد بن أحمد بن مَرْزُوق الحفيد، بإجازته عن جدِّه الشمس محمد بن أحمد بن مَرْزُوق الخطيب، عن أبي عبد الله محمد بن جابر الوَادِيَاشِي، عن أبي محمد عبد الله بن محمد بن هارون الطَّائِي القُرْطَبِي، عن القاضي أبي العباس بن يزيد القُرْطَبِي، بسماعه عن محمد بن عبد الحق الخَزْرَجِي القُرْطَبِي، بسماعه عن محمد بن فرج مولى ابن الطَّلَّاع القُرْطَبِي، بسماعه من أبي عيسى يحيى بن عبد الله بن أبي عيسى يحيى بن يحيى بن يحيى ابن كثير القُرْطَبِي، بسماعه من عمِّ أبيه أبي مروان عبيد الله ابن يحيى بن يحيى بن كثير القُرْطَبِي، أخبرنا يحيى بن يحيى بن كثير اللَّيْثِي الأندلسي، أخبرنا إمام دار الهجرة أبو عبد الله مالك بن أنس الأَصْبَحِي، عن أبي الزُّنَاد هو عبد الله بن ذكوان، عن الأَعْرَج هو عبد الرحمن بن هُرْمَز، عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسولَ الله ﷺ قال: «تَحَاجَّ آدَمُ وَمُوسَى، فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى، فَقَالَ لَهُ مُوسَى:

(١) في (ك): «محمود». والمثبت هو الصواب.

أَنْتَ آدَمُ الَّذِي أَعْوَيْتَ النَّاسَ وَأَخْرَجْتَهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ؟ فَقَالَ لَهُ آدَمُ: أَنْتَ مُوسَى الَّذِي أَعْطَاهُ اللَّهُ عِلْمَ كُلِّ شَيْءٍ وَاصْطَفَاهُ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَتِهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: أَفْتَلَمُونِي عَلَى أَمْرٍ قَدْ قُدِّرَ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ أُخْلَقَ»^(١).

(ح) وَأَخْبَرَنَا شَيْخُنَا الْإِمَامُ صَفِيُّ الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ الْمَدْنِيِّ قُدَّسَ سِرُّهُ أَعْلَى مِنْهُ بِأَرْبَعِ دَرَجَاتٍ مِنْ غَيْرِ تَسْلُسُلٍ، فِي بَعْضِهِ بِإِجَازَتِهِ الْعَامَةِ مِنَ الشَّمْسِ مُحَمَّدِ الرَّمْلِيِّ، بِإِجَازَتِهِ مِنَ الزَّيْنِ زَكْرِيَا، بِإِجَازَتِهِ الْعَامَةِ مِنَ الشَّمْسِ ابْنِ الْجَزْرِيِّ، عَنْ أَبِي عَمْرِو بْنِ الدِّينِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ابْنِ جَمَاعَةَ، بِإِجَازَتِهِ مِنْ أَبِي جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِي الْخَطَّابِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ خَلِيلِ السَّكُونِيِّ قِرَاءَةً وَسَمَاعاً، بِإِجَازَتِهِ مِنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ زَرْقُونٍ، بِإِجَازَتِهِ مِنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلْبُونِ بْنِ الْحَصَّارِ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو عَثْمَانَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَوْسُفِ الْقَيْجَاطِيِّ، عَنْ أَبِي عَيْسَى يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَمِّ أَبِيهِ أَبِي مَرْوَانَ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى بْنِ كَثِيرٍ، عَنِ الْإِمَامِ مَالِكٍ، بِهِ مِثْلُهُ.

تبصرة

هَذَا الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» فِي تَرْجُمَةِ «النَّبِيِّ عَنِ الْقَوْلِ بِالْقَدْرِ» مِنْ كِتَابِ الْجَمَاعِ^(٢)، وَوَجَّهَ مَنَاسِبَتَهُ لِلتَّرْجُمَةِ: أَنَّ مَحْجُوجِيَّةَ مُوسَى لِآدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَقْتَضِي أَنَّ الْعَبْدَ لَا يَسْتَقِلُّ بِإِيجَادِ أَعْمَالِهِ، وَمُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَعْلَمُ ذَلِكَ بِإِعْلَامِ اللَّهِ، وَلَكِنَّهُ نَسِيَ عِنْدَ اللَّوْمِ، فَلَمَّا ذَكَرَهُ آدَمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَذَكَّرَ، فَلِذَلِكَ حَجَّهَ آدَمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، كَمَا نَسِيَ الْوَصِيَّةَ حِينَ قَالَ ﴿أَخْرَقْنَاهَا لِلنُّعْرِقِ أَهْلَهَا﴾

(١) هُوَ فِي «مَوْطَأِ مَالِكٍ» (٢/ ٨٩٨)، وَأَخْرَجَهُ مُسَلِّمٌ (٢٦٥٢) مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ، بِهِ.

(٢) هُوَ فِي «مَوْطَأِ مَالِكٍ» (٢/ ٨٩٨).

[الكهف: ٧١]، فلَمَّا ذَكَرَهُ تَذَكَّرَ، وقال: ﴿لَا تُؤْخِذُنِي بِمَا نَسِيتُ﴾ [الكهف: ٧٣]، ومعلومٌ أن عدم اتجاه اللوم لبطلان الاستقلال، يقتضي النهي عن القول بالقدر الذي هو القول باستقلال العبد في إيجاد أفعاله المستلزم لنفي القدر السابق، كما هو قول أهل الاعتزال، وبالله التوفيق، الكبير المتعال.

تنبيه

هذا الحديث رواه البخاري في التوحيد: عن يحيى بن بكير، حدثنا الليث، حدثني عُقيل^(١). ورواه مسلم: عن زهير بن حرب وأبي حاتم قالوا: حدثنا يعقوب بن إبراهيم، حدثنا أبي، كلاهما عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة^(٢). فوافقنا البخاري في الطريق الثانية بعلو درجة ومسلماً بعلو درجتين.

ورواه مسلم أيضاً: عن محمد بن حاتم، وإبراهيم بن دينار، وابن أبي عمر المكي، وأحمد بن عبدة الضبي^(٣). ورواه أبو داود: عن مسدد وأحمد بن صالح^(٤). ورواه ابن ماجه: عن هشام بن عمار، ويعقوب بن حميد بن كاسب^(٥). كلهم عن سفیان بن عُيينة، عن عمرو بن دينار، عن طاوس، عن أبي هريرة، فوافقناهم بعلو درجة.

ورواه مسلم أيضاً عن قتيبة بن سعيد، عن مالك، به^(٦). فوافقناه بعلو درجة.

(١) أخرجه البخاري (٧٥١٥)

(٢) أخرجه مسلم (٢٦٥٢) (١٥).

(٣) أخرجه مسلم (٢٦٥٢) (١٣).

(٤) أخرجه أبو داود (٤٧٠١).

(٥) أخرجه ابن ماجه (٨٠).

(٦) أخرجه مسلم (٢٦٥٢) (١٤).

ورواه الترمذي: عن يحيى بن حبيب بن عدي^(١)، حدثنا المعتمر بن سليمان، حدثنا أبي، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة. فوافقناه بعلو درجة.

ورواه أبو داود: عن أحمد بن صالح، حدثنا ابن وهب، أخبرني هشام بن سعد، عن يزيد^(٢) بن أسلم، عن أبيه، عن عمر، به نحوه. فوافقناه بعلو درجتين، والحمد لله رب العالمين.

وصل

أجاز لي رواية سلسلة فقه المالكية الفقيه المحدث الفاضل الشيخ عيسى بن محمد الجعفري المالكي رحمه الله تعالى من طريق، منها عن شيخه علي بن عبد الواحد، عن السيد عبد الله بن علي بن طاهر الحسني، عن أحمد بن علي المنجور الفاسي، عن عبد الرحمن بن علي، المعروف بسقّين، عن الإمام محمد بن أحمد بن غازي، عن العلامة محمد بن قاسم القوري اللّخمي، عن عمران بن موسى الجاناتي، عن موسى بن محمد العبّدوسي، عن عبد العزيز القروي، عن علي بن عبد الحق المعروف بأبي الحسن الصّغير - بالتصغير - عن أبي الفضل راشد الوليدي الفاسي، عن الإمام أبي محمد صالح الهسكوري الفاسي، عن أبي عيسى الفاسي، عن الإمام أبي القاسم خلف بن بشكّوال، عن القاضي أبي بكر محمد بن عبد الله بن العربي، عن أبيه عبد الله بن العربي، عن أبي عبد الله محمد بن عتاب، عن القاضي

(١) كذا في الأصلين: «عدي». وصوابه: «عربي». كما في «الجامع» للترمذي (٢١٣٤).

(٢) كذا في الأصلين: «يزيد». وصوابه: «زيد». كما في سنن أبي داود (٤٧٠٢).

عبد الرحمن بن أحمد بن بشير، عن قاضي الجماعة أحمد بن عبد الله بن ذكوان، عن الإمام قاسم بن أصبغ البياني القرطبي، عن محمد بن وضاح القرطبي، عن يحيى بن يحيى الليثي القرطبي، عن أبي عبد الله عبد الرحمن بن قاسم العتقي المصري، عن الإمام مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبغي، رحمه الله تعالى، وشكر سعيه وسعيهم، أمين، بسنده السابق^(١).

(١) هذا الوصل زيادة من (ك).

الحديث السابع والأربعون المسلسل بالحنابلة

أخبرنا الفقيه المحدث المقرئ الشيخ عبد الباقي الحنبلي البعلبي ثم الدمشقي، عن الشيخ عبد الرحمن البهوتي الحنبلي، عن الشيخ تقي الدين بن أحمد النجار الفتوحي الحنبلي، عن والده القاضي شهاب الدين أبي العباس أحمد بن عبد العزيز ابن النجار الفتوحي الحنبلي القاهري، عن القاضي شهاب الدين أبي حامد أحمد ابن نور الدين أبي الحسن علي بن أحمد الشيشيني الأصل، القاهري الميداني الحنبلي، عن القاضي عز الدين أبي البركات أحمد بن القاضي برهان الدين إبراهيم بن القاضي ناصر الدين نصر الله الكِنَانِي الحنبلي، أخبرنا الجمال عبد الله ابن القاضي علاء الدين علي الكِنَانِي الحنبلي، أخبرنا علاء الدين أبو الحسن علي ابن أحمد بن محمد العُرْضِي الدَّمَشْقِي الحنبلي، أخبرنا الفخر أبو الحسن علي ابن أحمد، المعروف بابن البخاري الحنبلي، أخبرنا أبو علي حنبل بن عبد الله بن الفرج المُكَبَّر الرُّصَافِي الحنبلي، أخبرنا أبو القاسم هبة الله بن محمد بن عبد الواحد ابن الحصين الحنبلي، أخبرنا أبو علي الحسن بن علي التَّمِيمِي [بن] المُنْذِب الواعظ الحنبلي، أخبرنا أبو بكر محمد بن جعفر القَطِيعِي الحنبلي، حدثنا عبد الله ابن الإمام أحمد بن محمد بن حنبل، حدثنا أبي، عن [ابن] أبي عدي، عن حميد، عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِعَبْدٍ خَيْرًا اسْتَعْمَلَهُ»، قالوا: كيف يستعمله؟ قال: «يُؤَفِّقُهُ لِعَمَلٍ صَالِحٍ قَبْلَ مَوْتِهِ»^(١).

(١) زيادة من مصادر ترجمته.

(٢) هو في «مسند أحمد» (١٢٠٣٦)، وما بين حاصرتين منه.

(ح) وأخبرني عالياً بثلاثِ درجاتٍ بغير تسلسلٍ في بعضه شيخنا العارف بالله سيدي صفّي الدين أحمد بن محمد المدني قدّس سرّه، بإجازته من الشمس الرّملي، عن الزّين زكريا عن محمد بن مُقبل، عن الصّلاح ابن أبي عمر الحنبلي، عن الفخر ابن البُخاري، به.

رواه الترمذيُّ عن علي بن حجرٍ، حدثنا إسماعيل بن جعفر، عن حميد، عن أنس، به^(١). فوافقناه بعلوِّ درجةٍ من الطريق الثانية.

وصل

أجازني بسلسلةٍ فقه الحنابلة الفقيه المقرئ الفاضل الشيخ عبد الباقي الحنبلي الدمشقي، عن الشيخ أحمد الوفائي، عن الشيخ موسى الحجّاوي، عن القاضي برهان الدين ابن مُفلح، عن والده نجم الدين، عن والده برهان الدين، عن جدّه شرف الدين ابن مُفلح، عن جدّه قاضي القضاة جمال الدين المرداوي، عن قاضي القضاة تقيّ الدين سليمان بن حمزة، عن الشيخ شمس الدين ابن أبي عمر، عن عمّه الشيخ موفقّ الدين، عن الشيخ عبد القادر الكيلاني - أعاد الله علينا وعلى المسلمين من بركاته أمين -، عن محفوظ بن الخطّاب، عن القاضي أبي يعلى، عن الحسن بن حامد، عن أبي بكر بن عبد العزيز، عن أحمد بن محمد الخلال، عن أبي بكر المروزي، عن الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني رحمه الله، عن سفيان بن عُيينة، عن عمرو بن دينار، (عن أبي عمرو)^(٢) وابن عباس رضي الله عنهم، عن النبي ﷺ. وشكّر سعيهم، أمين^(٣).

(١) هو في «الجامع» للترمذي (٢١٤٢).

(٢) كذا في (ك)، وكأنه مقحم، لم يتبين لي.

(٣) هذا الوصل زيادة من (ك).

الحديث الثامن والأربعون المسلسل بالحفاظ

أخبرنا محدث الوقت محيي مجالس الإملاء في المتأخرين الشمس محمد ابن علاء الدين البابلي القاهري الأزهرى إجازةً، عن أبي عبد الله محمد بن عبد الله الأنصاري، المعروف بحجازي الواعظ، عن الشمس محمد بن أركماس، والعلامة الشمس محمد بن محمد الدُّلجى، بروايته عن الحافظ شمس الدين محمد السخاوي بروايته^(١)، وابن أركماس عن الحافظ ابن حجر. زاد السخاوي فقال: وأخبرني الحافظان أبو النعمان بن محمد المقرئ بالقاهرة، والتقي أبو محمد الهاشمي المكي بها، قالوا: أخبرنا حافظُ الوقت زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين، ورفيقه الحافظ الزاهد أبو الحسن علي بن أبي بكر هو الهيثمي، زاد الآخرون فقالوا: والحافظ القاضي أبو حامد محمد بن عبد الله بن ظهيرة القرشي سماعاً.

(ح) قال السخاوي: وكتب إليّ عالياً مسندُ عصره الزين أبو زيد عبد الرحمن ابن عمر القبابي، قال الأربعة: أخبرنا الحافظُ الحجّة أبو سعيد خليل بن كيكلي العلاءي^(٢)، قال الأولان: سماعاً في «مسلسلاته». وقال الآخرون: إذناً. قال: قرأتُ على الحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي^(٣)، أخبرنا الحافظُ أبو الحجّاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف الجوزي، أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عبد الخالق بن طرخان.

(١) هو في «الجواهر المكللة في الأخبار المسلسلة» للسخاوي (ص ٧٩).

(٢) هو في «المسلسلات المختصرة» لابن كيكلي الدمشقي العلاءي (ص ٦٥).

(٣) هو في «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٨ / ٥٧٠) وما بعدها.

(ح) قال السَّخَاوي: وأنبأني بعلوُّ العزُّ أبو محمد عبد الرحيم بن الفرات الحنفي، قال هو وأبو حامد بن ظهيرة أيضاً: أخبرنا الحافظُ القاضي عزُّ الدين أبو عمر عبد العزيز بن محمد ابن جماعة، عن الحافظِ الشَّرف أبي أحمد عبد المؤمن بن خلف الدِّمياطي، أخبرنا الحافظُ الزكي أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي المنذري.

قال هو وابن طَرْخان: أخبرنا الحافظ أبو الحسن علي بن المفضل المقدسي، أخبرنا الحافظ أبو طاهر أحمد بن محمد بن محمد السُّلَفي، أنا الحافظ أبو الغنائم محمد بن أبي ميمون النَّرسي، أخبرنا الحافظ أبو نصر علي بن هبة الله ابن مأكولا، حدَّثني أبو بكر ابن مهدي - يعني: الحافظُ الخطيب -، حدَّثني الحافظُ أبو حازم العَبْدوي، هو عمر بن أحمد بن إبراهيم بن عبْدويه، حدثنا أبو عمرو بن مطر، هو محمد بن جعفر بن محمد بن مطر النَّيسابوري المذكور بما يدلُّ على الوصفِ بالحفظ، حدثنا إبراهيم بن يوسف الهِسْنَجاني، حدثنا الفضل بن زياد القَطَّان صاحبُ أحمد ابن حنبل، حدثنا أحمد ابن حنبل، حدثنا زهير بن حرب هو أبو خَيْثمة، حدثنا يحيى بن مَعين، حدثنا علي ابن المَدِيني، حدثنا عبد الله^(١) بن معاذ، حدثنا أبي، حدثنا شُعْبة، عن أبي بكر بن حفص، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن عائشة رضي الله عنها، قالت: «كُنَّ أزواجُ النبي ﷺ يأخذنَ من رُؤوسهنَّ، حتى يكونَ كالوَفرة».

قال السَّخَاوي: هذا حديثٌ صحيحٌ، عجيبُ التَّسلسلِ بالأئمةِ الحفَّاظِ وروايةِ الأقرانِ بعضهم عن بعضٍ، فأحمدُ والأربعةُ فوقَ خمستهم أقرانٌ، وشيخُ المِزِّي وإن لم يكن بالحافظِ فقد سَقَتُ الحديثَ من طريقِ الحافظِ المنذريِّ المشاركِ له

(١) كذا في الأصلين: «عبد الله». ورواه: «عبيد الله». كما في مصادر تخريج الحديث.

في الرواية عن شيخه أيضاً، وأما القطان فإنما رأيت وصفه بالفقه والصلاح دون الحفظ. إلى هنا كلام السخاوي^(١).

وأخبرنا به عالياً شيخنا العارف بالله صفي الدين أحمد قدس سره، عن الشمس الرّملي، عن الزين زكريا، عن الحافظ ابن حجر ومحمد بن مُقبل، كلاهما عن الصّلاح بن أبي عمر، عن الفخر ابن البخاري، عن أبي المكارم اللبان، عن أبي علي الحدّاد، عن الحافظ أبي نُعيم، به مثله.

رواه مسلمٌ عن عبّيد الله بن معاذ، به إلى أبي سلمة قال: دخلتُ على عائشة أنا وأخوها من الرّضاعة، فسألتهما عن عُسل النبي ﷺ من الجنابة، فدعتُ بإناءٍ قدّر الصّاع، فاغتسلتُ وبيننا وبينها سترٌ، وأفرغتُ على رأسها ثلاثاً، قال: وكان أزواجُ النبي ﷺ يأخذنَ من رؤوسهن، حتى تكون كالوفرة^(٢).

فوافقناه في شيخه بعلو درجتين من الطريق الثانية.

فائدة: قال جارُ الله ابن فهدي في ترجمة شيخه السخاوي: ولقد والله العظيم لم أر في الحفّاظ المتأخّرين مثله. ويعلمُ ذلك كلُّ من اطّلع على مؤلفاته أو شاهد نقله. انتهى.

وقال السخاوي: إنني لم أر أحفظ من شيخي - يعني: الحافظ ابن حجر -، كان رحمه الله على الإطلاق أحفظ أهل الآفاق، كما أنه لم ير أحفظ من شيخه الزين العراقي، كما أنه لم ير أحفظ من الصّلاح العلائي، كما أنه لم ير أحفظ من شيخه المزني، كما أنه لم ير أحفظ من الدّمياطي، كما أنه لم ير أحفظ من المنذري، كما

(١) انظر: «الجواهر المكلّلة في الأخبار المسلسلة» للسخاوي (ص ٨١).

(٢) أخرجه مسلم (٣٢٠).

أنّه لم يرَ أحفظَ من ابن المفضّل، كما أنه لم يرَ أحفظَ من عبد الغني بن عبد الواحد، في سلسلةٍ انتهت كذلك إلى أبي هريرة أحفظِ الصحابةِ رضي الله عنهم، لا أُطيلُ بإيرادها لاحتياج بعضها إلى تحقيقٍ، وبالله التوفيق. انتهى^(١).

(١) انظر: «الجواهر المكملّة في الأخبار المسلسلة» للسخاوي (ص ٨٣).

الحديث التاسع والأربعون المسلسل بالمكيين

أخبرنا إمامُ المقامِ زينُ العابدينِ بنِ عبدِ القادرِ بنِ محمدِ بنِ يحيى بنِ مكرمِ الحسيني الطبريُّ المكيُّ إجازةً، عنِ والدِهِ إمامِ المقامِ عبدِ القادرِ بنِ محمدِ الطَّبْرِي المكيِّ، عنِ جدِّهِ الإمامِ يحيى بنِ مُكرمِ بنِ محمدِ المُحبِّ الأخيرِ المكيِّ، عنِ جدِّهِ الإمامِ أبيِ المعاليِ محبِّ الدينِ محمدِ بنِ رضيِّ الدينِ محمدِ بنِ المحبِّ الأوسطِ^(١) محمدِ المكيِّ، عنِ عمِّ أبيهِ الإمامِ العلامَةِ أبيِ اليُمنِ محمدِ بنِ أحمدِ المكيِّ، عنِ أبيهِ الإمامِ شهابِ الدينِ أبيِ العباسِ أحمدِ بنِ الرِّضِيِّ الطبريِّ المكيِّ، قال: أخبرنا والذي إمامُ مقامِ الخليلِ العلامَةِ رضيُّ الدينِ إبراهيمِ بنِ محمدِ بنِ إبراهيمِ بنِ أبي بكرِ بنِ عليِ بنِ فارسِ الحسينيِّ^(٢) الطبريِّ المكيِّ، وقاضيِ القضاةِ نجمِ الدينِ أبو أحمدِ محمدِ بنِ قاضيِ القضاةِ جمالِ الدينِ محمدِ بنِ الحافظِ محبِ الدينِ أبيِ العباسِ أحمدِ بنِ عبدِ اللهِ الطبريِّ المكيِّ، قال هو وأحمدُ بنِ الرِّضِيِّ أيضاً: أخبرنا به الإمامُ عمادِ الدينِ أبو محمدِ عبدِ الرحمنِ بنِ محمدِ بنِ عليِ بنِ الحسينِ الطَّبْرِي المكيِّ، قال هو والرِّضِيُّ الطبريُّ: أنبأنا به الشيخُ زكيِ الدينِ أبو القاسمِ عبدِ الرحمنِ بنِ أبي حَرَمِي فتوحِ بنِ بَنِينِ الكاتبِ المكيِّ، قال أخبرنا به الإمامُ الحافظُ خطيبُ مكة أبو حفصِ عمرِ بنِ عبدِ المجيدِ بنِ عمرِ القرشيِّ المعروفِ بالمَيَانِشِيِّ المكيِّ سماعاً، قال: أخبرنا به الإمامُ ركنِ الإسلامِ قاضيِ الحرمينِ أبو المظفَّرِ محمدِ بنِ عليِ بنِ الحسينِ الشَّيبَانِيِّ الطَّبْرِي المكيِّ بقراءتِي عليه، قال: أخبرنا جدِّي الإمامُ القاضي أبو عبدِ اللهِ الحسينِ بنِ عليِ بنِ الحسينِ الطَّبْرِي المكيِّ، وأبو الحسنِ عليِ بنِ

(١) في (ك): «الوسط».

(٢) في (ك): «الحسني».

أبي القاسم خلف بن هبة الله بن قاسم بن عمر بن الشَّماخ الكِناني الشامي بالحرم الشريف، قالاً: أخبرنا به أبو القاسم خلف المذكور، قال: حدثنا به أبو محمد الحسن بن أحمد بن إبراهيم بن فراس العبَّسي المكيُّ سنةَ عشرين وأربع مئة، حدثنا به أبو الحسن محمد بن نافع بن أحمد بن إسحاق بن نافع الخزاعي المكيُّ، وأبو بكر أحمد بن عبد الله بن عبد المؤمن، حدثنا به أبو محمد إسحاق بن أحمد بن إسحاق بن أبي بكر الخزاعي المكيُّ في حدود سنة ست وثلاث مئة، أخبرنا به الإمام المؤرِّخ أبو الوليد محمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن الوليد الأزرقِي المكيُّ^(١)، قال: حدَّثني جدِّي، عن سعيد بن سالم، هو أبو عثمان القدَّاح المكيُّ^(٢)، وسليم بن مسلم هو المكيُّ، عن ابن جُريج، هو مفتي مكة، عبد الملك بن عبد العزيز المكيُّ، عن عطاء هو ابن أبي رباح المكيُّ، عن ابن عباس، هو عبد الله رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «يُنزَلُ اللهُ على هذا البيتِ كلَّ يومٍ ليلةَ عشرين ومئةَ رحمةٍ، ستُّون منها للطَّائفين، وأربعون للمصلِّين، وعشرون للنَّاظرين»^(٣).

قال السخاويُّ: رواه البيهقيُّ في «شعب الإيمان»^(٤)، والخطيب في «تاريخه»، والصَّابوني في الجزء الثاني من الممتين له، وقال عَقيب^(٥) تخريجه: غريبٌ من حديث ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(١) هو في «أخبار مكة» للأزرقِي (٢ / ٨).

(٢) «المكي» ليس في (ك).

(٣) هو في «الفوائد الجليلة في مسلسلات ابن عقيلة» (ص ١٢٥) عن حسن بن علي العجيمي المكي،

عن العلامة زين العابدين الطبري المكي، به.

(٤) هو في «شعب الإيمان» (٣٧٦٠).

(٥) في (ك): «عقب».

قال السخاويُّ: قلت: وحسنه المنذريُّ في «ترغيبه»^(١)، والعراقيُّ في «تخريج الإحياء»^(٢)، والظاهر أنما حسَّناه لشواهده^(٣).

ثم قال: ودعوى الصَّابوني أنه غريبٌ من حديث ابن جريج، ليس بجيدٍ، فقد قال البيهقيُّ عقب تخريجه: رواه يوسف بن السَّفر [وهو ضعيف]، عن الأوزاعي، عن عطاء، عن ابن عباس^(٤).

قال السَّخاوي: وأخرجه كذلك الطبرانيُّ في «المعجم الكبير»^(٥).

قال: وابنُ السَّفر سمَّاه بعضهم: عبد الرحمن. واحتمال كونه أخا يوسف قائمٌ، إذ لا مانع أن يرويا معاً الحديث المذكور^(٦).

(١) انظر: «الترغيب والترهيب» (٢/ ١٢٣).

(٢) انظر: «تخريج الإحياء» (ص ٢٨٤).

(٣) انظر: «الأجوبة المرضية فيما سئل السخاوي عنه» (١/ ٢٦)، وتام كلامه: وفيه نظر، فإن ابن معاوية وإه جدًّا، قال فيه مسلم والنسائي: متروك، وكذبه ابن معين والدارقطني، ورُمي بالوضع، وقال أبو زرعة: كان شيخًا صالحًا، إلا أنه كان كلما لُقِّن تلقَّن، وفي ترجمته رواه ابن عدي في «كامله» وقال: هذا حديث منكر. انتهى.

(٤) انظر: «الأجوبة المرضية فيما سئل السخاوي عنه» (١/ ٢٩)، وما بين حاصرتين منه.

(٥) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١١٤٧٥)، وانظر: «الأجوبة المرضية فيما سئل السخاوي عنه» (١/ ٢٩)، وتام كلامه: لكن يوسف ضعيف جدًّا، قال فيه البيهقي: هو في عداد من يضع الحديث، وقد ذكر هذا الحديث من هذا الوجه ابنُ أبي حاتم في «العلل» [٣/ ٢٦٩]، وقال: سألت أبي عنه فقال: هذا حديث منكر، ويوسف ضعيف الحديث، شبه المتروك. انتهى. وقال أبو زرعة والنسائي: متروك. وكذا قال الدارقطني، وزاد: يكذب. وأورده ابن عدي مع أحاديث في ترجمته من «الكامل» [٨/ ٤٩٩]، وقال: موضوعة.

(٦) انظر: «الأجوبة المرضية فيما سئل السخاوي عنه» (١/ ٣٠)، وتام كلامه: وهما ضعيفان.

وسمّاه بعضهم بيوسف أبي الفيض، قال ابنُ صاعد: يوسف هو ابن السفر ابن الفيض أبو الفيض، يعني: أن الفيض اسمُ جدّه، فمن قال: يوسف بن الفيض أصاب ونسبه إلى جدّه^(١).

قال السّخاوي: ولهذا الحديث طريقٌ أُخرى عن ابن عباس، أخرجه الطبراني في «الكبير» قال: حدثنا الحسين بن إسحاق التُّسْتَرِي، حدثنا خالد بن يزيد العمري، حدثنا محمد بن عبد الله بن عُبَيْد بن عُمَيْر اللَّيْثِي، عن ابن أبي مُلَيْكَةَ، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «يُنزَلُ اللهُ كُلَّ يَوْمٍ عَشْرِينَ وَمِئَةَ رَحْمَةٍ، سِتُونَ مِنْهَا لِلطَّائِفِينَ، وَأَرْبَعُونَ لِلْعَاكِفِينَ حَوْلَ الْبَيْتِ، وَعَشْرُونَ لِلنَّاطِقِينَ»^(٢).

ثم قال: وأقربُ طُرُقِ هذا الحديث إلى الصّحّة طريقُ سعيد بن سالم، والعلمُ عند الله تعالى. انتهى^(٣).

(١) انظر: «الأجوبة المرضية فيما سئل السخاوي عنه» (١ / ٣١).

(٢) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١١٢٤٨)، وانظر: «الأجوبة المرضية فيما سئل السخاوي عنه»

(١ / ٣١)، وتمام كلامه: والليثي ضعفه ابن معين، قال أبو داود والنسائي: ليس بثقة. وقال البخاري:

منكر الحديث، وقال النسائي والدارقطني: متروك، وقال ابن عدي: هو مع ضعفه يكتب حديثه.

(٣) انظر: «الأجوبة المرضية فيما سئل السخاوي عنه» (١ / ٣١).

الحديث الخمسون

المسلسل بالمدينين في أكثره

أخبرنا شيخنا العارف بالله تعالى صفِيُّ الدين أحمد بن محمد المدني قدس سره، عن شيخه أبي المواهب أحمد بن علي العباسي الشَّنَّاوي ثم المدني قدس سره، عن شيخه العلامة السيد غَضَنفَر بن جعفر الحسيني النَّهْرَالي ثم المدني، والشهاب أحمد بن الشرف عبد الحق السَّنْباطي المجاور بالمدينة وقتاً.

أما الأول: فعن شيخه العلامة عبد الله بن سعد الدين السَّنْدِي ثم المدني، عن المسند الثور علي ابن الولي المشهور محمد بن علي بن عرَّاق الموساوي الدَّمشقي ثم المدني بروايته.

وكذا الثاني: عن والده الشرف عبد الحق السَّنْباطي نزيل مكة المجاور بالمدينة وقتاً، عن الحافظ شمس الدين محمد السَّخاوي نزيل المدينة المدفون بالبقيع شمالي قبة الإمام مالك، عن العارف بالله الشَّرَفِ أبي الفتح محمد بن الزين أبي بكر بن الحسين المَرَاغي العُثماني المدني، عن والده قاضي المدينة وخطيبها الزين أبي بكر بن الحسين بن عمر العُثماني المَرَاغي المدني، عن شيخ المحدثين بالحرم النَّبوي الحافظ عفيف الدِّين عبد الله بن الإمام الحافظ جمال الدين محمد بن أحمد بن خلف المطري المدني، عن الإمام رضي الدين إبراهيم بن محمد الطُّبري المكي، أخبرنا به عم أبي يعقوب بن أبي بكر الطُّبري المكي، أخبرنا الشريف يونس بن يحيى الهاشمي المكي، أخبرنا أبو الوقت السَّجْزي، أخبرنا أبو الحسن الدَّاودي، أخبرنا أبو محمد الحموي السَّرْحسي، أخبرنا أبو عبد الله الفِرَبْري، أخبرنا

أبو عبد الله البخاري المجاور^(١) بالمدينة مدةً - فقد روى ابنُ عديٍّ عن جماعةٍ من المشايخ أن البخاريَّ حوَّلَ تراجمَ «جامعه» بين قبرِ النبيِّ ﷺ ومنبرِهِ، وكان يصلِّي لكلِّ ترجمةٍ ركعتينِ -، حدثنا عبد العزيز بن عبد الله الأوسي، هو أبو القاسم المدني ثني إبراهيم بن سعد هو أبو إسحاق المدني عن ابن شهاب هو محمد بن مسلم الزهري المدني، أنَّ عطاء بن يزيد هو الليثي المدني، أخبره أن حُمران مولى عثمان مدني، أخبره: أنه رأى عثمانَ بنَ عفان مكي مدني، دعا بإناءٍ فأفرغَ على كَفِّهِ ثلاثَ مراتٍ، فغسلَهُما، ثم أدخلَ يمينَهُ في الإناءِ، فمضمضَ واستنشقَ، ثم غسلَ وجهَهُ ثلاثاً، ويديه إلى المرفقين ثلاثَ مرارٍ، ثم مسحَ برأسِهِ، ثم غسلَ رجليه ثلاثَ مرارٍ إلى الكَعْبَيْنِ، ثم قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ، لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

وعن إبراهيم، قال صالح بنُ كيسان، قال ابنُ شهابٍ: ولكنَّ عروة يُحدِّث عن حُمران: فلما تَوَضَّأَ عثمانُ قال: لأحدِّثُكم حديثاً لولا آيةٌ ما حدَّثتكموه، سمعتُ النبيَّ ﷺ يقول: «لا يتوضَّأُ رجلٌ فيُحسنُ وُضوءَهُ ويصلِّي الصلاةَ إلا غُفِرَ له ما بينَهُ وبينَ الصلاةِ حتى يصلِّيها». قال عروة: الآيةُ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا﴾ الآية [البقرة: ١٥٩] (٢).

(ح) وبه إلى الحافظِ عفيف الدِّين المطري، بسماعه على الحافظِ شرف الدين عبد المؤمن بن خلف الدِّمياطيِّ، بإجازته العامية من المؤيِّد الطُّوسي، عن محمد بن الفضل الفراوي، عن عبد الغافر الفارسي، عن محمد بن عيسى الجلودي، عن

(١) «المجاور» ليس في (ك).

(٢) أخرجه البخاري (١٥٩) و(١٦٠).

إبراهيم بن محمد^(١) المروزي، عن الحافظِ الحجة أبي الحسين مسلم بن الحجاج، أنه قال: حدثنا زهير بن حرب هو أبو خيثمة النسائي نزيل بغداد، حدثنا يعقوب بن إبراهيم هو أبو يوسف الزهري المدني، حدثنا أبي هو إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري أبو إسحاق المدني، عن صالح هو ابن كيسان المدني التَّابعي، قال: قال ابنُ شهابٍ - هو محمد بن مسلم الزُّهري المدني التابعي، ولكن عروة هو ابن الزبير أبو عبد الله المدني التابعي، يُحدِّث عن حُمران هو مولى عثمان التابعي المدني، أنه قال: فلَمَّا تَوَضَّأَ عِثْمَانُ قَالَ: وَاللَّهِ لَأُحَدِّثَنَّكُمْ حَدِيثًا لَوْلَا آيَةٌ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَا حَدَّثْتُمْوه، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَتَوَضَّأُ رَجُلٌ فَيُحَسِّنُ وُضُوءَهُ ثُمَّ يَصَلِّي الصَّلَاةَ، إِلَّا غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّلَاةِ الَّتِي تَلِيهَا»، قال عروة: الآية: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ﴾ إلى قوله: ﴿اللَّعْنُونَ﴾ [البقرة: ١٥٩]^(٢).

هذا حديثٌ صحيحُ المتن، صحيحُ التسلسل فيما هو مسلسل، قال النووي رحمه الله تعالى: هذا إسنادٌ اجتمع فيه أربعة تابعيون مدنيون، يروي بعضهم عن بعض، وفيه لطيفةٌ أخرى، هو من رواية الأكاير عن الأصاغر، فإنَّ صالح بن كيسان أكبر سنًّا من الزُّهري. انتهى^(٣).

(١) في (ف) زيادة: «بن محمد».

(٢) أخرجه مسلم (٢٢٧).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٣/ ١١٢).

الحديث الحادي والخمسون المسلسل بالمدينين في أكثره أيضاً

وبالإسناد السابق إلى البخاري قال: حدثنا إسماعيل هو ابن أبي أويس المدني، حدثني أخي هو أبو بكر بن عبد الحميد بن أبي أويس المدني، عن سليمان هو ابن بلال التيمي المدني، عن محمد بن أبي عتيق هو محمد بن عبد الله بن أبي عتيق محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق التيمي المدني، عن ابن شهاب هو الزُّهري المدني، عن عروة بن الزبير هو أبو عبد الله المدني، أن زَيْنَب بنت أبي سلمة هي المَحْزُومِيَّة المَدِينِيَّة رَيْبِيَّة رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، عن أم حَبِيبَةَ بنت أبي سفيان هي رَمْلَةٌ أم المؤمنين رضي الله عنها، عن زَيْنَب بنت جحش هي أم المؤمنين رضي الله عنها، أن رسول الله ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا يَوْمًا فَرَعَا يَقُولُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَيَلُّ لِلْعَرَبِ مِنْ شَرِّ قَدِ اقْتَرَبَ، فَتَحَ الْيَوْمَ مِنْ رَدَمٍ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مِثْلَ هَذِهِ»، وَحَلَّقَ بِأَصْبَعِيهِ الْإِبْهَامِ وَالتِّي تَلِيهَا، قَالَتْ زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْهَلِكِ وَفِينَا الصَّالِحُونَ؟ قَالَ: «نَعَمْ إِذَا كَثُرَ الْخَبْثُ»^(١).

قال الحافظ ابن حجر: ويقال: إنه - أي: هذا السند - أطول سند في البخاري، فإنه تساعي. انتهى^(٢).

وفيه ثلاث نسوة صحابيات، ووقع لمسلم بسند فيه أربع نسوة صحابيات. فبالإسناد السابق إلى مسلم قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، وسعيد بن عمرو الأشعشي، وزهير بن حرب، وابن أبي عمير هو محمد بن يحيى، قالوا: حدثنا سفيان،

(١) أخرجه البخاري (٧١٣٥).

(٢) انظر: «فتح الباري» (١٣ / ١٠٧).

عن الزُّهري، عن عروة، عن زينب بنت أبي سلمة، عن حبيبة هي بنت أم حبيبة، عن أم حبيبة، عن زينب بنت جحش، نحوه، فزاد: حبيبة بنت أم حبيبة (١).

قال الحافظ ابن حجر: قال بعض الشراح: إن رواية مسلم بذكر حبيبة، تُؤذَن بانقطاع طريق البخاري، قال: وهو كلامٌ مَنْ لم يطلع على طريق شعيب (٢).
أي: السابق في علامات النبوة - المصريح فيها بالتحديث، حيث قال البخاريُّ ثمة: أخبرنا أبو اليمان، أخبرنا شعيب، عن الزُّهري، أخبرني عروة بن الزبير، أنَّ زينب بنت أبي سلمة، حدّثته أنَّ أم حبيبة بنت أبي سفيان، حدّثتها عن زينب بنت جحش، الحديث (٣).

فصرّحت بنت أبي سلمة أنَّ أم حبيبة حدّثتها، فلا انقطاع، فيكون ما زاده الأربعة من أصحاب ابن عيينة عنه من ذكر حبيبة من قبيل الزيادة في متصل الإسناد، وبالله التوفيق.

(١) أخرجه مسلم (٢٨٨٠) (١).

(٢) انظر: «فتح الباري» (١٣ / ١٢).

(٣) أخرجه البخاري (٣٥٩٨).

الحديث الثاني والخمسون

المسلسل بالدمشقيين

أخبرنا الفقيهُ المحدثُ المقرئُ زين الدين عبد الباقي الحنبلي الدمشقيُّ، عن الشيخ شمس الدين محمد الميداني الدمشقيِّ، عن يحيى بن عبد القادر النُّعيمي الدمشقيِّ، عن والده عبد القادر بن محمد النُّعيمي الدمشقيِّ، عن قطب الدين محمد بن محمد الخِضري الدمشقيِّ، والمسندِ علاي الدين علي بن عراق الموساوي الدمشقيِّ.

برواية الأول: عن الحافظ ابن حجر العسقلانيِّ، وقد دخل دمشق وأقام بها شهرين وعشرة أيام.

وبرواية الثاني: عن محدث الشام ومؤرِّخها محمد بن علي بن محمد بن طولون الصالحي الدمشقيِّ الحنفي.

برواية الحافظ ابن حجر: عن الحافظ أبي هريرة عبد الرحمن بن الحافظ أبي عبد الله محمد الذهبي الدمشقيِّ، عن القاسم بن مظفر ابن عساكر الدمشقي، عن العارف بالله المحقق محيي الدين محمد بن علي بن العربي الأندلسيِّ ثم المكي ثم الدمشقيِّ، عن الحافظ أبي القاسم ابن عساكر الدمشقيِّ.

(ح) وروى الميدانيُّ، عن الشهاب أحمد الطيبي الكبير الدمشقيِّ، بروايته وابن عراق أيضاً: عن السيد كمال الدين أبي البقاء محمد بن عز الدين حمزة بن أحمد بن علي بن الحافظ شمس الدين محمد الحسيني الدمشقي الشافعيِّ.

برويته وكذا ابن طولون: عن المسند المعمر تقي الدين أبي بكر بن عبد الله

الدمشقيّ، المعروف بابن قاضي عَجْلُون وهو خالُّ أولهما، وأبي العباس أحمد بن عبد الهادي الصّالحيّ الدمشقيّ.

فالأول: عن الحافظ شمس الدين محمد بن أبي بكر عبد الله بن محمد بن ناصر الدّين الدمشقيّ بإجازته، وكذا الحافظ ابن حجر، عن مسند العصر عمر بن حسن المرّاعي ثم الحلبي ثم الدمشقيّ، المشهور بابن أميلة.

والثاني: عن الصّلاح محمد بن أحمد بن عمر المقدسيّ ثم الصّالحيّ.

بروايته وابن أميلة، عن المسند المعمر فخر الدين أبي الحسن علي بن أحمد بن عبد الواحد، عُرف بابن البُخاري المقدسي ثم الصّالحي، عن عمّه الحافظ ضياء الدين محمد بن عبد الله بن عبد الواحد المقدسيّ الصّالحي^(١).

(ح) قال السيد كمال الدين: وأخبرنا أبو المعالي عبد الكافي بن الشهاب أحمد بن الجوبان الدمشقيّ^(٢)، عُرف بابن الذّهبي، أخبرنا أبو هريرة عبد الرحمن ابن الحافظ أبي عبد الله محمد بن الذّهبيّ الدمشقيّ، أخبرنا البهاء أبو محمد القاسم بن مظفر ابن عساكر الدمشقي وأُمّ إبراهيم فاطمة ابنة العزّ إبراهيم بن عبد الله بن أبي عمر المقدسيّة الدمشقيّة، قالوا: أخبرنا^(٣) أبو إسحاق إبراهيم بن خليل الدمشقيّ.

زاد الأول فقال: وأخبرنا أبو محمد المكيّ بن المُسلم بن مكي بن علّان القيسيّ الدمشقيّ، والقاضي أبو نصر محمد بن هبة الله الشّيرازي ثم الدمشقيّ، وابنه أبو المعالي أحمد، وأبو الحسن محمد بن أبي جعفر أحمد بن علي القرطبيّ الأصل

(١) أخرجه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٢٣٣) عن الباناسي، عن ابني الموازني، به.

(٢) أخرجه السخاوي في «الجواهر المكلّلة» (ص ١٣٧) من طريقه، بهذا الإسناد.

(٣) في (ك): «نا».

الدمشقيُّ، وأبو يوسف يعقوب بن محمد بن علي بن المجاور الدمشقيُّ، والزكيُّ أبو إسحاق إبراهيم، والعزُّ أبو محمد عبد العزيز ابنا أبي طاهرٍ بركات بن إبراهيم الخشوعي الدمشقيُّ.

(ح) قال الضياءُ وهؤلاء الثمانية إلا ابن خليل: أخبرنا النظام أبو المجد الفضلُ بن الحسين بن إبراهيم البنايسي الدمشقيُّ.

زاد القرطبيُّ فقال هو وابنُ خليل: وأخبرنا الضياءُ أبو محمد عبد الرحمن بن علي بن المسلم اللّخمي الخِرقِي الدمشقيُّ، قالوا: أخبرنا أبو الحسن علي بن الحسن بن الحسين الموازيني. زاد الفضلُ فقال: وأخبرنا أخوه الفضل بن محمد^(١).

(ح) قال البهاءُ أيضاً: وأخبرنا عمُّ أبي العزِّ النَّسابة، أبو عبد الله محمد ابن تاج الأُمّاء أبي الفضل أحمد بن محمد بن الحسن ابن عساكر الدمشقيُّ، أخبرنا عمُّ أبي الحافظ أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله ابن عساكر الدمشقيُّ، وأبو طالب الخضر بن هبة الله بن طاوس الدمشقيُّ سماعاً، قالوا: أخبرنا الشريفُ أبو القاسم علي بن إبراهيم بن العباس الحسينيُّ خطيبُ دمشق بها.

قال هو وابنا الموازيني: أخبرنا أبو عبد الله محمد بن علي بن يحيى بن سلوان المازني الدمشقيُّ، أخبرنا أبو القاسم الفضل بن جعفر المؤدّب^(٢)، حدثنا أبو بكر عبد الرحمن بن القاسم الهاشمي.

(ح) وأخبرنا أعلى من الطريق الأولى بأربع درجاتٍ، ومن الثانية بثلاثٍ

(١) كذا في الأصلين: «الفضل بن محمد». وصوابه: «أبو الفضل محمد». وهو أخو علي بن الحسن بن الحسين الموازيني. انظر «الجواهر المكلّلة» للسخاوي (ص ١٣٨).

(٢) كذا في الأصلين: «المؤدّب». وصوابه: «المؤذن». انظر: «السير» (١٦/٣٣٨).

درجاتٍ من غير تسلسلٍ شيخنا الإمام صفِيُّ الدين أحمد قُدس سرُّه، بإجازته العامة عن الشمسِ محمد الرَّملي، عن الزَّين زكريا.

(ح) وأخبرناه بهذا العلو الفقيه نور الدين علي بن محمد بن مُطيرٍ إجازةً عامةً، عن الشهاب أحمد بن حجرِ المكيِّ إجازةً عامةً، عن الحافظِ الجلال السُّيوطي إجازةً عامةً، بروايته والزَّين زكريا، عن المسند محمد بن مُقبل الحلبي، عن الصلاح محمد بن أبي عمر، عن الفخر ابن البُخاري، عن أبي القاسم عبد الواحد بن القاسم الصَّيدلاني.

(ح) وأخبرناه أعلى من هذه بدرجةِ الشيخِ المعمرِّ عبد الملك بن عبد اللطيف بن عبد الملك العباسي البنباني الأحمدابادي إجازةً خاصةً، والنُّور علي بن محمد بن مُطيرٍ إجازةً عامةً، بإجازتهما العامة عن القطب محمد بن العلاء أحمد النَّهروالي القطبي المكي، عن والده العلاء أحمد بن الشمس محمد النَّهروالي ثم المكي، عن الحافظ نور الدين أبي الفُتوح أحمد بن جلال الدين عبد الله بن نور الدين أبي الفتوح بن مُخلص الدين عبد الحق بن نور الدين عبد القادر الحكيم الطاوسي الأبرقوهي، قال: أخبرتنا المعمرَّة حكيمة بنت القاري، قالت: أخبرنا عبد القادر الحكيم الأبرقوهي.

قال هو والصَّيدلانيُّ: أخبرتنا أمُّ إبراهيم فاطمة الجوزَذانية، قال: أخبرنا أبو بكر محمد بن عبد الله بن ريذة الأصفهاني، أخبرنا أبو القاسم الطُّبراني، حدثنا أحمد بن يحيى بن حمزة الدمشقيُّ.

قال هو وأبو بكر الهاشمي: حدثنا أبو مُسهر عبد الأعلى بن مُسهر الغساني الدمشقيُّ، حدثنا سعيد بن عبد العزيز التَّنوخي الدمشقيُّ، عن ربيعة بن يزيد بن

شُعَيْبُ الْإِيَادِيُّ الدَّمَشْقِيُّ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ عَائِدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْخَوْلَانِيِّ الدَّمَشْقِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَوَالَةَ الْأَزْدِيِّ الدَّمَشْقِيِّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّكُمْ سَتُجَنِّدُونَ أَجْنَادًا، جُنْدًا بِالشَّامِ، وَجُنْدًا بِالعِرَاقِ، وَجُنْدًا بِالْيَمَنِ»، فَقَالَ الْحَوَالِيُّ: خِرْ لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: «عَلَيْكُمْ بِالشَّامِ». زَادَ الْهَاشِمِيُّ: «فَمَنْ أَبِي فَلْيَلْحَقْ بِيَمِينِهِ، وَلِيَسِقْ مِنْ عُدْرِهِ، فَإِنَّ اللَّهَ تَكْفَّلَ لِي بِالشَّامِ وَأَهْلِهِ».

وكان أبو إدريس إذا حدث بهذا الحديث التفت إلى ابن عامر، فقال: مَنْ تَكْفَّلَ اللَّهُ بِهِ فَلَا ضِيعَةَ عَلَيْهِ^(١).

قال السخاويُّ بعد أن خرَّجه من طريق عبد الكافي ابن الجوبان بسنده السابق، ومن طريق الطبراني عالياً بسنده إليه، قال: هذا حديثٌ جيدٌ الإسناد، مسلسلٌ من غير الطريق العالية بالدمشقيين، وصحابه وإن لم يكن منها، فقد نزلها، وكذا كنت ممن دخلها. انتهى^(٢).

قلت: وكذا كنت ممن دخلها، بل أقيمتُ بها أكثر من أربع سنين.

قال الحافظ ابن حجرٍ في «التقريب»: عبد الله بن حوالة، بفتح المهملة وتخفيف الواو، صحابيُّ نزل الشام، ومات بها سنة (٥٨)، وله (٧٢) سنة، ويقال: مات سنة (٨٠). انتهى^(٣).

(١) أخرجه أبو زرعة الدمشقي في «الفوائد المعللة» (١٠) عن أبي مسهر، به، وهو في «نسخة أبي مسهر» (٢) عن عبد الرحمن بن القاسم الهاشمي عن أبي مسهر، به. وأخرجه ابن حبان (٧٣٠٦)، والطبراني في «الشاميين» (٢٩٢)، وصححه الحاكم (٨٥٥٦) من طريقين عن سعيد بن عبد العزيز قال: أخبرني مكحول عن أبي إدريس الخولاني، به.

(٢) انظر «الجواهر المكللة» للسخاوي (ص ١٤١).

(٣) انظر: «التقريب» (ص ٣٣٥).

وقال في «الإصابة»: يُكنى أبا حَوَالَةَ، وقيل: أبو محمد. قال البخاري: له صحبة، ثم قال: روى عنه أبو إدريس الخَوْلاني وآخرون، ومات سنة (٥٨)، قاله محمود بن إبراهيم والواقدي وغيرهما^(١)، وقيل: مات سنة (٨٠)، وبه جزم ابنُ يونس، وابنُ عبد البر. انتهى^(٢).

(١) في (ك) و(ف): «محمود بن إبراهيم الواقدي». والتصويب من المصدر. وفي (ك): «وميزهما».

والمثبت من (ف) والمصدر.

(٢) انظر: «الإصابة» لابن حجر (٤/ ٦٧ - ٦٨).

الحديث الثالث والخمسون

المسلسل بالدمشقيين أيضاً

أخبرنا العارف بالله الشيخ محمد بن محمد الشافعي الدمشقي ثم المدني إجازةً، ومفتي الشافعية الشيخ عبد القادر بن مصطفى الصَّفُوري ثم الدمشقي، كلاهما عن الشيخ شمس الدين الميداني الدمشقي، عن الشهاب أحمد الطَّيبي الكبير الدمشقي، عن الشريف العلامة كمال الدين أبي البقاء محمد بن حمزة الحسيني الدمشقي، عن خاله المسند المعمر تقي الدين أبي بكر بن عبد الله الدمشقي، المعروف بابن قاضي عَجَلون، عن الحافظ شمس الدين محمد بن أبي بكر عبد الله، عُرف بابن ناصر الدين الدمشقي، عن الحافظ أبي هريرة عبد الرحمن بن الحافظ الكبير أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي الدمشقي، عن الحافظ جمال الدين أبي الحجَّاج يوسف بن الزَّكي عبد الرحمن بن يوسف المِزِّي الدمشقي، عن الإمام محيي الدين يحيى بن شرف النَّووي الدمشقي، قال في «الأذكار»^(١): أخبرنا شيخنا الحافظ أبو البقاء خالد بن يوسف النابلسي ثم الدمشقي رحمه الله تعالى، قال أخبرنا أبو طالب عبد الله، وأبو منصور يونس، وأبو القاسم الحسين بن هبة الله بن صَصْرَى، وأبو يعلى حمزة، وأبو الطاهر إسماعيل، قالوا: أخبرنا الحافظ أبو القاسم علي بن الحسن هو ابن عساكر^(٢)، أخبرنا الشريف أبو القاسم علي بن إبراهيم بن العباس الحسيني خطيب دمشق، أخبرنا أبو عبد الله محمد بن علي بن يحيى بن سلوان، أخبرنا أبو القاسم الفضل بن جعفر، أخبرنا أبو بكر عبد الرحمن بن القاسم بن فرج الهاشمي، حدثنا

(١) انظر: «الأذكار» (ص ٤١١).

(٢) أخرجه ابن عساكر في «معجمه» (٨٧٠) بهذا الإسناد.

أبو مُسْهَر^(١)، حدثنا سعيد بن عبد العزيز، عن ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس الخَوْلاني، عن أبي ذر رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ، عن جبريل عليه السلام، عن الله تبارك وتعالى، أنه قال: «يا عبادي إني حرّمتُ الظُّلمَ على نفسي وجعلتهُ بينكم مُحَرَّمًا فلا تظالموا، يا عبادي إنكم الذين تخطئون بالليل والنهار، وأنا الذي أغفرُ الذُّنوبَ ولا أُبالي، فاستغفروني أغفرُ لكم، يا عبادي كلُّكم جائعٌ إلا مَنْ أطعمتهُ فاستطعموني أطعمُكم، يا عبادي كلُّكم عارٍ إلا مَنْ كسوتهُ، فاستكسوني أكسُكم، يا عبادي لو أن أولكم وآخركم وإنسُكم وجنُّكم كانوا على أفجرِ قلبٍ رجلٍ منكم، ما ينقصُ من مُلكي شيئاً، يا عبادي لو أن أولكم وآخركم وإنسُكم وجنُّكم كانوا على أتقى قلبٍ رجلٍ منكم، لم يزدْ ذلك في مُلكي شيئاً، يا عبادي لو أن أولكم وآخركم وإنسُكم وجنُّكم، كانوا في صعيدٍ واحدٍ، فسألوني فأعطيتُ كلَّ إنسانٍ منهم ما سأل، لم ينقصْ ذلك من مُلكي شيئاً، إلا كما ينقصُ البحرُ أن يغمسَ المَخيطُ فيه غمسةً واحدةً، يا عبادي إنما هي أعمالُكم أحفظُها عليكم، فمن وجدَ خيراً فليحمدِ اللهَ عزَّ وجل، ومن وجدَ غيرَ ذلك فلا يَلُومَنَّ إلا نفسه».

وبه إلى النووي: قال أبو مُسْهَر، قال سعيد بن عبد العزيز: كان أبو إدريس إذا حدّث بهذا الحديث جثاً على رُكبتيه.

قال النووي: هذا حديثٌ صحيحٌ، رُوِيَّناه في «صحيح مسلم» وغيره^(٢)، ورجالُ إسناده منِّي إلى أبي ذر رضي الله عنه، كلُّهم دمشقيون، ودخل أبو ذر رضي الله عنه دمشق، فاجتمع في هذا الحديث جُمْلٌ من الفوائد:

(١) أخرجه أبو زرعة الدمشقي في «الفوائد المعللة» (٥) عن أبي مسهر، به، وهو في «نسخة أبي مسهر»

(١) عن عبد الرحمن بن القاسم الهاشمي عن أبي مسهر، به.

(٢) أخرجه مسلم (٢٥٧٧).

منها: صحة إسناده ومثنه، وعلوه وتسلسله بالدمشقيين رضي الله عنهم، وبارك فيهم.

ومنها: ما اشتمل عليه من البيان لقواعد عظيمة في أصول الدين وفروعه، والآداب ولطائف القلوب وغيرها، والله الحمد والمنة.

وقال: رُوينا عن الإمام أبي عبد الله أحمد ابن حنبل رحمه الله تعالى، قال: ليس لأهل الشام حديثٌ أشرفُ من هذا الحديث. انتهى كلامُ النَّووي رحمه الله تعالى (١).

قلت: سياق مسلمٍ أتم، مع تقديمٍ وتأخيرٍ، وليس فيه ذكْرُ جبريلَ، فإنه قال: حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن بن بهرام الدَّارمي، حدثنا مروان - يعني: ابن محمد الدمشقي -، حدثنا سعيد بن عبد العزيز، عن ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس الخَوْلاني، عن أبي ذرٍّ، عن النبي ﷺ فيما روى عن الله تبارك وتعالى، أنه قال: «يا عبادي إنِّي حرَّمتُ الظُّلمَ على نفسي وجعلتهُ بينكم محرِّماً، فلا تظالموا، يا عبادي كلُّكم ضالٌّ إلا من هديتهُ، فاستهدُوني أهدِكُمْ، يا عبادي كلُّكم جائعٌ إلا من أطعمتهُ، فاستطعمُوني أطعمكُم، يا عبادي كلُّكم عارٍ إلا من كسوتهُ، فاستكسُوني أكسِكُمْ، يا عبادي إنَّكم تُخطئون بالليل والنهار، وأنا أغفرُ الذُّنوبَ جميعاً، فاستغفِرُوني أغفرُ لكم، يا عبادي إنَّكم لن تَبْلُغُوا ضُرِّي فتَضُرُّوني، ولن تَبْلُغُوا نَفْعِي فتَنْفَعُوني». وساق الحديثَ (٢)، إلا أنَّه قدَّم «أنتقي»، على «أفجر»، وقال: «فأعطيتُ كلَّ إنسانٍ مسألتهُ، ما نَقَصَ ذلك مما عندي إلا كما ينقصُ المَخيطُ إذا أُدخلَ البحرَ، يا عبادي إنَّما هي أعمالكم أحصيتها عليكم، ثم أوفِّيكم إيَّها». والباقي مثله.

(١) انظر: «الأذكار» (ص ٤١٢).

(٢) أخرجه مسلم (٢٥٧٧).

الحديث الرابع والخمسون المسلسل باليمانيين في أكثره

أخبرنا الفقيه نور الدين علي بن محمد اليمني التّعزي العُقَيْبِي الأنصاريُّ، عن الفقيه جمال الدين محمد بن علي بن مُطَيَّر الحكمي اليمانيِّ، عن أبيه الفقيه نور الدين علي بن محمد بن مُطَيَّر اليمانيِّ، عن أعمامه الثلاثة الفقهاء العُدُولِ الحَقَّاط: عبد الله وأبي بكر والأمين بن إبراهيم بن مُطَيَّر اليمانيين، قالوا: حدثنا^(١) والدنا الفقيه العَدْلُ العَلَمُ إبراهيم، وأخواه: الصديق وعمر الفقيهان الحافظان، اليمانيون، قالوا: أخبرنا والدنا الفقيه أبو القاسم بن عمر بن مُطَيَّر اليمانيِّ، أخبرنا الوالد الفقيه عمر بن أحمد بن مُطَيَّر اليمانيِّ، أخبرنا والدي الفقيه أحمد بن إبراهيم بن مُطَيَّر اليمانيِّ، أخبرنا الفقيه سلطان المحدثين والدي إبراهيم بن محمد بن مُطَيَّر اليماني، أخبرنا الفقيه والدي الحافظُ محمد بن عيسى بن مُطَيَّر بن علي اليمانيِّ، أخبرنا خالاي الفقيهان: محمد وإبراهيم ابنا عمرو التُّبَاعِي اليماني، قال: أخبرنا الفقيه الوالد مظفّر الدين عمرو بن علي التُّبَاعِي الهَمْدَانِي السَّحُولِي، قال: أخبرني به الفقيه الحافظُ مفتي الحرمين أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن أبي الصَّيْفِ اليمني إجازةً مناولةً سنة (٦٠٨)، أخبرنا به الشيخُ الأجلُّ أبو حفص عمر بن عبد المجيد الميانشي القرشي نزيلُ مكة، أخبرنا أبو الفتح عبد الملك بن أبي القاسم عبد الله بن أبي سهل الكُروخي الهَرَوِي الصُّوفِي المتوفَّى بمكة المعظّمة مجاوراً في (٢١) من ذي الحجة، سنة (٥٤٨)، أخبرنا القاضي أبو عامر محمود بن القاسم الأزدي الهَرَوِي، أخبرنا أبو محمد عبد الجبار بن محمد الجَرَّاجِي المروزي، أخبرنا الشيخ

الثقة الأمين أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب المَحْبُوبِي المَرُوزِي، أخبرنا الحافظ الحُجَّة أبو عيسى محمد بن عيسى السُّلَمِي الترمذِي، حدثنا عبد الرحمن بن حُميد، حدثنا عبد الرزاق هو ابن هَمَّام اليماني، عن مَعْمَر هو ابن راشد اليماني، عن بَهْز بن حكيم هو ابن معاوية بن حَيْدَةَ القَشِيرِي، عن أبيه، عن جدِّه، أنه سمع النبي ﷺ يقول في قوله ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، قال: «إِنَّكُمْ تُتَمُّونَ سَبْعِينَ أُمَّةً أَنْتُمْ خَيْرُهَا وَأَكْرَمُهَا عَلَى اللَّهِ»^(١).

هذا حديثٌ حسنٌ المتن كما قال الترمذِي، صحيحٌ التَّسْلِسُ فيما هو مُسْلَسَلٌ فيه.

(١) هو في «الجامع» للترمذِي (٣٠٠١).

الحديث الخامس والخمسون المسلسل باليمانيين في أكثره أيضاً

أخبرنا به العبد الصالح الفقيه إسحاق بن جمال الدين محمد بن جَعْمَان اليماني الزبّيدي سماعاً عليه بالرّوضة المقدّسة، على مُشرفّها أفضل الصلاة والسلام، بقراءته على والده الجمال محمد بن إبراهيم بن أبي القاسم بن إسحاق بن جَعْمَان اليمانيّ، أخبرنا عمّي جمال الدين محمد بن أبي القاسم بن جَعْمَان اليمانيّ، والذي شرفُ الدين أبو القاسم بن إسحاق بن جَعْمَان اليمانيّ، أخبرني شيخي شرفُ الدين أبو القاسم بن محمد الطاهر بن أحمد بن عمر بن جَعْمَان اليمانيّ، أخبرني مشايخي الأجلّاء الأعلامُ شيخي ووالدي الفقيه الصالح محمد الطاهر بن أحمد بن عمر بن جَعْمَان، والفقيه العلامة برهان الدين إبراهيم بن أبي القاسم بن جَعْمَان، والفقيه العلامة ولي الله عمر بن محمد بن جَعْمَان، وأخي الفقيه الصالح صفّي الدين أحمد بن محمد الطاهر بن جَعْمَان.

برواية الأول والثاني: عن الفقيه الصالح أبي القاسم إبراهيم بن جَعْمَان، وبرواية الثالث والرابع: عن الفقيه الناسك المعمر عبد الله بن عمر بن جَعْمَان، كلاهما عن الفقيه الصالح وليّ الله أحمد بن عمر بن جَعْمَان، عن الفقيه العلامة برهان الدين إبراهيم بن عبد الله بن جَعْمَان، عن الفقيه الصالح جمال الدين محمد بن موسى بن محمد الدُّوَالِي، عن والده الفقيه كمال الدين موسى بن محمد الدُّوَالِي، عن الفقيه برهان الدين إبراهيم بن عمر العلوي، عن الإمام الحافظ شهاب الدين أحمد بن أبي الخير بن منصور الشّمّاخي اليمني، عن والده الإمام أبي الخير بن منصور الشّمّاخي اليمني، عن الشيخ شرف الدين أبي بكر أحمد بن محمد الشراحي، عن الفقيه الحافظ

أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن أبي الصَّيف اليميني، عن أبي الحسن علي بن حميد بن عمار الأطرابلسي، عن أبي مكتوم عيسى، عن والده الحافظ أبي ذر الهَرَوِي عن الشيوخ الثلاثة: الحموي والمُستملي والكُشمهني، عن الفِرَبْرِي، عن البخاري، حدثنا علي بن عبد الله، حدثنا عبد الرزاق هو ابن هَمَّام اليماني الصنعاني، أخبرنا مَعمر هو ابن راشد الأزدي اليماني، عن هَمَّام هو ابن مُنْبَه اليماني الصنعاني، حدثنا أبو هريرة، عن النبي ﷺ قال: «إِنَّ يَمِينَ اللَّهِ مَلَأَى، لَا يَغِيضُهَا نَفَقَةٌ، سَحَاءُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، أُرِيتُمْ مَا أَنْفَقَ مِنْذُ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَنْقُصْ مَا فِي يَمِينِهِ، وَعَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ، وَبِيَدِهِ الْأُخْرَى الْفَيْضُ، أَوْ الْقَبْضُ، يَرْفَعُ وَيَخْفُضُ»^(١).

هذا حديثٌ صحيحٌ التسلسل من ذلك، ولا كلام في صححة متنه.

(ح) وأخبرناه عالياً بإحدى عشر درجةً من غير تسلسلٍ شيخنا الإمام صفِيُّ الدين أحمد قدس سرُّه، بإجازته من الشمس الرَّملي، عن الزَّين زكريا، عن الحافظ ابن حجر، عن الحافظ أبي الخير أحمد بن الصلاح أبي سعيد خليل بن كَيْكَلدي إجازةً مكاتبَةً، بإجازته العامة من داود بن مَعمر بن عبد الواحد الفاخر الأصفهاني، بسماعه من أبي الوَقْتِ، عن الدَّاودي، عن الحموي، عن الفِرَبْرِي، عن البخاري، به.

الحديث السادس والخمسون المسلسل باليمانيين أيضاً في أكثره

أخبرنا العبدُ الصالحُ الفقيهُ المحدثُ المقرئُ نور الدين علي بن محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن محدث اليمن عبد الرحمن بن علي، المعروف بابن الدَّبَّيعِ الشَّيباني اليماني الزَّبيدي إجازةً، عن شيخه محمد بن الصَّدِّيقِ الخاص اليماني، عن أبيه الصَّدِّيقِ بن محمد الخاصِّ اليماني، عن محدث اليمن الشريف الطاهر بن الحسين الأهدل الحُسَيني اليماني، عن محدث اليمن الوجيه عبد الرحمن بن علي بن الدَّبَّيعِ اليماني، عن جدّه لأُمّه الشرفِ إسماعيل بن محمد بن مبارز الشافعي اليماني، وشيخه المحدث الزَّين أحمد بن أحمد بن عبد اللطيف الشَّرْجِي اليماني الحنفيّ، كلاهما عن العلامة محدث اليمن نفيس الدين سليمان بن إبراهيم بن عمر العلوي اليمانيّ، أخبرنا الشيخ برهان الدين إبراهيم بن أحمد بن أبي الخير بن منصور مشافهةً إن لم يكن سماعاً، أخبرنا والدي أحمد، أخبرنا والدي أبو الخير بن منصور، أخبرنا الفقيه أبو بكر بن أحمد الشراحي، أخبرنا محمد بن إسماعيل بن أبي الصَّيْفِ اليماني بسنده السابق إلى البخاري: حدثنا عبد الله بن محمد هو المُسنَدِي، حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا مَعمر، عن هَمَّام، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «بينما أيوبُ يَغْتَسِلُ عُرْيَاناً خَرَّ عَلَيْهِ رَجُلٌ جَرَادٍ مِنْ ذَهَبٍ، فَجَعَلَ يَحْتِي فِي ثَوْبِهِ، فَنَادَى رَبُّهُ: يَا أَيُّوبُ أَلَمْ أَكُنْ أَغْنَيْتَكَ عَمَّا تَرَى؟ قال: بلى ياربُّ، ولكن لا غنى لي عن بركتك»^(١).

هذا حديث صحيحُ التَّسْلِسِ فيما هو مسلسلٌ، وصحةُ متنه من الواضحات.

الحديث السابع والخمسون المسلسل بالمصريين في أكثره

أخبرني الفقيه المحدثُ الشمسُ محمد بن علاء الدين البابلي المصري الشافعي إجازةً، والفقيه المقرئُ الشيخ سلطان بن أحمد المزاحي المصري الشافعي إجازةً، كلاهما عن الشيخ شهاب الدين بن خليل السُّبكي المصري، والشيخ سالم السَّنهوري المالكي المصري، كلاهما عن النجمِ محمد بن أحمد الغَيْطي الشافعي المصري، عن قاضي القضاة بالديار المصرية نور الدين علي بن ياسين الطَّرابلسي الحنفي، عن الحافظ شمس الدين محمد السَّخاوي الشافعي المصري^(١)، قال: أخبرني خاتمة المُسندين العزُّ أبو محمد عبد الرحيم بن محمد بن الفرات المصري الحنفي القاضي، عن قاضي الديار المصرية وخطيب الجامع الجديد بمصر العزُّ أبي عمر عبد العزيز بن البدر بن جماعة الدَّمشقي المولد المصري الشافعي، وكان آخرَ مَنْ حَدَّثَ عنه، أخبرنا الخطيب الزاهدُ الزينُ أبو عبد الله محمد بن الحسين بن عبد الله القرشي المصري، عُرِفَ بابن القوي، أخبرنا الشيخ الصالح الشمس أبو عبد الله محمد بن عماد بن محمد بن الحسين الحرَّاني ثم المصري السَّكندريُّ الحنبلي، أخبرنا الفقيهُ الفرضي أبو محمد عبد الله بن رِفاعَة بن عَدِير السَّعدي المصري الشافعي، وهو ممَّنَ باشَر قضاةً جِيزةَ مصرَ وقتاً، أخبرنا قاضي الديار المصرية الإمامُ الفقيه أبو الحسن علي بن الحسن بن الحسين الخَلعي الشافعي في الأولِ من «فوائده»، أخبرنا أبو العباس أحمد بن محمد بن الحاجِّ الإشبيلي ثم المصريُّ الشاهدُ.

(١) هو في «الجواهر المكللة» (ص ١٣٠ - ١٣٣).

(ح) قال السَّخَاوِيُّ: وحدثني أستاذي أحمد بنُ علي العسقلاني الأصل المصريُّ رحمه الله، قال: قرأتُ علي عبد الله بن عمر بن علي السُّعُودِي المصريُّ بمنزله بالقرب من الجامع الأزهر، وعبد الرحمن بن أحمد بن المبارك ابن (١) الغزِّي المصريُّ بمنزله ظاهر القاهرة، قلتُ لكلِّ منهما: أخبرك جماعةٌ منهم أبو محمد إبراهيم بن علي بن محمد الخيمي المصريُّ؟ أخبرنا الحافظُ رشيد الدين أبو الحسين يحيى بن علي القرشي المصري العطار.

(ح) قال السخاويُّ: وأنبأني بعلوُّ أبو عبد الله محمد بن أحمد الخليلي الخطيب، عن الصِّدْر أبي الفتح المَيْدوميُّ المصري إذناً إن لم يكن حضوراً، أخبرنا أبو عيسى عبد الله بن عبد الواحد بن علاق.

قالا: أخبرنا أبو القاسم هبة الله بن علي البوصيري، أخبرنا أبو صادق مُرشد ابن يحيى بن القاسم المدني، أخبرنا أبو الحسن علي بن عمر بن جِمَّصَة الحرَّاني الصَّوَّاف، قالا: حدثنا أبو القاسم حمزة بن محمد بن علي بن العباس الكِنَاني الحافظ إِمْلَاءً^(٢)، حدثنا عمران بن موسى بن حُميد الطَّيِّب، حدثنا يحيى بن عبد الله ابن بُكَيْر، حدثنا اللَّيْث بن سعدٍ، عن عامر بن يحيى المَعافري، عن أبي عبد الرحمن الحُبَلِي، سمعتُ عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما يقول: قال رسول الله ﷺ: «يُصَاحُ بِرَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي عَلَى رُؤُوسِ الْخَلَائِقِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيُنَشَّرُ لَهُ تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ سِجْلاً، كُلُّ سِجْلٍ مِنْهَا مَدُّ الْبَصْرِ، ثُمَّ يَقُولُ اللَّهُ جَلَّ جَلَالُهُ: أَتَنْكِرُ مِنْ هَذَا شَيْئاً؟» فيقول: لا يا ربِّ، فيقول الله عزَّ وجلَّ: أَلَيْكَ عُذْرٌ أَوْ حَسَنَةٌ؟ فَيَهَابُ الرَّجُلُ، فيقول: لا يا ربِّ،

(١) لفظ: «بن» زيادة من (ك).

(٢) هو في «جزء البطاقة» للحافظ أبي القاسم الكِنَاني (٢) بهذا الإسناد.

فيقول الله عز وجل^(١): بلى إِنَّ لَكَ عِنْدَنَا حِسَانًا، وَإِنَّهُ لَا ظُلْمَ عَلَيْكَ، فَيُخْرَجُ لَهُ بَطَاقَةٌ فِيهَا: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ. فيقول: يا رب، ما هذه البطاقة مع هذه السجلات؟ فيقول الله عز وجل: إِنَّكَ لَا تُظْلَمُ. فتوضع السجلات في كَفَّةٍ وَالْبَطَاقَةُ فِي كَفَّةٍ، فَطَاشَتِ السَّجَلَاتُ، وَتُقَلَّتِ الْبَطَاقَةُ^(٢).

قال السخاوي: وبه إلى كلِّ من الإشييلي والصَّوَّاف^(٣)، قال: لَمَّا أَمَلَى عَلَيْنَا حَمْزَةٌ هَذَا الْحَدِيثِ فِي الْجَامِعِ الْعَتِيقِ كَانَ فِي النَّاسِ رَجُلٌ جَبَّارٌ، فَلَمَّا سَمِعَهُ صَاحَ صَبِيحَةً وَتَوَفَّى.

لفظُ الإشييلي ولفظُ الآخر: صَاحَ غَرِيبٌ مِنَ الْحَلْقَةِ صَبِيحَةً فَاضَتْ نَفْسُهُ مَعَهَا، وَأَنَا مِمَّنْ حَضَرَ جَنَازَتَهُ وَصَلَّى عَلَيْهِ، رَحِمَهُ اللَّهُ.

وكذا رواه الإمامُ أبو الحسن علي بن محمد القاسبي عن حمزة، وقال: إِنَّ حَمْزَةً لَمَّا انْتَهَى فِي إِمْلَائِهِ إِلَى قَوْلِهِ: «فَطَاشَتِ السَّجَلَاتُ» شَهَقَ رَجُلٌ شَهَقَةً، فَلَمَّا تَمَّ الْمَجْلِسُ إِذَا هُوَ مَيِّتٌ، فَعُغِّلَ وَكُفِّنَ.

قال السخاوي: هذا حديثٌ جيدٌ الإسناد، عظيمُ الموقع، مسلسلٌ بالمصريين، من الطريقتين الأوليين، مَنِيَّ إِلَى مَتْنِهَا، وكذا من الطريق الثالث إلا شيخنا فيها^(٤).

قلت: وقد دخلتُ مصرَ سنة (١٠٦١)، وأقمتُ بها ثلاثةَ أشهرٍ إلا ثلاثةَ أيامٍ، وقرأتُ في الأزهر على الشيخِ سُلطانِ فِي الْحَدِيثِ وَالْفِقْهِ، وَحَضَرْتُ دَرَسَهُ فِي «المواهب اللدنية»، وكذلك دَرَسَ غَيْرَهُ، وبالله التوفيق.

(١) من قوله: «ألك عذر»، إلى هاهنا، سقط من (ك).

(٢) أخرجه أحمد (٦٩٩٤)، وابن ماجه (٤٣٠٠) من طريقين عن الليث، به.

(٣) في (ف): «والطواف». وهو خطأ.

(٤) انظر: «الجواهر المكللة» (ص ١٣٢ - ١٣٣).

ثم قال السخاوي: وصحبايهُ سكنَ مصرَ مع أبيه، وأقام بعده مدةً يسيرةً، ثم تحوّل منها.

رواه الحاكم في «صحيحه» عن علي بن حمزة^(١) وأحمد بن إبراهيم بن ملحان، كلاهما عن ابن بَكير، قال الحاكم: إنه صحيحُ الإسناد ولم يخرّجاه. وفي نسخة: إنه صحيحٌ على شرط مسلم، وهو كذلك، فعامرٌ والحُبلي ممن انفردَ بالتّخريج لهما، نعم روى البخاريُّ للحُبلي في «الأدب المفرد» له، وهو^(٢) ممن وثّقه ابنُ معينٍ وغيره، ووثّق عامراً أبو داود والنسائي وغيرهما. انتهى.

(١) كذا في الأصلين: «علي بن حمزة». والذي في «الجواهر المكلّلة» (ص ١٣٣)، و«مستدرک

الحاكم» (١٩٣٧): «علي بن حمشاذ».

(٢) في (ك): «أوهو» بدل من «له وهو». والمثبت موافق لما في «الجواهر المكلّلة» (ص ١٣٤).

الحديث الثامن والخمسون المسلسل بالعراقيين في أكثره

أخبرني أستاذي العلامة المحقق الزاهد محمد شريف بن القاضي يوسف بن القاضي محمود بن القاضي كمال الدين الصديقي الكوراني الشافعي رحمه الله تعالى - وقد دخل بغداد وأقام بها مدة ودرس بها في «تفسير البيضاوي» - بإجازته العامة من الفقيه علي بن محمد بن مطير اليمني، بإجازته العامة من الشيخ ابن حجر المكي، عن الشرف عبد الحق السنباطي، عن الحافظ شمس الدين السخاوي، قال أخبرني العزُّ عبد الرحيم بن محمد الحنفي هو ابن الفرات، وسارة ابنة عمر الشافعي هو ابن عز الدين عبد العزيز ابن جماعة، قالوا: أخبرنا أحمد بن إسماعيل بن النجم هو المقدسي إذناً، زاد أولهما: ومحمد بن إبراهيم البياني إذناً، قال^(١): أخبرنا الفخر أبو الحسن علي بن محمد ابن البخاري، أخبرنا أبو حفص عمر بن محمد البغدادي وهو ابن طبرزد، أخبرنا أبو المواهب أحمد بن محمد بن عبد الملك بن ملوك الوراق، والقاضي أبو بكر محمد بن عبد الباقي بن محمد الأنصاري، قالوا: أخبرنا القاضي أبو الطيب طاهر بن عبد الله بن طاهر الشافعي هو القاضي الطبري، حدثنا أبو أحمد محمد بن أحمد ابن الغطريف الجرجاني، حدثنا أبو خليفة هو الفضل بن الحباب الجُمحي، حدثنا القَعْنَبِي، عن شعبة، عن منصور عن ربيعي، عن أبي مسعود البدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسَ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ: إِذَا لَمْ تَسْتَحْيِ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ».

وبه إلى السخاوي قال: هذا حديث صحيح مشهور، أخرجه البخاري عن آدم،

(١) كذا في الأصلين: «قال». والذي في «الجواهر المكللة» (ص ١٤١): «قالا».

وأبو داود عن القَعْنَبِيِّ، كلاهما عن شعبة، وابن حبان في «صحيحه»، والطبراني في «الكبير»، والقَطِيعِي فِي «زوائد المسند»، كُلُّهُم عن أَبِي خَلِيفَةَ^(١). وَيُقَال: إِنَّ الْقَعْنَبِي لَمْ يَسْمَعْ مِنْ شُعْبَةَ سِوَاهُ.

قال السَّخَاوِي: وَالْفَخْرُ دَخَلَ بَغْدَادَ طَالِبَ حَدِيثٍ، وَكَذَا الْغَطْرِيْفِي وَالْقَعْنَبِي، وَالْباقونُ شِيُوخُنَا وَشِيُوخُ شِيُوخِنَا، قَطَنُوا الْعِرَاقَ. انْتَهَى^(٢).

قلت: وقد دخلتُ بَغْدَادَ وَأَقَمْتُ بِهَا نَحْوَ سَنَةٍ وَنِصْفِ سَنَةٍ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقَ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٤٨٤) عَنْ آدَمَ، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٧٦٤) عَنِ الْقَعْنَبِيِّ، كِلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ، بِهِ. وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حَبَانَ (٦٠٧)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (١٧ / ٦٥١)، وَابْنُ مَالِكٍ الْقَطِيعِيُّ فِي «زَوَائِدِ مَسْنَدِ أَحْمَدَ» (٢٢٣٤٥ م) عَنْ أَبِي خَلِيفَةَ، بِهِ.

(٢) انظر: «الجواهر المكللة» (ص ١٤٢).

الحديث التاسع والخمسون

بالمشاركة في غالبه

أخبرني إجازةً أستاذي العلامة المحقق الزاهد محمد شريف بن يوسف الصديقي الكوراني الشاهوئي رحمه الله تعالى، بإجازته العامة من الفقيه نور الدين علي بن محمد بن مطير اليمني.

(ح) وأخبرني عالماً الشيخ الفاضل المعمر عبد الملك بن عبد اللطيف بن عبد الملك العباسي البنياني الأحمدآبادي إجازةً خاصةً، والفقيه علي بن مطير إجازةً عامةً، بإجازتهما^(١) العامة من المفتي قطب الدين محمد بن علاء الدين أحمد النهروالي الأصل، اللاري المولد، المكي القطبي، عن والده العلاء أبي العباس أحمد بن الشمس محمد الكجراتي النهروالي ثم المكي القطبي، عن الولي العلامة قطب الدين محمد بن محيي الدين محمد الأنصاري الشيرازي الجهرمي الكوشككناري، عن الحافظ الرحلة نور الدين أحمد بن عبد الله بن أبي الفتح الطاوسي، قال أخبرتنا المعمرة حكيمة بنت القاري، قالت: أخبرنا العلامة عبد القادر الحكيم الأبرقوهي، أخبرتنا فاطمة بنت عبد الله الجوزذانية، أخبرنا أبو بكر ابن ريدة الأصبهاني، أخبرنا أبو القاسم الطبراني قال: حدثنا أحمد بن محمد بن يعقوب أبو بكر الخزاز الأصبهاني، حدثنا شعيب بن أيوب الصريفي، حدثنا مصعب بن المقدام هو أبو عبد الله الخنعمي الكوفي، عن داود الطائي، عن النعمان بن ثابت هو الإمام أبو حنيفة الكوفي، عن عطاء بن أبي رباح، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «إذا ارتفع النجم رفعت العاهة عن كل بلد».

(١) في (ك): «إجازته».

وبه إلى الطبراني قال: لم يروه عن داود الطائي، إلا مصعب. والنجم: هو الثريا. انتهى^(١).

(ح) وأخبرنا به عالياً شيخنا الإمام صفياً الدين أحمد بن محمد قدس سره، بإجازته العامة من الشمس الرملي، عن الزين زكريا، عن الحافظ ابن حجر، عن أبي محمد عبد الله بن محمد بن محمد بن سليمان الشاوري المكي، أخبرنا أبو أحمد إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الطبري الإمام قراءةً عليه وأنا أسمع، أخبرنا أبو الحسن علي بن أبي الفضائل بن سلامة الفقيه الشافعي قراءةً عليه وأنا أسمع، قدم علينا، أخبرنا الحافظ أبو طاهر أحمد بن محمد السلفي الأصفهاني قراءةً عليه وأنا أسمع، أخبرنا الرئيس أبو عبد الله القاسم بن الفضل بن أحمد بن محمود الثقفي بأصبهان، حدثنا أبو سعيد محمد بن موسى بن الفضل الصيرفي، حدثنا محمد بن يعقوب بن يوسف الأموي، حدثنا أحمد بن عبد الجبار العطاردي، حدثنا يونس بن بكير، عن أبي حنيفة هو الإمام النُّعْمَانُ بن ثابت الكوفي، قال: حدثنا عطاء بن أبي رباح، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا طَلَعَ النَّجْمُ ارْتَفَعَتِ الْعَاهَةُ عَنِ أَهْلِ كُلِّ بَلَدَةٍ»^(٢).

وبه إلى الزين زكريا، عن الحافظ عمر ابن فهيد، عن الجمال المرشدي المكي، أنه قال: هذا حديث غريب، ورجال إسناده كلهم ثقات، وأحمد بن عبد الجبار وإن

(١) هو في «المعجم الصغير» للطبراني (١٠٤) بهذا الإسناد.

(٢) أخرجه ابن خسرو البلخي في «مسند الإمام الأعظم أبي حنيفة» (٦٠٨) من طريق العطاردي، بهذا الإسناد.

وأخرجه أبو يوسف في «الآثار» (٩١٧)، ومحمد بن الحسن في «الآثار» (٩٠٤) عن أبي حنيفة، به.

كان مُتكلماً فيه، فقد قال أبو أحمد ابن عدي: لا يُعرف له حديثٌ منكر^(١). وقال أبو بكر الخطيب الحافظ في «تاريخه» في ترجمته: كان من الشيوخ الكبار الصادقين الأبرار^(٢).

ثم قال المرشدي: وقد تابع أبا حنيفة على روايته عن عطاء عن أبي هريرة: عَسَلُ بن سفيان التميمي البصري. وقد ذكره ابن حبان في «الثقات»^(٣)، ومن طريقه رواه الإمام أحمد ابن حنبل في «مسنده»، فرواه عن أبي سعيد مولى بني هاشم وعفان فرَّقهما، كلاهما عن وهيب بن خالد، عنه^(٤)، فوقع لنا بدلاً عالياً عن طريق الإمام أحمد بدرجتين، والله الحمد والمِنَّة. انتهى.

قلت: ويقع لنا من الطريق الثانية بدلاً له عالياً بدرجة، والله الحمد، وقد تبين من الطريق الأولى أن يونس بن بكير لم ينفرد به عن الإمام أبي حنيفة، بل تابعه داود بن نصير الطائي قدس سره، وبالله التوفيق.

(١) انظر: «الكامل» (١ / ٣١٤).

(٢) بل قاله الخطيب بحق أبي كريب محمد بن العلاء، لا بحق العطاردي، و العطاردي وأبو كريب كلاهما ممن سمع من ابن بكير. انظر: «تاريخ بغداد» (٥ / ٤٣٤) (ترجمة العطاردي).

(٣) انظر: «الثقات» (٢ / ٢٩٢)، وقال: يخطيء ويخالف على قلة روايته.

(٤) أخرجه أحمد في «مسنده» (٨٤٩٥) عن أبي سعيد، و(٩٠٣٩) عن عفان، كلاهما عن وهيب، عن عسل، عن عطاء، به.

الحديث الستون كذلك.

وبالسند إلى الحافظ نور الدين بن أبي الفتوح، بسماعه على عمه ظهير الدين أبي إسحاق، بسماعه على عمه صدر الدين عبد الرحمن، بسماعه على جده عبد القادر الحكيم، بسماعه على الشيخ المعمر أبي عبد الرحمن محمد بن شاذبخت الفرغاني، بسماعه على الشيخ المعمر أبي لقمان يحيى بن عمار الختلافي، بسماعه على الفربري، حدثنا البخاري، حدثنا خلاد بن يحيى، هو أبو محمد الكوفي، حدثنا مسعر هو ابن كدام الكوفي، حدثنا قتادة هو ابن دعامه البصري، حدثنا زُرارة بن أبي أوفى، هو أبو حاجب البصري قاضيها، عن أبي هريرة يرفعه قال: «إن الله تجاوزَ لأمتي عما وسّست أو حدثت به أنفسها، ما لم تعمل به أو تكلم»^(١).

(ح) وأخبرناه عالياً بأربع درجات: الشيخ الفاضل المعمر عبد الملك بن عبد اللطيف بن عبد الملك العباسي بالإجازة الخاصة، والفقير نور الدين علي بن محمد بن مطير إجازة عامة، بإجازتهما العامة من القطب النهروالي القطبي، عن والده العلاء القطبي، عن الحافظ نور الدين بن أبي الفتوح بلا واسطة، عن المعمر أبي يوسف الهروي المشهور بـ: سيصد ساه، عن المعمر أبي عبد الرحمن محمد بن شاذبخت الفرغاني، به.

قلت: هذا السند فيه بيننا وبين البخاري ثمانية، فيقع لنا «ثلاثياته» اثني عشرية، وهذا أعلى ما يوجد في البخاري الآن لأمثالنا فيما نعلم، والله أعلم.

(١) أخرجه البخاري (٦٦٦٤).

الحديث الحادي والستون كذلك

وبالسند السابق من طريق الحافظ نور الدين ابن أبي الفتوح إلى الطبراني، حدثنا محمد بن علي الصائغ، حدثنا أحمد بن عمرو العلاف الرّازي، حدثنا أبو سعيد مولى بني هاشم، عن أبي خَلدة، قال: سمعتُ ميمونَ الكرديّ وهو عند مالك بن دينارٍ، فقال له مالك بن دينار: ما للشيخ لا يحدث عن أبيه؟ فإنَّ أباك قد أدرك النبيَّ ﷺ وسمع منه، قال: كان أبي لا يحدثنا عن النبيِّ ﷺ مخافة أن يزيد أو ينقص. وقال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ متعمداً فَلْيَتَّبِعُوا مقعده من النار»^(١).

وبه إلى الطبراني قال: لا يُروى عن [أبي]^(٢) ميمون إلا بهذا الإسناد. انتهى.

قلت: قال الحافظ ابن حجرٍ في حاشية «البدر المنير»^(٣) لشيخه الحافظ نور الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثميّ، والأصل والحواشي كلّها بخطّه، ومن خطّه نقلتُ، بعد سوقِ هذا الحديثِ بسنده قال الشيخ: إسناده حسنٌ إن شاء الله. انتهى. وأقرّه عليه.

وأراد بالشيخ شيخه الهيثميّ المذكور، وهذا الكلامُ ذكره الهيثميّ في كتابه «مَجْمَعُ الزوائد وَمُنْبَعُ الفوائد» في كتاب العلم^(٤).

(١) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٦٢١٣).

(٢) ما بين حاصرتين زيادة من «المعجم الأوسط» (٦٢١٣).

(٣) «البدر المنير» هو في زوائد المعجم الكبير، انظر «الرسالة المستطرفة» (ص ١٧٢).

(٤) هو في «المجمع» (١/ ١٤٨).

الحديث الثاني والستون كذلك

وبالسند السابق من طريق ابن أبي الفتوح إلى الطبراني في «الصغير»: حدثنا أحمد بن القاسم البرتي ببغداد، حدثنا محمد بن عباد المكي، حدثنا أبو سعيد مولى بني هاشم، عن أبي خَلْدَةَ، عن ميمون الكردي، عن أبيه قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «أَيُّمَا رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى مَا قَلَّ مِنَ الْمَهْرِ أَوْ كَثُرَ، لَيْسَ فِي نَفْسِهِ أَنْ يُوَدِّيَ إِلَيْهَا حَقَّهَا، خَدَعَهَا فَمَاتَ وَلَمْ يُوَدِّ إِلَيْهَا حَقَّهَا، لَقِيَ اللَّهَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَهُوَ زَانٍ، وَأَيُّمَا رَجُلٍ اسْتَدَانَ دَيْنًا لَا يَرِيدُ أَنْ يُوَدِّيَ إِلَى صَاحِبِهِ حَقَّهُ، خَدَعَهُ حَتَّى أَخَذَ مَالَهُ فَمَاتَ وَلَمْ يُوَدِّ إِلَيْهِ دَيْنَهُ، لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ سَارِقٌ»^(١).

وبه إلى الطبراني قال: لم يروِ أبو ميمون عن النبي ﷺ حديثاً غير هذا، ولا يروى عنه إلا بهذا الإسناد، تفرَّد به أبو سعيد مولى بني هاشم، وهو ثقةٌ واسمُه عبد الرحمن بن عبيد الله ثقة^(٢)، روى عنه أحمد ابن حنبل وأثنى عليه. انتهى.

قلت: قد روى الطبراني في «الأوسط» حديثاً غير هذا عن أبي ميمون كما رأيتَه في الذي قبل هذا، فكأنه إذ ذاك لم يقع له حديثٌ «الأوسط»، أو لم يستحضره. والله أعلم.

تنبيه

أبو ميمون: اسمه جابان، قال الحافظ ابن حجر في «الإصابة» في حرف الجيم: جابان والد ميمون، روى ابن مندة من طريق أبي سعيد مولى بني هاشم، عن أبي

(١) أخرجه الطبراني في «الصغير» (١١١)، وفي «الأوسط» (١٨٥١). وقال الهيثمي في «المجمع»

(٤ / ١٣٢): رجاله ثقات.

(٢) كذا، وهو لفظ مكرر.

خَلْدَةَ، سَمِعْتُ مِيمُونَ بْنَ جَابَانَ الْكُرْدِيَّ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ غَيْرَ مَرَّةٍ حَتَّى بَلَغَ عَشْرًا: «مَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَهُوَ يَنْوِي أَنْ لَا يُعْطِيَهَا الصَّدَاقَ، لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ زَانٍ». قَالَ: كَذَا قَالَ: عَنْ أَبِيهِ، إِنْ كَانَ مُحْفُوظًا. انتهى^(١).

قلت: وسياقه عند الطَّبْرَانِيِّ أَمْ كَمَا رَأَيْتَ، وَقَدْ ظَهَرَ مِنْ كَلَامِ مَالِكِ بْنِ دِينَارٍ لَمِيمُونَ وَجَوَابِهِ لَهُ، أَنَّهُ أَدْرَكَ أَبَاهُ وَسَمِعَ مِنْهُ، فَهُوَ مُوَصَّلٌ عَنْ أَبِيهِ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

قال الحافظ ابن حجرٍ في «التقريب»: ميمون الكردي، أبو بصير، بفتح الموحدة، وقيل: بالنون، مقبولٌ، من السادسة. انتهى^(٢).

قلت: وفي عدّه أبا بصيرٍ من الطبقة السادسة نظرٌ، لأنَّ السادسة - كما صرَّح به في أول «التقريب» - طبقةٌ لم يَثْبُتْ لَهُمْ لِقَاءُ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَلَكِنَّهُمْ عَاصَرُوا الطَّبَقَةَ الْخَامِسَةَ، وَهِيَ الطَّبَقَةُ الصُّغْرَى مِنَ التَّابِعِينَ، الَّذِينَ رَأَوْا الْوَاحِدَ وَالْآثِنِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَلَمْ يَثْبُتْ لِبَعْضِهِمُ السَّمَاعُ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ أَبَا بَصِيرٍ قَدْ أَدْرَكَ وَالِدَهُ الصَّحَابِيَّ وَسَمِعَ مِنْهُ، فَهُوَ مِنَ الْخَامِسَةِ.

وكان الحافظ ابن حجرٍ إذ ذاك لم يستحضر روايته هذه عن أبيه، كما يشير إليه قوله في «تبصير المنتبه بتحرير المشتبه» حيث قال في الكردي: وهم خلقٌ كثيرٌ - يعني: من رواة الحديث - من أقدمهم ميمون أبو بصير الكردي، عن أبي عثمان النَّهْدِيِّ. انتهى^(٣).

فإنه لم يذكره إلا بروايته من التابعين، لأنَّ النَّهْدِيَّ مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ، وَالْحَدِيثُ

(١) انظر: «الإصابة» (١/ ٥٤٠).

(٢) انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٥٥٦).

(٣) انظر: «تبصير المنتبه» (٣/ ١٢١٣).

الذي أشار إليه هو في «مسند عبد بن حميد» من مسند عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

فقد أخبرناه به شيخنا الإمام صفِيُّ الدين أحمد قدس سره بإجازته من الشمس الرَّملي، عن الزَّين زكريا، عن الحافظ ابن حجر، عن الحافظ زين الدين العراقي الكُردي، بسماعه على العزُّ عبد العزيز ابن جماعة، بسماعه على المسند المعمر الحسن بن عمر بن عيسى بن خليل الكُردي الهكاري، أخبرنا أبو المنجَّ عبد الله بن عمر بن اللَّتي، أخبرنا أبو الوقت عبد الأوَّل بن عيسى السَّجزي الهروي الصُّوفي، أنا أبو الحسن عبد الرحمن بن محمد الدَّودي، أخبرنا أبو محمد عبد الله بن أحمد بن حمويه السَّرخسي، أخبرنا إبراهيم بن خُزيم الشاشي، حدثنا أبو محمد عبد بن حُميد بن نصر الحافظ الكسِّي، حدثنا محمد بن الفضل، حدثنا دَيْلم بن غزوان، عن ميمون الكُردي، عن أبي عثمان النهدي، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «إنما أخافُ عليكم كلَّ منافقٍ عليمٍ يتكلَّمُ بالحكمة، ويعمَلُ بالجور»^(١).

(١) أخرجه عبد بن حميد كما في «المنتخب» (١١).

الحديث الثالث والستون بالمغاربة

أخبرنا الفقيه الأديبُ المحدثُ الصوفيُّ عفيفُ الدين عبد الله بن محمد بن أبي بكر العيَّاشي، عن المحققِ الورعِ عبد القادر بن علي الفاسي، عن الحافظ الأديب شهاب الدين أحمد بن محمد المَقْرِي التَّلْمساني، عن عمِّه المفتي سعيد بن أحمد المَقْرِي التَّلْمساني، عن أبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الله بن عبد الجليل التَّنيسي، عن والده الحافظ محمد بن عبد الله بن عبد الجليل التَّنيسي ثم التَّلْمساني، عن الإمام البحر أبي الفضل محمد بن أحمد بن مرزوق الحفيد، بإجازته من جدِّه الشمس محمد بن أحمد بن مرزوق الخطيب، أنا أبو عبد الله محمد بن جابر القيسي الوادياشي، أخبرنا^(١) أبو محمد عبد الله بن محمد بن هارون الطَّائِي القرطبي، حدثنا القاضي أبو العباس أحمد بن يزيد القُرطبي، حدثنا محمد بن عبد الحق الخَزْرَجِي القرطبي، ثنا محمد بن فرج مولى ابن الطَّلَّاع، حدثنا القاضي أبو الوليد يونس بن مُغيث الصَّفَّار، حدثنا أبو عيسى يحيى بن عبد الله بن يحيى بن يحيى بن يحيى، أخبرنا عمُّ أبي مروان عبید الله بن يحيى بن يحيى، أخبرنا يحيى بن يحيى بن كثير اللَّيْثِي، أخبرنا إمام دار الهجرة مالك بن أنس بن مالك الأصبحي، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، أنه قال: كان الناس إذا رأوا أول التَّمْرِ جاؤوا به إلى رسولِ الله ﷺ، فإذا أخذَه رسولُ الله ﷺ قال: «اللهم بارِكْ لنا في تمرنا، وبارِكْ لنا في مدينتنا، وبارِكْ لنا في صاعنا، وبارِكْ لنا في مُدِّنا، اللهم إنَّ إبراهيمَ عبدُك وخليلُك ونيبُك، وإنِّي عبدُك ونيبُك»^(٢)، وإنَّه دعاكَ لمكة، وأنا أدعوك للمدينة بمثل ما دعاكَ به لمكة ومثله معه» ثم يدعو أصغرَ وليدٍ يراه فيعطيه ذلك التَّمْرَ^(٣).

(١) في (ك): «نا».

(٢) لفظ: «ونيبك» سقط من (ك).

(٣) هو في «موطأ مالك» (٢/ ٨٨٥)، ومن طريقه أخرجه مسلم (١٣٧٣).

الحديث الرابع والستون كذلك

أخبرنا الشيخ العلامة الأديب الشمس أبو عبد الله محمد المُرابِط بن العالم الوليّ أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الدلّائيّ إجازةً، عن والده العلامة الرّبانيّ أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الدلّائيّ، أخبرنا أبو عبد الله محمد بن قاسم بن محمد بن عليّ القيسيّ الغرناطيّ الفاسيّ، الشهير بالقصّار، أخبرنا أبو النّعيم رضوان بن عبد الله الجنويّ الفاسيّ، أخبرنا أبو زيد عبد الرحيم سُقّين العاصميّ الفاسيّ.

(ح) وأخبرنا به العلامة الشمس محمد بن سعيد بن محمد بن يحيى المراكشيّ إجازةً، عن الشريف العلامة أبي محمد عبد الله بن عليّ بن طاهر الحسنيّ السّجلّماسيّّ إجازةً، عن العلامة أبي العباس أحمد بن عليّ المنجور الفاسيّ، أخبرنا أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الرحمن اليّسيّينيّ الفاسيّ وأبو الحسن عليّ بن موسى بن هارون المظفريّ مظفرة تلمسان.

قالا هما وسُقّين: أخبرنا إمامُ المغرب وأستاذُه أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عليّ بن غاري^(١) العثمانيّ المكناسيّ ثمّ الفاسيّ، أخبرنا غيرُ واحدٍ منهم الإمامُ أبو الفضل بن أحمد بن مرزوق الحفيدُ، بإجازته من جدّه الشمس محمد بن أحمد بن مرزوق الخطيب، عن المحقّق أبي عليّ ناصر الدين منصور بن أحمد بن عبد الحقّ المشدّاليّ، أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي الفضل السلميّ المرسيّ، أخبرنا عبد المنعم بن محمد بن عبد الرحيم، المعروف بابن الفرس، أخبرنا جدّيّ أبو القاسم عبد الرحيم، أخبرنا الحافظ أبو عليّ الحسين بن محمد ابن أحمد الغسّانيّ الجيّانيّ، أخبرنا الحافظ أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد

(١) في (ك): «غازي».

البر النَّمري^(١)، أخبرنا أبو عثمان سعيد بن نصر، حدثنا قاسم بن أصبغ البياني، حدثنا محمد بن وَّصَّاح، أخبرنا يحيى بن يحيى بن كثير اللِّثي، أخبرنا إمام دار الهجرة أبو عبد الله مالك بن أنسٍ الأصبحيُّ، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر، عن أبي الحُبَّاب سعيد بن يسار، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: أَيْنَ الْمُتَحَابُّونَ لِحَبْلِي؟ الْيَوْمَ أُظِلُّهُمْ فِي ظِلِّي يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلِّي»^(٢).

(١) في (ف): «النميري». وهو خطأ.

(٢) هو في «موطأ مالك» (٢/ ٩٥٢)، ومن طريقه أخرجه مسلم (٢٥٦٦).

الحديث الخامس والستون والآباء في أكثره

أخبرنا الفقيه الصالح عبد الكريم بن أحمد بن علي بن محمد بن إبراهيم بن أبي القاسم بن عمر بن أحمد بن إبراهيم بن محمد بن عيسى بن مطير بن علي بن عثمان الحكمي اليميني إجازةً ملفوظةً، سادس محرم، سنة (١٠٨٢) بمنزلي، قدم علينا، عن والده الفقيه صفي الدين أحمد بن علي.

(ح) وأخبرنا الفقيه نور الدين علي بن محمد العقيلي الأنصاري، نفع الله به، إجازةً سنة (١٠٧٢)، قدم علينا، عن الفقيه الجمال محمد بن علي بن مطير، عن أبيهما الفقيه نور الدين علي بن محمد بن مطير، عن عمه عبد الله بن إبراهيم، عن أبيه إبراهيم بن أبي القاسم، عن أبيه أبي القاسم بن عمر، عن أبيه عمر بن أحمد، عن أبيه أحمد بن إبراهيم، عن أبيه إبراهيم بن محمد، عن أبيه محمد بن عيسى بن مطير، عن خاله إبراهيم بن عمرو التباعي، عن أبيه مظفر الدين عمرو بن علي التباعي السحولي، عن أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن أبي الصيف اليميني، نزيل مكة المعظمة، المتوفى بها سنة (٦١٠)، بإجازته العامة من الحافظ أبي طاهر السلفي، المتوفى سنة (٥٧٦) بالإسكندرية، عن أبي علي الحداد، عن الحافظ أبي نعيم، عن الحافظ أبي القاسم الطبراني، قال: حدثنا عبيد الله بن محمد العمري القاضي بمدينة طبرية سنة (٢٧٧)، حدثنا إسماعيل بن أبي أويس، حدثنا موسى بن جعفر بن محمد، عن أبيه جعفر، عن أبيه، عن جدّه علي بن الحسين، عن الحسين بن علي، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ سَبَّ الْأَنْبِيَاءَ قُتِلَ، وَمَنْ سَبَّ أَصْحَابِي جُلِدَ»^(١).

(١) أخرجه الطبراني في «الصغير» (٦٥٩). وقال الهيثمي في «المجمع» (٤/ ١٣٢): رواه الطبراني في

الصغير والأوسط عن شيخه عبيد الله بن محمد العمري، رماه النسائي بالكذب.

وبه إلى الطبراني قال: لا يُروى عن عليٍّ إلا بهذا الإسناد، تفرد به ابنُ أبي أويس.

الحديث السادس والستون كذلك

وبه إلى الطبراني: حدثنا محمد بن محمد بن خلاد الباهلي البصريُّ، حدثنا نصر بنُ علي، حدثنا علي بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر، عن أبيه جعفر بن محمد، عن أبيه محمد بن علي، عن علي بن الحسين، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، أنَّ النبيَّ ﷺ أخذَ بيد الحسن والحسين، فقال: «مَنْ أَحَبَّ هذين وأباهما وأمَّهما كان معي في درجتي يومَ القيامة»^(١).

وبه إلى الطبراني قال: لم يروه عن موسى بن جعفر إلا أخوه عليُّ بن جعفر، تفرد به نصر بن علي.

الحديث السابع والستون كذلك

وبه إلى الطبراني: حدثتنا عبدة بنت عبد الرحمن بن مصعب بن ثابت بن عبد الله بن أبي قتادة الأنصاري قالت: حدَّثني عبد الرحمن، عن أبيه مصعب، عن أبيه ثابت، عن أبيه عبد الله بن أبي قتادة، عن أبي قتادة الحارث بن ربيعي، أنه حَرَسَ^(٢) النبيَّ ﷺ ليلة بدرٍ، فقال رسولُ الله ﷺ: «اللهم احفظْ أبا قتادة كما حفظَ نبيَّك هذه الليلة».

(١) أخرجه الطبراني في «الصغير» (٦٦٠).

(٢) في (ك): «حرسوا».

وبه عن أبي قتادة أنه رضي الله عنه قال له حين رآه بعد أن قتل مسعدة رئيس جيش المشركين يوم أغاروا على اللقاح: «أفلح الوجه، اللهم اغفر له، ثلاثاً».

وبه عن أبي قتادة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ليس على النساء غزو ولا جمعة ولا تشييع جنازة».

وبه إلى الطبراني قال: لم يرو هذه الأحاديث عن أبي قتادة إلا ولده، ولا سمعناها إلا من عبدة، وكانت امرأة عاقلةً فصيحةً متديّنةً^(١).

الحديث الثامن والستون كذلك

وبه إلى الطبراني: حدثنا عبد الرحمن بن المثنى بن مطاع بن عيسى بن مطاع بن زيادة بن مسلم بن مسعود بن الضحّاك بن جابر بن عدي بن أراش بن جديلة بن لخم أبو مسعود اللّخمي بدمشق سنة (٢٧٨)، حدثنا أبي المثنى، عن أبيه مطاع، عن أبيه عيسى، عن أبيه مطاع، عن أبيه زيادة، عن جدّه مسعود: أن النبي صلى الله عليه وسلم سماه: مطاعاً، قال له: «يا مطاع امض إلى أصحابك، فمن دخل تحت رايتي هذه فقد آمن من العذاب»^(٢).

وبه إلى الطبراني قال: لا يروى هذا الحديث عن مسعود إلا بهذا الإسناد، تفرّد به ولده عنه. انتهى.

(١) أخرج الأحاديث الثلاثة الطبراني في «الصغير» (١١٩٤) (١١٩٥) (١١٩٦). وقال الهيثمي في

«المجمع» (٥٣٠ / ٩): وفيه من لم أعرفهم.

(٢) أخرج الطبراني في «الصغير» (٦٨٠). وقال الهيثمي في «المجمع» (٦٧٨ / ٩): وفيه من لم أعرفهم.

الحديث التاسع والستون كذلك

وبه إلى الطبراني قال: حدثنا أحمد بن إسحاق بن إبراهيم بن نُبَيْط بن شَرِيط الأشجعيُّ صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم بمصر في جِزَّتِهَا، حدثني أبي إسحاق، عن أبيه إبراهيم، عن أبيه نُبَيْط بن شَرِيط، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «كُلُّ معروفٍ صدقةٌ».

وبه قال رسول الله ﷺ: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَأُمَّتِي فِي بُكُورِهَا يَوْمَ حَمِيْسَهَا».

وبه قال رسول الله ﷺ: «مَنْ بَنَى لِي مَسْجِدًا، بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ».

وبه قال رسول الله ﷺ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

وبه قال رسول الله ﷺ: «مَنْ سَتَرَ حُرْمَةَ مَوْءِنٍ سَتَرَهُ اللَّهُ مِنَ النَّارِ».

وبه قال رسول الله ﷺ: «الْحَرْبُ خَدْعَةٌ».

وبه قال رسول الله ﷺ: «إِذَا وُلِدَ لِلرَّجُلِ ابْنَةٌ بَعَثَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مَلَائِكَةً يَقُولُونَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ، يَكْتَنِفُونَهَا بِأَجْنِحَتِهِمْ، وَيَمْسُحُونَ بِأَيْدِيهِمْ عَلَى رَأْسِهَا، وَيَقُولُونَ: ضَعِيفَةٌ خَرَجَتْ مِنْ ضَعِيفَةٍ، الْقِيَمُ عَلَيْهَا مُعَانٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»^(١).

وبه إلى الطبراني قال: لا تُروى هذه الأحاديث عن نُبَيْط إلا بهذا الإسناد، تفرَّد بها ولده عنه. انتهى.

(١) أخرج الطبراني في «الصغير» (٦٤) حتى (٧٠). وقال الهيثمي في «المجمع» (٣/ ٣٣١): وفيه من لم أعرفه. وقال الذهبي في «الميزان» (١/ ١١٣): أحمد بن إسحاق بن إبراهيم بن نُبَيْط بن شَرِيط، عن أبيه، عن جدّه بنسخةٍ فيها بلايا، لا يحلُّ الاحتجاجُ به، فإنه كَذَّاب. وقال ابن عبد الهادي في «طبقات علماء الحديث» (٢/ ٣٤٨): هو صاحب النسخة الموضوعة، وكان يدَّعي أنه ولد سنة سبعين ومئة. لا يُعتمد عليه.

الحديث السبعون كذلك

وبه إلى الطبراني: حدثنا علي بن محمد بن علي بن إبراهيم بن عمر بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب بالكوفة، حدثنا موسى بن عبد الله بن موسى بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، حدثني أبي^(١) عبد الله بن موسى، عن أبيه موسى، عن أبيه عبد الله بن الحسن، عن أبيه الحسن، عن أبيه الحسن بن علي بن أبي طالب قال: قال رسول الله ﷺ: «أحفظوني في العباس، فإنه بقية آبائي»^(٢).

وبه إلى الطبراني قال: لا يروى عن الحسن بن علي بن أبي طالب إلا بهذا الإسناد، تفرد به علي بن محمد العلوي.

الحديث الحادي والسبعون كذلك

وبه إلى الحافظ أبي نعيم: حدثنا أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الله بن إسحاق المعدل، حدثنا أبو علي أحمد بن علي الأنصاري بنيسابور، حدثنا أبو الصلت عبد السلام بن صالح الهروي، حدثنا علي بن موسى الرضا، حدثني أبي موسى بن جعفر، حدثني أبي جعفر بن محمد، حدثني أبي محمد بن علي، حدثني أبي علي بن الحسين، حدثني أبي الحسين بن علي، حدثني أبي علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ عن جبريل عليه السلام، قال: قال الله عز وجل: «إني أنا الله

(١) لفظ: «أبي» سقط من (ف).

(٢) أخرج الطبراني في «الصغير» (٥٧٢). وقال الهيثمي في «المجمع» (٩/ ٤٣٧): وفيه جماعة لم أعرفهم.

لا إله إلا أنا فاعبدوني، مَنْ جَاءَنِي مِنْكُمْ بِشَهَادَةٍ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ بِالْإِخْلَاصِ، دَخَلَ فِي حِصْنِي، وَمَنْ دَخَلَ فِي حِصْنِي أَمِنَ مِنْ عَذَابِي»^(١).

قلت: قال السيوطي في «التعقبات» عن ابن الجوزي: أبو الصلت عبد السلام الهروي متهم، لا يجوز الاحتجاج به. ثم قال: قلت: أبو الصلت وثقه ابن معين، وقال: ليس ممن يكذب. وقال غيره: كان من المعدودين في الزهد. انتهى^(٢).

الحديث الثاني والسبعون

المسلسل باثني عشر أباً في نسق

أنا شيخنا الإمام صفّي الدين أحمد بن محمد المدني قدّس سرّه، بإجازته من الشمس الرّملي، عن الزّين زكريا، عن الحافظ ابن حجر، عن الحافظ زين الدين العراقي^(٣)، عن الحافظ صلاح الدين أبي سعيد خليل بن كيكلدي العلّائي^(٤)، قال:

(١) هو في «الحلية» (٣/ ١٩٢). وقال: هذا حديث ثابت مشهور. وقال العراقي في «تخريج الإحياء» (١/ ١٩٧): إسناده ضعيف جداً. ورد قوله: ثابت مشهور.

(٢) انظر: «التعقيبات على ابن الجوزي» (ص ٣١ - ٣٢).

(٣) أخرجه العراقي في «التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح» (ص ٣٤٨)، والذهبي في «الميزان» (٢/ ٥٤٦) من طريق عبد العزيز بن منصور الأدمي، عن رزق الله، به. وقال الذهبي: عبد العزيز بن الحارث أبو الحسن، من رؤساء الحنابلة وأكابر البغدادة، إلا أنه آذى نفسه، ووضع حديثاً أو حديثين في مسند الإمام أحمد. وقال: المتهم به أبو الحسن، وأكثر أجداده لا ذكر لهم في تاريخ ولا في أسماء رجال.

(٤) أخرجه العلّائي في «المسلسلات المختصرة المقدمة أمام المجالس المبتكرة» (ص ٩٥) عن القاسم بن مظفر، عن رزق الله، بهذا الإسناد.

وأخرجه السخاوي في «الجواهر المكلّلة» (ص ١٤٥) من طريق العلّائي بهذا الإسناد.

أخبرتنا كريمةُ ابنة عبد الوهاب حُضوراً، قالت: أنبأنا القاسم بن الفضل الصَّيدلاني ومحمد بن علي الباغبان وغيرهما، قالوا: حدثنا رزق الله بن عبد الوهاب التَّميمي الإمام، سمعتُ أبي أبا الفرج عبد الوهاب يقول: سمعتُ أبي أبا الحسن عبد العزيز يقول: سمعتُ أبي أبا بكر الحارث يقول: سمعتُ أبي أسداً يقول: سمعتُ أبي الليث يقول: سمعتُ أبي سليمان يقول: سمعتُ أبي الأسود يقول: سمعتُ أبي سفيان يقول: سمعتُ أبي يزيد يقول: سمعتُ أبي الهيثم يقول: سمعتُ أبي أكينة يقول: سمعتُ أبي عبد الله يقول: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «ما اجتمع قومٌ على ذكرِ الله إلا حَفَّتْهُمُ الملائكةُ وغَشِيَتْهُمُ الرِّحْمَةُ».

قال العلّائي: إنه غريبُ السلسلةِ بهذه الآباءِ، وفيهم جماعةٌ لا يُعرفون إلا بهذه الطريق.

قال: وقد روى الحافظ الخطيبُ عن عبد الوهاب والدرزق الله مُسلسلاً آخر^(١).

يعني: الأثرَ المرويَّ عن عليٍّ في معنى الحنَّانِ المنَّانِ، المُسلسل بتسعةٍ من الآباءِ.

وهو ما رويناَه بالسندِ السابقِ إلى العلّائي، عن أبي عبد الله محمد بن يوسف الدمشقي، عن العلامة أبي عمرو عثمان بن الصَّلاح، عن المؤيد الطُّوسي، عن عبد الرحمن بن محمد الشيباني، أنا الحافظ أبو بكر أحمد بن علي، هو الخطيب البغدادي، حدثنا عبد الوهاب بن عبد العزيز بن الحارث بن أسد بن الليث بن سليمان بن الأسود بن سفيان بن يزيد بن أكينة بن عبد الله التَّميمي من لفظه، قال: سمعتُ أبي يقول: سمعتُ أبي يقول: سمعتُ أبي يقول: سمعتُ أبي يقول: سمعتُ

(١) انظر: «المسلسلات المختصرة المقدمة أمام المجالس المبتكرة» للعلّائي (ص ٩٩).

اسمه: عبد الحارث، فسماه: عبد الله، وهو رزق الله بن عبد الوهاب بن عبد العزيز ابن الحارث بن أسد بن الليث بن الأسود بن سفيان بن يزيد بن أكنينة بن عبد الله التميمي. وقد أخرج الخطيبُ عن عبد الوهاب والدِ رزقِ الله عن آبائه حديثاً ينتهي إلى أكنينة المذكور، وقال: سمعتُ علي بن أبي طالب، فذكر أثراً. انتهى^(١).

أثر آخر عن علي مسلسل بالآباء

وبه إلى الخطيب البغدادي قال: أخبرنا أبو الفرج عبد الوهاب بالنسب المذكور إلى أكنينة بن عبد الله التميمي من لفظه: يقول: سمعتُ أبي، به إلى علي بن أبي طالب يقول: «يَهْتَفُ الْعِلْمُ بِالْعَمَلِ، فَإِنْ أَجَابَهُ وَإِلَّا ارْتَحَلَ»^(٢).

(١) انظر: «الإكمال» لابن ماكولا (١ / ١٠٩)، و«تاريخ بغداد» (١٢ / ٢٩٣)، و«الإصابة» لابن حجر (١ / ٦٢).

(٢) أخرجه الخطيب في «اقتضاء العلم بالعمل» (٤٠).

الحديث الثالث والسبعون

المسلسل بالأشراف في غالبه

مع كونه مسلسلاً بالأباء أربعة عشر في نسقٍ، وقبلهم سبعة في نسقٍ

أخبرنا الأخ الصالح المقرئ المتقن نور الدين علي بن محمد ابن الدَّيِّع الشَّيباني الزَّبيدي رحمه الله تعالى إجازةً ملفوظةً ومكتوبةً، سنة (١٠٦٧) قدم علينا، قال: أخبرني الفقيه الصالح العلامة عماد الدين يحيى بن محمد الحرَّازي قراءةً منِّي عليه (١٣) شعبان سنة (١٠٦٦) ببلدة جِبَلَة، قال: أخبرني الشريف العلامة جمال الدين محمد بن عتتا^(١) قراءةً وإجازةً، بسماعه^(٢) من لفظِ والده شهاب الدين أبي فَتْحَة أحمد بن رُمَيْثَة بن علي الحسيني المهناوي الموسوي، حدثنا والدي نور الدين أبو الحسين علي المرتضى بن عنقاء الموسوي، قال: حدثنا والدي زين الدين أبو مريع محمد بن عنقاء حمزة الموسوي، حدثنا والدي عز الدين أبو قتادة حمزة الطيار بن مُطاعن الموسوي، حدثنا والدي مجد الدين أبو عنقا موسى مطاعن بن عسَّاف الحسيني المهناوي، حدثنا والدي أبو ثقبه عسَّاف فخر الدين بن محمد المهناوي، حدثنا والدي أبو هراج بهاء الدين محمد الخالص بن أبي جازان عسَّاف سيف الدين بن مهنا بن داود الحسيني.

(ح) وأخبرنا الإمام زين العابدين بن عبد القادر الطبري^(٣) الحسيني المكي

(١) كذا في (ف)، والذي في «العجالة» للفاداني (ص ٧٠): عنقاء.

(٢) من قوله: «قال أخبرني الشريف»، إلى هاهنا سقط من (ك).

(٣) في (ك): «بن الطبري».

رحمه الله تعالى إجازةً، عن والده محيي الدين عبد القادر بن محمد بن يحيى بن مُكْرَم، عن جدّه يحيى بن مُكْرَم بن محمد بن محمد بن الأخير بن محمد بن رضيّ الدين الأخير بن محمد بن محمد بن شهاب الدين أحمد بن رضيّ الدين الكبير، عن جدّه المحبّ الأخير، عن عمّ أبيه الإمام أبي اليُمْن محمد، عن أبيه الشهاب أحمد، عن أبيه الإمام رضيّ الدين إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر بن علي بن فارس الحسيني الطّبري المكيّ. قال: أخبرنا به الثّقّة الصدوق أبو القاسم عبد الرحمن بن أبي حرمي^(١) مكي^(٢) في الحرم الشريف، أخبرنا السيّد الشريف بقيّة السادة بحلب فخر الدين أبو جعفر أحمد بن محمد بن جعفر الحسيني، أخبرنا الإمام سراج الدين محمد بن علي بن ياسر الأنصاري.

بروايته هو وكذا بهاء الدين محمد الخالص الحسيني: عن السيّد الفاضل بقيّة السادة ببلّخ أبي محمد الحسن بن علي بن الحسن بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله بن علي بن الحسن بن الحسين بن جعفر الحجّة بن عبيد الله الأعرج بن الحسين الأصغر بن علي زين العابدين بن الحسين السّبط بن علي كرم الله وجهه ورضي الله عنهم، سماعاً للأنصاريّ من لفظه سنة (٥٢٧)، قال: حدثني والدي أبو الحسن علي بن أبي طالب الحسن سنة (٤٦٦)، قال: حدثني والدي أبو طالب الحسن النّقيب سنة (٤٣٤)، حدثني والدي أبو علي عبيد الله بن محمد، حدثني والدي أبو الحسن محمد الزّاهد، حدثني والدي أبو عبيد الله بن علي، حدثني والدي أبو القاسم علي، حدثني والدي أبو محمد الحسن، حدثني والدي الحسين

(١) في (ف): «الحرم».

(٢) في هامش (ف): «هو السبط».

- وهو أول مَنْ دخل بلخ من هذه الطائفة - حدثني والدي جعفر الملقَّب بالحجَّة، حدثني أبي عُبيد الله هو الأعرج، حدثني أبي الحسين هو الأصغر، حدثني أبي زين العابدين علي^(١)، حدثني أبي الحسين، حدثني أبي علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ليس الخبرُ كالمُعينة».

وبهذا الإسناد قال ﷺ: «الحربُ خُدعة».

وبه قال: «المسلم مرآة المسلم».

وبه: «المستشار مُؤتمن».

وبه: «الدالُّ على الخير كفاعله».

وبه: «استعينوا على الحوائجِ بالكتمان».

وبه: «اتقوا النارَ ولو بشقِّ تمرَةٍ».

وبه: «الدُّنيا سجنُ المؤمنِ وجنَّةُ الكافر».

وبه: «الحياءُ خيرُ كله».

وبه: «عدة المؤمن كأخذ الكف».

وبه: «لا يحلُّ لمؤمنٍ أن يهجرَ أخاه فوقَ ثلاثةِ أيامٍ».

وبه: «ليس منّا من غشنا».

وبه: «ما قلَّ وكفى خيرٌ مما كثُرَ وألهى»^(٢).

وبه: «الراجعُ في هبته كالراجعِ في قيئه».

(١) «علي» ليس في (ك).

(٢) في (ك): «ولهى».

- وبه: «البلاءُ مُوَكَّلٌ بالمنطق».
- وبه: «الناسُ كأسنانِ المشطِ».
- وبه: «الغنى غنى النفس».
- وبه: «السعيدُ مَنْ وُعِظَ بغيره».
- وبه: «إِنَّ مِنَ الشَّعْرِ لِحِكْمَةً، وَإِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لَسِحْرًا».
- وبه: «عَفْوُ الْمَلُوكِ أَبْقَى لِلْمَلِكِ».
- وبه: «المرءُ مع مَنْ أَحَبَّهُ».
- وبه: «ما هلك امرؤٌ عَرَفَ قَدْرَهُ».
- وبه: «الولدُ لِلْفِرَاشِ، وَلِلْعَاهِرِ الْحَجْرُ».
- وبه: «اليدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى».
- وبه: «لا يشكرُ اللهُ مَنْ لا يشكرُ الناسَ».
- وبه: «حُبُّكَ لِلشَّيْءِ يُعْمِي وَيُصِمُّ»
- وبه: «جُبِلَتِ الْقُلُوبُ عَلَى حَبِّ مَنْ أَحْسَنَ إِلَيْهَا، وَبُغِضَ مَنْ أَسَاءَ إِلَيْهَا».
- وبه: «التائبُ مِنَ الذَّنْبِ كَمَنْ لا ذَنْبَ لَهُ».
- وبه: «الشاهدُ يرى ما لا يرى الغائبُ».
- وبه: «إذا جاءكم كريمٌ قومٍ فأكرمُوهُ».
- وبه: «اليمينُ الفاجرةُ تَدْعُ الدِيَارَ بِلَاقِعٍ»^(١).

(١) في (ك): «البلاقع».

وبه: «مَنْ قَتَلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ».

وبه: «الأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ».

وبه: «سَيِّدُ الْقَوْمِ خَادِمُهُمْ».

وبه: «خَيْرُ الْأُمُورِ أَوْسَطُهَا».

وبه: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لِأُمَّتِي فِي بُكُورِهَا يَوْمَ الْخَمِيسِ».

وبه: «كَادَ الْفَقْرُ أَنْ يَكُونَ كُفْرًا».

وبه: «السَّفَرُ قِطْعَةٌ مِنَ الْعَذَابِ».

وبه: «المَجَالِسُ بِالْأَمَانَةِ».

وبه: «خَيْرُ الزَّادِ التَّقْوَى»^(١).

تنبه^(٢): قال الحافظ زين الدين العراقي في «شرح ألفيته»: وقد وجدت

التسلسل في عدة أحاديث بأربعة عشر أباً من طريق أهل البيت:

منها: ما رواه الحافظ أبو سعد ابن السمعاني في «الذيل» قال: أخبرنا أبو شجاع

(١) أخرجه السيوطي في «جواد المسلسلات» (ص ٢٣٢ - ٢٣٣) من طريق أبي محمد الحسن بن علي،

قال: حدثني والدي أبو الحسن علي بن أبي طالب الحسن، به. وقال: أخرج هذه الأحاديث في

الأربعين حديثاً بهذا الإسناد: السمعاني في «تاريخه». قال الحافظ أبو الفضل العراقي: وفي الآباء

من لا يعرف حاله، وعدة الآباء أربعة عشر.

وأورده السخاوي في «فتح المغيث» (٤ / ١٩٢)، وقال: قال شيخنا: ولفظه: حدثني سيدي والدي.

وهو اصطلاح لا يعرف في المتقدمين، والمتون منكورة بهذا الإسناد؛ يعني لكونها جاءت من غير

هذه الطريق.

(٢) في (ك): «وبه».

عمر بن أبي الحسن البسطامي الإمام بقراءتي، وأبو بكر محمد بن علي بن ياسر الجياني من لفظه، قالوا: حدثنا السيد أبو محمد الحسن علي بن أبي طالب من لفظه ببلخ، حدثني سيدي والدي أبو الحسن علي بن أبي طالب سنة (٤٦٦) به، وساق الحديث الأول فقط، ثم قال: وهذا أكثر ما وقع لنا في عدة التسلسل بالآباء، والله أعلم. انتهى^(١).

(١) انظر: «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١٩٣).

الحديث الرابع والسبعون المسلسل بالمحمّدين

أخبرنا الشمس محمد بن علاء الدين البابلي إجازةً سنة (١٠٦٣) بمكة المعظمة زِيدت شرفاً، والشمس محمد المرابط بن محمد بن أبي بكر الدلّائي المغربي إجازةً سنة (١٠٨٠) بالمدينة المنورة، على مشرفها أفضل الصلاة والسلام، قدّم علينا بعد الحج.

فالأول: عن الشمس محمد بن عبد الله الأنصاري، المعروف بحجازي الواعظ، عن النّجم محمد بن أحمد الغيّطي، عن السيد كمال الدين أبي البقاء محمد بن حمزة الحسيني الدمشقي، عن الكمال محمد بن محمد بن إمام الكامليّة، عن الشمس محمد بن محمد بن محمد الجزري.

والثاني: عن والده الشمس محمد بن أبي بكر الدلّائي، عن أبي عبد الله محمد بن القاسم القصّار الفاسي، عن أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن اليسيّتي، عن محمد بن محمد بن عبد الرحمن الحطّاب، والأستاذ أبي عبد الله محمد بن غازي المكناسي ثم الفاسي، كلاهما عن الحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السّخاوي^(١)، قال: أخبرني غير واحدٍ، منهم الحافظُ القدوة التّقي أبو الفضل محمد بن محمد الهاشمي بمكة، هو ابن فهدي، والإمام أبو عبد الله محمد بن محمد المصري.

قال الأول: أخبرنا المحدثان أبو يعقوب الشّيرازي اللّغوي هو المجد الفيروزآبادي صاحب «القاموس»، وابن محمد بن محمد الدمشقي المقرئ هو ابن

(١) انظر: «الجواهر المكلّلة» للسّخاوي (ص ١٤٧).

يحيى بن مَنْدَةَ الأصبهانيّ العبدى، حدثنا الحافظ أبو منصور محمد بن سعد هو الباورذى، حدثنا محمد بن عبد الله الحضرميُّ هو مُطَيِّن، حدثنا أبو بكر محمد بن عبد الله بن المثنى، حدثنا محمد بن بشر، حدثنا أبو سهل محمد بن عمرو الأنصاري، حدثنا محمد بن سيرين، حدثنا محمد بن محمد بن عبد الله بن جحش، حدثنا أبي رضي الله عنه، عن محمد رسول الله ﷺ أَنَّهُ مَرَّ فِي السُّوقِ بِرَجُلٍ مَكْشُوفٍ فَخِذَهُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَطَّ فَخِذَكَ، فَإِنَّهَا عَوْرَةٌ».

قال البخاريُّ في باب ما يُذَكَّرُ فِي الفَخِذِ: وَرُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَجَرَّهَدٍ وَمُحَمَّدِ بْنِ جَحْشٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «الْفَخِذُ عَوْرَةٌ»^(١).

قال الحافظ ابن حجرٍ في «فتح الباري»: لمحمد وأبيه عبد الله صحبة، وزينب بنت جحش أم المؤمنين هي عمته وكان محمد صغيراً في عهد النبي ﷺ وقد حفظ عنه، وهذا بين في حديثه هذا، فقد وصله أحمد والبخاري في «التاريخ» والحاكم في «المستدرک» كلُّهم من طريق إسماعيل بن جعفر، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبي كثير مولى محمد بن جحش، عنه، قال: مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ وَأَنَا مَعَهُ عَلَى مَعْمَرٍ وَفَخِذَاهُ مَكْشُوفَتَانِ، فَقَالَ: «يَا مَعْمَرُ عَطَّ عَلَيْكَ فَخِذَيْكَ، فَإِنَّ الْفَخِذَيْنِ عَوْرَةٌ»^(٢).

رجاله رجالُ الصحيح، غيرَ^(٣) أبي كثير، وقد روى عنه جماعة، لكن لم أجد فيه تصريحاً بتعديل، ومعمَرُ المشار إليه: هو معمَرُ بن عبد الله بن نَضْلَةَ القرشي العدوي.

(١) انظر: «صحيح البخاري» (١/ ٨٣).

(٢) أخرجه أحمد (٢٢٤٩٥)، والبخاري في «التاريخ» (١/ ١٢)، والحاكم (٦٦٨٤).

(٣) في (ك): «عن». وهو خطأ.

وقد أخرج ابن قانع هذا الحديث من طريقه أيضاً^(١).

قال الحافظ ابن حجر: ووقع لي حديث محمد بن جحش مسلسلاً بالمحمّدين من ابتدائه إلى انتهائه، وقد أملتُه في «الأربعين المتباينة». انتهى^(٢).

وقال في «أماليه» بعدما ساقه بسنده إلى أبي كثير مولى محمد بن جحش - ويقال: إن اسمه محمد أيضاً، عن محمد بن جحش^(٣) -، به: هذا حديثٌ عجيبٌ التّسلسل بالمحمّدين، وليس في إسناده من يُنظر في حاله سوى محمد بن عمرو، واسم جدّه: سهلٌ، ضعّفه يحيى القطان، ووثّقه ابن حبان. وله متابعٌ رواه أحمد وابن خزيمة من طريق العلاء بن عبد الرحمن، عن أبي كثير، أمّ منه^(٤)، والحديث علّقه البخاريُّ في «الصحيح». انتهى^(٥). وقد مرّ.

قال السخاوي: ولذلك كان الحديث حسناً. انتهى^(٦).

قلت: وقد سمّاني شيخنا قدس سره محمداً ليصحّ التسلسلُ عني، كما هو عادتهم في ذلك.

(١) أخرجه ابن قانع في «معجم الصحابة» (١٩ / ٣).

(٢) انظر: «فتح الباري» (١ / ٤٧٩)، و«الإمتاع بالأربعين المتباينة السماع» (ص ٥٣).

(٣) هذه العبارة زيادة من (ك).

(٤) أخرجه أحمد (٢٢٤٩٥).

(٥) انظر: «الإمتاع بالأربعين المتباينة السماع» (ص ٥٣)، و«صحيح البخاري» (١ / ٨٣).

(٦) انظر: «الجواهر المكلّلة» للسخاوي (ص ١٥١).

الحديث الخامس والسبعون المسلسل بالمحمّدين أيضاً، لكن ما عدا الصحابي

وبالإسناد إلى السّخاوي^(١): قال أخبرني الإمامُ التقيُّ محمد بن أبي النصر بن الجمال العلوي، هو ابن فهدِ المكي، أخبرنا الحافظ الجمال محمد بن العفيف المخزومي، أخبرنا الضياء أبو الفضل محمد بن عبد الرحمن المالكي، أخبرنا الشرفُ محمد بن محمد بن علي بن حسين الطّبري، أخبرنا أبي أبو عبد الله محمد، أخبرنا أبو المظفر محمد بن علوان بن مهاجر الموصلي، أخبرنا أبو بكر محمد بن علي بن ياسر الجيّاني، أخبرنا الإمام الخطيبُ أبو طاهر محمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الله المروزي، أخبرنا محمد بن مأمون بن علي، أخبرنا أبو سعيد محمد بن موسى بن الفضل الصّيرفي، حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم، حدثنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم المصري، ثنا محمد بن إسماعيل بن أبي فديك، حدثنا محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب، حدثنا محمد بن مسلم بن شهاب الزّهري، عن السائب بن يزيد رضي الله عنه: أنّ النداء يوم الجمعة كان أوله في زمانِ رسول الله ﷺ، وفي زمان أبي بكرٍ وفي زمان عمر رضي الله عنهما إذا خرَج الإمامُ وإذا قامت الصلاة، حتى كان في زمن^(٢) عثمان رضي الله عنه وكثر الناس، فزاد النداء الثالث على الزّوراء.

هذا حديث صحيح، رواه البخاريُّ في «صحيحه»^(٣) وغيره.

(١) انظر: «الجواهر المكلّلة» للسّخاوي (ص ١٥١ - ١٥٣).

(٢) في (ف): «زمان».

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٩١٢).

الحديث السادس والسبعون المسلسل بالمحمدين أيضاً في أكثره

وبالإسناد إلى أبي بكرٍ محمد الجيّاني^(١): أخبرنا محمد بن الفضل الصّاعدي الفّراويّ، أخبرنا محمد بن علي بن الحسن الخبّازي النّيسابوري ومحمد أبو سهل بن أحمد بن عبد الله الحفّصي^(٢) المروزيّ، قال: أخبرنا أبو الهيثم محمد بن المكي الكشميهني، أخبرنا أبو عبد الله محمد بن يوسف الفربري، أخبرنا أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاريّ الحافظ، حدثنا محمد بن خالد - هو محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد الدّهليّ، حدثنا محمد بن وهب بن عطية هو الدمشقي، حدثنا محمد بن حرب، حدثنا محمد بن الوليد الزبيدي، حدثنا محمد بن شهاب الزّهري، عن عروة بن الزبير، عن زينب بنت أبي سلمة، عن أم سلمة رضي الله عنها: أنّ النبيّ ﷺ رأى في بيتها جاريةً في وجهها سفعةً، فقال: «استرقوا لها، فإنّ بها النظرة»^(٣).

الحديث السابع والسبعون المسلسل بالمحمدين أيضاً في أكثره

وبالإسناد السابق إلى البخاريّ قال: أخبرنا محمد بن بشار بُندار، أخبرنا محمد بن جعفر غندر، ثنا شعبة، عن قتادة، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه، عن النبيّ ﷺ، قال: «رؤيا المؤمن جزءٌ من ستة وأربعين جزءاً من النبوة»^(٤).

(١) انظر: «الجواهر المكلّلة» للسخاوي (ص ١٥٤ - ١٥٦).

(٢) في (ك): «الحمصي». وهو خطأ.

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٥٧٣٩).

(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٦٩٨٧).

الحديث الثامن والسبعون كذلك

وبه إلى البخاري: حدثنا محمد بن بشار، حدثنا غندر هو محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، قال: سمعت قتادة، يقول: سمعت أنس بن مالك قال: قال النبي ﷺ لأبي: «إن الله أمرني أن أقرأ عليك ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البينة: ١]»، قال: وسماني؟ قال: «نعم»، فبكى^(١).

الحديث التاسع والسبعون كذلك

وبه إلى البخاري: حدثنا محمد بن الوليد، حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن سيّار، عن الشعبي، عن جابر بن عبد الله، أن النبي ﷺ قال: «إذا دخلت ليلاً فلا تدخل على أهلِكَ حتى تستجدَّ المَغِيْبَةَ وتَمَشِطَ الشَّعْنَاءُ»^(٢).

الحديث الثمانون كذلك

وبه إلى البخاري: حدثنا محمد بن بشار، حدثنا غندر وهو محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن عمرو بن مرة الجَمَلِي، عن مرة الهَمْدَانِي، عن أبي موسى الأشعري، عن النبي ﷺ قال: «كَمَلْ من الرِّجَالِ كَثِيرٌ، ولم يَكْمُلْ من النِّسَاءِ إلا مَرِيْمُ بنتِ عِمْرَانَ وآسِيَةُ امرأةُ فرعونَ، وَفَضْلُ عَائِشَةَ على النِّسَاءِ كَفَضْلِ الثَّرِيدِ على سَائِرِ الطَّعَامِ»^(٤).

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣٨٠٩).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٥٢٤٦).

(٣) في (ف): «الثرائد على سائر».

(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٥٤١٨).

الحديث الحادي والثمانون كذلك

وبه إلى البخاري: حدثنا محمد بن بشار، حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن سلمة، عن أبي جُحيفة، عن البراء قال: ذَبَحَ أَبُو بُرْدَةَ قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «أَبْدِلْهَا»، قَالَ: لَيْسَ عِنْدِي إِلَّا جَدْعَةٌ - قَالَ شُعْبَةُ: وَأَحْسِبُهُ قَالَ: هِيَ خَيْرٌ مِنْ مُسِنَّةٍ - قَالَ: «اجْعَلْهَا مَكَانَهَا، وَلَمْ تَجْزِ عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ»^(١).

الحديث الثاني والثمانون كذلك

وبه إلى البخاري: حدثنا محمد بن بشار، حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن قتادة، عن أبي المتوكل، عن أبي سعيد قال: جاء رجلٌ إلى النبي ﷺ فقال: إِنَّ أَخِي اسْتَطَلَّقَ بَطْنَهُ، فَقَالَ: «اسْقِهِ عَسَلًا» فسقاه، فقال: إِنِّي سَقَيْتُهُ فَلَمْ يَزِدْهُ إِلَّا اسْتَطَلَقًا، فَقَالَ: «صَدَقَ اللَّهُ وَكَذَبَ بَطْنُ أَخِيكَ»^(٢).

الحديث الثالث والثمانون كذلك

وبه إلى البخاري: حدثنا محمد بن بشار، حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن أبي بشر، عن أبي المتوكل، عن أبي سعيد الخدري: أَنَّ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَتَوْا عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ مِنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ فَلَمْ يَقْرُؤْهُمْ، فَبَيْنَا هُمْ كَذَلِكَ إِذْ لُدَّ سَيْدُ أَوْلَادِكُمْ، فَقَالُوا: هَلْ مَعَكُمْ دَوَاءٌ أَوْ رَاقٍ؟ فَقَالُوا: إِنَّكُمْ لَنْ تَقْرُؤُوا وَلَا نَفْعُ حَتَّى تَجْعَلُوا

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٥٥٥٧). وفيه: ولن تجزي.

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٥٧١٦).

(٣) كذا في الأصلين، وصوابه: «لم». كما في «صحيح البخاري» (٥٧٣٦).

لنا جُعلاً، فجعلوا لهم قَطِيعاً من الشَّاءِ، فجعلَ يقرأُ بِأَمِّ الْقُرْآنِ ويجمعُ بُزَاقَهُ ويتفُلُ، فبرأ، فأتوا بالشَّاءِ، فقالوا: لا نأخذُه حتى نَسألَ النَّبِيَّ ﷺ، فسألوه فضحك، وقال: «ما أدراكَ أَنها رُقِيَةٌ؟ خُذوها واضْرِبُوا لي بسهمٍ».

الحديث الرابع والثمانون كذلك

وبه إلى البخاري: حدثنا محمد بن بشار، حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، سمعتُ قتادة، عن أنس، عن النبي ﷺ قال: «لا عَدْوَى ولا طَيْرَةَ، ويُعجِبُنِي الْفَأَلُ»، قالوا: وما الْفَأَلُ؟ قال: «كَلِمَةٌ طَيِّبَةٌ»^(١).

الحديث الخامس والثمانون كذلك

وبه إلى البخاري: حدثنا محمد بن المثنى، حدثني عُندَرُ هو محمد بن جعفر، عن شعبة، عن عبد الملك بن عمير، عن مصعب بن سعد، عن سعد بن أبي وقاص، أنه كان يأمرُ بهؤلاءِ الخمسِ، ويحدثهن عن النبي ﷺ: «اللهمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْبُخْلِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْجُبْنِ»^(٢)، وَأَعُوذُ بِكَ أَنْ أُرَدَّ إِلَى أَرْدَلِ الْعُمَرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ فَتْنَةِ الدُّنْيَا، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ عَذَابِ الْقَبْرِ»^(٣).

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٥٧٧٦).

(٢) «وأعوذ بك من الجبن» ليس في (ك).

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٦٣٧٠).

الحديث السادس والثمانون كذلك

وبه إلى البخاري: حدثنا محمد بن بشار، حدثنا غندر هو محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن المغيرة أبي النُّعمان، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: قام فينا النبي ﷺ يخطبُ، فقال: «إِنَّكُمْ مُحْشُورُونَ حُفَاةَ عُرَاةٍ غُرْلًا، ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ﴾ [الأنبياء: ١٠٤]، وَإِنَّ أَوَّلَ الْخَلَائِقِ يُكْسَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِبْرَاهِيمَ، وَإِنَّهُ سَيُجَاءُ بِرِجَالٍ مِنْ أُمَّتِي فَيُؤْخَذُ بِهِمْ ذَاتَ الشَّمَالِ، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ أَصْحَابِي، فَيَقَالُ: إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بِعَدِّكَ، فَأَقُولُ كَمَا قَالَ الْعَبْدُ الصَّالِحُ: ﴿وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُ فِيهِمْ﴾ إلى قوله: ﴿الْحَكِيمُ﴾ [المائدة: ١١٧ - ١١٨]، فيقال: إِنَّهُمْ لَمْ يَزَالُوا مُرْتَدِّينَ عَلَى أَعْقَابِهِمْ»^(١).

الحديث السابع والثمانون كذلك

وبه إلى البخاري: حدثنا محمد بن بشار، حدثنا غندر هو محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن أبي عمران، قال: سمعتُ أنسًا، عن النبي ﷺ قال: يقولُ اللهُ تبارك وتعالى لِأَهْلِ النَّارِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ: لَوْ أَنَّ لَكَ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَيْءٍ أَكَنْتَ تَفْتَدِي بِهِ؟ فيقول: نعم، فيقول: أَرَدْتُ مِنْكَ أَهْوَنَ مِنْ هَذَا وَأَنْتَ فِي صُلْبِ آدَمَ، أَنْ لَا تُشْرِكَ بِي شَيْئًا، فَأَبَيْتَ إِلَّا أَنْ تُشْرِكَ بِي»^(٢).

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٦٥٢٦).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٦٥٥٧).

الحديث الثامن والثمانون كذلك

وبه إلى البخاري: حدثنا محمد بن بشار، حدثنا غُندر هو محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن أبي حصين والأشعث بن سليم، سمعا الأسود بن هلال، عن معاذ بن جبل قال: قال رسول الله ﷺ: «يا معاذُ أتدري ما حقُّ الله على العباد؟» قال: الله ورسوله أعلم، قال: «أن يعبدوه ولا يُشركوا به شيئاً، أتدري ما حقُّهم عليه؟» قال: الله ورسوله أعلم؟ قال: «أن لا يعذبهم»^(١).

الحديث التاسع والثمانون كذلك

وبه إلى البخاري: حدثنا محمد بن بشار، حدثنا غُندر، حدثنا شعبة، عن واصل ابن المَعْرور، قال: سمعتُ أبا ذرٍّ، عن النبي ﷺ قال: «أتاني جبريلُ فبشّرني أَنه مَن مات لا يُشركُ بالله شيئاً دَخَلَ الجنةَ، قلت: وإن سرقَ وزنا؟ قال: وإن سرقَ وزنا»^(٢).

الحديث التسعون كذلك

وبه إلى البخاري: حدثنا محمد بن بشار، حدثنا غُندر، حدثنا شعبة، عن منصور والأعمش، سمعا سعيد بن عبيدة، عن أبي عبد الرحمن، عن علي، عن النبي ﷺ: أَنه كان في جنازةٍ، فأخذَ عوداً، فجعل يَنكُتُ في الأرض، فقال: «ما منكم من أحدٍ إلا كُتِبَ مقعدهُ من النارِ أو من الجنة»، قالوا: ألا نتكلُّ؟ قال: «اعملوا فكلُّ ميسرٍ» ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾ الآية [الليل: ٦]^(٣).

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٧٣٧٣).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٧٤٨٧).

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٧٥٥٢).

الحديث الحادي والتسعون كذلك

وبه إلى البخاري: حدثنا محمد بن المثني، حدثنا ابن أبي عدي هو محمد بن إبراهيم، عن أبي عون هو محمد بن عبيد الله، عن الشعبي، سمعت النعمان بن بشير، سمعت النبي ﷺ يقول: «الحلال بينٌ، والحرام بينٌ، وبينهما أمورٌ مشتبهةٌ، فمن ترك ما شُبِّهَ^(١) عليه من الإثمِ، كان لما استَبَانَ أتركُ، ومن اجتَرَ على ما يشكُّ فيه من الإثمِ أو شكَّ أن يُواقعَ ما استَبَانَ، والمعاصي حِمَى الله، من يرتعُ حولَ الحِمَى يُوشِكُ أن يُواقعَهُ»^(٢).

الحديث الثاني والتسعون كذلك

وبه إلى البخاري: حدثنا محمد بن بشار، حدثنا غندر، حدثنا شعبة، عن محمد بن زيادة، سمعتُ أبا هريرة، عن النبي ﷺ قال: «والذي نفسي بيده لأذودَنَّ رجالاً عن حوضي كما تُذاذُ الغَريبةُ من الإبلِ عن الحوضِ»^(٣).

الحديث الثالث والتسعون

المسلسل بالحسن^(٤)

أخبرنا شيخنا الإمام صفِيُّ الدين أحمد بن محمد المدني قدس سرُّه، وجدُّه الأعلى اسمه حسن، عن شيخه أبي المواهب بن أبي الحسن، عن الشيخ محمد بن

(١) في (ف): «اشتبه».

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢٠٥١).

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢٣٦٧).

(٤) في (ك): «كذلك» بدل من: «المسلسل بالحسن».

أبي الحسن، عن والده أبي الحسن، عن الزين زكريا الفقيه الحسن، عن الحافظ أبي الفضل أحمد بن أبي الحسن، بإجازته العامة من أبي حفص عمر بن حسن، عن علي ابن البخاري أبي الحسن، عن أبي اليمن زيد بن الحسن، عن القاضي أبي بكر محمد بن عبد الباقي الفقيه الحسن، عن القاضي أبي عبد الله محمد بن سلامة القُضاعي، القاضي الحسن، أخبرنا محمد بن إسماعيل الكسبي، وكان ذا خلقٍ حسنٍ، حدثنا أبو العباس جعفر بن محمد المُستغفري بحديثٍ حسنٍ، حدثنا أبو العباس بن أبي الحسن، حدثنا أبي أبو الحسن، حدثنا محمد بن زكريا الغلابي وجُلُّ حديثه حسنٌ، حدثنا الحسن، عن الحسن بن أبي الحسن، عن الحسن قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ أَحْسَنَ الْخَلْقِ الْحَسَنُ».

وبه إلى القُضاعي قال: الحسن الأول: هو ابن سهل، والثاني: ابن دينار، والثالث: البصري، والرابع: ابن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما. انتهى^(١).
والحافظ السخاويُّ بعد أن رواه من طرقٍ وقال في الحسن الأول: هو ابن حسان السَّمطي العبدي^(٢). قال: ومداره على الحسن بن دينار، وهو ممن رماه أحمد وابن معين وغيرهما بالكذب، وتركه ابن مهدي وابن المبارك ووكيع لا سيما وقد رواه عنه بعضهم فوقفه^(٣).

(١) أخرجه القُضاعي في «مسند الشهاب» (٩٨٦) بهذا الإسناد. وفيه محمد بن زكريا الغلابي، قال ابن

مندة: تكلم فيه، وقال الدارقطني: يضع الحديث.

(٢) انظر: «الجواهر المكللة» للسخاوي ص ١٨٠.

(٣) انظر: «الجواهر المكللة» للسخاوي ص ١٨٢.

ثم قال: نعم قد ثبت في المرفوع: «خير ما أعطي الإنسان خلق حسن»^(١)، و«أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً»^(٢)، إلى غيرها^(٣) من الأحاديث. انتهى.

الحديث الرابع والتسعون

المسلسل بحرف العين في أول اسم كل راو

حدثنا مُسند الحرمين الفقيه المحدث الصوفي الجامع الشيخ عيسى بن محمد الجعفري المغربي ثم المكي رحمه الله تعالى في المسجد النبوي عند المنبر الشريف سماعاً عليه، عن العلامة نور الدين علي الأجهوري المالكي، عن عمر بن الجائي، عن الحافظ عبد الرحمن السيوطي^(٤)، قال: أخبرني أبو هريرة عبد الرحمن ابن الملقن، أخبرنا علي بن أبي المجد، عن عيسى بن عبد الرحمن المُطعم، أخبرنا عبد الله بن عمر ابن اللتي، أنا عبد الأول بن عيسى السجزي، أخبرنا عبد الرحمن بن محمد الدأودي، أخبرنا عبد الله بن أحمد السرخسي، أخبرنا عيسى بن عمر السمرقندي، أخبرنا عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، أنه قال في باب فضل العلم والعالم من «مسنده»^(٥)، أخبرنا عبد الله بن يزيد، حدثنا عبد الرحمن بن زياد بن أنعم، عن عبد الرحمن بن رافع، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، أن رسول الله

(١) أخرجه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٧١٦٣) من حديث رجل من جهينة، مرفوعاً. وإسناده ضعيف فيه مبهم.

(٢) أخرجه الترمذي (١١٦٢) من حديث أبي هريرة، وصححه.

(٣) في «الجواهر المكللة» للسخاوي (ص ١٨٣): وغيرهما.

(٤) هو في «جياذ المسلسلات» للسيوطي (ص ٢١٣).

(٥) هو في «مسند الدارمي» (٣٧٥).

ﷺ مرَّ بمجلسين في مسجده، فقال: «كلاهما على خير، وأحدهما أفضل من صاحبه، أما هؤلاء فيدعون الله ويرغبون إليه، فإن شاء أعطاهم، وإن شاء منعهم، وأما هؤلاء فيتعلمون الفقه والعلم ويعلمون الجاهل، فهم أفضل، وإنما بعثت معلماً» ثم جلس معهم.

قال السخاوي: هذا حديث غريب، وابن أنعم هو الإفريقي، ضعيف لسوء حفظه، ولكن للمتن شواهد. انتهى (١).

وقال السيوطي: وأخرجه ابن ماجه من طريق بكر بن خنيس، عن عبد الرحمن بن زياد بن أنعم، عن عبد الله بن يزيد أبي عبد الرحمن الحُبلي، به نحوه، فكأن الحديث عند ابن أنعم عنهما معاً، عن ابن عمرو. انتهى (٢).

قلت: وسَماني شيخنا الشيخ عيسى رحمه الله تعالى: عبد الرحمن ليصح التسلسل عني، كما هو عادتهم في ذلك.

الحديث الخامس والتسعون بالعين أيضاً

وبه إلى عبد الله الدارمي: حدثنا عبيد الله بن موسى، عن عثمان بن الأسود، حدثنا عطاء قال: قال موسى عليه السلام: يا ربُّ أيُّ عبادك أحكم؟ قال: الذي يحكم للناس كما يحكم لنفسه، قال: يا ربُّ أيُّ عبادك أغنى؟ قال: أرزاهم بما قسمت له، قال: يا ربُّ أيُّ عبادك أخشى لك؟ قال: أعلمهم لي (٣).

(١) انظر: «الجواهر المكلمة» للسخاوي (ص ١٥٩).

(٢) انظر: «جديد المسلسلات» للسيوطي (ص ٢١٤)، وأخرجه ابن ماجه (٢٢٩) بهذا الإسناد.

(٣) هو في «مسند الدارمي» (٣٩٢).

الحديث السادس والتسعون بالعين أيضاً

وبه إلى الدارمي: حدثنا عبد الصمد بن عبد الوارث، حدثنا عبد الرحمن الحنفي هو ابن إبراهيم القاضي، عن العلاء يعني ابن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا كَانَ النِّصْفُ مِنْ شَعْبَانَ فَأَمْسِكُوا عَنِ الصَّوْمِ»^(١).

الحديث السابع والتسعون بالعين أيضاً

وبه إلى الدارمي: أخبرنا عثمان بن عمر، حدثنا عثمان بن مروة، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، واسمه: عبد الله عن عبد الرحمن بن عثمان التيمي، عن أبيه رضي الله عنه قال: أمرنا رسول الله ﷺ في حجة الوداع أن نرمي الجمرة بمثل حصي الخذف^(٢).

الحديث الثامن والتسعون بالعين أيضاً.

وبه إلى الدارمي: حدثنا عبد الله بن يزيد، حدثنا عبد الرحمن بن زياد هو الإفريقي، عن عبد الله بن يزيد هو أبو عبد الرحمن الحُبلي، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ قال: «لَا تَتَمَنَّوْا لِقَاءَ الْعَدُوِّ، وَاسْأَلُوا اللَّهَ الْعَافِيَةَ، فَإِذَا لَقَيْتُمُوهُمْ فَانْبُتُّوا، وَأَكْثِرُوا ذِكْرَ اللَّهِ، فَإِنَّ أَلْجَبُوهَا وَضَجُّوهَا، فَعَلَيْكُمْ بِالصَّمْتِ»^(٣).

(١) هو في «مسند الدارمي» (١٨٩٢). وإسناده صحيح.

(٢) هو في «مسند الدارمي» (٢٠٥٨).

(٣) هو في «مسند الدارمي» (٢٦٣٢).

قال السخاوي: والإفريقيُّ وإنْ ضُعِفَ لسوءِ حفظِه، فلحديثُه هذا شاهدٌ في المتفقِ عليه عن عبد الله بن أبي أوفى. انتهى^(١).

واللَّجَب - محرَّكَةٌ -: الجَلْبَة والصَّيَاح. وفي بعض النسخ: «فإنْ أجلبوا». والجلَب محرَّكَةٌ: اختلاطُ الصوتِ.

الحديث التاسع والتسعون بالعين أيضاً

وبه إلى الدارمي: حدثنا عبد الله بن سعيد، هو أبو سعيد الأشجّ، حدثنا عُبَبة بن خالد هو السَّكُونِي المَجْدَر، عن عبد الرحمن بن زياد هو الإفريقي، حدثني عبد الرحمن بن رافع، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: «أمرني رسولُ الله ﷺ أنْ لا أقرأ القرآنَ في أقلِّ من ثلاثٍ»^(٢).

قال السخاوي: والإفريقي ضعيفٌ كما تقدّم، ولكن لحديثه هذا شاهدٌ. انتهى^(٣).

الحديث الموفي مئة بقول بالله العظيم

أقول: بالله العظيم^(٤) أخبرنا شيخنا الإمام صفيُّ الدين أحمد بن محمد قدّس سرّه، قال: بالله العظيم أخبرنا شيخنا أبو المواهب أحمد بن علي الشَّناوي قدّس سرّه،

(١) انظر: «الجواهر المكلّلة» للسخاوي (ص ١٥٩). وأخرجه البخاري (٢٨١٨)، ومسلم (١٧٤٢)

من حديث عبد الله بن أبي أوفى.

(٢) هو في «مسند الدارمي» (٣٥٣٠).

(٣) انظر: «الجواهر المكلّلة» للسخاوي (ص ١٦٠).

(٤) لفظ: «أقول بالله العظيم» زيادة من (ك).

سرّه، قال: بالله العظيم أخبرنا شاه صبغة الله، قال: بالله العظيم أخبرنا مولانا وجيه الدين العلوي، بإجازته العامة من القطب محمد بن أحمد النَّهْرَوَالِي الْأَصْلِ الْمَكِّيِّ الدار، عن والده العلاء أحمد بن محمد النَّهْرَوَالِي ثم المكّي، عن الحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السَّخَاوِي.

(ح) ورواية شيخنا الإمام صفّي الدين أحمد^(١) بإجازته العامة^(٢) من الشمس الرّملي، عن والده أحمد، عن الحافظ شمس الدين السَّخَاوِي^(٣)، قال: بالله العظيم لقد أخبرتني أمّ هانئٍ سبّطة الفخر القاضي، وقالت: بالله العظيم لقد أنبأني العفيف عبد الله بن محمد المكّي، وقال: بالله العظيم لقد أخبرني الرّضِيُّ أبو أحمد الطبري، وقال: بالله العظيم لقد أخبرني أبو الحسن علي بن هبة الله بن سلامة، وقال: بالله العظيم لقد أخبرنا الإمام الشرف أبو سعد عبد الله بن محمد بن أبي عَصْرُون الموصلي، وقال: بالله العظيم لقد حدثنا القاضي أبو عبد الله الحسين بن نصر بن محمد بن خميس، وقال: بالله العظيم لقد حدّثنا الشيخ الفقيه أبو بكر أحمد بن علي الطُّرَيْثِي^(٤).

(ح) وبه إلى الرّضِيِّ إبراهيم بن محمد الطبري المكّي إمام المقام، المتولّد سنة (٦٣٦)، بإجازته العامة من الشيخ محيي الدين محمد بن العربي قدّس سرّه المتوفى، سنة (٦٣٨)، أنه قال في الباب الموفّي (٥٦٠) من «الفتوحات المكيّة» من خطّه الشريف نقلتُ:

(١) من قوله: «قال بالله العظيم أخبرنا شيخنا أبو المواهب»، إلى هاهنا سقط من (ك).

(٢) لفظ: «العامة» زيادة من (ك).

(٣) انظر: «الجواهر المكلّلة» للسّخاوي (ص ٢٢٦).

(٤) انظر: «أحاديث مسلسلات» للطريثي (٦).

وصية: إذا قرأت فاتحة الكتاب فصل بسم الله الرحمن الرحيم بالحمد لله في نفس واحد من غير قطع، فإني أقول: بالله العظيم لقد حدثني أبو الحسن علي بن أبي الفتح الكناري الطيب بمدينة الموصل بمنزلي سنة (٦٠١)، وقال: بالله العظيم لقد سمعتُ شيخنا أبا الفضل عبد الله بن أحمد بن عبد القاهر الطوسي الخطيب يقول: بالله العظيم لقد سمعتُ والدي أحمد يقول: بالله العظيم لقد^(١) سمعتُ المبارك بن أحمد بن محمد النيسابوري المقرئ^(٢).

بروايته والطريثي: عن أبي بكر الفضل بن محمد الكاتب الهروي، ولفظ الطريثي: بالله العظيم لقد حدثنا الرئيس أبو بكر الفضل بن محمد الكاتب الهروي في جامع المنصور، في جمادى الآخرة، سنة (٤٦٤)، قدم علينا حاجاً، ولفظ النيسابوري: بالله العظيم لقد سمعتُ من لفظ أبي بكر الفضل بن محمد الكاتب الهروي، وقال: بالله العظيم لقد حدثني أبو بكر محمد بن علي الشبابتي^(٣) من لفظه، وقال: بالله العظيم لقد حدثني عبد الله المعروف بأبي نصر السرخسي، وقال: بالله العظيم لقد حدثنا أبو بكر محمد بن الفضل، وقال: بالله العظيم لقد حدثنا أبو عبد الله محمد بن علي بن يحيى الوراق الفقيه، وقال: بالله العظيم لقد حدثني محمد بن يونس الطويل الفقيه، وقال: بالله العظيم لقد حدثني محمد بن الحسن العلوي الزاهد، وقال: بالله العظيم لقد حدثني عمار بن موسى البرمكي، وقال: بالله العظيم لقد حدثني أنس بن مالك، وقال: بالله العظيم لقد حدثني علي بن أبي طالب، وقال: بالله العلي العظيم لقد حدثني أبو بكر الصديق رضي الله عنه، وقال: بالله العظيم

(١) لفظ: «لقد» ليس في (ك).

(٢) انظر: «الفتوحات المكية» ٧/٢٥٩.

(٣) كذا الأصلين: «الشبابتي». وهو تصحيف، وصوابه: «الشاشي»، كما في «الجواهر المكللة» (ص ٢٢٧).

لقد حدثني محمدُ المصطفى ﷺ، وقال: «بالله العظيم لقد حدثني جبريلُ عليه السلام، وقال: بالله العظيم لقد حدثني ميكائيلُ عليه السلام، وقال: بالله العظيم لقد حدثني إسرأفيلُ عليه السلام، وقال: بالله العظيم قال اللهُ تعالى لي: يا إسرأفيلُ بعزّتي وجلالي وجُودي وكرمي، مَنْ قرأَ بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ متصلةً بفاتحةِ الكتابِ مرةً واحدةً، أشهدوا عليَّ أني قد غفرتُ له وقبلتُ منه الحسناتِ وتجاوزتُ عنه السيئاتِ، ولا أحرقتُ لسانه في النارِ، وأجيره من عذابِ القبرِ وعذابِ النارِ وعذابِ القيامةِ والفزعِ الأكبرِ، ويلقاني قبلَ الأنبياءِ والأولياءِ أجمعين».

هذا لفظُ الحديثِ في رواية الشيخ محيي الدين بن العربي قدّس سرّه ومن خطّه نقلتُ.

وفي رواية السخاوي من طريق ابن أبي عَصْرُونَ مثله، إلا أنه لم يُقَلْ: وعذاب النار. وزاد في آخر الحديث: وهو من المؤمنين.

قال السخاوي: وهذا باطلٌ تسلسلاً ومتناً، ولولا قصدُ بيانه ما استبَحْتُ حكايته، قَبَّحَ اللهُ واضعه، وقد قرأتُ بخطِّ شيخنا - يعني: الحافظ ابن حجر - عقبَ هذا التسلسلِ، وقد أورده راويه من طريق عبد الله بن أحمد بن عبد القاهر الطوسي، عن أبيه، عن المبارك بن أحمد بن محمد النيسابوري المقرئ، عن أبي بكر الكاتب بسنده المتقدم، ما نصّه: سَقَطَ بين عمار بن ياسر وبين أنس بن مالك رجلٌ، وقد ذكر الخطيبُ في «المتفق والمفترق»^(١) عمار بن ياسر هذا، وأدخل بينه وبين أنس: داود بن عثمان بن حبيب، وهما كذابان. انتهى^(٢).

(١) انظر: «المتفق والمفترق» (٣/ ١٧٥٠).

(٢) انظر: «الجواهر المكللة» للسخاوي (ص ٢٢٨-٢٢٩).

قلت: حكمه على الحديث بالوضع لا يتم، لأن الراوي عن أنس في هذا الحديث: هو عمار بن موسى، لا عمار بن ياسر، فإنه هكذا هو في خط الشيخ محيي الدين قدس سره، وتاريخ فراغه من هذا الجزء من «الفتوحات» سنة (٦٢٩)، وهكذا هو في «مسلسلات ابن أبي عصرون»، فيما رأيتُه في نسخة مصححة، بل وهكذا هو في «مسلسلات السخاوي»، فيما رأيتُه في نسخة عليها خطأ وإجازته بخطه لصاحب الكتاب، فلا يلزم من كون ابن ياسر كذاباً كون ابن موسى كذلك، لأن الظاهر تغايرهما. ثم رأيت في «لسان الميزان» للحافظ ابن حجر: داود بن عفان عن أنس بنسخة موضوعية، قال ابن حبان: كتبنا النسخة عن عمار بن عبد المجيد، لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل القدح. انتهى^(١).

فالراوي عن داود بن عفان بن حبيب الراوي عن أنس بنسخة موضوعية: هو عمار بن عبد المجيد، لا ابن موسى، وأما عمار عن أنس بلا واسطة، فقد قال الحافظ ابن حجر في «لسان الميزان» ما نصه: عمار عن أنس بن مالك، قال البخاري: فيه نظر، حدث عنه ابن أبي زكريا. انتهى. أي: كلام الذهبي في «الميزان». ثم قال: وفي «ثقات ابن حبان»: عمار المزني عن أنس وعنه حميد الطويل. فلعله هذا. انتهى كلام ابن حجر^(٢).

فظهر أن عمار الراوي عن أنس ليس منحصراً في «ابن ياسر» حتى يلزم منه الحكم على «ابن موسى» بأنه «ابن ياسر» الكذاب، فجاز أن يكون «ابن موسى» هو الذي قال فيه البخاري: فيه نظر.

(١) انظر: «لسان الميزان» لابن حجر (٣/٤٠٤)، و«المجروحين» لابن حبان (١/٢٩٢-٢٩٣).

(٢) انظر: «لسان الميزان» لابن حجر (٦/٥٥)، و«التاريخ الكبير» للبخاري (٧/٢٧)، و«الثقات» لابن

ومقتضى هذه الصيغة أن يكون ممن يُخَرَّج حديثه للاعتبار، ولهذا جوز ابن حجر أن يكون هو المُزني الذي وثقه ابن حبان، على أن الشيخ محيي الدين قدس سره قد روى الحديث في كتابه «مشكاة الأنوار» من طريقٍ أخرى ليس فيها: عمار، ولا داود، لكن في السند من لا يُعرف.

واللازم من هذا أن يكون الحديث ضعيفاً إن لم يكن له إلا هذا السند، لكنه قد تبين أن «عمار بن ياسر» لا ذُكر له في هذا السند في شيء من المسلسلات التي وَقَفْنَا عليها، والظاهر أن ابن موسى البرمكي غيره، فيتقوى حينئذ بتعدد الطرق، وبالله التوفيق.

وقد بينا في «إتحاف الأواه»: أن الحديث على ظاهره من كون هذا الفصل مرتباً على مجرد قراءة البسملة متصلةً بفاتحة الكتاب بنفس واحد، وأنه من باب: «فهو فضلي أوتيه من أشياء»^(١)، لا من باب: «أجرك على قدر نصيبك»^(٢)، وأن السر في ذلك ما نبه عليه الشيخ محيي الدين قدس سره في «تفسيره»، وقد نقلناه هناك، وغير ذلك، فمن شاء فليراجع.

فائدة

في قراءة الفاتحة في خاتمة المجالس

ينبغي المواظبة عليها لكل مؤمنٍ راغبٍ في الخير، كتب إليّ الأخ الثقة الشيخ حسن بن علي العجمي المكي أيده الله تعالى، قال: ومن خطه نقلت، رأيت بخط بعض من لم أعرف اسمه من العلماء اليمنيين ما نصّه: وجدت بخط شيخ شيوخنا

(١) أخرجه البخاري (٢٢٦٨) من حديث ابن عمر.

(٢) أخرجه مسلم (١٢١١) من حديث عائشة.

العلامة السيد طاهر بن حسين الأهدل رحمه الله تعالى، قال: ووجدتُ بخطِّ غيره في ظهر الجزء الأول من «شرح الهامليّة»^(١) للحدّاد بلفظه: أخبرنا شيخنا العلامة السيد طاهر بن حسين الأهدل، قال: أخبرني شيخنا الإمام العلامة القاضي العدل جمال الدين محمد بن عبد السلام الناشري، قال: أخبرني الفقيه جمال الدين محمد بن عبد الله تعيش^(٢)، وهو رجل ثقةٌ صالحٌ، قال: أخبرني الفقيه محمد بن عمر الملاح، وهو رجل ثقةٌ صالح، قال: أخبرني الفقيه أحمد ابن عبيّعب، وهو رجل ثقةٌ صالح، قال: تزوّجت امرأةً شابةً وأنا كبير السنّ، وكان أهلها يُحبُّوني ويعتقدوني، وهي كارهةٌ بباطنِها لصُحبتِي من حيث كبري، ومظهرةٌ الوُدَّ لأجل أهلها، فانفق أن امرأةً دخلت عليها، فشكّت عليها وأنا أسمعُها وهي لا تشعر، فكانت كلِّما تكلمت بكلمةٍ كتبْتُها في ورقةٍ عندي، ثم إنَّ المرأةَ أرادت أن تخرج، فقالت لها زوجتي: اصبري حتى نقرأ الفاتحةَ كما يفعلُ الفقيهُ وأصحابُه، فقرأتُ هي والمرأةُ الفاتحةَ، فكتبْتُ أيضاً قراءتهما، ثم إنني ذكرتُ لأخوتها، وقلتُ لهن: لا تُكرهوها، وأردتُ أن أفارقها، فكرهوا ذلك وعتبوا عليها، فأنكرتُ جميعَ ما صدر عنها^(٣)، فقلتُ لهن: قد كتبْتُ جميعَ كلامها في ورقةٍ، ثم جئتُ بالورقةَ لأرهبهم كلامها، فلم أجد في الورقة سوى الفاتحة.

قال القاضي جمال الدين بن عبد السلام: هذا آخر ما أخبرني الفقيه جمال الدين ابن تعيش^(٤)، ولقد أخبرني الفقيه علي بن محمد عطيف أيامَ وَصَل إلينا إلى زيد:

(١) من قوله: «بن ياسر وبين أنس بن مالك رجل» إلى هاهنا سقط من (ك)، حيث سقط منها لوحة.

(٢) في (ك): «تعيش»، وفي (ف): تعيش. والذي في «النور السافر» (ص ١٩٦): فقيش.

(٣) في (ك): «منها».

(٤) في (ك): «تعيش».

أن رجلاً ثقةً رأى في النوم أن القيامة قامت، وأن منادياً يُنادي: يا أهل اليمن، قوموا ادخلوا الجنة، فقبل للمنادي: بَمَ أعطوا هذه المنزلة؟ فقال: بقراءة الفاتحة، وكان سببُ إخباره لي بذلك أنا كنا إذا دخلنا عليه وأردنا الخروج طلبنا منه قراءة الفاتحة، وكذا كلُّ مَنْ دخل عليه من أهل زبيد، فعجب من هذه القاعدة، وذكر هذه القصة^(١).

قال شيخنا ابنُ الدَّبَّيْع: وقد شافهني بالخبر المتقدم جمال الدين محمد بن تميم^(٢)، وزاد: أنهما بعد أن قرأتا الفاتحة قالتا: سبحان ربِّكَ ربِّ العزّة عما يصفون، وسلامٌ على المرسلين، والحمد لله رب العالمين، وأنه لم يجد في الورقة حين فتحها شيئاً سوى القرآن، وقال لي الفقيه: ذكرت لأخيها، وقلت له: لا تُكرهها على الأفراد ولا على الجمع. انتهى.

تنبيه

دَلَّ حديثُ أبي هريرة الذي صحَّحه الترمذيُّ والحاكم من قوله تعالى: «وهي مقسومةٌ بيني وبين عبيدي، ولعبيدي ما سألت»^(٣).

وحديثُ ابن عباس عند مسلمٍ وغيره: «أَبَشْرُ بُنُورِينَ قَدْ أُوتِيَتْهُمَا لَمْ يُؤْتِيَهُمَا نَبِيٌّ قَبْلَكَ: فَاتِحَةَ الْكِتَابِ وَخَوَاتِيمَ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، لَنْ تَقْرَأَ حَرْفًا مِنْهُمَا إِلَّا أُوتِيَتْهُ»^(٤).

إنَّ الله تعالى قد جعل من فضله آخرَ السورة للعبد، وأنَّ له ما سأله، وأنَّ لا يقرأ حَرْفًا إِلَّا أُوتِيَهُ، وقد سأل العبدُ الهدايةَ وقرأ هذه الحرفَ، فإذا آتاه اللهُ ما سأله وقرأه،

(١) أخرجه العيدروس في «النور السافر عن أخبار القرن العاشر» (ص ١٩٥) من طريق السيد طاهر بن حسين الأهدل، به.

(٢) في (ك): «قمييش».

(٣) أخرجه الترمذي (٣١٢٥) من حديث أبي هريرة.

(٤) أخرجه مسلم (٨٠٦).

فقد هداه الصُّراطَ المستقيمَ صراطَ الذين أنعمَ اللهُ عليهم، ومن لوازم ذلك أن يُعفى عنه عمّا وقع له في ذلك المجلسِ المختومِ بالفاتحة.

ويؤيِّده حديثُ عبد الله بن جابر عند أحمد والبيهقي: «فاتحةُ الكتابِ فيها شفاءٌ من كلِّ داءٍ»^(١).

وفي رواية: «أمُّ القرآنِ شفاءٌ من كلِّ داءٍ».

وفي رواية: «فاتحةُ الكتابِ شفاءٌ من السُّمِّ»^(٢)، وذلك أنَّ المعاصي أدواءٌ وسمومٌ معنويَّةٌ، وفاتحةُ الكتابِ شفاءٌ من كلِّ داءٍ حسيٍّ ومعنويٍّ، فإنَّ القرآنَ شفاءٌ لما في الصُّدور، فيعمُّ المعاصي، فتكون ماحيةً لما صدرَ قبلها في ذلك المجلس.

وورد مرفوعاً: «مَنْ سرَّه أن يكتالَ بالمكيالِ الأوفى من الأجرِ يومَ القيامةِ، فليقلِّلْ آخرَ مجلسِه حين يريدُ أن يقومَ: سبحان ربِّكَ ربِّ العزَّةِ عما يصفون، وسلامٌ على المرسلين، والحمد لله ربِّ العالمين»^(٣)، ومقتضى اكتياله بالمكيالِ الأوفى أن يقومَ من ذلك المجلسِ مغفوراً له.

(١) أخرجه أحمد (١٧٥٩٧)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢١٥٢).

(٢) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٢١٥٢).

(٣) أخرجه الثعلبي في «تفسيره» (٨ / ١٧٤) من حديث علي موقوفاً، وإسناده ضعيف.

الحديث الحادي والمئة المسلسل بالقراء

أخبرنا العبد الصالح، الفقيه المحدث، المقرئ المجود المتقن، نور الدين علي بن محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن محدث اليمن المقرئ وجيه الدين عبد الرحمن بن علي الشيباني الزبيدي الشافعي، المعروف - كسلفه - بابن الدبّيع رحمه الله تعالى إجازةً، وهو لقبُ جدِّ جدِّ والدِ الوجيه عبد الرحمن، ومعناه: الأبيض، بلغة النوبة، عن شيخه الشمس محمد بن الصديق الخاصّ، عن والده الصديق بن الخاصّ، عن محدث اليمن السيد الطاهر بن حسين الأهدل، عن المقرئ الوجيه أبي الضياء عبد الرحمن بن علي الدبّيع الشيباني، عن الحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي^(١)، قال: قرأتُ على شيخ القراء والمحدثين الحافظ المفيد أبي النعيم رضوان بن محمد المستملي رحمه الله تعالى، قال: أخبرنا المقرئ أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الكريم بقراءتي، أخبرنا المقرئ أبو عبد الله محمد بن أبي الغنائم أحمد بن إبراهيم الأوسي سماعاً بمكة، قال: قرأتُ على المقرئ أبي العباس أحمد بن عبد الله بن محمد الرصافي، قال: قرأتُ على المقرئين أبي جعفر أحمد بن علي بن يحيى بن عون الله الحصار وأبي عبد الله محمد بن أيوب الغافقي، عُرف بابن نوح.

(ح) قال السخاوي: وأخبرنا عالياً بدرجة المقرئ أبو عبد الله محمد بن أحمد البكري، أخبرنا العلامة المقرئ أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد البعلي، أخبرنا الأستاذ المقرئ أبو حيان الغرناطي والمقرئ أبو عبد الله محمد ابن جابر الوادياشي من

(١) هو في «الجواهر المكللة» للسخاوي (ص ٩٧) وما بعدها.

لفظه، وسماعاً على الأول، قال: أخبرنا الرّضي المقرئ أبو عبد الله محمد بن علي بن يوسف الشاطبي، وقال الثاني: أخبرنا المقرئ قاضي تونس أبو العباس أحمد بن محمد بن الحسن بن الغماز الخزرجي، قالاً: أخبرنا المقرئ أبو الحسن محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن إسماعيل بن سلمون، زاد أولهما: والمقرئ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن مسعود الأزدي، قال الأربعة: أخبرنا المقرئ الأستاذ أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن هذيل، أخبرنا المقرئ أبو داود سليمان بن نجاح الخولاني.

(ح) قال السخاوي: وأنبأني عالياً بدرجةٍ أُخرى: أحمد بن عمر بن الحافظ عبد الهادي الحنبلي شفاهاً بصالحية دمشق، عن أبي العباس أحمد بن أبي بكر بن العزّ الحنبلي، كذلك أنبأنا الحافظ المقرئ الفخر أبو عمرو عثمان بن محمد التّوزري المالكي، عن الإمام المقرئ أبي إسحاق بن إبراهيم بن محمد بن وثيق الأندلسيّ إذناً إن لم يكن سماعاً، فإنّه قرأ عليه القراءات، أخبرنا المقرئ مسند الأندلسي^(١) أبو عبد الله محمد بن سعيد بن أحمد بن زرقون الإشبيلي، أخبرنا المقرئ أبو عبد الله أحمد بن محمد بن عبد الله الخولاني إذناً، قالاً: أخبرنا المقرئ الحافظ أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان الدّاني، قال ثانيهما: إذناً.

قال في «تيسره»^(٢): واختلف أهل الأداء في لفظ التكبير، فكان بعضهم يقول: «الله أكبر» لا غير، ودليلهم على صحة ذلك جميع الأحاديث الواردة بذلك من غير زيادة، كما حدّثنا أبو الفتح شيخنا^(٣)، يعني: ابن فارس بن أحمد بن موسى بن عمران

(١) كذا في الأصلين، والذي في «الجواهر المكللة» (ص ٩٨): الأندلس.

(٢) انظر: «التيسير» لأبي عمرو الداني (ص ٢٢٧).

(٣) لفظ: «شيخنا» زيادة من (ك).

الحمصي المقرئ، حدثنا أبو الحسن المقرئ هو عبد الباقي بن الحسن، حدثنا أحمد بن مسلم الختلي، حدثنا الحسن بن مخلد.

(ح) قال السخاوي: وقرأتُ عالياً بثلاث درجاتٍ على أستاذي إمام الناس أبي الفضل العسقلاني رحمه الله تعالى، قلت له^(١): قرأتُم على أبي الفرح بن حمّاد، أخبرنا أبو النور الدبوسي، أنبأنا أبو الحسن ابن المُقْبِر، عن أبي القاسم نصر بن نصر العُكْبَرِي، أخبرنا أبو القاسم ابن البُسْري، أخبرنا أبو طاهر الدّهْبي، حدثنا يحيى بن محمد بن صاعد.

قال هو وابن مخلد واللفظُ له: حدثنا البزّي، هو أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن نافع بن أبي بزة، قال: قرأتُ على عكرمة بن سليمان، قال: قرأتُ على إسماعيل بن عبد الله بن قسطنطين، فلما بلغتُ ﴿وَالصُّحْحَى﴾ قال: كبر حتى تختيم مع خاتمة كل سورة، فإني قرأتُ على عبد الله بن كثير فأمرني بذلك، وأخبرني ابنُ كثير أنّه قرأ على مجاهدٍ فأمره بذلك، وأخبره مجاهدٌ أنه قرأ على عبد الله بن عباس رضي الله عنهما فأمره بذلك، وأخبره ابنُ عباس أنه قرأ على أبي بن كعب رضي الله عنه فأمره بذلك، وأخبره أبي أنه قرأ على النبي ﷺ فأمره بذلك^(٢).

قال السخاوي: هذا حديث حسنُ التسلسلِ بالقرءاء، أخرجه الحاكم في «مستدركه» عن محمد بن عبد الله بن محمد بن المقرئ، عن محمد بن علي الصائغ، عن البزّي، وقال: إنه صحيحُ الإسناد ولم يخرّجاه^(٣).

(١) في (ف): «لم». والمثبت من (ك)، وهو الموافق لما في «الجواهر المكللة» (ص ٩٩).

(٢) أخرجه الفاكهي في أخبار مكة (١٧٤٤)، والحاكم (٥٣٢٥)، وأبو عمرو الداني في «التيسير»

(ص ٢٢٧)، والبيهقي في «الشعب» (١٩١٣) من طريق البزّي، به.

(٣) انظر: «الجواهر المكللة» (ص ١٠٢).

وكذا قال الشيخ ابن الجزري: أخرجه الحاكم في صحيحه «المستدرک» عن أبي يحيى محمد بن عبد الله بن يزيد الإمام بمكة، عن محمد بن علي بن زيد الصائغ^(١)، عن البرّزي، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجه البخاري ولا مسلم^(٢). ثم قال السخاوي: ورواه البيهقي في «الشعب» عن الحاكم، عن عبد الله بن محمد بن زياد العدل، عن أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، عن ابن أبي بزّه، به. لكنّه لم يذكر فيه النبي ﷺ.

وقال ابن خزيمة: أنا خائف أن يكون ابن أبي بزّه أو عكرمة بن سليمان قد أسقط من هذا الإسناد: شبلاً، يعني: بين إسماعيل وابن كثير. قال السخاوي: وهو مُتَقَدِّدٌ، فقد صرّح الشافعي بقراءة إسماعيل على ابن كثير، وأثبتها الذهبي، بل قال: إنّه آخر من قرأ عليه^(٣).

قلت: أخبرنا شيخنا الإمام صفي الدين أحمد بن محمد المدني قدّس سرّه بإجازته من الشمس الرّملي، عن الزّين زكريا، عن الحافظ تقي الدين ابن فهدي، عن شيخ القراء الشمس ابن الجزري رحمه الله في «النشر» أنه قال: أخبرني الشيخة المعمّرة أمّ محمد ستّ العرب بنت محمد بن علي بن أحمد الصالحية مشافهةً بمنزلها بالسّفح ظاهر دمشق، قالت: أخبرنا جدي أبو الحسن علي المذكور قراءةً عليه وأنا حاضرة، أخبرنا عبد الله بن عمر بن أحمد بن الصّفّار في كتابه، أخبرنا أبو القاسم الشّحامي، أخبرنا أبو بكر الحافظ هو البيهقي بسنده السابق مثله^(٤).

(١) في (ك): «يزيد الصايغ» بدل من «زيد الصائغ».

(٢) انظر: «النشر» لابن الجزري (٥ / ٢٧٧٤).

(٣) انظر: «الجواهر المكلّلة» (ص ١٠٢)، وأخرجه البيهقي في «الشعب» (١٩١٢).

(٤) انظر: «النشر» لابن الجزري (٥ / ٢٧٧٢).

ثم بعد نقله كلام ابن خزيمة قال: قلت: ولم يسقط واحدٌ منهما شبلاً، فقد صحّت قراءة إسماعيل على ابن كثيرٍ نفسه، وعلى شبليٍّ ومعروفٍ عن ابن كثيرٍ، والله أعلم.

على أنّه قد رواه محمد بن يونس الكندي، عن البرّي، عن عكرمة، قال: قرأتُ على إسماعيل بن عبد الله، فلما بلغتُ ﴿وَالصَّحِيحُ﴾ قال: كبر مع خاتمة كلِّ سورة حتى تختِم، فإني قرأتُ على شبلي بن عباد، وعلي بن عبد الله بن كثير، فأمراني بذلك، وأخبرني عبد الله بن كثير أنّه قرأ على مجاهدٍ فأمره بذلك، وساقه حتى رَفَعَه. انتهى^(١).

قلت: فالحديث سنده متصلٌ من رواية البرّي عن عكرمة عن إسماعيل عن ابن كثير، لا عن شبلي، لأنّه إنما أمره بالتكبير ولم يُسند الحديث كما أسنده ابن كثير، وهذا غيرُ قادحٍ في اتصال طريق ابن كثير.

وأما ما نقله السخاوي من أنّ الذهبيّ تعقّب تصحيح الحاكم لهذا الحديث، بأنّ البرّي قال فيه أبو حاتم: إنه ضعيفُ الحديث. وقال أبو جعفر العقيلي: إنه منكرُ الحديث، يوصل للأحاديث. انتهى^(٢).

فطعنٌ غير مؤثّر هنا، وذلك لأنّ الشيخ ابن الجزري رحمه الله قال في «النشر» في البرّي: إنه كان إماماً في القراءة محققاً ضابطاً متقناً لها، ثقةٌ فيها،

(١) انظر: «النشر» لابن الجزري (٥ / ٢٧٨٠).

(٢) انظر: «الجواهر المكلّلة» (ص ١٠٢)، و«لسان الميزان» (١ / ٦٣١)، و«الجرح والتعديل» لابن

أبي حاتم (٢ / ٧١)، و«الضعفاء» للعقيلي (١ / ١٢٧). وقال أبو حاتم في «العلل» (٤ / ٦٧٠):

هذا حديث منكر.

انتهت إليه مشيخة الإقراء بمكة، وكان مؤذناً بالمسجد الحرام. انتهى^(١).
وهذا التكبير في خاتمة السور^(٢) من الصّحى إلى أن يختم، ملحقٌ بكيفية الأداء التي هو ثقةٌ فيها ضابطٌ لها محققٌ متقنٌ، فلا يقدح في ذلك كونه ضعيف الحديث في غير ما يتعلّق بالقراءة، ولا تفرّده برفعه، على ما نقله الشيخ ابن الجزري في «النشر» عن الحافظ أبي العلاء الحسن بن أحمد العطار الهمداني، أنه قال: لم يرفع أحدٌ التكبير إلا البزّي، فإن الروايات قد تظافرت عنه برفعه، ومدارها كلها^(٣) على البزّي. انتهى^(٤).

لأنّه تفرّد فيما هو ثقةٌ فيه ضابطٌ له، على أنه لم يتفرّد برفعه، فقد قال الحافظ السخاوي في «الجواهر المكلّلة»: لحديثه هذا طريقٌ أخرى، فرواه أبو يعلى الخليلي في «الإرشاد»: حدثنا جدّي، حدثنا عبد الرحمن ابن أبي حاتم، حدثنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم^(٥)، حدثنا الشافعي رضي الله عنه، قال: قرأتُ على إسماعيل بن عبد الله، قال: قرأتُ على ابن كثير، به^(٦). وكذا أورد الحاكم في «مستدركه» هذا الإسنادَ خاصّةً عن الأصمّ، عن ابن عبد الحكم، به. انتهى^(٧).

قلت: وبالسندِ إلى الحافظ ابن حجرٍ بقراءته على أبي محمد عبد الله بن

(١) انظر: «النشر» لابن الجزري (١ / ٤٢١).

(٢) في (ك): «السورة».

(٣) لفظ: «كلها» ليس في (ك).

(٤) انظر: «النشر» لابن الجزري (٥ / ٢٧٧٤ - ٢٧٧٥).

(٥) في (ك): «الحكيم». وهو خطأ.

(٦) هو في «الإرشاد في معرفة علماء الحديث» للخليلي (١٠٩).

(٧) انظر: «الجواهر المكلّلة» (ص ١٠٣).

أحمد بن عبيد الله المقدسيّ، بإجازته من الحَجَّار، عن جعفر بن علي الهَمْداني، أخبرنا الحافظ أبو طاهر السلفي، أخبرنا إسماعيل بن عبد الجبَّار، أخبرنا الحافظ أبو يعلى الخليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل الخليلي القزويني، به. فجده: أحمد بن إبراهيم.

ثم قال الشيخ ابنُ الجزري: روى الحافظ أبو عمرو بسنده عن موسى بن هارون قال: قال البزي قال لي أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعيُّ: إن تركت التكبير فقد تركت سنةً من سنن نبيِّك محمد ﷺ^(١).

قال شيخنا الحافظ عماد الدين ابنُ كثيرٍ: وهذا يقتضي تصحيحه لهذا الحديث. انتهى^(٢).

[إِسْنَادُ الْمَصْنُفِ بِرَوَايَةِ حَفْصِ وَالسَّبْعَةِ]

قلت: وقد قرأتُ القرآنَ واللهِ الحمدُ والمِنَّةُ بروايةِ الإمامِ حفصٍ عن الإمامِ عاصمٍ رحمهما الله تعالى على الفقيهِ الصالحِ المقرئِ المَجُودِ المتَمِّينِ نور الدين علي بن محمد بن الدَّيْبِعي الشيباني الزَّبيدي الشافعيِّ رحمه الله تعالى، من أوله إلى سورة الملك، ومنها إلى آخره على رفيقه وصاحبه الفقيهِ الفاضلِ المقرئِ السيد علي بن محمد بن صلاح بن حمزة بن عزِّ الدين الحسيني^(٣) الرِّيمي الشافعي أيده الله تعالى، بقراءتهما بها كلُّهُ على الفقيهِ الصالحِ الفاضلِ النَّاسِكِ الحافظِ عَفيفِ الدين عبد الله بن عبد الباقي العَدَنِي العَقامي الزَّبيدي رحمه الله، قال: قرأتُ بها على سيدي

(١) انظر: «جامع البيان» لأبي عمرو (٢/ ٥٠٣).

(٢) انظر: «النشر» لابن الجزري (٥/ ٢٧٨٠)، و«تفسير ابن كثير» (٨/ ٤٤٥).

(٣) في (ك): «الحسيني».

ووالدي الشيخ الإمام العلامة الحافظ عفيف الدين عبد الباقي بن عبد الله العَدَنِي، قال: قرأتُ بها على سيدي وشيخي العلامة المحقق جمال الدين محمد الطاهر بن المخلص الزبيدي، قال: قرأتُ بها على جماعة أجلَّهُم الشيخ المقرئ الفقيه العلامة شهابُ الدين أحمد بن يحيى الشَّاورِي، قال: قرأتُ بها على جماعة أجلَّهُم الشيخ الإمام العلامة جمال الدين محمد بن أحمد الملحاني الشهير بمفضل الزبيدي، قال: قرأتُ بها على الشيخ الإمام العلامة أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن علي بن بُدَيْر، قال: قرأتُ بها على العلامة أبي محمد عبد الله بن محمد الناشري، قال: قرأتُ بها على العلامة المقرئ شيخ الشيوخ الحافظ الإمام أبي الخير محمد بن محمد بن محمد الجزري، قال: قرأتُ بها على عدَّة من المشايخ الأئمة العلماء الأعلام، منهم الشيخ تقيُّ الدين عبد الرحمن بن علي بن المبارك البغدادي الواسطي المصري الشافعي، قال: قرأتُ بها على الشيخ الإمام العلامة جامع أشتات الفضائل ومُلحق الأواخر بالأوائل أبي عبد الله تقيُّ الدين محمد بن أحمد بن عبد الخالق الشهير بالصَّائغ، قال: قرأتُ بها على الشيخ الإمام العلامة كمال الدين علي بن شجاع الضَّرير الشافعي، قال: قرأتُ بها على الشيخ الإمام العلامة وليُّ الله أبي القاسم بن فيرُّه بن خلف الرُّعيني الشاطبي، قال: قرأتُ بها على الشيخ الإمام العلامة أبي الحسن علي بن محمد بن علي بن هُذيل الأندلسي، قال: قرأتُ بها على أبي داود سليمان بن نجاح الأموي، قال: قرأتُ بها على الشيخ الإمام العلامة أبي عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان الدَّاني، قال: قرأتُ بها على أبي الحسن طاهر بن عَلبُون.

(ح) قال تقيُّ الدين محمد المصري: إنه قرأ بها على الكمال إبراهيم بن النَّجيب أبي العباس أحمد بن أبي طاهر إسماعيل بن إبراهيم بن فارس التَّميمي الإسكندري ثم الدَّمشقي، وهو على أبي اليُمْن زيد بن الحسن الكِندي، وهو على أبي محمد

عبد الله بن علي بن أحمد البغدادي، وهو علي الشريف عزّ الشرف أبي الفضل عبد القاهر بن عبد السلام بن علي العباسي، وهو علي أبي عبد الله محمد بن الحسين بن محمد الكازروني.

وقرأ هو وكذا ابنُ غلبون: علي أبي الحسن علي بن محمد بن صالح الهاشمي الضّرير المقرئ بالبصرة، وهو علي أبي العباس أحمد بن سهل بن الفيّزّان الأشناني، وهو علي أبي محمد عبّيد بن الصّبّاح النهشلي، وهو علي أبي عمرو حفص بن سليمان الأسدي البزّاز الكوفي، وهو علي الإمام أبي بكر عاصم بن أبي النّجّود الكوفي، إمام أهل الكوفة قارئها، وقرأ عاصمٌ علي أبي عبد الرحمن عبد الله بن حبيب السلمي وأبي مريم زرّ بن حُبّيش، وأخذ أبو عبد الرحمن عن عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب وأبي بن كعب وزيد بن ثابت وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهم، عن النبيّ ﷺ. وأخذ زرّ عن عثمان وابن مسعود رضي الله عنهما، عن النبيّ ﷺ.

(ح) وحضرتُ ختمَ القرآن بالجامع الأزهر سنة (١٠٦١) جمعاً للِسبعةِ علي شيخنا العلامة جامع أشتات الفضائل الشيخ نور الدين علي بن علي الشُّبرامُلسي، بقراءته القرآن كلّهُ جمعاً للِسبعةِ من طريق «التيسير»، و«الشاطبية»، وجمعاً للعشرة من طريق «الطبية» علي شيخ القراء في زمانه الشيخ عبد الرحمن بن الشيخ شحادة اليميني، بقراءته علي والده إمام القراء في زمانه الشيخ شحادة اليميني جمعاً للِسبعةِ، من أول القرآن إلى قوله تعالى ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ﴾ [النساء: ٤١]، ثم توفي والده فاستأنف قراءة القرآن العظيم من أوله إلى آخره جمعاً للِسبعةِ ثم جمعاً للعشرة علي تلميذ والده العلامة الشهاب أحمد بن عبد الحق السُّنباطي، بقراءته علي الشيخ شحادة اليميني، بقراءته علي الشيخ ناصر الدين الطبلاوي،

بقراءته على شيخ الإسلام الزين زكريا الأنصاري، بقراءته على الشيخين برهان الدين القلقيلي وأبي النعيم رضوان العقبى، بقراءتهما على الإمام محرر الروايات والطرق أبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن الجزري، بأسانيده المذكورة في «نشره»، وبالله التوفيق.

اللهم لك الحمدُ شكراً، ولك المَنُّ فضلاً، صلِّ وسلِّم على سيدنا محمد النبي الأميِّ، وعلى آله وصحبه صلاةً وتسليماً، فائضي البركات على الآفاقِ والأنفسِ، اللهم افتح مسامع قلبي لذكرك، وارزُقني طاعتك وطاعة رسولك، وعملاً بكتابك، آمين يا ربَّ العالمين^(١).

(١) جاء في خاتمة النسخة الخطية المرموز لها بـ(ف): «تم تحريره بيد أضعف العباد برهان الدين، نزيل طيبة الطيبة، على ساكنها أفضل الصلوات والسلام، يوم الاثنين ثامن عشر محرم الحرام، مفتح سنة (١٠٨٣)، وصلى الله على سيد الأنبياء، وآله وصحبه أجمعين، برحمتك يا أرحم الراحمين».

وفي خاتمة النسخة الخطية المرموز لها بـ(ك): «تم تكميله بيد أحقر العباد عمران الهادي، نزيل طيبة الطيبة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام، أواخر سنة (١٠٨٣)».

الرسالة رقم: (٢) مجموع رسائل العلامة
الملا الكوراني

الأمم لايقاظ الهمم

تأليف العلامة
الملا الكوراني

يطلع محققاً على ضمن نسخ خطية

تحقيق وتصحيح
محمد بركات

دار اللباب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة التحقيق

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد:

فهذا كتاب «الأمم لإيقاظ الهمم» للعلامة المحدث برهان الدين إبراهيم بن حسن الكوراني رحمه الله.

وهو أحد الأثبات الحديثية التي دأب المشتغلون بالحديث على تصنيفها، حيث يجمع فيه المحدث أسماء شيوخه، ويثبت فيه أسماء مروياته وأسانيده الموصلة إليها، وقراءته على أشياخه المصنفات العديدة.

وقد اختار العلامة الكوراني أن يرتب هذا الكتاب على الموضوعات، فقد رتب المصنفات حسب العلوم، ابتداءً بذكر المصنفات الحديثية، ثم الكتب الفقهية: الفقه الشافعي، ثم الفقه الحنفي، ثم الفقه المالكي، ثم الفقه الحنبلي. ثم ذكر المصنفات العقدية، وختم بذكر المصنفات الصوفية.

وألحق بالثبوت تذييلاً ذكر فيه تراجم بعض مشايخه.

وأشار المصنف في مقدمة كتابه أنه جاء على ذكر التصانيف على وجه الاختصار لا الإكثار، سالكاً فيها أوسط طريق.

وكان من طريقته عند ذكر المصنّفات الحديثة، أن يورد تحت كل اسم كتاب حديثاً منه، يخرج به بأسانيده الموصلة إليه.

هذا وقد سبق أن طبع هذا الكتاب في الهند - حيدر آباد، سنة (١٣٢٨هـ)، نشرته دائرة المعارف النظامية.

واليوم يعاد نشره ضمن مجموع رسائل العلامة برهان الدين الكوراني، محققاً على خمس نسخ خطية، في خاتمة إحداها خط المؤلف.

وخلال دراسة هذه النسخ الخطية تبين أن المصنف أتم تصنيف هذا الكتاب سنة (١٠٨٦هـ) وألحق به مديلاً بتراجم مشايخه سنة (١٠٩٠هـ)، كما سيرد في وصف النسخ الخطية، لكن يُلاحظ أن هذه النسخ تتفاوت في مجموع أسماء المصنّفات زيادة ونقصاً، فالنسختان (ك) و(ج) والمطبوع (ط) فيها زيادات كثيرة، بينما النسختان (ح) و(ر) ليس فيهما تلك الزيادات، وأما النسخة (ش) ففيها بعض الزيادات لاكلها، مع تقديم وتأخير في بعض التراجم، وقد أشرت إلى تلك الزيادات في أماكنها، بينما زادت (ط) ترجمة لم ترد في أي من النسخ الخطية.

ومن هذه الزيادات ما سيرد بالأرقام (٩ - ١٣)، و(٣٠ - ٣١)، و(٤٢ - ٤٣)، و(٦٢ - ٦٣)، و(٦٥ - ١٦٩).

وأكثر هذه الزيادات لم ترد في ثبت تلميذ المصنف أبي حامد البديري المتوفى سنة (١١٤٠هـ) والمسمى: «الجواهر الغوالي في ذكر الأسانيد العوالي» الذي روى أكثره عن المصنف إبراهيم بن حسن الكوراني.

وقد اجتهدتُ أثناء خدمة هذا الكتاب أن أربط كتاب الكوراني بكتاب تلميذه البديري.

كما أنني ضبطت الأعلام الواردة في أسانيد المصنف ما أشكل منها بالحركات، مستعيناً بكتب الرجال وأثبات الأعلام السابقين للمصنف.

وخرّجت الأحاديث الواردة في الكتاب، مقتصرأً على الكتاب المذكور، ولم أترجم للأعلام المذكورين، ولم أعرف بالكتب المذكورة، فالمشتغلون بالأثبات الحديثية في غنية عن ذلك.

وأخيراً لا بد من الإشارة إلى أن للمصنف ثبناً آخرَ مختلفاً عن هذا الثبت، رتبت أسماء الكتب فيه على حروف المعجم، وخرّج المصنفُ فيه أربعين حديثاً بأسانيده، إضافةً إلى بعض اللطائف والأشعار.

وللمصنف في هذا الباب رسالة سماها: «جناح النجاح بالعوالي الصحاح» خرّج فيه أربعين حديثاً مما وقع له عالياً، وهي مطبوعة ضمن هذا المجموع المبارك.

وفي الختام نرجو من الله حسنَ القبول، والسدادَ في القول والعمل، والعفوَ عن الزلل، إنه تعالى أكرم مسؤول، وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم، والحمد لله رب العالمين.

وصف النسخ الخطية

اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب على نسخ عديدة:

١- نسخة تشستريتي: ورمزها (ش).

وعدد أوراقها (٢٧) ورقة، وفي كل ورقة لوحتان. خطها نسخي مقروء. في

آخرها التذييل، وفيها بعض الزيادات التي لم ترد في النسخ الأخرى.

ناسخها موسى بن إبراهيم البصري، وفي آخرها خط المؤلف حيث أجاز

الناسخ بهذا الكتاب، وذلك سنة (١٠٩١هـ).

٢- نسخة رئيس الكتّاب: ورمزها (ر).

وعدد أوراقها (٢٣) ورقة، وفي كل ورقة لوحتان. خطها جيد مقروء.

نسخها محمود بن إبراهيم بن سليمان سنة (١٠٩٥هـ) في دار الامتحان

إستانبول.

وهي نسخة خالية عن التذييل الآتي في آخر النسخ الأخرى، وليس فيها

الزيادات الواردة في النسخ الأخرى.

٣- نسخة الحرم المكي: ورمزها (ك).

وعدد أوراقها (٣٠) ورقة، وفي كل ورقة لوحتان، وكان نسخها سنة (١٣٠٣)،

وهي نسخة متأخرة فيها زيادات لم ترد في غيرها، وجاء عنوان الكتاب في صفحة

غلاف هذه النسخة: «هذا ثبت خاتمة المحققين عمدة العلماء العاملين، العلامة

المحدث الشيخ برهان الدين إبراهيم الكردي المدني، المسمى بـ«الأمم لإيقاظ

الهمم»، عليه والمسلمين رحمةً أرحم الراحمين».

وهي نسخة متأخرة نُقلت عن أصل مكتوب سنة (١٠٨٦هـ) وفي آخرها

«تذييل» مؤرخ سنة (١٠٩٠هـ)، وهي نسخة مقابلة لا تخلو من بعض الأوهام.

٤ - نسخة جامعة الملك سعود: ورمزها (ج).

عدد أوراقها (٥٠) ورقة، وفي كل ورقة لوحتان.

وهي أتم النسخ، خطها جيد، ومقابلة، تمت مقابلتها سنة (١٣١١هـ).

٥ - نسخة حكيم أوغلو: ورمزها (ح).

وتقع ضمن مجموع، عدد أوراقها (٢٥) ورقة، يقع ما بين (٥٢ - ٧٧).

وهي نسخة متأخرة، كثيرة الأوهام والتصحيفات، ليس فيها الزيادات التي

جاءت في النسخ الأخرى، وكذلك لم يرد في آخرها «التذييل» الذي ألحقه المصنف

بتاريخ (١٠٩٠هـ) وهي منسوخة عن نسخة قديمة، وفي آخرها ما يشير إلى المقابلة

على الأصل المنقول عنه.

كما أن في آخرها إجازة لمحمد أفندي مرزو زاده، أجازه بها تلميذ المصنف

حسن بن إبراهيم.

٦ - النسخة المطبوعة: ورمزها (ط).

وهي نسخة طبعت في حيدر أباد الدكن - دائرة المعارف النظامية سنة

(١٣٢٨هـ)، وقد طبعت عن نسخة خطية مكتوبة سنة (١١٤٠هـ) بخط أبي

الفتوح أحمد حفيد المؤلف.

وهي نسخة تامة مع التذييل وكل الزيادات، توافق النسخة (ج) وتزيدها بترجمة

واحدة.

والحمد لله رب العالمين

المحقق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لله^(١) الأولِ الآخرِ، فمنه بدأ وإليه ينتهي سلسلةُ المُمكناتِ، الجوادِ المُنعمِ، المتواترِ نِعْمُهُ الظاهرةُ والباطنةُ، على آحادِ أهلِ الأرضِ والسمواتِ.
وأشهدُ أن لا إلهَ إلا اللهُ الفردُ القوي العزيزُ، عالمُ السرِّ وأخفى الخفياتِ،
وأشهدُ أن سيدنا محمداً عبده المرسلُ الموصولُ بالفوزِ مَنْ صحَّ له حسنُ اتباعه من
البريَّاتِ، صلى اللهُ وسلم عليه، وعلى آله الأطهارِ وأصحابه المهاجرينِ والأنصارِ
في السكَّنتِ والحركاتِ، صلاةً وسلاماً فائِضِي البركاتِ على الآفاقِ والأنفسِ،
عدَدَ خَلْقِ اللهِ، بدوامِ اللهِ رفيعِ الدَّرجاتِ.

أما بعدُ:

فهذا «الأمم لإيقاظِ الهَمَمِ» يتضمَّن رفعَ أسانيدِ الصحيحينِ والسُّننِ الأربعةِ،
وما تيسَّرَ من كُتُبِ الحديثِ وغيره على وَجِهِ الاختصارِ لا الإكثارِ، لركودِ الهَمَمِ عن
النُّهوضِ لهذا^(٢) الشأنِ في هذه الأعصارِ، سالكاً فيها أوسطَ طريقِ، واللهُ وليُّ الهدايةِ
والتوفيقِ.

(١) جاء في هامش غلاف (ح): «نظر فيه داعياً لحاويه العبد الفقير محمد بن محمد بن محمد البخيتي
غفر له».

(٢) في (ك): «في هذا».

[المصنفات الحديثية]

١ - «الجامع الصحيح» للإمام الحافظ الحجة، شيخ الصنعة أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، رحمه الله تعالى [(ت ٥٢٥٦هـ)].

قرأت أطرافاً من أوله وأوسطه وآخره على شيخنا الإمام العارف بالله، صفي الدين أحمد بن محمد المدني قدس سره، وسمعت عليه أطرافاً من أوله، وأجاز لي رواية سائره بإجازته عن الشمس محمد بن أحمد بن حمزة الرملي.

(ح) وقرأت طرفاً من أوله على الأستاذ المحقق الزاهد، ملا محمد شريف بن ملا يوسف القاضي ابن القاضي محمود بن ملا^(١) كمال الدين الكردي الكوراني الشاهوتي الدؤيسي الصديقي روح الله روحه، بإجازته عن الفقيه محمد بن علي^(٢) الحكمي، عن الشيخ شهاب الدين أحمد بن حجر الهيثمي ثم^(٣) المكي.

(ح) وسمعت أطرافاً من كتاب الصلاة على مفتي دمشق الشيخ نجم الدين محمد بن الشيخ بدر الدين محمد بن الشيخ رضي الدين محمد العامري الغزي ثم الدمشقي الشافعي في سنة (١٠٥٩) أو^(٤) سنة (١٠٦٠)، وإجازة لسائره، عن والده البدر بن الرضي.

(١) «ملا» زيادة من (ك).

(٢) كذا في النسخ: «محمد بن علي»، وصوابه: «علي بن محمد»، انظر ترجمته في «خلاصة الأثر»

(٣/ ١٨٩)، و«الأعلام» (٥/ ١٣).

(٣) «ثم» زيادة من (ك).

(٤) في (ك): «و».

(ح) وقرأتُ طرفاً من كتابِ التفسيرِ على الفقيهِ الصالحِ أستاذِ الإقراءِ بالأزهرِ الشيخِ سلطانِ بنِ أحمدِ بنِ سلمةِ بنِ إسماعيلِ المَزَاحِيّ الأزهرِيّ رحمه اللهُ، وأجاز لي روايةَ سائره بقراءتهِ لجميعه على الشيخِ شهابِ الدينِ أحمدِ بنِ خليلِ السُّبكي بقراءتهِ لجميعه على الشيخِ نجمِ الدِّينِ محمدِ بنِ أحمدِ بنِ عليِ العَيْطِي الإسكندري الأصل، القاهري المولد بروايته.

والشمسُ الرَّملي، وابنُ حَجَرِ المكي، والبدرِ الدمشقي: عن شيخِ الإسلامِ زين الدينِ زكريا بنِ محمدِ الأنصاري السُّنيكي القاهري الأزهرِيّ، عن شيخِ الإسلامِ حافظِ العصرِ أبي الفضلِ أحمدِ بنِ عليِّ بنِ حجرِ الكِناني العَسقلانيِّ ثم المصريِّ، عن أبي إسحاقِ إبراهيمِ بنِ أحمدِ بنِ عبد الواحدِ التَّنُوخي البُعلي الأصل، الدَّمشقي المنشأ، نزيلِ القاهرة، المعروفِ بالبرهانِ الشَّامي، عن المسندِ المُعَمَّرِ أبي العباسِ أحمدِ بنِ أبي طالبِ الصَّالحي الحَجَّارِ سماعاً عليه لجميعه، عن الشيخِ الصالحِ سراجِ الدينِ أبي عبد الله الحسينِ بنِ المباركِ بنِ محمدِ بنِ يحيى الرَّبَعي الزَّبيدي الأصل، البغدادِيّ الدارِ والوفاةِ سماعاً منه عن الشيخِ أبي الوقتِ عبد الأولِ بنِ عيسى السَّجزيِّ الهَرَوِي الصوفي قَدَسَ سرُّه سماعاً منه، عن الشيخِ أبي الحسنِ عبد الرحمنِ بنِ المُظفَّرِ بنِ محمد^(١) الدَّوادي سماعاً منه، عن أبي محمدِ عبد الله بنِ أحمدِ بنِ حَمُوِيه الحَمَوِي السَّرخسي سماعاً منه، عن أبي عبد الله محمدِ بنِ يوسفِ الفَرَبري سماعاً، عن مؤلفه^(٢) سماعاً.

(ح) وأخبرنا عالياً العبدُ الصالحُ المعمرُ الصوفيُّ عبد الله بن ملا سعد الله

(١) لفظ: «محمد» زيادة من هامش (ك).

(٢) في (ح) «عن الشيخ مؤلفه».

اللاهوريء نزيلُ المدينة المنورة، زِيدَتْ شرفاً، سماعاً عليه لجميع «ثلاثياته» وحديثين من ربايعاته المُلْحَقَة بالثلاثيات - وهي التي بين البخاريّ وبين التابعي واحدٌ، ثم التابعيُّ يرويه عن تابعيٍّ آخرَ عن الصحابيِّ. أو: يرويه عن صحابيٍّ وهو عن صحابيٍّ آخر - وإجازةً لسائره، عن الشيخ قطب الدّين محمد بن أحمد النَّهْرَوَالِي، عن والده الشيخ علاء الدّين أحمد بن محمد النَّهْرَوَالِي، عن الحافظ نور الدين أبي الفُتُوح أحمد بن عبد الله بن أبي الفُتُوح الطَّوْاسِي، عن الشيخ المعمرَ بابا يوسف الهَرَوِيّ، عن الشيخ المعمرَ محمد بن شاذبُخْتِ الفَرْغَانِي، عن الشيخ المعمرَ أبي لقمان يحيى بن عمار بن مُقْبِل بن شاهان الخُتْلَانِي بسماعه على الفِرْبَرِي عن مؤلّفه رحمه الله تعالى.

فبيننا وبين البخاري ثمانيةٌ، وأعلى أسانيد ابن حجرٍ أن يكونَ بينه وبين البخاري سبعةً، فباعتبارِ العددِ كأنّي سمعتهُ من الحافظ ابن حجرٍ وصافحتهُ، وكان شيخنا اللاهوريّ رحمه الله سمعه من التَّنُوخي وصافحه، وبين وفاتيهما مئتا سنةٍ وبضعٍ وثمانون، فإنَّ اللاهوري توفى بالمدينة سنة (١٠٨٣)، والتَّنُوخي سنة (٨٠٠) وهذا عالٍ جداً، وأعلى أسانيد السُّيُوطِي إلى البخاريّ أن يكونَ بينه وبين البخاريّ ثمانيةً، فسأويتُ فيه السُّيُوطِي، والله الحمد.

وبالإسناد قال البخاريُّ: حدثنا أبو نُعَيْم هو الفضلُ بنُ دُكَيْن، حدثنا عبدُ الرحمن ابنُ سليمان بنِ الغَسِيل - وهو من صغار التابعين -، عن عباس بن سَهْل بن سعدٍ يعني السَّاعِدِي - تابعيٌّ من الطبقةِ الرابعة - قال: سمعتُ ابنَ الزُّبَيْرِ رضي الله عنهما على منبرِ مكةَ في حُطْبَتِهِ يقول: أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان يقول: «لو أن ابنَ آدمَ أُعْطِيَ وادياً ملأَن من ذهبٍ، لأَحَبَّ إليه ثانياً، ولو أُعْطِيَ ثانياً أَحَبَّ إليه ثالثاً، ولا

يسدُّ جوفَ ابنِ آدمَ إلا الترابُ، ويتوبُ اللهُ على مَنْ تابَ»^(١).

وهذا من الرُّبَاعِيَّاتِ التي هي في حُكْمِ الثَّلَاثِيَّاتِ، وأحدُ المَسْمُوعَيْنِ على اللّاهورِيِّ رحمه اللهُ تعالى، وأعلى ما عند البخاري الثَّلَاثِيَّاتُ، وأطولُ أَسَانِيدِهِ تُسَاعِيٌّ.

٢- «الجامع الصحيح» للإمام الحافظ أبي الحجاج مسلم ابن الحجاج القشيري النيسابوري رحمه الله [(ت ٢٦١هـ)].

قرأتُ طَرفاً منه على الفقيه الصالح المُقرئ الشيخ أبي العزائم سلطان بن أحمد المزاحي، بقراءته قطعةً كبيرةً منه على الشيخ شهاب الدين أحمد بن خليل السُّبكي، عن النجم العيطي، عن الزين زكريا.

(ح) وسمعتُ طَرفاً منه على شيخنا العارف بالله صفيّ الدين أحمد بن محمد المدني قدس سره بسنده إلى الزين زكريا، عن مُسندِ الديار المصرية عزّ الدين عبد الرحيم بن محمد، المعروف بابن الفرات القاهري الحنفيّ، عن أبي الثناء محمود^(٢) بن خليفة المنبجي، عن الحافظ شرف الدين عبد المؤمن بن خلف الدميّاطي بإجازته، عن أبي الحسن المؤيد بن محمد الطوسي النيسابوري، بسماعه من فقيه الحرم أبي عبد الله محمد بن الفضل الفراوي، أخبرنا أبو الحسين عبد الغافر بن محمد بن عبد الغافر الفارسي، أخبرنا أبو أحمد محمد بن عيسى الجلودي، حدثنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان الزاهد النيسابوري، عن مؤلفه.

(١) «صحيح البخاري» (٦٤٣٨).

(٢) في (ح): «محمد» وهو خطأ.

وبه إلى مسلم: حدثنا قُتَيْبَةُ بن سعيد، حدثنا أَبُو عَوَانَةَ، عن زياد بن عِلَاقَةَ، عن المغيرة بن شُعْبَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى حَتَّى انْتَفَخَتْ قَدَمَاهُ، فَقِيلَ لَهُ: أَتَكَلَّفُ هَذَا وَقَدْ غُفِرَ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ؟ قَالَ: «أَفَلَا أَكُونُ عَبْدًا شَكُورًا»^(١).
وهذا من رباعياته، وهو أعلى ما عنده^(٢).

٣- «سنن الحافظ أبي دواد سليمان بن الأشعث السجستاني» [(٢٧٥هـ)].

سمعتُ طرفاً منه على شيخنا العارف بالله صفيّ الدين أحمد بن محمد المدنيّ قُدِّسَ سرُّه بسنده إلى ابن الفُرَاتِ، عن أبي حفص^(٣) عمر بن الحسن بن مزيد^(٤) بن أميلة المِراغِي، عن الفخرِ أبي الحسن علي بن أحمد بن عبد الواحد بن البخاري، عن أبي حفص عمر بن محمد بن طَبْرَزْدَ البَغْدَادِي، أنا به الشيخان: أبو البدر إبراهيم بن محمد بن منصور الكَرخي، وأبو الفتح مُفْلِح بن أحمد بن محمد الدُّومي^(٥) سماعاً عليهما ملفّقاً، قالوا: أنا بها الحافظُ الكبير أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيبُ البَغْدَادِي، أنا أبو عمر القاسم بن جعفر بن عبد الواحد الهاشمي، أنا أبو علي محمد بن أحمد بن عمرو اللُّؤلؤي، أنا أبو داود.

وبه إلى أبي داود: حدثنا مسلم بن إبراهيم، حدثنا عبد السلام بن أبي حازم

(١) «صحيح مسلم» (٢٨١٩).

(٢) هو بإسناده في «الجواهر الغوالي» لمحمد البديري الدميّاطي تلميذ المصنف (ص ٢٠).

(٣) في (ح): «جعفر» وهو تصحيف.

(٤) في (ح): «زيد».

(٥) في (ر): «الرومي»، وهو تحريف، وصوابه بالدال كما في النسخ، وانظر ترجمته في «السير»

أبو طالوت قال: شهدتُ أبا بَرزَةَ دَخَلَ على عُبيد الله بن زياد، فحدَّثني فلانٌ - سَمَّاهُ مسلماً - وكان في السَّماط، فلما رآه عُبيد الله، قال: إنَّ محمدَ يَكُفُّم هذا الدحداحُ، فَفَهَمَهَا الشَّيْخُ فقال: ما كُنْتُ أَحْسَبُ أَنِّي أَبْقَى في قومٍ يُعَيِّرُونِي بصحبةِ محمدٍ ﷺ، فقال له عُبيد الله: إنَّ صحبةَ محمدٍ ﷺ لك زِينٌ غَيْرُ شَيْنٍ ثم قال: إِنَّمَا بَعَثْتُ إِلَيْكَ لِأَسْأَلَكَ عن الحوضِ، سمعتَ رسولَ الله ﷺ يذكَرُ فيه شيئاً؟ فقال أبو بَرزَةَ: نعم، لا مرةً ولا ثنتين، ولا ثلاثاً، ولا أربعاً، ولا خمساً، فَمَنْ كَذَّبَ بِهِ فلا سقاهُ اللهُ منه، ثم خرج مُغَضَّباً^(١).

وهذا من الرُّبَاعِيَّاتِ التي في حُكْمِ الثُّلَاثِيَّاتِ، وهو أعلى ما عنده^(٢).

٤ - «الجامع» للحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرَةَ التَّرمِذِيِّ رحمه الله تعالى [٢٧٩هـ].

قرأتُ طرفاً منه على الفقيه الصالح، أستاذ الإقراء بالأزهر، الشيخ أبي العزائم سلطان بن أحمد المَزَّاحِيَّ رحمه الله سنة (١٠٦١) وأجاز لي سائرَه. وسمعتُ طرفاً منه على شيخنا العارف بالله صفيِّ الدين أحمد بن محمد المدني رَوَّحَ اللهُ رُوحَه.

بسندِهِما إلى: ابن طَبْرَزْد، أخبرنا أبو الفتح عبد الملك بن أبي القاسم عبد الله بن أبي سهل الكَرْوخي، عن أبي عامر محمود بن القاسم الأزدي، وأبي بكر

(١) «سنن أبي داود» (٤٧٤٩)، وإسناده ضعيف، فيه: راوٍ لم يسم، وأخرجه أحمد (١٩٧٧٩) بإسناد صحيح.

(٢) انظر: «الجواهر الغوالي» لتلميذ المصنف البديري (ص ٢٢). وهو في «الجامع» للترمذي (٢٢٦٠).

أحمد بن عبد الصمد التَّاجِرُ الْغُورَجِي، وأبي نصر عبد العزيز بن أحمد^(١) الْهَرَوِيُّ التَّرياقِي، إلا الجزء الأخير، وهو من أول مناقب ابن عباس إلى آخر الكتاب، فسمعه الْكروخيُّ من أبي المظفر عبيد الله بن علي بن ياسين الدَّهَّانُ الْهَرَوِي.

قالوا جميعاً: أخبرنا أبو محمد عبد الجبَّار بن محمد بن عبد الله بن أبي الجراح الجَرَّاحِيُّ الْمَرُوْزِيُّ، أخبرنا الشيخُ الثَّقَةُ الْأَمِينُ أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مَحْبُوبِ بْنِ فَضِيلِ التَّاجِرِ الْمَحْبُوبِيِّ، عن الترمذي.

وبه إلى الترمذي: حدثنا إسماعيل بن موسى الْفَزَارِي ابْنُ بِنْتِ السُّدِّي الْكُوفِي، حدثنا عمر بن شاکر، عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يأتي على الناس زمانٌ الصَّابِرُ فِيهِمْ عَلَى دِينِهِ كَالْقَابِضِ عَلَى الْجَمْرِ».

قال أبو عيسى: هذا حديثٌ غريبٌ من هذا الوجه، وعمر بن شاکر شيخٌ بصرِيٌّ، وقد روى عنه غير واحدٍ من أهل العلم. انتهى.

وهذا وقع له ثلاثياً، وهو أعلى ما عنده^(٢).

ورويناه مُسَلَّساً فِي الصُّوفِيَّةِ فِي أَكْثَرِهِ: أَنَا شَيْخُنَا الْعَارِفُ بِاللَّهِ صَفِيُّ الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ الْمَدْنِيِّ الصُّوفِيِّ، عن شيخه العارف بالله أبي المواهب أحمد بن علي بن عبد القدوس الْعَبَّاسِيُّ الشَّنَّأَوِي ثُمَّ الْمَدْنِيِّ الصُّوفِيِّ، عن والده علي بن عبد القدوس الْعَبَّاسِيُّ الشَّنَّأَوِي الصُّوفِي، عن شيخه العارف بالله عبد الوهَّاب بن أحمد الشُّعْرَاوِيِّ^(٣) الصُّوفِيِّ، عن شيخه ولي الله زين الدين زكريا بن محمد الْقَاهِرِي الْفَقِيه

(١) كذا في النسخ: «أحمد»، وصوابه: «محمد»، انظر: «السير» (١٩ / ٦).

(٢) انظر: «الجواهر الغوالي» للبيدي (ص ٢٢).

(٣) في (ح): «الشُعْرَانِي».

الصوفي، عن العارف بالله أبي الفتح محمد بن زين الدين العثماني المرائي المدني الصوفي، عن شيخه العارف بالله شرف الدين إسماعيل بن إبراهيم بن عبد الصمد الهاشمي العقيلي الجبرتي الزبيدي الصوفي، عن المسند المعمر أبي الحسن علي بن عمر الواني الصوفي، عن أستاذ التحقيق أبي عبد الله محيي الدين محمد بن علي بن العربي الحاتمي الطائي، الأندلسي، ثم المكي، ثم الدمشقي، الصوفي، عن الإمام القطب الشيخ الثقة الأمين شيخ الشيوخ ببغداد عبد الوهاب بن علي بن ابن سكينه البغدادي الصوفي، عن أبي الفتح عبد الملك بن عبد الله الكروخي الصوفي، عن شيخه المحقق الحافظ أبي إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري الهروي الصوفي، عن عبد الجبار الجراحي بسنده.

٥ - «سنن الحافظ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي رحمه الله تعالى»

[٥٣٠٣هـ].

سمعت طرفاً منه على شيخنا الإمام صفى الدين أحمد قدس سره بسنده السابق إلى التنوخي بسماعه على أيوب بن نعمة النابلسي، أنبأنا إسماعيل بن أحمد العراقي، عن عبد الرزاق بن إسماعيل القومسي، أنا أبو محمد عبد الرحمن بن حميد الدوني، أنا أبو نصر أحمد بن الحسين القاضي الدينوري المعروف بالكسار، أنا الحافظ أبو بكر أحمد بن محمد بن إسحاق القاضي الدينوري المعروف بابن الشبي، أخبرنا النسائي^(١).

ورويناه مُسلسلاً بالصوفية بالسند السابق إلى الشيخ محيي الدين بن العربي

(١) انظر: «الجواهر الغوالي» (ص ٢٣).

قَدَّسَ سِرُّهُ، عَنِ الْحَافِظِ أَبِي طَاهِرٍ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ السَّلْفِيِّ الصُّوفِيِّ، عَنِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَمْدِ بْنِ الْحَسَنِ الدُّونِيِّ الصُّوفِيِّ الزَّاهِدِ، عَنِ الْكَسَّارِ، عَنِ ابْنِ السُّنِيِّ، عَنِ النَّسَائِيِّ.

وَالسَّلْفِيُّ هُوَ الْعَاشِرُ فِي هَذَا السَّنَدِ.

وَيَرَوِيهِ شَيْخُنَا الْإِمَامُ صَفِيُّ الدِّينِ أَحْمَدُ قَدَّسَ سِرَّهُ، عَنِ الرَّمَلِيِّ، عَنِ زَكْرِيَا، عَنِ أَبِي الْفَتْحِ الْمَرَاغِيِّ، عَنِ الشَّيْخِ إِسْمَاعِيلِ الْجَبَرْتِيِّ، عَنِ عَلِيِّ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْوَانِيِّ، عَنِ الشَّيْخِ مَحْيِيِّ الدِّينِ، عَنِ السَّلْفِيِّ.

فَالسَّلْفِيُّ الثَّامِنُ.

وَبِالْإِسْنَادِ إِلَى النَّسَائِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ وَهَبٍ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلْمَةَ، حَدَّثَنِي أَبُو عَبْدِ الرَّحِيمِ هُوَ خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ الْحَرَائِيِّ، حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ أَبِي أَنَيْسَةَ، عَنِ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمِ الزُّهْرِيِّ، كَتَبَ إِلَيْهِ يَذْكُرُ: أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَهُ، أَنَّ زُفَرَ بْنَ أَوْسَ بْنَ الْحَدَثَانَ النَّصْرِيَّ حَدَّثَهُ، أَنَّ أَبَا السَّنَابِلِ بْنَ بَعْكَكٍ بْنَ السَّبَّاقِ قَالَ لِسُبُعِيَّةِ الْأَسْلَمِيَّةِ: لَا تَحْلِينَ حَتَّى يَمُرَّ عَلَيْكَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعِشْرُونَ، أَقْصَى الْأَجْلِينَ، فَأَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلَتْهُ عَنِ ذَلِكَ، فَزَعَمَتْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَفْتَاهَا أَنْ تَنْكِحَ إِذَا وَضَعْتَ حَمْلَهَا، وَكَانَتْ حُبْلَى فِي تِسْعَةِ أَشْهُرٍ حِينَ تُوفِّي زَوْجَهَا، وَكَانَتْ تَحْتَ سَعْدِ بْنِ خَوْلَةَ، فَتُوفِّي فِي حِجَّةِ الْوَدَاعِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَنَكَحَتْ فَتَى مِنْ قَوْمِهَا حِينَ وَضَعَتْ مَا فِي بَطْنِهَا^(١).

وَأَخْبَرَنَا هُوَ عَالِيًّا شَيْخُنَا الْإِمَامُ صَفِيُّ الدِّينِ أَحْمَدُ قَدَّسَ سِرُّهُ، عَنِ الشَّمْسِيِّ

الرَّملي، عن الزَّين زكريا، عن الحافظِ ابن حجرٍ قال: قرأتُ على الشيخِ أبي إسحاق التَّنُوخي، أنَّ أحمدَ بن أبي طالب أخبرهم سماعاً عليه، أنا عبد الله بن عمر هو ابن اللَّتِّي، أنا أبو الوقت، أنا أبو عبد الله محمد بن عبد العزيز الفارسي، أنا أبو محمد عبد الرحمن بن أحمد الشُّريحي، أنا أبو القاسم عبد الله بن محمد البَغويُّ، أنا أبو الجَهْم العلاء بن موسى بن عطية الباهليُّ، أنا الليثُ بن سعدِ المصريُّ، عن هشام بن عُرُوَّة، عن عُرُوَّة، عن المِسورِ بن مَخْرَمَةَ، له ولأبيه صُحْبَةٌ، أنَّ سُبَيْعَةَ الأَسلميةَ توفِّي عنها زوجها وهي حُبلى، فلم تَلَبْثْ إلا لياليَ حتى وَضَعَتْ، فلما حَلَّتْ خُطِبَتْ، فاستأذنت رسولَ الله ﷺ في النِّكاحِ حين وَضَعَتْ، فأذِن لها فنكَّحتُ^(١).

قال الحافظُ ابنُ حجرٍ: هذا حديثٌ صحيحٌ.

أخرجه البخاريُّ ومسلمٌ من طُرُقٍ مطولاً ومختصراً من حديثِ سُبَيْعَةَ الأَسلمية^(٢).

وأخرجه النَّسائيُّ عن محمد بن وَهْبِ الحرَّاني، يعني بسنِّده السابقِ إلى سُبَيْعَةَ^(٣).

قال الحافظُ ابنُ حجرٍ: وباعتبارِ العَدَدِ كأنَّ شيخنا سَمِعَهُ من النَّسائيِّ وصافَحَهُ، وبين وفائيهما أربع مئة سنة إلا يسيراً، وهذا في غاية العُلُو. انتهى^(٤).

(١) انظر: «نظم اللآلي بالمئة العوالي» لابن حجر (ص ١٣٤ - ١٣٥)، و«معجم الصحابة» للبغوي (٣٥٧ / ٥)، و«جزء أبي الجهم» (٧٦).

(٢) أخرجه البخاري (٣٩٩١) (٥٣٢٠)، ومسلم (١٤٨٤) (١٤٨٥).

(٣) أخرجه النسائي (٣٥١٩).

(٤) انظر: «نظم العوالي» (ص ١٣٥).

قلت: وذلك أنَّ التَّنُوخِيَّ مات سنة (٨٠٠) كما قال الحافظُ ابنُ حجرٍ في «الدرر الكامنة»^(١)، والنَّسَائِيَّ مات سنة (٣٠٣)^(٢).

وقلت: وباعتبار العدد، كأنَّ شيخنا الإمامَ صفيَّ الدين أحمدَ قدس سره سمعه من السُّلْفِيِّ وصافحَه، والسُّلْفِيَّ توفي سنة (٥٧٦) كما قاله الحافظُ ابنُ نُقْطَةَ في «التقييد»^(٣)، وشيخنا قدس سره توفي سنة (١٠٧١) في (١٩) ذي الحجة منها، فبين وفاتيهما خمس مئة سنة إلا يسيراً نحو خمس سنين، وهذا في غاية العلو، والله الحمد.

٦ - «سنن الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني المعروف بابن ماجه رحمه الله تعالى» [(٢٧٥هـ)].

وماجه: لقبُ يزيدَ والدِ محمد، لا جدّه كما في «القاموس».

سمعتُ طرفاً منه على شيخنا الإمام صفيَّ الدين أحمدَ قدس سره أواخر سنة (١٠٧١) بسنده إلى الحافظِ ابنِ حجرٍ، بقراءته على أبي الحسن [علي] بن أبي المجددِ الدمشقي، عن أبي العباسِ الحَجَّارِ، عن أنجبِ بنِ أبي السَّعادات، أخبرنا أبو زُرْعَةَ [طاهر ابن الحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر] المقدسي، أخبرنا أبو منصور [محمد بن الحسين بن الهيثم] المُقَوِّمِي، أخبرنا أبو طلحة [القاسم ابن أبي البدر]^(٤)

(١) انظر: «الدرر الكامنة» (١ / ١٠).

(٢) وعلى هذا بينهما خمس مئة سنة إلا يسيراً، بزيادة مئة على ما ذكر.

(٣) انظر: «التقييد» لابن النقطة (ص ١٧٨).

(٤) قوله: «أبي البدر»: كذا في (ك)، وصوابه: «أبي المنذر» كما في «التقييد» لابن نقطة (ص ٦٣)

و(ص ٤٢٩)، و«سير أعلام النبلاء» (١٧ / ٢٧١).

الخطيب، أخبرنا أبو الحسن [علي بن إبراهيم بن سلمة بن بحر] ^(١) القطان، أخبرنا به مؤلفه أبو عبد الله ابن ماجه القزويني.

وبه إلى ابن ماجه قال - وهو أولُ ثلاثياته -: حدثنا جبارة بن المغلس، حدثنا كثير بن سُلَيْم قال: سمعتُ أنسَ بن مالك رضي الله عنه يقول: قال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُكْثِرَ اللَّهُ خَيْرَ بَيْتِهِ، فَلْيَتَوَضَّأْ إِذَا حَضَرَ غَدَاؤَهُ وَإِذَا رُفِعَ» ^(٢).

٧ - «الموطأ» لإمام دار الهجرة نجم الهدى مالك بن أنس الأصبحي رضي الله عنه وشكر سعيه [١٧٩هـ].

سمعتُ طرفاً منه على شيخنا العارف بالله صفي الدين أحمد بن محمد المدني الأنصاري رُوحَ الله رُوحه، عن الشمس الرملي، عن الزين زكريا، عن الحافظ ابن حجر، عن المُسنِد المُعَمَّر عمر بن حسن بن أميلة المَراغي، عن عز الدين أحمد بن إبراهيم بن عمر الفاروثي، أخبرنا به أبو إسحاق إبراهيم بن يحيى بن أبي حفاظ المكناسي، أنا أبو الحسين محمد بن محمد بن سعيد بن زرقون، بإجازته عن أبي عبد الله أحمد بن محمد بن عبد الله بن غلبون بن الحصار الخولاني، عن أبي عمرو عثمان بن أحمد القيجاطي، عن أبي عيسى يحيى بن عبد الله بن يحيى بن يحيى بن يحيى، عن عم أبيه مروان عبيد الله بن يحيى بن يحيى، عن أبيه يحيى بن يحيى المصمودي اللثي، عن الإمام الحافظ الحجَّة مالك بن أنس الأصبحي.

وبه إلى الإمام مالك قال في كتاب الجامع: النهي عن القول بالقدر، عن أبي

(١) ما بين معكوفتين كله زيادة من (ك)، ليس في بقية النسخ ولا في «الجواهر الغوالي» (ص ٢٤).

(٢) «سنن ابن ماجه» (٣٢٦٠)، وانظر: «الجواهر الغوالي» (ص ٢٤).

الزُّنَاد [هو عبد الله بن ذكوان]، عن الأَعْرَج [هو عبد الرحمن بن هُرْمَز]، عن أبي هريرة: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ [قال] (١): «تَحَاجَّ آدَمُ وَمُوسَى، فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى، فَقَالَ لَهُ مُوسَى: أَنْتَ آدَمُ الَّذِي أَغْوَيْتَ النَّاسَ وَأَخْرَجْتَهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ؟ فَقَالَ لَهُ آدَمُ: أَنْتَ مُوسَى الَّذِي أَعْطَاهُ اللَّهُ عِلْمَ كُلِّ شَيْءٍ وَاصْطَفَاهُ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَتِهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: أَفْتَلُوْنِي عَلَى أَمْرٍ قَدْ قُدِّرَ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ أُخْلَقَ» (٢).

والمراذُ بالقولِ بالقَدْرِ: جحدُ القَدْرِ، منهيٌّ عنه؛ لأنَّ الإيمانَ بالقَدْرِ - وأنَّ ما أصابك لم يكنْ لِيُخْطِئْكَ، وأنَّ ما أخطأك لم يكنْ لِيُصِيبْكَ - واجبٌ، وإنما حجَّ آدَمُ موسى عليهما السلام لأنَّ لَوْمَ موسى عليه السلام إنما يتَّجه على تقديرِ استقلالِ العبدِ في كسبِ أفعاله، والاستقلالُ باطلٌ بنصِّ ﴿مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾ [الكهف: ٣٩]، ونصِّ: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠]، و: «ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن» (٣)، وموسى عليه السلام كان يعلمُ ذلك، فإنه الذي قال فيه آدَمُ عليه السلام: أَعْطَاهُ اللَّهُ عِلْمَ كُلِّ شَيْءٍ، وخصوصاً اعترفَ بأنَّه في التوراةِ كان مكتوباً على آدَمَ عليه السلام قبل أن يُخلَقَ بأربعينَ عاماً، كما في روايةٍ أُخرى (٤)، لكنَّه كان حين اللومِ ناسياً لذلك، كما نسي وصيةَ الخضرِ عليه السلام فقال ﴿أَخْرَقْنَاهَا لِلنُّعْرُقِ أَهْلِهَا﴾ [الكهف: ٧١] فلما ذكَّره الخضرُ عليه السلام تذكَّر، وقال: ﴿لَا تُؤَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ﴾ [الكهف: ٧٣]، وهنا لما ذكَّره آدَمُ عليه السلام بالقَدْرِ السابقِ المستلزمِ لعدمِ الاستقلالِ

(١) ما بين معكوفتين زيادة من (ك) و(ج)، عدا الأخيرة فمن (ك) وحدها.

(٢) «الموطأ» (٢ / ٨٩٨)، وانظر: «الجواهر الغوالي» (ص ٢٥).

(٣) أخرجه أبو داود (٥٠٧٥)، والنسائي في «الكبرى» (٩٧٥٦) من حديث ابنة رسول الله ﷺ، وإسناده

ضعيف.

(٤) أخرجه البخاري (٦٦١٤)، ومسلم (٢٦٥٢).

تذكر أن آدم عليه السلام كان مضطراً إلى اختيار ما صدر منه مما صار سبباً للإخراج من الجنة بنص التوراة، لا مستقلاً في الاختيار، وكل ما كان كذلك لم يتجه فيه اللوم، فلهذا حج آدم موسى.

وأما ما يُقال: إن القدر السابق لو كان حجةً للعاصي لبطل الأمر والنهي.

فجوابه: أن آدم عليه السلام لم يحتج بالقدَر على أنه لم يرتكب المنهيَّ المشار إليه في لوم موسى عليه السلام بقوله: «أهبطت الناس بخطيئتك إلى الأرض» ففي بعض طرق الحديث: «هل وجدت فيها - أي: في التوراة -: ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾؟ قال: نعم»^(١)، فاعترف هو كموسى عليهما السلام بأن الله تعالى سمّاه معصيةً، وبأنه ارتكب المنهيَّ، ولكنه قال: إنه كان مكتوباً عليّ قبل أن أُخلق، فلا بدّ من اختيار كسبه، فأنا مضطّرُّ إلى اختياره لا مستقلُّ فيه.

وليس معناه أن هذا العمل مع كونه ارتكاباً للمنهيّ ليس بمعصية لكونه مضطراً في اختياره، فإن هذا^(٢) مما لا ينبغي أن يتوهم في حق كل مؤمن بالقدَر من عامة المؤمنين بأن الله الحجة البالغة، فكيف بصفي الله آدم عليه السلام؟ هذا هو التحقيق في فهم الحديث.

وقيل: إنّما حجّه آدم لأن آدم^(٤) أبوه.

(١) أخرجه مسلم (٢٦٥٢).

(٢) في (ك): «إلى».

(٣) في (ك): «ذلك».

(٤) في (ك): «لأنه».

وَرُدَّ بَأَنَّ هَذَا الْكَلَامَ لَا تَحْصِيلَ فِيهِ أَلْتَبَّةٌ، فَإِنَّ حِجَّةَ اللَّهِ يَجِبُ الْمَصِيرُ إِلَيْهَا، مَعَ الْأَبِ كَانَتْ أَوْ مَعَ الْإِبْنِ.

وَقِيلَ: إِنَّمَا حِجَّتْهُ لِأَنَّ الذَّنْبَ فِي شَرِيعَةٍ وَاللُّومَ فِي أُخْرَى.
وَرُدَّ بَأَنَّ هَذَا مِنْ جِنْسِ مَا قَبْلَهُ، إِذْ لَا تَأْثِيرَ لِهَذَا فِي الْحُجَّةِ بِوَجْهِ، وَهَذِهِ الْأُمَّةُ تَلُومُ الْأُمَّةَ الْمُخَالَفَةَ لِرِسَالَتِهَا الْمُتَقَدِّمَةِ عَلَيْهَا بِوَجْهِ مَقْبُولٍ، وَإِنْ كَانَ لَمْ يَجْمَعُهُمْ شَرِيعَةٌ، فَإِنَّ مَخَالَفَةَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ يُلَامُ عَلَيْهِمَا فِي كُلِّ شَرِيعَةٍ.
وَقِيلَ: إِنَّمَا حِجَّتْهُ لِأَنَّهُ كَانَ قَدْ تَابَ مِنَ الذَّنْبِ، وَ«التَّائِبُ مِنَ الذَّنْبِ كَمَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ»^(١)، فَلَا يَجُوزُ لَوْمُهُ.

وَرُدَّ بَأَنَّ آدَمَ لَمْ يَقُلْ: أَتَلُومُنِي عَلَى ذَنْبٍ قَدْ ثُبْتُ مِنْهُ، فَلَمْ يَجْعَلْهُ حِجَّةً عَلَى مُوسَى، وَإِنَّمَا قَالَ: «أَتَلُومُنِي عَلَى أَمْرٍ قَدَّرَ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ أُخْلَقَ»، فَيَلْزَمُ مِنْ هَذَا الْإِلْغَاءِ مَا عَلَّقَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ وَجْهَ الْحِجَّةِ وَاعْتَبَارُ مَا أَلْغَاهُ، فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ.
وَقِيلَ: إِنَّمَا حِجَّتْهُ لِأَنَّهُ لَأَمَّهُ فِي غَيْرِ دَارِ التَّكْلِيفِ.

وَرُدَّ بَأَنَّ هَذَا أَيْضاً فَاسِداً، لِأَنَّ آدَمَ لَمْ يَقُلْ لَهُ: لُؤْمَتُنِي فِي غَيْرِ دَارِ التَّكْلِيفِ، فَيَلْزَمُهُ الْإِلْغَاءُ وَالْإِعْتَابُ الْمَذْكُورَانِ.

وَبِالْجُمْلَةِ: لَمْ أَقْفِ فِي شَيْءٍ مِنْ شُرُوحِ الْحَدِيثِ عَلَى وَجْهِ شَافٍ فِي فَهْمِ الْحَدِيثِ، سَأَلِمُ مِنَ الْإِعْتِرَاضِ، وَمَا ذَكَرْنَاهُ أَوَّلًا هُوَ التَّحْقِيقُ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

٨- «مسند الإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي رضي الله عنه»

[(٤٢٠٤هـ)].

سَمِعْتُ طَرَفًا مِنْهُ عَلَى شَيْخِنَا الْعَارِفِ بِاللَّهِ صَفِيِّ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ الْمَدَنِيِّ

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ (٤٢٥٠) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ بِشَوَاهِدِهِ.

قدّس سرّه، بإجازته من الشمسِ محمد الرّملي، عن الزّين زكريا، عن الحافظ ابن حجر، عن الصّلاح ابن أبي عمر، عن الفخر ابن البخاري، عن القاضي أبي المكارم أحمد بن محمد بن محمد بن عبد الله اللبّان، وأبي جعفر محمد بن أحمد بن نصر الصّيدلاني، عن أبي علي الحسن بن أحمد الحدّاد، عن الحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، عن أبي العباس محمد بن يعقوب الأصم، أخبرنا الرّبيع بن سليمان المرادي، أخبرنا الشافعي.

وبه إلى الشافعي رضي الله عنه قال - وهو من ثلاثياته وهو أعلى ما عنده -: أخبرنا مالك، عن عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: بينما النّاس بقُباء في صلاة الصّبح، إذ أتاهم آت، فقال: إن رسول الله ﷺ قد أنزل عليه الليلة قرآن، وقد أمر أن يستقبل الكعبة، فاستقبلوها، وكانت وجوههم إلى الشام فاستداروا إلى الكعبة^(١).

٩- «الرسالة» للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي [٢٠٤هـ].

أنا العارف بالله صفيّ الدين أحمد بن محمد المدني، عن شيخه أبي المواهب أحمد بن علي العباسي الشّناويّ والشمس محمد بن أحمد الرّملي.

برواية الأول: عن الشيخ حسن الدّنجيهي، عن الحافظ جلال الدّين السيوطي، قال: أخبرني أمّ الفضل هاجر بنت الشّرف محمد بن محمد القرشي، قالت: أخبرني بها السّراج عمر بن محمد الكومي سماعاً، أنا أبو الحسن علي بن عبد المؤمن بن عبد العزيز الحارثي، أخبرنا إسماعيل بن إبراهيم بن أبي اليسر التّنوخي.

(١) «مسند الشافعي» (١٧٧)، و«الجواهر الغوالي» (ص ٢٧-٢٨).

وبرواية الثاني: عن الزَّين زكريا، عن الحافظ ابن حجر، عن الصَّلاح محمد بن أحمد بن عمر المقدسي ثم الصَّالحي، عن الفخر أبي الحسن علي ابن أحمد البخاري المقدسي ثم الصَّالحي.

قال هو وإسماعيل التنوخي: أخبرنا أبو طاهر بركات بن إبراهيم الخشوعي الدَّمشقي، أخبرنا الأمين أبو محمد هبة الله بن أحمد الأكنفاني الدمشقي، أخبرنا أبو بكر محمد بن علي بن محمد السلمي، أخبرنا أبو القاسم تَمَّام بن محمد الرَّازي وعبد الرحمن بن عمر بن نصر الشَّيباني قالوا: أخبرنا أبو علي الحسن بن حبيب ابن عبد الملك الحصائري الفقيه، أخبرنا الرَّبيع بن سليمان بن عبد الجَبَّار المُرادِي المصري، أخبرنا الشافعي^(١).

وبه إلى الشافعي قال: ثنا سفيان بن عُيينة، عن عبد الملك بن عُمير، عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود، عن أبيه: أن رسول الله ﷺ قال: «نَصَّرَ اللهُ عَبْدًا سَمِعَ مَقَالَتِي، فَحَفِظَهَا وَوَعَاها وَأَدَّأها، فُرُبَّ حَامِلٍ فَفِيهِ، وَرُبَّ حَامِلٍ فَفِيهِ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ، ثَلَاثٌ لَا يَغْلُ عَلَيْهِنَّ قَلْبُ مُسْلِمٍ: إِخْلَاصُ الْعَمَلِ لِلَّهِ، وَالنَّصِيحَةُ لِلْمُسْلِمِينَ، وَلِزَوْمُ جَمَاعَتِهِمْ، فَإِنَّ دَعْوَتَهُمْ تَحِيْطُ مِنْ وَرَائِهِمْ»^(٢).

(ح) وبالإسناد إلى الترمذي: ثنا ابن أبي عمر، حدثنا سفيان، عن عبد الملك بن عُمير، عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود، عن أبيه، عن النبي ﷺ قال: «نَصَّرَ اللهُ

(١) انظر: «إثارة الفوائد» (١/ ١١٣)، و«العجالة المكية في أسانيد الشيخ محمد بن سعيد سنبل» (ص ١٣٦).

(٢) انظر: «الرسالة» للشافعي (ص ٤٠١)، و«مسند الشافعي» (١٨٠٦)، واختلف في سماع عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود من أبيه.

امراً سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاها وَحَفِظَها وَبَلَّغَها، فُرِّبَ حَامِلِ فِقْهِ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ، ثَلَاثٌ لَا يَغْلُ عَلَيْهِنَّ قَلْبُ مُسْلِمٍ: إِخْلَاصُ الْعَمَلِ لِلَّهِ، وَمَنَاصِحَةُ أُمَّةِ الْمُسْلِمِينَ، وَلِزَوْمُ جَمَاعَتِهِمْ، فَإِنَّ الدَّعْوَةَ تُحِيطُ مِنْ وَرَائِهِمْ»^(١).

١٠ - «كتاب اعتقاد الشافعي» للحافظ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي

[٦٠٠هـ].

بالإسناد إلى الفخر ابن البخاري، عن الحافظ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي .

وبه إلى الحافظ عبد الغني، قال في «باب اتباعه صالح سلف الأمة ومجانبيته التأويل، وترك التشبيه والتعطيل»: أخبرنا أبو موسى هو محمد بن عمر المدني الحافظ، ثنا أبو العز أحمد بن عبيد الله بن كادش فيما كتب إلي من بغداد، أنا أبو طالب محمد بن علي بن الفتح الحربي العشاري، أنبأنا علي بن عبد العزيز بن مَرْدَك، أنبأنا عبد الرحمن بن أبي حاتم الرّازي، ثنا يونس بن عبد الأعلى المصري قال: سمعتُ أبا عبد الله محمد بن إدريس الشافعي يقول وقد سُئِلَ عن صفاتِ الله عز وجل وما يَنْبَغِي أَنْ يُؤْمَنَ بِهِ، فقال: اللهُ تَعَالَى أَسْمَاءُ وَصِفَاتُ جَاءَ بِهَا كِتَابُهُ، وَأَخْبَرَ بِهَا رَسُولُهُ ﷺ، لَا يَسَعُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِ اللَّهِ قَامَتْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ إِلَّا الْإِيمَانُ بِهَا، إِذِ الْقُرْآنُ نَزَلَ بِهِ، وَصَحَّ عِنْدَهُ بِقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ فِيمَا رَوَى عَنْهُ الْعَدْلُ، فَإِنْ خَالَفَ ذَلِكَ بَعْدَ ثُبُوتِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِ فَهُوَ بِاللَّهِ كَافِرٌ، فَأَمَّا قَبْلَ ثُبُوتِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِ مِنْ جِهَةِ الْخَبَرِ فَمَعذُورٌ بِالْجَهْلِ، لِأَنَّ عِلْمَ ذَلِكَ لَا يُدْرِكُ بِالْعَقْلِ، وَلَا بِالرُّوْيَةِ وَبِالْفِكْرِ.

ونحو ذلك إخبارُ الله سبحانه إيَّانا أنه سَمِيعٌ بَصِيرٌ، وَأَنَّ لَهُ يَدَيْنِ، بِقَوْلِهِ سَبْحَانَهُ:

(١) «سنن الترمذي» (٢٦٥٨)، وقال: حديث حسن صحيح.

﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، وأن له يَمِينًا بقوله سبحانه: ﴿وَالسَّمَوَاتِ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧]، وأنَّ له وَجْهًا بقوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]، وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]، وأنَّ له قَدَمًا بقوله ﷺ: «حتى يضع الجبارُ فيها قدمه»^(١)، يعني: في جهنم، وأنه يضحك من عبده المؤمن، يقول ﷺ للذي قُتِلَ في سبيلِ الله: «أَنَّه لَقِيَ اللهَ وهو يضحكُ إليه»^(٢)، وأنه «يَهْبِطُ كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا» لخبر رسول الله ﷺ بذلك^(٣)، وأنه «ليس بأعور» لقول النبي ﷺ: «إِنَّهُ أَعُورٌ، وَإِنْ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعُورًا»^(٤)، وأنَّ المؤمنين يرون ربَّهم يومَ القيامةِ بأبصارِهِم كما يرون القمرَ ليلةَ البدرِ^(٥)، وأنَّ اللهَ إضْبَعًا لقول النبي ﷺ: «مَا مِنْ قَلْبٍ إِلَّا وَهُوَ بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ عَزَّ وَجَلَّ»^(٦).

فإنَّ هذه المعاني التي وَصَفَ اللهُ بها نفسه ووصفَ بها رسولُ الله ﷺ مما لا يُدْرِكُ حَقِيقَةُ ذلكَ بالفكرِ والرؤية، ولا يَكْفُرُ بالجهلِ بها أحدٌ، إلا بعدَ انتهاءِ الخبيرِ إليه بها، فإنَّه كان الواردُ بذلكَ يقومُ في الفهمِ مقامَ المشاهدةِ في السَّماعِ، وَجَبَ

(١) أخرجه مسلم (٢٨٤٦) من حديث أبي هريرة.

(٢) أخرجه البخاري (٢٨٢٦)، ومسلم (١٨٩٠) من حديث أبي هريرة.

(٣) أخرجه أحمد (٣٦٧٣) من حديث ابن مسعود، والبخاري (١١٤٥)، ومسلم (٧٥٨) من حديث أبي هريرة.

(٤) أخرجه البخاري (٧١٣١)، ومسلم (٢٩٣٣) من حديث أنس.

(٥) أخرجه البخاري (٤٨٥١)، ومسلم (٦٣٣) من حديث جرير.

(٦) أخرجه ابن ماجه (١٩٩)، والنسائي في «الكبرى» (٧٦٩١) من حديث النواس بن سمعان مرفوعاً،

الدِّيُونَةُ عَلَى سَامِعِهَا بِحَقِيقَتِهِ وَالشَّهَادَةِ عَلَيْهِ كَمَا عَايَنَ وَسَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ،
وَنَحْنُ نُنْبِتُ هَذِهِ الصِّفَاتِ، وَنَنْفِي التَّشْبِيهَ كَمَا نَفَى ذَلِكَ عَنْ نَفْسِهِ تَعَالَى ذِكْرُهُ، فَقَالَ
﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] (١).

قال الحافظُ عبد الغني: وهذا من الإمام الشافعيِّ دليلٌ على أن كلَّ ما جاء
عن الله عز وجل ورسوله مما نطق به الكتابُ العزيزُ، وصحَّ النقلُ عن الرسولِ
المصطفى الأمينِ ﷺ أنه قائلٌ به، مُعتقدٌ له، غيرُ رادِّ له. انتهى.

١١ - «كتاب الإيمان» للحافظ أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة [٢٣٥هـ].

أخبرنا شيخنا العارف بالله صفيُّ الدين أحمد بن محمد المدني، عن الشمسِ
الرَّملي، عن الزَّين زكريا، عن الجمال محمد بن إبراهيم المُرشدي المكيِّ الحنفيِّ،
عن المجد محمد بن يعقوب الفيروزآبادي قراءةً عليه سنة (٨٠٠) بقراءته له على
الشجاع عبد الرحمن بن علي بن إبراهيم البعلِّي، عن الحافظ أبي الحسين علي بن
محمد اليونيني سماعاً، أخبرنا أبو الفضل جعفر بن أبي الحسين علي بن هبة الله
الغزِّي، أخبرنا أبو محمد عبد الواحد ابن عساكر بن عبيد الله النجار، بسماعه من أبي
صادقٍ مرشد بن يحيى بن القاسم المدني، أخبرنا به أبو القاسم علي بن محمد بن
علي بن أحمد الفارسي، أخبرنا به أبو محمد الحسن بن رَشيق العسْكري، أخبرنا أبو
العلاء محمد بن محمد بن جعفر الوكيعي الكوفي، حدثنا به أبو بكر بن أبي شيبة.

وبه إلى ابن أبي شيبة قال: ثنا ابن عُليَّة، عن الحجاج بن [أبي] عثمان، عن
يحيى بن أبي كثير، عن هلال بن أبي ميمونة، عن عطاء هو ابنُ يسار، عن معاوية بن

(١) أخرجه أبو طاهر السلفي في «مشيخته» (ص ١٤) من طريق أبي طالب، به.

الحكم السلمي، قال: كانت لي جارية تُرعى غنماً في أصل^(١) أحدٍ والجوانية، فاطلعتها ذات يوم، فإذا الذئب قد ذهب بشاةٍ من غنمها، قال: وإنما أنا رجلٌ من بني آدمٍ آسفٌ كما يأسفون، لكنني صككتها صكةً، فأتيت رسول الله ﷺ فعظم ذلك عليّ، فقلت: يا رسول الله! ألا أعنتها؟ قال: «أيتني بها» فقال لها: «أين الله؟» قالت: في السماء، قال: «من أنا؟» قالت: أنت رسول الله، قال: «أعنتها، فإنها مؤمنة»^(٢).

قال الجمال المرشدي: أخرجه مسلمٌ في الطبِّ والصلاة من «صحيحه» مقطوعاً عن أبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن الصباح، كلاهما عن ابن علية به^(٣).

(ح) وبه إلى الزين زكريا، عن الحافظ ابن حجر، عن أبي هريرة عبد الرحمن بن الحافظ أبي عبد الله الذهبي، عن والده الحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، قال في «كتاب العلو»: أخبرنا أحمد بن إبراهيم الخطيب، ومحمد بن أحمد العُقيلي، ومحمد بن المظفر، قالوا: أخبرنا السخاوي، أخبرنا السلفي، أخبرنا الخليل بن عبد الجبار بقزوين، أخبرنا علي بن الحسن بن جابر، أنا محمد بن علي النقاش، حدثنا القاسم بن الليث، حدثنا المعافى بن سليمان، حدثنا فليح بن سليمان، عن هلال بن علي، عن عطاء بن يسار، عن معاوية بن الحكم السلمي قال: كانت لي غنمٌ ترعى بالعذيبِ بالعريضِ، فكنْتُ أتعهدها، وفيها جاريةٌ لي سوداءُ، فحجَّتها يوماً ففقدت شاةً من خيار الغنم، فقلت: أين الفلانة؟ قالت: أكلها الذئبُ، فأسفتُ وأنا من بني آدم، فضربتُ وجهها، ثم ندمتُ على ما صنعتُ، فذكرتُ ذلك لرسول الله ﷺ فقال: «أضربتَ وجهها؟» وعظم ذلك تعظيماً شديداً، فقلت: يا رسول الله، إن من توبتي أن

(١) كذا في (ك)، والذي في المصادر: غنماً لي قبل أحد.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «الإيمان» (٨٤).

(٣) أخرجه مسلم (٥٣٧)، وعقب (٢٢٢٧).

أُعْتَقَهَا، قال: «ائتني بها قبل أن تُعْتَقَهَا» فجئتهُ بها فقال لها: «مَنْ رَبُّكَ؟» قالت: الله، قال: «وأين هو؟» قالت: في السماء، قال: «فَمَنْ أَنَا؟» قالت: أنتَ رسولُ الله، قال: «أعْتَقَهَا فَإِنَّهَا مؤمِنَةٌ»^(١).

قال الذهبيُّ: هذا حديثٌ صحيحٌ.

ثم قال: ففي الخبر مسألتان: أحدهما قولُ المسلم: أين الله؟ وثانيتها قولُ المسؤول: في السماء، فَمَنْ أنكرَ هاتينِ المسألتينِ، فَإِنَّمَا أنكرَ على المصطفى ﷺ^(٢).

تنبيه:

نَقَلَ الحافظُ ابنُ حجرٍ في «فتح الباري» أَنَّهُ لم يُنْقَلْ عن النبي ﷺ ولا عن أحدٍ من الصحابة من طريقٍ صحيحٍ التصريحُ بوجوبِ تأويلِ شيءٍ من ذلك يعني: المتشابهات، ولا المنعِ مِنْ ذِكْرِهِ، ومن المُحالِ أن يأمرَ اللهُ نبيَّهُ ﷺ بتبليغِ ما أنزلَ إليه مِنْ رَبِّهِ وَيُنزَلَ عليه: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]، ثم يترك هذا الباب فلا يُميِّزُ ما يجوزُ نسبتهُ إليه تعالى مما لا يجوزُ، مع حثِّه على التبليغِ عنه بقوله: «لِيُبْلَغَ الشاهدُ الغائبُ»^(٣)، حتى نقلوا أقواله وأفعاله وأحواله وما فعلَ بحضرتِهِ، فدلَّ على أَنَّهُم اتفقوا على الإيمانِ بِهَا على الوجه الذي أرادَهُ اللهُ تعالى منها، ووجِبَ تنزيهُهُ عن مشابهةِ المخلوقاتِ بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، فَمَنْ أوجبَ خلافَ ذلك بعدهم فقد خالف سبيلَهُم وبالله التوفيق. انتهى^(٤).

(١) أخرجه الذهبي في «العلو» برقم (٥٠).

(٢) من قوله: «الرسالة للإمام أبي عبد الله» إلى هاهنا زيادة من (ك).

(٣) أخرجه البخاري (٦٧)، ومسلم (١٦٧٩) من حديث أبي بكر.

(٤) انظر: «فتح الباري» (١٣ / ٣٩٠).

وُنُقِلَ عَنِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ لِلَّهِ صِفَاتٍ وَصَفَ اللَّهُ بِهَا نَفْسَهُ، وَوَصَفَ بِهَا نَبِيَّهُ ﷺ، مِمَّا لَا تُدْرِكُ حَقِيقَةُ ذَلِكَ بِالْفِكْرِ وَالرَّوْيَةِ، فَحُنَّ نُثِبَتْ هَذِهِ الصِّفَاتُ، وَنَفِي عَنْهُ التَّشْبِيهَ كَمَا نَفَى ذَلِكَ عَنِ نَفْسِهِ، فَقَالَ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] انتهى^(١).

وقد صحَّ من حديثِ ابنِ مسعودٍ مرفوعاً: «وَأَمِنُوا بِمُتَشَابِهِهِ».

والأمر بالإيمانِ بصفةِ الله تعالى منه ﷺ دليلٌ على اتصافِ الحقِّ تعالى بتلك الصفةِ في نفسِ الأمرِ وإن لم يُدركهُ العقلُ بنظره، وهو عينُ الدليلِ على أنَّ الدليلَ العقليَّ المعارضَ للدليلِ النَّقْلِيِّ مُنْتَفٍ في نفسِ الأمرِ، وإنَّ اتصافَ الحقِّ بذلك مجامعٌ للتَّنْزِيهِ، فإنَّ العقلَ لا يستقلُّ بإدراكِ نسبةِ المتشابهِ إلى الله تعالى على وجهِ مجامعٍ للتَّنْزِيهِ، فما ظنُّه بالفكرِ دليلاً معارضاً شبهةً لا دليل، فإجراءُ المتشابهاتِ الواردةِ في الكتابِ والأحاديثِ الصحيحةِ على ظواهرها كما هو مذهبُ السلفِ لا يُنافي التَّنْزِيهَ عِنْدَ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ مِنْ طَرِيقِ الْوَهْبِ الْإِلَهِيِّ.

وبيان ذلك: أنَّ ذاتَ الحقِّ تعالى هو الوجودُ المَحْضُ المَجْرَدُ عَنِ الْمَاهِيَةِ الْعَدَمِيَّةِ الْقَائِمُ بِذَاتِ الْمُتَعَيَّنِ بِذَاتِهِ، الْجَامِعُ لِجَمِيعِ الْكَمَالَاتِ لِذَاتِهِ، الْغَنِيُّ بِذَاتِهِ عَنِ الْعَالَمِينَ، وَكَوْنُهُ تَعَالَى مُتَعَيِّناً بِذَاتِهِ يَقْتَضِي صِحَّةَ ظُهُورِهِ فِي أَيِّ صُورَةٍ شَاءَ، مِنْ غَيْرِ مَنْفَاةٍ لِلتَّنْزِيهِ؛ لِأَنَّ تَجَلِّيَهُ فِي مَظْهَرٍ مُتَعَيَّنٍ بِتَعَيَّنِ زَائِدٍ لَا يُغَيِّرُ تَعَيُّنَهُ الذَّاتِيَّ، لِأَنَّ مَا بِالذَّاتِ لَا يَزُولُ، وَكَلَّمَا لَمْ يَكُنْ مُغَيَّرًا لَمْ يَكُنْ مَنْفِيًا لِلتَّنْزِيهِ بِ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، لِأَنَّهُ تَعَالَى لِكَوْنِهِ غَنِيًّا عَنِ الْعَالَمِينَ لَا يَتَّقِيْدُ بِشَيْءٍ مِنَ الصُّورِ الَّتِي يَتَجَلَّى فِيهَا، فَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْ لَوَازِمِ ذَاتِهِ، فَلَا يَشْبَهُ بِشَيْءٍ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ، لِأَنَّ كُلَّ مَخْلُوقٍ

(١) انظر: «إثبات صفة العلو» للمقدسي (ص ١٨١)، و«سير أعلام النبلاء» (١٠ / ٧٩ - ٨٠).

له صورةٌ متعيّنةٌ اقتضاها الاستعدادُ الذاتيُّ لما سبقه، فيتقيّد بمقتضى الاستعدادِ الذاتيِّ، والله سبحانه لا يتقيّد بشيءٍ من الصُّور، فلا يشبهه ما تقيّد بصورةٍ معيَّنةٍ، فليس كمثله شيءٌ في عينِ التجلّي في الصورةِ

وقد ثبتَ بالنقلِ المتواترِ أنّ الله سبحانه وتعالى يتجلّى في الصُّورةِ، وقد تبينَ مجامعتهُ للتنزيه بـ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ ﴿١﴾ فلا حاجة إلى تأويل شيءٍ من المتشابهاتِ مما وردَ في القرآن والأخبار الصحيحة مما هو من صفاتِ التجلّي في المظهرِ وأفعاله كالاستواءِ على العرشِ، والنزولِ إلى سماءِ الدنيا، والصُّعودِ، والدُّنُو، والتدليّ، والإتيانِ، والمجيءِ، والانصرافِ، والإقبالِ، والإعراضِ، والاستشراقِ، والضحكِ، والتبسُّبشِ، وغير ذلك مما ورد في الكتابِ والسُّنةِ الصحيحةِ، بل يؤمنُ بطواهرها مع التنزيه به بـ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ ﴿٢﴾ اتباعاً للسُّلفِ من القُرُونِ الثلاثةِ: الصحابةِ، والتابعينَ، وأتباعِ التابعينَ، والأئمةِ الأربعةِ، والشيخِ أبي الحسنِ الأشعريِّ.

قال الشيخ الأشعريُّ في كتابه «الموجز»: إن قال قائلٌ ما تقولُ في الاستواءِ؟

قيل له: نقولُ: إنّ الله عز وجل مستوٍ على عرشه كما قال: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] وقد قال: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠] وقال: ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٨] وقال: ﴿ءَأَمْنُم مِّن فِي السَّمَاءِ أَن يَخِفَّ بِكُمْ الْأَرْضُ﴾ [الملك: ١٦]، والسمواتُ فوقها العرشُ، وكلُّ ما علا فهو سماءٌ، فالعرشُ أعلى السماواتِ.

ثم قال: ومما يؤكّد أنّ الله مستوٍ على العرشِ قوله ﷺ: «ينزلُ ربُّنا تبارك وتعالى كلَّ ليلةٍ إلى سماءِ الدنيا» الحديث^(١).

وقال في كتابه «مقالات الإسلاميين» بعد ذكره مقالات الفرق: ذكرُ مقالاتِ

(١) أخرجه البخاري (١١٤٥)، ومسلم (٧٥٨)، من حديث أبي هريرة.

أهل السنة وأصحاب الحديث: جملة قولهم الإقرار بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، وبما جاء عن الله، وما رواه الثقات عن رسول الله ﷺ، لا يردون من ذلك شيئاً، وأن الله على عرشه كما قال: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]^(١).

ثم قال: ويُقَرُّونَ أَنَّ اللَّهَ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَمَا قَالَ: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]^(٢).

إلى أن قال: وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول، وإليه نذهب، وما توفيقنا إلا بالله^(٣).

ثم قال: قال أهل السنة، وأصحاب الحديث: إنه تعالى ليس بجسم ولا يشبه الأشياء وإنه على العرش، إلخ^(٤).

وقال في كتاب «الإبانة»: وإن الله مستوٍ على عرشه كما قال: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، إلى آخره^(٥).

وتلخيص ذلك: أن الله من حيث ذاته لا مكان له ولا جهة لغناه الذاتي، ولكن له الإطلاق في التجلي في أي مظهر شاء، مع بقاء التنزيه بـ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] فصَحَّ الاستواء على العرش على ظاهره بمقتضى التجلي في مظهر يقتضي ذلك.

وصحَّ أن يكون له جهة فوق، لكون العرش أعلى الأجرام، من غير منافاة للتنزيه.

(١) انظر: «مقالات الإسلاميين» (ص ٢٩٠).

(٢) المصدر السابق (ص ٢٩٥).

(٣) المصدر السابق (ص ٢٩٧).

(٤) المصدر السابق (ص ٢١١).

(٥) انظر: «الإبانة» (ص ١١٣).

وإذا صَحَّ الاستواءُ على ظاهره مع بقاء التنزيه صحَّ النزولُ كُلَّ ليلةٍ إلى السماءِ
الدُّنيا في الثُّلثِ الأخيرِ حتى يطلعَ الفجرُ، كما تواتر النقلُ بذلك، وكذا سائر
المتشابهاتِ، وبالله التوفيقُ، قيوم الأرضِ والسمواتِ^(١).

١٢ - «مسند الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني رضي الله عنه وشكر

سعيه» [(٢٤١هـ)].

سمعتُ طرفاً منه على شيخنا الإمامِ صفِيِّ الدين أحمد رَوَّحَ اللهُ روحَه بسنده
السابقِ إلى الفخرِ ابن البخاري، أخبرنا أبو علي حنبل بن عبد الله بن الفرج المكي،
أخبرنا أبو القاسم هبة الله بن محمد بن عبد الواحد بن الحُصين، أخبرنا أبو علي
الحسن بن علي التميميُّ المذهبِ الواعظ، أخبرنا أبو بكر أحمد بن جعفر القَطِيعيُّ،
حدثنا عبد الله ابن الإمامِ أحمد، حدَّثني أبي.

وبه إلى الإمامِ أحمد: حدثنا رَوَّحَ أَمَلَاهُ عَلَيْنَا ببغداد، حدثنا محمد بن أبي
حميد، عن إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقَّاص، عن أبيه، عن جدِّه
سعد بن أبي وقَّاص رضي الله عنه قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «مِنْ سَعَادَةِ ابْنِ آدَمَ
اسْتِخَارَتُهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَمِنْ سَعَادَةِ ابْنِ آدَمَ رِضَاهُ بِمَا قَضَى اللهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَمِنْ
شَقْوَةِ ابْنِ آدَمَ تَرْكُ اسْتِخَارَةِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَمِنْ شَقْوَةِ ابْنِ آدَمَ سَخَطُهُ بِمَا قَضَى اللهُ
عَزَّ وَجَلَّ»^(٢).

قال الحافظُ زين الدين العراقيُّ: رواه البزارُ من روايةِ عامر بن سعدٍ عن أبيه.

يعني: فلم ينفرد به ابنه محمد.

(١) هذا التنبيه زيادة من (ج) و(ك) و(ط) لم ترد في (ر) و(ح) و(ش).

(٢) «مسند أحمد» (١٤٤٤)، وإسناده ضعيف.

قال: وأما محمد بن أبي حميد فقال فيه ابنُ عدي: حديثُه مقارِبٌ^(١)، ولفظ «مقارب الحديث» من ألفاظ التوثيق.

وقال الحافظ ابنُ حجر في «فتح الباري»: حديثُ سعدٍ إسنادُه حسن^(٢).

١٣ - «مسند الحافظ أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي السمرقندي رحمه الله تعالى» [(٢٥٥هـ)].

سمعتُ طرفاً منه على شيخنا صفِيِّ الدين أحمد قدس سرُّه سنة (١٠٧١) وأجاز لي روايةً سائره بإجازته عن الشمسِ الرَّملي، عن الزَّين زكريا، عن مُسندِ الدنيا محمد بن مُقْبَلِ الحلبي، عن جُوَيْرِيَةَ بنتِ أحمد الكُرْدِي الهَكَارِي، أخبرنا أبو الحسن علي بن عمر الكُرْدِي الهَكَارِي، أخبرنا أبو المُنْجَا عبد الله بنُ عمر اللَّتِّي حُضوراً لجميعه في الرابعة، أخبرنا أبو الوقت، أخبرنا الدَّوْدِيُّ، أنا السَّرْحَسِي، أخبرنا أبو عمران بن عيسى بن عمر السَّمْرَقَنْدِيُّ، أنا الدَّارْمِي.

وبه إلى الدَّارْمِي قال - وهو من ثَلَاثِيَّاتِهِ وهو أعلى ما عنده -: أخبرنا يزيد بن هارون، أخبرنا حُمَيْد، عن أنسٍ رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «إِنَّ فِي الْجَنَّةِ لَسُوقًا قَالُوا: وما هي؟ قال: «كُثْبَانٌ مِنْ مِسْكِ، يَخْرُجُونَ إِلَيْهَا فَيَجْتَمِعُونَ فِيهَا، فَيَبْعَثُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ رِيحًا، فَيَدْخِلُهُمْ بِيوتِهِمْ، فيقول لهم أهْلُوهم: لقد ازدَدْتُمْ بَعْدَنَا حُسْنًا، ويقولُونَ لِأَهْلِيهِمْ مِثْلَ ذَلِكَ»^(٣).

(١) «الكامل» لابن عدي (٩/ ٢٢٨).

(٢) «فتح الباري» (١١/ ١٨٤)، وانظر: «الجواهر الغوالي» (ص ٢٨). وجاء في هامش (ح): «الحمد لله تعالى وكفى، وصلاة على من اصطفى، بلغ إلى هنا مقابلة مع أصله، وضح حسب ما في الأصل، والله الحمد وحسبنا الله ونعم الوكيل».

(٣) «سنن الدارمي» (٢٨٨٣)، و«الجواهر الغوالي» (ص ٣٢)، و«نظم اللآلئ» (ص ٤٢).

١٤ - «مسند الحافظ أبي داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي رحمه الله

تعالى» [(٢٠٤هـ)].

سمعتُ طرفاً منه على شيخنا الإمام صفِّي الدين أحمد قدس سره، وأجاز لي سائرَه بسنده السابق إلى الفخر ابن البخاري عن أبي المكارم ابن اللبَّان وأبي جعفر الصَّيدلاني، قالوا: أخبرنا أبو علي الحداد، أخبرنا أبو نُعيم الحافظ، حدثنا عبد الله بن جعفر بن أحمد بن فارس الأصبهاني، حدثنا يونس بن حبيب العجلي، حدثنا أبو داود الطيالسي.

وبه إلى أبي داود: حدثنا حمَّاد بن سلمة، عن يعلى بن عطاء، عن وكيع بن حُدس، عن أبي رزِّين - هو لقيطُ بن عامر - العُقيليُّ قال: كان النبي ﷺ يكرهُ أن يُسألَ، فإذا سألَه أبو رزِّين أعجبه، قال: قلتُ: يا رسولَ الله، أينَ كان ربُّنا عزَّ وجلَّ قبل أن يخلُقَ السماواتِ والأرضَ؟ قال: «كان في عماءٍ، ما فوقه هواءٌ، وما تحته هواءٌ، ثمَّ خلَقَ العرشَ على الماء»^(١).

ورواه الترمذيُّ عن أحمد بن مَنِيع، حدثنا يزيد بن هارون، أنا حمَّاد بن سلمة، به^(٢).

ورواه ابنُ ماجه عن أبي بكر بن أبي شَيْبة ومحمد بن الصَّحَّاك قالوا: حدثنا يزيدُ بنُ هارون، أخبرنا حمَّاد بن سلمة، به^(٣).

فوقعَ لنا بدلاً لهما عالياً، والله الحمد^(٤).

(١) «مسند الطيالسي» (١١٨٩)، وإسناده ضعيف لجهالة وكيع بن حدس.

(٢) «سنن الترمذي» (٣١٠٩)، وقال: حديث حسن.

(٣) «سنن ابن ماجه» (١٨٢).

(٤) انظر: «الجواهر الغوالي» (ص ٣٤).

١٥ - «مسند الحافظ عَبْدُ بنِ حُمَيْدِ بنِ نَصْرِ الكَسِّي رَحِمَهُ اللهُ» [٢٤٩هـ].

سمعتُ طرفاً منه على شيخنا الإمام صفِيّ الدين أحمد قَدَسَ سرُّه بسنِّه السابق إلى جُورِيَّة بنت الهَكَارِي، أخبرنا أبو الحسن الكُرْدِي، أخبرنا أبو المُنَجَّب ابن اللَّتِّي حضوراً في الرابعة، أخبرنا أبو الوَقْتِ، أخبرنا الدَّاوُدِي، أخبرنا السَّرخَسِي، أخبرنا إبراهيم بن خُزَيْم الشَّاشِي، أخبرنا عَبْدُ بنِ حُمَيْدِ.

وبه إلى عَبْدُ بنِ حُمَيْدِ: حدثنا محمد بن الفضل هو السُّدُوسِيُّ البَصْرِيُّ، حدثنا دَيْلَمُ بنِ غَزْوَانَ، هو أبو غالب البراء العَبْدِيُّ البَصْرِيُّ، عن مَيْمُون الكُرْدِي، هو أبو بصير - بفتح الموحدة - ابن جابان أبي ميمون الكُرْدِي الصَّحَابِي^(١)، عن أبي عثمان النَّهْدِي هو عبد الرحمن بن مَلِّ، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «إِنَّمَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ كُلَّ مَنَافِقٍ عَلِيمٍ، يَتَكَلَّمُ بِالْحِكْمَةِ، وَيَعْمَلُ بِالْجَوْرِ»^(٢).

(١) كذا في النسخ: «الصحابي» وهذا خطأ، قال الحافظ في «التقريب»: أبو بصير ميمون الكردي، من الطبقة السادسة اهـ. وقال: ميمون بن جابان البصري، أبو الحكم، من السادسة اهـ يعني ليس بصحابي.

وقد أورد الحافظ في «الإصابة في تمييز الصحابة» (١/ ٥٤٠): جابان والد ميمون بناء على ما أورده ابن منده، وجعله في القسم الأول من حرف الجيم.

وأما أبو نعيم فقد ذكر في «معرفة الصحابة» (٦/ ٣٠٣١): أبا ميمون، قيل: إن اسمه جابان، سمع النبي ﷺ...، وذكر أيضاً (٦/ ٣٠٧٣): ميمون الكردي عن أبيه، وقيل: اسمه جابان.

قلت: لكن الذهبي ذكر في «الميزان» (٤/ ٤٢٠): ميمون بن جابان، عن أبي رافع الصائغ، عن أبي هريرة مرفوعاً، ونقل عن الأزدي: لا يحتج به، وأن ابن حبان ذكره في الثقات، ووثقه العجلي اهـ. وذكر أيضاً (٤/ ٤٢٢): ميمون الكردي عن أبي عثمان النهدي، وذكر توثيق أبي داود وابن معين له، وميمون الكردي هاهنا الذي يروي عن أبي عثمان النهدي، ليس بصحابي، وقد جعله المصنف صحابياً، ولم يذكره صحابياً أحد ممن خرج هذا الحديث.

(٢) «مسند عبد بن حميد» (١١)، و«الجواهر الغوالي» (ص ٣٦).

(ح) وبالإسناد إلى الحافظ ابن حجر، أخبرنا أبو العباس أحمد بن أبي بكر المقدسي في كتابه، عن يحيى بن محمد بن سعد، عن جعفر بن علي، عن محمد بن عبد الرحمن الحضرمي، عن عبد الرحمن بن محمد ابن عتاب، حدثني أبي، أخبرنا القاضي أبو أيوب سليمان بن خلف إجازة سنة (٤٤٢)، أخبرنا القاضي أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يحيى بن مفرح، حدثنا محمد بن أيوب بن حبيب الرقي المعروف بالصوت، عن الإمام أبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، حدثنا محمد بن عبد الملك القرشي، حدثنا ديلم بن غزوان، حدثنا ميمون الكردي، عن أبي عثمان النهدي، عن عمر بن الخطاب قال: حدثنا رسول الله ﷺ كل منافقٍ عليم اللسان^(١).

١٦ - «مسند البزار» الملقب بالبحر الزخار [٢٩٢هـ].

بهذا السند إليه: حدثنا الحسن بن يحيى الأزري ومحمد بن يحيى القطعي، قالوا: حدثنا الحجّاج بن المنهال، حدثنا صالح المري، حدثنا الحسن، عن أنس، عن النبي ﷺ قال: «يقول الله تبارك وتعالى: يا ابن آدم، واحدة لك وواحدة لي، وواحدة فيما بيني وبينك، فأما التي لي فتعبدني ولا تُشركُ بي شيئاً، وأما التي لك فما عملت من شيءٍ أو من عملٍ وفيتك، وأما التي فيما بيني وبينك فمنك الدعاء وعليّ الإجابة^(٢)».

(١) أخرجه البزار في «مسنده» (٣٠٥) عن محمد بن عبد الملك، بهذا الإسناد مرفوعاً، وأورده الدارقطني في «العلل» (٢/ ٢٤٦)، وذكر أنه اختلف فيه على أبي عثمان النهدي، فقد رواه عنه المعلى بن زياد وحماد بن زيد عن ميمون الكردي، عن أبي عثمان، عن عمر موقوفاً. وخالفه ديلم بن غزوان فرواه عن ميمون الكردي، عن أبي عثمان، عن عمر، مرفوعاً، وقال: والموقوف أشبه بالصواب.

(٢) أخرجه البزار في «مسنده» (٦٦٩)، وهو في «الجواهر الغوالي» (ص ٣٦)، وصالح المري متروك.

١٧ - «المعجم الكبير» للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني رحمه الله [٣٦٠هـ].

سمعتُ طرفاً منه على شيخنا العارف بالله صفيّ الدين أحمد قدّس سرّه بسنده إلى الفخر ابن البخاري، عن أبي جعفر الصّيدلاني، عن فاطمة بنت عبد الله الجوزدانية، أخبرنا أبو بكر محمد بن عبد الله بن ريذة الأصبهاني، أخبرنا الطبراني. وبه إلى الطبراني: حدثنا الحسين بن إسحاق التّستري، حدثنا حرمله بن يحيى، حدثنا ابن وهب، أخبرني عبد الرحمن بن ميسرة الحضرمي، عن أبي هانئ الخولاني، عن أبي عبد الرحمن الحُبلي، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إِنَّ الْإِيمَانَ لِيَخْلُقُ^(١) فِي جَوْفِ أَحَدِكُمْ كَمَا يَخْلُقُ الثَّوْبُ، فَاسْأَلُوا اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يُجَدِّدَ الْإِيمَانَ فِي قُلُوبِكُمْ»^(٢).

١٨ - «المعجم الأوسط» له.

رويناه عن شيخنا الإمام أحمد رُوِحَ اللهُ رُوْحَهُ بهذا السند إلى الصّيدلاني، أخبرنا أبو علي الحدّاد، أخبرنا أبو نُعيم، أخبرنا الطبراني.

وبه إلى الطبراني: حدثنا محمد بن علي الصانع، حدثنا أحمد بن عمرو العلاف الرّازي، حدثنا أبو سعيد مولى بني هاشم، عن أبي خَلْدَةَ قال: سمعتُ مَيْمُون الكُرْدِيَّ وهو عند مالك بن دينار، فقال مالك بن دينار: ما للشيخ لا يحدث عن أبيه؟ فَإِنَّ أَبَاكَ قَدْ أَدْرَكَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهُ، قَالَ: كَانَ أَبِي لَا يَحْدُثُنَا عَنِ النَّبِيِّ

(١) في النسخ عدا (ك): «سيخلق»، والمثبت من (ك) والمصادر.

(٢) «المعجم الكبير» (١٣ / ٨٤)، و«الجواهر الغوالي» (ص ٣٧)، وصححه الحاكم في «المستدرک»

(٥). وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١ / ٥٢): رواه الطبراني في «الكبير» وإسناده حسن.

ﷺ مخافة أن يزيد أو ينقص، وقال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ متعمداً فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»^(١).

قال الحافظ نور الدين الهيثمي في «مجمع الزوائد»: إسناده حسنٌ إن شاء الله^(٢).

١٩ - «المعجم الصغير» له.

سمعتُ طرفاً منه على شيخنا الإمام قدس سره بسنده السابق إلى أبي نعيم، أخبرنا الطبراني.

وبه إلى الطبراني قال: حدثنا أحمد بن القاسم البرتي ببغداد، حدثنا محمد بن عبّاد المكي، حدثنا أبو سعيد مولى بني هاشم، عن أبي خَلْدَةَ، عن مَيْمُون الكُرْدِي، عن أبيه قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «أَيُّمَا^(٣) رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى مَا قَلَّ مِنَ الْمَهْرِ أَوْ كَثُرَ، لَيْسَ فِي نَفْسِهِ أَنْ يُؤَدِّيَ إِلَيْهَا حَقَّهَا، خَدَعَهَا فَمَاتَ وَلَمْ يُؤَدِّ إِلَيْهَا حَقَّهَا، لَقِيَ اللَّهَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَهُوَ زَانٍ، وَأَيُّمَا رَجُلٍ اسْتَدَانَ دَيْنًا لَا يُرِيدُ أَنْ يُؤَدِّيَ إِلَى صَاحِبِهِ حَقَّهُ، خَدَعَهُ حَتَّى أَخَذَ مَالَهُ فَمَاتَ وَلَمْ يُؤَدِّ إِلَيْهِ دَيْنَهُ، لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ سَارِقٌ».

قال الحافظ ابن حجر في «الإصابة» في حرف الجيم: جابان والد ميمون، روى ابن مندّة من طريق أبي سعيد مولى بني هاشم، عن أبي خَلْدَةَ، سمعتُ ميمونَ بن جابان الكُرْدِي، عن أبيه، أنه سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ غَيْرَ مَرَّةٍ، حَتَّى بَلَغَ عَشْرًا: «مَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً» وساق الحديث مختصراً^(٤).

(١) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٦٢١٣)، وأبو نعيم في «معرفه الصحابة» (٧١٠١)، وهو في «الجواهر الغوالي» (ص ٣٨).

(٢) انظر: «مجمع الزوائد» (١/ ١٤٨).

(٣) في (ح): «أي»، والمثبت موافق لما في «المعجم الصغير» (١١١)، و«الجواهر الغوالي» (ص ٣٩).

(٤) انظر: «الإصابة» (١/ ٥٤٠)، وقال ابن حجر: كذا قال: عن أبيه، إن كان محفوظاً أه. وبمثله قال ابن =

٢٠ - «مسند الحافظ أبي يعلى أحمد بن علي التميمي الموصلي رحمه الله

تعالى» [(٣٠٧هـ)].

سمعتُ طرفاً منه على شيخنا الإمام أحمد رَوَّحَ اللهُ رَوْحَهُ بسنده إلى الفخر ابن البخاري، عن أبي رَوْح عبد المعز بن محمد الهَرَوِي، أنا تميم بن أبي سعيد الجُرْجَانِي، أخبرنا أبو سعيد محمد بن عبد الرحمن الكَنْجَرَوِي، أخبرنا محمد بن أحمد بن حمدان، أخبرنا أبو يعلى.

وبه قال أبو يعلى: حدثنا عمرو بن الضحَّاك بن مَخْلَد، حدثنا جعفر بن يحيى بن ثوبان، حدثنا عمارة بن ثوبان، أن أبا الطُّفَيْل أخبره، أن النبي ﷺ كان بالجعرانة يَفْسِمُ لحمًا وأنا يومئذٍ غلامٌ، أحملُ عضوَ البعيرِ، قال^(١): فأقبلت امرأةٌ بدويةٌ، فلما دنتُ من النبي ﷺ بسَطَ رداءه، فجلستُ عليه، فسألتُ من هذه؟ قالوا: أمُّه التي أرضعته^(٢).

قال الحافظُ زينُ الدِّين العراقي: هذا حديثٌ حسنٌ.

وهكذا وَقَعَ في سماعنا من «مسند أبي يعلى»: عمرو بن الضحَّاك بن مَخْلَد، عن جعفر بن يحيى بن ثوبان. والظاهرُ أَنَّهُ سَقَطَ من السندِ ذِكْرُ أبي عاصمٍ - وهو الضحَّاك بن مَخْلَد - بينَ ابنه عمرو وبين جعفر بن يحيى بن ثوبان، فقد رواه البخاريُّ

= نقطة في «الإكمال» (٢/٦).

(١) «قال»: ليس من (ك).

(٢) أخرجه أبو يعلى (٩٠٠)، وهو في «الجواهر الغوالي» (ص ٤٠)، وإسناده ضعيف لجهالة جعفر بن

يحيى بن ثوبان وعمارَةَ بن ثوبان.

في كتاب «الأدب المفرد»^(١)، وأبو مسلم الكشي في «سننه»^(٢)، كلاهما عن أبي عاصم، عن جعفر.

والمرأة: هي حليمة، ذكرها ابن عبد البر في «الاستيعاب» مسماً^(٣).

٢١- «السنة» للإمام أبي بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم الضحّاك بن مخلد الشيباني البصري رحمه الله تعالى [٢٨٧هـ].

رويناهُ عن شيخنا الإمام قدس سرّه بسنده السابق في «مسلم» إلى الحافظ الدّمياطيّ، عن الحافظ يوسف بن خليل بن عبد الله الدمشقيّ، بسماعه من أبي جعفر الصّيدلاني، أخبرنا أبو منصور محمود بن إسماعيل بن محمد بن محمد الصيرفي الأصبهاني، أخبرنا أبو بكر محمد بن عبد الله بن شاذان الأعرج، أخبرنا أبو بكر عبد الله بن محمد بن فورّك القباب، أخبرنا أبو بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم.

وبه إلى ابن أبي عاصم قال: حدثنا محمد بن أبي بكر المقدمي، حدثنا الفضيل^(٤) بن سليمان، حدثنا أبو مالك الأشجعي، عن ربيعي بن حراش، عن حذيفة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ كُلَّ صَانِعٍ وَصَنَعْتَهُ»^(٥).

(١) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (١٢٩٥) عن أبي عاصم عن جعفر، به.

(٢) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٢٤٢٤) عن أبي مسلم، عن أبي عاصم، عن جعفر، به.

(٣) انظر: «الاستيعاب» (١٨١٣/٤).

(٤) في النسخ: «الفضل»، والتصويب من مصادر التخرّيج والتراجم.

(٥) أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (٣٥٧)، وهو في «الجواهر الغوالي» (ص ٤٠)، والفضيل بن

سليمان صدوق له خطأ كثير كما قال الحافظ في «التقريب»، وقد روي الحديث موقوفاً كما ذكر البزار، وسيرد كلامه بعد قليل.

وبه إلى الدِّمَاطِي: عن أبي القاسم عبد الرحمن بن مكِّي سِبْطِ السَّلْفِي، عن السلفي عن أبي مَكْتُوم عيسى بن أبي ذرِّ الهَرَوِي، عن أبيه، عن إبراهيم بن أحمد المُسْتَمَلِي، عن الفِرْبَرِيِّ، عن البخاري، قال في كتاب «خلق أفعال العباد»: وأما خَلْقُ أفعالِ العبادِ، فقد حدثنا علي بن عبد الله، حدثنا مروان بن معاوية، حدثنا أبو مالك، عن رُبَيعي بن حِراش، عن حُدَيْفَةَ قال: قال النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَصْنَعُ كُلَّ صَانِعٍ وَصَنَعَتَهُ». قال البخاريُّ: وتلا بعضهم عند ذلك: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصفات: ٩٦] فأخبر أن الصناعاتِ وأهلها مخلوقةٌ^(١).

(ح) وبالإسنادِ إلى الفَخْرِ ابنِ البخاري، عن أبي القاسم عبد الصمد بن محمد الحَرَسْتَانِي، عن زاهر بن طاهر الشَّحَامِي، عن الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، قال في «الأسماء والصفات»: أخبرنا أبو الحسين بن بشران ببغداد، أخبرنا أبو أحمد حمزة بن محمد بن العباس، حدثنا محمد بن غالب، حدثنا القَعْنَبِيُّ، حدثنا مروان الفَزَارِي، عن أبي مالك الأشجعي، عن رُبَيعي بن حِراش، عن حُدَيْفَةَ رضي الله عنه قال رسولُ الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ صَنَعَ كُلَّ صَانِعٍ وَصَنَعَتَهُ»^(٢).

(ح) وبه إلى البيهقي قال في كتاب «الاعتقاد»: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، حدثنا أبو النَّصْرِ الفقيه عثمان بن سعيد الدارمي، حدثنا علي بن المديني، حدثنا مروان بن معاوية، حدثنا أبو مالك الأشجعي، عن رُبَيعي بن حِراش، عن حُدَيْفَةَ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَصْنَعُ كُلَّ صَانِعٍ وَصَنَعَتَهُ»^(٣).

(١) أخرجه البخاري في «خلق أفعال العباد» (ص ٤٦).

(٢) أخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٣٧).

(٣) أخرجه البيهقي في «الاعتقاد» (ص ١٤٤).

(ح) وبالإسناد السابق إلى البزار، حدثنا أحمد بن عبد الله بن الحسين ابن كُرْدِي، وأحمد بن أبان القرشي قالا: حدثنا مروان بن معاوية، حدثنا أبو مالك الأشجعي، عن ربِعي، عن حُذَيْفة، عن النبي ﷺ قال: «خَلَقَ اللهُ كُلَّ صَانِعٍ وَصَنَعْتَهُ»^(١).

٢٢ - «خلق أفعال العباد» للبخاري.

بهذا السند إليه.

٢٣ - «الأسماء والصفات» للبيهقي، وسائرُ تصانيفه كـ«السنن الكبرى»، و«شعب الإيمان»، و«الاعتقاد»^(٢)، و«دلائل النبوة» و«البعث والنشور» [٥٨٥٨هـ].

بهذا السند إليه.

٢٤ - «صحيح الحافظ أبي حاتم محمد بن حبان التميمي الدارمي البُستي

رحمه الله تعالى» [٣٥٤هـ].

سمعتُ طرفاً منه على شيخنا الإمام صفِيّ الدِّين أحمد قُدّس سرُّه بسنِّده إلى الدِّمياطي، عن أبي الحسن علي بن الحسين، المعروف بابن المُقَيَّر، عن أبي الكرم المبارك بن الحسن الشَّهرزُوري، عن أبي الحسين محمد بن علي بن المُهتدي بالله، عن الحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدَّارِقُطني، عن ابن حبان بصحيحه وبجميع مصنِّفاته.

وبه إلى ابن حبان قال في «صحيحه»: أنا الحسن بن سفيان، حدثنا أبو بكر

ابن أبي شيبه، حدثنا وكيع، عن أسامة بن زيد، عن محمد بن المُنكدر، عن جابر بن

(١) أخرجه البزار في «مسنده» (٢٨٣٧)، وقال: رواه غير مروان موقوفاً.

(٢) «والاعتقاد» زيادة من (ك).

عبد الله رضي الله عنهما، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «اللهمَّ إني أسألكَ علماً نافعاً، وأعوذُ بك من علمٍ لا ينفعُ»^(١).

٢٥ - «سنن الحافظ الدارقطني» [٣٨٥هـ].

بهذا السَّند إلى الدَّارقطني به وبجميع كتبه.

وبه إلى الدَّارقطني قال في «سننه»: حدثنا محمد بن القاسم بن زكريا، حدثنا أبو كريب، حدثنا حاتم بن إسماعيل، عن ابن عَجَلان، عن نافع، عن ابن عمر: أنَّه كان إذا كان غداً يومَ الأضحى ويومَ الفطرِ يَجْهَرُ بالتَّكْبِيرِ حتى يَأْتِيَ المُصَلِّي، ثم يُكَبِّرُ حتى يَأْتِيَ الإمامُ^(٢).

٢٦ - «المستدرک للحاکم» هو الحافظ أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري [٤٠٥هـ].

بالسَّندِ إلى ابن المُقَيَّر، عن أبي الفضل أحمد بن طاهر الميهني، عن أبي بكر أحمد بن علي بن خلف الشَّيرازي، عن الحاکم به، وبسائر كتبه^(٣).

وبه إلى الحاکم قال في «المستدرک»: حدثنا أبو بكر بن إسحاق، حدثنا إبراهيم بن يوسف الرَّازي، حدثنا أبو كُريب، حدثنا أبو خالد الأحمر، عن ابن عَجَلان، عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبي هريرة رضي الله عنه، أنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان يقولُ في دُعائه: «اللهمَّ إني أعوذُ بك من جارِ السُّوءِ في دارِ المُقَامَةِ، فإنَّ جارَ الباديةِ يتحوَّلُ».

(١) أخرجه ابن حبان (٨٢) بهذا الإسناد، وهو في «الجواهر الغوالي» (ص ٤٢).

(٢) أخرجه الدارقطني في «السنن» (١٧١٦)، وهو في «الجواهر الغوالي» (ص ٤٣).

(٣) في (ك): «تصانيفه».

قال الحاكم: هذا حديثٌ صحيحٌ على شرطِ مسلم، ولم يخرِّجاهُ^(١).
وأخرجه النسائي في كتاب الاستعاذة من «سننه الصغرى»: عن عمرو بن علي،
عن يحيى بن سعيد، عن ابن عجلان^(٢).

٢٧ - «الحلية» للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني [٤٣٠هـ].

بالسند إلى الفخر ابن البخاري، عن ابن اللبان، عن الحداد، عنه.

وبه إلى أبي نعيم: حدثنا سليمان بن أحمد، حدثنا أحمد بن علي الأبار، حدثنا
الهيثم بن خارجة، حدثنا رشدين بن سعد، حدثنا عبد الله بن الوليد النخعي^(٣)، عن
أبي منصور مولى الأنصار، أنه سمع عمرو بن الجموح يقول: إنَّه سمع رسول الله
ﷺ يقول: قال الله تعالى: «إِنَّ أَوْلِيَّائِي مِنْ عِبَادِي وَأَحْبَبَائِي مِنَ خَلْقِي الَّذِينَ يُذَكِّرُونَ
بِذِكْرِي وَأَذَكَّرَ بِذِكْرِهِمْ»^(٤).

٢٨ - «مسند الإمام أبي حنيفة» لأبي محمد عبد الله بن يعقوب بن الحارث

الحارثي [٣٤٠هـ].

بالسند إلى الفخر ابن البخاري، عن الحافظ أبي الفرج عبد الرحمن بن علي
ابن الجوزي، عن الحافظ محمد بن ناصر السلامي، عن أبي عمرو عبد الوهاب،

(١) أخرجه الحاكم (١٩٥١)، وهو في «الجواهر الغوالي» (ص ٤٣).

(٢) أخرجه النسائي (٥٥٠٢).

(٣) كذا في النسخ: «النخعي»، وصوابه: «التجبيي»، كما في «الحلية» (٦ / ١)، و«الجواهر الغوالي»
(ص ٤٤)، وغيرهما من المصادر.

(٤) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٦ / ١)، وإسناده ضعيف، لضعف رشدين بن سعد وعبد الله بن الوليد
التجبيي، وأبو منصور لم يلق عمرو بن الجموح.

عن الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسحاق بن منده الأصفهاني، عن أبي، عن مؤلفه أبي محمد عبد الله الحارثي.

وبه إلى أبي محمد الحارثي، عن أبي الفضل جعفر بن محمد بن أحمد بن الوليد، عن محمد بن يحيى الأزدي، عن الهياج بن بسطام، عن الإمام أبي حنيفة، عن عطاء، عن ابن عباس، عن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ دَاوَمَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا عَلَى صَلَاةِ الْغَدَاةِ وَالْعِشَاءِ فِي جَمَاعَةٍ، كُتِبَ لَهُ بَرَاءَةٌ مِنَ النَّفَاقِ، وَبَرَاءَةٌ مِنَ الشُّرْكِ»^(١).

٢٩ - «مسند الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه» للحسين بن محمد بن خسرو البلخي [٥٢٢هـ].

بالسند إلى الفخر ابن البخاري عن أبي طاهر بركات بن إبراهيم الخشوعي الدمشقي، عن مؤلفه.

وبه إلى ابن خسرو: حدثنا العدل أبو الفضل أحمد بن الحسن بن خيرون من لفظه وكتابه وأنا حاضرٌ أسمع، قال: قرأتُ على القاضي أبي سعيد عبد الملك بن عبد الرحمن بن محمد السرخسي وكتبتُ من كتابه، أخبرنا أبي القاضي أبو بكر عبد الرحمن بن محمد قراءةً عليه فأقرَّ به، حدثنا أبو أحمد محمد بن عبد الله ابن بنت الوزير أبي العباس الإسفراييني إملأً بمدينة السلام، أخبرنا أبو علي منصور بن عبد الله بن خالد الدهلي^(٢)، حدثنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن عمرويه بن عبد الرحمن المرزوي، حدثنا أبو العباس أحمد بن الصلت بن المغلس

(١) من قوله: «مسند الإمام أبي حنيفة لأبي محمد» إلى هاهنا زيادة من (ك)، وأخرجه الحارثي في «مسند أبي حنيفة» (٣٧).

(٢) في النسخ: «الدهني»، والصواب المثبت.

الحَمَّاني، عن بشر بن الوليد، عن أبي يوسف، عن أبي حنيفة، عن أنس، سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ: «طلبُ العلمِ فريضةٌ على كلِّ مسلمٍ»^(١).

٣٠ - «جامع مسانيد الإمام أبي حنيفة» للخطيب أبي المؤيد محمد بن محمود بن محمد الخوارزمي [٦٦٥هـ]، ورتبه على الأبواب الفقهية.

أنبأنا به الإمام صفي الدين أحمد بن محمد المدني رُوِّحَ اللهُ رُوحَهُ، عن شيخه أبي المواهب أحمد بن علي العباسي الشَّناوي ثم المَدَنِي رحمه الله تعالى، عن عبد الرحمن بن عبد القادر بن عبد العزيز بن فهْدِ الهاشمي العَلَوِي المَكِّي، عن عمِّه جَارِ اللهِ بن عبد العزيز بن فهْدِ المَكِّي، عن شيخه القاضي شرف الدين أبي القاسم عبد الكريم بن القاضي جلال أبي السَّعادات محمد بن ظَهيرة القُرشي المَحْزومي المَكِّي، عن القاضي حَمِيد الدِّين محمد بن أحمد بن محمد الفرغاني الدمشقي إذناً منه في سنة (٨٦٣) لَمَّا قَدِمَ علينا حاجاً في سنة تاريخه، قال: أخبرنا به والدي القاضي تاج الدين أحمد بن محمد الفرغاني قراءةً عليه وأنا أسمعُ، قال: أخبرني به المشايخ الثلاثة: القاضي عماد الدين حيدر بن أبي الفضائل محمد بن يحيى العباسي سماعاً عليه بداره شرقي بغداد، وعمِّي حسامُ الدِّين حامدُ بن أحمد بن عمر النعماني إجازةً بتبريز، والعلامةُ نور الدِّين عبد الرحمن بن موسى بن لاحق العبدي نزيل كِرْمَانِ إجازةً، قال الأولان: أخبرنا به الإمام أبو الفضل صالح بن عبد الله بن الصَّبَّاح الكوفي الأزدي، وقال الثالث: أخبرنا به الفقيه أبو الحسن علي بن أبي القاسم بن تميم الدهستاني، قالوا: أخبرنا به مؤلِّفه الخطيبُ أبو المؤيد محمد الخوارزمي، قال ابن الصَّبَّاح: إجازةً، وقال الآخر: بقراءتي عليه لجميعه بدارِ الخلافةِ من بغداد سنة (٧٦٤).

(١) أخرجه ابن خسر والبلخي في «مسند أبي حنيفة» (٢)، وهو في «الجواهر الغوالي» (ص ٤٤).

وبه إلى أبي المؤيد الخوارزمي: عن الثقة تاج الدين أحمد بن أبي الحسن بن أحمد بمدينة السلام بروايته، عن الأشياخ الثلاثة: أبي علي عبد السلام بن أبي الخطاب، وأبي بكر عتاب بن الحسن بن سعيد بن البناء، وأبي محمد عبد الله بن أحمد بن أبي المجد، بروايتهم جميعاً عن القاضي أبي بكر محمد بن عبد الباقي الأنصاري المعروف بقاضي مارستان، عن الحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، عن القاضي أبي العلاء الواسطي، عن أبي القاسم علي بن الحسين العرزمي، عن أبي العباس محمد بن عمر بن الحسن، عن جعفر بن علي الحافظ، عن أحمد بن محمد الحماني، عن ابن سَمَاعَةَ، عن بشر بن الوليد، عن القاضي أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم، عن الإمام أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه، قال: وُلِدْتُ سنة ثمانين، وَحَجَجْتُ مع أبي سنة ستٍ وتسعين وأنا ابنُ ستَّةِ عشرَ سنَّةً، فلما دخلتُ المسجدَ الحرامَ رأيتُ حلقةً عظيمةً، فقلتُ لأبي: حلقةٌ من هذه؟ قال: حلقةٌ عبدِ الله بنِ جَزءِ الزُّبيدي صاحبِ رسولِ الله ﷺ، فقدمتُ فسمعتُهُ يقولُ: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ: «مَنْ تفقَّه في دينِ الله كَفَاهُ اللهُ هَمَّهُ، وَرَزَقَهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ»^(١).

قال الحافظ ابن حجر في «الإصابة»: عبد الله بن جزء الزُّبيدي: هو عبد الله بن الحارث بن جزء، نُسب إلى جدِّه^(٢)، انتهى.

٣ - «مسند الإمام أبي حنيفة» لشيخنا الشيخ عيسى بن محمد بن محمد بن أحمد بن عامر الجَعْفَرِيُّ الشَّعْبِيُّ المَغْرِبِيُّ ثم المَكِّيَّ [١٠٨٠هـ] أخبرنا به إجازةً.

قال: أخبرني به شيخُ المعارفِ أحمد بن محمد المدني إجازةً، عن محمد بن أحمد الرَّمْلِيِّ بالإجازة العامة، عن أبي محمد زكريا بن محمد الأنصاري، عن

(١) هو في «جامع المسانيد» (ص ٢٤).

(٢) انظر: «الإصابة» (٥/ ١٨٢).

محمد بن مُقبِل، هو الحلبيُّ، عن محمد بن علي الحَرَائِي، عن الشرف عبد المؤمن الدَّمِيَّاطِي، عن أبي الحسن بن المُقَيَّر، عن الفضل بن سهل الإسفراييني، عن الحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب، قال: أخبرني القاضي أبو عبد الله الصَّيْمَرِيُّ، حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد الله المُعَدَّل، قال: حدثنا أبو العبَّاس أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن حاتم الأنباري، قال: حدثنا أحمد بن عبد الله بن محمد الكوفيُّ، مرَّ بنا بالأَنْبَار، قال: حدثنا نُعَيْم بن حَمَّاد، قال: حدثنا ابنُ المبارك، قال: حدثنا أبو حنيفة، عن عطاء بن أبي رباح، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: نادى مُنادي رسولِ الله ﷺ: «لا صلاةَ إلا بقراءةٍ ولو بفاتحةِ الكتابِ».

قال الخطيب: تفرَّد بروايته هذا الشيخُ عن نُعَيْم، ولا نعلمه يروى عن أبي حنيفة إلا بهذا الإسناد، انتهى^(١).

(ح) وبالإسناد إلى أبي المؤيَّد الخوارزمي الخطيب في «جامع المسانيد» قال: وأخرجه الحافظُ طلحةُ بن محمد في «مسنده» عن ابن عُقْدَةَ، عن إسحاق بن إبراهيم بن حاتم الأنباري، عن أحمد بن عبد الله بن محمد الكوفي، عن نُعَيْم بن حَمَّاد، عن عبد الله بن المبارك، عن أبي حنيفة غير أنه قال: «لا صلاةَ إلا بقراءةٍ فاتحةِ الكتابِ»، وقال مرةً: «بقراءةٍ ولو بفاتحةِ الكتابِ»^(٢).

(ح) وبالإسناد إلى البخاري: حدثنا عليُّ بن عبد الله، عن سفيان، حدثنا الزُّهري، عن محمود بن الرَّبِيع، عن عبادة بن الصَّامت، أن رسول الله ﷺ قال: «لا صلاةَ لمن لم يقرأ بفاتحةِ الكتابِ»^(٣).

(١) انظر: «تاريخ بغداد» (٥ / ٣٢٥).

(٢) انظر: «جامع المسانيد» (١ / ٣٠٩).

(٣) «صحيح البخاري» (٧٥٦).

(ح) وبالإسنادِ إلى الحافظ ابن حجر، عن أبي الحسن علي بن أبي المجدّ
 الدمشقي، عن أبي نصرٍ محمد بن الشّيرازي، عن جدّه أبي نصرٍ محمد بن هبة الله
 الشّيرازي، عن الحافظِ أبي القاسم علي بن الحسن بن عساكرٍ الدّمَشقي، قال:
 حدّثني الثّقّة من أصحابنا، قال: أخبرني القاضي أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن
 الحسين الشّيباني الطّبريُّ ثمّ المكيُّ من لفظه ببغداد، أخبرنا الحافظ أبو نُعيم
 عبد الله بن الحسن بن أحمد بن الحسن بأصبهان، أخبرنا أبو إبراهيم سعد بن مسعود
 العُتبي بنيسابور، أخبرنا الأستاذ أبو منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي، سمعتُ
 عبد الله بنُ محمد بن طاهر الصّوفي، عن أبي الحسن الأشعري، حدّثنا زكريا بن
 يحيى السّاجي، حدّثنا بُندار، حدّثنا يحيى بن سعيد، عن جعفر بن ميمون، حدّثني
 أبو عثمان، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: أمرني رسولُ الله ﷺ أَنْ أُنَادِيَ بِالْمَدِينَةِ
 أَنَّهُ «لَا صَلَاةَ إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ»^(١).

(ح) وبه إلى الشيخ أبي الحسن الأشعري: حدّثنا زكريا بن يحيى السّاجي،
 حدّثنا عبد الجبار، حدّثنا سفيان، حدّثني الزّهري، عن محمود بن الرّبيع، عن
 عبادة بن الصّامت رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ
 الْكِتَابِ»^(٢).

(ح) وبالإسنادِ إلى الدارمي: حدّثنا عثمان بن عمر، أخبرنا يونس، عن الزّهري،
 عن محمود بن الرّبيع، عن عبادة بن الصّامت، أن رسولَ الله ﷺ قال: «مَنْ لَمْ يَقْرَأْ
 بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ، فَلَا صَلَاةَ لَهُ»^(٣).

(١) انظر: «تبيين كذب المفتري» (ص ١٢٤).

(٢) المصدر السابق (ص ١٢٤)

(٣) انظر: «سنن الدارمي» (١٢٦٢).

٣٢ - «مسند الشهاب» للقاضي أبي عبد الله محمد بن سلامة القُضاعي

[٤٥٤هـ].

بالسند إلى الفخر ابن البخاري، عن الإمام أبي أحمد عبد الوهاب بن علي بن علي ابن سُكَيْنة شيخ الشيوخ ببغداد، عن القاضي أبي بكر محمد بن عبد الباقي الأنصاري، عن القُضاعي.

وبه إلى القُضاعي: أخبرنا محمد بن إسماعيل الكشبي وكان ذا خلقٍ حسنٍ، أخبرنا أبو العباس جعفر بن محمد المُستَغفري بحديثٍ حسن، أخبرنا أبو العباس بن أبي الحسن، حدثنا أبي أبو الحسن، حدثنا محمد بن زكريا الغلابي وجُلُّ حديثه حسنٌ، حدثنا الحسن، عن الحسن، عن الحسن بن أبي الحسن، عن الحسن قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ أَحْسَنَ الْحَسَنِ الْخُلُقُ الْحَسَنُ».

قال القُضاعي: الحسن الأول: هو ابن سهل، والثاني: ابن دينار، والثالث: البصري، والرابع: ابن علي رضي الله عنهما^(١).

٣٣ - «مسند الفردوس» للحافظ أبي منصور شَهْرَدَار ابن الحافظ أبي شجاع

شَيْرويه الدَيْلمي الهَمْداني [٥٠٩هـ].

(١) انظر: «مسند الشهاب» (٩٨٦)، و«الجواهر العوالي» (ص ٤٥)، وفي «الفوائد الجليلة في مسلسلات ابن عقيلة» (ص ١٧٥) نقلاً عن المستغفري قال: الحسن الأول: ابن حسان، يعني العبدي. وقال مثله في «مسلسلات» الطريفي (ص ٢)، و«مسلسلات» ابن الجوزي (ص ٣١)، وقال في «العجالة» نقلاً عن السخاوي قال: ومداره على الحسن بن دينار، وهو ممن رماه أحمد وابن معين وغيرهما بالكذب، وتركه ابن مهدي وابن المبارك ووكيع اه. وفيه محمد بن زكريا الغلابي وهو ضعيف كما قال الذهبي في «الميزان»، وقال الدارقطني: يضع الحديث.

بالسند إلى الحافظ ابن حجر، عن أبي إسحاق التَّنُوخِي، عن الحَجَّار، عن الحافظ محبِّ الدين محمود بن محمد ابن البخاري، عن المؤلَّف.

وبه إلى الدِّيلمي: أخبرنا أبو المكارم عبد الوارث بن محمد بن عبد المنعم الأَبْهَرِي، عن سهل بن محمد الخَشَّاب، عن محمد بن الحسين السُّلَمِي، عن حامد الهَرَوِيِّ، عن نصر بن محمد بن الحارث، عن عبد السلام بن صالح، عن سفيان بن عُيَيْنَةَ، عن ابن جُرَيْج، عن عطاء، عن أبي هريرة قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إِنَّ مِنَ الْعِلْمِ كَهَيْئَةِ الْمَكْنُونِ، لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا الْعُلَمَاءُ بِاللَّهِ، فَإِذَا نَطَقُوا بِهِ لَا يُنْكِرُهُ إِلَّا أَهْلُ الْغُرَّةِ بِاللَّهِ»^(١).

٣٤ - «كتاب الفرج بعد الشدة» للحافظ أبي بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان ابن أبي الدنيا القرشيِّ البغداديِّ [٢٨١هـ].

بالإسناد إلى أبي الكرم الشَّهْرَزُورِي، أخبرنا أبو القاسم يحيى بن أحمد السِّيَبِي، أخبرنا أبو الحسين علي بن محمد بن عبد الله بن بشران المُعَدَّل في ذي الحجة سنة (٤١١)، أخبرنا أبو علي الحسين بن صفوان البَرْدَعِي قراءةً عليه في شعبان سنة (٣٣٩)، أخبرنا أبو بكر عبد الله بن محمد ابن أبي الدنيا، قال وهو أول الكتاب: أخبرنا أبو سعيد عبد الله بن شبيب بن خالد المدني، حدثني إسحاق بن محمد الفَرَوِي، حدَّثني سعيد بن مسلم بن بَآنك، عن أبيه، أَنَّهُ سَمِعَ عَلِيَّ بن الحسين يقول: عن أبيه، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «انْتَظَرُوا الْفَرْجَ مِنْ اللَّهِ عِبَادَةً، وَمَنْ رَضِيَ بِالْقَلِيلِ مِنَ الرِّزْقِ رَضِيَ اللَّهُ مِنْهُ بِالْقَلِيلِ مِنَ الْعَمَلِ»^(٢).

(١) انظر: «مسند الفردوس» (٨٠٢)، و«الغرائب الملتقطة من مسند الفردوس» لابن حجر (٩١٩)، و«الأربعون في التصوف» للسلمي (ص ١٣)، وضعفه العراقي في «تخريج الإحياء» (ص ٢٩).

(٢) انظر: «الفرج بعد الشدة» (١)، و«الجواهر الغوالي» (ص ٤٦)، وأبو سعيد عبد الله بن شبيب

٣٥ - «كتاب ذم الملاهي» له أيضاً.

وبه إلى أبي الكرم الشهرزوريّ بسماعه من النقيب أبي الفوارس طراد بن محمد الزينبي، أخبرنا أبو الحسين عليّ بن محمد بن عبد الله بن بشران قراءةً عليه ونحن نسمعُ، أخبرنا أبو علي الحسين بن صفوان البرذعي قراءةً عليه سنة (٣٤٠)، حدثنا أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد ابن أبي الدنيا، قال: وهو أول الكتاب، حدثنا الهيثم بن خارجة، حدثنا عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد الساعدي قال: قال رسول الله ﷺ: «يكونُ في أمتي خَسْفٌ وقَذْفٌ ومَسْخٌ» قيل: يا رسول الله متى؟ قال: «إذا ظهرتِ المعازفُ والقيناتُ، واستحلت الخمرُ»^(١).

٣٦ - «كتاب قصر الأمل» له أيضاً.

وبالإسناد إلى السلفي: أخبرنا أبو محمد جعفر بن أحمد بن السراج، أخبرنا أبو علي الحسن بن شاذان، أخبرنا أبو جعفر عبد الله بن إسماعيل بن إبراهيم بن عيسى ابن المنصور الإمام، أخبرنا أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان القرشي، قال وهو أول الكتاب: حدثنا خالد بن خدّاش بن عجلان المهلبّي، حدثنا حماد بن زيد، عن ليث، عن مجاهد، عن عبد الله بن عمر قال: أخذ رسول الله ﷺ يوماً ببعض جسدي، فقال: «يا عبد الله بن عمر، كُنْ في الدنيا كأنك غريبٌ أو كأنك عابرٌ سبيل، وعُدَّ نفسك من أهل القبور». قال لي مجاهد: ثم قال لي ابن عمر: يا مجاهد، إذا أصبحت فلا تُحدِّثْ نفسك بالمساء، وإذا أمسيت فلا تُحدِّثْ نفسك بالصباح، وخُذْ من حياتك لموتك وصحتك لسقمك، فإنك يا عبد الله لا تدري ما اسمك غداً^(٢).

(١) انظر: «ذم الملاهي» (١)، و«الجواهر الغوالي» (ص ٤٧)، وإسناده ضعيف لضعف عبد الرحمن

بن زيد بن أسلم.

(٢) انظر: «قصر الأمل» (١)، و«الجواهر الغوالي» (ص ٤٧). وجاء هنا في هامش (ح): «الحمد لله بلغ =

٣٧- «كتاب التوكل» له أيضاً.

وبه إلى السلفي: أنا أبو الخطاب نصر بن أحمد بن عبد الله بن البطر القاري فيما قرأت عليه ببغداد في شوال سنة (٤٩٣)، أخبرنا أبو الحسين علي بن محمد بن عبد الله بن بشران السُّكري المعدل، أخبرنا أبو علي الحسين بن صفوان البردعي، حدثنا أبو بكر عبد الله بن محمد ابن أبي الدنيا القرشي.

وبه إلى ابن أبي الدنيا قال: حدثنا يعقوب بن عبيد، حدثنا هشام بن عمار، حدثنا بقية بن الوليد، حدثنا أبو جعفر الرّازي، عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز، عن صالح بن كيسان، عن ابن لعثمان بن عفان، عن عثمان بن عفان رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ يُرِيدُ سَفَرًا فَقَالَ حِينَ يَخْرُجُ: بِسْمِ اللَّهِ، آمَنْتُ بِاللَّهِ، وَاعْتَصَمْتُ بِاللَّهِ، وَتَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، رُزِقَ خَيْرَ ذَلِكَ الْمَخْرَجِ، وَصُرِفَ عَنْهُ شَرُّهُ»^(١).

٣٨- «كتاب محاسبة النفس» له أيضاً.

وبه إلى السلفي: عن أبي محمد رزق الله ابن أبي الفرج عبد الوهاب التميمي البغدادي الحنبلي إجازة، أخبرنا أبو الحسين علي بن محمد بن بشران السُّكري، أخبرنا أبو علي الحسين بن صفوان بن إبراهيم البردعي، أخبرنا أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد القرشي^(٢).

وبه إلى ابن أبي الدنيا: أخبرنا محمد بن سليمان الأسدي، حدثنا أبو الأخص،

= مقابلة بأصل وضح بحسب الإمكان.

(١) انظر: «التوكل» (٤٥)، و«الجواهر الغوالي» (ص ٤٨).

(٢) بعدها في النسخ عدا (ك): «فذكره».

عن سعيد بن مسروق، عن أبي حازم، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ الشَّدِيدَ لَيْسَ الَّذِي يَغْلِبُ النَّاسَ، وَلَكِنَّ الشَّدِيدَ مَنْ غَلَبَ نَفْسَهُ»^(١).

٣٩ - «كتاب اليقين» له أيضاً.

وبه إلى ابن المقير قال: أخبرتنا فخر النساء الكاتبة شهدة ابنة الشيخ أبي نصر أحمد بن الفرغ الإبري قراءة عليها وأنا أسمع، قالت: أخبرنا الشريف الأجل أبو الفوارس طراد بن محمد بن علي الزينبي قراءة عليه وأنا أسمع في ذي القعدة سنة (٤٩٠)، أخبرنا أبو الحسين علي بن محمد بن عبد الله بن بشران المعدل قراءة عليه في شعبان من سنة (٤١١) قال: قرأ على أبي علي الحسين بن صفوان البرذعي وأنا أسمع، حدثنا أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد القرشي^(٢).

وبه إلى ابن أبي الدنيا: حدثنا منصور بن أبي مزاحم، حدثنا إسماعيل بن عيَّاش، عن أبي سنان المكي، عن يحيى بن أبي كثير قال: قال رسول الله ﷺ: «الكَرْمُ التَّقْوَى، وَالشَّرْفُ وَالتَّوَاضُّعُ وَاليَقِينُ الغنى»^(٣).

وبه إلى ابن أبي الدنيا: حدثنا علي بن الجعد^(٤)، حدثنا شعبة، عن يزيد بن خمير، سمعت سليمان بن عامر يحدث عن أوسط بن إسماعيل بن أوسط، أنه سمع أبا بكر الصديق رضي الله عنه يقول بعدما قبض رسول الله ﷺ بسنة، قال: قام فينا رسول الله ﷺ عام أول مقامي هذا، قال: ثم بكى أبو بكر، ثم قال: «عليكم بالصدق،

(١) انظر: «محاسبة النفس» (٦١)، و«الجواهر الغوالي» (ص ٤٩).

(٢) في (ح) زيادة: «فذكره».

(٣) انظر: «اليقين» (٢١)، و«الجواهر الغوالي» (ص ٤٩)، وهو مرسل.

(٤) في (ك) و(ش): «علي بن أبي الجعد»، والمثبت من (ح) و(ر)، وهو الصواب.

فَإِنَّهُ مَعَ الْبِرِّ، وَهُمَا فِي الْجَنَّةِ، وَإِيَاكُمْ وَالْكَذِبَ، فَإِنَّهُ مَعَ الْفُجُورِ، وَهُمَا فِي النَّارِ، وَسَلُّوا اللَّهَ الْمَعَاوَةَ، فَإِنَّهُ لَمْ يُوْتَّ (١) أَحَدٌ شَيْئاً بَعْدَ الْيَقِينِ خَيْرٌ مِنَ الْمَعَاوَةِ، وَلَا تَقَاطَعُوا وَلَا تَدَابَرُوا، وَلَا تَحَاسَدُوا، وَلَا تَبَاغَضُوا، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَاناً» (٢).

٤٠ - «كتاب الدعاء» له أيضاً.

بالإسنادِ إلى الحافظِ ابنِ حجرٍ بإجازته من أبي هريرة عبد الرحمن ابن الذهبي بسماعه على القاسم بن مظفر ابن عساكر بإجازته من أبي المُتَجِّ ابنِ اللَّتِي، بإجازته من أبي الفرج مسعود بن الحسن الثَّقَفِي، والحسن بن عباس الرُّسْتَمِي قالوا: أخبرنا أبو نصر أحمد بن محمد بن عمر سَسُويه، أخبرنا أبو سعيد محمد بن موسى الصَّيرَفِي سماعاً عليه لبعضه وإجازةً لسائره، أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن علم الصَّفَّار، أخبرنا ابنُ أبي الدنيا فذكره.

وبه إلى ابن أبي الدنيا: حدثني أحمد بن عبد الأعلى هو الشَّيْبَانِي، عن شيخ من أهل الكوفة هو أبو عبد الرحمن الكوفي، عن صالح بن حسان، عن محمد بن علي، أن رسول الله ﷺ علم علياً دعوة يدعو بها عند ما أهمه، فكان عليٌّ يعلمها ولده: «يا كائناً قبل كل شيء، ويا مكوّن كل شيء، ويا كائناً بعد كل شيء، افعل بي كذا».

ورواه في «كتاب الفرج بعد الشدة» بهذا السند مثله، إلا أنه قال: عند كل ما أهمه، ولم يذكر الواو قبل «يا مكوّن» وقال في آخره: «افعل بي كذا وكذا» مرتين (٣). وقول الباقر: فكان عليٌّ يعلمها ولده، يدلُّ على اعتناؤه به، الموجب لاتصال

(١) في (ك): «يأت».

(٢) انظر: «اليقين» (١)، و«الجواهر الغوالي» (ص ٥٠).

(٣) انظر: «الفرج بعد الشدة» (٦٢)، و«الجواهر الغوالي» (ص ٥١)، وهو مرسل.

سلسلة التعليم والتعلم إليه، فهو متصلٌ في الواقع غالباً، وإن كان منقطعاً صورةً، وقال الحافظ ابن حجر: إنَّ الباقر روى عن جدّه الحسين^(١).

٤١ - «كتاب الشكر» له أيضاً.

وبالإسناد إلى الفخر ابن البخاري، عن أبي القاسم الحرستاني، عن زاهر بن طاهر الشَّحامي، عن الحافظ أبي بكر البيهقي، عن أبي علي الحسن بن شادان وأبي القاسم عبد الرحمن بن عبيد الله الحرفي، كلاهما عن الفقيه أبي بكر أحمد بن سليمان النجّاد البغدادي الحنبلي، قال: حدثنا أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي الدنيا، فذكره^(٢).

وبه إليه: حدثنا الحسن بن الصباح، حدثنا عمر بن يونس، حدثنا عيسى بن عون بن حفص بن الفرافصة الحنفي، عن عبد الملك بن زرارة، عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ما أنعم الله على عبدٍ نعمةً في أهلٍ ومالٍ وولدٍ، فيقول: ما شاء الله لا قوة إلا بالله، فيرى فيه آفةً دون الموت»^(٣).

٤٢ - «كتاب القناعة والتعفف» له أيضاً^(٤).

أخبرنا شيخنا الإمام صفّي الدين أحمد بن محمد المدني، عن الشمس الرّملي، عن الزّين زكريا، عن عزّ الدين عبد الرحيم بن محمد بن الفُرات، عن أبي

(١) انظر: «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٩/ ٣٥٠)، لكنه ذكر أن ما رواه عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه مرسل.

(٢) «فذكره»: ليس من (ك)، (ش).

(٣) انظر: «الشكر» (١)، و«الجواهر الغوالي» (ص ٥١)، وإسناده ضعيف، عيسى بن عون وعبد الملك بن زرارة كلاهما ضعيف.

(٤) من ها هنا تبدأ زيادة من (ك) و(ج) تنتهي إلى نهاية الترجمة رقم (٥١): «عمل اليوم والليلة» لابن السّتي.

الثَّناء محمود بن خليفة المَنْجِي، عن الحافظ شرف الدين عبد المؤمن بن خلف الدِّمَاطِي، عن أبي الحسن علي بن الحسين بن المُقَيَّرِ البَغْدَادِيِّ، عن المقرئ أبي الكرم المبارك بن الحسن بن أحمد الشَّهْرَزُورِي، عن أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن محمد بن طلحة النَّعَالِي، عن أبي سهل محمود بن عمر بن جعفر بن محمود بن علي العُكْبَرِي، عن أبي الحسن علي بن الفرَج بن علي بن أبي رُوْح العُكْبَرِي، عن الحافظ أبي بكر عبد الله ابن أبي الدُّنْيَا.

وبه إلى ابن أبي الدُّنْيَا قال: حدثنا إسحاق بن إسماعيل، حدثنا أبو أسامة، عن إسماعيل بن أبي خالد، حدثنا زيد^(١) وعبد الملك بن عمير، عن ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «أيها الناس، إنه ليس من شيء يُقَرَّبُكُمْ من الجنة ويُبَاعِدُكُمْ من النار إلا وقد أمرتكم به، وإنه ليس بشيء يُقَرَّبُكُمْ من النار ويُبَاعِدُكُمْ من الجنة إلا وقد نهيتكم عنه، وإن الروح الأمين نفث في روعي أن ليس من نفسٍ تموت حتى لتتوفى رزقها، فاتقوا الله وأجملوا في الطلب، ولا يحملنكم استبطاء الرزق أن تطلبوه بمعاصي الله، فإنه لا يدرك ما عند الله إلا بطاعة»^(٢).

٤٣ - «كتاب التوحيد» للإمام أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي

النيسابوري [٥٣١١هـ].

بالسند إلى ابن الفرات، عن القاضي عز الدين بن جماعة الكِنَانِي، قال: أنبأنا أبو الفضل بن عساكر، عن أبي رُوْح عبد المُعْزِّ بن محمد الهَرَوِي، أخبرنا به زاهر بن

(١) في (ك): زيد، والتصويب من «القناعة» (٩١)، و«إتحاف الخيرة المهرة» (٣/ ٢٧٠)، وقال

البوصيري: فيه انقطاع اه. يعني زيد وهو ابن الحارث، لم يسمع من ابن مسعود، وكذلك

عبد الملك بن عمير لم يسمع من ابن مسعود.

(٢) «القناعة» (٥٧).

طاهر، أخبرنا بقطعةٍ منه أبو سعد محمد بن عبد الرحمن الكَنَجَرُوزِي، وأبو سعيد المُقَرِّي، ومحمد بن محمد بن يحيى الِوَرَّاق، وأبو المظفر سعيد بن منصور القُشَيْرِي، وأبو القاسم القاري، بسماعِ الجميعِ للمَقْرُوءِ عليهم على أبي طاهر محمد بن الفضل بن محمد بن إسحاق بن خُزَيْمَةَ السُّلَمِي، قال: أنا به جَدِّي أبو بكر محمد بن إسحاق بن خُزَيْمَةَ.

وبه إلى ابن خُزَيْمَةَ: حدثنا سَلْمُ بْنُ جُنَادَةَ، حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ، فَتَعَجَّلْ كُلُّ نَبِيٍّ دَعْوَتَهُ، وَاخْتَبَأْتُ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لَأُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَهِيَ نَائِلَةٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى مَنْ مَاتَ مِنْكُمْ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا»^(١).

٤٣ - «كتاب التوحيد» للحافظ أبي عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنَدَةَ الأصبهاني [٣٩٥هـ].

بالسند إلى أبي الحسن علي بن المُقَيَّر، عن محمد بن ناصر، عن عبد الرحمن ابن القاسم وأبي عمرو عبد الوهاب ابنه إجازةً، عن أبيهما إجازةً بجميع تصانيفه ورواياته.

وبه إلى الحافظ أبي عبد الله بن مَنَدَةَ: أخبرنا عبد الله بن إبراهيم المُقَرِّي، حدثنا أبو مسعود أحمد بن الفرات، حدثنا أبو داود، حدثنا هشام بن أبي عبد الله، عن قتادة ابن دِعامَةَ، عن صفوان بن مُحَرِّز قال: بينما أمشي مع ابن عمر، إذ عَرَضَ لَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، كَيْفَ سَمِعْتَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ فِي النَّجْوَى؟ فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «يَدْنُو الْمُؤْمِنُ مِنْ رَبِّهِ عَزَّ وَجَلَّ حَتَّى يَضَعَ عَلَيْهِ كَنَفَهُ، فَيُقَرِّرَهُ

(١) انظر: «التوحيد» لابن خزيمة (٢/ ٦٣١).

بذنوبه، فيقول له: أتعرفُ كذا وكذا، فيقول: نعم يا ربّ، فيُعرِّفه بذنوبه، فيقول: إني سترتها عليك في الدنيا، وأنا أغفرها لك اليوم، قال: فيُعْطَى صحيفةَ حسناته، وأما الكافرُ والمنافقُ فينادى بهم على رؤوسِ الأشهادِ: ﴿هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [هود: ١٨] (١).

٤٥ - «كتاب الأموال» للحافظ أبي عبيد القاسم بن سلام الأزدي [٥٢٢٤هـ].

بالإسنادِ إلى الزّين زكريا بن محمد، عن الشّرف أبي الفتح محمد بن الزّين أبي بكر العثماني المرّاعي ثم المدني، عن الشّرفِ إسماعيل بن إبراهيم الهاشمي العقيلي الجبّرتي الزّبدي، عن المُسنّد المعمر أبي الحسن علي بن عمر الواني والقاسم بن المظفر ابن عساكر إجازةً، عن الشيخ محيي الدين محمد بن علي بن العربي الحاتمي نفع الله به إجازةً، عن أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن أبي الصيف اليميني نزيل مكة، عن فخر النّساء الكاتبة شُهدة ابنة أبي نصر أحمد بن الفرج بن عمر الإبري الدّينوري سماعاً عليها سنة (٥٤٨) بالمسجد الحرام، عن النّقيب طراد بن محمد الزبيني، عن أبي الحسن أحمد بن علي بن البادا، عن أبي علي حامد بن محمد بن عبد الله الهروي، عن أبي الحسن علي بن عبد العزيز البغوي نزيل مكة، عن أبي عبيد القاسم بن سلام الأزدي.

وبه إلى أبي عبيد: حدثنا إسماعيل بن جعفر المدني، حدثنا عبد الله بن دينار، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «كلُّكم راعٍ وكلُّكم مسؤولٌ عن رعيّته، فالأمرُ الذي على الناسِ راعٍ عليهم وهو مسؤولٌ عنهم، والرجلُ راعٍ على أهل بيته وهو

(١) أخرجه ابن منده في «الإيمان» (٧٩٠) بهذا الإسناد، وأخرجه البخاري (٤٦٨٥)، ومسلم (٢٧٦٨)

مسؤولٌ عنهم، وامرأةُ الرجلِ راعيةٌ على بيتِ زَوْجِها وولِدِها وهي مسؤولَةٌ عنهم،
وعبدُ الرجلِ راعٍ على مالِ سيِّده وهو مسؤولٌ عنه، ألا فكلُّكم راعٍ وكلُّكم مسؤولٌ
عن رعيَّته»^(١).

٤٦ - «كتاب السنة» للحافظ أبي القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطُّبري

اللَّلكائي [١٨٤ هـ].

أخبرنا شيخنا الإمام صفِيُّ الدين أحمد بسنده إلى الحافظ عبد المؤمن الدِّمياطي،
عن الحافظ وَجيه الدِّين أبي المظفر منصور بن سليم الهمداني الإسكندري، عن
الحافظ أبي عبد الله محمد بن محمود بن النجَّار البغدادي، عن الإمام عبد الوهاب
ابن علي ابن سُكينة البغدادي، عن أبي الفتح محمد بن عبد الباقي بن أحمد بن سلمان
المعروف بابن البَطِّي، عن أبي بكر أحمد بن الطُّريثي، عن اللَّلكائي.

وبه إلى اللَّلكائي: أخبرنا أحمد بن عمر، أخبرنا عبد الله بن محمد بن زياد،
حدثنا أحمد بن سنان الرَّملي، حدثنا عبد الله بن ميمون القَدَّاح، حدثنا عبيد الله، عن
نافع، عن ابن عمر قال: خَرَجَ رسولُ اللَّهِ ﷺ قَابِضاً على شِئْنِ في يَدَيْهِ قال: «فَتَفَحَّ
الْيُمْنِي، فقال: بسمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، كتابٌ مِنَ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، فيه أهلُ
الجنة بأعدادِهِم وأَحْسَابِهِم وأنسابِهِم، مُجْمَلٌ عليهم إلى يومِ القيامة، لا يُزاد فيهِم
ولا يُنْقَصُ منهم أحدٌ، قال: ثم فتح يَدَهُ اليُسْرَى، فقال: بسمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ،
كتابٌ مِنَ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ لأهلِ النار، بأعدادِهِم وأَحْسَابِهِم وأنسابِهِم مُجْمَلٌ
عليهِم إلى يومِ القيامة، لا يُزاد فيهِم ولا يُنْقَصُ منهم أحدٌ، وقد يُسَلِّكُ بالسُّعْداءِ

(١) انظر: «الأموال» لأبي عبيد (٣)، و«مجالس طراد الزينبي» (٦٣)، و«مشيخة اليونيني»

طريقَ الشَّقَاءِ، حتى يقال: هُمُ مِنْهُمْ، هم، هم، ثم يُدْرِكُ أَحَدُهُمْ سَعَادَتَهُ ولو قبل موته بفُوقِ نَاقَةٍ، وقد يُسَلِّكُ بِالْأَشْقِيَاءِ طريقَ السَّعَادَةِ، حتى يقال: هُمُ مِنْهُمْ، هم، هم، ثم يُدْرِكُ أَحَدُهُمْ شَقَاوَتَهُ ولو قبل موته بفُوقِ نَاقَةٍ، ثم قال النبي ﷺ: «الْعَمَلُ بِخَوَاتِمِهِ، الْعَمَلُ بِخَوَاتِمِهِ»^(١).

٤٧ - «مسند الحارث بن محمد بن أبي أسامة داهر التميمي» [٢٨٢هـ].

أخبرنا شيخنا الإمام العارف بالله صفي الدين أحمد بسنده إلى الفخر بن البخاري، عن أبي المكارم أحمد ابن اللبان، عن أبي علي الحسن بن أحمد الحداد، عن الحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، حدثنا أبو بكر أحمد بن يوسف بن خلاد بن منصور بن أحمد النصيبي، حدثنا أبو محمد الحارث بن محمد بن أبي أسامة داهر التميمي.

وبه إلى الحارث: حدثنا يزيد بن هارون، أخبرنا الحجاج بن أُرْطَاة، عن رباح بن عبيدة أو عبيدة - شكَّ يزيد - عن رجلٍ، عن أبي سعيد قال: كان رسولُ اللهِ ﷺ إذا أكلَ وشرب قال: «الحمدُ لله الذي أطعنا وسقانا وجعلنا مسلمين»^(٢).

(١) انظر: «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١٠٨٨).

(٢) ليس في «بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث» للهيتمي، وأخرجه أحمد بن منيع - كما في «إتحاف الخيرة المهرة» (٤/ ٣١٥) - عن يزيد، بهذا الإسناد. وفيه: «عن رباح بن عبيدة - أو عبيدة بن رباح، شكَّ يزيد».

وأخرجه الترمذي (٣٤٥٧)، وابن ماجه (٣٢٨٣) من طريقين، عن حجاج، به، وإسناده ضعيف لإبهام الرجل الراوي عن أبي سعيد الخدري.

ورواه أحمد (١١٢٧٦)، وأبو داود (٣٨٥٠) من طريق إسماعيل بن رباح بن عبيدة، عن أبيه أو غيره عن أبي سعيد، به.

وبه إلى الحارث: حدثنا عارم هو محمد بن الفضل السدوسي، حدثنا ثابت بن يزيد الأحول، حدثنا عاصم هو بن سليمان البصري الأحول الحافظ، عن عبد الله ابن سرجس: أن النبي ﷺ كان يدعو في السفر فيقول: «اللهم إني أعوذ بك من وعثاء السفر، وكآبة المنقلب، ومن الحور بعد الكور، ودعوة المظلوم، وسوء المنظر في الأهل والمال»^(١).

٤٨ - «كتاب الشريعة» لأبي بكر محمد بن الحسين الأجري [٣٦٠هـ].

بالسند إلى الحافظ عبد المؤمن الدميّطي، عن الوجيه منصور بن سليم الهمداني، أخبرنا أبو بكر محمد بن سعيد بن الخازن ببغداد إجازةً، أخبرتنا شاهدة إجازةً، أخبرنا أبو الحسين أحمد بن عبد الغالب بن يوسف إجازةً، عن الأجري إجازةً.

وبه إلى الأجري: حدثنا أبو بكر بن أبي داود، حدثنا هارون بن أبي بردة، حدثنا أبو يحيى الحماني، عن إسماعيل بن عبد الملك، عن علي بن ربيعة الوالي قال: كنت ردف علي بن أبي طالب في جبّانة الكوفة، فقال: لا إله إلا أنت سبحانك، اغفر لي ذنوبي إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت، ثم نظر إليّ فضحك، فقلت: يا أمير المؤمنين، استغفارك ربك والتفاتك إليّ تضحك؟ قال: كنت ردف النبي ﷺ في جانب الحرّة، ثم قال: «لا إله إلا أنت سبحانك اغفر لي ذنوبي، إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت»، ثم نظر إلى السماء، ثم التفت إليّ فضحك، فقلت: يا رسول الله، استغفارك ربك

(١) ليس في «بغية الباحث»، وأخرجه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٤١٩٩) من طريق الحارث بن أبي أسامة، عن أبي النعمان، وهو محمد بن الفضل السدوسي، بهذا الإسناد، وأخرجه مسلم (١٣٤٣) من طريق ابن علية، عن عاصم الأحول، به.

والتفاتك إليّ، تضحك؟ قال: «ضحكتُ لضحكِ ربِّي عز وجل، يعجب لبعده، يعلمُ أنّه لا يغفرُ الذنوبَ إلا الله عز وجل»^(١).

٤٩ - «تاريخ دمشق» للحافظ أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر الدمشقي، وسائر تصانيفه. [٥٧١هـ].

بالسند إلى الوجيه بن منصور بن سليم الهمداني، قال: أنبأنا بتصانيفه مُرتضى ابن العفيف المقدسي، والقاضي أبو نصر محمد بن هبة الله بن الشيرازي، وأبو بكر محمد بن سعيد بن الخازن، كلهم عنه إجازةً.

وبه إلى ابن عساكر قال في «تاريخ دمشق»: أخبرنا أبو العباس أحمد بن الفضل بن أحمد، أنبأنا أبو بكر أحمد بن الفضل بن محمد الباطرقاني، حدثنا أبو بكر محمد بن علي بن أحمد الخطيب، حدثنا أبو جعفر محمد بن الحسن البزار باب الطاق، حدثنا محمد بن المعافى الصيداوي بصور، حدثنا أبو يحيى زكريا بن يحيى الوقار، قال: قرئ على عبد الله بن وهب وأنا أسمع، قال الثوري: قال مجالد: قال أبو الودّك: قال أبو سعيد الخدري: قال عمر بن الخطاب: قال رسول الله ﷺ: «قال أخي موسى: يا رب، وذكر كلمةً، فأتاهُ الخضر»^(٢).

وبالإسناد إلى الطبراني قال: حدثنا محمد بن المعافى، حدثنا زكريا بن يحيى الوقار، قال: قرئ على عبد الله بن وهب وأنا أسمع، قال الثوري: قال مجالد: قال أبو الودّك: قال أبو سعيد الخدري: قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: قال

(١) انظر: «الشریعة» للأجري (٦٤٢)، وإسناده ضعيف لضعف إسماعيل بن عبد الملك.

(٢) انظر: «تاريخ دمشق» لابن عساكر (١٦ / ٤١٤)، وفي إسناده زكريا بن يحيى، أبو يحيى الوقار،

رسول الله ﷺ: «قال أخي موسى: يا ربِّ أَرِنِي الذي كنتَ أَرَيْتَنِي فِي السَّفِينَةِ، فَأَوْحَى اللهُ إِلَيْهِ: يَا مُوسَى، إِنَّكَ سَتَرَاهُ، فَأَتَاهُ الْخَضِرُ، وَهُوَ فَتَى طَيْبُ الرِّيحِ، حَسَنٌ بِيَاضِ الثِّيَابِ مُشَمَّرٌهَا، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللهِ يَا مُوسَى بْنُ عِمْرَانَ، إِنَّ رَبَّكَ يَقْرَأُ عَلَيْكَ السَّلَامَ، قَالَ مُوسَى: هُوَ السَّلَامُ وَإِلَيْهِ السَّلَامُ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، الَّذِي لَا أُحْصِي نِعَمَهُ، وَلَا أَقْدِرُ عَلَى أَدَاءِ شُكْرِهِ إِلَّا بِمَعُونَتِهِ، ثُمَّ قَالَ مُوسَى: أَرِيدُ أَنْ تُوَصِّينِي بِوَصِيَّةٍ يَنْفَعُنِي اللهُ بِهَا بَعْدَكَ، قَالَ الْخَضِرُ: يَا طَالِبَ الْعِلْمِ، إِنَّ الْقَائِلَ أَقْلٌ مَلَائَةٌ مِنَ الْمُسْتَمِعِ، فَلَا تُمَلِّ جُلُوسَاتِكَ إِذَا حَادَثْتَهُمْ، وَاعْلَمْ أَنَّ قَلْبَكَ وَعَاءٌ، فَانظُرْ مَاذَا تَحْشُو بِهِ وَعَاءَكَ، وَاعْرِزْ عَنِ الدُّنْيَا وَابْذُهَا وَرَاءَكَ، فَإِنَّهَا لَيْسَتْ لَكَ بَدَارٍ، وَلَا لَكَ فِيهَا مَحَلٌّ قَرَارٍ، وَإِنَّمَا جُعِلَتْ بُلْغَةً لِلْعِبَادِ وَالتَّزْوِدِ فِيهَا لِلْمَعَادِ، [وَيَا مُوسَى وَطَّنْ نَفْسَكَ عَلَى الصَّبْرِ تَلَقَّ الْحِكْمَ، وَأَشْعِرْ قَلْبَكَ التَّقْوَى تَلَّ الْعِلْمَ] (١) وَرَضْ نَفْسَكَ عَلَى الصَّبْرِ تَخْلُصْ مِنَ الْإِثْمِ، يَا مُوسَى تَفَرَّغْ لِلْعِلْمِ إِنْ كُنْتَ تُرِيدُهُ، فَإِنَّمَا الْعِلْمُ لِمَنْ تَفَرَّغَ لَهُ، وَلَا تَكُنْ مِكَثَرًا بِالْمَنْطِقِ مَهْذَارًا، فَإِنَّ كَثْرَةَ الْمَنْطِقِ تَشِينُ الْعُلَمَاءَ، وَتُبْذِي مَسَاوِيَّ الشُّخْفَاءِ، وَلَكِنْ عَلَيْكَ بِالْاِقْتِصَادِ، فَإِنَّ ذَلِكَ مِنَ التَّوْفِيقِ وَالسَّدَادِ، وَأَعْرِضْ عَنِ الْجُهَالِ وَبِاطِلِهِمْ، وَاحْلُمْ عَنِ السُّفْهَاءِ، فَإِنَّ ذَلِكَ فَضْلُ الْحُكَمَاءِ، وَزِينَةُ الْعُلَمَاءِ، وَإِذَا سَتَمَكَ الْجَاهِلُ فَاسْكُتْ عَنْهُ حِلْمًا، وَجَانِبُهُ حَزْمًا، فَإِنَّ مَا بَقِيَ مِنْ جَهْلِهِ عَلَيْكَ وَسَبُّهُ إِيَّاكَ أَكْثَرُ وَأَعْظَمُ، يَا ابْنَ عِمْرَانَ، وَلَا تَرَى أَنَّكَ أُوتِيتَ الْعِلْمَ إِلَّا قَلِيلًا (٢)، فَإِنَّ الْاِنْدِلَاثَ وَالتَّعَسُّفَ مِنَ الْاِقْتِحَامِ وَالتَّكْلُفِ، يَا ابْنَ عِمْرَانَ لَا تَقْهَمَنَّ بَابًا لَا تَدْرِي مَا غَلَقَهُ، وَلَا تُغْلِقَنَّ بَابًا لَا تَدْرِي مَا فَتَحَهُ، يَا ابْنَ عِمْرَانَ مَنْ لَا تَنْتَهِي مِنَ الدُّنْيَا نَهْمَتُهُ، وَلَا تَنْقُضِي عَنْهَا رَغْبَتَهُ، كَيْفَ يَكُونُ عَابِدًا؟ وَمَنْ يَحْقِرُ حَالَهُ وَيَتَّهِمُ اللهُ فِيهَا قَضَى

(١) ما بين حاصرتين استدرك من «المعجم الأوسط».

(٢) في «الأوسط»: ألا ترى أنك ما أُوتيت من العلم إلا قليلاً.

له، كيف يكون زاهداً؟ هل يكفُّ عن الشهواتِ مَنْ غَلَبَ عليه هواه، أو ينفعه طلبُ العلم والجهلُ قد حواه؟ لأنَّ سَعِيَه إِلَى آخِرَتِهِ وَهُوَ مُقْبِلٌ عَلَى دُنْيَاهُ، يَا مُوسَى تَعَلَّمْ مَا تَعَلَّمْتَ لِتَعْمَلَ بِهِ، وَلَا تَعَلَّمْ لِتُحَدِّثَ بِهِ فَيَكُونَ عَلَيْكَ بَوَازُهُ، وَلِغَيْرِكَ فَوْزُهُ، يَا مُوسَى بِنِ عِمْرَانَ، اجْعَلْ الزُّهْدَ وَالتَّقْوَى لِبَاسَكَ، وَالْعِلْمَ وَالذِّكْرَ كِلَامَكَ، وَاسْتَكْبِرْ مِنَ الْحَسَنَاتِ فَإِنَّكَ تُصِيبُ السَّيِّئَاتِ، وَرَغْزِعَ بِالْخَوْفِ قَلْبَكَ، فَإِنَّ ذَلِكَ يُرْضِي رَبَّكَ، وَاعْمَلْ خَيْرًا، فَإِنَّكَ لَا بَدَّ عَامِلٍ سِوَاهُ، قَدْ وُعِظْتَ إِنْ حَفِظْتَ، فَتَوَلَّى الْخَضِرُ، وَبَقِيَ مُوسَى حَزِينًا مَكْرُوبًا يَبْكِي»^(١).

وبالإسنادِ إِلَى الْحَافِظِ ابْنِ حَجْرٍ، عَنِ الْحَافِظِ أَبِي الْحَسَنِ نُورِ الدِّينِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي بَكْرِ الْهَيْثَمِيِّ، أَنَّهُ قَالَ فِي كِتَابِهِ «مَجْمَعُ الزَّوَائِدِ وَمَنْبَعُ الْفَوَائِدِ»: وَفِيهِ زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى الْوَقَّارُ، وَقَدْ ضَعَّفَهُ غَيْرٌ وَاحِدٍ، وَذَكَرَهُ ابْنُ حَبَانَ فِي «الثَّقَاتِ»، وَذَكَرَ أَنَّهُ أَخْطَأَ فِي وَضْعِهِ، وَالصَّوَابُ فِيهِ: عَنِ سَفِيَانَ الثَّوْرِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ، وَبَقِيَّةُ رَجَالِهِ وَتَّقُوا. انْتَهَى^(٢).

٥٠ - «السنن لسعيد بن منصور أبي عثمان الخراساني» [٢٢٧هـ].

بِالسَّنَدِ إِلَى الْحَافِظِ ابْنِ حَجْرٍ قَالَ: أَنْبَأْنَا بِهِ عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَلِيمَانَ الْبَالِسِيِّ، عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الدَّائِمِ، عَنِ جَدِّهِ، عَنِ مَسْعُودِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ

(١) أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» (٦٩٠٨).

(٢) انظر: «مجمع الزوائد» (١٠ / ٢٣٣)، وقد أورده الهيثمي في موضع آخر (١ / ١٣٠)، وعبارته: رواه الطبراني في «الأوسط»، وفيه زكريا بن يحيى الوقار، قال ابن عدي: كان يضع الحديث اه، وانظر «الكامل» لابن عدي (٤ / ١٧٥). ونقل الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٢ / ٧٢) عن صالح: أن زكريا الوقار كان من الكذابين الكبار، ونقل ابن حجر في «لسان الميزان» (٣ / ٥١٧) عن العقيلي أن الحديث باطل.

عبد الله بن النادر الصَّفَّار، أخبرنا أبو محمد عبد الوهاب بن المبارك الأنماطي، أخبرنا أبو الفضل أحمد بن الحسن بن خَيْرُون الباقلاني، أخبرنا أبو علي الحسن بن أحمد بن شاذان، أخبرنا دَعْلَج بن أحمد السَّجْزي، حدثنا محمد بن علي بن زيد الصَّائغ، حدثنا سعيد بن منصور.

وبه إلى سعيد بن منصور: حدثنا يعقوب بن عبد الرحمن، حدثني عمرو بن أبي عمرو، عن الْمُطَّلَب بن عبد الله بن حَنْطَب، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَقْبَلَ عَلَى حِمَارٍ مَخْطُومٍ بِحَبْلِ مِنْ لَيْفٍ كَمَا يُخْطَمُ الْبَعِيرُ، وَعَلَى الْحِمَارِ بَرْدَعَةٌ، فَأَقْبَلَ يَسِيرٌ عَلَيْهِ مَعَهُ عُرْجُونٌ فِي يَدِهِ، فَأَقْبَلَ حَتَّى وَقَفَ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ وَقَدْ حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَنَزَلَ، وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَأَلْقَى الْعُرْجُونَ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ وَعَمَدَ إِلَى الصَّلَاةِ، فَلَمَّا اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ وَقَدِ صَفَّ النَّاسُ وَرَاءَهُ، فَرَأَى بَيْنَ يَدَيْهِ نُخَامَةً فِي الْجِدَارِ، وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَكْبُرَ، فَانصَرَفَ وَقَالَ لِلنَّاسِ: «كَمَا أَنْتُمْ عَلَى صَفْوَفِكُمْ»، وَلَا يَدْرِي النَّاسُ إِلَى مَا رَجَعَ، فَرَجَعَ إِلَى الْعُرْجُونِ الَّذِي طَرَحَ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ فَأَخَذَهُ، ثُمَّ أَقْبَلَ حَتَّى قَامَ فِي مُصَلَّاهُ، فَحَكَ النَّخَامَةَ الَّتِي فِي الْمَسْجِدِ بِالْعُرْجُونِ، ثُمَّ أَلْقَاهُ وَصَلَّى لِلنَّاسِ^(١).

٥١ - «عمل اليوم والليلة» للحافظ أبي بكر أحمد بن إسحاق الدينوري،

المعروف بابن السُّنِّي.

بالإسناد إلى الجمال محمد بن إبراهيم المرشدي المكي، عن أبي حفص عمر بن يزيد بن أميلة المرآغي، عن أبي الحسن علي بن أحمد بن البخاري، عن أبي اليُمْن زيد بن الحسن بن زيد الكندي البغدادي، عن أبي الحسن سعد بن الخير بن محمد بن سهل الأنصاري، عن أبي محمد عبد الرحمن بن حميد بن الحسن الدُّوني،

(١) لم أقف عليه في المطبوع من «سنن سعيد بن منصور».

بسماعه من أبي نصرٍ أحمد بن الحسين بن الكسَّار الدَّينوري، بسماعه عن مؤلِّفه ابن السُّنيِّ.

وبه إلى ابن السُّنيِّ قال: أخبرنا أبو عبد الرحمن هو النَّسائي، أخبرنا عبد الله بن الصباح، حدثنا مكِّي بن إبراهيم، حدثنا عبد الله بن سعيد بن أبي هند، عن سُميِّ مولى أبي بكر، عن أبي صالح، أنَّه سَمِعَ أبا هريرة يقول: قال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمَلِكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، عَشْرَ مَرَاتٍ حِينَ يُصْبِحُ، كُتِبَ لَهُ بِهَا مِائَةٌ حَسَنَةٍ، وَمُحِي عَنْهُ بِهَا مِائَةٌ سَيِّئَةٍ، وَكَانَتْ كَعَدْلِ رِقْبَةٍ، وَحُفِظَ بِهَا يَوْمَهُ، وَمَنْ قَالَ ذَلِكَ حِينَ يُمَسِّي، كَانَ لَهُ مِثْلُ ذَلِكَ»^(١).

٥٢ - «مَشْكَاتُ الْأَنْوَارِ فِي مَا رُوِيَ عَنِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ مِنَ الْأَخْبَارِ» لِإِمَامِ الْمُحَقِّقِينَ، الشَّيْخِ مُحْيِي الدِّينِ بِنِ عَلِيِّ بْنِ الْعَرَبِيِّ الْحَاتِمِيِّ، الطَّائِي، الْأَنْدَلِسِيِّ، ثُمَّ الْمَكِّيِّ، ثُمَّ الدَّمَشَقِيِّ، قَدَّسَ سِرُّهُ [٦٣٨هـ].

بِالْإِسْنَادِ الْمَسْلُوسِ بِالصُّوفِيَّةِ إِلَيْهِ السَّابِقِ فِي التَّرْمِذِيِّ.

وبه إليه قال: الحديث الثاني: حدثنا يونس بن يحيى العباسي، حدثنا عبد الأعلى بن عبد الواحد المليحي، عن إسماعيل بن إبراهيم، عن محمد بن الغطريف، عن أبي خليفة الجُمحي، عن القَعْنَبِيِّ، عن عبد العزيز الدَّرَاوَرْدِيِّ، عن العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: أَنَا أَعْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشُّرْكِ، فَمَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ فِيهِ غَيْرِي فَأَنَا مِنْهُ بَرِيءٌ، وَهُوَ لِلَّذِي أَشْرَكَ»^(٢).

(١) «عمل اليوم والليلة» لابن السني (٧٢). وإلى هنا تنتهي الزيادة من (ك) و(ج).

(٢) انظر: «الجواهر الغوالي» (ص ٥٢).

٥٣ - «كتاب الأربعين من أخبار سيد المرسلين» للشيخ العارف بالله، سيف الدين أبي المعالي سعيد بن المُطَهَّر الباخري، قدس سره [٥٦٥٩هـ].
بالإسناد إلى شيخ الإسلام زكريا، عن التقي بن فهد المكي، عن النور علي بن أحمد بن محمد بن سلامة المكي، عن محدث العراق الحافظ سراج الدين عمر بن علي بن عمر القزويني، عن القاضي برهان الدين محمد بن أبي بكر بن عمر البخاري، عن المؤلف سيف الدين الباخري قدس سره، فذكره^(١).

وبه إليه قال: حدثنا شيخنا الصديق الإمام العارف الشهيد أبو الجناب أحمد بن عمر بن محمد بن عبد الله الخيوقي قدس سره هو الشيخ نجم الدين الكبري قدس سره غداة يوم الجمعة (٢٢) من شوال سنة (٦١٥) بجرجانية خوارزم في خانقاه الجديدة الصحابية، أخبرنا الحافظ أبو العلاء الحسن بن أحمد بن الحسن العطار بقراءتي عليه بهمدان في داره سنة (٥٦٧)، أخبرنا أبو القاسم علي بن أحمد بن محمد بن بيان الرزاز، أخبرنا أبو الحسن محمد بن محمد بن إبراهيم بن مَخَلد البزاز قراءة عليه وأنا أسمع في المحرم سنة (٤١٨)، أخبرنا أبو علي إسماعيل بن محمد بن إسماعيل الصفار البلخي قراءة عليه في منزله يوم الثلاثاء لأربع خلون من شعبان سنة (٣٣٩) فأقر بذلك والشيخ ينظر في الأصل، حدثنا أبو علي الحسن بن عرفة بن يزيد العبدي، حدثنا سلم بن سالم البلخي، عن نوح بن أبي مريم، عن ثابت البناني، عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: سئل رسول الله ﷺ عن هذه الآية ﴿لَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦] فقال: «لَّذِينَ أَحْسَنُوا الْعَمَلَ فِي الدُّنْيَا الْحُسْنَىٰ، وهي الجنة، قال: والزيادة النظر إلى وجه الله الكريم»^(٢).

(١) «فذكره» ليس من (ك)، و(ش).

(٢) هو في «جزء ابن عرفة» (٢٣)، و«ذيل تاريخ بغداد» لابن الديلمي (٤/ ٢٦٩)، و«الجواهر الغوالي» =

٥٤ - «الأربعين» للحافظ أبي منصور عبد الخالق بن أبي القاسم زاهر بن طاهر

النيسابوري الشَّحَامِي [٥٤٩هـ].

أخبرنا بها شيخنا العارف بالله صفيُّ الدين أحمد قدس سره إجازةً، عن شيخه العارف بالله أبي المواهب أحمد بن علي بن عبد القدوس العباسي الشَّنَاوِي ثم المدني قدس سره، عن المسند الشيخ حسن الدنجيهي، عن الحافظ جلال الدين الشُّيُوطِي، بقراءته على الشهاب أبي الطيب أحمد بن محمد بن علي الحجازي، بسماعه على القاضي مجد الدين أبي الفداء إسماعيل بن إبراهيم الكِنَانِي، بسماعه على البدر أبي محمد الحسن بن عبد الرحمن الأربلي، بسماعه على أبي حفص عمر بن محمد بن أبي سعد الكِرْمَانِي، بسماعه من أبي بكر القاسم بن عبد الله بن عمر الصَّفَّارِ النَّيسَابُورِي، أخبرنا بها جدي لأمي أبو منصور عبد الخالق بن زاهر الشَّحَامِي.

وبه إليه قال: أخبرنا بها^(١) جدي أبو عبد الرحمن طاهر بن محمد بن محمد المُسْتَمَلِي، أخبرنا أبو سعيد محمد بن موسى بن الفضل الصَّيرَفِي، أخبرنا أبو العباس محمد بن يعقوب بن يوسف الأَصَم، أخبرنا أبو الدرداء هاشم بن محمد الأنصاري بيت المقدس، حدثنا عتبة بن السَّكَن يُكنى أبا سليمان الفزاري الحمصي، حدثنا الضَّحَّاك بن حمزة، عن أبي نصر، عن أبي رجاء العطاردي، عن عمران بن حصين، عن أبي بكر الصِّدِّيق رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُسْلَتْ ذُنُوبُهُ وَخَطَايَاهُ، فَإِذَا رَاحَ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِكُلِّ قَدَمٍ عَمَلٌ عَشْرِينَ سَنَةً، فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ أُجِيزَ بِعَمَلِ مِثِّي سَنَةً»^(٢).

= (ص ٥٤)، وقال الذهبي في «السير» (٢٢/ ١١٣): نوح تالف، وسلم ضعفوه.

(١) «بها»: زيادة من (ك).

(٢) «الأربعون» للشحامي (١)، و«الجواهر الغوالي» (ص ٥٥).

٥٥ - «جزء من حديث أبي بكر محمد بن الفرّج الأزرق» [(٢٨٢هـ)].

بالسند السابق إلى أبي نُعيم، أخبرنا أبو بكر أحمد بن يوسف العطار، حدثنا أبو بكر محمد بن الفرّج الأزرق.

وبه إليه قال: حدثنا ابنُ جُريج، عن عطاء، عن عبد الله بن عمر قال: قال رسولُ الله ﷺ: «قولوا خيراً، قولوا: سُبْحَانَ اللَّهِ وبِحَمْدِهِ، فبالواحدة عشرةً، وبالعشرة مئةً، وبالمئة ألفٌ، ومَنْ زادَ زادَهُ اللهُ، ومَنْ استغفَرَ غَفَرَ اللهُ له، ومَنْ حَالَتْ شفاعتُهُ دونَ حدٍّ من حدودِ اللهِ فقد ضاَدَّ اللهُ في مُلكِهِ، ومَنْ باهَتَ مؤمناً أو مؤمنةً حُبِسَ في رَدْعَةِ الخَبَالِ حتى يَخْرَجَ مما قال، ومَنْ ماتَ وعليه دَيْنٌ أُخِذَ من حسناته، ليس ثمةً دينارٌ ولا درهمٌ، حافظوا على ركعتي الفجرِ، فإنَّ فيها الرغائبَ»^(١).

٥٦ - «الأربعون» للحافظ أبي بكر محمد بن عبد الله الشيباني النيسابوري

الجوزقي [(٣٨٨هـ)].

بالإسناد إلى الحافظ الدِّمياطي، بسماعه على أبي الحسن علي بن إبراهيم الكردي الحميدي الحلبيّ الفقيه بدمشق، بسماعه على أبي الفُتوح داود بن الحافظ معمر بن عبد الواحد بن الفاخر القرشيّ الأصفهاني، أخبرتنا أمُّ البهاء فاطمة بنت محمد بن أبي سعيد البغدادي، قالت: أخبرنا أبو عثمان سعيد بن أبي سعيد أحمد بن

(١) هو في «الجواهر الغوالي» (ص ٥٧)، وأخرجه الخطيب في «تاريخه» (٩ / ٨٤) من طريق محمد ابن الفرّج الأزرق عن حفص بن عمر الرملي، عن ابن جريج، به. وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (٣ / ٢٨٥)، والخطيب في «تاريخه» (٩ / ٨٤)، من طريق آخر عن حفص بن عمر، عن ابن جريج، به. وقال ابن عدي: حفص بن عمر حديثه غير محفوظ.

وأخرجه الترمذي (٣٤٧٠) من طريق مطر الوراق، عن نافع، به مختصراً، وقال: حسن غريب، اه ومطر ضعيف.

محمد العيَّار الصُّوفي النِّسابوري، أخبرنا أبو بكر محمد بن عبد الله الجوزقي .

وبه إليه قال: الحديثُ الثالثُ عشر: أخبرنا أحمد بن محمد بن الحسن الحافظ، هو أبو حامد بن الشرقي تلميذُ مسلمٍ، قال: أخبرنا عبد الرحمن بن بشر، حدثنا يحيى بن سعيد، عن عبيد الله بن عمر، حدثنا سُمي، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال: قال رسولُ الله ﷺ: «الحجُّ المبرورُ ليس له جزاءٌ إلا الجنة»^(١).

٥٧ - «الذُّرِّيَّةُ الطَّاهِرَةُ» للحافظ أبي بشر محمد بن أحمد بن حماد الأنصاري،

المعروف بالدُّولابي [(٣١٠هـ)].

بالإسنادِ إلى ابن المُقيَّرِ بإجازته من الحافظ أبي الفضل محمد بن ناصر السَّلامي الحَنبلي، بسماعه على الخطيب أبي طاهرٍ محمد بن أحمد بن أبي الصقر الأنباري سنة (٤٧٣) بقراءته على أبي البركات أحمد بن عبد الواحد بن الفضل بن نظيف بن عبد الله الفَرَّاء بمصر سنة (٤٢٨)، بسماعه على أبي محمد الحسن بن رَشِيق العسكري، حدثنا أبو بشر محمد بن أحمد بن حماد الأنصاري الدُّولابي.

وبه إليه قال: حدَّثني إسحاق بن يونس، حدثنا سويد بن سعيد، عن المُطَّلَب بن زياد، عن إبراهيم بن حيَّان، عن عبد الله بن الحسين^(٢)، عن فاطمة بنت الحسين، عن الحسين قال: كان رأسُ رسولِ الله ﷺ في حِجْرٍ عليٍّ وكان يُوحى إليه، فلما سُرِّي عنه قال لي: «يا عليُّ، صليتَ الفرضَ؟» قال: لا، قال: «اللهمَّ إنَّكَ تعلمُ أنَّه

(١) هو في «الجواهر الغوالي» (ص ٥٥ - ٥٦)، وأخرجه ابن الديبهي في «ذيل تاريخ بغداد» (٣ / ٦٤)

من طريق أم البهاء فاطمة، بهذا الإسناد.

(٢) في «الذرية الطاهرة» و«الجواهر الغوالي»: عبد الله بن حسن.

كان في حاجتك وحاجة رسولك، فَرَدَّ عَلَيْهِ الشَّمْسَ»، فَرَدَّهَا عَلَيْهِ، فَصَلَّى وَغَابَتِ الشَّمْسُ^(١).

وبالإسناد إلى الطبراني في «الكبير»: حدثنا جعفر بن أحمد بن سنان الواسطي، حدثنا علي بن المنذر، حدثنا محمد بن فضيل، حدثنا فضيل بن مرزوق، عن إبراهيم بن الحسن، عن فاطمة بنت علي، عن أسماء بنت عميس قالت: كان رسول الله ﷺ إذا نزل عليه الوحي يكاذُبُ غُشَى عَلَيْهِ، فَأَنْزَلَ عَلَيْهِ يَوْمًا وَرَأْسُهُ فِي حِجْرِ عَلِيٍّ، حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ، فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَأْسَهُ فَقَالَ لَهُ: «صَلِّتَ الْعَصْرَ يَا عَلِيُّ؟» قَالَ: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَدَعَا اللَّهَ تَعَالَى، فَرَدَّ عَلَيْهِ الشَّمْسَ حَتَّى صَلَّى الْعَصْرَ، قَالَتْ: فَرَأَيْتُ الشَّمْسَ بَعْدَمَا غَابَتْ حِينَ رُدَّتْ حَتَّى صَلَّى الْعَصْرَ^(٢).

قال الحافظ جلال الدين السيوطي في «جزء كشف اللبس في حديث رد الشمس»: إن حديث رد الشمس معجزةً لنبينا محمد ﷺ، صحَّحه الإمام أبو جعفر الطحاوي وغيره، وأفرط الحافظ أبو الفرج ابن الجوزي فأورده في «كتاب الموضوعات»^(٣).

وقال تلميذه المحدث أبو عبد الله محمد بن يوسف الدمشقي الصالحي في «جزء مُزِيلُ اللَّبْسِ عَنِ حَدِيثِ رَدِّ الشَّمْسِ»: اعلم أن هذا الحديث رواه الطحاوي في كتابه في «شرح مشكل الآثار» عن أسماء بنت عميس من طريقين، وقال: هذان الحديثان ثابتان، ورواهما ثقات.

(١) «الذرية الطاهرة» (١٦٤)، و«الجواهر الغوالي» (ص ٥٨).

(٢) «المعجم الكبير» (٢٤ / ٣٩١).

(٣) انظر: «جزء كشف اللبس» للسيوطي (ص ٣)، و«شرح مشكل الآثار» للطحاوي (٣ / ٩٤)،

و«الموضوعات» لابن الجوزي (١ / ٣٥٥).

وَنَقَلَهُ الْقَاضِي عِيَاضُ فِي «الشفا»^(١)، وَالْحَافِظُ ابْنُ سَيِّدِ النَّاسِ فِي «بشري اللبيب»، وَالْحَافِظُ علاء الدين مُغَلَطَاي فِي كِتَابِ «الزهر الباسم»، وَصَحَّحَهُ الْحَافِظُ أَبُو الْفَتْحِ الْأَزْدِي، وَحَسَّنَهُ الْحَافِظُ أَبُو زُرْعَةَ ابْنِ الْعِرَاقِي^(٢)، وَشَيْخُنَا الْحَافِظُ جَلال الدين السُّيُوطِي فِي «الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة»^(٣).

وَقَالَ الْحَافِظُ أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ: وَنَاهِيكَ بِهِ، لَا يَنْبَغِي لِمَنْ سَبِيلُهُ الْعِلْمُ التَّخَلُّفُ عَنِ حَدِيثِ أَسْمَاءَ، لِأَنَّهُ مِنْ أَجْلِ عِلْمَاتِ النَّبُوءَةِ^(٤).

وَقَدْ أَنْكَرَ الْحَفَّاطُ عَلِيُّ ابْنِ الْجَوْزِيِّ إِيرَادَهُ الْحَدِيثَ فِي «كتاب الموضوعات» فَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو الْفَضْلِ ابْنُ حَجَرٍ فِي (بَابِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ أَحَلَّتْ لَكُمْ الْغَنَائِمَ) مِنْ «فتح الباري» بَعْدَ أَنْ أوردَ الْحَدِيثَ: أَخْطَأَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ بِإِيرَادِهِ لَهُ فِي «الموضوعات». انْتَهَى^(٥)، وَمِنْ خَطِّهِ نَقَلْتُ.

ثُمَّ قَالَ: إِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ وَرَدَّ مِنْ طَرِيقِ أَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ وَعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَابْنِهِ الْحَسَنِ^(٦)، وَأَبِي سَعِيدٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ثُمَّ سَأَقَهَا وَتَكَلَّمَ عَلَى رِجَالِهَا.

ثُمَّ قَالَ: قَدْ عَلِمْتَ مِمَّا أَسْلَفْنَاهُ مِنْ كَلَامِ الْحَفَّاطِ فِي حُكْمِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَتَبَيَّنَ حَالُ رِجَالِهِ أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ مَتَّهَمٌ، وَلَا مَنْ أُجْمِعَ عَلَى تَرْكِهِ، وَلَا حَ لِكَ ثُبُوتِ الْحَدِيثِ

(١) انظر: «الشفا» (ص ٣٤٧).

(٢) انظر: «طرح الشريب» للعراقي (٧/ ٢٤٧-٢٤٨).

(٣) انظر: «الدرر المنتثرة» (ص ٢٢٢).

(٤) انظر: «شرح مشكل الآثار» (٣/ ٩٦).

(٥) انظر: «فتح الباري» (٦/ ٢٢٢).

(٦) في (ك): «الحسين».

وعدمُ بطلانه، ولم يبقَ إلا الجوابُ عمَّا أُعِلَّ به، وقد أُعِلَّ بأمرٍ..، فساقها، وأجاب عن^(١) الأمور التي أُعِلَّ بها بأجوبةٍ شافيةٍ.

٥٨ - «مشيخة» الإمام الرّحلة، مُلحق الأحفادِ بالأجدادِ، فخر الدين أبي الحسن علي بن أحمد بن عبد الواحد المقدسي الحنبلي، المعروف بابن البخاري [٦١٣هـ].

وعُرف أبوه بالبخاري لكونه أقام ببخارى مدةً يقرأُ على الرّضي النّيسابوري، ذكّره الحافظُ ابن رجبِ الحنبلي بالإسنادِ السابقِ إليه.

وبه إليه قال الشيخ: السادس عشر، أخبرنا الشيخُ الإمام العلامةُ أبو اليُمْنِ زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن بن سعيد بن عصمة بن حمير بن الحارث ذي رُعين الأصغر، الكِندي، البغدادي، النحويّ اللّغويّ، رحمه الله تعالى قراءةً عليه وأنا حاضرٌ في شهر رمضان من سنة ست مئة في سَفْحِ جبل قاسيون وقراءةً عليه بعد ذلك وأنا أسمع.

وأبو حفصِ عمر بن محمد بن يحيى بن طَبْرَزْدُ قراءةً عليه وأنا أسمعُ.

قالا: أخبرنا القاضي أبو بكر محمد بن عبد الباقي بن محمد الأنصاري قراءةً عليه ونحن نسمعُ ببغداد، أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن عمر بن أحمد البرمكيّ الفقيهُ الحنبليّ قراءةً عليه وأنا حاضرٌ، أخبرنا أبو محمد عبد الله بن إبراهيم بن أيوب بن ماسي البزّاز، حدثنا أبو مسلم إبراهيم بن عبد الله بن مسلم الكجّي البصري، أخبرنا القاضي أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن المثنى الأنصاري، حدثنا ابن عون، عن الشّعبي، قال: سمعتُ النُّعمان بن بشير رضي الله عنه قال: سمعتُ رسولَ الله

(١) في (ك): «من».

ﷺ يقول: «إِنَّ الْحَلَالَ بَيْنٌ، وَإِنَّ الْحَرَامَ بَيْنٌ، وَإِنَّ بَيْنَ ذَلِكَ أُمُورًا مُشْتَبِهَاتٍ - وَرَبِمَا قَالَ: مُشْتَبِهَةٌ - وَسَأَضْرِبُ لَكُمْ فِي ذَلِكَ مَثَلًا، إِنَّ اللَّهَ حَمَى حَمَى، وَإِنَّ حَمَى اللَّهِ مَا حَرَّمَ اللَّهُ، وَإِنَّهُ مَنْ يَرعى حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يُخَالِطَ الْحِمَى». وَرَبِمَا قَالَ: «مَنْ يُخَالِطُ الرَّبِيَّةَ يُوْشِكُ أَنْ يَجْسُرَ»^(١).

قال الفخر: هذا حديث متفق على صحته.

أخرجه الأئمة في كتبهم من عدة طرق: أحدها لمسلم في البيوع من «صحيحه» عن أبي عبد الله عبد الملك بن شعيب بن الليث بن سعد، عن أبيه، عن جدّه، عن أبي عبد الرحيم خالد بن يزيد الإسكندراني، عن أبي العلاء سعيد بن أبي هلال الليثي، عن عون بن عبد الله بن عتبة الهذلي، عن الشعبي، نحو ما أخرجه^(٢).

ووقع لنا عالياً، ومن حيث العدد كآني لقيت مسلماً وسمعت منه وصافحته به، والله الحمد والمنة. انتهى^(٣).

قلت: ووقع لنا عالياً أيضاً، ومن حيث العدد كأن شيخنا صفى الدين أحمد قدس سره سمعه من المؤيد الطوسي وصافحه به، وبين وفاتيهما أربع مئة سنة ونيف وخمسون، فإن المؤيد الطوسي توفي سنة (٦١٧) وكآني سمعته من الحافظ الدمياطي، وقد توفي سنة (٧٠٥) رحمه الله تعالى^(٤).

(١) انظر: «مشيخة ابن البخاري» (٢/ ٨٤٧-٨٤٨).

(٢) أخرجه مسلم (١٥٩٩) (١٠٨) بهذا الإسناد، وأخرجه البخاري (٢٠٥١) من طريق ابن أبي عدي، عن ابن عون، به.

(٣) انظر: «مشيخة ابن النجاري» (٢/ ٨٤٨)، و«الجواهر الغوالي» (ص ٦٠).

(٤) انظر: «الجواهر الغوالي» (ص ٦٠).

٥٩ - «الأربعون التُّساعِيَّة» للقاضي عزَّ الدين أبي عمر عبد العزيز بن بدر الدين

محمد بن برهان الدين إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكِناني [٧٦٧هـ].

بالسندِ إلى القاضي زكريا بإجازته من كمال الدِّين محمد بن أحمد بن ظهيرة
المَخزومي المكيِّ، والعزُّ عبد الرحيم بن الفرات بإجازته، وسماعِ ابن ظهيرة على
العزِّ ابن جماعة.

وبه إليه قال: الحديثُ التاسع والثلاثون: أخبرنا أبو حفص عمر بن عبد المنعم
القوَّاس وغيره إجازةً، عن زيد بن حسن اللُّغوي.

(ح) وأبنا الشيخُ عبد الرحمن بن عبد اللطيف المُكَبَّر عن الأشياخ أبي
محمد عبد العزيز بن محمود، وأبي أحمد عبد الوهَّاب بن علي، وأبي حفص
عمر بن طَبْرزذ، قالوا: أخبرنا القاضي أبو بكر الأنصاري، أخبرنا أبو إسحاق البرمكيُّ
وأنا حاضرٌ، أخبرنا عبد الله بن إبراهيم، حدثنا القاضي أبو بكر موسى بن إسحاق
الأنصاري، حدثنا خالد بن يزيد، حدثنا سلمة بن وَرْدان، قال: سمعتُ أنس بن مالكٍ
رضي الله عنه يقول: قال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ هَلَّلَ مِئَةً وَكَبَّرَ مِئَةً، كَانَتْ لَهُ خَيْرًا مِنْ
عَشْرِ رِقَابٍ يُعْتَقُّهَا، وَمِنْ سَبْعِ بَدَنَاتٍ يَنْحَرُهَا عِنْدَ بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ»^(١).

٦٠ - «الأربعون المكيَّة من أحاديث الفقهاء الحنفيَّة» للجمال محمد بن

إبراهيم بن أحمد^(٢) المُرشدي المكيِّ الحنفي [٨٣٩هـ].

وبالإسنادِ إلى الزَّين زكريا، عن الحافظ نجم الدِّين عمر ابن فهدِ المكيِّ، عن

الجمال المُرشدي.

(١) انظر: «الجواهر الغوالي» (ص ٥٦)، وأخرجه عبد الله بن إبراهيم بن ماسي في «فوائده» (٧) عن

موسى بن إسحاق بهذا الإسناد، وإسناده ضعيف لضعف سلمة بن وردان.

(٢) «بن أحمد»: ليس من (ك).

وبه إليه قال: أخبرنا الشيخ أبو محمد عبد الله بن محمد بن محمد بن سليمان النشاوري قراءةً عليه بالمسجدِ الحرامِ وأنا أسمعُ، أخبرنا أبو أحمد إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الطَّبْرِيُّ الإمامُ قراءةً عليه وأنا أسمعُ، أخبرنا أبو الحسن علي بن أبي الفضائل بن سلامةَ الفقيهُ الشافعيُّ قراءةً عليه وأنا أسمعُ، قَدِمَ علينا أبو طاهر أحمد بن محمد بن أحمد السَّلْفي قراءةً عليه وأنا أسمعُ، أخبرنا الرَّئيسُ أبو عبد الله القاسم بن الفضل بن أحمد بن محمود الثَّقْفي بأصبهان، حدثنا أبو سعيد محمد بن موسى بن الفضل الصَّيرفي، حدثنا محمد بن يعقوب بن يوسف الأموي، حدثنا أحمد بن عبد الجبَّار العُطَّارِدي، حدثنا يونس بن بُكير، عن أبي حنيفة، حدثنا عطاء بن أبي رباح، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إِذَا طَلَعَ النَّجْمُ ارْتَفَعَتِ الْعَاهَةُ عَنْ أَهْلِ كُلِّ بَلَدَةٍ»^(١).

٦١ - «معالم التنزيل» للحافظ أبي محمد الحسين بن مسعود البغوي الفراء الملقَّب بمحيي السنَّة، وسائرُ تصانيفه كـ«شرح السنَّة» و«المصابيح» [٥١٦هـ].

بالإسناد إلى الفخر ابن البخاري عن فضل الله بن أبي سعد النَّوقاني، عن البَغْوي.

وبه إليه في «التفسير» قال: أخبرنا أبو سعيد أحمد بن إبراهيم الشُّريحي الخُوَارِزمي، أخبرنا أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثَّعلبي، أخبرنا أبو عبد الله الحسين بن محمد بن فَنَجْوِيه، يعني: الثَّقْفي الدِّينوري، حدثنا محمد بن

(١) انظر: «الجواهر الغوالي» (ص ٥٧)، وأخرجه صلاح الدين بن كيكلي في «إثارة الفوائد»

(١ / ٣٨٦) من طريق أبي طاهر السلفي، بهذا الإسناد.

وأخرجه محمد بن الحسن في «الآثار» (٩٠٤)، وأبو يوسف في «الآثار» (٩١٧) كلاهما عن أبي

حنيفة، به، وإسناده صحيح.

علي بن الحسين بن الفأفاء القاضي، حدثنا بكر بن محمد المَرُوزي، حدثنا أبو قلابة، حدثنا عمرو بن الحُصَيْن، عن الفضل بن عُميرة، عن مَيْمُون الكردي، عن أبي عُثْمَانَ النَّهْدِي قال: سمعتُ عمر بن الخطاب رضي الله عنه قرأ على المنبر: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾ [فاطر: ٣١] الآية، فقال: قال رسولُ الله ﷺ: «سابقنا سابقٌ، ومُقتصدنا ناجٍ، وظالمنا مغفورٌ له».

قال أبو قلابة: فحدثتُ به يحيى بن مَعِينٍ، فجعلَ يتعجبُ منه^(١).

٦٢ - «المشكاة» للإمام ولي الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن الخطيب

التبريزي [١٧٤١هـ].

سمعتُ طرفاً منه على شيخنا العارف بالله صفيّ الدين أحمد بن محمد المدني في أواخر ذي القعدة سنة (١٠٧١) بمنزله بظاهر المدينة المنورة زيدت شرفاً، وأجاز لي سائرُه عن شيخه العارف بالله أبي المواهب أحمد بن علي العباسي الشنّاوي ثم المدني، عن الشيخين السيد غَضَنفَر بن السيد جعفر التَّهْرَوَالِي ثم المدني، وعبد الرحمن بن عبد القادر بن عبد العزيز بن فهد الهاشمي المكيّ.

فالأول: عن شيخ الحرم المكيّ في القرن العاشر محمد سعيد المشهور بمير كلان ابن مولانا خواجه سماعاً من لفظه، عن نسيم الدين ميركشاه قراءةً عليه، عن والده المحدث السيد جمال الدين بن عطاء الله بن غياث الدين فضل الله بن عبد الرحمن قراءةً عليه، عن عمّه السيد أصيل الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد اللطيف بن جلال الدين يحيى الشيرازي الحسيني قراءةً عليه، عن المحدث البارع المُسند شرف الدين عبد الرحيم بن عبد الكريم الجَرَهِي الصديقي.

(١) انظر: «معالم التنزيل» للبغوي (٦ / ٤٢١)، و«الجواهر الغوالي» (ص ٦١)، وفي إسناده الفضل بن

عميرة، قال العقيلي: لا يتابع على حديث، وقال الذهبي: منكر الحديث.

والثاني، وهو عبد الرحمن ابن فهد: عن عمّه المحدث الرَّحَالِ جَارِ اللَّهِ بن عبد العزيز بن فهد المكي، عن شيوخه الثلاثة: الحافظِ شمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن السَّخَاوِي نزيلِ الحرمين الشريفين، وشهابِ الدين أحمد بن محمد بن عبد الله الشَّرْعَبِيِّ الهَمْدَانِيِّ نَسَبًا، اليميني التَّعْزِي، والإمام العَلَّامة الطيب محمد بن عبد الله بامْخَرَمَةَ العَدْنِيِّ.

فالأول قال: أخبرنا به المشايخ الأربعة: الحافظُ تقي الدين أبو الفضل محمد بن محمد بن فهد الهاشميُّ المكيُّ، والزاهدُ المُسَلِّكُ العارفُ الرَّبَّانِي عَفِيْفُ الدِّينِ محمد بن الأستاذ نور الدين محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن هادي الحسينيُّ الإيجيُّ، والورعُ الزَّاهِدُ شرفُ الدين أبو الفتح محمد بن القاضي زين الدين أبي بكر بن الحسين العثمانيُّ المِراغِيُّ المدنيُّ، الشافعيون، والوجيهُ عبد الرحمن بن محمد بن إبراهيم الفُؤَيْي الأَصْل، المكيُّ الحنفيُّ، مشافهةً من الأول والأخيرين، وإذناً مكاتبةً من الثاني.

قال الأول: أخبرنا به الشرفُ أبو السَّعَادَاتِ عبد الرحيم بن عبد الكريم الجَرَهِي الصَّدِيقِي إجازةً.

وقال الأخير: قرأته بتمامه على العفيفِ محمد بن عبد الرحيم الجَرَهِي قال: قرأته على أبي.

وقال الثاني: أخبرنا به والدي وهو نور الدين.

وقال الثالث: أخبرنا به الإمامُ حسام الدين بن محمد الحسن بن علي الأبيوردي سماعاً لشيءٍ من أوله وإجازةً لسائرِهِ، قال: أخبرنا به الإمام صدرُ الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله القَزْوِينِي، عُرِفَ بشيخٍ.

والثاني وهو الشَّرْعِيُّ: يرويه في عُموم إجازته عن الشريف عبد الرحمن بن عبيد الله بن محمد الحسيني الشافعي الإيجي، عن أستاذه جلال الدين محمد بن أسعد الدَّوَّاني الصِّدِّيقي، عن والده أسعد بن محمد بن عبد الرحيم بن علي الدَّوَّاني الصِّدِّيقي، عن المحدث شرف الدين عبد الرحيم الجِرْهِي الصِّدِّيقي.

والثالث وهو الطَّيْبُ: يرويه في عُموم إجازته عن الشرف هبة الله، المعروف بشاه مير ابن السيد عطاء الله بن نظام الدين لطف الله ابن المفسر عز الدين سلام الله ابن فخر الدين روح الله الشَّيرازي، عن جدّه لأُمّه الحافظ نور الدين أبي الفتح أحمد بن عبد الله الطَّوَّاسي، عن شرف الدين عبد الرحيم الجِرْهِي.

قال الجِرْهِيُّ والعفيفُ ابن نور الدين محمد الإيجي: أخبرنا به العلامةُ إمام الدين علي بن مباركُشاه الصِّدِّيقي السَّواجي، قال هو والصِّدْرُ القَزويني: أخبرنا به مؤلِّفه الإمام وليُّ الدين محمد بن عبد الله بن الخطيب التَّبْرِيزيُّ^(١).

٦٣ - «المشارك» للإمام رضيِّ الدِّين أبي الفضائل الحسن بن محمد الصَّغاني

[٦٥٠هـ].

أنا به شيخنا الإمام صفيُّ الدين أحمد بن محمد المدني إجازةً، عن شيخه العارف بالله أبي المواهب أحمد بن علي الشَّنَّاوي إجازةً، عن مفتي مكة المكرمة قطب الدين محمد بن أحمد النَّهْرَوالِي ثم المكيَّ إجازةً، عن محدث اليمن وجيه الدِّين عبد الرحمن بن علي الرَّبيع الشَّيباني الزَّيْدي إجازةً، عن الشَّيخين جدّه العلامة شرف الدين إسماعيل بن محمد بن أحمد بن مبارز الشافعي، والعلامة المحدث زين الدين أبي العباس أحمد بن أحمد بن عبد اللطيف الشَّرْجِي، كلاهما

(١) انظر: «الجواهر الغوالي» (ص ٦٤).

عن الشيخين الإمامين: العلامة المحدث نفيس الدين سليمان بن إبراهيم بن عمر العلوي، وشرف الدين أبي الفتح محمد بن أبي بكر بن الحسين العثماني المَراغي المدني، كلاهما عن القاضي مجد الدين محمد بن يعقوب الشيرازي الفيروزآبادي صاحب «القاموس» قال: أخبرنا به الشيوخ الثلاثة: المحدث شمس الدين محمد بن يوسف بن الحسن الزرّندي المدني بقراءتي عليه بشيراز سنة (٧٤٥)، والإمام سراج الدين عمر بن علي القزويني المقرئ بقراءتي عليه ببغداد سنة (٧٤٧)، والشيخ المعمّر حيدر بن حسن الفارسي الجلجيلي بقراءتي عليه بمكة سنة (٧٥٨) قالوا جميعاً: أخبرنا به الشيخ الإمام نادرة العراق محيي الدين أبو البقاء صالح بن عبد الله بن جعفر بن علي بن صالح الأسدي الكوفي، المعروف بابن الصبّاغ، قال: أخبرنا به مؤلفه الصّغاني.

(ح) وأخبرنا به عالياً شيخنا الإمام صفّي الدين أحمد بن محمد المدني، عن الشمس محمد بن أحمد الرّملي، عن شيخ الإسلام زين الدين زكريا بن محمد الأنصاري، عن عزّ الدين عبد الرحيم بن محمد بن الفرات المصري، عن أبي الثناء محمود بن خليفة المنبجي، عن الحافظ شرف الدين عبد المؤمن بن خلف الدميّطي، عن مؤلفه الرّضي الصّغاني^(١).

٦٤ - «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» للقاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي، وسائر تصانيفه كـ«الطوالع» و«المنهاج» و«غاية القصوى في الدّراية والفتوى»، و«شرح المصباح» [٦٨٥هـ].

سمعتُ من «تفسيره» من أوله إلى تمام نحو جزءٍ من البقرة على الأستاذ الزاهد المحقّق ملا محمد شريف بن ملا يوسف الكوراني الصّديقي رحمه الله تعالى،

(١) من قوله: «المشكاة للإمام ولي الدين أبي عبد الله محمد» إلى هنا زيادة من (س) و(ج) و(ك)

بقراءة ملا أحمد السُّنْدِي إمامِ العاقُولِيَّة ببغداد سنة (١٠٥٥)، وقبل هذا سمعتُ عليه أطرفاً بالبلاد، بإجازته من الفقيهِ علي بن محمد الحَكَمِي، عن الشيخِ ابن حجرِ المكيِّ، عن الزَّين زكريا، عن النَّجمِ عمر بن فهد، عن الجمالِ المُرْشِدِي، عن العَلَّامةِ الفريدِ حسامِ الدينِ حسن بن علي بن حسن الأيُّوردي، عن الشيخِ شهابِ الدينِ أحمدِ الكرديِّ، عن الشيخِ نور الدين الأربلي، عن الشيخِ المحقِّقِ زين الدين التَّبريزيِّ، عن البيضاويِّ^(١).

٦٥ - «تصانيفُ الحافظِ أبي بكرِ أحمد بن علي بن ثابتِ الخطيبِ البغداديِّ»

[٥٤٦٣هـ].

بالسندِ السابقِ إلى الوجهِ منصور بن سليم الهَمْداني، قال: أنبأنا بجميعِ تصانيفهِ علي ابن المقيرِّ، عن الفضلِ بن سُهيلِ الإسفراييني إجازةً عنه إجازةً.

[كتب الشافعية]

٦٦ - «مختصرُ أبي إبراهيمِ إسماعيل بن يحيى المُرْني» [٥٢٦٤هـ].

بالإسنادِ إلى الحافظِ جلالِ الدينِ السيوطيِّ، عن الحافظِ تقي الدين أبي الفضلِ محمد بن محمد بن فهدِ المكيِّ، عن إبراهيم بن صديق، عن يونس بن إبراهيم الدَّبُوسي، عن أبي الحسنِ علي بن الحسين بن المقيرِّ، عن بدرِ الفضلِ محمد بن ناصرِ السلامي، عن أبي القاسمِ عبد الرحمن بن أبي عبد الله محمد بن مَنده، أخبرنا أبي، أخبرنا أبو الفوارس أحمد بن إسماعيلِ العسكري، عن المُرْني.

٦٧ - تصانيفُ الإمامِ عبد الواحد بن إسماعيلِ الرُّوياني صاحبِ «البحر»

[٥٥٠١هـ].

(١) انظر: «الجواهر الغوالي» (ص ٩).

جاء بعده في (ش) ترجمة التفتازاني الآتية برقم (١٦٩) ثم ترجمة صدر الشريعة الآتية برقم (١١٠).

بالإسنادِ إلى منصور بن سليم الهمداني، أنبأنا بتصانيفه جعفر الهمداني، عن السلفي عنه إجازةً.

٦٨ - تصانيف علي بن محمد بن محمد بن حبيب الماوردي، صاحب «الحاوي» [(٤٥٠هـ)].

بالإسنادِ إلى منصور بن سليم، أخبرنا بتصانيفه القاضي أبو النجيب عبد الرحمن بن يحيى التكريتي، عن عبد المنعم بن كليب، عن أبي العز أحمد بن عبيد الله بن كادش عنه إجازةً.

٦٩ - «التنبية» للشيخ أبي إسحاق إبراهيم بن يوسف - صاحب «المهذب» - الشيرازي [(٤٧٨هـ)].

بالإسنادِ إلى الجلال السيوطي، عن علم الدين البلقيني، عن أبي إسحاق التَّنُوخِي، عن القاسم ابن عساكر، عن أبي الحسن ابن المقير، عن المبارك بن الحسن الشَّهْرَزُورِي، عن المؤلَّفِ إجازةً به، وجميع تصانيفه.

٧٠ - تصانيف الإمام أبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرَّافِعِي [(٦٢٣هـ)].

بالإسنادِ إلى السيوطي، عن أبي الفضل محمد بن محمد المرَّجاني، عن أبي هريرة ابن الحافظ أبي عبد الله الذهبي، عن أبي المجامع إبراهيم بن محمد بن حَمُويه الجُونِي، عن عزيز الدين محمد بن الإمام أبي القاسم الرَّافِعِي، عن أبيه.

(ح) ورواية السيوطي، عن نَشْوَان بنت الجمال عبد الله الحنبلي، عن أحمد بن أبي بكر الحنبلي، عن الفخر عثمان بن محمد التَّوَزْرِي، عن الفخر عبد العزيز بن عبد الرحمن السُّكْرِي، عن الرَّافِعِي إجازةً.

٧١ - «الحاوي» للنجم عبد الغفار بن عبد الكريم القزويني [٦٦٥هـ].
بالإسناد إلى الشيوطي بإسناده الأول إلى أبي المجامع الجويني عنه إجازة،
وسائر كتبه.

(ح) وبالإسناد إلى الجمال المرشدي، عن عمر بن حسن المراغي، عن العز
أحمد بن إبراهيم بن عمر الفاروثي بسماعه للحاوي وإجازة لسائرهما.

٧٢ - تصانيف الشيخ عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي [٦٦٠هـ].
بالإسناد إلى الشيوطي، عن محمد بن مقبل إجازة، عن محمد بن علي
الحرابي، عن الحافظ شرف الدين الدمياطي، عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام
إجازة.

٧٣ - تصانيف الحافظ زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المُنذري
[٦٥٦هـ].

بالإسناد السابق إلى الدمياطي، عن الحافظ زكي الدين المُنذري بجميع كتبه.
٧٤ - تصانيف الشيخ محيي الدين يحيى بن شرف الدين النووي [٦٧٦هـ].
بالإسناد إلى الشيوطي، عن علم الدين البلقيني، عن والده سراج الدين وأبي
إسحاق التَّنُوخي، فالأول: عن الحافظ أبي الحجَّاج يوسف بن عبد الرحمن المِزِّي،
والثاني: عن الشيخ علاء الدين علي بن إبراهيم العطار، كلاهما عن النووي.

٧٥ - «التمييز» وسائر كتب الشرف هبة الله بن عبد الرحيم البارزي [٧٣٨هـ].
بالإسناد السابق إلى الشيوطي، عن علم الدين البلقيني، عن إسحاق التَّنُوخي،
عن البارزي.

- ٧٦- «شرح الحاوي» وسائر كتب الشيخ علاء الدين القونوي [٧٢٩هـ].
 بالإسناد السابق إلى أبي إسحاق التَّوْخِي، عن القونوي.
- ٧٧- «البهجة» لابن الوَرْدِي [٧٤٩هـ].
 بالإسناد إلى السُّيُوطِي، عن العَلَمِ البُلْقِينِي، عن أبي اليَسَّرِ أحمد بن عبد الله ابن الصائغ، أخبرنا المؤلف سماعاً عليه لجميعها.
- ٧٨- تصانيف الشيخ تقي الدين السُّبْكِيِّ [٧٥٦هـ].
 بالإسناد إلى السُّيُوطِي، عن العَلَمِ البُلْقِينِي، عن والده السَّرَاجِ البُلْقِينِي، عنه.
- ٧٩- تصانيف ولده الشيخ تاج الدين السُّبْكِي [٧٧١هـ].
 بالإسناد إلى السُّيُوطِي، عن القاضي عز الدين أحمد بن إبراهيم الحنبلي قراءةً عليه لقطعةٍ من «جمع الجوامع» قراءةً بحثٍ، والجلال أبي الفضل عبد الرحمن بن أحمد القمصي قراءةً عليه لجميعها قراءةً روايةً، قالوا: أنبأنا به الجمال عبد الله بن علي الكِنَانِي سماعاً، أخبرنا به المؤلف سماعاً من لفظه، وإجازةً لسائر كتبه.
- ٨٠- تصانيف الشيخ جمال الدين الأسنوي [٧٧٢هـ].
 بالإسناد إلى السُّيُوطِي، عن العَلَمِ البُلْقِينِي إجازةً، عن الحافظ أبي الفضل العراقي، عنه.
- ٨١- تصانيف البدر الزركشي [٧٩٤هـ].
 بالإسناد إلى السُّيُوطِي، عن تقي الدين الشُّمْنِي إجازةً، عن والده عنه سماعاً لكتبه على «عمدة الأحكام»، وإجازةً لسائرها.

- ٨٢ - تصانيف الشيخ سراج الدين ابن الملقن [٥٨٠٤هـ].
بالإسناد إلى الشيوطي، عن حفيده الشيخ جليل الدين^(١) وغيره إجازةً، عنه.
- ٨٣ - «التدريب» للشيخ سراج الدين البلقيني [٥٨٠٥هـ].
بالإسناد إلى الشيوطي، عن العَلَم البلقيني، عن والده الشيخ السراج.
- ٨٤ - «ألفية الحافظ زين الدين العراقي» وسائر كتبه [٥٨٠٦هـ].
بالإسناد إلى الشيوطي، عن العَلَم البلقيني والحافظ التقي ابن فهد وجماعة،
كلهم عنه.
- ٨٥ - تصانيف الشيخ ولي الدين العراقي [٥٨٢٦هـ].
بالإسناد إلى الشيوطي، عن شرف الدين المناوي إجازةً وسماعاً عليه لقطعة
من «شرح البهجة» قراءةً بحثٍ عنه.
- ٨٦ - تصانيف ابن العماد.
بالإسناد إلى الشيوطي، عن ولده شمس الدين محمد^(٢) إجازةً عنه.
- ٨٧ - تصانيف الكمال الدميري [٥٨٠٨هـ].
بالإسناد إلى الشيوطي، عن التقي الشُّمْنِي والشهاب الحجازي إجازةً عنه، وقد
سَمِعَ الشهاب الحجازيُّ عنه بعض «شرح ابن ماجه».
- ٨٨ - تصانيف اليافعي [٥٧٦٨هـ].

(١) لم أقف عليه بهذا الاسم، وحفيد ابن الملقن: عبد الرحمن بن علي بن عمر، المتوفى (٥٨٧٠هـ).

(٢) هو شمس الدين محمد بن محمد بن علي، المعروف بابن العماد، المتوفى سنة (٥٨٨٧هـ) وهو لقب
جد والده.

بالإسنادِ إلى الشُّيُوطِي، عن التَّقِيِّ ابنِ فهدٍ، عن عبد الوهابِ ابنِ المؤلِّفِ،
عن أبيه^(١).

٨٩ - تصانيف ابن دقيق العيد [٥٧٠٢هـ].

بالإسنادِ إلى السيوطي، عن العَلَمِ البُلُقِينِي إجازةً، عن والده السراج، عن أبي
حيان، عنه إجازةً.

٩٠ - تصانيف الحافظ أبي عبد الله الذَّهَبِي [٥٧٤٨هـ].

بالإسنادِ إلى الحافظِ ابنِ حجرٍ، عن أبي هريرة عبد الرحمن ابن الحافظِ أبي
عبد الله الذَّهَبِي، عن أبيه.

٩١ - تصانيف الجلال المحلِّي [٥٨٦٤هـ].

بالإسنادِ إلى الزَّيْنِ زكريا، عنه.

٩٢ - تصانيف الحافظ ابن حجرِ العسقلاني [٥٨٥٢هـ].

بالإسنادِ السابقِ إليه.

٩٣ - تصانيف الحافظ محمد بن عبد الرحمن السَّخَاوِي [٥٩٠٣هـ].

بالإسنادِ إلى جارِ الله عبد العزيز ابن فهدِ المكيِّ، عنه.

٩٤ - تصانيف الحافظ جلال الدين الشُّيُوطِي [٥٩١١هـ].

بهذا الإسنادِ إلى جارِ الله بن فهدٍ، عنه.

٩٥ - تصانيف القاضي زكريا بن محمد الأنصاريِّ [٥٩٢٦هـ].

بالإسنادِ إلى الشمسِ الرَّمْلِيِّ، وبالسنَدِ إلى الشمسِ الرَّمْلِيِّ عن والدِه

أحمد بن حمزة بتصانيفه إجازةً.

(١) وهو عفيف الدين عبد الله بن أسعد، أبو السادات الياضي، المتوفى سنة (٥٧٦٨هـ).

- ٩٦ - تصانيف الشيخ عبد الوهاب الشَّعْرَاوِي [١٩٧٣هـ].
بالسندِ إلى الشيخ أحمد الشَّناوِي، عن والده الشيخ علي، عنه.
وأرويهَا عن الشيخ عبد الباقي الحنبليِّ، عن الشيخ عبد الرحمن بن يوسف
الحنبلي البُهوتي، عنه.
- ٩٧ - تصانيف الشيخ عبد الرؤوف المناوي [١٠٣١هـ].
بهذا السندِ إلى البُهوتي، عنه.
- ٩٨ - حاشية شمس الدين محمد العَلْقَمِي علي «الجامع الصغير» [٩٦٩هـ].
بالسندِ إلى البُهوتي، عنه.
- ٩٩ - «شرح الجامع الصغير» للشيخ محمد - المدعو: حِجَازِي الواعظ - بن
عبد الله الأنصاري [١٠٣٥هـ].
- ١٠٠ - و«شرح الجامع الصغير» للشيخ علي العَزِيْزِي تلميذ حِجَازِي الواعظ
[١٠٧٠هـ].
- أرويهما عن الشيخ أحمد بن أحمد العَجَمِي الأزهرِي، عنهما.
- ١٠١ - «شرح المنهاج» للخطيب الشَّرْبِينِي وسائر تصانيفه [٩٧٧هـ].
بالسندِ إلى البُهوتي، عنه.
- ١٠٢ - تصانيف الشيخ ابن حجرِ المكي [٩٧٣هـ].
أرويهَا عن الفقيه نور الدين علي بن محمد بن العَفِيْفِ الأنصاريِّ التَّعْزِي
العُقَيْبِي إجازةً، عن الفقيه علي بن محمد بن محمد بن إبراهيم بن مطير الحكمي
اليمني إجازةً، عن الشيخ ابن حجرِ المكيِّ إجازةً.

(ح) وأرويهَا عَالِيًا بِالْإِجَازَةِ الْعَامَةِ مِنَ الْفَقِيهِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مَطِيرِ الْيَمَنِيِّ إِجَازَةً.

(ح) وأرويهَا عَنِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلَاءِ الدِّينِ الْبَابِلِيِّ، عَنِ أَبِي بَكْرِ الشَّنَوَانِيِّ، عَنْهُ إِجَازَةٌ.

١٠٣ - «شرح المنهاج» للشمس محمد بن أحمد الرَّمْلِيِّ [١٠٠٤هـ].

أرويه عَنِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ الْبَابِلِيِّ، عَنِ أَبِي بَكْرِ الشَّنَوَانِيِّ، عَنْهُ.

(ح) وأرويه عَالِيًا عَنِ شَيْخِنَا صَفِيِّ الدِّينِ أَحْمَدَ عَنْهُ إِجَازَةٌ.

١٠٤ - تصانيف الشَّيْخِ أَحْمَدَ بْنِ قَاسِمِ الْعَبَّادِيِّ [٩٩٢هـ].

أرويهَا عَنِ شَيْخِنَا صَفِيِّ الدِّينِ أَحْمَدَ، عَنِ الشَّيْخِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيِّ الشَّنَاوِيِّ عَنْهُ إِجَازَةٌ.

وأرويهَا عَنِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْبَاقِيِّ الْحَنْبَلِيِّ الدَّمَشْقِيِّ، عَنِ الشَّيْخِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَوْسُفَ الْحَنْبَلِيِّ الْبُهْوتِيِّ عَنْهُ.

١٠٥ - تصانيف الشَّيْخِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْقُدُّوسِ الْعَبَّاسِيِّ الشَّنَاوِيِّ ثُمَّ

الْمَدَنِيِّ [١٠٢٨هـ].

بهذا السند إليه.

١٠٦ - «حاشية شرح المنهج» وغيرها من تصانيف شَيْخِنَا الشَّيْخِ سُلْطَانَ بْنِ

أَحْمَدَ الْمَزَّاحِيِّ الْقَاهِرِيِّ [١٠٧٥هـ].

أرويهَا عَنْهُ إِجَازَةٌ.

١٠٧ - «حاشية النهاية للرَّمْلِيِّ» لشَيْخِنَا الشَّيْخِ عَلِيِّ بْنِ عَلِيِّ الشَّبْرَاهْمَلِيِّ وَغَيْرِهَا

مِنْ تَصَانِيفِهِ [١٠٨٧هـ].

أرويهَا عنه إجازةً.

١٠٨ - تصانيف الأستاذ ملاً شريف بن ملاً يوسف الصّدِّيقي الكُوراني

[١٠٧٨هـ].

أرويهَا عنه إجازةً.

١٠٩ - تصانيف شيخنا العارف بالله صفّيّ الدّين أحمد بن محمد المدني

[١٠٧١هـ].

أرويهَا عنه قراءةً لأطرافٍ من البعض وإجازةً لسائرِها.

[كتب الحنفيّة]

١١٠ - «التنقيح والتوضيح» وسائرُ تصانيفِ الإمام صَدْر الشريعة عبيد الله بن

مسعود بن تاج الشريعة البخاري [٥٧٤٧هـ].

بالسند إلى الحافظ ابن حجر بإجازته عن العارف بالله الشيخ محمد بن

محمد بن البخاري الحافظ المشهور حَوَاجَه بارساء، المدفون ببقيع الغرقد،

بإجازته من حافظ الدين أبي طاهر محمد بن محمد بن الحسن بن علي الطاهري

البخاري، بإجازته عن مؤلّفها.

١١١ - «الهداية» للعلامة شيخ الإسلام برهان الدين علي بن أبي بكر بن

عبد الجليل بن خليل الفرغاني المَرغيناني، المتوفى سنة (٥٩٣هـ)^(١).

رويناهُ إجازةً عن شيخنا العارف بالله صفّيّ الدين أحمد بن محمد المدني،

عن شيخه العارف بالله أبي المواهب أحمد بن علي العباسي الشنّاوي ثم المدني،

والشمس محمد بن أحمد الرّملي.

(١) هذه الترجمة فما بعدها في (ش) و(ج) و(ك).

فالأول: عن عبد الرحمن بن عبد القادر بن عبد العزيز بن فهد المكي العَلَوِي إجازةً، عن عمّه جار الله بن عبد العزيز بن فهد المكي، عن المفتي سراج الدين عمر بن عبد الرحيم القاهري ثم المدني، عن العلامة مجد الدين محمد بن عبد الله بن محمد الزّرندي المدني الحنفي، عن شيخ الحنفية الإمام أمين الدين يحيى بن محمد بن إبراهيم الأقصري القاهري، عن قاضي القضاة زين الدين أبي بكر بن الحسين العُثماني المرّاعي ثم المدني، عن الحافظ عَلَم الدين القاسم بن محمد بن يوسف البرزالي، عن الإمام مظفرّ الدين أحمد بن علي الساعاتي الحنفي، عن الإمام ظهير الدين محمد بن عمر بن محمد البخاري النّوجاباذي، عن شمس الأئمة محمد بن عبد الستار الكرّدي، عن مؤلّفها الإمام برهان الدين المرغيناني.

والثاني: عن شيخ الإسلام زكريا بن محمد الأنصاري، عن الحافظ نجم الدين عمر بن تقي الدين محمد بن فهد العَلَوِي المكي، عن المفتي جمال الدين محمد بن إبراهيم المرشدي المكي الحنفي، عن شيخه الإمام محمد بن علي بن محمد بن علي بن عبد الكافي القرشي، والحافظ شمس الدين محمد بن عبد الله بن أحمد بن المُحبّ المقدسي.

فالأول: عن الإمام شمس الدين عبد الله بن حجاج بن عمر الكاشغري إذناً، عن الإمام حسام الدين حسين بن علي بن حجاج بن علي السّغناقي، عن الإمام حافظ الدين محمد بن محمد بن نصر البخاري النّسفي الكبير، المتوفى سنة (٦٩٣).
والثاني: عن الحافظ عَلَم الدين القاسم بن محمد البرزالي، عن الإمام ظهير الدين النّوجاباذي.

وهما: عن شمس الأئمة محمد بن عبد الستار الكرّدي، عن المؤلّف.

١١٢ - «النهاية شرح الهداية»، و«التسديد شرح التمهيد» للعلامة حسام الدين

حسين بن علي السغناقي [٥٧١٤هـ].

أرويهَا إجازةً بالإسنادِ السابقِ إليه، توفي بمَرُو في أوائل القرن الثامن.

١١٣ - «الغاية في شرح الهداية» للقاضي شمس الدين أحمد بن إبراهيم بن عبد

الغني الشُّروحي ثم المصري، وسائرُ تصانيفه [٥٧١٠هـ].

أرويهَا إجازةً بالإسنادِ السابقِ إلى الزَّين زكريا، عن الحافظ ابن حجرِ

العسقلاني، عن الشَّمس محمد بن علي بن محمد المكيِّ الحنفي، عن الحافظِ

قطب الدين عبد الكريم بن محمد بن عبد النُّور الحلبي، عن مؤلِّفه القاضي

شمس الدين الشُّروحي. مولده سنة (٦٩٣) وتوفي سنة (٧١٦).

١١٤ - «النهاية على الهداية» للإمام محيي الدين عبد القادر بن محمد القرشيِّ

[٥٧٧٥هـ]، وسائرُ تصانيفه، كـ «العناية في تخريج أحاديث الهداية».

أرويهَا إجازةً بالسندِ السابقِ إلى القاضي زين الدين العُثماني، عن مؤلِّفها الإمامِ

محيي الدين عبد القادر القرشي.

١١٥ - «تخريج أحاديث الهداية» للعلامة جمال الدين عبد الله بن يوسف

الزَّيْلعي [٥٧٦٢هـ].

أرويه بالسندِ السابقِ إلى أمين الدين الأقصرائي الحنفي، عن القاضي

شمس الدين محمد بن محمد الجزريِّ الدَّمشقي، عن المؤلِّف الزَّيْلعي.

١١٦ - «الكفاية في مختصر الهداية» و«تخريج أحاديثها»، و«الخلاصة» للعلامة

القاضي علاء الدين علي بن عثمان التركماني الماردِني [٥٧٥٠هـ].

أُرويه إجازةً بالإسنادِ السابقِ إلى جَارِ اللَّهِ بن عبد العزيز بن فهدِ المكيِّ، عن والده عبد العزيز ابن فهدِ المكي، عن القاضي أبي حامد محمد بن أحمد بن محمد بن سعيد العُمري الحنفيِّ المكيِّ، عن المقرئِ شمسِ الدين محمد بن علي القرشي الحنفيِّ، عن مؤلِّفها سماعاً لجمعها.

توفي سنة (٧٠٥) (١).

١١٧ - مصنفات جمال الدين أبي المَحامد محمود بن عبد السيد بن عثمان بن نصر بن عبد الملك البخاريِّ، المعروف بالحَصريِّ (٢)، نسبةً إلى محلَّةٍ ببخارا يعملُ فيها الحَصير، كان ساكناً بها، منها شرحان للجامع الكبير، مختصراً ومطولاً، سماه: «التحرير»، وكتاب آخر سمَّاه: «خير مطلوب».

أُرويهما بالسندِ إلى الزَّين زكريا عن العزِّ ابن الفرات، عن أبي الشَّاء محمود بن خليفة المَنبجي، عن الحافظِ الدِّمياطي، عن الحافظِ المنذريِّ، عنه.

مولده ببخارى سنة (٥٤٧)، وتوفي بالشام سنة (٦٣٦)، ودُفِنَ بمقابر الصُّوفية.

١١٨ - مؤلفات الإمامِ العَلَّامةِ فخر الدين الحسن بن منصور بن محمود بن عبد العزيز الفرغانيِّ الأوزجندي المعروف بقاضي خان، المتوفى سنة (٥٩٣)، منها: «شرح الجامع الصغير» و«الفتاوى» المشهورة.

أُرويهما بالإسنادِ السابقِ إلى السُّروجي، عن القاضي صدرِ الدين سليمان بن وهب الأدرعي، عن جمال الدين محمود بن عبد السيد الحَصريِّ، عنه.

(١) كذا في النسخ، وصوابه: (٧٥٠).

(٢) كذا في النسخ، والذي في «مرآة الزمان» (٢٢ / ٣٥٩)، و«سير أعلام النبلاء» (٢٣ / ٣٥٩):

وبالإسناد إلى القاضي زكريا، عن القاضي عبد الرحيم بن محمد بن الفرات الحنفي المصري، عن القاضي عز الدين عبد العزيز بن محمد بن جماعة الكِناني الشافعي، عن الحافظ شرف الدين عبد المؤمن بن خلف الدِّمياطي، عن الحافظ زكي الدِّين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري، عن العلامة محمود بن عبد السيد البخاري الحصري، عن مؤلفها فخر الدين الحسن بن منصور، المعروف بقاضي خان.

١١٩ - مؤلفات الإمام حافظ الدين أبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النَّسفي، صاحب التصانيف المفيدة في الفقه والأصول، «المصنف» في شرح المنظومة، وله «شرح النافع» سماه بالمنافع، وله «الوافي»، وشرحه «الكافي»، ومختصره «كنز الدقائق»، وله «المنار في أصول الفقه»، و«المنار في أصول الدين»، وله «العُمدة في الاعتقاد»، وشرحها «الاعتماد».

أرويهَا إجازةً بالسند إلى القاضي زكريا، عن القاضي أبي البقاء محمد بن أحمد بن الضياء العمري الحنفي، عن الإمام محمد بن علي البكري، عن عبد الله ابن الحجَّاج الكاشغري، عن العلامة حسام الدين السَّغناقي، عن مؤلفها حافظ الدين النَّسفي.
توفي سنة (٧١٠).

١٢٠ - «كشف الأسرار والحقائق في شرح كنز الدقائق» للإمام قوام الدِّين مسعود بن إبراهيم الكرمانبي الحنفي

أرويه بالسند إلى الحافظ ابن حجر، عن الشمس محمد بن محمد بن علي بن سكر القرشي الحنفي، عن مؤلفه قوام الدِّين الكرمانبي.

مولده سنة (٦٦٢)، وتوفي بالقاهرة سنة (٧٤٨).

١٢١ - مؤلفات القاضي بهاء الدين أبي البقاء محمد بن أحمد بن الضياء المكي الحنفي [٨٥٤هـ].

منها: «المنيع في شرح المجمع» و«البحر العميق في الحج إلى بيت الله العتيق». أرويهما بالسند إلى القاضي زكريا، عن مؤلفها القاضي بهاء الدين.

١٢٢ - مؤلفات العلامة مظفر الدين أحمد بن علي [بن ثعلب المعروف بابن] ^(١) الساعاتي [٨٥٤هـ] منها: «مجمع البحرين وملقى النهرين» جمع فيها بين «القدوري» و«المنظومة في الخلاف للأئمة الثلاثة»، و«شرحه» في مجلدين، و«البديع في أصول الفقه» جمع بين «أصول فخر الإسلام البزدوي» و«الأحكام للآمدي»، وغير ذلك.

أرويهما بالسند السابق إلى الحافظ علم الدين البرزالي، عن مؤلفها العلامة المعروف بابن الساعاتي.

١٢٣ - تصانيف الإمام شمس الدين محمد بن يوسف القونوي الرومي [٧٨٨هـ]، منها: «درر البحار» جعل فيه طريقة «مجمع البحرين» وزاد فيه مذهب الإمام أحمد بن حنبل، وشرح «المجمع» مطولاً في عشرة أجزاء، ومختصراً في نصفه.

أرويهما بالسند السابق إلى الحافظ أبي الخير محمد بن محمد الجزري الشافعي، عن مؤلفها الشمس القونوي.

(١) ما بين معكوفتين من مطبوع هذا الكتاب، وانظر: «تاج التراجم» لابن قطلوبغا (ص ٩٥)، و«الأعلام» للزركلي (١/ ١٧٥).

١٢٤ - تصانيف العلامة أبي الفضائل برهان الدين محمد بن محمد بن محمد النّسفي، المتولد سنة (٦٥٥) تقريباً^(١)، والمتوفى سنة (٦٨٧)، صاحب التّصانيف الكلامية والخلافية، لخص «تفسير الفخر الزاري».

وأرويه بالسند إلى الحافظ علم الدين القاسم بن محمد البرزالي، عنه.
١٢٥ - تصانيف العلامة أبي نصر أحمد بن محمد البخاري العتابي، منسوب إلى عتّابية، محلة بالجانب الغربي من بغداد، منها: «شرح الزبادات» [٥٨٦هـ].
أرويه بالسند السابق إلى البرهان، عنه.

١٢٦ - تصانيف العلامة أبي حفص نجم الدين عمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل النّسفي، المتوفى سنة (٥٣٧) منها: «نظم الجامع الصغير»، و«الفتاوى» و«التفسير».

أرويه بالسند إلى الفخر ابن البخاري، عن أبي المظفر عبد الرحيم بن عبد الكريم السّمعاني، عن والده، عنه.
١٢٧ - «أصول فخر الإسلام أبي الحسن علي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم البردوي» [٤٨٢هـ].

أرويه بالسند إلى الحسام السّغناقي، قال: قرأتُ وقُرئَ مراراً على مولانا حافظ الدين محمد بن محمد بن نصر النّسفي الكبير، عن شمس الأئمة الكردي، عن البرهان المرغيناني، عن النّجم عمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل النّسفي، عن مؤلفه البردوي. توفي سنة (٤٨٢)، وبزدة قلعة بنسّف.

(١) كذا في الأصل، وصوابه: (٦٠٠)، انظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي (١٥ / ٦٠٠)، و«الأعلام»

ومن تصانيفه: «المبسوط»، و«شرح الجامع الكبير»، و«الجامع الصغير». أرويهَا كَلَّهَا بِالسَّنَدِ إِلَى الْحَافِظِ الدِّمِيَاطِيِّ، عَنِ مَنْصُورِ بْنِ سَلِيمِ الْهَمْدَانِيِّ، عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْقَطِيعِيِّ، عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَرِيرِ الْكَاتِبِ، عَنِ الْحَافِظِ أَبِي سَعْدِ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ مُحَمَّدِ السَّمْعَانِيِّ، عَنِ الْإِمَامِ أَبِي الْمَعَالِيِّ مُحَمَّدِ بْنِ نَصْرِ بْنِ مَنْصُورِ الْمَدِينِيِّ الْخَطِيبِ بِسَمَرْقَنْدَ، عَنِ الْبَزْدَوِيِّ.

١٢٨ - مصنفات الإمام أبي الحسين أحمد بن محمد القُدُورِيِّ، منها: «مختصره» المعروف، و«شرح الكرخي»، و«التجريد في الخلاف بين الشافعية والحنفية»، وغير ذلك.

أرويهَا بِالسَّنَدِ إِلَى الْقَاضِي زَيْنِ الدِّينِ الْعُثْمَانِيِّ، عَنِ أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي طَالِبِ الْحَجَّارِ، عَنِ جَعْفَرِ بْنِ عَلِيِّ الْهَمْدَانِيِّ، عَنِ الْحَافِظِ أَبِي طَاهِرِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ السَّلْفِيِّ، عَنِ أَبِي الْحَسَنِ الْمُبَارَكِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ الطُّيُورِيِّ، عَنِ مَوْلَانِ الْقُدُورِيِّ. مولده سنة (٣٦٢)، وتوفي سنة (٤٢٨).

١٢٩ - تَأَلَّفَ الْعَلَّامَةُ مَجْدُ الدِّينِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْدُودِ الْبَغْدَادِيِّ الْمَوْصِلِيِّ، مِنْهَا: «المختار للفتوى»، و«الاختيار»، وغير ذلك.

أرويهَا بِالسَّنَدِ إِلَى الْقَاضِي زَكْرِيَا، عَنِ الْخَطِيبِ كَمَالِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ ظَهْرِيَّةِ الْمَكِّيِّ، عَنِ الْجَمَالِ يَوْسُفَ بْنِ عَبْدِ الصَّمَدِ الْبَكْرِيِّ، عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ غَازِيِ الْحَنْفِيِّ، عَنِ مَوْلَانِ مَجْدِ الدِّينِ الْبَغْدَادِيِّ الْمَوْصِلِيِّ. مولده سنة (٥٩٩)، وتوفي سنة (٦٨٣).

١٣٠ - «شرح المختار» للعلامة جمال الدين محمد الموصلي^(١) [(٥٧٠هـ)].

(١) كذا في الأصل: «جمال الدين محمد الموصلي»، والذي في المصادر: «جمال الدين إبراهيم بن =

أرويه بالسند إلى يوسف بن عبد الصمد البكريّ، عن الحسين بن أبي عبد الله البغداديّ، عن مؤلفه الجمال الموصليّ.

١٣١ - مصنفات العلامة أكمل الدين محمد بن محمود البأرتي، الرّومي، الحنفي، منها: «شرح الهداية»، و«شرح التجريد»، و«شرح مختصر ابن الحاجب»، و«شرح المشارق»، و«شرح المنار».

أرويه بالسند إلى الحافظ عزّ الدين عبد العزيز بن عمر بن محمد بن فهد المكيّ، عن جدّه التقي محمد بن فهد المكيّ، عن الإمام شرف الدين عبد الرحيم الجرّهبي الصّديقي، عن مؤلّفها الأكمل. توفي سنة (٧٨٦)، وقد جاوز السّبعين.

١٣٢ - «عقيدة الإمام أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطّحاويّ» [(٣٢١هـ)].

أرويه بالسند إلى الحافظ الدّميّاطي، عن الحافظ منصور بن سليم الهمداني، عن أبي الحسن محمد بن أحمد بن عمر القّطيّعي، عن عبد الله بن جرير الكاتب، عن الحافظ المؤرّخ أبي سعد عبد الكريم بن محمد السّمعاني، عن القاضي ابن منصور أحمد بن محمد الحازمي إجازةً، عن الإمام محمد بن علي بن الحسين السّرخسي، قال القاضي أبو محمد عبد الله بن عمر الأكفاني، عن أحمد بن محمد بن منصور الدّامغاني، عن الطّحاوي، قال: هذا ذكر بيان اعتقاد أهل السنة والجماعة على مذهب فقهاء الملة أبي حنيفة النّعمان بن ثابت الكوفي، وأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري، وأبي عبد الله محمد بن الحسن الشّيباني رضوان الله عليهم أجمعين، وما يعتدّون من أصول الدّين ويدينون به ربّ العالمين، فدكرها.

= أحمد الشيباني الموصلي، له «شرح المختار» المسمى بـ «توجيه المختار» انظر: «الدرر الكامنة»

مولده سنة (٢٢٩) وتوفي سنة (٣٢١).

١٣٣ - مؤلفات الإمام أبي منصور محمد بن الحسين المأثري، له «كتاب التوحيد»، و«كتاب المقالات»، و«كتاب ردّ أوائل الأدلة للكعبي»، و«كتاب بيان وهم المعتزلة»، و«كتاب تأويلات القرآن».

أروها بالإسناد إلى الحافظ ابن حجر، عن الشمس محمد بن علي القرشي، عن الإمام عبد الله بن حجّاج الكاشغري، عن الحسام حسين بن علي السّغناقي، عن حافظ الدين محمد بن محمد بن نصر النّسفي الكبير، عن النّجم عمر بن محمد النّسفي، عن القاضي صدر الدين محمد بن محمد الحسين النّسفي، عن أبيه محمد، عن جدّه الحسين بن عبد الكريم النّسفي، عن أبيه عبد الكريم، عن مؤلّفها الإمام الحُجّة أبي منصور محمد بن محمد بن الحسين المأثري.

توفي سنة (٣٣٣) وقبره بسمرقند.

١٣٤ - تصانيف القاضي بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني، منها: «شرح البخاري»، و«شرح الهداية»، و«شرح الكنز».

بالسند إلى جار الله بن عبد العزيز بن فهد المكي، عن زينب بنت علي بن أبي البركات محمد بن ظهيرة القرشية المكية، عنه إجازةً.

١٣٥ - تصانيف المحقّق كمال الدين محمد بن همام الدين بن عبد الواحد، الشهير بابن الهمام [(٥٨٦١)].

بالسند إلى الزين زكريا عنه.

(ح) وبالسند إلى جار الله بن عبد العزيز بن فهد المكي، عن قاضي القدس محيي الدين عبد الرحمن بن محمد العمري العُلّيمي، عن كمال الدين محمد بن

ناصر الدين محمد المقدسي ثم القاهري، المعروف بابن أبي شريف، عنه.

١٣٦ - تصانيف الشيخ زين الدين ابن نجيم [١٩٧٠هـ]، وأخيه عمر ابن نجيم [١٠٠٥هـ].

بالسند السابق إلى البهوتي، عنهما.

١٣٧ - تصانيف القاضي شهاب الدين أحمد بن محمد الحفاجي [١٠٦٩هـ] منها: «حاشية أنوار التنزيل» و«شرح الشفا».

أرويه عن الشيخ عيسى بن محمد المغربي ثم المكي، وعن الشيخ أحمد بن أحمد العجمي الأزهرى، كلاهما عنه إجازة^(١).

(١) جاء بعده في (ط) هذه الترجمة، ونصها: «شفاء للإمام الحافظ أبي الفضل عياض بن موسى القاضي اليحصبي المالكي [٥٤٤هـ].»

يرويه الوالد رحمه الله، عن شيخه الشيخ عيسى بن محمد بن محمد المغربي الجعفري، وهو يرويه بسماعه بمجالس منه وإجازة لسائره عن العلامة علي بن عبد الواحد الأنصاري، عن شيخه أبي العباس أحمد بن محمد بن حامد المقرئ، عن عمه السبط الشيخ سعيد بن أحمد المقرئ التلمساني، عن الشيخ عبد الله التنيسي، عن والده محمد بن عبد الله التنيسي، عن الإمام أبي عبد الله محمد بن مرزوق الشهير بالحفيد، عن الشيخ أبي الطيب محمد بن علون التونسي، عن الشيخ الصالح أبي الحسن البطروي التونسي، عن والده أبي العباس... برطلة الأزدي، عن أبي الحسن علي بن أحمد الشقوري، عن القاضي أبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي رحمه الله.

هذه الترجمة زيادة من (ط)، لم ترد في النسخ الخطية عندنا، وهي مخالفة لما أورد تلميذ الكوراني في «الجواهر الغوالي» (ص ٦٠)، يرويه البديري عن شيخه إبراهيم الكوراني الكردي، قال: أرويه بالسند إلى القاضي زكريا الأنصاري، عن شمس الدين محمد بن علي القاياتي، عن السراج عمر بن علي ابن الملقن الأنصاري عن النجم أبي الفتح يوسف بن محمد بن محمد الدالامي، عن التقي أبي الحسين يحيى بن أحمد بن محمد الحلواني، عن الحسين يحيى بن محمد الأنصاري عرف بابن الصائغ، عن القاضي عياض.

١٣٨ - تصانيف الشيخ حسن الشُّرْبُلَالِي [١٠٦٩هـ].

عن الشيخ أحمد بن أحمد العَجَمِي الأزْهَرِي، عنه.

[كتب المالكية]

١٣٩ - «المدونة» جمع سُخُنُونُ بن سعيد عن عبد الرحمن بن القاسم عن

مالك [٢٤٠هـ].

بالإسنادِ إلى السيوطي: أنبأني بها أبو اليُمن محمد بن محمد الرمثاوي، والقاضي نجم الدين عبد الرحمن بن عبد الوارث البكري المالكي، عن الحافظ أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي، عن أبي علي عبد الرحيم بن عبد الله الأنصاري، أخبرنا أبو القاسم بن سراقَة العامري، عن أبي القاسم أحمد بن يزيد بن بَقِيٍّ القُرْطُبِي، عن أبي عبد الله محمد بن عبد الحق الخَزْرَجِي القرطبي، عن أبي عبد الله محمد بن فَرَج مولى ابن الطَّلَّاع، أخبرنا أبو عمرو أحمد بن محمد بن عيسى، عن عبد الرحمن بن أحمد التُّجِيبِي، عن إسحاق بن إبراهيم التُّجِيبِي، عن أبي عمرو أحمد بن خالد بن زيد، عن محمد بن وَضَّاح، عن سُخُنُون.

١٤٠ - «التهذيب» لأبي القاسم البراذعي [٣٧٢هـ].

أرويه عن شيخنا: صفِيّ الدين أحمد بن محمد المدني بسنده إلى الحافظ ابن حجر، عن أبي حيان محمد بن حيان بن محمد أثير الدين بن يوسف، عن جدّه أثير الدين، عن أبي محمد عبد الله بن هارون القرطبي، عن أبي القاسم أحمد بن بَقِيٍّ المَخْلَدِي، عن أبي الحسن شُريح بن مَخْلَد، عن أبي محمد عبد الله بن إسماعيل، عن أبي بكر بن محمد، عن مؤلفه.

١٤١ - «الرسالة» لأبي محمد بن أبي زيد [٣٨٩هـ].

بالسند إلى الشيوطي: أنبأني قاضي القضاة نظام الدين عمر بن مُفْلِح الحنبلي،
ومحمد بن مُقْبِل، عن الحافظِ أبي بكر محمد بن عبد الله بن المجدِّ، عن يحيى بن
سعد، عن جعفر بن علي الهمداني، عن السلفي، أنبأنا أبو محمد عبد الرحمن بن
محمد بن عتَّاب، عن أبيه، أخبرنا مكِّي بن أبي طالب، عنه.

١٤٢ - «التلقين» للقاضي عبد الوهَّاب بن علي بن نصر [٤٢٢هـ].

بالإسناد إلى الحافظِ ابن حجر، عن أبي محمد عبد الله بن محمد النيسابوري،
عن يحيى بن محمد، عن جعفر بن علي الهمداني، عن أبي القاسم بن بشكَّوَال،
أخبرنا القاضي أبو بكر بن العربي، حدثنا أبو القاسم مهدي بن يوسف بن فُتُوح
الورَّاق، حدثنا مؤلفه عبد الوهَّاب.

١٤٣ - «البيان والتحصيل» للقاضي أبي الوليد محمد بن أحمد بن رُشد

[٥٢٠هـ].

بالإسناد إلى الحافظِ ابن حجر، عن أبي علي المَهْدَوِي، عن يونس بن إسحاق
العسقلاني، عن أبي الحسن ابن الصَّابُونِي، عن الحافظِ أبي طاهر السِّلْفِي، عن
مؤلفه إجازةً.

١٤٤ - «مختصر ابن الحاجب» الفرعي، ويسمَّى: «جامع الأمهات» وسائر

تصانيفه [٦٤٦هـ].

بالإسناد إلى الحافظِ ابن حجر، عن أبي الفرج العَزَّي، عن أبي النون
يونس بن إبراهيم الدَّبُوسِي، عن مؤلفه أبي عمرو عثمان بن أبي بكر ابن
الحاجب إجازةً.

١٤٥ - تصانيف أبي العباس أحمد بن إدريس القرافي [٦٨٤هـ].

بالإسناد إلى السيوطي، عن شيخه العلم البلقيني، عن والده السراج البلقيني، عن أبي حيّان، عنه.

١٤٦ - «مختصر خليل بن إسحاق بن شعيب المصري» وبقية كتبه [٧٧٦هـ].

بالإسناد إلى السيوطي، أنبأني بها القاضي نجم الدين عبد الرحمن بن عبد الوارث البكري المالكي، عن العلامة شمس الدين محمد بن محمد العُمّاري النحوي، عنه.

١٤٧ - «شروح مختصر الخليل الثلاثة» للعلامة الحافظ أبي البقاء، تاج الدين

بهرام بن عبد الله الدميري القاهري [٨٠٥هـ].

أرويهما عن الشيخ سلطان بن أحمد المزاحي القاهري، عن الشيخ سالم السنهوري المالكي، عن النجم الغيطي، عن عبد الحق السنباطي، عن تقي الدين أحمد بن محمد بن محمد بن حسن الشُّمّني، عن أبيه، عن مؤلفها.

١٤٨ - «شرحاه» للقاضي أبي عبد الله شمس الدين محمد بن إبراهيم التتائي

[٩٤٢هـ].

أخبرنا بهما شيخنا الشيخ عيسى بن محمد المغربي ثم المكي إجازة، عن شيخه أبي الصلاح علي بن عبد الواحد الأنصاري، عن الشهاب أحمد بن محمد المقرّي، عن أبي العباس أحمد بن أبي العافية المكناسي، عن نور الدين علي بن أبي بكر القرافي الشافعي، عن المؤلف.

١٤٩ - «شرحاه» للعلامة أبي عبد الله محمد بن يوسف العبّدي الغرناطي،

الشهير بالمواق [٨٩٧هـ].

بالسندِ إلى أحمد بن أبي العافية، عن أبي العباس أحمد بن علي المنجور الفاسي، عن أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الرحمن الـيـسـيـتـي الفاسي، عن أبي العباس أحمد بن علي بن قاسم الزقاق، عن أبيه، عن المؤلف.

١٥٠ - «شفاء الغليل في حل مقفل خليل» للإمام أبي عبد الله محمد بن غازي

[١٩١٩هـ].

بالسندِ إلى الشهاب أحمد بن محمد المَقْرِي، عن أبي عبد الله محمد بن قاسم القيسي الغرناطيِّ الفاسي الشهير بالقصّار، عن أبي التّعيم رضوان بن عبد الله الجنوي الفاسي، عن أبي عبد الرحمن سُقَيْن العاصمي الفاسي، عن المؤلف أبي عبد الله محمد بن أحمد بن علي بن غازي العثماني المِكناسي ثم الفاسي.

١٥١ - «مواهب الجليل على مختصر خليل» للإمام أبي عبد الله محمد بن

محمد بن عبد الرحمن بن حسن الرُّعَيْنِي المغربي الأصل، المكي المولد، عُرف بالخطّاب [٩٥٤هـ].

بالسندِ إلى الشهاب أحمد بن محمد المَقْرِي التلمساني، عن أحمد بن أبي العافية المِكناسي، عن يحيى بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن الخطّاب، عن والده المؤلف، فيه وفي سائر تصانيفه.

١٥٢ - تصانيف الشيخ علي بن محمد بن عبد الرحمن الأجهوري، منها شرحاه

على «مختصر خليل»، و«شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني» [١٠٦٦هـ].

أزويها عن شيخنا الشيخ عيسى بن محمد المغربي ثم المكي، والشيخ أحمد ابن أحمد العَجَمي الأزهري، عنه.

[كتب الحنابلة]

١٥٣ - «الغنية» وسائر تصانيف الشيخ عبد القادر الكيلاني قدس سره، وكلماته، ووصاياه، ومروياته [(٥٦١هـ)].

بالسند إلى السيوطي: أنبأني الشيخ جلال الدين ابن الملقن، عن أبي إسحاق التَّنُوخي، عن أبي العباس الحَجَّار، عن أحمد بن يعقوب المارستاني، عنه.
١٥٤ - «مختصر أبي القاسم عمر بن الحسين بن عبد الله بن أحمد الخِرقي» [(٣٣٤هـ)].

بالسند إلى السيوطي: أنبأني به قاضي الحنابلة عز الدين أحمد بن إبراهيم بن نصر الله الكِناني، عن أبي بكر بن الحسين المَرَاغِي، عن أبي العباس الحَجَّار، عن أحمد بن يعقوب المارستاني، عن أبي المعالي محمد بن محمد بن النحاس، عن أبي القاسم علي بن أحمد البُشَري، عن أبي عبد الله عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان بن عمر العُكَبَري المعروف بابن بطة إجازةً، أخبرنا المؤلَّفُ سماعاً.
١٥٥ - تصانيف أبي عبد الله عبيد الله بن محمد ابن بطة [(٣٨٧هـ)].
بهذا السند إليه إجازةً.

قال القاضي أبو الحسين بن الفراء في «طبقاته»، قيل: إنها تزيد على مئة مصنف^(١).

١٥٦ - تصانيف أبي الوفاء علي ابن عقيل [(٥١٣هـ)].

بالسند إلى السيوطي: أنبأني بها أبو العباس أحمد بن إبراهيم بن سليمان القَلْبُوبي، عن أبي علي محمد بن أحمد المَهْدَوِي، عن يونس بن إبراهيم الدَّبُوسي،

(١) انظر: «طبقات الحنابلة» للفراء (٢/ ١٥٢).

عن أبي الحسن بن المقيم، عن أبي الحسين عبد الحق بن عبد الخالق بن يوسف الشيرازي، عنه إجازة.

١٥٧ - «الإقناع» وسائر تصانيف أبي الحسن علي بن عبيد الله بن نصر بن الزاغوني البغدادي [٥٢٧هـ].

بالسند إلى السيوطي: أنبأني محمد بن مقبل، عن الصلاح ابن أبي عمر، عن الفخر ابن البخاري، عن أبي الفرج ابن الجوزي، عنه.

١٥٨ - «المغني» و«الكافي» و«المقنع» لأبي محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، ثم الدمشقي الصالحي، وسائر كتبه [٦٢٠هـ].

بهذا السند إلى ابن البخاري أخبرنا المؤلف قراءة عليه للمقنع، وإجازة لسائر كتبه.

١٥٩ - تصانيف أبي الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي الواعظ [٥٩٧هـ].

بالسند إلى الشيخ محيي الدين محمد بن علي بن العربي عنه إجازة.

١٦٠ - تصانيف الحافظ معين الدين محمد بن عبد المغني البغدادي الحنبلي، المعروف بابن نُقْطَة [٦٢٩هـ].

بالسند إلى النجم عمر بن فهد المكي، عن الخطيب كمال الدين أبي الفضل محمد بن أحمد بن ظهيرة القرشي المكي، عن الإمام شهاب الدين أحمد بن علي بن يوسف الحنفي، عن الحافظ أبي اليمن عبد الصمد بن عبد الوهاب ابن عساكر، عن مؤلفها.

١٦١ - تصانيف الحافظ ضياء الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد السعدي

المقدسي الصالحي [١٦٤٣هـ].

منها: «المختارة»، وهي الأحاديث التي يصلح أن يُحتجَّ بها سوى ما في «الصحيحين». قال بعض الأئمة: هي خير من «صحيح الحاكم».

بالسند إلى الفخر ابن البخاري، عن عمه المؤلف.

١٦٢ - «طبقات الحنابلة» للقاضي أبي الحسين محمد بن القاضي أبي يعلى

محمد بن الحسين الفراء البغدادي [١٥٢٦هـ].

بالسند إلى الزين زكريا، عن أبي الفتح محمد بن الزين المرآغي عن والده

القاضي زين الدين أبي بكر بن الحسين المرآغي ثم المدني، عن أبي العباس أحمد بن أبي طالب الحجّار، أخبرنا البرهان إبراهيم بن محمود بن سالم بن الخير، أخبرنا الحافظ أبو الفرج عبد المغيث بن زهير الحربي، أخبرنا بها مؤلفها القاضي أبو الحسين.

١٦٣ - «طبقات الحنابلة» للحافظ عبد الرحمن بن أحمد بن رجب البغدادي

ثم الدمشقي [١٧٩٥هـ].

بالسند إلى الزين زكريا، عن النجم عمر بن فهد المكي، عن الشيخ زين الدين

سليمان بن داود بن عبد الله الموصلي ثم الدمشقي، عن مؤلفها.

١٦٤ - تصانيف أبي العباس أحمد بن عبد الحلیم ابن تيمية الحرّاني ثم

الدمشقي [١٧٢٨هـ].

بهذا السند إلى الحافظ ابن رجب، عن الشمس محمد بن أبي بكر بن القيم

الدمشقي، عن ابن تيمية.

١٦٥ - تصانيف الشمس ابن القيم [(٥٧٥١هـ)].

بهذا السند إليه

١٦٦ - «متهى الإرادات في الجمع بين المُنْع والتَّنْقِيح وزيادات»، و«شرح»،
وسائر تصانيف الشيخ تقي الدين أبي البقاء ابن القاضي شهاب الدين أبي العباس
أحمد بن عبد العزيز الفتوحى القاهري [(٩٧٢هـ)].

عن الشيخ عبد الباقي بن عبد الباقي بن عبد القادر الحنبلي الدمشقي، عن الشيخ
عبد الرحمن بن يوسف بن علي البهوتي الحنبلي، عن مؤلفه قراءة لـ «متهى الإرادات».

١٦٧ - «شرح متهى الإرادات» و«الإقناع» للشيخ منصور البهوتي [(١٠٥١هـ)].

أرويهما وحاشيته على «متهى الإرادات» و«الإقناع» وغيرها من تصانيفه، عن
الشيخ أحمد بن أحمد العجمي الأزهرى، عنه.

وأرويهما عن الشيخ عبد الباقي الحنبلي عنه إجازةً.

[كتب العقائد]

١٦٨ - «مسألة الإيمان» للإمام أبي الحسن^(١) علي بن إسماعيل بن إسحاق بن

سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن بلال بن أبي بردة واسمه: عامر ابن
الصحابي الجليل أبي موسى الأشعري، واسمه: عبد الله بن قيس، يتصل نسبه
بقحطان، وقحطان اختلف في نسبه، والذي رجَّحه الحافظ ابن حجر في «فتح
الباري»: أنه من ذرية إسماعيل بن إبراهيم الخليل، على نبينا وعليهما الصلاة
والسلام^(٢).

(١) توفي أبو الحسن الأشعري سنة (٣٢٤هـ).

(٢) انظر: «فتح الباري» (٦/ ٥٣٧ - ٥٣٨).

أُرويه إجازةً عن شيخنا الإمام صفّي الدين أحمد بن محمد المدني بسنده إلى الحافظ الدِّمياطي، عن ابن المقيرّر، عن جعفر بن إسماعيل بن خَلَف، عن عبد الله بن الوليد الواعظ، عن علي بن الحسين بن المُهتدي، عن إسماعيل بن أبي محمد الأزدي، عن أحمد بن محمد بن مِقْسَم، عن الإمام أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري.

١٦٦ - تصانيف العلامة سعد الدين التَّفْتازاني [٥٧٩٢هـ].

سمعتُ علي الأستاذ السيد عبد الكريم بن السيد أبي بكر بن السيد هداية الله الكُوراني الحسيني رحمه الله تعالى طرفاً من «شرح للعقائد النَّسفية»، وقرأتُ عليه «شرح المختصر للتلخيص» إلى آخر فنِّ المعاني، مع «حاشية ملا زاده الخطائي» عليه، وأطرافاً من حواشيتها لملا عبد الله اليَزدي، وملا ميرزا جان الشِّيرازي، وملا يوسف ابن القاضي محمود الكُوراني والد الأستاذ محمد شريف رحمهم الله تعالى، بإجازته من الشمس الرَّملي، عن الزَّين زكريا بسنده إلى الأبيوردي، عنه.

ومن أوَّل فنِّ البيان إلى آخر الكتاب، قرأته علي الأستاذ محمد شريف الصِّديقي رحمه الله تعالى في مدَّةٍ آخرها رمضان سنة (١٠٥٠).

وقرأتُ أطرافاً من «شرح المقاصد» علي شيخنا العارف بالله صفّي الدين أحمد بن محمد المدني قدّس سرُّه، وإجازةً لسائرهما، كـ«شرح الشرح»، و«حاشية الكشاف»، و«التلويح»، و«المطوّل»، و«شرح الشَّمسية»، و«الإرشاد» في النحو، و«التهذيب»، و«شرح تصريف الزنجابي» بالسند إلى الحسام الأبيوردي عنه.

١٧٠ - تصانيف الأستاذ العلامة زين الدين أبي الحسن علي بن محمد بن علي الحسيني الجُرْجاني الحنفيّ، المشهور^(١) بالسيد الشريف، قدّس سرُّه [٨١٦هـ].

(١) في (ح): «المعروف».

سمعتُ على الأستاذ ملا محمد شريف الصّديقي طرفاً من «حاشيته على شرح المطالع»، ومن «حاشيته على شرح حكمة العين»، وقرأت عليه «حاشيته على شرح الشمسية» مع «حاشية ملا داود الهروي» عليها وعلى الشرح، انتهت القراءة إلى الشرطيات في محرم سنة (١٠٥٢).

وقرأتُ عليه طرفاً من أول «شرح المواقف»، وقرأتُ أطرافاً من أواسطه على شيخنا العارف بالله صفيّ الدين أحمد بن محمد المدني قدّس سرّه وإجازةً لسائرِها. وقرأتُ على شيخنا صفيّ الدين أحمد قدّس سرّه أطرافاً من حاشيته على «الشرح القديم للتجريد» للشمس الأصفهاني، وإجازةً لسائرِ تصانيفه، ك«حاشية الكشاف»، و«حاشية شرح مختصر المنتهى»، و«حاشية شرح الإشارات للطوسي» و«حاشية المطول» و«شرح المفتاح» وغيرها بإجازة الأستاذ محمد شريف الصّديقي على الشيخ عبد الباقي بن عبد الباقي البعلّي ثم الدّمشقي الحنبلي، والفقير علي بن محمد الحَكَمي.

برواية الأول: عن الشيخ محمد بن علاء الدين البابلي، عن الشيخ سالم السّنهوري، عن الشيخ نجم الدين الغيّطي.

وبإجازة الثاني وهو الحَكَمي عن عبد الرحمن بن فهد المكي.

وبإجازة شيخنا صفيّ الدين أحمد قدّس سرّه، عن شيخه أبي المواهب أحمد بن علي بن عبد القدّوس العبّاسي الشّناوي ثم المدني قدّس سرّه، عن الشيخ أحمد بن الشيخ عبد الحق السنباطي، عن عبد الرحمن بن عبد القادر بن عبد العزيز بن فهد المكي، عن عمه جار الله بن عبد العزيز بن فهد، عن الشيخ عمر بن عبد الرحيم القاهري ثم المدني، وعَلَّامة اليَمَن الطيّب محمد بن العَفيف عبد الله

بِأَمْرِ مَحْمُودِ بْنِ أَحْمَدَ الشَّيْبَانِيِّ الْعَدَنِيِّ، وَالْمُسْنِدِ أَبِي الْعَبَّاسِ حَمْزَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ النَّاشِرِيِّ
الْيَمَنِيِّ الزَّبِيدِيِّ، وَالشَّهَابِ أَحْمَدَ بْنِ عَمْرِو الشَّرْعَبِيِّ التَّعْزِيِّ.

بِرِوَايَةِ النَّجْمِ الْغَيْطِيِّ وَأَحْمَدِ السَّنْبَاطِيِّ وَعَمْرِو الْمَدَنِيِّ، عَنِ الْوَالِدِ الثَّانِي الشَّرْفِ
عَبْدِ الْحَقِّ بْنِ مُحَمَّدِ السَّنْبَاطِيِّ، أَخْبَرَنَا الْعَلَمَةُ تَقِيُّ الدِّينِ أَبُو بَكْرٍ بْنُ مُحَمَّدِ
الْحَضْرَكِيِّ الْقَاهِرِيُّ قِرَاءَةً عَلَيْهِ لِحَاشِيَتِي «الْمَطْوَل» و«الْعُضْد»، وَسَمَاعاً لِبَعْضِ
«شَرْحِ الْمَوَاقِفِ» و«حَاشِيَةِ الْقَطْبِ»، وَإِجَازَةً لِبَاقِيهَا، قَالَ: أَنْبَأَنَا بِهَا الْجَلَّالُ مُحَمَّدُ
ابْنُ الْعَزِّ يَوْسُفُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْحَلْوَانِيُّ الشَّافِعِيُّ، عَنِ مَوْلَانِ السَّيِّدِ الشَّرِيفِ الْإِمَامِ
زَيْنِ الدِّينِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ الْجُرْجَانِيِّ الْحَنْفِيِّ.

وَبِرِوَايَةِ الطَّيِّبِ الْعَدَنِيِّ، عَنِ الشَّرِيفِ هَبَةَ اللَّهِ بْنِ عَطَاءِ اللَّهِ بْنِ لَطْفِ اللَّهِ بْنِ
سَلَامِ اللَّهِ الشَّيرَازِيِّ الْحَسَنِيِّ الْحَسِينِيِّ، عَنِ جَدِّهِ لِأَمِّهِ نُورِ الدِّينِ أَبِي الْفَتْوحِ
أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الطَّوَسِيِّ الْأَبْرَقُوهِ ثَمَّ الشَّيرَازِيِّ قِرَاءَةً عَلَى السَّيِّدِ الْجُرْجَانِيِّ
لِ«حَاشِيَةِ الْمَطْوَلِ» و«شَرْحِ الْمَفْتَاحِ» وَإِجَازَةً لِسَائِرِهَا.

وَبِرِوَايَةِ النَّاشِرِيِّ عَنِ الشَّيْخِ مَنْصُورِ بْنِ الْحَسَنِ الْكَازِرُونِيِّ، عَنِ الشَّرِيفِ
الْجُرْجَانِيِّ.

وَبِرِوَايَةِ^(١) الشَّرْعَبِيِّ، عَنِ السَّيِّدِ عَفِيفِ الدِّينِ الْإِيْجِيِّ، عَنِ الْأَسْتَاذِ جَلَّالِ الدِّينِ
الدَّوَّانِيِّ، عَنِ وَالِدِهِ أَسْعَدِ بْنِ مُحَمَّدٍ وَمُظْهَرِ الدِّينِ مُحَمَّدِ الْكَازِرُونِيِّ، بِرِوَايَتِهِمَا عَنِ
الشَّرِيفِ الْجُرْجَانِيِّ.

قَالَ النَّجْمُ الْغَيْطِيُّ: وَقَالَ شَيْخُنَا - يَعْنِي: عَبْدَ الْحَقِّ السَّنْبَاطِيِّ -: وَشَافَهَنِي بِهَا

(١) مِنْ قَوْلِهِ: «النَّاشِرِيُّ...» إِلَى هَاهُنَا سَقَطَ مِنْ (ك).

الإمام المحقق شمس الدين محمد بن مرهم الدين^(١) الشرواني، عن السيد محمد الجرجاني، عن والده مؤلفها عالم الشرق السيد الشريف زين الدين أبي الحسن علي بن محمد بن علي الحسيني الجرجاني الحنفي^(٢).

١٧١ - تصانيف الأستاذ المحقق جلال الدين محمد بن أسعد بن محمد بن عبد الرحيم بن علي الصديقي الدواني رحمه الله تعالى [٩١٨هـ].

قرأت على الأستاذ المحقق ملا محمد شريف بن ملا يوسف ابن القاضي محمود بن ملا كمال الدين الكوراني الصديقي رحمه الله تعالى «رسالة الزوراء» بكمالها مع «حاشيتها» للمصنف بكمالها.

وقرأت عليه معظم «شرحه لعيون الجواهر» للعضد سنة (١٠٥٣) مع معظم «حاشيته» لملا يوسف بن محمد القره باغي و«حاشيته» لملا حسين الحسيني الخخالي.

وقرأت عليه أطرافاً من «حاشيته لشرح الشمسية للقطب الرازي» وأطرافاً من «حاشيته على التهذيب» للتفتازاني، ومن «رسالته الجديدة في إثبات الواجب» سنة (١٠٥٣).

وقرأت طرفاً من «شرحه للعقائد العضدية» على شيخنا العارف بالله صفي الدين أحمد قدس سره، وطرفاً من «الزوراء» وإجازة لسائرهما، ولما يرويه من كتب الفنون برواية الأستاذ محمد شريف إجازة عن الفقيه علي بن محمد الحكمي.

(١) كذا في النسخ: «مرهم الدين»، وقد ترجم له السخاوي في «الضوء اللامع» (١٠ / ٤٨): محمد بن مراهم الدين الشرواني.

(٢) في هامش (ح): «الحمد لله تعالى وهو حسبي بلغ إلى هنا مقابلة بأصله فصحَّ بحمد الله».

وبرواية شيخنا صفى الدين أحمد قدس سره، عن شيخه أبي المواهب الشَّناوي قدس سره، بروايتهما - أعني: الشَّناوي والحَكَمي - عن عبد الرحمن بن عبد القادر بن عبد العزيز بن فهد المكي، عن عمه جار الله بن عبد العزيز بن عمر بن فهد المكي، عن الفقيه شرف الدين إسماعيل ابن الفقيه برهان الدين إبراهيم بن إسماعيل العلوي العكِّي العدناني اليمني الزبيدي، والشهاب أبي العباس أحمد بن عمر الشَّرْعبي الهمداني نسباً، التَّغزي، بروايتهما عن المحقِّق السيد عفيف الدين عبد الرحمن بن السيد نور الدين عبَّيد الله الحسيني أباً والحسني أمماً، الإيجي الشافعي، عن شيخه الجلال الدَّواني لجميع تأليفاته ومروياته.

ولقد رأيتُ إجازة الأستاذ الدَّواني للعفيف الإيجي هذا، أظنَّ في مدحه جدّاً، ثم قال: إِنَّ مِنْ نِعَمِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيَّ وَمِنْحِهِ الْمُهْدَاةَ إِلَيَّ أَنْ وَقَدَّ عَلَيْنَا بِشِيرَازِ حُفَّتْ بِالَاهْتِرَازِ، فَأَقَامَ هُنَاكَ سَنَةً كَامِلَةً وَعِشْرَةَ أَشْهُرٍ..

إلى أن قال: وكان من جملة ما قرأ عليّ كتاب «شرح المطالع القطبي» مع «الحواشي الشريفة» روح الله روح مؤلِّفها، من أولهما إلى حيث انتهى الحواشي، وكذا كتاب «شرح التجريد الجديد» للعلامة الفريد علاء الدين علي القوشجي السمرقندي التركي، مع الحواشي التي علَّقها عليها^(١)، من أولها إلى آخر بحث العلة والمعلول، وكذا «معاهد شرح المفتاح» للأستاذ الشريف العلامة، و«تحرير إقليدس» للطوسي، و«شرح المواقف العضدي»^(٢)، من أوله إلى الموقف الثاني، و«شرح التذكرة الشريفي» إلى غير ذلك من أطراف الكتب وقد سمع مني طرفاً

(١) في (ك): «علقتها عليه»، وفي (ح): «علقتها عليها».

(٢) في (ح) زيادة: «الشريفي».

صالحاً من أول كتاب «الأذكار» للإمام المقدم بركة الأنام وشيخ الإسلام محيي الدين يحيى النووي..

إلى أن قال: فأجزت له رواية ما عدته من الكتب، مع سائر ما يجوز لي روايته من العلوم، لا سيما العلوم الثلاثة الشرعية التي هي أجل العلوم قدراً، وأدقها سرّاً، وكذا أجزته أن يروي عني ما ألفته من الرسائل، والمتون، والشروح، والحواشي، والنظم، والنثر.

ثم قال: وإني أخذت العلوم الشرعية ومقدماتها، وطرفاً من العلوم العقلية، عن والدي سعد الدين أسعد الصديقي الدواني المحدث بالجامع المرشدي، ومشايخه: في الشرعيات شرف الدين عبد الرحيم الجرهني الصديقي، وشمس الدين محمد ابن الجزري، وفي العقليات الشريف الجرجاني، ومن مشايخي في العقليات والنقلات مظهر الدين محمد المرشدي الكازروني، وهو يروي عن الشريف الجرجاني وعن عمه علاء الدين القرطاسي:

أما الشريف فقد أخذ العقليات عن عدة، منهم البارغ المحقق قطب الدين محمد الرازي، عن العلامة قطب الدين محمود بن مسعود بن مصلح الشيرازي، عن نصير الدين الطوسي، عن فريد الدين داماد النيسابوري، عن السيد صدر الدين السرخسي، عن أفضل الدين العيلابي، عن أبي العباس الملوكري، عن الرئيس أبي علي الحسين بن عبد الله بن سينا مدون علوم الفلاسفة القدماء.

وأما علاء الدين القرطاسي فأخذها عن تاج الدين القرطاسي، وهو عن شهاب الدين أبي بكر الكازروني عن الطوسي، به.

وساق الكلام إلى أن قال: قال ذلك وكتبه الفقير إلى اللطف الصمداني والفيض

الشُّبْحَانِي مُحَمَّدُ بْنُ أَسْعَدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ عَلِيِّ الصَّدِيقِيِّ الدَّوَّانِي مَلَكَهُ اللهُ تَعَالَى نَوَاصِي الْأَمَانِي، فِي الثَّانِي مِنْ أَوَّلِ جَمَادَى سَنَةِ (٨٩٣) الْهَجْرِيَّةِ، بِمَنْزِلِهِ بِشِيرَازِ حُفَّتْ بِالْأَهْتَزَازِ، وَأَلْبَسَ أَهْلَهَا مَلَابِسَ الْإِعْزَازِ. انْتَهَى.

١٧٢ - تصانيفُ العارفِ بالله المحقِّقِ نور الدين عبد الرحمن بن نظام الدين

أحمد بن محمد الدَّشْتِي، ثم الجامي قُدَّسَ سِرُّهُ [٨٩٨].

قرأتُ طرفاً من تفسيره للفاتحةِ وأوائلِ البقرة، بالمعنى الظَّهْرِي والبَطْنِي^(١)، على الأستاذِ المحقِّقِ ملا محمد شريف الصديقي.

وقرأتُ على شيخنا الإمامِ صفِّي الدين أحمد قُدَّسَ سِرُّهُ طرفاً من شرحه لـ«فصوصِ الحكم»، وشرحه لـ«نقشِ الفصوص»، وإجازةً لسائرهما^(٢) كشرحه لكافيةِ ابنِ الحاجبِ المسمى بـ«الفوائد الضيائية»، و«الدرة الفاخرة» الملقبة بـ«حُطَّ رَحْلُكَ» في تحقيقِ مذهبِ الصُّوفِيَّةِ والمتكلمين والحُكَمَاءِ المتقدمين، و«الرسالة الوجودية» وغير ذلك، بروايةِ شيخنا صفِّي الدين أحمد قُدَّسَ سِرُّهُ عن شيخه أبي المواهب أحمد الشَّناوِي قُدَّسَ سِرُّهُ، عن العلامةِ السيدِ غَضَنَفَرِ بْنِ جَعْفَرِ الْحَسِينِي

(١) يشير لما رواه أبو عبيد في «غريب الحديث» (٢/٢٣٨) عن الحسن قال: قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: «ما نزل من القرآن آية إلا لها ظهر وبطن ولكل حرف حدٌ ولكل حدٌ مُطَّلَعٌ»، وهو حديث ضعيف لإرساله.

أما معناه فقال ابن النقيب: إن ظاهرها ما ظهر من معانيها لأهل العلم بالظاهر، وباطنها ما تضمنته من الأسرار التي أطلع الله تعالى عليها أرباب الحقائق. ذكره الألووسي في بداية خطبة «روح المعاني».

ولعل المراد هنا هو ما يسمى بالتفسير الإشاري، وسيأتي الكلام فيه قريباً.

(٢) في (ح) و(ش): «السائرة».

النَّهْرَوَالِي ثم المدني، عن العارِفِ بالله ملا محمد أمين ابن أُختِ ملا جامي، عن خاله قَدَس سرُّه.

ولنذكر طرفاً من سلسلة السادة النقشبندية، قَدَس اللهُ أسرارهم، ونَقَعْنَا بهم، من طريقه تبركاً: أخذتُ الذكرَ الخفيَّ بالجلالةِ عن شيخنا العارِفِ بالله صفيِّ الدين أحمد قَدَس سرُّه، عن شيخه أبي المَواهبِ أحمد الشَّناوي قَدَس سرُّه، عن الشيخِ محمد بن محمد بن عبد الرحمن بن علي البَهَنَسِي قَدَس سرُّه، قال: تلقيتُ طريقَةَ السادةِ النقشبندية، وأجزتُ الإرشادَ بها من سيدي وسندي وعُدَّتِي وَعَضِدِي العارِفِ بالله مولانا محمد أمين ابن أُختِ ملا جامي بعد مصاحبتي له، وسلوكي على يديه، وملازمتي لخدمته، والانقيادِ إليه، ومجاهدتي ومكابدتي لهذه الطريقِ الحميدة، والسُّبُلِ السَّديدة، وكتَّب لي نَفَعني اللهُ به، ووَصَلَ سببي بسببه، إجازةً منه عن مولانا غياث الدين أحمد، عن مولانا علاء الدين محمد، عن مولانا عبد الرحمن الجامي قَدَس سرُّه، عن مولانا سعد الدين الكاشغري قَدَس سرُّه، عن مولانا نظام الدين، عن خواجه علاء الدين العطار، عن خواجه بهاء الدين محمد النَّقشبند قَدَس سرُّه، وساق سنده^(١) المعروف من جهتي الصِّديقِ والمُرْتضى، رضي اللهُ عنهما.

ولنذكر طرفاً من سلسلة لبس الخرقه المتصلة بالشيخ النَّقشبند قَدَس سرُّه، من طريق السيد شريف الجرْجاني قَدَس سرُّه تبركاً.

لبستُ الخرقه الشريفةَ الفقريَّةَ من يد شيخنا الإمام صفيِّ الدين أحمد، عن شيخه العارِفِ بالله أبي المَواهبِ أحمد بن علي العباسي الشَّناوي، عن السيد غَضَنفَر بن جعفر الحسيني النَّهْرَوَالِي ثم المدني، عن الشيخِ تاج الدين عبد الرحمن بن مسعود بن

(١) في (ك): «بسنده».

محمد الكازرُوني، عن الحافظ نور الدين أحمد بن عبد الله بن أبي الفُتوح بن أبي الخير الطَّوَّاسي، قال: لبستها تبركاً من جامع العلوم إمام أهل التحقيق زين الحق والدين عليّ المشهور بالسيد الشريف الجرجاني، وهو من الشيخ خواجه علاء الدين العطار السمرقندي، وهو من الشيخ خواجه بهاء الدين المشهور بالنقشبند، وهو من الشيخ سلطان الدين، وهو من الشيخ أحمد مولانا، وهو من بابا كمال الحيدري، وهو من الشيخ المقتدى نجم الحق والدين أبي الجناب أحمد بن عمر بن محمد بن عبد الله الخوارزمي الخيوي المشهور بالكبرى قدس سره بسنده المعروف^(١).

١٧٣ - تصانيف ملا عصام الدين إبراهيم بن عرب شاه الإسفرايني [٩٤٥].

أرويهَا إجازةً عن الإمام المقام زين العابدين بن عبد القادر الطبري المكي، عن والده عبد القادر بن يحيى بن مكرم الطبري المكي، عن جمال الدين محمد بن صدر الدين إسماعيل بن عصام الدين إبراهيم الإسفرايني العصامي المكي، عن السيد محمد أمين بادشاه، عن مؤلفها عصام الدين.

(ح) وأرويهَا إجازةً عن شيخنا العارف بالله صفيّ الدين أحمد قدس سره بسنده إلى السيد غُضنفر النَّهروالي عن ملا محمد سيد المعروف بمير كلان، عن ملا عصام الدين.

منها «شرح التلخيص» المسمى بـ«الأطول»، و«حاشيته على تفسير البيضاوي» إلى آخر سورة الأنعام، ومن النبأ إلى آخر القرآن، و«شرح كافية ابن الحاجب» و«حاشيته على شرح ملا جامي للكافية» و«حاشيته على شرح العقائد النسفية» للتفتازاني، وشرحه للرسالة الوضعية.

(١) من قوله: «ولنذكر طرفاً من سلسلة لبس الخرقة» إلى هاهنا ليس في (ك) و(ر).

١٧٤ - تصانيف الإمام فخر الدين محمد بن خطيب الدين^(١) عمر الصّديقي الرّازي رحمه الله تعالى [٦٠٦].

بالسند إلى السّراج القزويني، عن القاضي أبي بكر محمد بن عبد الله التّفّازاني عن شرف الدين أبي بكر بن محمد الهروي، عن الإمام.

(ح) وبه إلى التّقي ابن فهيد، عن الضياء محمد بن محمد بن سعيد الصّغاني، عن قوام الدين مسعود بن محمد بن يعقوب الكرماني، عن تاج الدّين محمد بن محمود الزّوزني، عن الإمام.

١٧٥ - «تلخيص المفتاح» و«الإيضاح» للجلال محمد بن عبد الرحمن القزويني ثمّ الدّمشقي [٧٣٩].

بالسند إلى التّنوخي، عنه.

١٧٦ - تصانيف قطب الدين محمود بن محمد الرازي نزيل دمشق المعروف بالقطب التّحتاني [٧٦٣] تمييزاً^(٢) له عن قطب آخر كان ساكناً معه بأعلى المدرسة الظاهرية.

قرأت «شرح الشّمسية» إلى الشّرطيات، على الأستاذ ملا محمد شريف الصّديقي، وسمعت عليه طرفاً من «شرح المطالع».

وأرويه إجازةً عن شيخنا العارف بالله صفيّ الدين أحمد بسنديهما السابق

(١) كذا في النسخ: «خطيب الدين»، وهذا وهم، وصوابه: خطيب الرّي، كما هو المشهور في مصادر ترجمته، وخطيب الري والد الفخر اسمه عمر ويلقب ب: ضياء الدين، انظر: «سير أعلام النبلاء» (٢١ / ٥٠٠)، و«الأعلام» للزركلي (٦ / ٣١٣).

(٢) في (ك): «تمييزاً».

إلى الشرف عبد الحق السنباطي، عن العلامة القاضي بدر الدين محمود بن أحمد العنتابي الحنفي، عن مؤلفها القطب الرّازي.

١٧٧ - تصانيف القاضي عَضُدِ الدِّينِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ الْإِيجِي [١٧٥٦هـ].

قرأتُ على الأستاذِ ملا محمد شريف الصديقي مُعْظَمَ «عيون الجواهر» في ضمن «شرح الجلال الدّوّاني»، و«الرسالة الوضعية» في ضمن «شرح السيد شمس الدين السمرقندي»، وطرفاً من أول «المواقف» في ضمن «شرح السيد» قدس سره^(١).

وقرأتُ على شيخنا العارف بالله صفّيّ الدين أحمد قدس سرّه طرفاً من «المواقف» و«عيون الجواهر» في ضمن شرحيهما المذكورين، وإجازةً لسائرهما، ك«شرح المختصر»، و«الفوائد الغياثية» و«الجواهر»، بإجازة الأستاذ محمد شريف من الفقيه علي بن محمد الحَكَمي، عن الشيخ ابن حجر المكي.

وبسند شيخنا إلى الشيخ حسن الدنجي بروايتهما عن الجلال السيوطي إجازةً، عن الشمس محمد بن أحمد المَخْزومي عن التّقي يحيى ابن العلامة الشيخ الشمس محمد بن يوسف الكِرْماني، عن أبيه محمد بن يوسف بن علي الكرمانى شارح البخاري، عن القاضي عَضُدِ الدِّينِ، ولازمه اثني عشر سنة.

وبسند شيخنا أحمد قدس سره، وكذا الأستاذ محمد شريف إلى الشرف عبد الحق السنباطي، عن الحافظ تقي الدين محمد بن محمد بن فهد المكي، عن الإمام شرف الدين عبد الرحيم بن عبد الكريم الجرهي الصديقي، عن العَضُدِ.

(١) في (ك): «الشريف» بدل من «قدس سره».

١٧٨ - تصانيف الكرمانى [٧٨٦هـ].

بالسند السابق إليه، منها «شرح البخارى» و«شرح الفوائد الغياثية»^(١).

١٧٩ - تصانيف إمام الحرمين، أبى المعالى عبد الملك بن أبى محمد عبد الله،

النيسابورى الجوينى [٤٧٨هـ].

بالسند إلى الزين زكريا، عن الشرف أبى الفتح محمد بن أبى بكر العثمانى

المراغى ثم المدنى، والمسنّد محمد بن مقبل الحلبى.

برواية الأول: عن أبى الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن المبارك الغزى، عن أبى

العباس أحمد بن عبد الدائم المقدسى، أنبأنا أبو عبد الله محمد بن على الحرّانى، عن

فقيه الحرم أبى عبد الله محمد بن الفضل الفّراوى، عن مؤلّفها إمام الحرمين سماعاً

عليه فى الإملاء لمعظم «الشامل»، وإجازةً لجمعها، منها: «اللمع» و«الإرشاد»

و«البرهان» و«الورقات».

ورواية الثانى: عن الصلاح ابن أبى عمر، عن الفخر ابن البخارى، عن أبى

سعد عبد الله بن عمر الصّفّار، عن زاهر بن طاهر الشّحامى، عن الإمام إجازةً.

وقد قرأت على شيخنا العارف بالله صفى الدين أحمد قدّس سرّه طرفاً من

«الإرشاد»، وطرفاً من «النظامية» التى هى آخر مصنّفاته، والمعول عليه فى المعتقد.

١٨٠ - تصانيف الإمام حجّة الإسلام، زين الدين، أبى حامد، محمد بن

محمد بن محمد الطّوسى الغزالىّ رحمه الله تعالى [٥٠٥هـ].

سمعتُ على الأستاذ المحقّق ملا محمد شريف الصديقى رحمه الله تعالى

أطرافاً من «الإحياء».

(١) «شرح الفوائد الغياثية» زيادة من (ح).

وسمعتُ على شيخنا العارف بالله صفيِّ أحمد بن محمد قدس سره معظم
«الإحياء»، وقرأتُ عليه «مشكاة الأنوار» بكماله، و«المُنقذ من الضلال» بكماله،
وأطرافاً من «فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة»، وأطرافاً من «القسطاس».

وسمعتُ من لفظه شيئاً من «المضنون»، وقرأتُ عليه أطرافاً من «الأجوبة
المُسكّبة عن الأسئلة المُبهّته فيما أنكروه عليه في حياته من مواضع الإحياء»،
وإجازةً لجميعها.

بسندهما إلى أبي إسحاق التَّنُوخي، عن التَّقِي سليمان بن حمزة، عن عمر بن
كرم الدِّينوري، عن الحافظ أبي الفرج عبد الخالق بن أحمد بن عبد القادر بن يوسف
اليوسفي البغدادي، عن الإمام مؤلّفها^(١).

[كتب الصوفية]

١٨١ - «منازل السائرين» وسائر تصانيف شيخ الإسلام عبد الله بن محمد ابن
مَتِّ الأنصاري الهَرَوِي [٤٨١هـ].

سمعتُ على الأستاذ شيخنا الإمام صفيِّ الدين أحمد بن محمد قدس سره
طرفاً من أول «منازل السائرين»، وقرأتُ عليه طرفاً من آخره بسنده إلى الفخر ابن
البخاري، عن أبي جعفر محمد بن الحسن الصيدلاني، عن مؤلّفه شيخ الإسلام.

ورويناه مسلسلاً بالصوفية بالسند السابق إلى الشيخ محيي الدين ابن العربي
نَفَعَ الله به، عن الإمام عبد الوهاب بن علي بن علي ابن سُكينة شيخ الشيوخ ببغداد،
وجمال الدين يونس بن يحيى الهاشمي العباسي الصُّوفي.

(١) في هامش (ج): «تم بحمد الله تعالى بلغ مقابلة بأصله والتصحيح والله الحمد».

برواية الأول: عن أبي الفتح عبد الملك بن أبي القاسم عبد الله الهَرَوِي الكَرُوخي الصُّوفي.

وبرواية الثاني: عن أبي الوقت عبد الأول بن عيسى السَّجْزي الهَرَوِي الصُّوفي. بروايتهما: عن شيخهما شيخ الإسلام أبي إسماعيل عبد الله بن محمد بن علي بن محمد بن أحمد بن علي بن جعفر بن منصور بن مَتَّ، ابن الصحابي أبي أيوب خالد بن زيد الأنصاري، الهَرَوِي، الفقيه المُفسِّر، الحافظ الواعظ الصُّوفي المحقِّق قدس سره، أنه قال في كتابه «منازل السائرين»:

واعلم أنَّ العامة من علماء هذه الطائفة والمُشيرين إلى هذه الطريقة، اتفقوا على أنَّ النهايات لا تصحُّ إلا بتصحيح البدايات، كما أنَّ الأبنية لا تقوم إلا على الأساس، وتصحيح البدايات هو إقامة الأمر على مشاهدة الإخلاص، ومتابعة السنة، وتعظيم النهي على مشاهدة الخوف، ورعاية الحرمة، والشفقة على العالم ببذل النصيحة وكفَّ المؤنة، ومجانبة كلِّ صاحبٍ يُفسد الوقت، وكلِّ سببٍ يفتن القلب، على أنَّ الناس في هذه الشأن ثلاثة نفر:

رجلٌ يعمل بين الخوف والرجاء، شاخصاً إلى الحبِّ مع صحبة الحياء، فهذا هو الذي يسمَّى: المُريد.

ورجلٌ مختطفٌ من وادي التفرقة إلى وادي الجَمع، وهو الذي يقال له: المراد. ومن سواهما مدعٍ مفتونٌ مخدوعٌ.

وجميع هذه المقامات يجمعها رتبٌ ثلاث:

الرتبة الأولى: أخذُ القاصد في السَّير.

والرتبة الثانية: دخوله في الغربة.

والرتبة الثالثة: حصوله على المشاهدة الجاذبية إلى عين التوحيد في طريق الفناء^(١).

ثم ساق في معنى الرتبة الأولى حديث: «سيروا، سبق المفردون» بسنده^(٢).

ثم قال: وأخبرنا في معنى الدخول في الغربة حمزة بن محمد بن عبد الله الحسيني، أخبرنا أبو القاسم عبد الواحد ابن أحمد الهاشمي الصوفي، سمعت أبا عبد الله علان بن زيد الدينوري الصوفي بالبصرة، سمعت جعفر الخلدي الصوفي، سمعت الجنيد، سمعت السري، عن معروف الكرخي، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جدّه، عن علي رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ قال: «طلب الحق غربة»، وهذا حديث غريب، ما كتبه غالباً إلا من رواية علان.

ثم ساق في معنى الحصول على المشاهدة حديث: «الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه»^(٣) بسنده.

ثم قال: في هذا الحديث إشارة جامعة لمذهب هذه الطائفة^(٤). انتهى الغرض من النقل منه هنا.

تنبيه

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»: وأقدم بعض غلاة الصوفية على تأويل الحديث بغير علم، فقال: فيه إشارة إلى مقام المحو والفناء، وتقديره: «فإن لم تكن»؛ أي: فإن لم تصر شيئاً وفنيت عن نفسك حتى كأنك لست بموجود فإنك حينئذ «تراه».

(١) انظر: «منازل الساترين» (ص ٦ - ٧).

(٢) انظر: «منازل الساترين» (ص ٨)، وحسن إسناده، وأخرجه مسلم (٢٦٧٦) من حديث أبي هريرة.

(٣) أخرجه البخاري (٥٠)، ومسلم (٨) من حديث أبي هريرة.

(٤) انظر: «منازل الساترين» (ص ٩).

وَعَفِلَ قَائِلٌ هَذَا لَجْهَلِهِ بِالْعَرَبِيَّةِ عَنْ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمُرَادُ مَا زَعَمَ، لَكَانَ قَوْلُهُ: «تَرَاهُ» مَحذُوفَ الْأَلْفِ، لِأَنَّهُ يَصِيرُ مَجْزُومًا لِكُونِهِ عَلَى زَعْمِهِ جَوَابَ الشَّرْطِ، وَلَمْ يَرِدْ فِي شَيْءٍ مِنْ طُرُقِ هَذَا الْحَدِيثِ بِحَذْفِ الْأَلْفِ، وَمَنْ ادَّعَى أَنَّ إِثْبَاتَهَا فِي الْفِعْلِ الْمَجْزُومِ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ، فَلَا يَصَارُ إِلَيْهِ، إِذْ لَا ضَرُورَةَ هُنَا.

وَأَيْضًا: لَوْ كَانَ مَا ادَّعَاهُ صَحِيحًا لَكَانَ قَوْلُهُ: «فَإِنَّهُ يِرَاكُ» ضَائِعًا، لِأَنَّهُ لَا ارْتِبَاطَ لَهُ بِمَا قَبْلَهُ.

ومما يفسدُ تأويله روايةُ كَهَمَسَ^(١)، فَإِنَّ لَفْظَهَا: «فَإِنَّكَ إِنْ لَا تَرَاهُ فَإِنَّهُ يِرَاكُ». وكذلك في روايةِ سليمان التيمي^(٢)، فَسُلِّطَ النْفِيُّ عَلَى الرَّوْيَةِ، لَا عَلَى الْكُونِ الَّذِي حَمَلَهُ عَلَى ارْتِكَابِ التَّأْوِيلِ الْمَذْكُورِ. انتهى^(٣).

أقول: قال الحافظُ ابنُ حجرٍ في «باب الصلاة على الحَصِيرِ» في قوله ﷺ: «قَوْمُوا فَلَا صَلَّيْ لَكُمْ» بكسر اللام وإثباتِ الياءِ ساكنةً، على أَنَّ اللامَ لَامُ الْأَمْرِ نَقْلًا عن ابنِ مالِكٍ، وَتَثْبُتُ الْيَاءُ فِي الْجَزْمِ إِجْرَاءً لِلْمَعْتَلِّ مُجْرَى الصَّحِيحِ، كَقِرَاءَةِ قُنْبُلٍ: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ﴾ [يوسف: ٩٠] بِإِثْبَاتِ يَاءِ «يَتَّقِي»، وَجَزْمِ «يَصْبِرْ»^(٤) ﴿وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ لِقَتَالَ﴾ [الأحزاب: ٣٥].

لكن الذي نقله ابنُ هشامٍ في «مغني اللبيب»: أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ خَرَجَ حَدِيثًا: «فَإِنْ لَا تَرَاهُ فَإِنَّهُ يِرَاكُ» على إعطاءِ «إِنْ» حَكْمَ «لَوْ» الشرطية في الإهمال، ثم

(١) أخرجه مسلم (٨).

(٢) أخرجه البخاري (٥٠).

(٣) انظر: «فتح الباري» (١/ ١٢٠).

(٤) انظر: «فتح الباري» (١/ ٤٩٠).

قال: والظاهر أنه يتخرّج على إجراء المعتلّ مجرى الصحيح كقراءة قُنْبِلِ إلخ^(١).
ثم إنَّ النفيَ إنَّ كان مُسلَّطاً على الرؤية في رواية كَهَمَسَ كان الفعل شرطاً، فما هو جوابكم في إبقاء الألفِ في الشرطِ، فهو جوابنا في إبقائه في الجزاء، وإنَّ قدرنا «تكن»؛ أي: إنَّ لا تَكُنْ تَرَاهُ، على حدِّ قوله: «وإلا يَعْلُ مَفْرَقَكَ الحُسامُ»؛ أي: إنَّ لا تُطلِّقها^(٢) كان صحيحاً، لكن النفيَ حينئذٍ يكون متسلطاً على الكونِ، وكان السؤالُ باقياً، لأنَّ الفعلَ يصيرُ حينئذٍ جزءاً.

فإن قلت: إجراء المعتلّ مجرى الصحيح مجوّز لإبقاء الألفِ، فهل ثمة نكتةٌ محسّنة له؟

قلت: نعم، قال أستاذ التحقيق الشيخ محيي الدين ابن العربي نفعنا الله به في «كتاب الفناء في المشاهدة» ما حاصله: أن الرؤية لا تتعلّق إلا بمتعيّنٍ، فإثبات الألفِ إشارةٌ إلى أن الله تعالى من حيث تجلّيه والتّعيّن بالوحدّة يتعلّق به الرؤية لا من حيثُ غيب الذاتِ المشارِ إليه بحذف الألفِ لو حُذف، لأنَّ غيبَ الهوية لا تُدرکه الأبصارُ، وإلا لما كان غيباً^(٣).

فإن قلت: فهل لهذه النكتة نظيرٌ في كلام أهل الرّسم؟

قلت: نعم، فإنَّ صاحبَ «الكشاف» قال في قوله تعالى: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشْوَةٌ﴾ [البقرة: ٧] ما نصّه: ووحد السمع كما وحد البطن في قوله:

(١) انظر: «مغني اللبيب» (ص ٨٧٤).

(٢) انظر: «مغني اللبيب» (ص ٨٠٢)، والبيت بتمامه:

فطلّقها فلست لها بكفءٍ وإلا يعلُ مفرقك الحسامُ

(٣) انظر: «كتاب الفناء في المشاهدة» (ص ٩).

كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعَفُّوا^(١)

يفعلون ذلك إذا أَمِنَ اللَّبْسُ^(٢). انتهى.

وقال السيد الجرجاني قدس سره في «حاشية الكشاف»: إشارة إلى أن جوازَه مُطَّرِدٌ إذا أَمِنَ اللَّبْسُ، وأما المَرَجُّحُ فالاختصارُ والتفنُّنُ بتوحيدِ السَّمْعِ وَجَمْعِ أَخْوِيهِ مع إشارة لطيفة إلى أن مُدْرَكَاتِهِ نوعٌ واحدٌ، ومدركاتُهما أنواعٌ مختلفةٌ، وما قيل من أن دلالةَ وَحْدَتِهِ على وَحْدَةِ مُتَعَلِّقِهِ لا تُعَلِّمُ من أيِّ الدَّلالاتِ هي، مدفوعٌ بأنَّها من الدلالةِ الاتِّزَامِيَّةِ التي يُكْتَفَى فيها بأيِّ لزومٍ كان، ولو بحسبِ الاعتقادِ في اعتبارِ البُلْغَاءِ^(٣). انتهى.

والمَجْوُزُ هنا قد سَبَقَ في كلامِ ابنِ مالِكٍ وابنِ هِشَامٍ في «المغني»، والمَرَجِّحُ ما ذَكَرَهُ الشَّيْخُ محيي الدين قَدَسَ سرُّهُ في كتابِ «الفناء في المشاهدة»، وتبيَّن من كلامِ السَّيِّدِ قَدَسَ سرُّهُ أنَّ أمثالَ هذه الإشاراتِ مِنَ الدَّلالةِ الاتِّزَامِيَّةِ.

ومنه يَظْهَرُ صحَّةُ تَفاسيرِ الصُّوفِيَّةِ للقرآنِ بلسانِ الإِشارةِ في العَرَبِيَّةِ، وَمَنْ اعْتَرَضَ عليهم بأنَّهم فَسَّرُوا القرآنَ بمعانٍ صحيحةٍ في نَفْسِها لكنَّ القرآنَ لا يدلُّ عليها، فيكونُ خَطْوُهُم في الدليلِ لا في المدلولِ^(٤). انتهى.

(١) صدر بيت في «الكتاب» (١/ ٢١٠)، و«أساس البلاغة» (مادة: خمص)، وعجزه:

فإنَّ زمانكم زمنٌ خَمِصٌ

(٢) انظر: «الكشاف» (١/ ٥٢).

(٣) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/ ١٦٤).

(٤) ما ذكره من التفسير الإشاري هو عند أكثر العلماء ليس من التفسير بل من باب الشيء بالشيء يُذكر، وإلا فللتفسير ضوابطه التي لا يجوز الحيد عنها، ولو فُتِحَ هذا البابُ لساغَ للباطنيةُ تسويغُ افتراءاتهم الباطلة في الآياتِ القرآنيَّةِ، وإنما المعتمد في التفسير هو الأقوال التي تحتملُها الآياتُ ولا تخالفُ =

غَفَلَ عن هذه النُّكْتة، وإنَّ القرآنَ يدلُّ عليها بالدلالةِ الإلزاميةِ، التي يُكتفى باللزومِ ولو بحسبِ الاعتقادِ منها.

وأما قوله: «فإنه يراك» فهو مرتبطٌ بما قبله بوجهٍ صحيحٍ في العربيةِ، غيرُ أنَّ الفاءَ تعليليةٌ حينئذٍ، وهو غيرُ قادِحٍ، وذلك أنَّ السالكَ إذا فني عن بشريته كان مشاهداً بالحقِّ تعالى، فإنَّه تعالى بصره، فبه يراه، وهو تعالى باقٍ لا يفنى أبداً.

فإذا قلتَ: فإن لم تكن أنتَ، بل فنيتَ عن بشرتك، تراه حينئذٍ به ولا تفنى، فإنَّه يراك ولا فناءً، فكذلك في رؤيتك إيَّاه، لأنَّك به تراه، كان معني صحيحاً، فإنَّ للحقِّ تعالى وجهٌ عند كلِّ ممكنٍ، فإنَّه القيومُ لها، وقد قال تعالى: ﴿وَبَقِيَ وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧].

فإن قلتَ: الوجوهُ المحتملةُ إنما يصحُّ إرادتها إذا لم يقدح فيها شيءٌ من الأصولِ الشرعيةِ، وفي «صحيح مسلم» من حديث أبي أمامة: «واعلموا أنَّكم لن تروا ربكم حتى تموتوا»^(١).

قلتُ: قد قال السيدُ قدس سره في «شرح المواقف»: قال الآمدي: أجمعت الأئمةُ من أصحابنا على أنَّ رؤيته تعالى في الدنيا والآخرة جائزةٌ عقلاً، واختلفوا في جوازها سَمْعاً في الدنيا، فأثبتته بعضهم ونفاهُ آخرون. انتهى^(٢).

= أصولُ الشرعِ وقواعدُ اللغةِ، أمَّا ما كان بخلاف ذلك من كلامِ الباطنيةِ وأهلِ الضلالِ الذين فسروا بالباطن ونفوا الظاهر فلا اعتبارَ له.

(١) لم أقف عليه في «صحيح مسلم» من حديث أبي أمامة، وأخرجه الدارقطني في «الرؤية» (٦٧). وأخرجه مسلم (٢٩٣١) لكن من حديث ابن عمر رضي الله عنهما بلفظ: «تعلموا أنه لن يرى أحد منكم ربه حتى يموت».

(٢) انظر: «شرح المواقف» للجرجاني (٨ / ١١٥).

ولو كان حديثُ مسلمٍ نصّاً في نفي جوازِ الرؤيةِ لَمَن لم يَمُتْ بالموتِ الطبيعيِّ، لم يَتَأَتَّ اختلافُهمُ سمعاً، لكنهم اختلفوا، فهو دليلٌ على صحة التمسُّكِ بحديثِ الإحسانِ فيما ذُكر، وعلى تفسيرِ الموتِ في حديثِ مسلمٍ بمعنى يَعْمُ حالةَ الفناءِ للسَّالِكينَ، فإنَّ الموتَ مفارقةَ الرُّوحِ عن البدنِ، وانقطاعُ تصرُّفه عنه، وفي حالةِ الفناءِ يغيَّبُ عن الإحساسِ بجميعِ الأقسامِ والأحكامِ الدُّنيويَّةِ، وبالْقوى والمَداركِ المختصَّةِ أحكامها بهذه النشأة الدُّنيويَّةِ، فيكون مِتّاً في المعنى في تلك الحالةِ، فإنه ليس في الدُّنيا ولا في الآخرةِ، فيصحُّ أن يقالَ في الحديثِ: إنَّكم لن تروا ربَّكم حتى تَغيبُوا عن الإحساسِ بجميعِ الأحكامِ الدُّنيويَّةِ، فلا مخالفةٌ للأصولِ عند التَّحريرِ، وبالله التوفيقِ، وإليه المصيرُ في المقامِ والمسيرِ، والحمد لله رب العالمين.

١٨٢ - «عوارف المعارف» للشيخ القدوة شهاب الدين أبي حفص عمر بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله - المعروفِ بعمّويه - بن سعد بن الحسين ابن القاسم بن النضر بن القاسم بن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، الصَّدِّيقِي السُّهْرَوْرَدِي، ثم البغدادي قُدس سرُّه، وسائرُ تصانيفه [٦٣٢هـ].

بالسندِ إلى الحافظِ ابن حجرٍ، عن أبي الحسن بن أبي المجد الدمشقي، عن التَّقِي سليمان بن حمزة المقدسي، عنه إجازةً.

وبه قال في الباب التاسع والخمسين: وليس للأقوياءِ اعتدادٌ بتصحيحِ توكلِّهم، وإنما شُغِّلهم في تغييبِ النفسِ بتقويةِ موادِّ القلبِ، فإذا غابت النفسُ انحسرت مادةُ الجهلِ، فصَحَّ التوكُّلُ والعبدُ غير ناظرٍ إليه، وكلِّما تحرَّك من النفسِ بقيةٌ يَرُدُّ على ضميرِهم^(١) سرُّ قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [العنكبوت: ٤٢]

(١) في (ك): «ضمائرهم».

فيغلبُ وجودُ الحقِّ الأعيانِ والأكوانِ، ويُرى الكونُ باللهِ من غيرِ استقلالٍ للكونِ^(١) في نفسه، ويصيرُ التوكُّلُ حينئذٍ اضطراريًّا، ولا يقدحُ في توكُّلٍ مثلِ هذا المتوكِّلِ ما يقدحُ في توكُّلِ الضُّعفاءِ في التوكُّلِ من وجودِ الأسبابِ والوسائطِ، لأنه يرى الأسبابَ مواتًا لا حياةَ لها إلا بالوكيلِ^(٢)، وهذا توكُّلُ خواصِّ أهلِ المعرفةِ. انتهى.

وبه قال في الباب (٣٢): أخبرنا شيخنا ضياءُ الدين أبو النجيب إجازةً، أخبرنا عمر بن أحمد، أخبرنا أبو بكر بن خلف، أخبرنا أبو عبد الرحمن السُّلمي، حدثنا القاضي أبو محمد يحيى بن منصور، حدثنا أبو عبد الله محمد بن علي الترمذي، حدثنا محمد بن رزام الأبلِّي، حدثنا محمد بن عطاء الهُجيمي، حدثنا محمد بن نصر، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس قال: تلا رسول الله ﷺ هذه الآية رب ﴿أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، قال: «يا موسى إنَّه لا يراني حيًّا إلا مات، ولا يابسٌ إلا تدهده، ولا رطبٌ إلا تفرَّق، إنما يراني أهلُ الجنة الذين لا تموتُ أعينهم، ولا تبلى أجسادهم»^(٣).

أقول: في هذا الحديثِ دليلٌ على عدم اجتماعِ الرُّؤيةِ وبقاءِ الحياةِ في الدنيا، فكأنَّه قال تعالى:

لن تراني وأنتَ على هذه الحالةِ، بل لا بدَّ من الفناءِ بعده، والصَّعقِ المُعبرِّ عنه في هذا الحديثِ بالموتِ، ولهذا وردَ عن ابن عباس: أنَّ موسى

(١) في (ك): «الكون».

(٢) في «عوارف المعارف» (ص ٥٥٨): «بالتوكُّل».

(٣) هو في «عوارف المعارف» (ص ٣٠٧)، وأخرجه الحكيم الترمذي في «النوادر» (٦٣٤)، والسلمي

في «طبقات الصوفية» (ص ١٧٥ - ١٧٦)، وأبو نعيم في «الحلية» (١٠ / ٢٣٥)، وقوله: «تدهده»

يعني: تدحرجه.

عليه السلام قال: رَبِّ أَرِنِي أَرَاكَ ثُمَّ أَمُوتُ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ لَا أَرَاكَ ثُمَّ أَحْيَا، رواه أبو الشيخ^(١).

وعلى هذا، فالمعنى: ولكن انظر إلى الجبل، فإن استقرَّ مكانه ولم يتدهده بالتَّجَلِّي فسوف تراني، وإن تدهده عند التَّجَلِّي كما أخبرتك فعند ذلك تراني على الوجه المذكور الذي يعقبه الموت، فلما تجلَّى ربُّه للجبل جعله دكاً، فتحقَّق موسى بعين اليقين: أَنَّهُ لَا يَرَاهُ يَابِسٌ إِلَّا تَدَهَدَهُ، وَخَرَّ مُوسَى بَعْدَ التَّجَلِّي لَهُ صَعِقاً، فَعَرَفَ بِالذُّوقِ وَحَقَّ الْيَقِينِ: أَنَّهُ لَا يَرَاهُ حَيًّا إِلَّا مَاتَ.

والجمع بينه وبين حديث: «إِنَّ اللَّهَ أَعْطَى مُوسَى الْكَلَامَ، وَأَعْطَانِي الرَّؤْيَةَ»^(٢): هو أَنَّ الرَّؤْيَةَ لَهُ ﷺ كَانَتْ مَعَ الثَّبَاتِ وَالْبَقَاءِ بِلَا صَعْقٍ، بِخِلَافِ رُؤْيَةِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامَ، فَهُوَ رُؤْيَةٌ خَاصَّةٌ لَا مُطْلَقُ الرَّؤْيَةِ، فَلَا مَنَافَاةَ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ، وَلَهُ الْحَمْدُ فِي الْآخِرَةِ وَالْأُولَى^(٣).

١٨٣ - تصانيف الشيخ صدر الدين محمد بن إسحاق القونوي قدس سره [٦٧٢هـ].

قرأت أطرافاً من «النصوص»، و«مفتاح الغيب»، و«إعجاز البيان»، و«النفحات»، على شيخنا الإمام أحمد قدس سره، وإجازة لسائرهما بسنده إلى الحافظ ابن حجر، عن المسند عبد الرحمن بن عمر القبانى، عن العز محمد بن

(١) انظر: «الدر المثور» (٣/ ٥٤٣)، ولفظه: «رب أن أراك ثم...».

(٢) أخرجه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٢٩٠) من حديث جابر، وقال: هذا موضوع على رسول الله ﷺ، والمتهم به محمد بن يونس، وهو الكديمي، وكان وضاعاً، قال ابن حبان: لعله قد وضع أكثر من ألف حديث.

(٣) انظر: «الجواهر الغوالي» (ص ٧٧).

إسماعيل بن عمر بن المسلم الحَمَوِي، عن العَفِيفِ سليمان بن علي التَّلَمَسَانِي، عن شيخه الصِّدْرِ القُنُووي.

(ح) وأروي «مفتاح الغيب» بالسندِ إلى الحافظِ ابنِ حجرٍ، عن العلامةِ الشمسِ محمد بن حمزة الفَنَارِي الرُّومِي، عن والده حمزة بن محمد بن محمد الفَنَارِي، عن الصِّدْرِ القُنُووي.

وبه إليه، قال في «مفتاح الغيب»: ومن جملةِ قواعدِ التحقيقِ المُدْرَكَةِ كَشْفًا وشُهودًا، العظيمة الجَدْوَى لسريانِ حُكْمِهَا في مسائلِ شَتَّى من أمهاتِ المسائلِ الغزيرة، وهو أن كلَّ ما لا تحويه الجهاتُ، وكان في قوته أن يظهرَ في الأحيازِ، فظهرَ بنفسِه، أو توقَّفَ ظهورُه على شرطٍ أو شروطٍ عارضةٍ وخارجةٍ عنه، ثم اقتضى ذلك الظُّهورُ واستلزمَ انضیافَ ووصفٍ أو أوصافٍ إليه ليس شيءٌ منها يقتضيه لذاته بدون شرطٍ أو اعتبارٍ أو أوصافٍ، فإنَّه لا ينبغي أن تُنفى عنه تلك الأوصافُ مطلقاً، ويُنزَّه عنها، وتُستبعدَ في حقِّه وتُستنكر، ولا أن تُثبتَ له أيضاً مطلقاً، ويُسترسَل في إضافتها إليه، بل هي ثابتةٌ له بشرطٍ أو شروطٍ، ومُتَّفِيةٌ عنه كذلك، وهي له في الحالتين، وعلى كلا التقديرينِ أوصافٌ كمالٍ، لا نُقصُ لفضيلةِ الكمالِ المستوعِبِ، والحبيطةِ والسَّعةِ التامةِ، مع قَرطِ النَّزاهةِ والبساطةِ، ولا يقاسُ غيره مما يُوصَفُ بتلك الأوصافِ عليه في ذمِّ نسبي - إن اقتضاهُ بعضُ تلك الأوصافِ التي يُطلق عليها لسانُ الذمِّ أو كلها - أو مَحْمَدَةٍ، فإنَّ نسبةَ تلك الأوصافِ وإضافتها إلى ذاتِ شأنها ما ذكرنا يُخالفُ نسبتها إلى ما يُغايرها من الذواتِ، والشروطِ اللازمة لتلك الإضافةِ يتعدَّرُ وجدانها في المقيسِ عليه.

ثم قال: وهذه قاعدةٌ من عرفها أو كُشِفَ له عن سِرِّها عرفَ سِرِّ الآياتِ

والأخبار التي تُوهَمُ التشبيهَ عند أهل العقول الضعيفة، وأطلع على المراد منها، فسَلِمَ مِنْ وَرْطَتِي التَّأْوِيلِ والتشبيه، وعَيْنَ الأَمْرِ كما ذُكِرَ مع كَمَالِ التَّنْزِيهِ. انتهى الغرضُ منه^(١).

وهذا يوضح ما علّقه البخاريُّ عن مجاهدٍ أَنَّهُ قال: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ يعلمون تأويله ﴿يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾ [آل عمران: ٧]^(٢). انتهى.

١٨٤ - «مصباح الأُنس بين المعقول والمشهود في شرح مفتاح غيب الجَمْع والوجود» للشمس محمد بن حمزة الفَناري، وسائر تصانيفه ومزوياته. [٥٨٣٥هـ].

قرأتُ منه أطرافاً على شيخنا الإمام أحمد قدّس سرّه بسنّده إلى الحافظ ابن حجر، عنه.

١٨٥ - تصانيف الإمام محيي الدين محمد بن علي بن العربي الحاتمي الطائي الأندلسي، ثم المكي، ثم الدمشقي، نفعنا الله تعالى به [٦٣٨هـ].

قرأتُ على شيخنا الإمام صفيّ الدين أحمد قدّس سرّه طرفاً صالحاً من أول «الفتوحات»، وأطرافاً من أواسطه، وباب شرح الأسماء الحُسنى بتمامه، وسمعتُ عليه باب الوصايا بتمامه، وهو آخر الكتاب، والشيخُ قدّس سرّه ماسكُ الأصل بخطّ الشيخ محيي الدين قدّس سرّه.

وقرأتُ عليه أطرافاً من «مواقع النجوم»، ومن كتاب «النصائح على نهج الشّرع المُصطَفوي الفائح»، ومن كتاب «إنشاء الدوائر»، ومن كتاب «عقلة المُستوفز»،

(١) انظر: «مفتاح الغيب» للقونوي (ص ١٨).

(٢) «صحيح البخاري» قبل الحديث (٤٥٤٧).

وغيرها بأسانيد^(١)، منها: المسلسل بالصوفية إليه السابق، ومنها: المسلسل بالمكيين، فقد رويها إجازةً عن الإمام زين العابدين بن عبد القادر بن محمد بن يحيى بن مكرم الطبري المكي، عن والده عبد القادر بن محمد الطبري المكي، عن جده يحيى بن مكرم الطبري المكي، عن الحافظ عبد العزيز بن الحافظ عمر بن الحافظ تقي الدين محمد بن فهد المكي، عن والده النجم عمر بن فهد المكي، عن الجمال محمد بن إبراهيم بن أحمد المرشدي المكي، عن الشيخ أبي محمد عبد الله ابن محمد بن محمد بن سليمان النشأوري المكي، عن الإمام أبي أحمد رضي الدين إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الطبري المكي المتولد سنة (٦٣٦)، عن الشيخ محيي الدين بن العربي المتوفى سنة (٦٣٨) بإجازته العامة.

وبه قال في الباب (٥٥٨) في معرفة الأسماء الحسنی في حضرة الإبداع بعد بسط، ما نصه: وهذا يدلُّك على أنَّ العالمَ ما هو عينُ الحقِّ، وإنما هو ما ظهر في الوجودِ الحقِّ، إذ لو كان عينَ الحقِّ ما صحَّ كونه بديعاً، كما تحدثُ صورةُ المرئي في المرآة بنظر الناظر فيها، فهو بذلك النظرِ كأنَّه أبدعها، مع كونه لا تعمَّل له في إنشائها، ولا يدري ما يحدث فيها، ولكن بمجرد النظرِ في المرآة ظهرت صورةُ هذا أعطاه الحال، فما لك في ذلك من التعمُّلِ إلا قصدك النظر في المرآة، ونظرك فيها مثل قوله: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ﴾ [النحل: ٤٠]، وهو قصدك للنظرِ أن نقول له: كُنْ، وهو بمنزلة النظرِ، فيكون وهو بمنزلة الصورة تُدرِكها عند نظرك في المرآة، ثم إنَّ تلك الصورة ما هي عينك لحكم صفة المرآة فيها، من الكبر والصغر والطول والعرض، ولا حكم لصورة المرآة فيك، فما هي عينك ولا عين ما ظهر ممن ليست

(١) في (ك): «أسانيدها».

أنت من الموجودات الموازية لنظرك في المرأة، ولا تلك الصورة غيرك، لما لك فيها من الحكم، فإنك لا تشك أنك رأيت وجهك، ورأيت كل ما في وجهك ظهر لك بنظرك في المرأة، من حيث عين ذلك، لا من حيث ما طرأ عليه من صفة المرأة، فما هو المرئي غيرك ولا عينك، كذلك الأمر في وجود العالم، والحق أي شيء جعلت امرأة، أعني: حضرة الأعيان الثابتة، أو وجود الحق، فإما أن تكون الأعيان الثابتة لله مظاهر، فهو حكم المرأة في صورة الرائي، فهو عينه، وهو الموصوف بحكم المرأة، فهو الظاهر في المظاهر بصورة المظاهر، أو يكون الوجود الحق هو عين المرأة، فيرى الأعيان الثابتة من وجود الحق ما يقابله منه، فيرى صورتها في تلك المرأة، ويتراى بعضها لبعض، ولا يرى ما يرى من حيث ما هي المرأة عليه، وإنما يرى ما يرى من حيث ما هي عليه من غير زيادة ولا نقصان، كما لا يشك الناظر وجهه في المرأة أن وجهه رأى، وبما للمرأة في ذلك من الحكم يعلم أن وجهه ما رأى، فهكذا الأمر، فانسب بعد ذلك ما شئت كيف شئت. انتهى الغرض منه^(١).

وكان شيخنا الإمام صفّي الدين قدس سره يقول: والإشارة إلى ذلك في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ﴾ [يونس: ١٠٨]. انتهى.

وهو تبيينه حسن لم أره لغيره قدس سره.

وبه قال^(٢) في الباب الموفي (٥٦٠)، وهو آخر الكتاب، ما نصّه:

وصية إلهية: حدثنا عماد الدين عبد الله بن أحمد بن الحسن، حدّثني بدر الجزري قال: قال لي علي بن الخطاب الجزري بالجزيرة، وكان من الصالحين:

(١) انظر: «الفتوحات المكية» (٧ / ٥٤).

(٢) في (ك): «إليه».

رَأَيْتُ الْحَقَّ تَعَالَى فِي النَّوْمِ، فَقَالَ لِي: يَا ابْنَ الْخَطَابِ تَمَنَّ، قَالَ: فَسَكْتُ، فَقَالَ:
 يَا ابْنَ الْخَطَابِ تَمَنَّ، قَالَ: فَسَكْتُ، قَالَ ذَلِكَ ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ لِي فِي الرَّابِعَةِ: يَا ابْنَ
 الْخَطَابِ أَعْرَضُ عَلَيْكَ مُلْكِي وَمَلِكُوتِي وَأَقُولُ لَكَ: تَمَنَّ، وَتَسَكْتُ؟ قَالَ: فَقُلْتُ:
 يَا رَبِّ، إِنْ نَطَقْتُ فَبِكَ، وَإِنْ تَكَلَّمْتُ فَبِمَا تُجْرِيهِ عَلَى لِسَانِي، فَمَا الَّذِي أَقُولُ؟ قَالَ:
 قُلْ أَنْتَ بِلِسَانِكَ، فَقُلْتُ: يَا رَبِّ قَدْ شَرَّفَتِ الْأَنْبِيَاءَ بِكُتُبِ أَنْزَلْتَهَا عَلَيْهِمْ، فَشَرَّفَنِي
 بِحَدِيثٍ لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ فِيهِ وَاسِطَةٌ، فَقَالَ: يَا ابْنَ الْخَطَابِ، مَنْ أَحْسَنَ إِلَى مَنْ أَسَاءَ
 إِلَيْهِ فَقَدْ أَخْلَصَ لِلَّهِ شُكْرًا، وَمَنْ أَسَاءَ إِلَى مَنْ أَحْسَنَ إِلَيْهِ فَقَدْ بَدَّلَ نِعْمَةَ اللَّهِ كُفْرًا، قَالَ:
 فَقُلْتُ: يَا رَبِّ زِدْنِي، فَقَالَ: يَا ابْنَ الْخَطَابِ، حَسْبُكَ حَسْبُكَ^(١). انتهى^(٢).

اللَّهُمَّ، إِنِّي أَمْسَيْتُ فِي نِعْمَةٍ مِنْكَ وَعَافِيَةٍ وَسِتْرٍ، فَأَتَمَّ عَلَيَّ نِعْمَتَكَ وَعَافِيَتَكَ
 وَسِتْرَكَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَوَفَّقَنِي لَشُكْرِكَ، اللَّهُمَّ بِنُورِكَ اهْتَدَيْتُ، وَبِفَضْلِكَ
 اسْتَغْنَيْتُ، وَبِنِعْمَتِكَ أَصْبَحْتُ وَأَمْسَيْتُ، سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ،
 وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

قال مؤلفه حفظه الله ونفعنا به قال ذلك وكتبه العبد إبراهيم بن حسن بن شهاب
 الدين الكردي الكوراني الشهرزوري ثم الشهراني ثم المدني، كان الله له عنه فيما
 له آمين: تمَّ^(٣) قبيل المغرب من يوم الأحد (٥) من شهر شوال، سنة ست وثمانين

(١) انظر: «الفتوحات المكية» (٧ / ٢٩٢).

(٢) في هامش: (ك): «ديوان العارف بالله الشيخ عمر ابن الفارض: أنبأنا به شيخنا السلطان بن أحمد
 المزاحي القاهري، عن سالم السنهوري، عن النجم الغيطي، عن القاضي زكريا، عن محمد بن
 مقبل، عن محمد بن علي الحرازي، عن الشرف الدمياطي، عن الحافظ زكي الدين المنذري، عن
 ناظمه. انتهى. هكذا بخط الشيخ إبراهيم الكوراني اه».

(٣) «تم» من (ح).

وألف، بمنزلي بظاهر المدينة المنورة، على خير ساكنها أفضل الصلاة والسلام عدَد
حَلَقِ اللهُ بدوامِ اللهِ الملكِ العَلَّامِ، والحمد لله رب العالمين. انتهى^(١).

(١) في هامش (ح): «الحمد لله تعالى وكفى، بلغ مقابلةً وتصحيحاً على أصله فصَحَّ والله الحمد».

وَكُتِبَ بخطٍ مختلفٍ ما نصه: «بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد: فقد أجزت مالك هذا الكتاب حضرة المولى العالم العلامة فريد دهره ووحيد عصره مولانا محمد أفندي مرزوي زاده جعل الله التقوى زاده أن يروي عني هذا الكتاب وجميع ما يجوز لي وعني روايته من كتب الحديث والتفسير والفقه والآلات وسائر العلوم النقلية والعقلية وأنا أرويها جميعها عن مؤلف هذا وأسانيده مكتوبة فيه وأرويه أيضاً عن السيد موسى الرام حمدان عن الشيخ أحمد العلواني عن الشيخ علوان الحموي عن القاضي زكريا الأنصاري عن الشيخ أحمد بن حجر العسقلاني شارح البخاري، وأيضاً أرويها عن الشيخ محمد النجش عن الشيخ أيوب الشامي عن الشيخ إبراهيم الصالحاني عن ابن حجر المكي الهيثمي عن القاضي زكريا عن أمير المؤمنين أحمد بن حجر العسقلاني قاله به وروى عنه، وأسانيدنا كثيرة تنتهي ابن حجر العسقلاني ومن أراد أسانيد العلا فحسن بن حجر يرجع إلى جزئه ذلك جعلنا الله وإياكم من أهل العلم إبراهيم بن حسن نفعنا الله وإياكم... والدعاء منكم مطلوب ولكم مبذول وعلى الله القبول».

وفي هامش (ر): «تم تحريره على يد الفقير إلى الله الغني مؤذن إبراهيم محمود بن إبراهيم بن سليمان، رجب سنة (١٠٩٥) في دار الامتحان إسطنبول».

الرسالة رقم: (٣) مجموع رسائل العلامة
الملا الكوراني

تذيل
الأمم
لايقاظ الهمم

تأليف العلامة
الملا الكوراني

تجقيق وتصحيح
محمد بركات

دار البنايات

تذليل

في ترجمة المشايخ الذين روينا عنهم

في هذا الثبت المختصر على حسب التيسير لا الاستيعاب

١ - فمنهم: شيخنا الإمام العارف بالله المحقق، الشيخ صفي الدين أحمد بن العارف بالله محمد المدني ابن الشيخ يونس ابن الولي الشهير الشيخ أحمد الدجاني بن علي بن حسن بن ياسين، المقدسي الأصل، المدني المولد والوفاء، المعروف بالقشاشي، روح الله رُوحه.

ولد في (١٢) ربيع الأول، سنة (٩٩١).

وجده الشيخ يونس، هو الذي خرج من القدس، وسكن المدينة.

وجده أبيه الشيخ أحمد الدجاني، مشهور في القدس، يستنجد به.

ودجانة: قرية من قرى بيت المقدس.

أخذ شيخنا قدس سره: أولاً عن والده الشيخ محمد المدني، ثم بعده أخذ عن العارف بالله الشيخ أبي المواهب أحمد بن علي بن عبد القدوس ابن الشيخ محمد العباسي الشنأوي ثم المدني قدس سره، وأخذ عنه الحديث والأصول وكتب القوم، و«الجواهر» للشيخ محمد الغوث قدس سره، واختص به، وزوجه بكريمته، وألبسه الخرقة، واستخلفه.

كان رَوْحُ اللَّهِ رُوْحَهُ وَنَفَعْنَا بِهِ مِنَ الْمُصْطَفِينَ الَّذِينَ أَوْرَثُوا الْكِتَابَ، إِذَا تَكَلَّمَ فِي الْحَقَائِقِ أَيَّدَهُ بِالآيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ.

وتأليفاته في الحديث والأصول والتصوف تزيد على الخمسين.

منها: «شرح الحكم لابن عطاء الله»، وذيل شرح كل حكمة بحديث، وتكلم على الحديث بما يناسب المقام.

ومنها: «شرح عقيدة ابن خفيف» و«شرح عقائد النسفي»، و«حاشية على المواهب اللدنية للقسطلاني»، و«حاشية على الإنسان الكامل للشيخ عبد الكريم الجيلي»، وله «ديوان شعر».

وذكر في «رسالة ضوء الهالة» نحو ورقتين من فتوح ذكر «هو الله» من المكاشفات، وشاهدت له من ذلك ما لا أحصيه:

منها: أنه تكلم يوماً على خاطري، فقلت في نفسي: هلاً كان هذا قبل هذا الوقت؟ فالتفت إليّ وقال: ﴿قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ﴾ [يونس: ١٦] ففهمت أن التأخير كان بإذن الله.

ومنها: أن بعض المجاورين طلب أن أكتب له كتاباً إلى بعض أهل الشام لغرض دُنْيَوِيٍّ، فكتبته له من غير استئذان الشيخ قدس سره، ثم دخلت عليه فقال مُنْكَرًا عَلَيَّ: هذا تُلْمٌ، فلم أتحمق الإشارة، وحصل لي القلق إلى الليل، وأردت أن أكتب جواب مكاتيب أهل الشام في الليل ومع القلق، فتأملت في أمري، فإذا أنا لم أحدث شيئاً لا يرضاه إلا كتابة هذا الكتاب بغير إذنه، فأحرقته بالسراج، فسكن القلق، فلما أصبحت دخلت عليه، فتبسّم في وجهي وقال: عافية، فعلمت أنه المشار إليه بالتلم.

ومنها: أن بعض الفقراء قال لي: اطلب من الشيخ ما هو كذا، وعين لي شيئاً^(١)، فقلت له: أنا لا أبتدئ بطلب هذا منه. فقال: بل اطلب فقد قال بعضهم أن مثل هذا يُطلب، فدخلت عليه وهو في مجلس الدرس وأنا في هذا الخاطر، فالتفت إلي وقال: إن كان فيه نصيب ما يفوت، ثم التفت إلى الجماعة يُقرر لهم. وأمثال هذه الوقائع كثيرة يطول ذكرها.

توفي ضحى يوم الاثنين (١٩) من ذي الحجة الحرام، سنة (١٠٧١) ودفن في آخر البقيع، رَوَّحَ اللهُ رَوْحَهُ^(٢).

٢ - ومنهم: العارف بالله المحقق، الشيخ أبو المواهب أحمد بن العارف بالله الشيخ علي بن العارف بالله الشيخ عبد القدوس بن الولي الكبير الشيخ محمد العباسي الشناوي ثم المدني قدس سره^(٣).

جدُّ أبيه مترجمٌ في «طبقات الشيخ عبد الوهاب بن أحمد الشعراوي».

وجدُّه عبد القدوس مذكورٌ في «مننه الكبرى».

وُلدَ سابع شوال سنة (٩٧٥).

أخذَ عن والده، وغيره من مشايخ مصر، كالشيخ محمد بن أبي الحسن البكري، والشيخ محمد بن أحمد الرَّملي، والعلامة الشيخ أحمد بن قاسم العبَّادي، والشيخ حسن الدنجيهي، وغيرهم.

(١) «وعين لي شيئاً» زيادة من (ش).

(٢) انظر ترجمته في: «خلاصة الأثر» (١/ ٣٤٣)، و«فهرس الفهارس» (٢/ ٩٧٠)، و«الأعلام» للزركلي (١/ ٢٣٩).

(٣) انظر ترجمة أبي المواهب في: «خلاصة الأثر» (١/ ٢٤٣)، و«هدية العارفين» (١/ ١٥٤ - ١٥٥)، و«الأعلام» للزركلي (١/ ١٨١).

وأما أبوه فأخذَ عن الشيخِ ابنِ حجرِ المكيِّ، والشيخِ عبد الوهابِ الشُّعراوي، كلاهما عن شيخِ الإسلامِ زَيْنِ الدِّينِ زكريا الأنصاري. ولادةُ ابنِ حجرِ المكي في رجب سنة (٩٠٩)، وتوفي يوم الاثنين سنة (٩٧٤) بمكة المعظمة.

وأما الشيخُ محمدُ البكري، فعن والده، عن القاضي زكريا. وكذلك محمدُ الرملي، عن والده وعن الزين زكريا، توفي محمدُ الرملي سنة (١٠٠٤).

وأما الشيخُ الدَّنْجِيهِي، فعن الجلالِ السيوطيِّ. ومؤلفاته في الأصولِ والحديثِ والتصوفِ كثيرةٌ، منها: «نظم الزوراء»، و«مناهج التأصيل» و«منظومة سماها: «صادحة الأزل» وشرحها، وله ديوانٌ شعريٌّ. توفي (٦) من ذي الحجة، سنة (١٠٢٨)، ودُفِنَ ببيقِعِ العَرَقدِ، خَلْفَ قُبَّةِ سيدنا إبراهيم ابن رسول الله ﷺ وعلى آله وأصحابه أجمعينَ في جوارِ شيخه العارف بالله السيد صِبْغَةَ الله ابن روح الله بن جمال الله^(١) الحسيني، توفي السيد (٢٨) من جمادى الأولى، سنة (١٠١٥)، وقَدِمَ المدينةَ بعد أن حجَّ سنة (١٠٠٥).

٣ - ومنهم: الأستاذُ العالمُ العاملُ، الحسيبُ النَّسِيبُ، الزاهد، ملا محمد شريف ابن ملا يوسف ابن القاضي محمود بن ملا كمال الدين، الكُوراني الصِّدِّيقي. أخذَ عن والده، وحَفِظَ القرآنَ العظيمَ في إقرائه «تفسير البيضاوي»، دَرَساً بَدْرَسٍ، حتى خَتَمَهُ.

وله حاشيتان على «تفسير البيضاوي»: إحداهما إلى آخر الكهفِ والبحث فيه

(١) لفظ «بن جمال الله» ليس من (ش).

مع سَعْدِي جَلْبِي الرُّومِي المُحَشِّي. والأُخْرَى إِلَى آخِرِ التَّفْسِيرِ وَالبَحْثِ فِيهَا مَعَ مُظْهِرِ الدِّينِ الكَاذِرُونِي.

وَلَهُ حَاشِيَةٌ عَلَى «شَرْحِ الإِشَارَاتِ»، وَ«حَاشِيَةٌ عَلَى تَهَابِتِ الفِلاسِفَةِ» لِحِوَاكِبِهِ زَادَهُ الرُّومِيُّ.

وَلِوَالِدِهِ مَلَا يَوْسُفَ حَاشِيَةٌ عَلَى «الْخِيَالِي»^(١)، وَحَاشِيَةٌ عَلَى «الْخَطَائِي»، وَحَاشِيَةٌ عَلَى «أَوَائِلِ أَنْوَارِ التَّنْزِيلِ»، وَ«رِسَالَةِ فِي المَنْطِقِ».

وَحَجَّ الأُسْتَاذُ مِنْ طَرِيقِ بَغْدَادِ سَنَةِ (١٠٥٥)، وَجَاوَرَ بِالحَرَمَيْنِ سَنَتَيْنِ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الوَطَنِ، ثُمَّ عَادَ إِلَى الحَرَمَيْنِ، وَقَرَأَتْ عَلَيْهِ مَدَّةً مَجَاوِرَتَهُ بِالمَدِينَةِ طَرَفًا مِنْ «شَرْحِ المَوَاقِفِ»، وَطَرَفًا مِنْ «فَتْحِ البَارِي» لِلْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ.

ثُمَّ تَوَجَّهَ إِلَى اليَمَنِ فَمَاتَ بِبِلْدَةِ إِبْ مِنْ أَعْمَالِ تَعَزُّ بِاليَمَنِ فِي (٢٨) صَفَرِ سَنَةِ (١٠٧٨) رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى رَحْمَةً وَاسِعَةً آمِينَ^(٢).

٤ - وَمِنْهُمْ الأُسْتَاذُ الفَاضِلُ الحَسِيبُ النَّسِيبُ مَلَا عَبْدِ الكَرِيمِ ابْنَ العَالِمِ الوَلِيِّ شَارِحِ «المَحَرَّرِ» مَلَا أَبِي بَكْرٍ المَشْهُورِ بِالمَصْنُفِ، ابْنَ السَّيِّدِ هِدَايَةِ اللهِ الحُسَيْنِيِّ الكُورَانِيِّ.

أَخَذَ عَنِ وَالِدِهِ، ثُمَّ رَحَلَ إِلَى الفَاضِلِ مَلَا أَحْمَدِ الكُرْدِيِّ المَجَلِّيِّ تَلْمِيزًا مَلَا مِيرْزَا جَانَ الشِّيرَازِيِّ، تَلْمِيزًا جَمَالَ الدِّينِ مُحَمَّدِ الشِّيرَازِيِّ، تَلْمِيزًا جَلَالَ الدِّينِ مُحَمَّدِ الدَّوَّانِيِّ، فَقَرَأَ عَلَيْهِ «إِثْبَاتِ الوَاجِبِ»، وَ«شَرْحَ حِكْمَةِ العَيْنِ»، وَ«شَرْحَ العَضْدِ لِمَخْتَصِرِ ابْنِ الحَاجِبِ».

(١) لَفْظُ «حَاشِيَةٌ عَلَى الخِيَالِي»: لَيْسَ مِنْ (ش).

(٢) انظُرْ تَرْجَمَتَهُ فِي «خِلاصَةُ الأَثَرِ» (٤/ ٢٨٠ - ٢٨١)، وَ«هِدْيَةُ العَارِفِينَ» (٢/ ٢٩١).

ثم عادَ وأبوه موجودٌ، توفي أبوه ملا أبو بكر المصنّف سنة (١٠١٤).
له: «تفسير القرآن» إلى سورة النحل^(١) في ثلاثِ مجلداتٍ. وله كتاب في المواعظ.
ولوالده «شرح المحرر» للرافعي في فقه الشافعي في ثلاثِ مجلداتٍ، انتفع به
أهلُ تلك البلاد.

وله كتابان بالفارسية: أحدهما: «سراج الطريق» يشتمل على خمسين باباً.
والآخر: «رياض الخلود» يشتمل على ثمانية أبواب.
وكان من أولياء الله تعالى، كثير الاجتماع بالخضر، على نبينا وعليه الصلاةُ
والسلام.

توفي الأستاذ ملا عبد الكريم سنة (١٠٥٠) رَحِمَهُ اللهُ تعالى رحمةً واسعةً،
أمين^(٢).

٥ - ومنهم: العالم ابنُ العالم ابنِ العالم، الشيخُ نَجْمُ الدين محمد ابن الشيخ
بدر الدين محمد ابن الشيخ رضي الدين محمد، العامريُّ الغزيُّ ثم الدمشقي.
أخذَ عن والده، له ولأبيه ولجده تصانيفٌ عديدةٌ.

وكان مفتي الشافعية بدمشق مدةً مديدةً، صاحب السندِ العالي، بينه وبين
الحافظ ابن حجرٍ والده والقاضي زكريا.

مولده سنة (٩٧٧)^(٣)، وتوفي في جمادى الأخرى سنة (١٠٦١) بعد ما خرجنا
من دمشق، وبلغنا خبر وفاته قبل أن ندخل مصرَ.

(١) لفظ «إلى سورة النحل»: زيادة من (ش).

(٢) انظر ترجمته في: «خلاصة الأثر» (٢/ ٤٧٤)، و«هدية العارفين» (١/ ٦١٢).

(٣) «مولده سنة ٩٧٧» ليس من (ش).

ومولّد أبيه البدر (١٤) ذي القعدة الحرام (٩٠٤)، وتوفي يوم الأربعاء (١٦) شوال (٩٨٤)^(١)، رحمه الله رحمةً واسعةً، أمين^(٢).

٦ - ومنهم: الفقيه العابد المدرّس، شيخُ القراء، أبو العزائم، سلطان بن أحمد بن سلامة بن إسماعيل، المزاحي القاهري.

وُلد قبل الألفِ بأكثرَ من سنتين.

أخذَ عن جماعةٍ من فضلاء^(٣) مصرَ، منهم: الشيخُ نور الدين عليّ الزيّادي، وشهابُ الدين أحمد بن خليل السُّبكي، وسالمُ السَّنهوري، والشيخُ إبراهيم اللّقاني، وكلُّهم أجازوه بما يجوزُ لهم روايته.

له: «حاشية على شرح المنهج» للقاضي زكريا، و«رسالة في القراءات الأربع الزائدة على القراءات العشر»، وغير ذلك.

قرأتُ عليه أطرافاً من «الصحيحين»، و«جامع الترمذي»، وأطرافاً من «الروضة»، و«شرح الرّوض»، و«شرح المنهج»، و«شرح المنهاج للمحلي»، وكتبَ لي الإجازة بما يجوزُ له روايته وبغير ذلك، وذلك سنة (١٠٦١).

وتوفي سنة (١٠٧٥) رحمه الله تعالى^(٤).

(١) من قوله: «ومولّد أبيه البدر» إلى هاهنا زيادة من (ح).

(٢) انظر ترجمته في: «خلاصة الأثر» (٤ / ١٨٩)، و«فهرس الفهارس» (٢ / ٦٦٩)، و«الأعلام» للزركلي (٧ / ٦٣).

(٣) في (ش): «علماء».

(٤) انظر ترجمته في: «خلاصة الأثر» (٢ / ٢١٠)، و«الأعلام» للزركلي (٣ / ١٠٨).

هذا وقد رأيتُ بخطَّ ملا عباس القاضي أخي الأستاذ ملا عبد الكريم بن ملا أبي بكر المصنّف، على ظهر كتاب «الأنوار في فقه الشافعية»، وكان تلميذ عمّي ملا حسين بن شهاب الدين، و«الأنوار» لعمّي، قال المؤلف: ولد إبراهيم بن حسن في شهر شوال سنة (١٠٢٥) انتهى.

والحمد لله رب العالمين، تم «التذييل» (٢٧) شعبان سنة (١٠٩٠). انتهى^(١).

(١) جاء في ختام النسخة (ح) ما نصه: «وقع الفراغ من نسخ هذه الثبت يوم الربوع من شهر جمادى الأول سنة (١٣٠٣) في مكة المكرمة، والحمد لله على التمام وحسن الختام، والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد الأنام، عليه الصلاة والسلام، وعلى آله وأصحابه البررة الكرام، وتابعيهم وتابعي تابعيهم إلى يوم القيام».

وفي ختام النسخة (ش) ما نصه: «الحمد لله وحده.. على ملكه بيد موسى بن إبراهيم البصري وأجزت له روايتها، تضمنه من كتب الفنون وسائر ما يجوز لي وعني روايته، بشرطه عند أهله..... وكتبه العبد إبراهيم بن حسن الشهراني ثم المدني، كان الله له عنه فيما له آمين..... (٢٩) شعبان سنة (١٠٩١) بمنزلي بظاهر المدينة المنورة، على خير ساكنها أفضل الصلاة والسلام، عدد خلق الله بدوام الله الملك العلام، والحمد لله رب العالمين».

الرسالة رقم: (٤) مجموع رسائل
المجلة الإلكترونية
المجلة الإلكترونية

نِظَامُ الزَّبْرَجَدِ فِي الْأَحَادِيثِ الْمُسَلَّسَةِ بِأَحْمَدَ

تَأَلَّفَ الْعِلْمَاءُ
المجلة الإلكترونية

يُطَبَعُ مَحَقَّقًا عَلَى تَلَاكٍ نُسَخَ مَطْبَعَةٍ

تَحْقِيقٌ وَتَمْلِيقٌ
محمد بركات

دار البحوث

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة التحقيق

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد: فهذه رسالة «نظام الزبرجد في الأربعين المسلسلة بأحمد» للعلامة برهان الدين إبراهيم بن حسن الكوراني المدني المتوفى سنة (١١٠١هـ).

وهي رسالة حديثة لطيفة في نوع من أنواع علوم الحديث يُعرف بالمسلسل، وهو ما تتابع رجال إسناده على صفةٍ أو حالةٍ للرواية تارةً وللرواية أخرى.

جمع فيها المصنّف أربعين حديثاً مما انتخبه من كتاب «المجتبى» للإمام النسائي، وقد خرجها الكوراني بإسناده إليه، متسلسلاً باتّفاق رواة إسناده باسم (أحمد)، بدءاً من شيخ المصنّف الكوراني إلى شيخ الإمام النسائي.

وقد أراد المصنّف رحمه الله في هذه الرسالة أن يحقق أموراً ثلاثة:

الأول: أن تكون أربعين حديثاً، وقد جاءت الآثار في فضل «مَن حفظ أربعين حديثاً».

والثاني: أن تكون مسلسلة بالأحمدين إلى أحمد بن شعيب النسائي عن شيوخه الأحمدين.

والثالث: أن تكون من عوالي الإسناد، قال المصنف: وأخبرناه مسلسلاً عالياً بالأحمدين.

وهذه أمور حسنة: العلو، والتسلسل، والأربعين.

وقد مهّد المصنف لهذه الأربعين بتنبهات ثلاثة:

الأول: في ترجمة النسائي.

والثاني: في شرط النسائي في كتابه السنن «المجتبى».

والثالث: في ذكر الأحاديث الواردة في فضل حفظ أربعين حديثاً.

وهذا التمهيد الأخير جاء في إحدى النسخ، ولم يرد في النسخة (أ) التي عليها

خط المؤلف.

* خطته في هذه الرسالة:

وقد سرد المصنف هذه الأحاديث الأربعين، وكان من خطته فيها:

١- أن تكون منتخبة من كتاب «المجتبى»، لا من الكبير.

٢- وأن تكون مختارة مما كان من رواية شيوخ النسائي الأحمدين.

٣- وأن تحافظ على التسلسل بحسب الإمكان.

ومن خلال تتبع هذه الأحاديث وتوثيقها، تبين:

أن المصنف انتقاها من «المجتبى» جميعها سوى الحديث السابع، فهو من

«السنن الكبرى».

وأنها كانت مما كان من رواية شيوخ النسائي الأحمدين، سوى ما جاء في

الحديث السادس، والحديث الثالث والثلاثين، فقد جاء الحديث فيهما عن شيخ النسائي (أحمد) لكن المصنف جاء له بمتابع عند النسائي، لم يكن شيخ النسائي فيه (أحمد).

ثم إن المصنف الكوراني ساق إسناده مسلسلاً بالأحمدين إلى الإمام النسائي، إلا واحداً من الرواة - وهو محمد بن أحمد النهروالي - فهو من المحمدين، وقد ذكر المصنف في مقدمته أنه يحافظ على التسلسل بحسب الإمكان، وهذا منه.

* وأما عملي في هذه الرسالة:

- فقد اعتمدت في تحقيقها على ثلاث نسخ خطية، إحداها نسخة مكتبة الدولة ببرلين وهي ممهورة بخط المؤلف، وهي النسخة (أ)، وقابلتها بنسخة عارف حكمت (ع)، ونسخة رئيس الكتاب (ر) وهي نسخة كثيرة الأوهام، لكن فيها زيادة لم ترد في النسختين الآخرين، وأشارت إلى أهم الفروق في الحاشية.

- اعتنيت بضبط الأعلام الواردة في الأسانيد.

- وعزوت الأحاديث إلى مصادرها، وخرّجت بعضها، مع بيان الحكم عليها بشكل مختصر.

- عزوت الأقوال المنقولة إلى مظانها.

* وصف النسخ الخطية:

اعتمدت في التحقيق على نسخ خطية ثلاث:

الأولى: نسخة مكتبة الدولة ببرلين ورمزها (أ)، عدد أوراقها (٩)، وفي كل ورقة لوحتان، وهي نسخة جيدة، نقلت من أصل المؤلف ومقابلة عليه، وذلك

في منزل المؤلف في المدينة المنورة، وعليها خطه، أجاز به كاتبه أحمد أفندي متكوبي الصدر الأعظم، وكلّ مَنْ كان اسمه أحمد من أهل العلم وطلبته، وذلك في (١٨) محرم، سنة (١٠٨٧هـ).

وجاء بعد ما كتبه المؤلف ما نصه: هذا خط الشيخ إبراهيم الكردي المدني رَوَّحَ اللهُ رُوحَهُ.

الثانية: نسخة مكتبة عارف حكمت: ورمزها (ع)، وهي من محفوظات مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة تحت الرقم (٣١٣ / ٨٠). وعدد أوراقها (١٣) ورقة، وفي كل ورقة لوحتان.

وهي نسخة خطها نسخي مقروء، ومقابلة، جاء في آخرها: بلغ مقابلة....: موسى بن إبراهيم. ولعله تلميذ المؤلف، كما جاء في صفحة الغلاف ما نصه: جمعُ شيخنا عبد الله إبراهيم بن حسن الكردي الكوراني الشهرزوري الشهراني.

الثالثة: نسخة مكتبة رئيس الكُتَّاب، ورمزها (ر)، وهي من محفوظات المكتبة السليمانية بإسطنبول، تحت الرقم (١١٨٠).

وعدد أوراقها (١٥)، في كل ورقة لوحتان، ناسخها: مؤذن إبراهيم بن إبراهيم، وتاريخ نسخها سنة (١٠٩٥هـ)، وهي نسخة مقروءة، لكنها لا تخلو من الأوهام والتصحيفات، وفيها زيادة مطولة، وهي التنبيه الثالث في «حفظ أربعين حديثاً»، لم ترده هذه الزيادة في النسخ المتقدمة عليها زمناً، وقد أشرت إليه في التحقيق.

وفي الختام: أسأل الله العلي القدير حسن القبول، والعفو عن الزلل، إنه تعالى سميع الدعاء، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيد المرسلين أحمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المحقق

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَبِهِ إِيَّاهُ نَسْتَعِينُ

الحمدُ لله الواحدِ الأحد، الغنيِّ الحكيمِ الجوادِ الصمد، وأشهد أن لا إله إلا الله الحيُّ القيومُ للكائناتِ بإدَامَةِ المَدَدِ، وأشهدُ أن سيدنا محمداً عبده خاتمُ النبيِّنَ المبشَّرُ به على لسانِ رُوحِ الله عيسى بقوله: ﴿وَمُبَشِّرًا رَسُولًا يُأْتِي مِنْ بَعْدِي أُمَّةٌ أَحْمَدُ﴾ [الصف: ٦] صلى الله عليه وعليهم وسلم، وعلى آله الأطهارِ، وصحبه الأخيارِ، وورثته المقرَّبين والأبرارِ، مدى الأبد، صلاةً وتسليماً فائِضِي البركاتِ، على السابقينَ والآحقينَ، عدَدَ خلقِ الله بدوامِ الله، وليِّ النصرِ والرَّشَدِ.

أما بعد: فهذه - والمستعان هو الله الفتح المبين - أربعون حديثاً مسلسلةً بالأحمدين، انتخبتها من «المجتبى» للإمام النَّسائي أحمد بن شُعيب أبي عبد الرحمن، مختاراً منها ما كان من رواية شيوخه الأحمدين، محافظةً على التسلسلِ بحسب الإمكان، والله المستعانُ وعليه التُّكلان.

تمهيد

فيه تنبيهان^(١):

الأول

[ترجمة النسائي]

قال الحافظُ أبو بكر محمد بن عبد الغنيّ، المعروفُ بابن نُقطة، البغداديّ الحنبليّ، في كتابه «التقييد» في ترجمة النسائي:

أحمد بنُ شعيب بن علي بن بحر بن سنان، أبو عبد الرحمن النسائي، طاف البلادَ وسمع بها، وكان إماماً من أئمة هذا الشأن.

قال الدارقطنيّ: أبو عبد الرحمن مقدّم على كلِّ من يُذكر بهذا العلم من أهل عصره.

وسُئل الدارقطني: إذا حدّث أبو عبد الرحمن النسائي وابن خزيمة بحديثٍ أيهما تقدّمه؟ فقال: أبو عبد الرحمن، فإنه لم يكن مثله، ولا أقدمُّ عليه أحداً، ولم يكن في الورع مثله.

وقال أبو عبد الله ابن منّده: الحفاظُ الذين أخرجوا^(٢) الصحيحَ وميّزوا الثابتَ

(١) قوله: «تمهيد فيه تنبيهان» من (أ) و(ع)، ولم يرد في (ر)، وقد جاء فيها: «ثلاث تنبيهات».

(٢) في (ع): «خرجوا» بدل: «الذين أخرجوا».

من المعلول والخطأ من الصواب أربعة: أبو عبد الله البخاري، ومسلم بن الحجاج النيسابوري، وبعدهما: أبو داود السجستاني، وأبو عبد الرحمن النسائي.

وقال أبو بكر البرقاني الحافظ: ذكرت^(١) لأبي الحسن الدارقطني أبا عبيد بن حربويه، وذكر من جلالته وفضله، وقال: حدث عنه أبو عبد الرحمن النسائي في «الصحيح».

فسمى الدارقطني كتاب النسائي صحيحاً، مع فضله وتحقيقه في هذا الشأن. ثم أسند ابن نقطة عن أبي عبد الله الحاكم، عن محمد بن إسحاق الأصبهاني، قال: سمعت^(٢) مشايخنا أن أبا عبد الرحمن مات بمكة سنة ثلاث وثلاث مئة، وهو مدفون بها.

قال ابن نقطة: ونقلت من خط أبي عامر محمد بن سعدون العبدي الحافظ: مات أبو عبد الرحمن النسائي بالرملة مدينة فلسطين، يوم الإثنين لثلاث عشرة ليلة خلت من صفر، سنة ثلاث وثلاث مئة، ودُفن ببيت المقدس، رحمه الله تعالى^(٣). والله أعلم.

الثاني

[شرط النسائي في سننه]

قال الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي رحمه الله في «زهر الربى على المجتبي»^(٤):

(١) لفظ: «ذكرت» من (ع)، وهو موافق لما في «التقييد».

(٢) لفظ: «سمعت» ليس في (ع)، وهو موافق في «التقييد».

(٣) انظر: «التقييد» لابن نقطة (ص ١٤٠ - ١٤٣).

(٤) انظر: «زهر الربى» للسيوطي (ص ٧).

مقدمة: قال الحافظ أبو الفضل ابن طاهرٍ في «شروط الأئمة»^(١): كتاب أبي داود والنسائي ينقسمُ على ثلاثة أقسام:

الأول: الصحيحُ المخرَّجُ في الصحيحين.

الثاني: صحيح على شرطهما.

وقد حكى أبو عبد الله ابنُ منده: أنَّ شرطهما إخراجُ أحاديثِ أقوامٍ لم يُجمع على تركهم، إذا صحَّ الحديثُ باتصالِ الإسنادِ من غيرِ قطعٍ ولا إرسالٍ^(٢).

فيكون هذا القسمُ من الصحيحِ إلا أن طريقه لا يكونُ طريقَ ما أخرج البخاريُّ ومسلمٌ في «صحيحهما»، بل طريقه طريقُ ما ترك البخاريُّ ومسلمٌ من الصحيح، لِمَا بَيَّنَّا: أنَّهما تركا كثيراً من الصحيحِ الذي حفظاهُ.

القسم الثالث: أحاديثُ أخرجها عن غيرِ قطعٍ عنهما بصحتها، وقد أبانا علَّتْها بما يفهمه أهلُ المعرفة، وإنما أودعا هذا القسمَ في كتابَيْهما لروايةِ قومٍ لها واحتجاجهم بها، فأورداهما وبيَّنَّا سقمَهما لتزولَ الشبهةُ، وذلك إذا لم يجد له طريقاً غيره، لأنَّه أقوى عندهما من رأي الرجال^(٣).

وقال ابنُ الصلاح: حكى أبو عبد الله ابنُ منده: أنه سمع محمد بنَ سعدِ الباوردي بمصر يقول: كان من مذهبِ أبي عبد الله النَّسائي أن يخرِّجَ عن كلِّ مَنْ لم يُجمَع على تركه^(٤).

(١) انظر: «شروط الأئمة» للسلفي (ص ٨٩).

(٢) انظر: «رسالة في فضل الأخبار وشرح مذاهب أهل الآثار» لابن منده (ص ٧٣).

(٣) انظر: «شروط الأئمة» للسلفي (ص ٩١).

(٤) انظر: «مقدمة ابن الصلاح» (ص ٣٦-٣٧)، و«رسالة في فضل الأخبار وشرح مذاهب أهل الآثار»

لابن منده (ص ٧٣).

قال الحافظ أبو الفضل العراقي: وهذا مذهبٌ مُتَّسِعٌ.

قال الحافظ أبو الفضل ابنُ حجر في «نكته على ابن الصلاح»^(١): ما حكاه عن الباوردى أنَّ النَّسَائِيَّ يُخْرِجُ أَحَادِيثَ مَنْ لَمْ يُجْمَعِ عَلَيْهِ تَرْكُهُ، فَإِنَّهُ أَرَادَ بِذَلِكَ إِجْمَاعًا خَاصًّا.

وذلك أنَّ كُلَّ طَبَقَةٍ مِنْ نُقَادِ الرِّجَالِ لَا يَخْلُو مِنْ مُتَشَدِّدٍ وَمَتَوَسِّطٍ.

فَمِنَ الْأُولَى: شُعْبَةُ وَسْفِيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَشُعْبَةُ أَشَدُّ مِنْهُ.

وَمِنَ الثَّانِيَةِ: يَحْيَى الْقَطَّانُ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ، وَيَحْيَى أَشَدُّ مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

وَمِنَ الثَّلَاثَةِ: يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَيَحْيَى أَشَدُّ مِنْ أَحْمَدَ.

وَمِنَ الرَّابِعَةِ: أَبُو حَاتِمٍ، وَالبَخَارِيُّ، وَأَبُو حَاتِمٍ أَشَدُّ مِنَ البَخَارِيِّ.

فَقَالَ النَّسَائِيُّ: لَا يُتْرَكُ الرَّجُلُ عِنْدِي حَتَّى يَجْتَمَعَ الْجَمِيعُ عَلَيْهِ تَرْكُهُ، فَأَمَّا إِذَا وَثَّقَهُ ابْنُ مَهْدِيٍّ وَضَعَّفَهُ يَحْيَى الْقَطَّانُ مِثْلًا فَإِنَّهُ لَا يُتْرَكُ؛ لِمَا عُرِفَ مِنْ تَشْدِيدِ يَحْيَى وَمَنْ هُوَ مِثْلُهُ فِي النَّقْدِ.

قال الحافظ ابنُ حجر: وَإِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ ظَهَرَ أَنَّ الَّذِي يَتَبَادَرُ إِلَى الذَّهْنِ مِنْ أَنَّ مَذْهَبَ النَّسَائِيِّ فِي الرِّجَالِ مَذْهَبٌ مُتَّسِعٌ لَيْسَ كَذَلِكَ، فَكَمْ مِنْ رَجُلٍ أَخْرَجَ لَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ تَجَنَّبَ النَّسَائِيَّ إِخْرَاجَ حَدِيثِهِ، بَلْ تَجَنَّبَ النَّسَائِيَّ إِخْرَاجَ حَدِيثِ جَمَاعَةٍ مِنْ رِجَالِ الصَّحِيحِينَ.

فَحَكَى أَبُو الْفَضْلِ ابْنَ طَاهِرٍ: قَالَ سَعْدُ بْنُ عَلِيٍّ الزَّنْجَانِيُّ عَنْ رَجُلٍ فَوَّثَقَهُ،

(١) انظر: «النكت على كتاب ابن الصلاح» لابن حجر (١/٤٨٢) وما بعدها.

فقلت له: إِنَّ النَّسَائِيَّ لَمْ يَحْتَجَّ بِهِ، فَقَالَ: يَا بُنَيَّ إِنَّ لِأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ شَرْطًا فِي الرَّجَالِ أَشَدَّ مِنْ شَرْطِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ^(١).

وقال أحمد بن محبوب الرَّملي: سمعت النَّسَائِيَّ يقول: لما عزمْتُ على جمع «السُّنَنِ» استخرْتُ اللهَ في الروايةِ عن شيوخِ كان في القلبِ منهم بعضُ الشيءِ، فوَقَعَتِ الْخَيْرَةُ على تركِهِمْ، فنزلتُ^(٢) في جملةٍ من الحديثِ كنتُ أعلو فيها عنهم. قال الحافظ أبو طالب أحمد بن نصرٍ شيخِ الدارقطني: مَنْ يَصْبِرُ على ما يَصْبِرُ عليه النَّسَائِيُّ؟ كان عنده حديثُ ابنِ لهيعةَ ترجمةً ترجمةً، فما حَدَّثَ منها بشيءٍ^(٣). قال الحافظ ابنُ حجر: وكان عنده عالياً عن قتيبةَ عنه، ولم يحدث به، لا في «السنن» ولا في غيرها^(٤).

وقال أبو جعفر ابنُ الزبير^(٥): أولى ما أُرشدُ إليه ما اتَّفَقَ المسلمون على اعتماده، وذلك الكتبُ الخمسةُ، والموطأُ الذي تقدَّمها وَضَعاً ولم يتأخَّر عنها رتبةً، وقد اختلفت مقاصدُهم فيها، وللصحيحين فيها شغوف^(٦)، وللبخاري لمن أراد التفقُّهَ مقاصدُ جميلة، ولأبي داود في [حصر]^(٧) أحاديثِ الأحكام واستيعابها ما

-
- (١) انظر: «شروط الأئمة» للسلفي (ص ١٠٤)، و«النكت على كتاب ابن الصلاح» (١/٤٨٣).
- (٢) في (ر): «فتركت» وهو موافق لما في «شروط الأئمة» للسلفي (ص ١٠٤)، والمثبت موافق لما في «النكت على كتاب ابن الصلاح» (١/٤٨٣).
- (٣) انظر: «شروط الأئمة» للسلفي (ص ١٠٥)، و«النكت على كتاب ابن الصلاح» (١/٤٨٤).
- (٤) انظر: «النكت على كتاب ابن الصلاح» لابن حجر (١/٤٨٤).
- (٥) هو أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي الغرناطي، المفسر والمحدث، المتوفى (٧٠٨هـ).
- (٦) شغوف: صفة تدل على الثبوت.
- (٧) ما بين معكوفتين زيادة من «زهر الربى» (ص ٨).

ليس لغيره، وللترمذي في فنون الصنعة الحديثية ما لم يُشاركه غيره، وقد سلكَ النَّسَائِيُّ أغمض تلك المسالك وأجلّها.

وقال أبو الحسن المَعافري^(١): إذا نظرت إلى ما يخرجُه أهل الحديث، فما خرَّجه النَّسَائِيُّ أقرب إلى الصحة مما خرَّجه غيره^(٢).

وقال الإمام أبو عبد الله ابن رُشيد: كتاب النَّسَائِيِّ أبدع الكتب المصنفة في السنن تصنيفاً، وأحسنها ترصيفاً^(٣)، وكان كتابه جامع بين طريقتي البخاري ومسلم، مع حظ كثير من بيان العلل^(٤).

وفي الجملة: فكتاب «السنن» أقلُّ الكتب بعد «الصحيحين» حديثاً ضعيفاً، ورجلاً مجروحاً، ويقاربه كتابُ أبي داود وكتابُ الترمذي، ويقابله من الطرف الآخر كتابُ ابن ماجه، فإنه تفرَّد فيه بإخراج أحاديث عن رجالٍ متَّهمين بالكذب وسرقة الأحاديث، وبعض تلك الأحاديث لا تعرف إلا من جهتهم، مثل: حبيب بن أبي حبيب كاتب مالك، والعلاء بن زَيْد، وداود بن المحبّر، وعبد الوهّاب بن الضحاك، وإسماعيل بن زياد^(٥) السَّكُونِي، وعبد السلام بن أبي الجنوب، وغيرهم. وأما ما حكاه ابنُ طاهرٍ عن أبي زُرعة الرَّازي أنه نظر فيه، فقال: لعل لا يكونُ

(١) هو أبو الحسن علي بن محمد المَعافري القاسبي، عالم المغرب، المتوفى سنة (٣٢٤هـ).

(٢) انظر: «النكت على كتاب ابن الصلاح» لابن حجر (١/٤٨٤).

(٣) في (ع): «ترصيعاً».

(٤) انظر: «النكت على كتاب ابن الصلاح» لابن حجر (١/٤٨٤). وابن رشيد: هو محمد

بن عمر بن محمد، أبو عبد الله، محب الدين الفهري السبتي، المتوفى سنة (٧٢١هـ).

(٥) في (ر) و(ع): زيادة، والتصويب من «النكت على كتاب ابن الصلاح» (١/٤٨٥)، و«زهر الربى»

فيه تمامٌ ثلاثين حديثاً مما فيه ضعفٌ، فهو حكايةٌ لا تصحُّ لانقطاع سندِها وإن كانت محفوظةً.

فلعله أراد ما فيه من الأحاديث الساقطة إلى الغاية، أو كان ما رأى من الكتاب إلا جزءاً منه فيه هذا القدر. وقد حكم أبو زرعة على أحاديث كثيرة منه بكونها باطلةً أو ساقطةً أو منكراً، وذلك محكيٌّ في كتاب «العلل» لأبي حاتم^(١).

وقال محمد بن معاوية الأحمر الراوي عن النسائي: قال النسائي: كتاب «السنن» كله صحيحٌ، وبعضه معلول، إلا أنه يُبين علتَه، والمنتخب المسمى بـ «المجتبى» صحيحٌ كله^(٢).

وذكر بعضهم أن النسائي لما صنَّف «السنن الكبرى» أهداهُ إلى أمير الرَّملة، فقال له الأمير: أكلُ ما في هذا صحيحٌ؟ قال: لا. قال: فجرَّد الصحيح منه، فصنَّف «المجتبى»^(٣).

وهو بالباء الموحدة، قال الزركشي في «تخريج الرافعي» رحمه الله: ويقال بالنون أيضاً.

وقال القاضي تاج الدين الشُّبكي: «سنن النسائي» التي هي إحدى الكُتب الستة، هي الصُّغرى لا الكبرى، وهي التي يُخرِّجون عليها الرجال، ويعملون عليها الأطراف.

وقال الحافظ أبو الفضل ابنُ حجر: قد أطلق اسمَ الصححةِ على «كتاب النسائي»

(١) انظر: «النكت على كتاب ابن الصلاح» لابن حجر (١/٤٨٦).

(٢) المرجع السابق (١/٤٨٥).

(٣) انظر: «تدريب الراوي» (١/١٠٩)، ونسبه لأبي الفضل العراقي.

أبو علي النَّيسابوري، وأبو أحمد ابن عدي، وأبو الحسن الدارقطني، وأبو عبد الله الحاكم، وابن منده، وعبد الغني بن سعيد، وأبو يعلي الخليلي، وأبو علي ابن السكن، وأبو بكر الخطيب، وغيرهم^(١).

وقال الخليلي في «الإرشاد» في ترجمة بعض الرواة الدينوريين: سمع من أبي بكر بن السني «صحيح» أبي عبد الرحمن النسائي^(٢).

وقال أبو عبد الله ابن منده: الذين خرَّجوا الصحيح أربعة: البخاري، ومسلم، وأبو داود، والنسائي^(٣).

وقال السلفي: الكتب الخمسة اتَّفَقَ على صحتها علماء المشرق والمغرب^(٤). قال النووي رحمه الله تعالى: مراده أن معظم الكتب الثلاثة سوى «الصحيحين» يحتجُّ به^(٥).

وقال الزركشي في «نكتة على ابن الصلاح»: تسمية الكتب الثلاثة صحاحاً، إما باعتبار الأغلب؛ لأن غالبها الصَّحاح والحِسان، وهي ملحقة بالصَّحاح، والضعيف منها ربما التحق بالحسن، فإطلاق الصحة عليها من باب التغليب^(٦). انتهى كلام السيوطي رحمه الله تعالى^(٧).

(١) انظر: «النكتة على كتاب ابن الصلاح» لابن حجر (١/ ٤٨١).

(٢) انظر: «الإرشاد» للخليلي (٢/ ٧٨٦).

(٣) انظر: «النكتة على كتاب ابن الصلاح» لابن حجر (١/ ٤٨٢).

(٤) انظر: «مقدمة ابن الصلاح» (ص ٤٠).

(٥) انظر: «إرشاد طلاب الحقائق» للنووي (ص ١٤٣).

(٦) انظر: «النكتة على مقدمة ابن الصلاح» للزركشي (١/ ٣٧٩).

(٧) انظر: «زهر الربى» للسيوطي (ص ٨).

الثالث^(١)

[الحث على تبليغ العلم]

قد صحَّ الحثُّ على تبليغِ العلمِ والحديثِ من غيرِ تقييدٍ بالأربعين:

ففي «الصحيحين» من حديث أبي بكرَةَ نُفَيْعِ بنِ الحارثِ الثقفِيِّ رضي الله عنه أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «أَلَا لِيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الغَائِبَ، فَلَعَلَّ بَعْضَ مَنْ يبلِّغُه يَكُونُ أَوْعَى لَهُ مِنْ بَعْضِ مَنْ سَمِعَه».

أورده البخاريُّ في حَجَّةِ الوداعِ في آخرِ كتابِ المغازي، ومسلم في كتابِ الدِّيَّاتِ^(٢).

وأورده البخاريُّ في بابِ الخطبةِ أَيامَ مِنى من كتابِ الحجِّ بلفظ: «فَلْيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الغَائِبَ، فَرُبَّ مُبَلِّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ»^(٣).

وعند ابنِ ماجه بلفظ: «لِيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الغَائِبَ، فَإِنَّهُ رَبُّ مُبَلِّغٍ يَبْلُغُه أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ»^(٤).

وقد صحَّ دعاؤه ﷺ بالنُّصْرَةِ لِمَنْ سَمِعَ حَدِيثًا فَبَلَّغَه كما سَمِعَه:

ففي «جامع الترمذي» عن ابنِ مسعود رضي الله عنه قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ

(١) من هنا وحتى نهاية أحاديث حفظ الأربعين زيادة من (ر)، لم ترد في (ع) و(أ)، وهي بحروفها في

رسالة «جناح النجاح بالعوالي الصحاح» للمصنف المطبوعة ضمن هذا المجموع.

(٢) أخرجه البخاري (٤٤٠٦)، ومسلم (١٦٧٩).

(٣) أخرجه البخاري (١٧٤١).

(٤) أخرجه ابن ماجه (٢٣٣).

يقول: «نَصَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مَنَّا شَيْئاً فَبَلَّغَهُ كَمَا سَمِعَهُ، فَرُبَّ مَبْلَغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ»^(١).
قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

ورواه أيضاً من حديث زيد بن ثابتٍ مرفوعاً وحسنه، بلفظ: «نَصَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مَنَّا حَدِيثاً فَحَفِظَهُ حَتَّى يُبَلِّغَهُ غَيْرَهُ، فَرُبَّ حَامِلٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ، وَرُبَّ حَامِلٍ فَقِهِ لَيْسَ بِفَقِيهِ»^(٢).

ورواه أيضاً من حديث ابن مسعودٍ رضي الله عنه: «نَصَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاها وَحَفِظَهَا وَبَلَّغَهَا، فَرُبَّ حَامِلٍ فَقِهِ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ»^(٣).

قال الشيخ ابن حجر الهيثمي ثم المكي في «الفتح المبين»: قال بعضهم: إني لأرى في وجوه أهل الحديث نُصْرَةً وجمالاً لهذا الحديث، يعني: لأنها دعوةٌ استجيب^(٤). انتهى.

وقد ورد الدعاء بالرحمة لرؤاة الحديث والسنة، وسماهم ﷺ: خلفاء؛ ففي «المعجم الأوسط» للطبراني عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: سمعتُ علي بن أبي طالب رضي الله عنه يقول: قال رسول الله ﷺ: «اللهم ارحم خلفائي» قلنا: يا رسول الله، من خلفائك؟ قال: «الذين يأتون بعدي يروون أحاديثي وسنتي ويُعلمونها الناس»^(٥).

(١) أخرجه الترمذي (٢٦٥٧).

(٢) أخرجه الترمذي (٢٦٥٦).

(٣) أخرجه الترمذي (٢٦٥٨) مرفوعاً.

(٤) انظر: «الفتح المبين» لابن حجر الهيثمي (ص ١١٠)، وفيه: «أجيبت».

(٥) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٥٨٤٦) وفيه: «اللهم ارحم خلفاءنا». وقال الطبراني: تفرد به

وأما التبليغ بقيد أربعين حديثاً:

فقد وردَ الحثُّ عليه بحديثٍ، قال في «الفتح المبين» عن الحافظ أبي طاهر السلفي: إنَّه رُوِيَ مِنْ طَرِيقٍ وَثُقُوا بِهَا، وَرَكَّنُوا إِلَيْهَا، وَعَرَفُوا صِحَّتَهَا وَعَوَّلُوا عَلَيْهَا.

قال: واعتُرضَ بأنَّه ليس في جميعِ طُرُقِهِ ما يقومُ به الحجَّةُ، إذ لا يخلو طريقٌ منها أن يكونَ فيها مجهولٌ أو معروفٌ مشهورٌ بالضعفِ.

قال: وأجابَ عنه المُنذري بأنَّه يمكنُ أن يكونَ سَلَكَ في ذلك مَسَلَكَ مَنْ رَأَى أَنَّ الْأَحَادِيثَ الضَّعِيفَةَ إِذَا انضَمَّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ أَحَدَتْ قُوَّةً. انتهى ملخصاً^(١).

وحاصل الجواب: أنَّ ضعفَ الحديثِ باعتبارِ انفرادِ كُلِّ طريقٍ منها لا يُنافي قوته باعتبار انضمام بعضِ الطُّرُقِ إلى بعضٍ.

فقد قال الحافظ ابن حجرٍ في «قوة الحجاج»: إنَّ الحديثَ المقبولَ عند أهل الحديث ما اتصلَ سنُّهُ وعُدَّتْ رجالُهُ أو اعتَصَدَ بَعْضُ طُرُقِهِ ببعضٍ حتى تحصلَ القوَّةُ بالصُّورَةِ المجموعَةِ، ولو كان كُلُّ طريقٍ منها لو انفردتْ لم تكن قوياً.

قال: وبهذا يظهرُ عذرُ أهلِ الحديثِ في تكثيرِهم طُرُقَ الحديثِ الواحدِ ليعتمدَ عليه، إذ الاعتراضُ عن ذلك يستلزمُ تركَ الفقيهِ العملَ بكثيرٍ من الأحاديثِ اعتماداً على ضَعْفِ الطريقِ التي اتصلتْ إليه^(٢). انتهى.

= وقال الهيثمي في «المجمع» (١/ ١٢٦): أحمد بن عيسى بن عبد الله الهاشمي، قال الدارقطني:

كذاب.

(١) انظر: «الفتح المبين» لابن حجر (ص ١٠٦).

(٢) انظر: «قوة الحجاج في عموم المغفرة للحجاج» (ص ١٩).

وقال في «القول المسدد»: إن كثرة الطرق إذا اختلفت المخارج تزيد المتن قوة وإن كان في رواية الحديث من لا يعرف حاله. (١) انتهى.

وهذا الحديث كذلك؛ لوروده من حديث جماعة من الصحابة من طرق مختلفة، فيكون داخلاً في حد الحسن لغيره عند الترمذي، فقد قال في كتاب «العلل»: كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذاً، ويروى من غير وجه نحو ذلك، فهو عندنا حديث حسن. انتهى (٢).

وهذا الحديث كذلك، لأن أحداً من رواه لم يذكر بأنه متهم بالكذب، بل ضعفه لسوء حفظه، فهو منجبر بتعدد الطرق، وإن ذكر بالاتهام، فهو لم ينفرد به، بل تابعه من لم يتهم، وليس شاذاً، والحديث الحسن محتج به كالصحيح وإن كان دونه في الرتبة.

وقد وقع لنا من حديث: علي، ومعاذ بن جبل، وأبي الدرداء، وابن عباس، وأنس، وأبي هريرة رضي الله عنهم، فلنوردّها بأسانيدها تبركاً برجال السنن، فعند ذكر الصالحين تنزل الرحمة.

وفي «الدر المنثور»: عن سفيان بن عيينة، أنه فسّر ﴿الصَّالِحِينَ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ﴾ بأنهم أهل الحديث (٣). انتهى.

أما حديث علي:

فأخبرنا به شيخنا العارف بالله صفي الدين أحمد بن محمد الأنصاري المدني

(١) انظر: «القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد» لابن حجر (ص ٣٨).

(٢) انظر: «العلل الصغير» للترمذي (٥ / ٧٥٨) (مطبوع بآخر المجلد الخامس من السنن).

(٣) لم أفق عليه في مطبوع «الدر المنثور»، وأخرجه الهروي في «ذم أهل الكلام» (٩٣٧).

قدّس سرّه، عن الشيخ أبي المَوَاهِبِ أحمد بن علي بن عبد القدوس العبّاسي السَّنّاوي ثم المدني قدّس سرّه بإجازته العامّة، عن عبد الرحمن بن عبد القادر بن عبد العزيز بن فهدي، عن والده الحافظ عبد العزيز المكيّ، عن عمّه المحدث الرّحّال جار الله بن عبد العزيز بن فهدي، عن والده الحافظ عبد العزيز بن الحافظ النجم عمر بن التّقي محمد بن فهدي المكيّ، بسماعه على الشيخة المكثرة أمّ الفضل هاجر ابنة المحدث شرف الدين محمد بن محمد المقدسيّ، بسماعها على الشهاب أحمد بن الحسن السّويداويّ، أخبرنا الخطيب أبو عبد الله محمد بن علي الأنصاري، عرف بابن السّكري، أخبرنا جدّي الخطيب فخر الدين عبد العزيز بن عبد الرحمن، أخبرنا المشايخ الثلاثة: أبو بكر أحمد بن أبي نصر بن أحمد الصّبّاغ الخرقميّ، وأبو الفُتوح داود وأخته رُقيّة ولدّ الحافظ أبي أحمد معمر بن عبد الواحد القرشيّ.

قال الأول: أخبرنا أبو بكر عتيق بن الحسين الرّويدشتي، وقال الآخران: أخبرتنا أمّ البهاء فاطمة ابنة محمد بن أحمد البغدادي، قالوا: أخبرنا الشيخ أبو عثمان سعيد بن أحمد العيّار الصّوفي.

(ح) وأخبرنا عاليّاً بدرجتين شيخنا الإمام صفّي الدين أحمد بن محمد المدني قدّس سرّه بإجازته العامّة من الشمس محمد بن أحمد الرّملي، عن الزّين زكريا، عن العزّ عبد الرحيم بن الفرات، عن أبي الثّناء محمود بن خليفة المَنبِجي، عن الحافظ شرف الدين عبد المؤمن بن خلف الدّمياطي، عن أبي الحسن علي بن إبراهيم بن خُشنام بن أحمد الكرديّ الحُميديّ الحلبيّ الحنفيّ الفقيه، عن أبي الفُتوح داود ابن الحافظ معمر بن عبد الواحد بن فاخر القرشيّ، أخبرتنا أمّ البهاء فاطمة بنت محمد بن أبي سعيد البغداديّ، قالت: أخبرنا أبو عثمان سعيد بن أبي سعيد أحمد العيّار.

قال: أخبرنا الإمام أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن زكريا الجوزقي الشيباني في شهر سنة (٣٨٨)، أخبرنا محمد بن الحسن بن يحيى بن الأشعث إملاءً ببخارى، أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمد البغدادي، حدثنا عبد الله بن أحمد بن عامر الطائي، حدثني أبي، حدثني علي بن موسى، حدثني أبي موسى بن جعفر، حدثني أبي جعفر بن محمد، حدثني أبي محمد بن علي، حدثني أبي علي بن الحسين، حدثني أبي الحسين بن علي، حدثني أبي علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ حَفِظَ عَلَى أُمَّتِي أَرْبَعِينَ حَدِيثًا يَنْتَفِعُونَ بِهَا، بَعَثَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَقِيهَا عَالِمًا»^(١).

وأما حديث ابن عباس رضي الله عنهما:

فأخبرنا به شيخنا الإمام صفى الدين أحمد بن محمد المدني قدس سره بإسناده السابق إلى الجوزقي، قال أخبرنا أبو حاتم مكى بن عبدان بن محمد، حدثنا محمد بن عقيل بن خويلد، حدثنا الحسن بن قتيبة الخزازي المدائني، حدثنا عبد الخالق بن المُنذر، عن ابن أبي نجیح، عن مجاهد، عن ابن عباس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ حَفِظَ عَلَى أُمَّتِي أَرْبَعِينَ حَدِيثًا بَعَثَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَقِيهَا عَالِمًا»^(٢).

(١) أخرجه البكري في «الأربعون» (ص ٢٩) عن رقية، بهذا الإسناد. ونقل البكري عن البيهقي قوله: هذا الإسناد من علي بن موسى الرضا إلى آخره كالشمس غير أن هذا الطائي لم يثبت عند أهل العلم بالحديث عن الله ما يوجب ثبوت خبره، وقد يكون ثقة على حسن الظن به.

وأخرجه علي المقدسي في «الأربعون» (ص ٢ - ٣) عن أبي بكر عتيق وأم البهاء بهذا الإسناد. وأورده ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١ / ١١١)، وقال: قال الحفاظ: هذا عبد الله بن أحمد يروي عن أبيه عن أهل البيت نسخة باطلة.

(٢) أخرجه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١ / ١١٥) من طريق أبي عثمان سعيد العيار، بهذا الإسناد. =

(ح) وبه إلى الجَوْزَقِي، أخبرنا أبو جعفر محمد بن عمرو البحتري السِّدَار ببغداد، حدثنا محمد بن أحمد بن يزيد الرِّياحي، حدثنا أحمد بن العَوَّام الرِّياحي، حدثنا جُنَيْد بن مُدْرِك^(١)، عن ابن جُرَيْج، عن عطاء، عن ابن عباس رضي الله عنهما، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَفِظَ عَلَى أُمَّتِي أَرْبَعِينَ حَدِيثًا مِنَ السُّنَّةِ، كُنْتُ لَهُ شَفِيعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٢).

وأما حديث أنس رضي الله عنه:

فأخبرنا به شيخنا الإمام قَدَسَ سرُّه بالسندِ إلى الجَوْزَقِي، أخبرنا أبو الحسن علي بن محمد سَخْتَوِيه، حدثنا عُبيد الله بن الليث المَرَوَزِي، حدثنا زيد بن حُرَيْش الأهوازي، حدثنا عبد الله بن خِراش: هو ابن حوشب أبي رويم أبو جعفر الشيباني الكوفي، عن العَوَّام بن حَوْشَب: هو أبو عيسى الشيباني الواسطي أخو خِراش بن حَوْشَب، عن إبراهيم التيمي، عن أبيه: هو يزيد بن شريك بن طارق التيمي الكوفي، عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ حَفِظَ عَلَى أُمَّتِي أَرْبَعِينَ حَدِيثًا مِنْ أَمْرِ دِينِهَا، بَعَثَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَرِيفًا عَالِمًا»^(٣).

= وأورده ابن ناصر الدين الدمشقي في «الأحاديث الأربعون المتباينة الأسانيد والمتون» (٤)، وقال: الحسن بن قتيبة الخزاعي المدائني، هو متروك.

(١) قوله: «جنيد بن مدرك» كذا في (ر)، ولم أقف عليه، والذي في «القند في أخبار سمرقند»

(ص ٢٨٨): «ابن مدرك» ولم يسمه، ولعله: الحسن بن مدرك.

(٢) أخرجه نجم الدين النسفي في «القند في أخبار سمرقند» (ص ٢٨٨) من طريق محمد بن أحمد بن يزيد الرياحي، به.

(٣) أخرجه البكري في «الأربعون» (ص ٤٤) عن فاطمة بنت محمد، بهذا الإسناد. وفيه: يزيد بن حربة،

بدل: زيد بن حريث. وهو إسناد فيه عبد الله بن خِراش، قال في «التقريب»: ضعيف، وأطلق عليه ابن

عمار الكذب.

(ح) وبه إلى الحافظ عبد العزيز بن عمر المكيّ، عن أبيه الحافظ نجم الدين عمر بن الحافظ تقي الدين محمد بن فهيد المكيّ، عن الإمام جمال الدين محمد بن إبراهيم المرشدي المكيّ، أخبرنا الشيخ أبو عبد الله محمد بن علي بن ضرغام القرشي قراءةً عليه وأنا أسمعُ بمنزله بمكة الشريفة، أخبرنا الشيخ أبو زكريا يحيى بن يوسف بن أبي محمد المقدسي بقراءةٍ تي عليه بمنزله بمصر، أخبرنا عبد الوهاب بن رواج إجازةً، أخبرنا الحافظ أبو طاهر أحمد بن محمد بن أحمد السلفي قراءةً عليه وأنا أسمعُ، أخبرنا أبو غالب محمد بن الحسن بن أحمد الكرخي فيما قرأتُ عليه غير مرة ببغداد، أخبرنا أبو بكر محمد بن عمر بن أبي بكر النجار المقرئ، أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن يحيى النيسابوري المُرَكيّ، أخبرنا أبو عبد الله محمد بن وكيع بن دؤاس بن الشرقي الطوسي، حدثنا أبو الحسن محمد بن أسلم الطوسي، حدثنا أشرف بن محمد، حدثنا مُعلَى بن هلال، عن أبان، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «ما من مسلمٍ يحفظُ على أمتي أربعين حديثاً ليعلمهم من أمر دينهم إلا بعثه الله عز وجل يوم القيامة فقيهاً عالماً»^(١).

وأما حديث معاذ رضي الله عنه:

فأخبرنا به شيخنا الإمام قدس سره بالسند إلى الجمال المرشدي المكيّ، أخبرنا الشيخ أبو محمد عبد الله بن محمد بن محمد بن سليمان النشأوري فيما قرئ عليه وأنا أسمعُ بالمسجد الحرام، أخبرنا أبو مدين بن شعيب بن يحيى بن أحمد بن محمد الزعفراني قراءةً عليه وأنا أسمعُ، أخبرنا الحافظ أبو طاهر أحمد بن محمد بن أحمد السلفي قراءةً عليه وأنا أسمعُ، أخبرنا أبو عبد الله القاسم بن الفضل بن أحمد

(١) هو في «الأربعون» لمحمد بن أسلم الطوسي (٤٢) - ومن طريقه أخرجه البكري في «الأربعون»

الثَّقَفِيُّ بِأَصْبَهَانَ، أَخْبَرَنَا أَبُو أَحْمَدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْكَرْجِيُّ، أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَجْرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ مَخْلَدِ الْعَطَّارِ، حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدِ الْخَنْدَقِيِّ وَكَانَ لَهُ حِفْظٌ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ السَّائِحِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَجِيدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي رَوَّادٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ مَعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَفِظَ عَلَيَّ أُمَّتِي أَرْبَعِينَ حَدِيثًا مِنْ أَمْرِ دِينِهَا بَعَثَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي زُمْرَةِ الْفُقَهَاءِ وَالْعُلَمَاءِ»^(١).

وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي الدَّرْدَاءِ عُومِرِ بْنِ زَيْدِ بْنِ قَيْسِ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

فَأَخْبَرَنَا بِهِ شَيْخُنَا الْإِمَامُ قَدَّسَ سِرُّهُ، بِهِ إِلَى السَّلْفِيِّ، أَخْبَرَنَا أَبُو نَصْرِ الْفَضْلُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ الْحَنْفِيِّ الْمَقْرِيُّ، وَأَبُو سَعِيدِ هَبَّةُ اللَّهِ بْنُ عَلِيِّ بْنِ الْفَضْلِ الشِّيرَازِيِّ بِأَصْبَهَانَ، وَأَبُو غَالِبِ شُجَاعِ بْنِ فَارَسِ بْنِ الْحَسَنِ الذُّهَلِيِّ بِبَغْدَادٍ، وَآخَرُونَ.

قَالَ أَبُو نَصْرٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو سَعِيدِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ عَمْرٍو بْنِ مَهْدِي النَّقَّاشِ الْحَافِظِ.

وَقَالَ الْبَاقُونَ: أَخْبَرَنَا أَبُو طَالِبِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ غَيْلَانَ الْبِزَّارِ.

قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الشَّافِعِيِّ، أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الدُّنْيَا الْقُرْشِيُّ، حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ غَانِمٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ هَارُونَ بْنِ عَنْتَرَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ: هُوَ عَنْتَرَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْكُوفِيِّ، عَنْ أَبِي

(١) هُوَ فِي «الْأَرْبَعُونَ» لِلْأَجْرِيِّ (٤٥) - وَمِنْ طَرِيقِهِ الْقَاسِمُ الثَّقَفِيُّ فِي «الْأَرْبَعُونَ» (ص ١٥٥)، وَابْنُ

عَسَاكِرِ فِي «الْأَرْبَعُونَ الْبُلْدَانِيَّةِ» (٢) - بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَفِي إِسْنَادِهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ السَّائِحِ، وَهُوَ

الدرداء رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ حَفِظَ عَلَيَّ أُمَّتِي أَرْبَعِينَ حَدِيثًا مِنْ أَمْرِ دِينِهَا بَعَثَهُ اللَّهُ فُقَيْهًا، وَكُنْتُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَافِعًا وَشَهِيدًا»^(١).

(ح) وبه إلى الجمال المرشدي، عن الصلاح محمد بن أحمد بن أبي عمر، عن الفخر علي بن أحمد ابن البخاري، عن أبي القاسم عبد الصمد بن محمد الحرستاني، عن محمد بن الفضل الفراوي وزاهر بن طاهر الشحامي، عن الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، أخبرنا أبو الحسن محمد بن يعقوب الفقيه، حدثني [أبو الحسين محمد بن علي بن حبيش، حدثني عمي أحمد بن] ^(٢) حُبَيْش، حدثني عبد الله بن التَّعْمان البصريُّ، حدثنا عمرو بن الحُبَاب، حدثنا عبد الملك بن هارون بن عترة.

(ح) قال البيهقي: وأخبرنا أبو عبد الرحمن السلمي، حدثنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الصفار، حدثنا إبراهيم بن إسماعيل السَّوْطي، حدثنا عمرو بن محمد صاحبُ يعلى بن الأشدق، حدثنا عبد الملك بن هارون بن عترة، عن أبيه، عن جدِّه، عن أبي الدرداء قال: سئل رسول الله ﷺ: ما حدُّ العلم إذا بلغه الرجلُ كان فقيهاً؟ فقال رسول الله ﷺ: «مَنْ حَفِظَ عَلَيَّ أُمَّتِي أَرْبَعِينَ حَدِيثًا فِي أَمْرِ دِينِهَا، بَعَثَهُ اللَّهُ فُقَيْهًا، وَكُنْتُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَافِعًا وَشَفِيعًا»^(٣).

(١) هو في «الأربعون البلدانية» للسلفي (ص ٣٥) بهذا الإسناد.

وأخرجه ابن عساكر في «الأربعون البلدانية»، والبكري في «الأربعون» من طريق أبي طالب البزاز، به. وأبو بكر محمد بن عبد الله الشافعي في «الغيلانيات» (٣٨٩)، به. وفي إسناده عبد الملك بن هارون، وكان يضع الحديث.

(٢) ما بين حاصرتين استدرسته من «شعب الإيمان» للبيهقي (١٥٩٧).

(٣) هو في «شعب الإيمان» للبيهقي (١٥٩٧). وعلته كسابقه.

وأما حديث أبي هريرة رضي الله عنه:

فبه إلى البيهقي: أخبرنا أبو سعد المائني: هو أحمد بن محمد بن أحمد، أخبرنا أبو أحمد بن عدي: هو عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد الجرجاني الحافظ صاحب «الكامل»، أخبرنا أبو يعلى: هو أحمد بن علي بن المثنى الموصلي الحافظ، حدثنا عمرو بن حصين: هو أبو عثمان العُقيلي البصري، حدثنا ابن عُلاثة: هو محمد بن عبد الله بن عُلاثة العُقيلي - بالتصغير - الجزري، حدثنا حصين^(١): هو ابن عبد الرحمن السلمي أبو الهذيل الكوفي، عن مجاهد، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ حَفِظَ عَلَيَّ أُمَّتِي أَرْبَعِينَ حَدِيثًا فِيمَا يَنْفَعُهُمْ مِنْ أَمْرِ دِينِهِمْ، بُعِثَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَفُضِّلَ الْعَالَمُ عَلَى الْعَابِدِ سَبْعِينَ دَرَجَةً اللَّهُ أَعْلَمُ مَا بَيْنَ كُلِّ دَرَجَتَيْنِ»^(٢).

قال الإمام النووي رحمه الله: معنى الحفظ هنا: أن ينقلها إلى المسلمين وإلا لم يحفظها، وبه يحصل الانتفاع لا بحفظه ما لم ينقله إليهم^(٣). انتهى.

وقد ورد الترغيب في تبليغ حديث واحد أيضاً:

فقد أخبرنا شيخنا الإمام صفى الدين أحمد بن محمد المدني قدس سره بسنده

(١) كذا في (ر): «حصين» والصواب كما في «شعب الإيمان» للبيهقي (١٥٩٧): خصيف وهو ابن عبد الرحمن الجزري، وروايته عن مجاهد مشهورة. وقد تصحف عند المصنف فعينه خطأ.

(٢) هو في «شعب الإيمان» للبيهقي (١٥٩٦) بهذا الإسناد.

وأخرجه ابن عدي في «الكامل» ٦/ ٢٥٧، وابن المقرئ في «الأربعون» (٦) عن أبي يعلى، به. وفي إسناده عمرو بن الحصين، وهو منكر الحديث. وقال الذهبي في «الميزان» (٤/ ١٥٨): الظاهر أنه من وضع ابن حصين.

(٣) انظر: (باب ضبط الإشارات إلى الألفاظ المشكلات) في آخر «الأربعين النووية».

إلى الجمال المُرشديّ المكيّ، عن أبي العباس أحمد بن محمد الإسكندرانيّ سماعاً عليه بالقاهرة، أخبرنا عبد الرحمن بن مكي، أخبرنا أبو طاهر السلفي، أخبرنا أبو علي أحمد بن محمد بن الفضل بن شهر يار الأصبهانيّ بها، حدثنا أبو محمد هبة الله بن محمد بن الحسن النيسابوري إملاءً، حدثنا الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ، حدثنا أبو علي الحسين بن محمد الصّغاني بمرو، حدثنا أبو رجاء محمد بن حمّدويه، حدثنا العلاء بن مسلمة^(١)، حدثنا إسماعيل بن يحيى التميمي، عن سفيان الثوري، عن ليث، عن طاوس، عن ابن عباس رضي الله عنهم قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَدَّى إِلَى أُمَّتِي حَدِيثًا وَاحِدًا يُقِيمُ بِهِ سُنَّةً وَيُرَدُّ بِهِ بَدْعَةٌ فَلَهُ الْجَنَّةُ»^(٢).

وهذا أو أن الشروع في سرد الأحاديث الأربعة، وبالله التوفيق، وهو المستعان والمعين.

الحديث الأول

أخبرنا بـ«المجتبى»: شيخنا العارف بالله صفيّ الدين أحمد بن محمد المدني الأنصاريّ قدس سرّه سماعاً عليه لطرفٍ منه وإجازةً لسائرهِ مسلسلاً بالصّوفية، عن شيخهِ العارف بالله أبي المواهب أحمد بن علي العباسيّ الشّناويّ ثم المدني الصّوفيّ، عن والده علي بن عبد القدّوس العباسي الشّناويّ الصّوفيّ، عن الشيخ

(١) في (ر): «العلاء بن مسلم»، والتصويب من مصادر التخرّيج الآتية.

(٢) هو في «الأربعون البلدانية» للسلفي (ص ٣٧) بهذا الإسناد.

وأخرجه ابن عساكر في «الأربعون البلدانية» (٧)، والتجيب في «برنامج» (ص ١٥) من طريق الحاكم، به. والعلاء بن مسلمة متروك، اتهم بالوضع.

وهاهنا تنتهي الزيادة الواقعة في النسخة (ر) والتي نبهنا على بدايتها.

عبد الوهَّاب بن أحمد الشَّعراويِّ الصُّوفيِّ، عن الزين زكريا بن محمد الفقيه الصُّوفيِّ، عن الشرف أبي الفتح محمد بن زين الدِّين المِراغيِّ ثم المدني الصُّوفيِّ، عن الشرف إسماعيل بن إبراهيم الهاشمي الجَبَرتي الصُّوفيِّ، عن المسندِ المعمر أبي الحسن علي بن عمر الوائيِّ الصُّوفيِّ، عن الإمام محيي الدين محمد بن علي بن العربي الصُّوفيِّ، عن الحافظ أبي طاهر السِّلَفي الصُّوفيِّ، عن عبد الرحمن بن حمد الدُّوني الصُّوفيِّ.

(ح) وأخبرناه شيخنا عاليًّا بدرجة^(١) بإجازته عن الشمسِ محمد الرِّملي، عن الزَّين زكريا، عن الحافظ ابن حجر، عن الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي الكرديِّ، عن الشيخ العارف بالله ناصر الدين محمد بن إسماعيل ابن الملك المُغيث عبد العزيز ابن الملك المعظَّم عيسى ابن الملك العادل أبي بكر بن أيوب الكردي الأيوبيِّ المعروف بابن الملوِّك، عن الشيخ أبي محمد عبد الله شاكِر الله بن غلام الله بن إسماعيل عُرف بابن الشَّمعة، عن أبي بكر عبد العزيز بن أحمد بن عمر بن باقا البغدادي، عن أبي زُرعة طاهر بن محمد بن طاهر المقدسيِّ.

(ح) وأخبرناه أعلى من هذا بالسندِ إلى الحافظ ابن حجر، عن أبي إسحاق التَّنُوخي قراءةً عليه، عن أيوب بن نعمة النابلسي سماعاً عليه، أنبأنا إسماعيل بن أحمد العراقي، عن عبد الرزاق بن إسماعيل القومسي، قالوا: أخبرنا عبد الرحمن بن حمَّد الدُّوني.

(ح) وأخبرناه مسلسلاً عاليًّا بالأحمدين، عن شيخه العارف بالله أبي المواهب أحمد بن علي بن عبد القدوس الهاشمي العبَّاسي الشَّنَّاوي ثم المدني قدس سرُّه

(١) في (ع): «بدرجتين».

بإجازته العامة من الشيخ قطب الدين محمد بن أحمد النهروالي ثم المكي، عن والده علاء الدين أحمد بن محمد النهروالي ثم المكي، عن الحافظ أبي الفتح جلال الدين أحمد بن عبد الله الطاوسي، عن ضياء الدين أحمد بن محمد القرشي العدوي، عن شهاب الدين أبي العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد المقدسي ثم الصالحي، عن أبي العباس أحمد بن شيبان بن تغلب، عن أبي عبد الله أحمد بن منصور الجويني، عن الحافظ أبي طاهر أحمد بن محمد السلفي، عن أبي بكر أحمد بن علي بن عبد الله بن خلف الشيرازي بروايته والدوني، عن القاضي أبي نصر أحمد بن الحسين بن محمد الدينوري المعروف بالكسار، عن الحافظ أبي بكر أحمد بن محمد بن إسحاق المعروف بابن السني، عن الإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن بحر بن سنان النسائي الحافظ قال:

أخبرنا أحمد بن محمد بن المغيرة - يعني: الأزدي الحمصي - حدثنا عثمان: هو ابن سعيد الحمصي، عن شعيب: هو ابن دينار الحمصي، عن الزهري، حدثني سعيد بن المسيب، أن أبا هريرة رضي الله عنه أخبره، أن رسول الله ﷺ قال: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فمن قالها فقد عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه، وحسابه على الله»^(١).

(١) هو في «المجتبى» (٣٠٩٥).

وأخرجه أبو حامد البديري في «الجواهر الغوالي» (ص ٦٨) عن المصنف الكوراني، عن شيخه صفى الدين القشاشي، عن أبي المواهب أحمد بن علي الشناوي، عن قطب الدين محمد بن أحمد النهروالي، به.

وأخرجه البخاري (٢٩٤٦)، ومسلم (٢١) من طريقين عن الزهري، به.

الحديث الثاني

وبه إلى أحمد بن شعيب النسائي:

أخبرنا أحمد بن المُعلَى بن يزيد، حدثنا صفوان بن صالح، أخبرنا الوليد: هو ابن مسلم القرشي، حدثنا مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أسلم العبدُ فحَسُن إسلامُه كَتَبَ اللهُ^(١) له كلَّ حسنةٍ كان أَرْزَفَهَا، ومُحِيتُ عنه كلَّ سيئةٍ كان أَرْزَفَهَا، ثم كان بعد ذلك الْقِصَاصُ: الحسنةُ بعَشْرٍ أمثالِها إلى سَبْعِ مِئَةِ ضِعْفٍ، والسيئةُ بمِثْلِها إلا أن يتجاوزَ اللهُ عزَّ وجلَّ عنها»^(٢).

الحديث الثالث

وبه إلى أحمد بن شعيب النسائي:

أخبرنا أحمد بن سليمان: هو أبو الحسين الرَّهاوي الحافظ، حدثنا أبو داود: هو الطيالسي، عن سفيان. وحدثنا أبو نُعيم، حدثنا سفيان، عن سهيل: هو ابن أبي صالح ذكوان السَّمان المدني، عن عبد الله بن دينار، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الإيمانُ بِضْعٌ وسبعونَ شُعبَةً، أفضلُها: لا إله إلا اللهُ، وأَوْضَعُها: إمَاطَةُ الأذَى عن الطَريقِ، والحياءُ شُعبَةٌ من الإيمانِ»^(٣).

(١) لفظ الجلالة: الله. لم يرد في (ع).

(٢) هو في «المجتبى» (٤٩٩٨). وإسناده صحيح.

(٣) هو في «المجتبى» (٥٠٠٥).

وأخرجه مسلم (٣٥) (٥٨) من طريق جرير، عن سهيل بن أبي صالح، به.

وأخرجه البخاري (٩)، ومسلم (٣٥) (٥٧) من طريق سليمان بن بلال، عن عبد الله بن دينار، به.

الحديث الرابع

وبه إلى أحمد بن شعيب النسائي:

أخبرنا أحمد بن محمد بن المغيرة، حدثنا عثمان هو ابن سعيد بن كثير بن دينار الحمصي، عن شعيب هو ابن أبي حمزة دينار الحمصي، عن الزهري، أخبرني عطاء بن يزيد، عن حمران، أنه رأى عثمان دعا بوضوءٍ، فأفرغ على يديه فغسلهما ثلاث مراتٍ، ثم أدخل يمينه في الوضوء فتَمَضَّمَص واستشَق، ثم غَسَلَ وَجْهَهُ ثلاثاً، ويديه إلى المرفقين ثلاث مراتٍ، ثم مسح برأسه، ثم غَسَلَ كُلَّ رَجُلٍ مِنْ رِجْلَيْهِ ثلاث مراتٍ، ثم قال: رأيتُ رسولَ الله ﷺ توضأً مثلَ وضوئي هذا، ثم قال: «مَنْ تَوَضَّأَ مِثْلَ وَضُوءِي هَذَا، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا [نَفْسَهُ] بِشَيْءٍ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»^(١).

الحديث الخامس

وبه إلى أحمد بن شعيب النسائي:

أخبرنا أحمد بن سليمان هو المروزي، حدثنا حسين هو ابن علي الجعفي الكوفي، عن زائدة هو ابن قدامة الثقفي الكوفي، أخبرنا عطاء بن السائب، حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن، حدثتني عائشة رضي الله عنها: أن رسول الله ﷺ كان إذا اغتسل من الجنابة وُضِعَ له الإناء، فيصبُّ على يديه قبل أن يدخلهما الإناء، حتى إذا غَسَلَ يَدَيْهِ أَدْخَلَ يَدَهُ الْيُمْنَى فِي الْإِنَاءِ، ثُمَّ صَبَّ بِالْيُمْنَى وَغَسَلَ فَرَجَهُ بِالْيُسْرَى، حَتَّى

(١) هو في «المجتبى» (٨٥). وأخرجه البخاري (٢٥٩) ومسلم (٢٢٦)، من طريق الزهري به، وما بين

إذا فرغ صب باليمنى على اليسرى فغسلهما، ثم مضمض واستنشق ثلاثاً، ثم يصب على رأسه ملء كفيه ثلاث مرات، ثم يفيض على جسده^(١).

الحديث السادس

وبه إلى أحمد بن شعيب النسائي:

أخبرنا أحمد بن عثمان بن حكيم: هو أبو عبد الله الأنصاري الأوسي الكوفي، حدثنا أبي، حدثنا حسن وهو ابن صالح الهمداني الكوفي، عن أبي إسحاق هو السبيعي.

(ح) وأخبرنا عمرو بن علي، حدثنا عبد الرحمن هو ابن مهدي، حدثنا شريك هو ابن عبد الله النخعي الكوفي، عن أبي إسحاق هو السبيعي، عن الأسود هو ابن يزيد النخعي، عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ لا يتوضأ بعد الغسل^(٢).

الحديث السابع

وبه إلى أحمد بن شعيب النسائي:

أخبرنا أحمد بن محمد بن المغيرة، حدثنا عثمان، عن شعيب، عن الزهري، حدثني أبو سلمة، أن أبا هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا اشتد الحر فأبردوا عن الصلاة، فإن شدة الحر من فيح جهنم»^(٣).

(١) هو في «المجتبى» (٢٤٣)، وهو حديث صحيح.

(٢) هو في «المجتبى» (٢٥٢).

وأخرجه الترمذي (١٠٧) عن إسماعيل بن موسى، عن شريك، به. وقال: حديث حسن صحيح.

اه. لكن شريكاً سيئ الحفظ.

(٣) هو في «الكبرى» (١٤٩٩).

الحديث الثامن

وبه إلى أحمد بن شعيب النسائي:

أخبرنا أحمد بن سليمان، حدثنا زيد بن الحُبَاب، حدثنا خارجة بن عبد الله بن سليمان بن زيد بن ثابت، قال: حدثني الحسين بن بشير بن سلام، عن أبيه قال: دخلت أنا ومحمد بن علي - هو الباقر - على جابر الأنصاري، وقلنا له: أخبرنا عن صلاة رسول الله ﷺ، وذلك زمن الحجاج بن يوسف، قال: خرج رسول الله ﷺ فصلّى الظهر حين زالت الشمس وكان الفيء قدّر الشراك، ثم صلّى العصر حين كان الفيء قدّر الشراك وظلّ الرجل، ثم صلّى المغرب حين غابت الشمس، ثم صلّى العشاء حين غاب الشفق، ثم صلّى الفجر حين طلع الفجر، ثم صلّى من الغد الظهر حين كان الظل طوّل الرجل، ثم صلّى العصر حين كان ظلّ الرجل مثليه، قدّر ما يسير الراكب سير العتق إلى ذي الحليفة، ثم صلّى المغرب حين غابت الشمس، ثم صلّى العشاء إلى ثلث الليل أو نصف الليل - شكّ زيد - ثم صلّى الفجر فأسفر^(١).

الحديث التاسع

وبه إلى أحمد بن شعيب النسائي الحافظ:

أخبرنا أحمد بن عبد الله بن الحَكَم: هو أبو الحسين البصري، حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن زيد بن محمد، سمعت نافعاً يحدث عن

= وأخرجه البخاري (٥٣٦) من طريق سفيان، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة،

ومسلم (٦١٥) (٢٤٦) من طريق الليث، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة، به.

(١) هو في «المجتبى» (٥٢٤). والحسين بن بشير بن سلام مجهول، لم يرو عنه سوى خارجة بن

عبد الله، وذكره ابن حبان في «الثقات». وأخرجه أحمد (١٤٥٣٨) عن يحيى بن آدم، عن ابن

المبارك، عن حسين بن علي، عن وهب بن كيسان، عن جابر، وإسناده صحيح.

ابن عمر رضي الله عنهما عن حفصة أنها قالت: إن رسول الله ﷺ كان إذا طلع الفجر لا يصلي إلا ركعتين خفيفتين^(١).

الحديث العاشر

وبه إلى أحمد بن شعيب الحافظ:

أخبرنا أحمد بن سليمان، حدثنا عفان، حدثنا حماد بن سلمة، حدثنا سعيد الجري، عن أبي العلاء، عن مطرف، عن عثمان بن أبي العاص قال: قلت: يا رسول الله، اجعلني إمام قومي، قال: «أنت إمامهم، فاقصد بأضعفهم، واتخذ مؤذناً لا يأخذ على أذانه أجرًا»^(٢).

الحديث الحادي عشر

وبه إلى أحمد بن شعيب الحافظ:

أخبرنا أحمد بن عمرو بن السرح: هو أبو الطاهر المصري، أخبرنا ابن وهب: هو عبد الله، أخبرني ابن أبي ذئب: هو محمد بن عبد الرحمن القرشي العامري، ويونس: هو ابن يزيد الأيلي، وعمرو بن الحارث، أن ابن شهاب، أخبرهم عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ يصلي فيما بين أن يفرغ من صلاة العشاء إلى الفجر إحدى عشر ركعة يسلم من كل ركعتين، ثم يوتر بواحدة، ويسجد سجدة قدر ما يقرأ أحدكم خمسين آية قبل أن يرفع رأسه، فإذا سكت المؤذن

(١) هو في «المجتبى» (٥٨٣). وأخرجه مسلم (٧٢٣) عن أحمد بن عبد الله بن الحَكَم، به.

(٢) هو في «المجتبى» (٦٧٢). وإسناده صحيح. والجري: وهو سعيد بن إياس قد اختلط، إلا أن

سماع حماد بن سلمة منه قبل اختلاطه. وعفان: هو مسلم الصفار، وأبو العلاء: هو يزيد بن عبد الله

بن الشخير، وهو أخو مطرف.

من صلاة الفجر وتبين له الفجرُ قام فركَعَ ركعتينِ خفيفتين، ثم اضطجعَ على شقِّه الأيمن حتى يأتيه المؤذنُ للإقامة فيخرجُ معه^(١).

الحديث الثاني عشر

وبه إلى أحمد بن شعيب النسائي:

أخبرنا أحمد بن عبدة: هو أبو عبد الله الصُّبي البصري، عن حماد بن زيدٍ وذكر كلمةً معناها: حدثنا أبو حازمٍ قال: قال سهل بنُ سعدٍ: كان قتالٌ بين بني عمرو بن عوفٍ، فبلغ ذلك النبي ﷺ، فصلى الظهرَ ثم أتاهم ليُصلحَ بينهم، ثم قال لبلالٍ: «يا بلالُ، إذا حضرتِ العصرُ ولم آتِ فمُرْ أبا بكرٍ فليصلِّ بالناسِ»، فلما حضرتُ أذن بلالٌ ثم أقامَ، فقال لأبي بكرٍ: تقدّم، فتقدّم أبو بكرٍ فدخلَ الصلاةَ، ثم جاء رسولُ الله ﷺ فجعلَ يشقُّ الناسَ، حتى قام خلفَ أبي بكرٍ، وصفحَ الناسَ، وكان أبو بكرٍ إذا دخلَ في الصلاةِ لم يلتفتَ، فلما رأى أبو بكرٍ التصفيحَ لا يُمسكُ عنه التفتَ، فأوماً إليه رسولُ الله ﷺ بيده، فحمدَ اللهَ على قولِ رسولِ الله ﷺ له: امضِ، ثم مشى أبو بكرٍ القَهْقَرَى على عقبه فتأخَّرَ، فلما رأى ذلك رسولُ الله ﷺ فصلَّى بالناسِ، فلما قضى صلاته قال: «يا أبا بكرٍ، ما منعك إذ أوأأتُ إليك أن لا تكونَ مضيتَ؟» فقال: لم يكن لابنِ أبي قحافةَ أن يؤمَّ رسولُ الله ﷺ، وقال للناسِ: «إذا نابكم شيءٌ فليُسيحِ الرجالُ وليُصفقِ النساءُ»^(٢).

(١) هو في «المجتبى» (٦٨٥).

وأخرجه أبو داود (١٣٣٧) عن سليمان بن داود المهري، عن وهب، به.

وأخرجه مسلم (٧٣٦) عن حرملة بن يحيى، عن ابن وهب، عن عمرو بن الحارث، عن ابن

شهاب، به.

(٢) هو في «المجتبى» (٧٩٣).

الحديث الثالث عشر

وبه إلى أحمد بن شعيب النسائي:

أخبرنا أحمد بن محمد بن المغيرة، حدثنا عثمان، عن شعيب، عن الزُّهري، أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن وأبو عبد الله الأغرُّ، أنَّ أبا هريرة رضي الله عنه حدَّثهما، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «إنما المُهَجَّرُ إلى الصلاةِ كَمَثَلِ الذي يُهْدِي البَدَنَةَ، ثم الذي على إثره كالذي يُهْدِي البقرةَ، ثم الذي على إثره كالذي يُهْدِي الكَبْشَ، ثم الذي على إثره كالذي يُهْدِي الدَّجاجةَ، ثم الذي على إثره كالذي يُهْدِي البيضةَ»^(١).

قال النسائي: أبو عبد الله الأغر اسمه: سليمان.

الحديث الرابع عشر

وبه إلى أحمد بن شعيب الحافظ:

أخبرنا أحمد بن عمرو بن السَّرح، أخبرنا ابنُ وهبٍ، أخبرني عمرو ويونس والليث، أنَّ ابنَ شهابٍ أخبرهم عن عبد الرحمن الأعرج، أنَّ عبد الله بن بَحِينَةَ حدَّثته: أنَّ رسولَ الله ﷺ قامَ في الشَّتَيْنِ من الظُّهر فلم يجلس، فلمَّا قضى صلاتَه سجد سجدتين، كَبَّرَ في كُلِّ سجدةٍ وهو جالسٌ قبل أن يُسَلِّمَ، وسجدهما الناسُ معه مكانَ ما نسي من الجلوسِ^(٢).

= وأخرجه ابن خزيمة (٨٥٣) من طريق أحمد بن عبدة، به.

وأخرجه أحمد (٢٢٨١٦)، والبخاري (٧١٩٠) من طريقين عن حماد، به.

(١) هو في «المجتبى» (٨٦٤).

وأخرجه مسلم (٨٥٠) من طريق يونس، عن ابن شهاب، عن أبي عبد الله الأغر، أنه سمع أبا هريرة، به.

(٢) هو في «المجتبى» (١٢٦١).

وأخرجه البخاري (١٢٣٠)، ومسلم (٥٧٠) عن قتيبة، عن الليث، به.

الحديث الخامس عشر.

وبه إلى أحمد بن شعيب النسائي:

أخبرنا أحمد بن يحيى الصوفي، حدثنا أبو نُعيم هو الفضل بن دُكين، حدثنا عصام بن قدامة الجدلي، حدثني مالك بن نُمير الخزاعي من أهل البصرة، أن أباه حدثه: أنه رأى رسولَ الله ﷺ قاعداً في الصلاة، واضِعاً ذراعَه اليمنى على فخذه اليمنى، رافعاً أصبعه السبابة، قد حناها^(١) شيئاً وهو يدعو.

الحديث السادس عشر

وبه إلى أحمد بن شعيب الحافظ:

أخبرنا أحمد بن عمرو بن السرح، عن ابن وهب، أخبرني الليث، عن جعفر بن ربيعة، عن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله، أن رسولَ الله ﷺ قال: «لَيَنْتَهِيَنَّ أَقْوَامٌ عَنْ رَفْعِهِمْ أَبْصَارَهُمْ عِنْدَ الدُّعَاءِ فِي الصَّلَاةِ إِلَى السَّمَاءِ»^(٢) أَوْ لَتُخْطَفَنَّ أَبْصَارُهُمْ»^(٣).

(١) كذا في النسخ: «حناها»، والذي في «المجتبى» (١٢٧٤): «أحناها». وأخرجه أبو داود (٩٩١)، وابن ماجه (٩١١) من طرق عن عصام بن قدامة، به. وإسناده ضعيف لجهالة مالك بن نمير الخزاعي. لكن له شاهد صحيح من حديث ابن عمر عند مسلم (٥٨٠)، دون قوله: «قد حناها شيئاً».

(٢) لفظ: «إلى السماء» سقط من (ر)، وجاء متن هذا الحديث في (أ) مختصراً بلفظ: «لَيَنْتَهِيَنَّ أَقْوَامٌ عَنْ رَفْعِهِمْ أَبْصَارَهُمْ».

(٣) هو في «المجتبى» (١٢٧٦).

وأخرجه مسلم (٤٢٩) عن أبي طاهر ابن السرح، به.

الحديث السابع عشر

وبه إلى أحمد بن شعيب النسائي:

أخبرنا أحمد بن سليمان، حدثنا عبيد الله بن موسى، حدثنا إسرائيل، عن فرات القزّاز، عن عبيد الله وهو ابن القبطيّة، عن جابر بن سمرة رضي الله عنه قال: صليتُ مع رسول الله ﷺ، فكنّا إذا سلّمنا قلنا بأيدينا: السلام عليكم، السلام عليكم، قال: فنظر إلينا رسول الله ﷺ فقال: «ما شأنكم تُشرون بأيديكم كأنها أذنان خيلٍ شمسي، إذا سلّم أحدكم فليلتفت إلى صاحبه، ولا يؤمئ بيده»^(١).

الحديث الثامن عشر

وبه إلى أحمد بن شعيب النسائي:

أخبرنا أحمد بن سليمان، حدثنا يعلى، حدثنا قدامة هو ابن عبد الله أبو رَوْح الكوفي، عن جَسْرَةَ هي بنتُ دجاجة قالت: حدثني عائشة رضي الله عنها قالت: دخلت عليّ امرأةٌ من اليهود فقالت: إنّ عذابَ القبرِ من البول. فقلتُ: كذبتُ، فقالت: بلى^(٢)، إنا لنقرضُ منه الجلدَ والثوبَ. فخرَج رسولُ الله ﷺ إلى الصلاة وقد ارتفعتُ أصواتنا، فقال: «ما هذا؟» فأخبرته ما قالتُ، فقال: «صدقْتُ» فما صلّى بعدَ يومئذٍ إلا قال في دُبرِ الصلاة: «ربّ جبرئيلَ وميكائيلَ وإسرافيلَ، أعذني من حرِّ النارِ وعذابِ القبرِ»^(٣).

(١) هو في «المجتبى» (١٣٢٦).

وأخرجه مسلم (٤٣١) من طريق وكيع، عن عبيد الله، به.

(٢) لفظ: «بلى» ليس في (ع).

(٣) هو في «المجتبى» (١٣٤٥)، وإسناده ضعيف بهذه السياقة، جسرة بنت دجاجة لم يوثقها

سوى العجلي وابن حبان، وقال البخاري في «التاريخ الكبير» (٦٧/٢): عندها عجائب. =

الحديث التاسع عشر

وبه إلى أحمد بن شعيب النسائي:

أخبرنا أحمد بن حفص بن عبد الله هو السلمي النيسابوري، حدثني أبي، حدثني إبراهيم هو ابن طهمان الخراساني نزيل مكة، عن الحجّاج بن الحجّاج هو الأحوّل الباهليّ البصريّ، عن أبي الزبير، عن أبي علقمة هو مولى بني هاشم، عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه^(١) قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ سَبَّحَ فِي دُبُرِ صَلَاةِ الْغَدَاةِ مِئَةَ تَسْبِيحَةٍ، وَهَلَّلَ مِئَةَ تَهْلِيلَةٍ، غُفِرَ لَهُ ذَنْبُهُ وَلَوْ كَانَتْ مِثْلَ زَبْدِ الْبَحْرِ»^(٢).

الحديث العشرون

وبه إلى أحمد بن شعيب النسائي:

أخبرنا أحمد بن سليمان، حدثنا يحيى بن آدم، حدثنا زهير وذكر آخر، عن سماك بن حرب، قال: قلتُ لجابر بن سمرة: كنتَ تجالس رسول الله ﷺ؟ قال: نعم، كان رسول الله ﷺ إذا صَلَّى الْفَجْرَ جَلَسَ فِي مُصَلَّاهُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ،

= وقدامة بن عبد الله العامري أبو رَوْح، روى عنه جمع، وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقد أخرجه البخاري (٦٣٦٦)، ومسلم (٩٠٣) من حديث عائشة بلفظ: قالت: دخلت علي عجزان من عجز يهود المدينة، فقالتا: إن أهل القبور يعذبون في قبورهم، فكذبتهما، ولم أنعم أن أصدقهما، فخرجتا، ودخل علي النبي ﷺ فقلت له: يا رسول الله، إن عجزين... وذكرت له، فقال: «صدقتا، إنهم يعذبون عذاباً تسمعه البهائم كلها»، فما رأيته بعد في صلاة إلا تعود من عذاب القبر.

(١) لفظ: «أنه» ليس في (ع).

(٢) هو في «المجتبى» (١٣٥٤). ورجال إسناده ثقات، إلا أن أبا الزبير - وهو محمد بن مسلم المكي -

مدلس وقد عنعن.

فُحِدَّتْ أَصْحَابَهُ، وَيَذْكُرُونَ حَدِيثَ الْجَاهِلِيَّةِ، وَيَنْشُدُونَ الشَّعْرَ، وَيَضْحَكُونَ وَيَبْتَسِمُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (١).

الحديث الحادي والعشرون

وبه إلى أحمد بن شعيب النسائي:

أخبرنا أحمد بن سليمان، حدثنا يزيد بن هارون، حدثنا همام، عن قتادة، عن قدامة بن وبرة، عن سمرة بن جندب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ مِنْ غَيْرِ عُدْرٍ فَلْيَتَصَدَّقْ بِدِينَارٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَنِصْفُ دِينَارٍ» (٢).

الحديث الثاني والعشرون

وبه إلى أحمد بن شعيب النسائي:

أخبرنا أحمد بن حفص بن عبد الله، حدثني أبي، حدثني إبراهيم هو ابن طهمان، عن مالك بن أنس، عن الزُّهري، عن عروة بن الزبير أنه حدّثه، أنّ عائشة رضي الله عنها حدّثته: أنّ أبا بكر الصديق دخل عليها وعندها جاريتان تضربان بالدفِّ وتُغنيان ورسولُ الله ﷺ مُسَجَّى بثوبه - وقال مرة أخرى: مُتَسَجِّ بثوبه - فكشَفَ عن وجهه فقال: «دَعُهُمَا يَا أبا بكرٍ، إِنَّهَا أَيَّامُ عِيدٍ، وَهِيَ أَيَّامٌ مِنِّي، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمئِذٍ بِالْمَدِينَةِ» (٣).

(١) هو في «المجتبى» (١٣٥٨).

وأخرجه مسلم (٦٧٠) من طريق زهير بن معاوية، به.

(٢) هو في «المجتبى» (١٣٧٢). وإسناده ضعيف لانقطاعه، قدامة بن وبرة، قال البخاري: لم يصح

سماعه من سمرة، وقال أيضاً في «التاريخ الكبير» (٤/ ١٧٧): لا يصح حديث قدامة في الجمعة.

(٣) هو في «المجتبى» (١٥٩٧).

وأخرجه البخاري (٩٨٧)، ومسلم (٨٩٢) من طريقين عن الزهري، به، بنحوه.

الحديث الثالث والعشرون

وبه إلى أحمد بن شعيب النسائي:

أخبرني أحمد بن سعيد، حدثنا حَبَّان: هو ابن هلال بن حبيب البصري، حدثنا حماد بن سلمة، أخبرنا ثابت وسليمان التيمي، عن أنس رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «مررتُ على قبرِ موسى السلام وهو يُصَلِّي في قبره»^(١).

الحديث الرابع والعشرون

وبه إلى أحمد بن شعيب النسائي:

أخبرنا أحمد بن حرب، حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن عمرو بن مرة، عن يحيى بن الجزار: هو العُرَني - بضم المهملة وفتح الراء ثم نون - الكوفي، عن أم سلمة رضي الله قالت: كان رسولُ الله ﷺ يوترُ بثلاث عشرة ركعةً، فلَمَّا كَبِرَ وَضَعُفَ أوترَ بتسع^(٢).

الحديث الخامس والعشرون

وبه إلى أحمد بن شعيب النسائي:

أخبرنا أحمد بن يحيى، حدثنا محمد بن بشر، حدثنا أبو يحيى إسحاق بن سليمان الرازي، عن المُغيرة بن زياد، عن عطاء بن أبي رباح، عن عائشة رضي الله

(١) هو في «المجتبى» (١٦٣٣).

وأخرجه مسلم (٢٣٧٥) من طريقين، عن حماد، به.

(٢) هو في «المجتبى» (١٧٠٨).

وأخرجه أحمد (٢٦٧٣٨)، والترمذي (٤٥٧) وحسنه، من طريق أبي معاوية محمد بن خازم، به.

وفيها: بسبع.

عنها، أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَالَ: «مَنْ ثَابَرَ عَلَى ثِنْتِي عَشْرَ رَكْعَةٍ بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ: أَرْبَعٌ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرَبِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ، وَرَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ»^(١).

(ح) وبه إلى أحمد بن شعيب النسائي:

أخبرنا أبو الأزهر أحمد بن الأزهر النيسابوري، حدثنا يونس بن محمد، حدثنا فليح، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبي إسحاق، عن المسيّب، عن عَبَسَةَ هُوَ ابْنُ أَبِي سَفْيَانَ أَخُو أُمِّ حَبِيبَةَ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَلَّى ثِنْتِي عَشْرَةَ رَكْعَةً بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ: أَرْبَعًا قَبْلَ الظُّهْرِ، وَاثْنَتَيْنِ بَعْدَهَا، وَاثْنَتَيْنِ قَبْلَ الْعَصْرِ، وَاثْنَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرَبِ، وَاثْنَتَيْنِ قَبْلَ الصُّبْحِ»^(٢).

قال أبو عبد الرحمن النسائي: فليح بن سليمان ليس بالقوي.

الحديث السادس والعشرون

وبه إلى أحمد بن شعيب النسائي:

أخبرنا أحمد بن أبي عبيد الله: هو بشرٌ السَّلِيمِي - بفتح المهملة وكسر اللام - الوَزَّاقُ البَصْرِيُّ، حدثنا يزيد بن زُرَيْعٍ، عن سعيد: هو ابن أبي عَرُوبَةَ مَهْرَانَ الْيَشْكْرِيُّ البَصْرِيُّ، عن قتادة، عن أنس رضي الله عنه، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا وُضِعَ

(١) هو في «المجتبى» (١٧٩٥).

وأخرجه الترمذي (٤١٤) عن محمد بن رافع، عن إسحاق بن سليمان، به. وقال: حديث عائشة حديث غريب من هذا الوجه. ومغيرة بن زياد قد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه. اهـ. وقال الدارقطني في «العلل» (١٥ / ٢٧٦): رواه المغيرة بن زياد الموصلي، عن عطاء، عن عائشة، عن النبي ﷺ، ووهم فيه، وإنما أراد عطاء، عن عَبَسَةَ، عن أم حبيبة. اهـ. وانظر ما بعده.

(٢) هو في «المجتبى» (١٨٠٢). وإسناده ضعيف لضعف فليح.

في قبره وتولّى عنه أصحابه، إنه ليسمعُ قرعَ نعالهم، أتاه ملكان فيقعدانه فيقولان: ما تقول في هذا الرجل؟ فأما المؤمنُ فيقول: أشهدُ أنّهُ عبدُ الله ورسولُهُ، فيقال له: انظرْ إلى مقعدك من النارِ، قد أبدلك اللهُ مقعداً خيراً منه، قال رسولُ الله ﷺ: فيراهما [جميعاً]، وأما الكافرُ أو المنافقُ فيقال له: ما كنتَ تقولُ في هذا الرجلِ؟ فيقول: لا أدري، كنتُ أقولُ كما يقولُ الناسُ، فيقال له: لا دريتَ ولا تليتَ، ثم يُضربُ ضربةً بين أذنيه، فيصيحُ صيحةً يسمعُها مَنْ يليه غيرَ الثقلين»^(١).

قلت: هكذا هو في رواية النسائي: «وأما الكافر أو المنافق» بـ «أو»، وكذا وقع في «البخاري» في (باب خفق النعال)^(٢)، وأما في (باب ما جاء في عذاب القبر)، فرواه بلفظ: «وأما المنافق والكافر» بواو العطف^(٣).

فقد قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» في هذا الباب: قوله: «وأما المنافق والكافر» في هذه الطريق بواو العطف، وتقدّم في (باب خفق النعال): «وأما الكافر أو المنافق» بالشك، وساق رواياتٍ مختلفةً، ثم قال: فاختلفت هذه الروايات لفظاً، وهي مجتمعةٌ معني على أن كلاً من الكافر والمنافق يُسأل، ففيه تعقّب على مَنْ زعم أن السؤال إنما يقع على مَنْ يدعي الإيمان، إن مُحققاً وإن مُبطلاً، ومستندهم في ذلك حديثٌ موقوفٌ، والأحاديثُ الناصّةُ على أن الكافر يُسأل مرفوعةً، مع كثرة طرقها الصحيحة، فهي أولى بالقبول^(٤). انتهى.

(١) هو في «المجتبى» (٢٠٥١). وما بين حاصرتين منه.

وأخرجه البخاري (١٣٣٨) و (١٣٧٤)، ومسلم (٢٨٧٠) (٧١) من طريق عن يزيد بن زريع، به.

(٢) «صحيح البخاري» (١٣٣٨).

(٣) «صحيح البخاري» (١٣٧٤).

(٤) انظر: «فتح الباري» (٣/ ٢٣٨ - ٢٣٩).

وقد بسطنا الكلامَ في «قصد السبيل»^(١) على ذلك.

الحديث السابع والعشرون

وبه إلى أحمد بن شعيب النسائي:

أخبرنا أحمد بن عثمان أبو الجوزاء، وهو ثقةٌ بصري أخو أبي العالية، أخبرنا حِبَّان بن هلال، حدثنا حمَّاد بن سلمة، عن عمرو بن دينار، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «صُومُوا الْهَلَالَ^(٢) لِرُؤْيَيْتِهِ، وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْتِهِ، فَإِنَّ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ»^(٣).

الحديث الثامن والعشرون

وبه إلى أحمد بن شعيب النسائي:

أخبرنا أحمد بن الأزهر، حدثنا عبد الرزاق، عن ابن جريج، عن ابن شهاب، عن سالم، عن ابن عمر، عن حفصة رضي الله عنها قالت: إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ لَمْ يُبَيِّتِ الصِّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ فَلَا صِيَامَ لَهُ»^(٤).

(١) هو كتاب «قصد السبيل في حل مشكلات التوحيد»، وفيه شرح المصنف منظومة شيخه القشاشي.

(٢) كذا في النسخ زيادة: «الهلل» وهي ليست في «المجتبى» (٢١٢٤)، لكن في «الكبرى» (٢٤٤٥).

(٣) هو في «المجتبى» (٢١٢٤)، ثم أخرجه النسائي (٢١٢٥) عن محمد بن عبد الله بن يزيد، عن سفيان، عن عمرو بن دينار، عن محمد بن حنين، عن ابن عباس. وهذا يشعر أن الإسناد الأول فيه انقطاع بين عمرو بن دينار وابن عباس، بينهما محمد بن حنين.

(٤) هو في «المجتبى» (٢٣٣٤). ورجال إسناده ثقات، إلا أن ابن جريج مدلس وقد عنعن. وله علة

أخرى وهي أنه روي عن حفصة موقوفاً كما في الخبر الآتي، وهو الأصح فيما قال الدارقطني في

«العلل» (١٥ / ١٩٤).

(ح) وبه إلى أحمد بن شعيب النسائي:

أخبرنا أحمد بن حرب هو الطائي الموصلي، حدثنا سفيان، عن الزُّهري، عن حمزة بن عبد الله، عن حفصة رضي الله عنها قالت: لا صيامَ لَمَنْ لم يُجمِعِ الصيامَ قبل الفجرِ^(١).

الحديث التاسع والعشرون

وبه إلى أحمد بن شعيب النسائي:

أخبرنا أحمد بن سليمان، حدثنا أبو داود، عن سفيان، عن منصور، عن خالد بن سعد، عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان النبي ﷺ يتحرى الإثنين والخميس^(٢).

الحديث الثلاثون

وبه إلى أحمد بن شعيب النسائي:

أخبرنا أحمد بن يحيى، عن أبي نعيم، حدثنا أبو عوانة، عن الحر بن الصياح، عن هُنيدة بن خالد، عن امرأته، عن بعض أزواج النبي رضي الله عنها: أن رسول الله ﷺ كان يصومُ تسعاً من ذي الحجة، ويومَ عاشوراء، وثلاثة أيامٍ من كلِّ شهرٍ أولَ اثنين من الشهرِ وخميسين^(٣).

الحديث الحادي والثلاثون

وبه إلى أحمد بن شعيب النسائي:

أخبرنا أحمد بن عمرو بن السرح والحارث بن مسكين قراءةً عليه وأنا

(١) هو في «المجتبى» (٢٣٣٥).

(٢) هو في «المجتبى» (٢٣٦٣). ورجاله إسناداه ثقات.

(٣) هو في «المجتبى» (٢٤١٧).

أَسْمَعُ وَاللَّفْظُ لِأَحْمَدَ، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بُعِثْتُ بِجَوَامِعِ الْكَلِمِ، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ، وَبَيْنَا أَنَا نَائِمٌ أُتِيتُ بِمَفَاتِيحِ خَزَائِنِ الْأَرْضِ فَوُضِعَتْ فِي يَدِي»، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فَذَهَبَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنْتُمْ تَنْتَشِلُونَهَا^(١).

الحديث الثاني والثلاثون

وبه إلى أحمد بن شعيب النسائي:

أخبرنا أحمد بن يحيى بن الوزير بن سليمان، عن ابن عفير: هو سعيد بن كثير بن عفير المصري، عن الليث، عن ابن مسافر: هو عبد الرحمن بن خالد الفهمي المصري، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وسعيد بن المسيب، أن أبا هريرة رضي الله عنه قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «والذي نفسي بيده لولا أن رجلاً من المؤمنين لا تطيبُ أنفسهم أن يتخلفوا عني، ولا أجد ما أحملهم عليه، ما تخلفتُ عن سرية تغزو في سبيلِ الله عز وجل، والذي نفسي بيده لو ددتُ أني أُقتلُ في سبيلِ الله، ثم أحيأ ثم أُقتلُ، [ثم أحيأ ثم أُقتلُ]، ثم أحيأ ثم أُقتلُ»^(٢).

(١) هو في «المجتبى» (٣٠٨٧).

وأخرجه مسلم (٥٢٣) عن أبي طاهر أحمد ابن السرح وحرمله، عن ابن وهب، به. وتنتشلونها: تستخرجون ما فيها.

(٢) هو في «المجتبى» (٣٠٩٨) وما بين حاصرتين منه.

وأخرجه البخاري (٢٧٩٧) من طريق شعيب، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب: أن أبا هريرة، به.

الحديث الثالث والثلاثون

وبه إلى أحمد بن شعيب النسائي:

أخبرنا أحمد بن سليمان، حدثنا جعفر بن عون، حدثنا مسعر: هو ابن كدام أبو سلمة الهلالي الكوفي، عن محمد بن عبد الرحمن هو مولى آل طلحة كوفي، عن عيسى بن طلحة، عن أبي هريرة رضي الله قال: لا يبكي أحدٌ من خشية الله فتطعمه النار حتى يُردَّ اللبن في الصَّرع، ولا يجتمعُ غبارٌ في سبيلِ الله ودُخانُ جهنم في مَنْخري مسلمٍ أبداً^(١).

(ح) وبه إلى أحمد بن شعيب النسائي:

أنا هناد بن السري، عن ابن المبارك، عن المَسعودي: هو عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود الكوفي المسعودي، عن محمد بن عبد الرحمن، عن عيسى بن طلحة، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «لا يَلْجُ النارَ رجلٌ بكى من خشية الله تعالى حتى يعودَ اللبنُ في الصَّرع، ولا يجتمعُ غبارٌ في سبيلِ الله ودخانُ جهنم»^(٢).

الحديث الرابع والثلاثون

وبه إلى أحمد بن شعيب النسائي:

أخبرنا أحمد بن عثمان بن حكيم، حدثنا زكريا بن عدي، حدثنا عبيد الله بن عمرو: وهو أبو وهب الأسدي الرقي، عن زيد بن أبي أنيسة، عن سيار: هو أبو الحكم بن وردان العنزي. قال: وأخبرنا هشيم: هو ابن بشير الواسطي، عن سيار،

(١) هو في «المجتبى» (٣١٠٧) موقوفاً وإسناده صحيح، وقد رفعه المسعودي كما سيرد.

(٢) هو في «المجتبى» (٣١٠٨). وأخرجه الترمذي (١٦٣٣) عن هناد، به، وقال: حديث حسن صحيح.

عن جَبْرِ بن عبيدة^(١) - وقال عبيد الله: عن جُبَيْر - عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: وَعَدَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ غزوةَ الهِنْدِ، فَإِنْ أَدْرَكْتَهَا أَنْفَقُ فِيهَا نَفْسِي وَمَالِي، فَإِنْ أُقْتِلْتُ كُنْتُ مِنْ أَفْضَلِ الشَّهَدَاءِ، وَإِنْ أَرَجَعُ فَأَنَا أَبُو هَرِيرَةَ الْمَحْرَّرَ^(٢).

الحديث الخامس والثلاثون

وبه إلى أحمد بن شعيب النسائي:

أخبرنا أحمد بن عبد الواحد، حدثنا مروان: وهو ابن محمد، حدثنا خالد بن يزيد^(٣) بن صالح بن صبيح المُرِّي، حدثنا إبراهيم بن أبي عبلة - بسكون الموحدة - واسمه: شمر - بكسر المعجمة - بن يقطان الشامي، عن الوليد بن عبد الرحمن الجُرشي، عن جُبَيْر بن نُفَيْر، عن سَلَمَةَ بن نُفَيْل الكندي رضي الله عنه قال: كُنْتُ جَالِساً عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَذَالَ النَّاسُ الْخَيْلَ، وَوَضَعُوا السَّلَاحَ، وَقَالُوا: لَا جِهَادَ وَقَدْ وَضَعَتِ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا، وَأَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بوجهه وقال: «كذَّبُوا، الْآنَ جَاءَ الْقِتَالُ، وَلَا يَزَالُ مِنْ أُمَّتِي أُمَّةٌ يُفَاتِلُونَ عَلَى الْحَقِّ، وَيُزِيغُ اللَّهُ لَهُمْ قُلُوبَ أَقْوَامٍ وَيَرِزُقُهُمْ مِنْهُمْ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ، وَحَتَّى يَأْتِيَ وَعْدُ اللَّهِ، وَالْخَيْلُ مَعْقُودَةٌ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَهُوَ يُوحَى إِلَيَّ أَنِّي مَقْبُوضٌ غَيْرَ مُلَبَّثٍ، وَأَنْتُمْ تَتَّبِعُونِي أَفْنَاداً يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ، وَعَقْرُ دَارِ الْمُؤْمِنِينَ الشَّامُ»^(٤).

(١) في النسخ: «جبر بن عبدة» والتصويب من «المجتبى» (٣١٧٣)، و«تحفة الأشراف» (٩ / ٣١١).

(٢) هو في «المجتبى» (٣١٧٣). وقال أبو زرعة الرازي كما في «العلل لابن أبي حاتم» (١٢ / ٢٩):

الصحيح ما رواه هُشَيْم. اهـ. وإسناده ضعيف، جبر بن عبيدة لم يرو عنه غير سيار أبي الحكم، ولم

يوثقه غير ابن حبان، وقال الذهبي في «الميزان» (١ / ٣٥٧): جبر - أو جبير - بن عبيدة عن أبي هريرة

بخبر منكر، لا يعرف من ذا، وحديثه: وعدنا بغزوة الهند.

(٣) في النسخ: «زيد»، والتصويب من «المجتبى» (٣٥٦١)، و«التقريب» (ص ٢٢٧).

(٤) هو في «المجتبى» (٣٥٦١). ورجال إسناده ثقات. والأفناد: جماعات متفرقون، واحدهم: فند.

الحديث السادس والثلاثون

وبه إلى أحمد بن شعيب النسائي:

أخبرنا أحمد بن حفص، حدثني أبي، حدثني إبراهيم بن طهمان، عن الأعمش، عن شقيق، ثم ذكر كلمة معناها: عن عمرو بن شرحبيل، عن عبد الله قال: أول ما يُقضى بين الناس يوم القيامة في الدماء^(١).

الحديث السابع والثلاثون

وبه إلى أحمد بن شعيب النسائي:

أخبرني أحمد بن يحيى الصوفي، حدثنا أبو نعيم، حدثنا يزيد بن مُردانبه - هو بنون ثم موحد - الكوفي، عن زياد بن علاقة، عن عرفة بن شريح الأشجعي رضي الله عنه قال: رأيتُ النبي ﷺ على المنبر يخطبُ الناس، فقال: «إنَّه سيكونُ بعدي هَنَاتٌ وهَنَاتٌ، فَمَنْ رأيتُموه فارقَ الجماعةَ، أو يريدُ يفرِّقَ أمرَ أمةٍ محمدٍ كائناً مَنْ كانَ، فاقتلوه، فإنَّ يدَ اللهِ على الجماعةِ، وإنَّ الشيطانَ مع مَنْ فارقَ الجماعةَ يركضُ»^(٢).

(١) هو في «المجتبى» (٣٩٩٤) موقوفاً.

وأخرجه البخاري (٦٥٣٣) و(٦٨٦٤)، ومسلم (١٦٧٨) من طريقين عن الأعمش، عن شقيق، عن عبد الله مرفوعاً.

(٢) هو في «المجتبى» (٤٠٢٠).

وأخرجه مسلم (١٨٥٢) من طرق عن زياد بن علاقة، عن عرفة، به. وليس فيه: فإن يد الله على الجماعة.

الحديث الثامن والثلاثون

وبه إلى أحمد بن شعيب النسائي:

أخبرنا أبو الأزهر أحمد بن الأزهر النيسابوري، حدثنا إسحاق بن سليمان الرازي، أخبرنا المغيرة بن مسلم، عن مطرٍ الوراق، عن نافع، عن ابن عمر، أن عثمان رضي الله عنه قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «لا يحلُّ دُمُّ امرئٍ مسلمٍ إلا بإحدى ثلاثٍ: رجلٌ زنى بعد إحصانه فعليه الرِّجْمُ، أو قتلَ عمداً فعليه القَوْدُ، أو ارتدَّ بعد إسلامه فعليه القتلُ»^(١).

الحديث التاسع والثلاثون

وبه إلى أحمد بن شعيب النسائي:

أخبرنا أحمد بن عبد الله بن علي بن سويد بن منجوفٍ وعبد الله بن الهيثم، عن أبي داود، عن شعبة، عن سعيد بن أبي بردة، عن أبيه، عن أبي موسى رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «كُلُّ مسكرٍ حرامٌ»^(٢).

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»: حديث: «كُلُّ شرابٍ أسكرَ فهو حرامٌ» وردَّ من حديثٍ أكثرٍ من ثلاثين صحابياً، وأكثر الأحاديث عنهم جياداً، ومضمونها أن المسكر لا يحلُّ تناوله بل يجب اجتنابه، وقد ردَّ أنس رضي الله عنه الاحتمال الذي جنح إليه الطحاوي، فقال الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه: حدثنا عبد الله بن إدريس: سمعتُ المختار بن فلفل يقول: سألت أنساً رضي الله

(١) هو في «المجتبى» (٤٠٥٧). وفي إسناده مطر الوراق، وهو ضعيف، إلا أنه توبع عند النسائي.

(٢) هو في «المجتبى» (٥٥٩٥).

عنه فقال: نهى رسول الله ﷺ عن المُرْفَتِ، وقال: «كُلُّ مَسْكِرٍ حَرَامٌ»، وقال أنس رضي الله عنه: ما أسكر كثيره فقليله حرام^(١). وهذا سند صحيح على شرط مسلم، والصحابي أعرف بالمراد ممن تأخر بعده^(٢). انتهى.

الحديث الأربعون

وبه إلى أحمد بن شعيب النسائي:

أخبرنا أحمد بن عثمان بن حكيم، حدثنا خالد بن مخلد، حدثني عبد الله بن سليمان الأسمي، عن معاذ بن عبد الله بن حبيب، عن عقبه بن عامر الجهني رضي الله عنه قال: قال لي رسول الله ﷺ: «قل» قلت: وما أقول؟ قال: «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ ﴿فقراهن رسول الله ﷺ ثم قال: «لم يتعوذ الناس بمثلهن، أو: لا يتعوذ الناس بمثلهن»^(٣).

(١) أخرجه أحمد (١٢٠٩٩).

(٢) انظر: «فتح الباري» (١٠/ ٤٤ - ٤٥).

(٣) هو في «المجتبى» (٥٤٣١). وإسناده منقطع بين معاذ بن عبد الله وعقبه بن عامر، بينهما عبد الله بن

خبيب، كما في «المجتبى» (٥٤٣٠).

خاتمة

أخبرنا شيخنا الإمام صفِيُّ الدين أحمد بن محمد المدني قدس سره بسنده السابق إلى أبي بكرٍ أحمد بن خلفٍ الشيرازيِّ، عن الحافظ أبي نُعيم أحمد بن عبد الله الأصبهانيِّ:

حدثنا محمد بن أحمد بن حمدان، حدثنا الحسن بن سفيان.

(ح) وحدثنا أبو أحمد محمد بن أحمد، حدثنا عبد الله بن شيرويه، قال:

حدثنا إسحاق بن إبراهيم، أخبرنا جرير، عن الأعمش، عن مجاهد، عن عبيد بن عمير، عن أبي ذرٍّ رضي الله عنه قال: طلبتُ النبيَّ ﷺ ليلاً، فوجدته قائماً يصلي، فأطال الصلاة ثم قال: «أوتيتُ الليلةَ خمساً لم يُوتها نبيُّ قبلي: أرسلتُ إلى الأحمرِ والأسودِ، ونصرتُ بالرُّعبِ، فِيرْعَبُ العدوُّ وهو مسيرةُ شهرٍ، وجعلتُ لي الأرضُ مسجداً وطهوراً، وأحلتُ لي الغنائمُ ولم تحلَّ لأحدٍ قبلي، وقيل لي: سلْ تُعط، فاخْتبأتها شفاعَةً لأُمَّتي، وهي نائلةٌ لمن لا يُشركُ بالله شيئاً»^(١).

(١) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٢٧٧)، وقال: متن هذا الحديث في خصائص النبي ﷺ ثابت مشهور متفق عليه من حديث يزيد الفقير عن جابر بن عبد الله وغيره، وحديث عبيد بن عمير عن أبي ذرٍ مختلف في سنده، فمنهم من يرويه عن الأعمش، عن مجاهد، عن أبي ذر، من دون عبيد، وتفرد جرير بإدخال عبيد بين مجاهد وأبي ذر عن الأعمش.

أخبرنا شيخنا العارف بالله تعالى صفيُّ الدين أحمد بن محمد المدني قدس سرُّه، عن شيخه أبي المواهب أحمد بن علي بن عبد القدوس القرشي العبَّاسي السَّنَّوِي ثم المدني الصُّوفيِّ قدس سره، عن أبيه أبي الحسن علي بن عبد القدوس الهاشمي العبَّاسي السَّنَّوِي الصُّوفيِّ، عن العارف بالله عبد الوهاب بن أحمد الشَّعراني^(١) الصُّوفيِّ، عن شيخ الإسلام زين الدين زكريا بن محمد الأنصاريِّ الفقيه الصُّوفيِّ، عن العارف بالله شرف الدين أبي الفتح محمد بن أبي بكر بن الحسين العُثماني المِراغيِّ المدنيِّ الصُّوفيِّ، عن القطبِ شرفِ الدين إسماعيل بن إبراهيم الهاشميِّ العُقيليِّ الجَبَرْتِي الزُّبَيْدِي قدس سرُّه، عن المسنِّدِ المعمرِّ أبي الحسن علي بن عمر الواني الصُّوفيِّ، عن أستاذِ التحقيق محيي الدين محمد بن العربي الحاتمي الأندلسيِّ ثم المكيِّ ثم الدَّمشقي الصُّوفيِّ قدس سره، عن القاضي جمالِ الدين عبد الصمد بن محمد الأنصاريِّ الخزرجيِّ الدمشقيِّ، المعروف بابن الحرَّستاني سماعاً عليه بمقصورة الخَضِرِ عليه السلام بغربيِّ جامع دمشق.

(ح) وأخبرنا عالياً شيخنا صفي الدين أحمد بن محمد المدني قدس سرُّه بإجازته من الشمسِ الرَّمليِّ، عن الزَّينِ زكريا، عن العزِّ بن الفُرات، عن محمود بن خليفة المَنبِجِي، عن الحافظ عبد المؤمن بن خلف الدِّمياطيِّ بإجازته العامة من أبي الحسن المؤيِّد بن محمد بن علي المقرِّي الطُّوسي بروايته وابن الحرَّستاني عن محمد بن عيسى الجُلُودي، عن إبراهيم بن محمد بن سفيان المَرُوزِي، عن الإمام أبي الحسن مسلم بن الحجاج القَشِيرِي، قال:

حدثنا يحيى بنُ أيوب وقتيبة بن سعيد وعلي بنُ حجرٍ قالوا: حدثنا إسماعيلُ وهو ابن جعفر، عن العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسولَ الله ﷺ

(١) في (ع): «الشعراوي».

قال: «فُضِّلْتُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ بَسْتٌ: أُعْطِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ، وَأُحِلَّتْ لِي الْغَنَائِمُ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ طَهُورًا وَمَسْجِدًا، وَأُرْسِلْتُ إِلَى الْخَلْقِ كَافَّةً، وَخُتِمَ بِي النَّبِيُّونَ»^(١).

اللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ عَلَى سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الْفَاتِحِ الْخَاتِمِ، الْمُرْسَلِ رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ، وَعَلَى آلِهِ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ وَأَصْحَابِهِ الْهُدَاةِ الْمَهْتَدِينَ، وَعَلَى سَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ، وَالْأَهَمِّ وَصَحْبِهِمُ وَالتَّابِعِينَ، وَعَلَى أَهْلِ طَاعَتِكَ أَجْمَعِينَ، مِنْ أَهْلِ السَّمَاوَاتِ وَأَهْلِ الْأَرْضِينَ، وَعَلَيْنَا مَعَهُمُ بِرَحْمَتِكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ، عَدَدَ خَلْقِكَ، وَرِضَا نَفْسِكَ، وَزِينَةَ عَرْشِكَ، وَمِدَادَ كَلِمَاتِكَ، كُلَّمَا ذَكَرَكَ الذَّاكِرُونَ، وَغَفَلَ عَن ذِكْرِكَ الْغَافِلُونَ.

اللَّهُمَّ انصُرْ مَنْ نَصَرَ الدِّينَ، وَاخْذُلْ مَنْ خَدَلَ الدِّينَ، اللَّهُمَّ اسْتُرْ عَوْرَاتِنَا، وَآمِنْ رَوْعَاتِنَا، اللَّهُمَّ اكْفِنَا مَا أَهَمَّنَا وَمَا لَا نَهْتَمُّ لَهُ، اللَّهُمَّ أَصْلِحِ الرَّاعِي وَالرَّعِيَةَ، بِجَاهِ الْمُصْطَفَى الْحَبِيبِ خَيْرِ الْبَرِيَّةِ ﷺ، آمِينَ.

﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعَزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾

قال المؤلفُ عفا الله عنه: تَمَّ لَيْلَةُ الْأَحَدِ (١٧) مِنْ مُحْرَمِ الْحَرَامِ، مَفْتَحَ سَنَةِ (١٠٨٥)، أَحْسَنَ اللَّهُ فَتَحَهَا، وَعَمَّهَا بِالْخَيْرَاتِ مِنَ الْفَتْحِ وَالنَّصْرِ وَالْأَمْنِ وَالْبَرَكَاتِ. آمِينَ. وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ^(٢).

(١) «صحيح مسلم» (٥٢٣).

(٢) جاء في خاتمة (أ): بلغ مقابلة بمنزل المؤلف أدام الله سلامته، وطرح الله البركة في عمره، وجعله في عافية شاملة، آمين ثم آمين، والحمد لله رب العالمين.

= وجاء في خاتمة (ع): وقع الفراغ من تنميق هذه النسخة يوم الأحد وقت العصر (٩) شوال سنة (١٠٩٣) بظاهر المدينة المنورة، في رباط سيدنا أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه، على يد أقل العباد وأضعفهم وأحوجهم إلى رحمة الرب الرحيم: موسى بن إبراهيم، كان الله له عنه فيما له، وبلغه في الدارين آماله، أمين أمين.

بلغ مقابلة وتصحيحاً يوم الاثنين (١٠) ليلة خلت من شوال سنة (١٠٩٣)، في ظاهر المدينة المنورة على خير ساكنها أفضل الصلاة والسلام عدد خلق الله بدوام الله. أمين.

وجاء في خاتمة (ر): قد وقع الفراغ من تحريره وقت الضحوة الكبرى في اليوم العشرين من شهر شعبان سنة خمس وتسعين وألف على يد الفقير إلى الله الغني، مؤذن إبراهيم بن محمود بن إبراهيم بن سليمان حفثهم الرحمة والرضوان.

مجموع

رسائل العلامة

المقلا الكوراني

برهان الدين إبراهيم بن حسين الكوراني المدني الشافعي
المتوفى سنة ١١٠١ هـ

يضم هذا المجموع عشرين رسالة مختارة من رسائله
التي طبع غالبها أول مرة مقابلة على عدو نسخ خطية

تحقيق وتعليق

محمد بركات

د. علي محمد زهنو سارية فايز عجلوني

المجلد الثاني





مجموع

رسائل العتبات

الملا الكوراني

المتوفى سنة ١١٠١ هـ

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤٢هـ - ٢٠٢٠م

يُمنع طباعة هذا الكتاب أو ترجمته أو تصويره ورقياً أو إلكترونياً

إلا بإذن خطي من الدار الناشرة

تحت المساءلة الدنيوية والأخروية



دار اللباب

للدراسات وتحقيق التراث

DAR-ALLOBAB

Lubab Yazma Eserleri İhya ve İlmi Araştırma Yayınları

بيروت - لبنان

009615813966

0096170112990

www.allobab.com

اسطنبول - تركيا

00905454729850

00902125255551

info@allobab.com



İskenderpaşa mh. Kıztaşı cd. No:7 D:5 Fatih (Özel Fatih Hastanesi Karşısı)

مجموع

رَسَائِلِ الْعِلَامَةِ

المجلد الثاني

بُرْهَانُ الدِّينِ اِبْرَاهِيمَ بْنِ حَسَنِ الكُرْدِيِّ المَدَنِيِّ الشَّافِعِيِّ

المتوفى سنة ١١٠١هـ

يَصُدُّ هَذَا المَجْمُوعُ عَشْرِينَ رِسَالَةً مُخْتَارَةً مِنْ رَسَائِلِهِ
الَّتِي يُطْمَعُ عَالِمُهَا اَوَّلَ مَرَّةٍ مُقَابَلَةً عَلَيَّ عِدَّةِ نُسَخٍ حَظِيَّةٍ

تَحْقِيقًا وَتَعْلِيلًا

محمد بركات

د. علي محمد زهنو سارية فايز عجلاوني

المجلد الثاني

كتاب اللباب

فِي
هَذَا الْمَجَلَدِ

الصفحة

الموضوع

- الرسالة رقم (٥): جناح النجاح بالعوالي الصحاح ٥
- الرسالة رقم (٦): حاشية على نزهة النظر ١٢١
- الرسالة رقم (٧): المسلك الوسط الداني إلى الدر الملتقط للصغاني ٢٧٧
- الرسالة رقم (٨): نشر الزهر في الذكر بالجهر ٤٢٩
- الرسالة رقم (٩): إتحاف المنيب الأواه بفضل الجهر بذكر الله ٥٠٥



الرسالة رقم: (٥) مجموع رسائل
المجلة العلمية
المجلة الكوراني



جَنَاحُ النَّجَاحِ بِالْعَوَالِي الصَّحَاحِ

تَأليفُ العالمة
المجلة الكوراني

طبع محققاً على نسختين فطنتين

تخريج وتعليق
د. علي محمد زينو



دار البنايات



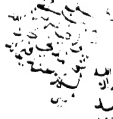
بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
 الحمد لله على الاعمال والقرآن الكريم واشهد ان لا اله الا الله
 الاول الاخر الظاهر الباطن المسمى الجيب واشهد ان سيدنا
 محمدا عبده ورسوله المقرب بتقريبه فكان قاب قوسين
 او ادنى المصطفى الأمين صلى الله عليه وسلم وعلى اله الطهارين
 وصحبه الاخيار صلاة وسلاما فأبقي الهيكات على اهل بيته
 الطاهرين وولد امير المؤمنين ابي عبد الله عليه السلام
 الذي بروفة الاحاديث بالاسانيد المتصلة ثقة العرفي
 المنزل على طه الامناء وعين خيرا لعلماء الذين هم وريثة
 الانبياء صلوات الله عليهم وسلامه على الابدوام
 من رب الارض والسماة كان من اولي هذا الشأن قدما
 اختص بجزيل الالهام والاحسان وقد ورد في قوله الى
 صلواته عليه وسلم وفاده شرفا له به من حديث ابي
 هريرة رضي الله عنه عند البيهقي بسند جيد ان الله اذا
 اتم عمل عبده يحب ان يري اثر لثقتة عليه فاجبت تجميع
 أربعين حديثا من العرفاني المصالح بتوفيقه الوهاب
 عفيف الاثر ويطا ان يكون عند الله التكميل عليه ومن
 مشكور السمع وصحاح الآثار ومن الوسائل المختصرة
 اذ كان شفا عنه صاحب الوصلة سيدنا محمد المصطفى
 صلى الله عليه وسلم وعلى اله واصحابه وورثته انزاله واطراف
 النهار والله المستعان الترتيب العليم واحول كل قوة الخ
 بالله الصلي الملتزمة تنويرها تنويرها لئلا يفتقر للفت
 حتى يبلغ العلم والهدى من غير قييد بالاربعين ففي

الصحيحين

الصحيحين من حديث ابو بكره تميم بن الحارث القوسي
 انه عن ابي النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يتبع الفاشق هذا
 الغائب فلعل يظن من يتبعه يكون ويعلم من يتبعه من
 سعده وورده الخرافة في جملة الودع والخرفان المغايري
 وسلم في كتاب الفيات واوردته البخاري في باب اللطاة ايام
 من في كتاب الحج بلطف النبي صلى الله عليه وآله في قوله
 من سامع وعبدان من اجلة بلطف النبي صلى الله عليه وآله في قوله
 زب يتبعه يتبعه او عليه من سامع ورضع وعادوه صلى
 الله عليه وسلم بالفرقة ليرجع حديثا قبله كما سمعته في
 جامع الترمذي عن ابن مسعود رضي الله عنه قال سمعت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الله امر سبع مائة من خلقه
 كما سمعته في حديثه او من سامع قال الترمذي هذا حديث
 حسن صحيح ورواه ايضا من حديث ابن مسعود رضي الله عنه
 وخصته بلطف تضراره امر سبع مائة من خلقه حتى يتبعه
 غيره فرب حامل فقه الى من هو افقه منه ورب حامل فقه
 ليس بفقيه ورواه ايضا من حديث ابن مسعود رضي الله عنه
 بلطف تضراره امر سبع مائة من خلقه وحفظها ويبلغها فرب
 حامل فقه الى من هو افقه منه في الفصح ابن جرير الطبري
 ثم اكل في الفصح المبين قال بعضهم ان لا يفتي في وجهه اهل
 الهدى نضرة وجهه لا يفتي الا في اعداءه اجبت انتهى
 في ذرية اللطاة بالرحمة لرواة الاحاديث والسنن وهم سبل
 الله عليه وسلم خلفاء في العلم الاوسط للعرفاني عن ابي
 رضي الله عنه قال سمعت علي بن ابي طالب رضي الله عنه يقول

مكتبة فاضل باشا (ف)

جذب النجاح : العرفاني الفصح



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
 الحمد لله على الاعمال والقرآن الكريم واشهد ان لا اله الا الله
 الاول الاخر الظاهر الباطن المسمى الجيب واشهد ان سيدنا
 محمدا عبده ورسوله المقرب بتقريبه فكان قاب قوسين
 او ادنى المصطفى الأمين صلى الله عليه وسلم وعلى اله الطهارين
 وصحبه الاخيار صلاة وسلاما فأبقي الهيكات على اهل بيته
 الطاهرين وولد امير المؤمنين ابي عبد الله عليه السلام
 الذي بروفة الاحاديث بالاسانيد المتصلة ثقة العرفي
 المنزل على طه الامناء وعين خيرا لعلماء الذين هم وريثة
 الانبياء صلوات الله عليهم وسلامه على الابدوام
 من رب الارض والسماة كان من اولي هذا الشأن قدما
 اختص بجزيل الالهام والاحسان وقد ورد في قوله الى
 صلواته عليه وسلم وفاده شرفا له به من حديث ابي
 هريرة رضي الله عنه عند البيهقي بسند جيد ان الله اذا
 اتم عمل عبده يحب ان يري اثر لثقتة عليه فاجبت تجميع
 أربعين حديثا من العرفاني المصالح بتوفيقه الوهاب
 عفيف الاثر ويطا ان يكون عند الله التكميل عليه ومن
 مشكور السمع وصحاح الآثار ومن الوسائل المختصرة
 اذ كان شفا عنه صاحب الوصلة سيدنا محمد المصطفى
 صلى الله عليه وسلم وعلى اله واصحابه وورثته انزاله واطراف
 النهار والله المستعان الترتيب العليم واحول كل قوة الخ
 بالله الصلي الملتزمة تنويرها تنويرها لئلا يفتقر للفت
 حتى يبلغ العلم والهدى من غير قييد بالاربعين ففي

المكتبة البديعية (ب)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَقْدَمَةُ التَّحْقِيقِ

الحمد لله الذي تُشرق بتوفيقه شمسُ الفلاح، ويطيّرُ بتيسيره «جَنَاحُ النِّجَاحِ»،
والصلاة والسلام على مَنْ فَتَحَتْ لَنَا سُنَّتَهُ بَابَ الصَّلَاحِ، وَسَبَتْ قُلُوبَ الْمُحَدِّثِينَ
أَحَادِيثُهَا الحِسانَ المِلاحَ، فَحَرَّصُوا عَلَى الظَّفَرِ مِنْهَا «بالعوالي الصّاح».

وبعد:

فإن هذا الكتاب المُسمّى «جَنَاحُ النِّجَاحِ بِالْعَوَالِي الصّاح» أو «لوامع اللآلي
في الأربعين العوالي»^(١) هو من أنفَسِ ما خَطَّتْ يَمِينُ العَلامَةِ بُرْهانَ الدِّينِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ
حَسَنِ الكُورَانِيِّ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى، أْبْرَزَ فِيهِ عَنَايَتَهُ الوَثِيقَةَ، وَخَبِرَتَهُ اللِّصِيقَةَ،
بِحَدِيثِ النَّبِيِّ المَعْلَمِ، ﷺ.

فبعَدمَا قَدَّمَ الكُورَانِي - رَحِمَهُ اللهُ - لِهَذَا الكِتَابِ بِمَقْدَمَةٍ فِيهَا تَنْبِيهَاتٌ: الأَوَّلُ
فِي شَرَفِ أَصْحَابِ الحَدِيثِ وَطُرُقِ حَدِيثِ «مَنْ حَفِظَ عَلَيَّ أُمَّتِي أَرْبَعِينَ حَدِيثًا»،
وَالثَّانِي فِي إِسْنَادِهِ المَوْصِلِ إِلَى الأَحَادِيثِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي تَضَمَّنَتْهَا رِسَالَةُ «النَّادِرِيَّاتِ

(١) يُنظَرُ: «فَهْرَسُ الفَهْرَسِ» لِلعَلامَةِ الكِتَابِيَّ (١/ ٣١٢) وَ(١/ ٥١٢).

ووصفه بقوله: مفيد جداً لطالب هذا الشأن، أتمه سنة ١٠٨٣، وعندني نسخةٌ منه أخذت من النسخة
التي أرسلها المؤلف برسم الهدية إلى الشيخين عبد الرحمن ومحمد ابني عبد القادر الفاسي
وأجازهما به.

في العشاريات» للإمام السيوطي، وكان التنبيه الثالث في بعض مناقب الإمام البخاريّ وكتابه «الجامع الصحيح»، ثم في أسانيد الكورانيّ - رحمه الله - إلى «صحيح البخاري»، ثم ساق - بهذه الأسانيد - أربعين حديثاً من رُباعيات البخاريّ من رواية الفِرْبَرِيِّ الْمُتَّصِلَةِ بِالسَّمَاعِ.

ثم جاءت بعد ذلك خاتمةٌ جليلةٌ لهذا الكتاب فيها تنبيهان: الأوّل في الأحاديثِ الاثنينِ والعشرينِ الثَلَاثِيَّاتِ في «صحيح البخاريّ»، والثاني في واحدٍ وعشرين حديثاً مما تيسّر للمصنّف - رحمه الله - من الأحاديثِ المُسَلَّسَةِ بِرِجَالِ التَّصَوُّفِ، ثم أوردَ المؤلِّفُ قَبْلَ خَتَمِهِ الكِتَابِ دَعَاءَ خَاتَمَةِ المَجْلِسِ للشيخِ مُحْيِي الدِّينِ ابنِ عربيّ.

وقد تجلّت في هذا الكتابِ مَهَارَةُ الكورانيّ - رحمه الله تعالى - في علومِ السُّنَّةِ المَشْرِفَةِ، وَسَعَةُ اِطْلَاعِهِ عَلَى دَقَائِقِ مِنْ مَسَائِلِ عِلْمِ مُصْطَلِحِ الحَدِيثِ، وَتَبَحُّرِهِ فِي عِلْمِ الرِّجَالِ؛ حَيْثُ يَلْفُتُ النِّظَرَ قِيَامُهُ بِإِقْحَامِ مَعْلُومَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ مُتَعَلِّقَةٍ بِرِجَالِ كَثِيرٍ مِنَ الأَسَانِيدِ الَّتِي يَسُوقُهَا؛ مِثْلَ سِنِيِّ الوِلَادَةِ وَالوَفَاةِ وَالنَّسَبِ المُخْتَلِفَةِ.

وقد جاد اللهُ المولى، على الضعيفِ المولى، بِتَحْقِيقِ هَذَا الكِتَابِ عَنْ نُسَخَتَيْنِ خَطِّيَّتَيْنِ، الأُولَى: نَسْخَةٌ مَكْتَبَةُ فَاضِلِ بَاشَا فِي اسْطَنْبُولِ تَحْتَ رَقْمِ (٢٧٩) وَرَمَزَتْ لَهَا ب (ف)، وَالثَّانِيَّةُ: نَسْخَةٌ المَكْتَبَةِ البَدِيعِيَّةِ، وَرَمَزَتْ لَهَا ب (ب)، وَالأَجَلَ حَلٌّ مُشْكِلَاتٍ بَعْضِ المَوَاضِعِ اليَسِيرَةِ مِنْهُ قَمْتُ بِالاسْتِنَاسِ بِنُسْخَةٍ ثَالِثَةٍ لَهُ هِيَ نَسْخَةٌ مَكْتَبَةُ الأَحْقَافِ، وَقَدْ خَرَّجْتُ الأَحَادِيثَ المَسْوَاقَةَ مَخَارِجَهَا المَذْكُورَةَ، أَوْ مِنْ أَقْرَبِ مَخَارِجِهَا غَيْرِ المَذْكُورَةَ، دُونَ تَوْسِيعِ طَوِيلِ الدَّلِيلِ، أَوْ اسْتِقْصَاءِ قَلِيلِ النَّيْلِ، وَاللهِ الحَمْدُ وَالفَضْلُ وَالمِنَّةُ، وَأَسْأَلُهُ لِي وَلِلْمُؤَلِّفِ وَالنَّاشِرِ وَالقَارِئِ أَنْ يَبْعَثَنَا يَوْمَ القِيَامَةِ فِي خُدَامِ السُّنَّةِ.

بعد ذلك كله....

هذا الذي بين يديك - أيها القارئ الكريم - هو كتاب «جناح النَّجَاح بالعوالي الصَّحاح» أو «لوامع اللآلي في الأربعين العوالي» للعلامة بُرْهان الدين إبراهيم بن حسن الكوراني الشافعي (ت ١١٠٢ هـ) عليه رَحْمَاتُ الله.

أضعه تحتَ نظرِ الراغب، وبين يدي الطالب، ومن أجلِ تقديمه مخدومةً الخدمة اللائقة، شمَّرتُ عن ساعد الجدِّ، وبذلتُ وافرَ الجهد، فأسهرتُ لذلك الليالي، وأضنيتُ فكري وبالي؛ فإن أصبتُ وأحسنْتُ؛ فالفضلُ لله - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - مُبتدأً ومُختتماً، ومنه التوفيق، وبيده التمام والتحقق.

وإن كان غير ذلك؛ فمِن قُصوري ونقصي، ومما جنته يداي، وأسأل الله على ذلك أن يجودَ بالعُفْرِ، ويحبوني بالصَّفْح، وأرجو ممن يطلُّع على زلَّةٍ أو خَطْأَةٍ أن يتفَضَّلَ بالعُذْر، ويتكرَّم بالنُّصْح.

وأما عملي في كتابي هذا، فيصحُّ فيه وفي غيره ما كتبه القاضي عبد الرحيم البيساني، إلى العماد الأصبهاني، مُعتذراً عن كلام استدركه عليه: «إني رأيتُ أنَّه لا يكتب إنسانُ كتاباً في يومه إلا قال في غده: لو غيَّرَ هذا لكان أحسن، ولو زيدَ هذا لكان يُستحسن، ولو قدَّم هذا لكان أفضل، ولو تُرِكَ هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، ودليلٌ على استيلاء النقص على جملة البشر»^(١).

والله أعلم

وصلَّى اللهُ على سيدنا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين وسلِّم

المحقق

(١) يُنظر: «كشف الظنون» لحاجي خليفة (١/ ١٨)، و«أبجد العلوم» لصديق حسن خان القنوجي



[خطبة الكتاب]

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه إياه نستعين

الحمدُ لله العليُّ الأعلى الوليُّ القريب، وأشهدُ أن لا إلهَ إلا اللهُ الأوَّلُ الآخِرُ
الظاهرُ الباطنُ السميعُ المُجيب، وأشهدُ أن سيدنا مُحَمَّدًا عبدُ اللهِ ورسوله المقربُ
بتقريب ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾ [النجم: ٩] المصطفى الحبيب، ﷺ وعلى آله
الأطهار، وصحابتِهِ الأخيار، صلاةً وسلاماً فائِضِي البركات على العالي والنازل
بدوام الله المجيد الرقيب.

أما بعد:

فلما كان المُحدِّثون الذين يروون الأحاديثَ بالأسانيد المُتَّصِلة نقلة الوحي
المُنزَل على سيد الأُمَماء، ومن خيار العُلَماء الذين هم ورثة الأنبياء، صلواتُ اللهُ
عليه وعليهم وسلامُهُ على الدَّوام من ربِّ الأرض والسما، كان من وُفَّق لهذا
الشأن، قد اختَصَّ بجَزِيل الإنعام والإحسان.

وقد ورد مرفوعاً إلى النَّبِيِّ ﷺ وزادَهُ شرفاً لديه - من حديث أبي هُرَيْرَةَ -
رضي اللهُ عنه - عند البيهقيِّ بسندٍ جيِّدٍ: «إن اللهُ إذا أنعمَ على عبدٍ يحبُّ أن يرى أثرَ
النَّعمة عليه»^(١).

(١) رواه البيهقي - بهذا اللفظ - في «شعب الإيمان» (٥٧٩١).

فأحببتُ تخريجَ أربعين حديثاً من العوالي الصحاح بتوفيق الله الوهابِ مُفيضِ
الأنوار؛ رجاءً أن يكونَ عند الله الشكورِ الحميدِ من مَشكورِ السَّعيِّ ومَحابِّ الآثارِ،
ومن الوسائلِ المُتَّجَةِ إدراكَ شفاعَةِ صاحبِ الوسيلةِ سيدنا مُحَمَّدٍ المصطفى
المختارِ، ﷺ وعلى آلِهِ وأصحابِهِ وورثَتِهِ آناءَ الليلِ وأطرافِ النهارِ، واللهِ المستعانُ
القويُّ العليمُ، ولا حولَ ولا قوةَ إلا باللهِ العليِّ العظيمِ.

مقدمة

فيها تنبيهات:

[التنبيه الأول]: [في الحث على تبليغ العلم]

قد صحَّ الحثُّ على تبليغ العلم والحديث من غير تقييد بالأربعين.

ففي «الصحيحين» من حديث أبي بكرَةَ نُفَيْعِ بْنِ الْحَارِثِ الثَّقَفِيِّ - رضي الله عنه - أن النَّبِيَّ ﷺ قال: «أَلَا لِيُبَلِّغَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ، فَلَعَلَّ بَعْضَ مَنْ يَبْلُغُهُ يَكُونُ أَوْعَى لَهُ مِنْ بَعْضِ مَنْ سَمِعَهُ». وأورده البُخَارِيُّ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ فِي آخِرِ كِتَابِ الْمَغَازِي، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الدِّيَاتِ^(١).

وأورده البُخَارِيُّ فِي بَابِ الْخُطْبَةِ أَيَّامَ مَنْى مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ بِلَفْظٍ: «فَلِيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ، فَرُبَّ مُبَلِّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ»^(٢).

وعند ابن ماجه بلفظ: «لِيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ؛ فَإِنَّهُ رَبُّ مُبَلِّغٍ يَبْلُغُهُ أَوْعَى لَهُ مِنْ سَامِعٍ»^(٣).

وقد صحَّ دَعَاؤُهُ ﷺ بِالنُّضْرَةِ لِمَنْ سَمِعَ حَدِيثًا فَبَلَّغَهُ كَمَا سَمِعَهُ، فِي «جَامِعِ

(١) «صحيح البخاري» (٤٤٠٦)، و«صحيح مسلم» (١٦٧٩) (٢٩).

(٢) «صحيح البخاري» (١٧٤١).

(٣) «سنن ابن ماجه» (٢٣٣).

الترمذي»، عن ابن مسعود - رضي الله عنه - قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ: «نَصَرَ اللهُ امرأً سمعَ منا شيئاً فبَلَّغَهُ كما سَمِعَهُ، فَرَبَّ مُبَلِّغٍ أَوْعَى من سامعٍ». قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح^(١).

ورواه أيضاً من حديث زيد بن ثابتٍ مرفوعاً وحسنه بلفظ: «نَصَرَ اللهُ امرأً سمعَ منا شيئاً فحفظه حتى يُبَلِّغَهُ غيرَه، فَرَبَّ حَامِلٍ فَقِهِ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ، وَرَبَّ حَامِلٍ فَقِهِ لَيْسَ بِفَقِيهِ»^(٢).

ورواه أيضاً من حديث ابن مسعود - رضي الله عنه - بلفظ: «نَصَرَ اللهُ امرأً سمعَ مقالتي فوعاها وحفظها وبلَّغها، فَرَبَّ حَامِلٍ فَقِهِ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ»^(٣).

قال الشيخ ابن حجر الهيثمي^(٤) ثم المكي في «الفتح المبين»: قال بعضهم: إني لأرى في وجوه أهل الحديث نُصرةً وجمالاً؛ لهذا الحديث؛ لأنها دعوة أُجيبَت. انتهى^(٥).

وقد وردَ الدعاءُ بالرحمة لرواة الأحاديث والسنة، وسماهم ﷺ «خلفاء».

ففي «المعجم الأوسط» للطبراني عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: سمعتُ عليَّ بن أبي طالب - رضي الله عنه - يقول: قال رسولُ الله ﷺ: «اللَّهُمَّ ارْحَمْ

(١) «سنن الترمذي» (٢٦٥٧)، وقوله: «حسن» ليس في (ب).

(٢) «سنن الترمذي» (٢٦٥٦).

(٣) «سنن الترمذي» (٢٦٥٨).

(٤) في النسختين: «الهيثمي» بالثاء، وهو خطأ.

(٥) يُنظر: «الفتح المبين بشرح الأربعين» لابن حجر الهيثمي (ص: ١١٠).

وهذا القول هو للإمام الكبير سفيان بن عيينة؛ أخرجه الحاكم في «المدخل إلى كتاب الإكليل» (ص: ٢٨ - ٢٩)، والخطيب البغدادي في «شرف أصحاب الحديث» (ص: ١٩).

خُلَفَائِي»، قلنا: يا رسولَ الله، مَنْ خُلَفَاؤُكَ؟ قال: «الذين يأتون بعدي يروون أحاديثي وسُنَّتِي ويُعلِّمونها الناسَ»^(١).

[التبليغ بقيد أربعين حديثاً]

وأما التبليغُ بقيد أربعين حديثاً فقد ورد الحثُّ عليه بحديثٍ قال في «الفتح المبين» عن الحافظ أبي طاهر السلفي: إنه روي من طرق وثقوا بها، وركنوا إليها، وعرفوا صحَّتها، وعولوا عليها.

قال: واعتُرض بأنه ليس في جميع طرقه ما يقوم به الحُجَّة؛ إذ لا يخلو طريقٌ منها أن يكون فيها مجهولٌ، أو معروفٌ مشهورٌ بالضعف.

قال: وأجاب عنه المُنذِرِيُّ بأنه يُمكنُ أن يكون سلكٌ في ذلك مَسَلَكٌ مَنْ رأى أن الأحاديثَ الضعيفةَ إذا انضَمَّ بعضُها إلى بعضٍ أحدثَ قوَّة. انتهى ملخصاً^(٢).

وحاصلُ الجواب: أنَّ ضعفَ الحديثِ باعتبارِ انفرادِ كلِّ طريقٍ منها لا يُنافي قوَّته باعتبارِ انضمامِ بعضِ الطُّرُقِ إلى بعض.

(١) رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٥٨٤٦) عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: سمعت رسول الله ﷺ... بنحوه.

قال الحافظ الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ١٢٦): فيه أحمد بن عيسى بن عبد الله الهاشمي، قال الدارقطني: كذاب.

وأخرجه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل بين الراوي والواعي» (٢)، والخطيبُ البغدادي في «شرف أصحاب الحديث» (ص: ٣٠) عن ابن عباس عن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما، وفي إسنادهما أحمد بن عيسى بن عبد الله المذكور.

(٢) يُنظر: «الفتح المبين بشرح الأربعين» لابن حجر الهيثمي (ص: ١٠٦).

فقد قال الحافظ ابن حجر في «قوة الحجاج»^(١): إن الحديث المقبول عند أهل الحديث: ما اتصل سنده، وعُدَّتْ رجاله، أو اعتَصَدَ بعضُ طرقه ببعضٍ حتَّى تحصل القوةُ بالصورة المجموعة، ولو كان كلُّ طريقٍ منها لو انفردت لم تُكُنْ قويَّةً.

قال: وهذا يُظهر عُذر أهل الحديث في تكثيرهم طرقَ الحديث الواحد لِيُعْتَمَدَ عليه؛ إذ الإعراضُ عن ذلك يستلزمُ تركَ الفقيهِ العملَ بكثيرٍ من الأحاديث اعتماداً على ضعفِ الطريق التي اتَّصَلتْ إليه. انتهى^(٢).

وقال في «القول المسدّد»: إن كثرةَ الطُّرق - إذا اختلَّفت المخرَجُ - تزيدُ المتن قوةً، وإن كان في روايةِ الحديث مَنْ لا يُعرَفُ حاله. انتهى^(٣).

وهذا الحديثُ كذلك؛ لوروده من حديثِ جماعةٍ من الصحابة من طرقٍ مختلفة، فيكون داخلياً في حدِّ الحسن لغيره عند الترمذي.

فقد قال في «كتاب العِلل»: كلُّ حديث يُروى لا يكون في إسناده مَنْ يُتَّهَمُ بالكذب، ولا يكونُ الحديثُ شاذاً، ويُروى من غير وجهٍ نحو ذلك، فهو عندنا حديثٌ حسنٌ. انتهى^(٤).

وهذا الحديثُ كذلك؛ لأنَّ أحداً من رواته لم يُذكَرْ بأنه مُتَّهَمٌ بالكذب، بل

(١) في هامش (ف): «قوة الحجاج في عموم المغفرة للحجاج اسم كتاب للحافظ ابن حجر».

(٢) يُنظر: «قوة الحجاج» للحافظ ابن حجر العسقلاني (ص: ١٩).

(٣) يُنظر: «القول المسدّد في الذبِّ عن مسند أحمد» للحافظ ابن حجر العسقلاني (ص: ٣٨).

(٤) يُنظر: «العلل الصغير» للترمذي مُلْحَقاً بـ«سُننه» (٥ / ٧٥٨).

ضعفه لسوء حفظه^(١)، وهو مُنجَبَرٌ بتعدُّد الطرق، وليس شاذًّا، والحديث الحسنُ محتجٌّ به كالصحيح، وإن كان دونه في الرتبة.

وقد وقع لنا من حديث عليٍّ ومُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنهم، فلنوردُها بأسانيدِها تبرُّكاً برجالِ السند، فعند ذِكْرِ الصالحين تنزَّلَ الرحمةُ، وفي^(٢) «الدر المنثور» عن سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ أَنَّهُ فَسَّرَ «الصالحين» في قوله تعالى: ﴿وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ﴾ [النساء: ٦٩] بأنهم أهل الحديث. انتهى^(٣).

[حديث الأربعين عن عليٍّ رضي الله عنه]

أما حديثُ عليٍّ، فأخبرنا به شيخنا العارفُ بالله صفي الدين أحمدُ بن مُحَمَّدِ الأنصاريِّ المَدَنِيِّ قُدَّسَ سِرُّهُ، عن شيخه أبي المواهب أحمد بن عليٍّ بن عبد القدوس العَبَّاسِيِّ السَّنَّائِيِّ ثم المَدَنِيِّ قُدَّسَ سِرُّهُ، بإجازته العامة من عبد الرحمن بن عبد القادر بن عبد العزيز بن فَهْدِ المَكِّيِّ، عن عمِّه المُحدِّثِ الرَّحَّالِ جَارِ اللهِ بن عبد العزيز بن فَهْدِ، عن والده الحافظ عبد العزيز بن الحافظ النجمِ عُمَرَ بن التَّقِيِّ مُحَمَّدِ بن فَهْدِ المَكِّيِّ، بسماعه على الشيخة المُكثِّرة أم الفضل هاجرِ ابنة المُحدِّثِ شرف الدين مُحَمَّدِ بن مُحَمَّدِ المَقْدِسِيِّ، بسماعها^(٤) على الشهابِ أحمد بن الحسن السُّويداويِّ: أنا الخطيبُ أبو عبد الله مُحَمَّدُ بن علي الأنصاريِّ

(١) لا يُسَلَّمُ للمصنَّف - رحمه الله تعالى - هذا الكلام في جميع أسانيد حديث الأربعين حديثاً، ففي بعض طُرُقِهِ مَتَّهَمُونَ ومتروكون بلا خلاف.

(٢) «و» ليس في (ب).

(٣) ليس ما ذكر في مطبوع «الدر المنثور بالتفسير بالمأثور» للإمام السيوطي، وقد أسنده إلى سفیان بن عيينة أبو إسماعيل الهرويُّ في «ذمَّ الكلام وأهله» (٩٣٧).

(٤) في (ب): «بسماعه».

عُرِفَ بِابْنِ السُّكَّرِيِّ: أَنَا جَدِّي الْخَطِيبُ فخر الدِّين عبد العزيز بن عبد الرحمن: أَنَا
المشايخ الثلاثة:

أبو بكرٍ أحمدُ بنُ أبي نصرٍ بن أحمد الصَّبَّاحِ الخرقِيُّ، وأبو الفُتُوحِ داوُدُ وأختُه
رقيَّةٌ وُلِدَا الحافظِ أبي أحمد^(١) مَعَمَرِ بن عبد الواحدِ القُرَشِيِّ، قال الأول: أَنَا أبو
بكرٍ عتيقُ بن الحسينِ الرُّوَيْدِشْتِيِّ^(٢)، وقال الآخَران: أخبرتنا أمُّ البهاءِ فاطمةُ ابنةُ
مُحَمَّدِ بن أحمدَ البَغْدَادِيِّ قالوا^(٣): أَنَا الشَّيْخُ أبو عُثْمَانَ سَعِيدُ بنُ أحمدَ بنِ نُعَيْمِ
العِيَّارِ^(٤) الصُّوفِيِّ.

ح وأنا عالياً بدرجتين شيخنا الإمامُ صفيُّ الدِّين أحمدُ بنُ مُحَمَّدِ المَدَنِيِّ قُدَّسَ
سِرُّه، بإجازته العامة من الشمس محمد بن أحمد الرَّمْلِيِّ، عن الزَّينِ زَكَرِيَّا، عن العزِّ
عبد الرحيم [ابن] الفرات^(٥)، عن أبي الثناء محمود بن خليفة المنبجي، عن الحافظ
شرف الدين عبد المؤمن بن خَلْفِ الدِّمِيَّاطِيِّ، عن أبي الحسن علي بن إبراهيم بن
خَشْنَامِ بن أحمد الكُرْدِيِّ الحَمِيدِيِّ الحَلْبِيِّ الحَنْفِيِّ الفقيه، عن أبي الفُتُوحِ داوُدِ بن

(١) في (ب): «ابن أحمد».

(٢) في هامش (ف): «رويدشت قرية بأصبهان. لب اللباب». اهـ. وكذا في هامش (ب) دون الكلمة
الأخيرة.

قلت: يُنظر: «لب اللباب في تحرير الأنساب» للسيوطي (ص: ١٢٠).

(٣) القائلان هما: الرويدشتي وأم البهاء فاطمة.

(٤) في هامش (ف): «عار الرجل: ذهب وجاء، والعيار: الذكي الكثير التَطَوُّفِ. قاموس». اهـ.

قلت: يُنظر: «القاموس المحيط» (ص: ٤٤٧).

(٥) هو العلامة قاضي المسلمين، عزَّ الدِّين عبد الرحيم بن ناصر الدِّين مُحَمَّدُ بن عزِّ الدِّين عبد الرحيم،
ابنُ الفُراتِ، المِصْرِيِّ، الحَنْفِيِّ، (ت ٨٥١هـ). يُنظر: «الضوء اللامع» (٤ / ١٨٦).

الحافظ مَعْمَر بن عبد الواحد بن فَاخِرِ القُرَشِيِّ: أَخْبَرْنَا أُمَّ البِهَاءِ فاطمةُ بنتُ محمد بن أبي [سَعِدٍ أَحْمَدَ، عن] سَعِيدِ بنِ أَبِي سَعِيدٍ أَحْمَدَ العِيَّارِ^(١) قال:

أنا الإمامُ أبو بكرٍ مُحَمَّدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ زَكَرِيَّا الجَوْزَقِيِّ الشَّيبَانِيِّ في شهور سنة (٣٨٨)^(٢) قال: أنا مُحَمَّدُ بنُ الحسنِ بنِ يحيى بنِ الأشعثِ إِمْلَاءً بِيُخَارِي^(٣): أنا أبو إسحاقَ إبراهيمُ بنُ مُحَمَّدِ البَغْدَادِيِّ: ثنا عبد الله بنُ أحمد بنِ عامرٍ الطائِيّ: ثني أبي: ثني عليُّ بنِ موسى: ثني أبي موسى بنُ جَعْفَرٍ: ثني أبي جَعْفَرُ بنُ مُحَمَّدٍ: ثني أبي مُحَمَّدِ بنِ علي: ثني أبي عليُّ بنُ الحُسَيْنِ: ثني أبي الحُسَيْنِ بنِ علي: ثني أبي عليُّ بنُ أبي طالب - رضي الله عنه - قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ:

«مَنْ حَفِظَ عَلَى أُمَّتِي أَرْبَعِينَ حَدِيثًا يَنْتَفِعُونَ بِهَا بَعَثَهُ اللهُ - عَزَّ وَجَلَّ - يَوْمَ القِيَامَةِ فقيهاً عالماً»^(٤).

(١) من تحويل الإسناد إلى هنا مصحح عليه في هامش (ب).

(٢) في هامش (ف): «جوزق كجعفر قرية بنيسابور وبهرات أيضاً». وكذا في هامش (ب) دون الكلمة الأخيرة.

قلت: يُنظر: «لب اللباب في تحرير الأنساب» للسيوطي (ص: ٧١).

وفي شوال من هذه السنة مات الجوزقي عَنِ اثنتين وثمانين سنة؛ كما في ترجمته في «تاريخ الإسلام» (٨ / ٦٤١).

(٣) كذا اسمه في هذا الإسناد نفسه في «الأربعين» لصدر الدين الحسن بن محمد البكري (ص: ٢٩)، بروايته عن رقية بنت معمر، عن أم البهاء، عن العيار، عنه به! ويترجح لدي - والله أعلم - أنه محمد بن محمد بن الحسن بن الأشعث، أبو أحمد النَّسْفِيُّ الفقيه، قاضي بخارى، (ت ٣٧٩هـ) الذي ترجمه الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٨ / ٤٧١) وقال: كان مسند تلك الديار.

(٤) أورد هذا الحديث ابنُ الجوزي في «العلل المتناهية في الأحاديث الواهية» (١ / ١١١) عن أبي القاسم عبد الله بن أحمد بن عامر الطائي بهذا الإسناد والمتن، ثم قال: قال الحفاظ: هذا عبدُ اللهِ بنُ أحمد يروي عن أبيه عن أهل البيت نسخة باطلة.

[حديث الأربعين عن ابن عباس رضي الله عنهما]

وأما حديثُ ابنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، فأخبرنا به شيخنا الإمامُ صفِيُّ الدِّينِ أحمدُ بنُ مُحَمَّدِ المَدَنِيِّ - قُدَّسَ سِرُّهُ - بإسناده السابق إلى الجوزقيّ قال:

أنا أبو حاتمِ مكيُّ بنُ عبدانَ بنِ مُحَمَّدٍ: ثنا مُحَمَّدُ بنُ عَقِيلِ بنِ خُوَيْلِدٍ: ثنا الحسنُ بنُ قُتَيْبَةَ الخُزَاعِيّ المَدَائِنِيِّ: ثنا عبدُ الخالقِ بنُ المنذرِ، عن ابنِ أبي نَجِيحٍ، عن مُجاهِدٍ، عن ابنِ عَبَّاسٍ - رضي الله عنهما - قال: قال رسولُ اللَّهِ ﷺ:

«مَنْ حَفِظَ عَلَى أُمَّتِي أَرْبَعِينَ حَدِيثًا بَعَثَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فقيهاً عالماً»^(١).

ح وبه إلى الجوزقيّ: أنا أبو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بنُ عمرو البَحْتَرِيُّ السِّدَّارِيُّ^(٢) ببغداد: ثنا مُحَمَّدُ بنُ أحمدَ بنِ يزيدَ الرِّياحِيّ^(٣): ثنا أحمدُ بنُ العوامِ الرِّياحِيّ: ثنا جُنَيْدُ بنُ مُدْرِكٍ، عن ابنِ جُرَيْجٍ، عن عطاء، عن ابنِ عَبَّاسٍ - رضي الله عنهما - أن رسولَ اللَّهِ ﷺ قال:

«مَنْ حَفِظَ عَلَى أُمَّتِي أَرْبَعِينَ حَدِيثًا مِنَ السُّنَّةِ كُنْتُ لَهُ شَفِيعاً يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٤).

(١) رواه ابنُ الجوزيِّ في «العلل المتناهية» (١ / ١١٦) بإسناده إلى الجوزقيّ به، ثم ذكر (١ / ١٢٠) أن فيه الحسن بن قتيبة؛ قال الدارقطني: متروك الحديث. اهـ. وقال الإمامُ الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٢ / ٥٤٣) في ترجمة عبد الخالق بن عبد المنذر: عن ابن أبي نجيحٍ بحديث: «من حفظ على أمتي أربعين حديثاً»، لا يُعرف، تفرد عنه الحسن بن قتيبة. وقال عن الحسن في ترجمته (١ / ٥١٩): هالك! وذكر له - بهذا الإسناد - عن ابن عباسٍ مرفوعاً: «من تمسك بستني عند فساد أمتي فله أجرُ مئة شهيد».

(٢) في هامش (ف): «بائع السدر».

(٣) في هامشي (ف) و (ب): «الرياح: بطن من تميم، ومن جرم أيضاً، ومحلة بالبصرة. لب». قلت:

يُنظر: «لب اللباب» للسيوطي (ص: ١٢٠).

(٤) لم أجده بهذا الإسناد عن ابن جريج، وهو برواية إسحاق بن نجیح الملقب عنه عند ابن عديّ =

[حديث الأربعين عن أنس رضي الله عنه]

وأما حديث أنس رضي الله عنه، فأخبرنا به شيخنا الإمام - قُدَّسَ سِرُّهُ - بالسند إلى الجوزقي: أنا أبو الحسن عليُّ بن مُحَمَّد بن سَخْتَوِيَه: ثنا عُبيد الله بن اللَّيث المَرَوَزِيُّ: ثنا زيد بن حُرَيْشِ الأَهْوَازِيِّ^(١): ثنا عبد الله بن خِرَاشٍ؛ هو ابن حَوْشَب [بن يزيد]^(٢) بن رُوَيْمِ أبو جَعْفَرِ الشَّيْبَانِيِّ الكُوفِيِّ، عن العَوَّامِ بن حَوْشَب؛ هو أبو عيسى الشَّيْبَانِيُّ الوَاسِطِيُّ أخو خِرَاشِ بن حَوْشَب، عن إبراهيم التَّمِيمِيِّ، عن أبيه؛ هو يزيد بن شريك بن طارق التَّمِيمِيُّ الكُوفِيُّ، عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال: قال رسولُ الله ﷺ:

«مَنْ حَفِظَ عَلَى أُمَّتِي أَرْبَعِينَ حَدِيثًا مِنْ أَمْرِ دِينِهَا بَعَثَهُ اللهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَرِيفًا عَالِمًا»^(٣).

ح وبه إلى الحافظ عبد العزيز بن عَمَرَ المَكِّيِّ، عن أبيه الحافظ نجم الدين عَمَرَ ابن الحافظ تقيِّ الدين مُحَمَّد بن فَهْدِ المَكِّيِّ، عن الإمام جمال الدين مُحَمَّد بن^(٤)

= في «الكامل في ضعفاء الرجال» (١ / ٥٣٧)، وإسحاق هذا كذاب. وعنده (٣ / ٤٣٦) من طريق خالد بن يزيد العمري عن ابن جريج، وخالد ضعيف، والراوي عنه أحمد بن بكر أبو سعيد البالسي صاحب مناكير.

(١) تحرف في هذا الإسناد نفسه في «الأربعين» لصدر الدين البكري (ص: ٤٤) - بروايته عن رقية بنت معمر، عن أم البهاء، عن العيَّار، عن الجوزقي به -: إلى «يزيد بن الحرّبة»، وما في إسناد الكوراني هو الصواب، وهو ثقةٌ صاحب حديث (ت ٢٤١هـ).

(٢) يُنظر: «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٥ / ٤٥)، و«دويم» الذي في مطبوع «تهذيب الكمال» (١٢ / ٥٦٨) تحريفٌ، والله أعلم! وهو من رجال ابن ماجه، متروك الحديث مُنكره.

(٣) لم أجدّه إلا في «الأربعين» للبكري (ص: ٤٤).

(٤) قوله: «بن» سقط في (ب).

إبراهيم المرشدي المكي: أنا الشيخ أبو عبد الله محمد بن علي بن ضرغام القرشي قراءة عليه وأنا أسمع بمنزله بمكة المشرفة: أنا الشيخ أبو زكريا يحيى بن يوسف بن أبي محمد المقدسي بقراءتي عليه بمنزله بمصر: أنا عبد الوهاب بن رواج إجازة: أنا الحافظ أبو طاهر أحمد بن محمد بن أحمد السلفي قراءة عليه وأنا أسمع: أنا أبو غالب محمد بن الحسن بن أحمد الكرجي^(١) فيما قرأت عليه غير مرة ببغداد: أنا أبو بكر محمد بن عمر بن أبي بكر النجار المقرئ: أنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن يحيى النيسابوري المزكي: ثنا أبو عبد الله محمد بن وكيع بن دؤاس بن الشريقي الطوسي: ثنا أبو الحسن محمد بن أسلم الطوسي: ثنا أشرف بن محمد: ثنا معلّى بن هلال، عن أبان، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال:

«ما من مسلم يحفظ على أمتي أربعين حديثاً ليعلمهم من أمر دينهم إلا بعثه الله - عز وجل - يوم القيامة فقيهاً عالماً»^(٢).

[حديث الأربعين عن معاذ رضي الله عنه]

وأما حديث معاذ رضي الله عنه، فأخبرنا به شيخنا الإمام - قدس سره - بالسند إلى جمال المرشدي المكي: أنا الشيخ أبو محمد عبد الله بن محمد بن محمد بن

(١) في النسختين: «الكرخي»، وصوبت.

(٢) الحديث في «الأربعين» لمحمد بن أسلم الطوسي (٤٢) برواية الحافظ عبد الغني المقدسي، عن أبي طاهر السلفي به.

ورواه البكري في «الأربعين» (ص: ٤٤ - ٤٥) بإسناده إلى وكيع [كذا] عن محمد بن أسلم الطوسي به.

وأشرف بن محمد مجهول، ومعلّى بن هلال كذاب، وشيخه أبان بن عياش واه.

سُلَيْمَانَ النَّشَاوِرِيِّ فِيمَا قُرئَ عَلَيْهِ وَأَنَا أَسْمَعُ بِالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ: أَنَا أَبُو مَدِينٍ^(١)
شُعَيْبُ بْنُ يَحْيَى بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ الرَّعْفَانِيِّ قِرَاءَةً عَلَيْهِ وَأَنَا أَسْمَعُ:

أَنَا الْحَافِظُ أَبُو طَاهِرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ السَّلْفِيِّ قِرَاءَةً عَلَيْهِ
وَأَنَا أَسْمَعُ: أَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْقَاسِمُ بْنُ الْفَضْلِ بْنِ أَحْمَدَ الثَّقَفِيِّ بِأَصْبَهَانَ: أَنَا
أَبُو أَحْمَدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍاءَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْكَرَجِيِّ^(٢): أَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ
الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَجْرِيِّ:

ثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ مَخْلَدِ الْعَطَّارِ: ثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدَ الْخَنْدَقِيِّ^(٣) - وَكَانَ
لَهُ حَفِظٌ -: ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ السَّايِحِ: ثَنَا عَبْدُ الْمَجِيدِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي رَوَّادٍ،
عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ -
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«مَنْ حَفِظَ عَلَيَّ أُمَّتِي أَرْبَعِينَ حَدِيثًا مِنْ أَمْرِ دِينِنَا بَعَثَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي زُمْرَةِ
الْفُقَهَاءِ وَالْعُلَمَاءِ»^(٤).

(١) زيد في (ف): «بن»، وزيادتها خطأ.

(٢) في هامشي (ف) و (ب): «كرج - بفتحتين وجيم - مدينة بين أصبهان وهمدان. لب». قلت: يُنظر:
«لب اللباب» للسيوطي (ص: ٢٢٠).

(٣) في هامش (ف): «خندق: موضع بجرجان. لب». قلت: يُنظر: «لب اللباب» للسيوطي (ص: ٩٧).

(٤) هذا الحديث في «الأربعين البلدانية» لأبي طاهر السلفي (ص: ٣٤ - ٣٥) عن القاسم بن الفضل
الثقفي - وهو في «الأربعين» له (ص: ١٥٤ - ١٥٥) - عن الكرجي، عن الأجرّي - وهو في «الأربعين»
له (٤٥) - به.

وفي إسناده مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ السَّايِحِ متهم بالكذب، وشيخه عبد المجيد بن عبد العزيز ليس
بالقوي.

[حديث الأربعين عن أبي الدرداء رضي الله عنه]

وأما حديث أبي الدرداء - عويمر بن زيد بن قيس الأنصاري رضي الله عنه - فأخبرنا^(١) شيخنا الإمام - قدس سره - به إلى السلفي: أنا أبو نصر الفضل بن علي بن أحمد الحنفي المقرئ، وأبو سعيد هبة الله بن علي بن الفضل الشيرازي بأصبهان، وأبو غالب شجاع بن فارس بن الحسن الذهلي ببغداد وآخرون.

قال أبو نصر: أنا أبو سعيد محمد بن علي بن عمرو بن مهدي النقاش الحافظ.

وقال الباقون: أنا أبو طالب محمد بن محمد بن غيلان البراز، قال^(٢):

أنا أبو بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعي: أنا أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي الدنيا القرشي:

ثنا الفضل بن غانم: ثنا عبد الملك بن هارون بن عنترة، عن أبيه، عن جده؛ هو عنترة بن عبد الرحمن الكوفي^(٣)، عن أبي الدرداء - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ:

«مَنْ حَفِظَ عَلَى أُمَّتِي أَرْبَعِينَ حَدِيثًا مِنْ أَمْرِ دِينِهَا بَعَثَهُ اللَّهُ فُقِيهَاً، وَكَنْتُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَافِعًا وَشَهِيدًا»^(٤).

(١) زيد في (ف) «به»، وزيادتها تكرار.

(٢) في النسختين: «البراز»، والصواب أنه بزائين، نسبة إلى بيع البرز؛ يُنظر: «توضيح المشتبه» (١ / ٤٨٨)، والقائلان هما: أبو سعيد النقاش، وأبو طالب البراز.

(٣) قوله: «هو عنترة بن عبد الرحمن الكوفي» زيادة من (ب).

(٤) رواه أبو طاهر السلفي في «الأربعين البلدانية» (ص: ٣٥).

ح وبه إلى الجمال المُرشِدِيّ، عن الصّلاح مُحمَّد بن أحمد بن أبي عمْرٍ،
عن الفخرِ عليّ بن أحمد ابن البُخاريّ، عن أبي القاسم عبد الصّمد بن مُحمَّد
الحَرَسَانيّ^(١)، عن مُحمَّد بن الفَضْل الفُراويّ وزاهر بن طاهر الشّحاميّ، عن
الحافظ أبي بكر أحمد بن الحُسين البيهقيّ:

أنا أبو الحسن^(٢) مُحمَّد بن يعقوب الفقيه: حدّثني أبو الحُسين مُحمَّد بن
عليّ بن حُبَيْش: حدّثني عمي أحمد بن حُبَيْش: حدّثني عبد الله بن النُّعمان البَصْرِيّ:
نا عمرو بن الحُبَاب: نا عبد الملك بن هارون بن عترة^(٣).

ح قال البيهقيّ: وأنا أبو عبد الرحمن السّلميّ: نا أبو عبد الله مُحمَّد بن
عبد الله الصّفّار: نا إبراهيم بن إسماعيل السّوطي^(٤): نا عمرو بن مُحمَّد صاحب
يعلَى بن الأشدق: نا عبد الملك بن هارون بن عترة، عن أبيه، عن جدّه، عن
أبي الدّرءاء قال:

= أبي طالب بن غيلان البزاز، عن أبي بكر مُحمَّد بن عبد الله بن إبراهيم الشّافعيّ - وهو في
«الغيلانيات» له (٣٨٩) - به.

ورواه ثانية بإسناده إلى ابن حبان في «المجروحين» (١٣٣ / ٢) - يرويه عن إبراهيم بن أبي أمية،
عن أبي طالب هاشم بن الوليد الهروي - في ترجمة عبد الملك بن هارون بن عترة بن عبد الرحمن
الشياني، وقال فيه: كان ممن يضع الحديث، لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة الاعتبار، وهو الذي
يقال له: عبد الملك بن أبي عمرو حتى لا يُعرَف! كان كنية هارون: أبو عمرو.

(١) أو: «ابن الحرستاني»؛ كما هو الأشهر في لقبه.

(٢) قوله: «البيهقي أنا أبو الحسن» سقط في (ب).

(٣) في (ب): «بن هارون إلى عشرة»!

(٤) في هامسّي (ف) و (ب): «السّوطي: نسبة إلى عمل السّوط وبيعه. لب». قلتُ: يُنظر: «لب اللباب»

للسيوطي (ص: ١٤٣).

سئل رسولُ الله ﷺ: ما حدُّ العلم إذا بلغه الرَّجُلُ كان فقيهاً؟ فقال رسولُ الله ﷺ:
«مَنْ حَفِظَ عَلَى أُمَّتِي أَرْبَعِينَ حَدِيثًا فِي أَمْرِ دِينِهَا بَعَثَهُ اللهُ فَقِيهًا، وَكُنْتُ لَهُ يَوْمَ
الْقِيَامَةِ شَافِعًا وَشَهِيدًا»^(١).

[حَدِيثُ الْأَرْبَعِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ]

وأما حديثُ أبي هُرَيْرَةَ، فبه^(٢) إلى البيهقي: أنا أبو سعدِ المالينيُّ هو أحمد بن
مُحَمَّد بن أحمد^(٣): أنا أبو أحمد بن عديٍّ؛ هو عبد الله بن عليٍّ بن عبد الله بن مُحمَّد
الجُرْجَانِيُّ الحَافِظُ صَاحِبُ «الكَامِلِ»^(٤): أنا أبو يعلى؛ هو أحمد بن عليٍّ بن المثنى
المَوْصِلِيُّ الحَافِظُ^(٥): نا عمرو بن حُصَيْنٍ؛ هو أبو عُثْمَانَ العُقَيْلِيُّ البَصْرِيُّ: نا ابنُ
عُلَاثَةَ؛ هو مُحمَّد بن عبد الله بن عُلَاثَةَ العُقَيْلِيُّ - بالتصغير^(٦) - الجَزْرِيُّ: نا حُصَيْنٍ؛
هو ابن عبد الرحمن السَّلْمِيُّ أبو الهزِيل الكُوفِيُّ، عن مجاهد، عن أبي هُرَيْرَةَ قال:
قال رسولُ الله ﷺ:

«مَنْ حَفِظَ عَلَى أُمَّتِي أَرْبَعِينَ حَدِيثًا فِيمَا يَنْفَعُهُمْ مِنْ أَمْرِ دِينِهِمْ بُعِثَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَفُضِّلَ الْعَالَمُ عَلَى الْعَابِدِ سَبْعِينَ دَرَجَةً، اللهُ أَعْلَمُ مَا بَيْنَ كُلِّ دَرَجَتَيْنِ»^(٧).

(١) «شعب الإيمان» للإمام أبي بكر البيهقي (١٥٩٧).

(٢) في (ب): «فيه». ويكون معناه: في كتاب البيهقي.

(٣) قوله: «هو أحمد بن محمد بن أحمد» من (ب).

(٤) من قوله: «هو عبد الله بن عليٍّ» إلى هنا من (ب).

(٥) من قوله: «هو أحمد بن عليٍّ» إلى هنا من (ب).

(٦) قوله: «بالتصغير» من (ب).

(٧) «شعب الإيمان» للإمام أبي بكر البيهقي (١٥٩٦) عن ابن عدي يرويه في

«الكمال في ضعفاء الرجال» (٧/ ٤٥٤) في ترجمة محمد بن عبد الله بن عُلَاثَةَ القَاضِي

الجزري، وذكر أنه تفرّد به.

قال الإمام النوويُّ - رَحِمَهُ اللهُ - معنى «الحفظ» هنا: أن يُنْقَلَهَا إِلَى الْمُسْلِمِينَ وإن لم يحفظها، وبه يحصل الانتفاع، لا بحفظه ما لا ينقله إليهم. انتهى^(١).

[الترغيب في تبليغ حديث واحد]

وقد ورد الترغيبُ في تبليغ حديثٍ واحد أيضاً! فقد أخبرنا شيخنا الإمام صفِيُّ الدِّينِ أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدِ المدَنِيِّ - قُدَّسَ سِرُّهُ - بِسَنَدِهِ إِلَى الجَمَالِ المُرَشِدِيِّ المَكِّيِّ، عن أَبِي العَبَّاسِ أَحْمَدَ بنِ مُحَمَّدِ الإسْكَندَرَانِيِّ^(٢) سَمَاعاً عَلَيْهِ بالقاهرة: أَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ مَكِّيٍّ: أَنَا أَبُو طَاهِرٍ السَّلْفِيِّ:

أَنَا أَبُو عَلِيٍّ أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ الفَضْلِ بنِ شَهْرِيَّارِ الأَصْبَهَانِيِّ بِهَا: ثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ هبة الله بن مُحَمَّدِ بنِ الحَسَنِ النَّيسَابُورِيِّ إملاءً:

ثَنَا الحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بنِ عَبْدِ اللهِ الحَافِظِ: ثَنَا أَبُو عَلِيٍّ الحُسَيْنُ بنُ مُحَمَّدِ الصَّغَانِيِّ بِمَرَوْ: أَنَا أَبُو رَجَاءٍ مُحَمَّدُ بنُ حَمْدُويه: ثَنَا العَلَاءُ بنُ مُسْلِمٍ: ثَنَا إِسْمَاعِيلُ بنُ يَحْيَى التَّمِيمِيِّ^(٣)، عن سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عن اللَّيْثِ، عن طَاوَسٍ،

= والرواي عنه عمرو بن حصين البصري العقيلي قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٢٩): سمع منه أبي، وقال: تركت الرواية عنه، ولم يحدثنا بحديثه، وقال: هو ذاهب الحديث ليس بشيء، أخرج أول شيء أحاديث مشبهة حسناً، ثم أخرج بعد لابن علاثة أحاديث موضوعة، فأفسد علينا ما كتبنا عنه، فتركنا حديثه. قال: وسئل أبو زرعة عنه عندما امتنع من التحديث عنه، فقال: ليس هو في موضع يحدث عنه، هو واهي الحديث.

(١) يُنظَر: فَصَلَّ عَقَبَ باب ضبط الإشارات إلى الألفاظ المشكلات في آخر «الأربعين النووية» (ص: ١١٥).

(٢) في (ب): «الإسكندري».

(٣) في النسختين: «التميمي»، والصواب ما ذكرت؛ كما في مصادر ترجمته، وهو آفة هذا الإسناد، قال =

عن ابنِ عَبَّاسٍ - رضي الله عنهما - قال: قال رسولُ الله ﷺ:

«مَنْ أَدَّى إِلَى أُمَّتِي حَدِيثًا وَاحِدًا يُقِيمُ بِهِ سُنَّةً، وَيَرُدُّ بِهِ بَدْعَةً، فَلَهُ الْجَنَّةُ»^(١).

التنبيه الثاني:

[في رواية «النادريّات من العشاريّات» للسيوطي]

أخبرنا شيخنا العارف بالله تعالى صفيُّ الدّين أحمدُ بنُ مُحَمَّد المَدَنِيّ - قُدَّسَ سِرُّهُ - بسنَدِهِ السَّابِقِ إِلَى جَارِ اللهِ بنِ فَهْدِ المَكِّيِّ، عن الحافظِ جلالِ الدّين عبد الرحمن بن كمالِ الدّين أبي بكرِ السُّيوطيِّ - رَحِمَهُ اللهُ تعالى - أنه قال في الجزء الذي سَمَّاهُ «النادريّات من العشاريّات» ما نصّه:

وبعد. فإن الإسنادَ العالِيَةَ سُنَّةً محبوبَةً، وللقُربِ من رسولِ الله ﷺ رتبةٌ مطلوبة، ولذلك اعتنى أهلُ الحديث بتخريج عواليهم وأعلاها، وأرفعها في الدَّرَجَةِ وأسناها، فخرَّجوا الثُّلاثيَّات، ثم الرُّباعيَّات، ثم الخماسيَّات، ثم السداسيَّات، ثم السباعيَّات، ثم الثمانيَّات، وكلُّها قبل السبع مئة، وخرجوا بعد السبع مئة التُّساعيَّات والعُشاريَّات، وممن خرَّجها قبل الثمان مئة حافظُ العصر شيخُ شيوخنا زينُ الدّين أبو الفُضَّل عبد الرحيم بن الحُسين العِراقيُّ، ووقعت بعده العُشاريَّاتُ الكثيرة لجماعةٍ منهم حافظُ العصر شيخُ الإسلام الشهابُ ابنُ حَجَرَ.

وقد منَّ اللهُ عليَّ بالإسنادِ العالِي مع تأخر اشتغالي بالحديث، وكوْنِ زَمَانِي ممَّن وقع لهم العُشاريَّات بعيداً غيرَ حديث، فكان أكثرُ ما يقع لي عالياً أحدَ عشر،

= ابنُ عدي في «الكامل» (١ / ٤٩١): يحدّث عن الثقات بالبواطيل، وقال غيره: كذاب، وقال الذهبي في «ميزان الاعتدال» (١ / ٢٥٣): مُجمَعٌ على تركه.

(١) رواه أبو طاهر السلفيُّ في «الأربعين البلدانية» (ص: ٣٧).

ولا شك في ارتقائه وعلوه؛ فإنه إذا لم يقع للحافظ العراقي إلا العشاريُّ يكون لنا اثني عشرياً؛ إذ يكون هو الحادي عشر، والراوي لنا عنه الثاني عشر.

وقد فحّصت - بعون الله تعالى - فوقع لي أحاديثٌ يسيرةٌ عشاريةٌ، فوقعت مني موقع الزلال من الصادي، بل تَلَجْتُ بها ثَلَجَ الضَّالِّ في المَهْمَهِ بَبُزُوغِ الهادي^(١)، فخرَّجتها في هذا الجزء، وسَمَّيْتُه «النادريَّات من العشاريَّات». انتهى^(٢).

وإنما قال: «مع تأخر اشتغالي بالحديث، وكون زماني ممن وقع لهم العشاريَّات بعيداً؛ لأن مولده سنة (٨٤٩)، وشروعه في الاشتغال بالعلم من مستهل سنة (٨٦٤)، وشرع في التصنيف من سنة (٨٦٦)، وأفتى من مستهل سنة (٨٧١)، وتُوفِّيَ ضحى يوم الجمعة تاسع جمادى الآخرة سنة (٩١١)، والحافظ زين الدين العراقي تُوفِّيَ بالقاهرة سنة (٨٠٦)، عن إحدى وثمانين سنة، والحافظ ابن حجر مولده سنة (٧٧٣) وتُوفِّيَ سنة (٨٥٢).

وهذه الأحاديثُ اليسيرةُ التي وقعت له عشاريَّاتٍ هي الأحاديثُ الثلاثة التي وقعت في «المعجم الصغير» للطبراني ثلاثيَّاتٍ، يرويها الشيوطيُّ عنه بسندٍ بينه وبين الطبراني ستَّة، فتكون ثلاثيَّاتُهُ له عشاريَّاتٍ^(٣).

وأما نحن، فإن رويَناها من طريق الشيوطيِّ بالسند السابق إليه؛ تقع لنا بخمسة عشر واسطةً، وهو عالٍ اليوم!

(١) تَلَجْتُ النَّفْسُ بِالشَّيْءِ تَلَجًا: سُرَّتْ واطمأنت، والمَهْمَه: المفاضة القفرُ البعيدة، والهادي: النجمُ يُهتدى به بعد بَبُزُوغه.

(٢) يُنظر: «اقتفاء الأثر بعد ذهاب أهل البشر» للعبَّاشي (ص: ٢١٤ - ٢١٥)؛ حيثُ أوردَ «النادريَّات في العشاريَّات» للشيوطيِّ بكماله فَصَدَّ التبرُّك به.

(٣) أي: فتكون ثلاثيَّات الطبراني للشيوطيِّ عشاريَّاتٍ.

وإن رَويناها به إلى أبي المواهب الشَّناوِيّ، عن الشيخِ حسنِ الدَّنْجِيهِيّ^(١)، عن السُّيوطِيّ به؛ كانت الوسائطُ أربعة عشر.

وإن رَويناها بالإجازة العامّة من الفقيهِ عليّ بن مُحمَّد بن مُطِيرِ^(٢) اليَمَنِيّ، بإجازته العامّة من الشيخِ ابنِ حجَرَ المَكِّيّ، بإجازته العامّة من الجلالِ السُّيوطِيّ؛ كانت الوسائطُ ثلاثة عشر!

فبيننا وبين الطَّبْرَانِيّ بالسند الأول: أحد عشر، وبالثاني: عشرة، وبالثالث: تسعة، وقد رَويناها بسندٍ بيننا وبين الطَّبْرَانِيّ ثمانية، فتقع لنا اثني عشر يات، وهذا أعلى ما يُوجد اليومَ لأمثالي، والله الحمد، فلنورِدها من الطريقتين، وبالله التوفيق:

(١) «الدَّنْجِيهِيّ» و«الدَّنْجَاوِيّ» نسبتان إلى «دَنْجِيّة»، وهي بلدة متوسطة بينَ دمياط وسمنود؛ كما ذكر السخاوي في «البلدانيات» (ص: ١٩١). والشيخُ حسنِ الدَّنْجِيهِيّ مترجمٌ باقتضاب في «الكواكب السائرة» (٢/ ١٣٨)، وفيها أن وفاته سنة (٩٦١هـ).

(٢) في (ب): «المطيري».

الحديث الأول

أنا شيخنا العارف بالله صفيُّ الدين أحمد بن مُحَمَّد المدنيِّ - قُدَّسَ سِرُّه -
إجازةً خاصةً إن لم يكن سماعاً، والفقيرُ عليُّ بن مُحَمَّد بن مُطيرِ اليمينيِّ إجازةً عامةً،
بسندِهِما السابقِ إلى السُّيوطيِّ قال^(١):

أخبرني مُسندُ الدُّنيا أبو عبد الله مُحَمَّد بن مُقبلِ الحَلبيِّ كتاباً إليَّ منها في رَجَب
سنة (٨٦٩)، عن الصلاح مُحَمَّد بن إبراهيم بن أبي عُمَرَ المَقديسيِّ ثمَّ الصَّالحيِّ
الحنبليِّ المُتولِّدِ سنة (٦٨٤) والمُتوفى سنة (٧٨٠)، عن الحافظ فخر الدين
أبي الحسن^(٢) عليُّ بن أحمد بن عبد الواحد المَقديسيِّ الحنبليِّ المعروف بـ«ابن
البُخاريِّ» المُتولِّدِ أولَ سنة (٥٩٦) والمُتوفى سنة (٦٩٠)، عن أبي القاسم عبد
الواحد بن القاسم^(٣) الصَّيدلانيِّ.

ح وأنا شيخنا الإمام صفيُّ الدين أحمد بن مُحَمَّد قُدَّسَ سِرُّه، بإجازته العامة
عن الشمس مُحَمَّد بن أحمد الرَّمليِّ، عن شيخ الإسلام الزين زكريَّا، عن مُحَمَّد بن
مُقبل، عن الصلاح بن أبي عمر، عن الفخر ابن البُخاريِّ: أنا أبو جَعْفَر مُحَمَّد بنُ
أحمد بن نصرِ الصَّيدلانيِّ وأبو عبد الله مُحَمَّد بنُ أحمد بن عبد الله الفارقانيِّ وأخته
أم هانيءَ عَفيفةُ إجازةً.

ح وبه إلى الفخر ابن البُخاريِّ: أنا أبو عبد الله مُحَمَّد بن أبي زيد بن حمد

(١) يُنظر: «اقتفاء الأثر بعد ذهاب أهل البشر» للعياشي (ص: ٢١٥)، وقد زاد الكوراني عامة ما سيأتي

من المعلومات حول رجال الأسانيد.

(٢) في (ب): «الحسين».

(٣) في (ب): «قاسم».

الْكُرَّانِي^(١): أنا أبو منصورٍ محمودُ بنُ إسماعيل بن مُحَمَّد الصَّيرَفِيِّ: أنا^(٢) أبو الحسين أحمد بن مُحَمَّد بن الحسين بن فادشاه^(٣).

ح وأخبرنا عالياً الشيخ المُعَمَّر النَّاسِكُ الصُّوفِيُّ عَبْدُ اللَّهِ بن مُلَّا سَعِدِ اللَّهِ اللَّاهُورِيُّ ثم المَدَنِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - سماعاً عليه لهذه الأحاديثِ الثلاثةِ الثلاثيةِ للطَّبْرَانِيِّ بُكْرَةَ يَوْمِ الإثْنَيْنِ ثالثِ شَهْرِ صَفَرِ سَنَةِ (١٠٨٣) بمنزله داخل المدينة المُنَوَّرَةَ - على ساكنها أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ - مَوْلِدُهُ سَنَةِ (٩٨٥) وَتُوفِّيَ يَوْمَ الأَحَدِ سَادِسَ ربيعِ الثَّانِي سَنَةِ (١٠٨٣) عن تسعٍ وتسعين سنة، بإجازته العامة من الشيخ المُعَمَّرِ قُطْبِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بنِ علاءِ الدِّينِ أَحْمَدَ النَّهْرَوَالِيِّ الأَصْلَ اللَّارِيَّ المَوْلِدِ^(٤) المَكِّيِّ الدَّارِ والوفاة المَتَوْلِدِ سَنَةِ (٩١٧) والمُتَوَفَّى سَنَةِ (٩٩٠)، عن والده المُعَمَّرِ

(١) في (ب): «أحمد الكراني». وفي هامش (ف): «كُرَّان: محلة بأصبهان. لب». يُنظر: «لب اللباب» للسيوطي (ص: ٢٢٠).

(٢) في (ف): «الصيرفي»، وسقط في (ب): «أنا».

(٣) كذا في النسختين، والأشهر أنه «فادشاه» بفاء وذال معجمة؛ كما في ترجمته في «تاريخ الإسلام» للذهبي (٩/ ٥٢٣) وغيره، وربما كُتِبَ بباء منقوطة بثلاث نقط، وهي بين الباء والفاء العرييتين، وتُشبه الحرف (٧) الإنجليزي، ويُتَسَمَّحُ في لفظِ الأعلامِ الأعجمية ما لا يُتَسَمَّحُ في غيرها.

(٤) كذا قال، وهذه النسبة إلى «لار» وهي جزيرة ذكرها السمعاني في «الأنساب» (٥/ ٦٦٤) ولم يُحدِّد موضعها، وأفاد طاشكبري زاده في «الشقائق النعمانية» (ص: ٤١٩) أن «اللار» - بالراء المهملة - مملكة بين الهند والشيراز.

إلا أنني وجدتُ العلامة عبد الحيِّ الحسنيَّ نصَّ في «نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر» (٤/ ٤٠٥) على أن قطب الدين النَّهْرَوَالِيَّ وُلِدَ بلاهور، وعليه فينبغي أن تكون نسبته «اللاهوري»، والله تعالى أعلم.

وأما «النهروالي» فنسبة إلى «نهرواله»، وهي بلدة من توابع كجرات الهند؛ كما في «فهرس الفهارس» (٢/ ٩٤٤)، وما أكثر ما تحرّفت في مصادر إلى «النهرواني»!

علاء الدين أحمد بن شمس الدين محمد النهروالي ثم المكي المتولد سنة (٨٧٠) والمتوفى سنة (٩٤٩)، عن الحافظ المعمر نور الدين أبي الفتوح الطاوسي - وهو أحمد بن جلال الدين عبد الله بن نور الدين أبي الفتوح بن مخلص الدين عبد الحق بن نور الدين عبد القادر الحكيم الأبرقوهي، وهو ممن أخذ عن المجد الفيروزآبادي والشمس ابن الجزري، والمجد توفى سنة (٨١٧) وقد ناهز تسعين، والشمس ابن الجزري توفى سنة (٨٣٣) ومولده سنة (٧٥١) - قال: أخبرتنا المعمرة حكيمة بنت القارئ قالت: أخبرنا العلامة عبد القادر الحكيم الأبرقوهي؛ قالوا - وهم أربعة -^(١):

أخبرتنا أم إبراهيم فاطمة بنت عبد الله بن أحمد^(٢) الجوزذانية؛ وكان وفاتها (١٤) رجب سنة (٥٢٤) قالت: أخبرنا أبو بكر محمد بن عبد الله بن ريذة التاجر الأصفهاني؛ كان مولده سنة (٣٤٦) وتوفى سنة (٤٤٠) قالوا^(٣):

أخبرنا الحافظ أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني؛ عمر حتى بلغ مئة سنة؛ فإنه ولد سنة (٢٦٠) وتوفى سنة (٣٦٠) ليلتين بقيتا من ذي القعدة قال: حدثنا عبيد الله بن رماحس القيسي برمادة الرملة سنة (٢٧٤) - زاد في رواية ابن فادشاه: وكان قد أتت عليه مئة وعشر سنين - قال: حدثنا أبو عمرو زياد بن طارق وكان قد أتت عليه مئة وعشرون سنة قال: سمعت أبا جروال زهير بن صرد الجشمي يقول:

لما أسرنا رسول الله ﷺ يوم حنين يوم هوازن وذهب يفرق السبي والشاء أتيتهُ وأنشأت أقول هذا الشعر [من البسيط]:

(١) في (ف): «قالا». والأربعة هم: أبو جعفر الصيدلاني، وأبو عبد الله الفارقاني، وأخته عفيفة، وعبد القادر الحكيم الأبرقوهي؛ يروون عن فاطمة الجوزذانية.

(٢) «بن أحمد» زيادة من (ب).

(٣) في (ف): «قال». والقائلان هما: ابن بادشاه وابن ريذة الراويان عن الإمام الطبراني.

أُمْنٌ عَلَيْنَا - رَسُولَ اللَّهِ - فِي كَرَمٍ
 أُمْنٌ عَلَى بَيْضَةِ قَدِ عَاقِهَا قَدَرٌ
 أَبَقْتُ لَنَا الدَّهْرَ هَتَّافاً عَلَى حَزَنِ
 إِنْ لَمْ تُدَارِكْهُمْ نَعْمَاءٌ تَنْشُرُهَا
 أُمْنٌ عَلَى نِسْوَةٍ قَدْ كُنْتَ تَرْضَعُهَا
 إِذْ كُنْتَ طِفْلاً صَغِيراً كُنْتَ تَرْضَعُهَا
 لَا تَجْعَلْنَا كَمَنْ شَالَتْ نِعَامَتُهُ
 إِنَّا لَنَشْكُرُ لِلنَّعْمَاءِ إِذْ كُفِرْتَ
 فَالْبِيسِ الْعَفْوِ مَنْ قَدْ كُنْتَ تَرْضَعُهُ
 يَا خَيْرَ مَنْ مَرَّحْتَ كُمْتُ الْجِيَادِ بِهِ
 إِنَّا نُؤْمَلُ عَفْواً مِنْكَ تُلْبِسُهَا
 فاعْفُو عفاً اللهُ عَمَّا أَنْتَ رَاهِبُهُ
 فَإِنَّكَ الْمَرْءُ تَرْجُوهُ وَتَنْتَظِرُ
 مُشْتَتَّتٌ شَمْلُهَا، فِي دَهْرِهَا غَيْرُ
 عَلَى قُلُوبِهِمُ الْعَمَاءُ وَالْغَمَرُ
 يَا أَرْجَحَ النَّاسِ حِلْماً حِينَ يُخْتَبَرُ
 إِذْ فُوكَ تَمَلَّؤُهُ مِنْ مَحْضِهَا الدَّرَرُ
 وَإِذْ يَزِينُكَ مَا تَأْتِي وَمَا تَذَرُ
 وَاسْتَبَقِ مِنَّا فَإِنَّا مَعَشَرُ زُهْرُ
 وَعِنْدَنَا بَعْدَ هَذَا الْيَوْمِ مُدْخَرُ
 مِنْ أُمَّهَاتِكَ إِنَّ الْعَفْوَ مُشْتَهَرُ
 عِنْدَ الْهِيَاجِ إِذَا مَا اسْتَوْقَدَ الشَّرْرُ
 هُذِي الْبَرِيَّةَ إِذْ تَعْفُو وَتَنْتَصِرُ
 يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِذْ يُهْدَى لَكَ الظَّفَرُ

قال: فلما سمع النبي ﷺ هذا الشعر قال: «ما كان لي ولبني عبد المطلب فهو لكم»، وقالت قريش: ما كان لنا فهو لله ولرسوله، وقالت الأنصار: ما كان لنا فهو لله ولرسوله.

وبه إلى الطبراني قال: لم يرو عن زهير بن صرد بهذا التمام إلا بهذا الإسناد، تفرد به عبيد الله. انتهى (١).

قال الحافظ صلاح الدين أبو سعيد خليل العلائي في «عُشاريَّاته»: زاد في رواية ابن فادشاه وقال: «فانصرَفوا بغنائمهم أجمع».

ثم قال: وعبيدُ الله بن رماحسٍ روى عنه جماعةٌ كثيرون، منهم أبو سعيد ابن الأعرابي، ولم يتكلَّم فيه أحدٌ بجرح، لكن ذكر ابن عبد البر في هذا السند بين زياد بن طارق وزهير بن صردٍ رجلين، وهنا قال فيه زياد: سمعتُ زهيرَ بن صردٍ، والله أعلم. انتهى^(١).

وقال المُسنَد جمالُ الدين أبو الفتح إبراهيم بن علي بن أحمد القلقشندي في «أربعينه العُشاريَّة»: صحَّحه الضياء المقدسي في «المختارة»، ونازعه شيخنا شيخ الإسلام والحافظ أبو الفضل ابن حجر في تصحيحه، ومال إلى أنه حديث حسن، وقال: رواته لم يُجرِحوا، وكلُّ منهم صرَّح بالسَّماع من شيخه، وأجاب عما تكلم فيه ابن عبد البر وغيره، وأطال الكلام في ذلك، والله أعلم. انتهى^(٢).

(١) أما «عُشاريَّات العلائي» فمفقودٌ فيما أعلم، والله أعلم.

وأما ابن عبد البر فزاد في الإسناد في «الاستيعاب» (٢ / ٥٢١) قبل زياد بن طارق: عن زياد بن صرد بن زهير بن صرد، عن أبيه، عن جدِّه زهير بن صرد. وقد ذكر الذهبي في ترجمة عبيد الله بن رماحس في «ميزان الاعتدال» (٣ / ٦): ما رأيت للمتقدمين فيه جرحاً، وما هو بمعتمد عليه، ثم رأيت الحديث الذي رواه له علة قاذحة، ثم ذكر قول ابن عبد البر، ثم قال: فعمد عبيدُ الله إلى الإسناد وأسقط رجلين منه، وما قنع بذلك حتى صرَّح بأن زياد بن طارق قال: حدثني زهير، هكذا هو في «معجم الطبراني» وغيره بإسقاط اثنين من سنده. وقال في ترجمة زياد بن طارق (٢ / ٩٠): نكرة لا يعرف، تفرد عنه عبيد الله بن رماحس.

(٢) أما «عُشاريَّات القلقشندي» فمفقودٌ فيما أعلم، والله أعلم، وأما تصحيح الضياء المقدسي للحديث في «الأحاديث المختارة» فيظهر أنه فيما لا يزال مفقوداً من كتابه.

وقد اعتبر الحافظ ابن حجر أنَّ كلام الذهبي تحكُّم بلا دليل، وخلاصة كلامه: أنَّ ابن عبد البر لم =

الحديث الثاني

وبالإسناد^(١) إلى الطَّبْرَانِيِّ قال:

ثنا جَعْفَرُ بْنُ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ فَرُّوخِ بْنِ دَيْزَجِ بْنِ بِلَالِ بْنِ سَعْدِ الْأَنْصَارِيِّ الدَّمَشْقِيِّ: حَدَّثَنِي جَدِّي لِأُمِّي عُمَرُ بْنُ أَبَانَ بْنِ مُفَضَّلِ الْمَدَنِيِّ قَالَ: أَرَانِي أَنَسُ بْنُ مَالِكِ الْوُضُوءِ: أَخَذَ رِكْوَةَ فَوَضَعَهَا عَلَى^(٢) يَسَارِهِ، وَصَبَّ عَلَى يَدِهِ الْيُمْنَى فغَسَلَهَا ثَلَاثًا، ثُمَّ أَدَارَ الرِّكْوَةَ عَلَى يَدِهِ الْيُمْنَى، فَتَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ ثَلَاثًا، وَأَخَذَ مَاءً جَدِيدًا لِسِمَاخِيهِ، فَمَسَحَ سِمَاخَهُ، فَقُلْتُ لَهُ: قَدْ مَسَحْتَ أذُنَيْكَ! فَقَالَ: يَا غُلَامُ، إِنَّهُمَا مِنَ الرَّأْسِ لَيْسَ هُمَا مِنَ الْوَجْهِ! ثُمَّ قَالَ: يَا غُلَامُ، هَلْ رَأَيْتَ وَفَهَمْتَ، أَوْ أُعِيدُ عَلَيْكَ؟ فَقُلْتُ: قَدْ كَفَانِي وَقَدْ فَهَمْتُ، فَقَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ.

وبه إلى الطَّبْرَانِيِّ قَالَ: لَمْ يَرَوْهُ عُمَرُ بْنُ أَبَانَ عَنْ أَنَسٍ حَدِيثًا غَيْرَ هَذَا. انْتَهَى^(٣).

قال الحافظ نور الدين أبو الحسن علي بن أبي بكر الهيثمي في «مجمع الزوائد»: قال الذهبي: وعمر بن أبان لا يُدرى من هو؟ قلت: ذكره ابن حبان في «الثقات». انتهى^(٤).

= يُسْتَقْبَلُ إِسْنَادُهُ إِلَى عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ رِمَاحِسٍ، حَتَّى يُعْلَمَ حَالُ مَنْ زَادَ هَذَيْنِ الرَّوَايَيْنِ فِي إِسْنَادِ الْحَدِيثِ. يُنْظَرُ: «الْأَحَادِيثُ الْعَشْرَةُ الْعَشَارِيَّةُ الْاِخْتِيَارِيَّةُ» لِلْحَافِظِ ابْنِ حَجْرٍ (ص: ٢٤-٢٦).

(١) أَي: بِإِسْنَادِ السُّيُوطِيِّ فِي «النَّادِرِيَّاتِ»؛ يُنْظَرُ: «اِقْتِفَاءُ الْأَثَرِ بَعْدَ ذَهَابِ أَهْلِ الْبَشَرِ» لِلْعِيَّاشِيِّ (ص: ٢١٧).

(٢) فِي (ف): «عَنْ».

(٣) رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الصَّغِيرِ» (٣٢٢)، وَرَوَاهُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ فِي «الْمَعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (٣٣٦٢)

كَذَلِكَ.

(٤) قَوْلُ الْهَيْثَمِيِّ زِيَادَةً مِنْ (ب)، وَهُوَ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» لَهُ (١/ ٢٣٥).

قُلْتُ: أَمَّا ابْنُ حَبَانَ فَمَرْجُومٌ فِي «الثقات» (١٥٣/٥) لِعُمَرَ بْنِ أَبَانَ، يَرُوي عَنْ ابْنِ عَمْرِو، رَوَى عَنْهُ ابْنُهُ =

قال الحافظ صلاح الدين العلائي^(١) في «عُشاريَّاته»: جَعْفَرُ بْنُ حُمَيْدٍ هَذَا وَشَيْخُهُ لَمْ يَذْكُرْهُمَا أَحَدٌ بِتَوْثِيقٍ وَلَا ضَعْفٍ، وَلَكِنَّ الْجَهَالََةَ تَرْتَفِعُ عَنْ جَعْفَرٍ بِرَوَايَةِ الْحَافِظِ الطَّبْرَانِيِّ عَنْهُ؛ عَلَى رَأْيٍ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الْجَهَالََةَ تَرْتَفِعُ بِرَوَايَةِ الثَّقَةِ وَحَدِّهِ. انْتَهَى^(٢).

وكانه يريدُ به الحافظَ أبا حاتمٍ مُحَمَّدَ بْنَ حَبَّانَ التَّمِيمِيَّ وَشَيْخَهُ الْإِمَامَ أبا بكرٍ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْحَاقَ بْنَ خَزِيمَةَ السُّلَمِيَّ النَّيْسَابُورِيَّ، فَقَدْ قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ فِي مَقْدِمَةِ «لسان الميزان»:

مسلِكُ ابْنِ حَبَّانَ أَنَّ جَهَالََةَ الْعَيْنِ تَرْتَفِعُ بِرَوَايَةِ وَاحِدٍ مَشْهُورٍ، وَهُوَ مَذْهَبُ شَيْخِهِ ابْنِ خَزِيمَةَ.

ثم قال الحافظ ابن حجر: وَذَهَبَ ابْنُ حَبَّانَ إِلَى أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا انْتَفَتَّ جَهَالََةُ عَيْنِهِ

= إبراهيم بن عمر.

وترجم فيه (٧ / ١٧١) لعمر بن أبان، يروي عن عمرو بن عثمان بن عفان، روى عنه ابنه إبراهيم بن عمر بن أبان، من حديث أبي معشر البراء.

وأما قول الذهبي ففي «ميزان الاعتدال» (٣ / ١٨١) له، وصنيعه يُظْهِرُ أَنَّهُ يَفْرُقُ بَيْنَ عَمْرَ بْنَ أَبَانَ هَذَا الَّذِي فِي حَدِيثِ الطَّبْرَانِيِّ، وَبَيْنَ آخَرَ ذَكَرَهُ قَبْلَهُ فِي «الميزان»، وَهُوَ عَمْرُ بْنُ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ الَّذِي رَوَى عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَمْرِ مَرْفُوعاً: «إِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَتَسْتَحْيِي مِنْ عُثْمَانَ»، رَوَاهُ عَنْهُ أَبُو مَعْشَرِ الْبَرَاءِ. فْتَمَعْنَ!

(١) صُحِّحَ فِي (ب) عَلَى زِيَادَةِ «أَيْضاً لَمْ يَسْتَحْضِرْ تَوْثِيقَ ابْنِ حَبَّانَ لِعَمْرِ بْنِ أَبَانَ وَلِذَا قَالَ» هُنَا، وَمَطْلُوعُ الْفَقْرَةِ فِيهَا: «قَوْل».

(٢) أَمَا «عُشَارِيَّاتِ الْعَلَائِيَّ» فَمَفْقُودٌ كَمَا تَقَدَّمَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَأَمَا الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فَاسْتَدَلَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ فِي «مِيزَانِ الْاِعْتِدَالِ» (١ / ٤٠٥) عَلَى ضَعْفِ جَعْفَرِ بْنِ حُمَيْدِ الْأَنْصَارِيِّ.

برواية ثقة عنه ولم يُجرح ولم يكن الحديث الذي يرويه مُنكرًا؛ كان على العدالة إلى أن يتبين جرحه.

هذه قاعدته فإنه ذكر أيوب الأنصاري، عن سعيد بن جبير في كتاب «الثقات»، وقال: روى عنه مهدي بن ميمون، مع قوله فيه: لا أدري من هو ولا ابن من هو؟ ثم قال ابن حجر: وقد أفصح ابن حبان بقاعدته فقال: العدل من لم يُعرف فيه الجرح؛ إذ التجريح ضد التعديل، فمن لم يُجرح فهو عدل حتى يتبين جرحه؛ إذ لم يُكلف الناس ما غاب عنهم.

قال الحافظ ابن حجر: وهو مذهبٌ عجيب، والجمهور على خلافه. انتهى^(١). قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»: ليس في شيء من طرق حديث عثمان في «الصحيحين» في الوضوء ثلاثاً ثلاثاً ذكرٌ عددٍ للمسح، وبه قال أكثر العلماء، وقال الشافعي: يُستحبُّ التثليثُ والمسحُ كالغسل، ثم قال: وقد روى أبو داود من وجهين صحح أحدهما ابن خزيمة وغيره في حديث عثمان تثليث مسح الرأس، والزيادة من الثقة مقبولة. انتهى.

هذا شاهدٌ قويٌّ لحديث أنس. والله أعلم^(٢).

(١) يُنظر: «لسان الميزان» للحافظ ابن حجر العسقلاني (١ / ٢٠٨ - ٢٠٩) بتقديم وتأخير، وكلامه عن أيوب الأنصاري فيه (٢ / ٢٦٠). وكلام ابن حبان في أيوب الأنصاري في «الثقات» له (٦ / ٦٠).
(٢) من قوله: «قال الحافظ ابن حجر» إلى هنا زيادة من (ب). وقول الحافظ ابن حجر في «هدى الساري» (ص: ٢٦٠).

وروايتا أبي داود في «سننه» (١٠٧)، و (١١٠)، وثانيتها في «صحيح ابن خزيمة» (١٥١)، و«مستدرک الحاكم» (٥٢٧).

ويُنظر: «الأم» للإمام الشافعي (١ / ٤٢)، و«تحفة المحتاج في شرح المنهاج» لابن حجر الهيتمي (١ / ٢٣١).

الحديث الثالث

وبالإسناد^(١) إلى الطبراني قال:

ثنا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَزِيدَ الْقَصَّاصُ الْبَصْرِيُّ: ثنا دِينَارُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ مَوْلَى أَنَسٍ: حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «طُوبَى لِمَنْ رَأَى وَأَمَّنَ بِي، وَمَنْ رَأَى مِنْ رَأْيِي، وَمَنْ رَأَى مِنْ رَأْيِ مَنْ رَأَى مِنْ رَأْيِي»^(٢).

قال الحافظ صلاح الدين العلائي: دينارٌ هذا مُتَّهَمٌ، لا عبرةً بحديثه. انتهى^(٣).
قُلْتُ: وَتَابَعَهُ عَنْ أَنَسٍ مَنْ هُوَ مِثْلُهُ فِي أَنَّهُ مُتَّهَمٌ! وَهُوَ يَغْنَمُ بْنُ سَالِمِ بْنِ قَنْبِرِ خَادِمِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٤).

فأخبرنا شيخنا الإمام صفى الدين أحمد بن مُحَمَّد المدني - قُدَّسَ سِرُّهُ - بِسَنَدِهِ إِلَى جَارِ اللَّهِ بْنِ فَهْدٍ، عَنِ الْقَاضِي زَكْرِيَّا بْنِ مُحَمَّدٍ بِإِجَازَتِهِ الْعَامَةِ مِنَ الْقَاضِي كَمَالِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ ظَهْرَةَ الْقُرَشِيِّ الْمَكِّيِّ، بِسَمَاعِهِ عَلَى الْقَاضِي

(١) أي: بإسناد السيوطي في «النادريات»؛ كما في «اقتفاء الأثر» للعباشي (ص: ٢١٧).

(٢) رواه الطبراني في «المعجم الصغير» (٢ / ١٠٤)، ورواه بهذا الإسناد في «المعجم الأوسط» (٦١٠٦) كذلك.

(٣) قد تقدّم أن «عُشَارِيَّاتِ الْعَلَائِي» مفقودٌ.

وقد ترجم الذهبي ترجمةً مظلمةً في «ميزان الاعتدال» (٢ / ٣٠) لدينار أبي مَكَيْسٍ الْحَبَشِيِّ مَوْلَى أَنَسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ فِيهَا: حَدَّثَ فِي حُدُودِ الْأَرْبَعِينَ وَمِثَّتَيْنِ بِوَقَاحَةٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ! وَسَاقَ مِنْ أَكَاذِبِهِ عَجَائِبَ.

(٤) ترجم له الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٤ / ٤٥٩) وقال: أتى عن أنسٍ بعجائب، وبقي إلى زمان مالك، وذكر أقوال من رماه بوضع الحديث.

عزَّ الدِّين عبد العزيز بن مُحَمَّد بن جماعة الكِنَانِي قال في «أربعينه التساعية»^(١):
 أَخْبَرَنَا الشَّيْخُ الْمُسْنِدُ الْمُعَمَّرُ أَبُو الْمُعَالِي أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ الْمُؤَيَّدِ الْأَبْرُقُوهِ
 قِرَاءَةً عَلَيْهِ وَأَنَا أَسْمَعُ سَنَةَ (٧٠٠) قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو الْقَاسِمِ الْمُبَارِكُ بْنُ أَبِي الْجَوْدِ
 الْبَغْدَادِيَّ قِرَاءَةً عَلَيْهِ وَأَنَا أَسْمَعُ بِهَا سَنَةَ (٦٢٠) قَالَ: أَخْبَرَنَا^(٢) الزَّاهِدُ أَبُو الْعَبَّاسِ
 أَحْمَدُ بْنُ أَبِي غَالِبِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الطَّلَايَةِ الْوَرَّاقِ قِرَاءَةً عَلَيْهِ وَأَنَا أَسْمَعُ سَنَةَ (٥٤٦)^(٣):
 أَنَا أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ الْأَنْطَاطِيَّ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ بِنْتِ السُّكْرِيِّ
 الْحَرْبِيِّ بِبَغْدَادِ سَنَةَ (٤٦٨): أَخْبَرَنَا^(٤) أَبُو طَاهِرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ
 عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُخَلَّصِ سَنَةَ (٣٩٣)^(٥).

ح وبه إلى الزَّيْنِ زَكَرِيَّا الْأَنْصَارِيِّ، عَنِ الشَّرَفِ أَبِي الْفَتْحِ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْنِ الدِّينِ
 الْعُثْمَانِيِّ الْمَرَاغِيِّ ثُمَّ الْمَدَنِيِّ، عَنِ الْجَلَالِ أَبِي طَاهِرٍ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ الْخُجَنْدِيِّ ثُمَّ
 الْمَدَنِيِّ فِي «عُشَارِيَاتِهِ»، بِسَمَاعِهِ مِنْ لَفْظِ الشَّيْخِ عَمَادِ الدِّينِ حَيْدَرِ بْنِ مُحْيِي الدِّينِ

(١) «الأربعين التساعية» للقاضي عزَّ الدِّين عبد العزيز (ت ٧٦٧هـ) هي غير «الأربعين التساعية» لوالده

القاضي الإمام بدر الدين محمد بن إبراهيم (ت ٧٣٣هـ)، من رواية القاضي عز الدين، والأولى

مفقودة، والثانية مطبوعة تخلو من هذا الحديث!

(٢) من قوله: «أبو القاسم المبارك» إلى هنا سقط في (ب).

(٣) في (ب): «٥٤٩». وقد تُوفِّي ابن الطلاية في حادي عشر رمضان سنة (٥٤٨هـ). يُنظر: «سير أعلام

النبلاء» (٢٠ / ٢٦٢).

(٤) في (ب): «أنا».

(٥) في النسختين: «٤٩٣». والصواب ما أثبتُّ وهي سنة وفاة أبي طاهر المخلَّص مات في رمضان

منها، وفي «جزء ابن الطلاية» من «المخلصيات» (٤ / ١١) أن سماع الأنطاطي من المخلَّص في

شهر ربيع الأول من سنة (٣٩٣هـ).

مُحَمَّدَ الْعَبَّاسِيِّ، عن كمال الدِّين عبد الرحمن بن عبد اللطيف المقرئ البزاز^(١) المعروف بابن الفُويرة، عن الشيخ الثقة أبي العباس أحمد بن الحسن بن أبي البقاء المعروف بابن العاقولي^(٢) إجازة سنة (٦٠٦):

عن الرئيس أبي الحسن علي بن هبة الله بن عبد السلام^(٣): أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْخَطِيبُ الصَّرِيفِيُّ^(٤):

ثَنَا أَبُو طَاهِرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الذَّهَبِيُّ: ثَنَا أَبُو حَامِدٍ مُحَمَّدُ بْنُ هَارُونَ الْحَضْرَمِيُّ: ثَنَا عَيْسَى بْنُ مُسَاوِرٍ: ثَنَا يَعْنَمُ بْنُ سَالِمٍ: ثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «طُوبَى لِمَنْ رَأَى»، فَذَكَرَهُ بِمِثْلِ حَدِيثِ دِينَارٍ^(٥).

لكنهما لم يتفرّدا به، فقد ورد الحديث بسندٍ صحيح، رواه الحاكم في «المستدرک» من حديث عبد الله بن بُسرٍ المازني بلفظ: «طوبى لمن رآني وآمن بي، وطوبى لمن رأى من رآني، ولمن رأى من رأى من رآني وآمن بي، طوبى لهم وحسن مأب»^(٦).

(١) في النسختين: «البزاز»، وهو بزائين في «تاريخ الإسلام» للذهبي (١٥ / ٨٥٨).

(٢) في (ب): «العاقول».

(٣) البغدادي، الكاتب، (ت ٥٣٩هـ). يُنظر: «تاريخ الإسلام» (١١ / ٧١٣).

(٤) في (ف): «الصريفيني».

(٥) رواه ابن الطلاية في «جزئه» من «المخلصيات» (٢٩٢٩ / ١٩) عن الأنماطي، عن المخلص به. ورواه الخطيب الصريفيني في «جزء فيه سبع مجالس أملاها أبو طاهر محمد بن عبد الرحمن المخلص» من «المخلصيات» (٣١١٨ / ٢٤).

(٦) «المستدرک علی الصحیحین» (٦٩٩٤)، ثم قال: هذا حديثٌ قد رُوِيَ بأسانيدٍ قريبةٍ عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - مما علونا في أسانيد منها، وأقربُ هذه الروايات إلى الصحة ما ذكرناه. اهـ. قال الذهبي في «التلخيص»: «جُمِعَ بِنُ ثُوبٍ وَوِ». اهـ.

قال في «السراج المنير» عن شيخه حجازيِّ الواعظ شارح «الجامع الصغير»: إنه حديث صحيح. انتهى^(١).

فدل على أنهما صدقا في رواية هذا الحديث وإن اتَّهما بالكذب في غيره^(٢).
ورواه أيضاً الحافظُ ابن عساكر في «تاريخه» من حديث واثلة بن الأسقع^(٣).
والحافظُ عبدُ بن حُميدٍ من حديث أبي سعيد الخُدريِّ بنحو حديث أنس:
فأخبرنا شيخنا الإمام صفِيُّ الدِّين أحمد بن مُحَمَّد المدَنِي قُدَسَ سرُّه، بسنَدِهِ

(١) «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٤٣/ ٥٦٦).

(٢) في استنتاجه - رحمه الله - نظر؛ إذ لا يصلحُ حديثُ الراوي المتهَم ولا المتروك لأنَّ يُقوي أو يتقوى؛ لأنه لا يصلحُ للمتابعات ولا للشواهد؛ كما في «تدريب الراوي» للسيوطي (١/ ٤٠٩):
وإذا قالوا: متروك الحديث، أو واهيه، أو كذاب، فهو ساقط لا يكتب حديثه، ولا يعتبر به، ولا يستشهد. اهـ.

وقد قال ابن الصلاح في «المقدمة» (ص: ٣٤):

ليس كل ضعف في الحديث يزول بمجيئه من وجوه.... ومن ذلك ضعف لا يزول بنحو ذلك؛ لقوة الضعف وتقاعد هذا الجابر عن جبره ومقاومته، وذلك كالضعف الذي ينشأ من كون الراوي متهماً بالكذب، أو كون الحديث شاذاً. اهـ.

وقال الزيلعي في «نصب الراية» (١/ ٣٥٩ - ٣٦٠):

وكم من حديث كثرت رواته وتعددت طرقه، وهو حديث ضعيف؟ بل قد لا يزيد الحديث كثرة الطرق إلا ضعفاً.

هذا الكلام المذكور حسن لكن ليس هنا مكانه، لأن المؤلف رحمه الله لم يقل إن رواية هذين تقوي الحديث، بل ذكر رواية هي عنده صحيحة أصلاً، ثم استدل بها على أنهما قد صدقا في حديثهما هنا، والفرق واضح.

(٣) يُنظر: «السراج المنير شرح الجامع الصغير في حديث البشير النذير» للعزيري (٣/ ٢٩٧).

إلى الزين زكريّا، عن الحافظ ابن حجر، عن الحافظ زين الدين العراقيّ، بسَماعه على القاضي عز الدين عبد العزيز ابن جماعة، بسَماعه على المُسنَد المُعَمَّر أبي عليّ الحسن بن عمَرَ بن عيسى بن خليل الكُرديّ الهَكَاريّ، عن أبي المُنَجَّب عبد الله بن عمَرَ بن اللّثي، بسَماعه على الشيخ أبي الوقت عبد الأول بن عيسى السّجزيّ الهرويّ الصّوفيّ قُدّس سرّه، عن أبي الحسن عبد الرحمن بن مُحمَّد الدّاوديّ قراءةً عليه في رجب سنة (٤٦٥)، عن أبي مُحمَّد عبد الله بن أحمد بن حمّويه السّرخسيّ قراءةً عليه من أصله في المَسجِد الجامع ببوشنج سنة (٣٨١): أنا^(١) إبراهيم بن خُزيم - بمُعجمتَيْن مُصَغَّر - الشّاشيّ:

ثنا أبو مُحمَّد عبد بن حُميد بن نصر الكسبيّ - بالكسر والفتح ومُهَمَّلة^(٢) -: حدّثني ابنُ أبي شيبَةَ؛ هو عبدُ الله بنُ مُحمَّد بنِ أبي شيبَةَ إبراهيم الواسطيّ الأصل أبو بكر الكوفيّ؛ ثنا وكيع؛ هو ابنُ الجراح الرّوَاسيُّ أبو سُفيان الكوفيّ؛ ثنا إبراهيم أبو إسحاق، عن أبي نَضرة؛ هو المُندَر بنُ مالك بن قُطعة العبديّ العوقيّ البصريّ، عن أبي سعيد الخُدريّ - رضي الله عنه - قال: قال رسولُ الله ﷺ:

«طوبى لمن رآني، ولمن رأى من رآني، ولمن رأى من رأى من رآني»^(٣).

(١) في (ب): «قال ثنا».

(٢) قال ابن الأثير في «اللباب في تهذيب الأنساب» (٣/ ٩٨): «الكسي» - بكسر أولها وتشديد السين المهملة -: هذه النسبة إلى «كيس»، وهي مدينة بما وراء النهر بقرب نخشب، ذكرها الحُفَاطُ في تواريخهم كذلك، غير أن الناس يُكثرون ذِكْرَها بفتح الكاف والشين المعجمة.

(٣) «المنتخب من مسند عبد بن حميد» (١٠٠٠). وبهذا الإسناد رواه ابن أبي عاصم في «السنة» (١٤٨٧).

وإبراهيم أبو إسحاق الذي في إسناده غير منسوب، إن كان هو إبراهيم بن الفضل المخزومي الذي =

قال في «السراج المنير»: قال الشيخ حجازي الواعظ: حديثٌ صحيحٌ لغيره. انتهى^(١).

التنبيه الثالث

[في بعض مناقب الإمام البخاري وكتابه «الجامع الصحيح»]

الإمام أبو عبد الله مُحَمَّدُ بن إسماعيل البخاري - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى - كان مَوْلِدُهُ يومَ الجمعة بعد الصلاة لثلاثِ عَشْرَةَ لَيْلَةً خَلَّتْ من شِوَالِ سنة (١٩٤) ببُخَارَى، وخرج إلى الحجِّ سنة (٢١٠)، وطافَ البلادَ، وكتبَ الحديثَ عن ألفِ وثمانين نفساً، وهم على خمس طبقات:

الطبقة الأولى: مَنْ حَدَّثَهُ عن التابعين:

مثل مُحَمَّد بن عبد الله الأنصاري، حَدَّثَهُ عن حُمَيْد^(٢).

ومثل مكِّي بن إبراهيم، حَدَّثَهُ عن يزيد بن أبي عُبَيْد.

ومثل أبي عاصم النبيل، حَدَّثَهُ عن يزيد بن أبي عُبَيْد أيضاً.

ومثل عُبَيْد الله بن موسى، حَدَّثَهُ عن إسماعيل بن أبي خالد.

ومثل أبي نُعَيْمٍ، حَدَّثَهُ عن الأعمش.

= روى عنه وكيعٌ عند ابن ماجه، فهو متروكُ الحديث، وإن كان الذي ذكره البخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ٢٧٣) بقوله: عن ابن جريج، روى عنه وكيع، معروف الحديث. وكذا قال ابنُ أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ١٥١) عن أبيه؛ فحديثه حسنٌ لذاته إن شاء الله.

(١) الذي في «السراج المنير» للعزيمي (٣/ ٢٩٧): قال الشيخ: حديث صحيح.

(٢) هو حُمَيْد بن أبي حميد الطويل، والراوي عنه هو محمد بن عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري البصري القاضي.

ومثل خَلَاد بن يحيى، حَدَّثَهُ عن عيسى بن طَهْمَانَ.

ومثل عليّ بن عَيَّاشٍ وعِصَام بن خالد، حَدَّثَاهُ عن حَرِيز بن عُثْمَانَ.

وشيُوخُ هؤلاء كُلُّهم من التابعين^(١).

ومن طريق هؤلاء يقع له الرُّبَاعِيَّات التي تلتحق بالثَلَاثِيَّات، وهي ما كان بين البُخَارِيِّ وبين التَّابِعِيِّ فيها واحد، سواءً كان التَّابِعِيُّ يرويه عن تابعيٍّ آخَرَ وهو عن الصَّحَابِيِّ، أو يرويه عن صَحَابِيٍّ وهو عن صَحَابِيٍّ آخَرَ. نَبَّه عليه الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»^(٢).

وثَلَاثِيَّاتُهُ كُلُّها من طريقِ خَمْسَةٍ من هؤلاء، وهم الثلاثةُ الأوَّل، وخَلَادٌ وعِصَامٌ هذا.

والبُخَارِيُّ صَنَّفَ التَّصَانِيفَ منها «الجامع الصحيح» الذي قال فيه الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في «المقدمة»: قال الإمام القُدوة أبو مُحَمَّدٍ ابنُ أَبِي جَمْرَةَ في «اختصاره البُخَارِيُّ» عَمَّن لَقِيَهُ من العارفين عَمَّن لَقِيَ من السادة المُقَرَّر لهم بالفضل: إن «صحيح البُخَارِيِّ» ما قرئ في شِدَّةٍ إلا فُرِّجَتْ، ولا رُكِبَ به في مَرَكِبٍ فغَرِقَ^(٣).

وقال أبو الهيثم الكُشْمِيهَنِيُّ: سمعتُ الفِرْبَرِيَّ^(٤) يقول: سمعتُ البُخَارِيَّ

(١) يُنظر: «هدى الساري» للحافظ ابن حجر (ص: ٤٧٩)، و«النكت على صحيح البخاري» له (٩٠ / ١).

(٢) يُنظر: «هدى الساري» (ص: ٢٢٥)، و«فتح الباري» (١٢ / ٦٨).

(٣) يُنظر: «هدى الساري» لابن حجر (ص: ١٣).

(٤) أما «الكشميهني» فبكسر الميم عند السمعاني في «الأنساب» (١٠ / ٤٣٦)، وبفتحة عند ياقوت =

يقول: ما وضعتُ في كتاب «الصحیح» حديثاً إلا اغتسلتُ قبل ذلك وصلَّيتُ ركعتين .

وعن البخاريّ قال: صنَّفْتُ «الجامع» من ستِّ مئة ألفِ حديث، في ستِّ عشرة سنة، وجعلته حُجَّةً فيما بيني وبين الله .

وعن البخاريّ قال: صنَّفْتُ كتابي «الجامع» في المَسْجِدِ الحرام، وما أدخلتُ فيه حديثاً حتى استخرتُ الله تعالى وصلَّيتُ ركعتين، وتيقَّنتُ صحَّته .

وقال: أقمتُ بالبصرة خمسَ سنينَ معي^(١) كُتبي، أصنَّف وأحجُّ وأرجعُ من مكة إلى البصرة .

وقد روى ابنُ عديٍّ عن جماعةٍ من المشايخ: أن البخاريَّ حوَّلَ^(٢) تراجم «جامعه» بين قبر النبيِّ ﷺ ومنبره، وكان يصلِّي لكلِّ ترجمة ركعتين .

قال الحافظ ابنُ حجر: الجمعُ بين كونه صنَّف «الجامع» في المَسْجِدِ الحرام وكونه صنَّفه في البلاد: أنه ابتداءً تصنيفه وترتيب أبوابه في المَسْجِدِ الحرام، ثم كان يُخرِّجُ الأحاديثَ بعد ذلك في بلاده وغيرها، ويُحمَل ما رواه ابنُ عديٍّ على أنه في الأوَّل كتبه في المُسَوِّدة، وهنا حوَّله من المُسَوِّدة إلى المُبيَّضة .

وقال الفربريُّ: سمعتُ مُحَمَّدَ بْنَ حاتمٍ ورَّاقَ البخاريَّ يقول: رأيتُ البخاريَّ

= في «معجم البلدان» (٤/ ٤٦٣)، وأما «الفربري» فقال ياقوتُ (٤/ ٢٤٥): بكسر أوله وقد فتحه بعضهم. قلتُ: كما في «الأنساب» (٩/ ٢٦٠).

(١) في (ب): «مع».

(٢) قوله: «حول» كذا في كثير من المصادر، وجاء في كتاب «من روى لهم البخاري في الصحيح» لابن عدي: «دَوَّن».

في المنام خلف النبي ﷺ، والنبي ﷺ يمشي، فكلما رفع النبي ﷺ قدمه وضع أبو عبد الله قدمه في ذلك الموضع.

وقال أبو زيد مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْمَرْوَزِيُّ الفقيه الزاهد: كنت نائماً بين الركن والمقام، فرأيت النبي ﷺ في المنام فقال: يا أبا زيد، إلى متى تدرُس كتاب الشافعي ولا تدرُس كتابي؟ فقلت: يا رسول الله، وما كتابك؟ قال: «جامع مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ»^(١).
وأُسند الحافظُ ابْنُ نُقْطَةَ فِي «التقييد» عن الفِرْبَرِيِّ: أن «الجامع» سَمِعَهُ مِنَ الْبُخَارِيِّ سَبْعُونَ أَلْفًا^(٢).

وكان وفاة البُخَارِيِّ لَيْلَةَ السَّبْتِ لَيْلَةَ^(٣) عِيدِ الْفِطْرِ سَنَةِ (٢٥٦) رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى. وَاتَّصَلَ لَنَا رِوَايَةٌ «الصحيح» من رواية أربعة:

الأول: أبو عبد الله مُحَمَّدُ بْنُ يُوْسُفَ بْنِ مَطَرِ بْنِ صَالِحِ بْنِ بَشْرِ الْفِرْبَرِيِّ، وُلِدَ سَنَةَ (٢٣١)، وَكَانَ وَفَاتَهُ فِي شَوَّالِ سَنَةِ (٣٢٠)^(٤)، وَكَانَ سَمَاعُهُ لِلصَّحِيحِ مَرَّتَيْنِ: مَرَّةً بِفِرْبَرِ سَنَةِ (٢٤٨)، وَمَرَّةً بِبُخَارَى سَنَةِ (٢٥٢).

الثاني: إبراهيم بن معقل بن الحجاج النسفي، وكان من الحفاظ، وله تصانيف، تُؤْفَى فِي شَوَّالِ سَنَةِ (٢٩٤)، وَفَاتَهُ مِنْ آخِرِ «الجامع» أَوْرَاقٌ رَوَاهَا بِالْإِجَازَةِ مِنَ الْبُخَارِيِّ.

(١) اقتبس جميع روايات هذه الفضائل من «هدى الساري» للحافظ ابن حجر (ص: ٤٨٨ - ٤٨٩).

(٢) «التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد» لابن نقطة (١/ ٢٩١) من طريق الخطيب البغدادي، والخبر في «تاريخ بغداد» له (٢/ ٣٢٨) والعدد فيه: «تسعون ألف رجل».

(٣) قوله: «ليلة» ليس في (ف).

(٤) في (ب): «٣٣٠».

الثالث: حمّاد بن شاكر بن سورة^(١) الوَرَّاق النَّسَوِيُّ، مات سنة (٣١١)، وله فيه فَوْتُ أَيْضاً.

الرابع: أبو طلحة منصور بن مُحَمَّد بن عليّ بن مزينة - أو قرينة - بن شيرويه البَزْدِيُّ، ويقال: البَزْدَوِيُّ، الدهقان^(٢)، آخِرُ من حَدَّثَ عن البُخَارِيِّ بـ«الجامع الصحيح»^(٣)، وكان ثقةً، تُوفِّي سنة (٣٢٩)^(٤).

قال الحافظ ابنُ حجر: والروايةُ التي اتَّصَلَتْ بالسماعِ في هذه الأعمارِ وما قبلها هي روايةُ الفِرْبَرِيِّ. انتهى^(٥).

[أَسَانِيدُ الْمُؤَلِّفِ إِلَى «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ»]

وَاتَّصَلَتْ لَنَا رِوَايَتُهُ مِنْ أَحَدِ عَشَرَ نَفْسًا سَمِعُوا «الجامع» منه:

الأول: الحافظُ أبو عليٍّ سعيدُ بنُ عُثْمَانَ بنِ سَعِيدِ بنِ السَّكَنِ.

الثاني: الحافظُ أبو إسحاق إبراهيمُ بنُ أحمد [بن إبراهيم بن أحمد] بن داودِ البَلْخِيُّ المُسْتَمْلِي، سَمَاعُهُ سنة (٣١٤)، وتُوفِّي سنة (٣٧٦).

(١) يوافق اسمُ الجدِّ هنا ما في مطبوع «الأنساب» للسمعاني (١٢ / ٢٩٢)، وهو في مطبوعي «سير أعلام النبلاء» (١٥ / ٥)، و«تاريخ الإسلام» (٧ / ٢٣٩) - كلاهما للذهبي -: «سَوِيَّة».

(٢) في النسختين: «الدهان»، والصواب ما أثبتُّ؛ ففي «لسان الميزان» (٨ / ١٦٨) عن المستغفري في «تاريخ نَسَف»: «دهقان بَزْدَة»، ويُنظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي (٧ / ٥٨٣).

(٣) يُنظر: «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (١ / ٥)، ويُنظر أيضاً: «النكت على صحيح البخاري» له (١ / ١٤٧ - ١٤٨).

(٤) وثقه ابن ماكولا في «الإكمال» (٧ / ١٨٧)، وهو القائل في نسبه: «قرينة»، ونصَّ على أنَّ أوله قاف مفتوحة بعدها راء.

(٥) يُنظر: «هدي الساري» للحافظ ابن حجر (ص: ٤٩١ - ٤٩٢).

الثالث: أبو نصر أحمد بن محمد بن أحمد الأَخْسِيكِيُّ.

الرابع: أبو زيد^(١) محمد بن أحمد المَرَوَزِيُّ الفاشاني - بالفاء - كان سماعه سنة (٣١٨)، وتُوفِّيَ سنة (٣٧١).

الخامس: أبو عليّ محمد بن عمر بن شَبْوَيْهِ الشَّبْوَيْي المَرَوَزِيُّ، كان سماعه سنة (٣١٦).

السادس: أبو أحمد محمد بن محمد الجُرْجَانِيُّ.

السابع: أبو محمد عبد الله بن أحمد^(٢) بن حَمَوَيْهِ الحَمَوِيُّ السَّرْحَسِيُّ، كان سماعه سنة (٣١٦) بفربر.

الثامن: أبو الهيثم محمد بن المَكِّيِّ بن محمد بن المَكِّيِّ بن زُرَاع - كـ «غُرَاب» - المَرَوَزِيُّ الكُشْمِيهَنِيُّ، تُوفِّيَ يوم عرفة سنة (٣٨٩).

التاسع: أبو حامد أحمد بن عبد الله بن نعيم بن الخليل^(٣) النعيمِي السَّرْحَسِيُّ، نزيل هراة، تُوفِّيَ سنة (٣٨٦).

العاشر: أبو عليّ إسماعيل بن محمد بن أحمد بن حاجب الكُشَانِيُّ - بضم الكاف وتخفيف المُعْجَمَة - وسماعه سنة (٣٢٠)^(٤)، وفيها مات الفِرْبَرِيُّ، ومات الكُشَانِيُّ سنة (٣٩١) أو سنة (٣٩٢)^(٥).

الحادي عشر: المُعَمَّر أبو لقمان يحيى بن عَمَّارِ الحَنَاطِيّ.

(١) في (ب): «يزيد».

(٢) «بن أحمد» زيادة من (ب).

(٣) قوله: «الخليل» ليس في (ب).

(٤) في (ف): «٣٢٥».

(٥) في (ب): «٣٩٣».

قال الحافظ ابن حجر: وأتقن الروايات عندنا رواية أبي دَرٍّ عن مشايخه الثلاثة الذين هم المُستَمَلِي والسَّرْحَسِي والكُشْمِيهَنِي، وأعلى الروايات لنا - من حيث العدد - رواية الدَّوْدِي عن السَّرْحَسِي. انتهى^(١).

وذلك لكونه أتصل له رواية «صحيح البخاري» من طرقٍ ساقها في أول «فتح الباري»، في بعضها بينه وبين البخاري عشرة وهو أطولها، وفي بعضها تسعة، وفي بعضها ثمانية، وفي بعضها سبعة، وهو أقربها، وذلك من رواية الدَّوْدِي عن السَّرْحَسِي^(٢).

وأتصل لنا رواية الصحيح من طريق الحافظ ابن حجر من طرق^(٣)، أعلاها بيني وبينه ثلاثة بالسمع^(٤) والإجازة الخاصة لِمَا فات.

ومن طريق الحافظ السُّيوطي من طرق، أعلاها بيني وبينه ثلاثة بالسمع والإجازة الخاصة لِمَا فات، وبالإجازة العامة بيني وبينه اثنان.

وأعلى أسانيد السُّيوطي إلى البخاري بينه وبين البخاري ثمانية، وذلك من رواية الدَّوْدِي أيضاً.

فبينني وبين البخاري بالسمع والإجازة الخاصة للفئات من طريق الحافظ ابن حجر أحد عشر، ومن طريق السُّيوطي اثنا عشر، وبالإجازة العامة أحد عشر.

وأعلى ما عند البخاري الثلاثيات، وأطول أسانيده التساعي، فيقع لنا ثلاثيات

(١) يُنظر: «النكت على صحيح البخاري» للحافظ ابن حجر (١/ ١٥١).

(٢) يُنظر: «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (١/ ٥ - ٧).

(٣) في (ف): «من طريق»، وليست في (ب)، والصواب ما أثبتت.

(٤) في (ب): «بالسمع».

البُخاريّ من طريق الحافظ ابن حجر وإحدى طريقيّ السُّيوطيّ بخمسة عشر واسطةً،
ومن الأخرى للسُّيوطيّ بستة عشر، وهو عالٍ اليوم!

وثلاثيّاته قد أفردّها الحافظ ابنُ حجر، وهي اثنان وعِشرون حديثاً^(١).

قد اتَّصلَ لنا رواية «الصحيح» من طريق الحافظِ أبي الفُتوح^(٢) المُسلَّسلة بالمُعمرِّين بسندِ بني وبين البُخاريّ ثمانية، فساويتُ فيه السُّيوطيّ، وكأنّي - من حيث العدد - سمعته من الحافظ ابن حجر وصافحته^(٣)، وكان الشيخ عبد الله اللاهوريّ - الذي رويناه عنه - سمعه من أبي إسحاق التَّنُوخيّ وصافحه، وبين وفاتيهما متتا سنةً واثنان وثمانون سنةً وأشهرٌ؛ فإن التَّنُوخيّ تُوفّي سنة (٨٠٠) واللاهوريّ تُوفّي سنة (١٠٨٣)^(٤)، وهذا غاية العلوّ اليوم لأمثالي!

فيقع لي ثلاثيّاته^(٥) اثني عشريات، ورُباعيّاته ثلاثَ عشريات، وهذا غاية العلوّ اليوم فيما يُروى بشرط الصحة، ولا سيما «صحيح البُخاريّ» الذي هو في أعلى

(١) لم يصل هذا الأفراد، ولكنّ الحافظَ نصّ على كلّ حديث من الثلاثيات في موضعه في «فتح الباري».

(٢) هو الحافظ المُعمرّ نور الدِّين أبو الفتوح الطاوسي الأبرقوهي المتقدم في إسناد الحديث الأول من «نادريات السُّيوطيّ».

(٣) المصافحة: هي تساوي عدد رجال الإسناد من الراوي إلى آخرِ إسناد ما يرويه مع إسناد تلميذٍ أحدِ المُصنِّفين؛ وسُمِّيت بهذا الاسم لأن المعتاد غالباً أن المتلاقين يتصافحان.

(٤) أما التَّنُوخيّ فهو برهان الدِّين أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد البعلي ثم الدَّمشقيّ ثم المصري، يروي عن الحجّار، وأما اللاهوريّ فهو الشيخ المُعمرّ الناسك الصُّوفيّ عبد الله بن مُلّا سعد الله المَدَنِيّ.

(٥) أي: البخاري.

الدَّرَجَاتِ فِي الصَّحَّةِ عِنْدَ الْإِنْفِرَادِ، فَيَكُونُ مَا وَقَعَ لَنَا عَالِيًا جَامِعًا بَيْنَ الْعُلُوِّينَ: الْعُلُوُّ الْمَتَعَارَفِ بَيْنَ أَهْلِ الْحَدِيثِ الَّذِي هُوَ قُرْبُ الْمَسَافَةِ وَقَلَّةُ الْعَدَدِ، وَالْعُلُوُّ الْمَعْنَوِيُّ الَّذِي هُوَ صِحَّةُ السَّنَدِ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ الْوَاحِدُ الْأَحَدُ.

قال الحافظ زين الدين العراقي - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى -: رَوَيْنَا عَنِ السَّلْفِيِّ مِنْ نَظْمِهِ

[من الخفيف]:

لَيْسَ حُسْنُ الْحَدِيثِ قُرْبَ رِجَالٍ عِنْدَ أَرْيَابِ عِلْمِهِ النُّقَادِ
بَلْ عُلُوُّ الْحَدِيثِ بَيْنَ أَوْلِيهِ الْ- حِفْظِ وَالْإِتْقَانِ صِحَّةُ الْإِسْنَادِ
وَإِذَا مَا تَجَمَّعَا فِي حَدِيثٍ فَاعْتَنِمَهُ فَذَلِكَ أَقْصَى الْمُرَادِ^(١)

قال ابن الصلاح: هذا ليس من قبيل العلوِّ المتعارفِ إطلاقه بين أهل الحديث،

وإنما هو علوٌّ من حيث المعنى فحسب. انتهى^(٢).

فالحمدُ لله العليِّ^(٣) القريبِ رفيعِ الدَّرَجَاتِ، حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه مِلءَ

الأرضِ والسَّمَاوَاتِ.

(١) «شرح التبصرة والتذكرة» للعراقي (٢ / ٧١).

(٢) ينظر: «مقدمة ابن الصلاح» (ص: ٢٦٣).

(٣) قوله: «العلي» ليس في (ب).

مطلع الأسانيد

وإذا سمعتَ ما تقرَّرَ من الفوائد في التمهيد، فليكن هذا أوَّانَ الشروع في إيراد أربعين حديثاً من رُباعيَّات البخاريّ - من رواية الفربريّ المتَّصلة بالسماع - بتوفيقِ الله الحميد المجيد، مُكتفياً من طُرُقها الكثيرة بطريقِ أبي ذرٍّ عن مشايخه الثلاثة، وطريقِ الدَّوديّ، وطريقِ الحافظِ أبي الفُتوح، وطريقِ الكُشميهنيّ، وطريقِ أبي الوقت.

لأن رواية أبي ذرٍّ - كما مرَّ - أتقنُ الروايات، ورواية الدَّوديّ للحافظ ابن حجر، ورواية أبي الفُتوح لنا أعلى الروايات، ورواية الكُشميهنيّ اتَّصلت لنا مُسلسلةً بالمُحمَّدين؛ تبرُّكاً باسم حبيب الله، صلى الله عليه وسلم عدَدَ خلقِ الله، ورواية أبي الوقت اتَّصلت لنا مُسلسلةً بالصُوفيَّة المتَّقين من أهل الله، قدَّس الله أرواحهم، وأعاد علينا من بركاتهم برحمة الله. آمين.

[طريق أبي ذرٍّ الهرويّ]

أما طريقُ أبي ذرٍّ فحدَّثنا بها الفقيه الصالحُ إسحاق بن مُحمَّد بن إبراهيم بن أبي القاسم بن إسحاق بن إبراهيم، المعروفُ كسلفه بابن جَعمان، الصَّريفيّ^(١) الدُّؤاليّ العكِّيّ العدنانيّ اليمينيّ الزبيديّ رَحِمَهُ اللهُ تعالى، سماعاً عليه لجميعه - إلا أفوئاً يسيرة تُقاربُ جزأين - في ثلاثة وخمسين مجلساً، أوَّلها خامس صفر، وآخرها ثالث ربيع الأوَّل سنة (١٠٦٧)^(٢)، بالرَّوضة المقدَّسة - على مُشرفها أفضل الصلاة والسلام - وإجازةً لِمَافات.

(١) في (ب): «الصوفي».

(٢) في (ب): «١٠٢٧». وهو خطأ؛ إذ يكون عمره حينئذٍ ثلاثة عشرة سنة فقط!

و«جَعْمَان» - بفتح الجيم وسكون المُهملة -: لقب جده الخامس عشر، واسمه عبد الله، وهو مخفف «جاع مان»، أي: غلب، وسببه: أنه اشتغل بالرياضة وجاع كثيراً، فتعرض له الشيطان في ذلك، فدفعه وغلبه فقيل: «جاع ومان الشيطان»، أي: غلبه، كذا شافهني به وكتبه لي بخطه رَحِمَهُ اللهُ تعالى.

عن والده شيخ الإسلام ومفتي الأنام جمال الدين مُحَمَّد بن إبراهيم بن أبي القاسم بن إسحاق بن جَعْمَان قراءةً منه عليه لجميعه، عن عمِّه الإمامين الجليلين شيخ الإسلام ومفتي الأنام جمال الدين مُحَمَّد بن أبي القاسم بن إسحاق بن جَعْمَان، وشيخ الإسلام مفتي الأنام وجيه الدين عبد الرحمن بن أبي القاسم بن إسحاق بن جَعْمَان قراءةً منه عليهما لجميعه غير مرّة، عن والدهما الشيخ الإمام مفتي الأنام شرف الدين أبي القاسم بن إسحاق بن جَعْمَان قراءةً منهما عليه لجميعه غير مرّة، قال: أخبرني^(١) به شيخنا العلامة شيخ الإسلام مفتي الأنام شرف الدين أبو القاسم بن مُحَمَّد الطاهر بن أحمد بن عُمَر بن جَعْمَان قال: أخبرني به^(٢) مشايخي الأعلام:

شيخي ووالدي الفقيه الصالح العلامة جمال الدين مُحَمَّد الطاهر بن أحمد بن عُمَر بن جَعْمَان، وشيخي الفقيه الصالح العلامة برهان الدين إبراهيم بن أبي القاسم بن جَعْمَان، وشيخني وأخي^(٣) الفقيه الصالح العلامة تقي الدين عُمَر بن مُحَمَّد بن جَعْمَان، وشيخني وأخي الفقيه الصالح^(٤) العلامة صفى الدين أحمد بن الطاهر بن جَعْمَان.

(١) في (ب): «أخبرنا».

(٢) قوله: «به» ليس في (ف).

(٣) قوله: «وأخي» ليس في (ف).

(٤) قوله: «الفقيه الصالح» ليس في (ف).

فالأوّل والثاني يرويانه عن الفقيه الصالح الناسك أبي القاسم بن إبراهيم بن جَعْمَان، والثالث والرابع يرويانه عن الفقيه الصالح المُعَمَّر عبد الله بن عُمر بن جَعْمَان، كلاهما عن الفقيه الصالح وليّ الله تعالى أحمد بن عُمر بن جَعْمَان قال:

أخبرنا الفقيهُ برهانُ الدّين إبراهيم بن عبد الله بن جَعْمَان، عن الفقيه جمال الدّين مُحَمَّد بن موسى الدُّوَالِيّ، عن والده الفقيه موسى بن مُحَمَّد الدُّوَالِيّ، عن الفقيه برهان الدّين إبراهيم بن عُمر العَلَوِيّ، عن الإمام الحافظ شهاب الدّين أحمد بن أبي الخير بن منصور الشّماخيّ، عن والده الفقيه أبي الخير بن منصور الشّماخيّ، عن المشايخ الأجلّاء الأعلام: أبي بكر بن أحمد بن مُحَمَّد الشّراحيّ، ومُحمَّد بن إسماعيل الحضرميّ، وبَطَّال بن أحمد الرّكبيّ، وعبد السلام بن عبد المُحسن الأنصاريّ، وسُلَيْمان بن خليل العسقلانيّ:

عن الشيخ أبي عبد الله مُحَمَّد بن إسماعيل بن أبي الصّيف اليمانيّ، والشريف يونس بن يحيى بن أبي البركات الهاشميّ، عن الشيخ أبي الحسن عليّ بن حميد الأطرأبلسيّ^(١).

عن الشيخ أبي مكتوم عيسى بن الحافظ أبي ذرّ عبد بن أحمد الهرويّ، عن والده الحافظ أبي ذرّ عبد بن أحمد الهرويّ، عن الشيوخ الثلاثة: أبي مُحَمَّد عبد الله بن أحمد بن حمويّ السرخسيّ، وأبي إسحاق إبراهيم بن أحمد المُستَمليّ، وأبي الهيثم مُحَمَّد بن المكيّ بن مُحَمَّد الكُشميهنيّ، عن أبي عبد الله مُحَمَّد بن يوسف بن مطرّ الفَرَبريّ، عن الإمام مُحَمَّد بن إسماعيل البخاريّ رَحِمَهُ اللهُ تعالى.

(١) ويُقال في هذه النسبة: «الطرأبلسيّ» نسبة إلى «أطرأبس» و«طرأبس».

[طريق الداودي]

وأما طريق الداودي فحدثنا بها الفقيه الصالح المقرئ نور الدين علي بن مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن مُحَمَّد ابن مُحدث اليمن الوجيه عبد الرحمن بن علي بن مُحَمَّد بن عمر، المعروف كسلفه بابن الدَّيْعِ الشَّيبَانِي اليماني الزبيدي رَحِمَهُ اللهُ تعالى، سماعاً من لفظه لجميعة - إلا أفواتاً يسيرة نحو جزأين - بالروضة المقدسة - زيدت شرفاً - وإجازة لِمَا فات سنة ١٠٦٧ :

عن الفقيه مُحَمَّد بن الصديق الخاص اليماني الزبيدي، عن والده الصديق بن مُحَمَّد الخاص الزبيدي، عن مُحدث اليمَن السيد الطاهر بن الحسين الأهدل الحسيني الشافعي الزبيدي، عن مُحدث اليمَن وجيه الدين عبد الرحمن بن علي بن مُحَمَّد بن عَمَر بن الدَّيْعِ - والدَّيْعِ: بفتح الدال المهملة وسكون المثناة التحتية بعدها موحدة وآخره مهملة وهو لقب جدّه الخامس، واسمه عليّ، ومعناه «الأبيض» بلغة النوبة - قال:

أخبرنا شيخنا الإمام خاتمة الحُفَظ خادِمُ السُّنَّةِ أبو العباس زين الدين أحمد بن أحمد بن عبد اللطيف الشرجي - رَحِمَهُ اللهُ تعالى - قراءةً مني عليه سنة (٨٩٦)^(١) بمنزله من مدينة زبيد قال: أخبرنا شيخنا الإمام الحافظ نفيس الدين أبو الربيع سُلَيْمَانُ بنُ إبراهيم العَلَوِيّ إجازةً - إن لم يكن سماعاً - بمدينة تَعَزَّ سنة (٨٢٣) قال: أخبرنا الشيخ الإمام الحافظ شرف الدين شيخ المُحدِّثين موسى بن مري بن عليّ الدَّمَشَقِيّ المعروف بالغزولي^(٢) قراءةً مني عليه سنة (٧٩٥) قال: أخبرنا الشيخ

(١) في (ب): «٨٨٦».

(٢) في النسختين: «الغرولي» براء مهملة، والتصويب وفقاً لترجمته في «طبقات صلحاء اليمن» =

المُسْنِدُ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي طَالِبِ الْحَجَّارِ الصَّالِحِيِّ سَمَاعاً عَلَيْهِ سَنَةٌ (٧٢٥) قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّيْخُ الصَّالِحُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحُسَيْنُ بْنُ الْمُبَارَكِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الزَّيْدِيُّ الْبَغْدَادِيُّ سَمَاعاً مِنْهُ سَنَةٌ (٦٣٠) قَالَ: أَخْبَرَنَا الْإِمَامُ الْحَافِظُ أَبُو الْوَقْتِ عَبْدِ الْأَوَّلِ بْنُ عَيْسَى بْنِ شُعَيْبِ السَّجْزِيِّ الْهَرَوِيُّ الصُّوفِيُّ سَمَاعاً مِنْهُ فِي شَهْرِ صَفَرِ سَنَةِ (٥٥٣) قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّيْخُ الْإِمَامُ أَبُو الْحَسَنِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ الْمُظَفَّرِ^(١) الدَّأودِيُّ الْبُوشَنجِيُّ سَمَاعاً مِنْهُ سَنَةٌ (٤٦٥) قَالَ: أَخْبَرَنَا الْإِمَامُ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَمَّوَيْهِ الْحَمَوِيُّ السَّرْحَسِيُّ سَمَاعاً مِنْهُ فِي شَهْرِ صَفَرِ سَنَةِ (٣٨١) قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّيْخُ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ يَوْسُفَ بْنِ مَطَرِ بْنِ صَالِحِ الْفِرْبَرِيِّ سَمَاعاً مِنْهُ سَنَةٌ خَمْسَ عَشْرَةَ - أَوْ سِتَّ عَشْرَةَ - وَثَلَاثَ مِئَةٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا الْإِمَامُ الْحَافِظُ الْكَبِيرُ سَيِّدُ حُقَاقِ الْإِسْلَامِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمَغِيرَةَ الْجُعْفِيُّ الْبُخَارِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - سَمَاعاً عَلَيْهِ مَرَّتَيْنِ مَرَّةً بِفِرْبَرِ سَنَةِ (٢٤٨) وَمَرَّةً بِبُخَارَى سَنَةَ (٢٥٢).

ح وَأَخْبَرَنِي عَالِيًا بَدْرَجَتَيْنِ الْفَقِيهَ الصَّالِحَ الْمُقْرِيَّ الشَّيْخَ أَبُو الْعَزَائِمِ سُلْطَانَ بْنَ أَحْمَدَ بْنِ سَلَامَةَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ الْمَزَّاحِيَّ الْأَزْهَرِيَّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - قِرَاءَةً مِنْهُ عَلَيْهِ لَطَرَفٍ مِنْهُ بِالْجَامِعِ الْأَزْهَرِيِّ فِي رَمَضَانَ سَنَةِ (١٠٦١) وَإِجَازَةً لِسَائِرِهِ، بِقِرَاءَتِهِ لِجَمِيعِهِ عَلَى الشَّيْخِ شَهَابِ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنِ خَلِيلِ السُّبْكِيِّ، بِقِرَاءَتِهِ لِجَمِيعِهِ عَلَى الشَّيْخِ

= للبريهي (ص: ١٨٩) حيث قال: منسوب إلى القرية المعروفة «غزولة» ببلد الشام، وقيل: غيرها، وأفاد أن المترجم مات في سنة (٧٩٥هـ) نفسها.

قلت: لم أهد إلى هذه القرية والله أعلم! و«الغزولي» أيضاً: نسبة إلى صناعة الغزول (جمع غزل)، نُسبها كثيرون.

(١) هو عبد الرحمن بن محمد بن مظفر، فلا أدري أختصر المؤلف أو ثمة سقط.

نجم الدين مُحَمَّد بن أحمد بن عليّ الغَيْطِيّ السَّكَنْدَرِيّ الأصل القَاهِرِيّ المَوْلِد.
ح وأخبرنا أعلى مما قبله بدرجة شيخ الإسلام مُفتي دمشق الشام نجم الدين
مُحَمَّد بن بدر الدين مُحَمَّد بن رضي الدين مُحَمَّد العامريّ الغَزِّيّ ثم الدَّمَشْقِيّ -
رَحِمَهُ اللهُ تعالى - سماعاً عليه لأطرافٍ منه سنة (١٠٥٩) وإجازةً لسائره بجامع
دمشق، عن والده البدر.

ح وأخبرنا بهذا العلوّ شيخنا الإمام العارف بالله سيدي صفّيّ الدين أحمد بن
مُحَمَّد الأنصاريّ المَدَنِيّ - قُدَّسَ سِرُّه - قراءةً مني^(١) عليه لأطرافٍ من أوّله وأوسطه
وآخره وإجازةً لسائره، بإجازته العامة من الشمس مُحَمَّد بن أحمد بن حمزة الرَّمْلِيّ،
برويته والنَّجَم الغَيْطِيّ والبدر الغَزِّيّ:

عن شيخ الإسلام زين الدين زَكْرِيَّا بن مُحَمَّد الأنصاريّ السنيكي القَاهِرِيّ،
عن شيخ الإسلام حافظ العصر شهاب الدين أحمد بن عليّ بن حجر الكِنَانِيّ
العسقلانيّ ثم المِصْرِيّ سماعاً عليه للكثير منه وإجازةً لسائره، عن برهان الدين أبي
إسحاق إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد التَّنُوخِيّ البَعْلِيّ ثم الدَّمَشْقِيّ ثم المِصْرِيّ
قال: أَخْبَرَنَا به أبو العَبَّاس أحمد بن أبي طالب بن نعمة بن حسن بن عليّ الصَّالِحِيّ
الحَجَّار سماعاً عليه لجميعه بسنِّه السابق.

[طريق أبي الفتوح الطَّوْسِيّ المُسَلِّسَةُ بالمُعَمَّرِينَ]

وأما طريق أبي الفتوح الطَّوْسِيّ المُسَلِّسَةُ بالمُعَمَّرِينَ فأخبرنا بها الفقيه^(٢)
الصالح النَّاسِكُ المُعَمَّرُ الصُّوفِيّ عبدُ الله بن ملا سعدِ الله اللَّاهُورِيّ ثم المَدَنِيّ -

(١) قوله: «مني» ليس في (ف).

(٢) في (ب): «العبد».

رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى - سَمَاعاً عَلَيْهِ بِجَمِيعِ ثَلَاثِيَّاتِهِ وَحَدِيثَيْنِ مِنْ رُبَاعِيَّاتِهِ - الَّتِي نَبَّهَ الْحَافِظُ ابْنَ حَجَرَ أَنَّهَا تَلْتَحِقُ بِالثَّلَاثِيَّاتِ، وَهِيَ الَّتِي بَيْنَ الْبُخَارِيِّ وَبَيْنَ التَّابِعِيِّ فِيهَا وَاحِدٌ، ثُمَّ التَّابِعِيُّ إِذَا أَنْ يَرَوِيهِ عَنْ تَابِعِيِّ آخَرَ عَنِ الصَّحَابِيِّ، أَوْ عَنِ صَحَابِيٍّ، وَهُوَ عَنِ صَحَابِيٍّ آخَرَ كَمَا مَرَّ - وَإِجَازَةً لَسَائِرِهِ يَوْمَ الْإِثْنِينَ ثَالِثَ صَفْرِ سَنَةِ (١٠٨٣) بِمَنْزِلِهِ دَاخِلَ الْمَدِينَةِ الْمُتَوَّرَةِ - عَلَى سَاكِنِهَا أَفْضَلَ السَّلَامِ - تُؤَفِّي يَوْمَ الْأَحَدِ سَادِسَ رَبِيعِ الثَّانِي سَنَةَ (١٠٨٣) عَنْ تِسْعٍ وَتِسْعِينَ سَنَةً:

بِإِجَازَتِهِ الْعَامَّةِ مِنَ الشَّيْخِ قُطَبِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلَاءِ الدِّينِ أَحْمَدَ النَّهْرَوَالِيَّ الْأَصْلَ اللَّارِيَّ الْمَوْلِدَ الْمَكِّيَّ الدَّارَ وَالْوَفَاةَ الْمُفْتِيَّ بِهَا، وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْقَادِرِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ فَهْدِ الْمَكِّيِّ:

فَالثَّانِي عَنْ عَمِّهِ جَارِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ فَهْدٍ، عَنِ الطَّيِّبِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بِأَمْرَمَةِ الْعَدْنِيِّ، عَنِ الشَّرِيفِ هَبَةِ اللَّهِ بْنِ عَطَاءِ اللَّهِ الْحَسَنِيِّ الْحُسَيْنِيِّ، عَنِ جَدِّهِ لِأُمَّهُ الْحَافِظِ أَبِي الْفُتُوحِ نَوْرِ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الطَّائِسِيِّ.

وَالأَوَّلُ - وَهُوَ أَعْلَى بَدْرَجَتَيْنِ - عَنْ وَالِدِهِ عَلَاءِ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنِ الشَّمْسِ مُحَمَّدِ النَّهْرَوَالِيَّ ثُمَّ الْمَكِّيَّ، عَنِ الْحَافِظِ نَوْرِ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنِ جَلَالِ الدِّينِ عَبْدِ اللَّهِ الطَّائِسِيِّ. بِسَمَاعِهِ عَلَى عَمِّهِ الْمَوْلَى ظَهِيرِ الدِّينِ أَبِي إِسْحَاقَ؛ بِسَمَاعِهِ عَلَى عَمِّهِ الْمَوْلَى صَدْرِ الدِّينِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ؛ بِسَمَاعِهِ عَلَى جَدِّهِ الْمَوْلَى نَوْرِ الدِّينِ عَبْدِ الْقَادِرِ الْحَكِيمِ الْأَبْرَقُوهِِّيَّ؛ بِسَمَاعِهِ عَلَى الشَّيْخِ الْمُعَمَّرِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ مُحَمَّدِ بْنِ شَادِبَخْتِ^(١) الْفَرَّغَانِيَّ.

(١) بِالذَّالِ الْمَهْمَلَةِ فِي النُّسخَتَيْنِ هُنَا وَفِي الْمَوْضِعَيْنِ التَّالِيَيْنِ، وَالْمَشْهُورُ فِي هَذَا الْأَسْمِ أَنَّهُ بِالذَّالِ الْمَعْجَمَةِ، وَيُتَسَمَّحُ فِي لَفْظِ الْأَعْلَامِ الْأَعْجَمِيَّةِ مَا لَا يُتَسَمَّحُ فِي غَيْرِهَا.

ح وبه إلى الحافظ أبي الفُتُوح أحمد بن عبد الله الطَّوَسِيِّ - وهو أعلى بدرجتين -
عن الشيخ المُعَمَّر أبي يوسف الهَرَوِيِّ المشهور بـ «سَيِّدُ سَالَهُ»^(١)، وهو عن الإمام
المُعَمَّر مُحَمَّد بن شادبخت الفَرَّغَانِيِّ، بسماعه على الشيخ المُعَمَّر أبي لقمان يحيى
بن عمار بن مُقْبَل بن شاهان^(٢) الخَتَلَانِيِّ، بسماعه على الإمام أبي عبد الله مُحَمَّد بن
يوسف الفِرْبَرِيِّ، عن الإمام مُحَمَّد بن إسماعيل البُخَارِيِّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى.

[طريق الكُشْمِيهَنِيِّ الْمُسَلْسَلَةُ بِالْمُحَمَّدِيِّينَ]

وأما طريق الكُشْمِيهَنِيِّ الْمُسَلْسَلَةُ بِالْمُحَمَّدِيِّينَ فَأَخْبَرَنَا بِهَا الْفَقِيهَةُ الْمُحَدَّثُ
الشمس مُحَمَّد بن علاء الدين البَابِلِيُّ إجازةً سنة (١٠٦٢) بمكة المعظمة - زِيدَتْ
شَرَفًا - عن الشمس مُحَمَّد بن عبد الله الأنصاريِّ المعروف بـ «حجازيِّ» الواعظ
شارح «الجامع الصغير»، عن النجم مُحَمَّد بن أحمد العَيْطِيِّ، عن الشمس مُحَمَّد بن
مُحَمَّد الدلجي العُثماني، عن الحافظ شمس الدين مُحَمَّد بن عبد الرحمن
السَّخَاوِيِّ، عن الإمام تقي الدين مُحَمَّد بن النجم مُحَمَّد بن أبي الخير مُحَمَّد بن
مُحَمَّد بن عبد الله بن مُحَمَّد بن فَهْدِ الهاشميِّ العَلَوِيِّ الْمَكِّيِّ: أَخْبَرَنَا الْحَافِظُ الْجَمَالُ
مُحَمَّدُ بْنُ الْعَفِيفِ الْمَخْزُومِيِّ: أَخْبَرَنَا الضِّيَاءُ أَبُو الْفَضْلِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
الْمَالِكِيِّ: أَخْبَرَنَا الشَّرْفُ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنِ الطَّبْرِيِّ: أَخْبَرَنَا أَبِي أَبُو
عبد الله مُحَمَّد بن عليِّ: أَخْبَرَنَا أَبُو الْمُظْفَرِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلْوَانَ بْنِ مُهَاجِرِ الْمَوْصِلِيِّ:
أنا أبو بكر مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ يَاسِرِ الْجَيَّانِيِّ^(٣): أَنَا فَقِيهُ الْحَرَمِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ

(١) معناه: المعمر ثلاث مئة سنة؛ كما في «فهرس الفهارس» (٢/ ٩٥٤) عن هذا الكتاب للكوراني،

فلعلها مزيدة في نسخة الكتاني التي تكلم عنها في تعريفه به في (١/ ٣١٢). والله أعلم.

(٢) قوله: «بن مقبل بن شاهان» ليس في (ف).

(٣) في (ف): «الجيلاني». وهو منسوبٌ إلى «جَيَّان» في الأندلس.

بْنُ الْفَضْلِ بْنِ أَحْمَدَ الصَّاعِدِيُّ الْفُرَاوِيُّ: أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ الْخَبَّازِيُّ
النِّسَابُورِيُّ وَمُحَمَّدُ أَبُو سَهْلٍ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْحَفْصِيُّ الْمَرَوَزِيُّ:

أَنَا أَبُو الْهَيْثَمِ مُحَمَّدُ بْنُ الْمَكِّيِّ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ الْمَكِّيِّ بْنِ زُرَاعِ الْمَرَوَزِيِّ
الْكُشْمِينِيُّ: أَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ يَوْسُفَ الْفِرْبَرِيُّ: أَنَا الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ
مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

[طريق أبي الوقت المُسَلِّسَة بالصُوفِيَّة]

وأما طريقُ أبي الوقت المُسَلِّسَة بالصُوفِيَّة فأخبرنا بها شيخنا الإمام العارف
بالله المُحَقِّقُ الرَّاسِخُ صَفِيُّ الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ الْأَنْصَارِيِّ الْمَدَنِيِّ قُدَّسَ سِرُّهُ،
عَنْ شَيْخِهِ الْعَارِفِ بِاللَّهِ أَبِي الْمَوَاهِبِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْقُدُّوسِ الْعَبَّاسِيِّ
الشَّنَاوِيِّ ثُمَّ الْمَدَنِيِّ قُدَّسَ سِرُّهُ، بِإِجَازَتِهِ الْعَامَّةِ مِنَ الشَّيْخِ قُطْبِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ
أَحْمَدَ النَّهْرَوَالِيِّ الْمَكِّيِّ الصُّوفِيِّ، عَنْ وَالِدِهِ عَلَاءِ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنِ الشَّمْسِ مُحَمَّدَ
النَّهْرَوَالِيِّ ثُمَّ الْمَكِّيِّ الصُّوفِيِّ، وَعَنْ الْوَجِيهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ الدِّيَعِ الْيَمَنِيِّ
الزَّيْدِيِّ الصُّوفِيِّ.

برواية الأول، عَنْ شَيْخِهِ الْعَارِفِ بِاللَّهِ قُطْبِ الدِّينِ مُحَمَّدَ بْنِ مُحْيِي الدِّينِ
مُحَمَّدَ بْنِ نِزَامِ الدِّينِ مُحَمَّدِ الْأَنْصَارِيِّ الْكُوشِكْكَنَارِيِّ^(١) الصُّوفِيِّ، عَنِ الْحَافِظِ
الرَّحْلَةِ نُورِ الدِّينِ أَبِي الْفَتْوحِ أَحْمَدَ بْنِ جَلَالِ الدِّينِ عَبْدِ اللَّهِ الطَّائِسِيِّ.

وبرواية الثاني، عَنْ الْحَافِظِ زَيْنِ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّطِيفِ الشَّرْجِيِّ
الصُّوفِيِّ، عَنِ الْعَارِفِ بِاللَّهِ شَرَفِ الدِّينِ أَبِي الْفَتْحِ مُحَمَّدَ بْنِ زَيْنِ الدِّينِ الْمَرَاغِيِّ ثُمَّ
الْمَدَنِيِّ الصُّوفِيِّ.

(١) كذا في الأصلين، ولم أتهتد إلى هذه النسبة، والله أعلم.

بإجازتهما^(١) من القُطْبِ شَرَفِ الدِّينِ إِسْمَاعِيلَ بنِ إِبْرَاهِيمَ الهَاشِمِيِّ العَقِيلِيِّ
الجَبْرَتِيِّ الزَّيْدِيِّ الصُّوفِيِّ - قُدَّسَ سِرُّهُ - إِجَازَةً عَامَةً لِلطَّائِفَةِ وَخَاصَّةً لِلْمَرَاغِيِّ إِنْ
لَمْ يَكُنْ سَمَاعًا، بِإِجَازَتِهِ العَامَةِ مِنَ المُسْنِدِ المُعَمَّرِ أَبِي الحَسَنِ عَلِيِّ بنِ عُمَرَ بنِ^(٢)
أَبِي بَكْرِ الوَانِيِّ الصُّوفِيِّ، بِإِجَازَتِهِ العَامَةِ مِنَ أَسَاتِذِ التَّحْقِيقِ مُحْيِي الدِّينِ مُحَمَّدَ بنِ
عَلِيِّ بنِ العَرَبِيِّ الحَاتِمِيِّ الصُّوفِيِّ قُدَّسَ سِرُّهُ، عَنِ جَمَالِ الدِّينِ أَبِي مُحَمَّدٍ يُونُسَ بنِ
يَحْيَى بنِ أَبِي الحَسَنِ بنِ أَبِي البَرَكَاتِ الهَاشِمِيِّ العَبَّاسِيِّ الصُّوفِيِّ.

ح وَبِهِ إِلَى الشَّرَفِ الجَبْرَتِيِّ قُدَّسَ سِرُّهُ، بِإِجَازَتِهِ العَامَةِ مِنَ المُسْنِدِ المُعَمَّرِ
أَحْمَدَ بنِ أَبِي طَالِبِ الحَجَّارِ، عَنِ أَحْمَدَ بنِ يَعْقُوبِ المَارِسْتَانِيِّ، عَنِ القُطْبِ
الشَّيْخِ مُحْيِي الدِّينِ عَبْدِ القَادِرِ الكِيلَانِيِّ ثَمَّ البَغْدَادِيِّ - قُدَّسَ سِرُّهُ وَنَفَعْنَا بِهِ -
بِرِوَايَتِهِ وَالجَمَالِ العَبَّاسِيِّ:

عَنِ أَبِي الوَقْتِ عَبْدِ الأوَّلِ بنِ عَيْسَى بنِ شُعَيْبِ بنِ إِبْرَاهِيمَ بنِ إِسْحَاقِ السَّجَزِيِّ
الهِرَوِيِّ الصُّوفِيِّ، عَنِ ذِي القَدَمِ الرَّاسِخِ فِي التَّقْوَى أَبِي الحَسَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ
مُحَمَّدَ بنِ المُظَفَّرِ بنِ مُحَمَّدَ بنِ دَاوُدَ الدَّوْدِيِّ - فِي «التَّقْيِيدِ» لِلحَافِظِ ابْنِ نُقْطَةَ:
أَنَّ أَبَا الحَسَنِ الدَّوْدِيَّ بَقِيَ أَرْبَعِينَ سَنَةً لَا يَأْكُلُ اللَّحْمَ وَوَقْتَ تَشْوِيشِ التُّرْكْمَانَ
وَالنَّهْبِ، وَكَانَ يَأْكُلُ السَّمَكَ، فَحَكِي لَهُ أَنَّ بَعْضَ الأَمْرَاءِ أَكَلَ عَلَى حَافَةِ النَّهْرِ الَّذِي
يُصَادُ لَهُ مِنْهُ السَّمَكُ وَنُفِضَتْ سُفْرَتُهُ وَمَا فَضَلَ مِنْهُ فِي النَّهْرِ، فَمَا أَكَلَ السَّمَكَ بَعْدَ
ذَلِكَ. انْتَهَى^(٣) - عَنِ السَّرْحَسِيِّ، عَنِ الفِرْبَرِيِّ، عَنِ البُخَارِيِّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى، وَشَكَرَ
سَعِيهِمْ أَجْمَعِينَ، وَأَعَادَ عَلَيْنَا مِنْ بَرَكَاتِهِمْ، آمِينَ.

(١) أي: الطاوسي والمراغي.

(٢) قوله: «عمر بن» ليس في (ف).

(٣) ينظر: «التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد» لابن نقطة (ص: ٣٣٥-٣٣٦).

الحديث الأول

أخبرنا المشايخ المذكورون - رَحِمَهُمُ اللهُ تَعَالَى - بِأَسَانِيدِهِمُ السَّابِقَةَ إِلَى الْإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيِّ - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى - قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى؛ هُوَ أَبُو مُحَمَّدٍ الْعَبْسِيُّ مَوْلَاهُمْ الْكُوفِيُّ: أَخْبَرَنَا حَنْظَلَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ؛ هُوَ الْقُرَشِيُّ الْمَكِّيُّ، عَنْ عِكْرَمَةَ بْنِ خَالِدٍ؛ هُوَ ابْنُ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ الْمَخْزُومِيِّ^(١)، عَنْ ابْنِ عَمْرٍ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ:

«بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَالْحَجِّ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ»^(٢).

الحديث الثاني

وَبِالْإِسْنَادِ إِلَى الْبُخَارِيِّ - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى - قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ؛ هُوَ الْأَزْدِيُّ الْبَصْرِيُّ نَزِيلُ مَكَّةَ وَكَانَ قَاضِيهَا: نَا شُعْبَةُ؛ هُوَ ابْنُ الْحَجَّاجِ الْعَتَكِيُّ مَوْلَاهُمْ أَبُو بَسْطَامٍ الْوَاسِطِيُّ ثُمَّ الْبَصْرِيُّ، عَنْ قَتَادَةَ؛ هُوَ ابْنُ دِعَامَةَ السَّدُوسِيِّ أَبُو الْخَطَّابِ الْبَصْرِيُّ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ:

«ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ: مَنْ كَانَ اللهُ وَرَسُولَهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا

(١) كَذَا قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (١/ ٤٩)، لَكِنَّهُ أَسْقَطَ «سَعِيدًا» فِي تَرْجُمَةِ عِكْرَمَةَ فِي

«تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» (٧/ ٢٥٨) تَبَعًا لِلْمَزِي فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ» (٢٠/ ٢٤٩)،

وَنَاقَشَ إِثْبَاتَ «سَعِيدٍ» وَنَسَبَةَ عِكْرَمَةَ بْنِ خَالِدِ بْنِ الْعَاصِ لِحَدِّهِ فِي «الْإِصَابَةِ فِي تَمْيِيزِ الصَّحَابَةِ»

(٣/ ٩٢-٩٣).

(٢) «صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ» (٨).

سواهما، وَمَنْ أَحَبَّ عَبْدًا لَا يُحِبُّهُ إِلَّا اللَّهُ، وَمَنْ كَرِهَ أَنْ يَعُودَ فِي الْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْقَذَهُ اللَّهُ مِنْهُ^(١) كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ».

الحديث الثالث

وبه إلى البخاري قال: نا أبو نعيم؛ هو الفضل بن دكين الكوفي؛ نا زكريا؛ هو ابن أبي زائدة خالد بن ميمون الهمداني الوادعي الكوفي، عن عامر؛ هو ابن شراحيل الشعبي - بفتح المعجمة - الكوفي قال: سمعت النعمان بن بشير رضي الله عنهما - أنصاري خزرجي دخل الكوفة وولي امرتها - يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول:

«الحلال بين، والحرام بين، وبينهما مشبهات لا يعلمها كثير من الناس، فمن اتقى المشبهات استبرأ لرضه ودينه، ومن وقع في المشبهات كراع يرعى حول الحمى يوشك أن يواقعها، ألا وإن لكل ملك حمى، ألا وإن حمى الله في أرضه محارمه، ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسدت الجسد كله، ألا وهي القلب»^(٢). حديث مُسَلَّسٌ بِالْكُوفِيِّينَ.

الحديث الرابع

وبه إلى البخاري: ثنا علي بن عياش - هو الألهاني الحمصي -: نا شعيب بن أبي حمزة؛ هو أبو بشر الحمصي، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما -: أن رسول الله ﷺ قال:

«مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ النِّدَاءَ: اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدَّعْوَةُ التَّامَّةُ، وَالصَّلَاةُ الْقَائِمَةُ، آتَ

(١) في النسختين: «منها»، والتصويب من الحديث في «صحيح البخاري» (٢١).

(٢) «صحيح البخاري» (٥٢).

مُحَمَّدًا الوَسِيلَةَ والْفَضِيلَةَ، وَاَبَعْتُهُ مَقَامًا مَحْمُودًا الَّذِي وَعَدْتَهُ؛ حَلَّتْ لَهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(١).

الحديث الخامس

وبه إلى البخاري: نا عبد الله بن يزيد؛ هو أبو عبد الرحمن المكي المقرئ مولى آل عُمَرَ بن الخطَّاب: نا كَهَمَسُ بن الحسن؛ هو أبو الحسن التميمي، عن عبد الله ابن بُرَيْدَةَ؛ هو الأَسَلَمِيُّ المَرُوزِيُّ قاضي مرو، عن عبد الله بن مُغَفَّل؛ هو المُرَنِّي - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ:

«بين كلِّ أذنين صلاة، بين كلِّ أذنين صلاة»، ثم قال في الثالثة: «لِمَن شاء»^(٢).

الحديث السادس:

وبه إلى البخاري: نا آدم؛ هو ابن أبي إياس العسقلاني: نا شُعبَةَ: نا قَتَادَةَ قال: سمعتُ أنسَ بن مالك - رضي الله عنه - قال: قال النبي ﷺ:

«البُزَاقُ فِي المَسْجِدِ خَطِيئَةٌ، وَكَفَّارَتُهَا دَفْنُهَا»^(٣).

الحديث السابع

وبه إلى البخاري: نا عبد الله بن يوسُف؛ هو أبو مُحَمَّدٍ التَّيْسِيُّ: أنا مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عُمَرَ - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ قال:

«صلاة الجماعة تُفْضَلُ صلاة الفَدِّ بسبعٍ وعِشرينَ دَرَجَةً»^(٤).

(١) «صحيح البخاري» (٦١٤).

(٢) «صحيح البخاري» (٦٢٧).

(٣) «صحيح البخاري» (٤١٥).

(٤) «صحيح البخاري» (٦٤٥).

الحديث الثامن

وبه إلى البخاري: نا قُتَيْبَة: نا إسماعيل بن جعفر؛ هو أبو إسحاق الأنصاريُّ الزُّرْقِيُّ القاريُّ، عن حُمَيْد؛ هو ابن أبي حُمَيْد الطويل البصريُّ قال: سئل أنس - رضي الله عنه -: هل اتخذ رسولُ الله ﷺ خاتماً؟ فقال: نعم، أحر ليلةَ العشاء إلى شَطْر الليل، ثم أقبلَ علينا بوجهه بعدما صلَّى فقال:

«صلَّى الناسُ ورقدوا، ولم تزالوا في صلاةٍ منذ انتظرتُموها»، قال: فكأنِّي أنظرُ إلى ويبص خاتمه^(١).

وبه: إلى البخاري: نا عبدُ الله بن مُنِير؛ هو أبو عبد الرحمن المَرَوَزيُّ: أنه سمع يزيد؛ هو ابنُ هارون الواسطيُّ: أنا حُمَيْد، عن أنس - رضي الله عنه - قال: أحر رسولُ الله ﷺ الصلاةَ ذات ليلةٍ إلى شطر الليل، ثم خرج علينا، فلما صلَّى أقبلَ علينا بوجهه، فقال:

«إن الناسَ قد صلَّوا ورقدوا، وإنكم لن تزالوا في صلاةٍ ما انتظرتُم الصلاةَ»^(٢).

الحديث التاسع

وبه إلى البخاري: نا حجاج بن منهل؛ هو الأنماطيُّ أبو مُحَمَّد السلميُّ مولاهم: نا شعبة، عن مُحَمَّد بن زياد؛ هو الجُمحيُّ أبو الحارث المَدنيُّ نزيل البصرة قال: سمعتُ أبا هريرةَ رضي الله عنه، عن النبيِّ ﷺ قال:

«أما يخشى أحدكم» - أو: «ألا يخشى أحدكم» - «إذا رفع رأسه قبل الإمام أن

(١) «صحيح البخاري» (٦٦١).

(٢) «صحيح البخاري» (٨٤٧).

يَجْعَلُ اللهُ رَأْسَهُ رَأْسَ حِمَارٍ؟»، أو: «يَجْعَلُ اللهُ صُورَتَهُ صُورَةَ حِمَارٍ؟»^(١).

الحديث العاشر

وبه إلى البخاري: نا عمرو بن خالد؛ هو الحراني المصري: نا زهير؛ هو ابن معاوية الجعفي أبو حيثمة الكوفي، عن حميد، عن أنس - رضي الله عنه -: أن النبي ﷺ قال:

«أقيموا صفوفكم؛ فإنني أراكم من وراء ظهري». وكان أحدنا يلزق منكبه بمنكب صاحبه، وقدمه بقدمه^(٢).

الحديث الحادي عشر

وبه إلى البخاري: نا قتيبة: ثني الليث؛ هو ابن سعد الفهمي مولاهم أبو الحارث المصري الإمام، عن نافع، عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه قال: رأى رسول الله ﷺ نخامة في قبلة المسجد وهو يصلي بين يدي الناس، فحتها، ثم قال حين انصرف:

«إن أحدكم إذا كان في الصلاة فإن الله - عز وجل - قبل وجهه، فلا يتنخمن أحد قبلاً وجهه في الصلاة»^(٣).

الحديث الثاني عشر

وبه إلى البخاري: نا قتيبة: نا عبد الرحمن بن أبي الموال، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - قال: كان رسول الله ﷺ يعلمنا

(١) «صحيح البخاري» (٦٩١).

(٢) «صحيح البخاري» (٧٢٥).

(٣) «صحيح البخاري» (٧٥٣).

الاستخارة في الأمور كلها كما يُعلِّمنا السُّورَةُ من القرآن؛ يقول:

«إِذَا هَمَّ أَحَدُكُمْ بِالْأَمْرِ فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ الْفَرِيضَةِ، ثُمَّ لِيُقَلِّ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ، وَأَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ، وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ الْعَظِيمِ؛ فَإِنَّكَ تَقْدِرُ وَلَا أَقْدِرُ، وَتَعْلَمُ وَلَا أَعْلَمُ، وَأَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ، اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ خَيْرٌ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي» - أَوْ قَالَ: «عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ» - «فَاقْدِرْهُ لِي، وَيَسِّرْهُ لِي، ثُمَّ بَارِكْ لِي فِيهِ. وَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ شَرٌّ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي» - أَوْ قَالَ: «فِي عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ» - «فَاصْرِفْهُ عَنِّي، وَاصْرِفْني عَنْهُ، وَاقْدِرْ لِي الْخَيْرَ حَيْثُ كَانَ، ثُمَّ أَرْضِنِي بِهِ». قَالَ: «وَيُسَمَّى حَاجَتَهُ»^(١).

الحديث الثالث عشر

وبه إلى البخاري: نا [أبو] معمر؛ هو عبد الله بن عمرو بن أبي الحجاج ميسرة التميمي البصري المنقري؛ نا عبد الوارث؛ هو ابن سعيد بن ذكوان التميمي العنبري البصري؛ نا عبد العزيز؛ هو ابن صهيب البناني البصري، عن أنس - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ:

«ما من الناس من مُسلمٍ يُتوفى له ثلاثٌ لم يبلغوا الحنثَ إلا أدخله اللهُ الجنةَ بِفَضْلِ رَحْمَتِهِ إِيَّاهُمْ»^(٢). حديث مُسلسل بالبصريين. قال أبو عبد الله: «الحنث»: الذَّنْبُ^(٣).

(١) «صحيح البخاري» (١١٦٢).

(٢) «صحيح البخاري» (١٢٤٨).

(٣) الظاهر أن أبا عبد الله هو البخاري، ولم أجد أن قوله في رواية أو نسخة من «صحيحه»، والله أعلم.

وبه^(١) إلى البخاري: نا يعقوب بن إبراهيم؛ هو أبو يوسف الدورقي: نا ابن علية؛ هو إسماعيل بن إبراهيم الأسيدي مولا لهم: نا عبد العزيز بن صهيب، عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من الناس مسلم يموت له ثلاثة لم يبلغوا الحنث إلا أدخله الله الجنة بفضل رحمته إياهم»^(٢).

الحديث الرابع عشر

وبه إلى البخاري: نا موسى بن إسماعيل؛ هو أبو سلمة التبوذكي البصري: نا جرير؛ هو ابن حازم - يعني: الأزدي العتكي البصري -: نا أبو رجاء؛ هو عمران بن ملحان الطاردي، عن سمرة بن جندب - رضي الله عنه - قال: كان النبي ﷺ إذا صلى صلاة أقبل علينا بوجهه فقال: «من رأى منكم الليلة رؤيا؟»، قال: فإن رأى أحد قصصها، فيقول ما شاء الله.

فسألنا يوماً فقال: «هل رأى منكم أحد رؤيا؟»، قلنا: لا، قال:

«لكني قد رأيت الليلة رجلين أتاني، فأخذا بيدي، فأخرجاني إلى الأرض المقدسة، فإذا رجل جالس ورجل قائم بيده - قال بعض أصحابنا عن موسى: - كلوب من حديد يدخله في شذقه حتى يبلغ قفاه^(٣)، ثم يفعل بشذقه الآخر مثل ذلك، ويلتئم شذقه هذا، فيعود فيصنع مثله، قلت: ما هذا؟ قال: انطلق!

(١) قبلها في (ف): «ح». وأحسبها إشارة من الناسخ إلى الحديث لا إلى تحويل الإسناد.

(٢) «صحيح البخاري» (١٣٨١).

(٣) سياق مطبوع «صحيح البخاري»: «ورجل قائم، بيده كلوب من حديد» قال بعض أصحابنا عن موسى: «إنه يدخل ذلك الكلوب في شذقه حتى يبلغ قفاه».

فانطلقنا حتى أتينا على رجل مضطجع على قفاه، ورجل قائم على رأسه يفهر - أو صخرة - فيشدخ به رأسه، فإذا ضربته تدهده الحجر، فانطلق إليه ليأخذه، فلا يرجع إلى هذا حتى يلتئم رأسه وعاد رأسه كما هو، فعاد إليه فضربه، قلت: من هذا؟ قال: انطلق!

فانطلقنا إلى ثقبٍ مثل التَّنُورِ، أعلاه ضيقٌ، وأسفله واسع، يتوقد تحته ناراً^(١)، فإذا اقترب ارتفعوا حتى كاد أن يخرجوا، فإذا خمدت رجعوا فيها، وفيها رجالٌ ونساءٌ عراة، فقلت: ما هذا؟ قال: انطلق!

فانطلقنا حتى أتينا على نهرٍ من دم، فيه رجلٌ قائمٌ وعلى وسطِ النهرِ - قال يزيدٌ ووهبُ بنُ جرير، عن جرير بن حازم: «وعلى شطِّ النهرِ»^(٢) - «رجلٌ بين يديه حجارة، فأقبل الرجل الذي في النهر، فإذا أراد أن يخرج رمى الرجل بحجرٍ في فيه، فردّه حيث كان، فجعل كلما جاء ليخرج رمى الرجل في فيه بحجر، فيرجع كما كان، فقلت: ما هذا؟ قال: انطلق!

حتى انتهينا إلى روضةٍ خضراء، فيها شجرةٌ عظيمة، وفي أصلها شيخٌ وصبيانٌ، وإذا رجلٌ قريبٌ من الشجرة بين يديه نارٌ يوقدها، فصعدا بي^(٣) في الشجرة، وأدخلاني داراً لم أر قطُّ أحسنَ منها، فيها رجالٌ شيوخٌ وشبابٌ، ونساءٌ وصبيانٌ، ثم أخرجاني منها فصعدا بي الشجرة، فأدخلاني داراً هي أحسنُ وأفضلُ فيها شيوخٌ وشبابٌ.

(١) عليها في هامشي النسختين: «منصوب على التمييز».

(٢) هي رواية الكشميهني؛ كما في هوامش اليونانية.

(٣) في النسختين هنا وبعد قليل: «فصعداني». ولا يتعدى الفعل «صعد» بنفسه، فإما أن يُعدى بالباء -

كما في الرواية - أو يجعله رباعياً على «أصعد» و«صعد»، والله أعلم.

قُلْتُ: طَوَّفْتُمَانِي اللَّيْلَةَ، فَأَخْبِرَانِي عَمَا رَأَيْتُ! قَالَا: نَعَمْ.

أما الذي رأيتُهُ يُشَقُّ شِدْقُهُ، فَكَذَّابٌ يُحَدِّثُ بِالْكَذْبَةِ تَتَحَمَّلُ عَنْهُ حَتَّى تَبْلُغَ الْآفَاقَ، فَيُصْنَعُ بِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَالَّذِي رَأَيْتُهُ يُشَدِّخُ رَأْسَهُ، فَرَجُلٌ عَلَّمَهُ اللَّهُ الْقُرْآنَ، فَنَامَ عَنْهُ بِاللَّيْلِ وَلَمْ يَعْمَلْ فِيهِ^(١) بِالنَّهَارِ، يُفَعِّلُ بِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَالَّذِي رَأَيْتَهُ فِي الثُّقْبِ، فَهُمْ الزُّنَاةُ، وَالَّذِي رَأَيْتَهُ فِي النَّهْرِ آكِلُو الرِّبَا، وَالشَّيْخُ فِي أَصْلِ الشَّجَرَةِ إِبْرَاهِيمُ، وَالصَّبَّيَانِ حَوْلَهُ فَأَوْلَادُ النَّاسِ، وَالَّذِي يُوقِدُ النَّارَ مَالِكُ خَازِنُ النَّارِ، وَالِدَارُ الْأُولَى الَّتِي دَخَلَتْ دَارُ عَامَّةِ الْمُؤْمِنِينَ، وَأَمَا هَذِهِ الدَّارُ فَدَارُ الشُّهَدَاءِ، وَأَنَا جِبْرِيلُ، وَهَذَا مِيكَائِيلُ! فَارْفَعْ رَأْسَكَ، فَرَفَعْتُ رَأْسِي، فَإِذَا فَوْقِي مِثْلُ السَّحَابِ، قَالَا: ذَاكَ مَنْزِلُكَ، فَقُلْتُ: دَعَانِي أَدْخُلَ مَنْزِلِي، قَالَا: إِنَّهُ بَقِيَ لَكَ عُمُرٌ لَمْ تَسْتَكْمِلْهُ، فَلَوْ اسْتَكْمَلْتَ آتَيْتَ مَنْزِلَكَ^(٢).

الحديث الخامس عشر

وبه إلى البخاري: نا عبد الله بن مسلمة؛ هو القَعْنَبِيُّ الحَارِثِيُّ أَبُو عبد الرحمن البَصْرِيُّ، عن مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر: أن النبي ﷺ ذكر رمضان، فقال: «لا تصوموا حتى تروا الهلال، ولا تُفطروا حتى تروه، فإن غمَّ عليكم فاقدرُوا له»^(٣).

وبه إلى مالك، عن عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما -: أن رسول الله ﷺ قال: «الشهر تسعٌ وعِشرون ليلةً، فلا تصوموا حتى تروه، فإن غمَّ عليكم فأكملوا العِدَّةَ ثلاثين»^(٤).

(١) في (ب): «به» وعليها أن في نسخة: «فيه».

(٢) «صحيح البخاري» (١٣٨٦).

(٣) «صحيح البخاري» (١٩٠٦).

(٤) «صحيح البخاري» (١٩٠٧).

وبه إلى البخاري: نا آدم: نا شعبة: نا محمد بن زياد: سمعت أبا هريرة يقول: قال النبي ﷺ - أو قال: قال أبو القاسم ﷺ -: «صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته، فإن غيبي عليكم، فأكملوا عدة شعبان ثلاثين»^(١).

الحديث السادس عشر

وبه إلى البخاري: نا أبو نعيم؛ هو الفضل بن دكين: نا الأعمش؛ هو سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي أبو محمد الكوفي من صغار التابعين، عن أبي صالح؛ هو ذكوان السمان الزيات المدني، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال:

«يقول الله عز وجل: الصوم لي وأنا أجزي به، يدع شهوته وأكله وشربه من أجلي، والصوم جنة، وللصائم فرحتان: فرحة حين يفطر، وفرحة حين يلقى ربه، ولخلاف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك»^(٢).

هذا من الرباعيات التي تلتحق بالثلاثيات، وهي التي بين البخاري وبين التابعي فيها واحد وإن كان التابعي يرويه عن تابعي آخر، أو عن صحابي وهو عن صحابي آخر؛ كما مر عن الحافظ ابن حجر.

وبه إلى البخاري: نا آدم: نا شعبة: نا محمد بن زياد: سمعت أبا هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ يرويه عن ربكم قال:

«لكل عمل كفارة، والصوم لي وأنا أجزي به، ولخلاف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك»^(٣).

(١) «صحيح البخاري» (١٩٠٩).

(٢) «صحيح البخاري» (٧٤٩٢).

(٣) «صحيح البخاري» (٧٥٣٨).

الحديث السابع عشر

وبه إلى البخاري: نا مُسَدَّدٌ؛ هو ابن مُسْرَهْدٍ أبو الحسن الأَسَدِيُّ البَصْرِيُّ: نا مُعْتَمِرٌ؛ هو ابن سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيُّ أبو مُحَمَّدَ البَصْرِيُّ، عن حَمِيدٍ، عن أَنَسٍ - رضي الله عنه - قال: قال رسولُ الله ﷺ:

«انصُرْ أخاك ظالماً أو مظلوماً»، قال: يا رسولَ الله، هذا ينصُرُهُ مظلوماً كيف ينصُرُهُ ظالماً؟ قال: «يأخذُ فوقَ يديه»^(١). ورجالُ الإسنادِ كلُّهم بصريون.

الحديث الثامن عشر

وبه إلى البخاري: نا أحمد بن يونس؛ هو ابن عبد الله^(٢) بن يونس بن عبد الله التَّمِيمِيُّ اليزْبُوعِيُّ الكُوفِيُّ: نا عبد العزيز بن الماجشون؛ هو ابن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون المدني نزيل بغداد: أنا عبد الله بن دينار؛ هو القُرَشِيُّ العَدَوِيُّ مولى ابن عمِّ أبو عبد الرحمن المدني، عن عبد الله بن عمِّ رضي الله عنهما، عن النَّبِيِّ ﷺ قال: «الظُّلم ظُلُماتٌ يومَ القيامة»^(٣).

الحديث التاسع عشر

وبه إلى البخاري: نا أبو نُعَيْمٍ: نا زَكْرِيَّا؛ هو ابن أبي زائدة خالد قال: سمعتُ عامراً؛ هو الشَّعْبِيُّ يقول: سمعتُ النُّعْمَانَ بنَ بشيرٍ رضي الله عنهما، عن النَّبِيِّ ﷺ قال:

«مثلُ القائمِ على حُدودِ الله والواقعِ فيها كمثلِ قومٍ استَهَموا على سَفِينَةٍ،

(١) «صحيح البخاري» (٢٤٤٤)، وفيه: «نصره» في الموضعين، و«تأخذ».

(٢) عبد الله اسمُ أب شيخ البخاري لا جدّه، وهو كثيراً ما يُنسب إلى جدّه يونس كما فعل البخاري.

(٣) «صحيح البخاري» (٢٤٤٧).

فَأَصَابَ بَعْضُهُمْ أَعْلَاهَا، وَبَعْضُهُمْ أَسْفَلَهَا، فَكَانَ الَّذِي فِي أَسْفَلِهَا إِذَا اسْتَقَوْا مِنَ الْمَاءِ مَرُّوا عَلَى مَنْ فَوْقَهُمْ، قَالُوا: لَوْ أَنَّا خَرَقْنَا فِي نَصِينِنَا خَرْقًا وَلَمْ نُؤْذِ مَنْ فَوْقَنَا، فَإِنْ يَتْرَكُوهُمْ وَمَا أَرَادُوا هَلَكُوا جَمِيعًا، وَإِنْ أَخَذُوا عَلَى أَيْدِيهِمْ نَجَّوْا، وَنَجَّوْا جَمِيعًا»^(١).

الْحَدِيثُ الْعِشْرُونَ

وبه إلى البخاري: نا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: نا اللَّيْثُ، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال:

«إِنَّمَا أَجَلِكُمْ فِي أَجَلٍ مَنْ خَلَا مِنَ الْأُمَّمِ مَا بَيْنَ صَلَاةِ الْعَصْرِ إِلَى مَغْرِبِ الشَّمْسِ، وَإِنَّمَا مِثْلُكُمْ وَمِثْلُ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى كَرَجُلٍ اسْتَعْمَلَ عَمَلًا، فَقَالَ: مَنْ يَعْمَلُ لِي إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ؟ فَعَمِلَتِ الْيَهُودُ إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ، ثُمَّ قَالَ: مَنْ يَعْمَلُ لِي مِنْ نِصْفِ النَّهَارِ إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ؟ فَعَمِلَتِ النَّصَارَى مِنْ نِصْفِ النَّهَارِ إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ، ثُمَّ قَالَ: مَنْ يَعْمَلُ لِي مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ إِلَى مَغْرِبِ الشَّمْسِ عَلَى قِيرَاطَيْنِ قِيرَاطَيْنِ؟ أَلَا فَانْتُمْ الَّذِينَ تَعْمَلُونَ مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ إِلَى مَغْرِبِ الشَّمْسِ عَلَى قِيرَاطَيْنِ قِيرَاطَيْنِ، أَلَا لَكُمْ الْأَجْرُ مَرَّتَيْنِ! فَغَضِبَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى فَقَالُوا: نَحْنُ أَكْثَرُ عَمَلًا وَأَقْلُ عَطَاءً! قَالَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ -: وَهَلْ ظَلَمْتُمْ مِنْ حَقِّكُمْ شَيْئًا؟ قَالُوا: لَا، قَالَ: فَإِنَّهُ فَضَّلِي أُعْطِيَهُ مَنْ شِئْتُ»^(٢).

(١) «صحيح البخاري» (٢٤٩٣).

(٢) «صحيح البخاري» (٣٤٥٩).

الحديث الحادي والعشرون

وبه إلى البخاري: نا المكيُّ بن إبراهيم؛ هو أبو السَّكَنِ التَّمِيمِيُّ البَلْخِيُّ: أنا عبدُ الله بنُ سعيد؛ هو ابنُ أبي هندٍ الفَزَارِيُّ مَولاهُم، عن أبيه، عن ابنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قال: قال النبيُّ ﷺ:

«نِعْمَتَانِ مَغْبُونٌ فِيهِمَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ: الصَّحَّةُ وَالْفَرَاغُ»^(١).

الحديث الثاني والعشرون

وبه إلى البخاري: نا مُسْلِمُ بنُ إبراهيم؛ هو الأَزْدِيُّ الفَرَاهِيدِيُّ البَصْرِيُّ: نا هشام؛ هو ابنُ سَنَبَرِ الدَّسْتَوَائِيِّ البَصْرِيِّ: نا قَتَادَةَ، عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال: قال رسولُ الله ﷺ: «يَكْبُرُ ابْنُ آدَمَ وَيَكْبُرُ مَعَهُ اثْنَانِ: حُبُّ الْمَالِ، وَطَوْلُ الْعُمَرِ»^(٢). ورجالُ الإسنادِ كُلُّهُمُ بَصْرِيُّونَ.

الحديث الثالث والعشرون

وبه إلى البخاري: نا أبو عاصم؛ هو الضَّحَّاكُ بنُ مَخْلَدِ الشَّيْبَانِيِّ البَصْرِيُّ المعروف بالنَّبِيلِ، عن ابنِ جُرَيْجٍ؛ هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيْجِ الأُمَوِيِّ مَولاهُم المَكِّيُّ، عن عطاء؛ هو ابنُ أبي رباحٍ أَسْلَمَ القُرَشِيُّ مَولاهُم المَكِّيُّ قال: سمعتُ ابنَ عَبَّاسٍ - رضي الله عنهما - يقول: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقول: «لو كان لابنِ آدَمَ واديانٍ مِنْ مَالٍ لابتَغَى ثَلَاثًا، وَلَا يَمْلَأُ جَوْفَ ابْنِ آدَمَ إِلَّا التُّرَابُ، وَيَتَوَبُّ اللَّهُ عَلَى مَنْ تَابَ»^(٣).

(١) «صحيح البخاري» (٦٤١٢).

(٢) «صحيح البخاري» (٦٤٢١).

(٣) «صحيح البخاري» (٦٤٣٦).

وبه إلى البخاري: نا أبو نُعَيْمٍ: نا عبدُ الرحمن بنُ سُليمان بنِ الغسيل؛ هو أبو سُليمان الأنصاريُّ الأوسِيُّ المَدَنِيُّ المعروفُ بابنِ الغَسِيلِ معدودٌ في صغار التابعين، عن عَبَّاس بن سهل بن سعد؛ هو السَّاعِدِيُّ ولدُ الصَّحَابِيِّ المشهورِ قال: سمعتُ ابنَ الزُّبَيْرِ - رضي الله عنهما - على منبرِ مَكَّةَ في خطبته يقول: أيها الناس، إن النَّبِيَّ ﷺ كان يقول:

«لو أن ابنَ آدمَ أُعطي وادياً مَلَانٍ مِنْ ذَهَبٍ أَحَبَّ إِلَيْهِ ثَانِيًا، ولو أُعطي ثَانِيًا أَحَبَّ إِلَيْهِ ثَالِثًا، ولا يَسُدُّ جوفَ ابنِ آدمَ إلا التراب، ويتوبُ اللهُ على مَنْ تاب»^(١).

وهذا أيضاً من الرُّبَاعِيَّاتِ التي تلتحقُ بالثُلَاثِيَّاتِ؛ لِمَا مرَّ، وهو أحدُ الحديثين المسموعين من الرُّبَاعِيَّاتِ^(٢).

الحديث الرابع والعشرون

وبه إلى البخاري: نا آدم: نا ابنُ أبي ذئب؛ هو مُحَمَّدُ بنُ عبدِ الرحمن بنِ أبي ذئبِ المُغِيرَةِ، عن سَعِيدِ المَقْبُرِيِّ؛ هو ابنُ أبي سَعِيدِ كيسانَ أبو سَعِيدِ المَدَنِيِّ، عن أبي هُرَيْرَةَ - رضي الله عنه - قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ:

«لن يُنجِيَ أحداً منكم عمَلُهُ»، قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: «ولا أنا، إلا

(١) «صحيح البخاري» (٦٤٣٨).

(٢) اللَّذِينَ سمعهما المؤلِّفُ على شيخه المَعَمَّرِ الصُّوفِيِّ عبدِ الله بنِ ملا سَعِيدِ الله اللَاهُورِيِّ مع ثُلَاثِيَّاتِ البخاري في سماعه طريق أبي الفُتُوح الطَّووسِيِّ المُسَلِّسَةَ بالمَعَمَّرِينَ.

أَنْ يَتَغَمَّدَنِي اللَّهُ بِرَحْمَةٍ، سَدَّدُوا وَقَارِبُوا^(١)، وَاعْدُوا وَرُوحُوا، وَشِيءٌ مِنَ الدُّلْجَةِ، وَالْقَصْدَ الْقَصْدَ تَبَلُّغُوا^(٢).

الحديث الخامس والعشرون

وبه إلى البخاري: نا أبو نُعَيْمٍ: نا زَكَرِيَّا، عن عامرٍ قال: سمعتُ عبدَ الله بنَ عمِرو - رضي الله عنهما - يقول: قال النَّبِيُّ ﷺ:

«المُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ، وَالْمُهَاجِرُ مَنْ هَجَرَ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ»^(٣).

الحديث السادس والعشرون

وبه إلى البخاري: نا مُحَمَّدُ بنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ؛ هو أبو عبد الله التَّقْفِيُّ مَوْلَاهُمُ الْبَصْرِيُّ، نا عُمَرُ بنُ عَلِيٍّ؛ هو ابنُ عطاءِ الْمُقَدَّمِيِّ أبو حفصِ الْبَصْرِيِّ، سمعَ أبا حازمٍ؛ هو سَلَمَةُ بنُ دِينَارِ الْمُخْزُومِيِّ بِالْوِلاَةِ الْأَعْرَجِ التَّمَارِ الْمَدَنِيِّ الْقَاضِي، عن سهلِ بنِ سَعْدٍ رضي الله عنهما، عن رسولِ اللَّهِ ﷺ قال: «مَنْ يَضْمَنَ لِي مَا بَيْنَ لَحْيَيْهِ وَمَا بَيْنَ رِجْلَيْهِ أَضْمَنَ لَهُ الْجَنَّةَ»^(٤).

(١) في النسختين: «وقربوا»، ولم أجده في نسخة أو رواية، والتصويب من رواية الحديث في «صحيح البخاري» (٦٤٦٣).

(٢) الدلجة: السير آخر الليل. والقصد: الوسط من الأمور، ونصبه بفعلٍ مقدر نحو «الزموا» جوابه «تبلُّغوا»، ولذا جُزم.

(٣) «صحيح البخاري» (٦٤٨٤).

(٤) «صحيح البخاري» (٦٤٧٤).

الحديث السابع والعشرون

وبه إلى البخاري: نا الحُمَيْدِيُّ؛ هو عبد الله بن الزُّبَيْرُ القُرَشِيُّ الأَسَدِيُّ المَكِّيُّ؛ نا سُفْيَانُ؛ هو ابن عِيْنَةَ الهَلَالِيُّ أبو مُحَمَّد الكُوفِيُّ ثم المَكِّيُّ؛ نا عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حَزْمٍ؛ هو الأنصاريُّ المَدَنِيُّ القاضي، سمع أنس بن مالك - رضي الله عنه - يقول: قال رسولُ الله ﷺ:

«يَتَّبِعُ المَيِّتَ ثَلَاثَةٌ، فِيرْجِعُ اثْنَانِ وَيَبْقَى مَعَهُ وَاحِدٌ: يَتَّبِعُهُ أَهْلُهُ وَمَالُهُ وَعَمَلُهُ، فِيرْجِعُ أَهْلُهُ وَمَالُهُ، وَيَبْقَى عَمَلُهُ»^(١).

الحديث الثامن والعشرون

وبه إلى البخاري: نا إِسْمَاعِيلُ؛ هو ابنُ عبد الله ابنِ أبي أُوَيْسٍ المَدَنِيُّ ابنُ أُخْتِ مالِكٍ: حَدَّثَنِي مالِكٌ، عن سَعِيدِ المَقْبُرِيِّ، عن أبي هُرَيْرَةَ - رضي الله عنه -: أن رسولَ الله ﷺ قال:

«مَنْ كَانَتْ عِنْدَهُ مَظْلَمَةٌ لِأَخِيهِ فَلْيَتَحَلَّلْهُ مِنْهَا؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ تَمَّ دِينَارٌ وَلَا دِرْهَمٌ، مِنْ قَبْلِ أَنْ يُؤَخَّذَ لِأَخِيهِ مِنْ حَسَنَاتِهِ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ حَسَنَاتٌ أُخِذَ مِنْ سَيِّئَاتِ أَخِيهِ، فَطُرِحَتْ عَلَيْهِ»^(٢).

الحديث التاسع والعشرون

وبه إلى البخاري: نا إِسْمَاعِيلُ هو ابنُ عبد الله ابنِ أبي أُوَيْسٍ: حَدَّثَنِي مالِكٌ، عن نَافِعٍ، عن عبدِ الله بنِ عُمَرَ - رضي الله عنهما -: أن رسولَ الله ﷺ قال:

«إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا مَاتَ عُرِضَ عَلَيْهِ مَقْعَدُهُ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ، إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ

(١) «صحيح البخاري» (٦٥١٤).

(٢) «صحيح البخاري» (٦٥٣٤).

فَمِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ فَمِنْ أَهْلِ النَّارِ، فَيُقَالُ: هَذَا مَقْعَدُكَ حَتَّى يَبْعَثَكَ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(١).

الحديث الثلاثون

وبه إلى البخاري: نا موسى بن إسماعيل؛ هو أبو سلمة المنقري البصري التبوذكي: نا جويرية؛ هو ابن أسماء الصُّبَيْي، عن نافع، عن عبد الله قال: ذُكِرَ الدَّجَالُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ:

«إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَى عَلَيْكُمْ، إِنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِأَعْوَرَ» - وأشار بيده إلى عينيه - «وإن المسيح الدجال أعور عين اليمنى، كأنَّ^(٢) عينه عنبة طافية».

وبه إلى البخاري: نا حفص بن عمر؛ هو النمرى البصري: نا شعبة: أنا قتادة قال: سمعتُ أنساً رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال:

«ما بعث الله من نبيٍّ إلا أنذر قومه الأعر الكذاب: إنه أعور، وإن ربكم ليس بأعور، مكتوبٌ بين عينيه: كافر»^(٣). رجال الإسناد كلهم بصريون.

الحديث الحادي والثلاثون

وبه إلى البخاري: نا عبیدُ الله بن موسى؛ هو أبو محمد العباسي الكوفي، عن عثمان بن الأسود؛ هو الجمحي مولا هم المكي، عن ابن أبي مليكة؛ هو

(١) «صحيح البخاري» (١٣٧٩).

(٢) في النسختين: «وكان»، ولم أجد زيادة الواو في رواية أو نسخة، والتصويب من الرواية في «صحيح البخاري» (٧٤٠٧)، وفيه: «العين اليمنى»، وأفادت هامش اليونانية أن المذكور رواية الكشمهني، وأن القسطلاني جعلها رواية أبي ذر.

(٣) «صحيح البخاري» (٧٤٠٨).

عبدُ الله بن عبيدِ الله القُرَشِيُّ التَّمِيمِيُّ المَكِّيُّ، عن عائشةَ رضي الله عنها، عن النَّبِيِّ ﷺ قال:

«مَنْ نُوقِشَ الحِسَابَ عُدْبَ»، قالت: قُلْتُ: أليس يقول الله: ﴿سَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق: ٨]؟ قال: «ذلك العَرَضُ»^(١).

الحديث الثاني والثلاثون

وبه إلى البخاري: نا سُلَيْمَانُ بنُ حَرْبٍ؛ هو الأَزْدِيُّ البَصْرِيُّ نزيلُ مكة: نا حَمَّادُ بنُ زَيْدٍ؛ هو ابنُ دِرْهَمِ الأَزْدِيِّ الجَهْضَمِيِّ أبو إِسْمَاعِيلِ البَصْرِيُّ: نا مَعْبُدُ بنُ هِلَالِ العَنْزِيِّ؛ هو البَصْرِيُّ قال: اجتمعنا ناسٌ من أهلِ البصرة، فذهبنا إلى أنسِ بنِ مالكٍ - رضي الله عنه - وذهبنا معنا بثابتِ البُنانيِّ إليه يسأله لنا عن حديثِ الشفاعة، فإذا هو في قَصْرِه، فوافقناه يُصَلِّي الضُّحَى، فاستأذنا فأذنَ لنا، وهو قاعدٌ على فراشه، فقلنا لثابت: لا تسأله عن شيءٍ أوَّلَ من حديثِ الشَّفاعة!

فقال: يا أبا حمزة، هؤلاء إخوانك من أهلِ البصرة، جاؤوا يسألونك عن حديثِ الشَّفاعة، فقال: حدَّثنا مُحَمَّدٌ ﷺ قال:

«إذا كان يومُ القيامةِ ما جَ الناسُ بعضهم في بعض، فيأتون آدمَ فيقولون: اشفعْ إلى رَبِّكَ! فيقول: لستُ لها، ولكنْ عليكم إبراهيمُ؛ فإنه خليلُ الرحمن، فيأتون إبراهيمَ، فيقول: لستُ لها، ولكنْ عليكم موسى؛ فإنه كليمُ الله، فيأتون موسى، فيقول: لستُ لها، ولكنْ عليكم عيسى؛ فإنه روحُ الله وكلمته، فيأتون عيسى، فيقول: لستُ لها، ولكنْ عليكم مُحَمَّدٌ ﷺ، فيأتوني، فأقول: أنا لها، فاستأذنْ علي

(١) «صحيح البخاري» (٦٥٣٦).

ربي فيؤذن لي، ويُلهمني بمَحَامِدِ أَحْمَدُهُ^(١) بها لا تحضرنني الآن، فأحْمَدُهُ بتلك المَحَامِدِ، فأخِرُّ له ساجداً، فيقال: يا مُحَمَّدَ، ارفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمَعُ لَكَ، وَسَلْ تُعْطَ، وَاشْفَعْ تُشْفَعْ، فأقول: يا رَبِّ أُمَّتِي فَأَخْرِجْ مِنْهَا مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ شَعِيرَةٍ مِنْ إِيْمَانٍ، فَأَنْطَلِقُ فَأفْعَلْ، ثم أعودُ فأحْمَدُهُ بتلك المَحَامِدِ، ثم أخِرُّ له ساجداً، فيقال: يا مُحَمَّدَ، ارفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمَعُ لَكَ، وَسَلْ تُعْطَ، وَاشْفَعْ تُشْفَعْ، فأقول: يا رَبِّ أُمَّتِي أُمَّتِي! فيقال: انطَلِقْ فَأَخْرِجْ مِنْهَا مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ - أو «خَرْدَلَةٍ» - «من إِيْمَانٍ، فَأَخْرِجْهُ، فَأَنْطَلِقُ فَأفْعَلْ، ثم أعودُ [فأحْمَدُهُ] بتلك المَحَامِدِ، ثم أخِرُّ له ساجداً، فيقال: يا مُحَمَّدَ، ارفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمَعُ لَكَ، وَسَلْ تُعْطَ، وَاشْفَعْ تُشْفَعْ، فأقول: يا رَبِّ أُمَّتِي أُمَّتِي! فيقال: انطَلِقْ، فَأَخْرِجْ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ أَدْنَى أَدْنَى^(٢) مِثْقَالِ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلَةٍ مِنْ إِيْمَانٍ فَأَخْرِجْهُ مِنَ النَّارِ، مِنَ النَّارِ، مِنَ النَّارِ^(٣)، فَأَنْطَلِقُ، فَأفْعَلْ».

فلما خَرَجْنَا مِنْ عِنْدِ أَنْسٍ قُلْتُ لِبَعْضِ أَصْحَابِنَا: لَوْ مَرَرْنَا بِالْحَسَنِ - وَهُوَ مُتَوَارٍ^(٤) فِي مَنْزِلِ أَبِي خَلِيفَةَ - فَحَدَّثْنَا بِمَا حَدَّثَنَا أَنْسُ بْنُ مَالِكٍ، فَأَتَيْنَاهُ، فَسَلَّمْنَا عَلَيْهِ، فَأَذِنَ لَنَا، فَقُلْنَا لَهُ: يَا أَبَا سَعِيدٍ، جِئْنَاكَ مِنْ عِنْدِ أَخِيكَ أَنْسِ بْنِ مَالِكٍ، فَلَمْ نَرَ مِثْلَ مَا حَدَّثَنَا فِي الشَّفَاعَةِ! فَقَالَ: هَيْهَ! فَحَدَّثْنَا بِالْحَدِيثِ، فَانْتَهَى إِلَى هَذَا الْمَوْضِعِ، فَقَالَ: هَيْهَ، فَقُلْنَا: لَمْ يَزِدْ لَنَا عَلَى هَذَا، فَقَالَ:

(١) في النسختين: «أحمد»، ولم أجد حذف الهاء في رواية أو نسخة.

(٢) «أدنى» الثالثة ليس في (ف).

(٣) صحَّح في النسختين تكرارُ «في النار» ثلاثَ مرات، وهي رواية الكشميهني كما في هوامش اليونينية.

(٤) في النسختين: «متواري» بإنبات الياء، والإملاء المعاصر يأباه. يقال في مثل هذا: والمثبت هو

لقد حدّثني - وهو جميع^(١) - منذ عشرين سنةً، فلا أدري أنسيَ أو كرهه أن تتكلموا؟! قلنا: يا أبا سعيدٍ، فحدّثنا، فضحك وقال: خلق الإنسان عجولاً! ما ذكرته إلا وأنا أريد أن أحدّثكم:

حدّثني كما حدّثكم، ثم قال: «ثم أعودُ الرابعة، فأحمدُه بتلك المحامد، ثم أخترُ له ساجداً، فيقال: يا مُحَمَّد، ارفع رأسك، وقلُ يسمع، وسلُ تعطه، واشفعُ تُشفع، فأقول: يا ربِّ، ائذن لي فيمن قال: لا إله إلا الله، فيقول: وعزّتي وجلالي وكبريائي وكرمي^(٢) وعظمتي، لأخرجنَّ منها من قال: لا إله إلا الله»^(٣).

الحديث الثالث والثلاثون

وبه إلى البخاري: نا هُدبة بن خالد؛ هو أبو خالد القيسي البصري: نا همّام؛ هو ابن يحيى بن دينار العوذلي أبو عبد الله - أو أبو بكر - البصري، عن قتادة، عن أنس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال:

«يخرج قومٌ من النار بعدما مسّهم منها سَفْعٌ فيدخلون الجنة، فيسميهم أهل الجنة: الجهنميّين»^(٤). ورجال الإسناد كلُّهم بصريّون.

الحديث الرابع والثلاثون

وبه إلى البخاري: نا سعيد بن أبي مريم؛ هو سعيد بن الحكم بن مُحَمَّد الجمحيّ بالولاء أبو مُحَمَّد المصريّ: نا أبو عَسّان؛ هو مالك بن إسماعيل النهدي الكوفي:

(١) في هامش (ف): «أي: مجتمع القوى صحيح إذ كان شاباً. برماوي». اهـ.

يُنظر: «اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح» للبرماوي (١٧ / ٤٦٧)، وفيه: «أي: كان شاباً».

(٢) لم أجد زيادة «وكرمي» التي في النسختين في رواية أو نسخة، والله أعلم.

(٣) «صحيح البخاري» (٧٥١٠).

(٤) «صحيح البخاري» (٦٥٥٩).

حدَّثني أبو حازم؛ هو سَلَمَةُ بن دينار التَّمَارِ المَدَنِيُّ القاصُّ^(١)، عن سهل بن سعد - رضي الله عنهما - قال: قال النبي ﷺ:

«لِيَدْخُلَنَّ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِي سَبْعُونَ أَلْفًا» - أو «سَبْعُ مِثَّةِ أَلْفٍ» شَكَ فِي أَحَدِهِمَا - «مَتَمَّاسِكِينَ، آخِذٌ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ، حَتَّى يَدْخُلَ أَوْلَهُمْ وَأَخْرَهُمُ الْجَنَّةَ، وَوُجُوهُهُمْ عَلَى ضَوْءِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ»^(٢).

وبه إلى البخاري: نا قُتَيْبَةُ: نا عبد العزيز؛ هو ابنُ أبي حازمٍ سَلَمَةَ بن دينار المَدَنِيُّ أبو تَمَّامٍ المَخْزُومِيُّ مَوْلَاهُمْ، عن أبي حازم؛ هو سَلَمَةُ بن دينار، عن سهل بن سعد - رضي الله عنهما -: أن رسولَ الله ﷺ قال:

«لِيَدْخُلَنَّ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِي سَبْعُونَ» - أو «سَبْعُ مِثَّةِ أَلْفٍ» لا يدري أبو حازمٍ أيُّهُمَا - قال: «مَتَمَّاسِكُونَ، آخِذٌ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، لا يَدْخُلُ أَوْلَهُمْ حَتَّى يَدْخُلَ آخِرُهُمْ، وَوُجُوهُهُمْ عَلَى صُورَةِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ»^(٣).

الحديث الخامس والثلاثون

وبه إلى البخاري: نا سعيد بن أبي مريم: نا نافع بن عمر؛ هو الجُمَحِيُّ المَكِّيُّ، عن ابن أبي مُلَيْكَةَ؛ هو عبدُ الله بن عُبَيْدِ اللهِ المَكِّيُّ قال: قال عبدُ اللهِ بن عمرو: قال النبي ﷺ:

(١) في النسختين: «القاضي»، والتصويب من مصادر ترجمته، من ذلك: «تهذيب الكمال» للمزي (١١ / ٢٧٢)، و«تهذيبه» للحافظ ابن حجر (٤ / ١٤٣)، و«تاريخ الإسلام» للذهبي (٣ / ٦٦٤).

(٢) «صحيح البخاري» (٦٥٤٣).

(٣) «صحيح البخاري» (٦٥٥٤).

«حَوْضِي مَسِيرَةٌ شَهْرٌ، مَاوَهُ أَيْضُ مِنَ اللَّبَنِ، وَرِيحُهُ أَطْيَبُ مِنَ الْمِسْكِ، وَكَيْزَانُهُ كُنُجُومِ السَّمَاءِ، مَنْ يَشْرَبُ مِنْهَا فَلَا يَظْمَأُ أَبَدًا»^(١).

الحديث السادس والثلاثون

وبه إلى البخاري: نا أبو الوليد؛ هو عبد الله بن الحارث البصري: نا همام؛ هو ابن يحيى البصري، عن قتادة، عن أنس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

ح ونا هذبة بن خالد: ثنا همام: نا قتادة: نا أنس بن مالك رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال:

«بينما أنا أسير في الجنة إذا بنهر حافتاه قباب الدرّ المجوف، قلت: ما هذا يا جبريل؟ قال: هذا الكوتر الذي أعطاك ربك، فإذا طيبه» - أو «طيبه» - «مسك أذفر». شك هذبة^(٢). ورجال الإسنادين كلهم بصريون.

الحديث السابع والثلاثون

وبه إلى البخاري: نا مسدد: نا عبد الوارث؛ هو ابن سعيد العبدي مولاهم أبو عبيدة التنوري البصري، عن عبد العزيز؛ هو ابن صهيب البصري، عن أنس رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ:

«إذا دعوتكم الله فاعزموا في الدعاء، ولا تقولن أحدكم: إن شئت فأعطني؛ فإن الله لا مستكره له»^(٣). ورجال الإسناد كلهم بصريون.

(١) «صحيح البخاري» (٦٥٧٩).

(٢) «صحيح البخاري» (٦٥٨١).

(٣) «صحيح البخاري» (٧٤٦٤).

الحديث الثامن والثلاثون

وبه إلى البخاري: نا مُسَدَّدٌ: نا أبو الأحوص؛ هو سَلَامُ بن سُلَيْمِ الكُوفِيِّ: نا أبو إسحاق الهَمْدَانِيُّ؛ هو عمرو بن عبد الله أبو إسحاق السَّبْعِيُّ؛ بفتح المُهْمَلَةِ وكسر المُوَحَّدَةِ، عن البراء بن عازب - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ:

«يا فلان، إذا أويتَ إلى فراشِكَ فقل: اللَّهُمَّ أسَلَمْتُ نَفْسِي إِلَيْكَ، ووجَّهْتُ وجهي إليك، وفوضتُ أمري إليك، وألجأتُ ظَهري إليك، رغبةً ورهبةً إليك، لا ملجأَ ولا منجأَ منك إلا إليك، آمنتُ بكتابِكَ الذي أنزلتَ، وبنبيِّكَ الذي أرسلتَ. فإنَّكَ إن مُتَّ من ^(١) ليلتِكَ مُتَّ على الفِطْرَةِ، وإن أصبَحْتَ أصبَحْتَ خيراً» ^(٢).

الحديث التاسع والثلاثون

وبه إلى البخاري: نا عبد العزيز بن عبد الله؛ هو أبو القاسم الأوسِي المَدَنِي: حدَّثني مالك، عن سعيد بن أبي سعيد المَقْبُرِيِّ، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال:

«إذا جاء أحدكم إلى فراشه فليَنفِضْهُ بِصِنْفَةٍ ثوبه ثلاثَ مرَّاتٍ، وليقل: بِاسْمِكَ رَبِّي وضعتُ جنبي، وبك أرفَعُهُ، إن أمسكتَ نفسي فاغفرْ لها، وإن أرسلتَها فاحفظْها بما تحفظُ به عبادُكَ الصالحين» ^(٣).

(١) في هامشي (ف) و (ب): «في خ».

(٢) في هامشي (ف) و (ب): «أجراً». والحديث في «صحيح البخاري» (٧٤٨٨).

(٣) «صحيح البخاري» (٧٣٩٣).

الحديث الأربعون

وبه إلى البخاري: نا عبید الله بن موسى؛ هو أبو مُحَمَّد العَبْسِيُّ مَوْلَاهُم الكُوفِيُّ،
عن إسماعيل؛ هو ابنُ أبي خالدِ الأحمسيِّ مَوْلَاهُم البَجَلِيُّ تابعيٌّ، عن قيس؛ هو ابنُ
أبي حازمِ البَجَلِيِّ أبو عبد الله الكُوفِيُّ من كبار التابعين، عن المُغيرة بن شُعبة، عن
النَّبِيِّ ﷺ قال:

«لا تزال طائفةٌ من أمتي ظاهرين حتى يأتيهم أمر الله وهم ظاهرون»^(١).
وهذا أيضاً من الرُّبَاعِيَّات التي تلتحقُ بالثُلَاثِيَّات.

(١) «صحيح البخاري» (٧٣١١).

خاتمة

فيها تنبيهان:

[التنبيه] الأول: في ثلاثيات البخاري

نُوردها هنا إراحةً للطالب المتشوّف^(١) عن البحث، فقد لا يجدُ انتخابَ الحافظ ابن حجر، ولنوردها بأعلى الأسانيد؛ ليظهرَ علوّها باديءَ بدء.

الحديث الأول

أنا الشيخ المُعَمَّرُ النَّاسِكُ الصُّوفِيُّ عَبْدُ اللَّهِ بنِ مَلا سَعِدِ اللَّهِ اللَّاهُورِيُّ نَزِيلُ المَدِينَةِ المُنَوَّرَةِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - سَمَاعاً عَلَيْهِ لَجَمِيعِ الثَّلَاثِيَّاتِ، بِإِجَازَتِهِ العَامَةِ عَنِ الشَّيْخِ قَطِبِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بنِ أَحْمَدَ النَّهْرَوَالِيِّ المَكِّيِّ، عَنِ والدهِ علاءِ الدِّينِ أَحْمَدَ بنِ مُحَمَّدِ النَّهْرَوَالِيِّ ثمَّ المَكِّيِّ، عَنِ الحَافِظِ أَبِي الفُتُوحِ أَحْمَدَ بنِ عَبْدِ اللَّهِ الطَّائِسِيِّ، عَنِ الشَّيْخِ المُعَمَّرِ أَبِي يوسُفَ الهَرَوِيِّ، عَنِ الإِمَامِ المُعَمَّرِ مُحَمَّدِ بنِ شَادِبَخْتِ الفَرَّغَانِيِّ، بِسَمَاعِهِ عَلى الشَّيْخِ المُعَمَّرِ أَبِي لَقْمَانَ يَحْيَى بنِ عَمَّارِ الخَتَلَانِيِّ، بِسَمَاعِهِ عَلى الفِرَبْرِيِّ، عَنِ البُخَارِيِّ قال:

نا مَكِّيُّ بنِ إِبراهيمَ؛ هُوَ أَبُو السَّكَنِ التَّمِيمِيُّ البَلْخِيُّ المُعَمَّرُ: نا يَزِيدُ بنَ أَبِي عُبيدٍ؛ هُوَ مولى سَلَمَةَ بنِ الأَكْوَعِ، عَنِ سَلَمَةَ؛ هُوَ الصَّحَابِيُّ المُعَمَّرُ

(١) في (ب): «المتشوق».

سَلَمَةُ بْنُ عَمْرِو بْنِ سَنَانَ - الْمَلَقَّبُ بِالْأَكْوَعِ - بِنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَسْلَمِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ يُقْلُ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقْلُ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»^(١).

الحديث الثاني

وبه إلى سَلَمَةَ قَالَ: كَانَ جِدَارُ الْمَسْجِدِ عِنْدَ الْمِنْبَرِ مَا كَادَتْ الشَّاةُ تَجُوزُهَا^(٢).

الحديث الثالث

وبه إلى يزيد بن أبي عبيد قال: كنتُ مع سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ، فَيُصَلِّي عِنْدَ الْأُسْطُوَانَةِ الَّتِي عِنْدَ الْمُصْحَفِ، فَقُلْتُ: يَا أَبَا مُسْلِمٍ، أَرَأَيْكَ تَتَحَرَّى الصَّلَاةَ عِنْدَ هَذِهِ الْأُسْطُوَانَةِ! قَالَ: فَإِنِّي رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَتَحَرَّى الصَّلَاةَ عِنْدَهَا^(٣).

الحديث الرابع

وبه إلى سَلَمَةَ قَالَ: كُنَّا نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْمَغْرِبَ إِذَا تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ^(٤).

الحديث الخامس

وبه إلى سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ قَالَ: أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ: أَنْ أَدِّنَ فِي النَّاسِ: أَنْ مَنْ كَانَ أَكَلَ فَلْيَصُمْ بَقِيَّةَ يَوْمِهِ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ أَكَلَ فَلْيَصُمْ؛ فَإِنَّ الْيَوْمَ عَاشُورَاءُ^(٥).

(١) «صحيح البخاري» (١٠٦).

(٢) «صحيح البخاري» (٤٩٧).

(٣) «صحيح البخاري» (٥٠٢).

(٤) «صحيح البخاري» (٥٦١).

(٥) «صحيح البخاري» (٢٠٠٧).

الحديث السادس

وبه إلى سلمة بن الأكوع قال: كنا جلوساً عند النبي ﷺ إذ أتني بجنازة، قالوا: صلّ عليها، فقال: «هل عليه دين؟»، قالوا: لا، قال: «فهل ترك شيئاً؟»، قالوا: لا، فصلّى عليه، ثم أتني بجنازة أخرى، فقالوا: يا رسول الله، صلّ عليها^(١)، قال: «هل عليه دين؟»، قيل: نعم، قال: «فهل ترك شيئاً؟»، قالوا: «ثلاثة دنانير^(٢)»، فصلّى عليها، ثم أتني بالثالثة، فقالوا: صلّ عليها، فقال: «هل ترك شيئاً؟»، قالوا: لا، قال: «هل عليه دين؟»، قالوا: ثلاثة دنانير، قال: «صلّوا على صاحبكم»، قال أبو قتادة: صلّ [عليه] - يا رسول الله - وعليّ دينه، فصلّى عليه^(٣).

الحديث السابع

وبه إلى سلمة قال: بايعت رسول الله ﷺ ثم عدتُ إلى ظلّ شجرة، فلما خفّ الناس قال: «يا ابن الأكوع، ألا تُبايع؟»، قال: قلتُ: قد^(٤) بايعتُ يا رسول الله! قال: «وأيضاً»، فبايعته الثانية، فقلتُ له^(٥): يا أبا مسلم، على أيّ شيءٍ كنتم تبايعون يومئذٍ؟ قال: على الموت^(٦).

الحديث الثامن

وبه إلى يزيد بن أبي عبيد، عن سلمة أنه أخبره قال: خرجتُ من المدينة ذاهباً

(١) في (ف): «عليه».

(٢) قوله: «دنانير» ليس في (ب).

(٣) «صحيح البخاري» (٢٢٨٩) والاستدراك منه.

(٤) حرف التحقيق «قد» ليس في (ب).

(٥) قوله: «له» ليس في (ف).

(٦) «صحيح البخاري» (٢٩٦٠).

نحو الغابة، حتى إذا كنت بشيئة الغابة لقيني غلام لعبد الرحمن بن عوف، قلت: ويحك، ما بك؟ قال: أخذ لقاح النبي ﷺ، قلت: من أخذها؟ قال: غطفان وفزارة، فصرخت ثلاث صرخاتٍ أسمعت ما بين لابتيها: يا صباحاه، يا صباحاه! ثم اندفعت حتى أقاهم وقد أخذوها، فجعلت أرميهم وأقول:

خُذْهَا أَنَا^(١) ابْنُ الْأَكْوَعِ وَالْيَوْمُ يَوْمُ الرُّضْعِ

فاستنذتها منهم قبل أن يشربوا، فأقبلت بها أسوقها، فلقيني النبي ﷺ، فقلت: يا رسول الله، إن القوم عطاش، وإني أعجلتهم أن يشربوا سقيهم، فابعت في أثرهم، فقال: «يا ابن الأكوع، ملكت فأسجح، إن القوم يُقرون في قومهم»^(٢).

الحديث التاسع

وبه إلى يزيد بن أبي عبيد قال: رأيت أثر ضربة في ساق سلمة، فقلت: يا أبا مسلم، ما هذه الضربة؟ فقال: هذه ضربة أصابتنني يوم خيبر، فقال الناس: أُصيب سلمة، فأتيت إلى النبي ﷺ فنفت فيه ثلاث نفات، فما اشتكتها حتى الساعة^(٤).

الحديث العاشر

وبه إلى سلمة بن الأكوع قال: لما أمسوا يوم فتحوا خيبر أوقدوا النيران، قال النبي ﷺ: «على ما أوقدتم هذه النيران؟»، قالوا: على لحوم الحمر الإنسية،

(١) في النسختين: «وأنا» والواو تُفسد وزنَ الرجز المجزوء. بل هي في رواية مسلم (١٨٠٧/١٣٢).

(٢) «صحيح البخاري» (٣٠٤١).

(٣) حرف الجر «إلى» ليس في (ب).

(٤) «صحيح البخاري» (٤٢٠٦).

قال: «أهريقوا ما فيها وكسّروا قُدورها»، فقام رجلٌ من القوم، فقال: نُهرقُ ما فيها ونغسلُها؟ فقال النبي ﷺ: «أو ذاك»^(١).

الحديث الحادي عشر

وبه إلى سلمة قال: خرجنا مع النبي ﷺ إلى خيبر، فقال رجلٌ منهم: أسمعنا - يا عامر - من هُنَيْهَاتِك، فحدا بهم، فقال النبي ﷺ: «مَنْ السائق؟»، قالوا: عامر، فقال: «رَحِمَهُ اللهُ!»، فقالوا: يا رسولَ اللهِ، هلا أمتعتنا به! فأصيبَ صبيحةَ ليلته، فقال القوم: «حِطَّ عَمَلُهُ، قَتَلَ نَفْسَهُ!»، فلما رجعتُ وهم يتحدثون: أنَّ عامراً حِطَّ عَمَلُهُ، فجئتُ إلى النبي ﷺ، فقلتُ: يا رسولَ اللهِ - فِدَاكَ أَبِي وَأُمِّي - زعموا أنَّ عامراً حِطَّ عَمَلُهُ، فقال: «كَذَبَ مَنْ قالها! إن له لأجرين: إنه لجاهدٌ مُجاهدٌ، وأيُّ قتلٍ يزيدُه عليه»^(٢).

الحديث الثاني عشر

وبه إلى البخاري: نا أبو عاصم؛ هو الضَّحَّاكُ بن مَخْلَدِ الشَّيبَانِي البَصْرِيُّ المعروف بالنَّيْل، عن يزيد بن أبي عُبَيْدٍ، عن سلمة بن الأكوع: أن النبي ﷺ بعث رجلاً يُنادي في الناس يومِ عاشوراء: «أن من أكل فليتمَّ أو فليصم، ومن لم يأكل فلا يأكل»^(٣).

الحديث الثالث عشر

وبهذا السند إلى سلمة بن الأكوع: أن النبي ﷺ أتى بجنازة ليصليَ عليها، فقال: «هل عليه من دين؟»، قالوا: لا، فصلَّى عليها، ثم أتى بجنازة أخرى، فقال:

(١) «صحيح البخاري» (٥٤٩٧).

(٢) «صحيح البخاري» (٦٨٩١).

(٣) «صحيح البخاري» (١٩٢٤).

«هل عليه من دين؟»، قالوا: نعم، قال: «صلُّوا على صاحبكم»، قال أبو قتادة: عليّ دينه يا رسول الله! فصلّى عليه^(١).

الحديث الرابع عشر

وبهذا إلى سلمة بن الأكوع: أن النبي ﷺ رأى نيراناً توقد يوم حبير، فقال: «علام توقد هذه النيران؟»، قالوا: على الحمر الإنسية، قال: «اكسروها وأهريقوها»، قالوا: ألا نهريقها ونغسلها؟ قال: «اغسلوها»^(٢).

الحديث الخامس عشر

وبهذا إلى سلمة بن الأكوع قال: غزوت مع النبي ﷺ سبع غزوات، وغزوت مع ابن حارثة^(٣) استعمله علينا.

الحديث السادس عشر

وبهذا إلى سلمة بن الأكوع قال: قال النبي ﷺ: «من ضحى منكم فلا يصبحن بعد ثلاثة أيام وفي بيته منه شيء»، فلما كان العام المقبل قالوا: يا رسول الله، نفعل كما فعلنا عام الماضي؟ قال: «كلوا، وأطعموا، وأدخروا؛ فإن ذلك العام كان بالناس جهدٌ، فأردت أن تعينوا فيها»^(٤).

(١) «صحيح البخاري» (٢٢٩٥).

(٢) «صحيح البخاري» (٢٢٤٧).

(٣) في النسختين: «أبي حارثة»، والتصويب من الرواية في «صحيح البخاري» (٤٢٧٢)، والمقصود: زيد بن حارثة رضي الله عنهما.

(٤) «صحيح البخاري» (٥٥٦٩).

الحديث السابع عشر

وبهذا إلى سلمة قال: بايعنا النبي ﷺ تحت الشجرة، فقال: «يا سلمة ألا تُبايع؟»، قلتُ: يا رسول الله، قد بايعتُ في الأوّل! قال: «وفي الثاني»^(١).

الحديث الثامن عشر

وبه إلى البخاريّ: نا مُحَمَّد بنُ عبد الله الأنصاريّ؛ هو ابنُ المُثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاريّ البصريّ القاضي: حدّثني حميد: أن أنساً حدّثهم أن الرُبَيْع - وهي ابنة النَّضْرِ - كَسَرَت ثِيَّةَ جَارِيَةٍ، فَطَلَبُوا الْأَرْضَ، وَطَلَبُوا الْعَفْوَ فَابُوا، فَاتُوا النَّبِيَّ ﷺ، فَأَمَرَ بِالْقِصَاصِ، فَقَالَ أَنَسُ [بِالنَّضْرِ]: أَتُكْسَرُ ثِيَّةُ الرُّبَيْعِ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ لَا وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، لَا تُكْسَرُ ثِيَّتُهَا! قَالَ: «يَا أَنَسُ، كِتَابُ اللَّهِ الْقِصَاصُ»، فَرَضِيَ الْقَوْمُ وَعَفُوا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لِأَبْرَه»^(٢).

الحديث التاسع عشر

وبه إلى حميد: أن أنساً حدّثهم عن النبي ﷺ قال: «كتابُ الله القِصاصُ»^(٣).

الحديث العشرون

وبه إلى أنس: أن ابنة النَّضْرِ لَطَمَت جَارِيَةً فَكَسَرَت ثِيَّتُهَا، فَاتُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَأَمَرَ بِالْقِصَاصِ^(٤).

(١) «صحيح البخاري» (٧٢٠٨).

(٢) «صحيح البخاري» (٢٧٠٣) والاستدراك منه.

(٣) «صحيح البخاري» (٤٤٩٩).

(٤) «صحيح البخاري» (٦٨٩٤).

الحديث الحادي والعشرون

وبه إلى البخاري: نا عصامُ بنُ خالد؛ هو أبو إسحاق الحَضْرَمِيُّ الحِمَصِيُّ: نا حَرِيز بن عُثْمَانَ؛ هو الرَّحْبِيُّ الحِمَصِيُّ: أنه سأل عبد الله بن بَسْرٍ صاحبَ النَّبِيِّ ﷺ - وهو المازنيُّ صحابيُّ صغيرٌ ولأبيه صُحْبَةٌ رضي الله عنهما^(١) - قال: أَرَأَيْتَ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ شَيْخًا؟ قال: كَانَ فِي عَنَقَتِهِ شَعْرَاتٌ بِيضٌ^(٢).

الحديث الثاني والعشرون

وبه إلى البخاري: نا خَلَادُ بنُ يحيى؛ هو أبو مُحَمَّد السُّلَمِيُّ الكُوفِيُّ نَزِيلُ مَكَّة: نا عَيْسَى بنُ طَهْمَانَ؛ هو أبو بَكْرٍ الجُشَمِيُّ البَصْرِيُّ نَزِيلُ الكُوفَةِ قال: سَمِعْتُ أَنَسَ بنَ مَالِكٍ - رضي الله عنه - يقول: نَزَلَتْ آيَةُ الحِجَابِ فِي زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ، وَأَطْعَمَ عَلَيْهَا يَوْمَئِذٍ خُبْزًا وَلَحْمًا، وَكَانَتْ تَفْخَرُ عَلَى نِسَاءِ النَّبِيِّ ﷺ وَكَانَتْ تَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ أَنْكَحَنِي فِي السَّمَاءِ^(٣).

(١) في (ب): «وهو المازني صاحبُ النبي ﷺ ورضي عنهما».

(٢) «صحيح البخاري» (٣٥٤٦).

(٣) «صحيح البخاري» (٧٤٢١).

التنبيه الثاني: [في بعض المسلسلات برجال التصوف]

فيما تيسر من المسلسلات بالطائفة العليّة، قدس الله نفوسهم الزكيّة؛ استنزلاً
للرحمة بذكرهم فعند ذكر الصالحين تنزل الرحمة من ربّ البريّة.

الحديث الأول

أنا شيخنا الإمام العارف بالله تعالى صفّي الدين أحمد بن مُحَمَّد المدنيّ
الصوفيّ قدس سره، عن شيخه العارف بالله تعالى أبي المواهب أحمد بن عليّ
العبّاسيّ السّناويّ ثمّ المدنيّ الصوفيّ قدس سره، عن والده أبي الحسن عليّ بن عبد
القدوس السّناويّ الصوفيّ، عن شيخه العارف بالله تعالى عبد الوهاب بن أحمد
الشّعراييّ الصوفيّ، عن زين الدين زكريّا بن مُحَمَّد الأنصاريّ الفقيه الصوفيّ، عن
العارف بالله شرف الدين أبي الفتح مُحَمَّد بن زين الدين أبي بكر بن الحسين العثمانيّ
المراغيّ ثمّ المدنيّ الفقيه الصوفيّ، عن العارف بالله شرف الدين إسماعيل بن
إبراهيم الهاشميّ العقيليّ الجبّرتيّ الزبيديّ الصوفيّ قدس سره، بإجازته العامة من
المُسند المُعمر أبي الحسن عليّ بن عمّر الوانيّ الصوفيّ، بإجازته العامة من إمام
المُحقّقين مُحبيّ الدين مُحَمَّد بن عليّ بن العربيّ الحاتميّ الصوفيّ، عن الشيخ الثقة
يونس بن يحيى الهاشميّ العبّاسيّ البغداديّ ثمّ المكيّ الصوفيّ.

ح وبه إلى الشيخ إسماعيل الجبّرتيّ قدس سره، عن المُسند أحمد بن أبي
طالب الحَجّار، عن أحمد بن يعقوب المارستانيّ، عن سلطان المشايخ قُدوة
العارفين الشيخ عبد القادر الكيلانيّ - قدس سره - بروايته ويونس العبّاسيّ^(١)،

(١) من تحويل الإسناد إلى هنا مصحّح عليه في هامش (ب).

عن شيخ الوقت أبي الوقت عبد الأول بن عيسى السجزي الهروي الصوفي، عن الداودي، عن السرخسي.

ح وبه إلى أبي الفتح المرآغي، عن الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي الفقيه المحدث الصوفي، عن الحافظ صلاح الدين خليل العلائي المقدسي الفقيه المحدث الصوفي، عن القاضي المشهور بالعدل والعفة صاحب الكرامات تقي الدين أبي الفضل سليمان بن حمزة المقدسي، بإجازته من العارف بالله قُدوة أهل الطريقة الشيخ شهاب الدين عمر بن محمد بن عبد الله الصديقي السهروردي ثم البغدادي الصوفي قُدس سره، عن عمه الشيخ أبي النجيب عبد القاهر بن عبد الله السهروردي قال: أنا الشريف نور الهدى أبو طالب الحسين بن محمد الزينبي قال: أخبرتنا كريمة بنت أحمد بن محمد المروزيّة المجاورة بمكة قالت: أخبرنا أبو الهيثم محمد بن مكي الكشميهني؛ قالاً^(١):

أنا أبو عبد الله محمد بن يوسف الفربري: أنا أبو عبد الله محمد بن إسماعيل قال: حدثنا يحيى بن جعفر؛ هو ابن أعين البخاري البيكندي؛ نا عبد الرزاق؛ هو ابن همام الصنعاني، عن معمر؛ هو ابن راشد اليماني، عن همام؛ هو ابن مئبّه الصنعاني، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال:

«خَلَقَ اللهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ، طَوْلُهُ سِتُّونَ ذِرَاعاً، فَلَمَّا خَلَقَهُ قَالَ: اذْهَبْ فَسَلِّمْ عَلَى أَوْلَئِكَ - نَفَرٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ جُلُوسٍ - فَاسْمَعْ مَا يُحْيُونَكَ؛ فَإِنَّهَا تَحْيِيكَ وَتَحْيِي ذُرِّيَّتَكَ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، فَقَالُوا: السَّلَامُ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللهِ،

(١) يعني: السرخسي والكشميهني.

فزادوه: ورحمةُ الله، فكلُّ مَنْ يَدْخُلُ - يعني: الجَنَّةَ - «على صُورَةِ آدَمَ، فلم يزلِ الخَلْقُ يَنْقُصُ بعدُ حَتَّى الْآنَ»^(١).

ح وبه إلى الشيخ محي الدين؛ بسماعه على القاضي عبد الصمد بن مُحَمَّد الأنصاريِّ الخَزْرَجِيِّ الدَّمَشْقِيِّ المعروف بابن الحَرَسْتَانِيِّ بِمَقْصُورَةِ الخضر - عليه السلام - بَعْرَبِيِّ جَامِعِ دِمَشْقَ، عن مُحَمَّد بن الفَضْلِ الفُرَاوِيِّ، عن عبد الغافر الفَارِسِيِّ، عن مُحَمَّد بن عيسى الجُلُودِيِّ، عن إبراهيم بن مُحَمَّد بن سُفْيَانَ المَرُوزِيِّ:

عن الإمام أبي الحُسَيْن مُسْلِمِ بن الحَجَّاجِ القَشِيرِيِّ: نا مُحَمَّد بنُ رافع: نا عبدُ الرَّزَاقِ: نا مَعْمَرُ، عن هَمَّامِ بنِ مُنْبِهٍ قال: هذا ما حَدَّثَنَا به أبو هُرَيْرَةَ عن رسولِ الله ﷺ، فذَكَرَ أَحَادِيثَ منها:

وقال رسولُ الله ﷺ: «خَلَقَ اللهُ آدَمَ على صُورَتِهِ، طُولُهُ سِتُّونَ ذِرَاعاً، فلما خَلَقَهُ قال: اذْهَبْ فَسَلِّمْ على أولئك النَّفَرِ - وهم نَفَرٌ من الملائكة جُلُوسَ - فاستمع ما يُجيبونَكَ؛ فإنها تحيِّتُكَ وتحيِّةُ ذُرِّيَّتِكَ، قال: فذهب، فقال: السلامُ عليكم، فقالوا: السلامُ عليك ورحمةُ الله، قال: فزادوه: ورحمةُ الله، قال: فكلُّ مَنْ يَدْخُلُ الجَنَّةَ على صورةِ آدَمَ، وطُولُهُ سِتُّونَ ذِرَاعاً، فلم يزلِ الخَلْقُ يَنْقُصُ بعدَهُ حَتَّى الْآنَ»^(٢).

ح وبه إلى مُسْلِمٍ قال: نا نصرُ بنُ عَلِيِّ الجَهْضَمِيِّ: حَدَّثَنِي أَبِي: نا المُثَنَّى.

ح وحدثني مُحَمَّد بنُ حاتم: نا عبدُ الرحمن بنُ مَهْدِيِّ، عن المُثَنَّى بنِ سعيد،

(١) «صحيح البخاري» (٦٢٢٧).

(٢) «صحيح مسلم» (٢٨٤١).

عن قَتَادَةَ، عن أَبِي أَيُوبَ؛ هُوَ يَحْيَى بْنُ مَالِكِ الْمَرَاغِيِّ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

وفي حديثِ ابنِ حاتمٍ^(١)، عن النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَاتَلَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيَجْتَنِبِ^(٢) الْوَجْهَ؛ فَإِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ».

ح وبه إلى الشيخ محيي الدين قُدَّسَ سِرُّهُ، عن أبي الخير أحمد بن إسماعيل ابن يوسف الطالقاني القزويني، عن محمد بن الفضل الفراوي، عن الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي: أنا أبو نصر بن قتادة: أنا أبو عمرو بن مطر: أنا محمود بن محمد الواسطي: نا عثمان بن محمد بن أبي شيبة: نا جرير، عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عمَرَ قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا تُقَبِّحُوا الْوَجْهَ؛ فَإِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ»^(٣).

الحديث الثاني

وبه إلى الشيخ محيي الدين، عن الحافظ أبي طاهر السلفي الصوفي الأصفهاني، عن أبي علي الحداد الأصفهاني المقرئ، عن الحافظ أبي نعيم الأصفهاني الصوفي: أنا أبو محمد عبد الله بن جعفر بن أحمد فارس الأصفهاني: أنا أبو بشر يونس بن حبيب:

نا أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصري: نا حماد بن سلمة؛ هو ابن دينار البصري، عن يعلى بن عطاء؛ هو العامري الطائفي، عن وكيع بن حُدْسٍ

(١) في النسختين: «أبي حاتم»، والتصويب من الرواية في «صحيح مسلم» (٢٦١٢) (١١٥)

(٢) في (ف): «فليجتنب».

(٣) من تحويل الإسناد إلى هنا مصحح عليه في هامش (ب). وهذا الحديث رواه البيهقي في «الأسماء

والصفات» (٦٤٠).

- بضمّ الحاء وسكون المَهْمَلَة، ويقال: عُدَسٌ؛ بِالْعَيْنِ - هو أَبُو مُصْعَبِ الْعَقِيلِيِّ، عن أَبِي رَزِينٍ؛ هو لَقِيطُ بْنُ عَامِرِ الْعَقِيلِيِّ عَمُّ وَكَيْعِ قَالَ:

كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَكْرَهُ أَنْ يُسَالَ، فَإِذَا سَأَلَهُ أَبُو رَزِينٍ أَعْجَبَهُ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيْنَ كَانَ رَبُّنَا قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ؟ قَالَ:

«كَانَ فِي عَمَاءٍ، مَا فَوْقَهُ هَوَاءٌ، وَمَا تَحْتَهُ هَوَاءٌ، ثُمَّ خَلَقَ الْعَرْشَ عَلَى الْمَاءِ»^(١).

الحديث الثالث

وبه إلى الطيالسي: نا حماد بن سلمة، عن يعلى بن عطاء، عن وكيع بن حُدُس، عن عمّه أبي رزين قال: قال رسول الله ﷺ:

(١) «المسند» لأبي داود الطيالسي (١١٨٩). ورواه أيضاً الإمام أحمد في «المسند» (١٦١٨٨)، والترمذي (٣١٠٩)، وابن ماجه (١٨٢). قال الترمذي: حدث حسن. قلت: وكيع بن حُدُس انفرد بالرواية عنه يعلى بن عطاء، فقال الذهبي في «الميزان»: لا يعرف.

وإسناده ضعيف، فوكيع بن عدس لا يعرف، وقد تفرد عنه يعلى ابن عطاء. يُنظر: «ميزان الاعتدال» (٤/ ٣٣٥).

وقد قال ابن الأثير في «النهاية» (٣/ ٣٠٤): العَمَاءُ - بالفتح والمد -: السَّحَابُ. قال أبو عبيد: لا يُدرى كيف كان ذلك العَمَاءُ، وفي رواية «كان في عَمَاً بالقصر، ومعناه: ليس معه شيء، وقيل: هو كُلُّ أَمْرٍ لَا تُدْرِكُهُ عَقُولُ بَنِي آدَمَ، وَلَا يَبْلُغُ كُنْهَهُ الْوَصْفُ وَالْفِطْنُ. وَلَا بَدَّ فِي قَوْلِهِ: «أَيْنَ كَانَ رَبُّنَا؟» مِنْ مُضَافٍ مَحْذُوفٍ، كَمَا حُذِفَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢١٠] ونحوه، فيكون التقدير: «أين كان عرش ربنا؟»، ويدلُّ عليه قوله تعالى: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى أَلْمَاءٍ﴾ [هود: ٧]. قال الأزهري: نحن نؤمن به ولا نُكَيِّفُهُ بصفته، أي: نُجْرِي اللفظَ على ما جاء عليه من غير تأويل. ومنه حديث الصوم «فإن عمي عليكم»، هكذا جاء في رواية، قيل: هو من العَمَاءِ: السحاب الرقيق، أي: حال دونه ما أعمى الأبصار عن رؤيته.

«صَحِكَ رَبُّنَا مِنْ قُنُوطِ عِبَادِهِ وَقُرْبِ غَيْرِهِ»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَوْيَضَحُكَ الرَّبُّ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قُلْتُ: لَنْ نَعْدَمَ مِنْ رَبِّ يَضَحُكَ خَيْرًا^(١).

الحديث الرابع

وبه إلى التقيِّ سُلَيْمَانَ بْنِ حَمْزَةَ؛ يَاجَازَتَهُ مِنْ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ بَاقَا الْبَغْدَادِيِّ: أَنَا أَبُو زُرْعَةَ طَاهِرُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ طَاهِرِ الْمَقْدِسِيِّ: أَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَمْدِ الدُّونِيِّ الصُّوفِيِّ الزَاهِدِ: أَنَا الْقَاضِي أَبُو نَصْرِ أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الدِّينَوْرِيِّ الْمَعْرُوفِ بِالْكَسَّارِ: أَنَا أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ الدِّينَوْرِيِّ الْمَعْرُوفِ بِابْنِ السُّنِّيِّ:

أَنَا الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبِ النَّسَائِيِّ: أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ؛ هُوَ بُنْدَارٌ أَبُو بَكْرٍ الْبَصْرِيُّ: نَا عَبْدِ الْوَهَّابِ؛ هُوَ ابْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ الثَّقَفِيِّ أَبُو مُحَمَّدٍ الْبَصْرِيُّ: نَا خَالِدٍ؛ هُوَ ابْنُ مِهْرَانَ الْحِذَاءِ الْبَصْرِيُّ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ؛ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدِ الْجَزْمِيِّ الْبَصْرِيُّ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ:

انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَخَرَجَ يُجْرُ ثَوْبَهُ فَرِعًا حَتَّى أَتَى الْمَسْجِدَ، فَلَمْ يَزَلْ يُصَلِّي بِنَا حَتَّى انْجَلَتْ، فَلَمَّا انْجَلَتْ قَالَ: «إِنَّ نَاسًا يَزْعُمُونَ أَنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَا يَنْكَسِفَانِ إِلَّا لِمَوْتِ عَظِيمٍ مِنَ الْعُظَمَاءِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، وَلَكِنَّهُمَا آيَاتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - إِذَا بَدَأَ لِشَيْءٍ مِنْ خَلْقِهِ خَشَعَ لَهُ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَصَلُّوا كَأَحَدِ صَلَاةِ صَلَاتِهَا مِنَ الْمَكْتُوبَةِ»^(٢).

(١) «المسند» لأبي داود الطيالسي (١١٨٨).

(٢) «السنن الصغرى» للنسائي (١٤٨٥).

ح وبه إلى النسائي: أنا مُحَمَّدُ بنِ الْمُثَنَّى؛ هو أبو موسى العَنَزِيُّ البَصْرِيُّ: نا معاذُ بنُ هِشامٍ؛ هو الدَّسْتَوَائِيُّ البَصْرِيُّ: حدَّثني أبي؛ هو هِشامُ بن سَنَبِرِ أبي عبد الله أبو بكرِ الدَّسْتَوَائِيُّ، عن قَتادة، عن أبي قِلابَةَ، عن قَبِيصَةَ الهِلالِيِّ؛ هو ابنُ المُخارقِ صحابيٌّ سكن البصرة:

أن الشمسَ انخَسَفَت، فصلى النبي ﷺ ركعتين ركعتين حتى انجَلَت، ثم قال: «إن الشمسَ والقمرَ لا ينخسفان لموتِ أحدٍ، ولكنهما خلقان من خلقه، وإن الله - عزَّ وجلَّ - يُحدِثُ في خَلْقِهِ ما يشاء، وإن الله - عزَّ وجلَّ - إذا تجلَّى لشيءٍ من خلقه خَشَعَ له، فأَيُّهُما حدَّثَ فصلُّوا حتى ينجَلِيَ، أو يُحدِثَ اللهُ أمراً»^(١).

الحديث الخامس

وبه إلى الشيخ مُحيي الدين، عن الحافظِ أبي القاسمِ عليِّ بنِ الحُسَيْنِ بن عَسَاكِر، عن أبي سعيد عبد الرحمن بن عبد الله الرَّازِيِّ المعروف بالحَصِيرِيِّ^(٢).

ح وبه إلى الشيخ شهابِ الدين السَّهَرَوَرْدِيِّ، عن الحافظِ أبي زُرْعَةَ طاهرِ بن مُحَمَّدِ بنِ طاهرِ المَقْدِسِيِّ، كلاهما^(٣) عن أبي منصورِ مُحَمَّدِ بنِ الحُسَيْنِ المَقْومِيِّ القَزْوِينِيِّ، عن أبي طلحةِ القاسمِ بنِ أبي المُنذرِ أحمدَ بنِ مُحَمَّدِ الخَطِيبِ القَزْوِينِيِّ، عن أبي الحسنِ عليِّ بنِ إبراهيمِ بنِ سَلَمَةَ بنِ بحرِ القَطَّانِ القَزْوِينِيِّ:

(١) «السنن الصغرى» للنسائي (١٤٨٧).

(٢) في النسختين: «الخضيري»، والتصويب من «إكمال الإكمال» لابن نقطة (٢ / ٥٠٩)؛ حيث نصَّ على ضبط اسمه بكسر الصاد المهملة قبلها حاء مهملة مفتوحة وقبل الراء ياء معجمة من تحتها باثنتين.

(٣) يعني: الحصري والمقدسي.

عن الإمام أبي عبد الله مُحَمَّد بن يزيد ابن ماجه الْقَزْوِينِي: نا مُحَمَّد بن عبد الملك ابن أبي الشَّوَارِب: نا أبو عاصمِ الْعَبَّادَانِي: نا الْفَضْلُ الرَّقَاشِي، عن مُحَمَّد بن الْمُنْكَدِر، عن جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله ﷺ:

«بينا أهل الجنة في نعيمهم إذ سَطَعَ لهم نُورٌ، فرفعوا رؤوسهم، فإذا الرَّبُّ - تبارك وتعالى - قد أشرَف عليهم من فوقهم، فقال: السلام عليكم يا أهل الجنة» قال: «وذلك قول الله: ﴿سَلَامٌ قَوْلًا مِنْ رَبِّ رَحِيمٍ﴾ [يس: ٥٨]»، قال: «فينظر إليهم وينظرون إليه، فلا يلتفتون إلى شيء من النعيم ما داموا ينظرون إليه حتى يحتجب عنهم، ويبقى نوره وبركته عليهم في ديارهم»^(١).

الحديث السادس

وبه إلى ابن ماجه: نا أبو كريب مُحَمَّد بن العلاء: نا عبد الله بن إسماعيل؛ هو ابن أبي خالد، عن مُجالد؛ هو ابن سعيدِ الْهَمْدَانِي الْكُوفِي، عن أبي الْوَدَّاء؛ هو جبر بن نَوْفِ الْهَمْدَانِي الْبِكَالِي الْكُوفِي، عن أبي سعيد الْخُدْرِي قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله ليضحكُ إلى ثلاثة: للصف في الصلاة، وللرجل يُصلِّي في جوف الليل، وللرجل يُقاتل»؛ أراه قال: «خلف الكتبية»^(٢).

(١) «سنن ابن ماجه» (١٨٤).

وفي إسناده الفضل الرقاشي ضعيفٌ قدرتي، وعنه أبو عاصم العباداني، يقال: اسمه عبد الله بن عبيد الله، وقيل: اسمه عبيد الله، ليس بحجة، يأتي بعجائب، وقال العقيلي: منكر الحديث. يُنظر: «ميزان الاعتدال» (٣/ ٣٥٦) و (٤/ ٥٤٣).

(٢) «سنن ابن ماجه» (٢٠٠).

الحديث السابع

وبه إلى ابن ماجه: [حدَّثنا أبو بكر بن أبي شيبة:] نا شَبَابَةُ؛ هو ابن سَوَّارِ
المدائنيُّ: نا ابن أبي ذئب، عن المَقْبُرِيِّ، عن سعيد بن يَسَار^(١)، عن أبي هُرَيْرَةَ
رضي الله عنه، عن النبي ﷺ:

«ما تَوَطَّنَ رَجُلٌ مُسْلِمٌ الْمَسَاجِدَ لِلصَّلَاةِ وَالذِّكْرِ إِلَّا تَبَشَّشَ اللَّهُ إِلَيْهِ كَمَا يَتَبَشَّشُ
أَهْلُ الْغَائِبِ بِغَائِبِهِمْ إِذَا قَدِمَ عَلَيْهِمْ»^(٢).

الحديث الثامن

وبه إلى الصلاح العَلَايِيُّ، عن المُسْنِدِ أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بنِ مُحَمَّدٍ الكُرْدِيِّ الدِشْتِيِّ
الحَنْبَلِيِّ، عن الحافظ تقي الدين أبي عمرو عُثْمَانَ بن عبد الرحمن المعروف بابن
الصلاح الكُرْدِيِّ الشهرزوري، عن أبي المُنْجَا عبد الله بن عُمَرَ ابنِ اللَّتِيِّ.

ح وبالإسناد السابق إلى إسماعيل الجَبَرْتِيِّ، عن الحَجَّارِ، عن أحمد بن يعقوب
المارِسْتَانِيِّ، عن شيخ العصر الشيخ عبد القادر الكيلاني قُدَّسَ سِرُّهُ، بروايته وابن
اللَّتِيِّ^(٣) عن أبي الوقت عبد الأوَّلِ السَّجْزِيِّ، عن الدَّاوْدِيِّ، عن السَّرْحُسِيِّ: أنا أبو
عُمَرَانَ عَيْسَى بنُ عُمَرَ السَّمْرَقَنْدِيِّ:

(١) في النسختين: «بن بشار»، والتصويب والاستدراك من مخرج الحديث.

(٢) «سنن ابن ماجه» (٨٠٠)، ورواه أيضا الإمام أحمد في «المسند» (٨٣٥٠)، وصحح إسناده
البوصيري في «مصباح الزجاجة» (١/١٠٢). وقد قال ابن الأثير في «النهاية» (١/١٣٠): البَشُّ:
فَرَحُ الصِّدِّيقِ بِالصِّدِّيقِ، وَاللُّطْفُ فِي الْمَسْأَلَةِ وَالْإِقْبَالَ عَلَيْهِ، وَقَدْ بَشَّشَتْ بِهِ أَيْشٌ. وَهَذَا مِثْلُ ضَرْبِهِ
لِتَلَقِّيهِ إِيَّاهُ بِبَرٍّ وَتَقْرِيْبِهِ وَإِكْرَامِهِ.

(٣) من تحويل الإسناد إلى هنا مصحح عليه في هامش (ب).

أنا الحافظ أبو مُحَمَّد عبد الله بن عبد الرحمن الدَّارِمِيُّ السَّمَرْقَنْدِيُّ: نا أبو المغيرة؛ هو عبد القدوس بن الحجاج الخولاني الحمصي: نا صفوان؛ هو ابن عمرو السكسكي أبو عمرو الحمصي: حدثنني أيفع بن عبد الكلاعي.

قال الحافظ ابن حجر في القسم الأول من «الإصابة في تمييز الصحابة»^(١): حمصي أرسل أحاديث، وقال في القسم الرابع من «الإصابة»: تابعي صغير، فحديثه مُرْسَلٌ أو مُعْضَلٌ، وأخرجه الإسماعيلي في «الصحابة»^(٢)، ولا يصح لأيفع سماعٌ من صحابي. انتهى مُلَخَّصاً^(٣).

قال: قال رجل: يا رسول الله، أي سورة القرآن أعظم؟ قال: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، قال: فأأي آية القرآن أعظم؟ قال: «آية الكرسي: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]»، قال: فأأي آية - يا نبي الله - تحب أن تُصيِّك وأُمَّتَكَ؟ قال: خاتمة سورة البقرة؛ فإنها من خزائن رحمة الله من تحت عرشه، أعطاهها هذه الأمة، لم تترك خيراً من خير الدنيا والآخرة إلا اشتمكت عليه^(٤).

الحديث التاسع

وبه إلى الدَّارِمِيِّ: أنا عمرو بن عاصم؛ هو أبو عثمان الكلابي القيسي البصري: أنا حماد؛ هو ابن زيد، عن عاصم؛ هو ابن سليمان الأحول التميمي^(٥) مولاهم، عن الشعبي، عن ابن مسعود قال:

(١) في (ب): «قال الحافظ ابن حجر في الإصابة». وقوله فيه (١ / ٣١٥).

(٢) في (ب): «الإصابة».

(٣) «الإصابة في تمييز الصحابة» (١ / ٣٩٦).

(٤) «سنن الدارمي» (٣٤٢٣).

(٥) في النسختين: «التميمي»، والتصويب من مصادر ترجمته نحو «تهذيب الكمال» للمزي =

مَنْ قرأ أربع آياتٍ من أوَّل سورة البقرة، وآية الكرسي، وآيتانٍ بعد آية الكرسي، وثلاثاً من آخر سورة البقرة؛ لم يقربهُ ولا أهله يومئذٍ شيطانٌ ولا شيءٌ يكرهه، ولا يُقرآن على مجنونٍ إلا أفاق^(١).

الحديث العاشر

وبه إلى الدارمي: نا مُحَمَّد بن الفرج البغدادي: نا مُحَمَّد بن عبد الله بن الزبير: نا خالد بن طهمان أبو العلاء الخفاف: حدثنني نافع بن أبي نافع؛ هو أبو عبد الله البرازي مولى أبي أحمد، عن معقل بن يسار، عن النبي ﷺ قال:

«من قال حين يُصبح: أعوذُ بالسَّميعِ العليمِ من الشَّيطانِ الرَّجيمِ، وثلاثِ آياتٍ من آخرِ سورة الحشر؛ وكَلَّ اللهُ به سبعين ألفَ ملكٍ يصلُّونَ عليه حتى يُمسي، وإن قالها مساءً فمثلُ ذلك حتى يُصبح»^(٢).

ح وبالإسناد السابق إلى البيهقي قال: أنا أبو الحسين بن بشران: أنا أبو جعفر الرزاز: نا أحمدُ الزُّبيريُّ؛ هو مُحَمَّد بن عبد الله بن الزبير: نا خالد بن طهمان أبو العلاء الخفاف: حدثنني نافع بن أبي نافع، عن معقل بن يسار، عن النبي ﷺ قال:

«مَنْ قال حين يُصبح: أعوذُ بالله السَّميعِ العليمِ من الشَّيطانِ الرَّجيمِ، وقرأ الثلاثِ من آخرِ سورة الحشر؛ وكَلَّ [اللهُ] به سبعين ألفَ ملكٍ يصلُّونَ عليه حتى يُمسي، ومَنْ قالها مساءً فمثلُ ذلك»^(٣).

= (١٣ / ٤٨٥)، و«تهذيبه» لابن حجر (٥ / ٤٢).

(١) «سنن الدارمي» (٣٤٢٦).

(٢) «سنن الدارمي» (٣٤٦٨).

(٣) من تحويل الإسناد إلى هنا مصحح عليه في هامش (ب). والرواية في «شعب الإيمان» للبيهقي

الحديث الحادي عشر

وبه إلى ابن حَمَوَيْهِ السَّرْحُسِيِّ: أنا إبراهيم بن خُزَيْمِ الشَّاشِيِّ: نا عبدُ بن حُمَيْدٍ: نا عليُّ بنُ عاصِمٍ؛ هو ابنُ صُهَيْبِ الواسِطِيِّ، عن يحيى البَكَّاءِ؛ هو ابنُ مُسَلِّمِ الحُدَّانِيِّ مولا هُم البَصْرِيِّ: حدَّثني عبدُ الله بنُ عمر: سمعتُ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ يقول: قال رسولُ الله ﷺ:

«أربعٌ قبلَ الظُّهرِ بعدَ الزوالِ تُحَسَّبُ بِمِثْلِهِنَّ فِي صَلَاةِ السَّحَرِ»، قال رسولُ الله ﷺ: «وليس من شيءٍ إلا وهو يُسَبِّحُ اللهَ تلكَ السَّاعَةَ»، ثم قرأ: ﴿يَنْفَيْتُوا ظِلَّهٖ عَنِ الْيَمِينِ وَالشَّمَائِلِ﴾ الآيةَ كُلِّهَا [النحل: ٤٨] ^(١).

قُلْتُ: ولعلَّ السَّرَّ في ذلك: أن الشمسَ لما زالت عن الإِسْتِواءِ طرأ على كَمالِها النَّقْصُ، وكَمالُ الله ذاتِي لا يَزول، فَيُسَبِّحُ اللهَ كُلُّ شيءٍ ذلكَ الوقتَ عن أن يطرأ على كَمالِهِ نَقْصٌ. والله أعلم.

الحديث الثاني عشر

وبه إلى عبد بن حُمَيْدٍ: حدَّثني أبو الوليد القاسمُ بنُ الوليدِ الهَمْدَانِيُّ؛ هو أبو عبد الرحمن الكُوفِيُّ القاضِي ^(٢): نا الصَّبَّاحُ بنُ موسى، عن أبي داود السَّيِّعِيِّ ^(٣)، عن عبد الله بن عُمَرَ - رضي الله عنهما - قال: سمعتُ النَّبِيَّ ﷺ يقول:

(١) «المنتخب من مسند عبد بن حميد» (٢٤). ويحيى البكاء ضعيف كما في «التقريب».

(٢) كذا قال، ووهم في تعيينه، وشيخ عبد بن حميد هو ابنه الوليد بن القاسم بن الوليد الهمداني؛ كما في مخرج الحديث، ويُنظر: «تهذيب الكمال» للمزي (٣١/ ٦٥)، و«تهذيبه» لابن حجر (١١/ ١٤٥).

(٣) كُزِّر في النسختين: «عن عبد الله بن داود السبيعي»، والتصويبُ من مخرج الحديث.

«لا يبقى أحدٌ يومَ عَرَفَةَ في قلبه مِثْقَالُ ذَرَّةٍ من إيمانٍ إلا غفرَ له»، قال: فقال رجلٌ: أَلِأهلٍ مُعرِّفٍ يا رسولَ الله، أم للنَّاسِ عامَّةٌ؟ قال: «بل للنَّاسِ عامَّةٌ»^(١).

الحديث الثالث عشر

وبه إلى عبد بن حميد: أنا عبيد الله بن موسى، عن موسى بن عبيدة، عن أخيه؛ هو عبد الله بن عبيدة، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «والذي نفسي بيده، لا يدخل الجنة إلا رحيم»، قلنا: كُنَّا رَحِيمًا يا رسول الله! قال: «ليست الرحمة أن يرحم أحدكم خاصته، حتى يرحم العامة، ويتوجع للعامة»^(٢).

الحديث الرابع عشر

وبه إلى عبد بن حميد: حدَّثني أبو نُعَيْمٍ: نا عبادة بن مُسْلِمٍ: حدَّثني جُبَيْرُ بنُ أَبِي سُلَيْمَانَ بنِ جُبَيْرِ بنِ مُطْعِمٍ: أنه كان جالساً مع ابنِ عُمَرَ - رضي الله عنهما - فقال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ في دعائه حينَ يُمسي وحينَ يُصبح، لم يدعه حتى فارق الدنيا - أو: حتى مات -:

(١) «المنتخب من مسند عبد بن حميد» (٨٤٢).

وإسناده واه؛ فشيخُ عبد بن حميد هو ابنُه الوليدُ بنُ القاسمِ بنِ الوليدِ الهمداني ضعيفٌ، «ميزان الاعتدال»، وشيخُه الصباح بن موسى ليس بذاك القوي، والبلية في أبي داود السبيعي، وهو نُفيع بن الحارث، أبو داود النخعي الكوفي القاص الهمداني الأعمى متروك متهم؛ يُنظر: «ميزان الاعتدال» (٤/ ٣٤٤) و(٢/ ٣٠٦) و(٤/ ٢٧٢) على التوالي.

(٢) «المنتخب من مسند عبد بن حميد» (١٤٥٤).

وفي إسناده موسى بن عبيدة الرَبَذِي وأخوه عبد الله، كلاهما ضعيفٌ ليس بشيء؛ يُنظر: «ميزان الاعتدال» (٤/ ٢١٣) و(٢/ ٤٥٩).

«اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْعَافِيَةَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْعَفْوَ وَالْعَافِيَةَ فِي دِينِي وَدُنْيَايَ وَأَهْلِي وَمَالِي، اللَّهُمَّ اسْتُرْ عَوْرَتِي وَآمِنْ رَوْعَتِي، اللَّهُمَّ احْفَظْنِي مِنْ بَيْنِ يَدَيْ، وَمِنْ خَلْفِي، وَعَنْ يَمِينِي، وَعَنْ شِمَالِي، وَمِنْ فَوْقِي، وَأَعُوذُ بِعَظَمَتِكَ أَنْ أُغْتَالَ مِنْ تَحْتِي». قال جبير: وهو الحَسْفُ، قال عبادة: فلا أدري: قولُ النَّبِيِّ ﷺ أو قولُ جُبَيْرِ (١)؟

ح وبالإسناد إلى الشيخ مُحيي الدين قُدَّسَ سِرُّه، عن الحافظ أبي القاسم ابن عَسَاكِرٍ؛ بقرائه على الشيخ عُبَيْدِ اللَّهِ بن مُحَمَّد بن أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بنِ الْحُسَيْنِ الْبِيهَقِيِّ ببغداد، عن جدِّه الإمام أبي بَكْرٍ أَحْمَدَ أَبِي الْحُسَيْنِ الْبِيهَقِيِّ: أنا أبو سعيدٍ مُحَمَّدُ بنُ مُوسَى: أنا أبو عُبَيْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بنِ عَبْدِ اللَّهِ الصَّفَّارِ: أنا أحمدُ بنُ مُحَمَّد بنِ عيسى البرتِّي القاضي: ثنا أبو نُعَيْمٍ به مثله (٢).

الحديث الخامس عشر

وبالإسناد إلى الشيخ شهاب الدين السَّهْرَوَرْدِيِّ، عن الإمام ضياء الدين عبد الوهَّاب بن علي بن علي بن عُبَيْدِ اللَّهِ (٣) المعروف بابن سُكَيْنَةَ البَغْدَادِيِّ الصُّوفِيِّ قُدَّسَ سِرُّه، عن أبي الفتح عبد الملك بن عبد الله الكُروخيِّ ثم المَكِّيِّ الصُّوفِيِّ.

(١) «المنتخب من مسند عبد بن حميد» (٨٣٧). ورواه أبو داود في «السنن» (٥٠٧٤) من طريق عبادة بن مسلم به.

(٢) من تحويل الإسناد إلى هنا مُشارٍ في هامش (ب) إلى أنه نُسخة. والرواية في «الأسماء والصفات» لليهقي (٢٧٨).

(٣) في النسختين: «بن عبد الله»، والتصويبُ من مصادر ترجمته؛ نحو «التقييد» لابن نقطة (ص: ٣٧٣)، و«تاريخ الإسلام» للذهبي (١٦٣ / ١٣).

ح وبالإسناد إلى أبي الوقت عبد الأول السجزيّ الصوفيّ، بروايته والكروخيّ عن شيخ الإسلام العارف بالله المحقّق أبي إسماعيل عبد الله بن محمّد الأنصاريّ الهرويّ الصوفيّ قدّس سرّه، عن أبي محمّد عبد الجبار بن محمّد الجراحيّ المروزيّ: أنا الشيخ الثقة الأمين أبو العباس محمّد بن أحمد بن محبوب المحبوبيّ المروزيّ:

عن الإمام الحافظ أبي عيسى محمّد بن عيسى الترمذيّ قال: نا محمّد بن عمرو بن نَبهان بن صفوان البصريّ الثقفِيّ: نا يحيى بن كَثِير العنبريّ: نا سلم بن جعفر؛ هو أبو جعفر الأعمى البكرائيّ، عن الحَكَم بن أبان؛ هو أبو عيسى العدنيّ^(١)، عن عكرمة، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: رأى محمّد ربّه، قلتُ: أليس الله يقول: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾ [الأنعام: ١٠٣]؟ قال: ويحك! ذلك إذا تجلّى بنوره الذي هو نُورُه، وقد رأى ربّه مرّتين. قال أبو عيسى: هذا حديثٌ غريبٌ من هذا الوجه^(٢).

الحديث السادس عشر

وبه إلى الترمذيّ قال: نا محمّد بن إسماعيل؛ هو ابن يوسف أبو إسماعيل الترمذيّ: نا هشام بن عمّار: نا عبد الحميد بن حبيب بن أبي العشرين: نا الأوزاعيّ: نا حسان بن عطية، عن سعيد بن المسيّب.

ح و^(٣) بالسند السابق إلى ابن ماجه: نا هشام بن عمّار: نا عبد الحميد بن

(١) قوله: «هو أبو عيسى العدني» وقوله: «هو أبو جعفر الأعمى البكرائي» مصحّح عليهما في هامش (ف).

(٢) «سنن الترمذي» (٣٢٧٩).

(٣) قوله: «ح و» ليس في (ب).

حبيب بن أبي العشرين كاتب الأوزاعي: حدّثني عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي: حدّثني حسان بن عطية: حدّثني سعيد بن المسيّب: أنه لقي أبا هريرة، قال أبو هريرة: أسأل الله أن يجمع بيني وبينك في سوق الجنة! فقال سعيد: أفيها سوق؟ قال: نعم! أخبرني رسول الله ﷺ:

«أن أهل الجنة إذا دخلوها نزلوا فيها بفضل أعمالهم، ثم يؤذَن» - ولفظ رواية ابن ماجه: «فيؤذَن» - «لهم في مقدار يوم الجمعة من أيام الدنيا، فيزورون ربهم» - ولفظ رواية ابن ماجه: «فيزورون الله» - «ويبرز لهم عرشه، ويتبدى لهم في روضة من رياض الجنة، فتوضع لهم مناير من نور، ومناير من لؤلؤ، ومناير من ياقوت، ومناير من زبرجد، ومناير من ذهب، ومناير من فضة، ويجلس أدناهم - وما فيهم من دني - على كُثبان المسك والكافور ما يرون أن أصحاب الكراسي بأفضل منهم مجلساً».

قال أبو هريرة: قُلتُ: يا رسول الله، وهل نرى ربنا؟ قال: «نعم! هل تتمارون في رؤية الشمس والقمر ليلة البدر؟»، قلنا: لا. قال: «كذلك لا تتمارون^(١) في رؤية ربكم، ولا يبقى في ذلك المجلس أحدٌ إلا حاضره الله - تبارك وتعالى - مُحاضرةً، حتى يقول للرجل: يا فلان ابن فلان، أتذكر يوم قُلتَ: كذا وكذا» - وعند ابن ماجه بلفظ: «حتى إنه ليقول للرجل منكم: ألا تذكر يا فلان يوم عملتَ كذا وكذا» - «فيذكره بعض عَدْرته في الدنيا، فيقول: يا رب، أفلَمَ تغفِرْ لي؟ فيقول: بلى، فسعة مغفرتي^(٢) بلغت منزلتك هذه.

(١) في النسختين: «تمارون» بقاء واحدة، والتصويب من مخرجي الحديث.

(٢) في (ب): «مغفرة».

فبينما هم على ذلك إذ غَشِيَتْهُمُ سَحَابَةٌ مِنْ فَوْقِهِمْ، فَأَمْطَرَتْ عَلَيْهِمْ طَيْبًا لَمْ يَجِدُوا مِثْلَ رِيحِهِ شَيْئًا قَطُّ، ويقول ربُّنا: قوموا إلى ما أعددتُ لكم من الكرامة، فخذوا ما اشتهيتم، فنأتي سَوْقًا قَدْ حَفَّتْ بِهِ الْمَلَائِكَةُ، [فيه] ^(١) ما لم تنظر العيونُ إلى مثله، ولم تسمع الآذان، ولم يخطر على القلوب، فيحمل ^(٢) لنا ما اشتهينا، ليس يُباع فيها ولا يُشترى.

وفي ذلك السوق يلقى أهل الجنة بعضهم بعضاً، قال: فيقبل الرجلُ ذو المنزلة المرتفعة، فيلقى من هو دونه - وما فيهم دني - فيروعه ما يرى عليه من اللباس، فما ينقضي آخر حديثه حتى يتخيّل له عليه ما هو أحسن منه - وعند ابن ماجه بلفظ: «حتى يتملّ عليه أحسن منه» - «وذلك أنه لا ينبغي لأحد أن يحزن فيها.

ثم ننصرفُ إلى منازلنا فيلقانا» - وعند ابن ماجه بلفظ: «فيتلقانا» - «أزواجنا، فيقلن: مرحباً وأهلاً، لقد جئت وإن بك من الجمال أفضل» - وعند ابن ماجه بلفظ: «وإن بك من الجمال والطيب أفضل» - «مما فارقتنا عليه! فنقول: إنا جالسنا اليوم الجبار ربنا وبحقنا» - وعند ابن ماجه بلفظة «ويحقنا» بصيغة الفعل المضارع ^(٣) - «أن ننقلب بمثل ما انقلبنا».

قال أبو عيسى: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه ^(٤).

(١) ما بين معكوفتين من مخرجي الحديث ويعدُّ أن يكون سقوط «فيه» رواية أو نسخة من مخرجي الحديث كليهما، والله أعلم.

(٢) في النسختين: «فحمل» بالنون، وهل يليق بهم الحمل؟! والتصويب من مخرجي الحديث.

(٣) كذلك هي في مطبوع «سنن الترمذي».

(٤) «سنن الترمذي» (٢٥٤٩)، و«سنن ابن ماجه» (٤٣٣٦). وكاتب الأوزاعي ضعيفٌ؛ يُنظر: «ميزان

وبه إلى الترمذي: نا أحمد بن منيع وهناد قالوا: أنا أبو معاوية^(١)؛ هو محمد بن خازم - بمعجمتين - أبو معاوية الضرير الكوفي: نا عبد الرحمن بن إسحاق؛ هو أبو شيبه الواسطي ابن أخت الثعمان بن سعد الأنصاري، عن الثعمان بن سعد؛ هو ابن حبة الأنصاري، عن علي - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ:

«إن في الجنة لسوقاً ما فيها شراء ولا بيع، إلا الصور من الرجال والنساء، فإذا اشتهى الرجل صورة دخل فيها». قال أبو عيسى: هذا حديث غريب^(٢).

ح وبالإسناد السابق إلى الدارمي: نا يزيد بن هارون: أنا حميد، عن أنس، عن النبي ﷺ قال:

«إن في الجنة لسوقاً»، قالوا: وما هي؟ قال: «كثبان من مسك، يخرجون إليها فيجتمعون فيها، فيبعث الله عليهم ريحاً فتدخلهم بيوتهم، فيقول لهم أهلوهم: لقد ازددتم بعدنا حسناً، ويقولون لأهلهم مثل ذلك»^(٣).

ح وبالإسناد السابق إلى مسلم قال: حدثنا أبو عثمان سعيد بن عبد الجبار البصري: ثنا حماد بن سلمة، عن ثابت البصري، عن أنس بن مالك، عن رسول الله ﷺ:

«إن في الجنة لسوقاً يأتونها كل جمعة، فتهب ريح الشمال، فتحثو في وجوههم وثيابهم، فيزدادون حسناً وجمالاً، فيرجعون إلى أهلهم وقد ازدادوا حسناً وجمالاً،

(١) في (ب): «أخبرنا معاوية».

(٢) «سنن الترمذي» (٢٥٥٠). وعبد الرحمن بن إسحاق ضعيف منكر الحديث؛ يُنظر: «ميزان الاعتدال» (٢/ ٥٤٨).

(٣) «سنن الدارمي» (٢٨٨٣).

فيقول له أهلوههم: والله، لقد ازدَدْتُمْ بعدنا حُسْنًا وجمَالًا! فيقولون: وأنتم - والله -
لقد ازدَدْتُمْ بعدنا حُسْنًا وجمَالًا»^(١).

ح وبه إلى الشيخ مُحيي الدين، عن السَّلَفِيِّ، عن أبي عليِّ الحَدَّاد، عن الحافظ
أبي نُعَيْمٍ: نا أبو الحسن عليُّ بن هارون: نا موسى بن هارون بن عبد الله: نا سعيد بن
عبد الجَبَّار به مثله^(٢).

الحديث السابع عشر

وبه إلى التِّرْمِذِيِّ: نا محمود بن غَيْلان: نا أبو داود؛ هو الطَّيَالِسِيُّ: أنا شُعبَة،
عن أبي إسحاق؛ هو عمرو بن عبد الله الهَمْدَانِيُّ السَّيِّعِيُّ قال: سمعتُ الربيعَ بنَ
البراءِ بن عازبٍ يُحدِّثُ عن أبيه:

أن النَّبِيَّ ﷺ كان إذا قَدِمَ من السفر قال: «آيُونَ تَائِبُونَ عَابِدُونَ، لِرَبِّنَا حَامِدُونَ».
قال أبو عيسى: هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ^(٣).

الحديث الثامن عشر

وبه إلى التِّرْمِذِيِّ قال: نا عليُّ بنُ حُجْرٍ: أنا ابنُ المُبارك: أنا يحيى بنُ أيُّوب؛ هو
أبو العبَّاس الغافقيُّ، عن عبِيدِ الله بن زَخْرٍ؛ هو الإفريقيُّ، عن خالد بن أبي عمْران؛
هو أبو عمَرَ التَّجِيبيُّ: أنَّ ابنَ عمَرَ قال: قلَّما كان رسولُ الله ﷺ يقومُ من مجلسٍ حتى
يدعوَ بهؤلاءِ الدَّعَوَاتِ لأصحابه:

(١) «صحيح مسلم» (٢٨٣٣).

(٢) «حلية الأولياء وطبقات الأصفياء» لأبي نُعَيْمِ الأصبهاني (٦/ ٢٥٣). وروايتا مسلمٍ وأبي نُعَيْمِ
ليستافي (ف).

(٣) «سنن الترمذي» (٣٤٤٠).

«اللَّهُمَّ اقْسِمْ لَنَا مِنْ خَشْيَتِكَ مَا يَحُولُ بَيْنَنَا وَبَيْنَ مَعَاصِيكَ، وَمَنْ طَاعَتِكَ مَا تُبَلِّغُنَا بِهِ جَنَّتِكَ، وَمَنْ الْيَقِينِ مَا تُهَوِّنُ بِهِ عَلَيْنَا مُصِيبَاتِ الدُّنْيَا، وَمَتَّعْنَا بِأَسْمَاعِنَا وَأَبْصَارِنَا وَقُوَّتِنَا مَا أَحْيَيْتَنَا، وَاجْعَلْهُ الْوَارِثَ مِنَّا، وَاجْعَلْ ثَارَنَا عَلَى مَنْ ظَلَمْنَا، وَانصُرْنَا عَلَى مَنْ عَادَانَا، وَلَا تَجْعَلْ مُصِيبَتَنَا فِي دِينِنَا، وَلَا تَجْعَلِ الدُّنْيَا أَكْبَرَ هَمِّنَا، وَلَا مَبْلَغَ عِلْمِنَا، وَلَا تُسَلِّطْ عَلَيْنَا مَنْ لَا يَرْحَمُنَا». قال أبو عيسى: هذا حديث حسن^(١).

الحديث التاسع عشر

وبه إلى الشيخ محيي الدين قدس سره، عن الحافظ برهان الدين أبي الفتوح نصر بن محمد بن علي بن أبي الفرج أحمد الحصري البغدادي ثم المكي ثم اليميني المهجمي الصوفي، عن الشريف النقيب أبي طالب محمد بن محمد بن محمد بن أبي زيد العلوي البصري، عن علي بن أحمد بن علي التستري، عن القاضي أبي عمر القاسم بن جعفر الهاشمي: أنا أبو علي محمد بن أحمد اللؤلؤي.

ح وبه إلى الشيخ شهاب الدين السهروردي، عن عمه أبي النجيب السهروردي: أنا الشيخ أبو منصور المقرئ: أنا الإمام الحافظ أبو بكر الخطيب: أنا أبو عمر الهاشمي: أنا أبو علي اللؤلؤي:

أنا أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني: نا تميم بن المنتصر؛ هو الواسطي: أنا إسحاق - يعني: ابن يوسف - هو المخزومي الواسطي المعروف بالأزرق، عن شريك؛ هو ابن عبد الله النخعي: نا جامع - يعني: ابن شداد - هو المحاربي أبو صخرة الكوفي، عن أبي وائل؛ هو شقيق بن سلمة الأسدي الكوفي، عن عبد الله؛

(١) «سنن الترمذي» (٣٥٠٢).

هو ابن مسعود - رضي الله عنه - قال: كان رسولُ الله ﷺ يُعَلِّمُنَا كَلِمَاتٍ، وَلَمْ يَكُنْ يُعَلِّمُنَاهُنَّ كَمَا يُعَلِّمُنَا التَّشَهُدَ:

«اللَّهُمَّ أَلْفَ بَيْنَ قُلُوبِنَا، وَأَصْلِحْ ذَاتَ بَيْنِنَا، وَاهْدِنَا سُبُلَ السَّلَامِ، وَنَجِّنَا مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ، وَجَنِّبْنَا^(١) الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ، وَبَارِكْ لَنَا فِي أَسْمَاعِنَا وَأَبْصَارِنَا وَقُلُوبِنَا وَأَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا، وَتُبْ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ، وَاجْعَلْنَا شَاكِرِينَ لِنِعْمَتِكَ، مُتَّيِّبِينَ بِهَا، قَابِلِينَهَا، وَأَتَمِّهَا عَلَيْنَا»^(٢).

الحديث العشرون

وبه إلى الشيخ محيي الدين مُحَمَّدٍ^(٣) قُدَّسَ سِرُّهُ، عن الحافظ أبي طاهر أحمد بن مُحَمَّدٍ السَّلَفِيِّ الصُّوفِيِّ، عن أبي عليِّ الحسن بن أحمد الحدَّاد، عن الحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني قال:

أنا أبو القاسم الطَّبْرَانِيُّ: نا عليُّ بن سعيد الرَّاظِيُّ: نا مُحَمَّدُ بن يحيى بن فَيَاضِ الحَنْفِيِّ: نا الحارثُ بن أبي الزُّبَيْرِ المَدَنِيِّ: حدَّثني أبو يزيد اليماني^(٤)، عن

(١) في (ف): «وأجنبنا».

(٢) في «سنن أبي داود» (٩٦٩): حدثنا تميم بن المنتصر، أخبرنا إسحاق - يعني: ابن يوسف - عن شريك، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله، قال: كنا لا ندرى ما نقول إذا جلسنا في الصلاة، وكان رسولُ الله ﷺ قد عَلَّم، فذكر نحوه.

قال شريك: وحدثنا جامع - يعني: ابن أبي شَدَّاد - عن أبي وائل، عن عبد الله، بمثله، قال: وكان يُعَلِّمُنَا كَلِمَاتٍ.... الحديث.

(٣) قوله: «محمد» ليس في (ف).

(٤) كذا في النسختين، وفي مطبوع «المعجم الأوسط» للطبراني (٣٩٨٢): «الثَّمَالِيُّ»، ولم أهدد إلى معرفته، ولعله المقصود بقول الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠ / ١١٤): وفيه من لم أعرفه. اهـ. والله أعلم.

طاوس بن عبد الله بن طاوس، عن أبيه، عن جده، عن عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله ﷺ:

«من قال إذا أصبح: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ. ألف مرة، فقد اشترى نفسه من الله، وكان في آخر يومه عتيقاً لله».

الحديث الحادي والعشرون

وبه إلى الحافظ أبي نُعَيْمٍ: نا أبو بكرِ الطَّلْحِيُّ: نا أحمدُ بنُ عبدِ الرَّحِيمِ بنِ دُحَيْمٍ: نا عُمَرُ الْأَزْدِيُّ: حدَّثني أبي، عن سُفْيَانَ^(١)، عن أبي حمزة الثُمَالِيِّ ثابت بن أبي صَفِيَّةَ^(٢)، عن الأصْبَغِ؛ وهو ابنُ نُبَاتَةَ، عن عليٍّ - رضي الله عنه - قال: مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَكْتَالَ بِالْمِكْيَالِ الْأَوْفَى فَلْيُقْلُ فِي آخِرِ مَجْلِسِهِ - أو حين يقومُ -:

(١) كذا في النسختين: «نا عُمَرُ الْأَزْدِيُّ: حدَّثني أبي، عن سُلَيْمَانَ». وانظر التعليق الآتي.

(٢) في النسختين: «عن سُفْيَانَ، عن أبي حمزة السماك». والصواب ما أثبت؛ وقد رواه أبو نُعَيْمٍ في «حلية الأولياء» (٧/ ١٢٣) في ترجمة سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ: ثنا أبو بكر الطلحي، ثنا أحمد بن عبد الرحيم ابن دحيم: ثنا عمرو الأودي، حدَّثني أبي، عن سُفْيَانَ، عن أبي حمزة الثُمَالِيِّ بيت أم صافية... وفيه - كما ترى - تصحيفٌ لطيف!

لكن رواه عبد الرزاق الصنعاني في «المصنف» (٣١٩٦) عن ابن عيينة، عن أبي حمزة الثُمَالِيِّ، عن الأصْبَغِ عن علي بنحوه.

وأبو حمزة الثُمَالِيُّ ضعيفٌ شيعيٌّ ليس بشيء، وشيخه الأصْبَغُ متروك؛ كما في «ميزان الاعتدال» (١/ ٣٦٣) و (١/ ٢٧١)، ولم أهد إلى عمر الأزدي - أو عمرو الأودي - ولا أبيه، ولا إلى أحمد بن عبد الرحيم بن دُحَيْمٍ، والله تعالى أعلم.

ورواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» كما في الدر المنثور (٧/ ١٤١) عن الشعبي عن النبي ﷺ، وهو مرسل.

﴿ سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾

[الصفات: ١٨٠ - ١٨٢].

[دعاء خاتمة المجلس للشيخ محيي الدين ابن عربي]

وبه إلى الشيخ محيي الدين - قُدَّسَ سِرُّهُ - قال في الباب الموفي ٥٦٠ من «الفتوحات المكية» وعند خاتمة المجلس: اللَّهُمَّ أَسْمِعْنَا خَيْرًا، وَأَطْلِعْنَا خَيْرًا، وَرَزَقْنَا اللَّهَ الْعَافِيَةَ، وَأَدَامَهَا لَنَا، وَجَمَعَ اللَّهُ قُلُوبَنَا عَلَى التَّقْوَى، وَوَفَّقَنَا لِمَا يُحِبُّ وَيَرْضَى، وَخَوَاتِيمَ الْبَقَرَةِ.

هذا الدعاء سمعته من رسول الله ﷺ في المنام، دعا به بعد فراغ القارئ عليه من كتاب البخاري «الصحیح»، وذلك سنة تسع وتسعين وخمس مئة بمكة، ولو ثبت على الأحاديث لرويتها عنه سماعاً عليه بقراءة مُحَمَّدَ بْنَ خَالِدِ الصَّدْفِيِّ التلمساني. انتهى^(١).

قُلْتُ: فتقع لنا الأحاديث المرفوعة في «صحیح البخاري» كلها بالسند السابق إلى الشيخ محيي الدين تساعيات، وبرواية شيخنا بالإجازة العامة، عن الشمس الرَّمْلِيِّ، عن الزَّيْنِ زَكَرِيَّا، عن أَبِي الْفَتْحِ الْمَرَاغِيِّ به، تقع كلها لنا سباعيات، والله الحمد.

وبه إلى الشيخ محيي الدين - قُدَّسَ سِرُّهُ - قال في «المبشرات»: رأيتُ وأنا بمكة رسول الله ﷺ بين باب الجياد وباب الحزورة، ومُحَمَّدَ بْنَ خَالِدِ الصَّدْفِيِّ التلمساني يقرأ عليه «كتاب البخاري»، فلما أكمل المجلس أخرج رسول الله

(١) «الفتوحات المكية» (٤ / ٥٥٢).

ﷺ يَدِيهِ وَاسْتَقْبَلَ الرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ، وَقَالَ: «اللَّهُمَّ أَسْمِعْنَا خَيْرًا...» وَذَكَرَ الدَّعَاءَ.
انتهى^(١).

وبه إلى الشيخ محيي الدين - قُدَّسَ سِرُّهُ - قال في «روح القدس» في ترجمة
شيخه أبي عبد الله مُحَمَّد بن قسوم: كان دعاؤه في خاتمة مجلسه: الله أَسْمِعْنَا
خيرًا... إلى آخر الدعاء وخواتم البقرة.

قال: وهو الدعاء الذي التزمناه في خواتم مجلسنا، ورأيتُ النَّبِيَّ ﷺ في المنام
بالحرَم وقارئٌ يقرأ عليه «صحيح البخاري»، فلما فرغ دعا بهذا الدعاء، فزِدْتُ بها
غِبْطَةً. انتهى^(٢).

(١) يُنظر: «رسالة المبشرات المنامية» للشيخ محيي الدين ابن عربي (ص: ١١٤ - ١١٥)، و«الرؤيا
والمبشرات من كلام الشيخ الأكبر» لمحمود محمود الغراب (ص: ٢٢) نقلاً عن «الفتوحات».
(٢) «روح القدس في محاسبة النفس» للشيخ محيي الدين ابن عربي بشرح محمود محمود الغراب
(ص: ٨٥).

[ختم الكتاب]

اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ كُلُّهُ، وَلَكَ الشُّكْرُ كُلُّهُ، وَإِلَيْكَ يَرْجِعُ الْأَمْرُ كُلُّهُ، فَلَكَ الْكَمَالُ كُلُّهُ، صَلِّ وَسَلِّمْ عَلَى الْمُصْطَفَى مِنْ خَلْقِكَ، سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ، الْعَرَبِيِّ الْقُرَشِيِّ الْهَاشِمِيِّ، الْأَبْطَحِيِّ الْمَدَنِيِّ، سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ، وَخَاتَمِ النَّبِيِّينَ، الْمُرْسَلِ رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ، صَلَاةً وَتَسْلِيمًا فَانْصِبِي الْبَرَكَاتِ^(١) عَلَى السَّابِقِينَ وَالتَّالِيِينَ، عَدَدَ خَلْقِ اللَّهِ، بِدَوَامِ اللَّهِ الْمَلِكِ الْحَقِّ الْمُبِينِ.

اللَّهُمَّ آتِ نَفْسِي تَقْوَاهَا، وَزَكَّاهَا أَنْتَ خَيْرُ مَنْ زَكَّاهَا، أَنْتَ وَلِيُّهَا وَمَوْلَاهَا.

﴿رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ أَمِنًا وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾ [إبراهيم: ٣٥]،

﴿رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَةَ الصَّلَاةِ وَمِن ذُرِّيَّتِي رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءَ ﴿٤٠﴾ رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ الْحِسَابُ﴾ [إبراهيم: ٤٠ - ٤١].

اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ جَوَامِعَ الْخَيْرِ وَفَوَاتِحَهُ وَخَوَاتِمَهُ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ جَوَامِعِ الشَّرِّ وَفَوَاتِحِهِ وَخَوَاتِمِهِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنَ الْخَيْرِ كُلِّهِ، عَاجِلِهِ وَآجِلِهِ، مَا عَلِمْتُ مِنْهُ وَمَا لَمْ أَعْلَمْ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الشَّرِّ كُلِّهِ، عَاجِلِهِ وَآجِلِهِ، مَا عَلِمْتُ مِنْهُ وَمَا لَمْ أَعْلَمْ، اللَّهُمَّ وَمَا قَضَيْتَ لِي مِنْ أَمْرٍ فَاجْعَلْ عَاقِبَتَهُ رَشَدًا. آمِينَ.

(١) من هنا إلى نهاية الكتاب ساقط في (ب).

اللَّهُمَّ كُلَّ مَا سَأَلْتُكَ فِيهِ وَمِنْهُ، فَإِنِّي أَسْأَلُكَ ذَلِكَ كُلَّهُ لِي، وَلِوَالِدَيْ وَأَهْلِي،
 وَقَرَابَتِي وَجِيرَانِي، وَأَصْحَابِي وَمَنْ عَرَفَنِي، أَوْ سَمِعَ بِذِكْرِي، وَلِوَالِدِيهِمْ
 وَأَوْلَادِهِمْ، وَإِخْوَانِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ، وَعَشِيرَتِهِمْ، وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ، وَالْمُسْلِمِينَ
 وَالْمُسْلِمَاتِ؛ إِنَّكَ وَاهِبُ الْخَيْرَاتِ، وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ.

اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ عَبْدِكَ وَنَبِيِّكَ، مَظْهَرِ الْكَمَالِ، وَمِيزَانِ الْإِعْتِدَالِ،
 فِي الْأَخْلَاقِ وَالْأَفْعَالِ وَالْأَقْوَالِ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَسَلِّمْ تَسْلِيمًا. آمِينَ.

﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ

الْعَالَمِينَ ﴿[الصفات: ١٨٠ - ١٨٢].﴾

قال المؤلف إبراهيم بن حسن - عفا الله عنه -: تمَّ تسويده ظهر يوم الإثنين
 يوم التَّروية، ثامن ذي الحِجَّة الحرام، خاتمة سنة (١٠٨٣) بالروضة المقدسة تُجاه
 المحراب النَّبويِّ، على مُشرفها أفضل الصَّلَاة والسَّلَام، عدَدَ خلقِ الله بدوام الله
 الملك العلام. آمين.

﴿وَأَخْرَجُوا دَعْوَتَهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿[يونس: ١٠].﴾ انتهى.

وتمَّ تحريره وتصحيحه إلى يوم الإثنين (٢٩) من ذي الحِجَّة الحرام^(١).

(١) وُخِّمَ الْكِتَابُ فِي نَسْخَةِ مَكْتَبَةِ الْأَحْقَافِ: «وَبُيِّضَ (٢٨) ذِي الْحِجَّةِ، وَقَبِلَ فَصَحَّ بِصَحَّةِ الْأَصْلِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى».

وبجانبه: «الحمد لله. بلغ ثانياً بقراءة عبد الشكور البانتي يوم السبت خامس شوال سنة (١٠٨٤)».



الرسالة رقم: (٦) مجموع رسائل
المجلة الإلكترونية
المجلة الإلكترونية



حَاشِيَةٌ عَلَى نُزْهَةِ النَّظَرِ

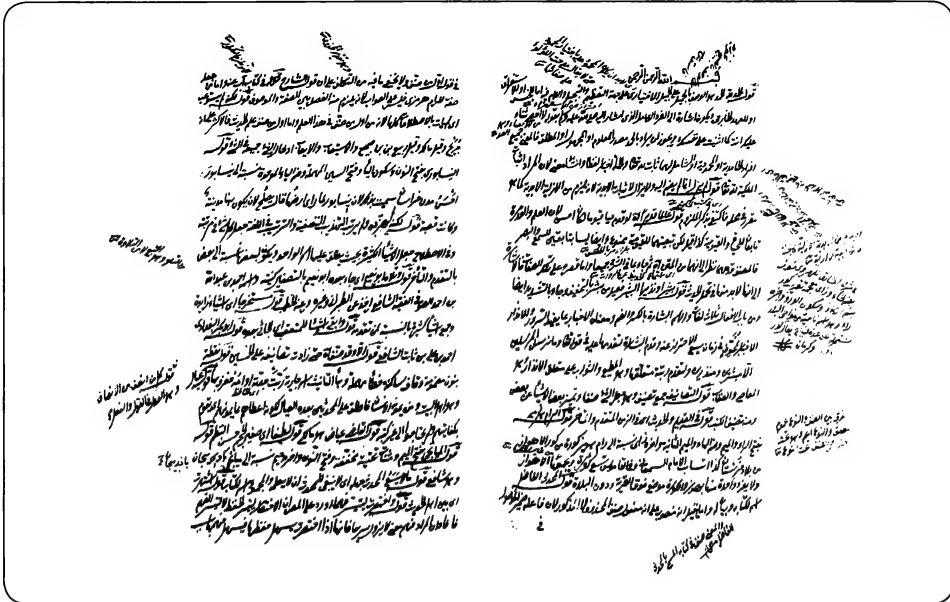
تَأَلَّفَ الْعِلْمَاءُ
المجلة الإلكترونية
المجلة الإلكترونية

نُطِعَ مُخَفَّفًا عَلَى ثَلَاثِ نُسُخٍ مَطْبُوعَةٍ

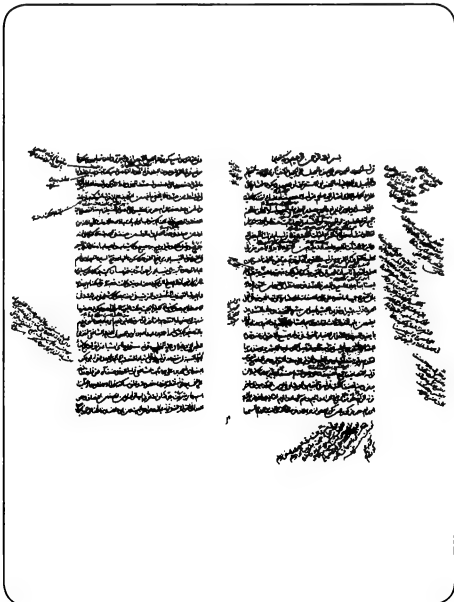
تَحْقِيقُ وَقَعَتْ لِي
سَارِيَّةُ فَايزِ عَجْلُونِي

مَدَارُ اللَّيْلِ

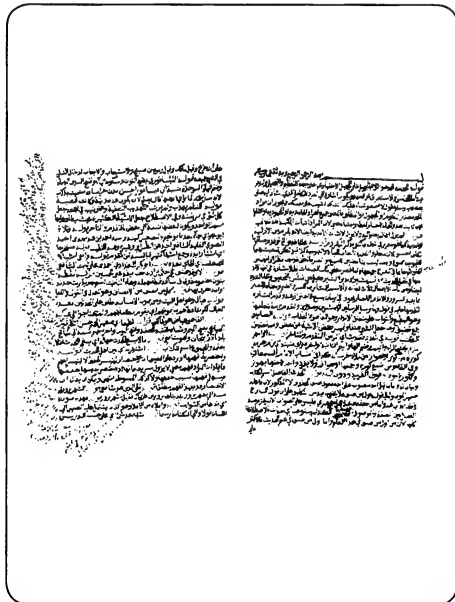




مكتبة يوسف آغا بقونية (ق)



مكتبة حاجي سليم آغا (ح)



المكتبة الأزهرية (ز)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة التحقيق

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين،
سيدنا محمدٍ وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسانٍ إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإنَّ السُّنَّةَ النَّبَوِيَّةَ هِيَ الرُّكْنُ الثَّانِي الَّذِي عَلَيْهِ قَوَامُ الشَّرِيعَةِ الْمَحْمَدِيَّةِ، وَتَأْتِي فِي الدَّرَجَةِ الثَّلَاثَةِ لِلْقُرْآنِ الْكَرِيمِ مِنْ حَيْثُ الْحُجِّيَّةِ، وَقَدْ كَانَ الصَّحَابَةُ الْكِرَامُ يَتَلَقَّوْنَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كُلَّ مَا يَسْمَعُونَ مِنْ أَقْوَالِهِ، وَيُشَاهِدُونَ مِنْ أَعْمَالِهِ، وَمَا تَرَكَوا شَارِدَةً وَلَا وَاِرِدَةً مُتَعَلِّقَةً بِأَوْصَافِهِ وَهَيْئَتِهِ وَتَقْرِيرَاتِهِ إِلَّا وَنَقَلُوهَا إِلَى مَنْ جَاءَ بَعْدَهُمْ، وَهَمَّ فِي ذَلِكَ يَتَشَوَّفُونَ إِلَى دُخُولِهِمْ فِي شَرَفِ دَعْوَةِ النَّبِيِّ ﷺ لِأَصْحَابِ الْحَدِيثِ: «نَصَرَ اللَّهُ امْرَأً أَسْمَعَ مَنَّا حَدِيثًا، فَحَفِظَهُ حَتَّى يُبَلِّغَهُ، فَرُبَّ مُبَلِّغٍ أَحْفَظُ لَهُ مِنْ سَامِعٍ»^(١)، وَعَلَى هَذَا الْمَنَوَالِ اسْتَمَرَّتْ رِوَايَةُ الْمُسْلِمِينَ لِلْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ أَجْيَالًا مُتَعَاقِبَةً، يَتَلَقَّوْهَا الْخَلْفُ عَنِ السَّلَفِ، وَيَبْشُرُونَهَا فِي أَرْجَاءِ الْمَعْمُورَةِ.

إلاَّ أنَّه وبعد تسرُّب الآراء المنحرفة عن الدين، وانتشار البدع والكذب،

(١) رواه الإمام أحمد (٤١٥٧)، والترمذي (٢٦٥٧)، وابن ماجه (٢٣٢) من حديث ابن مسعود

وترخص كثير من الجماعات وَضَعَ الأحاديثِ على رسول الله ﷺ نصرةً لقولهم، أو تأييداً لاعتقادهم وأهوائهم، كان لا بدَّ من وضع شروطٍ وضوابطٍ لِعَزْبَةِ المرويِّ عن النبي ﷺ، وتبيان صحيجه من سقيمه، فهياً الله لهذه الأمة رجالاً اختصوا بالحديث، وتفحصوا أسانيدَها ومتونَها، وأثبتوا معاييرَ خاصَّةً لقبول الروايات والأحاديث، فتشكَّلَ بمجموعه علمٌ مصطلح الحَديثِ وغيره من العلوم التي تخدمُ السُّنَّةَ النَّبَوِيَّةَ.

تبعاً لهذا، فقد قام العلماءُ بتدوين تلك القواعد في مؤلِّفاتٍ خاصَّةٍ، توسَّعوا في بعضها، واختصروا في أخرى، تنوعت ما بين منشورٍ ومنظومٍ، ومتنٍ وشرحٍ وحاشيةٍ، ومن أبرز تلك المؤلِّفاتِ وأشهرها عند المتأخِّرين ما خطَّته يراعُ الإمام ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) في كتابه «نُزْهَةُ النَّظَرِ»، وهو شرحٌ لطيفٌ مختصرٌ على المتن الذي سمَّاه «نُخْبَةُ الْفِكْرِ»، فهذَّبَ مسائلَ الفنِّ، وحقَّقَ أبحاثه، فتلقَّته الأُمَّةُ بالقبول، وعظَّم الاعتناءُ به، فممنَّ شرحه وعلَّق عليه:

- تلميذه برهان الدين البقاعي (ت: ٨٥٥هـ).

- وتلميذه زين الدين قاسم بن قَطْلُوْبِغا (ت: ٨٧٩هـ)، وسماه: «القول المبتكر» على شرح نخبة الفكر».

- وتلميذه الكمال ابن أبي شريف (ت: ٩٠٦هـ).

- ومنهم: رضي الدين الشهير بابن الحنبلي (ت: ٩٧١هـ)، وسماه: «مَنَحُ النَّخْبَةِ» على شرح النخبة».

- وحيد الدين الكُجْرَاتِي (ت: ٩٩٨هـ).

- الملا علي القاري (ت: ١٠١٤هـ).

- عبد الرؤوف المُنَاوي (ت: ١٠٣١هـ)، وسماه: «اليواقيت والدرر في شرح نخبة الفكر».

- برهان الدين اللقاني (ت: ١٠٤١هـ)، وسماه: «قضاء الوطر في نزهة النظر».
وجميعُ هذه الشُّروحاتِ والحواشي مطبوعةٌ مُتداولةٌ، والله الحمد.

وإنَّ مَعْنَى اندرَجَ في تلك المسالكِ الإمامُ الفقيهُ، المتفَنَّ، إبراهيمُ بنُ حسنِ الكُورانيِّ (ت: ١١٠١هـ)، حيثُ وضعَ حاشيةً مختصرةً على «النُّزهة»، استقاها بالجملة من شرح الملا علي القاري، حتى تبدو وكأنَّها من تلخيصه له، وقد تعقَّبه في غير ما موضع، وناقشه في بعض التَّقريرات، وحقَّق ما استشكله من العبارات. وكذلك نقل بعضًا من الاعتراضات التي ذكرها ابنُ قُطُوبُغا تلميذُ ابنِ حجرٍ في «القول المبتكر»، وقد ينقلُ عن المُنَاويِّ في «اليواقيت والدرر»، والكُجراتيِّ في «شرحه على النزهة».

وعلى عادة أصحاب الحواشي، فإنَّ الكُورانيِّ يُكثِرُ من الإيرادات والاعتراضات على الشَّرح، ويُجيبُ على كلِّ واحدةٍ منها، ويُعرِّفُ بالمصطلحات الواردة من الناحية اللُّغويَّة أو المنطقيَّة، مع تركيزه على الألفاظ والعبارات أكثر من تحقيق المسائل المتعلقة بمصطلح الحديث.

والذي ينبغي ذكُّره أنَّ الكُورانيِّ لم يكْمَلْ حاشيته، وانتهى بها إلى آخر بحث الحديث العالي والتَّازل، فلعلَّه تُوفِّيَ قبلَ أن يكْمَلَهَا، إذ ليس في أواخر النُّسخِ المخطوطة منه ما يُشيرُ إلى إنْهائه كما يقوم بذلك كثيرٌ من المؤلِّفين، والله أعلم.

وقد قمتُ بإثباتِ متنِ النُّزهةِ أوَّلاً، واعتمدتُ في ذلك على نسخةٍ خطيَّةٍ نفيسةٍ،

وقد ترجم للناسخ الحافظ السخاوي، فقال: أحمد بن حسين بن علي الشهاب المرحومي الأصل، الأشموني المولد، القاهري المديني المالكي الآتي أبوه، ولد تقريباً سنة ثلاث وأربعين وثمان مئة بأشمون، وانتقل به أبواه إلى القاهرة، فقطنوها تحت نظر الشيخ مدين، وحفظ القرآن والرّسالة والمختصر وألفية النحو، وعرض على العلم البلقيني وابن الديري وابن الهمام وابن قديد والبدر البغدادي وأبي القاسم النوري وطاهر وغيرهم في الفقه والعربية والفرائض ونحوها، وكذا قرأ في التسهيل وابن عقيل على يحيى الدمياطي، وأذن له، وعلى ابن قاسم في «التوضيح» لابن هشام، وسمع عليه في العربية وغيرها غير ذلك، وصحب الشيخ مدين، وتكسب بالنساخته وتعليم الأبناء... وهو من الخيار المقلين^(١).

ولم أزد على هذه النسخة نسخاً أخرى، لأن المقصود بالتحقيق هو الحاشية لا شرح النخبة، فاكفيت بسلامة الأصل.

واعتمدت في تحقيق الحاشية على ثلاث نسخ خطية:

الأولى: نسخة مكتبة يوسف آغا بقونية برقم (٣٢٨٥)، كتبت في حياة الكوراني سنة (١٠٩٢هـ)، ومنقولة من نسخته ومقابلةً عليها، ورمزت لها ب(ق).

(١) انظر: «الضوء اللامع» (١/٢٨٩).

الثانية: نسخة مكتبة الأزهرية برقم (٥٣٠٧١)، كتبت في حياته أيضًا سنة (١٠٩٢هـ)، بخط أحمد بن علي الشافعي القادري، ورمزت لها بـ(ز).

الثالثة: نسخة مكتبة حاجي سليم آغا (٦٥٢)، كتبت عام (١٠٩١هـ) في حياة الكوراني، وهي منقولة من نسخة كتبت بخط الكوراني، ورمزت لها بـ(ح).
وفي جميع هذه النسخ نُصِّ على نسبتها إلى الملا إبراهيم الكوراني، مما يؤكد نسبتها إليه وإن لم يذكرها له من ترجمه.

ولزيادة الإيضاح والتقسيم وضعتُ عناوين لكل مبحثٍ، وميّزتها بمعكوفتين [].
وفي الختام: أسأل الله القبول، ومنه أستمّد الوصول، وله الحمد أولًا وآخرًا،
وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم.

المحقق

[مُقَدِّمَةٌ «نُزْهَةُ النَّظَرِ»]

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَزَلْ عَالِمًا قَدِيرًا، حَيًّا قَيُّومًا، سَمِيعًا بَصِيرًا، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَكْبَرُهُ تَكْبِيرًا.

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ الَّذِي أَرْسَلَهُ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً بَشِيرًا وَنَذِيرًا، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا.

أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ التَّصَانِيفَ فِي اصْطِلَاحِ أَهْلِ الْحَدِيثِ قَدْ كَثُرَتْ لِلْأَثَمَةِ فِي الْقَدِيمِ وَالْحَدِيثِ، فَمِنْ أَوَّلِ مَنْ صَنَّفَ فِي ذَلِكَ: الْقَاضِي أَبُو مُحَمَّدٍ الرَّامَهُزْمِيُّ فِي كِتَابِهِ «الْمُحَدَّثُ الْفَاصِلُ» لِكِنَّتِهِ لَمْ يَسْتَوْعِبْ، وَالْحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ النَّيْسَابُورِيُّ لِكِنَّتِهِ لَمْ يَهْدُبْ وَلَمْ يُرْتَّبْ، وَتَلَاهُ أَبُو نُعَيْمٍ الْأَصْفَهَانِيُّ، فَعَمِلَ عَلَى كِتَابِهِ مُسْتَخْرِجًا وَأَبْقَى أَشْيَاءَ لِلْمُتَعَقِّبِ.

ثُمَّ جَاءَ بَعْدَهُمُ الْخَطِيبُ أَبُو بَكْرٍ الْبُعْدَادِيُّ، فَصَنَّفَ فِي قَوَائِنِ الرِّوَايَةِ كِتَابًا سَمَّاهُ «الْكَفَايَةِ»، وَفِي آدَابِهَا كِتَابًا سَمَّاهُ «الْجَامِعَ لِآدَابِ الشَّيْخِ وَالسَّمَاعِ»، وَقَالَ فَنُ مِنْ فُنُونِ الْحَدِيثِ إِلَّا وَقَدْ صَنَّفَ فِيهِ كِتَابًا مُفْرَدًا، فَكَانَ كَمَا قَالَ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ بِنُ نُقْطَةً: كُلُّ مَنْ أَنْصَفَ عَلِمَ أَنَّ الْمُحَدِّثِينَ بَعْدَ الْخَطِيبِ عِيَالٌ عَلَى كُتُبِهِ.

ثُمَّ جَاءَ بَعْضُ مَنْ تَأَخَّرَ عَنِ الْخَطِيبِ، فَأَخَذَ مِنْ هَذَا الْعِلْمِ بِنَصِيبٍ، فَجَمَعَ

القَاضِي عِيَاضُ كِتَابًا لَطِيفًا سَمَّاهُ «الإِلْمَاعُ»، وَأَبُو حَفْصِ الْمِيَانِجِي جُزْءًا سَمَّاهُ «مَا لَا يَسَعُ الْمُحَدَّثَ جَهْلُهُ».

وَأَمْثَالُ ذَلِكَ مِنَ التَّصَانِيفِ الَّتِي اسْتُهِرَتْ وَبُسِطَتْ لِيَتَوَقَّرَ عِلْمُهَا، وَاخْتَصِرَتْ لِيَتَيَسَّرَ فَهْمُهَا.

إِلَى أَنْ جَاءَ الْحَافِظُ الْفَقِيهُ تَقِيُّ الدِّينِ أَبُو عَمْرٍو عُثْمَانُ بْنُ الصَّلَاحِ عَبْدَ الرَّحْمَنِ الشَّهْرَزُورِيَّ نَزِيلَ دِمَشْقَ، فَجَمَعَ لَمَّا وَلِيَ تَدْرِيسَ الْحَدِيثِ بِالْمَدْرَسَةِ الْأَشْرَفِيَّةِ كِتَابَهُ الْمَشْهُورَ، فَهَدَّبَ فُنُونَهُ، وَأَمْلَأَهُ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ، فَلِهَذَا لَمْ يَحْصُلْ تَرْتِيبُهُ عَلَى الْوَضْعِ الْمُنَاسِبِ، وَاعْتَنَى بِتَّصَانِيفِ الْخَطِيبِ الْمُتَّفَرِّقَةِ، فَجَمَعَ شَتَاتَ مَقَاصِدِهَا، وَصَمَّ إِلَيْهَا مِنْ غَيْرِهَا نُحْبَ فَوَائِدِهَا، فَاجْتَمَعَ فِي كِتَابِهِ مَا تَفَرَّقَ فِي غَيْرِهِ، فَلِهَذَا عَكَفَ النَّاسُ عَلَيْهِ، وَسَارُوا بِسِيرِهِ، فَلَا يُحْصَى كَمَ نَاطِمٍ لَهُ وَمُخْتَصِرٍ، وَمُسْتَدْرِكٍ عَلَيْهِ وَمُقْتَصِرٍ، وَمُعَارِضٍ لَهُ وَمُتَّبِعٍ.

فَسَأَلَنِي بَعْضُ الْإِخْوَانِ أَنْ أُلْخِصَ لَهُمُ الْمُهْمَمَ مِنْ ذَلِكَ، فَلَخَّصْتُهُ فِي أَوْزَاقِ لَطِيفَةٍ سَمَّيْتُهَا «نُجْبَةَ الْفِكْرِ فِي مُصْطَلَحِ أَهْلِ الْأَثَرِ» عَلَى تَرْتِيبِ ابْتِكْرَانِهِ، وَسَبِيلِ انْتِهَجْتُهُ، مَعَ مَا صَمَّمْتُ إِلَيْهِ مِنْ شَوَارِدِ الْفَرَائِدِ، وَزَوَائِدِ الْفَوَائِدِ.

فَرَعِبَ إِلَيَّ ثَانِيًا أَنْ أَصْعَ عَلَيْهَا شَرْحًا يَحُلُّ رُمُوزَهَا، وَيَفْتَحُ كُنُوزَهَا، وَيُوضِحُ مَا خَفِيَ عَلَى الْمُبْتَدِيِّ مِنْ ذَلِكَ، فَأَجَبْتُهُ إِلَى سُؤَالِهِ رَجَاءَ الْإِنْدِرَاجِ فِي تِلْكَ الْمَسَالِكِ.

فَبَالِغَتْ فِي شَرْحِهَا فِي الْإِيضَاحِ وَالتَّوْجِيهِ، وَنَبَّهْتُ عَلَى حَبَايَا زَوَايَاهَا لِأَنَّ صَاحِبَ الْبَيْتِ أَدْرَى بِمَا فِيهِ، وَظَهَرَ لِي أَنَّ إِيرَادَهُ عَلَى صُورَةِ الْبَسْطِ أَلْيَقُ، وَدَمَجَهَا ضَمْنًا تَوْضِيحِيهَا أَوْفَقُ، فَسَلَكْتُ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ الْقَلِيلَةَ الْمَسَالِكِ، فَأَقُولُ طَالِبًا مِنَ اللَّهِ التَّوْفِيقَ فِيمَا هُنَالِكَ:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين^(١)

قوله: (الْحَمْدُ لِلَّهِ): الحمدُ: هو الوصفُ بالجميل على الجميل الاختياريّ على جهة التّعظيم والتبجيل، واللامُ فيه إمّا للجِنس، أو للاستغراق، أو للعهد الخارجيّ، ويكون إشارةً إلى الفرد الكامل الذي أشار إليه ﷺ بقوله: «لا أُحْصِي ثناءً عليك أنت كما أثنيتَ على نفسك»^(٢).

ويجوز أن يُرادَ بالحمد مصدرُ المعلوم، أو المجهول، أو المطلق، فالمعنى: جميعُ أفرادِ الحامديّة، أو المحموديّة، أو الشاملِ لهما، ثابتٌ لله تعالى، والجُملةُ إخبارٌ لفظًا، وإنشاءً معنًى؛ لأنَّ المرادَ إثباتُ المُلكيّةِ لله تعالى.

قوله: (لَمْ يَزَلْ): إنّما لم يَضْمَ إليه (ولا يزال) لإثبات الأبدية أيضًا؛ لأنه يلزمُ من الأزليّة الأبدية؛ كما هو مُقرَّرٌ في محلّه، فاكتفى بذكر المَلزوم.

قوله: (عَالِمًا قَدِيرًا... إلخ)^(٣): لو قدّم (حيًّا قَيُّومًا) لكان أحسنَ؛ لأنَّ العِلْمَ والقدرةَ تابعان للحياة والقَيُّوميّة، كذا قيل^(٤)، لكنَّ تَبَعِيَّتَهُمَا للقَيُّوميّة ممنوعٌ، وأيضًا

(١) في (ز): «وبه ثقتي، ربي يسر» بدل: «وبه نستعين».

(٢) رواه بتمامه مسلم (٤٨٦) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣) في (ح) و(ق): «انتهى»، وكذا في جميع المواضع الآتية من الكتاب.

(٤) انظر: «قضاء الوطر في نزهة النظر» للقاني (١/٤٣٣).

ليسا بتابعين للسمع والبصر، فالمُصَنَّفُ قَدَّمَهُمَا نَظْرًا إِلَى أَنَّهُمَا مِنَ الْمَتْنِ، ثُمَّ جَاءَ بِمَا فِي الشَّرْحِ جَمِيعًا^(١).

وَأَمَّا قَصْرُهُ عَلَى تِلْكَ الصِّفَاتِ؛ فَلِلإِشَارَةِ إِلَى أَنَّهَا لَا بُدَّ مِنْهَا فِي تَحْمُلِ الْحَدِيثِ. قَوْلُهُ: (بَشِيرًا وَنَذِيرًا): الْبَشِيرُ: (فَعِيلٌ) مِنْ (بَشَرَ) بِالْتَّخْفِيفِ، وَجَاءَ بِالتَّشْدِيدِ أَيْضًا، وَمِنْ بَابِ (الإِفْعَالِ)، ثَلَاثُ لُغَاتٍ، وَالاسْمُ (البَشَارَةُ) بِالْكَسْرِ وَالضَّمِّ^(٢)، وَمَعْنَاهُ: الإِخْبَارُ بِمَا يُفِيدُ الشَّرُّورَ.

وَالإِنْدَارُ: الإِخْبَارُ بِمَخَوْفٍ فِي زَمَانٍ يَسَعُ الإِحْتِرَازَ عَنْهُ.

وَقَدَّمَ الْبَشَارَةَ لِتَقَدُّمِهَا عَلَيْهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ [الأنعام: ٤٨]، وَلِتَقَدُّمِ رُتَبَةِ مُتَعَلِّقِهَا وَهُوَ الْمُطِيعُ وَالثَّوَابُ، عَلَى مُتَعَلِّقِ الإِنْدَارِ وَهُوَ الْعَاصِي وَالْعِقَابُ.

قَوْلُهُ: (التَّصَانِيفُ): جَمْعُ (تَصْنِيفٍ)، وَهُوَ جَعْلُ الشَّيْءِ صِنْفًا، وَتَمَيُّزُ بَعْضِ الْأَشْيَاءِ عَنْ بَعْضٍ، وَمِنْهُ: تَصْنِيفُ الْكُتُبِ.

قَوْلُهُ: (فِي الْقَدِيمِ وَالْحَدِيثِ): أَي: فِي الزَّمَنِ الْمُتَقَدِّمِ وَالْمُتَأَخَّرِ.

قَوْلُهُ: (الرَّامَهُرْمُزِيُّ): بِفَتْحِ الرَّاءِ وَالْمِيمِ، وَضَمِّ الْهَاءِ وَالْمِيمِ الثَّانِيَةِ، وَآخِرُهُ زَائِيٌّ؛ نِسْبَةً إِلَى رَامَهُرْمَرٍ، كُورَةٌ مِنْ كُورِ الْأَهْوَازِ مِنْ بِلَادِ خُورَسْتَانَ^(٣)، كَذَا فِي «أَنْسَابِ الإِمَامِ السَّمْعَانِيِّ»^(٤).

(١) فِي (ز): «جَمِيعًا».

(٢) انظُر: «الصَّحَاحُ» لِلْجَوْهَرِيِّ (مَادَّةُ: بَشَرَ).

(٣) فِي (ز) وَ(ح): «خُرَسَانَ»، وَفِي (ق): «خُرَسْتَانَ»، وَالْمُثَبَّتُ مِنْ «الْأَنْسَابِ».

(٤) انظُر: «الْأَنْسَابُ» لِلْسَّمْعَانِيِّ (٦/٤٧).

وفي «القاموس»: «تسع كُور، وَيَجْمَعُهَا الأَهوازُ، ولا يُفْرَدُ واحدةٌ منها بهُوزٍ^(١).
والكُورَةُ موضعٌ فوقَ القريةِ ودُونَ البلدةِ^(٢).

قوله: (المُحَدَّثُ الفَاصِلُ): اسمٌ لكتابه^(٣)، وبيانٌ له.

وأما ما قيل: إِنَّهُ منصوبٌ على أَنَّهُ مفعولٌ (صَنَّفَ) المحذوفِ لا المذكورِ؛ لأنَّ
فاعله ضميرُ الموصولِ في قوله: (أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ)؛ فلا يخفى ما فيه مِنَ التَّكْلُفِ،
على أَن قولَ الشَّارِحِ في كتابه آبٍ عنه^(٤).

وأما مَنْ جعله صِفةً لـ(الرَّامَهُزْمِيِّ)؛ فليس على الصَّواب؛ لأنَّه يلزَمُ منه
الفصلُ بين الصِّفةِ والموصوفِ.

قوله: (لَكِنَّهُ لَمْ يَسْتَوْعِبْ): أي: لم يأتِ بالاصطلاحاتِ كُلِّها؛ لأنَّه من أَوَّلِ مَنْ
صَنَّفَ في هذا العلم.

وأما أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ في عِلْمِ الحديثِ؛ فالأكثر على أَنَّهُ ابنُ جُرَيْجٍ^(٥).

(١) انظر: «القاموس المحيط» للفيروزآبادي (ص: ٥٢٩).

(٢) في (ز) و(ح): «البلد».

(٣) الكتاب مطبوع بتحقيق الدكتور محمد عجاج الخطيب، وتام اسمُه: «المحدث الفاصل بين
الراوي والواعي».

(٤) يقصد بالشارح الملا علي القاري في كتابه «شرح نزهة النظر» (ص: ١٣٧) وما بعده، وبنحوه ذكر
الكجراتي في «شرح نزهة النظر» (ص: ٩٧).

(٥) هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج القرشي، كان أحد أوعية العلم، وهو أول من صنف
التصانيف في الحديث، ومع اتفاقهم على ثقته، إلا أنه ربما دلس، وكان صاحب تعبد وخير،
وما زال يطلب العلم حتى شاخ. توفي نحو سنة خمسين ومائة للهجرة. انظر: «تاريخ الإسلام»
للذهبي (٣/٩١٩).

وقيل: مالكٌ. وقيل: رَبِيعُ بْنُ صَبِيحٍ^(١).

والاستيعابُ والإيعابُ: إدخالُ الشَّيءِ جميعه في الشَّيءِ.

قوله: (النَّيْسَابُورِيُّ): بفتح النون، وسكون الياء، وفتح السين المهملة، وضَمَّ الباء الموحدة؛ نسبةً إلى (نَيْسَابُور) أحسن مدنِ خُرَاسَانَ، سُمِّيَتْ بذلك؛ لأنَّ سَابُورَ لَمَّا رَأَى أَرْضَهَا؛ قال: يَصْلُحُ لِأَنَّ يَكُونُ هُنَا مَدِينَةً، وَكَانَتْ قَصَبَةً^(٢).

قوله: (لَكِنَّهُ لَمْ يُهَذَّبْ، وَلَمْ يُرْتَّبْ): التَّهْذِيبُ: التَّصْفِيَةُ، وَالتَّرْتِيبُ فِي اللُّغَةِ: جَعْلُ كُلِّ شَيْءٍ فِي مَرْتَبَتِهِ. وَفِي الاصْطِلَاحِ: جَعْلُ الْأَشْيَاءِ الْكَثِيرَةِ بِحَيْثُ يُطْلَقُ عَلَيْهَا اسْمُ الْوَاحِدِ، وَيَكُونُ لِبَعْضِهَا نِسْبَةٌ إِلَى بَعْضٍ بِالتَّقْدُمِ وَالتَّأَخُّرِ^(٣).

(١) قال ابن الجوزي في «جامع المسانيد» (٤/١): واختلفوا في المبتدئ بتصانيف الكتب على ثلاثة أقوال: أحدها: عبد الملك بن جريج، والثاني: الربيع بن صبيح، والثالث: سعيد بن أبي عروبة، وأول من صنف مسندًا، وتبعه نعيم بن حماد، ثم صنف المسانيد.

وتوسَّع السيوطي في «تدريب الراوي» (٩٣/١) فقال: أول من جمع ذلك: ابن جريج بمكة، وابن إسحاق أو مالكٌ بالمدينة، والربيع بن صبيح أو سعيد بن أبي عروبة أو حماد بن سلمة بالبصرة، وسفيان الثوري بالكوفة، والأوزاعي بالشام، وهشيم بواسط، ومعمَّر باليمن، وجريير بن عبد الحميد بالري، وابن المبارك بخُرَاسَانَ. قال العراقي وابن حجر: وكان هؤلاء في عصر واحد، فلا ندري أيهم سبق. انظر كذلك «المحدث الفاصل» للرامهرمزي (٨٩٢).

والربيع بن صبيح البصري، هو الإمام العابد، مولى بني سعد، من أعيان مشايخ البصرة، وثقه ابن معين، وقال عنه شعبة: إنه من سادات المسلمين، وكان من عباد البصرة وزهادهم، ويشبهه بيته بالليل بالنحل، إلا أن الحديث لم يكن من صناعته، فكان يهتم كثيرًا. انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٢٨٧/٧).

(٢) انظر: «معجم البلدان» للحموي (٣٣١/٥)، و«اللباب في تهذيب الأنساب» لابن الأثير (٣/٣٤١).

(٣) انظر: «التعريفات» للجرجاني (ص: ٥٥).

قوله: (وَتَلَاهُ أَبُو نُعَيْمٍ): أي: جاء بعده أبو نُعَيْمٍ بالتَّصْغِيرِ، كُنْيَتُهُ، واسمُهُ أحمدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ أحمدِ الصُّوفِيِّ الفقيهِ الشَّافِعِيِّ، أخذ عن الطَّبْرَانِيِّ وغيره، وعنه الخطيبُ.

قوله: (مُسْتَحْرَجًا): أي: أشياء زائدة، وجمع أشياء كثيرةً بالنسبة لمن تقدّمه.

قوله: (وَأَبْقَى أَشْيَاءَ لِلْمُتَعَقِّبِ): أي: الجائي بعده.

قوله: (أَبُو بَكْرٍ الْبَغْدَادِيُّ): أحمدُ بنُ عليِّ بنِ ثابتِ الشَّافِعِيِّ.

قوله: (إِلَّا وَقَدْ صَنَّفَ... إلخ): حتى زادت تصانيفه على الخمسين^(١).

قوله: (نُقْطَةٌ): بنون مضمومة، وقاف ساكنة، فطاء مَهْمَلَةٌ، وهاء التَّأْنِيثِ، اسمُ جاريةٍ رَبَّتْ جَدَّتَهُ أو أُمَّه، فَعُرِفَ بِهَا^(٢).

قوله: (كُلُّ مَنْ أَنْصَفَ): من الإنصاف، وهو العدلُ في القول والفعل.

قوله: (عِيَالٌ): وهو أهل البيتِ ومن يموئهُ الإنسانُ، فأطلق على المحدثين بعده العِيَالُ؛ لكونه أعطاهم بما يموئهم؛ أي: يقومُ بكفائيتهم، ولم يحتاجوا إلى غير كتبه.

قوله: (القَاضِي عِيَاضُ): هو المالكيُّ.

قوله: (لَطِيفًا): أي: صغير الحَجْمِ، حَسَنَ النَّظْمِ.

(١) انظر أسماءها في «الحافظ الخطيب البغدادي وأثره في علوم الحديث» للدكتور محمود الطحان (ص: ١٢١)، وقد أوصلها إلى الثمانين كتابًا.

(٢) انظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي (٣٧٣/٤٥)، و«المففى الكبير» للمقرئزي (٥٢/٦).

قوله: (المَيَانِحِي): بفتح الميم، ومُثَنَاءٌ تَحْتِيَّةٌ مُخَفَّفَةٌ، وفتح النون، وآخِرُهُ جِيمٌ؛
نِسْبَةً إِلَى (مَيَانِح) بِلُدِّ بَأْدُرِييَجَانَ^(١)، وَهُوَ شَافِعِيٌّ^(٢).

قوله: («مَا لَا يَسْعُ الْمُحَدَّثُ جَهْلُهُ»): أي: لَا يَنْبَغِي لِلْمُحَدَّثِ أَنْ لَا يَعْلَمَهُ،
وَالْمَجْمُوعُ اسْمٌ لِلْكِتَابِ^(٣).

قوله: (اشْتَهَرَتْ): بَيْنَ أَهْلِ الْحَدِيثِ.

قوله: (وَاخْتَصَرْتُ لِتَيْسَّرَ فَهْمُهَا): أوردَ عَلَى الْمُصَنِّفِ أَنَّ الْاِخْتِصَارَ لِتَيْسَّرِ
الْحِفْظِ، لَا لِتَيْسَّرِ الْفَهْمِ، فَأَفَادَ أَنَّ الْمَرَادَ فَهْمٌ مَعْنَى^(٤) لَا يَزُولُ سَرِيعًا، فَإِنَّهَا إِذَا اخْتَصَرْتُ
يَسْهُلَ حِفْظُهَا، فَيَسْهُلُ فَهْمُهَا بِسَبَبِ حِفْظِهَا، وَلَا كَذَلِكَ الْمَبْسُوطَةُ. انْتَهَى^(٥).

وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْاِخْتِصَارَ قَدْ يُفِيدُ الْفَهْمَ مُطْلَقًا.

قوله: (تَقِيُّ الدِّينِ): هُوَ الشَّافِعِيُّ.

قوله: (الشَّهْرَزُورِيُّ): نِسْبَةً إِلَى (شَهْرَزُورَ) بِلَدِّ بِنَاهَا زُورُ بْنُ صَحَّاحٍ، فَقِيلَ:
شَهْرَزُورٌ^(٦).

(١) تابع الكوراني في نسبته إلى أذربيجان جملةً من شراح «الزهره»، والصواب أن ميانش (ويقال: ميانج) قرية من قرى المهديّة في تونس شمال إفريقيا. انظر: «معجم البلدان» للحموي (٥/٢٣٩)، و«التحفة اللطيفة» للسخاوي (٢/٣٤٨).

(٢) ذكر تقي الدين الفاسي في «العقد الثمين» (٥/٣٥٧) نقلاً عن منصور بن سليم صاحب «تاريخ الإسكندرية» أنه كان مالكيًّا. وبهذا نصّ السخاوي في «التحفة اللطيفة» (٢/٣٤٨)، ونسبته إلى تونس تؤكّد كونه مالكيًّا، إذ إن غالب أهلها كذلك.

(٣) وهو مطبوع بتحقيق الشيخ صبحي السامرائي وغيره.

(٤) في (ز): «من» بدل: «فهم معنى».

(٥) انظر: «القول المبتكر» لابن قطلوبغا (ص: ٢٩).

(٦) انظر: «الأنساب» للسمعاني (٨/١٧٩)، و«معجم البلدان» للحموي (٣/٣٧٥).

قوله: (فَهَدَّبَ فُنُونَهُ): أي: نَقَّاهَا مِنَ الشَّوَابِ.

قوله: (وَأَمَلَاهُ): مِنَ الإِمْلَاءِ، وَهُوَ إِقَاءُ مَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ الصَّمِيرُ إِلَى اللِّسَانِ قَوْلًا، وَإِلَى الكِتَابَةِ رَسْمًا.

قوله: (شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ): أي: عَلَى حَسَبِ التَّدْرِيسِ.

قوله: (نُحِبَّ فَوَائِدَهَا): أي: زُبْدَةَ فَوَائِدِ غَيْرِهَا، يُقَالُ: (هُوَ نُحْبَةُ قَوْمِهِ؛ أَي: خِيَارُهُمْ، وَ: (هُوَ نُحْبَةُ^(١) الْقَوْمِ)، وَانْتُخِبَ: انْتَرَعَ^(٢).

قوله: (عَكَفَ النَّاسُ عَلَيْهِ): أَي: أَقْبَلَ أَهْلَ الْحَدِيثِ عَلَيْهِ، وَاشْتَغَلُوا بِهِ، وَالْعُكُوفُ: الإِقْبَالُ عَلَى الشَّيْءِ وَمِلَازِمَتُهُ عَلَى سَبِيلِ التَّعْظِيمِ لَهُ.

قوله: (وَسَارُوا بِسِيرِهِ): أَي: مَشَوْا عَلَى طَرِيقَتِهِ.

قوله: (كَمْ نَاطِمٍ): كَالْحَافِظِ زَيْنِ الدِّينِ الْعِرَاقِيِّ^(٣).

قوله: (وَمُقْتَصِرٍ): كَالنَّوَوِيِّ، اخْتَصَرَهُ مَرَّتَيْنِ، سَمَّى أَحَدَ الْكِتَابَيْنِ: «التَّقْرِيبَ»^(٤)، وَالْآخَرَ: «الإِرْشَادَ»^(٥).

قوله: (وَمُسْتَدْرِكٍ): كَالْإِمَامِ الْبُلْقِينِيِّ. (وَمُقْتَصِرٍ وَمُعَارِضٍ لَهُ): كَالْبُلْقِينِيِّ^(٦).

(١) في (ق): «نخب».

(٢) انظر: «أساس البلاغة» للزمخشري (٢/٢٥٧).

(٣) وسماه: «التبصرة والتذكرة في علوم الحديث»، وقد طبع مرات كثيرة.

(٤) تمام اسمه: «التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير».

(٥) تمام اسمه: «إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق»، طبع بتحقيق الدكتور نور الدين

عتر وغيره.

(٦) كذا في النسخ. وقد سمي البلقيني كتابه بـ«محاسن الاصطلاح وتضمنين كتاب ابن الصلاح»، طبع

بتحقيق الدكتور عبد القادر المحمدي.

قوله: (وَمُنْتَصِرٍ): كالعراقي في «نكته»^(١).

قوله: (أَنَّ الْأَخْصَ): مِنَ التَّلْخِصِ، وَهُوَ اسْتِيفَاءُ الْمَقَاصِدِ بِكَلَامٍ مُوجِزٍ.

قوله: (سَمَّيْتُهَا «نُخْبَةَ الْفِكْرِ»): بِكَسْرِ الْفَاءِ فَفَتْحٌ، جَمْعُ (فِكْرٍ) بِالْكَسْرِ، وَهُوَ التَّدْبِيرُ.

قوله: (اِبْتَكَّرْتُهُ): أَي: اخْتَرَعْتُهُ؛ مِنَ الْبَكَارَةِ، وَالِابْتِكَارُ: اتِّخَاذُ الشَّيْءِ عَلَى غَيْرِ مِثَالٍ سَبَقَ.

قوله: (وَسَبِيلٍ اِنْتَهَجْتُهُ): أَي: طَرِيقٍ أَوْضَحْتُهُ وَبَيَّنْتُهُ، أَوْ بِمَعْنَى: سَلَكَتُهُ.

قوله: (مِنْ شَوَارِدِ الْفَرَائِدِ): الشَّوَارِدُ: جَمْعُ (شَارِدَةٍ)؛ مِنَ (شَرَدَ الْبَعِيرُ) إِذَا نَفَرَ، وَبَابُهُ (دَخَلَ)، وَالْفَرَائِدُ: جَمْعُ (فَرِيدَةٍ) عَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ، وَهُوَ الدَّرُّ إِذَا نُظِمَ. وَقِيلَ: فَرَائِدُ الدَّرِّ: كِبَارُهَا.

وحاصل المعنى: مِنَ اللَّطَائِفِ النَّافِرَةِ؛ لِحَفَائِهَا عَنِ الْعَقْلِ.

قوله: (فَأَجَبْتُهُ إِلَى سُؤَالِهِ): هَذَا كَانَ جَوَابًا لِلسُّؤَالِ الَّذِي فِي الْمَتْنِ، ثُمَّ جَعَلَهُ جَوَابًا لِلسُّؤَالِ الَّذِي فِي الشَّرْحِ.

وقوله في الشَّرْحِ: (فَبَالِغْتُ): تَفْرِيعٌ عَلَى جَوَابِ سؤَالِ الشَّرْحِ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مَا فِي الْمَتْنِ جَوَابًا لِلْمَتْنِ، وَمَا فِي الشَّرْحِ جَوَابًا لِلشَّرْحِ، وَأَمَّا مَا اعْتَرَضَهُ تَلْمِيزُهُ الشَّيْخُ قَاسِمٌ؛ بِأَنَّهُ يُفْهَمُ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّهُ كَتَبَ بَعْضَ الْمَتْنِ بَعْدَ أَنْ شَرَعَ فِي الشَّرْحِ، وَذَلِكَ لَا يُعْقَلُ، فَيُرَدُّ مَا ذَكَرْنَا، وَغَايَتُهُ أَنَّهُ^(٢) تَصَرَّفَ مِنْهُ فِي مَتْنِهِ، وَلَهُ ذَلِكَ.

(١) طبع مراراً باسم: «النكت على مقدمة ابن الصلاح».

(٢) في (ز): «لأن هذا» بدل: «وغايته أنه».

قوله: (رَجَاءُ الْإِنْدِرَاجِ فِي تِلْكَ الْمَسَالِكِ): أي: حال كوني راجياً أن أكون مُنْدَرِجاً في سلك^(١) أهل الحديث، أو راجياً اندراج كتابي هذا في سلك كتب المصنِّفين، أو لأجل رجاء الاندراج.

قوله: (فَبَالَغْتُ): أي: بذلت الجُهدَ في شرحها.

قوله: (عَلَى خَبَايَا زَوَايَاهَا): الخبايا: جَمْعُ (خَبِيئَةٍ)؛ أي: المستورة في زواياها؛ جَمْعُ (زاوية).

قوله: (وَوَظَّهَرَلِي أَنَّ إِرَادَهُ): أي: الشَّرْحَ.

قوله: (وَوَدَمَجَّهَا): أي: النُّخْبَةَ، والدَّمَجُ: إِدْخَالُ الشَّيْءِ فِي الشَّيْءِ بِحَيْثُ يَحْصُلُ الْاِمْتِزَاجُ، وَيُقْمَهُمُ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّهُ سَمَّى الشَّرْحَ «تَوْضِيحَ النُّخْبَةِ».

(١) في (ز) و(ح): «مسالك».

[الحديثُ والخبرُ]:

الخَبْرُ عِنْدَ عُلَمَاءِ الْفَنِّ مُرَادِفٌ لِلْحَدِيثِ.

وَقِيلَ: الْحَدِيثُ مَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالْخَبْرُ مَا جَاءَ عَنْ غَيْرِهِ، وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ لِمَنْ يَشْتَغِلُ بِالتَّوَارِيخِ وَمَا شَاكَلَهَا: الْإِخْبَارِيُّ، وَلِمَنْ يَشْتَغِلُ بِالسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ: الْمُحَدِّثُ.

وَقِيلَ: بَيْنَهُمَا عُمُومٌ وَخُصُوصٌ مُطْلَقٌ، فَكُلُّ حَدِيثٍ خَبْرٌ مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ.
وَعَبَّرَ هُنَا بِالْخَبْرِ لِيَكُونَ أَشْمَلَ.

قَوْلُهُ: (الْخَبْرُ عِنْدَ عُلَمَاءِ هَذَا الْفَنِّ مُرَادِفٌ لِلْحَدِيثِ): الْحَدِيثُ لُغَةً: ضِدُّ الْقَدِيمِ. وَاصْطِلَاحًا - وَيُرَادِفُهُ الْخَبْرُ عَلَى الصَّحِيحِ -: مَا أُضِيفَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، - قِيلَ: أَوْ إِلَى الصَّحَابِيِّ، أَوْ إِلَى مَا دُونَهُ^(١) - قَوْلًا، أَوْ فِعْلًا، أَوْ تَقْرِيرًا، أَوْ صِفَةً، حَتَّى الْحَرَكَاتُ وَالسَّكَنَاتُ فِي الْيَقَظَةِ وَالْمَنَامِ^(٢)، وَهَذَا هُوَ عِلْمُ الْحَدِيثِ رِوَايَةً، وَيُعْرَفُ بِأَنَّهُ عِلْمٌ يَشْتَمِلُ عَلَى نَقْلِ ذَلِكَ.

وَمَوْضُوعُهُ: ذَاتُ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ نَبِيُّ ﷺ.

وِغَايَتُهُ: الْفَوْزُ بِسَعَادَةِ الدَّارَيْنِ.

وَيُرَادِفُهُ أَيْضًا: الْأَثَرُ، فَإِنَّهُ لُغَةً: الْبَقِيَّةُ، وَاصْطِلَاحًا: الْحَدِيثُ مَرْفُوعًا كَانَ أَوْ مَوْقُوفًا عَلَى الْمَعْتَمَدِ، وَيُرَادِفُهُ السُّنَّةُ أَيْضًا عِنْدَ بَعْضِ، وَأَخْصَّ عِنْدَ آخَرِينَ، وَيَعْنِي بِالسُّنَّةِ حَيْثُئِذِ الْعَمَلِيَّةِ.

وَأَمَّا عِلْمُ الْحَدِيثِ دِرَايَةً - وَهُوَ الْمَرَادُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ -: فَهُوَ عِلْمٌ يُعْرَفُ بِهِ حَالُ الرَّاويِ وَالْمَرْويِّ مِنْ حَيْثُ الْقَبُولُ وَالرَّدُّ.

(١) انظر: «فتح الباقي بشرح ألفية العراقي» لذكريا الأنصاري (١/٩١).

(٢) هذا تعريف السنخاوي في «فتح المغيث» (١/٢٢).

وموضوعه: الرَّاوي والمَرَوِيُّ مِنْ حيث ذلك.

وغايته: معرفة ما يُقْبَلُ وما يُرَدُّ مِنْ ذلك.

قوله: (وَقِيلَ: الْحَدِيثُ مَا جَاءَ... إلخ): أشار بصيغة التَّمْرِيصِ إِلَى ضَعْفِهِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْحَدِيثَ مَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَوْلًا، أَوْ فِعْلًا، أَوْ صِفَةً، أَوْ هَمًّا، أَوْ تَقْرِيرًا، وَيُرَادُ فِيهِ الْخَبْرُ، وَلَا يُطْلَقَانِ إِلَّا عَلَى الْمَرْفُوعِ، وَأَمَّا عَلَى غَيْرِ الْمَرْفُوعِ؛ فَلَا إِلَّا مَعَ التَّقْيِيدِ، فَيُقَالُ: هَذَا حَدِيثٌ مَوْقُوفٌ.

قوله: (وَمَا شَاكَهَا): مِنَ الْحِكَايَاتِ وَنِصَائِحِ الصُّلَحَاءِ.

قوله: (لِيَكُونَ أَشْمَلُ): قَالَ تَلْمِيذُهُ الشَّيْخُ قَاسِمٌ: قَالَ الْمُؤَلِّفُ: قَوْلُهُ: (لِيَكُونَ أَشْمَلُ) بِاعْتِبَارِ الْأَقْوَالِ، أَمَّا عَلَى الْأَوَّلِ فَوَاضِحٌ؛ وَأَمَّا عَلَى الثَّلَاثِ فَلِأَنَّ الْخَبَرَ أَعْمٌ مُطْلَقًا، فَكُلَّمَا ثَبَتَ الْأَعْمُ ثَبَتَ الْأَخْصُ، وَأَمَّا عَلَى الثَّانِي فَلِأَنَّهُ إِذَا اعْتَبِرَتْ هَذِهِ الْأُمُورُ فِي الْخَبَرِ الَّذِي هُوَ وَارِدٌ عَنِ غَيْرِ النَّبِيِّ ﷺ فَلِأَنَّ يُعْتَبَرُ ذَلِكَ فِيمَا وَرَدَ عَنْهُ أَوْلَى، بِخِلَافِ مَا إِذَا اعْتَبِرَتْ فِي الْحَدِيثِ، فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ اعْتِبَارُهَا فِي الْخَبَرِ؛ لِأَنَّهُ أَدْوَنُ رُتْبَةً مِنَ الْحَدِيثِ.

ثم اعترض عليه بأن قوله: كلما ثبت الأعم ثبت الأخص؛ لا يصح^(١).

أقول: يُمكن^(٢) أن يكون المراد: كل شيء ثبت للأعم ثبت للأخص؛ لأنه بصدد إثبات هذه الأمور للأخص بواسطة الأعم.

(١) انظر: «القول المبتكر» لابن قطلوبغا (ص: ٣١).

(٢) في (ز) و(ح): «لا يمكن»، وهو خطأ.

[الخَيْرُ مِنْ حَيْثُ تَعَدَّدُ طُرُقُهُ]:

وَهُوَ بِاعْتِبَارِ وُضُوهِ إِئِنَّا: إِمَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ طُرُقٌ؛ أَي: أَسَانِيدُ كَثِيرَةٌ؛ لِأَنَّ طُرُقًا جَمْعُ (طَرِيقٍ)، (وَفِعِلٌ) فِي الكَثْرَةِ يُجْمَعُ عَلَى (فُعَلٍ) بِضَمَّتَيْنِ، وَفِي القِلَّةِ عَلَى (أَفْعِلَةٍ).

وَالْمُرَادُ بِالطُّرُقِ الْأَسَانِيدُ، وَالْإِسْنَادُ حِكَايَةُ طَرِيقِ المَثْنِ.
قوله: (بِاعْتِبَارِ وُضُوهِ إِئِنَّا): أَي: لَا بِاعْتِبَارِ نَفْسِهِ.

قوله: (لِأَنَّ طُرُقًا جَمْعُ طَرِيقٍ... إلخ): عِلَّةٌ لِتَفْسِيرِهِ الطُّرُقُ^(١) بِالأَسَانِيدِ الكَثِيرَةِ.
أوردَ عليه: بَأَنَّ هَذَا لَا يَصْلُحُ دَلِيلًا عَلَى أَنَّ (طُرُقًا) جَمْعُ كَثْرَةٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوضَعْ فِيهِ جَمْعُ قِلَّةٍ، وَإِنَّمَا يَصْلُحُ كَوْنُهُ دَلِيلًا فِيمَا لَهُ جَمْعُ قِلَّةٍ وَكَثْرَةٍ، وَأَمَّا مَا لَيْسَ لَهُ إِلَّا جَمْعُ كَثْرَةٍ، فَيُسْتَعْمَلُ فِيهِمَا، فَلَوْ اسْتَدَلَّ المَصْنُفُ بِكَوْنِ التَّنْوِينِ لِلتَّكْثِيرِ لَكَانَ أَوْضَحَ.
وَيُمْكِنُ الجَوَابُ: بَأَنَّهُ قَدْ صرَّحَ جَمْعُ بِجَمْعِهِ عَلَى (أَطْرُقَةٍ)^(٢)، فَلَا إِيرَادَ، عَلَى أَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ مَا لَيْسَ لَهُ إِلَّا جَمْعُ كَثْرَةٍ يُسْتَعْمَلُ فِيهِمَا حَقِيقَةً.
قوله: (وَالْمُرَادُ بِالطُّرُقِ الْأَسَانِيدُ): قَالَ الشَّيْخُ قَاسِمٌ: هَذَا مُسْتَدْرَكٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى قَوْلِهِ: (أَي: أَسَانِيدُ كَثِيرَةٌ)^(٣).

(١) فِي (ق): «لِتَفْسِيرِ الطَّرِيقِ».

(٢) قَالَ المَنَاوِي بَعْدَ إِيرَادِهِ لِلإِعْتِرَاضِ: كَيْفَ وَقَدْ صرَّحَ جَمْعَ مَا بَيْنَ مُتَقَدِّمٍ وَمُتَأَخَّرٍ بِجَمْعِهِ عَلَى أَطْرُقَةٍ، فَمِنَ الأَوَّلِينَ الجَوْهَرِيُّ، وَنَاهِيكَ فِي «صِحَاحِهِ» [مَادَّة: طَرُقَ] الَّذِي التَّرْمُ فِيهِ الصَّحِيحُ، وَالأَزْهَرِيُّ فِي «تَهْذِيبِهِ» [٣٣٢/١٩]، وَالصَّغَانِي فِي «عَبَابِهِ» [٤٠٥/١]. انظُر: «البِوَاقِيتُ وَالدَّررُ» (١/١١٣).

(٣) انظُر: «القَوْلُ المَبْتَكِرُ» لابنِ قَطْلُوبِغَا (ص: ٣٢).

وأجيب: بأنه أراد بقوله: (أي: أسانيد كثيرة) مُجَرَّدَ بيانِ جَمْعِ الكثرة، وذكرَ الأسانيدَ تَوَطُّئَةً لقوله: (كثيرة)، وهنا أراد بيان المعنى.

أو يُقال: إنَّ ذَكَرَهُ هنا تَوَطُّئَةً للإشارة إلى الفَرْقِ بين السَّنَدِ - الذي هو مُفْرَدٌ الأسانيد - والإِسْنادِ، لا يُقالُ بناءً على هذا: كان ينبغي أن يقولَ بدلَ قوله بعدُ: (وَإِسْنَادٌ حِكَايَةٌ... إلخ): السَّنَدُ حِكَايَةٌ طَرِيقِ المَتْنِ؛ لأنَّه بَصَدَدَ تَفْسِيرِ السَّنَدِ الذي هو مُفْرَدُ الأسانيد؛ لأنَّ مُرادَه بمجموع هذا الكلام الإشارةُ إلى أنَّ الأسانيدَ جَمْعُ (سَنَدٍ)، وهو الطَّرِيقُ الذي هو أسماءُ الرُّوَاةِ، والإِسْنادُ هو رَفْعُ الحديثِ إلى قائله، هذا طريقه المفهومُ من ظاهر كلامه هنا.

وقال الشيخُ قاسمٌ: قوله: (وَإِسْنَادٌ حِكَايَةٌ طَرِيقِ المَتْنِ) حاصله: أنَّ الطَّرِيقَ حِكَايَةُ الطَّرِيقِ، وَلَمَّا بَلَغَ المصنِّفَ هذا الاعتراضُ، قال: التَّحْقِيقُ أن تكون الإضافةُ بيانيَّةً، فقلتُ^(١): التَّحْقِيقُ خِلافُ هذا التَّحْقِيقِ؛ لأنَّ الحِكَايَةَ إخبارٌ، والطَّرِيقَ أسماءُ الرُّوَاةِ. انتهى^(٢).

أقول: جوابه يُفهمُ بما تقدَّم، وعند بعضٍ يُستعملُ كلُّ من الإسناد والسَّنَدِ في كلِّ من الإخبارِ وأسماءِ الرُّوَاةِ، فيحتملُ أن يكونَ كَلامُ الشَّارِحِ إشارةً إلى هذا، وهو الظَّاهِرُ بقريته ما سيأتي من قوله: (وَالسَّنَدُ تَقَدَّمَ تَعْرِيفُهُ)، مع أنه ما تقدَّم إلا تعريفُ الإسنادِ الذي هنا، وأيضًا سيأتي في كلامه أنَّ الإسنادَ هو (الطَّرِيقُ المُوَصَّلَةُ إِلَى المَتْنِ)، فالأخوذُ من كلامه سابقًا ولاحقًا أنَّ مُرادَه هذا الاحتمالَ الثاني. تأمَّل.

(١) القائل هو الشيخ قاسم بن قطلوبغا.

(٢) انظر: «القول المبتكر» لابن قطلوبغا (ص: ٣٢).

[الحديث المتواتر]:

وَتِلْكَ الْكَثْرَةُ أَحَدُ شُرُوطِ التَّوَاتُرِ إِذَا وَرَدَتْ بِلَا حَصْرٍ عَدَدٍ مُعَيَّنٍ، بَلْ تَكُونُ الْعَادَةُ قَدْ أَحَالَتْ تَوَاطُؤَهُمْ عَلَى الْكَذِبِ، وَكَذَا وَقُوعُهُ مِنْهُمْ اتِّفَاقًا مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ، فَلَا مَعْنَى لِتَعْيِينِ الْعَدَدِ عَلَى الصَّحِيحِ، وَمِنْهُمْ مَنْ عَيَّنَهُ فِي الْأَرْبَعَةِ، وَقِيلَ: فِي الْخَمْسَةِ، وَقِيلَ: فِي السَّبْعَةِ، وَقِيلَ: فِي الْعَشْرَةِ، وَقِيلَ: فِي الْإِثْنَيْ عَشَرَ، وَقِيلَ: فِي الْأَرْبَعِينَ، وَقِيلَ: فِي السَّبْعِينَ، وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ.

وَتَمَسَّكَ كُلُّ قَائِلٍ بِدَلِيلٍ جَاءَ فِيهِ ذِكْرُ ذَلِكَ الْعَدَدِ فَأَفَادَ الْعِلْمَ، وَلَيْسَ بِإِلْزَامٍ أَنْ يَطْرُدَ فِي غَيْرِهِ؛ لِاحْتِمَالِ الْأَخْتِصَاصِ.

فَإِذَا وَرَدَ الْخَبْرُ كَذَلِكَ، وَانْضَافَ إِلَيْهِ أَنْ يَسْتَوِيَ الْأَمْرُ فِيهِ فِي الْكَثْرَةِ الْمَذْكُورَةِ مِنْ ابْتِدَائِهِ إِلَى انْتِهَائِهِ، وَالْمُرَادُ بِالِاسْتِوَاءِ: أَنْ لَا تَنْتَقِصَ الْكَثْرَةُ الْمَذْكُورَةُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ، لَا أَنْ لَا تَزِيدَ، إِذِ الزِّيَادَةُ هُنَا مَطْلُوبَةٌ مِنْ بَابِ أَوْلَى، وَأَنْ يَكُونَ مُسْتَنَدٌ انْتِهَائِهِ الْأَمْرَ الْمُشَاهَدَ أَوْ الْمَسْمُوعَ، لَا مَا ثَبَتَ بِقَضِيَّةِ الْعَقْلِ الصَّرْفِ.

فَإِذَا جَمَعَ هَذِهِ الشُّرُوطَ الْأَرْبَعَةَ، وَهِيَ:

١ - عَدَدٌ كَثِيرٌ أَحَالَتْ الْعَادَةُ تَوَاطُؤَهُمْ أَوْ تَوَافُقَهُمْ عَلَى الْكَذِبِ.

٢ - رَوَوْا ذَلِكَ عَنْ مِثْلِهِمْ مِنَ الْإِبْتِدَاءِ إِلَى الْإِنْتِهَاءِ.

٣ - وَكَانَ مُسْتَنَدٌ انْتِهَائِهِمُ الْحِسِّ.

٤ - وَانْضَافَ إِلَى ذَلِكَ أَنْ يَصْحَبَ خَبْرَهُمْ إِفَادَةُ الْعِلْمِ لِسَامِعِهِ.

فَهَذَا هُوَ الْمُتَوَاتِرُ، وَمَا تَخَلَّفَتْ إِفَادَةُ الْعِلْمِ عَنْهُ كَانَ مَشْهُورًا فَقَطْ، فَكُلُّ مُتَوَاتِرٍ

مَشْهُورٌ، مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ.

وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّ الشُّرُوطَ الأَرْبَعَةَ إِذَا حَصَلَتْ اسْتَلْزَمَتْ حُصُولَ العِلْمِ، وَهُوَ كَذَلِكَ فِي الغَالِبِ، لَكِنْ قَدْ تَخَلَّفَ عَنِ البَعْضِ لِمَانِعٍ، وَقَدْ وَضَحَ بِهَذَا التَّقْرِيرِ تَعْرِيفُ المُتَوَاتِرِ.

وَخِلَافُهُ قَدْ يَرِدُ بِلا حَصْرِ أَيضًا، لَكِنْ مَعَ فَقْدِ بَعْضِ الشُّرُوطِ، أَوْ مَعَ حَصْرِ بِنَاءِ فَوقَ الإِثْنَيْنِ؛ أَي: بِثَلَاثَةٍ فَصَاعِدًا مَا لَمْ يَجْمَعْ شُرُوطَ التَّوَاتُرِ، أَوْ بِهِمَا؛ أَي: بِإِثْنَيْنِ فَقَطْ، أَوْ بِوَاحِدٍ.

وَالْمُرَادُ بِقَوْلِنَا: (أَنْ يَرِدَ بِإِثْنَيْنِ): أَنْ لَا يَرِدَ بِأَقْلٍ مِنْهُمَا، فَإِنْ وَرَدَ بِأَكْثَرٍ فِي بَعْضِ المَوَاضِعِ مِنَ السَّنَدِ الوَاحِدِ لَا يُضَرُّ؛ إِذِ الأَقْلُ فِي هَذَا العِلْمِ يَقْضِي عَلَى الأَكْثَرِ. فَالأَوَّلُ: المُتَوَاتِرُ، وَهُوَ المُفِيدُ لِلعِلْمِ اليَقِينِيِّ، فَأُخْرِجَ النَّظْرِيُّ عَلَى مَا يَأْتِي تَقْرِيرُهُ بِشُرُوطِهِ الَّتِي تَقَدَّمَتْ.

وَاليَقِينُ: هُوَ الإِعْتِقَادُ الجَازِمُ المُطَابِقُ، وَهَذَا هُوَ المُعْتَمَدُ: أَنَّ خَبَرَ المُتَوَاتِرِ يُفِيدُ العِلْمَ الصَّرُورِيَّ، وَهُوَ الَّذِي يُضْطَرُّ الإِنْسَانُ إِلَيْهِ بِحَيْثُ لَا يُمَكِّنُهُ دَفْعُهُ.

وَقِيلَ: لَا يُفِيدُ العِلْمَ إِلا نَظْرِيًّا. وَلَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّ العِلْمَ بِالتَّوَاتُرِ حَاصِلٌ لِمَنْ لَيْسَ لَهُ أَهْلِيَّةُ النَّظَرِ كَالعَامِّيِّ، إِذِ النَّظْرُ: تَرْتِيبُ أُمُورٍ مَعْلُومَةٍ أَوْ مَظْنُونَةٍ يُتَوَصَّلُ بِهَا إِلَى عُلُومٍ أَوْ ظُنُونٍ، وَلَيْسَ فِي العَامِّيِّ أَهْلِيَّةُ ذَلِكَ، فَلَوْ كَانَ نَظْرِيًّا لَمَا حَصَلَ لَهُمْ.

وَلَا حَاجَ بِهَذَا التَّقْرِيرِ الفَرْقِ بَيْنَ العِلْمِ الصَّرُورِيِّ وَالعِلْمِ النَّظْرِيِّ؛ إِذِ الصَّرُورِيُّ يُفِيدُ العِلْمَ بِلا اسْتِدْلَالٍ، وَالنَّظْرِيُّ يُفِيدُهُ لَكِنْ مَعَ الاسْتِدْلَالِ عَلَى الإِفَادَةِ، وَأَنَّ الصَّرُورِيَّ يَحْصُلُ لِكُلِّ سَامِعٍ، وَالنَّظْرِيَّ لَا يَحْصُلُ إِلا لِمَنْ فِيهِ أَهْلِيَّةُ النَّظَرِ.

وَإِنَّمَا أَبْهَمْتُ شُرُوطَ التَّوَاتُرِ فِي الأَصْلِ؛ لِأَنَّهُ عَلَى هَذِهِ الكَيْفِيَّةِ لَيْسَ مِنْ مَبَاحِثِ عِلْمِ الإِسْنَادِ؛ إِذِ عِلْمُ الإِسْنَادِ يُبْحَثُ فِيهِ عَنِ صِحَّةِ الحَدِيثِ أَوْ ضَعْفِهِ؛ لِيُعْمَلَ بِهِ أَوْ

يُتْرَكَ، مِنْ حَيْثُ صِفَاتُ الرَّجَالِ، وَصِيغُ الْأَدَاءِ، وَالْمُتَوَاتِرُ لَا يُبْحَثُ عَنْ رِجَالِهِ، بَلْ
يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ مِنْ غَيْرِ بَحْثٍ.

فَأَيْدِي: ذَكَرَ ابْنُ الصَّلَاحِ أَنَّ مِثَالَ الْمُتَوَاتِرِ عَلَى التَّفْسِيرِ الْمُتَقَدِّمِ يَعِزُّ وَجُودُهُ، إِلَّا
أَنْ يُدْعَى ذَلِكَ فِي حَدِيثٍ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ».

وَمَا أَدَعَاهُ مِنَ الْعِزَّةِ مَمْنُوعٌ، وَكَذَا مَا أَدَعَاهُ غَيْرُهُ مِنَ الْعَدَمِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ نَشَأٌ عَنْ
قِلَّةِ الْإِطْلَاعِ عَلَى كَثْرَةِ الطَّرِيقِ، وَأَحْوَالِ الرَّجَالِ وَصِفَاتِهِمْ الْمُقْتَضِيَةَ لِإِبْعَادِ الْعَادَةِ أَنْ
يَتَوَاطَّوُوا عَلَى كَذِبٍ، أَوْ يَحْصُلَ مِنْهُمْ اتِّفَاقًا.

وَمِنْ أَحْسَنِ مَا يُقَرَّرُ بِهِ كَوْنُ الْمُتَوَاتِرِ مَوْجُودًا وَجُودَ كَثْرَةٍ فِي الْأَحَادِيثِ: أَنَّ
الْكَتُبَ الْمَشْهُورَةَ الْمُتَدَاوِلَةَ بِأَيْدِي أَهْلِ الْعِلْمِ شَرْقًا وَغَرْبًا، الْمَقْطُوعَ عِنْدَهُمْ بِصِحَّةِ
نَسْبَتِهَا إِلَى مُصَنِّفِهَا، إِذَا اجْتَمَعَتْ عَلَى إِخْرَاجِ حَدِيثٍ، وَتَعَدَّدَتْ طُرُقُهُ تَعَدُّدًا تُحِيلُ
الْعَادَةَ تَوَاطُّوَهُمْ عَلَى الْكَذِبِ - إِلَى آخِرِ الشُّرُوطِ - أَفَادَ الْعِلْمَ الْيَقِينِيَّ بِصِحَّتِهِ إِلَى
قَائِلِهِ، وَمِثْلُ ذَلِكَ فِي الْكَتُبِ الْمَشْهُورَةِ كَثِيرٌ.

قوله: (بَلْ تَكُونُ الْعَادَةُ... إلخ): أي: بحيث يَرْتَقُونَ إِلَى حَدِّ تَكُونِ الْعَادَةِ قَدْ
أَحَالَتْ مَعَهُ تَوَاطُّوَهُمْ... إلخ.

قوله: (مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ): قَيْدٌ مُسْتَقْبَلٌ، لَا بَيَانَ لِلاتِّفَاقِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ بِقَصْدٍ، وَسَيَأْتِي
فِي عِبَارَتِهِ مَا يَدُلُّ ظَاهِرُهُ عَلَى أَنَّهُ بَيَانٌ لِلاتِّفَاقِ، لَا قَيْدٌ مُسْتَقْبَلٌ، وَهُوَ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ ذَلِكَ
نَشَأٌ عَنْ قِلَّةِ الْإِطْلَاعِ عَلَى كَثْرَةِ الطَّرِيقِ، وَأَحْوَالِ الرَّجَالِ وَصِفَاتِهِمْ الْمُقْتَضِيَةَ لِإِبْعَادِ
الْعَادَةِ أَنْ يَتَوَاطَّوُوا عَلَى كَذِبٍ، أَوْ يَحْصُلَ مِنْهُمْ اتِّفَاقًا)، أَوْ يَمْكَنُ أَنْ يُقَالَ: عَدَمُ ذِكْرِهِ
هنا ليس للاستغناء عنه، بل لأجل الاعتماد على ما قبله، فلا دلالة. تأمل.

قوله: (فِي الْأَرْبَعَةِ): قَالَ الشَّيْخُ قَاسِمٌ: قُلْتُ: لَمْ تَرِدِ الْأَرْبَعَةُ وَالْخَمْسَةُ وَالسَّبْعَةُ

والعشرة والأربعون في دليلٍ أفاد العلم أصلاً، فلا يصحُّ أن يُقال في هذه: (وَلَيْسَ بِإِلْزَامٍ أَنْ يَطْرَدَ فِي غَيْرِهِ). انتهى^(١).

ويُجاب: بأنَّ المؤلِّفَ من أكابر الحُفَاطِ، وَمَنْ حَفِظَ حُجَّةً عَلَى مَنْ لَمْ يَحْفَظْ^(٢). قوله: (مِنْ ابْتِدَائِهِ إِلَيْ أَنْتِهَائِهِ): بأنَّ يروِي جَمْعٌ عَنِ جَمْعٍ غَيْرِ مُحْضُورِينَ فِي عَدَدٍ مُعَيَّنٍ، وَلَا صِفَةَ مَخْصُوصَةٍ، بَلْ بَحِثُ يَبْلُغُونَ حَدًّا تُحِيلُ الْعَادَةُ تَوَاطُؤَهُمْ عَلَى الْكُذْبِ.

قوله: (وَالْمَرَادُ بِالِاسْتِوَاءِ أَنْ لَا تَنْقُصَ... إلخ): ويُمكن أن يكون المراد بالاستواء في قوله: (وَأَنْصَافَ إِلَيْهِ أَنْ يَسْتَوِيَ): الاستواء في أصل الكثرة، بأن لا ينقص عن حد الكثرة، لا في عددٍ آحادها، فلا يردُّ شيءٌ من حيث زيادة الآحاد ونقصانها حتى يُحتَاجَ إلى التَّأْوِيلِ الَّذِي ذَكَرَهُ الشَّارِحُ.

لا يُقال: هذا لا يُناسِبُ ما اعتبره من قوله: (أَنْ يَكُونَ لَهُ طُرُقٌ)؛ لِأَنَّ مُقْتَضَاهُ أَنَّهُ لَا يَكْفِي مَا دُونَ الْعَشْرَةِ، وَهَذَا الضَّابِطُ يُنَافِيهِ؛ لِأَنَّنا نَقُولُ: ذَلِكَ الْقَوْلُ أَعْلِيٌّ؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ تُحِيلُ غَالِبًا تَوَاطُؤَ الْعَشْرَةِ عَلَى الْكُذْبِ لَا مَا دُونَهَا.

(١) انظر: «القول المبتكر» لابن قطلوبغا (ص: ٣٢).

(٢) انظر: «البواقيت والدرر» للمناوي (١/ ١٢٢)، وجواب الكوراني فيه نظر، فإن ما قاله ابن قطلوبغا يوضحه ما ذكره الأمدئي في «الإحكام» (٢/ ٢٦) بزيادة تفصيل، حيث قال: ما قيل من الأقاويل في ضبط عدد المتواتر، فهي مع اختلافها وتعارضها وعدم مناسبتها وملاءمتها للمطلوب مضطربة، فإنه ما من عدد يفرض حصول العلم به لقوم، إلا وقد يمكن فرض خبرهم بعينه غير مفيد للعلم بالنظر إلى آخرين، بل ولو أخبروا بأعيانهم بواقعة أخرى لم يحصل بها العلم لمن حصل له العلم بخبرهم الأول، ولو كان ذلك العدد هو الضابط لحصول العلم لما اختلف.

وقال ابن كثير في «جامع الأصول» (١/ ١٢٣) بعد إيراده اختلافهم في تعيين عدد التواتر: فكل ذلك تحكيمات فاسدة، لا تناسب الغرض، ولا تدل عليه.

نعم، قَالَ الإِصْطَخَرِيُّ^(١): إِنَّ العِشْرَةَ مُعْتَبَرَةٌ^(٢)، وَقَالَ النَّوَوِيُّ فِي «التَّقْرِيبِ»: إِنَّهُ الْمُخْتَارُ^(٣)، لَكِنْ رُذِّ بِأَنَّهُ لَا ارْتِبَاطَ عَادَةً بَيْنَ خُرُوجِ العِدَدِ عَنِ جَمْعِ القَلَّةِ، وَبَيْنَ إِفَادَةِ العِلْمِ الَّذِي هُوَ المُشْتَرَطُ.

نعم، يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ العِدْدُ فَوْقَ أَرْبَعَةٍ بِاتِّفَاقِ جَمْهُورِ الشَّافِعِيَّةِ^(٤)، وَبِذَلِكَ عِلْمٌ أَنَّ المَصْنُوفَ لَوْ لَمْ يُعْبَرْ هُنَا وَفِيمَا يَأْتِي بِجَمْعِ الكَثْرَةِ لَكَانَ أَوْلَى.

قَوْلُهُ: (الأَمْرُ المُشَاهِدُ): كَالإِخْبَارِ عَنِ مُشَاهَدَةِ بَغْدَادَ، لَا الأَمْرَ العَقْلِيَّ؛ كَالإِخْبَارِ عَنِ حُدُوثِ العَالَمِ؛ لِأَنَّ كَلَّ أَحَدٍ يُخْبِرُ عَمَّا يَحْصُلُ لَهُ بِالاسْتِدْلَالِ، فَيَتَطَرَّقُ اِحْتِمَالُ النَّقِيضِ لِلسَّمْعِ، وَلَا يَحْصُلُ لَهُ العِلْمُ لَوْ أَخْبَرَهُ بِذَلِكَ.

قَوْلُهُ: (أَوِ المَسْمُوعِ): أَي: مِنْ رَسولِ اللَّهِ ﷺ، أَوْ مِنْ صَحَابِيٍّ، أَوْ مِمَّنْ بَعْدَهُ. قَالَ فِي «شرحِ المَوَاقِفِ»: الحَاصِلُ مِنَ التَّوَاتُرِ عِلْمٌ جُزْئِيٌّ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَحْصُلَ بِالإِحْسَاسِ، فَذَلِكَ لَا يَقَعُ فِي العِلْمِ بِالذَّاتِ^(٥).

قَوْلُهُ: (وَإِنضَافَ إِلَى ذَلِكَ أَنْ يَصْحَبَ... إلخ): أوردَ عَلَيْهِ: بَأَنَّ هَذَا حُكْمٌ

(١) هُوَ الحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَزِيدَ، أَبُو سَعِيدِ الإِصْطَخَرِيِّ، أَحَدُ أَصْحَابِ الوَجُوهِ فِي المَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، وَوُلِدَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِئَتَيْنِ، قَالَ عَنهُ الخَطِيبُ: كَانَ أَحَدَ الأئِمَّةِ المَذْكُورِينَ، وَمِنْ شِيوخِ الفُقَهَاءِ الشَّافِعِيِّينَ، وَكَانَ وَرَعًا زَاهِدًا مُتَقَلِّلاً. تَوَفَّى سَنَةَ ثَمَانَ وَعِشْرِينَ وَثَلَاثِمِائَةَ. انظُر: «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٣/ ٢٣٠).

(٢) نَقَلَهُ عَنهُ السَّمْعَانِيُّ فِي «قَوَاعِدِ الأَدْلَةِ» (١/ ٣٢٦)، وَالزَّرْكَشِيُّ فِي «تَشْنِيفِ المَسَامِعِ» (٢/ ٩٤٧).

(٣) لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ فِي «التَّقْرِيبِ»، وَهُوَ اخْتِيارُ السَّيُوطِيِّ فِي «تَدْرِيبِ الرَّاوِي» (٢/ ٦٢٧).

(٤) انظُر: «رَفْعُ الحَاجِبِ» لِلسَّبْكِ (١/ ٤٨٨)، وَ«حَاشِيَةُ زَكَرِيَا الأَنْصَارِيِّ عَلَيَّ شرحِ المَحَلِيِّ» (٣/ ١٣٤).

(٥) انظُر: «شرحِ المَوَاقِفِ» لِلجَرَجَانِيِّ (١/ ٤١).

المُتواتر، فكيف يُجعلُ حُكْمُ الشَّيْءِ شَرْطًا له؟! اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ مِنْ شُرُوطِ حُصُولِ الْعِلْمِ^(١)، مع أنَّ قَوْلَهُ: (كَيْفَ... إلخ) ممنوعٌ؛ لِأَنَّ الشَّارِحَ مَا جَعَلَهُ شَرْطًا، بَلْ أَرَادَ ذِكْرَهُ فِي تَعْرِيفِ الْمُتَوَاتِرِ الْمَفْهُومِ مِنْ مَجْمُوعِ مَا ذَكَرَهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْمُتَوَاتِرَ قَدْ يَكُونُ نِسْبِيًّا، فَيَتَوَاتَرُ عِنْدَ قَوْمٍ دُونَ قَوْمٍ، وَقَدْ يَكُونُ لَفْظِيًّا وَمَعْنَوِيًّا، وَقَدْ يَكُونُ مَعْنَوِيًّا فَقَطْ، فَإِنَّهُمْ إِنْ اتَّفَقُوا فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى؛ فَلَفْظِيٌّ وَمَعْنَوِيٌّ، وَإِنْ اخْتَلَفُوا فِي اللَّفْظِ مَعَ رُجُوعِهِمْ إِلَى مَعْنَى وَاحِدٍ؛ فَمَعْنَوِيٌّ.

قَوْلُهُ: (وَقَدْ يُقَالُ) إِلَى قَوْلِهِ: (لِمَانِعٍ): اعْتَرَضَ عَلَيْهِ الْكَمَالُ ابْنُ أَبِي شَرِيفٍ بِأَنَّهُ مَتَى حَصَلَتِ الشُّرُوطُ حَصَلَ الْعِلْمُ، فَكَيْفَ يَتَخَلَّفُ حُصُولُهُ وَالْعَادَةُ تُحِيلُ الْكِذْبَ^(٢)؟! إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْإِحَالََةَ سَبَبٌ لِلْعِلْمِ، وَلَا بُدَّ مَعَ وُجُودِ سَبَبِ الشَّيْءِ مِنْ انْتِفَاءِ مَانِعِهِ، وَفِيهِ: أَنَّ الْإِحَالََةَ لَا تَحْصُلُ إِلَّا مَعَ انْتِفَاءِ الْمَانِعِ.

وَقَالَ النَّجْمُ الْغَيْطِيُّ^(٣): الصَّوَابُ حَذْفُ (الْأَرْبَعَةِ)، أَوْ يُقَالُ بَدَلَهَا: الثَّلَاثَةُ، إِلَّا أَنْ يُقَالَ: قَوْلُهُ: (وَأَنْصَافَ إِلَى ذَلِكَ... إلخ) زَائِدٌ عَلَى الشُّرُوطِ الْأَرْبَعَةِ، وَأَنَّ أَوْلَهَا قَوْلُهُ: (عَدَدٌ كَثِيرٌ) فَقَطْ^(٤)، فَيَصِحُّ قَوْلُهُ: (الْأَرْبَعَةُ)، وَإِنْ كَانَ مُخَالَفًا لِمَا ذَكَرَهُ غَالِبُ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَنَّ الشُّرُوطَ ثَلَاثَةٌ.

(١) انظر: «اليواقيت والدرر» للمناوي (١/١٢٢)، و«قضاء الوطر» للقاني (١/٤٨٠).

(٢) انظر: «حاشية الكمال على نزهة النظر» (مخطوط الأزهرية برقم ١٧٣٤٦، ص: ٤/ب).

(٣) هو الإمام، المحدث، الفقيه، محمد بن أحمد بن علي بن أبي بكر الشهير بنجم الدين الغيطي، ولد في بدايات القرن العاشر الهجري، وتلقى الفقه والحديث والتفسير والتصوف عن كبار علماء عصره، وتولى مشيخة الصلاحية، والخانقاه، والسرياقوسة وغيرها، توفي سنة ثلاث أو أربع وثمانين وتسع مئة. انظر: «الكواكب السائرة» للغزي (٣/٤٦).

(٤) انظر: «اليواقيت والدرر» للمناوي (١/١٢٥).

وَيُجَابُ عَنِ الْأَوَّلِ: بَأَنَّ لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْإِحَالَةَ لَا تَحْصُلُ إِلَّا مَعَ انْتِفَاءِ الْمَانِعِ، وَالْمَنْعُ ظَاهِرٌ بِالْوُجُودِ، هَذَا إِنْ قُلْنَا بِأَنَّ الْعِلْمَ الْحَاصِلَ هُوَ الْعِلْمُ بِمَفْهُومِهِ، وَالْعِلْمُ بِكَوْنِهِ مِنْ قَائِلِهِ أَيْضًا، وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْمُرَادُ بِالْعِلْمِ: الْعِلْمُ بِأَنَّهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ؛ فَحَيْثُ لَا يُتَصَوَّرُ وَجُودَ الْمَانِعِ عِنْدَ السَّمْعِ؛ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: يُتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ أَبْلَهُ، وَهَذِهِ الْأَبْلَهِيَّةُ مَثَلًا مَانِعٌ مِنْ حُصُولِ الْعِلْمِ عِنْدَهُ مَعَ وَجُودِ الشَّرَائِطِ، أَوْ كَانَ حَاصِلًا قَبْلَ ذَلِكَ بغيره، فَيَمْتَنِعُ لَامْتِنَاعِ تَحْصِيلِ الْحَاصِلِ.

وَأَمَّا مَا قِيلَ: إِنَّهُ يُتَصَوَّرُ بِمَا إِذَا أَخْبَرَ جَمْعٌ كَثِيرٌ بِنَقِيضِهِ؛ فمردودٌ بِأَنَّ تَوَاتَرَ النَّقِيضِينَ مُحَالٌ عَادَةً.

قَوْلُهُ: (وَقَدْ وَضَحَ بِهَذَا تَعْرِيفُ الْمُتَوَاتِرِ): وَهُوَ أَنَّهُ خَبْرٌ جَمْعٌ يُحِيلُ الْعَقْلُ تَوَاطُؤَهُمْ عَلَى الْكُذْبِ عَادَةً، وَيَسْتَوِي الْعَدْدُ مِنْ ابْتِدَائِهِ إِلَى انْتِهَائِهِ^(١)، وَيَنْتَهِي إِلَى وَاقِعَةٍ قَوْلِيَّةٍ أَوْ فِعْلِيَّةٍ، سِوَاءٍ كَانَتْ بَعَيْنُهَا مُتَعَلِّقَةً أَخْبَارِهِمْ وَيُسَمَّى مُتَوَاتِرًا لَفْظِيًّا، أَوْ مُشْتَرَكًا بَيْنَ مُتَعَلِّقَاتِ أَخْبَارِهِمْ وَيُسَمَّى مُتَوَاتِرًا مَعْنَوِيًّا.

قَوْلُهُ: (وَخِلَافُهُ قَدْ يَرِدُ بِلَا حَضَرٍ أَيْضًا... إلخ): يَرِدُ عَلَيْهِ أَنَّ هَذَا الْقِسْمَ لَيْسَ مِنَ الْمُتَوَاتِرِ، وَلَا مِنَ الْأَقْسَامِ الْآتِيَةِ، فَأَيُّ حَاجَةٍ إِلَى ذِكْرِهِ؟!

وَيُجَابُ: بِأَنَّهُ تَوَاطُؤُهُ لِدَمَجِ الْمَتَنِ ضِمْنَ الشَّرْحِ كَمَا ذَكَرَهُ أَوَّلًا، مَعَ أَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَى الْمَشْهُورِ بِالْمَعْنَى الْمُتَقَدِّمِ، لَكِنْ بَقِيَ أَنَّ عَطْفَهُ^(٢) الْمَتْنَ عَلَى الْمَتَنِ غَيْرُ مُوجِّهٍ؛ لِأَنَّ (طَرَفًا) جَمْعٌ كَثْرَةٌ، فَلَا يَسْتَقِيمُ ضَمُّهُ إِلَى هَذِهِ الْأَقْسَامِ، وَعَلَى تَقْدِيرِ إِرَادَةِ جَمْعِ الْقَلَّةِ يُشْكَلُ ضَمُّهُ إِلَى الْقِسْمَيْنِ الْأَخِيرَيْنِ.

(١) فِي (ح) وَ(ق): «مِنَ الْإِبْتِدَاءِ إِلَى الْإِنْتِهَاءِ».

(٢) فِي (ح) وَ(ق): «عَطْفٌ».

وَيُمْكِنُ التَّوَجِيهُ بِأَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: (أَنْ يَكُونَ لَهُ طُرُقٌ) بتقدير: أَنْ يَرِدَ مَعَ حَضْرٍ^(١) بما فوق الاثنين، وَيُشْعِرُ بِهِ قَوْلُهُ الْآتِي: (وَالْمُرَادُ بِقَوْلِنَا: أَنْ يُرَادَ... إلخ).

قَوْلُهُ: (مَا لَمْ يَجْمَعْ شُرُوطَ الْمُتَوَاتِرِ): فيكون بين المشهور والمتواتر مُبَايَنَةٌ، فَيُخَالِفُ مَا قَدَّمَهُ مِنْ أَنْ بَيْنَهُمَا عُمُومًا مُطْلَقًا.

وَأَجِيبَ: بِأَنَّ الْمَشْهُورَ يُطْلَقُ عَلَى مَا يُقَابِلُ الْمُتَوَاتِرَ، وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا، وَعَلَى مَا هُوَ أَعَمُّ، وَهُوَ مُرَادُهُ هُنَاكَ، فَلَا تَعَارُضَ.

قَوْلُهُ: (فَقَطُّ): الظَّاهِرُ مِنَ السِّيَاقِ أَنَّ قَوْلَهُ: (أَوْ بِهِمَا) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ: (مَعَ حَضْرٍ بِمَا فَوْقَ الْاِثْنَيْنِ)، وَالتَّقْدِيرُ: أَوْ أَنْ يَرِدَ^(٢) بِهِمَا، فزاد قَوْلَهُ: (فَقَطُّ) حَتَّى لَا يُتَوَهَّمَنَّ أَنَّ الْمُرَادَ بِمَا دُونَهُمَا أَيْضًا.

قَوْلُهُ: (فَإِنْ وَرَدَ بِأَكْثَرٍ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ مِنَ السَّنَدِ الْوَاحِدِ): يَرِدُ عَلَيْهِ: أَنَّ هَذَا الْقِسْمَ هُوَ الَّذِي لَهُ إِسْنَادَانُ، وَأَمَّا الزِّيَادَةُ فِي بَعْضِ الطَّبَقَاتِ فَلَا تَضُرُّ، فَكَيْفَ قَوْلُ الشَّارِحِ: (مِنَ السَّنَدِ الْوَاحِدِ)؟! إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْمُرَادَ مِنَ السَّنَدِ الْوَاحِدِ: الْوَاحِدُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَتْنِ الْحَدِيثِ.

قَوْلُهُ: (إِذِ الْأَقْلُ فِي هَذَا الْعِلْمِ يَقْضِي... إلخ): فَإِذَا وَجِدَ فِي بَعْضِ الطَّبَقَاتِ مَا يَنْقُصُ عَنِ الشُّرُوطِ يَخْرُجُ عَنِ التَّوَاتُرِ. كَذَا قَرَّرَهُ تَلْمِيذُهُ الشَّيْخُ قَاسِمٌ^(٣).

(١) فِي (ح): «أَنْ يَرَادَ مَعَ قَصْرٍ».

(٢) فِي (ق): «يَرَادُ».

(٣) انظر: «القول المبتكر» لابن قطلوبغا (ص: ٣٤).

قوله: (وَهُوَ الْمُفِيدُ لِلْعِلْمِ اليَقِينِيَّ): أي: مُوجِبٌ^(١) بِنَفْسِهِ إيجابًا عاديًا لسامعه حُصولَ^(٢) العلمِ بأنَّ هذا المسموعَ يَنْتَهِي إلى قائله.

قوله: (إِذِ الضَّرُورِيُّ يُفِيدُ الْعِلْمَ): كان المُنَاسِبُ أن يُقال: إذ الضَّرُورِيُّ هو العلمُ الحاصلُ بلا استدلالٍ؛ حتى يُطابِقَ سِياقَ كلامه، لكنّه أشارَ إلى أنه كما يكون العلمُ ضروريًّا؛ يكون المفيدُ^(٣) للعلمِ أيضًا ضروريًّا.

قوله: (مَنْ حَيْثُ صِفَاتُ الرَّجَالِ، وَصِيغَةُ الْأَدَاءِ): مُتَعَلِّقٌ بِ(يُبْحَثُ).

قوله: (بَلْ يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ مِنْ غَيْرِ بَحْثٍ): ولذلك لم يُفردِ ابنُ الصَّلَاحِ، ولا مَنْ اختَصَرَ كتابه كالنَّوويِّ، ولا مَنْ نظَّمه كالعراقيِّ = المتواترِ بنوعٍ خاصٍّ.

قوله: (إِلَّا أَنْ يُدْعَى ذَلِكَ... إلخ): يَرِدُ عليه: أَنَّ الاستثناءَ مُشْكِلٌ، إذ لا يُثبِتُ خِلافَ حُكْمِ المُسْتَنَى منه، وهو عَدَمُ العِزَّةِ في حديثِ: (مَنْ كَذَبَ... إلخ)^(٤).

وَيُمْكِنُ الجوابُ: بأنَّ المرادَ: يَعْزُ وجودُه بحيث لا يُرى له حديثٌ، وإن كان موجودًا في الواقع.

قوله: (وَكَذَما أَدْعَاهُ غَيْرُهُ مِنَ الْعَدَمِ): لا يخفى أَنَّ مَنَعَ العَدَمِ بعد مَنَعَ العِزَّةِ مِمَّا لا طَائِلَ تحته، إِلَّا أَنْ يُقال: أَرادَ المَنعَ^(٥) بالنِّسبةِ إلى قائله مع قَطْعِ النَّظَرِ عن الأوَّلِ.

قوله: (وَأَحْوالِ الرَّجَالِ وَصِفَاتِهِمْ): لا يخفى أَنَّ هذا القَيْدَ مُسْتَدْرِكٌ، بل

(١) في النسخ: «موجبه»، والمثبت هو الأنسب بالسياق.

(٢) في (ح): «حصوله».

(٣) في (ز) و(ح): «مفيدًا».

(٤) انظر الإشكال وردّه في: «شرح نزاهة النظر» للكجراتي (ص: ١٠٨ - ١٠٩).

(٥) في (ق): «منعه».

مُخِلٌّ^(١)؛ لأنَّ الْمُعْتَبَرَ فِي التَّوَاتُرِ هُوَ الْكَثْرَةُ بِحَيْثُ تُبْعَدُ الْعَادَةُ تَوَاطُؤُهُمْ عَلَى الْكُذْبِ، لَا الصِّفَاتِ، كَمَا هُوَ الرَّاجِحُ عِنْدَهُمْ.

وَقَدْ يُجَابُ عَنِ الشَّارِحِ: بِأَنَّهُ إِنَّمَا ذَكَرَ ذَلِكَ لِتَأْكِيدِ عَدَمِ تَوَاطُؤِهِمْ عَلَى الْكُذْبِ، لَا لِكَوْنِهِ شَرْطًا فِي التَّوَاتُرِ.

(١) فِي (ح): «مَنْحَل»، وَفِي (ز): «مُخَالَف».

[الحديث المشهور]:

وَالثَّانِي - وَهُوَ أَوَّلُ أَقْسَامِ الْآحَادِ -: مَا لَهُ طُرُقٌ مَحْصُورَةٌ بِأَكْثَرِ مِنْ اثْنَيْنِ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِوُضُوحِهِ، وَهُوَ الْمُسْتَفِيضُ عَلَى رَأْيِ جَمَاعَةٍ مِنْ أَيْمَةِ الْفُقَهَاءِ، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِإِنْتِشَارِهِ، مِنْ: فَاصَّ الْمَاءَ يَفِيضُ فَيْضًا. وَمِنْهُمْ مَنْ غَايَرَ بَيْنَ الْمُسْتَفِيضِ وَالْمَشْهُورِ: بِأَنَّ الْمُسْتَفِيضَ يَكُونُ فِي ابْتِدَائِهِ وَإِنْتِهَائِهِ سَوَاءً، وَالْمَشْهُورَ أَعَمُّ مِنْ ذَلِكَ. وَمِنْهُمْ مَنْ غَايَرَ عَلَى كَيْفِيَّةٍ أُخْرَى، وَلَيْسَ مِنْ مَبَاحِثِ هَذَا الْفَنِّ. ثُمَّ الْمَشْهُورُ يُطْلَقُ عَلَى مَا حُرِّرَ هُنَا، وَعَلَى مَا اشْتَهَرَ عَلَى الْأَلْسِنَةِ، فَيَشْمَلُ مَا لَهُ إِسْنَادٌ وَاحِدٌ فَصَاعِدًا، بَلْ مَا لَا يُوجَدُ لَهُ إِسْنَادٌ أَصْلًا.

قوله: (لِوُضُوحِهِ): قال البقاعي^(١): لو قال: لِظُهُورِهِ؛ لَكَانَ أَتْبَعَ لِأَهْلِ اللَّغَةِ، فَإِنَّهُمْ قَالُوا: الشُّهُرَةُ: ظُهُورُ الشَّيْءِ. انتهى^(٢).

وليس بشيء؛ لأنَّ الظُّهُورَ بمعنى الوُضُوحِ، ويُدلُّ عليه عبارةُ شيخِ الإسلامِ في «شرح الألفية في أصول الحديث»: سُمِّيَ بِهِ لِشُهْرَتِهِ وَوُضُوحِ أَمْرِهِ. انتهى^(٣).

واعلم أنَّ ما جرى عليه الْمُصَنِّفُ مِنْ أَنَّ أَقْلَ الْمَشْهُورِ ثَلَاثَةٌ هُوَ مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ

(١) هو الإمام المفسر الفقيه برهان الدين إبراهيم بن عمر بن حسن البقاعي، ولد قريباً من سنة تسع وثمان مئة في البقاع، وجمع القراءات على ابن الجزري، ولازم ابن حجر، وأسند الحديث عن جماعة، من مؤلفاته الشهيرة: «نظم الدرر»، توفي سنة خمس وثمانين وثمان مئة. انظر: «البدر الطالع» للشوكاني (١/١٩).

(٢) انظر: «اليواقيت والدرر» للمناوي (١/١٤٦). وللإمام البقاعي حاشية على كتاب شيخه «نزهة النظر»، وقد ضمَّنها المناويُّ كتابه المذكور.

(٣) انظر: «فتح الباقي بشرح ألفية العراقي» لذكريا الأنصاري (٢/١٥٥).

ابن الصَّلاح^(١)، لكن اختار ابن الحاجب تبعًا للآمدي^(٢) والغزالي أن أقله ما زادت نقلته على ثلاث ما لم يبلغ حد التواتر، وجرم الجزري في منظومته التي نظمها في هذا العلم بأنه المشهور في اصطلاح أهل الحديث، حيث قال:

[وَاصْطَلَحُوا] الْمَشْهُورَ مَا يَرَوِيهِ فَوْقَ ثَلَاثَةٍ عَنِ الْوَجِيهِ

أي: عن راوٍ ذي وجاهة وقدر^(٣).

قوله: (بأنَّ المُستفِيضَ يَكُونُ فِي ابْتِدَائِهِ وَانْتِهَائِهِ سَوَاءً): صرَّح المصنّف في تقريره بأنَّ المراد: مع ما بينهما.

قوله: (وَالْمَشْهُورَ أَعْمٌ مِنْ ذَلِكَ): بحيث يشمل ما كان أوَّله منقولاً عن واحد.

قوله: (وَمِنْهُمْ مَنْ غَايَرَ عَلَى كَيْفِيَّةٍ أُخْرَى): ففرّق بأنَّ المُستفِيضَ ما تلقَّته الأُمَّةُ بالقَبولِ دون اعتبارِ عددٍ، ولذلك قال الصَّيرَفِيُّ والقَفَّالُ: إنَّه والمتواترُ بمعنَى

(١) كذا قال الكوراني، وتبع في ذلك المناوي في «اليواقيت والدرر» (١/١٤٦)، واللقاني في «قضاء الوطر» (١/٥٥٠)، وعبارة ابن الصلاح في تعريفه تبعًا لابن منده: الغريب من الحديث كحديث الزهري وقتادة وأشباههما من الأئمة ممن يُجمع حديثهم، إذا انفرد الرجل عنهم بالحديث يُسمَى غريبًا، فإذا روى عنهم رجلان وثلاثة، واشتركوا في حديثٍ يُسمَى عزيزًا، فإذا روى الجماعة عنهم حديثًا سمي مشهورًا. انظر: «مقدمة ابن الصلاح» (ص: ٢٧٠).

(٢) انظر: «الإحكام في أصول الأحكام» للآمدي (٢/٣١).

(٣) انظر: «الغاية شرح منظومة الهداية» للسخاوي (ص: ١٠٧)، شرح فيه منظومة ابن الجزري في مصطلح الحديث، واسمها: «الهداية في علم الرواية». والكوراني نقل العبارة السابقة بتمامها عن المناوي في «اليواقيت والدرر» (١/١٤٦).

واحد^(١)، بل قال الماوردي: إِنَّهُ أَقْوَى مِنَ التَّمَوَاتِرِ^(٢)، ومنهم مَنْ غَايَرَ بَأَنَّ الْمُسْتَفِضَّ هُوَ الشَّائِعُ عَنِ أَصْلِ كَيْفِ كَانَ، وَالْمَشْهُورُ مَا زَادَتْ رَوَاتُهُ عَلَى ثَلَاثٍ^(٣).

قوله: (وَلَيْسَ مِنْ مَبَاحِثِ هَذَا الْفَنِّ): أي: ليس تحقيق المغيرة أو الترادف بينهما من مباحث علم الحديث، بل محله أصول الفقه.

قوله: (مَا لَا يُوجَدُ لَهُ إِسْنَادٌ أَصْلًا): قال الإمام أحمد بن حنبلٍ رحمه الله تعالى: أربعة أحاديث تدور في الأسواق، وليس لها أصل في الاعتبار: أحدها: «مَنْ بَشَّرَنِي بِخُرُوجِ آذَارِ بَشْرَتِهِ بِدُخُولِ الْجَنَّةِ»، والثاني: «مَنْ آذَى ذِمِّيًّا فَأَنَا خَصْمُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، والثالث: «يَوْمٌ نَحْرِكُمْ يَوْمٌ صَوْمِكُمْ»، والرابع: «وَلِلسَّائِلِ حَقٌّ وَإِنْ جَاءَ عَلَى فَرَسٍ». انتهى^(٤).

(١) انظر: «فتح المغيث» للسخاوي (١١ / ٤).

(٢) انظر: «أدب القاضي» للماوردي (٣٧١ / ١)، ونقله عنه ابن كثير في «الباعث الحثيث» (ص: ١٦٥).

(٣) انظر: «اليواقيت والدرر» للمناوي (١٥١ / ١).

(٤) انظر: «مقدمة ابن الصلاح» (ص: ٢٦٥)، وفيه: بلغنا عن أحمد... فذكره. قال العراقي في «التقيد والإيضاح» (ص: ٢٢٣): لا يصح هذا الكلام عن الإمام أحمد، فإنه أخرج حديثاً منها في المسند، وهو حديث: «للسائل حق وإن جاء على فرس»، وقد ورد من حديث الحسين بن علي وأبيه علي وابن عباس والهرماس بن زياد.

أما حديث الحسين بن علي؛ فأخرجه أبو داود من رواية يعلى بن أبي يحيى، عن فاطمة بنت الحسين، عن الحسين بن علي، قال: قال رسول الله ﷺ: «للسائل حق وإن جاء على فرس». ورواه أحمد في «مسنده» عن وكيع وعبد الرحمن بن محمد، كلاهما عن سفيان، عن مصعب بن محمد، عن يعلى بن أبي يحيى، وهذا إسناد جيد، وقد سكت عليه أبو داود، فهو عنده صالح.

وكذلك حديث: «من آذى ذمياً» هو معروف أيضاً بنحوه، رواه أبو داود من رواية صفوان بن مسلم، عن عدة من أبناء أصحاب رسول الله ﷺ عن آبائهم ذمياً عن رسول الله ﷺ قال: «ألا من ظلم =

وإنما عبّر عن صفرَ بآذارٍ؛ لأنه إمَّا لغةُ الفُرس، فإنَّهم يُسمُّون هذا الشَّهرَ بهذا الاسم، أو لأنَّ شهرَ صفرَ وافقتُ^(١) له نارٌ، والآزرُ النَّارُ، فعُبِّرَ به، أو لوقوعِ الفِتْنِ والبلايا فيه، فهي كآزرٍ إذا وقعتْ في بلدةٍ، ومن هذا حكَموا بشامَةَ صفرَ. واللهُ أعلمُ.

وقال بعضُ العارفين في سببِ هذا الحديث: إنَّ اللهَ تعالى لَمَّا وعدَ نبيَّهِ ﷺ بِلِقائِهِ عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ إيَّاه في شهرِ الرَّبيعِ؛ اشتاقَ رسولُ اللهِ ﷺ إلى لقاءِ ربِّهِ ووصالِ محبوبِهِ، فصدَرَ عنه ﷺ هذا الحديثُ؛ لأنَّ البِشارةَ بخروجِ صفرَ بِشارةً بالوصولِ^(٢) إلى المحبوبِ^(٣).

= معاهدًا، أو انتقصه، أو كلفه فوق طاقته، أو أخذ منه شيئًا بغير طيب نفس، فأنا حجيجه يوم القيامة». سكت عليه أبو داود أيضًا، فهو عنده صالح، وهو كذلك إسناده جيد.

وأما الحديثان الآخران؛ فلا أصل لهما. قال ابن الجوزي في «الموضوعات»: ويذكر عن العوام.

(١) في (ح): «واقعت».

(٢) في (ز): «بالوصول».

(٣) بما أن الحديث لم يثبت عن النبي ﷺ، بل ذكر في الموضوعات المكذوبات عليه، فلا حاجة إلى تكلف تأويله.

[الحديث العزيز]:

وَالثَّلَاثُ: الْعَزِيزُ، وَهُوَ أَنْ لَا يَرْوِيَهُ أَقْلٌ مِنْ اثْنَيْنِ عَنِ اثْنَيْنِ، وَسُمِّيَ بِذَلِكَ؛ إِمَّا لِقَلَّةِ وُجُودِهِ، وَإِمَّا لِكَوْنِهِ عَزَّ - أَي: قَوِي - بِمَجِيئِهِ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى.

وَلَيْسَ شَرْطًا لِلصَّحِيحِ؛ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ، وَهُوَ أَبُو عَلِيٍّ الْجُبَّائِيُّ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ، وَإِلَيْهِ يُومئُ كَلَامُ الْحَاكِمِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ فِي «عُلُومِ الْحَدِيثِ» حَيْثُ قَالَ: الصَّحِيحُ أَنْ يَرْوِيَهُ الصَّحَابِيُّ الزَّائِلُ عَنْهُ اسْمُ الْجَهَالَةِ بِأَنْ يَكُونَ لَهُ رَاوِيَانِ، ثُمَّ يَتَدَاوَلُهُ أَهْلُ الْحَدِيثِ إِلَى وَفْتِنَا كَالشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ.

وَصَرَّحَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ ابْنُ الْعَرَبِيِّ فِي «شَرْحِ الْبُخَارِيِّ» بِأَنَّ ذَلِكَ شَرْطُ الْبُخَارِيِّ، وَأَجَابَ عَمَّا أُورِدَ عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ بِجَوَابٍ فِيهِ نَظْرٌ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: فَإِنْ قِيلَ: حَدِيثُ «الْأَعْمَالِ بِالنِّيَّاتِ» فَرُدُّ؛ لَمْ يَرَوْهُ عَنْ عُمَرَ إِلَّا عُلْقَمَةُ.

قَالَ: قُلْنَا: قَدْ خَطَبَ بِهِ عُمَرُ عَلَى الْمِنْبَرِ بِحَضْرَةِ الصَّحَابَةِ، فَلَوْلَا أَنَّهُمْ يَعْرِفُونَهُ لَأَنْكَرُوهُ.

كَذَا قَالَ، وَتُعَقَّبُ بِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِهِمْ سَكَتُوا عَنْهُ أَنْ يَكُونُوا سَمِعُوهُ مِنْ غَيْرِهِ، وَإِنَّ هَذَا لَوْ سُلِّمَ فِي عُمَرَ؛ مُنِعَ فِي تَفَرُّدِ عُلْقَمَةَ عَنْهُ، ثُمَّ تَفَرُّدِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بِهِ عَنْ عُلْقَمَةَ، ثُمَّ تَفَرُّدِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ بِهِ عَنْ مُحَمَّدٍ، عَلَى مَا هُوَ الصَّحِيحُ الْمَعْرُوفُ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ.

وَقَدْ وَرَدَتْ لَهُمْ مُتَابَعَاتٌ لَا يُعْتَبَرُ بِهَا. وَكَذَا لَا يُسَلَّمُ جَوَابُهُ فِي غَيْرِ حَدِيثِ عُمَرَ. قَالَ ابْنُ رُشَيْدٍ: وَلَقَدْ كَانَ يَكْفِي الْقَاضِي فِي بَطْلَانِ مَا ادَّعَى أَنَّهُ شَرْطُ الْبُخَارِيِّ أَوَّلَ حَدِيثٍ مَذْكُورٍ فِيهِ.

وَادَّعَى ابْنُ حِبَّانٍ نَقِيضَ دَعْوَاهُ، فَقَالَ: إِنَّ رِوَايَةَ اثْنَيْنِ عَنِ اثْنَيْنِ إِلَى أَنْ يَنْتَهِيَ لَا تُوجَدُ أَصْلًا.

قُلْتُ: إِنْ أَرَادَ أَنْ رَوَايَةَ اثْنَيْنِ فَقَطْ عَنِ اثْنَيْنِ فَقَطْ لَا تُوجَدُ أَصْلًا؛ فَيُمْكِنُ أَنْ يُسَلَّمَ، وَأَمَّا صُورَةُ الْعَزِيزِ الَّتِي حَرَّرْنَاهَا فَمَوْجُودَةٌ بِأَنَّ لَا يَرَوِيهِ أَقَلُّ مِنَ اثْنَيْنِ عَنْ أَقَلِّ مِنْ اثْنَيْنِ.

مِثَالُهُ: مَا رَوَاهُ الشَّيْخَانِ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ، وَالبُخَارِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدِهِ وَوَالِدِهِ...» الْحَدِيثَ.

وَرَوَاهُ عَنْ أَنَسٍ: قَتَادَةُ وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ، وَرَوَاهُ عَنْ قَتَادَةَ: شُعْبَةُ وَسَعِيدٌ، وَرَوَاهُ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيَّةَ وَعَبْدُ الْوَارِثِ، وَرَوَاهُ عَنْ كُلِّ جَمَاعَةٍ.

قَوْلُهُ: (لِقَلَّةِ وَجُودِهِ): لِأَنَّهُ يُقَالُ: (عَزَّيَعُزُّ) بِكسْرِ الْعَيْنِ فِي الْمِضَارِعِ (عَزَا وَعَزَاةً) بِفَتْحِ الْعَيْنِ؛ إِذَا قَلَّ.

قَوْلُهُ: (إِمَّا لِكُونِهِ عَزَّ): مِنْ (عَزَّيَعُزُّ) بِفَتْحِ الْعَيْنِ فِي الْمِضَارِعِ (عَزَاةً)؛ إِذَا قَوِيَ، وَمِنْهُ: ﴿فَعَزَّزْنَا بِبَالِكٍ﴾ [يس: ١٤].

قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ شَرْطًا... إلخ): صَرِيحٌ بِأَنَّ الصَّحِيحَ لَا يَلِزُمُ أَنْ يَكُونَ رَوَاتُهُ مُتَعَدِّدًا، لَكِنَّ الضَّعِيفَ فِي الْعَرَبِ أَكْثَرُ، وَلِهَذَا كَرِهَ جَمْعُ مِنَ الْأُمَّةِ تَتَّبِعَ الْغَرَائِبِ. قَوْلُهُ: (أَبُو عَلِيٍّ الْجُبَّائِيُّ): بِالضَّمِّ وَالتَّشْدِيدِ؛ نِسْبَةً إِلَى (جُبَّأ) بِالْقَصْرِ، قَرْيَةٌ بِالْبَصْرَةِ^(١).

قَوْلُهُ: (الزَّائِلُ عَنْهُ اسْمُ الْجَهَالَةِ... إلخ): الظَّاهِرُ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ: (بِأَنَّ يَكُونُ لَهُ) رَاجِعًا إِلَى (الصَّحَابِيِّ) وَالبَاءُ لِلْيَبَانِ؛ أَي: بِأَنَّ يَكُونُ لِذَلِكَ

(١) انظر: «معجم البلدان» للحموي (٩٧/٢).

الصَّحَابِيُّ رَاوِيَانِ، سَوَاءٌ كَانَ فِي حَدِيثٍ وَاحِدٍ، أَوْ فِي أَحَادِيثَ؛ إِذِ الْمَقْصُودُ أَنْ يَرُويَ مِمَّنْ يَعْرِفُهُ النَّاسُ، وَهَذَا حَدُّ الْخُرُوجِ عَنِ الْجَهَالَةِ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ رَاجِعًا إِلَى (الصَّحِيحِ)، وَيَكُونُ الْبَاءُ فِي قَوْلِهِ: (بِأَنَّ) بِمَعْنَى (مَعَ)، وَبِهَذَا الْمَعْنَى يَظْهَرُ وَجْهُ الْإِيمَاءِ، وَفِي ذَلِكَ ^(١) إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الصَّحِيحَ لَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ رُؤَاتِهِ مُتَعَدِّدًا فِي الصَّدْرِ الْأَوَّلِ.

قَوْلُهُ: (مِنْ ذَلِكَ): أَي: بِسَبَبِ جَعْلِ الْعَزِيزِ شَرْطًا لِلْبُخَارِيِّ.

قَوْلُهُ: (قُلْنَا: قَدْ حَاطَبَ بِهِ عُمَرُ... إلخ): هَذَا الْجَوَابُ لَيْسَ مُطَابِقًا لِلسُّؤَالِ؛ لِأَنَّ السَّائِلَ إِنَّمَا أَثَبَتَ التَّفَرُّدَ فِي عِلْقَمَةِ بقَوْلِهِ: (إِلَّا عِلْقَمَةً) إِلَّا أَنْ يُقَالَ كَذَلِكَ فِي عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ.

قَوْلُهُ: (لَا يُعْتَبَرُ بِهَا لِضَعْفِهَا): أَفَادَ الْمُصَنِّفُ فِي تَقْرِيرِ هَذَا حِينَ قُرِئَ عَلَيْهِ: أَنَّ هَذَا إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْمُتَابَعَاتِ الَّتِي وَرَدَتْ لِهَذَا الْحَدِيثِ لَا تُخْرِجُهُ عَنْ كَوْنِهِ فَرْدًا؛ لِضَعْفِهَا، فَلَا يُعْتَدُّ بِهَا. كَذَا قِيلَ ^(٢).

قَوْلُهُ: (وَكَذَا لَا تُسَلَّمُ جَوَابُهُ... إلخ): يَعْنِي: لَا تُسَلَّمُ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي أَخْرَجَهَا الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» أَنَّ كَلِّهَا عَلَى هَذَا الشَّرْطِ.

قَوْلُهُ: (وَادَّعَى ابْنُ حِبَّانٍ... إلخ): بَلِ ادَّعَى أَحْصَصَ مِنْ نَقِيضِ دَعْوَاهُ؛ فَإِنَّ دَعْوَاهُ كَوْنُ رِوَايَةِ اثْنَيْنِ عَنْ اثْنَيْنِ شَرْطًا لِلْبُخَارِيِّ، وَنَقِيضُهُ عَدَمُ كَوْنِهَا شَرْطًا لَهُ، وَعَدَمُ وَجُودِهِ أَصْلًا أَحْصَصَ مِنْهُ.

(١) فِي (ز): «هَذَا».

(٢) «كَذَا قِيلَ» لَيْسَ مِنْ (ق).

قوله: (مِثْلُهُ: مَا رَوَاهُ الشَّيْخَانِ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ، وَالبُّخَارِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ... إلخ): المقصودُ من هذا: أنَّ هذا الحديثَ أخرجَه البُّخَارِيُّ مِنْ طَرِيقَيْنِ، وَمَسْلَمٌ مِنْ طَرِيقٍ وَاحِدٍ^(١)، وَهُوَ عَزِيزٌ مِنْ طَرِيقِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَمَا حَرَّرَهُ، وَأَمَّا مِنْ طَرِيقِ أَبِي هُرَيْرَةَ فَلَيْسَ مَفْهُومًا مِنْ كَلَامِهِ.

(١) رواه البخاري (١٤) من طريق أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه، ورواه (١٥) من طريق ابن عليه، عن عبد العزيز بن صهيب، ومن طريق شعبة، عن قتادة، كلاهما عن أنس رضي الله عنه. ورواه مسلم (٤٤) بمثل الطريق الأخير.

[الحديث الغريب]:

وَالرَّابِعُ: الْغَرِيبُ: وَهُوَ مَا يَنْفَرِدُ بِرِوَايَتِهِ شَخْصٌ وَاحِدٌ فِي أَيِّ مَوْضِعٍ وَقَعَ التَّفَرُّدُ بِهِ مِنَ السَّنَدِ عَلَى مَا سَنَقِسِمُ إِلَيْهِ الْغَرِيبَ الْمُطْلَقَ، وَالْغَرِيبَ النَّسْبِيَّ.

وَكُلُّهَا - أَيُّ: الْأَقْسَامُ الْأَرْبَعَةُ الْمَذْكُورَةُ سِوَى الْأَوَّلِ، وَهُوَ الْمُتَوَاتِرُ - آحَادٌ، وَيُقَالُ لِكُلِّ مِنْهَا: خَبْرٌ وَاحِدٌ.

وَخَبْرٌ الْوَاحِدُ فِي اللَّغَةِ: مَا يَرُويهِ شَخْصٌ وَاحِدٌ، وَفِي الْإِصْطِلَاحِ: مَا لَمْ يَجْمَعْ شُرُوطَ التَّوَاتُرِ.

وَفِيهَا - أَيُّ: الْآحَادِ -: الْمَقْبُولُ، وَهُوَ مَا يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ.

وَفِيهَا: الْمَرْدُودُ، وَهُوَ الَّذِي لَمْ يَرْجَحْ صِدْقُ الْمُخْبِرِ بِهِ؛ لِتَوَقُّفِ الْإِسْتِدْلَالِ بِهَا عَلَى الْبَحْثِ عَنْ أَحْوَالِ رِوَايَتِهَا، دُونَ الْأَوَّلِ وَهُوَ الْمُتَوَاتِرُ، فَكُلُّهُ مَقْبُولٌ لِإِفَادَتِهِ الْقَطْعَ بِصِدْقِ مُخْبِرِهِ، بِخِلَافِ غَيْرِهِ مِنْ أَحْبَارِ الْآحَادِ.

لَكِنْ إِنَّمَا وَجَبَ الْعَمَلُ بِالْمَقْبُولِ مِنْهَا؛ لِأَنَّهَا إِذَا أُنْ بُجِدَ فِيهَا أَصْلُ صِفَةِ الْقَبُولِ، وَهُوَ ثُبُوتُ صِدْقِ النَّاقِلِ، أَوْ أَصْلُ صِفَةِ الرَّدِّ، وَهُوَ ثُبُوتُ كَذِبِ النَّاقِلِ، أَوْ لَا:

فَالأَوَّلُ: يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ صِدْقُ الْخَبَرِ لِثُبُوتِ صِدْقِ نَاقِلِهِ، فَيُؤْخَذُ بِهِ.

وَالثَّانِي: يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ كَذِبُ الْخَبَرِ لِثُبُوتِ كَذِبِ نَاقِلِهِ، فَيُطْرَحُ.

وَالثَّلَاثُ: إِنْ وَجِدَتْ قَرِينَةٌ تُلْحِقُهُ بِأَحَدِ الْقِسْمَيْنِ التَّحَقُّقِ، وَإِلَّا فَيَتَوَقَّفُ فِيهِ، وَإِذَا تَوَقَّفَ عَنِ الْعَمَلِ بِهِ صَارَ كَالْمَرْدُودِ، لِأَنَّ ثُبُوتَ صِفَةِ الرَّدِّ، بَلْ لِكَوْنِهِ لَمْ تَوْجَدْ فِيهِ صِفَةٌ تُوجِبُ الْقَبُولَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: (الغريب المطلق): مرفوعٌ على أنه خبرٌ مُبتدأٌ محذوفٌ، والجملة بيانٌ

لـ (مَا سَيُقَسَّمُ إِلَيْهِ)، وفاعلٌ (سَيُقَسَّمُ) ضميرٌ عائدٌ إلى الغريب.

ولو قال: من الغريب؛ لكان ظاهرًا خاليًا من الإيهام، وفي بعض النسخ: (سَيُقَسَّمُ إِلَى الْغَرِيبِ الْمُطْلَقِ)، وعلى هذا لا يَرِدُ شيءٌ، ويجوز أن يكون (الغريب المطلق) مجرورًا على أن يكون بدلًا من الضمير في (إليه).

قوله: (وَكُلُّهَا سَوَى الْأَوَّلِ): كان الأولى أن يقتصر على قوله: (وَسَوَى الْأَوَّلِ آحَادًا)؛ لأنه أخصر، ويؤدّي ذلك المعنى.

قوله: (آحَادًا): أي: يُسَمَّى آحَادًا، جَمْعُ أَحَدٍ، في «القاموس»: الأَحَدُ بمعنى الواحد، جمعه: آحَادًا، أو ليس له جَمْعٌ^(١).

وذكر الطيبي عن الأزهرى أنه قال: سئل أحمد بن يحيى^(٢) عن (الآحاد) أنه جمعُ (أَحَدٍ)؟ فقال: معاذ الله، ليس للأحد جمعٌ، ولا يبعدُ أن يُقال: إنَّه جمعٌ واحدٍ؛ كـ(الأشهاد) جمعُ (شاهد)^(٣).

قوله: (وَيُقَالُ لِكُلِّ مِنْهَا): أي: من الآحادِ (خَبْرٌ وَاحِدٍ): بالإضافة؛ بقريته قوله بعده: (وَخَبْرٌ الْوَاحِدِ)، ففي حملِ الآحاد على الأقسام الثلاثة تسامحٌ، فإنَّ الآحاد الرواة، لا المرؤي، إلا أن يُقال: هذا اصطلاحٌ، ولا مُشاحَّةَ فيه.

قوله: (مَا لَمْ يَجْمَعْ شُرُوطَ الْمُتَوَاتِرِ): لا يُقال: يدخلُ فيه المشهورُ الأعمُّ من المتواتر؛ لأنَّ عدمَ جامعِيته غيرُ مُسلَّم، إلا أن حُكْمَ المتواتر مُتخَلَفٌ^(٤) عنه، على أنه لا مانع عن تسمية المشهور الغير المتواتر آحادًا.

(١) انظر: «القاموس المحيط» للفيروزآبادي (ص: ٢٦٤).

(٢) هو الإمام أبو العباس ثعلب، إمام الكوفيين في النحو.

(٣) انظر: «تهذيب اللغة» للأزهري (١٢٦/٥)، و«شرح الطيبي على مشكاة المصابيح» (١٨٠٤/٦).

(٤) في (ق): «مختلف».

قوله: (وَفِيهَا: الْمَقْبُولُ، وَهُوَ مَا يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ): أي: إذا لم يكن هناك تعارض ولا نسخ.

قال الشَّيْخُ قَاسِمٌ: هَذَا حُكْمُ الْمَقْبُولِ، وَهُوَ فَائِدَتُهُ الْمُتَرْتَبَةُ عَلَيْهِ، فَلَا يَصِحُّ تَعْرِيفُهُ بِهِ، وَقَدْ ادَّعَوْا الدَّوْرَ فِيهِ، فَالصَّوَابُ أَنْ يُقَالَ: هُوَ الَّذِي يُرْجَحُ صِدْقُ الْمُخْبِرِ بِهِ. انتهى^(١).

وَيُرَدُّ بِأَنَّ هَذَا رَسْمٌ، وَالرَّسْمُ بِالْغَايَةِ جَائِزٌ عَلَى مَا تَقَرَّرَ عِنْدَ عُلَمَاءِ الْمِيزَانِ، وَلِزُومِ الدَّوْرِ مَمْنُوعٌ.

قوله: (لَكِنَّ إِنْمَا وَجَبَ الْعَمَلُ بِالْمَقْبُولِ... إلخ): قال الشَّيْخُ قَاسِمٌ: ظَاهِرُ هَذَا السُّوْقِ أَنَّ قَوْلَهُ: (لِأَنَّهَا... إلخ) دَلِيلٌ لُوجُوبِ الْعَمَلِ بِالْمَقْبُولِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ إِنْمَا هُوَ دَلِيلٌ انْقِسَامِهَا إِلَى الْمَقْبُولِ. انتهى^(٢).

وَيُجَابُ: بِأَنَّ كَوْنَهُ عِلَّةً لُوجُوبِ الْعَمَلِ لَا يُنَافِي كَوْنَهُ عِلَّةً لِلتَّقْسِيمِ^(٣) أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْأَخْذَ بِهَذَا الْقِسْمِ يَتَرْتَبُ عَلَى هَذَا الدَّلِيلِ كَمَا يُشِيرُ إِلَيْهِ قَوْلُهُ بَعْدُ: (لِثُبُوتِ صِدْقِ نَاقِلِهِ، فَيُؤَخَذُ بِهِ).

قوله: (أَوْ أَصْلُ صِفَةِ الرَّدِّ، وَهُوَ ثُبُوتُ كَذِبِ النَّاقِلِ): قال الشَّيْخُ قَاسِمٌ: هَذَا يُخَالِفُ مَا تَقَدَّمَ فِي تَفْسِيرِ الْمَرْدُودِ. انتهى^(٤).

وَيُجَابُ: بِأَنَّ الْمَصْنَفَ أَشَارَ بِمَجْمُوعِ الْعِبَارَتَيْنِ إِلَى أَنَّ الْمَرْدُودَ لَهُ إِطْلَاقَانِ، يُطْلَقُ تَارَةً وَيُرَادُ بِهِ مَا ثَبَتَ فِي نَاقِلِهِ كَذِبٌ، وَيُطْلَقُ أُخْرَى وَيُرَادُ بِهِ مَا هُوَ أَعْمٌ مِنْ ذَلِكَ.

(١) انظر: «القول المبتكر» لابن قطلوبغا (ص: ٤١).

(٢) انظر: المصدر السابق (ص: ٤٢).

(٣) في (ز): «تقسيم».

(٤) انظر: «القول المبتكر» لابن قطلوبغا (ص: ٤٢).

[حكم أخبار الآحاد وما احتفَّ منها بالقرائن]:

وَقَدْ يَقَعُ فِيهَا - أَي: فِي أَحْبَارِ الْآحَادِ الْمُتَقَسِّمَةِ إِلَى مَشْهُورٍ وَعَزِيزٍ وَعَرِيبٍ - مَا يُفِيدُ الْعِلْمَ النَّظْرِيَّ بِالْقَرَائِنِ عَلَى الْمُخْتَارِ؛ خِلَافًا لِمَنْ أَبِي ذَلِكَ، وَالْخِلَافُ فِي التَّحْقِيقِ لَفْظِيٌّ؛ لِأَنَّ مَنْ جَوَّزَ إِطْلَاقَ الْعِلْمِ؛ قَيْدَهُ بِكَوْنِهِ نَظْرِيًّا، وَهُوَ الْحَاصِلُ عَنِ الْإِسْتِدْلَالِ، وَمَنْ أَبِي الْإِطْلَاقَ حَصَّ لَفْظَ الْعِلْمِ بِالْمُتَوَاتِرِ، وَمَا عَدَاهُ عِنْدَهُ ظَنِّيٌّ، لِكَيْتَهُ لَا يَنْفِي أَنَّ مَا احْتَفَّ بِالْقَرَائِنِ أَرْجَحُ مِمَّا خَلَا عَنْهَا.

وَالْحَبْرُ الْمُحْتَفَّ بِالْقَرَائِنِ أَنْوَاعٌ:

مِنْهَا: مَا أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانِ فِي صَحِيحَيْهِمَا مِمَّا لَمْ يَبْلُغِ التَّوَاتُرَ، فَإِنَّهُ احْتَفَّ بِهِ قَرَائِنٌ؛ مِنْهَا: جَلَالَتُهُمَا فِي هَذَا الشَّانِ، وَتَقَدُّمُهُمَا فِي تَمْيِيزِ الصَّحِيحِ عَلَى غَيْرِهِمَا، وَتَلَقَّى الْعُلَمَاءُ لِكِتَابَيْهِمَا بِالْقَبُولِ، وَهَذَا التَّلَقِّيُّ وَحْدَهُ أَقْوَى فِي إِفَادَةِ الْعِلْمِ مِنْ مُجَرَّدِ كَثْرَةِ الطَّرِيقِ الْقَاصِرَةِ عَنِ التَّوَاتُرِ.

إِلَّا أَنَّ هَذَا مُخْتَصٌّ بِمَا لَمْ يَنْقُذْهُ أَحَدٌ مِنَ الْحُفَاطِ مِمَّا فِي الْكِتَابَيْنِ، وَبِمَا لَمْ يَقَعِ التَّجَادُبُ بَيْنَ مَدْلُولَيْهِ مِمَّا وَقَعَ فِي الْكِتَابَيْنِ، حَيْثُ لَا تَرْجِيحٌ؛ لِاسْتِحَالَةِ أَنْ يُفِيدَ الْمُتَنَاقِضَانِ الْعِلْمَ بِصِدْقِهِمَا مِنْ غَيْرِ تَرْجِيحٍ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ، وَمَا عَدَا ذَلِكَ فَالْإِجْمَاعُ حَاصِلٌ عَلَى تَسْلِيمِ صِحَّتِهِ.

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّمَا اتَّفَقُوا عَلَى وُجُوبِ الْعَمَلِ بِهِ لَا عَلَى صِحَّتِهِ؛ مَنَعَاهُ.

وَسَنَدُ الْمَنَعِ: أَنَّهُمْ مُتَّفِقُونَ عَلَى وُجُوبِ الْعَمَلِ بِكُلِّ مَا صَحَّ وَلَوْ لَمْ يُخْرَجْهُ الشَّيْخَانِ، فَلَمْ يَبْقَ لِلصَّحِيحَيْنِ فِي هَذَا مَزِيَّةٌ، وَالْإِجْمَاعُ حَاصِلٌ عَلَى أَنَّ لَهُمَا مَزِيَّةً فِيمَا يَرْجَعُ إِلَى نَفْسِ الصَّحَّةِ.

وَمَمَّنْ صَرَّحَ بِإِفَادَةِ مَا خَرَجَهُ الشَّيْخَانِ الْعِلْمِ النَّظْرِيِّ: الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ
الْإِسْفَرَايِينِيُّ، وَمِنْ أَيْمَّةِ الْحَدِيثِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحُمَيْدِيُّ، وَأَبُو الْفَضْلِ بْنِ طَاهِرٍ
وَعَيْرُهُمَا.

وَيَحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ: الْمَزِيَّةُ الْمَذْكُورَةُ كَوْنُ أَحَادِيثِهِمَا أَصَحَّ الصَّحِيحِ.
وَمِنْهَا: الْمَشْهُورُ إِذَا كَانَتْ لَهُ طُرُقٌ مُتَبَايِنَةٌ سَالِمَةٌ مِنْ ضَعْفِ الرَّوَاةِ وَالْعِلَلِ.
وَمَمَّنْ صَرَّحَ بِإِفَادَتِهِ الْعِلْمِ النَّظْرِيِّ: الْأُسْتَاذُ أَبُو مَنْصُورِ الْبَعْدَادِيِّ، وَالْأُسْتَاذُ أَبُو
بَكْرِ بْنِ فُورِكٍ وَعَيْرُهُمَا.

وَمِنْهَا: الْمُسَلَّسَلُ بِالْأَيْمَّةِ الْحُقَاطِ الْمُتَّقِينَ، حَيْثُ لَا يَكُونُ غَرِيبًا؛ كَالْحَدِيثِ
الَّذِي يَرُويهِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ - مَثَلًا - وَيُشَارِكُهُ فِيهِ غَيْرُهُ عَنِ الشَّافِعِيِّ، وَيُشَارِكُهُ فِيهِ
غَيْرُهُ عَنِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ؛ فَإِنَّهُ يُفِيدُ الْعِلْمَ عِنْدَ سَامِعِهِ بِالِاسْتِدْلَالِ مِنْ جِهَةِ جَلَالَةِ
رُوَاتِهِ، وَأَنَّ فِيهِمْ مِنَ الصِّفَاتِ اللَّائِقَةِ الْمُوجِبَةِ لِلْقَبُولِ مَا يَقُومُ مَقَامَ الْعَدَدِ الْكَثِيرِ
مِنْ غَيْرِهِمْ.

وَلَا يَتَشَكَّكُ مَنْ لَهُ أَدْنَى مُمَارَسَةٍ بِالْعِلْمِ وَأَخْبَارِ النَّاسِ أَنَّ مَالِكًا مَثَلًا لَوْ شَافَهُهُ
بِخَيْرٍ أَنَّهُ صَادِقٌ فِيهِ، فَإِذَا انْصَافَ إِلَيْهِ مَنْ هُوَ فِي تِلْكَ الدَّرَجَةِ؛ إِزْدَادَ قُوَّةً، وَبَعْدَ عَمَّا
يُخْشَى عَلَيْهِ مِنَ السَّهْوِ.

وَهَذِهِ الْأَنْوَاعُ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا لَا يَحْصُلُ الْعِلْمُ بِصِدْقِ الْخَبَرِ مِنْهَا إِلَّا لِلْعَالِمِ
بِالْحَدِيثِ، الْمُتَبَحَّرِ فِيهِ، الْعَارِفِ بِأَحْوَالِ الرَّوَاةِ، الْمُطَّلِعِ عَلَى الْعِلَلِ.
وَكَوْنُ غَيْرِهِ لَا يَحْصُلُ لَهُ الْعِلْمُ بِصِدْقِ ذَلِكَ لِقُصُورِهِ عَنِ الْأَوْصَافِ الْمَذْكُورَةِ
لَا يَنْفِي حُصُولَ الْعِلْمِ لِلْمُتَبَحَّرِ الْمَذْكُورِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَمُحْصَلُ الْأَنْوَاعِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا: أَنَّ الْأَوَّلَ يَخْتَصُّ بِالصَّحِيحِينَ، وَالثَّانِي
بِمَا لَهُ طُرُقٌ مُتَعَدِّدَةٌ، وَالثَّلَاثُ بِمَا رَوَاهُ الْأَيْمَّةُ.

وَيُمْكِنُ اجْتِمَاعُ الثَّلَاثَةِ فِي حَدِيثٍ وَاحِدٍ، فَلَا يَبْعُدُ حِينَئِذٍ الْقَطْعُ بِصِدْقِهِ،
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: (وَالْخِلَافُ فِي التَّحْقِيقِ لَفْظِيٌّ... إلخ): حَاصِلُ مَجْمُوعِ هَذَا الْكَلَامِ هُوَ
أَنَّ مَنْ قَالَ: إِنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ يُفِيدُ الْعِلْمَ، أَرَادَ أَنَّهُ يُفِيدُ الْعِلْمَ النَّظْرِيَّ الْمُسْتَفَادَ بِالنَّظَرِ
فِي الْقَرَائِنِ، لَا بِنَفْسِ خَبَرِ الْوَاحِدِ بَدُونَ النَّظَرِ فِي الْقَرَائِنِ، وَمَنْ أَبِي ذَلِكَ؛ أَرَادَ أَنَّ
مَا عَدَا التَّوَاتُرَ يُفِيدُ الظَّنَّ لَا غَيْرَ، وَهَذَا الْبَعْضُ لَا يَنْفِي أَنَّ مَا احْتَفَّ بِالْقَرَائِنِ أَرْجَحُ
مِمَّا عَدَاهُ، بَحِثْ يَتَرَقَّى عَنِ مَرْتَبَةِ إِفَادَةِ الظَّنِّ إِلَى مَرْتَبَةِ إِفَادَةِ الْعِلْمِ، لَكِنَّهُ يُسَمَّى ظَنًّا،
فَالْخِلَافُ لَفْظِيٌّ.

وَأُورِدَ عَلَيْهِ: بَأَنَّ الْقَوْلَ بَأَنَّ مَا حَفَّتْهُ الْقَرَائِنُ أَرْجَحُ لَا يَسْتَلْزِمُ الْقَوْلَ بِأَنَّهُ يُفِيدُ
الْعِلْمَ، فَلَيْسَ الْخِلَافُ لَفْظِيًّا، بَلْ مَعْنَوِيٌّ.

نَعَمْ، إِنْ أَرَادَ بِقَوْلِهِ: (وَمَنْ أَبِي الْإِطْلَاقِ): إِطْلَاقَ الْعِلْمِ الَّذِي يُفِيدُهُ الْمَتَوَاتِرُ -
هُوَ الضَّرُورِيُّ؛ كَانَ الْخِلَافُ لَفْظِيًّا.

وَيُجَابُ: أَنَّهُ لَا مَانِعَ مِنْ هَذِهِ الْإِرَادَةِ، بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّ الْمَصْنِفَ أَرَادَ ذَلِكَ؛ كَمَا هُوَ
الظَّاهِرُ مِنْ قَوْلِهِ: (حَصَّ لَفْظَ الْعِلْمِ بِالْمَتَوَاتِرِ، وَمَا عَدَاهُ عِنْدَهُ ظَنِّيٌّ).

قوله: (فَالْإِجْمَاعُ حَاصِلٌ): أَي: عَنِ مُجْتَهِدِي الْأُمَّةِ عَلَى أَنَّهُ صَحِيحٌ، وَإِنْ قَالُوا
ذَلِكَ عَنِ ظَنٍّ؛ فَإِنَّهُمْ لَا يُخْطِئُونَ؛ لِعِصْمَتِهِمْ عَنِ الْخَطَا.

قوله: (إِنَّمَا اتَّفَقُوا عَلَى وَجُوبِ الْعَمَلِ بِهِ لَا عَلَى صِحَّتِهِ): يَعْنِي: اتَّفَقُوا أَنَّمَا أَفَادَ
وَجُوبَ الْعَمَلِ بِهِ مِنْ غَيْرِ تَوْقُفٍ عَلَى النَّظَرِ فِيهِ بِخِلَافِ غَيْرِهِمَا، فَلَا يُعْمَلُ بِهِ حَتَّى

يُنظَرُ فِيهِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنَ الْإِجْمَاعِ عَلَى الْعَمَلِ الْإِجْمَاعُ عَلَى الْقَطْعِ بِصِحَّةِ الْجَمِيعِ^(١)؛
لَأَنَّهُ يَجِبُ الْعَمَلُ بِالْحَسَنِ أَيْضًا، هَذَا حَاصِلُ الْإِعْتِرَاضِ.

وَحَاصِلُ الْجَوَابِ: أَنَّا لَا نُسَلِّمُ عَدَمَ لُزُومِ الْإِجْمَاعِ عَلَى صِحَّتِهِ؛ لِأَنَّ لِلشَّيْخَيْنِ
مَزِيَّةً فِيمَا خَرَّجَاهُ، وَمَا حَسُنَ أَوْ صَحَّ يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ مَزِيَّتِهِمَا، فَيَلْزَمُ
أَنْ يَكُونَ مَا خَرَّجَاهُ صَحِيحًا بِالْإِجْمَاعِ، وَإِلَّا لَيْسَ لِهَذَا مَزِيَّةً، فَالْمَزِيَّةُ رَاجِعَةٌ إِلَى
نَفْسِ الصَّحَّةِ؛ لِقِيَامِ الْإِجْمَاعِ عَلَيْهَا.

قَوْلُهُ: (أَبُو إِسْحَاقَ): اسْمُهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ (الْإِسْفَرَايْنِيُّ): نِسْبَةٌ
إِلَى (إِسْفَرَايْنٍ) بِكسْرِ الهمزة، وسكون السين المهملة، وفتح الفاء والراء المهملة،
وكسر الياء التَّحْتَانِيَّةِ، وبعدها نونٌ، بَلَدُهُ بَخْرَاسَانَ بِنَوَاحِي نَيْسَابُورَ فِي مَتَصِفِ
الطَّرِيقِ إِلَى جُرْجَانَ^(٢).

وَعِبَارَتُهُ: أَهْلُ الصَّنْعَةِ مُجْتَمِعُونَ عَلَى أَنَّ الْأَخْبَارَ الَّتِي اشْتَمَلَ عَلَيْهَا الصَّحِيحَانِ
مَقْطُوعٌ بِصِحَّةِ أَصُولِهَا وَمُتَوْنِهَا، وَلَا يَحْصُلُ الْخِلَافُ فِيهَا بِحَالٍ، فَمَنْ خَالَفَ حُكْمَهُ
خَبْرًا مِنْهَا بَلَا تَأْوِيلٍ؛ نُقِصَ حُكْمُهُ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَخْبَارَ تَلَقَّتْهَا الْأُمَّةُ بِالْقَبُولِ^(٣).

قَوْلُهُ: (وَمِنْ أُمَّةِ الْحَدِيثِ... إلخ): ظَاهِرُ الْعِبَارَةِ يُشْعِرُ بِأَنَّ الْأُسْتَاذَ أَبَا إِسْحَاقَ
غَيْرٌ مَعْدُودٍ مِنَ أُمَّةِ الْحَدِيثِ، وَلَكِنْ ذُكِرَ هُنَا لِجَلَالَتِهِ فِي الْعِلْمِ.

(١) فِي (ق): «الجمع».

(٢) انظر: «معجم البلدان» للحموي (١/١٧٧-١٧٨).

(٣) نقله عنه الزركشي فِي «النكت على مقدمة ابن الصلاح» (١/٢٨٠)، وعزاه إِلَى كِتَابِهِ: «أصول

الفقه»، وَهُوَ مِنَ الْمَفْقُودَاتِ، وَنَقَلَهُ أَيْضًا السَّخَاوِيُّ فِي «فتح المغيث» (١/٧٢).

قوله: (وَيُشَارِكُهُ فِيهِ غَيْرُهُ عَنِ الشَّافِعِيِّ): هذا يتعين أن يكون مروياً عن شريك الشافعي أيضاً حتى لا يكون غريباً، لكن العبارة فيها تسامح؛ اعتماداً على ما سبق من التعريفات.

قوله: (أَنَّهُ صَادِقٌ فِيهِ): أورد عليه الشيخ قاسم أنه إن أراد أن مالكا لا يتعمد الكذب؛ فليس محل النزاع، وإن أراد أنه لا يجوز عليه السهو والغفلة والغلط؛ فمحل تأمل^(١).

ويجاب: باختيار الشق الأول بقريته قوله: (فَإِذَا انْضَافَ إِلَيْهِ... إلخ). وقوله: ليس محل النزاع؛ ممنوع.

قوله: (الْمُبْتَحَرِ فِيهِ): تعقبه ابن قطلوبغا بأنه لو سلم حصول ما ذكر للمتبحر؛ فهو ليس محل النزاع، بل الكلام فيما هو سبب العلم للخلق^(٢).

لكن تعقبه متعقب: بأنه ليس بشيء، بل لا ينبغي نقله؛ لأن هذا العلم نظري، والنظر هنا لا يكون إلا في الرواية^(٣)، فلا يمكن هذا النظر إلا للمتبحر.

قوله: (وَيُمْكِنُ اجْتِمَاعُ الثَّلَاثَةِ): هو باعتبار المسلسل بالأئمة الحفاظ، لا بالذين مثل بهم، فإن الشافعي لا رواية له في «الصحيحين».

(١) انظر: «القول المبتكر» لابن قطلوبغا (ص: ٤٦).

(٢) انظر: المصدر السابق.

(٣) في (ق): «الرواة».

[الفردُ المُطلق، والفردُ النسبيُّ]:

ثُمَّ الغَرَابَةُ: إمَّا أَنْ تَكُونَ فِي أَصْلِ السَّنَدِ؛ أَيْ: فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يَدُورُ الْإِسْنَادُ عَلَيْهِ وَيَرْجِعُ وَلَوْ تَعَدَّدَتِ الطَّرِيقُ إِلَيْهِ، وَهُوَ طَرَفُهُ الَّذِي فِيهِ الصَّحَابِيُّ، أَوْ لَا يَكُونُ كَذَلِكَ؛ بَأَنْ يَكُونَ التَّفَرُّدُ فِي أَثْنَائِهِ، كَأَنْ يَرُويَهُ عَنِ الصَّحَابِيِّ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدٍ، ثُمَّ يَتَّفَرَّدُ بِرِوَايَتِهِ عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمْ شَخْصًا وَاحِدًا، أَوْ لَا.

فَالأَوَّلُ: الْفَرْدُ الْمُطْلَقُ؛ كَحَدِيثِ النَّبِيِّ عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَعَنْ هَيْبَةَ؛ تَفَرَّدَ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ.

وَقَدْ يَتَّفَرَّدُ بِهِ رَاوٍ عَنْ ذَلِكَ الْمُنْفَرِدِ؛ كَحَدِيثِ شُعْبِ الْإِيمَانِ؛ تَفَرَّدَ بِهِ أَبُو صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَتَفَرَّدَ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ.

وَقَدْ يَسْتَمِرُّ التَّفَرُّدُ فِي جَمِيعِ رِوَايَتِهِ أَوْ أَكْثَرِهِمْ، وَفِي «مُسْنَدِ الْبَزَّازِ»، وَ«الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» لِلطَّبْرَانِيِّ أَمْثَلَةٌ كَثِيرَةٌ لِذَلِكَ.

وَالثَّانِي: الْفَرْدُ النَّسَبِيُّ، سُمِّيَ نَسَبِيًّا؛ لِكَوْنِ التَّفَرُّدِ فِيهِ حَاصِلًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى شَخْصٍ مُعَيَّنٍ، وَإِنْ كَانَ الْحَدِيثُ فِي نَفْسِهِ مَشْهُورًا.

وَيَقِلُّ إِطْلَاقُ الْفَرْدِيَّةِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْغَرِيبَ وَالْفَرْدَ مُتَرَادِفَانِ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا، إِلَّا أَنَّ أَهْلَ الْإِصْطِلَاحِ غَايَرُوا بَيْنَهُمَا مِنْ حَيْثُ كَثُرَتْ الْإِسْتِعْمَالُ وَقَلَّتْهُ.

فَالْفَرْدُ أَكْثَرُ مَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ عَلَى الْفَرْدِ الْمُطْلَقِ، وَالْغَرِيبُ أَكْثَرُ مَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ عَلَى الْفَرْدِ النَّسَبِيِّ، وَهَذَا مِنْ حَيْثُ إِطْلَاقُ الْإِسْمِ عَلَيْهِمَا، وَأَمَّا مِنْ حَيْثُ اسْتِعْمَالُهُمُ الْفِعْلَ الْمُسْتَقَّ؛ فَلَا يُفَرَّقُونَ، فَيَقُولُونَ فِي الْمُطْلَقِ وَالنَّسَبِيِّ: تَفَرَّدَ بِهِ فُلَانٌ، أَوْ أَغْرَبَ بِهِ فُلَانٌ.

وَقَرِيبٌ مِنْ هَذَا اخْتِلَافُهُمْ فِي الْمُنْقَطِعِ وَالْمُرْسَلِ، هَلْ هُمَا مُتَعَايِرَانِ أَوْ لَا؟

فَأَكْثَرَ الْمُحَدِّثِينَ عَلَى التَّغَايُرِ، لَكِنَّهُ عِنْدَ إِطْلَاقِ الْإِسْمِ، وَأَمَّا عِنْدَ اسْتِعْمَالِ الْفِعْلِ الْمُسْتَقِّ فَيَسْتَعْمِلُونَ الْإِرْسَالَ فَقَطْ، فَيَقُولُونَ: أَرْسَلَهُ فُلَانٌ، سَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ مُرْسَلًا أَوْ مُنْقَطِعًا.

وَمَنْ ثُمَّ أَطْلَقَ غَيْرَ وَاحِدٍ مِمَّنْ لَمْ يُلَاحِظْ مَوَاقِعَ اسْتِعْمَالِهِمْ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ أَنَّهُمْ لَا يُغَايِرُونَ بَيْنَ الْمُرْسَلِ وَالْمُنْقَطِعِ.
وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِمَا حَرَّرْنَا، وَقَلَّ مَنْ نَبَّهَ عَلَى النُّكْتَةِ فِي ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: (في أصل السند): أصل السند وأوله ومنشؤه وآخره ونحو ذلك يُطلق ويُراد به الطرف الذي من جهة الصحابي، وقد يُطلق ويراد به الطرف الذي من جهة المخرج، والصَّارِفُ إلى أحدهما المقام، والمراد هنا الأول كما صرح به قوله: (وهو طرفه الذي فيه الصحابي)؛ أي: الذي يرويه عن الصحابي، وهو التابعي، وإنما لم يتكلم في الصحابي؛ لأن المقصود ما يترتب عليه من القبول والرد، والأصحاب كلهم عدول أصالة، وهذا يُخالِفُ^(١) ظاهر ما تقدّم من حدّ العزيز.

قوله: (فالأول الفرد المطلق): نُقِلَ عن المؤلفِ أَنَّهُ إِنْ رَوَى عَنِ الصَّحَابِيِّ تَابِعِيٍّ وَاحِدٌ فَهُوَ الْفَرْدُ الْمَطْلُوقُ، سَوَاءٌ اسْتَمَرَ التَّفَرُّدُ أَوْ لَا بِأَنْ رَوَى عَنْهُ جَمَاعَةٌ، وَإِنْ رَوَى عَنِ الصَّحَابِيِّ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدٍ، ثُمَّ تَفَرَّدَ عَنْ أَحَدِهِمْ وَاحِدٌ؛ فَهُوَ الْفَرْدُ النَّسْبِيُّ، وَيُسَمَّى مَشْهُورًا، فَالْمَدَارُ عَلَى أَصْلِهِ. انتهى.

قال ابن قُطُوبُغَا: يُسْتَفَادُ مِنْهُ أَنَّ قَوْلَهُ فِيهَا تَقَدَّمَ: (أَوْ مَعَ حَضْرِ عَدَدٍ بِمَا فَوْقَ الْإِثْنَيْنِ) لَيْسَ بِلَازِمٍ فِي الصَّحَابِيِّ^(٢).

(١) في (ح): «وهذه بخلاف».

(٢) انظر تفصيل ابن حجر وتعليق ابن قُطُوبُغَا عليه في: «القول المبتكر» (ص: ٤٧).

قوله: (بِالنَّسْبَةِ إِلَى شَخْصٍ): لا يخفى ما فيه؛ إذ الفردُ المطلقُ أيضًا كذلك. ويُجابُ: بأنَّ الغرابةَ إذا كانت في أصلِ السَّنَدِ فكأنَّما^(١) وُجِدَتْ في الجميع؛ لأنَّ الإسنادَ دائرًا على ذلك الأصلِ، بخلاف ما إذا كانت في الأثناء، فالغرابةُ مُخْتَصَّةٌ بِذَلِكَ الْمُعَيَّنِ، مع أنَّ المناسِبةَ عند التَّسميةِ مُناسِبٌ، ولا يلزمُ مِنَ المناسِبةِ التَّسميةُ.

قوله: (وَإِنْ كَانَ الْحَدِيثُ فِي نَفْسِهِ مَشْهُورًا): بأنَّ كان من طُرُقٍ أُخْرَ لم ينفرد فيها راوٍ، أو المرادُ كونه مشهورًا على ألسنة الناس.

قوله: (وَيَقِلُّ إِطْلَاقُ الْفَرْدِ): وفي نسخة: (الْفَرْدِيَّةِ)، وفيها تسامحٌ، ولعله اعتبر الحَيْثِيَّةَ.

قوله: (مُتْرَادِفَانِ لُغَةً): قال الكمالُ ابنُ أبي شريفٍ: فيما زعمه من كونهما مُتْرَادِفَيْنِ لُغَةً نَظَرٌ؛ لأنَّ الْفَرْدَ في اللُّغَةِ: الْوِثْرُ، وهو الواحدُ، والغريبُ: مَنْ بَعَدَ عن وطنه، والكلامُ الغريبُ: هو البعيدُ عن الفهمِ، فالقولُ بالتَّرادُفِ لُغَةً باطلٌ.

ثم قال: لَمَّا كَانَ الْغَرِيبُ وَالْفَرْدُ مُتْرَادِفَيْنِ اصْطِلَاحًا؛ قَصَدُوا التَّفْرِقَةَ بَيْنَ الْفَرْدِ الْمَطْلُوقِ وَالْفَرْدِ النَّسْبِيِّ اسْتِعْمَالًا، فغايروا بينهما من جهة الاستعمال، هذا معنى العبارة، وإن كان في أخذها منها تكلفٌ، وسمعتُ المؤلِّفَ يقرُّرُ هكذا^(٢).

(١) في (ز): «فكأنها».

(٢) انظر: «حاشية الكمال على نزهة النظر» (مخطوط الأزهرية برقم ١٧٣٤٦، ص: ٧)، وقد أورده الكوراني بحروفه تبعًا للمناوي في «اليواقيت والدرر» (٢٠١ / ١)، والعبارة منقولة بالمعنى، وعبارة الكمال هكذا:

قوله: (لأنَّ الغريبَ والفردَ مترادفان لغة): قد يمنعُ ويقالُ: قد يطلقُ الغريبَ على ما تفرَّد فيه. قوله: (غايروا بينهما من حيث قلة الاستعمال وكثرته): قصدا منهم إلى الإشعار بالفرق بين إرادتهم =

وأجيب: بأنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ مُرَادَهُ أَنَّهُمَا مُتْرَادِفَانِ لِعَظْمَةِ بَحْسَبِ الْمَالِ^(١).

وفيه: أَنَّ هَذَا مُخَالَفٌ لِمَا نَقَلَ مِنْ تَقْرِيرِهِ.

وقال الكمالُ أيضًا: إِنَّ هَذَا التَّعْلِيلَ فِي حِيْزِ الرَّدِّ؛ لِأَنَّ التَّرَادُفَ إِنْ لَمْ يَقْتَضِ

التَّسْوِيَةَ فِي الإِطْلَاقِ لَمْ يَقْتَضِ تَرْجِيحَ أَحَدِ المُتْرَادِفَيْنِ فِيهِ^(٢).

وجوابه في غاية الظُّهور؛ لِأَنَّ الَّذِي يَسْتَعْمِلُ اللَّفْظَ فِي الْمَعْنَى مُخْتَارٌ فِي

اسْتِعْمَالِهِ، فَلَهُ تَرْجِيحُ أَحَدِ المُتْرَادِفَيْنِ.

= الفرد المطلق وإرادتهم الفرد النسبي.

(١) انظر: «شرح نزهة النظر» للقياري (ص: ٢٣٩).

(٢) ما أورده الكوراني هنا ليس من كلام الكمال ابن أبي شريف، فهو وهم منه رحمه الله، وإنما

هو للمناوي، والتعليل بعده هو للبقاعي. والنقل بحروفه في «اليواقيت والدرر» للمناوي

(١/٢٠٠).

[أنواع الخبرِ المقبولِ]:

وَخَبْرُ الْآحَادِ بِنَقْلِ عَدَلٍ تَامَّ الضَّبْطِ، مُتَّصِلَ السَّنَدِ، غَيْرَ مُعَلَّلٍ وَلَا شَاذٍّ، هُوَ الصَّحِيحُ لِذَاتِهِ، وَهَذَا أَوَّلُ تَقْسِيمِ الْمَقْبُولِ إِلَى أَرْبَعَةِ أَنْوَاعٍ؛ لِأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَشْتَمِلَ مِنْ صِفَاتِ الْقَبُولِ عَلَى أَعْلَاهَا، أَوْ لَا: فَالْأَوَّلُ: الصَّحِيحُ لِذَاتِهِ. وَالثَّانِي: إِنْ وُجِدَ مَا يَجْبُرُ ذَلِكَ الْقُصُورَ ككَثْرَةِ الطَّرِيقِ، فَهُوَ الصَّحِيحُ أَيْضًا، لَكِنْ لَا لِذَاتِهِ، وَحَيْثُ لَا جُبْرَانٌ فَهُوَ الْحَسَنُ لِذَاتِهِ.

وَإِنْ قَامَتْ قَرِينَةٌ تُرْجِحُ جَانِبَ قَبُولِ مَا يُتَوَقَّفُ فِيهِ؛ فَهُوَ الْحَسَنُ أَيْضًا، لَا لِذَاتِهِ. وَقُدِّمَ الْكَلَامُ عَلَى الصَّحِيحِ لِذَاتِهِ لِعُلُوِّ رُتْبَتِهِ.

وَالْمُرَادُ بِالْعَدَلِ: مَنْ لَهُ مَلَكَةٌ تَحْمِلُهُ عَلَى مُلَازِمَةِ التَّقْوَى وَالْمُرُوءَةِ.

وَالْمُرَادُ بِالتَّقْوَى: اجْتِنَابُ الْأَعْمَالِ السَّيِّئَةِ: مِنْ شِرْكِ، أَوْ فِسْقٍ، أَوْ بِدْعَةٍ.

وَالضَّبْطُ ضَبْطُ صَدْرٍ: وَهُوَ أَنْ يُثَبَّتَ مَا سَمِعَهُ بِحَيْثُ يَتِمَكَّنُ مِنْ اسْتِحْضَارِهِ مَتَى شَاءَ.

وَضَبْطُ كِتَابٍ: وَهُوَ صِيَانَتُهُ لَدَيْهِ مُنْذُ سَمِعَ فِيهِ وَصَحَّحَهُ إِلَى أَنْ يُؤَدِّيَ مِنْهُ.

وَقُدِّدَ بِالتَّامِّ إِشَارَةٌ إِلَى الرُّتْبَةِ الْعُلْيَا فِي ذَلِكَ.

وَالْمُتَّصِلُ: مَا سَلِمَ إِسْنَادُهُ مِنْ سُقُوطٍ فِيهِ، بِحَيْثُ يَكُونُ كُلُّ مَنْ رَجَّاهُ سَمِعَ ذَلِكَ الْمَرْوِيِّ مِنْ شَيْخِهِ.

وَالسَّنَدُ: تَقَدَّمَ تَعْرِيفُهُ.

وَالْمُعَلَّلُ لُغَةً: مَا فِيهِ عِلَّةٌ، وَاصْطِلَاحًا: مَا فِيهِ عِلَّةٌ خَفِيَّةٌ قَادِحَةٌ.

وَالشَّاذُّ لَعْنَةٌ: الْمُنْفَرِدُ، وَاصْطِلَاحًا: مَا يَخَالِفُ فِيهِ الرَّاوي مَنْ هُوَ أَرْجَحُ مِنْهُ، وَكَهُ تَفْسِيرٌ آخَرُ سَيَأْتِي.

قوله: (تَامَ الضَّبْطُ): أي: كامل فيه، هذا هو القيد الثاني من القيود الخمسة في التعريف، فخرج به ما نقله مُغفَلٌ كثيرُ الخطأ، بأن لا يُمَيِّز الصَّوَابَ مِنْ غَيْرِهِ، فيرفعُ الموقوفَ، ويصلُ المرسلَ، ويصحفُ الرواةَ، وهو لا يشعرُ.

وكذا قليلُ الضَّبْطِ، وهو ما يُسَمَّى ضَبْطًا مَمَّا هو المعتبرُ في الحسن لذاته، وبهذا يندفعُ ما قاله تلميذه الشيخ قاسمٌ: اللهُ أعلمُ بمعنى تامِّ الضَّبْطِ^(١)، مُدْعِيًا أَنَّهُ لا معنى له ظاهرًا؛ لأنَّه لا يُتَصَوَّرُ فيه تمامٌ وقُصورٌ^(٢).

ولا حاجةُ في التعريف إلى قيد: عن مثله، بعد قوله: (بِنَقْلِ عَدْلٍ)؛ كما فعله العراقي^(٣)؛ للاستغناء به عنه.

قوله: (فَهُوَ الْحَسَنُ أَيضًا) لَكِنْ (لَا لِذَاتِهِ): بل لغيره؛ بأن يأتي من طريق آخر. وقد يُقال: كان اللازمُ عليه تقديمَ الحسن لغيره على الحسن لذاته باعتبار القرينة؛ كما فعله بعضهم^(٤).

ويزدُّ: بأنَّ اعتبارَ الذاتِ أولى من اعتبارِ الخارج.

قوله: (وَالضَّبْطُ: ضَبْطُ صَدْرٍ): وهو عبارةٌ عن تحصيلِ ملكةٍ بالنسبةِ إلى ما يسمعه من الشيخ، بحيث يتمكنُ من استحضاره متى شاء.

(١) انظر: «القول المبتكر» لابن قطلوبغا (ص: ٤٩).

(٢) في (ز): «تمام الضبط وقصور»، وفي (ح): «تام ما وقصر».

(٣) انظر: «ألفية العراقي» (ص: ٩٤).

(٤) كابن الصلاح في «مقدمته»، والنووي في «التقريب» وغيرهما.

(وَضَبْطُ كِتَابٍ): وهو صيانته عن احتمال التَّصَرُّفِ فيه؛ بأن يكون الكتاب الذي صحَّحَه عند شيخه وسمعَ منه لديه لم يخرجَ من يده، فلو خرجَ من يده ثم عادَ إليه فلا عِبْرَةَ بضبطه.

قوله: (عِلَّةٌ خَفِيَّةٌ قَادِحَةٌ): كالإرسال، احترزَ بها عن غير القادحة.

والمراد بالخَفِيَّةِ: ما طرأت على الحديثِ السَّالِمِ ظاهره منها، ولا يطلُعُ عليها إلا المُتَبَحَّرُ في هذا الشَّانِ، وليس المرادُ بِذِكْرِ الخَفِيَّةِ إخراجَ الظَّاهِرَةِ؛ لأنَّ الخَفِيَّةَ إذا أثَّرتْ فالظَّاهِرَةُ أولى، بل الظَّاهِرَةُ إمَّا راجعةٌ إلى ضَعْفِ الرَّايِ، أو عدمِ اتِّصالِ السَّنَدِ، وذلك خارجٌ بما قبله.

قوله: (مَنْ هُوَ أَرْجَحُ مِنْهُ): أي: في العدالة والضبط.

تعقَّبَ الشَّيْخُ قاسِمٌ بأنَّه يدخلُ فيه المُنْكَرُ، ثمَّ قال: والصَّوابُ أن يقول: ما يُخالفُ فيه الثَّقَّةُ مَنْ هو أَرْجَحُ مِنْهُ^(١).

ويُرَدُّ: بأنَّ الدُّخُولَ هنا مُرادٌ حتى يُخرجَ من تعريفِ الصَّحِيحِ المُنْكَرَ أيضًا، ولا يُنافيه ما سيأتي؛ لأنَّ الشَّاذَّ له إطلاقان.

تَنْبِيْهُ:

قَوْلُهُ: «وَحَبْرُ الْآحَادِ»: كَالْجِنْسِ، وَبَاقِي فَيُودِهِ كَالْفَضْلِ.

وَقَوْلُهُ: «بِنَقْلِ عَدْلِ»: اِحْتِرَازٌ عَمَّا يَنْقُلُهُ غَيْرُ الْعَدْلِ.

وَقَوْلُهُ: «هُوَ»: يُسَمَّى فَضْلًا، يَتَوَسَّطُ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبْرِ، يُؤْذَنُ بِأَنَّ مَا بَعْدَهُ خَبْرٌ

عَمَّا قَبْلَهُ، وَلَيْسَ بِنَعْتٍ لَهُ.

(١) انظر: «القول المبتكر» لابن قطلوبغا (ص: ٥٠).

وَقَوْلُهُ: «لِدَاتِهِ»: يُخْرِجُ مَا يُسَمَّى صَحِيحًا بِأَمْرِ خَارِجٍ عَنْهُ؛ كَمَا تَقَدَّمَ.

وَتَقَاوُتُ رُتْبُهُ - أَي: الصَّحِيحُ - بِسَبَبِ تَقَاوُتِ هَذِهِ الْأَوْصَافِ الْمُقْتَضِيَةِ لِلتَّصْحِيحِ فِي الْقُوَّةِ، فَإِنَّهَا لَمَّا كَانَتْ مُفِيدَةً لِغَلَبَةِ الظَّنِّ الَّذِي عَلَيْهِ مَدَارُ الصَّحَّةِ؛ اقْتَضَتْ أَنْ يَكُونَ لَهَا دَرَجَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ بِحَسَبِ الْأُمُورِ الْمُقَوِّيةِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ؛ فَمَا يَكُونُ رُؤَاؤُهُ فِي الدَّرَجَةِ الْعُلْيَا مِنَ الْعَدَالَةِ وَالضَّبْطِ وَسَائِرِ الصِّفَاتِ الَّتِي تُوجِبُ التَّرْجِيحَ كَانَ أَصَحَّ مِمَّا دُونَهُ.

فَمِنَ الْمَرْتَبَةِ الْعُلْيَا فِي ذَلِكَ مَا أُطْلِقَ عَلَيْهِ بَعْضُ الْأَئِمَّةِ أَنَّهُ أَصَحُّ الْأَسَانِيدِ:

كَالرُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِيهِ.

وَكَمُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ عَيْدَةَ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ عَلِيٍّ.

وَكَبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ.

وَدُونَهَا فِي الرُّتْبَةِ؛ كَرِوَايَةِ بُرَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ أَبِيهِ

أَبِي مُوسَى.

وَكَحَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ.

وَدُونَهَا فِي الرُّتْبَةِ:

كَسَهْلِيلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَكَالْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

فَإِنَّ الْجَمِيعَ يَشْمَلُهُمْ اسْمُ الْعَدَالَةِ وَالضَّبْطِ، إِلَّا أَنَّ الْمَرْتَبَةَ الْأُولَى فِيهِمْ مِنْ

الصِّفَاتِ الْمُرْجَحَةِ مَا يُقْتَضِي تَقْدِيمَ رِوَايَتِهِمْ عَلَى الَّتِي تَلِيهَا، وَفِي الَّتِي تَلِيهَا مِنْ قُوَّةِ

الضَّبْطِ مَا يُقْتَضِي تَقْدِيمَهَا عَلَى الثَّالِثَةِ، وَهِيَ مُقَدَّمَةٌ عَلَى رِوَايَةٍ مِنْ يُعَدُّ مَا يَنْفَرِدُ بِهِ

حَسَنًا؛ كَمُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ جَابِرٍ، وَعَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ. وَقَسَّ عَلَى هَذِهِ الْمَرَاتِبِ مَا يُشْبِهُهَا.

وَالْمَرْتَبَةُ الْأُولَى هِيَ الَّتِي أُطْلِقَ عَلَيْهَا بَعْضُ الْأَئِمَّةِ أَنَّهَا أَصَحُّ الْأَسَانِيدِ، وَالْمُعْتَمَدُ عَدَمُ الْإِطْلَاقِ لِتَرْجَمَةٍ مُعَيَّنَةٍ مِنْهَا. نَعَمْ، يُسْتَفَادُ مِنْ مَجْمُوعِ مَا أُطْلِقَ عَلَيْهِ الْأَئِمَّةُ ذَلِكَ أَرْجَحِيَّتُهُ عَلَى مَا لَمْ يُطْلَقُوا.

قوله: (اخْتِرَازُ عَمَّا يَنْقُلُهُ غَيْرُ الْعَدْلِ): كالفاسق^(١)، والمجهول العين أو الحال، والمعروف بالضعف، وخرج بالقيّد الثالث: المنقطع، والمُعْضَلُ، والمُرْسَلُ على رأي من لا يقبله، وبالرابع والخامس: المُعَلَّلُ، والشاذُّ.

أورد على التعريف: بأنه ناقص؛ إذ بقي من تمامه أن يقول: ولا مُنْكَرٌ.

وأجيب: بأن المنكر داخل في هذا التعريف للشاذ عند المؤلف، بخلاف التفسير الآتي الذي أشار إليه فيما سبق بقوله: (وله تفسير آخر سيأتي)، وعند ابن الصلاح هو والشاذ سيان، فذكره معه تكراراً، وعند غيرهما أسوأ حالاً من الشاذ، فاشترط نفي الشذوذ يقتضي اشتراط نفيه بالأولى.

وأورد عليه أيضاً: بأن المتواتر صحيح مع أنه لا يشترط فيه هذه القيود.

ويمكن الجواب: بأن مادة النقص لا بد أن تكون مُحَقَّقَةً، ووجود حديث مُتَوَاتِرٍ لا يجمع هذه الشروط غير مُحَقَّقٍ.

قوله: (مُفِيدَةٌ لِغَلْبَةِ الظَّنِّ): نُقِلَ عن المصنّف أنّه قال: الغلبة ليست بقيد، وإنما ذكرت لدفع توهم إرادة الشك لو عبرت بالظن^(٢).

(١) في (ز): «كالفاسق».

(٢) انظر: «القول المبتكر» لابن قطلوبغا (ص: ٥١).

قوله: (كالزُهريّ): هو ابنُ شهابِ القرشيّ المدنيّ، إمامٌ، تابعيٌّ، جليلٌ.

قوله: (كَمَحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ): هو أنصاريٌّ تابعيٌّ مشهورٌ بكثرة الحفظِ والإتقانِ وتعبير الرُّؤيا.

قوله: (عَنْ عَيْدَةَ): بفتح العين، وكسر الموحدة.

(السَّلْمَانِيّ): نِسْبَةٌ إِلَى سَلْمَانَ بَسْكَونَ اللَّامِ عَلَى الصَّحِيحِ^(١)، وَسَلْمَانَ مِنْ (مُرَادٍ)، الْكُوفِيِّ، وَهُوَ تَابِعِيٌّ، فَهُوَ مِنْ رِوَايَةِ الْأَقْرَانِ.

قوله: (النَّخَعِيّ): نِسْبَةٌ إِلَى (نَخَعٍ)، قَبِيلَةٌ.

قوله: (عَنْ عَلْقَمَةَ): هو ابنُ قيسٍ، راهبٌ أهلِ الكوفةِ.

قوله: (ابنِ أَبِي بُرْدَةَ): بضمّ الموحدة.

(عَنْ جَدِّهِ): أَي: جَدُّ بُرَيْدٍ.

قوله: (أَبِيهِ): أَي: أَبِي جَدِّهِ.

قوله: (أَبِي مُوسَى): عَطْفُ بَيَانٍ، وَهُوَ الْأَشْعَرِيّ، نِسْبَةٌ إِلَى (أَشْعَرَ)، حَيٌّ فِي الْيَمَنِ.

قوله: (كَحَمَادٍ): بِتَشْدِيدِ الْمِيمِ، وَ(سَلَمَةَ): بِفَتْحِ اللَّامِ.

قوله: (أَنَّهَا أَصَحُّ الْأَسَانِيدِ): قَالَ بَعْضُهُمْ: الْأَصْحَحُ مُطْلَقًا هُوَ الشَّافِعِيُّ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍ، وَتُسَمَّى هَذِهِ التَّرْجَمَةُ سِلْسِلَةَ الذَّهَبِ^(٢).

(١) والقول الآخر أنه بفتح اللام. انظر: «الإصابة» لابن حجر (٩٢/٥).

(٢) قال السيوطي في «تدريب الراوي» (٧٩/١): هذا قول البخاري، وصدر العراقي به كلامه، وبنى الإمام أبو منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي أن أجل الأسانيد: الشافعي، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر.

قوله: (وَالْمُعْتَمَدُ عَدَمُ إِطْلَاقٍ... إلخ): أي: المُعْتَمَدُ عليه عند مُتَأَخَّرِي المُحَدِّثِينَ مَنْعُ إِطْلَاقِ كَوْنِهَا أَصَحَّ الْأَسَانِيدِ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّ الإِطْلَاقَ يَتَوَقَّفُ عَلَى وَجُودِ أَعْلَى دَرَجَاتِ الْقَبُولِ مِنَ الضَّبْطِ وَالْعَدَالَةِ فِي كُلِّ فَرْدٍ مِنَ السَّنَدِ، وَهَذَا مُشْكِلٌ.

= قال الزركشي: في هذا الإطلاق عنه - أي: البخاري - نظر، ففي «ذم الكلام» للهرودي: قال الداوساني: قال محمد بن إسماعيل البخاري: أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة ديباج خُسْرُوَانِيٌّ. انظر: «النكت على مقدمة ابن الصلاح» للزركشي (١/١٤٠).

[مراتبُ الصَّحِيحِ مِنْ حَيْثُ مَصَادِرُهُ]:

وَيَلْتَحِقُ بِهَذَا التَّفَاضُلِ مَا اتَّفَقَ الشَّيْخَانِ عَلَى تَخْرِيجِهِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا انْفَرَدَ بِهِ أَحَدُهُمَا، وَمَا انْفَرَدَ بِهِ الْبُخَارِيُّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا انْفَرَدَ بِهِ مُسْلِمٌ؛ لِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ بَعْدَهُمَا عَلَى تَلْقَى كِتَابَيْهِمَا بِالْقَبُولِ، وَاخْتِلَافِ بَعْضِهِمْ عَلَى آيِهِمَا أَرْجَحُ، فَمَا اتَّفَقَا عَلَيْهِ أَرْجَحُ مِنْ هَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ مِمَّا لَمْ يَتَّفَقَا عَلَيْهِ.

وَقَدْ صَرَّحَ الْجُمْهُورُ بِتَقْدِيمِ «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» فِي الصَّحَّةِ، وَلَمْ يُوجَدَ عَنْ أَحَدٍ التَّصْرِيحَ بِتَقْيُضِهِ.

وَأَمَّا مَا نُقِلَ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ النَّيْسَابُورِيِّ أَنَّهُ قَالَ: مَا تَحْتَ أُدِيمِ السَّمَاءِ أَصَحُّ مِنْ كِتَابِ مُسْلِمٍ، فَلَمْ يُصَرِّحْ بِكَوْنِهِ أَصَحَّ مِنْ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا نَفَى وُجُودَ كِتَابٍ أَصَحَّ مِنْ كِتَابِ مُسْلِمٍ؛ إِذِ الْمَنْفِيُّ إِنَّمَا هُوَ مَا تَقْتَضِيهِ صِغَةُ (أَفْعَل) مِنْ زِيَادَةِ صِحَّةِ فِي كِتَابٍ شَارَكَ كِتَابَ مُسْلِمٍ فِي الصَّحَّةِ، يَمْتَّازُ بِتِلْكَ الزِّيَادَةِ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَنْفِ الْمُسَاوَاةَ.

وَكَذَلِكَ مَا نُقِلَ عَنْ بَعْضِ الْمَغَارِبَةِ أَنَّهُ فَضَّلَ «صَحِيحَ مُسْلِمٍ» عَلَى «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ»؛ فَذَلِكَ فِيمَا يَرْجَعُ إِلَى حُسْنِ السِّيَاقِ، وَجُودَةِ الْوَضْعِ وَالتَّرْتِيبِ، وَلَمْ يُفْصِحْ أَحَدٌ مِنْهُمْ بِأَنَّ ذَلِكَ رَاجِعٌ إِلَى الْأَصْحِيَّةِ، وَلَوْ أَفْصَحُوا بِهِ لَرَدَّهُ عَلَيْهِمْ شَاهِدُ الْوُجُودِ، فَالْصِّفَاتُ الَّتِي تَدُورُ عَلَيْهَا الصَّحَّةُ فِي كِتَابِ الْبُخَارِيِّ أتمُّ مِنْهَا فِي كِتَابِ مُسْلِمٍ وَأَشَدُّ، وَشَرْطُهُ فِيهَا أَقْوَى وَأَسَدُّ.

أَمَّا رُجْحَانُهُ مِنْ حَيْثُ الْإِتِّصَالُ؛ فَلَاشْتِرَاطِهِ أَنْ يَكُونَ الرَّاوي قَدْ ثَبَتَ لَهُ لِقَاءُ مَنْ رَوَى عَنْهُ وَلَوْ مَرَّةً، وَاكْتَفَى مُسْلِمٌ بِمُطْلَقِ الْمُعَاصِرَةِ، وَأَلْزَمَ الْبُخَارِيُّ بِأَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى أَنْ لَا يَقْبَلَ الْعِنْعَنَةَ أَصْلًا.

وَمَا أَلْزَمَهُ بِهِ لَيْسَ بِإِلْزَامٍ؛ لِأَنَّ الرَّاويَ إِذَا ثَبَتَ لَهُ اللَّقَاءُ مَرَّةً لَا يَجْرِي فِي رَوَايَاتِهِ
اِحْتِمَالٌ أَنْ لَا يَكُونَ سَمِعَ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ جَرَيَانِهِ أَنْ يَكُونَ مُدَلِّسًا، وَالْمَسْأَلَةُ مَفْرُوضَةٌ
فِي غَيْرِ الْمُدَلِّسِ.

وَأَمَّا رُجْحَانُهُ مِنْ حَيْثُ الْعَدَالَةُ وَالضَّبْطُ؛ فَلِأَنَّ الرَّجَالَ الَّذِينَ تُكَلِّمُ فِيهِمْ مِنْ
رِجَالِ مُسْلِمٍ أَكْثَرَ عَدَدًا مِنَ الرَّجَالِ الَّذِينَ تُكَلِّمُ فِيهِمْ مِنْ رِجَالِ الْبُخَارِيِّ، مَعَ أَنَّ
الْبُخَارِيَّ لَمْ يُكْثِرْ مِنْ إِخْرَاجِ حَدِيثِهِمْ، بَلْ غَالِبُهُمْ مِنْ شُيُوخِهِ الَّذِينَ أَخَذَ عَنْهُمْ
وَمَارَسَ حَدِيثَهُمْ، بِخِلَافِ مُسْلِمٍ فِي الْأَمْرَيْنِ.

وَأَمَّا رُجْحَانُهُ مِنْ حَيْثُ عَدَمُ الشُّدُودِ وَالْإِعْلَالِ؛ فَلِأَنَّ مَا انْتَقَدَ عَلَى الْبُخَارِيِّ مِنْ
الْأَحَادِيثِ أَقْلٌ عَدَدًا مِمَّا انْتَقَدَ عَلَى مُسْلِمٍ، هَذَا مَعَ اتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ الْبُخَارِيَّ
كَانَ أَجَلَّ مِنْ مُسْلِمٍ فِي الْعُلُومِ، وَأَعْرَفَ بِصِنَاعَةِ الْحَدِيثِ مِنْهُ، وَأَنَّ مُسْلِمًا تَلْمِيذُهُ
وَحَرِيصُهُ، وَلَمْ يَزَلْ يَسْتَفِيدُ مِنْهُ وَيَتَّبِعُ آثَارَهُ حَتَّى قَالَ الدَّارِقُطِيُّ: لَوْلَا الْبُخَارِيُّ لَمَا
رَاحَ مُسْلِمٌ وَلَا جَاءَ.

وَمَنْ تَمَّ؛ أَيُّ: وَمَنْ هَذِهِ الْحَيْثِيَّةُ، وَهِيَ أَرْجَحِيَّةُ شَرْطِ الْبُخَارِيِّ عَلَى غَيْرِهِ، قُدِّمَ
«صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ» عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْكُتُبِ الْمُصَنَّفَةِ فِي الْحَدِيثِ، ثُمَّ «صَحِيحُ مُسْلِمٍ»؛
لِمُشَارَكَتِهِ لِلْبُخَارِيِّ فِي اتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ عَلَى تَلْقِي كِتَابِهِ بِالْقَبُولِ أَيْضًا، سِوَى مَا عُلِّلَ.

ثُمَّ يُقَدَّمُ فِي الْأَرْجَحِيَّةِ مِنْ حَيْثُ الْأَصْحِيَّةُ مَا وَافَقَهُ شَرْطُهُمَا؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ
رَوَاتُهُمَا مَعَ بَاقِي شُرُوطِ الصَّحِيحِ، وَرَوَاتُهُمَا قَدْ حَصَلَ الْإِتِّفَاقُ عَلَى الْقَوْلِ بِتَعْدِيلِهِمْ
بِطَرِيقِ اللَّزُومِ، فَهُمْ مُقَدَّمُونَ عَلَى غَيْرِهِمْ فِي رَوَايَاتِهِمْ، وَهَذَا أَصْلٌ لَا يُخْرَجُ عَنْهُ إِلَّا
بِدَلِيلٍ.

فَإِنْ كَانَ الْخَبْرُ عَلَى شَرْطِهِمَا مَعًا؛ كَانَ دُونَ مَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ أَوْ مِثْلَهُ.

وَإِنْ كَانَ عَلَى شَرْطٍ أَحَدِهِمَا؛ فَيَقْدَمُ شَرْطُ الْبُخَارِيِّ وَحَدُّهُ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ وَحَدُّهُ؛ تَبَعًا لِأَصْلِ كُلِّ مِنْهُمَا، فَخَرَجَ لَنَا مِنْ هَذَا سِتَّةُ أَقْسَامٍ تَفَاوَتْ دَرَجَاتُهَا فِي الصَّحَّةِ، وَتَمَّ قِسْمٌ سَابِعٌ، وَهُوَ مَا لَيْسَ عَلَى شَرْطِهَامَا اجْتِمَاعًا وَانْفِرَادًا.

وَهَذَا التَّفَاوْتُ إِنَّمَا هُوَ بِالنَّظَرِ إِلَى الْحَيْثِيَّةِ الْمَذْكُورَةِ، أَمَّا لَوْ رُجِحَ قِسْمٌ عَلَى مَا فَوْقَهُ هُوَ بِأُمُورٍ أُخْرَى تَقْتَضِي التَّرْجِيحَ؛ فَإِنَّهُ يُقَدَّمُ عَلَى مَا فَوْقَهُ؛ إِذْ قَدْ عَرِضَ لِلْمَفُوقِ مَا يَجْعَلُهُ فَائِقًا، كَمَا لَوْ كَانَ الْحَدِيثُ عِنْدَ مُسْلِمٍ مَثَلًا، وَهُوَ مَشْهُورٌ قَاصِرٌ عَنِ دَرَجَةِ التَّوَاتُرِ، لَكِنْ حَقَّتْهُ قَرِينَةٌ صَارَ بِهَا يُفِيدُ الْعِلْمَ؛ فَإِنَّهُ يُقَدَّمُ عَلَى الْحَدِيثِ الَّذِي يُخْرِجُهُ الْبُخَارِيُّ إِذَا كَانَ فَرْدًا مُطْلَقًا.

وَكَمَا لَوْ كَانَ الْحَدِيثُ الَّذِي لَمْ يُخْرِجَاهُ مِنْ تَرْجِمَةٍ وَصِفَتْ بِكُونِهَا أَصَحَّ الْأَسَانِيدِ؛ كَمَا لِكِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ؛ فَإِنَّهُ يُقَدَّمُ عَلَى مَا انْفَرَدَ بِهِ أَحَدُهُمَا مَثَلًا، لَا سِيَّمَا إِذَا كَانَ فِي إِسْنَادِهِ مَنْ فِيهِ مَقَالٌ.

قوله: (في أيَّهما أَرَجِحُ): قيل: الصَّوَابُ: في أنَّ أيَّهما أَرَجِحُ؛ لأنَّ حرفَ الجرِّ لا يدخلُ على الجُمْلَةِ.

قوله: (التَّصْرِيحُ بِنَقِيضِهِ): لا يُقَالُ: هذا مُنَافٍ لِقَوْلِهِ: (وَإِخْتِلَافٍ بَعْضِهِمْ)؛ أَي: لأنَّ اِخْتِلَافَهُمْ فِي الْأَرْجَحِيَّةِ إِنَّمَا هُوَ بِاعْتِبَارِ إِطْلَاقَاتِهِمْ وَمَا يُفَهُمُ مِنْ كَلَامِهِمْ، وَلَمْ يُوجَدْ مِنْهُمْ التَّصْرِيحُ بِالنَّقِيضِ. كَذَا قِيلَ^(١).

وفيه: أنَّ نَقِيضَهُ هُوَ عَدَمُ تَقْدِيمِ «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ»، وَمَا نُقِلَ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ النَّيْسَابُورِيِّ^(٢).

(١) انظر: «شرح نزهة النظر» للكجراتي (ص: ٦٨).

(٢) هو أبو علي الحسين بن علي بن يزيد النيسابوري، الحافظ الكبير، إمام في وقته متفق عليه، تتلمذ =

صريح فيه^(١)، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْمَرَادَ بِالنَّقِيضِ تَقْدِيمُ مُسْلِمٍ.

قوله: (إِلَى حُسْنِ السِّيَاقِ): فَإِنَّهُ بَدَأَ بِالْمُجْمَلِ وَالْمُشْكِلِ وَالْمَنْسُوخِ وَالْمُعْنَنِ وَالْمُبْهَمِ، ثُمَّ أَرْدَفَ الْمُبَيِّنَ وَالنَّاسِخَ وَالْمُصْرِّحَ وَالْمَنْسُوبَ.

قوله: (بَلْ غَالِبُهُمْ مِنْ شُيُوخِهِ): قَالَ السَّخَاوِيُّ: الَّذِينَ انْفَرَدَ بِهِمُ الْبُخَارِيُّ مِمَّنْ تُكَلِّمُ فِيهِمْ أَكْثَرُهُمْ مِنْ شُيُوخِهِ لَقِيَهُمْ وَخَبَّرَهُمْ وَخَبَّرَ حَدِيثَهُمْ، بِخِلَافِ مُسْلِمٍ، فَإِنَّ أَكْثَرَ مَنْ تُكَلِّمُ فِيهِمْ مِنْ رِجَالِهِ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْمَرْءَ أَعْرَفُ بِحَدِيثِ شَيْخِهِ مِنْ حَدِيثِ غَيْرِهِ^(٢).

قوله: (فَلِأَنَّ مَا انْتَقَدَ عَلَى الْبُخَارِيِّ... إلخ): فَإِنَّ الْأَحَادِيثَ الَّتِي انْتَقَدَتْ عَلَيْهِمَا بَلَغَتْ مِثْقَالَ عَشْرَةٍ وَعَشْرَةٍ، وَاخْتَصَّ الْبُخَارِيُّ مِنْهَا بِأَقْلَمِ ثَمَانِينَ، وَالْبَاقِي يَخْتَصُّ بِمُسْلِمٍ.

قوله: (مَعَ اتَّفَاقِ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ الْبُخَارِيَّ كَانَ أَجَلَّ مِنْ مُسْلِمٍ): اعْتَرَضَ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَرْجَحِيَّةُ الْكِتَابِ.

= عليه الحفاظ، وارتحل إلى العراقين والشام ومصر، وكتب عن قريب من ألفي شيخ، ولقب في صباه بالحافظ، قال عنه الحاكم: لم أر مثله قط، توفي سنة تسع وأربعين وثلاث مائة. انظر: «الإرشاد» للخليلي (٣/٨٤٢)، و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٦/٥١).

(١) روى الخطيب البغدادي في «الجامع لأخلاق الراوي» (٢/١٨٥)، وفي «تاريخ بغداد» (١٥/١٢١)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٨/٩٢)، وابن نقطة في «التقييد» (ص: ٤٤٧)، وابن الصلاح في «صيانة صحيح مسلم» (ص: ٦٨)، وكذلك الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٢٥/٤٢١) عن أبي علي النيسابوري قوله: ما تحت أديم السماء أصح من كتاب مسلم بن الحجاج في علم الحديث.

(٢) انظر: «فتح المغيث» للسخاوي (١/٤٥).

وأجاب عنه السخاوي: بأنه الأصل، وهذا القدر كافٍ في المطالب الظنية^(١).
 قوله: (وَخَرِيْجُهُ): الخَرِيْجُ كالعَيْنِ والقَيْسِ، (فَعِيْلٌ) بمعنى (مَفْعُولٌ)؛ أي: البخاريُّ أخرجَه مِنَ الجَهْلِ، وصار معروفًا بالعلم.
 قوله: (لَمَّا رَاحَ وَلَا جَاءَ): أي: لَمَّا رَاحَ لِتَعَلُّمِ العِلْمِ وَلَا جَاءَ؛ لأنَّ البخاريَّ كان سببًا في مَرَاحِهِ وَمَجِيئِهِ، وهذا يدلُّ على كمال البخاريِّ وتفردَه في العِلْمِ، ولكن لا يلزم من كون البخاريِّ سببًا في حصولِ عِلْمِهِ أن يكون أرجحَ.

قوله: (وَمِنْ هَذِهِ الجَهَةِ... إلخ): إشارة إلى المُنْدَرِجِ تحت المتن، فاندفع ما قيل من أنه جعل (ثُمَّ) إشارة إلى أرجحية شرط البخاريِّ، ولم يُذكَر في المتن، فالأنسب في تفسير (ثُمَّ) أن يُقال: أي: من جهة أن الصَّحَّةَ تتفاوت رُبُّهَا بتفاوتِ الصِّفَاتِ، ولك أن تقول أيضًا: بعدما دمَجَ^(٢) المتن في الشَّرْحِ جعلَ المُشَارَ إليه ما ذَكَرَ في الشَّرْحِ؛ لأنه أقربُ.

قوله: (سِوَى مَا عُلِّلَ): الظَّاهِرُ أَنَّهُ قِيدٌ لِلْقَبُولِ بِمُلاحِظَةِ قوله: (أَيْضًا)، فلا يردُّ أن تلك الأحاديث المنتقدة موجودة في البخاريِّ أيضًا، ويُمكن أن يُقال: لأجل قَلَّتِهَا في البخاريِّ ما تعرَّض لها، والمراد من التعليل المعنى اللغويُّ، فيشمل الشَّاذَّ، فلو قال: سِوَى مَا انْتَقَدَ؛ لكان أولى.

قوله (ثُمَّ مُسْلِمٍ): وكذا قوله: (ثُمَّ مَا وَاَفَقَهُ شَرْطُهُمَا): بتقدير الفعل معطوفٌ على مجموع الجملة مع القيد؛ أعني: على مجموع: (وَمِنْ ثَمَّ قُدِّمَ صَحِيحُ البُخَارِيِّ)، لا على (قُدِّمَ)، فلا يردُّ ما قيل: إنَّ قوله: (صَحِيحُ مُسْلِمٍ)

(١) انظر: «فتح المغيث» للسخاوي (ص: ٤٥)، و«شرح نزهة النظر» للقاري (ص: ٢٨٠)، والنقل عنه.

(٢) في (ز) و(ح): «رجح».

عطفٌ على (صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ)، فيلزم تقديمُ مسلمٍ من هذه الجِهَةِ، وليس كذلك^(١).

قوله: (مِنْ حَيْثُ الْأَصْحَابِ): أي: لا مِنْ حَيْثُ تَلَقَّيْهِ بِالْقَبُولِ.

قوله: (مَا وَافَقَهُ شَرْطُهُمَا): هل لإسناد الفعل صراحةً إلى الشَّرْطِ حِكْمَةً، وهَلَا عَكَسَ؟

قوله: (لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ): أي: بِشَرْطِهِمَا، يعني: مدارُ اعتبارِ حديثِ الْبُخَارِيِّ ومُسلمٍ روايتهما، فإذا وُجِدَ حديثٌ بروايةٍ هؤلاء يكون أعلى رُتْبَةً مِنْ غيرِهِ وإن لم يُخَرِّجَاهُ، لكنَّ الذي لم يُخَرِّجَاهُ أَنْزَلَ مَا خَرَّجَاهُ؛ لِمَظِنَّةِ عَدَمِ الْإِعْتِبَارِ بِهِ مِنْ حَيْثُ عَدَمُ تَخْرِيجِهِمَا لَهُ.

قوله: (بِطَرِيقِ اللَّزُومِ): أي: لَزِمَهُمُ الْإِتِّفَاقُ عَلَى الْقَوْلِ^(٢) بتعديليهم وضبطهم وغيرهما مِنْ أوصافِ الصَّحَّةِ لَمَّا تَلَقَّوْا كِتَابَيْهِمَا بِالْقَبُولِ.

قوله: (دُونَ مَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ أَوْ مِثْلَهُ): تَرَدَّدُ الْمَصْنُفِ فِيهِ نَظَرٌ إِلَى مُقَابَلَةِ تَلَقِّي الْعُلَمَاءِ بِقَبُولِ مُسْلِمٍ، وَمَجِيءِ الْخَبَرِ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ، وَجَزْمِ غَيْرِهِ بِأَنَّهُ دُونَهُ، وَلَعَلَّهُمْ رَجَّحُوا تَلَقِّي الْعُلَمَاءِ^(٣).

قوله: (وَتَمَّ): أي: هُنَاكَ، وَهُوَ مَقَامُ التَّقْسِيمِ إِلَى الْأَقْسَامِ^(٤).

قوله: (إِذْ قَدْ يَعْرِضُ لِلْمَفُوقِ): أي: لِلْمَرْجُوحِ، مِنْ: فَاقَ الرَّجُلُ أَصْحَابَهُ يَفُوقُ؛ أي: عَلاَهُمُ بِالشَّرْفِ^(٥).

(١) انظر: «شرح نزهة النظر» للكجراتي (ص: ٧٥).

(٢) في (ز): «القبول».

(٣) انظر: «شرح نزهة النظر» للكجراتي (ص: ٧٦).

(٤) في (ز): «أقسام».

(٥) انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: فوق).

[الحسن لذاته]:

فَإِنْ خَفَّ الضَّبْطُ؛ أَي: قَلَّ، يُقَالُ: (خَفَّ الْقَوْمُ خُفُوفًا)؛ قَلُّوا، وَالْمُرَادُ مَعَ بَقِيَّةِ الشُّرُوطِ الْمُتَقَدِّمَةِ فِي حَدِّ الصَّحِيحِ؛ فَهُوَ الْحَسَنُ لِذَاتِهِ لَا لِشَيْءٍ خَارِجٍ، وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ حُسْنُهُ بِسَبَبِ الإِعْضَادِ؛ نَحْوَ حَدِيثِ الْمَسْتُورِ إِذَا تَعَدَّدَتْ طُرُقُهُ، وَخَرَجَ بِاشْتِرَاطِ بَاقِي الأَوْصَافِ الضَّعِيفُ.

وَهَذَا الْقِسْمُ مِنَ الْحَسَنِ مُشَارِكٌ لِلصَّحِيحِ فِي الإِحْتِجَاجِ بِهِ وَإِنْ كَانَ دُونَهُ، وَمُشَابِهٌ لَهُ فِي انْقِسَامِهِ إِلَى مَرَاتِبَ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ.

قوله: (خَفَّ الْقَوْمُ خُفُوفًا): قال في «القاموس»: الخِفُّ - بالكسر -: الخفيفُ، والجماعةُ القليلةُ^(١). فالخِفَّةُ اسْتُعْمِلَتْ فِي الكَيْفِيَّةِ وَالكَمِّيَّةِ.

قوله: (وَالْمُرَادُ مَعَ بَقِيَّةِ الشُّرُوطِ... إلخ): أي: من اتِّصَالِ السَّنَدِ، وَالْعَدَالَةِ، وَعَدَمِ الشَّدُوذِ وَالْعَلَّةِ، وَمَعَ عَدَمِ كَثْرَةِ الطُّرُقِ أَيْضًا كَمَا سَيَجِيءُ فِي كَلَامِهِ؛ لِيُخْرِجَ الصَّحِيحَ لِغَيْرِهِ. كَذَا قِيلَ^(٢).

لكنه لا احتياج إلى القيد الأخير؛ لأنَّ تَعَدُّدَ الطُّرُقِ لَا يُنَافِي دُخُولَهُ فِي الْحَسَنِ لِذَاتِهِ مِنْ حَيْثُ نَفْسُهُ، مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ التَّعَدُّدِ، وَأَمَّا مَعَ النَّظَرِ إِلَيْهِ؛ فَلَا يَصُدَّقُ عَلَى الْمَجْمُوعِ خِفَّةُ الضَّبْطِ.

قوله: (نَحْوَ حَدِيثِ الْمَسْتُورِ): أي: الرَّاوي الَّذِي لَمْ يَتَحَقَّقْ عَدَالَتُهُ وَلَا جَرُّهُ.

قوله: (إِذَا تَعَدَّدَتْ طُرُقُهُ): فَإِنَّ حَدِيثَ الْمَسْتُورِ مِمَّا يُتَوَقَّفُ فِيهِ، وَتَعَدُّدُ طُرُقِهِ

(١) انظر: «القاموس المحيط» (ص: ٨٠٦).

(٢) انظر: «شرح نزهة النظر» للقاري (ص: ٢٩٣).

قرينةٌ تُرَجِّحُ جَانِبَ قَبُولِهِ، فَهُوَ حَسَنٌ لَا لِدَايَةِ، فَكُلُّ مِنَ الْحَسَنِ لَا لِدَايَةِ وَالصَّحِيحِ لَا لِدَايَةِ إِنَّمَا يَحْصُلُ بِكَثْرَةِ الطُّرُقِ، إِلَّا أَنَّ رَاوِيَ الصَّحِيحِ ظَاهِرُ الْعَدَالَةِ، وَرَاوِيَ الْحَسَنِ مُسْتَوْرُ الْعَدَالَةِ.

قَوْلُهُ: (وَخَرَجَ بِاشْتِرَاطِ بَاقِي الْأَوْصَافِ الضَّعِيفِ): وَهُوَ مَا لَمْ يَجْمَعْ شُرُوطَ الصَّحِيحِ وَالْحَسَنِ، وَلَوْ بَفَقْدِ شَرْطٍ وَاحِدٍ.

[الصَّحِيحُ لغيره، ومعنى قولهم: حديثٌ حسنٌ صحيحٌ]:

وَبِكَثْرَةِ طُرُقِهِ يُصَحِّحُ؛ وَإِنَّمَا يُحَكِّمُ لَهُ بِالصَّحَّةِ عِنْدَ تَعَدُّدِ الطَّرِيقِ؛ لِأَنَّ لِلصُّورَةِ
الْمَجْمُوعَةِ قُوَّةً تَجْبُرُ الْقَدْرَ الَّذِي قُصِّرَ بِهِ ضَبْطُ رَاوِي الْحَسَنِ عَنِ رَاوِي الصَّحِيحِ،
وَمِنْ ثَمَّ تُطْلَقُ الصَّحَّةُ عَلَى الْإِسْنَادِ الَّذِي يَكُونُ حَسَنًا لِذَاتِهِ لَوْ تَفَرَّدَ إِذَا تَعَدَّدَ. وَهَذَا
حَيْثُ يَنْفَرِدُ الْوَصْفُ.

فَإِنْ جُمِعَا؛ أَي: الصَّحِيحُ وَالْحَسَنُ فِي وَصْفٍ وَاحِدٍ؛ كَقَوْلِ التِّرْمِذِيِّ وَغَيْرِهِ:
حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ؛ فَلِلتَّرَدُّدِ الْحَاصِلِ مِنَ الْمُجْتَهِدِ فِي النَّاقِلِ؛ هَلِ اجْتَمَعَتْ فِيهِ
شُرُوطُ الصَّحَّةِ أَوْ قُصِّرَ عَنْهَا؟ وَهَذَا حَيْثُ يَحْصُلُ مِنْهُ التَّفَرُّدُ بِتِلْكَ الرَّوَايَةِ.

وَعُرِفَ بِهَذَا جَوَابٌ مَنِ اسْتَشَكَلَ الْجَمْعَ بَيْنَ الْوَصْفَيْنِ، فَقَالَ: الْحَسَنُ قَاصِرٌ
عَنِ الصَّحِيحِ، فَفِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْوَصْفَيْنِ إِثْبَاتٌ لِذَلِكَ الْقُصُورِ وَنَفْيُهُ.

وَمُحْصَلُ الْجَوَابِ: أَنَّ تَرَدُّدَ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ فِي حَالِ نَاقِلِهِ اقْتَضَى لِلْمُجْتَهِدِ أَنْ
لَا يَصِفَهُ بِأَحَدِ الْوَصْفَيْنِ، فَيُقَالُ فِيهِ: حَسَنٌ؛ بِاعْتِبَارِ وَصْفِهِ عِنْدَ قَوْمٍ، صَحِيحٌ؛ بِاعْتِبَارِ
وَصْفِهِ عِنْدَ قَوْمٍ.

وَعَايَةُ مَا فِيهِ أَنَّهُ حَذَفَ مِنْهُ حَرْفَ التَّرَدُّدِ؛ لِأَنَّ حَقَّهُ أَنْ يُقَالَ: حَسَنٌ أَوْ صَحِيحٌ،
وَهَذَا كَمَا حَذَفَ حَرْفَ الْعَطْفِ مِنَ الَّذِي بَعْدَهُ.

وَعَلَى هَذَا؛ فَمَا قِيلَ فِيهِ: حَسَنٌ صَحِيحٌ، دُونَ مَا قِيلَ فِيهِ: صَحِيحٌ؛ لِأَنَّ الْجَزْمَ
أَقْوَى مِنَ التَّرَدُّدِ، وَهَذَا حَيْثُ التَّفَرُّدُ.

وَالْإِلا إِذَا لَمْ يَحْصُلِ التَّفَرُّدُ؛ فإِطْلَاقُ الْوَصْفَيْنِ مَعًا عَلَى الْحَدِيثِ يَكُونُ بِاعْتِبَارِ
إِسْنَادَيْنِ، أَحَدُهُمَا صَحِيحٌ، وَالْآخَرُ حَسَنٌ.

وَعَلَى هَذَا؛ فَمَا قِيلَ فِيهِ: حَسَنٌ صَحِيحٌ، فَوْقَ مَا قِيلَ فِيهِ: صَحِيحٌ، فَقَطْ؛ إِذَا كَانَ فَرْدًا؛ لِأَنَّ كَثْرَةَ الطَّرِيقِ تُقْوِي.

فَإِنْ قِيلَ: قَدْ صَرَّحَ التِّرْمِذِيُّ بِأَنَّ شَرْطَ الْحَسَنِ أَنْ يُرَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهِ، فَكَيْفَ يَقُولُ فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ: حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّ التِّرْمِذِيَّ لَمْ يُعَرِّفِ الْحَسْنَ مُطْلَقًا، وَإِنَّمَا عَرَّفَ بِنَوْعٍ خَاصٍّ مِنْهُ وَقَعَ فِي كِتَابِهِ، وَهُوَ مَا يَقُولُ فِيهِ: حَسَنٌ، مِنْ غَيْرِ صِفَةٍ أُخْرَى، وَذَلِكَ أَنَّهُ يَقُولُ فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ: حَسَنٌ، وَفِي بَعْضِهَا: صَحِيحٌ، وَفِي بَعْضِهَا: غَرِيبٌ، وَفِي بَعْضِهَا: حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَفِي بَعْضِهَا: صَحِيحٌ غَرِيبٌ، وَفِي بَعْضِهَا: حَسَنٌ غَرِيبٌ، وَفِي بَعْضِهَا: حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ.

وَتَعْرِيفُهُ إِنَّمَا وَقَعَ عَلَى الْأَوَّلِ فَقَطْ، وَعِبَارَتُهُ تُرْشِدُ إِلَى ذَلِكَ، حَيْثُ قَالَ فِي آخِرِ كِتَابِهِ: وَمَا قُلْنَا فِي كِتَابِنَا: حَدِيثٌ حَسَنٌ؛ فَإِنَّمَا أَرَدْنَا بِهِ حُسْنَ إِسْنَادِهِ عِنْدَنَا، [إِذَا] كُلُّ حَدِيثٍ يُرَوَى لَا يَكُونُ رَاوِيَهُ مُتَّهَمًا بِكَذِبٍ، وَيُرَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهِ نَحْوِ ذَلِكَ، وَلَا يَكُونُ شَاذًّا؛ فَهُوَ عِنْدَنَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

فَعَرَّفَ بِهِذَا أَنَّهُ إِنَّمَا عَرَّفَ الَّذِي يَقُولُ فِيهِ: حَسَنٌ، فَقَطْ، وَأَمَّا مَا يَقُولُ فِيهِ: حَسَنٌ صَحِيحٌ، أَوْ: حَسَنٌ غَرِيبٌ، أَوْ: حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ؛ فَلَمْ يُعَرِّجْ عَلَى تَعْرِيفِهِ؛ كَمَا لَمْ يُعَرِّجْ عَلَى تَعْرِيفِ مَا يَقُولُ فِيهِ: صَحِيحٌ، فَقَطْ، أَوْ: غَرِيبٌ، فَقَطْ.

وَكَأَنَّهُ تَرَكَ ذَلِكَ اسْتِعْنَاءً بِشَهْرَتِهِ عِنْدَ أَهْلِ الْفَنِّ، وَاقْتَصَرَ عَلَى تَعْرِيفِ مَا يَقُولُ فِيهِ فِي كِتَابِهِ: حَسَنٌ، فَقَطْ؛ إِذَا لِعُمُوضِهِ، وَإِنَّمَا لِأَنَّهُ اضْطَلَّاحٌ جَدِيدٌ، وَلِذَلِكَ قَيَّدَهُ بِقَوْلِهِ: عِنْدَنَا، وَلَمْ يَنْسِبْهُ إِلَى أَهْلِ الْحَدِيثِ كَمَا فَعَلَ الْخَطَّابِيُّ.

وَبِهَذَا التَّقْرِيرِ يَنْدَفِعُ كَثِيرٌ مِنَ الْإِيرَادَاتِ الَّتِي طَالَ الْبَحْثُ فِيهَا، وَلَمْ يُسْفَرْ وَجْهُ
تَوْجِيهِهَا، فَلِلَّهِ الْحَمْدُ عَلَى مَا أَلْهَمَ وَعَلَّمَ.

قوله: (بُصِّحَ): أي: يُعَدُّ مِنْ جُمْلَةِ الصَّحِيحِ، وَيُحَكَّمُ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ صَحِيحٌ.

قال السَّخَاوِيُّ: وَإِنَّمَا تُعْتَبَرُ الْكَثْرَةُ فِي الطُّرُقِ الْمُنْحَطَّةِ، إِمَّا عِنْدَ التَّسَاوِيِ أَوْ
الرُّجْحَانِ، فَمَجِيئُهُ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ يَكْفِي^(١).

وحاصله: أَنَّ الْحَدِيثَ الْحَسَنَ لِدَاثِهِ إِذَا رُوِيَ مِنْ طَرُقٍ حَيْثُ كَانَتْ رُؤَاؤُهُ مُنْحَطَّةً
عَنْ رُتْبَةِ^(٢) رُؤَاةِ الْأَوَّلِ، أَوْ مِنْ طَرِيقٍ وَاحِدٍ مُسَاوٍ لِلأَوَّلِ أَوْ أَرْجَحَ، يَرْتَفِعُ عَنْ دَرَجَةِ
الْحَسَنِ إِلَى دَرَجَةِ الصَّحِيحِ، وَيَصِيرُ ثَانِي قِسْمِي الصَّحِيحِ الْمُسَمَّى بِالصَّحِيحِ لغيره.
قوله: (وَإِنَّمَا يُحَكَّمُ لَهُ بِالصَّحَّةِ عِنْدَ تَعَدُّدِ الطُّرُقِ): يَعْنِي: أَوْ طَرِيقٍ وَاحِدٍ مُسَاوٍ
لَهُ، أَوْ أَرْجَحَ.

قوله: (وَمِنْ ثَمَّ تُطْلَقُ الصَّحَّةُ عَلَى الْإِسْنَادِ): إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الصَّحَّةَ كَمَا تُطْلَقُ
عَلَى الْمَتْنِ؛ تُطْلَقُ أَيْضًا عَلَى الْإِسْنَادِ.

قوله: (وَهَذَا حَيْثُ يَنْفَرِدُ الْوَصْفُ): أَي: التَّقْدِيرُ الْمَذْكُورُ - وَهُوَ إِطْلَاقُ الصَّحَّةِ
عَلَى الْحَسَنِ لِدَاثِهِ - إِنَّمَا هُوَ حَيْثُ يُذَكَّرُ وَصْفٌ وَاحِدٌ؛ كَمَا إِذَا قِيلَ: هَذَا حَدِيثٌ
صَحِيحٌ.

قوله: (فَلِلتَّرَدُّدِ الْحَاصِلِ مِنَ الْمُجْتَهِدِ): قِيلَ فِيهِ: إِنَّهُ يُنَافِي مَا يَأْتِي فِي مُحْصَلِ
الْجَوَابِ حَيْثُ جَعَلَ فَاعِلَ التَّرَدُّدِ الْأَثْمَةَ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: الْمَرَادُ: التَّرَدُّدُ الْحَاصِلُ
لِلْمُجْتَهِدِ مِنْ أَثْمَةِ الْحَدِيثِ.

(١) انظر: «فتح المغيب» للسَّخَاوِيُّ (١/٧٩).

(٢) فِي (ح) وَ(ق): «مرتبة».

وفيه: أَنَّهُ حِينْتِذِ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْمَجْتَهِدُ مُقَلِّدًا؛ كَذَا قِيلَ .

وفيه نَظَرٌ، بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّ المُرَادَ بِالْمَجْتَهِدِ أَعْمٌ، فَيَدْخُلُ فِيهِ الأئِمَّةُ^(١) .

قَوْلُهُ: (يَحْصُلُ مِنْهُ): أَي: مِنَ النَّاقلِ أَوْ مِنَ الْمَجْتَهِدِ بَأَنْ لَيْسَ لِلْحَدِيثِ عِنْدَهُ إِلاَّ إِسْنَادٌ وَاحِدٌ.

قَوْلُهُ: (وَنَفِيهِ): أَي: وَنَفِي لَه، أَوْ (٢) إِثْبَاتٌ لِنَفِيهِ.

قَوْلُهُ: (كَمَا حَذَفَ حَرْفَ العَطْفِ مِنَ الَّذِي يُعَدُّ): بِضَمِّ التَّحْتِيَّةِ، وَفَتْحِ العَيْنِ، وَتَشْدِيدِ الدَّالِ، مُضَارَعٌ مَجْهُولٌ.

قال شارح: أَي: كَمَا حُذِفَ مِنَ الخَبَرِ المُتَعَدِّدِ؛ نَحْو: (زَيْدٌ عَالِمٌ جَاهِلٌ).

والأَظْهَرُ كَمَا قال مُحَشِّسٌ: مِثْلُ قَوْلِهِمْ: (دَارٌ، غلامٌ، جاريةٌ، ثوبٌ).

وفيه أَنَّهُمْ قالوا: لَيْسَ فِي التَّعْدَادِ تَرْكِيْبٌ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ فِيهِ تَرْكِيْبًا وَعَامِلًا.

وفي نسخة: (مِنَ الَّذِي بَعْدَهُ): أَي: مِنَ المَعْطُوفِ الوَاقِعِ بَعْدَ حَرْفِ العَطْفِ.

وقيل: المعنى: كَمَا يُحْذَفُ حَرْفُ العَطْفِ مِنَ القِسْمِ الثَّانِي الَّذِي يَجِيءُ بَعْدَهُ،

وهو ما يُذَكَّرُ فِيهِ الوَصْفَانِ بِاعتبارِ الإِسْنَادِينِ^(٣).

قَوْلُهُ: (وَهَذَا حَيْثُ التَّفَرُّدُ): الظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا مِمَّا لَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ الكَلَامَ

مَبْنِيًّا^(٤) عَلَى التَّفَرُّدِ، لَكِنَّهُ أَعَادَهُ لِيُرْتَبِطَ بِقَوْلِ المَتْنِ، وَإِلاَّ عَلَى أَنَّهُ لَا اسْتِغْنَاءَ عَنْهُ؛ لِأَنَّ

(١) انظر: «شرح نزهة النظر» للقاري (ص: ٢٩٩).

(٢) في (ز): «و».

(٣) انظر: «شرح نزهة النظر» للقاري (ص: ٣٠٣)، ويقصد بالمحشي الكجرتي في «شرح نزهة النظر»

(ص: ٨٤).

(٤) في (ق): «يبني».

التَّقْدِيرَ: وهذا المذكورُ حيث التَّفَرُّدُ، ومن جُملة قولِ الشَّارِحِ: (فَمَا قِيلَ فِيهِ: حَسَنٌ صَحِيحٌ، دُونَ مَا قِيلَ فِيهِ: صَحِيحٌ).

قوله: أي: (إِذَا لَمْ يَحْصُلِ التَّفَرُّدُ): الأُولَى أَنْ يُقَدَّرَ هَكَذَا: أَوْ إِنْ لَا يَحْصُلُ. قوله: (وَإِنَّمَا عَرَفَهُ بِنَوْعٍ خَاصٍّ مِنْهُ): الأَظْهَرُ أَنْ يُقَالَ: وَإِنَّمَا عَرَفَ نَوْعًا خَاصًّا مِنْهُ، كَذَا قِيلَ (١).

وَيُرَدُّ: بِأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْعِبَارَتَيْنِ؛ لِأَنَّ النَّوْعَ يُطْلَقُ عَلَى التَّعْرِيفِ كَمَا يُطْلَقُ عَلَى الْمُعَرَّفِ.

قوله: (وَذَلِكَ بِأَنَّهُ يَقُولُ فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ: حَسَنٌ، وَفِي بَعْضِهَا... إلخ): يعني: أَنَّ التَّرْمِذِيَّ أوردَ فِي كِتَابِهِ سَبْعَةَ أَصْنَافٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ، وَعَبَّرَ عَنْ كُلِّ صِنْفٍ بِعِبَارَةٍ خَاصَّةٍ، وَعَرَّفَ مِنْ تِلْكَ الْأَصْنَافِ الْحَسَنَ، وَشَرَطَ فِيهِ أَنْ يُرَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهِ وَاحِدٍ؛ أَي: مِنْ غَيْرِ طَرِيقٍ وَاحِدٍ.

قوله: (فَإِنَّمَا أَرَدْنَا بِهِ حُسْنَ إِسْنَادِهِ عِنْدَنَا): ضَبِطَ بِفَتْحِ الْحَاءِ وَالسَّيْنِ عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ، وَبِضْمِ السَّيْنِ وَفَتْحِ النُّونِ عَلَى أَنَّهُ فِعْلٌ مَاضٍ، وَعَلَيْهِمَا قَوْلُهُ: (إِسْنَادُهُ) مَرْفُوعٌ بِالْفَاعِلِيَّةِ، وَبِضْمِ الْحَاءِ وَسُكُونِ السَّيْنِ عَلَى أَنَّهُ مُصَدَّرٌ مُضَافٌ إِلَى الْفَاعِلِ.

قوله: (نَحْوِ ذَلِكَ): بِالْجَرِّ؛ صِفَةٌ لِـ(غَيْرِ)، وَبِالنَّصْبِ حَالٌ مِنْهُ، وَمَعْنَاهُ: أَنَّهُ لَا يَكُونُ رَاوِي الطَّرِيقِ الثَّانِي أَيْضًا مُتَّهَمًا بِكَذِبٍ.

قوله: (فَلَمْ يُعْرَجْ): بِتَشْدِيدِ الرَّاءِ الْمَكْسُورَةِ؛ مِنْ التَّعْرِيجِ عَلَى الشَّيْءِ، وَهُوَ الْإِقَامَةُ عَلَيْهِ.

[زيادة الثقة:]

وَزِيَادَةُ رَاوِيهِمَا - أَي: الصَّحِيحِ وَالْحَسَنِ - مَقْبُولَةٌ؛ مَا لَمْ تَقَعْ مُنَافِيَةً لِرِوَايَةِ مَنْ هُوَ أَوْثَقُ مِمَّنْ لَمْ يَذْكُرْ تِلْكَ الزِّيَادَةَ؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ: إِمَّا أَنْ تَكُونَ لَا تَنَافِيَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ رِوَايَةِ مَنْ لَمْ يَذْكُرْهَا؛ فَهَذِهِ تُقْبَلُ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهَا فِي حُكْمِ الْحَدِيثِ الْمُسْتَقِلِّ الَّذِي يَنْفَرِدُ بِهِ الثَّقَّةُ وَلَا يَرُوبِهِ عَنْ شَيْخِهِ غَيْرُهُ.

وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ مُنَافِيَةً بِحَيْثُ يَلْزَمُ مِنْ قَبُولِهَا رَدُّ الرِّوَايَةِ الأُخْرَى، فَهَذِهِ هِيَ الَّتِي يَقَعُ التَّرْجِيحُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مُعَارِضِهَا، فَيُقْبَلُ الرَّاجِحُ، وَيُرَدُّ الْمَرْجُوحُ.

وَاشْتَهَرَ عَنْ جَمْعِ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْقَوْلَ بِقَبُولِ الزِّيَادَةِ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ، وَلَا يَتَأْتَى ذَلِكَ عَلَى طَرِيقِ الْمُحَدِّثِينَ الَّذِينَ يَشْتَرِطُونَ فِي الصَّحِيحِ أَنْ لَا يَكُونَ شَادًّا، ثُمَّ يُفَسِّرُونَ الشُّدُوزَ بِمُخَالَفَةِ الثَّقَّةِ مَنْ هُوَ أَوْثَقُ مِنْهُ.

وَالْعَجَبُ مِمَّنْ أَغْفَلَ ذَلِكَ مِنْهُمْ مَعَ اعْتِرَافِهِ بِاشْتِرَاطِ انْتِفَاءِ الشُّدُوزِ فِي حَدِّ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ، وَكَذَا الْحَسَنِ.

وَالْمَنْقُولُ عَنْ أَتَمَّةِ الْحَدِيثِ الْمُتَقَدِّمِينَ؛ كَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ، وَيَحْيَى الْقَطَّانِ، وَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَيَحْيَى بْنِ مَعِينٍ، وَعَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ، وَالْبُخَارِيِّ، وَأَبِي زُرْعَةَ، وَأَبِي حَاتِمٍ، وَالنَّسَائِيَّ، وَالِدَّارِقُطَنِيَّ، وَغَيْرِهِمْ، اِعْتِبَارُ التَّرْجِيحِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالزِّيَادَةِ وَغَيْرِهَا، وَلَا يُعْرَفُ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ إِطْلَاقَ قَبُولِ الزِّيَادَةِ.

وَأَعْجَبُ مِنْ ذَلِكَ إِطْلَاقُ كَثِيرٍ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ الْقَوْلَ بِقَبُولِ زِيَادَةِ الثَّقَّةِ، مَعَ أَنْ نَصَّ الشَّافِعِيُّ يَدُلُّ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ قَالَ فِي أَثْنَاءِ كَلَامِهِ عَلَى مَا يُعْتَبَرُ بِهِ حَالُ الرَّاوي فِي الصَّبْطِ مَا نَصَّهُ: وَيَكُونُ إِذَا شَرِكَ أَحَدًا مِنَ الْحَفَاطِ لَمْ يُخَالِفْهُ، فَإِنْ خَالَفَهُ فَوُجِدَ حَدِيثُهُ أَنْفَصَ؛ كَانَ فِي ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى صِحَّةِ مَخْرَجِ حَدِيثِهِ، وَمَتَى خَالَفَ مَا وَصَفْتُ؛ أَضَرَ ذَلِكَ بِحَدِيثِهِ. اِنْتَهَى كَلَامُهُ.

وَمُقْتَضَاهُ أَنَّهُ إِذَا خَالَفَ فَوُجِدَ حَدِيثُهُ أَزِيدَ؛ أَضَرَ ذَلِكَ بِحَدِيثِهِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ زِيَادَةَ الْعَدْلِ عِنْدَهُ لَا يَلْزِمُ قَبُولَهَا مُطْلَقًا، وَإِنَّمَا تُقْبَلُ مِنَ الْحَافِظِ؛ فَإِنَّهُ اعْتَبَرَ أَنْ يَكُونَ حَدِيثُ هَذَا الْمُخَالَفِ أَنْفَصَ مِنْ حَدِيثِ مَنْ خَالَفَهُ مِنَ الْحَافِظِ، وَجَعَلَ نُقْصَانَ هَذَا الرَّاويِ مِنَ الْحَدِيثِ دَلِيلًا عَلَى صِحَّتِهِ؛ لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى تَحْرِيهِ، وَجَعَلَ مَا عَدَا ذَلِكَ مُضِرًّا بِحَدِيثِهِ، فَدَخَلَتْ فِيهِ الزِّيَادَةُ، فَلَوْ كَانَتْ عِنْدَهُ مَقْبُولَةً مُطْلَقًا؛ لَمْ تَكُنْ مُضِرَّةً بِحَدِيثِ صَاحِبِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: (مَا لَمْ تَقَعْ مُنَافِيَةً... إلخ): أورد عليه: بأن هذا مما لا حاجة إليه؛ لأن الكلام في زيادة راوي الصحيح والحسن، والذي فيه زيادة منافية لرواية من هو أوثق منه ليس بصحيح ولا حسن، فهو خارج عن حكم المقبول من غير تقييد، وأيضا يفهم أنه إذا وقعت منافية لرواية من هو مساو له يقبل، مع أنه ليس كذلك، بل يتوقف فيها. انتهى^(١).

والجواب عن الأول في غاية الوضوح؛ لأن الكلام في الزيادة مطلقا، وهي تنقسم إلى قسمين: إما مقبول، وإما شاذ، فلا بد من التقييد حتى يخرج الثاني، وكون راويه راوي الصحيح لا يستلزم صحته^(٢)، هذا هو منشأ الاعتراض، على أن قوله: «والذي فيه زيادة منافية» إلى قوله: «ليس بصحيح ولا حسن» ليس في محله؛ لأن المتصنف بعدم الصحة هو الزيادة فقط، لا الذي فيه الزيادة، وإن كان المقرّر أن المركّب^(٣) من الأعلى والأدنى أدنى. تأمل.

(١) انظر: «شرح نزهة النظر» للقاري (ص: ٣١٥).

(٢) في (ق): «صحة».

(٣) في (ق): «أدنى المركب».

وَأَمَّا الثَّانِي؛ فَأُجِيبَ عَنْهُ: بِأَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْقَبُولِ عَدَمَ الرَّدِّ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ التَّوَقُّفَ لَا يَقْتَضِي الرَّدَّ، بَلْ يَقْتَضِي عَدَمَ الْعَمَلِ فَقَطْ^(١).

وَلَكَ أَنْ تَقُولَ: قَوْلُهُ: (مَنْ هُوَ أَوْثَقُ) مَذْكُورٌ لِبَيَانِ الْمَرْجَحِ فَقَطْ، وَلَيْسَ مِنْ جُمْلَةِ الْقَيْدِ؛ لِعَدَمِ الْقَبُولِ، وَالْحَامِلُ عَلَى ذِكْرِهِ أَنَّهُ بَصَدَدِ بَيَانِ الشُّذُوزِ.

قَوْلُهُ: (فَهَذِهِ تُقْبَلُ مُطْلَقًا): أَي: سِوَاءَ كَانَتْ فِي اللَّفْظِ أَمْ فِي الْمَعْنَى، تَعَلَّقَ بِهَا حُكْمٌ شَرْعِيٌّ أَمْ لَا، غَيَّرَتِ الْحُكْمَ الثَّابِتَ أَمْ لَا، أَوْ جَبَّتْ نَقْصًا مِنْ حُكْمٍ ثَبَتَ بِخَيْرٍ آخَرَ أَمْ لَا، عَلِمَ اتِّحَادُ الْمَجْلِسِ أَمْ لَا، كَثُرَ السَّاكِتُونَ أَمْ لَا. كَذَا ذَكَرَهُ السَّخَاوِيُّ^(٢).

وَزَادَ الْعِرَاقِيُّ: سِوَاءَ كَانَ ذَلِكَ مِنْ شَخْصٍ وَاحِدٍ بِأَنْ رَوَاهُ نَاقِصًا، وَمَرَّةً بَتَلْكَ الزِّيَادَةَ، أَوْ كَانَتْ الزِّيَادَةُ مِنْ غَيْرِ مَنْ رَوَاهُ نَاقِصًا^(٣).

قَوْلُهُ: (فَيُقْبَلُ الرَّاجِحُ، وَيُرَدُّ الْمَرْجُوحُ): سِوَاءَ كَانَ الْمَرْجَحُ فِي جَانِبِ رَاوِيِ الزِّيَادَةَ أَوْ غَيْرِهِ، وَوَجْهُ قَبُولِ الرَّاجِحِ كَوْنُ رَاوِيهِ أَوْثَقَ، أَوْ شَيْءٌ آخَرُ فِيمَا إِذَا كَانَتْ مُنَافِيَةً لِرَاوِيَةِ مَنْ هُوَ مُسَاوٍ لَهُ.

قَوْلُهُ: (عَنْ جَمْعٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ): أَي: جَمْهُورِ الْفُقَهَاءِ وَأَصْحَابِ الْحَدِيثِ؛ كَمَا حَكَاهُ الْخَطِيبُ عَنْهُمْ^(٤).

قَوْلُهُ: (عَلَى طَرِيقِ الْمُحَدِّثِينَ الَّذِينَ يَشْتَرِطُونَ فِي الصَّحِيحِ): وَكَذَا فِي الْحَسَنِ، لَكِنَّهُ اخْتَصَرَ عَلَى الْأَوَّلِ؛ اِكْتِفَاءً بِمَا يُثَبِّتُ الْمُدَّعَى.

(١) انظر: «شرح نزاهة النظر» للفقاري (ص: ٣١٥).

(٢) انظر: «فتح المغيث» للسخاوي (ص: ٢٦١).

(٣) ذكره العراقي في «التقييد والإيضاح» (١/ ١١١) نقلاً عن الخطيب البغدادي.

(٤) انظر: «الكفاية في علم الرواية» للخطيب البغدادي (ص: ٤٢٤)، و«مقدمة ابن الصلاح» (١/ ٨٥).

قوله: (مِمَّنْ أَعْفَلَ ذَلِكَ): أي: تَرَكَ ذَلِكَ؛ قيل: أي: قَبُولَ الزِّيَادَةِ مُطْلَقًا. كذا ذكره شارح^(١).

وردَّ عليه آخرُ، وقال: قولُ الشَّارِحِ: (مَعَ اعْتِرَافِهِ... إلخ): أبٍ عنه، وجعل ذلك إشارةً إلى الشَّرْطِ الذي ذكره المُحَدِّثُونَ. أقول: الصَّوَابُ هو الأوَّلُ. انتهى^(٢).

أقول: صوابه ليس بصوابٍ؛ بقرينة ما يفهمه الطَّبْعُ المُسْتَقِيمُ من قول الشَّارِحِ: (مَعَ اعْتِرَافِهِ... إلخ)، فالصَّوَابُ أن يكون إشارةً إلى عدم تَأْتِيهِ على طريق المُحَدِّثِينَ.

قوله: (وَعَلِيَّ بْنِ الْمَدِينِيِّ): بكسر الدَّالِ، بعدها ياءٌ ساكنةٌ؛ نسبةً إلى المدينة المُطَهَّرَةِ، على مُشَرَّفِهَا أَفْضَلِ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ^(٣).

قوله: (اعْتِبَارُ التَّرْجِيحِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ... إلخ): أُورِدَ عليه: أنَّ اعتبارَ التَّرْجِيحِ لا يُنَافِي قَبُولَهَا في ذاتِها؛ لأنَّ التَّرْجِيحَ يَقَعُ في الصَّحِيحِ والحَسَنِ أيضًا مع أنَّهما مقبولان في ذاتهما.

والحَاصِلُ: أنَّ مَنْ أَطْلَقَ القَبُولَ؛ أَرَادَ قَبُولَهَا في نَفْسِهَا من غير مُلاحِظَةِ المَعَارِضَةِ، وكذلك لا عَجَبَ فِيمَا يَأْتِي من إِطْلَاقِ بعضِ الشَّافِعِيَّةِ مع تَنْصِيصِ الشَّافِعِيِّ.

وَيُرَدُّ: بأنَّه ليس هذا هو الظَّاهِرُ من كلامهم، بل الظَّاهِرُ من قولهم أنَّ الزِّيَادَةَ مع مُلاحِظَةِ المَعَارِضَةِ مقبولةٌ مُطْلَقًا، ويَدُلُّ على هذا قولُ الشَّارِحِ^(٤): (وَلَا يُعْرَفُ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ إِطْلَاقَ قَبُولِ الزِّيَادَةِ).

(١) انظر: «شرح نزهة النظر» للقاري (ص: ٣٢٢).

(٢) لم أقف على قائله.

(٣) انظر: «الأنساب» للسمعاني (١٢/١٥٢ - ١٥٣).

(٤) أي: ابن حجر.

قوله: (في الضَّبْطِ): مُتَعَلِّقٌ بِ(يُعْتَبَرُ).

قوله: (وَيَكُونُ إِذَا شَرِكَ) - بكسر الرَّاءِ - إلى آخرِ قوله، بدلٌ من قوله: (مَا نَصَّهُ).

قوله: (لَمْ يُخَالِفْهُ): أي: حَقُّهُ أَنْ لَا يُخَالِفَهُ الرَّاوِي لَا بِالزِّيَادَةِ وَلَا بِالنَّقْصَانِ.

قوله: (مَخْرَجٌ حَدِيثِهِ): بفتح الميم والرَّاءِ، مصدرٌ ميميٌّ.

قوله: (وَمَتَى خَالَفَ مَا وَصَفْتُ... إلخ): أي: ما ذكرته^(١).

اعتَرَضَ عليه: بَأَنَّهُ يُوهِمُ أَنَّ الزِّيَادَةَ عَلَى الْحَافِظِ مُطْلَقًا غَيْرُ مَقْبُولَةٍ، مَعَ أَنَّ الْمُضِرَّ إِنَّمَا هُوَ الزَّائِدُ الْمُنَافِي لِلْأَوْثَقِ^(٢).

وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ: بَأَنَّ هَذَا مِنَ الْإِمَامِ عَلَى حَسَبِ الْوُجْدَانِ؛ أَي: لَا يُعْلَمُ وَجُودُ زِيَادَةٍ مَقْبُولَةٍ مِنَ الرَّاوِي عَلَى الْحَافِظِ.

قوله: (فَدَخَلْتُ فِيهِ الزِّيَادَةَ): وَإِنَّمَا قَالَ: (فَدَخَلْتُ)؛ لِأَنَّ النَّقْصَانَ أَيْضًا قَدْ يَكُونُ مُضِرًّا.

قوله: (مَقْبُولَةٌ مُطْلَقًا): أَي: سِوَاءُ كَانَتْ مِنَ الرَّاوِي، أَوْ مِنَ الْحَافِظِ.

(١) في (ق): «ذكرتم».

(٢) انظر: «شرح نزهة النظر» للقاري (ص: ٣٢٦).

[المحفوظُ والشَّاذُّ]:

فَإِنْ خُولِفَ - أَي: رَاوِيهِمَا - بِأَرْجَحَ مِنْهُ لِمَزِيدٍ ضَبْطٍ، أَوْ كَثْرَةِ عَدَدٍ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ وُجُوهِ التَّرْجِيحَاتِ؛ فَالرَّاجِحُ يُقَالُ لَهُ: الْمَحْفُوظُ، وَمُقَابِلُهُ - وَهُوَ الْمَرْجُوحُ - يُقَالُ لَهُ: الشَّاذُّ.

مِثَالُ ذَلِكَ: مَا رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَوْسَجَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَجُلًا تُوْفِّيَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَمْ يَدَعْ وَارِثًا إِلَّا مَوْلَى هُوَ أَعْتَقَهُ... الْحَدِيثُ. وَتَابَعَ ابْنَ عُيَيْنَةَ عَلَى وَصْلِهِ ابْنُ جُرَيْجٍ وَغَيْرُهُ.

وَخَالَفَهُمْ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، فَرَوَاهُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَوْسَجَةَ، وَلَمْ يَذْكُرْ ابْنَ عَبَّاسٍ.

قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: الْمَحْفُوظُ حَدِيثُ ابْنِ عُيَيْنَةَ. انْتَهَى.

فَحَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ مِنْ أَهْلِ الْعَدَالَةِ وَالضَّبْطِ، وَمَعَ ذَلِكَ رَجَّحَ أَبُو حَاتِمٍ رِوَايَةَ مَنْ هُمْ أَكْثَرُ عَدَدًا مِنْهُ. وَعُرِفَ مِنْ هَذَا التَّفْرِيرِ أَنَّ الشَّاذَّ: مَا رَوَاهُ الْمَقْبُولُ مُخَالَفًا لِمَنْ هُوَ أَوْلَى مِنْهُ.

وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ فِي تَعْرِيفِ الشَّاذِّ بِحَسَبِ الْإِصْطِلَاحِ.

قَوْلُهُ: (فَإِنْ خُولِفَ): أَي: فَإِنْ خُولِفَ الرَّاوي بِالزِّيَادَةِ أَوْ التَّقْصَانِ فِي السَّنَدِ، أَوْ الْمَتْنِ.

قَوْلُهُ: (بِأَرْجَحَ مِنْهُ): أَي: بِسَبَبِ رِوَايَةِ مَنْ هُوَ أَرْجَحُ عَنْهُ؛ أَي: مِنَ الرَّاويِ الْمُخَالَفِ الْمَرْجُوحِ، فَخَرَجَ الْمُسَاوِي لِمَا فِيهِ مِنَ التَّوَقُّفِ.

قوله: (أَوْ كَثْرَةَ عَدَدٍ): وإن كان كلُّ منهم دُونَهُ فِي الْحِفْظِ وَالِاتِّقَانِ؛ لِأَنَّ الْعَدَدَ الْكَثِيرَ أَقْوَى بِالْحِفْظِ مِنَ الْوَاحِدِ، وَتَطَرَّقَ الْخَطَأُ لِلوَاحِدِ أَكْثَرَ مِنْهُ لِلْجَمَاعَةِ.

قوله: (مِنْ وَجْهِ التَّرْجِيحَاتِ): كَفَقَهُ الرَّاوي، وَعُلُوُّ سَنَدِهِ، وَكَوْنَهُ فِي كِتَابٍ تَلَقَّاهُ الْأُئِمَّةُ^(١) بِالْقَبُولِ.

قوله: (فَالرَّاجِحُ): أَي: مِنَ الْحَدِيثَيْنِ^(٢) الْمُتَخَالِفَيْنِ.

قوله: (يُقَالُ لَهُ: الْمَحْفُوظُ): لِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّهُ مَحْفُوظٌ مِنَ الْخَطَأِ.

قوله: (يُقَالُ لَهُ: الشَّاذُّ): لِأَنَّهُ بَعِيدٌ عَنْ أَسْبَابِ التَّرْجِيحِ.

قوله: (مِثَالُ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ... إلخ): قَالَ الشَّيْخُ قَاسِمٌ: الْأَوَّلَى فِي الْمِثَالِ أَنْ يَأْتِيَ بِمَتْنٍ خَالَفَ فِيهِ الثَّقَّةُ غَيْرَهُ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَنْوَاعَ مِنَ الشُّذُوذِ وَنَحْوِهِ إِنَّمَا هِيَ وَاقِعَةٌ بِالذَّاتِ عَلَى الْمَتْنِ لِمَا فِيهِ أَوْ فِي طَرِيقِهِ مَا يَقْتَضِيهَا. انْتَهَى^(٣).

وَيُمْكِنُ دَفْعُهُ بِأَنَّهُ إِذَا كَانَتِ الْمُخَالَفَةُ فِي السَّنَدِ حُكْمُهُ هَذَا، فَكَيْفَ إِذَا كَانَ فِي

المتن^{(٤)؟!}

قوله: (إِلَّا مَوْلَى هُوَ أَعْتَقَهُ): أَي: الرَّجُلُ أَعْتَقَ ذَلِكَ الْمَوْلَى؛ أَي: الْمُعْتَقَ، اسْمٌ مَفْعُولٌ، تَمَامُ الْحَدِيثِ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هَلْ لَهُ أَحَدٌ؟»، قَالَوا: لَا، إِلَّا غُلَامٌ كَانَ أَعْتَقَهُ، فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ مِيرَاثَهُ لَهُ^(٥).

(١) فِي (ز): «الْأُمَّة».

(٢) فِي النِّسْخِ: «الْمَحْدِثِينَ»، وَالتَّصْوِيبِ مِنْ «شَرْحِ نَزْهَةِ النَّظَرِ» لِلْقَارِي (ص: ٣٣١).

(٣) انظُر: «الْقَوْلُ الْمُبْتَكِرُ» لِابْنِ قَطْلُوبْغَا (ص: ٦٧).

(٤) انظُر: «شَرْحِ نَزْهَةِ النَّظَرِ» لِلْقَارِي (ص: ٣٣٤).

(٥) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (١٩٣٠)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢١٠٦) وَحَسَّنَهُ، وَأَبُو دَاوُدَ (٢٩٠٥)، وَابْنُ مَاجَةَ (٢٧٤١).

قوله: (لَمْ يَذْكُرِ ابْنَ عَبَّاسٍ): بل وقف على عَوْسَجَةَ، ففي طريق ابنِ عُمَيْنَةَ زِيَادَةُ
عَدِدِ الرَّوَاةِ، يعني: ابنَ عَبَّاسٍ، وهذا مِنْ وُجُوهِ التَّرْجِيحِ.

فَإِنْ قَلَّتْ: قِلَّةُ الْوَسَائِطِ أَوْلَى وَأَرْجَحُ، فَكَيْفَ رَجَّحَ أَبُو حَاتِمٍ رَوَايَةَ مَنْ هُوَ أَكْثَرُ
عَدَدًا^(١)؟

قَلَّتْ: نَعَمْ، إِذَا ثَبَّتَ وَتَيَقَّنَ^(٢) الطَّرِيقَانِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَهَذَا هُنَا لَمْ يَثْبُتْ، فَجَرَّحَ
مَنْ هُمْ أَكْثَرُ عَدَدًا؛ لِمَطْنَةِ الْإِرْسَالِ. انْتَهَى.

قوله: (رَجَّحَ أَبُو حَاتِمٍ... إلخ): حيث ذكر ابن عباس في الأول لا في الثاني،
أو حيث تابع ابن عُمَيْنَةَ ابْنَ جُرَيْجٍ وَغَيْرِهِ، فعلى هذا يكون الكثرة باعتبار التابع
والمتبوع. انتهى.

قوله: (وَعُرِفَ مِنْ هَذَا التَّقْرِيرِ): أي: مِنْ تَقْرِيرِ قَوْلِهِ: (فَإِنْ حَوْلَفَ) بِالنَّظَرِ إِلَى
قَوْلِهِ: (وَزِيَادَةُ رَاوِيهِمَا)، فَإِنَّ الْقَائِمَ مَقَامَ فَاعِلِهِ عَائِدٌ إِلَى رَاوِي الْحَسَنِ وَالصَّحِيحِ،
وَهُوَ مَقْبُولٌ، أَعْمٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ ثِقَةً أَوْ صَدُوقًا، كَمَا يُصْرِّحُ بِهِ قَوْلُهُ بَعْدُ: (وَافْتِرَاقًا فِي
أَنَّ الشَّاذَّ رَاوِيهِ ثِقَةً أَوْ صَدُوقًا).

قوله: (وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ فِي تَعْرِيفِ الشَّاذِّ... إلخ): يعني: خِلَافًا لِمَنْ
اعْتَبَرَ كَوْنَ الرَّاوِي ثِقَةً مُخَالِفًا لِمَنْ هُوَ أَوْثَقُ مِنْهُ كَمَا تَقَدَّمَ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ قَرِيبًا

(١) انظر: «علل الحديث» لابن أبي حاتم (٤/٥٦٣)، وفيه: أنه سأل أباه: أن ابن عيينة، ومحمد
ابن مسلم الطائفي يقولان: عن عوسجة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، فسأله: اللذان
يقولان: ابن عباس، محفوظ؟ فقال: نعم، قصر حماد بن زيد، فسأله: يصح هذا الحديث؟
قال: عوسجة ليس بالمشهور.

(٢) في (ز): «وتعين».

في الشَّرْحِ، وَخِلَافًا لِمَنْ قَالَ: هُوَ مُخَالَفَةُ الرَّاوي مُطْلَقًا سِوَاءَ كَانَتْ ثِقَةً أَوْ ضَعِيفًا كَمَا تَقَدَّمَ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ فِي تَعْرِيفِ الصَّحِيحِ، فَعُلِمَ مِنْ مَجْمُوعِ كَلَامِهِ أَنَّ الشَّاذَّ لَهُ ثَلَاثَةُ مَعَانٍ^(١).

(١) الأول: قول الجمهور: أنه ما رواه الثقة مخالفاً لرواية الناس، لا أن يروي الثقة ما لا يروي غيره.
والثاني: قول أبي يعلى الخليلي - وعزاه إلى حفاظ الحديث -: أن الشاذ ما ليس له إلا إسناد واحد يشذ به ثقة أو غيره، فما كان عن غير ثقة فمتروك، وما كان عن ثقة تُوقَّف فيه، ولا يحتج به.
والثالث: قول الحاكم: وهو ما انفرد به ثقة، وليس له أصلٌ بمتابع.
انظر: «فتح المغيث» للسخاوي (١/ ٢٤٤-٢٤٦)، و«تدريب الراوي» للسيوطي (١/ ٢٦٨-٢٦٩).

[المعروف والمنكرُ]:

وَإِنْ وَقَعَتِ الْمُخَالَفَةُ مَعَ الضَّعْفِ؛ فَالرَّاجِحُ يُقَالُ لَهُ: المَعْرُوفُ، وَمُقَابِلُهُ يُقَالُ لَهُ: المُنْكَرُ.

مِثَالُهُ: مَا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ مِنْ طَرِيقِ حُبَيْبِ بْنِ حَبِيبٍ - وَهُوَ أَخُو حَمْرَةَ بِنِ حَبِيبِ الزِّيَّاتِ الْمُقْرِي - عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْعِزَّارِ بْنِ حُرَيْثٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَحَجَّ وَصَامَ وَقَرَأَ الضَّيْفَ؛ دَخَلَ الْجَنَّةَ».

قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: هُوَ مُنْكَرٌ؛ لِأَنَّ غَيْرَهُ مِنَ الثَّقَاتِ رَوَاهُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ مَوْفُوفًا، وَهُوَ المَعْرُوفُ.

وَعُرِفَ بِهَذَا أَنَّ بَيْنَ الشَّاذِّ وَالْمُنْكَرِ عُمُومًا وَخُصُوصًا مِنْ وَجْهِ؛ لِأَنَّ بَيْنَهُمَا اجْتِمَاعًا فِي اشْتِرَاطِ المُخَالَفَةِ، وَافْتِرَاقًا فِي أَنَّ الشَّاذَّ رَاوِيهِ ثِقَةٌ أَوْ صَدُوقٌ، وَالْمُنْكَرُ رَاوِيهِ ضَعِيفٌ.

وَقَدْ غَفَلَ مَنْ سَوَّى بَيْنَهُمَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (مَعَ الضَّعْفِ): بِأَنْ يَكُونَ الرَّاوي المُنْخَالِفُ ضَعِيفًا لِسُوءِ حِفْظِهِ أَوْ جَهَالَتِهِ.

قَوْلُهُ: (حُبَيْبِ): بِضَمِّ الحَاءِ المُهْمَلَةِ، وَكسْرِ الياءِ المُشَدَّدَةِ بَيْنَ المُوَحَّدَتَيْنِ، الأُولَى مِنْهُمَا مُفْتُوحَةٌ، وَأَبُوهُ حَبِيبٌ؛ بِفَتْحِ الحَاءِ وَكسْرِ الباءِ المُوَحَّدَةِ، بَعْدَهُ يَاءٌ مُثَنَّاةٌ سَاكِنَةٌ.

قَوْلُهُ: (هُوَ مُنْكَرٌ): أَي: بِسَبَبِ إِسْنَادِهِ، وَإِنْ كَانَ مَعْنَاهُ صَحِيحًا.

قوله: (رَأَوِيهِ ثِقَةً): وفي بعض النسخ: (رِوَايَةٌ ثِقَةٌ) بالإضافة، وكذا قوله: (رَأَوِيهِ^(١) ضَعِيفٌ)، فحيثُ يُكون المصدرُ بمعنى اسمِ المفعول؛ أي: مَرُوِيٌّ ثِقَةً.

قوله: (وَقَدْ غَفَلَ مَنْ سَوَى بَيْنَهُمَا): أي: أَرَادَ بِهِ ابْنَ الصَّلَاحِ^(٢)، لَكِنْ يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مُرَادُهُ التَّسْوِيَةَ بِاعْتِبَارِ أَصْلِ عَدَمِ الْقَبُولِ؛ أَي: تَرَكِ الْعَمَلِ بِهِمَا، وَإِنْ تَفَاوَتَا بِاعْتِبَارِ كَوْنِ الرَّأَوِيِّ مَقْبُولًا أَوْ ضَعِيفًا.

وَيَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ الْمُرَادَ الْعُمُومَ وَالْخُصُوصَ مِنْ وَجْهِ بِحَسَبِ الْمَفْهُومِ لَا الْأَفْرَادِ، وَهُوَ أَنْ يُعْتَبَرَ فِي مَفْهُومِ كُلِّ مِنْهُمَا شَيْءٌ لَا يُعْتَبَرُ فِي الْآخَرِ، وَفِي كِلَيْهِمَا شَيْءٌ حَيْثُ اعْتَبَرَ فِي كِلَيْهِمَا مُخَالَفَةُ الْأَرْجَحِ، وَفِي الشَّاذِّ مَقْبُولِيَّةُ الرَّأَوِيِّ، وَفِي الْمُنْكَرِ ضَعْفُهُ.

(١) في (ز): «رواية».

(٢) حيث قال: المنكر ينقسم قسمين على ما ذكرناه في الشاذ، فإنه بمعناه. انظر: «مقدمة ابن الصلاح»

[المتابعة]:

وَمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ مِنَ الْفَرْدِ النَّسْبِيِّ؛ إِنْ وُجِدَ بَعْدَ ظَنْ كَوْنِهِ فَرْدًا قَدْ وَاْفَقَهُ غَيْرُهُ؛ فَهُوَ الْمُتَابِعُ؛ بِكَسْرِ الْمُوَحَّدَةِ.

وَالْمُتَابَعَةُ عَلَى مَرَاتِبٍ: إِنْ حَصَلَتْ لِلرَّائِي نَفْسِهِ فِيهِ التَّامَّةُ، وَإِنْ حَصَلَتْ لِشَيْخِهِ فَمَنْ فَوْقَهُ فِيهِ الْقَاصِرَةُ، وَيُسْتَفَادُ مِنْهَا التَّقْوِيَةُ.

مِثَالُ الْمُتَابَعَةِ: مَا رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي «الْأُمَّ» عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ، فَلَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهِلَالَ، وَلَا تُفْطِرُوا حَتَّى تَرَوْهُ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ؛ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ».

فَهَذَا الْحَدِيثُ بِهَذَا اللَّفْظِ ظَنَّ قَوْمٌ أَنَّ الشَّافِعِيَّ تَفَرَّدَ بِهِ عَنْ مَالِكٍ، فَعُدُّوهُ فِي غَرَائِبِهِ؛ لِأَنَّ أَصْحَابَ مَالِكٍ رَوَوْهُ عَنْهُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ بِلَفْظٍ: «فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ، فَأَقْدُرُوا لَهُ».

لَكِنْ وَجَدْنَا لِلشَّافِعِيِّ مُتَابِعًا، وَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ، كَذَلِكَ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ عَنْهُ عَنْ مَالِكٍ، وَهَذِهِ مُتَابَعَةٌ تَامَّةٌ.

وَوَجَدْنَا لَهُ أَيْضًا مُتَابَعَةً قَاصِرَةً فِي «صَحِيحِ ابْنِ خُزَيْمَةَ» مِنْ رِوَايَةِ عَاصِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بِلَفْظٍ: «فَكْمَلُوا ثَلَاثِينَ».

وَفِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» مِنْ رِوَايَةِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ بِلَفْظٍ: «فَأَقْدُرُوا ثَلَاثِينَ».

وَلَا اقْتِصَارَ فِي هَذِهِ الْمُتَابَعَةِ - سِوَاءِ كَانَتْ تَامَّةً أَمْ قَاصِرَةً - عَلَى اللَّفْظِ، بَلْ لَوْ جَاءَتْ بِالْمَعْنَى كَفَى، لَكِنَّهَا مُخْتَصَّةٌ بِكَوْنِهَا مِنْ رِوَايَةِ ذَلِكَ الصَّحَابِيِّ.

قوله: (وَمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ مِنَ الْفَرْدِ): لفظُ (الفردِ) بالنسبة إلى الشرحِ مخفوضٌ، وبالنسبة إلى المتنِ مرفوعٌ، ومثُلُ هذا المزجِ لا يستحسنه المحققون، لكنه كما غلبَ الشرحُ على المتنِ، وجعله ككتابٍ واحدٍ؛ ساعً له ذلك، ولو قال: والمتقدمُ ذِكْرُهُ وهو الفردُ؛ لكان أولى.

قوله: (بَعْدَ ظَنِّ كَوْنِهِ فَرْدًا): أي: نسبيًا، فإنَّ الفردَ المطلقَ لو تابعه غيره يخرجُ عن كونه فردًا. كذا قيل، وفيه بحثٌ^(١).

قوله: (بِكْسْرِ الْمُوَحَّدَةِ): فإن قلت: لِمَ لَمْ يجعلِ الضميرَ راجعًا إلى الفردِ، ويكون الباء مفتوحًا؟

قلت: لعله مجرّدُ اصطلاحٍ؛ كما أن تقييده بالفردِ النسبيِّ مُجرّدُ اصطلاحٍ، وإلا فالحكمُ جارٍ في الفردِ المطلقِ أيضًا.

قوله: (عَلَى مَرَاتِبٍ): مألها إلى مرتبتين.

قوله: (فَهِيَ الْقَاصِرَةُ): حاصله: أن الراويَ المنفردَ في أثناء السندِ إن شوركِ من راوٍ، فرواه عن شيخه، أو شوركِ شيخه فمن فوقه إلى آخر السندِ؛ فهو المتابعُ.

فالأولى: المتابعةُ التامةُ، ولا بُدَّ في كونها تامةً من اتفاهما في السندِ إلى النبيِّ ﷺ، فإن توبعَ وفارقه - ولو في الصحابيِّ - فلا تكون متابعةً تامةً.

والثانية: القاصِرةُ، وكلما قُرِبَتْ منه كانت أتمَّ من التي بعدها.

(١) ملخص هذا البحث ذكره اللقاني في «قضاء النظر» (١/ ٨٦٠ - ٨٦١)، فقال: لأنه ليس الكلام مفروضًا فيما أثبت فرديته، بل فيما يشك في فرديته، وأي متابع من ظن فردية مطلقة لحديث، فيسبر ويعتبر، فيوجد غير فرد مطلق، كما أن الفرد النسبي كذلك، ولعل التقييد باعتبار الكثير، وظاهر كلام ابن الصلاح والعراقي الإطلاق، بل صريحهما ذلك.

قوله: «تِسْعٌ وَعِشْرُونَ»: أي: أقله تسعٌ وعشرون.

قوله: «لِأَنَّ أَصْحَابَ مَالِكٍ... إلخ»: هذا وجهٌ ظنَّهم أَنَّ الشَّافِعِيَّ تَفَرَّدَ بِهِ.

قوله: «فَأَقْدُرُوا»): أي: أَيْمُّوا عددَ الشَّهْرِ ثَلَاثِينَ؛ لِأَجْلِ تَحَقُّقِ هَلَالِ رَمَضَانَ.

وحاصلُه: أَيْمُّوا شَهْرَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ لِلصَّوْمِ، وَشَهْرَ رَمَضَانَ ثَلَاثِينَ لِلْفِطْرِ،

فَوَافَقَ رِوَايَةَ «فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ» فِي الْمَعْنَى، فَعَلَى هَذَا لَا يَبْقَى الْحَدِيثُ فَرْدًا نَسْبِيًّا مِنْ طَرِيقِ الشَّافِعِيِّ.

لكن قيل: معناه: قَدَّرُوا لَهُ الْمَنَازِلَ، فَإِنَّهُ يَدُلُّكُمْ عَلَى أَنَّ الشَّهْرَ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ

أَوْ ثَلَاثُونَ.

قال ابن سُرَيْجٍ: هَذَا خِطَابٌ لِمَنْ خَصَّهُ اللَّهُ تَعَالَى بِهَذَا الْعِلْمِ^(١)؛ أَي: التَّجْوِيمِ،

وَلَعَلَّ كَوْنَهُ فَرْدًا نَسْبِيًّا بِاعْتِبَارِ هَذَا الْمَعْنَى^(٢).

قوله: «وَلَا اقْتِصَارَ فِي هَذِهِ الْمُتَابَعَةِ»: جَوَابُ سِوَالٍ مُقَدَّرٍ تَقْدِيرُهُ: الْمَثَلَانِ الْأَخِيرَانِ

لَيْسَ فِيهِمَا مُتَابَعَةٌ بِنَاءً عَلَى تَفَاوُتِ الْأَلْفَاظِ، فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ: «وَلَا اقْتِصَارَ... إلخ».

(١) كَذَا فِي النِّسْخِ أَنَّهُ مِنْ قَوْلِ ابْنِ سُرَيْجٍ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا فِي «شَرْحِ الْمَشْكَاءِ» لِلطَّيْبِيِّ، وَ«شَرْحِ نَزْهَةِ

النَّظَرِ» لِلْقَارِي (ص: ٣٤٧)، وَالصَّوَابُ أَنَّهُ لِابْنِ سُرَيْجٍ؛ كَمَا فِي «شَرْحِ السَّنَةِ» لِلْبَغَوِيِّ (٦/٢٣٠)،

و«الاقْتِصَابُ فِي غَرِيبِ الْمُوطَأِ» لِلْيَفْرَنِيِّ (١/٣٢٦)، وَ«طَرِحِ التَّرِيبِ» لِلْعِرَاقِيِّ (٤/١١٢) وَغَيْرِهَا.

وَابْنُ سُرَيْجٍ، هُوَ الْإِمَامُ، شَيْخُ الْإِسْلَامِ، وَفَقِيهُ الْعِرَاقِيِّينَ، أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِ بْنِ سُرَيْجِ الشَّافِعِيِّ،

صَاحِبُ الْمَصْنُفَاتِ، وَوُلِدَ سَنَةَ بَضْعٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَتَيْنِ، وَبِهِ انْتَشَرَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ بِبَغْدَادِ، وَتَخَرَّجَ بِهِ

الْأَصْحَابُ. انظُر: «سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» لِلذَّهَبِيِّ (١١/١٢٣).

(٢) انظُر: «شَرْحِ نَزْهَةِ النَّظَرِ» لِلْقَارِي (ص: ٣٤٧).

[الشاهد والمتابعة والاعتبار]:

وَإِنْ وُجِدَ مَتْنٌ مَرْوِيٌّ مِنْ حَدِيثِ صَحَابِيٍّ آخَرَ يُشْبِهُهُ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى، أَوْ فِي الْمَعْنَى فَقَطْ؛ فَهُوَ الشَّاهِدُ.

وَمِثَالُهُ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي قَدَّمْنَاهُ: مَا رَوَاهُ النَّسَائِيُّ مِنْ رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ حُنَيْنٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَذَكَرَ مِثْلَ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ سِوَاءً، فَهَذَا بِاللَّفْظِ.

وَأَمَّا بِالْمَعْنَى؛ فَهُوَ مَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِلَفْظٍ: «فَإِنْ غَمِّيَ عَلَيْكُمْ؛ فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ».

وَخَصَّ قَوْمُ الْمُتَابَعَةِ بِمَا حَصَلَ بِاللَّفْظِ، سِوَاءً كَانَ مِنْ رِوَايَةِ ذَلِكَ الصَّحَابِيِّ أَمْ لَا، وَالشَّاهِدَ بِمَا حَصَلَ بِالْمَعْنَى كَذَلِكَ.

وَقَدْ تُطْلَقُ الْمُتَابَعَةُ عَلَى الشَّاهِدِ وَالْعَكْسِ، وَالْأَمْرُ فِيهِ سَهْلٌ.

وَاعْلَمْ أَنَّ تَتَبَعَ الطَّرِيقَ مِنَ الْجَوَامِعِ وَالْمَسَانِيدِ وَالْأَجْزَاءِ لِذَلِكَ الْحَدِيثِ الَّذِي يُظَنُّ أَنَّهُ فَرْدٌ؛ لِيُعْلَمَ: هَلْ لَهُ مُتَابِعٌ أَمْ لَا؛ هُوَ: الْإِعْتِبَارُ.

وَقَوْلُ ابْنِ الصَّلَاحِ: مَعْرِفَةُ الْإِعْتِبَارِ وَالْمُتَابَعَاتِ وَالشَّوَاهِدِ، قَدْ يُوْهِمُ أَنَّ الْإِعْتِبَارَ قَسِيمٌ لَهُمَا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ هُوَ هَيْئَةُ التَّوَصُّلِ إِلَيْهِمَا.

وَجَمِيعُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَقْسَامِ الْمَقْبُولِ تَحْصُلُ فَائِدَةُ تَقْسِيمِهِ بِإِعْتِبَارِ مَرَاتِبِهِ عِنْدَ الْمُعَارَضَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: (في اللفظ والمعنى... إلخ): لا يُقال: لِمَ تَرَكَ اعْتِبَارَ الْمُشَابَهَةِ فِي اللَّفْظِ

فقط، مع أنه يتصور أن يكون لكل من المتنين لفظ واحد أريد بكل منهما معنى؟

لأننا نقول: مثل ذلك لا يُسمَّى شاهداً؛ لأنَّ العِبْرَةَ بالمعنى، مع أنَّه نادرٌ، بل غيرٌ موجودٍ.

قوله: (مُحَمَّدُ بْنُ حُنَيْنٍ): بضمِّ الحاءِ المُهْمَلَةِ، وفتح النُّونِ، وسكون الياءِ المُثَنِّاةِ التَّحِيَّتِيَّةِ.

قوله: (سَوَاءٌ): بفتح السَّيْنِ، مصدرٌ بمعنى (الإِسْتِواءِ)، منصوبٌ على الحالِيَّةِ بإرادة معنى الفاعلِ.

قوله: (مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ): بكسر الزَّايِ، بعده مُثَنِّاةٌ تحتيَّةٌ مفتوحةٌ، وبعده أَلِفٌ، وفي آخره دالٌّ مُهْمَلَةٌ.

قوله: (وَالْأَمْرُ فِيهِ سَهْلٌ): إذ المقصودُ الَّذِي هو التَّقْوِيَةُ حاصلٌ بكلِّ منهما، سواءٌ سُمِّيَ تابِعاً أو شاهداً.

تنبيهٌ: يدخلُ في باب المُتَابِعِ^(١) والشَّاهِدِ روايةٌ مَنْ لا يُحْتَجُّ به، بل يكونُ مَعْدُوداً في الضُّعْفَاءِ، إلَّا أنه لا يصلحُ كلُّ ضعيفٍ، بل المُضْعَفُ بما عدا الكذبَ وفُحْشَ الغَلَطِ^(٢).

قوله: (وَاعْلَمَنَّ أَنَّ تَتَبَعَ الطَّرِيقَ): قيل: تقديرُه: أنَّه، أو رُفِعَ ما بعده على الإلغاءِ؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرِينَ﴾ [طه: ٦٣]، فلا قَدَحَ في المَزَجِ، على أَنَّ المُصَنِّفَ قد ذكَّرَ أنَّه جعلَ الشَّرْحَ مع المتن شيئاً واحداً، فلا إيرادَ بأنَّ لفظاً (تَتَبَعَ الطَّرِيقَ) مرفوعٌ في المتن، ومنصوبٌ في الشَّرْحِ، فالشَّرْحُ ناسِخٌ لإعرابِ المَتْنِ^(٣).

(١) في (ح): «التابع».

(٢) انظر: «مقدمة ابن الصلاح» (ص: ٨٤)، و«شرح نزهة النظر» للكجراتي (ص: ١٠٤).

(٣) انظر: «شرح نزهة النظر» للقاري (ص: ٣٥٦).

قوله: (مِنَ الْجَوَامِعِ... إلخ): الجوامعُ: الكتبُ التي جُمِعَ فيها الأحاديثُ على ترتيبِ كُتُبِ الفقه؛ كالكتبِ السُّنَّةِ، أو على ترتيبِ الحروفِ الهجائيَّةِ؛ ك«الجامع الصغير»^(١).

والمسانيدُ: الكتبُ التي جُمِعَ فيها مُسندُ كلِّ صحابيٍّ على حِدَةٍ على اختلافِ مراتبِ الصَّحَابَةِ وطبقاتِهِم، والتزامُ كلِّ^(٢) نقلٍ جميعِ مروياتِهِم صحيحًا كان أو ضعيفًا، وقد يُجمَعُ في كتابٍ واحدٍ بين الأمرين؛ بأن يجعلَ قِسْمًا منه على ترتيبِ الحُرُوفِ، وقِسْمًا آخَرَ على ترتيبِ المسانيدِ، كذا فعَلَ الجلالُ السُّيوطيُّ في «جامعِهِ الكبير»، فجعلَ القَوْلِيَّ على ترتيبِ الحُرُوفِ، والفِعْلِيَّ على ترتيبِ المسانيدِ.

والأجزاءُ: ما دُوِّنَ فيه حديثُ شخصٍ واحدٍ، أو أحاديثُ جماعةٍ في مادَّةٍ واحدةٍ.

قوله: (لِلذَلِكَ الْحَدِيثِ): مُتَعَلِّقٌ بِ(تَتَّبِعْ)؛ أي: لأجلِ معرفةِ حالِ الحديثِ؛ حتى يُعْلَمَ: هل له مُتَابِعٌ أو لا، أو هل له شَاهِدٌ أو لا؟.

(١) للإمام السُّيوطي.

(٢) «كل» ليس من (ق).

[المحكم]:

ثُمَّ الْمَقْبُولُ يَنْقَسِمُ أَيْضًا إِلَى: مَعْمُولٍ بِهِ، وَغَيْرِ مَعْمُولٍ بِهِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ سَلِمَ مِنَ
 الْمُعَارِضَةِ؛ أَي: لَمْ يَأْتِ خَبْرٌ يُضَادُّهُ، فَهُوَ الْمُحْكَمُ، وَأَمْثَلُهُ كَثِيرَةٌ.
 وَإِنْ عُرِضَ؛ فَلَا يَخْلُو؛ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُعَارِضُهُ مَقْبُولًا مِثْلَهُ، أَوْ يَكُونَ مَرْدُودًا،
 فَالثَّانِي لَا أَثَرَ لَهُ؛ لِأَنَّ الْقَوِيَّ لَا تُؤَثِّرُ فِيهِ مُخَالَفَةُ الضَّعِيفِ.

قوله: (مَقْبُولًا مِثْلَهُ): فيه إشكال؛ لأنه إن أُريدَ به أَنَّ الْمُعَارِضَ مُسَاوٍ لِلْمُعَارِضِ
 فِي الصَّحَّةِ أَوْ الْحُسْنِ كَمَا هُوَ الْمُتَبَادِرُ؛ فَيَرِدُ عَلَيْهِ أَنَّهُ تَقَدَّمَ أَنَّ الْأَصْحَحَ يُقَدَّمُ عَلَى
 الصَّحِيحِ، وَالصَّحِيحَ عَلَى الْحَسَنِ، فَالتَّقْسِيمُ غَيْرُ حَاصِرٍ، وَإِنْ أُريدَ أَنَّهُ مِثْلُهُ فِي
 الْقَبُولِ؛ فَلَا حَاجَةَ إِلَى ذِكْرِهِ؛ لِدَلَالَةِ قَوْلِهِ: (أَوْ يَكُونَ مَرْدُودًا عَلَيْهِ).

وذكر تلميذه أَنَّ الْمُصَنَّفَ قَالَ فِي تَقْرِيرِهِ: الْمَرَادُ أَصْلُ الْقَبُولِ لَا التَّسَاوِي فِيهِ
 حَتَّى يَكُونَ الْقَوِيُّ نَاسِخًا لِلْأَقْوَى، بَلِ الْحَسَنُ لِلصَّحِيحِ لَوْجُودِ أَصْلِ الْقَبُولِ.
 قَالَ التَّلْمِيزُ: فِي هَذَا مُخَالَفَةٌ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِ: (تَحْصُلُ فَائِدَةٌ تَقْسِيمِهِ بِاعْتِبَارِ
 مَرَاتِبِهِ عِنْدَ الْمُعَارِضَةِ). انتهى^(١).

(١) انظر: «القول المبتكر» لابن قطلوبغا (ص: ٧٢)، وهو المراد بقوله: التلميذ.

[مختلف الحديث]:

وَإِنْ كَانَتِ الْمُعَارَضَةُ بِمِثْلِهِ؛ فَلَا يَخْلُو؛ إِمَّا أَنْ يُمَكِّنَ الْجَمْعُ بَيْنَ مَدْلُوكَيْهِمَا بغيرِ تَعَسُّفٍ أَوْ لَا:

فَإِنْ أُمَكِّنَ الْجَمْعُ؛ فَهُوَ النَّوْعُ الْمُسَمَّى مُخْتَلَفَ الْحَدِيثِ، وَمَثَلُ لَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ بِحَدِيثِ: «لَا عَدْوَى وَلَا طَيْرَةَ»، مَعَ حَدِيثِ: «فَرَّ مِنَ الْمَجْدُومِ فَرَارَكَ مِنَ الْأَسَدِ»، وَكِلَاهُمَا فِي الصَّحِيحِ، وَظَاهِرُهُمَا التَّعَارُضُ.

وَوَجْهُ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا: أَنَّ هَذِهِ الْأَمْرَاضَ لَا تُعْدِي بِطَبْعِهَا، لَكِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى جَعَلَ مُخَالَطَةَ الْمَرِيضِ بِهَا لِلصَّحِيحِ سَبَبًا لِإِعْدَائِهِ مَرَضَهُ، ثُمَّ قَدْ يَتَخَلَّفُ ذَلِكَ عَنِ سَبَبِهِ كَمَا فِي غَيْرِهِ مِنَ الْأَسْبَابِ، كَذَا جَمَعَ بَيْنَهُمَا ابْنُ الصَّلَاحِ تَبَعًا لِغَيْرِهِ.

وَالأَوَّلَى فِي الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ نَفِيَهُ ﷺ لِلْعَدْوَى بَاقٍ عَلَى عُمُومِهِ، وَقَدْ صَحَّ قَوْلُهُ ﷺ: «لَا يُعْدِي شَيْءٌ شَيْئًا»، وَقَوْلُهُ ﷺ لِمَنْ عَارَضَهُ: بِأَنَّ الْبَعِيرَ الْأَجْرَبَ يَكُونُ فِي الْإِبِلِ الصَّحِيحَةِ، فَيُخَالِطُهَا، فَتَجْرُبُ، حَيْثُ رَدَّ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: «فَمَنْ أَعْدَى الْأَوَّلُ؟»؛ يَعْنِي: أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ابْتَدَأَ ذَلِكَ فِي الثَّانِي كَمَا ابْتَدَأَهُ فِي الْأَوَّلِ.

وَأَمَّا الْأَمْرُ بِالْفِرَارِ مِنَ الْمَجْدُومِ؛ فَمِنْ بَابِ سَدِّ الدَّرَائِعِ؛ لِئَلَّا يَتَّفِقَ لِلشَّخْصِ الَّذِي يُخَالِطُهُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ بِتَقْدِيرِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ابْتِدَاءً، لَا بِالْعَدْوَى الْمَنْفِيَّةِ، فَيُظَنُّ أَنَّ ذَلِكَ بِسَبَبِ مُخَالَطَتِهِ، فَيَعْتَقِدُ صِحَّةَ الْعَدْوَى، فَيَقَعُ فِي الْحَرَجِ، فَأَمَرَ بِتَجَنُّبِهِ حَسْمًا لِلْمَادَّةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَدْ صَنَّفَ فِي هَذَا النَّوْعِ الشَّافِعِيُّ كِتَابَ «اِخْتِلَافِ الْحَدِيثِ»، لَكِنَّهُ لَمْ يَقْصِدِ

اسْتِيعَابَهُ.

وَصَنَّفَ فِيهِ بَعْدَهُ ابْنُ قُتَيْبَةَ وَالطَّحَاوِيُّ وَغَيْرُهُمَا.

وَإِنْ لَمْ يُمَكِّنِ الْجَمْعُ؛ فَلَا يَخْلُو؛ إِمَّا أَنْ يُعْرَفَ التَّارِيخُ أَوْ لَا:
فَإِنْ عُرِفَ وَثَبَتَ الْمُتَأَخَّرُ بِهِ بِالتَّارِيخِ، أَوْ بِأَصْرَحَ مِنْهُ؛ فَهُوَ النَّاسِخُ، وَالْآخِرُ
الْمَنْسُوخُ.

قوله: (إِمَّا أَنْ يُمَكِّنَ الْجَمْعَ بَيْنَ مَدْلُولَيْهِمَا بِغَيْرِ تَعَسُّفٍ): الجمعُ قد يكون
بتأويل، وقد يكون بتقييد، وقد يكون بتخصيصٍ من أحد الجانبين.

قوله: (مُخْتَلِفَ الْحَدِيثِ): بكسر اللام، صحَّحه الشيخُ الجَزْرِيُّ رَحِمَهُ اللهُ،
وبعضهم بالفتح. وفسَّره السَّخَاوِيُّ باختلاف مدلوله ظاهراً^(١).

فعلى هذا يكون بالفتح على أنه مصدرٌ ميميٌّ. كذا قيل^(٢).

لكنَّ قوله: مصدرٌ ميميٌّ، محلُّ تأمُّلٍ.

قوله: («لَا عَدْوَى»): بفتح وسكونِ المُهْمَلَتَيْنِ، وألفٍ مقصورةٍ بعد الواو، اسمٌ
من الاعتداء؛ كـ(الدَّعْوَى) و(التَّقْوَى) من (الإِدْعَاء) و(الإِتْقَاء)، وهو ما يُعَدِّي من
جَرَبٍ ونحوه بمُجاورةٍ غيره له.

وَالطَّيْرَةُ: بكسر الطاء وفتح الياء، وقد تُسَكَّن.

تمامُ الحديثِ: «وَلَا هَامَةَ، وَلَا صَفَرَ، وَلَا عُولَ»^(٣).

الهامةُ: بتخفيف الميم؛ من طَيْرِ اللَّيْلِ. وقيل: هي البُومُ، وكان العربُ تزعمُ
أَنَّ رُوحَ الْقَتِيلِ الَّذِي لَا يُدْرِكُ ثَأْرَهُ -أي: قِصَاصُهُ- يَصِيرُ هَامَةً، فيقول: اسْقُونِي،
اسْقُونِي، فإذا أُدْرِكَ ثَأْرُهُ طَارَتْ.

(١) انظر: «فتح المغيث» للسَّخَاوِيُّ (٤/٦٦).

(٢) انظر: «شرح نزهة النظر» للقاري (ص: ٣٦٣).

(٣) رواه مسلم من طرق وألفاظ متقاربة (٢٢٢٠).

وكانوا يزعمون أن صَفَرَ حَيْثُ فِي الْبَطْنِ، والذي يجِدُهُ الْإِنْسَانُ عِنْدَ جُوعِهِ عَضُّهُ.

وقيل: كانوا يتشاءمون بصَفَرَ، ويقولون: يكثرُ فِيهِ الْفِتْنُ.

وَالْغُولُ: أَحَدُ الْغِيلَانِ، كانت العرب تزعم^(١) أنه يتراءى للنَّاسِ فِي الْفَلَاةِ، فَيَتَلَوَّنُ بِصُورِ شَتَّى، فيغولُّهم؛ أي: يُضِلُّهم عن الطريق، فنفاه عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وليس هو نَفْيًا لوجوده، بل إبطالٌ لَزَعْمِهِمْ فِي تَلَوُّنِهِ بِالصُّورِ الْمُخْتَلِفَةِ.

وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ مِنْ أَنَّ مَعْنَى «لَا غُول»؛ أي: لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُضِلَّ^(٢) أَحَدًا^(٣)، فليس على ظاهره؛ لآية: ﴿كَأَلَيْذَى اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ فِي الْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٧١] الآية^(٤).

قوله: (لَمْ يَقْصِدِ اسْتِيعَابَهُ): كِنَايَةٌ عَنِ عَدَمِ اسْتِيعَابِهِ، وَإِلَّا فَمِنْ أَيْنَ يَعْلَمُ قَصْدَهُ؟! لَكِنْ يُمَكِّنُ أَنْ يُسْتَفَادَ عَدَمُ قَصْدِهِ مِنْ جَعْلِهِ جَزَاءً مِنْ كِتَابِ «الْأُمَّ»، وَلَمْ يُفْرِدْهُ بِالتَّأْلِيفِ^(٥).

(١) في (ز): «يقولون».

(٢) في (ح): «يقتل».

(٣) ذكره ابن الأثير في «النهاية» (٣/٣٩٦).

(٤) انظر: «عمدة القاري» للعيني (٢١/٢٤٧)، و«شرح نزهة النظر» للقاري (ص: ٣٦٥-٣٦٦).

(٥) رجَّح الشيخ أحمد شاكر في مقدمة تحقيقه لكتاب «الرسالة» للشافعي أن كتاب «اختلاف الحديث» وكذا «الرسالة» مما رواهما الربيع عن الشافعي منفصلين، دون أن يدرجهما في كتاب «الأم». وقد طبع كتابه في اختلاف الحديث في ذيل «الأم» بتحقيق الشيخ رفعت فوزي عبد المطلب، ثم طبع مستقلاً غير ما مرة.

[النسخ]:

وَالنَّسْخُ: رَفَعُ تَعَلَّقِ حُكْمِ شَرْعِيٍّ بِدَلِيلٍ شَرْعِيٍّ مُتَأَخِّرٍ عَنْهُ.

وَالنَّاسِخُ: مَا دَلَّ عَلَى الرَّفْعِ الْمَذْكُورِ، وَتَسْمِيَّتُهُ نَاسِخًا مَجَازٌ؛ لِأَنَّ النَّاسِخَ فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَيُعْرَفُ النَّسْخُ بِأُمُورٍ:

أَصْرَحُهَا: مَا وَرَدَ فِي النَّصِّ؛ كَحَدِيثِ بُرَيْدَةَ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فزُورُوهَا؛ فَإِنَّهَا تُذَكِّرُ الْآخِرَةَ».

وَمِنْهَا: مَا يَجْزِمُ الصَّحَابِيُّ بِأَنَّهُ مُتَأَخَّرٌ؛ كَقَوْلِ جَابِرٍ: «كَانَ آخِرَ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَرَكَ الْوُضُوءَ مِمَّا مَسَّتُهُ النَّارُ». أَخْرَجَهُ أَصْحَابُ السُّنَنِ.

وَمِنْهَا: مَا يُعْرَفُ بِالتَّارِيخِ، وَهُوَ كَثِيرٌ.

وَلَيْسَ مِنْهَا مَا يَرُوبِهِ الصَّحَابِيُّ الْمُتَأَخِّرُ الْإِسْلَامِ مُعَارِضًا لِلْمُتَقَدِّمِ عَنْهُ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ سَمِعَهُ مِنْ صَحَابِيٍّ آخَرَ أَقْدَمَ مِنَ الْمُتَقَدِّمِ الْمَذْكُورِ أَوْ مِثْلِهِ فَأَرْسَلَهُ.

لَكِنْ إِنْ وَقَعَ التَّصْرِيحُ بِسَمَاعِهِ لَهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، فَيَتَجَبَّرُ أَنْ يَكُونَ نَاسِخًا، بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ لَمْ يَتَحَمَّلْ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ شَيْئًا قَبْلَ إِسْلَامِهِ.

وَأَمَّا الْإِجْمَاعُ فَلَيْسَ بِنَاسِخٍ، بَلْ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ.

وَإِنْ لَمْ يُعْرَفِ التَّارِيخُ؛ فَلَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ يُمَكِّنَ تَرْجِيحُ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ بِوَجْهِ مِنْ وَجُوهِ التَّرْجِيحَاتِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْمَتْنِ أَوْ بِالْإِسْنَادِ، أَوْ لَا، فَإِنْ أَمَكَّنَ التَّرْجِيحُ نَعَيْنَ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ، وَإِلَّا فَلَا.

فَصَارَ مَا ظَاهَرَهُ التَّعَارُضُ وَقِيعًا عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ:

الْجَمْعُ إِنْ أَمَكْنَ، فَاعْتِبَارُ النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ، فَالْتَّرْجِيحُ إِنْ تَعَيَّنَ، ثُمَّ التَّوَقُّفُ عَنِ الْعَمَلِ بِأَحَدِ الْحَدِيثَيْنِ.

وَالْتَّعْبِيرُ بِالتَّوَقُّفِ أَوْلَى مِنَ التَّعْبِيرِ بِالتَّسَاقُطِ؛ لِأَنَّ خَفَاءَ تَرْجِيحِ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ إِنَّمَا هُوَ بِالنَّسْبَةِ لِلْمُعْتَبَرِ فِي الْحَالَةِ الرَّاهِنَةِ، مَعَ اِحْتِمَالِ أَنْ يَظْهَرَ لِغَيْرِهِ مَا خَفِيَ عَلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: (النَّاسِخُ: مَا دَلَّ... إلخ): إِنَّمَا تَعَرَّضَ لِيَبَانِ النَّاسِخِ دُونَ الْمَنْسُوخِ؛ لِأَنَّ فِي مَفْهُومِهِ إِبْهَامًا^(١) مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَمْ يُرِدْ مَعْنَاهُ الْحَقِيقِيَّ، بَلِ الْمَرَادُ هُوَ الْمَعْنَى الْمَجَازِيَّةُ، وَالْمَنْسُوخُ لَيْسَ فِيهِ إِبْهَامٌ.

قوله: («آخِرُ الْأَمْرَيْنِ تَرْكُ الْوُضُوءِ»): وَالْأَمْرُ الْأَوَّلُ هُوَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «الْوُضُوءُ مِنْ كُلِّ مَا مَسَّهُ النَّارُ»^(٢)، وَهَذَا الْحَدِيثَانِ مُتَعَارِضَانِ، لَكِنْ أَخْبَرَ^(٣) جَابِرٌ أَنَّ الْأَوَّلَ مُتَأَخَّرٌ، فَثَبَتَ النَّسْخُ.

قوله: (وَمِنْهَا: مَا يُعْرَفُ بِالتَّارِيخِ): الْمُنَاسِبُ أَنْ يَقُولَ: وَمِنْهَا التَّارِيخُ. تَأَمَّلْ.

قوله: (قَبْلَ إِسْلَامِهِ): فَإِنَّهُ لَوْ تَحَمَّلَ عَنْهُ قَبْلَ إِسْلَامِهِ، وَرَوَاهُ بَعْدَ إِسْلَامِهِ؛ جَازَ.

قَالَ مُحَشِّ: وَفِيهِ أَنَّ عَدَمَ تَحَمُّلِ مُتَأَخَّرِ الْإِسْلَامِ شَيْئًا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ قَبْلَ إِسْلَامِهِ لَا يُوجِبُ تَأَخَّرَ مَرْوِيَّهِ مِنْ مُتَقَدِّمِ الْإِسْلَامِ؛ لِجَوَازِ سَمَاعِ الْمُتَأَخَّرِ قَبْلَ سَمَاعِ الْمُتَقَدِّمِ،

(١) فِي (ز) وَ(ق): «إِبْهَامًا» وَكَذَلِكَ الْمَوْضِعَ الْآتِي.

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٣٥١) مِنْ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ بَلْفِظٍ: «الْوُضُوءُ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ»، وَرَوَاهُ بَصِيغَةُ الْأَمْرِ «تَوْضُؤًا» (٣٥٢) (٣٥٣) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) فِي (ز): «الْأَخِيرُ يَجْزِمُ» بِدَلِّ: «أَخْبَرَ».

فَالصَّوَابُ أَنْ يَزِيدَ: مع موتِ مُتَقَدِّمِ الإِسْلَامِ قَبْلَ إِسْلَامِ المُتَأَخِّرِ، أو مع العِلْمِ بَأَنَّ المُتَقَدِّمَ لم يسمع شيئاً بعد إِسْلَامِ المُتَأَخِّرِ.

وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: اكَتْفَى المَصْنُفُ بِوُضُوحِ عِتْبَارِهِ^(١).

قَوْلُهُ: (مِنَ التَّعْيِيرِ بِالتَّسَاقُطِ): على ما اشتهر على الألسنة من أن الدليلين إذا تعارضا تساقطاً، وهو يؤهّم الاستمرار، مع أنه ليس كذلك؛ لأنَّ سُقُوطَ حُكْمِهِمَا إِنَّمَا هُوَ لِعَدَمِ ظُهُورِ تَرْجِيحِ أَحَدِهِمَا، وَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ اسْتِمْرَارُ التَّسَاقُطِ، مع أنَّ إِطْلَاقَ التَّسَاقُطِ على الأدلة الشرعية خارج عن سنن الآداب.

(١) انظر: «شرح شرح نزهة النظر» للقاري (ص: ٣٨٢).

[الحديث المردود - المعلق]:

ثُمَّ الْمَرْدُودُ: وَمَوْجِبُ الرَّدِّ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ لِسَقْطٍ مِنْ إِسْنَادٍ، أَوْ طَعْنٍ فِي رَأْوٍ عَلَى
اِخْتِلَافٍ وَجُوهِ الطَّعْنِ، أَعْمٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ لِأَمْرٍ يَرْجِعُ إِلَى دِيَانَةِ الرَّاويِ أَوْ إِلَى ضَبْطِهِ.
فَالسَّقْطُ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ مَبَادِيِ السَّنَدِ مِنْ تَصَرُّفٍ مُصَنَّفٍ، أَوْ مِنْ آخِرِهِ؛ أَيْ:
الِإِسْنَادِ، بَعْدَ التَّابِعِيِّ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ.

فَالأَوَّلُ: الْمُعَلَّقُ، سِوَاءَ كَانِ السَّاقِطُ وَاحِدًا أَمْ أَكْثَرَ، وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُعْضَلِ الْآتِي
ذِكْرُهُ عُمُومٌ وَخُصُوصٌ مِنْ وَجْهِ.

فَمِنْ حَيْثُ تَعْرِيفُ الْمُعْضَلِ بِأَنَّهُ سَقَطَ مِنْهُ اثْنَانِ فَصَاعِدًا؛ يَجْتَمِعُ مَعَ بَعْضِ
صُورِ الْمُعَلَّقِ، وَمِنْ حَيْثُ تَقْيِيدُ الْمُعَلَّقِ بِأَنَّهُ مِنْ تَصَرُّفٍ مُصَنَّفٍ مِنْ مَبَادِيِ السَّنَدِ؛
يَفْتَرِقُ مِنْهُ، إِذْ هُوَ أَعْمٌ مِنْ ذَلِكَ.

وَمِنْ صُورِ الْمُعَلَّقِ: أَنْ يُحَذَفَ جَمِيعُ السَّنَدِ، وَيُقَالُ مَثَلًا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

وَمِنْهَا: أَنْ يُحَذَفَ جَمِيعُ السَّنَدِ إِلَّا الصَّحَابِيَّ، أَوْ إِلَّا التَّابِعِيَّ وَالصَّحَابِيَّ مَعًا.

وَمِنْهَا: أَنْ يُحَذَفَ مِنْ حَدِّثِهِ وَيُضَيِّفُهُ إِلَى مَنْ فَوْقَهُ، فَإِنْ كَانَ مَنْ فَوْقَهُ شَيْخًا
لِذَلِكَ الْمُصَنَّفِ؛ فَقَدْ اِخْتَلَفَ فِيهِ: هَلْ يُسَمَّى تَعْلِيْقًا أَوْ لَا؟

وَالصَّحِيحُ فِي هَذَا: التَّفْصِيلُ: فَإِنْ عُرِفَ بِالنِّصِّ أَوْ الْإِسْتِفْرَاءِ أَنْ فَاعِلَ ذَلِكَ
مُدَلِّسٌ؛ فَضِي بِهِ، وَإِلَّا فَتَعْلِيْقٌ.

وَإِنَّمَا ذُكِرَ التَّعْلِيْقُ فِي قِسْمِ الْمَرْدُودِ؛ لِلجَهْلِ بِحَالِ الْمَحْذُوفِ.

وَقَدْ يُحْكَمُ بِصِحَّتِهِ إِنْ عُرِفَ؛ بِأَنْ يَجِيءَ مُسَمًى مِنْ وَجْهِ آخَرَ، فَإِنْ قَالَ: جَمِيعُ
مَنْ أَحْذَفُهُ ثِقَاتٌ؛ جَاءَتْ مَسْأَلَةُ التَّعْدِيلِ عَلَى الْإِنْهَامِ، وَالْجُمْهُورُ: لَا يَقْبَلُ حَتَّى
يُسَمَّى.

لَكِنْ قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: إِنْ وَقَعَ الحَدْفُ فِي كِتَابِ التَّزِمَتِ صِحَّتْهُ؛ كَالْبُخَارِيِّ؛
فَمَا أَتَى فِيهِ بِالْجَزْمِ دَلٌّ عَلَى أَنَّهُ ثَبَتَ إِسْنَادُهُ عِنْدَهُ، وَإِنَّمَا حُدِفَ لِعَرَضٍ مِنَ الْأَعْرَاضِ،
وَمَا أَتَى فِيهِ بِغَيْرِ الْجَزْمِ فِيهِ مَقَالٌ. وَقَدْ أَوْضَحْتُ أَمثلةَ ذَلِكَ فِي «النُّكْتِ عَلَى ابْنِ
الصَّلَاحِ».

قوله: (ثُمَّ المَرْدُودُ): أي: ما يَجِبُ بسببِهِ الرَّدُّ، وهو فَوَاتُ صِفَةِ القَبُولِ؛ أعني:
العدالةَ والضَّبْطَ وغيرَهما، فقوله: (وَمُوجِبُ الرَّدِّ): عطفٌ تفسيريٌّ للمردود. كذا
قال شارحٌ^(١).

وقال آخرٌ: لا يظهرُ لقوله: (مُوجِبُ الرَّدِّ) فائدةٌ ولا رَبْطٌ بما قبله ولا بما بعده^(٢).
أقول: هذا كله مبنيٌّ على أن يكون (مُوجِبُ) بكسر الجيم، وأمَّا إذا قرأنا بفتحها؛
وجعلنا (المردود) بمعنى: ما يُرَدُّ؛ فيستقيم الكلام أوَّلًا وآخرًا.

قوله: (أَعْمٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ لِأَمْرٍ يَرْجِعُ... إلخ): أُورِدَ عليه: بأنَّ قوله: (أَعْمٌ...
إلخ): مُعْنٍ عن قوله: (عَلَى اخْتِلَافِ وَجْهِ الطَّعْنِ)، لكنَّ إغناء الثاني عن الأوَّلِ
يُتَسَامَحُ فِيهِ، بِخِلَافِ العَكْسِ، على أَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ ذِكْرِ الشَّيْءِ مُجْمَلًا
ثم مُفَصَّلًا، وهو أَوْقَعُ فِي النُّفُوسِ.

قوله: (أَمْ أَكْثَرُ): أي: على التَّوَالِي، والأكثرُ أَعْمٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ كُلَّ السَّنَدِ^(٣) أو بعضه.
قوله: (فَمَا أَتَى فِيهِ بِالْجَزْمِ): كـ (قال فلانٌ)، و (أروي عن فلانٍ) ونحو ذلك، دَلٌّ
على أَنَّهُ ثَبَتَ إِسْنَادُهُ عِنْدَهُ، لكنَّهُ حُدِفَ لِعَرَضٍ.

(١) انظر: «شرح نزهة النظر» للقاري (ص: ٣٨٩).

(٢) لم أقف عليه.

(٣) في (ق): «المسند».

[المرسل]:

وَالثَّانِي: وَهُوَ مَا سَقَطَ مِنْ آخِرِهِ مَنْ بَعْدَ التَّابِعِيِّ، هُوَ الْمُرْسَلُ:

وَصُورَتُهُ أَنْ يَقُولَ التَّابِعِيُّ - سَوَاءٌ كَانَ كَبِيرًا أَوْ صَغِيرًا -: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَذَا، أَوْ فَعَلَ كَذَا، أَوْ فَعِلَ بِحَضْرَتِهِ كَذَا، وَنَحْوَ ذَلِكَ.

وإنَّمَا ذُكِرَ فِي قِسْمِ الْمَرْدُودِ لِلجَهْلِ بِحَالِ المَحْدُوفِ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ صَحَابِيًّا، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ تَابِعِيًّا، وَعَلَى الثَّانِي يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ صَعِيفًا، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ ثِقَّةً، وَعَلَى الثَّانِي يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ حَمَلًا عَنْ صَحَابِيٍّ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ حَمَلًا عَنْ تَابِعِيٍّ آخَرَ، وَعَلَى الثَّانِي، فَيَعُودُ الإِحْتِمَالُ السَّابِقُ، وَيَتَعَدَّدُ: إمَّا بِالتَّجْوِيزِ العَقْلِيِّ؛ فَإِلَى مَا لَا نِهَآيَةَ لَهُ، وَإِمَّا بِالإِسْتِقْرَاءِ؛ فَإِلَى سِتَّةٍ أَوْ سَبْعَةٍ، وَهُوَ أَكْثَرُ مَا وَجِدَ مِنْ رِوَايَةِ بَعْضِ التَّابِعِينَ عَنْ بَعْضٍ.

فَإِنْ عُرِفَ مِنْ عَادَةِ التَّابِعِيِّ أَنَّهُ لَا يُرْسَلُ إِلَّا عَنِ ثِقَّةٍ؛ فَذَهَبَ جُمْهُورُ الْمُحَدِّثِينَ إِلَى التَّوَقُّفِ؛ لِبَقَاءِ الإِحْتِمَالِ، وَهُوَ أَحَدُ قَوْلَيْ أَحْمَدَ.

وَتَأْنِيهِمَا - وَهُوَ قَوْلُ المَالِكِيِّينَ وَالكُوفِيِّينَ -: يُقْبَلُ مُطْلَقًا.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يُقْبَلُ إِنْ اعْتَصَدَ بِمَجِيئِهِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ يُبَيِّنُ الطَّرِيقَ الأَوَّلِيَّ؛ مُسْنَدًا كَانَ أَوْ مُرْسَلًا؛ لِيَتَرَجَّحَ إِحْتِمَالُ كَوْنِ المَحْدُوفِ ثِقَّةً فِي نَفْسِ الأَمْرِ.

وَنَقَلَ أَبُو بَكْرٍ الرَّازِيُّ مِنَ الحَنْفِيَّةِ وَأَبُو الوَلِيدِ البَاجِيُّ مِنَ المَالِكِيَّةِ أَنَّ الرَّاويَ إِذَا كَانَ يُرْسَلُ عَنِ الثَّقَاتِ وَعَغيرِهِمْ لَا يُقْبَلُ مُرْسَلُهُ اتِّفَاقًا.

قوله: (وَالثَّانِي: هُوَ الْمُرْسَلُ): مأخوذٌ من قولهم: (ناقَةٌ مُرْسَلٌ)؛ أي: سريعةٌ

السَّيْرِ، أو من الإرسال بمعنى الإطلاق وعدم المنع، فكان الرَّاوي أُرْسِلَ وَأُطْلِقَ.

قوله: (كَبِيرًا أَوْ صَغِيرًا): التَّابِعِيُّ الْكَبِيرُ: هُوَ الَّذِي لَقِيَ جَمَاعَةً مِنَ الصَّحَابَةِ وَجَالَسَهُمْ، وَجُلُّ رَوَايَتِهِ عَنْهُمْ؛ كَقَيْسِ بْنِ حَازِمٍ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ.

وَالصَّغِيرُ: هُوَ الَّذِي لَمْ يَلْتَقَ مِنَ الصَّحَابَةِ إِلَّا الْعَدَدَ الْيَسِيرَ، أَوْ لَقِيَ جَمَاعَةً إِلَّا أَنْ جُلَّ رَوَايَتِهِ عَنِ التَّابِعِيِّ؛ كِيحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْأَنْصَارِيِّ.

قوله: (يُقْبَلُ مُطْلَقًا): أَي: سِوَاءِ اعْتَصَدَ بِمَجِيئِهِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ يُبَيِّنُ الطَّرِيقَ الْأَوَّلَ، أَوْ لَا.

قوله: (إِنْ اعْتَصَدَ بِمَجِيئِهِ... إلخ): أَوْ اعْتَصَدَ بِأَنْ أَفْتَى عَوَامَّ أَهْلِ الْعِلْمِ بِمَعْنَاهُ، أَوْ كَانَ الْمُرْسَلُ مُتَّصِفًا بِكَوْنِهِ مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ.

[المعضل والمنقطع]:

وَالْقِسْمُ الثَّلَاثُ مِنْ أَقْسَامِ السَّقَطِ مِنَ الْإِسْنَادِ: إِنْ كَانَ بَاثْنَيْنِ فَصَاعِدًا مَعَ التَّوَالِي؛ فَهُوَ الْمُعْضَلُ، وَإِلَّا فَإِنْ كَانَ السَّقَطُ بَاثْنَيْنِ غَيْرِ مُتَوَالِيَيْنِ فِي مَوَاضِعِينَ مَثَلًا؛ فَهُوَ الْمُنْقَطِعُ، وَكَذَلِكَ إِنْ سَقَطَ وَاحِدٌ فَقَطْ، أَوْ أَكْثَرُ مِنْ اثْنَيْنِ، لَكِنْ بِشَرْطِ عَدَمِ التَّوَالِي.

ثُمَّ إِنْ السَّقَطَ مِنَ الْإِسْنَادِ قَدْ يَكُونُ وَاضِحًا يَحْصُلُ الْإِشْتِرَاكُ فِي مَعْرِفَتِهِ؛ كَكُونِ الرَّاويِ مَثَلًا لَمْ يُعَاصِرْ مَنْ رَوَى عَنْهُ، أَوْ يَكُونُ خَفِيًّا؛ فَلَا يُدْرِكُهُ إِلَّا الْأَيْمَةُ الْحُدَاقُ الْمُطْلَعُونَ عَلَى طُرُقِ الْحَدِيثِ وَعِلَلِ الْأَسَانِيدِ.

فَالأَوَّلُ - وَهُوَ الْوَاضِحُ - يُدْرِكُ بَعْدَ التَّلَاقِي بَيْنَ الرَّاويِ وَشَيْخِهِ، بِكَوْنِهِ لَمْ يُدْرِكْ عَصْرَهُ، أَوْ أَدْرَكَهُ لَكِنَّهُمَا لَمْ يَجْتَمِعَا، وَلَيْسَتْ لَهُ مِنْهُ إِجَازَةٌ وَلَا وَجَادَةٌ.

وَمِنْ ثَمَّ احْتِيَاجَ إِلَى التَّارِيخِ لِتَضَمُّنِهِ تَحْرِيرَ مَوَالِيدِ الرُّوَاةِ وَوَفَايَاتِهِمْ وَأَوْقَاتِ طَلِبِهِمْ وَارْتِحَالِهِمْ.

وَقَدْ افْتُضِحَ أَقْوَامٌ ادَّعَوْا الرُّوَايَةَ عَنْ شُيُوخٍ ظَهَرَ بِالتَّارِيخِ كَذِبُ دَعْوَاهُمْ.

قَوْلُهُ: (وَكَذَلِكَ إِنْ سَقَطَ وَاحِدٌ... إلخ): ظَهَرَ مِنْ بَيَانِهِ رَحْمَةُ اللَّهِ أَنْ قَوْلَهُ: (وَإِلَّا) مُقَابِلٌ لِقَوْلِهِ: (مَعَ التَّوَالِي)، فَيَكُونُ مَعْنَاهُ: وَإِنْ كَانَ السَّقَطُ بَاثْنَيْنِ فَصَاعِدًا لَا مَعَ التَّوَالِي فَهُوَ الْمُنْقَطِعُ، فَيَكُونُ الْمُنْقَطِعُ: مَا كَانَ السَّقَطُ فِيهِ بَاثْنَيْنِ فَأَكْثَرَ، لَكِنْ لَا مَعَ التَّوَالِي، فَبَقِيَ مَا إِذَا كَانَ السَّقَطُ بِوَاحِدٍ فَقَطْ خَارِجًا عَنْهُ، فَالْحَقُّ بِهِ بِقَوْلِهِ: (وَكَذَا... إلخ).

لَكِنَّ قَوْلَهُ: (أَوْ أَكْثَرُ): فِي الشُّقِّ الثَّانِي آبٍ عَنْ هَذَا، فَالْحَقُّ أَنَّهُ مُقَابِلٌ لِمَجْمُوعِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِ: (إِنْ كَانَ السَّقَطُ بَاثْنَيْنِ فَصَاعِدًا مَعَ التَّوَالِي)، فَحَيْثُذِ

أصل الكلام شاملٌ للكُلِّ بمُجَرَّدِ المُقَابَلَةِ، فحينئذٍ يكون الشَّرْحُ مُبَيِّنًا لِأَقْسَامِ
هذا القِسْمِ. تأمَّل.

قوله: (قَدْ يَكُونُ وَاضِحًا): أي: يَعْرِفُهُ الحُدَاقُ وَغَيْرُهُمْ؛ لِكَوْنِ الرَّاوي لَمْ
يُعَاصِرْ مَنْ رَوَى عَنْهُ.

قوله: (مَثَلًا): قَيْدٌ لِقَوْلِهِ: (لَمْ يُعَاصِرْ) بِقَرِينَةٍ كَلَامِهِ الآتِي، وَهُوَ: (بِكَوْنِهِ لَمْ
يُدْرِكْ عَصْرَهُ، أَوْ أَدْرَكَهُ لَكِنْ لَمْ يَجْتَمِعَا).

قوله: (فَالأَوَّلُ: وَهُوَ الوَاضِحُ... إلخ): يَنْبَغِي أَنْ يُعَيَّنَ لِهَذَا القِسْمِ اسْمًا كَمَا
عَيَّنَ لِلثَّانِي، وَأَيْضًا مَوْرِدَ القِسْمَةِ هُوَ السَّقْطُ.

[المُدلس والمرسل الخفي]:

وَالْقِسْمُ الثَّانِي: وَهُوَ الْخَفِيُّ الْمُدَلَّسُ - بَفَتْحِ اللَّامِ -، سُمِّيَ بِذَلِكَ؛ لِكَوْنِ الرَّاوي لَمْ يُسَمَّ مَنْ حَدَّثَهُ، وَأَوْهَمَ سَمَاعَهُ لِلْحَدِيثِ مِمَّنْ لَمْ يُحَدِّثْهُ بِهِ.

وَاشْتِقَاقُهُ مِنَ الدَّلْسِ - بِالتَّحْرِيكِ -، وَهُوَ اخْتِلَاطُ الظَّلَامِ بِالنُّورِ، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي الْخَفَاءِ.

وَيَرِدُ الْمُدَلَّسُ بِصِغَةٍ مِنْ صِغِغِ الْأَدَاءِ تَحْتَمِلُ وُقُوعَ اللَّفْيِّ بَيْنَ الْمُدَلَّسِ وَمَنْ أَسْنَدَ عَنْهُ؛ ك(عَنْ)، وَكَذَا (قَالَ). وَمَتَى وَقَعَ بِصِغَةٍ صَرِيحَةٍ لَا تَجُوزُ فِيهَا؛ كَانَ كَذِبًا.

وَحُكْمُ مَنْ ثَبَتَ عَنْهُ التَّدْلِيْسُ إِذَا كَانَ عَدْلًا أَنْ لَا يُقْبَلَ مِنْهُ إِلَّا مَا صَرَّحَ فِيهِ بِالتَّحْدِيثِ عَلَى الْأَصَحِّ، وَكَذَا الْمُرْسَلُ الْخَفِيُّ إِذَا صَدَرَ مِنْ مُعَاَصِرٍ لَمْ يَلْتَقِ مَنْ حَدَّثَ عَنْهُ، بَلْ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ وَاسِطَةٌ.

وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْمُدَلَّسِ وَالْمُرْسَلِ الْخَفِيِّ دَقِيقٌ حَصَلَ تَحْرِيرُهُ بِمَا ذَكَرَ هُنَا: وَهُوَ أَنَّ التَّدْلِيْسَ يَخْتَصُّ بِمَنْ رَوَى عَنْ عُرْفٍ لِقَاؤُهُ إِيَّاهُ، فَأَمَّا إِنْ عَاَصَرَهُ وَلَمْ يُعْرِفْ أَنَّهُ لَقِيَهُ؛ فَهُوَ الْمُرْسَلُ الْخَفِيُّ.

وَمَنْ أَدْخَلَ فِي تَعْرِيفِ التَّدْلِيْسِ الْمُعَاَصِرَةَ - وَلَوْ بِغَيْرِ لَقِيٍّ - لَزِمَهُ دُخُولُ الْمُرْسَلِ الْخَفِيِّ فِي تَعْرِيفِهِ، وَالصَّوَابُ التَّفَرُّقُ بَيْنَهُمَا.

وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ اعْتِبَارَ اللَّفْيِّ فِي التَّدْلِيْسِ دُونَ الْمُعَاَصِرَةَ وَحَدَهَا لَا بُدَّ مِنْهُ: إِطْبَاقُ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالحَدِيثِ عَلَى أَنَّ رِوَايَةَ الْمُخَضَّرِ مِينَ؛ كَأَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ، وَقَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ قَبِيلِ الْإِرْسَالِ، لَا مِنْ قَبِيلِ التَّدْلِيْسِ.

وَلَوْ كَانَ مُجَرَّدُ الْمُعَاَصِرَةَ يُكْتَفَى بِهِ فِي التَّدْلِيْسِ؛ لَكَانَ هَؤُلَاءِ مُدَلَّسِينَ؛ لِأَنَّهُمْ عَاَصَرُوا النَّبِيَّ ﷺ قَطْعًا، وَلَكِنْ لَمْ يُعْرِفْ: هَلْ لَقُوهُ أَمْ لَا؟

وَمَمَّنْ اشْتَرَطَ اللَّقَاءَ فِي التَّدْلِيسِ: الإِمَامُ الشَّافِعِيُّ، وَأَبُو بَكْرِ الْبَزَّازُ، وَكَلَامُ
الْخَطِيبِ فِي «الْكَفَايَةِ» يَفْتَضِيهِ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ.

وَيُعْرَفُ عَدَمُ الْمُلَاقَاةِ بِإِخْبَارِهِ عَنِ نَفْسِهِ بِذَلِكَ، أَوْ بِجَزْمِ إِمَامٍ مُطَّلِعٍ، وَلَا يَكْفِي
أَنْ يَقَعَ فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ زِيَادَةٌ رَأَوْ بَيْنَهُمَا؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمَزِيدِ، وَلَا يُحْكَمُ
فِي هَذِهِ الصُّورَةِ بِحُكْمٍ كُلِّيٍّ؛ لِتَعَارُضِ احْتِمَالِ الْإِتِّصَالِ وَالْإِنْقِطَاعِ.

وَقَدْ صَنَّفَ فِيهِ الْخَطِيبُ كِتَابَ «التَّفْصِيلِ لِمُبْهَمِ الْمَرَايِلِ»، وَكِتَابَ «الْمَزِيدِ
فِي مُتَّصِلِ الْأَسَانِيدِ». وَأَنْتَهَتْ هُنَا أَقْسَامُ حُكْمِ السَّاقِطِ مِنَ الْإِسْنَادِ.

قوله: (المُدَّلَّسُ): اسمٌ للحدِيثِ، ففي العبارة تساهلٌ، إِلَّا أَنْ يُتَكَلَّفَ بِأَنْ يُقَالَ:
الذي فيه القسمُ الثَّانِي مِنَ السَّقْطِ سُمِّيَ مُدَّلَّسًا.

قوله: (وَمَتَى وَقَعَ بِصِيغَةِ صَرِيحَةٍ): في اللُّقْيِ؛ كالتَّحْدِيثِ وَالسَّمَاعِ وَأَمْثَالِ
ذَلِكَ؛ كَانَ ذَلِكَ كِذْبًا مَحْضًا لَا تَدْلِيسًا؛ لِأَنَّ التَّدْلِيسَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِيمَا يَحْتَمِلُ الصَّدْقَ
باعتبار احتمال اللُّقْيِ، فإذا كَانَ مَنْ ثَبَتَ عَنْهُ التَّدْلِيسَ عَدْلًا، وَقَدْ صَرَّحَ بِالتَّحْدِيثِ؛
يُقْبَلُ حَدِيثُهُ عَلَى الْمَذْهَبِ الْأَصَحِّ؛ لِأَنَّ الْعَدْلَ إِذَا قَالَ: حَدَّثَنِي فَلَانٌ، لَا يَحْتَمِلُ
السَّقْطَ، فَيَكُونُ حَدِيثُهُ مُتَّصِلًا.

قوله: (وَكَذَا الْمُرْسَلُ الْخَفِيُّ): أي: مِثْلُ الْمُدَّلَّسِ فِي الرَّدِّ.
قيل: الظَّاهِرُ أَنَّهُ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ: (الْمُدَّلَّسُ)، وَأَدْخَلَ (كَذَا)؛ لِطُولِ الْعَهْدِ؛
أي: الثَّانِي هُوَ الْمُدَّلَّسُ وَالْمُرْسَلُ الْخَفِيُّ.

ثمَّ المرادُ بِالْإِرْسَالِ هُنَا: مُطَّلَقٌ^(١) الْإِنْقِطَاعُ، وَهُوَ مُعَايِرٌ لِلْمُرْسَلِ السَّابِقِ.

(١) في (ز): «بهذا المعنى» بدل: «هنا مطلق»، وفي (ح): «مطلقاً».

والإرسال بهذا المعنى على نوعين: ظاهرٌ، وخفيٌّ:

فالظاهرُ: هو أن يرويَ عَمَّنْ لم يُعاصِرْهُ؛ أي: لم تثبتْ مُعاصرتهُ أصلاً، بحيث لا يشتبهُ إرسالهُ باتِّصاله على أهل الحديث.

والخفيُّ: هو أن يرويَ عَمَّنْ سَمِعَ منه ما لم يسمعهُ منه، أو عَمَّنْ لَقِيَهُ ولم يسمعهُ منه، أو عَمَّنْ عاصره ولم يلقه^(١).

قوله: (إِذَا صَدَرَ): قَيْدٌ وَاقِيعِي لا احترازيٌّ، وكان الأَنْسَبُ أن يقول: وهو الصَّادِرُ مِنْ مُعَاصِرٍ.

ولذا قال تلميذه: هذا الشَّرْطُ يُوهِمُ أن له مَفْهُومًا، وليس كذلك؛ إذ ليس لنا مُرْسَلٌ خَفِيٌّ إِلَّا ما صَدَرَ عَنْ مُعَاصِرٍ لم يَلْقَ. انتهى^(٢).

وفيه: أن الحَصْرَ غيرُ صحيحٍ؛ لِمَا تَقَدَّمَ.

قوله: (وَمَنْ أَدْخَلَ... إلخ): حَقُّ العبارة أن يُقال: وَمَنْ اكَتَفَى بِمُجَرَّدِ المُعَاصِرَةِ فِي التَّدْلِيلِ لِمَه دُخُولِ المُرْسَلِ الخَفِيِّ فِي تَعْرِيفِهِ.

قوله: (رِوَايَةُ المُخَضَّرِ مِينَ): وَهُمُ الَّذِينَ أَدْرَكُوا الجَاهِلِيَّةَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَمْ يَرَوْهُ، فَرِوَايَتُهُمْ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ قَبِيلِ الإِزْسَالِ، لا مِنْ قَبِيلِ التَّدْلِيلِ، وَحَاشَاهُمْ أَنْ يَكُونُوا مِنَ المُدَلِّسِينَ.

قوله: (وَيُعْرَفُ عَدَمُ المُلَاقَاةِ بِإِخْبَارِهِ): كَمَا نُقِلَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ خَشْرَمٍ^(٣) قَالَ:

(١) انظر: «شرح نزهة النظر» للقاري (ص: ٤٢٣ - ٤٢٤).

(٢) انظر: «القول المبتكر» لابن قطلوبغا (ص: ٨٢)، ونقله الكوراني بحروفه عن القاري في «شرح نزهة النظر» (ص: ٤٢٤).

(٣) في النسخ: «خيشوم»، والتصويب من مصادر التخريج.

كُنَّا عند ابن عِيْنَةَ، فقال: قال الزُّهْرِيُّ، فقيل له: أَحَدَثَكَ الزُّهْرِيُّ؟ فسَكَتَ، ثم قال: قال الزُّهْرِيُّ، فقيل له: أَسَمِعْتَهُ مِنْهُ؟ فقال: لم أَسْمَعُهُ مِنْهُ. هكذا أوردَه ابنُ الصَّلَاح^(١).

قوله: (وَلَا يُحَكِّمُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ): أي: التي وقعت في بعض طُرُقِهَا زيادةُ رَاوٍ.

(بِحُكْمٍ كُلِّيٍّ): أي: لا يُحَكِّمُ بَعْدَ المِلاقَاةِ كَلِّمَا وَقَعَتِ الزِّيَادَةُ.

= وهو الإمام الحافظ علي بن خشرم بن عبد الرحمن المروزي، ولد سنة ستين ومئة، وسمع من ابن عيينة وابن وهب وطبقتهما، وحدث عنه مسلم والترمذي والنسائي وغيرهم، توفي سنة سبع وخمسين ومئتين. انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١١/٥٥٢).

(١) انظر: «مقدمة ابن الصلاح» (ص: ٧٤). ورواه الخطيب البغدادي في «الكفاية» (ص: ٣٥٩).

[أسباب الطعن في الراوي]:

ثُمَّ الطَّعْنُ يُكُونُ بِعَشْرَةِ أَشْيَاءَ، بَعْضُهَا أَشَدُّ فِي القَدْحِ مِنْ بَعْضٍ، خَمْسَةٌ مِنْهَا تَتَعَلَّقُ بِالْعَدَالَةِ، وَخَمْسَةٌ تَتَعَلَّقُ بِالضَّبْطِ، وَلَمْ يَحْصُلِ الإِغْتِنَاءُ بِتَمْيِيزِ أَحَدِ القِسْمَيْنِ مِنَ الآخِرِ لِمَصْلَحَةِ اقْتَضَتْ ذَلِكَ، وَهِيَ تَرْتِيبُهَا عَلَى الأَشَدِّ فَالأَشَدِّ فِي مُوجِبِ الرَّدِّ عَلَى سَبِيلِ التَّدْلِي؛ لِأَنَّ الطَّعْنَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ:

١ - لِكَذِبِ الرَّاوي فِي الحَدِيثِ النَّبَوِيِّ؛ بِأَنْ يَرَوِي عَنْهُ ﷺ مَا لَمْ يَقُلْهُ مُتَعَمِّدًا لِذَلِكَ.

٢ - أَوْ تُهْمَتِهِ بِذَلِكَ؛ بِأَنْ لَا يُرَوِي ذَلِكَ الحَدِيثَ إِلاَّ مِنْ جِهَتِهِ، وَيَكُونُ مُخَالَفًا لِلقَوَاعِدِ المَعْلُومَةِ، وَكَذَا مَنْ عُرِفَ بِالكَذِبِ فِي كَلَامِهِ، وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُ وَفُوعٌ ذَلِكَ فِي الحَدِيثِ النَّبَوِيِّ، وَهَذَا دُونَ الأَوَّلِ.

٣ - أَوْ فُحْشِ عَاطِيهِ؛ أَي: كَثْرَتِهِ.

٤ - أَوْ غَفْلَتِهِ عَنِ الإِتْقَانِ.

٥ - أَوْ فَسْقِهِ؛ أَي: بِالفِعْلِ والقَوْلِ مِمَّا لَا يَبْلُغُ الكُفْرَ. وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ الأَوَّلِ عُمُومٌ وَخُصُوصٌ مُطْلَقٌ، وَإِنَّمَا أُفْرِدَ الأَوَّلُ لِكَوْنِ القَدْحِ بِهِ أَشَدَّ فِي هَذَا الفَنِّ، وَأَمَّا الفِسْقُ بِالمُعْتَقَدِ؛ فَسَيَأْتِي بَيَانُهُ.

٦ - أَوْ وَهْمِهِ؛ بِأَنْ يَرَوِي عَلَى سَبِيلِ التَّوَهُّمِ.

٧ - أَوْ مُخَالَفَتِهِ؛ أَي: لِلثَّقَاتِ.

٨ - أَوْ جَهَالَتِهِ؛ بِأَنْ لَا يُعْرِفَ فِيهِ تَعْدِيلٌ وَلَا تَجْرِيحٌ مُعَيَّنٌ.

٩ - أَوْ بَدْعَتِهِ؛ وَهِيَ اعْتِقَادُ مَا أُحْدِثَ عَلَى خِلَافِ المَعْرُوفِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، لَا بِمُعَانَدَةِ بَلِّ بِنُوعِ شُبُهَةٍ.

١٠ - أَوْ سُوءِ حِفْظِهِ، وَهُوَ عِبَارَةٌ عَمَّنْ يَكُونُ غَلَطُهُ أَقَلَّ مِنْ إِصَابَتِهِ.

قوله: (لَمْ يَحْصُلِ الْإِعْتِنَاءُ بِتَمْيِيزِ أَحَدِ الْقِسْمَيْنِ... إلخ): بأنَّ يُبَيِّنُ جَمِيعَ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْعَدَالَةِ عَلَى حَدِّهِ، ثُمَّ جَمِيعَ مَا يَتَعَلَّقُ بِالضَّبَطِ.

قوله: (فِي مُوجِبِ الرَّدِّ): مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: (تَرْتِيبُهَا)؛ فَإِنَّهُ لَوْ تَعَلَّقَ بِ(الْأَشَدِّ)؛ لَكَانَ الْمُنَاسِبَ أَنْ يُقَالَ: فِي إِيجَابِ الرَّدِّ، أَوْ فِي الرَّدِّ.

قوله: (عَلَى سَبِيلِ التَّدْلِيِّ): أَي: التَّنْزِلِ مِنَ الْأَعْلَى إِلَى الْأَدْنَى، لَكِنَّ هَذَا الْقَيْدَ لَا فَائِدَةَ فِيهِ؛ لِأَنَّ (الْأَشَدَّ فَلَا أَشَدَّ) لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى سَبِيلِ التَّدْلِيِّ، إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ التَّقْيِيدَ لِلْبَيَانِ.

وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ أَيْضًا: بِأَنَّ الْعِبَارَةَ مُحْتَمَلَةٌ^(١) لِلتَّرْقِيِّ وَالتَّدْلِيِّ؛ لِأَنَّ حَاصِلَهَا تَقَرُّبُ أَحَدِهِمَا إِلَى الْآخَرِ فِي الْأَشَدِّيَّةِ^(٢).

قوله: (وَهَذَا دُونَ الْأَوَّلِ): قَالَ تَلْمِيذُهُ: هَذَا مُسْتَعْنَى عَنْهُ^(٣).

أقول: كَأَنَّهُ فَهَمَّ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَوَّلِ الْأَوَّلُ فِي الْمَتْنِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلِ الْمُرَادُ الْأَوَّلُ مِنْ قِسْمِي الْقِسْمِ الثَّانِي.

قوله: (أَيُّ: كَثْرَتِهِ): بِأَنَّ يَكُونُ خَطُؤُهُ أَكْثَرَ مِنْ صَوَابِهِ، أَوْ مُسَاوِيًا.

قوله: (أَوْ غَفَلَتِهِ): أَي: فُحْشِ غَفَلَتِهِ؛ لِأَنَّ مُجَرَّدَ الْغَفَلَةِ لَيْسَ سَبَبًا لِلطَّعْنِ؛ لِقَلَّةِ مَنْ يُعَافِيهِ اللَّهُ مِنْهَا.

(١) فِي (ق): «مَحْصَلَةٌ».

(٢) انظر: «شرح نزهة النظر» للقاري (ص: ٤٢٩ - ٤٣٠).

(٣) انظر: «القول المبتكر» لابن قطلوبغا (ص: ٨٣).

[الحديث الموضوع والمتروك والمنكر]:

فَالْقِسْمُ الْأَوَّلُ - وَهُوَ الطَّعْنُ بِكَذِبِ الرَّاوي فِي الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ - هُوَ الْمَوْضُوعُ، وَالْحُكْمُ عَلَيْهِ بِالْوَضْعِ إِنَّمَا هُوَ بِطَرِيقِ الظَّنِّ الْغَالِبِ، لَا بِالْقَطْعِ، إِذْ قَدْ يَصْدُقُ الْكُذُوبُ، لَكِنَّ لِأَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ مَلَكَةَ قُوَّةٍ يُمَيِّزُونَ بِهَا ذَلِكَ، وَإِنَّمَا يَقُومُ بِذَلِكَ مِنْهُمْ مَنْ يَكُونُ أَطْلَاعُهُ تَامًّا، وَذِهْنُهُ ثَابِتًا، وَفَهْمُهُ قَوِيًّا، وَمَعْرِفَتُهُ بِالْقَرَائِنِ الدَّالَّةِ عَلَى ذَلِكَ مُتَمَكِّنَةً.

وَقَدْ يُعْرَفُ الْوَضْعُ بِإِقْرَارِ وَاضِعِهِ. قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: لَكِنَّ لَا نَقْطَعُ بِذَلِكَ، لِإِحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ كَذَبٌ فِي ذَلِكَ الْإِقْرَارِ. انْتَهَى.

وَفِهِمْ مِنْهُ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ لَا يُعْمَلُ بِذَلِكَ الْإِقْرَارِ أَصْلًا، وَلَيْسَ ذَلِكَ مُرَادَهُ، وَإِنَّمَا نَفَى الْقَطْعَ بِذَلِكَ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ نَفْيِ الْقَطْعِ نَفْيُ الْحُكْمِ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ يَقَعُ بِالظَّنِّ الْغَالِبِ، وَهُوَ هُنَا كَذَلِكَ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمَا سَاعَ قَتْلُ الْمُقْرَرِ بِالْقَتْلِ، وَلَا رَجْمُ الْمُعْتَرِفِ بِالرَّيِّ؛ لِإِحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَا كَاذِبَيْنِ فِيمَا اعْتَرَفَا بِهِ.

وَمِنَ الْقَرَائِنِ الَّتِي يُدْرِكُ بِهَا الْوَضْعُ مَا يُؤْخَذُ مِنْ حَالِ الرَّاوي؛ كَمَا وَقَعَ لِمَأْمُونِ بْنِ أَحْمَدَ أَنَّهُ ذَكَرَ بِحَضْرَتِهِ الْخِلَافُ فِي كَوْنِ الْحَسَنِ سَمِعَ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَوْ لَا؟ فَسَاقَ فِي الْحَالِ إِسْنَادًا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعَ الْحَسَنُ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَكَمَا وَقَعَ لِغِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ حَيْثُ دَخَلَ عَلَى الْمَهْدِيِّ فَوَجَدَهُ يَلْعَبُ بِالْحَمَامِ، فَسَاقَ فِي الْحَالِ إِسْنَادًا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا سَبَقَ إِلَّا فِي نَضْلِ، أَوْ خَفٍّ، أَوْ حَافِرٍ، أَوْ جَنَاحٍ»، فزَادَ فِي الْحَدِيثِ: أَوْ جَنَاحٍ، فَعَرَفَ الْمَهْدِيُّ أَنَّهُ كَذَبَ لِأَجْلِهِ، فَأَمَرَ بِذَبْحِ الْحَمَامِ.

وَمِنْهَا مَا يُؤْخَذُ مِنْ حَالِ الْمَرْوِيِّ؛ كَأَنْ يَكُونَ مُنَاقِضًا لِنَصِّ الْقُرْآنِ، أَوْ السُّنَّةِ

الْمُتَوَاتِرَةَ، أَوْ الْإِجْمَاعِ الْقَطْعِيِّ، أَوْ صَرِيحِ الْعَقْلِ، حَيْثُ لَا يَقْبَلُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ التَّأْوِيلَ.

ثُمَّ الْمَرْوِيُّ تَارَةً يَخْتَرِعُهُ الْوَاضِعُ، وَتَارَةً يَأْخُذُهُ مِنْ كَلَامِ غَيْرِهِ؛ كَبَعْضِ السَّلَفِ الصَّالِحِ، أَوْ قَدَمَاءِ الْحُكَمَاءِ، أَوْ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ، أَوْ يَأْخُذُ حَدِيثًا ضَعِيفَ الْإِسْنَادِ، فَيُرَكِّبُ لَهُ إِسْنَادًا صَحِيحًا لِيُرْوَجَ.

وَالْحَامِلُ لِلْوَضْعِ عَلَى الْوَضْعِ: إِمَّا عَدَمُ الدِّينِ كَالزَّنَادِقَةِ، أَوْ غَلْبَةُ الْجَهْلِ كَبَعْضِ الْمُتَعَبِّدِينَ، أَوْ قَرُطُ الْعَصَبِيَّةِ كَبَعْضِ الْمُقَلِّدِينَ، أَوْ اتِّبَاعُ هَوَى بَعْضِ الرُّؤَسَاءِ، أَوْ الْإِغْرَابُ لِقَصْدِ الْإِشْتِهَارِ.

وَكُلُّ ذَلِكَ حَرَامٌ بِإِجْمَاعٍ مَنْ يُعْتَدُّ بِهِ، إِلَّا أَنْ بَعْضَ الْكِرَامِيَّةِ وَبَعْضَ الْمُتَصَوِّفَةِ نُقِلَ عَنْهُمْ بِإِبَاحَةِ الْوَضْعِ فِي التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ، وَهُوَ خَطَأٌ مِنْ قَائِلِهِ نَشَأَ عَنْ جَهْلِ؛ لِأَنَّ التَّرْغِيبَ وَالتَّرْهِيْبَ مِنْ جُمْلَةِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ.

وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ تَعْمَدَ الْكَذِبَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْكَبَائِرِ، وَبَالَغَ أَبُو مُحَمَّدٍ الْجَوْنِيُّ، فَكَفَرَ مَنْ تَعَمَّدَ الْكَذِبَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ.

وَاتَّقُوا عَلَى تَحْرِيمِ رِوَايَةِ الْمَوْضُوعِ إِلَّا مَقْرُونًا بِبَيَانِهِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ؛ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

وَالْقِسْمُ الثَّانِي مِنْ أَقْسَامِ الْمَرْدُودِ - وَهُوَ مَا يَكُونُ بِسَبَبِ تَهْمَةِ الرَّاويِ بِالْكَذِبِ - هُوَ الْمَرْوُكُ.

وَالثَّلَاثُ: الْمُنْكَرُ؛ عَلَى رَأْيٍ مَنْ لَا يَشْتَرِطُ فِي الْمُنْكَرِ قَيْدَ الْمُخَالَفَةِ.

وَكَذَا الرَّابِعُ وَالْخَامِسُ، فَمَنْ فَحَشَ غَلْطُهُ، أَوْ كَثُرَتْ غَفْلَتُهُ، أَوْ ظَهَرَ فِسْقُهُ؛ فَحَدِيثُهُ مُنْكَرٌ.

قوله: (هُوَ الْمَوْضُوعُ): فيه مُسَامَحَةٌ؛ لَأَنَّ الْمَوْضُوعَ هُوَ الْحَدِيثُ الَّذِي فِيهِ الطَّعْنُ، لَا نَفْسُ الطَّعْنِ.

قوله: (أَنَّهُ قَالَ): بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِ: (إِسْنَادًا)، أَوْ التَّقْدِيرُ: قَائِلًا فِيهِ أَنَّهُ قَالَ، أَوْ إِسْنَادًا ثَابِتًا عَلَى أَنَّهُ قَالَ.

قوله: (أَوِ الْإِجْمَاعِ الْقَطْعِيِّ): هُوَ الَّذِي مُسْتَنَدُهُ قَطْعِيٌّ.

قوله: (لَا يَقْبَلُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ التَّأْوِيلِ): وَكَذَا إِنْ لَمْ يَحْتَمِلْ سِقُوطَ شَيْءٍ مِنْهُ عَلَى بَعْضِ رُؤَايَةِ يَزُولُ بِهِ ذَلِكَ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ ابْنُ السُّبْكِيِّ فِي «جَمْعِ الْجَوَامِعِ»، فَقَالَ: وَكُلُّ خَبِيرٍ أَوْ هَمٍّ بَاطِلًا وَلَمْ يَقْبَلِ التَّأْوِيلَ؛ فَبَاطِلٌ^(١)، أَوْ نَقَصَ مِنْهُ مَا يَزُولُ بِهِ الْوَهْمُ.

قَالَ شَارِحُهُ: وَقَدْ يُمَثَّلُ لَهُ بِرَوَايَةٍ: «لَا يَبْقَى عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ بَعْدَ مِثَّةِ سَنَةٍ نَفْسٌ مَنْفُوسَةٌ»^(٢)؛ لِعَدَمِ مُطَابَقَتِهَا الْوَاقِعِ، حَيْثُ سَقَطَ عَلَى رَاوِيهَا: مِنْكُمْ^(٣).

قوله: (كَالزَّنَادِقَةِ): وَهُمْ الْمُبْطِنُونَ لِلْكَفْرِ، الْمُظْهِرُونَ لِلإِسْلَامِ، أَوِ الَّذِينَ لَا يَتَدَيَّنُونَ بِدِينِ.

قوله: (كَبَعْضِ الْمُتَعَبِّدِينَ): الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ مُهْتَدُونَ، وَأَيْنَ هُمْ مِنَ الْهَدَايَةِ وَهُمْ وَضَعُوا أَحَادِيثَ فِي التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ، وَيَتَدَيَّنُونَ بِذَلِكَ بَزْعُمِهِمْ وَجَهْلِهِمْ؟!

(١) فِي «جَمْعِ الْجَوَامِعِ»: فَمَكْذُوبٌ.

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٥٣٨) مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بَلْفِظٍ: «... مَا عَلَى الْأَرْضِ مِنْ نَفْسٍ مَنْفُوسَةٍ تَأْتِي عَلَيْهَا مِثَّةُ سَنَةٍ»، وَتَوْضُوحُهَا الرِّوَايَةُ الَّتِي بَعْدَهَا: «مَا مِنْ نَفْسٍ مَنْفُوسَةٍ الْيَوْمَ، تَأْتِي عَلَيْهَا مِثَّةُ سَنَةٍ، وَهِيَ حَيَّةٌ يَوْمَئِذٍ». بِزِيَادَةِ: «الْيَوْمَ».

(٣) يَقْصِدُ بِالشَّارِحِ الْحَافِظُ الْعِرَاقِي فِي «الغَيْثِ الْهَامِعِ شَرْحِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ» (ص: ٤٠٥)، وَنَقَلَهُ الْكُوْرَانِيُّ بِحَرْوْفِهِ عَنْ «شَرْحِ نَزْهَةِ النَّظَرِ» لِلْقَارِي (ص: ٤٤٣ - ٤٤٤).

وَهُمْ أَعْظَمُ الْمُضِلِّينَ؛ لِمَا أَنَّهُمْ يَحْتَسِبُونَ بِذَلِكَ قُرْبَةً لِّلَّهِ، وَالنَّاسُ يَتَّقُونَ بِقَوْلِهِمْ؛ لِمَا أَنَّهُمْ يَنْسِبُونَ أَنفُسَهُمْ إِلَى الرَّهْدِ وَالصَّلَاحِ.

وَمِنَ ذَلِكَ: مَا رَوَى أَبُو عِصْمَةَ فِي فُضَائِلِ سُورِ الْقُرْآنِ، عَنِ ابْنِ مَالِكٍ، عَنِ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا، فَقِيلَ لَهُ: مِنْ أَيْنَ لَكَ هَذَا، وَلَيْسَ عِنْدَ أَصْحَابِ عِكْرِمَةَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ قَدْ أَعْرَضُوا عَنِ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ، وَاسْتَعْلَوْا بِفِقْهِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَمَغَازِي مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، فَوَضَعْتُهَا حِسْبَةَ اللَّهِ^(١). فَثَبَّتَ الْوَضْعُ بِالْإِقْرَارِ.

قَوْلُهُ: (كَبَعُضِ الْمُقَلِّدِينَ): فِي الْمَذَاهِبِ؛ كَمَا نَقَلُوا فِي شَأْنِ بَعْضِ الْأَثَمَةِ الْمُجْتَهِدِينَ مِنَ الْأَحَادِيثِ.

(١) رواه الحاكم في «المدخل» (ص: ٥٤)، ومن طريقه البيهقي في «الخلافيات» (١٨٨٣)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٤١/١). انظر: «مقدمة ابن الصلاح» (ص: ١٠٠)، و«شرح نزهة النظر» للقراري (٤٤٨).

[المعلّل]:

ثُمَّ الْوَهْمُ، وَهُوَ الْقِسْمُ السَّادِسُ، وَإِنَّمَا أَفْصَحَ بِهِ لِطُولِ الْفَضْلِ، إِنْ أُطْلِعَ عَلَيْهِ - أَي: عَلَى الْوَهْمِ - بِالْقَرَائِنِ الدَّالَّةِ عَلَى وَهْمِ رَاوِيهِ: مَنْ وَصَلَ مُرْسَلٍ أَوْ مُنْقَطِعٍ، أَوْ إِدْخَالَ حَدِيثٍ فِي حَدِيثٍ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْأَشْيَاءِ الْقَادِحَةِ.

وَنَحْصُلُ مَعْرِفَةِ ذَلِكَ بِكَثْرَةِ التَّبَعِ، وَجَمْعِ الطَّرِيقِ؛ فَهَذَا هُوَ الْمُعْلَلُ، وَهُوَ مِنْ أَعْمَضِ أَنْوَاعِ عُلُومِ الْحَدِيثِ وَأَدَقِّهَا، وَلَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا مَنْ رَزَقَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَهَمًّا نَاقِبًا، وَحِفْظًا وَاسِعًا، وَمَعْرِفَةً تَامَّةً بِمَرَاتِبِ الرُّوَاةِ، وَمَلَكَةً قَوِيَّةً بِالْأَسَانِيدِ وَالْمُتُونِ، وَلِهَذَا لَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ إِلَّا الْقَلِيلُ مِنْ أَهْلِ هَذَا الشَّانِ؛ كَعَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ، وَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَابْنِ خَالَوَيْهِ، وَابْنِ حَاتِمٍ، وَأَبِي زُرْعَةَ، وَالدَّارِقُطَنِيِّ.

وَقَدْ تَقَصَّرُ عِبَارَةُ الْمُعْلَلِ عَنِ إِقَامَةِ الْحُجَّةِ عَلَى دَعْوَاهُ؛ كَالصِّرْفِيِّ فِي نَقْدِ الدِّيْنَارِ وَالذَّرْهَمِ.

قوله: (وَإِنَّمَا أَفْصَحَ بِهِ... إلخ): يعني: صرّح بالوهم، ولم يكتفِ بقوله: (السَّادِسُ)؛ لِإِبْعَادِ الْعَهْدِ.

قوله: (أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ): كإرسالٍ مُتَّصِلٍ، أَوْ وَقْفِ مَرْفُوعٍ، وَكَاشْتِبَاهِ ضَعِيفٍ بِثِقَةٍ، بَأَنْ يُوَثَّقَ الضَّعِيفُ، أَوْ يُضَعَّفَ الثَّقَّةُ.

قوله: (فَهَذَا هُوَ الْمُعْلَلُ): وَهُوَ مَا فِيهِ عِلَّةٌ.

والعِلَّةُ: عِبَارَةٌ عَنْ أَسْبَابِ خَفِيَّةٍ غَامِضَةٍ قَادِحَةٍ فِي صِحَّةِ الْحَدِيثِ، فَالْحَدِيثُ الْمُعْلَلُ فِي اصْطِلَاحِهِمْ: هُوَ الْحَدِيثُ الَّذِي أُطْلِعَ عَلَى عِلَّةٍ تَقْدُحُ فِي صِحَّتِهِ، مَعَ أَنَّ

الظَّاهِرَ مِنْهُ السَّلَامَةُ عَنِ الْجَرْحِ، هَذَا عَلَى قَوْلٍ مَنْ أَطْلَقَ الْعِلَّةَ عَلَى كَذِبِ الرَّاويِ
وَفِسْقِهِ وَغَفْلَتِهِ وَنَحْوِهَا مِنْ أَسْبَابِ ضَعْفِ الْحَدِيثِ، خِلَافًا لِلتِّرْمِذِيِّ؛ فَإِنَّهُ يُسَمِّي
النَّسْخَ أَيْضًا عِلَّةً^(١).

قال السَّخَاوِيُّ: فَكَأَنَّهُ أَرَادَ الْعِلَّةَ الْمَانِعَةَ عَنِ الْعَمَلِ، وَهَذَا الْمَعْنَى أَعْمٌ مِنَ الْعِلَّةِ
الاصْطِلَاحِيَّةِ^(٢).

وقد وَقَعَ لِبَعْضِ الْعُلَمَاءِ تَسْمِيَتُهُ بِالْمَعْلُولِ^(٣)، وَرَدَّ عَلَيْهِ ابْنُ الصَّلَاحِ: بِأَنَّ
الْمَعْلُولَ مِنْ (عَلَّهَ بِالشَّرَابِ)؛ أَي: سَقَاهُ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى^(٤)، وَهُوَ غَيْرُ مُلَائِمٍ هَا هُنَا،
وَسَمَّاهُ مُعْلَلًا^(٥).

قال العراقيُّ: الْأَجُودُ فِي تَسْمِيَتِهِ الْمُعْلُّ، وَوَقَعَ فِي عِبَارَةٍ بَعْضُهُمْ هَكَذَا،
وَأَكْثَرُ عِبَارَاتِهِمْ فِي الْفِعْلِ: (أَعْلَهُ فُلَانٌ بِكَذَا)، وَقِيَاسُهُ: (مُعْلُّ)، قال الجوهريُّ: (لا
أَعْلَكَ اللَّهُ بِعِلَّتِهِ)؛ أَي: مَا أَصَابَكَ بِمُصِيبَةٍ^(٦).

قَوْلُهُ: (وَهُوَ مِنْ أَعْمَضِ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ وَأَدْقُهَا): قِيلَ: وَمِنْ أَشْرَفِهَا وَأَهْمُهَا،

(١) انظر: «مقدمة ابن الصلاح» (ص: ٩٣).

(٢) انظر: «فتح المغيث» للسخاوي (١/ ٢٨٨).

(٣) كالبخاري، والترمذي، والحاكم، والدارقطني، وغيرهم. انظر: «تدريب الراوي» للسيوطي
(١/ ٢٩٤).

(٤) هذه عبارة الزركشي في «النكت على مقدمة ابن الصلاح» (٢/ ٢٠٥)، وذكرها السخاوي في «فتح
المغيث» (١/ ٢٧٤).

(٥) قال ابن الصلاح: معرفة الحديث المعلل، ويسميه أهل الحديث المعلول، وذلك منهم ومن الفقهاء
مرذول عند أهل العربية واللغة. انظر: «المقدمة» (ص: ٨٩).

(٦) انظر: «شرح التبصرة والتذكرة» للعراقي (١/ ٢٧٣)، و«الصحاح» للجوهري (مادة: علل).

حتى قال ابن مَهْدِيٍّ^(١): لَأَنَّ أَعْرِفَ عِلَّةَ حَدِيثِ وَاحِدٍ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُكْتُبَ عَشْرِينَ حَدِيثًا لَيْسَ عِنْدِي^(٢).

قوله: (وَقَدْ تَقْصُرُ عِبَارَةُ الْمُعَلَّلِ... إلخ): فإنه يُدْرِكُ بِالذَّوْقِ السَّلِيمِ، وَلَا يُمَكِّنُ إِقَامَةَ الْحُجَّةِ عَلَيْهِ؛ كَالْبَلَاغَةِ فِي الْكَلَامِ، حَتَّى قَالَ ابْنُ مَهْدِيٍّ: إِنَّهُ إِلَهَامٌ، لَوْ قَلَّتْ لَهُ: مِنْ أَيْنَ لَكَ هَذَا؟ لَمْ يَكُنْ لَهُ حُجَّةٌ^(٣).

(١) هو الإمام الناقد المجوّد، سيد الحفاظ، عبد الرحمن بن مهدي أبو سعيد العنبري، ولد سنة خمس وثلاثين ومئة، وكان حجة وقدوة في العلم والعمل، قال عنه الشافعي: لا أعرف له نظيرًا في هذا الشأن، توفي سنة (٥١٩٨هـ). انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٩/١٩٢).

(٢) رواه ابن أبي حاتم في «العلل» (١/٣٨٨)، والحاكم في «معرفه علوم الحديث» (ص: ١١٢)، - ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الجامع لأخلاق الراوي» (١٩٠٠)، والجوزقاني في «الأباطيل والمناكير» (٩).

(٣) رواه ابن أبي حاتم في «العلل» (١/٣٨٨)، والخطيب البغدادي (١٧٧٤)، وذكره الحاكم في «معرفه علوم الحديث» (ص: ١١٢) من غير إسناد. وقوله: ولو قلت... إلخ من كلام محمد بن عبد الله بن نمير الراوي عن ابن مهدي.

[الحديث المُدرَج]:

ثُمَّ الْمُخَالَفَةُ - وَهِيَ الْقِسْمُ السَّابِعُ - إِنْ كَانَتْ وَاقِعَةً بِسَبَبِ تَغْيِيرِ السِّيَاقِ؛ أَيْ: سِيَاقِ الْإِسْنَادِ، فَالْوَاقِعُ فِيهِ ذَلِكَ التَّغْيِيرُ هُوَ مُدْرَجُ الْإِسْنَادِ، وَهُوَ أَقْسَامٌ:

الأوَّلُ: أَنْ يَرْوِيَ جَمَاعَةُ الْحَدِيثِ بِأَسَانِيدَ مُخْتَلِفَةٍ، فَيَرْوِيهِ عَنْهُمْ رَاوٍ، فَيَجْمَعُ الْكُلَّ عَلَى إِسْنَادٍ وَاحِدٍ مِنْ تِلْكَ الْأَسَانِيدِ، وَلَا يُبَيِّنُ الْإِخْتِلَافَ.

وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الْمَتْنُ عِنْدَ رَاوٍ إِلَّا طَرَفًا مِنْهُ، فَإِنَّهُ عِنْدَهُ بِإِسْنَادٍ آخَرَ، فَيَرْوِيهِ رَاوٍ عَنْهُ تَامًا بِالْإِسْنَادِ الْأَوَّلِ.

وَمِنْهُ أَنْ يَسْمَعَ الْحَدِيثَ مِنْ شَيْخِهِ، إِلَّا طَرَفًا مِنْهُ فَيَسْمَعُهُ عَنْ شَيْخِهِ بِوَاسِطَةٍ، فَيَرْوِيهِ رَاوٍ عَنْهُ تَامًا بِحَذْفِ الْوَاسِطَةِ.

الثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ عِنْدَ الرَّاويِ مَتْنَانِ مُخْتَلِفَانِ بِإِسْنَادَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ، فَيَرْوِيهِمَا رَاوٍ عَنْهُ مُقْتَصِرًا عَلَى أَحَدِ الْإِسْنَادَيْنِ، أَوْ يَرْوِي أَحَدَ الْحَدِيثَيْنِ بِإِسْنَادِهِ الْخَاصِّ بِهِ، لَكِنْ يَزِيدُ فِيهِ مِنَ الْمَتْنِ الْآخَرَ مَا لَيْسَ فِي الْأَوَّلِ.

الرَّابِعُ: أَنْ يَسُوقَ الْإِسْنَادَ، فَيَعْرِضُ لَهُ عَارِضٌ، فَيَقُولُ كَلَامًا مِنْ قَبْلِ نَفْسِهِ، فَيُظَنُّ بَعْضُ مَنْ سَمِعَهُ أَنْ ذَلِكَ الْكَلَامَ هُوَ مَتْنٌ ذَلِكَ الْإِسْنَادِ، فَيَرْوِيهِ عَنْهُ كَذَلِكَ.

هَذِهِ أَقْسَامُ مُدْرَجِ الْإِسْنَادِ.

وَأَمَّا مُدْرَجُ الْمَتْنِ؛ فَهُوَ أَنْ يَقَعَ فِي الْمَتْنِ كَلَامٌ لَيْسَ مِنْهُ، فَتَارَةً يَكُونُ فِي أَوَّلِهِ، وَتَارَةً فِي أَثْنَائِهِ، وَتَارَةً فِي آخِرِهِ، وَهُوَ الْأَكْثَرُ؛ لِأَنَّهُ يَقَعُ بَعْطَفِ جُمْلَةٍ عَلَى جُمْلَةٍ، أَوْ بَدْمَجِ مَوْكُوفٍ مِنْ كَلَامِ الصَّحَابَةِ أَوْ مَنْ بَعْدَهُمْ بِمَرْفُوعٍ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ غَيْرِ فَضْلِ، فَهَذَا هُوَ مُدْرَجُ الْمَتْنِ.

وَيُذْرِكُ الْإِدْرَاجُ: بِوُرُودِ رِوَايَةٍ مُفْصَلَةٍ لِلْقَدْرِ الْمُدْرَجِ مِمَّا أُدْرَجَ فِيهِ، أَوْ بِالتَّنْصِيصِ عَلَى ذَلِكَ مِنَ الرَّاوي، أَوْ مِنْ بَعْضِ الْأَيْمَةِ الْمُطَّلَعِينَ، أَوْ بِاسْتِحَالَةِ كَوْنِ النَّبِيِّ ﷺ يَقُولُ ذَلِكَ.

وَقَدْ صَنَّفَ الْخَطِيبُ فِي الْمُدْرَجِ كِتَابًا، وَلَخَّصْتُهُ وَزِدْتُ عَلَيْهِ قَدْرًا مَا ذَكَرَ مَرَّتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ، وَاللَّهُ الْحَمْدُ.

قوله: (مُدْرَجُ الْإِسْنَادِ): إِنَّمَا سُمِّيَ بِهِ لِأَنَّ الْمُغْيِرَ أَدْخَلَ خَلَلًا فِي الْإِسْنَادِ، فَالْإِسْنَادُ مُدْخَلٌ فِيهِ.

قوله: (الرَّابِعُ: أَنْ يَسُوقَ الْإِسْنَادَ... إلخ): قَدْ اشْتَبَهَ عَلَى بَعْضِ مِنَ النَّاسِ أَنَّ هَذَا الْقِسْمَ مِنْ مُدْرَجِ الْإِسْنَادِ يَصْدُقُ عَلَيْهِ تَعْرِيفُ مُدْرَجِ الْمَتْنِ، فَلَا يَكُونُ تَعْرِيفُ مُدْرَجِ الْمَتْنِ مَانِعًا.

وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ مُدْرَجَ الْمَتْنِ: أَنْ يُذَكَرَ فِي مَتْنِ الْحَدِيثِ مَا لَيْسَ مِنْهُ، وَفِي هَذَا الْقِسْمِ مِنْ مُدْرَجِ الْإِسْنَادِ لَمْ يُذَكَرْ فِي مَتْنِ الْحَدِيثِ مَا لَيْسَ مِنْهُ، بَلْ ذَكَرَ فِي إِسْنَادِ الْحَدِيثِ، فَأَيْنَ هَذَا مِنْ ذَاكَ؟!

[الحديث المقلوب]:

أَوْ إِنْ كَانَتْ الْمُخَالَفَةُ بِتَقْدِيمٍ وَتَأْخِيرٍ فِي الْأَسْمَاءِ؛ كَمَرَّةٍ بِنِ كَعْبٍ، وَكَعْبٍ بِنِ مَرَّةٍ؛ لِأَنَّ اسْمَ أَحَدِهِمَا اسْمُ أَبِي الْآخَرِ؛ فَهَذَا هُوَ الْمَقْلُوبُ، وَلِلْخَطِيبِ فِيهِ كِتَابٌ: «رَافِعُ الْإِرْتِيَابِ».

وَقَدْ يَقَعُ الْقَلْبُ فِي الْمَثْنِ أَيْضًا؛ كَحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ مُسْلِمٍ فِي السَّبْعَةِ الَّذِينَ يُظِلُّهُمُ اللَّهُ فِي ظِلِّ عَرْشِهِ، فَفِيهِ: «وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ أَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ يَمِينُهُ مَا تُنْفِقُ شِمَالُهُ»، هَذَا مِمَّا انْقَلَبَ عَلَى أَحَدِ الرَّوَاةِ، وَإِنَّمَا هُوَ: «حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ»؛ كَمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ.

قوله: (فَهَذَا هُوَ الْمَقْلُوبُ): أي: قِسْمٌ مِنْ أَقْسَامِهِ.

قوله: (وَقَدْ يَقَعُ الْقَلْبُ فِي الْمَثْنِ): إِنَّمَا جَعَلَ الْقَلْبَ فِي الْأَسْمَاءِ أَصْلًا؛ لِأَنَّهُ بِصَدَدِ بَيَانِ الطَّعْنِ فِي الرَّوَاةِ.

قوله: (عِنْدَ مُسْلِمٍ): أي: عَنْ طَرِيقِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَعِنْدَهُ عَنْ غَيْرِهِ عَلَى الْأَصْلِ^(١)، فَلَوْ قَالَ: فِي بَعْضِ طُرُقِ مُسْلِمٍ؛ لَكَانَ أَوْضَحَ.

(١) روى مسلمٌ هذا الحديث من حديث أبي هريرة رضي الله عنه (١٠٣١)، وأتبعه برواية أخرى من طريق الإمام مالك فيها شك في الرواية عن أبي سعيد الخدري أو أبي هريرة رضي الله عنهما، والأولى وقعت عنده على القلب، أما الثانية فاقصر على قطعة من الحديث ليس فيها الشاهد، وقد رواه الإمام مالك في «موطئه» بالإسناد نفسه الذي رواه من طريقه مسلم بلا قلب، فعبارة الكوراني غير دقيقة، ولا غرور، فهو متابع في ذلك للملا علي القاري في «شرح نزهة النظر» (ص: ٤٧٧)، فلا اعتراض إذن على عبارة ابن حجر رحمهم الله تعالى جميعًا.

قال ابن حجر: ليس الوهم فيه ممن دون مسلم ولا منه، بل هو من شيخه أو من شيخه يحيى القطان. انظر: «فتح الباري» (١٤٦/٢).

[المزيد في متصل الأسانيد]:

أَوْ إِنْ كَانَتِ الْمُخَالَفَةُ بِيَزَادَةَ رَاوٍ فِي أَثْنَاءِ الْإِسْنَادِ، وَمَنْ لَمْ يَزِدْهَا أَتَقَنَّ مِمَّنْ زَادَهَا، فَهَذَا هُوَ الْمَزِيدُ فِي مُتَّصِلِ الْأَسَانِيدِ.

وَشَرْطُهُ: أَنْ يَقَعَ التَّصْرِيحُ بِالسَّمَاعِ فِي مَوْضِعِ الزِّيَادَةِ، وَإِلَّا فَمَتَى كَانَ مُعْتَمَنًا مَثَلًا؛ تَرَجَّحَتِ الزِّيَادَةُ.

أَوْ إِنْ كَانَتِ الْمُخَالَفَةُ بِإِبْدَالِهِ - أَي: الرَّاوي - وَلَا مُرْجِحَ لِإِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَلَى الْأُخْرَى، فَهَذَا هُوَ الْمُضْطَرُّ، وَهُوَ يَقَعُ فِي الْإِسْنَادِ غَالِبًا، وَقَدْ يَقَعُ فِي الْمَتْنِ.

لَكِنْ قَلَّ أَنْ يَحْكُمَ الْمُحَدِّثُ عَلَى الْحَدِيثِ بِالِاضْطِرَابِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْإِخْتِلَافِ فِي الْمَتْنِ دُونَ الْإِسْنَادِ.

وَقَدْ يَقَعُ الْإِبْدَالُ عَمْدًا لِمَنْ يُرَادُ اخْتِبَارُ حِفْظِهِ امْتِحَانًا مِنْ فَاعِلِهِ؛ كَمَا وَقَعَ لِلْبُخَارِيِّ وَالْعُقَيْلِيِّ وَغَيْرِهِمَا.

وَشَرْطُهُ أَنْ لَا يُسْتَمَرَّ عَلَيْهِ، بَلْ يَنْتَهِي بِانْتِهَاءِ الْحَاجَةِ، فَلَوْ وَقَعَ الْإِبْدَالُ عَمْدًا لَا لِمَصْلَحَةٍ، بَلْ لِلإِغْرَابِ مَثَلًا؛ فَهُوَ مِنْ أَقْسَامِ الْمَوْضُوعِ، وَلَوْ وَقَعَ غَلَطًا فَهُوَ مِنَ الْمَقْلُوبِ أَوْ الْمُعَلَّلِ.

قوله: (بِإِبْدَالِهِ): مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ إِلَى الْفَاعِلِ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: (أَي: الرَّاوي)، وَالْمَفْعُولُ مَحذُوفٌ؛ أَي: بِإِبْدَالِ الرَّاوي الشَّيْخَ المَرْويَّ عَنْهُ، أَوْ بَعْضًا مِنَ المَرْويِّ، فَيَكُونُ شَامِلًا لِمُضْطَرَبِ الْمَتْنِ أَيْضًا.

قوله: (وَهُوَ يَقَعُ فِي الْإِسْنَادِ غَالِبًا): وَيَلْزَمُ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ الْحَدِيثُ ضَعِيفًا؛ لِإِشْعَارِهِ بِأَنَّهُ لَمْ يُضْطَبْ. كَذَا ذَكَرَهُ الْجَزْرِيُّ^(١).

(١) انظر: «شرح نزهة النظر» للقياري (ص: ٤٨١).

قوله: (لَكِنْ قَلَّ أَنْ يَحْكَمَ الْمُحَدِّثُ): استدراركَ عَمَّا يَتَوَهَّمُ مِنْ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَلِيلًا فِي نَفْسِهِ، وَكَثِيرًا بِاعْتِبَارِ حُكْمِ الْمُحَدِّثِ بِهِ، فَاذْفَعْ مَا قِيلَ: إِنَّ التَّقْلِيلَ يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ: (عَالِيًّا)، وَكَذَا مِنْ قَوْلِهِ: (وَقَدْ يَقَعُ... إلخ) (١).

قال تلميذه: قوله: (قَلَّ أَنْ يَحْكَمَ الْمُحَدِّثُ... إلخ): فِيهِ أَنَّ تِلْكَ وَظِيفَةَ الْمُجْتَهِدِ فِي الْحُكْمِ. انْتَهَى (٢). وَفِيهِ: أَنَّ الْمُحَدِّثَ مِنْ جُمْلَةِ الْمُجْتَهِدِينَ.

قوله: (وَقَدْ يَقَعُ الْإِبْدَالُ عَمْدًا): جَعَلَ هَذَا الْقِسْمَ مِنْ أَقْسَامِ الْإِبْدَالِ، وَلَمْ يَجْعَلْهُ مِنْ أَقْسَامِ الْقَلْبِ كَمَا جَعَلَهُ بَعْضُ مَنْهَا؛ لِأَنَّ مُنَاسَبَتَهُ بِالْإِبْدَالِ أَكْثَرُ مِنْ مُنَاسَبَتِهِ بِالْقَلْبِ. قِيلَ: الْأَنْسَبُ جَعَلَهُ مِنْ أَقْسَامِ الْمَرْكَبِ مِنَ الْقَلْبِ وَالْإِبْدَالِ؛ كَمَا جَعَلَهُ السَّخَاوِيُّ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ تَرْكِيبِ مَتْنٍ لِإِسْنَادٍ آخَرَ.

والجواب: أَنَّ الْمَقْصُودَ الْأَصْلِيَّ هَا هُنَا إِبْدَالُ إِسْنَادٍ مَتْنٍ بِإِسْنَادٍ مَتْنٍ آخَرَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُلَاحَظَ تَرْكِيبُهُ بِمَتْنٍ إِسْنَادٍ آخَرَ، فَلِهَذَا جَعَلَهُ مِنْ أَقْسَامِ الْإِبْدَالِ، لَا مِنْ أَقْسَامِ الْقَلْبِ، وَلَا مِنْ أَقْسَامِ الْمَرْكَبِ مِنَ الْقَلْبِ وَالْإِبْدَالِ (٣).

قوله: (كَمَا وَقَعَ لِلْبُخَارِيِّ): وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا قَدِمَ بَغْدَادَ؛ سَمِعَ بِهِ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ، فَاجْتَمَعُوا وَعَمَدُوا إِلَى مِئَةِ حَدِيثٍ، فَقَلَبُوا مَتُونَهَا وَأَسَانِيدَهَا، وَجَعَلُوا مَتْنَ هَذَا الْإِسْنَادِ لِإِسْنَادٍ مَتْنٍ آخَرَ، وَإِسْنَادَ ذَلِكَ الْمَتْنِ لِهَذَا، وَدَفَعُوا إِلَى عَشْرَةِ أَنْفُسٍ، لِكُلِّ وَاحِدٍ عَشْرَةَ أَحَادِيثَ، فَقَالُوا: إِذَا انْعَقَدَ الْمَجْلِسُ تَلْقُونُ ذَلِكَ عَلَى الْبُخَارِيِّ، فَانْعَقَدَ الْمَجْلِسُ، وَحَضَرَ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ مِنْ أَهْلِ بَغْدَادِ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْعُرَبَاءِ،

(١) انظر: «شرح نزهة النظر» للقاري (ص: ٤٨٢).

(٢) انظر: «القول المبتكر» لابن قطلوبغا (ص: ٨٩).

(٣) انظر: «شرح نزهة النظر» للقاري (ص: ٤٨٥ - ٤٨٦).

فلَمَّا اطمأنَّ المجلسُ؛ تقدَّمَ واحدٌ من العشرة، فسأل عن حديثٍ، فقال البخاريُّ: لا أعرفه، ثم سأله عن حديثٍ آخرَ، فقال: لا أعرفه، فما زال يسأله حتى فرغَ من عشرته، والبخاريُّ يقول: لا أعرفه، فكان الفقهاء ممَّن حضرَ المجلسَ يلتفتُ بعضهم إلى بعضٍ، ويقولون: الرجلُ فهمَ من الأحاديثِ المقلوبةِ الأسانيد، والبخاريُّ لا يزيدُهم على: لا أعرفه، فلما علمَ أنهم قد فرغوا من سؤالاتهم؛ التفتَ إلى الأوَّل، فقال: أمَّا حديثُك الأوَّلُ؛ فإسنادهُ كذا، والثاني كذا... إلخ، فردَّ كلُّ متني إلى إسناده، وكلَّ إسنادٍ إلى متنه، وفعلَ بالآخرِ مثلَ ذلك، وهكذا إلى تمام العشرة، فأقرَّ له النَّاسُ كلُّهم بالحفظ، وأذعنوا بالإتقان^(١)، وعلَّوَّ المنزلَ والمكان، فصار البخاريُّ مُسلِّمًا عند الخاصِّ والعامِّ. هكذا ذكروا القصةَ^(٢).

قوله: (وَالْعُقَيْلِيُّ): مثاله: ما ذكره مسلمة بن قاسمٍ في ترجمته: أنه كان لا يُخرجُ أصله لِمَن يجيئه من أصحاب الحديث، بل يقول له: اقرأ في كتابك، فأنكرنا وقلنا: إمَّا أن يكون من أحفظ النَّاس، أو من أكذبهم، ثم عمدنا إلى كتابة أحاديث

(١) في (ق): «بالاتفاق».

(٢) القصة مشهورة عن الإمام البخاري، رواها ابن عدي في «من روى عنهم البخاري» (ص: ٣٥)، ومن طريقه: الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٢/ ٣٤٠)، والحميدي في «جدوة المقتبس» (ص: ١٣٧)، وابن الجوزي في «الحث على حفظ العلم» (ص: ٩١)، و«المنتظم» (١٢/ ١١٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٦٦)، وعلي بن المفضل في «الأربعين» (ص: ٢٨٨)، والمزي «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٤٥٣)، وابن حجر في «فتح الباري» (١/ ٤٨٦)، و«تغليق التعليق» (٥/ ٤١٤) جميعهم من طريق ابن عدي، عن عدة من شيوخه.

قال السخاوي في «فتح المغيث» (١/ ٣٣٧): ولا يضر جهالة شيوخ ابن عدي فيها، فإنهم عدد ينجر به جهالتهم، ثم إنه لا يتعجب من حفظ البخاري لها، وتيقظه لتمييز صوابها من خطئها؛ لأنه في الحفظ بمكان، وإنما يتعجب من حفظه لتواليها كما ألقيت عليه من مرة واحدة.

من روايته بعد أن بدلنا منها ألفاظاً، وزدنا فيها ألفاظاً، وتركنا منها أحاديثاً صحيحةً، وأتيناها بها، والتمسنا منه استماعها، فقال لي: اقرأ، فقرأتها عليه، فلما انتهيتُ إلى الزيادة والنقصان؛ فظن، وأخذ مني الكتاب، فألحق فيه بخطه النقص، وضرب على الزيادة، وصححها كما كانت، ثم قرأها علينا، وقد طابت أنفسنا، وعلمنا أنه من أحفظ الناس. ذكره السخاوي^(١).

قوله: (وشرطه): أي: الإبدال عمداً، أن لا يبقى المبدل على صورته؛ لئلا يظن أنه ورد كذلك.

(١) انظر: «الفتح الشذي» لابن سيد الناس (١/٤١)، و«طبقات علماء الحديث» لابن عبد الهادي، و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٥/٢٣٧)، و«فتح المغيث» للسخاوي (١/٣٣٨). وكتاب «الصلة» لمسلمة بن القاسم مفقود، وفي توثيقه كلام. انظر: «لسان الميزان» لابن حجر (٨/٦١). وليس بعزيز ثبوت القصة عن مثل العقيلي، كيف وقد تواردت أمثالها عن جمع كبير من الحفاظ المتقنين!؟

[المصَحَّف والمحرَّف]:

أَوْ إِنْ كَانَتْ الْمُخَالَفَةُ بِتَغْيِيرِ حَرْفٍ أَوْ حُرُوفٍ مَعَ بَقَاءِ صُورَةِ الْخَطِّ فِي السِّيَاقِ:
 فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ بِالنَّسْبَةِ إِلَى النَّقْطِ فَالْمُصَحَّفُ، وَإِنْ كَانَ بِالنَّسْبَةِ إِلَى الشَّكْلِ
 فَالْمُحَرَّفُ، وَمَعْرِفَةُ هَذَا النَّوعِ مُهِمَّةٌ، وَقَدْ صَنَّفَ فِيهِ الْعَسْكَرِيُّ وَالِدَارْفُطْنِيُّ وَغَيْرُهُمَا.
 وَأَكْثَرُ مَا يَقَعُ فِي الْمُتُونِ، وَقَدْ يَقَعُ فِي الْأَسْمَاءِ الَّتِي فِي الْأَسَانِيدِ.

وَلَا يَجُوزُ تَعَمُّدُ تَغْيِيرِ صُورَةِ الْمَتْنِ مُطْلَقًا، وَلَا الْإِخْتِصَارُ مِنْهُ بِالنَّقْصِ، وَلَا
 إِبْدَالُ اللَّفْظِ الْمُرَادِفِ بِاللَّفْظِ الْمُرَادِفِ لَهُ؛ إِلَّا لِعَالِمٍ بِمَدْلُولَاتِ الْأَلْفَاظِ، وَبِمَا يُحِيلُ
 الْمَعَانِي عَلَى الصَّحِيحِ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ:

أَمَّا اخْتِصَارُ الْحَدِيثِ؛ فَالْأَكْثَرُونَ عَلَى جَوَازِهِ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ الَّذِي يَخْتَصِرُهُ
 عَالِمًا؛ لِأَنَّ الْعَالِمَ لَا يَنْقُصُ مِنَ الْحَدِيثِ إِلَّا مَا لَا تَعْلُقُ لَهُ بِمَا يُبْقِيهِ مِنْهُ، بِحَيْثُ لَا
 تَخْتَلِفُ الدَّلَالَةُ، وَلَا يَخْتَلُ الْبَيَانُ، حَتَّى يَكُونَ الْمَذْكُورُ وَالْمَحذُوفُ بِمَنْزِلَةِ الْخَبْرَيْنِ،
 أَوْ يَدُلُّ مَا ذَكَرَهُ عَلَى مَا حَذَفَهُ؛ بِخِلَافِ الْجَاهِلِ، فَإِنَّهُ قَدْ يَنْقُصُ مَا لَهُ تَعْلُقٌ؛ كَتَرَكِ
 الْإِسْتِثْنَاءِ.

وَأَمَّا الرِّوَايَةُ بِالْمَعْنَى؛ فَالْخِلَافُ فِيهَا شَهِيرٌ، وَالْأَكْثَرُ عَلَى الْجَوَازِ أَيْضًا، وَمِنْ
 أَقْوَى حُجَجِهِمُ الْإِجْمَاعُ عَلَى جَوَازِ شَرْحِ الشَّرِيعَةِ لِلْعَجْمِ بِلِسَانِهِمْ لِلْعَارِفِ بِهِ، فَإِذَا
 جَازَ الْإِبْدَالُ بِلُغَةِ أُخْرَى؛ فَجَوَازُهُ بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ أَوْلَى.

وَقِيلَ: إِنَّمَا يَجُوزُ فِي الْمُفْرَدَاتِ دُونَ الْمُرَكَّبَاتِ.

وَقِيلَ: إِنَّمَا يَجُوزُ لِمَنْ اسْتَحْضَرَ اللَّفْظَ؛ لِيَتَمَكَّنَ مِنَ التَّصَرُّفِ فِيهِ.

وَقِيلَ: إِنَّمَا يَجُوزُ لِمَنْ كَانَ يَحْفَظُ الْحَدِيثَ، فَنَسِيَ لَفْظَهُ، وَبَقِيَ مَعْنَاهُ مُرْتَسِمًا

فِي ذَهْنِهِ، فَلَهُ أَنْ يَرُوِيَهُ بِالْمَعْنَى لِمَصْلَحَةِ تَحْصِيلِ الْحُكْمِ مِنْهُ، بِخِلَافِ مَنْ كَانَ مُسْتَحْضِرًا لِلْفِظِهِ.

وَجَمِيعُ مَا تَقَدَّمَ يَتَعَلَّقُ بِالْجَوَازِ وَعَدَمِهِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْأَوْلَى إِيرَادُ الْحَدِيثِ بِالْفَاطِظِ دُونَ التَّصْرِيفِ فِيهِ.

قَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ: يَنْبَغِي سَدُّ بَابِ الرَّوَايَةِ بِالْمَعْنَى؛ لِئَلَّا يَتَسَلَّطَ مَنْ لَا يُحْسِنُ مِمَّنْ بِهِ يُظَنُّ أَنَّهُ يُحْسِنُ؛ كَمَا وَقَعَ لِكَثِيرٍ مِنَ الرَّوَاةِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا، وَاللَّهُ الْمُؤَفَّقُ.

قَوْلُهُ: (فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ بِالنَّسْبَةِ إِلَى النَّقْطِ؛ فَالْمُصَحَّفُ): مِثَالُ ذَلِكَ: مَا نُقِلَ عَنِ الدَّارَقُطْنِيِّ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ الْمُثَنَّى أَخْبَرَهُ أَنَّ مُوسَى الْعَنْزِيَّ^(١) حَدَّثَ بِحَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا يَأْتِي أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِقِرَّةٍ لَهَا خَوَازٍ»، فَقَالَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: «أَوْ شَاةٍ تَنْعَرُ» بِالنُّونِ، وَالتَّحْقِيقُ أَنَّهُ «تَيْعَرُ» بِالمُثَنَّاةِ التَّحْتِيَّةِ^(٢)؛ أَي: تَصِيحُ.

قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَ بِالنَّسْبَةِ إِلَى الشَّكْلِ؛ فَالْمُحَرَّفُ): وَبَعْضُهُمْ لَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ الْأَسْمِينَ، فَاطَّلَقَ الْمُصَحَّفَ وَالْمُحَرَّفَ عَلَى السَّوَاءِ.

وَمِثَالُ ذَلِكَ: حَدِيثُ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَأَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ» بِسِينِ مُهْمَلَةٍ،

(١) كَذَا فِي (ز) و(ح)، وَفِي (ق): «ابن موسى القشري»، وَكِلَاهُمَا خَطَأً، فَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى هُوَ نَفْسُهُ أَبُو مُوسَى الْعَنْزِيَّ كَمَا سَيَأْتِي.

(٢) رَوَاهُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي «الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّوَايَةِ» (٦٣١) مِنْ طَرِيقِ الدَّارَقُطْنِيِّ: أَنَّ أَبَا مُوسَى مُحَمَّدَ بْنَ الْمُثَنَّى الْعَنْزِيَّ يَحْدُثُ بِحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَذَكَرَهُ. وَانظُرْ: «مَقْدَمَةُ ابْنِ الصَّلَاحِ» (ص: ٢٨١)، وَ«مَشِيخَةُ الْقَزْوِينِيِّ» (ص: ١٠٩).

وَالرَّوَايَةُ غَيْرُ الْمُصَحَّفَةِ فَرَوَاهَا الْبَخَّارِيُّ (٣/١٥٩)، وَمُسْلِمٌ (١٨٣٢)، وَلَفِظُ الْبَخَّارِيِّ: «لَا يَأْخُذُ أَحَدٌ مِنْهُ شَيْئًا إِلَّا جَاءَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَحْمِلُهُ عَلَى رَقْبَتِهِ، إِنْ كَانَ بَعِيرًا لَهُ رُغَاءٌ، أَوْ بَقْرَةً لَهَا خَوَارٍ، أَوْ شَاةً تَيْعَرُ».

وَمُثَنًّا فَوْقِيَّةً مُشَدَّدَةً، صَحَّفَهُ أَبُو بَكْرٍ الصُّوْلِيُّ، فَقَالَ: شَيْئًا، بِالْمُعْجَمَةِ وَالْيَاءِ التَّحْتِيَّةِ^(١).

وقد يكون التحريفُ بِمُجَرَّدِ الإِعْرَابِ؛ كما في حديث جابرٍ: رُمِيَ أَبِيُّ يَوْمَ الأَحْزَابِ عَلَى أَكْحَلِهِ، فَكَوَاهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ^(٢). صَحَّفَهُ غُنْدَرٌ، فَقَالَ فِيهِ: (أَبِي) بِالإِضَافَةِ إِلَى يَاءِ المِتْكَلِمِ، وَإِنَّمَا هُوَ «أَبِيُّ» بِالتَّصْغِيرِ^(٣).

قَوْلُهُ: (وَلَا يَجُوزُ تَعَمُّدُ تَغْيِيرِ صُورَةِ المَتْنِ مُطْلَقًا): أَي: لَا بِتَقْدِيمٍ وَلَا تَأْخِيرٍ، وَلَا بِزِيَادَةٍ وَنُقْصَانٍ، وَلَا بِتَشْدِيدٍ وَتَخْفِيفٍ، وَلَا بِإِبْدَالِ مُرَادِفٍ بِمُرَادِفٍ آخَرَ. وَتَخْصِيصُ مَسْأَلَتِي الإِخْتِصَارِ وَالإِبْدَالِ بِالدُّكْرِ مَعَ دُخُولِهِمَا تَحْتَ قَوْلِهِ: (مُطْلَقًا)؛ لِيَبَيِّنَ الخِلَافَ فِيهِمَا.

وَحَاصِلُ كَلَامِهِ: أَنَّ التَّغْيِيرَ مُطْلَقًا لَا يَجُوزُ، وَأَمَّا التَّغْيِيرُ بِالإِخْتِصَارِ وَالإِبْدَالِ؛ فَفِيهِ الخِلَافُ، هَكَذَا يَنْبَغِي فَهْمُهُ هَذَا الكَلَامِ، فَإِنَّ المُتَبَادِرَ مِنَ الإِطْلَاقِ التَّعْمِيمُ فِي أَنْوَاعِ التَّغْيِيرِ، لَا كَمَا قِيلَ مِنْ أَنَّ قَوْلَهُ: (مُطْلَقًا) مُقَابِلٌ لِقَوْلِهِ: (عَلَى الصَّحِيحِ فِي المَسْأَلَتَيْنِ)، فَكَأَنَّهُ قَالَ: لَا يَجُوزُ تَعَمُّدُ تَغْيِيرِ صُورَةِ المَتْنِ بِالتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ عَلَى كُلِّ الأَقْوَالِ.

قَوْلُهُ: (وَأَمَّا إِخْتِصَارُ الحَدِيثِ، فَالْأَكْثَرُونَ عَلَى جَوَازِهِ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ الَّذِي يَخْتَصِرُهُ عَالِمًا): وَاخْتَارَ ذَلِكَ ابْنُ الصَّلَاحِ^(٤)؛ لِأَنَّ العَالِمَ لَا يَخْتَصِرُهُ إِلاَّ لِفَائِدَةٍ

(١) رَوَاهُ الخَطِيبُ البَغْدَادِيُّ فِي «الجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّاوِي» (٦٣٣)، وَ«تَارِيخِ بَغْدَادٍ» (٤/٦٧٥). وَانظُرْ: «كَشْفُ المَشْكَلِ» لِابْنِ الجَوْزِيِّ (٢/٩٢)، وَ«مَقْدَمَةُ ابْنِ الصَّلَاحِ» (ص: ٢٨٢). وَالحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١١٦٤).

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٢٠٧) مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٣) انظُرْ: «مَقْدَمَةُ ابْنِ الصَّلَاحِ» (ص: ٢٨٠)، وَ«الإِرشَادُ» لِلنُّووي (٢/٥٦٨).

(٤) قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: وَالصَّحِيحُ التَّفْصِيلُ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ ذَلِكَ مِنَ العَالِمِ العَارِفِ إِذَا كَانَ مَا تَرَكَهُ مُمْتِزًا عَمَّا =

جليلة، ويُعلمُ أنه لا يُخَلُّ بشيءٍ من الأحكام الشرعية، فيجوز له أداء المقصود بأيِّ عبارة تليقُ بالمقام.

والجاهلُ قد يتركُ جملةً مُتعلِّقةً بجملةٍ سابقةٍ، فيختلُّ المعنى؛ كترك الاستثناء في قوله ﷺ في حديث الربا: «لا يُباعُ الذهبُ بالذهبِ إلاَّ سواءً بسواءٍ»^(١).

وأما الروايةُ بالمعنى؛ فالاختلافُ فيها مشهورٌ، والأكثرُ من أهل الحديث والفقهِ والأصول - ومنهم الأئمةُ الأربعة - على جواز الرواية بالمعنى^(٢).

وقد وردَ في المسألة: ما رواه ابنُ مندَه في «معرفة الصحابة» من حديث عبد الله بن سليمان اللثبي، قال: قلتُ: يا رسولَ اللهِ ﷺ، إنِّي أسمعُ منك حديثًا لا أستطيعُ أن أؤدِّيَه كما أسمعُ منك، أزيدُ حرفًا، أو أنقصُ حرفًا، فقال: «إذا لم تُحلِّوا حرامًا، ولا تُحرِّموا حلالًا، وأصبتمُ المعنى؛ فلا بأس»، فذكرَ ذلك للحسن البصري، فقال: لولا هذا ما حدَّثنا^(٣).

= نقله، غير متعلق به، بحيث لا يختل البيان، ولا تختلف الدلالة فيما نقله بترك ما تركه، فهذا ينبغي أن يجوز، وإن لم يجز النقل بالمعنى؛ لأن الذي نقله والذي تركه - والحالة هذه - بمنزلة خبرين منفصلين في أمرين لا تعلق لأحدهما بالآخر، ثم هذا إذا كان رفيع المنزلة، بحيث لا يتطرق إليه في ذلك تهمة، نقله أو لا تمامًا، ثم نقله ناقصًا، أو نقله أو لا ناقصًا، ثم نقله تمامًا. انظر: «مقدمة ابن الصلاح» (ص: ٢١٥).

(١) رواه البخاري (٢١٧٥)، ومسلم (١٥٨٤)، بلفظ: «لا تبعوا».

(٢) انظر: «تدريب الراوي» للسيوطي (١/٥٣٣)، و«شرح نزهة النظر» للقاري (ص: ٤٩٧).

(٣) رواه الطبري في «تاريخه» (١١/٥٦٥)، وابن فيل في «جزئه» (١٢٤)، والطبراني في «الكبير»

(٦٤٩١)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٣٣٦٦)، والخطيب البغدادي في «الكفاية»

(ص: ١٩٩)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٠١/٥٣) من حديث يعقوب بن عبد الله بن =

وعلى أي وجه، لا شك في أن الأولى والأخرى إيراد الحديث بألفاظه المروية عنه ﷺ من غير تصرف فيه.

= سليمان بن أكيمة الليثي، عن أبيه، عن جده، وليس فيه قول الحسن. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ١٥٤): رواه الطبراني في «الكبير»، ولم أر من ذكر يعقوب ولا أباه. وقال ابن الملقن في «المقنع» (١/ ٣٧٣): وعبد الله ذكر في الصحابة، وكذا والده وجده. ورواه الجوزقاني في «الأبطل» (٩٠)، وقال: هذا حديث باطل، وفي إسناده اضطراب. ورواه ابن قانع في «معجم الصحابة» (٣/ ١٧) من حديث محمد بن عبد الله بن سليمان بن أكيمة الليثي. ورواه ابن منده في «معرفه الصحابة» (ص: ٧٢٤)، وأبو نعيم في «معرفه الصحابة» (٤٢١١) من حديث سليم بن أكيمة الليثي. قال ابن الأثير في «أسد الغابة» (٢/ ٢٩١): سليم بن أكيمة الليثي مجهول. وقال السخاوي في «فتح المغيب» (٣/ ١٤٥): هو حديث مضطرب لا يصح، بل ذكره الجوزقاني وابن الجوزي في «الموضوعات»، وفي ذلك نظر.

[غريب الحديث]:

فَإِنْ خَفِيَ الْمَعْنَى بِأَنَّ كَانَ اللَّفْظُ مُسْتَعْمَلًا بِقِلَّةٍ؛ اِحْتِجَّ إِلَى الْكُتُبِ الْمُصَنَّفَةِ فِي شَرْحِ الْغَرِيبِ؛ كَكِتَابِ أَبِي عُبَيْدِ الْقَاسِمِ بْنِ سَلَامٍ، وَهُوَ غَيْرُ مَرْتَّبٍ، وَقَدْ رَتَّبَهُ الشَّيْخُ مَوْفُقَ الدِّينِ ابْنِ قُدَامَةَ عَلَى الْحُرُوفِ، وَأَجْمَعَ مِنْهُ كِتَابُ أَبِي عُبَيْدِ الْهَرَوِيِّ، وَقَدْ اعْتَنَى بِهِ الْحَافِظُ أَبُو مُوسَى الْمَدِينِيُّ، فَنَقَّبَ عَلَيْهِ وَاسْتَدْرَكَ، وَلِلزَّمْخَشَرِيِّ كِتَابٌ اسْمُهُ «الْفَائِقُ»، حَسَنُ التَّرْتِيبِ، ثُمَّ جَمَعَ الْجَمِيعَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي «النِّهَايَةِ»، وَكِتَابُهُ أَسْهَلُ الْكُتُبِ تَنَاوُلًا، مَعَ إِعْوَازٍ قَلِيلٍ فِيهِ.

وَإِنْ كَانَ اللَّفْظُ مُسْتَعْمَلًا بِكَثْرَةٍ، لَكِنَّ فِي مَدْلُولِهِ دِقَّةٌ؛ اِحْتِجَّ إِلَى الْكُتُبِ الْمُصَنَّفَةِ فِي شَرْحِ مَعَانِي الْأَخْبَارِ وَبَيَانِ الْمَشْكِلِ مِنْهَا.

وَقَدْ أَكْثَرَ الْأَيْمَةُ مِنَ النَّصَانِيفِ فِي ذَلِكَ؛ كَالطَّحَاوِيِّ وَالْخَطَّابِيِّ وَابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ وَغَيْرِهِمْ.

قوله: (في شرح الغريب): غريب الحديث: ما جاء في المتن من لفظٍ غامضٍ بعيد الفهم؛ لقلَّة استعماله. وذلك أمرٌ مهمٌّ لا ينبغي للعلماء التَّساهلُ فيه؛ إذ لو لم يُفسَّر؛ لتعطلَّ كثيرٌ من الأحكام الشرعية.

وأما ما حُكي من أن الإمام أحمد سئل عن حرفٍ من غريب الحديث، فقال: سلوا أصحاب الغريب؛ فإني أكره أن أتكلَّم في قول رسول الله ﷺ بالظن^(١)؛ فهو من كمال الاحتياط منه، رحمة الله.

(١) رواه المروزي في «العلل» (ص: ١٧٤، ٢١٧)، وذكره المازري في «المُعَلِّم» (١/ ٢٢١)، وابن الصلاح في «المقدمة» (ص: ٢٧٢).

قوله: (سَلَامٌ): بفتح السّين المُهملة، وتشديد اللّام.

قوله: (فَنَقَّبَ عَلَيْهِ): من التَّنْقِيبِ، بمعنى: فَتَشَّ مُعْتَرِضًا عَلَيْهِ، على سبيل

التَّضْمِينِ؛ لأنَّ التَّنْقِيبَ يتعدَّى بـ(في)؛ كما قال الله تعالى: ﴿فَنَقَّبُوا فِي الْبِلَادِ﴾

[ق: ٣٦].

[الجهالة وسبها]:

ثُمَّ الْجَهَالَةُ بِالرَّائِي - وَهِيَ السَّبَبُ الثَّامِنُ فِي الطَّعْنِ - وَسَبُّهَا أَمْرَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ الرَّائِي قَدْ تَكَثَّرَ نَعْوَتُهُ: مِنْ اسْمٍ، أَوْ كُنْيَةٍ، أَوْ لَقَبٍ، أَوْ صِفَةٍ، أَوْ حِرْفَةٍ، أَوْ نَسَبٍ، فَيَسْتَهْرُ بِشَيْءٍ مِنْهَا، فَيُذَكِّرُ بِغَيْرِ مَا اسْتَهَرَ بِهِ لِعَرَضٍ مِنَ الْأَعْرَاضِ، فَيُظَنُّ أَنَّهُ آخَرٌ، فَيَحْصُلُ الْجَهْلُ بِحَالِهِ.

وَصَنَّفُوا فِيهِ؛ أَي: فِي هَذَا النَّوعِ: «المَوْضِحَ لِأَوْهَامِ الْجَمْعِ وَالتَّفْرِيقِ»، أَجَادَ فِيهِ الْخَطِيبُ، وَسَبَقَهُ إِلَيْهِ عَبْدُ الْغَنِيِّ بْنُ سَعِيدِ الْمِصْرِيِّ، وَهُوَ الْأَزْدِيُّ، ثُمَّ الصُّورِيُّ.

وَمِنْ أَمْثَلَتِهِ مُحَمَّدُ بْنُ السَّائِبِ بْنِ بَشْرِ الْكَلْبِيِّ؛ نَسَبَهُ بَعْضُهُمْ إِلَى جَدِّهِ، فَقَالَ: مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرِ، وَسَمَّاهُ بَعْضُهُمْ حَمَادَ بْنَ السَّائِبِ، وَكَنَّاهُ بَعْضُهُمْ أَبَا النَّضْرِ، وَبَعْضُهُمْ أَبَا سَعِيدٍ، وَبَعْضُهُمْ أَبَا هِشَامٍ، فَصَارَ يُظَنُّ أَنَّهُ جَمَاعَةٌ، وَهُوَ وَاحِدٌ، وَمَنْ لَا يَعْرِفُ حَقِيقَةَ الْأَمْرِ فِيهِ لَا يَعْرِفُ ذَلِكَ.

وَالْأَمْرُ الثَّانِي: أَنَّ الرَّائِي قَدْ يَكُونُ مُقْلًا مِنَ الْحَدِيثِ، فَلَا يَكْثُرُ الْأَخْذُ عَنْهُ، وَقَدْ صَنَّفُوا فِيهِ الْوُحْدَانَ، وَهُوَ مَنْ لَمْ يَرَوْ عَنْهُ إِلَّا وَاحِدٌ وَلَوْ سَمِّيَ، فَمِمَّنْ جَمَعَهُ مُسْلِمٌ، وَالْحَسَنُ بْنُ سَفِيَّانَ، وَغَيْرُهُمَا.

أَوْ لَا يُسَمَّى الرَّائِي اخْتِصَارًا مِنَ الرَّائِي عَنْهُ؛ كَقَوْلِهِ: أَخْبَرَنِي فُلَانٌ، أَوْ شَيْخٌ، أَوْ رَجُلٌ، أَوْ بَعْضُهُمْ، أَوْ ابْنُ فُلَانٍ.

وَيُسْتَدَلُّ عَلَى مَعْرِفَةِ اسْمِ الْمُبْهَمِ بِوُرُودِهِ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى مُسَمًّى، وَصَنَّفُوا فِيهِ

الْمُبْهَمَاتِ.

وَلَا يُقْبَلُ حَدِيثُ الْمُبْهَمِ مَا لَمْ يُسَمَّ؛ لِأَنَّ شَرْطَ قَبُولِ الْخَبَرِ عَدَالَةُ رَاوِيهِ، وَمَنْ
أُبْهَمَ اسْمُهُ لَا تُعْرَفُ عَيْنُهُ، فَكَيْفَ عَدَالَتُهُ؟!

وَكَذَا لَا يُقْبَلُ خَبْرُهُ وَلَوْ أُبْهَمَ بِلَفْظِ التَّعْدِيلِ؛ كَأَنَّ يَقُولُ الرَّاوي عَنْهُ: أَخْبَرَنِي
الثَّقَّةُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ ثَقَّةً عِنْدَهُ مَجْرُوحًا عِنْدَ غَيْرِهِ، وَهَذَا عَلَى الْأَصَحِّ فِي الْمَسْأَلَةِ.

وَلِهَذِهِ النُّكْتَةِ لَمْ يُقْبَلِ الْمُرْسَلُ وَلَوْ أُرْسِلَهُ الْعَدْلُ جَازِمًا بِهِ؛ لِهَذَا الْإِحْتِمَالِ بَعَيْنِهِ.

وَقِيلَ: يُقْبَلُ؛ تَمَسُّكًا بِالظَّاهِرِ؛ إِذِ الْجَرْحُ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ.

وَقِيلَ: إِنْ كَانَ الْقَائِلُ عَالِمًا؛ أَجْزَأَ ذَلِكَ فِي حَقِّ مَنْ يُوَافِقُهُ فِي مَذْهَبِهِ.

وَهَذَا لَيْسَ مِنْ مَبَاحِثِ عُلُومِ الْحَدِيثِ، وَاللَّهُ الْمُؤَفِّقُ.

فَإِنْ سُمِّيَ الرَّاوي وَأَنْفَرَدَ رَاوٍ وَاحِدٌ بِالرَّوَايَةِ عَنْهُ؛ فَهُوَ مَجْهُولُ الْعَيْنِ كَالْمُبْهَمِ،
إِلَّا أَنْ يُوَافِقُهُ غَيْرٌ مَنْ يَنْفَرِدُ عَنْهُ عَلَى الْأَصَحِّ، وَكَذَا مَنْ يَنْفَرِدُ عَنْهُ إِذَا كَانَ مُتَّاهِلًا
لِلذَلِكَ.

أَوْ إِنْ رَوَى عَنْهُ اثْنَانِ فَصَاعِدًا، وَلَمْ يُوَقِّعْ؛ فَهُوَ مَجْهُولُ الْحَالِ، وَهُوَ الْمَسْتُورُ،
وَقَدْ قِيلَ رِوَايَتُهُ جَمَاعَةً بِغَيْرِ قَيْدٍ، وَرَدَّهَا الْجُمْهُورُ.

وَالْتَحْقِيقُ أَنَّ رِوَايَةَ الْمَسْتُورِ وَنَحْوِهِ مِمَّا فِيهِ الْإِحْتِمَالُ لَا يُطْلَقُ الْقَوْلُ بِرَدِّهَا وَلَا
بِقَبُولِهَا، بَلْ يُقَالُ: هِيَ مَوْقُوفَةٌ إِلَى اسْتِبَانَةِ حَالِهِ؛ كَمَا جَزَمَ بِهِ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ.

وَنَحْوُهُ قَوْلُ ابْنِ الصَّلَاحِ فِيمَنْ جَرَّحَ بِجَرْحٍ غَيْرِ مُفَسَّرٍ.

قَوْلُهُ: (وَقَدْ صَنَّفُوا فِيهِ الْوُحْدَانَ): هُوَ بِضَمِّ الْوَاوِ وَسُكُونِ الْمُهْمَلَةِ، جَمْعُ

(وَاحِدٍ)، وَالْمُرَادُ مِنَ الْوُحْدَانَ: الْمُؤَلَّفَاتُ الَّتِي فِي شَأْنِ الْمُقْبَلِ مِنَ الْحَدِيثِ.

قوله: (فَإِنْ سُمِّيَ الرَّاويِ وَأَنْفَرَدَ رَاوٍ وَاحِدٌ بِالرَّوَايَةِ عَنْهُ... إلخ): هكذا عرّف مجهول العين ابن عبد البر^(١)، واعتزّص عليه ابن الصّلاح بأنّ البخاريّ ومسلماً قد خرّجّا عن مرداس، ولم يرو عنه غير قيس بن أبي حازم، وخرّجّا عن ربيعة بن كعب، ولم يرو عنه غير أبي سلّمة، وهذا يدلّ على خروج من روى عنه واحد فقط من حدّ الجهالة^(٢).

وقد أحيب عنه: بأنّ مرداساً وربيعاً كانا صحابيّين، والصّحابة كلّهم عدول، وبأنّهما مشهوران عند العلماء وإن لم يرو عنهما إلاّ واحد فقط، فلا جهالة فيهما^(٣).

قوله: (كَالْمُبْهَمِ): أي: حُكْمُهُ حُكْمُ الْمُبْهَمِ.

(١) قال ابن عبد البر في «الإنصاف» (ص: ١٦٦): ومن لم يرو عنه إلاّ رجل واحد؛ فهو مجهول عندهم، والمجهول لا تقوم به حجة.

(٢) في نقل الكورانيّ عن ابن الصّلاح اختصاراً، وعبارته في «المقدمة» (ص: ١١٣) هكذا: قد خرج البخاري في صحيحه حديث جماعة ليس لهم غير راو واحد، منهم مرداس الأسلمي لم يرو عنه غير قيس بن أبي حازم، وكذلك خرّج مسلم حديث قوم لا راوي لهم غير واحد؛ منهم ربيعة بن كعب الأسلمي، لم يرو عنه غير أبي سلّمة بن عبد الرحمن، وذلك منهما مصير إلى أن الراوي قد يخرج عن كونه مجهولاً مردوداً برواية واحد عنه.

(٣) انظر: «التقريب» للنووي (ص: ٨٩)، و«المنهل الروي» لابن جماعة (ص: ٦٧)، والنكت على مقدمة ابن الصّلاح «للزركشي» (٣/ ٣٩١).

[البدعة ورواية المبتدع]:

ثُمَّ الْبِدْعَةُ، وَهِيَ السَّبَبُ التَّاسِعُ مِنْ أَسْبَابِ الطَّعْنِ فِي الرَّاوي، وَهِيَ إِمَّا أَنْ تَكُونَ بِمُكْفَرٍ - كَأَنْ يَعْتَقِدَ مَا يَسْتَلْزِمُ الْكُفْرَ - أَوْ بِمُفْسِقٍ:

فَالأَوَّلُ: لَا يَقْبَلُ صَاحِبُهَا الْجُمْهُورُ. وَقِيلَ: يُقْبَلُ مُطْلَقًا. وَقِيلَ: إِنْ كَانَ لَا يَعْتَقِدُ حِلَّ الْكُذْبِ لِنُصْرَةِ مَقَالَتِهِ؛ قُبِلَ.

وَالتَّحْقِيقُ: أَنَّهُ لَا يَرُدُّ كُلُّ مُكْفَرٍ بِبِدْعَةٍ؛ لِأَنَّ كُلَّ طَائِفَةٍ تَدَّعِي أَنْ مُخَالَفَتِهَا مُبْتَدِعَةٌ، وَقَدْ تَبَالُغُ فَتُكْفَرُ مُخَالَفَتِهَا، فَلَوْ أُخِذَ ذَلِكَ عَلَى الإِطْلَاقِ؛ لَاسْتَلْزَمَ تَكْفِيرَ جَمِيعِ الطَّوَائِفِ، فَالْمُعْتَمَدُ أَنَّ الَّذِي تُرَدُّ رِوَايَتُهُ مِنْ أَنْكَرِ أَمْرًا مُتَوَاتِرًا مِنَ الشَّرْعِ، مَعْلُومًا مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ، وَكَذَا مِنْ اعْتَقَدَ عَكْسَهُ.

فَأَمَّا مَنْ لَمْ يَكُنْ بِهَذِهِ الصِّفَةِ، وَانْضَمَّ إِلَى ذَلِكَ ضَبْطُهُ لِمَا يَرُويهِ مَعَ وَرَعِهِ وَتَقْوَاهُ؛ فَلَا مَانِعَ مِنْ قَبُولِهِ.

وَالثَّانِي: وَهُوَ مَنْ لَا تَقْتَضِي بِدْعَتُهُ التَّكْفِيرَ أَصْلًا، وَقَدْ اخْتَلَفَ أَيْضًا فِي قَبُولِهِ وَرَدِّهِ:

فَقِيلَ: يُرَدُّ مُطْلَقًا، وَهُوَ بَعِيدٌ، وَأَكْثَرُ مَا عُلِّلَ بِهِ أَنَّ فِي الرِّوَايَةِ عَنْهُ تَرْوِيجًا لِأَمْرِهِ وَتَنْوِيهًا بِذِكْرِهِ.

وَعَلَى هَذَا؛ فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يُرَوَى عَنْ مُبْتَدِعٍ شَيْءٌ يُشَارِكُهُ فِيهِ غَيْرُ مُبْتَدِعٍ.

وَقِيلَ: يُقْبَلُ مُطْلَقًا إِلَّا إِنْ اعْتَقَدَ حِلَّ الْكُذْبِ؛ كَمَا تَقَدَّمَ.

وَقِيلَ: يُقْبَلُ مَنْ لَمْ يَكُنْ دَاعِيَةً إِلَى بِدْعَتِهِ؛ لِأَنَّ تَرْوِيحَ بِدْعَتِهِ قَدْ يَحْمِلُهُ عَلَى تَحْرِيفِ الرِّوَايَاتِ وَتَسْوِيئِهَا عَلَى مَا يَمْتَضِيهِ مَذْهَبُهُ، وَهَذَا فِي الْأَصَحِّ.

وَأَعْرَبَ ابْنُ حِبَّانٍ، فَادَّعَى الْإِتِّفَاقَ عَلَى قَبُولِ غَيْرِ الدَّاعِيَةِ مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ.

نَعَمْ؛ الْأَكْثَرُ عَلَى قَبُولِ غَيْرِ الدَّاعِيَةِ؛ إِلَّا إِنْ رَوَى مَا يَقْوِي بَدْعَتَهُ، فَيُرَدُّ عَلَى الْمَذْهَبِ الْمُخْتَارِ، وَبِهِ صَرَّحَ الْحَافِظُ أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَعْقُوبَ الْجُوزْجَانِيُّ شَيْخُ أَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ فِي كِتَابِ «مَعْرِفَةِ الرَّجَالِ»، فَقَالَ فِي وَصْفِ الرَّوَاةِ: وَمِنْهُمْ زَائِعٌ عَنِ الْحَقِّ؛ أَيُّ: عَنِ السُّنَّةِ، صَادِقٌ اللَّهْجَةِ، فَلَيْسَ فِيهِ حِيلَةٌ إِلَّا أَنْ يُؤْخَذَ مِنْ حَدِيثِهِ مَا لَا يَكُونُ مُنْكَرًا إِذَا لَمْ يَقْوِهِ بِدْعَتَهُ. انتهى.

وَمَا قَالَهُ مُتَّجِهٌ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ الَّتِي لَهَا رُدُّ حَدِيثِ الدَّاعِيَةِ وَارِدَةٌ فِيمَا إِذَا كَانَ ظَاهِرُ الْمَرْوِيِّ يُوَافِقُ مَذْهَبَ الْمُبْتَدِعِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ دَاعِيَةً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: (وَكَذَا مَنْ اعْتَقَدَ عَكْسَهُ): لا يخفى أن من اعتقد عكسه فقد أنكر أصله، فلا مُقَابَلَةً، إِلَّا أَنْ يُقَالَ: الْمُقَابَلَةُ بِاعْتِبَارِ أَصْلِ الْإِنْكَارِ مِنْ غَيْرِ اعْتِقَادِ الْعَكْسِ؛ فَحَيْثُ يُحْسِنُ الْمُقَابَلَةَ.

قوله: (يَنْبَغِي أَنْ لَا يُرَوَى عَنْ مُبْتَدِعٍ شَيْءٌ... إلخ): فيه: أن هذا غير لازم؛ لأنَّ الْعِلَّةَ فِي عَدَمِ الْقَبُولِ تَرْوِجُ أَمْرَهُ فِي بَدْعَتِهِ وَاتِّبَاعِ هَوَاهُ، وَهَذَا لَا يُتَصَوَّرُ فِيمَا يُشَارِكُهُ فِيهِ غَيْرُ مُبْتَدِعٍ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ الْمَشْتَرَكَ لَا يَقْوِي^(١) مَذْهَبَهُ، بَلْ نَقُولُ: هَذَا التَّعْلِيلُ يَقْتَضِي قَبُولَ رِوَايَةِ الْمُبْتَدِعِ فِيمَا لَا يَحْتَمِلُ تَرْوِجَ مَذْهَبِهِ.

قوله: (وَقِيلَ: يُقْبَلُ مَنْ لَمْ يَكُنْ دَاعِيَةً): كَانَ الظَّاهِرَ أَنْ يَقُولَ: دَاعِيًا، بَغَيْرِ تَاءٍ، إِلَّا أَنْ يُقَالَ: التَّاءُ لِلْمُبَالَغَةِ.

قوله: (وَمَا قَالَهُ مُتَّجِهٌ): أَيُّ: وَمَا قَالَهُ الْجُوزْجَانِيُّ مِنْ عَدَمِ تَقْيِيدِ الرَّدِّ بِكَوْنِ الْمُبْتَدِعِ دَاعِيَةً مُوجَّهٌ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ الْمَذْكُورَةَ مُشْتَرَكَةً بَيْنَ الدَّاعِيَةِ وَغَيْرِ الدَّاعِيَةِ.

(١) في (ز): «يقوى بقوى» بدل: «لا يقوى».

[سوء الحفظ]:

ثُمَّ سُوءُ الْحِفْظِ، وَهُوَ السَّبَبُ الْعَاشِرُ مِنْ أَسْبَابِ الطَّعْنِ، وَالْمُرَادُ بِهِ: مَنْ لَمْ يَرْجَحْ جَانِبَ إِصَابَتِهِ عَلَى جَانِبِ خَطئِهِ، وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ:

إِنْ كَانَ لَازِمًا لِلرَّائِي فِي جَمِيعِ حَالَاتِهِ؛ فَهُوَ الشَّادُّ؛ عَلَى رَأْيِ بَعْضِ أَهْلِ الْحَدِيثِ.

أَوْ إِنْ كَانَ سُوءُ الْحِفْظِ طَارِئًا عَلَى الرَّائِي؛ إِذَا لِكِبْرِهِ، أَوْ لِدَهَابِ بَصَرِهِ، أَوْ لِاخْتِرَاقِ كُتْبِهِ، أَوْ عَدَمِهَا؛ بِأَنَّ كَانَ يَعْتَمِدُهَا، فَرَجَعَ إِلَى حِفْظِهِ، فَسَاءَ، فَهَذَا هُوَ الْمُخْتَلِطُ.

وَالْحُكْمُ فِيهِ: أَنَّ مَا حَدَّثَ بِهِ قَبْلَ الْإِخْتِلَاطِ إِذَا تَمَيَّزَ قَبْلَ، وَإِذَا لَمْ يَتَمَيَّزْ تَوَقَّفَ فِيهِ، وَكَذَا مَنْ اشْتَبَهَ الْأَمْرَ فِيهِ، وَإِنَّمَا يُعْرَفُ ذَلِكَ بِاعْتِبَارِ الْأَخِيذِينَ عَنْهُ.

وَمَتَى تُوْبِعَ السَّيِّئُ الْحِفْظِ بِمُعْتَبِرٍ؛ كَأَنَّ يَكُونُ فَوْقَهُ أَوْ مِثْلَهُ لَا دُونَهُ، وَكَذَا الْمُخْتَلِطُ الَّذِي لَمْ يَتَمَيَّزْ، وَالْمَسْتُورُ، وَالْإِسْنَادُ الْمُرْسَلُ، وَكَذَا الْمُدَلَّسُ إِذَا لَمْ يُعْرَفِ الْمَحْذُوفُ مِنْهُ؛ صَارَ حَدِيثُهُمْ حَسَنًا؛ لِأَلِدَاتِهِ، بَلْ وَصَفُهُ بِذَلِكَ بِاعْتِبَارِ الْمَجْمُوعِ مِنَ الْمُتَابِعِ وَالْمُتَابِعِ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَحْتِمَالُ كَوْنِ رِوَايَتِهِ صَوَابًا أَوْ غَيْرَ صَوَابٍ عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ.

فَإِذَا جَاءَتْ مِنَ الْمُعْتَبَرِينَ رِوَايَةٌ مُوَافِقَةٌ لِأَحَدِهِمْ؛ رُجِّحَ أَحَدُ الْجَانِبَيْنِ مِنَ الْإِحْتِمَالَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ، وَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْحَدِيثَ مَحْفُوظٌ، فَارْتَقَى مِنْ دَرَجَةِ التَّوَقُّفِ إِلَى دَرَجَةِ الْقَبُولِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَمَعَ ارْتِقَائِهِ إِلَى دَرَجَةِ الْقَبُولِ؛ فَهُوَ مُنْحَطٌّ عَنْ رُتْبَةِ الْحَسَنِ لِذَاتِهِ، وَرُبَّمَا تَوَقَّفَ بَعْضُهُمْ عَنْ إِطْلَاقِ اسْمِ الْحَسَنِ عَلَيْهِ.

وَقَدْ انْقَضَى مَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَتَنِ مِنْ حَيْثُ الْقَبُولُ وَالرُّدُّ.

قوله: (وَالْمُرَادُ بِهِ مَنْ لَمْ يَرْجَحْ): فيه تسامُحٌ، وحقُّ العبارة أن يُقال: والمرادُ به عدمُ رُجْحانِ جانبِ الإصابة.

ولا يخفى أن هذا التفسيرُ مُنافٍ لِمَا فَسَّرَهُ فيما تقدَّمَ في مقام الإجمال، حيث قال ثَمَّةٌ: (وَهِيَ عِبَارَةٌ عَنْ أَنْ يَكُونَ غَلْطُهُ أَقْلَ مِنْ إِصَابَتِهِ)، فيبينهما تدافعٌ، لكننا وجدنا نُسخةً قد ذُكِرَ فيها ثَمَّةٌ: (وَهِيَ عِبَارَةٌ عَنْ أَنْ لَا يَكُونَ غَلْطُهُ أَقْلَ مِنْ إِصَابَتِهِ)، وكتبتُ عليها علامةً (صَحَّ)، فلعلَّ ما ذَكَرَها هنا مبنيٌّ على هذه النُّسخة.

وأما على النُّسخة الأولى؛ فلا بُدَّ من تَرْكِ لفظَةِ (لَمْ) ها هنا حتى تُوافقَ ما تقدَّمَ.

وُنُقِلَ عن السَّخاويِّ أنه سُئِلَ عنه، فقال: لفظَةُ (لَمْ) زائدةٌ ها هنا، وأخرجَ نسخةً لم يكن فيها لفظَةُ (لَمْ)^(١)، فظَهَرَ من هذا اختلافُ النَّسخِ في الموضوعين، فترُكُ (لَمْ) ها هنا مبنيٌّ على تَرْكِ لفظَةِ (لا) فيما تقدَّمَ في محلِّ الإجمال، وذُكِرُ (لَمْ) مبنيٌّ على ذُكْرِ (لا) هناك.

(١) ذكره الكجراتي في «شرح نزهة النظر» (ص: ١٨٤) عن بعض إخوانه.

[المرفوع تصريحًا أو حكمًا]:

ثُمَّ الْإِسْنَادُ، وَهُوَ الطَّرِيقُ الْمُوَصَّلَةُ إِلَى الْمَتْنِ.

وَالْمَتْنُ: هُوَ غَايَةُ مَا يَنْتَهِي إِلَيْهِ الْإِسْنَادُ مِنَ الْكَلَامِ، وَهُوَ إِمَّا أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَيَقْتَضِي لَفْظُهُ - إِمَّا تَصْرِيحًا أَوْ حُكْمًا - أَنَّ الْمَنْقُولَ بِذَلِكَ الْإِسْنَادِ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ، أَوْ مِنْ فِعْلِهِ، أَوْ مِنْ تَقْرِيرِهِ.

مِثَالُ الْمَرْفُوعِ مِنَ الْقَوْلِ تَصْرِيحًا: أَنْ يَقُولَ الصَّحَابِيُّ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ كَذَا، أَوْ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِكَذَا، أَوْ يَقُولُ هُوَ أَوْ غَيْرُهُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَذَا، أَوْ: عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ كَذَا، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ.

وَمِثَالُ الْمَرْفُوعِ مِنَ الْفِعْلِ تَصْرِيحًا: أَنْ يَقُولَ الصَّحَابِيُّ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَعَلَ كَذَا، أَوْ يَقُولُ هُوَ أَوْ غَيْرُهُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُ كَذَا.

وَمِثَالُ الْمَرْفُوعِ مِنَ التَّقْرِيرِ تَصْرِيحًا: أَنْ يَقُولَ الصَّحَابِيُّ: فَعَلْتُ بِحَضْرَةِ النَّبِيِّ ﷺ كَذَا، أَوْ يَقُولُ هُوَ أَوْ غَيْرُهُ: فَعَلَ فُلَانٌ بِحَضْرَةِ النَّبِيِّ ﷺ كَذَا، وَلَا يَذْكُرُ إِنْكَارَهُ لِذَلِكَ.

وَمِثَالُ الْمَرْفُوعِ مِنَ الْقَوْلِ حُكْمًا لَا تَصْرِيحًا: مَا يَقُولُ الصَّحَابِيُّ الَّذِي لَمْ يَأْخُذْ عَنِ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ مَا لَا مَجَالَ لِلاِجْتِهَادِ فِيهِ، وَلَا لَهُ تَعَلُّقٌ بَبَيَانِ لُغَةٍ أَوْ سَرَحِ غَرِيبٍ؛ كَالْإِخْبَارِ عَنِ الْأُمُورِ الْمَاضِيَةِ مِنْ بَدْءِ الْخَلْقِ وَأَخْبَارِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، أَوْ الْآيَةِ؛ كَالْمَلَا حِمِ وَالْفَتَنِ وَأَحْوَالِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَكَذَا الْإِخْبَارُ عَمَّا يَحْصُلُ بِفِعْلِهِ ثَوَابٌ مَخْصُوصٌ، أَوْ عِقَابٌ مَخْصُوصٌ.

وَإِنَّمَا كَانَ لَهُ حُكْمُ الْمَرْفُوعِ؛ لِأَنَّ إِخْبَارَهُ بِذَلِكَ يَقْتَضِي مُخْبِرًا لَهُ، وَمَا لَا

مَجَالٍ لِلاِجْتِهَادِ فِيهِ يَقْتَضِي مُوقِفًا لِلْقَائِلِ بِهِ، وَلَا مُوقِفَ لِلصَّحَابَةِ إِلَّا النَّبِيَّ ﷺ،
أَوْ بَعْضَ مَنْ يُخْبِرُ عَنِ الكُتُبِ القَدِيمَةِ، فَلهَذَا وَقَعَ الإِحْتِرَازُ عَنِ القِسْمِ الثَّانِي،
وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ؛ فَلَهُ حُكْمٌ مَا لَوْ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؛ فَهُوَ مَرْفُوعٌ سَوَاءٌ كَانَ
مِمَّا سَمِعَهُ مِنْهُ، أَوْ عَنْهُ بِوِاسِطَةٍ.

وَمِثَالُ المَرْفُوعِ مِنَ الفِعْلِ حُكْمًا: أَنْ يَفْعَلَ الصَّحَابِيُّ مَا لَا مَجَالَ لِلاِجْتِهَادِ فِيهِ،
فَيَنْزِلُ عَلَى أَنْ ذَلِكَ عِنْدَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ رضي الله عنه فِي صَلَاةِ
عَلِيِّ رضي الله عنه فِي الكُسُوفِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ أَكْثَرَ مِنْ رُكُوعَيْنِ.

وَمِثَالُ المَرْفُوعِ مِنَ التَّقْرِيرِ حُكْمًا: أَنْ يُخْبِرَ الصَّحَابِيُّ أَنَّهُمْ كَانُوا يَفْعَلُونَ فِي زَمَانِ
النَّبِيِّ ﷺ كَذَا؛ فَإِنَّهُ يَكُونُ لَهُ حُكْمُ الرَّفْعِ مِنْ جِهَةِ أَنْ الظَّاهِرَ ااطَّلَاعُهُ ﷺ عَلَى ذَلِكَ؛
لِتَوْفُرِ دَوَاعِيهِمْ عَلَى سُؤَالِهِ عَنِ أُمُورِ دِينِهِمْ، وَلِأَنَّ ذَلِكَ الزَّمَانَ زَمَانُ نُزُولِ الوَحْيِ، فَلَا
يَقَعُ مِنَ الصَّحَابَةِ فِعْلُ شَيْءٍ، وَيَسْتَمِرُّونَ عَلَيْهِ إِلَّا وَهُوَ غَيْرُ مَمْنُوعِ الفِعْلِ.

وَقَدْ اسْتَدَلَّ جَابِرٌ وَأَبُو سَعِيدٍ رضي الله عنهما عَلَى جَوَازِ العَزْلِ بِأَنَّهُمْ كَانُوا
يَفْعَلُونَهُ وَالقُرْآنُ يَنْزِلُ، وَلَوْ كَانَ مِمَّا يَنْهَى عَنْهُ لَنَهَى عَنْهُ القُرْآنُ.

وَيَلْتَحِقُ بِقَوْلِي: حُكْمًا؛ مَا وَرَدَ بِصِيغَةِ الكِنَايَةِ فِي مَوْضِعِ الصَّبِغِ الصَّرِيحَةِ
بِالنُّسْبَةِ إِلَيْهِ ﷺ؛ كَقَوْلِ التَّابِعِيِّ عَنِ الصَّحَابِيِّ: يَرْفَعُ الحَدِيثَ، أَوْ: يَرْوِيهِ، أَوْ: يَنْمِيهِ،
أَوْ: يَبْلُغُ بِهِ، أَوْ: رِوَايَةً، أَوْ: رَوَاهُ.

وَقَدْ يَقْتَضِرُونَ عَلَى القَوْلِ مَعَ حَذْفِ القَائِلِ، وَيُرِيدُونَ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ؛ كَقَوْلِ ابْنِ
سَيْرِينَ عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: ثَقَاتِلُونَ قَوْمًا... الحَدِيثُ.

وَفِي كَلَامِ الخَطِيبِ أَنَّهُ اصْطِلَاحٌ خَاصٌّ بِأَهْلِ البَصْرَةِ.

قوله: (ثُمَّ الْإِسْنَادُ... إلخ): لا يخفى على العارف أنَّ أَخَذَ الْمَتْنَ فِي تَعْرِيفِ الْإِسْنَادِ وَأَخَذَ الْإِسْنَادَ فِي تَعْرِيفِ الْمَتْنِ دَوْرٌ صَرِيحٌ، وَأَيْضًا قَوْلُهُ فِي تَعْرِيفِ الْمَتْنِ: (مِنَ الْكَلَامِ) يُخْرِجُ الْفِعْلَ وَالتَّقْرِيرَ عَنِ التَّعْرِيفِ؛ إِذَ الْمَتْنُ لَا يُطْلَقُ إِلَّا عَلَى اللَّفْظِ الْمُؤَلَّفِ مِنَ الْحُرُوفِ، سِوَاءِ كَانَ مِنْ لَفْظِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَوْ مِنْ لَفْظِ الصَّحَابَةِ أَوْ التَّابِعِينَ رِضْوَانِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ، فَعَلَى هَذَا يَلْزَمُ أَنْ لَا يَكُونَ تَعْرِيفُ الْإِسْنَادِ جَامِعًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَصْدُقُ عَلَى إِسْنَادِ الْفِعْلِ وَالتَّقْرِيرِ؛ لِأَنَّ إِسْنَادَهُمَا لَا يُوَصِّلُ إِلَى الْمَتْنِ بِالْمَعْنَى الْمَذْكُورِ، مَعَ أَنَّ الْإِسْنَادَ الْمَذْكُورَ هَا هُنَا أَعْمٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ إِسْنَادَ الْقَوْلِ أَوْ الْفِعْلِ أَوْ التَّقْرِيرِ؛ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْمُصَنِّفُ بَعْدَ هَذَا بِقَوْلِهِ: (مِنَ قَوْلِهِ ﷺ، أَوْ مِنْ فِعْلِهِ).

فَالأُولَى ^(١) أَنْ يُقَالَ فِي تَعْرِيفِ الْإِسْنَادِ: هُوَ الطَّرِيقُ الْمُوَصِّلُ إِلَى مُتَهَيِّ الرِّوَايَةِ. قَوْلُهُ: (وَلَا لَهُ تَعَلُّقٌ بَيِّنَانٍ لُغَةً أَوْ شَرْحٍ غَرِيبٍ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَأَحْوَالِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ)؛ فَإِنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ لَا مَجَالَ لِأَحَدٍ مِنْ غَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ بِالْإِخْبَارِ بِهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يُخْبِرَهُمُ الْأَنْبِيَاءُ، فَلَوْ أَخْبَرَ صَحَابِيٌّ بِمِثْلِ هَذِهِ الْأُمُورِ؛ فَهُوَ فِي حُكْمِ سَمَاعِهِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ.

قَوْلُهُ: (وَكَذَا الْإِخْبَارُ عَمَّا يَحْصُلُ بِفِعْلِهِ ثَوَابٌ مَخْصُوصٌ): فَإِنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يُعْلَمُ بِالْوَحْيِ، بِخِلَافِ مُطْلَقِ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ مِنْ فِعْلِ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ.

[قول الصحابي وغيره: من السنة كذا]:

وَمِنَ الصَّيْغِ الْمُحْتَمَلَةِ: قَوْلُ الصَّحَابِيِّ: مِنَ السُّنَّةِ كَذَا، فَلَا كَثْرَ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ مَرْفُوعٌ.

وَنَقَلَ ابْنُ عَبْدِ بَرِّ فِيهِ الْإِتِّفَاقَ؛ قَالَ: وَإِذَا قَالَهَا غَيْرُ الصَّحَابِيِّ فَكَذَلِكَ، مَا لَمْ يُضْفِئَهَا إِلَى صَاحِبِهَا؛ كَسُنَّةِ الْعُمَرَيْنِ. وَفِي نَقْلِ الْإِتِّفَاقِ نَظْرٌ، فَعَنِ الشَّافِعِيِّ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ قَوْلَانِ.

وَدَهَبَ إِلَى أَنَّهُ غَيْرُ مَرْفُوعٍ أَبُو بَكْرٍ الصَّرِيفِيُّ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ، وَأَبُو بَكْرٍ الرَّازِيُّ مِنَ الْحَنَفِيَّةِ، وَابْنُ حَزْمٍ مِنْ أَهْلِ الظَّاهِرِ، وَاسْتَجَبُوا بِأَنَّ السُّنَّةَ تَتَرَدَّدُ بَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ وَبَيْنَ غَيْرِهِ، وَأُجِيبُوا بِأَنَّ احْتِمَالَ إِرَادَةِ غَيْرِ النَّبِيِّ ﷺ بَعِيدٌ.

وَقَدْ رَوَى الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» فِي حَدِيثِ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ فِي قِصَّتِهِ مَعَ الْحَجَّاجِ حِينَ قَالَ لَهُ: إِنْ كُنْتَ تُرِيدُ السُّنَّةَ فَهَجِرْ بِالصَّلَاةِ.

قَالَ ابْنُ شَهَابٍ: فَقُلْتُ لِسَالِمٍ: أَفَعَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: وَهَلْ يَعْنُونَ بِذَلِكَ إِلَّا سُنَّتَهُ؟!

فَنَقَلَ سَالِمٌ - وَهُوَ أَحَدُ الْفُقَهَاءِ السَّبْعَةِ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَأَحَدُ الْحُفَاطِ مِنْ التَّابِعِينَ - عَنِ الصَّحَابَةِ أَنَّهُمْ إِذَا أَطْلَقُوا السُّنَّةَ؛ لَا يُرِيدُونَ بِذَلِكَ إِلَّا سُنَّةَ النَّبِيِّ ﷺ.

وَأَمَّا قَوْلُ بَعْضِهِمْ: إِنْ كَانَ مَرْفُوعًا فَلِمَ لَا يَقُولُونَ فِيهِ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ فَجَوَابُهُ: أَنَّهُمْ تَرَكُوا الْجَزْمَ بِذَلِكَ تَوَرُّعًا وَاحْتِيَاظًا.

وَمِنْ هَذَا: قَوْلُ أَبِي قَلَابَةَ عَنْ أَنَسٍ: «مِنَ السُّنَّةِ إِذَا تَزَوَّجَ الْبِكْرُ عَلَى الثَّيْبِ أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا». أَخْرَجَاهُ فِي «الصَّحِيحَيْنِ».

قَالَ أَبُو فَلَابَةَ: لَوْ شِئْتُ لَقُلْتُ: إِنَّ أَنَسًا رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ.

أَيُّ: لَوْ قُلْتُ: لَمْ أَكْذِبْ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: مِنْ السَّنَةِ، هَذَا مَعْنَاهُ، لَكِنَّ إِيرَادَهُ بِالصَّيْغَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا الصَّحَابِيُّ أُولَى.

وَمِنْ ذَلِكَ: قَوْلُ الصَّحَابِيِّ: أُمِرْنَا بِكَذَا، أَوْ: نُهِينَا عَنْ كَذَا، فَالْخِلَافُ فِيهِ كَالْخِلَافِ فِي الَّذِي قَبْلَهُ؛ لِأَنَّ مُطْلَقَ ذَلِكَ يَنْصَرِفُ بِظَاهِرِهِ إِلَى مَنْ لَهُ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ، وَهُوَ الرَّسُولُ ﷺ.

وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ طَائِفَةٌ تَمَسَّكُوا بِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ غَيْرُهُ؛ كَأَمْرِ الْقُرْآنِ، أَوْ الْإِجْمَاعِ، أَوْ بَعْضِ الْخُلَفَاءِ، أَوْ الْإِسْتِنْبَاطِ.

وَأُجِيبُوا بِأَنَّ الْأَصْلَ هُوَ الْأَوَّلُ، وَمَا عَدَاهُ مُحْتَمَلٌ، لِكِنَّهُ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ مَرْجُوحٌ. وَأَيْضًا؛ فَمَنْ كَانَ فِي طَاعَةِ رَئِيسٍ إِذَا قَالَ: أُمِرْتُ؛ لَا يُفْهَمُ عَنْهُ أَنَّ أَمْرَهُ إِلَّا رَئِيسُهُ. وَأَمَّا قَوْلُ مَنْ قَالَ: يُحْتَمَلُ أَنْ يُظَنَّ مَا لَيْسَ بِأَمْرٍ أَمْرًا؛ فَلَا اخْتِصَاصَ لَهُ بِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، بَلْ هُوَ مَذْكُورٌ فِيمَا لَوْ صَرَّحَ، فَقَالَ: أَمَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِكَذَا.

وَهُوَ اخْتِمَالٌ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ الصَّحَابِيَّ عَدْلٌ عَارِفٌ بِاللِّسَانِ، فَلَا يُطْلَقُ ذَلِكَ إِلَّا بَعْدَ التَّحَقُّقِ.

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ: كُنَّا نَفْعَلُ كَذَا، فَلَهُ حُكْمُ الرَّفْعِ أَيْضًا كَمَا تَقَدَّمَ.

وَمِنْ ذَلِكَ: أَنْ يَحْكُمَ الصَّحَابِيُّ عَلَى فِعْلِ مِنَ الْأَفْعَالِ بِأَنَّهُ طَاعَةٌ لِلَّهِ أَوْ لِرَسُولِهِ، أَوْ مَعْصِيَةٌ؛ كَقَوْلِ عَمَّارٍ: مَنْ صَامَ الْيَوْمَ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ.

فَلِهَذَا حُكْمُ الرَّفْعِ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ ذَلِكَ مِمَّا تَلَقَّاهُ عَنْهُ ﷺ.

أَوْ تَنْتَهِي غَايَةَ الْإِسْنَادِ إِلَى الصَّحَابِيِّ كَذَلِكَ؛ أَيْ: مِثْلَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ كَوْنِ اللَّفْظِ يَقْتَضِي التَّصْرِيحَ بِأَنَّ الْمَقُولَ هُوَ مِنْ قَوْلِ الصَّحَابِيِّ، أَوْ مِنْ فِعْلِهِ، أَوْ مِنْ تَقْرِيرِهِ، وَلَا يَجِيءُ فِيهِ جَمِيعُ مَا تَقَدَّمَ، بَلْ مُعْظَمُهُ.
وَالْتَشْبِيهُ لَا تُشْتَرَطُ فِيهِ الْمَسَاوَاةُ مِنْ كُلِّ جِهَةٍ.

قوله: (فَعَنِ الشَّافِعِيِّ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ قَوْلَانِ): أحدهما قديمٌ. وهو أنه إذا صدرَ عن الصحابيِّ أو التابعيِّ فهو مرفوعٌ، والآخر جديدٌ: وهو أنه ليس بمرفوع^(١).
قوله: (تَوَرَّعًا وَاحْتِيَاظًا): ولهذا أدَّى بالصيغة التي ذكرها الصحابيُّ.
قوله: (فَالْخِلَافُ فِيهِ كَالْخِلَافِ فِي الَّذِي قَبْلَهُ): يعني: كما أن الرَّفْعَ في قوله: من السنَّة؛ مذهبُ الأكثرين، والوقفَ مذهبُ الأقلين، كذلك الرَّفْعُ في قول الصحابيِّ: أمرنا ونهينا؛ مذهبُ الأكثرين، والوقفُ مذهبُ الأقلين.
قوله: (لَا يُفْهَمُ عَنْهُ أَنَّ أَمْرَهُ إِلَّا رَيْسُهُ): الظاهرُ أن يُقالَ: لا يُفْهَمُ عنه إلا أن أمره ريسه، اللهم إلا أن يُقالَ: كلمةٌ (إلا) بمعنى (غير) على ما ذهب إليه بعض النحاة من تجويز مجيء (إلا) بمعنى (غير)، وإن لم تكن تابعةً لجمع منكور غير مَحْصُورٍ^(٢).

(١) انظر: «النكت على مقدمة ابن الصلاح» للزرکشي (١/ ٤٣٠)، و«المقنع» لابن الملتن (١/ ١٢٦)، وحكاة عن الشافعيِّ الداوديِّ في «شرح مختصر المزني» فيما نقله عنه العراقي في «شرح التبصرة والتذكرة» (١/ ١٩٧).

(٢) للتوسع في المسألة ينظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ١١١).

[تعريفُ الصَّحَابِيِّ والمُخَضَّرِ والتَّابِعِيِّ]:

وَلَمَّا أَنْ كَانَ هَذَا الْمُخْتَصَرُ شَامِلًا لِجَمِيعِ أَنْوَاعِ عُلُومِ الْحَدِيثِ؛ اسْتَطَرَدْتُ مِنْهُ إِلَى تَعْرِيفِ الصَّحَابِيِّ: مَا هُوَ؟ فَقُلْتُ: وَهُوَ مَنْ لَقِيَ النَّبِيَّ ﷺ مُؤْمِنًا بِهِ، وَمَاتَ عَلَى الْإِسْلَامِ، وَلَوْ تَحَلَّلَتْ رِدَّةٌ فِي الْأَصْحَحِّ.

وَالْمُرَادُ بِاللِّقَاءِ مَا هُوَ أَعَمُّ مِنَ الْمُجَالَسَةِ وَالْمُمَاشَاةِ وَوُصُولِ أَحَدِهِمَا إِلَى الْآخَرِ وَإِنْ لَمْ يُكَالِمْهُ، وَيَدْخُلُ فِيهِ رُؤْيَا أَحَدِهِمَا الْآخَرَ، سِوَاءَ كَانَ ذَلِكَ بِنَفْسِهِ أَوْ بِغَيْرِهِ.

وَالتَّعْيِيرُ بِاللِّقَاءِ أَوْلَى مِنْ قَوْلِ بَعْضِهِمْ: الصَّحَابِيُّ مَنْ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ؛ لِأَنَّهُ يُخْرِجُ ابْنَ أُمَّ مَكْتُومٍ وَنَحْوَهُ مِنَ الْعُمَيَّانِ، وَهُمْ صَحَابَةٌ بِلَا تَرَدُّدٍ، وَاللِّقَاءُ فِي هَذَا التَّعْرِيفِ كَالجِنْسِ.

وَقَوْلِي: مُؤْمِنًا؛ كَالْفَضْلِ، يُخْرِجُ مَنْ حَصَلَ لَهُ اللَّقَاءُ الْمَذْكُورُ، لَكِنْ فِي حَالِ كَوْنِهِ كَافِرًا.

وَقَوْلِي: بِهِ؛ فَضْلٌ ثَانٍ، يُخْرِجُ مَنْ لَقِيَهُ مُؤْمِنًا، لَكِنْ بِغَيْرِهِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، لَكِنْ: هَلْ يُخْرِجُ مَنْ لَقِيَهُ مُؤْمِنًا بِأَنَّهُ سَيِّعَتْ وَلَمْ يُدْرِكِ الْبِعْثَةَ؟ فِيهِ نَظْرٌ.

وَقَوْلِي: وَمَاتَ عَلَى الْإِسْلَامِ؛ فَضْلٌ ثَالِثٌ، يُخْرِجُ مَنْ ارْتَدَّ بَعْدَ أَنْ لَقِيَهُ مُؤْمِنًا بِهِ، وَمَاتَ عَلَى الرِّدَّةِ؛ كَعَبِيدِ اللَّهِ بْنِ جَحْشٍ، وَابْنِ خَطَلٍ.

وَقَوْلِي: وَلَوْ تَحَلَّلَتْ رِدَّةٌ؛ أَي: بَيْنَ لَقِيَهُ لَهُ مُؤْمِنًا بِهِ، وَبَيْنَ مَوْتِهِ عَلَى الْإِسْلَامِ؛ فَإِنَّ اسْمَ الصَّحْبَةِ بَاقٍ لَهُ، سِوَاءَ أَرَجَعَ إِلَى الْإِسْلَامِ فِي حَيَاتِهِ ﷺ، أَوْ بَعْدَهُ، سِوَاءَ لَقِيَهُ ثَانِيًا أَمْ لَا.

وَقَوْلِي: فِي الْأَصْحَحِّ؛ إِشَارَةٌ إِلَى الْخِلَافِ فِي الْمَسْأَلَةِ.

وَيَدُلُّ عَلَى رُجْحَانِ الْأَوَّلِ قِصَّةُ الْأَشْعَثِ بْنِ قَيْسٍ؛ فَإِنَّهُ كَانَ مِمَّنِ ارْتَدَّ، وَأُتِيَ بِهِ إِلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ أَسِيرًا، فَعَادَ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَقَبِلَ مِنْهُ ذَلِكَ، وَزَوَّجَهُ أُخْتَهُ، وَلَمْ يَتَخَلَّفْ أَحَدٌ عَنْ ذِكْرِهِ فِي الصَّحَابَةِ، وَلَا عَنْ تَخْرِيجِ أَحَادِيثِهِ فِي الْمَسَائِدِ وَغَيْرِهَا.

تَنْبِيْهَانِ:

لَا خَفَاءَ بِرُجْحَانِ رُتْبَةٍ مَنْ لَازَمَهُ ﷺ، وَقَاتَلَ مَعَهُ، أَوْ قَتَلَ تَحْتَ رَايَتِهِ، عَلَى مَنْ لَمْ يُلَازِمَهُ، أَوْ لَمْ يَحْضُرْ مَعَهُ مَشْهَدًا، وَعَلَى مَنْ كَلَّمَهُ يَسِيرًا، أَوْ مَاشَاهُ قَلِيلًا، أَوْ رَأَاهُ عَلَى بُعْدٍ، أَوْ فِي حَالِ الطُّفُولَةِ، وَإِنْ كَانَ شَرَفُ الصُّحْبَةِ حَاصِلًا لِلْجَمِيعِ.

وَمَنْ لَيْسَ لَهُ مِنْهُمْ سَمَاعٌ مِنْهُ فَحَدِيثُهُ مُرْسَلٌ مِنْ حَيْثُ الرَّوَايَةُ، وَهُمْ مَعَ ذَلِكَ مَعْدُودُونَ فِي الصَّحَابَةِ؛ لِمَا نَالُوهُ مِنْ شَرَفِ الرَّوَايَةِ مِنْهُ.

[ثَانِيهِمَا: يُعْرَفُ كَوْنُهُ صَحَابِيًّا؛ بِالتَّوَاتُرِ، أَوْ الْإِسْتِفَاضَةِ، أَوْ الشُّهْرَةِ، أَوْ بِإِخْبَارِ بَعْضِ الصَّحَابَةِ، أَوْ بَعْضِ ثِقَاتِ التَّابِعِينَ، أَوْ بِإِخْبَارِهِ عَنْ نَفْسِهِ بِأَنَّهُ صَحَابِيٌّ إِذَا كَانَ دَعْوَاهُ ذَلِكَ تَدْخُلُ تَحْتَ الْإِمْكَانِ.

وَقَدْ اسْتَشْكَلَ هَذَا الْأَخِيرَ جَمَاعَةٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّ دَعْوَاهُ ذَلِكَ نَظِيرُ دَعْوَى مَنْ قَالَ: أَنَا عَدْلٌ. وَيَحْتَاجُ إِلَى تَأْمُلٍ.

أَوْ تَنْتَهِي غَايَةَ الْإِسْنَادِ إِلَى التَّابِعِيِّ، وَهُوَ مَنْ لَقِيَ الصَّحَابِيَّ كَذَلِكَ، وَهَذَا مُتَعَلِّقٌ بِاللُّقْيِ وَمَا ذُكِرَ مَعَهُ، إِلَّا قَيْدَ الْإِيمَانِ بِهِ فَذَلِكَ خَاصٌّ بِالنَّبِيِّ ﷺ.

وَهَذَا هُوَ الْمُخْتَارُ؛ خِلَافًا لِمَنْ اشْتَرَطَ فِي التَّابِعِيِّ طَوْلَ الْمَلَازِمَةِ، أَوْ صُحْبَةَ السَّمَاعِ، أَوْ التَّمْيِيزِ.

وَبَقِيَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ طَبَقَةٌ اخْتَلَفَ فِي إِحْقَاقِهِمْ بِأَيِّ الْقِسْمَيْنِ، وَهُمْ

الْمُخَضَّرُمُونَ الَّذِينَ أَدْرَكُوا الْجَاهِلِيَّةَ وَالْإِسْلَامَ، وَلَمْ يَرَوْا النَّبِيَّ ﷺ، فَعَدَّهُمْ ابْنُ عَبْدِ
الْبَرِّ فِي الصَّحَابَةِ.

وَأَدَعَى عِيَاضٌ وَغَيْرُهُ أَنَّ ابْنَ عَبْدِ الْبَرِّ يَقُولُ: إِنَّهُمْ صَحَابَةٌ. وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ أَفْصَحَ
فِي خُطْبَةِ كِتَابِهِ بِأَنَّهُ إِنَّمَا أوردَهُمْ لِيَكُونَ كِتَابُهُ جَامِعًا مُسْتَوْعِبًا لِأَهْلِ الْقَرْنِ الْأَوَّلِ.

وَالصَّحِيحُ أَنَّهُمْ مَعْدُودُونَ فِي كِبَارِ التَّابِعِينَ، سِوَاءِ عُرْفِ أَنَّ الْوَاحِدَ مِنْهُمْ كَانَ
مُسْلِمًا فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ كَالنَّجَاشِيِّ، أَمْ لَا؟

لَكِنْ إِنْ ثَبَتَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَيْلَةَ الْإِسْرَاءِ كُشِفَ لَهُ عَنْ جَمِيعِ مَنْ فِي الْأَرْضِ
فَرَأَاهُمْ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُعَدَّ مَنْ كَانَ مُؤْمِنًا بِهِ فِي حَيَاتِهِ إِذْ ذَاكَ - وَإِنْ لَمْ يُلَاقِهِ - فِي الصَّحَابَةِ؛
لِحُصُولِ الرُّؤْيَا مِنْ جَانِبِهِ ﷺ.

فَالْقِسْمُ الْأَوَّلُ مِمَّا تَقَدَّمَ ذَكَرَهُ مِنَ الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ - وَهُوَ مَا يَنْتَهِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ
غَايَةَ الْإِسْنَادِ - هُوَ الْمَرْفُوعُ، سِوَاءِ كَانَ ذَلِكَ الْإِنْتِهَاءُ بِإِسْنَادٍ مُتَّصِلٍ أَمْ لَا.

وَالثَّانِي: الْمَوْقُوفُ، وَهُوَ مَا يَنْتَهِي إِلَى الصَّحَابِيِّ.

وَالثَّلَاثُ: الْمَقْطُوعُ، وَهُوَ مَا يَنْتَهِي إِلَى التَّابِعِيِّ.

وَمَنْ دُونَ التَّابِعِيِّ مِنْ أَتْبَاعِ التَّابِعِينَ فَمَنْ بَعْدَهُمْ فِيهِ - أَيُّ: فِي التَّسْمِيَةِ - مِثْلُهُ؛
أَيُّ: مِثْلُ مَا يَنْتَهِي إِلَى التَّابِعِيِّ فِي تَسْمِيَةِ جَمِيعِ ذَلِكَ مَقْطُوعًا، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ:
مَوْقُوفٌ عَلَى فُلَانٍ.

فَحَصَلَتِ التَّفَرُّقَةُ فِي الْإِصْطِلَاحِ بَيْنَ الْمَقْطُوعِ وَالْمُنْقَطِعِ، فَالْمُنْقَطِعُ مَنْ مَبَاحِثِ
الْإِسْنَادِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَالْمَقْطُوعُ مَنْ مَبَاحِثِ الْمَتْنِ كَمَا تَرَى.

وَقَدْ أَطْلَقَ بَعْضُهُمْ هَذَا فِي مَوْضِعٍ هَذَا، وَبِالْعَكْسِ؛ تَجَوُّزًا عَنِ الْإِصْطِلَاحِ.

وَيُقَالُ لِلْأَخِيرَيْنِ - أَي: الْمَوْقُوفِ وَالْمَقْطُوعِ -: الْأَثَرُ.

قوله: (وَالْمُرَادُ بِاللِّقَاءِ... إلخ): قالوا: المرادُ لقاءُه حالَ الحياة، وأمَّا مَنْ رآه بعد موته وقبل دفنه - كأبي ذؤيبِ الهذليِّ - فليس بصحابيٍّ على المشهور^(١).

قوله: (وَالْتَعْبِيرُ بِاللُّقْيِ أَوْلَى... إلخ): فكأنَّ مَنْ قال: إِنَّ الصَّحَابِيَّ مَنْ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ؛ أَرَادَ بِهِ: مَنْ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَرَاهُ ﷺ، فَلَا فَرْقَ، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ: (أَوْلَى).

قوله: (سَوَاءٌ رَجَعَ إِلَى الْإِسْلَامِ فِي حَيَاتِهِ أَمْ بَعْدَهُ، وَسَوَاءٌ لَقِيَهُ ثَانِيًا أَمْ لَا): فيه أنَّه بعد التَّعْمِيمِ الْأَوَّلِ لَا حَاجَةَ إِلَى التَّعْمِيمِ الثَّانِي؛ لِأَنَّ الثَّانِي مَفْهُومٌ مِنَ الْأَوَّلِ.

قوله: (وَقَوْلِي: فِي الْأَصَحِّ؛ إِشَارَةٌ إِلَى الْخِلَافِ فِي الْمَسْأَلَةِ): بين الأئمة، فإنَّ بعضَ العلماء قال: إنَّ مَنْ رَجَعَ بَعْدَ حَيَاتِهِ ﷺ لَا يُعَدُّ مِنَ الصَّحَابَةِ، لَكِنَّ الْأَصَحَّ أَنَّهُ مِنَ الصَّحَابَةِ^(٢).

قوله: (وَلَا عَنْ تَخْرِيجِ أَحَادِيثِهِ فِي الْمَسَانِيدِ): يُشْعِرُ هَذَا الْقَوْلُ بِأَنَّ فِي تَخْرِيجِ حَدِيثِهِ دَلِيلًا عَلَى كَوْنِهِ صَحَابِيًّا، وَلَا دِلَالَةَ فِيهِ؛ إِذِ يَجُوزُ تَحْمُلُ الْحَدِيثِ قَبْلَ الْإِسْلَامِ، وَرَوَايَتُهُ بَعْدَهُ.

(١) انظر: «فتح المغيث» للسخاوي (٤/ ٨١)، و«شرح نزهة النظر» للكجراتي (ص: ٢٠٢)، و«شرح نزهة النظر» للقاري (ص: ٥٨٤).

(٢) فصلُ العلائقِ هذه المسألة في «تحقيق منيف الرتبة» (ص: ٤٩)، فقال: إنَّ الصحابيَّ إذا لقي النبي ﷺ وصحبه، ثم ارتد بعد وفاته، ثم رجع إلى الإسلام، هل تحبط رده ما ثبت له من شريف الصحبة، حتى إنه لا يعد فيهم، أو لا؟ لأنه رجع إلى الإسلام بعد ذلك.

قوله: (وَهُمُ الْمُخَضَّرُمُونَ): بالخاء والضاد المعجمتين، وفتح الرَّاء. وقيل: بكسرها.

واشتقاقه: إِمَّا أَنَّهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: (لَحْمٌ مُخَضَّرَمٌ)؛ لَا يُدْرَى ذَكَرٌ أَوْ أَنْثَى، فَأُطْلِقَ عَلَيْهِمْ هَذَا اللَّفْظَ؛ لِتَرَدُّدِهِمْ بَيْنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، أَوْ أَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنْ قَوْلِهِمْ: (خَضَّرُمُوا آذَانَ الْإِبِلِ)؛ أَي: قَطَعُوهَا، فَإِنَّ الْعَرَبَ كَانُوا يَقْطَعُونَ آذَانَ الْإِبِلِمْ. كَذَا نَقَلَ بَعْضُهُمْ^(١).

قوله: (فَعَدَّهُمْ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ... إلخ): فَمَنْ رَوَى مِنْهُمْ عَنْهُ ﷺ فَحَدِيثُهُ مِنْ قَبِيلِ الْإِرْسَالِ مِنَ الصَّحَابِيِّ، فَلَوْ عُدُّوا مِنَ التَّابِعِينَ؛ فَمِنْ إِرْسَالِ التَّابِعِينَ.

= هذا مما فيه نظر، ولا يبعد على أصل الحنفية القائلين بأن هذا إسلام جديد، يجب عليه فيه الحج وإن كان قد حج أولاً، فقد حبط ذلك الحج، أن يقال: بأن صحبته للنبي ﷺ بطل حكمها، وبقي كمن لم يسلم إلا بعد وفاته.

وأما على أصول أصحابنا [الشافعية] فلا يجيء ذلك؛ لأن الحبوط مشروط بالوفاة على الردة، فلما رجع هذا إلى الإسلام بقي حكم الصحبة في حقه مستمراً، ولهذا ذكروا الأشعث بن قيس من جملة الصحابة، وعدوا أحاديثه من المسندات، وكان ممن ارتد بعد النبي ﷺ ثم رجع إلى الإسلام بين يدي أبي بكر رضي الله عنه، وزوجه أخته. والله أعلم. انظر كذلك: «الشذا الفياح» للأبناصي (٢/٤٨٦)، و«فتح المغيث» للسخاوي (٤/٨٤).

(١) ذكره الحاكم في «معرفه علوم الحديث» (ص: ٤٤) عن بعض مشايخه من الأدباء، ونقله الحميري في «شمس العلوم» (٤/٢٢٨١) عن الخليل.

[المسند]:

وَالْمُسْنَدُ فِي قَوْلِ أَهْلِ الْحَدِيثِ: هَذَا حَدِيثٌ مُسْنَدٌ؛ هُوَ مَرْفُوعٌ صَحَابِيٌّ بِسَنَدٍ ظَاهِرُهُ الْإِتِّصَالُ.

فَقَوْلِي: مَرْفُوعٌ؛ كَالْجِنْسِ. وَقَوْلِي: صَحَابِيٌّ؛ كَالْفَصْلِ، يُخْرَجُ بِهِ مَا رَفَعَهُ التَّابِعِيُّ فَإِنَّهُ مُرْسَلٌ، أَوْ مِنْ دُونِهِ فَإِنَّهُ مُعْضَلٌ أَوْ مُعَلَّقٌ.

وَقَوْلِي: ظَاهِرُهُ الْإِتِّصَالُ؛ يُخْرَجُ مَا ظَاهِرُهُ الْإِنْقِطَاعُ، وَيُدْخَلُ مَا فِيهِ الْإِحْتِمَالُ، وَمَا يُوجَدُ فِيهِ حَقِيقَةُ الْإِتِّصَالِ مِنْ بَابِ أَوْلَى.

وَيُفْهَمُ مِنَ التَّقْيِيدِ بِالظُّهُورِ أَنَّ الْإِنْقِطَاعَ الْحَفِيَّ - كَعَنْتَةِ الْمُدَلِّسِ وَالْمُعَاصِرِ الَّذِي لَمْ يَثْبُتْ لِقِيُّهُ - لَا يُخْرَجُ الْحَدِيثَ عَنْ كَوْنِهِ مُسْنَدًا؛ لِإِطْبَاقِ الْأَئِمَّةِ الَّذِينَ خَرَجُوا الْمَسَانِيدَ عَلَى ذَلِكَ.

وَهَذَا التَّعْرِيفُ مُوَافِقٌ لِقَوْلِ الْحَاكِمِ: الْمُسْنَدُ: مَا رَوَاهُ الْمُحَدِّثُ عَنْ شَيْخٍ يَظْهَرُ سَمَاعُهُ مِنْهُ، وَكَذَا^(١) شَيْخُهُ عَنْ شَيْخِهِ مُتَّصِلًا إِلَى صَحَابِيٍّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَأَمَّا الْخَطِيبُ فَقَالَ: الْمُسْنَدُ: الْمُتَّصِلُ. فَعَلَى هَذَا: الْمَوْقُوفُ إِذَا جَاءَ بِسَنَدٍ مُتَّصِلٍ يُسَمَّى عِنْدَهُ مُسْنَدًا، لَكِنْ قَالَ: إِنْ ذَلِكَ قَدْ يَأْتِي لَكِنْ بِقَلَّةٍ.

وَأَبَعَدَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ حَيْثُ قَالَ: الْمُسْنَدُ الْمَرْفُوعُ. وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِلِإِسْنَادِ؛ فَإِنَّهُ يَصْدُقُ عَلَى الْمُرْسَلِ وَالْمُعْضَلِ وَالْمُنْقَطِعِ إِذَا كَانَ الْمَتْنُ مَرْفُوعًا، وَلَا قَائِلَ بِهِ.

فَإِنْ قَلَّ عَدَدُهُ؛ أَيْ: عَدَدُ رِجَالِ السَّنَدِ، فِيمَا أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِذَلِكَ الْعَدَدِ

(١) ما بين معكوفتين ليس في الأصل، وهو زيادة من النسخة التي اعتمدها الدكتور نور الدين عتر، وكذلك في نسخ أخرى مخطوطة اطلعت عليها.

الْقَلِيلِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى سَنَدٍ آخَرَ يَرُدُّ بِهِ ذَلِكَ الْحَدِيثُ بَعَيْنِهِ بَعْدَ كَثِيرٍ، أَوْ يَنْتَهِي إِلَى إِمَامٍ مِنْ أُمَّةِ الْحَدِيثِ ذِي صِفَةٍ عَلَيْهِ؛ كَالْحِفْظِ وَالْفِقْهِ وَالضَّبْطِ وَالتَّصْنِيفِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الصِّفَاتِ الْمُقْتَضِيَةِ لِلتَّرْجِيحِ؛ كَشُعْبَةَ وَمَالِكٍ وَالثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَالبُّخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ وَنَحْوِهِمْ.

قوله: (وَأَمَّا الْخَطِيبُ فَقَالَ: الْمُسْنَدُ: الْمُتَّصِلُ. فَعَلَى هَذَا: الْمَوْقُوفُ إِذَا جَاءَ بِسَنَدٍ مُتَّصِلٍ يُسَمَّى عِنْدَهُ مُسْنَدًا، لَكِنْ قَالَ: إِنَّ ذَلِكَ قَدْ يَأْتِي لَكِنْ بِقَلَّةٍ): فهذا نوعٌ إِصْلَاحٌ لِكَلَامِهِ^(١) بَأَنَّ الْمَوْقُوفَ قَدْ يَأْتِي مُتَّصِلًا، لَكِنَّهُ قَلِيلٌ، وَالْقَلِيلُ فِي حُكْمِ الْعَدَمِ فَلَا اعْتِبَارَ بِهِ^(٢)، فَيَكُونُ كَلَامُهُ قَرِيبًا مِنْ كَلَامِ الْحَاكِمِ.

قوله: (وَأَبْعَدَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ... إلخ): أي: جَاءَ بِأَمْرٍ بَعِيدٍ، وَالْإِبْعَادُ كَالْإِغْرَابِ، وَهُوَ الْإِتْيَانُ بِأَمْرٍ غَرِيبٍ، فَحَاصِلُ مَعْنَاهُ: أَنَّ كَلَامَ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ أَبْعَدُ مِنْ كَلَامِ الْخَطِيبِ عَمَّا هُوَ التَّحْقِيقُ.

(١) في (ق): «لكل».

(٢) في (ق): «له».

[الإسناد العالي والنازل]:

فَالأَوَّلُ، وَهُوَ مَا يَنْتَهِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ: الْعُلُوُّ الْمُطْلَقُ، فَإِنْ اتَّفَقَ أَنْ يَكُونَ سَنَدُهُ صَحِيحًا كَانَ الْغَايَةَ الْقُصْوَى، وَإِلَّا فَصُورَةُ الْعُلُوِّ فِيهِ مَوْجُودَةٌ مَا لَمْ يَكُنْ مَوْضُوعًا؛ فَهُوَ كَالْعَدَمِ.

وَالثَّانِي: الْعُلُوُّ النَّسَبِيُّ: وَهُوَ مَا يَقِلُّ الْعَدَدُ فِيهِ إِلَى ذَلِكَ الْإِمَامِ، وَلَوْ كَانَ الْعَدَدُ مِنْ ذَلِكَ الْإِمَامِ إِلَى مُنْتَهَاهُ كَثِيرًا.

وَقَدْ عَظُمَتْ رَغْبَةُ الْمُتَأَخِّرِينَ فِيهِ، حَتَّى غَلَبَ ذَلِكَ عَلَى كَثِيرٍ مِنْهُمْ، بِحَيْثُ أَهْمَلُوا الْإِسْتِغَالَ بِمَا هُوَ أَهَمُّ مِنْهُ، وَإِنَّمَا كَانَ الْعُلُوُّ مَرْغُوبًا فِيهِ لِكَوْنِهِ أَقْرَبَ إِلَى الصَّحَّةِ وَقَلَّةِ الْخَطَأِ؛ لِأَنَّهُ مَا مِنْ رَاوٍ مِنْ رِجَالِ الْإِسْنَادِ إِلَّا وَالْخَطَأُ جَائِزٌ عَلَيْهِ، فَكُلَّمَا كَثُرَتِ الْوَسَائِطُ وَطَالَ السَّنَدُ كَثُرَتْ مَظَانُّ التَّجْوِيزِ، وَكُلَّمَا قَلَّتْ قَلَّتْ.

فَإِنْ كَانَ فِي النَّزُولِ مَزِيَّةٌ لَيْسَتْ فِي الْعُلُوِّ؛ كَأَنْ يَكُونَ رِجَالُهُ أَوْثَقَ مِنْهُ، أَوْ أَحْفَظَ، أَوْ أَفْقَهَ، أَوْ الْإِتِّصَالَ فِيهِ أَظْهَرَ؛ فَلَا تَرُدُّ أَنْ يَكُونَ حَيْثُئِذٍ أَوْلَى.

وَأَمَّا مَنْ رَجَحَ النَّزُولَ مُطْلَقًا، وَاحْتَجَّ بِأَنَّ كَثْرَةَ الْبَحْثِ تَقْتَضِي الْمَشَقَّةَ فَيَعْظُمُ الْأَجْرُ؛ فَذَلِكَ تَرْجِيحٌ بِأَمْرِ أَجْنَبِيٍّ عَمَّا يَتَعَلَّقُ بِالتَّصْحِيحِ وَالتَّضْعِيفِ.

وَفِيهِ - أَي: الْعُلُوُّ النَّسَبِيُّ - الْمُوَافَقَةُ: وَهِيَ الْوُصُولُ إِلَى شَيْخِ أَحَدِ الْمُصَنِّفِينَ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِهِ؛ أَي: الطَّرِيقِ الَّتِي تَصِلُ إِلَى ذَلِكَ الْمُصَنِّفِ الْمُعَيَّنِ.

مِثَالُهُ: رَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ قُتَيْبَةَ عَنْ مَالِكٍ حَدِيثًا، فَلَوْ رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِهِ كَانَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قُتَيْبَةَ ثَمَانِيَّةً، وَلَوْ رَوَيْنَا ذَلِكَ الْحَدِيثَ بِعَيْنِهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي الْعَبَّاسِ السَّرَّاجِ عَنْ قُتَيْبَةَ مِثْلًا؛ لَكَانَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قُتَيْبَةَ فِيهِ سَبْعَةٌ، فَقَدْ حَصَلَتْ لَنَا الْمُوَافَقَةُ مَعَ الْبُخَارِيِّ فِي شَيْخِهِ بِعَيْنِهِ مَعَ عُلُوِّ الْإِسْنَادِ إِلَيْهِ.

وَفِيهِ - أَي: الْعُلُوُّ النَّسَبِيُّ - الْبَدَلُ: وَهُوَ الْوُصُولُ إِلَى شَيْخِ شَيْخِهِ كَذَلِكَ؛ كَأَن يَقَعَ ذَلِكَ الْإِسْنَادُ بِعَيْنِهِ مِنْ طَرِيقِ الْقَعْنَبِيِّ عَنْ مَالِكٍ، فَيَكُونُ الْقَعْنَبِيُّ بَدَلًا فِيهِ مِنْ قُتَيْبَةَ. وَأَكْثَرُ مَا يُعْتَبَرُونَ الْمُوَافَقَةَ وَالْبَدَلَ إِذَا قَارَنَ الْعُلُوُّ، وَإِلَّا فَاسْمُ الْمُوَافَقَةِ وَالْبَدَلِ وَاقِعٌ بِدُونِهِ.

وَفِيهِ - أَي: الْعُلُوُّ النَّسَبِيُّ - الْمَسَاوَاةُ: وَهِيَ اسْتِوَاءُ عَدَدِ الْإِسْنَادِ مِنَ الرَّاوي إِلَى آخِرِهِ؛ أَي: الْإِسْنَادِ مَعَ إِسْنَادِ أَحَدِ الْمُصَنِّفِينَ.

كَأَن يَرُوي النَّسَائِيُّ مَثَلًا حَدِيثًا يَقَعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ فِيهِ أَحَدَ عَشَرَ نَفْسًا، فَيَقَعُ لَنَا ذَلِكَ الْحَدِيثُ بِعَيْنِهِ بِإِسْنَادٍ آخَرَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَقَعُ بَيْنَنَا فِيهِ وَبَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ أَحَدَ عَشَرَ نَفْسًا، فَنَسَاوِي النَّسَائِيُّ مِنْ حَيْثُ الْعَدَدُ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ مُلَاحَظَةِ ذَلِكَ الْإِسْنَادِ الْخَاصِّ.

وَفِيهِ - أَي: الْعُلُوُّ النَّسَبِيُّ أَيْضًا - الْمُصَافِحَةُ: وَهِيَ الْإِسْتِوَاءُ مَعَ تَلْمِيذِ ذَلِكَ الْمُصَنِّفِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَشْرُوحِ أَوَّلًا، وَسُمِّيَتْ مُصَافِحَةً لِأَنَّ الْعَادَةَ جَرَتْ فِي الْعَالِبِ بِالْمُصَافِحَةِ بَيْنَ مَنْ تَلَفَيْتَا، وَنَحْنُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ كَأَنَّا لَقِينَا النَّسَائِيَّ، فَكَأَنَّا صَافِحَتَاهُ. وَيُقَابِلُ الْعُلُوُّ بِأَقْسَامِهِ الْمَذْكُورَةَ النَّزُولَ، فَيَكُونُ كُلُّ قِسْمٍ مِنْ أَقْسَامِ الْعُلُوِّ يُقَابِلُهُ قِسْمٌ مِنْ أَقْسَامِ النَّزُولِ؛ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ أَنَّ الْعُلُوَّ قَدْ يَقَعُ غَيْرَ تَابِعٍ لِلنُّزُولِ.

قوله: (فَإِنْ كَانَ فِي النَّزُولِ مَزِيَّةٌ): المرادُ بالنُّزُولِ: ما يُقَابِلُ الْعُلُوَّ، وهو ما يَتَتهى بكثرة العدد إلى النَّبِيِّ ﷺ، أو إلى إمامٍ ذي صِفَةٍ عَلِيَّةٍ كما تَقَدَّمَ.

قوله: (أَبِي الْعَبَّاسِ السَّرَّاجِ): هو تلميذُ البُخاريِّ، قد روى عنه البُخاريُّ،

وذكر أن أبا العباس مُستجابُ الدَّعوة، وبلغَ عُمرُه إلى خمسٍ وتسعين سنةً، وعاش بعد البخاريِّ سبعمائةً وخمسين سنةً، وكان ولادته سنة ثمانية عشر ومئتين. والله أعلم^(١).

قوله: (كَأَنَّ يَقَع لَنَا ذَلِكَ الْإِسْنَادُ... إلخ): إِنَّمَا غَيَّرَ الْعِبْرَةَ عَمَّا سَبَقَ فِي بَيَانِ مَعْنَى الْمَوَافَقَةِ، حَيْثُ قَالَ هُنَاكَ: (وَلَوْ رَوَيْنَا ذَلِكَ الْحَدِيثَ بِعَيْنِهِ مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْعَبَّاسِ السَّرَّاجِ)، وَقَالَ هَا هُنَا: (كَأَنَّ يَقَع لَنَا... إلخ)؛ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ الْمِثَالَ هَا هُنَا مُجَرَّدُ فَرَضٍ، بِخِلَافِ مَا سَبَقَ، فَإِنَّهُ وَاقِعِيٌّ.

وقوله: (ذَلِكَ الْإِسْنَادُ بِعَيْنِهِ): يَعْنِي: بِاعْتِبَارِ عَدَدِ الرَّجَالِ، لَا أَنَّهُ عَيْنُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مُنَافٍ لِقَوْلِهِ: (مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى).

قوله: (وَأَكْثَرُ مَا يَعْتَبَرُونَ الْمَوَافَقَةَ وَالْبَدَلَ إِذَا قَارَنَا الْعُلُوَّ): حَاصِلُهُ: أَنَّ الْإِصْطِلَاحَ وَقَعَ فِيمَا إِذَا قَارَنَا الْعُلُوَّ؛ لِتَحْرِيزِ الطَّالِبِينَ عَلَى سَمَاعِهِ، وَحَثِّهِمْ لَاعْتِنَائِهِ، وَإِلَّا فَاسْمُ الْمَوَافَقَةِ وَالْبَدَلِ يُطْلَقُ مَعَ عَدَمِ الْعُلُوِّ أَيْضًا، وَإِنْ كَانَ مُسَاوِيًا فِي الطَّرِيقِ، بَلْ يَوْجَدُ فِي صُورَةِ التَّنْزُولِ أَيْضًا.

قوله: (وَفِيهِ - أَي: فِي الْعُلُوِّ النَّسَبِيِّ - الْمُسَاوَاةُ): قَالَ تَلْمِيزُهُ الشَّيْخُ قَاسِمٌ: هَذِهِ الْمَسَاوَاةُ تَنْتَهِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَحَقُّهَا أَنْ تَكُونَ مِنْ أَفْرَادِ الْعُلُوِّ الْمَطْلُوقِ لَا النَّسَبِيِّ^(٢). وَاعْتَرَضَ عَلَيْهِ: بِأَنَّ قِلَّةَ الْعَدَدِ مُشْرُوطَةٌ فِي مُطْلَقِ الْعُلُوِّ، سِوَاءٍ كَانَ عُلُوًّا مُطْلَقًا أَمْ لَا، وَلَا قِلَّةَ هَا هُنَا، بَلْ مُسَاوَاةً.

وَأُجِيبُ: بِأَنَّ الْمَسَاوَاةَ الْمَذْكُورَةَ إِنَّمَا هِيَ بَيْنَ عَدَدِكَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ مِنْ غَيْرِ

(١) انظر: «تاريخ بغداد» (٥٦/٢) للخطيب البغدادي، و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (٣٩٤/١٤).

(٢) انظر: «القول المبتكر» لابن قطلوبغا (ص: ١١٧).

طريق ذلك الإمام وعدد ذلك الإمام إليه أيضاً، والعُلُوُّ إنما يحصلُ باعتبار قِلَّةِ عددِ المذكورِ بالنسبةِ إلى عددِ يكون ذلك لك أو لغيرك، مُتَّصِلٌ بالنبيِّ ﷺ من طريق ذلك الإمام، فالمساواةُ المذكورةُ لا تكون قاذحةً في ثبوت تلك القِلَّةِ^(١) التي يحصلُ بها العُلُوُّ.

وإليه أشار النوويُّ بقوله: والمساواةُ في أعصارنا قِلَّةٌ عددِ إسنادهِ^(٢) إلى الصحابيِّ أو مَنْ قاربَه، بحيث يقعُ بينك وبين ذلك الصحابيِّ - مثلاً - من العددِ مثل ما بين مسلمٍ وبينه^(٣).

فهذه المساواةُ التي ذكرها هي في العُلُوُّ النَّسْبِيِّ، والمُصَنَّفُ ما مثل لها، بل مثلٌ للمساواةِ في العُلُوُّ الْمُطْلَقِ بقوله: (كَأَنَّ يَرْوِي النَّسَائِيُّ مَثَلًا... إلخ): إشارةً منه إلى أنَّ المساواةَ كما تقعُ في العُلُوُّ النَّسْبِيِّ، كذلك تقعُ في العُلُوُّ الْمُطْلَقِ.

قوله: (مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَن مَّلَا حِظَّةِ ذَلِكَ الْإِسْنَادِ الْخَاصِّ): أي: مع قطع النظر عن أن يكون رجالُ إسنادهِ النَّسَائِيِّ في أعلى رُتْبَةٍ، ورجالُ إسنادنا دون ذلك، فبمجرد التساوي مع إسنادهِ ذلك المصنَّفِ يحصلُ العُلُوُّ والشَّرْفُ في إسنادنا.

قوله: (عَلَى الْوَجْهِ الْمَشْرُوحِ أَوَّلًا): أي: على الوجه الذي سبق في بيان المساواةِ في روايةِ النَّسَائِيِّ تَصَوُّرُهُ^(٤) بأحد عشر نفساً، فلاستواءً مع تلميذ ذلك المصنَّفِ يُؤدِّي إلى عُلُوِّ الإسناد، كما أن الإستواءً مع المصنَّفِ يُوجِبُ عُلُوَّ الإسناد، إِلَّا أَنَّ الْأَوَّلَ أَعْلَى مِنَ الْمَصَافِحَةِ.

(١) في (ق): «العله».

(٢) في النسخ: «إسناده»، والتصويب من «التقريب والتيسير».

(٣) انظر: «التقريب والتيسير» للنووي (ص: ١٢٩).

(٤) في (ق): «تصويره».

قوله: (فَكَأَنَّمَا صَافَحْنَاهُ): لِمُسَاوَاتِنَا مَعَ تَلْمِيذِهِ، وَمُصَافِحَةِ تَلْمِيذِهِ مَعَهُ وَأَخَذَهُ عَنْهُ.

قوله: (أَنَّ الْعُلُوَّ قَدْ يَقَعُ غَيْرَ تَابِعٍ): حَقُّ الْعِبَارَةِ أَنْ يُقَالَ: غَيْرَ مُقَابِلٍ، لَكِنَّهُ ذَكَرَ التَّبَعِيَّةَ فِي مَوْضِعِ الْمُقَابَلَةِ؛ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ الْعُلُوَّ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالْإِضَافَةِ إِلَى النُّزُولِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ^{(١)(٢)}.

- (١) في (ح): «والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب» بدل: «والله تعالى أعلم».
- (٢) جاء بعدها في (ز): «تَمَّتِ الْحَاشِيَةُ الْمُبَارَكَةُ بِحَوْلِ اللَّهِ وَقَوَّتهِ، وَذَلِكَ فِي لَيْلَةِ الثَّلَاثَاءِ ثَانِي وَعِشْرِينَ لَيْلَةً مَضَتْ مِنْ شَهْرِ الْمُحَرَّمِ الْحَرَامِ سَنَةَ اثْنَيْنِ وَتَسْعِينَ وَأَلْفَ، وَأَنَا الْفَقِيرُ إِلَى رَحْمَةِ رَبِّي الْغَنِيِّ أَحْمَدَ بْنَ الشَّيْخِ عَلِيِّ الشَّافِعِيِّ ثُمَّ الْقَادِرِيِّ».
- وفي (ق): «تمت في ربيع الآخر تاريخ سنة ١٠٩٢، كاتب الحروف محمد بن علي غفر الله تعالى له ولوالديه وأحسن إليهما، كتب هذه الحاشية من نسخ نسخ مؤلفها، وتم مقابلته إلى هنا».
- وفي (ح): «الحاشية على النخبة من النسخة التي كتب، من النسخة التي كتبت، من نسخة كتبت من خط المصنف، فرأيت عليه الفاضل الأواحدي النحري الألمي الشافعي التقي إبراهيم بن سليمان بن إبراهيم الكردي نسباً، والحلي موطناً، عظم الله شأنه وإجلاله في اليوم السابع وعشرين من شهر الصفر من سنة (١٠٩١) من يد محمد بن محمود غفر ذنوبهما المعبود. تم».



الرسالة رقم: (٧) مجموع
رسائل
العلماء
الملا الكوراني



الْمَسَلِكُ الْوَسْطُ الدَّانِي
إِلَى
الدَّرِّ الْمَلْتَقَطِ لِلصَّغَانِي

تَأَلَّفَ الْعِلْمَاءُ
الملا الكوراني

يُطَبِّعُ مُحَقِّقًا عَلَى ثَلَاثِ نُسُخٍ مَطْبُوعَةٍ

يُخْرِصِقُ وَتَمَّ بِإِيقِ
محمد بركات



دارُ اللُّبَابِ



سنة ثمان مائة اثنان وعشرون... من قبل الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم...

ما حكاه ابن عباس... من قبل الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم... من قبل الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم...

المكتبة الأزهرية (ز)

كتبه في سنة ثمان مائة... من قبل الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم... من قبل الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم...

كتبه في سنة ثمان مائة... من قبل الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم... من قبل الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم...

مكتبة المسجد النبوي (م)

مكتبة لاله لي (ل)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة التحقيق

الحمدُ لله ربَّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على سيد المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد:

فإن صاحب الوحي الذي لا ينطق عن الهوى حذّر من الكذب عليه، قال ﷺ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ فِي النَّارِ». وقال أيضاً: «مَنْ حَدَّثَ عَنِي بِحَدِيثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ، فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ».

واجتهد العلماء في التحذير من رواية أخبار نُسبت إليه ﷺ ولم تثبت عنه، وصنفوا في ذلك مصنفاتٍ جمعوا فيها الأخبار المكذوبة مما اشتهر على ألسنة الناس، أو جاءت في أحد الكتب المتداولة.

ومن هذه المصنفات ما صنّفه العلامة رضيُّ الدين الصَّغَانِيُّ المتوفى سنة (٦٥٠هـ).

وعُرف للصَّغَانِيِّ في الموضوعات كتابان:

الأول: كتاب «الدر الملتقط في تبيين الغلط» وهو خاص في بيان الأخبار الموضوعة الواردة في كتاب «مسند الشهاب» للقضاعي (٤٥٤هـ)، ومذيّله كتاب «النَّجْم» للأقْلَيْشِيِّ (٥٥٠هـ) وكتب أخرى كالأربعين لابن ودعان، و...

وهذا الكتاب ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» وكلُّ من ترجم للعلامة الصَّغاني، وربما ذكر باسم الموضوعات.

والثاني: كتاب «الموضوعات»، وهو كتابٌ لطيفٌ مختصر، فيه جملة من الأخبار المكذوبة مما اشتهر بين الناس، وقد بلغت جملتها (١٤٠) خبراً، ليس مقيداً بكتاب معيّن، وبعض أخباره مما تكرر في «الدر الملتقط».

ولم يذكر من ترجم للصَّغاني هذا الكتاب الثاني.

وهذان الكتابان مطبوعان، ولهما أصول خطية معروفة.

* وقد انتقد العلماء الصَّغاني في بعض ما أورده في كتابه:

١ - فهذا الحافظ زين الدين العراقي (٨٠٦هـ) كتب ردّاً على الكتاب الأول: «الدر الملتقط في تبين الغلط»، وسماه: «جزء في الرد على الصَّغاني»، وذكر في آخره ما نصه: «وهذا آخر ما تيسر من الكلام على ما وقع في الموضوعات للشيخ العلامة رضي الدين الصَّغاني مما ليس بموضوع، بل قد يكون صحيحاً، أو قد يكون حسناً، وقد يكون ضعفه يسيراً». اهـ. وقد انتقد فيه (١٩) خبراً مما أورده الصَّغاني، من أصل (٨٨) خبراً.

٢ - وأما المصنّف العلامة الكوراني، فقد كتب ردّاً على ما أورده الصَّغاني في كتاب «الموضوعات» لا كتاب «الدر الملتقط» وإن كان ذكر في عنوان كتابه: «المسلك الوسط الداني إلى الدر الملتقط للصَّغاني»، ظهر ذلك بالمقارنة بين ما أورده الكوراني في كتابه وكتاب «الموضوعات» للصَّغاني، وخاصة في إيراده خبراً جاء في مقدمة موضوعات الصَّغاني، وقد انتقد في هذا الكتاب (٧٠) خبراً من أصل (١٤١) خبراً.

٣- وقد ذكر العلماء السابقون أن الأخبار الواردة عند الصَّغاني فيها ما ينتقد عليه، ذكر ذلك الحافظ العراقي وابن حجر والسخاوي وغيرهم. وانتقدوا بعض الأخبار في مصنفاتهم العامة، فهذا العراقي انتقد بعضها في «أماليه»، وكذلك الحافظ ابن حجر في كتبه، والسخاوي في «المقاصد الحسنة» وغيرها.

* وسبب تأليف الكوراني لكتابه: ما ذكره في مقدمته من أن بعض السائلين طلب من الكوراني معرفة مراتب بعض الأحاديث الواردة عند الصَّغاني مما حَكَمَ عليها بالوضع، وقد سأل: هل يصح الحكم بالوضع في كل ما أورده الصَّغاني في كتابه؟

* وكان جوابه للسائل بجوابين: إجمالي وتفصيلي.

الجواب الإجمالي: أن في كتاب الصَّغاني أخباراً هي من الصحيح، وأحدها في «صحيح مسلم».

وأخباراً أخرى هي من الحديث الحسن.

وثالثة: هي من الضعيف الذي يروى في باب فضائل الأعمال.

ورابعة: هي مما لم يوقف له على أصل.

وخامسة: ملامح الوضع عليها لائحة.

وهذا القسم الخامس لا يورده الكوراني في كتابه.

وأما ما لم يوقف له على أصل، فهو عنده لا يفيد الحكم عليه بالوضع، واستطرد في بيان أقوال الأئمة في ذلك.

* وأما الجواب التفصيلي: فكان بتناول (٧٠) خبراً مما أورده الصَّغاني في موضوعاته ونقدها، مستعيناً بما جاء في مصنفات الحافظ السيوطي (٩١١هـ) مثل

كتاب «التعقبات على موضوعات ابن الجوزي» وكتاب «المقاصد الحسنة» للحافظ السخاوي (٩٠٣هـ) وكلاهما انتقد ابن الجوزي (٥٩٧هـ) في إيراده أحاديث ليست موضوعة في كتابه، والصَّغَانِي أورد في كتابه أحاديث هي عند ابن الجوزي في «الموضوعات».

* وكان من منهج الكوراني في الحكم على الأخبار والرد على الصَّغَانِي ما يلي:

١- إخراج الحديث عن كونه موضوعاً، فيكون حسناً أو صحيحاً أو ضعيفاً.
٢- الاعتماد على تحسين أو تصحيح مَنْ سَبَقَهُ من العلماء المحدثين، كالحافظ السيوطي في كتابه «التعقبات على موضوعات ابن الجوزي» أو كتاب «الجامع الصغير» الذي أورد فيه السيوطي الأحاديث الصحيحة والحسنة والضعيفة، وقال: إنه لم يورد فيه خبراً عن متَّهم بالكذب، وهذا عند الكوراني كافٍ في إخراج الخبر من الموضوعات.

كما أن الكوراني اعتمد قول العزيزي في شرحه على «الجامع الصغير».
- وقد نقل الكوراني عن السيوطي مقولات تعدُّ مرتكزاً له في بيان رتبة الأخبار المتقدمة عنده، منها:

أ- الخبر إذا لم يُر في أحد الكتب الحديثية، لا ينبغي أن يقال: موضوع، أو لا أصل له، بل يقال: لم أفق له على أصل، لأن الإحاطة التامة التي لا يشدُّ منها شيء منتفية.

ب- إذا جاء خبر في كتاب دون إسناد، لا يمكن القول: إنه موضوع، لعله في كتاب لم يصل إلينا.

ج- ارتقاء الحديث الذي في إسناده متروك أو منكر بالمتابعات، إلى درجة الحسن.

د- كثرة الطرق الواهية تقوي الحديث.

* هذا واعتمد الكوراني على قواعد أخرى:

أ- إن ورود الخبر في كتب الأئمة الصوفية - ولو جاء دون إسناد - يخرج عن كونه موضوعاً، انظر مثال ذلك: «ما وسعني أرضي ولا سمائي..» وخبر: «أول ما خلق الله العقل...» و«كنتُ كنزاً مخفياً»، و«قلب المؤمن عرش الله».

ففي الخبر (٦) قال: لم أره في كتب الحديث، ولكن أوردته الشمس الفناري في «مصباح الأنس» ثم ختم القول: فظهر أن معناه صحيح وإن لم يصح الحديث نقلاً.

وفي الخبر (١٥) قال: قال ابن حجر: باطل موضوع، ثم قال: الحديث مشهور في كتب الصوفية. ومثله في الخبر (١٦).

٢- إثبات التصحيح بالكشف والإلهام، انظر: ص (١١)، وهو كثيراً ما يقول: صحَّ كشفاً لا نقلاً.

٣- تقوية الأخبار التي لم يوقف عليها في كتب الحديث بذكر شاهد من آية قرآنية.

٤- الردُّ على القول بالوضع بإيراد شاهد من الأخبار الإسرائيلية انظر الخبر (٥)، (١١).

٥- قوله: هذا لا يصح، ثم يقول: ومعناه صحيح، ثم يقوي معناه. انظر مثلاً (٩).

٦- قوله: لم أقف عليه في كتب الحديث، ثم يذكر أنه وقف عليه في بعض الكتب غير الحديثية مرفوعاً، قائلاً: أورده فلان بصيغة الجزم من غير عزو ولا سند، ولعله مما خرّج في بعض كتب الحفاظ ولم يصل إلينا، كما قال السيوطي، انظر مثلاً الخبر (١٥).

* ومن المآخذ على كتاب الكوراني هذا:

١- تساهل الكوراني في منهج التصحيح والتحسين والتضعيف، ومخالفة المنهج المعروف عند الأئمة المحدثين، واعتماده على قواعد أخرى لا تعرف عند أهل الحديث، كما سلف بيانها.

٢- اعتماد أقوال بعض العلماء المتساهلين في التصحيح والتحسين والتضعيف، مثل الحافظ السيوطي، أو شارح «الجامع الصغير» العريزي في كتابه «السراج المنير».

٣- استطراده في تخريج حديث أبي ميمون الكردي، ثم الوقوف على تحقيق نسب الأكراد بالرجوع إلى كتب الأنساب والتواريخ، ويطول به الكلام في عدة أوراق.

وهي مسألة لا تعلق لها في تصحيح أو تحسين الأخبار، وإنما هي مناسبة لإثبات نسب الأكراد إلى أحد القبائل العربية اليمينية.

٤- وقوع بعض التصحيفات في أعلام المحدثين مما جاء في أسانيد الأخبار.

* عملي في هذا الكتاب:

١- عزو أخبار الصّغاني إلى كتابه «الموضوعات».

٢- تخريج الأخبار التي ذكرها المصنف، ثم بيان علتها التي ذكرها علماء الحديث، كابن حبان، والعقيلي، وابن عدي، وغيرهم من المتقدمين، ومن المتأخرين أيضاً، ليقف القارئ على تفصيل علة الخبر المذكور، فإن القارئ حريص على معرفة السبب الذي جعل الصَّغاني يحكم عليه بالوضع، وعلى معرفة سبب إخراجه عن حدِّ الوضع، ثم معرفة إصابة الصَّغاني أو إصابة الكوراني في تعقباته.

وسيجد القارئ أن إخراج الخبر عن حدِّ الوضع هو المقصد الأول عند المصنف الكوراني.

وهذا لا يعني أن الخبر إذا خرج عن هذا الحدِّ، هو مقبول يعمل به، بل ستجد أن أكثرها يبقى في دائرة الخبر المنكر، والمتروك والواهي جداً، فإن دعوى الرفع إلى النبي ﷺ أمر يحتاج إلى أدلة قوية، لا يكفي فيها الاحتمالات، خشية الوقوع في «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ...»، و: «مَنْ حَدَّثَ عَنِي بِحَدِيثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ...» والاحتياط هاهنا هو سيد الموقف، فكما كان من الاحتياط عدم إثبات الوضع، فكذلك الاحتياط واجب في إثبات الرفع.

وإن المتروك والمنكر هما من الضعف الشديد، الذي لا يعمل به في فضائل الأعمال.

٣- توثيق الأقوال وعزوها إلى مظانها.

٤- تحقيق الكتاب على نسخ خطية ومقابلتها، وإثبات نص الكتاب على الأوجه الأصحَّ إن شاء الله.

* وكان الاعتماد على ثلاث نسخ خطية، وهي:

١ - النسخة الأزهرية، ورمزها (ز)، وتاريخ نسخها سنة (١٠٨٥هـ).

٢ - نسخة مكتبة المسجد النبوي، ورمزها (م)، وتاريخ نسخها (١٠٩٤هـ).

٣ - نسخة مكتبة (لا له لي)، ورمزها (ل)، وتاريخ نسخها (١٠٨٤هـ).

وأخيراً أسأل الله أن يجعل عملنا خالصاً لوجهه، ويتقبل منا أعمالنا ويعفو عما وقع منا من خلل أو زلل، إنه تعالى سميع مجيب الدعاء، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

المحقق

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

وبه نستعين

وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا أَبَدًا

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْحَفِیْظِ الْعَلِیْمِ الَّذِي أَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ
إِلَهًا وَاحِدًا حَيًّا قَيُّومًا، فَرَدًّا صَمَدًا، وَأَشْهَدُ أَنَّ سَيِّدَنَا مُحَمَّدًا عَبْدَهُ وَرَسُولَهُ، الْمَنْزَلُ
عَلَيْهِ الذِّكْرُ، الْمَحْفُوظُ بِحِفْظِ اللهِ أَبَدًا ﷺ، وَعَلَى آلِهِ مَصَابِيحِ الدُّجَى، وَأَصْحَابِهِ
نُجُومِ الْهُدَى لِمَنْ أَقْتَدَى، وَمَنْ هَيَّا اللهُ لَهُمْ - بِتَوْفِيقِ الْاِتِّبَاعِ بِالْإِحْسَانِ - مِنْ أَمْرِهِمْ
رَشْدًا، صَلَاةً وَسَلَامًا فَائِضِي الْبَرَكَاتِ، عَلَى السَّابِقِ وَاللَّاحِقِ، عَدَدَ خَلْقِ اللهِ،
بَدَوَامِ اللهِ الَّذِي لَا يَزَالُ سَرْمَدًا.

أما بعد:

فقد سألت - أيدك الله، وزادك حرصاً في العلم بالله وأحكامه على منهاج
السنة المطهرة - عن أحاديث أوردتها الإمام الرضي أبو الفضائل الحسن بن محمد
الصَّغَانِي رحمه الله تعالى^(١).....

(١) الصَّغَانِي بفتح الحين ويقال: الصَّغَانِي، نسبة إلى مدينة «صاغان» معرب «جاغات» وهي قرية بمرور
التي هي أكبر مدن تكمونستان الآن.

وهو العلامة المحدث، إمام اللغة، رضي الدين، أبو الفضائل الحسن بن محمد بن الحسن
القرشي العمري، الصاغانى الأصل، الهندي اللاهوري المولد، البغدادي الوفاة، المكي =

في رسالته «الدر الملتقط في تبين الغلط ونفي اللغظ»^(١) وحكم عليها بالوضع، طالباً النظر فيها لمعرفة مراتبها، وإن حكم الصغاني عليها بالوضع، هل يصح في الكل أو لا؟

وذكرت أنه يوجد فيها حديث أو حديثان مما أورده الشيخ شهاب الدين أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي ثم المكِّي في «التحفة»^(٢)، وكثير من الأحاديث التي أوردها الإمام أبو حامد الغزالي في بعض كتبه^(٣)، وأبو الليث في كتابه «تنبيه الغافلين»^(٤).

= المدفن، الفقيه الحنفي، صاحب التصانيف، منها: «العباب الزاخر» في اللغة، و«الشوارد» في اللغة، وكتاب «مشارق الأنوار في الجمع بين الصحيحين»، و«شرح صحيح البخاري»، و«الموضوعات» وكتابنا هذا.

توفي سنة (٥٦٥٠هـ) ببغداد، وأوصى أن يدفن بمكة، فنقل إليها.
انظر: «سير أعلام النبلاء» (٢٣ / ٢٨٢ - ٢٨٤).

(١) والحق أن الصغاني صنف كتابين في الموضوعات كما في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٥١): الأول: «الموضوعات» وفيه نبه على جملة من الأحاديث الموضوعية، حذر في مقدمته من خطر الأحاديث الموضوعية، ثم سرد قسطاً منها.

والثاني: «الدر الملتقط في تبين اللغظ» وهو خاص بالموضوعات الواقعة في كتاب «مسند الشهاب» للقضاعي (ت ٤٥٤هـ) وذيله «النجم من كلام سيد العرب والعجم» للأقليشي (ت ٥٥٥هـ). انظر: «كشف الظنون» (١ / ٧٣٣) وأما المصنف الكوراني فقد ذكر اسم هذا الأخير، ومراده الأول: «الموضوعات»، كما رأينا بالتتبع.

(٢) أي: «تحفة المحتاج بشرح المنهاج» في الفقه الشافعي، لابن حجر الهيتمي المتوفى سنة (٩٧٤هـ).

(٣) وأشهرها: «إحياء علوم الدين».

(٤) هو كتاب «تنبيه الغافلين بأحاديث سيد الأنبياء والمرسلين» في الموعظة، لأبي الليث نصر بن محمد

السمرقندي، المتوفى (٣٧٣هـ)، وهو ممن تروج عليه الأحاديث الموضوعية كما قال الذهبي. انظر: =

وهذا المطلوب وإن كان صَعَبَ الْمُرْتَقَى إِلَّا لِحَافِظٍ وَافِرِ الحِطِّ مِنَ الإِحَاطَةِ،
أَوْ ذِي عُدَّةٍ وَافِيَةٍ مِنَ الحُدَّاقِ المِتَقِينَ، وَلَكِنَّ الإِتْيَانَ بِالمِستطَاعِ هُوَ المِطلوبُ،
و﴿لَا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] و﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾ [الطلاق: ٧]
والله المستعان، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

فنعولُ وبالله التوفيقُ، وبيده ملكوتُ التذكرة والتَّحْقِيقِ:

أما الجوابُ الإجماليُّ، فهو أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ مَا حَكَمَ الصَّغَانِي بِوَضْعِهِ فِي تِلْكَ
الرَّسَالَةِ مِنَ «المَوْضوعات»، بل فِيهَا مَا حَكَمَ الحُفَّاظُ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ مِنَ الصَّحِيحِ - حَتَّى
إِنْ فِيهَا حَدِيثًا مِنْ «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»^(١) - أَوْ مِنَ الحَسَنِ، أَوْ الضَّعِيفِ الَّذِي يَجُوزُ أَنْ
يُرَوَى فِي بَابِ الفِضَائِلِ، وَفِيهَا مَا لَمْ نَقِفْ لَهُ عَلَى أَصْلٍ، وَفِيهَا مَا آثَرُ الوَضْعِ عَلَيْهِ
لَا نَحْتَهُ ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦] ﴿وَأَنَّ إِلَى رَبِّكَ المُنْتَهَى﴾ [النجم: ٤٢]
﴿إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطٌ﴾ [فصلت: ٥٤] ﴿أَخَصَّهُ اللهُ وَسُوهُ﴾ [المجادلة: ٦].

وَلَا يَنْبَغِي لِمَنْ لَمْ يَرِ حَدِيثًا فِيمَا وَقَفَ عَلَيْهِ مِنْ كُتُبِ الحَدِيثِ أَنْ يَجْزِمَ بِمَجْرَدِ
ذَلِكَ بِأَنَّهُ مَوْضوعٌ لَا أَصْلَ لَهُ، بَلِ الأَحْوَطُ الأَوْرَعُ أَنْ يَقُولَ: لَمْ أَقِفْ لَهُ عَلَى أَصْلٍ،
إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ ائْتِلاَعِهِ عَدَمُ ائْتِلاَعِ غَيْرِهِ، لِأَنَّ الإِحَاطَةَ التَّامَةَ الَّتِي لَا يَشُدُّ مِنْهَا
شَيْءٌ مُنْتَفِيَةٌ.

والحافظُ حجةٌ على مَنْ لَمْ يَحْفَظْ، بَلِ الشَّخْصُ الوَاحِدُ قَدْ يَقُولُ فِي
حَدِيثٍ بِاعتبارِ مَا يَحْضُرُهُ إِذْ ذَاكَ أَنَّهُ لَا يُوجَدُ فِي كُتُبِ الحَدِيثِ، ثُمَّ يَجِدُهُ فِي
بَعْضِهَا .

«سير أعلام النبلاء» (١٢ / ٣٣٣).

(١) سيرد برقم (٤٣).

من ذلك ما وَقَعَ للحافظِ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكرٍ السُّيوطيِّ حافظٍ عَصْرِهِ، باتِّفَاقِ أَهْلِ مِصْرِهِ رَحِمَهُ اللهُ، أَنَهُ قَالَ فِي كِتَابِهِ «الشَّافِي الْعِيَّ عَلَى مُسْنَدِ الشَّافِعِيِّ»^(١) بَعْدَ نَقْلِهِ عَنِ الرَّافِعِيِّ حَدِيثَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا أَنَّهُ ﷺ سُئِلَ عَنْ هَذِهِ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ، فَقَالَ: «هَذِهِ مَوَارِيثُ آبَائِي وَإِخْوَانِي، أَمَّا صَلَاةُ الْهَاجِرَةِ فَتَابَ اللهُ عَلَى دَاوُدَ حِينَ زَالَتْ الشَّمْسُ، فَصَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ، فَجَعَلَهَا اللهُ لِي وَلِأُمَّتِي تَمَحِيصًا وَدَرَجَاتٍ»^(٢).

وَسَاقَ الْحَدِيثَ إِلَى أَنْ قَالَ مَا نَصَّهُ: ثُمَّ إِنَّ الْحَدِيثَ الَّذِي أوردَهُ الرَّافِعِيُّ لَمْ نَقِفْ عَلَى سَنَدِهِ، وَلَا هُوَ مَوْجُودٌ فِي كُتُبِ الْحَدِيثِ الْمَوْجُودَةِ الْآنَ.

وَمِثْلُ هَذَا يَقُولُ فِيهِ الْحَفَاطُ الْمَتَأَخَّرُونَ: لَا أَصَلَ لَهُ، وَالْمُتَوَرِّعُونَ يَقْتَصِرُونَ عَلَى قَوْلِهِمْ: لَمْ نَقِفْ عَلَيْهِ. وَهُوَ الْأَوَّلِيُّ، فَقَدْ بَلَّغْنِي أَنَّ الْحَافِظَ ابْنَ حَجَرَ سُئِلَ عَنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي يُورِدُهَا أَثْمَتْنَا وَأُثْمَةُ الْحَنْفِيَّةِ فِي كُتُبِ الْفَقْهِ، مُحْتَجِّينَ بِهَا وَلَا تُعْرَفُ فِي كُتُبِ الْحَدِيثِ.

فَأَجَابَ: بِأَنَّ كَثِيرًا مِنْ كُتُبِ الْحَدِيثِ أَوْ الْأَكْثَرِ مِنْهَا عُدِمَ فِي بِلَادِ الشَّرْقِ مِنَ الْفِتَنِ، فَلَعَلَّ تِلْكَ الْأَحَادِيثَ مَخْرَجَةٌ فِيهَا وَلَمْ تَصِلْ إِلَيْنَا.

(١) انظر: «الشافي العي على مسند الشافعي» للسُّيوطي (ص: ١٢٧).

(٢) انظر: «شرح الشافعي» للرَّافِعِيِّ (١/ ٢٥٣).

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِهِ» (٧٤ / ٢٨٩) (دُونَ إِسْنَادٍ فِي الْمَطْبُوعِ).

وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ - كَمَا فِي «لِسَانِ الْمِيزَانِ» (٧ / ٢٦٨) وَالْقَزْوِينِي فِي «التَّدْوِينِ» (٣ / ٢٧٩) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَلِيفَةَ بْنِ الْجَارُودِ الْمَعْرُوفِ بِالْأَحْنَفِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ النَّضْرِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ، عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيِّ، عَنْ فُلَيْحِ بْنِ سَلِيمَانَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَائِشَةَ مَرْفُوعًا، فَذَكَرَهُ، وَقَالَ: هُوَ مَوْضُوعٌ. وَقَالَ ابْنُ حَجَرَ: كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ إِلَّا الْأَحْنَفَ.

فقال السُّيوطيُّ متصلاً بهذا الكلام: ثم وَقَفْتُ على هذا الحديث - أي: الذي أوردَه الرافعيُّ - مخرَجاً في «تاريخ ابن عساكر» بسندٍ ضعيفٍ^(١). انتهى.

فلم يجزم الحافظُ ابن حجر بأنه لا أصلَ لها، مع أنها لا تُعرف في كُتب الحديث التي بأيدي الناسِ إذ ذاك، للاحتمالِ الذي ذكره، وهو ممَّن شهدوا له بأنه كان أحفظَ أهلِ زمانه.

قال السُّيوطيُّ في ترجمته: شيخُ الإسلام، وإمامُ الحُفَّاطِ في زمانه، وحافظُ الديار المصرية، بل حافظُ الدنيا مطلقاً، قاضي القضاة شهابُ الدين أبو الفضل أحمدُ بنُ عليِّ بن محمد بن محمد بن عليِّ ابن حَجَرِ الكِنَانِي الشافعيِّ العسقلانيِّ، ثم المصريُّ رحمه الله تعالى، إلى أن قال: ولأزم شيخه أبا الفضلِ العراقيَّ، وبرعَ في الحديث، وتقدَّم في جميع فنونه، انتهى^(٢).

وقال المحدثُ الرَّحَّالُ محبُّ الدين محمدُ جارُّ الله بن عبد العزيز بن فهد المكيُّ في ترجمة شيخه الحافظِ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السَّخاويِّ: ولقد - والله العظيم - لم أرَ في الحُفَّاطِ المتأخِّرين مثله، ويعلمُ ذلك كلُّ مَنْ اطَّلَعَ على مؤلفاته أو شاهدَ نقله^(٣).

كما أنه لم يرَ أحفظَ من شيخه الحافظِ الشهاب أحمد بن حَجَرِ الكِنَانِي، كما أنه لم يرَ أحفظَ من شيخه الحافظِ زين الدِّين عبد الرحيم بن الحسين العراقيِّ، إلى آخر ما ساقه من الحُفَّاطِ.

(١) انظر: «الشافعي العي» (ص: ١٣٩).

(٢) انظر: «طبقات الحافظ» للسُّيوطي (ص: ٥٥٢).

(٣) نقله عنه العيدروسي في «النور السافر» (ص: ٢٢)، ولم أصف عليه في «ذيل تذكرة الحفاظ»

ولمَّا كان اللاتقُّ بشأن الحافظِ المتصدِّي للحُكْمِ بالوَضْعِ على بعضِ ما يُروَى حديثاً أَنْ لا يَحْكُمَ إلا بعد استقراءِ تامٍّ وفحصٍ بالغٍ بحسبِ وسعِهِ، لَامَ الحَفَاطُ الإمامَ أبا الفرجِ عبدَ الرحمنِ بنَ عليٍّ ابنَ الجوزيِّ الحنبليِّ في تساهلِهِ في كتابِ «الموضوعاتِ»، فَإِنَّهُ مع اطلّاعِهِ على الأصولِ المَعْتَمَدَةِ وَحِفْظِهِ أَدْرَجَ فِيهِ لَتَسَاهلِهِ أَحاديثَ ليستَ بموضوعاتٍ، بل هي: إما ضعافٌ أو حِسانٌ، أو صحاحٌ، وكلُّها في الأصولِ التي تُوجدُ ذلكَ الوقتِ.

قال الحافظُ السيوطيُّ رحمه الله في كتابِ «التعقبات على الموضوعات» ما نصُّهُ: إِنَّ كتابَ «الموضوعات» جَمَعَ الإمامُ الحافظُ أبي الفرجِ عبدَ الرحمنِ بنَ عليِّ الجوزيُّ البكريُّ رحمه الله، قد تَبَّهَ الحُفَاطُ قَدِيماً وحديثاً على أَنَّ فِيهِ تَسَاهُلاً كَثِيراً، وَأَحاديثُ ليستَ بموضوعيةٍ، بل هي من وادي الضعيفِ، وفيه أَحاديثُ حِسانٌ، وَأُخْرَى صحاحٌ، بل وفيه حديثٌ من «صحيح مسلم» نَبَّهَ عليه أبو الفضلِ ابنُ حجرٍ، ووجدتُ فِيهِ حديثاً من «صحيح البخاري» من رواية حمادِ بنِ شاكِرٍ، وآخَرَ مِثْنَهُ في «البخاري» من رواية صحابيٍّ غيرِ الذي أوردَهُ عنه.

وقد قال شيخُ الإسلامِ الحافظُ ابنُ حجرٍ: إِنَّ تَسَاهُلَهُ وتساهلَ الحاكمِ في «المستدرک» أَعْدَمَ النِّفْعَ بكتابيهما، إذ ما من حديثٍ فيهما إلا ويُمْكِنُ أَنَّهُ مما وَقَعَ فِيهِ التَسَاهُلُ، فلذلكَ وَجَبَ على الناقلِ الاعْتِناءُ بما ينقلُهُ منهما من غيرِ تقليدٍ لهما^(١).

ثم قال السيوطيُّ: إِنَّ في كتابِهِ نحوَ الثلاثِ مئةٍ لا سبيلَ إلى إدراجِها في تلكَ الموضوعاتِ، منها في «صحيح مسلم» حديثٌ، وفي «صحيح البخاري» من رواية حمادِ بنِ شاكِرٍ حديثٌ، وفي «مسند أحمد» ثمانيةٌ وثلاثونَ حديثاً، وفي «سنن أبي

(١) انظر: «التعقبات على الموضوعات» (ص: ٢٢-٢٣).

داود» تسعةٌ أحاديث، وفي «جامع الترمذي» ثلاثون حديثاً، وفي «سنن النسائي» عشرةٌ أحاديث، وفي «سنن ابن ماجه» ثلاثون حديثاً، وفي «مستدرک الحاكم» ستون حديثاً على تداخلٍ في العدة، فجميعُ ما في الكتبِ الستةِ و«المسند» و«المستدرک» مئةٌ حديثٍ وثلاثون حديثاً.

وفيه من مؤلفاتِ البيهقيِّ «السنن» و«الشعب» و«البعث» و«الدلائل» وغيرها، ومن «صحيح ابن خزيمة» و«التوحيد» له، و«صحيح ابن حبان»، و«مسند الدارمي» و«تاريخ البخاري»، و«خلق أفعال العباد» و«جزء القراءة» له، و«سنن الدارقطني» جملةٌ وافرةٌ^(١).

وقال في موضع آخر من هذا الكتاب: قال الذهبيُّ في «تاريخه»: نقلتُ من خطِّ السيف أحمد بن أبي المجد الحافظ، قال: صنَّف ابنُ الجوزي كتابَ «الموضوعات» فأصابَ في ذكره أحاديثَ مخالفةً في النَّقْلِ والعَقْلِ، ومما لم يُصَب فيه إطلاقُه الوَضْع على أحاديثٍ بكلامٍ بعضِ الناسِ في أحدِ رواتها، كقوله فلانٌ ضعيفٌ، أو ليس بالقويِّ، أو لَيِّنٌ، وليس ذلك الحديثُ مما يشهدُ القلبُ بطلانه، ولا فيه مخالفةٌ، ولا معارضةٌ لكتابٍ ولا سنَّةٍ ولا إجماعٍ، ولا حجةٌ بأنَّه موضوعٌ، سوى كلامٍ ذلك الرجلِ في راويه، وهذا عُذْوَانٌ ومجازفةٌ. انتهى^(٢).

وأما الجوابُ التَّفصيليُّ: فبالكلامِ على كلِّ واحدٍ واحدٍ بحسبِ ما يُؤدِّيه اللهُ في الوقتِ، والله بكلِّ شيءٍ عليمٌ، ولا يحيطون بشيءٍ من علمه إلا بما شاء. وحيثُ إنَّ المطلوبَ إنما هو الكلامُ على الأحاديثِ التي أفردتموها منها

(١) انظر: «التعقبات على الموضوعات» (ص: ٣٦٠).

(٢) انظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي (١٢/ ١١٠٠)، و«اللائح المصنوعة» للسيوطي (١/ ٢١٠-٢١١).

بالسؤال، فلتُوردها على ترتيبِ السؤالِ تقدماً للأهمِّ عندكم فالأهمِّ، لا على ترتيبِ حروفِ المعجم، ولا على ترتيبِ الأبوابِ، وهما المسلكانِ المعروفانِ عند المحدثين في مثل هذا.

وأما بقيةُ أحاديثِ تلك الرسالة، فإنَّ تيسرَ إلحاقِ شيءٍ منها بالمسؤولِ عنها كان، وإلا فلا حرجَ.

فَنَقُولُ قَبْلَ الشُّرُوعِ فِي جَوَابِ السُّؤَالِ:

إِنَّ الصَّغَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ أوردَ فِي أَوَّلِ رسالتهِ حديثَ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مَتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»^(١) محتجاً به، وهو حديثٌ جاء من طُرُقٍ كثيرةٍ، وأطلقَ عليه جماعةٌ أنه متواترٌ، وأوردَه الحافظُ السيوطيُّ في كتابه «الأزهارُ المتناثرةُ في الأحاديثِ المتواترة» من روايةِ نَيْفٍ وسبعين صحابياً، منهم أبو ميمون الكردِي عند الطَّبْراني^(٢). وقال في «فتح الباري»: وردَ من روايةِ ثلاثين من الصحابةِ بأسانيدٍ صحيحةٍ، ومن نحوِ خمسين بأسانيدٍ ضعيفةٍ، ومن نحوِ عشرين بأسانيدٍ ساقطةٍ.

ثم قال: قال أبو موسى المَدِينِي: يرويه نحوُ مئةٍ من الصحابةِ. ونَقَلَ النوويُّ أَنَّهُ جاء عن مئتين من الصحابةِ. انتهى^(٣).

(١) انظر: «الموضوعات» للصغاني (ص: ٢٣)، وأورده الصغاني في جملة أحاديث تدل على تحذير الشرع من الكذب على رسول الله ﷺ، ثم أتى بجملة من الأحاديث المكذوبة الموضوعة، بدأها بحديث أبي بن كعب في فضائل القرآن.

(٢) انظر: «الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة» (ص: ٢٣ - ٢٤)، وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٦٢١٣) من حديث أبي ميمون الكردِي.

(٣) انظر: «فتح الباري» (١/ ٢٠٣).

* [حديث أبي ميمون الكردي]:

وقد وَقَعَ لنا من رواية أبي بصيرٍ ميمون الكردي التَّابعي، عن أبيه أبي ميمون الكردي الصَّحابي رضي الله عنه بسندٍ حسنٍ فلنُورده بسنده تبركاً برجالِ السند، ونُشرَ أليماً كان خفياً.

فنقول: أخبرني شيخنا الإمام العارف بالله المحققُ الراسخُ سيدي صفيُّ الدين أحمد بن محمد المَقْدُسي الدَّجانيُّ المدنيُّ الأنصاريُّ قدَّس سرُّه، عن شيخه أبي المواهبِ أحمد بن علي العَبَّاسي الشَّنَّاوي ثم المدني، عن الشمس محمد بن أحمد بن حمزة الرَّملي.

(ح) وعن الشمس الرَّملي بالإجازة العامَّة، عن القاضي زكريا بن محمد الأنصاري السُّنكي القاهري، عن الحافظ الشَّرَفِ أبي الفتح محمد بن الزين أبي بكر بن الحسين المَراغيِّ ثم المدني، عن الحافظ زين الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي الكردي الرَّازياني، عن أبي الحَرَم محمد بن محمد بن محمد بن أبي الحَرَم القلانسي، عن مُؤنسة خاتون بنت الملكِ العادل سيف الدين أبي بكر بن أيوب، عن أسعد بن سعيد بن رُوح وعَفيفة بنتِ أحمد الفارقانية بروايتهما، عن فاطمة بنت عبد الله الجُوزدانية، عن أبي بكر محمد بن عبد الله بن أحمد بن ريذة الأصبهانيِّ، عن الحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطَّبْراني، قال في «المعجم الأوسط»، ومن خطِّ الحافظ ابنِ حجرٍ نَقَلْتُ^(١):

حدثنا محمد بن علي الصائغ، ثنا أحمد بن عمرو العَلَّاف الرَّازي، ثنا أبو سعيد مولى بني هاشم، عن أبي خَلْدَةَ قال: سمعتُ ميمونَ الكردي وهو عند مالك بن

(١) في (م): «نقلته».

دينار، فقال له مالك بن دينار: ما للشيخ لا يحدث عن أبيه؟ فإنَّ أباك قد أدرك النبيَّ ﷺ وسمع منه، قال: كان أبي لا يحدثنا عن النبيِّ ﷺ مخافةً أن يزيد أو ينقص، وقال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ متعمداً فَلْيَتَبَوَّأْ مقعده من النار»^(١).

وبه إلى الطبراني قال: لا يروى عن [أبي]^(٢) ميمون إلا بهذا الإسناد.

وبه إلى القاضي زكريا، عن الحافظ ابن حجر، عن الحافظ نور الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر الهيثمي، أنه قال^(٣): إسناده^(٤) حسن إن شاء الله تعالى. انتهى. وأقره ابن حجر.

وبه إلى الطبراني قال في «المعجم الصغير»: حدّثنا أحمد بن القاسم البرتي ببغداد، ثنا محمد بن عبّاد المكي، ثنا أبو سعيد مولى بني هاشم، عن أبي خلدّة، عن ميمون الكردي، عن أبيه قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: أيُّما رجل تزوّج امرأةً على ما قلّ من المهر أو كثر، ليس في نفسه أن يؤدّي إليها حقّها خدعها، فمات ولم يؤدِّ إليها حقّها، لقي الله يوم القيامة وهو زانٍ، وأيُّما رجل استدان ديناً لا يريد أن يؤدّي إلى صاحبه حقّه خدعه حتى أخذ ماله فمات ولم يؤدِّ إليه دينه، لقي الله وهو سارقٌ^(٥).

(١) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٦٢١٣).

(٢) ما بين حاصرتين زيادة من «المعجم الأوسط» (٦٢١٣).

(٣) في هامش (ز): «أي في كتابه مجمع الغرائب ومنبع الفوائد» اهـ. وهو في «المجمع» (١/ ١٤٨).

(٤) في (م): «إسناد».

(٥) أخرجه الطبراني في «الصغير» (١١١)، وفي «الأوسط» (١٨٥١). وقال الهيثمي في «المجمع»

وبه إلى الطبراني قال: لم يرو أبو ميمون عن النبي ﷺ حديثاً غير هذا، ولا يروى عنه إلا بهذا الإسناد، تفرد به أبو سعيد مولى بني هاشم، وهو ثقة، واسمه عبد الرحمن بن عبيد الله، روى عنه أحمد بن حنبل رضي الله عنه، وأثنى عليه. انتهى^(١).

قلت: كأن الطبراني إذ ذاك لم يستحضر الحديث السابق عنه في «الأوسط» أو لم يقع له روايته عنه إذ ذاك، وإلا فقد روى هو بنفسه عنه في «الأوسط» غير هذا الحديث كما مر من طريق شيخه ابن الصائغ^(٢)، والله أعلم.

* تنبيه:

قال القاضي شمس الدين أحمد بن محمد بن حلكان في تاريخه «وفيات الأعيان» في ترجمة المهلب بن أبي صفرة بعد أن رفع نسبه إلى عمرو مزيقياء بن عامر ماء السماء ما نصه:

وحكى أبو عمر ابن عبد البر صاحب كتاب «الاستيعاب» في كتابه «القصد والأمم في أنساب العرب والعجم»: أن الأكراد من نسل عمرو مزيقياء المذكور، وأنهم وقَعوا إلى أرض العجم فتناسلوا بها، وكثروا ولدهم فسموا: الأكراد^(٣). وقال بعض الشعراء في ذلك وهو يعضد ما قاله أبو عمر بن عبد البر:

لَعَمْرُكَ مَا الْأَكَرَادُ أَبْنَاءُ فَارِسٍ وَلَكِنَّهُ كُرْدُ بَنِ عَمْرٍو بَنِ عَامِرٍ

(١) «المعجم الصغير» (١١١).

(٢) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٦٢١٣).

(٣) انظر: «القصد والأمم» لابن عبد البر (ص: ٣١ - ٣٢)، وجاءت عند ابن عبد البر بصيغة: «يقال».

انتهى الغرض منه بلفظه^(١).

وقال الإمامُ مجدُّ الدين الفيروزآبادي في «القاموس»: الكُرْدُ بِالضَّمِّ: جَيْلٌ مِنْ النَّاسِ مَعْرُوفٌ، وَالْجَمْعُ: أَكْرَادٌ، وَجُدُّهُمْ كُرْدُ بْنُ عَمْرٍو مُزَيْقِيَاءَ بْنِ عَامِرِ مَاءِ السَّمَاءِ. انتهى^(٢).

وقال تلميذه الحافظُ ابن حجرٍ في «تبصير المنتبه بتحرير المشتبه»: الكُرْدِيّ مَنْسُوبٌ إِلَى الكُرْدِ، وَهُمْ خَلَقٌ كَثِيرٌ - أَي: مِنْ رِوَاةِ الْحَدِيثِ - مِنْ أَقْدَمِهِمْ: مَيْمُونُ أَبُو بَصِيرِ الكُرْدِيّ^(٣).

وقال في «تقريب تهذيب تهذيب الكمال»: مَيْمُونُ الكُرْدِيّ، أَبُو بَصِيرٍ بَفَتْحِ الْمَوْحَدَةِ، وَقِيلَ: بِالنُّونِ، مَقْبُولٌ. انتهى^(٤).

وإنما قال: «من أقدمهم» لأنَّ أقدمهم أبو ميمون الصحابيُّ، والصحابةُ كلُّهم من الطبقة الأولى على تفاوتٍ مراتبهم.

قال الحافظُ ابنُ حجرٍ في «الإصابة في تمييز الصحابة» في حرف الجيم: جابان، والد ميمون، روى ابنُ مندَّةٍ من طريق أبي سعيدٍ مولى بني هاشم، عن أبي خَلْدَةَ، سمعتُ ميمونَ بن جابان الكُرْدِيّ، عن أبيه، أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ غَيْرَ مَرَّةٍ، حَتَّى بَلَغَ عَشْرًا: «مَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً» بنحوه^(٥).

(١) انظر: «وفيات الأعيان» لابن خلكان (٥ / ٣٥٧-٣٥٨).

(٢) انظر: «القاموس» (ص: ٣١٥) (الكرد).

(٣) انظر: «تبصير المنتبه» (٣ / ١٢١٣)، وما بين معترضتين ليس فيه.

(٤) انظر: «تقريب التهذيب» (ص: ٥٥٦).

(٥) انظر: «الإصابة» (١ / ٥٤٠)، وقال ابن حجر: كذا قال: عن أبيه، إن كان محفوظاً.

قلتُ: وسيأقُّ الطَّبْراني أتم^(١).

وظَهَرَ أن أبا مَيْمُون: اسمه جابان. والله أعلم.

قال السيد نور الدين، أبو الحسن، عليُّ بنُ جمال الدين عبد الله بن أحمد الشافعي السَّمهودي الحسني، نزيلُ المدينة المنورة - على ساكنها أفضلُ الصلاة والسلام - في تاريخِ المدينة المسمَّى بـ«وفاء الوفاء في أخبار دار المصطفى ﷺ»: انتسابُ الأنصارِ إلى عمرو مُزَيْقياء، وانتسابُ عمرو إلى قحطان، فإنَّ أصلَ الأنصارِ الأوسُ والخزرجُ، وهما من وكْدِ ثعلبة العنقاء بن عمرو مُزَيْقياء بن عامرٍ ماء السماء بن حارثة الغطريف بن امرئ القيس البطريق بن ثعلبة بن مازن بن الأزد. ويقال: الأسد بنُ العوث بن نبت بن مالك بن زيد بن كهلان بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان^(٢).

وقحطانُ اختلف في نسبه:

قال الأكثر: إنه عامر بن شالخب بن أرفخشذ بن سام بن نوح.

وقيل: من وكْد هود.

وقيل: هو هود نفسه.

وقيل: ابنُ أخيه.

وذهب الزبير بن بكار إلى أنَّ قحطانَ من ذُرِّيَّةِ إسماعيلَ عليه الصلاة والسلام، وإنه قحطانُ بن الهَمَيْسَع بن تَيْم بن نَبْت بن إسماعيل.

(١) سلف تخريجه في الصفحة السابقة.

(٢) انظر: «وفاء الوفاء» (١/ ١٣٨)، و(١/ ١٣٣).

والذي رجَّحه ابنُ حجرٍ أنَّ قبائلَ اليمنِ كلَّهم من ولدِ إسماعيلِ^(١).

ويدلُّ له تَبْوِيبُ البخاريِّ: «باب نسبة اليمن إلى إسماعيل»، وأوردَ فيه الحديثَ الْمُتَضَمِّنَ لمخاطبةِ النبيِّ ﷺ بني أسلمَ بأنَّهم من بني إسماعيلِ^(٢)، وأسلمُ هو ابنُ أفصى - بفتح الهمزة وسكون الفاء بعدها صاد مهملة مقصوراً - ابن حارثة بن عمرو بن عامر بن حارثة بن امرئ القيس صاحبِ النَّسَبِ المتقدِّم، وهو ظاهرُ قولِ أبي هريرة في «الصحيحين» في قصة هاجر: «فَتِلْكَ أُمُّكُمْ يَا بَنِي مَاءِ السَّمَاءِ» يُخَاطَبُ الْأَنْصَارَ، لِأَنَّ جَدَّهُمَ عَامِرٌ وَالِدَ عَمْرٍو، كَانَ يُلَقَّبُ بِذَلِكَ^(٣). والله أعلم.

ثم قال السَّهْوَديُّ: وكان لعمرٍو مُزَيَّقِيَاءُ ثَلَاثَةٌ عَشْرَ وَلَدًا ذُكُورًا: ثَعْلَبَةُ أَبُو الْأَوْسِ وَالْخَزْرَجِ، وَحَارِثَةُ وَالِدُ خُزَاعَةَ، وَجَفْنَةُ وَالِدَةُ غَسَانَ، وَوَدَاعَةَ، وَأَبُو حَارِثَةَ، وَالْحَارِثَ، وَعَوْفَ، وَكَعْبَ، وَمَالِكَ، وَعَمْرَانَ^(٤).

وقد مرَّ عن صاحبِ «القاموس» أنَّ كُرْدًا مِنْهُمْ^(٥).

ثم قال السَّهْوَديُّ: لما رأى عمرو ورؤيا أنَّه لا بدَّ من سَيْلِ الْعَرَمِ، أَجْمَعَ عَلَى بَيْعِ أَمْوَالِهِ لِيُخْرَجَ مِنْ مَأْرَبِ أَرْضِ سَبَأِ الْمَعْنِيَّةِ بقوله تعالى: ﴿بَلَدَةٌ طَيِّبَةٌ﴾ [سبأ: ١٥] وكان أولادُ حَمِيرِ بْنِ سَبَأٍ وأولادُ كَهْلَانَ بْنِ سَبَأٍ سَادَةَ الْيَمَنِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، وَكَانَ كَبِيرُهُمْ وَسَيِّدُهُمْ جَدُّ الْأَنْصَارِ عَمْرٍو مُزَيَّقِيَاءُ، وَكَانَ لَهُ مِنَ الْقُصُورِ

(١) انظر: «فتح الباري» (٦/ ٥٣٧)، و«وفاء الوفاء» (١/ ١٣٨).

(٢) انظر: «صحيح البخاري» الحديث (٣٥٠٧).

(٣) انظر: «فتح الباري» (٦/ ٥٣٧)، و«وفاء الوفاء» (١/ ١٣٨).

(٤) انظر: «وفاء الوفاء» (١/ ١٣٣).

(٥) سلف قبل صفحة.

والأموال ما لم يكن لأحدٍ، فلمَّا اجتمع عند عمرو ومُزَيْقِيَاءِ أَثْمَانُ أَمْوَالِهِ، أَخْبَرَ
النَّاسَ بِأَمْرِ سَيْلِ الْعَرَمِ.

فَخَرَجَ مِنْ مَأْرَبِ أَرْضِ سَبَأٍ نَاسٌ كَثِيرٌ، فَتَفَرَّقُوا أَيَادِي سَبَأٍ^(١)، فَسَكَنَ أَرْضَ عَمَانَ،
وَوَدَّاعَةَ أَرْضِ هَمْدَانَ، وَأَرْضَ شَنْوَاءَةَ بِالسَّرَاةِ، وَخَزَاعَةَ بِبَطْنِ مُرٍّ، وَالْأَوْسَ وَالْخَزْرَجَ
بِالْمَدِينَةِ، وَأَلَ جَفْنَةَ بْنِ غَسَّانٍ^(٢) بِالشَّامِ، وَجَدِيمَةَ الْأَبْرَشُ وَمَنْ كَانَ بِالْحَيْرَةِ مِنْ
غَسَّانَ بِالْعِرَاقِ. انْتَهَى مَلَخَصًا^(٣).

(١) قوله: «ناس كثير فتفرقوا أيادي سبأ» لم يرد في (ز).

(٢) كذا وقع عند المصنف وفي المصدر، وقد تقدم أن جفنة هو ابن عمرو ومزيقياء، وأنه والد غسان.

فلعل العبارة محرفة عن: «وآل جفنة بنو غسان»

(٣) انظر: «وفاء الوفاء» (١/ ١٣٥ - ١٣٦).

[الأحاديث]

وَلِنَشْرَعِ فِي الْكَلَامِ عَلَى مَا أَفْرَدْتُمْ مِنْهَا بِالسُّؤَالِ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقَ الْمُنْعِمِ الْمَتَعَالَ:

١- حديث: «أَوَّلُ مَا خَلَقَ اللَّهُ الْعَقْلَ قَالَ: أَقْبَلُ، فَأَقْبَلَ..» الحديث بطوله^(١).

قال الحافظ السَّخَاوِيُّ فِي «المقاصد الحسنة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة»: حديث: «إِنَّ اللَّهَ لَمَّا خَلَقَ الْعَقْلَ، قَالَ لَهُ: أَقْبَلُ، فَأَقْبَلَ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: أَذْبِرُ، فَأَذْبِرُ، فَقَالَ: وَعِزَّتِي مَا خَلَقْتُ خَلْقًا أَشْرَفَ مِنْكَ، فَبِكَ آخِذٌ، وَبِكَ أُعْطِي». قال ابن تيمية وَتَبِعَهُ غَيْرُهُ: إِنَّهُ كَذَبٌ مَوْضُوعٌ بِاتِّفَاقٍ. انتهى^(٢).

وفي «زوائد عبد الله بن الإمام أحمد» رضي الله عنهما على «الزهد» لأبيه: عن علي بن مسلم، عن سيَّار بن حاتم - وهو ممن ضعّفه غير واحد - قال: حدّثنا جعفر بن سليمان الضُّبَعِيُّ، حدّثنا مالك بن دينار، عن الحسن البصري مرفوعاً مرسلًا: «لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ الْعَقْلَ قَالَ لَهُ: أَقْبَلُ، فَأَقْبَلَ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: أَذْبِرُ، فَأَذْبِرُ، قَالَ: مَا خَلَقْتُ خَلْقًا أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْكَ، بِكَ آخِذٌ، وَبِكَ أُعْطِي»^(٣).

(١) انظر: «الموضوعات» للصفحاني (ص: ٣٥)، رقم (٢٧).

(٢) انظر: «المقاصد الحسنة» (ص: ١٩٨)، و«مجموع الفتاوى» لابن تيمية (١٨ / ٣٣٦).

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٨٠٨٦)، والعقيلي في «الضعفاء» (٣ / ١٧٥) من حديث أبي أمامة مرفوعاً، وقال: منكر.

وأخرجه ابن شاهين في «فضائل الأعمال» (٢٥٣)، وابن عدي في «الكامل» (٣ / ٢٨٨)، و(٧ / ١٢٠)، والبيهقي في «الشعب» (٤٣١٣)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١ / ١٧٤) من

حديث أبي هريرة مرفوعاً، وقال ابن الجوزي: لا يصح. وسيرد مرسلًا بعد قليل.

(٣) انظر: «المقاصد الحسنة» (ص: ١٩٩)، وأخرجه عبد الله بن أحمد في «الزهد» (١٨٦٨). وضعفه

وأخرجه داود بنُ المُحَبَّر في كتاب «العقل» له: قال حَدَّثَنَا صَالِحُ المُرِّي، عن الحسن، به، بزيادة: «ولا أكرمُ عليَّ منك، لأنني بكُ أعرفُ، وبكُ أعبُدُ». والباقي مثله.

وفي الكتابِ المُشارِ إليه لداودَ من هذا النَّمطِ أشياء منها: «أولُ ما خلقَ اللهُ العقلُ» وذكره، وابن المُحَبَّر كَذَّب. انتهى^(١).

قلتُ: لكنَّه لم يَنفِرِد به، فقد رواه في «زوائد الزهد» من غير طريق ابنِ المُحَبَّر، كما مرَّ، وهي وإن كان فيها سَيَّار بن حاتم، وضعَّفوه، لكن لم يُتَّهَم بِكُذِب، فقد قال الحافظُ ابنُ حجرٍ في «تقريب تهذيب التهذيب»: سَيَّار بنُ حاتم العَنَزِي، أبو سَلَمَةَ البَصْرِيُّ، صدوقٌ له أوهامٌ. انتهى^(٢).

وقال في «القول المسدَّد»: ولو كانَ كُلُّ من وَهَم في حديثِ سَرَى في جميعِ حديثه، حتى يُحَكِّم على أحاديثه كُلِّها بالوَهْم، لم يَسَلَم أحدٌ، ثم ولو كان ذلك كذلك لم يَلزَم منه الحكمُ على حديثه بالوَضْع، لا سيما مع كونه لم يَنفِرِد به، بل تُوبَع. انتهى بلفظه^(٣).

ثم رأيتُ في «الدرر المنتثرة» للسيوطي أنَّه قال: وهذا مرسلٌ جيدُ الإسناد. انتهى^(٤).

قلتُ: بل قد تَابَعَ ابنُ المُحَبَّر عن صالحِ المُرِّي مَنْ هو ثَقَّةٌ، وهو عُبيدُ اللهِ بن

(١) انظر: «المقاصد الحسنة» (ص: ١٩٩).

(٢) انظر: «تقريب التهذيب» (ص: ٢٩٦).

(٣) انظر: «القول المسدَّد» (ص: ٤١)، وقد قاله في حسين بن محمد الذي روى له الشيخان واحتجابه،

لكن وهم في حديث ذكره، ومثل هذا لا يجري في سَيَّار بن حاتم، والله أعلم.

(٤) انظر: «الدرر المنتثرة» (ص: ١٦٨).

محمد العائشي، قال السيوطي: قال البيهقي: أنا أبو طاهر محمد بن محمد بن مَحْمَش الفقيه، ثنا أبو طاهر بن الحسن محمد أبادي، ثنا أبو الفضل بن محمد بن المسيب، ثنا عبيد الله بن محمد العائشي، ثنا صالح المري، عن الحسن، قال: لَمَّا خَلَقَ اللهُ الْعَقْلَ.. الحديث^(١).

قال في «التقريب»: عبيد الله بن محمد العائشي ثقة جَوَاد. انتهى^(٢).

وأما الحديث الذي رواه الطبراني في «الأوسط» من طريق أحمد بن زنجويه، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لَمَّا خَلَقَ اللهُ الْعَقْلَ قَالَ لَهُ: قُمْ، فَقَامَ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: أَدْبِرْ، فَأَدْبَرَ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: اقْعُدْ، فَقَعَدَ، فَقَالَ لَهُ: وَعِزَّتِي مَا خَلَقْتُ خَلْقًا خَيْرًا مِنْكَ، وَلَا أَكْرَمَ مِنْكَ، وَلَا أَفْضَلَ مِنْكَ وَلَا أَحْسَنَ، بَكَ آخِذٌ، وَبِكَ أُعْطِي، وَبِكَ أُعْرَفُ، وَبِكَ الثَّوَابُ، وَعَلَيْكَ الْعِقَابُ»^(٣).

فهو وإن كان فيه الفضل بن عيسى الرقاشي وقيل فيه: إنه منكر الحديث. وحفص بن عمر قاضي حلب وقيل فيه: إنه لا يحل الاحتجاج به، لكنه له شاهد له طريقان، رجال أحدهما ثقات، أعني: مرسل الحسن البصري السابق.

(١) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٤٣١٢)، وقال: هذا من قول الحسن وغيره مشهور، وقد روي عن النبي ﷺ بإسناد غير قوي اه وصالح المري ضعيف.

(٢) انظر: «التقريب» (ص: ٤٠٥-٤٠٦).

(٣) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١٨٤٥)، وابن عدي في «الكامل» (٢٢٨ / ٣)، و(١٢٠ / ٧)، والبيهقي في «الشعب» (٤٣١٣)، من طريق محمد بن بكار بن الريان، عن حفص بن عمر قاضي حلب، عن الفضل بن عيسى الرقاشي، عن أبي عثمان النهدي، عن أبي هريرة مرفوعاً. وقال البيهقي: إسناد غير قوي اه.

وضعف ابن عدي الفضل بن عيسى الرقاشي، وأنكر له هذا الحديث. وقال في الموضع الثاني (ترجمة حفص بن عمر): لم أجد له أنكر منه.

على أن البيهقي قال في هذا الإسناد الذي فيه الرقاشي وحفص: هذا إسنادٌ غير قوي^(١)، فإنما حَكَمَ بضعفه لا بوضعه، فيتقوى بشواهد^(٢).

ورواه أبو نعيم في «الحلية» من طريق الدارقطني بسندٍ رجاله رجالُ الصحيح - إلا سهل بن المرزبان بن محمد أبا الفضل التيمي الفارسي، ولم يُتهم بكذبٍ - عن عائشة رضي الله عنها قالت: حدّثني رسولُ الله ﷺ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللهُ الْعَقْلَ قال له: أَقْبِلْ، فَأَقْبَلَ، ثم قال له: أَذْبِرْ، فَأَذْبَرَ، ثم قال: ما خَلَقْتُ شَيْئاً أَحْسَنَ مِنْكَ، بَكَ آخِذُ، وَبِكَ أُعْطِي»^(٣).

وهذا المرفوعُ والمرسلُ السابقُ شاهدانِ لِمَا رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ من طريق محمد بن يحيى، عن أبي أمامة، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لَمَّا خَلَقَ اللهُ الْعَقْلَ قال له: أَقْبِلْ، فَأَقْبَلَ، ثم قال له: أَذْبِرْ، فَأَذْبَرَ، فقال: وَعِزَّتِي ما خَلَقْتُ خَلْقاً أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْكَ، بَكَ آخِذُ، وَبِكَ أُعْطِي، وَبِكَ الثَّوَابُ، وَعَلَيْكَ الْعِقَابُ»^(٤).

(١) انظر: «شعب الإيمان» (٤٣١٣).

(٢) لكن ابن عدي أنكره!

(٣) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٧ / ٣١٨)، وقال: غريب من حديث سفيان ومنصور عن الزهري، لا أعلم له راوياً عن الحميدي إلا سهلاً، وأراه واهماً فيه. اهـ.
وضعه العراقي في «تخريج إحياء علوم الدين» (١ / ٩٩).

وسهل بن المرزبان لم أف على ترجمته، وقول الكوراني: «لم يتهم بالكذب» فيه نظر، وقول أبي نعيم: «أراه واهماً فيه» هو اتهام له في هذا الحديث، فهو منكر.

(٤) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٧٢٤١)، وفي «الكبير» (٨٠٨٦)، والعقيلي في «الضعفاء»

(٣ / ١٧٥)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١ / ١٧٥) من طريق أبي همام الوليد بن

شجاع، عن سعيد بن الفضل القرشي، عن عمر بن أبي صالح العتكي، عن أبي غالب، عن

أبي أمامة مرفوعاً.

فلا يضرُّه أن في سنِّه مجهولين، وهما: عمر بن أبي صالح العتكي، وسعيد بن الفضل القرشي، إذ المجهولُ داخلٌ تحت مفهومٍ من لا يتَّهمُ بكذبٍ^(١).

ثم الحديثُ أورده الحافظُ السيوطيُّ في «جمع الجوامع» بلفظ: «لَمَّا خَلَقَ اللهُ العَقْلَ قال له: أَقْبَلْ، فَأَقْبَلَ، ثم قال له: أَذْبِرْ، فَأَذْبِرَ، ثم قال له: اقْعُدْ، فَقَعَدَ، ثم قال له: انْطِقْ، فَنَطَقَ، ثم قال له: اصْمُتْ، فَصَمَتَ، فقال: ما خَلَقْتُ خَلْقاً أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْكَ، ولا أكرمَ، بكَ أعرف، وبكَ أحمَد، وبكَ آخذُ، وبكَ أعطِي، وإياكَ أعتب، ولكَ الثوابُ، وعليكَ العقابُ، وما أكرمْتُك بشيءٍ أفضلَ من الصبرِ».

وعزاه للحكيم عن الحسن قال: حدَّثني عدَّةٌ من الصحابة. وعن الأوزاعي معضلاً. انتهى^(٢).

وفيه تصريحُ الحسنِ بالوَصْلِ، فزال ما كان من جهةِ الإرسالِ في طريقِ

= وقال الطبراني: لا يروى هذا الحديث عن أبي أمامة إلا بهذا الإسناد، تفرد به أبو همام. اهـ.
وقال العقيلي: عمر بن أبي صالح العتكي عن أبي غالب، حديثه منكر، وعمر هذا وسعيد بن الفضل الراوي عنه مجهولين جميعاً بالنقل، ولا يتابع على حديثه، ولا يثبت في هذا المتن شيء اهـ. وقال ابن الجوزي: حديث لا يصح.

(١) لكن العقيلي قال: حديثه منكر!

(٢) انظر: «جمع الجوامع» (الجامع الكبير) للسيوطي (٦/ ٨١٨).

وأخرجه الحكيم الترمذي في «نوادير الأصول» (٤/ ٤٤٣) من طريق داود بن محبَّر، قال: حدثنا الحسن بن دينار، قال: سمعت الحسن، قال: حدَّثني عدة من أصحاب رسول الله...، وداود بن المحبَّر، قال الحافظ ابن حجر: متروك، وقال السخاوي: كذاب.

وأخرجه الحكيم في «النوادر» (٤/ ٤٤٣ - ٤٤٤) من طريق بقية عن الأوزاعي عن رسول الله، بمثله، وهذا إسناد معضل، وبقية بن الوليد ضعيف يدلّس ويسوي.

«زوائد الزهد»^(١)، إلا أن طريقَ الحكيمِ فيه داود بن المحبّر، وقد مرَّ أنه لم ينفرد به، فلا يُقدح.

والحاصل: أن الحديثَ قد رُوِيَ مرفوعاً عن عائشةَ، وأبي هريرةَ، وأبي أمامة، ومُرسلاً عن الحسنِ بسنتين، رجالاً أحدهما ثقاتٌ، ومُعضلاً عن الأوزاعيِّ.

وقد قال الحافظُ ابنُ حجرٍ في «القول المُسدّد»: إنَّ كثرةَ الطُرُقِ إذا اختلفتِ المخارجُ تزيدُ المتنَ قوةً، وإن كان في رواية الحديثِ مَنْ لا يُعرف حاله. انتهى^(٢).

فالحديثُ إما حسنٌ، أو مقاربٌ له، فلا يصحُّ الحكمُ بوضعه، بناءً على قواعد الفن^(٣). والله أعلم.

ثم أقول: هذا الحديثُ صحيحٌ من طريقِ الكَشْفِ عند أهلِهِ^(٤) وإن كان من حيثِ النقلِ في سندهِ مقالٌ، قالوا: العقلُ في هذا الحديثِ: هو القلمُ الأعلى^(٥).

وحديث: «أول ما خَلَقَ اللهُ القلمَ» صحيح.

(١) وإثبات الوصل من طريق فيه كذاب أو متروك، لا يفرح به.

(٢) انظر: «القول المُسدّد» لابن حجر (ص: ٣٨). نعم الجهالة من الضعف الذي يتقوى بالمتابعات، وأما المنكر فلا يقبل ذلك.

(٣) نعم إن لم نحكم عليه بالوضع، فلا نحكم عليه بأنه حسن ولا مقارب له، لأن حديث عائشة وأبي أمامة وأبي هريرة كلها حكم عليها العلماء بأنها منكرة كما بيَّنا، وأما مرسل الحسن فهو - مع إرساله - إسناده ضعيف، والموقوف عليه كذلك، وأما الموصول منه فقد وصل من طريق كذاب، وأما معضل الأوزاعي فهو مع إعضاله ضعيف. ومثله لا يقبل.

(٤) والتصحيح بطريق الكَشْفِ يخالف قواعد هذا الفن، وأهل الحديث ردُّوا ذلك، انظر: «شرح نخبة الفكر» لملا علي القاري (ص: ٥٥٣)، قال: وأما الكَشْفُ والإلهام فخارجان عن المبحث لاحتمال الغلط فيهما اهـ.

(٥) انظر: «الفتوحات المكية» (١ / ٧١، ١٣٣).

أورده السيوطي في «فتاويه الحديثية»^(١). من رواية عبادة بن الصامت عند أحمد وأبي داود والترمذي وقال: حسن صحيح^(٢).

ومن رواية ابن عباس عند الطبراني مرفوعاً وموقوفاً^(٣).

ومن رواية أبي هريرة عند ابن عساكر^(٤).

والعقل الأول - الذي هو القلم الأعلى - هو النور النبوي الذي دلّ حديث جابر عند عبد الرزاق - أحد مشايخ الشافعي - أنه أول مخلوق، حيث قال - كما في «المواهب اللدنية» للقسطلاني -: قلت: يا رسول الله، بأبي أنت وأمي، أخبرني عن أول شيء خلق الله تعالى قبل الأشياء؟ قال: «يا جابر، إن الله خلق قبل الأشياء نور نبيك من نوره» الحديث بطوله^(٥).

(١) انظر: «الحاوي للفتاوى» للسيوطي (١/ ٤٢٨).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٢٧٠٥)، وأبو داود (٤٧٠٠)، والترمذي (٣٣١٩).

(٣) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٢٢٢٧) مرفوعاً، والحاكم (٣٨٤٠) موقوفاً وصححه. وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ١٢٨): رواه الطبراني، وقال: لم يرفعه عن حماد بن زيد إلا مؤمل بن إسماعيل.

قلت: ومؤمل ثقة كثير الخطأ، وقد وثقه ابن معين وغيره، وضعفه البخاري وغيره، وبقية رجاله ثقات. اهـ قلت: قال الحافظ في «التقريب»: صدوق سيئ الحفظ. ثم إن في إسناده عطاء بن السائب، وهو ثقة قد اختلط.

(٤) أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٧/ ٥٢٢)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» (٥٦/ ٢٠٨). وقال ابن عدي: هذا بهذا الإسناد باطل منكر.

(٥) انظر: «المواهب اللدنية» للقسطلاني (١/ ٤٨)، ولم أقف عليه في «مصنف» عبد الرزاق ولا في «تفسيره»، كما أن القسطلاني لم يذكر إسناده، مثله مثل غيره لم يذكروا إسناده، كما أنه لم يرد في شيء من مصادر الحديث.

قال أستاذ التحقيق، الكبريت الأحمر، سيدي الشيخ محيي الدين محمد بن علي بن العربي قدس سره في كتابه «عقلة المستوفز»: باب في خلق العقل الأول، وهو القلم الأعلى: فأول ما أوجد الله من عالم العقول المُدبَّرة جوهرًا بسيطًا، عالم بذاته، مقامه الفقر والذلة والاحتياج إلى بارئه وموجدِه، وسمَّاه الحق تعالى في القرآن: حقًا، وقلَمًا، ورُوحًا، وفي السنة: عقلاً، وغير ذلك من الأسماء، وقد ذكرنا أكثرها في كُتُبنا، قال الله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الحجر: ٨٥] وهو أول عالم التدوين والتسطير، عَلِمَ نفسه، فعَلِمَ موجدَه، فعَلِمَ العالم، فعَلِمَ الإنسان، قال رسول الله ﷺ: «مَنْ عَرَفَ نَفْسَهُ، عَرَفَ رَبَّهُ»^(١) لسان إجمال. والحديث الآخر: «أَعْرَفُكُمْ بِنَفْسِهِ أَعْرَفُكُمْ بِرَبِّهِ»^(٢) لسان تفصيل، فهو العقل من هذا الوجه، وهو القلم من حيث التدوين والتسطير، وهو الروح من حيث التصرف، وهو العرش من حيث الاستواء، وهو الإمام المبين من حيث الإحصاء.

إلى أن قال: ولا يزال هذا العقل مترددًا بين الإقبال والإدبار، يُقبَلُ على بارئه مُستفيدًا، فيتجلَّى له فيكشف في ذاته من بعض ما هو عليه، فيعلم من بارئه قدر ما عَلِمَ من نفسه، وعِلْمُه بذاته لا يتناهى، فعِلْمُه بربه لا يتناهى، وطريقة عِلْمِه به التجليات، وطريقة عِلْمِه بربه علمه به، ويُقبَلُ على مَنْ دونه مُفيدًا، هكذا أبد الآباد في المزيد، فهو الفقير الغني، العزيز الذليل، العبد السيد، ولا يزال الحق يُلهمه طلب التجليات لتحصيل المعارف، ولاستواء هذا الاسم عليه كان أحد العرش، وهو العرش المجيد، فإن العرش خمسة: عرش الحياة، وهو عرش الهوية ﴿وَكَانَ

(١) سيرد تخريجه.

(٢) سيرد تخريجه.

عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ ﴿ [هود: ٧] والعَرْشُ المَجِيدُ، وهو العَقْلُ الأوَّلُ، والقَلَمُ الأَعْلَى،
والعَرْشُ العَظِيمُ، وهو اللَوْحُ المَحْفُوظُ والنَفْسُ الكَلِيَّةُ، والعَرْشُ الرَّحْمَانِي،
والعَرْشُ الكَرِيمُ، وهو الكُرْسِيُّ. إلى هنا كَلَامُهُ قُدَّسَ سِرُّهُ بَاخْتِصَارٍ^(١).

وفيه إشارةٌ إلى المُتَقَابِلَاتِ المَذْكُورَةِ فِي الحَدِيثِ، من الإِقْبَالِ والإِدْبَارِ
وغيرهما.

وقال قُبَيْلَ ذلك: إِنَّا ما أوردنا شيئاً مما ذكرناه أو نذكره من جُزْئِيَّاتِ العَالَمِ إِلا
واستنادنا فيه إلى خبرِ نَبِيِّ يُصَحِّحُه الكَشْفُ، ولو كان ذلك الخَبْرُ مما تُكَلِّمُ فِي
طَرِيقِهِ، فنحنُ لا نَعْتَمِدُ فِيهِ إِلا على ما يُخْبِرُ به رِجَالُ الغَيْبِ. انتهى^(٢).

وقال فِي «بُلْغَةِ الغَوَاصِ» بعد أن ساقَ حَدِيثَ جَابِرِ المَذْكُورِ بِطَوْلِهِ: فقد
تَبَيَّنَ لَكَ بِهَذَا الحَدِيثِ أَنَّ نَوْرَهُ الَّذِي هو العَقْلُ أَصْلُ العَالَمِ^(٣). انتهى مَلَخَصاً،
وبالله التوفيق.

٢ - حَدِيثُ: «مَنْ عَرَفَ نَفْسَهُ، فَقَدْ عَرَفَ رَبَّهُ»^(٤)

قال الحافظ السَّخَاوِيُّ: قال أبو المُظَفَّرِ السَّمْعَانِيُّ فِي الكَلَامِ على التَّحْسِينِ
والتَّقْبِيحِ العَقْلِيِّ من «القَوَاطِعِ»: إنه لا يُعْرَفُ مَرْفُوعاً، وإنما يُحْكَى عن يحيى بن

(١) انظر: «عقلة المستوفز» لابن عربي (ص: ٨٢ - ٨٤).

(٢) انظر: «عقلة المستوفز» (ص: ٧٩ - ٨٠).

(٣) انظر: «بلغة الغواص» لابن عربي (ص: ٩).

(٤) انظر: «تخريج إحياء علوم الدين» (٤/ ١٥٣٥)، و«التذكرة» للزرکشي (ص: ١٢٩) و«المقاصد

الحسنة» (ص: ٦٥٧)، و«الدرر المنتثرة» (ص: ١٨٥)، و«الأسرار المرفوعة» لملا علي

(ص: ٣٥١)، و«تنزيه الشريعة» لابن عراق (٢/ ٤٠٢)، و«كشف الخفا» للعجلوني (٢/ ٣١٢).

معاذ الرّازي^(١). يعني: مِنْ قَوْلِهِ، وكذا قال النّوويُّ: إنه ليس بثابت^(٢).

وقال الحافظُ السيوطيُّ في «فتاويه الحديثية^(٣)» فيما ترجم عليه بـ«القول الأشبه» في حديث: «مَنْ عَرَفَ نَفْسَهُ، فَقَدْ عَرَفَ رَبَّهُ»: إِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ لَيْسَ بِصَحِيحٍ. ثم نقل عن النّوويِّ وابن السّمعانيِّ مثل ما نقله السّخاويُّ^(٤).

قلت: هذا الحديث صحيحٌ عند أهل الكُشفِ، أوردوه في كُتُبهم بصيغة الجزم محتجّين به، من ذلك ما مرَّ عن الشيخ محيي الدين في «عقلة المستوفز» فإنه أورد بصيغة الجزم^(٥).

ثم قال في العقلِ الأوّلِ الذي هو النور النّبوي: عَلِمَ نَفْسَهُ، فَعَلِمَ مُوجِدَهُ، فَطَرِيقَةُ عِلْمِهِ بِرَبِّهِ عِلْمُهُ بِنَفْسِهِ، كَمَا مَرَّ^(٦).

ومنها ما قال في «بلغة الغوّاص»: ربطُ التّنزيلِ العزيرِ والسّنةِ معرفةُ الرّبوبيّةِ بمعرفةِ النفسِ، فقال عليه الصلاةُ والسلامُ: «مَنْ عَرَفَ نَفْسَهُ عَرَفَ رَبَّهُ» وقال: «أَعْرَفُكُمْ بِنَفْسِهِ أَعْرَفُكُمْ بِرَبِّهِ». وفي الإسرائيليات: اعْرِفْ نَفْسَكَ يَا إِنْسَانُ، تَعْرِفْ رَبَّكَ. وفي التّنزيلِ العزيرِ: ﴿سَوِّأَلِلّٰهِ فَاَنسَهُمْ اَنفُسَهُمْ﴾ [الحشر: ١٩] إلى هنا كلامه قُدس سرّه^(٧).

(١) انظر: «قواطع الأدلة في أصول الفقه» للسّمعاني (٢/ ٦٠).

(٢) انظر: «فتاوى النّووي» (ص: ٢٤٨)، و«المقاصد الحسنة» للسّخاوي (ص: ٦٥٧).

(٣) «الحديثية»: من (م).

(٤) انظر: «القول الأشبه في حديث من عرف نفسه فقد عرف ربه» (الحاوي للفتاوى) (٢/ ٢٨٨).

(٥) انظر: «عقلة المستوفز» (ص: ٨٢).

(٦) سلف في الصفحة السابقة.

(٧) انظر: «بلغة الغوّاص» (ص: ٣١).

وهذه الآية من شواهد الحديث، ولم أرَ مَنْ نَبَّهَ عَلَيْهِ غيرُ الشيخِ قَدَّسَ سرُّه،
ووجهُ كونه دليلاً على ارتباطِ معرفةِ الرُّبُوبِيَّةِ بمعرفةِ النفسِ، هو أَنَّهُ لولا الارتباطُ
لم يكن نسيانُهم لله سبباً لنسيانهم أَنفُسَهُمْ بِانْسَاءِ الله، إذ كُلُّ أمرينِ لا ارتباطَ بينهما
يجوزُ أن يُعرفَ أحدهما مع نسيانِ الآخر، لكن نسيانُهم لله سببٌ لنسيانهم أَنفُسَهُمْ،
فمعرفةُ النفسِ يَسْتَلْزِمُ معرفةَ الرَّبِّ، إذ لو جازَ نسيانُهم لله من غيرِ نسيانهم لأنفسهم
لجازَ أن يَسْمَعُوا ما يَنْفَعُها، ويفعلوا ما يُخَلِّصُها، لقولِ البيضاويِّ: إن نسيانها أن لا
يسمعوا ما يَنْفَعُها، ولا يفعلوا ما يُخَلِّصُها^(١).

وَمِنَ المَعْلُومِ أَنَّهُ لا يَتَأَتَّى هَذَا السَّماعُ وَالْفَعْلُ إِلا بِالانْقِيادِ لِهَيْبَةِ اللهِ تَعَالَى، بِامْتِثالِ
أوامِرِهِ وَنَوَاهِيهِ، وَلا يَتَأَتَّى ذَلِكَ إِلا بِمَعْرِفَةِ أَنَّهُ فَقِيرٌ إِلى اللهِ فِي جَمِيعِ كَمالاتِهِ
الوَجُودِيَّةِ، كَأَصْلِ وَجُودِهِ، وَأَنَّ اللهُ هُوَ الْمَسْتَحِقُّ لِأَنَّ يَعْبدَ وَحَدَهُ، لِعِغْناهُ الذَّاتِيَّ عَمَّا
سِوَاهِ، الْمَسْتَوْعِبِ لِكُلِّ كَمالٍ، وَافتقارِ ما سِوَاهِ إِليه فِي جَمِيعِ أَحْوالِهِ، وَهُوَ عَيْنُ
مَعْرِفَةِ الرَّبِّ الْمَنافِيَّةِ لِنِسيانِهِ.

فلو جازَ نسيانُهم لله مع عدمِ نسيانهم لأنفسهم لَزِمَ اجْتِماعُ النَّقِيطِينِ الْمَحالِ،
وَما يَسْتَلْزِمُ الْمَحالَ مُحالٌ، فَيَسْتَحِيلُ نِسيانُهم لله مع مَعْرِفَتِهِمْ لأنفسِهِمْ، فمَعْرِفَةُ
الرُّبُوبِيَّةِ مَرْبُوطَةٌ بِمَعْرِفَةِ النَفْسِ، وَهُوَ الْمَطْلُوبُ.

قال السُّيُوطِيُّ فِي «القولِ الْأَشْبَه»: قال الشيخُ تاجُ الدينِ ابنُ عطاءِ اللهِ فِي
«لِطائِفِ الْمَنَنِ»: سَمِعْتُ شَيْخَنَا أبا العباسِ الْمُرْسِيَّ يَقولُ: فِي هَذَا الْحَدِيثِ تَأْوِيلانِ:
أحدهما: أَي: مَنْ عَرَفَ نَفْسَهُ بِذُلِّها وَعَجْزِها وَفَقْرِها، عَرَفَ اللهُ بَعِزَّهُ وَقُدْرَتَهُ
وَغِناهُ، فَتَكُونُ مَعْرِفَةُ النَفْسِ أَوَّلًا، ثُمَّ مَعْرِفَةُ اللهِ مِنْ بَعْدُ.

والثاني: أي: مَنْ عَرَفَ نَفْسَهُ، فقد دَلَّ ذلك منه على أَنَّهُ عَرَفَ اللَّهَ مِنْ قَبْلُ، فالأوَّلُ حالُ السَّالِكِينَ، والثاني حالُ المَجْدُوبِينَ. انتهى^(١).

أقول: وهاهنا تقريرٌ آخر في مَعْنَى الحديثِ، وهو أن يقال: مَنْ عَرَفَ نَفْسَهُ معرفةً ذَوْقِيَّةً شُهُودِيَّةً تامةً، عن تجلُّ إلهيٍّ، بحيثُ عَرَفَ أَنَّهُ المَظْهَرُ الأَكْمَلُ مِنْ بَيْنِ الكائِنَاتِ، فقد عَرَفَ رَبَّهُ بِأَنَّهُ الجامعُ لجميعِ الكَمالاتِ المُتقَابِلاتِ الوارِدَةِ في آياتِ التَّنْزِيهِ والمُتَشابِهاتِ، فيعلمُ أَنَّ اللَّهَ في عَيْنِ التَّنْزِيهِ له التَّجَلِّيُ فيما يشاءُ، كما يشاءُ، لِمَا يشاءُ، متى يشاءُ، وَأَنَّهُ لا منافاةَ بَيْنِ التَّنْزِيهِ والتَّجَلِّيِ في المَظَاهِرِ، لأنَّ اللَّهَ له الإِطْلَاقُ الحَقِيقِيُّ الَّذِي لا يقابله تقييدٌ، ومقتضاهُ الجَمْعُ بَيْنِ التَّنْزِيهِ والتَّجَلِّيِ مِنْ غيرِ مُنافاةٍ، وهذا إجمالٌ يَهْدِيكَ إلى التَّفْصِيلِ إنْ وَفَّقَكَ لَهُ، وَاللَّهُ الهَادِي لا رَبَّ غَيْرَهُ. ومن بعضِ تَفَاصِيلِ ذلك قولُ الشَّيْخِ محيي الدين قَدَّسَ سِرُّهُ في «عقلة المستوفز»: إنَّ اللَّهَ عَلِمَ نَفْسَهُ، فَعَلِمَ العالَمَ، فلذلك خَرَجَ على الصَّوْرَةِ، والإنسانُ مختَصِرٌ شَرِيفٌ، جَمَعَ فيه معانِي العالَمِ الكَبِيرِ، وجَعَلَهُ نَسْخَةً جَامِعَةً لِمَا في العالَمِ ولما في الحَضْرَةِ الإِلَهِيَّةِ مِنَ الأَسْمَاءِ.

وقال فيه رسولُ اللَّهِ ﷺ: «خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ على صَورَتِهِ»^(٢) وفي هذا الضَّميرِ الَّذِي هو في «صورتِهِ» خِلافٌ على مَنْ يَعودُ. إلى هنا كلامه^(٣).

قلت: هذا الحديثُ ثابتٌ في «الصحيحين»:

فقد جاء في حديثِ النَّهْيِ مِنْ ضَرْبِ الوَجهِ في «صحيح مسلم» في كتابِ البِرِّ

(١) انظر: «القول الأشبه» ضمن «الحاوي للفتاوى» (٢/ ٢٨٨).

(٢) سيرد تخريجه بعد قليل.

(٣) انظر: «عقلة المستوفز» (ص: ٤٥).

والصَّلَة والأدب، من طريق أبي أيوب المَرَاغِي وهو يحيى بن مالك، عن أبي هريرة مرفوعاً: «فإن الله خَلَقَ آدمَ على صورته»^(١).

وفي ذكر الجنة وصفاتها، من طريق هَمَّام بن مُنَبِّه، عن أبي هريرة مرفوعاً: «خَلَقَ اللهُ آدمَ على صورته» الحديث^(٢).

وجاء في «صحيح البخاري» في أول كتاب الاستئذان، من طريق هَمَّام، عن أبي هريرة مرفوعاً: «إن الله خَلَقَ آدمَ على صورته»^(٣) الحديث^(٤).

فالأكثر على أن الضمير يعودُ على المَضْرُوب؛ للأمرِ بإكرامِ وَجْهِهِ. قال القرطبي: وأعاد بعضهم الضميرَ على الله مُتَمَسِّكاً بما وَرَدَ في بعضِ طُرُقِهِ: «إن الله خَلَقَ آدمَ على صورةِ الرحمن» قال: وكانَ مَنْ رواه أوردَه بالمعنى مُتَمَسِّكاً بما توهمه، فغلطَ بذلك، وقد أنكر المازريُّ ومَنْ تبعه صححة هذه الزيادة^(٥).

(١) أخرجه مسلم (٢٦١٢) (١١٤).

(٢) أخرجه مسلم (٢٨٤١).

(٣) من قوله: «قلت جاء في...»، إلى هاهنا، مثبت من (م)، وجاءت هذه العبارة في غيرها مختصرة، ففي (ل) نصها: «جاء في حديث النهي من ضرب الوجه في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة: فإن الله خلق آدم على صورته».

وفي (ق) و(س): «قلت: هذا الحديث ثابت في الصحيحين، فقد جاء في حديث النهي من ضرب الوجه في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة زيادة على ما في البخاري في كتاب العتق: «فإن الله خلق آدم على صورته الحديث».

وسقط في (ز) من قوله: «وفي ذكر الجنة وصفاتها» إلى هاهنا.

(٤) أخرجه البخاري (٦٢٢٧).

(٥) انظر: «فتح الباري» (٥ / ١٨٣)، و«المفهم» للقرطبي (٦ / ٥٩٨)، و«المعلم» للمازري

(٣ / ٢٩٩).

ورده الحافظُ ابنُ حجرٍ شَكَرَ اللهُ سَعْيَهُ فقال: إِنَّ هذه الزيادةَ أخرجها ابنُ أبي عاصمٍ في «السنة» والطَّبْرانيُّ من حديثِ ابنِ عمرٍ بإسنادٍ رجاله ثقاتٌ^(١).

وأخرجها ابنُ أبي عاصمٍ أيضاً من طريقِ أبي يونس عن أبي هريرة بلفظٍ يرُدُّ التأويلَ المذكورَ، أي: الحَمَلُ على الغَلَطِ في فَهْمِ مَرَجِ الضميرِ، ولفظه: «مَنْ قاتَلَ فَلْيَجَنِّبِ الوَجْهَ، فَإِنَّ وَجْهَ الإنسانِ على صُورَةِ الرحمنِ»^(٢).

قال: وسيأتي في أولِ كتابِ الاستئذانِ من طريقِ همامٍ عن أبي هريرة رَفَعَهُ: «إِنَّ اللهَ خَلَقَ آدمَ على صورتهِ» الحديث^(٣).

ثم نَقَلَ عن إسحاقِ بنِ راهويه أَنَّهُ قال: صحَّ أَنَّ اللهَ خَلَقَ آدمَ على صُورَةِ الرحمنِ. وعن الإمامِ أحمدَ أَنَّهُ قال: هو حديثٌ صحيحٌ، وَأَنَّهُ كَذَبَ مَنْ رَجَعَ الضميرَ إلى الرجلِ. انتهى^(٤).

(١) انظر: «فتح الباري» (٥ / ١٨٣)، وأخرجه ابنُ أبي عاصمٍ في «السنة» (٥١٧)، والطبراني في «الكبير» (١٣٥٨٠)، والحارث بن أبي أسامة كما في «بغية الباحث» (٨٧٢)، وابن خزيمة (١ / ٨٥)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٦٤٠) من طريق جرير، عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عطاء، بن أبي رباح، عن ابن عمر مرفوعاً، به.

وقال ابن خزيمة: وروي هذا الخبر مرسلًا غير مسند، ثم أخرجه من طريقه، وبين أن فيه عللاً ثلاثاً: الأولى: الأعمش - وهو سليمان بن مهران - مدلس وقد عنعن، ومثله حبيب بن أبي ثابت، ثم إن الثوري خالف الأعمش فرواه مرسلًا، لم يقل: عن ابن عمر.

(٢) انظر: «فتح الباري» (٥ / ١٨٣)، وأخرجها ابنُ أبي عاصمٍ في «السنة» (٥٢١) من طريق ابن أبي مريم، عن ابن لهيعة، عن أبي يونس سليم بن جبير، عن أبي هريرة مرفوعاً، به. وفي إسناده ابن لهيعة وهو سيء الحفظ.

(٣) أخرجه البخاري (٦٢٢٧)، وانظر: «فتح الباري» (٥ / ١٨٣).

(٤) انظر: «فتح الباري» (٥ / ١٨٣).

فَظَهَرَ أَنَّ الضَّمِيرَ رَاجِعٌ إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ، وَلَا يَلْزُمُ مِنْ ذَلِكَ مَا تَوَهَّمَهُ الْمُتَأَوَّلُونَ مِنْ تَشْبِيهِهُ أَوْ تَجْسِيمِهِ أَصْلًا، لِأَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ لِكُونِهِ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] مَنزُوعٌ عَنِ أَنْ يَكُونَ ذَا صُورَةٍ، وَتَجَلِّيهِ فِي الصُّورَةِ الثَّابِتِ فِي «الصَّحِيحِينَ» وَغَيْرِهِمَا، لَا يُنَافِي التَّنْزِيهَ، لِأَنَّ اللَّهَ - لِكُونِهِ لَهُ الْإِطْلَاقُ الْحَقِيقِيُّ الَّذِي لَا يُقَابِلُهُ تَقْيِيدٌ - لَهُ أَنْ يَتَجَلَّى فِي كُلِّ قَيْدٍ شَاءَ ظُهُورَهُ فِيهِ مَعَ بَقَائِهِ عَلَى نَزَاهَتِهِ؛ لِأَنَّ التَّجَلِّيَّ فِي الْمَظَاهِرِ مِنْ كَمَالِ الْإِطْلَاقِ الْحَقِيقِيِّ وَتَوَابِعِهِ، لَا مِمَّا يُنَافِيهِ.

فَلَا مَنَافَاةَ بَيْنَ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] وَبَيْنَ تَجَلِّيِ الْحَقِّ فِي الصُّورَةِ الثَّابِتِ فِي «الصَّحِيحِينَ» مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «فِيَأْتِيهِمُ اللَّهُ فِي غَيْرِ الصُّورَةِ الَّتِي يَعْرِفُونَ»^(١).

وَمِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ: «ثُمَّ يَتَبَدَّى اللَّهُ لَنَا فِي صُورَةٍ غَيْرِ صُورَتِهِ الَّتِي رَأَيْنَاهُ فِيهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ»^(٢).

وَفِي مُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ: «يَرْفَعُونَ رُؤُوسَهُمْ وَقَدْ تَحَوَّلَ فِي صُورَتِهِ الَّتِي رَأَوْهُ فِيهَا أَوَّلَ...»^(٣).

وَعِنْدَ الْحَاكِمِ: «ثُمَّ يَرْفَعُ بَرُّنَا وَمُسَيُّنَا وَقَدْ عَادَ لَنَا فِي صُورَتِهِ الَّتِي رَأَيْنَاهُ فِيهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ»^(٤).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ: رَوَاهُ أَبُو سَعِيدٍ كَرَوَايَةِ الْحَاكِمِ، دَالَّةٌ عَلَى أَنَّ التَّجَلِّيَّ يَقَعُ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٥٧٣) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ (١٧٣٦).

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٨٣).

(٤) أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ (١٧٣٦).

ثلاث مراتٍ: الأولى: في الصورة التي يعرفون. والثانية: في الصورة التي يُنكرون. والثالثة: مثل الأولى. والله أعلم. انتهى^(١).

وقد أوضحنا هذا المقام بالبسط الشافي في «قصد السبيل»^(٢) وغيره.

ثم نقول: كون الإنسان نسخةً جامعةً، شَهِدَ بِذَلِكَ الْكَشْفُ، ودَلَّ عَلَيْهِ النُّقْلُ، مثل قوله تعالى: ﴿سَرَّيْهِمْ ءَايَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَبَيِّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾ [فصلت: ٥٣] وقوله تعالى: ﴿وَفِي الْأَرْضِ ءَايَاتٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴿٢٠﴾ وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [الذاريات: ٢١].

قال البيضاوي: إذ ما في العالم شيء إلا وفي الإنسان له نظيرٌ يدلُّ دلالته، إلى آخره^(٣).

قال الشيخ محيي الدين قدس سره في «بلغة الغواص»: إن الأمانة التي عُرِضَتْ على السماوات والأرض فأبين أن يحملنها هي السَّعةُ لمعرفة الله عز وجل، فلم يوجد في السماوات والأرض قبولٌ لما قبله الإنسان بهذا التأليف الصوري، إذ هو ثمرة العالم، فهو يرى نفسه في العالم، إذ العالم أجزاءه ومرآته، ويرى العالم في نفسه، إذ هو مرآة العالم، ويرى ربه بالعالم الذي هو نفسه من حيث هو العالم، فلذلك اتسع لِمَا يَسَعُهُ العالم، ولذلك خصَّه سبحانه بالسَّعة، حيثُ أخبر أنه «لم يَسَعُهُ سماواته ولا أرضه، ووسَّعه قلبُ المؤمن من نوع الإنسان». انتهى^(٤).

(١) لم أقف عليه.

(٢) يعني: كتاب «قصد السبيل في حل مشكلات التوحيد» للمصنف الكوراني على منظومة شيخه القشاشي.

(٣) انظر: «تفسير البيضاوي» (٥ / ١٤٧).

(٤) انظر: «بلغة الغواص» (ص: ١١ - ١٢) ولا يخفى خطورة هذا الكلام، إذ هو معارض لقواطع أمور العقيدة الصحيحة، والخبر الذي اعتمد عليه لا إسناد له معروف.

قلت: الحديثُ المشارُ إليه صحيحٌ عند أهلِ الكُشفِ، ومن هذا التقريرِ يَتَضَحُّ أن آيةَ الأمانةِ من شواهدِهِ، والحديثُ أورده الشيخُ صدر الدين محمد بن إسحاق القونوي في «المرشدة» بلفظ: «ما وَسِعَنِي أَرْضِي وَلَا سَمَائِي، وَوَسِعَنِي قَلْبُ عَبْدِي الْمُؤْمِنِ النَّبِيِّ الْوَادِعِ»^(١).

وقال السَّخَاوِيُّ في «المقاصد الحسنة»: حديثٌ: «ما وَسِعَنِي سَمَائِي وَلَا أَرْضِي، وَلَكِنْ وَسِعَنِي قَلْبُ عَبْدِي الْمُؤْمِنِ»، ذَكَرَهُ الْغَزَالِيُّ في «الإحياء»: بلفظ: «قال الله: لم يَسْعَنِي» وَذَكَرَهُ بِلَفْظٍ: «وَوَسِعَنِي قَلْبُ عَبْدِي الْمُؤْمِنِ اللَّيِّنِ الْوَادِعِ». وقال مُخَرِّجُهُ الْعِرَاقِيُّ: لم أر له أصلاً^(٢).

وكذا قال ابنُ تيميةَ: هو مذكورٌ في الإسرائيلياتِ، وليس له إسنادٌ معروفٌ عن النبي ﷺ^(٣).

وكأنه أشار بما في الإسرائيلياتِ إلى ما أخرجه الإمامُ أحمد رضي الله عنه في «الزهد» عن وهب بن مُنَبِّه قال: إِنَّ اللَّهَ فَتَحَ السَّمَاوَاتِ لِحِزْقِيلَ حَتَّى نَظَرَ إِلَى الْعَرْشِ فَقَالَ حِزْقِيلُ: سُبْحَانَكَ مَا أَعْظَمَكَ يَا رَبِّ، فَقَالَ اللَّهُ: إِنَّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ ضَعُفْنَ مِنْ أَنْ يَسْعَنَنِي، وَوَسِعَنِي قَلْبُ عَبْدِي الْمُؤْمِنِ الْوَادِعِ اللَّيِّنِ^(٤).

(١) انظر: «النفحات الإلهية» للقونوي (ص: ١١٦)، و«الرسالة المرشدة» (ص: ٣٢٠)، والقونوي: هو صدر الدين محمد بن إسحاق القونوي المتوفى سنة (٦٧٣هـ)، وله: «الرسالة المرشدية» أو المرشدة، المسماة: التوجه الأتم الأولى نحو الحق جلَّ وعلا.

(٢) انظر: «المقاصد الحسنة» (ص: ٦٥٧)، و«الإحياء» للغزالي وتخريجه للعراقي (٤/ ١٥٣٥).

(٣) انظر: «أحاديث القصاص» لابن تيمية (ص: ٥٣).

(٤) أخرجه أحمد في «الزهد» (٤٢٣)، وفيه: إن السماوات والأرض لم تطق أن تحملني وضقت من أن تسعني، وسعني قلب المؤمن الوادع اللين.

قال السَّخَاوِيُّ: قلتُ: قد رَوَى الطَّبْرَانِيُّ من حديثِ ابنِ عَنبَةَ الخَوْلَانِيِّ رَفَعَهُ: «إِنَّ لِلَّهِ آيَةً مِنَ الْأَرْضِ، وَآيَةٌ رَبِّكُمْ قُلُوبُ عِبَادِهِ الصَّالِحِينَ، وَأَحَبُّهَا إِلَيْهِ أَلْيُنُهَا وَأَرْقُهَا».

وفي سَنَدِهِ بَقِيَّةُ بَنِ الْوَلِيدِ وَهُوَ مَدْلُوسٌ، لَكِنَّهُ صَرَّحَ بِالتَّحْدِيثِ. انتهى^(١).

أي: فيكون من شواهد الحديث القدسي المذكور؛ لأن القلوب آية المعرفة، وهي على درجات متفاوتة، فتفاوت المعرفة بحسبها، كما يُشير إليه كلمة سيّد الطائفة الجُنَيْدِ قَدَّسَ سِرُّهُ: لَوْنُ الْمَاءِ لَوْنُ إِنَائِهِ^(٢)، والله أعلم.

وقال العَلَّامةُ الشَّمْسُ بْنُ الْقِيَمِ الحَنْبَلِيُّ في كتابه «شفاء العليل» ما نُصِّه: وفي «المسند» وغيره عن النبي ﷺ: «القلوبُ آيةُ الله في أرضه، فأحبُّها إليه أَصْلَبُهَا وَأَرْقُهَا وَأَصْفَاهَا»^(٣).

(١) انظر: «المقاصد الحسنة» (ص: ٦٥٧).

وأخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» (٨٤٠)، وفي مطبوعه رُوي بالنعنة وبقيّة ضعيف. وقال المزني في «تهذيب الكمال» (٣٤ / ١٥١): رواه أبو مطيع الأطرابلسي، عن محمد بن زياد، عن أبي عنبة الخولاني اه. وأبو مطيع - وهو معاوية بن يحيى - ضعيف.

(٢) انظر: «الرسالة القشيرية» (٢ / ٤٨١).

(٣) انظر: «شفاء العليل» (ص: ١٠٦)، ولم أقف عليه في «المسند» لأحمد، وهو في «الزهد» له (٢٢٦٤) عن عبد الله بن الحارث، عن ثور بن يزيد، عن خالد بن معدان، قال: «إن الله تبارك وتعالى في الأرض آية، وأحب آية الله إليه ما رُقَّ منها ووصفا، وآية الله في الأرض قلوب عباد الصالحين». وهذا أثر إسناده صحيح، وخالد بن معدان تابعي ثقة.

وأخرجه أحمد في «الزهد» (٨٣٠)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦ / ٩٧) من طريق محمد بن القاسم، عن ثور، عن خالد بن معدان، عن أبي أمامة مرفوعاً، وقال أبو نعيم: غريب من حديث ثور، لم نكتبه إلا من حديث محمد بن القاسم اه. ومحمد بن القاسم هو الأسدي الشامي، قال الحافظ: كذوبه.

وقال قَبْلَهُ: والقلوبُ ثلاثةٌ: قلبٌ قاسٍ، وهو اليابسُ الصُّلبُ الذي لا يقبلُ صورةَ الحقِّ ولا ينطبعُ فيه، وضدُّه القلبُ اللينُ المُتماسِكُ، وهو السليمُ من المرضِ، الذي يقبلُ صورةَ الحقِّ بليِّنِهِ، ويحفظُهُ بتماسِكِهِ، بخلافِ المريضِ الذي لا يحفظُ ما ينطبعُ فيه كَمِيعَانِهِ وَرَخَاوَتِهِ، كالمائعِ الذي إذا طَبَعَتْ فيه الشَّيْءَ قَبْلَ صورَتِهِ بما فيه من اللينِ، ولكن رَخَاوَتُهُ تَمْنَعُهُ مِنْ حَفْظِهَا، فخيرُ القلوبِ الصُّلبُ الصَّافِي اللينُ، فهو يرى الحقَّ بصفائِهِ، وَيَقْبَلُهُ بليِّنِهِ، ويحفظُهُ بصلابتِهِ. انتهى^(١).

ومنه يظهرُ أَنَّهُ لا منافاةَ بين الروايتين، لأنَّ القلبَ يُطَلَّبُ فيه اللينُ لقبولِ الحقِّ، والصلابةُ لحفظِهِ، والصفاءُ والرِّقَّةُ لرؤيتِهِ، فالصلابةُ المطلوبةُ هي المُجمِعةُ لصفةِ اللينِ لا المُنافيةُ لها، والله أعلم.

قوله: «الوادع»: أي: الساكنُ المطمئنُّ، من «ودع» ككُرْمٍ وَوَضَعَ، فهو وَدِيعٌ وَوَادِعٌ؛ أي: سَكَنَ وَاسْتَقَرَّ - على ما في «القاموس» - فهو بسكُونِهِ يَحْفَظُ الحقَّ، فهو في معنى الصَّلَابَةِ في الرواية الأخرى.

والتَّقِي بالتاء في معنى اللينِ الرقيقِ، لأنَّ القاسِي اليابسَ لا تقوى فيه.

والتَّقِي بالنون في معنى الصافي.

فانصَحَ أَنَّ حديثَ الطَّبْرَانِيِّ و«المسند» من شواهدِ الحديثِ القُدْسِيِّ المذكورِ. والله أعلم.

قال الصِّدْرُ القُونَوِيُّ قُدْسٍ سرُّهُ: وَجَبَ على كُلِّ مؤمِنٍ عاقلٍ منا طالبٍ خَلَاصِ نَفْسِهِ، رَاغِبٍ في تحصيلِ مَقَامِ القُرْبَةِ في المراتبِ العالِيَةِ مِنْ حضراتِ قُدْسِيهِ، أَن

(١) انظر: «شفاء العليل» (ص: ١٠٦).

يهتمَّ وَيَعزَمَ على التوجُّهِ إليه سبحانه بقلبه، الذي هو أشرفُ ما فيه، لأنَّه متبوعٌ لما يشتملُ عليه نُسخةٌ وجوده من صُورِ العالم ومعانيه، ولأنَّه - كما أخبرنا - محلُّ نَظَرِ الحقِّ ومنصَّةٌ تجلِّيه، ومَهبطُ أمره ومَنزَلٌ تدلِّيه.

لكن يَنبغي لك أن تعلمَ أن القلبَ ليس عبارةً عن البَضْعَةِ الصَّنوبرية، فإنَّها وإن سُمِّيت قلباً، فإنما تلك التَّسميةُ على سبيلِ المَجاز، وباعتبارِ تسميةِ الصِّفةِ والحاملِ باسمِ الموصوفِ والمحمولِ، وإلا فكلُّ عاقلٍ يعلمُ أنَّ القلبَ - الذي أخبرَ الحقُّ على لسانِ نبيِّه بقوله: «ما وَسَعَنِي أرضي ولا سَمائي، ووَسَعَنِي قلبُ عبدي المؤمنِ النَّقِيِّ النَّقِيِّ الوادِعِ» - ليس هو هذا اللَّحْمُ الصَّنوبري الشَّكْلِ، فإنَّه أَحقرُ - من حيثُ صورتهُ - أن يكونَ محلَّ سرِّه جَلَّ وعلا، فضلاً عن أن يسعَه، ويكونَ مَطْمَحَ نَظَرِهِ الأعلى ومستواه.

وإنما القلبَ الإنسانيَّ عبارةً عن الحقيقةِ الجامعةِ بين الأوصافِ والشُّؤونِ الرَبَّانيةِ، وبين الخصائصِ والأحوالِ الكونيةِ الرُّوحانيةِ منها والطَّبيعيةِ.

وهي - أي: حقيقةُ القلبِ - تنشأ من بين الهيئةِ الاجتماعيةِ الواقعةِ بين الصفاتِ والحقائقِ الإلهيةِ والكونيةِ، وما يشتملُ عليه هذان الأصلانِ من الأخلاقِ والصفاتِ اللَّازمةِ، وما يتولَّدُ من بينهما بعد الارتياضِ والتزكيةِ.

إلى أن قال: فَتَظْهَرُ الحقيقةُ القلبيةُّ به ظهورَ السَّوادِ بين العَفْصِ والرَّاجِ والماءِ، فتلكُ الصورةُ الظاهرةُ - من بين ما ذكَّرنا - هي صورةُ الحقيقةِ القلبيةِ الموصوفةِ بما وصف به الحقُّ والعالمُ، والقلبُ الصَّنوبريُّ منزَلٌ تدلِّي تلك الصورةِ ومرآتها، والناسُ فيما ذكرتُ على درجاتٍ عظيمةِ التفاوتِ. انتهى^(١).

(١) انظر: «الرسالة المرشدة» (ص: ٣١٩ - ٣٢٠).

ومنه يَظْهَرُ لَمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ: أَنَّ مَعْنَى كَوْنِهِ وَسِعَ الْحَقُّ: كَوْنُهُ مَظْهَرًا جَامِعًا لِلْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ عَلَى وَجْهِ لَا يُنَافِي تَنْزِيهِ الْحَقِّ عَزَّ وَجَلَّ، فَإِنَّ الْحَقَّ عَزَّ وَجَلَّ لِإِطْلَاقِهِ الْحَقِيقِي الَّذِي لَا يُقَابِلُهُ تَقْيِيدٌ، يَظْهَرُ فِي أَيِّ مَظْهَرٍ شَاءَ مِنْ غَيْرِ مُنَافَاةٍ لِتَنْزِيهِهِ، فَلَا يَلْزَمُ شَيْءٌ مِمَّا يَتَوَهَّمُهُ مَنْ لَا ذَوْقَ لَهُ فِي طَرِيقِ اللَّهِ مِنَ الْحُلُولِ أَوْ الْإِتْحَادِ الْمَرْدُودِينَ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ، أَوْ التَّجْزِئَةِ، أَوْ قِيَامِ الْقَدِيمِ بِالْحَادِثِ، أَوْ مَا يَشَاكُلُ ذَلِكَ مِنَ الشُّبُهَاتِ الَّتِي تَطْرَأُ عَلَى أَهْلِ الْأَفْكَارِ الَّذِينَ لَا ذَوْقَ لَهُمْ ﴿وَمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُ، وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [التغابن: ١١].

قال سيدي الشيخ محيي الدين قدس سره في الباب (٣٤٨) من «الفتوحات المكية»: لو لم يكن في العالم من هو على صورة الحق ما حصل المقصود من العلم بالحق، أعني: العلم الحادث في قوله: «كنت كنزاً لم أعرف فأحببت أن أعرف فخلقت الخلق»^(١)، وتعرفت إليهم فعرفوني» فجعل نفسه كنزاً، والكنز لا يكون إلا مكتنزاً في شيء، فلم يكن كنز الحق نفسه إلا في صورة الإنسان الكامل في شئيه ثبوته، هناك كان الحق مكنوزاً، فلما ألبس الحق الإنسان ثوب شئيه الوجود، ظهر الكنز بظهوره، فعرفه الإنسان الكامل بوجوده، وعلم أنه كان مكنوزاً فيه في شئيه ثبوته، وهو لا يشعر به. انتهى^(٢).

وإذا فهمت أن القلب الإنساني الذي وقع الإخبار الإلهي عن سعته هو ما تقرر من الصورة الظاهرة من بين ما ذكر، الجامعة لجميع الحقائق، اتضح لك معنى «من عرف نفسه فقد عرف ربه» على التقرير الأخير الذي ذكرناه.

(١) في (م): «الحق».

(٢) انظر: «الفتوحات المكية» (٥/ ٢٨٠).

وزييده وُضوحاً وتأيداً حديثُ أبي هريرة عند البخاري: «فإذا أَحَبَّته كُنْتُ سَمَعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا»^(١).

وعن أبي أَمَامَةَ عِنْد الطَّبْرَانِيِّ، وَعَنْ مَيْمُونَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عِنْد أَبِي يَعْلَى زِيَادَةً: «وَلِسَانَهُ الَّذِي يَنْطِقُ بِهِ، وَقَلْبَهُ الَّذِي يَعْقِلُ بِهِ»^(٢) كَمَا فِي «الْقَوْلِ الْجَلِيِّ فِي حَدِيثِ الْوَلِيِّ» لِلْسَيُوطِيِّ فِي «فَتَاوِيهِ الْحَدِيثِيَّةِ»^(٣).

فَإِنَّ الْمُعَبَّرَ عَنْهُ بِالْبَيَاءِ فِي حَدِّ «وَسَعْنِي» هُوَ الْمُعَبَّرُ عَنْهُ بِالتَّاءِ فِي «كُنْتُ قَلْبَهُ الَّذِي يَعْقِلُ بِهِ» وَفِي «كُنْتُ كَنْزاً».

وَيُوضِّحُهُ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَثَلُ نُورِهِ كَمِثْلِكُمْ﴾ [النور: ٣٥]: مَثَلُ نُورِهِ الَّذِي أَعْطَاهُ الْمُؤْمِنُ^(٤).

فَمَنْ عَرَفَ النُّورَ الْمُتَجَلِّيَّ فِي قَلْبِهِ عَلَى الْجَامِعِيَّةِ الْمَذْكُورَةِ، فَقَدْ عَرَفَ رَبَّهُ بِأَنَّهُ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ فِي عَيْنِ التَّجَلِّيِّ فِي قَوْلِهِ ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] وَ﴿وَالَى اللَّهُ الْمَصِيرُ﴾ [النور: ٤٢].

(١) أخرجه البخاري (٦٥٠٢).

(٢) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٧٨٣٣) و(٧٨٨٠) من حديث أبي أمامة، وأبو يعلى (٢٠٢٢) من حديث ميمونة، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢ / ٢٤٨): رواه أبو يعلى، وفيه يوسف بن خالد السمطي، وهو كذاب. وقال أيضاً (٢ / ٢٤٨) في حديث أبي أمامة: في الطريقتين علي بن يزيد، وهو ضعيف اهـ.

وقال أبو حاتم الرازي كما في «العلل» (٥ / ١٤٧) في حق حديث أبي أمامة: هذا حديث منكر جداً. (٣) انظر: «القول الجلي» (الحاوي للفتاوى) (١ / ٤٣٥).

(٤) أورده السيوطي في «الدر المنثور» (١١ / ٢٥٧) وعزاه للفريابي.

ومنه يَنكشفُ لَمَن كان له قَلْبٌ أو ألقى السَّمعَ وهو شهيدٌ معنى قوله تعالى:
﴿ مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ ﴾ [الكهف: ٣٩] وقوله تعالى: ﴿ أَوْلَرَبِّرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ
هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً ﴾ [فصلت: ١٥] مع قوله تعالى: ﴿ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾ [البقرة: ١٦٥]
فَأَمَعِنَ النَّظَرَ فِيهِ مَضْحُوبًا بِالْإِيمَانِ الْكَامِلِ بِالْمُتَشَابِهَاتِ، عَسَاكَ تُدْرِكُهُ رَاشِدًا مُهْدِيًّا،
وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقَ.

ومما يناسبُ التنبيةَ عليه هنا: أنَّ حديثَ: «كُنْتُ كَنْزًا مَخْفِيًّا فَأَحْبَبْتُ أَنْ أُعْرَفَ
فَخَلَقْتُ الْخَلْقَ لِأُعْرَفَ» من الأحاديثِ القدسيَّةِ الصحيحةِ كَشْفًا لَا نَقْلًا، وأورده بهذا
اللفظِ المحقِّقُ سعد الدين سعيد الفرغاني^(١) في «منتهى المدارك»^(٢).

وقال سيدي الشيخُ محيي الدين قدس سرُّه في الباب (١٩٨) من «الفتوحات
المكية» ما نصُّه: في الحديثِ الصَّحيحِ كَشْفًا، الغيرِ الثابتِ نَقْلًا عن رسولِ الله ﷺ
عن ربِّه عز وجل أنه قال ما هذا معناه: «كُنْتُ كَنْزًا لَمْ أُعْرَفْ فَأَحْبَبْتُ أَنْ أُعْرَفَ،
فَخَلَقْتُ الْخَلْقَ، وَتَعَرَّفْتُ إِلَيْهِمْ فَعَرَفُونِي». انتهى بلفظه^(٣).

وأورده السيدُ نور الدين السَّمهوديُّ في كتابه «الأنوار السنية»^(٤) بلفظ: «كُنْتُ
كَنْزًا مَخْفِيًّا، فَأَحْبَبْتُ أَنْ أُعْرَفَ، فَخَلَقْتُ هَذَا الْخَلْقَ لِيَعْرِفُونِي، فَبِي عَرَفُونِي» ثم قال:
وقد أورده بعضهم بلفظ: «كُنْتُ كَنْزًا لَا أُعْرَفُ فَأَحْبَبْتُ أَنْ أُعْرَفَ»، وقد قال الحافظُ

(١) كذا في النسخ، وصوابه: سعيد الدين محمد بن أحمد الفرغاني، المتوفى سنة (٧٠٠هـ) انظر:
«كشف الظنون» (١/ ٢٦٦).

(٢) انظر: «منتهى المدارك في شرح تائيه ابن الفارض» (١/ ١٨).

(٣) انظر: «الفتوحات» (٤/ ٥٩).

(٤) هو «الأنوار السنية في أجوبة الأسئلة اليمينية».

ابن تيمية: إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَا يَعْرِفُ لَهُ سُنْدٌ صَحِيحٌ وَلَا ضَعِيفٌ^(١).
 وَتَبِعَهُ الزَّرْكَشِيُّ وَالْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ، وَمِثْلُهُ فِي «الْمَقَاصِدِ الْحَسَنَةِ» لِلسَّخَاوِيِّ،
 إِلَّا أَنَّهُ أَوْرَدَهُ بِلَفْظٍ: «كَنتُ كَنْزًا لَا أُعْرَفُ، فَخَلَقْتُ خَلْقًا، فَعَرَفْتُهُمْ بِي فَعَرَفُونِي»^(٢).
 قَالَ السَّمُودِيُّ: وَإِطْلَاقُ الْكَنْزِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ يَشِيرُ إِلَى مَعْنَاهُ مَا رَوَاهُ الدَّلِيلِيُّ
 فِي «مُسْنَدِهِ» عَنْ أَنَسٍ مَرْفُوعًا: «كَتَزَ الْمُؤْمِنُ رَبَّهُ»^(٣)؛ أَي: فَإِنَّ مِنْهُ كُلَّ مَا يَنَالُهُ مِنْ أَمْرِ
 نَفْسٍ فِي الدَّارَيْنِ.

وقال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦] قال بعض
 المفسرين: أي: ليعرفوني. ومعلوم أن معرفته تعالى لا تكون إلا من فيض
 فضله. انتهى.

أقول: قد دلَّ قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَنْزِلُ الْأَمْرُ
 بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوا﴾ الآية [الطلاق: ١٢] على أن الله خلق العلويات والسفليات لنعلم شمول
 علمه وقدرته، ومعلوم أن ذلك لا يكون إلا لواجب الوجود، وأنه يستلزم الاتصاف
 بجميع صفات الكمال، والنزاهة عن صفات النقص، وهو المعرفة، ومن^(٤) المعلوم
 أنه محبوب له، لأنه تعالى قال للنبي ﷺ: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]
 ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه: ١١٤] وأمرنا باتباعه، وجعله مُتَّبَعًا لِلْمَحَبَةِ الْإِلَهِيَّةِ.

ثم قد مرَّ الإشارةُ إلى أن الله سبحانه لكونه الواجب وجوده بالذات، الغني
 بالذات عما سواه، له الكمالات كلها بالذات، وما حصل غيره منها فإنما هو بالله،

(١) انظر: «أحاديث الفصاح» لابن تيمية (ص: ٥٥).

(٢) انظر: «التذكرة» للزرکشي (ص: ١٣٦)، و«المقاصد الحسنة» (ص: ٥٢١).

(٣) لم أقف عليه، وفي «مسند الفردوس» (٤٨٩٥) من حديث أبي هريرة: «كرم كنز المؤمن ربه».

(٤) «من»: ليس من (م).

ومنها العلمُ والقدرةُ، فلا علم ولا قُدرةَ إلا باللهِ، كما يوضِّحه على الخصوصِ قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْعَلِيمُ الْقَدِيرُ﴾ الدالُّ على حَصْرِ الْعِلْمِ والقدرة فيه تعالى بمقتضى تعريفِ الخبرِ، مع قوله تعالى: ﴿عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: ٥] وقوله تعالى: ﴿لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾ [الكهف: ٣٩].

فَظَهَرَ أَنَّ مَنْ عَرَفَ اللَّهَ فِيهِ عَرَفَهُ، إِذْ لَا يُعْرَفُ إِلَّا بِالْعِلْمِ، وَلَا عِلْمَ لَهُ إِلَّا بِاللَّهِ، إِذْ لَا عِلْمَ حَقِيقَةً وَبِالذَّاتِ إِلَّا بِاللَّهِ كَمَا تَقَرَّرَ، وَمَا هُوَ اللَّهُ فَلَا يَكُونُ لِغَيْرِ اللَّهِ إِلَّا بِاللَّهِ. فَاتَّضَحَ أَنَّهُ عَزَّ وَجَلَّ كَانَ كَنْزًا؛ أَي: فِي الْأَعْيَانِ الثَّابِتَةِ، حَيْثُ كَانَ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ فِي الْوُجُودِ، وَقَدْ مَرَّ إِطْلَاقُ الْكَنْزِ عَلَيْهِ فِي حَدِيثِ أَنَسِ الْمَرْفُوعِ عِنْدَ الدَّيْلَمِيِّ^(١).

«مَخْفِيًّا»: مُسْتَوْرًا عَنِ الْأَعْيَانِ الثَّابِتَةِ، لِأَنَّ الْأَشْيَاءَ فِي ثُبُوتِهَا لَا إِدْرَاكَ لَهَا وَجُودِيًّا، فَأَحَبُّ أَنْ يُعْرَفَ مَعْرِفَةً حَادِثَةً مِنْ مَوْجُودٍ حَادِثٍ، لِمَا مَرَّ أَنَّهُ مِنَ الْمَأْمُورِ بِهِ الْمَحْبُوبِ، فَخَلَقَ الْخَلْقَ لِأَنَّ مَعْرِفَتَهُمُ الْوُجُودِيَّةَ فَرَعٌ وَجُودِهِمْ، فَتَعَرَّفَ إِلَيْهِمْ بِأَنْوَاعِ التَّجَلِّيَاتِ عَلَى حَسَبِ تَفَاوُتِ الاسْتِعْدَادَاتِ، فَعَرَفُوا أَنْفُسَهُمْ بِالتَّجَلِّيَاتِ، فَعَرَفُوا اللَّهَ مِنْ ذَلِكَ، فِيهِ عَرَفُوهُ، وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ، هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ، وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ، وَهُوَ الْحَمْدُ فِي الْآخِرَةِ وَالْأُولَى، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

٣ - حديث: «الْمَلِكُ وَالِدَيْنُ تَوْأَمَانِ»^(٢).

لم أقف عليه بهذا اللفظ، ولكن في «جمع الجوامع» للسيوطي بلفظ: «الإسلام»

(١) تقدم قريباً.

(٢) انظر: «الموضوعات» للصفاني (٢٩)، وهو قطعة من عهد مكتوب لأردشير بن بابك أحد ملوك فارس إلى من يخلفه من بعده، انظر: «نثر الدر في المحاضرات» للآبي (٧ / ٤٢)، و«سراج الملوك» للطرطوشي (ص: ٦١).

والسلطان أخوان توأمان، لا يصلح واحد منهما إلا بصاحبه، فالإسلام أس، والسلطان حارس، وما لا أس له يهدم، وما لا حارس له ضائع» عزاه للدليمي عن ابن عباس رضي الله عنهما^(١).

ومن شواهد الحديث: قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مِنْ نَصْرِهِ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ﴾ [الحديد: ٢٥] نبه على هذا المضمون الجلال الدواني في «لوامع الإشراق»^(٢) وأشار إليه الإمام أبو حامد الغزالي في أواخر «المنقذ من الضلال»^(٣).

(١) انظر: «جمع الجوامع» للسيوطي (٣/ ٥٥٥)، وقال: سنده ضعيف.

وأخرجه أبو نعيم في «فضيلة العادلين» (٣٩) - ومن طريقه الدلمي في «الفردوس» كما في «الغرائب الملتقطة من مسند الفردوس» لابن حجر، رقم (١١٠٥) - عن عبيد الله بن عبد الله بن أبي سمرة البغوي، عن عبد الله بن الحسن بن نصر الواسطي، عن سوادة بن علي الكوفي، عن علي بن مكنف بن حاجب التميمي، عن طلاب بن حوشب، عن أبي زيد، عن أبي المغيرة، عن ابن عباس، به. وإسناده مظلم، فعبد الله بن الحسن الواسطي مجهول الحال، وسوادة بن علي ضعفه الدارقطني، وعلي بن مكنف مجهول الحال، وطلاب بن حوشب قال أبو حاتم: صالح اه. وأبو زيد مهمل لم يتعين لي، ومثله أبو المغيرة.

(٢) «لوامع الإشراق في مكارم الأخلاق» والمعروف بـ «أخلاق جلال» فارسي، وجلال الدين الدواني: هو محمد بن أسعد، المتوفى سنة (٩٠٨هـ).

(٣) انظر: «المنقذ من الضلال» (ص: ٢٠٤)، وفيه أن النظر في أقوال الرسول ﷺ وإلى الغيب الذي أخبر عنه القرآن، يفيد علماً ضرورياً.

نعم لكن هذا ليس شاهداً للمصنف هاهنا في تقوية الحديث الموضوع أو شديد الضعف، بنص قرآني، بل في النص القرآني غنية وكفاية عن نص إسناده مظلم يراد به تقوية نص موضوع، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

٤ - حديث: «أنا وُلِدْتُ فِي زَمَنِ مَلِكٍ عَادِلٍ»^(١).

أورده السَّخَاوِيُّ بلفظ: «وُلِدْتُ فِي زَمَنِ الْمَلِكِ الْعَادِلِ» وقال: لا أصل له^(٢). ثم قال: قال الْحَلِيمِيُّ فِي «الشَّعْبِ»: إنه لا يَصِحُّ، وإن صحَّ فإِطْلَاقُ «الْعَادِلِ» عليه لتعريفه بالاسم الذي كان يُدْعَى به، لا لوصفه بالعدل، والشهادة له بذلك، أو وَصْفَه بذلك بناءً على اعتقادِ الْمُعْتَقِدِينَ فِيهِ أَنَّهُ كَانَ عَدْلًا، ولا يجوزُ أن يسمِّي رسولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ يَحْكُمُ بِغَيْرِ حَكْمِ اللَّهِ: عادلاً. انتهى^(٣).

وما يُحْكِي عن الشيخ أبي عمر بن قدامة الحنبليّ - مما أورده الحافظُ ابنُ رجب في ترجمته من «طبقات الحنابلة» - أَنَّهُ قَالَ: قد جاء في الحديث أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «وُلِدْتُ فِي زَمَنِ الْمَلِكِ الْعَادِلِ كَسْرِي» لا يَصِحُّ لِانْقِطَاعِ سِنْدِهِ، وإن صحَّ فلعلَّ الناقلَ للحكاية لم يَضْبِطْ لفظَ الشيخ، وإن ضَبَطَ الْحَاكِيَةَ. انتهى كلام السَّخَاوِيِّ^(٤).

قلت: هذه الحكاية ساقها ابنُ رجبٍ عن سِبْطِ ابْنِ الْجَوْزِيِّ فِي «مَرَاةِ الزَّمَانِ»^(٥) وحاصلها: أَنَّ الشَّيْخَ أَبَا عَمْرٍو قَالَ فِي آخِرِ الْخُطْبَةِ عَلَى الْمَنْبَرِ: اللَّهُمَّ وَأَصْلِحْ عَبْدَكَ الْمَلِكَ الْعَادِلَ سَيْفَ الدِّينِ^(٦) أَبَا بَكْرٍ بَنِي أَيُّوبَ، فَأَعْتَرَضَ عَلَيْهِ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ

(١) انظر: «الموضوعات» للصبغاني (٣٠)، و«التذكرة» للزركشي (ص: ١٧٩)، و«المقاصد الحسنة» (ص: ٧٠٧)، و«الدرر المنتشرة» للسيوطي (ص: ٢٠١)، و«الأسرار المرفوعة» لملا علي (ص: ٣٧٨)، و«الفوائد الموضوعية» للكرمي (١١٨).

(٢) انظر: «المقاصد الحسنة» (ص: ٧٠٧).

(٣) انظر: «المقاصد الحسنة» (ص: ٧٠٧)، و«المنهاج في شعب الإيمان» للحليمي (٣/ ١٥).

(٤) انظر: «المقاصد الحسنة» (ص: ٧٠٨)، و«ذيل الطبقات الحنابلة» لابن رجب (٣/ ١١٩).

(٥) انظر: «مراة الزمان» لسبط ابن الجوزي (٢٢/ ١٧٧ - ١٧٨).

(٦) لفظ: «سيف الدين» لم يرد في (ز).

اليوناني^(١): إنَّ هذا لا يصلحُ، لأنَّه أطلقَ العادلَ على الظالمِ، فقال الشيخُ أبو عمر: قد جاء في الحديث أن النبي ﷺ قال: «ولدت في زمن الملك العادل كسرى»^(٢).

ولا يتمُّ الاحتجاجُ إلا بلفظِ «العادل» فالناقلُ للحكاية وهو سبُّط ابنُ الجوزي وقد حَضَرهما حين تكلمَ بهذا قد ضَبَطَ لفظَ الشيخِ، وإلا لما قام شاهدًا، ثم إنَّ الشيخَ ذَكَرَه بصيغةِ الجَزْمِ، فيدلُّ على ثبوته عنده وإن لم يذُكِر سَدًّا.

ثم هذا القَدْحُ كُلُّهُ إنَّ كان لأجل ما ذَكَرَه عن الحَلِيمي، فهو شُبْهَةٌ تنكشِفُ بأنَّ كِسْرَى حين ولادة النبي ﷺ كان من أهلِ الفَتْرَةِ، والمقرَّرُ في أصولِ الفقه: أن لا حكمَ لله قبلَ البعثةِ^(٣)، وحيثُ لا حكمَ لله قبلَ البعثةِ، فلا حُكْمَ من كسرى بغيرِ حُكْمِ الله إذ ذاك، لأنَّه فرعٌ وجودِ حكمِ الله حينئذٍ وليسَ فليسَ.

ثم وَجْهُ التسميةِ بالعادلِ ليس مُنْحَصِرًا فيما ذَكَرَه الحَلِيمي، إذ يجوزُ أن يكونَ إطلاقُ العادلِ عليه باعتبارِ كونه متصِفًا بمكارمِ الأخلاقِ في الفَتْرَةِ، ومثله في ذلك

(١) كذا في (ز) و(م): اليوناني! والذي في «مرآة الزمان» (٢٢ / ١٧٧)، و«ذيل طبقات الحنابلة» (٣ / ١١٩): اليونيني. وهو الصواب، وانظر ترجمة عبد الله اليونيني المتوفى سنة (٦١٧هـ) في «سير أعلام النبلاء» (٢٢ / ١٠٢).

(٢) جاء في (ز): «إلخ» بدل قوله: «أن النبي ﷺ قال: «ولدت في زمن الملك العادل كسرى». اه. وانظر: «مرآة الزمان» (٢٢ / ١٧٨).

(٣) هذا قول عجيب: «لا حكم لله قبل البعثة!» والذي في أصول الفقه في مسألة: «أفعال العقلاء قبل ورود الشرع» أن الأصوليين فيها على اختلاف: فمنهم من قال: هي على الحظر والمنع، ومنهم من قال: هي على الإباحة، ومنهم من رأى أنها على الوقف، لا مباحة ولا محظورة، وقيل: ليس الله هناك حكم أصلاً. قال الزركشي: والحق أنه لا بد لهذه الأفعال من حكم عند الله، وقد تعذر الوقوف على خفائه، فيوقف في الجواب إلى الشرع اه. انظر: «البحر المحيط» للزركشي (١ / ٢٠٦).

الوقتِ يَصْحُحُ أَنْ يَسْمَى عَادِلًا بِالنَّسْبَةِ إِلَى مَنْ يَتَصَفُّ بِسَفْسَافِهَا، وَلَعَلَّهُ كَانَ شَهْرَتُهُ بِالْعَادِلِ حَيْثُ نَزِدَ لِأَجْلِ ذَلِكَ، وَعَلَيْهِ فَهُوَ لَا يُنَافِي الْوَجْهَ الْأَوَّلَ مِنْ وَجْهِهِ الْحَلِيمِيِّ، لَكِنْ لَا يَرُدُّ قَوْلَهُ: «لَا لَوْصَفَهُ بِالْعَدْلِ...إِلخ» لِأَنَّهُ إِخْبَارٌ بِالْوَقَاعِ عَلَى ذَلِكَ التَّقْدِيرِ، نَعَمْ لَوْ بَقِيَ إِلَى زَمَانِ الْبَعْتَةِ وَبَلْفَقَهُ الدَّعْوَةُ فَامْتَنَعَ عَنِ الْإِسْلَامِ، كَانَ حَيْثُ نَزِدَ جَائِرًا ظَالِمًا^(١)، وَهُوَ لَا يُنَافِي كَوْنَهُ عَادِلًا قَبْلَ بُلُوغِ الدَّعْوَةِ بِالْإِسْلَامِ الْمَذْكُورِ.

وَيُنَاسِبُ الْمَقَامَ مَا أَخْرَجَهُ الْبِيهَقِيُّ وَابْنُ عَسَاكِرٍ عَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ لَمَّا أَتَى بِسَبَايَا طَيْبِيٍّ وَقَفَتْ جَارِيَةٌ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ إِلَى أَنْ قَالَ: فَقَالَتْ: يَا مُحَمَّدُ، إِنْ رَأَيْتَ أَنْ تُخَلِّيَ عَنِّي وَلَا تُشْمِتَ بِي أَحْيَاءَ الْعَرَبِ، فَإِنِّي ابْنَةُ سَيِّدِ قَوْمِي، وَإِنْ أَبِي كَانَ يَحْمِي الدُّمَارَ، وَيَفُكُّ الْعَانِي، وَيُشْبِعُ الْجَائِعَ، وَيَكْسُو الْعَارِيَّ، وَلَمْ يَرِدْ طَالِبَ حَاجَةٍ قَطُّ، وَأَنَا ابْنَةُ حَاتِمِ طَيْبِيٍّ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا جَارِيَةٌ، هَذِهِ صِفَاتُ الْمُؤْمِنِينَ حَقًّا، لَوْ كَانَ أَبُوكَ مُسْلِمًا لَتَرَحَّمْنَا عَلَيْهِ، خَلَّوْا عَنْهَا، فَإِنَّ أَبَاهَا كَانَ يَحِبُّ مَكَارِمَ الْأَخْلَاقِ، وَاللَّهُ يَحِبُّ مَكَارِمَ الْأَخْلَاقِ». الْحَدِيثُ أوردَهُ السِّيُوطِيُّ فِي «جَمْعِ الْجَوَامِعِ»^(٢).

(١) فِي هَامِشِ (ز): «لَكِنَّهُ لَمْ يَبْقَ بَلْ مَاتَ فِي سَنَةِ (٦٠٦٩) مِنْ هُبُوطِ آدَمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَهِيَ السَّنَةُ السَّابِعَةُ مِنْ وِلَادَةِ [...] النَّبِيِّ ﷺ وَعَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ، فَإِنْ وِلَادَتُهُ كَانَتْ سَنَةَ (٦٠٦٣) مِنْ هُبُوطِ آدَمَ، وَهِيَ عَامُ الْفِيلِ، وَبَعْدَ وَفَاتِهِ وَوَلِيَّ هَرَمَزَ، وَمَاتَ قَبْلَ الْبَعْتَةِ أَيْضًا، وَوَلِيَّ بَعْدَهُ بَبْرُو وَهُوَ خَسْرُو بَانِي قَصْرِ شِيرِينَ وَحُلْوَانَ، وَكَانَ لِابْتِدَاءِ مَلِكِهِ سَنَةَ (٦٠٨٣) مِنْ هُبُوطِ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَمَبْعُثُ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَنَةِ (٦١٠٣) مِنْ هُبُوطِ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْهَبُوطِ، وَأَدْرَكَ الْبَعْتَةَ وَهُوَ الَّذِي قَاتَلَ هِرْقْلَ وَاسْتَوْلَى عَلَى الْقُدْسِ، وَفِيهِ أَنْزَلَ: ﴿الَّذِينَ غَلِبَتِ الرُّومُ ﴿٢﴾ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ﴾ إِلخ. كَذَا ذَكَرَهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ عُلَمَاءِ الرُّومِ مِمَّنْ وَقَفَ عَلَى أَلْفِ وَثَلَاثِ مِثَّةِ كِتَابٍ مِنْ كِتَابِ التَّوَارِيخِ، وَذَكَرَهَا فِي مَقْدَمَةِ تَارِيخِهِ الْكَبِيرِ الْمَسْمُومِ بِالْقَدْلُكِيِّ مِنْهُ مِنْهُ». اهـ. وَفِي بَعْضِ الْمَذْكُورِ هَاهُنَا نَظْرَ.

(٢) انظُرْ: «جَمْعِ الْجَوَامِعِ» (١٧ / ٦٤٣).

٥ - حديث: «الإيمانُ عُريان، فلباسُهُ التقوى، وزينتهُ الحياءُ، وثمرتهُ العلمُ»^(١).
أورده الحافظُ السيوطيُّ في «جمع الجوامع» بلفظ: «الإيمانُ عُريان، وزينتهُ الحياءُ، ولباسُهُ التقوى، ومالهُ الفقه» وعزاه لابن النُّجار عن أبي هريرة، والخرائطي في «مكارم الأخلاق» عن وهب بن مُنبه موقوفاً^(٢).

٦ - حديث: «الولدُ سرُّ أبيه»^(٣).

قال السخاويُّ: «الولدُ سرُّ أبيه» لا أصلُ له^(٤).

قلت: وكذلك لم أره في كُتب الحديث، ولكن أوردته الشمسُ الفناري في

= وأخرجه البيهقي في «دلائل النبوة» (٥ / ٣٤١)، والحكيم الترمذي في «النوادر» (١٠٠٠)، وابن عساكر في «تاريخه» (١١ / ٣٥٨-٣٥٩)، و(٦٩ / ٢٠٢)، وابن حجر في «مواقفة الخبر» (١ / ١٩٧)، وقال العراقي في «تخريج الإحياء» (١ / ٨٢٩): إسناد فيه ضعف. وقال ابن حجر: هذا حديث غريب، وأخرجه الحاكم في «الإكليل» هكذا، والبيهقي في «الدلائل» من طريقه، ورجال إسناده كلهم كوفيون إلى العماني، وأبو حمزة الثمالي، فيه مقال، وكذا في ضرار بن صرداه.

قلت: وحמיד بن زياد الراوي عن علي لم يسمعه.

(١) انظر: «الموضوعات» للصفاني (٣١).

(٢) انظر: «جمع الجوامع» للسيوطي (٣ / ٥٧٧)، ولم أقف عليه في «ذيل تاريخ بغداد» لابن النجار. وأخرجه الخرائطي في «مكارم الأخلاق» (٣٠٤)، وابن أبي شيبة (٣٦٣٨٣) وابن عساكر في «تاريخه» (٦٣ / ٣٨٩) من قول وهب بن منبه.

(٣) انظر: «الموضوعات» للصفاني (٣٢)، و«التذكرة» للزرکشي (ص: ٢١١)، و«المقاصد الحسنة»

(ص: ٧٠٦)، و«الأسرار المرفوعة» (ص: ٣٧٨)، و«الفوائد المرفوعة» (١١٧)، و«كشف الخفا»

(٢ / ٤١٢).

(٤) انظر: «المقاصد الحسنة» (ص: ٧٠٦).

«مصباح الأنس»^(١) في تقرير قول الماتن: «إن الشيء لا يثمر ما يضاؤه» بصيغة الجزم من غير عزو ولا سند.

حيث قال: إثمار الشيء: إما من حيث هو؛ أي: لا بوجه خاص من وجوهه، ولا باعتبار شرط زائد، كثمرات الأوصاف والأخلاق والكمالات التي يحصلها الولد بالسراية من والده على ما قاله عليه الصلاة والسلام: «الولد سرُّ أبيه».

وإما من حيث الوجه الخاص الذي يعرفه المحققون، وهو الوجه الذي للقلب إلى حضرة الغيب الإلهي وعالم المعاني من وجوه الخمسة، وباعتباره يتعين التجلي الإلهي الذي هو سره، كأوصاف الولد وأخلاقه التي على خلاف حال والديه، حيث قال: ﴿يُخْرِجُ أُمَّيَّ مِنَ أَلَمِيَّتِ﴾ [الأنعام: ٩٥]؛ أي: المؤمن من الكافر، وأمثاله..، إلى آخر ما بسط في ذلك رحمه الله تعالى^(٢).

فظهر أن معناه صحيح وإن لم يصح الحديث نقلًا، والله أعلم.

٧- حديث: «المُسْتَحْيِ محروم»^(٣).

لم أقف عليه بهذا اللفظ.

٨- ولا حديث: «الحياء يمنع الرزق»^(٤).

(١) هو كتاب «مصباح الأنس بين المعقول والمشهود في شرح مفتاح غيب الجمع والوجود» لمحمد بن حمزة شمس الدين الفناري الرومي (ت ٨٣٤هـ). شرح بهذا الكتاب «مفتاح الغيب» لصدر الدين القونوي (٦٧٣هـ).

(٢) انظر: «مصباح الأنس» (ص: ٨٦-٨٧).

(٣) انظر: «الموضوعات» للصفغاني (٣٣).

(٤) انظر: «الموضوعات» للصفغاني (٨٢).

ولكن في «جمع الجوامع» للسيوطي: «إنَّ الحياءَ والعفافَ والعِيَّ - عِيَّ اللسانِ لا عِيَّ القلبِ - من الإيمانِ، وإنهنَّ يَزِدْنَ في الآخرةِ وَيُنْقِصْنَ من الدنيا، وكَمَا يَزِدْنَ في الآخرةِ أَكْثَرُ مما يَنْقُصْنَ من الدنيا، وإنَّ الشَّحَّ والفحشَّ والبذاءَ من النفاقِ، وإنهنَّ يَنْقُصْنَ من الآخرةِ وَيَزِدْنَ في الدنيا، وكَمَا يَنْقُصْنَ من الآخرةِ أَكْثَرُ مما يَزِدْنَ في الدنيا».

عزاهُ ليعقوب بن سفيان، والطبراني في «الكبير»، وأبي نعيم في «الحلية»، والبيهقي في «السنن»، والخطيب، وابن عساكر، من طريق إياس بن معاوية بن قرة المزني، عن أبيه، عن جده^(١).

وفي «الجامع الصغير»: «ثلاثٌ من الإيمانِ: الحياءُ، والعفافُ، والعِيَّ - عِيَّ اللسانِ غيرُ عِيَّ الفقهِ والعلم - وهنَّ مما يَنْقُصْنَ من الدنيا وَيَزِدْنَ في الآخرةِ، وما يَزِدْنَ في الآخرةِ أَكْثَرُ مما يَنْقُصْنَ من الدنيا، وثلاثٌ من النفاقِ: البذاءُ، والفحشُ، والشُّحُّ، وهنَّ مما يَزِدْنَ في الدنيا وَيَنْقُصْنَ من الآخرةِ، وما يَنْقُصْنَ من الآخرةِ أَكْثَرُ

(١) انظر: «جمع الجوامع» للسيوطي (٢ / ٣٠٤)، و(٢٢ / ٨).

وأخرجه يعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١ / ١٣٨)، والطبراني في «الكبير» (١٩ / ٢٩)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣ / ١٢٥)، والبيهقي في «السنن» (٢١٣٢٩)، وفي «الشعب» (٧٣١٣)، وابن عساكر في «تاريخه» (٧ / ١٠)، ورواه أيضاً البخاري في «التاريخ» (٧ / ١٨٠)، من طريق محمد بن أبي السري، عن بكر بن بشر الترمذي، عن عبد بن الحميد بن سوار، عن إياس بن معاوية بن قرة المزني، عن أبيه، عن جده مرفوعاً.

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨ / ٢٧): فيه عبد الحميد بن سوار، وهو ضعيف اه. وفيه أيضاً: بكر بن بشر، قال أبو حاتم: مجهول اه. ومحمد بن أبي السري قال الحافظ: صدوق عارف، له أوهام كثيرة.

مما يزدن في الدنيا». عزاه لرُسْتَة، عن عون بن عبد الله بن عُتْبَة بلاغاً. انتهى^(١).
فمعنى كون المستحي محروماً، وكون الحياء يمنع الرزق، أنه يُنْقِصُ من دُنياه.
والله أعلم.

٩ - حديث: «عَجَّلُوا بِالصَّلَاةِ قَبْلَ الْفَوْتِ، وَعَجَّلُوا بِالتَّوْبَةِ قَبْلَ الْمَوْتِ»^(٢).
لم أقف له على أصل، ولا^(٣) أظنه يصحُّ مرفوعاً بهذا اللفظ، ومضمونه صحيح،
والله أعلم.

١٠ - حديث: «حُبُّ الدُّنْيَا رَأْسُ كُلِّ خَطِيئَةٍ»^(٤).
قال السخاوي رواه البيهقي في الحادي والسبعين من «شعب الإيمان» بإسنادٍ
حسن إلى الحسن البصري رَفَعَهُ مرسلاً^(٥).
وأورده الديلمي في «الفردوس» وتبعه ولده بلا إسنادٍ عن عليّ رَفَعَهُ، به^(٦).

(١) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٢١٠٦٤) عن معمر، عن قرة، عن عون بن عبد الله موقوفاً عليه،
وهو معضل. وانظر: «الجامع الصغير» رقم (٦٢٨٢).

(٢) انظر: «الموضوعات» للصفاني (٣٤).

(٣) في (م): «فلا».

(٤) انظر: «الموضوعات للصفاني» (٣٥)، و«المقاصد الحسنة» (ص: ٢٩٦)، و«التذكرة»
(ص: ١٢٢)، و«الأسرار المرفوعة» (ص: ١٧٩)، و«الفوائد المرفوعة» (١٢٢)، و«الدرر
المنتشرة» (ص: ١٠٥)، و«كشف الخفا» (١ / ٣٩٧).

(٥) أخرجه البيهقي في «الشعب» (١٠٠١٩)، وابن أبي الدنيا في «الزهد» (٩)، عن الحسن
مرسلاً. وأخرجه البيهقي في «الشعب» (٩٩٧٤)، وأحمد في «الزهد» (٤٧٥)، وأبو نعيم في
«الحلية» (٦ / ٣٨٨)، وابن أبي الدنيا في «الزهد» (٥١)، من رواية سفيان الثوري عن عيسى بن
مريم عليه السلام.

(٦) انظر: «مسند الفردوس» (٤٥٨٥)، وهو فيه بنحوه.

وجَزَمَ ابنُ تيميةَ بأنَّه من قولِ جُنْدَبِ البَجَلِيِّ رضي الله عنه^(١).

وبالأول يُردُّ عليه وعلى غيره ممن صرَّح بالحُكْمِ عليه بالوَضْعِ، لقولِ ابنِ المَدِينِيِّ: مرسلاتُ الحسنِ إذا رواها الثقاتُ صحاحٌ، ما أقلُّ ما يسقطُ منها. انتهى^(٢).

١١ - حديث: «الدُّنيا جِيفَةٌ، وطالبوها كِلابٌ»^(٣).

لم أقف عليه في كُتُبِ الحديثِ بهذا اللفظ^(٤).

لكني رأيتُ بعد حينٍ في «مسند الفردوس» عن عليٍّ قال: قال رسولُ الله ﷺ: أوحى اللهُ إلى داودَ: يا داودُ، مثلُ الدنيا كمثلِ جيفةٍ اجتمعتُ عليها الكِلابُ يجرُّونها، أفتحِبُّ أن تكونَ كلباً مثلهم فتجرَّ معهم». الحديث^(٥).

١٢ - حديث «الدُّنيا قَنْطَرَةٌ الآخرةُ، فاعْبُرُوها ولا تَعْمُرُوها»^(٦).

(١) انظر: «أحاديث القصاص» (٥٨).

(٢) انظر: «المقاصد الحسنة» (ص: ٢٦٩).

(٣) انظر: «الموضوعات» للصفغاني (٣٦)، و«الدرر المنتثرة» (ص: ١١٩)، و«كشف الخفا» (١ / ٤٦٨).

(٤) أخرجه المزكي في «المزكيات» (١٥٢)، والشجري في «أمالیه» (٢٣٨٧)، وأبو نعيم في «الحلية»

(٨ / ٢٣٧ - ٢٣٨)، من طريق ابن المسيب، عن عبد الله بن خبيق، عن يوسف بن أسباط، عن علي

موقوفاً، ولفظه عندهم سوى الشجري: «الدنيا جيفة، فمن أرادها فليصبر على مخالطة الكلاب»،

وأما لفظ الشجري فهو بمثل الصفغاني.

وإسناده ضعيف، يوسف بن أسباط، قال أبو حاتم: لا يحتج به، وضعفه البخاري، وروايته عن علي

منقطعة، وعبد الله بن خبيق، أدركه أبو حاتم ولم يكتب عنه، وابن المسيب: هو محمد بن المسيب

الأرغواني.

(٥) أورده الديلمي في «الفردوس» (٥٠٢).

(٦) انظر: «الموضوعات» للصفغاني (٣٧)، و«المقاصد الحسنة» (٣٥١)، و«كشف الخفا» (١ / ٤٧١).

قال السَّخَاوِيُّ: رواه الدَّيْلَمِيُّ في «الفردوس» بلا سندٍ عن ابنِ عمر مرفوعاً^(١).

١٣ - حديث: «العلمُ علمانِ علمُ الأبدانِ، وعلمُ الأديانِ»^(٢).

أورده الشمسُ محمد بن حمزة الفناري في كتابه «مصباح الأنس» فقال: رُوي عن النبي ﷺ أنه قال: «العلمُ علمان: علمُ الأبدانِ، وعلمُ الأديانِ»^(٣).

لكن قال داود الأنطاكي في «التذكرة في الطب»: «إنه من كلام الإمام الشافعي، نقله عنه في «شرح المهذب»، والله أعلم^(٤).

ثم رأيتُه في «الفوائد الثَّقَفِيَّاتِ» مُسْنَدًا عن الشافعي رحمه الله، والله أعلم.

قال الرئيسُ أبو عبد الله القاسم بن الفضل الثَّقَفِيُّ: سمعتُ أبا عمرو محمد بن محمد بالويه الصَّائغ، قال: سمعتُ أبا العباس محمد بن يعقوب بن يوسف الأصم يقول: سمعتُ الربيعَ بن سليمان يقول: سمعتُ الشافعي رحمه الله يقول: العلمُ علمان: علمُ الفقهِ للأديانِ، وعلمُ الطبِّ للأبدانِ^(٥).

ثم رأيتُه في كتاب «الانتفاء في فضائل الثلاثة الفقهاء» لابن عبد البر مُسْنَدًا

(١) انظر: «المقاصد الحسنة» (ص: ٣٥١)، وأورده الديلمي في «الفردوس» (٣١٠٢).

وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١٠ / ٥٣) من قول يحيى بن معاذ الرازي الواعظ.

(٢) انظر: «الموضوعات» للصفغاني (٣٨)، و«الأسرار المرفوعة» (ص: ٢٤٧)، و«كشف الخفاء» (٢ / ٨٠).

(٣) انظر: «مصباح الأنس» (ص: ١٢٦).

(٤) انظر: «التذكرة» للأنطاكي (ص: ١١).

(٥) أخرجه ابن حجر في «توالي التأسيس» (ص: ١٦٩) من طريق الثَّقَفِيِّ، بهذا الإسناد.

وأخرجه البيهقي في «مناقب الشافعي» (٢ / ١١٤) من طريق الأصم، وأبو نعيم في «الحلية»

(٩ / ١٤٢) من طريق محمد بن سهل الطوسي، كلاهما عن الربيع، عن الشافعي.

عن الشافعي أيضاً قال: حدثنا خَلْفُ بن قاسم قال: حدثنا محمد بن سفيان بن سعيد الإمام، قال: سمعتُ الربيعَ بن سليمان، يقول: سمعتُ الشافعيَّ يقول: العلمُ علمانٍ: علمُ الأديانِ، وعلمُ الأبدان. انتهى^(١).

١٤ - حديث: «عليكم بدين العجائز»^(٢).

قال السخاويُّ: لا أصل له بهذا اللفظ، ولكن عند الدَّيْلَمِيِّ من حديث محمد بن عبد الرحمن ابن البيلماني، عن أبيه، عن ابن عمر مرفوعاً: «إذا كان في آخر الزمانِ واختلَفَتِ الأهواءُ، فعَلَيْكُمْ بدينِ أهلِ الباديةِ والنساءِ»^(٣) وابنُ البيلماني ضعيفٌ جداً.

وعند رزينٍ في «جامعه» ما أضافه لعمر بن عبد العزيز، يَنميه لعمر بن الخطاب، قال: تركتكم على الواضحة، ليُلها كنهاريها، كونوا على دينِ الأعرابِ والغلمانِ والكتَّاب.

قال ابن الأثير في «جامع الأصول»: أراد بقوله: «دين الأعرابِ والغلمان»:

(١) انظر: «الانتفاء» (ص: ٨٣ - ٨٤).

(٢) انظر: «الموضوعات» للصفاني (٧٦)، و«معرفة التذكرة» لابن طاهر (٥١١)، و«تذكرة الحفاظ» لابن طاهر (٥٢٧)، و«المقاصد الحسنة» (ص: ٤٦٤)، و«الدرر المنتشرة» (ص: ١٥٠)، و«الأسرار المرفوعة» (ص: ٢٤٨)، و«كشف الخفا» (٢ / ٨٣).

(٣) انظر: «مسند الفردوس» (٩٩٦).

وأخرجه ابن حبان في «المجروحين» (٢ / ٢٦٤)، والجوزقاني في «الأباطيل» (٢٨٧)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١ / ٢٧١)، من طريق ابن البيلماني، عن أبيه، عن ابن عمر. وقال ابن حبان: ابن البيلماني حدث عن أبيه بنسخة شبيهة بمثني حديث كلها موضوعة، لا يجوز الاحتجاج به ولا ذكره في الكتب إلا من جهة التعجب.

الوقوفَ عندَ قَبولِ ظاهرِ الشريعةِ واتباعِها من غيرِ تفتيشٍ عن الشبهِ وتَنقيهِ عن أقوالِ أهلِ الزَّيغِ والأهواءِ، ومثله قولُه: «عليكم بدينِ العَجائزِ» انتهى^(١).

١٥ - حديث: «الفقرُ فخري»^(٢).

قال السخاويُّ: قال شيخنا - يعني الحافظَ ابن حجر: - هو باطلٌ موضوعٌ. انتهى^(٣).

قلت: قال الشيخُ الجامعُ بين الفقهِ والحديثِ والتصوفِ، الشهابُ أحمد بنُ أبي بكر الرِّداد الصِّديقي الزَّبيدي رحمه الله تعالى في كتابه «عدة المرشدين وعمدة المسترشدين»^(٤) ما لفظه: وقال ﷺ: «الفقرُ فخري، وبه أفتخر».

فأوردَه بصيغةِ الجَزْمِ من غيرِ عَزْوٍ ولا سَنَدٍ، ولعلَّه مما خَرَجَ في بعضِ كُتُبِ

(١) انظر: «جامع الأصول» (١/ ٢٩٢)، وانظر: «المقاصد الحسنة» (ص: ٤٦٥).

(٢) انظر: «الموضوعات» للصفاني (٥٢)، و«المقاصد الحسنة» (ص: ٤٨٠)، و«الأسرار المرفوعة» (ص: ٢٥٥)، و«الفوائد الموضوعية» (١٢٧)، و«كشف الخفا» (٢/ ١٠٢).

(٣) انظر: «المقاصد الحسنة» (ص: ٤٨٠).

(٤) وهو كتاب في أحكام الخرقَة والنسبة للباس والصحة. والمذكور كان شيخ شيوخ المتصوفة بزيب، تعلم القرآن وحفظه صَغِيرًا، ثم قرأ بالعربية فبرع بها، ثم قرأ بالفقه وانتفع، وأجاز له الأئمة الكبار، ثم دخل طريقة القوم يعني الصُوفيَّة في سنة سبع وستين مئة وكانت له رياضة حسنة اجتهد فيها نحو عشرين سنة، ولزِمَ مجلس الشَّيخ المَعْرُوف إسماعيل بن إبراهيم الجبرتي، وصنف في طريق الصُوفيَّة تصانيف منها كتاب «تلخيص القواعد الوفية في أصل خرقَة الصُوفيَّة» وكتاب «عدة المرشدين وعمدة المسترشدين» وله غير ذلك نظماً ونثراً، ونال الحظ الأوفر عند السُّلطان الأشرف بن الأفضَل ثمَّ عند ولده النَّاصر، توفِّي سنة إحدى وعشرين وثمان مئة، ودفن بمقابر مدينة زيب في القبَّة التي دفن فيها الشيخ إسماعيل الجبرتي. انظر: «طبقات صلحاء اليمن» المعروف بتاريخ البريهي (ص: ٢٩٩).

الحِفَاطُ ولم يَصِلْ إلينا، كما قال السيوطيُّ رحمه الله في «الجامع الصغير» بعد عَزْوِهِ حَدِيثَ: «اِخْتِلافُ أُمَّتِي رَحْمَةٌ» إلى جَماعَةٍ مِنَ العُلَماءِ مِنْ غيرِ سَنَدٍ، ما نَصَّهُ: وَلَعَلَّهُ خُرَجَ فِي بَعْضِ كُتُبِ الحِفَاطِ التي لَمْ تَصِلْ إلينا. انتهى^(١)، والله أعلم.

والحديث مشهورٌ في كُتُبِ التَّصَوُّفِ، قال الشيخُ عبد الرزاق الكاشاني في «شرح منازل السائرين»: السَّلامَةُ مِنَ الدُّنيا طَلَباً وَتَرَكاً هُوَ الفِلاحُ، وَهُوَ أَنْ لا يَكُونَ لَهَا قَدْرٌ عِنْدَهُ لِيُطَلَّبَ أَوْ تُتْرَكَ، وَهَذَا هُوَ الفَقْرُ الَّذِي تَكَلَّمُوا فِي شَرَفِهِ، حَتَّى رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «الفَقْرُ فَخْرِي». انتهى^(٢).

وقال في موضعٍ آخَرَ: إِنَّ مَقامَ الفَقْرِ - الَّذِي هُوَ الذُّهُولُ عَنِ الغَيْرِ وَعَدَمُ الِاتِّفَاتِ إلى ما سِوَى الحَقِّ - لا يَكُونُ إلا بِكَمالِ الغِنى بِالْحَقِّ، وَعِنْدَ ذَلِكَ يَعْصُمُهُ اللهُ مِنَ المِخالِفةِ. انتهى.

وقال في «لطائف الأعلام»: الفَقْرُ هُوَ الخُلُوُّ عَنِ آثارِ الكَثرةِ وَالانْحِرافِ، وَأَحْكامِ العاداتِ، وَالمرادِاتِ الخَلْقِيَّةِ وَالْحَقِيقَةِ، بِحَيْثُ يَصِيرُ القَلْبُ نَقِيًّا عَنِ جَميعِ الآثارِ الكونِيَّةِ، نَقِيًّا عَنِ أَحْكامِ القِيودِ الظاهريَّةِ وَالباطنيَّةِ، بِالانْخِلاَعِ عَنِ جَميعِ أَحْكامِ الغَيْرِ وَالغَيْرِيَّةِ. انتهى^(٣).

ومن هنا قال الصِّدْرُ القونويُّ قَدَّسَ سِرَّهُ في تَفْسيرِ الفاتحةِ المَسْمُومِيَّةِ بِ«إِعْجازِ البَيانِ» ما نَصَّهُ: وَالْفَقْرُ الجامِعُ المِقابِلُ لِلغِنى الجامِعِ لا يَصِحُّ إلا لِلإنسانِ الكامِلِ، فَافْهَم. انتهى^(٤).

(١) انظر: «الجامع الصغير» (١٢٤٣).

(٢) انظر: «شرح منازل السائرين» للكاشاني (ص: ١٣٠).

(٣) انظر: «لطائف الأعلام في إشارات أهل الإلهام» (ص: ٥٦٥).

(٤) انظر: «إعجاز البيان في تفسير أم القرآن» (ص: ١٥٧).

وأيضاً ذلك بلسان أهله: هو أن الله سبحانه كان ولم يكن شيء غيره، فالله اسمٌ لمرتبة الأحديّة التي لها الإطلاق، والنبِيُّ ﷺ مظهره، فإنّه صاحبُ مقام ﴿أَوْ أَدْنَى﴾ [النجم: ٩] فله الإطلاق اختصاصاً إلهياً، إذ لا يصحُّ أن يكون مظهرًا للاسم الجامع لجميع الأسماء الغنيّ عما سواه بذاته، إلا بالفقر التامّ، والسعة التامة، وهو ﷺ، لكونه بَرزخ البرازخ، صاحب هذا المقام اختصاصاً إلهياً، وورثته على قدمه، والظهورُ بصورة أحديّة الجمع لا رتبة فوقه أصلاً، ولا شك أن الفقر بهذا المعنى فخرٌ، وبالله التوفيق.

١٦ - حديث: «الفقر سوادُ الوجه في الدارين»^(١).

لم أقف عليه في كتب الحديث، ولكنه مشهورٌ في كتب التصوف. قال الشيخُ عبد الرزاق في «شرح منازل السائرين»: «فقرُ الصّوفية: هو الفناء في أحديّة جمع الذات، وهو الذي قال ﷺ: «الفقر سوادُ الوجه في الدارين» أي: الفناء الصّرف، والعدم المحض في الدُّنيا والآخرة، وهو الاستهلاك في عين الذات، لأنّ العدم هو السّوادُ والظلمةُ، والوجود هو البياض والنور، ولا مقام أعلى منه. انتهى»^(٢).

وقال في «لطائف الإعلام»: «سئل بعضهم عن الفقر، فقال: هو سوادُ الوجه في الدارين»^(٣).

وهذا يدلُّ على أنه من كلام الصّوفية غير مرفوع إلى النبي ﷺ. والله أعلم.

(١) انظر: «الموضوعات» للصفغاني (٨٠)، و«كشف الخفا» (٢/ ١٠٢).

(٢) انظر: «شرح منازل السائرين» (ص: ١٣١).

(٣) انظر: «لطائف الإعلام» (ص: ٤٣٨).

ثم قال في «لطائف الإعلام»: قيل: معنى السواد المذكور في الدارين: هو رؤية المرء، وسقوط قدره، وتفاهة قيمته، وحقارة منزلته في الدنيا والآخرة، فهو لا يرى له عملاً مُنجياً في الآخرة، ولا فضلاً على أحد في الدنيا، وذلك لتحققه بفقير الصوفية، وهو الانحباس في بدياء التجريد، الذي هو المقام الذي يببّد فيه كل ما سوى الحقّ تعالى وتقدّس؛ أي: يعدم، وحينئذ يتحقّق صاحبُ هذا الحالة بالفقر الحقيقي الذي هو فقدُ الأنانية في وجود حقيقة الحقائق، وحينئذ يرى سواد وجهه - وهو ظلمة عدميته في الدارين - في الدنيا والآخرة^(١).

ثم قال: قال الشيخ محيي الدين: والوجه هنا يراد به حقيقة العبد وذاته وعينه. وقال: إن المراد بذلك بقاءه مع رؤية عبوديته مُستصحباً الحال فيها، بحيث لا يرى له ربوبية بوجه من الوجوه، ولا بنسبة من النسب. انتهى^(٢).

١٧ - حديث: «شرف المؤمن قيامه بالليل، وعزه استغناؤه عن الناس»^(٣).

قال السخاوي: رواه الطبراني في «الأوسط» من حديث محمد بن حميد، والقضاعي من حديث عبد الصمد بن موسى القطان، وابن حميد والشيرازي في «الألقاب» من حديث إسماعيل بن توبة، ثلاثتهم عن زافر بن سليمان، عن محمد بن عتبة، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد، قال: جاء جبريل إلى النبي ﷺ فقال: «يا محمد، عس ما شئت فإنك ميت، واعمل ما شئت فإنك مجزي به، وأحب من شئت فإنك مفارقه، واعلم أن شرف المؤمن قيام الليل، وعزه استغناؤه عن الناس»^(٤).

(١) انظر: «لطائف الإعلام» (ص: ٤٣٨).

(٢) انظر: المصدر السابق.

(٣) انظر: «الموضوعات» للصفحاني (٧٩).

(٤) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٤٢٧٨)، والقضاعي في «الشهاب» (١٥١) و(٧٤٦)، وأبو نعيم =

وهو عند أبي الشيخ، وأبي نعيم وغيرهما كالحاكم، وصحح إسناده، وحسنه العراقي. انتهى^(١).

وقال الحافظ السيوطي في «التعقبات» - بعدما نقل عن ابن الجوزي أن فيه محمد بن حميد، كذبه أبو زرعة وغيره، وزافر لا يتابع على عامة ما يرويه^(٢) - قال: قلت: أخرجه الحاكم من طريق عيسى بن صباح، عن زافر، وصححه، وأخرجه البيهقي في «الشعب» من طريق محمد بن حميد عن زافر^(٣).

قال الحافظ ابن حجر^(٤): تفرّد به بهذا الإسناد زافر، وما له طريق غيره، وهو شيخ بصري صدوق، سيئ الحفظ، كثير الوهم، والراوي عنه محمد بن حميد فيه مقال، لكنه توبع، قال: وقد اختلف فيه نظر حافظين، فسلكا فيه طريقين متقابلين، فصحّحه الحاكم في «المستدرک»، ووهّاه ابن الجوزي فأخرجه في «الموضوعات»، واتّهم به محمداً وزافراً، ومحمد توبع، وزافر لم يتّهم بكذب، والصواب أنه لا يحكم عليه بالوضع، ولا له بالصحة، ولو توبع زافر لكان حسناً. انتهى^(٥).

= في «الحلية» (٢/ ٢٥٣)، والبيهقي في «الشعب» (١٠٠٥٨)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ١٠٨) من طريق محمد بن حميد، وقرن القضاعي به عبد الصمد بن موسى القطان، كلاهما عن زافر بن سليمان، به.

(١) انظر: «المقاصد الحسنة» (ص: ٤٥٦)، وأخرجه الحاكم (٧٩٢١) من طريق عيسى بن صبيح، عن زافر بن سليمان، به. وصححه. وحسنه العراقي في رسالته في الرد على موضوعات الصغاني (ورقة ١٥٦).

(٢) انظر: «الموضوعات» (٢/ ١٠٨).

(٣) سلف تخريجه قبل قليل.

(٤) في «أماله» كما ذكر السيوطي في «التعقبات» (ص: ٩٤).

(٥) انظر: «التعقبات» للسيوطي (ص: ٩٤).

قال السيوطي: قلت: قد حَكَمَ بحسنه الحافظُ المنذريُّ في «الترغيب». انتهى^(١).
وقد مرَّ أن الزينَ العراقيَّ شيخَ ابنِ حجرٍ حسَّنه أيضاً، فالحديثُ ليس بموضوعٍ،
بل إما صحيحٌ أو^(٢) حسنٌ، وبالله التوفيق.

١٨ - حديث: «حُبُّ الوَطَنِ مِنَ الإِيمَانِ»^(٣).

قال السخاوي: لم أقف عليه، ومعناه صحيحٌ. انتهى^(٤).

١٩ - حديث: «حُبُّ الهِرَّةِ مِنَ الإِيمَانِ»^(٥).

لم أقف عليه في كُتُبِ الحديث^(٦).

٢٠ - حديث: «قُلُوبُ الشُّعْرَاءِ خَزَائِنُ اللَّهِ»^(٧).

لم أقف عليه، ولكن صحَّ «إِنَّ مِنَ الشُّعْرِ حِكْمَةً»^(٨) والقلوبُ مواضعُ الحِكمِ،
ومواضعُها من الخَزَائِنِ.

٢١ - حديث: «خَيْرُ خَلْكَمُ خَلُّ خَمْرِكُمْ»^(٩).

(١) انظر: «التعقبات» (ص: ٩٥)، و«الترغيب والترهيب» للمنذري (١/ ٢٤٣).

(٢) (ز): «وإما».

(٣) انظر: «الموضوعات» للصفغاني (٨١).

(٤) انظر: «المقاصد الحسنة» (ص: ٢٩٧)، و«الدرر المنتشرة» للسيوطي (ص: ١٠٨)، و«الأسرار

المرفوعة» (ص: ١٨٠)، و«الفوائد الموضوعية» (١٧٣)، و«كشف الخفا» (١/ ٣٩٨).

(٥) انظر: «الموضوعات» للصفغاني (٨٣).

(٦) انظر: «الأسرار المرفوعة» (ص: ١٨٢)، و«كشف الخفا» (١/ ٤٠٠).

(٧) انظر: «الموضوعات» للصفغاني (٨٤)، و«كشف الخفا» (٢/ ١٢١).

(٨) أخرجه البخاري (٦١٤٥) من حديث أبي بن كعب.

(٩) انظر: «الموضوعات» للصفغاني (٨٥)، و«التحقيق» لابن الجوزي (١/ ١١١)، وقال: لا أصل له،

و«الدرر المنتشرة» (ص: ١١٦)، و«كشف الخفا» (١/ ٤٤٨).

قال السخاوي: رواه البيهقي في «المعرفة» من حديث المغيرة بن زياد - وقال: إنه ليس بالقوي - عن أبي الزبير، عن جابر، به، مرفوعاً. انتهى^(١).

فغاية ما يقال فيه: إنه ضعيف، لا موضوع^(٢).

٢٢ - حديث: «لولا أن السُّؤَالَ يَكْذِبُونَ مَا قُدِّسَ مَنْ رَدَّهُمْ»^(٣).

٢٣ - وحديث: «لو صدق السائل ما أفلح من رده»^(٤).

قال السخاوي في اللفظ الأخير: روي - كما قال ابن عبد البر في «الاستذكار» -

(١) انظر: «المقاصد الحسنة» (ص: ٣٣٣)، وليس فيه: «رواه»، وإنما أورده تعليقا البيهقي في «معرفة

السنن والآثار» (١١٧٢٣)، وقال: وأهل الحجاز يسمون خل العنب خل خمير. اه.

(٢) البيهقي ضعف المغيرة بن زياد ولم يذكر إسناد الحديث بتمامه، وفيه أبو الزبير وكان مدلساً وقد عنعنه، وقال ابن القيم في «إعلام الموقعين» (٢/ ٢٩٢): حديث واه، وذكر أن مغيرة صاحب مناكير. اه. وقال ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٢١/ ٤٨٥): هذا الكلام لم يقله النبي ﷺ، ومن نقله عنه فقد أخطأ، وهو كلام صحيح.

(٣) انظر: «الموضوعات» للصفغاني (٧٨).

وأخرجه الدينوري في «المجالسة» (٢٤٧١)، والقضاعي في «الشهاب» (١٢٤٨)، والبيهقي في «الشعب» (٣١٢٦)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٥/ ٢٩٦)، والعقيلي في «الضعفاء» (٢/ ٢٧٥)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ١٥٦) من طريق عبد الله بن عبد الملك القرشي، عن يزيد بن رومان، عن عروة، عن عائشة مرفوعاً، به. وقال العقيلي: عبد الله بن عبد الملك منكر الحديث، وقال: لا يتابع عليه من جهة تثبت.

وقال ابن حبان في «المجروحين» (٢/ ١٧): يروي عن يزيد بن رومان وأهل المدينة العجائب لا يشبه حديثه حديث الثقات. وقال الدارقطني في التعليقات عليه (١٧٤): لا أصل لهذا الحديث.

(٤) انظر: «الموضوعات» للصفغاني (٨٨)، و«التذكرة» للزركشي (ص: ٣١)، و«الدرر المنتشرة» (ص: ١٦٨)، و«المقاصد الحسنة» (ص: ٥٤٧)، و«الأسرار المرفوعة» (ص: ٢٨٩)، و«كشف الخفا» (١/ ١٦٢).

من جهة جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، به مرفوعاً، ومن جهة يزيد بن رومان، عن عروة، عن عائشة أيضاً: «لولا أنَّ السُّؤالَ يكذبونَ ما أفلحَ مَنْ رَدَّهم»^(١).

وحديث عائشة عند القُضاعي بلفظ: «ما قدس»^(٢).

قال ابن عبد البر: وأسانيدها ليست بالقوية^(٣)، وسبقه ابنُ المدني، فأدرجه في خمسة أحاديث قال: إنَّه لا أصلَ لها.

وكذا رواه العقيليُّ في «الضعفاء» من حديث عائشة وابنِ عمر، وقال: إنَّه لا يصحُّ في هذا البابِ شيءٌ^(٤).

وعند الطَّبْرانيِّ بسندٍ ضعيفٍ أيضاً من حديث أبي أمامة مرفوعاً: «لولا أنَّ السائلينَ يكذبونَ ما أفلحَ مَنْ رَدَّهم». انتهى^(٥).

قلت: حديثُ أبي أمامة عند الطَّبْراني، أورده الحافظُ السيوطيُّ في «الجامع

(١) انظر: «التمهيد» لابن عبد البر (٥ / ٢٩٧)، وقال في لفظ: «لو صدق...»: هذا حديث منكر لا أصل له.

(٢) انظر: «مسند الشهاب» (١٢٤٨).

(٣) انظر: «الاستذكار» (٢٧ / ٤٠٤).

(٤) انظر: «المقاصد الحسنة» (ص: ٥٤٧)، وقد سلف تخريج حديث عائشة عند العقيلي في الصفحة السابقة.

(٥) انظر: «المقاصد الحسنة» (ص: ٥٤٧)، وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٧٩٦٧) وابن عدي في «الكامل» (٦ / ١٣)، وأبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (٢ / ١٠٤)، والعقيلي في «الضعفاء» (١ / ١٤١) من حديث أبي أمامة مرفوعاً، به.

وقال الهيثمي في «المجمع» (٣ / ١٠٢): رواه كله الطبراني في «الكبير»، وفيه جعفر بن الزبير، وهو ضعيف. وقال العقيلي: حديث منكر اه. وقال ابن حجر في «التقريب»: جعفر بن الزبير متروك.

الصغير» بلفظ: «لولا أن المساكين يكذبون ما أفلح من ردهم»^(١)، وقد قال في خطبته: وبالغت في تحرير التّخريج وتركت القشر وأخذت اللباب، وصنّته عما تفرّد به وضاع أو كذاب. انتهى.

فلا يقال في الحديث: إنه موضوعٌ. والله أعلم.

٢٤ - حديث: «من كثر صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار»^(٢).

قال السخاوي: لا أصل له وإن روي من طرق، عند ابن ماجه بعضُها، وأورد الكثير منها القضاعي وغيره، ولكن قد رأيت بخط شيخنا في بعض أجوبته أنه ضعيفٌ، بل قوَاه بعضهم، والمعتمد الأول. إلى هنا كلام السخاوي^(٣).

(١) انظر: «الجامع الصغير» (٧٥١٥).

(٢) انظر: «الموضوعات» للصفاني (٨٩)، و«الموضوعات» لابن الجوزي (٢ / ١٠٩)، و«الأسرار المرفوعة» (ص: ٣٥٧)، و«الفوائد الموضوعية» (١٩٥)، و«اللائح المصنوعة» (٢ / ٢٩)، و«تنزيه الشريعة» (٢ / ١٠٦)، و«كشف الخفا» (٢ / ٣١٨)، وقال أبو حاتم في «العلل» (٢ / ٣٧): الحديث موضوع.

(٣) انظر: «المقاصد الحسنة» (ص: ٦٦٦)، وتام كلامه: وقد أظن ابن عدي في رده، ومثلوا به في الموضوع غير المقصود، قال ابن طاهر: ظن القضاعي أن الحديث صحيح لكثرة طرقه، وهو معذور، لأنه لم يكن حافظاً انتهى. واتفق أئمة الحديث: ابن عدي والدارقطني والعقيلي وابن حبان والحاكم، على أنه من قول شريك، قاله لثابت لما دخل عليه، وقال ابن عدي: سرقه جماعة من ثابت، كعبد الله بن شبرمة الشريكي وعبد الحميد بن بحر وغيرهما، وأوردت من الكلام عليه في «شرح الألفية» والحاشية ما يستفاد اه.

وانظر: «مسند الشهاب» للقضاعي (١ / ٢٥٢) وما بعدها، و«الكامل» لابن عدي (٢ / ٣٠٤-٣٠٥)، و(٣ / ٢٠١)، و(٧ / ٥٦٨)، و(٨ / ٦٥)، و«المجروحين» لابن حبان (١ / ٢٠٧) و(٢ / ١٤٢)، و«الضعفاء» للعقيلي (١ / ١٧٦)، و«المؤتلف والمختلف» للدارقطني (٣ / ١٧١٨)، و«الفصل للوصل المدرج» للخطيب (١ / ٢٧)، و«فتح المغيث» للسخاوي (١ / ٣٢٧-٣٢٨).

واعتمدَ الآخرَ الشيخُ ابن حجرِ المكيُّ حيث قال في «الإيضاح والبيان»^(١):
 ذَكَرَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «الْمَوْضُوعَاتِ» مِنْ طُرُقٍ كَثِيرَةٍ، وَأَعْلَاهَا كُلُّهَا، وَتَعَقَّبُوهُ بِأَنَّ
 الْحَدِيثَ أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ وَالْبَيْهَقِيُّ، وَأَنَّ جَمَاعَةً مِنَ الْحَفَاطِ رَوَوْهُ، وَمَا طَعَنَ أَحَدٌ
 مِنْهُمْ فِي سَنَدِهِ وَلَا مَتْنِهِ.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّهُ جَاءَ مِنْ طُرُقٍ كَثِيرَةٍ وَعَنْ ثِقَاتٍ عَدَّةٍ، وَأَنَّ مَنْ طَعَنَ فِيهِمْ لَمْ يُحِطْ
 بِجَمِيعِ طُرُقِهِ.

انتهى^(٢)، والله أعلم.

* أحاديث فضل رجب:

قال الصَّغَانِي: وَمِنْهَا الْأَحَادِيثُ الْمَوْضُوعَةُ فِي فَضِيلَةِ رَجَبٍ، وَقَوْلُهُمْ: «رَجَبٌ
 شَهْرُ اللَّهِ، وَشَعْبَانُ شَهْرِي، وَرَمَضَانُ شَهْرُ أُمَّتِي» وَفَضِيلَةَ كُلِّ شَهْرٍ وَليْلَةٍ وَيَوْمٍ^(٣).
 قُلْتُ: الْحَكْمُ عَلَى كُلِّ مَا وَرَدَ فِي ذَلِكَ بِالْوَضْعِ لَيْسَ بِصَوَابٍ، فَإِنَّ الْأَحَادِيثَ
 الْوَارِدَةَ فِي ذَلِكَ كَثِيرَةٌ، مِنْهَا مَا لَيْسَتْ بِمَوْضُوعَةٍ، وَغَايَةٌ مَا يُقَالُ فِيهَا: إِنَّهَا ضَعِيفَةٌ^(٤).

(١) هو كتاب «الإيضاح والبيان لما جاء في ليلتي الرغائب والنصف من شعبان».

(٢) لكن نقل الزركشي في «التذكرة في الأحاديث المشتهرة» (ص: ١٥٥) عن قوام السنة أن هذا الحديث ضعيف لا تزيده كثرة طرقه إلا ضعفاً أه.

وأخرجه ابن ماجه (١٣٣٣)، والبيهقي في «الشعب» (٢٨٣٠) من حديث جابر مرفوعاً، وهو حديث مردود مرفوعاً، والصواب أنه من كلام شريك.

(٣) انظر: «الموضوعات» للصغاني (١٢٨)، و«الأباطيل والمناكير» للجوزقاني (١٣١ / ٢)،

و«الموضوعات» لابن الجوزي (٢ / ٢٠٥)، و«منهاج السنة» لابن تيمية (٧ / ٣٩)، و«الفوائد

الموضوعة» لمرعي الكرمي (١١)، و«الأسرار المرفوعة» (ص: ٤٦٠).

(٤) بل بعضها موضوع كما سيرد.

٢٥- فمنها: حديث أنسٍ مرفوعاً: «إِنَّ فِي الْجَنَّةِ نَهْرًا يُقَالُ لَهُ: رَجَبٌ، مَاؤُهُ أبيضٌ من اللَّبَنِ، وَأَحْلَى من العسلِ، مَنْ صام يوماً مِنْ رَجَبٍ سَقَاهُ اللهُ مِنْ ذَلِكَ النَّهْرِ»^(١).

قال السيوطي في «فتاويه الحديثية»: إنه ليس بموضوع، بل من قسم الضعيف الذي يجوز روايته في الفضائل، والحديث أخرجه أبو الشيخ ابن حبان في كتاب الصيام، والأصبهاني وابن شاهين، كلاهما في «الترغيب»، والبيهقي وغيرهم^(٢).

(١) أخرجه ابن حبان في «المجروحين» (٢/ ٢٣٨)، والخلال في «فضائل شهر رجب» (٣)، من طريق منصور بن يزيد الأسدي، عن موسى بن عمير، عن أنس مرفوعاً، وقال ابن حبان: موسى بن عمير أبو هارون من أهل الكوفة...، وكان يزعم أنه سمع أنس بن مالك، كان يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات، حتى ربما سبق إلى قلب المستمع لها أنه كان المتعمد لها.

وأخرجه البيهقي في «فضائل الأوقات» (٨)، وفي «الشعب» (٣٨٠٠)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٩١٢) من طريق منصور بن يزيد الأسدي، عن موسى بن عمران، عن أنس بن مالك، مرفوعاً، وقال ابن الجوزي: وهذا لا يصح، وفيه مجاهيل لا ندري من هم اه. وقال ابن حجر في «تبيين العجب» (ص: ١١): أما موسى بن عمران فلا يدري من هو؟

وأخرجه قوام السنة في «الترغيب» (١٨٤٧)، وابن عساكر في «فضل رجب» (٩)، وابن حجر في «تبيين العجب بما ورد في فضل رجب» (ص: ١١) من طريق منصور بن زيد، عن موسى بن عبد الله الأنصاري، عن أنس. وقال ابن عساكر: نسب موسى هذا أصح من قول من قال: موسى بن عمران، وقال ابن حجر: أما موسى بن عبد الله بن يزيد الأنصاري، فإنه رجل ثقة معروف، أخرج له مسلم وغيره اه.

وكل هذه الطرق مروية عن منصور بن يزيد، قال ابن حجر: روى عنه جماعة، ولكن لم أقف فيه للمتقدمين على جرح ولا تعديل، نعم ذكره الذهبي في «الميزان» (٤/ ٣٨٧): منصور بن يزيد... في فضل رجب، لا يعرف، والخبر باطل، ثم ساقه بسنده.

ثم قال ابن حجر: فالإسناد ضعيف في الجملة، لكن لا يتهدأ الحكم عليه بالوضع.

(٢) انظر: «الحاوي للفتاوى» للسيوطي (١/ ٤١٩).

قال الحافظ ابن حجر: وليس في إسناده مَنْ يُنظر في حاله سوى منصور بن زائدة الأسديّ، وقد روى عنه جماعة، لكن لم أر فيه تعديلاً، وقد ذكره الذهبي في «الميزان» وضعّفه بهذا الحديث. انتهى^(١).

وأورده في «الجامع الصغير» الذي قال فيه: وصنّته عما تفرّد به وضاعاً أو كذاباً، وعزاه للشيرازي في «الألقاب»، والبيهقي عن أنس^(٢).
فاتّضح أنّ المراد بغيرهم في «الفتاوى» منهم: الشيرازي.

٢٦ - ومنها: حديث ابن عباس مرفوعاً: «مَنْ صام من رجب يوماً كاملاً كان كصيام شهرٍ، ومَنْ صام منه سبعة أيامٍ غُلّقت عنه أبوابُ الجحيمِ السبعة، ومَنْ صام منه عشرة أيامٍ، بُدّلت سيئاته حسناتٍ»^(٣).

قال السيوطي في «فتاويه الحديثية» أيضاً: إنه ليس بموضوع، بل من قسم الضعيف، أخرجه البيهقي في «فضائل الأوقات» وغيره، وله طرقٌ وشواهدٌ ضعيفةٌ لا تثبت، إلا أنه يرتقي عن كونه موضوعاً. انتهى^(٤).

(١) انظر: «تبين العجب بما ورد في فضل رجب» (ص: ١٢)، و«ميزان الاعتدال» (٤ / ٣٨٧).

(٢) انظر: «الجامع الصغير» (٢٣٢٦).

(٣) أورده السيوطي في «الحاوي للفتاوى» (١ / ٤١٩) عن ابن عباس. ولم أقف عليه في مصادر التخرّيج من حديث ابن عباس.

(٤) انظر: «الحاوي للفتاوى» (١ / ٤٢٠) وأخرجه البيهقي في «فضائل الأوقات» (٩)، وفي «الشعب» (٣٥٢٠)، والطبراني في «الكبير» (٥٥٣٨)، وقوام السنة في «الترغيب» (١٨٤٩) من طريق عثمان بن مطر، عن عبد الغفور بن سعيد، عن عبد العزيز بن سعيد عن أبيه، وكانت له صحبة، مرفوعاً به.

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣ / ١٨٨): فيه عبد الغفور، وهو متروك.

٢٧- ومنها: حديث: «رجبُ شهرُ الله، وشعبانُ شهري، ورمضانُ شهرُ أمتي»^(١).
أورده السيوطي في «الجامع الصغير» المصون عمّا تفرّد به وضاع أو كذاب،
وعزاه لأبي الفتح بن أبي الفوارس في «أماليه» عن الحسن مرسلًا^(٢).
وقال السخاوي: رواه الديلمي وغيره عن أنس به مرفوعاً، وجاء في كون رجبٍ
شهرَ الله عن أبي سعيد وعائشة وغيرهما^(٣).

= وقال ابن حجر في «تبيين العجب» (ص: ٢٠): عثمان بن مطر كذبه ابن حبان، وأجمع الأئمة
على ضعفه.

(١) انظر: «الموضوعات» للصفاني (١٢٩)، و«المقاصد الحسنة» (ص: ٣٦٢)، و«الموضوعات» لابن
الجوزي (٢/ ٢٠٥)، و«الأسرار المرفوعة» (ص: ٤٦٠)، و«اللآلئ المصنوعة» (٢/ ٤٧)، و«تنزيه
الشريعة» (٢/ ١٥١)، و«كشف الخفا» (١/ ٤٨٥).
(٢) انظر: «الجامع الصغير» (٤٤١١).

وأخرجه قوام السنة في «الترغيب» (١٨٥٧) من طريق أبي الفتح بن أبي الفوارس، عن عبد الله
ابن محمد بن جعفر، عن عبد الله بن محمد بن زكريا، عن يوسف بن إسحاق البابي وكان ثقة، عن
محمد بن بشير البغدادي، عن قران بن تمام، عن يونس، عن الحسن مرسلًا.
وقال العراقي في «شرح الترمذي» كما في «فيض القدير» (٤/ ١٨): حديث ضعيف جداً، هو من
مرسلات الحسن.. ومرسلات الحسن لا شيء عند أهل الحديث، ولا يصح في فضل رجب
حديث. اهـ.

(٣) انظر: «المقاصد الحسنة» (ص: ٣٦٢)، و«مسند الفردوس» للديلمي (٣٢٧٦).

وأخرجه البيهقي في «الشعب» (٣٥٣٢)، وابن عساكر في «معجمه» (٢١٠)، وابن الجوزي في
«الموضوعات» (٢/ ١٢٤)، من حديث أنس.

وقال البيهقي: قال الإمام أحمد: هذا إسناد منكر بمرّة. وقال ابن عساكر: هذا حديث غريب جداً،
وفي إسناده غير واحد من المجهولين.

وأخرجه السهمي في «تاريخ جرجان» (ص: ٢٢٥)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٢٠٥) =

٢٨ - ومنها: حديث: «شعبان شهري، ورمضان شهر الله، وشعبان المُطَهَّرُ، ورمضان المُكْفَرُ».

قال السخاوي: رواه الدَّيْلَمِيُّ من حديثِ الحسن بن يحيى الخشني^(١)، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن عائشة، به مرفوعاً^(٢).

وله من طريق الحاكم: عصام بن طليق، عن أبي هارون العبدي، عن أبي سعيد الخدري رَفَعَهُ: «شَهْرُ رَمَضَانَ شَهْرُ أُمَّتِي، تَرْمُضُ فِيهِ ذُنُوبُهُمْ، فَإِذَا صَامَهُ عَبْدٌ مُسْلِمٌ وَلَمْ يَكْذِبْ وَلَمْ يَكْذَبْ، وَفَطْرُهُ طَيِّبٌ، خَرَجَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَمَا تَخْرُجُ الْحَيَّةُ مِنْ سَلْخِهَا»^(٣).

وفي «الجامع الصغير» بلفظ: «شهر رمضان شهر الله، وشهر شعبان شهري، شعبان المُطَهَّرُ، ورمضان المُكْفَرُ». وعزاه لابن عساكر عن عائشة^(٤).

ثم الأحاديث في بعض الأيام والليالي المخصوصة كثيرة:

٢٩ - منها: حديث: «أربع لياليهنَّ كأيامهنَّ وأيامهنَّ كليليهنَّ، يُبْرئُ اللهُ فِيهِنَّ»

= من حديث أبي سعيد الخدري، وإسناد السهمي ضعيف، فيه سخويه بن الجنيد وهو مجهول، وعطية العوفي وهو ضعيف بخطى كثيراً.

(١) في النسخ: «الحسني». والتصويب من المصادر.

(٢) انظر: «المقاصد الحسنة» (ص: ٥٩٥)، وأخرجه الديلمي كما في «الغرائب الملتقطة من مسند الفردوس» لابن حجر (١٨٩٢)، وقال المناوي في «فيض القدير» (٤ / ١٦٢): فيه الحسن بن يحيى الخشني، قال الذهبي: تركه الدارقطني.

(٣) انظر: «المقاصد الحسنة» (ص: ٥٩٥)، وأخرجه الديلمي كما في «الغرائب الملتقطة» لابن حجر (١٨٧٥) بهذا الإسناد، وأبو هارون العبدي: متروك، وكذبه بعضهم، وعصام بن طليق ضعيف.

(٤) انظر: «الجامع الصغير» (٤٨٨٩)، وهو في «مختصر ابن عساكر» (٦ / ٨٤).

السَّقَمَ، وَيُعْتَقُ فِيهِنَّ النَّسَمَ، وَيُعْطِي فِيهِنَّ الْجَزِيلَ: لَيْلَةُ الْقَدْرِ وَصَبَاحُهَا، وَلَيْلَةُ عَرَفَةَ وَصَبَاحُهَا، وَلَيْلَةُ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ وَصَبَاحُهَا، وَلَيْلَةُ الْجُمُعَةِ وَصَبَاحُهَا».

أورده السيوطي في «جمع الجوامع» وعزاه للدَّيْلَمِيِّ عن أنس رضي الله عنه^(١).

فضيلة ليلة أول جمعة من رجب

٣٠- قال الصَّغَانِي: ومنها فضيلة ليلة أول جمعة من رجب، والصلاة الموضوعه فيها المسماة بصلاة الرغائب، لم تثبت في السنة ولا عند أئمة الحديث، وإن كان ذكرها صاحب «الإحياء» وصاحب «قوت القلوب»، لكن السنة لا تثبت إلا بقول النبي ﷺ وفعل النبي وتقريرات النبي، فأفهم ترشده انتهى^(٢)، وهذا آخر السؤال فنقول وبالله التوفيق:

قوله: «لم تثبت في السنة إلخ» إن كان مراده: مطلقاً، لا عموماً ولا خصوصاً، فهو ممنوعٌ، لما سيجيء من تقرير كونها مُنْدرِجَةٌ تحت العُموماتِ الصَّحيحةِ، وإن أُريد به على وجه الخصوص بحديثها الوارد فيها خاصة لكون الحُقاظ المتأخرين قالوا بضعفه أو بوضع، فهو مُسَلَّمٌ وغير مُضِرٍّ، لأنه لا يلزم من انتفاء دليل خاصٍ لشيءٍ كونه خارجاً من السنة مطلقاً، لجواز إندراجه تحت دليل آخر.

(١) انظر: «جمع الجوامع» للسيوطي (١/ ٥٧٨)، وأخرجه الديلمي كما في «الغرائب الملتقطة» لابن حجر (٥٣٣) من طريق عبد المؤمن بن عمر، عن أبي حميد الشامي، عن أبان بن عياش، عن أنس مرفوعاً. وفيه: «يبرئ الله فيهنَّ القسم» بدل: «يبرئ الله فيهنَّ السقم».

وأبان بن عياش - ولعله: أبان بن أبي عياش - متروك.

(٢) انظر: «الموضوعات» للصغاني (١١٣).

فقوله: «لكنَّ السَّنَةَ لَا تَثْبُتُ إِلَّا بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ إِنْ خُصَّ» صحيحٌ، لكن القولَ أعمُّ من أن يكونَ وارداً في الشيءِ بخصوصه، أو وارداً في أمرٍ كُلِّي هو واحدٌ من أفرادِهِ. وصلاةُ الرَّغَائِبِ من هذا القبيلِ عند الشيخ تقي الدين أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الكُردي الشَّهرزُوريِّ ثم الدَّمشقيِّ، المعروفِ بابن الصَّلاح رحمهُ اللهُ تعالى، والقواعدُ تشهدُ له خلافاً لمن أنكرَ عليه.

[صلاة الرغائب]

وتفصيلُ ذلك مما أورده الشيخُ ابنُ حجرٍ المكي في كتابه «الإيضاح والبيان فيما جاء في ليلتي الرغائب والنصف من شعبان» مع اعتراضاتِ الإمام عزَّ الدين بن عبد السلام عليه، فلنوردُهما ممزُوجين بالاختصارِ، مع ما يحتاجُ إليه من مزيد بيانٍ، والله المستعان.

قال الشيخُ ابنُ حجرٍ:

قال ابنُ الصَّلاح ما حاصله: «إنَّ هذه صلاةٌ شاعت بين الناسِ بعد الأربعِ مئةٍ، ولم تكن تُعرف، والحديثُ الواردُ فيها بعينها وخصوصها ضعيفٌ ساقطُ الإسنادِ عند أهل الحديث، ثم منهم من يقول: هو موضوعٌ، وذلك هو^(١) الذي نَظَنُّه، ومنهم من يقتصرُ على وَصْفِهِ بِالضَّعْفِ، ولا يُستفادُ صحتهُ من ذكرِ رزينٍ له في كتابه «تجريد الصحاح»، ولا من ذكرِ صاحب «الإحياء» له، واعتماده عليه؛ لكثرة ما فيها من الحديث الضعيف، وإيرادُ رزينٍ مثله في كتابه من العَجَب»^(٢).

(١) «هو»: زيادة من (م).

(٢) انظر: «الإيضاح والبيان» لابن حجر (ص: ٧٤)، و«الرد على الترغيب عن صلاة الرغائب» لابن =

ثم قال ابن حجر بعد هذا بأوراقٍ: وحديثها كذبٌ موضوعٌ مخلوقٌ، وذَكَرُ بعضِ الحَفَاطِ أَنَّهُ حَسَنٌ غَرِيبٌ، تَسَاهَلٌ مِنْهُ، وَلَا يَعْوَلُ عَلَيْهِ. انتهى^(١).

قلت^(٢): قال الحافظ زين الدين العراقي في «أمالیه»: وقد تساهل الحافظ أبو الفضل محمد بن ناصر السَّلامِي في إيرادِهِ حديثاً طويلاً لأنسٍ في فَضْلِ صَوْمِ رَجَبٍ، وَصَلَاةِ الرَّاعِبِ فِي لَيْلَةِ أَوَّلِ جُمُعَةٍ مِنْهُ، وَثَوَابِ ذَلِكَ، وَقَوْلِهِ: إِنَّهُ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ فِي فَضْلِ رَجَبٍ وَالصَّلَاةِ فِيهِ، وَقَالَ: لَا أَعْلَمُ يَرْوِيهِ إِلَّا الشَّيْخُ أَبُو الْحَسَنِ ابْنَ جَهْضَمٍ صَاحِبُ كِتَابِ «بَهْجَةِ الْأَسْرَارِ» قَالَ: وَلَمْ يَبْلِغْنَا إِلَّا مِنْ جِهَتِهِ^(٣).

قلت: وابن جَهْضَمٍ: هُوَ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ جَهْضَمٍ، مُتَّهَمٌ بِوَضْعِ الْحَدِيثِ، قَالَهُ صَاحِبُ «الْمِيزَانِ»، وَحَكَى أَيْضاً: أَنَّهُ أَتَاهُمْ بِوَضْعِ حَدِيثِ صَلَاةِ الرَّاعِبِ. انتهى^(٤).

قلت: قال الحافظُ ابنُ حجرٍ في «لسان الميزان» بعد نقل قول الذهبي: (قيل: إِنَّهُ يَكْذِبُ): وَقَالَ غَيْرُهُ: أَتَّهَمُوهُ بِوَضْعِ حَدِيثِ صَلَاةِ الرَّغَائِبِ، تُوْفِيَ سَنَةَ (٤١٤). انتهى^(٥).

= الصلاح (ص ١٥ - ١٦)، و«قوت القلوب» (١ / ١١٤)، و«إحياء علوم الدين» (١ / ٢٠٢).

(١) انظر: «الإيضاح والبيان» (ص: ٩١).

(٢) من هنا بمقدار صفحتين، هو زيادة من (ز)، وهامش (م)، بخط مختلف، وسنذكر نهايته في موضعها.

(٣) قاله العراقي في أماليه من أمالي ابن الحصين فيما ذكر ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٢ / ٩٢).

وابن جهضم: هو أبو الحسن علي بن عبد الله بن جهضم المجاور، شيخ الصوفية بالحرم، والمتوفى سنة (٤١٤هـ)، قال الذهبي في «السير» (١٧ / ٢٧٦): ليس بثقة، بل متهم، يأتي بمصائب. قال ابن خيرون: قيل: إنه يكذب.

(٤) انظر: «ميزان الاعتدال» (٣ / ١٥٣).

(٥) انظر: «لسان الميزان» (٥ / ٥٥٤).

قال: القائل ذلك هو ابنُ الجوزي، مع أنَّ في الإسنادِ إليه مجاهيلٌ.

ثم قال الحافظ: روى عنه عبد الله بن سعيد، وأبو طالب العشاري، ومحمد بن سلامة القُضاعي، وأبو علي الأهوازي، وخلقٌ كثيرٌ.

قال شيرويه: كان ثقةً، صدوقاً، عالماً، زاهداً، حسنَ المعاملة، حسنَ المعرفة.

وقال الرافعي: وكان شيخَ الحرم - أي: المكي - وإمامه. انتهى^(١).

قلت: وشيرويه صاحب «الطبقات» (٥٠٩)^(٢)، وهو الحافظُ أبو شجاع

الدَّيلمي، ومحمد بن ناصر الحافظ مات سنة (٥٥٠).

وقد ظهرَ أن الديلميَّ الحافظَ قد سبقه إلى توثيق الجَهْضَمي صريحاً، ورزين التزاماً، لكونه أوردَ الحديثَ في كتابه «تجريد الصحاح» المستلزم لتوثيق ابنِ جَهْضَم ومن فوقه إلى حميدٍ، ورزين مات بعد عشرين وخمس مئة، وابنُ الجوزيِّ تلميذُ ابنِ ناصرٍ، ولدَ سنةَ ماتَ شيرويه^(٣)، أو قبلها بسنة، أو بعدها بسنة، والله أعلم، وبالله التوفيق.

ثم نرجعُ ونقول:

قال الحافظُ ابنُ رجب في «الطبقات»: قال أبو موسى المدني: محمد بن ناصر مقدّمُ أصحاب الحديث في وقته ببغداد. وقال ابنُ الجوزي: كان حافظاً ضابطاً، متقناً ثقة، من أهل السُّنة، لا مَعَمَز فيه. انتهى^(٤).

(١) انظر المصدر السابق.

(٢) في (م): «مات سنة ٤٥٩» والمثبت هو الصواب.

(٣) شيرويه هو صاحب كتاب «الفردوس»، و«تاريخ همدان»، قال الذهبي: هو متوسط الحفظ، انظر: «السير» (٢٩٥ / ١٩).

(٤) انظر: «ذيل طبقات الحنابلة» لابن رجب (٥٥ / ٢).

ثم وقتت على كتاب «وظائف الأوقات» للحافظ أبي موسى محمد بن عمر الأصبهاني المدني^(١)، فقال في فضل رجب: صلاة ليلة الرغائب؛ أنا أبو الفتح البزار المقرئ، نا أبو القاسم عبد العزيز بن بُندار الشيرازي، وأبو عبد الله الحسين بن عمار بن محمد بمكة جميعاً.

(ح) وأنا الحافظ أبو زكريا يحيى بن عبد الوهاب رحمه الله فيما أذن لي، أنا عمي رحمه الله هو عبد الرحمن بن عبد الوهاب، قالوا:

أنا أبو الحسن علي بن عبد الله بن الحسن بن جَهْضَم الهمداني بمكة، نا أبو الحسن علي بن محمد بن سعيد البصري، نا أبي، نا خلف بن عبيد الله الصَّغَانِي، عن حُمَيْد، عن أنس مرفوعاً بطوله^(٢).

(١) في (م): «المديني».

(٢) أخرجه أبو معشر الطبري في «جزء فضل رجب» رقم (١)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٢ / ١٢٤)، والجيلاني في «الغنية» (١ / ٣٣٠)، والذهبي في «تاريخ الإسلام» (٩ / ٢٣٨)، من طريق علي بن عبد الله بن جهضم، بهذا الإسناد.

وقال ابن الجوزي: حديث موضوع على رسول الله ﷺ، وقد اتهموا به ابن جهضم، ونسبوه إلى الكذب، وسمعت شيخنا عبد الوهاب الحافظ يقول: رجاله مجهولون، وقد فتشت عليهم في جميع الكتب فما وجدتهم اهـ. وقال الذهبي في «تلخيص الموضوعات» (ص: ١٨٥): بل لعلهم لم يخلقوا.

وقال الذهبي في «تاريخ الإسلام»: وقد رواه عنه عبد العزيز بن بندار الشيرازي نزيل مكة وغيره، ولقد أتى بمصائب يشهد القلب ببطولتها في كتاب «بهجة الأسرار».

وقال ابن حجر في «تبيين العجب» (ص: ٢٥): وأخرج هذا الحديث أبو محمد عبد العزيز الكناني الحافظ في كتاب «فضل رجب» له، فقال: ذكر علي بن محمد بن سعيد البصري، أخبرنا أبو بكر، فذكره بطوله، وأخطأ عبد العزيز في هذا، فإنه أوهم أن الحديث عنده عن غير علي بن عبد الله ابن =

وقال في آخره، هذا حديثٌ غريبٌ، لا أعلمُ أنني كتبتُهُ إلا من رواية ابن جَهْضَم، ورجال إسناده غيرُ معروفين إلى حُميد. انتهى^(١).

والحافظُ أبو موسى مولده سنة (٥٠١) وتوفي سنة (٥٨١).

وقد تقدّم أن ابن جَهْضَم ثقةٌ عند الدَّيْلَمي، وبقيةُ رجاله إلى حميدٍ لم يتَّهَمُوا بكذبٍ، لأن المجهولَ داخلٌ فيمن لم يُتَّهَم بكذبٍ، ثم إنه لا يلزمُ من كونهم مجاهيلَ عند أبي موسى أن يكونوا كذلك عند ابن ناصر ورزين، فإنَّ تحسين ابن ناصر للحديث وتصحيح رزين يدل على أنهما عرفاهم، وأنهم ثقات عندهما فلا تساهل من ابن ناصر^(٢)، وإنَّ قال ابن الجوزي: سمعتُ شيخنا عبد الوهاب الأنماطيَّ الحافظَ يقول: رجاله مجهولون، وقد فتشتُ عليهم الكتبَ فما عرفتُهم. انتهى^(٣) = لاحتتمال التساهل في التفتيش، فإنَّ ابنَ الجوزيَّ قال في خبرِ ابنِ عرفة: لا يُدرى مَنْ هو، وقد قال الحافظ ابن حجر في «الإصابة» ردًّا عليه: قلت: هو محدثٌ مصريٌّ مشهورٌ... إلخ^(٤).

وعلى تقدير الاستقراء التام من الأنماطيِّ، فغايةُ ما يقال في الحديث: إنَّه

= جهضم، وليس الأمر كذلك، فإنه إنما أخذه عنه، فحذفه لشهرته بوضع الحديث وارتقى إلى شيخه، مع أن شيخه مجهول، وكذا شيخ شيخه، وكذا خلف، والله أعلم.

(١) لم أقف على كتاب «الوظائف» للأصبهاني.

(٢) في (ز): «ثم إنه لا يلزمُ من كونهم مجاهيل عند أبي موسى أن يكونوا كذلك عند ابن ناصر، فإنَّ تحسينه للحديث يدلُّ على أنَّه عَرَفَهُم، وأنَّهم ثقاتٌ عنده». اهـ. وقد سلف هذا حسبما نقل عن العراقي. اهـ.

(٣) انظر: «الموضوعات» (٢ / ١٢٥).

(٤) انظر: «الإصابة» (٢ / ٢٦٣).

ضعيفٌ، لا موضوعٌ، فيكون ابنُ ناصرٍ حينئذٍ متساهلاً في التحسين، والله أعلم،
وبالله التوفيق^(١).

ثم نرجع ونقول:

وقال الشيخ ابن حجرٍ قبل ما مرَّ عنه بأوراقٍ عن النَّووي في «شرح المهذب»:
وأما صلاةُ الرَّغائبِ، وهي ثنتا عشرة ركعةً بين المغرب والعشاء ليلةً أولَ جمعةٍ من
رجب، وصلاةُ النَّصف من شعبان مئةَ ركعةٍ، فليستا بسُنَّتين، بل هما بدعتانِ قبيحتانِ
مذمومتانِ، ولا يُغْتَرُّ بذكر أبي طالبٍ المكيِّ لهما في «قوت القلوب»، ولا بِذكرِ
حُجَّةِ الإسلام الغزالي لهما في «إحياء علوم الدين»، ولا بالحديثِ المذكورِ فيهما،
فإنَّ كلَّ ذلك باطلٌ...، إلى آخرِ ما ساقَ عنه^(٢).

والحاصل: أنَّ الحديثَ قيل فيه: إنه حسنٌ غريبٌ، وأورده رزينٌ في «تجريد
الصحيح»، وقيل: ضعيفٌ. وقيل: موضوعٌ، وعليه المتأخرون.

لكن يُنظر قولهم: إنَّها لم تحدثْ إلا بعد ثمانين وأربع مئة من الهجرة،
كما سيجيءُ في قول العزِّ بن عبد السلام، من قولهم: إنها مذكورةٌ في «قوت
القلوب» لأبي طالبٍ المكيِّ، وأبو طالبٍ كان وفاته سنة (٣٨٦)، فبينَ حدوثها
بيت المقدس، وبينَ وفاة أبي طالبٍ أربع وتسعون سنة، ومن المعلومِ أنَّ ذكره
في «القوت» كان قبل ذلك، فكانت موجودةً قبل ذلك بنحو مئة سنة، وهذا يوضح
توهينَ قول ابن الجوزي في كون ابن جهضمٍ مُتَّهماً بوضعها، لوجودها قبل ابن
جهضمٍ، وأنَّ الحافظ ابن ناصرٍ لم يتساهل في تحسين الحديثِ، لكون ابن جهضمٍ

(١) هنا تنتهي زيادة (ز)، وهامش (م).

(٢) انظر: «المجموع شرح المهذب» (٤ / ٥٦).

عنده ثقةً صدوقاً، كما قاله الحافظُ شيرويه، فلا يضُرُّ تفرُّدُه به عنده، والله أعلم^(١).
وأما نفس صلاة الرغائب: فقد قال العزُّ بن عبد السلام وتبعه غيره كالنووي: إنها بدعةٌ قبيحةٌ مذمومةٌ.

وقال الشيخ تقي الدين ابنُ الصلاح - فيما نقله عنه ابنُ حجرٍ المكيُّ في «الإيضاح والبيان»^(٢) -: إنَّه لا يلزمُ من صَعْفِ الحديثِ بطلانُ صلاةِ الرغائبِ والمنعُ منها، لأنَّها داخلةٌ تحت الأمرِ الواردِ في السُّنة بمطلقِ الصلاة، فهي إذاً مستحبةٌ بعمومِ نصوصِ الشريعةِ الكثيرةِ الناطقةِ باستحبابِ مُطلقِ الصلاة، منها خيرُ مسلمٍ: «الصلاةُ نورٌ»^(٣) والخبرُ الصحيحُ: «واعلمُوا أنَّ خيرَ أعمالِكُم الصلاةُ»^(٤) وما فيها من الأوصافِ الزائدةِ تُوجبُ نوعيةً وخصوصيةً غيرَ مانعةٍ من الدُّخولِ في هذا العمومِ، على ما هو معروفٌ عند أهل العلم.

فلو لم يردْ حديثٌ أصلاً بصلاةِ الرغائبِ بعينها وصفتها لكانَ فعلُها مشروعاً؛ لما ذكَّرنَاهُ، وكم من صلاةٍ مقبولةٍ مشتملةٍ على وصفٍ خاصٍّ لم يردْ بوصفها ذلك نصٌّ خاصٌّ من كتابٍ ولا سنَّةٍ، لا يقال فيها: إنها بدعةٌ، ومن يقوله يقيدهُ بأنَّها بدعةٌ حسنةٌ، لرجوعِها إلى أصلٍ من الكتابِ أو السنَّةِ، كمن صَلَّى جُنْحَ الليلِ مثلاً خمسَ عشرةِ ركعةً بتسليمٍ واحدةٍ، وقرأ في كلِّ ركعةٍ منها شيئاً خاصاً، فهذه صلاةٌ مخصوصةٌ غيرُ مردودةٍ، وليس لأحدٍ أن يزعمَ وصفها بالبدعةِ لعدمِ ورودها

(١) انظر: «فتاوى النووي» (ص: ٥٧)، وفيه: بدعة قبيحة منكورة.

(٢) انظر: «الإيضاح والبيان» (ص: ٧٤).

(٣) أخرجه مسلم (٢٢٣) من حديث أبي مالك الأشعري.

(٤) أخرجه أحمد (٢٢٣٧٨)، وابن ماجه (٢٧٧)، والحاكم (٤٤٨) وصححه، من حديث ثوبان

بخصوصها، ولو وُضِعَ لها حديثٌ بإسنادٍ لأبطلناه وأنكرناه، ولم نُنكِرِ الصلاةَ،
فكذلك صلاةُ الرَّغَائِبِ، ولهذا شواهدٌ ونظائرٌ لا تَخْفَى.

نعم ما يشتملُ على صفةٍ مُنكَرَةٍ يردُّها شيءٌ من أصولِ الشريعةِ، هو الذي
يُحكَمُ عليه بأنَّه بدعةٌ مذمومةٌ، وصلاةُ الرَّغَائِبِ سالمةٌ من ذلك^(١). إلى هنا كلامُ ابنِ
الصلاح رحمه الله تعالى.

وحاصله: أنَّ كلَّ ما لم يردْ بخصوصه في كتابٍ أو سنَّةٍ، لا يلزمُ أن يكونَ من
البدعِ المردودةِ، بل إذا لم يكنْ عليه أمرٌ رسولِ الله ﷺ ولم يكنْ من دينه بوجهٍ، لقوله
ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»^(٢)، وفي لفظٍ «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا -
أَوْ فِي دِينِنَا - هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ»^(٣). وفي لفظٍ عند الدارقطني: «مَنْ فَعَلَ أَمْرًا
لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»^(٤) فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مِنَ الْمُحَدَّثِ مَا هُوَ مِنَ الدِّينِ، فَسَمِّيَ
مُحَدَّثًا بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ لَمْ يَسْبِقْ فَعْلُهُ^(٥) لِمِثْلِهِ، وَهُوَ مِنَ الدِّينِ لِكُونِهِ عَلَيْهِ أَمْرٌ رَسُولِ اللَّهِ
ﷺ بِانْدِرَاجِهِ تَحْتَ الْعُمُومَاتِ، وَسَمِّيَ فِي الْحَدِيثِ: «سَنَةً حَسَنَةً»^(٦) وَفِي عِبَارَةِ
العلماء: بدعةٌ حسنةٌ، وبدعةٌ محمودةٌ.

قال الإمام الشافعي رضي الله عنه - فيما نقله عنه ابنُ حجرٍ المكيُّ في «الفتح

(١) انظر: «الإيضاح والبيان» (ص: ٧٥)، و«الرد على الترغيب عن صلاة الرَّغَائِبِ» لابن الصلاح
(ص: ١٦-١٩).

(٢) أخرجه مسلم (١٧١٨) من حديث عائشة.

(٣) أخرجه البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨) من حديث عائشة.

(٤) أخرجه الدارقطني (٤٥٣٦) من حديث عائشة.

(٥) في (م): «فعل».

(٦) أخرجه مسلم (١٠١٧) من حديث جرير بن عبد الله.

المبين»: ما أحدث وخالف كتاباً أو سنةً أو إجماعاً أو أثراً فهو البدعة الضالة، وما أحدث من الخير ولم يخالف شيئاً من ذلك فهو البدعة المحمودة. انتهى^(١).

وهذا الكلام من الإمام - شكر الله سعيه - تفصيل لإجمال حديث: «من أحدث في أمرنا - أو: في ديننا - هذا ما ليس منه» السابق، وحديث: «من سن سنة حسنة» الحديث، فإن حسنها إنما يتم بموافقة شيء من الأصول المذكورة، وإلا كانت سنة سيئة.

هذا ولا شك أن الصلاة بمقتضى الخبر الصحيح: «الصلاة خير موضوع، فاستكثر منها أو أقل»^(٢). وما في معناه من الأحاديث الكثيرة من الخير.

ومجرد تقييدها بعددٍ خاصٍ وقراءة خاصةٍ ووقتٍ خاصٍ لا يخرجها من كونها جزئياً من جزئيات مطلق الصلاة المطلوبة شرعاً، إذ كل صلاة لا يردُّها شيء من أصول الشريعة داخلة تحت هذا المطلق، بأيّ كيفيةٍ وخصوصيةٍ كانت، على اختلاف الكيفيات والخصوصيات، وصلاة الرغائب - كما قال ابن الصلاح - سالمة مما يردُّها الأصول كما سيتضح، فهي من جزئيات الصلاة المطلوبة شرعاً، وهو المطلوب.

واعترض عليه عصره الشيخ عز الدين بن عبد السلام: بأنها من البدع المخالفة للشرع، موضوعة على رسول الله ﷺ وكذب عليه، ذكر ذلك أبو الفرج ابن الجوزي، وكذا قال أبو بكر محمد الطرطوشي^(٣) أنها لم تحدث في بيت المقدس إلا بعد ثمانين

(١) انظر: «الفتح المبين بشرح الأربعين» (ص: ٢٢٣)، و«المدخل إلى السنن» لليهقي (٢٥٣).

(٢) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٢٤٣) من حديث أبي هريرة، وإسناده متروك. وأخرجه أحمد (٢٢٢٨٨) من حديث أبي أمامة، وإسناده ضعيف جداً.

(٣) انظر: «الحوادث والبدع» للطرطوشي (ص: ١٣٢)، والطرطوشي: هو أبو بكر محمد بن الوليد بن خلف الطرطوشي المالكي، المتوفى سنة (٥٢٠هـ)، انظر: «السير» (١٩ / ٤٩٠).

وأربع مئة من الهجرة، وهي مع ذلك مخالفة للشرع من وجوه يختص العلماء ببعضها، وبعضها يعم العالم والجاهل.

أما ما يختص به العالم فضربان:

أحدهما: أن العالم إذا صلاها كان مؤمماً للعامّة أنّها من السنّة، فيكون كاذباً بلسان الحال.

ثانيهما: أنّه يتسبّب بفعل ذلك إلى أن يكذب العامّة على رسول الله ﷺ، فيقولون: هذه سنّة من السنن^(١).

قلت: إن ابن الصلاح لم يعتمد على حديثها الوارد فيها خاصّة، وإن أوردتها رزين في «تجريد الصحاح»، وإن قال غيره كالحافظ ابن ناصر: إنّ حسن غريب، وإنما اعتمد على اندراجها تحت العمومات، مع سلامتها عمّا يرده الأصول، وهو كذلك كما سيتضح فلا يرد عليه شيء من الأمرين.

وأما قول العزّ ثانياً: إنّها تُوهّم العامّة أنّها سنّة، وإن تعاطيها يُوقع العامّة في أن يكذبوا على رسول الله ﷺ، وإنه يُغري الواضعين لها على الوضع.

فجوابه: أن هذه الأمور إنما ترد إذا أظهروا أنّ فعلها للاعتماد على حديثها الخاصّ بها الموضوع، وأمّا إذا أظهروا أنّ الاعتماد ليس عليه، وإنما هو على العمومات الشاملة لها ولغيرها، فيندفع الإيهام والإيقاع والإغراء، كما هو ظاهر.

وقد صرح ابن الصلاح بذلك بقلمه ولسانه، كما نقله ابن حجر.

قال العزّ: وأما ما يعمّ العالم والجاهل فمن وجوه؛ أحدها: أن فعل البدع مما

(١) انظر: «الترغيب عن صلاة الرغائب» للعز بن عبد السلام (ص: ٤ - ٥).

يُغري المبتدعين الواضعين على وَضْعِهَا، والإغراءُ بالباطل ممنوعٌ^(١).

قلت: إنها عند ابن الصلاح سنةٌ حسنةٌ لا بدعة، والإغراءُ يندفعُ بالتصريح بأنَّ الاعتمادَ على العموماتِ لا على هذا الخاصِّ، وقد صرَّح.

قال العزُّ: الثاني: أنَّها مخالفةٌ لسنةِ السكونِ في الصلاةِ، من جهةٍ أنَّ فيها تعديدَ سورةِ الإخلاصِ اثنتي عشرةَ مرةً، وتعددَ سورةِ القدرِ، ولا يأتي بذلك غالباً إلا بتحريكِ بعضِ أعضائه، فيخالفُ السنةَ في تحريكِ أعضائه^(٢).

قال ابنُ الصلاح: وتكريرُ سورةِ الإخلاصِ غيرُ مُنكرٍ لورودِ تكريرِها في بعضِ الأحاديثِ^(٣).

وأما ما فيها من عدِّ السُّورِ والتَّسبيحِ وأنَّ ذلك يشغلُ القلبَ، فليُكنْ مكروهاً. فجوابه: أنَّ ذلك غيرُ مُسلِّمٍ، بل هو مختلفٌ باختلافِ القلوبِ وأحوالِ الناسِ. وقد روي عدُّ^(٤) الآياتِ في الصلاةِ عن عائشةَ، وطاوسٍ، وابنِ سيرين، وسعيدِ بنِ جبَّير، والحسن، وابنِ أبي مُليكة، في عددٍ كثيرٍ من السَّلَفِ. وقال الشافعيُّ رضي اللهُ عنه: لا بأسَ بعددِ الآيِ في الصلاةِ^(٥).

وحكاه ابنُ المُنذرِ عنه وعن مالكٍ وأحمدٍ وإسحاقٍ والثوري، وغيرهم^(٦).

(١) انظر المصدر السابق (ص: ٦).

(٢) انظر المصدر السابق (ص: ٦).

(٣) انظر: «الرد على الترغيب عن صلاة الرغائب» (ص: ١٩).

(٤) في النسخ: «عدد»، والمثبت من رسالة ابن الصلاح (ص: ٢١).

(٥) انظر: «الأم» للشافعي (٧/ ١٥٠).

(٦) انظر: «الأوسط» لابن المنذر (٣/ ٤٥٨).

ويشهد له حديثُ صلاةِ التَّسْبِيحِ^(١).

قال العزُّ: وما ذكره في تكريرِ السُّورةِ مردودٌ بأنَّنا لم نُنكِرْه إلا من حيثُ شغله - من حيثُ العدِّ - القلبُ عن الخُشوعِ، على أنَّه إنَّ أراد بما ذكره من وُرودِ التكريرِ نحوَ تسبيحِ الركوعِ والسجودِ، وتكبيرِ العيدِ، لم يتَّضح، لأنه عددٌ قليلٌ، ومثله لا يشغلُ، على أنَّ مشروعِيتهِ تدفعُ التكريرَ الذي لم يُشرعْ، وهو ما في صلاةِ الرَّغائبِ، وليس للقياسِ مجالٌ هنا، وزعمُهُ تكريرَ سورةِ الإخلاصِ في بعضِ الأحاديثِ جوابه: أنه لم يصحَّ هذا الحديثُ، فلا يردُّ، وإلا فهو إنَّما يدلُّ على الجوازِ، وصلاةُ التَّسْبِيحِ لا يصحُّ الاستشهادُ بها^(٢).

قلت: حاصلُ كلامه: أنَّ العددَ الكثيرَ مُشغِلٌ للقلبِ عن الخُشوعِ، والخُشوعُ مطلوبٌ في الصلاةِ، وما يشغلُ القلبَ عن المطلوبِ فيها ليس بمشروعٍ فيها، وإنما المشروعُ العدُّ القليلُ، وهو لا يشغلُ.

وجوابه: أنَّ العدَّ الكثيرَ أيضاً مشروعٌ في صلاةِ التَّسْبِيحِ بحديثٍ يُحتجُّ به، صحيحٍ لغيره، حسنٍ لذاته، كما سيتَّضحُ إنَّ شاء الله تعالى، فإنَّ فيها عدَّ الباقياتِ الصالحاتِ في كلِّ ركعةٍ خمساً وسبعين مرةً، وهو دليلٌ على أنَّ العدَّ الكثيرَ لا يُنافي الخُشوعَ، وإلا لَمَا أمكنَ أن يُشرعَ في صلاةٍ ما، لكنه مشروعٌ في صلاةِ التَّسْبِيحِ، فلا يكونُ العدُّ الكثيرُ من حيثُ هو منافياً للخُشوعِ، وهو المطلوبُ، وحينئذٍ فلا مخالفةَ للسنَّةِ في صلاةِ الرَّغائبِ من تلكِ الجهةِ.

(١) انظر: «الرد على الترغيب عن صلاة الرغائب» (ص: ٢٣).

(٢) انظر: «الإيضاح والبيان» لابن حجر (ص: ٨٠ - ٨١)، نقلاً عن العز، وهو بنحوه في «تفنيد رد ابن

الصلاح» (ص: ٣٤ - ٣٥).

وزييده وضوحاً: أَنَّهُ وَرَدَ: «مَنْ قَرَأَ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ عَشْرَ مَرَاتٍ، بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ». رواه الإمام أحمد بسندٍ حسنٍ عن معاذ بن أنس^(١).

وقد قال النووي رحمه الله تعالى في «الأذكار»: اعلم أن قراءة القرآن هي أفضل الأذكار، وأن أفضل القرآن ما كان في الصلاة. انتهى^(٢).

فنقول: إذا ثبت فضل التكرار مطلقاً من غير تقييد بخارج الصلاة بحديثٍ يحتجُّ به، وثبت أن أفضل القراءة ما كان في الصلاة، ثبت أن التكرار لِمَا في تكراره فضيلة في الصلاة أفضل منه في غيرها.

ولعلَّه لهذا قدَّمه في حديث فيروز الدَيْلميِّ عند الطَّبْراني الذي أشار إليه ابنُ الصلاح، وهو: «مَنْ قَرَأَ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ مِئَةَ مَرَّةٍ فِي الصَّلَاةِ أَوْ غَيْرِهَا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بَرَاءَةً مِنَ النَّارِ». كذا في «الجامع الصغير»^(٣)، وسنَّدهُ ضعيفٌ كما قاله شارحُه^(٤)، وأشار إليه العزُّ، لكن المطلوب حصل بما يحتجُّ به، والله الحمد.

ثم رأيتُ في فضائل القرآن من «صحيح البخاري» ما زيَّدهُ تأييداً، وهو أَنَّهُ أَسْنَدَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ: أَنَّ رَجُلًا سَمِعَ رَجُلًا يَقْرَأُ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ يُرَدِّدُهَا، فَلَمَّا أَصْبَحَ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، وَكَأَنَّ الرَّجُلَ يَتَقَالُّهَا،

(١) أخرجه أحمد (١٥٦١٠)، والطبراني في «الكبير» (٣٩٧ / ٢٠)، والعقيلي في «الضعفاء» (٢ / ٩٤)، من حديث معاذ بن أنس، وفي إسناده زبانه بن فائد، قال أحمد: أحاديثه أحاديث مناكير. وعدَّ العقيلي هذا الحديث فيها. وفيه أيضاً سهل بن معاذ، وهو ضعيف في رواية زبانه عنه.

(٢) انظر: «الأذكار» (ص: ١٠١)، و(ص: ١٠٣).

(٣) انظر: «الجامع الصغير» (٨٩٤٩). وأخرجه الطبراني في «الكبير» (١٨ / ٨٥٢). وقال الهيثمي في «المجمع» (٧ / ١٤٥): فيه محمد بن قدامة الجوهري، وهو ضعيف.

(٤) انظر: «فيض القدير» (٦ / ٢٠٢).

فقال النبي ﷺ: «والذي نفسي بيده إنَّها لتعدُّلُ ثلث القرآن»^(١).

ومن وجهٍ آخر قال - أي: أبو سعيد -: أخبرني أخي قتادةُ بن النعمان: أن رجلاً قامَ في زمن النبي ﷺ يقرأُ من السَّحَرِ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ لا يزيدُ عليها، فلما أصبحنا أتى رجلُ النبي ﷺ، نحوه^(٢).

ولفظه عند الإسماعيلي - كما في «فتح الباري» -: فقال: يا رسولَ الله، إن فلاناً قام الليلة من السَّحَرِ يقرأُ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ فساقَ السورةَ، يردِّدها، لا يزيدُ عليها، وكانَّ الرجلَ...، الحديث^(٣).

قال الحافظُ ابنُ حجر: القارئُ هو قتادةُ بن النعمان، أخرج أحمدُ عن أبي سعيد قال: بات قتادةُ بن النعمان يقرأُ من الليل ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ لا يزيدُ عليها...، الحديث. والذي سمَّعه لعلَّه أبو سعيد راوي الحديث، لأنه أخوه لأُمَّه، وكانا مُتجاورين^(٤).

وأخرج الدَّارَقُطْنِيُّ من طريقِ إِسْحَاقِ بنِ الطَّبَّاعِ عن مالكٍ في هذا الحديثِ بلفظ: «إن لي جاراً يقومُ بالليل، فلا يقرأُ إلا بـ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ يردِّدها. انتهى»^(٥).

فأقول: إنَّه ﷺ قد أقرَّ الصحابيَّ على ترديدِ السورةِ، وأزال الاستقلالَ ببيان^(٦)

(١) «صحيح البخاري» (٥٠١٣).

(٢) «صحيح البخاري» (٥٠١٤).

(٣) انظر: «فتح الباري» (٦٠ / ٩).

(٤) انظر: «فتح الباري» (٥٩ / ٩)، وأخرجه أحمد (١١١١٥)، وإسناده ضعيف.

(٥) انظر: «فتح الباري» (٦٠ - ٥٩ / ٩).

(٦) العجار والمجورور متعلقان بـ «أزال».

فَضْلُهَا، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ التَّرِيدُ فِي الصَّلَاةِ - كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ: (قَامَ اللَّيْلَةَ) وَ: (يَقُومُ بِاللَّيْلِ) - فَهُوَ نَصٌّ فِي مَحَلِّ النِّزَاعِ، وَإِنْ كَانَ خَارِجَ الصَّلَاةِ فَبِضْمٍ^(١) مَا ذُكِرَ فِي «الْأَذْكَارِ» يَتِمُّ الْمَطْلُوبُ كَمَا تَبَيَّنَ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

وَوَجْهُ كَوْنِ الْعَدِّ الْكَثِيرِ إِذَا كَانَ مَشْرُوعًا غَيْرَ مَنَافٍ لِلْخُشُوعِ: هُوَ أَنَّ الْاِسْتِغَالَ بِهِ اِسْتِغَالَ عَنْ أَمْرِ اللَّهِ بِمَا طَلَبَ اللَّهُ، وَهُوَ مِنْ أَقْسَامِ الذِّكْرِ لِلَّهِ، فَلَا يَكُونُ مُنَافِيًا لِلْخُشُوعِ.

وَأَمَّا حَدِيثُ صَلَاةِ التَّسْبِيحِ:

فَقَدْ قَالَ النَّوَوِيُّ فِي «الْأَذْكَارِ» بَعْدَ إِيرَادِهِ حَدِيثَ أَبِي رَافِعٍ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ وَابْنِ مَاجَهَ:

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْعَرَبِيِّ: حَدِيثُ أَبِي رَافِعٍ هَذَا ضَعِيفٌ.

وَقَالَ الْعُقَيْلِيُّ: لَيْسَ فِي صَلَاةِ التَّسْبِيحِ حَدِيثٌ يَثْبُتُ.

وَذَكَرَ أَبُو الْفَرَحِ ابْنُ الْجَوْزِيِّ أَحَادِيثَ صَلَاةِ التَّسْبِيحِ وَطُرُقَهَا، ثُمَّ ضَعَفَهَا كُلَّهَا، وَبَيَّنَّ ضَعْفَهَا فِي كِتَابِهِ^(٢) فِي «الْمَوْضُوعَاتِ»، وَنَقَلَ عَنِ الدَّارِقُطَنِيِّ أَنَّهُ قَالَ: أَصْحُ شَيْءٍ فِي فِضَائِلِ الصَّلَوَاتِ فَضْلُ صَلَاةِ التَّسْبِيحِ. ثُمَّ أَوَّلَهُ بِأَنَّ الْمَرَادَ: أَرْجَحُهُ وَأَقْلَهُ ضَعْفًا. إِلَى هُنَا كَلَامُهُ مَخْتَصَرًا^(٣).

وَالْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ شَكَرَ اللَّهُ سَعْيَهُ بَسَطَ الْكَلَامَ عَلَى طَرْقِهِ فِي «تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْأَذْكَارِ» فِي نَحْوِ خَمْسِ عَشْرَةَ وَرَقَةً^(٤).

(١) فِي النِّسْخِ: «فِيضْمٍ إِلَى»، وَالصُّوَابُ الْمَثْبُتُ.

(٢) لَفْظٌ: «فِي كِتَابِهِ»: لَمْ يَرِدْ فِي (ز).

(٣) انْظُرْ: «الْأَذْكَارِ» (ص: ١٨٦)، وَ«الْمَوْضُوعَاتِ» لِابْنِ الْجَوْزِيِّ (٢/ ١٤٣ - ١٤٦).

(٤) انْظُرْ: «نَتَائِجُ الْأَفْكَارِ» (٥/ ١٥٦) وَمَا بَعْدَهَا.

وحاصله: أَنَّ الْحَدِيثَ وَرَدَّ عَنْ أَنَسٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَالْفَضْلِ بْنِ الْعَبَّاسِ، وَأَبِي رَافِعٍ، وَابْنِ عَمْرٍو، وَالْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَأَخِيهِ جَعْفَرٍ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ، وَأُمِّ سَلْمَةَ، وَالْأَنْصَارِيِّ غَيْرِ مَسْمُومٍ، ثُمَّ سَاقِ الطُّرُقَ، وَتَكَلَّمَ عَلَى أَسَانِيدِهَا بِنَفْسِ حَافِظٍ مُتَقِنٍ، فَقَالَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ طَرِيقِ عِكْرَمَةَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ، أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ (١).

ثُمَّ قَالَ: قَالَ ابْنُ شَاهِينَ: سَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ بْنَ أَبِي دَاوُدَ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: أَصَحُّ حَدِيثٍ فِي صَلَاةِ التَّسْبِيحِ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ هَذَا، وَقَالَ الْحَاكِمُ: وَمِمَّا يَسْتَدُلُّ بِهِ عَلَى صِحَّتِهِ اسْتِعْمَالُ الْأَثْمَةِ لَهُ، كَابْنِ الْمُبَارَكِ (٢).

ثُمَّ قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْجَوْزَاءِ. هُوَ أَوْسُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَصْرِيُّ مِنْ ثِقَاتِ التَّابِعِينَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ. قَالَ الْمُنْذَرِيُّ: رَوَاهُ هَذَا الْحَدِيثُ ثِقَاتٌ (٣).

وَقَالَ فِي حَدِيثِ الْأَنْصَارِيِّ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ بَعْدَ نَقْلِهِ عَنِ الْمَزِيِّ أَنَّهُ جَابِرٌ، وَقَالَ ابْنُ حَجْرٍ: إِنَّهُ أَبُو كَبْشَةَ الْأَنْمَارِيُّ، فَلَعَلَّ الْمِيمَ كَبُرَتْ قَلِيلًا فَأَشْبَهَتْ الصَّادَ.

قَالَ: وَعَلَى التَّقْدِيرِينَ فَسَنَدُ هَذَا الْحَدِيثِ لَا يَنْحَطُّ عَنْ دَرَجَةِ الْحَسَنِ، فَكَيْفَ إِذَا ضُمَّ إِلَى رِوَايَةِ أَبِي الْجَوْزَاءِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو الَّتِي أَخْرَجَهَا أَبُو دَاوُدَ، وَقَدْ حَسَّنَهَا الْمُنْذَرِيُّ (٤).

(١) انظر: «نتائج الأفكار» (٥ / ١٦٣).

(٢) انظر: «نتائج الأفكار» (٥ / ١٦٥).

(٣) انظر: «نتائج الأفكار» (٥ / ١٧١).

(٤) انظر: «نتائج الأفكار» (٥ / ١٧٩).

وَيَرُدُّ مَجْمُوعُ ذَلِكَ عَلَى كَلَامِ الْقَاضِي أَبِي بَكْرِ بْنِ الْعَرَبِيِّ الَّذِي نَقَلَهُ عَنْهُ الشَّيْخُ - يَعْنِي: النَّوَوِيُّ - وَأَقْرَهُ.

وَيُبَيِّنُ دَعْوَى ابْنِ الْجُوزِيِّ أَنَّ الْحَدِيثَ مَوْضُوعٌ.

وقول الشيخ - يعني النووي -: إِنَّ ابْنَ الْجُوزِيِّ ذَكَرَ طَرِقَهُ وَضَعَّفَهَا، يُوهِمُ أَنَّهُ اسْتَوْعَبَهَا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، فَإِنَّهُ لَمْ يَذْكُرْهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثِ طَرِيقٍ:

أحدها: عن أبي رافع، وفيها موسى بن عبيدة، ضعيفٌ.

ثانيها: حديث ابن عباسٍ من رواية عكرمة عنه، وأعلها بموسى بن عبد العزيز، ونقل عن العُقَيْلِيِّ أَنَّهُ مَجْهُولٌ، وَقَدْ وَثَّقَهُ ابْنُ مَعِينٍ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ حَبَانَ.

ثالثها: حديث العباس، وضعفه بصدقته، وصدقته هو الدمشقيُّ ابن (١) عبد الله، ويعرف بالسَّمين، وثقه جماعة، وظنَّ ابْنُ الْجُوزِيِّ أَنَّهُ ابْنُ يَزِيدَ الْخِرَاسَانِيِّ، وَهُوَ مَتْرُوكٌ عِنْدَ الْأَكْثَرِ، وَوَهَمَ، وَلَمْ يَذْكُرْ طَرِيقَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو - أَي: الَّتِي حَسَّنَهَا الْمُنْذَرِيُّ - وَلَا الْأَنْصَارِيَّ.

ومجموع ما ذكره لا يقتضي ضعف الحديث، فضلاً عن ادِّعَاءِ بَطْلَانِهِ.

وأما قول العُقَيْلِيِّ: «لَا يَثْبُتُ» فَكَأَنَّهُ أَرَادَ نَفْيَ الصَّحَّةِ، فَلَا يَنْتَفِي بِالْحُسْنِ، أَوْ أَرَادَ وَصْفَهُ لِدَاتِهِ، فَلَا يَنْتَفِي بِالْمَجْمُوعِ.

وأما تأويل الشيخ كلام الدارقطني، فلا يتعين أحد الاحتمالين، لكن يرجح جانب التقوية بموافقة من قواه، فقد أطلق عليه الصحة أو الحسن جماعة من الأئمة، منهم: أبو داود، وأبو بكر الأجرِّيُّ، وأبو بكر الخطيب، وأبو سعيد السَّمْعَانِيُّ، وأبو موسى المَدِينِيُّ، وأبو الحسن ابن المفضل، والمنذري، وابن الصلاح.

(١) «بن»: زيادة من (م).

أخبرنا مُسند الشام شهابُ الدين ابنُ العزِّ إجازةً مكاتبةً، عن محمد بن يوسف، عن الإمام تقي الدين ابن الصلاح قال: صلاةُ التَّسْبِيحِ سُنَّةٌ غَيْرُ بَدْعَةٍ، وحديثُها حَسَنٌ مَعْمُولٌ بِهِ - وَالْمُنْكَرُ غَيْرُ مُصِيبٍ...، إلى آخر كلامه في ذلك، والله المستعان^(١).

ثم قال الحافظ: وأخبرنا شيخُ الحُفَّازِ أبو الفضل ابن الحسين، عن الإمام تقي الدين السُّبْكَيِّ رحمه الله تعالى عليهما، قال: صلاةُ التَّسْبِيحِ من مُهِمَّاتِ الْمَسَائِلِ فِي الدِّينِ، وحديثُها حَسَنٌ، وَنَصَّ عَلَى اسْتِحْبَابِهَا الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ وَصَاحِبُهُ الْمُحَامِلِيُّ، وَالشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ وَوَلَدُهُ إِمَامُ الْحَرَمِينَ، وَصَاحِبُهُ الْغَزَالِيُّ، وَغَيْرُهُمْ^(٢).

قال: وَلَا يُعْتَرَّبُ بِمَا وَقَعَ فِي «الْأَذْكَارِ» فَإِنَّهُ اقْتَصَرَ عَلَى ذِكْرِ حَدِيثِ أَبِي رَافِعٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَعَاتَمَدَ عَلَى قَوْلِ الْعُقَيْلِيِّ: أَنَّ حَدِيثَهَا لَا يَثْبُتُ.

قال: وَالظَّنُّ بِهِ أَنَّهُ لَوْ اسْتَحْضَرَ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ الَّذِي أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ خُزَيْمَةَ وَالْحَاكِمُ لَمَا قَالَ ذَلِكَ.

قال الحافظ ابن حجر: قلتُ: وهو - أي: النووي - وإنَّ صَعْفَ الْحَدِيثِ، فَأَخِرَ كَلَامَهُ يَقْتَضِي التَّرْغِيبَ فِي فِعْلِهَا، فَقَدْ قَالَ بَعْدَ ذِكْرِ كَلَامِ الرَّوْيَانِيِّ: فَيَكْثُرُ الْقَائِلُ بِهَذَا الْحُكْمِ.

قلت: وَيُسْتَفَادُ مِمَّا نَقَلَهُ السُّبْكَيُّ زِيَادَةَ الْقَائِلِينَ بِهَا مِنَ الشَّافِعِيَّةِ، وَمِمَّنْ لَمْ يَذْكُرَاهُ: الْقَاضِي حَسِينٌ، وَصَاحِبَاهُ الْبَغَوِيُّ وَالْمَتَوَلِّيُّ، وَمَنْ قَدَّمَائِهِمْ: أَبُو عَلِيٍّ زَاهِرُ بْنُ أَحْمَدَ السَّرْحَسِيِّ؛ قَالَ: ثَبَّتَ ذِكْرُ صَلَاةِ التَّسْبِيحِ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ، وَمَنْ مَتَأَخَّرِيهِمْ: مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي الصَّيْفِ، وَالْمَنْذَرِيُّ، وَابْنُ الصَّلَاحِ.

(١) انظر: «نتائج الأفكار» (٥/ ١٧٩ - ١٨٠)، و«فتاوى ابن الصلاح» (ص: ٢٣٥).

(٢) انظر: «أمالى الأذكار» لابن حجر (ص: ٤٣).

وقد اختلفَ كلامُ الشيخ - أي: النووي - فيها:

فقال في «الأذكار» ما تقدّم.

وقال في «تهذيب الأسماء»: فيها حديثٌ حسنٌ.

وقال في «شرح المهذب»: حديثها لا يثبتُ، وفيها تغييرٌ لنَظْمِ الصلاة، فينبغي أن لا تُفعل.

وقال في كتاب «التحقيق» نحو هذا^(١).

وأجاب السبكيُّ بأنّه ليس فيها تغييرٌ إلا في الجلوسِ قبل القيامِ إلى الركعةِ الثانيةِ، وكذا الرابعةُ، وذلك محلُّ جلسةِ الاستراحةِ، فليس فيه إلا تطويلُها، لكنه بالذِّكر.

وأجاب شيخنا - يعني: الزين العراقي - في «شرح الترمذي»: بأنّ النافلة يجوزُ فيها القيامُ والقعود، حتى في الركعةِ الواحدةِ.

وظهرَ لي جوابٌ ثالثٌ، وهو أنّ هذه الجلسةُ ثبتتْ مشروعيتها في صلاةِ التسبيحِ، فهي كالركوعِ الثاني في صلاةِ الكُسوفِ، والله أعلم. إلى هنا كلامُ الحافظِ ابن حجر، وفيه الكفاية إن شاء الله تعالى^(٢).

وحاصله: أنّ حديثَ صلاةِ التَّسْبِيحِ حسنٌ لذاته صحيحٌ لغيره، فهو صالحٌ للاحتجاجِ به، وفيه هذا التَّعْدِيدُ للكثيرِ للأذكار فهو مشروعٌ فلا يكون منافياً للخُشُوعِ وهو المطلوبُ، وبالله التوفيقُ.

(١) انظر: «الأذكار» (١٨٦)، و«تهذيب الأسماء» (٣ / ١٤٤)، و«شرح المهذب» (٤ / ٥٥)، و«التحقيق»

(ص: ٢٣١).

(٢) انظر: «أمالي الأذكار» (ص: ٤٣).

[متابعة حديث صلاة الرغائب]

ثم نرجع ونقول:

قال ابن الصلاح: وأما ما فيها من التقييد بعددٍ خاصٍّ من غير نصٍّ فهو لا يضرُّ، كَمَنْ يَتَّقِيْدُ بَقْرَاءَةِ سُبْحِ الْقُرْآنِ أَوْ رُبْعِهِ كُلِّ يَوْمٍ، وَكَتَقْيِيدِ الْعَابِدِينَ بِأُورَادِهِمُ الَّتِي يَخْتَارُونَهَا، لَا يَزِيدُونَ فِيهَا وَلَا يَنْقُصُونَ^(١).

أي: وذلك لاندراجه تحت العمومات من غير معارضةٍ لشيءٍ من الأصول.

قال ابن حجر: قال ابن الصلاح في آخر عمره: صلاة نصف شعبان وصلاة الرغائب وإن كانتا بدعتين، لا منع منهما، لدخولهما تحت الأمر الوارد بمطلق الصلاة.

قال: وردَّ عليه التقيُّ السبكيُّ بأنَّ ما لم يرد فيه إلا مطلق طلب الصلاة، وأنها خيرٌ موضوع، فلا يُطلب منه شيءٌ بخصوصه، فَمَنْ جَعَلَ شَيْئاً مِنْهُ مَقْيِداً بِزَمَانٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، دَخَلَ فِي قِسْمِ الْبِدْعَةِ، وَإِنَّمَا الْمَطْلُوبُ عُمُومُهُ، فَيُفْعَلُ لِمَا فِيهِ مِنَ الْعُمُومِ، لَا لِكَوْنِهِ مَطْلُوباً بِالْخُصُوصِ. انتهى^(٢).

قلت: ابن الصلاح لم يقل إنها تطلب بخصوصها، بل لاندراجها تحت العموم، ولكن المطلق لا يوجد إلا في ضمن جزئي، فلا بد من نوع خصوصية، وذلك غير مُضَرٍّ إلا إذا عارض شيئاً من الأصول، وصلاة الرغائب عند ابن الصلاح سالمة من

(١) انظر: «الرد على الترغيب عن صلاة الرغائب» لابن الصلاح (ص: ٢١)، و«الإيضاح والبيان» لابن حجر (ص: ٧٥).

(٢) انظر: «الإيضاح والبيان» لابن حجر (ص: ٥٨).

ذلك، وهو كذلك، كما سيتضح إن شاء الله بعد استيفاء أجوبة اعتراضات العز، فلا تدخل في قسم البدعة المذمومة.

يوضحه: أن النووي قال في «الأذكار»: اعلم أن المصافحة سنة مجمع عليها عند التلاقي، وأنها مستحبة عند كل لقاء، وأما ما اعتاده الناس من المصافحة بعد صلاتي الصبح والعصر فلا أصل له في الشرع على هذا الوجه، ولكن لا بأس به، فإن أصل المصافحة سنة، وكونهم حافظوا عليها في بعض الأحوال، وفرطوا فيها في كثير من الأحوال أو أكثرها، لا يخرج ذلك البعض من كونه من المصافحة التي ورد الشرع بأصلها. انتهى^(١).

وهو اعتراف بأن ما لفعله أصل في السنة في مطلق الأوقات التي يتحقق فيها شرطه، لا يضر تقييده ببعضها، ومن المعلوم أن كل صلاة موافقة للأصول تطلب في مطلق الأوقات التي لا تكره فيها الصلاة، فلا يضر تقييدها ببعض الأوقات، لأنها من جملة الأفراد المطلوبة، والله أعلم.

قال العز: وقد صح في مسلم النهي عن تخصيص ليلة الجمعة بالقيام من بين الليالي، وقد شرط واضع هذه الصلاة أن توقع في الليلة التي نهى رسول الله ﷺ عن اختصاصها بالقيام^(٢).

قال ابن الصلاح: ورعهم أن في ذلك اختصاص ليلة الجمعة بالقيام وهو منهي

(١) انظر: «الأذكار» (ص: ٢٦٥ و ٢٦٦).

(٢) انظر: «الترغيب عن صلاة الرغائب» للعز (ص: ٣٠)، والحديث أخرجه مسلم (١١٤٤) من حديث

عنه، ليس بشيء، لأنه ليس بلازم من حال من يصلي صلاة الرغائب أن يدع باقي لياليه صلاة الليل^(١).

أي: فينبغي لمن يصلي الرغائب أن يقوم غير ليلة الجمعة، ليخرج عن النهي.
قال العز: الثالث: إنها مخالفة لسنة خشوعه في الصلاة، فإنه إذا لاحظ عدّ السورة بقلبه كان ملتفتاً عن الله تعالى، معرضاً عنه بأمر لم يشعه في الصلاة^(٢).
قلت: قد مرّ الجواب عنه بأن التعديد مشروع، فلا يكون ملتفتاً عن الله معرضاً عنه، بل ملتفتاً لله، من مطلوب لله إلى مطلوب لله، عن أمر الله، فهو في عين التفاته ذاكراً لله، فهو مقبل على الله بالامتثال لا معرض.

قال العز:

الرابع: أنها مخالفة لسنة النوافل، [فإن السنة فيها] أن فعلها في البيت أفضل منه في المسجد، إلا ما استثناه الشارع [كصلاة الاستسقاء والكسوف].
الخامس: أنها مخالفة لسنة الانفراد بالنوافل، إلا فيما طلب الشارع فيه الجماعة، وليست هذه منه^(٣).

قال ابن الصلاح: وأما فعلها جماعة مع اختصاص الجماعة بنحو العيد، فجوابه: أن غاية الأمر أنها لا تُسن، لا أنها منهي عنها، وقد نص الشافعي على أنه لا بأس بها في النوافل، وصح أنه ﷺ أم أنساً وأمه وخالته في التطوع^(٤).

(١) انظر: «الرد على الترغيب» لابن الصلاح (ص: ٢٦).

(٢) انظر: «الترغيب عن صلاة الرغائب» (ص: ٦).

(٣) انظر: «الترغيب عن صلاة الرغائب» للعز (ص: ٦ - ٧)، وما بين معكوفتين منه.

(٤) انظر: «الرد على الترغيب» (ص: ٢٣ - ٢٥)، وسيرد تخريج حديث أنس قريباً.

قال العزُّ: وزَعُمُ جوازِ الاقتداءِ في النوافلِ لا يُفِيدُهُ، لأنَّنا لم نُنكرِ الجوازَ، وإنما أثبتنا أنَّه خلافُ السنةِ، ووقوعه منه ﷺ لبيانِ الجوازِ، على أنَّه لم يجعله شعاراً ظاهراً، وصلاته بأنسٍ ومن معه كان نادراً غيرَ متكرِّرٍ، فتعيَّن حملُهُ على الجوازِ^(١).

قال ابن الصلاح: وأمَّا كونُ هذه الصلاة صارت شعاراً ظاهراً حادثاً، ويمتنعُ إحداثُ شعارٍ ظاهرٍ في الدين.

فجوابه: أنَّ حاصلَ ذلك يرجعُ إلى أنَّها عبادةٌ لها أصلٌ في الشريعة، ظهرت وكثرت الرغباتُ فيها، وهذا لا يوجب أن ينكرَ عليها بقطْعها من أصلها فإنَّ ما اختصَّ به علماء المسلمين في سائر العلوم من التأصيلِ والتفريعِ والتدقيقِ والتصنيفِ والتدريسِ، شعارٌ ظاهرٌ حدِّث في الدين، لم يكن في صدر الإسلام، فلم لا يجعل ذلك مبتدعاً ينبغي قَطْعُهُ، وشعاراً ظاهراً يتعيَّن اجتنابه^(٢).

قلت: قال البخاريُّ في بابِ المرأةِ وحُدها تكون صفاءً: ثنا عبد الله بن محمد، ثنا سفيان، عن إسحاق، عن أنس بن مالك قال: صليتُ أنا وبيتي في بيتنا خلفَ النبيِّ ﷺ، وأمي أمُّ سليم خلفنا^(٣).

وقال في بابِ الصلاةِ على الحَصِيرِ: ثنا عبد الله بن يوسف، أنا مالك، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس بن مالك: أنَّ جدته مَلِيكة دَعَتْ رسولَ الله ﷺ لطعامِ صَنَعته له، فأكلَ منه، ثم قال: «قُوموا فلاصِّلْ لكم» قال أنس: فقمْتُ إلى حَصِيرٍ لنا قد اسودَّ من طُولِ ما لبِسَ، فنَضَحْتُهُ بماءٍ، فقام رسولُ الله ﷺ، وصرَفْتُ أنا

(١) انظر: «تفنيد على رد الترغيب» (ص: ٣٧).

(٢) انظر: «الرد على الترغيب» (ص: ٢٥-٢٦).

(٣) «صحيح البخاري» (٧٢٧).

واليتيم وراءه، والعجوز من ورائنا، فصلّى لنا رسول الله ﷺ ركعتين، ثم انصرف^(١).
ونقل الحافظ ابن حجر خلافاً للعلماء في أن الضمير في «جدته» يعود على
إسحاق أو أنس؟

فعلى الأول: هي مُليكةُ أمِّ سليمِ بنتِ ملحانِ أمِّ أنسٍ، لأن إسحاقَ بن عبدِ الله
بن أبي طلحة من أمِّ سليمِ أمِّ أنسٍ.

وعلى الثاني: هي مُليكةُ بنتِ مالكِ بنِ عديٍّ أمِّ أمِّ سليمِ.
ثم قال ابن حجر بناءً على أن الضمير لأنس: والقصة واحدة، طولها مالك،
واختصرها سفيان، ويحتمل تعددها، وكون مليكة جدة أنس لا ينفي كونها جدة
إسحاق، لما بيناه. انتهى ملخصاً^(٢).

قلت: ويرجح التعدد لأنس ما وقفت عليه بعد مدة في «مسند عبد بن حميد»
بسند رجاله ثقات، عن ثابت، عن أنس قال: دخل النبي ﷺ علينا، وما هو إلا أنا
وأُمِّي وأمُّ حرامِ خالتي، قال: «قوموا فلاصلي بكم» في غير وقت صلاة، فصلّى بنا،
فقال رجلٌ لثابت: أين جعل أنساً^(٣) منه؟ قال: جعله عن يمينه، ثم دعا لنا أهل البيت،
الحديث.

وذلك لأنه ذكر أم حرام ولم يذكر اليتيم، وأورده بصيغة الحصر، وجعل أنساً^(٤)

(١) «صحيح البخاري» (٣٨٠).

(٢) انظر: «فتح الباري» (١/ ٤٨٩).

(٣) في النسخ سوى (ل): «النساء»، والتصويب منها، و«المنتخب من مسند عبد بن حميد» (١٢٦٥)،
و«مسند أحمد» (١٣٠١٣). وإسناده صحيح.

(٤) في النسخ سوى (ل): «وجعلها»، والتصويب منها.

في هذه القصة على اليمين، وفي الأخرى جعله خلفه، فقصة أنس ظاهرة التعدد بهذا الحديث، وإن لم يظهر من حديث البخاري، والله أعلم.

ثم قال الحافظ ابن حجر: وفي هذا الحديث من الفوائد: صلاة النافلة جماعة في البيوت، وأن محل الفضل الوارد في صلاة النافلة منفرداً حيث لا يكون هناك مصلحة كالعليم، بل يمكن أن يقال: هو إذ ذاك أفضل، ولا سيما في حقه ﷺ. انتهى^(١).

وقال في باب المساجد في البيوت: إن عتبان بن مالك أتى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، قد أنكرت بصري، وأنا أصلي لقومي، فإذا كانت الأمطار سأل الوادي الذي بيني وبينهم لم أستطع أن آتي مسجدهم فأصلي بهم، ووَدِدْتُ يا رسول الله أنك تأتيني فتصلي في بيتي فاتخذته مصلياً، فقال له رسول الله ﷺ: «سأفعل إن شاء الله» قال عتبان: فعدا علي رسول الله ﷺ وأبو بكر حين ارتفع النهار، فاستأذن رسول الله، فأذنت له، فلم يجلس حتى دخل البيت، ثم قال: «أين تحب أن أصلي من بيتك؟» قال: فأشرت له إلى ناحية من البيت، فقام رسول الله ﷺ فكبر، فقمنا فصففنا، فصلّى ركعتين ثم سلم.. الحديث بطوله^(٢).

وأورد البخاري هذا الحديث في باب (إذا دخل بيتاً يصلي حيث يشاء أو حيث أمر)^(٣)، وفي باب (الرخصة في المطر)^(٤)، وفي باب (إذا زار الإمام قوماً أمهم)^(٥)،

(١) انظر: «فتح الباري» (١/ ٤٩٠ - ٤٩١).

(٢) «صحيح البخاري» (٤٢٥).

(٣) «صحيح البخاري» (٤٢٤).

(٤) «صحيح البخاري» (٦٦٧).

(٥) «صحيح البخاري» (٦٨٦).

وفي باب (سلام المأموم حين يسلم الإمام)^(١)، وفي باب (من لم ير رد السلام على الإمام)^(٢)، وفي باب (صلاة النوافل جماعة)^(٣).

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» عن الطبراني: أن عتبان قال للنبي ﷺ يوم الجمعة: لو أتيتني يا رسول الله، وإنه أتاه يوم السبت^(٤).

ثم قال: لم يذكر جمهور الرواة غير أبي بكر، ولكن في رواية أبي أويس: ومعه أبو بكر وعمر^(٥).

ولمسلم: فأتى ومن شاء الله من أصحابه^(٦).

وللطبراني: في نفر من أصحابه^(٧).

فيحتمل الجمع بأن أبا بكر صحبه وحده في ابتداء التوجه، ثم عند الدخول أو قبله اجتمع عمر وغيره من الصحابة، فدخلوا معه. انتهى^(٨).

والمقصود: بيان وقوع النفل جماعة من رسول الله ﷺ مكرراً، وخصوصاً إذا

(١) «صحيح البخاري» (٨٣٨).

(٢) «صحيح البخاري» (٨٤٠).

(٣) «صحيح البخاري» (١١٨٦).

(٤) انظر: «فتح الباري» (١ / ٥١٩)، وأخرجه الطبراني في «الكبير» (١٨ / ٥٢) من رواية أبي أويس، عن الزهري، عن محمود بن الربيع، عن عتبان، به. وفيه: «يوم السبت ومعه أبو بكر وعمر».

(٥) انظر الحاشية السابقة.

(٦) «صحيح مسلم» (٣٣).

(٧) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٨ / ٤٤).

(٨) انظر: «فتح الباري» (١ / ٥١٩ - ٥٢١).

فُلْنَا بتعددِ القصّةِ من^(١) حديثِ أنسٍ، فلا يتعيّنُ حملُهُ على بيانِ الجوازِ، كما قال العزُّ، بل الظاهرُ أنّه ﷺ إنما صَلَّى جماعةً في ذلك المكانِ بَمَنْ معه من الصحابةِ ليصيرَ ذلك المكانَ بصلاتِهِم فيه جماعةً أبركَ وأفضلَ مما لو صَلَّى فيه منفرداً، تكميلاً لِعَرْضِ عِتْبَانَ الصحابيِّ رضي الله عنه، إذِ مِنَ الواضحِ أن عِتْبَانَ قَصَدَ بصلاةِ رسولِ الله ﷺ في ذلك المكانِ حصولَ البركةِ والفضلِ فيه، لِيَتَّخِذَهُ مسجداً حينَ يَمْنَعُهُ السيلُ من صلاةِ الجماعةِ في مسجدِ قومِهِ، ليكونَ ذلكَ كالجابرِ، وذلكَ المعنى في صلاتِهِ جماعةً أتمُّ وأكملُ وأبركُ وأفضلُ. والله أعلم.

وإذا ثَبَتَ منه ﷺ فِعْلُهُا جماعةً مكرراً، وتبينَ أنَ ذلكَ يدلُّ على أنَ فِعْلَهُا جماعةً أفضلُ، ظَهَرَ أنَ كونَها في المسجدِ ليس مخالفاً للسنةِ، ولا سيما إذا قَصَدُوا مع ذلكَ التعاونَ على البرِّ، والله أعلم.

قال العزُّ: السادسُ: أنها مخالفةٌ للسنةِ في تَعْجِيلِ الفِطْرِ الثابتِ في الخبرِ الصحيحِ، ووجه ذلكَ: أنَ فاعليها يفعلونها بين المغربِ والعشاءِ، ولا يُفْطِرُونَ من صومِ يومِ الخميسِ إلا بعد العِشاءِ.

السابعُ: إنَّها مخالفةٌ للسنةِ في تَفْرِيعِ القلبِ عن الشَّواغلِ المُقلقةِ قبلَ الدُّخولِ في الصلاةِ، فإنهم يدخلونَ فيها وهم جياعٌ ظمآنونَ ولا سيما أيامَ الحرِّ الشديدِ^(٢).

قلتُ: ابنُ الصلاحِ لم يَقُلْ بذلكَ، بل إنه قال للمُنكرِ: «صلَّها وأترك

(١) في (م): «في».

(٢) انظر: «الترغيب عن صلاة الرغائب» للعز (ص: ٧)، و«الإيضاح والبيان» (ص: ٧٠).

خُصُوصِيَّاتِهَا»^(١) فَلَا يَرُدُّ عَلَى ابْنِ الصَّلَاحِ، وَإِنَّمَا يَرُدُّ عَلَى مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ، فَعَلَيْهِ أَنْ يُعَجَّلَ الْفَطْرَ ثُمَّ يَصَلِّيَ لِيُوَافِقَ السُّنَّةَ.

فَقَوْلُ الْعِزِّ: «قَوْلُهُ لِلْمُنْكَرِ لَهَا: صَلِّهَا وَأَتْرِكْ خُصُوصِيَّاتِهَا» لَا يَفِيدُهُ، لِأَنَّهَا حَيْثُذُ غَيْرُ صَلَاةِ الرَّغَائِبِ، وَالَّذِي وَقَعَ الْإِنْكَارُ عَلَيْهِ إِنَّمَا هُوَ صَلَاةُ الرَّغَائِبِ، الْمَشْتَمَلَةُ عَلَى تِلْكَ الْخُصُوصِيَّاتِ وَالتَّوَابِعِ وَاللَّوَاحِقِ^(٢) = غَيْرُ وَارِدٍ عَلَى ابْنِ الصَّلَاحِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَلْتَزِمَ أَنْ تُفْعَلَ بِجَمِيعِ خُصُوصِيَّاتِهَا، بَلْ بِمَا لَا يُعَارِضُ أَصْلًا مِنْهَا، لِأَنِّدِرَاجِهَا حَيْثُذُ تَحْتَ الْعُمُومَاتِ، فَلَا خِلَافَ فِي الْمَعْنَى لِصِرُورَةِ النِّزَاعِ لَفْظِيًّا.

قَالَ الْعِزُّ: الثَّامِنُ: إِنَّ سَجْدَتَيْهَا مَكْرُوهَةٌ^(٣).

قَالَ ابْنُ حَجْرٍ: أَيُّ: كِرَاهَةٌ تَحْرِيمٍ عَلَى الْمَذْهَبِ، فَإِنَّ الشَّرِيعَةَ لَمْ تَرُدِّ بِالتَّقَرُّبِ إِلَى اللَّهِ بِسَجْدَةٍ مُنْفَرَدَةٍ، وَلَا سَبَبَ لَهَا. انْتَهَى^(٤).

قُلْتُ: فِيهِ نَظْرٌ، فَقَدْ أَخْرَجَ النَّسَائِيُّ، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ»، وَاللَّفْظُ لِلنِّسَائِيِّ، عَنْ عَلِيِّ قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمَ بَدْرٍ قَاتَلْتُ شَيْئًا مِنْ قِتَالٍ، ثُمَّ جِئْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْظُرُ مَا صَنَعَ، فَجِئْتُ فَإِذَا هُوَ سَاجِدٌ يَقُولُ: «يَا حَيُّ يَا قَيُّومُ، يَا حَيُّ يَا قَيُّومُ»، ثُمَّ رَجَعْتُ إِلَى الْقِتَالِ، ثُمَّ جِئْتُ فَإِذَا هُوَ سَاجِدٌ، لَا يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ، ثُمَّ ذَهَبْتُ إِلَى الْقِتَالِ، ثُمَّ رَجَعْتُ^(٥) فَإِذَا هُوَ سَاجِدٌ يَقُولُ ذَلِكَ، فَفَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ^(٦). انْتَهَى.

(١) انظر: «تفنيد رد ابن الصلاح» (ص: ٣٨)، و«الإيضاح والبيان» (ص: ٨٢).

(٢) انظر: «الإيضاح والبيان» (ص: ٨٢).

(٣) انظر: «الترغيب عن صلاة الرغائب» (ص: ٧).

(٤) انظر: «الإيضاح والبيان» (ص: ٧٠).

(٥) في (م): «جئت».

(٦) أخرجه النسائي في «الكبرى» (١٠٣٧٢)، والحاكم (٨٠٩)، وقال: حديث صحيح الإسناد =

فإنَّ ظاهِرَهُ أَنَّهُ اسْتَفْتَحَ اللهُ بِسُجْدَةٍ مُنْفَرَدَةٍ^(١)، وَأَطَالَهَا بِذِكْرِ الْأَسْمِينِ الْمَذْكُورِينَ لَا يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ، وَكَأَنَّهُ اخْتَارَ الْاسْتِفْتَاخَ فِي السُّجُودِ لِحَدِيثِ: «أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ إِلَى رَبِّهِ إِذَا كَانَ سَاجِدًا»^(٢). وَحَدِيثِ: «أَفْضَلُ مَا يُتَقَرَّبُ بِهِ إِلَى اللَّهِ السُّجُودُ» رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ مِنْ حَدِيثِ مُعَاذٍ^(٣).

وظَاهِرُهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ السَّبَبَ لَيْسَ مُنْحَصِرًا فِي الشُّكْرِ وَالتَّلَاوَةِ، بَلِ الْإِهْتِمَامُ الْكُلِّيُّ وَالْإِعْتِنَاءُ التَّامُّ بِحَاجَةِ مَا مِنَ الْأَسْبَابِ أَيْضًا، لَكُونَ الدُّعَاءُ فِيهَا أَقْرَبَ إِلَى الْإِجَابَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: وَالسُّجْدَتَانِ الْفَرْدَتَانِ عَقِبَ هَذِهِ الصَّلَاةِ، اخْتَلَفَ أُمَّتُنَا فِي كِرَاهَةِ مِثْلِ ذَلِكَ، فَإِنْ كَانَ الْمَنَازِعُ مِمَّنْ يَخْتَارُ كِرَاهَتَهُمَا فَلْيَتْرِكْهُمَا دُونَ أَصْلِ الصَّلَاةِ، لِيَبْقَى النَّاسُ عَلَى مَا عَتَادُوهُ مِنْ شُغْلِ هَذَا الْوَقْتِ الْفَاضِلِ، وَصِيَانَتِهِمْ مِنَ التَّرْكِ لَا إِلَى خَلْفٍ^(٤).

قَالَ الْعَزُّ: التَّاسِعُ: لَوْ فُرِضَ صِحَّةُ هَاتَيْنِ السُّجْدَتَيْنِ لَكَانَ الْإِسْتِغْلَالُ بِمَا قِيلَ فِيهِمَا مِنْ عَدَدِ التَّسْبِيحِ مُخَالَفًا لِلْخُشُوعِ بِبَاطِنِهِ^(٥).

= ولم يخرجاه، وليس في إسناده مذکور بجرح. وتعقبه الذهبي بقوله: أما ابن وهب فاختلف فيه، وإسماعيل فيه جهالة اه. قلت: لكن حسنه الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/١٤٧)، وابن حجر في «نتائج الأفكار» (٤/٧٧-٧٨).

- (١) بل غير ظاهر أنه في سجدة مفردة. والاستفتاح: هو طلب الفتح والنصر.
- (٢) أخرجه مسلم (٤٨٢) من حديث أبي هريرة.
- (٣) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٩١٠٥)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (١٨٤٦) وضعفه.
- (٤) انظر: «الرد على الترغيب» (ص: ٢٠-٢١).
- (٥) انظر: «الترغيب عن صلاة الرغائب» (ص: ٨).

قلتُ: قد مرَّ في نظيره جوابه.

قال العزُّ: العاشر: أنه ﷺ قال: «لا تَخْصُوا لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ بِقِيَامٍ» الحديث^(١).

والجواب: أنَّ ابن الصلاح لم يُقلْ بالإفراد، بل قال: ليس بلازم أن يدع باقي لياليه، فإذا لم يترك خراج عن النهي^(٢).

قال العزُّ: الحادي عشر: إنَّ في ذلك مخالفةٌ للسنة فيما اختاره ﷺ في أذكار السُّجود، فإنَّه لما نزل عليه قوله تعالى: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ قال ﷺ: «اجعلوها في سُجُودِكُمْ»^(٣)، وقوله: «سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ» وإن صحَّ عن النبي ﷺ^(٤)، فلم يصحَّ أنه أفردَها بدون «سبحان ربي الأعلى»، ولا أنَّه وظَّفها على أمته، ومن المعلوم أنه لا يوظَّفُ إلا أولى المذكورات، وفي قوله: «سبحان ربي الأعلى» من الثناء ما ليس في قوله: «سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ»^(٥).

قال ابن حجرٍ: كذا قال في هذا الحادي عشر، وفيه أنظارٌ شتى. انتهى^(٦).

قلت: لعلَّه منها: أنَّ السيوطيَّ أورد في «جمع الجوامع» عن عائشة

(١) انظر المصدر السابق (ص: ٨)، والحديث أخرجه مسلم (١١٤٤) من حديث أبي هريرة.

(٢) انظر: «الرد على الترغيب» (ص: ٢٦).

(٣) أخرجه أبو داود (٨٦٩)، وابن خزيمة (٦٧٠)، وأحمد (١٧٤١٤)، والحاكم وصححه (٨١٨) من

حديث عقبة بن عامر. وقال الذهبي: إياس ليس بمعروف اهـ.

لكن ابن حبان قال في «صحيحه» عقب الحديث (١٨٩٨): إياس بن عامر من ثقات المصريين.

وقال العجلي: لا بأس به.

(٤) أخرجه مسلم (٤٨٧) من حديث عائشة.

(٥) انظر: «الترغيب عن صلاة الرغائب» (ص: ٨-٩).

(٦) انظر: «الإيضاح والبيان» (ص: ٧٢).

رضي الله عنها: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي سُجُودِهِ وَرُكُوعِهِ: «سُبْحًا قَدُوسًا، رَبَّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ». عزاه لعبد الرزاق^(١).

ثم من المعلوم أنه لا يلزم من الأولوية خلاف السنة، فعلى تقدير تسليم ما قرره في الأولوية لا يلزم أن يكون في «سبوح قدوس» خلاف للسنة، وهو ظاهر.

وهذا آخر اعتراضات العز مع ما يسره الله تعالى من أجوبتها، وبتمامها تم الكلام على ما أفرّد بالسؤال من رسالة الصغاني، فلنلتفت إلى إلحاق ما تيسر من بقيتها بالسؤال، فإن الزيادة في الجواب على السؤال من السنة إذا اقتضاه الحال، فنقول وبالله التوفيق:

٣١ - منها: حديث: «اتقوا فِرَاسَةَ الْمُؤْمِنِ، فَإِنَّهُ يَنْظُرُ بِنُورِ اللَّهِ»^(٢).

قال السخاوي: رواه الترمذي في التفسير من «جامعه»، والعسكري في «الأمثال» كلاهما من حديث عمرو بن قيس الملائي، عن عطية العوفي، عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً، ثم قرأ ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّمُنْتَوِّبِينَ﴾ [الحجر: ٧٥]^(٣). وقال الترمذي: إنه غريب.

(١) انظر: «جمع الجوامع» (٢٣٣ / ٨٢٢)، وهو فيه عن عطاء مرسلًا. وهو كذلك في «مصنف عبد الرزاق» (٢٨٩٨).

(٢) انظر: «الموضوعات» للصغاني (٧٤).

(٣) أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٣٥٤ / ٧)، والترمذي في «جامعه» (٣١٢٧) من طريق مصعب بن سلام، وأخرجه أبو الشيخ في «الأمثال» (١٢٧)، والطبراني في «الأوسط» (٧٨٤٣)، وأبو نعيم في «الطب» (٦٣)، والعقيلي في «الضعفاء» (٤ / ١٢٩)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٣ / ١٤٦) من طريق محمد بن كثير، كلاهما (مصعب ومحمد) عن عمرو بن قيس الملائي، عن عطية، عن أبي سعيد مرفوعاً.

ورواه العقيلي من طريق سفیان، عن عمرو بن قيس الملائي قال: كان يقال: اتقوا فِرَاسَةَ...، وقال: =

ثم ساق طُرُقاً عن أبي أمامة، وابن عمر، وأبي هريرة، وثوبان، وأبي الدرداء، وقال في آخرها: وكلُّها ضعيفةٌ، وفي بعضها ما هو مُتّمسكٌ لا يليقُ مع وجودها الحكمَ على الحديثِ بالوَضْعِ، ولا سيما وللبزار والطبراني وغيرهما كأبي نُعيمٍ في «الطب» بسندٍ حسنٍ عن أنسٍ رَفَعَهُ: «إِنَّ لِلَّهِ عِبَاداً يَعْرِفُونَ النَّاسَ بِالتَّوَسُّمِ»^(١).

قلتُ: بل له شاهدٌ صحيحٌ من حديث أبي هريرة عند البخاري: «إِذَا أَحَبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَهُ» إلى قوله: «وَبَصَّرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ»^(٢).

وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ اللَّهَ مِنْ أَسْمَائِهِ النَّوْرُ، إِذَا كَانَ الْحَقُّ سَبْحَانَهُ يَتَجَلَّى اسْمُهُ النَّوْرُ بَصْرًا لَهُ، صَحَّ أَنَّهُ يَنْظُرُ بِنُورِ اللَّهِ.

وقد مرَّ عن ابن عباسٍ في قوله تعالى: ﴿مَثَلُ نُورٍ كَمِشْكَاةٍ﴾ [النور: ٣٥] مثلُ نوره الذي أعطاه المؤمنَ كمشكاةٍ^(٣).

وقال تعالى: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ﴾ إلى قوله: ﴿وَيَجْعَلْ لَكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ﴾ [الحديد: ٢٨]

وقال تعالى: ﴿إِن تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا﴾ [الأنفال: ٢٩] وبالله التوفيق.

= هذا أولى. اه. يعني من المرفوع السابق، الذي يرويه محمد بن كثير عن عمرو بن قيس، ونقل عن

البخاري قوله: محمد بن كثير القرشي كوفي منكر الحديث اه.

وقال البخاري في «تاريخه»: قال أحمد: انقلبتُ على مصعب بن سلام أحاديث يوسف بن

صهيب ...

(١) أخرجه البزار (٦٩٣٥)، والطبراني في «الأوسط» (٢٩٣٥)، وأبو نعيم في «الطب» (٦٧) من طريق

أبي بشر المزلق، عن ثابت، عن أنس، به. وقال الهيثمي في «المجمع» (١٠ / ٢٦٨): إسناده حسن.

اه. قلت: وأبو بشر هو بكر بن الحكم، قال الذهبي في «الميزان»: روى خبراً منكراً. وذكر له هذا

الخبر. وانظر: «المقاصد الحسنة» (ص: ٥٩ - ٦٠).

(٢) أخرجه البخاري (٦٥٠٢).

(٣) سلف تخريجه.

وعن حارثة: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: «مؤمنٌ نُورُ اللَّهِ قَلْبَهُ، عَرَفَتْ فَالزَّمْ» أخرجه الطَّبْرَانِيُّ^(١)، وأخرجه البزار عن أنس^(٢).

وقال السيوطيُّ في «التعقبات»: أورده ابنُ الجوزيُّ من حديثِ أبي سعيدٍ، وقال: تفرَّد به محمد بن كثير عن عمرو بن قيس، وهو ضعيفٌ جداً.

ومن حديثِ أبي أمامة، وقال: فيه عبد الله بن صالح، ليس بشيءٍ.

ومن حديثِ ابن عمرو، قال: فيه الفُرات بن السائب، متروك، وأحمد بن محمد بن عمر اليماني، كذابٌ.

ومن حديثِ أبي هريرة وقال: فيه سليمان بن أرقم الصائغ، متروكٌ^(٣).

قال السيوطيُّ: قلتُ: حديثُ أبي سعيدٍ لم ينفرد به محمد بن كثير، بل تابعه مصعبُ بن سلام عن عمرو بن قيس، ومن طريقه أخرجه البخاريُّ في «تاريخه»،

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٣/ ٣٣٦٧) من حديث الحارث بن مالك، وليس فيه: «مؤمن نور الله قلبه»، وقال الهيثمي في «المجمع» (١/ ٥٧): فيه ابن لهيعة، وفيه من يحتاج إلى الكشف عنه اهـ.

وأخرجه بهذا اللفظ: ابن أبي شيبة (١١٥) من حديث زبيد مرسلًا، وقوام السنة في «الترغيب» (٢٢) من حديث الحسن مرسلًا.

(٢) أخرجه البزار في «مسنده» (٦٩٤٨)، والعقيلي في «الضعفاء» (٤/ ٤٥٥)، والبيهقي في «الشعب» (١٠١٠٦) من طريق يوسف بن عطية، عن ثابت، عن أنس مرفوعاً. وقال العقيلي: ليس لهذا الحديث إسناد يثبت. وقد ذكره العقيلي في مناكير يوسف بن عطية، ونقل عن البخاري: يوسف بن عطية منكر الحديث اهـ. ونقل ابن حجر في «الإصابة» (١/ ٦٩٠) عن البيهقي: هذا منكر، وقد خبط فيه يوسف، فقال مرة: الحارث، وقال مرة: حارثة.

(٣) انظر: «التعقبات على الموضوعات» (ص: ٢٦٣)، و«الموضوعات» لابن الجوزي (٣/ ١٤٧).

والترمذِيُّ، وابن جرير، وابنُ أبي حاتم^(١)، ومصعبٌ وثقه ابنُ معينٍ في روايته^(٢). وقال أبو حاتم: محلُّه الصدُق. ومحمد بن كثير، مشاه ابنُ معين، وقال: شيعيٌّ، لا بأس به^(٣). فحديثُه بالمتابعةِ حسن^(٤).

وله متابعٌ آخر عن عمرو بن قيسٍ عند ابنِ مَرْدَوِيهِ في «تفسيره»، وهو محمد بن مروان، لكنَّه واهٍ.

(١) أخرجه البخاري في «التاريخ» (٧ / ٣٥٤)، والترمذي (٣١٢٧)، من طريق مصعب بن سلام وابن جرير في «تفسيره» (٩٦ / ١٤) من طريق محمد بن كثير، كلاهما عن عمرو بن قيس، عن عطية، عن أبي سعيد وقال البخاري: قال أحمد: انقلبتُ على مصعب بن سلام أحاديث يوسف بن صهيب وقال ابن حبان: انقلبت صحائفه.

قلت: وهذه ليست متابعة بل وهم وخطأ.

وقد اختلف فيه على عمرو بن قيس: فرواه محمد بن كثير عنه عن عطية عن أبي سعيد مرفوعاً. وخالفه سفيان - فيما أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٤ / ١٢٩) - فرواه عن عمرو بن قيس، قال كان يقال: اتقوا فراسة المؤمن...، وقال: هذا أولى اه. يعني: هو المحفوظ، ونقل عن البخاري: محمد بن كثير القرشي كوفي منكر الحديث، وقد سلف تخريجه في الصفحة السابقة.

(٢) انظر: «ميزان الاعتدال» (٤ / ٣٣٧)، قال الذهبي: لابن معين فيه قولان. وضعفه علي بن المديني، وقال ابن حبان: كثير الغلط، لا يحتج به.

(٣) انظر: «ميزان الاعتدال» (٤ / ٢٤٩)، ونقل عن أحمد: خرقتنا حديثه، والبخاري: منكر الحديث، وعن ابن المديني: كتبنا عنه عجائب وخططت على حديثه اه. ومشاه ابن معين. وذكر الذهبي هذا الحديث من مناكيره.

(٤) لا يرقى إلى درجة الحسن، لأن المرفوع منه شاذ، والموقوف على عمرو بن قيس هو المحفوظ، والمتابعة المذكورة لا يفرح بها، فهي مما وقع فيها الوهم، وكذلك متابعة محمد بن مروان - كما سيأتي - وهو السدي الصغير، لأنه متهم بالكذب.

وحديثُ أبي أمامةٍ أخرجه الطَّبْرانيُّ وهو حسنٌ، وعبدُ الله بن صالح ثقةٌ معروفٌ^(١).

وحديثُ ابنِ عمر لم ينفرد به اليمانيُّ، فأخرجه ابنُ جرير وأبو نعيم في «الأربعين»^(٢).

وله شاهدٌ من حديثِ أنسٍ أخرجه ابنُ جريرٍ والبزار والطَّبْرانيُّ في «الأوسط»^(٣). انتهى^(٤).

٣٢ - ومنها: حديث: «إذا أتاكم كريم قوم فأكرموه»^(٥).

أورده السيوطيُّ في «الجامع الصغير»، وعزاهُ لابن ماجه (عن ابن عمر)^(٦)،

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٧٤٩٧)، وأبو نعيم في «الطب» (٦٥) في «الحلية» (١١٨ / ٦)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (١١٩٧)، وابن عدي في «الكامل» (٣٤٥ / ٥) و(١٤٥ / ٨)، من طريق عبد الله بن صالح، عن معاوية بن صالح، عن راشد بن سعد، عن أبي أمامة، به. وقال ابن عدي: عبد الله بن صالح عنده عن معاوية بن صالح نسخة كبيرة، وقال: وهو عندي مستقيم الحديث، إلا أنه يقع في حديثه في أسانيده ومتونه غلط، ولا يتعمد الكذب، وقال في معاوية بن صالح: هو عندي صدوق، إلا أنه يقع في أحاديثه إفرادات.

(٢) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٩٦ / ١٤)، وأبو نعيم في «الحلية» (٩٤ / ٤) وابن الجوزي في «الموضوعات» (١٤٦ / ٣)، وقد تفرد به الفرات بن السائب، قال البخاري: تركوه منكر الحديث، وقال ابن معين: ليس حديثه بشيء، وقال النسائي والدارقطني: متروك.

(٣) أخرجه البزار (٦٩٣٥)، والطبراني في «الأوسط» (٢٩٣٥)، وأبو نعيم في «الطب» (٦٧)، وقد تقدم تخريجه قريباً، وأن الذهبي ذكر أنه خبر منكر.

(٤) انظر: «التعقبات للسيوطي» (ص: ٢٦٤).

(٥) انظر: «الموضوعات» للصفحاني (١٠٣).

(٦) أخرجه ابن ماجه (٣٧١٢)، وفي إسناده سعيد بن مسلمة، وهو ضعيف.

والبزار وابن خزيمة والطبراني وابن عدي والبيهقي (عن جرير)^(١)، والبزار (عن أبي هريرة)^(٢)، وابن عدي (عن معاذ وأبي قتادة)^(٣)، والحاكم (عن جابر)^(٤)، والطبراني (عن ابن عباس وعن عبد الله بن حمزة)، وابن عساكر (عن أنس وعن عدي بن أبي حاتم)^(٥) والدولابي في «الكنى» وابن عساكر (عن أبي راشد عن عبد الرحمن)^(٦) بن عبد بلفظ: «شريف قوم». قال الشارح العزيمي عن شيخه حجازي الواعظ: حديث صحيح^(٧). انتهى.

٣٣ - ومنها: حديث: «اطلبوا الخير عند حسان الوجوه»^(٨).

(١) أخرجه البزار (٢٧٣٩) (زوائد)، والطبراني في «الكبير» (٢٣٥٨)، وابن عدي في «الكامل» (٣/ ٣٠٠ - ٣٠١)، والبيهقي في «الشعب» (١٠٤٨٧)، وفي «السنن» (١٦٦٨٧)، وابن خزيمة كما في «إتحاف المهرة» (٤/ ٦٩). وفي إسناده حصين بن عمر الأحمسي، وهو منكر الحديث فيما قال البيهقي، وقال ابن عدي: عامة أحاديثه معاضيل. اهـ. وقال الهيثمي في «المجمع» (١/ ٤٢): في إسناده حصين بن عمر مجمع على ضعفه وكذبه.

(٢) أخرجه البزار في «مسنده» (٨٠٢٧)، وفي إسناده مراجم بن العوام بن مراجم وهو مجهول، وقال الهيثمي في «المجمع» (٨/ ١٥ - ١٦): فيه من لم أعرفهم.

(٣) أورده ابن أبي حاتم في «العلل» (٦/ ٣١٢) عن أبي قتادة، وقال: حديث باطل.

(٤) أخرجه الحاكم (٧٧٩١) وصحح إسناده، لكن في إسناده معبد بن خالد الأنصاري وأبوه، ولا يعرفان.

(٥) أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» (٤٠/ ٧٧)، والعقيلي في «الضعفاء» (٤/ ٣٥٢) من حديث عدي بن حاتم. وفي إسناده الهيثم بن عدي، كان يكذب، وهذا من مناكيره. انظر: «الميزان» (٥/ ٧٦).

(٦) كذا في النسخ، وصوابه: عن أبي راشد عبد الرحمن. انظر: «الجامع الصغير» (٢٦٩).

(٧) انظر: «السراج المنير» للعزيمي (١/ ٧٥).

(٨) انظر: «الموضوعات» للصفاني (٩١).

أورده السيوطيُّ في «الجامع الصغير»^(١) وعزاه للبخاريِّ في «التاريخ»، وابن أبي الدنيا في «قضاء الحوائج»، وابن عدي والطبراني عن عائشة^(٢).

وعزاه لجماعةٍ من حديث ابن عباسٍ، وابن عمر، وأنس، وجابر، وأبي هريرة، وأبي بكر رضي الله عنهم أجمعين. وحسنه الشارح^(٣).

وأورده السخاويُّ بلفظ: «التمسوا الخيرَ عند حسان الوجوه».

قال: وهو مشهورٌ، له طرقٌ مشهورةٌ عن أنس^(٤)، وجابر^(٥)، وعائشة^(٦)، وابن

(١) انظر: «الجامع الصغير» (٢٨٢٨).

(٢) أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (١ / ١٥٧)، من طريق عبد الرحمن بن أبي بكر المليكي، عن امرأته جبرة، عن أبيها، عن عائشة. وإسناده ضعيف لضعف المليكي، ولجهالة جبرة.

وأخرجه ابن أبي الدنيا في «قضاء الحوائج» (٥١) من طريق إسماعيل بن عياش، عن جبرة، عن أبيها، عن عائشة.

وإسناده ضعيف، إسماعيل بن عياش الحمصي مخلط في روايته عن غير أهل بلده، وهذا منها، ولجهالة جبرة.

وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (١ / ٣٣٥) من طريق وهب بن وهب البخري، عن ابن أبي أخي الزهري، عن الزهري، عن عائشة. ووهب بن وهب قال أحمد: يضع الحديث.

(٣) انظر: «السراج المنير» للعريزي (١ / ٣٢٦).

(٤) أخرجه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢ / ١٦١) من حديث أنس وفي إسناده سليمان بن سلمة متهم بالكذب.

(٥) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٦١١٧)، وابن عدي (٤ / ٢٩٣)، والعقيلي في «الضعفاء» (٢ / ١٣٨) من طريق عمر بن صهبان، عن محمد بن المنكدر، عن جابر، به.

وعمر بن صهبان متروك. وله طرق كثيرة عن جابر كلها واهية.

(٦) سلف تخريجه قبل قليل.

عباس^(١)، وابن عمر^(٢)، ويزيد القسملبي^(٣)، وأبي بكرة^(٤)، وأبي هريرة^(٥)، ولفظ أكثرهم: «اطلبوا الخيرَ عند حسان الوجوه» وساق الكلامَ إلى أن قال: وطُرُقُه كُلُّهَا ضعيفةٌ، وبعضُها أشدُّ في ذلك مِن بعضٍ، وأحسنها ما أخرجه تَمَامٌ في «فوائده» من جهة سفيان الثوري، عن طلحة بن عمرو، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس رَفَعَهُ بلفظ: «التمسوا الخيرَ»^(٦). وساق طُرُقاً إلى أن قال: ومع هذا لا يَتَهَيَّأُ الحُكْمُ على المَتْنِ بالوَضْعِ، كما أشار إليه شيخنا. انتهى^(٧).

والسيوطيُّ بعد أن نَقَلَ عن ابن الجوزيِّ أَنَّهُ أوردَه في «الموضوعات»^(٨) من طريق قال: قلتُ: أصحُّ طُرُقِه حديثُ عائشةَ وابنِ عباسٍ^(٩).

وساق الكلامَ على ذلك إلى أن قال: وله عن ابنِ عباسٍ طريقٌ خامسٌ أخرجه

(١) سيرد تخريجه بعد قليل.

(٢) أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٧ / ٤٠١)، وفي إسناده محمد بن عبد الرحمن بن المجبر، قال البخاري: سكتوا عنه.

(٣) لعله يزيد أبا الحجاج، روى الحديث عنه ابنه الحجاج، رواه أحمد بن منيع كما في «المطالب العالية» (٢٦٦١)، وابن الجوزي في «الموضوعات». ويزيد هذا مختلف في صحبته.

(٤) أخرجه تمام في «الفوائد» (٨٦٤)، وإسناده تالف فيه محمد بن هارون كان متهماً، وأبو يعقوب الأفتس منكر الحديث.

(٥) أخرجه تمام في «الفوائد» (١٧٩٨)، وفي إسناده طلحة بن عمرو، وهو متروك.

(٦) أخرجه تمام في «الفوائد» (٨٦٥)، وفي إسناده طلحة بن عمرو المكي، وهو متروك.

(٧) انظر: «المقاصد الحسنة» (ص: ١٤٧ - ١٤٨).

(٨) انظر: «الموضوعات» لابن الجوزي (٢ / ١٥٩).

(٩) انظر: «التعقبات» للسيوطي (ص: ٢٢٠).

الطبراني في «الكبير»^(١) بسند رجاله ثقات، إلا عبد الله بن خراش وثقه ابن حبان، وضعفه غيره.

وهذه الطريق على انفرادها، على شرط الحسن^(٢)، فكيف ولها متابعات من حديث ابن عباس، ومتابعان أو ثلاثة من حديث عائشة. انتهى^(٣).

٣٤ - ومنها: حديث: «أَعْرُوا النِّسَاءَ يَلْزَمَنَّ الْحِجَالَ»^(٤).

أورده في «الجامع الصغير»، وعزاه للطبراني عن مسلمة بن مخلد^(٥).

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١١١١٠) من طريق عبد الله بن خراش، عن العوام بن حوشب، عن مجاهد، عن ابن عباس، قال: أراه رفعه، فذكره. وإسناده واه، عبد الله بن خراش، قال البخاري وأبو حاتم: منكر الحديث، وقال ابن عمار: كذاب. وذكره ابن حبان في «الثقات».

(٢) كيف هو على شرط الحسن؟ من أجل توثيق ابن حبان؟! كيف وقيل فيه: منكر الحديث، وكذاب؟ وطرق المتابعات من حديث ابن عباس لا تخلو من متروك أو متهم بالكذب. انظر بسط ذلك في تخريج أحاديث رسالة: «تحسين الطرق والوجوه في قوله عليه السلام: اطلبوا الخير عند حسان الوجوه» لمرعي الكرمي ضمن «مجموع رسائله» (ط: دار اللباب) (٢/ ١٥٢ - ١٥٣).

(٣) انظر: «التعقبات» (ص: ٢٢١).

(٤) انظر: «الموضوعات» للصفغاني (٧٣).

(٥) في النسخ الخطية: سلمة بن مخلد. والتصويب من «الجامع الصغير» للسيوطي (١١٥٥)، ومصادر التخريج، وهو صحابي مشهور.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (١٩/ ١٠٦٣)، وفي «الأوسط» (٣٠٧٣)، والقضاعي في «الشهاب» (٦٨٩)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٦٠٦١)، والخطيب «في تاريخه» (١٠/ ٥٠٤)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٢٨٢) من طريق شعيب بن يحيى، عن يحيى بن أيوب، عن عمرو بن الحارث، عن مجمع بن كعب، عن مسلمة بن مخلد، به.

وقال الطبراني: لا يروى عن النبي ﷺ إلا بهذا الإسناد.

وأورده في «التعقبات على ابن الجوزي» وقال: فيه شعيب^(١) بن يحيى، ليس بمعروف.

قال السيوطي: قلت: كذا قال فيه أبو حاتم، وقد عرفه غيره، وهو التَّجِيبِي، قال في «الميزان»: مصريُّ صدوقٌ، أخرج له النَّسَائِي^(٢). وبقية رجال الإسناد ثقاتٌ.. إلى أن قال: والحديثُ حسنٌ^(٣).

٣٥- ومنها: حديث: «البلاءُ موَكَّلٌ بالمنطق، أو بالقول»^(٤).

أورده السخاويُّ عن القُضاعي عن حُذيفة وعليٍّ مرفوعاً^(٥)، ومن رواية ابن

وقال ابن الجوزي: قال أبو حاتم: شعيب بن يحيى ليس بمعروف، وقال إبراهيم: الحربي: ليس لهذا الحديث أصل. اه. وتعقبه الذهبي في «تلخيص الموضوعات» (ص: ٢٣٧) بقوله: ينبغي أن يُخْرَج من الموضوعات، أكثرُ ما تعلق أبو الفرج في سنده على شعيب بقول أبي حاتم: ليس بمعروف، وما ذا بجرح، فإن النسائي احتج به.

وقال الهيثمي في «المجمع» (٥ / ١٣٨): فيه مجمع بن كعب، ولم أعرفه اه. وقد ترجم له البخاري والرازي ولم يذكره بجرح ولا تعديل، وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال الولي العراقي في «تحفة التحصيل» (ص: ٢٩٥): قال أبي: مجمع لم يدرك مسلمة. وقال في «جامع التحصيل» (ص: ٢٧٤): قال أبو حاتم: مجمع لم يدرك مسلمة.

(١) في النسخ: «سعيد». والتصويب من «التعقبات» (ص: ٢٣٩) ومصادر التخريج.

(٢) انظر: «الميزان» (٢ / ٢٥٧)، وفيه: قال ابن يونس: صالح عابد.

(٣) انظر: «التعقبات» (ص: ٢٤٠)، وقوله هذا فيه نظر، ففيه جهالة مجمع بن كعب، وانقطاعه، فهو لم يدرك مسلمة. والحديث ضعيف.

(٤) انظر: «الموضوعات» للصفاني (١٠١).

(٥) انظر: «المقاصد الحسنة» (ص: ٢٤٠)، وأخرجه القضاعي في «الشهاب» (٢٢٧) من حديث حذيفة، و(٢٢٨) من حديث علي.

لآل عن ابن عباس مرفوعاً، ومن رواية الدَّيْلَمِيِّ عن ابن مسعود^(١)، كلُّهم بلفظ: «البلاءُ موَكَّلٌ بالقول».

وعند ابنِ أبي شيبَةَ عن ابن مسعودٍ والدَّيْلَمِيِّ عن أبي الدَّرْدَاءِ وغيرهما بلفظ: «البلاءُ موَكَّلٌ بالمنطق»^(٢).

ثم قال: وقد أورد ابنُ الجوزيِّ هذا الحديثَ في «الموضوعات» من حديثي أبي الدَّرْدَاءِ وابنِ مسعودٍ، ولا يَحْسُنُ بمجموعٍ ما ذكرناه الحكمُ عليه بذلك. انتهى^(٣).

٣٦- ومنها: حديث: «تَجَاوَزُوا عَنْ ذَنْبِ السَّخِيِّ، فَإِنَّ اللَّهَ آخِذٌ بِيَدِهِ كُلَّمَا عَشَرَ»^(٤).

أورده السيوطيُّ في «الجامع الصغير» وعزاه للدَّارِقُطَنِيِّ في «الأفراد»،

(١) أورده الديلمي في «الفردوس» (٢٢٢٠). وأخرجه ابن الجعد في «مسنده» (١٦٩٣) من حديث ابن مسعود موقوفاً.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبَةَ (١١٦ / ٦) عن ابن مسعود موقوفاً، وفيه: بالقول.

وأخرجه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٨٣ / ٣) من حديث ابن مسعود مرفوعاً، وفي إسناده نصر بن باب، وهو متروك، وقال يحيى: كذاب.

وأخرجه أبو الشيخ في «الأمثال» (٥٠)، والبيهقي في «الشعب» (٤٥٩٨)، وابن عدي في «الكامل» (٧ / ٤٢٨) من حديث أبي الدرداء مرفوعاً، وفي إسناده محمد بن أبي الزعيرة الأذري، وهو منكر الحديث جداً فيما قال ابن عدي.

وأخرجه ابن الجوزي (٨٤ / ٣)، وفي إسناده عبد الملك بن هارون بن عترة، قال يحيى: كذاب، وقال ابن حبان: يضع الحديث.

(٣) انظر: «المقاصد الحسنة» (ص: ٢٤١).

(٤) انظر: «الموضوعات» للصفاني (١١٠).

والطَّبْرَانِيَّ وَأَبِي نُعَيْمٍ فِي «الْحَلِيَّةِ»، وَالْبِيهَقِي، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ^(١). وَسُنْدُهُ كَمَا قَالَ الْعَزِيزِيُّ الشَّارِحُ: ضَعِيفٌ^(٢).

وَالسِّيُوطِيُّ بَعْدَ أَنْ نَقَلَ عَنْ ابْنِ الْجُوزِيِّ أَنَّهُ تَفَرَّدَ بِهِ عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنِ عَبَادٍ، وَقَدْ حَدَّثَ عَنِ الْأَعْمَشِ بِمَا لَيْسَ مِنْ حَدِيثِهِ، قَالَ: وَلَمْ يَنْفَرِدْ بِهِ، بَلْ تَابَعَهُ عَنِ الْأَعْمَشِ: مُحَمَّدُ بْنُ حَمِيدِ الْعَتَكِيِّ، أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ عَنْ حُدَيْفَةَ^(٣).

(١) انظر: «الجامع الصغير» (٣٢٣٥) وهو في «الأفراد» للدارقطني (٤ / ١٦٥)، وقال: تفرد به عبد الرحمن بن حماد عن الأعمش، عن إبراهيم أو عن أبي وائل، بالشك.
وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٤ / ١٠٨)، والبيهقي في «الشعب» (١٠٣٤٩)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٢ / ١٨٥)، من طريق عبد الرحيم بن حماد، عن الأعمش، عن إبراهيم أو أبي وائل، عن ابن مسعود.

وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (١١٩٩)، وأبو نعيم في «الحلية» (٥ / ٥٨)، من طريق بشر بن عبيد الله الدارسي، عن محمد بن حميد العتكي، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة عن ابن مسعود مرفوعاً. قال الهيثمي في «المجمع» (٦ / ٢٨٢)، وفيه بشر بن عبيد الله الدارسي، وهو ضعيف. اهـ. وقال ابن عدي: منكر الحديث عن الأئمة، بين الضعف.

(٢) انظر: «السراج المنير» (٣ / ٢١).

(٣) كذا في النسخ: «عن حذيفة»! وصوابه: «من طريقه» كما في «التعقبات» (ص: ٢٤٢) وقد سلف تخريجه من طريق الطبراني، ولا يُروى الحديث عن حذيفة.
بل روي عن ابن عباس؛ أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٥٧١٠)، والقضاعي في «الشهاب» (٧٢٦)، وأبو نعيم في «الحلية» (٩ / ٣٩٧)، والبيهقي في «الشعب» (١٠٣٧١) وقال: في إسناده مجاهيل.

وقال الذهبي في «السير» (١٧ / ٢٦١): هذا حديث منكر.

قلت: وفي إسناده ليث بن أبي سليم، وهو ضعيف.

وقال العراقي في رسالته «الرد على الصغاني» (ورقة ١٥٦): ليس في إسناده أحد ممن يتهم بالكذب. وقال أيضاً: يشبه أن يكون إسناده حسناً.

٣٧ - ومنها: حديث: «تَزَوَّجُوا وَلَا تُطَلِّقُوا، فَإِنَّ الطَّلَاقَ يَهْتَزُّ لَهُ عَرْشُ

الرحمن»^(١).

أورده السيوطي في «الجامع الصغير»، وعزاه لابن عدي عن علي^(٢).

قال العريزي: وهو حديث ضعيف^(٣).

٣٨ - ومنها: حديث: «تَعَشَّوْا وَلَوْ بِكَفٍّ مِنْ حَشْفٍ، فَإِنَّ تَرْكَ الْعَشَاءِ مَهْرَمَةٌ»^(٤).

عزاه في «الجامع الصغير» للترمذي عن أنس^(٥).

قال الشارح: وهو ضعيف^(٦).

(١) انظر: «الموضوعات» للصفاني (٩٧).

(٢) انظر: «الجامع الصغير» (٣٢٨٩).

وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (١٩٦ / ٦)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١ / ١٩٤)، والخطيب

في «تاريخه» (١٤ / ٩٣)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٢ / ٢٧٧)، من طريق عمرو بن

جميع، عن جوير، عن الضحاك، عن النزال عن علي، به.

وذكر ابن عدي أن عمرو بن جميع روايته ليس بمحفوظة وهي منكرة، وكان يتهم بوضعها.

وقال ابن الجوزي: حديث لا يصح، الضحاك مجروح وجوير ليس بشيء، وذكر قول ابن عدي

السالف.

(٣) انظر: «السراج المنير» (٣ / ٢٨).

(٤) انظر: «الموضوعات» (١٤١).

(٥) أخرجه الترمذي (١٨٥٦) من طريق عنبة بن الرحمن القرشي، عن عبد الملك بن علاق، عن

أنس مرفوعاً. وقال: هذا حديث منكر، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وعنبة يضعف في الحديث،

وعبد الملك بن علاق مجهول. اهـ.

وذكر ابن عدي في «الكامل» (٦ / ٤٦٣) هذا الحديث لعنبة وقال: وهو منكر الحديث.

(٦) انظر: «السراج المنير» (٣ / ٣١).

قال في «التعقبات على ابن الجوزي»: إن فيه عَنَسَةً ضَعِيفٌ، وعبد الملك بنُ علاقٌ مجهولٌ.

قال: قلتُ: أخرجه الترمذيُّ من هذا الطريقِ، وله شاهدٌ من حديثِ جابر بن عبد الله، أخرجه ابنُ ماجه. انتهى^(١).

٣٩ - ومنها: حديث: «الجمعةُ حجُّ المساكين»^(٢)

عزاهُ في «الجامع الصغير» لابن زنجويه في «ترغيبه» والقضاعي عن ابن عباس^(٣)، وإسناده كما قال الشارحُ: ضعيفٌ^(٤).

٤٠ - ومنها: حديث: «الحقُّ بعدي مع عُمرٍ حيثُ كان»^(٥).

(١) انظر: «التعقبات» (ص: ١٩٩)، و«الموضوعات» لابن الجوزي (٣/ ٣٦) وأخرجه ابن ماجه (٣٣٥٥) من حديث جابر، وإسناده وإياهُ جداً، فيه إبراهيم بن عبد السلام وهو متروك واتهمه ابن عدي بسرقة الحديث، وفيه عبد الله بن ميمون وهو القداح، وهو واهي الحديث.

(٢) انظر: «الموضوعات» للصفغاني (٧١).

(٣) انظر: «الجامع الصغير» (٣٦٣٥).

وأخرجه القضاعي في «الشهاب» (٧٨) و(٧٩)، وابن الأعرابي في «معجمه» (٢٣٧٨)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/ ١٦٠) من طريق عيسى بن إبراهيم الهاشمي، عن مقاتل بن قيس، عن الضحاك، عن ابن عباس.

وإسناده وإياهُ جداً، عيسى بن إبراهيم، قال البخاري: منكر الحديث، وقال النسائي، وأبو حاتم: متروك الحديث، وذكر الذهبي هذا الحديث من مناكيره، وهو منقطع الإسناد، الضحاك بن مزاحم لم يلق ابن عباس، وقال السخاوي في «المقاصد» (ص: ٢٨٥): مقاتل ضعيف.

(٤) انظر: «السراج المنير» (٣/ ٨٢).

(٥) انظر: «الموضوعات» للصفغاني (١٣٦).

عزاهُ في «الجامع الصغير» للحكيم عن الفضل بن عباس^(١).

٤١ - ومنها: حديث: «خيرُ الناسِ بعدَ المَمتينِ الخفيفُ الحاذِ الذي لا أهلَ

له ولا وُلْد»^(٢)

أورده السيوطيُّ في «الجامع الصغير» بلفظ: «خيرُكم في المَمتينِ كلُّ خفيفِ الحاذِ الذي لا أهلَ له ولا وُلْد». وعزاهُ لأبي يعلى عن حُدَيْفة^(٣).

(١) انظر: «الجامع» (٥١٤١).

وأخرجه البزار (٢١٥٤)، والطبراني في «الكبير» (٧١٨ / ١٨)، والحكيم الترمذي في «النوادر» (١٢٢٣)، والعقيلي في «الضعفاء» (٤٨٢ / ٣)، والبخاري في «التاريخ» (١١٤ / ٧)، وقد تفرد به القاسم بن يزيد بن عبد الله بن قسيط عن أبيه، عن عطاء، عن ابن عباس، عن الفضل بن عباس، به. وقال الذهبي في «الميزان» (٣٨٠ / ٣): حديثه منكر، ذكره العقيلي بطرق معللة.

وعطاء قال العقيلي: أخاف أن يكون عطاء الخراساني، لأنه يرسل عن ابن عباس. قال الذهبي: أخاف أن يكون كذباً مختلفاً.

(٢) انظر: «الموضوعات» للصفغاني (٩٨).

(٣) انظر: «الجامع الصغير» (٦٦٦٤)، ورمز له بـ(ع). ورمز له في «جمع الجوامع» (٣٠ / ٢٠) (كر)

ابن عساكر. ولم أقف عليه في «مسند أبي يعلى».

وأخرجه ابن الأعرابي في «معجمه» (١٨٣٠)، والبيهقي في «الشعب» (٩٨٦٧)، والخطيب في «تاريخه» (١٤٩ / ٧)، وابن عدي في «الكامل» (٣٩ / ٥) (الرشد)، والعقيلي في «الضعفاء» (٥٦ / ٢) (التأصيل)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١٤٦ / ٢)، وابن عساكر في «تاريخه» (٢١١ / ١٨) من طريق عباس الترقفي، عن رواد بن الجراح، عن سفيان، عن منصور، عن ربعي بن حراش، عن حذيفة.

قال البيهقي: تفرد به رواد بن الجراح العسقلاني عن سفيان الثوري.

ونقل العقيلي عن أحمد أن رواد حدث عن سفيان أحاديث مناكير اه. وقال: حدث رواد بمناكير.

وأورد هذا الحديث فيها. وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابعه عليه الناس. اه. =

قال الشارحُ العزيزيُّ: بإسنادٍ ضعيفٍ^(١).

قال المناويُّ: الذي في الأصول الصحيحة بلفظ: «بعد المائتين». انتهى^(٢).

ولصدره شاهدٌ صحيحٌ من حديث أبي أمامة عند أحمد، والترمذي، وابن ماجه، بلفظ: «إِنَّ أَغْبَطَ النَّاسِ عِنْدِي لَمُؤْمِنٌ خَفِيفُ الْحَاذِ» الحديث^(٣).

٤٢ - ومنها: حديث: «دَفَنُ الْبَنَاتِ مِنَ الْمَكْرَمَاتِ»^(٤).

عزاهُ في «الجامع الصغير» للخطيبِ عن ابن عمر^(٥).

= وقال أبو حاتم الرازي كما في «العلل» (٥ / ١٦٦ - ١٦٧): هذا حديث باطل.

(١) انظر: «السراج المنير» (٣ / ١٤٢).

(٢) انظر: «فيض القدير» (٣ / ٤٩٧).

(٣) أخرجه أحمد (٢٢١٦٧)، والترمذي (٢٣٤٧)، وابن ماجه (٤١١٧)، والحاكم (٧١٤٨) وصححه، وقال الترمذي: هذا حديث حسن.

وقوله: «خفيف الحاذ» أي: خفيف الحال قليل المال.

(٤) انظر: «الموضوعات» (٩٢).

(٥) انظر: «الجامع الصغير» (٤٢٢٩)، وأخرجه الخطيب في «تاريخه» (٨ / ٢٤١)، وابن عدي في

«الكامل» (٣ / ٨٤)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٣ / ٢٣٥) من طريق حميد بن حماد بن

أبي الخوار، عن مسعر بن كدام، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر. وقال ابن عدي: حميد بن حماد بصري يحدث عن الثقات بالمناكير، وقال: هذا الحديث غير محفوظ. اهـ.

وقال الذهبي في «تلخيص الموضوعات» (ص: ٣٤٥): سنده في «تاريخ الخطيب» مظلم.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (١٢٠٣٥)، والقضاعي في «الشهاب» (٢٥٠)، وأبو نعيم في

«الحلية» (٥ / ٢٠٩)، وابن عدي في «الكامل» (٦ / ٢٩١)، وابن الجوزي في «الموضوعات»

(٣ / ٢٣٦) من طريق عثمان بن عطاء، عن أبيه، عن عكرمة، عن ابن عباس. ونقل ابن عدي أن

عثمان بن عطاء الخراساني منكر الحديث.

قال الشارح عن شيخه حجازي الواعظ: حديث حسنٌ لغيره^(١).

٤٣ - ومنها: حديث: «الدُّنْيَا سَجْنُ الْمُؤْمِنِ وَجَنَّةُ الْكَافِرِ»^(٢).

عزاهُ في «الجامع الصغير» للإمام أحمد، ومسلم، والترمذي، وابن ماجه، عن أبي هريرة^(٣). والطبراني والحاكم عن سلمان^(٤). والبخاري عن ابن عمر^(٥) رضي الله عنهم.

وإيراد الصَّغَانِي مثل هذا الحديث في الموضوعات يذكر الناظر قوله تعالى: ﴿وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [المدثر: ٥٦] ولا قوة إلا بالله.

٤٤ - ومنها: حديث: «سَافِرُوا تَصَحُّوا».

عزاه السخاوي^(٦) للطبراني والحاكم عن ابن عباس بلفظ: «سَافِرُوا تَصَحُّوا وَتَغْنَمُوا»^(٧).

-
- (١) انظر: «السراج المنير» (٣ / ١٥٦)، وقال في حديث ابن عباس (٣ / ١٠٨): وإسناده ضعيف.
- (٢) انظر: «الموضوعات» للصغاني (٦٣).
- (٣) انظر: «الجامع الصغير» (٤٢٧٥)، وأخرجه أحمد (٨٢٨٩)، ومسلم (٢٩٥٦)، والترمذي (٢٣٢٤)، وابن ماجه (٤١١٣) من حديث أبي هريرة.
- (٤) انظر: «الجامع الصغير» (٤٢٧٥). وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٦١٨٣)، والحاكم (٦٥٤٥) وصححه.
- (٥) أخرجه البخاري (٦١٠٨)، وإسناده ضعيف.
- (٦) انظر: «المقاصد الحسنة» (ص: ٣٨١).
- (٧) أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٨ / ٣٢٤) من حديث ابن عباس، وفي إسناده نهشل بن سعيد، وهو متروك.

وأخرجه البيهقي في «السنن» (١٣٥٨٩) من حديث ابن عباس وفي إسناده بسطام بن حبيب لم نقف له على ترجمة، وقال الذهبي في «المهذب في اختصار السنن» (٥ / ٢٦٨٠): القاسم ضعفه =

وللطبراني عن ابن عمر مثله^(١).

ولأبي نعيم عن ابن عمر بلفظ: «سافروا تصحوا وتسلموا»^(٢).

وعن أبي سعيد بلفظ الترجمة^(٣).

٤٥ - ومنها: حديث: «شَرَارُ أُمَّتِي عَزَابُهَا»^(٤)

قال السخاوي: حديث: «شَرَارُكُمْ عَزَابُكُمْ» رواه أبو يعلى والطبراني من حديث أبي هريرة، أنه قال: لو لم يبقَ من أَجَلِي إلا يومٌ واحدٌ لقيتُ اللهَ بزوجةٍ، سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «شَرَارُكُمْ عَزَابُكُمْ»^(٥).

= أبو حاتم، والخبر منكر.

(١) أخرجه عبد الرزاق (٩٢٦٩) من حديث عمر موقوفاً. وإسناده منقطع بين طاوس وعمر.

(٢) أخرجه أبو نعيم في «الطب» (١١٩)، وابن حبان في «المجروحين» (٤٥ / ٢) من طريق عبد الله

ابن عيسى الفروي، عن مطرف، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، قال ابن حبان: عبد الله بن عيسى

الفروي، يروي عن ابن نافع ومطرف بن عبد الله بن الأصم العجائب، ويقلب على الثقات الأخبار.

وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (٤٠٢ / ٧)، والبيهقي في «السنن» (١٣٥٨٨)، والقضاعي (٦٢٢)

من طريق محمد بن عبد الرحمن بن رداد، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر مرفوعاً.

ومحمد بن عبد الرحمن بن الرداد قال ابن عدي: رواياته ليست محفوظة، وضعفه الرازيان.

(٣) أخرجه أبو نعيم في «الطب» (١٢٠)، وابن عدي في «الكامل» (٥٣٢ / ٤) من طريق سوار بن

مصعب، عن عطية، عن أبي سعيد مرفوعاً.

وقال البخاري: سوار بن مصعب الهمداني حديثه في الكوفيين عن عطية وكليب بن وائل، منكر

الحديث.

وقال ابن عدي: عامة ما يرويه ليست محفوظة، وهو ضعيف كما ذكره.

(٤) انظر: «الموضوعات» للصبغاني (٤٤).

(٥) انظر: «المقاصد الحسنة» (ص: ٤٠٣)، وقال: في سننه خالد بن إسماعيل المخزومي وهو متروك، =

ثم أوردته من حديث عطية بن بسر^(١) المازني وأبي ذرٍّ مرفوعاً^(٢).

ثم قال: إلى غيرها من الأحاديث التي لا تخلو من ضعفٍ واضطرابٍ، لكن لا يبلغ الحكم بالوضع^(٣).

ورواه ابنُ الجوزيُّ بلفظ: «شَرَارُكُمْ عَزَابُكُمْ»، وقال: فيه خالد بن إسماعيل يضعُ، وله طريقٌ ثانٍ عنه فيه يوسف بن أبي السفر، متروكٌ^(٤).

قال السيوطيُّ: وَرَدَ بهذا اللفظِ من حديثِ أبي ذرٍّ، أخرجه أحمدٌ في «مسنده»

= وأخرجه أبو يعلى (٢٠٤٢)، والطبراني في «الأوسط» (٤٤٧٦)، وابن حبان في «المجروحين» (١/ ٢٨٢)، وابن عدي في «الكامل» (٣/ ٤٧٨)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٢٥٨) من حديث أبي هريرة. وفيه خالد بن إسماعيل المخزومي، وقال ابن حبان: خالد بن إسماعيل المخزومي يروي عن عبد الله بن عمر العجائب لا يجوز الاحتجاج به بحال. وقال ابن عدي: حديث منكر.

(١) في النسخ: «بشر». وهو تصحيف.

(٢) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٨/ ١٥٨)، وأبو يعلى (٦٨٥٦)، وابن حبان في «المجروحين» (٣/ ٣)، والبيهقي في «الشعب» (٥٠٩٤) من طريق معاوية بن يحيى الصدفي الأذربلسي، عن سليمان بن موسى، عن مكحول، عن غضيف بن الحارث، عن عطية بن بسر المازني، به. ومعاوية بن يحيى ضعيف.

وأخرجه أحمد (٢١٤٥٠)، وعبد الرزاق (١٠٣٨٧)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٩٩٩) من حديث أبي ذر. وإسناده ضعيف فيه راوٍ لم يسم، ولا اضطرابه كما بينه الحافظ ابن حجر في «الإصابة» (٤/ ٤٤٢)، وقال: والطرق المذكورة كلها لا تخلو من ضعف واضطراب اهـ. قلت: وحديث عطية بن بسر السابق هو أحد وجوه الاضطراب.

(٣) انظر: «المقاصد الحسنة» (٤٠٣ - ٤٠٤).

(٤) انظر: «الموضوعات» لابن الجوزي (٢/ ٢٥٨).

بسند رجاله ثقات^(١).

٤٦ - ومنها: حديث: «الصُّبْحَةُ^(٢) تَمْنَعُ الرَّزْقَ»^(٣).

عزاهُ في «الجامع الصغير» لعبد الله بن الإمام أحمد في «زوائد المسند»، وابن عدي، والبيهقي، عن عثمان^(٤).

والبيهقي عن أنس^(٥).

وأورده بلفظ: «إِنَّ الصُّبْحَةَ تَمْنَعُ بَعْضَ الرَّزْقِ» وعزاهُ لأبي نُعَيْمٍ في «الحلية» عن عثمان^(٦).

(١) انظر: «التعقبات» للسيوطي (ص: ١٧٦)، وقد سلف أن في إسناده مبهماً، وأنه مضطرب.

(٢) في هامش (ز): «قال السخاوي الصبحة نوم أول النهار، وجوز الزمخشري في «الفاثق» في صاها الضمَّ والفتح. منه».

(٣) انظر: «الموضوعات» للصفاني (٩٠).

(٤) انظر: «الجامع» (٥١٢٩). وأخرجه عبد الله بن أحمد في زوائده على «المسند» (٥٣٠)، وابن عدي في «الكامل» (١/ ٥٣١)، والبيهقي في «الشعب» (٤٤٠٢)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ٦٨)، وإسناده ضعيف جداً، فيه إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، قال البخاري: تركوه، وقال ابن المديني: منكر الحديث، وقال الرازيان والنسائي والدارقطني: متروك الحديث، وقال ابن عدي: لا يتابعه أحد على أسانيده ولا على متونه. اهـ. وقد اختلف عليه فيه، انظر ما بعده.

(٥) أخرجه ابن عدي (١/ ٥٣٢) - ومن طريقه البيهقي (٤٤٠٢)، عن مسلمة، عن إسماعيل بن عياش، عن رجل، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس، به. قال ابن عدي: وهذا الرجل الذي لم يسمه في هذا الإسناد، هو ابن أبي فروة، وقد خلط ابن أبي فروة في هذا الإسناد، وهذا الحديث لا يعرف إلا به.

(٦) انظر: «الجامع الصغير» (٢٠٤٠).

وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٩/ ٢٥١) من طريق سليمان بن أرقم، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن عثمان به. وإسناده واه، سليمان بن أرقم متروك.

قال الشارح العزيمي: وإسناده ضعيف^(١).

وأورده ابنُ الجوزيِّ بلفظ: «نومُ الصُّبْحَةِ يَمْنَعُ الرِّزْقَ»، وقال: فيه إسحاق بن أبي فروة، متروك^(٢).

قال السيوطي: أخرجه من هذا الطريق عبدُ الله بن أحمد في «زيادات المسند» ولم ينفرد به إسحاق، فأخرجه أبو نُعيم في «الحلية» من طريق سُليمان بن أرقم، عن الزُّهري، وعن سعيد بن المسيَّب، عن عثمان.

وله شاهدٌ من حديث ابن عباس، أخرجه الطَّبْرانيُّ بلفظ: «إِذَا صَلَّيْتُمُ الْفَجْرَ فَلَا تَنَامُوا عَنْ طَلَبِ أَرْزَاقِكُمْ». انتهى^(٣).

وعُزي في «جمع الجوامع» لابن النجَّار عن فاطمة بنتِ رسولِ الله ﷺ ورضي الله عنها قالت: مرَّ بي رسولُ الله ﷺ وأنا مُضْطَجِعَةٌ، فحرَّكني برجله، وقال: «يَا بُنَيَّتِي قُومِي فَاشْهَدِي رِزْقَ رَبِّكَ، وَلَا تَكُونِي مِنَ الْغَافِلِينَ، فَإِنَّ اللَّهَ يَقْسِمُ أَرْزَاقَ النَّاسِ مَا بَيْنَ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ»^(٤).

(١) انظر: «السراج المنير» (٢/ ٤٤).

(٢) انظر: «الموضوعات» لابن الجوزي (٣/ ٦٨).

(٣) انظر: «التعقبات» للسيوطي (ص: ٢٥١).

وحديث ابن عباس هو في «الجامع الصغير» (٧٣٢) ولم أفد عليه في مطبوع الطبراني.

(٤) انظر: «جمع الجوامع» (٢٣/ ٥٠٥).

وأخرجه ابن بشران في «أماليه» (٢٣٥)، والبيهقي في «الشعب» (٤٤٠٥)، من طريق عبد الملك بن هارون بن عنترة، عن أبيه، عن جده، عن فاطمة. وقال البيهقي: إسناده ضعيف. اهـ. وعبد الملك بن هارون منكر الحديث.

قال الشارح العزيزي: وليس من حَضَرَ القسمةَ كَمَنْ غَابَ عنها. انتهى^(١).

٤٧ - ومنها: حديث: «صُومُوا تَصِحُّوا»^(٢).

أورده السخاوي بلفظ: «سافروا تَرَبِّحُوا، وصوموا تَصِحُّوا، واغزوا تَعْنَمُوا»، وعزاه لأحمد عن أبي هريرة به مرفوعاً، ثم ساق له طرقاً كثيرة^(٣).

وعزاه في «الجامع الصغير» لابن السُّني، وأبي نُعيم في «الطب» عن عائشة. قال الشارح: وإسنادهُ ضعيفٌ^(٤).

٤٨ - ومنها: حديث: «عليك بالسَّراري، فإنَّهنَّ مباركاتُ الأرحام»^(٥).

عزاه في «الجامع الصغير» إلى الطبراني في «الأوسط» والحاكم عن أبي الدرداء، وأبي داود في «مراسيله» والعدني عن رجلٍ من بني هاشم مرسلًا^(٦).

(١) انظر: «السراج المنير» (٢ / ٤٤).

(٢) انظر: «الموضوعات» (٧٢).

(٣) انظر: «المقاصد الحسنة» (ص: ٣٨١).

والذي في «مسند أحمد» عن أبي هريرة بلفظ: «سافروا تصحوا» وقد سلف برقم (٤٤).

وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٨٣١٢)، والعقيلي في «الضعفاء» (٢ / ٩٢)، وأبو نعيم في «الطب» (١١٣) من حديث أبي هريرة. وفي إسناده زهير بن محمد أبو المنذر، ونقل العقيلي عن البخاري أنه روى أهل الشام عنه أحاديث مناكير. وقال العقيلي: لا يتابع عليه إلا من وجه فيه لين. وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (٨ / ٣٢٤) من حديث ابن عباس، وفيه نهشل بن سعيد، وهو متروك الحديث، واتهم بالكذب. وقال ابن عدي: غير محفوظ.

(٤) انظر: «الجامع الصغير» (٤٦٢٧)، و«السراج المنير» (٣ / ٢٦٧) من حديث أبي هريرة، وقد سلف، ولم أقف عليه من حديث عائشة.

(٥) انظر: «الموضوعات» للصفغاني (٦٧).

(٦) انظر: «الجامع الصغير» (٥٥٢٧).

قال العزيزي: وإسناده ضعيف^(١).

٤٩ - ومنها: حديث: «عمر سراج أهل الجنة»^(٢).

في الجزء الثامن من «الفوائد الثقفيات»: ثنا أبو الحسين محمد بن الحسين بن محمد بن الفضل القطان ببغداد، ثنا إسماعيل بن محمد بن إسماعيل الصقار، ثنا الحسن بن عرفة العبدي، حدثني عبد الله بن إبراهيم الغفاري، عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه عن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ: «عمر سراج أهل الجنة»^(٣).

= وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٨٣٥٣)، والحاكم كما في «إتحاف الخيرة المهرة» (٣٧ / ٤)، والعقيلي في «الضعفاء» (١ / ٢٧٥)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٢ / ٢٥٩) من حديث أبي الدرداء.

وفي إسناده الطبراني والحاكم: عمرو بن الحصين وعثمان بن عطاء الخراساني، وكلاهما متروك. وقال الحافظ ابن حجر في «المطالب العالية» (٨ / ٤٧٨): إسناده واه جداً. وقال في إسناده العقيلي: هذا باطل، وحفص بن عمر يحدث بالبواطيل، والسراري لا يصح فيه عن النبي عليه السلام شيء. اهـ.

وأخرجه أبو داود في «المراسيل» (٢٠٥)، والعدني - كما في «إتحاف الخيرة المهرة» (٣٧ / ٤) - من طريق الزبير بن سعيد الهاشمي، عن ابن عم له من بني هاشم مرسلًا. وقال الحافظ في «المطالب العالية» (٨ / ٤٧٨): هذا مرسل لا بأس بإسناده. اهـ. وهذا إسناده ضعيف لضعف الزبير بن سعيد وجهالة ابن عمه ولإرساله.

(١) انظر: «السراج المنير» (٣ / ٣٢٦).

(٢) انظر: «الموضوعات» للصفحاني (٦٠).

(٣) أخرجه الحسن بن عرفة في «جزئه» (٥) - ومن طريقه البزار (٢٥٠٢) (زوائد)، وابن عدي في «الكامل» (٥ / ٣١٥) - عن عبد الله بن إبراهيم الغفاري، به. وقال البزار: تفرد به عبد الرحمن بن زيد. وقال: عبد الله بن إبراهيم عامة ما يرويه لا يتابعه الثقات عليه.

قال الحافظ ابن حجر في «التقريب»: عبد الله بن إبراهيم ابن أبي عمرو والغفاري أبو محمد المدني، متروكٌ، ونسبه ابن حبان إلى الوضع. انتهى^(١).

قلتُ: لكن الحديث لم ينفرد به، فقد أورده السيوطي في «الجامع الصغير» الذي قال فيه: وصنّته عما تفرد به وضاع أو كذاب، بلفظ: «عمر بن الخطاب سراج أهل الجنة» وعزاه للبزار عن ابن عمر. ولأبي نعيم في «الحلية» عن أبي هريرة. وابن عساکر عن الصّعب بن جثامة^(٢). فلا يصحّ الحكم بوضعه، والله أعلم.

٥٠ - ومنها: حديث: «الغيبَةُ أشدُّ من الزَّنا»^(٣).

أورده في «الجامع الصغير» بلفظ: «إياكم والغيبية، فإن الغيبة أشد من الزنا، إن الرجل قد يزني ويتوب فيتوب الله عليه، وإن صاحب الغيبة لا يعفّر له حتى يعفّر له صاحبه».

وعزاه لابن أبي الدنيا في «ذم الغيبة»، وأبي الشيخ في «التوبيخ» عن جابر

(١) انظر: «التقريب» (ص: ٢٣٧).

(٢) انظر: «الجامع الصغير» (٥٦٠٩). وقد سلف تخريجه من حديث ابن عمر.

وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٦ / ٣٣٣)، وابن عساکر في «تاريخه» (٤٤ / ١٦٧)، من حديث أبي هريرة. وقال أبو نعيم: غريب من حديث مالك، تفرد به عنه الواقدي اه. قلت: والواقدي متروك.

وأخرجه ابن عساکر في «تاريخه» (٤٤ / ١٦٧) من حديث الصّعب بن جثامة وفي إسناده الواقدي أيضاً، وهو متروك.

(٣) انظر: «الموضوعات» (٩٥).

وأبي سعيد^(١)، وإسناده ضعيفٌ كما قاله الشارح^(٢).

٥١ - ومنها: حديث: «القاصُّ يَنْتَظِرُ المَقْتَّ، والمستمعُ إليه يَنْتَظِرُ الرحمةَ»^(٣).

أورده السخاويُّ عن الطَّبْرانيِّ والقُضاعيِّ، من حديثِ الثَّوري عن مجاهدٍ عن العبادلةِ به مرفوعاً^(٤).

٥٢ - ومنها: حديث: «القرآنُ كلامُ اللهِ غيرُ مخلوقٍ»^(٥).

قال السيوطيُّ في «الدر المنثور» في قوله تعالى: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ﴾

(١) انظر: «الجامع الصغير» (٢٩١٩).

وأخرجه ابن أبي الدنيا في «ذم الغيبة» (٢٦)، وأبو الشيخ في «التبويخ» (١٧١)، والطبراني في «الأوسط» (٦٥٩٠)، والبيهقي في «الشعب» (٦٣١٥)، وابن حبان في «المجروحين» (٢ / ١٦٨) من حديث جابر وأبي سعيد. وقد تفرد به عباد بن كثير الكاهلي، وهو متروك الحديث.

(٢) انظر: «السراج المنير» (٢ / ٢٢٧).

(٣) انظر: «الموضوعات» للصفغاني (٩٣)، وفيه: «القاص يتنظر المقت، والمحتكر ينتظر اللعنة».

(٤) انظر: «المقاصد الحسنة» (ص: ٤٨٣).

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (١٢ / ١٣٥٦٧)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٢ / ٢٤٢)، من طريق بشر بن عبد الرحمن الأنصاري، عن عبد الوهاب بن مجاهد، عن أبيه مجاهد، عن العبادلة عبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمرو، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن الزبير مرفوعاً به. وقال ابن الجوزي: فيه عبد الوهاب كان الثوري يرميه بالكذب.

وأخرجه القضاعي في «الشهاب» (٣١١)، وابن عدي (٢ / ١٦٨) من طريق بشر بن إبراهيم، عن الثوري، عن منصور، عن مجاهد، عن العبادلة، به. وقال ابن عدي: هذا الحديث عن الثوري غير محفوظ، وهو باطل، لا أعلم يرويه عن الثوري غير بشر هذا. وبشر بن إبراهيم الأنصاري قال ابن عدي: هو عندي ممن يضع الحديث. وقال ابن حبان: كان يضع الحديث على الثقات.

(٥) انظر: «الموضوعات» للصفغاني (١٣٤)، وزاد: «فَمَنْ قال مَخْلُوقٌ فهو كافرٌ بالله».

[الزمر: ٢٨] بعد نَقْلِهِ عن ابن عباسٍ وأنسٍ مرفوعاً تفسيره بقوله: (غيرُ مخلوق) ما نصُّه: وأخرج ابنُ شاهين في «السُّنة» عن أبي الدرداء عن النبي ﷺ قال: «القرآنُ كلامُ الله غيرُ مخلوقٍ» انتهى^(١).

قال السخاويُّ في «المقاصد»: قال البيهقيُّ في «الأسماء والصفات»: ونُقل إلينا عن أبي الدرداءٍ مرفوعاً: «القرآنُ كلامُ الله غيرُ مخلوقٍ» ورُوي ذلك أيضاً عن معاذٍ، وابنِ مسعود، وجابرٍ مرفوعاً، ولا يصحُّ شيءٌ من ذلك، أسانيدُه مظلمةٌ، لا ينبغي أن يُحتجَّ بشيءٍ منها، ولا أن يُستشهدَ بها، وسردٌ من الأدلة المرفوعة لمعنى «القرآنُ كلامُ الله غيرُ مخلوقٍ» ما فيه الكفاية. انتهى^(٢).

قلت: غاية ما يلزم من ذلك أن تكون أسانيدُه ضعيفةً، لا ينبغي أن يُحتجَّ بشيءٍ منها بمفردها، ولا يلزم من ذلك أن يكون الحديثُ موضوعاً، على أنَّ الأحاديثَ المرفوعةَ الصحيحةَ إذا دلَّت على هذا المعنى كانت شواهدَ له، فأسانيدُه وإن كانت مظلمةً، لكنَّها تتنورُ بنورِ شواهدِ الصحيحة^(٣)، وبالله التوفيق.

وقد أوضحنا معنى كونه غيرِ مخلوقٍ في «إفاضة العلام بتحقيق مسألة الكلام». وحاصله: أنَّ القرآنَ القديمَ في مرتبة كونه نفسياً وإن تنزَّل في المراتب الخيالية واللفظية والنقشية الكتابية الحادثات، لا يقال له: إنه مخلوق؛ لأنَّها صورٌ حقيقة

(١) انظر: «الدر المنثور» (٧/ ٢٢٣).

وأخرجه ابن بطه في «الإبانة» (٥١)، والخطيب في «المتفق والمفترق» (٣/ ١٥٠١)، من طريق أحمد بن إبراهيم المصري، عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن حسان بن عطية، عن أبي الدرداء مرفوعاً. وقال الخطيب: حسان لم يدرك أبا الدرداء، وأحمد بن إبراهيم المصري مجهول.

(٢) انظر: «المقاصد الحسنة» (ص: ٤٨٧)، و«الأسماء والصفات» للبيهقي (١/ ٥٨٣).

(٣) والواقع أنه لا شواهد له صحيحة.

صِفَتِهِ الْأَزَلِيَّةِ، لَا صَوْرَ حَقَائِقِ مَخْلُوقَاتِهِ مِنَ الْجَوَاهِرِ وَالْأَعْرَاضِ، فَلَا يُنْسَبُ الْقُرْآنُ فِي جَمِيعِ هَذِهِ الْمَرَاتِبِ الْحَادِثَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى إِلَّا^(١) كَمَا تَنْسَبُ حَقِيقَتُهَا إِلَيْهِ تَعَالَى، فَالْقُرْآنُ لَا يُقَالُ لَهُ فِي جَمِيعِ هَذِهِ الْمَرَاتِبِ إِلَّا أَنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ، لَا أَنَّهُ مَخْلُوقُ اللَّهِ، وَإِنْ كَانَتْ مَرَاتِبُهُ الْخَيَالِيَّةُ وَاللَّفْظِيَّةُ وَالنَّقْشِيَّةُ حَادِثَةً، وَمَنْ أَرَادَ الْبَسْطَ فَلْيَرِاجِعِ «الْإِفَاضَةَ»، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقَ.

٥٣ - ومنها: حديث: «قَلْبُ الْمُؤْمِنِ عَرْشُ اللَّهِ»^(٢)

لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ بِهَذَا اللَّفْظِ، وَلَكِنْ مَعْنَاهُ صَحِيحٌ، فَإِنَّهُ فِي مَعْنَى الْحَدِيثِ الْقُدْسِيِّ الصَّحِيحِ كَشْفًا لَا تَقْلًا: «مَا وَسَعَنِي أَرْضِي وَلَا سَمَائِي، وَوَسَعَنِي قَلْبُ عَبْدِي الْمُؤْمِنِ النَّقِيِّ النَّقِيِّ الْوَادِعِ»^(٣) فَإِنَّ اسْتِوَاءَهُ تَعَالَى بِالْأَسْمِ الْجَامِعِ لِلْكَمَالَاتِ الْمُتَقَابِلَةِ عَلَيْهِ هُوَ مَعْنَى سَعْتِهِ لَهُ تَعَالَى، كَمَا مَرَّ تَقْرِيرُهُ.

وَمَرَّ عَنِ الشَّيْخِ مُحْيِي الدِّينِ أَنَّ الْعَرْشَ الْمَجِيدَ هُوَ الْعَقْلُ الْأَوَّلُ، الَّذِي هُوَ الْقَلَمُ الْأَعْلَى وَالنُّورُ النَّبَوِيُّ، وَهُوَ ﷻ قَلْبُ الْوَجُودِ، وَمَسْتَوَى الْأَسْمِ الْجَامِعِ اخْتِصَاصًا إِلَهِيًّا، وَكَمَّلَ اتِّبَاعُهُ كَذَلِكَ إِزْنًا نَبَوِيًّا^(٤).

قَالَ السَّخَاوِيُّ: حَدِيثٌ: «الْقَلْبُ بَيْتُ الرَّبِّ» لَيْسَ لَهُ أَصْلٌ فِي الْمَرْفُوعِ، وَالْقَلْبُ بَيْتُ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَمَعْرِفَتِهِ وَمَحَبَّتِهِ. انْتَهَى^(٥).

(١) فِي (ز) وَ(ل): «لَا».

(٢) انظر: «الموضوعات» للصغاني (٧٠).

(٣) سلف عند الحديث رقم (٢).

(٤) سلف عند الحديث رقم (١).

(٥) انظر: «المقاصد الحسنة» (ص: ٤٩٢).

٥٤ - ومنها: حديث: «لَأَنْ يُؤَدَّبَ الرَّجُلُ وَلَدَهُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِصَاعٍ»^(١).

عزاهُ في «الجامع الصغير» للترمذي عن جابر^(٢).

قال حجازيُّ الواعظ: حديث صحيح^(٣).

٥٥ - ومنها: حديث: «لَوْ لَمْ أُبْعَثْ لَبِعِثْتَ يَا عُمَرُ»^(٤)

أورده في «التعقبات» بلفظ: «لَوْ لَمْ أُبْعَثْ فِيكُمْ لَبِعِثَ عُمَرُ» من حديث بلال،

وفيه زكريا بن يحيى كذاب^(٥).

(١) انظر: «الموضوعات» للصفغاني (٥٩).

(٢) انظر: «الجامع الصغير» (٧٢١٠).

وأخرجه الترمذي (١٩٥١)، وابن حبان في «المجروحين» (٥٤ / ٣)، والعقيلي في «الضعفاء» (٤ / ٣١١)، وابن عدي (٨ / ٣٠٢) من طريق ناصح، عن سماك بن حرب، عن جابر بن سمرة، به. وقال: حديث غريب، وناصح هو ابن العلاء، كوفي ليس عند أهل الحديث بالقوي، ولا يعرف هذا الحديث إلا من هذا الوجه اه. وتعقبه المزني في «تهذيب الكمال» (٢٩ / ٢٦٤) بقوله: وهم في قوله: هو ابن العلاء، إنما ابن العلاء البصري لا الكوفي.

وقال ابن حبان: ناصح بن عبد الله يروي عن الثقات ما ليس يشبه حديث الأثبات، وينفرد بالمناكير عن ثقات مشاهير، غلب عليه الصلاح، فكان يتأتى بالشيء على التوهم، فلما فحش ذلك منه استحق الترك اه.

وقال ابن عدي: هو في جملة متشبعي أهل الكوفة، وهو ممن يكتب حديثه.

وأورده ابن أبي حاتم في «العلل» (٥ / ٦١٣)، وقال: قال أبي: هذا حديث بهذا الإسناد منكر، وناصح ضعيف الحديث اه.

(٣) انظر: «السراج المنير» (٤ / ١١٩). وقوله: «صحيح»! غير صحيح.

(٤) انظر: «الموضوعات» (١٣٧) للصفغاني، ولفظه فيه: «لو لم أبعث لبعثت بعدي يا عمر».

(٥) انظر: «التعقبات» (ص: ٣٢٦-٣٢٧).

وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (٤ / ١٧٥)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١ / ٣٢٠)، وابن =

ومن حديث عقبة بن عامر، وفيه عبد الله بن واقد، متروك^(١).
ثم قال: قلت: ابن واقد وثقه أحمد^(٢)، وزكريا ذكره ابن حبان في «الثقات»^(٣).
وللحديث شاهد من حديث أبي بكر الصديق وأبي هريرة، أخرجهما
الدَّيْلَمِيُّ^(٤).

٥٦ - ومنها: حديث: «مَنْ اسْتَشْفَى بِغَيْرِ الْقُرْآنِ فَلَا شَفَاءَ لَهُ»^(٥).

في «الجامع الصغير» بلفظ: «اسْتَشْفُوا بِمَا حَمِدَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ قَبْلَ أَنْ يَحْمَدَهُ
خَلْقَهُ، وَبِمَا مَدَحَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ فَمَنْ لَمْ يَشْفِهِ

= عساكر في «تاريخه» (٤٤ / ١١٦) من حديث بلال.

وقال ابن عدي: وهذا عن بلال بهذا الإسناد غير محفوظ، وإنما يروى عن عقبة بن عامر وبلال عن
النبي ﷺ، ومع هذا ما قلبت منته، لأن الرواية: «لو كان بعدي نبي لكان عمر»، وقال: زكريا بن يحيى
أبو يحيى الوقار، مصري يضع الحديث ويوصلها.

(١) أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٥ / ٣٢٤)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١ / ٣٢٠)، من
طريق عبد الله بن واقد، عن حيوة بن شريح، عن بكر بن عمرو، عن مشرح بن هاعان، عن عقبة بن
عامر. وعبد الله بن واقد، قال البخاري: سكتوا عنه، وقال: تركوه وأخرجه أحمد في «الفضائل»
(٦٧٦) من طريق أبي عبد الرحمن المقرئ، عن حيوة بن شريح، عن مشرح بن هاعان، عن رجل،
عن عقبة، به. وفي إسناده رجل مبهم.

(٢) انظر: «ميزان الاعتدال» (٢ / ٤٦١).

(٣) انظر: «الثقات» (٨ / ٢٥٣)، لكنه قال: يخطئ ويخالف.

(٤) انظر: «مسند الفردوس» (٣ / ٣٧٢)، وانظر: «التعقبات» (ص: ٣٢٧).

(٥) انظر: «الموضوعات» للصفحاني (١٣٨).

وأورده السيوطي في «جمع الجوامع» (١٠ / ١٧٨) ونسبه للدارقطني في «الأفراد» عن أبي هريرة،
ولفظه: «مَنْ لَمْ يَسْتَشْفِ بِالْقُرْآنِ فَلَا شَفَاءَ لَهُ».

القرآن فلا شفاؤه الله» عزاه لابن قانع عن رجاء الغنوي^(١).

٥٧ - ومنها: حديث: «مَنْ اِكْتَحَلَ بِالْاِثْمِ يَوْمَ عَاشُورَاءَ لَمْ تَرْمَدْ عَيْنَاهُ اَبَدًا»^(٢).

عزاه في «الجامع الصغير» إلى البيهقي في «شعب الإيمان» عن ابن عباس^(٣)، وليس فيه لفظ: «عيناه» كما أورده الصَّغَانِي.

قال الشارحُ العزيزي: قال العَلْقَمِي: حاصلُ كلامِ شيخنا - يعني السيوطي - فيما كتبه على «الموضوعات» أنه ليس بموضوع. انتهى^(٤).

قال السيوطي في «اللآلئ المصنوعة»: قد التزم البيهقي أن لا يُخرِّج في تصانيفه حديثاً يعلم أنه موضوع. انتهى^(٥).

(١) انظر: «الجامع الصغير» (٩٧٧).

وهو في «معجم الصحابة» لابن قانع (١ / ٢١٣) دون إسناد، وأخرجه أبو نعيم في «معركة الصحابة» (٢٨٣١)، والخلال في «فضائل سورة الإخلاص» (٣٣)، من حديث رجاء الغنوي، وفي إسناده أحمد بن الحارث الغساني، قال أبو حاتم: متروك الحديث، وقال البخاري: فيه نظر. اهـ. وهو يروي عن ساكنة بنت الجعد، وهي مجهولة، وهي عن رجاء الغنوي، وقد اختلف في صحبته، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين، وقال: يروي المراسيل.

(٢) انظر: «الموضوعات» للصغاني (١٤٠).

(٣) أورده السيوطي في «الجامع الصغير» (٨٥٠٦)، وأخرجه البيهقي في «الشعب» (٣٥١٧)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٢ / ٢٠٣) من حديث ابن عباس. وقال البيهقي: وجوب ضعيف، والضحاك لم يلق ابن عباس.

وقال ابن الجوزي: الاكتحال يوم عاشوراء لم يرو عن رسول الله ﷺ فيه أثر، وهو بدعة ابتدعتها قتلة الحسين عليه السلام، ونقل عن النسائي والدارقطني: أن جويبراً متروك.

(٤) انظر: «السراج المنير» (٤ / ٢٧٤).

(٥) انظر: «اللآلئ المصنوعة» (١ / ٨١).

وقد أخرج هذا الحديث في «شعب الإيمان»، فلا يكون عنده موضوعاً.
قلت: ويؤيده أن الحافظَ أبا طاهر السلفي رواه بسنده عن سليمان الفارسي، به مرفوعاً^(١).

تكملة: قال حافظُ عصره الزين العراقي في «أماله»: حديث أبي هريرة مرفوعاً:
«من أوسع على عياله وأهله يوم عاشوراء أوسع الله عليه سائر سنته» حديث حسنٌ
على رأي ابن حبان، وله طريق آخر صحَّحه الحافظ أبو الفضل محمد بن ناصر^(٢).
٥٨ - ومنها: حديث: «من حجَّ ولم يُزرنني فقد جفاني»^(٣).

أورده السيوطي في «جمع الجوامع» بلفظ: «من حجَّ البيت ولم يُزرنني فقد
جفاني». وعزاه لابن حبان في «الضعفاء» والدَّيلمي عن ابن عمر، قال: وأورده ابنُ
الجوزي في «الموضوعات» فلم يُصب^(٤).

(١) انظر: «تنزيه الشريعة» (٢ / ١٥٧)، قال ابن عراق: وفي سنده محمد بن عبد الرحمن بن بجير اه.
قلت: قد اتهمه ابن عدي، وقال الخطيب: كذاب.
(٢) أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٧ / ٤١٧)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١ / ٢٢٩) من حديث
أبي هريرة، وإسناده وإه، فيه محمد بن ذكوان الجهضمي، قال ابن عدي: منكر الحديث، وعامة ما
يرويه إفرادات وغرائب ومع ضعفه يكتب حديثه. اه. وفيه سليمان بن أبي عبد الله وهو لا يعرف.
ونقل الحافظ ابن ناصر الدين في «الرد الوافر» (ص: ١٠٨) تصحيح الحافظ أبي الفضل ابن ناصر
لطريق أبي هريرة ثم قال: وفيه زيادات منكرة.

(٣) انظر: «الموضوعات» للصفحاني (٥٢)، وفيه: «من حج البيت...»

(٤) انظر: «جمع الجوامع» (٩ / ١٠٣).

وأخرجه ابن حبان في «المجروحين» (٣ / ٧٣)، وابن عدي في «الكامل» (٨ / ٢٤٨) وابن الجوزي
في «الموضوعات» (٢ / ٢١٧) من حديث ابن عمر.

وفيه النعمان بن شبل، قال ابن حبان: يأتي عن الثقات بالطامات وعن الأثبات بالمقلوبات. وقال =

٥٩ - ومنها: حديث: «مَنْ عَزَى مُصَاباً فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ»^(١).

عزاه في «الجامع الصغير» للترمذي وابن ماجه عن ابن مسعود^(٢).

قال الشارح: وإسناده ضعيف^(٣).

وقد أطلال السيوطي في «التعقبات» الكلام على رجاله وطرقه^(٤).

٦٠ - ومنها: حديث: «مَنْ عَيَّرَ أَخَاهُ بِذَنْبٍ لَمْ يَمُتْ حَتَّى يَعْمَلَهُ»^(٥).

= الدارقطني في «التعليقات عليه» (ص: ٢٧٢): هذا الحديث غير محفوظ عن النعمان إلا من رواية ابن ابنه عنه، والظعن فيه عليه، لا على النعمان. اهـ.

وقال ابن عدي: لا أعلم رواه عن مالك غيره (يعني: النعمان بن شبل).

وقال الذهبي في «تلخيص الموضوعات» (ص: ٢١١): آفته محمد بن محمد بن النعمان بن شبل،

وقال في «الميزان» (٥ / ٢٨): هذا موضوع.

(١) انظر: «الموضوعات» للصفاني (٦٦).

(٢) انظر: «الجامع الصغير» (٨٨٥١).

وأخرجه الترمذي (١٠٧٣)، وابن ماجه (١٦٠٢)، والبزار (١٦٣٢) والعقيلي في «الضعفاء»

(٣ / ٢٤٦)، وابن عدي في «الكامل» (٦ / ٣٢٦)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٣ / ٢٢٣).

وقال الترمذي: هذا حديث غريب، لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث علي بن عاصم، وروى بعضهم:

عن محمد بن سوية بهذا الإسناد مثله موقوفاً ولم يرفعه، ويقال: أكثر ما ابتلي به علي بن عاصم بهذا

الحديث نقموا عليه.

وقال العقيلي: لم يتابعه عليه ثقة. اهـ يعني: علي بن عاصم.

وقال ابن عدي: لا يتابع عليه.

(٣) انظر: «السراج المنير» (٤ / ٣١١).

(٤) انظر: «التعقبات» (ص: ١٣٧ - ١٣٨)، وكلها طرق لا تخلو من ضعف.

(٥) انظر: «الموضوعات» للصفاني (٥٨).

عزاه في «الجامع الصغير» للترمذي عن معاذ^(١).

٦١ - ومنها: حديث: «مَنْ قَادَ أَعْمَى أَرْبَعِينَ خَطْوَةً، غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ

ذَنْبِهِ»^(٢).

عزاه في «الجامع الصغير» للخطيب عن ابن عمر^(٣).

وقال في «التعقبات»: وقد أخرج البيهقي في «الشعب» حديث ابن عمر من

طريق لم يُورده ابن الجوزي، وحكّم بصغفه^(٤).

(١) أورده السيوطي في «الجامع الصغير» (٨٨٦٩).

وأخرجه الترمذي (٢٥٠٥)، وابن حبان في «المجروحين» (٢٧٦ / ٢)، وابن عدي في «الكامل»

(٣٧٥ / ٧)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٨٢ / ٣) من طريق محمد بن الحسن بن أبي يزيد

الهمداني، عن ثور بن يزيد، عن خالد بن معدان، عن معاذ، به.

وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب، وليس إسناده بمتصل، وخالد بن معدان لم يدرك معاذ بن

جبل.

وقال ابن حبان: محمد بن الحسن الهمداني، منكر الحديث، يروي عن الثقات المعضلات.

ونقل ابن عدي اختلاف قول الأئمة فيه، فقليل: متروك، وقيل: يكذب، وقيل: ضعيف، وقال ابن

عدي: مع ضعفه يكتب حديثه.

(٢) انظر: «الموضوعات» (٥٧).

(٣) أورده في «الجامع الصغير» (٨٨٩٤).

وأخرجه الخطيب في «تاريخه» (٢٩٥ / ١٠)، وتمام في «الفوائد» (٦٩٥)، وابن الجوزي في

«الموضوعات» (١٧٤ / ٢) من حديث ابن عمر. وفي إسناده عبيد الله بن أبي حميد، وهو متروك.

(٤) انظر: «التعقبات» (ص: ٢٣٩). وأخرجه البيهقي في «الشعب» (٧٦٢٥).

وقال الذهبي في «تليخيص الموضوعات» (ص: ٢٠٠): جاء عن ابن عمر وابن عباس وأنس وجابر

وأبي هريرة، وكل طريقة ساقطة.

٦٢ - ومنها: حديث: «مَنْ مَاتَ بَيْنَ الْحَرَمَيْنِ بُعِثَ آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ مَاتَ فِي طَرِيقِ مَكَّةَ حَاجًّا لَمْ يِعَارِضْهُ اللَّهُ وَلَمْ يُحَاسِبْهُ»^(١).

أورده السيوطي في «جمع الجوامع» بلفظ: «مَنْ مَاتَ بَيْنَ الْحَرَمَيْنِ حَاجًّا أَوْ مُعْتَمِرًا، بَعَثَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا حِسَابَ عَلَيْهِ» الحديث بطوله، عزاه للدَّيْلَمِي عن ابن عمر [وفيه أحمد بن صالح الشمومي] قال ابن حجر: هذا من مناكيرِه. انتهى^(٢).
وعزاه في «جمع الجوامع» للطبراني عن جابر: «مَنْ مَاتَ فِي أَحَدِ الْحَرَمَيْنِ بُعِثَ آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٣).

وللطبراني والبيهقي وضعفه عن سلمان: «مَنْ مَاتَ فِي أَحَدِ الْحَرَمَيْنِ اسْتَوْجَبَ شِفَاعَتِي، وَكَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنَ الْأَمِينِ»^(٤).

(١) انظر: «الموضوعات» (٥١).

(٢) انظر: «جمع الجوامع» (٢٠٧ / ١٠)، وما بين معكوفتين منه، وأخرجه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢ / ٢١٩)، وقال: وهذا لا يصح، قال البخاري: عبد الله بن نافع منكر، وقال يحيى: ليس بشيء، وقال النسائي: متروك الحديث.

(٣) انظر: «جمع الجوامع» (١٠ / ٢٠٨).

وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٥٨٨٣)، والبيهقي في «الشعب» (٣٨٨٣)، وابن عدي (٥ / ٢٢٣)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٢ / ٢١٨) من حديث جابر.

تفرد به عبد الله بن المؤمل، قال أحمد: أحاديثه مناكير وضعفه ابن معين والنسائي والدارقطني، وقال ابن عدي: حديثه غير محفوظ.

(٤) انظر: «جمع الجوامع» (١٠ / ٢٠١).

أخرجه الطبراني في «الكبير» (٦ / ٦١٠٤)، والبيهقي في «الشعب» (٣٨٨٢)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٢ / ٢١٨) من حديث سلمان. وقال البيهقي: عبد الغفور هذا ضعيف. وقال ابن الجوزي: المتهم به عبد الغفور، قال البخاري: منكر الحديث تركوه. وقال ابن حبان: كان يضع الحديث على الثقات، لا يحل كتب حديثه إلا على التعجب.

ولابن مُنْدة في «أخبار أصبهان» عن ابن عمر: «مَنْ مَاتَ فِي طَرِيقِ مَكَّةَ فِي الْبَدَاءِ أَوْ فِي الرَّجْعَةِ، وَهُوَ يَرِيدُ الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ، لَمْ يُعْرَضْ وَلَمْ يُحَاسَبْ، وَدَخَلَ الْجَنَّةَ»^(١).

٦٣ - ومنها: حديث: «الْمُؤْمِنُ حُلُوٌّ يُحِبُّ الْحُلُوَّ»^(٢).

أورده في «التعقبات» بلفظ: «قَلْبُ الْمُؤْمِنِ حُلُوٌّ يُحِبُّ الْحَلَاوَةَ» من حديث أبي موسى^(٣).

قال الخطيب: رجاله ثقات، غير محمد بن العباس بن سهل البزار، وهو الذي وَضَعَهُ وَرَكَّبَهُ عَلَى الْإِسْنَادِ.

قال السيوطي: قلت: وَرَدَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أَمَامَةَ، أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي «التاريخ»، والبيهقي في «الشعب» وقال: متنه منكر، وفي إسناده مَنْ هُوَ مَجْهُولٌ^(٤). انتهى.

٦٤ - ومنها: حديث: «الْمَوْتُ كَفَّارَةٌ كُلِّ مُسْلِمٍ»^(٥).

قال السيوطي في «التعقبات»: أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شَعْبِ الْإِيمَانِ»^(٦).

(١) انظر: «جمع الجوامع» (١٠ / ١٩٢).

وأورده السيوطي في «اللآلئ المصنوعة» (٢ / ١٠٨) وفي إسناده علي بن قرين، وهو كذاب.

(٢) انظر: «الموضوعات» للصفحاني (١٠٢).

(٣) أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي «تاريخه» (٤ / ١٩٢)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٣ / ١٩).

(٤) انظر: «التعقبات» (ص: ٢٠٠).

وأخرجه البيهقي في «الشعب» (٥٥٣٤) من طريق الحاكم. وقال: أورده شيخنا في التاريخ في

ترجمة سهل بن بشر بن القاسم.

(٥) انظر: «الموضوعات» للصفحاني (٦٢).

(٦) انظر: «التعقبات» للسيوطي (ص: ١٣٠).

وصحَّحه الحافظُ أبو بكرِ ابنُ العربي في كتابه «سراج المريدين»^(١).

قال الحافظُ أبو الفضل العراقيُّ: قد وردَ من طرقٍ تبلغُ رتبةَ الحَسَنِ. وجمَعها في جُزءٍ. انتهى^(٢).

وقال السخاويُّ: ولم يُصِب ابنُ الجوزيُّ في ذِكره في «الموضوعات» وتبعه الصَّغَانِيُّ. انتهى^(٣).

تنبیه: وَقَعَ لنا هذا الحديثُ بسندٍ فيه خمسةٌ من الصحابةِ، منهم ثلاثةٌ من الخُلفاء الراشدين رضوان الله عليهم أجمعين، فلنُورِده تبرُّكاً، فعند ذِكرهم تنزل الرحمةُ.

فأقولُ وبالله التوفيق: أنا شيخنا الإمام صفِيُّ الدين أحمدُ قدس سره بسندهِ السابقِ أوَّلَ الكتابِ إلى القاضي زكريا، عن محمد بن مُقبِلِ الحلبي، عن أحمد بن عبد العزيز الحَرَّانِيِّ ثم الحلبيِّ، عن الحافظِ شرفِ الدين عبد المؤمن الدِّمياطي، أنا الحافظُ يوسف بن خليل أبو الحجَّاجِ الدِّمشقي نزيلُ حلب، أنا ذاكر بن كامل، أنا أبو زكريا يحيى بن أبي عُمر الأصفهاني، أنا أبو علي الحسين بن أحمد البرذعي، أنا محمد بن العباس، أنا محمد بن حيَّان الأنصاري، أنا الشاذُّكُوني، أنا سفيان بن عُيَينة، عن الزُّهري، عن سعيد بن المسيَّب، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، عن

= وأخرجه البيهقي في «الشعب» (٩٤١٩) (٩٤٢٠)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ١٢١) والقضاعي في «الشهاب» (١٧١)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ٢١٨).

(١) انظر: «سراج المريدين» لابن العربي (١/ ٢٤٨)، وفيه: صحيح حسن.

(٢) انظر: «تخریج الإحياء» للعراقي (ص: ١٨٢٧) - وله جزء في الرد على الصغاني (ورقة ١٥٧) - و«التعقبات» (ص: ١٣٠).

(٣) انظر: «المقاصد الحسنة» (ص: ٦٨١).

عثمان بن عفان، عن عمر بن الخطاب، عن أبي بكر الصديق، عن بلال رضي الله عنهم أجمعين، عن رسول الله ﷺ أنه قال: «الموتُ كفارةٌ لكلِّ مسلمٍ»^(١).

٦٥ - ومنها: حديث: «الوضوءُ قبلَ الطعامِ ينفي الفقرَ، وبعده ينفي اللِّمَمَ ويُصحُّ البَصَرَ»^(٢).

لم أقف عليه بهذا اللَّفظ، ولكن في «الجامع الصغير» بلفظ: «الوضوءُ قبلَ الطعامِ وبعده ينفي الفقرَ وهو من سُنَنِ المرسلين» وعزاه للطبراني عن ابن عباس^(٣). وفيه أيضاً: «بركةُ الطعامِ الوضوءُ قبلَه وبعده» وعزاه للإمام أحمد في «مسنده» وأبي داود، والترمذي، والحاكم، عن سلمان^(٤)، بإسنادٍ حسنٍ على ما في «الشرح»^(٥). وعزاه لابن ماجه عن أنسٍ حديث: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُكْثِرَ اللهُ خَيْرَ بَيْتِهِ فَلْيَتَوَضَّأْ إِذَا حَضَرَ عَدَاؤُهُ وَإِذَا رُفِعَ»^(٦).

(١) أخرجه السيوطي في «الفانيد في حلاوة الأسانيد» (٢) عن محمد بن مقبل الحلبي، بهذا الإسناد.
(٢) انظر: «الموضوعات» للصفحاني (١١٣) ولفظه: «الوضوء قبل الطعام ينفي اللمم ويصلح البصر».
(٣) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٧١٦٦) من حديث ابن عباس. وفي إسناده نهشل بن سعيد، وهو متروك متهم، والضحاك لم يلق ابن عباس.

(٤) انظر: «الجامع الصغير» (٣١٤٠).

وأخرجه أحمد (٢٣٧٣٢)، وأبو داود (٣٧٦١)، والترمذي (١٨٤٦)، والحاكم (٥٦٤٦)، وابن عدي (٧/ ١٦٨)، من حديث سلمان. وقال أبو داود: وهو ضعيف. اهـ. يعني: من أجل قيس بن الربيع. وقال الترمذي: لا نعرف هذا الحديث إلا من حديث قيس بن الربيع، وقيس بن الربيع يضعف في الحديث.

(٥) انظر: «السراج المنير» (٦/ ٣).

(٦) انظر: «الجامع الصغير» (٨٣١١).

وأخرجه ابن ماجه (٣٢٦٠). وقال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٧/ ٤): هذا إسناد ضعيف =

قال الشارحُ: وضعَّفه المنذريُّ^(١).

وعزا للحاكمِ في «تاريخه» عن عائشة: «الوضوءُ قبلَ الطعامِ حسنةٌ، وبعدَ الطعامِ حستان»^(٢).

وعزا لأبي الشيخ عن عبد الله بن جراد: «طهورُ الطعامِ يزيدُ في الطَّعامِ والدِّينِ والرِّزقِ»^(٣). وضعَّفه حجازيُّ الواعظُ^(٤).

٦٦ - ومنها: حديث: «لا تَجْعَلُونِي كَقَدْحِ الرَّاكِبِ»^(٥).

قال الحافظ السَّخاوي في «القول البديع»: عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لا تَجْعَلُونِي كَقَدْحِ الرَّاكِبِ» قيل: وما قَدْحُ الرَّاكِبِ؟ قال: إنَّ المسافرَ إذا فرَغَ من حاجتِه صبَّ في قَدْحِه ماءً، فإن كان له إليه حاجةٌ تَوَضَّأَ منه أو شَرِبَ منه، وإلا أَهْرَاقَه، اجْعَلُونِي في أوَّلِ الدُّعَاءِ وَأَوْسَطِهِ وَآخِرِهِ.

= لضعف كثير وجبارة اه. وقال النسائي: متروك. وقال أبو زرعة: واه، وقال البخاري: منكر الحديث. وقال ابن عدي في «الكامل» (٧/ ٢٠٠): هذه الرواية عن أنس غير محفوظة.

(١) انظر: «السراج المنير» (٤/ ٢٥١).

(٢) انظر: «الجامع الصغير» (٩٦٨٢).

وأورده ابن حجر في «الغرائب الملتقطة من مسند الفردوس» (٢٨٢٦) عن الحاكم بإسناده عن عائشة، وفي إسناده الحكم بن عبد الله الأيلي، قال البخاري: تركوه، وقال أبو حاتم: كان يكذب. (٣) انظر: «الجامع الصغير» (٥٢٨٣).

وأورده ابن حجر في «الغرائب الملتقطة من مسند الفردوس» (١٩٩٢) عن أبي الشيخ بإسناده عن عبد الله بن جراد، وفي إسناده يعلى بن الأشدق، قال أبو زرعة: لا يصدق، وقال ابن حبان: وضعوا له أحاديث فحدث بها ولم يدر. وقال الذهبي: حدث عن عمه عبد الله بن جراد وزعم أن له صحبة.

(٤) انظر: «السراج المنير» (٣/ ٢٩٥)، وقوله: «ضعيف» غير مقبول، كيف وفيه من لا يصدق؟!.

(٥) انظر: «الموضوعات» للصبغاني (١١٨).

رواه عَبْدُ بِنِ حُمَيْدٍ، وَبِزَارٍ فِي «مُسْنَدَيْهِمَا»، وَعَبْدُ الرَّزَاقِ فِي «جَامِعِهِ»، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «الصَّلَاةِ» لَهُ، وَالتَّيْمِيُّ فِي «التَّرغِيبِ»، وَالتَّطْبَرَانِيُّ، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «الشَّعْبِ»، وَالضَّيَاءُ، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «الْحَلِيَّةِ»، وَمِنْ طَرِيقِهِ الدَّيْلَمِيُّ، مِنْ طَرِيقِ مُوسَى بْنِ عُبَيْدَةَ الرَّبَذِيِّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَالحَدِيثُ غَرِيبٌ^(١).

ثم قال: ورواه سفيان بن عيينة في «جامعه» من طريق يعقوب بن زيد بن طلحة، يبلغُ به النبي ﷺ قال: «لَا تَجْعَلُونِي كَقَدْحِ الرَّآكِبِ، اجْعَلُونِي أَوَّلَ دُعَائِكُمْ، وَأَوْسَطَهُ، وَآخِرَهُ».

وسندهُ مرسلٌ أو مُعْضَلٌ، فَإِنْ كَانَ يَعْقُوبُ أَخَذَهُ مِنْ غَيْرِ مُوسَى تَقَوَّتْ بِهِ رِوَايَةُ مُوسَى، وَالعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى. انْتَهَى^(٢).

قلتُ: أوردته السيوطيُّ في «جمع الجوامع» بلفظ: «لَا تَجْعَلُونِي كَقَدْحِ الرَّآكِبِ، يَجْعَلُ مَاءً فِي قَدْحِهِ، فَإِنْ احتَاجَ إِلَيْهِ شَرِبَهُ، وَإِلَّا صَبَّهُ، اجْعَلُونِي فِي^(٣)»

(١) انظر: «القول البديع» (ص: ٢٢٢).

وأخرجه عبد بن حميد كما في «المنتخب» (١١٣٢)، والبزار (٣١٥٦) (زوائد) وعبد الرزاق في «المصنف» (٣١١٧)، وابن أبي عاصم في «الصلاة على النبي» (٧١) وقوام السنة التيممي في «الترغيب» (١٦٩٥)، والبيهقي في «الشعب» (١٤٧٦) والديلمى كما في «الغرائب الملتقطة» لابن حجر (٢٨٨٥)، والعقيلي في «الضعفاء» (١ / ٦١)، وابن حبان في «المجروحين» (٢ / ٢٣٦). وانفرد به موسى الربذي قال البخاري: لم يثبت حديثه. وقال ابن عدي: لا يتابع عليه. وقال ابن حبان: يروي عن الثقات ما ليس من حديث الأثبات من غير تعمد له، فبطل الاحتجاج به من جهة النقل وإن كان فاضلاً.

(٢) انظر: «القول البديع» (٢٢٢)، و«نتائج الأفكار» لابن حجر (٤ / ٥١).

(٣) «في»: ليس من (م).

أول كلامكم وأوسطه وآخره». وعزاه لابن النجار عن ابن مسعود^(١).

٦٧ - ومنها: حديث: «لا تَقْطَعُوا الخَبْزَ واللَّحْمَ بالسِّكِّينِ كما تَقْطَعُ الأعاجم -

أو: كما تَفْعَلُ الأعاجم - ولكن انْهَشُوا نَهْشاً»^(٢).

أورده السيوطي في «التعقبات» بلفظ: «لا تَقْطَعُوا اللَّحْمَ بالسِّكِّينِ، فإنَّ ذلك صُنْعُ الأعاجم».

قال ابنُ الجوزي: فيه أبو معشر، ليس بشيء^(٣).

قال السيوطي: قلتُ: أخرجه أبو داود في «سننه» وقال: ليس هذا بالقوي.

والبيهقي في «الشعب» وقال: تفرد به أبو معشر المدني، وليس بالقوي^(٤).

ثم أخرجه البيهقي من طريق آخر من حديث أم سلمة^(٥). انتهى^(٦).

وقال الحافظُ ابنُ حجرٍ في «فتح الباري» في باب (قطع اللحم بالسكين):

قال ابن بطال: هذا الحديث - أي: حديث عمرو بن أمية: أنه رأى النبي ﷺ يحترق

من كتف شاة في يده، فدعى إلى الصلاة، فألقاها والسكين التي يحترق بها،

الحديث - يردُّ حديث أبي معشرٍ عن هشام بن عروة عن عائشة رفعتة: «لا تَقْطَعُوا

(١) انظر: «جمع الجوامع» (٢٣ / ١١).

(٢) انظر: «الموضوعات» للصفار (١١٩).

(٣) انظر: «الموضوعات» لابن الجوزي (٢ / ٣٠٣).

(٤) أخرجه أبو داود (٣٧٧٨)، والبيهقي في «الشعب» (٥٥٠٦)، وابن حبان في «المجروحين»

(٣ / ٦٠)، وابن عدي في «الكامل» (٨ / ٣١٩)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٢ / ٣٠٣).

(٥) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٣ / ٦٢٤)، والبيهقي في «الشعب» (٥٦٠٦) من حديث أم سلمة،

وفي إسناده عباد بن كثير الثقفي، وهو متروك.

(٦) انظر: «التعقبات» للسيوطي (١٩٥ - ١٩٦).

اللحم بالسكّين، فإنّه من صنّع الأعاجم، وأنهشوه فإنه أهنأ وأمرأ». قال أبو داود: هو حديث ليس بالقوي.

قلت: له شاهدٌ من حديث صفوان بن أمية أخرجه الترمذي بلفظ: «أنهشوا اللحم نهشاً، فإنّه أهنأ وأمرأ» وقال: (لا نعرفه إلا من عند عبد الكريم)^(١)، هو أبو أمية بن أبي المخارق، ضعيفٌ.

لكن أخرجه ابنُ أبي عاصم من وجهٍ آخر عن صفوان بن أمية، فهو حسنٌ، لكن ليس فيه ما زادهُ أبو معشرٍ من التصريح بالنهي عن قطع اللحم بالسكّين، وأكثر ما في حديث صفوان أن النهش أولى. انتهى^(٢).

وقال في باب النهش وانتشال اللحم: ولعل البخاري أشار بهذه الترجمة إلى تضييف حديث أبي معشرٍ في النهي عن قطع اللحم بالسكّين. انتهى^(٣).
فالحاصل: الحديث إما حسنٌ، أو ضعيفٌ، وليس بموضوع، والله أعلم.

٦٨ - ومنها: حديث: «لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد»^(٤).

أورده السخاوي من حديث أبي هريرة، وعلي، وعائشة من طرق، وقال: أسانيدُها ضعيفةٌ^(٥).

(١) أخرجه الترمذي (١٨٣٥)، وفيه: (...إلا من حديث عبد الكريم).

(٢) انظر: «فتح الباري» (٩/ ٥٤٧).

(٣) انظر: «فتح الباري» (٩/ ٥٤٥).

(٤) انظر: «الموضوعات» للصفحاني (٥٠).

(٥) انظر: «المقاصد الحسنة» (ص: ٧٢٦).

وأخرجه الحاكم (٨٩٨)، والبيهقي في «السنن» (٤٩٤٥)، والدارقطني (١٥٥٣) من حديث أبي هريرة، وفي إسناده سليمان بن داود اليمامي، ضعيف لا يتابع عليه فيما قال ابن القطان في «بيان =

٦٩ - ومنها: حديث: «لا هَمَّ إِلا هَمُّ الدِّينِ، ولا وَجَعٌ كَوَجَعِ العَيْنِ»^(١).

عزاه السيوطي في «الجامع الصغير» بلفظ: «لا هَمَّ إِلا هَمُّ الدِّينِ، ولا وَجَعٌ إِلا وَجَعُ العَيْنِ» لابن عدي والبيهقي عن جابر^(٢).

وقال في حديث جابر في «التعقبات»: أخرجه البيهقي في «الشعب» وقال: حديث منكر^(٣).

وله طريق آخر من حديث ابن عمر، أخرجه الشيرازي في «الألقاب»^(٤). انتهى.

= الوهم والإيهام» (٣/ ٣٤٣).

وأخرجه البيهقي في «السنن» (٤٩٤٢) من حديث علي موقوفاً.

وأخرجه ابن حبان في «المجروحين» (٢/ ٩٤)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١/ ٤١٣) من حديث عائشة، وفي إسناده عمر بن راشد الجاري، قال ابن حبان: يضع الحديث على الثقات.

(١) انظر: «الموضوعات» للصفغاني (٤٥).

(٢) انظر: «الجامع الصغير» (٩٩٢٩).

وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٦٠٦٤)، والبيهقي في «الشعب» (٨٧٥٩)، وأبو نعيم في «الطب» (٢٥٠)، وأبو الشيخ في «الأمثال» (٢٣٩)، وابن حبان في «المجروحين» (١/ ٣٥٠)، وابن عدي في «الكامل» (٤/ ٥١٦)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٢٤٤) من حديث جابر. وفي إسناده قرين بن سهل، قال ابن عدي: هو منكر الحديث، وقال: حديث منكر باطل.

وقال ابن حبان: يلزق المراسيل والمقاطيع بأقوام مشاهير فيسندوها عنهم لا يجوز الاحتجاج به. اهـ. وأبوه سهل بن قرين، كذبه الأزدي.

(٣) انظر: «التعقبات» (ص: ١١٨)، و«شعب الإيمان» للبيهقي (٨٧٥٩).

(٤) أورده السيوطي في «اللآلئ المصنوعة» (٢/ ١٢٦) بإسناده. وفيه: يحيى بن عبد الله بن خاقان يرويه عن مالك، قال الخطيب: منكر عن مالك، يعني: موضوع على مالك.

٧٠ - ومنها: حديث: «مَنْ أَخْلَصَ لِلَّهِ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا، نَوَّرَ اللَّهُ قَبْرَهُ، وَيُجْرِي

يَنَابِيعَ الْحِكْمَةِ مِنْ قَلْبِهِ عَلَى لِسَانِهِ»^(١).

أورده السخاوي بلفظ: «مَنْ أَخْلَصَ لِلَّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا ظَهَرَتْ يَنَابِيعُ الْحِكْمَةِ مِنْ قَلْبِهِ عَلَى لِسَانِهِ». وليس فيه زيادة: «نَوَّرَ اللَّهُ قَبْرَهُ» وعزاه لأبي نعيم في «الحلية» من جهة مكحول، عن أبي أيوب، به مرفوعاً. وسنده ضعيف^(٢).

وقال السيوطي في «التعقبات»: إن ابن الجوزي أورد حديث: «مَنْ أَخْلَصَ لِلَّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا ظَهَرَتْ يَنَابِيعُ الْحِكْمَةِ مِنْ قَلْبِهِ عَلَى لِسَانِهِ» من حديث أبي أيوب. وفيه: محمد بن إسماعيل مجهول، روى عن يزيد الواسطي كثير الخطأ، عن حجاج مجروح، عن مكحول عن أبي أيوب، ولم يدركه.

ومن حديث ابن عباس وفيه سوار بن مصعب متروك.

ومن حديث أبي موسى، وفيه عبد الملك بن مروان الرفاعي مجهول^(٣).

قال السيوطي: قلت: ما فيهم متهم بالكذب، ويزيد الواسطي قال فيه ابن عدي: حسن الحديث. وقال أحمد: ليس به بأس. انتهى^(٤).

قلت: قال الشيخ شهاب الدين، أبو حفص، عمر بن محمد الشهرزدي قدس

(١) انظر: «الموضوعات» للصفار (١١٧).

(٢) انظر: «المقاصد الحسنة» (ص: ٦٢٠)، وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٥ / ١٨٩)، وقال: كذا رواه يزيد الواسطي متصلاً، ورواه ابن هارون، ورواه أبو معاوية عن الحجاج فأرسله. وأخرج المرسل أبو نعيم (٧٠ / ١٠).

(٣) انظر: «الموضوعات» لابن الجوزي (٣ / ١٤٤ - ١٤٥).

(٤) انظر: «التعقبات» (ص: ٢٢٩).

سُرَّهُ فِي الْبَابِ (٢٦) مِنْ «عَوَارِفِ الْمَعَارِفِ»: «إِنَّ الْأَرْبَعِينَ خُصَّتْ بِالذِّكْرِ فِي قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَخْلَصَ لِلَّهِ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا ظَهَرَتْ يَنَابِيعُ الْحِكْمَةِ مِنْ قَلْبِهِ عَلَى لِسَانِهِ»، وَقَدْ خَصَّ اللَّهُ الْأَرْبَعِينَ بِالذِّكْرِ فِي قِصَّةِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ وَأَمْرِهِ بِتَخْصِيصِ الْأَرْبَعِينَ بِمَزِيدٍ تَبْتُلُ^(١).

وَسَاقِ الْكَلَامِ إِلَى أَنْ قَالَ: فَدَلَّ عَلَى أَنَّ خُلُوَّ الْمَعْدَةِ مِنَ الطَّعَامِ أَصْلٌ كَبِيرٌ فِي الْبَابِ، حَتَّى احْتِاجَ مُوسَى إِلَى ذَلِكَ مُسْتَعِدًّا بِهِ لِمُكَالَمَةِ اللَّهِ عِزِّ وَجَلِّ، وَالْعُلُومِ اللَّدْنِيَّةِ فِي قُلُوبِ الْمُنْقَطِعِينَ إِلَيْهِ ضَرْبٌ مِنَ الْمُكَالَمَةِ، وَمَنْ انْقَطَعَ إِلَى اللَّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا مُخْلِصًا مُتَعَاهِدًا نَفْسَهُ بِخَفَةِ الْمَعْدَةِ يَفْتَحِ اللَّهُ عَلَيْهِ الْعُلُومَ اللَّدْنِيَّةَ كَمَا أَخْبَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِذَلِكَ، فَالتَّحْدِيدُ وَالتَّقْيِيدُ بِالْأَرْبَعِينَ وَالْحِكْمَةُ فِيهِ، لَا يَطَّلِعُ أَحَدٌ عَلَى حَقِيقَةِ ذَلِكَ إِلَّا الْأَنْبِيَاءُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ إِذَا عَرَفَهُمُ الْحَقُّ ذَلِكَ، أَوْ مَنْ يَخْصُهُ اللَّهُ بِتَعْرِيفِ ذَلِكَ غَيْرَ الْأَنْبِيَاءِ.

وَيَلُوحُ فِي سُرِّ ذَلِكَ مَعْنَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَذَلِكَ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى [لَمَّا أَرَادَ] بِتَكْوِينِ آدَمَ مِنْ تُرَابٍ قَدَّرَ التَّخْمِيرَ بِذَلِكَ الْقَدْرِ مِنَ الْعَدَدِ؛ كَمَا وَرَدَ: خَمَّرَ طِينَةَ آدَمَ بِيَدِهِ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا، وَكَأَنَّ آدَمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَمَّا كَانَ مُسْتَصْلِحًا لِإِعْمَارَةِ الدَّارَيْنِ، وَأَرَادَ اللَّهُ مِنْهُ عِمَارَةَ الدُّنْيَا كَمَا أَرَادَ مِنْهُ عِمَارَةَ الْجَنَّةِ، كَوْنَهُ مِنَ التُّرَابِ تَرْكِيبًا يُنَاسِبُ عَالَمَ الْحِكْمَةِ وَالشَّهَادَةِ، وَهَذِهِ الدَّارُ الدُّنْيَا، وَمَا كَانَتْ عِمَارَةُ الدُّنْيَا تَتَأْتَى مِنْهُ وَهُوَ غَيْرُ مَخْلُوقٍ مِنْ أَجْزَاءِ أَرْضِيَّةٍ سَفَلِيَّةٍ بِحَسَبِ قَانُونِ الْحِكْمَةِ، فَمِنْ التُّرَابِ كَوْنَهُ، وَأَرْبَعِينَ صَبَاحًا خَمَّرَ طِينَهُ لِيَعْدَ بِالتَّخْمِيرِ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا بِأَرْبَعِينَ حِجَابًا مِنَ الْحَضْرَةِ الْإِلَهِيَّةِ، كُلُّ حِجَابٍ هُوَ مَعْنَى مُودَعٌ فِيهِ يَصْلُحُ بِهِ لِإِعْمَارَةِ الدُّنْيَا، وَيَتَعَوَّقُ بِهِ عَنِ الْحَضْرَةِ

(١) انظر: «عوارف المعارف» (ص: ٢٢٧)، وما بين معكوفتين منه.

الإلهية ومواطنِ القُربِ، إذ لو لم يتعَوَّق بهذا الحِجابِ ما تعمَّرتِ الدُّنيا، فتأصَّل البعدُ عن مقامِ القُربِ لِعِمارةِ عالمِ الحكمةِ وخلافةِ الله تعالى في الأرضِ.

فبالتَّبَتُّلِ إلى طاعةِ الله تعالى والإقبالِ عليه، والانتزاعِ عن التوجُّهِ إلى أمرِ المعاشِ بكلِّ يومٍ، يخرجُ عن حجابٍ هو مَعْنَى مُودَعٍ فيه، وعلى قَدَرِ زوالِ كُلِّ حجابٍ يتخذُ مَنْزَلاً في القُربِ من الحَضْرَةِ الإلهيةِ التي هي مَجْمَعُ العلومِ ومصدرُها، فإذا تَمَّت الأربعون زالتِ الحُجُبُ، وانصَبَّت إليه العلومُ والمعارفُ انصباباً. إلى هنا كلامه قدِّس سرُّه^(١).

وهذا آخرُ ما تيسَّرَ إلحاقه بالسؤالِ من بقيةِ الرسالةِ، ولا حولَ ولا قوةَ إلا بالله العليِّ العظيمِ.

سبحانَكَ اللهمَّ وبحمْدِكَ، أشهدُ أن لا إلهَ إلا أنتَ، أستغفركَ وأتوبُ إليك، سبحانَ ربِّكَ ربِّ العِزةِ عما يصفُونَ، وسلامٌ على المرسلينَ، والحمدُ لله ربِّ العالمينَ.

قال مؤلفه عفا الله عنه: تمَّ تسويده يومَ الأحد (٢٥) من ذي الحجة الحرام، سنة (١٠٧٤) بمنزلي بظاهر المدينة المنورة، على ساكنها أفضلُ الصلاة والسلام، عَدَدَ خَلْقِ الله بدوامِ الله الملكِ العَلامِ، والحمدُ لله ربِّ العالمين^(٢).

(١) انظر: «عوارف المعارف» (ص: ٢٢٧-٢٢٨).

(٢) في (م): «وتم كتابه يوم الجمعة (١٩) من المحرم الحرام سنة ١٠٩٤».

وجاء في (ز): «وتم نسخه بيد أفقر العباد غلام حسن نزيل طيبة الطيبة حرسها الله من جميع البلديات والآفات يوم الأربعاء تاسع شهر صفر سنة خمس وثمانين وألف، اللهم اغفر لمالكة وكتابه ووالديهما وجميع أمة محمد بحرمة محمد خاتم الأنبياء والمرسلين صلوات الله عليه وعلى آله =

= وصحبه أجمعين برحمتك يا أرحم الراحمين والحمد لله وحده». وجاء في (ل): «تمت الرسالة بحمد الله وعونه وحسن توفيقه، وكان الفراغ من كتابتها في يوم الأحد المبارك ثاني عشر جمادى الآخر من شهر عام (١٠٨٤)، وحسبنا الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم».



الرسالة رقم: (٨) مجلّة رسالة العلماء
المجلة الكورانيّة



نَشْرُ الزَّهْرِ فِي الذِّكْرِ بِالْجَهْرِ



تَأَلَّفَ الْعِلْمَاءُ
المجلة الكورانيّة

يُطَبَعُ مُخَمَّفًا عَلَى تَلَاكٍ نُسُجٍ مَطْبُوعَةٍ

يَخْرُجُ وَقَعَ يَلِيقُ
محمد بركات



دارُ اللّٰهِيَّاتِ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة التحقيق

الحمد لله حمد الذاكرين، والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين،
وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فهذه رسالة «نشر الزهر في الذكر بالجهر» للعلامة برهان الدين إبراهيم بن حسن الكوراني الكردي الشافعي المدني رحمه الله، وهي رسالة لطيفة نافعة، جمع فيها المصنف الأدلة في مشروعية الذكر بالجهر، وردّ فيها على مَنْ حرّم الجهر بالذكر من علماء الحنفية ممن عاصره، وذلك سنة (١٠٧٨هـ)، فيما ذكر المصنف في رسالته. وكان سبب تأليفه لها ما ذكره المصنف في مقدمتها أن بعض الوعّاظ يُحرّم ذكر الله جهراً في المساجد وغيرها، وقد طلب أحدهم من المصنف تحقيق هذه المسألة، فأجابه لذلك.

وبدأ هذه الرسالة بذكر فتوى الفقهاء الأربعة في جواز الجهر بالذكر، وهو قول الشافعية وأحد قولي مالك، وظاهر مذهب أحمد، ورواية عن أبي حنيفة وصاحبيه.

وذكر أن خطته في هذه الرسالة أمران:

- إيراد الأدلة من الكتاب والسنة التي تدل على جواز الجهر بل استحبابه.

- ردُّ الشبهات حول مشروعية الجهر بالذكر.

وقد رتب كتابه وفق التالي:

- مقدمة مهّده فيه بقواعد أصولية، يصل بها إلى أن الأمر إن كان غير مقيّد بالسر أو الجهر، فالامتثال حاصل بالجهر وحاصل بالسر، والأمر المطلق أمر بفردٍ من أفراده الممكنة، والجهر من أفراده الممكنة.

- ثم سرد الأدلة من الكتاب والسنة لِمَا يدل لمشروعية الجهر. سواء كان الجهر المأمور به مقيّداً بوقت معيّن، أو مطلقاً.

- تنبيه: ذكر فيه حكم الترنم وتحسين الصوت في الذكر.

- تبصرة: أوضح فيها أن الجهر بالدعاء ليس من الاعتداء فيه.

- تميم: فيه حكم الجهر بالتكبير يوم العيد، وتناول ذلك من سبعة وجوه.

- تنبيه آخر: ذكر فيه حكم الجهر بالذكر عند الحنفية والشافعية في الأحوال المختلفة: عند غسل الميت، وفي الحمام...

- تذكرة: فيها فتوى النووي في حكم الجماعة يقرؤون القرآن ويذكرون في الجامع.

- تذييل: ذكر فيه تنبيهان:

التنبيه الأول: وفيه قول السيوطي في «تعريف الفئة بأجوبة الأسئلة المئة» لِمَا سئل: أيهما أفضل: الذكر سرّاً أم علانية؟

التنبيه الثاني: وفيه قول السيوطي في رسالته: «نتيجة الفكر في الجهر

بالذكر» في الجواب عما يفعله الصوفية من عقد حلق الذكر في المساجد ورفع الصوت فيها.

- خاتمة أورد فيها عشرة أحاديث مسندة في فضل الذكر.

وهذه الرسالة بجملتها نصرت القول بأن الذكر بالجهر جائز، بل هو مستحب، وهذا الجهر غير المفرط والزائد على قدر الحاجة.

وكانت مصادر المصنف في هذه الرسالة، هي كتب الحافظ السيوطي، وأئمة الحديث من الشافعية كابن حجر والنووي، وكتب الفقه الحنفي التي استعملها في الرد على المحرّم للجهر، وهو من الوعاظ الحنفية، وقد أوضح أن مذهب الحنفية فيه قولان.

لكن مما يؤخذ على المصنف إيراد بعض الأحاديث الواهية، وبيان الحكم عليها بالاعتماد على أقوال بعض العلماء في تصحيحها، مع إغفال قول علماء آخرين ضعفوا فيها هذه الأحاديث.

وكان لزاماً عليّ بيان ذلك أثناء تخريج تلك الأحاديث وعزوها إلى مصادرها.

كما أننا لا ننسى أن نذكر القارئ أن للمصنف رسالة أخرى في ذات الموضوع، وسمّاها: «إتحاف المنيب الأواه بفضل الجهر بذكر الله» وهي أوسع وأطول، وكان تأليفها بعد تأليف هذه الرسالة. وقد قمنا بالعناية بها ونشرها بعد هذه الرسالة بفضل الله.

هذا وقد اعتمدنا في تحقيق هذه الرسالة على ثلاث نسخ خطية، وهي:

١ - النسخة الأزهرية وتاريخ نسخها (١٠٧٩هـ)، وقد ذهبت الورقة الأولى منها بالتصوير ورمزها (ز).

٢ - نسخة المسجد النبوي، وتاريخ نسخها (١٠٨١هـ)، ورمزها (ح).

٣ - نسخة رشيد أفندي، ورمزها (ر).

وفي الختام أسأل الله أن يجعل علمنا خالصاً لوجهه، ويعفو عما وقع من زلل أو خلل، إنه تعالى سميع مجيب الدعاء، وصلى الله عليه وسلم.

المحقق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ إِيَّاهُ نَسْتَعِينُ

الحمد لله المنزل: ﴿وَأَذْكُرُ اسْمَ رَبِّكَ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴿٢٥﴾ وَمِنَ اللَّيْلِ فَاسْجُدْ لَهُ وَسَبِّحْهُ لَيْلًا طَوِيلًا ﴿٢٦﴾﴾ [الإنسان: ٢٥ - ٢٦] وصلى الله وسلم على سيدنا محمد المشرّف بـ **خطاب** ﴿وَأَذْكُرُ اسْمَ رَبِّكَ وَنَبِّئْ إِلَيْهِ بُنْيَانًا ﴿٨﴾ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَاتَّخِذْهُ وَكِيلًا ﴿٩﴾﴾ [المزمل: ٨-٩] وعلى آله وأصحابه المكرّمين بأولية خطاب ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا ﴿٤١﴾﴾ [الأحزاب: ٤١] سرًّا وجهرًا، وعلى كلّ حالٍ يحوّل فيه العبد تحويلاً، وصلاةً وسلاماً فائضى البركات عدّد خلق الله بدوام الله، الهادي من يشاء من عباده إلى أن يكبروه تكبيراً ويهلّلوه تهليلًا.

أما بعد:

فقد ذكرت أيها الأخ المكرّم أيّدك الله تعالى أن بعض الوعاظ من علماء الحنفية يعظّ الناس بأن ذكّر الله تعالى جهراً حراماً في المساجد وغيرها، وطلبت تحقيق ذلك من الكتب المعتمدة.

فأقول - وبالله التوفيق -: إن النهي عن المنكر وإن كان من فروض الكفاية^(١)، لكن محلّه في محرّم مجمّع عليه، أو في اعتقاد الفاعل، وليس لعالم أن ينكر مُختلفاً فيه حتى يعلم من الفاعل أنّه حال ارتكابه معتقداً لتحريمه؛ لاحتمال أنه حينئذٍ قد من يرى

(١) في (ر): «الكفايات».

حلّه، أو جهل حرمة، أما من ارتكب ما يرى إباحته بتقليد صحيح فلا يجوز الإنكار عليه، ولا شك أن هذا منه، فإن الجهر بالذكر مطلقاً جائز، بل أفضل من الإخفاء حيث لا محذور شرعياً في مذهب الإمام الشافعي رضي الله عنه، كما يأتي عن «فتاوى النووي»^(١)، وهو ظاهر مذهب الإمام أحمد^(٢)، وإحدى الروایتين عن الإمام مالك^(٣) رضي الله عنهما، وهو أحد قولي قاضي خان، وهو قول الإمامين في تكبير عيد الفطر، بل رواية عن الإمام أبي حنيفة نفسه رضي الله عنهم، كما يأتي جميع ذلك.

إذا علمت هذا، فليس لحنفي يعتقد كراهة الذكر جهراً أو حرمة أن ينكر على من يعتقد استحبابه كشافعي، أو جوازه كمن قلّد مالكاً في إحدى الروایتين عنه أو أحمد، بل وعلى حنفي، حتى يعلم أنه لم يقلده القائل بجوازه أو استحبابه، على أن دلائل حرمة الجهر أو كراهته غير تامة، ودلائل جوازه بل استحبابه تامة.

فلنورد من الآيات والأحاديث والآثار ما يسره الله مما يدل على جواز الذكر جهراً، بل على استحبابه؛ إبانة للمرام، وإزاحة لشبهات الأوهام، بتوفيق الله العليم العلام.

ولنقدّم بين يدي المطلب أصلاً ينتفع به في المقصود بإذن الله النصير المعبود المحمود.

(١) سيرد ضمن الرسالة.

(٢) انظر: «الكافي» لابن قدامة (١/ ٢٦١)، و«فتح الباري» لابن رجب (٧/ ٣٩٩).

(٣) انظر: «الذخيرة» للقرافي (٢/ ٦٣)، و«فتح الباري» لابن حجر (٢/ ٣٢٦).

تمهيد

من المقرّر في الأصول: أن الأمر إذا أمرَ بفعلٍ مطلقٍ، أي: غير مقيّد في اللفظ بقيدٍ خاصٍّ، كقوله: «اذكُر» من غير أن يقيّده بكونه سرّاً أو جهراً، وقوله: «اضرب» من غير أن يقيّده بكونه مُبرّحاً أو غير مُبرّح، فالمطلوبُ به الفعلُ الجزئيُّ الممكنُ المطابقُ للماهيةِ الكليةِ المشتركةِ، أي: فردٌ ما من الأفرادِ الممكنةِ لتلك الماهيةِ، لا نفس الماهيةِ المشتركةِ الكليةِ.

ولهذا قالوا: صيغةُ الأمرِ لا تقتضي التكرارَ، لأنَّ مدلولها طلبُ الحقيقةِ الصادقةِ بأيِّ جزئيٍّ كان، والمرّةُ والتكرارُ زائدانِ على الحقيقةِ، خارجانِ عنها، فيجبُ أن يحصلَ الامتثالُ مع أيّهما حصلَ، ولا يتقيّدُ بأحدهما دونَ الآخرِ.

ومن المقرّر أيضاً فيه: أن المطلقَ ينقسمُ إلى حقيقيٍّ وإضافيٍّ، والمطلقُ يشملُ كلياً منهما، فقولنا: «رقةٌ مؤمنةٌ»، مطلقٌ بالنسبةِ إلى قولنا: «رقةٌ مؤمنةٌ سليمةٌ من العيوبِ»، ومقيّدٌ بالنسبةِ إلى قولنا: «رقةٌ».

إذا تمهّد هذا فنقول: كلُّ أمرٍ من الذكْرِ في القرآنِ أو^(١) الأخبارِ:

إنَّ وَرَدَ مقيّداً بالجهرِ، صريحاً أو التزاماً، فهو نصٌّ في محلِّ النزاعِ.

وإنَّ وَرَدَ غَيْرَ مَقِيدٍ بِالْجَهْرِ وَلَا بِالسَّرِّ، سِوَاءٍ قَيْدٍ بِقَيْدٍ آخَرَ - ككونه: كثيراً، أو: بكرةً وأصيلاً - أو لا، فالامتنالُ حاصلٌ بالجهْرِ كما هو حاصلٌ بالسَّرِّ، لأنَّ كلاًَّ منهما مِن أفرادِ الذِّكْرِ المطلقِ، والأمرُ بالمطلقِ أمرٌ بقرِّدٍ ما من أفرادِهِ الممكِنَةِ، والجهْرُ من أفرادِهِ المُمكِنَةِ عقلاً الجائزَةَ شرعاً.

أما الأول^(١): فظاهرٌ.

[الأدلة من الكتاب والسنة]

وأما الثاني: فنابتٌ بالدليل من الكتابِ والأخبارِ والآثارِ.

فمنها: ما يدلُّ على أن الجهرَ مأمورٌ به في وقتٍ معين.

ومنها: ما يدلُّ على أنه مشروعٌ مأمورٌ به مطلقاً.

أما الأول:

١ - فمنها: قوله تعالى ﴿فَإِذَا قُضِيَتْمْ مَنَسِكَكُمْ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ

ءَابَاءَكُمْ أَوْ أَشْكَذِكْرًا﴾ [البقرة: ٢٠٠].

وجه الدلالة: أن العربَ كانوا يتفاخرونَ في المواسمِ فيذكرونَ فعَّالَ آبائهم

وأيامهم ومجالسهم، ولا شكَّ أن ذلك كان بالجهْرِ، إذ التَّفَاخُرُ لا يحصلُ إلا

بالإسْمَاعِ، وهو ظاهرٌ، وقد أمرُوا أن يذكروا اللهَ كذِكْرِهِمْ آبَاءَهُمْ أو أشدَّ، فكان أمرٌ

بالجهْرِ التزماءً، وقد امتثلوا الأمرَ على هذا الوجه.

فقد أخرج البيهقيُّ عن عبيد بن عمير: أنَّ عُمَرَ رضي الله عنه كانَ يُكَبِّرُ في قُبَّتِهِ

(١) أي: كونه من الأفراد الممكنة عقلاً.

بمَنَى، فيسمعه أهل المسجد، فيكبرون بتكبيره^(١)، فيسمعونهم أهل السوق، فيكبرون بتكبيرهم^(٢) حتى ترتج منى تكبيراً^(٣).

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في «نتائج الأفكار بتخريج أحاديث الأذكار»: هذا موقفٌ صحيحٌ، علَّقه البخاريُّ بالجزم، قال: (وكان عمر..)، فذكره، وقال بعده: (وكان ابنُ عمر يكبرُ بمنى تلك الأيام خلفَ الصلواتِ وعلى فراشه وفي فسطاطه ومجلسه وممشاه تلك الأيام جميعاً)^(٤).

وهذا أخرجه ابنُ المنذر في «الكتاب الكبير»، والفاكهي في «كتاب مكة»، كلاهما من طريقِ ابنِ جريج، عن نافع، وسندهُ صحيحٌ. ونقل ابنُ المنذر عن الربيع عن الشافعيِّ نحو ذلك^(٥).

وأخرج البيهقيُّ عن تميم بن سلمة، قال: خرَّج عبدُ الله بنُ الزبير رضي الله عنهما يومَ النَّحرِ فلم يَرهم يُكبرون، فقال: ما لهم لا يكبرون، لقد رأيتنا في العسكرِ ما يُرى طرفاهُ، فيكبرُ الرجلُ، فيكبرُ الذي يليه حتى يرتج العسكرُ تكبيراً^(٦). قال الحافظ ابنُ حجر: هذا موقفٌ صحيحٌ.

(١) في (ر): «تكبيره».

(٢) في (ر): «تكبيرهم».

(٣) أخرجه البيهقي في «السنن» (٦٢٦٧)، وهو موقف في إسناده ابن جريج وهو ثقة لكنه مدلس وقد عنعن.

(٤) علَّقهما البخاري في «صحيحه» قبل الحديث (٩٧٠)، ووصلهما الحافظ في «تغليق التعليق» (٣٧٩ / ٢).

(٥) أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (٢١٩٩)، والفاكهي في «أخبار مكة» (٤ / ٢٢٨) من طريق ابن جريج، أخبرني نافع، عن ابن عمر.

(٦) أخرجه البيهقي في «السنن» (٦١٣٣).

وأخرج البيهقي عن عمرو بن دينار قال: سمعت ابن عباس رضي الله عنهما
يُكَبِّرُ يَوْمَ الصَّدْرِ، وَيَأْمُرُ مَنْ حَوْلَهُ أَنْ يُكَبِّرُوا، فَمَا أُدْرِي تَأْوَلُ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَأذْكُرُوا
اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٠٣] أَوْ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتْ مِنْسِكَكُمْ
فَأذْكُرُوا اللَّهَ﴾ [البقرة: ٢٠٠] ^(١).

قال الحافظ ابن حجر: هذا موقف صحيح، أخرجه مسدّد عن سفيان ووقع
في روايته: «يوم النفر» ^(٢). انتهى ^(٣).

وأخرج مالك عن يحيى بن سعيد، أنّه بلغه أنّ عمر بن الخطاب رضي الله عنه
خَرَجَ الْغَدَّ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ بِمَنَى حِينَ ارْتَفَعَ النَّهَارُ شَيْئاً، فَكَبَّرَ وَكَبَّرَ النَّاسُ بِتَكْبِيرِهِ،
ثُمَّ خَرَجَ الثَّانِيَةَ مِنْ يَوْمِهِ ذَلِكَ بَعْدَ ارْتِفَاعِ النَّهَارِ، فَكَبَّرَ وَكَبَّرَ النَّاسُ بِتَكْبِيرِهِ، حَتَّى
بَلَغَ تَكْبِيرُهُمُ الْبَيْتَ، ثُمَّ خَرَجَ الثَّلَاثَةَ مِنْ يَوْمِهِ ذَلِكَ حِينَ زَاغَتِ الشَّمْسُ، فَكَبَّرَ وَكَبَّرَ
النَّاسُ بِتَكْبِيرِهِ، فَعُرِفَ أَنَّ عُمَرَ قَدْ خَرَجَ يَرْمِي. أوردته السيوطي في «الدر المنثور» ^(٤).

فهذا ثبوت الذكر جَهراً في المسجد وغيره من السُّوقِ وَالْفُسْطَاطِ
وَالْمَجْلِسِ وَالْمَمْشَى وَغَيْرِهَا، هَذَا الْجَهْرُ الَّذِي يَرْتَجُّ لَهْ مَنَى وَالْجَمُّ الْغَفِيرُ مِنْ
الْعَسْكَرِ، فَاللَّهُ أَكْبَرُ.

٢- ومنها: حديث أنس عند البخاري قال: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ الظُّهْرَ أَرْبَعاً
وَالْعَصْرَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكَعَتَيْنِ، وَسَمِعْتُهُمْ يَصْرُخُونَ بِهِمَا جَمِيعاً ^(٥).

(١) أخرجه البيهقي في «السنن» (٦٢٧٠).

(٢) أخرجه مسدّد في كما في «المطالب العالية» (١٤٢ / ٥).

(٣) لم أقف عليه في المطبوع من «نتائج الأفكار».

(٤) انظر: «الدر المنثور» (٥٦٣ / ١)، وأخرجه مالك في «الموطأ» (٤٠٤ / ١)، وهو معضل.

(٥) أخرجه البخاري (١٥٤٨).

قال الحافظُ ابنُ حجر: وفيه حجةٌ للجمهورِ في استحبابِ رَفْعِ الأصواتِ بالتَّليَّةِ^(١).

وقد روى مالكٌ في «الموطأ» وأصحابُ السُّنن، وصحَّحه الترمذيُّ، وابنُ خزيمة، والحاكمُ، من طريقِ خَلَّادِ بْنِ السَّائِبِ، عن أبيه مرفوعاً: «جاءني جبريلُ فأمرني أَنْ أَمُرَ أَصْحَابِي يَرْفَعُونَ أَصْوَاتَهُمْ بِالْإِهْلَالِ»^(٢). ورجاله ثقاتٌ.

وروى ابنُ أبي شيبةٍ بإسنادٍ صحيحٍ عن بكر بن عبد الله المُرَني قال: كنتُ مع ابنِ عُمر، فلَبَّيْتُ حَتَّى أَسْمَعَ مَا بَيْنَ الْجَبَلَيْنِ^(٣).

وَأَخْرَجَ أَيْضاً بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُرَني مِنْ طَرِيقِ الْمُطَّلَبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَرْفَعُونَ أَصْوَاتَهُمْ بِالتَّلِيَّةِ، حَتَّى تُبَحَّ أَصْوَاتُهُمْ. انْتَهَى^(٤).

٣- ومنها: حديثُ أنسٍ عند البخاري أيضاً: قال صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ وَنَحْنُ مَعَهُ الظُّهْرَ أَرْبَعاً، وَالْعَصْرَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ بَاتَ بِهَا حَتَّى أَصْبَحَ، ثُمَّ رَكِبَ حَتَّى اسْتَوَتْ بِهِ عَلَى الْبَيْدَاءِ، حَمِدَ اللَّهَ وَسَبَّحَ وَكَبَّرَ، ثُمَّ أَهَلَ... الْحَدِيثَ^(٥).

(١) انظر: «فتح الباري» (٣/ ٤٠٨).

(٢) أخرجه مالك في «الموطأ» (١/ ٣٣٤)، وأبو داود (١٨١٤)، والترمذي (٨٢٩)، والنسائي (٢٧٥٣)، وابن ماجه (٢٩٢٢)، وابن خزيمة (٢٦٢٧)، والحاكم (١٦٥٢)، وانظر: «فتح الباري» (٣/ ٤٠٨).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة (١٥٠٥٠).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة (١٥٠٥٧).

(٥) أخرجه البخاري (١٥٥١).

قال الحافظ ابن حجرٍ في «فتح الباري»: استحبابُ التَّسْبِيحِ وما ذُكِرَ معه قبل الإِهْلَالِ قَلٌّ مَنْ تَعَرَّضَ لَذِكْرِهِ مع ثبوته، انتهى^(١).

فهذا جَهْرُ النَّبِيِّ ﷺ وإِسْمَاعُهُ الصَّحَابَةَ بِأَنْوَاعٍ مِنَ الذِّكْرِ مِنَ التَّحْمِيدِ وَالتَّسْبِيحِ وَالتَّكْبِيرِ قَبْلَ التَّلْبِيَةِ الَّتِي هِيَ مِنْ أَنْوَاعِ الذِّكْرِ أَيْضًا.

وأما الثاني: أي: ما يدلُّ على أَنَّ الجَهْرَ بِالذِّكْرِ مشروعٌ مندرجٌ تحتَ الأقسامِ المأمورِ بها بأمرٍ: «اذكر» الواردِ في القرآن والأحاديث.

١- فمنها: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٤١].

٢- ومنها: قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمُ الصَّلَاةَ فَادْكُرُوا اللَّهَ فِيمَا وُقُودًا وَعَلَى

جُنُوبِكُمْ﴾ [النساء: ١٠٣].

فقد أخرج ابن جريرٍ وابن المنذرٍ وابنُ أبي حاتمٍ عن ابن عباسٍ رضي الله عنهما في الآية الأولى يقول: لا يفرضُ على عباده فريضةً إلا جعلَ لها حدًّا معلومًا، ثم عذرَ أهلها في حال عذرٍ، غيرَ الذِّكْرِ فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ لَهُ حَدًّا يَنْتَهِي إِلَيْهِ، وَلَمْ يَعْذِرْ أَحَدًا فِي تَرْكِهِ إِلَّا مَغْلُوبًا عَلَى عَقْلِهِ، فَقَالَ: اذْكُرُوا اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِكُمْ، بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ، فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ، فِي الْغِنَى وَالْفَقْرِ، وَالصَّحَّةِ وَالسَّقَمِ، وَالسَّرِّ وَالْعِلَانِيَةِ، وَعَلَى كُلِّ حَالٍ، وَقَالَ: ﴿وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الأحزاب: ٤١] فَإِذَا فَعَلْتُمْ ذَلِكَ صَلَّى عَلَيْكُمْ هُوَ وَمَلَائِكَتُهُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ﴾ [الأحزاب: ٤٣] كَذَا فِي «الدر المشثور»^(٢).

(١) انظر: «فتح الباري» (٣/ ٤١٢).

(٢) انظر: «الدر المشثور» (٦/ ٦١٨)، وأخرجه ابن جريرٍ في «تفسيره» (٧/ ٤٤٦)، و(١٩/ ١٢٤)،

وإبن أبي حاتمٍ في «تفسيره» (١٧٧٠١).

وأخرج ابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم، عن ابن عباس في الآية الثانية، قال: بالليل^(١) والنهار، في البرّ والبحر، وفي السفر والحضر، والغنى والفقر، والسقم والصحة، والسرّ والعلانية، وعلى كلّ حال. كذا في «الدر المنثور» أيضاً^(٢).

أي: على كلّ حالٍ لم يكن الشرع استثناءه، كحالة الجلوس على قضاء الحاجة، وحالة الجماع، وحالة الخطبة لمن يسمع صوت الخطيب، وغيرهما مما هو مفصل في مظانّه للذاكر باللسان.

وجه الدلالة: أنّ ابن عباسٍ ذلك المقدّم في التفسير لقوله ﷺ له: «نعم تُرجمانُ القرآن أنت»^(٣).

وفي لفظ: «نعم تُرجمانُ القرآن عبدُ الله بنُ عباسٍ»^(٤).

وقال ابن عباس: انتهيتُ إلى النبي ﷺ وعنده جبريلُ، فقال: «إنّه كائنٌ حبرٌ هذه الأمة، فاستوصِ به خيراً»^(٥).

(١) في (ر): «في الليل».

(٢) انظر: «الدر المنثور» (٢ / ٦٦٦)، وأخرجه ابن جرير في «تفسيره» (٧ / ٤٤٦)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥٩١١).

(٣) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٩ / ٢٧٦) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وفي إسناده عبد الله بن خراش، وهو ضعيف، واتهم بالكذب أيضاً.

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة (٣٢٢٢٠)، وأحمد في «فضائل الصحابة» (١٥٥٦)، وصححه الحاكم (٦٢٩١)، عن ابن مسعود موقوفاً.

(٥) أخرجه الآجري في «الشرعية» (١٧٥٠)، وأبو نعيم في «الحلية» (١ / ٣١٦)، وفي «معرفة الصحابة» (٤٢٥٦)، من طريقين عن عبد المؤمن بن خالد المرزوي، قال: سمعت عبد الله بن بريدة يحدث عن ابن عباس، فذكره. وقال أبو نعيم: تفرد به عبد المؤمن بن خالد، وهو حديثه. اهـ. وقال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٣ / ٣٣٩): حديث منكر.

فَسَّرَ الْآيَتَيْنِ بِمَا يَفِيدُ الْعُمُومَ لِأَحْوَالِ الذَّاكِرِينَ؛ أَي: غَيْرِ الْمُسْتَثْنَاءِ شَرْعاً،
وَأَحْوَالِ الذِّكْرِ الَّتِي مِنْهَا السَّرُّ وَالْعَلَانِيَةُ.

فَالجَهْرُ مِنَ الْمَأْمُورِ بِهِ بِهَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ عَلَى تَفْسِيرِ ابْنِ عَبَّاسٍ تُرْجَمَانِ
الْقُرْآنِ وَحَبْرِ الْأُمَّةِ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الْمَأْمُورِ بِهِ بِحَرَامٍ، فَلَا شَيْءَ مِنَ الْجَهْرِ بِالذِّكْرِ
بِحَرَامٍ، وَهُوَ الْمَطْلُوبُ.

وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ بِالْإِكْتِثَارِ مُقْتَضِياً لِعُمُومِ الْأَحْوَالِ إِلَّا مَا اسْتَثْنَاهُ الشَّرْعُ بِتَفْسِيرِ ابْنِ
عَبَّاسٍ، فَلَا بَدَّ لِكَمَالِ الْإِمْتِثَالِ مِنَ الذِّكْرِ بِالْجَهْرِ كَالسَّرِّ.

وَقَدْ وَرَدَ فِي فَضْلِ الْإِكْتِثَارِ أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ:

كَقَوْلِهِ ﷺ: «أَفْضَلُ الْعِبَادِ دَرَجَةً عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الذَّاكِرُونَ اللَّهُ كَثِيراً
وَالذَّاكِرَاتِ». رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ^(١).

وَقَوْلِهِ ﷺ: «أَكْثَرُوا ذِكْرَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى كُلِّ حَالٍ، فَإِنَّهُ لَيْسَ عَمَلٌ أَحَبَّ
إِلَى اللَّهِ، وَلَا أَنْجَى لِعَبْدٍ مِنْ كُلِّ سَيِّئَةٍ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ». الْحَدِيثُ
بَطُولُهُ. عَزَاهُ السُّيُوطِيُّ إِلَى ابْنِ صَبْرِيِّ فِي «أَمَالِيهِ» عَنْ مَعَاذِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٢).

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١١٧٢٠)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٣٧٦) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ لَهْيَعَةَ، عَنْ دِرَاجِ أَبِي السَّمْحِ، عَنْ أَبِي
الْهِثْمِ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخَدْرِيِّ، بِهِ. وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ دِرَاجِ
أ.هـ. وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ لِضَعْفِ ابْنِ لَهْيَعَةَ، وَلِضَعْفِ رِوَايَةِ دِرَاجِ عَنْ أَبِي الْهِثْمِ.

(٢) انظُرْ: «الْجَامِعُ الْكَبِيرُ» (١٣٧ / ٢٢)، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي رَفْعِ الْحَدِيثِ وَوَقْفِهِ عَلَى مَعَاذٍ.
فَأَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» (١ / ٢١١)، وَابْنُ مَاجَةَ (٣٧٩٠) مَوْقُوفاً عَلَى مَعَاذٍ، وَإِسْنَادُهُ مَنْقُوعٌ.
وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢٢٠٧٩) مِنْ حَدِيثِ مَعَاذِ مَرْفُوعاً، وَإِسْنَادُهُ مَنْقُوعٌ أَيْضاً. وَرَجَّحَ الدَّارِقُطَنِيُّ فِي
«الْعِلَلِ» (٦٤ / ٦) الْمَوْقُوفَ. وَقَدْ خَرَّجَنَاهُ بِأَوْسَعِ مِمَّا هَاهُنَا فِي «إِتْحَافِ الْمُنِيبِ الْأَوَاهِ» لِلْمُنْصِفِ،
وَالْمَطْبُوعِ ضَمِنَ هَذَا الْمَجْمُوعَ.

كما وردَ فيمن تركَ الإكثارَ الوعيدَ الشديدَ:

فقد أخرج الطبراني في «الأوسط» عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ لَمْ يُكْثِرْ ذِكْرَ اللَّهِ فَقَدْ بَرِيَ مِنَ الْإِيمَانِ»، كذا في «الدر المنثور»^(١)، وكأنه يشيرُ إلى قوله تعالى في المنافقين: ﴿وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ١٤٢]، كما^(٢) يوضحه حديثُ الطبراني عن أبي هريرة: «مَنْ أَكْثَرَ ذِكْرَ اللَّهِ فَقَدْ بَرِيَ مِنَ النَّفَاقِ»^(٣).

فإكثارُ الذكرِ على عمومِ الأحوال - التي منها الجهرُ - علامةُ الإيمانِ ومنتجُ السَّبْقِ، لقوله ﷺ: «سَيَرُوا، سَبَقَ الْمُفْرَدُونَ» قالوا: وما المُفْرَدُونَ يا رسول الله؟ قال: «الذَّاكِرُونَ اللَّهِ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ». رواه مسلمٌ وغيره من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه^(٤).

(١) لم أقف عليه في «الدر المنثور»، وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧٩ / ١٠) وقال: رواه الطبراني في «الصغير» و«الأوسط» عن شيخه محمد بن سهل المهاجر، عن مؤمل بن إسماعيل، وفي «الميزان»: محمد بن سهل، عن مؤمل بن إسماعيل يروي الموضوعات، فإن كان هو ابن المهاجر فهو ضعيف، وإن كان غيره فالحديث حسن اه. وانظر تخريج الحديث الآتي.

(٢) «كما» زيادة من (ر).

(٣) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٦٩٣١)، وفي «الصغير» (٩٧٤) عن محمد بن سهل بن حماد بن المهاجر الرقي، عن مؤمل بن إسماعيل، عن حماد بن سلمة، عن سهيل بن أبي صالح عن أخيه عن أبيه، عن أبي هريرة، به، وقال: لم يرو هذا الحديث عن حماد بن سلمة إلا مؤمل بن إسماعيل اه. ومؤمل بن إسماعيل يروي الموضوعات.

وأخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٥٧٢) من طريق علي بن الجعد، عن حماد بن سلمة، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن كعب موقوفاً عليه. وقال: قيل: عن حماد، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي السليل عن كعب، وهو أصح من رواية مؤمل، والله أعلم اه. فالصحيح أنه من قول كعب الأحبار لا مرفوعاً.

(٤) أخرجه مسلم (٢٦٧٦).

وقوله: «يا معاذُ، أين السَّابقون؟» فقلتُ: مَضُوا وتَخَلَّفَ ناسٌ، فقال «إنَّ السابقينَ الذينَ يَهْتَرُونَ بِذِكْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَرْتَعَ فِي رِيَاضِ الْجَنَّةِ فَلْيُكْثِرْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ» رواه ابنُ راهويه عن معاذ^(١).

قال الحافظ ابن حجر: و«يهترو» - بكسر المثةة الفوقانية معناه: يُدِيمون. و«المُفَرِّدون» بتشديد الراء وبتخفيفها، والتشديد المشهور، والراء مفتوحة، وقيل: مكسورة، يُقال: فرَّد الرجلُ، مُشَدِّدًا وَمُخَفِّفًا، وَتَفَرَّدَ وَانْفَرَدَ، وَالْكُلُّ بِمَعْنَى. انتهى^(٢).

٣- ومنها: الحديثُ الصحيح: «اذْكُرُوا اللَّهَ حَتَّى يَقُولُوا: مَجْنُونٌ». أخرجه الإمامُ أحمد وابنُ عدي، والحاكم والبيهقيُّ، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعاً^(٣).

قال العزيزي في «السراج المنير»: قال المناوي: صححه الحاكم، واقتصر ابنُ حجرٍ على تحسينه^(٤).

(١) أخرجه إسحاق بن راهويه - كما في «نتائج الأفكار» (١ / ٣٦) عن إسحاق بن سليمان، قال: سمعت موسى بن عبيدة يحدث عن أبي عبد الله القراط، عن معاذ بن جبل، به. وقال الحافظ ابن حجر: وموسى ضعيف، لكن يقوى بحديث أبي هريرة، يعني السالف.

(٢) انظر: «نتائج الأفكار» (١ / ٣٧).

(٣) أخرجه أحمد (١١٦٥٣)، وابن عدي في «الكامل» (٤ / ١١)، والحاكم (١٨٣٩) وصححه، والبيهقي في «الشعب» (٥٢٣)، من طريق دراج أبي السمح عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً، وإسناده ضعيف، دراج أبي السمح ضعيف في روايته عن أبي الهيثم، وقد أنكر ابن عدي عليه هذا الحديث.

(٤) انظر: «السراج المنير في شرح الجامع الصغير» للعزيزي (١ / ٢٨١)، و«فيض القدير» للمناوي (٢ / ٨٤)، وقد نقل عن ابن حجر تحسينه في «أماله».

وحديث ابن عباس مرفوعاً عند الطبراني: «أَكْثَرُ وَذَكَرَ اللهُ حَتَّى يَقُولَ الْمُنَافِقُونَ: إِنَّكُمْ مُرَاؤُونَ»^(١).

وحديث أبي الجوزاء مرسلأً عند سعيد بن منصور، والإمام أحمد في «الزهد»، والبيهقي: «اذكروا الله حتى يقول المنافقون: إنكم مراؤون»^(٢).

ودلالتهما على المطلوب ظاهرة، لأن ذلك كما قال السيوطي في «نتيجة الفكر»: إنما يُقال عند الجهر دون الإسرار^(٣).

فنقول: الذكر جَهراً مأموراً به من غير تعيين وقت، ولا شيء من الأمور به بحرام، فلا شيء من الذكر جَهراً بحرام، وهو المطلوب.

وفي الحديث تحذير للمُنكرين للجهر، وتنبية على أن الذَّكَرَ بِالْجَهْرِ الْمُخْلِصَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ لَا يُبَالِي بِكَلَامِ النَّاسِ، وَلَا يَتْرَكَ الذِّكْرَ، وَإِنْ قِيلَ فِيهِ: إِنَّهُ مَجْنُونٌ أَوْ مُرَاءٍ، وَلَهُ فِي ذَلِكَ أُسْوَةٌ بِمَتَّبِعِهِ الْمَعْصُومِ ﷺ حَيْثُ يَقُولُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَرِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا الذِّكْرَ وَيَقُولُونَ إِنَّهُ لَمَجْنُونٌ﴾ [القلم: ٥١] فقال تعالى في ردِّهم: ﴿وَمَا هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ﴾ [القلم: ٥٢]، وقال تعالى في أول السورة: ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [القلم: ١-٤].

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٢٧٨٦)، وأبو نعيم في «الحلية» (٨٠ / ٣)، من طريق الحسن بن أبي جعفر، عن عقبة بن أبي ثيب الراسبي، عن أبي الجوزاء، عن ابن عباس مرفوعاً. وقال الهيثمي في «المجمع» (٧٦ / ١٠): فيه الحسن بن أبي جعفر، وهو ضعيف. اهـ.

(٢) أخرجه مرسلأً أحمد في «الزهد» (٥٥٧)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٥٢٤) وابن المبارك في «الزهد» (١٠٢٢)، وفي إسناده عمرو بن مالك الفكري قال الحافظ: صدوق له أوهام اهـ.

(٣) انظر: «نتيجة الفكر» المطبوع ضمن «الحاوي للفتاوى» (١ / ٤٦٦).

قال البيضاويُّ: إِذْ تَحْتَمِلُ مِنْ قَوْمِكَ مَا لَا يَحْتَمِلُهُ أَمْثَالُكَ^(١).

فالكامل في الاتِّباع لا بدَّ له مِنْ تَحْمِيلِ الْأَذَى، وَتَوْطِينِ النَّفْسِ عَلَى ذَلِكَ، وَالصَّبْرِ عَلَيْهِ تَخَلُّقًا، فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ لَوَازِمِ أَهْلِ الطَّرِيقِ إِذَا صَحَّ الْإِنْتِسَابُ ﴿سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا﴾ [الأحزاب: ٦٢] والله المستعان.

٤ - ومنها: ما أخرجه الإمامُ أحمد في «مسنده»، والبزار، والطبراني، والحاكم من طريق يعلى بن شداد بن أوس قال: حَدَّثَنِي أَبِي شَدَادُ بْنُ أَوْسٍ وَعُبَادَةُ حَاضِرٌ فَصَدَّقَهُ - ولفظ الطبراني: وَعُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ يُصَدِّقُهُ - قَالَ وَاللَّفْظُ لِلْبَزَارِ: بَايَعَنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «هَلْ فِيكُمْ غَرِيبٌ؟» يَعْنِي: أَهْلَ الْكِتَابِ، فَقُلْنَا: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَأَمَرَ بَعْلَقِ الْبَابِ، وَقَالَ: «ارْفَعُوا أَيْدِيَكُمْ فَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» فَرَفَعْنَا أَيْدِيَنَا سَاعَةً - زاد الطبراني: ثُمَّ وَضَعَ النَّبِيُّ ﷺ يَدَهُ، ثُمَّ قَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ» ثُمَّ اتَّفَقَا: - «اللَّهُمَّ إِنَّكَ بَعَثْتَنِي بِهَذِهِ الْكَلِمَةِ، وَأَمَرْتَنِي بِهَا، وَوَعَدْتَنِي عَلَيْهَا الْجَنَّةَ، وَإِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْمِيعَادَ» ثُمَّ قَالَ: «أَبْشِرُوا، فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ غَفَرَ لَكُمْ»^(٣).

وهذا صريحٌ في أَنَّهُ ﷺ جَهَرَ بِهِ وَأَسْمَعَهُمْ، وَظَاهَرُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ نَصًّا فِي أَنَّهُ^(٤) أَمَرَهُمْ بِالْجَهْرِ.

(١) انظر: «تفسير البيضاوي» (٥ / ٢٣٣).

(٢) «هل» زيادة من (ر).

(٣) أخرجه أحمد (١٧١٢١)، والبزار في «مسنده» (٢٧١٧)، والطبراني في «مسند الشاميين» (١١٠٣)، والحاكم (١٨٤٤) من طريق راشد بن داود عن يعلى بن شداد به، وزيادة الطبراني هي عندهم سوى الحاكم، وأورده المنذري في «الترغيب» (٢ / ٤١٥)، وحسن إسناده، وأورده الهيثمي في «المجمع» (١٠ / ٨١)، وقال: راشد بن داود فيه ضعف.

(٤) «أنه» زيادة من (ر).

ثم فيه دليلٌ لذكر جماعةٍ مجتمعينَ على الذكر، ودليلٌ لتلقينِ الذكر للمُريدين كما يفعله المشايخُ، ودليلٌ لإخلاء المجلسِ عن الأجنبي والمنكر لهذا الشأنِ حالة التلقين، وغير ذلك مما فصلناه في «إنباه الأنباه على تحقيق إعراب لا إله إلا الله» وبالله التوفيق.

٥ - ومنها: ما أخرجه البيهقيُّ عن زيد بنِ أسلم قال: قال ابنُ الأدرع: انطلقتُ مع النبي ﷺ ليلةً، فمرَّ برجلٍ في المسجدِ يرفعُ صوته، فقلتُ: يا رسولَ الله، عسى أن يكونَ هذا مُرئياً؟ قال: «لا، ولكنه أوَاه»^(١).

وأخرج البيهقيُّ عن عُقبة بنِ عامر: أن رسولَ الله ﷺ قال لرجلٍ يُقال له ذو البجادين: «إنه أوَاه» وذلك أنَّه كان يذُكر الله^(٢).

وأخرج البيهقيُّ عن جابر بنِ عبد الله: أن رجلاً كان يرفعُ صوته بالذُكر، فقال رجلٌ: لو أن هذا خَفَضَ من صوته، فقال رسولُ الله ﷺ: «دَعُهُ، فإنه أوَاه»^(٣).

قال الحافظ ابنُ حجرٍ رحمه الله في كتابه «الإصابة في تمييز الصحابة»: عبد الله بن عبد نهم بن عفيف بن سُحيم بن عدي بن ثعلبة أبي سعدِ المُزني، وهو عمُّ عبد الله بن مُغفَّل المُزني، قال ابنُ إسحاق: حدَّثني محمد بنُ إبراهيم^(٤)

(١) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٥٧٦)، وأحمد (١٨٩٧١). وقال البيهقي: وإسناد هذا الحديث مرسل اه. قلت: وفي إسناده هشام بن سعد، وهو ضعيف يعتبر به.

(٢) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٥٧٥). وفي إسناده ابن لهيعة، وهو سيء الحفظ.

(٣) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٥٧٩)، والحاكم (١٣٦١). وفي إسناده إسحاق بن منصور السلولي متكلم فيه، ومحمد بن مسلم الطائفي وهو صدوق يخطئ، روى له مسلم متابعة.

(٤) في النسخ: «محمد بن الأصم» والتصويب من «الإصابة» لابن حجر (٤/ ١٣٩)، و«إتحاف المنيب» للمصنف.

التَّيْمِي قَالَ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ رَجُلًا مِنْ مُزِينَةَ، وَهُوَ ذُو الْبِجَادِينَ يَتِيمٌ فِي حِجْرِ عَمَّةٍ، وَكَانَ مُحْسِنًا لَهُ، فَبَلَغَ عَمَّهُ أَنَّهُ أَسْلَمَ، فَنَزَعَ مِنْهُ كُلَّ شَيْءٍ أَعْطَاهُ، حَتَّى جَرَّدَهُ مِنْ ثَوْبِهِ، فَأَتَى أُمَّهُ، فَقَطَعَتْ لَهُ بِجَادًا لَهَا بَاثْنَتَيْنِ، فَأَتَتْزِرِ نِصْفًا، وَارْتَدَى نِصْفًا، ثُمَّ أَصْبَحَ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «أَنْتَ عَبْدُ اللَّهِ ذُو الْبِجَادِينَ فَالزَّمْ بَابِي» فَلَزِمَ بَابَهُ، وَكَانَ يَرْفَعُ صَوْتَهُ بِالذُّكْرِ، فَقَالَ عَمْرٌ: «أَمْرَاءٌ هُوَ؟ فَقَالَ: «بَلْ هُوَ أَحَدُ الْأَوَاهِينِ»^(١).

ثُمَّ قَالَ: وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ وَجَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَرِيَابِيُّ فِي «كِتَابِ الذِّكْرِ» مِنْ طَرِيقِ ابْنِ لَهِيْعَةَ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ عَلِيِّ بْنِ رَبَاحٍ، عَنِ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ يُقَالُ لَهُ ذُو الْبِجَادِينَ: «إِنَّهُ أَوَاهٌ» وَذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ يُكْثِرُ ذِكْرَ اللَّهِ بِالْقُرْآنِ وَالِدُّعَاءِ وَيَرْفَعُ صَوْتَهُ. انْتَهَى^(٢).

قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي «الْنَهَايَةِ»: الْأَوَاهُ: الْمُتَأَوُّهُ الْمُتَضَرِّعُ، وَقِيلَ: هُوَ الْكَثِيرُ الْبُكَاءِ، وَقِيلَ: هُوَ الْكَثِيرُ الدُّعَاءِ. انْتَهَى^(٣).

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ عَلَى شَرْطِ التِّرْمِذِيِّ لَوْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ، وَعَدِمَ اتِّهَامَ أَحَدٍ مِنْ رُؤَاتِهِ بِالْكَذْبِ.

فَهَذَا رَفْعُ الصَّوْتِ بِالذِّكْرِ فِي الْمَسْجِدِ قَدْ أَقْرَهُ النَّبِيُّ ﷺ، وَلَوْ كَانَ حَرَامًا لَمَا أَقْرَهُ.

(١) انظر: «الإصابة» (٤/ ١٣٩)، وحديث ابن إسحاق أخرجه البغوي في «معجم الصحابة» (٤/ ١١٦ - ١١٧)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢٣٦٨)، ومحمد بن إبراهيم التيمي روايته عن الصحابة منقطعة.

(٢) من قوله: «قال الحافظ ابن حجر» إلى هاهنا زيادة من (ر).

وانظر: «الإصابة» (٤/ ١٣٩)، وأخرجه أحمد (١٧٤٥٣)، وفي إسناده ابن لهيعة، وهو ضعيف.

(٣) انظر: «النهاية» (مادة: أوه).

٦ - ومنها: حديث كعبٍ في «صحيح البخاري»: «أنه تقاضى ابن أبي حدرٍ دِيناً كان له عليه في المسجد، فارتفعت أصواتهما، حتى سمعهما النبي ﷺ وهو في بيته، فخرَج إليهما حتى كَشَفَ سِجْفَ حُجْرَتِهِ، فنادى: «يا كعبُ» قال: لبيك يا رسول الله، قال: «ضَعُ مِنْ دِينِكَ هَذَا» وأوماً إليه؛ أي: الشَّطْرَ، قال: لقد فعلتُ يا رسول الله، قال: «قُمْ فَاقْضِهِ»^(١).

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»: وفي الحديث جوازُ رَفْعِ الصوتِ في المسجد، وهو كذلك ما لم يتفاحش، والمنقولُ عن مالك مَنَعَهُ في المسجدِ مطلقاً، وعنه: التفرقة بين رفع الصوتِ بالعلم والخير وما لا بدَّ منه، فيجوزُ، وبين رَفْعِهِ باللَّغَطِ ونحوه، فلا.

قال المهلب: لو كان رَفْعُ الصوتِ في المسجدِ لا يجوزُ لما تركهُما النبي ﷺ. انتهى^(٢).

ولا شك أن الذكر من الخير، فرفع الصوت به في المساجد - ما لم يستلزم محذوراً شرعياً - جائز في مذهب الشافعي وإحدى الروايتين عن مالك.

وقال القاضي شمس الدين البساطي المالكي^(٣) في «شرح مختصر خليل» - بعد سوق أشياء يُكره تعاطيها في المسجد - ما نصّه: ويكره فيه أيضاً أن يرفع فيه الصوت إلا للتبليغ، ولو كان ذلك الشيء الذي يرفع صوته به مما يُندب أو يُباح في المسجد كإقراء العلم. انتهى.

(١) أخرجه البخاري (٤٥٧).

(٢) انظر: «فتح الباري» (١/ ٥٥٢).

(٣) هو محمد بن أحمد بن عثمان البساطي (٨٤٢هـ)، له: «شرح مختصر خليل» ولم يطبع بعد.

وأقره التتائي^(١) في «شرح مختصر خليل» حيث قال: وكره فيه رفع صوت بعلم^(٢) أو غيره البساطي، إلا للتبليغ. انتهى.

فظهر أن الكراهة في هذه الرواية مقيدة أيضاً، والله أعلم.

وهذا التقييد يتعين، فإنه الموافق للدليل، فإنه لما استدلل البخاري على جواز رفع الصوت بالعلم بحديث ابن عمرو: فنادى بأعلى صوته: «ويل للأعقاب من النار»^(٣).

قال الحافظ ابن حجر: وإنما يتم الاستدلال بذلك حيث تدعو الحاجة إليه، لبعد أو كثرة جمع أو غير ذلك، ويلتحق بذلك ما إذا كان في موعظة، كما ثبت ذلك في حديث جابر: كان النبي ﷺ إذا خطب وذكر الساعة اشتد غضبه وعلا صوته. الحديث. أخرجه مسلم^(٤).

ولأحمد من حديث النعمان في معناه، وزاد: حتى لو أن رجلاً بالسوق لسَمِعَهُ^(٥). انتهى^(٦).

٧- ومنها: حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند البخاري مرفوعاً: «من لم يتغن بالقرآن فليس منّا»^(٧).

(١) هو شمس الدين محمد بن إبراهيم التتائي المالكي قاضي القضاة بالديار المصرية، والمتوفى سنة

(٩٤٢هـ)، له: «جواهر الدرر في حل ألفاظ المختصر».

(٢) في (ر): «الصوت بذكر» بدل من «صوت بعلم».

(٣) أخرجه البخاري (٦٠).

(٤) أخرجه مسلم (٨٦٧).

(٥) أخرجه أحمد (١٨٣٩٨)، وإسناده حسن.

(٦) انظر: «فتح الباري» (١/ ١٤٣).

(٧) أخرجه البخاري (٧٥٢٧)، ولفظه: «ليس منا من لم يتغن بالقرآن».

وحديث أبي هريرة عند البخاري أيضاً مرفوعاً: «لم يأذن الله لشيء ما أذن لنبيٍّ يتغنّى بالقرآن»، وقال صاحبٌ له: يريدُ: يجهرُ به^(١).

والضميرُ في «له» لأبي سلمة الراوي، وصاحبه: عبد الحميد كما في «فتح الباري»^(٢).

وفي لفظ للبخاري: «ما أذن الله لشيء ما أذن للنبي أن يتغنّى بالقرآن»^(٣).

وعند مسلم بلفظ: «ما أذن الله لشيء كأذنه لنبي يتغنّى بالقرآن يجهرُ به»^(٤).

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»: والأذنُ بفتحيتين: الاستماعُ، وأذنٌ أي: استمع^(٥).

وذكر الطبري عن الشافعي أنه سُئل عن تأويل ابن عيينة التَّغْنِي بالاستغناء، فلم يرتضه وقال: لو أراد الاستغناء لقال: لم يستغن، وإنما أراد تحسين الصوت^(٦).

ويؤيده رواية عبد الأعلى عن معمر عن ابن شهاب: «ما أذن في الترتيم بالقرآن»^(٧).

(١) أخرجه البخاري (٥٠٢٣).

(٢) انظر: «فتح الباري» (٦٩ / ٩).

(٣) أخرجه البخاري (٥٠٢٤).

(٤) أخرجه مسلم (٧٩٣).

(٥) انظر: «فتح الباري» (٦٩ / ٩).

(٦) انظر: «تفسير الطبري» (١٢٧ / ١٤).

(٧) قال ابن حجر في «فتح الباري» (٧١ / ٩): أخرجه الطبري. اهـ. ولم أفق عليه في «تفسيره».

وأخرجه عبد الرزاق (٤١٦٨) من طريق عمرو بن دينار، عن أبي سلمة مرسلًا.

وروايةُ عبد الرزاق عن مَعْمَرٍ: «ما أَدِنَ لِنَبِيِّ حَسَنِ الصَّوْتِ»^(١). وفي لفظٍ: «حَسَنِ التَّرْنَمِ بِالْقُرْآنِ»^(٢).

قال الطبري: والتَّرْنَمُ لا يكونُ إلا بالصوتِ إذا حَسَنَهُ القارئُ وطَرِبَ به.

قال: ولو كان معناه الاستغناء لما كان لذكرِ الصوتِ ولا لذكرِ الجَهْرِ معنى^(٣).

وأخرج ابنُ ماجه، وصحَّحه ابنُ حبان، من حديث فضالة بن عُبيد مرفوعاً: «اللهُ أشدُّ أَدْنًا - أي: استماعاً - للرجلِ الحَسَنِ الصَّوْتِ بِالْقُرْآنِ مِنْ صاحِبِ القَيْنَةِ إلى قَيْنَتِهِ»^(٤). والقَيْنَةُ: المعنِيَّة.

قال الحافظُ ابنُ حجر: ظواهرُ الأخبارِ تُرَجِّحُ أَنَّ المرادَ تحسِينُ الصَّوْتِ، ويؤيِّده قولُه: «يجهرُ به»، فإنَّها إن^(٥) كانت مرفوعةً قامتِ الحجَّةُ، وإن كانت موقوفةً فالراوي أعرَفُ بمعنى الخبرِ من غيره، ولا سيما إذا كان فقيهاً.

(١) ونسبها في «فتح الباري» (٩ / ٧١) إلى الطبري أيضاً. وقال: وهذا اللفظ عند مسلم من رواية محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلمة اه.

وهو في «صحيح البخاري» (٧٥٤٤)، ومسلم (٧٩٢) من طريق محمد بن إبراهيم، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.

(٢) أخرجه عبد الرزاق (٤١٦٨) من حديث أبي سلمة مرسلًا.

(٣) انظر: «فتح الباري» (٩ / ٧١).

(٤) أخرجه ابن ماجه (١٣٤٠)، وابن حبان (٧٥٤)، وأحمد (٢٣٩٤٧)، والحاكم (٢٠٩٧) وصحَّحه، وتعقبه الذهبي بقوله: بل هو منقطع اه.

قلت: وفي إسنادهم سوى الحاكم: ميسرة مولى فضالة، وهو مجهول، وقد سقط في إسناده الحاكم اسم ميسرة، فكان منقطعاً.

(٥) في (ر): «إذا».

وقد جَزَمَ الحَلِيمِي بِأَنَّهَا مِنْ قَوْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَسَأَقُ الْكَلَامَ إِلَى أَنْ نَقَلَ الْإِجْمَاعَ عَلَى اسْتِحْبَابِ سَمَاعِ الْقُرْآنِ مِنْ ذِي الصَّوْتِ الْحَسَنِ، حَيْثُ قَالَ: وَكَانَ بَيْنَ السَّلَفِ اخْتِلَافٌ فِي جَوَازِ الْقِرَاءَةِ بِالْأَلْحَانِ، أَمَا تَحْسِينُ الصَّوْتِ وَتَقْدِيمُ حَسَنِ الصَّوْتِ عَلَى غَيْرِهِ فَلَا نِزَاعَ فِي ذَلِكَ. انْتَهَى^(١).

وَقَالَ فِي حَدِيثِ الْبُخَارِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغْفَلِ الْمُزْنِيِّ فِي تَرْجِيحِ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ الْفَتْحِ بِقِرَاءَتِهِ سُورَةَ الْفَتْحِ عَلَى نَاقَةٍ مَا نَصَّهُ: وَفِي جَهْرِهِ بِذَلِكَ إِرْشَادٌ إِلَى أَنَّ الْجَهْرَ بِالْعِبَادَةِ قَدْ يَكُونُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ أَفْضَلَ مِنَ الْإِسْرَارِ، وَهُوَ عِنْدَ التَّعْلِيمِ، وَإِيقَاطِ الْغَافِلِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ. انْتَهَى^(٢).

وَلَا شَكَّ أَنَّ الْقُرْآنَ مِنَ الذِّكْرِ، إِذْ سَمَّاهُ اللَّهُ ذِكْرًا، وَمَعَ هَذَا فَهُوَ مُشْتَمِلٌ عَلَى أَنْوَاعٍ مِنَ الذِّكْرِ، كَالْتَهْلِيلِ وَالتَّحْمِيدِ، وَالتَّسْبِيحِ، وَلِهَذَا قَالَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ: يَنْبَغِي لِلذَّاكِرِ بـ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» وَ«سُبْحَانَ اللَّهِ» وَ«الْحَمْدُ لِلَّهِ» وَنَحْوَهَا، مِمَّا هُوَ مَوْجُودٌ فِي الْقُرْآنِ أَنْ يَقْصِدَ بِهِ الْقُرْآنَ، لِيُكْتَبَ لَهُ أَجْرُ الْقُرْآنِ: كُلُّ حَرْفٍ بِحَسَنَةٍ، وَالحَسَنَةُ بَعْشَرٌ أَمْثَالِهَا.

وَقَالَ السِّيُوطِيُّ فِي «فَتَاوِيهِ» لَمَّا سُئِلَ: هَلْ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» أَفْضَلُ مِنْ كَلِمَةٍ بَقَدْرُهَا مِنَ الْقُرْآنِ، وَالاِسْتِغَالُ بِهَا أَفْضَلُ مِنَ التَّلَاوَةِ، أَمْ الْقِرَاءَةُ أَفْضَلُ؟

أَجَابَ: بِأَنَّ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» مِنْ جَمَلَةِ كَلِمَاتِ الْقُرْآنِ، فَتَفْضِيلُهَا عَلَى بَقِيَةِ كَلِمَاتِهِ مِنْ بَابِ تَفْضِيلِ بَعْضِ الْقُرْآنِ عَلَى بَعْضٍ، لَا مِنْ بَابِ تَفْضِيلِ غَيْرِ الْقُرْآنِ عَلَى الْقُرْآنِ. انْتَهَى^(٣).

(١) انظر: «فتح الباري» (٩ / ٧١)، و«المنهاج» للحليمي (٢ / ٢٣٠).

(٢) انظر: «فتح الباري» (٩ / ٩٢)، وحديث عبد الله بن مغفل عند البخاري برقم (٥٠٤٧).

(٣) انظر: «الحاوي للفتاوى» (١ / ٤٠١).

وروى الإمام أحمد والحاكم عن أبي هريرة حديث: «جَدَّدُوا إِيمَانَكُمْ، أَكْثَرُوا مِنْ قَوْلٍ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»^(١). كذا في «جامع السيوطي»^(٢).

قال الشارح العزيمي في «السراج المنير»: وإسناد أحمد صحيح. انتهى^(٣).

فنقول: قد دلَّ الأحاديثُ الصحيحةُ بل الإجماعُ على أنَّ الجهرَ بالقرآنِ وتحسينَ الصوتِ به جائزٌ، بل محبوبٌ عند الله، والقرآنُ مشتملٌ على أنواعٍ من الذِّكْرِ، منها: «لا إله إلا الله»، والإكثارُ من «لا إله إلا الله» مطلوبٌ بنصِّ الحديثِ الصحيحِ خصوصاً، ونصُّ نحو: ﴿اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا﴾ عموماً، كما مرَّ، فهو مأمورٌ به، محبوبٌ عند الله في المسجدِ وغيره، ما لم يترتب عليه محذورٌ شرعيٌّ، فالذكرُ جَهْرًا بقلبه محبوبٌ عند الله، ولا شيءٌ من المحبوبِ عند الله بحرامٍ، فلا شيءٌ من الذكرِ جَهْرًا بقلبه بحرامٍ، وهو المطلوبُ، وبالله التوفيق.

(١) أخرجه أحمد (٨٧١٠)، والحاكم (٧٦٥٧) وصححه، وابن عدي (١٢٠ / ٥)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣٥٧ / ٢)، وتعقب الذهبي تصحيح الحاكم بقوله: فيه صدقة بن موسى ضعفوه. اهـ. وذكر البوصيري في «إتحاف الخيرة المهرة» (٣٤٦ / ٢) أن مدار إسناده على صدقة بن موسى، وهما ضعيف.

قلت: ومع ذلك حسنَ إسناده المنذري في «الترغيب» (٤١٥ / ٢)، بل وصحح إسناده العزيمي كما

سيرد في «السراج المنير» (٧٦ / ٣).

(٢) انظر: «الجامع الكبير» (٥٥٥ / ٤).

(٣) انظر: «السراج المنير» (٧٦ / ٣).

[التَّرنم وتحسين الصوت]

تنبيه

قال الشيخُ تقيُّ الدين ابنُ النجَّار الحنبليُّ في «شرح منتهى الإرادات»: تحسينُ الصوتِ والتَّرنمُ بالقرآنِ مُستحبٌّ إذا لم يُفضَّ إلى زيادةِ حرفٍ أو تغييرِ لفظةٍ .

وأما قراءةُ جماعةٍ له مجتمعينَ بصوتٍ واحدٍ فغيرُ مكروهةٍ على الصحيحِ .
وأما رَفْعُ الصوتِ بحيثُ يُفْضِي إلى تَغْلِيظٍ مَن بحضرتِهِ من المُصلِّينَ فمكروهٌ، لِمَا رَوَى أبو سعيدٍ قال: اعتكف رسولُ الله ﷺ في المسجدِ، فسمعتُهُم يَجْهَرُونَ بالقراءةِ، وهو في قُبَّةٍ له، فَكشَفَ السُّتُورَ وقال: «أَلَا كَلُّكُمْ مُنَاجِ رَبِّهِ، فَلَا يُؤْذِنَنَّ بَعْضُكُمْ بَعْضًا، وَلَا يَرَفَعَنَّ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الْقِرَاءَةِ، أَوْ قَالَ: فِي الصَّلَاةِ». رواه أحمد^(١). انتهى^(٢).

ونقل الحافظُ ابنُ رجبٍ في «الطبقات» في ترجمة ابنِ الجوزي ما مُلخَّصُه: أَنَّهُ أنكر على مَنْ يرفعُ الصوتَ في أواخرِ الليلِ بالذِّكرِ على المَنارةِ، لكونه يَمْنَعُ النَّاسَ نَوْمَهُمْ، وَيُخَلِّطُ عَلَى الْمُتَهَجِّدِينَ قِرَاءَتَهُمْ. انتهى^(٣).

فهذا ظاهرٌ أَنَّهُ كمذهب الشافعيِّ في جوازِ رَفْعِ الصوتِ - بل استحبابه - بالذِّكرِ

(١) أخرجه أحمد (١١٨٩٦)، وأبو داود (١٣٣٢)، والنسائي في «الكبرى» (٨٠٣٨)، وإسناده صحيح.

(٢) انظر: «معونة أولي النهى شرح المنتهى» لمحمد بن أحمد الفتوحى، تقي الدين ابن النجار (٢/٣٠٦).

(٣) انظر: «ذيل طبقات الحنابلة» لابن رجب (٢/٥١٨)، وقد عزاه إلى كتاب «تلييس إبليس» لابن

حيث لا محذور شرعياً، فإنَّ الحديثَ الذي احتجَّ به ليس فيه إلا النَّهْيُ عن رَفْعِ بعضهم على بعضٍ، الْمُتَضَمَّنِ للإيذاء لا مُطلقاً. والله أعلم.

ويؤيده ما سياتي من رواية الإمام أحمد في «الزهد»: عن أبي وائل قال: هؤلاء الذين يزعمون أنَّ عبد الله بن مسعود كان ينهى عن الذكر! ما جالستُ عبد الله مجلساً قطُّ إلا ذكر الله تعالى فيه^(١). فإنه صريحٌ في أنَّ عبد الله بن مسعود كان يجهرُ بالذكر في مجالسه بحيثُ يسمعُ أصحابه.

٨ - ومنها: ما أخرجه الإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى: عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه أبصرهم يهللون ويكبرون، فقال: هي هي ورب الكعبة، فقيل: وما هي؟ قال: ﴿كَلِمَةُ النَّفْوَى وَكَانُوا أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا﴾ [الفتح: ٢٦] رواه عنه الحافظ أبو عبد الله الحسين بن محمد بن خسرو البلخي مؤلف «مسند الإمام أبي حنيفة رحمه الله» على ما في «الجامع الكبير» للسيوطي^(٢).

ومن المعلوم أنَّ عمر لم يُبصرهم كذلك إلا لكونهم جهرُوا بالتكبير والتهليل، لأن التهليل والتكبير مما لا يُرى، فإن لم يسمعهم يجهرون بها، كيف أبصرهم يهللون ويكبرون؟ وهو ظاهر.

وزيَّده وضوحاً: ما أخرج عبد الرزاق، وسعيد بن منصور، وابن جرير، وابن

(١) لم أقف عليه في مطبوع «كتاب الزهد» لأحمد، وانظر: «الحاوي للفتاوى» للسيوطي (١/ ٤٧٢).

(٢) انظر: «الجامع الكبير» (١٦/ ٤٤٣).

وأخرجه أبو يوسف في «الآثار» (٥٥٦) عن أبي حنيفة بإسناده إلى عمر بن الخطاب وفي إسناده مجهول، وقد تكلف المصنف في رسالته «إتحاف المنيب» - المطبوعة ضمن هذا المجموع - تصحيحه أو تحسينه، فانظره ثمة.

المنذر، وابن مردويه، والبيهقي، عن عليّ الأزدي قال: كنت مع ابن عمر...، وساق نحو حديث عمر، وفيه: فسَمِعَ الناسَ يقولونَ: لا إلهَ إلا اللهُ، واللهُ أكبر. كما في «الدر المنثور»^(١)، وذلك أن الأزديّ صرَّحَ بأن ابنَ عمرَ سَمِعَ الناسَ.

ويزيده قوةً: ما أورده السيوطي رحمه الله تعالى في «فتاويه» فيما ترجم عليه بـ«تعريف الفئته بأجوبة الأسئلة المئة» للآية في جواب السؤال الثالث والثلاثين، وهو: هل أفضل الذكر سرّاً أم علانية؟ ما نصّه: وزوي: أن الناس كانوا يذكرون الله تعالى عند غروب الشمس، ويرفعون أصواتهم بالذكر، فإذا خفيت أرسل إليهم عمر بن الخطاب: أن نوروا الذكر، أي: ارفعوا به أصواتكم. انتهى^(٢).

فالحديث حسنٌ على شرط الترمذي، والأخبار في هذا المعنى كثيرة، واستيفائها يطول، وفيما ذكرناه كفايةً، ذلك ذكرى للذاكرين، والذكرى تنفع المؤمنين.

(١) انظر: «الدر المنثور» (٧ / ٥٣٧).

وأخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٩٧٩٨)، وابن جرير الطبري في «تفسيره» (٢١ / ٣١٣)، والطبراني في «الدعاء» (٨٧٣)، من طريق ابن عيينة، عن شيخ مؤذن كان لأهل مكة - وسماه الطبري: خالد بن أبي يزيد - عن علي الأزدي، به. وإسناده ضعيف لجهالة خالد المكي، وذكر ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٩ / ٣٠٠): يزيد أبو خالد مؤذن أهل مكة مولى ابن مشاط، روى عن علي الأزدي، روى عنه سفيان بن عيينة، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

(٢) انظر: «تعريف الفئته» ضمن «الحاوي للفتاوى» (٢ / ٣٧٦)، ولم أقف على أثر عمر بهذا اللفظ.

تبصرة

[الجهر بالدعاء ليس من الاعتداء إليه]

فإن قلت: قد قال تعالى: ﴿أَدْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [الأعراف: ٥٥] وفسّر الاعتداءً بالجهر في الدعاء، كما رواه ابن أبي حاتم عن زيد بن أسلم^(١)، فيكون الجهرُ مكروهاً، فلا يكون الذكْرُ جَهْرًا مِنَ الْأَفْرَادِ الْمُمَكِّنَةِ شَرْعًا للذكر، فلا يقعُ الامتثالُ به.

قلتُ: قد فسّر أيضاً التّضَرُّعُ بِالْعَلَانِيَةِ، وَالْخُفْيَةُ بِالسِّرِّ، كما رواه أبو الشيخ عن قتادة^(٢).

فالاعتداءُ في الدعاء إذا فسّر بالجهر يُراد به رَفْعُ الصَّوْتِ الزَّائِدِ عَلَى قَدْرِ الْحَاجَةِ، لَا مُطْلَقُ الْجَهْرِ، جَمْعًا بَيْنِ الْأَدْلَةِ.

وبذلك فسّره الحافظُ ابنُ حجرٍ في «فتح الباري» حيث قال: الاعتداءُ في الدعاء يَقَعُ بِزِيَادَةِ الرَّفْعِ فَوْقَ الْحَاجَةِ، أَوْ بِطَلَبِ مَا لَا يُسْتَحَبُّ^(٣) حَصُولُهُ شَرْعًا، أَوْ بِطَلَبِ مَعْصِيَةٍ، أَوْ بِمَا لَمْ يُؤَثِّرْ، خُصُوصًا مَا وَرَدَتْ كِرَاهَتُهُ كَالسَّجْعِ الْمُتَكَلَّفِ. انتهى^(٤).

وعليه يَتَنَزَّلُ قَوْلُ ابْنِ جُرَيْجٍ: إِنَّ مِنَ الدُّعَاءِ اعْتِدَاءً، يُكْرَهُ رَفْعُ الصَّوْتِ، وَالنِّدَاءُ وَالصِّيَاحُ بِالدُّعَاءِ. أَخْرَجَهُ عَنْهُ ابْنُ جُرَيْرٍ وَأَبُو الشَّيْخِ^(٥).

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٥٠٠ / ٥).

(٢) انظر: «الدر المنثور» (٤٧٥ / ٣).

(٣) في «فتح الباري» (٢٩٨ / ٨): «أو بطلب ما يستحيل».

(٤) انظر: «فتح الباري» (٢٩٨ / ٨)، وفيه: «أو بطلب ما لا يستحب حصوله».

(٥) انظر: «الدر المنثور» (٤٦٧ / ٣)، وأخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (٢٤٩ / ١٠).

ومن هنا قال أصحابنا وغيرهم: يستحبُّ رفع الصوتِ بالتَّلبِيَةِ بحيثُ لا يُجهدُ نفسه، ويدلُّ لذلك صريحاً حديثُ أبي موسى الأشعري في «الصحيحين» وغيرهما، واللفظُ للبخاري في الجهادِ، قال: كنَّا مع رسولِ الله ﷺ، فكنَّا إذا أشرفنا على وادٍ هللنا وكبرنا، ارتفعت أصواتنا، فقال النبي ﷺ: «يا أيُّها الناسُ ازْبَعُوا على أنفسكم» الحديث^(١).

قال الحافظ ابن حجر: «ازْبَعُوا» بهمزة وصلٍ مكسورة، ثم موخدة مفتوحة؛ أي: ارفقوا ولا تُجهدوا أنفسكم. انتهى^(٢).

فإنه ﷺ إنما أمرهم بالرفق، وهو إنما يقتضي ترك الصياح المفرط، لا ترك أصل الجهر جمعاً بين الأدلة.

ومنه يظهر أن المراد بالجهر في قوله تعالى: ﴿وَأذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ﴾ [الأعراف: ٢٠٥] أيضاً هو الصياح البالغ، لا مطلق الجهر، جمعاً بينه وبين الأحاديث الصحيحة الدالة على مشروعية الجهر بالقول في الذكر، واستحبابه، وبالله التوفيق، والحمد لله رب العالمين.

وبما تقرَّر من الجمع بين الأدلة يظهر أن رفع الصوت بالذكر ليس بدعة مخالفة للأمر في آية ﴿وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ﴾ [الأعراف: ٢٠٥].

فما نقله في «البحر الرائق» عن الكمال ابن الهمام في «فتح القدير» ما نصه: قال أبو حنيفة: رفع الصوت بالذكر بدعة مخالفة للأمر، من قوله تعالى: ﴿وَأذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ﴾ [الأعراف: ٢٠٥] فيقتصر على

(١) أخرجه البخاري (٢٩٩٢)، ومسلم (٢٧٠٤).

(٢) انظر: «فتح الباري» (١١ / ١٨٨).

مَوْرِدِ الشَّرْعِ، وَقَدْ وَرَدَ بِهِ فِي الْأَضْحَى، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٠٣] جَاءَ فِي التَّفْسِيرِ أَنَّ الْمَرَادَ التَّكْبِيرُ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ. انْتَهَى (١).

جوابه: أَنَّا نَقُولُ بِالْمَوْجِبِ مِنَ الْاِقْتِصَارِ عَلَى مَوْرِدِ الشَّرْعِ، لَكِنْ قَدْ وَرَدَ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ الدَّالَّةُ عَلَى اسْتِحْبَابِ الْجَهْرِ بِالذِّكْرِ مُطْلَقاً وَمَقْتِداً إِذَا كَانَ دُونَ الْجَهْرِ الْمُفْرَطِ وَالزَّائِدِ عَلَى قَدْرِ الْحَاجَةِ، فَنَسَلُّكَ حَيْثُ سَلَّكَ بِنَا الدَّلِيلِ، وَنَقْفُ حَيْثُ وَقَفَ بِنَا.

وَمِنَ الْمُقَرَّرِ فِي الْأَصُولِ أَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ الْمُتَعَارِضِينَ مَقْدَمٌ عَلَى التَّرْجِيحِ مَهْمَا أَمْكَنَ؛ لِأَنَّ إِعْمَالَ الدَّلِيلَيْنِ أَوْلَى مِنَ الْإِغَاءِ أَحَدِهِمَا، وَبِالْجَمْعِ الْمَذْكُورِ يَتَحَقَّقُ إِعْمَالُ الدَّلِيلَيْنِ، وَكَلَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ رَفْعُ الصَّوْتِ بِالذِّكْرِ بَدْعَةً مُخَالَفَةً لِلْأَمْرِ فِي الْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَهُوَ الْمَطْلُوبُ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

عَلَى أَنَّ مَا رَوَاهُ الْإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي «مُسْنَدِهِ» عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَعْنِي: الْأَثَرُ السَّابِقُ - يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ قَائِلٌ بِجَوَازِ الْجَهْرِ بِالذِّكْرِ فِي غَيْرِ الْأَضْحَى أَيْضاً، لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ لَا يَزُوي إِلَّا مَا يَحْتَجُّ بِهِ، إِلَّا مَا نَصَّ عَلَى ضَعْفِهِ وَأَنَّهُ لَا يُحْتَجُّ بِهِ، وَهَذَا الْأَثَرُ لَيْسَ كَذَلِكَ، كَيْفَ وَقَدْ مَرَّ أَنَّهُ حَسَنٌ عَلَى شَرْطِ التَّرْمِذِيِّ.

وَلَا شَكَّ أَنَّهُ دَالٌّ عَلَى أَنَّ عُمَرَ رَأَاهُمْ يَجْهَرُونَ فَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِمْ، بَلْ أَثْنَى عَلَيْهِمْ بِمَا أَثْنَى اللَّهُ، وَكَذَلِكَ ابْنُ عُمَرَ، فَأَقْلُّ دَرَجَاتِ هَذَا أَنْ يَكُونَ رَوَايَةً عَنِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ بِجَوَازِ رَفْعِ الصَّوْتِ بِالذِّكْرِ.

وَإِذَا تَعَارَضَتِ الرَّوَايَتَانِ عَنْهُ وَلَمْ يُمَكِّنِ الْجَمْعُ يَقْدَمُ مَا وَافَقَ الدَّلِيلَ التَّامَّ،

(١) انظر: «البحر الرائق» لابن نجيم (٢/ ١٧٢)، و«فتح القدير» (٢/ ١٧٢).

فإن المنقولَ عن الحَنَفِيَّةِ أَنَّهُمْ يَقْدُمُونَ الْحَدِيثَ عَلَى الْقِيَّاسِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ.

ودليلُ جوازِ رَفْعِ الصوتِ بِالذِّكْرِ دُونَ الْجَهْرِ الْمُفْرَطِ إِذَا لَمْ يُشَوِّشْ عَلَى نَحْوِ مُصَلِّ تَامًّا، بِخِلَافِ دَلِيلِ كَوْنِهِ بَدْعَةً مُطْلَقًا، فَالْجَوَازُ أَرْجَحُ الرَّوَايَتَيْنِ عَنِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَهُوَ الْمَطْلُوبُ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

تتمة

مما يناسبُ المقامَ إيرادُهُ أَنَّ الْإِمَامَ أَبَا حَنِيفَةَ رُوِيَ عَنْهُ نَفْيُ التَّكْبِيرِ يَوْمَ الْفِطْرِ، وَعِنْدَهُمَا: يُكَبَّرُ وَيُخَافَتُ، وَهُوَ إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنِ أَبِي حَنِيفَةَ^(١).

قال العلامة ابنُ نجيم في قول «الكنز»: (ثم يتوجهُ إلى المصلِّي غيرِ مُكَبَّرٍ): ظاهرُ كلامِهِ أَنَّهُ لَا يُكَبَّرُ يَوْمَ الْفِطْرِ قَبْلَ صَلَاةِ الْعِيدِ، لَا سِرًّا وَلَا جَهْرًا، وَلَكِنْ أَفَادَ بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّ أَحْكَامَ الْأَصْحَى كَالْفِطْرِ، إِلَّا أَنَّهُ يُكَبَّرُ فِي الطَّرِيقِ جَهْرًا، فَصَارَ مَعْنَى كَلَامِهِ هُنَا: أَنَّهُ لَا يُكَبَّرُ فِي الطَّرِيقِ جَهْرًا.

ثم نَقَلَ عَنِ صَاحِبِ «الخلاصة»: أَنَّ الْأَصْحَّ أَنَّهُ لَا يُكَبَّرُ فِي عِيدِ الْفِطْرِ^(٢).

ولمَّا رَأَى صَاحِبُ «غاية البيان» وَغَيْرُهُ كَالْكَمَالِ ابْنَ الْهُمَامِ فِي «فتح القدير» أَنَّ الدَّلِيلَ إِنَّمَا يُسَاعِدُ إِثْبَاتَ التَّكْبِيرِ لَا نَفْيِهِ، وَالظَّنُّ بِالْإِمَامِ أَنَّهُ لَا يُخَالَفُ الدَّلِيلَ، قَالَ فِي «غاية البيان»: الْمَرَادُ مِنْ نَفْيِ التَّكْبِيرِ: التَّكْبِيرُ بِصِفَةِ الْجَهْرِ، لِأَنَّ التَّكْبِيرَ خَيْرٌ مَوْضُوعٍ، لَا خِلَافَ فِي جَوَازِهِ بِصِفَةِ الْإِخْفَاءِ^(٣).

(١) جاء بعدها في (ز) زيادة: «ورجح صاحب الخلاصة رواية النفي».

(٢) انظر: «البحر الرائق» (٢/ ١٧٢).

(٣) انظر: «فتح القدير» (٢/ ٧٢).

وقال في «فتح القدير» ردّاً لصاحب «الخلاصة» ما نصّه: أنه ليس بشيء، إذ لا يُمنع من ذكر الله بسائر الألفاظ في شيء من الأوقات، بل من إيقاعه على وجه البدعة، إلخ^(١).

وقال في «غنية المتملي»: والذي ينبغي أن يكون الخلاف في استحباب الجهر وعدمه، لا في كراهته وعدمها، فعندهما يستحب، وعنده الإخفاء أفضل، وذلك لأن الجهر قد نُقل عن كثير من السلف، كابن عمر، وعلي، وأبي أمامة الباهلي، والنخعي، وابن جبير، وعمر بن عبد العزيز، وابن أبي ليلي، وأبان بن عثمان، والحكم، وحماد، ومالك، وأحمد، وأبي ثور، ومثله عن الشافعي ذكره ابن المنذر في «الإشراف»^(٢). انتهى الغرض منه.

فمآل هؤلاء الجماعة إلى نفي صحة النقل عن أبي حنيفة بنفي التكبير، لعدم الدليل على النفي، ووجود الدليل على الإثبات، ولم يعتدوا بإثبات صاحب «الخلاصة» الخلاف وجعله النفي أصح الروايتين، فإنه لم يبين أصحّيته، بل ولا صحته بالنقل ولا بالدليل، ولا شاهد له في متن «الكنز»؛ لما اعترف به صاحب «البحر» بأن الذي استقرّ عليه كلامه آخراً أنه لا يكبر في الطريق جهراً، وما لا يوجد دليل على ثبوته، ويوجد الدليل على نفيه، ولا يوجد عن الإمام له سند صحيح، فالظن بالإمام أنه لا يقول به، وهذا هو الحامل لهؤلاء على الإنكار.

فقول العلامة ابن نجيم في «البحر الرائق» - بعد نقل قول ابن الهمام -: وهو مردود لأن صاحب «الخلاصة» أعلم بالخلاف منه. انتهى^(٣) = غير جيد، لأن أعلميته

(١) انظر: «فتح القدير» (٢/ ٧٢).

(٢) انظر: «غنية المتملي» (٥٦٧)، و«الإشراف» لابن المنذر (٢/ ١٥٩).

(٣) انظر: «البحر الرائق» (٢/ ١٧٢).

بالنقل من حيث الاطلاع على رواية لم يطلع عليها ابن الهمام - على فرض تسليمه - لا يُوجب كون ذلك النقل صحيحاً، فضلاً عن كونه أصح، فإنه اكتفى بمجرد الدعوى وهؤلاء أبانوا عن الدليل، فإذا انضمَّ إلى حُسن الظنِّ بالإمام أنه لا يخالف الدليل أتجه الإنكار وإن سلّم أن صاحب «الخلاصة» أوسع اطلاعاً على القول، إذ ليس كلُّ ما نُقل عن إمام صحَّ عزوه إليه.

بل نقول: الأولى ترجيح الرواية الموافقة لقول الإمامين، وهي رواية الجهر بالتكبير يوم الفطر عن الإمام أبي حنيفة، لا رواية الإخفاء، إذ كلُّ ما أجاب به العلامة الحلبي عن استدلال الإمامين غير تامٍّ، فلننقله ونبيِّن ما فيه، فنقول وبالله التوفيق:

قال العلامة البرهان الحلبي في «غنية المتملي»: ويستحبُّ التكبير جهرًا في طريق المصلّى يوم الأضحى اتفاقاً؛ للإجماع، وأما يوم الفطر فقال أبو حنيفة: لا يجهرُ به، وقالوا: يجهرُ به.

وعن أبي حنيفة كقولهما؛ لقوله تعالى: ﴿وَاتُكْمَلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْتُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥].

وروى الدارقطني عن سالم: أنَّ عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أخبره: أنَّ رسولَ الله ﷺ كان يُكَبِّرُ في الفِطْرِ من حين يَخْرُجُ من بيته حتى يَأْتِيَ المُصَلِّيَ^(١).

ولأبي حنيفة: أنَّ رَفَعَ الصوتَ بالذكرِ بدعةً مخالفةً للأمرِ في قوله تعالى: ﴿وَأذْكُرَّ تَبْكُ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ﴾ [الأعراف: ٢٠٥] إلا ما خَصَّ الإجماعُ.

(١) أخرجه الدارقطني في «سننه» (١٧١٤)، وفي إسناده موسى بن محمد بن محمد بن عطاء والوليد بن محمد الموقري، وكلاهما ضعيف، وضعَّف الحديث ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٢/ ٢١٠)، والبيهقي في «السنن» (٣/ ٣٩٥).

والجوابُ عما استدَلَّ:

أَمَّا الْآيَةُ: فَإِنَّهَا يُحْتَمَلُ أَنْ يُرَادَ بِهَا التَّكْبِيرُ فِي الصَّلَاةِ، أَوْ يُرَادُ بِهَا نَفْسُ الصَّلَاةِ، وَالتَّكْبِيرُ بِمَعْنَى التَّعْظِيمِ، عَلَى أَنَّهَا لَا دَلَالََةَ فِيهَا عَلَى الْجَهْرِ.

وَأَمَّا الْحَدِيثُ فَإِنَّهُ ضَعِيفٌ بِمَوْسَى بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَطَاءَ: أَبُو الطَّاهِرِ الْمُقَدَّسِيِّ.

ثُمَّ لَيْسَ فِيهِ أَيْضًا مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ يَجْهَرُ بِهِ، نَعَمْ رَوَى الدَّارِقُطْنِيُّ مَوْقُوفًا عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا عَدَا يَوْمَ الْفِطْرِ وَيَوْمَ الْأَضْحَى يَجْهَرُ بِالتَّكْبِيرِ، حَتَّى يَأْتِيَ الْمُصَلِّيَ ثُمَّ يَكْبُرُ حَتَّى يَأْتِيَ الْإِمَامَ^(١).

وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: الصَّحِيحُ وَقَفَهُ عَلَى ابْنِ عُمَرَ^(٢).

وَهُوَ قَوْلُ صَحَابِيٍّ قَدْ عَارَضَهُ قَوْلُ صَحَابِيٍّ آخَرَ:

رَوَى ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ سَمِعَ النَّاسَ يُكْبِرُونَ، فَقَالَ لِقَائِهِ: أَكْبَرَ الْإِمَامُ؟ قِيلَ: لَا، قَالَ: أَفَجُنَّ النَّاسُ، أَذْرَكْنَا مِثْلَ هَذَا الْيَوْمِ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَمَا أَحَدٌ يُكْبِرُ قَبْلَ الْإِمَامِ^(٣).

فَيَبْقَى مَفَادُ الْآيَةِ بِلَا مَعَارِضٍ، عَلَى أَنَّ قَوْلَ الصَّحَابِيِّ لَا يِعَارِضُهُ هَذَا. انْتَهَى^(٤).

وَفِيهِ بَحْثٌ مِنْ وَجْهِ:

أَمَّا أَوْلَاهُ^(٥): فَلَأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ تَرَجَّمَانَ الْقُرْآنِ قَالَ: حَقٌّ عَلَى الْمُسْلِمِينَ إِذَا نَظَرُوا

(١) أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (١٧١٦).

(٢) انظر: «السنن» للبيهقي (٣/ ٣٩٥).

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (٢١٠٤).

(٤) انظر: «غنية المتملي» (٥٦٦-٥٦٧).

(٥) فِي (ر): «الْأُولَى».

إلى هلال شوال أن يكبروا الله حتى يفرغوا من عيدهم؛ لأن الله يقول: ﴿وَلْتَكْمَلُوا
الْعِدَّةَ وَلْتَكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْتَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥] رواه عنه ابن جرير كما في «الدر
المنثور»^(١)، وهو صريح في أن^(٢) الصلاة ليست بمراة، وأن المراد ليس مُنْحَصِرًا
في التكبير في الصلاة، ولا شك أن ابن عباسٍ مقدّم على من يؤوّل هذا التأويل.

وأما ثانيًا: فلأن حديث ابن عمر - وإن كان من طريق سالم - فيه موسى بن
محمد، وقد ضَعَّف، لكن ورد من وجهٍ آخر، فقد أخرج البيهقي في «الشعب»
من طريق نافع عن عبد الله: أن رسول الله ﷺ كان يخرج إلى العيدين رافعاً صوته
بالتهلليل والتكبير^(٣)، فيتقوى به طريق سالم، ويُجبر به ضَعْفُهُ.

فإن قيل كما في «العناية»: مدار الحديث على الوليد بن محمد عن الزهري،
والوليد متروك الحديث^(٤).

قلت: صرح الحافظ السيوطي في «التعقبات»: بأن المتروك والمنكر إذا
تعددت طرقه قد يرتقى إلى درجة الحسن^(٥).

(١) انظر: «الدر المنثور» (١ / ٤٦٨)، وأخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (٣ / ٢٢٢) من طريق
ابن وهب، قال: قال ابن زيد: كان ابن عباس يقول، فذكره.

(٢) في (ر): «بأن» بدل من «في أن».

(٣) أخرجه البيهقي في «الشعب» (٣٤٤١) من طريق ابن خزيمة، وهو في «صحيحه» (١٤٣١)، وفي
إسناده عبد الله بن عمر العمري، وهو ضعيف.

(٤) انظر: «العناية شرح الهداية» للبابرتي (٢ / ٧٣).

(٥) انظر: «النكت البديعات على الموضوعات» (تعقبات السيوطي) (ص ٣٤١)، وفيه: ارتقى إلى
درجة الضعيف القريب، بل ربما يرتقى إلى الحسن اه. وقول السيوطي هذا لم يُسلم له، بل المنكر
مردود لا يؤخذ به، ومثله شديد الضعف. انظر: «فتح المغيب» للسخاوي (١ / ٩٧)، و«النكت
الوفية» للبقاعي (١ / ٢٤٨)، و«توجيه النظر» (١ / ٣٩٣).

وهذا الحديثُ كذلك، فقد أخرج الطبرانيُّ عن أبي هريرة قال: قال رسولُ الله ﷺ: «زَيَّنُوا أَعْيَادَكُمْ بِالتَّكْبِيرِ»^(١).

والأعيادُ: جمعُ مضافٌ، وهو من صيغِ العُموْمِ، فيعمُّ الفِطْرَ والأضحى، وليس في سنده موسى ولا الوليد، لكن فيه بقیةُ بن الوليد، وقد صرحَ بالتحديث، ثمَّ رواه كما قال الحافظُ ابنُ حجر في «نتائج الأفكار»: لا بأسَ بهم، إلا عُمر بن راشدِ اليمامي فضعیفٌ، لكن له شاهدٌ صحيحٌ^(٢):

فقد أخرج المروزيُّ والدارقطنيُّ والبيهقيُّ في «السنن» عن أبي عبد الرحمن السلمي قال: كانوا في الفِطْرِ أشدَّ منهم في الأضحى، يعني: في التَّكْبِيرِ. كذا في «الدر المنثور»^(٣).

وساقَ الحافظُ ابنُ حجرٍ سنده إلى الدارقطنيِّ قال: حدثنا محمد بن مخلدٍ حدثنا قبيصةٌ، حدثنا سفيان، عن عطاء بن أبي السائب، عن أبي عبد الرحمن السلمي قال: كانوا في التَّكْبِيرِ في الفِطْرِ أشدَّ منهم في الأضحى. ثم قال: هذا موقوفٌ صحيحٌ، وأبو عبد الرحمن من كبارِ التَّابِعِينَ، فالظاهرُ أنَّ مراده الصحابةُ، وعطاءٌ سمع منه سفيانٌ قبل اختلاطه. انتهى^(٤).

وقال في «قوة الحجاج»: إنَّ الحديثَ المقبولَ ما اتصلَ سندهُ وعُدلتُ رجالهُ،

(١) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٤٣٧٣)، وفي «الصغير» (٥٩٩)، وبقية بن الوليد وعمر بن راشد كلاهما ضعيف.

(٢) لم أقف عليه في «نتائج الأفكار».

(٣) انظر: «الدر المنثور» (١/ ٤٦٨)، وأخرجه الدارقطني (١٧١٣)، والحاكم (١١٠٧)، والبيهقي في «السنن» (٦١٣٢)، وفي «الخلافات» (٢٨٧٥) من طريق قبيصة بالإسناد الآتي.

(٤) لم أقف عليه في «نتائج الأفكار».

أو اعتَصَدَ بعضُ طرقه ببعضٍ حتَّى تحصلَ القوَّةُ بالصُّورةِ المجموعِة، ولو كان كلُّ طريقٍ لو انفردتْ لم تكن قوِيَّةً.

وبهذا يظهرُ عُدْرَ أهلِ الحديثِ في تَكْثِيرِهِم طُرُقَ الحديثِ الواحدِ لِيُعْتَمَدَ عليه، إذ الإِعْرَاضُ عن ذلك يَسْتَلْزِمُ تَرْكَ الفقيهِ العملَ بكثيرٍ من الأحاديثِ اعتماداً على ضَعْفِ الطريقِ التي اتصَلَتْ إليه. انتهى^(١).

وها هُوَ ذا قد رأيتَ أنَّ حديثَ الجهرِ بالتكبيرِ في الفِطْرِ قد تعدَّدتْ طرقُه، فِيعْتَصَدُ بعضها ببعضٍ، فيرتقي بالمجموعِ إلى درجةِ الحسنِ على شرطِ الترمذِي.

وأما ثالثاً: فلأنَّ ابنَ عُمَرَ جَعَلَ لتكبيره ﷺ مَبْدَأً وِغَايَةً، فقال: «مِنَ حينِ يخرُجُ من بيتِه حتَّى يأتِي المُصلِّي»، فإن لم يكن سَمِعَهُ لجهره به، فَمِنَ أين يَدْرِي أَنَّهُ كان يُكَبِّرُ مِن كذا إلى كذا؟ وهو ظاهرٌ.

وأيضاً: فإنَّ الزينةَ لا تحصلُ إلا بالجهرِ، وهي مأمورٌ بها في الأعيادِ كُلِّها، ومنها الفِطْرُ.

وأيضاً: قد مرَّ عن أبي عبد الرحمن السُّلَمِي أَنَّهُم كانوا في الفِطْرِ أشدَّ منهم في الأضحى^(٢).

وأيضاً: فإنَّ طريقَ نافعٍ عند البيهقيِّ صريحَةٌ في رَفْعِ الصوتِ، فهو نصٌّ في المقصودِ، وقد مرَّ أَنَّهُ حسنٌ لشواهدهِ.

ومنه: يظهرُ أنَّ الجهرَ هو المأمورُ به في آية: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْتُكُمْ﴾

(١) انظر: «قوة الحجاج في عموم المغفرة للحجاج» (ص: ١٩).

(٢) تقدم.

[البقرة: ١٨٥]، فَإِنَّهُ ﷺ امْتَثَلَ الْأَمْرَ رَافِعاً صَوْتَهُ، وَإِلَيْهِ فُوضَ بَيَانُ مَا نَزَلَ إِلَيْنَا، وَلَيْسَ بَعْدَ بَيَانِهِ بَيَانٌ.

فاندفع قوله: على أنها لا دلالة فيها على الجهر.

واندفع أيضاً قول القهستاني: والمختار عند أكثر المشايخ أن يُكَبَّرَ فيهما خفيةً، وبه نأخذ كما في «المضمرات» تحرُّزاً عن بدعة الجهر بالذكر، ومدار الأمر أن الفعل متى حام حول السنة والبدعة معاً، كان تركه أولى من إتيانه. انتهى^(١) وذلك لأن الجهر فيهما دل على الكتاب والسنة بلا معارضٍ محقق كما تراه، فلا يُترك، فضلاً أن يكون أولى.

وأما رابعاً: فلأن قول البيهقي: الصحيح وقفه على ابن عمر^(٢) - أي: على الانفراد - لا ينافي حسن رفعه باعتبار مجموع الطرق، كما بيناه.

وأما خامساً: فلأن حديث الدارقطني قول تابعي - هو نافع - يحكي فعل صحابي هو ابن عمر، لا قول صحابي حتى يردّ قوله أنه قد عارضه قول صحابي آخر؛ أي: فلا يكون حجةً.

وأما سادساً: فلأن ابن عباس لم يُنكر الجهر مطلقاً حتى يُعارض جهر ابن عمر، وإنما أنكر جهر الناس قبل أن يُكَبَّرَ الإمام، وأما جهرهم معه تبعاً له فلا، وفيه المطلوب.

على أنه لا معارضة فيه محققة لفعل ابن عمر وإن كبر قبل خروج الإمام، إذ يمكن الجمع بأن ابن عمر قد ثبت عنده بالمشاهدة أنه ﷺ كان يُكَبَّرُ في الفطر من

(١) انظر: «جامع الرموز شرح مختصر الوقاية» لشمس الدين القهستاني (ص: ١٦٩).

(٢) سلف في التتميم.

حين يخرج من بيته حتى يأتي المصلي^(١)، فكان ذلك سنة لكل خارج إلى المصلي مع الإمام أو قبله أو بعده، إذ لم يرد نهْي عن أن يخرج أحد قبل الإمام، ولا أمر بأن ينتظروه بالتكبير حتى يخرج إليهم، فيحمل قول ابن عباس على أنهم إذا كانوا مع الإمام فلا يكبرون قبل أن يكبر الإمام، لا مطلقاً.

وابن عمر قد كان خرج قبل الإمام، فعدم متابعتِه للإمام في التكبير لعدم حضور الإمام، ولا مخالفة في ذلك، إذ لا تناقض بين قولنا: لا يكبر قبل الإمام إذا كان خارجاً معه، وقولنا: يكبر إن كان خارجاً قبله.

يُوضّحه: أن ذلك ثابت عن فعل كثير من الصحابة، فقد أخرج الحافظ ابن حجر في «نتائج الأفكار» عن محمد بن إبراهيم قال: كان أبو قتادة يخرج يوم العيد فيكبر ويذكر الله حتى يأتي المصلي، ويكبر حتى يخرج الإمام^(٢).

قال ابن المنذر: ورؤي عن أبي أمامة وأبي رهم وناس من الصحابة نحو ذلك^(٣). انتهى.

وأما سابعاً: فلأن الجهر بالتكبير في يوم الفطر لا معارضة فيه لمفاد آية ﴿وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ﴾ [الأعراف: ٢٠٥] لِمَا تَبَيَّنَ أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْجَهْرِ فِي الْآيَةِ الرَّفْعُ الزَّائِدُ عَلَى قَدْرِ الْحَاجَةِ، لَا مَطْلُقُ الْجَهْرِ، وَكَيْفَ يَكُونُ مَعَارِضاً لِمَفَادِ آيَةِ: ﴿وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ﴾ وَهُوَ مَفَادُ آيَةِ: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ﴾ [البقرة: ١٨٥] ببيان رسول الله ﷺ فعلاً،

(١) سلف في التتميم.

(٢) أخرجه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٤ / ٣٩)، ولم أفق عليه في مطبوع «نتائج الأفكار».

(٣) انظر: «الإشراف» لابن المنذر (٢ / ١٥٩)، و«الأوسط» له (٤ / ٣٤٩)، وفيهما زيادة علي بن

وَبِتَفْسِيرِ تَرْجَمَانِ الْقُرْآنِ قَوْلًا وَفِعْلًا كَمَا مَرَّ، بَلْ هُوَ مَنْدَرَجٌ فِي جُزْئِيَّاتِ أَمْرِ ﴿أَذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٤١] وَغَيْرِهِ بِتَفْسِيرِ ابْنِ عَبَّاسٍ كَمَا مَرَّ، وَلَا تَنَاقُضَ فِي الْقُرْآنِ، فَإِنَّهُ نَزَلَ يُصَدِّقُ بَعْضُهُ بَعْضًا، لَا يُكْذِبُ بَعْضُهُ بَعْضًا ﴿نَزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٢] وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ وَلِيُّ التَّأْيِيدِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

* تنبيه:

قال في «البحر الرائق»: وصرح قاضي خان في «فتاويه» بکراهة الذکر جَهْرًا، وَتَبِعَهُ عَلَى ذَلِكَ صَاحِبُ «الْمَصْفَى». انتهى^(١).

والذي رأيته في «فتاوي قاضي خان» في باب غَسْلِ الْمَيْتِ: وَيُكْرَهُ رَفْعُ الصَّوْتِ بِالذِّكْرِ، فَإِنْ أَرَادَ أَنْ يَذْكَرَ اللَّهَ تَعَالَى يَذْكَرُهُ فِي نَفْسِهِ. انتهى^(٢).

وهذا إنما هو لمن يُشَيِّعُ الْجَنَازَةَ، لَا مَطْلَقًا كَمَا تُفْهَمُهُ عِبَارَةُ «البحر الرائق»، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ كِرَاهَةِ الرَّفْعِ فِي حَالَةِ مَخْصُوصَةِ كِرَاهَةِ الرَّفْعِ مَطْلَقًا، أَوْ لَا يُرَى أَنَّ النُّوَوِيَّ مَعَ تَصْرِيحِهِ فِي «فتاويه» بِأَنَّ الْجَهْرَ بِالذِّكْرِ أَفْضَلُ حَيْثُ لَا مَحْذُورَ شَرْعِيًّا^(٣)، يَقُولُ فِي «المنهاج» وَغَيْرِهِ: وَيُكْرَهُ اللَّغَطُ فِي الْجَنَازَةِ^(٤). أَي: فِي الْمَشْيِ مَعَهَا.

قال المحلِّيُّ: بَلِ الْمَسْتَحَبُّ الْفِكْرُ فِي الْمَوْتِ وَمَا بَعْدَهُ وَفَنَاءِ الدُّنْيَا، وَنَحْوِ ذَلِكَ^(٥).

(١) انظر: «البحر الرائق» (٢/ ١٧٢)، وكتاب «المصطفى» منظومة في الخلافات للنسفي (٥٧١٠).

(٢) انظر: «فتاوى قاضيخان» (١/ ٩٣)، و«البحر الرائق» (٢/ ٢٠٧).

(٣) انظر: «فتاوى النووي» (ص: ٢٤٦).

(٤) انظر: «روضة الطالبين» (٢/ ١١٦).

(٥) انظر: «حاشية المحلِّي على شرح المنهاج» (١/ ٤٠٦).

ومستنده في ذلك ما رواه في «شرح المهذب» عن قيس بن عباد - بضم العين، وتخفيف الموحدة - أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يكرهون رفع الصوت عند الجنائز. وعن الحسن: أنهم كانوا يستحبون خفض الصوت عندها^(١).

قال ابن عبد الحق في «حاشيته»: والمراد باللغظ رفع الصوت، وهو شامل لرفع الصوت بالقراءة والذكر ونحوهما، وهو كذلك كما قال المصنف - يعني النووي - أنه المختار، والصواب قال: فيشتغل بما ذكر، أو بالقراءة والذكر سراً. انتهى ملخصاً^(٢).

قلت: ويؤيده حديث أنس عند الديلمي في «مسند الفردوس»: «أكثرُوا في الجنائز قول: لا إله إلا الله»^(٣).

فظهر أن نقل «البحر» عن قاضي خان على وجه يوهم^(٤) إطلاق الكراهة، مع كونه مقيداً عنده، غير لائق، كيف وقد قال في «فتاويه» أيضاً في ترجمة «مسائل كيفية القراءة» ما نصه: وأما قراءة القرآن في الحمام إن لم يكن فيه أحد مكشوف العورة، وكان الحمام طاهراً، لا بأس بأن يرفع صوته، وإن لم يكن كذلك، فإن قرأ في نفسه ولم يرفع صوته لا بأس، ولا بأس بالتلهيل والتسبيح وإن رفع صوته بذلك. انتهى^(٥).

(١) انظر: «المجموع في شرح المهذب» (٥ / ٣٢١).

(٢) انظر: «نهاية المحتاج» (٣ / ٢٣)، وابن عبد الحق هو أحمد بن عبد الحق السنباطي الشافعي (٥٩٩٠هـ).

(٣) انظر: «كتر العمال» (١٥ / ٦٥٠)، و«فيض القدير» (٢ / ٨٨)، وذكر المناوي أن في سنده مقالاً.

(٤) في (ر): «يفهم».

(٥) انظر: «فتاوى قاضيخان» (١ / ٧٩).

فإذا جَوَّزَ فِي الْحَمَّامِ رَفَعَ الصَّوْتِ بِالتَّهْلِيلِ وَالتَّسْبِيحِ فِي الْمَسْجِدِ الَّتِي هِيَ
﴿يُبَوِّتُ أَذْنَ اللَّهِ أَنْ تُرْفَعَ وَيَذَكَّرَ فِيهَا أَسْمُهُ﴾ [النور: ٣٦] أَوْلَى، مَا لَمْ يُهَوِّشْ عَلَى نَحْوِ
مُصَلٍّ، وَبِالْجَمْلَةِ: مَا لَمْ يَتَرْتَّبْ عَلَيْهِ مَفْسَدَةٌ شَرْعِيَّةٌ، وَكَذَا فِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ مَا لَمْ
يَدَلُّ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِثْنَائِهِ، وَعَلَى تَقْدِيرِ ثُبُوتِ الثَّقَلِ عَنْهُ بِإِطْلَاقِ الْكِرَاهَةِ لِلجَهْرِ، فَهُوَ
مَعَارِضٌ لِقَوْلِهِ بِتَجْوِيزِ الرَّفْعِ بِلَا كِرَاهَةٍ فِي الْحَمَّامِ الْمُقَاسِ عَلَيْهِ الْمَسْجِدُ بِالأَوْلَى.
فَعَلَى هَذَا لِقَاضِي خَانَ قَوْلَانِ فِي الذِّكْرِ جَهْرًا، فِي غَيْرِ الْمَشْيِ مَعَ الْجَنَازَةِ:
الْكِرَاهَةُ وَعَدْمُهَا، وَالثَّانِي شَرْطُهُ^(١) هُوَ الْمَوَافِقُ لِلدَّلِيلِ كَمَا تَبَيَّنَ بِمَا لَا يُنَازَعُ فِيهِ
مُنْصِفٌ، وَيُمْكِنُ الْجَمْعُ بِمِثْلِ مَا مَرَّ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ وَالآيَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

* تَذَكُّرَةٌ:

فِي فِتَاوَى الْإِمَامِ النَّوَوِيِّ مَا نَصَّه:

مَسْأَلَةٌ: جَمَاعَةٌ يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ فِي الْجَامِعِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ جَهْرًا، وَيَتَنَفَّعُ بِسَمَاعِ
قِرَاءَتِهِمْ أَنَاسٌ، وَيُهَوِّشُونَ عَلَى بَعْضِ النَّاسِ، هَلْ قِرَاءَتُهُمْ أَفْضَلُ أَمْ تَرْكُهَا؟
الْجَوَابُ: إِنْ كَانَتِ الْمَنْفَعَةُ فِيهَا وَانْتِفَاعُ النَّاسِ بِهَا أَكْثَرَ مِنَ الْمَفْسَدَةِ الْمَذْكُورَةِ،
فَالْقِرَاءَةُ أَفْضَلُ، وَإِنْ كَانَتِ الْمَفْسَدَةُ أَكْثَرَ كُرِهَتْ الْقِرَاءَةُ.

مَسْأَلَةٌ: قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ: هَلِ الْأَفْضَلُ فِيهَا الْجَهْرُ أَمْ الْإِسْرَارُ؟ وَمَا
الْأَفْضَلُ فِي الْقِرَاءَةِ فِي التَّهَجُّدِ بِاللَّيْلِ؟

الْجَوَابُ: الْجَهْرُ فِي التَّلَاوَةِ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ أَفْضَلُ مِنَ الْإِسْرَارِ، إِلَّا أَنْ يَتَرْتَّبَ عَلَى
الْجَهْرِ مَفْسَدَةٌ، كَرِيَاءٍ أَوْ إِعْجَابٍ، أَوْ تَهْوِيشٍ عَلَى مُصَلٍّ أَوْ مَرِيضٍ، أَوْ نَائِمٍ مَعْذُورٍ،

(١) فِي (ر): «بشروطه».

أو جماعةً مشتغلينَ بطاعةٍ أو مباحٍ، وأما قراءةُ التهجدِ فالأفضلُ فيها التوسطُ بين الجهرِ والإسرارِ، هذا هو الأصحُّ، وقيل: الجهرُ أفضلُ بالشرطِ المذكور. انتهى^(١).
وفيه دليلٌ على جوازِ الذكرِ بالجهرِ في مذهبِ الشافعيِّ بالشرطِ المذكور، والله أعلم.

وأصرحُ منه ما في أوخرِ^(٢) «فتاوى النووي» حيثُ قال:

مسألة: «خيرُ الذكرِ الخفيُّ، وخيرُ المالِ ما يَكْفِي» هل هو ثابتٌ، وما معناه؟

الجواب: ليس بثابتٍ، ومعناه: الذكرُ الخفيُّ أبعدُ من الرياءِ ونحوه من القبائحِ، وهذا محمولٌ على مَنْ كان في موضعٍ يُخافُ فيه الرياءُ أو الإعجابُ أو نحوهما، فإن كان في بريّةٍ أو غيرها وأمن ذلكَ، فالجهرُ أفضلُ. انتهى الغرضُ منه بلفظه رحمه الله^(٣).

وهو نصٌّ في المسألة في مذهبِ الشافعيِّ من محرّرِ المذهبِ بلا دفاع، والحمدُ لله رب العالمين.

لكنَّ الحديثَ عزاه السيوطيُّ في «الجامع» إلى الإمامِ أحمد، وابنِ حبان، والبيهقي، عن سعد بن أبي وقاص^(٤)، وقال الشارحُ العزيزي في «السراج المنير»: «

(١) انظر هذه المسائل في «فتاوى النووي» (ص: ٤٥ - ٤٦).

(٢) في (ر): «آخر».

(٣) انظر: «فتاوى النووي» (٢٦١ - ٢٦٢).

(٤) أخرج حديث «خير الذكر الخفي» أحمد (١٤٧٧)، وابن حبان (٨٠٩)، والبيهقي في «الشعب» (٩٨٨٤) من حديث سعد بن أبي وقاص مرفوعاً، وإسناده ضعيف، فيه ابن أبي لبيبة، وهو ضعيف، يرويه عن سعد ولم يدركه.

إسناده صحيح^(١)، وكأنه لهذا حاول السيوطي الجمعَ بينه وبين الأحاديثِ الدالة على استحبابِ الجهرِ كما سيأتي، والله أعلم.

* تذييل:

فيه تنبيهان:

الأول: قال السيوطي رحمه الله تعالى في رسالته المسماة: «تعريف الفئته بأجوبة الأسئلة المثة»^(٢) في جواب السؤال الثالث والثلاثين، وهو: هل أفضل الذكر سرّاً أم علانية؟ ما نصّه:

وأما السؤال الثالث والثلاثون فقد وردت أحاديثٌ تقتضي استحبابَ الجهرِ بالذكر، وأحاديثٌ تقتضي الإسرارَ به، والجمعُ بينهما: أنّ ذلك يختلفُ باختلاف الأحوال والأشخاص.

قال سيدي الشيخ يوسف العجمي رضي الله عنه: قد اعترض بعض الفضلاء على الجهرِ بالذكر مُستدلاً بقوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ﴾ [الأعراف: ٢٠٥] وقوله ﷺ: «خير الذكر ما خفي»^(٣).

والجواب: فذكر من الآياتِ وبيانها ما يدلُّ على تفاوتِ مراتبِ الخاصّة والعامة في الخطابِ الإلهيِّ الوارد في القرآن الدالُّ على اختلافِ مراتبِ الأعمالِ باختلاف الأحوال والأشخاص، فقال:

إِنَّ اللَّهَ خَاطَبَ عَامَّةَ عِبَادِهِ بِمَثَلِ قَوْلِهِ: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبْلِ كَيْفَ خَلَقَتْ﴾

(١) انظر: «السراج المنير» (٣/ ١٣١).

(٢) انظر: «تعريف الفئته» ضمن «الحاوي للفتاوى» (٢/ ٣٧٥).

(٣) هو حديث سعد رضي الله عنه المتقدم قريباً.

[الغاشية: ١٧] وخاطَبَ الخاصَّةَ بمثل قوله: ﴿أَفَلَا يَتَذَبَّرُونَ أَلْقُرْآنَ كَأَمْرِ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ [محمد: ٢٤] وخاطَبَ سيدَ أهلِ الحضرةِ محمد ﷺ بعد أن عرّفه ربّه ونفسه وأراه كيف مدّ الظلّ بمثل قوله: ﴿وَأَذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً﴾ [الأحزاب: ٢٠٥] وقوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ﴾ [الفرقان: ٤٥]، ومن لا يعرف ربّه ولا نفسه ولا أراه كيف مدّ الظلّ، فكيف يذكر ربّه في نفسه، أو كيف يرى مدّ الظلّ، بل هم المخاطَبون بمثل قوله تعالى: ﴿أَذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٤١].

وأما الذِّكْرُ الخفيُّ فهو ما خفي على الحَفْظَةِ، لا ما يَخْفُضُ فيه صوتُه، وهو أيضاً خاصٌّ به ﷺ وبمن له به أسوةٌ حسنةٌ^(١).

ثم ساقَ أحاديثَ من «صحيح البخاري» وغيره دالةٌ على استحبابِ الجهرِ، منها: أثرُ عمرَ السابقِ، أعني: قوله: «توروا الذِّكْر»^(٢)؛ أي: ازفَعُوا به أصواتكم.

ثم قال: والجمعُ بين الأدلّة: أنّ الذَّاكِرِينَ إذا كانوا مجتمعينَ على الذِّكْرِ، فالأوّلَى في حقِّهم رَفَعُ الصوتِ بالذِّكْرِ والقوة، وأما إذا كان الذَّاكِرُ وَحْدَهُ، فإن كان من الخاصَّةِ فالإخفاءُ في حقِّه أوّلَى، وإن كان من العامَّةِ فالجهرُ في حقِّه أفضلُ.

وقد شبّه الغزاليُّ رحمه الله تعالى ذِكْرَ شخصٍ واحدٍ وذِكْرَ جماعةٍ مجتمعينَ بمؤدِّينَ واحدٍ وجماعةٍ مؤدِّينَ، فكما أنّ أصواتَ الجماعةِ تقطعُ جُرمَ الهواءِ أكثرَ من صوتِ شخصٍ واحدٍ، فكذا ذِكْرُ جماعةٍ على قلبٍ واحدٍ أكثرُ تأثيراً في رَفَعِ الحُجْبِ من ذِكْرِ شخصٍ واحدٍ، ومن حيثُ الثوابُ، فلكلِّ واحدٍ ثوابٌ ذِكْرِ نفسه، وثوابُ سماعِ ذِكْرِ رفِقاءه.

(١) انظر: «الحاوي للفتاوى» (٢ / ٣٧٦).

(٢) لم أقف عليه بهذا اللفظ، وهو في «الحاوي للفتاوى» (٢ / ٣٧٦) بلفظ: «توروا الذِّكْر» ولم أقف

عليه في مصادر التخرّيج.

وأما قوله: «إنه أكثر تأثيراً في رفع الحُجب» فلأنَّ الله تعالى شبه القلوب بالحجارة بقوله: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ [البقرة: ٧٤] ومعلوم أنَّ الحجر لا ينكسر إلا بقوة، فقوة ذكر جماعة مجتمعين على قلب واحد أشدُّ من قوة ذكر شخص واحد، ولهذا قال الشيخ نجم الدين الكبري رحمه الله تعالى: إنَّ القوة في الذكر شرط، واستدلَّ بهذه الآية. انتهى ما نقله السيوطي عن الشيخ يوسف العجمي الكوراني قدس سره^(١).

قلت: وأوضح منه أن يُستدلَّ بحديث البيهقي عن ابن عمر مرفوعاً: «لكل شيء سقالة، وإن سقالة القلوب ذكرُ الله» الحديث^(٢).

والسَّقْل بالسين: هو الصَّقْل بالصاد، يقال: صَقَله، أي: جَلَّاهُ.

ومن المعلوم أن الصَّقْل يحتاج إلى القوة، إذ بها تصل الحرارة إلى القلب، وهي تذيب شحم القلب بالتدرج، وبذلك يحصل للقلب الرقة والصفاء واللين والاطمئنان، وهي من الصفات المحبوبة عند الله للقلب، فقد قال ﷺ: «إنَّ لله آيةً من أهل الأرض، وآية ربكم قلوب عباده الصالحين، وأحبها إليه أليتها وأرقها». رواه الطبراني عن أبي عنبه الخولاني رضي الله عنه^(٣).

(١) انظر: «تعريف الفئة» ضمن «الحاوي للفتاوى» (٢/ ٣٧٧).

والشيخ نجم الدين الكبري: هو أحمد بن عمر الخوارزمي، المحدث الصوفي، شيخ خراسان، توفي (٦١٨هـ)، له: «رسالة إلى الهائم الخائف».

(٢) أخرجه البيهقي «شعب الإيمان» (٥١٩) من حديث ابن عمر، وإسناده واهٍ، فيه سعيد بن سنان وهو متروك، ورماه الدارقطني وغيره بالوضع.

(٣) أخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» (٨٤٠) من طريق بقية بن الوليد، عن محمد بن زياد، عن أبي عنبه الخولاني، قال العراقي في «تخريج الإحياء» (١/ ٨٩٠) فيه بقية بن الوليد، وهو مدلس لكنه صرح فيه بالتحديث. اهـ.

وفي «مسند الإمام أحمد» بلفظ: «القلوب آنية الله في أرضه، فأحبها إليه أصلبها وأرقها وأصفاها». كذا في «شفاء العليل» لابن القيم رحمه الله تعالى^(١).
والقلب يُطلب فيه اللين لقبول الحق، والصفاء والرقّة لرؤيته، والصلابة لحفظه، فهي الصلابة المجامعة للين لا المنافية له، فلا تنافي بين الروايتين.
وهذا الحديث شاهدٌ للحديث القدسي الصحيح كشافاً، أعني: قوله ﷺ رواية عن ربّه تعالى وتقدّس: «ما وسعني أرضي ولا سمائي، ووسعني قلب عبدي المؤمن التقيّ النقيّ الوادع»^(٢).

= قلت: لكن هو في مطبوع «مسند الشاميين» روى بالنعنة، وبقية ضعيف.
وقال المزي في «تهذيب الكمال» (٣٤ / ١٥١): رواه أبو مطيع الأطرابلسي عن محمد بن زياد، عن أبي عنبة الخولاني اه. وأبو مطيع - وهو معاوية بن يحيى - ضعيف.
(١) انظر: «شفاء العليل» (ص ١٠٦)، ولم أقف عليه في «مسند أحمد»، وهو عند أحمد في «الزهد» (٢٢٦٤) عن عبد الله بن الحارث، عن ثور بن يزيد، عن خالد بن معدان، قال: إن الله تبارك وتعالى في الأرض آنية، وأحب آنية الله إليه ما رُقّ منها ووصفا، وآنية الله في الأرض قلوب عباده الصالحين وهذا أثر إسناده صحيح، وخالد بن معدان تابعي ثقة.
وأخرجه أحمد في «الزهد» (٨٣٠)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦ / ٩٧) من طريق محمد بن القاسم، عن ثور، عن خالد بن معدان، عن أبي أمامة مرفوعاً بمثل سابقه، وقال أبو نعيم: غريب من حديث ثور، لم نكتبه إلا من حديث محمد بن القاسم. اه، ومحمد بن القاسم هو الأسدي الشامي، قال الحافظ: كذوبه.

(٢) أوردته الغزالي في «الإحياء» (٣ / ١٥)، وقال العراقي في تخريجه: لم أر له أصلاً. ونقل الملا علي القاري في «الأسرار المرفوعة» (ص: ٣١٠)، وفي «المصنوع» له (ص: ١٦٤) عن الزركشي: وضعه الملاحدة، ونقل عن ابن تيمية قوله: هو مذكور في الإسرائيليات، وليس له إسناد معروف عن النبي ﷺ. والخبر الآتي يصدق قول ابن تيمية أنه من الإسرائيليات.

والتصحيح بالكشف مردود، وإلا لما أفنى العلماء أعمارهم في دراسة الأسانيد ورجالها، وهو باب =

وفي رواية الإمام أحمد في «الزهد» عن وهب بن مُنبه بلفظ: «إن السماوات والأرض ضَعْفَنَ عن أَنْ يَسْعَنِي، وَوَسَعَنِي قلبُ عبدي المؤمنِ الوادِعِ اللَّيِّنِ»^(١).
 والوادِعُ بالدالِ المهملة: الساكنُ المطمئنُّ، من «وَدَع» أي: سَكَنَ واستقرَّ، فهو سُكُونُهُ يحفظُ الحقَّ، فهو في معنى الصَّلَابَةِ.

والتَّقَى بالتاء في معنى الرقيقِ الصَّافي، لأن القاسِيَّ اليابسَ لا تَقْوَى فيه.
 والنَّقَى بالنون في معنى الصَّافي.

قال الشيخُ صدرُ الدين القونوي قدس سره في «النفحات»: «التقى» هاهنا: الاحترازُ من أن يجتاز بالقلب شيءٌ غيرُ الحقِّ، أو يبقى فيه متسعٌ لكونِ أصلاً، و«النقاء»: كمال الطهارة عن التعلقِ بالسَّوى. انتهى^(٢).

وقد بسطنا^(٣) القولَ في شرح هذا الحديثِ القدسي في «المسلك الوسط إلى الدرِّ الملتقط» فمن أَرادَهُ فليُراجِعْهُ إن وُجِدَ^(٤)، واللهُ يَجْتَبِي إليه مَنْ يَشَاءُ، وَيَهْدِي إليه مَنْ يُنِيبُ، والحمد لله رب العالمين.

والحاصل: أن رفعَ الصوتِ بالذكرِ يختلفُ باختلافِ مراتبِ الدَّاكرينَ، فإنَّ

= يُدخل فيه شياطين الإنس في الدين ما شاءوا بالكذب على رسول الله ﷺ، ثم يأتي من يصحح ذلك بالكشف، أعادنا الله من أمثال هذه المذاهب والأقوال!

(١) أخرجه أحمد في «الزهد» (٤٢٣)، وفيه: «إن السماوات والأرض لم تطق أن تحملني وضقن من أن تسعني، وسعني قلب المؤمن الوادِع اللين» اه، وهو من الإسرائيليات.

(٢) انظر: «النفحات الإلهية» للقونوي (ص: ١١٦)، والقونوي: هو صدر الدين محمد بن إسحاق القونوي (ت ٦٧٣هـ).

(٣) في (ر): «بسطة».

(٤) انظر: «المسلك الوسط الداني إلى الدر الملتقط للصفاني» المطبوع ضمن هذا المجموع.

المبتدئ المرید والسالك عاملٌ على جلاء قلبه، محتاجٌ إلى الجهر والقوة فيه لتحصيل الرقة والصفاء، كما مرّ.

وأما المنتهي العارف والمحقق، فله حكمٌ آخر، فإذا جهّر فله ملحظٌ آخر، لكونه أكمل، كما يظهر مما قاله بعض المحققين، أن من ذكره في الملاء فقد ذكره في نفسه، فإن ذكر النفس متقدّم بلا شك، وما كل من ذكره في نفسه ذكره في ملاء، فهذه حالةٌ زائدة على ذكر النفس، لها مرتبةٌ تفوت صاحب ذكر النفس. انتهى.

وقال بعضهم: الذكر بالجهر له حالةٌ لا توجد في ذكر النفس، وهو الجمع بين الظهور والبطن، فإن الذّاكر يتصوره في النفس أولاً، ثم ينطق به فيسمعه فيستحضره ثانياً بعد سماعه، فيتمّ الدور، فهو أكمل وأجمع، فإن الله هو الأول والآخر والظاهر والباطن، وله الحمد في الآخرة والأولى.

التنبيه الثاني:

قال السيوطي رحمه الله في «نتيجة الفكر في الجهر بالذكر»:

سألت أكرمك الله تعالى عما اعتاده السادة الصوفية من عقد حلق الذكر في المساجد، ورفع الصوت بالتلهيل، وهل ذلك مكروه؟

والجواب: أنه لا كراهة في شيء من ذلك، وقد وردت أحاديث تقتضي استحباب الجهر بالذكر، وأحاديث تقتضي استحباب الإسرار به، والجمع بينهما: أن ذلك يختلف باختلاف الأحوال والأشخاص، كما جمع النووي بذلك بين الأحاديث الواردة باستحباب الجهر بقراءة القرآن، والأحاديث الواردة باستحباب الإسرار بها.

وها أنا أُبيِّن ذلك فَصلاً فَصلاً:

ذكرُ الأحاديثِ الدالَّةِ على استحبابِ الجَهْرِ بالذكرِ تَصْرِيحاً والتزاماً^(١)، ثم ساقَ أربعةَ وعشرينَ حديثاً.

ثم قال: فصلٌ: إذا تأملتَ ما أوردناه من الأحاديثِ عرفتَ من مجموعها أنه لا كراهةَ ألبتةَ في الجَهْرِ بالذكرِ، بل فيها ما يدلُّ على استحبابه إما صريحاً أو التزاماً، كما أشرنا إليه.

وأما معارضته بحديثِ «خير الذكر الخفي»^(٢) فهو نظيرُ معارضةِ أحاديثِ الجَهْرِ بالقرآنِ بحديثِ: «المُسِرُّ بالقرآنِ كالمُسِرِّ بالصدقة»^(٣).

وقد جَمَعَ النوويُّ: بأن الإخفاءَ أفضلُ حيثُ خافَ الرياءَ أو تأذَى به مُصلُّونَ أو نيامٌ، والجهرَ أفضلُ في غيرِ ذلك^(٤)، لأنَّ العملَ فيه أكثرُ، ولأنَّ فائدته تتعدى إلى السامعينَ، ولأنه يُوقظُ قلبَ القارئِ ويجمعُ همَّه إلى الفكرِ، ويصرفُ سمعَهُ إليه، ويطردُ النومَ، ويزيدُ في النشاطِ.

وقال بعضهم: يستحبُّ الجهرُ ببعضِ القراءةِ، والإسراعُ ببعضها، لأنَّ المُسرِّ قد يَمَلُّ فيأنسُ بالجهرِ، والجاهرُ قد يَكَلُّ فيستريحُ بالأسرارِ. انتهى.

وكذلك نقولُ في الذكرِ: إنَّه على هذا التفصيلِ، وبه يحصلُ الجَمْعُ بينَ الأحاديثِ.

(١) انظر: «نتيجة الفكر» ضمن «الحاوي للفتاوى» (١/ ٤٦٦).

(٢) تقدم قريباً.

(٣) أخرجه أحمد (١٧٣٦٨)، وأبو داود (١٣٣٣)، والترمذي (٢٩١٩)، والنسائي (٢٥٦١) من حديث

عقبة بن عامر مرفوعاً، وقال الترمذي: حديث حسن غريب.

(٤) انظر: «فتاوى النووي» (ص: ٢٦١ - ٢٦٢).

قال: فَإِنْ قُلْتَ: قد قال الله تعالى ﴿وَأَذْكُرْتَبَكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ﴾ [الأعراف: ٢٠٥].

قلتُ: الجوابُ عن هذه الآية من ثلاثة أوجه:

الأول: أنها مكيةٌ كآية الإسراء: ﴿وَلَا يَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتُ بِهَا﴾ [الآية: ١١٠] وقد نزلت حين كان النبي ﷺ يجهرُ بالقرآن فيسمعه المشركون فيسبون القرآنَ ومن أنزله، فأمر بالترك سداً للذريعة^(١)، كما نهي عن سبِّ الأصنام لذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١٠٨]^(٢).

قلتُ: وقد جاء عن ابن عباسٍ سببٌ آخر:

فأخرج ابنُ مردويه في «التفسير» من رواية يزيد النحوي، عن عكرمة، عن ابن عباس بعد ذكرِ السبِّ المذكور، أعني: سبِّ المشركين القرآنَ ومن أنزله، فنزلت ﴿وَأَذْكُرْتَبَكَ فِي نَفْسِكَ﴾ فكان لا يُسمعُ من خلفه من المؤمنين، فشقَّ عليهم، فنزلت: ﴿وَلَا يَجْهَرُ﴾ [الإسراء: ١١٠]^(٣).

قال الحافظُ ابن حجر في «نتائج الأفكار»: وقد رجَّح بعضهم السببَ الثاني، ويمكنُ الجمعُ بأن تكونَ الآية نزلت في الأمرين معاً. انتهى^(٤).

وهو دليلٌ على أن الجهرَ في قوله تعالى: ﴿وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ﴾ [الأعراف: ٢٠٥]

(١) أخرج سبب النزول: البخاري (٤٧٢٢)، ومسلم (٤٤٦).

(٢) انظر: «نتيجة الفكر» ضمن «الحاوي للفتاوى» (١/ ٤٧٠ - ٤٧١).

(٣) انظر: «الدر المنثور» (٥/ ٣٥٠)، وأخرجه الطبري في «تفسيره» (١٥/ ١٣٩) من طريق الضحاك،

عن ابن عباس. وإسناده منقطع، الضحاك لم يلتق ابن عباس.

(٤) انظر: «نتائج الأفكار» (١/ ٣٥).

هو الجهرُ الزائدُ على قَدْرِ الحاجةِ؛ لأنَّ الصحابةَ لَمَّا شَقَّ عَلَيْهِمُ كَوْنُ النَّبِيِّ ﷺ لا يُسْمِعُهُمُ أَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُخَافَتْ بِهَا﴾ [الإسراء: ١١٠] بحيثُ لا تُسْمَعُ مَنْ خَلْفَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، فَإِذَا أَسْمَعَهُمْ فَقَدَ جَهَرَ بِقَدْرِ الحاجةِ بلا شَكٍّ، وَحِينَئِذٍ فَالجهرُ المنهِيُّ عنه بقوله: ﴿وَلَا تَجْهَرْ﴾ [الإسراء: ١١٠] هو الزائدُ على قَدْرِ الحاجةِ، وهو المطلوب، وبالله التوفيق.

ولنرجع إلى نقل تمام كلام السيوطي رحمه الله تعالى، قال:

الثاني: إن جماعة من المفسرين - منهم عبد الرحمن بن زيد بن أسلم شيخ مالك، وابن جرير^(١) - حملوا الآية على الذكرِ حالِ قراءةِ القرآن، وأنه أمرٌ له بالذكرِ على هذه الصفةِ تعظيماً للقرآنِ أن تُرْفَعَ عنده الأصوات، ويُقَوِّيه اتصالها بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ [الأعراف: ٢٠٤]^(٢).

الثالث: ما ذكره السادة الصوفية: أن الأمر في الآية خاص بالنبي ﷺ الكامل المكمل، وأما غيره ممن هو محلٌّ للوساوس والخواطر الردية فمأمور بالجهر لأنه أشدُّ تأثيراً في دفعها.

قال السيوطي: قلت: ويؤيده من الحديث ما أخرجه البزار عن معاذ بن جبل قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ صَلَّى مِنْكُمْ مِنَ اللَّيْلِ فَلْيَجْهَرْ بِقِرَاءَتِهِ، فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تُصَلِّي بِصَلَاتِهِ وَتَسْمَعُ لِقِرَاءَتِهِ، وَإِنَّ مُؤْمِنِي الْجَنِّ الَّذِينَ يَكُونُونَ فِي الْهَوَاءِ وَجِوَانِهِ مَعَهُ فِي مَسْكِنِهِ يُصَلُّونَ بِصَلَاتِهِ وَيَسْتَمِعُونَ قِرَاءَتَهُ، وَإِنَّهُ يَنْطَرِدُ بِجَهْرِهِ بِقِرَاءَتِهِ عَنْ دَارِهِ وَعَنِ الدُّورِ الَّتِي حَوْلَهُ فَسَاقُ الْجَنِّ وَمَرْدَةُ الشَّيَاطِينِ»^(٣).

(١) انظر: «تفسير الطبري» (١٠ / ٦٥٨ و ٦٦٣).

(٢) انظر: «نتيجة الفكر» (الحاوي) (١ / ٤٧١).

(٣) أخرجه البزار في «مسنده» (٢٦٥٥)، وابن حجر في «نتائج الأفكار» (٢ / ٢٠). وقال البزار: وهذا =

قال: فإن قلت: فقد قال تعالى: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [الأعراف: ٥٥] وقد فُسر الاعتداء بالجهر في الدعاء.

قلت: الجوابُ عنه من وجهين:

أحدهما: أن الرَّاجِحَ في تفسيره أنه تجاوزَ المأمور به، واختراعُ دعوةٍ لا أصلَ لها في الشرع.

الثاني: على تقدير التَّسليم، فالآيةُ في الدُّعاء لا في الذِّكْرِ، والدُّعاءُ بخصوصه الأفضَلُ فيه الإسْرَارُ، لأنه أقربُ إلى الإجابة، ولذا قال تعالى: ﴿إِذْ نَادَى رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًّا﴾ [مريم: ٣]^(١).

قلت: ومع هذا فليست الأفضليةُ على إطلاقها، فقد يكونُ رَفْعُ الصوتِ في الدُّعاءِ أفضلَ عند الحاجة إليه؛ لِمَا في كتابِ ابنِ السُّنِّي عن أبي بَرزَةَ رضي الله عنه قال: كان رسولُ الله ﷺ إذا صَلَّى الصُّبْحَ - قال الرَّاوي: لا أعلمُ إلا قال: في سفرٍ - رَفَعَ صوته حتى يسمع أصحابه: «اللهمَّ أَصْلِحْ لي دِيني الذي جَعَلْتَهُ عِصْمَةً أَمْرِي» الحديثَ بطوله، كذا في «الأذكار»^(٢)، وله شواهدٌ ومتابعاتٌ قويةٌ^(٣)

= الحديث لا نعلمه يروى عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه، ولم يسمع خالد بن معدان من معاذ. وقال ابن حجر: وفيه مع انقطاعه نصر بن عبد الله ما عرفته، وبقية رجاله ثقات.

وأخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٢ / ٣٨)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١ / ٤١٠) من حديث عبادة بن الصامت، وقال العقيلي: هذا حديث باطل.

(١) انظر: «نتيجة الفكر» (الحاوي) (١ / ٤٧٢).

(٢) انظر: «الأذكار» (ص ٣٦٦)، وأخرجه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (١٢٧)، وفي إسناده إسحاق بن يحيى بن طلحة ضعيف.

(٣) في (ر): «تقويه».

ساقها الحافظُ ابنُ حجرٍ في «تخريج الأذكار»^(١)، والله أعلم.

ثم قال السيوطيُّ: فإن قلت: فقد نُقِلَ عن ابن مسعودٍ رضي الله عنه أنه رأى قوماً يُهلّلون برفع الصوتِ في المسجدِ، فقال: ما أراكم إلا مُبتدعينَ، حتى أخرجهم من المسجدِ.

قلتُ: هذا الأثرُ عن ابن مسعودٍ يحتاجُ إلى بيانٍ سندهِ ومَنْ خرّجه من الأئمةِ الحُفَاطِ، وعلى تقديرِ ثبوته، فهو معارضٌ بالأحاديثِ الكثيرةِ الثابتةِ، وهي مقدّمةٌ عليه عند التعارضِ، ثم رأيتُ ما يقتضي إنكارَ ذلكَ عن ابن مسعودٍ، قال الإمامُ أحمدُ بنُ حنبلٍ رضي الله عنه في «كتاب الزهد»: حدّثنا حسينُ بن محمد، قال: حدّثنا المَسْعُودِيُّ، عن عامرٍ، عن شقيقِ أبي وائل، قال: هؤلاء الذين يزعمون أنّ عبدَ الله كان ينهى عن الذِّكْرِ، ما جالستُ عبدَ الله مجلساً قطُّ إلا ذكّرَ اللهُ تعالى فيه^(٢).

وأخرج أحمدُ في «الزهد» عن ثابتِ البُناني قال: إنّ أهلَ ذِكْرِ اللهِ ليجلسون إلى ذِكْرِ اللهِ وإنَّ عليهم من الآثامِ أمثالَ الجبالِ، وإنَّهم ليقومون من ذِكْرِ اللهِ ما عليهم منها شيءٌ^(٣). انتهى كلامُ السيوطيِّ رحمه الله تعالى وشكّرَ سَعْيِهِ.

قلتُ: وعلى تقديرِ ثبوتِ ذلكِ الأثرِ عن ابن مسعودٍ يُمكن الجَمْعُ بينه وبينَ الأحاديثِ الثابتةِ: بأنَّ الرفعَ الذي صدرَ من القومِ الذين رآهم يُهلّلون في المسجدِ كان رَفْعاً زائداً عن حدِّ الاعتدالِ، وجَهْرَهُ الذي كان يُلَازِمُهُ في مجالسِهِ بشهادةِ أبي وائلٍ كان على وَجْهِ الاعتدالِ، وبالله التوفيقُ الكبير المتعال، والحمدُ لله رب العالمين.

(١) لم أقف عليه في مطبوع «نتائج الأفكار».

(٢) لم أقف عليه في مطبوع «الزهد» لأحمد.

(٣) لم أقف عليه في مطبوع «الزهد»، وانظر: «الحاوي للفتاوى» (١/ ٤٧٢).

خاتمة

تُورَدُ فيها ما تيسَّر من الأحاديث الواردة في فضل الذكر، تَرغيباً وُبُشْرَى
لِلرَّاعِبِينَ، وَتَبْرَكَاً وَذَكَرَى لِلذَّاكِرِينَ ﴿فَإِنَّ الذِّكْرَى نُنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الذاريات: ٥٥]
جَعَلْنَا اللهُ الْكَرِيمُ الْمَنَّانُ مِنْهُمْ بِفَضْلِهِ، آمِينَ.

فمنها: ما أورده البخاريُّ في (باب فضل الذكر) من أواخر (كتاب الدعوات)،
ولتُورِد ولو حديثاً واحداً بالإسناد المتصل، تَبْرَكَاً بَرَجَالِ السَّنَدِ، وَاسْتِنَزَالاً لِلرَّحْمَةِ
بِذِكْرِهِمْ، فَعِنْدَ ذِكْرِ الصَّالِحِينَ تَنْزُلُ الرَّحْمَةُ.

وقد قال سفيان بن عُيينة في قوله تعالى: ﴿وَالشُّهَدَاءُ وَالصَّالِحِينَ﴾ [النساء: ٦٩]
قال: الصالحون أهل الحديث^(١). انتهى.

والتِمَاساً لِبُرْكَاتِ دَعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ فِيمَا رَوَيْنَاهُ فِي «الأربعين المكية»^(٢) للجمال
المرشدي بسنده عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: سمعتُ عليَّ بن أبي طالبٍ
رضي الله عنه يقول: قال رسول الله ﷺ: «اللهم ارحم خلفائي» قلنا: مَنْ خُلُفَاؤُكَ؟
قال: «الذين يَأْتُونَ مِن بَعْدِي، يَرَوْنَ أَحَادِيثِي وَسُنَّتِي وَيُعَلِّمُونَهَا النَّاسَ»^(٣).

(١) انظر: «سير أعلام النبلاء» (٨ / ٤٦٩).

(٢) «الأربعين المكية في أحاديث الفقهاء الحنفية» للجمال محمد بن إبراهيم المرشدي الحنفي محدث
مكة، مات سنة (٨٣٩هـ).

(٣) أخرجه الطبراني في «الأوسط» كما في «مجمع الزوائد» (١ / ١٢٦)، والرامهرمزي في «المحدث =

ومن هنا قال بعض المحققين: المحدثون الذين يروون الأحاديث بالأسانيد المتصلة بالرسول ﷺ هم العلماء والأئمة على الحقيقة، إذ هم نقلة الوحي، وورثة الأنبياء في التبليغ، فيحشرون يوم القيامة مع الرسل والفقهاء، إذ لم يكن لهم نصيب في رواية الحديث فليس لهم هذه الدرجة، وكذلك الزهاد والعباد وأهل الآخرة، من لم يكن من أهل الحديث منهم، كان حكمه حكم الفقهاء، ولا يميزون في الورثة ولا يحشرون مع الرسل، بل يحشرون مع عموم الناس، ويتميزون عنهم بأعمالهم الصالحة لا غير، كما أن الفقهاء أهل الاجتهاد يميزون بعلمهم عن العامة. انتهى.

ورجاءً لنيل ما ورد في فضل التأديبة، فروينا في «الأربعين المكية» للجمال المرشدي بسنده عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «من أدى إلى أمّتي حديثاً واحداً، يُقيم به سنةً، ويردُّه بدعةً، فله الجنة». انتهى^(١).

فأقول وبالله التوفيق:

١ - أخبرنا شيخنا العارف بالله المحقق الراسخ صفي الدين أحمد بن محمد المقدسي ثم المدني الأنصاري، المعروف بالقشاشي، قدس الله روحه وأعلى في أعلى المقربين فتوحه، عن الشمس محمد بن أحمد الرملي إجازة عامة، عن شيخ

= الفاصل «(٢)، والخطيب في «شرف أصحاب الحديث (ص: ٣٠)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١ / ١١١).

وقال الطبراني: تفرد به أحمد بن عيسى أبو طاهر العلوي، وقال الذهبي في الميزان (١ / ١٤٨): قال الدارقطني: كذاب، والحديث باطل. انظر: «كنز العمال» (١٠ / ٢٢٩).

(١) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١٠ / ٤٤) من طريق عبد الرحيم بن حبيب، عن إسماعيل بن يحيى التيمي، عن سفیان، عن ليث، عن طاوس، عن ابن عباس، به.
وإسماعيل بن يحيى كذاب فيما قال الذهبي، وانظر: «لسان الميزان» (٢ / ١٦٦).

الإسلام زكريا بن محمد الأنصاريّ السُنَيْكِيّ القاهري، عن إمام الحُفَاط في زمانه الشهاب أحمد بن علي بن حَجَر العسقلاني بأسانيدِهِ، وأَعلاها كما قال في أول «فتح الباري» من حيثُ العدد روايةُ الدَّاودي، فَساقَهَا من طُرُقٍ (١) منها:

عن النَّجم عبد الرحيم بن عبد الوهاب الحَمويّ ثم المصريّ، عن أبي العباس أحمد بن أبي طالب الحَجَّار، عن أبي عبد الله الحسين بن المبارك الرُّبَيْدي، عن أبي الوَقت عبد الأوّل بن عيسى السَّجَزِيّ، عن أبي الحسن عبد الرحمن بن محمد الدَّاوديّ، عن أبي محمد عبد الله بن أحمد الحَموي السَّرخسيّ، عن أبي عبد الله محمد بن يوسف الفِرَبَري، عن الإمام المحدث أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاريّ رحمه الله تعالى قال: حدثنا قُتَيْبَة، ثنا جَرِير هو ابن عبد الحميد، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ لِلَّهِ مَلَائِكَةً يَطُوفُونَ فِي الطُّرُقِ يَلْتَمِسُونَ أَهْلَ الذِّكْرِ، فَإِذَا وَجَدُوا قَوْمًا يَذْكُرُونَ اللَّهَ تَنَادَوْا هَلُمُّوا إِلَيْنَا حَاجَتِكُمْ، قَالَ: فَيَحْفُونَهُمْ بِأَجْنِحَتِهِمْ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، قَالَ: فَيَسْأَلُهُمْ رَبُّهُمْ وَهُوَ أَعْلَمُ مِنْهُمْ - وَفِي رِوَايَةٍ: بِهِمْ - مَا يَقُولُ عِبَادِي؟ قَالَ: يَقُولُونَ يُسَبِّحُونَكَ وَيُكَبِّرُونَكَ وَيَحْمَدُونَكَ وَيُجَدِّدُونَكَ، قَالَ: فَيَقُولُ: هَلْ رَأَوْنِي؟ قَالَ: فَيَقُولُونَ: لَا وَاللَّهِ مَا رَأَوْنَاكَ، قَالَ: فَيَقُولُ: كَيْفَ لَوْ رَأَوْنِي؟ قَالَ: يَقُولُونَ: لَوْ رَأَوْنَاكَ كَانُوا أَشَدَّ لَكَ عِبَادَةً، وَأَشَدَّ لَكَ تَمَجِيدًا، وَأَكْثَرَ لَكَ تَسْبِيحًا، قَالَ: فَيَقُولُ: فَمَا يَسْأَلُونِي؟ قَالَ: يَسْأَلُونَكَ الْجَنَّةَ، قَالَ: يَقُولُ: هَلْ رَأَوْنَا؟ قَالَ: يَقُولُونَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَبِّ مَا رَأَوْنَا، قَالَ: يَقُولُ: فَكَيْفَ لَوْ رَأَوْنَا؟ قَالَ: يَقُولُونَ: لَوْ أَنَّهُمْ رَأَوْنَا كَانُوا أَشَدَّ عَلَيْهَا حِرْصًا، وَأَشَدَّ لَهَا طَلْبًا، وَأَعْظَمَ فِيهَا رَغْبَةً، قَالَ: مِمَّ يَتَعَوَّدُونَ؟ قَالَ: يَقُولُونَ:

(١) لم أقف عليه في مطبوع «فتح الباري».

مِنَ النَّارِ، قَالَ: يَقُولُ: وَهَل رَأَوْهَا؟ قَالَ: يَقُولُونَ: لَا وَاللَّهِ، يَا رَبِّ مَا رَأَوْهَا، قَالَ: يَقُولُ: وَكَيْفَ لَوْ رَأَوْهَا؟ قَالَ: يَقُولُونَ: لَوْ رَأَوْهَا كَانُوا أَشَدَّ مِنْهَا فِرَارًا، وَأَشَدَّ مَخَافَةً، قَالَ: فَيَقُولُ: فَأُشْهِدُكُمْ أَنِّي قَدْ غَفَرْتُ لَهُمْ، قَالَ: يَقُولُ مَلَكٌ مِنَ الْمَلَائِكَةِ: فِيهِمْ فَلَانٌ لَيْسَ مِنْهُمْ، إِنَّمَا جَاءَ لِحَاجَةٍ، قَالَ: هُمْ الْجُلَسَاءُ لَا يَشْقَى بِهِمْ جَلِيسُهُمْ»^(١).

قُلْتُ: هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ خُمَاسِيَّاتِ الْبَخَارِيِّ، وَبِالسَّنَدِ الْمَذْكُورِ بَيْنَنَا وَبَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ سَبْعَةَ عَشَرَ رَجُلًا.

وَأَزُويهِ أَعْلَى مِنْهُ بَدْرَجَتَيْنِ: عَنْ شَيْخِنَا الْعَارِفِ بِاللَّهِ صَفِيِّ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدٍ الْمَدَنِيِّ الْأَنْصَارِيِّ قُدَّسَ سِرُّهُ، عَنْ شَيْخِهِ الْعَارِفِ بِاللَّهِ أَبِي الْمُوَاهِبِ أَحْمَدَ ابْنَ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْقُدُّوسِ الْقُرْشِيِّ الْعَبَّاسِيِّ الشَّنَاوِيِّ ثُمَّ الْمَدَنِيِّ قُدَّسَ سِرُّهُ، عَنْ قُطْبِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلَاءِ الدِّينِ أَحْمَدِ الْقُطَيْبِيِّ النَّهْرَوَالِيِّ ثُمَّ الْمَكِّيِّ، عَنْ وَالِدِهِ الْعَلَاءِ أَحْمَدَ بْنَ الشَّمْسِ مُحَمَّدِ النَّهْرَوَالِيِّ ثُمَّ الْمَكِّيِّ، عَنْ الْحَافِظِ أَبِي الْفَتْوحِ أَحْمَدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الطَّائِسِيِّ، عَنْ الْمُعَمَّرِ أَبِي يَوْسُفَ الْهَرَوِيِّ، الْمَشْهُورِ بِسَيِّدِ سَأَلِهِ، عَنْ الْمُعَمَّرِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ مُحَمَّدِ بْنِ شَادِبَخْتِ الْفَرَّغَانِيِّ، عَنْ الْمُعَمَّرِ أَبِي لُقْمَانَ يَحْيَى بْنِ عِمَارِ الْخَتَلَانِيِّ، عَنِ الْفَرَبْرِيِّ، عَنِ الْبَخَارِيِّ، بِهِ.

وَبِهَذَا السَّنَدِ يَقَعُ لَنَا «ثَلَاثِيَّاتِ الْبَخَارِيِّ» ثَلَاثَةَ عَشَرَ وَاسْطَةً، وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ حَجَرٍ بِخَمْسَةَ عَشَرَ وَاسْطَةً، وَهَذَا مِنْ أَعْلَى مَا يُوجَدُ فِي هَذَا الْوَقْتِ، وَاللَّهُ الْحَمْدُ.

وَرَوِيَانَهُ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» فِي بَابِ فَضْلِ مَجَالِسِ الذِّكْرِ بِالسَّنَدِ إِلَى الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ، عَنِ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ الْبَالِسِيِّ، عَنِ أَبِي مُحَمَّدِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ

عبد الحميد المقدسيّ الصالحي، عن أبي العباس أحمد بن عبد الدائم النَّبْلَسِي،
عن أبي عبد الله محمد بن علي بن صدقة الحرّاني.

(ح) وبه إلى ابن حجر: عن محمد بن ياسين الجزولي ثم المصريّ المالكي
إجازةً، عن الشريف عزّ الدين موسى بن علي بن أبي طالب العلوي، عن الحافظ أبي
عمرو عثمان ابن الصّلاح الكُردي الشّهْرزُوي، عن أبي الحسن المؤيّد بن محمد بن
علي المقرئ الطّوسي.

قالا - أعني الحرّاني والطّوسي -: أنا فقيهُ الحرّم أبو عبد الله محمد بن الفضل بن
أحمد الصّاعدي الفُراوي، أنا أبو الحسين عبدُ الغافر بن محمد الفارسي النيسابوريّ،
أنا أبو أحمد محمد بن عيسى الجُلوديّ النيسابوري، أنا أبو إسحاق إبراهيم بن
محمد الفقيه الزاهد، أنا الإمام أبو الحسين مُسلم بن الحجاج القُشيريّ رحمه الله
تعالى، ثنا محمد بنُ حاتم بن ميمون، ثنا بهز هو ابنُ أسدٍ، ثنا وهيب هو ابن
خالد، ثنا سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «إنَّ لله
تبارك وتعالى ملائكةً سيّارةً فضلاً يتبعون مجالسَ الذّكر، فإذا وجدوا مجلساً فيه
ذُكِرَ قَعَدُوا معهم، وحفَّ بعضهم بعضاً بأجنحتهم حتى يملؤوا ما بينهم وبين السّماءِ
الدنيا، فإذا تفرّقوا عَرَجُوا وصعدوا إلى السّماءِ الدنيا، قال: فيسألهم الله عزّ وجلّ
وهو أعلم: من أين جئتم؟ فيقولون: جئنا من عندِ عبادك في الأرض، يُسبّحونك،
ويكبرونك، ويهلّلونك، ويحمدونك، ويسألونك، قال: وماذا يسألوني؟ قال:
يسألونك جنتك، قال: وهل رأوا جنتي؟ قالوا: لا، أي ربّ، قال: فكيف لو رأوا
جنتي؟ قالوا: ويستجبرونك، قال: ومما يستجبروني؟ قالوا: من نارك يا ربّ، قال:
وهل رأوا نارِي؟ قالوا: لا، قال: فكيف لو رأوا نارِي؟ قالوا: يستغفرونك، قال:
فيقول: قد غفرتُ لهم وأعطيتهم ما سألوا، وأجرتهم مما استجاروا، قال: يقولون:

رَبِّ فِيهِمْ عَبْدٌ خَطَاءٌ، إِنَّمَا مَرَّ فَجَلَسَ مَعَهُمْ، قَالَ: فَيَقُولُ: وَلَهُ غَفَرْتُ، هُم الْقَوْمُ لَا يَشْقَى بِهِمْ جَلِيسُهُمْ»^(١).

وَرَوِيْنَاهُ فِي «جَامِعِ التِّرْمِذِيِّ» فِي أَوَاخِرِ كِتَابِ الدَّعَوَاتِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، ثَنَا أَبُو مَعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَوْ عَنِ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ لِلَّهِ مَلَائِكَةً سَيَّاحِينَ فِي الْأَرْضِ فَضُلًّا عَنْ كِتَابِ النَّاسِ، فَإِذَا وَجَدُوا أَقْوَامًا يَذْكُرُونَ اللَّهَ تَنَادَوْا: هَلِّمُوا إِلَى بُغْيَتِكُمْ، وَسَاقِ الْحَدِيثَ بِنَحْوِ حَدِيثِ الصَّحِيحِينَ، وَقَالَ فِي آخِرِهِ: «فَيَقُولُ: فَإِنِّي أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ غَفَرْتُ لَهُمْ، فَيَقُولُونَ: إِنَّ فِيهِمْ فُلَانًا الْخَطَاءَ لَمْ يُرِدْهُمْ، إِنَّمَا جَاءَهُمْ لِحَاجَةٍ؟ فَيَقُولُ: هُم الْقَوْمُ لَا يَشْقَى لَهُمْ جَلِيسٌ»^(٢).

و«فُضُلًا» بِضَمَّتَيْنِ، أَوْ ضَمٌّ فَسُكُونٌ، مَعْنَاهُ: مَلَائِكَةٌ زَائِدُونَ عَلَى الْحَفَظَةِ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْمُرْتَبِينَ مَعَ الْخَلَائِقِ، فَهَؤُلَاءِ السَّيَّارَةُ لَا وَظِيفَةَ لَهُمْ، وَإِنَّمَا مَقْصُودُهُمْ حِلْقُ الذِّكْرِ. كَذَا فِي «شَرْحِ مُسْلِمٍ لِلنَّوَوِيِّ»^(٣).

هَذَا وَرَوِيْنَاهُ فِي «مُسْنَدِ الْبَزَارِ» عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ لِلَّهِ سَيَّارَةً مِنَ الْمَلَائِكَةِ يَطْلُبُونَ حِلْقَ الذِّكْرِ، فَإِذَا أَتَوْا عَلَيْهِمْ حَفُّوا بِهِمْ، وَبَعَثُوا رَائِدَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ إِلَى رَبِّ الْعِزَّةِ سَبْحَانَهُ، فَيَقُولُونَ وَهُوَ أَعْلَمُ: أَتَيْنَا عَلَى عِبَادٍ مِنْ عِبَادِكَ يَعْظُمُونَ آلَاءَكَ وَيَتَلَوْنَ كِتَابَكَ، وَيَصَلُّونَ عَلَى نَبِيِّكَ، وَيَسْأَلُونَكَ لِأَخْرَجْتَهُمْ وَدُنِيَاهُمْ، فَيَقُولُ: عَشُوهُمْ رَحْمَتِي، هُم الْقَوْمُ لَا يَشْقَى بِهِمْ جَلِيسُهُمْ»^(٤).

(١) أخرجه مسلم (٢٦٨٩).

(٢) أخرجه الترمذي (٣٦٠٠).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٧ / ١٤).

(٤) أخرجه البزار في «مسنده» (٦٤٩٤).

قال الحافظ ابن حجرٍ في «فتح الباري»: ويؤخذ من مجموع هذه الطُّرُق المرادُ بمجالسِ الذكرِ، وأنها التي تُشتمَل على ذِكْرِ الله بأنواعِ الذكرِ الواردة من تَسْبِيحٍ وتكبيرٍ وغيرِهما، وعلى تلاوةِ كتابِ الله سبحانه وتعالى، وعلى الدُّعاءِ بخيرِ^(١) الدُّنيا والآخرة، وفي دخولِ قراءةِ الحديثِ النبوي ومُدَارَسَةِ العِلْمِ الشرعيِّ ومُذَاكِرَتِهِ، والاجتماعِ على صلاةِ النافلةِ في هذه المجالسِ نَظْرًا، والأشبهُ اختصاصُ ذلكَ بمجالسِ التَّسْبِيحِ والتَّكْبِيرِ ونحوِهما والتلاوةِ حسب، وإن كانت قراءةُ الحديثِ ومُدَارَسَةُ العِلْمِ والمناظرةُ فيه من جُمْلَةٍ ما يدخلُ تحت مسمَى ذِكْرِ الله تعالى. انتهى^(٢).

أي: لكن لَيْسَتْ من جُمْلَةٍ ما يدخلُ في هذه المجالسِ المذكورةِ في هذه الأحاديثِ، فإنَّها تختصُّ بالأنواعِ المذكورةِ فيها على الأشبهِ، وهو ظاهرٌ جدًا.

ثم قال الحافظ ابن حجر:

وفي الحديثِ فَضْلُ مجالسِ الذِّكْرِ والذَّاكِرِينَ، وَفَضْلُ الاجتماعِ على ذلكِ، وَأَنْ جَلِيْسَهُمْ يَنْدَرُجُ مَعَهُمْ فِي جَمِيعِ مَا يَتَفَضَّلُ اللهُ تَعَالَى بِهِ عَلَيْهِمْ إِكْرَامًا لَهُمْ، وَلَوْ لَمْ يُشَارِكْهُمْ فِي أَصْلِ الذِّكْرِ.

وفيه: محبةُ الملائكةِ لبني آدمَ واعتناؤُهُم بهم.

وفيه: أن السؤالَ قد يَصْدُرُ من السائلِ - وهو أعلمُ بالمسؤولِ عنه من المسؤولِ - لإظهارِ العنايةِ بالمسؤولِ عنه، والتَّنْوِيهِ بِقَدْرِهِ والإعلانِ بِشَرَفِ مَنْزِلَتِهِ.

وقيل: إنَّ في حُصُوصِ سؤالِ اللهِ الملائكةَ عن أَهْلِ الذِّكْرِ الإشارةَ إلى قولهم:

(١) في «فتح الباري» (١١ / ٢١٢): «بخيري».

(٢) «انظر: «فتح الباري» (١١ / ٢١٢).

﴿أَجْعَلْ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ [البقرة: ٣٠]
فكأنه قيل لهم: انظروا إلى ما حصل منهم من التسييح والتقدّيس مع ما سلط عليهم
من الشّهوات ووساوس الشياطين، وكيف عالجوا ذلك وضاهوكم في التسييح
والتقدّيس. انتهى^(١).

أي: وذلك من جملة^(٢) ما دَخَلَ تحت قوله تعالى في جوابهم: ﴿إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا
تُعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٣٠].

٢ - ومنها: ما رويناه في «مسند عبد بن حميد الكسبي» بالسند السابق إلى
القاضي زكريا، عن محمد بن مقبل الحلبي، عن المُسندِ أُمّ البر جويرية بنت الحافظ
الشهاب أبي العباس أحمد بن أحمد بن الحسين الكردي الهكاري بسماعها بقراءة
أبيها على المُسندِ أبي علي الحسن بن عمر بن عيسى الكردي الهكاري.

وبروايتها عن أبيها أحمد بسماعه على الفقيه المُسندِ أبي العباس أحمد بن عبد
الرحمن الشّهزوري بروايته والحسن الهكاري.

عن أبي المُنجب عبد الله بن عمر بن اللَّتي بسماعه من أبي الوقت عبد الأوّل
السّجزي عن الدّاودي، عن السرخسي، قال: أنا إبراهيم بن خزيم الشّاشي، ثنا أبو
محمد عبد بن حميد بن نصر، ثنا حبان بن هلال، ثنا بشر بن المُفصل، ثنا عمر بن
عبد الله مولى عُفرة، عن أيوب بن خالد بن صفوان الأنصاري، عن جابر بن عبد الله
رضي الله عنهما قال: خَرَجَ علينا رسولُ الله ﷺ فقال: «إِنَّ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ سَرَايَا مِنْ
الملائكة تحلُّ وتقفُ على مجالسِ الذّكر في الأرض، فازتعو في رياضِ الجنّة»

(١) انظر: «فتح الباري» (١١ / ٢١٣).

(٢) «من جملة» ليس من (ر).

قالوا: وأين رياض الجنة؟ قال: «مجالس الذكر، فاغدوا ورؤحوا في ذكر الله وذكره بأنفسكم، من كان يحب أن يعلم منزلته عند الله فلينظر كيف منزلة الله عنده، فإن الله يُنزل العبد منه حيث أنزله من نفسه»^(١).

قلتُ: يعني: أن الحق سبحانه وتعالى مع عباده بحسب أحوالهم، فإن ذكروه ذكروهم، كما قال تعالى في الحديث القدسي الصحيح: «أنا عند ظن عبدي بي، وأنا معه إذا ذكرني، فإن ذكرني في نفسي ذكرته في نفسي، وإن ذكرني في ملأ ذكرته في ملأ خير منه»^(٢).

والضد بالضد، كما قال تعالى: ﴿فَالْيَوْمَ نَنسَبُهُمْ كَمَا نَسُوا لِقَاءَ يَوْمِهِمْ هَذَا﴾ [الأعراف: ٥١] وقال تعالى: ﴿وَقِيلَ الْيَوْمَ نَنسَبُكُمْ كَمَا نَسَيْتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا﴾ [الجاثية: ٣٤] وقال تعالى: ﴿كَذَلِكَ أَنْتَ أَیْتُنَا فَنَسِينَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ نُنْسِيْكَ﴾ [طه: ١٢٦] وقال تعالى: ﴿فَذُوقُوا يَمَا نَسَيْتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا إِنَّا نَسِينَاكُمْ﴾ [السجدة: ١٤] هذا مع قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مريم: ٦٤].

ومن هنا قال بعض المحققين: الحق مع عباده بحسب أحوالهم، فإن فعل العبد ما يسخطه أسخطه، وإن فعل ما يرضى أرضاه. انتهى.

ورويناه بالسند إلى الحافظ ابن حجر بسنده في «نتائج الأفكار» من طريق جعفر بن محمد الفريابي عن جابر مرفوعاً، بلفظ: «يا أيها الناس، إذا مررتم برياض الجنة فارتعوا» قلنا: يا رسول الله، وأين رياض الجنة؟ قال: «مجالس الذكر»^(٣).

(١) أخرجه عبد بن حميد كما في «المنتخب» (١١٠٨).

(٢) أخرجه البخاري (٧٤٠٥)، ومسلم (٢٦٧٥) من حديث أبي هريرة.

(٣) أخرجه ابن حجر في «نتائج الأفكار» (١/ ٢٢)، وقال: مداره على عمر بن عبد الله مولى غفرة،

وبسنده من طريق الإمام أحمد، عن أنس رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: «إذا مررتُم برياض الجنة فارتعوا» قالوا: وما رياض الجنة؟ قال: «حلق الذكر»^(١).

وبسنده من طريق أبي نعيم عن أنس أيضاً مرفوعاً، بلفظ: «إذا مررتُم برياض الجنة فارتعوا» قالوا: وأنى لنا برياض الجنة في الدنيا؟ قال: «إنها مجالس الذكر»^(٢).

وبسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال لأبي بكر رضي الله عنه: «يا أبا بكر، إذا مررت برياض الجنة فارتع فيها» قال: وما الرتع فيها يا رسول الله؟ قال: «سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر»^(٣). وسياقه عند الترمذي أتم ولفظه: «إذا مررتُم برياض الجنة فارتعوا فيها» قلت: وما رياض الجنة؟ قال: «المساجد» قلت: وما الرتع فيها؟ فذكره^(٤).

٣- ومنها: ما روينا في «صحيح مسلم» بالسند السابق إليه قال: ثنا أبو بكر بن أبي شيبة، ثنا مرحوم بن عبد العزيز، عن أبي نعام السعدي، عن أبي عثمان، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: خرج معاوية على حلقة في المسجد، فقال:

(١) أخرجه أحمد (١٢٥٢٣)، ومن طريقه ابن حجر في «نتائج الأفكار» (١/ ٢٣)، وفي إسناده محمد بن ثابت البناني، وهو ضعيف، وقد نقل ابن حجر تضعيفه عن ابن عدي.
(٢) أخرجه ابن حجر في «نتائج الأفكار» (١/ ٢٤) من طريق زائدة بن أبي الرقاد، عن زياد النميري، عن أنس، به. وزياد وزائدة كلاهما ضعيف.

وهو في «الحلية» لأبي نعيم (٦/ ٢٦٨) بلفظ: «حلق الذكر» بدل «مجالس الذكر».

(٣) أخرجه ابن حجر في «نتائج الأفكار» (١/ ٢٦)، وقال: رواه ثقات إلا حميد المكي فإنه مجهول، ولم يرو عنه إلا زيد بن الحباب.

(٤) أخرجه الترمذي (٣٥٠٩)، وقال: حديث غريب اه. وعلته حميد المكي، وهو مجهول.

ما أَجَلَسَكُم؟ قالوا: جَلَسْنَا نَذُرُ اللَّهَ، قال: اللَّهُ ما أَجَلَسَكُم إِلَّا ذَاكَ؟ قالوا: وَاللَّهِ ما أَجَلَسْنَا إِلَّا ذَاكَ، قال: أَمَا إِنِّي لَمْ^(١) أَسْتَحْلِفِكُمْ تَهْمَةً لَكُمْ، وما كان أحدٌ بمنزلي من رسولِ اللَّهِ ﷺ أَقَلَّ عَنْهُ حَدِيثًا مِنِّي، وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ عَلَى حَلَقَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، فقال: «ما أَجَلَسَكُم؟» قالوا: جَلَسْنَا نَذُرُ اللَّهَ وَنَحْمَدُهُ عَلَى ما هَدانا للإسلامِ وَمَنْ بِهِ عَلَيْنَا، قال: «اللَّهُ ما أَجَلَسَكُم إِلَّا ذَاكَ، أَمَا إِنِّي لَمْ أَسْتَحْلِفِكُمْ تَهْمَةً لَكُمْ، وَلَكِنَّهُ أَتَانِي جَبْرِيْلُ فَأَخْبَرَنِي أَنَّ اللَّهَ يُبَاهِي بِكُمْ الْمَلَائِكَةَ»^(٢).

قال النَّووي: معناه: يُظْهَرُ فَضْلُكُمْ لَهُمْ، وَيُرِيهِمْ حُسْنَ عَمَلِكُمْ، وَيُثْنِي عَلَيْكُمْ عِنْدَهُمْ. انتهى^(٣).

٤- ومنها: ما روينا في «صحيح مسلم» عن أبي هريرة وأبي سعيد، أَنَّهُما شَهِدا على النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قال: «لَا يَقْعُدُ قَوْمٌ يَذْكُرُونَ اللَّهَ، إِلَّا حَفَّتْهُمُ الْمَلَائِكَةُ وَغَشِيَتْهُمُ الرَّحْمَةُ، وَنَزَلَتْ عَلَيْهِمُ السَّكِينَةُ، وَذَكَرَهُمُ اللَّهُ فِيمَنْ عِنْدَهُ»^(٤).

٥- ومنها: ما روينا في «صحيح مسلم» عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: كان رسولُ اللَّهِ ﷺ يَسِيرُ فِي طَرِيقِ مَكَّةَ، فَمَرَّ عَلَى جَبَلٍ يُقالُ لَهُ: جُمْدانُ، فقال: «سَيروا هذا جُمْدانُ، سَبَقَ الْمُفْرَدُونَ» قالوا: وما الْمُفْرَدُونَ يا رسولَ اللَّهِ؟ قال: «الذَّاكِرُونَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتُ»^(٥).

(١) في (ر): «لا».

(٢) أخرجه مسلم (٢٧٠١).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٧ / ٢٣).

(٤) أخرجه مسلم (٢٧٠٠).

(٥) أخرجه مسلم (٢٦٧٦).

وَرَوَيْنَاهُ فِي «جَامِعِ التِّرْمِذِيِّ» عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَبَقَ الْمُفْرَدُونَ» قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا الْمُفْرَدُونَ؟ قَالَ: الْمُسْتَهْتَرُونَ بِذِكْرِ اللَّهِ، يَضَعُ الذِّكْرَ عَنْهُمْ أَنْفَالَهُمْ، فَيَأْتُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ خِيفَاءً^(١).

وَفِي رِوَايَةِ إِسْحَاقَ بْنِ رَاهَوِيَةَ مِنْ حَدِيثِ مُعَاذٍ بَلْفِظٍ: «يَا مُعَاذُ، أَيْنَ السَّابِقُونَ؟» فَقُلْتُ: «مَضَوْا وَتَخَلَّفَ نَاسٌ»، فَقَالَ: «إِنَّ السَّابِقِينَ الَّذِينَ يَهْتَرُونَ بِذِكْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ» الْحَدِيثَ، وَقَدْ سَبَقَ^(٢).

٥- وَمِنْهَا: مَا رَوَيْنَاهُ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» لِلْسِّيُوطِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ: لِأَنَّ أَذْكَرَ اللَّهِ مَعَ قَوْمٍ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا، وَلِأَنَّ أَذْكَرَ اللَّهِ تَعَالَى مَعَ قَوْمٍ بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ إِلَى أَنْ تَغِيَبَ الشَّمْسُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا^(٣).

قَالَ فِي «السَّرَاجِ الْمَنِيرِ»: وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ^(٤).

وَفِي «الْجَامِعِ» أَيْضًا: حَدِيثٌ: «مَا مِنْ بُقْعَةٍ يُذْكَرُ اسْمُ اللَّهِ فِيهَا إِلَّا اسْتَبَشَّرَتْ بِذِكْرِ اللَّهِ إِلَى مُتْنَهَا مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ، وَإِلَّا فَخَرَّتْ عَلَى مَا حَوْلَهَا مِنْ بَقَاعِ الْأَرْضِ، وَإِنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا أَرَادَ الصَّلَاةَ مِنَ الْأَرْضِ تَزَخَّرَفَتْ لَهُ الْأَرْضُ». عَزَاهُ لِأَبِي الشَّيْخِ فِي «الْعِظْمَةِ» عَنْ أَنَسٍ^(٥).

(١) أخرجه الترمذي (٣٥٩٦)، وقال: حديث حسن غريب.

(٢) تقدم في أوائل الكتاب.

(٣) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٥٥٥)، و(٥٥٦). وفي الإسناد الأول انقطاع، وفي الثاني:

يزيد الرقاشي، وهو ضعيف. وانظر: «الجامع الصغير» (١٠١٠٧).

(٤) انظر: «السراج المنير» (٤ / ١١٧).

(٥) انظر: «الجامع الصغير» (١١٩٤٥).

قال في «السراج المنير»: ورواه عنه أبو يعلى والبيهقي، وإسناده حسن. انتهى^(١).

وفي «الجامع» أيضاً: حديث: «إِنَّ الْبَيْتَ الَّذِي يُذَكَّرُ اللَّهُ فِيهِ لِيُضِيءَ لِأَهْلِ السَّمَاءِ كَمَا تُضِيءُ النُّجُومُ لِأَهْلِ الْأَرْضِ». عزاه لأبي نعيم في «المعرفة» عن سابط^(٢).

وفي «نتيجة الفكر» معزواً للبيهقي عن ابن مسعود قال: «إِنَّ الْجَبَلَ لِيُنَادِي الْجَبَلَ بِاسْمِهِ: يَا فَلَانُ، هَلْ مَرَّ بِكَ الْيَوْمَ ذَاكِرٌ لِلَّهِ؟ فَإِنْ قَالَ: نَعَمْ، اسْتَبَشَرَ»^(٣).

وفي «النتيجة» أيضاً معزواً لابن جرير في «تفسيره» عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ﴾ [الدخان: ٢٩] قال: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا مَاتَ بَكَى عَلَيْهِ مِنَ الْأَرْضِ الْمَوْضِعِ الَّذِي كَانَ يَصَلِّي فِيهِ وَيَذَكِّرُ اللَّهُ فِيهِ»^(٤).

= وأخرجه أبو الشيخ في «العظمة» (٥ / ١٧١٢)، وأبو يعلى (٤١١٠) من حديث أنس مرفوعاً، وإسناده ضعيف، فيه موسى بن عبيدة الربذي، ويزيد الرقاشي، كلاهما ضعيف. وأخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٣٣٩) من حديث أنس موقوفاً، وعلته كسابقه. (١) انظر: «السراج المنير» (٤ / ٢١٣).

(٢) انظر: «الجامع الصغير» (١٩٦١)، وأخرجه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٣٦٥٢) من طريق الحسن بن عمار، عن طلحة، عن عبد الرحمن بن سابط، عن أبيه سابط، وإسناده واه، الحسن بن عمار متروك، وعبد الرحمن بن سابط ضعيف.

(٣) أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (١٤٠٨) ومن طريقه الطبراني في «الكبير» (٨٥٢٤)، والبيهقي في «الشعب» (٦٨٠) من حديث ابن مسعود موقوفاً، وانظر: «نتيجة الفكر» ضمن «الحاوي للفتاوى» (١ / ٤٦٨).

(٤) انظر: «نتيجة الفكر» ضمن «الحاوي للفتاوى» (١ / ٤٦٨)، ولم أقف عليه بهذا اللفظ، وهو بنحوه في «تفسير الطبري» (٢١ / ٤٢).

وَمَعزُورًا لابن أبي الدنيا عن أبي عبيد قال: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا مَاتَ تَنَادَتْ بِقَاعِ
الْأَرْضِ: عَبْدُ اللَّهِ الْمُؤْمِنُ مَاتَ، فَتَبْكِي عَلَيْهِ الْأَرْضُ وَالسَّمَاءُ، فيقول الرحمنُ: ما
يُيَكِّيكمَا على عِبْدِي، فيقولان: رَبَّنَا لَمْ يَمْشِ فِي نَاحِيَةٍ مَنَاقِطُ إِلَّا وَجَّهَ بِذِكْرِكَ»^(١).

٦- ومنها: ما رَوَيْنَاهُ عن الحافظ ابن حجرٍ من طريق الفريابي، عن أبي
الدرداء مرفوعاً: «الذين لا تَزَالُ أَلْسِنَتُهُمْ رَطْبَةً مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ، يَدْخُلُ أَحَدُهُمُ الْجَنَّةَ
وهو يَضْحَكُ»^(٢).

ومن طريق الطبراني عن معاذ قال: سألتُ رسولَ الله ﷺ: أَيُّ الْأَعْمَالِ أَحَبُّ
إِلَى اللَّهِ تَعَالَى؟ قال: «أَنْ تَمُوتَ وَلِسَانُكَ رَطْبٌ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ»^(٣).

ومن طريق الفريابي عن عبد الله بن بُسْرِ قال: جاء رجلٌ إلى رسولِ الله ﷺ
فقال: يا رسولَ الله، قد كَثُرَتْ عَلَيَّ خِلالَ الْإِسْلَامِ وَشَرَائِعِهِ، فَمُرْنِي بِأَمْرٍ يَكْفِينِي،
قال: «لَا يَزَالُ لِسَانُكَ رَطْباً مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ» قال: يَكْفِينِي؟ قال: «نَعَمْ، وَيَفْضُلُ
عَنكَ»^(٤). انتهى.

(١) انظر: «نتيجة الفكر» ضمن «الحاوي للفتاوى» (١ / ٤٦٨)، وأخرجه ابن المبارك في «الزهد»
(٢ / ٤١).

(٢) أخرجه ابن حجر في «نتائج الفكر» (١ / ٩٥)، وابن أبي شيبه (٣٠٠٧٢)، وأبو نعيم في «الحلية»
(١ / ٢١٩)، وقال الحافظ: حديث حسن موقوف.

(٣) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٠ / ١٨١ و ٢٠٨)، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (ص: ٤)
وابن حبان (٨١٨)، والبيهقي في «الشعب» (٥١٣)، وقال الحافظ في «نتائج الأفكار» (١ / ٩٥)
حديث حسن.

(٤) أخرجه ابن حجر في «نتائج الأفكار» (١ / ٩٤)، وبنحوه الترمذي (٣٣٧٥)، وابن ماجه (٣٧٩٣)،
وأحمد (١٧٦٨٠)، وقال الترمذي: حديث حسن غريب.

٧ - ومنها: حديث: «إِنَّ الَّذِينَ يَذْكُرُونَ مِنْ جَلَالِ اللَّهِ وَتَسْبِيحِهِ وَتَكْبِيرِهِ وَتَحْمِيدِهِ وَتَهْلِيلِهِ، يَتَعَاطَفْنَ حَوْلَ الْعَرْشِ، لَهْنٌ دَوِيٌّ كَدَوِيٍّ النَّحْلِ يُذَكِّرْنَ بِصَاحِبِهِنَّ، أَفْلا يَحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ لَا يَزَالَ لَهُ عِنْدَ الرَّحْمَنِ شَيْءٌ يُذَكِّرُ بِهِ؟» عزاه السيوطي للإمام أحمد، وابن أبي شيبَةَ، والطَّبْرَانِي، والْحَاكِم، عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ^(١).

قال ابن الأثير: الدَّوِيُّ صَوْتُ لَيْسَ بِالْعَالِي، كصوت النَّحْلِ ونحوه^(٢).

٨ - ومنها: حديث: «لَيَبْعَثَنَّ اللَّهُ أَقْوَامًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي وَجْهِهِمْ النُّورُ عَلَى مَنَابِرِ اللَّوْلُؤِ، يَغِطُّهُمْ النَّاسُ، لَيْسُوا بِأَنْبِيَاءَ وَلَا شُهَدَاءَ، وَهُمْ الْمُتَحَابُّونَ فِي اللَّهِ، مِنْ قِبَائِلِ شَتَّى وَبِلَادٍ شَتَّى^(٣)، يَجْتَمِعُونَ عَلَى ذِكْرِ اللَّهِ يَذْكُرُونَهُ». عزاه السيوطي إلى الطَّبْرَانِي عن أَبِي الدَّرْدَاءِ^(٤).

٩ - ومنها: حديث: «مَا جَلَسَ قَوْمٌ يَذْكُرُونَ اللَّهَ تَعَالَى فَيَقُومُونَ حَتَّى يُقَالَ لَهُمْ: قُومُوا قَدْ غَفَرَ اللَّهُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ، وَبُدِّلَتْ سَيِّئَاتُكُمْ حَسَنَاتٍ». عزاه السيوطي للطَّبْرَانِي والبيهقي والضياء، عَنِ سَهْلِ بْنِ الْحَنْظَلِيَّةِ^(٥).

(١) أخرجه أحمد (١٨٣٦٢)، وابن أبي شيبَةَ (٣٠٠٢٨)، والطَّبْرَانِي فِي «الدَّعَاءِ» (١٦٩٣)، وَالْحَاكِم (١٨٤١)، وابن ماجه (٣٨٠٩)، وإسناده صحيح.

(٢) انظر: «النهاية» (١٤٣ / ٢).

(٣) «وبلاد شتى» ليس من (ر).

(٤) أخرجه الطَّبْرَانِي كما فِي «جامع المسانيد» (٢٨٤ / ٩) - من طريق فرج بن فضالة، عَنِ أَسَدِ بْنِ دَاعَةَ، عَنِ أَبِي الدَّرْدَاءِ، بِهِ. وإسناده ضعيف لضعف فرج بن فضالة، وقال الهيثمي فِي «الجمع» (٧٧ / ١٠): إسناده حسن، وانظر: «الجامع الكبير» للسيوطي (٢٠٣ / ٧).

(٥) انظر: «الجامع الكبير» (٥٩٤ / ٧)، وأخرجه الطَّبْرَانِي فِي «الكبير» (٦٠٣٩)، والبيهقي فِي «الشعب» (٦٨٤) وفي إسناده محمد بن أبي السري (المتوكل بن عبد الرحمن) العسقلاني،

قال العزيزي: بإسناد حسن. انتهى^(١).

١٠ - ومنها: حديث: «ما جلس قومٌ يذكرون الله تعالى إلا ناداهم مُنادٍ من السماء: قُومُوا مَغْفُورًا لَكُمْ». عزاه السيوطي للإمام أحمد والضياء عن أنس^(٢).

قال الشارح العزيزي: بإسناد صحيح. انتهى^(٣).

والأحاديث في هذا المعنى كثيرة، وفيما أوردناه كفايةً للرَّاعِبِينَ، فَلَنُكْتَفِ بِهِ. وَلَنُخْتِمَ بِحَدِيثِ «غراس الجنة» الذي رواه النبيُّ الأُمِّيُّ خاتم النبيين محمدٌ حبيبُ اللهِ الأَمِينُ، عن أبيه الأَوَّاهِ المُنِيبِ الحَلِيمِ الصَّدِيقِ النبيِّ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلِ الرَّحْمَنِ، صلواتُ اللهِ المَلِكِ الدَيَّانِ وسلامُهُ عليهما وعلى سائرِ الأنبياءِ والمرسلين، وعلى آلِهِم وصَحْبِهِم أَجْمَعِينَ، آمين.

وهو ما رَوَيْنَاهُ بالسَّنَدِ إلى الحافظِ ابنِ حجرٍ من طريقِ الطَّبْرَانِيِّ، عن عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «رَأَيْتُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَيْلَةَ أُسْرِي بِي، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، اقْرَأْ عَلَيَّ أُمَّتَكَ مِنِّي السَّلَامَ، وَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ الْجَنَّةَ طَيِّبَةٌ التُّرْبَةُ، عَذْبَةُ المَاءِ،

= وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠ / ٧٧): فيه المتوكل بن عبد الرحمن والد محمد بن أبي السري، ولم أعرفه، وبقية رجاله ثقات اه، والمتوكل ليس في إسناد الطبراني عندنا، بل ابنه محمد، كما سلف.

(١) انظر: «السراج المنير» (٤ / ١٩٨).

(٢) انظر: «الجامع الكبير» (٧ / ٥٩٣)، وأخرجه أحمد (١٢٤٥٣)، والضياء في «المختارة» (٢٦٧٨)، والبزار في «مسنده» (٦٤٦٧)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣ / ١٠٧)، وأبو يعلى (٤١٤١). وضعف إسناده العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» (٢ / ٧٢٣)، وقال الهيثمي في «المجمع» (١٠ / ٧٦): فيه ميمون المرثي وثقه جماعة وفيه ضعف.

(٣) لم أفق عليه في «السراج المنير».

وَأَنَّهَا قِيَعَانٌ، وَغِرَاسُهَا قَوْلٌ: سَبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ»^(١).

قال الحافظ: وأخرجه الترمذي، واختصر الحوقلة في آخره، وحسنه لشواهده^(٢).

ومن شواهده: ما رويناه بسنده إلى سالم بن عبد الله بن عمر، قال: أخبرني أبو أيوب الأنصاري، أن رسول الله ﷺ ليلة أُسري به مرَّ على إبراهيم خليل الرحمن عليه السلام، فقال إبراهيم عليه السلام: يا محمد، مَرَّ أُمَّتَكَ فَيَكْثُرُوا مِنْ غِرَاسِ الْجَنَّةِ، فَإِنَّ تُرْبَتَهَا طَيِّبَةٌ، وَأَرْضُهَا وَاسِعَةٌ، فقال النبي ﷺ: وما غِرَاسُ الْجَنَّةِ؟ قال: «لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ».

قال الحافظ: هذا حديثٌ حسنٌ أخرجه الإمام أحمد. انتهى^(٣).

فَنَقُولُ امْتِثَالًا لِأَمْرِ ﴿وَإِذْ أَحْيَيْتُمْ بِنَحْيَةٍ فَحْيُوا﴾ [النساء: ٨٦] عَلَى نَبِيِّنَا وَعَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ بِدَوَامِ اللَّهِ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ.

وَنَقُولُ امْتِثَالًا لِأَمْرِ «فَلْيُكْثِرُوا سَبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ» عَدَدَ خَلْقِ اللَّهِ بِدَوَامِ اللَّهِ، بَيْنَ يَدَيْ كُلِّ نَفْسٍ، وَلِحِظَةٍ، وَلِمَحَةٍ، وَطَرْفَةٍ يَطْرَفُ بِهَا أَهْلُ السَّمَاوَاتِ وَأَهْلُ الْأَرْضِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ هُوَ كَائِنٌ فِي عِلْمِ اللَّهِ أَوْ قَدْ كَانَ.

(١) أخرجه ابن حجر في «نتائج الأفكار» (١/ ١٠١-١٠٢)، والطبراني في «الأوسط» (٤١٧٠)، و«الكبير» (١٠٣٦٣)، وقال: لم يروه عن القاسم إلا عبد الرحمن بن إسحاق... ومثله قال الدارقطني، وقال ابن حجر: عبد الرحمن بن إسحاق ضعفه، وهو أبو شيبه الواسطي.

(٢) انظر: «نتائج الأفكار» (١/ ١٠٢)، وأخرجه الترمذي (٣٤٦٢)، وقال: حسن غريب.

(٣) أخرجه ابن حجر في «نتائج الأفكار» (١/ ١٠٢-١٠٣)، وأحمد في «المسند» (٢٣٥٥٢).

فيا ذا الجُودِ والإحسانِ صلِّ وسلم على سيِّدنا ونبيِّنا محمدٍ، وعلى سائرِ آبائِهِ وإخوانِهِ مِنَ الأنبياءِ والمرسلين، وعلى آلِهِم وصحبِهِم والتابعين، صلاةً وتَسليماً فائِضي البركاتِ، على السابقينَ واللاحقينَ، آمين.

سبحانَ ربِّكَ ربِّ العزَّةِ عمَّا يصفونَ، وسلامٌ على المرسلينَ، والحمد لله ربِّ العالمين.

قال المؤلفُ عفا الله عنه بكرمه^(١) آمين: تمَّ تسويدهُ يوم الاثنين (٢٢) من ذي الحجة الحرام، خاتمة سنة (١٠٧٨) بمنزلي بظاهر المدينة المنورة، على ساكنها أفضل الصلاة والسلام، عدَدَ خَلقِ الله، بدوامِ الله العلام. انتهى^(٢).

(١) في (ر): «سلمه الله وأفاض علينا من بركاته وبركات علومه» بدل: «عفى الله عنه بكرمه».

(٢) جاء في خاتمة نسخة (ز): «حررت، وأنا الفقير محمد بن الشيخ مصطفى أفندي الاسكداري في (٥) شهر ذي القعدة سنة (١٠٧٩).

وجاء في خاتمة (ب) ما نصه: «قد وقع الفراغ من كتابة هذه الرسالة بيد الفقير إلى الله تعالى محمد سعيد بن حاجي حسين القرشي الكوكني النقشبندي، لشيخنا المؤلف متّعنا الله بحياته، يوم السبت (٢٤) خلت من جمادى الآخرة سنة (١٠٨١) في المدينة المنورة، غفر الله له، ولوالديه، ولمشايعه، ولجميع المسلمين والمسلمات. آمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين وفي خاتمة (ر): «تم مقابلة بحسب الوسع والطاقة بمشيئة الله وقدرته وحوله وقوته».



مَجْمُوعَةُ
رِسَالَاتِ
الْعِلْمَاءِ
الْمِثْلَاءِ الْكُورَانِيِّ

الرسالة رقم: (٩)



إِتْحَافُ الْمُنِيبِ الْأَوَّاهِ بِفَضْلِ الْجَهْرِ بِذِكْرِ اللَّهِ

تَأَلَّفَ الْعِلْمَاءُ

الْمِثْلَاءِ الْكُورَانِيِّ

يُطْبَعُ مُخَمَّصًا عَلَى تَلَاتِ مَسْجِدِ خَطِيبَةٍ

يَحْمَدُ مَبِينٌ وَقَدَّ سَلِيمٌ

مُحَمَّدُ بَرَكَاتٌ



مَدْرَسَةُ الْبَابِ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ آيَاتُهُ نَسْتَعِينُ
 لِحُدُودِهِ الْعُلَى التَّوْبِ الْأَرْبَعِ الْكُبْرَى الْأَكْبَرَى
 الْقَائِلُ بِكَرْبِهِ عِدَّةً فَلَمَّا لَوَّكْتَ تَعْمِيرَ الرِّفْقِ وَفَضْلًا
 خَيْرِيهِمْ وَكَرِهَ وَشَهِدَ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْقَائِلُ بِكَرْبِهِ
 النَّانُ بِمَعْنَى قَوْلِهِ أَنَا عِدَّةٌ عَيْدًا كَرِيهُنَّ وَتَحَرُّتُ
 بِشَفَائِهِ وَأَنْتَ يَا سَيِّدَنَا مُحَمَّدُ عَبْدُكَ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ
 لِعَالِيَنِ الْقَائِلُ بِكَرْبِهِ أَنَا قَاتِلُ النَّاسِ حَتَّى يَقُولُوا
 يَا إِلَهَ اللَّهِ هُوَ فَتَمَّ نَسْلُ الْإِسْلَامِ عَلَى السَّلْبِ الْأَقْدَمِ
 يَا إِلَهَ اللَّهِ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ
 مِنَ الْمَامُونِ الْإِبْرَاهِيمِيَّةِ يَا طَاهِرًا يَا وَجْهًا يَا لَيْسَ
 السَّبِيحُ قَبْرًا وَإِذَا قَدْ ظَهَرَ ظَهْرُ الْإِسْفَارِ فِيهِ
 أَنْ لَيْسَ عِلْمًا إِلَّا اللَّهُ هُوَ الْمُنْتَجِبُ لِدِينِ الْإِسْلَامِ وَهُوَ
 تَمِيمٌ أَنْ لَيْسَ لَكَ سَابِقٌ إِلَّا السَّرْوَانُ وَرَضِيَ
 خَيْرُ الْكَلْبِ الْفَتْرَاقَانِ فِيهِ نَفْسِي لَا يَأْتِي بَعْدَهُ
 أَنْ شَاءَ اللَّهُ الْمَلِكُ الْعِلْدَادُ هُوَ قَوْلُ جَدِّكَ كُنَّا
 مِنْ شَهَادَةِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَقَبُولِهِمْ عَلَى
 الْحَرَامِ السَّوْدِيَّةِ بِمُخْتَارِ الْبَرِّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ
 الْأَرْوَالِ وَالْحَرَامِ السَّوْدِيَّةِ مِنْ لَدُنْكَ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ
 رَسُولُ اللَّهِ الْأَرْوَالِ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ
 الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ
 فَايْتِجِرْ كَرَامَتِي عَلَى السَّابِقِينَ وَالْأَخْيَارِ عَمَلٌ خَلْقٌ
 بِدَامٍ

بِذِي اللَّهِ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ
 سَابِعٌ ذِي الْحَيْةِ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ
 إِهْلَاقِ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ
 الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ
 بَعْضُهُمْ مِنْ وَجْهِهِ بِبَعْضٍ وَأَلْفٌ مِنْ عَيْدِهِمْ
 حِجَابٌ لِيَوْمِ الْبَرِّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ
 بِالْبَرِّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ
 عَنْهُ بَعْضٌ مِنْ حَرَمِيَّةِ الْبَرِّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ
 فِي تَأْوِيلِهِ وَمِنْهُ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ
 عَنْهُ وَاحِدٌ كَالْبَرِّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ
 عَنْهُ بِمَعْنَى الْبَرِّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ
 خَادٍ فِي تَأْوِيلِهِ وَبَعْضٌ مِنْ بَرِّ الْبَرِّ الْبَرُّ
 قَوْلُهُ يَا بَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ
 فَاتَّهَمُوا لَمْ يَشْرَحِ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ
 الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ
 الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ
 الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ
 نَفْسُهُ رَحِمَ اللَّهِ عَنْهُ بِبَعْضٍ الْبَرُّ الْبَرُّ
 مَا بَدَلَ لِي الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ
 بِسَبْتِهِ مَا نَأْتِيهِ أَنْ يَشَارِعَهُ كَمَا كَانَ حَرَمِيَّةً
 وَأَطْلَاقَهُ لَعَلَّ مَا عَلِمَ عَلَيْهِ الْبَرُّ الْبَرُّ
 لَمْ يَنْزَعِ أَنْ يَجْرِمَ بِبَعْضٍ فِيهِ مِنَ اللَّهِ قَوْلُ الْبَرِّ الْبَرُّ

مكتبة الحرم المكي (ح)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ آيَاتُهُ نَسْتَعِينُ
 لِحُدُودِهِ الْعُلَى التَّوْبِ الْأَرْبَعِ الْكُبْرَى الْأَكْبَرَى
 الْقَائِلُ بِكَرْبِهِ عِدَّةً فَلَمَّا لَوَّكْتَ تَعْمِيرَ الرِّفْقِ وَفَضْلًا
 خَيْرِيهِمْ وَكَرِهَ وَشَهِدَ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْقَائِلُ بِكَرْبِهِ
 النَّانُ بِمَعْنَى قَوْلِهِ أَنَا عِدَّةٌ عَيْدًا كَرِيهُنَّ وَتَحَرُّتُ
 بِشَفَائِهِ وَأَنْتَ يَا سَيِّدَنَا مُحَمَّدُ عَبْدُكَ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ
 لِعَالِيَنِ الْقَائِلُ بِكَرْبِهِ أَنَا قَاتِلُ النَّاسِ حَتَّى يَقُولُوا
 يَا إِلَهَ اللَّهِ هُوَ فَتَمَّ نَسْلُ الْإِسْلَامِ عَلَى السَّلْبِ الْأَقْدَمِ
 يَا إِلَهَ اللَّهِ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ
 مِنَ الْمَامُونِ الْإِبْرَاهِيمِيَّةِ يَا طَاهِرًا يَا وَجْهًا يَا لَيْسَ
 السَّبِيحُ قَبْرًا وَإِذَا قَدْ ظَهَرَ ظَهْرُ الْإِسْفَارِ فِيهِ
 أَنْ لَيْسَ عِلْمًا إِلَّا اللَّهُ هُوَ الْمُنْتَجِبُ لِدِينِ الْإِسْلَامِ وَهُوَ
 تَمِيمٌ أَنْ لَيْسَ لَكَ سَابِقٌ إِلَّا السَّرْوَانُ وَرَضِيَ
 خَيْرُ الْكَلْبِ الْفَتْرَاقَانِ فِيهِ نَفْسِي لَا يَأْتِي بَعْدَهُ
 أَنْ شَاءَ اللَّهُ الْمَلِكُ الْعِلْدَادُ هُوَ قَوْلُ جَدِّكَ كُنَّا
 مِنْ شَهَادَةِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَقَبُولِهِمْ عَلَى
 الْحَرَامِ السَّوْدِيَّةِ بِمُخْتَارِ الْبَرِّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ
 الْأَرْوَالِ وَالْحَرَامِ السَّوْدِيَّةِ مِنْ لَدُنْكَ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ
 رَسُولُ اللَّهِ الْأَرْوَالِ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ
 الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ
 الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ
 فَايْتِجِرْ كَرَامَتِي عَلَى السَّابِقِينَ وَالْأَخْيَارِ عَمَلٌ خَلْقٌ
 بِدَامٍ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ آيَاتُهُ نَسْتَعِينُ
 لِحُدُودِهِ الْعُلَى التَّوْبِ الْأَرْبَعِ الْكُبْرَى الْأَكْبَرَى
 الْقَائِلُ بِكَرْبِهِ عِدَّةً فَلَمَّا لَوَّكْتَ تَعْمِيرَ الرِّفْقِ وَفَضْلًا
 خَيْرِيهِمْ وَكَرِهَ وَشَهِدَ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْقَائِلُ بِكَرْبِهِ
 النَّانُ بِمَعْنَى قَوْلِهِ أَنَا عِدَّةٌ عَيْدًا كَرِيهُنَّ وَتَحَرُّتُ
 بِشَفَائِهِ وَأَنْتَ يَا سَيِّدَنَا مُحَمَّدُ عَبْدُكَ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ
 لِعَالِيَنِ الْقَائِلُ بِكَرْبِهِ أَنَا قَاتِلُ النَّاسِ حَتَّى يَقُولُوا
 يَا إِلَهَ اللَّهِ هُوَ فَتَمَّ نَسْلُ الْإِسْلَامِ عَلَى السَّلْبِ الْأَقْدَمِ
 يَا إِلَهَ اللَّهِ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ
 مِنَ الْمَامُونِ الْإِبْرَاهِيمِيَّةِ يَا طَاهِرًا يَا وَجْهًا يَا لَيْسَ
 السَّبِيحُ قَبْرًا وَإِذَا قَدْ ظَهَرَ ظَهْرُ الْإِسْفَارِ فِيهِ
 أَنْ لَيْسَ عِلْمًا إِلَّا اللَّهُ هُوَ الْمُنْتَجِبُ لِدِينِ الْإِسْلَامِ وَهُوَ
 تَمِيمٌ أَنْ لَيْسَ لَكَ سَابِقٌ إِلَّا السَّرْوَانُ وَرَضِيَ
 خَيْرُ الْكَلْبِ الْفَتْرَاقَانِ فِيهِ نَفْسِي لَا يَأْتِي بَعْدَهُ
 أَنْ شَاءَ اللَّهُ الْمَلِكُ الْعِلْدَادُ هُوَ قَوْلُ جَدِّكَ كُنَّا
 مِنْ شَهَادَةِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَقَبُولِهِمْ عَلَى
 الْحَرَامِ السَّوْدِيَّةِ بِمُخْتَارِ الْبَرِّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ
 الْأَرْوَالِ وَالْحَرَامِ السَّوْدِيَّةِ مِنْ لَدُنْكَ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ
 رَسُولُ اللَّهِ الْأَرْوَالِ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ
 الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ
 الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ الْبَرُّ
 فَايْتِجِرْ كَرَامَتِي عَلَى السَّابِقِينَ وَالْأَخْيَارِ عَمَلٌ خَلْقٌ
 بِدَامٍ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة التحقيق

الحمد لله حمدَ الذَّاكِرِينَ الشَّاكِرِينَ، والصلاة والسلام على سيد الأولين
والآخرين، محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد: فهذه رسالة «إتحاف المنيب الأواه بفضل الجهر بذكر الله» للعلامة
المحقق برهان الدين إبراهيم بن حسن الكوراني الكردي الشافعي المدني.

وهي رسالة نافعة جامعة، نصّر فيها المصنّف جوازَ الجهر بالذكر، بل
واستحبابه، مع الردّ على المعترضين على مشروعية الجهر بالذكر.

هذا وبعد أن صنّف الكوراني «نشر الزهر في الذكر بالجهر» ثنّى به مصنفًا آخر
هو هذا الكتاب الذي بين أيدينا، وسماه:

«إتحاف المنيب الأواه بفضل الجهر بذكر الله»

وكان تاريخ تصنيفها سنة (١٠٧٩هـ) حيث وقف المصنّف على رسالة لبعض
علماء الحنفية، وهو أحد أعيان دولة «ألغ بيك ابن شاه رخ» التيمورية، وأن مضمونها
أن الجهر بالذكر بدعة محرمة.

وكان سبب تأليف هذه الرسالة مختلف عن تأليف رسالته السابقة «نشر الزهر»،
التي كان سبب تأليفها الفتوى من بعض الحنفية بحرمة الجهر بالذكر، وقد بين ذلك
المصنّف في مقدمة هذه الرسالة.

وذكر المصنفُ خطته فيها، وهي:

- إيراد الأدلة الدالة على أن الجهر بالذكر من أحب الأعمال.

- بيان أن إطلاق القول بالبدعة إطلاق مردودٌ.

- الرد على تفاصيل ما ذكره صاحبُ الرسالة من أقوال وأدلة.

وبدأ رسالته هذه بمقدمة ذكر فيها تنبيهين:

التنبيه الأول: فيه أدلة نقلية تُعرّف بالبدعة.

والتنبيه الثاني: وفيه الدليل العقلي في بيان البدعة.

ثم شرع المصنف في ذكر الأدلة من الكتاب والسنة على جواز الجهر بالذكر:

أ- الأدلة من الكتاب، وهي سبعة، وقد ذكرها مع بيان وجه الاستدلال فيها.

وكان مصدره الأول فيها «الدر المنثور» للحافظ السيوطي.

ب- والأدلة من السنة، وقد بلغت تسعة وعشرين دليلاً، ذكرها مع بيان وجه

الدلالة فيها، وكان مصدره في هذه الأدلة كتاب السيوطي «نتيجة الفكر في الجهر

بالذكر»، و«الأذكار» للنووي، و«نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار» لابن

حجر العسقلاني، و«الدر المنثور في التفسير بالمأثور»، و«الجامع الكبير» و«الجامع

الصغير» للحافظ السيوطي.

- ثم عقد فصلاً في تأصيل الذكر، وتفصيله: الذكر القلبي، والذكر اللساني،

والسري، والجهري.

- ثم ذكر تبصيراً، قال: تبصير الطالب بتنوير الغياهب، للرد على المانعين للجهر

للاحتجاج بقوله: ﴿وَأَذْكُرْ لَكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ﴾ وقد

سلك في الجواب مسلكين.

- ثم أورد تنبيهاً: ذكر فيه جواب السيوطي في «نتيجة الفكر» على الآية السابق، وكان الجواب من ثلاثة أوجه.

- ثم وصلاً: وفيه بيان أن الجهر بالدعاء ليس من الاعتداء فيه.

- ثم تنبيهاً آخر: وفيه جواب السيوطي على مَنْ فسّر الاعتداء بالجهر في الدعاء، وجوابه من وجهين.

- ثم فائدة: وفيها ذكر المصنف بإسناده إلى الإمام أبي حنيفة، وهو بإسناده إلى عمر بن الخطاب موقوفاً: أنه أبصرهم يهللون ويكبرون، فقال: هي، هي، ورب الكعبة....

- ثم تنبيهاً: وفيه ذكر فتاوى الحنفية في رفع الصوت بالذكر.

- ثم تنبيهاً آخر: فيه ذكر فتوى العلامة الحلبي الحنفي.

- ثم تذكرة: وفيها ذكر حديث: «خير الذكر الخفي».

- ثم شرع في ذكر أقوال المنكر للجهر بالذكر، والرد عليها، فقال: «مشرع المقال في ردّ ما تمسك به المنكر من الأقوال» حيث ذكر المصنف أولاً قطعة من كتاب المنكر فيها بيان مفاصد البدعة، ومنها الجهر بالذكر.

ثم شرع المصنف في الردّ على المنكر، يتعقبه فصلاً فصلاً، وقد بلغت تلك الفصول ثلاثة وعشرين، وهذا يدل على أن كتاب المنكر - فيما سماه المصنف - كبير الحجم، وإن لم نقف عليه، ولم نعرف اسمه ولا اسم مصنفه.

وفصول المنكر الثلاثة والعشرون، هي:

١ - فصل في بيان أن الجهر بالذكر بدعة.

- ٢- فصل في أن ذكر الجهر بالتكبير مكروه.
- ٣- فصل في بيان أن الذكر بالجهر منهي عنه.
- ٤- فصل في بيان أن الجهر خلاف السنة.
- ٥- فصل في بيان أن الجهر بالذكر خلاف المعهود.
- ٦- فصل في أن الجهر بالذكر خلاف الأصل والدليل.
- ٧- فصل في بيان أن الجهر بالذكر خلاف النصوص.
- ٨- فصل في أن الجهر بالذكر واجب الترك.
- ٩- فصل في أن الجهر بالذكر ترك الواجب.
- ١٠- فصل في أن الجهر غير محبوب عند الله.
- ١١- فصل في أن الجهر بالذكر ليس بعمل صالح.
- ١٢- فصل في أن الجهر بالذكر معصية.
- ١٣- فصل في أن الجهر بالذكر خلاف الشرع.
- ١٤- فصل في أن الجهر بالذكر حرام.
- ١٥- فصل في أن الجهر بالذكر ترك الأدب.
- ١٦- فصل في أن الجهر بالذكر مبطل للعمل الصالح.
- ١٧- فصل في أن الجهر بالذكر مردود.
- ١٨- فصل في أن الجهر بالذكر ظلم.
- ١٩- فصل في أن الجهر بالذكر ضلالة.
- ٢٠- فصل في أن الجهر بالذكر خلاف الإجماع.

٢١ - فصل في أن الجهر بالذكر خلاف المعقول.

٢٢ - فصل في أن الجهر بالذكر سبب لمعصية الغير وإثمه.

٢٣ - فصل في أن الجهر بالذكر فتنة.

وكان المصنف يذكر عنوان الفصل، ويقتبس منه بعضه، أو خلاصته، ثم يشرع بالرد عليه، ويبدأ بعبارة: «قال المنكر» أو «قال» ثم يرد عليه بـ «أقول».

ومجمل ردّ المصنف يعتمد على النصوص التي أوردها المصنف في جملة الأدلة ساقها قبلاً، وكذلك النقولات السابقة والأدلة العقلية.

وهذا يبرّر للمصنف تكرار الأدلة سواء المختصرة أو المطولة، وكذا الحال بالنسبة للأدلة العقلية والفتاوى الشرعية.

كما أن الفصول الواردة عند المنكر، فيها تكرار من حيث المعنى، ولذلك كرر المصنف الأدلة بغية الرد عليه.

وأخيراً ختم المصنف كتابه بخاتمة سرّدها فيها خمسة أحاديث مسندة، قال المصنف: تبركاً وذكري وترغيباً وبشرى.

هذا ومما يؤخذ على المصنف في هذه الرسالة اعتماده في تصحيح بعض الأحاديث بناء على الكشّف والمنامات، وهذا أمر لا يقره العلماء المحققون من أهل الحديث.

كما أنه كان يتبنى قول السيوطي في تصحيح بعض الأحاديث، وهي أقوال فيها تساهل، خاصة الحديث المنكر والمتروك، حيث يرتقي إلى درجة الحديث الحسن بالمتابعات! وهو قول لا يقره العلماء وينكرونه.

وقد نبهنا على تلك الأحاديث وتعقبناها بما ذكره العلماء في بيان الحكم على الحديث بما يوافق جمهور العلماء في هذه المسألة.

وقد اعتمدنا في تحقيق هذه الرسالة على ثلاث نسخ:

النسخة الأولى: نسخة مكتبة الحرم المكي، ورمزها (ح)، وتاريخ نسخها سنة (١٠٨١هـ).

والنسخة الثانية: نسخة مكتبة عاطف أفندي، ورمزها (ع).

والنسخة الثالثة: نسخة مكتبة رشيد أفندي، ورمزها (ر)، وكان تاريخ نسخها سنة (١١٤٣هـ).

وفي الختام نسأل الله تعالى الكريم الوهاب أن يتقبل منا أعمالنا، ويهبنا القبول، ويعفو عن الزلل والخطأ، إنه تعالى سميع قريب مجيب، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المحقق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه إياه^(١) نستعين

الحمدُ لله العليُّ القريبُ الأقربُ الأعلى، الكبيرُ الأكبر^(٢)، القائلُ: «لا
يذكرني عبدٌ في ملاءٍ إلا ذكرتهُ في الرفيقِ الأعلى»^(٣)، و«في ملاءٍ خيرٍ منهم
وأكثر»^(٤).

وأشهدُ أن لا إله إلا الله القادرُ على كلِّ شيءٍ، المنانُ بمضمونِ قوله: «أنا مع
عبدي ما ذكرني وتحركتُ بي شفتاه»^(٥).

(١) لفظ «إياه» ليس من (ع).

(٢) لفظ «الأكبر» ليس من (ع).

(٣) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٣٩١ / ٢٠) من حديث معاذ بن أنس الجهني، عن النبي ﷺ، عن ربه عز وجل، ولفظه: «لا يذكرني عبد في نفسه إلا ذكرته في ملاء من ملائكتي، ولا يذكرني في ملاء إلا ذكرته في الرفيق الأعلى». وحسن إسناده المنذري في «الترغيب» (٢ / ٢٥٢)، والهيثمي في «المجمع» (١٠ / ٧٨)! لكن في إسناده زيان بن فائد، وهو ضعيف، وسهل بن معاذ بن أنس الجهني، قال الحافظ في «التقريب»: لا بأس به، إلا في روايات زيان عنه.

(٤) أخرجه البيهقي في «الشعب» (٥٤٧) من حديث ابن عباس، وفيه: «وإن ذكرتني في ملاءٍ ذكرتك في ملاءٍ خيرٍ منهم وأكبر». وأخرجه أحمد (١٢٤٠٥) من حديث أنس بن مالك، بمثله. وإسناده صحيح.

(٥) علقه البخاري قبل الحديث (٧٥٢٤)، ووصله أحمد (١٠٩٧٥)، وابن ماجه (٣٧٩٢) من حديث =

وأشهدُ أنَّ سيدنا محمداً عبده المُرسل رحمةً للعالمين، القائلُ: «أمرتُ أن أُقاتلَ الناسَ حتى يقولوا: لا إلهَ إلا اللهُ»^(١) فما فتح الإسلامُ على المسلمين إلا بقول: لا إلهَ إلا اللهُ، من الأمرِ والمأمورِ جهراً، ولا يُقبل من المأمورِ إلا بالجهرِ، قالها طوعاً أو تحت ظلالِ السُّيوفِ قهراً.

وإذ قد ظهرَ ظهوراً لا خفاءَ به أنَّ الجهرَ بـ«لا إلهَ إلا اللهُ» هو المفتاحُ لدينِ الإسلامِ، تبيَّن أن الجهرَ هو الأصلُ السابقُ، لا الإسرارَ، وإنَّ وردَ في فضلِهِ: «خيرُ الذِّكرِ الخفي»^(٢)، فإنَّ فيه تفصيلاً يأتي فيما بعدُ إن شاء اللهُ الملكُ العلامُ.

وقد دلَّ حديثُ: «أكثرُوا من شهادةِ أن لا إلهَ إلا اللهُ ولقنوها موتاكم»^(٣) على أنَّ

= أبي هريرة، وإسناده صحيح.

(١) أخرجه البخاري (٢٥)، ومسلم (٢٢) من حديث ابن عمر.

(٢) أخرجه أحمد (١٤٧٧)، وابن حبان (٨٠٩)، والبيهقي في «الشعب» (٩٨٨٤)، من حديث سعد بن أبي وقاص مرفوعاً، وإسناده ضعيف، فيه ابن أبي لبيبة وهو ضعيف، يروي عن سعد، ولم يدركه.

(٣) أخرجه الطبراني في «الدعاء» (١١٤٣)، وابن عدي في «الكامل» (١٦٥ / ٥)، من حديث أبي هريرة مرفوعاً. وفي إسناده ضمام بن إسماعيل المصري، قال الحافظ: صدوق ربما أخطأ، وقد تفرد به ولم يتابع عليه، فيما ذكر ابن عدي.

وأخرج الشطر الأول من الحديث: أحمد (٨٧١٠)، والحاكم (٧٦٥٧) من حديث أبي هريرة. وقال الحاكم: حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. اهـ. وتعقبه الذهبي بقوله: صدقة [يعني: ابن موسى الدقيقي] ضعفه.

وأخرج شطره الثاني: مسلم (٩١٦) من حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً بلفظ: «لقنوا موتاكم قول: لا إلهَ إلا اللهُ».

الجهر بالتوحيد هو الخِتَامُ كما أنه المفتاحُ، فهو الأولُ والآخِرُ، بشهادة مَنْ لا ينطقُ عن الهوى محمدٌ رسولُ الله المهيمِنُ الفِتاحُ^(١)، ﷺ، وعلى آله الغرِّ الكرام، وأصحابه الأَمْجاد الأعلام، صلاةً وتسليماً فائِضِي البركاتِ على السابقينَ واللاحقينَ، عددَ خَلْقِ الله، بدوامِ الله الملكِ العَلام.

أما بعد: فقد وقفتُ سابِعَ ذي الحِجَّة الحرام سنة (١٠٧٩) على رسالة لبعض أهل القرن التاسع من علماء الحنفية، من أعيان دولة ميرزا ألغ بيك ابن شاه رخ الكوركاني^(٢)، مضمونها: أَنَّ الجهرَ بالذِّكر بدعةٌ محرمةٌ، وَجَزَمَ بذلك، وأطلق من غير تقييدٍ بمذهبٍ، مع أَنَّ الجهرَ بالذِّكر حيثُ لا محذورَ شرعياً مشروعٌ مندوبٌ إليه، بل أفضلُ من الإخفاء في مذهب الإمام الشافعي رضي الله عنه بنصِّ محرِّر مذهبهِ الإمامِ النوويِّ رحمه الله تعالى في «فتاويه»^(٣)، وهو ظاهرُ مذهبِ الإمامِ أحمدَ بن حنبلٍ^(٤) رضي الله عنه، وإحدى الروايتين عن الإمام مالك رضي الله عنه، بنقل الحافظ ابن حجرٍ في «فتح الباري»^(٥).

(١) قوله: «فهو الأول والآخِر بشهادة من لا ينطق عن الهوى محمد رسول الله المهيمِن الفِتاح» ليس من (ع).

(٢) يعني دولة تيمورلنك، وقد حكمها بعد تيمورلنك ابنه شاه رخ سنة (٨٠٧ - ٨٥٠)، وزالت تلك الدولة عام (٩٠٧هـ) وأصبحت دويلات، إلى أن قضى عليها الإنكليز سنة (١٢٧٤هـ). وميرزا ألغ بيك: هو ابن معين الدين شاه رخ، ابن الطاغية تيمورلنك، ولأه أبوه شاه رخ: سمرقند، فحكمها إلى سنة وفاته (٨٥٣هـ) انظر: «شذرات الذهب» (٩ / ٤٠٣)، وكوركاني: نسبة إلى كوركان، وهي قرية تقع في إيران في قسم (سياهو).

(٣) انظر: «فتاوى النووي» (ص: ٢٦٢)، و(ص: ٤٥).

(٤) انظر: «الكافي» لابن قدامة (١ / ٢٦١)، و«فتح الباري» لابن رجب (٧ / ٣٩٩).

(٥) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (٢ / ٣٢٦)، و«الذخيرة» للقرافي (٢ / ٦٣).

وهو قولٌ لقاضي خان في «فتاويه» في ترجمة: مسائل كيفية القراءة^(١).

وأما قوله في باب غَسْلِ المِيتِ: «ويكره رَفْعُ الصوت بالذِّكْر»^(٢). فإنما هو لَمَنْ يمشي مع الجَنَازَةِ لا مطلقاً؛ كما تُفهمُهُ عبارة «البحر الرائق»^(٣) وغيره، وهو قول الإمامين في تكبير عيد الفطر كالأضحى^(٤)، ورواية عن الإمام أبي حنيفة نفسه^(٥) رضي الله عنه، بل في «مسند الإمام أبي حنيفة» ما يدلُّ على استحباب الجَهْر بالذِّكْر مطلقاً، كما سُئِرَ به بسندنا إليه، مع إيراد تأييده بما وصَّى به الإمام أبو حنيفة أبا يوسف رحمه الله تعالى^(٦)، مما يدلُّ على أنَّ مختارَ الإمام أبي حنيفة استحبابُ الجهرِ بالذِّكْرِ إذا دَعَتِ إليه حاجةٌ إن شاء الله تعالى.

فإن كان جَزْمُهُ بذلك وإِطلاقُهُ لعدم اطلاعه على مذاهبِ الأئمةِ، فلا يَنْبَغِي لمتورِّعٍ أن يجزَمَ بمسألةٍ في دينِ الله قبل أن يُراجعَ كتبَ مذاهبِ الأئمةِ، ويعلمَ ما هو الراجحُ عندهم فيها^(٧).

(١) انظر: «فتاوى قاضيخان» (١ / ٧٩).

(٢) انظر: «فتاوى قاضيخان» (١ / ٩٣).

(٣) انظر: «البحر الرائق» (٢ / ٢٠٧).

(٤) انظر: «البحر الرائق» (٢ / ١٢٧).

(٥) المرجع السابق (٢ / ١٧٢).

(٦) للإمام أبي حنيفة أكثر من وصية، منها وصية بيّن فيها بعض المسائل العقديّة، وقد شرحها البابرّي وغيره، كما أن له وصية لتلميذه أبي يوسف، وفيها جملة من النصائح والوعظ في طلب العلم، وقد أوردها ابن نجيم في آخر «الأشباه والنظائر» (ص: ٣٦٧)، وهي مقصود المصنف هاهنا. انظر: «الأشباه» (ص: ٣٧٠)، وعبارة الإمام أبي حنيفة: «وأكثر ذكر الله تعالى فيما بين الناس ليتعلموا ذلك منك».

(٧) لفظ «فيها» لم يرد في (ح).

وإن كان قد اطلع وسكت عن البيان، فليس هذا من التناصح في العلمِ المأمورِ به في الحديث الشريف، فقد رُوينا في «المعجم الكبير» للطبراني بسندٍ رجاله موثقون - فيما نقله الحافظ جلال الدين السيوطي في «التعقبات»^(١) عن الحافظ نور الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر الهيثمي في «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد»^(٢) - عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً: «تَنَاصَحُوا فِي الْعِلْمِ، وَلَا يَكْتُمُ بَعْضُكُمْ بَعْضًا، فَإِنْ خِيَانَةٌ أَحَدَكُمْ فِي عِلْمِهِ أَشَدُّ مِنْ خِيَانَتِهِ فِي مَالِهِ، وَإِنَّ اللَّهَ مُسَائِلُكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٣). انتهى.

وقد قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ [آل عمران: ١٨٧] وقال تعالى: ﴿فَلَنَسْتَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْتَلَنَّ الْمُرْسَلِينَ﴾^(٦) فَلَنَقُصَّنَّ عَلَيْهِم بِعِلْمٍ وَمَا كُنَّا غَائِبِينَ ﴿٧﴾ وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ ﴿٨﴾ [الأعراف: ٦-٨].

(١) انظر: «النكت البديعات على الموضوعات» (التعقبات) (ص: ٥٩)، و«اللائح المصنوعة» (١ / ١٨٩)، وعبارة السيوطي فيه: قال الهيثمي: رجاله موثقون، وأبو سعد هو البقال - سعيد بن المرزبان - صدوق مدلس. اهـ.

(٢) انظر: «مجمع الزوائد» (١ / ١٤١)، وعبارته: فيه أبو سعد البقال، قال أبو زرعة: لين الحديث مدلس، قيل: هو صدوق؟ قال: نعم، كان لا يكذب. وقال أبو هشام: حدثنا أبو أسامة قال: حدثنا أبو سعد البقال وكان ثقة، وضعفه شعبة لتدليس، والبخاري ويحيى بن معين، وبقية رجاله موثقون. اهـ.

(٣) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١١٧٠١) من طريق أبي سعد، عن عكرمة، عن ابن عباس، به، وليس فيه لفظ: «ولا يكتُم بعضكم بعضاً».

وهذه الزيادة في رواية أخرى عن ابن عباس، أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٩ / ٢٠) من طريق يحيى بن سعيد الحمصي، عن إبراهيم بن محمد، عن الضحاك، عن ابن عباس، وإسناده ضعيف، الضحاك لم يلق ابن عباس.

اللهم إني أعوذُ بك من مُنكرات الأخلاقِ والأعمالِ والأهواءِ والأدواءِ، اللهم لا تُخزنا يومَ القيامةِ ولا تفضحنا يومَ اللِّقاءِ، آمين.

وذلك أن النهيَ عن المُنكر - الذي منه البدعةُ المحرّمة - وإن كان من فروض الكفاياتِ، لكنَّ محلّه في مُحَرَّمٍ مُجْمَعٍ عليه، أو في اعتقادِ الفاعلِ، وليس لعالمٍ^(١) أن يُنكرَ مختلفاً فيه حتى يُعلمَ من الفاعلِ أنّه حال ارتكابه معتقداً لتحريمه، أما من ارتكب ما يرى إباحته بتقليدٍ صحيح، فلا يجوزُ الإنكارُ عليه، ولا شكَّ أن هذا منه، لما مرَّ من نقل مذاهبِ الأئمةِ في ذلك إجمالاً.

فليس لحنفيٍّ يعتقِدُ كراهةَ الذِّكْرِ جَهراً أو حُرْمَتَهُ - تقليداً للقائل به - أن يُنكرَ على من يعتقِدُ استحبابه وأنه أفضلُ من الإخفاء - حيث لا محذورَ شرعياً - كشافعيٍّ، أو جوازَه كمالكيٍّ في إحدى الروايتين عنه، بل ولا على حنفيٍّ حتى يعلمَ أنّه لم يُقلِّدِ القائلَ بجوازه أو استحبابه حين الشروعِ، على أن أدلّةَ كونِ الجَهْرِ بالذِّكْرِ بدعةً محرّمةً غيرُ تامةٍ، وأدلةَ مشروعيتِهِ بل استحبابه تامةٌ.

وكنّا قد كتبتنا في ذلك آخر العام الماضي رسالةً سميتها^(٢): «نشر الزهر في الذكر بالجهر» بطلبِ بعض إخواننا الذّاكرين الله كثيراً من أهل آمد، أيّدهم الله تعالى آمين، وفيها الكفايةُ للمُنصفين.

ولكنني لما وقفتُ على هذه الرسالة، ورأيتُ أن^(٣) صاحبها شطّ في كلامه

(١) في (ح): «للعالم».

(٢) في (ر) و(ع): «سميناها ب».

(٣) «أن» ليست في (ح).

شَطَطاً، وَأَطْلَقَ الْقَوْلَ بِالتَّحْرِيمِ غَلَطاً، وَغَمَطَ أَهْلَ الْجَهْرِ بِالدُّكْرِ غَمَطاً، وَأَجْرَى فِي مِيدَانِ أَزْدِرَائِهِمْ شَوْطاً، وَسَلَكَ مَسْلَكَ إِفْرَاطٍ، حَتَّى زَعَمَ أَنَّ الْجَهْرَ بِالدُّكْرِ لِلْعَمَلِ الصَّالِحِ ذُو إِحْبَابٍ، اسْتَخَرْتُ اللَّهَ تَعَالَى فِي وَضْعِ رِسَالَةٍ أُخْرَى تُشْتَمَلُ عَلَيَّ :

إِيرَادِ مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْأَدْلَةِ عَلَيَّ أَنَّ الذِّكْرَ بِالْجَهْرِ مِنْ أَحَبِّ الْأَعْمَالِ.

وَيَبَيِّنُ أَنَّ إِطْلَاقَ الْقَوْلِ بِأَنَّهُ مِنَ الْبِدْعِ الْمَحْرَمَةِ إِطْلَاقٌ مُرَدُّودٌ عِنْدَ كُلِّ مَنْ لَهُ مَعْرِفَةٌ بِالسُّنَّةِ وَسَلِمَ مِنَ الْجِدَالِ.

ثُمَّ يَقَعُ التَّعَرُّضُ لِرَدِّ تَفَاصِيلِ مَا تَمَسَّكَ بِهِ الْمُنْكَرُ مِنَ الْأَقْوَالِ، مُخْتَصِراً أَوْ مَبْسُوطاً عَلَيَّ حَسَبَ مَا يَقْتَضِيهِ الْوَقْتُ وَيُبْرِزُهُ اللَّهُ الْكَرِيمُ الْمُتَعَالِ، نَصِيحَةً فِي الدِّينِ، وَتَنَاصُحاً فِي الْعِلْمِ لِلْمُسْتَبِينَ، وَتَرْغِيباً لِلذَّاكِرِينَ، وَرَجَاءً لِدَعْوَةِ صَالِحَةٍ مِنَ الشَّاكِرِينَ.

وَاللَّهُ أَسْأَلُ بِلِسَانِ الدُّلِّ وَالْإِفْتِقَارِ أَنْ يَهْدِيَنِي سِوَاءَ السَّبِيلِ، وَيَمْنَحَنِي سَدِيدَ الْقَوْلِ وَصَوَابَهُ، وَأَنْ يُنِيلَنِي مِنْ بَرَكَاتِ قَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ أَنْعَشَ حَقّاً بِلِسَانِهِ، جَرَى لَهُ أَجْرُهُ حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيُوفِّيَهُ ثَوَابَهُ»^(١).

وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ، وَعَلَيْهِ التُّكْلَانُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ.

(١) أخرجه الطبراني في «مكارم الأخلاق» (٧٦) - ومن طريقه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٨ / ١٧٩) - من طريق عبيد الله بن موهب، عن مالك بن محمد الأنصاري، عن أنس، به. وإسناده ضعيف لانقطاعه، مالك بن محمد الأنصاري لم يسمع أنساً، ولضعف عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب.

فَنَقُولُ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ:

مقدمة

فيها تنبيهان

الأول: قال البخاري رحمه الله تعالى في «صحيحه»: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ هُوَ ابْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ هُوَ سَعْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ»^(١). رواه مسلم بلفظ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»^(٢).

ورواه الدارقطني بلفظ: «مَنْ فَعَلَ أَمْرًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»^(٣).

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»: وهذا الحديث معدودٌ من أصولِ الإسلام، وقاعدةٌ من قواعدِهِ، فَإِنَّ مَعْنَاهُ: مَنْ اخْتَرَعَ فِي الدِّينِ مَا لَا^(٤) يَشْهَدُ لَهُ مِنْ أَصُولِهِ شَيْءٌ فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ.

قال النووي: هذا الحديث مما يَنْبَغِي تَحْفُظُهُ وَاسْتِعْمَالُهُ فِي إِبْطَالِ الْمُنْكَرَاتِ، وَإِشَاعَةِ الْإِسْتِدْلَالِ بِهِ. انتهى^(٥).

وقد روى البيهقي في «مناقب الشافعي» بإسناده إليه رحمه الله تعالى، أنه قال ما نصّه: المحدثات من الأمور ضربان:

(١) «صحيح البخاري» (٢٦٩٧).

(٢) «صحيح مسلم» (١٧١٨) (١٨).

(٣) «سنن الدارقطني» (٤٥٣٦)، وفيه: «فهو مردود».

(٤) في (ح): «لم». والمثبت موافق لما في «فتح الباري» (٥/ ٣٠٢).

(٥) انظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٢/ ١٦)، و«فتح الباري» (٥/ ٣٠٢-٣٠٣).

أحدهما: ما أحدث مما يخالف كتاباً أو سنةً أو أثراً أو إجماعاً، فهذه البدعة الضلالة.

والثانية: ما أحدث من الخير - لا خلاف فيه لواحد من هذا وهذا - محدثة غير مذمومة، وقد قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه في قيام شهر رمضان: «نعمت البدعة هذه» يعني: أنها محدثة لم تكن، وإذا كانت ليس فيها ردٌ لِمَا مضى^(١).

هذا آخر كلام الشافعي رضي الله عنه وشكر سعيه، وهو تفصيل لإجمال حديث: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ» السابق، وحديث: «مَنْ سَنَّ سُنَّةً حَسَنَةً فَلَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا» الحديث^(٢)، إذ حُسْنُهَا إِنَّمَا يَتِمُّ بِمُوَافَقَةِ الْأَصُولِ الْمَذْكُورَةِ وَإِلَّا كَانَتْ سُنَّةً سَيِّئَةً.

والحاصل: أَنَّ كُلَّ مَا لَمْ يَرِدْ بِخُصُوصِهِ فِي كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ مِثْلًا، لَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ بِمَجْرَدِ هَذَا مِنَ الْبِدَعِ الْمَرْدُودَةِ، بَلْ إِنَّمَا يَكُونُ مَرْدُودًا إِذَا كَانَ مُخَالَفًا لشيءٍ مِنَ الْأَصُولِ، وَذَلِكَ بِأَنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ أَمْرٌ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَمْ يَكُنْ مِنْ دِينِهِ بِوَجْهِ، وَأَمَا مَا كَانَ عَلَيْهِ أَمْرُهُ وَكَانَ مِنْ دِينِهِ لِكَوْنِهِ لَا خِلَافَ فِيهِ لشيءٍ مِنَ الْأَصُولِ، فَلَيْسَ بِمَرْدُودٍ، بَلْ هُوَ مَقْبُولٌ كَمَا هُوَ مُقْتَضَى مَفْهُومِ الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ، لِذِلَالَتِهِ عَلَى أَنَّ مِنَ الْمُحْدَثِ مَا هُوَ مِنَ الدِّينِ لِكَوْنِهِ غَيْرَ مُخَالَفٍ لشيءٍ مِنَ الْأَصُولِ، وَإِنَّمَا سَمِّيَ مُحْدَثًا لِكَوْنِهِ لَمْ يَسِقْ فَعَلٌ لِمِثْلِهِ فِي الْعَهْدِ الْأَوَّلِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ مُعَارِضًا لِلْأَصُولِ، وَإِذَا لَمْ يُعَارِضْ شَيْئًا مِنْهَا فَهُوَ مِنَ الدِّينِ، وَلَا سِيَمَا إِذَا كَانَ مُنْدَرِجًا تَحْتَ الْعُمُومَاتِ الْوَارِدَةِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

(١) «مناقب الشافعي» للبيهقي (١/ ٤٦٩)، وأخرج قول عمر بن الخطاب: مالك في «الموطأ»

(١/ ١١٤).

(٢) أخرجه مسلم (١٠١٧)، وأحمد (١٩٢٠٠) من حديث جرير بن عبد الله.

الثاني: إنَّ الحديثَ المذكورَ بمنطوقه يَقَعُ كُبْرَى فِي كُلِّ دَلِيلٍ يُرَادُ فِيهِ إِثْبَاتُ حَكْمِ الْأَمْرِ الْمَخَالَفِ لِلشَّرْعِ كَائِنًا مَا كَانَ، وَبِمَفْهُومِهِ يَقَعُ كُبْرَى فِي كُلِّ دَلِيلٍ يُرَادُ فِيهِ إِثْبَاتُ حَكْمِ الْأَمْرِ الْمَوْافِقِ لِلشَّرْعِ، وَمَوْضُوعِ الصُّغْرَى فِي الْأَوَّلِ (١) الْأَمْرُ الْمَرْدُودُ، وَفِي الثَّانِي الْأَمْرُ الْمَقْبُولُ.

ومثَّل في «فتح الباري» نقلاً عن الطُّوفِي لِلأَوَّلِ بِقَوْلِهِ: الْوَضُوءُ بِمَاءٍ نَجَسٍ لَيْسَ مِنْ أَمْرِ الشَّرْعِ، وَكُلُّ مَا كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ مَرْدُودٌ، فَهَذَا الْعَمَلُ مَرْدُودٌ. وَلِلثَّانِي بِقَوْلِهِ: الْوَضُوءُ بِالنِّيَّةِ عَلَيْهِ أَمْرُ الشَّرْعِ، وَكُلُّ مَا كَانَ عَلَيْهِ أَمْرُ الشَّرْعِ فَهُوَ صَحِيحٌ، وَلِهَذَا قَالَ: هَذَا الْحَدِيثُ يَصْلُحُ أَنْ يَسْمَى نِصْفَ أُدْلَةٍ الشَّرْعِ (٢).

إِذَا تَمَهَّدَ هَذَا فَنَقُولُ:

الذَّكْرُ جَهْرًا عَلَيْهِ أَمْرُ الشَّرْعِ، وَكُلُّ مَا كَانَ عَلَيْهِ أَمْرُ الشَّرْعِ فَهُوَ مَقْبُولٌ شَرْعًا، فَالذَّكْرُ جَهْرًا مَقْبُولٌ شَرْعًا، أَمَا الْكُبْرَى فَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُهَا، وَأَمَا الصُّغْرَى فَبَيَانُهَا: أَنَّ الْأَمْرَ بِالذَّكْرِ مُطْلَقًا وَارِدٌ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ، وَالْأَمْرُ بِفَعْلٍ مُطْلَقًا أَمْرٌ بِفَرْدٍ مَّا مِنْ أَفْرَادِهِ الْمُمُكِنَةِ، مُطَابِقٌ لِلْمَاهِيَةِ الْكَلِيَّةِ الْمَشْتَرَكَةِ، فَأَيُّ جَزْئِيٍّ مُمْكِنٍ مُطَابِقٌ لِلْمَاهِيَةِ الْكَلِيَّةِ أَتَى بِهِ الْمَأْمُورُ يَحْصُلُ بِهِ امْتِثَالُ الْأَمْرِ، وَالْجَهْرُ مِنْ أَفْرَادِ الذَّكْرِ الْمُمُكِنَةِ عَقْلًا الْجَائِزَةِ شَرْعًا، فَيَحْصُلُ بِهِ الْاِمْتِثَالُ كَمَا يَحْصُلُ بِالسُّرِّ، وَكَلَّمَا كَانَ الذَّكْرُ جَهْرًا مَأْمُورًا بِهِ فِي الْأَمْرِ بِمَطْلُوقِ الذَّكْرِ، كَانَ عَلَيْهِ أَمْرُ الشَّرْعِ، وَكَلَّمَا كَانَ عَلَيْهِ أَمْرُ الشَّرْعِ فَهُوَ مَقْبُولٌ شَرْعًا، فَالذَّكْرُ جَهْرًا مَقْبُولٌ شَرْعًا، وَكَلَّمَا كَانَ مَقْبُولًا شَرْعًا لَمْ يَكُنْ بَدْعًا مَحْرَمَةً، فَالذَّكْرُ جَهْرًا لَيْسَ بَدْعًا مَحْرَمَةً، وَهُوَ الْمَطْلُوبُ.

أَمَا أَنَّهُ مِنَ الْأَفْرَادِ الْمُمُكِنَةِ عَقْلًا، فَظَاهِرٌ.

(١) فِي (ج): «الأولى».

(٢) انظر: «فتح الباري» (٥ / ٣٠٣).

وأما أنه من الأفرادِ الجائزة شرعاً المندوبِ إليها، فثابتٌ بالكتابِ والسنة:

أ- أما الكتاب، فأيات:

١ - منها: قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٤١]

وذلك أن ابن عباسٍ تُرجمانَ القرآنِ وحَبْرَ هذه الأمةِ والمدعوُّ له بـ: «اللهم علمه تأويلَ الكتابِ»^(١) ففسر الآيةَ بمقتضى تقييدِ الذكرِ بالكثرةِ بما يدلُّ على شموله لأنواعِ الذكرِ التي منها الجَهْرُ، وأنواعِ أحوالِ الذاكرينَ.

ففي «الدر المثور» للمحافظ جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى ما نصه:

وأخرج ابن المنذر وابن أبي حاتمٍ عن ابن عباس رضي الله عنهما في هذه الآية قال: لا يفرض على عباده فريضةً إلا جعل لها حداً معلوماً، ثم عذر أهلها في حال عذر، غير الذكر، فإن الله لم يجعل له حداً ينتهي إليه، ولم يعذر أحداً في تركه إلا مغلوباً على عقله، فقال: اذكروا الله قياماً وقعوداً وعلى جنوبكم، بالليل والنهار، في البرِّ والبحرِ، في السفرِ والحضرِ، في الغنى والفقر، والصحة والسقم، والسرِّ والعلانية، وعلى كلِّ حالٍ، وقال: ﴿وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلاً﴾ [الأحزاب: ٤٢] فإذا فعلتم ذلك صلى عليكم وملائكته، قال الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ﴾ [الأحزاب: ٤٣] انتهى^(٢).

فصرَّح ابنُ عباسٍ بأنَّ الذكرَ بالعلانية مأمورٌ به بهذه الآية كالسرِّ، ولا شيء من المأمور به بحرام، فلا شيء من الذكرِ جهراً بحرام، وهو المطلوب.

(١) أخرجه أحمد (٢٣٩٧)، والحاكم (٦٢٨٠) من حديث ابن عباس وصححه.

(٢) انظر: «الدر المثور» (٦ / ٦١٨)، وزاد نسبه إلى ابن جرير، وهو في «تفسير ابن جرير الطبري»

(٧ / ٤٤٦) و(١٩ / ١٢٤)، و«تفسير ابن أبي حاتم» (١٧٧٠١).

٢ - ومنها: قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتْهُ الصَّلَاةُ فَادْكُرُوا اللَّهَ قِيَمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ﴾ [النساء: ١٠٣].

وجه الدلالة: أن ابن عباس رضي الله عنهما فسّر هذه الآية أيضاً بما يدل على أن الذكر مطلوب على جميع الأحوال التي منها السر والعلانية. ففي «الدر المنثور» أيضاً في هذه الآية ما نصّه:

وأخرج ابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم عن ابن عباس قال: بالليل والنهار، في البر والبحر، في السفر والحضر، والغنى والفقر، والسقم والصحة، والسر والعلانية، وعلى كل حال انتهى (١).

أي: على كل حال لم يكن الشرع استثناءه للذاكر باللسان، كحالة الجلوس على قضاء الحاجة، وحالة الجماع، وحالة الخطبة لمن يسمع صوت الخطيب، وغيرها مما هو مفصل في مظانّه.

فصرّح ابن عباس بأن الجهر من الأحوال المأمور بها في هذه الآية، ولا شيء من المأمور به بحرام، فلا شيء من الذكر جهراً في حال ما - غير ما استثناءه الشرع - بحرام، وهو المطلوب.

٣ - ومنها: قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتْهُ مَنَسِكَكُم مِّنَ الشَّيْءِ فَادْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ وَأَوْشَادَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٠٠].

وجه الدلالة: أن العرب كانوا يتفاخرون في المواسم، فيذكرون فعال آبائهم وأيامهم ومجالسهم، ولا شك أن ذلك كان بالجهر، إذ التفاخر لا يحصل إلا

(١) انظر: «الدر المنثور» (٢/ ٦٦٦)، و«تفسير ابن جرير» (٧/ ٤٤٦)، و«تفسير ابن أبي حاتم»

بالإسماع، وقد أمروا أن يذكروا الله كذِكْرِهِمْ آبَاءَهُمْ أو أَشَدَّ ذِكْرًا^(١)، فكان أمرًا بالجهر التزامًا، ولذلك امتثلوا الأمر على هذا الوجه.

فقد أخرج سعيد بن منصور من رواية عبيد بن عمير قال: كان عمر يُكَبِّرُ في قُبَّتِهِ بِمَنَى وَيُكَبِّرُ أَهْلَ الْمَسْجِدِ، وَيُكَبِّرُ أَهْلَ السُّوقِ، حَتَّى تَرْتَجَّ مِنِّي تَكْبِيرًا^(٢).

وأخرجها أبو عبيد القاسم بن سلام - ومن طريقه البيهقي - عن عبيد بن عمير بلفظ: أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَكْبُرُ فِي قُبَّتِهِ بِمَنَى، فَيَسْمَعُهُ أَهْلُ الْمَسْجِدِ فَيَكْبُرُونَ بِتَكْبِيرِهِ، فَيَسْمَعُهُمْ أَهْلُ السُّوقِ فَيَكْبُرُونَ بِتَكْبِيرِهِمْ حَتَّى تَرْتَجَّ مِنِّي تَكْبِيرًا^(٣).

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في «نتائج الأفكار بتخریج أحاديث الأذكار»^(٤): هذا موقفٌ صحيحٌ علَّقه البخاريُّ بالجزم، قال: وكان عمر... فذكره، وقال بعده: وكان ابنُ عمر يُكَبِّرُ بِمَنَى تِلْكَ الْأَيَّامَ خَلْفَ الصَّلَوَاتِ، وَعَلَى فِرَاشِهِ، وَفِي فُسْطَاطِهِ، وَمَجْلِسِهِ وَمَمْشَاهُ، تِلْكَ الْأَيَّامَ جَمِيعًا^(٥).

(١) انظر: «تفسير ابن جرير الطبري» (٣ / ٥٣٧)، و«الدر المنثور» (١ / ٥٥٧).

(٢) أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» كما في «تغليق التعليق» لابن حجر (٢ / ٣٧٩) عن سفيان، عن عمرو - وهو ابن دينار - عن عبيد بن عمير.

وأخرجه الفاكهي في «أخبار مكة» (٢٥٨٠) من طريق سفيان، عن عمرو بن دينار، عن عطاء، عن عبيد بن عمير، به. وإسناده صحيح. وقد علَّقه البخاري في «صحيحه» قبل الحديث (٩٧٠).

(٣) أخرجه البيهقي في «السنن» (٦٢٦٧) من طريق أبي عبيد، عن يحيى بن سعيد، عن ابن جريج، عن عطاء، عن عبيد بن عمير، به. وابن جريج - واسمه عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج - ثقة لكن يدلس، ولم يصرح بالتحديث هاهنا.

(٤) لم أقف عليه في مطبوع «نتائج الأفكار» (٥ / ٧١).

(٥) علَّقه البخاري في «صحيحه» قبل الحديث (٩٧٠)، وقد وصلهما ابن حجر في «التغليق»

وهذا أخرجه ابن المنذر في «الكتاب الكبير»^(١)، والفاكهي في «كتاب مكة»، كلاهما من طريق ابن جريج عن نافع^(٢). وسنده صحيح، ونقل ابن المنذر عن الربيع عن الشافعي نحو ذلك.

وأخرج البيهقي عن تميم بن سلمة قال: خَرَجَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَوْمَ النَّحْرِ فَلَمْ يَرَهُمْ يَكْبُرُونَ، فَقَالَ: مَا لَهُمْ لَا يُكْبِرُونَ، لَقَدْ رَأَيْتُنَا فِي الْعَسْكَرِ مَا يُرَى طَرَفَاهُ، فَيُكْبَرُ الرَّجُلُ، فَيُكْبَرُ الَّذِي يَلِيهِ، حَتَّى يَرْتَجَّ الْعَسْكَرُ تَكْبِيرًا^(٣). قال الحافظ ابن حجر: هذا موقوفٌ صحيح.

وأخرج البيهقي عن عمرو بن دينار قال سمعتُ ابن عباس رضي الله عنهما يُكَبِّرُ يَوْمَ الصَّدْرِ، وَيَأْمُرُ مِنْ حَوْلِهِ أَنْ يُكَبِّرُوا، فَمَا أُدْرِي تَأَوَّلَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٠٣] أَوْ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتْ مِنْتَسِكَاكُمْ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ﴾ [البقرة: ٢٠٠]^(٤).

قال الحافظ ابن حجر: هذا موقوفٌ صحيحٌ، أخرجه مسدّد عن سفيان، ووقع في روايته: يوم النفر^(٥) انتهى.

وأخرج مالك في «الموطأ» عن يحيى بن سعيد أنه بلغه: أن عمر بن الخطاب خَرَجَ الْغَدَاً مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ بِمَنْى حِينَ ارْتَفَعَ النَّهَارُ شَيْئًا، فَكَبَّرَ، وَكَبَّرَ النَّاسُ لِتَكْبِيرِهِ،

(١) الكتاب الكبير لابن المنذر، سماه ابن حجر في «التعليق» (٢/ ٣٧٩): كتاب الاختلاف.

(٢) أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (٢١٩٩)، والفاكهي في «أخبار مكة» (٤/ ٢٢٨) من طريق ابن جريج، أخبرني نافع، عن ابن عمر.

(٣) أخرجه البيهقي في «السنن» (٦١٣٣).

(٤) أخرجه البيهقي في «السنن» (٦٢٧٠).

(٥) أخرجه مسدّد، كما في «المطالب العالية» (٥/ ١٤٢).

ثم خَرَجَ الثانيةً من يومه ذلك بعد ارتفاع النهار، فكَبَّرَ وكَبَّرَ الناسُ بتكبيره، حتى بَلَغَ تكبيرهم البيتَ، ثم خَرَجَ الثالثةً من يومه ذلك حين زاغَتِ الشمسُ، فكَبَّرَ وكَبَّرَ الناسُ بتكبيره، حتى يتصل التكبيرُ ويبلغ البيتَ، فيُعرف أن عمرَ قد خَرَجَ يَرْمِي^(١). انتهى.

فهذا قد امتثلوا الأمرَ بالجهر في المسجدِ وغيره من السُّوقِ والفُسطاطِ والممشى وغيرها.

٤ - ومنها: قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ

الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٩٨].

ففي «الدر المنثور»: أخرج ابن خزيمة عن ابن عمر رضي الله عنهما: أن رسول الله ﷺ وقف حتى غربت الشمس، فأقبل يكبر الله ويهلله ويعظمه ويمجده، حتى انتهى إلى المزدلفة^(٢).

وأخرج ابن خزيمة عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ كان يقف عند المشعر الحرام، ويقف الناس يدعون الله تعالى ويكبرونه ويهللونهم ويمجدونه ويعظمونه حتى يدفع إلى منى^(٣).

فهذا النبي ﷺ قد جهر بالتكبير والتهليل بعد الإفاضة إلى المزدلفة، حتى سمعه ابن عمر وعرف مبدأه وغايته، وكذا في المشعر الحرام، والناس معه، ورسول الله

(١) «الموطأ» (١/ ٤٠٤)، باختلاف في بعض متنه، لكن المصنف نقله عنه بواسطة «الدر المنثور» للسيوطي (١/ ٥٦٣)، كما أشار إلى ذلك في رسالته: «نشر الزهر في الذكر بالجهر».

(٢) في (ح): «مزدلفة» والمثبت موافق لما في «الدر المنثور» (١/ ٥٣٨)، و«صحيح ابن خزيمة» (٢٨٤٦). وإسناده ضعيف لضعف عمرو بن مجمع السكوني.

(٣) انظر: «الدر المنثور» (١/ ٥٤٠)، وأخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (٢٨٥٦) وفي إسناده عمرو بن مجمع السكوني، وقد ضعفه.

ﷺ أعلمُ الناسُ بما أنزل إليه، فالجهرُ في الآية وإن لم يكن منصوصاً عليه، لكنه عُلِمَ من امثال رسولِ الله ﷺ الأمرُ بالجهرِ أنه مرادٌ بهذا الأمر، وليس بعد بيانه بيانٌ.

٥ - ومنها: قوله تعالى: ﴿وَأذْكُرُوهُ كَمَا هَدَنَكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨].

ففي حديثِ جابرٍ في قصة حجّةِ الوداعِ عند مسلمٍ وغيره: «ورسولُ الله ﷺ بين أظهرنا، وعليه ينزلُ القرآنُ، وهو يعلمُ تأويله، فما عمِلَ به من شيءٍ عمِلنا به». وساقَ الحديثَ، إلى أن قال: فبدأ بالصفا فرقي عليه حتى رأى البيتَ، فكبرَ الله ووحده، وقال: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له» إلى قوله: «وهزم الأحزابَ وحده»^(١).

فهذا جهرُ رسولِ الله ﷺ بالتهليلِ والتكبيرِ على وجهِ أسمعِ الصحابةِ، حتى حفظوا عنه ورؤوه، وصيغةُ التكبيرِ مُصرَّحٌ بها في المناسك: (الله أكبر) ثلاثاً^(٢)، والله الحمدُ، اللهُ أكبر على ما هदानا، والحمدُ لله على ما أولانا.. إلخ. إشارة إلى تأويلِ قوله تعالى: ﴿وَأذْكُرُوهُ كَمَا هَدَنَكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨] وأن المرادَ به الجهرُ؛ لقول الصحابي: «وعليه ينزلُ القرآن وهو يعلمُ تأويله» الحديث.

وقد قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].

وأخرج سعيد بن منصور عن ابن عمر: أنه كان يدعُو على الصفا والمروة، يكبرُ ثلاثاً ثلاثاً، سبعَ مرارٍ، ثم يقول: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملكُ وله الحمدُ، وهو على كلِّ شيءٍ قديرٌ، لا إله إلا الله، ولا نعبدُ إلا إيَّاهُ مُخلصينَ له الدينَ ولو كره الكافرون»، وكان يدعُو بدعاءٍ كثيرٍ حتى يُبطننا وإنا لشباب^(٣).

(١) أخرجه مسلم (٣١)، وأبو داود (١٩٠٥).

(٢) في (ح) و(ر): «٣» بدل: «ثلاثاً».

(٣) أخرجه سعيد بن منصور كما في «الدر المنثور» (١/ ٣٨٩).

وكان من دعائه: «اللَّهُمَّ اعْصِمْنِي بِدِينِكَ» الدعاء بطوله^(١).

وهذا يدل على أَنَّ جَهْرَ النَّبِيِّ ﷺ لم يكن بمجردِ التعلِيمِ، وإلا لَمَا جَهَرَ الصَّحَابَةُ بالذكرِ والدعاءِ بعد ما عَلِمُوا أَنَّهُ مشرُوعٌ، وَأَنَّهُ يُخْفَى، وهو ظاهرٌ لمن أنصفَ.

٦ - ومنها: قوله تعالى: ﴿وَأذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٠٣].

ففي «الدر المنثور»: وأخرج المَرُوزِيُّ، وابنُ جرير، وابنُ أبي حاتم، والبيهقي في «سننه»، عن عمرو بن دينار قال: رأيتُ ابنَ عباسٍ يُكَبِّرُ يومَ النَّحْرِ، ويتلُو: ﴿وَأذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٠٣]^(٢).

وعن ابنِ عباسٍ وابنِ عمرٍ وابنِ الزبير وغيرهم: أَنَّ الأيَّامَ المَعْدُودَاتِ هي أَيَّام التَّشْرِيقِ^(٣).

وأخرج ابنُ أبي الدنيا عن جابر بن عبد الله قال: كان رسولُ الله ﷺ إذا صَلَّى صلاةَ العَدَاةِ يومَ عَرَفَةَ جثا على رُكْبَتَيْهِ، فقال: «اللهُ أَكْبَرُ، اللهُ أَكْبَرُ، لا إِلَهَ إِلا اللهُ، واللهُ أَكْبَرُ واللهُ الحمدُ» إلى آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ يُكَبِّرُ في العَصْرِ^(٤).

وفي «صحيح مسلم» وغيره: «أَيَّامُ التَّشْرِيقِ أَيَّامُ أَكْلٍ وَشُرْبٍ وَذِكْرِ اللَّهِ»^(٥).

(١) أخرجه الفاكهي في «أخبار مكة» (٢ / ٢١٩)، وأبو نعيم في «الحلية» (١ / ٣٠٨)، من حديث ابن عمر موقوفاً. وإسناده صحيح.

(٢) انظر: «الدر المنثور» (١ / ٥٦٢)، وأخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (٣ / ٥٥٠)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٨٩٢)، والبيهقي في «السنن» (١٠١٤٦)، وإسناده صحيح.

(٣) انظر: «الدر المنثور» (١ / ٥٦٢).

(٤) انظر: «الدر المنثور» (١ / ٥٥٦)، وأخرجه البيهقي في «الدعوات الكبير» (٥٤٠) وقال: في هذا الإسناد ضعف.

(٥) أخرجه مسلم (١١٤١) من حديث نبیثة الهذلي مرفوعاً.

فهذا قد وقع امتثال الأمر بالجهر، فهو المراد، ومن المراد من مُطلق «اذكروا الله»^(١) في الآية، ومطلق ذكر الله في حديث مسلم، إذ إليه فَوْضَ بيان ما أنزل إلينا^(٢)، وقد قال تعالى لنا: ﴿فَاتَّبِعُونَا﴾ [الأنعام: ١٥٥] وقال ﷺ: «خذوا عني مناسِككم»^(٣).

٧- ومنها: قوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَأَسْتَغْفِرْهُ﴾ [النصر: ٣].

بيان ذلك: أنه ﷺ كان يُكثر من التَّسْبِيحِ والاستغفارِ بعد نُزُولِ ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ﴾ جَهْرًا، وهو أعلم بما أنزل إليه، فالجهرُ هو المأمورُ به المراد تحقيقاً لامتثال الأمر.

ففي «الدر المنثور»: وأخرج عبد الرزاق، وأحمد، والبخاري، ومسلم، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه، وأبو جرير، وابن المنذر، وابن مردويه، عن عائشة قالت: كان النبي ﷺ يُكثر أن يقول في ركوعه وسُجُودِهِ: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي» يتأوّل القرآن، يعني: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَأَسْتَغْفِرْهُ﴾ [النصر: ٣]^(٤).

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»: «يتأوّل القرآن»؛ أي: يفعل ما أمر به فيه، والمراد بالقرآن: بعضه، وهو السورة المذكورة. انتهى^(٥).

(١) (ح): «أو من المراد من مطلق اذكر الله».

(٢) «إلينا» زيادة من (ع).

(٣) أخرجه مسلم (١٢٩٧)، والنسائي (٣٠٦٢) من حديث جابر مرفوعاً.

(٤) انظر: «الدر المنثور» (٨/ ٦٦٣)، وأخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٢٨٧٨)، وأحمد (٢٤٢٢٣)، والبخاري (٨١٧)، ومسلم (٤٨٤)، وأبو داود (٨٧٧)، والنسائي في «الكبرى» (١٠١٥٩)، وابن

ماجه (٨٨٩)، وابن جرير الطبري في «تفسيره» (٧١٠ / ٢٤).

(٥) انظر: «فتح الباري» (٢/ ٢٩٩).

وفي «الدر المنثور»: وأخرج ابن جرير وابن مردويه عن أم سلمة قالت: كان رسول الله ﷺ في آخر أمره لا يقوم ولا يقعد ولا يذهب ولا يجيء إلا قال: «سبحانك اللهم وبحمدك، أستغفرك وأتوب إليك». فقلت له، فقال لي: «إني أمرتُ بها»، وقرأ: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ﴾ إلى آخر السورة. انتهى^(١).

وفي «المعجم الصغير» للطبراني عن أم سلمة قالت: كان النبي ﷺ قبل أن يموت يُكثِرُ أن يقول: «سبحانك اللهم وبحمدك، أستغفرك وأتوب إليك» قلت له: يا رسول الله! إنِّي أراك^(٢) تُكثِرُ أن تقول: «سبحانك اللهم وبحمدك، أستغفرك وأتوب إليك»؟ قال: «إني أمرتُ بأمرٍ»، فقرأ: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾. انتهى^(٣).

وهذا صريح في أن جهره كان امتثالاً للأمر، لا للتعليم، وبالله التوفيق.

٢- [الأدلة من السنة]

وأما السنة، فأحاديث:

١- منها: الحديث الصحيح: «اذكروا الله حتى يقولوا: مجنون».

أخرجه الإمام أحمد، وابن عدي، والحاكم، والبيهقي، عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً^(٤).

(١) انظر: «الدر المنثور» (٨ / ٦٦٣)، وأخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (٢٤ / ٧١١).

(٢) في (ح): «قلت: يا رسول الله أراك».

(٣) أخرجه الطبراني في «الصغير» (٦٧٧)، وفي «الأوسط» (٤٧٣٤)، وقال: لم يرو هذا الحديث عن عاصم إلا حفص، تفرد به سهل بن عثمان اهـ.

وسهل قال الحافظ في «التقريب»: له غرائب، ثم إن فيه: الشعبي عن أم سلمة، وفي سماع الشعبي منها اختلاف.

(٤) أخرجه أحمد (١١٦٥٣)، وابن عدي في «الكامل» (٤ / ١١)، والحاكم (١٨٣٩) وصححه، =

قال العزيزي في «السراج المنير»: قال المناوي: صحَّحه الحاكم، واقتصر ابن حجر على تحسينه. انتهى^(١).

وحديث ابن عباس مرفوعاً عند الطبراني: «أكثرُوا ذِكْرَ اللَّهِ حَتَّى يَقُولَ الْمُنَافِقُونَ: إِنَّكُمْ مُرَاؤُونَ»^(٢).

وحديث ابن الجوزاء^(٣) مرسلًا عند سعيد بن منصور، والإمام أحمد في «الزهد»، والبيهقي: «اذكروا الله حتى يقول المنافقون: إنكم مراؤون».

قلت: أخبرنا شيخنا الإمام صفِيُّ الدين أحمد بنُ محمد المدني قُدِّسَ سرُّه إجازةً^(٤)، عن شيخ الإسلام الشمس محمد بن أحمد الرَّمْلِيِّ إجازةً عامَّةً، عن شيخ الإسلام الزَّين زكريا الأنصاري، عن الحافظ ابن حجرٍ أنه قال في «نتائج الأفكار»:

= والبيهقي في «الدعوات الكبير» (٢١)، وفي «الشعب» (٥٢٣)، من طريق دراج أبي السمح، عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً بلفظ: «أكثرُوا ذِكْرَ اللَّهِ...». ودراج أبو السمح ضعيف في روايته عن أبي الهيثم سليمان بن عمرو العتواري، وقد أنكر ابن عدي عليه هذا الحديث.

(١) انظر: «السراج المنير» للعزيزي (١ / ٢٨١)، و«فيض القدير» للمناوي (٢ / ٨٤)، وقد نقل عن ابن حجر تحسينه في «أماله».

(٢) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٢٧٨٦)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣ / ٨٠) من طريق سعيد بن سفيان الجحدري، عن الحسن بن أبي جعفر، عن عقبة بن أبي ثبيت الراسبي، عن أبي الجوزاء، عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ: «اذكروا الله...» وقال الهيثمي في «المجمع» (١٠ / ٧٦): فيه الحسن بن أبي جعفر، وهو ضعيف اهـ.

(٣) كذا في النسخ، وصوابه: أبي الجوزاء - واسمه: أوس بن عبد الله الربيعي - كما في «الزهد» لأحمد (٥٥٧)، و«شعب الإيمان» للبيهقي (٥٢٤)، و«الزهد» لابن المبارك (١٠٢٢)، و«السراج المنير» (١ / ٢٨١)، وفي إسناده عمرو بن مالك النكري، قال الحافظ: صدوق له أوهام.

(٤) «إجازة» ليس من (ع).

قرأت على فاطمة بنت المنجا عن سليمان بن حمزة، قال: أخبرنا إسماعيل بن ظفر، قال: أخبرنا أبو عبد الله الكراني، قال: أخبرنا أبو القاسم الصيرفي^(١)، قال: أنبأنا أبو الحسين بن فاذشاه، قال: أخبرنا أبو القاسم الطبراني، قال: حدثنا أحمد بن رشدين ويحيى بن عثمان، قال الأول: حدثنا أحمد بن صالح، وقال الثاني: حدثنا أصبغ بن الفرَج، قال: أخبرنا عبد الله بن وهب، عن عمرو بن الحارث، عن درَّاج - بمهملتين وجيم، والبدال المفتوحة والراء ثقيلة - عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أكثرُوا ذِكْرَ اللَّهِ حتى يقولوا: مجنون».

قال الحافظ ابن حجر: وهذا حديثٌ حسنٌ، أخرجه أحمد عن سُرَيْج، عن يونس^(٢)، عن ابن وهبٍ، وأخرجه الحاكم من رواية أحمد بن عيسى ومن رواية أصبغ وغيرهما عن ابن وهب، وقال: هذه نسخةٌ صحيحةٌ للمصريين^(٣).

ثم قال الحافظ ابن حجر: وأخرجه أحمد أيضاً وأبو يعلى من طريق ابن لهيعة، عن درَّاج، ولفظه: «اذكروا الله ذكراً كثيراً» والباقي مثله^(٤).

وله شاهدٌ عن ابن عباسٍ عند أبي يعلى مثله، لكن في آخره: «حتى يقول المنافقون: مراؤون»^(٥). انتهى.

(١) كذا في النسخ: «أبو القاسم الصيرفي»، والذي في «نتائج الأفكار»، و«المجمع المؤسس» (١/ ٢٦٤):

محمود بن إسماعيل الصيرفي، وكنيته: أبو منصور، وهو راوي «المعجم الكبير» للطبراني.

(٢) جاء في النسخ: «عن شريح عن يونس»، وصوابه: عن سُرَيْج، وقوله: «عن يونس» مقحم، لم يرد في «مسند أحمد» (١١٦٥٣).

(٣) «المستدرک» للحاكم (١٨٣٩).

(٤) أخرجه أحمد (١١٦٧٤)، وأبو يعلى كما في «المقصد العلي» (١٦٢٤)، ولفظه عندهما: «أكثرُوا ذِكْرَ اللَّهِ...».

(٥) سلف تخريجه من حديث ابن عباس عند الطبراني وأبي نعيم، ولم أقف عليه عند أبي يعلى.

ودلالة هذه الأحاديث على أن الجهر هو المراد بهذا الأمر ظاهرة، لأن ذلك كما قال السيوطي في «نتيجة الفكر»: إنما يُقال عند الجهر دون الإسرار^(١). انتهى.
وذلك لأن الخفي نفسياً كان أو مسموعاً لنفسه فقط لا اطلاع للناس عليه عادةً، حتى يقولوا في صاحبه: إنه مجنون أو مُراءٍ.

ويؤيده أن الجهر هو المتبادر من الأمر بالذكر مُطلقاً أو بنوعٍ مخصوصٍ منه، بدليل أنه ﷺ اُمْتَلَأَ أَمْرٌ ﴿ فَسَبَّحَ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَأَسْتَعْفِرُكَ ﴾ جَهْرًا، ولا قرينة على المراد سوى المتبادر^(٢).

ويزيده ظهوراً: ما أخرجه البيهقي في «الشعب» عن بكير بن عتيق قال: حَجَجْتُ فَتَوَسَّمتُ رجلاً أقتدي به، فإذا سالم بن عبد الله في الموقف يقول: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، بيده الخير، وهو على كل شيء قدير، لا إله إلا الله إلهاً واحداً ونحن له مسلمون، لا إله إلا الله ولو كره المشركون، لا إله إلا الله ربنا ورب أبائنا الأولين، فلم يزل يقول هذا حتى غابت الشمس، ثم نظر إليّ وقال: حدثني أبي عن أبيه عمر بن الخطاب، عن النبي ﷺ قال: «يقول الله تبارك وتعالى: مَنْ شَغَلَهُ ذِكْرِي عَنْ مَسْأَلَتِي، أُعْطِيَتْهُ أَفْضَلُ مَا أُعْطِيَ السَّائِلِينَ»^(٣).

(١) انظر: «نتيجة الفكر» كما في (الحاوي للفتاوى) (١/ ٤٦٦).

(٢) في (ع) و(ح): «التبادر».

(٣) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٣٧٨٦) من طريق عثمان بن زفر، عن صفوان بن أبي الصبهاء، عن بكير بن عتيق، به، وقال ابن حبان في «المجروحين» (١/ ٣٧٦): هذا موضوع، ما رواه إلا هذا الشيخ بهذا الإسناد، يعني: صفوان بن أبي الصبهاء، وقال: منكر الحديث، يروي عن الأبيات ما لا أصل له من حديث الثقات، لا يجوز الاحتجاج به إلا فيما وافق الثقات من الروايات. اهـ.

ونقل السيوطي في «اللائي المصنوعة» (٢/ ٢٨٨) عن الحافظ ابن حجر قوله: وأورده ابن الجوزي =

بيان ذلك: أن الراوي أعلمُ بمعنى الحديث الذي يَرُوهُ، وقد اشتغل بالذكرِ جَهراً، فلو لم يكنُ فهم من الحديث أنَّ الجهر هو المرادُ لأنه المُتبادر - أو من المراد - لم يكن ممن شغلَهُ ذِكْرُهُ تعالى عن مَسألته، لكنَّ اللازمَ باطلٌ، فالمزومُ مثلهُ.

فالجهرُ إن لم يكن هو المرادَ بالحديث، فلا أقلَّ من أنَّه فهم أنَّ الجهر مما يصحُّ أن يُرادَ به، بل وأنه أفضلُ من السرِّ، ولذا اختاره عليه، فإذا كان الجهرُ مما يرادُ من حديث: «مَنْ شَغَلَهُ ذِكْرِي» مع كونه مطلقاً ولا قرينةً على إرادة الجهر غيرُ التبادر، فكيف لا يُراد من حديث: «اذكروا الله حتى يقول المنافقون: إنكم مراؤون» مع وضوح دلالة قرينة قوله: «مجنون» أو «مراء» على أن المراد به الجهرُ؟

فنقول: الذكرُ جهرًا مأمورٌ به، ولا شيء من المأمورِ به بحرامٍ، فلا شيء من الذكرِ جَهراً بحرامٍ.

٢ - ومنها: حديث أبي هريرة في «صحيح البخاري» قال: قال رسول الله ﷺ: «أنا عند ظنِّ عبدي بي، وأنا معه إذا ذكّرني، فإن ذكّرني في نفسه ذكرته في نفسي، وإن ذكّرني في مالا ذكرته في مالا خيرٍ منهم»^(١).

قال الحافظ السيوطي في «نتيجة الفكر»: والذكرُ في المالا لا يكون إلا عن جهر. انتهى^(٢).

= في الموضوعات فلم يصب، واستند إلى ذكر ابن حبان لصفوان في الضعفاء، ولم يستمر ابن حبان على ذلك، بل ذكر صفوان في كتاب الثقات (٨ / ٣٢١).

وقال الحافظ في «التقريب»: مقبول، اختلف فيه قول ابن حبان.

(١) «صحيح البخاري» (٧٤٠٥).

(٢) «نتيجة الفكر» (الحاوي للفتاوى) (١ / ٤٦٦).

وذلك لأنه قابله بالذِّكر في النَّفسِ، والمتبادرُ منه الذِّكر بالخُفية، وهو الذِّكر بالكلام النَّفسي أو اللِّساني الذي لا يسمعه غيره، بل يكون سماعاً مقصوراً على نفسه، فلا يكون إلا سرّاً فمقابله لا يكون إلا عن جَهْرٍ.

ويحتملُ أن يُراد من الذِّكرِ في النَّفسِ: الذِّكرُ مُنفرداً؛ سرّاً كان أو جهراً، كما يدلُّ عليه رواية: «عبدى إذا ذكرتني خالياً ذكرتك خالياً، وإن ذكرتني في ملأٍ ذكرتك في ملأٍ خيرٍ منهم وأكثر»^(١).

وعليه فالجهرُ يصحُّ أن يرادَ من الشَّقِينِ، ولا يختصُّ بالشَّقِّ الأخيرِ، لكنَّ المتبادرَ من الذِّكرِ في الملأِ أن يكونَ بينَ الناسِ بحيثُ يسمعه الملأُ، وهو فوقَ أذنى الجهرِ من المراتبِ المتوسطةِ التي تمسُّ الحاجةُ إليها، وتختلفُ باختلافِ الأحوالِ والأشخاصِ.

وعلى هذا ففيه دليلٌ على ذِكرِ جماعةٍ مجتمعين على الذِّكرِ في المسجدِ وغيره، وذلك لأنَّ الذِّكرَ في الملأِ إذا كان مندوباً إليه ويجازي^(٢) اللهُ بذكره تعالى إياه في ملأٍ خيرٍ منهم، كان لكلِّ واحدٍ من الجماعةِ أن يذكَرَ جَهراً ليكونَ ذاكراً في ملأٍ، رغبةً في الجزاءِ المذكورِ، فكان اجتماعُهم على الجهرِ مندوباً إليه، كجهرِ واحدٍ، وهو المطلوبُ.

ويؤيِّده ما مرَّ: «أنَّ عمرَ كان يُكبِّرُ فيسمعُه أهلُ المسجدِ، فيكبِّرونَ بتكبيره»

(١) أخرجه البزار في «مسنده» (٥١٣٨)، والبيهقي في «الشعب» (٥٤٧)، من حديث ابن عباس مرفوعاً، وفيه: «في ملأٍ خيرٍ منهم وأكبر». وصحح إسناده المنذري في «الترغيب والترهيب» (٣٩٤ / ٢).

(٢) في (ح) و(ر): «يجازيه».

إلى أن قال: «حتى ترتج مني تكبيراً»^(١). فهذا هو الاجتماع على الذكر بالجهر في المسجد وغيره في أيام منى، ولم يصح نهي عنه في غيرها، بل حديث: «من ذكرني في ملائكة»^(٢) يعم الأوقات والأمكنة إلا ما استثني منهما.

ويزيده وضوحاً: ما ورد من طرق عديدة: «أن سورة الأنعام نزلت بمكة معها موكب من الملائكة يشيعونها، قد سدوا ما بين الخافقين، لهم زجل بالتسيح والتقديس، والأرض ترتج أو كادت أن ترتج».

فقد قال في «الدر المنثور»:

وأخرج أبو عبيد وابن الضريس في «فضائلهما»، وابن المنذر والطبراني وابن مردويه عن ابن عباس قال: نزلت سورة الأنعام بمكة ليلاً جملةً وحوالها سبعون ألف ملك، يجأرون حوالها بالتسيح^(٣).

وأخرج ابن الضريس عن ابن عباس: قال أنزلت سورة الأنعام جميعاً بمكة، معها موكب من الملائكة يشيعونها، قد طبقوا ما بين السماء والأرض، لهم زجل بالتسيح، حتى كادت الأرض أن ترتج من زجلهم بالتسيح ارتجاجاً، فلما سمع النبي ﷺ زجلهم بالتسيح رهب من ذلك، فخر ساجداً حتى أنزلت عليه^(٤).

(١) سلف تخريجه قريباً.

(٢) سلف تخريجه في الصفحة السابقة.

(٣) انظر: «الدر المنثور» (٣/ ٢٤٣)، وأخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ٢٤٠)

(و(ص: ٣٣٦)، وابن الضريس (١٩٦)، والطبراني في «الأوسط» (١٢٩٣٠) من طريق حماد بن

سلمة، عن علي بن زيد بن جدعان، عن يوسف بن مهران، عن ابن عباس. وإسناده ضعيف لضعف

علي بن زيد بن جدعان ويوسف بن مهران.

(٤) أخرجه ابن الضريس في «الفضائل» (٢٠١) عن إسماعيل بن عياش، عن أبان، عن شهر بن =

وأخرج الطبراني وأبو الشيخ وابنُ مَرْدُويه والبيهقيُّ في «شعب الإيمان» والسَّلَفِي في «الطيوريات»^(١) عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «نزلت سورة الأنعامِ ومَعَهَا موكِبٌ من الملائكةِ تَسُدُّ ما بين الخافقين، لهم زَجَلٌ بالتَّسْبِيحِ والتَّقْدِيسِ والأَرْضُ تَرْتَجُّ»، ورسولُ الله ﷺ يقول: «سبحانَ الله العظيم، سبحانَ الله العظيم»^(٢).
وأخرج أبو الشيخ عن أبي بن كعبٍ قال: قال رسول الله ﷺ: «أنزلت عليَّ سورةُ الأنعامِ جُمْلَةً واحدةً، يُشيعُها سبعونَ ألفَ ملكٍ، لهم زَجَلٌ بالتَّسْبِيحِ والتَّحْمِيدِ والتَّكْبِيرِ والتَّهْلِيلِ». انتهى^(٣).

وَمِنَ المَعْلُومِ أَنَّ اللهَ تَعَالَى قَدْ أَثْنَى عَلَى المَلَائِكَةِ بِأَنَّهُمْ ﴿لَا يَعْصُونَ اللهَ مَأْمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التَّحْرِيم: ٦] والأصْحَحُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَبْعُوثٌ إِلَيْهِمْ كَمَا رَجَّحَهُ التَّقِيُّ السَّبْكِيُّ، والبَارِزِيُّ، والسُّيُوطِيُّ فِي «الْخِصَائِصِ»^(٤)، وَبَسَطَ الكَلَامَ فِيمَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ فِي «تَرْزِينِ الأَرَاثِكِ»^(٥).

= حوشب، قال سمعت ابن عباس، به. وإسناده ضعيف لضعف شهر بن حوشب، وإسماعيل بن عياش الحمصي يروي عن أبان بن صالح المدني وهو ضعيف في روايته عن غير أهل بلده.
(١) في (ع): «والسلفي في انتخاب السلفي من حديث» والمثبت من (ح) و(ر)، وهو الموافق لما في «الدر المنثور» (٣/ ٢٤٣ - ٢٤٤).

(٢) انظر: «الدر المنثور» (٣/ ٢٤٣ - ٢٤٤)، وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٦٤٤٧) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢٢١٠)، وقال الطبراني: تفرد به أحمد بن محمد السالمي اه. وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٢٠): رواه الطبراني عن شيخه محمد بن عبد الله بن عرس، عن أحمد بن محمد بن أبي بكر السالمي، ولم أعرفهما، وبقية رجاله ثقات.

(٣) انظر: «الدر المنثور» (٣/ ٢٤٤).

(٤) انظر: «الخصائص الكبرى» للسويطي (٢/ ٣٢١)، و«فتاوى السبكي» (١/ ٣٨).

(٥) انظر: «ترزين الأرائك في إرسال النبي ﷺ إلى الملائك» ضمن «الحاوي للفتاوى» (٢/ ١٦٨).

فكان جَهْرُهُم بذكر الله عن أمر الله، لا بدعةً، فيكون طاعةً لا حراماً ومعصيةً، بل هو من الأمور المحبوبة لله^(١) في الدنيا والآخرة، لا في الدنيا فقط، فقد ورد^(٢) في «مسند عبد بن حميد» من حديث ابن عمر الطويل في ذكر الجنة ونعيمها ما نصه: «حتى إذا بلغ النعيم منهم كل مبلغ، وظنوا أن لا نعيم أفضل منه، تجلّى لهم الربُّ تبارك وتعالى، فنظروا إلى وجه الرحمن عزَّ وجلَّ، فنسوا كلَّ نعيم عاينوه حين نظروا إلى وجه الرحمن عزَّ وجلَّ، فيقول: يا أهل الجنة هللوني، فيتجاوبون بالتَّهليل، فيقول: يا داودُ قم فمَجِّدني كما كُنتَ تُمَجِّدني في الدنيا، فيمجِّد داودُ ربه عز وجل». انتهى^(٣).

وفيه دليلٌ أيضاً على أن المتبادر من الأمر بالذكر هو الجهرُ به، فلهذا يتجاوبُ أهل الجنة من الأولين والآخرين بالتَّهليل جَهراً.

وفيه إشارةٌ إلى أن التَّهليل هو الذي أنتج لهم سُكنى الجنة ونعيم النظر.

يوضِّحه حديث ابن عمر عند ابن الجزري في «النشر»؛ قال في المدِّ لقصدِ المبالغة: ومنه مدُّ التعظيم في نحو: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ قال: رَوينا في ذلك حديثين مرفوعين:

(١) لفظ: «الله» زيادة من (ع).

(٢) في (ر) و(ع): «روينا».

(٣) أخرجه عبد بن حميد كما في «المنتخب» (٨٥١)، والدارمي في «الرد على الجهمية» (١٨٩)، والدارقطني في «رؤية الله» (١٧٦) من طريق أبي شهاب الخياط، عن خالد بن دينار، عن حماد بن جعفر، عن عبد الله بن عمر مرفوعاً. وإسناده ضعيف، قال البوصيري في «إتحاف الخيرة المهرة» (٨ / ٢٤١): في إسناده من لا أعرفه الآن. اهـ. وحماد بن جعفر: لين الحديث، ولا يُعرف له سماع

أحدهما: عن ابن عمر: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَمَدَّ بِهَا صَوْتَهُ، أَسْكَنَهُ اللَّهُ دَارَ الْجَلَالِ - دَاراً^(١) سَمَّى بِهَا نَفْسَهُ، فَقَالَ: ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ - وَرَزَقَهُ النَّظَرَ إِلَى وَجْهِهِ»^(٢).

والآخر: عن أنس: «مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ - وَمَدَّهَا - هَدَمَتْ لَهُ أَرْبَعَةَ آلَافٍ ذَنْبٍ»^(٣).
وكلاهما ضعيفان ولكنهما في فضائل الأعمال. انتهى^(٤).

٣ - ومنها: ما أخرجه البخاري عن ابن عباس: أَنَّ رَفَعَ الصَّوْتِ بِالذِّكْرِ حِينَ يَنْصَرِفُ النَّاسُ مِنَ الْمَكْتُوبَةِ كَانَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ^(٥).

(١) في (ع): «دار».

(٢) أخرجه الحارث بن أبي أسامة - كما في «بغية الباحث» (٦٢٢) - عن داود بن المحبر، عن عباد بن كثير، عن نافع، عن ابن عمر، وعن رجل عن عبد الله بن عمرو، مطولاً. وقال البوصيري في «إتحاف الخيرة المهرة» (٥ / ٨٨): إسناده ضعيف لضعف داود بن المحبر اه.
قلت: وعباد بن كثير: هو الثقفي الكاهلي، كان يروي الأباطيل والمناكير.
وأخرجه ابن حبان في «المجروحين» (٢ / ١٦٨)، والديلمي - كما في «الزيادات على الموضوعات» (٧٢٠) - من طريق عباد بن كثير، عن نافع، عن ابن عمر، به، وقال السيوطي: عباد بن كثير يضع الحديث.

(٣) أخرجه السيوطي في «الزيادات على الموضوعات» (٧٢١) من طريق يغم بن سالم، عن أنس، به. وقال: يغم كذاب.

وأخرجه ابن النجار في «الذيل على تاريخ بغداد» - كما في «لسان الميزان» (٨ / ٢٨٨) من طريق نعيم بن تمام، عن أنس، به. وقال: هذا حديث باطل، وأظنه: يغم بن سالم....، تصحف اسمه واسم أبيه. اه.

(٤) انظر: «النشر» (٢ / ١١٠٧، ١١٠٨ - ١١٠٩)، والحديثان كما ترى موضوعان، وليسوا ضعيفين، فلا يعمل بهما حتى في الفضائل.

(٥) «صحيح البخاري» (٨٤١).

٤ - ومنها: ما أسنده الشافعي رضي الله عنه عن ابن الزبير يقول: كان رسول الله ﷺ إذا سلم من صلاته يقول بصوته الأعلى: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له» الحديث^(١).

وسياتي تمام الكلام في ذلك في الفصل الثالث إن شاء الله تعالى.

٥ - ومنها: ما أخرجه الإمام أحمد في «مسنده»، والبخاري، والطبراني، والحاكم، من طريق يعلى بن شداد بن أوس، قال: حدثني أبي شداد بن أوس وعبادة حاضر فصدقه قال - واللفظ للبخاري -: بايعنا رسول الله ﷺ فقال: «فيكم غريب؟» يعني: أهل الكتاب، قلنا: لا يا رسول الله، فأمر بعلق الباب، وقال: «ارفعوا أيديكم فقولوا: لا إله إلا الله» فرفعنا أيدينا ساعة - زاد الطبراني: ثم وضع النبي ﷺ يده ثم قال: «الحمد لله» - ثم اتفقا: «اللهم إنك بعثتني بهذه الكلمة، وأمرتني بها ووعدتني عليها الجنة، وإنك لا تخلف الميعاد» ثم قال: «أبشروا، فإن الله قد غفر لكم»^(٢). انتهى.

وهذا صريح في أنه ﷺ جهر بالتهليل، وأسمعهم بأمره إياهم بها، وظاهر في أنهم امثلوا أمره كذلك، وصريح في أنه جهر بالتحميد والدعاء أيضاً، وهو دليل الجهر في الملاء، ودليل جهة جماعة مجتمعين على الذكر.

وفي قوله: «أفيكم غريب؟» إشارة إلى أنهم ينبغي أن يكونوا على قلب واحد،

(١) أخرجه الشافعي في «مسنده» (٢٦٧)، ومسلم (٥٩٤).

(٢) أخرجه أحمد (١٧١٢١)، والبخاري في «مسنده» (٢٧١٧)، والطبراني في «مسند الشاميين» (١١٠٣)، والحاكم (١٨٤٤)، من طريق راشد بن داود، عن يعلى بن شداد، به. وجاءت هذه الزيادة عندهم سوى الحاكم. وحسن إسناده المنذري في «الترغيب والترهيب» (٢ / ٤١٥)، لكن قال الهيثمي في «المجمع» (١٠ / ٨١): راشد بن داود فيه ضعف. اهـ. وقال الذهبي في «الكاشف»: مختلف فيه، وثقه ابن معين وضعفه الدارقطني. وقال ابن حجر في «التقريب»: صدوق له أوهام.

فإنه أجمعٌ لئهم وأقربُ إلى الحضور، فإن شؤمَ المنكرِ إذا حَضَرهم يُشْتتَ لهم، فيقلُّ الحضورُ، فتقلُّ البركةُ، والله المستعانُ.

٦- ومنها: حديثُ معاذٍ عند ابنِ صَصرِي في «أمالِيه»: «أكثرُوا ذَكَرَ اللهُ عزَّ وجلَّ على كلِّ حالٍ، فإنه ليسَ عملٌ أحبَّ إلى اللهِ ولا أنجى لِعَبْدٍ من كلِّ سيئَةٍ في الدنيا والآخرة من ذكرِ اللهِ»^(١) انتهى.

وجه الدلالة: أن الإكثارَ على كلِّ حالٍ يشملُ الجهرَ كما يشملُ السرَّ، وغيرَهما من الأحوالِ المذكورة سابقاً في حديثِ ابنِ عباسٍ في تفسيرِ قوله تعالى: ﴿يَتَأَيَّأُ الَّذِينَ ءَامَنُوا أَذْكُرُوا وَاللَّهُ ذَكَرًا كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٤١] بل مرَّ أن المتبادرَ من مُطلقِ الذِّكْرِ هو الجهرُ،

(١) أخرجه ابنِ صصرِي في «أمالِيه» كما في «الجامع الكبير» للسيوطي (٢٢ / ١٣٧)، هذا وقد اختلف في رفعِ هذا الحديثِ ووقفه على معاذٍ.

فأخرجه مالكٌ في «الموطأ» (٥٢٥) (روايةُ الزهري)، وروايةُ يحيى (١ / ٢١١)، وابنِ ماجه (٣٧٩٠)، والحاكم (١٨٢٥) وصححه، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٥١٦)، من طريقِ زيادِ بنِ أبي زيادٍ عن معاذٍ موقوفاً، وإسناده ضعيفٌ لانقطاعه، زيادُ بنُ أبي زيادٍ لم يدرك معاذاً.

وأخرجه أحمد (٢٢٠٧٩) عن طريقِ زيادِ بنِ أبي زيادٍ، أنه بلغه عن معاذٍ مرفوعاً، فذكره، وإسناده منقطع.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٠ / ٣٥٢)، وابنِ أبي شيبه (٢٩٤٥٢) و(٣٥٠٤٦) من طريقِ يحيى بنِ سعيدِ الأنصاري، عن أبي الزبير، عن طاوسٍ عن معاذٍ مرفوعاً. وذكر الدارقطني في «العلل» (٦ / ٦٤) أنه اختلف فيه على يحيى بنِ سعيدٍ، رفعه بعضهم ووقفه آخرون، وأن الأصحَّ الموقوفُ.

وأخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٥١٨) من طريقِ مروانِ بنِ سالمٍ، عن الأحوصِ بنِ حكيمٍ، عن خالدِ بنِ معدانٍ، عن عبدِ الرحمنِ بنِ غنمٍ، عن معاذٍ مرفوعاً، ومروانُ بنُ سالمٍ متروكٌ. اتهم بالوضع.

وللحديث طرق كثيرة لا يخلو واحد منها من ضعف.

بدليل جَهْرِهِ ﷺ بالتَّسْبِيحِ والاستغفارِ امتثالاً لأمرِ ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَأَسْتَغْفِرْهُ ﴾ [النصر: ٣] فيكون من الأفراد المأمور بها، ولا شيء من المأمور به بحرام.

٧ - ومنها: ما أخرجه البيهقي عن زيد بن أسلم قال: قال ابن الأدرع: انطلقت مع النبي ﷺ ليلة فمرَّ برجلٍ في المسجد يرفعُ صوته، فقلت: يا رسول الله عسى أن يكونَ هذا مُراثياً؟ قال: «لا، ولكنَّه أوَاهٌ»^(١).

قال الحافظ ابن حجر في كتابه «الإصابة في تمييز الصحابة»: عبد الله بن عبد نهم بن عفيف بن سُحيم بن عدي بن ثعلبة بن سعد المُزني، وهو عمُّ عبد الله بن مغفل المزني، قال ابنُ إسحاق: حدثني محمد بن إبراهيم التيمي قال: كان عبدُ الله رجلاً من مُزينة - وهو ذو البجادين - يتيماً في حجرِ عمِّه، وكان مُحسناً له، فبلغَ عمُّه أنه أسلم، فنزع منه كلَّ شيءٍ أعطاه، حتى جرَّده من ثوبه، فأتى أُمَّه فقطعت له بجاجداً لها بائنين، فاتَّزر نصفاً وارتنى نصفاً، ثم أصبح فقال له النبي ﷺ: «أنت عبد الله ذو البجادين فالزِّم بابي» فلزِّم بابه، وكان يرفعُ صوته بالذِّكرِ، فقال عمر: أمراءُ هو؟ فقال: «بل هو أحدُ الأواهين»^(٢).

(١) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٥٧٦)، وأحمد (١٨٩٧١) من طريق جعفر بن عون، عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، به. وقال البيهقي: وإسناد هذا الحديث مرسل. اه. قلت: وفي إسناد هشام بن سعد، وهو ضعيف، وقد تفرد به.

وأخرجه البيهقي أيضاً (٥٧٦) من طريق هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن سلمة بن الأكوع، فذكره، وقال: وهذا ليس بشيء، والصحيح رواية جعفر بن عون.

(٢) انظر: «الإصابة» (٤ / ١٣٩)، وحديث ابن إسحاق، أخرجه البغوي في «معجم الصحابة» (٤ / ١١٦ - ١١٧)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢٣٦٨). ومحمد بن إبراهيم التيمي روايته عن الصحابة منقطعة.

ثم قال: وأخرج أحمد، وجعفر بن محمد الفريابي في كتاب «الذكر» من طريق ابن لهيعة، عن الحارث بن يزيد، عن علي بن رباح، عن عقبه بن عامر: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لرجل - يُقال له: ذو الجادين: «إنه أوَاه»، وذلك أنه كان يُكثِرُ ذكرَ الله بالقرآن والدعاء ويرفَعُ صوته^(١). انتهى.

وأخرج البيهقي عن عقبه بن عامر: أن رسول الله ﷺ قال لرجلٍ - يُقال له: ذو الجادين -: «إنه أوَاه»، وذلك أنه كان يذكر الله^(٢).

وأخرج البيهقي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما: أن رجلاً كان يرفعُ صوته بالذِّكر، فقال رجلٌ: لو أن هذا خَفَضَ من صوته؟ فقال رسول الله ﷺ: «دَعَهُ، فَإِنَّهُ أوَاه»^(٣). انتهى.

فهذا هو الجهرُ بالذِّكرِ في المسجدِ قد أقره النبي ﷺ وأزال عن قلبِ الصحابي الشُّبهة التي حملته على أن نطق بقوله: «عسى أن يكونَ هذا مُراثياً» وقوله: «لو أن هذا خَفَضَ من صوته» بشهادته له: «أنه أوَاه» لا مُراثٍ، وما ينطق عن الهوى ﷺ.

٨ - ومنها: حديث أبي هريرة عند الإمام أحمد والحاكم مرفوعاً: «جَدُّوا

(١) أخرجه أحمد (١٧٤٥٣)، وفي إسناده ابن لهيعة، وهو سَيِّئُ الحفظ.

(٢) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٥٧٥) من طريق ابن لهيعة، بالإسناد السابق، وعلته ابن لهيعة.

(٣) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٥٧٩)، والحاكم (١٣٦١) من طريق أحمد بن عبد الحميد

الحارثي، عن إسحاق بن منصور السلولي، عن محمد بن مسلم الطائفي، عن عمرو بن دينار، عن جابر، به. وإسحاق بن منصور السلولي متكلم فيه للتشيع، ومحمد بن مسلم الطائفي صدوق يخطئ، روى له مسلم متابعة.

إيمانكم، أكثروا من قول لا إله إلا الله»^(١). قال العريزي في «السراج المنير»: وإسنادُ أحمد صحيح. انتهى^(٢).

وقد مرَّ بيان دلالتِهِ على المقصودِ بأنَّ الإكثارَ بمقتضى تفسيرِ ابن عباسٍ يشملُ أحوالاً، منها: الجهر، وشمولُهُ للجهرِ فرعُ كونِ الجهرِ مندوباً إليه، إذ البدعةُ المحرَّمةُ ليستُ من أفرادِ المندوبِ إليه المأمورِ بالإكثارِ منه، لكنَّ الجهرَ بالذِّكرِ من المأمورِ به بأدلةِ الكتابِ والسنةِ التي مرَّ بعضُها، بل مرَّ أن الجهرَ هو المُتبادر، ولا شيء من المأمورِ به بحرامٍ، فلا شيء من الجهرِ بالذِّكرِ حيثُ لا محذورَ شرعياً بحرامٍ، فهو من أفرادِ الذِّكرِ المأمورِ بالإكثارِ منه، وهو المطلوبُ.

٩ - ومنها: حديث أبي هريرة في «صحيح مسلم» مرفوعاً: «هذا جُمْدَانُ، سِيرُوا، سَبَقَ الْمُفْرَدُونَ» قالوا: وما المفردون يا رسول الله؟ قال: «الذَّاكِرُونَ اللهُ كَثِيراً وَالذَّاكِرَاتُ»^(٣).

والوجه: ما مرَّ من أن الإكثارَ يشملُ الجهرَ كالسرِّ بمقتضى قول تُرْجَمَانِ القرآنِ، ولا يَشْمَلُهُ إلا لكونِهِ عنده من الأفرادِ المندوبِ إليها، وهو كذلك بما سَبَقَ من الأدلةِ، وبل مرَّ أنَّه المُتبادر، ولا شيء من المندوبِ إليه بحرامٍ.

(١) أخرجه أحمد (٨٧١٠)، والحاكم (٧٦٥٧) وصححه، وأبو نعيم في «الحلية» (٢ / ٣٥٧)، وابن عدي (٥ / ١٢٠)، وإسناده ضعيف، فيه صدقة بن موسى الدقيقي، وذكر البوصيري في «إتحاف الخيرة المهرة» (٢ / ٣٤٦)، أن مدار الإسناد عليه، وهو ضعيف اه. وقال الذهبي متعباً الحاكم: فيه صدقة بن موسى ضعفه، اه. ومع ذلك حسن إسناده المنذريُّ في «الترغيب» (٢ / ٤١٥).

(٢) انظر: «السراج المنير» (٣ / ٧٦).

(٣) «صحيح مسلم» (٢٦٧٦).

١٠ - ومنها: حديث أنس عند الإمام أحمد مرفوعاً: «إذا مررتُم برياضِ الجنةِ فارتعوا» قالوا: وما رياضُ الجنةِ؟ قال: «حلقُ الذكر»^(١).

وفي رواية أبي نعيم بلفظٍ: «إنها مجالسُ الذكر»^(٢).

وفي رواية الترمذي من حديث أبي هريرة: قلتُ: وما رياضُ الجنةِ؟ قال: «المساجد» قلتُ: وما الرَّع فيها يا رسول الله؟ قال: «سبحانَ الله، والحمدُ لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر»^(٣).

وجه الدلالة: أن الرَّع في رياضِ الجنةِ المُفسَّر بالذِّكر في مجالسِ الذكر: هو الذكر^(٤) في الملاء.

وقد مرَّ أن المتبادر من الذكر في الملاء أن يكون بحيث يسمعه الملاء الذي فيهم، ولهذا جزم السيوطي بأن الذكر في الملاء لا يكون إلا جَهراً^(٥)، بل المتبادر من إطلاقِ الذكر هو الجهرُ، ولهذا امثَّلَ ﷺ أمرَ ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَأَسْتَغْفِرْهُ ﴾ [النصر: ٣] بالجهرِ، ولا قرينة سوى التبادر.

وعمل سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب بالمتبادر من الحديثِ القدسيِّ

(١) أخرجه أحمد (١٢٥٢٣)، وفي إسناده محمد بن ثابت البناني، وهو ضعيف.

(٢) أخرجها أبو نعيم كما في «تحفة الأبرار بنكت الأذكار» (ص: ٢٦) من طريق زائدة بن أبي الرماد عن زياد النميري، عن أنس به، وزائدة وزياد كلاهما ضعيف، وهو في «حلية الأولياء» لأبي نعيم (٦/ ٢٦٨) بلفظ: «حلق الذكر».

(٣) أخرجه الترمذي (٣٥١٠)، وقال: حسن غريب من هذا الوجه من حديث ثابت عن أنس اه وفي إسناده محمد بن ثابت، وهو ضعيف.

(٤) في (ح): «هو الذي».

(٥) انظر: «نتيجة الفكر» ضمن (الحاوي للفتاوى) (١/ ٤٦٦)، وقد تقدم.

الذي رواه عن أبيه عن جدّه مرفوعاً: «يقول الله تبارك وتعالى: مَنْ شَغَلَهُ ذِكْرِي عَنْ مَسْأَلَتِي، أَعْطَيْتُهُ أَفْضَلَ مَا أُعْطِيَ السَّائِلِينَ»^(١) فَإِنَّهُ اشْتَغَلَ فِي الْمَوْقِفِ بِالذِّكْرِ جَهْرًا حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ، وَلَمْ يَسْأَلِ حَوَائِجَهُ بِصُورَةِ الدُّعَاءِ، مَعَ أَنَّ الْمَوْطِنَ مَوْطِنُ الدُّعَاءِ.

وَاحْتَجَّ عَلَى إِثَارِ الذِّكْرِ عَلَى الدُّعَاءِ بِهَذَا الْحَدِيثِ، مَعَ أَنَّهُ لَا نَصَّ فِيهِ عَلَى الْجَهْرِ وَلَا عَلَى السِّرِّ، فَلَوْلَا أَنَّهُ الْمَتَبَادِرُ، وَأَنَّهُ الْأَفْضَلُ عِنْدَهُ مَا اخْتَارَهُ عَلَى السِّرِّ، وَعَلَى التَّقْدِيرِينَ فَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْجَهْرَ مِنَ الْأَفْرَادِ الْمُنْدُوبِ إِلَيْهَا، وَهُوَ ظَاهِرٌ لِكُلِّ مُنْصِفٍ وَالْخَطَابِ مَعَهُ.

وَأَمَّا الْمُعَايِدُونَ فَيَقَالُ لَهُمْ: ﴿لَنَا أَعْمَلْنَا وَلَكُمْ أَعْمَلَكُمْ سَلِّمْ عَلَيْكُمْ﴾ [القصص: ٥٥] قَالَ تَعَالَى: ﴿فَاعْرِضْ عَنْ مَنْ تَوَلَّىٰ عَنْ ذِكْرِنَا﴾ [النجم: ٢٩] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَيْدَٰلِكَ فَادْعُ وَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَقُلْ ءَامَنْتُ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ كِتَابٍ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ اللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ لَنَا أَعْمَلْنَا وَلَكُمْ أَعْمَلُكُمْ لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ اللَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَا وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ﴾ [الشورى: ١٥].

١١ - ومنها: ما أورده الإمام النووي رحمه الله في «الأذكار»^(٢) في باب تكبير المسافر إذا صعد الثنانيا، وتسيحه إذا هبط الأودية ونحوها، قال: رؤينا في «صحيح البخاري» عن جابر رضي الله عنه قال: «كنا إذا صعدنا كبرنا، وإذا نزلنا سببنا»^(٣).

(١) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٣٧٨٦) وتقدم الكلام عليه.

(٢) «الأذكار» (ص: ٣٦٨).

(٣) «صحيح البخاري» (٢٩٩٣).

وَرُوِّينَا فِي «سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَجِيوشَهُ إِذَا عَلَوْا الثَّنَايَا كَبَّرُوا، وَإِذَا هَبَطُوا سَبَّحُوا^(١).

وَرُوِّينَا فِي «صَحِيحِي»^(٢) الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَفَلَ مِنَ الْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ - قَالَ الرَّاوي: وَلَا أَعْلَمُهُ إِلَّا قَالَ: الْغَزْوُ - وَكَلَّمَا أَوْفَى عَلَى ثَنِيَّةٍ أَوْ فَدَفِدٍ كَبَّرَ ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، أَيُّونَ تَائِبُونَ، عَابِدُونَ سَاجِدُونَ، لِرَبِّنَا حَامِدُونَ، صَدَقَ اللَّهُ وَعَدَهُ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ». هَذَا لَفْظُ رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ^(٣).

وَرِوَايَةُ مُسْلِمٍ مِثْلُهُ، إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا: وَلَا أَعْلَمُهُ إِلَّا قَالَ: الْغَزْوُ. وَفِيهَا: إِذَا قَفَلَ مِنَ الْجِيُوشِ أَوْ السَّرَايَا أَوْ الْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ^(٤).

ثُمَّ قَالَ: «أَوْفَى»؛ أَي: ارْتَفَعَ. وَقَوْلُهُ: «فَدَفِدٌ» بَفَتْحِ الْفَاءِ بَيْنَهُمَا دَالٌّ مَهْمَلَةٌ، وَآخِرُهُ دَالٌّ: هُوَ الْغَلِيظُ الْمَرْتَفِعُ مِنَ الْأَرْضِ^(٥).

ثُمَّ قَالَ: بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْمُبَالَغَةِ فِي رَفْعِ الصَّوْتِ بِالتَّكْبِيرِ وَنَحْوِهِ. وَأُورِدَ فِيهِ حَدِيثُ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ فِي «الصَّحِيحِينَ» قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَكُنَّا إِذَا أَشْرَفْنَا عَلَى وَادٍ هَلَّلْنَا وَكَبَّرْنَا ارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُنَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، ارْبَعُوا عَلَى

(١) «سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (٢٥٩٩).

(٢) فِي (ح) وَ(ع): «صَحِيحٌ»، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ (ر)، وَهُوَ الْمَوْافِقُ لِمَا فِي «الْأَذْكَارِ» (ص ٣٦٨).

(٣) «صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ» (٢٩٩٥).

(٤) «صَحِيحُ مُسْلِمٍ» (١٣٤٤).

(٥) «الْأَذْكَارُ» (ص: ٣٦٩).

أَنْفِسِكُمْ، فَإِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا، إِنَّهُ مَعَكُمْ، إِنَّهُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ»^(١).

قال: قلت: «ارْبَعُوا» بفتح الباءِ الموحَّدة، ومعناه: ارْزُقُوا أَنْفُسِكُمْ. انتهى^(٢).

وهو إشارةٌ إلى الجمع بين هذا وبين الأحاديثِ الدالةِ على رَفْعِ الصَّوتِ منه ﷺ ومن جِوشِه بالتَّكبيرِ والتَّسبيحِ - السابقِ بعضُها - بأنَّ النهيَ المستفادَ التزاماً من أمرِ^(٣) «ارْبَعُوا» الذي بمعنى: ارْزُقُوا وَلَا تُجْهِدُوا أَنْفُسَكُمْ، إنما هو النهيُ عن المبالغةِ في رَفْعِ الصَّوتِ، لا عن الرِّفْعِ المعتدَّر، فلا تنافي، ومنه يظهرُ أنه لا حجةَ في حديثِ أبي موسى لِمُنْكَرِي الجَهْرِ مطلقاً، وبالله التوفيق.

١٢ - ومنها: ما أخرجه أبو الشَّيخ عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ كَبَّرَ عَلَى سَيْفِ الْبَحْرِ تَكْبِيرَةً رَافِعاً بِهَا صَوْتَهُ، لَا يَلْتَمَسُ بِهَا رِيَاءً وَلَا سُمْعَةً، كَتَبَ اللَّهُ لَهُ رِضْوَانَهُ الْأَكْبَرَ» الحديث، أورده في «الدر المنثور» في قوله تعالى: ﴿لَلَّذِينَ أَحْسَنُوا﴾ [يونس: ٢٦] الآية^(٤).

١٣ - ومنها: ما رواه أبو داود والنسائي من حديث أبي بن كعب: أن رسول الله ﷺ إذا سلَّم - يعني من الوتر - قال: «سُبْحَانَ الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ» ثلاث مراتٍ، يمدُّ صوته في الثالثة ويرفع^(٥).

ولفظه عند الدارقطني: فإذا سلَّم قال: «سُبْحَانَ الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ» ثلاث مراتٍ،

(١) «صحيح البخاري» (٢٩٩٢)، و«صحيح مسلم» (٢٧٠٤).

(٢) «الأذكار» (ص: ٣٦٩).

(٣) «أمر» زيادة من (ع).

(٤) انظر: «الدر المنثور» (٢/ ٧٠٢)، وأخرجه أيضاً ابن أبي عاصم في «الجهاد» (٣١٠)، وإسناده ضعيف، وأبو الصلت الذي يروي عن أبي هريرة، قال الحافظ: مجهول.

(٥) أخرجه أبو داود (١٤٣٠)، والنسائي في «الكبرى» (٤٤٦)، وإسناده صحيح.

يُمَدُّ بِهَا صَوْتُهُ فِي الْأَخِيرَةِ، وَيَقُولُ: «رَبِّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ»^(١).

١٤ - ومنها: ما رواه الحاكم في «المستدرک» عن أسامة بن عمير: أَنَّهُ صَلَّى
مَعَ النَّبِيِّ ﷺ رَكَعَتِي الْفَجْرِ، فَسَمِعَهُ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ رَبَّ جَبْرَيْلَ وَمِيكَائِيلَ وَإِسْرَافِيلَ
وَمُحَمَّدٍ ﷺ، أَعُوذُ بِكَ مِنَ النَّارِ» ثَلَاثَ مَرَّاتٍ^(٢). وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ السُّنِّيِّ: ثُمَّ سَمِعَهُ
يَقُولُ وَهُوَ جَالِسٌ^(٣).

١٥ - ومنها: ما رواه ابنُ ماجه عن ربيعةَ بنِ كعبِ الأَسلميِّ: أَنَّهُ كَانَ يَبِيْتُ عِنْدَ
بَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَكَانَ يَسْمَعُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ مِنَ اللَّيْلِ: «سُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ
الْعَالَمِينَ» الْهَوِيِّ، ثُمَّ يَقُولُ: «سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ»^(٤).

١٦ - ومنها: ما أخرجه الطبرانيُّ في «الصغير» عن رافعِ بنِ خديجٍ قال: كَانَ
النَّبِيُّ ﷺ لَا يَقُومُ مِنْ مَجْلِسٍ حَتَّى يَقُولَ: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، أَسْتَغْفِرُكَ
وَأَتُوبُ إِلَيْكَ» ثُمَّ يَقُولُ: «إِنَّهَا كَفَّارَةٌ الْمَجْلِسِ»^(٥).

(١) أخرجه الدارقطني في «سننه» (١٦٦٠).

(٢) أخرجه الحاكم (٦٦١٠)، والطبراني في «الكبير» (٥٢٠)، وصححه الحاكم كما في «تحفة
الذاكرين» (ص: ٢٠١)، لكن في إسناده يحيى بن أبي زكريا الغساني، وهو ضعيف، وفي إسناده
الطبراني: عباد بن سعيد، وهو ضعيف أيضاً.

(٣) أخرجه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (١٠٣)، ولم يذكر أسامة بن عمير، وفي إسناده: عباد بن
سعيد، ضعفه الذهبي.

(٤) أخرجه ابن ماجه (٣٨٧٩)، وأحمد (١٦٥٧٤)، والترمذي (٣٤١٦) والنسائي في «الكبرى»
(٣١٨)، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

وقوله: «الهُوِيِّ»: هو الزمان الطويل، وقيل: مختص بالليل. قاله في «النهاية».

(٥) أخرجه الطبراني في «الصغير» (٦٢٠)، و«الأوسط» (٤٤٦٧)، وفي «الكبير» (٤ / ٤٤٤٥)،

والنسائي في «الكبرى» (١٠١٨٨) من طريق أبي العالية، عن رافع، به، وفي إسناده مصعب بن =

وَصَلُّ

فيما ورد في الجهر بالدعاء

١٧ - منها: جَهْرُهُ ﷺ بالدعاء في كلِّ صباحٍ ومساءٍ، فقد رَوَيْنَا فِي «مسند عبد بن حُميد» عن ابن عمر أنه قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول في دُعائه حين يُمسي ويحين يُصبح، لم يدعه حتى فارق الدنيا، أو حتى مات: «اللهمَّ إني أسألك العافية في الدنيا والآخرة، اللهمَّ إني أسألك العفوَّ والعافية في ديني ودُنْيائي وأهلي ومالي، اللهمَّ استر عورتِي، وآمِن رَوْعِي، اللهمَّ احفظني من بين يديَّ، ومن خلفي، وعن يميني، وعن شمالي، ومن فوقي، وأعوذُ بِعَظَمَتِكَ أن أُغْتالَ مِن تحتي» وهو الخَسْفُ^(١).

وهذه المُواظبة من أوضح الدلائل على أن الجَهْرَ لم يَكُنْ لمجرّد التعليم، وبالله التوفيق.

١٨ - ومنها: جَهْرُهُ ﷺ به أدبارَ الصَّلواتِ المكتوبة، فقد رَوَيْنَا عن الطبراني بسنده عن أنسٍ قال: كان رسولُ الله ﷺ إذا صَلَّى أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ كَالْقَمَرِ، فيقول: «اللهمَّ إني أَعُوذُ بِكَ من الهمِّ والحزنِّ، والعجزِ والكسلِ، والذلِّ والصَّغارِ، والفواحشِ ما ظَهَرَ مِنْهَا وما بَطَّنَ» فتَعَلَّمْنَاهُ من غيرِ أن يُعَلِّمَنَا من كَثْرَةِ ما يُرَدِّدُهُ^(٢).

= حيان، وهو لين الحديث، ومع ذلك قال المنذري في «الترغيب» (٢/ ٤١٢): إسناده جيد، وقال العراقي في «تخريج الإحياء» (٢/ ٨١٨): إسناده حسن، ثم إن الرازي في «العلل» (٥/ ٣٧٩) ذكر الاختلاف في إسناده، ورجح ما روي عن أبي العالية عن النبي ﷺ مرسلًا.

(١) أخرجه عبد بن حميد كما في «المنتخب» (٨٣٧)، وأحمد (٤٧٨٥)، وابن ماجه (٣٨٧١)، والنسائي في «الكبرى» (٧٩١٥)، وإسناده صحيح.

(٢) أخرجه الطبراني في «الدعاء» (٦٦٠) بهذا اللفظ من حديث ابن مسعود، وأما حديث أنس فأخرجه =

١٩ - ومنها: ما أخرجه الطبراني في «الصغير» عن أبي أيوب قال: ما صليتُ خَلْفَ نَبِيِّكُمْ ﷺ إِلَّا سَمِعْتُهُ حِينَ يَنْصَرِفُ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي خَطَايَايَ وَذُنُوبِي كُلَّهَا، اللَّهُمَّ وَأَنْعِشْنِي، وَاجْبُرْنِي، وَاهْدِنِي لِمَصَالِحِ الْأَعْمَالِ وَالْأَخْلَاقِ، إِنَّهُ لَا يَهْدِي لِمَصَالِحِهَا وَلَا يَصْرِفُ سَيِّئَهَا إِلَّا أَنْتَ»^(١).

وهذا أيضاً من أوضح الدلائل على أن جَهْرَهُ لم يكن لمجرد التعليم.

٢٠ - ومنها: جَهْرُهُ ﷺ بالاستغفار في مجالسه، فقد قال: «إني لأستغفرُ الله في اليوم مئة مرة»^(٢).

الدليل على أنه كان جَهْرًا حديثُ ابن عمر عند الأربعة: إن كُنَّا لَنَعُدُّ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَجْلِسِ يَقُولُ: «رَبِّ اغْفِرْ لِي وَتُبْ عَلَيَّ إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَابُ الْغَفُورُ» مئة مرة. وقال الترمذي: حسنٌ صحيحٌ. وهذا لفظُ الترمذي والنسائي وابن ماجه^(٣).

وعند أبي داود بلفظ: «التوَابُ الرَّحِيمُ»^(٤).

= الطبراني (٦٥٨) بلفظ: «بسم الله الذي لا إله إلا إله غيره الرحمن الرحيم، اللهم أذهب عني الهم والحزن»، كما أخرج البخاري في «صحيحه» حديث أنس، وفيه: فكنت أسمعه كثيراً يقول: «اللهم إني أعوذ بك من الهم والحزن...» ولم يذكر: «فتعلمناه من غير...».

(١) أخرجه الطبراني في «الصغير» (٦١٠)، و«الأوسط» (٤٤٤٢)، وقال: تفرد به محمد بن الصلت. اه. وفي إسناده عمر بن مسكين، وهو ضعيف قال البخاري: لا يتابع في حديثه. اه. وأورده الهيثمي في «المجمع» (١٠ / ١١١)، وقال: إسناده جيد. وقوله: «أنعشني»: أي: ارفعني.

(٢) أخرجه مسلم (٢٧٠٢) من حديث الأغر المزني.

(٣) أخرجه الترمذي (٣٧٣٤)، وابن ماجه (٣٨١٤)، والنسائي في «الكبرى» (١٠٢١٩).

(٤) أخرجه أبو داود (١٥١٦).

وفي رواية للنسائي: «اللهم اغفر وارحمني وثب عليّ، إنك أنت التواب الغفور»^(١).

٢١ - ومنها: جهره في تهجده بقوله: «اللهم إني أعودُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ»

الحديث^(٢).

وهو دليلٌ أيضاً على أن الجهر ليس لمجرد التعليم.

٢٢ - ومنها: ما في «الدر المنثور» من قوله: وأخرج الترمذي وابن خزيمة

والبيهقي عن علي بن أبي طالب قال: كان أكثر دعاء رسول الله ﷺ عشية عرفة:

«اللهم لك الحمد كالذي نقول وخيراً مما نقول، اللهم لك صلاتي ونسكي

ومخياي ومماتي، وإليك مآبي، ولك ربي ثرائي، اللهم إني أعودُ بك من عذاب

القبرِ ووسوسة الصدرِ وشتاتِ الأمرِ، اللهم إني أسألك من خير ما يجيءُ به الريحُ،

وأعودُ بك من شرِّ ما يجيءُ به الريحُ»^(٣).

فهذا جهر رسول الله ﷺ في الموقفِ عشية عرفة بالدعاء، بحيثُ سمعه عليّ،

وتكرّر منه هذا الدعاء حتى كان أكثر دعائه، وحفظه عنه عليّ.

وقال تعالى لنا: ﴿وَأَتِمُّوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٨] وقال ﷺ:

«خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ»^(٤).

(١) أخرجه النسائي (١٠٢٢٠).

(٢) أخرجه مسلم (٤٨٦)، وأبو داود (٨٧٩)، والترمذي (٣٨٠١)، وابن ماجه (٣٤٩٣)، والنسائي في

«الكبرى» (١٥٨) من حديث عائشة.

(٣) انظر: «الدر المنثور» (١/ ٥٤٨)، وأخرجه الترمذي (٣٥٢٠)، وابن خزيمة (٢٨٤١)، والبيهقي

في «شعب الإيمان» (٣٥٦٠) و(٣٧٧٩). وقال الترمذي: هذا حديث غريب من هذا الوجه، وليس

إسناده بالقوي. اهـ.

(٤) أخرجه مسلم (١٢٩٧)، والنسائي (٣٠٦٢) من حديث جابر مرفوعاً. وتقدم.

وفي «صحيح البخاري» عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً: «ما بأل أقوامٍ^(١) يَتَنَزَّهُونَ عن الشيءِ أصنعهُ، فوالله إنِّي لأعلمُهُم باللهِ وأشدُّهم له خَشِيَةً».

وعند أبي داود بلفظ: «والله إنِّي لأرجو أن أكونَ أخشاكُم لله وأعلمكُم بما أتبع»^(٢).

٢٣ - ومنها: ما أخرجه الطبرانيُّ في «الدعاء» عن ابن عباس قال: كان من دعاءِ النبي ﷺ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ: «اللهمَّ إنك ترى مكاني وتسمعُ كلامي، وتعلمُ سرِّي وعَلائيتي، ولا يخفى عليك شيءٌ من أمري، أنا البائسُ الفقيرُ، المستغيثُ المستجيرُ، الوَجِلُ المُشْفِقُ، المُقَرَّرُ المُعْتَرَفُ بذنبه، أسألكَ مسألةَ المسكينِ، وأبتهلُ إليك ابْتِهَالاً المُذنبِ الدَّلِيلِ، وأدعوكَ دُعَاءَ الخائفِ المَضرورِ، مَنْ خَضَعَتْ لكَ رقبتهُ، وفاضتَ لكَ عيناهُ، ونَحَلْ لكَ جَسَدَهُ، ورَغِمَ أنفهُ، اللهمَّ لا تجعلني بِدُعائكَ شَقِيًّا، وكُنْ بي رُووفاً رحيماً، يا خَيْرَ المَسْؤُولِينَ، ويا خَيْرَ المُعْطِينَ»^(٣).

فهذا جَهْرُ رسولِ الله ﷺ بالدُّعاء، بحيث سَمِعَهُ ابنُ عباسٍ وحَفِظَهُ عنه.

٢٤ - ومنها: أَنَّهُ ﷺ سَمِعَ رجلاً يقول: اللهمَّ إنني أسألكَ بأنك أنتَ اللهُ،

(١) في (ح) و(ر): «أقواماً»، والتصويب من (ع) و«صحيح البخاري» (٦١٠١).

(٢) «سنن أبي داود» (٢٣٨٩)، وإسناده صحيح.

(٣) أخرجه الطبراني في «الدعاء» (٨٧٧)، وفي «الصغير» (٦٩٦)، وفي «الكبير» (١١ / ١١٤٠٥)،

وابن الجوزي في «العلل الواهية» (٢ / ٢٦٠) من طريق يحيى بن بكير، عن يحيى بن صالح الأيلي،

عن إسماعيل بن أمية، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس، به، وضعفه العراقي في «تخريج

الأحياء» (٢ / ٦٦٢)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣ / ٢٥٢): فيه يحيى بن صالح الأيلي،

قال العقيلي: روى عنه يحيى بن بكير مناكير. اهـ. وقال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح، قال

الدارقطني: كان إسماعيل بن أمية يضع الحديث

الحديث، قال: «لقد سألت الله باسمه الأعظم»^(١) وأقره على الجهر بالدعاء، وهو لا يُقرُّ على مُنكرٍ.

٢٥ - ومنها: ما أخرجه الطبراني عن أبي هريرة: أن رجلاً قال: يا رسول الله سمعتُ دعاءكَ الليلة، فالذي وصل إليّ منه أنك تقول: «اللهم اغفر لي ذنبي، ووسّع لي في داري، وبارك لي فيما رزقتني» فقال: «تراهنَّ تركنَّ شيئاً؟»^(٢).

٢٦ - ومنها: ما أخرجه الطبراني في «الدعاء» عن ابن عمر: أنه كان يرفعُ صوته عشيّة عرفة يقول: «اللهم اهدنا بالهدى، وزيننا بالتقوى، واغفر لنا في الآخرة والأولى» ثم يخفضُ صوته يقول: «اللهم إني أسألك من فضلك رزقاً طيباً مباركاً، اللهم إنك أمرت بالدعاء، وقضيت على نفسك بالإجابة، وإنك لا تخلفُ وعدك، ولا تنكثُ عهدك، اللهم ما أحببت من خير فحببه إلينا ويسره لنا، وما كرهت من شرّ فكرهه إلينا وجنّبناه، ولا تنزع منا الإسلام بعد إذ أعطيتناه»^(٣).

فهذا التصريحُ بأنه يرفعُ صوته ويخفضُ مع كون خفيضه مسموعاً أيضاً لغيره.

وفيه دليلٌ على أن جهره ﷺ لم يكن لمجرد التعليم، وإلا لَمَا جهر الصحابيُّ بعد تعلّمه وعلمه بأن الإخفاء هو السنّة، وهو ظاهرٌ، بل فيه دليلٌ على أن المتبادر

(١) أخرجه أبو داود (١٤٩٣)، والترمذي (٣٤٧٥)، وابن ماجه (٣٨٥٧)، والنسائي في «الكبرى» (٧٦١٩) من حديث بريدة. وإسناده صحيح.

(٢) أخرجه الترمذي (٣٥٠٠)، والطبراني في «الأوسط» (٦٨٩١) من حديث أبي هريرة، وقال الترمذي: حديث غريب اه. وإسناده ضعيف لضعف عبد الحميد بن الحسن الهلالي، ولانقطاعه، أبو السليل الضريب بن نقيير روايته عن أبي هريرة منقطعة.

(٣) أخرجه الطبراني في «الدعاء» (٨٧٨).

مِنْ أَمْرِ ﴿أَدْعُوْنِي﴾ [غافر: ٦٠] هُوَ الْجَهْرُ، حَيْثُ قَالَ: «إِنَّكَ أَمَرْتَ بِالْدُّعَاءِ» يَعْنِي: وَقَدْ امْتَثَلْتَ أَمْرَكَ، مَعَ أَنَّهُ مَا دَعَا إِلَّا بِالْجَهْرِ.

٢٧- ومنها: ما أخرجه عبد الرزاق في «المصنف»، وسعيد بن منصور، وابن أبي شيبة، وأبو ذرُّ الهَرَوِيُّ فِي «المناسك»، عن أَبِي مَجْلَزٍ قَالَ: شَهِدْتُ ابْنَ عُمَرَ بِالْمَوْقِفِ بِعَرَفَاتٍ، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «اللَّهُ أَكْبَرُ وَاللَّهُ الْحَمْدُ» ثَلَاثَ مَرَاتٍ، ثُمَّ يَقُولُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ» مَرَّةً وَاحِدَةً، ثُمَّ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ اهْدِنِي بِالْهُدَى، وَاغْصِمْنِي بِالتَّقْوَى، وَاغْفِرْ لِي فِي الْآخِرَةِ وَالْأُولَى» ثَلَاثَ مَرَاتٍ «اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ حَجًّا مَبْرُورًا، وَذَنْبًا مَغْفُورًا» وَيَسْكُتُ قَدْرَ مَا يَقْرَأُ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ، ثُمَّ يَعُودُ فَيَقُولُ مِثْلَ ذَلِكَ حَتَّى أَفَاضَ (١).

فهذا هو التَّصْرِيحُ مِنْ أَبِي مَجْلَزٍ بِأَنَّهُ سَمِعَ مِنْهُ (٢) هَذَا الدُّعَاءَ بِعَرَفَاتٍ، يُكْرَرُهَا حَتَّى أَفَاضَ، وَالسَّمَاعُ فَرَعُ الْجَهْرِ.

٢٨- ومنها: ما أخرجه ابنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَحْمَدُ، وَالبخاريُّ، وَمُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالنسائيُّ، وَأَبُو يَعْلَى، عَنِ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ أَكْثَرُ دَعْوَةٍ يَدْعُو بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً، وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ» (٣).

(١) انظر: «الدر المنثور» (١/ ٥٥٠)، وأخرجه ابن أبي شيبة (١٤٧٠٤)، ولم أقف عليه في «مصنف عبد الرزاق».

(٢) في النسخ: «سمعه»، والمثبت هو الأنسب بسياق الكلام.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة (٢٩٣٠٢)، وأحمد (١١٩٨١)، والبخاري (٦٣٨٩)، ومسلم (٢٦٩٠)، وأبو داود (١٥١٩)، والنسائي في «الكبرى» (١٠٨٢٨)، وأبو يعلى (٣٨٩٣).

ومعلوم أن أنساً إنما حَكَمَ بكونِ ذلك كان أكثرَ دعائه ﷺ لكونه سمع^(١) منه أكثرَ من غيره، وهو دليلُ الجهرِ.

٢٩ - ومنها: ما أخرجه الترمذي عن ابن عمر قال: قلَّ ما كانَ النبيُّ ﷺ يقومُ من مجلسٍ حتى يدعوَ بهؤلاءِ الدعواتِ لأصحابه: «اللهم اقسِم لنا مِن خَشِيَتِكَ ما يحولُ بيننا وبينَ معاصيك» الحديث^(٢).

والأحاديثُ في هذا كثيرةٌ، والاستيفاءُ يطُولُ، والوقتُ يقتضي الاختصارَ، وفيما ذكرَ كفايةً للمُنصِّفينَ والخطابُ معهم، والله يجتبي إليه من يشاء، ويهدي إليه من يُنِيب.

(١) في (ر) و(ع): «سمعه».

(٢) أخرجه الترمذي (٣٥٠٢)، والنسائي في «الكبرى» (١٠١٦١)، وقال الترمذي: حديث حسن

تفصيل^(١)

في تأصيل الذكر

إما قلبي: وهو الذكرُ بالكلام النَّفْسِي، أو: بالحضور.

وإما لساني: وهو الذكرُ بالكلامِ اللَّفْظِيِّ.

ثم اللساني:

إما سرٌّ، وهو ما يتلفَّظُ به بحيثُ يُسمعُ نفسه، وإلا فلا يُعتدُّ به، قال الإمام النُّوويُّ في «الأذكار»: اعلم أنَّ الأذكارَ المَشْرُوعَةَ في الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا واجِبَةٌ كانت أو مستحِبَّةً لا يُحَسَبُ شيءٌ منها ولا يُعتدُّ به حتى يتلفَّظَ به بحيثُ يُسمعُ نفسه، إذا كان صحيحَ السَّمْعِ لا عارضَ له. انتهى^(٢).

وإما جهر، وأدناه أن يتلفَّظَ به بحيثُ يُسمعُ غيره، وبينه وبين أعلاه مراتبٌ متوسطةٌ متفاوتةٌ، قال الشيخ ابن حجر الهَيْتَمِي في «المنهج القويم»: وحدُّ الجهرِ أن يكونَ بحيثُ يُسمعُ غيره، والإسرازُ أن يكونَ بحيثُ يُسمعُ نفسه. انتهى^(٣).

وأذنَى الجهر عند الحنفية في رواية: إسماعُ نفسه، وأدنى المُخَافَتَةِ تصحيحُ الحروفِ، وهو قولُ الكرخي، وفي كتاب الإمام محمد إشارةٌ إليه، فإنَّه قال: إن شاء قرأ في نفسه، وإن شاء جهر وأسمع نفسه. انتهى^(٤).

(١) في (ع): «تأصيل».

(٢) «الأذكار» (ص: ٤٥).

(٣) «المنهاج القويم» (ص: ٩٩).

(٤) انظر: «البحر الرائق شرح كنز الدقائق» (١/ ٣٥٦)، و«البنية شرح الهداية» (٢/ ٣٠٠ - ٣٠١)، و«بدائع الصنائع» (١/ ١٦١ - ١٦٢)، و«فتح القدير» (١/ ٣٢٠) و«الأصل» لمحمد (١/ ١٦٣).

والأصحُّ كما في «المحيط» قولُ الشيخين الهنْدُوَانِي والفَضْلِي، وهو الذي عليه الأكثرُ: أنَّ أدنى الجَهْرِ إسماعُ غيره، وأدنى المُخافتة إسماعُ نفسه^(١).

ومن هنا قال في «فتح القدير»: إنَّ تصحيحَ الحُرُوفِ بلا صوتِ إيماءٍ إلى الحروفِ بعَضَلاتِ المخارجِ لا حروفُ، إذ الحروفُ كَيْفِيَّةٌ تَعْرِضُ لِلصَّوْتِ، فإذا انْتَقَى الصوتُ المَعْرُوضُ انْتَقَى الحرفُ العَارِضُ، وحيثُ لا حرفَ، فلا كلامَ بمعنى المُتَكَلِّمِ به، فلا قراءةً بمعنى التكلّم^(٢) الذي هو فعلُ اللِّسانِ، فلا مُخافتةً عند انتفاءِ الصوتِ، كما لا جَهْرَ. انتهى محرراً^(٣).

تبصير الطالب بتنوير الغياهب

فإن قلت: احتج المانعون للجهر بقوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرْكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ﴾ [الأعراف: ٢٠٥].

بيان ذلك: أنه قيّد الأمر فيه بما دون الجهر، والمتبادرُ منه مُطلقُ الجهرِ، فيكونُ المأمورُ به هو الذِّكْرُ النَّفْسِيّ، والذِّكْرُ الذي هو دون مُطلقِ الجهرِ، وهو الذِّكْرُ اللِّسَانِي الخفي الذي لا يُسمعه غيرَ نفسه، بقرينةِ المقابلة، وإذا انحصر المأمورُ به فيهما، لم يكن الجهرُ مما عليه أمرُ الشرع.

قلت: لنا في الجوابِ عنه مسلكان:

الأول: لا نُسلمُ أن المرادَ مُطلقَ الجهرِ حتى يلزمَ منه انحصارُ المأمورِ به في الذِّكْرِ النَّفْسِيّ واللِّسانِ السريِّ، إذ لا شكَّ أن ما تقدّمَ إيرادُه من الآياتِ

(١) انظر المصادر السابقة.

(٢) قوله: «به فلا قراءةً بمعنى التكلّم» ليس من (ع).

(٣) انظر: «فتح القدير» (١/ ٣٣١).

والأحاديث مما يدلُّ على أنَّ الجهرَ مأمورٌ به شرعاً، ومعلومٌ أنه لا يسلك طريقَ التَّرجيحِ عند التعارضِ مهماً أمكنَ الجمعُ، لما تقرَّرَ في الأصولِ أنَّ الجمعَ بين المتعارضينِ مقدَّمٌ على التَّرجيحِ مَهْمَا أمكنَ الجمعُ، لأنَّ إعمالَ الدليلينِ أولى من إلغائِ أحدهما.

والجمعُ هنا ممكنٌ بأن يُقال: إن الجهرَ المأمورَ به هو الجهرُ المعتدلُ وبقدرِ الحاجةِ ومقتضى الحال، والجهرَ المذكورَ في هذه الآية هو الجهرُ البالغُ أو الزائدُ على قدرِ الحاجةِ ومقتضى الحال، نَبهَ على هذا غيرُ واحدٍ من العلماء، منهم: الإمامُ النوويُّ في «الأذكار» حيث ترجم على حديث «الصحيحين»: «ارْبَعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ» بـ(بابِ النَّهْيِ عَنِ الْمُبَالَغَةِ فِي رَفْعِ الصَّوْتِ بِالتَّكْبِيرِ وَنَحْوِهِ)^(١)، تَنْبِيهاً على أنَّ المستفادَ من «ارْبَعُوا» الذي بمعنى: ارْزُقُوا ولا تُجْهِدُوا أَنْفُسَكُمْ، إنما هو النَّهْيُ عَنِ الْمُبَالَغَةِ فِي رَفْعِ الصَّوْتِ بِالذِّكْرِ، لا عن الرَّفْعِ مطلقاً، فلا تنافيَ بين ما يدلُّ على كونِ الجهرِ مأموراً به، وبين ما يدلُّ على كونه منهيّاً عنه.

وعلى هذا ففي الآية أمرٌ بالأقسامِ الثلاثةِ للذِّكْرِ، أعني: الذِّكْرَ النَّفْسِيَّ، والذِّكْرَ اللَّسَانِيَّ بِقِسْمِيهِ السَّرِيِّ وَالْجَهْرِيِّ الشَّامِلِ لِأَدْنَى الْجَهْرِ، وَالْأَوْسَاطِ الَّتِي بَيْنَ أَدْنَى الْجَهْرِ وَبَيْنَ حُدِّ الْمُبَالَغَةِ الزَّائِدِ عَلَى قَدْرِ الْحَاجَةِ الْمَنْهِيَّ عَنْهَا، لِأَنَّهَا تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَحْوَالِ، وَتَتَفَاوَتُ، وَكُلُّهَا تَنْدَرِجُ تَحْتَ ﴿ذُونَ الْجَهْرِ مِنْ الْقَوْلِ﴾ بِالْمَعْنَى الْمَذْكُورِ، وَكَانَ إِثَارُهُ عَلَى نَحْوِ (خُفْيَةٍ) لِهَذِهِ النَّكْتَةِ؛ أَي: لِاحْتَوَائِهِ عَلَى الْأَقْسَامِ الْمَشْرُوعَةِ الْمَخْتَلِفَةِ بِاخْتِلَافِ الْأَحْوَالِ، بِخِلَافِ نَحْوِ (خُفْيَةٍ)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) «الأذكار» (ص/ ٣٧٠، ٣٦٩)، و«صحيح البخاري» (٢٩٩٢)، و«صحيح مسلم» (٢٧٠٤).

المسلك الثاني:

سَلَّمْنَا أَنَّ الْمَرَادَ مُطْلَقَ الْجَهْرِ، لَكِنَّهُ لَا يَلْزُمُ مِنْهُ كَوْنُ الْمَأْمُورِ بِهِ مُنْحَصِرًا فِي النَّفْسِيِّ وَالسَّرِيِّ اللَّسَانِيِّ، وَذَلِكَ لِأَنَّ التَّضَرُّعَ بِمَعْنَى الْإِعْلَانِ، بِنَاءٍ عَلَى أَنَّ الْبِيضَاوِيَّ قَالَ فِي «تَفْسِيرِ» قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تَدْعُونَهُ تَضَرُّعًا وَخَفِيَةً﴾ [الأنعام: ٦٣]: مُعْلِنِينَ وَمُسْرِينَ، أَوْ: إِعْلَانًا وَإِسْرَارًا^(١).

ووافقهُ الْمُفْتِيَانِ أَبُو السُّعُودِ وَابْنُ الْكِمَالِ فِي الْمَعْنَى، وَقَالُوا وَفَاقًا «لِلْكَشَافِ» فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمْ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْرِعُونَ﴾ [النحل: ٥٣]: فَمَا تَتَضَرَّعُونَ إِلَّا إِلَيْهِ، وَالْجُؤَارُ: رَفْعُ الصَّوْتِ فِي الدُّعَاءِ وَالِاسْتِغَاثَةِ. انْتَهَى^(٢).

وَيَشْهَدُ لَهُمْ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ: «إِذَا أَحَبَّ اللَّهُ عَبْدًا ابْتَلَاهُ لِيَسْمَعَ تَضَرُّعَهُ»^(٣).

وَعَلَى هَذَا يَكُونُ الْمَعْنَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ: ﴿وَأَذْكُرُكَ﴾ مُسْتَحْضِرًا مَعْنَى الذِّكْرِ ﴿فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا﴾ مُعْلِنًا بِهِ بِأَذْنَى الْجَهْرِ أَوْ أَحَدِ الْأَوْسَاطِ الَّتِي يَقْتَضِيهِ الْحَالُ

(١) انظر: «تفسير البيضاوي» (٢/ ١٦٦).

(٢) انظر: «الكشاف»، و«تفسير أبي السعود»، و«تفسير ابن كمال باشا»، عند تفسير الآية (٥٣) من سورة النحل.

(٣) أخرجه هناد في «الزهد» (٤٠٥)، والبيهقي في «الشعب» (٩٣٣١)، وابن حبان في «المجروحين» (٣/ ١٢٢)، من طريق يحيى بن عبيد الله بن موهب التيمي، عن أبيه، عن أبي هريرة، وقال ابن عدي: يحيى بن عبيد الله يروي عن أبيه مالا أصل له، وأبوه ثقة، فلما كثر روايته عن أبيه ما ليس من حديثه سقط عن حد الاحتجاج به، وقال ابن معين: ليس بشيء. هـ.

وأخرجه البيهقي في «الشعب» (٩٣٢٩)، والشاشي في «مسنده» (٦١٢)، من طريق هشام، عن حماد، عن أبي وائل، عن ابن مسعود مرفوعاً، وحماد: هو ابن أبي سليمان، صدوق.

﴿وَحَيْفَةً﴾ خافياً^(١) لتربية الحُضور، ﴿و﴾ متكلماً باللسان كلاماً ﴿دون الجهر من القول﴾؛ أي: مُسراً.

وحاصله: واذكر ربك مُستحضراً المعنى في نفسك، مُعلنًا بالذِّكر تارةً، ومُسراً أُخرى، لتكونَ ذاكرةً جامعاً بين القلبِ واللسانِ بحالتيه.

ويحتملُ أن يرادَ بالذِّكرِ في النَّفسِ: ما يُقابلُ الملاءَ بالمعنى السابقِ في ثانيِ احتمالي حديثِ البخاريِّ، أعني: الذِّكرَ خالياً ومنفرداً عن الناسِ، فيكونُ حاصلُ المعنى على هذا: واذكر ربك خالياً ومُنفرداً عن الناسِ، مُعلنًا ومُسراً بالغُدوِّ والآصالِ، ولا تَكُنْ من الغافلينَ فيما بيْنَهُما، أو إذا كُنْتَ في ملاءٍ، بل حاضرَ القلبِ مع الذكرِ اللساني.

وعلى التقديرين يكونُ الجهرُ الذي بقدرِ الحاجةِ ومُقْتَضَى الحالِ مأموراً به في صريحِ الآية، فلا يكونُ بدعةً، وهو المطلوبُ، وباللهِ التوفيقُ، واللهِ أعلم.

ومما يؤيدُ أنَّ المرادَ بالجهرِ المنهيِّ عنه هو الجهرُ الزائدُ فوقَ الحاجةِ، حديثُ ابنِ عباسٍ عندَ البخاريِّ وغيره في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتُ بِهَا﴾ قال: نزلتْ ورسولُ الله ﷺ مُخْتَفٍ بِمَكَّةَ، كَانَ إِذَا صَلَّى بِأَصْحَابِهِ رَفَعَ صَوْتَهُ بِالْقُرْآنِ، وَإِذَا سَمِعَ الْمُشْرِكُونَ سَبُّوا الْقُرْآنَ وَمَنْ أَنْزَلَهُ وَمَنْ جَاءَ بِهِ، فَقَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لِنَبِيِّهِ: ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ﴾؛ أي: بقراءة تك فيسمع المشركون فيسبوا القرآنَ ﴿وَلَا تُخَافِتُ بِهَا﴾ عن أصحابك فلا تُسمِعهم ﴿وَأَبْتَعِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ١١٠] انتهى^(٢) = وذلك لوضوح دلالته على أنَّ الجهر المنهيَّ عنه هو ما زادَ على قدرِ

(١) في النسخ: «خائفاً»، والمثبت هو الأنسب بالسياق.

(٢) «صحيح البخاري» (٤٧٢٢)، و«صحيح مسلم» (٤٤٦).

الحاجة من سماع أصحابه بحيث ينتهي إلى المشركين، والمخافتة المنهي عنها: أن يخفى بحيث يقصّر على قدر الحاجة من سماع أصحابه.

وقولنا: «الجهر الزائد على قدر الحاجة» أعم من قولنا: «الجهر البالغ»، إذ الحاجة تختلف باختلاف الأحوال والأشخاص، فقد تكون الحاجة إلى الجهر البالغ فيكون مشروعا، كما في الأذان، فإن عبد الله بن زيد الأنصاري رضي الله عنه لما أرى الأذان وقصّ الرؤيا على النبي ﷺ قال: «إنها لرؤيا حق إن شاء الله تعالى، فقم مع بلال فألقها عليه، فإنه أندى صوتاً منك»^(١)، فاختار الأرفع صوتاً، حتى إنه ﷺ أمر بلالاً أن يدخل يديه في أذنيه إذا أذن، وقال: «إنه أرفع لصوتك» أخرجه الطبراني عن سعد القرظ مؤذن رسول الله ﷺ^(٢).

وليس القصد في رفع الصوت بالأذان مقصوراً على إعلام الناس بالوقت، فقد أمر أبو سعيد الخدري عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة الأنصاري وكان يتيماً في حجر أبي سعيد بذلك حين يكون في البادية، حيث قال - كما^(٣) في الصحيح وغيره -: «إني أراك تحب الغنم والبادية، فإذا كنت في غنمك وباديتك فأذنت للصلاة فأرفع صوتك بالنداء، فإنه «لا يسمع مدى صوت المؤذن بالنداء، جن ولا إنس ولا حجر ولا شجر إلا شهد له يوم القيامة» - وفي رواية: «يشهد له

(١) أخرجه أبو داود (٤٩٩)، والترمذي (١٨٩)، وابن ماجه (٧٠٦)، وأحمد (١٦٤٧٨) من حديث عبد الله بن زيد، وقال الترمذي: حديث عبد الله بن زيد حديث حسن صحيح اه. وقوله: «أندى صوتاً» أي: أرفع صوتاً، أفضل تفضيل من النداء.

(٢) أخرجه الطبراني في «الصغير» (١١٧٠)، وابن ماجه (٧١٠) مرفوعاً، وفي إسناده عبد الرحمن بن سعد بن عمار بن سعد القرظ، وهو ضعيف، وأبوه مجهول.

(٣) لفظ: «كما» لم يرد في (ح).

كُلُّ رَطْبٍ وَيَابِسٍ - قال أبو سعيد: سمعته من رسول الله ﷺ^(١).

فأرفعهم صوتاً أكثرهم شهداء، وهذا من الحاجة.

وكما في تبليغ العلم إذا كثرت الجمع أو بعدوا، فإن البخاري لما استدلل بحديث: فنأدى بأعلى صوته: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ»^(٢) على جواز رفع الصوت بالعلم = قال الحافظ ابن حجر: وإنما يتم الاستدلال بذلك حيث تدعو الحاجة إليه لبعد أو كثرة جمع، أو غير ذلك، ويلتحق بذلك ما إذا كان في موعظة كما ثبت ذلك^(٣) في حديث جابر: كان النبي ﷺ إذا خطب وذكر الساعة اشتد غضبه وعلا صوته. أخرجه مسلم، ولأحمد من حديث النعمان في معناه، وزاد: حتى لو أن رجلاً بالسوق لسمعته. انتهى^(٤).

ولا شك في تفاوت مراتب البعد والكثرة، وأن منها ما يحتاج إلى النداء بأعلى الصوت، كما في «الصحيح»^(٥).

وكما في إسماع^(٦) الصم حتى يفقه، فإنه من أنواع الصدقة، وقد يحتاج إلى الجهر البالغ، ففي حديث أبي ذر عند أحمد والنسائي وابن حبان: «على كل نفس

(١) أخرجه البخاري (٦٠٩)، وابن ماجه (٧٢٣)، والنسائي في «الكبرى» (١٦٢٠)، وأحمد (١١٣٠٥). ولفظ: «ولا شجر ولا حجر» لم يرد عند البخاري والنسائي.

ورواية: «كل رطب ويابس» أخرجه النسائي (١٦٢١)، وابن خزيمة (٣٩٠) من حديث أبي هريرة.

(٢) «صحيح البخاري» (٦٠) باب من رفع صوته بالعلم.

(٣) لفظ: «ذلك» لم يرد في (ح).

(٤) انظر: «فتح الباري» (١/ ١٤٣)، وحديث جابر في «صحيح مسلم» (٨٦٧)، وحديث النعمان في «مسند أحمد» (١٨٣٩٨)، وإسناده حسن.

(٥) سلف قبل قليل.

(٦) في (ع): «سماع».

في كل يوم طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ صَدَقَةٌ مِنْهُ عَلَى نَفْسِهِ... مِنْ أَبْوَابِ الصَّدَقَةِ» وَسَاقَ الْحَدِيثَ إِلَى أَنْ قَالَ: «وَتُسْمَعُ الْأَصَمَّ وَالْأَبْكَمَ حَتَّى يَفْقَهُ» الْحَدِيثَ بِطَوْلِهِ^(١).

وَمِنْ ذَلِكَ أَحْوَالِ أَهْلِ الذِّكْرِ، فَإِنَّ مِنْهُمْ مَنْ يَعْمَلُ عَلَى جِلَاءِ قَلْبِهِ، وَهُوَ مَحْتَاجٌ إِلَى الْجَهْرِ وَالْقُوَّةِ لِتَحْصِيلِ الرَّقَّةِ وَالصَّفَاءِ، لَمَا رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعاً: «لِكُلِّ شَيْءٍ سِقَالَةٌ، وَإِنَّ سِقَالََةَ الْقُلُوبِ ذَكَرَ اللَّهُ» الْحَدِيثَ^(٢).

وَالصَّقْلُ يَحْتَاجُ إِلَى الْقُوَّةِ، إِذْ بِهَا تَصُلُّ الْحَرَارَةُ إِلَى الْقَلْبِ، وَهِيَ تُذَيِّبُ شَحْمَ الْقَلْبِ بِالتَّدْرِيجِ، وَبِذَلِكَ يَحْصُلُ لِلْقَلْبِ الرَّقَّةُ وَالصَّفَاءُ وَاللِّينُ وَالِاطْمِئْنَانُ، وَهِيَ مِنْ الصِّفَاتِ الْمَحْبُوبَةِ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، فَقَدْ قَالَ ﷺ: «إِنَّ لِلَّهِ آيَةً مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ، وَآيَةُ رَبِّكُمْ قُلُوبُ عِبَادِهِ الصَّالِحِينَ، وَأَحَبُّهَا إِلَيْهِ أَلْيُنُهَا وَأَرْقُهَا». رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ عَنْ أَبِي عِنَبَةَ الْخَوْلَانِيِّ^(٣).

وَفِي مَسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بَلْفِظٍ: «الْقُلُوبُ آيَةُ اللَّهِ فِي أَرْضِهِ، فَأَحَبُّهَا إِلَيْهِ أَصْلَبُهَا وَأَرْقُهَا وَأَصْفَاهَا» كَذَا فِي «شَفَاءِ الْعَلِيلِ» لِلْعَلَامَةِ ابْنِ الْقَيْمِ^(٤).

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢١٤٨٤)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «الْكَبْرِيِّ» (٩٠٢٧)، وَابْنُ حِبَانَ مُخْتَصِراً (٣٣٧٧).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (٥١٩) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ، وَفِي إِسْنَادِهِ سَعِيدُ بْنُ سَنَانَ، قَالَ الْحَافِظُ: مَتْرُوكٌ، وَرَمَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ وَغَيْرُهُ بِالْوَضْعِ. وَ«سِقَالَةٌ» تَرُوي بِالسِّينِ وَالصَّادِ، وَهِيَ: الْجِلَاءُ.

(٣) أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «مَسْنَدِ الشَّامِيِّينَ» (٨٤٠) مِنْ طَرِيقِ بَقِيَّةِ بْنِ الْوَلِيدِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي عِنَبَةَ الْخَوْلَانِيِّ، قَالَ الْعِرَاقِيُّ فِي «تَخْرِيجِ الْإِحْيَاءِ» (١ / ٨٩٠): فِيهِ بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ، وَهُوَ مَدْلَسٌ لَكِنَّهُ صَرَحَ فِيهِ بِالتَّحْدِيثِ. اه. قُلْتُ: لَكِنَّهُ فِي مَطْبُوعِ «الشَّامِيِّينَ» بِالْعِنَعَةِ.

وَفِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» لِلْمَزِينِيِّ (٣٤ / ١٥١): رَوَاهُ أَبُو مَطِيحِ الْأَطْرَابِلِسِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي عِنَبَةَ الْخَوْلَانِيِّ. وَأَبُو مَطِيحٍ - وَهُوَ مَعَاوِيَةُ بْنُ يَحْيَى - ضَعِيفٌ.

(٤) كَذَا نَسَبَهُ ابْنُ الْقَيْمِ إِلَى «مَسْنَدِ أَحْمَدَ» كَمَا فِي «شَفَاءِ الْعَلِيلِ» (ص: ١٠٦)، وَالْخَبِيرُ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي

«الزُّهْدِ» (٢٢٦٤) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ ثَوْرِ بْنِ يَزِيدٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ قَالَ: «إِنَّ لِلَّهِ تَبَارَكَ =

والقلبُ يُطَلَبُ فِيهِ اللَّيْنُ لِقَبُولِ الْحَقِّ، وَالصَّفَاءُ وَالرِّقَّةُ لِرُؤْيَيْتِهِ، وَالصَّلَابَةُ لِحِفْظِهِ، فَهِيَ الصَّلَابَةُ الْمَجَامِعَةُ لِلَّيْنِ لَا الْمَنَافِيَّةُ لَهُ، فَلَا تَنَافِي بَيْنَ الرَّوَايَتَيْنِ، فَالسَّالِكُ الْعَامِلُ عَلَى جَلَاءِ قَلْبِهِ مَحْتَاجٌ إِلَى الْجَهْرِ وَالْقُوَّةِ لِتَحْصِيلِ الصِّفَاتِ الْمَحْمُودَةِ لِلْقَلْبِ، مُفْرَدًا كَانَ أَوْ فِي الْجَمْعِ، وَفِي الْجَمْعِ أَشَدُّ تَأْثِيرًا، وَلِهَذَا أَمَرَ الْمَارَّ بِرِيَاضِ الْجَنَّةِ - الْمُفْسَّرَةِ بِحِلْقِ الذِّكْرِ وَمَجَالِسِهِ - بِالرَّتْعِ فِيهَا^(١).

و﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقْتَلُونَ فِي سَبِيلِهِ. صَفًا كَانَتْهُمْ بَيْنَ مَرْمُوسٍ﴾ [الصف: ٤] وَالْقِتَالُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَسْبٌ وَمَعْنَوِيٌّ، وَلِهَذَا قَالَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ﴾ [التوبة: ١٢٣]: إِنَّ أَوْلَ كَافِرٍ يَلِيكَ نَفْسُكَ^(٢)، فَجِهَادُهَا مَقْدَمٌ عَلَى جِهَادِ الْأَبْعَدِ، وَيَدُ اللَّهِ مَعَ الْجَمَاعَةِ، فَإِذَا كَانُوا عَلَى قَلْبٍ وَاحِدٍ، كَانَ الذِّكْرُ أَشَدَّ تَأْثِيرًا بِأَحَدِيَّةِ الْجَمْعِ، وَكَانُوا مِنَ الْمُجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، الَّذِينَ يُحِبُّهُمْ اللَّهُ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقَ.

= وتعالى في الأرض آنية، وأحب آنية الله إليه ما رقى منها وصفا، وآنية الله في الأرض قلوب عباده الصالحين»، وهذا أثر إسناده صحيح، وخالد بن معدان تابعي ثقة. وأخرجه أحمد في «الزهد» (٨٣٠)، وأبو نعيم في «الحلية» (٩٧ / ٦) من طريق محمد بن القاسم، عن ثور، عن خالد بن معدان، عن أبي أمامة مرفوعاً بمثل سابقه، وقال أبو نعيم: غريب من حديث ثور، لم نكتبه إلا من حديث محمد بن القاسم اهـ. ومحمد بن القاسم هو الأسدي الشامي قال الحافظ: كذبه.

(١) أخرجه أحمد (١٢٥٢٣)، وفي إسناده محمد بن ثابت البناني، وهو ضعيف. وقد تقدم الحديث.
(٢) في هذا الكلام نظر، فإن ﴿الْكُفَّارَ﴾ في الآية يراد بهم الكفار بالله بلا خلاف، فلا يليق أن توصف بذلك النفس المؤمنة بالله، فالنفس تبع لصاحبها، ولا شك أن المخاطب في هذا الكلام مؤمن.

تنبيه

[في جواب السيوطي على آية ﴿وَأَذْكُرْتِكَ فِي...﴾]

قال الحافظ الجلال السيوطي في «نتيجة الفكر في الجهر بالذكر»:

فإن قلت: قد قال تعالى: ﴿وَأَذْكُرْتِكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ﴾ [الأعراف: ٢٠٥].

قلت: الجواب عن هذه الآية من ثلاثة أوجه:

الأول: أنها مكية كآية الإسراء: ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافُتْ بِهَا﴾ [الإسراء: ١١٠] وقد نزلت حين كان النبي ﷺ يجهر بالقرآن، يسمعه المشركون فيسبون القرآن ومن أنزله، فأمر بالترك سداً للذريعة، كما نهى عن سب الأصنام لذلك في قوله: ﴿وَلَا تُسَبِّحُوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسْبُوا اللَّهَ عَدُوًّا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١٠٨]^(١).

قلت: وفي «الدر المنثور» من حديث ابن عباس: ولما هاجر إلى المدينة سقط هذا كله. رواه ابن أبي حاتم وابن مردويه في «التفسير»^(٢).

وفي «نتائج الأفكار» للحافظ ابن حجر: ذكر سبب آخر لنزول آية: ﴿وَلَا تَجْهَرُ﴾ فقد قال: أخرج ابن مردويه في «التفسير» من رواية يزيد النحوي عن عكرمة عن ابن عباس - بعد ذكر السبب المذكور، أعني: سبب المشركين القرآن ومن

(١) انظر: «نتيجة الفكر» (الحاوي) (١/ ٤٦٦)، وأخرج سبب النزول البخاري (٤٧٢٢)، ومسلم (٤٤٦) من حديث ابن عباس.

(٢) انظر: «الدر المنثور» (٥/ ٣٥٠)، وأخرجه الطبري في «تفسيره» (١٥/ ١٣٩)، من طريق الضحاك، عن ابن عباس، وإسناده منقطع، الضحاك لم يلق ابن عباس.

أَنْزَلَهُ -: وَنَزَلَتْ: ﴿وَأَذْكُرُكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً﴾ [الأعراف: ٢٠٥] فَكَانَ لَا يُسْمِعُ مَنْ خَلْفَهُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، فَشَقَّ عَلَيْهِمْ، فَنَزَلَتْ: ﴿وَلَا تَجْهَرُ﴾^(١).

قال الحافظ ابن حجر: وقد رجَّح بعضهم السبب الثاني، ويُمكن الجمع بأن الآية نزلت في الأمرين معاً. انتهى^(٢).

وهو دليلٌ على أن الجهر المنهي عنه في قوله: ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ﴾ هو الزائد على قدر الحاجة كما مرَّ، فإن الصحابة لما شقَّ عليهم كونه لا يُسمِعُهُمْ أَنْزَلَ اللهُ: ﴿وَلَا تُخَافَتْ بِهَا﴾ بحيث لا تُسْمِعُ مَنْ خَلْفَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، فإذا أَسْمِعَ مَنْ خَلْفَهُ مِنَ الصُّفُوفِ فَقَدْ جَهَرَ بِقَدْرِ الْحَاجَةِ بِلا شك.

وقال السيوطي رحمه الله في «لباب النقول»: وأخرج البخاري عن عائشة أنها - أي: آية ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ﴾ - نزلت في الدعاء^(٣).

قال: ورجَّح ابن جرير والنووي الرواية الأولى - أي: أن السبب سبُّ المشركين القرآن.. إلخ - لكونها أصحَّ سنداً^(٤).

قال الحافظ ابن حجر: لكن يحتمل الجمع بينهما بأنها نزلت في الدعاء داخل الصلاة، وقد أخرج ابن مردويه من حديث أبي هريرة قال: كان رسول الله ﷺ إذا صلى عند البيت رَفَعَ صَوْتَهُ فِي الدُّعَاءِ فَنَزَلَتْ. انتهى^(٥).

(١) انظر: «نتائج الأفكار» (١ / ٣٥).

(٢) انظر المصدر السابق.

(٣) انظر: «لباب النقول» (ص: ١٢٨)، و«صحيح البخاري» (٤٧٢٣)، و«صحيح مسلم» (٤٤٧).

(٤) انظر: «لباب النقول» (ص: ١٢٨)، و«تفسير الطبري» (١٣٦ / ٥)، و«المجموع شرح المذهب»

للنووي (٣ / ٣٥٦).

(٥) انظر: «لباب النقول» (ص: ١٢٨)، و«فتح الباري» (٨ / ٤٠٥ - ٤٠٦).

وقال في «الدر المنثور»: وأخرج الطبراني والبيهقي في «سننه» عن ابن عباس في قوله: ﴿وَلَا تَجْهَرُ﴾ الآية قال: وكان الرجل إذا دعا في الصلاة رفع صوته. انتهى^(١).

ولنرجع إلى تنمة كلام السيوطي في «نتيجة الفكر»، قال:

الثاني - أي: من أوجه الجواب عن آية: ﴿وَأَذْكُرُكَ فِي نَفْسِكَ﴾ الآية -: أن جماعة من المفسرين منهم عبد الرحمن بن زيد بن أسلم شيخ مالك، وابن جرير، حملوا الآية على الذكر حال قراءة القرآن، وأنه أمر له بالذكر على هذه الصفة تعظيماً للقرآن أن تُرفع عنده الأصوات، ويقويه^(٢) اتصالها بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ [الأعراف: ٢٠٤]^(٣).

قلت: وعلى هذا يحتمل أن يراد بقوله ﴿وَدُونَ الْجَهْرِ﴾: دون الجهر الذي يُقرأ به القرآن. والله أعلم.

ثم قال السيوطي:

الثالث - أي: من أوجه الجواب -: ما ذكره السادة الصوفية: أن الأمر في الآية خاص بالنبي ﷺ الكامل المكمل، وأما غيره ممن هو محل للوساوس والخواطر الرديّة فمأمور بالجهر، لأنه أشد تأثيراً في دفعها^(٤).

(١) انظر: «الدر المنثور» (٥ / ٣٤٩)، وأخرجه الطبراني في «الكبير» (١١ / ١١٧١٠)، والبيهقي في «السنن» (٣٠١٠)، وقال البيهقي: كذا في هذه الرواية، وليست بقوة اه. قلت: في إسناده أشعث بن سوار ضعيف.

(٢) في (ع): «ويقربه».

(٣) انظر: «نتيجة الفكر» (الحاوي للفتاوى) (١ / ٤٧١).

(٤) المصدر السابق (١ / ٤٧١).

قلتُ: وكأنَّه يشيرُ إلى ما نقله في رسالته المسماة: «تعريف الفئة بأجوبة الأسئلة المئة» في جواب السؤال الثالث والثلاثين، وهو: هل أفضل الذكر سرٌّ أم علانية؟ عن العارف بالله محيي الطريقة في مصر الشيخ يوسف العجمي^(١) المدفون بالقرافة - قدس الله رُوحه - من قوله: إنَّ الله تعالى خاطَبَ سيدَ أهلِ الحضرة محمداً ﷺ بعد أن عرّفه [بربِّه و] نفسه، وأراه كيف مدَّ الظلَّ بمثلِ قوله تعالى: ﴿وَأذْكُرُّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً﴾ [الأعراف: ٢٠٥] وقوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ﴾ [الفرقان: ٤٥] ومَن لا يعرفُ ربَّه ولا نفسه، ولا أراه كيف مدَّ الظلَّ، فكيف يذكرُ ربَّه في نفسه، أو كيف يرى مدَّ الظلِّ؟ بل هم المُخاطَبون بمثلِ قوله تعالى: ﴿أَذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٤١] إلى هنا كلامه^(٢)، وهو كلامٌ موجزٌ، وتحتَه بحارٌ زاخرةٌ.

ثم قال: والجمعُ بين الأدلة: أنَّ الذَّاكِرِينَ إذا كانوا مجتمعينَ على الذِّكْرِ، فالأوَّلِي في حقِّهم رَفَعُ الصوتِ بالذِّكْرِ والقوَّة، وأما إذا كان الذَّاكِرُ وَحْدَهُ، فإنَّ كان من الخاصَّةِ فالإخفاءُ في حقِّه أوَّلِي، وإنَّ كان من العامَّةِ فالجهرُ في حقِّه أفضلُ... إلى آخرِ ما نقلناه عنه في «نشر الزهر»^(٣).

قلت: وعلى فرضِ اختصاصِ الآيةِ به ﷺ فليس أمراً بحصرِ الذكرِ في هذا النوعِ الخاصِّ الذي هو الذِّكْرُ في النفس، بل به وبما هو دونَ الجهرِ البالغِ، أو الزائدِ على قدرِ الحاجة، فيكونُ الجهرُ المعتدلاً والجهرُ بقدرِ الحاجةِ داخلاً في المأمورِ

(١) هو يوسف بن عبد الله بن عمر الكوراني العجمي، المتوفى سنة (٧٦٨هـ) انظر ترجمته في: «طبقات الأولياء» لابن الملتن (ص: ٤٩٢)، و«السلوك» للمقريزي (٤/ ٣١٠).

(٢) انظر: «تعريف الفئة» (الحاوي للفتاوى) للسيوطي (٢/ ٣٧٦). وما بين معكوفتين منه.

(٣) المصدر السابق (٢/ ٣٧٦). وانظر: «نشر الزهر في الذكر بالجهر». وهي مطبوعة ضمن هذا المجموع.

به، الذي لا يختص هو به بالاتفاق، وهذا متعين، فإنه ﷺ قد كان يجهر بالذکر إذا سلم من صلاته بأعلى صوته، ويجهر في مجالسه مع أصحابه حتى إن الصحابي يقول: إن كنا لنعدُّ له في المجلس «ربِّ اغفرِ وتبْ عليَّ، إنَّكَ أنتَ التوابُ الغفورُ» مئةَ مرةٍ^(١).

وفي غير ما موطنٍ من كلِّ شرفٍ ووادٍ وفدْفِدٍ في الحجِّ والعمرة والغزوة، وفي الطواف، وفي السعي، وفي الموقف، وفي المزدلفة والمشعر الحرام، وفي منى، وفي بيته، وفي المسجد في تهجده، وغير ذلك مما سبق بعضه مفصلاً في الأحاديث السابقة.

بل قد باشر الأذان المحتاج إلى الرفع البالغ بنفسه الشريفة ﷺ في السفر، فقد رُوينا في «جامع الترمذي» من حديث عمرو بن عثمان بن يعلى بن مرة، عن أبيه، عن جدِّه: أنهم كانوا في مسير، فأنتهوا إلى مضيقي، فحضرت الصلاة، فمطروا، السماء من فوقهم والبلَّة من أسفل منهم، فأذن رسولُ الله ﷺ وهو على راحلته وأقام. الحديث^(٢).

- (١) أخرجه الترمذي (٣٧٣٤)، وابن ماجه (٣٨١٤)، والنسائي في «الكبرى» (١٠٢١٩). وتقدم.
- (٢) «الجامع» للترمذي (٤١١)، وقال: حديث غريب، تفرد به عمر بن الرماح البلخي، لا يعرف إلا من حديثه، وقد روى عنه غير واحد من أهل العلم اه. وهو ثقة، لكن رواه عن عمرو بن عثمان بن يعلى بن مرة، عن أبيه عثمان بن يعلى، وكلاهما مجهول، وضعف الحديث البيهقي وابن القطان وابن العربي.
- وقد أخرجه أحمد في «مسنده» (١٧٥٧٣) من حديث يعلى بن مرة أيضاً، وفيه: فحضرت الصلاة، فأمر المؤذن، فأذن فأقام.
- وقال ابن حجر في «التميز» (٥٩٥ / ٢): ورجح السهيلي هذه الرواية، لأنها بينت ما أجمل الترمذي، وإن كان الراوي له عن عمر بن الرماح عنده شديد الضعف اه.

قال الحافظ السيوطي في «قوت المغتذي»: «استدلَّ بهذا النَّوويُّ وغيره على أنَّه ﷺ بِأَشْرَ الْأَذَانِ بِنَفْسِهِ، وعلى استحبابِ الْجَمْعِ بين الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ. ذَكَرَهُ فِي «شرح المهذب» مَبْسُوطاً، وفي «الروضة» مختصراً، ووردت روايةٌ أُخْرَى صريحةٌ في ذلك في «سنن سعيد بن منصور». انتهى^(١).

فسواءُ قُلْنَا: هَذَا كَانَ بِمَكَّةَ وَلَمَّا هَاجَرَ إِلَى الْمَدِينَةِ سَقَطَ هَذَا كُلُّهُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ عَبَّاسٍ^(٢)، أَوْ: إِنَّ الْمَرَادَ النَّهْيُ عَنِ الْجَهْرِ حَالَ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ تَعْظِيماً لِلْقُرْآنِ، أَوْ: إِنَّهُ مَخْتَصٌّ بِالنَّبِيِّ ﷺ؛ أَي: فِي قِسْمِهِ الْأَوَّلِ لَا مُطْلَقاً؛ لِمَا مَرَّ، أَوْ: النَّهْيُ عَنِ الْجَهْرِ الْبَالِغِ أَوْ الزَّائِدِ عَلَى قَدْرِ الْحَاجَةِ، فَلَا حُجَّةَ عَلَى جَمِيعِ التَّفَادِيرِ فِي الْآيَةِ لِمُنْكَرِي الْجَهْرِ عَلَى الْإِطْلَاقِ أَصْلًا، لِأَنَّ الْجَهْرَ ثَابِتٌ بِالْكِتَابِ، وَالسَّنَةَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَمِنَ الصَّحَابَةِ، لَيْلاً وَنَهَاراً، سَفَرًا وَحَضْرًا، سَهْلًا وَجَبَلًا، وَادِيًا وَشَرْفًا، وَصُعودًا وَهُبوطًا، غَزْوًا وَحِجًّا وَعَمْرَةً، وَغَيْرَ ذَلِكَ، فَلَا يَتَأْتَى إنْكَارُهُ كَلِيًّا أَصْلًا، فَلَا بَدَّ مِنْ أَحَدٍ وَجْوهِ الْجَمْعِ.

وَأَيًّا مَا كَانَ، فَالْمَقْصُودُ - وَهُوَ مَشْرُوعِيَّةُ الْجَهْرِ الْمَعْتَدَلِ وَبِقَدْرِ الْحَاجَةِ - حَاصِلٌ أَلْبَتَّةَ، وَهُوَ الْمَطْلُوبُ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

(١) انظر: «قوت المغتذي» (١/ ١٩٤)، و«شرح المجموع» للنووي (٣/ ١٠٦) ولم أقف عليه في

المطبوع من «سنن سعيد بن منصور».

(٢) تقدم قريباً.

وصل

[في أن الجهر بالدعاء ليس من الاعتداء فيه]

فإن قلت: قد قال تعالى: ﴿أَدْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [الأعراف: ٥٥] وفسر الاعتداء بالجهر كما رواه ابن أبي حاتم عن زيد بن أسلم^(١).

قلت: قد فسر أيضاً التضرع بالعلانية، والخفية بالسر، كما رواه أبو الشيخ عن قتادة^(٢).

ويؤيده حديث أبي هريرة وابن مسعود عند البيهقي والديلمي بسند حسن لغيره: «إذا أحبَّ الله عبداً ابتلاه لسمع تضرُّعه»^(٣) لدلالته على أن التضرُّع مسموعٌ، وقد وقع في الآية في مقابلة (خفية) فيكون بمعنى العلانية.

يوضحه ما رواه الخليلي من حديث جابر: إن المؤمنَ ليدعو الله تعالى فتبطن عليه الإجابة، فتضج الملائكة لذلك، فيقول الله تعالى: «أبطئ للمؤمن لئلا ينقطع عني ويذكرني، فإني أحبُّه، وأحبُّ تضرُّعه»^(٤) مع قوله في حديث أنس عند ابن النجار: «أنَّ العبدَ المؤمنَ ليدعو الله، فيقول اللهُ تعالى لجبريل: «لا تُجبه، فإني أحبُّ أن أسمعَ صوته» الحديث^(٥). حيث عبَّر بصوته مكان تضرُّعه.

وهذه الأحاديث مما يشهد للبيضاوي في تفسيره التضرُّع بالإعلان، حيث

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٥٠٠ / ٥).

(٢) انظر: «الدر المنثور» (٤٧٥ / ٣).

(٣) تقدم قريباً.

(٤) أورده المتقي الهندي في «كنز العمال» (٨٦ / ٢).

(٥) أورده المتقي الهندي في «كنز العمال» (٨٥ / ٢)، وقال: فيه إسحاق بن أبي فروة اه. وهو متروك.

قال في قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يُنَجِّيكُمْ مِنْ ظُلْمَتِ اللَّيْلِ وَالْبَحْرِ تَدْعُونَهُ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ [الأنعام: ٦٣]: مُعْلِنِينَ وَمُسْرِينَ، أو: إعلناناً وأسراراً^(١).

وقال وفاقاً «للكشاف» في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْرَوْنَ﴾ [النحل: ٥٣]: فما تضرَّعونَ إلا إليه، والجُؤارُ: رُفَعُ الصَّوْتِ في الدُّعَاءِ والاستغاثة^(٢). فإنهما فسَّرا «تجارون» بـ: تضرَّعونَ - وهو تفسيرٌ مجاهدٍ كما في «الدر المنثور»^(٣) - مع تفسيريهما «الجؤار» برفع الصوت في الدعاء والاستغاثة.

ويزيدُ المقامَ تأييداً قوله تعالى: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَبَ لَكُمْ أَنِّي مُبِدِّكُمْ﴾ الآية [الأنفال: ٩] إذ الاستغاثةُ برفع الصوتِ في الدعاء.

وكذلك وَقَعَ يومَ بدرٍ، ففي «صحيح مسلم» و«جامع الترمذي» عن عمر رضي الله عنه قال: لما كان يومُ بدرٍ ونظرَ رسولُ الله ﷺ إلى المشركين وهم ألفٌ، وأصحابُه ثلاثُ مئةٍ وتسعةَ عشرٍ - لفظ الترمذي: وبِضْعَةِ عَشْرٍ رجلاً - فاستقبل نبيُّ الله القبلةَ ثم مَدَّ يديه، فجعل يهتِفُ برَبِّه: «اللهمَّ أنجزْ لي ما وَعَدْتَنِي، اللهم آتِ ما وَعَدْتَنِي، اللهمَّ إن تَهَلِّكْ هذه العِصابةَ من أهل الإسلامِ لا تُعبدُ في الأرض» فما زال يهتِفُ برَبِّه، ماداً يديه، مستقبلاً القبلةَ، حتى سَقَطَ رداؤه عن مَنْكِبِيه، فأثاه أبو بكر فأخذَ رداهَ فألقاهُ على مَنْكِبِيه ثم التزمه من ورائه، فقال: يا نبيَّ الله كذاك مُناشدتك ربَّكَ - بالذال المعجمة عند جماهير رواة مسلم، ولبعضهم: كفاك، بالفاء - فإنه سَيُنْجِزُ لَكَ ما وَعَدَكَ. الحديث^(٤).

(١) انظر: «تفسير البيضاوي» (٢/ ١٦٦).

(٢) انظر: «تفسير البيضاوي» (٣/ ٢٢٩)، و«الكشاف» (٢/ ٦١١).

(٣) انظر: «الدر المنثور» (٥/ ١٣٧).

(٤) «صحيح مسلم» (١٧٦٣)، و«الجامع» للترمذي (٣٠٨١)، وفيهما: «كفاك» بالفاء، وقال القاضي =

وذلك أنه قال: «جَعَلَ يَهْتَفُ بِرَبِّهِ» والهِتَافُ: الصياح، ففي «القاموس»: «هَتَفَ به هُتَافًا بِالضَّمِّ: صاح^(١)».

وقد اجتهد ﷺ في الدُّعَاءِ وَتَعَرُّضِهِ لَطَلْبِ الْحَاجَةِ تَضَرُّعًا وَاسْتِغَاثَةً، حَيْثُ اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ مُبْتَهَلًا، مَا دَامَ يَدِيهِ مُتَضَرِّعًا، رَافِعًا صَوْتَهُ مُتَذَلِّلًا مُخْلِصًا.

وفي «القاموس»: «تَضَرَّعَ إِلَى اللَّهِ: ابْتَهَلَ وَتَذَلَّلَ، أَوْ: تَعَرَّضَ بِطَلْبِ الْحَاجَةِ^(٢)».

والابتهال: الاجتهادُ في الدُّعَاءِ وَإِخْلَاصِهِ^(٣). انتهى.

وفي «سنن أبي داود» عن ابن عباس: الابتهال: أن تمدَّ يديك جميعاً. انتهى^(٤).

وإيثاره ﷺ الدُّعَاءَ «تَضَرُّعًا» عَلَى «خَفِيَّةٍ» فِي مِثْلِ هَذَا الْمَوْطِنِ الْعَظِيمِ الَّذِي قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ﴾ [آل عمران: ١٢٣] دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، لِمَا فِيهِ مِنْ إِظْهَارِ الْإِفْتِقَارِ حَسًّا وَمَعْنَى، وَالتَّوَجُّهِ إِلَى اللَّهِ بِكُلِّيَّتِهِ، وَكَأَنَّهُ لِهَذَا قُدِّمَ فِي الْآيَةِ عَلَى «خَفِيَّةٍ». وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ومما يدلُّ عَلَى أَنَّ التَّضَرُّعَ مَحْبُوبٌ عِنْدَ اللَّهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَىٰ أُمَمٍ مِّن قَبْلِكَ فَأَخَذْنَاهُم بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ لَعَلَّهُمْ يَضَّرَّعُونَ﴾ [الأنعام: ٤٢] وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا﴾ [الأنعام: ٤٣] وَقَوْلُهُ: ﴿فَمَا اسْتَكَانُوا لِلرَّيْبِ وَمَا يَضَّرَّعُونَ﴾ [المؤمنون: ٧٦]

= عياض في «إكمال المعلم» (٦/ ٩٤): «كذلك مناشدتك ربك» كذا لكافة الرواة، وللعذري بالفاء، وهما بمعنى، كذا: حسبك.

(١) «القاموس» (ص: ٨٦١) (هتف).

(٢) «القاموس» (ص: ٧٤١) (ضرع).

(٣) «القاموس» (ص: ٩٧٠) (بهل).

(٤) «سنن أبي داود» (١٤٨٩).

وإذ قد تبين صحة تفسير التضرع برفع الصوت في الدعاء، وتبين أنه محبوب عند الله، ظهر أن الاعتداء في الدعاء إذا فُسر بالجهر يُراد به رفع الصوت الزائد على قدر الحاجة ومقتضى الحال، لا مطلق الجهر، جمعاً بين الأدلة، وتوفيقاً بين أول الآية وآخرها.

وبذلك قيده الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» على تقدير تفسيره برفع الصوت، حيث قال: الاعتداء في الدعاء يقع بزيادة الرفع فوق الحاجة، أو بطلب ما لا يستحب حصوله شرعاً، أو بطلب معصية، أو بما لم يؤثر، خصوصاً ما وردت كراهته كالسجع المتكلف. انتهى^(١). وبالله التوفيق.

تنبيه

قال السيوطي رحمه الله في «نتيجة الفكر»:

فإن قلت: قد قال تعالى: ﴿أَدْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ وقد فُسر الاعتداء بالجهر في الدعاء.

قلت: الجواب عنه من وجهين:

أحدهما: إن الراجع في تفسيره أنه تجاوز المأمور به، واختراع دعوة لا أصل لها في الشرع.

الثاني: على تقدير التسليم، فالآية في الدعاء لا في الذكر، والدعاء بخصوصه

(١) انظر: «فتح الباري» (٨ / ٢٩٨)، وفيه: «أو بطلب ما يستحيل حصوله» بدل: «أو بطلب ما لا يستحب حصوله».

الأفضل فيه الإسرارُ لآته أقربُ إلى الإجابة، ولذا قال تعالى: ﴿إِذْ نَادَى رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًّا﴾ [مريم: ٣]. انتهى^(١).

قلت: لا شاهد له في الآية على أن الإسرارَ بالمعنى المقابل لأدنى الجهر أفضل من الإعلان مُطلقاً، لما سيأتي في الفصل السابع: أن النداء فوق المناجاة، ومن لوازم المناجاة إسماعُ الغير، فالنداء فوق أدنى الجهر، لكنّه في الآية وصفَ بكونه ﴿خَفِيًّا﴾.

فغاية ما يقتضيه الوصفُ بالخفاء أن يكونَ فوق أدنى الجهر الذي هو المناجاة، ودون أكثرِ أوساط الجهر المشروعة، أو يكونَ آخرَ درجةِ الأوساط.

وأياً ما كان ففي الآية دليلٌ على أن دعاءه ﷺ كان جَهراً فوق أدنى الجهر، فكيف يُحتجُّ بها على أفضليةِ الإسرارِ بالمعنى المقابلِ لأدنى الجهر؟!

نعم إذا كان الداعي بحيثُ يخشى شوبَ الرياء في الإعلانِ أتجه حينئذٍ أفضليةِ الإسرارِ، فليست الأفضليةُ على إطلاقها، إذ قد يكونُ الجهرُ أفضلَ إذا تحقَّقَ الإخلاصُ، فإنه ﷺ كان يجهرُ بـ: «رب اغفر لي وتب عليّ إنك أنت التواب الغفور» في اليوم مئة مرةٍ في مجلسه بين الصحابة، كما مرَّ، ومجردُ التعليمِ لا يُحوج إلى هذا التكرارِ كلِّ يومٍ مئة مرةٍ.

فلا بدَّ أن يكونَ لإيثاره الجهرَ على الإخفاء وجهُ أفضليةٍ، ككونِ التضرع محبوباً عند الله تعالى كما مرَّ، أو لكونه متضمناً لإظهارِ الافتقارِ بظاهره وباطنه، وهو أتمُّ في العبودية، وكأنّه من هنا وردَ حديثٌ: «لا يقولُ أحدُكم: اللهم اغفر لي إن شئت،

(١) انظر: «نتيجة الفكر» (الحاوي للفتاوى) (١/ ٤٧٢).

واللهمَّ ارْحَمْنِي إِنْ شِئْتَ»^(١) فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ مِنْ وَجْهِ اسْتِسْلَامًا، لَكِنَّهُ يُوْهِمُ الاسْتِغْنَاءَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، فَلَا يُنَاسِبُ الدُّعَاءَ الَّذِي هُوَ «مُنْحُ الْعِبَادَةِ»^(٢) وَأَشْرَفُهَا، وَمِفْتَاحُ الرَّحْمَةِ، وَلِهَذَا قَالَ بَعْدَهُ: «وَلْيُعْزَمِ الْمَسْأَلَةُ، فَإِنَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ، لَا مُكْرَهَ لَهُ»^(٣) فَإِنَّ الْعِزْمَ فِي الْمَسْأَلَةِ مِنْ مُؤَكَّدَاتِ الْاِفْتِقَارِ وَالذُّلِّ الْمَوْجِبِ لِلدُّعَاءِ.

كَمَا أَنَّ مِنْ مُؤَكَّدَاتِهِ التَّأْمِينُ، وَلِذَا وَرَدَ كَمَا فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ ابْنِ عَدِيِّ: «إِذَا دَعَا أَحَدُكُمْ فَلْيُؤَمِّنْ عَلَى دَعَائِهِ نَفْسِهِ»^(٤)، وَذَلِكَ أَنَّ التَّأْمِينَ عَلَى دَعَائِهِ نَفْسِهِ أَمُّ فِي الذُّلِّ وَالْاِفْتِقَارِ، وَذَلِكَ مِنْ أَقْرَبِ الْوَسَائِلِ لِلسَّئْلِ، يُوضِّحُهُ أَنَّ السُّنَّةَ عَلَى الرَّاجِحِ أَنْ يَجْهَرَ بِالتَّأْمِينِ، كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، إِذْ فِي الْجَهْرِ يَتَضَاعَفُ وَجْهُ الْاِفْتِقَارِ مِنَ الْقَلْبِ أَوْلَى بِالْاهْتِمَامِ، وَمِنَ الْلِسَانِ ثَانِيًا بِالْكَلامِ، وَمِنَ الْأُذُنِ ثَالثًا بِاسْتِمَاعِ، وَمِنَ الْقَلْبِ رَابِعًا عَوْدًا عَلَى بَدْءِ الْتَعَقُّلِ وَتَجْدِيدِ الرَّغْبَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فائدة

[حديث «مسند أبي حنيفة» عن عمر بن الخطاب]

أخبرنا شيخنا الإمام صفِيُّ الدين أحمد بن محمد المدني الأنصاري قُدَّسَ سرُّه إجازةً، عن شيخه المحقِّق أبي المواهب أحمد بن علي العياشي الشَّناوِيِّ ثمَّ المدني قُدَّسَ سرُّه، عن شيخ الإسلام شمس الدين محمد بن أحمد الرَّمْلِيِّ، عن

(١) أخرجه البخاري (٦٣٣٩)، ومسلم (٢٦٧٩) من حديث أبي هريرة.

(٢) أخرجه الترمذي (٣٣٧١)، والطبراني في «الدعاء» (٨) من حديث أنس، وقال الترمذي: حديث غريب، من هذا الوجه اه. وهو حديث حسن بشواهده.

(٣) قطعة من حديث أبي هريرة المخرج آنفاً.

(٤) أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٥ / ١٧٣) من حديث أبي هريرة، وفي إسناده طلحة بن عمرو الحضرمي وهو متروك، وقال ابن عدي: لا يتابع عليه.

شيخ الإسلام زين الدين زكريا بن محمد الأنصاري، عن قاضي الحرمين سراج الدين أبي المكارم عبد اللطيف ابن أبي الفتح محمد الحسنبيّ الفاسي ثم المكيّ الحنبليّ، عن علم الدين أبي الربيع سليمان بن خالد الإسكندريّ وصلاح الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن إبراهيم ابن أبي عمر الحنبليّ، كلاهما عن فخر الدين أبي الحسن علي بن أحمد بن عبد الواحد المقدسيّ الحنبليّ المعروف بابن البخاريّ، عن أبي طاهر بركات بن إبراهيم بن طاهر بن بركات بن إبراهيم^(١) الخشوعي، عن الحافظ أبي عبد الله الحسين بن محمد بن خسرو البلخي، قال: أخبرنا الشيخ أبو الفضل ابن خيرون، قال: أخبرنا خالي أبو علي، قال: أخبرنا أبو عبد الله بن العلاف، قال: أخبرنا عمرو الأشناني، قال: أخبرنا المنذر بن محمد، قال: أخبرنا أبي، قال: حدثنا عبيد الله بن الزبير، عن الإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي رضي الله عنه، عن موسى بن أبي كثير، عمّن حدّثه، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه: أنه أَبْصَرَهُمْ يُهَلِّلُونَ وَيَكْبِّرُونَ، فقال: هِيَ هِيَ وَرَبُّ الكَعْبَةِ، فقيل له: وما هي؟ فقال: كلمة التَّقْوَى وكانوا أحقَّ بها وأهلها^(٢).

وهذا الحديث وإن كان في سنده مجهولاً، لكنّه يصحّ الاحتجاج به على طريقة ابن حبان وطريقة الترمذي، أما على طريقة ابن حبان فلما قال الحافظ ابن حجر: إن لابن حبان طريقةً في التوثيق، وهي أن الراوي إذا كان كلُّ من شيخه والراوي عنه ثقةً، ولم يكن حديثه منكرًا، فهو عنده ثقةٌ وإن كان مجهول العين. انتهى^(٣).

(١) لفظ: «بن إبراهيم بن طاهر بن بركات بن إبراهيم» لم يرد في (ر)، والمثبت من (ح) و(ع) وانظر ترجمته: «سير أعلام النبلاء» (٢١/٣٥٥).

(٢) أخرجه أبو يوسف في «الآثار» (٥٥٦) عن أبي حنيفة، به.

(٣) نقله البقاعي في «النكت الوافية» (٢/٤٤٦) عن شيخه ابن حجر.

وهذا الحديثُ كذلك، فإنَّ مجهولَ العينِ هنا شيخُه عمر بن الخطاب رضي الله عنه ولا كلامَ فيه، والرَّاوي عنه موسى بن أبي كثير شيخُ الإمام أبي حنيفة، وهو ثقةٌ، فقد قال الحافظ ابن حجر في «التقريب»: «لم يُصَبَّ مَنْ ضَعَّفَهُ»^(١).

والحديثُ ليس بمنكرٍ، لأن تفسيرَ كلمةِ التَّقْوَى بـ«لا إله إلا الله» رُوي مرفوعاً عن عمرَ نفسه من وجهٍ آخر^(٢)، وعن أبي هريرة^(٣)، وأبي بن كعب^(٤)، وسلمة بن الأكوخ^(٥)، وموقوفاً عن علي^(٦)، وابن عمر^(٧)، وابن عباس^(٨)، وكونهم جَهَرُوا بها رُوي عن ابن عُمر أيضاً في خصوصِ هذه الروايةِ التي بلفظ «كلمةِ التقوى» كما في «الدر المنثور»^(٩).

وَبَثَّ الجهرُ من غيرِ هذا الوجهِ عَمَّنْ لا يُحصونَ هنا^(١٠) من الصحابةِ رضي الله عنهم، فالحديثُ على طريقةِ ابنِ حبانٍ رجاله كُلُّهم ثقاتٌ، فهو صحيحٌ أو حسنٌ لذاته.

وأما على طريقةِ الترمذيِّ، فلأنَّه حسنٌ لغيره، لأنه عرَّفَ الحسنَ لغيره بأن لا

(١) «التقريب» (ص: ٥٨٢).

(٢) أخرجه أحمد (٤٤٧)، وإسناده قوي.

(٣) أخرجه ابن حبان (٢١٨).

(٤) أخرجه الترمذي (٣٢٦٥).

(٥) أخرجه الطبراني في «الدعاء» (١٦٠٦).

(٦) أخرجه الحاكم (٣٧١٧) وصححه.

(٧) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٩٧٩٨).

(٨) أخرجه الطبراني في «الدعاء» (١٦١١).

(٩) انظر: «الدر المنثور» (٧/ ٥٣٧)، ونسبه لعبد الرزاق وغيره.

(١٠) لفظ: «هنا» ليس في (ح).

يكون في إسناده من يُتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذاً، ويُروى من غير وجهٍ نحو ذلك، وهذا الحديث كذلك، إذ قد علمت أنه ليس شاذاً، وأنه يُروى من غير وجهٍ مرفوعاً وموقوفاً.

ومن المقرّر أن من لا يُتهم بالكذب يدخل فيه المستور والمجهول كما صرّح به الحافظ ابن حجر، فالحديث مما يحتجُّ به على الطريقتين.

فنقول: هذا الحديث الصالح للاحتجاج به قد دلَّ على أن عمر رضي الله عنه رآهم يجهرون بالتّهليل والتكبير، فلم يُنكر عليهم، بل أثنى عليهم بما أثنى الله تعالى من أنه تعالى ﴿وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَىٰ وَكَانُوا أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا﴾ [الفتح: ٢٦] إلزاماً^(١) باطنياً بالتّصديق، وظاهراً بالإكثار منها جَهراً، فإنه علامة الإيمان، فإن المنافق لا يذكر الله سرّاً^(٢) لعدم الإخلاص، وإذا ذكّر ذكّر مُراءاة للناس وِنفاقاً، وذلك لا يكون إلا جَهراً، وقد قال تعالى فيهم: ﴿وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ١٤٢] فسرّهم معدومٌ، وجهرهم قليلٌ، لعدم الإيمان، فالإكثار منها بالجهر علامة الإيمان، وعلامة إلزام الله قلبهم كلمة التقوى والتّصديق بها.

ولذا ما ساء اعتقادهم في رسول الله ﷺ يوم الحُدَيْبِيَّةِ، بل اعتقدوا أنه رسول الله ﷺ حقاً، وأنه لا يعصي الله، وأن الله ناصرُه، فبايعوه على الموت، أي: على أن لا يفرّوا وإن أدّى ذلك إلى الموت، فالصلح كان لحكمة، لأنه تعالى حكيمٌ، لا لما يُتوهم من الضّعف، لأن الله تعالى هو القادر على كل شيء بمقتضى انحصار الألوهية فيه بمنطوق كلمة التّقوى، وكانوا أحقّ بها في علم الله وأهلها، كما قال تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ إلى قوله: ﴿وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

(١) في (ر) و(ع): «ألزمهم».

(٢) لفظ: «سرّاً» ليس في (ح).

وظاهرٌ أنَّ الإمامَ أبا حنيفةَ رضي الله عنه لا يروي إلا ما يحتجُّ به، إلا ما نصَّ على عدم الاحتجاج به، وهذا الحديثُ ليس كذلك، فأقلُّ درجاتِ هذا الحديث عن الإمام أن يكونَ روايةً بجوازِ رفعِ الصَّوتِ بالذِّكر، بل استحبابه لوجودِ الثناءِ عليهم، ويؤيِّده أن الإمامَ أبا حنيفةَ قال في «وصيته» لأبي يوسف رضي الله عنهما فيما ساقها العلامةُ ابن نجيم في آخر «الأشباه والنظائر» ما نصَّه: وأكثرَ ذَكَرَ اللهُ تعالى فيما بينَ الناسِ ليتعلَّموا ذلكَ منك. انتهى^(١).

ولا شكَّ أنَّ المرادَ الجهرُ، لتوقُّفِ التعلُّمِ^(٢) عليه، فدلَّ هذا على أنَّ الجهرَ عند الإمامٍ ليس مخصوصاً بالتكبير في الأضحى كما سيأتي، بل هو مشروعٌ بحيث دعت إليه حاجةٌ كالتعليم، ومنها تحصيلُ الرِّقَّةِ والصِّفاءِ للقلب، المحتاجِ إلى الجهرِ والقوةِ الموجبِ^(٣) لوصولِ الحرارةِ إلى القلب، الموجبة للرقَّةِ والصِّفاءِ واللين، كما مرَّ تقريره.

ثم قال الإمام في «الوصية»: «واتخذ لنفسك وزداً خلف الصلوات، تقرأ فيها القرآن، وتذكر الله تعالى. انتهى.

وقد روي عن الإمام خلافُ هذا أيضاً، فقد قال العلامةُ ابن نجيم في «البحر الرائق» نقلاً عن المحقق الكمال ابن الهمام في «فتح القدير» ما نصَّه: قال أبو حنيفة: رَفَعُ الصَّوتِ بِالذِّكْرِ بِدَعَاةٍ مُخَالَفَةً لِلأَمْرِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَذْكُرْكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ﴾ [الأعراف: ٢٠٥] فيقتصر على مؤردِ الشرع،

(١) انظر: «الأشباه والنظائر» (ص: ٣٧٠).

(٢) في (ع): «العلم».

(٣) في (ع): «الموجبة».

وقد وَرَدَ به في الأضحى، وهو قوله تعالى: ﴿وَأذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٠٣] جاء في التفسير أن المراد التكبير في هذه الأيام. انتهى^(١).

فقد تعارضت الروايتان عنه:

فإن سَلَكْنَا مسلكَ الجمع - وهو المقدم مهمما أمكن - فالأمر واضح؛ لما مرَّ^(٢) أن الآية على جميع التقادير المذكورة في تفسيرها لا حجة فيها لمنكر الجهر على الإطلاق، فيُجمع بأحد وجوه الجمع السابقة، وأقربها: أن المنهي عنه هو الجهر البالغ، أو الزائد على قدر الحاجة، والمأمور به هو المعتدل أو بقدر الحاجة، فحينئذ فهو دليل لاستحباب الجهر المعتدل، لا لكون الجهر مطلقاً بدعةً، فيكون الرفع المنتهي إلى حد المبالغة المنهي عنها هو الذي حَكَمَ الإمام بكونه بدعةً.

وإن سَلَكْنَا مسلكَ الترجيح، فرواية جواز رفع الصوت بالذكر بل استحبابه بقدر الحاجة - حيث لا محذور شرعياً - لها شواهدٌ صحيحةٌ، ورواية كونه بدعةً محرمةً مطلقاً - إلا في الأضحى - لا دليل عليها تماماً، لِمَا عرفت أن في تفسير الآية المذكورة دليلاً على جواز الجهر المعتدل أو بقدر الحاجة، بل استحبابه، كما مرَّ تقريره، فالجواز أرجح الروايتين دليلاً عن الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه، وهو المطلوب، وبالله التوفيق.

(١) انظر: «البحر الرائق» (٢/ ١٧٢)، و«فتح القدير» (٢/ ٧٢).

(٢) في أوائل الكتاب.

تنبيه

[من فتاوى الحنفية في رفع الصوت بالذكر]

قال العلامة ابن نُجيم في «البحر الرائق»: وصرَّح قاضي خان في «فتاويه» بكَراهةِ الذِّكْرِ جَهْرًا، وتَبِعَهُ عَلَى ذَلِكَ صَاحِبُ «المصنفي». انتهى^(١).

والذي رأيتُه في «فتاوى قاضي خان» في باب غَسْلِ المِيتِ وما يَتَعَلَّقُ بِهِ: وَلَا بِأَسَ بِالرُّكُوبِ فِي الجِنَازَةِ، وَالْمَشْيِ أَفْضَلُ، إِلَى أَنْ قَالَ: وَيُكْرَهُ رَفْعُ الصَّوْتِ بِالذِّكْرِ، فَإِنْ أَرَادَ أَنْ يذْكَرَ اللهُ تَعَالَى، يذْكَرُ فِي نَفْسِهِ، وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ رَحِمَهُ اللهُ: كَانُوا يَكْرَهُونَ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ وَهُوَ يَمْشِي مَعَهَا: اسْتَغْفِرِ وَاللهُ غَفَرَ اللهُ لَكُمْ. انتهى^(٢).

وهذا كما ترى إنَّما هو فيمَن يَمْشِي مَعَ الجِنَازَةِ لَا مُطْلَقًا كَمَا تُفْهَمُهُ عِبَارَةُ «البحر الرائق».

وَرَفَعَ الصَّوْتِ فِي الْمَشْيِ مَعَ الجِنَازَةِ مَكْرُوهٌ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ أَيْضًا، قَالَ النَّوَوِيُّ: وَيُكْرَهُ اللَّغَطُ فِي الجِنَازَةِ^(٣). أَي: فِي الْمَشْيِ مَعَهَا.

قال الشارح المحلي: بل المستحبُّ الفِكرُ في الموتِ وما بعده وفناء الدنيا، ونحو ذلك. والمستندُ في ذلك ما رواه في «شرح المهذب» عن قيس بن عبَّاد - بضم العين وتخفيف الموحدة - أنَّ الصحابةَ رضي اللهُ عنهم كانوا يكرهونَ رَفَعَ الصَّوْتِ

(١) انظر: «البحر الرائق» (٢/ ١٧٢).

(٢) انظر: «البحر البرائق» (٢/ ٢٠٧)، وأخرج قول إبراهيم: أبو يوسف في «الآثار» (٣٧٨)، وابن أبي شيبة (١١١٩١).

(٣) انظر: «روضة الطالبين» (٢/ ١١٦).

عند الجنائز. وعن الحسن: أنهم كانوا يستحبون خَفَضَ الصوتِ عندها^(١).

قال ابن عبد الحق في «حاشيته»: والمرادُ بِاللَّغَطِ: رفعُ الصوتِ، وهو شاملٌ لرفعِ الصوتِ بالقراءةِ والذِّكْر ونحوهما، وهو كذلك كما قال المصنف - يعني النووي -: أنه المختارُ والصوابُ.

قال: فَيُسْتَعْلَبُ بما ذكر أو بالقراءة والذكر سرّاً. انتهى ملخصاً^(٢).

وَيُرَجِّحُ اشتغاله بالذِّكْرِ حديثُ أنس عند الديلمي في «مسند الفردوس»: «أَكْثَرُوا فِي الْجَنَازَةِ قَوْلَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»^(٣).

هذا والشافعية مع قولهم بكَراهةِ رَفْعِ الصوتِ فِي المَشْيِ مع الجنَازة، قائلون باستحبابِ رَفْعِ الصوتِ بالذِّكْرِ فِي غيرِهِ حيثُ لا محذورٌ شرعياً، بل بأنه أفضل، كما صرَّحَ به محررُ المذهبِ الإمامِ النوويُّ فِي «فتاويه» حيثُ قال فِي جوابِ مسألةِ «خيرُ الذِّكْرِ الخفِيُّ، وخيرُ المالِ ما يكفي» هل هو ثابتٌ، وما معناه؟ ما نُصِّه: الجوابُ: ليس بثابتٍ، ومعناه: الذِّكْرُ الخفِيُّ أبعدُ مِنَ الرِّياءِ ونحوِهِ مِنَ القبائحِ، وهذا محمولٌ على مَنْ كان فِي موضعِ يَخافُ فِيهِ الرِّياءَ أو الإعجابَ أو نحوَهُما، فَإِنْ كان فِي بَرِيَّةٍ أو غيرِها وَأَمِنَ ذَلِكَ، فالجهرُ أفضلٌ. انتهى^(٤) الغرضُ منه بلفظه رحمه الله تعالى.

(١) انظر: «حاشية المحلي على شرح المنهاج» (١ / ٤٠٦)، وقد نقل المحلي العبارة الأولى من

«روضة الطالبين» (٢ / ١١٦)، والعبارة الثانية في «المجموع في شرح المهذب» (٥ / ٣٢١).

(٢) انظر: «المنهاج» مع «نهاية المحتاج» (٣ / ٢٣).

(٣) انظر: «كنز العمال» (١٥ / ٦٥٠)، و«فيض القدير» (٢ / ٨٨)، وقال المناوي: بسند فيه مقال.

(٤) انظر: «فتاوى النووي» (ص: ٢٦٢).

فظهر أنه لا يلزم من القول بکراهة الرفع في المشي مع الجنابة^(١) القول بکراهة الرفع مطلقاً، لأن الدليل هو المُتَّبِع، فحيث دل على كراهته قلنا به، وحيث دل على استحبابه قلنا به، وتبين فيما قررناه وجود الأدلة من الكتاب والسنة على استحباب الجهر في غير ما موطن، فلا يلزم من قول قاضي خان بکراهة الرفع في المشي مع الجنابة القول بکراهته مطلقاً.

كيف وقد قال في «فتاويه» أيضاً في ترجمة مسائل كيفية القراءة ما نصه: وأما قراءة القرآن في الحمام إن لم يكن فيه أحد مكشوف العورة، وكان الحمام طاهراً، لا بأس بأن يرفع صوته، وإن لم يكن كذلك فإن قرأ في نفسه ولم يرفع صوته لا بأس، ولا بأس بالتلهيل والتسبيح وإن رفع صوته بذلك. انتهى^(٢).

إذا جوز في الحمام رفع الصوت بالتلهيل والتسبيح، ففي المساجد التي هي^(٣) ﴿بَيُوتٍ أذنَ اللهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا أَسْمُهُ﴾ [النور: ٣٦] أولى وأحرى حيث لا محذور، فعن أبي سعيد الخدري: أن رسول الله ﷺ قال: «يقول الله عز وجل يوم القيامة: سيعلم أهل الجَمْع مَنْ أهل الكَرَمِ» فقليل: وَمَنْ أهل الكَرَمِ يا رسول الله؟ «قال: مجالس الذكر في المساجد». رواه الإمام أحمد بإسنادين أحدهما حسن، وأبو يعلى كذلك، قاله الحافظ نور الدين الهيثمي في «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» رحمه الله تعالى^(٤).

(١) في (ر) و(ع): «بکراهة الرفع في حالة مخصوصة يخصصها».

(٢) «فتاوى قاضي خان» (١/ ٧٩).

(٣) في (ح): «المسجد».

(٤) أخرجه أحمد (١١٦٥٢)، و(١١٧٢٢)، وأبو يعلى (١٠٤٦) و(١٤٠٣) بإسنادين من طريق دراج أبي السمح، عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد الخدري وإسنادهما ضعيف، قال أحمد: أحاديث دراج =

وكذا في غير المسجد، حيث لا دليل على استثنائه، إذ المُتَّبِعُ هو الدليل نفيًا وإثباتًا، فافهم.

نَقَلَ «البحر الرائق» إطلاق القول بالكرهية على قاضي خان، مع كونه مقيداً عنده، ولا يليق، فإنَّ العلمَ أمانةٌ، وقد قال ﷺ: «تَنَاصَحُوا فِي الْعِلْمِ، وَلَا يَكْتُمُ بَعْضُكُمْ بَعْضًا» الحديث السابق^(١)

وعلى فرض وجود قوله بإطلاق الكراهة، فهو مُعَارِضٌ بما مرَّ منه من جواز الرِّفْعِ فِي الْحَمَامِ الْمُقَاسِ عَلَيْهِ الْمَسْجِدُ وَغَيْرُهُ بِالْأَوْلَى حَيْثُ لَا مَحْذُورٌ، وَإِذَا تَعَارَضَا فَالدَّلِيلُ النَّامُ إِنَّمَا يُرْجَّحُ الْقَوْلَ بِالْجَوَازِ، بَلْ بِالِاسْتِحْبَابِ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

تتبيه

قال العلامة الحلبي في «غنية المتملي»^(٢): ويكره رَفْعُ الصَّوْتِ فِيهَا - أَي: فِي الْجَنَازَةِ - بِالذِّكْرِ وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ. ذكر في «فتاوى العصر»^(٣) أنها كراهةٌ تحريمٌ، واختاره مجدُّ الأئمة الترجماني، وقال علاء الدين التاجري: تَرَكَ الْأَوْلَى. انتهى^(٤).

= عن أبي الهيثم عن أبي سعيد فيها ضعف. وأنكره ابن عدي في «الكامل» (٤ / ١٥)، وقال: لا يتابع دراج عليه. وانظر: «مجمع الزوائد» (١٠ / ٧٦).

(١) سلف تخريجه في أوائل الكتاب.

(٢) هو «غنية المتملي في شرح منية المصلي» لإبراهيم الحلبي (٩٥٦هـ).

(٣) هو «يتيمة الدهر في فتاوى العصر» لمحمد بن محمود الخوارزمي، علاء الدين الحنفي الشهير بالترجماني، المتوفى سنة (٦٥٥هـ)، انظر: «هدية العارفين» (٢ / ١٢٥)، و«كشف الظنون» (٢ / ٢٠٤٩).

(٤) انظر: «غنية المتملي» (ص: ٥٩٤)، و«البحر الرائق» لابن نجيم (٢ / ٢٠٧)، وفيه: علاء الدين الناصري.

تذكرة

قد ذكرنا في «نشر الزهر»^(١): أن حديث: «خير الذكر الخفي» إسناده صحيح، وعزاه السيوطيُّ إلى الإمام أحمد وابن حبان والبيهقي عن سعد بن أبي وقاص^(٢).

زاد الحافظُ أبو الفتح ابنُ الإمام في «سلاح المؤمن» فعزاه إلى أبي عوانة في «مسنده الصحيح»، وساق الحديث بلفظ رواية ابن حبان، فقال: «خيرُ الذكرِ الخفيُّ، وخيرُ الرِّزْقِ أو العيش ما يكفي» الشكُّ من ابن وهبٍ. انتهى^(٣)، والله أعلم.

(١) وهي مطبوعة ضمن هذا المجموع.

(٢) انظر: «الجامع الكبير» للسيوطي (٢ / ٩١)، و«مسند أحمد» (١٤٢٧)، وابن حبان (٨٠٩)، و«شعب الإيمان» للبيهقي (٩٨٨٤)، وإسناده ضعيف.

(٣) انظر: «سلاح المؤمن» لأبي الفتح تقي الدين ابن الإمام برقم (٢١٣).

مَشْرَعُ الْمَقَالِ

فِي رِدِّ مَا تَمَسَّكَ بِهِ الْمُنْكَرُ مِنَ الْأَقْوَالِ

قال مُنْكَرُ الذِّكْرِ بِالْجَهْرِ - بعد بَسِطٍ فيما وَرَدَ فِي إنْكَارِ الْبِدْعِ، وبعْدَ ذَمِّ الصُّوفِيَّةِ الذَّاكِرِينَ بِالْجَهْرِ - ما نَصَّه: «لا مَطْمَعٌ لِحَضْرٍ مَفَاسِدِ الْبِدْعَةِ، وَمَفَاسِدُ الْجَهْرِ ثَابِتَةٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ، وَالْمَعْقُولِ، [كما] ^(١) سَنَذَكُرُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، فَهَذِهِ دَلَائِلٌ وَمَسَائِلٌ نُقِلَتْ بِالْفَاظِهَا الْمَوْعِدَةَ فِي كُتُبِ التَّفَاسِيرِ وَالْأَحَادِيثِ وَالْفِقْهِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَصُولِ وَالرِّسَائِلِ، يُتَمَسَّكُ بِهَا عَلَى أَنَّ الْجَهْرَ بِالذِّكْرِ بَدْعَةٌ وَمَكْرُوهٌ، وَمَنْهِيٌّ عَنْهُ، وَخِلَافُ السُّنَّةِ، وَخِلَافُ الْمَعْهُودِ، وَخِلَافُ النُّصُوصِ، وَخِلَافُ الدَّلِيلِ، وَوَجِبُ التَّرْكِ، وَتَرْكُ الْوَاجِبِ، وَغَيْرُ مَحْبُوبٍ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَيْسَ بِعَمَلٍ صَالِحٍ، وَمَعْصِيَةٍ، وَسَبَبٌ لِمَعْصِيَةِ الْغَيْرِ وَإِثْمُهُ، وَحَرَامٌ، وَمَبْطُلٌ لِلْعَمَلِ الصَّالِحِ، وَتَرْكُ الْأَدْبِ، وَغَيْرُ مَعْقُولٍ، وَغَيْرُ مَشْرُوعٍ، وَخِلَافُ الْإِجْمَاعِ، وَضَلَالَةٌ، وَظَلْمٌ، وَمَرْدُودٌ، وَفِتْنَةٌ.

وقد اتفق آراء أئمة زماننا وفقهاء عصرنا على أن الجهر بالذكر بدعة وغير مشروع، ولمن تصدى بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أن يمنع هؤلاء الضلال المضللين من هذا الصنيع ^(٢).

إلى أن قال: «وأفتوا بذلك وهم خمسون ونيِّفًا من أئمة سمرقند، وبُخارى، وأوش، وفرغانة، وتركستان، وخوارزم، وخراسان، وكش، ونسف، وترمذ، وصغان، وغيرها».

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) «الصنيع» زيادة من (ع).

قال: «وإني بعد أن جمعتُ فتاواهم راجعتُ الكُتُبَ المعْتَبَرَةَ، فوجدتُ فتاواهم موافقةً لروايات هذه الكُتُب، فجمعتُ هذه الرواياتِ وفتاواهم ليكونَ دليلاً على سِوَاءِ السَّبِيلِ، وتمسُّكاً لأهلِ الحَقِّ في ردِّ الأباطيلِ، ورتَّبْتُها وفصَّلْتُها، تذكراً مني للإخوان»، إلى هنا كلامُه بلفظه مع الاختصار.

ولا يخفى أن هذه العبارة مع ركاكتها يُستغنى ببعض ألفاظها عن أكثرها، إذ يُستغنى بكونه بدعةً محرمةً عن أكثر بقية ألفاظها المتعاطفة، ثم إن اتفاق علماء هذه البلدان التي ذكرها وقال: إنهم خمسون ونيفاً، ليس إجماع الأمة، لأنهم بعض علماء الحنفية - والحنفية من أولهم إلى زمان هذا المنكر - لو اجتمعوا على أمرٍ لا يكون اجتماعهم حجةً على الأمة كلها إذا خالفهم واحدٌ من مُجتهدِي الأمة من غيرهم كالشافعي مثلاً، أو مالك أو أحمد، فكيف وهم لم يتفقوا كلهم أيضاً على تحريم رَفْعِ الصوتِ بالذكر.

فهذا قاضي خان - ممن يُعتدُّ به في الوفاق والخلاف - صرح بجواز رَفْعِ الصوتِ بالذكرِ في الحَمَامِ المُقَاسِ عليه المسجدُ وغيره بالأولى، وقوله بكراهية الرَفْعِ في الجَنَازَةِ أيضاً لم يتفقوا على أنه كراهةُ التَّحْرِيمِ، بل مرَّ عن علاء الدين التاجري: أنه ترك الأولى.

بل هذا الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه بنفسه ثبت عنه في «مسنده» روايةً بجوازِ رَفْعِ الصوتِ بالذكرِ، بل استحبابه، كما مرَّ بالسند إليه، بل مرَّ أنه أوصى أبا يوسف بإكثارِ الذكرِ فيما بين الناسِ ليتعلموا منه، المُستلزمُ للقولِ باستحبابِ الجهرِ إذا دعت إليه الحاجةُ.

وكيف يصحُّ نقلُ الإجماعِ على مسألةٍ يقومُ شواهدُ الكتابِ والسنةِ الصحيحةِ

وآثار الصحابة ثم أقوال جم غفير من أهل الحلّ والعقد من الأمة المحمّدية كالشافعية على خلافها، وقد قال ﷺ: «إن الله لا يجمعُ أمّتي على ضلالةٍ»^(١).

وقال ﷺ: «إن الله تبارك وتعالى أجاركم من ثلاثٍ» وعدّها منها: «وأن لا تجتمعوا على ضلالةٍ»^(٢)، والاجتماعُ على خلاف الكتاب والسنة الصحيحة - لو وقع - اجتماعٌ على الضلالة، والله بكرمه قد أجارنا منه، والله الحمد، وإن الله لا يُخلف الميعاد.

١ - قال المنكر - وهو أول فصوله -: «فصل في بيان أنّ الجهر بالذكر بدعة».

قال صاحب «الهداية» رحمه الله تعالى: ويبدأ تكبيرات التشريق بعد صلاة الفجر من يوم عرفة، ويختم عقيب العصر يوم النحر عند أبي حنيفة رحمه الله، وقالوا: يختم عقيب العصر من آخر أيام التشريق، والمسألة مختلفة بين الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، فأخذوا بقول علي رضي الله عنه أخذاً بالأكثر، إذ هو الاحتياط في العبادات، وأخذ أبو حنيفة رحمه الله بقول ابن مسعود رضي الله عنه أخذاً بالأقل؛ لأنّ الجهر بالتكبير بدعة^(٣). لأنّ السنّة فيه المُخافتة والإخفاء على ما

(١) أخرجه الترمذي (٢١٦٧) من حديث ابن عمر، وقال: حديث غريب. وأخرجه ابن ماجه (٣٩٥٠) من حديث أنس، وأحمد (٧٢٢٤) من حديث أبي بصرة الغفاري، والحاكم (٣٩٩) من حديث ابن عباس.

قال الحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (١ / ١٠٥): هو حديث مشهور المتن، له أسانيد كثيرة من رواية جماعة من الصحابة بألفاظ مختلفة. اهـ.

(٢) أخرجه أبو داود (٤٢٥٣)، والطبراني في «الكبير» (٣٤٤٠) من حديث أبي مالك الأشعري، وإسناده ضعيف، ذكر الحافظ في «موافقة الخبر الخبر» (١ / ١٠٧) أن في إسناده انقطاعاً وضعف محمد بن إسماعيل.

(٣) انظر: «الهداية» للمرغيناني (١ / ٨٦).

وَرَدَ بِهِ النُّصُوصُ، فَلَا يَجُوزُ الْجَهْرُ فِيهِ إِلَّا بِقَدْرِ مَا وَرَدَ بِهِ الشَّرْحُ بَيِّنِينَ، وَذَلِكَ فِيمَا قُلْنَا، وَفِي الزِّيَادَةِ شُكٌّ، فَيَبْقَى عَلَى الْأَصْلِ.

ثُمَّ نَقَلَ هَذَا الْمَعْنَى بِعِبَارَاتٍ مُتَقَابِرَةٍ عَنِ بَعْضَةِ عَشْرٍ كِتَابًا آخَرَ مِنْ كُتُبِ، مِنْهَا مَا نَقَلَهُ عَنِ «شَرْحِ الْهَدَايَةِ» لِشَاهِ الْكِرْمَانِيِّ: «وَإِنَّمَا قُلْنَا: إِنَّهُ بَدْعَةٌ، إِذِ السُّنَّةُ فِيهِ الْإِخْفَاءُ، قَالَ سَبْحَانَهُ: ﴿أَدْعُوا رَبَّكُمْ نَضْرَعًا وَخَفِيَّةً﴾ [الأعراف: ٥٥] وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ نَضْرَعًا وَخَفِيَّةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ﴾ [الأعراف: ٢٠٥] وَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِمَنْ رَفَعَ صَوْتَهُ: «إِنَّكَ لَمْ تَدْعُ أَصَمًّا وَلَا غَائِبًا»^(١) فَيُؤَخَذُ بِالْمَتَفَقِّحِ، وَمِدَارُ الْأَمْرِ أَنَّ الْفِعْلَ مَتَى حَامَ حَوْلَ السُّنَّةِ وَالْبَدْعَةِ، كَانَ تَرْكُهُ أَوْلَى مِنْ إِيْتَانِهِ. انْتَهَى بِلَفْظِهِ. أَقُولُ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ: قَدْ تَبَيَّنَ فِيمَا قَرَّرْنَاهُ أَنَّهُ لَا حُجَّةَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْآيَتَيْنِ وَالْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ لِمَنْكِرِ الْجَهْرِ مُطْلَقًا أَصْلًا.

أَمَّا الْآيَةُ الْأُولَى: فَلَمَّا مَرَّ أَنْ التَّضَرُّعُ فَسَّرَهُ قِتَادَةٌ بِالْعَلَانِيَةِ، وَقَدْ مَرَّ تَأْيِيدُهُ بِشَوَاهِدِهِ. وَأَمَّا الْاِعْتِدَاءُ فَقَدْ فَسَّرَ بِرَفْعِ الصَّوْتِ الزَّائِدِ عَلَى قَدْرِ الْحَاجَةِ وَبِغَيْرِهِ، فَإِنْ فَسَّرَ بِغَيْرِهِ فَلَا حُجَّةَ فِي كِرَاهَةِ الْجَهْرِ أَصْلًا، فَيَنْتَقِلُ هُوَ فِي الْاِحْتِجَاجِ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَخَفِيَّةً﴾ الْمَفْسَّرَ بِالسَّرِّ، فَنَنْتَقِلُ نَحْنُ إِلَى لَفْظِ: ﴿نَضْرَعًا﴾ الْمَفْسَّرَ بِالْعَلَانِيَةِ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْجَمْعَ مُقَدَّمٌ عَلَى التَّرْجِيحِ، وَعَلَى تَقْدِيرِ الْجَمْعِ وَإِنْ فَسَّرَ الْاِعْتِدَاءُ بِرَفْعِ الصَّوْتِ، كَانَ الْمَنْهِيُّ عَنْهُ الرِّفْعُ فَوْقَ الْحَاجَةِ، لَا مُطْلَقَ الرِّفْعِ، وَهُوَ مُسَلَّمٌ وَلَا حُجَّةَ فِيهِ لِتَرْكِ الْجَهْرِ بِالتَّكْبِيرِ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، وَلَا لِتَرْكِ الْجَهْرِ بِالذِّكْرِ وَالدَّعَاءِ فِي سَائِرِ الْأَوْقَاتِ، بَلْ فِيهِ حُجَّةٌ عَلَى اسْتِحْبَابِ الْجَهْرِ الْمَعْتَدَلِ بِالْذِّعَاءِ أَوْ بِقَدْرِ الْحَاجَةِ،

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٩٩٢)، وَمُسْلِمٌ (٢٧٠٤) مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ.

وعليه كان عمله ﷺ، لما مرَّ: أَنَّهُ يَعُدُّ الصَّحَابَةَ لَهُ فِي الْمَجْلِسِ فِي الْيَوْمِ مِئَةَ مَرَّةٍ: «رَبِّ اغْفِرْ لِي وَتُبْ عَلَيَّ، إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الْغَفُورُ»^(١).

وهو أعلم بما أنزل إليه، وإليه فوض البيان، قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]، وليس بعد بيانه بيان، ونحن مأمورون باتباعه، وبالله التوفيق.

وأما الآية الثانية: فَلَمَّا قَرَّرْنَا مِنْ أَنَّ الْجَهْرَ فِيهَا لَيْسَ الْمُرَادُ مِنْهُ مُطْلَقَ الْجَهْرِ حَتَّى يَلْزَمَ أَنْ يَكُونَ مَا دُونَ الْجَهْرِ مَخْتَصِّمًا بِالْخَفِيِّ اللَّسَانِيِّ، لِمَا تَبَيَّنَ مِنْ كَوْنِ الْجَهْرِ مَأْمُورًا بِهِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، مَعَ صِحَّةِ النَّهْيِ عَنِ الْجَهْرِ، فَإِذَا سَلَكْنَا طَرِيقَ الْجَمْعِ بَيْنَ الْأَدْلَةِ الْمَقْدَّمِ عَلَى التَّرْجِيحِ، كَانَ الْمُرَادُ: فَوْقَ السَّرِّ دُونَ الْجَهْرِ الْبَالِغِ أَوْ الزَّائِدِ فَوْقَ الْحَاجَةِ، لَا دُونَ الْجَهْرِ مُطْلَقًا.

وهذا لا حُجَّةَ فِيهِ عَلَى تَرْكِ الْجَهْرِ بِالتَّكْبِيرِ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ، وَلَا عَلَى تَرْكِ الذِّكْرِ جَهْرًا مُطْلَقًا أَصْلًا، بَلْ بَيَّنَّا أَنَّ الْآيَةَ حُجَّةٌ عَلَى اسْتِحْبَابِ الذِّكْرِ بِالْجَهْرِ الْمَعْتَدِلِ أَوْ الْجَهْرِ بِقَدْرِ الْحَاجَةِ بِصَرِيحِهَا، بِنَاءً عَلَى تَفْسِيرِ التَّضَرُّعِ بِالْإِعْلَانِ، وَإِنْ أُرِيدَ بِالْجَهْرِ مِنْهَا مُطْلَقُ الْجَهْرِ.

وأما حديث «الصحيحين» فأوّله: «يا أيها الناس ازْبِعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ»^(٢) ومعناه: ارفقوا، كما صرح به غير واحد من الأئمة، والأمْرُ بِالرَّفْقِ إِنَّمَا يَسْتَلْزِمُ النَّهْيَ عَنِ الْجَهْرِ الْبَالِغِ، وَلِهَذَا تَرَجَّمَ عَلَيْهِ النَّوَوِيُّ فِي «الآذكار»: «باب النهي عن المبالغة في رفع الصوت»^(٣) فأصل الجهر مشروع مندوب إليه، فلا يكون بدعةً، وهذا لا

(١) تقدم غير مرة.

(٢) «صحيح البخاري» (٢٩٩٢)، و«صحيح مسلم» (٢٧٠٤). وتقدم.

(٣) «الآذكار» (ص: ٣٦٨).

حجةً فيه لترك الجهر بالتكبير، ولا بالذكر مطلقاً أصلاً كما ترى، بل فيه حجةٌ على مشروعية الجهر المعتدل، وبقدّر الحاجة، وبالله التوفيق.

٢- قال المنكر: «فصل في أن ذكر الجهر بالتكبير مكروه».

ذكر في «مدارك التنزيل» في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِلِينَ﴾ [الأعراف: ٥٥] عن ابن جريج: الصياح في الدعاء مكروهٌ وبدعةٌ^(١).

وذكر في «الحقائق»: أن الجهر بالتكبير بدعةٌ، والأخذ بالأقلّ أولى^(٢).

وبهذا يُستدلُّ على كراهة الذكر جَهراً من حيث إن تكبير الشريك واجبٌ ومع هذا أخذ بالأقلّ حذار بدعة الجهر، ففي غير الواجب أولى، وكراهته منصوصٌ عليها في «فتاوى قاضي خان»^(٣) وغيره.

وذكر في «الوقعات» السمرقندي لصاحب «المحيط»: قد صحَّ أنه قيل لابن مسعود: إنَّ قوماً اجتمعوا في مسجدٍ يهللون ويصلون على النبي، ويرفعون الأصوات، فذهب إليهم ابن مسعود وقال: ما عهدنا هذا على عهد رسول الله ﷺ، وما أراكم إلا مُبتدعين، فما زال يذكر ذلك حتى أخرجهم عن المسجد^(٤).

أقول: قد مرَّ الجواب عن الاحتجاج بالآية، ومرَّ أن قاضي خان لم ينصَّ إلا على كراهة رفع الصوت بالذكر في المشي مع الجنائز، لا مطلقاً، ومع هذا فالكراهة بمعنى ترك الأولى عند علاء التاجري كما مرَّ.

(١) لم أقف عليه في «مدارك التنزيل» للنسفي (١/ ٥٧٤)، وهو في «الكشاف» للزمخشري (٦/ ٤٠٩).

(٢) انظر: «تبيين الحقائق» للزيلعي (١/ ٢٢٧).

(٣) «فتاوى قاضي خان» (١/ ٧٩).

(٤) انظر: «المحيط البرهاني» لابن مازة البخاري (٥/ ٣١٤).

وأما أثر ابن مسعودٍ: فنقلُ دعوى الصحةِ فيه من الفقهاءِ عجيبٌ، مع عدمِ اطلاعِ الحُفَاطِ على سندهِ ولا على مَنْ خرَّجه من الحُفَاطِ.

فهذا جلالُ السيوطيِّ حافظُ عصره باتفاق أهلِ مصره، قال في «نتيجة الفكر»:

فإن قلتَ: قد نُقلَ عن ابن مسعودٍ رضي الله عنه: أنه رأى قوماً يهْلُلون برفع الصوتِ في المسجد، فقال ما أراكم إلا مُبتدِعِينَ، حتى أخرجهم من المسجد.

قلتُ: هذا الأثرُ عن ابن مسعودٍ يحتاجُ إلى بيانِ سندهِ ومَنْ خرَّجه من الأئمةِ الحُفَاطِ في كتبهم، وعلى تقديرِ ثبوتهِ فهو مُعارضٌ بالأحاديثِ الكثيرةِ الثابتةِ المتقدمة - يعني: التي ساقها في «نتيجة الفكر» وهي نحوُ أربعةٍ وعشرين حديثاً - وهي متقدمة عليه عند التعارض^(١).

قال: ثم رأيتُ ما يقتضي إنكارَ ذلكَ عن ابن مسعودٍ، قال الإمامُ أحمدُ بن حنبلٍ في «كتاب الزهد»: حدَّثنا حسين بن محمد، قال حدثنا المسعودي، عن عامر، عن شقيق أبي وائل، قال: هؤلاء الذين يزعمون أن عبد الله كان ينهى عن الذكر، ما جالستُ عبد الله مجلساً قطُّ إلا ذكر الله تعالى فيه. انتهى كلامُ السيوطي^(٢).

فهذا تصريحُ أبي وائلٍ بأنه ما جالسَ عبد الله بن مسعودٍ مجلساً قطُّ إلا

(١) انظر: «نتيجة الفكر» (الحاوي للفتاوى) (١/ ٤٧٢)، وما بين معترضتين من كلام المصنف الكوراني.

(٢) انظر المصدر السابق (١/ ٤٧٢)، ولم أقف على أثر ابن مسعود في «الزهد».

ذَكَرَ اللهُ تَعَالَى فِيهِ، يَعْنِي جَهْرًا، بِدَلِيلِ سَمَاعِهِ مِنْهُ وَرَوَايَتِهِ عَنْهُ، وَهُوَ فَرْعُ الْجَهْرِ، فَلَوْ كَانَ الْجَهْرُ عِنْدَهُ بَدْعَةً مُطْلَقًا وَصَحَّ أَنَّهُ كَانَ يَنْهَى عَنْهُ، كَانَ هُوَ أَوْلَ تَارِكٍ لَهُ، وَحَيْثُ لَا تَرَكَ فَلَا بَدْعَةَ وَلَا نَهْيَ، وَهُوَ الْمَطْلُوبُ.

قُلْتُ: وَيُؤَيِّدُ الْإِنْكَارَ مَا فِي «الْجَامِعِ الْكَبِيرِ» لِلْحَافِظِ السِّيُوطِيِّ مَعْرُوضًا لِابْنِ عَسَاكِرٍ: عَنْ كُهِيلٍ قَالَ: قَالَ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ: كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَعَهُ أَبُو بَكْرٍ وَمَنْ شَاءَ اللهُ، فَمَرَرْنَا بِعَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَهُوَ يَصَلِّي، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ هَذَا الَّذِي يَقْرَأُ؟» فَقِيلَ لَهُ: هَذَا عَبْدُ اللهِ، ابْنُ أُمِّ عَبْدِ، فَقَالَ: «إِنَّ عَبْدَ اللهِ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ غَضًّا كَمَا أَنْزَلَ» فَأَثْنَى عَبْدُ اللهِ عَلَى رَبِّهِ وَحَمِدَهُ كَأَحْسَنِ مَا أَثْنَى عَبْدٌ عَلَى رَبِّهِ، ثُمَّ سَأَلَهُ فَأَخْفَى الْمَسْأَلَةَ، وَسَأَلَهُ كَأَحْسَنِ مَسْأَلَةِ عَبْدٍ رَبَّهُ، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ إِيمَانًا لَا يَرْتَدُّ، وَيَقِينًا لَا يَنْفَدُ، وَمُرَافَقَةً مُحَمَّدٍ ﷺ فِي أَعْلَى عِلِّيِّينَ فِي جَنَّاتِكَ جَنَّاتِ الْخُلْدِ، وَكَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «سَلْ تُعْطَهُ، سَلْ تُعْطَهُ»، فَانْطَلَقْتُ لِأُبَشِّرَهُ، فَوَجَدْتُ أَبَا بَكْرٍ قَدْ سَبَقَنِي، وَكَانَ سَبَاقًا بِالْخَيْرِ. انْتَهَى (١).

فَهَذَا جَهْرٌ ابْنِ مَسْعُودٍ بِالْدُّعَاءِ هَذَا الْجَهْرَ الَّذِي سَمِعَهُ الصَّحَابِيُّ وَحَفَظَهُ وَرَوَاهُ، مَعَ بُعْدِهِمْ عَنْهُ بَعْدًا لَمْ يَسْمَعْ فِيهِ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ: «سَلْ تُعْطَهُ، سَلْ تُعْطَهُ» وَلِهَذَا احْتِجَ أَنْ يَنْطَلِقَ إِلَيْهِ لِیُبَشِّرَهُ، وَأَقْرَبَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَكَانَ ذَلِكَ فِي الْمَسْجِدِ، كَمَا هُوَ مُصْرَحٌ بِهِ فِي رِوَايَةِ التِّرْمِذِيِّ وَالنَّسَائِيِّ وَغَيْرِهِمَا (٢).

(١) انظر: «الجامع الكبير» (١٦ / ٤٤٣)، ونسبه لابن عساكر، وقال: هذا غريب، والمحفوظ عن عمر ما تقدم أول المسند اه. وهو في «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٣٣ / ٩٦ - ٩٧)، وفيهما: «كميل» بدل: «كهيل».

(٢) أخرجه الترمذي (٥٩٣)، والنسائي في «الكبرى» (٨٢٠٠)، وأحمد (٤٢٥٥) وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

ثم نقل المنكر في هذا الفصل نقولاً آخر في معنى ما سبق وما يقاربه، إلى أن قال في آخر الفصل: «وفي «الملقط» ذكر شمس الأئمة السرخسي في أوائل كتاب «السير» في باب رفع الصوت: أن أصحاب رسول الله ﷺ رضي الله عنهم أجمعين كانوا يكرهون الصوت عند الجنائز والقرآن والذكر». انتهى بلفظه^(١).

قلت: أخرج البيهقي في «سننه» عن قيس بن عباد: أن الصحابة كرهوا رفع الصوت عند الجنائز والقتال والذكر^(٢). فجعل «القتال» مكان «القرآن»، وكل منهما قد روي من غير هذا الطريق.

ففي «الدر المنثور» في قوله تعالى: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قِيءَ مِنْكُمْ فَاتَّبِعُوا وَادْكُرُوا لِلَّهِ كَثِيرًا﴾ [الأنفال: ٤٥] ما نصه:

وأخرج الحاكم وصححه عن أبي موسى: أن رسول الله ﷺ كان يكره الصوت عند القتال^(٣).

وأخرج ابن أبي شيبة والحاكم عن قيس بن عباد قال: كان أصحاب رسول الله ﷺ يستحبون خفض الصوت عند ثلاث: عند القرآن، وعند القتال، وعند الجنائز^(٤).

(١) انظر: «شرح السير الكبير» (ص: ٨٩)، وفيه: القتال، بدل: القرآن، ولم أف عليه في كتاب «الملقط في الفتاوى الحنفية» لناصر الدين السمرقندي (ت ٥٥٦هـ).

(٢) أخرجه البيهقي في «السنن» (٧١٨٢)، وابن أبي شيبة (٣٣٤٢٠)، ومختصراً بذكر القتال: أبو داود (٢٦٥٦)، وإسناده صحيح.

(٣) انظر: «الدر المنثور» (٤ / ٧٦)، وأخرجه الحاكم (٢٥٤٤) وصححه على شرطهما، وقال الذهبي: هذا أصح، يعني: من حديث قيس بن عباد.

(٤) لفظه في «الدر المنثور» (٤ / ٧٦): «كان أصحاب رسول الله ﷺ يكرهون الصوت عند القتال»

وأخرج ابنُ أبي شيبة عن الحسن: أنَّ النبي ﷺ كان يكرهُ رفعَ الصوتِ عند ثلاثٍ: عند الجنَازةِ، وإذا التقى الزَّحفان، وعند قراءةِ القرآن^(١).

فتلخَّص من هذه الرواياتِ كراهةُ رفعِ الصوتِ عند أربع: عند الجنَازةِ، والقتال، والذكر، والقرآن. ولا دلالة فيها على كراهةِ الرَّفْعِ مطلقاً، فلا حُجَّةَ فيها على دَعْوَى المُنْكَرِ تحريمِ الرفعِ مُطلقاً، وبالله التوفيق.

٣- ثم قال المنكر: «فصل في بيان أنَّ الذكرَ بالجهرِ مَنهْيٌ عنه».

ذكر^(٢) في «أصول شمس الأئمة السرخسي»: ولهذا من فاتته صلواتٌ من أيام التكبيرِ فَقَضَاها بعد أيام التكبير، لم يكبر عَقِبها، لأنَّ الجهرَ بالتكبيرِ دُبْرُ الصلواتِ غيرُ مشروعٍ للعيدِ في غير أيام التكبير، بل هو منهي عنه^(٣).

وفي «تجنيس الفتاوى»: ولا يجهرُ بشيءٍ من الحَمْدِ والثناءِ والصلواتِ، لأنَّ هذا ذكرٌ كلُّه^(٤).

= وأما بلفظ: «يستحبون خفض الصوت» فقد نسبه لابن أبي شيبة وحده. وأخرجه ابن أبي شيبة (٣٣٤٢٠) بلفظ: «يكرهون رفع الصوت عند ثلاث: عند القتال، وعند الجنائز، وعند الذكر».

وأخرجه الحاكم (٢٥٤٣) بلفظ: «يكرهون الصوت عند القتال». وأخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٢٤٧) - ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» (٣٢٥ / ٥) - بلفظ: «يستحبون خفض الصوت عند القتال، وعند القرآن، وعند الجنائز».

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (١١٢٠٤).

(٢) «ذكر» ليس من (ع).

(٣) انظر: «أصول السرخسي» (١ / ٤٦)، وفيه: غير مشروع للعبد، بدل: غير مشروع للعيد.

(٤) هو في «البنية» للعيني (٣ / ٢٢٢)، و«تجنيس الفتاوى» لبرهان الدين المرغيناني الحنفي

أقول: أما كلام «التجنيس» فهو عينُ المُتَنَازِعِ فيه، فلا يكون حجةً على الخَصْمِ، نعم هو حجةٌ على مَنْ يقلِّده.

وأما كلام السَّرْخَسِيِّ، فالظاهرُ أن مراده أن التكبيرَ المعهودَ أيامَ التشريقِ أدبارَ الصلواتِ برفعِ الصوتِ من شعارِ الوقتِ، فلا تقضي على تلك الهيئة بعد مضيِّ الوقتِ.

وهذا صحيحٌ، وهو كذلك عند الشافعية، ولا يلزمُ من ذلك أن يكونَ رفعُ الصوتِ بالذكرِ مطلقاً أو بالتكبيرِ الذي ليس من شعارِ الوقتِ منهياً عنه، لأن الدعوى عامةٌ والدليلُ خاصٌّ.

ففي «فتح الباري» نقلاً عن ابن بطال: عن ابن حبيبٍ في «الواضحة»: أنهم كانوا يستحبُّونَ التكبيرَ في العساكرِ عقبَ الصُّبحِ والعشاءِ تكبيراً عالياً، وهو قديمٌ من شأنِ الناسِ. انتهى^(١).

قلتُ: ويشهدُ له ما في البخاريِّ عن أنسٍ قال: صَلَّى النبيُّ ﷺ الصُّبْحَ قريباً من خَيْبَرَ بَعْلَسِ، ثم قال: «اللهُ أَكْبَرُ خَرِبَتْ خَيْبَرُ» الحديث^(٢).

هذا وقد صحَّ عن ابن عباس: أن رفعَ الصوتِ بالذكرِ حينَ ينصرفُ الناسُ من المكتوبةِ كان على عهدِ النبيِّ ﷺ، وأنه قال: كنتُ أعرِفُ انقضاءَ صلاةِ رسولِ الله ﷺ بالتكبيرِ^(٣).

(١) انظر: «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (٢/ ٤٥٨)، و«فتح الباري» (٢/ ٣٢٦).

(٢) «صحيح البخاري» (٤٢٠٠).

(٣) «صحيح البخاري» (٨٤٢)، ومسلم (٥٨٣) (١٢١).

وأنه قال: كنت أعلمُ إذا أنصرفتوا بذلك إذا سمعته^(١).

وأخبرنا شيخنا الإمام صفِيُّ الدين أحمد بنُ محمد المدني قدس سره، عن الشمس محمد الرمليِّ إجازةً عامَّةً، عن الزَّين زكريا، عن محمد بن مُقبل، عن الصلاح محمد بن أبي عمر، عن الفخر علي ابن البخاري، عن أبي المكارم أحمد بن اللِّبان، عن أبي علي الحسن بن أحمد الحدَّاد، عن أبي نُعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، عن أبي العباس محمد بن يعقوب الأصم، قال: أخبرنا الربيع بن سليمان المرادي، قال: أخبرنا الشافعي رضي الله عنه، قال: أخبرنا إبراهيم بن محمد، قال: حدثني موسى بن عُقبة، عن أبي الزُّبير، أنه سمع عبد الله بن الزبير يقول: كان رسولُ الله ﷺ إذا سلَّم من صلاته يقول بصوته الأعلى: «لا إلهَ إلا اللهُ وَحْدَهُ لا شريكَ له، له الملكُ، وله الحمدُ، وهو على كلِّ شيءٍ قديرٌ، لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله، ولا نعبدُ إلا إياه، له النُّعمةُ، وله الفضلُ، وله الثناءُ الحسنُ، لا إلهَ إلا اللهُ مُخلصينَ له الدينَ ولو كره الكافرون». انتهى^(٢).

وهي صريحةٌ في الجهرِ، ظاهرةٌ في الدَّوام، لكنَّهم حمَلوها على أنَّهم جَهروا به وقتاً يسيراً لأجلِ تعليمِ صفةِ الذكر، لا أنَّهم داموا على الجهرِ به.

قال الشيخ ابنُ حجرِ المكي: واستبَّعه الأذرعِيُّ، واختار نَدَبَ الجماعةِ رَفَعَ أصواتهم بالذِّكر دائماً. انتهى^(٣).

(١) «صحيح البخاري (٨٤١)، ومسلم (٥٨٣) (١٢٢).

(٢) أخرجه الشافعي في «مسنده» (٢٦٧)، ومسلم (٥٩٤).

(٣) انظر: «الفتاوى الكبرى» (١/ ١٥٨).

وقال الزركشي في «الخدام»: وفي كلام المتولّي وغيره ما يقضي استحباب رفع الجماعة الصوت بالذكر دائماً، وهو ظاهر الأحاديث. انتهى^(١).

قلت: بل حديث ابن عمر عند عبد بن حميد صريح في دوام الجهر بالدعاء من النبي ﷺ، حيث قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول في دعائه حين يمسي وحين يُصبح، لم يدعه حتى فارق الدنيا وحتى مات: «اللهم إني أسألك العافية في الدنيا والآخرة» الحديث السابق^(٢).

وكذلك حديث أبي أيوب عند الطبراني: ما صليت خلف نبيكم إلا سمعته حين ينصرف يقول: «اللهم اغفر لي خطاياي وذنوبي كلها» الحديث الذي سبق^(٣). وقال النووي في حديث ابن عباس السابق: هذا دليل لما قاله بعض السلف أنه يُستحب رفع الصوت بالتكبير والذكر عقب المكتوبة وممن استحبه من المتأخرين ابن حزم الظاهري. انتهى^(٤).

ثم ذكر المنكر كلاماً يشتمل على الإشارة إلى الاحتجاج بآية: ﴿أَدْعُوا رَبَّكُمْ﴾ [الأعراف: ٥٥] وآية: ﴿وَأَذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ﴾ [الأعراف: ٢٠٥] وحديث: «ارْبَعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ»^(٥) وقد مرّ الجواب عنها غير مرة.

(١) المصدر السابق.

(٢) أخرجه عبد بن حميد كما في «المنتخب» (٨٣٧)، وأبو داود (٥٠٧٤)، وابن ماجه (٣٨٧١)، والنسائي في «الكبرى» (١٠٣٢٥) من حديث ابن عمر، وإسناده صحيح.

(٣) أخرجه الطبراني في «الصغير» (٦١٠)، و«الأوسط» (٤٤٤٢)، وقال: تفرد به محمد بن الصلت. اه. وفي إسناده عمر بن مسكين، وهو ضعيف قال البخاري: لا يتابع في حديثه. اه.

وأورده الهيثمي في «المجمع» (١٠ / ١١١)، وقال: إسناده جيد.

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم» (٨٤ / ٥).

(٥) تقدم قريباً.

٤ - ثم قال المنكر: «فصلٌ في بيان أنَّ الجهر خلافُ السنة».

ذكر في «الفتية»^(١): «التكبيرُ جهراً في غير أيام التشريق لا يُسنُّ إلا بإزاء العدوِّ واللُّصوصِ، وقاسَ عليه بعضُهم الحريقَ والغريقَ والمخاوفَ كلها»^(٢)

أقول: فيه ما مرَّ من عدم انطباقِ الدليلِ على الدَّعوى لكونه خاصّاً، والدَّعوى عامّةً، ومع هذا فهذا الحَصْرُ ممنوعٌ.

أما أولاً: فلأنَّ التكبيرَ من أقسامِ الذِّكْرِ، والجهرُ بالذِّكْرِ مطلقاً مندوبٌ إليه، حيث لا محذورَ شرعياً كما تبيَّن بالكتاب والسنة.

وأما ثانياً: فلَمَّا مرَّ أنَّه قد صحَّ رفعُ الصوتِ بالذِّكْرِ والتكبيرِ والتسبيحِ والتحميدِ أَدبارِ الصلواتِ في عهدِ النبيِّ ﷺ، فهو سنةٌ:

إمَّا دائماً كما هو ظاهرُ الأحاديثِ، وحكاها النوويُّ عن بعضِ السلفِ، ومن المتأخِّرين عن ابنِ حزمِ الظاهريِّ، واختاره المتولِّيُّ وغيره فيما نقله الزركشيُّ، واختاره الأذرعِيُّ فيما نقله ابنُ حجرِ المكيِّ^(٣).

أو مدةَ التعليمِ فقط، حيثُ احتجَّ إليه أولاً وآخرًا، كما اختاره جمهورُ الأصحابِ.

وأما ثالثاً: فلقولُه ﷺ: «إذا رأيتُم الحريقَ فكبرُوا، فإنَّ التكبيرَ يُطْفِئُه». رواه ابنُ

السُّنِّي وابنُ عدي وابنُ عساكر عن ابنِ عمرو^(٤).

(١) هو «الفتية المتممة للمنية»، لمحمد بن محمود الزاهدي الحنفي المتوفى سنة (٦٥٨هـ).

(٢) انظر: «البحر الرائق» (٢/ ١٧٢).

(٣) كما سلف في الصفحة السابقة.

(٤) أخرجه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٢٩٤)، وابن عدي في «الكامل» (٥/ ٢٤٩)، وابن =

وفي لفظ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الْحَرِيقَ فَكَبِّرُوا، فَإِنَّهُ يُطْفِئُ النَّارَ». رواه ابن عدي عن ابن عباس^(١)، وهو حديثٌ حسنٌ لغيره.

ومنه يظهرُ أنَّ التكبيرَ عند رؤية الحريق لا يحتاجُ إلى القياسِ بعد النص. وأما رابعاً: فلقوله ﷺ: «إِذَا تَغَوَّلْتَ لَكُمْ الْغَيْلَانَ فَنَادُوا بِالْأَذَانِ» الحديث. رواه الطبرانيُّ في «الأوسط» من حديث أبي هريرة^(٢) بسندٍ حسنٍ، فيما قاله الشيخ حجازيُّ الواعظ^(٣).

وأما خامساً: فلحديثُ عبادة بن الصامت قال: كان ﷺ إذا رأى الهلالَ قال: «الله أكبر، الله أكبر، الحمد لله، لا حول ولا قوة إلا بالله» الحديث. رواه الطبراني وغيره^(٤). وأما سادساً: فإِذَا عَلَوْا الشَّنَايَا كَبَّرُوا^(٥). وقد مرَّ.

= عساكر في «تاريخه» (٥١ / ٢٩)، والعقيلي في «الضعفاء» (٢ / ٢٩٥) من حديث عبد الله بن عمرو، ومداره على القاسم بن عبد الله العمري، وهو متروك، رماه أحمد بالكذب.

(١) أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٦ / ١٩٩)، وفي إسناده عمرو بن جميع، قال ابن عدي: ليس بمحفوظ، منكر، وكان يتهم بالوضع اه. قلت: ومثله لا يكون حسناً لغيره.

(٢) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٧٤٣٦)، وفي إسناده عدي بن الفضل، وهو متروك، ومثله لا يكون حسناً، بل ضعيف جداً، لكن للحديث شاهد من حديث جابر عند أحمد (١٤٢٧٧)، وإسناده ضعيف.

(٣) حجازي الواعظ: هو محمد بن محمد القلقشندي، المتوفى سنة (١٠٣٥هـ)، له كتاب: فتح المولى النصير بشرح الجامع الصغير للسيوطي.

(٤) أورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠ / ١٣٩) ونسبه للطبراني، وقال: فيه راوٍ لم يسم. وأخرجه ابن أبي شيبه (٩٧٢٧)، وعبد الله بن أحمد كما في «المسند» (٢٢٧٩١)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٣٨٧) من حديث عبادة، وإسناده ضعيف لإبهام الراوي عن عبادة.

(٥) رواه أبو داود (٢٥٩٩).

وأما سابعاً: فلما مرَّ أيضاً أَنَّهُ ﷺ إِذَا قَفَلَ مِنْ حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ كَبَّرَ ثَلَاثًا^(١).

وأما ثامناً: فلحديث أبي: أَنَّهُ ﷺ أَمَرَهُ إِذَا بَلَغَ ﴿وَالضُّحَى﴾ أَنْ يَكْبُرَ عِنْدَ خَاتِمَةِ كُلِّ سُورَةٍ حَتَّى يَخْتَمَ. صَحَّحَهُ الْحَاكِمُ^(٢).

وأما تاسعاً: فلما أخرجَه ابن أبي حاتم، وابنُ مردويه، عن جابر بن عبد الله قال: نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ﴾ الْآيَةَ [التوبة: ١١١] فَكَبَّرَ النَّاسُ فِي الْمَسْجِدِ، الْحَدِيثَ. وَأَفْرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ^(٣).

وأما عاشراً: فَلِمَا صَحَّحَ عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَطَلَقْتَ نِسَاءَكَ؟ قَالَ: «لَا» قُلْتُ: اللَّهُ أَكْبَرُ. الْحَدِيثَ بِطَوْلِهِ^(٤).

إلى غير ذلك مما يظهر للمتتبع.

ثم نقل المنكر عن «مختار الفتاوى» بالتركية ما حاصله: الصوفية يجتمعون ويقولون: الله. هذا الفعل^(٥) سنة أم لا؟

(١) رواه البخاري (٢٩٩٥)، ومسلم (١٣٤٤).

(٢) أخرجَه الحَاكِمُ (٥٣٢٥)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٩١٤)، وصححه الحَاكِمُ، وتعقبه الذهبي بقوله: البزي قد تكلم به. وقال أبو حاتم الرازي كما في «العلل» (٤ / ٦٧٠): هذا حديث منكر. اهـ. وقال الذهبي في «ميزان الاعتدال» (١ / ١٤٥): هذا حديث غريب، وهو مما أنكر على البزي.

(٣) أورده السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٢٩٤)، وأخرجَه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٠٠٠٣)، من طريق عطاء الخراساني عن جابر، وإسناده منقطع، عطاء لم يسمع من جابر، وكان يرسل ويدلس كثيراً.

(٤) أخرجَه البخاري (٨٩).

(٥) «الفعل» زيادة من (ر) و(ع).

الجواب: لا، إلا أن يكون خفيةً. انتهى.

وهذا أيضاً أول^(١) البحث، وعين المتنازع فيه، فلا يكون حجةً إلا على من يقلده، وقد تبين أن ذكر الله تعالى مندوبٌ إليه سرّاً وجَهراً، جماعةً وفُرَادَى، حيث لا محذور شرعياً.

وقد ورد في فضل الاجتماع على ذكر الله أحاديثٌ كثيرة:

منها: حديثُ أبي هريرة عند البخاري: «إِنَّ لِلَّهِ مَلَائِكَةً يَطُوفُونَ فِي الطُّرُقِ، يَتَلَمَّسُونَ أَهْلَ الذِّكْرِ، فَإِذَا وَجَدُوا قَوْمًا يَذْكُرُونَ اللَّهَ تَنَادَوْا هَلِّمُوا إِلَيْنَا حَاجَتِكُمْ» الحديث بطوله^(٢).

وعند مسلم بلفظ: «إِنَّ لِلَّهِ مَلَائِكَةً سَيَّارَةً فَضُلًّا يَتَّبِعُونَ مَجَالِسَ الذِّكْرِ، فَإِذَا وَجَدُوا مَجْلِسًا فِيهِ ذِكْرٌ قَعَدُوا مَعَهُمْ» الحديث^(٣).

وعند الترمذي بلفظ: «إِنَّ لِلَّهِ مَلَائِكَةً سَيَّاحِينَ فِي الْأَرْضِ فَضُلًّا عَنِ كُتَابِ النَّاسِ، فَإِذَا وَجَدُوا أَقْوَامًا يَذْكُرُونَ اللَّهَ تَنَادَوْا: هَلِّمُوا إِلَيْنَا بُغْيَتِكُمْ» الحديث^(٤). وهو ظاهرٌ في الجهر جداً.

ومنها: حديثُ أبي الدرداء مرفوعاً عند الطبراني: «لَيَبْعَثَنَّ اللَّهُ أَقْوَامًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فِي وَجْهِهِمُ النُّورُ، عَلَى مَنَابِرِ اللَّوْلُؤِ، يَغِطُّهُمْ النَّاسُ، لَيْسُوا بِأَنْبِيَاءَ وَلَا شُهَدَاءَ، هُمُ الْمُتَحَابُّونَ فِي اللَّهِ مِنْ قِبَالِ شَتَّى، يَجْتَمِعُونَ عَلَى ذِكْرِ اللَّهِ يَذْكُرُونَهُ»^(٥) انتهى.

(١) لفظ: «أول» ليس في (ح).

(٢) أخرجه البخاري (٦٤٠٨) من حديث أبي هريرة.

(٣) أخرجه مسلم (٢٦٨٩) من حديث أبي هريرة.

(٤) أخرجه الترمذي (٣٦٠٠) من حديث أبي هريرة أو أبي سعيد. وقال: حديث حسن صحيح.

(٥) رواه الطبراني كما في «جامع المسانيد» لابن كثير (٩ / ٢٨٤) - من طريق فرج بن فضالة، عن =

أعاد الله علينا من بركاتهم، آمين.

ثم قال المنكير: «وفي «الكشف الكبير»: قال علماؤنا: السنة في التأمين الإخفاء دون الجهر - خلافاً للشافعية - لأنه ذكر؛ أي: دعاء؛ لأن معناه: استجب دعاءنا.

قال الله تعالى لموسى وهارون صلوات الله عليهما ﴿قَدْ أُجِيبَت دَعْوَتُكُمَا﴾ [يونس: ٨٩].

وروي: أن موسى كان يدعو وهارون كان يؤمنُ عليهما الصلاة والسلام^(١)، فكانت سنة الإخفاء^(٢)، كما في سائر الأدعية، إذ الأصل فيها الإخفاء؛ لقوله تعالى: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ [الأعراف: ٥٥].

أقول: لا حجة في الآية على أن الأصل في الأدعية الإخفاء، لما مرَّ: أن التضرع بمعنى الإعلان، فيكون الإعلان مأموراً به كالإخفاء، وقد قُدِّمَ ﴿تَضَرُّعًا﴾ في الآية على ﴿وَخُفْيَةً﴾ فيكون أحبَّ، فكيف يصحُّ الاحتجاجُ بها على أن الأصل في الأدعية وأن السنة في التأمين الإخفاء؟!!

بل نقول: السنة في التأمين الجهر، فقد قال الحافظ ابن حجر في «تخريج

= أسد بن وداعة، عن أبي الدرداء، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠ / ٧٧): إسناده حسن اهـ.
لكن فرج بن فضالة ضعيف. وأسد بن وداعة، قال الذهبي في «المغني في الضعفاء» (ص: ٧٦):
شامي ناصبي، سباب، عداده في التابعين.

(١) أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٢ / ٢٧٢) عن عكرمة.

(٢) انظر: «بدائع الصنائع» (١ / ٢٠٧).

أحاديث الرافعي»: روى الطبراني^(١) من طريق الزُّبيدي عن الزُّهري، عن سعيد^(٢) وأبي سلمة، عن أبي هريرة قال: كان رسولُ الله ﷺ إذا فرغَ من قراءةِ أمِّ القرآنِ، رَفَعَ صوتَه، وقال: «آمين»^(٣).

قال الدارقطني: إسناده حسن. والحاكم: صحيح على شرطهما. والبيهقي: حسن صحيح.

وعند النسائي من طريق نعيمِ المُجَوِّرِ، عن أبي هريرة: صَلَّى بنا أبو هريرة حتى بَلَغَ ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ قال: آمين. ثم قال: والذي نفسي بيده إنني لأشبهُكم صلاةَ برسولِ الله ﷺ^(٤). علَّقه البخاري^(٥). انتهى^(٦).

وقال السيوطي في «الدر المنثور»: وأخرج وكيع، وابن أبي شيبة، وأحمد، وأبو داود، والترمذي وحسنه، والنسائي، وابن ماجه، والحاكم وصححه، والبيهقي في «سننه»، عن وائل بن حُجْرِ الحضرميِّ قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ قرأ: ﴿غَيْرِ الْمَعْصُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ فقال: «آمين» يمدُّ بها صوتَه^(٧).

(١) كذا في النسخ: «الطبراني»، والذي في «التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير» (١/ ٥٨٠): الدارقطني والحاكم. وهو الصواب كما سيرد في تخريج الحديث. والحديث ليس عند الطبراني.

(٢) في النسخ: «سعد»، والتصويب من «التلخيص الحبير» (١/ ٥٨٠)، ومصادر التخرُّج الآتية.

(٣) أخرجه الدارقطني في «السنن» (١٢٧٤)، والحاكم (٨١٢)، والبيهقي في «السنن» (٢٤٥٢).

(٤) أخرجه النسائي (٩٠٥).

(٥) علَّقه البخاري عقب الحديث رقم (٧٨٢).

(٦) انظر: «التلخيص الحبير» (١/ ٥٨٠).

(٧) أورده السيوطي في «الدر المنثور» (١/ ٤٣)، وأخرجه ابن أبي شيبة (٧٩٦٠)، وأحمد (١٨٨٤٢)، =

وقال الحافظ ابن حجر في «تخريج أحاديث الرافعي»: حديث وائل بن حجر: صليت خلف النبي ﷺ فلما قال: ﴿وَلَا أَلْسَائِينَ﴾ قال: «أمين» ومدَّ بها صوتَه. رواه الترمذي وأبو داود والدارقطني وابن حبان من طريق الثوري، عن سلمة بن كهيل، عن حُجر بن عنبسٍ عنه.

وفي رواية أبي داود: «ورفع بها صوتَه». وسندهُ صحيحٌ، وصحَّحه الدارقطني^(١). ورواه ابن ماجه من طريق أخرى عن عبد الجبار بن وائل، عن أبيه قال: صليت مع النبي ﷺ فلما قال: ﴿وَلَا أَلْسَائِينَ﴾ فسَمِعناها منه^(٢). ورواه أحمدُ والدارقطني من هذا الوجه بلفظ: «مدَّ بها صوتَه»^(٣). انتهى الغرض منه هنا.

وقال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»: وقد روى روح بن عبادة عن مالك: قال ابن شهاب: وكان رسولُ الله ﷺ إذا قال: ﴿وَلَا أَلْسَائِينَ﴾ جَهَرَ بآمين. أخرجه السراج^(٤).

= وأبو داود (٩٣٢)، والترمذي (٢٤٨)، والنسائي في «الكبرى» (٩٥٥)، وابن ماجه (٨٥٥)، والحاكم (٢٩١٣)، والبيهقي في «السنن» (٢٤٤٥)، وعند أبي داود والبيهقي: «رفع بها صوتَه» وعند الحاكم: «يخفف بها صوتَه»، وهو خطأ من الراوي، فقد نقل الترمذي عن البخاري أن شعبة أخطأ فذكر الخفض بدل الرفع.

(١) انظر: «التلخيص الحبير» (٥٨١ / ١)، وأخرجه الترمذي (٢٤٨)، وأبو داود (٩٣٢)، والدارقطني (١٢٦٧)، وابن حبان (١٨٠٥) من طريق الثوري، به.

(٢) أخرجه ابن ماجه (٨٥٥).

(٣) أخرجه أحمد (١٨٨٧٣)، والدارقطني (١٢٧١) من طريق عبد الجبار، به. وعند أحمد: «يجهر». وانظر: «التلخيص الحبير» (٥٨١ / ١).

(٤) أخرجه السراج في «حديث السراج» (٤١٦) عن طريق روح بن عبادة، عن مالك، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة، عن أبي هريرة، به.

ولابن حبان من رواية الزبيدي: كان إذا فرغ من قراءة أم القرآن رفع صوته، وقال: «أمين»^(١).

وللحميدي نحوه، ولأبي داود مثله، وزاد: حتى يسمع من يليه من الصف الأول^(٢).

ولأبي داود وصححه ابن حبان من حديث وائل بن حُجر الحضرمي نحو رواية الزبيدي^(٣)، وفيه ردُّ على مَنْ أوماً إلى النسخ فقال: إنما كان ﷺ يجهر بالتأمين في ابتداء الإسلام ليعلمهم، فإنَّ وائل بن حُجر إنما أسلم في أواخر الأمر. انتهى^(٤).

قلت: وأيضاً لو كان السنة في التأمين الإخفاء مطلقاً - أي: الإمام والمأموم - لما جهر به الصحابة، لكنهم قد جهرُوا، ففي حديث أبي هريرة عند ابن ماجه: أن رسول الله ﷺ كان يقول: «أمين»، حتى يسمعها الصف الأول ويرتجُّ بها المسجد^(٥).

وهذا يوضح: أن الجهر لم يكن للتعليم، ويزيده وضوحاً أنهم كانوا يجهرُونَ به بعد زمانه ﷺ، فقد روى البيهقي عن عطاء قال: أدركت متين من أصحاب رسول الله في هذا المسجد، إذا قال الإمام: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ سمعت لهم رجّةً بآمين^(٦).

(١) أخرجه ابن حبان (١٨٠٦) من طريق الزبيدي، عن ابن شهاب، بمثل سابقه.

(٢) أخرجه أبو داود (٩٣٤).

(٣) أخرجه أبو داود (٩٣٢)، وابن حبان (١٨٠٥).

(٤) انظر: «فتح الباري» (٢/ ٢٦٤).

(٥) أخرجه ابن ماجه (٨٥٣)، وإسناده ضعيف.

(٦) أخرجه البيهقي في «السنن» (٢٤٥٥).

وأخرج عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال: قلت له: أكان ابن الزبير يؤمُّن على إثر أم القرآن؟ قال: نعم، ويؤمُّن وراءه، حتى إن للمسجدِ للَجَّةَ^(١). وهو الصوت المرتفع. ورُوي: «للجبة» بموحدة وتخفيف الجيم، وهي الأصوات المختلفة^(٢).

فإن قلت: قال العلامة الحلبي في «غنية المتملي في منية المصلي» عند قوله: «ويخفونها»: أي: يخفي الإمام والمقتدون «أمين» لقول ابن مسعود: أربع يُخفيهنَّ الإمام، وعدَّ منها: أمين^(٣).

وقد روى أحمد، وأبو يعلى، والطبراني، والدارقطني، والحاكم في «المستدرک» من حديث شعبة، عن سلمة بن كهيل، عن حُجر أبي العنيس^(٤)، عن علقمة بن وائل، عن أبيه: أنه صَلَّى مع رسول الله ﷺ، فلَمَّا بَلَغَ ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ قال: «أمين» وأخفى بها صوته^(٥).

وقال الشافعي وأحمد: يجهر الإمام والمأموم بآمين، لِمَا روى ابن ماجه: كان عليه السلام إذا تلا ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ قال: «أمين». حتى يسمع مَنْ [في] الصفِّ الأول، فيرتجُّ المسجد^(٦).

(١) أخرجه عبد الرزاق (٢٦٤٠).

(٢) في (ر) و(ع): «المختلطة».

(٣) انظر: «غنية المتملي» (ص: ٣٠٩).

(٤) في (ع): «ابن العنيس».

(٥) أخرجه أحمد (١٨٨٥٤)، والطبراني في «الكبير» (٣/٢٢)، والدارقطني (١٢٧٠)، والحاكم (٢٩١٣).

(٦) أخرجه ابن ماجه (٨٥٣) من حديث أبي هريرة، ولفظه: «حتى يسمعها أهل الصف الأول». وما بين معكوفتين من «غنية المتملي». والحديث إسناده ضعيف.

قلنا: تعارض روايتنا الجهر والإخفاء في فعله^(١)، فيرجح الإخفاء بإشارة قوله: فإن الإمام يقولها، وبأنه الأصل في الدعاء، و«أمين» دعاء، فإن معناه: استجب. انتهى^(٢).

قلت: إن سلكنا طريق الترجيح، فلا يتم الترجيح إلا للجهر بآمين، فقد قال الحافظ ابن حجر في «تخريج أحاديث الرافعي»: قال الترمذي في «جامعه»: رواه شعبة عن سلمة بن كهيل، فأدخل بين حجر ووائل: «علقمة بن وائل»، وقال: «وخفض بها صوته»، قال: وسمعتُ محمداً - يعني البخاري - يقول: حديثُ سفيانٍ أصحُّ، وأخطأ فيه شعبة في مواضع، قال: «عن حجر أبي العنبر»، وإنما هو: أبو السكن. وزاد فيه: «علقمة» وليس فيه: «علقمة». وقال: «خفض بها صوته» وإنما هو: «ومدَّ بها صوته». وكذا قال أبو زرعة، قال الترمذي: ورَوَى العلاء بنُ صالح عن سلمة نحو رواية سفيان^(٣)، يعني التي فيها: «ورفع بها صوته».

وكذا قال أبو بكر الأثرم: اضطرب فيه شعبة في إسناده ومثنه، ورواه سفيان فضبطه ولم يضطرب في إسناده ولا في مثنه.

وقال الدارقطني: يُقال: وهم فيه شعبة، وقد تابع سفيان محمد بن سلمة بن كهيل عن أبيه^(٤).

وقال ابن القطان: اختلف شعبة وسفيان فيه، فقال شعبة: «خفض» وقال

(١) في النسخ: «تعارض روايتنا الجهر والإخفاء في قوله» والمثبت من «غنية المتملّي».

(٢) «غنية المتملّي» (ص: ٣٠٩).

(٣) انظر: «الجامع» للترمذي عقب الحديث (٢٤٨).

(٤) انظر: «سنن الدارقطني» (٢/ ١٢٨)، عقب الحديث (١٢٧٠).

الثوري: «رفع»؟ وقال شعبة: «حُجْرُ أَبِي الْعَنْبَسِ». وقال الثوري: «حجر بن العنيس» و صوبَ البخاريُّ وأبو زُرْعَةَ قَوْلَ الثوريِّ، وما أدري لِمَ لم يُصوبَا القولين حتى يكونَ: حُجْرُ بنِ عَنبَسٍ، هو أبو العَنبَسِ^(١).

قال الحافظ ابن حجر: قلت: وبهذا جَزَمَ ابنُ حِبَانٍ في «الثقات»: أَنَّ كُنْيَتَهُ كاسمِ أبيه، ولكن قال البخاريُّ: إن كُنْيَتَهُ: أبو السكَن. ولا مانع أن يكونَ له كُنْيَتَانِ^(٢).

قال: واختلفا أيضاً في شيءٍ آخَرَ، فالثوريُّ يقول: «حجر عن وائل»، وشعبةٌ يقول: «حُجْرُ عن علقمة بن وائل عن أبيه»^(٣).

قال ابنُ حجر: قلت: لم يَقِفْ ابنُ القَطَّانِ على ما رواه مسلمُ الكَجِّيُّ في «سننه»: حدثنا عمرو بن مَرْزُوقٍ، ثنا شعبة، عن سَلْمَةَ بنِ كُهَيْلٍ، عن حجر، عن^(٤) علقمة بن وائل، عن وائل^(٥) - قال: وقد سَمِعُهُ حَجْرَ من وائل - قال: صَلَّى النبيُّ ﷺ، فَذَكَرَ الحديثَ^(٦).

وهكذا رواه أبو داود الطيالسيُّ في «مسنده» عن شُعبَةَ، عن سَلْمَةَ، سمعتُ

(١) انظر: «بيان الوهم والإيهام» (٣/ ٣٧٤).

(٢) انظر: «التلخيص الحبير» (١/ ٥٨٢)، و«الثقات» لابن حبان (٤/ ١٧٧)، و«التاريخ الكبير» للبخاري (٣/ ٧٣).

(٣) انظر: «بيان الوهم والإيهام» (٣/ ٣٧٤).

(٤) في النسخ الخطية: «بن»، والتصويب من «التلخيص الحبير» (١/ ٥٨٢).

(٥) «عن وائل» ليس من (ع).

(٦) انظر: «التلخيص الحبير» (١/ ٥٨٢).

حُجْرًا أبا العَنْبَسِ، سمعتُ علقمةَ بن وائلٍ، عن وائلٍ، قال: وسمعتُه من وائلٍ^(١). فبهَذَا تَنْتَفِي وجوهُ الاضطرابِ عن هذا الحديثِ، وما بقي إلا التعارضُ الواقعُ بين شُعبةَ وسفيانِ فيه، وقد رُجِّحت روايةُ سفيانٍ بمتابعةِ اثنين له، بخلاف شُعبة، فلذلك جَزَمَ التُّقَادُ بأنَّ روايتهَ أصحُّ، والله أعلم. انتهى كلام الحافظ ابن حجر^(٢).

قلتُ: يعني: لا منافاةَ بين قولِ الثوريِّ: «ابن عنبس»، وقولِ شُعبة: «أبي العنبس» لقولِ ابنِ حبان: أن كنيته كاسمِ أبيه، ولا بين قولِ البخاري: «كنيته أبو السَّكَنِ»، وقولِ ابنِ حبان: «كنيته أبو العنبس» لجوازِ أن يكونَ له كُنيان، وبعد أن رَوَى الكجِّيُّ والطيالسيُّ أن حُجْرًا سمِعَهُ من وائلٍ أيضًا، كان زيادةُ علقمةَ فيه من المزيدِ في متصلِ الإسناد، فلا اضطرابَ في السَّنَدِ أصلًا من هذه الوجوه.

وما بقي إلا التعارضُ بين الرَّفْعِ عندِ الثوريِّ، والخَفْضِ عندِ شُعبة، وقد رُجِّحت روايةُ سفيانٍ بمتابعةِ العلاءِ بن صالحٍ عن سَلَمَةَ، ومحمد بن سلمة، عن أبيه، فهي أصح.

وأما ترجيحُ الحلبيِّ روايةَ الإخفاءِ بإشارة «فإن الإمام يقولها» فلا يتمُّ؛ لِمَا سَيَتَبَيَّنُ إن شاء الله تعالى مما حاصله: أن هذا الحديثَ لَمَنْ تَبَاعَدَ عن الإمام، وحديث: «إذا أمَّن الإمامُ فأمنوا»^(٣) لَمَنْ قَرَّبَ منه، لأن الجهرَ بالتأمينِ كان أخفَضَ من الجهرِ بالقراءة، فقد صحَّ أن مَنْ كان يطوفُ خارجَ الصفوفِ كان يسمعُ قراءةَ النبي ﷺ، وكان غايةَ الجهرِ بالتأمينِ إسماعَ أهلِ الصفِّ الأول.

(١) «مسند الطيالسي» (١١١٧).

(٢) انظر: «التلخيص الحبير» (١/ ٥٨٣).

(٣) أخرجه البخاري (٧٨٠)، ومسلم (٤١٠)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

لكني أقول: طريق الجمع هو الذي ينبغي أن يُسلك، لأنَّ الجمعَ مهما أمكنَ مقدّم على التّرجيح، والجمع هنا ممكنٌ، فإنَّ الجهرَ قد صحَّ على وجه لا يقبلُ التأويلَ، إذ غايةُ ما يمكنُ أن يقالَ ما ذكره الحافظ ابن حجرٍ في «تخريج أحاديث الرافعي» نقلًا عن الرّافعيّ في «أماليه» أنه قال: يجوز حَمْلُ حديثِ وائلٍ على أنّه تكلمَ بها على لغةِ المدِّ دون القصر من جهةِ اللفظ.

ثم قال ردًّا عليه: ولكن روايةٌ من قال: «رفع صوتَه» تُبعدُ هذا الاحتمالَ، ولهذا قال الترمذيُّ عقبه: وبه يقولُ غيرُ واحدٍ، يرون أنّه يرفعُ صوتَه. انتهى^(١).

أقول: ومع هذا فالمقصودُ حاصلٌ، لأنَّ الصحابيَّ ما روي عنه أنه مدَّ بها صوتَه إلا لكونه سمعه كذلك، وهو عينُ الدليلِ على كونه جهرَ بها حتى أسمعَ من يليه، مع زيادةِ فائدةٍ هي التكلّمُ بها على لغةِ المدِّ لا القصر، فعلى فرضِ قبوله هذا التأويلَ لا يكونُ تأويلًا قادحًا.

على أن روايةً: «إذا قال: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ جَهَرَ بآمين». تنصُّ على ما يُقابل الإخفاء، وبالله التوفيقُ ذو الجودِ والآلاءِ.

وأما رواية: «وأخفى بها صوتَه» فيحتمل أن يكونَ المرادُ: وأخفى بها صوتَه بالنسبةِ إلى جهرِ القراءة، وهذا واضحٌ لمن التفّت، فإنَّ الظاهرَ أن الصحابيَّ ما قال: «وأخفى بها صوتَه» إلا لكونه سمعها منه بصوتٍ خفيٍّ بالنسبة، وإلا لقال: (أسرَّ بآمين فلم يُسمعناها) مثلاً.

يوضّحُه روايةٌ معمرٍ عن ابن شهابٍ بلفظ: «إذا قال الإمامُ ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾

(١) انظر: «التلخيص الحبير» (١/ ٥٨٣)، و«الجامع» للترمذي عقب الحديث (٢٤٨).

فقولوا: آمين، فإن الملائكة تقول: آمين، وإن الإمام يقول «الحديث. فلو لا أن الإمام يُخفي صوته بها بالنسبة إلى القراءة حتى يخفى على بعض من سمع القراءة لم يحتج إلى قوله: «فإن الإمام يقول».

ولو لا أن الجهر قد صحَّ على وجه لا يقبل التأويل لكان هذا دليلاً على إسرار الإمام بآمين.

وإذ قد صحَّ نصّاً، فالحمل على ما ذكرناه هو الوجه، إذ الجمع مقدّم على التّرجيح مهما أمكن، ويزيده وضوحاً ما قال الحافظ ابن حجر نقلاً عن الخطابي: إن حديث: «إذا أمّن الإمام فأمّنوا» لمن قرّب من الإمام، وحديث: «إذا قال: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ فقولوا: آمين». لمن تباعد عنه، لأنّ جهر الإمام بالتأمين أخفض من جهره بالقراءة، فقد يسمع قراءته من لا يسمع تأمينه، فمن سمع تأمينه آمن معه، وأن لا يؤمن إذا سمعه يقول ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ لأنّه وقت تأمينه. انتهى^(١).

يزيده تقريراً: ما رواه ابن ماجه عن أبي هريرة قال: ترك الناس التأمين وكان رسول الله ﷺ إذا قال: ﴿عَبْرَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ قال: آمين. حتى يسمعا أهل الصفّ الأول، فيرتج بها المسجد^(٢).

فجعل غاية الجهر بالتأمين سماع^(٣) الصفّ الأول، والجهر بالقراءة كان فوق هذا، لما في «صحيح البخاري» في كتاب الحج، عن أمّ سلمة رضي الله عنها قالت:

(١) انظر: «فتح الباري» (٢/ ٢٦٤).

(٢) أخرجه ابن ماجه (٨٥٣)، وفي إسناده بشر بن رافع، وهو ضعيف.

(٣) في (ع): «بسماع».

شكوتُ إلى رسولِ الله ﷺ أَنِّي أَشْتَكِي فَقَالَ: «طُوفِي مِنْ وَرَاءِ النَّاسِ وَأَنْتِ رَاكِبَةٌ فَطُفْتُ وَرَسُولُ ﷺ حِينَئِذٍ يَصِلِي إِلَى جَنْبِ الْبَيْتِ وَهُوَ يَقْرَأُ ﴿وَالطُّورِ﴾ ١ وَكُنْتُ مَسْطُورًا»^(١).

وفي روايةٍ أُخْرَى لَهُ فِي كِتَابِ الْحَجِّ أَيْضًا بَلْفِظٍ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ لِلصَّبْحِ فَطُوفِي عَلَى بَعِيرِكَ وَالنَّاسُ يَصَلُّونَ» فَفَعَلْتُ^(٢).

ولهذا تَرَجَّمُ الْبُخَارِيُّ عَلَى الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ: «بَابُ الْجَهْرِ بِقِرَاءَةِ صَلَاةِ الصَّبْحِ»^(٣) إِشَارَةً إِلَى هَذِهِ الرَّوَايَةِ.

قال الحافظ ابن حجر: إن كان الطائفُ بحيث يمرُّ بين يدي المصلين^(٤)، فيمتنعُ له الطوافُ، وإلا فيجوزُ، وحالُ أمِّ سلمة هو الثاني، لأنها طافت من وراء الصفوف. انتهى.

فهذه أمُّ سلمة رضي الله عنها مع أنها طافت وراء الصفوف سمعت قراءة رسول الله ﷺ يقرأ: ﴿وَالطُّورِ﴾ إلخ، فكان جَهْرًا زَائِدًا عَلَى الصَّفِّ الْأَوَّلِ، متجاوزاً عن الصفوف، وبالله التوفيقُ في كلِّ سيرٍ^(٥) ووقوف.

بل روى الطبرانيُّ عن جُبَيْرِ بْنِ مُطْعَمٍ قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَصَلِّي بِأَصْحَابِهِ الْمَغْرِبَ، فَسَمِعْتُهُ وَهُوَ يَقُولُ - وَقَدْ خَرَجَ صَوْتُهُ مِنَ الْمَسْجِدِ -

(١) أخرجه البخاري (٤٦٤).

(٢) أخرجه البخاري (١٦٢٦).

(٣) «صحيح البخاري»، قبل الحديث (٧٧٣).

(٤) في (ح): «المصلي»، والمثبت من (ع) و(ر)، وهو الموافق لما في «فتح الباري» (٢/ ٢٥٤).

(٥) في (ع): «مسير».

﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوْ فِعٌّ ﴿٧﴾ مَا لَهُ مِنْ دَافِعٍ﴾ [الطور: ٧-٨] فكانتْما صُدِعَ قلبي^(١).

وأما أنه دعاء، والأصل في الدعاء الإخفاء؛ لقوله تعالى: ﴿أَدْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ [الأعراف: ٥٥] فقد مرَّ: أنه لا حُجَّةَ فيه على إخفاء الدعاء، بل فيه حجة على أن الجهر أيضاً مأمورٌ به كالإخفاء، بل على أنه أحبُّ حيثُ قُدِّمَ ﴿تَضَرُّعًا﴾ في الآية على ﴿وَخُفْيَةً﴾ وقد جهر النبي ﷺ بالدعاء في غير ما موطن، كما مرَّ. ولو كان لمجرد التعليم لما استمرَّ الجهر، لكنه استمرَّ لحديث: «إني لأستغفرُ الله في اليوم مئة مرة»^(٢).

وكان ذلك جهرًا لحديث ابن عمر عند الأربعة: إن كُنَّا لَنَعُدُّ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ في المجلس يقول: «رَبِّ اغْفِرْ لِي وَتُبْ عَلَيَّ، إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَابُ الْغَفُورُ» مئة مرة^(٣). وحديث ابن عمر: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ في دعائه حين يُمسي وحين يُصبح، لم يدعه حتى فارق الدنيا أو حتى مات: «اللهمَّ إني أسألك العافية» الحديث^(٤).

وحديث أبي أيوب: ما صليتُ خلفَ نبيِّكم إلا سمعته حين ينصرفُ يقول: «اللهمَّ اغْفِرْ لِي خَطَايَايَ وَذُنُوبِي كُلَّهَا» الحديث^(٥)، وقد مرَّ.

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٦/١٤٩٩)، وإسناده ضعيف، سفيان بن حسين ضعيف في الزهري.

(٢) أخرجه مسلم (٢٧٠٢) من حديث الأغر المزني. وتقدم.

(٣) أخرجه الترمذي (٣٧٣٤)، وابن ماجه (٣٨١٤)، والنسائي في «الكبرى» (١٠٢١٩). وتقدم.

(٤) أخرجه أبو داود (٥٠٧٤)، وابن ماجه (٣٨٧١)، والنسائي في «الكبرى» (٧٩١٥). وإسناده

صحيح .

(٥) أخرجه الطبراني في «الصغير» (٦١٠)، و«الأوسط» (٤٤٤٢)، وقال: تفرد به محمد بن الصلت. =

وأما قول النووي في «الروضة»: ويسنُّ الدعاء بعد السلام سرّاً، إلا أن يكون إماماً يريد تعليم الحاضرين. انتهى^(١).

فقد قال فيه الزركشي: قد يُقال: له الجهر وإن لم يحتاجوا إلى التعليم، من جهة أن وظيفتهم التأمين على دعائه، فلا بدّ من سماعهم ما يؤمّنون عليه، وإلا فعلى أيّ دعاء يؤمّن وهو لا يعلم ما دعا به الإمام، ولا يدري أهو مقصوده أو غيره؟ موافق لاختيار المأموم^(٢) أو مضادّ له؟

إلى أن قال: فقولهم: سرّاً إلا أن يريد تعليم الحاضرين فيجهر، غير مُجرى على إطلاقه، بل ينبغي إذا قصد تأمينهم أن يُعلمهم بما يدعو به، إما بالجهر أو بغيره. انتهى.

وأيضاً: لو كان الكلام لمجرد التعليم لما جهر به إلا بين للناس، وليس كذلك، لحديث عائشة: فقدت رسول الله ﷺ ذات ليلة من فراشه، فالتمسته فوقعت يدي على بطن قدميه، وهو في المسجد، وهما منصوبتان، وهو يقول: «اللهم إني أعودُ برضاك من سخطك، وبمُعافاتك من عُقوبتك، وأعودُ بك منك، لا أحصي ثناءً عليك أنتَ كما أثنيتَ على نفسك»^(٣).

وأيضاً: قد جهر الصحابةُ وأطلع على ذلك النبي ﷺ وأقرهم عليه.

= اه. وفي إسناده عمر بن مسكين، وهو ضعيف قال البخاري: لا يتابع في حديثه. اه. وأورده الهيثمي

في «المجمع» (١٠ / ١١١)، وقال: إسناده جيد.

(١) انظر: «روضة الطالبين» (١ / ٢٦٨).

(٢) في (ع): «المأمور».

(٣) أخرجه مسلم (٤٨٦).

منها: ما أخرجه ابن أبي شيبَةَ، وابن حبان، والحاكم، عن بُريدة قال: سمع النبي ﷺ رجلاً يقول: اللهم إني أسألك بأنك أنت الله الذي لا إله إلا أنت الأحد الصمد، الذي لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد، قال ﷺ: «لقد سألت الله باسمه الأعظم الذي إذا سُئِلَ به أعطى، وإذا دُعِيَ به أجاب»^(١).

ومنها: ما أخرجه الإمام أحمد، والنسائي، وابن حبان، عن أنس قال: سمع النبي ﷺ رجلاً يدعو: اللهم إني أسألك بأن لك الحمد، لا إله إلا أنت الحنان المنان، بديع السموات والأرض، يا ذا الجلال والإكرام، يا حيُّ يا قيُّوم. قال: «والذي نفسي بيده لقد سأَل الله باسمه العظيم الذي إذا دُعِيَ به أجاب، وإذا سُئِلَ به أعطى»^(٢).

ومنها: ما أخرجه أبو داود عن أبي زهير التُّميرِيّ قال: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ، فَاتَيْنَا عَلَى رَجُلٍ قَدْ أَلَحَّ فِي الْمَسْأَلَةِ، فَوَقَفَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْمَعُ مِنْهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَوْجَبَ إِنْ خَتَمَ» فقال له رجلٌ من القوم: بأيِّ شيءٍ يَخْتَمُ؟ قال: «بأمين، فإنه إِنْ خَتَمَ بِأَمِينٍ فَقَدْ أُوجِبَ»، فانصرفَ الرجلُ الذي سألَ النبيَّ ﷺ فَأتَى الرَّجُلَ فقال له: اخْتِمْ يَا فُلَانُ بِأَمِينٍ وَأَبْشِرْ^(٣).

فهذا صريحٌ بأنَّه ﷺ سَمِعَ مِنْهُمْ، وَأَنَّهُ أَقْرَهُمْ، وَلَوْ كَانَ الْجَهْرُ لِمَجْرَدِ التَّعْلِيمِ لَمَا

(١) أخرجه أبو داود (١٤٩٣)، والترمذي (٣٤٧٥)، وابن ماجه (٣٨٥٧)، والنسائي في «الكبرى» (٧٦١٩)، وقال الترمذي: حديث حسن غريب.

(٢) أخرجه أحمد (١٢٦١١)، والنسائي في «الكبرى» (١٢٢٤)، وابن حبان (٨٩٣) وهو حديث صحيح.

(٣) أخرجه أبو داود (٩٣٨)، وإسناده ضعيف لجهالة صبيح بن محرز الحمصي.

كان الصحابةُ يجهرُونَ به بعدما تعلّموا، لكنّهم جَهَرُوا به، فدَلَّ ذلك على أنّهم على علم بأنّ الجهرَ أيضاً سُنَّةٌ كالإخفاء.

كيفَ لا وقد تبيّنَ أن التّضرّعَ بمعنى الإعلانِ، وقد قال تعالى: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ نَضْرَعًا وَخُفْيَةً﴾ [الأعراف: ٥٥] فللدّاعي أن يدعوا بأحدهما، وأن يجمعَ بينهما، كما مرَّ من حديثِ عمرَ بنِ الخطابِ عن ابن مسعودٍ: أنّه أثنى على ربّه، ثم سأله فأخفى المسألةَ، ثم جَهَرَ فقال: اللهمّ إنّي أسألك إيماناً لا يرتدُّ... الحديثَ السابقَ، ورسولُ الله ﷺ أقرّه على إخفائه وجهره، وقال له: «سَلْ تُعْطَهُ» مرتين^(١). فالجهرُ سنةٌ كالإخفاء، وبالله التوفيقُ ربّ الأرضِ والسماءِ.

وأما قول المنكر فيما بعدُ: «أنّ الأصلَ في كلّ ذكِرٍ^(٢) الإخفاء»، فهو أوّلُ البحثِ وعين المتنازع فيه، ولا دليلَ عليه تامّاً، إذ قد مرَّ أنه لا حُجَّةَ في آية: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ نَضْرَعًا وَخُفْيَةً﴾ [الأعراف: ٥٥] ولا في آية: ﴿وَأذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ﴾ [الأعراف: ٢٠٥] ولا في حديث: «ارْبِعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ»، ولا في أثر ابن مسعود، ولا في حديث: «خيرُ الذكِرِ الخفيُّ».

وقد تبيّنَ أيضاً بالكتابِ والسنة أنّ الجهرَ من الأفرادِ المأمورِ بها شرعاً، ولا دليلَ تامّاً على أنّ الإخفاء هو الأصلُ في كلّ ذكِرٍ.

بل لو قلنا: إنّ الأصلَ في الذكِرِ هو الجهرُ، لقام عليه الدليلُ التامُّ، وهو حديثُ «الصحيحين» وغيرهما، المرويُّ عن أربعة عشر صحابياً، المعدودُ في المتواتر عند

(١) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٣/ ٩٦ - ٩٧). وتقدم.

(٢) في (ع): «ذلك».

السُّيُوطِيُّ: «أمرتُ أن أُقاتَلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لا إِلَهَ إِلاَّ اللهُ»^(١)، فَإِنَّ الأَمَرَ لا شَكَّ يَجْهَرُ بِهِ حِينَ يَعْرُضُ الإِسْلامَ عَلى المَطْلُوبِ مِنْهُ التَّوْحِيدَ لِيُسمِعَهُ، وَهُوَ لا بَدَّ أَنْ يَجْهَرَ بِهِ حَتَّى نَعْلَمَ أَنَّهُ دَخَلَ فِي الإِسْلامِ ظاهراً، وَحسابُهُ عَلى اللهُ تَعالى فِي مُوَاطَأةِ قَلْبِهِ لِلسانِهِ، كما قال فِي آخِرِ الحَدِيثِ: «إِذا قالُوا عَصَمُوا مِنِّي دِماءَهُم وَأَموالَهُم إِلاَّ بِحَقِّها، وَحسابُهُم عَلى اللهُ».

قال فِي «شرح المقاصد»: المُصِرُّ عَلى عَدم الإِقرارِ بَعْدَ المَطالبةِ كَافِراً وَفاقاً^(٢).

وقال المَحَقِّقُ ابن الهمام فِي «المسيرة»: إِنْ طُولَبَ وَلَمْ يُقَرَّ، فَهُوَ - أَي كَفَّهُ عَنِ الإِقرارِ - كُفْرٌ عَنادٍ. انْتَهَى^(٣).

وهذا مِنْ وَجوه مَعنى قولهِ ﷺ: «لا إِلَهَ إِلاَّ اللهُ» لا يَسْبِقُها عَمَلٌ، وَلا تَتْرُكُ ذَنْباً، لِأَنَّهُ مَفْتاحُ الإِسْلامِ وَأَساسُهُ^(٤)، وَعَليه تُبْنى الأَعْمالُ، وَظاهِرٌ أَنَّ مَبْنى الأَعْمالِ لا يَسْبِقُها عَمَلٌ، إِذا كان الجَهرُ «بِلا إِلَهَ إِلاَّ اللهُ» لا يَسْبِقُها عَمَلٌ مِنْ هَذا الوَجهِ، فَكَيْفَ يَكُونُ الإِخفاءُ هُوَ الأَصْلُ؟

(١) أخرجه البخاري (٢٥)، ومسلم (٢٢) من حديث ابن عمر، والبخاري (١٣٩٩) ومسلم (٢٠) من حديث أبي هريرة، والبخاري (٣٩٢) من حديث أنس، ومسلم (٢١) من حديث جابر. وانظر: «نظم المتناثر» للسيوطي (ص: ٣٩).

(٢) انظر: «شرح المقاصد» للتفتازاني، المقصد السادس (٣/ ٤٢١).

(٣) انظر: «المسيرة» مع حاشية ابن أبي شريف (ص: ٢٧٩).

(٤) في (ع): «وأسنانه» والمثبت من (ر)، وسقطت من (ح).

٥- ثم قال المنكر: «فصل في بيان أن الجهرَ بالذكرِ خلافُ المعهود».

ذكر فيه كلاماً حاصله: أن الجهرَ بالتكبيراتِ في أدبارِ الصلواتِ خلافُ المعهودِ، وذا بدعةً في الأصلِ، إذ الأصلُ في الذكرِ والدعاءِ الإخفاءُ، وساق آيةَ ﴿أَدْعُوا رَبَّكُمْ﴾ [الأعراف: ٥٥] وأثر ابن مسعود^(١)، وقد مرَّ أنه لا حجةَ في الأولِ، ولا يصحُّ الثاني، على أن المعهودَ في الأولِ إنما هو الجهرُ.

ففي «البخاري» عن ابن عباس: أن رفعَ الصوتِ بالذكرِ حينَ ينصرفُ الناسُ من المكتوبةِ كان على عهدِ النبيِّ ﷺ، وأنه قال: كنتُ أعرفُ انقضاءَ صلاةِ رسولِ الله ﷺ بالتكبيرِ^(٢).

وفي «مسند الشافعي» رضي الله عنه: أنه ﷺ كان إذا سلَّم من صلاته يقولُ بصوته الأعلى: «لا إله إلا الله وحده» الحديث^(٣). وقد مرَّ كلُّ ذلك.

٦- ثم قال: «فصل في أن الجهرَ بالذكرِ خلافُ الأصلِ والدليل».

ذَكَرَ فِيهِ مَا حَاصِلُهُ: أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَذْكَارِ تَرْكُ الْجَهْرِ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَدْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ [الأعراف: ٥٥] وقوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرْكَ فِي نَفْسِكَ﴾ الآية [الأعراف: ٢٠٥]، وحديث «ارْبِعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ»^(٤)، وأثر ابن مسعود^(٥)، وقد مرَّ أن الأخيرَ لا يصحُّ، والبواقي لا حجةَ فيها على دعواه، بل مرَّ أنها حجةٌ

(١) تقدم في ثاني فصول المنكر: «فصل في أن ذكر الجهر بالتكبير مكروه».

(٢) «صحيح البخاري» (٨٤١) و(٨٤٢).

(٣) أخرجه الشافعي في «مسنده» (٢٦٧)، ومسلم (٥٩٤). وقد تقدم أكثر من مرة.

(٤) رواه البخاري (٢٩٩٢)، ومسلم (٢٧٠٤). وقد تقدم.

(٥) تقدم في ثاني فصول المنكر: «فصل في أن ذكر الجهر بالتكبير مكروه».

على أن الجهر الذي هو دون حدِّ المبالغة مطلوبٌ شرعاً، وأنَّ الأصلَ في الذكرِ هو الجهرُ.

ثم قال في آخر الفصل:

«وفي «ملتقى البحار»^(١): ولا يجوزُ في طريقِ الفِطْرِ تكبيره في قوله بالجهرِ، قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: لا يُكَبَّرُ جَهراً في يومِ العيدِ في طريقِ المُصلَّى، وقالوا: يُكَبَّرُ في الأضحى. وله ما مرَّ أن الأصلَ في الثناءِ والدعاءِ الإخفاءُ، والشَّرْعُ وَرَدَ به في الأضحى لأنَّه يومٌ تكبيرٍ، دونِ الفِطْرِ وغيرِ ذلك»^(٢).

أقول: أمَّا أنَّ الأصلَ في الثناءِ والدعاءِ الإخفاءُ، فقد مرَّ أنَّه لا يقومُ عليه دليلٌ تامٌّ.

وأمَّا أنَّه لا يُجهرُ في عيدِ الفِطْرِ بالتكبيرِ في طريقِ المُصلَّى عند أبي حنيفة رضي الله عنه، فهذه إحدى الروايتين عنه، وعنه أيضاً: يُجهرُ به كقولهما. ورجَّح العلامة الحلبيُّ في «شرح منية المصلي» روايةَ الإخفاءِ^(٣)، وسقنا كلامه في «نشر الزهر» استطراداً مع البحث معه، وهذا المحلُّ أليقُّ به، فلنوردُه هنا أيضاً، فنقول: قال في «غنية المتملي»: ويستحبُّ التكبيرُ جَهراً في طريقِ المُصلَّى يومَ الأضحى اتفاقاً للإجماع.

وأمَّا يومَ الفِطْرِ، فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: لا يُجهرُ به. وقالوا: يُجهرُ.

(١) هو «ملتقى البحار من منتقى الأخبار» لمحمد بن محمود الزوزني (٦٩٩هـ) شرح به «منظومة

الخلافيات»، ولم يطبع بعد.

(٢) انظر: «البحر الرائق» (٢/ ١٧٢).

(٣) انظر: «غنية المتملي» (ص: ٣٠٩).

وعن أبي حنيفة كقولهما، لقوله تعالى: ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدٰنٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥].

وروى الدارقطني عن سالم: أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أخبره: أن رسول الله ﷺ كان يُكَبِّرُ في الفطر من حين يخرج من بيته حتى يأتي المصلِّي^(١).

ولأبي حنيفة رضي الله عنه: أن رفع الصوت بالذكر بدعة مخالفة للأمر في قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُّنٰكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ﴾ [الأعراف: ٢٠٥] إلا ما خصَّ الإجماع.

والجواب عما استدلاً: أمّا الآية، فإنها يُحتمل أن يُراد بها التكبير في الصلاة، أو يُراد بها نفس الصلاة، والتكبير بمعنى: التعظيم، على أنها لا دلالة فيها على الجهر. وأما الحديث، فإنه ضعيف بموسى بن محمد بن عطاء: أبو طاهر المقدسي، ثم ليس فيه أيضاً ما يدل على أنه يجهر به.

نعم روى الدارقطني موقوفاً عن نافع: أن ابن عمر كان إذا عدا يومَ الفطر ويوم الأضحى يجهر بالتكبير حتى يأتي المصلِّي، ثم يُكَبِّرُ حتى يأتي الإمام^(٢). وقال البيهقي: الصحيح وقفه على ابن عمر^(٣).

وهو قول صحابيٍّ قد عارضه قول صحابيٍّ آخر؛ روى ابن المنذر عن ابن

(١) انظر: «غنية المتملي» (ص: ٥٦٦)، و«سنن الدارقطني» (١٧١٤)، وفي إسناده موسى بن محمد بن عطاء والوليد بن محمد الموقري، وكلاهما ضعيف، وضعف الحديث ابن القطان في «بيان الوهم» (٢/ ٢١٠)، والبيهقي في «السنن» (٣/ ٣٩٥).

(٢) أخرجه الدارقطني في «سننه» (١٧١٦).

(٣) انظر: «السنن» للبيهقي (٣/ ٣٩٥).

عباس رضي الله عنهما: أنه سمع الناس يُكبرون، فقال لقائده: أكبر الإمام؟ قيل: لا. قال: أفجنت الناس، أدركنا مثل هذا اليوم مع النبي ﷺ، فما أحدٌ يكبر قبل الإمام^(١). فيبقى مُفاد الآية بلا معارضٍ، على أن قول الصحابي لا يعارضه. انتهى^(٢).

وفيه بحث من وجوه:

أما أولاً: فلأن ابن عباس تُرجمان القرآن قال: حق على المسلمين إذا نظروا إلى هلال شوال أن يكبروا الله حتى يفرغوا من عيدهم، لأن الله يقول: ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَيْتَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥].

رواه عنه ابن جريج^(٣) كما في «الدر المنثور».

وهو صريح في أن الصلاة ليست بمرادة، وأن المراد ليس مُنحصراً في التكبير في الصلاة، ولا شك أن ابن عباس رضي الله عنهما مُقدم على من يؤول هذا التأويل. وأما ثانياً: فلأن حديث ابن عمر وإن كان من طريق سالم فيه موسى بن محمد، وقد ضَعَّف، لكن وَرَد من وجهٍ آخر، فقد أخرج البيهقي في «الشعب» من طريق نافع عن عبد الله: أن رسول الله ﷺ كان يخرج إلى العيدين رافعاً صوته بالتَهليل والتكبير^(٤). فيتقوى به طريق سالم، ويُجبر به ضَعْفُه.

(١) أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (٢١٠٤).

(٢) انظر: «غنية المتملي» (٥٦٦-٥٦٧).

(٣) كذا في النسخ: «ابن جريج»، وصوابه: ابن جرير، كما أورده السيوطي في «الدر المنثور»

(١/ ٤٦٨)، وكما جاء في «نشر الزهر»، وأخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (٣/ ٢٢٢) من

طريق ابن وهب، قال: قال ابن زيد، كان ابن عباس يقول، فذكره.

(٤) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٣٤٤١) من طريق ابن خزيمة كما في «صحيحه» (١٤٣١).

وفي إسناده عبد الله بن عمر العمري، وهو ضعيف.

فإن قيل - كما في «العناية» -: مدارُ الحديث على الوليد بن محمد، عن الزُّهري، والوليدُ متروكُ الحديث^(١).

قلت: صرَّحَ الحافظُ السيوطيُّ في «التعقبات» بأن المتروكَ والمنكرَ إذا تعدَّدتْ طرقه قد يرتقي إلى درجة الحسن^(٢)، وهذا الحديث كذلك، فقد أخرج الطبرانيُّ عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «زَيَّنُوا أعيادكم بالتكبير»^(٣). والأعياد جمعُ مضاف، وهو من صيغ العُموم فيعمُّ الفطرَ والأضحى، وليس في سنده موسى ولا الوليد، لكن فيه بقيةُ بن الوليد، وقد صرَّحَ بالتحديث، ثم رواه كما قال الحافظ ابنُ حجر في «نتائج الأفكار»: لا بأسٍ بهم، إلا عمر بن راشد اليمامي فضعيفٌ، لكن له شاهدٌ صحيح^(٤).

فقد أخرج المروزيُّ والدارقطنيُّ والبيهقيُّ في «السنن» عن أبي عبد الرحمن السلمي قال: كانوا في الفطر أشدَّ منهم في الأضحى، يعني: في التكبير. كذا في «الدر المنثور»^(٥).

(١) انظر: «العناية شرح الهداية» للبابرتي (٧٣ / ٢).

(٢) انظر: «النكت البديعات على الموضوعات» (تعقبات السيوطي) (ص: ٣٤١)، وفيه: ارتقى إلى درجة الضعيف القريب، بل ربما يرتقي إلى الحسن اه. وقول السيوطي هذا لم يسلم له، بل إن المنكر مردود لا يؤخذ به بحال، وشديد الضعف لا يجبر، انظر: «فتح المغيث» (١ / ٩٧)، و«النكت الوفية» (١ / ٢٤٨)، و«توجيه النظر» (١ / ٣٩٣).

(٣) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٤٣٧٣)، وفي «الصغير» (٥٩٩)، تفرد به محمد بن أحمد بن أبي السري، ويرويه عن بقية بن الوليد، عن عمر بن راشد اليمامي، عن أبي كثير يزيد بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة مرفوعاً.

(٤) لم أقف عليه في المطبوع من «نتائج الأفكار».

(٥) انظر: «الدر المنثور» (١ / ٤٦٨).

وساق الحافظ ابن حجرٍ سنده إلى الدَّارِ قُطْنِي قال: حدثنا محمد بن مخلد، حدثنا قَبِيصَةُ، حدثنا سفيان، عن عطاء بن السَّائب، عن أبي عبد الرحمن السُّلمي، قال: كانوا في التَّكْبِيرِ في الفِطْرِ أشدَّ منهم في الأضحى^(١). ثم قال: هذا موقفٌ صحيح، وأبو عبد الرحمن من كبار التابعين، فالظاهر أن مراده الصحابة، وعطاء سمع منه سفيان قبل اختلاطه. انتهى^(٢).

وقال الحافظ ابن حجرٍ في «تخريج أحاديث الرافعي»: ذَكَرَ المَجْدُ ابن تيمية في «شرح الهداية»: أنه - أبا بكر النجاد - روى بإسناده عن الزهري قال: كان النبي ﷺ يخرج يومَ الفِطْرِ، ويكبِّرُ من حين يخرجُ من بيته حتى يأتيَ المُصَلِّي، فإذا قضى الصلاةَ قَطَعَ التَّكْبِيرَ.

ثم قال الحافظ: قلتُ: وهو عند ابن أبي شيبَةَ: عن يزيد عن أبي ذئب^(٣). انتهى.
وقال الحافظ في «قوة الحجاج»: إنَّ الحديثَ المقبولَ ما اتصل سنده، وعُدَّت رِجاله، واعتَضد بعضُ طرقه ببعضٍ، حتى تحصل القوةُ بالصُّورة المجموعَةِ، ولو كان كلُّ طريقٍ لو انفردتْ لم تكن قويةً. وبهذا يظهرُ عُدْرُ أهلِ الحديثِ في تكثيرِ

(١) أخرجه الدارقطني في «السنن» (١٧١٣) بهذا الإسناد، وأخرجه الحاكم (١١٠٧)، والبيهقي في «السنن» (٦١٣٢)، وفي «الخلافات» (٢٨٧٥) من طريق قبيصة، عن سفيان، به.

(٢) لم أقف عليه في مطبوع «نتائج الأفكار».

(٣) كذا في النسخ، وصوابه: يزيد عن ابن أبي ذئب، كما في «التلخيص الحبير» (١/ ٥٨٢)، ورواه ابن أبي شيبَةَ في «المصنف» (٥٦٢١) عن يزيد بن هارون، عن ابن أبي ذئب، عن الزهري، أن رسول الله، فذكره، وهو مرسل رجاله ثقات.

و«شرح الهداية» واسمه: «منتهى الغاية لشرح الهداية» للمجد ابن تيمية (٦٢٢هـ) شرح به «الهداية» لأبي الخطاب الكلوذاني، من كتب الفقه الحنبلي.

طُرُقِ الْحَدِيثِ الْوَاحِدِ لِيُعْتَمَدَ عَلَيْهِ، إِذِ الْإِعْرَاضُ عَنْ ذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ تَرْكَ [الْفَقِيهِ] الْعَمَلِ بِكَثِيرٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ اعْتِمَاداً عَلَى ضَعْفِ الطَّرِيقِ الَّتِي اتَّصَلَتْ إِلَيْهِ. انْتَهَى^(١).
وَهَا هُوَ ذَا قَدْرَ رَأَيْتَ أَنَّ حَدِيثَ الْجَهْرِ بِالتَّكْبِيرِ فِي الْفِطْرِ قَدْ تَعَدَّدَتْ طُرُقُهُ، فَيَعْتَضِدُ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ، فَيَرْتَقِي بِالمَجْمُوعِ إِلَى دَرَجَةِ الْحَسَنِ لغيره عَلَى شَرَطِ التَّرْمِذِيِّ.

وَأَمَّا ثَالِثاً: فَلَأَنَّ ابْنَ عُمَرَ جَعَلَ لِتَكْبِيرِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَبْدَأً وَغَايَةً، فَقَالَ: «مَنْ حِينَ يَخْرُجُ مِنْ بَيْتِهِ حَتَّى يَأْتِيَ الْمَصَلَّى»^(٢)، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ سَمِعَهُ يَجْهَرُ بِهِ فَمِنْ أَيْنَ يَدْرِي أَنَّهُ كَانَ يَكْبُرُ مِنْ كَذَا إِلَى كَذَا؟ وَهُوَ ظَاهِرٌ.

وَأَيْضاً: فَإِنَّ الزِينَةَ لَا تُجْعَلُ إِلَّا بِالْجَهْرِ، وَهِيَ مَأْمُورٌ بِهَا فِي الْأَعْيَادِ كُلِّهَا، وَمِنْهَا الْفِطْرُ.

وَأَيْضاً: قَدَّمْ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ: أَنَّهُمْ كَانُوا فِي الْفِطْرِ أَشَدَّ مِنْهُمْ فِي الْأَصْحَى^(٣).

وَأَيْضاً: فَإِنَّ طَرِيقَ نَافِعٍ عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ صَرِيحَةٌ فِي رَفْعِ الصَّوْتِ، فَهُوَ نَصٌّ فِي الْمَقْصُودِ، وَقَدْ مَرَّ أَنَّهُ حَسَنٌ لِشَوَاهِدِهِ.

وَمِنْهُ يَظْهَرُ أَنَّ الْجَهْرَ هُوَ الْمَأْمُورُ بِهِ فِي آيَةِ: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْتَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥] فَإِنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ امْتَثَلَ الْأَمْرَ رَافِعاً صَوْتَهُ.

(١) انظر: «قوة الحجاج في عموم المغفرة للحجاج» (ص: ١٩).

(٢) تقدم قريباً.

(٣) تقدم قريباً.

وإليه فوض بيان ما نزل إلينا، وليس بعد بيانه بيان، فاندفع قوله: على أنها لا دلالة فيها على الجهر.

واندفع أيضاً قول القهستاني: والمختار عند أكثر المشايخ أن يكبر فيهما خفية، وبه نأخذ كما في «المضمرات» تحريراً عن بدعة الجهر بالذكور، ومدار الأمر: أن الفعل متى حام حول السنة والبدعة معاً، كان تركه أولى من إتيانه. انتهى^(١).

وذلك لأن الجهر فيهما دل عليه الكتاب والسنة بلا معارضٍ مُحَقِّقٍ كما تراه، فلا يترك فضلاً أن يكون أولى.

وأما رابعاً: فلأن قول البيهقي: «الصحيح وقفه على ابن عمر»؛ أي: على الانفراد، لا ينافي حسن رفعه باعتبار مجموع الطرق، كما بيناه.

وأما خامساً: فلأن حديث الدارقطني قول تابعي هو نافع، يحكي فعل صحابي هو ابن عمر، لا قول صحابي حتى يرد قوله: «إنه قد عارضه قول صحابي آخر»؛ أي: فلا يكون حجة.

وأما سادساً: فلأن ابن عباس لم ينكر الجهر مطلقاً حتى يعارض جهر ابن عمر، وإنما أنكر جهر الناس قبل أن يكبر الإمام، وأما جهرهم معه^(٢) تبعاً له فلا، وفيه المطلوب.

على أنه لا معارضة فيه محققة لفعل ابن عمر وإن كبر قبل خروج الإمام، إذ يمكن الجمع، بل إن ابن عمر قد ثبت عنده بالمشاهدة أنه ﷺ كان يكبر في الفطر

(١) انظر: «جامع الرموز: شرح مختصر الوقاية» لشمس الدين القهستاني (ص: ١٦٩).

(٢) «معه» زيادة من (ر) و(ع).

من حين يخرج من بيته حتى يأتي المصلي، فكان ذلك سنة لكل خارج إلى المصلي مع الإمام أو قبله أو بعده، إذ لم يرد نهْيٌ عن أن يخرج أحد قبل الإمام، ولا أمر بأن يستنظروه بالتكبير حتى يخرج إليهم، فيحمل قول ابن عباس على أنهم إذا كانوا مع الإمام فلا يكبرون قبل أن يكبر الإمام، لا مطلقاً.

وابن عمر قد كان خرج قبل الإمام، فعدم متابعتهم للإمام في التكبير لعدم حضور الإمام، ولا مخالفة في ذلك، إذ لا تناقض بين قولنا: لا يكبر قبل الإمام إذا كان خارجاً معه، وقولنا: يكبر إن كان خارجاً قبله.

يُوضّحه: أن ذلك ثابتٌ عن فعل كثير من الصحابة، فقد أخرج الحافظ ابن حجر في «نتائج الأفكار» عن محمد بن إبراهيم قال: كان أبو قتادة يخرج يوم العيد، فيكبر ويذكر^(١) الله حتى يأتي المصلي، ويكبر حتى يخرج الإمام.

قال ابن المنذر: وروي عن أبي أمامة وأبي رهم وناس من الصحابة نحو ذلك. انتهى^(٢).

وأما سابقاً: فلأن الجهر بالتكبير في يوم الفطر لا معارضة فيه لمفاد آية: ﴿وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ﴾ [الأعراف: ٢٠٥] لما تبين أن المراد من الجهر في الآية الرفع الزائد على قدر الحاجة، لا مطلق الجهر، وقد تقدّم بيان صحة تفسير «التصرع» بالإعلان، فيكون الجهر مأموراً به في صريح هذه الآية، وإن أريد بالجهر في ﴿وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ

(١) في (ع): «فيذكر».

(٢) أخرج خبر أبي قتادة: الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٤ / ٣٩)، ولم أفد عليه في مطبوع «نتائج الأفكار»، وانظر: «الإشراف» لابن المنذر (٢ / ١٥٩)، و«الأوسط» له (٤ / ٣٤٩)، وفيهما زيادة: علي بن أبي طالب.

الْقَوْلِ ﴿ مُطْلَقُ الْجَهْرِ، وكيف يكون معارضاً لمفاد آية: ﴿وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ﴾ وهو مفاد آية: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ﴾ [البقرة: ١٨٥] ببيان رسول الله ﷺ فعلاً، وتفسير ترجمان القرآن قولاً وفعلاً، كما مر؟

بل هو مُندرج في جزئيات أمر ﴿أذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٤٣] وغيره بتفسير ابن عباسٍ كما مر^(١)، ولا تناقض في القرآن، فإنه نزل يُصدّق بعضه بعضاً، لا يكذب بعضه بعضاً ﴿تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٢] وبالله التوفيق، وليّ التأييد، والحمد لله رب العالمين.

٧- ثم قال المنكير: «فصل^(٢) في بيان أن الجهر بالذكر خلاف النصوص».

ذَكَرَ فِيهِ آيَةٌ: ﴿أَذْعُوا رَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ٥٥] وآية: ﴿وَأَذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ﴾ [الأعراف: ٢٠٥] وحديث: «خيرُ الذكر الخفيُّ»^(٣) بلفظ: «خيرُ الدعاء الخفي» وحديث: «ارْبَعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ»^(٤).

وقد مرَّ بيانُ حالها، فلا حاجة إلى التكرار.

ثم ذَكَرَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿إِذْ نَادَى رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًّا﴾ [مريم: ٣].

ولا شاهد فيه أيضاً، إذ في «القاموس»: النِّدَاءُ بالكسر والضم: الصوتُ^(٥). والصوتُ محسوسٌ سَمْعاً، غايةُ الأمر: أنه في الآية وُصف بكونه ﴿خَفِيًّا﴾ ولا

(١) تقدم في أوائل الكتاب.

(٢) جاء في (ح) فوق كلمة «فصل» رقم (٧)، وهكذا الآتي من الفصول مرقمة فيها.

(٣) تقدم في أوائل الكتاب، وإسناده ضعيف.

(٤) رواه البخاري (٢٩٩٢)، ومسلم (٢٧٠٤). وقد تقدم مراراً.

(٥) انظر: «القاموس» (ص: ١٣٣٨).

يلزمُ من ذلكَ إلا أنه لم يكن رَفِيعاً؛ أي: جَهراً ظاهراً بالغاً، لا أَنَّهُ لم يكن جَهراً أصلاً، إذ المُنَادَاةُ قد جَعَلَهَا الصَّحَابَةُ فِي مَقَابِلَةِ المُنَاجَاةِ، حَيْثُ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَقْرَبُ رَبُّنَا فُنْجَايَهُ، أَمْ بَعِيدٌ فُنْجَايَهُ^(١)؟ وَالمُنَاجَاةُ: هِيَ المَسَارَّةُ لِلقَرِيبِ، وَمِنْ لَوَازِمِهَا إِسْمَاعُ الغَيْرِ وَلَوْ بِأَدْنَى الجَهْرِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ المُنَادَاةَ فَوْقَ المُنَاجَاةِ، لِأَنَّهْم جَعَلُوهَا لِلبَعِيدِ، فَيَكُونُ فَوْقَ أَدْنَى الجَهْرِ، وَلَا أَقَلَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَفْرَادِ أَوَّلِ الدَّرَجَاتِ المَتَوَسِّطَةِ، بَيْنَ أَدْنَى الجَهْرِ وَأَعْلَاهُ.

فغَايَةُ مَا يَلْزَمُ مِنْ وَصْفِ النِّدَاءِ بِكَوْنِهِ ﴿حَفِيًّا﴾: أَنْ لَا يَرْتَقِيَ عَنِ أَوَّلِ الدَّرَجَاتِ المَتَوَسِّطَةِ، وَفِيهِ الكِفَايَةُ.

بَلْ يَكُونُ نَصّاً عَلَى أَنْ دُعَاةَ كَانَ فَوْقَ أَدْنَى الجَهْرِ، فَكَيْفَ يَحْتَجُّ بِهِ عَلَى أَنْ الجَهْرَ خِلَافَ النِّصِّ، فَانظُرْ كَيْفَ بَدَأَ لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ، اللَّهُمَّ اجْعَلْنَا مِنَ الَّذِينَ انْقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ وَاتَّبَعُوا رِضْوَانَ اللَّهِ، وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَظِيمٍ آمِينَ.

فظَهَرَ أَنَّ لَا شَاهِدَ فِي هَذِهِ الآيَةِ أَيْضاً، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

٨- ثم قال: «فصل في أن الجهر بالذكر واجب الترك».

ذَكَرَ فِيهِ مَا حَاصِلُهُ: أَنَّ الجَهْرَ بِالذِّكْرِ بَدْعَةٌ، وَأَنْ تَرَكَ البَدْعَةَ وَاجِبٌ.

وَقد تَبَيَّنَ فِيمَا سَبَقَ بِطَلَانِ دُعَاةِ بَأَنَّ الجَهْرَ بَدْعَةٌ بِشَهَادَةِ الكِتَابِ وَالسُّنَنِ، عَلَى أَنَّ الجَهْرَ بِالذِّكْرِ مَطْلُوبٌ شَرْعاً، فَبَطَلَ قَوْلُهُ: إِنَّ الجَهْرَ بِالذِّكْرِ وَاجِبُ التَّرْكِ.

(١) أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٣/ ٢٢٢)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١٦٦٧) مِنْ حَدِيثِ

٩ - ثم قال: «فصلٌ في أنّ الجهرَ بالذكرِ تركُ الواجبِ».

ذَكَرَ فِيهِ مَا حَاصِلُهُ: أَنَّ الْجَهْرَ بِالذِّكْرِ بَدْعَةٌ، لِأَنَّ الْوَاجِبَ فِي الدَّعَاءِ الْإِخْفَاءُ،
بَدِيلٌ: ﴿أَدْعُوا رَبَّكُمْ﴾ [الأعراف: ٥٥] الآية.

وَقَدْ مَرَّ غَيْرُ مَرَّةٍ أَنَّهُ لَا حِجَّةَ فِيهِ عَلَى مَا ادَّعَاهُ، بَلْ إِنَّ فِيهِ حِجَّةً عَلَى أَنَّ الْجَهْرَ فِي
الدَّعَاءِ مَطْلُوبٌ كَالْإِخْفَاءِ.

١٠ - ثم قال: «فصلٌ في أنّ الجهرَ غيرُ محبوبٍ عند الله».

ذَكَرَ فِيهِ مَا حَاصِلُهُ: أَنَّ الْجَهْرَ اعْتِدَاءٌ، وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْمَعْتَدِينَ.
وَقَدْ مَرَّ^(١) أَنَّ «التَّضَرُّعَ» مَحْبُوبٌ عِنْدَ اللَّهِ، وَأَنَّهُ بِمَعْنَى الْإِعْلَانِ، وَأَنَّ الْإِعْتِدَاءَ هُوَ
الْجَهْرُ الْمُنْتَهَى^(٢)، إِلَى حُدِّ الْمَبَالِغَةِ وَالزَّائِدِ عَلَى مَقْتَضَى الْحَالِ.

١١ - ثم قال: «فصلٌ في أنّ الجهرَ بالذكرِ ليس بعملٍ صالحٍ».

ذَكَرَ فِيهِ مَا حَاصِلُهُ: أَنَّ الْجَهْرَ بَدْعَةٌ، وَعَمَلُ الْمُبْتَدِعِ لَا يَكُونُ صَالِحًا.
وَهِيَ كَلِمَةٌ حَقٌّ أُرِيدَ بِهَا بَاطِلًا، إِذْ قَدْ يُقَالُ لَهُ: ثَبَّتَ الْعَرْشَ ثُمَّ انْقَشَ. وَلَنْ يَجِدَ
إِلَيْهِ سَبِيلًا مَرْضِيًّا، لِأَنَّ الْجَهْرَ مَأْمُورٌ بِهِ بِنَصِّ ﴿أَدْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا﴾ [الأعراف: ٥٥] كَمَا
تَبَيَّنَ، وَكُلُّ مَأْمُورٍ بِهِ فَهُوَ عَمَلٌ صَالِحٌ.

١٢ - ثم قال: «فصلٌ في أنّ الجهرَ بالذكرِ معصيةٌ».

وَذَكَرَ فِيهِ مَا هُوَ مِنْ عَجَائِبِ الْمَخْلُوقَاتِ، إِذْ قَدْ نَقَلَ أَوْلَى أَنَّ طَلَاقَ الْبَدْعَةِ

(١) لفظ «مر» سقط من (ح) وقد سلف (ص).

(٢) في (ع): «المنتهي».

أَنْ يُطْلَقَ ثَلَاثًا بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، أَوْ ثَلَاثًا فِي طُهْرٍ وَاحِدٍ، فَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ وَقَعَ الطَّلَاقُ، وَكَانَ عَاصِيًا، وَاسْتَدَلَّ بِهِ وَبَكَوْنِ التَّنْفُلِ بَعْدَ الْعَصْرِ مَكْرُوهًا، عَلَى أَنْ الذِّكْرَ جَهْرًا مَعْصِيَةً.

فَإِنْ أَرَادَ الْقِيَاسَ بِجَامِعِ الْبَدْعَةِ، فَبَعْدَ إِثْبَاتِ كَوْنِهِ بَدْعَةً بَزَعْمِهِ، أَيُّ حَاجَةٍ إِلَى قِيَاسِهِ عَلَى الطَّلَاقِ مَعَ وَجُودِ النَّصِّ، وَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ كَوْنُهُ بَدْعَةً، وَهُوَ الصَّحِيحُ، فَأَيُّ رَابِطَةٍ بَيْنَ الطَّلَاقِ ثَلَاثًا وَبَيْنَ الذِّكْرِ جَهْرًا، وَكَيْفَ يَكُونُ عِنْدَهُ مَعْصِيَةً وَهُوَ مَأْمُورٌ بِهِ بِنَصِّ ﴿أَدْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا﴾ [الأعراف: ٥٥] وَغَيْرِهِ، وَكُلُّ مَا هُوَ مَأْمُورٌ بِهِ فَهُوَ طَاعَةٌ، وَلَا شَيْءٌ مِنَ الطَّاعَةِ بِمَعْصِيَةٍ.

١٣ - ثم قال: «فصل في أن الجهر بالذكر خلاف الشرع».

ذَكَرَ فِيهِ مَا حَاصِلُهُ: أَنَّ التَّكْبِيرَ بَعْدَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ أَدْبَارَ الصَّلَوَاتِ غَيْرُ مَشْرُوعٍ. وَقَدْ مَرَّ أَنَّ هَذَا إِنْ أُرِيدَ بِهِ أَنَّهُ شَعَارُ الْوَقْتِ فَلَا يُشْرَعُ بَعْدَ مُضِيِّهِ، فَهُوَ صَحِيحٌ، وَلَا شَاهِدَ فِيهِ عَلَى أَنَّ الذِّكْرَ جَهْرًا مُطْلَقًا غَيْرُ مَشْرُوعٍ، وَإِلَّا فَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ لِمَا بَيَّنَّاهُ، وَكَيْفَ يَصِحُّ دَعْوَى كَوْنِهِ خِلَافَ الشَّرْعِ وَهُوَ ثَابِتٌ بِنُصُوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ.

١٤ - ثم قال: «فصل في أن الجهر بالذكر حرام».

قَالَ فِيهِ: «إِذَا ثَبَّتَ - يَعْنِي: بَزَعْمِهِ - بِالذَّلَائِلِ وَالرُّوَايَاتِ الَّتِي مَرَّرْنَا أَنَّ الْجَهْرَ بِالذِّكْرِ بَدْعَةٌ وَمَكْرُوهٌ وَمَنْهِيٌّ عَنْهُ، وَخِلَافُ الشَّرْعِ، وَغَيْرُ جَائِزٍ، وَوَاجِبُ التَّرْكِ، وَتَرْكُ الْوَاجِبِ، وَغَيْرُ مَحْبُوبٍ عِنْدَ اللَّهِ، وَلَيْسَ بِعَمَلٍ صَالِحٍ، وَمَعْصِيَةٌ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْمَفَاسِدِ الَّتِي لَا حَصْرَ لَهَا، فَثَبَّتَ ضَرُورَةَ أَنَّهُ حَرَامٌ، إِذْ لَا يُتَصَوَّرُ وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ شَيْءٌ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ وَهُوَ لَيْسَ بِحَرَامٍ».

أقول: هذا مبنيٌّ على خياله الذي تخيَّله، وإذ قد علمت أن الجهرَ مأمورٌ به كتاباً وسُنَّةً، علمت أنه ليس ببدعةٍ، ولا ما عطفَ عليها مما تخيَّله.

١٥ - ثم قال: «فصلٌ في أن الجهرَ بالذكرِ تركُ الأدبِ».

تمسكَ بآية: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ﴾ [الأعراف: ٥٥] وحديث: «خيرُ الذكرِ الخفيُّ»، وحديث: «ارْبِعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ»^(١).

وقد مرَّ أن هذه الآية نصٌّ في أن «التضرُّع» مأمورٌ به، وهو مفسَّر بالإعلان، والأدبُ إنما هو في امتثالِ الأمرِ، فَتَرَكَ التضرُّعَ بالكليةِ هو تركُ الأدبِ، وأما حديث: «خيرُ الذكرِ الخفيُّ» فهو دليلٌ على فضلِ الجهرِ، وأن الخفيَّ خيرٌ على ما فيه من التأويلِ السابقِ، وإتيانُ ما فيه الفضلُ محبوبٌ، ففيه مراعاةُ الأدبِ لا تركُ الأدبِ.

وأما حديث: «ارْبِعُوا» فليس فيه إلا النهيُّ عن الجهرِ الزائدِ على قدرِ الحاجةِ، ففي الإتيانِ بما في دونه مراعاةُ الأدبِ، لا تركُ الأدبِ، ثم ذكر قوله تعالى: ﴿وَأَعْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ﴾ [لقمان: ١٩] وقال: فثبت أن الجهرَ المُفرطَ قبيحٌ إلا في الأذانِ.

قلت: هذا الحصرُ ممنوعٌ، إذ من أقسامِ الصدقةِ المندوبِ إليها إسماعُ الأصمِّ حتى يَفْقَهه، رواه الإمامُ أحمد والنسائيُّ وابنُ حبانٍ من حديثِ أبي^(٢)، فإذا لم يَفْقَهه إلا بالجهرِ المُفرطِ كان مندوباً إليه ومستحباً وصدقةً.

(١) تقدم الحديثان مراراً.

(٢) أخرجه أحمد (٢١٤٨٤)، والنسائي في «الكبرى» (٩٠٢٧)، وابن حبان (٣٣٧٧) من حديث أبي ذر المطول، وفيه: «وتسمع الأصم والأبكم حتى يفقه» وإسناده صحيح.

وقوله: «من حديث أبي» كذا في النسخ، وهو سبق قلم، صوابه: «من حديث أبي ذر».

وأيضاً: قد روينا في «مسند الشافعي» عن ابن الزبير أنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان إذا سلم من صلاته يقول بصوته الأعلى: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له» الحديث السابق^(١).

وأيضاً: في «صحيح البخاري» الاحتجاج بحديث: فنادى بأعلى صوته: «ويل للأعقاب من النار»^(٢) على جواز رفع الصوت بالعلم؛ أي: عند الحاجة إليه، لكثرة الجمع أو للبعد، كما مر^(٣).

فهذا تشريع النداء بأعلى الصوت عند الحاجة في غير الأذان.

وفي حديث جابر عند مسلم: كان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إذا خطب وذكر الساعة اشتد غضبه، وعلا صوته^(٤).

زاد أحمد من حديث الثعمان: حتى لو أن رجلاً بالسوق لسمعته^(٥).

وروى الطبراني عن بريدة قال: صلينا الظهر خلف رسول الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فلما انفتل من صلاته أقبل علينا غضباناً، فنادى بصوتٍ أسمع العواتق في أجواف الخدور، فقال: «يا معشر من أسلم ولم يدخل الإسلام في قلبه، لا تؤذوا المسلمين، ولا تطلبوا عوراتهم، فإنه من طلب عورة أخيه المسلم هتك الله ستره وأبدى عورته ولو كان في ستر بيته»^(٦).

(١) أخرجه الشافعي في «مسنده» (٢٦٧)، ومسلم (٥٩٤). وقد تقدم أكثر من مرة.

(٢) أخرجه البخاري (٦٠) من حديث عبد الله بن عمرو.

(٣) تقدم في بحث «تفصيل في تأصيل الذكر».

(٤) أخرجه مسلم (٨٦٧)، وهو في «مستخرج أبي عوانة على صحيح مسلم» (٢٧٧٣) بهذا اللفظ.

(٥) أخرجه أحمد (١٨٣٩٨)، وإسناده حسن، فيه سماك بن حرب.

(٦) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢ / ١١٥٥)، وفي «الأوسط» (٢٩٣٦)، وإسناده ضعيف، فيه رميح

وروى ابن أبي شيبَةَ بإسنادٍ صحيحٍ عن بكر بن عبد الله المُزَنِي قال: كنت مع ابن عُمر، فلبّي حتى أسمع ما بين الجبلين^(١).

وصحَّح الترمذيُّ حديثَ السائب مرفوعاً: جاءني جبريلُ، فأمرني أن أمر أصحابي يرفعون أصواتهم بالإهلال^(٢).

وبالجملة: ليس الجهرُ البالغُ مختصاً بالأذان، بل الكلامُ الجامعُ: أن المذمومُ الرفعُ الزائدُ على قدر الحاجة، وتختلفُ الحاجةُ باختلافِ الأشخاصِ والأحوالِ كما تقدّم، وليس الحاجةُ في رفعِ الصوتِ بالأذانِ منحصرةً في إعلامِ الناسِ بالصلاة، بدليلِ حديثِ أبي سعيدٍ في «الصحيح»: «إذا كُنْتَ في غَنَمِكَ أو باديتك فأذنتَ للصلاةِ فارفعِ صوتك بالنداء، فإنه لا يسمعُ مدى صوتِ المؤذنين بالنداءِ جنٌّ ولا إنسٌ، ولا حجرٌ ولا شجرٌ، ولا شيءٌ، إلا شهد له يومَ القيامة»^(٣) فجعلَ تكثيرَ الشُّهداءِ بسببِ رفعِ الصوتِ من الحاجةِ الداعيةِ إلى الرفعِ.

وقد مرَّ أنَّه من حاجةِ أهلِ الذِّكْرِ العامِلينَ على جلاءِ قلوبهم، لأنَّ الصقلَ يحتاجُ إلى قوَّة.

ثم ذكَّر قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾

[الحجرات: ٢].

قال: وَجْهُ التَّمَسُّكِ: أن الله نهى المؤمنينَ عن رفعِ أصواتهم فوق صوتِ النبيِّ، بمعنى تَرْكِ الأدبِ والإهانةِ، وكان رفعُ الصوتِ حراماً عند الله بهذا المعنى، وهذا دليلٌ قاطعٌ وبرهانٌ ساطعٌ على ما قلنا.

(١) أخرجه ابن أبي شيبَةَ في «المصنف» (١٥٠٥٠).

(٢) أخرجه الترمذي (٨٢٩)، وقال: حديث حسن صحيح.

(٣) أخرجه البخاري (٦٠٩).

أقول: هذا دليلٌ عليلٌ وحجةٌ مريضةٌ، وأنه كما قد قيل: «ضَعْفُ ظَاهِرٍ، ودَعْوَى عَرِيضَةٌ»، فَإِنَّ مَا ذَكَرَهُ نَصْبُ قِيَاسٍ فِي مَقَابِلَةِ النَّصِّ، فَيَكُونُ فَاسِدًا، إِذْ مِنَ الْمَقَرَّرِ فِي الْأَصُولِ أَنَّ مِنَ الْقَوَادِحِ فَسَادَ الْإِعْتِبَارِ بِأَنْ يَخَالَفَ الدَّلِيلُ نَصًّا مِنْ كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ.

وهذا قِيَاسُهُ^(١) كذلك، إذ قد بيَّنا ثبوتَ نَدْبٍ رَفَعَ الصَّوْتِ بِالذِّكْرِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

والذي يوضحُ فسادَ قِيَاسِهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَا شَكَّ أَنَّهُ أَعْلَمُ النَّاسِ بِآدَابِ الْحَضْرَةِ الْإِلَهِيَّةِ، وَأَنَّهُ مَبْعُوثٌ لِلْهُدَايَةِ، وَأَنَّهُ مَعْصُومٌ، فَكُلُّ مَا يَفْعَلُهُ أَوْ يَأْمُرُ بِهِ فَهُوَ مِنَ الْآدَابِ اللَّائِقَةِ بِالْحَضْرَةِ الْإِلَهِيَّةِ، وَلِهَذَا وَبَّخَ قَوْمًا تَنَزَّهُوا عَنِ الشَّيْءِ يَصْنَعُهُ ظَنًّا مِنْهُمْ أَنَّ الْكَمَالَ فِي غَيْرِهِ بِقَوْلِهِ: «مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَتَنَزَّهُونَ عَنِ شَيْءٍ أَصْنَعُهُ، فَوَاللَّهِ إِنِّي لِأَعْلَمُهُمْ بِاللَّهِ، وَأَشَدَّهُمْ لَهُ خَشِيَّةً»^(٢).

وقد ثَبَّتَ عَنْهُ ﷺ قَوْلًا الْأَمْرُ بِالْجَهْرِ بِالذِّكْرِ فِي غَيْرِ مَا حَدِيثٍ، مِنْهَا: «اذْكُرُوا اللَّهَ حَتَّى يَقُولُوا: مَجْنُونٌ»^(٣) أَوْ: «يَقُولُ الْمَنَافِقُونَ: إِنَّكُمْ مَرَاوُونَ»^(٤).

(١) «قياسه» ليس من (ع) و(ر).

(٢) أخرجه البخاري (٦١٠١) من حديث عائشة.

(٣) أخرجه أحمد (١١٦٥٣)، وابن عدي في «الكامل» (٤ / ١١)، والحاكم (١٨٣٩) وصححه، والبيهقي في «الدعوات الكبير» (٢١)، وفي «الشعب» (٥٢٣)، من طريق دراج أبي السمح، عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً بلفظ: «أكثرُوا ذِكْرَ اللَّهِ...». ودراج أبو السمح ضعيف في روايته عن أبي الهيثم سليمان بن عمرو العتواري، وقد أنكر ابن عدي عليه هذا الحديث. وقد تقدم في أوائل الكتاب.

(٤) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٢٧٨٦)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣ / ٨٠)، عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ: «اذْكُرُوا اللَّهَ...» وقال الهيثمي في «المجمع» (١٠ / ٧٦): فيه الحسن بن أبي جعفر، وهو =

وفعلًا العملُ به في غير ما حديثٍ، منها: حديث ابن الزُّبير: إذا سلّم من صلاتِهِ يقولُ بصوته الأعلى: «لا إله إلا الله» الحديث^(١).

كيف لا وهو أول من امثالَ أمر الله تعالى بقوله: ﴿وَأَذْكُرْكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً﴾ الآية [الأعراف: ٢٠٥] وقوله: ﴿أَدْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا﴾ الآية [الأعراف: ٥٥] وقد مرَّ بيانُ صحة تفسير التَضَرُّع بالإعلان.

ومرَّ في حديث ابن عمر أَنَّهُ ﷺ جَهَرَ بِالدُّعَاءِ فِي كُلِّ صَبَاحٍ وَمَسَاءٍ، وَأَنَّهُ اسْتَمَرَ عَلَى ذَلِكَ وَلَمْ يَدَعُهُ حَتَّى فَارَقَ الدُّنْيَا^(٢).

ومرَّ في حديث أبي أيوب: أَنَّهُ مَا صَلَّى خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا سَمِعَهُ حِينَ يَنْصَرِفُ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي خَطَايَايَ وَذُنُوبِي كُلَّهَا» الحديث^(٣).

فالجهرُ بالذكرِ سلوكٌ لطريقِ الأدبِ كالإخفاء، وبالله التوفيق في كمالِ الاتباع لسيد الأنبياء.

ثم نقول^(٤): الجهرُ بالذكرِ أيامَ منى: إما أن يكونَ سلوكًا لطريقِ الأدبِ، أو يكونَ تركًا للأدبِ، لا سبيلًا إلى الثاني بالاتفاق، فتعيَّن الأولُ.

= ضعيف اهـ. وقد تقدم مع الحديث السابق.

(١) أخرجه الشافعي في «مسنده» (٢٦٧)، ومسلم (٥٩٤). وقد تقدم أكثر من مرة.

(٢) أخرجه عبد بن حميد كما في «المنتخب» (٨٣٧)، وأحمد (٤٧٨٥)، وابن ماجه (٣٨٧١)، والنسائي في «الكبرى» (٧٩١٥)، وإسناده صحيح. وقد تقدم مرارًا.

(٣) أخرجه الطبراني في «الصغير» (٦١٠)، و«الأوسط» (٤٤٤٢)، وقال: تفرد به محمد بن الصلت. اهـ. وفي إسناده عمر بن مسكين، وهو ضعيف قال البخاري: لا يتابع في حديثه. اهـ. وأورده الهيثمي

في «المجمع» (١٠ / ١١١)، وقال: إسناده جيد. وقد تقدم الحديث مرارًا.

(٤) «نقول» ليست في (ح).

فنقول: كونُ الجهر لائقاً بالأدبِ إذ ذاك، إما لكونه مأموراً به بنحو قوله: ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ [البقرة: ٢٠٠] أو لكون النبي ﷺ فعله، أو أمر به، أو لكون الصحابة فعلوه، وأياً ما كان فمثله موجودٌ في الجهرِ في غير أيام منى، كما علم فيما مرَّ مفصلاً.

فالقياسُ الموجب للفرق هو الحقيقُ بأن يكون سلوكاً لطريق تترك الآداب، لكونه مخالفاً لنصوصٍ صحيحِ السنة ومُحكمِ الكتاب، فظهر أن رفع الصوت بذكر الله عن أمر الله وأمر رسول الله هو رفع الصوت تحت أمر الله وأمر النبي لا فوق صوت النبي.

بل إذا حقق المُنكرُ للجهر وجد أن نَصَبَه القياسُ المعارض لنصِّ الأحاديث هو الحقيقُ بأن يكون داخلاً في رفع الصوت فوق صوت النبي ﷺ، إذ كما أن الأدب في حياته أن لا يُرفع الصوت فوق صوت النبي، كذلك الأدب بعد وفاته أن لا يُرفع الصوت فوق حديث النبي بنصب القياسِ المعارض له، كما يوضحه قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْدُمُوا بَيْنَ يَدَيْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الحجرات: ١] قال البيضاوي: لا تقطعوا أمراً قبل أن يحكما به. انتهى^(١).

ففيه الأمرُ بالوقوف عند الوحي، والاتباع لرسول الله ﷺ، وهو معنى تفسير مجاهد: «لا تقفوا على رسول الله حتى يقضي الله على لسانه». علقه البخاري^(٢)، ووصله عبد بن حميد^(٣).

(١) انظر: «تفسير البيضاوي» (٥/ ١٣٣).

(٢) علقه البخاري في «صحيحه» قبل الحديث (٤٨٤٥).

(٣) انظر: «الدر المشور» (٧/ ٥٤٧)، وقد نسبه السيوطي إلى عبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر =

قال في «القاموس»: ولا يُفْتَاتُ عليه: لا يُعْمَلُ دونَ أمرِهِ. انتهى^(١).

وقد نَصَبَ هذا المنكِرُ هذا القياسَ الفاسدَ معارضاً لنصِّ: «أذْكَرَ اللهُ حتَّى يُقُولُوا: مجنونٌ» و: «أذْكَرُوا اللهُ حتَّى يَقُولَ المنافقونَ: إنكم مُرَاؤُونَ»^(٢) وغيره، فيكونُ من قبيل رفعِ الصوتِ فوقَ صوتِ النبيِّ وأمرِهِ، لأنَّه إذا كان القطعُ بأمرٍ قبلَ أن يحكمَ به منهيّاً عنه مع احتمالِ موافقتِهِ، فكيفَ بالقطعِ بأمرٍ يُصَادِمُ حكمَه بعدُ صدورِ حكمِهِ واستقرارِ شرِّعِهِ؟ وهو كما قال: دليلٌ قاطعٌ وبرهانٌ ساطعٌ، لكن على فسادِ قياسِهِ إذ أتى اللهُ بُنيانَهُم من القواعدِ، فخرَّ عليهم السقفُ من فوقِهِم بعد هُدِّ أساسِهِ.

أخرج ابنُ بشرانٍ عن عليٍّ قال: ثلاثةٌ لا يُقبَلُ معهنَّ عملٌ: الشُّركُ والكفرُ والرأيُّ. قالوا: يا أميرَ المؤمنين، ما الرأيُّ؟ قال: تدعُ كتابَ اللهِ وسُنَّةَ رسوله، وتعملُ بالرأيِّ^(٣).

وأخرج الدارميُّ وغيره عن عمرٍ أنه قال: سيأتي ناسٌ يجادِلُونكم شُبُهاتِ القرآنَ، فخذوهم بالسُّننِ، فإنَّ أصحابَ السُّننِ أعلمُ بكتابِ اللهِ^(٤). كذا في «الجامع الكبير» للسيوطي رحمه الله^(٥).

= وابن مردويه والبيهقي في «شعب الإيمان».

ووصله ابن جرير الطبري في «تفسيره» (٢١ / ٣٣٦)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٤٢٩).

(١) انظر: «القاموس» (ص: ١٥٧) (فوت).

(٢) تقدماً قريباً.

(٣) هو في «أمالي ابن بشران» (١٤٢٨).

(٤) أخرجه الدارمي في «السُّنن» (١٢١)، والآجري في «الشريعة» (١٠٢).

(٥) انظر: «الجامع الكبير» (١٤ / ٦٨٧).

رزقنا الله الأدب وحسن الإصغاء والاستماع، وسلك بنا مسلك الاقتداء والاتباع لسنة نبيه المرسل رحمة للعالمين، ﷺ وآله وصحبه أجمعين، آمين.

ثم قال: «ونهى عن جهرٍ باسم محمد، وهو قولهم: يا أحمد، يا محمد، فكان باسم الله منهيّاً أيضاً، والجامع ترك الأدب».

أقول: وهو منسوخ^(١) على منوال ما سبق من كونه قياساً في مقابلة النص، فيكون قياساً فاسداً، إذ ترك الأدب إنما هو في مخالفة الأمر، وأما الاتباع وامتنال الأمر، فهو عين الأدب.

ولا شك أن الله قد أمرنا في غير ما آية منها: ﴿أَدْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ [الأعراف: ٥٥] بناءً على تفسير التضرع بالإعلان، كما مرّ تحقيقه، ومنها: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٤٣] بناءً على تفسير ابن عباس لها بما يشمل الجهر، والنبى ﷺ قد أمرنا في غير ما حديث منها: الحديث الصحيح «اذكروا الله حتى يقولوا: مجنون»^(٢).

والنبى ﷺ كما امتثل أمر الله بذكره في نفسه، كذلك امتثل أمره بذكره جهراً وحده في تهجده وغيره، وفي ملأ الصحابة، وكان ﷺ إذا سلم من صلاته يقول بصوته الأعلى «لا إله إلا الله وحده لا شريك له» الحديث^(٣). وكانوا يعدّون له في اليوم مئة مرة يقول: «ربّ^(٤) اغفر لي وتب عليّ، إنك أنت التواب الغفور»^(٥) ولا

(١) في (ع) و(ر): «منسوخ».

(٢) تقدم قريباً.

(٣) تقدم قريباً.

(٤) في (ع): «اللهم».

(٥) أخرجه الترمذي (٣٧٣٤)، وابن ماجه (٣٨١٤)، والنسائي في «الكبرى» (١٠٢١٩). وتقدم مراراً.

يُمكنهم العُدُّ إلا لكونه يَجْهَرُ به ﷺ، وعليه أنزل القرآن، وهو أعلم بما أنزل، وإليه فَوْضُ بيان ما أنزل إلينا، وقد بيَّن بجهره في المألِّ ومنفرداً أن الجهرَ من الأفرادِ المأمورِ بها، والإتيانُ بالمأمورِ به هو الأدبُ، وتركُ الإتيانِ بالمأمورِ به هو الحقيقُ بأن يُسَمَّى تَرَكَ الأدبِ.

فانظُرْ إلى هذا الإعراضِ عن نصوصِ الكتابِ والسنةِ ممَّن يدَّعي العلمَ بالسُّنةِ، ثم التمسُّكُ بالقياسِ الفاسدِ المُصادِمِ لها، مع أنَّ الحديثَ مقدَّمٌ على القياسِ عند الحنفيهِ.

فقد قال الشيخُ عبد القادر بن محمد القُرشي في خاتمة «الجواهر المضية» ما نصُّه: فائدةٌ: مذهبُ الحنفيهِ تَقْدِيمُ الخبرِ على القياسِ، وهذا هو الصحيحُ، وكُتِبَهم ناطقةٌ بذلك، ولا عبرةٌ بقول مَنْ نَقَلَ عنهم خلافَ ذلك. انتهى^(١).

ونقل قبل ذلك عن عيسى بن أبان: اشترطَ فقهِ الرَّاوي^(٢).

ثم نَقَلَ رَدَّهُ بأنَّه لم يُنْقَلَ عن أحدٍ من السُّلفِ اشترطَ الفِقهَ في الرَّاوي، فثَبَّتَ أَنَّهُ قولٌ مُحدَثٌ. انتهى^(٣).

مع نَقْلِهِ قُبيله عن الإمامِ أبي حنيفة رضي الله عنه أَنَّهُ قال: ما جاءنا عن الله ورسوله فعلى الرأسِ والعينِ. انتهى^(٤). فلم يَشترطِ الإمامُ رضي الله عنه فقهِ الرَّاوي. وقال الحافظ ابن حجر في مقدمة «لسان الميزان»: وأما مَنْ يَشترطُ أن يكونَ

(١) انظر: «الجواهر المضية في طبقات الحنفيه» (٢/ ٤٢٧).

(٢) انظر المصدر السابق (٢/ ٤١٧).

(٣) انظر: «الجواهر المضية» (١/ ٤١٨).

(٤) المصدر السابق (١/ ٤١٨).

الراوي فقيهاً عالماً، فهو خلافُ ما عليه الجمهور، وفي قوله ﷺ: «نَصَرَ اللهُ امرأً سَمِعَ مقالتي فوعاها» الحديث^(١)، أقوى دليلٍ على ذلك، لأنه ﷺ لم يفرّق، بل صرّح بقوله: «رُبَّ حاملٍ فقهٍ غير فقيهٍ، وربَّ حاملٍ إلى مَنْ هو أفقهُ منه»^(٢). انتهى^(٣).

وعلى تقديرِ اشتراطِهِ، فرواةُ الجَهْرِ فيهم الفقهاءُ، إذ منهم عمرُ بن الخطاب، والعبادَةُ - ابن مسعودٍ، وابن عمر، وابن عباس، وابن الزبير - وأبو هريرة وغيرهم، كما تبيّن من التفصيلِ السابقِ.

فانظر هذا مع زَعْمِهِ أَنَّهُ ناصرٌ للسنة، قانعٌ للبدعة، سبحان ربك ربّ العزّة عما يَصِفُونَ، وسلامٌ على المرسلين، والحمدُ لله ربّ العالمين، ولكنَّ الله أعطى كلَّ شيءٍ خَلْقَهُ ثم هدى، وكلُّ ميسّرٍ لما خُلِقَ له، ولا حولَ ولا قوةَ إلا بالله العليّ العظيم.

ثم قال: «ولأنَّ الله جَعَلَ الجَهْرَ باسمِ محمدٍ مُبْطِلاً للعمل، قال: ﴿أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ [الحجرات: ٢] فالأنَّ يكونُ باسمِ الله تعالى مُبْطِلاً بطريقِ الأُولَى، وإذا كان مُبْطِلاً للعمل، كان كالارتدادِ».

أقول: قد عِلِمَ أنَّ هذا قياسُ مصادِمٍ للنُّصوصِ، وموجبٌ للطعنِ في العمومِ والخصُوصِ، إذ قد^(٤) ثبت في «الصحيحين» رفعُ الصوتِ بالذكرِ والتكبيرِ خلفَ المكتوبةِ من النبي ﷺ والأصحابِ جَهْراً بالغاً، كما مرَّ غيرَ مرةٍ، بل بيّناً ثبوتَ

(١) أخرجه أبو داود (٣٦٦٠)، والترمذي (٢٨٤٧)، وابن ماجه (٢٣٠) من حديث زيد بن ثابت.

(٢) قطعة من الحديث السابق.

(٣) انظر: «لسان الميزان» (١/ ٢١٦-٢١٧).

(٤) لفظ: «قد» زيادة من (ح).

استحباب الجهر بعين ما احتج به على حرمة، أعني: آية: ﴿وَأَذْكُرُّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا﴾ [الأعراف: ٢٠٥] وآية: ﴿أَدْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا﴾ [الأعراف: ٥٥] بناءً على تفسير التضرع بالجهر، كما مرّ تقريره، فيرجع الطعن إليه، فتصير أصنام شبهاته جذاذاً، ولا يجد إلى الفرار من ذلك إن شاء الله ملجأً ولا ملاذاً.

كيف لا والإسلام يجب ما كان قبله، ولا يتحقق لنا دخولاً فيه إلا بالجهر «بلا إله إلا الله».

وعن حذيفة: «لقلنا موتاكم لا إله إلا الله، فإنها تهدم ما قبلها من الخطايا». رواه ابن أبي الدنيا في كتاب «المحتضرين»^(١).

ورواه أيضاً: عن عمر وعثمان وابن مسعود وأنس، كما في «تخريج أحاديث الرافعي» للحافظ ابن حجر^(٢).

فالجهر «بلا إله إلا الله» يجب ما كان قبله، ويهدم ما قبلها من الخطايا في فاتحة الإسلام وخاتمته، وعلامة لوجود الإيمان في القلب، كما في حديث أبي هريرة مرفوعاً: «إن قول: لا إله إلا الله، لم يُختم به لمنافق قط»^(٣).

وقد مرّ أن المنافق مقتضى نفاقه أن لا يذكر الله سرّاً، لعدم الإخلاص، وإذا جهّر فإنما يجهرُ مُراءاةً، وقد وصفه الله تعالى بالقلّة، حيث قال تعالى فيهم:

(١) أخرجه ابن أبي الدنيا في «المحتضرين» (٢).

(٢) انظر: «التلخيص الحبير» (٢ / ٢٤٢)، والأخبار في «المحتضرين» لابن أبي الدنيا (٨) عن عمر، و(٥) عن عثمان، و(١٠) عن ابن مسعود، و(١١) عن أنس.

(٣) أورده ابن حجر في «التلخيص» (٢ / ٢٤٠ - ٢٤١) ونسبه للقشيري في «أماله» وقال: غريب. قال

ابن حجر: فيه محمد بن الفضل بن عطية، وهو متروك.

﴿وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ١٤٢] فسرهم بمقتضى النفاق معدوم، وجهرهم قليل، فالإكثار من الجهر محمود عند الله، وعلامة للإيمان، والإقلال منه مذموم وعلامة للنفاق.

فانظر كيف جعل ما كان هادماً لما قبله من الخطايا، وعلامة للإيمان، مُحِيطاً للأعمال الصالحة، شبيهاً بالارتداد، بقياسه المعكوس المنكوس المعارض لنصوص شرع الله الواسع^(١) القدوس، وبالله التوفيق علام الغيوب باري النفوس.

١٦ - ثم قال المنكر: «فصل في أن الجهر بالذكر مُبطل للعمل الصالح».

ذَكَرَ فِيهِ مَا حَاصِلُهُ: أَنَّ الْجَهْرَ بِالْقَوْلِ مَعَ الرَّسُولِ ﷺ كَانَ سَبَبًا لِحُبُوطِ الْعَمَلِ، فَلَا يَكُونُ الْجَهْرُ لِمَنْ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى سَبَبًا لِلْقَبُولِ بِطَرِيقِ الْأَوْلَى.

وقد مرَّ أنه قياسٌ مصادمٌ للنصِّ، فلا يُلتفت إليه، ومن أَوْضَحِ الْأَدْلَةَ عَلَى فسادِ قِيَاسِهِ جَهْرُهُ ﷺ بقوله: «اللهم إنك ترى مكاني، وتسمع كلامي، وتعلم سراي وعلايتي، ولا يخفى عليك شيء من أمري» الحديث^(٢). فإنه جهر في عين التصريح بأنه تعالى يعلم السرَّ والعلانية، فسبحان الله عما يصفون.

ثم ذَكَرَ عَنْ بَعْضِهِمُ الْاسْتِدْلَالَ بِحَدِيثٍ: «أنا جليس من ذكروني»^(٣).

وجوابه: أن الذي أخبرنا عن الله تعالى بهذا الحديث أعلم بالله تعالى وبآداب مجالسته وحضرته، ونحن مأمورون باتباعه، وقد جهر وحده وفي الملاء، وقد قال

(١) في (ج): «للنصوص شرعاً لله الواحد».

(٢) أخرجه الطبراني في «الصغير» (٦٩٦)، وابن الجوزي في «الواحيات» (١٤١٢) من حديث

ابن عباس، وقال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح، قال الدارقطني: كان إسماعيل بن أمية

يضع الحديث.

(٣) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٦٧٠) عن كعب الأخبار من قول موسى عليه السلام.

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي «الصحيح» عنه: «ما بال أقوام يتنزهون عن الشيء أصنعهُ، فوالله إني لأعلمهم بالله، وأشدُّهم له خشيةً»^(١).

ثم ذكر الاستدلال بحديث: «إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك، فأقول: سُحْقاً سُحْقاً لَمَنْ غَيَّرَ بَعْدِي»^(٢).

وجوابه: أن يقال له: ثَبَّتَ العرشَ ثم أنقش، ولن تستطيع إليه صراطاً سويّاً.

١٧ - ثم قال: «فصل في أن الجهر بالذكر مردودٌ».

ذكر فيه حديث عائشة: «مَنْ أَحَدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ»^(٣).

والجواب: أن هذا الحديث دليل على أن المحدث الذي ليس عليه أمر الشرع مردودٌ، وهو مسلمٌ، لكنَّ الجهر بالذكر قد تبين أنه عليه أمر الشرع، فهو مقبولٌ، وإنكارُ الجهر مطلقاً بعد ورودِ النصوص به، ليس عليه أمر الشرع، فهو المردودُ.

١٨ - ثم قال: «فصل في أن الجهر بالذكر ظلمٌ».

ذكر في «جامع» الإمام المحدث ابن الجوزي: عن أبي البختري قال: أخبر رجلُ عبد الله بن مسعود أن قوماً يجلسون في المسجد بعد المغرب، فيهم رجلٌ يقول: كَبُرُوا اللهَ كذا وكذا. قال عبد الله: فإذا رأيتهم فَعَلُوا ذَلِكَ فَأْتِنِي وَأخْبِرْنِي بمجلسهم، فأتاهم فجلس، فلمَّا سمع ما يقولون، قام، وكان رجلاً حديداً، فقال: أنا عبدُ الله، والذي لا إلهَ غيرُهُ، لقد جئتم ببدعةٍ ظلماً، وقد فضلتُم أصحابَ محمدٍ ﷺ علماً^(٤).

(١) أخرجه البخاري (٦١٠١) من حديث عائشة. وتقدم أكثر من مرة.

(٢) أخرجه البخاري (٦٥٨٤)، ومسلم (٢٢٩٠).

(٣) أخرجه البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨).

(٤) لم أقف عليه في «جامع المسانيد» لابن الجوزي، وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٤/ ٣٨٠) من طريق =

أقول: قد مرَّ أن ابن مسعودٍ نفسه جَهَرَ بالذكرِ في الملاءِ ومنفرداً، واطَّلَع عليه النبيُّ ﷺ، وأقرَّه.

وأيضاً: قد مرَّ أنه ممن رُوي عنه حديثٌ: «إذا أحبَّ الله عبداً ابتلاه لِيَسْمَعَ تَضَرُّعَهُ»^(١) وأن التضرُّع مفسَّر بالإعلان.

فإن كان إنكارُهُ هنا لمجرد الجهرِ، ولم يُمكن الجمعُ بين الروایتين بحمْلِ هذا على العملِ بمضمونِ حديث: «ألا كلُّكم مناجٍ ربِّه، فلا يؤذِنَنَّ بعضُكم بعضاً، ولا يرفعَنَّ بعضُكم على بعضٍ»^(٢) بقرينة أنَّهم كانوا في المسجدِ بعد المغربِ، وهو وقتُ اشتغالِ الناسِ بالنوافلِ من صلاةِ الأوابينَ، وإحياءِ بين العشاءينَ = كان ما مرَّ مما يدلُّ على نَدْبِ الجهرِ مرجَّحاً على روايةِ الإنكارِ بشواهدِ الكتابِ والأحاديثِ الصحيحةِ الدالَّةِ على استحبابِ الجهرِ بالذكرِ، حيث لا محذور شرعياً.

ثم رأيتُ بعد مدَّةٍ في «مجمع الزوائد» للحافظِ نور الدين الهيثميِّ ما يدلُّ

= عبد السلام بن حرب ومحمد بن فضيل، عن عطاء بن السائب، عن أبي البختری، به. وأبو البختری كثير الإرسال عن ابن مسعود، وعطاء بن السائب، اختلط، وسماع محمد بن فضيل فيه بعد الاختلاط. (١) أخرجه هناد في «الزهد» (٤٠٥)، والبيهقي في «الشعب» (٩٣٣١)، وابن حبان في «المجروحين» (٣/ ١٢٢)، من طريق يحيى بن عبيد الله بن موهب التيمي، عن أبيه، عن أبي هريرة، وقال ابن عدي: يحيى بن عبيد الله يروي عن أبيه ما لا أصل له، وأبوه ثقة، فلما كثر روايته عن أبيه ما ليس من حديثه سقط عن حد الاحتجاج به، وقال ابن معين: ليس بشيء. هـ.

وأخرجه البيهقي في «الشعب» (٩٣٢٩)، والشاشي في «مسنده» (٦١٢)، من طريق هشام، عن حماد، عن أبي وائل، عن ابن مسعود مرفوعاً، وحماد: هو ابن أبي سليمان، صدوق.

وقد تقدم في بحث: «تبصير الطالب بتنوير الغياهب».

(٢) أخرجه أحمد (١١٨٩٦)، وأبو داود (١٣٣٢)، والنسائي في «الكبرى» (٨٠٣٨) من حديث أبي

سعید الخدری، وإسناده صحيح.

على أن إنكار ابن مسعود لم يكن للجهر، بل لعدم التسبيح والتحميد، حيث قال في باب الاقتداء بالسلف من كتاب العلم ما نصه: وعن عمرو بن سلمة قال: كنا قُعوداً على باب ابن مسعود بين المغرب والعشاء، فأتى أبو موسى فقال: أخرج إلينا أبا عبد الرحمن، فخرج ابن مسعود، فقال أبو موسى: ما جاء بك هذه الساعة؟ قال: لا والله، إلا أنني رأيتُ أمراً دَعَرَنِي وَإِنَّهُ لخير، ولقد دَعَرَنِي وإنه لخير، قومٌ جلوسٌ في المسجدِ ورجلٌ يقول لهم: سَبَّحُوا كذا وكذا، احمدا كذا وكذا، قال: فانطلق عبد الله وانطلقنا معه حتى أتاهم، فقال: ما أسرع ما صَلَّيْتُمْ وَأصحابُ محمدٍ ﷺ أحياءٌ، وأزواجه شوابٌ، وثيابه وأنيته لم تُغَيَّرْ، أَحصوا سيئاتكم فأنا أضمنُ على الله أن يُحصي حسناتكم.

قال الهيثمي: رواه الطبراني في «الكبير» وفيه مجاليد بن سعيد، وثقه النسائي وضعفه البخاري وأحمد بن حنبل ويحيى. انتهى^(١).

وهذا كما ترى ليس فيه من إنكاره للجهر شيء، وإنما فيه إنكاره للإحصاء، ولم يكونوا يجتمعون للإحصاء، مع تصريح أبي موسى بأنه لخير، فانكشف الغطاء، واتفق الروايتان، والحمد لله رب العالمين.

ثم قال: «وما يدلُّ على أن ذَكَرَ الجهرِ ظلمٌ: أن كلَّ ما جاوزَ الحدَّ، فهو ظلمٌ ضرورةً، فثبتَ أن الجهرَ بالذکرِ ظلمٌ».

أقول: إن كان محدّدُ الحدودِ هو هذا المُنكِرُ فَلْيَحْكُمِ بالمجازة، وإذا كان مَشْرَعُ الأحكامِ ومحدّدُ الحدودِ هو النبي ﷺ بإذنِ الله، فلا تجاوز عن الحدِّ، لما ثبتَ أنه ﷺ كان يَجهرُ بأعلى صوتِهِ بالذکرِ^(٢).

(١) انظر: «مجمع الزوائد» (١/ ١٨١)، وهو في «المعجم الكبير» للطبراني (٨٦٣٦).

(٢) أخرجه الشافعي في «مسنده» (٢٦٧)، ومسلم (٥٩٤). وتقدم مراراً.

وقد دلَّ ما جاء به من الوحي كتاباً وسنةً على أنَّ الجهرَ بالذكرِ حيثُ لا محذور شرعياً مندوبٌ إليه، ولا شيء من المندوبِ إليه بظلمٍ شرعاً، وكلُّ ما كان كذلك كان الحكمُ بكونه ظلماً هو الحقيقُ بأن يكون ظلماً، وبالله التوفيق.

١٩ - ثم قال: «فصل في أنَّ الجهرَ بالذكرِ ضلالةٌ».

ذكر فيه حديث: «كلُّ بدعةٍ ضلالةٌ»^(١).

وهي كلمةٌ حقٌّ أريد بها باطلٌ، إذ الجهرُ بالذكرِ اتباعٌ للنبيِّ ﷺ، والاتباعُ اهتداءٌ، ولا شيء من الاهتداء بضلالةٍ، كما لا شيء من الاتباعِ بابتداعٍ.

٢٠ - ثم قال: «فصل في أنَّ الجهرَ بالذكرِ خلافُ الإجماع».

اجتمعت الصحابةُ والتابعون على أنَّ ذكرَ الجهرِ بدعةٌ، وذلك لأنَّهم اختلفوا في التشريقِ في مبدئه^(٢) ومنتهاه، وإنما الاختلافُ^(٣) في الجهرِ دون المُخافتةِ، فإنَّ الذكرَ الخفيَّ مشروعٌ في جميع الأوقات، والأمةُ إذا اختلفت عن أقاويلٍ في مسألةٍ كان القولُ الخارجُ عن أقاويلهم باطلاً بإجماعهم.

أقول: الدَّعوى عامَّةٌ، والدليلُ خاصٌّ، فلا ينطبق الدليلُ على الدَّعوى، فإنَّ الإجماعَ على كون الجهرِ بذكرٍ هو شعارُ الوقتِ بعد مُضيِّه بدعةٌ، لا يستلزمُ الإجماعَ على أنَّ الجهرَ بالذكرِ مُطلقاً بدعةٌ، بل إجماعُ الصحابةِ على أنَّ الجهرَ بالذكرِ سنَّةٌ، فقد مرَّ حديثُ ابن عباسٍ عند البخاري، أنَّ رفعَ الصوتِ بالذكرِ حين ينصرفُ الناسُ من المكتوبةِ كان على عهد النبيِّ ﷺ، وذلك أنَّهم أهلُ اتباعٍ تامٍّ، وقد سمِعوه ﷺ

(١) أخرجه أبو داود (٤٠٦٧) من حديث العرياض بن سارية.

(٢) في (ع): «مبتدأه».

(٣) في (ع): «الخلاف».

يقول بأعلى صوته إذا سلّم من المكتوبة: «لا إله إلا الله وَحَدَه لا شريك، له الملك» الحديث^(١)، فاتَّبِعُوهُ، فهذا الإجماعُ الصحيحُ.

٢١ - ثم قال المنكر: «فصل في أن الجهرَ بالذكرِ خلافُ المعقولِ».

«اعلم أن رفع الصوتِ: إما أن يكونَ للفائدة، أو لا، الثاني باطلٌ لأنَّه لعبٌ وإنه حرامٌ، والأولُ أيضاً، لأنَّ الجهرَ: إما لأنَّ يُسمعَ اللهُ تعالى، وهذا كفرٌ، أو يُسمعَ الخلائقَ، وهذا رياءٌ، أو يُسمعَ نفسه، وهذا عنادٌ وإنكارُ الحقائق، وإنه باطلٌ».

أقول: عاقلٌ هذا المعقولِ، لو استَحَضَرَ ما صحَّ من المنقولِ في رفعِ الصوتِ بالذكرِ من الصحابةِ رضوان الله عليهم تَبِعاً لجنابِ الرسول ﷺ عددَ خَلْقِ اللهُ كُلَّ طلوعٍ وأفولٍ ثم أنصفَ، لتلقَّاهُ بالقبولِ واستشفى به من هذا الترديدِ المعلومِ، ولكن^(٢) اللهُ تعالى يقول ﴿وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللهُ﴾ [المدثر: ٥٦].

وحيث ﴿فَإِنَّ الذِّكْرَى نَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الذاريات: ٥٥] فنقول: إنَّ اللهُ تعالى قد أمرَ نبيَّه ﷺ بالذكرِ في غيرِ ما آية، وقد امتثلَ أمره جهراً بأعلى صوته، كما امتثلَ أمره سرّاً، وهو أعلم بما أنزل إليه، فإمّا أن يكونَ أمرُ اللهُ تعالى بذلك وامتثالُ نبيِّه ﷺ لفائدة، أو لا، ونسوقُ ترديدهُ بتمامه.

فإما أن يقولَ كما قال: الشقوقُ كُلُّها باطلة، وإما أن يقولَ بصحةِ بعضها، لا سبيلَ إلى الأولِ، لأنَّ اللهُ تعالى حكيمٌ، راعى الحكمةَ فيما خَلَقَ وأمر، كما هو نصُّ «العقائد العضدية»^(٣) المؤيَّدُ بالكتابِ والسنةِ، والنبيِّ ﷺ معصومٌ ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ

(١) أخرجه الشافعي في «مسنده» (٢٦٧)، ومسلم (٥٩٤). وتقدم مراراً.

(٢) جاء بعدها في (ح): لفظ: «الذكرى وما يذكرون». والمثبت من (ع) و(ر).

(٣) انظر: «شرح العقائد العضدية» لابن قawan (ص: ١٨).

أَلْهَوَىٰ ﴿٣﴾ إِنَّهُ هُوَ الْوَاحِيُّ يُوحِي ۖ ﴿[النجم: ٣-٤] والوحيُّ كلُّه حكمةٌ، ولا شيء من الحكمة بخلاف المعقول.

وأما الثاني: فلا يستلزم المطلوب، لأنه إذا صحَّ شيءٌ من شقوق التريديد، كان للجهر وجهٌ صحيحٌ معتبرٌ عقلاً، فلا يكون خلاف المعقول مطلقاً، وهو المطلوب. هذا من حيث الإجمال.

وأما من حيث التفصيل: فنقول: قد قصر فيما ذكره في بيان الشقوق من التعليل، ولم يوفِّها حقها باستيفاء المُحتملاتِ وما لكل من الدليل.

أما الشق الأول: فإنما يكون كُفراً إذا اعتقد أن الجهر لإسماع الله، معناه: أنه تعالى لا يسمع حتى يجهر به، لأنه تكذيبٌ لقوله تعالى: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَىٰ﴾ [الزخرف: ٨٠].

وأما إذا اعتقد أن الله يسمع السرَّ والنجوى، ويعلم السرَّ وأخفى، وأنه غنيٌّ عن الجهر للإسماع والإعلام، وإنما يجهر لكونه مطلوباً شرعاً، فلا، أما أنه لا يكون كُفراً، فلأنَّ امثال أمر الشرع^(١) ناشئ عن الإيمان، وما هو كذلك يمتنع أن يكون كُفراً.

وأما كونه مطلوباً شرعاً، فثابتٌ من وجوه:

الأول: أن النبي ﷺ قد امثال أمر الله تعالى جَهراً بأعلى صوته كما مرَّ، وهو أعلم الناس بأن الله تعالى غنيٌّ عن الجهر للإسماع، وأعلم الناس بأنه تعالى راعي الحكمة فيما خلق وأمر، فامثال الأمر بالجهر مع علمه بعدم توقُّف السماع عليه لا بد أن يكون لحكمة بالغة، ككونه محبوباً لله بمقتضى الحكمة وإن كان غنياً عنه، ونحن مأمورون باتباعه، واتباعه اهتداءً؛ لقوله تعالى: ﴿وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾

(١) لفظ: «أمر الشرع» سقط من (ح).

[الأعراف: ١٥٨] ولا شيء من الاهتداء بضلالٍ، والكفرُّ هو الضلالُ البعيدُ.

الثاني: أَنَّهُ ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ سَرَايَا مِنَ الْمَلَائِكَةِ تَحُلُّ وَتَقْفُ عَلَى مَجَالِسِ الذِّكْرِ، فَارْتَعُوا فِي رِيَاضِ الْجَنَّةِ» قالوا: وأين رياضُ الجنة؟ قال: «مجالسِ الذِّكْرِ فَاغْدُوا وَرُوحُوا فِي ذِكْرِ اللَّهِ وَذَكْرِهِ بِأَنْفُسِكُمْ» الحديث. أخرجه عَبْدُ بِنِ حُمَيْدٍ عن جَابِرِ بِنِ عَبْدِ اللَّهِ^(١).

وهو ﷺ أَعْلَمُ النَّاسِ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى غَنِيٌّ عَنِ التَّذْكِيرِ، وَعَلَيْهِ أَنْزَلَ ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مريم: ٦٤] وهو القائلُ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ فِي دَعَائِهِ جَهْرًا: «اللَّهُمَّ تَرَى مَكَانِي، وَتَسْمَعُ كَلَامِي، وَتَعْلَمُ سِرِّي وَعَلَانِيَتِي، وَلَا يَخْفَى عَلَيْكَ شَيْءٌ مِنْ أَمْرِي»، الحديث^(٢). ومع ذلك قد قال: «وَذَكَّرُوهُ بِأَنْفُسِكُمْ».

وقال: «إِنَّ الَّذِينَ يَذْكُرُونَ مِنْ جَلَالِ اللَّهِ وَتَسْبِيحِهِ وَتَكْبِيرِهِ وَتَحْمِيدِهِ وَتَهْلِيلِهِ، يَتَعَاطَفْنَ حَوْلَ الْعَرْشِ لَهْنًا دَوِيًّا كَدَوِيٍّ النَّحْلِ يُذَكِّرْنَ بِصَاحِبِهِنَّ، أَفَلَا يُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ لَا يَزَالَ لَهُ عِنْدَ الرَّحْمَنِ شَيْءٌ يُذَكَّرُ بِهِ». أخرجه الإمامُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ عَنِ النُّعْمَانِ بِنِ بَشِيرٍ^(٣).

(١) أخرجه عبد بن حميد كما في «المنتخب» (١١٠٧)، وأبو يعلى (١٨٦٥)، والطبراني في «الأوسط» (٢٥٠١)، والحاكم (١٨٢٠)، وابن حبان في «المجروحين» (٢ / ٨١)، وقال الحاكم: صحيح الإسناد. وتعبه الذهبي بقوله: فيه عمر مولى غفرة، وهو ضعيف. اهـ. وقال ابن حبان: عمر بن عبد الله مولى غفرة، كان ممن يقلب الأخبار، ويروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات، لا يجوز الاحتجاج به ولا ذكره في الكتب إلا على سبيل الاعتبار.

(٢) أخرجه الطبراني في «الصغير» (٦٩٦)، وابن الجوزي في «الواهيات» (١٤١٢) من حديث ابن عباس، وقال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح، قاله الدارقطني: كان إسماعيل بن أمية يضع الحديث. وقد تقدم غير مرة.

(٣) أخرجه أحمد (١٨٣٦٢)، وابن ماجه (٣٨٠٩)، والبزار في «مسنده» (٣٢٣٦)، والطبراني في =

ومعلومٌ أن أعلمَ الناسَ بأنَّ اللهَ غنيٌّ عن التذكيرِ، إذا أمرَ بالتذكيرِ كان لذلك - ولا بدَّ - وجهٌ في الحكمة، والجهرُ امتثالاً لأمره منشؤه الإيمانُ به، فيستحيلُ أن يكونَ كفراً.

الثالث: قد قال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١] وقد امتثلَ أمرَ اللهَ بالجهرِ بالذكرِ بأعلى صوته، فاتباعه التامُ المشتملُ على اتباعه في الجهرِ منتجٌ للمحبةِ الإلهيةِ، ولا شيءٌ من المحبوبِ بمَبْغُوضٍ، وقد قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكٰفِرِينَ﴾ [آل عمران: ٣٢] وسيأتي في الحديثِ القدسي: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ فِي الْكَافِرِ: إِنِّي أَبْغَضُهُ، وَأُبْغِضُ صَوْتَهُ».

الرابع: أَنَا مَأْمُورُونَ بِالذِّكْرِ جَهْرًا، كِتَابًا وَسُنَّةً كَمَا تَبَيَّنَ، وَكُلُّ مَأْمُورٍ بِهِ طَاعَةٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الطَّاعَةِ بِمَعْصِيَةٍ، وَالْكَفْرُ أَكْبَرُ الْمَعَاصِي.

الخامس: أَنَّ الْجَهْرَ بِالْقُرْآنِ الَّذِي مِنْهُ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» وَتَحْسِينُ الصَّوْتِ بِهِ، مَحْبُوبٌ بِالْإِجْمَاعِ، كَمَا نَقَلَهُ فِي «فَتْحِ الْبَارِي»^(١).

وبالحديثِ الصحيحِ عن أبي هريرةَ عند البخاري: «مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالْقُرْآنِ فَلَيْسَ مِنَّا». قال الراوي: يريدُ: يجهرُ به^(٢).

= «الدعاء» (١٦٩٣)، والحاكم (١٨٤١)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/ ٢٦٩)، والبيهقي في «الدعوات الكبير» (١٣٢). وقال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وقال الذهبي: فيه موسى بن سالم، قال أبو حاتم: منكر الحديث اه. وقد وهم الحاكم في ذكره: «موسى بن سالم»، وصوابه: موسى بن مسلم، وتابعه الذهبي عليه، وموسى بن مسلم ثقة والإسناد صحيح، صححه البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٤/ ١٣٢).

(١) انظر: «فتح الباري» (٧٢/ ٩).

(٢) أخرجه البخاري (٧٥٢٧).

وفي لفظٍ عنده: «لم يأذن الله لنبيٍّ ما أذن لشيءٍ يتغنَّى بالقرآن»^(١).

وفي لفظٍ عند مسلم: «ما أذن الله لشيءٍ كأذنه لنبيٍّ يتغنَّى بالقرآنٍ يجهرُ به»^(٢).

قال في «فتح الباري»: وذكر الطبري^(٣) عن الشافعي، أنه سئل عن تأويل ابن عيينة التغنِّي بالاستغناء، فلم يرتضه، وقال: لو أراد الاستغناء لقال: لم يستغن، وإنما أراد تحسين الصوت.

ويؤيده رواية: «ما أذن لنبيٍّ في الترتُّم بالقرآن»^(٤).

ورواية: «ما أذن لنبيٍّ حسن الصوت بالقرآن»^(٥).

ورواية: «حسن الترتُّم بالقرآن»^(٦).

والترتُّم لا يكون إلا بالصوت إذا حسَّنه القارئ وطرب به، وإلا لما كان لذكر الصوت والجهر معنًى.

(١) أخرجه البخاري (٥٠٢٣).

(٢) أخرجه مسلم (٧٩٢)، والبخاري أيضاً (٧٥٤٤).

(٣) في (ح): «الطبراني» والمثبت من (ع) و(ر)، و«فتح الباري» (٧٠ / ٩). و«تفسير الطبري» (١٤ / ١٢٧).

(٤) أخرجه الطبري - كما في «فتح الباري» (٧١ / ٩) - وابن عدي في «الكامل» (٧ / ٥٠٩) من طريق محمد بن أبي حفصة، عن عمرو بن دينار، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة مرفوعاً، وابن حفصة: هو من الضعفاء الذين يكتب حديثهم، فيما قاله ابن عدي. وأخرجه عبد الرزاق (٤١٦٨) عن ابن جريح، قال أخبرني عمرو بن دينار، أنه سمع أبا سلمة بن عبد الرحمن، يخبر عن النبي ﷺ، به. وهذا مرسل رجال إسناده ثقات.

(٥) أخرجه البخاري (٧٥٤٤)، ومسلم (٧٩٢) من حديث محمد بن إبراهيم، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.

(٦) أخرجه عبد الرزاق (٤١٦٨) من حديث أبي سلمة مرسلًا.

وأخرج ابنُ ماجه، والكجِّي، وصححه ابنُ حبان، من حديثِ فضالة بن عُبيد مرفوعاً: «للهُ أشدُّ أذنًا - أي: استماعاً - للرجلِ الحَسَنِ الصوتِ بالقرآنِ من صاحبِ القَيْنَةِ إلى قَيْنَتِهِ»^(١) والقَيْنَةُ: المُغْنِيَةُ.

قال الحافظ ابنُ حجرٍ: وَرَدَ التَّغْنِيُّ بِمَعْنَى الاسْتِغْنَاءِ فِي حَدِيثِ الْخَيْلِ^(٢)، لَكِنْ ظَوَاهِرُ الْأَخْبَارِ تَرَجُّحُ أَنَّ الْمُرَادَ تَحْسِينَ الصَّوْتِ، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ: «يَجْهَرُ بِهِ» فَإِنَّهَا إِنْ كَانَتْ مَرْفُوعَةً قَامَتِ الْحُجَّةُ، وَإِنْ كَانَتْ مَوْقُوفَةً فَالرَّوْيُ أَعْرَفٌ بِمَعْنَى الْخَيْرِ مِنْ غَيْرِهِ، وَلَا سِيَّمَا إِذَا كَانَ فَقِيهًا، وَقَدْ جَزَمَ الْحَلِيمِيُّ بِأَنَّهَا مِنْ قَوْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ. انْتَهَى مُلْخَصًا^(٣).

يعني: ومعلومٌ أن أبا هريرةً من فقهاء الصحابة بالاتفاق، فقد قال في «الجواهر المضية»: قال في «التحقيق»: كان أبو هريرة فقيهاً، وهو كان يُفتي في زمن الصحابة. ثم قال: قلت: أبو هريرة من فقهاء الصحابة، ذكَّره ابنُ حزمٍ في الفقهاء من الصحابة، وقد جمع شيخنا شيخ الإسلام تقي الدين السُّبكي جزءاً في «فتاوى أبي هريرة» سمعته عليه. انتهى^(٤).

فنقول: قد دَلَّ النَّصُّ وَالْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّ الْجَهْرَ بِالْقُرْآنِ - الَّذِي هُوَ أَفْضَلُ

(١): أخرجه ابن ماجه (١٣٤٠)، وابن حبان (٧٥٤)، وأحمد (٢٣٩٤٧) وصححه الحاكم (٢٠٩٧)، وتعبه الذهبي بقوله: بل هو منقطع. اهـ. قلت: وفي إسنادهم سوى الحاكم ميسرة مولى فضالة، وهو مجهول، وقد أسقط الحاكم اسم ميسرة من إسناده، فكان منقطعاً.

(٢): يعني حديث أبي هريرة مرفوعاً: «الخيال لثلاثة...»، وفيه: «ورجل ربطها تغنياً...». أخرجه البخاري (٣٦٤٦).

(٣) انظر: «فتح الباري» (٩ / ٧١)، و«المنهاج» للحليمي (٢ / ٢٣٠).

(٤) انظر: «المجواهر المضية» (١ / ٤١٨).

الأذكار - وتحسين الصوت به محبوبٌ عند الله، ولا شك أن «لا إله إلا الله» من القرآن، وأفضل الذكر، فالجهر به وتحسين الصوت به محبوبٌ عند الله، وأنه تعالى أشدُّ استماعاً للقارئ الحسن الصوت من صاحب القنينة إلى قننته، فكان الجهرُ به بهذه النية عملاً صالحاً ناشئاً عن إيمانٍ كامل، والناشئ عن الإيمان الكامل كيف يكون كُفراً؟!)

السادس: قد بينا أن التضرع: رَفَعُ الصوتِ بالذكر، وهو محبوبٌ عند الله تعالى، فقد روينا في «الجامع الكبير» للجلال السيوطي رحمه الله تعالى، من حديث أنسٍ عند ابن النجار: «إنَّ العبدَ المؤمنَ ليدعُو اللهَ، فيقول اللهُ تعالى لجبريل: لا تُجِبْهُ فَإِنِّي أُحِبُّ أَنْ أَسْمَعَ صَوْتَهُ، وَإِذَا دَعَاهُ الْفَاجِرُ قَالَ: يَا جَبْرِيْلُ اقْضِ حَاجَتَهُ، إِنِّي لَا أُحِبُّ أَنْ أَسْمَعَ صَوْتَهُ»^(١).

ومن حديث جابر عند الخليلي: «إن الكافرَ ليدعُو اللهَ عز وجل في حاجته فَتَقْضَى لَهُ، وَإِنِ الْمُؤْمِنَ ليدعُو اللهَ تعالى فَتُبْطِئُ عَلَيْهِ الْإِجَابَةُ، فَتَضْجُ الْمَلَائِكَةُ لَذَلِكَ، فيقول اللهُ تعالى: إِنَّمَا أَجَبْتُ الْكَافِرَ لِثَلَا يَدْعُونِي وَلَا يَذْكُرْنِي، فَإِنِّي أَبْغِضُهُ وَأَبْغِضُ صَوْتَهُ، وَأَبْطِئُ لِلْمُؤْمِنِ لِثَلَا يَنْقَطِعَ عَنِّي وَيَذْكُرْنِي، فَإِنِّي أُحِبُّهُ وَأُحِبُّ نَصْرَتَهُ». انتهى^(٢).

ومن هنا قال البيضاوي في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَجْهَرُوا بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾

(١) هو في «الجامع الكبير» (٢/ ٣٦٦)، و(١٩/ ٢٧٣) عن إسحاق بن أبي فروة، عن يزيد الرقاشي، عن أنس. وإسناده ضعيف جداً، إسحاق بن أبي فروة متروك، ويزيد ضعيف.

(٢) هو في «الجامع الكبير» (٢/ ٣٧٧)، وأخرجه الحارث بن أبي أسامة كما في «بغية الباحث» (١٠٦٨)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٩٥٦٢)، من طريق يزيد بن إبراهيم، عن أبي الزبير، عن جابر، به. وإسناده ضعيف، أبو الزبير - وهو محمد بن مسلم - مدلس، وقد عنعن.

[طه: ٧]: فيه تنبيهٌ على أن شرعَ الذكرِ والدعاءِ والجهرِ فيهما ليس لإعلامِ الله، بل لتصويرِ النفسِ بالذِّكرِ ورسوخِ فيها، ومنَعها عن الاشتغالِ بغيره، وهُضمها بالتضرُّعِ والجُؤارِ. انتهى^(١).

ومن المعلوم أن ما هو محبوبٌ عند الله تعالى من أقسامِ الطاعةِ، ولا شيءٍ من الطاعةِ بكفرٍ.

السابع: لا شك أن التضرُّعَ مأموراً به في آية: ﴿وَأَذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا﴾ [الأعراف: ٢٠٥] وآية: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا﴾ [الأعراف: ٥٥] وقد تبين أنه مفسَّر برفعِ الصوتِ في الذِّكرِ، وكلُّ مأمورٍ به طاعةٌ، ولا شيءٍ من الطاعةِ بمعصيةٍ، والكفرُ من أكبر المعاصي، وبالله التوفيق في الدَّاني والقاصي، والحمد لله رب العالمين.

لا يقال: إذا كان الله تعالى يسمعُ السرَّ كالجهرِ، فأبى حاجةً إلى الجهرِ؟ لأننا نقول: هذا استقباحٌ عقليٌّ مصادمٌ للنص، فإنَّ الجهرِ إذا كان محبوباً عند الله، مأموراً به بالنصِّ الصحيح، كان مشروعاً وإن كان الله تعالى غنياً عن الجهرِ، وكلُّ ما كان مشروعاً لم يكن حراماً، فضلاً عن كونه كفراً، وهو المطلوب.

ولو كان كونُ الحقِّ تعالى عالماً بكلِّ شيءٍ سامِعاً للسرِّ كالجهرِ، مانعاً عن تشريعِ الجهرِ، لكان مانعاً عن تشريعِ السرِّ أيضاً، لأنَّ الله تعالى يعلمُ ما لا يخطرُ بالبالِ، فإنه يعلمُ السرَّ وأخفى، فأبى حاجةً إلى إخطارِ اسمه بالبالِ.

فإذا قيل: إنَّ الإخطارَ بالبالِ ليس للإعلامِ ولا للإسماعِ، بل لكونه مأموراً به بنحو: ﴿وَأَذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ﴾ [الأعراف: ٢٠٥].

(١) انظر: «تفسير البيضاوي» (٤ / ٢٣).

قلنا: كذلك الجهرُ لا للإعلام ولا للإسماع، بل لكونه مأموراً به بنحو: ﴿أذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٤٣]، وبنحو: «اذكروا الله حتى يقول المنافقون: إنكم مُراؤون»^(١) بل بقوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرْتِكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا﴾ [الأعراف: ٢٠٥] وقوله تعالى: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا﴾ [الأعراف: ٥٥] كما تبين غير مرة، ولولا ذلك لَمَا قال ﷺ في الموقفِ عامِ حجةِ الوداعِ: «اللهمَّ اشْهَدْ» حيثُ قال: «أنتم تُسألون عني، فما أنتم قائلون؟» قالوا: نَشهدُ أنَّكَ قد أَدَيْتَ وَبَلَّغْتَ وَنَصَحْتَ، فقال بأصبعِهِ السَّبَّابَةِ يرفعُهَا إلى السَّمَاءِ وَيُنكِبُهَا إلى النَّاسِ: «اللهمَّ اشْهَدْ، اللهمَّ اشْهَدْ»، ثلاثِ مرَّاتٍ^(٢).

ورسولُ الله ﷺ أَعْلَمُ النَّاسِ بِاللَّهِ وَبأنه يسمعُ السِّرَّ، وأنَّه قد سمع قولهم واعترفهم بأنَّه قد بَلَغَ وَأَدَّى وَنَصَحَ، فأُيِّ حَاجَةٌ إلى قولهِ: «اللهمَّ اشْهَدْ» مع الإشارةِ والتكرارِ ثلاثِ مرَّاتٍ؟ [وقد]^(٣) جَهَرَ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ في دعائه بقوله: «اللهمَّ إنَّكَ تَرَى مَكَانِي، وَتَسْمَعُ كَلَامِي، وَتَعْلَمُ سِرِّي وَعَلَانِيَتِي، وَلَا يَخْفَى عَلَيْكَ شَيْءٌ مِنْ أَمْرِي» الحديث^(٤).

وهذا نبيُّ الله هودٌ عليه السلام لَمَّا قال له قومُه: ﴿يَنْهَوذُ مَا جِئْنَا بِبَيِّنَةٍ﴾ [هود: ٥٣] في قولهم: ﴿إِنْ نَقُولُ إِلَّا أَعْرَبْنَاكَ بَعْضَ آلِهَتِنَا بِسُوِّ قَالَ إِنْ أَشْهَدُ اللَّهَ وَأَشْهَدُ وَأَنْبِيَاءَ بَرِيٍّ مِمَّا تَشْرِكُونَ﴾ [هود: ٥٤].

(١) تقدم مراراً.

(٢) أخرجه مسلم (١٢١٨) من حديث جابر.

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) أخرجه الطبراني في «الصغير» (٦٩٦)، وابن الجوزي في «الواهبيات» (١٤١٢) من حديث ابن عباس، وقال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح، قال الدارقطني: كان إسماعيل بن أمية يضع الحديث. وقد تقدم غير مرة.

وهو من أعلم الناس بأن الله يعلم ما في نفسه من البراءة من الشرك، وأنه عليمٌ بذات الصدور، فأبي حاجة إلى قوله: ﴿إِنِّي أَشْهَدُ اللَّهَ﴾ الخ؟ قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ﴾ إلى قوله ﴿لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ، وَلَتَنْصُرُنَّهُ، قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾ [آل عمران: ٨١] فلولا أن الله أحب أن يسمع منهم قولهم: ﴿أَقْرَرْنَا﴾ ما خاطبهم واستخبرهم بقوله: ﴿أَقْرَرْتُمْ﴾ لإحاطة^(١) علمه بما في ضميرهم.

فأمثال^(٢) هذا كثير في الكتاب والسنة لمن تتبع، من ذلك: قوله لعيسى عليه السلام: ﴿أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ، فَقَدْ عَلِمْتَهُ، تَعَلَّمَ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُهُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّمُ الْغُيُوبِ ﴿١١٦﴾ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ عَبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ [المائدة: ١١٦-١١٧].

فمع علمه بأنه علام الغيوب، وأنه يعلم ما في نفسه، ما اكتفى بهذا الجواب، ولم يسكت، بل أجاب بما علم أن الله يحب أن ينطق به، فيسمعه من إقراره.

وأما ما الحكمة في ذلك مع العلم به؟ فلسنا نحتاج إلى بيانه هنا، إذ الغرض أن الجهر إذا كان مطلوباً للحق محبوباً عنده، كان مشروعاً، فلا يكون حراماً، فضلاً عن أن يكون كفراً، وبهذا يتم المقصود هنا، وأما أنه لأي شيء كان محبوباً مع كون الحق علام الغيوب، فأمر لا يتوقف غرضنا عليه هذا، فلا حاجة إلى بيان وجه الحكمة، على أنه قد مر عن البيضاوي قريباً ما في بعضه الكفاية في ذلك، وبالله التوفيق في تنوير الحوالك.

(١) في (ح): «ثم لإحاطة».

(٢) في (ر) و(ع): «وأمثال».

وأما الشق الثاني: فلأنَّ الجهرَ لإسماعِ الناس لا ينحصِرُ في الرِّياء، إذا «إنما الأعمال بالنيَّات»^(١) وقد قال ﷺ: «إن الله لا يقبلُ من العمل إلا ما كان خالصاً، وابتغى به وَجْهَهُ» أخرجه النسائيُّ من حديث أبي أمامة^(٢).

وقال ﷺ روايةً عن الله عز وجل: «إني لا أقبلُ من العملِ إلا ما ابتغى به وَجْهِي». أخرجه الطبرانيُّ من حديث أنسٍ^(٣).

فإذا أراد عبدٌ بعمله امتثالَ أمرِ الله وابتغاءَ رضاه، كان ذلك العملُ خالصاً لله مقبولاً عنده.

وقد تبينَ مما قدَّمناه أن الجهرَ بالذكرِ مأمورٌ به، فإذا جهرَ العبدُ بنيةً امتثالِ الأمرِ لم يكن رياءً، ثم إذا أرادَ بهذا الجهرِ البارزِ بإخلاصٍ، المتضمَّن لإرضاءِ الرحمن، إسماعَ الخلائق لطردِ الشيطان، وإيقاظِ الوَسنانِ، كما قَصَد به سيدنا عمرُ رضي الله عنه، كان عملاً صالحاً أيضاً، زاكياً بتضاعفِ نيَّاتِ الخير.

وأخرج سعيد بن منصور والبيهقيُّ في «شعب الإيمان» وغيرهما عن محمد ابن سيرين قال: بُنيتُ أن أبا بكرٍ كان إذا قرأَ حَفْض، وكان عمرُ إذا قرأَ جَهْر، فقبل لأبي بكرٍ: لم تصنعُ هذا؟ قال: أناجي ربي، وقد عَرَفَ حاجتي، وقيل لعمر: لم تصنعُ هذا؟ قال: أطرُدُ الشيطانَ وأوقِظُ الوَسنانَ. الحديث^(٤).

(١) أخرجه البخاري (١)، ومسلم (١٩٠٧) من حديث عمر بن الخطاب.

(٢) أخرجه النسائي (٣١٤٠)، وفي «الكبرى» (٤٣٣٣)، وذكر الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٦ / ٢٨) أن إسناده جيد.

(٣) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٢٦٠٦٣)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٦٤١٧)، والعقيلي في «الضعفاء» (١ / ٢١٨)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٢ / ٢٧٨)، وفي إسناده الحارث بن غسان المزني، قال العقيلي: لا يتابع عليه بهذا الإسناد، وقد حدث بمنكري.

(٤) أخرجه البيهقي في «الشعب» (٢٣٧٤)، والطبري في «تفسيره» (١٥ / ١٣٢)، وهو مرسل، وقد =

وقال السيوطي في «شرح الصدور»: وأخرج ابن أبي الدنيا عن صالح بن حي، قال: أخبرني جازُّ لي، أن رجلاً عَرَجَ بِرُوحِهِ فَعَرِضَ عَلَيْهِ عَمَلُهُ، قال: فلم أرني استغفرتُ من ذنبٍ إلا غُفِرَ لي، ولم أرَ ذنباً لم أَسْتَغْفِرْ مِنْهُ إِلَّا وَجَدْتُهُ كَمَا هُوَ، إِلَى أَنْ قَالَ: وَقَمْتُ لَيْلَةً أُصَلِّي، فَرَفَعْتُ صَوْتِي، فَسَمِعَهَا جازُّ لي، فَقَامَ فَصَلَّى، فَكُتِبَتْ لِي بِهَا حَسَنَةٌ، إِلَى آخِرِ الْحِكَايَةِ^(١).

وأخرج الطبراني عن أبي هريرة قال: عَطَسَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَجُلَانِ: شَرِيفٌ وَوَضِيعٌ، فَشَمَّتِ الْوَضِيعَ، وَلَمْ يَشُمَّتِ الشَّرِيفَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! شَمَّتَ هَذَا وَلَمْ تُشَمِّتْنِي، فَقَالَ: «إِنْ هَذَا ذَكَرَ اللَّهَ فَذَكَرَهُ، وَأَنْتَ نَسِيتَ اللَّهَ فَنَسِيتَكَ»^(٢).

وأخرج الطبراني عن عبد الله بن مُغَفَّلٍ مَرْفُوعاً: «مَا مِنْ قَوْمٍ اجْتَمَعُوا فِي مَجْلِسٍ فَتَفَرَّقُوا وَلَمْ يَذْكُرُوا اللَّهَ إِلَّا كَانَ ذَلِكَ الْمَجْلِسُ حَسْرَةً عَلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٣).

فَإِذَا جَهَرَ بِالذِّكْرِ لِيَسْمَعُوا فَيَذْكُرُونَ، لِثَلَا يَكُونَ عَلَيْهِمْ حَسْرَةٌ، كَانَ قَصْداً حَسَناً

= وصله أبو داود (١٣٢٩)، والترمذي (٤٤٧)، والبيهقي في «السنن» (٤٧٠٠) من حديث أبي قتادة. وقال الترمذي: حديث غريب.

(١) «شرح الصدور» (٤٤)، وأخرجه ابن أبي الدنيا في «من عاش بعد الموت» (١٥)، وفي «المنامات» (٦٨).

(٢) أخرجه الطبراني في «الدعاء» (١٩٩٦)، وفي «الأوسط» (١٣٨٠)، وأحمد (٨٣٤٦)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٩٣٢)، والحاكم (٧٦٨٩)، وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

(٣) أخرجه الطبراني في «الدعاء» (١٩٢٠)، وفي «الأوسط» (٣٧٤٤)، والعقيلي في «الضعفاء» (٢/ ١٨٥). وقال الطبراني: تفرد به شداد بن سعيد اه. وقال العقيلي: لا يتابع عليه... وهذا الكلام يروى من غير هذا الطريق بإسناد صالح اه.

وقد أخرجه أحمد (٩٠٥٢)، وأبو داود (٤٨٥٥)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٤٠٨)، وابن السني (٤٤٥) من حديث أبي هريرة. وإسناده صحيح.

وَعَمَلًا^(١) صالحاً، كما يشير إليه قوله ﷺ: «ذَكَرُ اللهُ فِي الْغَافِلِينَ بِمَنْزِلَةِ الصَّابِرِ فِي الْفَارِّينَ» أخرجه الطبراني عن ابن مسعود^(٢). فإنه يكون سبباً لنجاتهم وفوزهم بالتذكير، كما أن الصابِرَ تسبَّبَ لنجاتهم بالثبات، قال الله تعالى: ﴿فَإِنَّ الذِّكْرَىٰ نُنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الذاريات: ٥٥].

والحاصل: قد ظهر أن الجهرَ لإسْمَاعِ الخلائق لا ينحصرُ في الرياء، وبِلا بعد^(٣) تحقُّق الإخلاصِ وكونه لامثالِ أمرِ الرحمن، قد يترتَّب^(٤) عليه طردُ الشيطان، وإيقاظُ الوَسْنانِ، وتثْقِيلُ الميزانِ، بالتسبُّبِ لطاعة الجيران، واستحقاقِ رحمةِ الرحمن لعاطسِ جَهْرٍ بحمدِ الله ذي الإحسان، ونفي الحَسْرَةِ عن مُجالِسِيهِ بتنبههِم لذكرِ الله المَنَّانِ، وتعليمِ السامعينَ من الإخوانِ، فبطلَ جزمُه بأنَّ الجهرَ لإسْمَاعِ الناسِ رياءً، وبالله التوفيقُ ربُّ الأرضِ والسماءِ.

وأما الشُّقُّ الثالثُ: فلأنَّ الجهرَ لإسْمَاعِ نفسه إنما يكونُ عِناداً، إذا زَعَمَ أن فَهْمَهُ لمعنى الكلامِ موقوفٌ على إسماعِهِ نفسه، وأما إذا عَلِمَ أنَّ ما يجهرُ به معلومٌ عنده قبلَ الجهرِ به، وإنما يجهرُ لإدخالِ جوارِحِهِ في الذكرِ الذي يليقُ بها مع قلبه، كان عملاً صالحاً، فإنَّ القلبَ إذا ذَكَرَ اللهَ بالكلامِ النفسِيِّ اختصَّ بالقلبِ، وإذا حرَّك

(١) في (ع): «وعملاً».

(٢) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٢٧١)، وفي «الكبير» (٩٧٩٧)، والبزار في «مسنده» (١٧٥٩)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤ / ٢٧٦)، وقال: غريب من حديث عون متصلاً مرفوعاً، لم يروه عنه إلا محصن اه. ومحصن بن علي مستور، فالإسناد ضعيف. ومع ذلك قال المنذري في «الترغيب» (٢ / ٥٣٣): إسناد لا بأس به!

وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٤ / ٢٤١) من قول عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود.

(٣) في (ح): «وبعد».

(٤) في (ع): «ترتب».

لسانه وجَهَرَ حتى أسمع نفسه، فقد اشترك فيه اللسان بالنطق والأذن بالاستماع، ثم القلب يتصوره ثانياً بعد ما سمعه الأذن، فيتم الدَّورُ، فيكون القلبُ ذاكراً مرتين، مع اشتراك اللسان والسمع.

ومن المعلوم كما أن اللسان مطلوبٌ منه شرعاً شهادة التوحيد، وقراءة القرآن في بعض المواطن، والنهي عن المنكر، وإصلاح ذات البين، وإرشاد الضال، ورد السلام، وأمثال ذلك من المقرَّبات، ومطلوبٌ منه الكفُّ عن التضريب بين الناس والفِرْيَة والهَجْر من القول، والنميمة والغيبة، وغير ذلك من كلُّ نُطقٍ مذمومٍ شرعاً. كذلك السمعُ مطلوبٌ منه سماعُ العلم والذكرِ والثناءِ على الحقِّ تعالى والموعظةِ الحسنة.

ومطلوبٌ منه الكفُّ عن سماعِ الغيبة والبُهتان والسُّوء من القول، والخوض في آيات الله، وكلِّ محرَّم حَجَرَ الشارِع سماعه، فإسماغ نفسه ليس محصوراً في الإفهام حتى يكون عناداً، بل يصحُّ أن يكون لإشراكه في الذكرِ الذي يليقُ بمرتبته، وهو سماعُ الذكرِ، وذلك فِضدٌ حسنٌ، والجهرُ البارزُ بهذه النيَّة عملٌ صالح، وقد مرَّ أن الله تعالى يُحبُّ المؤمنَ، ويحبُّ صوتَه وتضرُّعه، وبالله التوفيق.

ثم قال المنكر: «وأيضاً: إنَّ الذكرَ من العبدِ، إما لإظهارِ العبودية، أو لتحقُّقِ العبادة، أو لطلبِ الثوابِ، أو لدفعِ العقابِ، وكلُّها تحصلُ في الذكرِ الخفيِّ، فلا يُحتاج في هذه المقاصدِ والمَرامِ إلى رَفَعِ الصوتِ كالأنعام، وإذا كان خالياً عن الحكمة كان سَفْهاً، والسَفْه حرامٌ».

أقول: لنا في الجواب مَسْلُكَانِ:

إجماليٌّ: وهو أن الله تعالى لا شكَّ في أنَّه حكيمٌ، راعى الحكمةَ فيما خلَق

وأمر، وقد تبين أنه أمر بالذكر جهراً، والنبى ﷺ لا شك أنه معصوم، وقد ثبت عنه الأمر بالجهر والعمل به، فلا بد من اشتماله على حكمة بمقتضى العظمة، ولا شيء مما هو مشتمل على حكمة سفهاً.

وتفصيلي: وهو أننا نختار الشق الأول قوله: «يحصل إظهار العبودية بالخفي».

قلنا: هذا على الإطلاق ممنوع، وذلك أننا قد بينا سابقاً أن الجهر من الأفراد المأمور بها، ولا يظهر العبودية في الأمر بشيء خاص إلا بفعل ذلك الشيء، فإذا كان الجهر مما ورد به الأمر في نحو: «اذكروا الله حتى يقول المنافقون: إنكم مُراؤون» كان إظهار العبودية المختصة بهذا الأمر مُنحصراً في الجهر، فلا يحصل بالخفي.

وإنما يحصل بالخفي امثال الأمر المختص به، كأمير: ﴿وَأذْكُرْكَ فِي نَفْسِكَ﴾ [الأعراف: ٢٠٥] أو الأمر بمطلق الذكر، وعلى فرض حصوله بالخفي كحصوله بالجهر لا يلزم منه ما زعمه من كون الجهر سفهاً وحراماً.

أما على تقدير التساوي فظاهر، وأما على تقدير التفاضل وكون الجهر أفضل فأظهر، وأما على تقدير كون الخفي أفضل فكذلك، إذ غاية ما يلزم من أفضليته كون الجهر مفضولاً لا حراماً.

وقد نختار الشق الثاني ونمنع أن العبادة المطلوبة بالأمر بالجهر تتحقق بالخفي بعين البيان الذي مر.

وقد نختار الثالث ونمنع أن الثواب الحاصل بالجهر يحصل بالسر النفسى، لأن الجهر يشترك فيه القلب واللسان والأذن، والخفي النفسى ينفرد به القلب، وثواب الظاهر والباطن غير ثواب الباطن وحده؛ لحديث: «أجرُك على قدر نصيبك»^(١).

(١) أخرجه البخاري (١٧٨٧)، ومسلم (١٢١١) من حديث عائشة بنحوه.

وأما السرُّ اللسانيُّ فهو وإن اشترك فيه اللسانُ والأذنُ والقلبُ، لكن يفوقه الجهرُ بإسراعِ الغيرِ المتضمّنِ للتذكيرِ النافعِ للمؤمنينَ، ففيه نفعٌ متعدّدٌ، يتضاعفُ بكثرةِ السامعينَ المُتذكِّرينَ المعظّمينَ بقلوبهم جنابَ الحقِّ سبحانه، وقد يكونُ إسماعُهم سبباً للذكرِ اللسانيِّ أيضاً، فيكون في ميزانه، إذ «الدالُّ على الخيرِ كفاعله»^(١).

وعلى فرضِ حصوله بالخفيِّ كحصوله بالجهرِ، لا يلزمُ من^(٢) كونِ الجهرِ حراماً بعينِ البيان^(٣) الذي مرَّ.

وقد نختارُ الرابعَ، ولا يلزمُ من كونِ الخفيِّ دافعاً للعقابِ بإذنِ الله تعالى انحصارُ الدفعِ فيه، لأنَّ ذكْرَ الله مطلقاً مُنْجٍ من عذابِ الله بإذنِ الله، لحديثِ ابنِ عمرو: «ما من شيءٍ أنجى من عذابِ الله من ذكْرِ الله، ولو أن تُضربَ بسيفك حتى ينقطع». رواه البيهقي^(٤).

وذكُرَ الله أعظمُ من أن يكونَ سراً أو جهرًا، لِمَا تبيّنَ أنَّ الجهرَ من الأفرادِ المأمورِ بها في الكتابِ والسنةِ، بل مرَّ أنَّ الجهرَ هو المُتبادِرُ من مُطلقِ الذكرِ، بل هو مأمورٌ به في صريحِ آيةٍ ﴿وَأَذْكُرْ نَكَاحَ نَفْسِكَ﴾ [الأعراف: ٢٠٥] وآيةٍ: ﴿أَدْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا﴾ [الأعراف: ٥٥] لِمَا مرَّ أنَّ التضرُّعَ رفعُ الصوتِ بالذكرِ، وإذا كانَ ذكْرُ الله مطلقاً مُنْجياً من عذابِ الله، كانَ الجهرُ دافعاً كالإخفاءِ، وكلُّ ما كانَ كذلكَ اضمحَلَّ ما زعمه

(١) أخرجه مسلم (١٨٩٣)، وأبو داود (٥١٢٩)، والترمذي (٢٦٧١) من حديث أبي مسعود البدرى.

(٢) قوله: «من» كذا في النسخ، ولعل الصواب: (منه).

(٣) لفظ: «البيان» سقط من (ح).

(٤) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٥١٧) مختصراً، والطبراني في «الكبير» (٣٥٢ / ٢٠)،

وابن أبي شيبة (٢٩٤٥٢)، من طريق طاوس عن معاذ بن جبل، وإسناده منقطع، طاوس لم

تَهَوُّراً من كون الجهر سَفْهاً وحرماً، أما على تقدير التساوي فظاهرٌ، وأما على تقدير التفاضلِ وكونِ الجهر أفضلَ فأظهرٌ، وأما على تقدير كونه مفضلاً فكذلك.

إذ غاية ما يلزم من أفضلية الخفيِّ مفضولية الجهر مع ثبوت أصل الفضل فيه، وما ثبت له الفضل شرعاً كيف يكون سَفْهاً وحرماً ﴿مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ (١٥٤) ﴿أَفَلَا نَذَكَّرُونَ﴾ [الصافات: ٥٤ - ٥٥].

وإذ قد تبين أن الجهر مندوبٌ إليه كالإخفاء، وأن رياض الجنة حلق الذكر في المساجد، وأن الرتع المأمور به فيها ذكرُ الله فيها، ظهر أن الذاكرين جماعةً بالجهر في المساجد من عُمَّارِ المساجد التي هي بيوتُ أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه سرّاً وجَهراً، لا سرّاً فقط، وعُمَّارُ المساجد من الذين يَصْرَفُ اللهُ بهم العذاب عن خلقه، وقد قال ﷺ: «إن الله سبحانه وتعالى يقول: إني لأهْمُّ بأهل الأرض عذاباً، فإذا نظرتُ إلى عُمَّارِ بيوتي والمتحابين فيَّ والمستغفرين بالأسحارِ صرفتُ عنهم». رواه البيهقي عن أنس^(١).

وقد^(٢) قال ﷺ: «يقولُ اللهُ تبارك وتعالى: إنَّ أحبَّ عبادي إليَّ الذين يتحاثون فيَّ، والذين يَعْمُرُونَ مساجدي، والذين يَسْتَغْفِرُونَ بالأسحارِ، أولئك الذين إذا أردتُ بخلقِي عذاباً ذكرتهم وصرفتُ عذابي عن خلقِي». رواه عبد الرزاق والبيهقي عن معمر عن رجلٍ من قريش يرفعُ الحديث، كما في «الدر المنثور»^(٣).

(١) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٢٦٨٥) و(٨٦٣٣)، وفي إسناده صالح المري، قال البخاري: منكر الحديث.

(٢) «قد» زيادة من (ع).

(٣) هو في «الدر المنثور» (٤ / ١٤٠)، وأخرجه عبد الرزاق (٢٠٣٢٩)، والبيهقي في «شعب الإيمان»

(٨٦٣٤). وإسناده ضعيف لإبهام شيخ معمر، وإرساله.

فَظَهَرَ أَنَّ رَفَعَ الصَّوْتِ بِذِكْرِ اللَّهِ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ يَتَضَمَّنُ حِكْمًا غَابَتْ عَنْ فَهْمِ الْمُنْكَرِ، وَهَدَى إِلَيْهِ مَنْ شَاءَ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ ذِي الطُّوْلِ وَالْإِنْعَامِ ﴿ وَإِذَا سَكِعُوا اللَّغْوَ أَعْرَضُوا عَنْهُ وَقَالُوا لَنَأَعْمَلُنَّ وَلَكُمْ أَعْمَلُكُمْ سَلَّمَ عَلَيْكُمْ لَا نَبْنِي الْجَهْلِينَ ﴾ [القصص: ٥٥] وباللَّهِ التَّوْفِيقِ فِي كُلِّ مَقْصِدٍ وَمَرَامٍ.

ثم قال: «ولأنَّ رَفَعَ الصَّوْتِ إمَّا أَنْ يَجْعَلَ الذِّكْرَ بِهِ عِبَادَةً، أَوْ يَجْعَلَ الذِّكْرَ مَعَ رَفَعِ الصَّوْتِ عِبَادَةً، أَوْ لَا يُؤَثِّرُ أَحَدُهُمَا فِي الْآخِرِ، وَالْأُمُورُ الثَّلَاثَةُ بَاطِلَةٌ عَقْلًا».

أقول: الذِّكْرُ مُطْلَقًا مَأْمُورٌ بِهِ وَلَهُ أَفْرَادٌ، مِنْهَا: ذِكْرُ الْقَلْبِ بِمَجْرَدِ الْحُضُورِ، وَذِكْرُ الْقَلْبِ بِالْكَلَامِ النَّفْسِيِّ، وَذِكْرُ اللِّسَانِ بِالصَّوْتِ الْخَفِيِّ، وَبِالصَّوْتِ الرَّفِيعِ الشَّامِلِ لِأَذْنِي الْجَهْرِ وَمَا فَوْقَهُ مِنَ الْمَرَاتِبِ الَّتِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ حَدِّ الْمَبَالِغَةِ الْمُنْهِيَّ عَنْهَا، فَالذِّكْرُ عِبَادَةٌ رُفِعَ بِهِ الصَّوْتُ أَمْ لَا، لَكِنْ بَرَفَعَ الصَّوْتِ يَصِيرُ نَوْعًا خَاصًّا مِنْ أَفْرَادِ مُطْلَقِ الذِّكْرِ، فَجَازَ أَنْ تَقُولَ: إِنَّ رَفَعَ الصَّوْتِ يَجْعَلُ الذِّكْرَ بِهِ عِبَادَةً؛ أَي: عِبَادَةً خَاصَّةً، وَأَنْ تَقُولَ: رَفَعَ الصَّوْتِ مَعَ الذِّكْرِ عِبَادَةٌ؛ أَي: عِبَادَةٌ خَاصَّةٌ.

فنقول: إنَّ أَرَادَ بِالْعِبَادَةِ أَصْلَ الْعِبَادَةِ، فَالْحَضْرُ فِي الشُّقُوقِ الثَّلَاثَةِ مَمْنُوعٌ لَوْجُودِ الرَّابِعِ بِلِ الْخَامِسِ كَمَا تَرَى، وَإِنْ أَرَادَ نَوْعًا خَاصًّا مِنْهَا، فَبَطْلَانُ الشُّقُوقِ كُلُّهَا مَمْنُوعٌ، لِصِحَّةِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي بِقَيْدِ الْخُصُوصِ كَمَا مَرَّ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقِ.

٢٢ - ثم قال: «فصل في أنَّ الجَهْرَ بِالذِّكْرِ سَبَبٌ لِمَعْصِيَةِ الْغَيْرِ وَإِثْمٌ».

«وهو أن كلما رَفَعَ رَجُلٌ صَوْتَهُ بِذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَجَبَ عَلَى كُلِّ مَكْلَفٍ سَمْعَ صَوْتِهِ أَنْ يُجِيبَهُ تَعْظِيمًا لِاسْمِ اللَّهِ.

ذَكَرَ فِي «الْقِنِيَّةِ»: سَمِعَ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى يَجِبُ أَنْ يَعْظُمَهُ، فَيَقُولُ: سُبْحَانَ اللَّهِ، أَوْ: تَبَارَكَ اللَّهُ، لِأَنَّ تَعْظِيمَ اسْمِهِ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَاجِبٌ، وَالصَّلَاةُ عِنْدَ ذِكْرِ النَّبِيِّ ﷺ عِنْدَ

الطحاوي تجب كل مرة، وعند الكرخي: لا تجب في العمر إلا مرة. وقيل: يكفي في المجلس مرة كسجدة التلاوة، وبه يفتى».

إلى أن قال: «فإذا رَفَعُوا أصواتهم بذكرِ الله عند وظيفتهم سَمِعَهَا المسلمون من الأسواقِ والبيوتِ والطرقِ وغيرِ ذلك من الأمكنة، والأغلبُ والأكثرُ أنهم لا يُجيبون عند كلِّ سماعِ اسمِ الله، ولا يُعظِّمون اسمَ الله كلِّ مرة، وإجلالُ الله واجبٌ عند سماعِ اسمه كلِّ مرة، وتَرْكُ الواجبِ معصيةٌ وإثمٌ، فثبت أن ذكرَ الجهرِ سببٌ لمعصيةِ الغيرِ وإثمِهِ من هذا الوجه».

أقول وبالله التوفيق: وجوبُ التعظيمِ بالثناء اللَّفظيِّ ليس مُجمَعاً عليه، فإن التعظيمَ اللَّفظيِّ غيرُ واجبٍ عند الشافعية، ثم إنَّ وجوبه كلِّ مرةٍ مطلقاً غيرُ متفقٍ عليه عند الحنفية أيضاً.

أما الأولُ فيدلُّ له قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَّتْ قُلُوبُهُمْ ﴾ [الأنفال: ٢] قال البيضاوي: فَرِزَتْ لِدِكْرِهِ استعظاماً له وتَهيباً من جلاله. انتهى^(١).

فاكتفى بالاستعظامِ القلبيِّ، وقد مرَّ: أن ابن الأذرعَ لما مرَّ برجلٍ في المسجدِ يرفعُ صوتهَ بالذكرِ قال: يا رسول الله! عسى أن يكون هذا مُراثياً، ولم يُجِبْه لفظاً^(٢)، وأقرَّه عليه النبيُّ ﷺ، وإنما أنكر عليه ظنُّه بكونه مُراثياً، فقال: «لا، ولكنَّه أواه»^(٣).

(١) انظر: «تفسير البيضاوي» (٣/ ٤٩).

(٢) «لفظاً» زيادة من (ر) و(ع).

(٣) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٥٧٦)، وأحمد (١٨٩٧١) من طريق جعفر بن عون، عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، به. قال البيهقي: وإسناد هذا الحديث مرسل. اهـ. قلت: وفي

إسناده هشام بن سعد، وهو ضعيف، وقد تفرد به.

وأما الثاني: فقد قال في «البحر الرائق»: واختلف على قول الطحاوي بتكرار وجوب الصلاة كلما سمع ذكره من نفسه أو من غيره، أنه لو تكرر في مجلس واحد، هل يتداخل الوجوب فيه فيكفي صلاة واحدة، أو يتكرر الوجوب؟ صحح في «الكافي» الأول، وأن الزائد ندب، وصحح في «المجتبى» الثاني، وفرق بينه وبين تكرار ذكر الله تعالى في مجلس واحد، حيث يكفي ثناءً واحدًا. انتهى^(١).

فقد صرح بكفاية الثناء الواحد، لكن الأوجه عدم الفرق، فقد قال في «غنية المتملي»: ولو كرر تلاوة^(٢) آية في مجلس واحد كفته سجدة واحدة، فإن تكرر القراءة محتاج إليه للتعليم والتعلم، فلو تكرر الوجوب لزم الحرج، وهو مرفوع بالنص، فوجب القول بالتداخل^(٣).

ثم قال: «واعلم أن حكم الصلاة على النبي ﷺ عند ذكر اسمه - على القول بوجوبها - كحكم السجدة في عدم تكرار^(٤) الوجوب عند اتحاد المجلس، لما ذكرنا من العلة، لأن تكرار اسمه عليه الصلاة والسلام واجب لحفظ سنته التي بها قوام الشريعة، فلو وجب في كل مرة لأفضى إلى الحرج». انتهى^(٥).

= وأخرجه البيهقي أيضاً (٥٧٦) من طريق هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن سلمة بن الأكوع، فذكره، وقال: وهذا ليس بشيء، والصحيح رواية جعفر بن عون. وقد تقدم في أوائل الكتاب.

(١) انظر: «البحر الرائق» (١/ ٣٤٦).

(٢) لفظ: «تلاوة» ليس في (ح).

(٣) انظر: «غنية المتملي» (ص: ٥٠٢).

(٤) في (ع): «تكرر».

(٥) انظر: «غنية المتملي» (ص: ٥٠٤).

وهذا جارٍ في ذكر الله، لأنه مأمورٌ بالإكثارِ منه بالنصِّ، فلو وَجَبَ كُلُّ مَرَّةٍ^(١) لأدَّى إلى الحرج، وقد قال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨].
فتلخص: أنَّ الراجحَ دليلاً على القولِ بالوجوبِ هو عدمُ تكرارِ الوجوبِ عند اتِّحادِ المجلسِ.

وعليه فنقول: الذِّكْرُ جَهْرًا مندوبٌ محققٌ، وعدمُ الإجابةِ ولا مرةٍ من سامعٍ يعتقِدُ الوجوبَ موهومٌ، فلا يُتركُ محققٌ لموهومٍ.
وأيضاً: لو كان الجهرُ بالذكرِ حراماً لاحتمالِ أن ثمةَ مَنْ لا يُجيبُ لفظاً ولا مرةً ممن يعتقِدُ الوجوبَ لكانَ الجهرُ بالأذانِ حراماً بعينِ هذا الدليلِ، لكنَّ اللازمَ باطلٌ بالإجماعِ، فكذا المَلزومُ.

ومع هذا فكم من مجلسٍ للذكرِ الجَهري لا يوجدُ في سامعيهِ مَنْ يعتقِدُ وجوبَ الإجابةِ بالثناءِ لفظاً، فكيفَ يسوغُ من عالمٍ متورِّعٍ^(٢) إطلاقَ التحريمِ؟!
على أنَّ ما احتجَّ به حجةٌ عليه لو تنبَّه له، لدلالتهِ على أنَّ الجهرَ بالذكرِ مشروعٌ عندهم، إذ لو كان حراماً لكانَ الذَّاكِرُ مضيعاً لحرمتِهِ، فيسقطُ الوجوبُ عن السامعِ كما يسقطُ وجوبُ الإنصاتِ لقارئٍ ضيِّع حرمةَ القرآنِ.

فقد قال في «غنية المتملي»: يجبُ على القارئِ^(٣) احترامُهُ بأنَّ لا يقرأه في الأسواقِ ومواقعِ الاشتغالِ، فإذا قرأ فيها كان من المُضَيِّعِ^(٤) لحرمتِهِ، فيكونُ الإثمُ

(١) من قوله: «لأفضى إلى الحرج» إلى هاهنا سقط من (ح).

(٢) في (ح): «من المتورع».

(٣) في (ع): «قارئ القرآن».

(٤) في «غنية المتملي» (ص: ٤٩٧): «فإذا قرأه فيهما كان هو المُضَيِّع».

عليه دون أهل الاشتغال دَفْعاً للحرص في إلزامهم تَرَكَ أسبابهم المحتاج إليها. انتهى.
لكن المنكر صرَّح بأن الجهر سبب لمعصية الغير، وهو دليل على أن الذاكِر
بالجهر غير مُضَيِّعٍ لحرمة الذكر، فيلزم أن لا يكون حراماً عندهم، وهو نقيض ما
ادَّعاه، وبالله التوفيق، ولا إله سواه.

٢٣- ثم قال: «فصل في أن الجهر بالذكر فتنة».

وهو آخر فصول الكتاب، وبتمامه يتم الكتاب، قال فيه: «إِنَّا نَرَى كَثِيراً مِنْ
سَامِعِي ذِكْرِ الْجَهْرِ تَرَكُوا تَعْظِيمَ اسْمِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَالتَّعْظِيمُ بِقَوْلِ: سُبْحَانَ اللَّهِ،
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، أَوْ جَلَّ جَلَالُهُ، أَوْ بِمَا يَشْبَهُ ذَلِكَ، وَاجِبٌ، وَتَرَكَهُ إِثْمٌ، فَمَا يَكُونُ سَبَبَ
وَقُوعِ هَذَا السَّامِعِ^(١) فِي هَذَا الْإِثْمِ يَكُونُ فِتْنَةً».

أقول: وقد مرَّ الجوابُ عنه في الفصل الذي قبله.

ثم نقل عن بعض مشايخ الطريقة: أن الذكر الجهري منهي عنه نقلاً
وعقلاً، ثم أخذ في ذكر الدلائل النقلية، وهي عشرة، فذكر قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ
رَبِّكَ فِي نَفْسِكَ﴾ الآية [الأعراف: ٢٠٥]، وقوله تعالى: ﴿أَدْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾
[الأعراف: ٥٥] وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ﴾ [الإسراء: ١١٠] وقوله تعالى: ﴿لَا
تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾ [الحجرات: ٢].

وقد مرَّ الجوابُ عن هذا كله.

ثم ذكر حديث: «خير الذكر الخفي»^(٢)، والاستدلال بهذا الحديث على

(١) في (ع): «وقوع السامع» وفي (ح): «وقوع السامعين». والمثبت من (ر).

(٢) أخرجه أحمد (١٤٧٧)، وابن حبان (٨٠٩)، والبيهقي في «الشعب» (٩٨٨٤)، من حديث سعد بن

أبي وقاص مرفوعاً، وإسناده ضعيف، فيه ابن أبي لبيبة وهو ضعيف، يروي عن سعد، ولم يدرکه. =

كون الذكر الجَهْرِيّ منهياً عنه من العجائب، فإن «خير» اسم تفضيل، والمقرّر في النحو أنّ الصفة الدالة على التفضيل هي الدالة على مشاركة وزيادة، فـ«خير» يدل على مشاركة الجهر للخفي، وزيادة الخفي عليه، والمشارك في الفضل كيف يكون منهياً عنه؟!

على أنّ الإمام النوويّ قد ذكّر في «فتاويه»: أن الأفضلية ليست على الإطلاق^(١)، وقد مرّ نقله.

وكذلك ما نقله عن الإمام حجة الإسلام من حديث بلفظ: «يُفْضَلُ الذِّكْرُ الخفيُّ على الذكرِ الجَهْرِيّ»^(٢) الذي يسمعه الآدميون^(٣) دليل فضل الجهر، لا دليل كونه منهياً، فلا ينطبق الدليل على الدعوى.

ثم ذكّر حديث «ارْبَعُوا على أنفسكم»^(٤)، وقد مرّ أنه لا حجة فيه إلا على النهي عن الجهر البالغ حيث لا يحتاج إليه، فهو دليل إثبات الجهر المعتدل وبقدّر الحاجة، لا دليل نفيه.

ثم نقل عن الشيخ عمار بن ياسر البديسي^(٥) - قُدس سرّه - أنه قال: قد أمر الله

= وقد تقدم مراراً.

(١) انظر: «فتاوى النووي» (ص: ٢٦٢).

(٢) «الجهرى» زيادة من (ع).

(٣) أخرجه أبو يعلى (٤٧٣٨)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٥٥٢)، وابن عدي في «الكامل»

(٨ / ١٣٨) من حديث عائشة، وفيه: «على الذي لا يسمعه الحفظة» بدل: «يسمعه الآدميون» وقال

البيهقي: تفرد به معاوية بن يحيى الصدفي وهو ضعيف، وقال ابن عدي: غير محفوظ.

(٤) تقدم مراراً.

(٥) في (ح): «البرليسي»، في «هدية العارفين» (١ / ٧٧٩): ضياء الدين عمار بن محمد بن عمار، =

تعالى العبدَ بذكره سرّاً ليصلَ بذكر السرِّ إلى السرِّ، وقال تعالى: ﴿وَأذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ﴾ [الأعراف: ٢٠٥] وهذا ليس فيه إلا فضلُ ذكرِ السرِّ، وهو مسلّم، وليس فيه أنَّ الجهرَ منهِّيٌّ عنه.

ثم نَقَلَ عن الشيخ نجم الدين الكبرى قدّس سره: «أنَّ الواجبَ على الذَّاكر أن يذكرَ الله بقوةٍ شديدةٍ بحيث يجري ريحُ الذِّكرِ في عُروقه وشرائينه من غير رفع صوتٍ». عزاها إلى رسالته: «إلى الهائم الخائف من لومة اللائم».

قلتُ: وقد وقفتُ على هذه الرسالة، فقال فيها ما نصّه: وطهارةُ الباطنِ والظاهرِ لا تكْمُلُ إلا بأموٍ عشرة، إلى أن قال: الخامسُ: دوامُ ذِكْرِ اللهِ تعالى باللسانِ مع حُضورِ القلبِ بالقوةِ الشديدةِ من غير رفعِ الصَّوتِ به... إلخ. انتهى بلفظه^(١).

فإن كان هذا المنكرُ إنما حَذَفَ ذِكْرَ اللسانِ لكونه ممن يذُكَّرُ بالقلبِ فقط لكمالٍ بهذا النقصِ في النقل، ثم وَقَفْتُ على رسالته المسماة: «فواتح الجمال» فقال في فَصْلِ الاستغراقاتِ: الاستغراقُ الأولُ: استغراقُ الوجودِ في الذِّكرِ، وهذا إنما يكونُ إذا أحرقتُ الأجزاءَ الخبيثةَ، وبقيت الأجزاءُ الطيبة، سمعتُ حينئذٍ «ذكر الوجود»، فتسَمَّع من كلِّ جزءٍ ذكراً كأنه ينفخُ في البوق، أو يضربُ دَبْدَبَةً^(٢)، إلى أن قال: وهذا الاستغراقُ نتيجةُ ذِكْرِ اللسانِ بقوةٍ. انتهى^(٣).

= المعروف بالبديسي، أبو ياسر الصوفي المالكي، المتوفى في حدود سنة (٥٩٠هـ)، له: «بهجة الطائفة بالله العارفة»، و«صوم القلوب».

(١) انظر: «رسالة إلى الهائم الخائف» لنجم الدين كبرى (ص: ٢٧)، والشيخ نجم الدين الكبرى، شيخ خراسان: أحمد بن عمر الخوارزمي المحدث الصوفي، توفي سنة (٦١٨هـ).

(٢) هي الطبلية.

(٣) انظر: «فواتح الجمال» (ص: ١٥٥ و١٥٧).

فصرّح بذكر اللسان بقوة ولم يقل: «من غير رفع صوت» والمتبادر من ذكر اللسان بقوة هو الجهر، فإن أراد بقوله: «من غير رفع صوت» في الرسالة الأخرى نفي الرفع الزائد على قدر الحاجة - إذ شرطه أن لا يكون مُزِعِجاً للمزاج - فيوافق ما يتبادر من «فواتح الجمال».

وإن أراد^(١) نفي الجهر مطلقاً، وأن لا يزيد على إسماع نفسه، إذ لا أقل من ذلك في الذكر اللساني - كما مرّ في التأصيل - فيحتمل على أنه أراد ذكر طريق خاص اختاره، بدليل أنه القائل: الطُّرُق إلى الله تعالى بعدد أنفاس الخلائق لا الحصر، وإلا لكان ردّاً على هذا المنكر للجهر أيضاً، لكونه ممن يختار الاقتصار على القلبيّ، ومعلوم أنه لا يلزم من اختيار طريق خاص نفي غيره، ولا كونه منهياً عنه.

وكيف يتأتى من مثل الشيخ نجم الدين الكبرى قدس سرّه الفقيه المفسر المحدث الصوفي نفي ما دلّ عليه الكتاب والسنة.

ثم نقل عن الشيخ مجد الدين البغدادي^(٢) قدس سرّه أنه قال: «الذكرُ المعترُّ، هو الذي لا يتوقّف فيه القلبُ واللسانُ، ولا يذكرُ أيضاً كيف ما اتفق، بل بقوة يظهر أثره في جميع الأعضاء، لأنّ ذلك أقوى على نفي الخواطر وتحصيل الجمعيّة في الخفيّ الصوت فيه، ويجنب الألحان، ويبالغ في التعظيم». انتهى.

وهذا ليس فيه النهي عن الجهر، وإنما فيه فضل الخفيّ الصوت، ولا يلزم من فضل الخفيّ كون الجهر منهياً عنه، وهو واضح. وبالله التوفيق.

(١) «أراد» سقط من (ح).

(٢) هو تلميذ نجم الدين الكبرى، وأحد أعلام الصوفية في بلاد خوارزم، قتل سنة (٦١٦ هـ) من تصانيفه:

«تحفة البررة في أجوبة المسائل العشرة»، انظر: «هدية العارفين» (١/ ٤١٥).

ثم قال: «وأما الدلائل العقلية، فأولها: أن فائدة الخلوة حَسْبُ الحواسِّ الظاهرة ليُفتح عليه الحواسُّ الباطنة، ولا يحصلُ مِنَ الذِّكْرِ الجَهْرِي حَسْبُ السَّمْعِ».

والجواب: أَنَّ الجَهْرَ مشرُوعٌ فِي الخَلْوَةِ والكَثْرَةِ، والسَّفَرِ والحَضَرِ، والليلِ والنهارِ، للمتجرِّدِ والمتسبِّبِ، والسالكِ وغيره، ولا يلزمُ من أَنَّ لا يترتَّبُ عليه فِي حالةٍ خاصةٍ ما يترتَّبُ على الخفيِّ من فائدةٍ خاصةٍ لشخصٍ سالكٍ أَنَّ يكونَ الجهرُ منهياً عنه مطلقاً، وإلا لزمَ أَنَّ يكونَ الخفيُّ منهياً عنه أيضاً بعينِ هذا البيانِ، لأنَّ الجهرَ يترتَّبُ عليه من الفوائدِ اشتراكُ اللسانِ والسَّمْعِ مع القلبِ فِي الذِّكْرِ، وهو لا يوجدُ فِي الخفيِّ النَّفْسِيِّ، على أَنَّ المطلوبَ لصاحبِ الخلوةِ حَسْبُ السَّمْعِ عن سماعِ غيرِ ذكْرِ الله، وحَسْبُ اللسانِ عن التُّطْقِ بِغيرِ ذكْرِ الله، إِذْ المطلوبُ كَفُّ الحواسِّ عما هو أَجْنَبِيٌّ عن المقصودِ بِغيرِ ذكْرِ الله^(١) فِي مَشْرَبِ السالكينِ، واسمُ المذكورِ ليسَ بأجْنَبِيٌّ للمذكورِ.

كَيْفَ والاسمُ هو المسمَّى من وجهٍ، فَإِنَّ الحَقَّ سبحانه له الإِطْلَاقُ الحَقِيقِيُّ الَّذِي لا يُقَيِّدُهُ شَيْءٌ وَإِنْ تَجَلَّى فِيهِ، فافهم.

وَأَنشَدَ ابنُ بَرَّجانَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «تفسيره» فِي هَذَا المعنى قولَ بَعْضِهِمْ^(٢):

وداعِ دَعَا إِذْ نَحْنُ بِالْحَيْفِ مِنْ مَنِيٍّ فَهَيَّجَ أَشْجَانَ الفِؤَادِ وَمَا يَدْرِي

(١) «بغير ذكر الله» زيادة من (ع).

(٢) قاله قيس بن الملوح، كما في «الشعر والشعراء» (٢/ ٥٥٣)، و«الأمالى» للقالبي (٢/ ٦١). وابن بَرَّجان: هو عبد السلام بن عبد الرحمن بن محمد بن بَرَّجان الإشبيلي المتوفى سنة (٥٣٦هـ)، من تصانيفه: «تنبيه الأفهام إلى تدبر الكتاب الحكيم وتعرف الآيات والنبأ العظيم» وهو تفسير متوسط الحجم.

دعا باسم ليلي غيرها فكأنما أثارَ بليلى طائراً كان في صدرِي

ثم قال: «وإنما هذا منا استشهادٌ على حكمة الله عز وجل في وجود المذكور مع الذكر». انتهى.

ثم قال: وثانيها: «أن حَصَرَ النَّفْسِ بِالْخَاصِيَةِ يَنُورُ الْبَاطِنَ، وَلَا يُمْكِنُ حَصْرُ النَّفْسِ مَعَ الذِّكْرِ بِالْجَهْرِ».

أقول: لا يلزم من كون حَبْسِ النَّفْسِ لَهُ مَدْخَلٌ فِي تَنْوِيرِ الْبَاطِنِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مُنْحَصِراً فِيهِ، فَلَا دَلِيلَ فِيهِ عَلَى كَوْنِ الْجَهْرِ مَنُهِياً عَنْهُ، لَجَوَازِ أَنْ يَكُونَ الْجَهْرُ أَيْضاً مُنُوراً، وَهُوَ كَذَلِكَ، لِمَا أَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ مِنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ سَعْدِ السَّاعِدِيِّ: «إِذَا عَمِلَ الْمُؤْمِنُ عَمَلًا نَارَ فِي قَلْبِهِ نُورٌ، وَنَارَ بِالنُّورِ»^(١). كما رأيتُه بخطَّ الحافظ ابن حجر في «البدر المنير» لشيخه نور الدين علي الهيثمي رحمه الله^(٢).

وفي نُسْخِ «الجامع الصغير»: «ثار» بالثاء المثناة^(٣)، والمأل واحد.

والجهر مأمورٌ به في الكتاب والسنة، فهو عملٌ صالح، فيُورث في القلب نُوراً وإن لم يكن معه حَبْسُ النَّفْسِ.

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٥٩٤٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٢٥٥)، وقال: هذا حديث غريب من حديث أبي حازم وسهل، وقال الهيثمي في «المجمع» (١/ ٦١): رجاله موثقون، إلا حاتم بن عباد بن دينار الجرشي، لم أر من ذكر له ترجمة اه.

(٢) هو «البدر المنير في زوائد المعجم الكبير» للهيثمي، وقد سلف الغزو إلى «المعجم الكبير»، و«مجمع الزوائد».

(٣) انظر: «الجامع الصغير» (١٢٧٤٥) وفيه: «نار»، وفي «الجامع الكبير» (١٠/ ٥٠٧)، «ثار» بالثاء، وكذا هو في «مجمع الزوائد» (١/ ٦١).

على أن نفي إمكان حبس النفس مع الجهر مما لا يوافق الواقع، فإن حبس النفس في الذكر الجَهْرِي من الطُّرُقِ الْمَسْلُوكَةِ لِلصُّوفِيَّةِ، كَالطَّرِيقَةِ الشُّطْرِيَّةِ الْبِسْطَامِيَّةِ بِأَذْكَارٍ عَدِيدَةٍ، مِنْهَا: «هُوَ اللَّهُ وَاللَّهُ هُوَ»، عَلَى الْكَيْفِيَّاتِ الْمَذْكُورَةِ فِي رِسَالَةِ شَيْخِنَا الْإِمَامِ صَفِيِّ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ الْمَدْنِيِّ قَدَّسَ سِرُّهُ الْمَسْمَاةَ: «ضَوْءُ الْهَالَةِ فِي ذِكْرِ: هُوَ، وَالْجَلَالَةِ».

منها: أَنْ تَبْتَدِيءَ بـ«هُوَ» مِنَ السُّرَّةِ بِالْقُوَّةِ جَهْرًا، وَتَرْفَعِ رَأْسَكَ حَتَّى يَصِيرَ وَجْهُكَ إِلَى السَّمَاءِ، ثُمَّ تَعُودُ قَائِلًا بِالصَّوْتِ وَالشَّدَّةِ عَلَى السُّرَّةِ: «اللَّهُ» بِقَطْعِ هَمْزَةِ «اللَّهُ» وَإِسْكَانِ الْهَاءِ، وَتَكَرَّرِ «اللَّهُ» فِي حَبْسِ النَّفْسِ حَسَبَ الطَّاقَةِ وَتَرَأً.

قال شيخنا الإمام صفي الدين أحمد بن محمد المدني قدس سره: وهذا الذكر من أسرع الأذكار بإذن الله فتحاً. وساق الكلام إلى أن قال: ومما وقع لي من فتوح هذا الذكر الكريم وفضله العميم بإذن الله العليم، أنني وجدت ذات ليلة بعد الذكر ثقلاً عظيماً عجزت معه عن القيام لصلاة العشاء مع الجماعة، فاضطررتني الحال إلى الامتداد، فذهبت عيني في النوم قليلاً مع تيقظ القلب، ثم قومت للصلاة فلم أجد فكاً من الحال، فأردت العود إلى الاستراحة فلم أستطع العود، فتأجج من بين أضلعي حرارة لها وهج كوهج النار المتأججة بنفخ الكير العظيم، صاعداً وهابطاً، واشتعل الذكر في باطني اشتعالاً يحرك ظاهري يميناً وشمالاً حركةً قهرياً، فرأيت بالقلب حينئذ عوالم يذكرون الله قياماً، أجسادهم متداخلة كالسرج المتعددة في البيت الواحد، متأججين بالذكر ككبير الحداد وهجه، وذكرهم مع القلب مني: الله، الله. ولهم صورة وهيمان، وأنا أراهم تحت ضلوع الجنب الأيسر مني، وأنا معهم كذلك من داخل الضلوع فيما هم فيه، حتى إنني لأجد أطراف الضلوع تكاد تمس رأسي حال كوني محلاً لهم، وأجد ما أنا فيه داخلياً وخارجاً، وأجد ظل

أطرافِ الضُّلوعِ من أعلاها واقِعاً عليّ، وأجدهم بلا عددٍ، فعلمتُ بذلك عياناً سرّاً كونِ آدم عليه الصلاة والسلام في القَبْضَةِ الإلهية مع جملة الذُّرِّيَّة، وهو المخاطَبُ المسؤول خارجها، المختارُ أيَّ اليدين يختارُ، فاختار يمينَ الله، كما قال: «اخترتُ يمينَ ربِّي، وكتلتا يدي ربِّي يمينُ مباركة»^(١)، وهذا من عِلْمِ هذا المُنزَّل، ورأيتُ في القلبِ جميعَ المُختَرَنَاتِ العِلْمِيَّةِ، والفتوحاتِ الربَّانيةِ الدَّوْقِيَّةِ، والوِجْدَانَاتِ الكَشْفِيَّةِ، والإدراكاتِ العَقْلِيَّةِ اليَقِينِيَّةِ والظَنِّيَّةِ، وأهاليها، وسببَ نزاعِ أهلِ النَّزاعِ، ووفاقِ أهلِ الوِفاقِ منهم.

وساقَ الكلامَ فيما كُثِّفَ له في هذا الفُتُوحِ أكثرَ من ورقتين، كُلُّ ذلكَ في نحوِ ثلاثِ درجاتٍ، أي: الحُمُسُ من ساعةٍ، ثم سَكَنَ بإذنِ الله ما بي، كُلُّ ذلكَ من ثمرةِ هذينِ الذِّكْرَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ: «هُوَ اللهُ، اللهُ هُوَ» فَكُنْ مُتَمَسِّكاً بهما تَعُثُرْ على السِّرِّ الغَريبِ بإذنِ الله في أقربِ قَريبٍ، واللهُ سَمِيعٌ مُجِيبٌ. انتهى ما أريدُ نقلُه هنا^(٢).

وقد رَوِيَتْ هذه الرسالةُ عنه بقراءتي عليه في مجالسِ آخِرِهَا عَصَرَ يَوْمِ السَّبْتِ، آخِرَ شَهْرِ شَعْبَانَ المَعْظَمِ، سنة (١٠٧١)، وأجازَ لي والسَّامِعِينَ^(٣) رِوَايَتَهَا، قَدَّسَ اللهُ رُوحَهُ، وأعلى في أعلى المُقَرَّبِينَ فتوحه، وأعادَ علينا من بركاته. آمين.

والمقصود: أنَّ حَبَسَ النَّفْسَ مع الجَهرِ ممكناً، بل واقِعٌ، وهو من الطُّرُقِ المسلوكةِ المُتَّبِعةِ بإذنِ الله للثمراتِ المطلوبةِ للسَّالِكِينَ، والحمدُ لله رب العالمين .

(١) أخرجه الترمذي (٣٣٦٨)، وابن حبان (٦١٦٧)، والحاكم (٢١٤) من حديث أبي هريرة. وقال

الترمذي: حديث حسن غريب، وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم.

(٢) انظر: «ضوء الهالة» (ملحق بالسمط المجيد)، (ص ٢١٠ - ٢١١).

(٣) في (ع): «وللسامعين».

ثم قال: «وثالثها: أن الإخلاص مطلوبٌ في جميع العبادات، والدُّكْرُ الجَهْرُ يُثْمِرُ الرِّيَاءَ، وَيُبْطِلُ الْإِخْلَاصَ».

والجواب: أن الإخلاص في العمل أن يقصدَ به وَجَهَ اللهُ تعالى وامْتِثَالَ أمره، وهذا لا يختصُّ بالإخفاء، بل يمكنُ مع الجهرِ كالإخفاء، كيفَ وقد جَهَرَ مَنْ لا يُشْكُ في إخلاصه، كالنبيِّ ﷺ وأجلاء الصحابةِ وأكابرِ الأولياءِ، قدَّس اللهُ تعالى أسرارَهم، ونَفَعْنَا بهم. آمين.

ولو لم يَكُنْ في هذا إلا حديثُ ابنِ الأَدْرَعِ^(١)، وقوله لمن يَجْهَرُ بالدُّكْرِ: يا رسولَ اللهِ! عسى هذا أن يكونَ مُرَائِيًّا؟ فقال ﷺ: «لا، ولكنه أوَاه». لكفَى؛ لأنها شهادةٌ مَنْ لا يَنْطِقُ عن الهوى.

والحاصل: «إنما الأعمالُ بالنيَّاتِ، وإنما لكلِّ امرئٍ ما نوى»^(٢) فإذا نوى بجَهْرِهِ امتثالَ أمرِ اللهِ وابتغاءَ رِضاهِ، فقد أخلَصَ العملَ اللهُ، ولا يضرُّه ظُنونُ الظَّانِّينَ ظنَّ السُّوءِ، ولو كان اطلَّاعُ الناسِ على عَمَلِ العاملِ يُوجِبُ كونهَ رِياءً، لكان الدُّكْرُ الخفيُّ إذا جَلَسَ الذَّاكِرُونَ به مُصْطَفِّينَ في المسجدِ مُطْرِقِينَ خاضِعي أعناقِهِم رِياءً أيضاً، لأنَّ كلَّ مَنْ يَمُرُّ عليهم ويعلمُ أن هذا طريقتُهُم في الدُّكْرِ، يعلمُ أنَّهم يذكرونَ الدُّكْرَ الخفيَّ، فيلزم على هذا أن يصيرَ رِياءً، مع زيادةِ الإعجابِ والتزكيةِ بأنَّهم لا يُراوون، لكنَّه ليس كذلك بل «إنما الأعمالُ بالنيَّاتِ» وكفَى اللهُ شَهِيداً، العالمُ بالضَّمائرِ والطَّوَيَّاتِ.

ثم قال: «ورابعها: أن خَرَقَ الشُّغافِ واجبٌ في الطريقِ، ليصلَ الدُّكْرُ إلى

(١) تقدم مراراً.

(٢) أخرجه البخاري (١)، ومسلم (١٩٠٧) من حديث عمر.

القلب الصنوبري الشكل، المودع في بدن الإنسان، لأن فيه رُوَزَنَةً^(١) إلى القلب الحقيقي، فهو ما دام مشغولاً بالذكر الجهري يتصاعد ربحه، ويخرج من فم الذاكِرِ أكثر حرارته، ولا يصل إلى الباطن إلا على سبيل النذرة».

أقول: حاصل هذا الكلام: أن حرارة الذكر الجهري، وصولها إلى الباطن أقل من الخفي، ولا يلزم من ذلك أن يكون الجهر منهياً عنه، على أنه ليس كلياً؛ لأن الجهر لما فيه من القوة بالضرب على القلب بـ«إلا الله» مثلاً يتضاعف حرارته، وإن لم يحبس النفس، مع أن حبس النفس في الجهر أيضاً طريقة مسلوكة كما مر، فإذا كان الجهر مع حبس النفس يزداد حرارة، وعلى فرض عدم ازدياد الحرارة، فلا دليل في هذا على أن الجهر منهي عنه، فلا يتم التقريب.

ثم قال: «وخامسها: أن الذكر الجهري يخبط الدماغ ويشوش العقل».

أقول: وهذا القول لا يوجد له مصداق في الخارج، وكونه كذلك في توهم المتوهم لا يستلزم كون الجهر منهياً مع كونه ناشئاً عن عدم استحضار جهر النبي ﷺ بالذكر بأعلى صوته وجهر الصحابة، وإلا لما استجاز إطلاق هذا الكلام.

ثم قال: «وسادسها: أن في الذكر الجهري شرب النفس وغلبة شهواتها على السماع، وسرعة تصرف الوجد الشيطاني في الباطن».

أقول: حاصله: أن الجهر مظنة الرياء، وقد مر عن النووي أن الإخفاء حيث يخاف الرياء أفضل، والجهر حيث يأمن ذلك أفضل، فمجرد كونه مظنة الرياء لا يوجب كونه منهياً عنه، بل إذا تحقق الإخلاص فإن لم يكن أفضل فلا أقل من أن يكون فيه الفضل، لكونه مأموراً به، وما يكون مأموراً به كيف يكون منهياً عنه؟!

(١) في (ح): «دوزنة». والمثبت من (ع) و(ر). والروزنة: الفتحة والمنفذ والمسام والثقب.

ثم قال: «وسابعها: أنه يشوش قلب أصحاب القلوب في مُناجاتهم وخلواتهم وحضورهم مع ربهم، وهو مُستجلبٌ مقت الله».

أقول: قد مرَّ أن كون الجهر مندوباً بالكتاب والسنة أمرٌ محققٌ بما بيناه، واستلزامه لمثل هذا المحذور موهومٌ، فلا يترك إلا أن يُعلم ذلك، فحينئذٍ نحن نقول أيضاً: إنه لا يجهر، لأننا نقول بأنه مندوبٌ إليه^(١) حيث لا يترتب عليه محذورٌ شرعيٌّ، فإذا علم ترثبه فلا يجهر، وأما مجرد التوهم فلا يُوجب الترك لما مرَّ، والله أعلم.

ثم قال: «وثانها: أن فيه باب الفتنة»، وقد بين المُنكرُ فيما قبل وجه كونه فتنةً بأنه يُوجب إثم السامع بترك التعظيم باسم الله كلما سَمِع، وقد مرَّ الجواب عنه.

ثم قال: «وتاسعها: ترك الأدب قياساً على الجهر باسم السُلطان المجازي».

والجواب عنه قد مرَّ بأنه قياسٌ في مقابلة النصِّ، فيكون فاسداً.

ثم قال: «وعاشرها: حرمانهم عن سماع ذكر المذكور الذي هو قُصارى مراد الدَّاكرين وأمانهم، لأن الله تعالى وَعَدَهُمْ فِي كَلَامِهِ بِقَوْلِهِ: ﴿فَأَذْكُرُوا مَا كُنْتُمْ﴾ [البقرة: ١٥٢].»

أقول: لا يلزم من عدم سماع ذكر المذكور سبحانه أن يكون الجهر منهيّاً عنه، لأن الله سبحانه قد قال في الحديث القدسي الصحيح: «قسمت الصلاة بيني وبين عبدي» إلى أن قال: «إذا قال العبدُ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ قال الله: حمدني عبدي» الحديث بطوله^(٢).

(١) لفظ: «إليه» ليس في (ع).

(٢) أخرجه مسلم (٣٩٥) من حديث أبي هريرة.

ولا يسمع ذكرَ المذكور سبحانه في هذا إلا التذرُّ من كَمَلِ الأولياءِ، ومن المعلوم أن الجهرَ من المتفق عليه بالفاتحة في بعض المكتوبات وبعض النوافل، فلو كان عدمُ سماعِ ذكرِ المذكور مُوجِباً لكونِ الجهرِ محرماً لم يُشرعِ الجهر في الفاتحة لكن اللازم باطل بالإجماع فكذا الملزوم.

ثم قال بعد سياق حديث: «ارْبِعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ» الذي مرَّ عنه الجوابُ غير مرة: «روي: أن موسى صلواتُ الله عليه وسلامُه قال: يا رب أبعدُ أنتَ فأناديكَ أم قريبُ فأناجيكَ؟ قال تعالى: أنا جليسُ مَنْ ذَكَرَنِي»^(١). وقال الله تعالى ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ١٨] وهذا دليلٌ قاطع، وبرهانٌ ساطع على أن الجهرَ غيرُ جائزٍ، لأنه تعالى قال: ﴿فَأِنِّي قَرِيبٌ﴾ في جوابِ قوله: «أقربُ ربُّنا فنناجيه أم بعيدُ فنناديه؟» فحيثُ مدَّ معناه: لا تُنادوني، ولكن ناْجوني، فإنني قريبٌ، فكان نهياً عن الجهر بالنداء.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَقْرَبُ إِلَيْمِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦] دليلٌ قاطع على أن الجهرَ بالذكرِ غيرُ جائزٍ. انتهى.

وهذا آخرُ ما يُحتاج إلى رده من الكتاب.

أقول: لا حجةَ له فيما تمسك به:

أما أولاً: فلما مرَّ أن المناجاةَ هي المسارَّةُ للقريبِ، ومن لوازمه إسماعُ الغيرِ، وهو أذنى الجهرِ، وقد قال تعالى عن زكريا عليه السلام في معرضِ الثناءِ عليه: ﴿إِذْ نَادَى رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًّا﴾ [مريم: ٣] والنداءُ كما مرَّ فوق المناجاةَ فهو فوق أذنى الجهرِ،

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (١٢٢٤)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٣٧)، والبيهقي في «شعب الإيمان»

(٦٧٠) من حديث أبي، عن كعب الأخبار.

فيكون أذنى الجهرِ مشروعاً بالمناجاةِ، وما فوقه مشروعاً بالنداءِ الخفي، فلا يصحُّ تفسيرُ آية: ﴿فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾ بقوله: «معناه: لا تُنادوني إلخ» لتضمُّنه النهيَ عن النداءِ مطلقاً ولو خفياً، وهو باطلٌ بالنصِّ.

وأما ثانياً: فليَمَّا مرَّ: أَنَّهُ ﷺ كَانَ إِذَا صَلَّى الصَّبْحَ رَفَعَ صَوْتَهُ حَتَّى يَسْمَعَ أَصْحَابُهُ: «اللَّهُمَّ أَصْلِحْ لِي دِينِي الَّذِي هُوَ عُصْمَةٌ أَمْرِي» إلخ^(١).

ومرَّ عن أنس أنه قال: كان رسولُ الله ﷺ إذا صَلَّى أَقْبَلَ عَلَيْنَا بَوَجْهِهِ كَالْقَمَرِ، فيقول: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الِخْ وَالْحَزَنِ» إلخ فتعلَّمناه من غير أن يعلمنا من كثرة ما يردُّده^(٢).

وقد مرَّ أن الصحابة كانوا يعدُّون للنبيِّ ﷺ في اليومِ مئةَ مرة: «رَبِّ اغْفِرْ لِي وَتُبْ عَلَيَّ، إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الْغَفُورُ»^(٣).

فكان يجهرُ بالدُّعاء بحيث يسمعه الملاءُ من الصحابة رضي الله عنهم، وما يسمعه الملاءُ فهو فوق المناجاةِ وفوق النداءِ الخفيِّ أيضاً، ودون الجهرِ المنهيِّ عنه التزاماً في قوله: «ارْبِعُوا عَلَيَّ أَنْفُسِكُمْ».

والنبيُّ ﷺ أعلمُ بما أنزل إليه، وإليه فَوْضَ بَيَانُ مَا أَنْزَلَ إِلَيْنَا لَنَا، فلو كان معنى هذه الآية ما فهمه من قوله: لا تُنادوني، بل ناجوني، لَمَا جَهَرَ النَّبِيُّ ﷺ جَهْرًا يَفُوقُ

(١) أخرجه مسلم (٢٧٢٠) من حديث أبي هريرة، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (١٢٧) من حديث أبي برزة، و(٥١٥) من حديث بريدة، ولم يذكر مسلم: صلاة الصبح.

(٢) أخرجه الطبراني في «الدعاء» (٦٦٠) بهذا اللفظ من حديث ابن مسعود، والدعاء أخرجه البخاري (٢٨٩٣) من حديث أنس، وفيه: فَكُنْتُ أَخْدُمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا نَزَلَ، فكنت أسمعه كثيراً يقول: «اللهم إني أعوذ بك من الهم والحزن...». ليس فيه: «فتعلمناه...».

(٣) أخرجه الترمذي (٣٧٣٤)، وابن ماجه (٣٨١٤)، والنسائي في «الكبرى» (١٠٢١٩). وتقدم.

النداء الخفي، حيث كان يسمعه الملاء من الصحابة رضي الله عنهم، لكنه قد فعل كل يوم مئة مرة، فعلم أن المعنى ليس كما فهمه، كيف والتضرع مأمور به بقوله تعالى: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا﴾ [الأعراف: ٥٥] وأنه رفع الصوت بالدعاء؟

والمعنى: أقرب ربنا فنناجيه، إذ القريب يسمع المناجاة، ولا يتوقف سماعه إلى النداء والجهر البالغ، أم بعيد يتوقف سماعه إلى النداء والجهر البالغ فنناجيه، فأنزل الله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي﴾ [البقرة: ١٨٦]؛ أي: في شأن القرب والبعد من حيث السماع، فأخبرهم أنني قريب أسمع دعاء الداعي إذا دعاني كما يسمع القريب، ولا يتوقف سماعي لدعائهم على رفع الصوت.

فليس تشريع رفع الصوت في الدعاء بنحو: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا﴾ الآية [الأعراف: ٥٥] للإسماع، بل لنحو ما مر من كونه يتضمن هضم النفس بالتضرع والجوار، فيكون أتم في العبودية.

وأما ما ذكره البيضاوي في قوله: ﴿وَإِنْ تَجَهَّرَ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾ [طه: ٧] من قوله: أي: وإن تجهر بالذكر لله ودُعائه، فاعلم أنه غني عن جهرك، فإنه يعلم السر وأخفى منه، وهو ضمير النفس. انتهى.

فمعنى كونه «غنياً» عن الجهر: أنه لا حاجة إليه للإعلام والإسماع، لأنه يعلم السر وأخفى، ويعلم^(١) السر والنجوى، لا أنه لا يجوز الجهر مطلقاً، فإنه القائل في تفسير قوله تعالى: ﴿تَدْعُونَهُ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ [الأنعام: ٦٣]: مُعلنين ومُسرّين، كما مر نقله.

كيف لا والنبي ﷺ أعلم الناس بأن الله تعالى غني عن الجهر للإسماع والإعلام،

(١) في (ع): «ويسمع».

وقد جَهَرَ بما هو فوق المناجاةِ وفوق النداءِ الخفيِّ حتى أسمع الملاء من الصحابةِ، والصحابةُ اقتدوا به في ذلك، فقد مرَّ عن ابن عمر: أنه كان يرفعُ صوته عَشِيَّةَ عَرَفَةَ بالدعاءِ وَيخْفُضُ. مع كونِ خَفْضِهِ مسموعاً للغير أيضاً، لأنَّ الراويَ حفظَ ما دعا به في خَفْضِهِ كَرَفَعِهِ، فلا يصحُّ أن يُفسَّرَ قوله تعالى: ﴿فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ١٨٥] بما قال: إِنَّ معناه: لا تُنادُوني بل ناجُوني، بل المعنى: إني قريبٌ فلا يتوقَّفُ سماعُ دعائكم إلى رَفَعِ الصوتِ وإن كان التضرُّعُ مشروعاً.

يوضِّحه لفظُ روايةِ ابنِ عساکر من حديثِ علي: قال رجلٌ: يا رسول الله! ربُّنا يسمعُ الدعاءَ أم كيفَ ذلك؟ فأنزل الله: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ﴾ الآية [البقرة: ١٨٥] (١).

وكذلك رواية عبد بن حُميد وابن المنذر، عن عبد الله بن عبيد قال: لما نزلت هذه الآية: ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠] قالوا: كيف لنا أن نلقاهُ حتى ندعوه، فأنزل الله ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾ الآية، فقالوا: صدق ربُّنا، وهو بكلِّ مكانٍ. انتهى (٢).

فالسؤالُ عن القُربِ والبُعدِ إنما هو لأجل السماعِ، فلَمَّا نَزَلَ الآيةُ تذكَّرُوا ما كانوا مُنْطَوِّينَ عليه من الإيمانِ بمضمونِ قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد: ٤] فقالوا: صدق ربُّنا، وهو بكلِّ مكانٍ، فلا حاجةُ في سماعِهِ لدُعائنا إلى مضمونِ قولنا: «كيف لنا أن نلقاهُ حتى ندعوه» فإننا ملاقوه بمقتضى الإيمانِ بمضمونِ ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ على الوجهِ المجامع لـ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] اللاتقِ بجلالِ ذاتِ القُدوسِ الواسعِ المحيطِ.

(١) أخرجه ابن عساکر في «تاريخه» (٢/ ٣٢٨ - ٣٢٩)، وفي إسناده الوليد بن مسلم، وهو يدلّس

ويسوي وقد عنعن، وكذلك ابن جريج هو مدلس وقد عنعن.

(٢) انظر: «الدر المنثور» (١/ ٤٧٠).

وكلما كان كذلك فهو سميعٌ للمناجاة، يعني: فلا يتوقَّفُ على المُناداة وإن كان المُناداة والتضرُّع مشروعاً، لا أنَّه لا يجوز المُناداة التي هي دون الجهرِ البالغ أصلاً، لما مرَّ أنَّه مأمورٌ به بنحو: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا﴾ [الأعراف: ٥٥] وأن النبي ﷺ فعله فاقتدى به الصحابة، فالقول بأنَّ الجهرَ في الدعاء غيرُ جائزٍ دعوى ليس عليه دليل تامٌّ، وبالله التوفيقُ ذي الجلال والإكرام.

وأما قوله: وكذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦] دليلٌ قاطعٌ على أن الجهرَ بالذكرِ غيرِ جائزٍ.

فجوابه: أنه لا دلالة لهذه الآية على عدم جوازِ الذكرِ بالجهرِ، لا مُطابقتاً، ولا تضمناً، ولا التزاماً.

أما الأولان: فظاهر.

وأما الثالث: فلأنه لا ملازمة بين أقربيَّة الحقِّ تعالى إلى الإنسانِ من حَبْلِ الْوَرِيدِ، وبين عدمِ جوازِ الجهرِ بالذكرِ، فإن من أنزلَ عليه هذه الآية أعلمُ بمعناها، وأعلمُ بالله، وبآدابِ حضرته، وقد جهرَ بأعلى صوتِه بلا إله إلا الله، وجعلَ يومَ بدرٍ يهتفُ بربه: «اللهم أنجز لي ما وعدتني»^(١) إلخ، فزعمُ أن الأقربية تستلزمُ العلمَ بالسرِّ فلا حاجة إلى الجهرِ، قياسٌ عقلي مصادمٌ للنصوص، فيكون فاسداً.

ثم هو ناشئٌ عن عدمِ الفرق، أو عدمِ استحضارِ الفرقِ بين وحدةِ الذاتِ وتعددِ الأسماءِ والكمالات، فإنَّ الله تعالى وإن قال: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد: ٤] وقال: ﴿وَمَنْ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦] لكنه قد قال أيضاً: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] وقال: ﴿ثُمَّ تَبَرَّجَ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [السجدة: ٥] وقال:

(١) أخرجه مسلم (١٧٦٣) من حديث عمر بن الخطاب.

﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [المعارج: ٤] وقال: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣] وقال: ﴿أَأْمِنُّم مِّنَ فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك: ١٦].

وقال ﷺ: «لا تأمنوني وأنا أمينٌ من في السماء؟»^(١).

وقال عليه السلام في جوابٍ من قال: أين كان قبل أن يخلق الخلق؟ قال: «كان في عَمَاءٍ، ما فوقه هواءٌ، وما تحته هواءٌ»^(٢).

وقال من حديث العباس عند الترمذي وغيره: «ثم فوق ذلك العرش بين أعلاه وأسفله كما بين السماء والأرض، والله سبحانه وتعالى فوق ذلك، وليس يخفى عليه من أعمال بني آدم شيء»^(٣).

ومن حديث أبي هريرة: «لو أنكم دَلَّيْتُمْ بحبلٍ إلى الأرض السفلى لَهَبَطَ علي الله» ثم قرأ: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد: ٣]^(٤).
ومن المقرَّر عند أهل التحقيق أنَّ تشريع الأحكام إنما هو من حيث تعدُّد

(١) أخرجه البخاري (٤٣٥١)، ومسلم (١٠٦٤) من حديث أبي سعيد الخدري.

(٢) أخرجه الترمذي (٣١٠٩)، وابن ماجه (١٨٢)، وأحمد (١٦١٨٨) من حديث أبي رزين العقيلي، وقال الترمذي: حديث حسن! قلت: لكن في إسناده وكيع بن حُدَس، وهو مجهول، فالإسناد ضعيف.

(٣) أخرجه الترمذي (٣٣٢٠)، و(١٩٣)، والحاكم (٣٥٤٧) وابن عدي في «الكامل» (٢٧ / ٩)، وقال الترمذي: حديث حسن غريب، وقال الحاكم: حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

وتعقبه الذهبي بقوله: فيه يحيى بن العلاء، وهو واه، اه.

وفي إسناده سماك بن حرب، يرويه عن عبد الله بن عميرة، وعبد الله بن عميرة قال الذهبي: لا يعرف.

(٤) أخرجه الترمذي (٣٢٩٨)، وقال: هذا حديث غريب. اه. وإسناده ضعيف، الحسن لم يسمع أبا هريرة، وقال الذهبي في «العلو» (ص: ٧٤): المتن منكرو.

الأسماء وتقابلها، فإنه الخافضُ الرافعُ، القريبُ الأقربُ، العليُّ الأعلى، المقدمُ المؤخرُ، الهادي المضلُّ، المُنعمُ المُنتقمُ، الضارُّ النافعُ، القابضُ الباسطُ، لا من حيث وحدة الذات.

ولولا ذلك لما كان للدعاء إلى الله تعالى معنى، لكنه قد قال تعالى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾ [يوسف: ١٠٧] ومن المعلوم أن التي تقتضي من فقد تحقق الدعاء المُقتضي لمن وإلى في عين التوحيد، ولهذا قال في آخر الآية: ﴿وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [يوسف: ١٠٧].

ولولا تعددُ الأسماء وتقابلها لما ظهرت حقيقة الدعاء إلى الله تعالى، وكذلك الحشرُ.

وقد حُكي عن سلطان العارفين أبي يزيد البسطاميِّ قدس سره ما يوضح هذا المقام، وهو ما حُكي أنه لما سمع يوماً القارئ يقرأ: ﴿يَوْمَ نَحْشُرُ الْمُتَّقِينَ إِلَى الرَّحْمَنِ وَفْدًا﴾ [مريم: ٨٥] قال: سبحان الله، كيف يُحشر إليه من هو معه؟ فقال من جاء بعده من أهل التحقيق: إن أبا يزيد كان إذ ذاك مشهده وحدة الذات لا تعدد الأسماء المتقابلات، وإلا لظهر له أن المتقين في الدنيا تحت سَطْوَةِ الجَبَّارِ القَهَّارِ، فيحملة هذا على أن يتقي في كلِّ ما يُوجب السَّخَطَ والانتقامَ، فيُحشرون يومَ القيامةِ إلى الرحمنِ مِنَ الجَبَّارِ ليأمنوا سَطْوَتَهُ، فلهم دارُ السلامِ وهم فيها آمنونَ برحمتهِ.

هذا ولولا ذلك لما كان للسُّلوك معنى، ولما ظهر حقيقةُ قوله تعالى: «من تقرب إلي شبراً تقربتُ إليه ذراعاً، ومن تقرب إليَّ ذراعاً تقربتُ إليه باعاً، ومن أتاني يمشي آتيته هُرولةً»^(١).

(١) أخرجه البخاري (٧٤٠٥)، ومسلم (٢٦٧٥) من حديث أبي هريرة.

إلى غير ذلك من تفاصيل الشرائع في الأولين والآخرين.

ومن المعلوم أنه لا يصحَّ التقرب من وجهٍ إلا لوجودِ ضده من وجهٍ آخر، والإيمانُ الكاملُ هو الجامعُ بين نفي التشبيه والتعطيل، نفي التشبيه بـ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] ونفي التعطيل بإثباتِ المتشابهات^(١) كما أثبتها الله تعالى ووَصَفَ بها نفسه، أعني الوجهَ اللائقَ بجلالِ ذاته، المجمعَ للتزويه بـ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾.

فإذا مَنَّ اللهُ علينا بالإيمانِ الكاملِ الجامعِ بين التصديقِ بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد: ٤] وبقية المتشابهات على الوجهِ المجمعِ لـ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ﴾ اللائقِ بجلالِ الذاتِ تعالى، اهتدينا بمقتضى صادقٍ وعده المذكور في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ﴾ [التغابن: ١١] إلى أن الله تعالى من حيثِ الذاتِ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ ومن حيثِ الأسماءِ له كلُّ شيءٍ، فصَحَّ أن^(٢) النداءَ ورفعَ الصوتِ بالذكرِ من حيثِ مراتبِ الأسماءِ، كما صحَّ التقربُ بالفرائضِ والنوافلِ.

ولا ينافي ذلك كونه أقربَ إلينا من حبلِ الوريدِ، كما لا ينافيه التقربُ بالذراعِ والباعِ والمشي، لأنَّ الله تعالى إذا مَنَّ علينا بالإيمانِ الجامعِ بين ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ وبين ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ إيماناً صادقاً، اهتدينا بهدايةِ الله إلى أن الله تعالى له الإطلاقُ الحقيقيُّ الذي لا يقابله تقييدٌ، فلا يقيده مظاهرُ الأسماءِ وإن تجلَّى فيما شاءَ منها.

(١) في (ح) و(ر): «المشبهات».

(٢) «أن» من (ع).

وكلُّ ما كان كذلك فهو ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ في عين ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾
وهو المتقرَّبُ إليه بالفرائضِ والنوافلِ بالذُّراعِ والباعِ والمشى في عين ﴿وَمَنْ أَقْرَبُ إِلَيْهِ
مِنْ جَبَلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦].

وبالله التوفيقُ وليُّ الهدايةِ والتأييدِ، والحمد لله رب العالمينَ على جميعِ نعمه
من الطَّارِفِ والتَّلِيدِ، عَدَدَ خَلْقِ اللهِ بدوامِ الله الوهابِ الجوادِ الغني الحميدِ.

خاتمة

نُورِدُ فِيهَا مَا تيسَّرَ مِنَ الأحَادِيثِ مسندةً، تبرُّكاً وذكْرى، وتَرْغِيباً وبشْرى، فأقولُ
وبالله التوفيق:

١ - منها: الحديث الذي في رواية حبيب الله النبيِّ الكريم، عن أبيه الكريم
خليل الله إبراهيم، عليهما أكملُ الصلاة وأتمُّ التسليم، لإقراء أمته منه السلام،
وأمرهم بتكثيرِ غراس الجنةِ دارِ السلام.

أخبرنا شيخنا الإمامُ رافعُ أُلويةِ العِصابةِ الولوية^(١)، المتصلِّعُ من أذواقِ السُّنةِ
النَّبويةِ، الوارثُ المحمديِّ، الشيخُ صفيُّ الدين أحمدُ بنُ محمدِ بنِ يونسَ بنِ وليِّ الله
أحمدَ المقدسيِّ الدجانيِّ المدنيِّ الأنصاريِّ المعروف بالقشاشيِّ قدَّسَ اللهُ رُوحَه،
وأعلى في أعلى المقرَّبينَ فتوحه أمين، عن شيخه المحقِّقِ أبي المَواهبِ أحمدِ بنِ
عليِّ القرشيِّ العباسيِّ السَّناويِّ المدنيِّ قدَّسَ سرُّه، عن شيخِ الإسلامِ شمسِ الدينِ
محمدِ بنِ أحمدِ الرَّمليِّ والمسندِ الشيخِ حسنِ الدُّنْجَبِيَّيْ بِروايةِ الرَّمليِّ، عن شيخِ
الإسلامِ زينِ الدينِ زكريا بنِ محمدِ السُّنيكيِّ القاهريِّ الأنصاريِّ، عن شيخِ الإسلامِ
الحافظِ أحمدِ بنِ عليِّ العسقلانيِّ المعروفِ بابنِ حَجْرٍ، عن الحافظِ نُورِ الدينِ
علي بنِ أبي بكرِ الهَيْثَميِّ.

(١) كذا في النسخ، ولم يتضح لي.

وبرواية الدُّنَجِيهِي، عن الحافظ جلال الدين السُّيُوطِي، عن شيخه تقي الدين الشُّمْنِي، عن عبد الله بن علي الكِنَانِي بروايته والهيثمي عن المُسْنَدِ أَبِي الحَرَمِ مُحَمَّدِ ابْنِ مُحَمَّدِ القَلَانِسِي، عن الشَّيْخَةِ الصَّالِحَةِ دَارِ إِقْبَالِ مُؤَنَسَةِ خَاتُونِ بِنْتِ (١) الْمَلِكِ الْعَادِلِ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَيُوبَ، عن أَبِي الفَخْرِ سَعْدِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ رُوحِ وَأُمِّ هَانِي عَفِيفَةَ بِنْتَ أَحْمَدِ الْفَارْقَانِيَةَ بِرَوَايَتِهِمَا عَنْ أُمِّ إِبْرَاهِيمَ فَاطِمَةَ بِنْتِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدِ الْجُوَزْدَانِيَةَ، عَنْ الْحَافِظِ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رِيذَةَ الْأَصْبَهَانِي، عَنْ الْحَافِظِ أَبِي الْقَاسِمِ سَلِيمَانَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَيُوبِ الطَّبْرَانِي، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ الْمُثَنَّى الْجُهَنِي التُّسْتَرِي، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَارِثِ الْخَزَّازِ الْبَغْدَادِي، قَالَ: حَدَّثَنَا سِيَارُ بْنُ حَاتِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «رَأَيْتُ إِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَيْلَةَ أُسْرِي بِي، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، أَفَرَأَيْتَ أُمَّتَكَ مِنِّي السَّلَامَ، وَأَخْبَرَهُمْ أَنَّ الْجَنَّةَ طَيِّبَةٌ التُّرْبَةُ، عَذْبَةُ الْمَاءِ، وَإِنهَا قِيْعَانٌ، وَغِرَاسُهَا قَوْلُ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ» (٢).

وبه إلى الطبراني قال: ولم يروه عن القاسم إلا عبد الرحمن، ولا عنه إلا عبد الواحد، ولم يروه عن عبد الواحد (٣) مرفوعاً إلا سيّار. انتهى.

قال السيوطي رحمه الله تعالى: حديث فيه رواية نبينا ﷺ عن إبراهيم الخليل

(١) في (ع): «ابنة».

(٢) انظر إسناد السيوطي في «الفانيد في حلاوة الأسانيد» (ص: ٣٠)، و«المعجم الكبير» للطبراني (١٠٣٦٣).

(٣) في (ح): «عبد الله»، والتصويب من (ع) و(ر)، و«المعجم الأوسط» للطبراني (٤١٧٠).

عليه الصلاة والسلام، وقد نبّه عليه النوويُّ في «تهذيبه» فقال: وقد منَّ اللهُ الكريمُ فجعلَ لنا سنداً متصلاً بخليله إبراهيم عليه الصلاة والسلام. انتهى^(١).

وقال الحافظ ابن حجر في «نتائج الأفكار»: وأخرجه الترمذيُّ واختصر الحوقلة في آخره، وقال: حسن غريب^(٢).

قال الحافظ ابن حجر: وحسنه لشواهده، وإلا فعبدُ الرحمن بن إسحاق ضعّفوه، وهو شبيهه الواسطي^(٣).

ثم قال: ومن شواهد الحديث: ما أخبرني به أبو المعالي الأزهرِيُّ، وساقَ سنده إلى أبي عبد الرحمن المقرئ قال: حدثنا حيوةٌ، عن أبي صخرٍ - هو حميد بن زياد - أنَّ عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر أخبره، عن سالم بن عبد الله - وهو عمُّه - قال: أخبرني أبو أيوب الأنصاري رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ ليلة أُسري به مرَّ على إبراهيم خليلِ الرحمن عليه السلام، فقال إبراهيم عليه السلام: يا محمد^(٤)، مُرَّ أُمَّتَكَ فَلْيُكْثِرُوا مِنْ غِرَاسِ الْجَنَّةِ، فَإِنَّ تُرْتَبَهَا طَيِّبَةٌ، وَأَرْضُهَا وَاسِعَةٌ، فقال النبي ﷺ: «وما غِرَاسِ الْجَنَّةِ؟ قال: لا حول ولا قوة إلا بالله».

قال الحافظ ابن حجر: هذا الحديثُ حسنٌ، أخرجه أحمد عن أبي عبد الرحمن المقرئ^(٥).

(١) انظر: «الفانيد في حلاوة الأسانيد» للسيوطي (ص: ٣٠)، و«تهذيب الأسماء» للنووي (١/ ١٠٠).

(٢) «سنن الترمذي» (٣٤٦٢).

(٣) انظر: «نتائج الأفكار» (١/ ١٠٢).

(٤) «يامحمد» زيادة من (ع).

(٥) أخرجه أحمد (٢٣٥٥٢).

وأخرجه ابن حبان عن أبي يعلى، عن محمد بن عبد الله بن نمير^(١)، عن المقرئ. انتهى^(٢).

نقول: على نبينا وعليه الصلاة والسلام عدد خلق الله بدوام العلام، ونقول: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، عدد خلق الله، بدوام الله الخلاق العليم.

[حديث إقراء السلام]

٢ - ومنها: الحديث الذي فيه السلام من سيد الأنام على أمته إلى يوم القيامة، عليه أفضل الصلاة وأشرف السلام.

أخبرنا شيخنا الإمام صفى الدين أحمد بن محمد المدني قدس سره إجازة، عن شيخه أبي المواهب أحمد بن علي الشناوي قدس سره، عن المسند الشيخ حسن الدنجيهي والشمس محمد بن أحمد الرملي، برواية الأول عن الحافظ جلال الدين السيوطي، وبرواية الثاني عن الزين زكريا قالا: أخبرنا أبو الفضل المرجاني إجازة، قال: أخبرنا أبو هريرة ابن الحافظ أبي عبد الله الذهبي، قال: أنبأنا أبي، أنبأنا أحمد بن إسحاق، أنبأنا عبد السلام بن سهل، أنبأنا شهردار بن شيرويه، أنبأنا أحمد بن عمر بن البيع، أنبأنا حميد بن المأمون، أنبأنا أبو بكر بن أحمد بن عبد الرحمن الشيرازي في كتاب «الألقاب»، أنبأنا أبو بكر محمد أبو أحمد بن يعقوب، حدثنا محمد بن الحسن بن الصباح صاحب سهل بن عبد الله، حدثنا سهل بن عبد الله بن يونس التستري، عن محمد بن سوار، عن الأشعث بن طليق، عن

(١) في النسخ: نمية، والتصويب من المصادر الآتية.

(٢) أخرجه ابن حبان (٨٢١). وانظر: «نتائج الأفكار» (١/ ١٠٣).

الحسن العُرني، عن مرّة الهمداني، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: جَمَعَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِ مَيْمُونَةَ وَنَحْنُ ثَلَاثُونَ رَجُلًا، فَوَدَّعَنَا وَسَلَّمْ عَلَيْنَا، وَدَعَا لَنَا وَوَعَّظَنَا، وَقَالَ: «أَقْرَبُوا مَنْ لَقِيتُمْ مِنْ أُمَّتِي مِنْ بَعْدِي السَّلَامَ، الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

قال السيوطي: رجاله ثقات، سوى الحسن العُرني، وقد أخرجه من هذا الطريق أحمد بن منيع في «مسنده» لكن العُرني لم ينفرد به، فقد أخرجه البزار من طريق ابن الأصبهاني عن مرّة ثم قال: روي هذا عن مرة من غير وجه، والأسانيد عن مرة متقاربة. انتهى^(١). وبهذا يرتقي الحديث إلى درجة الحسن. انتهى كلام السيوطي.

وقال الشيخ نجم الدّين محمد الغيبي: حديث حسنٌ باعتبار تعدّد طرقه، وثقة رجاله سوى العُرني، لكنه توبع عن مرّة من غير وجه، والأسانيد متقاربة كما قاله البزار. انتهى.

نقول: على نبينا حبيبُ الله المصطفى أفضلُ الصلاة وأشملُ السلام، وعلى آله وأصحابه الكرام، وعلى تابعيهم بإحسانٍ إلى يوم الدين عدَدَ خَلْقِ اللَّهِ بدوامِ المَلِكِ العَلَامِ، آمين.

(١) أخرجه ابن منيع كما في «اتحاف الخيرة المهرة» (٧ / ١٣١)، والبزار في «مسنده» (٢٠٢٨)، وتمام كلام البزار: وعبد الرحمن بن الأصبهاني لم يسمع هذا من مرة وإنما هو عمن أخبره عن مرة، ولا أعلم أحداً رواه عن عبد الله غير مرة. اهـ.

وإسناده ضعيف، أشعث بن طليق لا يصح حديثه، وعبد الرحمن بن الأصبهاني لم يسمع من مرة فهو منقطع، والحديث منكر فيما قال أحمد كما في «المنتخب من علل الخلال» (١ / ١٨٠).

[حديث المسلسل بالقسم بالله]

ومنها: حديثٌ قدسيُّ في سندهِ ثلاثةٌ من الصحابةِ الأعلامِ رضي اللهُ عنهم أجمعينِ مدى الأيامِ، وثلاثةٌ من الملائكةِ الكرامِ عليهم السلامُ التأمُّ.

أخبرنا شيخنا الإمام العارف بالله تعالى صفيُّ الدين أحمد بن محمد المدني قُدس سرُّه إجازةً، عن شيخه العارف بالله أبي المواهب أحمد بن علي العباسي الشَّناوي ثم المدني قُدس سرُّه، عن المحدث عبد الرحمن بن عبد القادر بن عبد العزيز بن فهد الهاشمي العلوي المكيِّ إجازةً عامَّةً، عن عمِّه المحدث الرَّحَّال المحبِّ جارِ الله بن عبد العزيز ابن الحافظ النجمِ عمر بن فهد المكي، عن شيخه أبي اليسر محمد بن أبي الخير بن عبد القويِّ المغربي ثم المكي، والحافظِ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السَّخاوي:

أما الأول: فعن أبي الخير محمد بن الحسين الهندي ثم المكي بإجازتهِ الخاصَّة من نقيب الجيوشِ بدر الدين حسن بن علي العُمري الشَّاذلي الإسكندري بحقِّ سماعه من لفظِ المحدثِ المقرئ محيي الدين عبد الوهاب بن محمد القروي، عن شيخه المسند محيي الدين أبي القاسم عبد الرحمن بن مخلوف الربيعي إجازةً إن لم يكن سماعاً، وأبي العباس أحمد بن علي الكناني.

برواية الكناني عن الحافظ وجيه الدين أبي المظفَّر منصور بن سليم الهمداني، عن الأخوين عبد الله ومحمد ابني عبد الرحمن بن علوان الأسديين الحلبيين بإجازتهما عن القاضي الموصلي أبي سعد عبد الله بن محمد بن أبي عَصْرُون.

وبرواية الربيعي - وهو أعلى - عن الشيخ العلامة بهاء الدين أبي الحسن علي بن أبي الفضائل هبة الله الشافعي، عن الشرف أبي سعد عبد الله بن محمد بن أبي عَصْرُون.

وأما الثاني: هو السَّخَاوي - وهو أعلى مما قبله - فقد قال في «الجواهر المُكَلَّلَة»^(١): بالله العظيم لقد أخبرني أم هانئ سبطة الفخر القاضي، وقالت: بالله العظيم لقد أنبأني العفيف عبد الله بن محمد المكي، وقال: بالله العظيم لقد أخبرني الرضي أبو أحمد الطبري^(٢)، وقال: بالله العظيم لقد أخبرنا أبو الحسن علي بن هبة الله بن سلامة، وقال: بالله العظيم لقد أخبرنا الإمام الشرف أبو سعد عبد الله بن محمد بن أبي عَصْرُون الموصلي، وقال: بالله العظيم لقد حدَّثنا شيخنا الإمام القاضي أبو عبد الله الحسين بن نصر بن محمد بن خميس وقال: بالله العظيم لقد حدَّثنا الشيخ الفقيه أبو بكر أحمد بن علي الطريثي^(٣)، وقال: بالله العظيم لقد حدَّثنا الرئيس أبو بكر الفضل محمد الكاتب الهروي في جامع المنصور في جمادى الآخرة سنة (٦٤٦) قَدِمَ علينا حاجاً^(٤).

(ح) وقرأتُ على شيخنا الإمام صفِّي الدين أحمد قدس سرُّه في «الفتوحات المكية»^(٥) بسنده إلى المحبِّ جارِ الله ابن فهد، عن السَّراج عمر بن عبد الرحيم القاهري ثم المدني، عن شيخه الخطيب شمس الدين

(١) انظر: «الجواهر المكللة» (ورقة ٦٧).

(٢) في (ح): «الطبراني».

(٣) في النسخ: «الطريثي». والتصويب من مصادر ترجمته.

(٤) انظر: «أحاديث مسلسلات» للطريثي (ص: ٧).

(٥) انظر: «الفتوحات المكية» (٧ / ٢٥٩).

محمد بن عبد الرحمن القَطَّان والمُسْنِد شمس الدين محمد بن محمد البليسي المدني، قال:

أنبأنا الحافظ نَجْم الدين عُمر بن التَّقِي محمد بن فَهْد الهامشي المكي. زاد الثاني: فقال: والقاضي البرهان إبراهيم بن علي بن ظَهيرة القُرشي المكي، قال: أنبأنا المُسند عبد الرحمن بن عمر القِبابي، عن المُسندين: شرف الدين محمود بن خليفة المنبجي، وأبي حفص عُمر بن حسن بن مزيد بن أميله المِراغي.

قال الأول: أنبأنا الحافظ شرف الدين عبد المؤمن بن خَلْف الدِّمياطي، قال: أنبأنا الأديبُ أبو سعد أحمد بن مؤلِّفه محمد بن عربي الطَّائِي، والحافظُ زكي الدين محمد بن يوسف البرزالي.

وقال الثاني: أنبأنا أبو حفص عمر بن عبد المُنعم القَوَّاس الكِناني، عن أبي الطاهر إسماعيل بن سودكين الدمشقي، قال السراج عمر بن عبد الرحيم: وكتب لنا بعلوُّ درجة العلامة العارف بالله تعالى القاضي زكريا بن محمد الأنصاري الشافعي، عن الحافظ شيخ الإسلام أبي الفضل أحمد بن علي بن حَجِر العسقلاني الشافعي، قال: أنبأنا المسند أبو هريرة عبد الرحمن بن الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي الدمشقي، عن أبي نصر محمد بن محمد بن هبة الله الشيرازي، قال هو وابن سودكين والاثنان قبله: أخبرنا مؤلِّفه الإمام محيي الدين محمد بن علي بن محمد بن أحمد بن عربي الطَّائِي الحاتمي، قال الشيرازي وابن سودكين: إجازة، وقال ولده أبو سعد: سماعاً للستة الأجزاء الأولى من «الفتوحات» وإجازةً بجمعها. وقال البرزالي: سماعاً لجميع «الفتوحات» خلا الجزء الرابع من أصل الشيخ الذي بخطه فأجازه له.

(ح) وقرأتُ على شيخنا الإمام صفِّي الدين أحمد قدس سرُّه أعلى مما تقدَّم بدرجاتٍ بإجازته العامة عن الشمس محمد بن أحمد الرَّملي، عن الزَّين زكريا، عن الشَّرف أبي الفتح محمد بن الزَّين أبي بكر بن الحسين العُثماني المَراغي ثم المدني قدس سرُّه، عن شيخه القطب الشَّرف إسماعيل بن إبراهيم العُقيلي الجَبَرَتِي الزُّبيدي قدس سرُّه بإجازته العامة من الحافظ أبي محمد القاسم بن مظفر بن عساكر بإجازته العامة من الوارثِ المَحْمَدي أستاذِ التَّحْقِيقِ محيي الدين محمد بن علي بن العربي قدس سرُّه أنه قال في الباب الموفِّي (٥٦٠) من «الفتوحات المكية» في السَّفر الموفِّي عشرين، وهو آخر الأسفار، وبه تمَّ الكتابُ، وقد شاهدتُ هذا السَّفرَ بخطِّه الشريف، وقال في آخره: وهذا هو الأصلُ بخطِّي فإني لا أعملُ لتصنيفٍ من تصانيفي مسودةً أصلاً، وكان الفراغُ من هذا الباب في شهر صفر سنة (٦٢٩). انتهى بلفظه قدس سرُّه^(١) قال ما نصُّه ومن خطِّه الشريفِ نقلتُ^(٢): وصيةٌ: إذا قرأتَ فاتحةَ الكتابِ فصلِ «بسم الله الرحمن الرحيم» بـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ في نفسٍ واحدٍ من غيرِ قَطْعٍ، فإني أقولُ: بالله العظيم لقد حدَّثني أبو الحسن علي بن أبي الفتح الكناري الطيب بمدينة المَوْصِلِ بمنزلي سنة (٦٠١) وقال: بالله العظيم لقد سمعتُ شيخنا أبا الفضل عبد الله بن أحمد أبي عبد القاهر الطُّوسي الخطيب يقول: بالله العظيم لقد سمعتُ والدي أحمد يقول: بالله العظيم لقد سمعتُ المبارك بن أحمد بن محمد النيسابوري المقرئ يقول: بالله العظيم لقد سمعتُ^(٣) من لفظِ أبي بكرِ الفضل محمد الكاتب الهروي.

(١) انظر: «الفتوحات المكية» (٧/ ٣٢٦).

(٢) انظر: «الفتوحات المكية» (٧/ ٢٥٩).

(٣) قوله «المبارك بن أحمد بن محمد النيسابوري المقرئ يقول بالله العظيم لقد سمعتُ» زيادة من (ع)

وهي في «الفوائد الجليلة في مسلسلات ابن عقيلة» (ص: ١٤٣).

وقال: بالله العظيم لقد حدّثنا أبو بكر محمد بن علي الشاشي الشافعي من لفظه، وقال: بالله العظيم لقد حدّثني عبد الله المعروف بأبي نصر السرخسي، وقال: بالله العظيم لقد حدّثنا أبو بكر محمد بن الفضل، وقال: بالله العظيم لقد حدّثنا أبو عبد الله محمد بن علي بن يحيى الورّاق الفقيه، وقال: بالله العظيم لقد حدّثني محمد بن يونس الطّويل الفقيه، وقال: بالله العظيم لقد حدّثني محمد بن حسن العلوي الزاهد، وقال: بالله العظيم لقد حدّثني موسى بن عيسى، وقال: بالله العظيم لقد حدّثني أبو بكر الراجي وقال: بالله العظيم لقد حدّثني عمار بن موسى البرمكي، وقال: بالله العظيم لقد حدّثني أنس بن مالك، وقال: بالله العظيم لقد حدّثني علي بن أبي طالب، وقال: بالله العظيم لقد حدّثني أبو بكر الصديق، وقال: بالله العظيم لقد حدّثني محمد المصطفى ﷺ تسليمًا، وقال: «بالله العظيم لقد حدّثني جبريل عليه السلام، وقال: بالله العظيم لقد حدّثني ميكائيل عليه السلام وقال: بالله العظيم لقد حدّثني إسرافيل عليه السلام، وقال: قال الله تعالى لي: يا إسرافيل، بعزّتي وجلالي وجُودِي وكرمي، مَنْ قرأ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ متصلةً بفاتحة الكتاب مرةً واحدةً، أشهدوا أنني قد غفرتُ له، وقبّلتُ منه الحسنات، وتجاوزتُ عنه السيئات، ولا أحرقتُ لسانه في النار، وأجيره من عذاب القبر وعذاب النار، وعذاب القيامة، والفرع الأكبر، ويلقاني قبل الأنبياء والأولياء أجمعين»^(١).

(ح) وبه إلى الشيخ محيي الدين قدّس سرّه أنه قال في «مشكاة الأنوار»

ما نصّه:

(١) انظر: «الجواهر المكلّلة» (ص: ٦٧)، وينظر «الفوائد الجليلة في مسلسلات ابن عقيلة» (ص: ١٤٢)

- (١٤٣) وقد أخرج من طريق الفشاشي شيخ المصنف، وانظر أيضاً «العجالة» للفاداني (ص: ١٧)

فقد أخرج من طريق المصنف الكوراني.

الحديثُ السادسُ: حدَّثنا محمد بن قاسم عن عمر بن عبد المجيد، عن محمد بن حامد المقدسيّ، عن محمد القلانسيّ، عن أبي سعيد بن أحمد السّجزي، عن أبي سعيد محمد بن الحسن بن علي بن محمد بن حمدان، عن أبي عبد الله الحسين بن علي البيّغ، عن أبي بكر محمد بن الحسن، عن عمّه إسحاق بن علي، عن محمد بن مسلم، عن محمد بن خالد، عن سوّار بن عاصم، عن عاصم، عن طلحة، عن مالك، عن مكحول، عن أبي مكحول، عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه قال: بالله العظيم لقد حدّثني محمد المصطفى ﷺ به، مُسَلِّسًا بِالْقَسَمِ إِلَى آخِرِهِ مِثْلَهُ.

فإن قلت: قد قال الحافظ السخاويّ في «الجواهر المكلّلة» بعد إيرادِه لهذا الحديث من طريق القاضي ابن أبي عَصْرُون بسنَدِه السابق ما نصّه: وهذا باطلٌ تَسَلُّسًا وَمَتْنًا، ولولا قَصْدُ بَيَانِهِ ما استحَبَبْتُ حكايتَه، قَبَّحَ اللهُ وَاضِعَهُ.

وقد قرأتُ بخطِّ شيخنا - يعني: ابن حجر - عَقِبَ هذا المسلسل، وقد أوردَه راويه من طريق عبد الله بن أحمد بن عبد القاهر الطُّوسي، عن أبيه، عن المبارك بن أحمد بن محمد النيسابوري المقرئ، عن أبي بكر الكاتب بسنَدِه المتقدّم ما نصّه: سقط بين عمار بن ياسر وبين أنس بن مالك رجلٌ.

وقد ذكر الخطيب في «المتفق والمفترق» عمار بن ياسر هذا، وأدخَلَ بينه وبين أنس: داود بن عمار بن حبيب، وهما كذابان. انتهى كلام السخاوي بلفظه^(١).

(١) انظر: «الجواهر المكلّلة» للسخاوي ورقة (٦٧)، و«المتفق والمفترق» للخطيب (٣/ ١٧٥٠)، وعند الخطيب: عمار وداود مجهولان كلاهما ولم يقل: كذابان، وعنده أيضاً: داود بن عفان بدل: داود بن عمار. والخطيب أوردهما في حديث أنس مرفوعاً: «يقول الله تعالى كل يوم: أنا العزيز، من أراد عز الدارين فليطع العزيز».

فَحَكَمَ بِيُطْلَانَ الْحَدِيثِ مَعَ انْقِطَاعِ سَنَدِهِ، فَهَلْ يَتَمُّ هَذَا الْحَكْمُ عَلَى قَوَاعِدِ
الْفَنِّ أَمْ لَا؟

قُلْتُ: لَا يَتَمُّ، لِأَنَّ الرَّوَايَةَ عَنْ أَنَسٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ هُوَ عِمَارُ بْنُ مُوسَى لَا
عِمَارُ بْنُ يَاسِرٍ، فَإِنَّهُ هَكَذَا هُوَ بَخَطُ الشَّيْخِ مَحْيِي الدِّينِ قَدِّسَ سِرُّهُ فِي «الْفَتْوحَاتِ»
فِيمَا رَأَيْتُهُ بِخَطِّهِ، وَمَنْ خَطَّهُ نَقَلْتُ، وَهَكَذَا هُوَ فِي مُسَلِّسَاتِ ابْنِ أَبِي عَصْرُونَ فِيمَا
رَأَيْتُهُ بِخَطِّ الْمَحَدِّثِ حَسِينِ بْنِ أَحْمَدَ الْهِنْدِيِّ الْمَكِّيِّ، وَعَلَيْهَا خَطُّ شَيْخِهِ الْبَدْرِ بْنِ
حَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْعُمَرِيِّ، الْمَوْرَّخِ بِتَارِيخِ سَنَةِ (٧٩١) بِتَغْرِ الْإِسْكَانْدَرِيَّةِ.

بَلْ وَهَكَذَا هُوَ فِي «مُسَلِّسَاتِ السَّخَاوِيِّ»^(١) فِيمَا رَأَيْتُهُ فِي نَسْخَةٍ عَلَيْهَا خَطُّهُ
وَإِجَازَتُهُ بِخَطِّهِ لِصَاحِبِ الْكِتَابِ، فَلَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِ ابْنِ يَاسِرٍ كَذَّابًا كَوْنُ ابْنِ مُوسَى
كَذَلِكَ، لِأَنَّ الظَّاهَرَ تَغَايُرُهُمَا، فَلَا يَصِحُّ الْحَكْمُ الْجَزْمُ بِبِطْلَانِ الْحَدِيثِ تَسْلُسُلًا
وَمَتْنًا، وَبِانْقِطَاعِهِ بِمَجْرَدِ هَذَا.

ثُمَّ رَأَيْتُ فِي «لِسَانِ الْمِيزَانِ» لِلْحَافِظِ ابْنِ حَجْرٍ: دَاوُدُ بْنُ عَفَّانَ عَنْ أَنَسٍ بِنَسْخَةٍ
مَوْضُوعَةٍ، قَالَ ابْنُ حَبَانَ: كَتَبْنَا النُّسخَةَ عَنْ عِمَارِ بْنِ عَبْدِ الْمَجِيدِ، لَا يَحِلُّ ذِكْرُهُ فِي
الْكِتَابِ إِلَّا عَلَى سَبِيلِ الْقَدْحِ. انْتَهَى^(٢).

فَالرَّوَايَةُ عَنْ دَاوُدَ بْنِ عَفَّانَ بْنِ حَبِيبٍ - الرَّوَايَةُ عَنْ أَنَسٍ بِنَسْخَةٍ مَوْضُوعَةٍ - هُوَ
عِمَارُ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ، لَا عِمَارُ بْنُ مُوسَى.

(١) الَّذِي فِي «الْجَوَاهِرِ الْمَكْلَلَةِ فِي الْمُسَلِّسَاتِ» وَرَقَةٌ (٦٧): عِمَارُ بْنُ مُوسَى، وَصَحَّحْتُ فِي الْحَاشِيَّةِ
إِلَى: عِمَارُ بْنُ يَاسِرٍ.

(٢) انظُرْ: «لِسَانِ الْمِيزَانِ» (٣/ ٤٠٤).

وأما عمار عن أنسٍ بلا واسطةٍ فقد قال الحافظُ ابن حجر في «لسان الميزان» ما نصّه: عمار عن أنس بن مالك، قال البخاريُّ: فيه نظر، حدّث عنه ابنُ أبي زكريا. انتهى، أي: كلام الذهبيِّ في «الميزان».

ثم قال^(١): وفي «ثقات ابن حبان»: عمار المُزني عن أنس، وعنه حُميد الطويل، فلعلّه هذا. انتهى كلامُ ابن حجر^(٢).

فظهر أنّ عمارَ الرَّاوي عن أنسٍ ليس مُنحَصِراً في ابن ياسرٍ حتى يلزم منه الحكمُ على ابن موسى بأنّه ابنُ ياسرِ الكذاب، فجازَ أن يكونَ ابنُ موسى هو الذي قال فيه البخاريُّ: فيه نظر. ومقتضى هذه الصّيغة أن يكون ممن يُخرَج حديثُهُ للاعتبار، ولهذا جوّز ابنُ حجرٍ أن يكونَ هو المُزنيّ الذي وثّقه ابن حبان، وكلُّ ما كان كذلك لم يصحَّ الحكمُ ببطلانِ الحديث، ولا بانقطاعِ سنَدِهِ، وبالله التوفيق.

فإن قلت: عدمُ صحّةِ هذا الحُكْم على تقديرِ مُغايرتِهما ظاهرٌ، فهل يتمُّ الحكمُ بالوَضْعِ على تقديرِ عدمِ تغييرِهما؟

قلت: بل لا يتمُّ أيضاً، إذ لا يتمُّ إلا إذا تفرّد به كذابٌ، ولم يتفرّد به عمارٌ بما رأيت من روايةِ الشيخ محيي الدين قدّس سرّه في «مشكاة الأنوار» من طريق أبي حفصٍ عمر الميانشي بسنَدِهِ عن مكحولٍ، عن أبي مكحولٍ، عن أبي بكرٍ الصديق، به مثله، وليس فيه عمار ولا داود، غايةً ما في الباب أن في سنَدِهِ مَنْ لا يُعرف، واللازمُ من كونِ الرَّاوي مَجْهُولاً أن يكونَ الحديثُ ضَعيفاً لا مَوْضوعاً، لأنَّ المجهولَ داخلٌ فيمن لم يُتَّهم بكذبٍ، كما مرَّ عن الحافظِ ابن حجر.

(١) قوله: «أي كلام الذهبي في الميزان ثم قال» لم يرد في (ح).

(٢) انظر: «لسان الميزان» (٦ / ٥٥).

وقد قال الإمام النووي في «الأذكار»: قال العلماء من المحدثين والفقهاء وغيرهم: يجوزُ ويُستحبُّ العملُ في الفضائلِ والتَّربُّعِ والتَّرهيبِ بالحديثِ الضعيفِ ما لم يكن مَوْضوعاً. انتهى^(١).

وهذا كذلك كما ترى والحمدُ لله ربَّ العالمين، على أنَّ الشيخَ محيي الدين قدس سرُّه قد قال في الباب (٤١٩) من «الفتوحات»: إنَّ أهلَ الله قد يرونَ النَّبيَّ ﷺ في كَشْفِهِمْ، فيصُحِّحُ لهم من الأخبارِ ما ضَعُفَ عندهم بالنَّقْلِ، وقد يَنْفُون من الأخبارِ ما ثَبَّتَ عندنا بالنَّقْلِ، كما ذكر مسلمٌ في صدر كتابه عن شخصٍ أنَّه رأى رسولَ الله ﷺ في المنام، فَعَرَّضَ عليه ألفَ حديثٍ كان في حِفْظِهِ، فأثبتَ له ﷺ من الألفِ ستَّةَ أحاديثٍ وأنكرَ ﷺ ما بقي^(٢). انتهى.

وهو منهم ومن أكابره عندنا والله الحمد، وممَّن رأى رسولَ الله ﷺ مناماً وروى عنه^(٣)، كما ذَكَرَ ذلك في «الفتوحات» وفي «المبشرات»^(٤)، بل رآه بقِطْعة كما أشار إليه في الباب (٥٥٢) في «الفتوحات»، بل رأى جميعَ الأنبياءِ عياناً كما صرَّح به في الباب (٤٦٣) حيث قال ما نصُّه: ورأيتُ جميعَ الرُّسلِ والأنبياءِ كلَّهم مشاهدةً

(١) انظر: «الأذكار» (ص: ٣٦).

(٢) انظر: «صحيح مسلم» (١/ ٢٥). والاستدلال بالقصة مردود، لأن المنام لا يؤخذ منه حكم عند أهل السنة والجماعة، وإلا لقال من شاء ما شاء مؤيداً لقوله بالرؤيا التي لا علم لنا بحقيقتها، والحكم على حديث النبي ﷺ إنما يكون بالقرائن التي هي الرجال وحالهم من الصحة والضعف، هذا ما درج عليه العلماء وهذا هو الصواب، وإلا لو فتحنا أبواب الكشف والرؤى لفتحنا الباب لهدم الدين من أساسه، ويمكن أن تحمل القصة على أن ما أثبتته النبي ﷺ في الرؤيا كان صحيح السند، وما أنكره على عكسه لعله من العليل، والله أعلم.

(٣) قوله: «وروى عنه» ليس في (ح).

(٤) يعني كتاب: «المبشرات المنامية» لابن عربي.

عين، وكَلَّمْتُ منهم هُوداً أَخَا عَادٍ دُونَ الْجَمَاعَةِ... إلخ.

وقال في الباب (٣٤٩): وما كُنْتُ عَرَفْتُ أَنَّ اللَّهَ قَدْ جَعَلَ فِي الْوُجُودِ وَلِيًّا لَهُ عَلَى قَدَمِ كُلِّ نَبِيٍّ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا جَمَعَ بَيْنِي وَبَيْنَ أَنْبِيَائِهِ كُلَّهُمْ حَتَّى مَا بَقِيَ مِنْهُمْ نَبِيًّا إِلَّا رَأَيْتُهُ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ، لَمْ أَرْ مَعَهُمْ أَحَدًا مِمَّنْ هُوَ عَلَى أَقْدَامِهِمْ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ رَأَيْتُ جَمِيعَ الْمُؤْمِنِينَ، وَفِيهِمُ الَّذِينَ هُمْ عَلَى أَقْدَامِهِمْ، وَغَيْرُهُمْ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ، إِلَى آخِرِ مَا قَالَ قُدُّسَ سِرُّهُ.

فالذي أعطاه الله هذا الكَشْفَ، لا يَبْعُدُ أَنْ يَصَحَّحَ الْأَحَادِيثَ الضَّعِيفَةَ فِي كَشْفِهِ بِتَصْحِيحِ النَّبِيِّ ﷺ لَهُ^(١)، غَيْرَ أَنَّ مَنْ لَمْ يُرْزَقْ فَهَمَّ كَلَامِهِ، فَظَنَّ فِيهِ بَعْضَ الظَّنِّ، قَالَ فِيهِ مَا قَالَ، وَاللَّهُ يُحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ^(٢).

مع أن الشيخ قُدُّسَ سِرُّهُ قَالَ فِي الْبَابِ (٣٦) مِنْ «الْفَتْوحَاتِ» بَعْدَ سِيَاقِهِ حَدِيثٌ وَحِي عَيْسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ بِسُنْدِهِ: قُلْنَا: هَذَا الْحَدِيثُ وَإِنْ تُكَلِّمُ فِي طَرِيقِهِ فَهُوَ صَحِيحٌ عِنْدَ أَمْثَالِنَا كَشْفًا.

ثم قال: وهذا الراهب ممن هو على بينة من ربه، علمه ربه من عنده ما فرضه عليه من شرع نبينا محمد ﷺ، على الطريق التي اعتادها من الله، وهذا عندنا ذوقٌ محقق، فإننا أخذنا كثيراً من أحكام محمد ﷺ المقررة في شرعه عند علماء الرسوم، وما كان عندنا منها علمٌ، فأخذناها من هذا الطريق، فوجدناها

(١) لفظ: «له» ليس في (ح).

(٢) الله يحكم بينهم يوم القيامة فيما كانوا فيه يختلفون، أما في الدنيا فلنا الظاهر والله يتولى السرائر، ولنا العلم والدليل، والكشف لا علم لنا به من كتاب ولا سنة، ولم يحكم أحد بالرؤيا بعد الأنبياء، والحمد لله الذي جعلنا على المحجة البيضاء، وكل ما كان غير هذا فمردود أيا كان قائله.

عند علماء الرسوم كما هي عندنا، ومن تلك الطريق نُصَحَّح الأحاديث النبوية وَرَدُّهَا أيضاً إذا عَلِمْنَا أَنَّهَا واهية الطُّرُق غيرُ صحيحةٍ عن رسول الله ﷺ وإن قرَّر الشارِعُ حكمَ المجتهدِ وإن أخطأ، ولكن أهل هذه الطريقة ما يأخذونَ إلا بما حَكَمَ به رسولُ الله ﷺ. انتهى (١).

وَمَنْ أعطاهُ الله تعالى هذه الطريقةَ في التصحيحِ والتجريحِ إذا وصى بمضمونِ حديثٍ، فهو عنده صحيحٌ من تلك الطريقة (٢).

فإن قلت: هل الحديثُ على ظاهره من كونِ هذا الفضل مرتباً على مجرد قراءةِ البسمةِ متصلةً بفتحةِ الكتابِ بنَفْسٍ واحدٍ، كما فهمه الشيخُ محيي الدين قدس سرُّه ووصى به، فإنَّ بعضَ المحققينَ أنكرَ أن يكونَ على ظاهره، حيث قال: لا يخفى على كلِّ عاقلٍ أن مجردَ اتصالِ قراءةِ البسمةِ متصلةً بفتحةِ الكتابِ وصورةِ التَّفَظُّفِ بها لا يُوجبُ هذا الترجيحَ والشَّرَفَ الباذخَ، ثم ذَكَرَ للاتصالِ معنًى غريباً.

قلتُ: لا مانعَ من إجرائه على ظاهره، فإنَّ إنكاره إنما يتمُّ إذا كان الأمرُ مَبْنِيًّا على مُقتضى الحديثِ الصحيحِ: «أجرُّك على قَدْرِ نَصَبِكَ» (٣)، وأمَّا إذا كان مَبْنِيًّا على الحديثِ الصحيحِ القدسيِ جواباً لأهلِ الكتابِ في قولهم: «أي ربَّنَا، أعطيتَ هؤلاءِ قيراطينِ قيراطينِ، وأعطينا قيراطاً قيراطاً، ونحن كنا أكثرُ عملاً»

(١) انظر: «الفتوحات المكية» (١/ ٢٤٣).

(٢) من قوله: «مع أن الشيخَ قدس سرُّه قال في الباب (٣٦) من «الفتوحات» بعد سياقه حديثَ وحي عيسى عليه السلام... إلى هنا من (ح).

(٣) أخرجه البخاري (١٧٨٧)، ومسلم (١٢١١) من حديث عائشة بنحوه، والحاكم (١٧٧٣) بلفظه،

وقال الذهبي: استدركه الحاكم فوهم.

ما نصُّه: «هل ظلمتكم من شيء؟ قالوا: لا. قال: فهو فضلي أوتيه من أشياء». انتهى^(١).

فلا مانع مما أعطاه الله، فإن الله يختص برحمته من يشاء، والله ذو الفضل العظيم. فإن قلت: لا شك أن الله تعالى يُؤتي فضله من يشاء، ولا مانع لما أعطى، لكن الله تعالى حكيم أيضاً، فلا بد أن يكون بمقتضى الحكمة لترتب هذا الشرف على هذه الكيفية سرّاً أو دَعاه الله فيها، يُدركُ بنور النبوة اختصاصاً، وبنور الولاية إراثاً، فهل ثمة من الورثة من كَشَفَ عن هذا السرِّ؟.

قلت: نعم، فقد قال الوارثُ المُحمَّدي الشيخُ محيي الدين قدس سره في «تفسيره»^(٢) ما نصُّه: فاتحة الكتاب، وهي الكافية، و﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ آية منها ومن كلِّ سورة.

وساق الكلام إلى أن قال: فلنقلُ والله المستعان: بسملة الفاتحة للرحمة الجامعة، لأنها لأُمِّ الكتاب، والأُمُّ جامعةٌ، ولهذا قيل لها: الرأس، لأنَّ الرأس جامعٌ لجميع القوة الحسبية والمعنوية، فرحمة بسملة الفاتحة جامعة بالقصد الخاص، لأنها شملت المُستقيمين والحائرين والمغضوب عليهم.

فمن هؤلاء من تناله الرحمة من طريق الوجوب، يعني: الموعود بقوله تعالى: ﴿فَسَاكُتُهَا لِلَّذِينَ يَنْقُونَ﴾ الآية [الأعراف: ١٥٦]، والله لا يخلف الميعاد، وإن كان لا واجب عليه.

(١) أخرجه البخاري (٥٥٧) من حديث عبد الله بن عمر.

(٢) لم أقف عليه في مطبوع «تفسير ابن عربي».

ومنهم مَنْ يَحُوزُهَا مِنْ طَرِيقِ الْاِمْتِنَانِ، وَهَمَّ الْجَمُّ الْغَفِيرُ، فَتَكُونُ رَحْمَةٌ بِسْمَلَتِهَا
مَعَ الَّتِي فِي نَفْسِ السُّورَةِ رَحْمَةٌ الْاِمْتِنَانِ، فَتَعْمُ، وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ الْبِسْمَلَةَ مَعَ الْفَاتِحَةِ
لَمْ يَبْقَ لَهُ إِلَّا رَحْمَةُ الْوَجُوبِ، فَتَكُونُ مَخْصُوصَةً بِأَهْلِ الْاِسْتِقَامَةِ، وَهِيَ الْقَصْدُ الْعَامُّ
الْمَشْهُورُ عِنْدَ عُلَمَاءِ الرَّسُومِ.

وَقَدْ وَرَدَ التَّرغِيبُ فِيمَنْ وَصَلَ ﴿نَسِئَ اللهُ الرَّعْنَ الرَّجِيمِ﴾ ﴿عَلَّمَ اللهُ نَبِيَّ
الْفَلَيْتِ﴾ فِي نَفْسِ وَاحِدٍ تَنْبِيْهَا مِنَ الرَّسُولِ ﷺ، عَلَى أَنَّ الْقَصْدَ رَحْمَةُ الْاِمْتِنَانِ،
فَتَعْمُ مَنْ ذُكِرَ فِي الْأُمَّ، وَلَكِنْ بِأَحْوَالٍ مَخْتَلِفَةٍ، يَعْلَمُ ذَلِكَ أَهْلُ الْجَمْعِ وَالْوُجُودِ.
انْتَهَى بَلْفُظِهِ قَدْسُ سِرِّهِ، فَافْهَمْ رَاشِدًا، وَبِاللهِ التَّوْفِيقِ.

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو حَامِدٍ الْغَزَالِيُّ قَدْسُ سِرِّهِ فِي «الْمَنْقِذُ مِنَ الضَّلَالِ» مَا نَصَّهُ:
كَمَا أَنَّ أَدْوِيَةَ الْبَدَنِ تُؤَثِّرُ فِي الصَّحَّةِ بِخَاصِّيَّةٍ فِيهَا لَا يُدْرِكُهَا الْعَقْلَاءُ بِبِضَاعَةِ
الْعَقْلِ، بَلْ يَجِبُ فِيهَا تَقْلِيدُ الْأَطْبَاءِ الَّذِينَ أَخَذُوهَا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، فَكَذَلِكَ بَانَ
لِي عَلَى الصَّرْوَرَةِ أَنَّ أَدْوِيَةَ الْعِبَادَاتِ بِحُدُودِهَا وَمَقَادِيرِهَا الْمَخْتَلِفَةِ الْمَحْدُودَةِ
الْمَقْدَّرَةِ مِنْ جِهَةِ الْأَنْبِيَاءِ، لَا يُدْرِكُ وَجْهَ تَأْثِيرِهَا بِبِضَاعَةِ عَقْلِ الْعَقْلَاءِ، بَلْ يَجِبُ
فِيهَا تَقْلِيدُ الْأَنْبِيَاءِ الَّذِينَ أَدْرَكُوا تِلْكَ الْخَوَاصَّ بِنُورِ النُّبُوَّةِ، لَا بِبِضَاعَةِ الْعَقْلِ.
انْتَهَى^(١).

فَإِنْ قُلْتَ: مَا وَجْهُ قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَيَلْقَانِي قَبْلَ الْأَنْبِيَاءِ وَالْأَوْلِيَاءِ مَعَ عُلُوِّ
مَقَامِهِمْ»^(٢).

قُلْتُ: قَدْ قَالَ الشَّيْخُ مَحْيِي الدِّينِ قَدْسُ سِرِّهِ فِي «كِتَابِ الْعِبَادَةِ» مَا نَصَّهُ:

(١) انظر: «المنقذ من الضلال» (ص: ٨٨).

(٢) قطعة من الحديث المسلسل بالقسم بالله الذي تقدم قريباً.

جَنَاتِ الْأَعْمَالِ يَتَفَاضَلُونَ فِيهَا الْعَمَالُ بِحَسَبِ مَلَازِمَةِ أَعْمَالِهِمْ وَأَعْمَالِهِمْ^(١)، وَمِنْ جِهَةِ الْمَكَانِ وَالزَّمَانِ، وَالْقَوْلِ وَالْحَضُورِ وَاسْتِيفَاءِ الْأَرْكَانِ، وَمِنْ هَذَا الْبَابِ قَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِبَلَالٍ: «بِمَ سَبَقْتَنِي إِلَى الْجَنَّةِ»^(٢).

وَجَنَّةُ الْاِخْتِصَاصِ مِنْ عَيْنِ الْجُودِ وَالْمِنَّةِ. انْتَهَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

ومنها: حديثٌ في فَضْلِ الْكَلِمَةِ الْخَفِيفَةِ عَلَى اللِّسَانِ الْمُبَشِّرِ قَائِلُهَا بِأَنْ يَكُونَ عَتِيقَ اللَّهِ الْمَنَّانِ.

(١) كذا في النسخ مكرر: «وأعمالهم»، وليس هو في «كتاب العبادلة» (ص: ٣٤).

(٢) أخرجه الترمذي (٣٦٨٩) من حديث بريدة، وهو حديث صحيح. وجاء هاهنا في (ح) في حاشيتها ما نصه: «قال الشيخ قدس سره في الباب (٤٥) من «الفتوحات» (٢/ ٤٨٠): ورد في الحديث الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال لبلال: «يا بلال، بم سبقتني [إلى] الجنة؟ فما وطئت منها موضعاً إلا سمعت خشخشتك» فقال: يا رسول الله، ما أحدثت قط إلا توضأت، ولا توضأت إلا صليت ركعتين. فقال رسول الله ﷺ: «بهما».

فعلما أنها كانت جنة مخصوصة بهذا العمل، فكان رسول الله ﷺ يقول: «يا بلال، بم نلت أن تكون مطرقاً بين يدي تحجيني، من أين لك هذه المسابقة إلى هذه المرتبة؟» فلما ذكر له قال له ﷺ: «بهما» فما من فريضة ولا نافلة، ولا فعل خير، ولا ترك محرّم ومكروه، إلا وله جنة مخصوصة ونعيم خاص يناله من دخلها، والتفاضل على مراتبها، فمنها بالسن، ولكن في الطاعة والإسلام، فيفضل الكبير السنّ على الصغير السنّ إذا كانا في مرتبة واحدة من العمل بالسن، فإنه أقدم منه، وساق تصاير ذلك من التفاضل بالأزمان والأحوال والأشخاص والأماكن إلى أن قال: والرسل إنما ظهر فضلها في الجنة على غيرها بجنات اختصاص.

وأما العمل فهو في جنات الأعمال بحسب الأحوال كما ذكرنا، وكل من فضّل على غيره مما ليس في مقامه فمن جنات اختصاص لا من جنات الأعمال. انتهى.

أخبرنا شيخنا الإمام صفِيُّ الدين أحمد بن محمد المدني الأنصاري قدَّس سرُّه إجازةً، بإجازته العامة من الشمس محمد الرَّملي، عن الزَّين زكريا، عن شيخه الحافظ ابن حجر العسقلاني والمسند محمد بن مقبل الحلبي.

برواية الأول: عن فاطمة بنت عبد الجواد، عن أبي نصر ابن الشَّيرازي، عن عبد الحميد بن عبد الرشيد، عن أبي العلاء الهمداني.

وبرواية الثاني: عن الصَّلاح محمد بن أحمد المقدسي، عن الفخر علي بن أحمد بن البخاري، عن القاضي أبي المكارم أحمد بن محمد بن اللِّبان، عن أبي جعفر محمد بن أحمد الصَّيدلاني بروايته، وأبي العلاء الهمداني، عن أبي علي الحسن بن أحمد الحداد، عن الحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني، قال: أخبرنا أبو القاسم الطبراني في «الأوسط»: حدثنا علي بن سعيد الرَّازي: حدثنا محمد بن يحيى بن فياض الحنفي: حدثنا الحارث ابن أبي الزبير المدني: حدَّثني أبو يزيد اليمامي، عن طاوس بن عبد الله بن طاوس، عن أبيه، عن جدِّه، عن عبد الله بن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ قَالَ إِذَا أَصْبَحَ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ أَلْفَ مَرَّةٍ، فَقَدْ اشْتَرَى نَفْسَهُ مِنَ اللَّهِ، وَكَانَ فِي آخِرِ يَوْمِهِ عَتِيقَ اللَّهِ»^(١).

قال الحافظُ نور الدين أبو الحسن عليُّ بن أبي بكر الهيثمي في «مجمع الزوائد»: وفيه مَنْ لَمْ أَعْرِفْهُ. انتهى^(٢).

قال الحافظُ الشَّيخُ نجم الدين محمد بن أحمد الغَيْطي رحمه الله: هذه

(١) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٣٩٨٢)، وقال: لا يروى هذا الحديث عن طاوس بن عبد الله بن طاوس إلا بهذا الإسناد، تفرد به: محمد بن يحيى بن فياض.

(٢) انظر: «مجمع الزوائد» (١٠ / ١١٢ - ١١٣).

فائدةٌ عظيمةٌ ينبغي أن يُحافظَ عليها، وغنيمةٌ جسيمةٌ يُبَادِرُ إلى الاعتناء بها والمداومةِ عليها.

قال: ويُشبهها ما يتداوله السادةُ الصوفية من قول: «لا إله إلا الله» سبعينَ ألفَ مرة، ويذكرونَ أن الله يُعتقُ بها رقبةً من قالها، واشترى بها نفسه من النار، ويحافظونَ على فعلِها لأنفسِهِم ولمن مات من أهاليهِم وإخوانِهِم.

وقد ذكَّرها الإمامُ الياقُبيُّ والعارفُ الكبيرُ المُحيويُّ ابنُ عربي، وأوصى بالمحافظةِ عليها.

وقد^(١) ذكروا أنه قد وردَ فيها خبرٌ نبويٌّ، ثم قال: لكنَّ الحديثَ المذكورَ قال بعضُ المشايخِ لم تردِّ به السنةُ فيما أعلم.

قال النَّجمُ الغِيطيُّ: وقد وقفتُ على صورةِ سؤالٍ للحافظِ ابنِ حجرٍ عن هذا الحديث، وهو: «من قال: لا إله إلا الله، سبعينَ ألفاً، فقد اشترى نفسه من الله» هل هو حديثٌ صحيحٌ أو حسنٌ أو ضعيفٌ؟

وصورةُ جوابه: أما الحديثُ - يعني المذكورَ - فليس بصحيحٍ ولا حسنٍ ولا ضعيفٍ، بل هو باطلٌ موضوعٌ، لا تحلُّ روايتهُ إلا مقروناً ببيانِ حالِهِ.

قال الغِيطيُّ: لكن ينبغي للشَّخصِ أن يفعلَها اقتداءً بالسادةِ وامتنالاً لقولِ مَنْ أوصى بها، وتبركاً بأفعالِهِم. انتهى^(٢).

قلتُ: أنبأنا شيخنا الإمامُ بسندهِ السابقِ إلى الشيخِ محيي الدينِ قدس سرُّه أنه

(١) لفظ: «قد» لم يرد في (ح).

(٢) انظر: «قصة المعراج لنجم الدين الغيطي» مع حاشية الدردير (ص: ٢٨ - ٢٩).

قال في الباب الموفي (٥٦٠) ما نصّه، ومِن خَطِّهِ الشَّرِيفِ نَقَلْتُ: وَالَّذِي أُوصِيكَ بِهِ أَنْ تُحَافِظَ عَلَيَّ أَنْ تَشْتَرِيَ نَفْسَكَ مِنَ اللَّهِ بِعَتَقِ رَقَبَتِكَ مِنَ النَّارِ، بَأَنْ تَقُولَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» سَبْعِينَ أَلْفَ مَرَّةٍ، فَإِنَّ اللَّهَ يَعْتَقُ رَقَبَتَكَ بِهَا مِنَ النَّارِ، أَوْ رَقَبَةً مَن تَقُولُهَا عَنْهُ مِنَ النَّاسِ، وَرَدَّ فِي ذَلِكَ خَبْرٌ نَبَوِيٌّ، وَلَقَدْ أَخْبَرَنِي أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مَيْمُونِ بْنِ أَبِي التَّوَزْرِيِّ الْمَعْرُوفِ بِالْقَسْطَلَانِيِّ بِمِصْرَ^(١)، قَالَ فِي هَذَا الْأَمْرِ: إِنَّ الشَّيْخَ أَبَا الرَّبِيعِ الْكَفَيْفَ الْمَالِقِيَّ كَانَ عَلَى مَائِدَةِ طَعَامٍ، وَكَانَ قَدْ ذَكَرَ هَذَا الذِّكْرَ وَمَا وَهَبَهُ لِأَحَدٍ، وَكَانَ عَلَى الْمَائِدَةِ صَبِيٌّ صَغِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكَشْفِ مِنَ الصَّالِحِينَ، فَعِنْدَمَا مَدَّ يَدَهُ إِلَى الطَّعَامِ بَكَى، فَقَالَ لَهُ الْحَاضِرُونَ: مَا شَأْنُكَ تَبْكِي؟ فَقَالَ: هَذِهِ جَهَنَّمُ أَرَاهَا وَأَرَى أُمَّي فِيهَا، وَامْتَنَعَ مِنَ الطَّعَامِ وَأَخَذَ فِي الْبُكَاءِ، قَالَ الشَّيْخُ أَبُو الرَّبِيعِ: فَقُلْتُ فِي نَفْسِي: اللَّهُمَّ إِنَّكَ تَعْلَمُ أَنِّي قَدْ هَلَلْتُ هَذِهِ السَّبْعِينَ أَلْفًا، وَقَدْ جَعَلْتُهَا عِتْقًا لِمَنْ هَذَا الصَّبِيُّ مِنَ النَّارِ، قَالَ الصَّبِيُّ: الْحَمْدُ لِلَّهِ أَرَى أُمَّي قَدْ خَرَجَتْ مِنَ النَّارِ، وَمَا أَذْرِي مَا سَبُّ خُرُوجِهَا؟ وَأَخَذَ الصَّبِيُّ يَنْسُرُ، وَأَكَلَ مَعَ الْجَمَاعَةِ.

قال أبو الربيع: فصَحَّ عِنْدِي الْحَدِيثُ النَّبَوِيُّ، وَصَحَّ عِنْدِي كَشْفُ ذَلِكَ الصَّبِيِّ الَّذِي كَانَ يَزْعُمُ، وَقَدْ عَمِلْتُ أَنَا عَلَى هَذَا الذِّكْرِ، وَرَأَيْتُ لَهُ بَرَكَةً فِي زَوْجَتِي لَمَّا مَاتَتْ. انْتَهَى مِنْ خَطِّهِ قَدْسٌ سَرُّهُ.

فَإِنْ قُلْتَ: إِنَّمَا قَالَ أَبُو الرَّبِيعِ: فَصَحَّ عِنْدِي الْحَدِيثُ النَّبَوِيُّ لَوْ قُوعَ مَضْمُونِهِ الدَّلَالُ عَلَى صِدْقِهِ وَصِدْقِ رَفْعِهِ إِلَيْهِ ﷺ، فَهَلْ لَذَلِكَ نَظِيرٌ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ؟

قُلْتُ: نَعَمْ، فَإِنَّ السِّيَوطِيَّ أوردَ فِي «الْجَامِعِ الْكَبِيرِ» حَدِيثًا: «يَكُونُ مَدِينَةً بَيْنَ الْفُرَاتِ وَدِجْلَةَ، يَكُونُ بِهَا مُلْكُ بَنِي الْعَبَّاسِ، وَهِيَ الزُّورَاءُ، يَكُونُ بِهَا حَرْبٌ مُقَطَّعةً، تُسَبَّى فِيهَا النِّسَاءُ، وَتَذْبَحُ فِيهَا الرِّجَالُ كَمَا تُذْبَحُ الْغَنَمُ».

(١) لفظ: «بمصر» زيادة من (ح).

وقال: أخرجه الخطيبُ عن عليٍّ، وقال: إسناده شديدُ الضعفِ، ثم قال السيوطيُّ: وَقَعَتْ هذه الحربُ والذَّبْحُ بعد موتِ الخطيبِ بأكثرَ من مئتي سنة، وذلك مما يقويُّ الحديثَ. انتهى^(١).

فَقَوِيَ شديدُ الضَّعْفِ بوقوعِ مضمونه الدَّالُّ على صِدْقِ الرَّايِ فيه وإن كَذَبَ في غيره.

على أنَّ الأصولَ تشهدُ لحديثِ التَّهْلِيلِ، وذلك أنَّ التَّهْلِيلَ من أَفْضَلِ الحسناتِ، ففي «مسند الإمام أحمد» عن أبي ذر قال: قلتُ: يا رسولَ الله أَوْصِنِي، قال: «إذا عَمِلْتَ سَيِّئَةً فَاتَّبِعْهَا بِحَسَنَةٍ تَمْحُهَا» قال: قلتُ: يا رسولَ الله، أَمِنَ الحسناتِ لا إله إلا الله؟ قال: «هي أَفْضَلُ الحسناتِ»^(٢).

ومن المعلوم أنَّ الحسنَةَ مِنَ المعروفِ، «وكلُّ معروفٍ صدقةٌ»^(٣)، ودلَّت الأخبارُ الصحيحةُ على أنَّ الصدقةَ وقايةٌ مِنَ النارِ وَحِجَابٌ وفكاكٌ.

وأيضاً: لا إله إلا الله أَفْضَلُ الذِّكْرِ، و«ذَكَرُ الله حِجَابٌ مِنَ النارِ وَسِتْرٌ»^(٤)، وقد وَرَدَ: «أَيُّهَا النَّاسُ، ابْتَاعُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ الله عَزَّ وَجَلَّ»^(٥).

(١) انظر: «الجامع الكبير» (١٨ / ٣٧٠)، وأخرج الحديث الخطيب في «تاريخه» (١ / ٣٣٩).

(٢) أخرجه أحمد (٢١٤٨٧)، والطبراني في «الدعاء» (١٤٩٩)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٢٠٢)، وقال الهيثمي في «المجمع» (١٠ / ٨١): رجاله ثقات، إلا أن شمر بن عطية حدث به عن أشياخه عن أبي ذر، ولم يسم أحداً منهم.

(٣) أخرجه البخاري (٦٠٢١) من حديث جابر، ومسلم (١٠٠٥) من حديث حذيفة.

(٤) كما في حديث عدي بن حاتم عند مسلم (١٠١٦): «من استطاع منكم أن يستتر من النار ولو بشق تمره فليفعل».

(٥) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٤٢٥٠) من حديث أنس، وصحح إسناده الحافظ في «إتحاف المهرة» (٢ / ٨٦).

فإذا دلت الأصول على أن «لا إله إلا الله» من أفضل الحسنات والمعروف، وعلى أن كل معروف صدقة، وعلى أن الصدقة وقاية من النار، وعلى أن اشتراء النفس من الله مأمور به، صحَّ شرعاً أن يشتري العبد نفسه بلا إله إلا الله.

فلم يبق إلا الكلام في تعيين هذا العدد المخصوص، فنقول وبالله التوفيق: يشير إلى ذلك في «الدر المنثور» في قوله تعالى: ﴿كَلِمَاتٍ نَّضِجَتْ جُلُودُهُمْ بِدَلَّتْهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾ [النساء: ٥٦] من قوله:

وأخرج ابن أبي شيبة، وعبد بن حميد، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، عن الحسن في الآية، قال: بلغني أنه يُحرق أحدهم في اليوم سبعين ألف مرة، كلما أنضجتهم وأكلت لحومهم، قيل لهم: عودوا، فعادوا. انتهى^(١).

ووجهه: أن كل تهليلة تكون وقاية عن أكلة من الأكلات، وستراً وحجاباً، فإذا جاءت النار تطلب الأكل تجد التهليلة قد حالت بينها وبين القائل، فصار^(٢) عتيقاً بوقاية الله الواقى، والله أعلم.

فما نقله الغيطي عن بعض المشايخ من قوله: إن الحديث المذكور لم ترد به السنة فيما أعلم. انتهى^(٣). إنما نفى فيه الورد في علمه، وهذا كلام صحيح، ولا يلزم منه نفى الورد مطلقاً.

قال السيوطي في «شرح مسند الشافعي»^(٤): الحديث الذي لا يوجد في كتب

(١) «الدر المنثور» (٢ / ٥٦٩)، وأخرجه ابن أبي شيبة (٣٤١٥١)، وابن المنذر في «تفسيره» (١٩١٤)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤٥٩٢).

(٢) في (ع): «فكان».

(٣) انظر: «قصة المعراج» للغيطي (ص: ٣٩).

(٤) وهو كتاب «شافعي العي في شرح مسند الشافعي» لم يطبع بعد.

الحديث الموجودة الآن يقولُ فيه الحُفَّاط المتأخرون: لا أصل له، والمتورعون يقتصرون على قولهم: لم نَقِفْ عليه، وهو الأولى، لِمَا قال الحافظ ابن حجر: إِنَّ كَثِيرًا مِنْ كُتُبِ الْحَدِيثِ - أَوْ الْأَكْثَرِ مِنْهَا - عُدِمَ فِي بِلَادِ الشَّرْقِ مِنَ الْفِتَنِ، فَلَعَلَّ تِلْكَ الْأَحَادِيثَ الَّتِي يُورِدُهَا الْفُقَهَاءُ مُحْتَجِّينَ بِهَا وَلَا تُعْرَفُ فِي كُتُبِ الْحَدِيثِ الْآنَ مُخْرَجَةً فِيهَا، وَلَمْ تَصِلْ إِلَيْنَا. انتهى ملخصاً.

٥ - ومنها: الدَّعَوَاتُ الَّتِي كَانَ سَيِّدُ الْأَحْبَابِ قَلَمًا يَقُومُ مِنْ مَجْلِسٍ حَتَّى يَدْعُو بِهَا لِلْأَصْحَابِ.

أخبرنا شيخنا الإمام العارف بالله صفيُّ الدِّين أحمد بن محمد المدني الأنصاري قدس سره إجازةً بإجازته العامّة من الشمسِ الرَّملي، عن الزَّين زكريا، عن العز عبد الرحيم بن الفرات بإجازته من أبي حفصِ عمر بن حسن بن المِراغي، عن الفخر ابن البخاري، عن عمر بن طبرزد البغدادي، عن عبد الملك الكروخي، عن القاضي أبي عامر الأزدي، عن عبد الجبار الجراحي المروزي، عن أبي العباس محمد المَحْبُوبِي، عن الحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَجْرٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُحْرٍ، عَنْ خَالِهِ ابْنِ أَبِي عِمْرَانَ، أَنَّ ابْنَ عَمْرِو قَالَ: قَلَمًا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُومُ مِنْ مَجْلِسٍ حَتَّى يَدْعُوَ بِهِؤَلَاءِ الدَّعَوَاتِ لِأَصْحَابِهِ: «اللَّهُمَّ اقْسِمْ لَنَا مِنْ خَشْيَتِكَ مَا يَحُولُ بَيْنَنَا وَبَيْنَ مَعَاصِيكَ، وَمَنْ طَاعَتِكَ مَا تُبَلِّغُنَا بِهِ جَنَّتِكَ، وَمَنْ يُقِينُ مَا تُهَوِّنُ بِهِ عَلَيْنَا مُصِيبَاتِ الدُّنْيَا، وَمَتَّعْنَا بِأَسْمَاعِنَا وَأَبْصَارِنَا وَقُوَّتِنَا مَا أَحْيَيْتَنَا، وَاجْعَلْهُ الْوَارِثَ مِنَّا، وَاجْعَلْ ثَأْرَنَا عَلَى مَنْ ظَلَمْنَا، وَانصُرْنَا عَلَى مَنْ عَادَانَا، وَلَا تَجْعَلْ مُصِيبَتَنَا فِي دِينِنَا، وَلَا تَجْعَلِ الدُّنْيَا أَكْبَرَ هَمِّنَا، وَلَا مَبْلَغَ عِلْمِنَا، وَلَا تُسَلِّطْ عَلَيْنَا مَنْ لَا يَرْحَمُنَا». وبه إلى الترمذي قال: هذا حديث حسن^(١).

(١) «سنن الترمذي» (٣٥٠٢)، وفيه: حديث حسن غريب.

ومن ذلك: ما رويناهُ بالسَّندِ إلى ابن طَبْرَزْد، عن أبي البدر إبراهيم الكَرخي وأبي الفتح مُفلح الدُّومي، عن الحافظ أبي بكر الخطيب البغدادي، عن أبي عمر القاسم الهاشمي، عن أبي علي محمد اللؤلؤي، عن الحافظ أبي داود السَّجستاني، أخبرنا تميم بن المنتصر، أخبرنا إسحاق - يعني: ابن يوسف - عن شريك، أخبرنا جامع، عن أبي وائل، عن عبد الله بن مسعود قال: كان رسولُ الله ﷺ يُعَلِّمُنَا كَلِمَاتٍ، ولم يكن يُعَلِّمُنَاهُنَّ كَمَا يُعَلِّمُنَا التَّشَهُدَ: «اللَّهُمَّ أَلْفَ بَيْنَ قُلُوبِنَا، وَأَصْلَحْ ذَاتَ بَيْنِنَا، وَاهْدِنَا سُبُلَ السَّلَامِ، وَنَجِّنَا مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ، وَجَنِّبْنَا الفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ، وَبَارِكْ لَنَا فِي أَسْمَاعِنَا وَأَبْصَارِنَا وَقُلُوبِنَا وَأَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا»^(١)، وَتُبَّ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ، وَاجْعَلْنَا شَاكِرِينَ لِنِعْمَتِكَ، مُتَّيِّبِينَ بِهَا قَابِلِيهَا^(٢)، وَأَتَمِّمَهَا عَلَيْنَا»^(٣).

ومن ذلك: ما رويناهُ بالسَّندِ إلى الحافظ ابن حجر، عن الحافظ زين الدِّين العِرَاقي، عن القاضي أبي عمر عز الدين سماعاً عليه بجامع الأقرم من القاهرة سنة (٧٢١) بقراءته على موسى بن أبي الحسن الغزي، بسماعه على أبي الفرج بن عبد المنعم، عن أحمد بن محمد التَّميمي، أنا الحسن بن أحمد الحداد، أنا أحمد بن عبد الله بن إسحاق الحافظ هو أبو نعيم، حدثنا أبو بكر الطَّلحي، حدثنا أحمد بن عبد الرحيم بن دُحيم، حدثنا عمر الأزدِي، حَدَّثَنِي أَبِي، عن سليمان، عن أبي حمزة الشمالي^(٤) ثابت بن أبي صفية، عن الأصْبَغ وهو ابن نُباتة، عن علي رضي الله عنه قال: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَكْتَالَ بِالمَكِّيَالِ الأوْفَى^(٥) فَلْيُقَلِّ فِي آخِرِ مَجْلِسِهِ أَوْ حِينَ يَقُومُ: ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾»^(٦)

(١) في (ع): «وذريتنا».

(٢) في (ع): «قابليتها».

(٣) أخرجه أبو داود (٩٦٩)، والحاكم (٩٧٧) وصححه، لكن شريك النخعي سيء الحفظ.

(٤) في النسخ: «السماك»، والصواب المثبت.

(٥) في (ح): «إلا في».

وَسَلِّمْ عَلَى الْمُرْسَلِينَ ﴿١٨﴾ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٩﴾ [الصفات: ١٨٠ - ١٨٢] (١).

ومن ذلك ما روينا بالسند إلى الشيخ محيي الدين قدس سره أنه قال في الباب الموفي (٥٦٠) ما نصّه ومن خطّه الشريف كتبت: وعند خاتمة المجلس: اللهم أسمعنا خيراً، وأطلعنا خيراً، ورزقنا الله العافية، وأدامها لنا، وجمع الله قلوبنا على التقوى، ووقفنا لما يحب ويَرْضَى. وخواتم البقرة. هذا الدعاء سمعته من رسول الله ﷺ في المنام، دعا به بعد فراغ القارئ عليه من كتاب البخاري «الصحیح» وذلك سنة تسع وتسعين وخمس مئة بمكة، ولو ثبت على الأحاديث لرويتها عنه سماعاً عليه بقراءة محمد بن خالد الصدفي التلمساني. انتهى.

وقال في «المبشرات»: رأيت وأنا بمكة رسول الله ﷺ بين باب الجياد، وباب الحزورة، ومحمد بن خالد الصدفي التلمساني يقرأ عليه كتاب البخاري، فلما أكمل المجلس، أخرج رسول الله ﷺ يديه، واستقبل الركن اليماني، وقال: «اللهم أسمعنا خيراً» الدعاء.

وقال في «روح القدس» في ترجمة شيخه أبي عبد الله محمد بن قسوم: كان دعاؤه في خاتمة مجلسه: «اللهم أسمعنا خيراً» إلى آخر الدعاء، وخواتم البقرة، قال: وهو الدعاء الذي التزمنا في خواتم مجلسنا، ورأيت النبي ﷺ في المنام بالحرَم وقارئ يقرأ عليه «صحیح البخاري»، فلما فرغ دعا بهذا الدعاء، فزدت بها غبطة. انتهى (٢).

اللهم لك الحمد كله، ولك الشكر كله، وإليك يرجع الأمر كله، اللهم صل على سيدنا ونبينا محمد عبدك ورسولك النبي الأمي خاتم النبيين، وعلى آله وأصحابه

(١) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٧/ ١٢٣)، وإسناده واه، أصبغ بن نباته متروك، وأبو حمزة ثابت بن أبي صفية ضعيف رافضي.

(٢) انظر: «رسالة روح القدس» (ص: ٨٥).

والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين وسلم، صلاةً وتسليماً فائِضِي البركاتِ على السابقينَ واللَّاحِقِينَ، عَدَدَ خَلْقِ اللهِ، بدوامِ اللهِ الملكِ الحقِّ الممينِ.

اللهم اغفر لي خطيئتي وجهلي، وإسرافي في أمري، وما أنت أعلمُ به مني.

اللهم اغفر لي جدي وهزلي، وخطيئتي وعمدي، وكل ذلك عندي.

اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت، وما أعلنت وما أسررت، وما أنت أعلمُ به مني، أنت المقدم وأنت المؤخر، لا إله إلا أنت.

اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت، وما أعلنت وما أسررت، وما أنت أعلمُ به مني، أنت المقدم وأنت المؤخر، لا إله إلا أنت.

اللهم أصلح لي ديني الذي هو عصمة أمري، وأصلح لي دنياي التي فيها معاشي، وأصلح لي آخرتي التي فيها معادي، واجعل الحياة زيادةً لي من كل خير، واجعل الموت راحةً لي من كل شر.

اللهم آت نفسي تقواها، وزكها أنت^(١) خير من زكها، أنت وليها ومولاها، رب اجعل هذا البلد آمناً، وارزق أهله من الثمرات، واجنبني وبني أن نعبد الأصنام، رب اجعلني مقيم الصلاة ومن ذريتي، ربنا وتقبل دعاء، ربنا اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب.

اللهم آت نفسي تقواها، وزكها أنت^(١) خير من زكها، أنت وليها ومولاها، رب اجعل هذا البلد آمناً، وارزق أهله من الثمرات، واجنبني وبني أن نعبد الأصنام، رب اجعلني مقيم الصلاة ومن ذريتي، ربنا وتقبل دعاء، ربنا اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب.

اللهم آت نفسي تقواها، وزكها أنت^(١) خير من زكها، أنت وليها ومولاها، رب اجعل هذا البلد آمناً، وارزق أهله من الثمرات، واجنبني وبني أن نعبد الأصنام، رب اجعلني مقيم الصلاة ومن ذريتي، ربنا وتقبل دعاء، ربنا اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب.

اللهم آت نفسي تقواها، وزكها أنت^(١) خير من زكها، أنت وليها ومولاها، رب اجعل هذا البلد آمناً، وارزق أهله من الثمرات، واجنبني وبني أن نعبد الأصنام، رب اجعلني مقيم الصلاة ومن ذريتي، ربنا وتقبل دعاء، ربنا اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب.

اللهم آت نفسي تقواها، وزكها أنت^(١) خير من زكها، أنت وليها ومولاها، رب اجعل هذا البلد آمناً، وارزق أهله من الثمرات، واجنبني وبني أن نعبد الأصنام، رب اجعلني مقيم الصلاة ومن ذريتي، ربنا وتقبل دعاء، ربنا اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب.

اللهم آت نفسي تقواها، وزكها أنت^(١) خير من زكها، أنت وليها ومولاها، رب اجعل هذا البلد آمناً، وارزق أهله من الثمرات، واجنبني وبني أن نعبد الأصنام، رب اجعلني مقيم الصلاة ومن ذريتي، ربنا وتقبل دعاء، ربنا اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب.

اللهم آت نفسي تقواها، وزكها أنت^(١) خير من زكها، أنت وليها ومولاها، رب اجعل هذا البلد آمناً، وارزق أهله من الثمرات، واجنبني وبني أن نعبد الأصنام، رب اجعلني مقيم الصلاة ومن ذريتي، ربنا وتقبل دعاء، ربنا اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب.

اللهم آت نفسي تقواها، وزكها أنت^(١) خير من زكها، أنت وليها ومولاها، رب اجعل هذا البلد آمناً، وارزق أهله من الثمرات، واجنبني وبني أن نعبد الأصنام، رب اجعلني مقيم الصلاة ومن ذريتي، ربنا وتقبل دعاء، ربنا اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب.

اللهم آت نفسي تقواها، وزكها أنت^(١) خير من زكها، أنت وليها ومولاها، رب اجعل هذا البلد آمناً، وارزق أهله من الثمرات، واجنبني وبني أن نعبد الأصنام، رب اجعلني مقيم الصلاة ومن ذريتي، ربنا وتقبل دعاء، ربنا اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب.

(١) في (ر) و(ع): «فأنت».

والمؤمنين والمؤمنات، والمسلمين والمسلمات، الأحياء منهم والأموات، إِنَّكَ واهبُ الخيراتِ، ودافعُ المضراتِ، وأنتَ على كلِّ شيءٍ قديرٌ، آمين.

وصلِّ اللهمَّ على سيدنا ومولانا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وسلِّمَ عَدَدَ خَلْقِكَ بدوامك، آمين.

سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ، وسلامٌ على المرسلين، والحمدُ لله ربِّ العالمين.

قال المؤلفُ عفا الله عنه^(١): تَمَّ تسويدهُ يومَ السبت (٢٤) من شهرِ ذِي الْحِجَّةِ الحرامِ، خاتمةً سنة (١٠٧٩) ثم أَلْحَقَ فيه أشياء، وحرَّرَ تحريراً، وقُوِّبَ وصَحِّحَ في مجالسَ عديدةٍ متفرقةٍ، آخرُها يومَ الثلاثاء (١٧) من ذِي القعدةِ الحرامِ سنة (١٠٨٠) ثم أَلْحَقَ أشياء في ذِي القعدةِ سنة (١٠٨٣)^(٢)، أحسنَ الله ختامها وفتحها ما بعدها بمنه، آمين، وذلك بمنزلي بظاهرِ المدينةِ المنورة، على ساكنها أفضلُ الصلاة، وأتمُّ السلام، عَدَدَ خَلْقِ الله بدوامِ الله المهيمِنِ العَلامِ، والحمدُ لله ربِّ العالمين^(٣).

(١) قوله: «قال المؤلف عفا الله عنه» ليس من (ع).

(٢) قوله: «ثم أَلْحَقَ أشياء في ذِي القعدةِ سنة ١٠٨٣» ليس من (ع).

(٣) بعدها في (ح): «تَمَّ الكتابُ المسمَّى بـ«إتحافِ المُنيبِ الأواهِ بِفَضْلِ الجهرِ بذكرِ الله»، يومَ السبتِ السادسِ وعشرينِ من جمادى الأولى من شُهورِ سنة واحدٍ وثمانينِ وألفِ، بخطِّ الحقييرِ إلى الله تعالى محمد بنِ إسماعيلِ الكردي، عفا الله عنهما بكرمه آمين».

مجموع

رسائل العلامة

المفتي الكوراني

برهان الدين إبراهيم بن حسين الكردي المديني الشافعي
المتوفى سنة ١١٠١ هـ

يضم هذا المجموع عشرين رسالة مختارة من رسائله
التي طبعت غالبها أول مرة مقابلة على عدة نسخ خطية

تخريج وتبليغ

محمد بركات

د. علي محمد زينو سارية فايز عجلاوي

لجلد الثالث





مجموع

رسائل العتبات

الملا الكوراني

المتوفى سنة ١١٠١ هـ

حُقوقُ الطَّبَعِ مَحْفُوظَةٌ

الطبعة الأولى

١٤٤٢هـ - ٢٠٢٠م

يُمنع طباعة هذا الكتاب أو ترجمته أو تصويره ورقياً أو إلكترونياً

إلا بإذن خطي من الدار الناشرة

تحت المساءلة الدنيوية والأخروية



دار اللباب

للدراسات وتحقيق التراث

DAR-ALLOBAB

Lubab Yazma Eserleri İhya ve İlmi Araştırma Yayınları

بيروت - لبنان

009615813966

0096170112990

Www.allobab.com

اسطنبول - تركيا

00905454729850

00902125255551

info@allobab.com



İskenderpaşa mh. Kızıtaşı cd. No:7 D:5 Fatih (Özel Fatih Hastanesi Karşısı)

مجموع

رَسَائِلِ الْعِلَامَةِ

الميلاد الكوراني

بُرْهَانُ الدِّينِ اِبْرَاهِيْمَ بْنِ حَسَنِ الْكُرْدِيِّ الْمَدَنِيِّ الشَّافِعِيِّ

المتوفى سنة ١١٠١ هـ

يَصُفُّ هَذَا الْمَجْمُوعُ عَشْرِينَ رِسَالَةً مُخْتَارَةً مِنْ رَسَائِلِهِ
الَّتِي يُطَبَعُ غَالِبُهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ مُقَابَلَةً عَلَى عِدَّةِ نُسَخِ حَظِيَّتِهِ

تَحْقِيقٌ وَتَعْلِيقٌ

محمد بركات

د. علي محمد زينو سارية فايز عجلوني

الجلد الثالث

كتاب اللباب

فِي هَذَا الْمَجَلَدِ

الصفحة

الموضوع

- الرسالة رقم (١٠): إيقاظ القوابل للتقرب بالنوافل ٥
- الرسالة رقم (١١): إعمال الفكر والروايات ٣٧
- الرسالة رقم (١٢): الإسفار عن أصل استخارة أعمال الليل والنهار ١٢٣
- الرسالة رقم (١٣): تكملة العوامل الجرجانية ٢١٧
- الرسالة رقم (١٤): عجالة ذي الانتباه بتحقيق إعراب لا إله إلا الله ٢٧٩
- الرسالة رقم (١٥): مد الفيء في تقريب ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ ٢٩٣
- الرسالة رقم (١٦): مسلك الاعتدال إلى فهم آية خلق الأعمال ٣٠٥
- الرسالة رقم (١٧): المسلك المختار في معرفة المصادر الأول وإحداث العالم بالاختيار ٣٤٧
- الرسالة رقم (١٨): المتممة للمسألة المهمة ٤٣٥
- الرسالة رقم (١٩): ذيل المتممة للمسألة المهمة ٤٨٧
- الرسالة رقم (٢٠): جلاء الأنظار بتحرير الجبر في الاختيار ٥٠٩



الرسالة رقم: (١٠) مجموع الفتاوى
رسائل العلامة
الملا الكوراني



إِقْطَاظُ الْقَوَابِلِ لِلتَّقَرُّبِ بِالنَّوَافِلِ

كاتبُ العِلامَةِ
الملا الكوراني

يُطبعُ مُحقَّقاً على ثلاثِ نسخٍ مطبوعةٍ

تَحْقِيقُ وَتَمْلِيقُ
محمد بركات



دارُ النِّبَاتِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمته التحقيقيق

الحمد لله حمدَ الذاكرين الشاكرين، والصلاة والسلام على سيد الأولين
والآخرين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد: فهذه رسالة «إيقاظ القوابل للتقرب بالنوافل» للعلامة المحقق
برهان الدين إبراهيم بن حسن الكوراني الكردي المدني الشافعي، وهي رسالة
لطيفة مختصرة، جمع فيها أهم الأذكار والأعمال التي يتقربُ بها الإنسان إلى
ربه من النوافل، ويمثّل أمر الله تعالى في قوله: ﴿اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا﴾ (٤١) وَسَبِّحُوهُ
بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴿ [الأحزاب: ٤١]، وقوله: ﴿وَلَا تَكُنْ مِنَ الْغَافِلِينَ﴾ [الأعراف: ٢٠٥] وقوله
ﷺ: «وما يزال عبدي يتقرب إليَّ بالنوافل حتى أحبه».

وقد ساق المصنف لكلّ دعاء أو ذكرٍ دليلاً من حديث أو آية، وربّما على
الأوقات صباحاً ومساءً، وكذلك ما كان من الأعمال الصالحة من الصيام، فذكر ما
يكون في كل شهر، وما يكون في الأيام الفاضلة، كصوم عاشوراء ومحرم ورجب.
ولا تخلو بعض هذه الأحاديث من ضعف، أو ضعف شديد، وقد خرّجتُ هذه
الأحاديث وبيّنت حال إسناد كل منها من الصحة أو الضعف.

كما أن المصنف أورد بعض الأدعية والأذكار التي كان بعض مشايخ الصوفية

يتعاهدونها، مثل ابن عربي الطائيِّ والشُّعْرَانِي وغيرهما، فنقل بعضها من «الفتوحات المكية» لابن عربي، و«التجليات» له.

هذا وقد اعتمدت في تحقيق هذه الرسالة على ثلاث نسخ خطية، وهي: نسخة رشيد أفندي ورمزها (ر)، ونسخة عاطف أفندي ورمزها (ع)، ونسخة تشستربتي ورمزها (ش).

أسأل الله تعالى أن يتقبل منا أعمالنا، ويعفو عما وقع منا من خطأ أو زلل، إنه تعالى سميع قريب مجيب الدعاء، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المحقق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ نَسْتَعِينُ

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم^(١)

الحمد لله رب العالمين حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه كما يحب ربنا ويرضى،
وأشهد أن لا إله إلا الله الأحد الصمد الغني الذي إليه يفتقر كل ما في الكون طوياً
وعرضاً، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله، الفاتح الخاتم، المبعوث بدين
الحق ليظهره على الدين كله، فأبانه قرصاً ونفلاً، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه
وتابعيه بإحسانٍ وسلم صلاةً وسلاماً فائضي البركات يملآن سماءً وأرضاً.

أما بعد:

فقد قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا ﴿٤١﴾ وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴿٤٢﴾

[الأحزاب: ٤١-٤٢].

وقال تعالى: ﴿وَأذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴿٢٥﴾ [الإنسان: ٢٥].

وقال تعالى: ﴿وَأذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ بِالْغُدُوِّ

وَالْأَصَالِ وَلَا تَكُنْ مِنَ الْغَافِلِينَ ﴿٢٥﴾ [الأعراف: ٢٥]؛ أي: فيما بين ذلك، وإنما يتحقق ذلك

بالحضور مع الله سبحانه وتعالى في جميع تقلباته في الأشغال والمهمات.

وأقل درجات ذلك: أن يستحضر - عندما يتوجه لفعل ما هو مطلوب الفعل

(١) «وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم» ليس في (ع).

فرضاً أو سنةً - أن الله تعالى أمر بهذا وجوباً أو ندباً، وعند ترك ما هو مطلوب الترك محرماً أو مكروهاً أن الله تعالى نهى عن هذا، وعند المباح أن الله أباح هذا، ولولا أنه أباحه لما فعلته، فإن ضمَّ إلى هذا نيةً صالحَةً أُخرى فهو أزكى، وتتفاوت الدرجات في ذلك على حسب تفاوت مراتب الهمة والفهم عن الله سبحانه، فتفاوتت لذلك درجات كمال الاتباع، فكمال وأكمل.

قال ﷺ فيما يرويه عن ربه تبارك وتعالى: «وما تقرب إلي عبدي بشيء أحب إلي مما افترضت عليه، وما يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها»^(١).

زاد في غير رواية البخاري: «وفؤاده الذي يعقل به، ولسانه الذي يتكلم به»^(٢). والمراد بالنوافل: جميع ما يُندب من الأقوال والأفعال، فعلى طالب الحق سبحانه أن يسلك - يعد أداء ما افترض عليه - طريق التقرب بالنوافل، بالتزام ما يطيقه من مندوبات الأقوال والأفعال بخالص العبودية، فإنها تُنتج المحبة الإلهية المنتجة لِمَا ذُكر في الحديث، فمن أراد العمل على ذلك فعليه بالذكر بالغدو والآصال، وأن لا يكون من الغافلين فيما بين ذلك عند تقلباته في الأشغال^(٣).

(١) أخرجه البخاري (٦٥٠٢) من حديث أبي هريرة.

(٢) أخرجه البزار في «مسنده» (٩٩ / ١٨)، وأبو نعيم في «الطب النبوي» (٩٧) من حديث عائشة، وإسناده وإه، فيه عبد الواحد بن ميمون، قال البخاري: منكر الحديث، وقال الدارقطني: متروك، وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الأثبات، يحدث عن عروة ما ليس من حديثه.

(٣) في (ع): «الاشتغال».

وأفضل الذكر: لا إله إلا الله، لحديث: «أفضل ما قلتُه أنا والنبِيُّونَ مِن قبلي: لا إله إلا الله»^(١).

فإن كان متجرِّداً عن الأسبابِ فليَنقَطِعْ للذِّكر، وإن كان من أهل الأسبابِ فليَجْعَلْ منه وِزْداً بحسبِ الفراغ، ومن الوسط أن يقول: «لا إله إلا الله» ألفاً بعد كلِّ من الصبح والعشاء والتهجُّد، وعِنْد العُذْر يأخُذُ بالعَشْرِ، والاستغفارُ مئةً بعد كلِّ من الأوقات الثلاثة، فقد وَرَدَ: «مَنْ أَكْثَرَ مِنْ (٢) الاستغفارِ، جَعَلَ اللهُ لَهُ مِنْ كُلِّ هَمٍّ فَرَجاً، وَمِنْ كُلِّ ضِيقٍ مَخْرَجاً، وَرَزَقَهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ»^(٣).

وورد: «إِنَّ لِلْقُلُوبِ صَدَأً كَصَدَأِ الْحَدِيدِ، جَلَاؤُهَا الاستغفار»^(٤).

ويعملُ بمضمون حديث: «مَنْ اسْتَغْفَرَ لِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ كُلِّ يَوْمٍ سَبْعاً

(١) أخرجه مالك في «الموطأ» (٦٢١) (رواية الزهري)، والبيهقي في «السنن» (٨٣٩١) و(٩٤٧٣) من حديث طلحة بن عبيد الله بن كريب مرسلًا. قال البيهقي: هذا مرسل، وقد روي عن مالك بإسناد آخر موصولاً، ووصله ضعيف.

(٢) «من»: زيادة من (ع).

(٣) أخرجه أحمد وجادة (٢٢٣٤)، والنسائي في «الكبرى» (١٠٢١٧)، والحاكم (٧٦٧٧)، من حديث ابن عباس. وقال الحاكم: حديث صحيح الإسناد، وتعقبه الذهبي بقوله: الحكم بن مصعب فيه جهالة اه. وقال ابن حبان في «المجروحين» (١ / ٢٤٩): لا يحل الاحتجاج به ولا الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار. اه.

(٤) أخرجه الطبراني في «الدعاء» (١٧٩١)، وفي «الأوسط» (٦٨٩٤)، والبيهقي في «الشعب» (٦٤٠)، وابن عدي في «الكامل» (٨ / ٢٧٠ و ٣٦٠) من حديث أنس، وقال الطبراني: تفرد به الوليد بن سلمة اه، وقال ابن عدي: غير محفوظ اه، وقال الهيثمي في «المجمع» (١٠ / ٢٠٧): وفيه الوليد ابن سلمة الطبراني، وهو كذاب. اه.

وعشرين مرةً، كان من الذين يُستجابُ لهم، ويُرزقُ بهم أهلُ الأرضِ»^(١)، ويكونُ ذلك بعد الصبح.

ويعملُ بمضمون حديث: «من استغفرَ اللهَ دُبْرَ كُلِّ صلاةٍ ثلاثِ مراتٍ، فقال: أَسْتَغْفِرُ اللهَ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ، غُفِرَتْ لَهُ ذُنُوبُهُ وَإِنْ كَانَ قَدْ فَرَّ مِنَ الزَّحْفِ»^(٢).

ويقولُ بعد الصُّبحِ كُلِّ يومٍ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، يُحْيِي وَيُمِيتُ، بِيَدِهِ الْخَيْرُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ» عشر مراتٍ^(٣).

وإن تيسَّرَ بعد كُلِّ فريضةٍ فهو أَوْلَى، فقد وَرَدَ بِذَلِكَ الْحَدِيثُ أَيْضًا.

ويقولُ بعد كُلِّ مِنَ الصُّبْحِ وَالْعَصْرِ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَسَلَّمَ عَدَدَ خَلْقِكَ بِدَوَامِكَ» عشرًا، ويقولُ بعد العاشرة: وعلى جميع

(١) أوردته الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠ / ٢١٠) من حديث أبي الدرداء، وقال: رواه الطبراني وفيه عثمان بن أبي العاتكة، وقال فيه: حدثت عن أم الدرداء، وعثمان هذا وثقه غير واحد، وضعفه الجمهور، وبقية رجاله المسمَّين ثقات.

(٢) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٧٧٣٨)، وفي «الصغير» (٨٣٩)، وابن السني (١٣٧)، وأبو يعلى كما في «اتحاف الخيرة المهرة» (٢ / ٢٢٩)، وابن عدي (٣ / ١٦٠)، و(٦ / ١٢٠) من حديث البراء مرفوعاً.

وأوردته الهيثمي في «المجمع» (١٠ / ١٠٤)، وقال: فيه عمر بن فرقد، وهو ضعيف. وقال ابن عدي: ولا أعرّف لعمر بن فرقد غير هذا من الحديث، وفي حديثه نظر. قلت: وفي إسناد ابن السني وأبي يعلى: عمرو بن حصين، وهو متروك، وسعيد بن راشد وهو ضعيف.

(٣) كما ورد في «صحيح مسلم» (٢٦٩٣) من حديث أبي أيوب، والترمذي (٣٥٣٤) من حديث عمارة بن شبيب.

الأنبياء والمرسلين، وعلى آلهم وصحبتهم والتابعين، وعلى أهل طاعتك أجمعين من أهل السماوات وأهل الأرضين، وعلينا معهم، برحمتك يا أرحم الراحمين، عدد خلقك، ورضا نفسك، وزنة عرشك ومداد كلماتك، كلما ذكرك الذاكرون، وغفل عن ذكرك الغافلون.

وإن جعل بعد كل فريضة عشراً، فهو أزكى، وقد ورد: «من صلى عليّ حين يُمسي عشراً، وحين يُصبح عشراً، أدركته شفاعتي يوم القيامة». أخرجه الطبراني عن أبي الدرداء رضي الله عنه^(١).

وورد: «من سرّه أن يلقي الله عزّ وجلّ راضياً، فليكثر الصلاة عليّ». أخرجه الديلمي عن عائشة رضي الله عنها^(٢).

والإخلاص بعد كل فريضة عشراً، فقد ورد: «من قرأ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾

(١) أورده الهيثمي في «المجمع» (١٠ / ١٢٠) وقال: رواه الطبراني بإسنادين، وإسناد أحدهما جيد، ورجاله وثقوا. اهـ.

وهو في «جامع المسانيد» (٩ / ٩٦) من حديث بقية عن إبراهيم بن محمد بن زياد، قال: سمعت خالد بن معدان يحدث عن أبي الدرداء، وإسناده ضعيف لانقطاعه، خالد بن معدان لم يسمع من أبي الدرداء، وبقية بن الوليد ضعيف.

(٢) انظر: «الجامع الكبير» (٩ / ٣٢٢)، و«كنز العمال» (١ / ٥٠٤).

وأخرجه ابن عدي (٦ / ٣٢)، والسهمي في «تاريخ جرجان» (ص: ٤٠٤)، من طريق عمر بن راشد، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، به.

وقال ابن عدي: عمر بن راشد مولى مروان بن أبان بن عثمان، شيخ مجهول كان بمصر، وهذا الحديث مما لا يتابعه عليه الثقات اهـ. وقال العقيلي: منكر الحديث، وقال أبو حاتم: حديث كذب وزور.

خمسینَ مرة، عَفَّرَ اللهُ له ذنوبَ خمسینَ سنة». أخرجه أبو يعلى عن أنس رضي الله عنه^(١).

وبعد ركعتي الضحى بسورتَيها ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾ ﴿وَالضُّحَى﴾ يقول: سبحانَ الله، والحمدُ لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، عَدَدَ خَلْقِ الله بدوامِ الله، عشرًا.

و﴿يَسَّ﴾ و﴿تَبَارَكَ﴾، كلَّ صباحٍ ومساءً، ويزيدُ في المساءِ بعد المغربِ سورة ﴿الْمَ﴾ السجدة، وإن ضاقَ الوقتُ عن ﴿يَسَّ﴾ في الليل، ف﴿الْمَ﴾ و﴿تَبَارَكَ﴾، فقد صحَّ عن جابر رضي الله عنه أنه قال: كان ﷺ لا ينامُ حتى يقرأ «ألم تنزِيلِ السجدة» و﴿تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾^(٢).

ووردَ مرفوعاً: «ألم تنزِيلِ السجدة تُجِيءُ لها جناحانِ يومَ القيامةِ تُظِلُّ صاحبَهَا، وتقول: لا سبيلَ عليه، لا سبيلَ عليه»^(٣).

وعن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً: «مَنْ قرأ ﴿تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾ و«ألم

(١) أخرجه أبو يعلى كما في «إتحاف الخيرة المهرة» (٦ / ٣١٢)، والدارمي (٣٧٦٠)، والمروزي في «مختصر قيام الليل» (ص: ١٦٢) من طريق نوح بن قيس، عن محمد العطار، عن أم كثير الأنصارية، عن أنس. وأم كثير ومحمد العطار لا يعرفان.

(٢) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (١٢٠٧)، وأحمد (١٤٦٥٩)، والترمذي (٢٨٩٢)، والنسائي في «الكبرى» (١٠٤٧٥)، وإسناده ضعيف، لانقطاعه، أبو الزبير لم يسمع من جابر، ولضعف ليث بن أبي سليم، لكن الحاكم صححه (٣٥٤٥) فقد رواه من طريق زهير بن معاوية عن أبي الزبير، عن صفوان، عن جابر. وقال: حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه لأن مداره على حديث ليث بن أبي سليم عن أبي الزبير.

(٣) أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ٢٥١)، وابن الضريس في «الفضائل» (٢١٥) عن المسيب بن رافع مرسلًا.

تنزيل السجدة» بين المغرب والعشاء الآخرة فكانت أقام ليلة القدر^(١).

وعن ابن عباس رضي الله عنهما يرفعه إلى النبي ﷺ قال: «مَنْ صَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ بَعْدَ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ، قَرَأَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ وَفِي الرُّكْعَتَيْنِ الْآخِرَتَيْنِ ﴿تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾ و﴿الْمَٓرَّٓةِ﴾ تَنْزِيلُ السُّجْدَةِ، كُتِبَ لَهُ كَأَرْبَعِ رَكَعَاتٍ مِنْ لَيْلَةِ الْقَدْرِ»^(٢).

وأما يس، فمن حديث أنسٍ مرفوعاً عند الترمذي وغيره: «مَنْ قَرَأَ يَسَ كَتَبَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ بِقِرَاءَتِهَا قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ عَشْرَ مَرَاتٍ»^(٣).

- (١) أخرجه ابن مردويه كما في «تخريج أحاديث الكشاف للزيلعي» (٣ / ٨٨) من حديث ابن عمر، وقال السخاوي في «الأجوبة المرضية» (٢ / ٤٦٢): فيه معاذ بن داود، وهو ساقط.
- وأخرجه الثعلبي في «تفسيره» (٣ / ٤٤٩) من حديث أبي بن كعب، وفي إسناده أبو عصمة نوح بن أبي مريم، وكان يضع الحديث، كذبه.
- وقد روي مرسلًا ضمن حديث طويل رواه ابن الضريس في «فضائل القرآن» (٢٩٦) عن إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، قال: (بَلَّغْنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ...، فذكره.
- وروي من قول طاوس وعطاء، رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٩٨١٨) عن أبي يونس عن طاوس قال: «مَنْ قَرَأَ (أَلَمْ تَنْزِيلُ السُّجْدَةِ)، و﴿تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾ كَانَ مِثْلَ أَجْرِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ»، قال (يعني أبو يونس): فَمَرَّ عَطَاءٌ فَقُلْنَا لِرَجُلٍ مِّنَّا: ائْتِنَا فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: صَدَقَ، مَا تَرَكْتُهُمَا مِنْذُ سَمِعْتُهُمَا.
- (٢) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٢٢٤٠)، والبيهقي في «السنن» (٤١٨٨) وقال: تفرد به ابن فروخ المصري. وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢ / ٢٣١): فيه يزيد بن سنان أبو فروة الرهاوي ضعفه أحمد وابن المديني وابن معين، وقال البخاري: مقارب الحديث...
- (٣) أخرجه الترمذي (٢٨٨٧)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١٠٣٥)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢٢٣٣). قال الترمذي: حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث حميد بن عبد الرحمن، وبالبرص لا يعرفون من حديث قتادة إلا من هذا الوجه، وهارون أبو محمد شيخ مجهول.

وعن حسان بن عطية مرفوعاً عند البيهقي وغيره: «مَنْ قَرَأَ يَسَ فكَأَنَّمَا قَرَأَ الْقُرْآنَ عَشْرَ مَرَاتٍ»^(١).

وعن عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي بَرزَةَ مِثْلَهُ^(٢).

ومن حديث أبي قلابة عند البيهقي في «شعب الإيمان»: «مَنْ قَرَأَهَا فكَأَنَّمَا قَرَأَ الْقُرْآنَ أَحَدَ عَشْرَ مَرَّةً»^(٣).

ومن حديث مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ عِنْدَ أَحْمَدَ وَأَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيَّ وَغَيْرِهِمْ مَرْفُوعاً: «يَسَ قَلْبُ الْقُرْآنِ، لَا يَقْرَؤُهَا عَبْدٌ يَرِيدُ اللَّهُ وَالِدَارَ الْآخِرَةَ إِلَّا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»^(٤).

وَوَرَدَ «مَنْ صَلَّى سِتَّ رَكَعَاتٍ بَعْدَ الْمَغْرَبِ قَبْلَ أَنْ يَتَكَلَّمَ غُفِرَ لَهُ بِهَا ذُنُوبٌ خَمْسِينَ سَنَةً»^(٥).

(١) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٢٢٣٢)، وسعيد بن منصور في «سننه» (التفسير) (٧٥)، وقال البيهقي: مرسل.

(٢) انظر: «الدر المنثور» (٣٨-٣٩) وقد نسبه لابن مردويه.

(٣) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٢٢٣٩)، وقال: هذا نقل إلينا بهذا الإسناد من قول أبي قلابة، وكان من كبار التابعين، ولا يقوله إن صح ذلك عنه إلا بلاغاً أه. وفي إسناده الخليل بن مرة، وهو ضعيف.

(٤) أخرجه أحمد (٢٠٣٠٠)، والنسائي في «الكبرى» (١٠٨٤٧) من طريق معتمر عن أبيه، عن رجل، عن أبيه، عن معقل مرفوعاً، وإسناده ضعيف لإبهام الرجل وأبيه.

(٥) أخرجه المروزي في «مختصر قيام الليل» (ص: ٨٧) من حديث ابن عمر، وفي إسناده محمد بن غزوان، قال أبو زرعة: منكر الحديث، وقال ابن حبان في «المجروحين» (٣/ ٦٨١): يقلب الأخبار، ويرفع الموقوف، لا يحل الاحتجاج به، وأورد هذا الحديث، وقال: هو من قول ابن عمر رفعه، ونقل ابن حجر في «لسان الميزان» (٧/ ٤٣٥) عن أبي زرعة قوله: هذا شبه موضوع.

وورد: «مَنْ صَلَّى بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ فَإِنَّهَا مِنْ صَلَاةِ الْأَوْابِينَ»^(١).
ويقولُ بعدَ ركعتي المغرب: مَرَّحِبًا بِمَلَائِكَةِ اللَّيْلِ^(٢)، إلى آخِرِ الدَّعَاءِ الْمَذْكُورِ
في «العوارف»^(٣).

ويُنَوِّي بعد ركعتي المغرب في ركعتين منها حِفْظَ الْإِيمَانِ مع الأوابين، ويقول
بعد السلام: اللَّهُمَّ سَدِّدْني بِالْإِيمَانِ، واحْفَظْهُ عَلَيَّ في حياتي وعند وفاتي وبعد
مماتي. كما وصَّى به الشيخُ محيي الدين قَدُّس سرُّه في باب الوصايا من «الفتوحات
المكية».

قال: يقرأ فيهما سورة الإخلاص ستًّا، والمعوذتين مرة مرة^(٤)، وركعتين بعدهما
بنية الأوابين فقط، وركعتين بعدهما بنية الأوابين مع الاستخارة، أي: الْمُطْلَقَةَ، التي

(١) أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (١٢٥٩) من حديث محمد بن المنكدر مرسلًا، بهذا اللفظ.
وأخرج ابن ماجه (١٣٧٣)، وأبو يعلى (٤٩٤٨) من حديث عائشة مرفوعًا: «من صلى بين المغرب
والعشاء عشرين ركعة، بنى الله له بيتًا في الجنة»، وفي إسناده يعقوب بن الوليد، قال فيه الإمام
أحمد: من الكذابين الكبار، وكان يضع الحديث.

(٢) في هامش (ر) و(ش): وتماهه كما في بعض كتب العارف بالله سيدي أبو العباس أحمد بن محمد
الزاهد: مرحبًا بالملكين الكريمين الكاتبين، اكتب في صحفكما: أني أشهد أن لا إله إلا الله وأن
محمدًا رسول الله، وأشهد أن الجنة حق والنار حق، والحوص حق، والشفاعة حق، والصراط حق،
والميزان حق، وأشهد أن الساعة لا ريب فيها، وأن الله يبعث من في القبور، اللهم أودعتك هذه
الشهادة ليوم حاجتي إليها، اللهم احطط بها وزري، واغفر بها ذنبي يا أرحم الراحمين اه. ورواية
«عوارف المعارف» فيها زيادة، ذكرها في الباب السابع والأربعون في آداب الانتباه من النوم والعمل
بالليل. (ص). اه.

(٣) انظر: «عوارف المعارف» (٢/ ١٧٤).

(٤) «مرة» زيادة من (ع).

يعملها أهل الله كلَّ يومٍ لأعمالِ الليلِ والنهارِ، قال الشيخ محيي الدين قدّس سره: جَرَبْنَا ذَلِكَ فوجدنا عليه كلَّ خيرٍ.

ويقول في موضع الحاجة: اللهمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ جَمِيعَ مَا أَتَحْرَكُ فِيهِ فِي حَقِّي وَفِي حَقِّ غَيْرِي، وَجَمِيعَ مَا يَتَحَرَّكُ فِيهِ غَيْرِي فِي حَقِّي وَفِي حَقِّ أَهْلِي وَوَلَدِي وَمَا مَلَكَتْ يَمِينِي، مِنْ سَاعَتِي هَذِهِ إِلَى مِثْلِهَا مِنَ الْيَوْمِ الْآخِرِ، خَيْرٌ لِي... وَيَذَكِّرُ الدَّعَاءَ إِلَى آخِرِهِ وَكَذَلِكَ فِي مِقَابِلِهِ.

وقد أفردنا في ذلك رسالة^(١) أَوْضَحْنَا فِيهَا مَوَافَقَتَهَا لِلسَّنَةِ، كَمَا ذَكَرَهُ الْمَجْدُ الْفَيْرُوزْآبَادِي فِي «سَفَرِ السَّعَادَةِ»^(٢)، وَالسَّيِّدِ السَّمْهُودِي فِي «جَوَاهِرِ الْعَقْدِينَ»^(٣) وَذَكَرْنَا الْجَوَابَ عَنْ اعْتِرَاضِ الشَّيْخِ ابْنِ حَجْرٍ الْمَكِّي عَلَى الشَّيْخِ شَهَابِ الدِّينِ الشُّهُورْدِي قَدَّسَ سِرَّهُ.

ويقول بعد كلِّ فريضة: «أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ الْعَظِيمَ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومَ وَآتُوبُ إِلَيْهِ» ثلاث مرات.

ثم: «اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ»... إلخ.

ثم الفاتحة.

ثم: ﴿وَاللَّهُمَّ إِنَّكَ إِلَهٌ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣] ثم يقول: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَقْدَمُ إِلَيْكَ بَيْنَ يَدَيْ كُلِّ نَفْسٍ وَلِحِظَةٍ وَلِمِحَةٍ وَطَرْفَةٍ يَطْرَفُ بِهَا أَهْلُ

(١) وسماها: «الإسفار عن أصل استخارة عمل الليل والنهار»، وهي مطبوعة ضمن هذا المجموع.
(٢) انظر: «سفر السعادة» (ص: ٢٠٣)، والفيروزآبادي: هو مجد الدين محمد بن يعقوب صاحب «القاموس»، المتوفى سنة (٨١٦هـ).

(٣) انظر: «جواهر العقدين في فضل الشرفين شرف العلم الجلي والنسب العلي» (١/ ٢٧٩) والسهمودي هو علي بن عبد الله الحسيني المتوفى سنة (٩١١هـ).

السموات وأهل الأرض، من كل شيء هو كائن في علمك، أو قد كان، اللهم
إني أقدم إليك بين يدي ذلك كله ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ إلى قوله: ﴿الْعَلِيُّ
الْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

ثم: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ اللَّهِ لَإِيسَلَمُ﴾
[آل عمران: ١٨ - ١٩] فيقول بعده: وأنا أشهد بما شهد الله به، وأستودع الله هذه الشهادة،
وهي لي عند الله وديعة.

ثم يقول: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ تَوَكَّلْ عَلَى الْمَلِكِ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ﴾ إلى
قوله: ﴿بِخَيْرِ حِسَابٍ﴾ [آل عمران: ٢٦ - ٢٧] ثم يقول: اللهم يا رحمن الدنيا والآخرة
ورحيمهما، أنت ترحمني، فارحمني برحمة من عندك تُغنيني بها عن رحمة من
سواك.

ثم يقول: سبحان الله (٣٣ مرة) والحمد لله (٣٣ مرة) والله أكبر (٣٤ مرة).
ثم: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، يحيي ويميت، بيده
الخير، وهو على كل شيء قدير، اللهم لا مانع لما أعطيت ولا مُعطي لما منعت،
ولا راداً لما قضيت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد، ولا حول ولا قوة إلا بالله العليّ
العظيم».

﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ﴾ الآية
[الأحزاب: ٥٦].

ثم يصلي على النبي ﷺ، ثم يدعو بما أحب.

ثم يختتم بـ ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الصفات: ١٨٠] (١).

ثم: «لا إله إلا الله» عشر مرات. هذا بعد كل فريضة.

عن علي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ، وَآيَةَ الْكُرْسِيِّ، وَالْآيَتِينَ مِنْ آلِ عِمْرَانَ: ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ ﴾ [آل عمران: ١٨ - ١٩] ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ ﴾ إلى: ﴿ وَتَرْتُفُّ مِنْ تَشَاءٍ بِعَيْرِ حِسَابٍ ﴾ [آل عمران: ٢٦ - ٢٧] مُعَلَّقَاتُ بِالْعَرْشِ، مَا بَيْنَهُنَّ وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ، قُلْنَ: يَا رَبُّ تَهَبُّنَا إِلَى أَرْضِكَ وَإِلَى مَنْ يَعْصِيكَ؟ فَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: حَلَفْتُ لَا يَقْرَأُونَ أَحَدٌ مِنْ عِبَادِي ذُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ إِلَّا جَعَلْتُ الْجَنَّةَ مَثْوَاهُ عَلَى مَا كَانَ مِنْهُ، وَإِلَّا أَسَكَنْتُهُ حَظِيرَةَ الْقُدْسِ، وَإِلَّا نَظَرْتُ إِلَيْهِ بِعَيْنِي الْمَكْنُونَةِ كُلِّ يَوْمٍ سَبْعِينَ نَظْرَةً، وَإِلَّا قَضَيْتُ لَهُ كُلَّ يَوْمٍ سَبْعِينَ حَاجَةً، أَدْنَاهَا الْمَغْفِرَةُ، وَأَلْعَيْدَهُ مِنَ النَّارِ وَمَنْ كُلَّ عَدُوٍّ وَنَصْرْتُهُ عَلَيْهِ».

أخرجه ابنُ حبان في «الضعفاء» وابنُ السُّنِّي في «عمل اليوم وليلة»، وأبو منصور الشَّحامي في «الأربعين»، كما في «الجامع الكبير» للحافظ جلال الدين السيوطي^(١).

(١) انظر: «الجامع الكبير» للسيوطي (١٧ / ٧٣٦).

وأخرجه ابن حبان في «المجروحين» (١ / ٢٢٣)، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (١٢٥)، والجوزقاني في «الأباطيل» (٦٨٢)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١ / ٢٤٥) من طريق محمد بن زنبور المكي، حدثنا الحارث بن عمير، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، عن علي، به.

وقال ابن حبان: الحارث بن عمير من أهل البصرة، كان ممن يروي عن الأثبات الأشياء والموضوعات.

وقال ابن الجوزي: حديث موضوع تفرد به الحارث بن عمير، ونقل عن ابن خزيمة: الحارث كذاب ولا أصل لهذا الحديث.

وقال الجوزقاني: هذا حديث باطل، تفرد به عن جعفر بن محمد الحارث بن عمير.

قال: وقد سُئِلَ الحافظُ أبو الفضل العراقي عن هذا الحديثِ فقال: رجالٌ إسناده وثقهم المُتقدِّمون، وتكلَّم في بعضِهم المتأخرون - وساقَ الكلامَ في رجاله^(١) - إلى أن قال: وقد أفرطَ ابنُ الجوزي فذَكَرَ هذا الحديثَ في «الموضوعات»، ولعلَّه استعظَمَ ما فيه من الثوابِ، وإلا فحالُ روايته كما ترى. انتهى^(٢).

ومن حديث ابن عباس عند الحكيم الترمذي، عن جبريل عليه السلام: «إنَّ ربَّكَ يقولُ: مَنْ قَالَ في دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ مَرَّةً وَاحِدَةً: اللَّهُمَّ إِنِّي أَقْدَمُ إِلَيْكَ بَيْنَ يَدَي كُلِّ نَفْسٍ وَلِمَحَّةٍ وَطَرْفَةٍ يَطْرَفُ بِهَا أَهْلُ السَّمَاوَاتِ وَأَهْلُ الْأَرْضِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ هُوَ كَائِنٌ فِي عِلْمِكَ، أَوْ قَدْ كَانَ، أَقْدَمَ بَيْنَ يَدَي ذَلِكَ كُلِّهِ ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ إلى قوله: ﴿الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥] فَإِنَّ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ سَاعَةً، لَيْسَ مِنْهَا سَاعَةٌ إِلَّا يَصْعَدُ إِلَيَّ مِنْهَا سَبْعُونَ أَلْفَ حَسَنَةٍ، حَتَّى يُنْفَخَ فِي الصُّورِ وَتَشْغَلَ الْمَلَائِكَةُ»^(٣).

وهذا مما وصَّى به الشيخُ محيي الدين قدَّس سرُّه في الباب (٥٦٠) من «الفتوحات» قال: وكذلك تقولُ في إثرِ كُلِّ صَلَاةٍ فَرِيضَةٍ إِذَا سَلَّمْتَ مِنْهَا قَبْلَ

(١) قال العراقي: وليس فيه محل نظر إلا محمد بن زبور المكي والحارث بن عمير، وكل منهما وثقه جماعة من الأئمة، وضعف الأول ابن خزيمة والثاني ابن حبان والحاكم، انظر: «الجامع الكبير» (١٧ / ٧٣٦).

(٢) انظر: «الجامع الكبير» (١٧ / ٧٣٦)، و«اللائل المصنوعة» للسيوطي (١ / ٢١٠)، و«تنزيه الشريعة» (١ / ٢٨٧).

وقال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٢ / ١٥٣ - ١٥٤) (ترجمة الحارث بن عمير): والذي يظهر لي أن العلة فيه ممن دون الحارث اهـ.

قلت: وللحديث علة أخرى، وهي انقطاع الحديث، فإن زين العابدين لم يدرك علياً.

(٣) انظر: «نوادير الأصول» للحكيم الترمذي (٣ / ٢٦٧)، و«الجامع الكبير» (٢ / ٦٨٤ - ٦٨٥).

الكلام: اللهم إني أقدم إليك بين يدي كل نفسٍ ولمحةٍ ولحظةٍ وطرفةٍ يطرفُ بها أهلُ السماواتِ وأهلُ الأرضِ، وكلُّ شيءٍ هو كائنٌ في علمك أو قد كان، اللهم إني أقدم إليك بين يدي ذلك كله ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥] إلى آخره^(١).

فقيّد بقوله: «قبل الكلام»، وزاد: «لحظة» و«اللهم إني» وذكر مكان «من» الواو. فليواظب الراغبُ في الخيراتِ على ذلك، ففيه خيرٌ كثيرٌ، وبالله التوفيق.

وعن الشيخ عبد الوهاب الشَّعرانيّ في كتابه المسمّى بـ«الدلالة على الله تعالى»: عن سيّدنا الخضر عليه الصلاة والسلام، أنّه سألَ مَنْ اجتمعَ بهم من الأنبياء عن استعمالِ شيءٍ يأمنُ به العبدُ من سلبِ الإيمانِ، فلم يُجبه، حتى اجتمعَ بسيدنا محمد ﷺ فسأله عن ذلك، فسألَ عنه جبريلُ عليه الصلاة والسلام، فسألَ عنه ربُّ العزّة، فقال الله عز وجل: مَنْ وَاظَبَ عَلَى قِرَاءَةِ آيَةِ الْكُرْسِيِّ ﴿ءَأَمَّنَ الرَّسُولُ﴾ إِلَى آخِرِ السُّورَةِ، وَ﴿شَهِدَ اللَّهُ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: ١٨ - ١٩] وَ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ تُوَوِّي الْمَلِكِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿بَعَثَ حَسَابٌ﴾ [آل عمران: ٢٦ - ٢٧] وَسُورَةَ الْإِحْلَاصِ، وَالْمَعْوِذَتَيْنِ، وَالْفَاتِحَةَ، عَقَبَ كُلَّ صَلَاةٍ، أَمِنَ مِنْ سَلْبِ الْإِيمَانِ. انتهى.

فينبغي أن يجمعَ بين الروايتين، فيزيد: ﴿ءَأَمَّنَ الرَّسُولُ﴾ بعد آية الكرسى، والإخلاص والمعوذتين بعد قوله ﴿بَعَثَ حَسَابٌ﴾، والدُّعاء المذكور بعده.

ويقول كلُّ يومٍ بعد الصُّبح: يا الله، يا واحد، يا أحد، يا جواد، انْفَحِنِي مِنْكَ بِنَفْحَةٍ خَيْرٍ، إِنَّكَ عَلَى مَا تَشَاءُ قَدِيرٌ أَحَدَ عَشْرَ مَرَّةً.

ويكونُ ابتداءهُ من يومِ الخميسِ، بعد قراءةِ الفاتحةِ لِعَوْتِ الثَّقَلَيْنِ قَدْسِ سُرِّهِ،

(١) انظر: «الفتوحات المكية» (٩ / ٣٠٩).

ومشايع السلسلة من السابقين واللاحقين، كما شرطه المشايخ.
قال شيخنا قدس سره: وهو عمل غوث الثقلين^(١)، وصل إلى هذا الفقير من
شيخه ومفتاح قفل نشأته، الأكمل أحمد بن علي الشناوي قدس سره. انتهى.
ويقول: يا «عزيز» كل يوم بعد الصبح أيضاً أحداً وأربعين مرة.
و: «يا إله الآلهة الرفيع جلاله» خمسة عشر مرة.
«يا قيوم فلا يفوت شيء من علمه ولا يؤوده» سبعة وعشرون مرة.
وإن وسع الوقت قال: «سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم» مئة مرة^(٢).
وورد: «من قال: سبحان الله وبحمده، وأستغفر الله وأتوب إليه، كتبت كما
قاله، ثم علقت بالعرش، لا يمحوها ذنب عملة صاحبها حتى يلقي الله وهي مختومة
كما قالها». رواه الطبراني عن ابن عباس^(٣).
وورد: «من قال: سبحان الله وبحمده في يوم مئة مرة حطت خطاياها وإن كانت
مثل زبد البحر»^(٤).

(١) جاء في (ر) في حاشية تعريفاً به: «عبد القادر الجيلي».

(٢) سبحان الله! كيف يؤخر ما ورد من الأذكار في الصحيح بل في المتفق عليه، ويقدم عليه ما لم يرد
في كتاب ولا سنة؟

(٣) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٢٧٩٩)، وإسناده ضعيف، فيه يحيى بن عمرو بن مالك النكري،
وهو ضعيف، يرويه عن أبيه عمرو بن مالك، وهو صدوق له أوهام.

وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠ / ٩٤)، لكن نسبه لليزار، وقال: وفيه يحيى بن عمرو بن
مالك النكري - بضم النون - وهو ضعيف، وقال الدارقطني: صويلح يعتبر به، وبقيه رجاله ثقات.

(٤) أخرجه البخاري (٦٤٠٥)، ومسلم (٢٦٩١) من حديث أبي هريرة.

ويصومُ ثلاثةَ أيامٍ من كلِّ شهرٍ، ومَنْ زادَ زادهُ اللهُ تعالى:
وصحَّ عن عليٍّ وابن عباس وغيرهما رضي اللهُ تعالى عنهم حديثٌ: «صَوْمُ
شَهْرِ الصَّبْرِ وَثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ يُذْهِبَنَّ وَحَرَ الصَّدْرِ»^(١).
الْوَحْرُ: الحقد، والغيط، والغش، وما يفيدُ التخليةَ من مُهمَّاتِ السالكِ العاملِ
على جلاءِ^(٢) قلبه.

مع ما صحَّ من حديثٍ: «صَوْمُ شَهْرِ الصَّبْرِ وَثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ صَوْمُ
الدَّهْرِ»^(٣).
وفي رواية: «صَوْمُ الدَّهْرِ وَإِفْطَارُهُ»^(٤).

فإن وجدَ من نفسه قوةً فليصمَ من شوالٍ ستًّا، وذي الحجةِ التسعَ الأوَّلِ.
وهذا ورَدُ شيخنا قدَّس سرُّه، حتى إنه ما تركَ صومَها في آخرِ سنينِ عُمره،
وكانت وفاته قدَّس سرُّه في (١٩) ذي الحجة من شهور سنة (١٠٧١) الموافق
لسنة (٧١) من عمره قدَّس سرُّه^(٥)، ولم يُفطر مع كونِ الصَّومِ شاقًّا عليه لكِبَرِ السنِّ،

(١) أخرجه أحمد (٢٣٠٧٠) و (٢٣٠٧٧)، وابن حبان (٦٥٥٧)، والبيهقي في «الشعب» (٣٥٧٥) من
حديث رجل من أصحاب رسول الله، وإسناده صحيح.

وأخرجه البزار كما في «كشف الأستار» (١٠٤٥) من حديث علي، و (١٠٥٧) من حديث ابن
عباس، وإسناده حديث علي ضعيف، فيه الحجاج بن أرطاة.

(٢) في (ع): «إجلاء».

(٣) أخرجه أحمد (٧٥٧٧)، والنسائي في «الكبرى» (٢٧٢٩) من حديث أبي هريرة، وإسناده صحيح.

(٤) أخرجه ابن حبان (٣٦٥٣) من حديث قره المزني.

(٥) في (ر): «وكانت وفاته قدس سره في تسع عشر ذي الحجة من شهور سنة إحدى وسبعين من عمره
قدس سره».

وَصَغْفِ الْبَدَنِ، وحرارة الوقت، لكونه وَافَقَ صَيْفَ الْحِجَازِ رَوْحَ اللَّهِ رَوْحَهُ، وَأَعْلَى فِي الْمُقَرَّبِينَ فَتَوْحَهُ آمِينَ.

وعن جابرٍ: «مَنْ صَامَ أَيَّامَ الْعَشْرِ كُتِبَ بِكُلِّ يَوْمٍ صَوْمٌ سَنَةٍ غَيْرِ يَوْمِ عَرَفَةَ، فَإِنَّهُ مَنِ صَامَ يَوْمَ عَرَفَةَ كُتِبَ لَهُ صَوْمٌ سِتِّينَ» رواه ابن النجَّار، كما في «الجامع الكبير» للسيوطي^(١).

وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه: «مَا مِنْ أَيَّامٍ مِنْ أَيَّامِ الدُّنْيَا أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يُتَعَبَّدَ لَهُ فِيهَا مِنْ أَيَّامِ الْعَشْرِ، يُعَدَّلُ صِيَامُ كُلِّ يَوْمٍ مِنْهَا بِصِيَامِ سَنَةٍ، وَقِيَامُ كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْهَا بِقِيَامِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ». رواه البيهقي وغيره^(٢).

وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما: «مَا مِنْ أَيَّامٍ أَفْضَلُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى وَلَا

(١) انظر: «الجامع الكبير» (٩ / ٤١٢)، وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (٧ / ٣٤٧) من طريق محمد بن عبد الملك الأنصاري، عن محمد بن المنكدر، عن جابر، به، وقال: غير محفوظ عن محمد بن المنكدر، لا يرويه غير محمد بن عبد الملك، ونقل عن أحمد أنه كان يضع الحديث ويكذب. وقال البخاري: منكر الحديث عن ابن المنكدر.

(٢) أخرجه ابن ماجه (١٧٢٨)، والترمذي (٧٥٨)، والبزار في «مسنده» (٧٨١٦)، والبيهقي في «الشعب» (٣٤٨٠)، وابن عدي (٧ / ٣٢٧) من طريق مسعود بن واصل، عن النهاس بن قهم، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، به. وإسناده ضعيف، لضعف النهاس ومسعود. وقال الترمذي: حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث مسعود بن واصل عن النهاس، وسألت محمداً - يعني البخاري - عن هذا الحديث، فلم يعرفه من هذا الوجه مثل هذا، وقد روي عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن النبي ﷺ مرسلًا شيء من هذا، وقد تكلم يحيى بن سعيد في نهاس بن قهم من قبل حفظه. اهـ.

وقال البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن قتادة إلا النهاس بن قهم، وهو رجل من أهل البصرة ليس به بأس، ولا حدث به عنه إلا مسعود بن واصل، وهو رجل بصري لا بأس به اهـ.

الْعَمَلُ فِيهِنَّ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْ هَذِهِ الْعَشْرِ، فَأَكْثَرُوا فِيهَا مِنَ التَّهْلِيلِ وَالتَّكْبِيرِ، وَإِنَّ صِيَامَ يَوْمٍ مِنْهَا يَعْدِلُ صِيَامَ سَنَةٍ، وَالْعَمَلُ فِيهِنَّ يَضَاعَفُ سَبْعَ مِائَةٍ ضِعْفٍ» رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ (١).

وَشَيْخُنَا الْإِمَامَ قَدَّسَ سِرُّهُ كَانَ يَأْمُرُ أَصْحَابَهُ بِأَحْيَاءِ هَذِهِ اللَّيَالِي الْعَشْرِ، بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ كُلِّ لَيْلَةٍ عَشْرَةَ أَجْزَاءٍ بِالْمَدَارِسَةِ، فِي كُلِّ ثَلَاثِ لَيَالٍ خْتَمَةٌ، وَلَيْلَةَ الْعِيدِ خْتَمَةٌ كَامِلَةٌ بِالتَّقْسِيمِ.

هَذَا وَمِنَ الْأَيَّامِ الْفَاضِلَةِ: يَوْمَ عَاشُورَاءَ، وَيَوْمَ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ.

وَوَرَدَ فِي فِضَائِلِ رَجَبٍ أَحَادِيثٌ بِأَسَانِيدٍ ضَعِيفَةٍ (٢)، لَا بَأْسَ بِالْعَمَلِ بِهَا، فَإِنَّ وَجَدَ مِنْ نَفْسِهِ قُوَّةً فَلْيَعْمَلْ بِهَا رَجَاءَ فَضْلِ اللَّهِ تَعَالَى.

فَمِنْهَا: «صَوْمُ أَوَّلِ رَجَبٍ كِفَارَةٌ ثَلَاثِ سِنِينَ، وَالثَّانِي كِفَارَةٌ سِتِّينَ، وَالثَّلَاثُ كِفَارَةٌ سَنَةٍ، ثُمَّ كُلُّ يَوْمٍ شَهْرًا». رَوَاهُ الْخَلَّالُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (٣).

وَمِنْهَا: «فِي رَجَبٍ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ، مَنْ صَامَ ذَلِكَ الْيَوْمَ وَقَامَ تِلْكَ اللَّيْلَةَ، كَانَ كَمَنْ صَامَ مِنَ الدَّهْرِ مِائَةَ سَنَةٍ، وَقَامَ مِائَةَ سَنَةٍ، وَهُوَ لثَلَاثِ بَقِيْنَ مِنْ رَجَبٍ» (٤).

(١) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعْبِ الْإِيمَانِ» (٣٤٨١) مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ الْبَجَلِيِّ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، بِهِ. وَإِسْنَادُهُ لَا بِأَسْبَغَ.

(٢) فِي (ش): «صَحِيحَةٌ ضَعِيفَةٌ».

(٣) أَخْرَجَهُ الْخَلَّالُ فِي «فِضَائِلِ شَهْرِ رَجَبٍ» (١٠) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الطَّلَالِيْنُوسِيِّ أَبِي بَكْرٍ الصَّيْدَلَانِيِّ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي سَلِيمٍ الْمُقْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بَشْرٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْعَقِيلَانِيِّ، عَنْ حَمْرَانَ بْنِ أَبَانَ مَوْلَى عُثْمَانَ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَهَذَا إِسْنَادٌ فِيهِ مَنْ لَا تَعْرِفُ لَهُ تَرْجُمَةٌ كَالصَّيْدَلَانِيِّ وَمُحَمَّدِ بْنِ أَبِي سَلِيمٍ وَالْعَقِيلَانِيِّ.

(٤) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعْبِ الْإِيمَانِ» (٣٥٣٠)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «فَضْلِ رَجَبٍ» (١٠) وَ(١١)، =

ومنها: «مَنْ صَامَ سَبْعَةَ أَيَّامٍ غُلِّقَتْ عَنْهُ سَبْعَةُ أَبْوَابِ جَهَنَّمَ، وَمَنْ صَامَ ثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ فَتَحَتْ لَهُ ثَمَانِيَةَ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ»^(١).

وَمَنْ وَجَدَ قُوَّةً مِنْ نَفْسِهِ، فَقَدْ وَرَدَ: «أَفْضَلُ الصِّيَامِ صَوْمُ أَخِي دَاوُدَ، كَانَ يَصُومُ يَوْمًا وَيَفْطِرُ يَوْمًا، وَلَا يَفْرُ إِذَا لَاقَى». رواه الترمذي وغيره عن ابن عمر^(٢).

وَالنُّكْتَةُ فِي هَذَا التَّذْيِيلِ: أَنَّ مَنْ تَعَوَّدَ الصَّوْمَ بَعْدَ الْفِطْرِ وَتَكَرَّرَ مِنْهُ ذَلِكَ بِمِثْلِ صَوْمِ دَاوُدَ، كَانَ كَرَّارًا غَيْرَ فَرَّارٍ فِي جِهَادِ نَفْسِهِ الَّتِي هِيَ أَعْدَى عَدُوِّهِ، وَمَنْ كَانَ كَذَلِكَ لَا يَفْرُ إِذَا لَاقَى، فَيُشِيرُ الْحَدِيثَ إِلَى أَنَّ مِنْ فَوَائِدِهِ الثَّبَاتُ عِنْدَ اللَّقَاءِ، وَقَدْ وَرَدَ: «الصَّائِمُ بَعْدَ رَمَضَانَ كَالكَارِّ بَعْدَ الْفَارِّ». أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا^(٣) - وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

= والدلمي كما في «الزيادات على الموضوعات» (١/ ٤٥٩)، من طريق خالد بن الهياج، عن أبيه، عن سليمان التيمي، عن أبي عثمان، عن سلمان الفارسي مرفوعاً. وقال السيوطي: هياج تركوا حديثه. اه. ونقل ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٢/ ١٦١) عن ابن حجر أن الآفة فيه من خالد بن الهياج، وأن الحديث منكر.

(١) في (ع): «من الجنة».

وأخرجه البيهقي في «الشعب» (٣٥٢٠)، والخلال في «فضائل رجب» (١١)، وقوام السنة في «الترغيب والترهيب» (١٨٤٩)، وابن عساكر في «فضل رجب» (٢)، من طريق عثمان بن مطر، عن عبد الغفور بن سعيد، عن عبد العزيز بن سعيد، عن أبيه مرفوعاً.

وأورده ابن حجر في «تبين العجب بما ورد في رجب» (ص: ٣٥)، وقال: وعثمان بن مطر كذبه ابن حبان، وأجمع الأئمة على ضعفه اه.

(٢) أخرجه الترمذي (٧٧٠) من حديث عبد الله بن عمرو، وقال: حديث حسن صحيح.

(٣) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٣٤٦٢) من طريق بقية بن الوليد، عن بشير بن إسماعيل، عن عكرمة، عن ابن عباس مرفوعاً، وفي إسناده بقية بن الوليد وهو ضعيف يدلّس ويسوي، وإسماعيل بن بشير، قال العقيلي: متهم بالكذب.

وصل

الطريقُ إلى التَّمَكِينِ فِي الْحَضُورِ مَعَ اللَّهِ تَعَالَى فِي جَمِيعِ التَّقَلُّبَاتِ أَنْ يَعْمَلَ عَلَى قَوْلِهِ ﷺ: «أَفْضَلُ الْإِيمَانِ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَعَكَ حَيْثُ كُنْتَ»^(١).

فإن استحضارَ ذلك بالتعمُّلِ أولاً، والتدريجِ حتى يرسخَ طريقَ إلى تَرْكِ المنهياتِ وفعلِ المأموراتِ، إما حياءً من الله تعالى أو تعظيماً له.

ويشير إلى الثاني: قوله ﷺ: «الإحسانُ أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ» وإلى الأول: «فإن لم تكن تراه، فإنه يراك»^{(٢)(٣)} والأولُ مرقاةٌ إلى الثاني، فإنَّ مقامَ التعظيمِ أرقى لقطعِ مُنازعةِ النفسِ حينئذٍ.

وأما مقامُ الحياءِ، فقد يكون معه بعضُ مُنازعةِ النفسِ، فإذا عَمِلَ عَلَى ذَلِكَ حَتَّى تَمَكَّنَ اسْتِقَامَ بِإِذْنِ اللَّهِ الْقِيَوْمِ، وَالِاسْتِقَامَةُ هِيَ الْمَقُولُ فِيهَا: إِنَّهَا أَكْبَرُ كِرَامَةٍ، فَهِيَ^(٤) مَعَ أَنَّهَا لَا مَكْرَ فِيهَا وَلَا اسْتِدْرَاجَ قِيَامٌ بِحَقِّ الْعِبُودِيَّةِ بِمَقْتَضَى الْمَوْطِنِ، فَإِنَّ هَذَا الْمَوْطِنَ دَارُ التَّكْلِيفِ، فَالْعَاقِلُ مَنْ يُعْطِي الْمَوْطِنَ حَقَّهُ مِنَ الْقِيَامِ بِحَقِّ الْعِبُودِيَّةِ الْمَطْلُوبَةِ مِنْهُ، وَالِدَارُ الْآخِرَةُ مَوْطِنُ الْجَزَاءِ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُضَيِّعَ الْوَقْتَ بِالِاسْتِغَالِ بِنَتَائِجِ الْأَعْمَالِ وَيَعْلُقَ الْهَمَّةَ بِهَا، بَلْ لَا يَكُونُ هَمُّهُ إِلَّا خَالِصَ الْعِبُودِيَّةِ، وَأَمَّا أَمْرُ

(١) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٨٧٩٦)، وفي «الشاميين» (٥٣٥)، وأبو نعيم في «الحلية» (١٢٤ / ٦) من حديث عبادة بن الصامت، وقال: غريب: من حديث عروة، لم نكتبه إلا من حديث محمد بن المهاجر اهـ.

(٢) أخرجه البخاري (٥٠)، ومسلم (٩)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وأخرجه مسلم (٨) من حديث عمر بن الخطاب. ووقع في غير (ع) زيادة: «من حيث لا تراه».

(٣) رواه البخاري (٥٠)، ومسلم (٩)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) في (ع): «فإنها».

تقديم النتائج وتأخيرها فيفوضه إلى الله، فإن قَدَّمَ شيئاً منها من غير طلبٍ منه، كان طاهراً من الحظِّ، سالمًا من الآفات، والله الحمد.

وإنما كانت الاستقامة سالمةً من المَكْرِ؛ لأنَّها اتباعُ الشرعِ على وجهِ الكمالِ، وفائدةُ الشرعِ الأمنُ من المَكْرِ، لأنَّ الله تعالى ما بعثَ الأنبياءَ لِيَمْكُرَ بهم، بل لِيُبينوا طريقَ السعادةِ، كما قال الله تعالى: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥] فلو مَكَّرَ بهم كان للناسِ حجةٌ بعد الرسلِ، واللازمُ باطلٌ بالنصِّ، فكذا المَلزومُ.

فَمَنْ أَحْكَمَ بدايته، وسلكَ منهجَ الشرعِ القويمِ من غيرِ خَلْطٍ ببدعةٍ بحسبِ الوُسْعِ، ثم انْفَعَلَ عن همته شيءٌ، كان مَصْحوباً بالسعادةِ والأمنِ من المَكْرِ، وأما الإهممُ المؤثِّرةُ من غيرِ إحكامِ البداياتِ بالأوامرِ الشرعيةِ، فيصْحَبُها المَكْرُ، ونعوذُ بالله من ذلك.

قال الشيخ نَفَعُ اللهُ تعالى به في البابِ (٤٦٣): وليست الكرامةُ في عُرفِ هذا اللسانِ إلا خَرْقُ العوائدِ مع الاستقامةِ في الحالِ، أو تُنتَجِجُ الاستقامةُ في الفورِ، لا بدُّ من ذلك عندهم، وسببُ هذا التحديدِ: أن خَرْقَ العادةِ قد لا يكون كرامةً من الله تعالى للعبد^(١).

كما قال في «مواقع النجوم»: إنَّ الكراماتِ من حيثُ هي كراماتٌ لأهلِ الوصولِ المحقِّقين أهلِ العنايةِ، ومن حيثُ هي خَرْقُ عوائدٍ قد يتألَّها الممكورُ به المستدرج^(٢).

(١) انظر: «الفتوحات المكية» (٨/ ١٢٣).

(٢) انظر: «مواقع النجوم ومطالع أهلة الأسرار» لابن عربي (ص ١١٥).

وقال في الباب (١٨٤): الكرامةُ على قسمين: حسيةٌ، ومعنويةٌ.

فالعامَّةُ ما تُعرفُ الكرامةَ إلا الحسيةَ، مثل الكلامِ على خاطرٍ، والإخبارِ بالمغيَّباتِ الماضيةِ والكائنةِ والآتيةِ، والأخذِ من الكونِ، والمشى على الماءِ، واختراقِ الهواءِ، وطَيُّ الأرضِ، والاحتجابِ عن الأبصارِ، فالعامَّةُ لا تُعرفُ الكرامةَ إلا مثل هذا.

وأما الكرامةُ المعنويةُ، فلا يُعرفُها إلا الخواصُّ من عبادِ الله، وهي أن يحفظَ عليه آدابَ الشريعةِ، وأن يوفَّقَ لإتيانِ مكارمِ الأخلاقِ واجتنابِ سَفْسَافِهَا، والمحافظةِ على أداءِ الواجباتِ في أوقاتها، والمسارةِ في الخيراتِ، وإزالةِ الغلِّ والحقدِ من صدره للناسِ، والحسدِ وسوءِ الظنِّ، وطهارةِ القلبِ من كلِّ صفةٍ مذمومةٍ، وتحليلتهِ بالمراقبةِ مع الأنفاسِ، ومراعاةِ أنفاسِه في خروجِها ودخولِها، فيتلقَّها بالأدبِ إذا وَرَدَتْ عليه، ويُخرجُها وعليها خُلعةُ الحضورِ، فهذه كُلُّها عندنا كراماتُ الأولياءِ المعنويةِ، التي لا يدخلُها مَكْرٌ ولا استدراج، بل هي دليلٌ على الوفاءِ بالعُهودِ، وصحةِ العقدِ، والرضا بالقضاءِ في عدمِ المطلوبِ ووجودِ المكروهِ، ولا يشاركُك في هذه الكراماتِ إلا الملائكةُ المقربون، وأهل الله المصْطَفون الأَخيار.

وأما التي ذكرنا أنَّ العامَّةَ تُعرفُها، فكلُّها يُمكن أن يدخلها المَكْرُ الخفيُّ، ثم إنَّنا إن فرضناها كراماتٍ، فلا بدَّ أن تكونَ نتيجةً عن استقامةٍ، فإنَّ الحدودَ الشرعيةَ لا تنصبُ جباله للمَكْرِ الإلهيِّ، فإنَّها عينُ الطريقِ الواضحةِ إلى نَيْلِ السعادةِ.

فإذا ظَهَرَ شيءٌ عليه من كراماتٍ^(١) العامَّةِ ضجَّ إلى الله تعالى منها، وسأل الله

(١) في (ع): «الكرامات».

أن يستره بالعوائد، وأن لا يتميز عن العامة بأمرٍ يُشار إليه ما عدا العلم، لأنَّ العلمَ هو المطلوبُ، وبه تقع المنفعة. انتهى الغرضُ منه هنا^(١).

وقال قدّس سرّه في «التجليات» من «تجلي الوصية» ما هذا نصّه: أُوصيكَ في هذا التّجليّ بالعلم، وتَحَفُّظ من لذاتِ الأحوال، فإنها سُموماً قاتلة، وحُجْبٌ مانعة، فإنَّ العلمَ يستعبدُك له تعالى، وهو المطلوبُ منك، ويُحضرك معه، والحال يسودُّك على أبناءِ الجنسِ، فيستعبدُهم لك قهر الحال، فتسلّط عليهم بنعوتِ الرُّبوبيّة، وأين أنت في ذلك الوقتِ مما خلقت له؟ فالعلمُ أشرفُ مقام، فلا يفوتك. انتهى^(٢)، وبالله التوفيق ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

وصل

ورد في الصحيح مرفوعاً: «إنَّ الله تعالى ملائكةٌ يَطُوفُونَ في الطُّرُق يَلْتَمِسُونَ أهلَ الذِّكْرِ، فإذا وَجَدُوا قوماً يذكرونَ الله تعالى تَنادَوْا: هَلُمَّوا إلى حاجتِكُمْ، فيَحْفُوْنَهُمْ بأجْنِحَتِهِمْ إلى السماءِ الدُّنيا، فيسألُهُم ربُّهم - وهو أعلمُ بهم - منهم: ما يقولُ عبادِي»، وساق الحديثَ إلى أن قال: «فيقولُ اللهُ تعالى: فأشهدكم أنِّي قد غَفَرْتُ لَهُمْ، فيقولُ مَلَكٌ من الملائكةِ: فيهم فلانٌ ليس منهم، إنما جاءَ لحاجةٍ»^(٣).

وفي رواية: «فيقولونَ: إنَّ فيهم فلاناً الخَطَّاءَ، لم يُرِدْهُم، إنما جاءَ لحاجةٍ»^(٤).

(١) انظر: «الفتوحات المكية» (٤/ ٥٥٣).

(٢) انظر: «التجليات الإلهية» لابن عربي (ص: ١٣٥ - ١٣٦).

(٣) أخرجه البخاري (٦٤٠٨) من حديث أبي هريرة.

(٤) أخرجه الترمذي (٣٦٠٠)، وأحمد (٨٧٠٤) من حديث أبي هريرة.

وفي رواية: «يقولون: ربّ، فيهم فلانٌ عبدٌ خطّاء، إنما مرّ فجلّس معهم»^(١).

قال: «هم الجلساء»^(٢).

وفي رواية: «هم القوم لا يشقى بهم جليستهم»^(٣).

وفي رواية: «لا يشقى لهم جليستهم»^(٤).

زاد في رواية: «وله قد عفرتهم القوم» إلخ^(٥).

فإذا كان الله تعالى من فضله ورحمته واعتناؤه بأهل الذكر يغفر لمن جالسهم صورةً وليس منهم حقيقةً، بل إنما لابسهم بمجالسةٍ صوريةٍ، فكيف إذا جالسهم وشاركهم في الذكر؟

وأما من ضمّ إلى ذلك محبتهم، والحرص على الاقتداء بهم، واقتفاء آثارهم، والتخلُّق بأخلاقهم بحسب الوُسع والوقت، والإيمان بما وهبهم الله تعالى من العلوم الإلهية المفاصدة عليهم بركات التقوى والاتباع للسنة المطهّرة، مما هي فوق طور العقول من حيث أفكارها، لا من حيث قبولها للفيض الإلهي، فإنه حريٌّ بأن يلحق بهم فضلاً من الله ونعمة.

(١) أخرجها مسلم (٢٦٨٩) من حديث أبي هريرة.

(٢) أخرج البخاري (٦٤٠٨).

(٣) أخرجها مسلم (٢٦٨٩).

(٤) أخرجها الترمذي (٣٦٠٠).

(٥) أخرجها مسلم (٢٦٨٩).

خاتمة

عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما: أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ قَالَ حِينَ يُصْبِحُ: ﴿فَسَبَّحَنَ اللَّهَ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ (١٧) وَلَهُ الْحَمْدُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَعَشِيًّا وَحِينَ تُظْهِرُونَ﴾ (١٨) يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ ﴿ إِلَى ﴾ وَكَذَلِكَ تُخْرَجُونَ﴾ [الروم: ١٧ - ١٩] (١) أدرك ما فاتته في يومه ذلك، ومَنْ قالهنَّ حين يُمسي أدرك ما فاتته في ليلته». رواه أبو داود في «سننه» (٢)، وسكت عليه.

قال الحافظُ ابنُ حجر: وقد وجدتُ للحديثِ شاهداً بسندٍ معضَّلٍ لا بأسَ برواته، ثم ساق سنده إلى محمد بن وإسع قال: «مَنْ قَالَ حِينَ يُصْبِحُ ثَلَاثَ مَرَاتٍ: ﴿فَسَبَّحَنَ اللَّهَ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الروم: ١٧] إِلَى آخِرِهَا، لَمْ يَفْتَهُ خَيْرٌ كَانَ قَبْلَهُ مِنَ اللَّيْلِ، وَلَمْ يُدْرِكْهُ (٣) يَوْمَهُ شَرٌّ، وَمَنْ قَالَهَا حِينَ يُمسي مثله،

(١) في (ر) و(ع): «الآية كلها» بدل من «يخرج الحي من الميت إلى وكذلك تخرجون». والمثبت من (ش)، و«سنن أبي داود».

(٢) أخرجه أبو داود (٥٠٧٦)، وإسناده ضعيف جداً، فيه محمد بن عبد الرحمن بن اليلماني وأبوه ضعيفان، وفيه سعيد بن بشير النجاري وهو مجهول.

وقال الحافظ ابن حجر في «نتائج الأفكار» (٢/ ٣٩٢): الحديث ضعيف.

(٣) في (ع): «يدرك».

وكان إبراهيم خليل الرحمن يقولها ثلاث مراتٍ إذا أصبح، وثلاث مراتٍ إذا أمسى^(١).

ثم قال ابن حجر: ولبعض حديثه شاهدٌ بسندٍ ضعيف أيضاً، مصرح برفعه، ثم ساق سنده إلى سهل بن معاذ بن أنس الجهني، عن أبيه رضي الله تعالى عنه، عن رسول الله ﷺ قال: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِمَا سَمَى اللهُ خَلِيلَهُ الَّذِي وَفَى؟ لَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ كُلَّمَا أَصْبَحَ: ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الروم: ١٧] انتهى^(٢).

قال في «الأذكار» وروينا في كتاب ابن السني عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ قَالَ إِذَا أَصْبَحَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَصْبَحْتُ مِنْكَ فِي نِعْمَةٍ وَعَافِيَةٍ وَسِتْرٍ، فَاتَمَّ نِعْمَتِكَ عَلَيَّ وَعَافِيَتِكَ وَسِتْرُكَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، ثَلَاثَ مَرَاتٍ إِذَا أَصْبَحَ وَإِذَا أَمْسَى، كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ يُتَمَّ عَلَيْهِ»^(٣).

قال الحافظ ابن حجر: ووجدتُ لحديث ابن عباس شاهداً. وساق سنده إلى أبي هريرة رضي الله عنه قال: صليتُ خلفَ رسولِ الله ﷺ الصُّبْحَ، فَسَمِعْتُهُ دَعَا بِهَذَا الدُّعَاءِ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَصْبَحْتُ مِنْكَ فِي نِعْمَةٍ وَعَافِيَةٍ، فَاتَمَّ عَلَيَّ نِعْمَتُكَ وَعَافِيَتُكَ، وَارزُقْنِي شُكْرَكَ، اللَّهُمَّ بِنُورِكَ اهْتَدَيْتُ، وَبِفَضْلِكَ اسْتَعْنَيْتُ، وَبِنِعْمَتِكَ أَصْبَحْتُ وَأَمْسَيْتُ»^(٤). انتهى.

(١) انظر: «نتائج الأفكار» (٢/ ٣٩٣)، وقال: ولم أره مصرحاً برفعه، لكن مثله لا يقال بالرأي.

(٢) انظر: «نتائج الأفكار» (٢/ ٣٩٤).

(٣) انظر: «الأذكار» (ص: ٨٣)، وأخرجه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٥٥)، وقال ابن حجر في «نتائج

الأفكار» (٢/ ٤١١): عمرو بن الحصين متروك باتفاقهم، واتهمه بعضهم بالكذب، والله المستعان.

(٤) انظر: «نتائج الأفكار» (٢/ ٤١٢-٤١٣)، وقال: هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه بهذا =

سبحان ربِّك ربِّ العِزةِ عَمَّا يَصِفُونَ، وسلامٌ على المرسلين، والحمدُ لله
ربِّ العالمين^(١).

= اللفظ، ورواته موثقون، إلا حبيب بن أبي حبيب، فإنه متروك، ورماه بعضهم بالكذب.
(١) جاء في خاتمة النسخة (ع) ما نصه: «قال المؤلفُ حَرَسَ اللهُ مَهْجَتَهُ: تَمَّ لَيْلَةَ الْأَحَدِ (١٧) رَجَبِ سَنَةِ
(١٠٧٩)، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ، وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلَّمَ».
وجاء في خاتمة النسخة (ر): «تم الإلحاق ليلة الأحد ست عشر رجب، سنة تسع وسبعين وألف،
عمَّها اللهُ بالخيرات والبركات والأمن بفضله. آمين».



الرسالة رقم: (١١) مجموع الفتاوى
مكتبة
المجلة الإلكترونية



إِعْمَالُ الْفِكْرِ وَالرَّوَايَاتِ

فِي بَيَانِ حَدِيثِ

«إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»

كَاتِبَةُ الْعِلْمِ

المجلة الإلكترونية

تُطَبِّعُ مَحْفَظًا عَلَى نَسَمَتَيْنِ فُطَيْتَيْنِ

تَجَدِّيقٌ وَتَقْلِيْقٌ

سَارِيَّةٌ فَايَزُ عَجَلُونِي



مَدَارُ الْمَنَائِبِ



الحمد لله الذي منه بطول توفيقه حسب انشاء الامتحان
 وازداد القلوب ملكوت كل شيء يصيبه الشكر والاحسان
 احسنه جميعه مما علمه من جميع خلقه الطاهر والناظر
 علمون من قولهم ليعلموا ان الله الا اله الا هو وحده
 ان هدى تاويلهم هو وسعده المعظم الا كره ان يظن
 وسعده صلى الله عليه وآله الهدى ان الله هو وحده
 ما يصيبه من كل النعم بل لا يطاق ان يحصى نعمه الا
 فتنها رعد دخلها لله بعد ما اراد الملك الموصوفت اليه
 الخلاقين في هذه الدنيا اذ اهابها ذات الله تعالى انما
 والرتبات وبنها فحدثت انما الاموال بالنيات ومنه
 الداهد اية والرتب عين ومهد الملك حركت التصف
 منة منها تنبها اذ في حقيقته العبد الموصوفت اظهر
 ان الانسان لغرضه في عالمه وهو كماله من ان
 لها كمالها وما في غير ذلك من الله تعالى في
 يادته من الحكمة وقوته وهو كمالها من الله تعالى
 من فضله في كل شيء من حيث لا يحيط به العلم
 واما نعمه التي لا تعد ولا تحصى فالتسوية في
 الفروع والادوية كانت مستوية في شهر ربيع
 طلاله التي تسمى من امتداد الابدان في كل
 اوله وفيه خلق من الوجود الا بالرحمة والفضل
 مطايعا كان اولها وما في كل شيء من
 عيسى بالانطق واسم هذه الكثرة في كل
 من كل العبد هو النعم وبنها ما في كل شيء
 مبادا ووجه مقربته للافعال الاعتبارية الفادرة من الفهم

نسانه وشبهه من الجبر انان فان النفس تتصور الحركة
 او لا تتشأن في اليقين انما تتصور انما تتصور
 ثالثة ارادة تفيد الجبر انان فان النفس تتصور الحركة
 بنهي بد الامصاب وارتباطها بالاحكام الا انما
 الفزاري قدس شرفه وكنت في النبوة من الاحكام
 والارادة في العبدية لربك من غير ان تدعي
 حاله من صفته لقلب باكتسابها من علمه
 لان اصلها وشرطها والعبدية لانه تشرتها
 وقد لكل ان كل من له عيب كما هو في كل
 لا يتصور الا بتلافة (موسى) وقد نزل ارادة
 ما لا يوجد في الاصل ما لا يريد ولا يدرى
 ارادة وتصور الارادة انما كانت القلب الى ما
 للعرض اما في حال اوفى المال ونسب الاكل
 العضوي لا يتصور الا بالانقرة والقدرة
 والاعادة تتصور العلم والمعرفة والاطلاق
 وهو ان يقوم في النفس كماله من سواها
 المعرفة بانها من الله تعالى في كل
 من مسابقة بالذات انما هي من الله تعالى
 ومعرفة الجليل فاذ لا يتصور الا بالانقرة
 لتكامل الاضمان في قوة الادارة والارادة
 لحكم الامتداد والمعرفة بالذات من الصفات
 وهو الارادة وانما هي من الله تعالى في كل
 التي ما هي من الله تعالى في كل
 ان الله تعالى في كل شيء من الله تعالى في كل

مكتبة المسجد النبوي (ب)

الحمد لله الذي منه بطول توفيقه حسب انشاء الامتحان
 وازداد القلوب ملكوت كل شيء يصيبه الشكر والاحسان
 احسنه جميعه مما علمه من جميع خلقه الطاهر والناظر
 علمون من قولهم ليعلموا ان الله الا اله الا هو وحده
 ان هدى تاويلهم هو وسعده المعظم الا كره ان يظن
 وسعده صلى الله عليه وآله الهدى ان الله هو وحده
 ما يصيبه من كل النعم بل لا يطاق ان يحصى نعمه الا
 فتنها رعد دخلها لله بعد ما اراد الملك الموصوفت اليه
 الخلاقين في هذه الدنيا اذ اهابها ذات الله تعالى انما
 والرتبات وبنها فحدثت انما الاموال بالنيات ومنه
 الداهد اية والرتب عين ومهد الملك حركت التصف
 منة منها تنبها اذ في حقيقته العبد الموصوفت اظهر
 ان الانسان لغرضه في عالمه وهو كماله من ان
 لها كمالها وما في غير ذلك من الله تعالى في
 يادته من الحكمة وقوته وهو كمالها من الله تعالى
 من فضله في كل شيء من حيث لا يحيط به العلم
 واما نعمه التي لا تعد ولا تحصى فالتسوية في
 الفروع والادوية كانت مستوية في شهر ربيع
 طلاله التي تسمى من امتداد الابدان في كل
 اوله وفيه خلق من الوجود الا بالرحمة والفضل
 مطايعا كان اولها وما في كل شيء من
 عيسى بالانطق واسم هذه الكثرة في كل
 من كل العبد هو النعم وبنها ما في كل شيء
 مبادا ووجه مقربته للافعال الاعتبارية الفادرة من الفهم

المعنى والارادة هذه مبادا ووجه مقربته للافعال
 الصادر عن الانسان في جميع الميقات فان النفس تتصور الحركة
 اوله وفيه خلق من الوجود الا بالرحمة والفضل
 مطايعا كان اولها وما في كل شيء من
 عيسى بالانطق واسم هذه الكثرة في كل
 من كل العبد هو النعم وبنها ما في كل شيء
 مبادا ووجه مقربته للافعال الاعتبارية الفادرة من الفهم

القول

مكتبة شهيد علي باشا (ع)

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

مَقْدَمَةُ التَّحْقِیْقِ

الحمدُ لله باعِثِ النِّيَّاتِ فِي قُلُوبِ عِبَادِهِ، وَمُيَسِّرِ سُبُلِ الْخَيْرَاتِ إِلَى خَوَاصِّ خَلْقِهِ، فَالْهَمَّهُمُ الْأَعْمَالَ الصَّالِحَةَ الَّتِي تَزْكُو بِهَا حَيَاتُهُمْ، وَتُهَاجِرُ مِنْ خِلَالِهَا أَفْئِدَتُهُمْ مِنْ شَوَائِبِ الْأَغْيَارِ إِلَى مَرَاقِي رَحْمَةِ الْعَزِيزِ الْغَفَّارِ.

وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى مَنْ أُوتِيَ جَوَامِعَ الْكَلِمِ، فَطُوِيَتْ لَهُ الْبَلَاغَةُ، وَلِيْنَتْ مِنْ أَجْلِ الْعِبَارَةِ، وَعَلَى آلِهِ الْبِرَّةُ، وَصَحَابَتِهِ الْخَيْرَةُ، وَمَنْ اقْتَفَى أَثْرَهُمْ، وَاسْتَنَّ بِسُنَّتِهِمْ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ مِنَ الْخِصَائِصِ النَّبَوِيَّةِ الَّتِي أَكْرَمَ اللَّهُ تَعَالَى بِهَا نَبِيَّهٖ ﷺ، وَأَعْلَى بِهَا شَأْنَهُ، أَنْ أوردَ عَلَى لِسَانِهِ الشَّرِيفِ الْكَلِمَاتِ الْقَلِيلَةَ مِنْ حَيْثُ الْأَلْفَاظُ وَالْمَبَانِي، وَالْجَلِيلَةَ فِي التَّصَوُّرَاتِ وَالْمَعَانِي، فَاشْرَبَتْ أَعْنَاقُ صَحَابَتِهِ رِضْوَانَ اللَّهِ عَلَيْهِمْ إِلَى تَلَقُّفِهَا عَنْهُ، وَحِفْظِهَا وَرَوَايَتِهَا لِمَنْ جَاءَ بَعْدَهُ، فَغَدَتِ السُّنَّةُ الْمُطَهَّرَةُ الْمَعِينِ الَّذِي لَا يَنْصَبُ لِكُلِّ سَالِكٍ لَشَرِيعَةِ اللَّهِ تَعَالَى.

وَمِنْ جُمْلَةِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ وَأَبْرَزِهَا: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»، هَذَا الْحَدِيثُ الَّذِي تَلَقَّتهُ الْأُمَّةُ بِالْقَبُولِ، وَبَيَّنَّ فَضْلَهُ الْأَئِمَّةُ الْفُحُولُ، لِمَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ

من كُليَّاتِ عامَّة، ونُكَّتِ هامَّة، حتى إنَّ كثيرًا من العلماء نصَّ على أنه ثلثُ الإسلام،
وقيل: ربعه، بل وقيل: نصفه!

ولمَّا كان حديثُ النِّيَّةِ بتلك المزيَّة والأهميَّة، اعتنى كثيرٌ من أهل العلم
بشرحه في مطوَّلاتهم، والتَّوسُّع في تبيان مدارِكه وأحكامه، فأفردَه عددٌ من الأئمَّة
بالتَّصنيف؛ من ذلك.

١ - الكلامُ على حديث «إنَّما الأعمال بالنيات» لابن تيميَّة، وهو ليس برسالةٍ
مُستقلَّة، بل مُدرَّجٌ ضمن «مجموع الفتاوى»، ولكنه أُفردَ بالطبع.

٢ - «شرح حديث: إنَّما الأعمال بالنيات» لشمس الدين محمد بن يوسف
الكرمانِيّ.

٣ - «نهاية الأُمْنِيَّات من الكلام على حديث: إنَّما الأعمال بالنيات» لابن
خطيب داريا.

٤ - «رسالة في شرح قوله عليه الصلاة والسلام: إنَّما الأعمال بالنيات» لابن
حجر العسقلاني، منه نسخة في مكتبة يني جامع بالسليمانية برقم (١١٨١)، ولعلَّه
مُستلٌّ من «فتح الباري».

٥ - «خلاصة الأقوال في حديث: إنَّما الأعمال بالنيات» للكافيحيّ.

٦ - «منتهى الآمال في شرح حديث: إنَّما الأعمال» للسيوطي، وقد نقل
الكورانيُّ عنه في غير ما موضع.

٧ - «تقييدٌ على حديث: إنَّما الأعمال بالنية» لعبد الرحيم بن إبراهيم الأبناسيّ.

٨ - «شرح حديث: إنَّما الأعمال بالنيات» للبركويّ.

٩ - «شرح على حديث: إنما الأعمال بالنيات» ليوסף بن محمد خان القره باغي.

١٠ - «بلوغ الأمنية في شرح حديث: إنما الأعمال بالنية» لشهاب الدين المرحومي.

١١ - «شرح ترجمة بدء الوحي مع حديث: إنما الأعمال بالنيات» من صحيح البخاري، لعبد القادر بن أحمد الفاسي.

١٢ - «بلوغ الأمنية في شرح حديث: إنما الأعمال بالنية» لأبي بكر البناني.

١٣ - «شرح حديث: إنما الأعمال بالنيات» لمحمد بن أحمد بن حامد الشافعي.

١٤ - «تبلغ الأمنية في حديث: إنما الأعمال بالنية» لمحمد بن أحمد الرباطي.

١٥ - «شرح حديث: إنما الأعمال بالنيات» لأحمد جليبي بن خضر بيك.

١٦ - «شرح حديث: إنما الأعمال بالنيات» لعبد الله الطرابلسي الشافعي.

١٧ - «الذخائر الخفية في شرح حديث: إنما الأعمال بالنية» لمحمد عارف الدمشقي.

وكان من أولئك الذين نالوا شرف شرحه والتعليق عليه: العلامة الفقيه المتفنن، برهان الدين، إبراهيم بن حسن الكوراني الشهير زوري رحمه الله تعالى، وسمى رسالته التي بين أيدينا بـ«إعمال الفكر والروايات في بيان حديث: إنما الأعمال بالنيات»، وهي رسالة لطيفة الحجم، جملة الفوائد، ظهر في طياتها تمكن الكوراني من الفقه وأصوله، مع كثير من الفرائد الحسنة، والمباحث المفيدة.

* ابتدأ المصنف رسالته بمقدّمتين أطال النفس فيهما:

الأولى: في حقيقة النية لغةً وشرعاً: حيث أورد القوي وتقسيماتها، ثم انطلق من خلالها إلى تعريف النية، مُختاراً تعريف الإمام البيضاوي من أن النية تنقسم إلى لغوية وشرعية، وأنها محمولة في الحديث على المعنى اللغوي لا الشرعي، فما ورد في الشرع من ترتيب حُكم خاص على بعض الأفراد؛ فهو يدل على أن صاحبها مأجور، وأن العمل الصادر منه مقبول.

الثانية: في أن النية هل تدخل تحت الاختيار أم لا؟

ذكر فيه قول الغزالي من أنها غير داخلية تحت الاختيار، وناقش بعض الاعتراضات الواردة عليه.

ثم أتبع المقدمتين بتذييل، أوضح فيه إطلاق الإمام الغزالي الهم على العزم وجزم النية.

هذا ورجح الكوراني قول بعضهم بأن العبد لا يثاب ولا يعاقب حتى يعمل، ورد قول الباقلاني والسبكي ومن قال بقولهما من أن العبد إذا عزم على السيئة كتبت عليه وإن لم يفعلها، واستفاض في ذلك، وناقش قول القاضي عياض بأنه قول الجماهير من السلف والخلف.

ثم شرع في فحوى الرسالة، فأورد إسناده في حديث «إنما الأعمال بالنيات» من طريق شيخه صفى الدين القشاشي، ثم حلاه ببعض الفوائد الحديثية المتعلقة بإسناد الحديث وتخرجه، ثم شرح ألفاظ الحديث، وتطرق إلى مسألة دخول القول في حد العمل، ورجح أن العمل إذا أُطلق ولم يُقابل القول، ودلت قرينة على إرادة جميع أنواعه، فإنه يشمل الجميع من قول وفعل، وإذا أُطلق في مقابلة القول، فيراد به حركات الجوارح ما عدا اللسان بقرينة المقابلة، فلا يشمل الأقوال، وكذلك الترك

إن قُوبِلَ الفعلُ والعملُ به؛ فلا يشمله العملُ حينئذٍ بقريئة المقابَلَة، وإن أُطْلِقَ العملُ أو الفعلُ بلا مُقابَلَة بالترُّك، وكانت ثَمَّة قريئة العموم، شمله مثل هذا الحديث.

ثم توسَّعَ في مسألة دُخولِ أفعالِ القلوبِ في الأعمال، ورجَّحَ دخولها فيها، وناقشَ الإمامَ ابنَ حجرٍ في قوله بأنَّ أعمالَ الكفار لا تدخلُ في مُسمَّى الأعمال.

ثم ناقشَ الكورانيُّ مسائلَ في فروعٍ فقهيةٍ تنفرُّ عَمَّا قرَّره في رسالته، مع مناقشة كلِّ ذلك بالتفصيل، وذكرَ الخِلافَ بين الشافعية والحنفية في اشتراطِ النيةِ في الوضوء والغسل، وناقشَ أدلَّةَ الحنفيةِ أصولياً وفقهياً، وتعرَّضَ لِمَا ذكره ابنُ الصَّلاحِ من أنَّ جميعَ ما في الصَّحيحين من غير الأحاديث المتقدِّمة قطعيًّا، ثم شرحَ باقتضابٍ ثَمَّةً أَلْفاظِ الحديث.

والإمامُ الكورانيُّ في جميع ذلك مُستشهدٌ بمختلفِ الأدلَّةِ من منقولٍ ومعقولٍ، مُوردٌ بعضَ القواعدِ الأصوليةِ في مناقشاته، ويظهرُ بوضوحٍ إنصافه في عرضِ المسائل، ومُدارستها مُدارسةً علميةً بعيدةً عن التَّعصُّب، أو الحِدَّةِ في العبارة، ومُكثِّراً من إيرادِ الإشكالات والإجابة عنها.

وبالجملة، ففي الرِّسالة مناقشاتٌ نفيسةٌ، وإيراداتٌ قيِّمةٌ، تُنشِطُ ذهنَ الطَّالِبِ اللَّيِّبِ، وتُرسِّخُ ما ثَبَتَ عند العالمِ الحَصيفِ، وتُتيحُ التَّطبيقَ العمليَّ لِمَا هو نظريُّ من قواعدِ أصوليةٍ وفقهيةٍ.

* وممَّا ينبغي الإشارةُ إليه: أنَّ الإمامَ الصَّنْعانيَّ قد اطلَّعَ على هذه الرسالة، وتعبَّها في عددٍ من المواضع في «حاشيته على شرح العمدة» لابن دقيق العيد، وقال في «التَّنوير شرح الجامع الصغير» (١/١٧٩): وقد أفردَ الكلامَ على هذا الحديث جماعةٌ من الأئمَّة بالتأليف، منهم: شيخُ شيخنا الشَّيخُ إبراهيمُ الكُرديُّ

الكُورَانِي، أفرده بتأليفٍ سمّاه: «إعمال الفكر والرّوايات في حديث إنّما الأعمال بالنيّات»، سمعناه من شيخنا عبد الرّحمن بن أبي الغيث خطيب المدينة في المدينة المنورة.

وممن أثبتت الرّسالة إلى الكُورَانِي رحمه الله تعالى:

- تلميذه مصطفى بن فتح الله الحمويّ في «فوائد الارتحال» (٣/ ٥٩)، وقال: أجادَ فيها كلّ الإجادة، وحقّق الكلامَ فيها غايةَ التّحقيق.

- تلميذه عبد القادر بن أبي بكرٍ في فهرسٍ جمَعَ فيه مؤلّفات شيخه الكُورَانِي، منه نسخةٌ في مكتبة جامعة الرياض برقم (٣٨٨١).

- جعفر بن حسن البرزنجي في «التقاط الزهر» (ص: ٧٢).

- الشوكاني في «البدر الطالع» (١/ ١٢)، وقال: وأنا أروي - أي: مؤلّفات الكوراني - عن يوسف بن محمد بن علاء الدين، عن أبيه، عن جده، عنه بالسمع.

- والبغداديّ في «إيضاح المكنون» (٣/ ١٠٥)، و«هدية العارفين» (٣/ ١٠٥).

* وقد تعدّدت موارد الكورانيّ في رسالته، فنقل عن عددٍ من المؤلّفات، وأكثرَ عن بعضها، وهذا سرّؤها تبعاً لحروف المعجم:

- «إحياء علوم الدين» للغزاليّ.

- «الأذكار» للنوّويّ.

- «إرشاد الساري» للقسطلانيّ.

- «البحر الرائق» لابن نجيم.

- «تحفة المحتاج» للهيتميّ.

- «الحلييات» للثَّقِيّ السُّبْكِيّ.
 - «شرح التلويح على التوضيح» للثَّقَتَازَانِيّ.
 - «شرح النووي على مسلم».
 - «عمدة القاري» للعَيْنِيّ.
 - «غنية المتملّي» لإبراهيم الحلبيّ.
 - «فتح الباري» لابن حجر العسقلانيّ.
 - «الفتح المبين بشرح الأربعين» للهِتَمِيّ.
 - «القاموس المحيط» للفيروزآباديّ.
 - «مقدمة ابن الصلاح».
 - «مُنْتَهَى الآمال» للسُّيُوطِيّ.
 - «منع الموانع» للتاج السُّبْكِيّ.
 - «نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار» لابن حجر العسقلانيّ.
 - «النجم الوهاج في شرح المنهاج» للدِّمِيرِيّ.
 - «الهداية في شرح البداية» للمَرغِينَانِيّ.
- ويُضَافُ إِلَى ذَلِكَ: كِتَابُ الصَّحَاحِ وَالسُّنَنِ، كَالكِتَابِ التَّسْعَةِ، وَمَصْنُفَاتِ ابْنِ أَبِي الدُّنْيَا، وَهُوَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْيَانِ يَنْقُلُ عَنْهَا بِالْوِاسِطَةِ، عَنْ طَرِيقِ «كَنْزِ الْعَمَالِ» لِلْمُتَّقِيّ الْهِنْدِيّ، فَإِذَا مَا وَقَعَ وَهَمٌّ أَوْ خَطَأٌ فِي الْعَزْوِ تَابَعَهُ الْكُورَانِيّ عَلَى ذَلِكَ، وَقَدْ أَشْرَتْ إِلَى كُلِّ مِنْهَا فِي مَوْضِعِهِ، وَكَذَلِكَ نَقَلَ بَعْضَ الْأَحَادِيثِ عَنْ «فَتْحِ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرَ.

* وقد اعتمدتُ بحمد الله تعالى في تحقيق هذه الرسالة على نسختين خطيتين:

الأولى: من مكتبة المسجد النبوي بالمدينة، برقم (٢٣)، ورمز لها بـ(ب).

الثانية: من مكتبة شهيد علي باشا التابعة للمكتبة السلিমانيّة بإسطنبول، برقم

(٢٧٢٢)، ورمز لها بـ(ع).

وتم الاستئناس بنسخة مكتبة أسعد أفندي، برقم (١٤٥٣)، ورمز لها بـ(أ).

هذا ولا بد من التنويه إلى أن الرسالة طُبعت سابقاً في دار الكتب العلمية بتحقيق الأستاذ أحمد رجب أبو سالم، ويأتي طباعتها بحلة جديدة متقنة التحقيق والتعليق ضمن هذا المجموع المبارك لمؤلفات الكوراني رحمه الله تعالى.

وفي الختام: الله أسألُ القبول، ومنه أرجو الوصول، وأن يجعلها في ميزان حسنات مؤلفها والمعني بها، وأن يحقّق لقارئها حُسن الانتفاع، وخير الثواب، إنه وليُّ ذلك والقادرُ عليه، والحمد لله رب العالمين.

المحقق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ^(١)

الحمدُ لله الذي منه يُطَلَّبُ تَوْفِيقُ حُسْنِ النِّيَّةِ فِي الْأَعْمَالِ، وَبِيَدِهِ أَرْزَمَةُ الْقُلُوبِ
وَمَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ فِي جَمِيعِ الشُّؤُونِ وَالْأَحْوَالِ.

أَحْمَدُهُ بِجَمِيعِ مَحَامِدِهِ عَلَى جَمِيعِ نِعَمِهِ الظَّاهِرَةِ وَالْبَاطِنَةِ، مَا عَلِمْتُ مِنْهَا وَمَا
لَمْ أَعْلَمْ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ سَيِّدَنَا مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ
المصطفى الأكرم، ﷺ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ الْهُدَاةِ الْمُهْتَدِينَ صَلَاةً وَسَلَامًا فَائِضِي
البركاتِ عَلَى الْأَنْفُسِ وَالْآفَاقِ، مُتَجَدِّدِينَ عَلَى الاستمرارِ عَدَدَ خَلْقِ اللَّهِ بِدَوَامِ اللَّهِ
الملكِ الْمُهَيِّمِ الدَّائِمِ الْخَلَاقِ.

أما بعدُ:

فهذه نُبْدَةٌ أَبَدُوهَا بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى: «إِعْمَالُ الْفِكْرِ وَالرَّوَايَاتِ فِي بَيَانِ
حَدِيثٍ: إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»، وَمِنْ اللَّهِ الْهُدَايَةُ وَالتَّوْفِيقُ، وَبِيَدِهِ الْمُلْكُ
وَمَلَكُوتُ التَّحْقِيقِ.

(١) في (ب) بدل هذه الجملة: «وبه ثقني».

مُقَدِّمَةٌ

فيها تنبيهان^(١):

الأوَّل: في حقيقة النِّيَّةِ لَعَةً وشرعاً:

اعلم أولاً أن للإنسان كغيره قُوَى فاعِلَةٌ ومُحرِّكَةٌ على معنى أن لها مدخلاً في الحركة؛ إمَّا بالتحريك، أو الإعانة بإذن الله.

وتنقسم إلى: قُوَّةِ باعِثَةٍ على الحركة، وقُوَّةِ مُحَرِّكَةٍ مُباشرةٍ للتحريك.

أما الباعِثَةُ، وتُسمَّى شَوْقِيَّةً ونُزُوعِيَّةً؛ فإمَّا لِجَلْبِ النَّفْعِ، وتُسمَّى شَهْوِيَّةً، وإمَّا لِدَفْعِ الضَّرِّ، وتُسمَّى غَضَبِيَّةً.

فالشَّوْقِيَّةُ المُنبِعثَةُ عن القُوَى المُدرِكةِ ذاتُ شُعْبَتَيْنِ:

- شَهْوَانِيَّةٌ: جَبِلَتْ^(٢) لِجَلْبِ المُلَائِمِ طلباً للذِّةِ، وتنبعثُ عن اعتقاد الملاءمة في

الشيء، مُطابِقاً كان أو لا.

- وغَضَبِيَّةٌ: خُلِقَتْ لِدَفْعِ ما لا يُلائِمُ بحسبِ الاعتقاد، مُطابِقاً كان أو لا.

وأما المُحرِّكَةُ؛ فهي التي تُباشِرُ التحريكَ للأعضاء بالقَبْضِ والبَسْطِ، وهذه القُوَّةُ

(١) في (ع): «تنبيهات».

(٢) في (ب): «جلبت».

هي المبدأ القريب للحركة، والمبدأ البعيد هو التَّصَوُّرُ، وبينهما الشَّوْقُ والإرادة^(١).
 فهذه مبادئ أربعة مُترتبةٌ للأفعال الاختيارية الصادرة عن الإنسان وغيره من
 الحيوانات، فإنَّ النَّفْسَ تتصوَّرُ الحركةَ أولاً، فتشْتاقُ إليها ثانياً؛ بناءً على اعتقادِ
 نَفْعٍ فيها، فتُرِيدُها ثالثاً إرادةً قَصْدٍ إليها وإيجادٍ لها بإذن الله، فتوجَدُ الحركةَ بتمديد
 الأعصاب وإزخائها رابعاً.

قال الإمام أبو حامد الغزاليُّ قُدَّسَ سِرُّه في (كتاب النِّيَّة) من «الإحياء»: اعلم
 أنَّ النِّيَّةَ والإرادةَ والقصدَ عباراتٌ متواردةٌ على معنى واحدٍ، وهو حالةٌ وصِفَةٌ للقلب
 يكتنِفُها أمران: عِلْمٌ، وعَمَلٌ؛ العِلْمُ يتقدَّمُها لأنه أصلُها وشرطُها، والعملُ يتبعُها لأنه
 ثمرُها وفرعُها^(٢)؛ وذلك لأنَّ كلَّ عملٍ - أعني: كلَّ حركةٍ وسكونٍ اختياريٍّ - فإنه لا
 يتمُّ إلا بثلاثة أمورٍ: عِلْمٌ، وقُدرةٌ، وإرادةٌ؛ لأنه لا يُريدُ الإنسانُ ما لا يَعْلَمُه، فلا بُدَّ أن
 يعلمَ، ولا يعملَ ما لا يُريدُه، فلا بُدَّ من إرادةٍ.

ومعنى الإرادة: انبعاثُ القلبِ إلى ما يراه مُوافقاً للغرض؛ إمَّا في الحال،
 أو في المآل.

وساق الكلام إلى أن قال: العَضُو لا يتحرَّكُ إلا بالقُدرة، والقُدرةُ تنتظرُ الدَّاعيةَ
 الباعثةَ، والدَّاعيةُ تنتظرُ العِلْمَ والمعرفةَ، أو الظَّنَّ والاعتقادَ، وهو أن يَقوى في نفسه
 كونُ الشَّيءِ مُوافقاً له، فإذا جَزَمَتِ المعرفةُ بأنَّ الشَّيءَ مُوافقٌ له، ولا بُدَّ أن يُفعلَ،

(١) انظر تقسيم القوي في: «تهافت الفلاسفة» للغزالي (ص: ٢٥٤)، و«شرح المقاصد» للفتازاني
 (٢/٢٦).

(٢) كذا في جميع النسخ، والذي في «الإحياء» قوله: «العِلْمُ يقدِّمه؛ لأنه أصلُه وشرطُه، والعملُ يتبعه
 لأنه ثمرته وفرعه» بضمير التذكير في جميعها، فالتأنيث بإعادة الضمير على النية، والتذكير بعوده
 على العمل، وهو الأولى، والله أعلم.

وَسَلِمَتْ عَنْ مُعَارَضَةٍ بَاعِثٍ آخَرَ صَارِفٍ عَنْهُ؛ انْبَعَثَتِ الْإِرَادَةُ، وَتَحَقَّقَ الْمَيْلُ، فَإِذَا انْبَعَثَتِ الْإِرَادَةُ انْتَهَضَتِ الْقُدْرَةُ لِتَحْرِيكِ الْأَعْضَاءِ، فَالْقُدْرَةُ خَادِمَةٌ لِلْإِرَادَةِ، وَالْإِرَادَةُ تَابِعَةٌ لِحُكْمِ الْإِعْتِقَادِ وَالْمَعْرِفَةِ.

فَالنِّيَّةُ عِبَارَةٌ عَنِ الصِّفَةِ الْمُتَوَسِّطَةِ، وَهِيَ الْإِرَادَةُ، وَانْبَعَاثُ النَّفْسِ بِحُكْمِ الرَّغْبَةِ، وَالْمَيْلُ إِلَى مَا هُوَ مُوَافِقٌ لِلْغَرَضِ: إِمَّا فِي الْحَالِ، وَإِمَّا فِي الْمَالِ. إِلَى هُنَا كَلَامُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ^(١).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي»: قَالَ الْبَيْضَاوِيُّ: النِّيَّةُ عِبَارَةٌ عَنِ انْبِعَاثِ الْقَلْبِ نَحْوَ مَا يَرَاهُ مُوَافِقًا لِغَرَضٍ مِنْ جَلْبِ نَفْعٍ أَوْ دَفْعِ ضَرٍّ حَالًا أَوْ مَالًا، وَالشَّرْعُ خَصَّصَهَا بِالْإِرَادَةِ الْمُتَوَجَّهَةِ نَحْوَ الْفِعْلِ لِابْتِغَاءِ رِضَى اللَّهِ تَعَالَى وَامْتِثَالِ حُكْمِهِ، وَالنِّيَّةُ فِي الْحَدِيثِ مَحْمُولَةٌ عَلَى الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ لِيُحْسِنَ تَطْبِيقُهُ عَلَى مَا بَعْدَهُ، وَتَقْسِيمُ أَحْوَالِ الْمُهَاجِرِ، فَإِنَّهُ تَفْصِيلٌ لِمَا أُجْمِلَ. انْتَهَى^(٢).

أَقُولُ: هَذَا التَّعْرِيفُ لِلنِّيَّةِ الشَّرْعِيَّةِ جَامِعٌ لِجَمِيعِ أَفْرَادِ النِّيَّةِ الْمَاجُورِ صَاحِبُهَا، فَإِنَّ التَّوَجُّهَ الْقَلْبِيَّ نَحْوَ الْفِعْلِ لِابْتِغَاءِ رِضْوَانِ^(٣) اللَّهِ تَعَالَى وَامْتِثَالِ حُكْمِهِ أَعْمٌ مِنْ أَنْ يَحْصُلَ بِهِ ذَلِكَ الْفِعْلُ الْمُتَوَجَّهُ إِلَيْهِ أَوْ لَا، وَعَلَى الْأَوَّلِ أَعْمٌ مِنْ أَنْ يَقْتَرَنَ بِالْفِعْلِ أَوْ لَا، فَيَدْخُلُ فِيهِ النِّيَّةُ الْمُجَرَّدَةُ عَنِ الْعَمَلِ الْمَاجُورِ عَلَيْهَا، الْمُشَارِ إِلَيْهَا فِي نَحْوِ حَدِيثِ أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ عِنْدَ ابْنِ أَبِي الدُّنْيَا، قَالَ: يُنَادِي الْمَلِكُ: اكْتُبْ لِفُلَانٍ

(١) انظر: «إحياء علوم الدين» للغزالي (٩/٢٠ - ٢١).

(٢) انظر: «تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة» للبيضاوي (١/١٩ - ٢١)، وعنه نقل ابن حجر في «فتح الباري» (١/١٣).

(٣) في (ع): «رضى».

كذا وكذا، فيقول: يا ربّ، إنه لم يَعْمَلْهُ، فيقول: إنه نواه^(١).

وحديث: «رجل آتاه الله مالاً وعِلْماً، فهو يَعْمَلُ بِعِلْمِهِ في ماله، وَيُنْفِقُهُ في حَقِّهِ، ورجل آتاه الله عِلْماً ولم يُؤْتَهُ مالاً وهو يقول: لو كان لي مثل هذا عَمَلْتُ فيه مثل الذي يَعْمَلُ، فهما في الأجرِ سواء» الحديث^(٢).

ويدخل فيه نيّة الصّوم الواجبِ وقوعها في الليل بلا تكلف.

وأما ما نقله الكمال الدّميري عن الماورديّ من أنّ النيّة شرعاً: قَصْدُ الشّيءِ مُقْتَرِناً بفعله، فإنّ قَصْدَهُ وتراخى عنه فهو عَزْمٌ. انتهى^(٣) = فليس تعريفاً جامعاً لجميع الأفراد؛ لعدم شموله لنيّة الصّوم والنيّة المُجرّدة عن العمل:

أما الأوّل؛ فظاهرٌ.

وأما الثّاني؛ فلأنّ الاقتران بالفعل فرُع وجود الفعل، فحيثُ لا فِعْلَ لا اقتران للنيّة بالفعل، وهو ظاهرٌ.

ثم المراد بالنيّة في هذا الحديث كما أنه المعنى اللغويّ الأعمّ، كذلك المرادُ بها في حديث عمر مرفوعاً عند ابن أبي الدنيا: «إنما يُبْعَثُ الْمُقْتَبِلُونَ على النّيّاتِ»^(٤).

(١) رواه الدينوري في «المجالسة» (٣٥٣٥) من طريق ابن أبي الدنيا، وأبو نعيم في «الحلية» (٣١٣/٢) مرسلًا عن أبي عمران الجوني، وعزاه الزبيدي في «إتحاف السادة المتقين» (١٠/١٠) إلى كتاب «الإخلاص» لابن أبي الدنيا، ولم أقف عليه في طبعاته المختلفة.

(٢) رواه الإمام أحمد (١٨٠٢٤)، والترمذي (٢٣٢٥)، وابن ماجه (٤٢٢٨)، والطبراني في «مسند الشاميين» (٢٧٥٠)، و«المعجم الكبير» (٨٦٧)، والبيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (٣٦٥)، من حديث أبي كبشة الأنماري رضي الله عنه. قال الترمذي: حديث حسن صحيح.

(٣) انظر: «النجم الوهاج في شرح المنهاج» للدميري (٣١٣/١).

(٤) رواه ابن أبي الدنيا في «الإخلاص والنية» (٧٧)، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» كما في =

- وحديث أم سلمة عند الترمذي وابن ماجه: «إِنَّهُمْ يُبْعَثُونَ عَلَى نِيَّاتِهِمْ»^(١).
- وحديث جابر عندهما أيضاً: «يُحَشَرُ النَّاسُ عَلَى نِيَّاتِهِمْ»^(٢).
- وحديث عائشة عند ابن حبان: «ثُمَّ يُبْعَثُونَ عَلَى نِيَّاتِهِمْ»^(٣).
- وحديث عائشة أيضاً عند مسلم: «يُبْعَثُ اللَّهُ عَلَى نِيَّاتِهِمْ»^(٤).
- وحديث ابن مسعود عند أحمد: «رُبَّ قَتِيلٍ بَيْنَ الصَّفِينِ اللَّهُ أَعْلَمُ بِنِيَّتِهِ»^(٥).

= «المطالب العلية» لابن حجر (١٩٢٩)، ومن طريقه: ابن عدي في «الكامل» (٢٢٧/٦)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٨٥/١٧)، جميعهم بلفظ «إنما يبعث المقتتلون يوم القيامة على النيات». ورواه أبو العباس الأصبغ في «جزئه» (٤١٠)، وليس فيه قوله: «يوم القيامة»، وتَمَام في «فوائده» (٢٣٦) بلفظ: «إنما يبعث المسلمون على النيات».

وفي إسناده عمرو بن شمر، وهو منكر الحديث، ومتهم بالوضع، وساق له الذهبي هذا الحديث من جملة أحاديثه المنكرة في «ميزان الاعتدال» (٢٧٣/٣).

(١) رواه الطيالسي في «مسنده» (١٧١٦)، والإمام أحمد (٢٦٤٧٥)، والترمذي (٢١٧١)، وابن ماجه (٤٠٦٥)، والفاكهي في «أخبار مكة» (٧٥٨)، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» (٦٩٢٦). وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه، وقد روي هذا الحديث عن نافع بن جبير، عن عائشة أيضاً عن النبي ﷺ. قلت: وسيأتي تخريجه.

(٢) رواه ابن ماجه (٤٢٣٠) بإسناد حسنه العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» (٣)، ولم أقف عليه عند الترمذي من حديث جابر رضي الله عنه، على الرغم من رمز صاحب «كنز العمال» إليه، فلعله وهم منه تابعه عليه المصنف رحمه الله.

(٣) رواه البخاري (٢١١٨)، وابن حبان في «صحيحه» (٦٧٥٥)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٤) رواه مسلم (٢٨٨٤).

(٥) رواه ابن أبي شيبة في «مسنده» (٤٠٣)، والإمام أحمد (٣٧٧٢)، من طريق إبراهيم بن عبيد بن رفاعه أن أبا محمد أخبره - وكان من أصحاب ابن مسعود رضي الله عنه - حدثه عن رسول الله ﷺ، ثم ذكر الحديث. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩٥٦١): رواه أحمد هكذا، ولم أره ذكر ابن =

وحدِيثِ عِبَادَةِ عِنْدِ النَّسَائِيِّ: «مَنْ غَزَا وَهُوَ لَا يَنْوِي إِلَّا عِقَالًا فَلَهُ مَا نَوَى»^(١).
إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَتَعَسَّرُ حَضْرُهُ.

فَالشَّرْعُ قَدْ اعْتَبَرَ الْقَصْدَ الْأَعْمَّ، وَرَتَّبَ عَلَيْهِ أَحْكَامًا دُنْيَوِيَّةً وَأُخْرَوِيَّةً، فَمَا مَرَّ مِنْ التَّخْصِيصِ بِالْإِرَادَةِ الْمُتَوَجَّهَةِ نَحْوَ الْفِعْلِ لابتغاء رضى الله وامْتِثَالِ حُكْمِهِ إِنَّمَا هُوَ تَعْرِيفٌ لِبَعْضِ أَفْرَادِ النَّبِيَّةِ، وَهِيَ الَّتِي يُوجَرُ صَاحِبُهَا عَلَيْهَا وَعَلَى الْعَمَلِ الصَّادِرِ مِنْهَا، أَخْذًا مِنْ نَحْوِ حَدِيثِ أَبِي أَمَامَةَ عِنْدِ النَّسَائِيِّ مَرْفُوعًا: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبَلُ مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا مَا كَانَ خَالِصًا وَابْتِغَى بِهِ وَجْهَهُ»^(٢).

فَالشَّرْعُ رَتَّبَ عَلَى هَذَا الْفَرْدِ حُكْمًا خَاصًّا، وَهُوَ أَنَّ صَاحِبَهَا مَأْجُورٌ عَلَيْهَا، وَأَنَّ الْعَمَلَ الصَّادِرَ مِنْهَا مَقْبُولٌ؛ لَا أَنَّ مَا عَدَا هَذَا الْفَرْدَ مِنْ بَقِيَّةِ أَفْرَادِ النَّبِيَّةِ بِالْمَعْنَى الْأَعْمَى لَا حُكْمَ لَهَا شَرْعًا دُنْيَوِيَّةً أَوْ أُخْرَوِيَّةً، فَإِنَّ الشَّرْعَ قَدْ اعْتَبَرَهَا وَجَعَلَ صُورَةَ الْأَعْمَالِ تَابِعَةً لَهَا فِي الْأَحْكَامِ الدُّنْيَوِيَّةِ وَالْأُخْرَوِيَّةِ، فَتَخْتَلِفُ أَحْكَامُ الصُّورِ^(٣) بِاخْتِلَافِ نِيَّاتِهَا. أَمَّا الدُّنْيَوِيَّةُ: فَكَمَا يَخْتَلِفُ أَحْكَامُ صُورَةِ الْقَتْلِ بِاخْتِلَافِ كَوْنِهِ عَمْدًا أَوْ خَطَأً

مسعود، وفيه ابن لهيعة، وحديثه حسن، وفيه ضعف، والظاهر أنه مرسل، ورجاله ثقات. وللحافظ توضيح لما استشكله الهيثمي، فقد ذكره في «فتح الباري» (١٩٤/١٠) بلفظ «أنه حدثه»: والضمير في قوله: «أنه» لابن مسعود، فإن أحمد أخرجه في مسند ابن مسعود، ورجال سنده موثقون.

(١) رواه الإمام أحمد (٢٢٦٩٣)، والنسائي في «الكبرى» (٤٣٣٢)، والدارمي في «سننه» (٢٤٦٠)، والحاكم في «المستدرک» (٢٥٢٢) وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (١٢٩٠٨). قال ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٣٣٩/٤): وسكت عنه - أي: النسائي - مصححاً له. وحسنه الضياء في «المختارة» (٤٣٥).

(٢) رواه النسائي (٣١٤٠). وجوّد إسناده ابن حجر في «فتح الباري» (٢٨/٦).

(٣) في (ع): «فتختلف الأحكام».

أَوْ شِبْهَ عَمْدٍ، وَكَمَا يَخْتَلِفُ حُكْمُ أَخْذِ الدَّائِنِ^(١) مِنْ مَالِ الْمَدِينِ بِاخْتِلَافِ قَصْدِهِ
الِاسْتِيفَاءِ وَغَيْرِهِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْفُرُوعِ الْمَفْصَلَةِ فِي مَظَانِّهَا.

وَأَمَّا فِي الْآخِرَةِ: فَلَأَنَّهُمْ يُبْعَثُونَ عَلَى نِيَاتِهِمْ مَعَ اخْتِلَافِهَا، فَيُجَاوِزُونَ بِحَسَبِهَا^(٢)؛
كَمَا يُوضِّحُهُ حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ: «إِنْ قَاتَلْتَ صَابِرًا مُحْتَسِبًا؛
بِعَثْكَ اللَّهُ صَابِرًا مُحْتَسِبًا، وَإِنْ قَاتَلْتَ مُرَائِيًا مُكَاثِرًا؛ بِعَثْكَ اللَّهُ مُرَائِيًا مُكَاثِرًا، عَلَى أَيِّ
حَالٍ قَاتَلْتَ أَوْ قُتِلْتَ بِعَثْكَ اللَّهُ عَلَى تِلْكَ الْحَالِ»^(٣).

(١) فِي (ع): «الدين».

(٢) نَاقَشَ الْعَلَامَةُ الصَّنَعَانِيُّ الْقَوْلَ بِتَقْسِيمِ النِّيَّةِ إِلَى لُغَوِيَّةٍ وَشَرْعِيَّةٍ فِي «حَاشِيَتِهِ عَلَى شَرْحِ الْعَمْدَةِ»
(١/٢٩ - ٣٤) بَعْدَ أَنْ نَقَلَ مَوَاضِعَ مِنْ رِسَالَةِ الْكُورَانِيِّ هَذِهِ، ثُمَّ قَالَ مَا مَلَخَّصَهُ: إِنَّ الشَّارِعَ لَمْ
يُنْقَلِهَا، وَلَمْ يَخْصِصْهَا. وَإِنَّمَا جَاءَ الشَّارِعَ بَيَانُ أَنَّ الدَّاعِيَ وَالْبَاعِثَ لِهَذِهِ النِّيَّةِ إِنْ كَانَ ابْتِغَاءَ
مَرْضَاةِ اللَّهِ وَاتِّبَاعِ أَمْرِهِ، فِيهِ الَّتِي طَلَبَهَا اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ، فَكَانَ صَاحِبِهَا مَأْجُورًا، وَإِنْ كَانَ الْبَاعِثُ غَيْرَ
ذَلِكَ، فَإِنْ كَانَ مَا نَهَى عَنْهُ تَعَالَى كَالرِّيَاءِ وَالسَّمْعَةِ، كَانَ مَأْزُورًا، وَإِنْ كَانَ مَا أَبَاحَهُ اللَّهُ كَالغَزْوِ لِقَصْدِ
الْغَنِيمَةِ كَانَ لَهُ مَا نَوَى.

ثُمَّ قَالَ: فَالْقَوْلُ بِأَنَّ حَدِيثَ: «يُبْعَثُ الْمَقْتُولُونَ عَلَى نِيَاتِهِمْ» وَنَحْوَهُ وَرَدَّ عَلَى الْمَعْنَى الْأَعْمِ غَيْرُ
صَحِيحٍ، بَلْ وَرَدَ عَلَى بَيَانِ اخْتِلَافِ أَحْوَالِ الْقَتْلِ فِي الْجِزَاءِ عَلَى حَسَبِ اخْتِلَافِ الدَّوَاعِي
وَالْبَوَاعِثِ، وَإِنَّمَا عَبَّرَ بِالنِّيَّاتِ فِي هَذَا، وَفِي حَدِيثِ الْبَابِ أَيْضًا؛ تَعْبِيرًا عَنِ السَّبَبِ بِاسْمِ الْمَسَبِّ
مَجَازًا، وَمَنْ كَانَ الْأَصْلُ الْحَقِيقَةَ، فَالصَّارِفُ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الصَّرَائِحِ.

ثُمَّ قَالَ: وَبِهَذَا عَرَفْتُ أَنَّ النِّيَّةَ غَيْرَ مَنْقَسِمَةَ إِلَى شَرْعِيَّةٍ وَلُغَوِيَّةٍ، وَعَرَفْتُ أَنَّهُ لَا وَجْهَ لِجَعْلِ النِّيَّةِ ذَاتَ
أَفْرَادٍ وَتَقَاسِيمٍ وَرِسُومٍ مُتَغَايِرَاتٍ تَقْضِي بِتَغَايِرِ مَاهِيَّتِهَا، وَأَعْمَ وَأَخْصَ، فَالْنِّيَّةُ شَيْءٌ وَاحِدٌ تَعَدَّدَتْ
أَحْكَامُهَا إِلَى إِثَابَةٍ وَعَقُوبَةٍ بِالنَّظَرِ إِلَى تَعَدُّدِ الْبَوَاعِثِ، وَمَنْ هُنَا عَلِمَتْ أَنَّ الْمُرَادَ بِالنِّيَّةِ فِي حَدِيثِ
الْبَابِ هُوَ هَذَا الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةَ.

إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمُنَاقَشَاتِ النَّفِيسَةِ تَجِدُهَا بِتَمَامِهَا فِي الْمَوْضِعِ الْمَشَارِإِلَيْهِ.

(٣) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٥١٩)، وَمِنْ طَرِيقِهِ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعْبِ الْإِيمَانِ» (٢٩٥٩)، وَالْحَاكِمُ فِي =

وحديث أبي هريرة عند مسلم: «إِنَّ أَوَّلَ النَّاسِ يُقْضَىٰ عَلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ رَجُلٌ اسْتُشْهِدَ». الحديث بطوله، وفيه: «يُقَالُ لَهُ: كَذَبْتَ، وَلَكِنَّكَ قَاتَلْتَ لِأَنَّ يُقَالَ: جَرِيءٌ، فَقَدْ قِيلَ»، وفي رجلٍ تَعَلَّمَ الْعِلْمَ وَقَدْ قَرَأَ الْقُرْآنَ: «كَذَبْتَ، وَلَكِنَّكَ تَعَلَّمْتَ الْعِلْمَ لِيُقَالَ: عَالِمٌ، وَقَرَأْتَ الْقُرْآنَ لِيُقَالَ: هُوَ قَارِئٌ، فَقَدْ قِيلَ»، وفي رجلٍ وَسَّعَ اللَّهُ عَلَيْهِ: «كَذَبْتَ، وَلَكِنَّكَ فَعَلْتَ لِيُقَالَ: هُوَ جَوَادٌ، فَقَدْ قِيلَ»^(١).

وحديث أبي هريرة أيضاً عند أحمد وأبي داود وابن ماجه: «مَنْ تَعَلَّمَ عِلْمًا يُبْتَغَىٰ بِهِ وَجْهُ اللَّهِ لَا يَتَعَلَّمُهُ إِلَّا لِيُصِيبَ بِهِ عَرَضًا مِنَ الدُّنْيَا؛ لَمْ يَجِدْ عَرَفَ الْجَنَّةَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٢).

وحديث كعب بن مالك عند الترمذي: «مَنْ طَلَبَ الْعِلْمَ لِيُمَارِيَ بِهِ السُّفَهَاءَ، أَوْ يُجَارِيَ بِهِ الْعُلَمَاءَ، أَوْ يَصْرِفَ بِهِ وَجْهَ النَّاسِ إِلَيْهِ؛ أَدْخَلَهُ اللَّهُ النَّارَ»^(٣).
إلى غير ذلك من الأحاديث، وبالله التوفيق، ولا قوة إلا بالله.

= «المستدرک» (٢٤٣٧) وصححه. وفي إسناده حنان بن عبد الله بن خارجة، مجهول، وبه أصل ابن القطان الحديث في «بيان الوهم والإيهام» (٣٦/٤).

(١) رواه مسلم (١٩٠٥).

(٢) رواه الإمام أحمد (٨٤٥٧)، وأبو داود (٣٦٦٤)، وابن ماجه (٢٥٢)، وابن حبان في «صحيحه» (٧٨)، والحاكم في «المستدرک» (٢٨٨) وقال: حديث صحيح سنده، ثقات رواه، على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

ورواه العقيلي في «الضعفاء» (٢٦٦/٣) ولين إسناده، والدارقطني في «العلل» (٢٠٨٧) وقال: والمرسل أشبه بالصواب.

(٣) رواه الترمذي (٢٦٥٤) وقال: هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وإسحاق بن يحيى بن طلحة ليس بذاك القوي عندهم، نُكِّلَ فِيهِ مِنْ قَبْلِ حَفْظِهِ.

التَّنبِيهُ الثَّانِي: فِي أَنَّ النِّيَّةَ هَلْ تَدْخُلُ تَحْتَ الْاِخْتِيَارِ أَمْ لَا؟

قال الإمام أبو حامد الغزالي في (كتاب النية) من «الإحياء»: بيان أن النية غير داخلية تحت الاختيار... إلى أن قال: إنما النية انبعاث النفس وتوجهها وميلها إلى ما ظهر لها أن فيه غرضها إما عاجلاً أو آجلاً، والميل إذا لم يكن لا يمكن اختراعه واكتسابه بمجرد الإرادة؛ أي: بمجرد تحيّل الإرادة، بل ذلك كقول الشبّعان: (نويت أن أشتهي الطعام وأميل إليه)، أو قول الفارغ: (نويت أن أعشق فلاناً وأحبه وأعظمه بقلبي)؛ فذلك مُحالٌ، بل لا طريق إلى اكتساب صرف القلب إلى الشيء وميله إليه وتوجهه نحوه إلا باكتساب أسبابه، وذلك مما قد يُقدَّرُ عليه، وقد لا يُقدَّرُ عليه. إلى آخر ما فصل تفصيلاً شافياً^(١).

فإن قلت: قد صرّح في (كتاب شرح عجائب القلب) من «الإحياء» بأنَّ الهمَّ فعلٌ اختياريٌّ للقلب، وسماه قَصْداً ونيةً حيث قال: وأما الرَّابِعُ، وهو الهمُّ بالفعل؛ فإنه يُؤاخذُ به.

إلى أن قال: وإن تعوّق الفعل بعائق، أو تركه بعذرٍ، لا خوفاً من الله؛ كُتِبَتْ عليه سيئته، فإنَّ همَّه فعلٌ من القلب اختياريٌّ. انتهى^(٢).

وهو صريحٌ في خلاف ما قرّره في (كتاب النية).

قلت: الذي يفهم من كلامه في (شرح عجائب القلب): أن الإرادة عنده هي الشوق المُتأكّد، وأنَّ تأكّده قد يحصلُ بفعلٍ اختياريٍّ، فقد يكون تسميته اختياريّاً باعتبار حصولها من سببها الاختياريِّ البعيد.

(١) انظر: «إحياء علوم الدين» للغزالي (٤٧/٩).

(٢) المصدر السابق (١٤٩/٥ - ١٥٠).

وإيضاح ذلك: أنه قال عند الكلام على مبادئ الأفعال الاختيارية: الرَّابِعُ: تصميمُ العزمِ وجزمُ النيةِ، وهذا مما نُسمِّيهِ هَمًّا بالفعلِ وقصدًا، وهذه الهمةُ قد يكون لها مَبْدَأٌ ضعيفٌ، ولكن إذا أصغى القلبُ إلى الخاطر الأول حتى طالت مُحادثته^(١) للنفسِ؛ تأكَّد وصارت إرادةً مجزومةً، فإذا انجزمت الإرادة؛ فربَّما يندم بعد الجزم فيتركُ العملَ، وربَّما يغفلُ لعارضٍ ولا يعملُ بها، وربَّما يعوقُه عائقٌ فيتعذَّرُ عليه العملُ. إلى هنا كلامُه^(٢).

فقوله: ولكن إذا أصغى القلبُ إلى الخاطر الأولِ تأكَّدت... إلخ؛ يدلُّ على أنَّ الإرادةَ عنده هي الشَّوقُ المتأكَّدُ الذي سمَّاه هَمًّا ونيةً وقصدًا، وأنَّ هذا التَّأكَّدُ قد يحصلُ بإصغائه إلى الخاطر الأول، والإصغاءُ فعلٌ اختياريٌّ للقلب؛ لإمكانِ إعراضه عن الخاطر الأول، وتركِ التفاتِهِ إليه في الجملة، وإن كان بعضُ الأوقاتِ يكون الخاطرُ قاهرًا بإذن الله لا يمكنُ مُدافعتُهُ، وإذا كان الإصغاءُ اختياريًّا؛ كانت الإرادةُ التي هي تأكَّدُ الهمةِ الضَّعيفةِ ناشئةً عن اختياريٍّ، فإنَّ الإصغاءَ به يترجَّحُ اعتقادُ الملاءمةِ فيما خطرَ له، فينبعثُ منه الشَّوقُ الضَّعيفُ ثم المتأكَّدُ حتى نصيرَ الإرادةَ^(٣) مجزومةً، فيكون تسميتها اختياريًّا باعتبارِ حصولِها من سببِها الاختياريِّ البعيدِ الذي هو الإصغاءُ المُوجبُ لِترجُّحِ اعتقادِ الملاءمةِ المُنبعثِ منه الشَّوقُ، المُنبعثُ منه الإرادةُ التي هي تأكَّدُ الشَّوقِ، فوافقَ ما ذكره في (كتاب النية)، وبالله التَّوفيقُ.

(١) في «الإحياء»: «مجادبته».

(٢) المصدر السابق (٥/١٤٧).

(٣) في (ب): «إرادة».

وعلى هذا؛ فيكون التَّكْلِيفُ بها في العبادات باعتبار سببها الاختياريِّ الْمُحَصِّلِ لها؛ كما قالوا في التَّكْلِيفِ بالإيمان بناءً على ما هو المشهورُ من أنَّه التَّصَدِيقُ الذي هو أحدُ قِسْمَي الْعِلْمِ، وهو من مقولة الْكَيْفِ على الْأَصَحِّ مع أنه لا تكليفَ إلا بفعلٍ.

لكنَّ التَّحْقِيقَ أَنَّ التَّصَدِيقَ فِعْلٌ لِلنَّفْسِ؛ لأنه كما قال الشيخ أبو الحسن الأشعريُّ رَحِمَهُ اللهُ: قولٌ في النَّفْسِ يَتَضَمَّنُ الْمَعْرِفَةَ^(١)؛ أي: تَكَلَّمَ لِلنَّفْسِ بما يَدُلُّ على صِدْقِ الْمُتَكَلِّمِ، أو الكلامُ مسبوqٌ بالمعرفة، وتوضيحُ ذلك على وجه التَّفْصِيلِ مُسْتَوْعَبٌ في كتابنا: «قَصْدُ السَّبِيلِ إِلَى تَوْحِيدِ الْحَقِّ الْوَكِيلِ»، فَمَنْ وَجَدَهُ فَلْيُرَاجِعْهُ، فَإِنِّي أَمَعَنْتُ النَّظَرَ فِي هَذَا الْمَطْلَبِ نَحْوَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ حَتَّى حَرَزْتُهُ بِحَمْدِ اللهِ أَوْضَحَ تَحْرِيرَ، وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ ذِي الطَّوْلِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ إِلَيْهِ الْمَصِيرُ.

(١) ذكر هذا القول ابن تيمية في «الإيمان» (ص: ١١٩) نقلاً عن أبي المعالي الجويني في كتابه «الإرشاد» (باب: ذكر الأسماء والأحكام)، ولم أقف عليه بلفظه في المطبوع منه. وانظره أيضاً في: «المسامرة في شرح المسامرة» لابن أبي شريف (ص: ٣٠٠).

تذييلٌ

إطلاقُ الإمامِ أبي حامدٍ الهَمِّ على تصميمِ العزمِ وجزمِ النيةِ موافقٌ لأحاديثِ الهَمِّ التي منها:

حديثُ ابنِ عَبَّاسٍ في «الصَّحِيحِينَ» وغيرِهما: «مَنْ هَمَّ بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا كَتَبَهَا اللهُ عِنْدَهُ حَسَنَةً كَامِلَةً، وَإِنْ هَمَّ بِهَا فَعَمِلَهَا كَتَبَهَا اللهُ عِنْدَهُ عَشْرَ حَسَنَاتٍ إِلَى سَبْعِ مِئَةٍ ضِعْفٍ إِلَى أضعافٍ كَثِيرَةٍ، وَإِنْ هَمَّ بِسَيِّئَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا كَتَبَهَا اللهُ عِنْدَهُ حَسَنَةً كَامِلَةً، وَإِنْ هَمَّ بِهَا فَعَمِلَهَا كُتِبَتْ لَهُ سَيِّئَةٌ وَاحِدَةً»^(١).

ومنها: حديثُ أبي هريرةَ عند التِّرْمِذِيِّ وصَحَّحَهُ مَرْفُوعاً إِلَى اللهُ سُبْحَانَهُ: «إِذَا هَمَّ عَبْدِي بِحَسَنَةٍ فَارْتَبُوهَا لَهُ حَسَنَةً، فَإِنْ عَمِلَهَا فَارْتَبُوهَا بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا، وَإِذَا هَمَّ بِسَيِّئَةٍ فَلَا تَكْتُبُوهَا، فَإِنْ عَمِلَهَا فَارْتَبُوهَا بِمِثْلِهَا، فَإِنْ تَرَكَهَا فَارْتَبُوهَا لَهُ حَسَنَةً» الحديث^(٢).

ومنها: حديثُ أَنَسٍ عِنْدَ أَبِي يَعْلَى مَرْفُوعاً: «مَنْ هَمَّ بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا كُتِبَتْ لَهُ حَسَنَةً، فَإِنْ عَمِلَهَا كُتِبَتْ لَهُ عَشْرًا، وَمَنْ هَمَّ بِسَيِّئَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا لَمْ يُكْتَبْ عَلَيْهِ شَيْءٌ، فَإِنْ عَمِلَهَا كُتِبَتْ عَلَيْهِ سَيِّئَةٌ»^(٣).

ومنها: حديثُ أَبِي ذَرٍّ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ فِي «المعجم الصغير» مَرْفُوعاً: «مَنْ هَمَّ بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا كُتِبَتْ لَهُ حَسَنَةً، فَإِنْ عَمِلَهَا كُتِبَتْ لَهُ عَشْرَ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِ مِئَةٍ

(١) رواه البخاري (٦٤٩١)، ومسلم (١٣١).

(٢) رواه مسلم (١٢٨)، والتِّرْمِذِيُّ (٣٠٧٣) واللفظ له، وقال: حديث حسن صحيح.

(٣) رواه يعلى بن عباد في «جزئه» (٣٢٤)، والحرث بن أبي أسامة في «مسنده- بغية الباحث» (١٠٥٠)،

وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» (٣٤٥١). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٧١٨٧): رواه أبو

يعلى، ورجاله رجال الصحيح.

وسبع أمثالها، وَمَنْ هَمَّ بِسَيِّئَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا لَمْ يُكْتَبْ عَلَيْهِ شَيْءٌ، فَإِنْ عَمِلَهَا كُتِبَتْ عَلَيْهِ سَيِّئَةٌ، أَوْ يَمْحُوهَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ»^(١).

إلى غير ذلك، وذلك لأنه لم يذكر بعد الهم إلا العمل مُصَدَّرًا بِالفَاءِ التَّعْقِيبِيَّةِ، فدلَّ على أَنَّ الهمَّ هو الذي يعقبه العملُ إنْ فَعَلَ ولم يُتْرَكْ، والذي يعقبه الفعلُ هو العَزْمُ لا ما قبله.

ويُوضِّحُه: أَنَّ الكلامَ إنما سيقَ في بيانِ ما يُكْتَبُ عليه وما لا يُكْتَبُ عليه، فلو كان المراد بالهمَّ ما قبلَ العَزْمِ، وكان العَزْمُ على السَّيِّئَةِ يُكْتَبُ سَيِّئَةٌ؛ كما ذهب إليه القاضي أبو بكر الباقِلَانِيُّ^(٢)، وَمَنْ قال بقوله كالتَّقْيِ السُّبْكِيِّ^(٣) وغيره^(٤)؛ كان مُقْتَضَى السِّيَاقِ التَّنْصِيفِ عليه، لا على العملِ، فإنه قَبْلَ العملِ، فكان ينبغي أَنْ يُقالَ: وَمَنْ هَمَّ بِسَيِّئَةٍ فَلَمْ يَعَزْمُ عَلَيْهَا؛ كَتَبَهُ اللَّهُ - أَي: هَمَّهُ - حَسَنَةً كَامِلَةً، لَكِنْ لَمْ يَقُلْ إِلَّا: «لَمْ يَعْمَلْهَا»، وقال: «كَتَبَهَا اللَّهُ»، بَعُودَ الضَّمِيرِ إِلَى السَّيِّئَةِ المَهْمُومِ بِهَا.

ويُوضِّحُه: حَدِيثُ البَخَارِيِّ فِي (كِتَابِ التَّوْحِيدِ) عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: إِذَا أَرَادَ عَبْدِي أَنْ يَعْمَلَ سَيِّئَةً فَلَا تَكْتُبُوهَا عَلَيْهِ حَتَّى يَعْمَلَهَا، فَإِذَا عَمِلَهَا فَارْتَبُوهَا بِمِثْلِهَا، وَإِنْ تَرَكَهَا مِنْ أَجْلِي فَارْتَبُوهَا لَهُ»

(١) رواه الطبراني في «المعجم الصغير» (٥٠٢). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٧١٨٦): رجاله ثقات.

(٢) نقله عنه ابن حجر في «فتح الباري» (٢٨١/٩)، والقسطلاني في «إرشاد الساري» (٢٨١/٩). وسيأتي مزيد الكلام على قوله.

(٣) انظر: «قضاء الأرب في أسئلة حلب» للتقي السبكي (ص: ١٥٦ - ١٧٤).

(٤) مثل قاضي القضاة تقي الدين بن رزين. انظر: المصدر السابق. وعزاه القاضي عياض إلى عامة السلف كما سيأتي.

حسنةً، وإذا أراد أن يعمل حسنةً فلم يعملها فاعتبها له حسنةً، فإن عملها فاعتبها له بعشر أمثالها إلى سبع مئة ضعف»^(١).

وذلك أنه جعل غاية عدم الكتابة العمل لا العزم؛ حيث^(٢) قال: «فلا تكتبوها عليه حتى يعملها»، ولم يقل: حتى يعزم، فدل على أن ما قبل العمل لا يكتب عليه شيء منه أصلاً، حتى^(٣) العزم الذي هو الإرادة.

ثم رأيت في «فتح الباري» في شرح هذا الحديث ما نصه: واستدل بمفهوم الغاية في قوله: «فلا تكتبوها حتى يعملها»، وبمفهوم الشرط في قوله: «إذا عملها فاعتبها له بمثلها» من قال: إن العزم على فعل المعصية لا يكتب سيئة حتى يقع العمل ولو بالشروع. انتهى^(٤).

وهو^(٥) استدلال واضح عند الالتفات والإنصاف. والله أعلم.

ثم ظاهر حديث أنس وأبي ذر السابقين^(٦): أن التارك لا يكتب عليه شيء لا العزم، ولا السيئة المعزوم عليها إذا كان التارك بشرطه المذكور في حديث أبي هريرة عند البخاري، وهو أن يكون التارك من أجل الله تعالى، حيث قال: «وإن تركها من أجلي».

(١) رواه البخاري (٧٥٠١).

(٢) في (ب): «لأنه».

(٣) في (ب): «فدخل فيه» بدل: «حتى».

(٤) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (٤٧٠ / ١٣).

(٥) في (ع): «وهذا».

(٦) في (ب): «السابق»، وفي (ع) و(أ): «السابقان»، والمثبت هو الأصح والأولى. والحديثان تقدم

وَوَقَعَ عِنْدَ مُسْلِمٍ مِنْ طَرِيقِ هَمَّامٍ عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «وَأِنْ تَرَكَهَا فَارْتَبِهَا لَهُ حَسَنَةً، إِنَّمَا تَرَكَهَا مِنْ جَرَّائِي»^(١) بفتح الجيم وتشديد الراء وبعد الألف ياء المتكلم، وهي بمعنى: من أجلي.

وذلك لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ النِّكَرَةَ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ تُفِيدُ الْعُمُومَ.

ولكنَّ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ مُسْلِمٍ: «وَمَنْ هَمَّ بِسَيِّئَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا لَمْ تُكْتَبْ، وَإِنْ عَمِلَهَا كُتِبَتْ»^(٢) إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ كِتَابَةِ السَّيِّئَةِ الْمَعْرُومِ عَلَيْهَا، وَأَمَّا نَفْسُ الْعَزْمِ فَمَسْكُوتٌ عَنْهُ فِيهِ، وَمُقْتَضَى قَاعِدَةٍ: (أَنَّ تَخْصِيصَ بَعْضِ أَفْرَادِ الْعَامِّ بِالذِّكْرِ لَا يُخَصِّصُ الْعَامَّ) هُوَ أَنْ يَكُونَ حَدِيثُ أَنَسٍ وَأَبِي ذَرٍّ عَلَى عُمُومِهِمَا إِلَّا أَنَّهُ يُخَصُّ مِنْهُ إِرَادَةُ الْإِلْحَادِ فِي الْحَرَمِ إِذَا فَسَّرَ بِالْمَعْصِيَةِ وَالْإِصْرَارِ.

أَمَّا الْأَوَّلُ: فَلِلَّائِيَةِ وَالْأَحَادِيثِ الَّتِي فِي مَعْنَاهَا.

وَأَمَّا الثَّانِي: فَلَأَنَّ عَدَمَ الْكِتَابَةِ مَشْرُوطٌ بِالتَّرْكِ^(٣)، وَصَاحِبُ الْإِصْرَارِ غَيْرُ تَارِكٍ. فَإِنْ قُلْتُمْ: إِنَّهُمْ نَقَلُوا عَنِ الْقَاضِي أَبِي بَكْرِ بْنِ الطَّيِّبِ الْبَاقِلَانِيِّ أَنَّ مَنْ عَزَمَ عَلَى الْمَعْصِيَةِ وَوَطَّنَ نَفْسَهُ عَلَيْهَا يَأْتُمُّ، وَاحْتَجَّ عَلَيْهِ بِحَدِيثِ: «إِذَا التَّقَى الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! هَذَا الْقَاتِلُ، فَمَا بِالْمَقْتُولِ؟ قَالَ: «كَانَ حَرِيصًا عَلَى قَتْلِ صَاحِبِهِ»^(٤)، فَعَلَّلَ بِالْحَرِصِ، وَأَنَّ مَا وَقَعَ فِي أَحَادِيثِ الْهَمِّ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ فِيمَنْ لَمْ يُوَطَّنْ نَفْسَهُ عَلَى الْمَعْصِيَةِ، وَإِنَّمَا مَرَّ

(١) رواه مسلم (١٢٩) من طريق هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ.

(٢) رواه مسلم (١٣٠).

(٣) في (ع): «في الترك».

(٤) رواه البخاري (٣١)، واللفظ له، ومسلم (٢٨٨٨)، من حديث أبي بكره رضي الله عنه.

ذلك بفكره من غير استقرار، ويُسمِّي هذا همًّا، ويُفرِّق بين الهمِّ والعزم. انتهى^(١).
قلت: قال في «فتح الباري»: قال المازري: وخالفه كثير من الفقهاء والمحدثين
والمتكلمين، ونقل ذلك عن نصِّ الشافعي^(٢).

قال الحافظ: ويؤيِّده قوله في حديث أبي هريرة فيما أخرجه مسلمٌ من طريق
همَّام عنه بلفظ: «إني^(٣) أغفرتها له ما لم يعملها»^(٤)، فإنَّ الظاهر أنَّ المراد بالعمل:
عملُ الجارحةِ بالمعصية المَهْموم بها. انتهى^(٥).

وأجيب عن احتجاجه بما تحريزه: أنَّ اللقاءَ وإشهارَ السيفِ فعلٌ اختياريٌّ نشأ
من حرصه على قتلِ صاحبه، فلم تكن المؤاخذهُ إلاَّ بالعملِ النَّاشئِ عن الحرصِ
على القتل، لا بمجرّد الحرص، وإنما علَّله بالحرصِ تنبيهاً على أنَّ اللقاءَ وإشهارَ
السِّلاحِ لم يكن بقصدِ دَفْعِ الصَّائل، بل بقصدِ القتلِ المحرّم، فيكون فعلاً اختياريّاً
برزّ بنيةً سيّئةً، وإنما الأعمالُ بالنيّات.

وأما حمّله الهمَّ في الأحاديث على ما قبل العزم؛ ففيه ما مرّ: من أنَّ المراد لو
كان هو هذا لكان ينبغي أن يقول: ومن همّ بسيئة فلم يعزم عليها كتبت له حسنةً، فإنَّ
العزمَ المُجرّدَ لو كان مؤاخذاً به كان مُقتضى السِّياقِ التَّنصيصَ عليه، لا على العملِ
الذي هو بعده؛ لأنَّ الكلامَ إنما هو في بيان ما يُكتَبُ عليه وما يُعْفَى عنه.

(١) انظر: «المعلم بفوائد مسلم» للمازري (٣١٢/١)، و«شرح النووي على مسلم» (١٥١/٢)،
و«الكواكب الدراري» للكرماني (١٤٣/١)، و«اللامع الصبيح» للبرماوي (٢١٣/١) وغيرها.

(٢) انظر: «المعلم بفوائد مسلم» للمازري (٣١٢/١).

(٣) في (ع): «إني»، والذي في «مسلم»: «فأنا».

(٤) تقدم تخريجه.

(٥) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (٣٢٧/١١).

وأيضاً: يَلْزَمُ أَنَّ مَنْ هَمَّ بِسَيِّئَةٍ فَعَمِلَهَا أَنْ يُكْتَبَ عَلَيْهِ سَيِّئَتَانِ، هَمَا: الْعَزْمُ، وَالْعَمَلُ الْمُعَزَمُ عَلَيْهِ، لَكِنَّ اللَّازِمَ بَاطِلٌ بِالنَّصِّ عَلَى أَنَّ الْمَكْتُوبَ وَاحِدَةٌ، وَهِيَ السَّيِّئَةُ الْمَعْمُولَةُ، وَمُقْتَضَاهُ أَنْ لَا يُكْتَبَ عَلَيْهِ الْعَزْمُ، وَأَنْ لَا تُضَاعَفَ السَّيِّئَةُ الْمَعْمُولَةُ كَمَا تُضَاعَفُ الْحَسَنَةُ، وَهَذَا الثَّانِي صَرَّحَ بِهِ رِوَايَةُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ مِنْ حَدِيثِ خُرَيْمِ بْنِ فَاتِكٍ مَرْفُوعاً: «وَمَنْ عَمِلَهَا كُتِبَتْ لَهُ وَاحِدَةٌ، وَلَمْ تُضَاعَفْ عَلَيْهِ» (١) الْحَدِيثَ.

وَمِنْ هُنَا يَظْهَرُ مَا فِي كَلَامِ الْعَلَامَةِ التَّقِيِّ السُّبْكِيِّ مِنَ الْخَلَلِ؛ فَإِنَّهُ مَعَ ذَهَابِهِ فِي «الْحَلَبِيَّاتِ» عَلَى أَنَّ الْعَزْمَ يُؤَاخَذُ بِهِ، وَأَنَّ الْهَمَّ اسْمٌ لِمَا قَبْلَ الْعَزْمِ لَا نَفْسُ الْعَزْمِ، قَالَ فِيهَا: وَالْأَصْحَحُّ فِي مَعْنَى قَوْلِهِ: «وَاحِدَةٌ»، أَنَّهُ يُكْتَبُ عَلَيْهِ الْفِعْلُ وَحْدَهُ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ: «وَاحِدَةٌ»، وَأَنَّ الْهَمَّ مَرْفُوعٌ. انْتَهَى (٢).

وَكَيْفَ يَصِحُّ الْقَوْلُ بِأَنَّ الْعَزْمَ غَيْرُ الْهَمِّ، وَأَنَّهُ يُؤَاخَذُ بِهِ، مَعَ الْقَوْلِ بِأَنَّهُ لَمْ يُكْتَبْ عَلَيْهِ إِلَّا الْفِعْلُ (٣) وَحْدَهُ؟! فَإِنَّ مُقْتَضَى هَذِهِ الْوَحْدَةِ أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَ الْفِعْلِ حَتَّى الْعَزْمُ مَعْفُوعاً عَنْهُ، وَأَنْ يَكُونَ الْهَمُّ هُوَ الْعَزْمُ الَّذِي يَعْقِبُهُ الْفِعْلُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٣٨٣/٣١) بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ.

(٢) انظُرْ: «قَضَاءُ الْأَرْبِ فِي أَسْئَلَةِ حَلَبٍ» لِلتَّقِيِّ السُّبْكِيِّ (ص: ١٦٠)، وَنَقَلَهُ عَنْهُ السِّيُوطِيُّ فِي «الْأَشْبَاهِ وَالنِّظَائِرِ» (ص: ٣٤)، وَابْنُ حَجَرٍ الْهَيْتَمِيُّ فِي «الْفَتْحِ الْمُبِينِ» (ص: ٥٩٠) وَقَالَ: تَنَاقَضَ فِيهِ كَلَامُ السُّبْكِيِّ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ خَالَفَ قَوْلَهُ الَّذِي فِي «شَرْحِ الْمَنْهَاجِ» فَقَالَ: إِنَّهُ ظَهَرَ لَهُ الْمَوْأَخَذَةُ مِنْ إِطْلَاقِ قَوْلِهِ ﷺ: «أَوْ تَعْمَلْ»، وَلَمْ يَقُلْ: أَوْ تَعْمَلْهُ، قَالَ: فَيُؤَاخَذُ مِنْهُ تَحْرِيمُ الْمَشْيِ إِلَى مَعْصِيَةٍ - وَإِنْ كَانَ الْمَشْيُ فِي نَفْسِهِ مَبَاحاً - لِانْتِزَامِ قَصْدِ الْحَرَامِ إِلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ كُلُّ مِنَ الْمَشْيِ وَالْقَصْدِ لَا يَحْرَمُ عِنْدَهُ انْفِرَادَهُ؛ لِأَنَّهُمَا إِذَا اجْتَمَعَا كَانَ مَعَ الْهَمِّ عَمَلًا لَمَّا هُوَ مِنْ أَسْبَابِ الْمَهْمُومِ بِهِ، فَاقْتَضَى إِطْلَاقُ: «أَوْ تَعْمَلْ» الْمَوْأَخَذَةَ بِهِ.

(٣) فِي (ب): «يُكْتَبُ عَلَيْهِ الْفِعْلُ» بِدَلِّ: «لَمْ يُكْتَبْ عَلَيْهِ إِلَّا الْفِعْلُ».

وإن أراد أن العزم يؤاخذُ به إذا لم تُعملِ السيئة؛ فهذا لا دليل عليه، بل الدليل على نقيضه، وهو أنه إن لم يعملها؛ لم يُكتب عليه شيء؛ [كما هو منطوق حديث أبي يعلى، والطبراني^(١)، ومفهوم حديث البخاري كما مر^(٢)].

ويوضِّحُه: حديث أبي هريرة مرفوعاً عند البخاري وغيره: «إن الله تجاوزَ لي عن أمتي ما حدثت به أنفسها ما لم تعمل أو تكلَّم»^(٣)، فإنه ظاهرٌ عند الإنصاف في أن منهيَّات أعمال الجوارح من^(٤) الأركان واللِّسان إذا حدثت بها النفس أن الله لا يؤاخذ العبدَ بصورها الذهنيَّة المعزومِ عليها المُحدَثِ بإبرازها ما لم يُبرزها إلى الخارج باللِّسان أو الأركان، وإذا تجاوزَ الله عن صورة المنهيَّة الذهنيَّة؛ فبالأولى أن يتجاوزَ عن العزم عليها؛ إذ من المعلوم أن العزم من حيث هو عزمٌ ليس سيئاً، وإنما يتضمَّنُ سيئاً إذا تعلقَ بالسيئة، فإذا تجاوزَ الله عمَّا هو سيئةٌ بالأصالة؛ فبالأولى أن يتجاوزَ عمَّا هو وسيلةٌ إليها.

فظهرَ أن الحديثَ دليلٌ واضحٌ على أن ما قبلَ العملِ والتَّكلمِ في الخارج قد تجاوزَ الله عنه مُطلقاً، فدخَلَ فيه العزمُ، كما دخل فيه الصُّورةُ الذهنيَّةُ المنهيَّةُ عنه المُتحدَثُ^(٥) به. والله أعلم.

وأما قولٌ ولده التَّاج السُّبكيُّ في «منع الموانع»: أن عدمَ المؤاخذة بحديث النفس والهَمِّ ليس مُطلقاً، بل بشرطِ عدمِ التَّكلمِ والعملِ، حتى إذا عمِلَ يؤاخذُ

(١) تقدم تخريج الحديثين، وهو قول النبي ﷺ: «ومن همَّ بسيئةٍ فلم يعملها؛ لم يُكتب عليه شيء».

(٢) في (ب): «كما هو منطوق أبي يعلى» بدل مما بين المعكوفين.

(٣) رواه البخاري (٥٢٦٩)، ومسلم (١٢٧).

(٤) في (ب): «في».

(٥) في (ب): «المحدث».

بشيئين: همّة وعمله، ولا يكون همُّه مغفوراً وحديثُ نفسه إلا إذا لم يعقبه العملُ كما هو ظاهرُ الحديثِ. انتهى^(١).

ففيه: أن حديث: «إن الله تجاوزَ لأمتي ما حدّثت به أنفسها ما لم تعمل أو تكلم به» ليس معناه أن تحديث النفس معفو عنه بشرطه المذكور حتى يلزم منه أنه إذا انتفى الشرط يُؤاخذُ بشيئين؛ وذلك لأن «ما» ليست مصدرية حتى يكون المعنى: إن الله تجاوزَ لأمتي عن تحديثِ أنفسها ما لم تعمل أو تكلم به، فيكون إذا انتفى عدمُ العمل أو التكلّم يلزم ما ذكره؛ وذلك لأن ضمير «به» عائدٌ على «ما»، والمصدرية لا عائدٌ عليها؛ كما صرّح به في «مغني اللبيب»^(٢)، بل موصولةٌ عبارة عن المنهيِّ بمعونة قرينة التجاوز، والمعنى: إن الله تجاوزَ لأمتي عن المنهي الذي حدّثت به أنفسها ممّا له صورةٌ خارجيّة، فعلاً كان أو قولاً، ما لم يتحقّق منهم إظهاره بالأركان أو باللسان.

وإذا دلّ الحديث على أن المنهيّ المتحدّث به قولاً كان أو فعلاً قد تجاوزَ الله عنه ما لم يظهر في الخارج؛ فقد دلّ على أن ما قبل العمل كلّهُ معفو عنه، فدخل فيه العزم، كما دخل فيه الوجودُ الدّهنيُّ للمنهيّ المتحدّث به، فلا دلالة في الحديث لا منطوقاً ولا مفهوماً على المؤاخذة بتحديث النفس.

ثم إن أراد بحديث النفس والهَمَّ ما قبل العزم، فيلزمه القول بأن من عمل سيئة يُكتَب عليه ثلاثة: الهَمُّ، والعزم، والفعل، وإن أراد به العزم؛ يلزمه القولُ باثنين، ولا دليل تاماً على شيءٍ منهما كما ترى.

(١) انظر: «منع الموانع عن جمع الجوامع» للناج السبكي (ص: ٢٧٥)، ونقله عنه وناقشه السيوطي في

«الأشباه والنظائر» (ص: ٣٤)، والهيتمي في «الفتح المبين» (ص: ٥٩١).

(٢) انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٧٣٧).

وأما ما نقله الإمام النووي عن القاضي عياضٍ من أن عامة السلف من الفقهاء والمحدثين على ما ذهب إليه القاضي أبو بكر؛ لكثرة الأحاديث الدالة على المؤاخذة بأعمال القلوب، واستحسنه وأيده بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ١٩]، وقوله تعالى: ﴿أَجْنَبُوا كَثِيرًا مِنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ﴾ [الحجرات: ١٢].

قال: وقد تظاهرت نصوص الشرع وإجماع العلماء على تحريم الحسد، واحتقار المسلمين، وإرادة المكروه بهم، وغير ذلك من أعمال القلوب. انتهى^(١). فأورد عليه بما تحريره: أن ذلك لا ينتهض حجة على أن العزم المجرد يؤخذ به؛ لأن أعمال القلوب مطلقاً أفعال اختيارية لها مسبوقه بمبادئها التي منها العزم عليها كسائر الأفعال الاختيارية، مستقلة بكونها طاعات، أو معاصي، أو مباحات؛ لكونها متحققه في الباطن على التمام والكمال، فكون الشخص آثماً بفعل ما كان منها من المعاصي كالمذكورات بالإجماع؛ لا يقوم^(٢) حجة على كونه آثماً بمجرد العزم على سيئة الجوارح؛ للفرق الظاهر بين الوسيلة والمقصود بالذات؛ أي: بين العزم والفعل التام المسبوق بالعزم.

والحاصل: أن محل النزاع إنما هو العزم على المنهيات الخارجية فعلية كانت أو قولية، وأما عمل القلب الاختياري فإنه عمل تام مسبق بالعزم، لا نفس العزم، فلا يكون محل النزاع. وبالله التوفيق.

ثم إرادة المكروه بالمسلمين إن رجعت إلى معنى الحسد فهي من أعمال القلوب، وإن أريد بها العزم على إيصال الأذى إليهم فهو محل النزاع لا الإجماع،

(١) انظر: «شرح النووي على مسلم» (٢/١٥١ - ١٥٢).

(٢) في (ع): «يكون».

وعلى فَرَضِ الإِجْمَاعِ عَلَى حُرْمَتِهَا، لَا يُنَافِي الْحَدِيثَ الدَّالَّ عَلَى التَّجَاوُزِ عَنْهُ، بَلْ يُوَضِّحُهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَاسْتَشْكِلَ: بِأَنَّ الْعَزْمَ إِذَا عُدَّتْ فِي حُصُولِ الْحَسَنَةِ الْمَهْمُومِ بِهَا، فَكَيْفَ لَمْ يُعْتَبَرِ فِي حُصُولِ السَّيِّئَةِ الْمَهْمُومِ بِهَا؟

أَقُولُ: وَلَعَلَّ الْحِكْمَةَ فِي ذَلِكَ: أَنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ وَتَعَالَى مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ الشُّكُورُ الَّذِي يُجَازِي بِالْيَسِيرِ الْكَثِيرَ، ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ، عُدَّتْ الْحَسَنَةُ الْمَهْمُومَ بِهَا فِي وَجُودِهَا الدُّهْنِيَّ، وَكُتِبَتْ وَاحِدَةً كَامِلًا؛ أَي: كُتِبَتْ كَحَسَنَةٍ مَعْمُولَةٍ فِي الْخَارِجِ، مَوْجُودَةٍ خَارِجًا وَدِهْنًا، وَهَذَا مَعْنَى كَمَالِهَا؛ لِأَنَّهَا تُضَاعَفُ كَمَا قِيلَ، وَمِنْ حَيْثُ إِنَّهُ تَعَالَى عَفْوٌ غَفُورٌ يُحِبُّ الْعَفْوَ، لَمْ يُعْتَبَرِ السَّيِّئَةُ الْمَهْمُومَ بِهَا فِي وَجُودِهَا الدُّهْنِيَّ سَيِّئَةً، بَلْ عَفَا عَنْهَا فَلَمْ يَكْتُبْهَا لَا كَامِلَةً وَلَا نَاقِصَةً، وَزَادَ مِنْ فَضْلِهِ: أَنَّهُ إِنْ تَرَكَهَا مِنْ أَجْلِ اللَّهِ كُتِبَتْ حَسَنَةً كَامِلَةً؛ أَي: بِالْمَعْنَى السَّابِقِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثُمَّ نَقُولُ: ظَاهِرُ قَوْلِهِ: «كُتِبَتْ اللَّهُ حَسَنَةً»، وَقَوْلِهِ: «فَاكْتُبُوهَا لَهُ حَسَنَةً» يَقْتَضِي أَنَّ الَّذِي يُكْتُبُ حَسَنَةً هُوَ السَّيِّئَةُ الْمَتْرُوكَةُ مِنْ أَجْلِ اللَّهِ، الْمَكْفُوفُ عَنْهَا بَعْدَ الْهَمِّ بِهَا، وَأَمَّا نَفْسُ الْكُفِّ فَمَسْكُوتٌ عَنْهُ هُنَا، لَكِنَّهُ أَفْصَحَ عَنْهُ فِي حَدِيثِ الْبَخَارِيِّ: «عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ صَدَقَةٌ»، قَالُوا: فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ؟ قَالَ: «فَلْيُمْسِكْ عَنِ الشَّرِّ فَإِنَّهُ صَدَقَةٌ»^(١)، فَإِنَّهُ يَقْتَضِي أَنَّ نَفْسَ الْإِمْسَاكِ الَّذِي هُوَ الْكُفُّ صَدَقَةٌ، وَوَجْهُهُ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الْإِمْسَاكَ هُوَ الْكُفُّ، وَهُوَ فِعْلٌ اخْتِيَارِيٌّ.

(١) رَوَاهُ الْبَخَارِيُّ (١٤٤٥)، وَمُسْلِمٌ (١٠٠٨)، وَلَفْظُ الْبَخَارِيِّ: «عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ صَدَقَةٌ»، قِيلَ: أَرَأَيْتَ إِنْ لَمْ يَجِدْ؟ قَالَ: «يَعْتَمَلُ بِيَدَيْهِ، فَيَنْفَعُ نَفْسَهُ وَيَتَصَدَّقُ»، قَالَ: قِيلَ: أَرَأَيْتَ إِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ؟ قَالَ: «بِعَيْنِ ذَا الْحَاجَةِ الْمَلْهُوفِ»، قَالَ: قِيلَ لَهُ: أَرَأَيْتَ إِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ؟ قَالَ: «يَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ أَوْ الْخَيْرِ»، قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ لَمْ يَفْعَلْ؟ قَالَ: «يُمْسِكُ عَنِ الشَّرِّ فَإِنَّهَا صَدَقَةٌ».

وفي «القاموس»: (كَفَّفْتَهُ عَنْهُ: دَفَعْتَهُ وَصَرَفْتَهُ)، فـ(كَفَّ) هو لَازِمٌ وَمُتَعَدٌّ. انتهى^(١).

واللَّازِمُ أَثَرُ الْمُتَعَدِّيِّ وَحَاصِلٌ بِهِ، فَإِذَا كَانَ مِنْ أَجْلِ اللَّهِ كَانَ مَعْرُوفًا، وَكُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ.

ثُمَّ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ إِذَا تَحَقَّقَ الْكَفُّ؛ انْتَفَى الْمُنْهَى عَنْهُ الْمَهْمُومُ بِهِ، فَانْتَفَاؤُهُ مُتَرْتَّبٌ عَلَى الْكَفِّ الْمَقْدُورِ، فَيَكُونُ مَقْدُورًا بِاعْتِبَارِ سَبَبِهِ الْمَقْدُورِ، وَكَأَنَّهُ مِنْ هُنَا يَكْتُبُ السَّيِّئَةَ الْمَتْرُوكَةَ مِنْ أَجْلِ اللَّهِ حَسَنَةً مَعْمُولَةً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثُمَّ التَّرْكَ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِأَجْلِ اللَّهِ، بَلْ لِأَمْرٍ آخَرَ؛ كَالْخَوْفِ مِنَ الْمَخْلُوقِينَ: فَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ يُعَاقَبُ عَلَى التَّرْكِ بِهَذِهِ النِّيَّةِ؛ لِأَنَّ تَقْدِيمَ خَوْفِ الْمَخْلُوقِينَ عَلَى خَوْفِ اللَّهِ مُحَرَّمٌ.

وَأُورِدَ عَلَيْهِ: بَأَنَّ التَّقْدِيمَ قَدْ يَكُونُ لِكَوْنِهِ يَرْجُو الْعَفْوَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَا يَرْجُوهُ مِنَ الْمَخْلُوقِينَ، فَيَكُونُ مِنْ بَابِ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ عِنْدَ ابْنِ مَاجَهَ: «يَا رَبِّ، رَجَوْتُكَ وَفَرَّقْتُ النَّاسَ»^(٢).

(١) انظر: «القاموس المحيط» للفيروزآبادي (ص: ٨٤٩).

(٢) رواه الحميدي في «مسنده» (٧٥٦)، ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢٠٢٠٨)، وكذلك الإمام أحمد (١١٢١٤)، وعبد بن حميد في «مسنده» (٩٧٤)، وابن ماجه (٤٠١٧)، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» (١٠٨٩)، وتماهه: «إن الله ليسأل العبد يوم القيامة، حتى يقول: ما منعك إذ رأيت المنكر أن تنكره؟ فإذا لقن الله عبدا حجته، قال... الحديث. وجود إسناده العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» (ص: ٦٩٤).

وفُرِّقَتْ: مِنْ (الْفَرْقِ)، وَهُوَ الْخَوْفُ وَالْفَزَعُ. انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (مادة: فرق).

وقد قيل فيه: إِنَّهُ لُقِّنَ حُجَّتَهُ.

أقول: الأشمل الأوضح أن يُقال: إِنَّ الكَفَّ فعلٌ اختياريٌّ، فيختلفُ باختلافِ
النِّيَّاتِ، وإنما الأعمالُ بالنِّيَّاتِ، فإنْ كان الكَفُّ مِنْ أَجْلِ اللهِ كان حَسَنَةً، أو لِعَرَضٍ
نَفْسِيٍّ مُبَاحٍ كان مُبَاحاً، أو لِعَرَضٍ مُحَرَّمَ آخَرَ كان الكَفُّ سَيِّئَةً، وعلى التَّقَدِيرِ كُلِّهَا
لا تُكْتَبُ عَلَيْهِ السَّيِّئَةُ المَهْمُومُ بِهَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَعْمَلْهَا، وَإِنْ كُتِبَ عَلَيْهِ سَيِّئَةُ الكَفِّ عَلَى
التَّقَدِيرِ الأَخِيرِ، وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

وَصَلِّ

وإذا تمهّد هذا؛ فنقول: كلُّ فعلٍ اختياريٍّ وإن كان لا يصدُرُ إلَّا عن نيَّةٍ قطعاً؛ لأنَّها أحدُ مبادئه الأربعة، لكن كما لم تكن كلُّ نيَّةٍ مُعتبرةً شرعاً في أن يصيرَ بها صورةُ العملِ عبادةً يُوجِرُ عليها العاملُ، بل لا بُدَّ فيها من نيَّةٍ خاصَّةٍ، هي ما مرَّ، أعني: الإرادةُ المُتوجَّهةُ نحوَ الفعلِ لا بتغاءِ رضى الله تعالى وامتنالِ حُكمِهِ؛ كما يوضِّحُه التَّفصيلُ الآتي في الهجرة في آخرِ الحديثِ، وكانت الصُّورةُ الواحدةُ من الأعمالِ تظهَرُ من شخصين، أو من شخصٍ واحدٍ في زمانين بِنِيتَيْنِ مُختلفَتَيْنِ، وتظهَرُ الصُّورةُ الواحدةُ من العباداتِ بِنِياتٍ عديدةٍ تارةً، وبنِيتَةٍ واحدةٍ أخرى = كانت الحاجةُ ماسَّةً إلى بيانِ حالِها في حُكمِ الشَّرْعِ، وأنَّ العِبْرَةَ فيه: هل هي بالصُّورِ^(١) أو بالنِّياتِ؟

فإنَّ اشتراكَ الصُّورِ بينِ أمورٍ مُختلفَةٍ كعبادةٍ وعبادةٍ ربَّما يوجبُ التباساً، فينوي العاملُ بصورةٍ مُشتركةٍ بينِ عبادةٍ ومُباحٍ مثلاً حظاً عاجلاً، ثم يظنُّ أنه كسبَ طاعةً^(٢) نظراً إلى وحدةِ الصُّورةِ فيهما حسَّاً، فيطمعُ في ثوابها، مع أنَّه لم ينوِ بها إلَّا حظاً عاجلاً، أو ينوي بصورةٍ مُشتركةٍ بينِ أنواعٍ من العباداتِ عبادةً مخصوصةً منها، ثم يظنُّ أنه كسبَ الكلَّ نظراً إلى وحدةِ الصُّورةِ فيها حسَّاً، فيطمعُ في ثوابِ الجميعِ^(٣)، مع أنه لم ينوِ بها إلَّا بعضُها.

قال النبي ﷺ إرشاداً إلى أنَّ المدارَ في الشَّرْعِ على النِّياتِ لا على صُورِ الأعمالِ، بل الصُّورُ تابعةٌ لها في الحُكمِ، ما روَّيناه في مشاهيرِ الكتبِ المُعتبرةِ بطُرُقٍ عديدةٍ:

(١) في (ب): «بالصورة».

(٢) في (ع): «الكل».

(٣) في (ع): «في ثوابها».

منها: ما أخبرنا به شيخنا الإمام العالمُ العاملُ الكاملُ المُكْمَلُ الذَّاثِقُ الوارثُ المُحَمَّدِيُّ غَوْتُ الأَنَامِ في زمانه سيدي الشَّيْخُ صَفِيُّ الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يُونُسَ الملقَّبِ بَعْدَ النَّبِيِّ بْنِ وَلِيِّ اللَّهِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيِّ المَقْدِسِيِّ المَحْمَدِيِّ، الدَّجَانِيِّ المَدَنِيِّ المَوْلِدِ، الأَنْصَارِيِّ المَعْرُوفُ بِالقَشَّاشِيِّ^(١)، رَوَّحَ اللهُ رُوحَهُ، وأَعْلَى في أَعْلَى المُقَرَّبِينَ فُتُوْحَهُ، وَأَعَادَ عَلَيْنَا مِنْ بَرَكَاتِهِ، آمِينَ، في كِتَابِ «الأَذْكَارِ»، عن شَيْخِهِ المُحَقِّقِ أَبِي المَوَاهِبِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ القُدُّوسِ العَبَّاسِيِّ الشَّنَّائِيِّ ثُمَّ المَدَنِيِّ قُدَّسَ سِرُّهُ، عن الشَّمْسِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ حَمْزَةَ الرَّمْلِيِّ، عن شَيْخِ الإِسْلَامِ زَكَرِيَّا بْنِ مُحَمَّدِ الأَنْصَارِيِّ، عن الحَافِظِ أَبِي الفَضْلِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ حَجْرِ العَسْقَلَانِيِّ، قال في «تَخْرِيجِ^(٢) أَحَادِيثِ الأَذْكَارِ»^(٣): أَنَا بِجَمِيعِ الكِتَابِ الشَّيْخِ الإِمَامِ العَلَّامَةِ مُسْنِدُ القَاهِرَةِ أَبُو إِسْحَاقَ إِبرَاهِيمَ بْنَ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الوَاحِدِ بْنِ عَبْدِ المَوْمِنِ التَّنُوخِيِّ البَعْلِيِّ ثُمَّ الدَّمَشْقِيِّ، نَزِيلُ القَاهِرَةِ، المَعْرُوفُ بِالبُرْهَانِ الشَّامِيِّ قِرَاءَةً عَلَيْهِ رَحِمَهُ اللهُ وَأَنَا أَسْمَعُ لِبَعْضِهِ وَإِجَازَةً لِسَائِرِهِ، قال: أَنَا الشَّيْخُ الإِمَامُ العَلَّامَةُ أَبُو الحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ بْنِ داوُدَ العَطَّارِ الدَّمَشْقِيِّ في كِتَابِهِ، قال: أَنَا شَيْخُ الإِسْلَامِ مُحْيِي الدِّينِ يَحْيَى بْنُ شَرَفِ بْنِ مُرِّيِّ النَّوَوِيِّ رَحِمَهُ اللهُ قِرَاءَةً عَلَيْهِ وَأَنَا أَسْمَعُ لَجَمِيعِ كِتَابِ «الأَذْكَارِ»، قال فِيهِ: أَخْبَرَنَا شَيْخُنَا الإِمَامُ الحَافِظُ أَبُو البَقَاءِ خَالِدُ بْنُ يُونُسَ بْنِ سَعْدِ بْنِ الحَسَنِ بْنِ المَفْرَجِ^(٤) بْنِ بَكَارِ المَقْدِسِيِّ النَّابُلُسِيِّ ثُمَّ الدَّمَشْقِيِّ، أَنَا أَبُو

(١) للإمام الكوراني ثبت جمع فيه أسانيده ومروياته، وقد طبع - والله الحمد - في هذا المجموع المبارك، فاكتفيت بترجم رجال الأسانيد الواردة هناك عن تكرارها في هذه الرسالة.

(٢) في (ب): «تحرير».

(٣) انظر: «نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار» لابن حجر (١/١٥).

(٤) الذي في «الأذكار»: خالد بن يوسف بن الحسن بن سعد بن الحسن بن المفرج.

الْيُمْنِ الْكِنْدِيِّ، أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْبَاقِي الْأَنْصَارِيِّ، أَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيِّ الْجَوْهَرِيِّ، أَنَا أَبُو الْحُسَيْنِ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُظْفَرِ الْحَافِظُ، أَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْوَاسِطِيِّ، أَنَا أَبُو نُعَيْمٍ عُيَيْدُ بْنُ هِشَامِ الْحَلْبِيِّ، أَنَا ابْنُ الْمُبَارِكِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ هُوَ الْأَنْصَارِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَقَّاصِ اللَّيْثِيِّ، عَنْ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ». الْحَدِيثُ (١).

(ح): وَأَخْبَرَنِي شَيْخُنَا الْإِمَامُ قُدَّسَ سِرُّهُ أَعْلَى مِنْ هَذَا بَثْلَاثِ دَرَجَاتٍ مِنْ رِوَايَةٍ، وَأَرْبَعٍ مِنْ أُخْرَى، عَنِ الشَّمْسِ مُحَمَّدِ الرَّمْلِيِّ بِالْإِجَازَةِ الْعَامَةِ عَنِ الْقَاضِي زَكْرِيَا، عَنِ قَاضِي الْحَرَمَيْنِ سِرَاجِ الدِّينِ أَبِي الْمَكَارِمِ عَبْدِ اللَّطِيفِ بْنِ أَبِي الْفَتْحِ مُحَمَّدِ الْحَسَنِيِّ الْفَاسِيِّ الْمَكِّيِّ الْحَنْبَلِيِّ، قَالَ: أَذِنَ لَنَا قَاضِي الْقَضَاةِ الْإِمَامُ الْعَلَّامَةُ الْحَافِظُ بْنُ الْحَافِظِ وَلِيُّ الدِّينِ أَبُو زُرْعَةَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْكُرْدِيِّ الْعِرَاقِيِّ، ثُمَّ الْمَصْرِيُّ الشَّافِعِيُّ، قَالَ: أَنَا شَيْخُنَا (٢) أَبُو الْحَرَمِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ الْقَلَانِسِيِّ، وَإِمَامُ أَهْلِ الْأَدَبِ جَمَالُ الدِّينِ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ نُبَاتَةَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى بِقِرَاءَةِ وَالِدِي تَغَمَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِرَحْمَتِهِ عَلَيْهِمَا مُفْتَرِقَيْنِ وَأَنَا حَاضِرٌ، وَإِجَازَةً، قَالَ: أَنَا غَازِي بْنُ أَبِي الْفَضْلِ الْحَلَاوِيِّ، قَالَ الثَّانِي: وَأَنَا حَاضِرٌ.

(ح): قَالَ السَّرَاجُ الْحَنْبَلِيُّ: وَأَبَاحَ لَنَا عَالِيًا بِدَرَجَةٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَمْرٍ فِي إِذْنِهِ

(١) انظر: «الأذكار» للنووي (ص: ٦). والحديث متفق عليه، رواه البخاري (١)، واللفظ له، ومسلم

(١٩٠٧).

(٢) في (ب): «قال الشيخان» بدل من «أنا شيخنا».

العامّ، وسليمان المحرم في كتابه، قال: أنا علي بن أحمد المنصوري، قال سليمان: إذناً، قال^(١): أنا عمر بن محمد بن معمر بن طبرزد، قال: أنا أبو القاسم هبة الله بن محمد بن الحصين، [قال: أنا محمد بن محمد بن إبراهيم بن غيلان]^(٢)، قال: أنا محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعي، ثنا عبد الله بن روح المدائني، ومحمد بن ربح البرز، قال: ثنا يزيد بن هارون، قال: ثنا يحيى بن سعيد الأنصاري، عن محمد بن إبراهيم: أنه سمع علقمة بن وقاص يقول: سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه على المنبر يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها فهجرته إلى ما هاجر إليه». حديث صحيح متفق عليه، وهو غريب باعتبار أول إسناده، ومشهورٌ باعتبار آخر إسناده.

قالوا^(٣): لم يصح عن النبي ﷺ إلا من حديث أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ولا عنه إلا من رواية علقمة، ولا عنه إلا من رواية التيمي،

(١) في (ع): «قالا».

(٢) ما بين معكوفتين من المصادر، وهو الصواب، وذلك لأن ولادة هبة الله بن محمد بن الحصين كانت سنة (٤٣٢هـ)، ووفاة محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعي سنة (٣٥٤هـ)، أي: بين ولادة الأول ووفاة الثاني ٧٨ عاماً، فلا بد من سقط في السند.

وهذا الإسناد مع إثبات السقط: رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٨٩/٥١)، و«الأربعون البلدانية» (١)، والبكري في «الأربعون» (ص: ٦٠)، واليونيني في «مشيخته» (ص: ١٣٠)، والمزي في «تهذيب الكمال» (١٥٧/١)، وابن نقطة في «إكمال الإكمال» (٩٣/١)، ورواه هكذا ابن طبرزد - وهو تلميذ ابن حصين - في «أحاديثه» (٣).

(٣) في (ع): «قال».

ولا عنه إلا من رواية^(١) يحيى بن سعيد، رواه عنه الجُمُّ الغَفِيرُ سِبعُ مئة رجلٍ^(٢) فيما قاله الحافظُ أبو موسى المدنيُّ^(٣).

رواه الجماعة في كتبهم من طُرُقٍ، منها لمسلمٍ عن محمد بن عبد الله بن نُمَيْرٍ^(٤)، ولابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة^(٥)، كلاهما عن يزيد بن هارون به، ورواه الإمام أحمد في «مسنده» عنه^(٦)، فوقع لنا موافقة له عالية، وبدلاً للآخرين عالياً عالياً، والحمد لله رب العالمين.

(١) في (ب): «حديث».

(٢) في (ب): «رجل لمسلم».

(٣) ذكره عن المدنيِّ العراقيِّ في «طرح التثريب» (٥/٢)، وابن حجر في «فتح الباري» (١١/١)، والعيني في «عمدة القاري» (٢٠/١) حيث قال: قال الحافظ أبو موسى الأصبهاني: سمعت الحافظ أبا مسعود عبد الجليل بن أحمد يقول في المذاكرة: قال الإمام عبد الله الأنصاري: كتبت هذا الحديث عن سبع مئة رجل من أصحاب يحيى بن سعيد، وقال الحافظ أبو موسى المدني وشيخ الإسلام أبو إسماعيل الهروي: إنه رواه عن يحيى سبع مائة رجل. واستبعد ذلك ابن حجر، فقال: وأنا أستبعد صحة هذا، فقد تتبعْتُ طرقة من الروايات المشهورة والأجزاء المنشورة منذ طلبتُ الحديث إلى وقتي هذا، فما قدرتُ على تكميل المائة، وقد تتبعْتُ طرق غيره، فزادتُ على ما نقل عن تقدم.

ثم قال في «التلخيص الحبير» (٩٢/١): تتبعته من الكتب والأجزاء، حتى مررتُ على أكثر من ثلاثة آلاف جزء، فما استطعتُ أن أكمل له سبعين طريقاً، هذا ما كنتُ وقعتُ عليه، ثم رأيتُ في «المستخرج» لابن منده عدة طرق، فضممتُها إلى ما عندي، فزادتُ على ثلاث مئة.

(٤) رواه مسلم (١٩٠٧) من طريق عبد الله بن مسلمة بن قَعْنَب، ومحمد بن رُمح بن المهاجر، وأبو الربيع العتكي، ومحمد بن المثنى، وإسحاق بن إبراهيم، ومحمد بن عبد الله بن نُمَيْر، ومحمد بن العلاء الهمداني، وابن أبي عمر.

(٥) رواه ابن ماجه (٤٢٢٧) من طريق ابن أبي شيبة، ومحمد بن رُمح.

(٦) رواه الإمام أحمد (٣٠٠).

قال الحافظ جلال الدين السيوطي رحمه الله في أوّل «مُنْتَهَى الْأَمَالِ»: قال مالكٌ رحمه الله تعالى في «الموطأ» رواية محمد بن الحسن: أخبرنا يحيى بن سعيد، أخبرني محمد بن إبراهيم التيمي، قال: سمعتُ علقمة بن أبي وقاصٍ يقول: سمعتُ عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «إنما الأعمال بالنية، وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة يتزوَّجها فهجرته إلى ما هاجر إليه»^(١).

ثم قال: قال الحافظ ابن حجر في «شرح البخاري»: هذا الحديث أخرجه الأئمة المشهورون إلا «الموطأ»، وهم من زعم أنه في «الموطأ» مُعْتَرَاً بتخريج الشيخين له والنسائي من طريق مالك^(٢).

قال: قلت: لم يهَمُّ، فإنه وإن لم يكن في الروايات الشهيرة، فإنه في رواية محمد بن الحسن أورده كما سُقِّتْهُ منه في آخر (باب النوادر) قَبْلَ آخِرِ الْكِتَابِ بثلاث ورقات، وتاريخ النسخة التي وقفتُ عليها مكتوبةً في صفر سنة أربع وسبعين وخمس مئة، وقد رأيتُ فيها أحاديثَ يسيرةً زائدةً على الروايات المشهورة، وهي خاليةٌ من عدة أحاديث ثابتة في سائر الروايات. انتهى^(٣).

وقيل: إنه مُتَوَاتِرٌ، وحُمِلَ على التواتر بالمعنى، فقد قال السيوطي في «مُنْتَهَى

(١) رواه الإمام مالك في «موطأ محمد بن الحسن الشيباني» (٩٨٣). وانظر: «مُنْتَهَى الْأَمَالِ» للسيوطي (ص: ٣٥).

(٢) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١/ ١١).

وقد رواه من طريق مالك البخاري (٥٤)، ومسلم (١٩٠٧)، والنسائي (٣٤٣٧) وغيرهم.

(٣) انظر: «مُنْتَهَى الْأَمَالِ» للسيوطي (ص: ٣٨).

الآمال»: وَرَدَ فِي مُطْلَقِ النِّيَّةِ مِنْ غَيْرِ خُصُوصِ هَذَا اللَّفْظِ أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ جَدًّا تَزِيدُ عَلَى عَدَدِ التَّوَاتُرِ. ثُمَّ سَاقَهَا^(١).

وقيل: إِنَّ مَنْ أَطْلَقَ ذَلِكَ أَرَادَ التَّوَاتُرَ فِي آخِرِ السَّنَدِ مِنْ عِنْدِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ^(٢).

قلتُ: ومع تواتره بالمعنى كما قيل، فصَحَّتهُ مقطوعٌ به؛ بناءً على ما سيجيءُ نَقْلُهُ عَنِ الشَّيْخِ تَقِيِّ الدِّينِ أَبِي عَمْرٍو عَثْمَانَ بْنِ الصَّلَاحِ الشَّهْرَزُورِيِّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى مِنْ أَنَّ جَمِيعَ مَا حَكَمَ بِهِ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ بِصَحَّتِهِ فِي كِتَابَيْهِمَا مُجْتَمَعِينَ وَمُنْفَرِدِينَ - سِوَى مَوَاضِعَ قَلِيلَةٍ تَكَلَّمَ عَلَيْهَا بَعْضُ أَهْلِ النَّقْدِ مِنَ الْحُفَظَاءِ - مَقْطُوعٌ بِصَحَّتِهِ^(٣)، وَهَذَا الْحَدِيثُ لَيْسَ مِنَ الْمُتَّفَقَةِ؛ فَهِيَ كَالْمَتَوَاتِرِ لَفْظًا فِي إِفَادَةِ الْعِلْمِ، وَمَا أُورِدَ عَلَيْهِ سَيَجِيءُ دَفْعُهُ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى.

فَمَا قِيلَ: إِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ قَدْ يَكُونُ عَلَى طَرِيقَةِ بَعْضِ النَّاسِ مَرْدُودًا لِكُونِهِ فَرْدًا؛ لَيْسَ كَمَا قَالَ؛ لِأَنَّ هَذَا إِنَّمَا يَتَأْتَى فِي فَرْدٍ لَمْ يُصَحِّحْهُ الشَّيْخَانُ أَوْ أَحَدُهُمَا سَالِمًا عَنِ النَّقْدِ؛ بِنَاءً عَلَى مَا أَصَلَّهُ ابْنُ الصَّلَاحِ رَحِمَهُ اللهُ، وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ.

ثُمَّ نَرْجِعُ إِلَى شَرْحِ الْحَدِيثِ، وَنَقُولُ - وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ -:

«إِنَّمَا»: لِإِفَادَةِ قَصْرِ وُجُودِ الْأَعْمَالِ فِي مَرَاتِبِهَا الشَّرْعِيَّةِ - مِنْ كَوْنِهَا طَاعَاتٍ، أَوْ مَعَاصِيٍّ، أَوْ مُبَاحَاتٍ - عَلَى النَّيَّاتِ قَصْرًا إِضَافِيًّا، بِالإِضَافَةِ إِلَى صُورِ الْأَعْمَالِ. «الْأَعْمَالُ»: جَمْعُ (عَمَلٍ)، وَفَسَّرَهُ الْقَسْطَلَانِيُّ فِي «إِرْشَادِ السَّارِيِّ»: بِحَرَكَةِ

(١) انظر: المصدر السابق (ص: ٤٤).

(٢) انظر: «التوضيح» لابن الملقن (٢/ ١٦١)، و«طرح الشرب» للعراقي (٢/ ٥)، و«فتح الباري» لابن

حجر (١/ ١١)، و«إرشاد الساري» للقسطلاني (١/ ٨).

(٣) انظر: «مقدمة ابن الصلاح» (ص: ٢٩).

الْبَدَنِ بِكُلِّهِ أَوْ بَعْضِهِ^(١)، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا فِي «الْقَامُوسِ» مِنْ تَفْسِيرِ الْعَمَلِ بِالْفِعْلِ، وَتَفْسِيرِ الْفِعْلِ بِحَرَكَةِ الْإِنْسَانِ^(٢)، فَيَشْمَلُ الْقَوْلَ كَمَا يَشْمَلُ فِعْلَ سَائِرِ الْجَوَارِحِ؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ أَحَدُ أَنْوَاعِ الْعَمَلِ بِهَذَا الْمَعْنَى، لَكِنَّ الْعَمَلَ إِذَا أُطْلِقَ لَا فِي مُقَابَلَةِ الْقَوْلِ، وَدَلَّتْ قَرِينَةٌ عَلَى إِرَادَةِ جَمِيعِ أَنْوَاعِهِ؛ شَمَلَ الْجَمِيعَ؛ كَهَذَا الْحَدِيثِ، فَإِنَّ الْأَعْمَالَ لَمْ تُذَكَّرْ فِي مُقَابَلَةِ الْأَقْوَالِ، وَكُونُهَا تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ النِّيَّاتِ قَرِينَةٌ دَالَّةٌ عَلَى إِرَادَةِ الْعُمُومِ.

وَمِنْ أَدَلَّةِ اخْتِلَافِهَا بِاخْتِلَافِ النِّيَّاتِ: مَا فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «وَقَرَأْتُ فِيكَ الْقُرْآنَ، قَالَ: كَذَبْتَ، وَلَكِنْ قَرَأْتُ الْقُرْآنَ لِيُقَالَ: هُوَ قَارِئٌ، فَقَدْ قِيلَ». الْحَدِيثُ^(٣).

وَمِنْهَا: حَدِيثُ أَنَسٍ عِنْدَ ابْنِ النَّجَّارِ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ كَلِمَةٌ عَظِيمَةٌ كَرِيمَةٌ عَلَى اللَّهِ، مَنْ قَالَهَا مُخْلِصًا اسْتَوْجَبَ الْجَنَّةَ، وَمَنْ قَالَهَا كَاذِبًا عَصَمَتْ مَالَهُ وَدَمَهُ، وَكَانَ مُصِيرُهُ إِلَى النَّارِ»^(٤).

إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ.

وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ عِنْدَ الدَّيْلَمِيِّ وَغَيْرِهِ: «مَا مِنْ أَحَدٍ يَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، مِثَّةً مَرَّةً، إِلَّا بَعَثَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَوَجْهُهُ كَالْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ، وَلَمْ يُرْفَعْ لِأَحَدٍ يَوْمَئِذٍ عَمَلٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمَلِهِ، إِلَّا مَنْ قَالَ مِثْلَ قَوْلِهِ أَوْ زَادَ عَلَيْهِ»^(٥).

(١) انظر: «إرشاد الساري» للقسطلاني (١/٥٣).

(٢) انظر: «القاموس المحيط» للفيروزآبادي (مادة: عمل وفعل).

(٣) رواه مسلم (١٩٠٥). وتقدم في أوائل هذه الرسالة.

(٤) رواه ابن النجار في «ذيل تاريخ بغداد» (٤٥٩)، وفي إسناده أحمد بن محمد بن غالب المعروف بغلام خليل، كذاب يرى وضع الحديث. انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٢٨٢/١٣).

(٥) رواه الديلمي في «مسند الفردوس» (٦٠٢١) من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

وهذا الحديثُ وأمثاله صريحةٌ في إطلاق العمل على القول.

هذا، وإذا أُطلقَ في مُقَابَلَةِ القولِ، فيُرادُ به حركاتُ الجوارحِ ما عدا اللِّسانَ بقرينة المُقَابَلَةِ، فلا يشمَلُ الأقوالَ، وذلكِ مِثْلُ حديثِ ابنِ مسعودٍ موقوفاً عند ابنِ أبي الدنيا: لا يَنْفَعُ قولٌ إلا بعملٍ، ولا يَنْفَعُ قولٌ وعملٌ إلا بِنِيَّةٍ، ولا يَنْفَعُ قولٌ وعملٌ ونِيَّةٌ إلا بما وافقَ السُّنَّةَ^(١).

ومِثْلُ حديثِ عليٍّ رضي الله عنه مرفوعاً عند ابنِ ماجه: «الإيمانُ معرفةٌ بالقلبِ، وقولٌ باللِّسانِ، وعملٌ بالأركانِ»^(٢).

= ورواه الطبراني في «مسند الشاميين» (٩٩٤) من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه. قال الهيثمي في

«مجمع الزوائد» (٨٦/١٠): رواه الطبراني، وفيه عبد الوهاب بن الضحاك، وهو متروك.

(١) عزاه لابن أبي الدنيا وضعَّف إسناده ابنُ رجب في «جامع العلوم والحكم» (٧٠/١)، ولم أقف عليه في مؤلفاته المطبوعة، وقد استدركه محقق «الإخلاص والنية» لابن أبي الدنيا من نقل ابن رجب السابق عنه.

ورواه الآجري في «الشریعة» (٢٥٧)، ومن طريقه ابن بطة في «الإبانة» (١٠٨٩) موقوفاً على علي بن أبي طالب وابن مسعود رضي الله عنهما، ورواه عن ابن مسعود رضي الله عنه أبو يعلى الفراء في «أمالیه» (١١).

وروي كذلك عن سعيد بن جبیر، وسفيان الثوري، والحسن وغيرهم، وروي مرفوعاً.

(٢) رواه ابن ماجه (٦٥)، والدولابي في «الكنى والأسماء» (١١٧٤)، والعقيلي في «الضعفاء» (١٥٦/٤)، وابن عدي في «الكامل» (٢٠٣/٣)، وابن الأعرابي في «معجمه» (١٦٢١)، والطبراني في «الأوسط» (٦٢٥٤) و(٨٥٨٠)، والآجري في «الأربعين» (١٢)، وابن ثرثال في «جزئه» (٢٤٢)، وتمام في «فوائده» (٧٣٦)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٦)، جميعهم من طريق عبد السلام بن صالح أبي الصلت الهروي، عن عليِّ الرضا، عن موسى الكاظم، عن جعفر الصادق، عن محمد الباقر، عن علي زين العابدين، عن الحسين، عن علي رضي الله عنهم.

والحديث حكم عليه بالوضع جماعة من الأئمة، كابن الجوزي في «الموضوعات» (١٢٨/١)، =

قال الحافظُ ابنُ حجرٍ في «فتح الباري»: لفظُ العملِ يتناولُ فعلَ الجوارحِ حتى اللسانِ، فتدخُلُ الأقوالُ، قال ابنُ دَقِيقِ العيدِ: وأخرَجَ بعضُهمُ الأقوالَ، وهو بعيدٌ، ولا تردُّدٌ عندي في أنَّ الحديثَ يتناولُها^(١)، وأمَّا التُّرُوكُ؛ فهي وإن كانتُ فِعْلٌ كَفٌّ، لكن لا يُطْلَقُ عليها لفظُ العملِ.

وقد تُعقَّبَ على مَنْ سَمَّى القولَ عملاً لكونه عملاً للسانِ: بأنَّ مَنْ حَلَفَ لا يعمَلُ عملاً، فقال قولاً؛ لا يحنثُ.

وأجيبَ: بأنَّ مرجعَ اليمينِ إلى العُرفِ، والقولُ لا يُسمَّى عملاً في العُرفِ، ولهذا يُعطفُ عليه، والتَّحقيقُ أنَّ القولَ لا يدخُلُ في العملِ حقيقةً، ويدخُلُ مجازاً، وكذا الفعلُ؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ بعد قوله: ﴿زُخْرَفَ الْقَوْلِ﴾ [الأنعام: ١١٢]. انتهى^(٢).

أقول: إذا كان الأصلُ في الإطلاقِ الحقيقةَ، فلا يُعدَّلُ عنها إلا لضرورة، وقد أُطلقَ العملُ على القولِ في الأحاديثِ الكثيرةِ.
منها: ما مرَّ.

ومنها: عَدُّ التَّكْبِيرِ والتَّسْبِيحِ والتَّحْمِيدِ والتَّهْلِيلِ والاستغفارِ مِنْ أبوابِ الصَّدَقَةِ؛ كما في حديثِ أبي ذرٍّ عند مسلمٍ والشَّافِعِيِّ وغيرِهما^(٣)، وقد عُدَّ

= والسيوطي في «اللآلئ المصنوعة» (١/٣٧)، وساقه ابن حبان في «المجروحين» (١٢/٨١) ضمن الأحاديث المستنكرة التي رواها علي الرضا.

(١) انظر: «شرح العمدة في الأحكام» لابن دقيق العيد (١/٤٨ - ٤٩).

(٢) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١/١٣).

(٣) رواه الإمام أحمد (٢١٤٧٣)، ومسلم (٧٢٠)، والبخاري في «مسنده - البحر الزخار» (٢٩١٧)

= وغيرهم، ولم أقف على رواية الإمام الشافعي التي ذكرها المصنف رحمه الله.

الصَّدَقَةُ مِنْ أَفْضَلِ الْأَعْمَالِ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ عِنْدَ الدَّيْلَمِيِّ كَمَا سَيَأْتِي،
وَالأَصْلُ فِي الإِطْلَاقِ الْحَقِيقَةُ.

ومنها: ما ورد^(١) عن ابن عباس رضي الله عنهما في تفسير قوله تعالى: ﴿لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ﴾ [المؤمنون: ١٠٠]، قال: أقول: لا إله إلا الله. أخرجَه البيهقيُّ في «الأسماء والصفات» عنه^(٢).

ولا ضرورة هنا للعدول عنها، فلا حاجة إلى دعوى دخوله في العمل مجازاً. ويزيده تأكيداً: أن الأقوال التي هي حسنات أو سيئات مُحْصَاةٌ مَكْتُوبَةٌ فِي صَحَائِفِ الْأَعْمَالِ بِلَا شَكٍّ، وَقَدْ صَحَّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا يَلْفُظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق: ١٨] أنه قال: إنما يكتبُ الخيرَ والشرَّ، لا يكتبُ: يا غلامُ أسْرِجِ الفرسَ، يا غلامُ اسْقِنِي المَاءَ. أخرجَه جماعةٌ - منهم الحاكم وصحَّحَه - مِنْ طَرِيقِ عِكْرِمَةَ^(٣)، فیشملها قوله تعالى: ﴿مَالِ هَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا﴾ [الكهف: ٤٩]، وقد قال تعالى في الحديث القدسي: «إنما هي أعمالكم أحصيتها لكم، ثم أوفِّيكم إياها»^(٤).

ووردَ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ مَرْفُوعاً: «فَتَقُولُ الْمَلَائِكَةُ: وَعِزَّتِكَ مَا كَتَبْنَا إِلَّا مَا

= ولفظ مسلم: «يصبح على كل سلامى من أحدكم صدقة، فكل تسبيحة صدقة، وكل تحميدة صدقة، وكل تهليلة صدقة، وكل تكبيرة صدقة، وأمر بالمعروف صدقة، ونهي عن المنكر صدقة، ويجزئ من ذلك ركعتان يركعهما من الضحى».

(١) في (ب): «روي».

(٢) رواه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٢٠٥).

(٣) رواه الحاكم في «المستدرک» (٣٧٣٠)، والضياء في «المختارة» (٣٠٧).

(٤) رواه مسلم (٢٥٧٧) من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

عَمَلٍ»^(١)، فأطلق الأعمال على كل ما هو مَحْصِيٌّ مكتوبٌ، ومنها الأقوال، بل وفي آخر الآية: ﴿وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا﴾، وقال تعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا نَسْتَنْسِخُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الجاثية: ٢٩]، ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾ [القمر: ٥٢]، وقال: ﴿فَإِنْ فَعَلْتَ﴾ بعد قوله: ﴿وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ﴾ [يونس: ١٠٦].

وأيضاً: إِنَّ الأقوال لا شك أنها تُوزَنُ، ولا تُوزَنُ إلا الحسناتُ والسَّيِّئَاتُ، وقد أُطلقَ الحسنَةُ على (لا إله إلا الله) وغيرها من الباقيات الصالحات في حديث عثمان بن عفان عند ابن أبي الدنيا في «فضل لا إله إلا الله»^(٢).

وقد ورد من حديث ابن عباسٍ عند البيهقي: أَنَّ الحسناتِ بعد الوزنِ تُوضَعُ في الجنة عند منازلِه، ثم يُقالُ: الحَقُّ بعمَلِكُ، ومثله في السَّيِّئَاتِ^(٣).

(١) رواه الطبراني في «الأوسط» (٦١٣٣)، وتاممه: «إذا كان يوم القيامة جيء بالأعمال في صحف مُخْتَمَةٍ، فيقول تبارك وتعالى: اقبلوا هذا ودعوا هذا، فتقول الملائكة: وعزتك ما كتبنا إلا ما عمل، قال: صدقتم، إن عمله كان لغير وجهي، فإني لا أقبل اليوم إلا ما كان لوجهي». وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٨٣٩٦): رواه الطبراني في الأوسط بإسنادين، ورجاله أحدهما رجال الصحيح.

(٢) في (ب): «فضل الإله». ولم أقف على اسم بهذا العنوان لابن أبي الدنيا. والأثر رواه الإمام أحمد (٥١٣)، والطبري في «تفسيره» (٢٧٥/١٥)، والبخاري في «مسنده - البحر الزخار» (٤٠٥)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢٥٦٠)، والضياء في «المختارة» (٣٢٣) أنه قيل لعثمان: ما الباقيات الصالحات؟ قال: هن لا إله إلا الله، وسبحان الله، والحمد لله، والله أكبر، ولا حول ولا قوة إلا بالله. قال ابن حجر في «الأمالى المطلقة» (ص: ١١٠): هذا حديث حسن، ورجاله رجال الصحيح.

(٣) رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (٢٧٧) من طريق الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس رضي الله عنهما، وهو من أوهى الطرق عنه. الكلبي متروك، وأبو صالح لم يسمع من ابن عباس.

وأيضاً: أُطْلِقَ الباقيات الصالحاتُ على الكلمات المعروفة، وورد: ﴿وَعَمَلُوا الصَّالِحَاتِ﴾، وبالله التوفيق.

ثم أقول: إنَّ التَّرْكَ إذا أُريدَ به كَفُّ النَّفْسِ فهو فِعْلٌ اختياريٌّ، فإنَّ قُوبَلَ الفِعْلُ والعملُ^(١) به؛ فلا يشمَلُه العملُ حيثُذ بقريئة المقابَلَة، وإنَّ أُطْلِقَ العملُ أو الفِعْلُ بلا مُقابَلَة بالتَّرْكِ، وكانت ثَمَّة قريئة العمومِ شَمَلَه مثلُ هذا الحديثِ؛ لأنَّ الكَفَّ فِعْلٌ اختياريٌّ للنَّفْسِ، وكُلُّ فِعْلٍ اختياريٍّ يَخْتَلِفُ باختلاف النِّيَّاتِ، وقد صَحَّح: «إذا أرادَ عبدي أنْ يَعمَلَ سيئَةً» إلى قولهِ: «وإنَّ تَرَكَها مِن أَجْلي فَاكْتُبوها له حَسَنَةً»، وفي لفظٍ: «وإنَّ تَرَكَها فَاكْتُبوها له حَسَنَةً، إنما تَرَكَها مِن جَرَّاي»^(٢)، ومفهومُه أنه إذا لم يَتَرَكَها مِن أَجْلِ الله لا يُكْتَبُ له حَسَنَةً، وهو كذلك كما قال الغزاليُّ وغيرُه^(٣).

وورد: «مِن حُسْنِ إِسْلامِ المرءِ تَرَكَه ما لا يَعيَنُه»^(٤).

فَنقولُ: الكَفُّ إنَّ كانَ تَرَكَاً للشَّرِّ لله فهو خَيْرٌ، وإنَّ كانَ تَرَكَاً للخيرِ^(٥) بلا عُدْرٍ فهو سَرٌّ، والعملُ قد أُطْلِقَ على الخيرِ والشَّرِّ، قال تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾^(٦) وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧-٨].

(١) في (ب): «بالعمل».

(٢) تقدم تخريجهما.

(٣) انظر: «إحياء علوم الدين» (٣/٤١)، و«طرح الشريب» للعراقي (٨/٢٣١)، و«فتح الباري» لابن حجر (١١/٣٢٦).

(٤) رواه الترمذي (٢٣١٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، و(٢٣١٨) مرسلًا عن علي بن الحسين.

ورواه الإمام أحمد (١٧٣٣) عن الحسين بن علي. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨/١٨): رواه أحمد والطبراني في الثلاثة بالرواية الأولى - أي: رواية الحسين -، ورجال أحمد والكبير ثقات.

(٥) في (ب): «خير تعين» بدل من «للخير».

وَيُوضِّحُهُ: أَنَّ الْكَفَّ قَدْ أُطْلِقَ عَلَيْهِ أَنَّهُ صَدَقَةٌ فِي حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ: «كُفَّ شَرَكُ
عَنِ النَّاسِ فَإِنَّهَا صَدَقَةٌ مِنْكَ عَلَى نَفْسِكَ». رواه ابن أبي الدنيا في «الصَّمت»^(١).

وفي حديث معاذٍ عند الدَّيْلَمِيِّ: «أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ حِفْظُ اللِّسَانِ»^(٢).

وحديث أبي هريرة: «يَكْفُ شَرَّهُ عَنِ النَّاسِ، فَإِنَّهَا صَدَقَةٌ يَتَصَدَّقُ بِهَا عَلَى
نَفْسِهِ». رواه ابن السُّنِّيِّ فِي «الطَّبِّ»، وأبو نُعَيْمٍ فِي «الْحَلِيَّةِ»^(٣).

وَالأَصْلُ فِي الإِطْلَاقِ الْحَقِيقَةُ، وَلَا صَارْفَ، وَلَا سِيِّمًا وَقَدْ وَرَدَ: «كُلُّ مَعْرُوفٍ
صَدَقَةٌ»^(٤)، وَتَرَكَ الشَّرَّ وَالْأَذَى مِنَ الْمَعْرُوفِ بِلَا شُبْهَةٍ.

وَالصَّدَقَةُ قَدْ عُدَّتْ مِنْ أَفْضَلِ الْأَعْمَالِ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ عِنْدَ الدَّيْلَمِيِّ: «أَفْضَلُ
الْأَعْمَالِ الصَّلَاةُ، ثُمَّ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ، ثُمَّ التَّسْبِيحُ وَالتَّحْمِيدُ وَالتَّهْلِيلُ

(١) رواه هكذا مختصراً ابن أبي الدنيا في «الصمت» (٦٨). ورواه بأطول منه مسلم (٨٤)، وابن حبان
في «صحيحه» (٤٣١٠)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٧٢١١).

(٢) رواه الديلمي في «مسند الفردوس» (١٤٢٣) بلفظ: «أفضل الصدقة صدقة اللسان الشفاعة، بها
تحقن الدماء، وبها يفك الأسير» من حديث سمرة بن جندب رضي الله عنه.
وقد عزاه السيوطي في «الجامع الكبير» (٧٥٢/١)، والمتقي الهندي في «كنز العمال»
(٥٥٤/٣) إلى «مسند الفردوس» من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه. قال المناوي
في «فيض القدير» (٤٠/٢): رمز المصنف لضعفه، ووجهه أن فيه حصيد بن جحدر. قال
الذهبي: كذبه شعبة والقطان.

(٣) رواه أبو نعيم في «الطب النبوي» (٧٥)، وفي «حلية الأولياء» (٣٠٧/٨).

وعزاه السيوطي في «الجامع الكبير» (٥٧٤/٢)، والمتقي الهندي في «كنز العمال» (٤٣٤/٦) إلى
ابن السني في «الطب».

(٤) رواه البخاري (٦٠٢١) من حديث جابر رضي الله عنه، ومسلم (١٠٠٥) من حديث حذيفة
رضي الله عنه.

والتَّكْبِيرُ، ثم الصَّدَقَةُ، ثم الصَّيَامُ»^(١)، فَالْكَفُّ عَنِ الْأَذَى وَالشَّرِّ مِنْ أَفْضَلِ الْأَعْمَالِ، فَالتَّرْوُكُ مِنَ الْأَعْمَالِ، وَهُوَ الْمَطْلُوبُ، وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ أَيْضاً عَلَى أَنَّ الْقَوْلَ مِنَ الْأَعْمَالِ، فَتَبَّهَ لَهُ.

ويزيده^(٢) وضوحاً: حديث أبي جُحَيْفَةَ رَفَعَهُ: «إِنَّ أَحَبَّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ حِفْظُ اللِّسَانِ». أَخْرَجَهُ أَبُو الشَّيْخِ فِي كِتَابِ «الثَّوَابِ»، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «الشَّعْبِ»^(٣).
قال القسطلاني: وقد أُطْلِقَ - أي: العملُ - على حركة النَّفْسِ؛ فعلى هذا يُقال: العملُ إحداثُ أمرٍ قولاً كان أو فعلاً بالجراحة أو بالقلب. انتهى^(٤).

أقول: إذا جعلَ الحركةَ المأخوذةَ في تعريفِ الفعلِ المفسَّرِ به العملُ أعمَّ من الحِسِّيَّةِ والمعنويَّةِ؛ كانت أفعالُ القلوبِ كُلُّها داخلةً في الأعمالِ، ويدلُّ لكونها أعمَّ من الحِسِّيَّةِ والمعنويَّةِ: أنه ورد^(٥) الأمرُ بالتَّفَكُّرِ فِي خَلْقِ اللَّهِ، وَالنَّهْيُ عَنِ التَّفَكُّرِ فِي ذَاتِ اللَّهِ فِي غَيْرِ مَا حَدِيثِ^(٦)، وَأَنَّهُ تَعَالَى قَالَ: ﴿قُلْ أَنْظَرُوا مَاذَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾

(١) رواه بهذا اللفظ الديلمي في «مسند الفردوس» (١٤٢٧)، وفي أوله: «أفضل العبادة».

(٢) في (ع): «ويزيدك».

(٣) رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (٤٥٩٩)، والسبكي في «طبقات الشافعية» (١/١٠٢)، وابن حجر في «الإمتاع» (ص: ٥٦)، وعزاه في «فتح الباري» (١١/٣٠٩) إلى كتاب «الثواب» لأبي الشيخ والبيهقي في «الشعب». وحسنَ إسناده المناويُّ في «التيسير» (١/٣٨).

(٤) انظر: «إرشاد الساري» للقسطلاني (١/٥٣).

(٥) في (ع): «ورود» بدل من «أنه ورد».

(٦) من ذلك ما رواه الطبراني في «الأوسط» (٦٣١٩) من حديث ابن عمر يرفعه: «تفكروا في آلاء الله، ولا تفكروا في الله».

وروى أبو الشيخ في «العظمة» (٤) من حديث أبي ذر يرفعه: «تفكروا في خلق الله، ولا تفكروا في الله فتهلكوا»، وفي الباب أحاديث مرفوعة، وآثار موقوفة أخرى. قال السخاوي في «المقاصد =

[يونس: ١٠١]، وقال تعالى: ﴿فَاعْتَبِرُوا﴾ [الحشر: ٢]، وأنه تعالى أثنى على أولي الألباب الذين يتفكرون في خَلْقِ السموات والأرض^(١)، وورد الوعيدُ في قوله ﷺ: «وَيْلٌ لِمَنْ قَرَأَهَا وَلَمْ يَتَفَكَّرْ فِيهَا». رواه جماعةٌ من حديث عائشة، منهم ابنُ حبان^(٢).
والتَّفَكُّرُ: حركةٌ معنويَّةٌ في المعقولات؛ كما هو معلومٌ مُقَرَّرٌ.

وفي «القاموس»: الفِكْرُ - بالكسر - وَيُفْتَحُ: إعمالُ النَّظَرِ في الشيء^(٣).

وقال: (أَعْمَلَ رَأْيَهُ)؛ عَمِلَ بِهِ، وقد فَسَّرَ العملَ بالفعل، والفعلُ بالحركة^(٤)، فهو أَعْمٌ مِنَ الحِسِّيَّةِ والمعنويَّةِ، والله أعلمُ.

والفِكْرُ يَخْتَلِفُ باختلاف النَّيَاتِ، فإنَّ اللهَ كما أثنى على الذين يتفكرون في خَلْقِ السموات اعتباراً، ذَمَّ مَنْ تَفَكَّرَ في أمرِ القرآن لِيَطْعَنَ فيه، حيث قال: ﴿سَأَرْهُقُهُ صَعُودًا﴾ (١٧) **إِنَّهُ فَكَّرَ وَقَدَّرَ** ﴿ إلى قوله: ﴿فَقَالَ إِنَّ هَذَا لِلْأَبْرَارِ يَوْمَنُورٌ﴾ [المدثر: ١٧ - ٢٤].

وأيضاً: إِنَّ الإنسانَ ليس مُجَرَّدَ البدنِ، بل مجموعُ القلبِ والقلبِ، وهو مُخاطَبٌ بالتكاليفِ بِجُمْلَتِهِ، وأفعالُ القلبِ وَإِنْ كانت كُلُّها للقلبِ مِنْ وجهِ؛ لَأَنَّهَا

= الحسنة» (١/ ٢٦١): وأسانيدُها ضعيفة، لكن اجتماعها يكتسب قوةً، والمعنى صحيح.

(١) قال تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لآيَاتٍ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ (١٧) الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴿ [آل عمران: ١٩٠ - ١٩١].

(٢) رواه مطولاً الطحاويُّ في «شرح مشكل الآثار» (٤٦١٨)، وابن حبان في «صحيحه» (٦٢٠)، وقوام السنة في «الترغيب والترهيب» (٦٦٦)، وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٤٠٩/٢) أيضاً إلى عبد بن حميد، وابن أبي الدنيا في «التفكير»، وابن المنذر، وابن مردويه، وابن عساكر، وإسناده صحيح.

(٣) انظر: «القاموس المحيط» للفيروزآبادي (مادة: فكر).

(٤) المصدر السابق (مادة: عمل وفعل).

بإشارته كما يدلُّ عليه: «ألا إنَّ في الجسدِ مُضغَةً، إذا صلَّحت صلَّحَ الجسدُ كُلُّهُ» إلى قوله: «ألا وهي القلبُ»^(١) لكنَّ القلبَ له أفعالٌ تخصُّه، وتقبَّلُ الاختلافَ باختلاف النيَّاتِ في الجُملة، فلا وجهَ لإخراجها من عُموم الأعمال.

ويزيدُه وضوحاً وتأييداً:

حديثُ أبي هريرةَ في «الصَّحيحِ»: «أفضلُ الأعمالِ إيمانُ باللهِ ورسولِهِ»^(٢).
وحديثُ معاذٍ عند أحمدَ: «أفضلُ الأعمالِ الإيمانُ باللهِ وحده»^(٣).
وحديثُ رجلٍ من خُعمَمَ عند ابنِ عديٍّ: «أحبُّ الأعمالِ إلى اللهِ إيمانُ باللهِ»^(٤).

- (١) رواه البخاري (٥٢)، ومسلم (١٥٩٩) من حديث الثُّعمان بن بشير رضي الله عنه.
- (٢) رواه البخاري (٢٦)، ومسلم (٨٣)، ولفظ البخاري: أن النبي ﷺ سئل: أي العمل أفضل؟ فقال: «إيمان بالله ورسوله»، قيل: ثم ماذا؟ قال: «الجهاد في سبيل الله»، قيل: ثم ماذا؟ قال: «حج مبرور».
- (٣) رواه الإمام أحمد (١٩٠١٠)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٦٣٦)، وفي «الجهاد» (٢٤)، والطبراني في «الكبير» (٨١١). ولفظ أحمد: أن النبي ﷺ سئل: أي الأعمال أفضل؟ قال: «إيمان بالله وحده، ثم الجهاد، ثم حجة برة تفضل سائر العمل كما بين مطلع الشمس إلى مغربها».
- قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢٠٧/٣): رجال أحمد رجال الصحيح.
- (٤) رواه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٩٠١)، وأبو يعلى في «مسنده» (٦٨٣٩). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٥١/٨): رواه أبو يعلى، ورجاله رجال الصحيح غير نافع بن خالد الطاحي، وهو ثقة. وتوقف فيه ابن حجر في «إتحاف الخيرة المهرة» (٦٧/١) فقال: هذا إسناد فيه مقال، نافع ما علمته، ولم أره في شيء من كتب الجرح والتعديل، وباقي رجال الإسناد ثقات على شرط مسلم.
- قلت: ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤٥٧/٨)، ولم يحك فيه شيئاً، فهو مجهول الحال، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٢١٠/٩).

وقد عزا المصنف رحمه الله الحديث إلى ابن عدي متابعاً بذلك تفرَّد المتقي الهندي في «كنز العمال» (٨٢٢/١٥) بنسبته إليه، ولم أقف عليه في «الكامل» أو غيره من مؤلفاته، والله أعلم.

وحديثُ عبادةِ بنِ الصَّامِتِ عندَ أحمدَ والطَّبْرَانِيِّ وغيرِهما، وحُسْن: «أفضلُ الأعمالِ إيمانُ باللهِ وتصديقُ به»^(١).

وحديثُ أبي ذَرِّ فِي «الصَّحِيحِ»: «أفضلُ الأعمالِ إيمانُ باللهِ، وجهادُ فِي سبيلِ اللَّهِ»^(٢).

إلى غيرِ ذلك.

وأما قولُ الحافظِ ابنِ حجرٍ فِي «فتحِ الباري»: «وأما عملُ القلبِ؛ كالتَّيَّةِ، فلا^(٣) يتناولُها الحديثُ؛ لئلا يُلْزَمَ التَّسَلُّسُلُ والمعرفة، وفِي تناولِها نَظَرٌ. قال بعضهم^(٤): هو مُحالٌ؛ لأنَّ النِّيَّةَ قَصْدُ المَنَوِيِّ، وإنما يَقْصِدُ المرءُ ما يَعْرِفُ، فيلْزَمُ أن يكونَ عارِفاً قبلَ المعرفة. انتهى^(٥) = فِيهِ نَظَرٌ:

أما أولاً: فلأنَّ النِّيَّةَ لَيْسَتْ مِنَ الأفعالِ الاختيارِيَّةِ للقلبِ كما مرَّ بيانهُ فِي المُقدِّمة، وأنَّ تسميتها اختيارِيَّةً باعتبارِ سببِها الذي هو فعلٌ اختياريٌّ؛ كالإصغاءِ إلى الخاطرِ الأوَّلِ - والحديثُ يشمَلُه كما مرَّ - فإنه يَخْتَلِفُ باختلافِ النِّيَّاتِ، فإن

(١) رواه الإمام أحمد (٢٢٧١٧)، والبخاري فِي «خلق أفعال العباد» (ص: ٥٢)، وابن أبي الدنيا فِي «الرضا عن الله» (٤٩)، وابن أبي عاصم فِي «الجهاد» (٢٥)، والخرائطي فِي «مكارم الأخلاق» (٥٩٩)، والفاكهي فِي «فوائده» (١٩٦)، والطبراني فِي «مكارم الأخلاق» (١٥٤)، والبيهقي فِي «شعب الإيمان» (٩٦٥٣). قال الهيثمي فِي «مجمع الزوائد» (٢٠١): رواه أحمد، وفِي إسناده ابن لهيعة.

(٢) رواه البخاري (٢٥١٨)، ومسلم (٨٤).

(٣) فِي النسخ الثلاث: «فالتية، ولا»، والتصويب من «فتح الباري».

(٤) كالصرصري فِي «التعيين فِي شرح الأربعين»، وابن الملقن فِي «التوضيح لشرح الجامع الصحيح» (١٧٢/٢).

(٥) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١٣/١).

الْخَاطِرَ قَدْ يَكُونُ سَيِّئًا وَقَدْ يَكُونُ حَسَنًا، فَالِإِصْغَاءُ بِحَسَبِهِ، وَلَا يَلْزَمُ تَسْلُسُلٌ؛ إِذْ لَا يَلْزَمُ مَنْ تَوَقَّفَ نِيَّةً بَعْضِ الْأَعْمَالِ إِلَى تَحْصِيلِهَا بِالتَّفَكُّرِ أَنْ يَكُونَ نِيَّةً كُلِّ فِعْلٍ اخْتِيَارِيٍّ كَذَلِكَ؛ لَجَوَازِ أَنْ اللَّهُ يُلْقِي خَاطِرَ فِعْلٍ فِي النَّفْسِ، ثُمَّ يَخْلُقُ بَعْدَهُ اعْتِقَادًا لِلنَّفْعِ فِيهِ، ثُمَّ شَوْقًا إِلَيْهِ، ثُمَّ إِرَادَةً لَهُ مُتَّهِيَةً إِلَى الْفِعْلِ، كُلُّ ذَلِكَ بِلَا مُعَارَضَةٍ خَاطِرٍ آخَرَ؛ كَمَا يَجُوزُ أَنْ يُلْقِي خَاطِرًا آخَرَ مُعَارِضًا لِلأَوَّلِ، وَهَكَذَا حَتَّى يَنْتَهِيَ إِلَى الْفِعْلِ الْأَوَّلِ، أَوْ مَا شَاءَ اللَّهُ مِنْهَا، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا هُوَ الْوَاقِعُ، فَانْتَفَى لُزُومُ التَّسْلُسُلِ.

وَأَمَّا ثَانِيًا: فَلَأَنَّ الْمَعْرِفَةَ إِمَّا أَنْ يُرَادَ بِهَا التَّصَوُّرُ أَوْ التَّصَدِيقُ، وَإِيَّا مَا كَانَ فِلا دَوْرَ؛ إِذِ الْمَطْلُوبُ تَحْصِيلُهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا مِنْ وَجْهِ إِذْ طَلَبُ الْمَجْهُولِ مُطْلَقًا مُحَالًا، وَمَجْهُولًا مِنْ وَجْهِ لِأَنَّ الْمَعْلُومَ مِنْ كُلِّ وَجْهِ حَاصِلٌ، وَتَحْصِيلُ الْحَاصِلِ مُحَالٌ، وَكَلَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَلْزَمْ أَنْ يَكُونَ عَارِفًا قَبْلَ الْمَعْرِفَةِ.

وَأَيْضًا: قَدْ مَرَّ أَنَا بَيِّنًا أَنَّ التَّصَدِيقَ فِعْلٌ اخْتِيَارِيٌّ مُسْبِقٌ بِالْمَعْرِفَةِ، لَا نَفْسُ الْمَعْرِفَةِ، وَكُلُّ فِعْلٍ اخْتِيَارِيٍّ لَا بُدَّ لَهُ مِنَ النِّيَّةِ، وَلَا دَوْرَ؛ لِأَنَّ الْعَاقِلَ عِنْدَ بُلُوغِ دَعْوَةِ النَّبِيِّ إِلَيْهِ إِنْ صَدَّقَهُ ابْتِدَاءً بِلَا نَظَرٍ لَشَرْحِ اللَّهِ صَدْرَهُ بِقَذْفِ النُّورِ الْكَاشِفِ لِصِدْقِ دَعْوَى النَّبِيِّ؛ كَانَ، وَإِلَّا فَالنَّظَرُ فِي أَمْرِهِ عِنْدَ بُلُوغِ الدَّعْوَةِ أَرْجَحُ بِمُقْتَضَى الْعَقْلِ مِنَ الْإِعْرَاضِ وَتَكْذِيبِهِ بِلَا بَيِّنَةٍ؛ لِأَنَّهُ مَظْنَةٌ هَلَاكٍ؛ لِاحْتِمَالِ صِدْقِهِ، وَتَوْجِيهِ الْقَصْدِ إِلَى النَّظَرِ إِلَى أَمْرِهِ لَا خَطَرَ فِيهِ عَقْلًا؛ لِأَنَّهُ إِمَّا صَادِقٌ؛ ففِي تَصَدِيقِهِ الْفَوْزُ، وَإِمَّا كَاذِبٌ؛ ففِي انْكَشَافِ حَالِهِ الرَّاحَةُ مِنَ الْقَلْتِ الْحَاصِلِ مِنْ احْتِمَالِ الصِّدْقِ، وَكَلَّمَا كَانَ النَّظَرُ أَرْجَحَ كَانَ سَبَبًا لِانْبِعَاطِ الْقَصْدِ إِلَى النَّظَرِ فِي أَمْرِهِ، الْمُؤَدِّي إِلَى الْعِلْمِ بِصِدْقِهِ، الْمُؤَدِّي إِلَى تَصَدِيقِهِ فِيمَا جَاءَ بِهِ بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى.

وهذا التّقريرُ أوفى مما نقله الحافظُ عن شيخه السّراج البلقينيّ في ردّ الثاني كما يظهر بالمراجعة^(١)، وبالله التّوفيقُ.

ثم نقول: قال الحافظ ابن حجرٍ: «الأعمال» تقتضي عاملين، والتّقدير: الأعمال الصادرة من المُكلفين، وعلى هذا: هل تخرجُ أعمالُ الكفار؟ الظاهرُ الإخراجُ؛ لأنّ المراد بالأعمال أعمالُ العبادة، وهي لا تصحُّ من الكافر وإن كان مخاطباً بها، مُعاقباً على تركها، ولا يردُّ العتقُ والصّدقة؛ لأنهما بدليلٍ آخر. انتهى^(٢).

أقول: وهذا عجيبٌ^(٣) منه وممن قال بقوله من السّابقين واللاحقين؛ إذ لا دليلَ في الحديث يدلُّ على أنّ المراد بالأعمال أعمالُ العبادة؛ لأنّ الأعمال جمعٌ محلّيٌ بـ(أل)، وهو من صيغِ العموم، فيعمُّ كلَّ فعلٍ اختياريٍّ طاعةً كان أو معصيةً أو مُباحاً، من كلِّ مُكلفٍ مؤمنٍ أو كافرٍ، ولا مُخصّصٍ لها بالعبادات، لا مُتصلاً ولا مُنفصلاً، ولا سيّما أنّ الحافظَ رحِمه الله قد نقل عن البيضاويّ: أنّ النيةَ في الحديث محمولةٌ على المعنى اللُّغويّ ليحسنَ تطبيقه على ما بعده، وتقسيمه أحوالَ المهاجرِ، فإنّه تفصيلٌ لِمَا أُجْمِلَ. انتهى كما مرَّ النّقلُ عنه^(٤).

(١) قال ابن حجر في «فتح الباري» (١٣/١): وتعقبه شيخنا شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني بما حاصله: إن كان المراد بالمعرفة مطلق الشعور فمسلّم، وإن كان المراد النظر في الدليل فلا؛ لأن كل ذي عقل يشعر مثلاً بأن له من يدبّره، فإذا أخذ في النظر في الدليل عليه ليتحقّقه لم تكن النية حيثنشد محالاً.

(٢) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١٣/١).

(٣) في (ع): «عجب».

(٤) انظر: «فتح الباري» (١٣/١)، و«تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة» للبيضاوي (١٩/١ - ٢١).

فإنَّ المناسبَ لعمومِ النِّيَّةِ عمومُ الأعمالِ، وأيضاً كما أنَّ أهلَ الجَنَّةِ تتفاوتُ درجاتُهُم بالأعمالِ، كذلك أهلُ النَّارِ تتفاوتُ درجاتُهُم بالأعمالِ، قال تعالى: ﴿لَهَا سَبْعَةُ أَبْوَابٍ لِكُلِّ بَابٍ مِنْهُمْ جُزْءٌ مَقْسُومٌ﴾ [الحجر: ٤٤].

وفي حديثِ سُمْرَةَ بنِ جُنْدَبٍ عند ابنِ أبي حاتمٍ: قال ﷺ: «إِنَّ مِنْ أَهْلِ النَّارِ مَنْ تَأْخُذُهُ النَّارُ إِلَى كَعْبِيهِ، وَإِنَّ مِنْهُمْ مَنْ تَأْخُذُهُ النَّارُ إِلَى حُجْرَتِهِ^(١)، وَمِنْهُمْ مَنْ تَأْخُذُهُ إِلَى تَرِاقِيهِ، مَنَازِلُ بِأَعْمَالِهِمْ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿لِكُلِّ بَابٍ مِنْهُمْ جُزْءٌ مَقْسُومٌ﴾»^(٢).
وعن قتادة قال: فهي والله منازل أعمالهم^(٣).

ولا شكَّ أنَّ أعمالَهُم تختلفُ باختلافِ النِّيَّاتِ كأعمالِ المسلمين، فلا وَجْهَ لإخراجِها مِنْ شُمُولِ الأعمالِ لها، وشُمُولِ النِّيَّاتِ لِنِيَّاتِها، فإنه تخصيصٌ مِنْ غيرِ مُخَصَّصٍ، والله أعلمُ.

فتلخَّصَ مما تقرَّرَ: أنه لا شيءٌ مِنَ الأعمالِ التي هي الأفعالُ الاختياريَّةُ؛ لأنَّها التي تختلفُ باختلافِ النِّيَّاتِ، سواءً كانت - أي: الأعمالُ - بالأركانِ أو اللِّسانِ أو الجَنانِ، طاعاتٍ كانت أو معاصيٍ أو مُباحاتٍ، مِنْ أيِّ^(٤) مُكَلَّفٍ كان مؤمِّنٍ أو كافرٍ = توجدُ في ذواتِها وفي مراتبِها الشَّرعيَّةِ مِنْ كونِها طاعاتٍ أو معاصيٍ أو مُباحاتٍ إلَّا «بِالنِّيَّاتِ»؛ أي: بِنِيَّاتِها الصَّادِرةِ هي عنها.

(١) الحُجْرَةُ: موضع شد السراويل. انظر: «غريب الحديث» لابن الجوزي (١/١٩٣).

(٢) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٧/٢٢٥٧)، ورواه مسلم (٢٨٤٥) وغيره دون ذكرٍ للآية، وهذا يرجح أن ذكر الآية مدرج من أحد الرواة، والله أعلم.

(٣) رواه ابن أبي الدنيا في «صفة النار» (١١)، والطبري في «تفسيره» (١٤ / ٧٥)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٢٢٣٩٢).

(٤) في (ب): «كل».

فالجائر والمجورُ ظرفٌ مُستقرٌّ متعلِّقٌ بفعلٍ مُقدَّرٍ عامٌّ هو: (توجد)، و(أل) خلفٌ عن الضمير، والباءُ للسببية، ويحتَمِلُ المصاحبة، فإن كانت النياتُ نياتِ طاعاتٍ كانت الأعمالُ طاعاتٍ، وإن كانت نياتِ معاصٍ كانت الأعمالُ معاصي، وإن كانت لا كذا ولا كذا؛ كانت الأعمالُ مباحاتٍ.

فظهرَ من هذا: أن الحديثَ ليس كما قالوا: إنه متروكُ الظاهر؛ لأنَّ العملَ قد يوجدُ بغيرِ نيَّةٍ، فيكون المرادُ نفيَ أحكامِها كالصَّحَّةِ والكمالِ، لكنَّ الحملَ على نفيِ الصَّحَّةِ أولى، إلى آخر ما ذكرنا في تقرير ذلك، وذلك لِمَا تبيَّنَ أنَّ المرادُ بـ«الأعمال» هو الأفعالُ الاختياريةُ مُطلقاً، وبـ«النيات» هو القصدُ الأعمُّ الشاملُ لقصدِ العباداتِ وغيرها من المعلوم المقطوعِ به أنَّه لا شيءٌ من الأفعالِ الاختياريةِ يوجدُ في حدِّ ذاته بلا نيَّةٍ بالمعنى الأعمُّ بالضرورة؛ لأنه من مبادئها كما مرَّ تقريره^(١) في المقدمةِ وآخرِ الحديثِ؛ لكونه يُعلمُ منه أنه لا شيءٌ من الأعمالِ توجدُ في مراتبها الشرعيةِ إلا بنيَّاتها، يدلُّ على أنه لا شيءٌ من الأعمالِ توجدُ في مرتبةِ كونها عباداتٍ إلا بنيَّاتِ العباداتِ.

وذلك لأنَّ آخرَ الحديثِ تفصيلٌ لإجمالِ أوَّله، وقد دلَّ على أنَّ الأعمالَ تختلفُ صورُها في كونها عباداتٍ أو غيرها باختلافِ النياتِ، فدلَّ على أنَّ الأعمالَ لا توجدُ في مراتبها الشرعيةِ من كونها عباداتٍ أو معاصي أو مباحاتٍ إلا بنيَّاتها، فتقييدُنا وجودَ الأعمالِ - أي: الفعلِ العامِّ المُقدَّرِ الذي هو مُتعلِّقُ الظرفِ - بقولنا: في مراتبها الشرعية، إنما ذلك لِمَا اقتضاه آخرُ الحديثِ من أنه المرادُ، لا لتوقُّفِ إجراءِ الحديثِ على ظاهره عليه.

(١) في (ع): «كما تقرر».

فإن قلت: قالوا: يقع الطَّلَاقُ بصريحه بلا نِيَّةٍ لإيقاع الطلاق.

قال النووي في «شرح مسلم»: وإن نوى بالصريح غير مُقتضاه؛ دُيِّنَ فيما بينه وبين الله تعالى، ولا يُقبَلُ منه في الظاهر. انتهى^(١).

قلت: وقوع الطَّلَاقِ عند التَّكَلُّمِ بصريحه بغير نِيَّةٍ الإيقاع ليس فعلاً اختياريًا له، بل أمرٌ ربَّه الشَّرْعُ على فِعْله الاختياريِّ، وهو التَّلَفُّظُ بالصَّريحِ، وكلُّ فعلٍ اختياريٍّ لا بُدَّ له من نِيَّةٍ، لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّهُ^(٢) من مبادئه، والمفروض أَنَّهُ لم يَنُوبَ به الإيقاعُ، فلا بُدَّ من نِيَّةٍ أُخْرَى.

وعبارةُ النوويِّ صريحةٌ في ذلك حيث قال: «وإن نوى بالصريح غير مُقتضاه»، ولم يقل: وإن لم يَنُوبَ بالصريح شيئاً، وإذا كان التَّلَفُّظُ بالصَّريحِ هو الفعلُ الاختياريُّ^(٣) الذي لا بُدَّ له من نِيَّةٍ؛ فهو بحسبِ النِّيَّةِ الصَّادِرِ هو عنها: إن خيراً فخيرٌ، وإن شراً فشرٌ، وإن مُباحاً فمباحٌ.

وأما وقوعُ الطَّلَاقِ فأمرٌ ربَّه الشَّرْعُ على صُدُورِ الصَّريحِ بأيِّ نِيَّةٍ كان، كما ربَّه على صُدُوره من السُّكْرانِ مع أَنَّهُ لا يفهمُ الخِطَابَ ولا قَصْدَ، فهو من بابِ خِطَابِ الوَضْعِ وَرَبْطِ الأحكامِ بالأسباب؛ كترتَّبِ الدِّيَةِ على القتلِ خطأً مع عَدَمِ كَوْنِ قَتْلِ الإنسانِ مُنَوِّياً بالرَّمْيِ، فإنما الأعمالُ بالنيَّاتِ على كُلِّيتِها، فلا شيءٌ من الأفعالِ الاختياريةِ توجد في مراتبِ الشَّرْعِيَّةِ - من كونها طاعاتٍ أو معاصيٍ أو مُباحاتٍ - إلا بنيَّاتِها الصَّادِرةُ هي عنها.

(١) انظر: «شرح النووي على مسلم» (١٣/٥٤).

(٢) في (ب): «أنها».

(٣) في (ع): «العمل» بدل: «الفعل الاختياري».

ومنه يظهر أنَّ ما في شرح البخاريِّ المُسمَّى «عمدة القاري» للعلامة أبي محمَّد محمود بن أحمد العينيِّ من أنَّ الحديثَ عامٌّ مخصوصٌ في أداء الدَّين، وردِّ الودائع، والأذان، والتَّلاوة، والأذكار، وهداية الطَّريق، وإمطة الأذى، فإنَّها عباداتٌ كلُّها تصحُّ بلا نيَّة إجماعاً^(١) = كلامٌ غيرٌ مُحَرَّرٍ.

وكذلك ما في «فتح الباري» نقلاً عن ابن عبد السلام من أنَّ النيَّة إنما تُشترطُ في العبادات التي لا تتميزُ بنفسها، وأما ما يتميَّزُ بنفسه فإنه ينصرفُ بصورته إلى ما وُضِعَ له؛ كالأذكار والأدعية والتَّلاوة؛ لأنَّها لا تتردَّدُ بين العِبادَةِ والعادة. انتهى^(٢).

أما الثاني^(٣): فلأنَّها أفعالٌ اختياريَّةٌ، فلا بُدَّ لها من نيَّة^(٤)، [و] ما يكون صورته غيرَ مُتردِّدةٍ بين العِبادَةِ والعادة جازاً أن يُرثيَ بها النَّاسَ لغرضٍ نفسِيٍّ مُحَرَّمٍ أو مُباحٍ، ولا شكَّ أنَّها حينئذٍ صورٌ عباداتٍ، لا عباداتٌ حقيقةً، وإنما الأعمالُ بنيَّاتها لا بصورها، وإلاَّ لكانت الهجرةُ إلى دنيا أو امرأةٍ عِبادَةً^(٥)، واللَّزُمُ باطلٌ بالنَّصِّ، وإن لم يُراءِ^(٦) بها النَّاسَ صاحبُها، والمفروضُ أنَّها صورة^(٧) عِبادَةٍ، فتكون صادرةً بنيَّةٍ عِبادَةٍ، ولا بُدَّ لامتناعِ صدورِها بلا نيَّةٍ أصلاً - لِمَا مرَّ - من توقُّفِ كلِّ فعلٍ اختياريٍّ على نيَّةٍ، والمفروضُ انتفاءُ الرِّياءِ والعادة.

(١) انظر: «عمدة القاري» للعيني (١/٣١٤، ٣١).

(٢) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١/١٤).

(٣) يعني: القسم الثاني من كلام ابن حجر، وسيأتي بعده تعقب القسم الأول من كلامه.

(٤) في (ع): «فلان» بدل: «فلأنها أفعال اختياريَّة فلا بد لها من نيَّة».

(٥) في (ب): «عبادات».

(٦) في (ع): «يرثي» بدل: «لم يراء».

(٧) في (ب): «صور».

وأما الأوَّل: فلائنه إنَّ أرادَ أنَّها عباداتٌ بلا نيةٍ تُصيرُها عباداتٍ، فدعوى الإجماع في ذلك ممنوعةٌ؛ للقطعِ بأنَّها إذا راءى بها لا تكون عباداتٍ.

والعجبُ من دعوى هذا الإجماع مع العلم بصحة نحو: «ولكنك قرأت القرآن ليُقَالَ: هو قارئٌ، فقد قيل»^(١).

نعم، إيصالُ الحقوقِ إلى أصحابِها - وإن لم يُقصدَ به إبراءُ الذمَّةِ امتثالاً للأمر - يسقطُ به المطالبةُ، وصحَّتهُ - بمعنى سقوطِ المطالبة - لا تستلزمُ صحَّةَ كونه عبادَةً إذا لم يُنَوِّبه ما يُصيرُه عبادَةً؛ لأنَّ سقوطَ المطالبةِ لا يتوقَّفُ على إيصالِ يكون عبادَةً بالإجماع، لكنَّ وقوعه في مرتبة كونه^(٢) عبادَةً لا بُدَّ فيه من نيةٍ خاصَّةٍ تُصيرُه عبادَةً؛ إذ لا شيءٌ من الأعمالِ توجدُ في مرتبة الطَّاعةِ إلا بنيتها؛ كما مرَّ من دلالةِ آخرِ الحديثِ عليه تفصيلاً، وأوَّله إجمالاً، وبالله التوفيقُ.

ومنه يظهرُ أيضاً أنَّه لا حاجةٌ إلى ارتكابِ مجازٍ ولا تقديرٍ مُضافٍ كما يقتضيه التقديرُ المذكورُ في كُتبِ الحنفيةِ، ومنها «شرح البخاري» للعلامةِ أبي محمَّدٍ محمودِ بنِ أحمدَ العينيِّ رحمه الله حيث قال: ثُمَّ التَّحْقِيقُ فِي هَذَا الْمَقَامِ هُوَ أَنَّ الْكَلَامَ لَمَّا دَلَّ عَقْلاً عَلَى عَدَمِ إِرَادَةِ حَقِيقَتِهِ؛ إِذْ قَدْ يَحْصُلُ الْعَمَلُ مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ، بَلِ الْمَرَادُ بِالْأَعْمَالِ حُكْمُهَا بِاعْتِبَارِ إِطْلَاقِ الشَّيْءِ عَلَى أَثَرِهِ وَمُوجِبِهِ.

والحُكْمُ نوعان:

نوعٌ يتعلَّقُ بالآخرة، وهو الثَّوابُ في الأعمالِ المُفتَقِرةِ إلى النيةِ، والإثمُ في الأفعالِ المُحرَّمةِ.

(١) رواه مسلم (١٩٠٥)، وقد تقدم.

(٢) في (ع): «كونها».

ونوعٌ يتعلَّقُ بالدُّنيا، وهو الجوازُ، والفسادُ، والكرهيةُ، والإساءةُ^(١)، ونحو ذلك. والنوعانِ مُختلفان؛ بدليلِ أَنَّ مَبْنَى الأوَّلِ على صِدْقِ العَزِيمَةِ وخُلُوصِ النِّيَّةِ، فَإِنَّ وُجِدَ وَجِدَ الثَّوَابُ، وَإِلَّا فلا، ومَبْنَى الثَّانِي على وُجُودِ الأركانِ والشَّرَائِطِ المُعْتَبَرَةِ في الشَّرْعِ، حَتَّى لو وُجِدَتِ صَحَّ، وإِلَّا فلا.

وإذا صار اللَّفْظُ مَجَازاً عن النَّوعينِ المُختلفين؛ كان مُشْتَرَكاً بينهما بحسَبِ الوَضْعِ النَّوعِيِّ، فلا يجوزُ إرَادَتُهُما جميعاً، أمَّا عندنا؛ فلأنَّ المُشْتَرَكَ لا عُمُومَ له، وأمَّا عند الشَّافِعِيِّ؛ فلأنَّ المَجَازَ لا عُمُومَ له، بل يَجِبُ حَمْلُهُ على أَحَدِ النَّوعينِ.

فَحَمَلَهُ الشَّافِعِيُّ على النَّوعِ الثَّانِي؛ بِنَاءً على أَنَّ المَقْصُودَ الأَهَمَّ مِنْ بَعْثَةِ النَّبِيِّ ﷺ بَيَانُ الحِلِّ والحُرْمَةِ والصَّحَّةِ والفسادِ ونحو ذلك، فهو أَقْرَبُ إلى الفَهْمِ، فيكونُ المعنى: إِنَّ صِحَّةَ الأَعْمَالِ لا تكونُ إِلَّا بالنِّيَّةِ، فلا يجوزُ الوضوءُ بدونها.

وحَمَلَهُ أبو حنيفةٌ على النَّوعِ الأوَّلِ؛ أي: ثوابُ الأَعْمَالِ لا يكونُ إِلَّا بالنِّيَّةِ؛ وذلك لوجهين:

الأوَّلُ: أَنَّ الثَّوَابَ ثابتٌ اتِّفَاقاً؛ إذ لا ثوابَ بدونِ النِّيَّةِ، فلو أُريدَ الصَّحَّةُ أيضاً يَلْزَمُ عُمُومُ المُشْتَرَكِ أو المَجَازِ.

الثَّانِي: أَنَّهُ لو حُمِلَ على الثَّوَابِ لكانَ باقياً على عُمُومِهِ؛ إذ لا ثوابَ بدونِ النِّيَّةِ أصلاً، بخلافِ الصَّحَّةِ، فَإِنَّها قد تكونُ بدونِ النِّيَّةِ. انتهى^(٢).

وذلك لِمَا تَبَيَّنَ مِنْ صِحَّةِ إِجْرَاءِ الحَدِيثِ على ظاهِرِهِ، فاستَغْنَى عن ارتكابِ

(١) في النسخ الخطية: «الإبائة»، والمثبت من «عمدة القاري».

(٢) انظر: «عمدة القاري» للعيني (١/٣٠ - ٣١)، و«شرح التلويح على التوضيح» للفتنازاني

مَجَازٍ أَوْ تَقْدِيرِ الْمُضَافِ، وَحِينَئِذٍ فَلَا يَنْتَهِضُ أَصْلًا لِمَا فَرَعَوْهُ عَلَيْهِ مِنْ تَرْجِيحِ
عَدَمِ اشْتِرَاطِ النِّيَّةِ فِي الْوَضُوءِ، عَلَى أَنَّهُ عَلَيْهِ مُؤَاخَذَاتٌ كَثِيرَةٌ أوردَهَا عَلَيْهِ بَعْضُ
الْمُتَأَخِّرِينَ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ، وَبَعْضًا مِنْهَا بَعْضُ الْحَنْفِيَّةِ، لَا يَنْتَهِضُ الْجَوَابُ عَنْهَا أَوْ عَنْ
بَعْضِهَا إِلَّا بِالتَّكْلُفِ، وَبَعْدَ الْاسْتِغْنَاءِ عَنْ أَصْلِ التَّقْدِيرِ، لَا حَاجَةَ إِلَى التَّطْوِيلِ بِنَقْلِهَا.

ثُمَّ مَا قَرَّرْنَاهُ فِي بَيَانِ الْحَدِيثِ - مَعَ أَنَّ فِيهِ^(١) إِجْرَاءَ الْحَدِيثِ عَلَى ظَاهِرِهِ -
يَنْتَضِمُنُ النَّوْعَيْنِ بِلَا تَكْلُفٍ وَلَا لُزُومٍ مَحْذُورٍ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْمَعْنَى: لَا شَيْءَ
مِنَ الْأَعْمَالِ تَوْجُدُ فِي مَرَاتِبِهَا الشَّرْعِيَّةِ إِلَّا بِنِيَّاتِهَا الصَّادِرَةِ عَنْهَا؛ كَانَ مُتَضَمَّنًا لِقَوْلِنَا:
لَا عَمَلٌ يَوْجَدُ فِي مَرْتَبَةٍ كَوْنَهُ طَاعَةً إِلَّا بِنِيَّةِ الطَّاعَةِ، وَمِنْ لَوَازِمِ ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا انْتَفَى
نِيَّتُهَا؛ انْتَفَى كَوْنُهَا طَاعَةً شَرْعًا، وَانْتِفَاءُ كَوْنِهَا طَاعَةً شَرْعًا هُوَ انْتِفَاءُ صِحَّتِهَا شَرْعًا،
وَذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ انْتِفَاءَ ثَوَابِهَا؛ إِذْ لَا ثَوَابَ شَرْعًا لَطَاعَةٍ لَا وَجُودَ لَهَا، وَلَا صِحَّةَ لَهَا
شَرْعًا بِالْإِتْفَاقِ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ الْمُهَيْمِنُ الْخَلَّاقُ.

ثُمَّ الْمَذْكُورُ فِي كُتُبِ الْحَنْفِيَّةِ الَّتِي وَقَفْنَا عَلَيْهَا: أَنَّ النِّيَّةَ شَرْطٌ فِي التَّوَضُّعِ^(٢)
بِسُورِ الْحِمَارِ وَبِنَيْدِ التَّمْرِ، وَليْسَتْ شَرْطًا فِيمَا عدا ذَلِكَ، بَلْ سُنَّةٌ.

قَالَ الْعَلَّامَةُ الْحَلَبِيُّ فِي «غُنْيَةِ الْمُتَمَلِّيِّ»: قَالَ فِي «الْخُلَاصَةِ»: وَيُجْزِئُ الْوَضُوءُ
وَالْغُسْلُ بِغَيْرِ النِّيَّةِ، إِلَّا أَنَّ الْكَرْحِيَّ أَشَارَ إِلَى أَنَّ الْوَضُوءَ بِغَيْرِ النِّيَّةِ لَيْسَ الْوَضُوءَ
الَّذِي أَمَرَ بِهِ الشَّرْعُ، فَإِذَا لَمْ يَنْوَ فَقَدْ أَسَاءَ وَأَخْطَأَ وَخَالَفَ وَضُوءَ السُّنَّةِ، وَهَكَذَا قَالَ
الْمُتَقَدِّمُونَ مِنْ أَصْحَابِنَا: إِنَّهُ لَا يَثَابُ وَلَا يَصِيرُ مُقِيمًا لِلْوَضُوءِ الْمَأْمُورِ بِهِ. انْتَهَى^(٣).

(١) فِي (ب): «أَنَّهُ فِي».

(٢) كَذَا فِي النسخِ الثَّلَاثِ، وَهُوَ مِنَ الْأَخْطَاءِ اللَّغَوِيَّةِ الشَّائِعَةِ، وَالصَّوَابُ أَنْ يُقَالَ: (التَّوَضُّعُ). انظُرْ: «دَرَّةُ

الْغَوَاصِ» لِلْحَرِيرِيِّ (ص: ١١٥).

(٣) انظُرْ: «غُنْيَةُ الْمُتَمَلِّيِّ فِي شَرْحِ مَنِيَةِ الْمُصَلِّيِّ» لِلْحَلَبِيِّ (ص: ٥٤).

وَمُلَخَّصٌ مَا ذَكَرُوهُ فِي عَدَمِ اشْتِرَاطِ النِّيَّةِ فِيهِ أَمْرَانِ:

أحدهما: أَنَّ الوُضُوءَ لَهُ جِهَتَانِ: جِهَةٌ كَوْنُهُ عِبَادَةً، وَمِنْ هَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ النِّيَّةِ، وَجِهَةٌ كَوْنُهُ شَرْطاً لِلصَّلَاةِ كَطَهَارَةِ الثُّوبِ وَنَحْوِهَا، وَمِنْ هَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى النِّيَّةِ؛ لِأَنَّ كَوْنَهُ شَرْطاً لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ كَوْنُهُ عِبَادَةً؛ إِذِ الصَّلَاةُ مَوْقُوفَةٌ عَلَى وَجُودِهِ، لَا عَلَى كَوْنِهِ عِبَادَةً.

وَالثَّانِي: أَنَّ آيَةَ الوُضُوءِ لَيْسَ فِيهَا مَا يُشْعِرُ بِالنِّيَّةِ، فَجَرِي عَلَى إِطْلَاقِهَا، فَاشْتِرَاطُهَا بِخَبَرِ الْوَاحِدِ يُؤَدِّي^(١) إِلَى رَفْعِ الْإِطْلَاقِ وَتَقْيِيدِهِ، وَهُوَ نَسْخٌ، وَالنَّسْخُ لِلْمَتَوَاتِرِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ لَا يَجُوزُ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَصْلِهِمْ: أَنَّ الزِّيَادَةَ عَلَى النَّصِّ نَسْخٌ. وَفِي كُلِّ مِنْهُمَا بَحْثٌ:

أَمَّا فِي الْأَوَّلِ: فَلِأَنَّ الوُضُوءَ قَدْ يَكُونُ عِبَادَةً مُسْتَقِلَّةً؛ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيِّ وَابْنِ مَاجَةَ مَرْفُوعاً: «مَنْ تَوَضَّأَ عَلَى طُهْرٍ كُتِبَ لَهُ عَشْرُ حَسَنَاتٍ»^(٢)، وَقَدْ يَكُونُ لَهُ جِهَتَانِ كَمَا ذَكَرْتُمْ، لَكِنَّ جِهَةَ كَوْنِهِ شَرْطاً لَا تَنْفَكُ عَنْ جِهَةَ كَوْنِهِ عِبَادَةً؛ لِحَدِيثِ عَلِيِّ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَابْنِ مَاجَةَ وَالدَّارَقُطَنِيِّ^(٣)، وَحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ وَابْنِ مَاجَةَ: «مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الطُّهُورُ»^(٤)، وَحَدِيثِ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ عِنْدَ مُسْلِمٍ وَغَيْرِهِ: «الطُّهُورُ شَطْرُ الْإِيمَانِ»^(٥).

(١) فِي (ب): «لَا يَجُوزُ» بَدَلُ: «يُؤَدِّي».

(٢) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٦٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٥٩)، وَابْنُ مَاجَةَ (٥١٢)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ. وَلَمْ أَقْفِ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٦١)، وَابْنُ مَاجَةَ (٢٧٥)، وَالدَّارَقُطَنِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (١٣٥٩).

(٤) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٣)، وَابْنُ مَاجَةَ (٢٧٦).

(٥) رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٣٧)، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ (٢٢٩٠٢)، وَمُسْلِمٌ (٢٢٣).

فالطُّهُورُ الذي هو الشَّرْطُ والمِفْتَاحُ لِلصَّلَاةِ هو الذي حُمِلَ عليه شَطْرُ الإِيمَانِ حَمْلَ مُوَاطَاةِ المُسْتَلْزِمِ لكونه عبادةً، فلا يَنْفَكُ شَرْطِيَّتُهُ لِلصَّلَاةِ المُسَمَّاةِ بِالِإِيمَانِ عن شَطْرِيَّةِ الإِيمَانِ، وبالالتَّفَاقِ لا عبادةٌ توجَدُ إِلَّا بِنِيَّةٍ، فلا وُضوءٌ يوجَدُ إِلَّا بِنِيَّةٍ، وهو المطلوبُ.

وَمِنْ وُجوهِ المُناسِبَةِ لكونه شَطْرَ الإِيمَانِ: أَنَّ الطُّهُورَ تَطْهِيرٌ لِلظَّاهِرِ عن أمرٍ معنويٍّ هو الحَدَثُ، وَالِإِيمَانَ الذي هو التَّصَدِيقُ تَطْهِيرٌ لِلْبَاطِنِ عن أمرٍ معنويٍّ هو حَدَثُ البَاطِنِ مِنَ الشُّرْكِ وَالْكَفْرِ، فَإِنَّ «كُلَّ مَوْلُودٍ يُوَلَدُ عَلَى الفِطْرَةِ»^(١). وَاللهُ أَعْلَمُ.

وَقِيَّاسُهُ على سَتْرِ العُورَةِ وَغَيْرِهِ مِنْ شُرُوطِ الصَّلَاةِ؛ كما في «البحر الرائق» حيث قال: إِنَّ الشَّرْطَ مَقْصُودُ التَّحْصِيلِ لغيره لا لِذَاتِهِ، فَكَيْفَ حَصَلَ حَصَلَ المَقْصُودُ، وَصَارَ كَسَتْرِ العُورَةِ، وَبَاقِي شُرُوطِ الصَّلَاةِ لا يفتَقِرُ اعتِبارُها إلى أَنْ تُتَوَى. انتهى^(٢) = قِيَّاسٌ مع الفَارقِ؛ لِأَنَّ سَتْرَ العُورَةِ لكونه سَتْرَ المَحْسُوسِ يَكْفِي فِيهِ حِصُولُهُ فِي الحِجْسِ بِأَيِّ قَصْدٍ كان؛ كطَهارةِ الثَّوبِ وَالبَدَنِ وَالمَكَانِ وَغَيْرِها مِنَ الحِجْسِيَّاتِ.

وَأَمَّا الوُضُوءُ؛ فَإِنَّمَا شَرِيعٌ لِيكونَ رَافِعاً لِلْمَمانِعِ مِنَ الصَّلَاةِ الذي هو الحَدَثُ، وَهو أَمْرٌ معنويٌّ، فلا يَحْصُلُ التَّطْهِيرُ عَنهُ إِلَّا بِقَصْدِهِ الخَاصِّ، فَإِنَّه الرِّابِطُ المُحَقِّقُ لَوُصُولِ أَثْرِ الحِجْسِ إلى المَعْنَى؛ كما أَنَّ النُّطْقَ بِكَلِمَةِ التَّوْحِيدِ المَحْسُوسَةِ بِحِجْسِ السَّمْعِ التي هِيَ صُورَةُ الإِيمَانِ لا يَكُونُ مُطَهِّراً لِلْبَاطِنِ عَن حَدَثِ الشُّرْكِ وَالْكَفْرِ إِلَّا عِنْدَ التَّصَدِيقِ القَلْبِيِّ بِمَضْمُونِها، وَأَمَّا التَّكْذِيبُ بِمَضْمُونِها كما هو شَأْنُ المَنافِقِ؛ فَهو على حَدَثِهِ، فَإِنَّهُ فِي الدَّرَكِ الأَسْفَلَ مِنَ النَّارِ، وَنَعُودُ بِاللَّهِ فِي الإِعْلانِ وَالإِسْرارِ.

(١) رواه البخاري (١٣٥٨)، ومسلم (٢٦٥٨).

(٢) انظر: «البحر الرائق شرح كنز الدقائق» لابن نجيم (٢٧/١).

ومنه يظهر أن دعوى كونِ الوضوءِ من جُملة الأفعالِ العاديَّةِ الطَّبيعيَّةِ دعوى لا دليلَ عليها، وهي ما ذكره في «غنية المتملِّي» حيث قال: إنما النزاعُ الحقيقيُّ في أنَّ الطَّهارةَ الحُكْمِيَّةَ: هل هي عبادةٌ ليس غيرُ، أو هي من جُملة الأفعالِ العاديَّةِ الطَّبيعيَّةِ التي تتحقَّقُ حِسًّا، فإن وُجِدَ فيها نيَّةُ القُرْبَةِ كانت عبادةً يثابُ عليها، وإلا فلا، مع تحقُّقِها كما في سائر الحركاتِ والسكناتِ والأفعالِ والتروكِ التي لها تحقُّقٌ في الوجودِ حِسًّا؟

فقالوا: هي عبادةٌ ليس غيرُ؛ لأنها إنما وجبت بحُكْمِ الشَّرْعِ لله تعالى غيرَ معقولةٍ المعنى؛ لأنَّ المَحَلَّ المَغْسُولَ طاهرٌ حقيقةً ليس عليه شيءٌ يقتضي العقلُ أو العادةُ غَسْلَهُ، فكان إيجابُ غَسْلِهِ استبعاداً محضاً.

وقلنا: بل نَفْسُ غَسْلِ البَدَنِ أو بعضه في ذاته من الأفعالِ التي تقتضيها الطَّبيعةُ عادةً، فإنه نظافةٌ وتحسينٌ؛ كلُّبَسِ الثَّوْبِ ونحوه، وإيجابُه في بعض الأحوال لا يُخرِجُه عن هذه الحقيقة؛ كما يجب أخذُ الزينة - وهو سترُ العورة - في بعض الأحوال، فكما أنَّ لبسَ الثَّوْبِ وسترَ العورة إذا نوى به القُرْبَةَ يكونُ عبادةً وإن لم ينو به القُرْبَةَ؛ فالصَّلَاةُ به صحيحةٌ لوجوده حقيقةً، والشُّروطُ توابعٌ، إنما يُرادُ وجودها، لا وجودها قَصْداً، فكذا الوضوءُ والغسلُ. انتهى (١).

بل الدليلُ على نقيضها؛ لما بيَّنا أنَّ الوضوءَ قد يكونُ عبادةً مقصودةً لا وسيلةً إلى غيره، وقد يكون له جهتان، لكنَّ جهَّةَ شَرْطِيَّتِهِ لا تنفكُ عن جهَّةِ كونه عبادةً، فلا يكون من الأمورِ العاديَّةِ الطَّبيعيَّةِ، وقد بيَّنا أنَّ القياسَ إلى سترِ العورةِ قياسٌ مع الفارق، على أنَّه إذا فُرِضَ الكلامُ فيمنَ نظَّفَ بدنَه بأقصى ما أمكَنَه من التَّنْظِيفِ، ثمَّ

(١) انظر: «غنية المتملِّي» للحلبي (ص: ٥٣).

أحدثَ على الفورِ من غير أن يطراً شيءٌ يُغيّرُ تلكَ النظافةَ، فلا شكَّ أنَّ غسلَ البدنِ أو بعضه حينئذٍ ليس من الأفعال التي تقتضيها الطَّبيعةُ نظافةً وتحسيناً؛ لأنَّ الفرضَ أنها في أقصى مراتبها حينئذٍ، مع أنَّ الشَّرْعَ يُوجِبُ الوضوءَ حينئذٍ بالاتِّفاقِ، وموافقته لمقتضى الطَّبيعةِ في بعض الأوقات لا يُخرِجه عن كونه عبادةً دائماً. وبالله التوفيقُ.

وأما في الثاني: فلاننا نقولُ:

أما أولاً: فلا نسلّمُ أنَّ آيةَ الوضوءِ ليس فيها ما يُشعرُ بالنية؛ لأنها تدلُّ على إيجابِ الغسلِ والمَسْحِ المذكورين فيها على المؤمنين إذا قاموا إلى الصلاة وكانوا مُحَدِّثين صَحِيحِينَ مُقِيمِينَ؛ بدليل: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا﴾ إلى آخر الآية [المائدة: ٦]، وإيجابُهما في ذلك الوقت يُشعرُ بأنَّهما لأجل القيام إلى الصلاة؛ كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٨٩]؛ أي: لأجل القراءة، ولهذا قال البيضاوي: لئلا يُوسوسَكَ في القراءة^(١).

وكما يُقالُ: (إذا رأيتَ الأميرَ فقم)؛ أي: إكراماً له، وإشعاره بذلك مُتَصَمِّنٌ للإشعار بكون الحدِّثِ مانعاً من الصلاة، وكون الوضوء رافعاً له مُبيحاً للصلاة، فكأنه قال: فاغسلوا... إلخ؛ لرفع الحدِّثِ المانع، أو لاستباحة الصَّلَاةِ، أو ما في معناهما، وهذا عينُ الإشعار بالنية.

فإن قلتَ: قال في «عُنْيَةِ الْمُتَمَلِّي»: «فإن قيل: في آية الوضوء ما يدلُّ على اشتراط النية، وهو كون الأمرِ بالغسلِ خرَجَ مخرَجَ الجزاءِ، فيتقيّدُ به، فكأنه قيل: اغسلوا هذه الأعضاء لأجل القيام إلى الصلاة، وكان نظيرَ قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [الآية [النساء: ٩٢]، حيث يُشترطُ التَّحْرِيرُ بِنِيَّةِ هذه الكفَّارة، فكذا هنا.

(١) انظر: «تفسير البيضاوي» (٣/ ٢٤٠).

قلنا: هذا مُسَلَّمٌ فيما كان حُكْمًا مُسْتَقِلًّا غَيْرَ شَرْطٍ تَابِعٍ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ يُرَاعَى وَجُودُهُ مُطْلَقًا، لَا وَجُودُهُ قَصْدًا؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا نَادَىكَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩]، لَا يُشْتَرَطُ فِي السَّعْيِ أَنْ يَكُونَ بِنِيَّةِ الْجُمُعَةِ إِجْمَاعًا، فَكَذَا هَذَا. انْتَهَى^(١).

قُلْتُ: قِيَاسُهُ عَلَى السَّعْيِ قِيَاسٌ مَعَ الْفَارِقِ؛ لِأَنَّ السَّعْيَ إِنَّمَا أَوْجَبَهُ الشَّرْعُ؛ لِأَنَّ الْجُمُعَةَ فِي الْمَكَانِ الَّذِي تُقَامُ فِيهِ تَتَوَقَّفُ عَلَى الْحُضُورِ ثَمَّةً^(٢) الْمَوْقُوفِ عَلَى السَّعْيِ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ إِذْ ذَاكَ، وَالْحُضُورُ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى السَّعْيِ بِنِيَّةِ الْجُمُعَةِ، بَلْ يَتَحَقَّقُ بِالسَّعْيِ إِلَى مَكَانِهَا بِأَيِّ نِيَّةٍ كَانَتْ، فَإِذَا انْتَفَى كَوْنُهُ بِنِيَّةِ الْجُمُعَةِ؛ انْتَفَى كَوْنُهُ امْتِثَالًا لِلأَمْرِ، لَا كَوْنُهُ مُحَصَّلًا لِلْحُضُورِ فِي الْمَكَانِ، وَذَلِكَ بِخِلَافِ الْوَضْعِ، فَإِنَّهُ - كَمَا مَرَّ - إِنَّمَا شُرِعَ لِرَفْعِ الْحَدَثِ الَّذِي هُوَ الْمَانِعُ الْمَعْنَوِيُّ، فَلَا يَكْفِي فِيهِ وَجُودُ صُورَتِهِ فِي الْحِسِّ بِلَا نِيَّةٍ خَاصَّةٍ بِهِ، فَلَا يَوْجَدُ إِلَّا عِبَادَةً، فَهُوَ كَالْحُكْمِ الْمُسْتَقِلِّ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا عِبَادَةً، وَإِنْ كَانَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ شَرْطًا، فَأَيُّ الْوَضْعِ كَايَةُ التَّحْرِيرِ لَا كَايَةُ السَّعْيِ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ فِي كُلِّ تَنْبِيهِ وَاتَّبَاه.

وَأَمَّا ثَانِيًا: فَلِأَنَّ الزِّيَادَةَ عَلَى النَّصِّ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ بِنَسْخٍ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ - لِأَنَّ حَمَلَ الْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ عِنْدَهُمْ بَيَانٌ لِلْمَطْلُوبِ؛ أَي: دَالٌّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْمُطْلَقِ كَانَ هُوَ الْمُقَيَّدَ، لَا جَوَازَ الْاِمْتِثَالِ بِمُطْلَقِهِ حَتَّى يَكُونَ الْمُقَيَّدُ نَسْخًا لَهُ - لَا يَنْبَغُ وَجْهُ كَوْنِهِ نَسْخًا عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ أَيْضًا، فَإِنَّ الْعَلَامَةَ التَّفْتَازَانِيَّ بَعْدَ أَنْ قَرَّرَ فِي «التَّلْوِيحِ» قَوْلَ صَاحِبِ «التَّوْضِيحِ»^(٣) أَنَّ الْمُطْلَقَ يَجْرِي عَلَى إِطْلَاقِهِ بِقَوْلِهِ: يَعْنِي: أَنَّ الْإِطْلَاقَ

(١) انظر: «غنية المتملي» للحلي (ص: ٥٣).

(٢) في (ب): «ثم».

(٣) هو العلامة عبيد الله بن مسعود المحبوبي، المشهور بصدر الشريعة.

معنى مقصودٌ له حُكْمٌ معلومٌ، هو الجوازُ بما ينطِقُ عليه الاسمُ، وإن لم يشتمَلِ على القيدِ، وحُكْمُ المقيّدِ الجوازُ بما اشتمَلَ على المقيّدِ^(١)، ويستلزمُ عدمَ الجوازِ بدونه، فثبوتُ حُكْمِ أحدهما يُوجِبُ انتفاءَ^(٢) حُكْمِ الآخرِ، فيكونُ نسخاً.

قال: وفيه بحثٌ؛ لأنّه إن أرادَ أنّ المقيّدَ يستلزمُ عدمَ الجوازِ بدونَ القيدِ بحسبِ دلالةِ اللَّفْظِ؛ فهو قولٌ بمفهومِ المُخالفةِ؛ أي: وهو ليس بحُجّةٍ عندهم، وإن أراد بحسبِ العدمِ الأصليِّ فهو لا يكون حُكماً شرعياً. انتهى^(٣).

على أنّ التقيّدَ لو لم يكن بياناً للمُراد بل نسخاً لحُكْمِ المُطلقِ من جوازِ الامتثالِ بمُطلقه؛ لكان كلُّ تخصيصٍ بمعنى قَصْرِ المقامِ على البعضِ نسخاً، واللّازمُ باطلٌ اتِّفاقاً.

ومع هذا، فإنّه أوردَ عليهم القعدةُ الأخيرةُ، فإنها فُرِضَتْ بخبرِ الواحدِ، وهو ظنُّ الثبوتِ، فلا يثبتُ به إلا الواجبُ، لا الفرضُ عندهم؛ إذ الفرضُ عندهم ما ثبتَ لزومه بدليلٍ قطعيٍّ.

فأجيب: بأنَّ الصّلاةَ مُجمَلةً في حقِّ ما تتمُّ به إذا لم يُعرَفَ بأنَّ تمامها بأيِّ شيءٍ تقع، فاحتاجَ إلى البيانِ، وقد بيّنَ بالحديثِ، فالفرضُ ثبتَ بالكتابِ، والحديثُ التّحقُّقَ به بياناً لمُجمَله.

فأوردَ: أنّه ينبغي أن يلتحقَ خبرُ الفاتحةِ كذلك حتى تكونَ فرضاً بالكتابِ، والحديثُ التّحقُّقَ به بياناً.

(١) في النسخ الثلاث: «القيد»، والمثبت من «شرح التلويح».

(٢) في النسخ الثلاث: «انتفاء»، والمثبت من «شرح التلويح».

(٣) انظر: «شرح التلويح على التوضيح» للفتازاني (٧٤/٢).

فَأَجِيبَ: بَأَنَّهُ لَا إِجْمَالَ فِي أَمْرِ الْقِرَاءَةِ، بَلْ هُوَ خَاصٌّ، فَخَبِرَ الْفَاتِحَةَ مَا يُثَبِّتُ إِلَّا وَجُوبَهَا، لَا فَرَضِيَّتَهَا.

فَأُورِدَ: أَنَّكُمْ إِذَا زِدْتُمْ الْفَاتِحَةَ بِخَبْرِ الْوَاحِدِ عَلَى وَجْهِ الْوَجُوبِ؛ فَقَدْ زِدْتُمْ عَلَى الْكِتَابِ بِخَبْرِ الْوَاحِدِ مَا يُمَكِّنُ أَنْ يُزَادَ بِهِ، وَهُوَ الْوَجُوبُ، فَيَكُونُ نَسْخًا.

فَأَجِيبَ: بِأَنَّ زِيَادَتَهَا عَلَى وَجْهِ الْوَجُوبِ بِمَعْنَى أَنَّهُ يَأْتِمُّ تَارِكُهَا مَعَ إِجْرَاءِ الْأَصْلِ لَوْلَا الْفَاتِحَةُ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ نَسْخُ الْكِتَابِ، وَلَا يُمَكِّنُ مِثْلَ هَذَا فِي الْوَضُوءِ؛ لِأَنَّهُ شَرْطٌ^(١) لِلصَّلَاةِ، فَلَوْ قَلْنَا بِوَجُوبِ النِّيَّةِ فِيهِ كَانَتْ مَعْنَاهُ: أَنَّهُ لَا تَصِحُّ^(٢) الصَّلَاةُ إِلَّا بِهَا، فَيَلْزَمُ مِنْهُ عَدَمُ إِجْرَاءِ الصَّلَاةِ الَّتِي هِيَ الْأَصْلُ، فَيَكُونُ نَسْخًا.

فَأُورِدَ عَلَيْهِ: لِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ النِّيَّةُ وَاجِبَةً؛ بِمَعْنَى: أَنْ يَكُونَ الْمُصَلِّيَ آتِمًا إِذَا تَرَكَهَا فِي الْوَضُوءِ مَعَ صِحَّةِ صَلَاتِهِ؛ كَمَا فِي تَرْكِ الْفَاتِحَةِ، وَحَيْثُ لَا يَلْزَمُ النَسْخُ؟ فَتَلَخَّصَ: أَنَّهُ يَلْزَمُ إِمَّا أَنْ تَكُونَ الْفَاتِحَةُ فَرْضًا كَالْقَعْدَةِ الْأَخِيرَةِ؛ أَوْ تَكُونَ النِّيَّةُ فِي الْوَضُوءِ وَاجِبَةً كَالْفَاتِحَةِ، وَهُمْ لَا يَقُولُونَ بِشَيْءٍ مِنْهُمَا.

وَأَمَّا ثَالِثًا: فَلَأَنَّ لَا نَسْلَمُ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ ظَنِّيُّ الثُّبُوتِ كَسَائِرِ أَخْبَارِ الْآحَادِ الَّتِي فِي غَيْرِ «الصَّحِيحَيْنِ»؛ لِمَا قَالَهُ الشَّيْخُ ابْنُ الصَّلَاحِ رَحِمَهُ اللَّهُ: مِنْ أَنَّ جَمِيعَ مَا حَكَّمَ بِهِ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ بِصِحَّتِهِ فِي كِتَابَيْهِمَا مُجْتَمِعِينَ وَمُنْفَرِدِينَ - سِوَى مَوَاضِعَ قَلِيلَةٍ تَكَلَّمَ عَلَيْهَا بَعْضُ أَهْلِ النَّقْدِ مِنَ الْحَفَاطِ - مَقْطُوعٌ بِصِحَّتِهِ؛ لِأَنَّ الْأُمَّةَ تَلَقَّتْ كِتَابَيْهِمَا بِالْقَبُولِ، سِوَى مَنْ لَا يُعْتَدُّ بِخِلَافِهِ وَوِفَاقِهِ فِي الْإِجْمَاعِ، وَالْأُمَّةُ مَعْصُومَةٌ فِي إِجْمَاعِهَا بِخَبَرٍ: «لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالَةٍ»^(٣)، فَهُوَ كَالْمَتَوَاتِرِ فِي إِفَادَةِ الْعِلْمِ.

(١) فِي (ب): «يَشْرَطُ».

(٢) فِي (ع): «تَصْلَحُ».

(٣) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٢١٦٧) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٢٥٣) مِنْ حَدِيثِ أَبِي =

وحاصل استدلاله في صورة الشكّل هكذا: كلُّ ما صحَّحاه - سوى المُتتَقِدِ - أجمعتِ الأُمَّةُ على ظنِّ أنه من كلامِ النَّبِيِّ ﷺ؛ لأنَّ^(١) أسانيدَهما في الدَّرَجَةِ العُلْيَا مِنَ الصَّحَّةِ، وكلُّ ما أجمعتِ الأُمَّةُ على ظنِّ أنه من كلامِ النَّبِيِّ ﷺ؛ فهو مِن كلامِ النَّبِيِّ ﷺ قَطْعاً؛ لأنَّ الأُمَّةَ لكونها معصومةً في إجماعِها ظُنُّها ما يُخطئُ، فيتَّجُّ مِنَ الشَّكْلِ الأوَّلِ أَنَّ كُلَّ ما صحَّحاه - سوى المُتتَقِدِ - فهو مِن كلامِ النَّبِيِّ ﷺ قَطْعاً، وهو المطلوبُ.

وما أوردَ عليه مِن أَنَّ الأخبارَ التي لم تتواترَ إنَّما تُفيدُ الظَّنَّ، وتلقَى الأُمَّةُ بالقبولِ إنَّما أفادنا وجوبَ العملِ بما فيهما، ولا يلزمُ مِن إجماعِ الأُمَّةِ على العملِ بما فيهما إجماعُها على أنَّ ما أُسْنِدَ فيهما - غيرَ المستثنى المذكور - مقطوعٌ بأنَّه من كلامِ النَّبِيِّ ﷺ. انتهى^(٢) = يظهرُ اندفاعُه بأنَّ إجماعَ الأُمَّةِ على وجوبِ العملِ بما فيهما

= مالك الأشعري رضي الله عنه، وابن ماجه (٣٩٥٠) من حديث أنس رضي الله عنه، والحديث ورد بطرق كثيرة مرفوعة وموقوفة، وقد ضعفه جماعة من الأئمة، كالنوي في «شرح مسلم» (١٣/٦٧)، وابن كثير في «تحفة الطالب» (ص: ١١٩) وغيرهما. قال السخاوي بعد أن أورد طرق الحديث: وبالجملة، فالحديث مشهور المتن، وله أسانيد كثيرة، وشواهد عديدة في المرفوع وغيره. انظر: «المقاصد الحسنة» (ص: ٧١٦)

(١) في (ب): «لكون».

(٢) انظر: «مقدمة ابن الصلاح» (ص: ٢٨)، وقد أورد الكورانيُّ غالب كلامه بالمعنى مع زيادة إيضاح. قلت: وقد تعقب النووي ما ذكره ابن الصلاح، فقال: وخالفه المحققون والأكثر، فقالوا: يفيد الظن ما لم يتواتر. انظر: «التقريب» (ص: ٥٥).

وتوسَّع السيوطي في إيراد المسألة، ونسوقه بتمامه لأهميته ونفاسته: قال - أي: النووي - في «شرح مسلم» [٢٠/١]: لأن ذلك شأن للأحاد، ولا فرق في ذلك بين الشيخين وغيرهما، وتلقي الأمة بالقبول إنما أفاد وجوب العمل بما فيهما من غير توقف على النظر فيه، بخلاف غيرهما، فلا يعمل =

مبنيٌّ على إجماعها على ظنٍّ أنَّ ما فيهما كلامُ النبيِّ ﷺ، وابنُ الصَّلاحِ إنَّما استدَلَّ بالإجماع الثَّاني لا الأوَّل، والإجماعُ الثَّاني يُثبِتُ مُدَّعاهُ كما تبيَّن مُنْفَعاً عندَ كُلِّ مَنْ سَلَكَ مَسَلَكَ الْإِنصَافِ، وباللهِ التَّوْفِيقُ وليِّ الإِسعَافِ.

وَإِذَا ظَهَرَ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ كَالْمَتَوَاتِرِ مَقْطُوعٌ بِصِحَّتِهِ؛ لَمْ يَكُنِ الزِّيَادَةُ عَلَى النَّصِّ - عَلَى فَرَضِ تَسْلِيمِ كَوْنِهِ نَسْخاً - مِنْ بَابِ النَّسْخِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، وَهُوَ الْمَطْلُوبُ.

ومنه يظهرُ أنَّه لا إشكالَ في استدلالِ صاحبِ «الهداية» بالحديثِ على اشتراطِ النِّيَّةِ فِي الْعِبَادَاتِ كُلِّهَا^(١)، مع قولهم في الأصول: إنَّ حديثَ: «إنَّما الأعمالُ بالنيَّاتِ»

= به حتى ينظر فيه ويوجد فيه شروط الصحيح، ولا يلزم من إجماع الأمة على العمل بما فيهما إجماعهم على القطع بأنه كلام النبي ﷺ. قال: وقد اشدت إنكار ابن برهان على من قال بما قاله الشيخ - أي: ابن الصلاح - وبالغ في تغليظه. انتهى.

وكذا عاب ابن عبد السلام على ابن الصلاح هذا القول، وقال: إن بعض المعتزلة يرون أن الأمة إذا عملت بحديث اقتضى ذلك القطع بصحته، قال: وهو مذهب رديء. وقال البلقيني: ما قاله النووي وابن عبد السلام ومن تبعهما ممنوع، فقد نقل بعض الحفاظ المتأخرين مثل قول ابن الصلاح عن جماعة من الشافعية، كأبي إسحاق، وأبي حامد الإسفراييني، والقاضي أبي الطيب، والشيخ أبي إسحاق الشيرازي، وعن السرخسي من الحنفية، والقاضي عبد الوهاب من المالكية، وأبي يعلى، وأبي الخطاب، وابن الزاغوني من الحنابلة، وابن فورك، وأكثر أهل الكلام من الأشعرية، وأهل الحديث قاطبة، ومذهب السلف عامة أنهم يقطعون بالحديث الذي تلقته الأمة بالقبول، بل بالغ ابن طاهر المقدسي في «صفة التصوف»، فألحق به ما كان على شرطهما، وإن لم يخرجاه.

وقال شيخ الإسلام [ابن حجر]: ما ذكره النووي في «شرح مسلم» من جهة الأكثرين، أما المحققون فلا، فقد وافق ابن الصلاح أيضاً محققون. وقال ابن كثير: وأنا مع ابن الصلاح فيما عول عليه وأرشد إليه. قلت - أي: السيوطي -: وهو الذي أختاره، ولا أعتقد سواه. انظر: «تدريب الراوي» للسيوطي (١/١٤٢ - ١٤٣).

(١) انظر: «الهداية في شرح البداية» للمرغيناني (١/١٢٩).

مِنْ قَبِيلِ ظَنِّي الثُّبُوتِ^(١) والدَّلَالَةُ يُفِيدُ السُّنِّيَّةَ وَالِاسْتِحْبَابَ لَا الْفَرْضِيَّةَ؛ كَمَا اسْتَشْكَلَهُ فِي «الْبَحْرِ الرَّائِقِ»^(٢)؛ لِمَا تَبَيَّنَ أَنَّ الْحَدِيثَ مِنْ قَبِيلِ قَطْعِي الثُّبُوتِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

بَقِيَ هَا هُنَا شَيْءٌ آخَرٌ، وَهُوَ أَنَّهُ قَالَ فِي «الْبَحْرِ الرَّائِقِ»: إِنَّمَا فُرِضَتِ النِّيَّةُ فِي الْعِبَادَاتِ بِأَيَّةٍ: ﴿وَمَا أَمْرًا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [البينة: ٥]، فَإِنَّهُ جَعَلَ الْإِخْلَاصَ الَّذِي هُوَ عِبَارَةٌ عَنِ النِّيَّةِ حَالًا لِلْعَابِدِينَ، وَالْأَحْوَالُ شَرْطٌ. انْتَهَى^(٣).

وَعَلَى هَذَا، فَيَلْزَمُ اشْتِرَاطُهَا فِي الْوَضُوءِ أَيْضًا؛ لِمَا بَيَّنَّا أَنَّ الْوَضُوءَ عِبَادَةٌ دَائِمًا لَا عَادَةً، ثُمَّ إِنَّهُ قَدْ يَكُونُ عِبَادَةٌ مُسْتَقَلَّةً، وَقَدْ يَكُونُ مَعَ كَوْنِهِ عِبَادَةً فِي ذَاتِهِ وَسِيلَةً وَشَرْطًا لِعِبَادَةٍ أُخْرَى كَمَا مَرَّ، وَالنِّيَّةُ شَرْطٌ فِي الْعِبَادَاتِ مُطْلَقًا، فَيَكُونُ شَرْطًا فِي الْوَضُوءِ أَيْضًا عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ وَلِيَّ التَّحْرِيرِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

ثُمَّ نَرْجِعُ وَنَقُولُ: قَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ قَوْلَهُ ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا شَيْءَ مِنَ الْأَعْمَالِ تَوْجُدُ فِي مَرَاتِبِهَا الشَّرْعِيَّةِ إِلَّا بِنِّيَّاتِهَا، وَأَنَّهُ يَتَضَمَّنُ أَنَّهُ لَا شَيْءَ مِنَ الْعِبَادَاتِ تَوْجُدُ شَرْعًا إِلَّا بِنِّيَّاتِهَا، وَأَنَّهُ يَسْتَلْزِمُ أَنَّهُ لَا ثَوَابَ لَشَيْءٍ مِنَ الْعِبَادَاتِ إِلَّا بِنِّيَّاتِهَا.

وَلَكِنْ لَمَّا كَانَ اعْتِبَارُ الشَّيْءِ فِي حَدِّ ذَاتِهِ غَيْرَ اعْتِبَارِهِ فِي تَرْتِبِ شَيْءٍ آخَرَ عَلَيْهِ، أَوْ تَرْتِبِهِ عَلَى شَيْءٍ آخَرَ؛ لِتَفَاوُتِ مَرَاتِبِ وَضُوحِ الْفَهْمِ فِي ذَلِكَ؛ أَرَادَ ﷺ أَنْ يُصْرِّحَ بِمَا اسْتَلْزَمَتْهُ الْجُمْلَةُ الْأُولَى؛ إِضَاحًا لِمَا هُوَ مَظْنَّةُ التَّبَاسُ مَزِيدَ إِضَاحٍ، فَقَالَ ﷺ: «وَإِنَّمَا» الْحَاصِلُ «لِكُلِّ امْرِيٍّ» مِنْ صُورَةِ الْعَمَلِ الْمَتَرَدِّدِ بَيْنَ امْرَيْنِ فَصَاعِدًا «مَا

(١) انظر: «كشف الأسرار» لعلاء الدين البخاري (١/٨٤)، و«غمز عيون البصائر» لشهاب الدين

الحموي (١/٥٦).

(٢) انظر: «البحر الرائق» لابن نجيم (١/٢٧).

(٣) انظر: المصدر السابق.

نوى»؛ أي: ما نواه بها، لا ما لم يَنْوِهْ بها مَمَّا يَصِحُّ أَنْ يُنْوَى بِتلك الصُّورة، فلا يَحْصُلُ ثوابُ العِبادةِ مِنَ الصُّورةِ المتردِّدةِ بين عِبادةٍ وعادةٍ، البارزةِ بِنِيَّةِ العادةِ؛ لأنَّ ترتُّبَ الثَّوابِ على صورةٍ عَمَلٍ يتوقَّفُ على كونها عِبادةً، وهو موقوفٌ على النِّيَّةِ المعتبرةِ فيها شرعاً، فإذا انتفت انتفى كونه عِبادةً، فانتهى ترتُّبُ الثَّوابِ.

ف«إنَّما»: للقصْرِ الإِضافيِّ لا الحَقِيقِيِّ، فإنها لَقَصْرُ الحاصِلِ لِكُلِّ امرئٍ من صورةِ العملِ المُشْتَرَكِ بين أمرين فصاعداً، على ما نواه بها مِنْ تلك الأمور، بالإِضافةِ إلى ما لم يَنْوِهْ بها منها، لا مُطلقاً، فصريحُ الجُملةِ الثانيةِ مِنْ لوازمِ صريحِ الجُملةِ الأولى.

فَمَنْ قال: إِنَّ الثَّانِيَةَ تُفِيدُ غَيْرَ ما أَفادَتْهُ الأولى؛ إِنْ أرادَ أَنَّ المُسْتَفادَ مِنْ صريحِ هذهِ غَيْرِ المُسْتَفادِ مِنْ صريحِ تلك؛ فهو كِلامٌ صَحِيحٌ؛ لأنَّ مَفادَ الأولى: أَنَّ وجودَ الأعمالِ في مراتبها الشَّرعيةِ مقصُورٌ على النِّيَّاتِ، ومَفادَ الثانيةِ: أَنَّ الحاصِلَ لِكُلِّ امرئٍ مِنْ صورةِ العملِ المتردِّدِ بين أمرين فصاعداً هو ما نواه بها منها، لا ما لم يَنْوِهْ بها، وإِنْ كانت الصُّورةُ قابِلةً لأنَّ يَنْوِيَ بها، ولا خِفاءَ في مُغايرتِهما.

وَمَنْ قال: إِنَّ الثَّانِيَةَ توكِيدٌ للأولى؛ إِنْ أرادَ أَنَّها توكِيدٌ لِمَا هو مُسْتَفادٌ^(١) مِنْ معناها الإلتزاميِّ؛ فصَحِيحٌ أيضاً؛ لِمَا تَبَيَّنَ.

وَأَمَّا غَيْرُ هَذَيْنِ القَوْلَيْنِ؛ فلا حَاجةَ إلى نَقْلِ أَكْثَرِها^(٢).

وَأَمَّا ما ذَكَرَ الشَّيْخُ ابنُ حَجَرٍ المَكِّيُّ في «الفتحِ المُبِينِ» مِنْ قولِهِ: اسْتَفِيدَ مِنْ هذهِ الجُملةِ دُونَ التي قَبْلَها وَجوبُ التَّعْيِينِ في نِيَّةِ ما يَلْتَبَسُ دُونَ غَيْرِهِ؛ كَالطَّهَّارةِ،

(١) في (ع): «لما يستفاد».

(٢) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١/١٤)، و«إرشاد الساري» للقسطلاني (٩/٨).

والزكاة، والكفارة، والنسك؛ للخبر الصحيح - خلافاً لمن طعن فيه -: أنه ﷺ سَمِعَ رجلاً يُلبِّي بالحجِّ عن رجلٍ، فقال له: «أحججتَ عن نفسك؟»، قال: لا، قال: «هذه عن نفسك، ثم حُجَّ عن الرجل»^(١).

(١) الحديث روي مرفوعاً وموقوفاً على ابن عباس رضي الله عنهما.

أما المرفوع، فرواه أبو داود (١٨١١)، وابن ماجه (٢٩٠٣)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٣٠٣٩)، وأبو يعلى في «مسنده» (٢٤٤٠)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٢٥٤٧)، وابن حبان في «صحيحه» (٣٩٨٨)، والدارقطني في «سننه» (٢٦٤٨)، والبيهقي في «الصغير» (١٤٦٢)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما. قال الدارقطني: هذا هو الصحيح عن ابن عباس والذي قبله وهم، يقال: إن الحسن بن عمار - أحد رواة الحديث - كان يرويه، ثم رجع عنه إلى الصواب، فحدث به على الصواب موافقاً لرواية غيره عن ابن عباس، وهو متروك على كل حال. ورواه الطبراني في «الأوسط» (٦١٣٠)، والدارقطني في «سننه» (٢٦٥٥) من حديث جابر رضي الله عنه، وقال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن أبي الزبير إلا ثمامة بن عبيدة. ورواه أبو يعلى في «مسنده» (٤٦١١)، والدارقطني في «سننه» (٢٦٥٦)، والبيهقي في «الصغير» (١٤٦٥) من حديث عائشة رضي الله عنها.

ورواه موقوفاً على ابن عباس رضي الله عنه الإمام الشافعي في «مسنده» (٩٢٥ - سنجر)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٢٥٤٨).

قال ابن عبد البر في «الاستذكار» (١٦٩/٤): من أبي القول بهذا الحديث علله بأنه قد روي هذا الحديث موقوفاً على ابن عباس أنه سمع رجلاً يقول: لبيك عن شبرمة... الحديث، لم يذكر فيه النبي ﷺ، وبعضهم يرويه عن قتادة عن سعيد بن جبير لا يذكر عزرة، والذي يقبله يحتج بأن الذي رفعه حافظ قد حفظ ما قصر عنه غيره، فوجب قبول زيادته.

ولخص ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٤٢٦/٢) النزاع في قبول الحديث فقال: رجح عبد الحق وابن القطان رفعه، وأما الطحاوي فقال: الصحيح أنه موقوف، وقال أحمد بن حنبل: رفعه خطأ، وقال ابن المنذر: لا يثبت رفعه.

ووجهُ فَهْمِ ذلكِ من هذه الجملة الثانية: أنَّ أصلَ النِّيَّةِ فيما يَلْتَبِسُ قد عَلِمَ من الجملة الأولى، وَمَنَعَ الاستنابة في النِّيَّةِ عَلِمَ من الجملة الثانية.

نعم، قد يُسْتَشَى منه نِيَّةُ الوكيل في تَفْرِقَةِ الزكاة إذا فَوَّضَتْ إليه؛ لَأَنَّهَا حينئذٍ تابعةٌ، وَمِنْ ثَمَّ لو استنابه غيره^(١) في نِيَّةِ الزكاة وحدها لم يَصِحَّ كما هو ظاهرٌ، وإِنَّمَا اعتبرت نِيَّةُ الوليِّ عن الصَّبِيِّ لِلنُّسْكِ، والحاجِّ عن غيره، ومُعَسَّلٍ نحو المجنونة؛ لعدم تأهلِ المَنَوِيِّ عنهم لها، فأقيمت نِيَّةُ النَّاوي عنهم مقامَ نِيَّتِهِمْ. انتهى^(٢).

ففيه بحثٌ:

أَمَّا أَوَّلًا: فَلأنَّ الجملة الأولى دالَّةٌ على أنه لا عبادةَ موجودةٌ شرعاً إلا بِنِيَّةٍ مُعْتَبَرَةٍ شرعاً، وما يفتقرُ إلى التَّعْيِينِ مما يَلْتَبِسُ لا يكون نِيَّةً مُعْتَبَرَةً شرعاً إلا إذا كانت مُسْتَجْمَعَةً لجميعِ شرائطِ الاعتبار التي منها التَّعْيِينُ، فوجوبُ التَّعْيِينِ فيما يَلْتَبِسُ مُسْتَفَادٌ من الجملة الأولى.

وَأَمَّا ثانياً: فَلِما مرَّ أنَّ القَصْرَ إضافيٌّ لا حقيقيٌّ، وبالإضافة إلى ما لم يَنوِه، لا^(٣) ما نواه غيره مُطلقاً، وحينئذٍ فلا دِلالةٌ في الجملة الثانية على منع الاستنابة أصلاً.

نعم، إذا دَلَّ الدَّلِيلُ على صِحَّةِ الاستنابة في بعض العبادات؛ كالحجِّ مَمَّنْ حَجَّ عن نفسه، فَإِنَّهُ إذا نوى به عن الغير وقعَ عن ذلك الغير؛ إذ إنما لكل امرئٍ ما نوى، وقد نوى عن الغير.

وَأَمَّا ثالثاً: فَلأنَّ التَّعْلِيلَ بعدم تأهلِ المَنَوِيِّ عنهم لِلنِّيَّةِ لا يَتِمُّ في الحاجِّ عن غيره

(١) في «الفتح المبين»: «استنابَ غيره».

(٢) انظر: «الفتح المبين بشرح الأربعين» للهيتمي (ص: ١٢٨).

(٣) في (ع): «ينو لا إلى» بدل: «ينوه لا».

مُطْلَقًا، فَإِنَّ الْمَعْضُوبَ^(١) أَهْلٌ لِلنِّيَّةِ؛ بِدَلِيلِ صِحَّةِ سَائِرِ عِبَادَاتِهِ مُبَاشَرَةً.

بل قال في «التُّحْفَةِ»: إِذَا كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ أَقْلٌ مِنْ مَسَافَةِ الْقَصْرِ لَمْ يُجْزَلْ لَهُ الْإِنَابَةُ مُطْلَقًا، بَلْ يُكَلِّفُهُ بِنَفْسِهِ، فَإِنْ عَجَزَ حُجَّ عَنْهُ بَعْدَ مَوْتِهِ مِنْ تَرَكِّبِهِ. انتهى^(٢).

وهو صريحٌ في صِحَّةِ مُبَاشَرَتِهِ الْحُجَّ بِنَفْسِهِ كَسَائِرِ الْعِبَادَاتِ.

وَأَمَّا رَابِعًا: فَلَأَنَّ الْقَصْرَ لَوْ كَانَ حَقِيقِيًّا أَوْ إِضَافِيًّا، وَكَانَ بِالْإِضَافَةِ إِلَى مَا نَوَاهُ غَيْرُهُ مُطْلَقًا وَلَوْ عَنْهُ؛ كَانَ الْكَلَامُ دَالًّا عَلَى عَدَمِ حُصُولِ مَا نَوَاهُ عَنْهُ غَيْرُهُ لَهُ مُطْلَقًا، سِوَاءٍ كَانَ أَهْلًا لِلنِّيَّةِ أَوْ لَا، وَاللَّازِمُ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ الدَّلَائِلَ الشَّرْعِيَّةَ دَلَّتْ عَلَى حُصُولِ أَعْمَالٍ كَثِيرَةٍ لِمَنْ يَنْوِي عَنْهُ، فَالْقَصْرُ إِضَافِيٌّ، وَبِالْإِضَافَةِ إِلَى مَا لَمْ يَنْوِ كَمَا مَرَّ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

ثم قال الشَّيْخُ ابْنُ حَجَرٍ الْمَكِّيُّ: وَأَوْقَعَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ الطَّلَاقَ وَالنَّذْرَ بِالنِّيَّةِ الْمُجَرَّدَةِ عَمَلًا بِعُمُومِ الْحَدِيثِ، وَأَبَاهُ الْأَكْثَرُونَ؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ وَظَائِفِ اللِّسَانِ لُغَةً وَعُرْفًا، فَلَا تُؤَثَّرُ فِيهِمَا النِّيَّةُ الْمُجَرَّدَةُ. انتهى^(٣).

وفيه بحثٌ: لِأَنَّ «مَا» فِي «مَا نَوَى» مَوْصُولَةٌ عِبَارَةٌ عَنِ الْعَمَلِ، لَا مَصْدَرِيَّةٌ، وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ لَمْ يَتَحَقَّقْ صُورَةُ عَمَلٍ عِنْدَ نِيَّةِ الطَّلَاقِ وَالنَّذْرِ الْمُجَرَّدَةِ حَتَّى يُقْصَرَ الْحَاصِلُ مِنْهَا عَلَى مَا يَنْوِيهَ بِهَا، وَمُجَرَّدُ النِّيَّةِ لَيْسَ صُورَةَ عَمَلٍ، فَلَا يَشْمَلُهَا عَمُومُ الْحَدِيثِ أَصْلًا، فَلَا يُحْتَاجُ فِي رَدِّهِ إِلَى قَوْلِهِ: وَأَبَاهُ الْأَكْثَرُونَ... إلخ.

(١) المعضوب: هو العاجز عن الحج بنفسه لزمانته، أو كسر، أو مرض لا يرجى زواله، أو كبر بحيث لا يستمسك على الراحلة إلا بمشقة شديدة. انظر: «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي (٢٥/٤).

(٢) انظر: «تحفة المحتاج» للهيتمي (٣٠/٤).

(٣) انظر: «الفتح المبين» للهيتمي (ص: ١٢٩).

نعم، إن أراد ذلك البعض أن الطَّلَاقَ والنَّذْرَ يقعان بالكلام النَّفْسِيَّ عند النِّيَّةِ الجازمة كما يقعان باللفظي؛ كان الإيقاعُ حينئذٍ بالعمل القلبيِّ المقرونِ بالنِّيَّةِ الجازمة - أعني: تكلُّم النَّفْسِ بِأَنَّهَا طَالِقٌ مَثَلًا -، فَإِنَّ التَّكْلِمَ فَعْلٌ لِلنَّفْسِ اخْتِيَارِيٌّ، وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ بِمَعْنَى الْمُتَكَلِّمِ بِهِ كَيْفًا لَا بِالنِّيَّةِ الْمُجَرَّدَةِ كَمَا أَفْهَمْتَهُ عِبَارَتُهُ، وَعَلَى هَذَا انْدِرَاجُ التَّكْلِمِ النَّفْسِيِّ تَحْتَ عُمُومِ الْأَعْمَالِ وَاضِحٌ؛ فَيُحْتَاجُ فِي إِخْرَاجِهِ عَنِ الْعُمُومِ إِلَى مَا ذَكَرَهُ مِنْ أَنَّهَا مِنْ وَظَائِفِ اللِّسَانِ لَعَةً وَعُرْفًا، فَإِنَّ تَمَّ هَذَا تَمَّ قَوْلُ الْأَكْثَرِينَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَلَمَّا كَانَتْ الْقَوَاعِدُ الْكُلِّيَّةُ تَصِيرُ مُوَضَّحَةً بِإِيرَادِ مِثَالٍ مِنْ جُزْئِيَّاتِهَا، وَكَانَ مُقْتَضَى الْحَالِ الْإِبْضَاحَ؛ لِأَنَّ اشْتِرَاكَ الصُّورَةِ وَتَرُدُّدَهَا بَيْنَ نِيَّتَيْنِ فِصَاعِدًا مَطْنَةً التَّبَاسِ؛ فَرَعَ ﷺ عَلَى الْقَاعِدَتَيْنِ مِثَالًا يُوضِّحُهُمَا، وَخَصَّ مِنْ جُزْئِيَّاتِهِمَا الْهَجْرَةَ بِالْتَّمَثِيلِ بِهَا؛ لِأَنَّ صُورَتَهَا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ قَدْ صَدَرَتْ بِنِيَّتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ: نِيَّةَ عِبَادَةِ مَنْ جُمُهورِ الْمُهَاجِرِينَ، وَنِيَّةَ عَادَةٍ مِنْ بَعْضِهِمْ؛ كَمَا قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ: قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: نَقَلُوا أَنَّ رَجُلًا هَاجَرَ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ لَا يُرِيدُ بِذَلِكَ فَضِيلَةَ الْهَجْرَةِ، وَإِنَّمَا هَاجَرَ لِيَتَزَوَّجَ امْرَأَةً تُسَمَّى أُمَّ قَيْسٍ؛ فَلِهَذَا خَصَّ فِي الْحَدِيثِ ذِكْرَ الْمَرْأَةِ دُونَ سَائِرِ مَا يُنَوَى بِهِ. انتهى^(١).

قال الحافظ: ولم نقف على تسميته، ونقل ابن دحية أن اسمها (قيلة) بقافٍ مفتوحة، ثم تحنانية ساكنة^(٢).

قال الحافظ: وقصة مهاجر أم قيس رواها سعيد بن منصور، قال: حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن شقيق، عن عبد الله - هو ابن مسعود - قال: من هاجر

(١) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١/١٠)، و«شرح العمدة في الأحكام» لابن دقيق العيد (١/٦٢ - ٦٣).

(٢) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١/١٧).

يبتغي شيئاً فإنما له ذلك، هاجر رجلٌ لِيَتَزَوَّجَ امرأةً يُقال لها: أمُّ قيسٍ، فكان يُقال له: مُهاجِرُ أمِّ قيسٍ^(١).

ورواه الطبرانيُّ من طريقٍ أخرى عن الأعمش بلفظٍ: كان فينا رجلٌ خطَبَ امرأةً يُقال لها: أمُّ قيسٍ، فأبَتْ أن تزوَّجَه حتى يُهاجِرَ، فهاجَرَ، فتزوَّجَها، فكُنَّا نُسمِّيَه: مُهاجِرَ أمِّ قيسٍ^(٢). وهذا إسنادٌ صحيحٌ على شرط الشَّيخين، لكن ليس فيه أن حديثَ الأعمالِ سيقَ بسببِ ذلك.

قال: ولم أر في شيءٍ من الطُّرُق ما يقتضي التَّصريحَ بذلك^(٣).

قال السُّيوطيُّ في «منتهى الآمال»: قلتُ: قد رأيتُه مُصرَّحاً به في بعض الطُّرُق. ثم بعد أن نقلَ عن الحافظ ابن حجرٍ أنه لم ير ما ذكره المُهَلَّبُ من كونه رَضِيَ اللهُ عَنْهُ خطَبَ به أوَّلَ ما هاجرَ منقولاً^(٤)، قال: قلتُ: قد وقفتُ على التَّصريحِ بكونه خطَبَ به لَمَّا قَدِمَ المَدِينَةَ في بعض الطُّرُق، وعجبتُ للحافظ ابن حجرٍ كيف لم يستحضره. قال الزُّبَيْرُ بنُ بَكَّارٍ في «أخبار المدينة»: حدَّثني مُحَمَّدُ بنُ الحَسَنِ، عن مُحَمَّدِ بنِ طَلْحَةَ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عن موسى بنِ مُحَمَّدِ بنِ إِبْرَاهِيمَ بنِ الحَارِثِ، عن

(١) لم أقف عليه في المطبوع من «سنن سعيد بن منصور»، وقد رواه الطبراني في «الكبير» (٨٥٤٠)، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٠/٥٩٠) من طريقه وبالإسناد الذي ذكره الحافظ.

(٢) لم أقف على هذه الرواية عند الطبراني، ولم يعزها إليه ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (ص: ٧٤). انظر: الحاشية السابقة.

وروى الأثر أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٨٠١٤)، وعزاه ابن الأثير أيضاً في «أسد الغابة» (٦/٣٨٠)، وابن حجر في «الإصابة» (٨/٤٥٤) إلى ابن منده.

(٣) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١/١٠).

(٤) المصدر السابق.

أبيه، قال: لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ؛ وَعَكَ فِيهَا أَصْحَابَهُ، وَقَدِمَ رَجُلٌ فَتَزَوَّجَ امْرَأَةً كَانَتْ مُهَاجِرَةً، فَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمَنْبَرِ، فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ - ثَلَاثًا - فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهَجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يَطْلُبُهَا أَوْ امْرَأَةٍ يَخْطُبُهَا فَإِنَّمَا هِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ»، ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ انْقُلْ عَنَا الْوَبَاءَ» ثَلَاثًا، فَلَمَّا أَصْبَحَ قَالَ: أُتِيَتْ هَذِهِ اللَّيْلَةَ بِالْحُمَّى؛ فِإِذَا بَعَجُوزٍ سَوْدَاءٍ مُكَبَّيَّةٍ^(١) فِي يَدَيِ الَّذِي جَاءَ بِهَا، فَقَالَ: هَذِهِ الْحُمَّى، فَمَا تَرَى فِيهَا؟ فَقَالَ^(٢): «اجْعَلُوهَا بَخْمًا»^(٣).

قال السيوطي: فهذه الطريقُ صُرحَ فيها بذكر سببِ الحديثِ، وبكونه خطبَ به حين قَدِمَ المدينةَ. انتهى^(٤).

(١) أي: مربوطة باللَّبب، وهو ما يشد على صدر الدابة أو الناقة، وهنا فيه مجاز. انظر: «لسان العرب» لابن منظور (١/٧٣٢).

(٢) في «متهى الآمال»: «فقلت».

(٣) كتاب «أخبار المدينة» للزبير بن بكار في عداد المفقود. والحديث عزاه السيوطي في «الجامع الكبير» (١٤/٤١٥) أيضاً إلى هناد في «الزهد»، ولم أقف عليه فيه. وفي إسناده محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي، من التابعين، فالحديث مرسل، وفيه محمد ابن الحسن المعروف بابن زباله، منكر الحديث. انظر: «تهذيب الكمال» للمزي (٢٤/٣٠١، ٢٥/٦٠).

وقوله: «بخم» قال المنذري في «الترغيب والترهيب» (٢/١٤٧): حُـمٌ - بضم الخاء المعجمة وتشديد الميم -: اسم غيضة بين الحرمين، قريباً من الجحفة، لا يولد بها أحد فيعيش إلى أن يحتلم إلا أن يرتحل عنها؛ لشدة ما بها من الوباء والحمى بدعوة النبي ﷺ، وأظن (غدير حُـم) مضافاً إليها.

(٤) انظر: «متهى الآمال» للسيوطي (ص: ٥٢ - ٥٣).

فكان التَّمثِيلُ بها أَوْفَقَ لِمَقْتَضَى^(١) الحال؛ تَنْبِيهاً لِمُهَاجِرِ أُمَّ قَيْسٍ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُهَاجِرِ الهِجْرَةَ الْمَطْلُوبَةَ، فَلَا يَطْمَعُ فِي ثَوَابِ الْمُهَاجِرِينَ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَتَنْفِيراً لغيره عَن مِثْلِ قَصْدِهِ فِي عَمَلِهِ، فَقَالَ ﷺ: «فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ...».

قال الحافظُ: الهِجْرَةُ: التَّرْكَ، وَالهِجْرَةُ إِلَى الشَّيْءِ: الْإِنْتِقَالُ إِلَيْهِ عَن غَيْرِهِ. وَفِي الشَّرْعِ: تَرَكَ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ.

وقد وَقَعَتْ فِي الْإِسْلَامِ عَلَى وَجْهَيْنِ:

الأوَّلُ: الْإِنْتِقَالُ عَن دَارِ الْخَوْفِ إِلَى دَارِ الْأَمْنِ؛ كَمَا فِي هِجْرَتِي الْحَبَشَةِ، وَابْتِدَاءِ الْهِجْرَةِ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ.

الثَّانِي: الْهِجْرَةُ مِنْ دَارِ الْكُفْرِ إِلَى دَارِ الْإِيمَانِ، وَذَلِكَ بَعْدَ أَنْ اسْتَقَرَّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ، وَهَاجَرَ إِلَيْهِ مَنْ أَمْكَنَهُ ذَلِكَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَكَانَتْ الْهِجْرَةُ إِذْ ذَاكَ تَخْتَصُّ بِالْإِنْتِقَالِ إِلَى الْمَدِينَةِ إِلَى أَنْ فُتِحَتْ مَكَّةُ، وَانْقَطَعَ الْإِخْتِصَاصُ، وَبَقِيَ عُمُومُ الْإِنْتِقَالِ مِنْ دَارِ الْكُفْرِ لِمَنْ قَدَرَ عَلَيْهِ بَاقِيًا. انْتَهَى^(٢).

وَذَكَرَ فِي «مُنْتَهَى الْأَمَالِ» لِلْحَافِظِ الشَّيْطَوِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ ثَمَانِيَةَ أَقْسَامٍ لِلْهِجْرَةِ^(٣):

الأوَّلَى: الْهِجْرَةُ الْأُوْلَى إِلَى الْحَبَشَةِ عِنْدَمَا آذَى الْكُفَّارُ الصَّحَابَةَ؛ أَي: وَكَانَتْ فِي رَجَبٍ سَنَةِ خَمْسٍ مِنَ الْمُبْعَثِ.

الثَّانِيَةُ: الْهِجْرَةُ الثَّانِيَةُ إِلَى الْحَبَشَةِ؛ أَي: فَإِنَّهُمْ أَقَامُوا فِي الْحَبَشَةِ سَبْعَانَ

(١) فِي (ع): «بِهِ أَوْفَقَ بِمَقْتَضَى» بَدَل: «بِهَا أَوْفَقَ لِمَقْتَضَى».

(٢) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١/١٦).

(٣) انظر هذا التقسيم أيضاً عند ابن دقيق العيد في «شرح العمدة في الأحكام» (١/٦٠)، والعراقي في

«طرح الثريب» (٢/٢٢)، والعيني في «عمدة القاري» (١/٢٩).

ورمضان، وبلغ أرض الحبشة أن أهل مكة أسلموا؛ لما أنهم سجدوا مع رسول الله ﷺ في رمضان عند قراءة النجم، فقالوا: عشائرننا أحب إلينا، فخرجوا راجعين^(١)، وقدموا في شوال من السنة المذكورة، فلما اشتد عليهم قومهم؛ أذن لهم ﷺ إلى أرض الحبشة مرة ثانية.

الثالثة: من مكة إلى المدينة.

الرابعة: هجرة القبائل إلى رسول الله ﷺ لتعلم الشرائع، ثم يرجعون إلى الأوطان، ويعلمون قومهم.

الخامسة: هجرة من أسلم من مكة ليأتي إلى النبي ﷺ، ثم يرجع إلى مكة.

السادسة: هجرة من كان مقيماً ببلاد الكفر، ولا يقدر على إظهار الدين، فإنه يجب عليه أن يهاجر إلى بلاد الإسلام؛ كما صرح به أصحابنا^(٢).

السابعة: الهجرة في آخر الزمان عند ظهور الفتن؛ كما رواه أبو داود من حديث ابن عمر، وقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ستكون هجرة بعد هجرة، فخير أهل الأرض ألزمهم مهاجر إبراهيم، ويبقى في الأرض شرار أهلها» الحديث^(٣).

(١) رواه بتمامه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٢٠٦/١) عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام.

(٢) انظر: «المجموع» للنووي (٢٦٤/١٩)، و«أسنى المطالب» لتركيب الأنصاري (٢٠٤/٤)، و«مغني المحتاج» للشربيني (٥٥/٦)، ونصوص الشافعية في هذه المسألة متكاثرة.

(٣) رواه الإمام أحمد (٦٨٧١)، وأبو داود (٢٤٨٢)، وتاممه: «تلفظهم أرضوهم، تقدروهم نفس الله، وتحشرهم النار مع القردة والخنازير». قال ابن حجر في «فتح الباري» (٣٨٠/١١): أخرجه أحمد، وسنده لا بأس به. قلت: وفي إسناده شهر بن حوشب، قال عنه في «التقريب»: صدوق، كثير الإرسال والأوهام. تقدروهم: تكرههم. نفس الله بسكون الفاء: ذاته.

قال صاحبُ «النهاية»: يريدُ به الشَّامُ؛ لأنَّ إبراهيمَ لَمَّا خَرَجَ مِنَ الْعِرَاقِ مَضَى إِلَى الشَّامِ، وَأَقَامَ بِهِ^(١).

الثامنة: هجرة ما نهى الله تعالى عنه.

قال ابنُ دقيقِ العيد: ومعنى الحديثِ وحُكْمُهُ يتناولُ الجميعَ، غيرَ أنَّ السَّبَبَ السَّابِقَ للحديثِ يقتضي أنَّ المرادَ بالحديثِ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ. انتهى^(٢).

«إلى الله ورسوله»: في نيَّته.

«فهجرته إلى الله ورسوله»: شرعاً، فيكون عبادةً؛ لِتَحَقُّقِ النِّيَّةِ الْمُعْتَبَرَةِ شرعاً فيها.

«ومن كانت هجرته إلى دُنيا»: بضمِّ الدالِّ، وحكى ابنُ قُتَيْبَةَ كَسَرَهَا، وَلَفْظُهَا مقصوٌّ غيرُ مُتَوَّنٍ، وحكى تنوينها. كذا في «الفتح»^(٣).

«يُصِيبُهَا»: أي: يُحْصَلُهَا.

«أو امرأةٍ بتزوُّجها»: في نيَّته.

«فهجرته إلى ما هاجر إليه»: في حُكْمِ الشَّرْعِ، فلا يكون عبادةً، وإنَّ كانت الصُّورَةُ قابِلَةً لَهَا؛ لِعَدَمِ تَحَقُّقِ النِّيَّةِ الْمُعْتَبَرَةِ فِيهَا شرعاً.

قال الحافظُ ابنُ حجرٍ: قد تواترَ النَّقْلُ عن الأئمَّةِ في تعظيمِ قَدْرِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَاتَّفَقَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْمَهْدِيِّ^(٤)،.....

(١) انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (مادة: هجر).

(٢) انظر: «شرح العمدة في الأحكام» لابن دقيق العيد (١/٦٢)، و«منتهى الآمال» للسيوطي (ص: ١٣١ - ١٣٢).

(٣) انظر: «أدب الكاتب» لابن قتيبة (ص: ٤٢٥)، وعنه نقله ابن حجر في «فتح الباري» (١/١٦).

(٤) مما ينقل عنه قوله: هذا الحديث يدخل في ثلاثين باباً من العلم. وقوله: ينبغي أن يجعل هذا الحديث رأس كل باب. انظر: «السنن الأبين» لابن رشيد (١/٣٥)، و«فتح الباري» لابن حجر (١/١١).

والشَّافِعِيُّ فيما نقلَهُ البُويْطِيُّ عنه^(١)، وأحمدُ بنُ حنبلٍ^(٢)، وعليُّ بنُ المَدِينِيِّ^(٣)، وأبو داودَ^(٤)، والدارقُطْنِيُّ^(٥)، وحمزةُ الكِنَانِيُّ^(٦) على أنه ثلثُ الإسلام، ومنهم مَنْ قال: ربُّعُه، واختلفوا في تعيين الباقي.

(١) روى البيهقي في «الكبرى» (٢٢٨٧) عن البويطي يقول: سمعت الشافعي رحمه الله عليه يقول: يدخل في حديث: «الأعمال بالنيات» ثلث العلم. انظر: «الأربعين الطائية» لأبي الفتح الطائي (ص: ٤٠)، و«المشيخة البغدادية» للأُموي (ص: ٤٦).

وروى الخطيب البغدادي في «الجامع لأخلاق الراوي» (١٨٨٨) عن الربيع بن سليمان قال: سمعت الشافعي يقول: يدخل هذا الحديث في سبعين باباً من الفقه. انظر: «كشف المشكل» لابن الجوزي (٨٥/١)، و«شرح النووي على مسلم» (٥٣/١٣).

(٢) روى ابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة»، والخوجاني في «جزئه» عن أحمد بن سهل النيسابوري قال: سمعت أحمد بن حنبل يقول: أصول الإسلام ثلاثة أحاديث: حديث «إنما الأعمال بالنيات»، وحديث «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد»، وحديث «الحلال بين والحرام بين».

(٣) قال ابن الملقن في «البدر المنير» (٦٦٢/١): نقل - أي: أبو بكر الخفاف - عن ابن المديني وعبد الرحمن بن مهدي أن مداره على أربعة أحاديث: «الأعمال بالنيات»، و«لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث»، و«بني الإسلام على خمس»، و«البينة على المدعي، واليمين على من أنكر».

(٤) سيأتي قوله قريباً.

(٥) نقل السفيري في «شرح البخاري» (١٠٨/١) عن الدارقطني قوله: أصول أحاديث الإسلام أربعة: حديث «إنما الأعمال بالنيات»، وحديث «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه»، وحديث «الحلال بين والحرام بين»، وحديث «ازهد في الدنيا يحبك الله». وقد نظم العلامة أبو الحسن الإشبيلي هذه الأربعة، فقال:

عُمدَةُ الدِّينِ عندنا كلماتٌ أربَعُ قالهنَّ خيرُ البريَّةِ
أتقِ الشُّبهاتِ، وازهد، ودَعْ ما ليس يَعيَنُك، واعمَلْ بِنِيَّةِ

وانظر: «البدر المنير» لابن الملقن (٦٦٢/١).

(٦) انظر قوله بأن الحديث ثلث الإسلام في «المنتقى شرح الموطأ» للبايجي (٢١٢/٧).

ووجه البيهقي كونه ثلث الإسلام بأن كَسَبَ العبدِ يقَعُ بقلبه ولسانه وجوارحه، فإنَّ النِّيَّةَ أحدُ أقسامها الثلاثة وأرجحها؛ لأنَّها قد تكون عبادةً مُسْتَقِلَّةً، وغيرها يحتاجُ إليها، ومن ثمَّ ورد: «نِيَّةُ الْمُؤْمِنِ خَيْرٌ مِنْ عَمَلِهِ»^(١).

وكلامُ الإمام أحمد يدلُّ على أنه أراد بكونه ثلث العلم أنه أحدُ القواعدِ الثلاثة التي تُردُّ إليها جميعُ الأحكامِ عنده، وهي هذا، و«مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ

(١) انظر: «السنن الصغير» للبيهقي (٥)، وفي عبارة الحافظ اختصار غير محلّ.

والحديث رواه الطبراني في «الكبير» (٥٩٤٢)، ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (٣/٢٥٥)، وكذلك الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٤٧٦٤)، والديلمي في «الفردوس» (٦٨٤٢)، من حديث سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه. ضعفه العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» (١/١٧٣٥)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢١٢): رواه الطبراني في الكبير، ورجاله موثقون، إلا حاتم بن عباد بن دينار الجُرَشِي، لم أر من ذكر له ترجمة. ورواه الشهاب القضاعي في «مسنده» (١٤٧)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٦٤٤٥)، والسلفي في «الطيوريات» (٦٦٥)، من حديث أنس رضي الله عنه. قال البيهقي: هذا إسناد ضعيف. ورواه القضاعي في «مسنده» (١٤٨) من حديث النواس بن سمعان رضي الله عنه. وضعفه ابن حجر في «فتح الباري» (٤/٢١٩).

ورواه ابن ودعان في «أربعينته الموضوعة» (ص: ٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وابن عبد البر في «التمهيد» (١٢/٢٦٥) من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وأبو الشيخ في «أمثال الحديث» (٥٢) مرسلًا عن ثابت البناني، وأبو نعيم في «الحلية» (٢/٣٢٦) موقوفًا عليه. قال السخاوي: وهي وإن كانت ضعيفة، فبمجموعها يتقوى الحديث، وقد أفردت فيه وفي معناه جزءًا. انظر: «المقاصد الحسنة» (ص: ٧٠٢).

قلت: طبع هذا الجزء ضمن «الأجوبة المرضية فيما سئل السخاوي عنه من الأحاديث النبوية» (ص: ٣٤٥-٣٥٢)، فليراجع.

عليه أمرنا فهو ردٌّ»^(١)، و«الحلالُ بيِّنٌ، والحرامُ بيِّنٌ» الحديث^(٢). انتهى^(٣).

وعن أبي داود قال: نظرتُ في الحديثِ المسندِ، فإذا هو أربعةُ آلافِ حديثٍ، ثم نظرتُ، فإذا مدارُ الأربعةِ آلافِ حديثٍ على أربعةِ أحاديثٍ:

حديثِ النُّعمانِ بنِ بشيرٍ: «الحلالُ بيِّنٌ، والحرامُ بيِّنٌ».

وحديثِ عمرَ: «إنَّما الأعمالُ بالنيَّاتِ».

وحديثِ أبي هريرةَ: «إنَّ اللهَ طيِّبٌ، لا يقبَلُ إلا طيِّباً، وإنَّ اللهَ أمرَ المؤمنينَ بما أمرَ به المرسلينَ»^(٤).

وحديثِ: «مِن حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَعْنِيهِ»^(٥).

قال: وكلُّ حديثٍ مِن هذه رُبْعُ العِلْمِ. انتهى^(٦).

وهذا آخرُ ما أذن اللهُ بإيرازه، والحمدُ لله الذي هدانا لهذا، وما كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لولا أن هدانا اللهُ، سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وبِحَمْدِكَ، أَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلا أَنْتَ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ، وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ عَدَدَ خَلْقِهِ^(٧)

(١) رواه البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) رواه البخاري (٥٢)، ومسلم (١٥٩٩) من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه.

(٣) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١١/١).

(٤) رواه مسلم (١٠١٥).

(٥) تقدم تخريجه.

(٦) رواه عن أبي داود الخطابي في «معالم السنن» (٣٦٦/٤)، والخطيب البغدادي في «تاريخ

بغداد» (٧٥/١٠)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٩٦/٢٢)، وابن الجوزي في «المنتظم»

(٢٦٩/١٢).

(٧) في (ع): «خلق الله».

بدوام الله، سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ، وسلامٌ على المرسلين، والحمد لله رب العالمين.

قال المؤلفُ عفا الله عنه: تمَّ تسويدهُ يومَ الاثنين سنة...^(١) بظاهر المدينة الشريفة، على ساكنها أفضلُ الصَّلَاةِ والسَّلَامِ. انتهى^(٢).

(١) كذا في النسخة جاء في (ب) «تمَّ إعمالُ الفكرِ والرَّواياتِ في شرحِ حديثِ «إنَّما الأعمالُ بالنيَّاتِ»» كذا من غير نصِّ على سنة كتابته.

(٢) وجاء في النسخة (ع): «قال المؤلف: تمَّ تسويده يوم الأحد الثاني عشر من شهر شوال سنة (١٠٧٣هـ) بمنزلي بظاهر المدينة الشريفة، على ساكنها أفضلُ الصَّلَاةِ والسَّلَامِ. انتهى. ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله».



المجلد الثاني

مجموع رسائل العلامة

الرسالة رقم: (١٢)



الأسفار

عَنْ أَصْلِ

اسْتِخَارَةَ أَعْمَالِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ

تَأليف العلامة

المجلد الثاني

يُطبعُ مُحَقَّقًا عَلَى نَسَخِ مَخْطُوءَةٍ

تَحْقِيقَ وَتَمْلِيقَ

جمال عبد الرحيم الفارس



دار اللباب



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة التحقيق

الحمد لله حمداً كثيراً، والصلاة والسلام على من أرسله الله بشيراً ونذيراً،
وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً.

وبعد:

فهذه رسالة لطيفة ألّفها العلامة الشيخ إبراهيم بن حسن الكوراني رحمه الله
تعالى في انتقاد العلامة ابن حجر الهيتمي رحمه الله في رده لصلاة استخارة أعمال
اليوم والليّلة، التي تُصلّى في وقتٍ معيّن لأعمال اليوم كلّهُ، من ذلك الوقت إلى مثله
من اليوم الآخر.

وذلك أن العلامة السُّهرورديّ ذكر في «عوارف المعارف» أنّ من الأعمال التي
يقوم بها المسلم في أوّل يومه أن يجلس بعد صلاة الصُّبح فيذكر الله تعالى إلى طلوع
الشَّمس وارتفاعها، ثم يصلّي بعد ذلك ركعتين بنية الاستعاذة من شرور يومه وليلته،
ثم يصلّي ركعتين بنية الاستخارة لكلِّ عملٍ يعملهُ في يومه وليلته.

ثم قال: وهذه الاستخارة تكون بمعنى الدُّعاء على الإطلاق، وإلّا فالاستخارة
التي ورد بها الأخبار هي التي يصلّيها أمّام كلّ أمرٍ يريدُهُ. انتهى^(١).

(١) انظر: «عوارف المعارف» للسُّهروردي (٢ / ٤٣١).

فتعقّبهُ العَلَمَةُ ابن حجر الهيتميُّ في «تحفة المحتاج» فقال: وهذا عجيبٌ منه مع إمامته في الفقه أيضًا، وكيف راجَ عليه صحّةٌ وحِلُّ صلاةٍ بنيةً مخترعةٍ لم يرد لها أصلٌ في السُّنَّةِ، ومَن استحضرَ كلامهم في ردِّ صلواتٍ ذُكِرَتْ في أيام الأسبوعِ علمَ أنّه لا تجوزُ ولا تصحُّ هذه الصَّلوات بتلك النيّات التي استحسناها الصُّوفيّة من غير أن يرد لها أصلٌ في السُّنَّةِ.

نعم، إن نوى مطلق الصَّلَاة، ثم دعا بعدها بما يتضمّن نحو استعاذةٍ أو استخارةٍ مطلقةٍ لم يكن بذلك بأس. انتهى^(١).

فألف الشيخ إبراهيم الكورانيُّ هذه الرِّسالة منتصرًا للشهروردي على ابن حجر الهيتميِّ، وساق الأدلّة أنّ هذه الصَّلَاة تدرج تحت أصلٍ، ولها مستندٌ من السُّنَّةِ، فليست بمبتدعةٍ.

ونحن إذ نقوم بتحقيق هذه الرسالة ونشرها لا نوافق على هذه الطريقة في اتِّباع أحكام الدين من الاستنباطات البعيدة التي لا حاجة لها، ولو كانت مطلوبةً لَمَا ترك الشرع المتمثّل بالقرآن والسنة بيانها، ولما أحوجنا إلى التكلف في الاستنباط، مع زيادات في بعض الأدعية لم ترد في شيء من الشرع، وإنما مصدرها بعض مشايخ التصوف كالشيخ ابن عربي والشهروردي وغيرهما، ولنا في هذا المقام كلام العَلَمَةِ ابن حجر الهيتمي المتقدم في تعقبه على الشهروردي: وهذا عجيبٌ منه مع إمامته في الفقه أيضًا، وكيف راجَ عليه صحّةٌ وحِلُّ صلاةٍ بنيةً مخترعةٍ لم يرد لها أصلٌ في السُّنَّةِ.

(١) انظر: «تحفة المحتاج» لابن حجر الهيتمي (٢/ ٢٣٨).

لكنها تبقى وجهة نظرٍ لطائفه من الناس، كما أن الرسالة ليست فقط في بحث هذه المسألة، بل حوت بياناً شاملاً لصلاة الاستخارة ودعائها ومروياتها في السنة، وفي ثناياها ذكرٌ فوائد وتحقيقات مهمّة، نحو ما ذكره من مسألة الكسب.

ورتب المصنّف رسالته على: مقدّمة، ومقاصد، وخاتمة.

حيث قدّم لردّه بمقدّمة مهمّة أخذت حيزاً من الرسالة، ذكر فيها أربعة تنبيهات، وبنى على هذه التنبيهات كلامه خلال بحثه، وكان يحيل عليها، فيقول مثلاً: «ذكرناها في التّنبية الأول»، و«لِمَا مرّ في التّنبية الثالث»، و«كما مرّ في التّنبية الثاني»...

وهذه التّنبهات هي:

التّنبية الأول: في الأمور التي هي محلُّ الاستخارة.

التّنبية الثاني: في سرد بعض أحاديث الاستخارة.

التّنبية الثالث: في ندب الاستعانة بالصّلاة في النّوائب والمهمّات.

التّنبية الرابع: في أنّ صلاة الاستخارة هل تكره في الأوقات المكروهة أو لا

تكره؟

ثم شرع في بيان مقاصد رسالته، وهذه المقاصد:

المقصد الأول: التّكلّم عن أصل استخارة اليوم واللّيلة، وأنّ الشيخ ابن عربيّ هو من أوائل من ذكرها، ثم ذكر مستند هذه الصّلاة من السنة.

المقصد الثاني: مسائل في صلاة الاستخارة.

المقصد الثالث: دعاء الاستخارة، وبيان معانيه.

المقصد الرابع: ما يفعله بعد دعاء الاستخارة.

خاتمة: في الرؤيا بعد الاستخارة.

وهذه الرسالة تقدّم صورة عن دقّة المصنّف رحمه الله في تناول المسائل، وقدرته في الردّ والتّبع والمناقشة، وهي مثال عن أدب العلماء مع مخالفيهم لا سيّما ممّن سبقهم، فتجد المصنّف يردّ ردودًا علميّة دون الإساءة ولو بكلمة واحدة على من يردّ عليه.

رحم الله علماءنا السابقين، وهدانا إلى الصّراط المستقيم، اللهم أرنا الحقّ حقًّا وارزقنا اتّباعه، وأرنا الباطل باطلًا وارزقنا اجتنابه، واهدنا لما اختلف فيه من الحقّ بإذنك، آمين.

هذا وقد اعتمدتُ في تحقيق هذه الرّسالة على ثلاث نسخٍ خطيّة:

الأولى: نسخة شهيد علي باشا، رمزت لها بـ (ش)، وهي نسخة واضحة.

الثانية: نسخة أسعد أفندي، رمزت لها بـ (أ)، وتكاد تكون نسخة مطابقة لنسخة شهيد علي باشا، فالفروق بينهما قليلة.

الثالثة: نسخة نور عثمانيّة، رمزت لها بـ (ن)، كتبت بخطّ جميل واضح، وفيها خلافٌ وزياداتٌ عن النّسختين السّابقتين، وفيها تصحيّفٌ كثيرٌ للكلمات وتحريف، أشرت للمهم منها فقط، لكنّها مع ذلك في بعض المواضع يكون الصّواب فيها، فلا غنى عنها في تصحيح الكتاب.

وهذه الرّسالة ثابتة النّسبة إلى العلامّة الكوراني الكردي، كما ثبت اسمه على النّسخة (أ) و(ش)، وقد ذكر هذه الرّسالة الألوسي في كتابه: «غرائب الاغتراب» وعزاها إلى الكوراني^(١)، ونقل كثيرًا ممّا جاء فيها، وذكرها الباباني

(١) «غرائب الاغتراب» للألوسي (ص: ١٨).

في «هدية العارفين» (١ / ٣٥)، و«إيضاح المكنون في الذيل على كشف
الظنون» (٣ / ٧٩).

والحمد لله على ما أنعم، والصلاة والسلام على نبيِّه الأكرم، وعلى آله
وأصحابه أجمعين.

المحقق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ نَسْتَعِينُ

وَصَلَّى عَلَى اللَّهِ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ، وَعَلَى جَمِيعِ الْأَنْبِيَاءِ
وَالْمُرْسَلِينَ، وَالْأَهَمِّ وَالتَّابِعِينَ، عَدَدَ مَا كَانَ وَمَا يَكُونُ بِدَوَامِ اللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.
الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيمِ الْقَدِيرِ، الَّذِي يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ، وَيَلْهِمُ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ
أَنْ يَفُوضَ أَمْرَهُ إِلَيْهِ فِي كُلِّ حَرَكَةٍ وَاسْتِقْرَارٍ.

وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْغَفُورُ^(١) الْوَدُودُ، الْفَعَّالُ لِمَا يَرِيدُ، الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ.
وَأَشْهَدُ أَنْ سَيِّدَنَا مُحَمَّدًا عَبْدَهُ وَرَسُولَهُ، الْفَاتِحُ الْخَاتَمِ، نَبِيُّ الرَّحْمَةِ، الْمَصْطَفَى
الْمَخْتَارُ، الْمُرُوءِيُّ عَنْهُ وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ: «مَا خَابَ مَنْ اسْتَخَارَ، وَلَا نَدِمَ مَنْ
اسْتَشَارَ»^(٢)، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ الْهَدَاةِ الْمَهْتَدِينَ الْبِرَّةِ الْأَخْيَارِ، صَلَاةٍ
وَسَلَامًا مُتَجَدِّدِي الْإِفَاضَةِ بِالْخَيْرَاتِ عَلَى الْعَوَالِمِ فِي الْإِعْلَانِ وَالْإِسْرَارِ، فَائِضِي
الْبَرَكَاتِ عَلَى الظَّاهِرِ وَالْبَاطِنِ عَدَدَ خَلْقِ اللَّهِ بِدَوَامِ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْغَفَّارِ.

(١) في (ن): «القدير».

(٢) رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٦٦٢٧)، و«المعجم الصغير» (٩٨٠) من حديث أنس بن
مالك رضي الله عنه، ومن طريقه: القضاعي في «مسند الشهاب» (٧٧٤)، وابن عساكر في «تاريخ
دمشق» (١١٠٣).

قال الطبراني: «لم يروه عن الحسن إلا عبد القدوس، تفرد به ولده عنه».
قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨ / ٩٦): «وكلاهما ضعيف جداً».

أَمَّا بَعْدُ:

فهذا - أيها الطالب الرَّاغِب - ما يتعلَّق بالاستخارة المعروفة، التي تُعَمَل لأمرٍ معيَّن إذا هُمَّ به، والاستخارة التي يصلِّيها أهلُ الله كلَّ يوم في وقت معيَّن لأعمال اللَّيْلِ والنَّهَار من ذلك الوقت إلى مثله من اليوم الآخر، وبيان أنَّ لها أصلًا في السُّنَّة، كما أشار إليه المجدُّ الفيروزآبادي، وتبعه الشَّريفُ السَّمهودي^(١) رحمهما الله تعالى.

(١) سيذكر المصنف نصَّ كلامهما في هذه الرِّسالة. والسَّمهودي (٨٤٤ - ٩١١هـ): علي بن عبد الله بن أحمد، الشَّريف، يصل نسبه إلى الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما، القاهري الشافعي نزيل الحرمين، مؤرخ المدينة ومفتيها، وله تصانيف منها: «جواهر العقدين»، و«اقتفاء الوفا بأخبار المصطفى»، و«خلاصة الوفا بأخبار دار المصطفى»، و«طيب الكلام».

انظر: «التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة» (٢ / ٢٨٠)، و«الضوء اللامع» (٥ / ٢٤٧)

كلاهما للسخاوي، و«سلم الوصول» لكتاب جليبي (٢ / ٣٦٨)، و«شذرات الذهب» لابن العماد (١٠ / ٧٣).

[الدّاعي لتأليف هذه الرسالة]

دعا إلى ذلك اعتراضُ الشَّيخِ ابنِ حجرِ الهيثميِّ^(١) في «التُّحفة»^(٢) على الإمامِ الشُّهُرُورِديِّ قُدّسَ سرُّه في «عوارف المعارف»^(٣) بأنَّ الاستعاذة والاستخارة اللَّتين ذكرهما في «العوارف» لا أصلَ لهما في السُّنَّة.

(١) ابن حجر الهيثمي (٨٩٩ - ٩٧٤هـ): شهاب الدين أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن حجر الهيثمي - نسبة إلى محلة الهَيْتَم من إقليم الغربية بمصر - المكيّ المصري، مفتي الشافعية، كان إماماً متقناً حافظاً، برع في علوم متعددة، وله تصانيف كثيرة منها: «تحفة المحتاج شرح المنهاج»، و«شرح العباب»، و«شرح الشمائل»، وغيرها. انظر: «سلم الوصول» لكاتب جلبي (١ / ٢٣٠)، و«شذرات الذهب» لابن العماد (١٠ / ٥٤٢).

تنبيه: ابن حجر الهيثمي - بالتاء - ويقال له: المكي، وهو غير الحافظ نور الدّين الهيثمي - بالثاء - (ت: ٨٠٧هـ) المتقدّم عليه، صاحب «مجمع الزوائد»، شيخ الحافظ ابن حجر العسقلاني.

وجاء على الصواب في (أ)، وفي (ش) و(ن): «الهيثمي» هنا وفي مواضع أخرى.

(٢) انظر كلامه في «تحفة المحتاج» (٢ / ٢٣٨)، وسيذكره المصنف في هذه الرسالة.

(٣) الشُّهُرُورِدي (٥٣٩ - ٦٣٢هـ): شهاب الدين أبو حفص، وقيل: أبو نصر، وقيل: أبو عبد الله، عمر بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله عمويه، ينتهي نسبه إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه، كان فقيهاً شافعي المذهب شيخاً صالحاً ورعاً كثير الاجتهاد في العبادة والرياضة وتخرج عليه خلق كثير من الصوفية في المجاهدة والخلوة، قدم بغداد فاستوطنها، وكان له فيها مجلس وعظ، كما تولى بها عدّة ربط للصوفيّة، من مصنّفاته: «عوارف المعارف» وهو أشهرها، و«بغية البيان في تفسير القرآن»، و«المناسك»، و«رشف النصائح الإيمانية وكشف الفضائح اليونانية».

انظر: «معجم البلدان» لياقوت الحموي (٣ / ٢٩٠)، و«تاريخ إربل» لابن المستوفي (١ / ١٩٢)، و«عقود الجمال» للموصلي (٤ / ١٩٠)، و«وفيات الأعيان» لابن خلكان (٣ / ٤٤٨)، و«تاريخ

الإسلام» للذهبي (١٤ / ٧٨)، و«طبقات الشافعية» للسبكي (٨ / ٣٣٨).

وسمّيتها بـ:

«الإسفار عن أصل استخارة أعمال الليل والنهار»

وهو مرتّب على: مقدّمة، ومقاصد، وخاتمة.

أما المقدّمة ففيها تنبيهات:

الأوّل

في الأمور التي هي محلّ الاستخارة

اعلم أنّ ما من شأنه أن يُراد ينقسم أوّلاً إلى ثلاثة أقسام:

الأوّل: ما يُعلم كونه خيراً قطعاً، كالواجب المضيقّ.

الثاني: ما يُعلم كونه شراً قطعاً، كالمحرّم المُجمَع على تحريمه الذي لا رُخصة في فعله إذ ذاك.

الثالث: ما لا يُعلم على القطع خيريّته ولا شريّته في وقتٍ مخصوص، كالواجب الموسّع، والمندوب الموسّع، والمندوب المضيقّ الذي يعارضه مندوبٌ آخر في ذلك الوقت من غير ظهور رجحانٍ لأحدهما، والمباحات كلّها.

ولمّا كان معنى الاستخارة طلبَ خير الأمرين: من الفعل في وقتٍ معيّن أو تركه فيه = لم يكن الواجب المضيقّ ولا الفعل المحرّم المذكور محللاً للاستخارة؛ لأنّ الأوّل لا رخصة في تركه، والثاني لا رخصة في فعله، فالأوّل خير قطعاً، والثاني شرّ قطعاً.

فلم يبقَ ما يكون محللاً للاستخارة^(١) إلّا فعل الواجب الموسّع، والمندوبين المذكورين، والمباح^(٢).

(١) في (ن): «لك استخارة».

(٢) وجعله غيره منحصراً في المباح وفي المستحب إذا تعارض منه أمران أيهما يبدأ به ويقتصر عليه، نقله الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١١ / ١٨٤) عن ابن أبي جمرة في قوله ﷺ في حديث الاستخارة: «في الأمور كلها».

فالمراد من «الأمور» في حديث جابر رضي الله عنه: «كان رسول الله ﷺ يعلمنا الاستخارة في الأمور كلها»^(١): هي الأمور التي هي محلُّ للاستخارة، لا مطلقاً، إمّا لأنَّ (ال) للعهد، أو هو عامٌّ مخصَّصٌ^(٢).

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في «فتح الباري»: في قوله: «في الأمور كلها»: يتناول العمومُ العظيمَ من الأمور والحقير، فربَّ حقيرٍ يترتب عليه الأمرُ العظيم^(٣). انتهى.

وقال الشيخ ابن حجر الهيتمي في «حاشية الإيضاح»: يُلحَقُ بالعزم على الحجِّ: العزمُ على كلِّ واجبٍ أو مندوبٍ موسَّع، بل ينبغي ندب الاستخارة حتى في المباح. انتهى^(٤).

وذلك لأنَّ مقتضى هذا الاعتناء التأمُّ من النبي ﷺ بالاستخارة المفهوم من حديث جابر: «كما يعلمنا السورة من القرآن»: هو أن العبد إذا استخار الله في الأمور كلها لا يختار الله له منها إلا ما هو للعبد فيه الخير، كما يوضحه حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه عند أحمد مرفوعاً: «سعادة ابن آدم في استخارة الحقِّ والرَّضى بقضائه، وشقاوة ابن آدم في ترك الاستخارة وعدم الرِّضى بقضاء الحقِّ»^(٥)، كذا أورده المجدُّ في «سفر السَّعادة»^(٦).

(١) رواه البخاري (٦٣٨٢).

(٢) في (ن): «مخصوص».

(٣) في (أ) و(ش): «أمر عظيم». وانظر: «فتح الباري» لابن حجر (١١ / ١٨٤).

(٤) انظر: حاشية ابن حجر الهيتمي على «الإيضاح في مناسك الحج» للإمام النووي، المسماة: «منح

الفتاح شرح حقائق الإيضاح» (ص: ١٩).

(٥) لفظ الإمام أحمد أقرب إلى اللفظ الآتي الذي أورده المصنف عن السيوطي.

(٦) انظر: «سفر السَّعادة» للفيرزبادي (ص: ١٠١).

ولفظه عند الترمذي والحاكم عن سعد رضي الله عنه: «مِنْ سَعَادَةِ ابْنِ آدَمَ استخارتهُ اللهُ، وَمِنْ سَعَادَةِ المرءِ رضاهُ بما قضى اللهُ، وَمِنْ شقاوَةِ ابْنِ آدَمَ تركُ استخارةِ اللهُ، وَمِنْ شقاوَةِ ابْنِ آدَمَ سخطُهُ بما قضى اللهُ»^(١)، كذا أورده الحافظُ جلالُ الدين السُّيوطيُّ رحمه الله في «جامعه»^(٢).

وكَلَّمَا كان سَعَادَةُ ابْنِ آدَمَ في استخارةِ الحقِّ كان جميع حركاته وسكناته في الخير إذا استخار الله في جميعها، ولهذا قال ﷺ: «ما خابَ مَنْ استخارَ...» الحديث^(٣)؛ إذ لو خاب مستخيراً لم تكنْ سعادتهُ في استخارةِ الحقِّ على الإطلاق، لكنَّ سعادتهُ في الاستخارةِ؛ لحديث سعدِ السَّابِقِ، وإسنادهُ حسنٌ كما في «فتح الباري»^(٤).

(١) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١٤٤٤)، والترمذي (٢١٥١)، والحاكم في «المستدرک» (١٩٠٣)، وقال الترمذي: «هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث محمد بن أبي حميد، ويقال له أيضاً: حماد بن أبي حميد، وهو أبو إبراهيم المدني، وليس هو بالقوي عند أهل الحديث». وقال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١١ / ١٨٤): «أخرجه أحمد وسنده حسن وأصله عند الترمذي».

وله طريق آخر من غير طريق محمد بن أبي حميد، فقد تابعه عبد الرحمن بن أبي بكر بن عبيد الله عن إسماعيل بن محمد، رواه البزار في «مسنده» (١٠٩٧)، وأبو يعلى في «مسنده» (٧٠١)، ورجحه البوصيري في «إتحاف الخيرة المهرة» (٢ / ٤٠٤) على رواية الترمذي فقال: «وهذا المتن وإن أخرجه الترمذي فإن في طريقه محمد بن أبي حميد وهو ضعيف، وطريق أبي يعلى أولى منها». لكن قال محققو «المسند»: «وعبد الرحمن لين منكر الحديث، ومتابعته لابن أبي حميد لا يفرح بها».

(٢) انظر: «الجامع الصغير» للسُّيوطي (١٢٠٧٩).

(٣) تقدم تخريجه في المقدمة.

(٤) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١١ / ١٨٤)، وقد نقلنا كلامه عند تخريج الحديث.

فما خاب مستخيراً، فقله ﷺ: «ما خاب من استخار...» الحديث الذي رواه الطبراني عن أنس رضي الله عنه، وإن كان ضعيف الإسناد، كما قال الحافظ ابن حجر حيث قال في «فتح الباري»: حديث أنس رفعه: «ما خاب من استخار...» الحديث، أخرجه الطبراني في الصغير بسندٍ واهٍ جداً. انتهى^(١).

لكن ضعفه منجبرٌ بشواهد التي منها حديث سعد السابق، الذي قال: «إسناده حسن» كما مر؛ إذ تبين أن كون سعادة العبد في استخارة الحق يستلزم ألا يخيب مستخيراً، وبالله التوفيق.

وُنسَقَ سند الطبراني: قال الطبراني في «الصغير»: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَثْمَانَ بْنِ حَمَّادِ بْنِ سَلِيمَانَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ أَبَانَ بْنِ النُّعْمَانَ بْنِ بَشِيرِ الْأَنْصَارِيِّ بِدِمَشْقَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْقُدُّوسِ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ عَبْدِ الْقُدُّوسِ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي عَبْدِ الْقُدُّوسِ بْنِ حَبِيبٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا خَابَ مَنْ اسْتَخَارَ، وَلَا نَدِمَ مَنْ اسْتَشَارَ، وَلَا عَالَ مَنْ اقْتَصَدَ».

ثم أخرج بإسناده هو حديثاً آخر.

ثم قال في آخرهما: لم يروهما عن الحسن إلا عبد القدوس، تفرد بهما ولده عنه. انتهى^(٢).

قال الحافظ ابن حجر في «تخريج أحاديث الأذكار»: أخبرني الزين عمر بن محمد بن أحمد بن سليمان^(٣)، وكتب إلينا أحمد بن خليل من بيت المقدس،

(١) انظر: «فتح الباري» (١١ / ١٨٤).

(٢) انظر: «المعجم الصغير» للطبراني (٩٨٠)، و(٩٨١).

(٣) في (ن): «سلمان».

كلاهما عن أبي محمد بن الحسين الأنصاريّ قال أحمد: سماعاً، أنا إبراهيم بن خليل، أنا يحيى بن محمود، أنا محمد بن أحمد وفاطمة بنت عبد الله قالوا: أنا محمد بن عبد الله بن إبراهيم، أنا سليمان بن أحمد بن أيوب. هو الطبراني، ثم ساق سنده والحديث كما مرّ.

ثم قال: قلتُ: وعبد القدوس بن حبيب ضعيف جداً. انتهى.

رويناه عن شيخنا الإمام سيدي صفيّ الدين أحمد بن محمد المقدسي الدجاني المدني الأنصاريّ المعروف بالقشاشي قُدس سرّه، عن شيخه أبي المواهب أحمد بن علي العباسي الشناوي ثم المدني، عن الشمس محمد بن أحمد الرّملي، عن القاضي زكريّا، عن الحافظ ابن حجر بسنده السابق.

[تقوية حديث: «ما خاب من استخار...» بشواهدة]

قُلْتُ: السَّنَدُ وَإِنْ كَانَ ضَعِيفًا، لَكِنَّهُ يَتَقَوَّى بِشَوَاهِدِهِ فِي قِطْعَةِ الثَّلَاثِ:

أَمَّا الْقِطْعَةُ الْأُولَى: فَقَدْ مَرَّ مِنْ شَوَاهِدِهِ مَا فِيهِ الْكِفَايَةُ.

وَأَمَّا الْقِطْعَةُ الثَّانِيَّةُ: فَمِنْ شَوَاهِدِهِ مَا فِي الْجَامِعِ لِلْسُّيُوطِيِّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا: «مَنْ أَرَادَ أَمْرًا فَشَاوَرَ فِيهِ أَمْرًا مُسْلِمًا وَقَفَّهَ اللَّهُ لِأَرْشَادِ أَمُورِهِ». عَزَاهُ لِلطَّبْرَانِيِّ فِي «الْأَوْسَطِ»^(١).

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «اسْتَرَشِدُوا الْعَاقِلَ تَرَشُّدُوا، وَلَا تَعْصُوهُ فَتَنْدَمُوا». عَزَاهُ إِلَى الْخَطِيبِ فِي «رِوَاةِ مَالِكٍ»^(٢).

(١) انظر: «جامع الأحاديث» (٤٥٤٩٨)، و«الجامع الصغير» للسُّيُوطِيِّ (١٢١٦٤)، والحديث رواه الطبراني في «الأوسط» (٨٣٣٣)، وقال: «لم يرو هذا الحديث عن النضر بن عربي إلا ابن علاثة، تفرد به: عمرو بن الحصين».

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨ / ٩٦): «فيه عمرو بن الحصين العقيلي وهو متروك».

(٢) انظر: «جامع الأحاديث» (٣٢٧٤)، و«الجامع الصغير» للسُّيُوطِيِّ (١٨١٨)، والحديث روي من طرق لا يصح منها شيء، فقد رواه القضاعي في «مسند الشهاب» (٧٢٢)، والخطيب البغدادي في «المتفق والمفترق» (٢٤٣)، والدارقطني في «غرائب مالك» - كما في «لسان الميزان» (٤ / ٣١) - وقال: «هذا حديث منكر».

وذكره الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٢ / ٢١٩) ترجمة سليمان بن عيسى بن نجيح السجزي من طريق المترجم المذكور، وقال: «غير صحيح»، وسليمان بن عيسى بن نجيح السجزي، قال عنه ابن عون وغيره: هالك. قال الجوزجاني: كذاب مصرح. وقال أبو حاتم: كذاب. وقال ابن عدي: يضع الحديث، له «كتاب تفضيل العقل» جزآن.

ورواه الحارث في «مسنده» (٨٣٩) من طريق آخر عن أبي هريرة رضي الله عنه، وفي سنده داود بن المحبر، ضعيف، قال ابن حبان: يضع الحديث على الثقات. انظر: «ديوان الضعفاء» للذهبي (ص: ١٢٧).

وعن عائشة رضي الله عنها: «إِنَّ الْمُسْتَشِيرَ مُعَانٌ، وَالْمُسْتَشَارَ مُؤْتَمَنٌ». عزاه إلى العسكري في «الأمثال»^(١).

ومن المعلوم أَنَّ مَنْ وَفَّقَهُ اللهُ لِأَرْشَادِ أُمُورِهِ وَكَانَ مُعَانًا مِنْ عِنْدِهِ تَعَالَى مَا نَدَم. ومنها: ما رويناها بالسَّندِ السَّابِقِ إِلَى الْحَافِظِ ابْنِ حَجْرٍ فِي «تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْأَذْكَارِ» فِي (الْمَجْلِسِ السَّبْعِينَ بَعْدَ الْخَمْسِ مِئَةٍ)، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ بِنِ أَبِي عَمْرِو بْنِ أَحْمَدِ الْحَمَوِيِّ الْأَصْلِ، عَنْ جَدِّهِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ سَمَاعًا، أَنَا مَكِّيُّ بْنُ عَلَانَ فِي كِتَابِهِ عَنِ الْحَافِظِ أَبِي طَاهِرِ السَّلْفِيِّ، أَنَا أَبُو غَالِبِ الْبَاقِلَانِيِّ، أَنَا أَبُو الْعَلَاءِ الْوَاسِطِيِّ، أَنَا أَبُو نَصْرِ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدَ بْنِ الْحَسَنِ، أَنَا أَبُو الْخَيْرِ الْعَبْقَسِيِّ، أَنَا الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْبُخَارِيِّ، ثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَّاسَ، ثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلْمَةَ، عَنِ السَّرِيِّ - هُوَ ابْنُ يَحْيَى - عَنِ الْحَسَنِ - هُوَ الْبَصْرِيُّ - قَالَ:

= وروى الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٨ / ٣٦٥) عن الدارقطني قوله: «كتاب العقل وضعه أربعة؛ أولهم ميسرة بن عبد ربّه، ثم سرقه منه داود بن المعبر، فركبه بأسانيد غير أسانيد ميسرة، وسرقه عبد العزيز بن أبي رجاء، فركبه بأسانيد آخر، ثم سرقه سليمان بن عيسى السجزي فأتى بأسانيد آخر».

ورواه الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٢٠ / ١٧) من حديث أنس رضي الله عنه، وقال: «وهذا الحديث رواه كلهم ثقات، والحمل فيه على عمر بن أحمد البغدادي فإنه منكر المتن».

(١) انظر: «جامع الأحاديث» (٧٤٢٤)، وكذا عزاه السخاوي في «المقاصد الحسنة» (ص: ٦٠٤) إلى العسكري.

وله شاهد من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه في سياق حديث، رواه ابن عبد البر في «التمهيد» (٨ / ٣٧٠)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٨ / ٤١٠).

ولشطره الثاني: «والمستشار مؤتمن» شواهد كثيرة منها ما رواه أبو داود (٥١٢٨)، والترمذي (٢٨٢٢)، وابن ماجه (٣٧٤٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وقال الترمذي: «حديث حسن».

والله ما استشار قوم قط إلا هُتدوا لأفضل ما بحضرتهم. ثم تلا: ﴿وَأْمُرْهُمْ شُرُوعِي بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى: ٣٨] (١).

قال الحافظ: هذا موقوف عن الحسن، وسنده حسن، أخرجه الطبراني في التفسير من طريق إياس بن دغفل - بمعجمة وفاء وزن جعفر - عن الحسن، وأخرجه ابن أبي حاتم من طريق عمران القطان عن الحسن بنحوه، وقال فيه: إلاً عزم الله لهم بالرشد (٢). انتهى.

ومعلوم أن من هُدي لأفضل ما بحضرته، وعزم الله له بالرشد ما يندم. وتلاوته الآية استشهاداً على ما ذكره؛ فإن الله ذكره في سياق الشاء عليهم، فلو لم يكن التَّشاور بينهم متضمناً لهدايتهم إلى الأفضل والأرشد لم يذكره في سياق الشاء.

ولهذا ورد عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه كان يقول: ما رأيت أحداً قط أكثر مشاورة لأصحابه من رسول الله ﷺ (٣). أسنده الحافظ ابن حجر في «تخريج الأذكار»، وذلك لقوله تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

-
- (١) بهذا السند رواه البخاري في «الأدب المفرد» (٢٥٨).
- (٢) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٨٠١ / ٣). قال ابن حجر في «فتح الباري» (٣٤٠ / ١٣): «أخرجه البخاري في الأدب المفرد وابن أبي حاتم بسند قوي».
- ورواه ابن وهب في «جامعه» (٢٨٥)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٦٢٧٥)، وابن المنذر في «تفسيره» (١١١٦).
- (٣) رواه ابن وهب في «جامعه» (٢٨٨)، والإمام الشافعي في «الأم» (٩٥ / ٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٣٣٠٣) من طريق الشافعي.
- ورواه الإمام أحمد في «مسنده» (١٨٩٢٨)، وابن حبان في «صحيحه» (٤٨٧٢) ضمن حديث الفتح. وعلقه الترمذي (١٧١٤).

ثم حديث الحسنِ شاهدٌ لحديث ابن عباس عند الطبرانيِّ السَّابق، فينجبر به ضعفُه^(١).

وبالسَّند إلى الحافظ ابن حجر في «تخريج الأذكار» قال: قرأتُ على أمِّ يوسف بنت محمَّد بن عبد الهادي الصَّالحيَّة بها، عن أبي نصر الفارسي، أنا عبد الحميد بن عبد الرَّشيد في كتابه، أنا جدِّي لأمي أبو العلاء الحافظ، أنا الحسن بن أحمد، أنا أبو نُعيم الحافظ، أنا الطبراني في «الأوسط»، ثنا موسى بن زكريَّا، ثنا عمرو بن الحصين، ثنا محمَّد بن عبد الله بن عُلَّثة - بضمِّ المهملة وتخفيف اللّام ثم مثلثة - ثنا النَّضر بن عربي، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَرَادَ أَمْرًا فَشَاوَرَ فِيهِ أَمْرًا مُسْلِمًا وَفَقَّهَ اللَّهُ لِأَرْشِدِ أَمْرِهِ». قال الطبرانيُّ: لم يروه عن النَّضر إلَّا ابن عُلَّثة، تفرد به عمرو بن الحصين^(٢).

قال الحافظ ابن حجر: وهو ضعيفٌ جدًّا، وفي شيخه، وشيخه شيخه، والرَّواي عنه مقال. انتهى^(٣).

قلتُ: لكنه يتقوَّى بشواهد التي منها ما مرَّ^(٤).

(١) كذا قال، وهذا غريب منه كيف يجبر حديثاً منكراً شديداً الضعف بقول تابعي!
 (٢) رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٨٣٣٣)، ورواه ابن حبان في «المجروحين» (٢/ ٢٧٩) في ترجمة ابن عُلَّثة، وقال فيه: «كان ممن يروي الموضوعات عن الثقات ويأتي بالمعضلات عن الأئبات لا يحل ذكره في الكتب إلا على جهة القدرح فيه ولا كتابة حديثه إلا على جهة التعجب».
 وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨/ ٩٦): «رواه الطبراني في الأوسط وفيه عمرو بن الحصين العقيلي وهو متروك».

(٣) لم أقف عليه في المطبوع من «تخريج أحاديث الأذكار».

(٤) قد علمت أن سنداً فيه هذه الطامات لا يصلح لأن يتقوَّى، والله أعلم.

وفي «الدر المنثور» للحافظ السيوطي في قوله تعالى: ﴿وَأْمُرُهُمْ سُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى: ٣٨]: عزاه إلى عبد بن حميد والبخاري في «الأدب» وابن المنذر عن الحسن بلفظ: ما تشاور قوم قط إلا هُذوا، وأرشد أمرهم، ثم تلا: ﴿وَأْمُرُهُمْ سُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى: ٣٨]^(١).

ومنها: ما أخرج البيهقي في «شعب الإيمان» عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «من أراد أمراً فشاور فيه وقضى هُدي لأرشد الأمور». انتهى^(٢).
إلى غير ذلك.

وأما القطعة الثالثة: فيشهد له ما في «الجامع الكبير» أيضاً عن ابن مسعود رضي الله عنه: «ما عال من اقتصد». عزاه للإمام أحمد في «مسنده»^(٣).
وعن طلحة رضي الله عنه: «من اقتصد أغناه الله، ومن تواضع رفعه الله، ومن تجبر قصمه الله». عزاه للبزار^(٤).

(١) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (٧/ ٣٥٧)، وقد تقدم قريباً تخريج هذا الأثر.

(٢) رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (٧١٣٢)، وقال: «لا أحفظه إلا بهذا الإسناد».

(٣) انظر: «جامع الأحاديث» (٢٠١٥٤)، و«الجامع الصغير» للسيوطي (١١٨٨٥).

والحديث رواه الإمام أحمد في «مسنده» (٤٢٦٩)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠١١٨)، و«المعجم الأوسط» (٥٠٩٤). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠ / ٢٥٢): «رواه أحمد، والطبراني في الكبير والأوسط، وفي أسانيدهم إبراهيم بن مسلم الهجري، وهو ضعيف».

(٤) انظر: «جامع الأحاديث» (٤٥٧٣٣)، و«الجامع الصغير» للسيوطي (١٢٢٤٣).

والحديث رواه البزار في «مسنده» (٩٤٦)، وقال: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن النبي ﷺ، إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، ولم نسمعه إلا من عمران بن هارون».

قال العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» (٢ / ٨٩٧): «رواه البزار، وشيخه فيه عمران بن هارون البصري قال الذهبي: شيخ لا يعرف حاله أتى بخبر منكر؛ أي: هذا الحديث».

وعن جرير: «الرَّفْقُ به الزِّيَادَةُ والبركة، وَمَنْ يُحْرَمُ الرَّفْقَ يُحْرَمُ الخَيْرَ». عزاه للطبراني^(١).

وعن عائشة رضي الله عنها: «إذا أراد الله بعبيد خيراً رزقهم الرَّفْقَ في معاشهم، وإذا أراد بهم شراً رزقهم الخُرْقَ في معاشهم». عزاه للبيهقي في «شعب الإيمان»^(٢).

إلى غير ذلك، والله أعلم.

(١) انظر: «جامع الأحاديث» (١٢٨٦٥)، و«الجامع الصغير» للسيوطي (٦٩٠٣).

والحديث رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٤٥٨). وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨ / ١٨): «رواه الطبراني، وفيه عمر بن ثابت وهو متروك».

(٢) انظر: «جامع الأحاديث» (١٢٨٦٥)، و«الجامع الصغير» للسيوطي (٦٩٠٣).

والحديث رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (٦١٤١).

ورواه أيضاً معمر بن راشد في «جامعه» (٢٠٢١٣) من حديث عائشة رضي الله عنها، ولفظه: «ما كان الرفق في قوم قط إلا نفعهم، ولا كان الخرق في قوم قط إلا ضرهم».

ورواه معمر بن راشد في «جامعه» (١٩٥٣٨) عن الزهري يرفعه، ولفظه: «عن الزهري، أن النبي ﷺ قال لعائشة: إن الله إذا أراد بقوم خيراً رزقهم الرفق في معيشتهم، وإذا أراد الله بهم سوءاً أو غير ذلك سلط عليهم الخرق في معيشتهم».

وأصله عند مسلم (٢٥٩٤) بلفظ: «إن الرفق لا يكون في شيء إلا زانه، ولا ينزع من شيء إلا شانه».

التَّنبِيهُ الثَّانِي

في سرد بعض أحاديث الاستخارة

وبالسَّندِ إلى الحافظ ابن حجر، بأسانيدِهِ التي منها:

عن النَّجْمِ عبد الرَّحِيمِ الحَمَوِيِّ، عن الحَجَّارِ، عن الزُّبَيْدِيِّ، عن أبي الوَقْتِ،
 عن الدَّوْدِيِّ، عن السَّرْحَسِيِّ، عن الفَرَبْرِيِّ، عن رئيس الحفَّاظ المتَّقِينِ^(١) الإمام أبي
 عبد الله البخاريِّ - شكر الله سعيه - أَنَّهُ قال في (باب ما جاء في التَّطَوُّعِ مثنى مثنى)
 من «صحيحه»: ثنا قُتَيْبَةُ، ثنا عبدُ الرَّحْمَنِ بن أبي الموالِي، عن مُحَمَّدِ بن المنكَدِرِ،
 عن جابرِ بن عبدِ الله رضي اللهُ عنهما قال: كان رسولُ اللهِ ﷺ يعلمُنَا الاستخارةَ
 في الأمورِ كُلِّهَا، كما يعلمُنَا السُّورَةَ من القرآن، يقول: «إِذَا هَمَّ أَحَدُكُمْ بِالْأَمْرِ
 فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ الْفَرِيضَةِ ثُمَّ لِيَقُلْ: اللَّهُمَّ، إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ، وَأَسْتَقْدِرُكَ
 بِقُدْرَتِكَ، وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ الْعَظِيمِ، فَإِنَّكَ تَقْدِرُ وَلَا أُقْدِرُ، وَتَعْلَمُ وَلَا أَعْلَمُ، وَأَنْتَ
 عَلَّامُ الْغُيُوبِ، اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ خَيْرٌ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ
 أَمْرِي - أَوْ قَالَ: فِي عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ - فَاقْدُرْهُ لِي وَيَسِّرْهُ لِي، ثُمَّ بَارِكْ لِي فِيهِ، وَإِنْ
 كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ شَرٌّ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي - أَوْ قَالَ: فِي عَاجِلِ
 أَمْرِي وَآجِلِهِ - فَاصْرِفْهُ عَنِّي، وَاصْرِفْني عَنْهُ، واقْدُرْ لِي الْخَيْرَ حَيْثُ كَانَ، ثُمَّ أَرْضِنِي
 بِهِ»، قال: «وَيَسْمِي حَاجَتَهُ»^(٢).

وقال في (كتاب الدعوات)، (باب الدعاء عند الاستخارة): حَدَّثَنَا مُطَرِّفُ بنُ
 عبدِ اللهِ أبو مُصَعَّبٍ، ثنا عبدُ الرَّحْمَنِ بن أبي الموالِي، عن مُحَمَّدِ بن المنكَدِرِ، عن

(١) في (ن): «المتيقنين»، ولعل الصواب: «المتقين».

(٢) رواه البخاري (١١٦٦).

جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: كان النبي ﷺ يعلمنا الاستخارة في الأمور كلها، كسورة^(١) من القرآن: «إِذَا هَمَّ بِالْأَمْرِ فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ...». وساق الدعاء، وقال في آخره: «ثُمَّ رَضِّنِي بِهِ، وَيُسَمِّي حَاجَتَهُ»^(٢).

وقال في (كتاب التوحيد) في (باب قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ﴾ [الأنعام: ٦٥]):
 حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ^(٣)، حَدَّثَنَا مَعْنُ بْنُ عَيْسَى، حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الْمَوَالِي قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ الْمُنْكَدِرِ يَحَدِّثُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحَسَنِ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ السَّلْمِيُّ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعْلَمُ أَصْحَابَهُ الاسْتِخَارَةَ فِي الْأُمُورِ كُلِّهَا كَمَا يَعْلَمُهُمُ السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ، يَقُولُ: «إِذَا هَمَّ أَحَدُكُمْ بِالْأَمْرِ فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ الْفَرِيضَةِ، ثُمَّ لِيَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ - إِلَى «عَلَامِ الْغُيُوبِ»، وَلَمْ يَقُلْ: «الْعَظِيمِ» - اللَّهُمَّ فَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ هَذَا الْأَمْرَ - ثُمَّ تَسْمِيهِ بَعَيْنِهِ - خَيْرًا لِي فِي عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ - قَالَ: أَوْ فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي - فَأَقْدِرْهُ لِي وَيَسِّرْهُ لِي، ثُمَّ^(٤) بَارِكْ لِي فِيهِ، اللَّهُمَّ وَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهُ شَرٌّ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي - أَوْ قَالَ: فِي عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ - فَاصْرِفْنِي عَنْهُ، وَأَقْدِرْ لِي الْخَيْرَ حَيْثُ كَانَ، ثُمَّ رَضِّنِي بِهِ»^(٥). انتهى.

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»: وقد أفصح عبد الرحمن بن أبي الموالى بالواقع في حال تحمُّله، ولم يتصرَّف فيه بأن يقول: (حدثني)، ولا: (أخبرني).

(١) كذا في النسخ الثلاث، وفي «البخاري»: «كالسورة».

(٢) رواه البخاري (٦٣٨٢).

(٣) في النسخ الثلاث: «المنكدر»، والتصويب من «صحيح البخاري».

(٤) في (ن): «و».

(٥) رواه البخاري (٧٣٩٠).

وساق الكلام إلى أن قال: وتقدّم حديث الباب في (صلاة الليل) وفي (الدّعوات) من وجهين آخرين عن عبد الرحمن بن أبي الموالي، ذكره في كل منهما بالنعنة، قال: (عن محمد بن المنكدر)، لم يقل: (سمعت)، ولا: (حدثنا)، وكذا أخرجه الترمذي والنسائي، وهو جائز؛ لأنها صيغة محتملة، فأفادت هذه الرواية تعيين أحد الاحتمالين، وهو التصريح بسماعه، ولهذا نزل فيه البخاري درجة؛ لأنه عنده بواسطة واحدة عن عبد الرحمن، وهنا وقع بينه وبين عبد الرحمن اثنان، لكن سهّل عليه النزول تحصيل فائدة الاطلاع على الواقع، وفيها تصريح عبد الرحمن بالسّماع في موضع النعنة، فأمن ما يخشى من الانقطاع الذي تحتمله النعنة.

وقد وقع لي من رواية خالد بن مخلد، عن عبد الرحمن قال: سمعت ابن المنكدر يحدث عن جابر، أخرجه ابن ماجه^(١).

وخالد من شيوخ البخاري، فيحتمل ألا يكون سمع منه هذا الحديث، مع أنه لم يصرّح بما صرّحت به الرواية النازلة من تسمية المقصود بالتحديث، وهو عبد الله بن الحسن. انتهى^(٢).

وعبد الله هذا هو ابن الحسن بن الحسن^(٣) بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم، وهو من التابعين، روى عن عمّ جدّه^(٤) عبد الله بن جعفر، وله رواية عن أمّه

(١) رواه ابن ماجه (١٣٨٣).

(٢) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١٣ / ٣٧٦).

(٣) في النسخ الثلاث: «الحسين»، والمثبت من «فتح الباري» وكتب التراجم كـ «التقريب» و«التهذيب».

(٤) كذا في النسخ الثلاث والمطبوع من «فتح الباري»، والصواب: «عن ابن عم جدّه»، وكذا جاء على

الصواب في «التهذيب». فجده هو الحسن بن علي بن أبي طالب، وعبد الله هو ابن جعفر بن أبي

طالب، فالحسن وعبد الله ابنا عمومة.

فاطمة بنت الحسين وعن غيرها، مات في حبس المنصور سنة (١٤٣)^(١). كذا في «فتح الباري».

قال الحافظ ابن حجر في «الفتح»: قال الترمذي بعد أن أخرجه: حديث حسن صحيح غريب، لا نعرفه إلا من حديث ابن أبي الموالي، وهو مدني ثقة، روى عنه غير واحد، وفي الباب عن ابن مسعود وأبي أيوب^(٢).

قال الحافظ: قلت: وجاء أيضًا عن أبي سعيد وأبي هريرة وابن عمر: فحديث ابن مسعود أخرجه الطبراني، وصححه الحاكم.

وحديث أبي أيوب أخرجه الطبراني، وصححه ابن حبان والحاكم. وحديث أبي سعيد وأبي هريرة أخرجهما ابن حبان في «صحيحه».

وحديث ابن عمر وابن عباس حديث واحد أخرجه الطبراني عن^(٣) إبراهيم بن أبي عبله، عن عطاء عنهما. انتهى^(٤).

وقال الحافظ أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني في «المعجم الصغير»: ثنا عثمان بن خالد بن عمرو السلفي الحمصي بحمص، ثنا إبراهيم بن العلاء الزبيدي، ثنا إسماعيل بن عيَّاش، عن المسعودي، عن الحكم بن عتيبة وحماد بن أبي سليمان، عن إبراهيم النخعي، عن علقمة بن قيس، عن عبد الله بن مسعود قال: كان رسول الله ﷺ يعلمنا الاستخارة كما يعلمنا السورة من القرآن، يقول: «إذا أراد

(١) في النسخ الثلاث: «١٣٤»، والمثبت من «فتح الباري».

(٢) انظر: «جامع الترمذي» الحديث (٤٨٠).

(٣) في (ن): «من طريق».

(٤) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١١ / ١٨٤)، وسيأتي المصنف بيان ما ذكره الحافظ ابن حجر من

أحدكم أمراً فليقل: اللَّهُمَّ إِنِّي استخيرُكَ بعلمِكَ، وأستقدرُكَ بقدرتِكَ، وأسألكَ من فضلكَ العظيم، فإنَّكَ تقدرُ ولا أقدرُ، وتعلمُ ولا أعلمُ، وأنتَ علامُ الغيوبِ، اللَّهُمَّ إن كان في هذا الأمرِ خيرةٌ^(١) في ديني ودنياي وعاقبة أمري فاقدره لي، وإن كان غير ذلك خيراً لي، فسهّل لي الخيرَ حيث كان، واصرف عني الشرَّ حيث كان، ورضني بقضائكِ». لم يروه عن الحكم إلا المسعودي. انتهى^(٢).

رَوِيَاهُ بِالسَّنَدِ السَّابِقِ إِلَى الْحَافِظِ ابْنِ حَجْرٍ بِأَسَانِيدِهِ إِلَى الطَّبْرَانِيِّ.

منها: عن فاطمة بنت محمد بن عبد الهادي، عن محمد بن عبد الحميد، أنا إسماعيل بن عبد القوي بن أبي العزّ، قال: قرئ علي فاطمة بنت أبي الحسن ونحن نسمع، عن فاطمة الجوزدانية سماعاً قالت: أنا أبو بكر بن ريذة^(٣)، أنا أبو القاسم اللّخمي - هو الطبراني - فذكره.

وقال العلامة أبو محمد محمود بن أحمد العيني الحنفي في شرحه للبخاري المسمّى «عمدة القاري»: وأما حديث ابن مسعود فأخرجه الطبراني في «الكبير» من رواية صالح بن موسى الطلحي^(٤)، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله قال: علمنا رسول الله ﷺ الاستخارة فقال: «إذا أراد أحدكم أمراً فليقل: اللَّهُمَّ إِنِّي أستخيرُكَ بعلمِكَ...»، ولم يقل: «العظيم». وقال: «فإن كان هذا الذي

(١) في (ن): «خير».

(٢) رواه الطبراني في «المعجم الصغير» (٥٢٤).

(٣) في (ن): «زيد».

(٤) في النسخ الثلاث: «مدنس الطائي» بدل: «موسى الطلحي»، والتصويب من «المعجم الكبير»،

أريدُ خيراً^(١) في ديني وعاقبة أمري فيسره لي، وإن كان غير ذلك خيراً لي^(٢) فاقدر لي الخير حيث كان» يقول: «ثم يعزم»^(٣). ورواه الطبراني من طريق^(٤) أخرى. انتهى^(٥).

وبه إلى الحافظ ابن حجر عن الحافظ نور الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي الشافعي رحمه الله تعالى، في كتابه «موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان» قال: (باب الاستخارة) أخبرنا محمد بن إسحاق بن خزيمة، ثنا يونس بن عبد الأعلى^(٦)، ثنا ابن وهب، أخبرني حيوة: أن الوليد بن أبي الوليد أخبره: أن أيوب بن خالد بن أبي أيوب^(٧) الأنصاري حدثه عن أبيه، عن جدّه أبي^(٨) أيوب رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «اكتُم الخِطْبَةَ، ثُمَّ تَوْضَأْ فَأَحْسِنْ وَضُوءَكَ، ثُمَّ صَلِّ مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكَ، ثُمَّ احْمَدِ رَبَّكَ وَمَجْدَهُ، ثُمَّ قُلْ: اللَّهُمَّ إِنَّكَ تَقْدِرُ وَلَا أَقْدِرُ، وَتَعْلَمُ وَلَا أَعْلَمُ، وَأَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ، فَإِنْ رَأَيْتَ لِي فَلَانَةَ - تَسْمِيهَا بِاسْمِهَا - خَيْرًا فِي دِينِي وَدُنْيَايَ وَآخِرَتِي فَاقْدِرْهَا لِي، وَإِنْ كَانَ غَيْرُهَا خَيْرًا لِي مِنْهَا فِي دِينِي وَدُنْيَايَ وَآخِرَتِي فَاقْضِ لِي ذَلِكَ»^(٩).

(١) في (ش): «خيرًا لي».

(٢) «لي» ليس في (ش).

(٣) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٠٠١٢).

(٤) كذا في النسخ الثلاث، وفي «عمدة القاري»: «طريق».

(٥) انظر: «عمدة القاري» للعيني (٧/ ٢٢٢).

(٦) في النسخ الثلاث: «عبد الله»، تبعاً لـ «موارد الظمان»، والتصويب من «صحيح ابن حبان».

(٧) في النسخ الثلاث: «أبي الوليد»، والتصويب من «صحيح ابن حبان»، و«موارد الظمان».

(٨) في (ن): «عن أبي أيوب».

(٩) رواه ابن حبان في «صحيحه» (٤٠٤٠)، وانظر: «موارد الظمان» (٦٨٥). وسيأتي تنمة تخريجه

أخبرنا أبو خليفة، ثنا عليُّ بن المَدِينِيّ، ثنا يعقوبُ بن إبراهيم، ثنا أبي، عن ابن إسحاق، حدّثني عيسى بن عبد الله بن مالك، عن محمّد [بن عمرو] ^(١) بن عطاء، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدريّ رضي الله عنه قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «إذا أراد أحدكم أمراً فليقل: اللَّهُمَّ إِنِّي استخيرُكَ بعلمِكَ، وأستقدرُكَ بقدرتِكَ، وأسألكَ من فضلكَ العظيم، فإنَّكَ تقدرُ ولا أقدرُ، وتعلمُ ولا أعلمُ، وأنتَ علّامُ الغُيوبِ، اللَّهُمَّ إن كان كذا وكذا [للأمر الذي يريد] ^(٢) خيراً لي في ديني ومعيشتي وعاقبة أمري فاقدره لي ويسره لي وأعني عليه، وإن كان كذا وكذا - للأمر الذي يريد - شراً لي في ديني ومعيشتي وعاقبة أمري فاصرفه عني، ثمَّ اقدر لي الخيرَ أينما كان، ولا حولَ ولا قوةَ إلا بالله» ^(٣).

أخبرنا الحسينُ بن إدريس الأنصاريّ، ثنا حمزةُ بن طلبة، ثنا ابن أبي فُدَيْكٍ، ثنا أبو المفضل ^(٤) بن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن جدّه، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أراد أحدكم أمراً فليقل: اللَّهُمَّ إِنِّي استخيرُكَ بعلمِكَ، وأستقدرُكَ بقدرتِكَ، وأسألكَ من فضلكَ العظيم، فإنَّكَ تقدرُ ولا أقدرُ، وتعلمُ ولا أعلمُ، وأنتَ علّامُ الغُيوبِ، اللَّهُمَّ إن كان كذا وكذا خيراً لي في ديني، وخيراً لي في معيشتي، وخيراً لي في عاقبة أمري، فاقدره لي وبارك لي فيه، وإن كان غير ذلك خيراً لي فاقدر لي الخيرَ حيثُ كان ورصني بقدرِكَ» ^(٥).

(١) «ابن عمرو» من مصدري التخريج.

(٢) ما بين معكوفتين من مصدري التخريج.

(٣) رواه ابن حبان في «صحيحه» (٨٨٥)، وانظر: «موارد الظمان» (٦٨٦). وسيأتي تنمة تخريجه والكلام عليه قريباً.

(٤) في النسخ الثلاث: «الفضل»، والتصويب من مصدري التخريج.

(٥) رواه ابن حبان في «صحيحه» (٨٨٦)، وانظر: «موارد الظمان» للهيثمي (٦٨٧).

قال أبو حاتم - وهو محمد بن حبان التميمي البستي الحافظ مات سنة (٤٤٠) (١) -: أبو المفضل (٢) اسمه شبل، مستقيم الأمر في الحديث. انتهى نقل «موارد الظمان» (٣).

وعزا الحافظ السيوطي حديث أبي أيوب إلى الإمام أحمد وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والطبراني وأبي نعيم والبيهقي والضياء المقدسي في «المختارة» وابن عساكر (٤).

وقد ظهر من سوق سند ابن حبان أنه رواه من طريق شيخه ابن خزيمة.

(١) «وهو محمد بن حبان التميمي البستي الحافظ مات سنة ٤٤٠» من (ن).

(٢) في النسخ الثلاث: «الفضل»، والتصويب من مصدرى التخريج.

(٣) انظر: «موارد الظمان» للهيتمي (٦٨٥ - ٦٨٧) (ص: ١٧٧).

(٤) انظر: «جامع الأحاديث» (٤٢٦٩).

والحديث رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٣٥٩٦)، وابن خزيمة في «صحيحه» (١٢٢٠)، وابن حبان في «صحيحه» (٤٠٤٠)، والحاكم في «المستدرک» (١١٨١، ٢٦٩٨)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٣٩٠١)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٢٤٢٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٣٩٥١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٦ / ٣٤)، وذكره الضياء المقدسي في «السنن والأحكام» (٢٠٤٤)، ولم أقف عليه في «الأحاديث المختارة» له. قال الحاكم: هذه سنة صلاة الاستخارة عزيزة تفرّد بها أهل مصر، ورواؤه عن آخرهم ثقات، ولم يُخرّجوا.

قلت: أيوب بن خالد قال الحافظ في «التقريب»: فيه لين. وخالد بن أبي أيوب الأنصاري ترجمه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣ / ٣٢٢) ولم يورد فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولم يوثقه غير ابن حبان. انظر: «الثقات» (٤ / ١٩٨).

وقال ابن حجر في «نتائج الأفكار» (٤ / ٦٣): «هذا حديث حسن من هذا الوجه، صحيح لشواهده».

وعزا حديث أبي سعيد الخدريّ إلى ابن أبي الدنيا وأبي يعلى وابن حبان والبيهقي والضياء^(١)، وعزاه أيضاً إلى الطبراني عن ابن مسعود^(٢)، واللفظ كرواية ابن حبان إلى: «عَلَامُ الْغُيُوبِ»، وبعده: «اللَّهِمَّ إِنْ كَانَ كَذَا وَكَذَا - مِنَ الْأَمْرِ الَّذِي تَرِيدُ^(٣) - خَيْرًا فِي دِينِي وَمَعِيشَتِي وَعَاقِبَةُ أَمْرِي فَيَسِّرْهُ لِي، وَإِلَّا فَاصْرِفْهُ عَنِّي وَاصْرِفْنِي عَنْهُ، ثُمَّ اقْدُرْ^(٤) لِي الْخَيْرَ أَيْنَمَا كَانَ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ». انتهى^(٥).

وعزا حديث أبي هريرة بعد ابن حبان إلى المخلصي في «أماليه»، وابن النجار^(٦).

وبالسند إلى الشمس محمد الرّملي عن عليّ بن ياسين الطرابلسيّ الحنفيّ، عن الحافظ السخاويّ أنّه قال في «كتاب الابتهاج بأذكار المسافر الحاج»: ولا بن

(١) انظر: «جامع الأحاديث» (١٢١١).

والحديث رواه أبو يعلى في «مسنده» (١٣٤٢)، وابن حبان في «صحيحه» (٨٨٥)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢٠٢).

ورواه أيضاً الطبراني في «الدعاء» (١٣٠٤)، والبخاري كما في «كشف الأستار» (٤ / ٥٦). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢ / ٢٨١): «رواه أبو يعلى ورجاله موثقون».

(٢) رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٧٣٣٢)، و«المعجم الصغير» (٥٢٤).

(٣) في (أ) و(ن): «تريد لي».

(٤) في (ن): «قدر».

(٥) انظر: «جامع الأحاديث» (١٢١١).

(٦) انظر: «جامع الأحاديث» (١٢١٢).

والحديث رواه ابن حبان في «صحيحه» (٨٨٦)، وابن المخلص في «المخلصيات» (٢٩٦٧)، وفي «أماليه» (٦).

ورواه أيضاً البخاري في «التاريخ الكبير» (٢٧٢٧)، والطبراني في «الدعاء» (١٣٠٦).

السُّنِّي من حديث إبراهيم بن البراء بن النَّضر بن أنس بن مالك، عن أبيه، عن جدّه أنّ رسول الله ﷺ قال لأنس رضي الله عنه: «إذا هممت بأمرٍ فاستخر ربك فيه سبع مرّات، ثمّ انظر إلى الذي يسبق إلى قلبك، فإنّ الخير^(١) فيه». انتهى^(٢).
وزاد السُّيوطي عزوه إلى الدِّلمي في «مسند الفردوس» أيضًا^(٣).

(١) في (أ) و(ش): «الخيرة».

(٢) رواه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٥٩٨). قال النووي في «الأذكار» (ص: ١١١): «إسناده غريب، فيه من لا أعرفهم».

ونقل ابن حجر عن شيخه العراقي تعقبه على النووي في «نتائج الأفكار» (٤ / ٦٩ - ٧٠) فقال: «قال شيخنا في «شرح الترمذي»: هم معروفون، لكن فيهم راو معروف بالضعف الشديد، وهو إبراهيم بن البراء، فقد ذكره في الضعفاء العقيلي وابن عدي وابن حبان وغيرهم، وقالوا: إنه كان يحدث بالأباطيل عن الثقات، زاد ابن حبان: لا يحل ذكره إلا على سبيل القدح فيه... فعلى هذا فالحديث ساقط، والثابت عن النبي ﷺ أنه كان إذا دعا دعا ثلاثاً».

(٣) انظر: «مسند الفردوس» للدِّلمي (٨٤٥١)، و«جامع الأحاديث» (٤٤٧٢٩).

التَّنبِيهِ الثَّلَاث

في ندب الاستعانة بالصَّلَاةِ فِي النُّوَابِ وَالْمَهْمَّاتِ

قال الله تعالى هادياً: ﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ...﴾ الآية [البقرة: ٤٥].

أطلق الصَّبْرَ، ولم يقيّد بأنّه على ماذا؟ ولا عن ماذا؟ فشمّل الصَّبْرَ بقسميّه؛ أعني:

- المتعدّي بـ(عن)، وهو الصَّبْرُ عن المعصية.

- والمتعدّي بـ(على)، بقسميه، وهو الصَّبْرُ على المصيبة، والصَّبْرُ على الطَّاعة.

وكذلك أطلق الصَّلَاةَ، ولم يقيّد بأمرٍ دون أمرٍ، فشمّل مهمّات العبد كلّها،

فالصَّلَاةُ مندوبٌ إلى الاستعانة بها عند المهمّات، من حصول المرغوب، واندفاع

المكروه.

فدخل صلاة الاستخارة في القسم الأوّل؛ أي: التي يُستعان بها عند الهَمِّ

بمرغوبٍ.

ودخل صلاة الاستعاذة في القسم الثّاني؛ أي: التي يُستعان بها عند التَّحَفُّظِ

عن مكروه.

عن قتادة في قوله تعالى: ﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾ قال: إنّهما معونتنا

من الله، فاستعينوا بهما. عزاه الشّيوطي لعبد بن حميد^(١).

وعن حذيفة رضي الله عنه قال: كان النَّبِيُّ ﷺ إِذَا حَزَبَهُ أَمْرٌ فَرَعَ إِلَى الصَّلَاةِ.

عزاه الشّيوطي لأحمد وأبي داود وابن جرير^(٢).

(١) انظر: «الدر المثور» للسيوطي (١/ ١٥٩).

(٢) انظر: «الدر المثور» للسيوطي (١/ ١٦٣). والحديث رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٣٢٩٩)،

وأبو داود (١٣١٩)، والطبري في «تفسيره» (١/ ٦١٨ - ٦١٩) واللفظ له.

قال ابن حجر في «فتح الباري» (٣/ ١٧٢): «أخرجه أبو داود بإسناد حسن».

وعن صهيب رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «كانوا - يعني: الأنبياء - يفرعون إذا فرغوا إلى الصلاة». عزاه لأحمد والنسائي وابن حبان^(١).

وعن حذيفة رضي الله عنه: لقد رأيتنا ليلة الأحزاب ونحن صافون قعود...، وساق الحديث إلى أن قال: فرجعتُ إلى رسول الله ﷺ وهو مشتملٌ بشملةٍ يصلي، وكان إذا حزبه أمر صلى...، الحديث بطوله. عزاه للحاكم - وصححه - وابن مردويه وأبي نعيم والبيهقي وابن عساكر^(٢).

وذلك أن الصلاة من أقرب الوسائل إلى رضوان الله وفتح باب رحمته تعالى، فقد ورد: «ما من حالة يكون عليها العبد أحب إلى الله تعالى من أن يراه ساجدًا يعفّر وجهه في التراب»^(٣).

(١) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (١ / ١٦٣). والحديث رواه بإسناد صحيح الإمام أحمد في «المسند» (١٨٩٣٧)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠٣٧٥)، وابن حبان في «صحيحه» (١٩٧٥). ورواه أيضًا ابن أبي شيبة في «مسنده» (٤٨٠)، والمروزي في «الصلاة» (٢٠٩)، والضياء المقدسي في «المختارة» (٨ / ٥٩).

(٢) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (٦ / ٥٧١). والحديث رواه الحاكم في «المستدرک» (٤٣٢٥)، وأبو نعيم في «دلائل النبوة» (٤٣٢)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٣ / ٤٥١ - ٤٥٤)، و«شعب الإيمان» (٢٩١٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٢ / ٢٨٢ - ٢٨٣). وصححه الحاكم. وليس عنده وعند أبي نعيم موضع الشاهد. ورواه أيضًا أبو عوانة في «مستخرجه» (٦٨٤٢).

(٣) رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٦٠٧٥). وذكر حديثًا آخر ثم قال: «لم يرو هذين الحديثين عن عاصم إلا الهيثم بن جهم، تفرد بهما عثمان بن الهيثم». قال المنذري في «الترغيب والترهيب» (٥٦٦): «عثمان هذا هو ابن القاسم ذكره ابن حبان في الثقات».

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١ / ٣٠١): «رواه الطبراني في الأوسط من طريق عثمان بن =

وورد: «أقرب ما يكون العبدُ إلى الله تعالى وهو ساجدٌ»^(١).
وورد: «إنَّ المصلِّي ليقرع بابَ المَلِكِ، وإنَّه من يَدِمُ قرعَ البابِ يوشِكُ أنْ يفتَحَ له»^(٢).
وورد: «مفاتيحُ الجنَّةِ الصَّلَاةُ». أخرجه أحمد والبيهقي من حديث جابر^(٣).

= القاسم عن أبيه، وقال: تفرد به عثمان. قلت: وعثمان بن القاسم ذكره ابن حبان في الثقات ولم يرفع في نسبه وأبوه فلم أعرفه.
وقد نبّه الألباني إلى أنه قد تحرف اسم (الهيثم) إلى (القاسم) عند المنذري والهيثمي، وذكر له علة أخرى وهي الراوي عنه: (محمد بن عثمان بن أبي سويد الذراع)، فهو أسوأ حالاً منه، قال عنه ابن عدي في «الكامل» (٦ / ٣٠٤): «حدث عن الثقات ما لم يتابع عليه، وكان يُقرأ عليه من نسخة له ما ليس من حديثه عن قوم رآهم أو لم يرههم، ويُقلب الأسانيد عليه فيقرُّ به... فكان يشبهه عليه، وأرجو أنه لا يتعمد الكذب، وأثنى عليه أبو خليفة؛ لأنه عرفه في أيامه، فسمع منه». انظر: «السلسلة الضعيفة» (١٤ / ٧٢٤-٧٢٦).
قلت: ويشهد له ما بعده.

- (١) رواه مسلم (٤٨٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
(٢) رواه القضاعي في «مسنده» (١١٥٧) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً.
قال الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٤ / ٣٨٦): «يحيى بن صالح الأيلي، روى عنه يحيى بن بكير مناكير، قاله العقيلي»، وعدّها منها هذا الحديث.
ورواه أبو داود في «الزهد» (١٤٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٨٩٩٦، ٨٨٩٧) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه موقوفاً عليه. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢ / ٢٥٧): «رواه الطبراني في الكبير، ورجاله رجال الصحيح».
(٣) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١٤٦٦٢)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢٤٥٥، ٢٤٥٦). ورواه أيضاً أبو داود الطيالسي في «مسنده» (١٨٩٩)، والترمذي (٤). وفيه أبو يحيى القتات مختلف فيه، وسليمان بن قرم وثقه أحمد وغيره. وقال ابن عدي: أحاديثه حسان، وخرج له في الصحيح. قال الحاكم: أخرج له مسلم شاهداً، وقد عُمر بالغلو وسوء الحفظ جميعاً. وقال ابن حبان: رافضي غال =

والجنة مستقرَّ الرَّحمة، فالصَّلَاة مفتاح الرَّحمة.

وورد: «من صلى ركعتين لم يسأل الله تعالى شيئاً إلا أعطاه إياه عاجلاً أو آجلاً»^(١).

= يقبل الأخبار. وقال يحيى بن معين: ليس بشيء. انظر: «البدْرِ المنير» لابن الملقن (٣/ ٤٤٩ - ٤٥٠). وقال العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» (١/ ١٧٤): «رواه أبو داود الطيالسي من حديث جابر، وهو عند الترمذي، ولكن ليس داخلاً في الرواية».

قلت: لعل ذلك لأنه جاء به كالشاهد للحديث الذي قبله: «مفتاح الصلاة الطهور، وتحريمها التكبير، وتحليلها التسليم»، فقد قال الترمذي عقب هذا الحديث: «هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب وأحسن، وعبد الله بن محمد بن عقيل هو صدوق، وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه... وفي الباب عن جابر، وأبي سعيد»، ثم ساق حديث جابر رضي الله عنه.

(١) بهذا اللفظ ذكره السيوطي كما في «جامع الأحاديث» (٧/ ٢٥٥) من حديث أبي الدرداء، ولفظ الطبراني في «المعجم الأوسط» (٥٠٢٦): «ما من مسلم يذنب ذنباً فيتوضأ، ثم يصلي ركعتين أو أربعاً، مفروضة أو غير مفروضة، ثم يستغفر الله إلا غفر الله له»، وقال: «لا يروى هذا الحديث عن أبي الدرداء إلا بهذا الإسناد، تفرد به: صدقة بن أبي سهل».

ورواه أحمد في «المسند» (٢٧٤٩٧) (٢٧٥٤٦)، وابن أبي عاصم في «الأحاديث والمثنوي» (٢٠٤٠)، من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه بلفظ قريب.

قال ابن حجر في «نتائج الأفكار» (٢/ ٣١٦): «أخرجه أحمد والطبراني، وسنده حسن». وقريب من لفظ الأصل ما رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٧٦٣١)، والحاثر في «مسنده» كما في «بغية الباحث» (١٨٩) من حديث صلة بن أشيم مرسلًا، ولفظ ابن أبي شيبة: «من صلى ركعتين لم يحدث نفسه فيهما بشيء من الدنيا، لم يسأل الله شيئاً إلا أعطاه إياه». قال البوصيري في «الإتحاف» (٢/ ٢٥٦): «رواه الحارث مرسلًا ورجاله ثقات».

قال ابن حجر في «الإصابة» (٣/ ٤٦٣): «صلة بن أشيم بوزن أحمد بمعجمة وتحانية أبو الصهباء العبدي تابعي مشهور أرسل حديثاً فذكره بن شاهين وسعيد بن يعقوب في الصحابة - وذكر الحديث - وذكره في التابعين البخاري وابن أبي حاتم وابن حبان».

كما وورد: «مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ، ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ، فَدَعَا رَبَّهُ، كَانَتْ دَعْوَتُهُ مُسْتَجَابَةً، مَعْجَلَةً أَوْ مُؤَجَّلَةً»^(١).

وورد: «الصَّبْرُ ضِيَاءٌ، وَالصَّلَاةُ نُورٌ»^(٢).

وورد: «صَلَاةُ الرَّجُلِ نُورٌ فِي قَلْبِهِ، فَمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ فَلْيَنُورْ قَلْبَهُ»^(٣).

وورد: «الصَّلَاةُ قَرْبَانُ الْمُؤْمِنِ»^(٤).

(١) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه، كما في «مجمع الزوائد» للهيتمي (٢/ ٨٠) وقال: «رواه الطبراني في الكبير وفيه: عطاء بن عجلان وهو ضعيف». ورواه أحمد في «المسند» (٢٧٤٩٧) بلفظ: «من تَوَضَّأَ فَأَسْبَغَ الْوُضُوءَ، ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ يَتَمَهُمَا، أَعْطَاهُ اللَّهُ مَا سَأَلَ مَعْجَلًا أَوْ مُؤَخَّرًا». قال الهيتمي في «مجمع الزوائد» (٢/ ٢٧٨): «رواه أحمد والطبراني في الكبير، وفيه ميمون أبو محمد قال الذهبي: لا يُعرف». وانظر تخريج الحديث السابق.

(٢) رواه مسلم (٢٢٣) من حديث أبي مالك الأشعري رضي الله عنه.

(٣) ذكره الديلمي في «مسند الفردوس» (٣٧٢٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

ورواه ابن عدي في «الكامل في الضعفاء» (٢/ ٥١٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، بلفظ: «إن صلاة الرجل نور في بيته فمن شاء فليَنُورْ بيته»، في ترجمة حكيم بن خدام الأزدي، وقال: «وهو ممن يكتب حديثه».

لكن قال البخاري في «التاريخ الكبير» (٣/ ١٨): «كان يرى القدر، منكر الحديث».

وقال أبو حاتم في «الجرح والتعديل» (٣/ ٢٠٣): «متروك الحديث».

وروي بلفظ: «الصلاة نور المؤمن»، وسيأتي في تخريج الحديث الآتي.

(٤) رواه ابن عدي في «الكامل في الضعفاء» (٥/ ٢١٦) من حديث أنس رضي الله عنه، بلفظ: «إن

الصلاة...»، في ترجمة علي بن إبراهيم البصري، وقال: «روى عن الثقات بالبواطيل»، وساق هذا الحديث ثم قال: «وهذا باطل بهذا الإسناد وبهذا اللفظ، وأظنه أراد الذي عند الأشج عن أبي خالد الأحمر عن عيسى بن ميسرة (هو ابن أبي عيسى) عن أبي الزناد عن أنس عن النبي ﷺ: «الصلاة نور =

و: «الصَّلَاةُ قَرِيبَانِ كُلُّ تَقِيٍّ»^(١).

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»: في قوله ﷺ في حديث الاستخارة: «فليركع ركعتين، ثم يقول...» الحديث: هو ظاهرٌ في تأخير الدعاء عن الصَّلَاةِ. أي: لأنَّه قال: «ثم يقول» بلفظ (ثم) المفيدة للتَّراخي.

ثم قال: قال ابن أبي جمرة: الحكمة في تقديم الصَّلَاةِ على الدعاء: أنَّ المراد بالاستخارة حصول الجمع بين خيري الدُّنيا والآخرة، فيحتاج إلى قرع باب^(٢) الملك، ولا شيء لذلك أنجع ولا أنجح من الصَّلَاةِ؛ لِمَا فيها من تعظيم الله، والشَّناء عليه، والافتقار إليه قَالًا وحالًا. انتهى^(٣).

= المؤمن» فتوهمه حفظاً فأخطأ أو تعمد في الإسناد والمتن...». وحديث: «الصلاة نور المؤمن» رواه ابن ماجه (٤٢١٠)، والبخاري في «مسنده» (٦٢١٢)، وأبو يعلى في «مسنده» (٣٦٥٥)، وأبو سعيد الأشج في «حديثه» (٦٦). قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٤/ ٢٣٩): «هذا إسناد فيه عيسى بن أبي عيسى وهو ضعيف». وله طريق أخرى رواها المروزي في «الصلاة» (١٧٧)، وابن عدي في «الكامل» (٧/ ٩٢)، وفيها يزيد الرقاشي ضعيف. انظر: «ميزان الاعتدال» للذهبي (٤/ ٤١٨).

(١) رواه الكلاباذي في «معاني الأخبار» (ص: ١٥٩)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٢٦٥) من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه مرفوعاً. وعزاه السيوطي في «الجامع الصغير» (٨٠١٠) إلى القضاعي، ورمز لضعفه.

(٢) في النسخ الثلاث: «قربان» بدل «قرع باب»، والمثبت من «فتح الباري».

(٣) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١١/ ١٨٦).

التَّنبِيه الرَّابِع

من المقرَّر في محلِّه أنَّ كلَّ صلاة لها سببٌ متقدِّمٌ على فعلها أو مقارِنٌ لفعلها، فهي لا تُكرَه في الأوقات المكروهة، وكلَّ صلاة لا سبب لها أو لها سبب^(١) متأخِّر فهي مكروهةٌ.

ومثَّلوا للقسم الأوَّل بالفائتة والكسوف والتَّحِيَّة.

وللثَّاني بصلاة التَّسْبِيح.

وللثَّالث بركعتي الاستخارة والإحرام.

قال الرَّافعي في «العزیز» في القسم الأوَّل: ومنها صلاة الاستسقاء، وفيها وجهان عبَّر عنهما المصنِّف بالتردُّد:

أحدهما: أنَّها تکره؛ لأنَّ الفرض منها الدُّعاء والسُّؤال، وهو لا يفوت بالتأخیر، فأشبهت صلاة الاستخارة، وهذا هو الذي ذكره صاحب «التَّهذیب» وآخرون.

وأظهرهما: أنَّها لا تکره؛ لأنَّ الحاجة داعية إليها، موجودة في الوقت، ومَن قال بهذا قد يمنع الكراهة في صلاة الاستخارة أيضًا. انتهى^(٢).

قال البدر الزَّركشي في «الخادم»^(٣): وما حاوله من طرد الخلاف في صلاة

(١) «أو لها سبب» ليس في (ن).

(٢) انظر: «العزیز شرح الوجیز» للرافعي (١/ ٣٩٨).

(٣) كتاب «خادم الرافعي والروضة» للزركشي، ويظهر من اسمه أنه اعتنى بكتاب «العزیز شرح الوجیز» للرافعي، و«روضة الطالبين» للنووي.

ومصنفه: الإمام محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (٧٩٤هـ)، والزركشي نسبة إلى الزركش، كلمة فارسية معربة تعني الحرير المنسوج بالذهب أو الفضة، لقب بذلك لأنه تعلم هذه =

الاستخارة هو قضية كلام الإمام^(١)، فإنه صرح بأنها ركعتي الإحرام، ويؤيده ما أشار إليه الرَّافعي أن سببها متقدّم، فإنه التردد أو العزم على المختار فيه، وذلك أمام الحاجة. انتهى.

وإنما كان تصريح الإمام بأنها ركعتي الإحرام مقتضياً لطرد الخلاف فيها؛ لأنّ ركعتي الإحرام فيهما وجهان:

قال الرَّافعي في «العزیز»: وهل تُلحق ركعتا الإحرام بهذه الصلوات؟ - يعني: التي لها سبب متقدّم - فيه وجهان:

أحدهما: نعم؛ لحاجته إلى الإحرام في هذه الأوقات بالحجّ أو العمرة. وأصحها وهو المذكور في الكتاب: لا؛ لأنّ سببهما الإحرام، وهو متأخر عنهما. انتهى^(٢).

قال الزركشي في «الخدام»: تابعه في «الروضة»^(٣)، وخالفه في «شرح المهذب»^(٤)، فجعل عدم الكراهة هو القوي، ومنع قول الرَّافعي أنّ السبب الإحرام، وهو متأخر، وقال: بل السبب إرادته، وهو متقدّم. انتهى.

قال الشيخ ابن حجر الهيتمي ثم المكي في «التُّحفة»: وذات السبب

= الصنعة في صغره، وله مصنفات كثيرة منها: «اللآلئ المثورة في الأحاديث المشهورة»، و«شرح صحيح البخاري»، و«إعلام الساجد بأحكام المساجد».

(١) يقصد: إمام الحرمين، أبا المعالي الجويني.

(٢) انظر: «العزیز شرح الوجيز» للرّافعي (١/ ٣٩٨).

(٣) انظر: «روضة الطالبين» للنووي (١/ ١٩٣).

(٤) انظر: «المجموع شرح المهذب» للنووي (٤/ ١٧٠).

المتأخر كركعتي الاستخارة وركعتي الإحرام، ونُوزَعَ فيه بأنَّ سببهما إرادته لا فعله، ويُردُّ بمنع ذلك، بل هو السَّببُ الأصليُّ، والإرادة من ضروريات وقوعه. انتهى^(١).

أقول - وبالله التوفيق -: الذي يظهرُ لي أنَّ ما قَوَّاه النَّوَوِيُّ رحمه الله في «شرح المهذب» هو القويُّ في ركعتي الاستخارة؛ لقيام الدليل عليه من الحديث الصحيح، وهو قوله ﷺ: «إِذَا هَمَّ أَحَدُكُمْ بِالْأَمْرِ فَلْيُرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ...»^(٢) الحديث الصحيح، فوقع الأمر بالركعتين جزاءً ومسببًا عن الهمِّ الذي هو شرطٌ وسببٌ، فالهمُّ بالأمر الذي هو العزمُ عليه والإرادةُ له هو السَّببُ لمطلوبية الصلاة التي يُستخار بعدها.

وقولُ ابن حجر الهيتميِّ في «حاشية الإيضاح» كالصريح في ذلك، فإنه لما نقل عن النَّوَوِيِّ تصريحه بحصولهما بالفرض والنفل قال: وواضح أنَّ الكلامَ فيمن تقدَّم همُّه على الشُّروع في الصلاة؛ لأنه لا يخاطبُ بسنة الاستخارة إلا حينئذ. انتهى^(٣).

فإنه إذا تحقَّق كونه مخاطبًا بسنة الاستخارة عند تحقُّق الهمِّ بالأمر كان الهمُّ هو السَّببُ لمشروعية الصلاة.

ولا شكَّ أنَّه متقدِّم على الصلاة؛ إذ لا شكَّ أنَّ هذا الهمُّ بالأمر غيرُ قصدٍ فعل الاستخارة المتأخِّر عن الصلاة؛ لأنَّ ذلك متعلِّق بالأمر المستخار لأجله، وهذا متعلِّق بالتلفُّظ بالدُّعاء.

(١) انظر: «تحفة المحتاج» لابن حجر الهيتمي (١/ ٤٤٣).

(٢) رواه البخاري (١١٦٦)، وتقدم تخريجه.

(٣) انظر: «حاشية الإيضاح» لابن حجر الهيتمي (ص: ١٩).

وأما قول ابن حجر في «التُّحفة»: إِنَّ السَّبَبَ الْأَصْلِيَّ هُوَ الْفِعْلُ، فدعوى لم يثبتها بدليل.

وأما قوله: والإرادة من ضروريَّات وقوعه، فلا تقرب فيه؛ إذ لا منافاة بين كون الإرادة سبباً للصلاة، وبين كونها من ضروريَّات الوقوع، ولا يلزم [من] ^(١) كونها من ضروريَّات الوقوع أن يكون الفعل هو السَّبَبَ الْأَصْلِيَّ لا الإرادة ^(٢)، فيحتاج إلى دليل يثبت مُدَّعَاهُ، ولم يأت بشيء.

وأما قول النَّووي فقد عرفتَ أَنَّهُ مُؤَيَّدٌ بِالْحَدِيثِ الصَّحِيحِ، وَقَدْ صَحَّ عَنْ الشَّافِعِيِّ وَاشْتَهَرَ قَوْلُهُ: إِذَا صَحَّ الْحَدِيثُ فَهُوَ مَذْهَبِي ^(٣). وبالله التَّوْفِيقُ.

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) في (ن): «لا الإرادة سبباً للصلاة».

(٣) انظر: «المجموع شرح المهذب» للنووي (١/ ٩٢)، ورواه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٩/ ١٠٧٠)،

والهروي في «ذم الكلام» (٣٨٥)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥١/ ٣٨٦) بلفظ قريب.

تذييل

قال الشيخ ابن حجر في «التحفة»: صحَّ من طرقٍ متعدّدة أنه ﷺ نهى عن الصلّاة في تلك الأوقات - أي: المكروهة المذكورة في المتن - مع التقييد بالرُّمَح والرُّمَحِين في رواية أبي نعيم في «مستخرجه على مسلم»^(١)، لكنّه مشكّل بما يأتي في (العرايا) أنّهم عند الشكّ في الخمسة والدُّون أخذوا بالأكثر وهو الخمسة احتياطاً، فقياسه هنا امتداد الحرمة للرُّمَحِين لذلك.

وقد يُجاب أنّ الأصل جواز الصلّاة^(٢) إلا ما تحقّق منعه، وحرمة الرُّبَا إلا ما تحقّق حلّه، فأثر الشكّ هنا الأخذ بالزائد، وثمّة الأخذ بالأقلّ عملاً بكلّ من الأصليين، فتأمّله. انتهى^(٣).

أقول: وعلى هذا يلزم انتفاء الكراهة إذا برز قرصُ الشَّمس عن الأفق بحيث يرى السَّماء بينها وبين الأفق، وذلك لحديث البخاريّ عن أبي هريرة رضي الله عنه: أنّ رسول الله ﷺ نهى عن الصلّاة بعد الفجر حتى تطلع الشَّمس... الحديث^(٤).

وطلوغها: بروزها عن الأفق بتمام قرصها، بحيث تُرى السَّماء - ولو مقدارَ عرض أصبع مثلاً - بينها وبين الأفق.

ويوضّحه حديثُ البخاريّ عن ابن عمر رضي الله عنهما في (باب صفة إبليس وجنوده) قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا طلَعَ حاجِبُ الشَّمسِ فدَعُوا الصلّاةَ حتّى

(١) رواه أبو نعيم في «مستخرجه» (١٨٧٧)، وأصل الحديث رواه مسلم (٨٣٢) من حديث عمرو بن عبسة رضي الله عنه.

(٢) في (ش): «الأصل».

(٣) انظر: «تحفة المحتاج» لابن حجر الهيتمي (١ / ٤٤١ - ٤٤٢).

(٤) رواه البخاري (٥٨٤).

تَبَرَّزَ...» الحديث^(١)، فَإِنَّ الْبُرُوزَ الْمَحَقَّقَ التَّامَّ يَتَحَقَّقُ بِمَجْرَدِ أَنْ تُرَى السَّمَاءُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْأَفْقِ.

ويوافقه حديث البخاري عن ابن عباس عن عمر رضي الله عنهم: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَشْرُقَ الشَّمْسُ^(٢).

على وزن (تَقَرَّب) من الشُّرُوقِ، يُقَالُ: شَرَقَتِ الشَّمْسُ؛ أَي: طَلَعَتْ. وَيُرْوَى بِضَمِّ أَوَّلِهِ مِنْ: أَشْرَقْتُ، بِمَعْنَى: ارْتَفَعْتُ وَأَضَاءَتْ.

وهذه الرواية موافقة لحديث ابن عمر رضي الله عنهما عند «البخاري» أيضًا: «إِذَا طَلَعَ حَاجِبُ الشَّمْسِ فَأَخْرُوا الصَّلَاةَ حَتَّى تَرْتَفِعَ»^(٣).

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»: وَيُجْمَعُ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالطُّلُوعِ: طُلُوعٌ مُخْصِوْصٌ؛ أَي: حَتَّى تَطْلُعَ مَرْتَفِعَةً. انْتَهَى^(٤).

قُلْتُ: وَعَلَى مَا أَصَلَّهُ الشَّيْخُ ابْنُ حَجْرٍ الْهَيْتَمِيُّ فِي «التُّحْفَةِ» يَصِحُّ أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالِارْتِفَاعِ هُوَ الْارْتِفَاعُ عَنِ الْأَفْقِ، فَيُؤَافِقُ رَوَايَةَ: «حَتَّى تَطْلُعَ»، وَ«حَتَّى تَبْرَزَ»، وَ«حَتَّى تَشْرُقَ» مِنَ الشُّرُوقِ، لَا مِنَ الْإِشْرَاقِ، بَلْ هَذَا أَوْلَى؛ بِنَاءً عَلَى الْأَصْلِ الْمَذْكُورِ.

وذلك لأن رواية: «حتى تطلع»، و«حتى تبرز»، و«حتى تشرق» - من المجرد لا المزيد^(٥) - صريحة في أن الحرمة إنما تمتد إلى بروز تمام القرص وارتفاعها

(١) رواه البخاري (٣٢٧٢)، ومسلم (٨٢٩).

(٢) رواه البخاري (٥٨١)، ومسلم (٨٢٦).

(٣) رواه البخاري (٥٨٣)، ومسلم (٨٢٩).

(٤) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (٢ / ٥٩).

(٥) في (أ) و(ش): «من المجرد المزيد»، وفي (ن): «من المجرد لأن المزيد»، والصواب المثبت.

عن الأفق، بحيث يُرى بينها وبين الأفق السَّماء ولو مقدارَ عرض أصبع، وكلّما كان كذلك لم يتحقّق المنع من جواز الصَّلَاة إلى الارتفاع مقدارَ رمح؛ لجواز أن يكون ظاهر هذه الرِّواية هو المراد لبيان أصل الجواز، ورواية: «حتى ترتفع» مقيداً بالرُّمح والرُّمحين، كحديث: «صلاة الأوابين حين ترمضُ الفِصال»^(١) لبيان مراتب الكمال والأكمليّة، والله أعلم.

وكلّما لم يتحقّق المنع لوجود هذا الاحتمال كان مقتضى الأصل المذكور - أي: إنّ الأصل جواز الصَّلَاة إلّا ما تحقّق منعه - أن يُؤخَذ بالأقلّ الذي هو ارتفاع قرص الشَّمس بكمالها عن الأفق، فإنّ هذا المقدار هو الذي يتحقّق المنع منه، وأمّا ما فوقه فلا؛ لوجود الاحتمال المذكور. والله أعلم.

ثمّ الجمع بين الحديثين على هذا الوجه الذي قرّرناه دليلٌ لما ذكره في «الروضه» عن الأصحاب: أنّ وقت الضُّحى من الطُّلوع^(٢).

وإن قال الأذرعي^(٣): إنّهُ غريب، أو سبق قلم^(٤). والله أعلم.

(١) رواه مسلم (٧٤٨) من حديث زيد بن أرقم رضي الله عنه.

(٢) انظر: «روضة الطالبين» للنووي (١/ ٣٣٢).

(٣) في (أ) و(ش): «الأوزاعي» وهو خطأ. والأذرعي: هو الشيخ شهاب الدين أحمد بن حمدان الأذرعي (٧٨٣هـ)، له: «التوسط والفتح بين الروضة والشرح»، وله شرحان على «منهاج الطالبين» للنووي، أحدهما سماه «القوت»، والآخر: «الغنية». انظر: «كشف الظنون» لحاجي خليفة (١/ ٩٢٩) (٢/ ١٨٧٥).

انظر ترجمة الأذرعي في «طبقات الشافعية» لابن قاضي شعبة (٣/ ١٤١)، و«إنباء الغمر» (٢/ ٦١)، و«الدرر الكامنة» (١/ ١٤٥) لابن حجر العسقلاني.

(٤) انظر: «أسنى المطالب في شرح روض الطالب» لذكريا الأنصاري (١/ ٢٠٤).

المقصد الأول

أخبرني شيخنا الإمام قُدَسَ سِرُّهُ بسنده السَّابِقِ إلى الحافظ ابن حجر، عن القطب الشَّيْخِ إِسْمَاعِيلِ الْجَبْرَتِيِّ، وأبي الحسن علي بن أبي المجد الدَّمَشْقِيِّ، كلاهما عن الحافظ القاسم بن مظفر بن عساكر، عن الإمام محيي الدِّين مُحَمَّدِ عَلِيِّ بْنِ الْعَرَبِيِّ قُدَسَ اللهُ سِرَّهُ وأعاد علينا من بركاته أَنَّهُ قَالَ: فِي (الباب ٤٩) من «الفتوحات المكيَّة»: فصل في صلاة الاستخارة، ورد أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَعْلَمُ أَصْحَابَهُ الاسْتِخَارَةَ كَمَا يَعْلَمُهُمُ السُّورَةُ مِنَ الْقُرْآنِ^(١).

وورد أَنَّهُ كَانَ يَأْمُرُ أَنْ يَصَلِّيَ لَهَا رَكَعَتَيْنِ، وَيُوقِعَ الدُّعَاءَ عَقِبَ^(٢) الصَّلَاةِ مِنَ الرَكَعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ يَصَلِّيُهُمَا مِنْ أَجْلِهَا.

ثم قال: يفعل ذلك في كلِّ حاجةٍ مهمَّةٍ يريد فعلها أو قضاءها، ثمَّ يشرع في حاجته، فإن كان له فيها خير سهَّل اللهُ أسبابها إلى أن تحصل، فتكون عاقبتها محمودة، وإن تعذَّرت الأسباب ولم يتَّفَقْ تحصيلها فيعلم أنَّ الله قد اختار [له] تركها، فلا يتألَّم لذلك، وسيحمد عاقبتها تركًا كان أو فعلًا^(٣).

قُلْتُ: وذلك لِمَا مرَّ من حديث: «ما خابَ من استخار...»، وحديث: «من سعادة ابن آدم استخارته الله».

ومقتضى ذلك: أن يُستجاب دعاؤه، ومن دعائه: «فاقدره لي ويسِّره لي»، فإذا وجد التيسير^(٤) دلَّ على أن الله قد اختار له ذلك الأمر، فتكون عاقبته

(١) تقدم تخريجه.

(٢) في (ن): «عقب».

(٣) انظر: «الفتوحات المكيَّة» لابن عربي (١/ ٦٥٣).

(٤) في (ن): «التيسر».

محمودةً كما تقتضيه استجابة دعائه المتضمّن خيريّة العاجل والآجل، وإن تعدّرت الأسباب ولم يتفق تحصيلها فيعلم أنّ الله قد صرف ذلك الأمر عنه، واختار له تركه بمقتضى استجابة الله دعائه المتضمّن لصرف ما هو شرُّ عنه، وسيحمد عاقبة ذلك، والله أعلم.

ثمّ قال: وينبغي لأهل الله أن يصلّوا صلاة الاستخارة في وقتٍ معيّنٍ لهم من ليلٍ أو نهارٍ في كلّ يوم، فإذا قالوا الدعاء يقولون في الموضع الذي أمر أن يسمّى حاجته المعيّنة، يقول: اللهمّ إن كنت تعلم أنّ جميع ما أتحرّك فيه في حقّي وفي حقّ غيري، وجميع ما يتحرّك فيه غيري في حقّي وفي حقّ أهلي وولدي وما ملكت يميني، من ساعتى هذه إلى مثلها من اليوم الآخر = خيرٌ لي... ويذكر باقي الدعاء^(١).

وإن كنت تعلم أنّ جميع ما أتحرّك فيه في حقّي وفي حقّ غيري، وجميع ما يتحرّك فيه غيري في حقّي وفي حقّ أهلي وولدي وما ملكت يميني، من ساعتى هذه إلى مثلها من اليوم الآخر = شرٌّ في ديني... ويذكر باقي الدعاء.

فإنّه لا يتحرّك في حركةٍ ولا يتحرّك في حقّه كما ذكر إلّا كان له في ذلك خيرٌ بلا شكّ، يفعل هذا كلّ يوم في وقتٍ معيّن، وجربنا ذلك ورأينا عليه كلّ خير. انتهى^(٢).
فإن قلت: الدعاء ليس فيه إلّا ذكر التّحرّك، والمقصود من هذه الاستخارة أن يكون جميع حركاته وسكناته في الخير.

قلت: الدعاء متضمّنٌ للفعل والتّرك، فإنّ كلّ فعلٍ هو خيرٌ قد شمله الحركة المطلوبٌ تيسيرها، وكلّ تركٍ هو خيرٌ قد شمله صرفُ الحركة التي ليست بخير، فإنّه

(١) «باقي» ليس في (ن).

(٢) انظر: «الفتوحات المكية» لابن عربي (١/ ٦٥٣).

إذا صُرِفَ التَّحَرُّكُ فِي الشَّرِّ فَلَا بُدَّ إِلَّا أَنْ يَتَحَرَّكَ فِي الْخَيْرِ أَوْ يَسْكُنَ فِيهِ أَيْضًا، وَذَلِكَ لِأَنَّ مَا يَكُونُ التَّحَرُّكُ فِيهِ شَرًّا يَكُونُ السُّكُونُ عَنْهُ خَيْرًا.

وَبالسَّنَدِ إِلَى الْحَافِظِ ابْنِ حَجْرٍ عَنْ قَاضِي الْيَمَنِ مَجْدِ الدِّينِ أَبِي طَاهِرٍ مُحَمَّدَ بْنَ يَعْقُوبَ الشَّيرَازِي الْفِيرُوزَابَادِي، قَالَ فِي كِتَابِهِ «سَفَرُ السَّعَادَةِ» مَا نَصَّهُ: وَالَّذِي قَالَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ مِنَ الْمَشَايخِ الْكِبَارِ: يُسْتَحَبُّ لِلشَّخْصِ أَنْ يَجْعَلَ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَقْتًا مَعِينًا يَصَلِّي صَلَاةَ الْاسْتِخَارَةِ، وَيَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ...

وَسَاقَ الدُّعَاءِ إِلَى أَنْ قَالَ: اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ جَمِيعَ مَا أَتَحَرَّكَ فِيهِ فِي حَقِّي وَفِي حَقِّ غَيْرِي...

وَذَكَرَ الدُّعَاءَ بِنَحْوِ عِبَارَةِ الشَّيْخِ مَحْيِي الدِّينِ ثُمَّ قَالَ فِي آخِرِ الدُّعَاءِ: وَالْاسْتِخَارَةُ عَلَى هَذِهِ الْكَيْفِيَّةِ لَوْ لَمْ تَوْجَدْ فِي الْأَحَادِيثِ، لَكِنَّ الْعَمَلَ بِهَا مُوَافِقٌ لِحَدِيثِ الْاسْتِخَارَةِ، وَمُنَاسِبٌ لِاتِّبَاعِ السُّنَّةِ. انْتَهَى^(١).

وَقَالَ الْفَقِيهَ الْعَالِمَ الْفَاضِلَ^(٢) السَّيِّدَ الشَّرِيفَ أَبُو الْحَسَنِ نُورَ الدِّينِ عَلِيِّ بْنِ الْقَاضِي جَمَالِ الدِّينِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ الْحَسَنِيِّ السَّمْهُودِيِّ ثُمَّ الْقَاهِرِيِّ ثُمَّ الْمَدَنِيِّ^(٣) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ «جَوَاهِرُ الْعَقْدِينَ»^(٤) فِي (آدَابِ الْعَالَمِ فِي دَرَسِهِ) مَا نَصَّهُ: إِذَا عَزَمَ عَلَى مَجْلِسِ التَّدْرِيسِ تَطَهَّرَ...

(١) انظر: «سفر السعادة» للفيرزبادي (ص: ١٠١ - ١٠٢).

(٢) في (ن): «العامل».

(٣) تقدمت ترجمته.

(٤) كتاب «جواهر العقدين في فضل الشرفين، فضل العلم الجلي، والنسب العلي» وطبع في العراق

باعثاء الدكتور موسى بناي العلي، مطبعة العاني، بغداد، عام: ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٤ م.

إلى أن قال: ثم يصلي ركعتي الاستخارة إن لم يكن وقت كراهة، ففي «مسند أحمد» من رواية سعد بن أبي وقاص مرفوعاً: «سعادة ابن آدم في استخارة الحق والرضا بقضائه، وشقاوة ابن آدم في ترك الاستخارة وعدم الرضا بقضاء الحق»^(١).

قال: قلت: وينبغي أن يعبر في استخارته بما يعم حركاته، وما ينطق به من وقته ذلك إلى مثله، فقد نقل المجد^(٢) عن بعض المحققين من المشايخ الكبار أنه قال: يُسْتَحَبُّ لِلشَّخْصِ أَنْ يَجْعَلَ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَقْتًا مَعِينًا يَصَلِّي فِيهِ صَلَاةَ الْاسْتِخَارَةِ، ويقول: اللَّهُمَّ، إِنِّي اسْتَخِيرُكَ....

وساق الدعاء بنحو سياق الشيخ محيي الدين.

ثم قال في آخر الدعاء ما نصّه: وهذه الكيفية وإن لم تكن في الأحاديث، لكنّها موافقة لإطلاق ما جاء في الحثّ على الاستخارة، كحديث: «إِذَا هَمَّ أَحَدُكُمْ بِالْأَمْرِ فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ الْفَرِيضَةِ...» الحديث. انتهى^(٣).

فإن قلت: من أين يظهر أن العمل بهذه الكيفية موافق لأحاديث الاستخارة، ومناسب لاتباع السنة كما ادّعاه المجد الفيروزآبادي والسيد السّمهودي رحمهما الله، وأحاديث الاستخارة تدلّ على أن الاستخارة إنّما تُندب لأحدنا إذا همّ بالأمر، والهَمُّ بحركات الليل والنّهار في الوقت المعين الذي تُصَلَّى فِيهِ هَذِهِ الْاسْتِخَارَةُ عَلَى التَّفْصِيلِ غَيْرِ مُتَحَقِّقٍ؛ فَإِنَّ الْهَمَّ بِالشَّيْءِ إِنَّمَا يَتَأْتَى بَعْدَ تَصَوُّرِهِ، وَأَحَدُنَا لَا يَحِيطُ عِلْمًا بِمَا يَصْدُرُ مِنْهُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ مِنَ الْأَعْمَالِ، فَكَيْفَ يَهْمُ بِهَا؟

(١) تقدم تخريجه.

(٢) يعني به (المجد): الفيروزآبادي، وقد تقدمت ترجمته، والنقل عنه من كتابه «سفر السعادة».

(٣) انظر: «جواهر العقدين» للسّمهودي (ص: ٢٧٧ - ٢٧٩).

وإذا انتفى الهمُّ بها انتفى ندبُ الاستخارة لها، فانتفى^(١) كونُ العمل بها موافقاً لأحاديث الاستخارة، ومناسباً لاتباع السُّنة.

قلتُ: قد تبيّن فيما تقرّر في (التنبيه الأوّل) ندبُ الاستخارة لكلِّ^(٢) واجبٍ موسّعٍ ومندوبٍ ومباحٍ، ومن المعلوم أنّ صلاة الاستخارة لكلِّ جزءٍ من الأعمال على التفصيل متعدّرةٌ، وقد قال ﷺ: «ما نهيتكم عنه فاجتنبوه، وما أمرتكم به فأتوا منه ما استطعتم»^(٣)؛ أي: وجوباً في الواجب، وندباً في المندوب.

فسقط التكلّيف وجوباً وندباً بما لا يُستطاع، كما قال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وإذا تعدّر العمل بها لكلِّ جزءٍ من الحركات مفصلاً، وقد تقرّر ندبها لكلِّ منها، لم يبقَ في المستطاع إلا العمل بها في وقتٍ معيّنٍ لطائفةٍ من الأعمال، ولا خفاءً أنّ العامل بهذه الكيفيّة يقصد ألاّ يصدرَ منه إلاّ ما كان له فيه خير، فعلاً كان أو تركاً، فله همٌّ بفعل الخير والكفّ عن الشرِّ على الإجمال من كلّ ما يتوجّه عليه من الأعمال ليجري عليه في تلك المدّة.

والهمُّ بها إجمالاً - لتعدّر التفصيل - كافٍ هاهنا؛ فإنّ الأمر إذا ضاق اتّسع، إذ مقتضى كونها مندوبةً لكلِّ ما هو محلٌّ للاستخارة من الأمور التي ذكرناها في التنبيه الأوّل - وقد تعدّر التفصيل - هو الاكتفاء الإجمالي^(٤) بلا شبهةٍ - كما مرّ - ظاهر بأدنى تأملٍ، والله أعلم.

(١) في (ن): «فامتنع».

(٢) في (ن): «الحل».

(٣) رواه البخاري (٧٢٨٨)، ومسلم (١٣٣٧)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) في (ن): «بالإجمال».

وعلى هذا فالهَمُّ في أحاديث الاستخارة يعمُّ الهَمَّ بأمرٍ معيَّنٍ، والهَمُّ بأمورٍ متصوِّرةٍ بعنوانٍ كلِّيٍّ إجمالاً في مدَّةٍ معيَّنة.

وكذلك الأمر في قوله: «إذا همَّ أحدكم بالأمر...»، وكذلك الاستخارة في قوله ﷺ: «سعادةُ ابنِ آدمَ في استخارةِ الحقِّ»، وفي لفظ: «سعادةُ ابنِ آدمَ في استخارتهِ الله»^(١)، يعمُّ الاستخارةُ لأمرٍ معيَّنٍ ولأعمالٍ ليلٍ ونهارٍ، فإنَّه مفردٌ مضافٌ، وهو من صيغ العموم، والله أعلم.

وبما تقرَّرَ يظهر اندفاعُ اعتراضِ الشَّيخِ ابنِ حجرٍ الهيثميِّ في «التُّحفة» على الشَّيخِ الكبيرِ الشَّيخِ شهابِ الدِّينِ أبي حفصِ عمر بنِ محمدِ الشُّهْرَوْرديِّ حيث قال: ووقع في «عوارف المعارف» للإمامِ الشُّهْرَوْرديِّ أنَّ مَنْ جلسَ بعد الصُّبحِ يذكرُ اللهَ تعالى إلى طلوعِ الشَّمْسِ وارتفاعها كرمحٍ يصلِّي بعد ذلك ركعتينِ بنيةِ الاستعاذةِ بالله من شرورِ يومه وليلته، ثم ركعتينِ بنيةِ الاستخارةِ لكلِّ عملٍ يعملُه في يومه وليلته.

قال: وهذه تكون^(٢) بمعنى الدُّعاء على الإطلاق، وإلَّا فالاستخارة التي ورد بها الأخبار هي التي تُفعلُ أمامَ كلِّ أمرٍ يريده. انتهى^(٣).

وهذا عجيبٌ منه مع إمامته في الفقه أيضاً، وكيف راجَ عليه صحَّةُ وحلِّ صلاةٍ بنيةٍ مخترعةٍ لم يرد لها أصلٌ في السُّنَّةِ، ومَنْ استحضر كلامهم في ردِّ صلواتٍ ذُكرت في أيامِ الأسبوعِ علمَ أنَّه لا تجوزُ ولا تصحُّ هذه الصَّلوات بتلك النِّيَّات التي استحسناها الصُّوفيَّة من غير أن يرد لها أصلٌ في السُّنَّةِ.

(١) تقدم تخريج هذه الأحاديث.

(٢) في (ن): «وهذا يكون».

(٣) انظر: «عوارف المعارف» للشُّهْرَوْردي (٢/ ٤٣١).

نعم إن نوى مطلق الصلاة ثم دعا بعدها بما يتضمّن نحو استعاذة أو استخارة مطلقة، لم يكن بذلك بأس. انتهى^(١).

ووجه اندفاعه: أن النية المذكورة لتينك الصلاتين ليست بنية مخترعة لم يرد لها أصل في السنة، بل لها أصل في السنة.

أما الاستخارة فلما تبين أخذًا من السنة الصحيحة من أن الاستخارة إذا كانت مطلوبة لكل عمل هو محل للاستخارة، وقد امتنع لكل منها على التفصيل، كان تصوّر أعمال الليل والنهار بالوجه الكليّ الإجماليّ كافيًا لمن^(٢) لا يريد أن يجري عليه إلا الخير في الاستخارة لها في وقت معيّن، فيكفي أن يقول: اللهم إن كنت تعلم أن جميع ما أتحرّك فيه في حقّي وفي حقّ غيري... إلى آخر العبارة التي سبقت، فإنّها شاملة لجميع ما يريد التّحرّك فيه من الأعمال في تلك المدّة، فيشاهدها جميعًا بهذا العنوان الكليّ، ويطلب من الله تعالى أن يختار له ما فيه الخير له من الفعل والترّك منها في تلك المدّة.

وقد قال ﷺ: «ما خاب من استخار».

وصحّته التجربة، ووُجد من الشواهد الصحيحة مصداقه كما مرّ، وعلى فرض عدم الشواهد فتجربته مثل الشيخ محيي الدين من العارفين بالله الواقفين مع الآداب الشرعيّة ظاهرًا وباطنًا بإنتاجها الخير حيث قال كما مرّ: وجربنا ذلك ورأينا عليه كلّ خير = كافيّة لكونه موافقًا للسنة^(٣).

(١) انظر: «تحفة المحتاج» لابن حجر الهيتمي (٢/ ٢٣٨).

(٢) «لمن» من (ن).

(٣) كذا قال، وليست التجربة من مصادر التشريع في هذا الدين! ولو فتح مثل هذا الباب لقال من شاء

ما شاء مدعيًا أنه موافق للسنة، ولضاع الدين على أيدي الجهلة أو الفاسقين المتربصين به شرًا.

وذلك لقوله ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»، وفي لفظٍ عند الدارقطني: «مَنْ فَعَلَ أَمْرًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»^(١).

ومن المعلوم أنَّ المردود لا يُنتجُ خيرًا، فكلُّ ما أنتجَ خيرًا فهو غيرُ مردودٍ، وكلُّ ما هو كذلك فعليه أمرُ رسولِ الله ﷺ، وهو من دينه وأمره، فيكون موافقًا للسنة، وهو المطلوب.

وأما الاستعاذة فلِمَا مَرَّ فِي التَّنْبِيهِ الثَّلَاثِ عَنْ حَذِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ:
كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا حَزَبَهُ أَمْرٌ فَرَعَ إِلَى الصَّلَاةِ^(٢).

وفي «القاموس»: حَزَبَهُ الْأَمْرُ: نَابَهُ وَاشْتَدَّ عَلَيْهِ، أَوْ ضَغَطَهُ^(٣). وَالنَّبُؤُ: نَزُولُ الْأَمْرِ^(٤).

أي: إِذَا نَزَلَ بِهِ الْأَمْرُ وَاشْتَدَّ عَلَيْهِ فَزَعَ إِلَى الصَّلَاةِ، عَمَلًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾ [البقرة: ٤٥]، بِنَاءٍ عَلَى مَا تَقَرَّرَ فِي (الثَّالِثِ) مِنْ أَنَّ الصَّلَاةَ مَنُودٌ إِلَى الْإِسْتِعَانَةِ بِهَا فِي الْمَهْمَاتِ كُلِّهَا، فَوْقَ الْفَزَعِ إِلَى الصَّلَاةِ فِي حَدِيثِ حَذِيفَةَ مَسْبَبًا عَنْ حَزَبِ أَمْرٍ وَنَزُولِ أَمْرٍ شَدِيدٍ دَاعٍ إِلَى الصَّلَاةِ لِدَفْعِهِ.

وَالصَّلَاةُ بِنِيَّةِ دَفْعِ الْأَمْرِ الشَّدِيدِ هِيَ الصَّلَاةُ لِلْإِسْتِعَاذَةِ مِنْهُ وَفِي مَعْنَاهَا، كَمَا أَنَّ الْقَحْطَ

(١) رواه مسلم (١٧١٨) من حديث عائشة رضي الله عنها، ورواه الدارقطني في «سننه» (٥ / ٤٠٦).

وهذا رد على المؤلف لاله.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) انظر: «القاموس المحيط» للفيروزبادي (مادة: حزب).

(٤) انظر: «القاموس المحيط» للفيروزبادي (مادة: نوب).

هو الحامل على الصلّاة لرفع القحط، والصلّاة للقحط^(١) هي الصلّاة لطلب الغيث، المعبر عنه بالاستسقاء، فكما أنّ الاستسقاء سبب يُضاف إليه الصلّاة مع أنّ الحامل عليه هو القحط، كذلك الاستعاذة، وإن كان الداعي إليها الخوف من تلك الشُرور.

ومن المقرّر أنّ النافلة التي لها سببٌ هي كالفرض في اشتراط قصد فعل الصلّاة وتعيّنها^(٢)، وهو في مثل هذا بالإضافة إلى السبب كالاستسقاء وغيرها.

فظهر أنّ كلّ من حزبه الخوف من شرور يومه وليتّه ففرغَ إلى الصلّاة عند ذلك بنية الاستعاذة بالله من حلولها به كان عاملاً بمقتضى قوله تعالى: ﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾ [البقرة: ٤٥]، ومتبعاً لسنة رسول الله ﷺ في أنّه كان يفرغُ إلى الصلّاة إذا حزبه أمرٌ.

وكُلُّ ما كان كذلك فهو من دين رسول الله ﷺ، وعليه أمرُهُ ﷺ، وهو المطلوب^(٣)، وبالله التوفيق.

وأما قوله: علم أنّه لا تجوز ولا تصحُّ هذه الصلّوات بتلك النيّات التي استحسناها الصوفيّة... إلخ.

فجوابه الإجماليُّ اللائقُ بهذا المقام: هو أنّ قوله تعالى: ﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾ [البقرة: ٤٥] دالٌّ على مطلوبيّة الاستعانة بالصلّاة عند المهمّات من حصول المرغوب واندفاع المكروه، كما مرّ في (التّبيه الثالث)، وكلُّ ما استحسناه الصوفيّة من النيّات لا يخرجُ من هذين القسمين، والتّقييد بنية خاصّة من المهمّات

(١) في (ن): «والصلّاة بنية رفع القحط».

(٢) في (ن): «وتعيّنها».

(٣) وفي كل هذا نظر، كما تقدم.

عند الاستعانة بالصلاة أتم في الاستعانة، وأبلغ في التضرع والاستكانة، وأليق بمقام العبودية، وكونها غير النيات المعروفة الواردة بخصوصها في السنة لا يستلزم كونها مخالفة للسنة، ومن البدع المردودة المذمومة؛ إذ ليس كل ما لم يرد بخصوصه بدعة مردودة مطلقاً، بل إذا لم يكن عليه أمر رسول الله ﷺ ولم يكن من دينه بوجه.

وتفصيل ذلك: ما نقله هو^(١) في «الفتح المبين» عن الشافعي رضي الله عنه وشكر سعيه أنه قال: وما أحدث وخالف كتاباً أو سنة أو إجماعاً أو أثراً فهو البدعة الضالة، وما أحدث من الخير ولم يخالف شيئاً من ذلك فهو البدعة المحمودة^(٢).

وقال: والحاصل: أن البدع الحسنة متفق على نديها، وهي ما وافق شيئاً مما مر ولم يلزم من فعله محذور شرعي، والبدع السيئة ما خالف شيئاً من ذلك صريحاً أو التزاماً. انتهى^(٣).

وقول الشافعي هذا تفصيل^(٤) أيضاً لإجمال حديث: «مَنْ سَنَّ سُنَّةً حَسَنَةً...» الحديث^(٥)، فإن حسناتها إنما يتم بموافقة شيء من الأصول المذكورة، ولا شك أن الصلاة بمقتضى الخبر الصحيح: «الصلاة خير موضوع، فاستكثر منها أو أقل من الخير»^(٦).

(١) «هو» أي: ابن حجر الهيتمي.

(٢) رواه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (١٧٩٦)، وفي «المدخل» (ص: ٢٠٦)، وروى نحوه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٩/ ١١٣).

(٣) انظر: «الفتح المبين بشرح الأربعين» لابن حجر الهيتمي (ص: ٢٢٤).

(٤) في (ن): «التفصيل».

(٥) رواه مسلم (١٠١٧) من حديث جرير بن عبد الله البجلي رضي الله عنه.

(٦) رواه أبو داود الطيالسي في «مسنده» (٤٨٠)، والإمام أحمد في «المسند» (٢١٥٤٦)، والبخاري في =

ومجرد تقييدها بنية خاصة من المهمات لم ترذ بخصوصها في السنة لا محذور فيه، إلا إذا خالف شيئاً من الأصول المذكورة، أو استلزم محذوراً، لكنه لم يخالف؛ لاندراجه تحت شمول قوله تعالى: ﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾ [البقرة: ٤٥]، مع عدم ورود ما يخالفه، وعدم استلزامه محذوراً شرعياً.

وقد تبين من قول الشافعي الذي هو مضمون الحديث المذكور: أن كون المحدث بحيث لا يخالف أصلاً من المذكورة، ولا يستلزم محذوراً شرعياً، كافٍ في كونه بدعةً محمودة، بل هي سنة حسنة كما سماها في الحديث السابق.

ثم نرجع ونقول: إنهم لم يصلوهما - أي: الاستخارة والاستعاذة - في يوم لآيام؛ لأن العمل بهما كل يوم جديد في وقت معين إلى مثله من اليوم الآخر، أو في أول كل نهارٍ وليلة هو المناسب لرعاية الأدب مع الحكمة الإلهية؛ فإن الله سبحانه وتعالى يقول: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩].

= «مسنده» (٤٠٣٤)، وابن حبان في «صحيحه» (٣٦١)، والحاكم في «المستدرک» (٤١٦٦)، من حديث أبي ذر رضي الله عنه. وصححه الحاكم، وخالفه الذهبي فقال: السعدي ليس بثقة. ورواه الإمام أحمد في «مسنده» (٢٢٢٨٨)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٧٨٧١) من حديث أبي أمامة رضي الله عنه، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ١٥٩): «ومداره على علي بن يزيد، وهو ضعيف».

ورواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٢٤٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وقال: تفرد به أبو مودود. وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢/ ٢٤٩): «فيه عبد المنعم بن بشير، وهو ضعيف». قلت: وأبو مودود هو عبد العزيز بن أبي سليمان المدني القاص رأى أبا سعيد وسمع السائب بن يزيد وعثمان بن الضحاك، قال عنه الذهبي في «الكاشف» (١/ ٦٥٥): وثقوه.

وقد روى له أبو داود والترمذي والنسائي، ووثقه أحمد وابن معين وأبو داود وابن المديني وابن نمير، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وأخطأ الحافظ في «التقريب» فقال في حقه: مقبول، وهي لفظة يطلقها على الذي لا يقبل حديثه إلا في المتابعات والشواهد.

واليوم يُطَلَقُ على:

- الآن، وقد فُسِّرَ به في الآية.

- وعلى النَّهَارِ فقط.

- وعلى مجموع اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ.

ومن الأخير قوله ﷺ: «مَنْ صَلَّى فِي يَوْمٍ ثِنْتِي عَشْرَةَ رُكْعَةً بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ؛ رُكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ، وَرُكْعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرُكْعَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ، وَرُكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْعَصْرِ، وَرُكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرَبِ، وَرُكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ». عزاه السيوطي لابن أبي شيبة عن أبي هريرة رضي الله عنه^(١).

حيث عَدَّ الرَّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرَبِ وَبَعْدَ الْعِشَاءِ مِنَ الرَّكْعَاتِ الَّتِي تَصَلَّى فِي يَوْمٍ. والمعاني الثلاثة وإنَّ صَحَّ إِرَادَتُهَا فِي الْآيَةِ، لَكِنِ الْعَمَلُ بِهَا عَلَى الْإِطْلَاقِ الْأَوَّلِ مُتَعَدِّرٌ، وَأَمَّا الْآخِرَانِ فَالْعَمَلُ عَلَى الثَّلَاثِ أَجْمَعُ لِلْهَمِّ وَأَضْبَطُ لِلانْتِشَارِ، وَأَقْرَبُ إِلَى الْأَتْفَوْتَةِ الْمَوَاطَبَةِ عَلَيْهَا، وَالْعَمَلُ عَلَى الثَّانِي أَكْثَرَ عَمَلًا، وَالْكُلُّ حَسَنٌ، وَالْأَوَّلُ الْأَضْبَطُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وعن عبد الله بن مُنِيبٍ قَالَ: تَلَا عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿كُلُّ يَوْمٍ هُوَ فِي

(١) انظر: «جامع الأحاديث» (٢٢٧٩٧)، و«الجامع الصغير» للسيوطي (١٢٤٤٧)، وقد عزاه إلى ابن أبي شيبة وابن ماجه.

والحديث رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٥٩٨٢)، ومن طريقه رواه ابن ماجه (١١٤٢)، قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (١/ ١٣٨): «هذا إسناد فيه ابن الأصبهاني وهو ضعيف». وروى نحوه مسلم (٧٢٨) من حديث أم حبيبة رضي الله عنها، ولفظه: «من صلى اثنتي عشرة ركعة في يوم وليلة، بُني له بهن بيت في الجنة»، وليس فيه محل الشاهد.

شأن ﴿ [الرحمن: ٢٩] فقلنا: يا رسول الله، ما ذلك الشأن؟ قال: «أن يغفر ذنباً ويفرّج كرباً، ويرفع قوماً ويضع آخرين». عزاه السيوطي في «الدر» لجماعة منهم البزار والطبراني وابن منده وابن عساكر وغيرهم^(١).

وعن أبي الدرداء وابن عمر مرفوعاً نحوه^(٢).

وهذا الشأن:

على المعنى الأوّل لليوم أمرٌ واحدٌ، وتجلّ ينطبق على مراتب العالم كلّه أعلاه وأسفله، فيتعدّد بتعددها، كما يشير إليه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ﴾^(٣) [القمر: ٥٠].

(١) لم أقف عليه في المطبوع من «الدر المنثور» للسيوطي.

والحديث رواه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٣١٦)، والبزار في «مسنده» (٢٢٦٦)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٦٦١٩)، وأبو الشيخ في «العظمة» (٤٨١ / ٢). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١١٧ / ٧): رواه الطبراني في «الكبير» و«الأوسط» والبزار، وفيه من لم أعرفهم. قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٢٧ / ١): هذا إسناد حسن لتناصر الوزير - ابن صبيح - عن درجة الحفظ والإتقان.

(٢) حديث أبي الدرداء رضي الله عنه رواه ابن ماجه (٢٠٢)، والبزار في «مسنده» (٤١٣٧)، وابن حبان في «صحيحه» (٦٨٩)، وعلقه البخاري في «صحيحه» موقوفاً على أبي الدرداء رضي الله عنه قبل حديث (٤٨٧٨). وانظر: «تغليق التعليق» لابن حجر (٤ / ٣٣٢).

وحديث ابن عمر رضي الله عنه رواه البزار في «مسنده» (٦١٧٤). فيه عبد الرحمن بن البيهقي قال الذهبي في «الكاشف» (١ / ٦٢٣): «قال أبو حاتم: لين، وذكره ابن حبان في الثقات». وعنه ابنه محمد بن عبد الرحمن بن البيهقي، قال الذهبي في «ديوان الضعفاء» (١ / ٣٦١): «ضعفه الدارقطني وغيره، وقال ابن حبان: روى عن أبيه نسخة كلها موضوعة».

(٣) في النسخ الثلاث: «أو هو أقرب»، وهذا خلط بين آيتين؛ الآية التي في الأصل وبين قوله تعالى:

﴿وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾ [النحل: ٧٧].

وعلى الآخرين واحدٌ كلِّي أفرادُه آحاد التَّجَلِّي بالمعنى الأوَّل المتعدِّد بتعدُّد المراتب، الذي بعض تفاصيلها ذُكِرَتْ في حديث عبد الله بن منيب وأبي الدرداء وابن عمر وغيرهم.

ودلَّ حديث ابن عباس وأنس على أنَّ الله يُحدِّث تفاصيلَ هذا الشَّأن عند نظراتٍ ينظرها في اللُّوح المحفوظ.

فعن أنس: «إنَّ لله تعالى لوحًا، إحدى وجهيه ياقوتة، والوجه الثاني زمردة خضراء، قلمه النُّور، وفيه يخلق، وفيه يرزق، وفيه يُحيي، وفيه يُميت، وفيه يُعيد، وفيه يفعل ما يشاء في^(١) كلِّ يوم وليلة».

عزاه الحافظ السُّيوطيُّ رحمه الله في «الجامع الكبير» إلى الأزدي في «الضعفاء»، وأبي الشَّيخ في «العظمة»، قال: وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات». انتهى^(٢).

وقال الحافظ السُّيوطيُّ في «التَّعقبات على الموضوعات»: حديث أنس رضي الله عنه: «إنَّ لله لوحًا أحد وجهيه درة...» أعلاه - يعني ابن الجوزي - بمحمَّد بن عثمان الحرَّاني متروك^(٣).

قلت: صحَّ من غير هذا الطَّرِيق؛ أخرجه الحاكم بسند صحيح عن ابن عبَّاس موقوفًا^(٤)، وله حكم الرِّفْع.

(١) «في» ليس في (ن).

(٢) انظر: «جامع الأحاديث» (٩/ ٢٢٤)، والحديث رواه أبو الشَّيخ في «العظمة» (٢/ ٤٩٠).

(٣) انظر: «الموضوعات» لابن الجوزي (١/ ١١٧).

(٤) سيأتي قريبًا، وليس سنده بصحيح كما ذكر.

وأخرجه الطبراني وابن أبي شيبة في «كتاب العرش» من وجه آخر عن ابن عباس^(١)، وفيه ليث بن أبي سليم. انتهى^(٢).

وعن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ قال: إِنَّ مِمَّا خَلَقَ اللَّهُ لَوْحًا محفوظًا من دَرَّةٍ بيضاء، دفتاه من ياقوتة حمراء، قلمه نور، وكتابه نور، وعرضه ما بين السماء والأرض، ينظر فيه كل يوم ثلاث مئة وستين نظرة، يخلق في كل نظرة ويرزق، ويحيي ويميت، ويعزُّ ويضلُّ، ويذلُّ ويفكُّ، ويفعل ما يشاء، فذلك قوله تعالى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾. عزاه الحافظ السيوطي رحمه الله في «الدر المنثور» إلى جماعة منهم الحاكم والبيهقي^(٣).

فإذا كان الله سبحانه وتعالى مع أنه كما قال تعالى: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٩] و﴿إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ بَصِيرٌ﴾ [الملك: ١٩] إنما يحدث في الكون ما أشار الحديث إلى تفاصيله كل يوم عند تلك النظرات في اللوح المحفوظ، ويجدد النظرات فيه كل يوم مع غناه^(٤) وإحاطة علمه ونفوذ بصره؛ حكمة من الله

(١) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٢٥١١) عن عثمان بن أبي شيبة، وهو من طريق ليث، عن عبد الملك بن سعيد بن جبير، عن أبيه، عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعا، ورواه من طريق آخر (١٠٦٠٥) عن ابن عباس موقوفا، ورجاله ثقات كما قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧ / ١٩١).

(٢) انظر: «اللائح المصنوعة» للسيوطي (١ / ٢٥).

(٣) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (٧ / ٦٩٩). ورواه الحاكم في «المستدرک» (٣٧٧١)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٨٢٨). وصححه الحاكم، وخالفه الذهبي فقال: «اسم أبي حمزة ثابت - الشمالي - وهو وإبمرة».

(٤) في (ن): «غناؤه».

العزیز الحکیم، الذي ﴿يَدْبُرُ الْأَمْرَ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ بِلِقَائِكُمْ تُوقِنُونَ﴾ [الرعد: ٢]، فالعبد ينبغي أن يكون كل يوم جديد في شأن من وظائف العبادات يجددها كل يوم؛ أدباً مع الله، وإظهاراً للافتقار والعبودية والذل الذي هو من أقرب وسائل التَّقَرُّبِ إلى الله تعالى.

ويناسب ما تقرَّر حديث: «ليس من يوم إلا وهو ينادي: يا ابن آدم، أنا خلقٌ جديد، وأنا فيما تعمل فيَّ عليك شهيدٌ، فاعمل فيَّ خيراً أشهد لك به، فإنني لو مضيتُ لم ترني...» ويقول الليل مثل ذلك. عزاه السُّيوطيُّ لأبي نعيم عن معقل بن يسار^(١).

وحديث: «ما طلعت شمسٌ من المشرق في يومٍ إلا ومعها ملكٌ ينادي: ألا متروِّدٌ منِّي خيراً، فإنِّي لن أرجعَ إليه إلى أن تقوم الساعةُ، فكلُّ يومٍ شاهدٌ على العبد بما كسبت يده». عزاه إلى الدَّيلميِّ عن ابن عبَّاس^(٢).

وهو الأوفوقُ للاتباع الوارد في أدعية الصَّباح والمساء، وتكرارها كل يوم وليلة مع أن في بعضها العموم مثل قوله: «أسألك خيرَ هذه الليلة وخيرَ ما بعدها، وأعوذ بك من شرِّها وشرِّ ما بعدها»^(٣).

(١) انظر: «جامع الأحاديث» (١٩٥١٢). والحديث رواه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٢/ ٣٠٣)، وقال: «غريب من حديث معاوية - بن قرة - تفرد به عنه زيد - العمي - ولا أعلمه روي مرفوعاً عن النبي ﷺ إلا بهذا الإسناد».

ورواه ابن أبي الدنيا في «الزهد» (٤٢٤)، وفي «كلام الليالي والأيام» (٢٢)، من قول الحسن

(٢) انظر: «جامع الأحاديث» (٢٠١٤٨). والحديث في «مسند الفردوس» للدَّيلميِّ (٦٢٣٤).

(٣) رواه مسلم (٢٧٢٣) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

فإذا كان الاتِّباع في التَّكرار في مثله ففي غيره أولى، نحو قوله ﷺ: «اللَّهُمَّ
 أَنْجِحِ اللَّيْلَةَ كُلَّ حَاجَةٍ لِي، وَلَا تَزِدْنِي فِي دِينَايَ، وَلَا تَنْقُصْنِي فِي آخِرَتِي، وَإِذَا أَصْبَحَ
 قَالَ مَثَلُ ذَلِكَ»^(١).

والله أعلم، وبالله التَّوفيق.

(١) رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٧٦٥٧) من حديث عليّ رضي الله عنه، وقال الهيثمي
 في «مجمع الزوائد» (١٠ / ١١٩): «رواه الطبراني في الأوسط وفيه الحارث الأعور وهو
 ضعيف».

المقصد الثاني

قال النووي في «الإيضاح»: من أراد الاستخارة يصلي ركعتين من غير الفريضة.
قال الشيخ ابن حجر المكي في «حاشية الإيضاح»: أي: في غير وقت الكراهة
إلا بحرم مكة^(١).

أقول: هو مبني على أن صلاة الاستخارة من ذوات السبب المتأخر الذي هو
الاستخارة، وقد مر في (التبني الرابع) أن الراجح من حيث الدليل هو أن سببها
الهمم بالأمر الذي هو سابق على فعل الصلاة قطعاً، فلا حاجة إلى التقييد بغير وقت
الكراهة. والله أعلم.

ثم التقييد بركعتين، وبكونهما من^(٢) غير الفريضة، مصرح به في حديث جابر
عند البخاري كما مر.

وقال النووي في «الأذكار»: وتكون الصلاة بركعتين من النافلة، والظاهر أنها
تحصل بركعتين من السنن الرواتب وبتحية المسجد وغيرها من النوافل^(٣).

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»: قال النووي في «الأذكار»: لو دعا
بدعاء الاستخارة عقيب راتبة الظهر - مثلاً - أو غيرها من المواطن الراتبة والمطلقة
- سواء اقتصر على ركعتين أو أكثر - أجزأ، كذا أطلق، وفيه نظر.

ويظهر أن يقال: إن نوى تلك الصلاة بعينها وصلاة الاستخارة معاً أجزأ،

(١) انظر: «حاشية الإيضاح» لابن حجر الهيتمي (ص: ١٩).

(٢) «من» ليس في (ن).

(٣) انظر: «الأذكار» للنووي (ص: ١٢٠)، ت: الشيخ عبد القادر الأرناؤوط، دار الفكر.

بخلاف ما إذا لم ينو، وتفارق صلاة^(١) تحية المسجد؛ لأنَّ المراد بها شغل البقعة بالصلاة، والمراد بصلاة الاستخارة أن يقع الدعاء عقبها أو فيها، ويبعد الإجزاء لمن عَرَضَ له الطَّلَب بعد فراغ الصَّلَاة؛ لأنَّ ظاهر الخبر أن تقع الصَّلَاة والدُّعاء بعد وجود إرادة الأمر. انتهى^(٢).

وقال الشيخ ابن حجر المكي في «حاشية الإيضاح»: وصرَّح المصنّف في غير هذا الكتاب بحصولهما بالفرض والنفل كالرَّاتبة والتَّحِيّة، واعترضه بعض المتأخّرين وأطال فيه، ويُجابُّ عنه بأنَّ المراد بحصولهما: سقوط الطَّلَب، أمَّا حصول الثَّواب فلا بدّ فيه من النِّيّة، نظير ما ذكره في تحية المسجد ونحوها، فقوله: (من غير الفريضة) للكمال، لا للاشتراط.

وواضح أنَّ الكلام فيمن تقدّم همُّه على الشُّروع في الصَّلَاة؛ لأنّه لا يُخاطَب بسنة الاستخارة إلَّا حينئذٍ، فهذا هو الذي يُتردّد فيه بين حصولها بفرضٍ أو نفلٍ آخر، أمَّا لو خطر له الهمُّ في^(٣) أثناء الصَّلَاة فلا يحصل له شيءٌ مطلقًا.

وشمل قوله: (والنفل) أكثر من ركعتين، والحصول به على التفصيل المذكور ظاهرٌ، نظير ما ذكره في تحية المسجد، مع أنَّ في حديثها التَّعيينَ بركعتين أيضًا والركعة، والوجهُ عدم الحصول بها، نظير التَّحِيّة أيضًا، وخبرٌ: «ثمَّ صلَّ ما كتب الله لك»^(٤) يشملها وأكثر منها، لكن استنبط منه معنًى خصَّصه بغيرها، ولا يخصَّصه

(١) في النسخ الثلاث: «الصلاة»، والمثبت من «فتح الباري».

(٢) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١١ / ١٨٥).

(٣) «في» ليس في (ن).

(٤) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٣٥٩٦)، وابن خزيمة في «صحيحه» (١٢٢٠)، وابن حبان =

حديث الرّكعتين؛ لأنّه من ذكّر بعض أفراد العامّ الذي هو: «ما كتب الله لك»، وهو لا يخصّص. انتهى^(١).

أقول: إذا كان المراد بصلاة الاستخارة أن يقع الدعاء عقبها كما قال الحافظ، وهو الظاهر من سياق الأحاديث، ليكون أقرب إلى الاستجابة، لكون الصّلاة من أقرب الوسائل إلى فتح باب رحمته تعالى، كما مرّ في (التنبيه الثالث) = فالأتمّ في هذا القصد أن تكون ركعتين^(٢) من غير الفريضة بهذه النية؛ إذ بذلك تصير من أقرب وسائل التّقرب إلى الله في هذا القصد الخاصّ، أعني الاستخارة بعدها.

وأما حصول الثواب وعدمه فليس ملحوظاً هنا، وإن كان حاصلًا عند النية، وإنّما الملحوظ التّقرب إلى الله بأقرب الوسائل في هذا القصد الخاصّ؛ ليختار له ما يستخيره فيه من الأمر الذي تعلّق به المهم أو غيره، وهذا يحتاج إلى نية تخصّصه، كما هو ظاهر.

فقول الشيخ ابن حجر: (المراد بحصولهما سقوط المطالبة) إن أراد: أنه إذا صلى صلاةً ما فرضاً أو نفلاً بعد تحقّق الهمّ بالأمر من غير نية الاستخارة، ثم بعد الفراغ خطر له أن يدعو بدعاء الاستخارة بعدها، فقد وُجد صورة وقوع الدعاء بعد الصّلاة في الجملة، والدعاء في هذه الحالة أقرب إلى الاستجابة من الدعاء في وقت لم يسبقه صلاةً ما مطلقاً، فسقط الطّلب لإيقاع الدعاء بعد الصّلاة = فهو قريب.

= في «صحيحه» (٤٠٤٠)، والحاكم في «المستدرک» (٢٦٩٨) من حديث أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه. وصححه الحاكم. وقال ابن حجر في «نتائج الأفكار» (٤/٦٣): «هذا حديث حسن من هذا الوجه، صحيح لشواهده».

(١) انظر: «حاشية الإيضاح» لابن حجر الهيتمي (ص: ١٩).

(٢) في (ش): «الركعتين».

وإن أراد: أنه يحصل بها التَّقَرُّبُ في هذا القصدِ الخاصِّ عند عدم نيَّةِ تخصُّصه^(١)، كما يحصل بها^(٢) إذا نوى بها الاستخارة = فظاهراً أنه لا يَتَمُّ، والله أعلم.

ثم قوله: (ويخصُّصه حديث الرَّكْعَتَيْنِ...) إلخ؛ إشارة إلى ما في قول الحافظ في «فتح الباري» من أن قوله ﷺ: «فليركع ركعتين» يقيد حديث أبي أيوب حيث قال: «صَلَّ ما كتَبَ اللهُ لك»، قال: ويمكن الجمعُ بأنَّ المراد ألا يقتصرَ على ركعةٍ واحدةٍ؛ للتَّنصيصِ على الرَّكْعَتَيْنِ، ويكون ذكرهما على سبيل التَّنبيه بالأدنى على الأعلى، فلو صَلَّى أكثر من ركعتين جاز. انتهى^(٣).

قال النَّوَوِيُّ في «الأذكار» وغيره: ويقرأ في الرَّكْعَةِ الأولى بعد الفاتحة: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ [الكافرون: ١]، وفي الثانية: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]^(٤).

قال الحافظ في «فتح الباري»: وأفاد النَّوَوِيُّ أنه يقرأ في الرَّكْعَتَيْنِ الكافرون والإخلاص، قال شيخنا في «شرح الترمذي» - يعني الحافظ زين الدِّين العراقي -: لم أقف على دليل ذلك، ولعلَّه ألحقهما بركعتي الفجر والرَّكْعَتَيْنِ بعد المغرب.

قال: ولهما مناسبة بالحال؛ لِمَا فيها من الإخلاص والتَّوْحِيدِ، والمستخيرُ يحتاج لذلك.

(١) في (ن): «تخصُّصه».

(٢) «بها» ليس في (ن).

(٣) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١١ / ١٨٥).

(٤) انظر: «الأذكار» (ص: ١٢٠)، و«الإيضاح» كلاهما للإمام النَّوَوِيُّ (ص: ٤٧).

قال شيخنا: ومن المناسب أن يقرأ فيهما مثل قوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾ [القصص: ٦٨]، وقوله: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾ [الأحزاب: ٣٦].

وقال الحافظ: قلت: والأكمل أن يقرأ في كل منهما السورة والآية، الأوليين في الأولى، والأخرين في الثانية. انتهى^(١).

وقال الحافظ في «تخريج أحاديث الأذكار» في آخر (المجلس السابع بعد المئة): وأما القراءة في ركعتي الاستخارة فلم أقف عليها في شيء من الأحاديث. وقد ذكر شيخنا في «شرح الترمذي» كلام النووي، وقال: سبقه إليه الغزالي في «الإحياء»، ولم أجد لذلك أصلاً، ولكنه حسن؛ لأنَّ المقام يناسب الإخلاص، وهما سورتا الإخلاص.

وقال: ولو قرأ فيهما بمثل قوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾ [القصص: ٦٨]، وبمثل قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا...﴾ الآية [الأحزاب: ٣٦] لكان مناسباً.

قال الحافظ: قلت: قرأت في كتاب جمعه الحافظ أبو المحاسن عبد الرزاق الطَّبَّسي - بفتح الطاء المهملة والباء الموحدة بعدها سين مهملة ثم ياء النسب - فيما يُقرأ في الصَّلوات: أنَّ الإمام أبا عثمان الصَّابوني ذكر في «أماليه» عن أبي جعفر محمد بن علي بن حسين، عن أبيه زين العابدين أنه كان يقرأ في ركعتي الاستخارة بسورة الرَّحمن وسورة الحشر.

(١) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١١ / ١٨٥).

قال الصَّابُونِيُّ: وأنا أقرأ فيهما: ﴿سَبِّحْ أَسْمَاءَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١]؛ لأنَّ فيها: ﴿وَيَسِّرْكَ لِلْيُسْرَى﴾ [الأعلى: ٨]، وفي الثانية: ﴿وَاللَّيْلَ إِذَا بَغَى﴾ [الليل: ١]؛ لأنَّ فيها: ﴿فَسَنِّيِرُهُ لِلْيُسْرَى﴾ [الليل: ٧].

قال الطَّبَّسِيُّ: وحكى شيخنا طريف بن محمَّد الحيري عن بعض السلف أنَّه كان يقرأ في الأولى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾ إلى قوله: ﴿وَلَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [القصص: ٦٨]، وفي الثانية: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ﴾ إلى قوله: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا﴾ [الأحزاب: ٣٦-٣٧].

ولم يذكر الصَّابُونِيُّ ولا الطَّبَّسِيُّ لِمَا كان يقرؤه زين العابدين مناسبة، ويحتمل أن يكون لحظَّ قوله تعالى في الأولى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩]، وفي الثانية الأسماء الحسنی التي في آخرها ليدعوَ بها في الأمر الذي يريده، والعلم عند الله تعالى. انتهى^(١).

أقول: هذا الكلام من هؤلاء العلماء يدلُّ على أنَّ رعاية المناسبة مشروعَةٌ مندوبٌ إليها، وهو كذلك؛ فإنَّ رسولَ الله ﷺ بعثَ ليتَمَّ مكارمَ الأخلاق، وهي الآداب الشرعيَّة الظَّاهرة والباطنة، القولیَّة والفعليَّة، وهي أن تعامل كلَّ شيء بما يليق به ممَّا يحمدُه منك، فالأوضاع الشرعيَّة كلها على المناسبة إمَّا ظاهرة أو خفيَّة، ومن الواضحات أمرُه ﷺ أن تصلَّى ركعتي الضحی بسورتها بـ(الشمس وضحاها)، و(الضحی)^(٢).

(١) انظر: «نتائج الأفكار» لابن حجر (١/ ٤٩٥).

(٢) رواه الروياني في «مسنده» (٢٤٣) من حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه، وذكره البيهقي في «السنن الصغرى» (٨٢٩)، وثبَّه أن في سنده ابن لهيعة. وعزاه ابن حجر في «فتح الباري» (٣/ ٥٥)

إلى الحاكم. وليس في «المستدرک».

وإذا علم العبدُ أنَّ الله أنزل الكتاب والميزان، وأنَّ ذلك يفيد العلم بالمواطن والأحوال، فالموفقُ مَنْ لا يخرج شيئاً عن مقتضى ما تطلبه الحكمة الإلهية المنزلة على رسوله، فإنَّ فيه الشفاء؛ قال الله تعالى: ﴿ وَنَزَّلْنَا مِنَ الْقُرْآنِ مَاهُوشِفَاءً وَرَحْمَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الإسراء: ٨٢]، فالتخلُّقُ به والوقوفُ عنده يزيل المرض النَّفسيَّ ولا بُدَّ، تحقيقاً لمعنى كونه شفاءً ولكنَّ للمؤمنين، ﴿ وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا ﴾ [الإسراء: ٨٢]، ﴿ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ، وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ [التغابن: ١١].

ثم نقول: قال الشيخ أبو الحسن البكري رحمه الله في كتابه «فتح المالك بشرح ضياء المسالك»: قال بعضهم: ولو تعذرت عليه صلاة الاستخارة اقتصر على الاستخارة بالدعاء. انتهى.

والظاهر أنَّه لا يُشترط التَّعذُّر، بل ولا التَّعَسُّر، فيحصل أصل الاستخارة بالدعاء، وكمالها بالصلاة ثم الدعاء، وأكملها بالصلاة بنيتها ثم الدعاء.

وفي خبر أبي يعلى ما يشهد بحصول الاستخارة بلا صلاة، وهو قوله ﷺ: «إذا أراد أحدكم أمراً فليقل...»^(١)، وذكر نحو ما مرَّ من دعاء الاستخارة. انتهى كلام البكري^(٢)، والله أعلم.

وقال الشيخ ابن حجر في «حاشية الإيضاح»: «ومن تعذرت عليه الصلاة

= في سند الروياني: (مجاشع بن عمرو) قال يحيى بن معين: قد رأته أحد الكذابين. وقال العقيلي: حديثه منكر. انظر: «لسان الميزان» لابن حجر (٥ / ١٥).

(١) رواه أبو يعلى في «مسنده» (١٣٤٢)، وابن حبان في «صحيحه» (٨٨٥). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢ / ٢٨١): «رواه أبو يعلى ورجاله موثقون».

(٢) نقله الألويسي في «غرائب الاغتراب» (١ / ١٥).

استخار بالدُّعاء المذكور، وظاهره عدم حصولها بمجرد الدُّعاء مع تيسير الصَّلَاة،
إلَّا أن يُقال: المراد عدم حصول كمالها؛ لظاهر خبر أبي يعلى: «إذا أراد أحدكم
أمرًا فليقل...»، وذكر نحو الدُّعاء السَّابق. انتهى^(١).

(١) انظر: «حاشية الإيضاح» لابن حجر الهيتمي (ص: ٢١).

المقصد الثالث

إذا فرغ المستخير من الصلاة فليدع بما ورد من الدعاء.

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» في قوله: «فليركع ركعتين ثم يقول اللهم...» إلخ: هو ظاهر في تأخير الدعاء عن الصلاة - أي: لما تقتضيه لفظه: (ثم) - قال: فلو دعا به في أثناء الصلاة احتمل الإجزاء، ويحتمل الترتيب على تقديم الشروع في الصلاة قبل الدعاء، فإن موطن الدعاء في الصلاة السجود أو التشهد. انتهى^(١).

قال الشيخ ابن حجر في «حاشية الإيضاح»: قال المصنف^(٢): ويسن افتتاح هذا الدعاء وختمه بالحمد لله والصلاة على رسول الله ﷺ؛ أي: كسائر الأدعية، ويسن الصلاة عليه ﷺ في أثناء الدعاء إن كرره. انتهى^(٣).

أقول: وقد مر في حديث أبي أيوب بعد قوله: «ثم صل ما كتب لك»: «ثم أحمد ربك ومجده، ثم قل: اللهم... إلخ»^(٤).

فلافتتاحه بالتحميد دليلان؛ خاص به وعام له ولسائر الأدعية.

ومن العام قوله ﷺ: «إذا صلى أحدكم فليبدأ بتحميد الله والثناء عليه، ثم ليصل على النبي، ثم ليدع بما شاء». عزاه السيوطي لأبي داود والترمذي وابن حبان والحاكم والبيهقي عن فضالة بن عبيد^(٥).

(١) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١١ / ١٨٦).

(٢) «قال المصنف» من (ن).

(٣) انظر: «حاشية الإيضاح» لابن حجر الهيتمي (ص: ١٩).

(٤) رواه ابن حبان في «صحيحه» (٤٠٤٠)، وقد تقدم.

(٥) انظر: «جامع الأحاديث» (٢٢٢٧)، و«الجامع الصغير» للسيوطي (٦٥٠).

ثم الدعاء ورد بألفاظ مختلفة كما مرَّ في (التَّنبية الثاني).

ولنوردُه أيضاً^(١) لشرح ما تيسَّر منها إتماماً للمرام.

ف نقول وبالله التوفيق:

«اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ»؛ أي: أطلبُ منك خيراً الأمرين مِن فعلِ الأمر

المهموم به وتركه.

«بعلمك»: قال الحافظ ابن حجر: الباء للتعليل؛ أي: لأنك أعلم، وكذا هي في

قوله: «بقدرتك». انتهى^(٢).

أي: بسبب علمك بذلك؛ لإحاطة علمك بالأشياء من جميع وجوهها، ومنها:

خيريةُ الأمر المهموم به بالنسبة إليَّ فعلاً وتركاً.

ويحتمل أن تكون الباء للملابسة؛ أي: خيريةً ملتبسةً بعلمك؛ أي: يكون خيراً

في علمك المحيط، لا في علمي القاصر؛ إذ قد يظنُّ الإنسانُ خيريةً شيء لوجهٍ ما،

وهو شرٌّ من وجهٍ آخر لا علم له به.

«وأستقدرك»: قال الحافظ ابن حجر: أي: أطلبُ منك أن تجعلَ لي على ذلك

قدرة. انتهى^(٣).

= رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٣٩٣٧)، وأبو داود (١٤٨١)، والترمذي (٣٤٧٧)، والنسائي

(١٢٨٤)، وابن حبان في «صحيحه» (١٩٦٠)، والحاكم في «المستدرک» (٩٨٩)، والبيهقي في

«السنن الكبرى» (٢٨٩٣).

(١) «أيضاً» من (ن).

(٢) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١١ / ١٨٦).

(٣) المصدر السابق.

«بقدرتك»؛ أي: بسبب أنك قادرٌ على كلِّ شيءٍ لذاتك، ولا قدرةَ لغيرك على شيءٍ إلا بك.

قال العلامة العيني: وفي رواية النسائي في (النكاح): «وأستعينك بقدرتك»^(١).
 «وأسألك» ما سألتك من خيرِ الأمرين والقدرة عليه.

«من فضلك العظيم» المأمورِ بالسؤال منه في قولك العلي: ﴿وَسَأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النساء: ٣٢].

قال العيني: وللطبراني في «الأوسط» في حديث ابن مسعود: «وأسألك من فضلك الواسع»^(٢).

«فإنك تقدر»؛ أي: تتصف بالقدرة لذاتك.

«ولا أقدر»: لا أتصف بالقدرة لذاتي، وإنما أتصفُ بها - إذا أتصفتُ بشيءٍ منها - بجعلك وإقدارك، فلهذا استقدرتُك.

«وتعلم»: تتصف بالعلم لذاتك.

«ولا أعلم»: ولا أتصفُ بالعلم لذاتي، وإنما أتصفُ به إذا أتصفتُ بشيءٍ منه بإفاضتك وتعليمك، فلا علم لي بخيرِ الأمرين من غير إعلامك؛ فإنه غيبٌ عني.

«وأنت علام الغيوب»: كلُّها التي منها خيرية أحد الأمرين لي، ولا علم لي بالغيب إلا بإعلامك، ولهذا استخرتُك بعلمك.

(١) انظر: «عمدة القاري» للعيني (٧/ ٢٢٣)، وهذه الرواية عند النسائي (٣٢٥٣) من حديث جابر رضي الله عنه.

(٢) انظر: «عمدة القاري» للعيني (٧/ ٢٢٣)، وهذه الرواية عند البزار في «مسنده» (١٨٣٥)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٧٣٣٢).

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى: قوله: «فإنَّك تقدِرُ ولا أقدرُ، وتعلمُ ولا أعلمُ» إشارةٌ إلى أنَّ العلم والقدرة لله وحده، وليس للعبد من ذلك إلا ما قدر الله له. انتهى^(١).

وهذا فيه إشارةٌ إلى توحيد الصفات؛ أي: إنَّ الكمالات كلها لله بالذات، وإنَّما للعبد ما قدر الله له منها، وهو موافق لقول الإمام أبي حامد الغزالي في «جواهر القرآن» في (باب المحبة): لا قُدس ولا قُدرة ولا عِلْم إلا للواحد الحق، وإنَّما غيره القدر الذي أعطاه... إلخ^(٢).

وهذا أصلٌ من عِلْمه على وجه الإثقان اتَّضح له مسألة الكسب وانحلَّ عنه إشكالاتها؛ فإنَّ مسألة^(٣) توحيد الأفعال مع إثبات الكسب على وجه يستقر^(٤) في مستقر التحقيق ما يتمُّ إلا بالبناء على هذا الأصل؛ أي: توحيد الصفات، ولبسط ذلك مقام آخر^(٥).

وإيراد البخاريِّ حديث الاستخارة في (باب: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ﴾ [أنعام: ٦٥]) من (كتاب التوحيد) إشارةٌ إلى ذلك، فإنَّ الآية بمقتضى تعريف الخبر دالةٌ على قصر القدرة على الله تعالى.

و«أستدرك» في الحديث يدلُّ على أنَّ العبد تحصل له القدرة على الفعل من إفاضة الحق عليه ما شاء من قدرته.

(١) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١١ / ١٨٦).

(٢) لم أقف عليه في المطبوع من «جواهر القرآن»، ونحوه في «إحياء علوم الدين» (٤ / ٣٠٥).

(٣) «مسألة» من (ن).

(٤) في (ن): «ليستقر».

(٥) «آخر» ليس في (ن).

فِيحَصِّلُ مِنْ مَجْمُوعِ الْآيَةِ وَالْحَدِيثِ: تَوْحِيدُ الْقُدْرَةِ مَعَ إِثْبَاتِ الْكَسْبِ.

فَالْكَسْبُ: تَحْصِيلُ الْعَبْدِ بِقُدْرَتِهِ الْمُفَاضَلَةِ عَلَيْهِ مِنْ قُدْرَةِ اللَّهِ الْمُؤَثَّرَةِ بِإِذْنِ اللَّهِ مَا تَعَلَّقَتْ بِهِ مَشِيئَتُهُ التَّابِعَةُ لِمَشِيئَةِ اللَّهِ.

فَبَقِيْدُ التَّأثيرِ تَمَيِّزٌ عَنِ الْجَبْرِ تَمَيِّزًا وَاضِحًا.

وَبَقِيْدُ الْإِذْنِ وَتَبَعِيَّةُ الْمَشِيئَةِ تَمَيِّزٌ عَنِ قَوْلِ أَهْلِ الْاِعْتِزَالِ، الَّذِي هُوَ الْاِيجَادُ بِالْاِسْتِقْلَالِ، وَأَنَّ اللَّهَ يَشَاءُ مَا لَا يَفْعَلُونَهُ، وَيَفْعَلُونَ مَا لَا يَشَاءُ اللَّهُ مِنَ الْأَفْعَالِ. وَانْكَشَفَ تَوْسُطُهُ بَيْنَ طَرَفِي تَقْصِيرِ الْجَبْرِ وَغُلُوِّ الْاِسْتِقْلَالِ انْكَشَافًا جَلِيًّا، بِإِذْنِ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ الْكَبِيرِ الْمَتَعَالِ.

قَالَ الشَّيْخُ ابْنُ حَجْرٍ فِي «حَاشِيَةِ الْاِيضَاحِ»: كَأَنَّ حِكْمَةَ تَقْدِيمِ الْقُدْرَةِ هُنَا عَلَى الْعِلْمِ عَكْسَ الْأَوَّلِ: أَنَّ الْبَاعِثَ عَلَى الْاِسْتِخَارَةِ شَهُودُ أَنَّ عِلْمَهُ تَعَالَى مَحِيْطٌ بِسَائِرِ الْكَلِيَّاتِ وَالْجَزْئِيَّاتِ، فَكَانَ تَقْدِيمُ الْعِلْمِ ثُمَّ الْأَنْسَبَ، وَأَمَّا هُنَا فَوَقَعَ سَوْأَلُ الْفَضْلِ، وَشَهُودُ الْقُدْرَةِ عَلَى الْمَسْئُولِ أَكْمَلُ مِنْ شَهُودِ الْعِلْمِ بِهِ؛ إِذْ هِيَ الْمَتَكَفَّلَةُ بِنَيْلِ الْمَطْلُوبِ، فَقَدَّمَ فِي كُلِّ مِنَ الْمَقَامَيْنِ مَا هُوَ الْأَنْسَبُ، وَإِنْ اِحْتِجَّ إِلَى شَهُودِ كُلِّ مِنَ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ فِي كُلِّ مِنَ الْمَقَامَيْنِ. انْتَهَى^(١).

وَتَوْضِيْحُهُ مَعَ تَتْمِيمِ أَنَّ الْعِلْمَ يَتَعَلَّقُ بِالْفِعْلِ وَالتَّرْكِ؛ أَي: بِمَا وَجُودُهُ مَطْلُوبٌ، وَبِمَا^(٢) عَدَمُهُ مَطْلُوبٌ، وَالْقُدْرَةُ إِتْمَا تُطَلَّبُ لِتَحْصِيلِ الْمَعْدُومِ، فَإِذَا كَانَ الْعِلْمُ قَدْ تَعَلَّقَ بِأَنَّ الْخَيْرَةَ لَهُ فِي تَرْكِهِ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى سَوْأَلِ الْقُدْرَةِ لِتَحْصِيلِهِ، فَلِهَذَا قَدَّمَ الْعِلْمَ

(١) انظر: «حاشية الإيضاح» لابن حجر الهيتمي (ص: ٢٠).

(٢) «بما» من (ن).

على القدرة، فكأنه يقول: إن كان فيما سبق به علمك أنَّ تحصيل ما طلبته خيرٌ لي فإنِّي أستقدرُك على تحصيله.

ولمَّا سأل من الفضل - وهو وجودٌ محتاجٌ في تحصيله إلى القدرة - قدَّم القدرة وذكرها متصلة به؛ يعني: إنَّك بعد ما أعطيتني مسؤولي من فضلك وأقدرتني على تحصيله فاختر لي بعلمك المحيط تحصيله على خير الوجوه.

«اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ»؛ أي: إِنْ كَانَ عِلْمُكَ الْأَزَلِيُّ الْمَحِيطُ بِكُلِّ شَيْءٍ مِنْ جَمِيعِ وَجُوهِهِ تَعَلَّقَ بِأَنَّ هَذَا الْأَمْرَ... إلخ.

«ويسمي حاجته»: هنا، وهي الأمر الذي استخارَ لأجله، فإن كان أمرًا واحدًا خاصًا كالحجِّ نصَّ عليه، كما قال النَّوَوِيُّ في «الإيضاح»: (أنَّ ذهابي إلى الحجِّ في هذا العام)^(١)، وإن كانت أمورًا عديدة كأفعاله في اليوم والليلة فيسميها بعبارة شاملة لها، كما مرَّ في قول الشيخ محيي الدين قُدَّس سرُّه في (المقصد الأول).

«خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري، أو قال: في عاجل أمري وآجله»: وفي رواية الطبراني في «الصَّغِيرَ»: «في ديني ودنياي وعاقبة أمري»^(٢).

وفي رواية ابن حبان في حديث أبي أيوب: «في ديني ودنياي وآخرتي»^(٣).

(١) انظر: «الإيضاح» للنووي (ص: ٤٦).

(٢) هذه الرواية عند الطبراني في «المعجم الصغير» (٥٢٤)، و«المعجم الأوسط» (٣٧٢٣). قال ابن حجر في «نتائج الأفكار» (٤ / ٦١): «من طريق إسماعيل بن عياش، وروايته عن غير الشاميين ضعيفة، وهذا منها».

(٣) هذه الرواية عند الإمام أحمد في «المسند» (٢٣٥٩٦)، وابن خزيمة في «صحيحه» (١٢٢٠)، وابن حبان في «صحيحه» (٤٠٤٠)، والحاكم في «المستدرک» (١١٨١).

وفي حديث أبي سعيد: «في ديني ومعيشتي وعاقبة أمري»^(١).

وقال في «حاشية الإيضاح» وفي رواية: «ومعاشي ومعادي»^(٢).

والنَّوويُّ أوردَه في «الإيضاح» بلفظ: «في ديني ومعاشي وعاقبة أمري وعاجله وأجله»^(٣).

قال الشَّيخ أبو الحسن البكري في «فتح المالك»: الجمع^(٤) بين قوله: «وعاقبة أمري» وما بعده لم يردُّ في البخاريِّ، إلَّا أنَّ الرَّاوي شكَّ، فجمع - أي: النَّووي - في الأصل بينهما احتياطاً؛ للإتيان بالوارد. انتهى.

وقال الشَّيخ ابن حجر في «حاشية الإيضاح»: جمع المصنَّف بين الكلمتين احتياطاً، ومنه تُؤخذ قاعدةٌ حسنةٌ، وهي أنَّ كلَّ ذِكْرٍ جاء في بعض ألفاظه شكُّ من الرَّاوي يُسنُّ الجمع بينها كلّها؛ ليتحقَّق الاتيان بالوارد، ثم رأيتُ ما يأتي في (كثيراً كبيراً)^(٥)

(١) هذه رواية أبي يعلى في «مسنده» (١٣٤٢)، وابن حبان في «صحيحه» (٨٨٥) عن أبي سعيد

الخدري رضي الله عنه، وهي كذلك رواية الترمذي (٤٨٠) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

(٢) انظر: «حاشية الإيضاح» لابن حجر الهيتمي (ص: ٢٠)، وفيه: «ومعادي ومعاشي». وهذه الرواية

عند أبي داود (١٥٣٨)، وابن حبان في «صحيحه» (٨٨٧) من حديث جابر رضي الله عنه.

(٣) انظر: «الإيضاح» للنووي (ص: ٤٧).

(٤) «الجمع» ليس في (ن).

(٥) روى البخاري (٨٣٤)، ومسلم (٢٧٠٥) واللفظ له عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه

قال لرسول الله ﷺ: علّمني دعاءً أدعوه به في صلاتي، قال: «قل اللهم إني ظلمت نفسي ظلماً

كبيراً - وقال قتيبة: كثيراً - ولا يغفر الذنوب إلا أنت، فاغفر لي مغفرة من عندك، وارحمني

إنك أنت الغفور الرحيم».

قال النووي في «الأذكار» (١٤٧٥): «فينبغي أن يجمع بينهما فيقال: كثيراً كبيراً».

في (دعاء عرفة)، وهو يؤيد ما ذكرته. انتهى^(١).

وقال في (دعاء عرفة): قوله: (ظلمًا كثيرًا) روي بالمثلثة والموحدة، قال المصنّف: فينبغي أن يجمع في دعائه بينهما؛ لأنّه حينئذ يتقن النطق بما نطق به ﷺ، وزيادة لفظه على الوارد - للاحتياط^(٢) - لا تخرجه عن كونه نطق بالوارد، وبذلك يندفع قول ابن جماعة: ليس فيما ذكره إتيان بالسنة؛ لأنّه ﷺ لم ينطق بهما، وإنما الذي ينبغي أن يدعو مرّة بالمثلثة ومرّة بالموحدة؛ لنطقه حينئذ بالوارد يقينًا. انتهى.

على أن ما قاله المصنّف فيه إتيان بالوارد يقينًا في كلّ مرّة، بخلاف ما ذكره ابن جماعة فإنّه ليس فيه إتيان به في مرّة من كلّ مرّتين.

فإن قلت: لا يحتاج إلى ذلك، ويحمل^(٣) اختلاف الروايتين على أنّه ﷺ نطق بكلّ منهما، فالنطق بكلّ سنة وإن لم ينطق بالأخرى، فلا يحتاج للجمع، ولا أن يقول هذا مرّة وهذا مرّة.

قلت: هو محتمل، لكن ما ذكرناه^(٤) أحوط فقط؛ لاحتمال أن أحد الروايتين بالمعنى، وإن كان بعيدًا. انتهى^(٥).

أقول: إن أراد ابن جماعة النطق بالوارد يقينًا^(٦) من غير خلط شيء به من غير

(١) انظر: «حاشية الإيضاح» لابن حجر الهيتمي (ص: ٢٠).

(٢) «للاحتياط» ليس في (ش).

(٣) في (ن): «ويكمل».

(٤) في النسخ الثلاث: «ذكره»، والمثبت من «حاشية الإيضاح».

(٥) انظر: «حاشية الإيضاح» لابن حجر الهيتمي (ص: ٣٢٤ - ٣٢٥).

(٦) «يقينًا» من (ن).

الوارد لم يرد عليه ما في سياق العلاوة^(١)؛ لأنَّ عدم إتيانه بالوارد يقيناً إلا في أحد المرّتين لا يقدر فيما قصده.

وما قاله النووي وإن كان فيه إتيان بالوارد يقيناً كلَّ مرّة، لكن لم يتجرّد عن غير الوارد في مرّة ما.

فهل الإتيان بالوارد يقيناً كلَّ مرّة وإن خُلطَ بغيره للاحتياط أولى، أم الإتيان بالوارد يقيناً مرّة واحدة، لكن مجرداً عن غير الوارد؟

وللنظر فيه مجال؛ إذ على تقدير أنّه ﷺ لم ينطق إلا بأحدهما، كما يرد أنّه لم ينطق بهما جميعاً في مرّة واحدة، كذلك يرد أنّه ﷺ لم يدعُ بالدعاء مرّتين مرّة بالمثلثة ومرّة بالموحدة، وعلى تقدير أنّه ﷺ نطق بكلّ منهما فيكون النطق بكلّ سنّة.

فإن كان الجمع للاحتياط لاحتمال الرواية بالمعنى فهو جارٍ في القولين، وإن كان لكون المعلوم من السنّة تكرار الدعاء في بعض المواطن، فإن لم يترجح قول ابن جماعة بهذا الوجه فلا ينحط به أيضاً كما يظهر بالالتفات، والله أعلم.

وهاهنا فائدة حديثيّة ينبغي التنبيه عليها: قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» في حديث بدء الوحي: قول خديجة لورقة: (يا ابن عمّ)^(٢)، هذا النداء على حقيقته، ووقع في مسلم: (يا عمّ)^(٣)، وهو وهم؛ لأنه وإن كان صحيحاً لجواز إرادة التوقير،

(١) يعني بالعلوّة ما عقب به الهتمي على ابن جماعة بقوله: «على أنّ ما قاله المصنّف فيه إتيان بالوارد يقيناً في كلّ مرّة...».

(٢) رواه البخاري (٣) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣) رواه مسلم (١٦٠).

لكنَّ القصة لم تتعدَّد، ومخرُجُها مُتَّحد، فلا يحمل على أنَّها قالت ذلك مرَّتين، فتعيَّن الحمل على الحقيقة.

وإنما جَوَّزنا ذلك فيما مضى في العبرانيِّ والعربيِّ؛ أي: في قول الرَّاوي عقال في وصف ورقة: (فيكتب من الإنجيل بالعبرانيَّة)، وفي رواية يونس ومعمر: (بالعربيَّة)؛ لأنَّ^(١) كلام الرَّاوي في وصف ورقة، واختلفت المخرج، فأمكن التَّعدُّد، وهذا الحكم يطرد في جميع ما أشبهه. انتهى^(٢).

وحديث الاستخارة قد اختلفت مخرُجُه؛ فإنَّه رُوِيَ عن جابر وابن مسعود وأبي سعيد وأبي هريرة وأبي أيوب بل وابن عبَّاس وابن عمر كما مرَّ، فأمكن التَّعدُّد، بل هو الواقع؛ فإنَّ حديث جابر وغيره فيه الخطاب للجمع وإبهام الأمر، وحديث أبي أيوب فيه تخصيص الخطاب به، وتعيين الأمر بخيريَّة فلانة، فتكون الألفاظ المختلفة نطق بها^(٣) ﷺ في مجالس متعدِّدة، وحمل عنه كلُّ صحابيٍّ ما سمعه، والله أعلم.

«فاقدزُهُ لي»: بضم الدَّال وكسرها؛ أي: اجعله مقدورًا لي، ومكَّنِّي من تحصيله.

ولمَّا كان ذلك أعمَّ من أن يكون على وجه التَّيسير أو التَّعسير زاد قوله:

«ويسره لي»: بتيسير الأسباب التي هي من المعونة، ولهذا قال في حديث أبي

سعيد عند ابن حبان وغيره: «وأعني عليه»^(٤).

(١) في (ن): «لأنه من».

(٢) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١/ ٢٥).

(٣) «بها» ليس في (ن).

(٤) كذا عند ابن حبان في «صحيحه» (٨٨٥)، والطبراني في «الدعاء» (١٣٠٤).

ولمَّا كان تمام النُّعمة بعد الحصول بوجود البركة فيما مكَّنه الله من تحصيله قال:

«ثم بارك لي فيه»: لتتمَّ النُّعمة.

«اللَّهُمَّ»: أثبتته البخاريُّ في روايته الأخيرة التي هي من طريق إبراهيم [بن المنذر بسنده إلى] ابن المنكدر^(١).

«وإن كنتَ تعلمُ أنَّ هذا الأمر»: وفي رواية البخاريُّ من طريق إبراهيم [بن المنذر بسنده إلى] ابن المنكدر: «أنَّه» بالضمير^(٢).

قال الشيخ أبو الحسن البكريُّ: ظاهره أنَّه يكتفي بعود الضَّمير على ما مرَّ، ولا يسمِّي حاجته للاكتفاء بما سبق، قال بعضهم: يسمِّي حاجته في الشَّقِين، والظَّاهر أنَّه أكمل. انتهى.

«شرُّ لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري، أو قال: في عاجل أمري وآجله»: قال الشيخ ابن حجر في «حاشية الإيضاح»: وينبغي التفطن لدقيقة قد يُغفل عنها، ولم أرَ مَنْ نَبَّه عليها، وهي أنَّ الواو في المتعاطفات التي بعد «خيرٌ» على بابها، وفي التي بعد «شرٌّ» بمعنى: (أو)؛ لأنَّ المطلوبَ تيسيره لا بدَّ أن يكون في كلِّ من أحواله المذكورة - من الدَّين والدُّنيا، والعاجل والأجل، وغيرها - خيرًا، والمطلوبَ صرفُه يكفي فيه أن يكون في بعض أحواله المذكورة شرًّا، وفي إبقاء الواو على حالها فيه

(١) رواه البخاري (٧٣٩٠). وقد زدنا ما بين المعكوفتين ليستقيم الكلام، وسند البخاري: «حدثني

إبراهيم بن المنذر، حدثنا معن بن عيسى، حدثني عبد الرحمن بن أبي الموالي، قال: سمعت محمد

بن المنكدر».

(٢) انظر التعليق السابق.

إيهام أنه لا يُطَلَبُ صرفه إلا إذا^(١) كانت جميع أحواله - لا بعضُها - شرًّا، وليس مرادًا كما هو ظاهر. انتهى^(٢).

أقول: في «القاموس»: الشر - ويُضَمُّ -: نقيض الخير. انتهى^(٣).

فالمعنى: وإن كنت تعلم أن هذا الأمر ليس خيرًا لي في ديني وما عطف^(٤) عليه من الأمور؛ أي: ليس خيرًا في هذه المتعاطفات، وهذا صادق بانتفاء خيريته بالنسبة إلى فردٍ ما من المتعاطفات، كما هو صادق بانتفاء خيريته في الكلِّ، فلا حاجة إلى صرف الواو عن بابها. والله أعلم.

«فاصرفه عني»: فإنني استحضرتُه^(٥) في خاطري، فاتَّصَفَ بالوجود الذَّهني، فلا تجعله حاكمًا عليَّ بظهور عينه في الخارج.

«واصرفه عني»؛ أي: حُلِّ بيني وبين وجوده في خاطري، واجعل بيني وبينه الحجاب الذي بين الوجود والعدم، حتَّى لا أستحضره ولا يحضرني.

«واقدر لي الخير حيث كان»؛ فإنَّك أعلم بالأماكن التي لي الخير فيها.

وفي رواية: «حيثما كان»^(٦).

وفي رواية: «أينما كان»^(٧).

(١) في (ن): «إن».

(٢) انظر: «حاشية الإيضاح» لابن حجر الهيتمي (ص: ٢٠).

(٣) انظر: «القاموس المحيط» (مادة: شرر).

(٤) في (ن): «عطف».

(٥) في (ن): «استخرته».

(٦) رواه ابن ماجه (١٣٨٣) من حديث جابر رضي الله عنه.

(٧) رواه أبو يعلى (١٣٤٢)، وابن حبان (٨٨٥)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

وفي رواية للنسائي كما في «شرح الإيضاح»: «حيث كنتُ»^(١).
 «ثم رَضُّني به» بالتشديد، وفي رواية للبخاري: «ثم أرضني به» بالهمزة^(٢)؛ أي:
 اجعلني به راضياً.
 قال البكري: والرِّضا: سكون النفس^(٣) إلى القضاء.
 وقال غيره: اجعل عندي الشُّرور والفرح بحصوله أو بتركه وعدم حصوله من
 أجل ما اخترته لي في سابق علمك.
 وفي رواية للنسائي وغيره كما في «حاشية الإيضاح»: «ثم أرضني بقضائك»^(٤).
 وفي رواية الطبراني: «ورضني بقضائك»^(٥).
 وفي رواية ابن حبان وغيره: «ورضني بقدرك»^(٦).
 وفي رواية له في آخر الدعاء زيادة: «لا حول ولا قوَّة إلا بالله»^(٧)، وفي
 ذكرها فوائد:

-
- (١) رواه النسائي في «السنن الكبرى» (١٠٢٥٩)، و«عمل اليوم والليلة» (٤٩٨)، وانظر: «شرح الإيضاح» (ص: ٢٠).
- (٢) رواه البخاري (١١٦٢).
- (٣) في (ن): «وأرضني بسكون» بدل: «والرضى سكون النفس».
- (٤) رواه النسائي في «السنن الكبرى» (١٠٢٥٩)، و«عمل اليوم والليلة» (٤٩٨)، وانظر: «شرح الإيضاح» (ص: ٢٠).
- (٥) رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٣٧٢٣)، و«المعجم الصغير» (٥٢٤)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.
- (٦) رواه البخاري في «التاريخ الكبير» (٢٧٢٧)، وابن حبان في «صحيحه» (٨٨٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
- (٧) هذه الزيادة عند أبي يعلى (١٣٤٢)، وابن حبان (٨٨٥)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

الأول: أن الله يقول لقائلها: «أسلمَ عبدي واستسلم»^(١)، ومقام الاستخارة مقام الاستسلام.

الثاني: ورد: «إنها تدفع عن قائلها تسعة وتسعين بابًا من الضر، أدناها الهم»، وفي رواية: «سبعين بابًا من الشر، أدناها الهم»^(٢)، وقد يكون المستخير إذا صرف عنه ما تعلق خاطره بتحصيله قبل الاستخارة يحصل له الهم، فذكره يدفع هذا الهم الحاصل من الصرف.

(١) روى الإمام أحمد في «المسند» (٧٩٦٦)، والبخاري في «مسنده» (٩٦٠٧)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٩٧٥٧)، والحاكم في «المستدرک» (٥٤) وصححه، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «ألا أدلك على كلمة من تحت العرش من كنز الجنة؟ تقول: لا حول ولا قوة إلا بالله، فيقول الله عز وجل: أسلم عبدي واستسلم».

(٢) روى نحوه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٩٨٢٨)، والترمذي (٣٦٠١) عن مكحول من قوله. ورواه العقيلي في «الضعفاء» (١/ ١٦٦)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٣٥٤١)، و«المعجم الصغير» (٤٣٨) مرفوعًا من حديث جابر رضي الله عنه. وضعفه العقيلي ببلهط بن عباد، وقال: «مجهول في الرواية، حديثه غير محفوظ ولا يتابع عليه».

وقال الطبراني: «لم يروه عن محمد بن المنكدر إلا بلهط بن عباد المكي وهو عندي ثقة، تفرد به ابن أبي عمر عن عبد المجيد ولا يروى عن جابر إلا بهذا الإسناد، ولا يحفظ بلهط حديثًا غير هذا». ورواه ابن شاهين في «فضائل الأعمال» (٣٤١) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما. وفيه عمرو بن شمر وهو الجعفي قال عنه يحيى كما في «الميزان»: ليس بشيء. وقال الجوزجاني: زائف كذاب. وقال ابن حبان: يشتم الصحابة ويروي الموضوعات عن الثقات.

ورواه ابن عدي في «الكامل في الضعفاء» (٢/ ١٦٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وضعفه ببشر بن رافع النجراني، ونقل عن النسائي قوله: ليس بالقوي، وعن الإمام أحمد قال: ليس بشيء هو ضعيف الحديث.

ثم قال: وهو مقارب الحديث لا بأس بأخباره ولم أجد له حديثًا منكرًا.

الثالث: التَّكَلُّمُ بِهَا بِالذِّكْرِ اللَّسَانِيِّ وَالْقَلْبِيِّ جَمِيعًا بِالْحَضُورِ عِنْدَ النُّطْقِ بِهَا نَوْعٌ إِكْثَارٍ لَهَا، وَقَدْ وَرَدَ: «مَنْ أَكْثَرَ مِنْ فَعَلَهَا نَظَرَ اللَّهُ إِلَيْهِ، وَمَنْ نَظَرَ اللَّهُ إِلَيْهِ أَصَابَ خَيْرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ»، عَزَاهُ السُّيُوطِيُّ لِابْنِ عَسَاكِرٍ عَنِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(١).

قَالَ الْبَكْرِيُّ: وَفِي خَبَرٍ ضَعَّفَهُ التِّرْمِذِيُّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ الْأَمْرَ قَالَ: «اللَّهُمَّ خَرُّ لِي وَاحْتَرُّ لِي»^(٢)، وَالْأَوْجَهُ تَأْخِيرُ ذَلِكَ عَنِ دَعَاءِ الْاسْتِخَارَةِ. انْتَهَى.

(١) انظر: «جامع الأحاديث» (٤٣٢٩)، و«الجامع الصغير» للسيوطي (٣٠٤٧).

والحديث رواه أبو القاسم الجرجاني في «تاريخ جرجان» (١/ ٤٧٣)، والطبراني في «الدعاء» (١٦٣١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٨/ ١٢٥). وانظر: «السلسلة الضعيفة» للألباني (٢٨٨٣).

(٢) رواه الترمذي (٣٥١٦)، وقال: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث زنفل، وهو ضعيف عند أهل الحديث، ويقال له: زنفل بن عبد الله العرفي، وكان يسكن عرفات، وتفرد بهذا الحديث، ولا يتابع عليه».

المقصد الرابع

إذا فرغ من الدعاء فليَمْضِ - كما قال النووي - لِمَا انشرح صدره^(١).

قال الشيخ ابن حجر في «حاشية الإيضاح»: فإن لم ينشرح صدره لشيء فالذي يظهر أنه يكرّر الاستخارة بصلاتها ودعائها حتى ينشرح صدره لشيء وإن زاد على السبع.

والتقييد بها في خبر أنس: «إذا هممت بأمرٍ فاستخِر ربك فيه سبع مرّات، ثم انظر إلى الذي سبق إلى قلبك، فإنّ الخير فيه»^(٢)، لعلّه جرى على الغالب أن شرح الصدر لا يتأخّر عن السبع، على أنّ الخبر إسنادُه غريبٌ، كما في «الأذكار»^(٤).

ومن ثمة قيل: الأولى قول ابن عبد السلام: إنّه يفعل بعدها ما أراد؛ إذ الواقع بعدها هو الخير^(٥)، ويؤيّدُه أنّ في خبر أقوى من ذلك بعد دعائها: «ثم يعزم»^(٦)؛ أي: على ما استخار عليه.

وفيه نظر؛ إذ ما ألقى في النفس نوعٌ من الإلهام الموافق للشرع، فاعتماده والتعويل عليه أولى، ومن ثمّ لم يعتدّ بانسراح نشأ عن هوى أو ميلٍ إلى الفعل قبل الاستخارة.

(١) انظر: «الإيضاح» للنووي (ص: ٤٧).

(٢) رواه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (ص: ٥٩٨)، وإسناده ساقط، وقد تقدم.

(٣) في (ن): «انسراح».

(٤) انظر: «الأذكار» للنووي (ص: ١٢٠). وقد تقدم مع الحديث في أول الكتاب.

(٥) كذا نقل ابن حجر في «فتح الباري» (١١ / ١٨٧) قول ابن عبد السلام.

(٦) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٠٠١٢)، و«الدعاء» (١٣٠٢)، من حديث عبد الله بن مسعود

رضي الله عنه. وقد تقدم في أول الكتاب.

وقد قال ابن جماعة: ينبغي أن يكون قد جاهد نفسه حتى لم يبق لها ميل إلى فعل ذلك الشيء ولا تركه؛ ليستخير الله تعالى وهو مسلم له، فإن تسليم القيادة مع الميل إلى أحد القسمين خيانة في الصدق.

وأن يكون دائم المراقبة لربه سبحانه وتعالى من أول صلاة الاستخارة إلى آخر دعائه، فإن من التفت عن ملك يناجيه حقيق بطرده ومقتته، وأن يقدم على ما انشراح صدره، فإن توقفه ضعف وثوق منه لخيرية الله تعالى. انتهى.

ولو فرض أنه لم ينشرح صدره لشيء وإن كرر الصلاة، فإن أمكن التأخير آخر، وإلا شرع فيما يسر له؛ فإنه علامة الإذن والخير إن شاء الله. انتهى كلام «حاشية الإيضاح»^(١).

أقول: قال الحافظ ابن حجر في «توالي التأسيس بمعالي ابن إدريس» في (فصل بيان إخلاص الشافعي في تصنيف الكتب ومخالفته من كان قبله): قال البيهقي: قرأت في كتاب زكريا بن يحيى الساجي فيما حدثه المصريون: أن الشافعي رحمه الله إنما وضع الكتاب على مالك أنه بلغه أن بالأندلس قلنسوة لمالك يستسقى بها، وكان يقال لهم: (قال رسول الله ﷺ)، فيقولون: (قال مالك)، فقال الشافعي: إن مالكاً بشرٌ يخطئ، فدعاه ذلك إلى تصنيف الكتاب في اختلافه معه، وكان يقول: استخرت الله في ذلك سنة. انتهى^(٢).

وهذا يدل على تكراره الاستخارة حتى يجد الانشراح ليمضي، ولا يبعد أنه زاد على السبع؛ لطول المدّة، وتعلق الهمة بذلك^(٣)، والله أعلم.

(١) انظر: «حاشية الإيضاح» لابن حجر الهيتمي (ص: ٢١).

(٢) انظر: «توالي التأسيس لمعالي ابن إدريس» لابن حجر العسقلاني (ص: ١٤٧).

(٣) «بذلك» ليس في (ن).

ثم أقول: يمكن الجمع بين حديث أنس وبين الخبر الذي فيه بعد دعائها: «ثم يعزم»، وهو حديث ابن مسعود عند الطبراني في «الكبير» فيما ذكره العلامة العيني في «شرحه للبخاري» كما مر: بأن حديث أنس لمن يكون مراقباً لقلبه، مميّزاً بين خواطره، ضابطاً يفرّق بين الخاطر الأوّل وما بعده، لا يلتبس عليه الأمر؛ لكونه صافياً قلبه، حاضرًا مع الله، فإنه ﷺ قال له: «ثم انظر إلى الذي يسبق إلى قلبك فإنّ الخير فيه»، فأمره بالنظر إلى الخاطر الأوّل الذي يسبق إلى القلب بعد الاستخارة والعمل عليه.

وقد قالت الصوفيّة: الخاطر الرباني هو أوّل، وهو لا يخطئ أبداً. انتهى.
ومن ليس بمراقبٍ تحير^(١) في الخواطر لا يعرف السابق من اللاحق، فلا يتأتّى له العمل على الخاطر الأوّل.

والخبر الذي هو أقوى المذكور فيه بعد الدعاء: «ثم يعزم» لمن ليس بمتمكّن في المراقبة، وضبط الخواطر، ولا يميّز بين الخاطر الأوّل والثاني، فمثله ينبغي أن يعزم بعد الاستخارة على الشروع في حاجته التي استخار لأجلها، فإن كان له فيها خيرٌ سهل الله له^(٢) أسبابها إلى أن تحصل، فتكون عاقبتها محمودة، وإن تعذّرت الأسباب ولم يتفق^(٣) تحصيلها، فيعلم أن الله قد اختار تركها فلا يتألّم^(٤) لذلك، وستحمد عاقبتها تركاً كان أو فعلاً، كما مرّ عن الشيخ محيي الدين قُدّس سرّه.

(١) في (ن) رسمت أقرب إلى كلمة «تمييز»، وتحتل «تحير» ولعلها الصواب، وقد تكون «مميّز» ويصح سياق الكلام بها أيضاً.

(٢) «له» ليس في (ن).

(٣) في (ن): «يتحقق».

(٤) في (ش): «يتألّم».

وهذا التفصيل مأخوذٌ من مضمونِ الدعاء؛ فإنَّه يتضمَّن تيسير ما فيه الخير،
وصرف ما فيه الشرِّ، فإنَّ تيسرَت الأسباب فهو خيرٌ، وقد استجيبَ دعاؤه في
التيسير، وإنَّ تعذَّرت الأسبابُ فهو شرٌّ، وقد استجيبَ دعاؤه في الصِّرف.

والحاصل: أنَّ المقصود من الاستخارة أن يختارَ اللهُ للعبد ما فيه الخير له،
ولا علمَ للعبد بما اختاره اللهُ له إلا بإعلام الله، وقد بيَّن لنا رسولُ اللهِ ﷺ أنَّ إعلامه
تعالى^(١) تختلفُ درجاته باختلافِ درجاتِ النَّاسِ:

- فالمرقبُ المميِّز الضَّابط للخاطر الأوَّل: إعلامه بما يسبق إلى قلبه بعدها.

- وغيره: بتيسير الأسباب وتعسيرها، اللذين هما من آثار مضمون الدعاء.

ومنه يظهر قولُ مَنْ قال بأولوية ما قاله ابن عبد السلام إذا حُمِلَ كلامه على
التفصيل السابق في كلام الشيخ محيي الدين قُدس سرِّه، كما يُشعر به قوله: (إذ
الواقع بعدها هو الخير)^(٢).

وذلك بحمله على أنَّه أراد أنَّه أولى لمن لم يتمكَّن في تميُّز الخاطر الأوَّل
السَّابِق إلى القلب، الَّذي هو الخاطر الرِّباني الَّذي لا يخطئ، وهو الأكثر لا مطلقاً،
فلا منافاةً بينه وبين القول بالاعتماد على ما يُلقَى في النَّفس؛ لأنَّه ليس عامّاً لكلِّ
أحدٍ، بل خاصٌّ بالميِّز الصَّافي القلب. والله أعلم.

(١) بعدها في (ش): «فيما».

(٢) انظر قول ابن عبد السلام في: «فتح الباري» (١١ / ١٨٧).

الخاتمة

هذا الذي اعتاده السادة الصوفيّة - نفع الله بهم - من الاعتماد على الرؤيا التي يرونها في النوم بعد الاستخارة أيضًا موافق لقولهم: يمضي بعد الاستخارة لِمَا ينشرح له صدره؛ وذلك لأنّ مستند المضيّ لِمَا ينشرح له الصدر هو حديث أنس السابِق^(١)، كما دلّ عليه كلام الحافظ زين الدين العراقيّ فيما نقله عنه الشيخ البكريّ في «فتح المالك»^(٢)، وقد تبين أنّ الذي يسبق إلى القلب هو الخاطر الأوّل.

والخاطر: ما يرد على القلب من الخطابِ ربانيًّا كان أو غير ربانيّ.

وقد ورد: «رؤيا الأنبياء وحيٌّ»^(٣)، والوحيُّ: هو الكلام الخفيّ.

(١) تقدم قريباً وفي أول الرسالة، وذكرنا ثمة عن العراقيّ أن إسناده ساقط.

(٢) وكذا نقله عنه ابن حجر في «تنتائج الأفكار» (٤ / ٧٠)، وعبارته: «قال شيخنا - أي: زين الدين العراقيّ -: وما ذكره قبل هذا من أنه يمضي لما ينشرح له صدره، كأنه اعتمد فيه على هذا الحديث. وليس بعمدة».

(٣) رواه ابن أبي عاصم في «السنّة» (٤٦٣)، والطبرانيّ في «المعجم الكبير» (١٢٣٠٢)، والحاكم في «المستدرک» (٣٦١٣) وصححه، من قول ابن عباس رضي الله عنهما. وورد مرفوعاً من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٠ / ٣٢٢١).

ورواه البخاريّ (٨٥٩)، والطبري في «تفسيره» (١٩ / ٥٨٢)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٤٢٠)، من قول عبيد بن عمير.

وورد: «رؤيا المؤمنِ كلامٌ يكلمُّ به العبدَ ربُّه في المنام». أخرجهُ الطَّبْرَانِيُّ والضَّيَاءُ فِي «المختارة» عن عبادة بن الصَّامِتِ رضي اللهُ عنه^(١).

أقول: ويشهد له حديث: «رؤيا المؤمنِ الصَّالِحِ بُشْرَى من الله». رواه الحَكِيمُ والطَّبْرَانِيُّ من حديث العَبَّاسِ بن عبد المطلبِ بإسنادٍ صحيحٍ، كما في «السَّراجِ المنيرِ»^(٢).

وذلك لأنَّ البُشْرَى هو الخَبْرُ السَّارُ، وهو نوعٌ من الكلامِ. والله أعلمُ. ومَرَّ أَنَّ المقصودَ من الاستخارة: أن يختارَ اللهُ للعبدِ ما فيه الخيرِ، وأنَّ إعلَامَ اللهُ تعالى له درجاتٌ تتفاوتُ بتفاوتِ درجاتِ العبادِ، وهذا من درجاتِ الإعلَامِ؛ لأنَّ الرُّؤْيَا كلامٌ يكلمُّ به العبدَ ربُّه في المنامِ، كما مرَّ في لفظِ الحديثِ، فهو من قسمِ المضيِّ لِمَا ينشرحُ له الصَّدرُ؛ لرجوعه - أي: الانشراح - إلى الخطابِ الرَّبَّانِيِّ، لكن في حالة اليقظة، والرُّؤْيَا أيضًا خطابٌ رَبَّانِيٌّ لكن في حالة المنامِ، كما دلَّ عليه الحديثُ المذكورُ، والله أعلمُ.

وبالله التَّوفيقُ النُّورُ الهادي المبين الشُّكورِ، والحمدُ لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتديَ لولا أن هدانا اللهُ.

سبحانَكَ اللهُمَّ وبحمديكَ، أشهدُ أن لا إلهَ إلا أنتَ، أستغفركَ وأتوبُ إليك.

(١) رواه الضَّيَاءُ المقدسي في «المختارة» (٣٣٧)، ورواه أيضًا ابن أبي عاصم في «السنة» (٤٨٦)، والدولابي في «الأسماء والكنى» (١٥٣٢). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧ / ١٧٤): «رواه الطبراني، وفيه من لم أعرفه».

(٢) رواه الطبراني في «الأوسط» (٥٨١٢)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١ / ٢٨١)، من حديث أبي هريرة رضي اللهُ عنه.

﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعَزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ
الْعَالَمِينَ﴾ [الصفات: ١٨٠].

قال مؤلفه زاده الله سنًا: تمَّ قبيل العصر، من يوم الثلاثاء (١٨) من شهر رمضان المبارك، سنة (١٠٧٣) بمنزلي بظاهر المدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام. انتهى^(١).

ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وسلم^(٢).

(١) من قوله: «قال المؤلف» إلى هنا ليس في (ن).

(٢) «ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم. وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وسلم» ليس في

(أ) و(ن).



مَجْمُوعَةُ
مَسَائِلِ
الْعَلَمَةِ
المِثْلُ الكُورَانِي

الرسالة رقم: (١٣).....



تَكْمِلَةُ أَعْوَامِلِ الْجُرْجَانِيَّةِ

تَأَلَّفَتْ الْعَلَمَةُ
المِثْلُ الكُورَانِي

نُطِعَ مَعْمُومَةً عَنْ نُسْخَةٍ خَطِيئَةٍ وَاحِدَةٍ

تَحْقِيقٌ وَتَعْلِيلٌ
سَارِيَّةٌ فَايزُ عَجْلُونِي



كُلُّهُ لِبَابِ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ تَسْتَعِين
 ١ الذي لا يشغله شيء عن شيء ولا يحيط به قياس ولا نزل
 قرأنا عن نبينا نوحا ونوحا وشفا وهدي وبلالنا للتاس ، واشهد ان لا اله الا الله الذي بيانا لشفقة المرفوع وجعلها سبيبا شادا وتفضل الارض
 فرأى شاميطا ونصب عليها الجبال الربوا على ونا داء ، واشهد ان سيدنا
 محمدا عبده ورسوله المرع عن سببنا نبوته خير كنه نبينا واده
 بين الروح والجسد - الفاضح للبابا لرحمة والشفاعة باذن الله
 خاتمة النبيين فلا يبقى عبدة ولا رسول الى الابد . صلى الله عليه
 وسلم صلاة وسلاما فأيضا لبركات في الشككات والحركات
 على الحاضر والباد ، وعلى الراس والاصحابه ونا بعينهم وترجي نحوهم
 من كل امرئ سما عا وقياسا لفظيا ومعني عده خلق الله يدوامه
 الملك للعباد انا . ههذه التعامل الجاهلية اصنفت الى
 المشهور المشدود لمن سألها ما ترك فيها من مآينها واحكامها على

مسايتها لا الاستيعاب والله المتول ان ينفع به الطلاب انه ولي المنع
 والامداد في كل باب وهو حسي ونسنة الوكيل والنبيا الرحيم والنا
 العوالم بقواعد يعرفونها كيفية تركيبها كعلم لنا ونا اهل العنى
 الا الاخترا عن الخطا في التركيب . الكلمات من حيث
 وتوحيها في التركيب . لفظ وضع لعني مفرده وفي اسمه فعل وحرف
 لان معناها ان استعمل باللهوتية من لفظها فانما مع عدم الاقتران
 باعد الازمنة الثلاثة وتو الاشترا مع الاقتران وتو الغفل وان لم
 يستعمل لتوقفه على كرسا نحو ذلك فهو الخين . قول من يدافع
 ولا يتحقق الا في اثنين او في فعل واسم نحو قامة زبد وزبد فلام واللفظ اعتر
 والاسنومندوب وسبب لانه ان وقع في التركيب بحيث يتحقق منه عامل واحد
 يناسبه سبب اهل الذي هو الخين والماضي والامر بغير الاسم فهو العرب
 وحكمه ان يختلف اخره باختلاف العوامل لفظا او تقديره وان لم يقع
 في التركيب كذلك اذ وقع ناسب سبب اهل الذي هو الخين والماضي
 هو الماضي وتكرمه ما يبي عليه فلا يختلف اخره باختلاف العوامل .
 ما اوجب كون اخر الكلام على وجه مخصوص والعوامل في العوالم الا
 النسخ الامارة عند الظاهر الجاهل في جهة الله عليه ماية عامل لفظية وتو
 واللفظية منها على ضربين تتابعية لانهما لفظا لهما يقاس بها عليهما
 كالرابع وقياسية لهما لانهما لفظا لهما يقاس بها عليهما فالشاعرية
 فيها احد وتسعون عاملا والقياسية تسعة وعشرون والعنوية بها عدد
 وتتنوع الشاعرية منها على ثلاثة عشر نوعا .
 فقط وتسمى حروف الاصنافه وحروف الجاهل ان الجاهل مع الجاهل من حيث كذا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة التحقيق

الحمدُ لله الذي انتصَبَ لجلاله كلُّ الكائنات، وانكسرتُ إليه عظامُ المخلوقات، والصلاةُ والسلامُ على أفصح مَنْ نطقَ بالضاد، مَنْ انجزمتُ على محبته القلوب، ووصلتُ بفعل بركته إلى عَلامِ الغُيوب، وعلى آله وأصحابه ومَنْ اقتفى بسُنَّته ما ارتفعَ فاعل، وأثرَ معمولٌ في عامل.

أما بعدُ:

«فإنَّ مَنْ أَحَبَّ اللَّهَ تَعَالَى؛ أَحَبَّ رَسُوْلَهُ مُحَمَّدًا ﷺ، وَمَنْ أَحَبَّ الرَّسُوْلَ الْعَرَبِيَّ؛ أَحَبَّ الْعَرَبَ، وَمَنْ أَحَبَّ الْعَرَبَ؛ أَحَبَّ الْعَرَبِيَّةَ الَّتِي بِهَا نَزَلَ أَفْضَلُ الْكُتُبِ عَلَى أَفْضَلِ الْعَجَمِ وَالْعَرَبِ، وَمَنْ أَحَبَّ الْعَرَبِيَّةَ عَنِّي بِهَا وَثَابَرَ عَلَيْهَا، وَصَرَفَ هِمَّتَهُ إِلَيْهَا، وَالْإِقْبَالَ عَلَى تَفْهَمِهَا مِنَ الدِّيَانَةِ؛ إِذْ هِيَ أَدَاةُ الْعِلْمِ، وَمِفْتَاحُ التَّفَقُّهِ فِي الدِّينِ»^(١).

وفي أثناء نزول الشريعة الإسلامية كان العرب فيما بينهم يتحدثون بالعربية على سليقتهم مع الإثيان بها على الوجه الصحيح المنضبط دون تكلفٍ أو بذلٍ جُهدٍ، إلا أنه بعد دخول كثيرٍ من الأعاجم في الإسلام، فشَتِ العُجْمَةُ تدريجيًّا بين

(١) من مقدمة الثعالبي لكتابه «فقه اللغة» (١/١٥).

العرب، ودخَلَ إلى كلامهم ما ليس فيه، وكثُر الخطأ واللحن، ممَّا دعا علماء العربيَّة الغيورين على لُغَتهم وثقافتهم إلى وضع قواعد عامَّة، وضوابط مُحدَّدة، تُعينُ المتعلِّم على النُّطق الصَّحيح، والتَّدوين الفصيح.

ثم توسَّعت تلك القواعد، وتشكَّلت من خلالها علومٌ مُستقلَّة تبعًا للأبحاث المشتركة بين العِلْم نَفْسِهِ، فانصبَّت جهودُ بعضهم إلى النَّظَر في حال أواخر الكلمة العربيَّة، وتغيُّر حركتها لِتَغْيِير المؤثَّرات التي دخلت عليها، فتكوَّن بذلك ما يُسمَّى: (علم النحو).

وبالاستقراء الذي قام به أولئك العلماء لكلام العرب من أشعارهم ومثورهم ومنطوقهم ومكتوبهم، ظهر أنَّ للجُملة العربيَّة نظامًا لا ينفكُّ من حيث التَّأثُّر والتَّأثيرُ على الكلمات فيما بينها، عن طريق علاقةٍ بينيَّة قد تكون لفظيَّة أو معنويَّة، فنشأ لدينا مصطلح: (العامل)، و(المعمول).

ففي قولنا مثلاً: «جاء زيدٌ»، و«مررت بزيدٍ»، نلاحظ أن «زيدًا» تغيَّرت حركةُ آخره، فمرَّةً جيءَ به مضمومًا، ومرَّةً مجرورًا، والسَّببُ في ذلك أنَّ عاملًا لفظيًّا سبقه في المثالين أَدَّى إلى ذلك التَّغيير، ففي الأول كان الفعلُ، وفي الثاني: حرف الجرِّ، وهكذا دواليك.

وهذا المصطلح - أعني: (العامل) - لم يكن وليدَ العصور المتأخِّرة، بل ظهرت ملامحُه منذ بدايات القرن الثاني الهجري، إذ يُنسبُ إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: ١٧٠هـ) كتابُ «العوامل»^(١)، ونجد في مواضع مُتفرِّقةٍ من «الكتاب» لسيبويه (ت: ١٨٠هـ) تداولًا لمُصطلحَيْ (العامل) و(المعمول)، ومن بعده المبرِّدُ في

(١) قال عنه القفطي في «إنباه الرواة» (١/ ٣٨١): منحول عليه.

«المقتضب» (ت: ٢٨٦هـ)، والزَّجَّاجُ في «معاني القرآن» (ت: ٣١١هـ)، وابنُ السَّرَّاجِ (ت: ٣١٦هـ) في «الأصول في النحو»، فضلاً عن تلامهم من العلماء والمصنِّفين. وقد نسج على الطراز الذي تقدّم جمعُ من الأئمة، فصنّفوا في العوامل، وناقشوا مسائلها، واعتنوا بشواهدا وشواردها، نذكر منهم على سبيل المثال دونَ الحصر:

- أبو طالب المكفوف صاحب الكسائي (ت: ١٨٩هـ): صنّف كتاباً في حدود الحروف العوامل والأفعال، واختلاف معانيها.

- أبو عليّ الفارسيّ (ت: ٣٧٧هـ): «العوامل في النحو».

- مكّيُّ بن أبي طالب (ت: ٤٣٧هـ): «التذكرة لأصول العربية ومعرفة العوامل».

- عليُّ بن فضالٍ المُجاشعيّ (ت: ٤٧٩هـ): «العوامل والهوامل في النحو».

- محمد بن بير عليّ البركويّ (ت: ٩٨١هـ): «العوامل»، وهو من أشهر كتب

العوامل عند المتأخرين.

إضافة إلى ما أدرجه بعض العلماء في مصنّفاتهم؛ كالمطرزي في «المصباح»، والسيوطي في «همع الهوامع»، حيث خصّص الباب الرابع منه لبحث العوامل.

وتعدّ كتب حروف المعاني والأدوات مصدراً أساسياً في بحث العوامل، وهو ما نجده جلياً في «مغني اللبيب» لابن هشام، و«الجنى الداني» للمرادي، ومن قبلهما الرّمانيّ في «منازل الحروف»، والهرويّ في «الأزهيّة»، وأكثرها مطبوعٌ متداولٌ.

ومن أبرز كتب العوامل وأكثرها انتشاراً - ولا سيّما في بلاد العجم - ما خطّه يراعُ العلّامة النحرير، شيخ العربيّة، وإمام البلاغة، عبد القاهر الجرجانيّ

(ت ٤٧١هـ)، فصنّف «العوامل المئة» في رسالة صغيرة الحجم، لطيفة الفوائد، قام بشرحها والتعليق عليه كثرة وافرة من العلماء، بل إنّها اعتُمدت في السُّلّم الدِّراسيّ لكثير من المعاهد والمدارس الشرعية في بلاد العرب والعجم.

وبعد منتصف القرن الحادي عشر الهجري صنّف العلّامة الفقيه المشارك، الملا إبراهيم بن حسن الكورانيُّ رسالته هذه شرحًا على «العوامل المائة» للجرجاني، توسّع في إيراد المعاني المختلفة للأدوات التي ذكرها الجرجانيُّ على حسب التيسير دون قصد الشُّمول والاستيعاب، وأكمل بعض المباحث بمختصراتٍ مُوجزة، وأكثر من الشواهد النَّثرية منها والشُّعرية.

ابتدأ الكورانيُّ رسالته بتمهيدٍ مُقتضبٍ في تعريف النحو والكلمة والكلام والعامل، ثم قسّم العوامل - تبعاً للجرجاني - إلى مئة عامل، وأنها تنقسم إلى لفظية ومعنوية، واللفظية منها السّماعيُّ الذي لا ضابطَ لحصره، ومنها القياسيُّ الذي ينضبط ويُقاس عليه غيره.

ثم قسّم العوامل السّماعية إلى ثلاثة عشر نوعاً:

الأول: حروف الجر، وعدّها منها سبعة عشر، وهي: الباء، من، إلى، حتى، في، اللام، ربّ، على، عن، الكاف، مذ، منذ، واو القسم، تاء القسم، حاشا، عدا، خلا، وألحق به تكملةً فيما يُستثنى من متعلّق حروف الجرّ.

الثاني: الحروف المشبّهة بالفعل، وهي: إنّ، أنّ، كأنّ، لكنّ، ليت، لعلّ.

الثالث: «ما» و«لا» المُشبّهتان بـ«ليس»، وأتبعه بتمّة في «لا» النافية للجنس،

وبذيل في «إنّ» العاملة عمل «ليس».

الرَّابِع: حروفٌ تنصب الاسم فقط، وهي: واو المعية، و«إلا» للاستثناء، و«يا» و«أيا» و«ها» و«أي» والهمزة التي للنداء.

الخامس: حروفٌ تنصبُ المضارعَ، وهي: أنْ، لنْ، كي، إذنْ.

السادس: حروفٌ تجزئُ الفعل المضارع، وهي: إنْ، لمْ، لَمْأَ، لا الناهية، لام الأمر.

السابع: أسماءٌ تجزئُ الفعل المضارع، وهي: مَنْ، ما، أيّ، متى، مهما، أين، حيثما، إذما، أنى.

الثامن: أسماءٌ تنصبُ النكراتِ على التَّمييز، وهي: الأعدادُ من «أحدَ عشر» إلى «تسعٍ وتسعين»، و«كم» الاستفهامية، و«كأين» التَّكثيرية، و«كذا» كناية عن العدد.

التاسع: أسماءُ الأفعال: وذكر منها تسعاً، ستَّةٌ منها ناصبةٌ، وهي: «رُوَيْدًا»، و«بَلَّةً»، و«دُونَكَ»، و«حَيْهَلْ»، و«عليك»، و«ها»، وثلاثةٌ منها رافعةٌ، وهي: «هيهاتَ»، و«سُرْعَانَ»، و«شَتَّانَ».

العاشر: الأفعالُ النَّاقِصةُ، وهي: كان، صار، أصبح، أمسى، أضحى، ظلَّ، باتَ، ما زال، ما برحَ، ما فتىءَ، ما انفكَّ، ما دامَ، ليس.

الحادي عشر: أفعالُ المُقارَبةِ والشُّروعِ والرَّجاءِ، وذكر منها سبعةٌ، وهي: عسى، كادَ، طَفِقَ، جعلَ، كَرَبَ، أخذَ، أو شكَّ.

الثاني عشر: أفعالُ المدحِ والذَّمِّ، وهي: «نعم»، و«بس»، و«ساء»، و«حبَّذا».

الثالث عشر: أفعالُ القلوبِ، وهي: ظنَّ، حَسِبَ، خالَ، عَلِمَ، رأى، وجدَّ، زعمَ. ثمَّ فَصَّلَ في العوامل القياسية، وعدَّ منها سبعةً، وهي: الفعل، والمصدر، واسم

الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، والمضاف، والمُمَيِّزُ لِلتَّمْيِيزِ.

وختَمَ رسالته بالعوامل المعنوية، وهي العامل في المبتدأ والخبر، والعامل في الفعل المضارع.

والعلامة الكوراني في كل ذلك يُكثِرُ مِنَ الاستشهاد بالآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والشُّعْرُ والنَّثرُ العربي، وهو باستشهاده بالأحاديث وعدّها حُجَّةً فِي علوم العربية مُتَابِعٌ لِحَمَهْرَةَ مِنَ المتأخرين؛ كابن مالك، وابن هشام، وأبي حيان.

كما ينقل الكوراني باستفاضة عن ابن هشام في «مغني اللبيب»، حتى يُخَيِّلُ لِلنَّاطِرِ أَنَّ الرِّسَالَةَ مُسْتَلَّةً بِتَمَامِهَا مِنْهُ، مَعَ اختصارٍ شديدٍ فِي مَوَاضِعَ، أَوْ نَقْلِ حَرْفِيٍّ فِي أَكْثَرِ المَوَاضِعِ، مِنْ غيرِ إِشَارَةٍ إِلَى اقتباسِهَا أَوْ نَقْلِهَا، وَلَا عَجَبَ فِي ذَلِكَ، فَابْنُ هِشَامٍ هُوَ فَارِسُ المِيدَانِ، وَالمَقْدَمُ فِي ذَا الشَّانِ، وَكُلُّ مَنْ جَاءَ بَعْدَهُ، فَهُوَ عَالِمٌ عَلَيْهِ.

وَأَمَّا نِسْبَةُ الرِّسَالَةِ إِلَى الكورانيِّ؛ فَثَابِتَةٌ لِلأدلةِ التَّالِيَةِ:

أ- ذكر المرادي في «سلك الدرر» (١/٥)، وَتَبِعَهُ كحَالَةٍ فِي «معجم المؤلفين» (٢١/١) أَنَّ مِنْ جَمَلَةِ مَوْلَفَاتِ الكورانيِّ شَرْحًا عَلَى العَوَامِلِ الجُرْجَانِيَّةِ.

ب- جَاءَ فِي غِلافِ النُّسخَةِ الخَطِيَّةِ المَعْتَمَدَةِ فِي التَّحْقِيقِ: «تَكْمِلَةُ العَوَامِلِ الجُرْجَانِيَّةِ» لِشَيْخِنَا الإِمَامِ الأَوْحِدِ العَالِمِ المُحَقِّقِ سَيِّدِنَا المُنْلا إِبْرَاهِيمَ بنِ حَسَنِ الكُورَانِيِّ الشَّهْرُزُورِيِّ الشَّهْرَانِيِّ، حَفِظَهُ اللهُ وَرَعَاهُ، وَنَفَعَ المُسْلِمِينَ بِوَجُودِهِ، آمِينَ.

يَدُلُّنَا هَذَا عَلَى: أَنَّ النُّسخَةَ كُتِبَتْ فِي حَيَاةِ الكورانيِّ، وَأَنَّهَا بَخَطَ أَحَدِ تَلَامِيذِهِ.

ولا يتعارض هذا مع ما نقلته عن المرادِيَّ قَبْلُ؛ لسببين: الأول: أن المرادِيَّ ذكر بأنَّ للكورانيَّ شرحًا على العوامل ولم يسمِّه.

الثاني: أن مضمون الكتاب - كما تقدَّم - حوى شرحًا للعوامل مع بعض الأبحاث التكميلية، فيصلح أن يسمى تكملةً له، وقد أشار المؤلف لهذا بقوله: «فهذه «العواملُ الجُرْجَانِيَّةُ» أُضِيفُ إِلَى المشهور المتداولِ مِنْ رسالَتِها ما تُرِكَ فيها مِنْ معانيها وأحكامِها».

ج - قولُ المصنِّفِ في مقدمته: «صلاةٌ وسلامًا فائِضِي البركاتِ فِي السَّكَناتِ والحَرَكاتِ على الحاضرِ والبَادِ»، والعبارةُ بتمامِها أوردها الكورانيُّ في غير ما مصنَّفِ له، مِنْ ذلك مقدِّمةُ كتابه «إعمال الفكر والروايات»^(١).

وقد اعتمدتُ في تحقيق الرسالة على نسخةٍ خطيَّةٍ وحيدةٍ ممَّا احتفظتُ به مكتبة عاطف أفندي التَّابعة للمكتبة السُّليمانية باسطنبول برقم (٢٤٤١)، وهي نسخةٌ جيِّدةٌ في الجملة، إِلَّا أنَّ فِيها بعضُ السُّقوطات، رَمَّمْتُها مِنْ خلال المصادر المنصوص عليها في مواضعها، أو بما يُناسِبُ السِّياق، وأضفتُ على الرسالة عناوين للموضوعات بُغْيَةَ الإيضاح والتسهيل، مميزًا له بإشارة المعكوفين [.]

وفي الختام: اللهُ أسألُ القَبول، ومنه أرجو الوصول، والحمدُ اللهُ بدءًا وختمًا، وصلَّى اللهُ على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم.

المحقق

(١) وهي مطبوعة في هذا المجموع المبارك من تحقيق المعني بهذه الرسالة.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَبِهِ نَسْتَعِينُ

الحمدُ لله الذي لا يشغله سَمْعٌ عن سَمْعٍ، ولا يُحيطُ به قِياسٌ، وأنزَلَ قرآنًا عربيًّا نورًا ورحمةً وشفاءً وهُدًى وبلاغًا لِلنَّاسِ.

وأشهدُ أن لا إلهَ إِلاَّ اللهُ الَّذِي بَنَى السَّقْفَ المرفوعَ^(١)، وجعلها سَبْعًا شِدادًا، وخَفَضَ الأَرْضَ فِرَاشًا بَسِيطًا، ونَصَبَ عليها الجبالَ الرَّواسِيَّ أوتادًا.

وأشهدُ أن سَيِّدَنَا مُحَمَّدًا عَبْدُهُ ورسولُهُ، المُعْرَبُ عن مُبتدأ نُبوِّتِهِ خَيْرٌ: «كنتُ نبيًّا وآدمُ بينَ الرُّوحِ والجَسَدِ»^(٢)، الفاتِحُ لِبابِ الرَّحمةِ وَالشَّفاعةِ بإذنِ اللهِ، خاتَمُ النَّبِيِّينَ، فلا نبيَّ بَعْدَهُ ولا رسولَ إِلى الأبدِ، صلى اللهُ عليه و سلم صلاةً وسلامًا فائِضِي البركاتِ فِي السَّكَناتِ والحَرَكاتِ على الحاضِرِ والبَادِ، وعلى آلِهِ وأصحابِهِ وتابعِيهِمْ وَمَن نَحُوهُمْ مِن كُلِّ عَامِلٍ سَماعًا وقِياسًا، لفظًا ومعنًى، عددَ خَلقِ اللهِ بدوامِ اللهُ المَلِكِ الجَوادِ.

(١) قوله: «بني» و«المرفوع» وما سيأتي بعده من مُفرداتٍ نحوِيَّةٍ يعدُّ من براءة الاستهلال وحسن الابتداء، وهو أن يشير المصنف في ابتداء تأليفه قبل الشروع في المسائل بعبارة تدل على المقصود إجمالًا.

(٢) رواه الإمام أحمد (١٦٦٢٣)، والترمذي (٣٦٠٩) وحسنه. ولفظ المصنّف رواه ابن أبي شيبة في «مصنّفه» (٣٦٥٥٣) وغيره بإسناد صحيح.

أَمَّا بَعْدُ:

فهذه «العواملُ الجُرْجَانِيَّةُ»^(١) أُضِيفُ إِلَى المشهور المتداولِ مِنْ رسالَتِهَا مَا تُرِكَ فِيهَا مِنْ معانيها وَأحكامِهَا عَلَى حَسَبِ التَّيسِيرِ لَا الاستيعابِ، وَاللَّهُ الْمَسْئُولُ أَنْ يَنْفَعَ بِهِ الطُّلَابَ، إِنَّهُ وَلِيُّ النَّفْعِ وَالْإِمْدَادِ فِي كُلِّ بَابٍ، وَهُوَ حَسْبِي وَنِعْمَ الْوَكِيلُ، وَإِلَيْهِ الْمَرْجِعُ وَالْمَآبُ.

تَمْهِيدٌ

النَّحْوُ: عِلْمٌ بِقَوَاعِدَ يُعْرَفُ بِهَا كَيْفِيَّةُ تَرْكِيبِ الْكَلِمِ لِتَأْدِيَةِ أَصْلِ الْمَعْنَى.
وَعَايَتُهُ: الْإِحْتِرَازُ عَنِ الْخَطَا فِي التَّرْكِيبِ.

وموضوعه: الكلمات من حيث وقوعها في التركيب.

الكَلِمَةُ: لَفْظٌ وَضِعَ لِمَعْنَى مُفْرَدٍ، وَهِيَ: اسْمٌ، وَفِعْلٌ، وَحَرْفٌ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهَا
إِنْ اسْتَقَلَّ بِالْمَفْهُومِيَّةِ مِنْ لَفْظِهَا؛ فَإِمَّا مَعَ عَدَمِ الْإِقْتِرَانِ بِأَحَدِ الْأَزْمَنَةِ الثَّلَاثَةِ؛ وَهُوَ
الاسْمُ، أَوْ مَعَ الْإِقْتِرَانِ؛ وَهُوَ الْفِعْلُ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَقِلَّ - لِتَوَقُّفِهِ عَلَى ذِكْرِ مَا هُوَ حَالَةٌ لَهُ
- فَهُوَ الْحَرْفُ.

الكَلَامُ: قَوْلٌ مُفِيدٌ بِالْقَصْدِ، وَلَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا فِي اسْمَيْنِ، أَوْ فِي فِعْلٍ وَاسْمٍ؛ نَحْوُ:
«قَامَ زَيْدٌ»، وَ: «زَيْدٌ قَائِمٌ»، وَالْجُمْلَةُ أَعْمٌ.

وَالِاسْمُ: مُعْرَبٌ، وَمَبْنِيٌّ؛ لِأَنَّهُ:

- إِنْ وَقَعَ فِي التَّرْكِيبِ بِحَيْثُ يَتَحَقَّقُ مَعَهُ عَامِلُهُ، وَلَمْ يُنَاسِبْهُ مَبْنِيٌّ الْأَصْلِ الَّذِي
هُوَ الْحَرْفُ وَالْمَاضِي وَالْأَمْرُ بغير اللَّام^(١)؛ فَهُوَ الْمُعْرَبُ، وَحُكْمُهُ: أَنْ يَخْتَلِفَ آخِرُهُ
بِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا.

(١) أي: الأمر بغير لام الأمر الداخلة على المضارع؛ نحو «ليرتقِ الناجحُ»، فإن الفعل فيه معربٌ
لا مبنيٌّ.

- وإن لم يَقَع في التَّرْكِيب كذلك، أو وَقَعَ نَاسِبٌ مَبْنِيٌّ الْأَصْلِ؛ فهو المَبْنِيُّ، ويلزَمُه ما بُنِيَ عليه، فلا يَخْتَلِفُ آخِرُه باختلاف العوامل.

والعَامِلُ: ما أَوْجَبَ كَوْنَ آخِرِ الْكَلِمِ على وجهٍ مَخْصُوصٍ.

والعَوَامِلُ في النَّحْوِ على ما أَلْفَهُ الشَّيْخُ الْإِمَامُ عَبْدُ الْقَاهِرِ الْجُرْجَانِيُّ - رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ - مئةٌ عَامِلٍ: لَفْظِيَّةٌ، وَمَعْنَوِيَّةٌ.

وَاللَّفْظِيَّةُ مِنْهَا على ضَرْبَيْنِ:

- سَمَاعِيَّةٌ: لا ضَابِطَةَ لِعِلْمِهَا يُقَاسُ بِهَا عَلَيْهَا ما لم يُسْمَعِ.

- وَقِيَاسِيَّةٌ: لِعِلْمِهَا ضَابِطَةٌ يُقَاسُ بِهَا عَلَيْهَا ما لم يُسْمَعِ.

فَالسَّمَاعِيَّةُ مِنْهَا: أَحَدٌ وَتَسْعُونَ عَامِلًا.

وَالْقِيَاسِيَّةُ: سَبْعَةٌ عَوَامِلٌ.

وَالْمَعْنَوِيَّةُ مِنْهَا: عِدَدَانِ.

وَتَتَنَوَّعُ السَّمَاعِيَّةُ مِنْهَا على ثَلَاثَةِ عَشْرَ نَوْعًا:

[حُرُوفُ الْجَرِّ]

النَّوْعُ الْأَوَّلُ: حُرُوفُ تَجْرُّ الْأَسْمَ فَقَطْ، وَتُسَمَّى: حُرُوفَ الْإِضَافَةِ، وَحُرُوفَ

الْجَرِّ.

إِعْلَمَ أَنَّ الْجَرََّ مَعَ الْمَجْرُورِ يُسَمَّى: ظَرْفًا؛ تَشْبِيهًا لَهُ بِالظَّرْفِ الْمُصْطَلَحِ - الَّذِي

هُوَ مَا فَعَلَ فِيهِ فِعْلٌ مَذْكَورٌ مِنْ زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ - لِاحْتِيَاجِهِ إِلَى الْفِعْلِ أَوْ مَعْنَاهُ احْتِيَاجَ

الظَّرْفِ إِلَيْهِ.

ثُمَّ الظَّرْفُ:

- إِمَّا مُسْتَقَرٌّ: وهو ما تعلقَ بِعَامِلٍ مُقَدَّرٍ، وكان له مَحَلٌّ مِنَ الإِعْرَابِ؛ نحو: «زَيْدٌ فِي الدَّارِ»؛ أي: مُسْتَقَرٌّ، أو اسْتَقَرَّ، و﴿الْحَرْبُ بِالْحَرْبِ﴾ [البقرة: ١٧٨]؛ أي: مَقْتُولٌ، أو يُقْتَلُ. فالظَّرْفُ فِي المِثَالَيْنِ مَرْفُوعُ المَحَلِّ عَلَى أَنَّهُ قَائِمٌ مَقَامَ فَاعِلٍ مَرَّةً.

وَمِثَالُ مَا تعلقَ بِمُقَدَّرٍ؛ نحو: «بِاسْمِ اللهِ»، وَالتَّقْدِيرُ: أَبْتَدِئُ بِاسْمِ اللهِ، أو: أَبْتَدِئُ مُتِمِّمًا بِاسْمِ اللهِ، فَالظَّرْفُ فِي التَّقْدِيرِ الأَوَّلِ مُتعلقٌ بـ«أَبْتَدِئُ»، وَالمَجْرُورُ هُوَ مَنْصُوبٌ المَحَلِّ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ لـ«أَبْتَدِئُ»، وَالتَّقْدِيرُ الثَّانِي بـ«مُتِمِّمًا»، وَالجَارُّ وَالمَجْرُورُ ظَرْفٌ مُسْتَقَرٌّ مَنْصُوبٌ المَحَلِّ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ مِنْ فَاعِلِ «أَبْتَدِئُ»؛ لِسَدِّهِ مَسَدَّ عَامِلِهِ المُقَدَّرِ الوَاقِعِ حَالًا؛ أعني: «مُتِمِّمًا».

- وَظَرْفٌ لَعْوًا: مِنْ حَيْثُ تعلقَهُ بِهِ، فَكُلُّ مَا حَصَلَ لِمَجْمُوعِهِ مَحَلٌّ، فَلِمَجْرُورِهِ مَحَلٌّ آخَرَ مِنْهُ بِهَذَا العَامِلِ.

وَيُظْهِرُ مَحَلَّ المَجْرُورِ بِمَا إِذَا وُضِعَ مَوْضِعَ عَامِلِهِ اللَّازِمِ المُتَعَدِّيِّ بِالحَرْفِ عَامِلٌ مُتَعَدِّدٌ بِنَفْسِهِ يُنَاسِبُهُ تَرَادُفًا أَوْ لُزُومًا؛ كَمَا تَقُولُ فِي «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ»: جَاوَزْتُ زَيْدًا، أَوْ لَابَسْتُهُ بِالمُرُورِ بِهِ، وَفِي «مَرَّ بِعَمْرٍو»: جَوَّزَ^(١) عَمْرًا، وَلُوبَسَ هُوَ بِالمُرُورِ بِهِ، وَفِي «بِاسْمِ اللهِ» عَلَى التَّقْدِيرِ الأَوَّلِ: الأَبْسُ اسْمُ اللهِ بِالابتداءِ بِهِ، وَفِي التَّقْدِيرِ الثَّانِي: أَبْتَدِئُ مُلَابِسًا اسْمَ اللهِ بِالتَّيْمُنِ بِهِ.

وَإِنَّمَا سُمِّيَ لَعْوًا؛ لِوُقُوعِهِ فَضْلَةً فِي الكَلَامِ غَالِبًا، فَكَأَنَّهُ لَعْوٌ.

(١) وهو المبني للمجهول من «جاوز» لا «جوز»، ووقع في الأصل: «وجوز»، ومع الواو لا يصح تقدير الكلام.

ثُمَّ الحُرُوفُ الجَارِةُ سَبْعَةٌ عَشَرَ حَرْفًا:

١- الباءُ:

أ- لِلإِصْصَاقِ: وهو:

حَقِيقِي نَحْوَ: «بِه دَاءٌ»، و«أَمْسَكْتُ بَزِيدٍ» إِذَا قَبَضْتَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ جِسْمِهِ أَوْ ثَوْبِهِ، فَالِإِصْصَاقُ لَا يَقْتَضِي الِاسْتِعَابَ، فَلَا يَلْزَمُ مِنْ قَوْلِهِ: «وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ» [المائدة: ٦] الِاسْتِعَابُ، عَلَى أَنَّ البَاءَ لِلِإِصْصَاقِ، وَهُوَ الأَصْلُ، لَا لِلتَّبَعِيسِ، وَلَا زَائِدَةٌ. وَمَجَازِيِّي نَحْوَ: «مَرَرْتُ بَزِيدٍ» و«مَرَّ بِعَمْرٍ».

ب - وَلِلتَّعْدِيَةِ: نَحْوَ: «ذَهَبْتُ بَزِيدٍ» و«انطَلَقْتُ بِعَمْرٍ»، وَمِنْهُ: «أَحْسِنُ بَزِيدٍ» عِنْد الأَخْفَشِ (١).

ج- وَلِلِاسْتِعَانَةِ: نَحْوَ: «كَتَبْتُ بِالقَلَمِ».

د - وَلِلسَّبِيَّةِ: نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: «إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ العِجَلِ» [البقرة: ٥٤]، وَمِنْهُ التَّجْرِيدِيَّةُ فِي نَحْوِ: «لَقِيتُ بَزِيدًا أَسَدًا» (٢).

هـ- وَلِلْمُصَاحَبَةِ وَالْمُلَابَسَةِ: نَحْوَ: «دَخَلْتُ عَلَيْهِ بِثِيَابِ السَّفَرِ»، وَمِنْهُ التَّجْرِيدِيَّةُ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ:

(١) صِيغَةُ التَّعَجُّبِ «أَفْعِلْ» عِنْد الأَخْفَشِ أَمْرٌ لَفْظًا وَمَعْنَى، فَتَكُونُ البَاءُ إِما لِلتَّعْدِيَةِ أَوْ زَائِدَةً. انظُر: «الكافية» لابن الحاجب (ص: ٤٩)، و«مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ١٥٤).

والأخفش إذا أطلق في كتب النحاة؛ فيراد به الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة، من أكابر علماء البصريين.

(٢) التَّجْرِيدُ فِي البِلاغَةِ: أَنْ تَنْتَزِعَ مِنْ أَمْرٍ ذِي صِفَةٍ آخَرَ مِثْلَهُ فِيهَا؛ مِبالِغَةً لِكِمالِها فِيهِ، فِي مِثَالِ المِصنَّفِ: «لَقِيتُ بَزِيدًا أَسَدًا» أَنْ زِيدًا بَلَغَتْ بِهِ الشَّجَاعَةُ المِقدارَ الَّذِي يَصِحُّ مَعَهُ اسْتِخْلاصُ أَسَدٍ مِنْهُ! وَهَذَا فِي غَايَةِ البِلاغَةِ. انظُر: «عروس الأفراح» لبهاء الدين السبكي (٢/٢٥٦).

وَشَوْهَاءَ تَعْدُو بِي إِلَى صَارِخِ الْوَعَى بِمُسْتَلْتِمٍ مِثْلِ الْفَنِيقِ الْمُرْحَلِ^(١)
 و- وللظرفية: نحو: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ﴾ [آل عمران: ١٢٣]، و﴿يَجْعَلْنَهُمْ
 سَحَرًا﴾ [القمر: ٣٤].

ز- وللبدلية: كقول الحماسي: «فليت بهم قوماً»^(٢).

ح- وللمقابلة: نحو: «اشتريته بألف».

ط - وللمجاورة^(٣): نحو قوله تعالى: ﴿فَسَلِّ بِهِ خَيْرًا﴾ [الفرقان: ٥٩] إن لم
 يُعَلَّقْ بِـ«خَيْرًا»، ولا ضَمَّنَ السُّؤَالَ معنى الاعتناء.

والتضمين: أن يُقصدَ بلفظِ فعلٍ معناه الحقيقي، ويُلاحظُ معه معنى فعلٍ آخر
 يُناسِبُهُ، ويُدلُّ عليه بذكر شيءٍ من مُتعلقاتِ الآخر، فتارةً يُجعلُ المذكورُ أصلًا في
 الكلام، والمحدوفُ قيدًا على أنه حالٌ، وتارةً يُعكسُ، والأوَّلُ أولى، فالتقديرُ في
 الآية: فاسألُ مُعتنيًا به، أو فاعتنِ به سائلًا.

(١) البيت في «ديوان ذي الرمة» رواية ثعلب (١٤٩٩). وفيه: (المُدَجَّل) بدل: (المُرْحَل).

و«المُدَجَّل» - على هذه الرواية -: أي: مطليٌّ بالقطران. و«الشَّوْهَاء»: هي من الخيل: الطويلة الرائعة،
 أو المفرطة رحب الشدين والمنخرين، وكل منهما صفة محمودة في الخيل. و«صارخ الوعى»؛
 أي: مستغيث في الوعى، وهو الحرب. «بمستلثم»: أي: لابس لأمة، وهي الدرع. و«الفنيق»: الفحلُّ
 المكرَّم عند أهله. و«المُرْحَل»: من «رحل البعير»: إذا أشخصه عن مكانه وأرسله. انظر: «الأطول»
 لعصام الدين الحنفي (٤١٨/٢).

(٢) قطعة من بيت لقرئط بن أنيف العنبري، ذكره أبو تمام - وهو المقصود بالحماسي - في «الحماسة»
 (٥٧/١)، وتامه:

فليت لي بهم قوما إذا ركبوا شَدُّوا الإغارة فرسانًا ورُكبانًا

(٣) يعني: بمعنى «عن».

ي - ولِلِاسْتِعْلَاءِ: كقولهِ:

أَرَبُّ يُووِلُّ الثُّغْلَبَانَ بِرَأْسِهِ^(١)!

ك - ولِلتَّبَعِيضِ: نحوَ قولهِ تعالى: ﴿عَيْنَايَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦]، إن لم يُضَمَّنْ معنى الشُّرْبِ الالْتِذَادُ.

ل - ولِلقَسَمِ: ولكونها أصلٌ حروفه خُصَّتْ بجوازِ ذِكْرِ الفعلِ معها؛ نحو: «أقسم بالله لَيَفْعَلَنَّ»، ودخولها على الضمير؛ نحو: «بِكَ لَأَفْعَلَنَّ»، واستعمالها في القَسَمِ الاستعطافيِّ [نحو] ^(٢) قوله:

بِعَيْشِكَ يَا سَلْمَى ارْحَمِي ذَا صَبَابَةٍ^(٣)

م - ولانْتِهَاءِ الغَايَةِ: نحوَ قولهِ تعالى: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ فِي﴾ [يوسف: ١٠٠]، إن لم يُضَمَّنْ معنى: لَطَفَ.

ن - ولِلتَّفُدِيَةِ: نحو: «بأبي وأُمِّي».

(١) شَطْرُ بَيْتِ لِرَاشِدِ بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ وَكَانَ قَدْ أَسْلَمَ، فِيمَا رَوَاهُ أَبُو نَعِيمٍ فِي «دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ» (٦٨)، وَنَسَبَهُ إِلَيْهِ الْهَرَوِيُّ فِي «التَّنْبِيهِ» (ص: ٣١١)، وَالنَّوِيرِيُّ فِي «نَهَايَةِ الْأَرْبِ» (٢٤/١٨).

وَقَالَ ابْنُ مَنْظُورٍ فِي «لِسَانِ الْعَرَبِ» (١/٢٣٧): قَالَ غَاوِي بْنُ ظَالِمِ السُّلَمِيِّ. وَقِيلَ: هُوَ لِأَبِي ذَرِّ الْغَفَارِيِّ. وَقِيلَ: هُوَ لِعَبَّاسِ بْنِ مَرْدَاسِ السُّلَمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. وَعَجَزَ الْبَيْتُ:

لَقَدْ ذَلَّ مَنْ بَالَتْ عَلَيْهِ الثُّعَالِبُ

(٢) زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

(٣) ذَكَرَهُ ابْنُ هِشَامٍ فِي «مَغْنِيِّ اللَّيْبِ» (٧٢٥)، وَنَاطَرَ الْجَيْشِ فِي «شَرْحِ التَّسْهِيلِ» (٦/٣٠٩٨)، وَالسِّيَاطِي فِي «هَمْعِ الْهَوَامِعِ» (٢/٤٨٦) مِنْ غَيْرِ نِسْبَةٍ، وَالشَّطْرُ الثَّانِي مِنْهُ:

أَبَى غَيْرَ مَا يُرْضِيكَ فِي السَّرِّ وَالْجَهْرِ

س - وللتوكيد، أو نحو التزئين، أو لهما، على ما يُستفاد بحسبِ خصوصِ المقام، وهي الزائدة سماعاً في الفاعل:

- وجوباً في نحو: «أَحْسِنُ بَزِيدٍ» في قول الجمهور أَنَّ الأَصْلَ: أَحْسَنَ زَيْدٌ؛ بمعنى: صار ذا حُسْنٍ، ثم غَيَّرَتْ صِيغَةُ الْخَبْرِ إِلَى الطَّلَبِ.

- وغالباً في نحو: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩].

- وضرورةً في نحو قوله:

أَلَمْ يَأْتِكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنَمِي بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادٍ^(١)

وقيل: الباءُ مُتَعَلِّقَةٌ بـ«تنمي»، وفاعلُ «يأتي» مُضْمَرٌ رَاجِعٌ إِلَى [النَّبَأُ]^(٢)؛ بِنَاءٍ عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ فِي التَّنَازُعِ.

وفي المفعول؛ نحو: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥].

وكثرَتْ في مفعول «عَرَفْتُ» ونحوه، وفي المبتدأ؛ نحو: «بِحَسْبِكَ زَيْدٌ»، و«خَرَجْتُ إِذَا بَزِيدٌ»، و«كَيْفَ بَكَ إِذَا كَانَ كَذَا»، وفي الخبرِ الْمُوجِبِ؛ نحو: «حَسْبُكَ زَيْدٌ» و«بِحَسْبِكَ زَيْدٌ» على قولٍ.

وقياساً في الخبرِ في الاستفهامِ بـ«هل»؛ نحو: «هل زَيْدٌ بِقَائِمٍ؟»، والنَّفْيِ بـ«ليس»؛ نحو: «ليس زَيْدٌ بِرَاكِبٍ»، وبـ«ما»؛ نحو: «ما زَيْدٌ بِجَالِسٍ»، وبـ«لا» التَّبَرُّتِ؛ نحو: «لا خَيْرَ بِخَيْرِ بَعْدَهُ النَّارُ»^(٣) إِذَا لَمْ تُحْمَلْ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ.

(١) البيت لقيس بن زهير العبسي. انظر: «شعر قيس بن زهير» لعادل جاسم البياتي (ص: ٢٩).

(٢) هذه زيادة يقتضيها السياق، وموافقةً لما في «شرح أبيات سيويه» للسرياني (ص: ٢٢٤)، و«ألمالي

ابن الشجري» (ص: ١٣٠)، والتقدير: ألم يأتك النبأ والأنباء تنمي بما لاقَتْ؟

(٣) العبارة من قول أبي بكر رضي الله عنه في إحدى خطبه، رواها مطولاً أبو عبيد في «الخطب

والمواعظ» (١٢١)، والطبري في «تاريخه» (٣/ ٢٢٥).

٢- و«مِنْ»:

أ - لابتداء الغاية: وتقع في المكان؛ نحو: «سِرْتُ مِنَ البصرة إلى الكوفة»، وفي الزمان؛ نحو: «مُطِرْنَا مِنَ الجُمعة إلى الجُمعة»، وفي غيرهما؛ نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ﴾ [النمل: ٣٠]، ونحو: «أعوذُ بالله من الشيطان الرجيم»؛ أي: ألتجئُ إليه منه.

وقد يُقصدُ إلى كون مدخولها مَبْدَأُ الأمرِ مِنْ غير ملاحظة مُنتَهَى وغيره، فلا تقع بعدها «إلى»، فتكون لِمُجَرَّدِ الابتداء؛ نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ تُرَابٍ﴾ [الحج: ٥]، وقد يلاحظُ مع ذلك - أي: مَنْشِئَةَ مدخولها لِأمرٍ مِنْ غير ملاحظة مُنتَهَى -:

- اتِّصَالُ ذِي المَبْدَأِ بالمَبْدَأِ، فَتُسَمَّى: «اتِّصَالِيَّةً»؛ نحو قوله ﷺ: «أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى»^(١).

- أو تجريدُ أمرٍ يُماثلُ المدخول في صِفَتِهِ منه مُبالغة، فَتُسَمَّى: «تَجْرِيدِيَّةً»؛ نحو: «رَأَيْتُ مِنْكَ أَسَدًا».

(١) رواه البخاري (٣٧٠٦)، ومسلم (٢٤٠٤) واللفظ له.

وزيادة في إيضاح المسألة، أورد ما ذكره الآلوسي في «روح المعاني» (٢٢٢/٧) حيث قال: وتسميتها اتصالية؛ لأنه يفهم منها اتصال شيء بمجرورها، وهي ابتدائية، إلا أن ابتدائيتها باعتبار الاتصال؛ كذا في حواشي شرح المفتاح الشريفي، يعني: أن مجرورها ليس مبدأً أو منشأً لنفس ما قبلها، بل لاتصاله، فإما أن يقدر متعلقها فعلاً خاصاً؛ كما قاله الجلال السيوطي في بيان الخبر من أن «مِنِّي» فيه خبر المبتدأ، و«من» اتصالية، ومتعلق الخبر خاص، والباء زائدة، بمعنى: أنت متصل بي ونازل مني بمنزلة هارون من موسى، وإما أن يقدر فعل عام؛ كما ذهب إليه الشريف هناك؛ أي: منزلته بمنزلة كائنة وناشئة مني كمنزلة هارون من موسى عليهما السلام.

- أو زيادةً شيءٍ آخرَ عليه إمَّا في الارتفاع، أو في الانحطاط، وتُسَمَّى: «تَفْضِيلِيَّةً»؛ نحو: «زيدٌ أفضلٌ من عمرو، وأحقُّ من بكرٍ».

وبما نبَّهنا عليه من عدم ملاحظة المُنتهى في هذه الأقسام الأربعة المُستلزم لعدم وقوع «إلى» بعدها؛ ظهرَ ضَعْفُ ما زعمه ابنُ مالكٍ من أن «من» التَّفْضِيلِيَّةَ للمُجاوِزة؛ بناءً إلى أنه لا يَقَعُ [بعدها إلى] ^(١)، على أنه رُدٌّ بأنَّها لو كانت للمُجاوِزة لَصَحَّ في موضعها «عن».

ب - وللتبيين: نحو قوله تعالى: ﴿وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِّن سُنْدُسٍ﴾ [الكهف: ٣١]، ﴿فَأَجْتَكِنُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [الحج: ٣٠].

ج - وللتبويض: نحو: «أخذتُ من المال».

د - وللتعليل: نحو قوله تعالى: ﴿مما خطاياهم أغرقوا﴾ ^(٢) [نوح: ٢٥].

ه - وللبدل: نحو: ﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾ [التوبة: ٣٨]، ومنه: «ولا يَنفَعُ ذا الجَدِّ منك الجَدُّ» ^(٣) على وجه ^(٤).

و - وبمعنى «عن»: نحو: «انفصلتُ منه».

ز - وبمعنى «في»: نحو: ﴿إِذَا نَادَى لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: ٩].

(١) انظر: «شرح التسهيل» لابن مالك (٣/ ١٣٤ - ١٣٥)، و«مغني اللبيب» (ص: ٤٢٣). وما بين معكوفتين منهما.

(٢) كذا في الأصل: «خطاياهم»، وهي قراءة أبي عمرو البصري، وقراءة الباقيين: ﴿خَطِيئَتِهِمْ﴾. انظر: «السبعة في القراءات» لابن مجاهد (ص: ٦٥٣).

(٣) هو قطعة مما كان يدعو به النبي ﷺ دبر كل صلاة، رواه بتمامه البخاري (٨٤٤)، ومسلم (٤٧١).

(٤) أي: على تقدير أن معناه: لا يَنفَعُ ذا الحظِّ من الدنيا حظه بذلك؛ أي: بدل طاعتك، أو: بدل حظك. والوجه الآخر: تضمين «ينفع» معنى «يمنع». انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٤٢٢).

ح - وبمعنى «على»: نحو: ﴿وَنَصَرْتُهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ﴾ [الأنبياء: ٧٧].

ط - وللفضل: نحو: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾ [البقرة: ٢٢٠].

وقد تُزاد إذا تقدمها نفي أو نهْي أو استفهام بـ «هل» جارةً لِنَكْرَةِ فاعلٍ أو مفعولٍ به أو مُبتدأ:

- إِمَّا لِلتَّصْيِصِ عَلَى الْعُمُومِ: نحو: «ما جاءني من رجلٍ»، ومنه: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِنْ رَوْقَةٍ إِلَّا يَعلَمُهَا﴾ [الأنعام: ٥٩]، و«ما رأيتُ من رجلٍ»، ومنه: ﴿مَا أَخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلِيٍّ﴾ [المؤمنون: ٩١]، ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٦٢]، «ولا يَقُمُ من رجلٍ»، «ولا تَضْرِبُ من رجلٍ»، و«هل جاءكَ من رجلٍ؟»، و﴿هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ﴾ [الملك: ٣]، و﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ عِبرَ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣].

- وإمَّا لتوكيد العموم: نحو: «ما جاءني من أحدٍ»، و«ما رأيتُ من أحدٍ خيرٍ منك»، و«لا يَقُمُ من أحدٍ»، و«لا تضربُ من أحدٍ»، و«هل عادَ من أحدٍ»، و«هل رأيتُ من أحدٍ؟»، و«هل من أحدٍ في الدار».

وأجازَه الكوفيون في نحو: «قد كان من مطرٍ»، والأخفش في نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَأِ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٤]، وتأوَّل [المخالفون] بأنَّ التَّقْدِيرَ: قد كان هو؛ أي: كائنٌ من جنس المطر، ولقد جاءكَ هو؛ أي: جاء من الخبر كائناً من نَبَأِ المرسلين^(١).

٣ - و«إلى»:

(١) انظر: «التذليل والتكميل» لأبي حيان (١١/١٤٤ - ١٤٥)، و«مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٤٢٩) وما بين معكوفتين منه.

أ- لانتهاء الغاية: نحو: «سِرْتُ مِنَ البَصْرَةِ إِلَى الكُوفَةِ، وَمِنَ الظُّهْرِ إِلَى العَصْرِ»،
و«قَرَأْتُ الْقُرْآنَ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ»^(١).

ب- وبمعنى «مع»: نحو: «الدَّوْدُ إِلَى الدَّوْدِ إِيْلٌ»^(٢).

ج- وللتبيين: نحو: «رَبِّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ» [يوسف: ٣٣].

د- وبمعنى اللام: نحو: «وَالأَمْرُ إِلَيْكَ» [النمل: ٣٣]، إِنْ لَمْ يُعَلَّقْ بِنَحْوِ: موكول.

هـ- وبمعنى «في»: نحو: «لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» [الأنعام: ١٢]، إِنْ لَمْ يُعَلَّقْ
بنحو: مُفْضِينَ.

و- وللابتداء: كقوله:

تقولُ وقد عَالَيْتُ بِالْكُورِ فَوْقَهَا: أَيْسَقَى فَلَا يَرَوِي^(٣) إِلَيَّ ابْنُ أَحْمَرَ!؟^(٤)

ز- قيل: وبمعنى «عند»: كقوله:

(١) أشار بالأمثلة إلى الحالات الثلاث التي ذكرها قبل في معنى ابتداء الغاية لـ«من»، وهي على الترتيب: المكان والزمان وغيرهما.

(٢) هو من الأمثال السائرة، ويراد به أن القليل إذا جُمع إلى القليل كثر وزاد، والدَّوْدُ: ما بين الثلاث إلى العشر من إناث الإبل. انظر: «جمهرة الأمثال» للعسكري (١/ ٤٦٢).

(٣) في الأصل: «يسقى فلا يرى»، وهو تصحيف، والمثبت موافق للمصادر الآتية.

(٤) البيت لعمر بن أحمد الباهلي؛ فيما نسبه إليه ابن قتيبة في «أدب الكاتب» (ص: ٥١١) - مكتفياً بعجزه - وابن مالك في «شرح التسهيل» (٣/ ١٤٣)، والمراد في «الجنى الداني» (ص: ٣٨٨)، وهو في ديوان ابن أحمد (ص: ٨٧).

والكُورُ بالضم: الرَّحْلُ؛ أي: وتقول هذه الناقة وقد وضعت الكُورَ عليها: إن ابن الأحمر لا يروى مني من سفر، ولا يعدل عني إلى غيري، إنما يركبني دون إبله. انظر: «شرح أبيات المغني» للبغدادي (١٣٢/٢).

أَمْ لَا سَبِيلَ إِلَى الشَّبَابِ وَذِكْرُهُ أَشْهَى إِلَيَّ مِنَ الرَّحِيقِ السَّلْسَلِ؟! (١)

ح - وقيل: بل هِيَ اللَّتَّيْنِ وَلِلتَّوَكِيدِ (٢)، وَهِيَ الرَّائِدَةُ؛ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: (فَاجْعَلْ أَفْتَدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوَى إِلَيْهِمْ) فَيَمَنْ قَرَأَ بِفَتْحِ الْوَاوِ (٣).

٤ - وَ«حَتَّى»:

أ - لَانْتِهَاءِ الْغَايَةِ: عَلَى وَجْهِ التَّقْضِي شَيْئًا فَشَيْئًا، وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَصِحَّ: «كُنْتُ حَتَّى زَيْدٍ»، بِخِلَافِ «إِلَى»، فَضَعُفَتْ فِي مَعْنَى الْإِنْتِهَاءِ، وَمِنْ ثَمَّ لَا يُقَابَلُ بِهَا الْإِبْتِدَاءُ، فَلَا يُقَالُ: «سِرْتُ مِنَ الْبَصْرَةِ حَتَّى الْكُوفَةِ»؛ كَمَا يُقَالُ: «إِلَى الْكُوفَةِ».

وَتَخْتَصُّ بِالظَّاهِرِ، خِلَافًا لِلْكَوْفِيِّينَ وَالْمُبَرِّدِ (٤)، وَبِكَوْنِهِ (٥) آخِرَ جُزْءٍ مِنْ شَيْءٍ؛ نَحْوَ: «أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا»، أَوْ مُلَاقِيًا لَهُ؛ نَحْوَ: «قُمْتُ الْبَارِحَةَ حَتَّى الصَّبَاحِ»، وَبُوقُوعِ الْمُضَارِعِ الْمَنْصُوبِ بـ «أَنْ» مُضْمَرَةً بَعْدَهَا، وَحَيْثُئِذٍ:

ب - فَإِنَّمَا لِلْإِنْتِهَاءِ: نَحْوَ: ﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَنكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ الْيَأْمُوسَى﴾ [طه: ٩١].

(١) البيت لأبي كبير الهذلي - واسمه عامر بن الحليس - كما في «ديوان الهذليين» (٢/ ٨٨)، و«الألفاظ» لابن السكيت (ص: ٢٦٩)، و«أدب الكاتب» لابن قتيبة (ص: ٥١٢).

(٢) إقحام «بل» زيادة لا داعي لها، وفيها إيهامٌ إضرابٍ كلامٍ يسبقها، ولو قال: وقيل: للتبيين والتوكيد؛ لكان أولى، والله أعلم.

(٣) تنسب هذه القراءة إلى علي بن أبي طالب، وزيد بن علي، ومحمد بن علي، وجعفر بن محمد، ومجاهد. انظر: «معاني القرآن» للفراء (٢/ ٧٨)، و«الكامل في القراءات» للهذلي (ص: ٥٨٠)، و«البحر المحيط» لأبي حيان (٦/ ٤٤٨).

(٤) انظر: «الجنى الداني» للمراذي (ص: ٥٤٣)، و«مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ١٦٦).

(٥) في الأصل: «ولكونه»، والمثبت هو الصواب تماشيًا مع السِّيَاق.

ج - وإِذَا لِلتَّعْلِيلِ: نحو: «أَسْلِمَ حَتَّى تَدْخُلَ الْجَنَّةَ».

د - أو للاستثناء: نحو:

ليس العطاءُ مِنَ الْفُضُولِ سَمَاحَةً حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلٌ^(١)

وَلَيْسَتْ الدَّاخِلَةُ عَلَى الْمَاضِي بِجَارَةٍ، خِلَافًا لِابْنِ مَالِكٍ، وَلَا الدَّاخِلَةُ عَلَى «إِذَا»، خِلَافًا لِلْأَخْفَشِ وَلَهُ، بَلْ هِيَ ابْتِدَائِيَّةٌ^(٢).

وَيُسْتَأْنَفُ بَعْدَهَا الْجُمْلُ؛ كَالدَّاخِلَةِ عَلَى الْمَضَارِعِ الْمَرْفُوعِ وَالْأَسْمِيَّةِ، وَيَدْخُلُ مَا بَعْدَهَا فِيمَا قَبْلَهَا غَالِبًا لَا وَجُوبًا، بِعَكْسِ «إِلَى».

٥ - و«في»:

أ - لِلظَّرْفِيَّةِ: إِمَّا حَقِيقِيَّةً مَكَانِيَّةً؛ نَحْو: ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ﴾ [التوبة: ٢٥]، و«المال في الكيس»، أو زَمَانِيَّةً؛ نَحْو: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر: ١]، و«الصَّوْمُ فِي الْيَوْمِ»، وَإِمَّا مَجَازِيَّةً؛ نَحْو: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩]، و﴿يَذَرُوكُمْ فِيهِ﴾ [الشورى: ١١].

ب - وَلِلْمُصَاحَبَةِ: نَحْو: ﴿أَدْخُلُوا فِي أُمَمٍ﴾ [الأعراف: ٣٨].

ج - وَلِلتَّعْلِيلِ: نَحْو: «إِنَّ امْرَأَةً دَخَلَتْ النَّارَ فِي هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا»^(٣).

د - وَلِلْأَسْتِعْلَاءِ: نَحْو: ﴿وَلَا صَلَبْتَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٣١].

(١) نسبه المبرِّدُ في «الفاضل» (ص: ٣٩) إلى العُتَيْبِيِّ، وفيه: «الكثير» بدل: «الفضول».

ونسبه المرزوقي في «شرح الحماسة» (ص: ١٢١٧)، وابن حمدون في «التذكرة الحمدونية»

(٢/٣٠٠)، والمستعصي في «الدر الفريد» (٥٣/٩) إلى المقنَّع الكندي.

(٢) انظر: «شرح التسهيل» لابن مالك (٣/١٦٦)، و«مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ١٨٣).

(٣) رواه البخاري (٢٣٦٥)، ومسلم (٢٢٤٢)، ولفظه: «دخلت امرأة النار في هرة ربطتها».

هـ- وبمعنى «إلى»: نحو: ﴿فَرَدُّوْاْ أَيْدِيَهُمْ فِيْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٩].

و- وللمُقَابِلَةِ: وهي الدَّاخِلَةُ بين مَفْضُولٍ سَابِقٍ وفَاضِلٍ لَاحِقٍ؛ نحو: ﴿فَمَا مَتَعُ الْحَيَوةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [التوبة: ٣٨].

ز- وللتَّوَكُّيدِ: وهي الزَّائِدَةُ:

- في الضَّرورة؛ نحو قوله:

أنا أبو سعدٍ إذا اللَّيْلُ دجا
تَخَالٌ في سواده يَرِنْدَجَا^(١)
إن لم يُحْمَلْ على التَّجْرِيدِ.

- وفي السَّعة؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ارْكَبُواْ فِيهَا﴾ [هود: ٤١]، إن لم يُقَدَّرْ لـ ﴿ارْكَبُواْ﴾ مَفْعُولٌ؛ أي: الماء، ولا فُسِّرَ بمعنى: ادخلوا، أو سيروا.

٦- وَاللَّامُ:

أ- لِلِاسْتِحْقَاقِ: نحو: «الحمدُ لله».

ب- وَلِلِاخْتِصَاصِ: نحو: «الجَنَّةُ لِلْمُؤْمِنِينَ» و«أدومٌ لك ما تدومُ لي».

ج - وَلِلْمِلْكِ: نحو: ﴿لَهُ، مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [طه: ٦]، وقد يُكْتَفَى بِالِاخْتِصَاصِ عَنِ الْآخَرِينَ.

د- وَلِلتَّمْلِيكِ: نحو: «وهبتُ لزيدٍ ديناراً».

هـ- وَلِلشُّبهِ التَّمْلِيكِ: نحو: «جعلَ لكم من أنفسكم أزواجاً».

(١) البيت لسويد بن أبي كاهل اليشكري، كما في «ضرائر الشعر» لابن عصفور (ص: ٦٦)، و«التذليل والتكميل» لأبي حيان (١١/٢١٨)، و«شرح أبيات المغني» للبغدادي (٤/٨١). واليرندج: الجلد الأسود.

و - وللتعليل: نحو: «ضربته للتأديب»، ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾ [النحل: ٤٤]، ومنه الثانية في نحو: «يا لزيد لعمرو».

ز - ولتوكيد النفي: وتسمى: لام الجُحود؛ نحو: «ما كان زيدٌ ليفعل»؛ أي: ما كان قاصداً لأن يفعل، و﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرْ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٦٨].

ح - وبمعنى «إلى»: نحو: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا﴾ [الزلزلة: ٥].

ط - وبمعنى «على»: نحو قوله:

وَحَرَّ صَرِيحًا لِلْيَدَيْنِ وَلِلْفَمِ^(١)

ي - وبمعنى «في»: نحو: «مضى لسبيله».

ك - وبمعنى «عند»: وتسمى: لام التَّاريخ؛ نحو: «كتبته لخمسٍ خلون».

(١) عجز بيت لجابر بن حُييّ التغلبي، كما في «المفضليات» للمفضل (ص: ٢١٢)، و«شرح أبيات المغني» للبغدادي (٤/٢٨٦)،
وصدر البيت هكذا:

تناوله بالرمح ثم أتنى له

ونسبه ابن دريد في «تعليق من أماليه» (ص: ٧١) إلى رجل من بني أسد، وصدر البيت فيه:

هتكتُ بصدر الرمح جيبَ قميصه

ونسبه البكري في «فصل المقال» (ص: ٣١٣) إلى عصام بن المقشعر، أو شريح بن أوفى العبسي،

أو الأشتر النخعي، وصدرة: هتكتُ له بالرمح حضني قميصه

ونُسبَ إلى غيرهم بسياقات متعددة، والصواب أن شطر هذا البيت صيغ على لسان أكثر من شاعر،

وذلك لأن قولهم: «لليدن وللغم» عبارة مشهورة خرجت مخرج الأمثال، وتقال عند الشماتة

بسقوط إنسانٍ، ومثله يكثر على الألسنة، ويتعدد قائلوه، والله أعلم. انظر: «جمهرة الأمثال»

ل- وبمعنى «مع»: نحو قوله:

فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكًا لَطُولِ اجْتِمَاعٍ لَمْ نَبْتَ لَيْلَةً مَعًا^(١)

م- وبمعنى «من»: نحو: «سمعتُ له صُراخًا».

ن- وللتبليغ: نحو: «قلتُ له»، و«أذنتُ له».

س- وبمعنى «عن»: نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا

مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾ [الأحقاف: ١١].

ع- وللصيغرة: وتسمى: لامَ العاقبة، ولامَ المال؛ نحو:

لِدُوا لِلْمَوْتِ وَاِبْنُوا لِلْخَرَابِ^(٢)

ف- وللقسم والتعجب معًا: ويختصُّ باسم الله؛ كقوله:

لِلَّهِ يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ ذُو حَيْدٍ^(٣)

(١) البيت لمتمم بن نويرة، كما في «ديوانه» (ص: ١١٢).

(٢) البيت منسوب إلى أبي العتاهية، كما في «الحماسة البصرية» (٢/ ٤٢٧)، وهو في «ديوانه»

(ص: ٤٦)، وإلى محمود الوراق في «المحب والمحبوب» للسري (ص: ١٦٠)، و«الدر الفريد»

للمستعصي (١٠/ ٣٣١)، وإلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه، كما في «ديوانه» (ص: ٢٣)،

ونسب إلى كثيرين غيرهم شعراً ونثراً، حتى نُسبَ إلى الملائكة!

(٣) شطر بيت نُسب إلى ساعدة بن جؤية الهذلي، كما في «أشعار الهذليين» (١/ ١٩٣)، و«المقصود

والممدود» للقالبي (ص: ٩١)، وفيه: «تالله» بدل: «الله»، وعليه فلا شاهد في البيت.

ونسبه ابن دريد في «جمهرة اللغة» (١/ ٥٧)، وابن سيده في «المحکم والمحيط» (٣/ ٤٢٨) إلى

مالك بن خالد الخناعي، وفيه «تالله»، ونسبه سيبويه في «الكتاب» (٣/ ٤٩٧)، وابن السراج في

«الأصول» (١/ ٤٣٠)، وابن سيده في «المخصص» (٤/ ٧٢) لأمية بن أبي عائذ. ومعنى «ذو حيد»:

أي: وَعَلَّ في قرنه أنابيب ملتوية.

ونحو: «لِلَّهِ! لَا يُؤَخَّرُ الْأَجَلُ».

ص - وللتعجب فقط: نحو: «يا للماء!»، و«يا للعشب!»، ونحو: «يا لك رجلاً عالمًا!» - «لِلَّهِ دَرُّهُ فَارِسًا!»، و:

فَلِلَّهِ هَذَا الدَّهْرُ كَيْفَ تَرَدَّدَا^(١)!

ق - وللتعديّة: نحو: «ما أضرب زيدًا لعمرو!»، وكذا مثل لها ابن هشام^(٢)، وجعل الطيّبي منها قول أبي هريرة: «صلّى لنا رسول الله ﷺ»^(٣)؛ أي: جعلنا مُصَلِّينَ وراءه.

ر - وللتبيين: وهي إن تعلقت:

- بمذكورٍ من فعلٍ تعجبٍ أو اسمٍ تفضيلٍ مُفهِمِينَ حُبًّا أو بُغْضًا؛ نحو: «ما أحبني لفلان!»، و«زيدٌ أحبُّ من عمرو ليكرٍ»، فهي لتبيين مفعوليّة مجرورها من فاعليّته.

- أو بمقدورٍ: فهي:

إمّا لتبيين مفعوليّة مجرورها؛ نحو: «سقيًا لزيد!»، و: «جدعًا له!»^(٤).

(١) عجزُ بيتٍ للأعشى كما في «ديوانه» (ص: ١٧) من قصيدة يمدح بها النبي ﷺ، وصدوره:

شبابٌ وشَيْبٌ وافتقارٌ وتَرْوَةٌ

(٢) انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٢٨٤).

(٣) انظر: «شرح المشكاة» للطيب (٣/ ١٠٨١). والحديث رواه البخاري (٤٨٢)، ومسلم (٥٧٣)،

ولفظ البخاري: «صلى بنا»، فلا شاهد حينئذ.

(٤) الجدع: القطع في الأنف والأذن ونحوهما، فقولهم: «جدعًا له» دعاءٌ على الإنسان بأن يقطع الله

أنفه وما شابه ذلك. انظر: «المحكم والمحيط» لابن سيده (٣٠٦/١).

أو فاعليته؛ نحو: «تَبَّأ لَزِيدًا!» و: «وَيْحًا له!».

ش - تُزَادُ لِلتَّوَكِيدِ: وهي أنواع:

- منها: الدَّاخِلَةُ عَلَى مَفْعُولِ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي مَذْكُورًا بَعْدَهُ؛ نَحْوَ قَوْلِهِ: «أَجَارَ

لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهِدٍ»^(١)، ومنه: ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾ [النمل: ٧٢]، إن لم يُضْمَنَّ معنى: اقْتَرَبَ.

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا^(٢)

- ومنها: الْمُعْتَرِضَةُ بَيْنَ الْمُتَضَائِفِينَ، وَتُسَمَّى: الْمُقْحَمَةَ؛ نَحْوَ: «يَا بُؤْسَ

لِلْحَرْبِ»، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: «لَا أَبَا لَزِيدٍ»، و«لَا أَحَا لَهُ»، و«لَا غُلَامِي لَهُ» عَلَى قَوْلِ

سَيِّبَوَيْهِ: إِنَّ اسْمَ «لَا» يُضَافُ^(٣)، وَأَمَّا عَلَى قَوْلِ مَنْ جَعَلَ الْاسْمَ شَبِيهًا بِالْمُضَافِ

وَالظَّرْفَ صِفَةً لَهُ، وَعَلَى قَوْلِ مَنْ جَعَلَهُ مُفْرَدًا عَلَى لُغَةٍ مَنْ قَالَ:

وَجَعَلَ حَذْفَ النُّونِ عَلَى وَجْهِ الشُّذُودِ، وَجَعَلَ الظَّرْفَ خَبْرًا؛ فَاللَّامُ

لِلْإِخْتِصَاصِ^(٤).

- ومنها: لَامُ الْمُسْتَعَاثِ عِنْدَ الْمُبَرِّدِ؛ نَحْوَ: «يَا لَزِيدٍ»، وهي عِنْدَ ابْنِ جَنِّي مُتَعَلِّقَةٌ

(١) قطعة من بيت لابن ميادة الرماح بن أبرد، يمدح فيها عبد الواحد بن سليمان، كما في «ديوانه»

(ص: ١١٢)، وهذا تمامه:

وملكت ما بين العراق ويشرب
مُلْكًا أجار لمسلم ومعاهد

(٢) هذا الرجز ينسب إلى رؤبة، كما في «ديوانه» (ص: ١٦٨)، وينسب إلى أبي النجم العجلي، وهو

في «ديوانه» (ص: ٤٥٠)، وينسب إلى رجل من بني الحارث، وإلى رجل من اليمن. انظر: «شرح

التصريح» للوقاد (١/٦٣)، و«المقاصد النحوية» للعيني (١/١٩٠)، و«خزانة الأدب» للبيدادي

(٧/٤٥٥).

(٣) انظر: «الكتاب» لسيبويه (٢/٢٧٨).

(٤) انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (٢٨٦).

بحرف النداء، وعند الأكثرين بفعلِهِ، فإن كُسِرَتْ فَتَعْلِيلِيَّةٌ؛ لأنَّ مدخوله مُسْتَعَاثٌ لِأَجْلِهِ، والمُسْتَعَاثُ محذوفٌ.

فإن قلت: «يا لَكَ» فالوجهان، أو: «يا لي»؛ فكذلك عند ابن جني^(١).

- وأمّا لامُ التَّقْوِيَةِ؛ فلها مَنْزِلَةٌ بين الزَّائِدَةِ المَحْضَةِ والمُتَعَدِّدَةِ المَحْضَةِ، ومن ثَمَّ صحَّ تعلقُها بالعامِلِ، واطِّرادُ حَذْفِها، ثمَّ ضَعْفُ العامِلِ؛ إمَّا بتأخُّرِهِ نحو: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرِّزْقِ يَافِعُونَ﴾ [يوسف: ٤٣]، أو بكونِهِ^(٢) فَرَعًا في العَمَلِ نحو: «ضَرَبِي لِزَيْدٍ حَسَنٌ»، و: «أَنْتَ ضَارِبٌ لِعَمْرٍو»، ونحو: ﴿مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ﴾ [البقرة: ٤١]، و﴿فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦]، و﴿نَزَاعَةٌ لِلشَّوَى﴾ [المعارج: ١٦].

٧- و«رُبَّ»:

أ- لِلتَّقْوِيلِ: نحو: «رُبَّ رَجُلٍ جَوَادٍ في الدَّارِ، أو لِقَيْتُهُ، أو لِقَيْتُ»، و«رُبَّ رَجُلٍ كَرَمٍ أبوه^(٣) في الدَّارِ، أو لِقَيْتُهُ، أو لِقَيْتُ»، و«رُبَّ رَجُلٍ أبوه عَالِمٌ في الدَّارِ، أو لِقَيْتُهُ، أو لِقَيْتُ».

ب- وَيُسْتَعْمَلُ لِلتَّكْثِيرِ كَثِيرًا في مَقَامِ الِافْتِخَارِ كَقَوْلِهِ:

فِي رُبِّ يَوْمٍ قَدْ لَهَوْتُ وَلَيْلَةٍ بَانَسَةٍ كَأَنَّهَا خَطٌّ تَمَثَّالٍ^(٤)

ج- وَالتَّخْوِيفِ: نحوَ قَوْلِهِ ﷺ: «رُبَّ كَاسِيَةٍ في الدُّنْيَا عَارِيَةٌ يَوْمَ القِيَامَةِ»^(٥).

(١) انظر: المصدر السابق (ص: ٢٨٨ - ٢٨٩).

(٢) في الأصل: «بكونها»، والتصويب من «مغني اللبيب».

(٣) يُقال: «هذا رجلٌ كَرَمٌ أبوه، وكَرَمٌ أبأوه». انظر: «تهذيب اللغة» للأزهري (١٠/ ١٣٥).

(٤) البيت لامرئ القيس، كما في «ديوانه» (ص: ١٣٦). والآنسة: هي الفتاة تؤنس بحديثها. وخطٌّ تمثالٍ: تمثالٌ منقوشٌ.

(٥) رواه البخاري (١١٥).

د- وَيُزَادُ «مَا» بَعْدَهَا فَتَكْفُفُهَا عَنِ الْعَمَلِ غَالِبًا، وَالْأَكْثَرُ حَيْثُ دَخَلَتْهَا عَلَى الْمَاضِي؛ نَحْوَ قَوْلِهِ:

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ (١)

وقد لا يكفُّها؛ نَحْوَ قَوْلِهِ:

رُبَّمَا ضَرَبْتَهُ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ (٢)

٨- و«علي»:

أ- للاستعلاء: حَقِيقَةٌ؛ إِمَّا حَسِيًّا؛ نَحْوَ: «زَيْدٌ عَلَى السَّطْحِ»، أَوْ مَعْنَوِيًّا؛ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَضَلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، أَوْ مَجَازًا؛ نَحْوَ: «مَاتَ عَلَى النَّارِ».

ب- وللمُصاحبة: ﴿وَأَنَا أَلْمَأُ عَلَى حَيْهٍ﴾ [البقرة: ١٧٧].

ج- وللمُجاوزة؛ كقوله:

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ (٣)

(١) صدر بيت لجذيمة الأبرش، كما في «الكتاب» لسبويه (٣/ ٥١٨)، و«النوادر» لأبي زيد (ص: ٥٣٦)، و«الصحاح» للجوهري (٥/ ١٧٤٠) وغيرها. وأوفيت؛ أشرفت، والعلم؛ الجبل. وعجزه:

تَرَفَعَنْ ثُوبِي شِمَالَاتٍ

(٢) صدر بيت لعدي بن الرِّعَاءِ الغساني، كما في «الأصمعيات» (ص: ١٥٢)، و«أُمالي ابن الشجري» (٢/ ٥٦٦)، وتنتمته:

دُونِ بَصْرَى وَطَعْنَةَ نَجْلَاءِ

(٣) صدر بيتٍ للقحيف العقيلي، كما في «النوادر» لأبي زيد (ص: ٤٨١)، و«ضرائر الشعر» لابن عصفور (ص: ٢٣٣)، وتمامه:

لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا

- إِنْ لَمْ يُضَمَّنْ معنى العطف، ولا على حَمَلٍ على نَقِيضِهِ، وهو: سَخِطَ.
- د- للتعليل: نحو: ﴿وَلْتَكْفُرُوا بِاللَّهِ عَلَىٰ مَا هَدَيْنَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥].
- هـ- وللظرفية: نحو: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينٍ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [القصص: ١٥].
- و- وبمعنى «من»: نحو: ﴿إِذَا أَكَاوَأَ عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾ [المطففين: ٢].
- ز- وبمعنى الباء: نحو قولهم: «ازكَّب على اسم»^(١).
- ح- وللإستدراك والإضراب: نحو: «فلانٌ لا يدخل الجنة لسوء صنيعه، على أنه لا ييأس من رحمة الله».
- ط- وتزاد للتفويض: كقوله:
- إِنَّ الْكَرِيمَ - وَأَيْكَ - يَعْتَمِلُ إِنَّ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَّكِلُ^(٢)
- أي: مَنْ يَتَّكِلُ عَلَيْهِ. إِنَّ لَمْ يُجْعَلِ اسْتِثْنَاءً.
- ك- قيل: وتزاد لغير التعويض: كقوله:
- أَبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ سَرَحَةَ مَالِكٍ عَلَى كُلِّ أَفْئَانِ الْعِضَاهِ تَرُوقُ^(٣)
- ويرد: بأنه راق عليه؛ بمعنى: زاد عليه فضلًا، وليس من (راق) بمعنى: أعجبه.
- ل- وقد يكون اسمًا بمعنى «فوق»: كقوله: «غَدَّتْ مِنْ عَلَيْهِ»^(٤).

(١) أي: على اسم الله. وهي كذلك في كتب الأدب واللغة.

(٢) ذكره من غير نسبة الخليل في «العين» (١٥٣/٢)، وسيبويه في «الكتاب» (٨١/٣)، والفارابي في «ديوان الأدب» (٤١٦/٢).

(٣) البيت للصحابي حميد بن ثور، كما رواه العوفي في «الدلائل» (٥/١). وهو في «ديوانه» (ص: ٤١). والسرحة: هي الشجرة العظيمة، ويقصد بها هنا امرأته. والعضاه: من أنواع الشجر.

(٤) قطعة من بيت لمزاحم العقيلي، كما في «الإبل» للأصمعي (ص: ٩٨)، و«الحيوان» للجاحظ =

٩- و«عن»:

أ- للْبُعْدِ وَالْمُجَاوِزَةِ: نحو: «سافرتُ عن البلد»، و«أدَّيْتُ عنه الدَّيْنَ»، و«أخذتُ عنه العِلْمَ».

ب- وللْبَدَلِيَّةِ: نحو قوله ﷺ: «صومي عن أمك»^(١).

ج- وبمعنى «على»: نحو: ﴿فَإِنَّمَا يَبْخُلُ عَنْ نَفْسِهِ﴾ [محمد: ٣٨]، إن لم يُضْمَنَّ معنى الإمساك.

د- وللتعليل: نحو: «قلتُ هذا عن عِلْمٍ».

هـ- وبمعنى «بعْدَ»: نحو قوله:

وَمَنْهَلٍ وَرَدُّتْهُ عَنْ مَنْهَلٍ^(٢)

و- وبمعنى «من»: نحو: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾ [الشورى: ٢٥].

ز- وللإستعانة: نحو: «رمىْتُ السَّهْمَ عن القَوْسِ».

ح- وتزادُ: للتعويض: نحو قوله:

= (٤/٤٦٥)، و«الكنز اللغوي» لابن السكيت (ص: ١٠٠). وهو بتمامه هكذا:

عَدَّتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظَمُّوْهَا تَصَلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بَرِيْزَاءَ مَجْهَلٍ

(١) في الأصل: «أبيك»، وهو خطأ، والتصويب مما رواه «مسلم» (١١٤٨)، وكذا ذكره ابن هشام في «مغني اللبيب» (٢٠٧).

(٢) الرجز ينسب للعجاج، كما في «شرح أدب الكاتب» للجواليقي (ص: ٢٦٧)، و«أمالى ابن الشجري» (٦١٢/٢).

وقيل: لعبد الله بن رواحة. انظر: «شرح أبيات المغني» للبغدادى (٢٩٣/٣). والمَنْهَلُ: مورد الماء.

أَجْرَعُ أَنْ نَفْسُ أَتَاهَا حِمَامُهَا فَهَلَّا أَلَّتِي عَنْ بَيْنِ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ^(١)

أي: فهلاً تدفع عن التي بين جنبيك.

ط - وتكون حرفاً مصدرياً في عُنْعَنَةٍ تَمِيمٍ: نحو قولهم: «أعجبني عن فعل».

ي - واسماً بمعنى «الجانب»: نحو: «رأيتُه من عن يمينه».

١٠ - والكافُ:

أ - للتشبيه: نحو: «زيدٌ كالأسد».

ب - وللتعليل: نحو: «كما أنه لا يعلم، فيتجاوزُ الله عنه».

ج - وللاستعلاء: كقول بعضهم في جوابٍ من قال: «كيف أصبحت؟»:

«كخَيْرٍ».

د - وللمبادرة: وذلك إذا اتَّصَلَتْ بـ «ما» [في نحو: «سَلِّمْ كما تدخُلُ»، و: «صَلِّ

كما يدخُلُ الوقتُ».

هـ - وللتوكيد: وهي الزائدة^(٢)؛ نحو قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾

[الشورى: ١١] عند الأكثرين^(٣).

(١) البيت ينسب لزيد بن رزين بن الملوح، كما في «شرح شواهد المغني» للسيوطي (ص: ٤٣٦).

(٢) ما بين معكوفتين من «مغني اللبيب» (ص: ٢٤٤).

(٣) قال ابن هشام: وقيل: الكاف في الآية غير زائدة، ثم اختلف، فقيل: الزائد: «مثل»؛ كما زيدت في:

﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ﴾ [البقرة: ١٣٧]، قالوا: إنما زيدت هنا لتفصل الكاف من الضمير.

انتهى. والقول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم، بل زيادة الاسم لم تثبت... وفي الآية

قول ثالث، وهو أن الكاف ومثلاً لا زائد منهما، ثم اختلف، فقيل: «مثل» بمعنى الذات، وقيل:

بمعنى الصفة، وقيل: الكاف اسم مؤكَّد بـ «مثل». انظر: «مغني اللبيب» (ص: ٢٤٥).

و- وتكون اسماً بمعنى «المثل» في الضرورة: كقوله:

يَضْحَكُنْ عَنِ كَالْبَرْدِ الْمُنْهَمِّ^(١)

١١- ١٢: و«مُدٌّ» و«مُنْدٌ»:

أ- لابتداء الغاية في الماضي: نحو: «ما رأيته مُدٌّ أو مُنْدٌ يوم الجمعة».

ب- وبمعنى «في»: نحو: «ما رأيته مُدٌّ أو مُنْدٌ يومنا».

ج - ويكونان اسمين: بمعنى: أوَّلِ المُدَّةِ، فيليهما المفردُ المعرفة، أو النَّكْرَةُ

المُخَصَّصَةُ؛ نحو: «ما رأيته مُدٌّ أو مُنْدٌ يومان أو أيَّامٍ»^(٢).

١٣ - والواو: للقسَم؛ نحو: ﴿وَالْقُرْآنَ الْحَكِيمِ﴾ [يس: ٢]، فَإِنَّ وَلِيَهَا وَاوُ أُخْرَى

فَالتَّالِيَةُ لِلْعَطْفِ؛ نحو: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾^(٣) ﴿وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى﴾ [الليل: ١- ٢]، وتختصُّ بالظاهر،

وإنما يكون عند حذفِ الفعلِ لغيرِ السُّؤالِ.

١٤ - والتَّاءُ: مثلها، وتختصُّ بالتعجُّبِ، وباسمِ الله؛ نحو: ﴿وَتَأَلَّهَ لَأَكِيدَنَّ

أَصْنَمَكُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٧]، وربَّما قالوا: «تَرَبِّي» و«تَرَبَّ الكعبة»، و«تالَّرَّ حمن».

١٥ - و«حاشا»:

أ - للاستثناء: نحو: «جاءني القومُ حاشا زيدٍ»، وقد يُنصبُ المستثنى بعدها

على أنَّها فعلٌ جامدٌ؛ لِتَضَمُّنِهَا معنى: «إِلَّا»؛ كقولهم: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلِمَنْ يَسْمَعُ،

حاشا الشَّيْطَانَ وَأَبَا الْأَصْبَغِ»^(٣).

(١) الرجز للعجاج، كما في «إصلاح المنطق» لابن السكيت (ص: ١٨٥)، و«المقاصد النحوية» للعيني

(٣/١٢٣٥).

(٢) ويكون إعراب الاسم المرفوع بعدهما حينئذٍ؛ إما خبر لهما، أو فاعل لفعل محذوف. وهناك أوجه

أخرى تنظر في «مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٤١٩).

(٣) هو نثر، وليس بنظم كما حسبه بعضهم. ذكره عن بعض الأعراب ابنُ السراج في «الأصول =

ب- ويجيء اسمًا مُرادفًا للتَّنْزِيهِ: نحو: «حاشا لله».

ج- وفعالًا مُتَصَرِّفًا بمعنى: «أستثنى»: قال:

ولا أُحاشِي مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ^(١)

١٦- ١٧: و«عدا» و«خلا»: للاستثناء: نحو: «جاءني القومُ عدا زيدٍ، وخلا

زيدٍ».

وتنصبان المستثنى على أنهما فعلان جامدان؛ نحو: «قاموا عدا زيدًا،

وخلا زيدًا».

= في النحو» (ص: ٢٨٨)، وحكاه أبو عمرو الشيباني فيما نقله عنه الزمخشري في «المفصل»

(ص: ٣٨٧)، وابن مالك في «شرح التسهيل» (٢/٣٠٦).

(١) عَجْزُ بَيْتٍ لِلنَّابِغَةِ الذَّبْيَانِي، كما في «ديوانه» (ص: ١٢)، وصدوره:

ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه

تَكْمَلَةٌ

[فيما يُسْتثنى مِنْ مُتَعَلِّقِ حُرُوفِ الْجَرِّ]

يُسْتثنى مِنْ قَوْلِهِمْ: «لَا بُدَّ لِحَرْفِ الْجَرِّ مِنْ مُتَعَلِّقٍ» سِتَّةُ أُمُورٍ:

١- الحَرْفُ الرَّائِدُ.

٢- «لَعْلٌ»: فِي لُغَةِ عَقِيلٍ، فَإِنَّ مَجْرُورَهَا فِي مَحَلِّ الرَّفْعِ بِالْإِبْتِدَاءِ؛ بِدَلِيلِ اِرْتِفَاعِ

مَا بَعْدَهُ عَلَى الْخَبَرِيَّةِ فِي قَوْلِهِ:

لَعْلٌ أَبِي الْمَغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ^(١)

٣- «لَوْلَا»: فَيَمِّنُ قَالَ: «لَوْلَايَ»، و«لَوْلَاكَ»، و«لَوْلَاهُ» عَلَى قَوْلِ سَبْيَوِيَّةٍ: إِنَّ

«لَوْلَا» جَارَةٌ، وَمَجْرُورُهَا كَمَجْرُورِ «لَعْلٌ»^(٢).

٤- «رُبَّ»: عَلَى قَوْلِ الرَّمَّانِيِّ وَابْنِ طَاهِرٍ، فَمَجْرُورُهَا مَفْعُولٌ فِي نَحْوِ: «رُبَّ

رَجُلٍ صَالِحٍ لَقِيتُ»، وَمَبْتَدَأٌ إِذَا قُلْتَ: «لَقِيتُهُ» أَوْ مَفْعُولٌ بِهِ^(٣).

٥- كَافُ التَّشْبِيهِ: عَلَى قَوْلِ الْأَخْفَشِ وَابْنِ عُصْفُورٍ، وَرُدٌّ^(٤).

٦- حَرْفُ الْإِسْتِثْنَاءِ: وَهُوَ: «خَلَا» وَ«عَدَا» وَ«حَاشَا» إِذَا خَفَضْنَا؛ بِنَاءٍ عَلَى أَنَّهَا

لِتَنْجِيَةِ الْفِعْلِ عَنِ مَدْخُولِهَا، وَذَلِكَ عَكْسُ مَعْنَى التَّعْدِيَةِ.

(١) عَجَزُ بَيْتِ لَكْعَبِ بْنِ سَعْدِ الْغَنَوِيِّ، كَمَا فِي «سِرِّ صِنَاعَةِ الْأَعْرَابِ» لِابْنِ جَنِيِّ (٢/٨٤)، وَ«أَمَالِي ابْنِ

الشَّجَرِيِّ» (ص: ٣٦١)، وَصَدْرُهُ:

فَقُلْتَ ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعْ الصَّوْتِ جَهْرَةً

(٢) انظُر: «الْكِتَابُ» لِسَبْيَوِيَّةِ (٢/٣٧٣).

(٣) انظُر: «الْجِنَى الدَّانِي» لِلْمُرَادِيِّ (ص: ٤٥٣)، وَ«مَغْنِي اللَّيْبِ» لِابْنِ هِشَامٍ (ص: ٥٥٢).

(٤) انظُر: «ارْتِشَافُ الضَّرْبِ» لِأَبِي حَيَّانٍ (٤/١٧١٠)، وَ«مَغْنِي اللَّيْبِ» لِابْنِ هِشَامٍ (ص: ٥٥٢).

وَرُدًّا: بأنَّ تعديةَ الحرفِ إيصالُ معنى الفعلِ إلى المجرور به على الوجه الذي يقتضيه ذلك الحرف ولو بالتَّحِيَّةِ.

[الحروف المشبَّهة بالفعل]

النَّوعُ الثَّانِي: حروفٌ تنصبُ الاسمَ وترفعُ الخبرَ، وتُسمَّى: «الحروفُ المُشَبَّهَةُ بالفعل»، وهي سِتَّةُ أحرفٍ:

١ - «إِنَّ»: للتوكيد؛ دَفْعًا لِشَكِّ، وَرَدًّا لِإِنْكَارٍ؛ كقولك: «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ»، و: «إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ»، وقد يكون التَّأَكُّدُ لغيرهما؛ كإظهار كمال العِناية؛ نحو: ﴿إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [يس: ٣].

وقد يرتفع بعدها المبتدأ، فيكون اسمها ضمير الشَّانِ محذوفًا؛ كقوله:

إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَى فِيهَا جَاذِرًا وَظِبَاءً^(١)

وقد يُحذفُ خبرُها في نحو: «إِنَّ مَالًا وَإِنَّ وَلَدًا».

وتُخفَّفُ، فتُلغى كثيرًا، ويلزمها اللَّامُ؛ نحو: «إِنَّ زَيْدًا^(٢) لَمُنْطَلِقٌ»، و: «إِنْ كَانَ

(١) قال البغدادي في «شرح أبيات المغني» (١/ ١٨٥): قال السيوطي تبعًا لابن السَّيد في «شرح أبيات الجمل» [ص: ٥٢]: البيت للأخطل، وقال ابن هشام اللخمي في «شرح أبيات الجمل»: لم أجده في ديوان الأخطل، أقول [البغدادي]: وأنا أيضًا فتشيت ديوان الأخطل من رواية السكري، فلم أجده فيه، والشعر أيضًا ليس من نمط شعره. قال الأعلام في «شرح أبيات الجمل»: هذا البيت نسبه بعضهم إلى الأخطل، وحمله على ذلك تشبيهه بالنصرانيين؛ لأنه كان نصرانيًا، وليس كذلك؛ لأنه محال أن يتغزل بنسائه في متعبده وموضع تشككه.

قلت: والبيت ثابت في «ديوان الأخطل» رواية السكري (ص: ٥١١)، وذلك على خلاف ما ذكره البغدادي، والله أعلم.

(٢) في الأصل: «زيدًا»، وهو خطأ.

زيدٌ لكريمًا»، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكٰذِبِينَ﴾ [الشعراء: ١٨٦].

وتعملُ قليلًا، وحكى سيبويه: «إِنْ عَمْرًا لَمُنْطَلِقٌ»^(١)، وعن الكوفيِّين أنَّها في ذلك كُلُّه نافيةٌ، واللَّامُ بمعنى «إِلَّا»، ويرُدُّه حكايةُ سيبويهِ إعمالها^(٢).

وتلحَّقتها «ما» الكافَّة، فتُلغى على الأفتح؛ نحو: «إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ»، و: «إِنَّمَا قَامَ زَيْدٌ»، وقولُ بعضهم: «إِنَّ قَائِمٌ» أصلُه: «إِنْ أَنَا قَائِمٌ»، و«إِنْ» نافيةٌ، وسيأتي.

وهي في قوله:

إِنَّ هِنْدُ الْمَلِيحَةُ الْحَسَنَاءُ^(٣)

فعلُ الواحدة، مُؤَكَّدٌ بِالثَّنُونِ الثَّقِيلَةِ، مِنْ «وَأَيُّ» بمعنى: «وَعَدَّ»، «هِنْدٌ»: مُنَادَى، و«المليحةُ»: نعتٌ لها على اللفظ، و«الحسناءُ» على المحلِّ.

٢ - و«أَنَّ»: للتَّأَكِيدِ أَيْضًا، وهي مَوْصُولٌ حَرْفِيٌّ مُؤَوَّلٌ مَعَ مَعْمُولِيهِ بِالمصدر،

فإِنْ كَانَ الخَبْرُ:

- مُشْتَقًّا؛ فالمصدرُ المؤوَّلُ به مِنْ لفظه؛ نحو: «بَلَّغَنِي أَنَّكَ تَنْطَلِقُ، أَوْ أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ»؛ أي: بَلَّغَنِي انْطِلَاقَكَ، ونحو: «بَلَّغَنِي أَنَّ زَيْدًا أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ، أَوْ يَنْطَلِقُ أَبُوهُ، أَوْ مُنْطَلِقٌ أَبُوهُ»؛ أي: بَلَّغَنِي انْطِلَاقَ أَبِي زَيْدٍ، ونحو: «بَلَّغَنِي أَنَّ زَيْدًا إِنْ تُعْطِه مَالًا يَشْكُرُكَ»؛ أي: بَلَّغَنِي شُكْرَ زَيْدٍ عِنْدَ إِعْطَائِكَ إِيَّاهُ مَالًا.

(١) انظر: «الكتاب» لسيبويه (٢/١٤٠).

(٢) انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٧٠).

(٣) البيت لابن الدباغ أبو يعقوب الصقلي، كما ذكره القفطي في «إنباه الرواة» (٤/٧٠)، والصفدي في

«الروافي» (٢٩/١٧٣)، والبغدادي في «شرح أبيات المغني» (١/٥٧).

- وإن كان جامدًا قُدِّرَ بالكون؛ نحو: «بلغني أن هذا زيدٌ»؛ أي: بلغني كونه زيدًا. وتُخَفَّفُ، فتعملُ في ضميرِ شأنٍ مُقَدَّرٍ، وخبرها حينئذٍ يجب أن يكون جُمْلَةً؛ نحو: «علمتُ أن زيدٌ قائمٌ، وأن سيقومُ زيدٌ، وأن سوف يقومُ زيدٌ، وأن قد قام زيدٌ، وأن لا يقومُ زيدٌ».

وتكون لُغَةً في «لعل»؛ نحو: «أنتِ السُّوقَ أَنتِ تشتري لنا شيئًا»^(١).

٣- و«كأن»:

أ- للتشبيه: نحو: «كأنَّ زيدًا الأسدُّ».

ب- وللشكِّ والظنِّ: نحو: «كأنَّ زيدًا قائمٌ».

٤- و«لكن»:

أ- للاستدراك: نحو: «جاءني زيدٌ، ولكنَّ عمراً لم يَجِئْ»، و: «ما قام زيدٌ، لكنَّ عمراً قد قام»، و: «زيدٌ حاضرٌ، لكنَّ عمراً غائبٌ».

ب- وللتوكيد: في نحو: «لو جاءني أكرمته، لكنه لم يَجِئْ».

وقيل: إنها للتوكيد دائماً؛ كـ«إنَّ» و«أَنَّ».

وقد يُحذفُ اسمُها؛ كقولهِ:

ولكنَّ زنجيٌّ غليظُ المشافر^(٢)

(١) حكاها الخليل عن العرب. انظر: «الكتاب» لسيبويه (٣/١٢٣).

(٢) البيت للفرزدق، كما عناه إليه ابن السراج في «الأصول في النحو» (١/٢٤٧)، وأبو سهل الهروي

في «إسفار الفصيح» (١/١٧٩). والمشافر: جمع «مِشْفَر»، وهي شفة البعير، استعيرت للرجل؛ لما

قصده من بشاعة خلقته.

أي: ولكنك.

وقولِ المُنَبِّي:

وَلَكِنْ مَنْ يُبْصِرُ جُفُونَكَ يَعْشَقُ^(١)

أي: ولكنه؛ أي: الشَّانَ.

وقوله تعالى: ﴿لَيْكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨] أصله: لكن أنا، فحُذِفَتِ الهمزةُ اعتبارًا، وأدغمَ التَّوْنُ، فإذا جُعِلَ الضَّمِيرُ للشَّانِ؛ فالكلامُ فيه ثلاثُ مُبتدآتٍ^(٢).

وتُخَفَّفُ فتُلغَى؛ خِلافًا للأخفش ويونس^(٣).

٥- و«ليت»: للتَّمَنِّي؛ كقوله:

فِي لَيْتِ الشَّبَابِ يَعُودُ يَوْمًا فَأُخْبِرَهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشِيبُ^(٤)

وقد يُحذفُ اسمُها؛ كقوله:

فَلَيْتَ كَفَافًا كَانَ خَيْرُكَ كُلَّهُ^(٥)

أي: فليتك، أو: فليته، أو: فليت الشَّانَ.

(١) انظر: «ديوان المتنبي» (ص: ٣٤٥).

(٢) وهي على التوالي: «أنا»، «هو»، «الله».

(٣) انظر: «الجنى الداني» للمراي (ص: ٥٨٦)، و«مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٣٦٩).

(٤) البيت لأبي العتاهية، كما في «ديوانه» (ص: ٤٦).

(٥) صدر بيت ليزيد بن الحكم بن أبي العاص، كما في «المسائل البصريات» للفارسي (١/ ٢٨٧)،

و«أمالي القالي» (١/ ٦٨)، و«شرح كتاب سيويه» للسيرافي (٣/ ١٣٧) وغيرها، وعجزه:

وشرُّك عني ما ارتوى الماء مُرتوي

ويلحقها «ما» الكافّة، فتُلغى على الأفصح، ورُوي بالوجهين قولُ النّابغة:

ألا ليّتما هذا الحمام لنا^(١)

٦ - و«لعلّ»: للتّرجّي: نحو: «لعلّ الحبيب مُواصلٌ»، و«لعلّ المانع حاصلٌ».

وعُقيلٌ قد مرّ أنّهم يخفضون بها المبتدأ؛ كقوله:

لعلّ أبي المغوار منك قريب^(٢)

[«ما» و«لا» المُشبهتان بـ«ليس»]

التّوعُ الثّالثُ: حرفان يرفعان الاسم، وينصبان الخبر، وهما: «ما» و«لا» المُشبهتان بـ«ليس»؛ نحو: «ما زيدٌ مُنطلقاً»، و: «ما رجلٌ خيراً منك» لِنفْيِ الحال، و: «لا رجلٌ أفضلُ منك» لِنفْيِ الاستقبال.

وقد يلحقها^(٣) التّاء، فتختصُّ بنفْيِ الأحيان، ولا يُدكرُ بعدها إلاّ أحدُ معمُوليها، والمحذوفُ هو المرفوعُ غالباً؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣]؛ أي: وولاتِ الحينِ [حينَ]^(٤) مناصٍ.

وعند الأَخفش أنّها: إمّا حرفٌ مُهمَلٌ، وما بعدها مبتدأٌ إن كان مرفوعاً، ومعمولٌ المحذوفِ إن كان منصوباً، وإمّا عامِلٌ عملٌ «إنّ»^(٥).

(١) قطعة من بيت للنابغة الذبياني من معلقته المشهورة. انظر: «ديوان النابغة» (ص: ١٤)، وتمامه:

قالت: ألا ليّتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا ونصفه فقد

(٢) تقدّم توثيقه.

(٣) أي: تلحق «لا»، فإن التاء لا تدخل على «ما»، ودخولها على «لا» فحسب.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) انظر: «الجنى الداني» للمرادي (ص: ٤٨٨)، و«مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٣٢٧).

تَمَّةٌ

[«لا» النَّافِيَةُ لِلْجِنْسِ]

إذا أُريدَ بـ«لا» الدَّاخِلَةُ عَلَى الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبْرِ نَفْيُ الْجِنْسِ عَلَى سَبِيلِ التَّنْصِيصِ؛ عَمِلَتْ عَمَلُ «إِنَّ»، وَإِلَّا عَمِلَتْ عَمَلُ «لَيْسَ» عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ، وَأَهْمِلَتْ عِنْدَ تَمِيمٍ، فَالنَّافِيَةُ لِلْجِنْسِ تَعْمَلُ عَمَلُ «إِنَّ» إِذَا كَانَا نَكْرَتَيْنِ، وَالْأُولَى مُتَّصِلَةٌ بِهَا، فَتَنْصِبُ الْأَسْمَ فِي نَحْوِ: «لَا غُلَامَ سَفَرٍ حَاضِرٌ»، وَ: «لَا حَسَنًا فَعَلُهُ مَذْمُومٌ»، وَ: «لَا طَالِعًا جَبَلًا حَاضِرٌ»، وَ: «لَا خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ عِنْدَنَا».

وَيُنْبَى عَلَى مَا يُنْصَبُ بِهِ إِنْ كَانَ مُفْرَدًا؛ نَحْوُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ».

وَأَمَّا خَبْرُهَا؛ فَمُعْرَبٌ مَرْفُوعٌ، وَاجِبُ الذَّكْرِ إِذَا لَمْ يُعْلَمَ إِجْمَاعًا، وَإِذَا عَلِمَ؛ فَحَذْفُهُ كَثِيرٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَبَنُو تَمِيمٍ وَطَبِئِيُّ يَلْتَزِمُونَ حَذْفَهُ إِذَا كَانَ مَرْفُوعًا. وَقِيلَ: مُطْلَقًا^(١).

تَذْيِيلٌ

[«إِنَّ» الْعَامِلَةُ عَمَلُ «لَيْسَ»]

«إِنَّ» النَّافِيَةُ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ؛ لَمْ تَعْمَلْ عِنْدَ سَبِيئِيهِ وَالْفَرَّاءِ، وَأَجَازَ الْكَسَائِيُّ وَالْمَبْرَدُ إِعْمَالَهَا عَمَلُ «لَيْسَ»، وَالْإِهْمَالُ لُغَةُ الْأَكْثَرِينَ، وَعَلَيْهِ يَتَخَرَّجُ قَوْلُ بَعْضِهِمْ: إِنَّ قَائِمٌ، وَأَصْلُهُ: إِنَّ أَنَا قَائِمٌ، فَعُومِلُ مُعَامَلَةً: ﴿لَنَكْنَاهُو اللَّهُ﴾ [الكهف: ٣٨]، وَسُمِعَ: «إِنَّ قَائِمًا» عَلَى الْإِعْمَالِ، وَسُمِعَ [مِنْ] أَهْلِ الْعَالِيَةِ:

(١) انظر: «شرح التصريح» للوقاد (ص: ٣٥٦)، و«تمهيد القواعد» لناظر الجيش (٣/ ١٤٠٨).

«إِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ»، و«إِنْ ذَلِكَ نَافِعَكَ وَلَا ضَارَكَ»^(١).

[حروف تنصبُ الاسمَ فقط]

النوعُ الرَّابِعُ: حروفُ تنصبُ الاسمَ فقط، وهي سبعةٌ أحرفٍ:

١ - الواوُ بمعنى [«مع»]: نحو: «استوى الماءُ والخشبةُ»، و«كفاني وزيدًا درهمٌ»، وقال تعالى: ﴿وَذَرْنِي وَالْمُكَذِّبِينَ﴾ [المزمل: ١١]، وقوله: ﴿وَمَنْ خَلَقْتُ وَجِيدًا﴾ [المدثر: ١١]، وقوله: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ [يونس: ٧١]، وكقولك: «ما لك وزيدًا؟»، و: «ما شأنك وعمراً؟».

٢ - «إلا» للاستثناء: نحو: «جاءني القومُ إلا زيدًا»، و: «جاءني إلا زيدًا القومُ»، و: «ما جاءني إلا زيدًا أحدٌ»، و: «ما في الدارِ أحدٌ إلا حمارًا» في الأكثر، ونحو: ﴿ما فعلوه إلا قليلاً﴾^(٢) [النساء: ٦٦]، ويُختارُ فيه البدلُ.

ولا عملَ لها في المُفْرَغِ؛ نحو: «لا إلهَ إلا اللهُ» إذا جُعِلَ «اللهُ» مُسْتثنَى مِنْ «أحد» المُقَدَّرِ المرفوعِ بـ«إله» لكونه بمعنى: «مألوه»، ونحو: «ما جاءني إلا زيدٌ»، و: «ما رأيتُ إلا زيدًا»، و: «ما مررتُ إلا بزيدٍ»، و«لا» في الشَّيْبِ بِالمُفْرَغِ؛ نحو: «لا إلهَ إلا اللهُ» إن جُعِلَ «اللهُ» بدلًا مِنْ اسمِ «لا» حَمَلًا على مَحَلِّهِ البعيدِ الَّذِي هو الرَّفْعُ بالابتداء.

٣ - «يا» لنداء البعيد: وَيُنْبَى على ما يُرْفَعُ به إن كان مُفْرَدًا معرفةً؛ نحو: «يا

(١) انظر: «مغني اللبيب» (ص: ٥٣)، و«همع الهوامع» للسيوطي (١/ ٤٥٣).

(٢) هي قراءة ابن عامر، وقراءة الباقيين بالرفع: «قليلٌ». انظر: «السبعة» لابن مجاهد (ص: ٢٣٥)،

و«التيسير» للداني (ص: ٩٦).

زيد»، و: «يا رجل»، و«يا هذا»، و«يا هؤلاء»، و«يا زيدان»، و«يا زيدون»، و«ينصب المضاف؛ نحو: «يا عبد الله»، والمُشابه له؛ نحو: «يا خيرًا من زيد»، و: «يا طالعًا جبلاً»، و: «يا رجلًا صالحًا»، والنكرة؛ نحو: «يا رجلًا، خذ بيدي».

٤ - ٥ - و«أيا»، و«هيا» لنداء البعيد: نحو: «أيا جبلي نعمان»^(١)، و«هيا عبد الله».

٦ - و«أي» لنداء القريب: نحو: «أي عبد الله».

٧ - والهمزة للأقرب: نحو: «أعبد الله».

[حروف تنصب الفعل المضارع]

النوع الخامس: حروف تنصب الفعل المضارع، وهي أربعة أحرف:

١ - «أن» للاستقبال: نحو: «أريد أن أخرج»، وقوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ

لَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]، وقوله: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾ [الحديد: ١٦]،

وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى﴾ [يونس: ٣٩]، وقوله تعالى: ﴿وَأَنْفِقُوا مِنْ مَّا

رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾ [المنافقون: ١٠].

٢ - و«لن» لتنفي الاستقبال: قيل: مع تأكيد؛ نحو قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَتْرَحَ

الْأَرْضَ﴾ [يوسف: ٨٠]، وقوله: ﴿فَلَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمَ أَنْ نِسِيَ﴾ [مريم: ٢٨]، وقوله تعالى:

﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوهُ أَبَدًا﴾ [البقرة: ٩٥].

وقد يفصل بينه وبين معموله في الضرورة؛ كقوله:

(١) قطعة من بيت لقيس بن الملوح، كما في «ديوانه» (ص: ٨٢)، وتمامه:

أيا جبلي نعمان بالله خليًا سبيل الصبا يخلص إلي نسيها

لَمَّا رَأَيْتُ أَبَا يَزِيدَ مُقَاتِلًا أَدَعَ الْقِتَالَ، وَأَشْهَدَ الْهَيْجَاءَ^(١)
و«ما» ظرفية، و«أشهد» منصوبٌ بـ«لن»^(٢) مُقدِّرة؛ أي: لن أَدَعَ الْقِتَالَ وشُهودَ
الهيجاءِ في ذلك الوقت.

٣ - و«كي» للتعليل: نحو: «جئتُك كي^(٣) تُعطيني حقِّي»، أو هي بمنزلة «أن»
معنى وعملاً في نحو: «جئتُك لكي تُكرِّمَني»، وفي نحو المثال الأولِ إنْ قُدِّرَ قبلها
اللامُ، أو تعليليةٌ جاريةٌ إنْ قُدِّرَ بعدها «أن».

٤ - و«إذن» جوابٌ وجزاءٌ: نحو قولك: «إذن أُكرِّمُك»، لِمَنْ قال: «أنا آتيك».
وقد يتمحُّصُ للجواب، يُقال: «أحبُّك»، فتقول: «إذن أظنُّك صادقاً».

وشرطُ عملها: تصديرها، وكونُ الفعلِ مُستقبلاً، واتِّصالهما إلا إذا كان الفصلُ
بالقسَم، أو «لا» النَّافية، وإذا قيل: «إن تُزرنِي أُرزُك»، وإذن أُحسِنُ إليك؛ جازَ الجزمُ
والرَّفْعُ والنَّصْبُ^(٤).

(١) ذكره من غير نسبة ابن جني في «الخصائص» (٤١٣/٢)، وابن عدلان في «الانتخاب» (ص: ٢٠)،
وابن عصفور في «ضرائر الشعر» (ص: ٢٠١)، والصحاري في «الإبانة» (٧١٩/٤). و«لما» أصله:
«لن ما» وقد كتبت موصولةً للإلغاز. انظر: «شواهد المغني» للبغدادي (١٠٩/٢).

(٢) في الأصل: «أن»، وهو تصحيف.

(٣) في الأصل: «لكي»، والمثبت هو الأولى لما سيأتي من تقدير اللام قبلها.

(٤) أما الجزم؛ فعلى تقدير العطف على الجواب المجزوم «أزرك»، وبطل عمل «إذن» لعدم
صدارتها، وأما الرفع والنصب؛ فلأن «إذن» إذا سبقت بالواو أو الفاء جاز إعمالها فنصب ما
بعدها، وإهمالها فيرفع.

[حروف تجزيم الفعل المضارع]

النَّوعُ السَّادِسُ: حروف تجزيم الفعل المضارع، وهي خمسة أحرف:

١ - «إن» للشرط والجزاء: نحو: «إن تأتني أكرمك»، ونحو: «إن أكرمتني أكرمك».

وقد يهمل كـ«لو»؛ كما زوي في الحديث: «إن لا تراه، فإنه يراك»^(١)، أو هو على إجراء المعتل مجرى الصحيح، فإن قلت: «إن لم تفعل كذا؛ فكذا» فالجزم بـ«لم» لفظاً.

٢ - و«لم»: لقلب المضارع ماضياً ونفيه؛ نحو: «لم يخرج الأمير». قيل: يُنصبُ بها كـ«لن»؛ كقراءة بعضهم: (ألم نشرح)^(٢). وقيل: أصله: نشرَ حنْ.

٣ - و«لما»: مثلها، إلا أن أداة الشرط لا تدخل عليها، ومنفيها متوقعٌ بثبوته، مُستمرُّ النفي إلى الحال قريبٌ منه، جازئ الحذف في السعة، تقول: «لما يخرج الأمير»، وتقول: «شارفت المدينة ولما»^(٣).

٤ - و«لا»: للنهي تحريماً؛ نحو قوله تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ [المتحنة: ١]، أو تنزيهاً: نحو: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧].

ويكون للدعاء؛ نحو: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

(١) رواه مسلم (٩) بهذا اللفظ.

(٢) هي قراءة شاذة تنسب لأبي جعفر المنصور، كما في «المحتسب» لابن جني (٢/٣٦٦)، و«الكشاف» للزمخشري (٤/٧٧٠)، و«المحرر الوجيز» لابن عطية (٥/٤٩٦).

(٣) أي: ولما أدخلها.

وللاّلتِماس؛ كقولك لِتَظِيرِكَ غَيْرَ مُسْتَعْلٍ عَلَيْهِ: «لا تفعل كذا».

٥ - واللام: للأمر؛ نحو: ﴿لِنُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾ [الطلاق: ٧].

وللدُّعاء: نحو: ﴿لِيَقْضِ عَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧].

وللاّلتِماس: كقولك لِمساويك: «لِيفْعَلُ فُلَانٌ كَذَا» إذا لم تُردِ الاستعلاء.

ودخولها على فعل المتكلم قليل؛ نحو قوله ﷺ: «قُومُوا، فَلِأُصَلِّ لَكُمْ»^(١)، وقوله

تعالى^(٢): ﴿وَلَنَحْمِلَ خَطِيئَتَكُمْ﴾ [العنكبوت: ١٢]، وعلى فعل المُخاطَبِ أَقْلُ؛ كقوله:

لِتَقُمْ أَنْتَ يَا ابْنَ حَيْرِ قُرَيْشٍ^(٣)

وقد تُحَدَفُ فِي الشُّعْرِ؛ كقوله:

مَحَمَّدُ تَقْدِ نَفْسِكَ كُلُّ نَفْسٍ^(٤)

خِلَافًا لِلْمُبَرَّدِ^(٥).

(١) رواه البخاري (٣٨٠).

(٢) في الأصل: «ﷺ».

(٣) ذكره من غير نسبة أبو البركات الأنباري في «الإنصاف» (٤٢٧/٢)، وابن هشام في «مغني اللبيب» (ص: ٢٩٨)، وأبو حيان في «البحر المحيط» (٣٦١/٩)، و«شرح أبيات المغني» للبغدادي (٣٤٤/٤).

(٤) صدر بيت لم ينسبه المتقدمون لأحد، ونسبه ابن هشام في «شذور الذهب» (ص: ٢٧٥) إلى أبي طالب، وهو في «ديوانه» (ص: ٦١)، ونسبه الشاطبي في «المقاصد الشافية» إلى حسان بن ثابت رضي الله عنه. وعجزه:

إذا ما خفت من شيء تبالا

(٥) انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٢٩٥-٢٩٦).

وذهب الكوفيون وأبو الحسن^(١) إلى أن الأصل في نحو: «قُم»: «لِتَقُمْ»،
فُحِذِفَتِ اللَّامُ حَذْفًا مُسْتَمِرًّا، وَتَبِعَهَا حَرْفُ الْمِضَارَعَةِ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ هِشَامٍ^(٢).

[أَسْمَاءُ تَجْزِمُ الْفِعْلَ الْمِضَارِعَ]

النَّوْعُ السَّابِعُ: أَسْمَاءُ تَجْزِمُ الْفِعْلَ الْمِضَارِعَ عَلَى مَعْنَى «إِنْ»، وَهِيَ تِسْعَةُ أَسْمَاءٍ:

١ - «مَنْ»: نحو: «مَنْ يَقُمْ أَقُمْ»، و«مَنْ تَضْرِبُ أَضْرِبُ»، وَإِذَا قُلْتَ: «مَنْ يُكْرِمُنِي
أُكْرِمُهُ»، فَإِنْ قَدَّرْتَهَا شَرْطِيَّةً؛ جَزَمْتَ الْفِعْلَيْنِ، أَوِ الْمَوْصُولَةَ أَوِ الْمَوْصُوفَةَ؛ رَفَعْتَهُمَا،
أَوْ اسْتَفْهَمِيَّةً؛ رَفَعْتَ الْأَوَّلَ، وَجَزَمْتَ الثَّانِي.

٢ - و«مَا»: نحو: «مَا تَصْنَعُ أَصْنَعُ»، ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمَهُ اللَّهُ﴾ [البقرة:
١٩٧]، وَنَحْوُ: «مَا تَجْلِسُ أَجْلِسُ»^(٣)، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَمَا اسْتَقْتُمُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا
لَهُمْ﴾ [التوبة: ٧]، تَقْدِيرُهُ: مُدَّةَ اسْتِقَامَتِهِمْ لَكُمْ اسْتَقِيمُوا لَهُمْ.

٣ - و«أَيَّا»: نحو: «أَيَّا تَضْرِبُ أَضْرِبُ»، وَنَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَيَّامًا تَدْعُوا فَلَهُ
الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: ١١٠]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَيَّامًا الْأَجَلِينَ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ
عَلَيَّ﴾ [القصص: ٢٨].

٤ - و«متى»: نحو: «متى تأتيني أُكْرِمُكَ».

(١) هو الأَخْفَشُ الْأَوْسَطُ سَعِيدُ بْنُ مَسْعَدَةَ.

(٢) انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٢٩٧).

(٣) يلاحظ في هذه الأمثلة التي ساقها المؤلف عن «مَنْ» و«مَا» الشرطيتين أن الشرط والجزاء واحد،
والأمر فيهما أعم من هذا بكثير، وإنما يشترط مثل ذلك فقط في «كيفما» الدالة على الحال، فيقال:
«كيفما تجلسُ أجلسُ».

٥ - و«مهما»: نحو: «مهما تفعلُ أفعل»، ومعناه: ما لا يعقل^(١)، غير الزمان، ومنه قوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتَانِي بِهِ مِنْ آيَةٍ لِنَسْحَرَنَّ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٣٢].

وقد يكون زمانياً؛ نحو قول الشاعر:

وإِنَّكَ مَهْمَا تُعْطِ بَطْنَكَ سُؤْلَهُ وَفَرَجَكَ نَالَا مُتْهَى الدَّمِّ أَجْمَعَا^(٢)

٦ - و«أين»: نحو: «أين تكنُ أكنُ»، و: ﴿أَيْنَمَا كُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨].

٧ - و«حيثما»: نحو: «حيثما تجلسُ أجلسُ»، وقلّ المجازاةُ بها بدون «ما»؛ نحو: «حيث تجدُ زيداً فأكرمه».

٨ - و«إذما»: نحو: «إذما تأتني أكرمك».

٩ - و«أنى»: نحو: «أنى تفعلُ أفعل».

[أسماءُ تنصبُ النكرات على التمييز]

النوع الثامن: أسماءُ تنصبُ أسماءَ النكرات على التمييز، وهي:

١ - كلمة «عشرة»: إذا رُكِّبَتْ مع «واحدٍ» أو «اثنين» أو «ثلاثة» إلى «تسعة».
وأيضاً: «عشرون» و«ثلاثون» إلى «تسعين»؛ نحو: «عندي أحدَ عشرَ رجلاً»، و«عشرون درهماً».

٢ - الثاني: «كم» للاستفهام: نحو: «كم رجلاً عندك؟»، وإذا أُبدلَ عنه اسمٌ؛ يقرنُ بالهمزة، تقول: «كم درهماً مالك؟ أعشرون أم ثلاثون؟»، وإذا قلت: «بكم

(١) في الأصل: «يفعل»، والتصويب من «مغني اللبيب».

(٢) البيت لحاتم الطائي، كما في «ديوانه» (٦٨).

درهماً اشتریت؟؛ جاز جرُّ التَّمييزِ بـ«مِن» مُضْمَرَةٌ وجوباً، لا بالإضافة.

٣- الثالثُ: «كَأَيِّنُّ» للتَّكْثِيرِ: نحو: «كَأَيِّنُّ رَجُلًا عِنْدَكَ!».

والغالبُ أنَّ مُمَيِّزَهَا مجرورٌ بـ«مِن» غَالِبًا، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَايِنٍ مِّن نَّبِيِّ قَتَلَ مَعْمُورِيُونًا﴾ [آل عمران: ١٤٦].

٤- والرَّابِعُ: «كَذَا»: وهي كنايةٌ عن العدد، نحو: «قَبِضْتُ كَذَا وكَذَا درهماً»، وقَلَّ نحو: «عِنْدِي كَذَا درهماً».

وأجاز الكوفيون جرَّ مُمَيِّزِهَا في غير تَكَرُّرٍ ولا عَطْفٍ، فقالوا: «كَذَا ثوبٍ»؛ قياساً على العدد الصَّرِيحِ^(١).

[أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ]

النَّوْعُ التَّاسِعُ: كَلِمَاتٌ تُسَمَّى: أَسْمَاءَ الْأَفْعَالِ، بَعْضُهَا تَرْفَعُ، وَبَعْضُهَا تَنْصِبُ، وَهِيَ تِسْعُ كَلِمَاتٍ^(٢)، النَّاصِبَةُ مِنْهَا سِتَّةٌ:

١- «رُوَيْدًا»: نحو: «رُوَيْدَ زَيْدًا»؛ أَي: أَمْهَلُهُ.

وَيُسْتَعْمَلُ مَصْدَرًا فِي نَحْوِ قَوْلِهِمْ: «رُوَيْدَ زَيْدًا»، وَإِذَا قُلْتَ: «رُوَيْدَكَ زَيْدًا»؛ فَالْأَمْرَانِ.

٢- و«بَلَّةً»: نحو: «بَلَّةَ زَيْدًا»؛ أَي: دَعُهُ، وَمَصْدَرٌ فِي نَحْوِ: «بَلَّةَ زَيْدًا»، وَإِذَا قُلْتَ:

«بَلَّةَ الزَّيْدِيْنَ، أَوِ الْمَسْلُومِيْنَ، أَوِ أَحْمَدَ، أَوِ الْهِنْدَاتِ»؛ فَالْأَمْرَانِ.

(١) انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٢٤٨)، و«معجم الهوامع» للسيوطي (٢/ ٣٥٨).

(٢) بل تزيد على ذلك بكثير، وقد أوصلها أستاذي الدكتور أيمن الشوا في كتابه «معجم أسماء الأفعال في اللغة العربية» إلى أكثر من مئة، فما ذكره الكورانيُّ لعله على سبيل التمثيل لا الحصر، أو أراد أكثرها تداولاً.

وإذا ارتفع ما بعده؛ فهو بمعنى «كيف»، ويروى بالأوجه الثلاثة قوله:

بَلَّهَ الْأَكْفَ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ^(١)

٣ - و«دُونَكَ»: نحو: «دُونَكَ زَيْدًا»؛ أي: خُذْهُ.

٤ - و«حَيْهَلُ الثَّرِيدِ»؛ أي: ائْتِهِ.

وقد يتعدى بالباء وب«على» وب«إلى»، وعن ابن مسعود: «إِذَا ذُكِرَ الصَّالِحُونَ؛ فَحَيْهَلُ بَعْمَرَ»، ويروى: «على عُمَرَ»، و«إلى عُمَرَ»^(٢). و«حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ»؛ أي: أَقْبِلْ.

٥ - و«عَلَيْكَ»: نحو: «عَلَيْكَ زَيْدًا»؛ أي: الزَّمَمْهُ، و«عَلَيْكَ زَيْدًا»؛ أي: اسْتَمْسِكْ بِهِ.

٦ - و«هَا»: نحو: «هَا زَيْدًا»؛ أي: خُذْهُ، ويجوز مدُّ أَلِفِهَا، ويُستعملان بكاف الخطاب وبدونها، والممدودة تُصَرَّفُ همزتها تصاريف الكاف، ومنه: ﴿هَآؤُمُ أَقْرَبُ وَأَكْنَبِيَّةٌ﴾ [الحاقة: ١٩].

والرَّافِعَةُ منها: ثلاثُ كلماتٍ:

١ - «هَيْهَاتَ»: نحو: «هَيْهَاتَ زَيْدٌ»؛ أي: بَعُدَ.

(١) عَجُزِيَّةٌ لِكَعْبِ بْنِ مَالِكِ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كَمَا فِي «دِيوانه» (ص: ٢٤٥)، وَصَدْرُهُ:

فَتَرَى الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا

(٢) الرِّوَايَةُ الَّتِي وَقَفْنَا عَلَيْهَا هِيَ الْوَجْهَ الْأَوَّلُ فَقَطْ، وَقَدْ رَوَاهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ» (ص: ٢٦٣) وَغَيْرِهِ. وَأَمَّا تَعْدِيَتُهُ بِ«إِلَى» وَ«عَلَى»؛ فَفَصِيحٌ لَكِنْ لَمْ نَجِدْهُ فِي رِوَايَةٍ مُسْنَدَةٍ. انظُر: «الزَّاهِر» لِأَبِي بَكْرٍ الْأَنْبَارِيِّ (١/ ٣٧)، وَ«شَرْحُ كِتَابِ سَبْيُوِيَه» لِلْسِّيْرَافِيِّ (٤/ ٦٦).

وقد تُزادُ اللَّامُ في فاعله؛ نحوَ قوله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٦] على أحد الأقوال^(١).

٢- و«سُرْعَان»: نحو: «سُرْعَانَ زَيْدًا»؛ أي: سُرْعَ.

٣- و«سَتَّان»: نحو: «سَتَّانَ زَيْدًا وَعَمْرُو»؛ أي: افتراقًا.

[«كان» وأخواتها]

النَّوْعُ العَاشِرُ: الأفعالُ النَّاقِصَةُ، ترفعُ الاسمَ، وتنصبُ الخبرَ، وهي ثلاثة عشرَ فعلاً:

١- «كان»: نحو: «كان زيدٌ أخاك»، و«كان أخوك زيداً»، فتجعل ما هو المعلوم عند المخاطب اسماً، وإن كان يعلمهما: فإن تساويا في الرتبة فأنت مُخَيَّرٌ؛ كما إذا كانا نكرتين مُخَصَّصَتَيْنِ، وإن اختلفَ في الرتبة؛ فالمختارُ جعلُ الأعرافِ اسماً؛ نحو: «كان زيدٌ القائم»، إلا إذا كان أحدهما نحو «هذا»؛ فإنه يتعينُ للاسمية؛ نحو: «كان هذا أخاك»؛ و«كان هذا زيداً»؛ إلا مع الضمير.

وتقول: «كان زيدٌ قائماً»، ولا يُعكسُ إلا في الضَّرورة؛ كقوله:

ولا يكُ مَوْقِفٌ منكِ الوداعا^(٢)

وتكون تامَّةً؛ نحو: «كان زيدٌ»؛ أي: وُجِدَ، و: «ما أحسنَ ما كان زيدٌ».

(١) وقيل: الفاعل ضمير مستتر راجع إلى البعث أو الإخراج، فاللام للبيين. وقيل: «هيهات»: مبتدأ بمعنى البعد، والجار والمجرور خبر. انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٢٩٢).

(٢) عجزُ بيت من مطلع قصيدة لعمير بن شبيب القطامي، كما في «ديوانه» (ص: ٣١)، وصدرة:

ففي قبل التَّفَرُّقِ يا ضُباعا

وزائدة؛ نحو: «إِنَّ مِنْ أَفْضَلِهِمْ كَانَ زَيْدًا»، و: «مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا».

وقيل: لا يُزَادُ فِي غَيْرِ الشُّعْرِ.

وَمُضْمَرًا فِيهَا ضَمِيرُ الشَّانِ؛ نحو: «كَانَ زَيْدٌ قَائِمٌ».

ويحتمل الأوجه نحو: «زَيْدٌ كَانَ لَهُ مَالٌ»^(١).

٢- و«صار»: نحو: «صار زيدٌ غنيًّا».

وتكون تامّة بمعنى «ذهب»؛ نحو: «صار زيدٌ إلى عمرو».

٣- و«أصبح»: نحو: «أصبح زيدٌ فقيرًا».

وتكون تامّة؛ نحو: «أصبح زيدٌ»؛ أي: دخل في وقت الصّباح.

وبمعنى «صار»؛ نحو: «أصبح زيدٌ فقيرًا».

٤- ٥: و«أمسى» و«أضحى»: مثل «أصبح».

٦- و«ظَلَّ»: نحو: «ظَلَّ زَيْدٌ سَائِرًا»، وبمعنى «صار»؛ نحو: «ظَلَّ زَيْدٌ رَاكِبًا».

٧- و«بات»: مثل «ظَلَّ».

وقلّ مجيئها تامّة؛ نحو: «ظَلْتُ بِمَكَانٍ كَذَا»، و«بِتُ مَبِيَّتًا طَيِّبًا».

٨- و«ما زال»: نحو: «ما زال زيدٌ كريمًا».

٩- و«ما برح»: نحو: «ما برح زيدٌ سائرًا».

١٠- و«ما فتى»: نحو: «ما فتى زيدٌ يفعلُ كذا».

١١- و«ما انفكَّ»: نحو: «ما انفكَّ زيدٌ عالمًا».

(١) الأوجه الثلاثة الجائزة هنا أن تكون «كان» ناقصةً، وتامةً، وزائدةً، ومثله في قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ

لَذِكْرٍ لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾.

١٢ - و«ما دام»: نحو: «اجلس ما دام زيدٌ جالسًا».

١٣ - و«ليس»: لِنَفْيِ الْحَالِ؛ نحو: «ليس زيدٌ قائمًا الآن»، وَلِنَفْيِ غَيْرِهِ بِالْقَرِينَةِ؛
نحو: «ليس خلق الله مثله»، وهي في هذا شَأْنِيَّةٌ؛ كما في قوله:
وليس منها شفاء النفس مَبْدُولٌ^(١)

خلافًا لِمَنْ زَعَمَ أَنَّهَا حَرْفٌ^(٢).

ويجبُ استتارُ اسمِها في نحو: «جاء القومُ ليس زيدًا»، وأهمَلها بنو تميمٍ في
نحو: «ليس الطيبُ إلا المسكُ» حملًا لها على «ما»^(٣).

[أفعالُ المُقَارَبَةِ والشُّرُوعِ والرَّجَاءِ]

النُّوعُ الحَادِي عَشَرَ: أفعالُ المُقَارَبَةِ، ترفعُ الاسمَ، وتنصبُ الخبرَ، وهي
سبعةُ أفعالٍ:

١ - «عسى»: نحو: «عسى زيدٌ أن يخرجَ»، و«عسى أن يخرجَ زيدٌ»، وقد
يُحذفُ «أن».

وإذا قيل: «عسى زيدٌ قائمًا»؛ فالخبرُ محذوفٌ؛ أي: «يكون»؛ كما في قوله:

(١) عجز بيت ينسب إلى هشام بن عقبة أخي ذي الرُّمة، كما في «الكتاب» لسيبويه (١ / ٧١)، و«الجلس
الصالح» للمعافى بن زكريا (ص: ٢٨٢)، و«توجيه اللمع» لابن الخباز (١ / ١٤١)، وفيها: «الداء»
بدل: «النفس»، وصدرة:

هي الشِّفاءُ لدائِي لَو ظَفَرَتْ بِهَا

(٢) كابن السراج، والفارسي، وابن شقير، وجماعة غيرهم.

(٣) انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٣٧١).

«إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا»^(١)، وفي قولهم في المثل: «عسى الغُوَيْرُ أَبُوسًا»^(٢).

وهي في نحو: «عساي»، و«عساك»، و«عساه»، أُجْرِيَتْ مَجْرَى «لعلّ» في العمل عند سيبويه، وبقية على عملها والمنصوب مُستعارٌ للمرفوع عند الأخفش^(٣). وتكون شَائِيَةً؛ نحو: «عسى زيدٌ قائمٌ».

٢ - و«كاد»: نحو: «كاد زيدٌ يخرج»، وقد يجيء: «كاد زيدٌ أن يخرج».

٣ - و«طفق»: نحو: «طفق زيدٌ يفعل».

والخبر في نحو قوله تعالى: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا﴾ [ص: ٣٣] محذوفٌ.

٤ - و«جعل»: نحو: «جعل زيدٌ يقول».

٥ - و«كرب»: نحو: «كرب زيدٌ يخرج».

٦ - و«أخذ»: نحو: «أخذ زيدٌ يقوم».

٧ - و«أوشك»: نحو: «أوشك زيدٌ أن يخرج»، و«أوشك أن يخرج زيدٌ»،

و«أوشك زيدٌ يخرج».

(١) قطعة من بيت. قال العيني: قد قيل: إن قائله هو رؤبة بن العجاج. وقال أبو حيان: هذا البيت مجهول لم ينسبه الشراح إلى أحد. انظر: «المقاصد النحوية» (٢/٦٧٨). قلت: وهو في ملحق ب«ديوان رؤبة» (ص: ١٨٥)، وفيه:

أكثرت في العذل ملحًا دائمًا لا تُكثِرُنْ إني عسيتُ صائمًا

(٢) يضرب مثلاً للرجل يخبر بالشر، فيتهم به، و«الغوَيْرُ»: تصغيرُ «غارٍ»، و«الأبُوسُ»: جمع «بأس». وأصله: أن قومًا حذروا عدوًّا لهم، فاستكنوا منه في غار، فقال بعضهم: «عسى الغوَيْرُ أَبُوسًا»، يقول: لعل البلاء يجيء من قبل الغار، فكان كذلك، حيث احتال العدو حتى دخل عليهم من فتحة كانت في قفا الغار فأسروهم. انظر: «جمهرة الأمثال» للعسكري (٢/٥٠).

(٣) انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٢١٣).

[أفعال المدح والذم]

النَّوعُ الثَّانِي عَشَرَ: أفعال المدح والذم، ترفع على الفاعلية اسم الجنس المُعَرَّفَ باللام، أو المُضَافَ إلى المُعَرَّفِ بها، أو مُضَمَّرًا مُمَيَّزًا بِنَكِرَةٍ منصوبة، وبعد ذلك الفاعل يُذَكَّرُ المخصوص بالمدح والذم غالبًا، وهي أربعة:

١ - «نعم»: نحو: «نعم الرجل زيد»، و«نعم صاحب الرجل زيد»، و«نعم رجلاً زيد»، و«نعم ضارب رجل زيد عمرو»، و«نعم حسن الوجه أنت».
 وشذ حذف التمييز؛ كقوله ﷺ: «من توضع يوم الجمعة؛ فيها ونعمت»^(١)؛ أي: فبالرخصة أخذ، ونعمت رخصة.

٢ - و«بئس»: نحو: «بئس الرجل زيد».

٣ - و«ساء»: مثل «بئس».

٤ - و«حبذا»: نحو: «حبذا الرجل زيد»، و«حبذا رجلاً زيد»، و«حبذا راكباً زيد»، و«حبذا عمرو رجلاً»، و«حبذا عمرو راكباً، وحبذا بكر».

[أفعال القلوب]

النَّوعُ الثَّالِثُ عَشَرَ: أفعال الشك واليقين، وتسمى: أفعال القلوب، تدخل على اسمين ثانيهما عبارة عن الأول، وتنصبهما جميعاً، ولا يقتصر على أحدهما إلا قليلاً، وهي سبعة أفعال، فالثلاثة الأولى للظن، والثلاثة الأخيرة للعلم، و«زعمت» تارة للشك، وأخرى لليقين:

(١) رواه الترمذي (٤٩٧)، والنسائي (١٣٨٠)، وابن ماجه (١٠٩١).

١ - «ظننتُ»: نحو: «ظننتُ زيدًا كريمًا»، وإذا كان بمعنى «أتهمتُ»؛ لم يقتضِ المفعول الثاني، نحو: «ظننتُ زيدًا».

٢ - و«حسبتُ»: نحو: «حسبتُ أخاك كريمًا».

٣ - و«خلتُ»: نحو: «خلتُ زيدًا عاقلاً».

٤ - و«علمتُ»: نحو: «علمتُ زيدًا فاضلاً»، وإذا كان بمعنى «عرفتُ»؛ لم يقتضِ المفعول الثاني؛ نحو: «علمتُ زيدًا».

٥ - و«رأيتُ»: نحو: «رأيتُ زيدًا قائماً»، وإذا كان بمعنى «أبصرتُ»؛ لم يقتضِ المفعول الثاني، نحو: «رأيتُ زيدًا».

٦ - و«وجدتُ»: نحو: «وجدتُ زيدًا جواداً»، وإذا كان بمعنى «صادفتُ»؛ لم يقتضِ المفعول الثاني؛ نحو: «وجدتُ الضالَّة».

٧ - و«زعمتُ»: نحو: «زعمتُ زيدًا فاضلاً»، وإذا كان بمعنى «قلتُ»؛ لم يقتضِ المفعول الثاني؛ نحو قوله تعالى: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا﴾ [التغابن: ٧].

ومن خصائصها:

أ - جواز الإلغاء إذا توسَّطت بين مفعولَيْها، أو تأخَّرت عنهما.

ب - ومنها: التعلُّيق الذي هو وجوبُ إبطالِ عملِها لفظاً لا معنىً قبل الاستفهام؛ نحو: «علمتُ أزيدُ عندك أم عمرو»، وقبل النَّفي؛ نحو: «علمتُ ما زيدٌ في الدَّارِ»، وقبل لامِ الإبتداء؛ نحو: «علمتُ لزيدٍ قائمٌ».

ج - ومنها: أنه يجوز أن يكون فاعلُها ومفعولُها ضميرين مُتصلين لشيء واحد؛ نحو: «علمتني مُنطلقاً».

[العوامل القياسية]

والقياسية منها سبعة عوامل:

١- الفعل: على الإطلاق؛ نحو: «جلس زيد»، و«ضرب زيد عمراً»، ولا يُحذفُ فاعله من غير نائبٍ ولا نائية.

وحذفُ المفعولِ كثيرٌ، ويُحذفُ عامِلهُ:

- جوازاً؛ مثل: «زيداً» في جواب: «مَنْ ضَرَبْتَ؟».

- ووجوباً فيما إذا فُسِّرَ؛ مثل: «زيداً ضربته»، أو قصداً لتخديرِ نحو: «إِيَّاكَ والأسد»، أو الإغراءِ نحو: «أخاك أخاك»، أو الاختصاصِ مثل: «نحن - العرب - نُكْرِمُ الصَّيْفَ»، أو المدحِ نحو: «الحمدُ لله أهلَ الحمدِ»، أو الذمِّ: ﴿وَأَمْرَاتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ [المسد: ٤]، أو الترحُّمِ نحو: «مررتُ بغلامِك المسكين».

وقد يُحذفُ في غير ذلك؛ كقوله:

عَلَفْتُهَا تَيْنًا وَمَاءً بَارِدًا^(١)

(١) قال العيني: هذا رجز مشهور بين القوم، ولم أر أحداً عزاه إلى راجزه. انظر: «المقاصد النحوية» (١٠٨١/٣).

وقال البغدادي في «خزانة الأدب» (٣/١٣٩): «وأورد له العلامة الشيرازي والفاضل اليمني صدراً وجعل المذکور عَجْزاً هكذا:

لما حططُ الرجلَ عَنْهَا وارداً علفْتُها تيناً.....

وَجعله غيرهما صدراً وأورد عَجْزاً كذا:

حَتَّى شَتَّتْ هَمَّالَةَ عَيْنَاهَا

لا يعرف قائله، ورأيت في حاشية نسخة صحيحة من «الصحاح» أنه لذي الرمة، ففتشت =

أي: وسَقَيْتُهَا مَاءً بَارِدًا. وقيل: بل ضَمَّنَ «عَلَفْتُهَا» معنى «أَطَعَمْتُهَا».

٢ - والمصدرُ: نحو: «أعجَبَنِي جُلُوسُ زَيْدٍ»، و«أعجَبَنِي إِكْرَامُ عَمْرٍو بِشْرًا». ولا يتقدَّمُ معمولُه عليه، وجُوزَ في الظُّروفِ، ولا يلزَمُ ذِكْرُ الفاعلِ، ولا يُضْمَرُ فيه، وإذا أُضِيفَ فالأرجحُ أن يُجْعَلَ تابعٌ معمولُه تابعًا لِلْفُظْهِ؛ نحو: «أعجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدِ الْمُؤَدِّبِ عَمْرًا»، و«أعجَبَنِي ضَرْبُ فُلَانِ الْفَاسِقِ الْإِمَامِ».

٣ - واسمُ الفاعلِ: يعملُ عَمَلٌ فِعْلُهُ بشرط معنى الحال والاستقبال، والاعتمادِ على صاحبه؛ نحو: «زَيْدٌ ضَارِبٌ أَبُوهُ»، و«جاء الضَّارِبُ أَبُوهُ»، و«جاء رجلٌ ضارِبٌ أَبُوهُ»، و«جاء زَيْدٌ رَاكِبًا فَرَسَهُ»، وعلى أداة الاستفهام أو النَّفْيِ؛ نحو: «أَقَائِمٌ زَيْدٌ»، و«أَقَائِمُ الزَّيْدَانِ»، و«ما قائمٌ زَيْدٌ»، و«ما قائمُ الزَّيْدَانِ».

فإن كان للماضي؛ وجبت الإضافةُ معنًى؛ نحو: «زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرٍو أَمْسٍ»، فإن دَخَلَ اللَّامُ؛ فلا شَرْطَ.

ويُضَافُ إلى معموله؛ إلا إذا كان مُتَعَدِّيًا، فإنه لا يُضَافُ إلى فاعله.

٤ - واسمُ المفعول: وأمرُه في العملِ والاشتراطِ كأمر اسمِ الفاعلِ؛ نحو: «زَيْدٌ مُعْطَى غلامُه درهماً».

٥ - والصفةُ المُشَبَّهَةُ: ولا يُشترَطُ في عملِها الاعتمادُ على غير الموصوفِ^(١) أو اللَّامُ؛ نحو: «جاءني رجلٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ»، و«زَيْدٌ حَسَنٌ الْوَجْهَ»، و«جاءني الحَسَنُ الْوَجْهَ».

= ديوانه، فلم أجده فيه.

قلت: هو في «ديوان ذي الرمة» رواية ثعلب (٣/١٨٦٢)، ونسبه إلى بعض بني أسد الصحاري في

«الإبانة» (١/١٤٨).

(١) في الأصل: «الموصول»، وهو خطأ.

٦- وكلُّ اسمٍ أُضِيفَ إِلَى آخَرَ: نَحْوَ: «غِلامُ زَيْدٍ»، و«يَوْمُ الأَحَدِ»، و«عِلْمُ النَّحْوِ»، و«شَجَرُ الأَرَاكِ»، و«كُلُّ أَحَدٍ»، وهو بمعنى اللَّامِ، ويكفي فيها إفادة الاختصاصِ، ولا يلزمُ صِحَّةُ التَّصْرِيحِ بها.
ونحو: «خَاتِمُ فَضَّةٍ»، وهي بمعنى «مِن».

ونحو: «ضَرْبُ اليَوْمِ»، وهي بمعنى «فِي»، ووضَعُها فِي المَعْرِفَةِ للعَهْدِ، وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ لِلجِنْسِ وَالاسْتِغْرَاقِ وَالعَهْدِ الذَّهْنِيِّ كالألامِ.

٧- وكلُّ اسمٍ اسْتَغْنَى عَنِ الإِضَافَةِ لِتَمَامِهِ: نَحْوَ: «عِنْدِي رَاقُودٌ خَلًّا»^(١)، و«مَتَوَانٍ سَمْنًا»^(٢)، و«قَفِيزَانِ بُرًّا»، و«عِشْرُونَ دَرَهْمًا»، و«مِلْؤُهُ عَسَلًا».

[العواملُ المعنويَّةُ]

والمعنويَّةُ عددان:

١- العاملُ فِي المَبْتَدَأِ والخَبَرِ: وهو كونه مُبْتَدَأً وخَبَرًا؛ نَحْوَ: «مَحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ».

٢- والعاملُ فِي الفِعْلِ المضارعِ: وهو وقوعُه موقِعَ الاسمِ؛ نَحْوَ: «زَيْدٌ يَقُصُّ».
وإلى اللهِ تُرْجَعُ الأُمُورُ، واللهُ الحَمْدُ والشُّكْرُ عَلَى إِنْتِمَائِهَا، وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ. آمِينَ.

(١) الراقود: إناء خزف مستطيل مطلي بالقار. انظر: «النهاية» لابن الأثير (مادة: رقد).

(٢) المَتَوَانُ: تشبیه «المناء»، وهو كل ما يوزن به. انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: منا).



الرسالة رقم: (١٤) مجموع رسائل العلامة
المبلا الكوراني



عَجَالَةُ ذِي الْأَنْبِيَاءِ

بِتَحْقِيقِ إِعْرَابِ

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

تَأَلَّفَ الْعِلْمَاءُ

المبلا الكوراني

نُطِعَ مَحَقَّقًا عَلَى نَسَخَتَيْنِ فُطَيْتَيْنِ

تَحْقِيقٌ وَقَوْلِيٌّ

مُحَمَّدُ طَارِقُ مَغْرِبِيَّة



دار اللغات



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة التحقيق

الحمد لله الذي أنزل القرآن على نبيه الكريم، وجعله عربياً غير ذي عوج، وعلم أمة الإسلام التوحيد، فكانت خير أمة أُخرجت للناس. والصلاة على سيدنا ونبينا محمد، أفصح من نطق بالضاد، والمعرب عن معاني الدين، والمبين لأحكامه.

وبعد:

فهذه رسالة لطيفة دمجها يراع المولى الكوراني رحمه الله في إعراب كلمة التوحيد، أتى فيها بالمعجب المفيد، واختصرها من رسالة له مطولة في الموضوع وهي رسالته: «إنباه الأنباه على تحقيق إعراب لا إله إلا الله»، ولم يخلها من الفوائد، فكانت مختصراً مفيداً رائقاً، وعلى صغرها فهي عامرة بالنقول والاستشادات.

وقد أكثر فيها المصنف من الفنقات والأجوبة لما عساه يستشكله المطالع. واستهلها بكلمة في أهمية كلمة التوحيد ومستلزماتها، مُورداً الأحاديث، ناقلاً كلام أهل العلم عليهم رحمة الله تترى.

وقد ضبطت لفظها، ووثقت نقولها، واعتنت بتفصيل الكلام وإيضاحه

ليكون أقرب للفهم؛ مراعيًا الاختصارَ، وأن لا تخرج الرسالة عن مقصود مؤلفها فقد سمّاها: «عجالة ذي الانتباه» واللبيبُ تكفيه الإشارةُ.

وسيجدُ فيها المدقّقُ روحَ المصنّفِ وشخصيتهَ واضحةً على لطافةِ حجمِها وقلّةِ كلماتِها، واللهُ تعالى أسألُ أن ينفَعَ بها، وتكون ذخرًا لي يومَ الدينِ، ويرحمَ مؤلّفَها، ويجزيهَ عنا خيرَ ما جزَى المحسنينَ، ويجمعنا به في دارِ كرامتهِ؛ إنه سميعٌ مجيبٌ.

هذا، وقد اعتمدت في تحقيق هذه الرسالة على نسختين خطيتين هما: نسخة مكتبة شسترتي بإيرلندا رقم (٤٤٤٣)، ورمزها (ش)، ونسخة مكتبة عاطف أفندي في المكتبة السلিমانيّة باسطنبول رقم (٢٤٤١)، ورمزها (ع).

والحمد لله رب العالمين

المحقق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَبِهِ نَسْتَعِينُ^(١)

الحمدُ لله الغنيُّ الحميد، مالكِ الملكِ المبدئِ المعيد، وأشهدُ أن لا إلهَ إلا اللهُ رفيعُ الدَّرجاتِ ذو العرشِ المجيد، الأوَّلُ الآخرُ، الظاهرُ الباطنُ، الغفورُ الشهيد، وأشهدُ أن سيدنا محمدًا عبدهُ ورسولهُ، الفاتحُ الخاتمُ سيِّدُ المرسلينَ بكلمةِ التَّوحيد، صَلَّى اللهُ عليهِ وعليهم، وعلى آلِهِم وصحبِهِم أجمعين، وسلِّم تسليمًا عددَ خلقِ اللهِ، بدوامِ اللهِ الفَعَّالِ لما يريد.

وبعدُ:

هذه عُجالةٌ في إعرابِ لا إلهَ إلا اللهُ عَجَّلَتْ لطالبٍ متَّخِبَةً من أصلِها الذي استوعبنا فيه وجوهَ إعرابٍ: (لا إلهَ إلا اللهُ) وما يتعلَّقُ بتلك الوجوهِ من النَّقْضِ والإبرامِ في تحقيقِ المقام، وتوضيحِ المرام، وبسطنا الكلامَ فيها بسطًا وافيًا محيطًا بأطرافِ الكلام، شافيًا ياذنُ اللهُ الملكُ العَلَّام، واللهُ المسؤولُ أن ينفَعَ بالأوَّلِ والآخرِ، وفي الباطنِ والظاهرِ، آمين.

فَنقولُ:

اعلمْ أوَّلاً أن (لا إلهَ إلا اللهُ) أجمعَ الأنبياءُ على الدعوةِ إليها؛ قالَ الإمامُ حَجَّةُ الإسلامِ أبو حامدٍ الغزاليُّ رحمه اللهُ في (كتابِ العلم) من «الإحياء»: والذي ينبغي

(١) «وبه نستعين» من (ع).

أَنْ يَقْتَعَ الْمُحْصَلُ بِهِ وَلَا يَسْتَرِيْبَ فِيهِ أَنَّهُ إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ الْعَاقِلُ بِالْإِحْتِلَامِ أَوْ السِّنِّ ضُحُوَّةَ نَهَارٍ مِثْلًا فَأَوْلُ وَاجِبٍ عَلَيْهِ تَعَلُّمُ كَلِمَتِي الشَّهَادَةِ، وَفَهْمُ مَعْنَاهُمَا؛ وَهُوَ قَوْلُ: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ)^(١). انتهى الغرضُ منه.

وَأَسْنَدَ الْبُخَارِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا بَعَثَ مَعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ قَالَ لَهُ: «إِنَّكَ تَقْدُمُ عَلَى قَوْمٍ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ؛ فَلْيَكُنْ أَوَّلُ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَى أَنْ يُوْحِدُوا اللَّهَ، فَإِذَا عَرَفُوا ذَلِكَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ» الْحَدِيثَ^(٢).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي»: الْأَكْثَرُ رَوَاهُ بِلَفْظٍ: «فَادْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ». وَمِنْهُمْ مَنْ رَوَاهُ بِلَفْظٍ: «فَادْعُهُمْ إِلَى أَنْ يُوْحِدُوا اللَّهَ، فَإِذَا عَرَفُوا اللَّهَ». وَمِنْهُمْ مَنْ رَوَاهُ بِلَفْظٍ: «فَادْعُهُمْ إِلَى عِبَادَةِ اللَّهِ، فَإِذَا عَرَفُوا اللَّهَ».

وَوَجْهُ الْجَمْعِ بَيْنَهَا: أَنَّ الْمَرَادَ بِالْعِبَادَةِ التَّوْحِيدَ، وَالْمَرَادَ بِالتَّوْحِيدِ الْإِقْرَارُ بِالشَّهَادَتَيْنِ، وَالْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: «ذَلِكَ» إِلَى التَّوْحِيدِ، وَقَوْلُهُ: «فَإِذَا عَرَفُوا اللَّهَ»؛ أَي: عَرَفُوا تَوْحِيدَ اللَّهِ، وَالْمَرَادُ بِالمَعْرِفَةِ: الْإِقْرَارُ وَالتَّوْحِيدُ؛ فَبِذَلِكَ يُجْمَعُ بَيْنَ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ الْمُخْتَلِفَةِ فِي القِصَّةِ الْوَاحِدَةِ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ^(٣). انتهى.

أَقُولُ: النُّطْقُ بِ(لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) مَعَ التَّصْدِيقِ بِمُضْمُونِهَا يَتَضَمَّنُ التَّصْدِيقَ بِوُجُودِ اللَّهِ تَعَالَى وَاتِّصَافِهِ بِجَمِيعِ صِفَاتِهِ الْكَمَالِيَّةِ الثَّبُوتِيَّةِ وَالسَّلْبِيَّةِ بِحَسَبِ الطَّاقَةِ

(١) انظر: «إحياء علوم الدين» (١/١٤).

(٢) رواه البخاري (٧٣٧٢).

(٣) انظر: «فتح الباري» (١٣/٣٥٤).

المتفاوت مراتبها في المؤمنين والعلماء من أهل النظر والعارفين والمحققين،
فقول الأكثرين - ومنهم الشيخ الأشعري رحمه الله تعالى -: إنَّ أول واجب معرفة الله
تعالى، موافق لما دلَّ عليه الحديث الصحيح^(١)؛ فإن (لا إله إلا الله) تدلُّ بمنطوقها
على قصر الألوهية على الله تعالى، وتوحيد الألوهية يستلزم توحيد الأفعال مع
إثبات الكسب للعبد بالإذن، وهو يستلزم توحيد القدرة الذاتية لله تعالى؛ أي:
قصر القادرية بالذات على الله تعالى.

وأما العبد فلا قوة له إلا بالله؛ كما قال الله تعالى: ﴿مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾
[الكهف: ٣٩] وهو يستلزم اتصاف الحقِّ بوجوب الوجود وجميع صفات الكمال،
وتنزُّهه عن جميع ما ينافي الكمال.

ولبيان ذلك مفصلاً مقام غير هذا المقام والمجال، وهذا متضمنٌ لجميع
مسائل معرفة الله تعالى إجمالاً؛ فلهذا قال ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا:
لا إله إلا الله، فإذا قالوها» الحديث؛ أي: حتى يقولوها عن قولي وأمري المتضمن
للتصديق بـ(محمد رسول الله) فهو في معنى قوله في حديث ابن عمر رضي الله
عنهما: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله»
الحديث^(٢).

ولما كان الأمر من عظم شأن (لا إله إلا الله) وجلالة قدرها - كما أشير إليه -
فينبغي الاعتناء بها كل الاعتناء، ومن ذلك معرفة إعرابها لأهلها.
فنقول على وجه الإيجاز المنتخب من البسط الوافي: (لا إله إلا الله).

(١) وهو حديث ابن عباس الذي تقدم قريباً.

(٢) رواه البخاري (٢٥).

الأصلُ في (الله): إلهٌ، فلمَّا أُريدَ قصرُ الخبرِ على المبتدأ - وهو من قصرِ الصفةِ على الموصوفِ - قدَّمَ الخبرُ فاقترنَ بـ(لا) وأخَّرَ المبتدأ فاقترنَ بـ(إلا)؛ لأنَّ المقصورَ عليه هو الذي يلي: (إلا) والمقصورُ هو الواقعُ في سياقِ النفي.

ومن القواعدِ: أن المبتدأ إذا اقترنَ بـ(إلا) وجبَ تقديمُ الخبرِ، فقبلَ اعتبارِ النسخِ لا بدَ وأن يتحوَّلَ مبتدأً من أحدِ قسمَيْهِ؛ لأنَّ (لا النافية للجنسِ) من نواسخِ المبتدأ والخبرِ، ولا تنسخُ لاسميتها إلا ما كانَ مبتدأً، وحينئذٍ فيما أن يتحوَّلَ مبتدأً من قسمه الأولِ؛ أي: الاسمِ المجردِ عن العواملِ اللفظيةِ المخبرِ عنه، أو من قسمه الثاني؛ أي: الوصفِ المعتمدِ على نفيٍّ أو استفهامٍ الراجعِ لمكتفى به عن الخبرِ:

فإن كانَ الأولُ: فيقدَّرُ له خبرٌ عامٌّ، ثم يعتبرُ النسخُ فيصيرُ (إله) اسمَ (لا) والخبرُ العامُّ المقدَّرُ خبرَها، و(الله) مرفوعٌ على أنه بدلٌ من اسمِ (لا) حملاً على محلِّه البعيدِ الذي هو الرفعُ بالابتداءِ الحاصلِ له بالتحوُّلِ إليه بعدَ التقديمِ وقبلَ اعتبارِ النسخِ، والتقديرُ: لا إلهَ موجودٌ - أو: في الوجودِ - إلا اللهُ. وهذا هو التقديرُ المشهورُ.

فإن قلتَ: الرفعُ على المحلِّ يلزمُ منه اعتبارُ الابتداءِ؛ وقد زالَ بدخولِ الناسخِ. قلتُ: (الله) بدلٌ من (إله) المرفوعِ بالابتداءِ، الواحدِ بالنوعِ، القابلِ لأنْ يُنسخَ وأن لا ينسخَ، الواجبُ تحقُّقه قبلَ اعتبارِ النسخِ لما عرفتَ، والبدلُ لكونه من التوابعِ - وهي: كلُّ ثانٍ أُعربَ بإعرابِ سابقه من جهةٍ واحدةٍ - لا يكونُ بدلاً عن شيءٍ إلا إذا كانَ مُلتبساً بإعرابه من جهةٍ واحدةٍ.

ف(الله) لا يكونُ بدلاً من (إله) المرفوعِ بالابتداءِ إلا إذا كانَ مُلتبساً بإعرابه من حيثُ إنه مجردٌ عن العواملِ اللفظيةِ مسنداً إليه، وكما كانَ كذلكَ كانَ بدلاً منه قبلَ اعتبارِ النسخِ هو اعتبارُ لابتداءِ قبلَ زواله لا بعده.

فإن قلت: الخبرُ المقدَّرُ منسوبٌ إلى اسمِ (لا) بالنفي وإلى البدلِ بالإثبات؛ فبينهما مخالفةٌ بالإيجابِ والسلبِ، فيلزمُ أن لا يكونَ البدلُ مقصودًا بما نسبَ إلى المتبوعِ من الوجودِ المنفيِّ بل بنقيضه، وأن لا يصحَّ إحلاله محلَّ الأولِ، وأن لا يكونَ^(١) في حكمِ تكريرِ العاملِ، معَ أن الثابتَ بالاستقراءِ هو أن البدلَ تابعٌ مقصودٌ بما نسبَ إلى المتبوعِ دونَه، وأنه لا بدَّ وأن يصلحَ لإحلاله محلَّ الأولِ، وأنه في حكمِ تكريرِ العاملِ.

قلت: قد تقدّمَ أن (الله) بدلٌ من (إله) المرفوعِ بالابتداءِ، الواحدِ بالنَّوعِ قبلَ اعتبارِ النَّسخِ، وكلما كانَ بدلًا منه قبلَ اعتبارِ النَّسخِ كانَ بدلًا منه قبلَ اعتبارِ الحُكمِ بالنفيِّ والإثباتِ، فإنَّ البدلَ هنا مُستثنى، والاستثناءُ مقدَّمٌ في النيةِ على الحكمِ بالنفيِّ والإثباتِ.

وذلكَ لأن حقيقةَ الاستثناءِ: إخراجُ ما هو مُدخَلٌ في متعدِّدٍ مذكورٍ أو مقدَّرٍ في حكمه بـ(إلا) أو إحدى أخواتها، والمرادُ بالإخراجِ: الدلالةُ على الخروجِ، وبالإدخالِ: الدلالةُ على الدخولِ.

فالمعنى: أنه الدلالةُ على خروجِ ما هو مدلولٌ على دخوله في متعدِّدٍ إلخ، فهو إعلامٌ من المتكلِّمِ للسامعِ بأن ما دلَّ المتعدِّدُ على دخوله فيه من المذكورِ بعد (إلا) أو إحدى أخواتها خارجٌ عنه في نيته^(٢) من حيثُ إنه محكومٌ عليه بحكمِ نفيِّ أو إثباتِ.

(١) في (ع): «وأنه» بدل: «وأن لا يكون».

(٢) في (ع): «نية».

قال الأزهرِيُّ في «شرح أوضح المسالك» عن الشاطبيِّ: ومعنى إخراجِه: أن ذكرَه بعدَ (إلا) مبينٌ أنه لم يُردْ دخوله فيما تقدَّم؛ فبيِّنَ ذلك للسامعِ بتلك القرينة، لا أنه كان مرادًا للمتكلِّمِ ثم أخرجَه، هذا حقيقةُ الإخراجِ عندَ أئمةِ اللسانِ سببِيه وغيره، وهو الذي لا يصحُّ غيره^(١). انتهى.

وكلما كان الاستثناءُ مقدَّمًا على الحكمِ بالنفيِّ والإثباتِ في النيةِ كانَ البدلُ مقصودًا بما نسبَ إلى المتبوعِ؛ لأنَّ المنسوبَ إلى (إله) بالنفيِّ وإلى (الله) بالإثباتِ هو (موجودٌ) الواحدُ بالنوعِ القابلُ لأنَّ يُنسَبَ إلى ما هو في سياقِ النفيِّ بالنفيِّ، وإلى ما هو في سياقِ الإيجابِ بالإيجابِ.

وكلما كانَ الخبرُ واحدًا بالنوعِ كانَ المنسوبُ إلى المتبوعِ بعينه هو المقصودُ نسبتهُ إلى البدلِ، غيرَ أن حصَّةَ متبوعِه بعدَ الحكمِ تكونُ منفيَّةً، وحصَّةَ البدلِ تكونُ مثبتةً، فإنه إذا اعتبرَ الحكمُ ينصبُّ الخبرُ الواحدُ بالنوعِ على التابعِ والمتبوعِ انصبابًا واحدةً، فيأخذُ كلُّ منهما حصَّتهُ اللائقةَ به من نفيِّ وإثباتِ حسبما يقتضيه الوضعُ اللغويُّ، وذلك غيرُ قادحٍ؛ إذ المتمايزانِ هما الحصَّتانِ بعدَ الحكمِ لا الخبرُ الواحدُ بالنوعِ القائلُ للنسبتينِ من غيرِ تمييزِ أحدهما عن الأخرى قبلَ الحكمِ.

وكلِّما كانَ التمايزُ بعدَ الحكمِ لا قبلَه لم يكنْ بينهما مخالفةٌ بالإيجابِ والسلبِ؛ لأنَّ الإبدالَ كالاستثناءِ إنما يُعتبرُ قبلَ الحكمِ لا بعده؛ فلا سلبَ ولا إيجابَ قبلَ الإبدالِ والاستثناءِ، فلا مخالفةَ بالسلبِ والإيجابِ.

وكلِّما كانَ كذلك فهو مقصودٌ بما نسبَ المتبوعِ، ويصحُّ أن يحلَّ محلَّه، وفي

(١) انظر: «حاشية التصريح على التوضيح»، للشيخ خالد الأزهرى، تحقيق محمد باسل عيون السود،

حكم تكرير العامل؛ إذ يصحُّ أن يُقال: اللهُ موجودٌ؛ فاندفع الإشكالُ بحذفه، وباللهِ في فتحِ المغلَقِ وتنويره.

فإن قلت: قد ظهرَ وجهُ صحَّةِ الرفعِ حملاً على المحلِّ البعيدِ؛ فهل يجوزُ النصبُ على الاستثناءِ كما يجوزُ في نحو: ﴿ما فعلوه إلا قليلاً منهم﴾^(١) [النساء ٦٦] قلت: لا؛ وذلك لأنَّ مدارَ النصبِ على الاستثناءِ إنما هو المشابهةُ بالمفعولِ؛ إما صورةً فقط، أو معنًى فقط، أو فيهما جميعاً.

وأما ما انتفى فيه المشابهةُ صورةً ومعنًى معاً فلا يجوزُ نصبه، وهذا قولُ البصريين، وهو لاستنادهِ إلى الاستقراءِ التامِّ هو المذهبُ المنصورُ، والقولُ الصحيحُ؛ لِمَا^(٢) بيناهُ مفصلاً تفصيلاً شافياً في الأصلِ، والمستثنى هنا لم يشابهِ المفعولَ لا صورةً ولا معنًى.

أما معنًى فلا أنه بدلٌ من محلِّ (إله) البعيدِ، وهو حينئذٍ مبتدأٌ فيكونُ عمدةً لا فضلةً.

وأما لفظاً فلا أن الكلامَ لم يُذكرَ بطرفيه؛ لحذفِ أحدِ ركنيه الذي هو الخبرُ؛ فصارَ المستثنى صورةً كأحدِ ركني الكلامِ؛ حتى ظنَّ بعضهم أنه الخبرُ، وإن كانَ ظناً فاسداً.

وكلما انتفى المشابهةُ لفظاً ومعنًى انتفى النصبُ وجوباً وجوازاً؛ فتعيَّنَ الرفعُ على الإتيانِ إذ لا خافضَ أيضاً.

(١) قرأ بنصب (قليلاً) ابن عامر، وباقي السبعة بالرفع.

(٢) في (ع): «كما».

وبالله التوفيق في المطالب كلاً وبعضاً.

فإن قلت: (الله) بدلٌ عن محلِّ (إله) بدلُ البعضِ من الكلِّ ولا ضميرَ معه يربطُهُ بالمبدلِ منه، وقد اشترطوا ذلكَ في بدلِ البعضِ من الكلِّ؟

قلتُ: بدلُ البعضِ من الكلِّ قسمان: بدلُ الجزءِ من الكلِّ، وبدلُ الجزئيِّ من الكلِّيِّ.

والمحتاجُ إلى الضميرِ للربطِ هو الأولُ دونَ الثاني؛ لأنَّ الجزءَ إذا قيسَ إلى كلِّه الواقعِ في التركيبِ فبالنظرِ إلى مجردِ مفهومه لا يفهمُ منه أنه جزءٌ لهذا الكلِّ لعدمِ اختصاصه به؛ لصحةِ إضافتهِ إلى كلِّ ذي أجزاءٍ له ذلكَ الجزءُ بدلالةِ الاستقراءِ؛ فلا بدَّ لدلالتهِ على اختصاصه بواحدٍ منها بعينه من رابطٍ خارجيٍّ يخصُّه به.

وأما الجزئيُّ فإنه إذا قيسَ إلى كلِّه فبالنظرِ إلى مجردِ مفهومه مقيساً إلى كليِّه يفهم اندراجهُ تحته، وأنه من أفرادهِ؛ لصدقِ الكلِّيِّ عليه وعلى غيره، فهو مربوطٌ به ربطاً ذاتياً معنوياً فلا حاجةَ إلى ربطٍ خارجيٍّ لفظيٍّ؛ فاعرف ذلكَ، وبالله التوفيقُ في تنويرِ كلِّ حالِكٍ.

وإن كانَ الثَّانِي؛ أي: تحوُّلُ مبتدأٍ من قسمه الثاني بناءً على أنَّ (إله) بمعنى: مألوه؛ فيكونُ من باب: (لا شافيَ إلا أنتَ) فيقدَّرُ له مرفوعٌ عامٌّ، ثم يعتبرُ النسخُ فيصيرُ (إله) اسمَ (لا) و(أحد) المقدَّرُ مرفوعاً به ساداً مسدِّ خبيرها، و(الله) مرفوعٌ بدلٌ من (أحد).

وإنما صحَّ الرفعُ بـ(الله) لكونه بمعنى: مألوه؛ فهو اسمُ جنسٍ بمعنى المفعولِ؛ كالكتابِ بمعنى المكتوبِ، وكلما كانَ كذلكَ صحَّ الرفعُ به؛ لأنهم

يرفعونَ بالجوامدِ الصَّرْفَةِ التي لا تشبهُ^(١) بالصفةِ قطعاً كالعربِ والأبِ والعرفجِ.
قال ابن هشامٍ: إنهم قالوا: مررتُ برجلٍ أبي عشرةِ نفسُهُ، وبقومٍ عربٍ كلُّهم،
وبقاعِ عرفجٍ كلُّه، [برفع التوكيد فيهن] فرفعوا الفاعلَ بالأسماءِ الجامدةِ وأكَّدوه^(٢)
لمَّا لحِظوا فيها المعنى؛ إذ كانَ العربُ بمعنى الفُصحاءِ، والعرفجِ بمعنى الحُسنِ،
والأبُ بمعنى الوالدِ^(٣). انتهى.

فالرفعُ بنحو: (إله) أولى؛ لمشاركته الصفة في الدلالة على ذاتٍ ومعنى وضعاً
لا تأويلاً، وإن افترقا من وجهٍ آخر، وقد بينَّا في الأصلِ رجحانَ هذا التقديرِ على
التقديرِ المشهورِ صناعةً ومعنى من وجوهٍ عديدة، والله وليُّ التأييدِ.
فإن قلتَ: لو كان (إله) عاملاً الرفعَ فيما يليه لوجبَ إعرابه وتنوينه لأنه مشابه
بالمضاف حينئذ

قلتُ: المشابه بالمضافِ ما اتَّصلَ به شيءٌ من تمامِ معناه؛ نحو: لا حَسَنًا
فعلُهُ مذمومٌ، والمرفوعُ ب(إله) هنا ليسَ كذلك؛ لأنَّ المعنى نفيُّ الألوهيةِ عن
كلِّ أحدٍ إلا عنه تعالى، لا نفيُّ ألوهيةِ كلِّ أحدٍ عن شيءٍ آخر، ف(أحدٌ) المرفوعُ
ليسَ من تمامِ معنى (إله) لأنه المنفيُّ عنه (إله) والمنفيُّ عنه ليسَ من تمامِ معنى
المنفيِّ؛ لأنهما طرفا النسبةِ ولا شكَّ في تغايرهما، فلم يكنْ مشابهاً بالمضافِ،
فلم يلزمَ إعرابه ولا تنوينه.

(١) في (ع): «تشبه».

(٢) في النسخ: «فرفعوا الفاعلَ وأكَّدوه بالأسماءِ الجامدة»، والمثبت من «المغني»، وقوله: «بالأسماء»
متعلق بالفعل (رفع).

(٣) انظر: «مغني اللبيب» (ص: ٨٥٨) ت: د. فخر الدين قباوة، ط: دار اللباب.

وهكذا الجوابُ في: (لا شافيَ إلا أنتَ)، و: (لا كاشفَ له إلا هو) والحمدُ لله ربِّ العالمين.

سبحانَه لا إلهَ إلا هو، وصلِّ اللهمَّ على سيدنا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعينَ
وسلمَّ تسليمًا عددَ خلقِكَ بدوامِكَ. آمين^(١).

(١) جاء في خاتمة النسخة (ش): قال شيخنا الإمام المؤلف فسح الله في مدته وأبقاه في عافية: تم تسويده ليلة الأحد ٢٩ ربيع الأول سنة (١٠٧٠) سبعين بعد الألف رزقنا الله خيرها ووقانا ضيرها والمسلمين آمين بمنزلي بظاهر المدينة الشريفة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام عدد خلق الله بدوام الله الملك العلام والحمد لله رب العالمين. انتهى
وجاء في خاتمة النسخة (ع): «كتبها لنفسه أفقر الخلق لعفو الله وأحوجهم لرحمة الله تلميذ المؤلف حفظه الله: العبد الضعيف مصطفى بن فتح الله الحموي الشافعي غفر الله ذنوبه، وملاً من العلم ذنوبه، بالمدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام. وكان الفراغ من كتابة هذه النسخة بمصر المحروسة، سادس شهر ربيع الثاني من شهور سنة ثمانية وثمانين وألف من الهجرة النبوية على صاحبها: أفضل الصلاة والسلام. على يد الفقير إلى الله تعالى محمد بن أحمد الأزهرى عفا الله عنه وعن المسلمين، آمين».



الرسالة رقم: (١٥) مجموع رسائل العلامة
الملا الكوراني



مَدُّ الْفِيءِ

فِي تَقْرِيبِ

﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾

تَأْلِيفُ الْعَلَامَةِ

الملا الكوراني

يُطْبَعُ مَحْفَظَةً عَلَى نَسَخَتَيْنِ فِطْنَتَيْنِ

تَحْقِيقُ وَتَعْلِيقُ

ماهر أديب جوش



دار الكتب



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمته التحفيق

الحمدُ لله العليُّ الكبير، العليمُ القدير، الحكيمُ الخبير، الذي جَلَّ عن الشَّبه والنظير، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾، وصَلَّى اللهُ على رسوله محمدٍ البشيرِ النذير، وعلى آله الأطهار وأصحابه النجباء الأخيار.

وبعد:

فإن القرآن هو كلامُ الله الذي لا تنتهي عجائبه ولا تنقضي غرائبه، كيف وهو المعجزة العظمى لنبى الأمة المستمرة حتى قيام الساعة.

ولا زال العلماء في كلِّ عصر يستلهمون من معانيه جواهر الحكَم والأحكام، ويستخرجون من ألفاظه فنونَ البلاغة وأساليبَ الكلام، فلا يدعون حرفاً منه إلا ويقفون عنده باحثين عن وجه ذكره في مكانه، وحكمة اختياره دون غيره، ونحو هذا مما دأب العلماء على البحث فيه وتحريره.

ومن الآيات التي وقف عندها العلماء قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، حيث رأوا فيها وفي ألفاظها ما يحتاج إلى البيان، وحلَّ الإشكال المتوهم من كون الكاف بمعنى (مثل) فما الحكمة والوجه من قوله: ﴿كَمِثْلِهِ﴾ بجمع المترادفين في كلمة واحدة؟

وقد نُسب لبعض العلماء - حلاً لذلك - القولُ بزيادة الكاف، وأن المعنى: ليس

مثله شيء، وهذا إن كان المراد به مطلق الزيادة دون وجود حكمة لها فقائله قد غاب عنه أن هذا الكتاب كلام الله الذي لا يُذكر فيه حرفٌ إلا لحكمةٍ وغاية يجب البحث عنها وبيانها مهما استطعنا لذلك سبيلاً.

ولا شك أنه ما من عالمٍ من العلماء المشهود لهم بالعلم يَغيب عنه هذا الأمر، ولذلك قال البيضاوي رحمه الله: وَمَنْ قَالَ: الْكَافُ فِيهِ زَائِدَةٌ، لَعَلَّهُ عَنَى أَنَّهُ يُعْطَى مَعْنَى: لَيْسَ مِثْلَهُ، غَيْرَ أَنَّهُ أَكَّدَ لِمَا ذَكَرْنَاهُ.

وما ذكره رحمه الله هو وغيره من أئمة التفسير والمعاني في بيان ذلك المعنى: هو أن قولك: «مثلك لا يبخل» - فتنفي البخل عن مثله على طريق الكناية، وأنت تريد نفيه عن ذاته - فيه من المبالغة ما لا يوجد في قولك: أنت لا تبخل، لأنك إذا نفيته عمّن يسدُّ مسدّه وعمّن هو على أخصّ أوصافه، فقد نفيته عنه، ونظيره لو قلت للعربي: العربُ لا تخفِرُ الدّم، كان أبلغ من قولك: أنت لا تخفر، فإذا علم أنه من باب الكناية لم يقع فرقٌ بين قوله: ليس كالله شيء، وبين قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ إلا ما تعطيه الكناية من فائدتها، وكأنهما عبارتان مُعتقتان على معنَى واحد وهو نفي المماثلة عن ذاته^(١).

وقد أراد العلامة الكوراني - رحمه الله - أن يدلّي بدلوه في هذه الآية، ويدخل في النقاش حولها، كما هو دأبُ المحققين من العلماء الموسوعيين، حيث لا يتركون جزئية من هذا الدين في قرآنٍ أو سنةٍ إلا ولهم فيها بحثٌ واستدلال، فألّف هذه الرسالة المسماة:

«مد النفي في تقريب ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾»

(١) انظر: «الكشاف» (٤/٢١٢ - ٢١٣)، و«تفسير البيضاوي» (٥/٧٨).

باحثاً في معانيها على تقدير عدم زيادة الكاف فيها، لكنه نحاف بحثه طريقة المنطقيين وعلماء الكلام، كما يدل عليه استعماله طريقتهم في الكتابة، واقتصاره في المسائل على النقل عن بعض رؤوسهم كالمحقق نصير الدين محمد بن الحسن الطوسي، والإمام فخر الدين محمد بن عمر الرازي، في شرحيهما لكتاب «الإشارات والتنبيهات في المنطق والحكمة» لأبي علي الحسن بن عبد الله، الشهير بابن سينا.

ويظهر فيها - على وجاتها - سعة علمه، وتنوع مصادره، وإحاطته بهذا الجانب من العلوم، كما ظهر من رسائله الأخرى تضلعه بعلم الحديث النبوي الشريف وعلم الفقه وغيرهما.

وقد اعتمدنا في تحقيقها على نسختين خطيتين هما: نسخة تشستريتي ورمزنا لها بـ (ش)، ونسخة نور عثمانية ورمزنا لها بـ (ن).

والله الموفق إلى صوب الصواب، وإليه المرجع والمآب.

المحقق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَبِهِ نَسْتَعِينُ^(١)

الحمد لله ربّ العالمين، وصلى الله على سيدنا محمدٍ الجامع للكَمالات خاتم النبيين، وعلى آله وصحبه وسلّم، صلاةً وتسليماً فائِضِي البركات عدَدَ خَلْقِ الله بكلام الله الملكِ الحقِّ المبين.

أما بعد:

فهذا ما يتضمّن بيان أن قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ يدلُّ على نفي المِثْلِ له تعالى على تقديرِ عدمِ زيادةِ الكاف، فأقول وبالله التوفيق:

﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ سالبةٌ كَلِّيَّةٌ؛ لورودِ موضوعها في سياق النفي نكرةً، فإن كانت الكاف زائدةً كان المعنى: ليس مثله شيءٌ، وإن لم تكن زائدةً كان المعنى: ليس مثلٌ مثله شيءٌ، فيكون نفيًا لمماثلة شيءٍ لمثله، والمقصودُ منه نفيُ مماثلة شيءٍ له تعالى على طريق الكناية، فإن نفيَ مثلِ المثلِ ملزومٌ لنفيِ المثلِ.

بيان ذلك: أن المِثْلَ ملزومٌ ومِثْلَ المِثْلِ لازمٌ؛ لأن كلاً من المثلين مثلٌ لمثله؛ لأن المماثلة^(٢) من الطرفين، ووجودُ الملزومِ ملزومٌ لوجودِ اللازم، فوجودُ المثلِ ملزومٌ لوجودِ مثلِ المثلِ، وكما أن وجودَ الملزومِ ملزومٌ لوجودِ اللازم كذلك نفيُ

(١) «وبه نستعين» ليس من (ن).

(٢) في (ش): «تمائله».

اللازم ملزومٌ لنفي الملزوم، فنفي مِثْلِ المثلِ ملزومٌ لنفي المثلِ، فكَلَّمَا صدَق: ليس [مِثْل] (١) مِثْلُهُ شيءٌ، صدَق: ليس مثله شيء (٢)، وإلا لُوْجِد الملزوم بدون اللازم، هذا خُلْفٌ، فَيَصْدُق حينئذ: ليس كمثله شيء، كما يَصْدُق: ليس مثله شيء (٣)، وإلا لصدق نقيضه وهو: بعض ما كان شيئاً فهو كمثله، فيلزُم أن يكون له مثل، لكن السالبة مفروضة الصدق، فتكون الموجبة الجزئية كاذبة، فلا مِثْل لمِثْلِهِ إذ لا مِثْل له. والحاصل: أن المماثلة من الإضافات التي لا يُتَصَوَّرُ تحقُّقُها إلا عند تحقُّق الطرفين، فعند نفي (٤) المثل لشيء لا يَصْدُقُ الحكمُ بمماثلة شيء له؛ لانتفاء المماثلة بانتفاء المثل.

وبهذا يظهر اندفاع ما قيل (٥) من أنه: لو لم تُجْعَلِ الكاف زائدة لزم انتفاؤه تعالى عن ذلك علواً كبيراً؛ لأنه تعالى مِثْلٌ لمثله، والمقدَّر حينئذٍ انتفاء مِثْلِ المثل. انتهى. وذلك لِمَا عرفت أن تلك الموجبة - أعني: أنه مِثْلٌ لمثله - كاذبة، فهو تعالى لا يتَّصِف بعقد الحمل في نفس الأمر حتى يكون سلب (٦) المماثلة لمِثْلِهِ عنه تعالى - لكونه فرداً من أفراد الشيء الذي هو موضوع السالبة - كاذباً، فلا يلزم ما ذكره.

ثم قال ذلك القائل: لا يقال: لا نسلم أنه تعالى مِثْلٌ لمِثْلِهِ، وإنما يَصْدُق لو كان مِثْلُهُ موجوداً؛ لأننا نقول: صدق القضية ليس يتوقف إلا على وجود الموضوع،

(١) ما بين معكوفتين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) قوله: «صدق ليس مثله شيء» ليست في (ش).

(٣) «كما يصدق ليس مثله شيء» ليست في (ن).

(٤) في (ش): «فعند نقد»، وفي (ن): «فمع». ولعل الصواب هو المثبت.

(٥) في هامش (ن): «قائله الفاضل العلامة الرومي حسن جلبي رحمه الله».

(٦) في (ش): «سبب».

وَصِدْقٍ وَصَفِ الْمَحْمُولِ^(١) عَلَيْهِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، وَهُمَا مُتَحَقِّقَانِ هَاهُنَا، وَأَمَّا وَجُودُ مُتَعَلِّقِ الْمَحْمُولِ فَلَا يَتَوَقَّفُ صِدْقُ الْقَضِيَّةِ عَلَيْهِ كَمَا لَا يَخْفَى. انْتَهَى.

وفيه: أن وصف المحمول هنا المماثلة، وهو لا يَصْدُقُ عَلَى الْمَوْضُوعِ عِنْدَ انْتِفَاءِ الْمِثْلِ؛ لِمَا^(٢) عَرَفَتْ مِنْ تَوَقُّفِ تَحَقُّقِ الْأَمْرِ الْإِضَافِيِّ عَلَى تَحَقُّقِ الطَّرْفَيْنِ.

عَلَى أَنَّا لَا نَسَلِّمُ أَنَّ الْمَحْمُولَ هُنَا هُوَ لَفْظُ (مِثْلٍ) فَقَطْ، بَلِ الْمَحْمُولُ مَجْمُوعٌ مِثْلٍ مِثْلِهِ^(٣)؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْقَضِيَّةَ عَلَى نَحْوِ قَوْلِهِمْ: (أ) مَسَاوٍ لـ(ب)، وَالْمَحْمُولُ فِي هَذِهِ مَجْمُوعٌ «مَسَاوٍ لـ(ب)» لَا «مَسَاوٍ» وَحْدَهُ، عَلَى مَا صَرَّحَ بِهِ الْمُحَقِّقُ الطُّوسِي فِي «شَرْحِ الْإِشَارَاتِ»^(٤) فِي غَيْرِ مَا مَوْضِعٍ.

قَالَ فِي النَّهْجِ الثَّامِنِ: قَوْلُنَا: (أ) مَسَاوٍ لـ(ب)، وَ(ب) مَسَاوٍ لـ(ج)، فَ(أ) مَسَاوٍ لـ(ج)، وَمَا يَجْرِي مَجْرَاهُ [وَهُوَ] عَسْرُ الْإِنْحِلَالِ إِلَى الْحُدُودِ الْمُرْتَبَةِ فِي

(١) فِي (ش): «مَحْمُولٌ».

(٢) فِي (ن): «كَمَا».

(٣) فِي (ن): «مِثْلٌ لِمِثْلِهِ».

(٤) كِتَابُ «الْإِشَارَاتِ وَالتَّنْبِيهَاتِ فِي الْمَنْطِقِ وَالحِكْمَةِ» لِأَبِي عَلِي الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، الشَّهِيرِ بِابْنِ

سَيْنَا، الْمَتُوفَى سَنَةَ (٤٢٨هـ)، وَهُوَ كِتَابٌ صَغِيرٌ الْحَجْمِ، كَثِيرٌ الْعِلْمِ، مُسْتَصْعَبٌ عَلَى الْفَهْمِ.

وَلَهُ شُرُوحٌ، مِنْهَا: شَرْحُ الْإِمَامِ فُخْرِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو الرَّازِيِّ الْمَتُوفَى سَنَةَ (٦٠٦هـ) طَعَنَ فِيهِ

بِنَقْضٍ أَوْ مَعَارِضَةٍ، وَبَالِغٌ فِي الرَّدِّ عَلَى صَاحِبِهِ، وَلِذَلِكَ سُمِّيَ بَعْضُ الظَّرْفَاءِ شَرْحَهُ: جَرَحًا.

وَمِنْ شُرُوحِهِ: شَرْحُ الْعَلَامَةِ الْمُحَقِّقِ نَصِيرِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الطُّوسِيِّ، الْمَتُوفَى سَنَةَ (٦٧٩هـ)

أَشَارَ فِيهِ إِلَى أَجُوبَةٍ بَعْضُ مَا اعْتَرَضَ بِهِ الْفَاضِلُ الْمَذْكُورُ (يَعْنِي الرَّازِي)، وَسَمَاهُ بِ«حُلِّ مُشْكَلاتِ

الْإِشَارَاتِ» وَفَرَّغَ مِنْ تَأْلِيفِهِ سَنَةَ (٦٤٤) وَهُوَ الْمَقْصُودُ بِالنَّقْلِ هُنَا.

وَلِلْمُحَقِّقِ قَطْبِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ الرَّازِيِّ، الْمَعْرُوفِ بِالتَّحْتَانِيِّ، الْمَتُوفَى سَنَةَ (٧٦٦هـ)

كِتَابُ: «الْمَحَاكِمَةُ» بَيْنَ الشَّارِحِينَ الْفَاضِلِينَ الْمَذْكُورِينَ. انظُر: «كَشْفُ الظُّنُونِ» (١/ ٨١).

القياسِ المتَّجِجِ لهذه النتيجة؛ لأنَّ الجزء من محمول الصغرى جُعل موضوعاً في الكبرى.. إلخ.

ثم قال: إن قولنا: (أ) مساوٍ لـ(ب)، قضيةٌ موضوعُها أو محمولها مساوٍ لـ(ب)، ولمَّا كان مساوٍ لـ(ج) محمولاً على (ب).. إلخ.

وقال بعده: الباء الذي هو جزءٌ من أحد حدود القياس^(١).

وقال في النهج السابع: (ب) الذي هو جزء من أحد حدِّي القضية^(٢). إلى غير ذلك.

وكذلك المحمول في نحو قولنا: الدَّرُّ في الحُقَّة، والحُقَّة في البيت، مجموعُ الظرفِ المستقرِّ السائدِ مسدِّدٌ عامله، لا المجرورُ وحده كما ظنَّ بعضهم.

وظنَّ من ذلك أن نحو قولنا: لا شيء من الحائط في الوتد، يتنهض نقضاً على انعكاس^(٣) السالبة الكلية كنفْسِها، إذ لا تنعكس إلى قولنا: لا شيء من الوتد في الحائط، وذلك لأنَّ المحمول هو حاصلٌ في الوتد، لا الوتد فقط، فهي تنعكس إلى قولنا: لا شيء مما في الوتد بحائط، وهو صحيحٌ.

وللتنبية على ذلك قال في «الإشراف»^(٤) في رسم العكس المستوي: هو جعلُ الموضوع بكليته محمولاً، والمحمول بكليته موضوعاً.. إلى آخره.

(١) انظر: «شرح الإشارات والتنبيهات» لنصير الدين محمد بن الحسن الطوسي (ص: ٤٤٤ - ٤٤٧)، وما بين معكوفتين منه.

(٢) انظر: «شرح الإشارات والتنبيهات» لنصير الدين محمد بن الحسن الطوسي (ص: ٣٧٩).

(٣) «انعكاس» من (ن).

(٤) في (ن): «الإشراق»، ولم أعرفه.

وقال: قولك: لا شيء من السرير على الملك، لا ينبغي أن تعكسه دون القول بالكليّة، فلا تقول: لا شيء من الملك على السرير، بل: لا شيء مما على الملك سرير^(١)، فلفظ (على) لا بد من نقلها إذ هي جزء من المحمول ها هنا. انتهى.

ولأجل الاحتراز عن نحو الأمثلة المذكورة زاد الإمام في شرحه لـ «الإشارات»^(٢) قَيْدَ: بكليته.

ولأجل أن التحقيق أن المحمول هو مجموع الظرف المستقر قال المحقق في شرحه لـ «الإشارات» في رسم العكس المستوي: والقيد الذي زاد فيه الفاضل الشارح - وهو قوله: أن يجعل المحمول بكليته.. إلى آخره - لا حاجة إليه، فإن بعض المحمول لا يكون محمولاً وبعض الموضوع لا يكون موضوعاً، واشتباه المحمول بجزئه^(٣) في المثال المشهور، وهو قولنا: لا شيء من الحائط في التود، وما يجري مجراه، لا يقع لمن له فطنة^(٤).

هذا، ومن هنا يظهر أن ما وقع في بعض العبارات - من أن قياس المساواة ما وقع متعلق محمول صغراه موضوع الكبرى - تسامح نظراً إلى اللفظ، حيث إن نحو مساو^(٥) هو الجزاء مجاوز^(٦) من قبل التسمية الجزاء باسم الكل.

(١) في (ش): «سرير».

(٢) تقدم التعريف به قريباً.

(٣) في (ن): «واشتباه المحمول بجزئه»، وفي (ش): «والتشبيه المحمول بجزئه». والمثبت من مطبوع «شرح الإشارات» للطوسي.

(٤) انظر: «شرح الإشارات والتنبيهات» لنصير الدين محمد بن الحسن الطوسي (ص: ٣٢١).

(٥) الواو من (ن).

(٦) في (ش): «ومجاز».

فَتَلَخَّصَ: أن الآية دالة على أنه تعالى لا مثل له على الوجهين: جَعَلَ الكاف زائدةً، وجَعَلَهَا غيرَ زائدةٍ، وبالله التوفيق.

قال المؤلف أبقاه الله في عافية شاملةٍ بِمَنِّهِ وكرمه آمين:

وكان الفراغ من نسخ هذه النسخة العظيمة يوم الجمعة آخر جمادى الثاني الذي هو من شهور سنة أربعة وتسعين وألف، على يد ناسخها أفقر العباد إلى الله تعالى المتعال أبو^(١) بكر ابن المرحوم الحاج إبراهيم العتال، غفر الله له وللمسلمين آمين.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم^(٢).

(١) قوله: «أبو» كذا وقع بالرفع، وهو جائز على حمله على الحكاية، والعجادة: (أبي).

(٢) من قوله: «قال المؤلف أبقاه الله..» إلى هنا جاء بدلاً منه في نهاية النسخة (ن): «قال شيخنا المؤلف قدس الله سره العزيز وجعله في أعلا عليين مع النبيين والصدقيين والشهداء والصالحين آمين: بيض وحرر يوم (١٣) ربيع الأول سنة (١٠٩٢). انتهى».



المبلا الكوراني

مجموع رسائل العلامة

الرسالة رقم: (١٦).....



مَسَلَكُ الْأَعْتِدَالِ إِلَى فَهْمِ آيَةِ خَلْقِ الْأَعْمَالِ

تأليف العلامة

المبلا الكوراني

بُطِعَ مَحْفَظًا عَلَى نَسَخَتَيْنِ فُطَيْتَيْنِ

تَحْقِيقًا وَتَسْلِيحًا

د. علي محمد زهنو



دار اللباب



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمته التحفنيق

الحمدُ لله الهادي إلى «مسلك الاعتدال» مَنْ أسعدَ مِنَ العبادِ، المُوفِّقِ «إلى فهم» القرآن مَنْ أسلَّكهم سبيلَ الرِّشادِ، والصلاة والسلام على مَنْ كان مصداقَ «آية خلق الأعمال» على السَّدادِ، بتسليمه لقدرة الله تعالى مع أخذه بالأسباب دون اتِّكالٍ عليها ولا اعتماد.

وبعد:

فهذه رسالةٌ لطيفةٌ مما خطَّه بنانُ العلامة الكبير بُرهان الدين إبراهيم بن حسن الكوراني الشافعي عمَّه الله بِمَغْفَرَتِهِ، وبِوَاهِ الكرامة في مُسْتَقَرِّ رَحْمَتِهِ.

يدلُّ عنوانها على مضمونها، ويُوحي اسمُها بمكنونها، يرُدُّ فيها على كلام الإمام الزمخشريِّ المعتزليِّ في «الكشاف» في أثناء تفسيره قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصفات: ٩٦]، مُتَّصِرًا فِيهَا لِقَوْلِ الْأَشَاعِرَةِ فِي إِثْبَاتِ الْكَسْبِ للعبد بإذن الله، برغم أنه يتبنى فيها قولاً غيرَ معتمدٍ في المذهب الأشعريِّ يُجيزُ أن يكون للعبد قُدرةٌ مؤثِّرةٌ لكنْ بإذنِ الله لا بالاستقلال؛ حيث يرى أنه لا حاجة - مع هذا القول - إلى تخصيصِ العمومات الدالَّة على أن الله خالقُ كلِّ شيءٍ، مع إثبات الكسب بالتأثير.

وبعد تمهيد مطوّلٍ أورد المؤلفُ فيه ستَّ تنبيهاتٍ توَصَّلَ لِمَا أتى به في وَضَلٍ في سرد كلام الزمخشري والرَّدِّ عليه تفصيلاً، وفي تكملةٍ في نسبة الأفعال، ثم بتتمةٍ في مناقشة المعتزلة في مسألة فعل الأصلاح، ختمَ - رحمه الله - بتبصرةٍ حول نفيٍ تعليلِ أفعالِ الله بالأغراض.

وقد جاد اللهُ اللطيف، على العبدِ الضعيف، بتحقيق هذه الرِّسالة عن نُسخَتَيْنِ خَطِيئَتَيْنِ، إحداهُما قِيَمَةٌ بِكُتُبِ المصنِّفِ على طُرَّتِها نَسَبَتْها إليه بخطِّه، ثم تلا النَّسْبَةَ بإجازةٍ منه لِمالكِ النسخة - الذي أحسبُ أنه هو ناسخُها - بروايتها والإفادة بها، وهي من محفوظات مكتبة فاضل باشا باسطنبول تحت رقم (٨٢٠) ورمزها (ف)، والنسخة الثانية: من محفوظات مكتبة شهيد علي باشا في المكتبة السليمانية باسطنبول تحت رقم (٢٧٢٢) ورمزها (ش).

والحمد لله رب العالمين

المحقق



[خُطْبَةُ الرَّسَالَةِ]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَبِهِ إِيَّاهُ نَسْتَعِينُ

وصلّى الله على سيدنا مُحَمَّدٍ وعلى آله وصحبه وسلّم

الحمدُ لله الذي هَدَى إلى توحيد الأفعال في عينِ إثبات الكَسْبِ للعبد بإذن الله العزيز الحكيم، وأنزل: ﴿مَا شَاءَ اللَّهُ لَأَقْوَةَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾ [الكهف: ٣٩] و﴿أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ١٦٥] هدى وشفاءً للمؤمن ذي القلب السليم، وصلّى الله على سيدنا مُحَمَّدٍ المبعوث بـ«لا إله إلا الله»، الدالُّ على توحيد الذاتِ والصفاتِ والأفعال، وعلى آله وأصحابه الهداة المهتدين صلاة وسلاماً فائضي البركات عدد خلق الله بدوام الله المنعم المتعال.

أما بعد:

فهذا - بتوفيق الله - «مسلك الاعتدال إلى فهم آية خلق الأعمال»، ينكشف فيه - إن شاء الله - إثبات الكَسْبِ للعبد بإذن الله في عين توحيد الأفعال، ويظهر منه اختلال ما جرى عليه صاحب «الكشاف» بناءً على قواعد الاعتزال^(١)؛ لما يتضح أن الله قد أتى ﴿بُنِيَنَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾^(٢)، وبين لهم

(١) وذلك في تفسير قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصفافات: ٩٦]؛ كما سيأتي في الوصل بعد

التمهيد المتضمن ست تنبيهات.

(٢) ضمن المؤلف من الآية ٢٦ من سورة النحل.

لو سمعوا أن أعمالهم لا تصدر عنهم إلا بإذن الله فلا يستقلون بها عن طوقهم،
﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلَ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ وَلَكِنْ اٰخْتَلَفُوا﴾^(١)
بتقدير العزيز العليم، ﴿فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لِمَا اٰخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ ؕ وَاللَّهُ يَهْدِي
مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾^(٢).

(١) ضمّن المؤلف من الآية ٢٥٣ من سورة البقرة.

(٢) ضمن المؤلف من الآية ٢١٣ من سورة البقرة.

تمهيد

فيه تنبيهات

الأول:

لا ريبَ أن الرُّسُلَ - صلواتُ الله عليهم وسلامُهُ - قد أجمَعوا على الدَّعوةِ إلى كلمة «لا إلهَ إلا اللهُ»، وهي بمنطوقها دالَّةٌ على توحيد الألوهِية، أي: على قَصْرِ الألوهِية على الله تعالى قَصْرًا حَقِيقِيًّا ضَروريًّا لغَةً، وقد بيَّنَّا ذلك مُستوفىً في «إنباء»^(١) الأنبياء».

ومُقْتَضَى هذا القَصْرِ: أن الله هو الذي يَسْتَحِقُّ أن يعبُدَهُ كُلُّ مخلوق، ولا يكون ذلك إلا إذا كان الله هو النافع الضارُّ على الإطلاق؛ لأن العِبادةَ هي الطاعةُ والانقياد والخضوع، ومَن لا يملك نفعاً ولا ضرراً - بالنسبة إلى بعض المخلوقين - لا يَسْتَحِقُّ أن يعبُدَهُ ذلك البعضُ ويطيعه وينقادَ له ويخضع، وهو ظاهر.

لكن الذي اقتضاه قَصْرُ الألوهِية على الله قَصْرًا حَقِيقِيًّا هو أن الله هو الذي يَسْتَحِقُّ أن يعبُدَهُ كُلُّ مخلوق، فهو النافع الضارُّ على الإطلاق، ولا يكونُ كذلك إلا إذا كان قادراً على كُلِّ شيءٍ، ولا يكون كذلك إلا إذا كانت قُدْرَتُهُ ذاتيَّةً له، ولا يكون كذلك إلا إذا كان واجبَ الوجود لذاته، ولا يَتَّضِحُّ ذلك إلا إذا كان عينَ الوجود

(١) في (ش): «إنباء».

المَحْض^(١)؛ كما هو مذهب الشيخ الأشعريِّ والمُحَقِّقِينَ، وقد أَوْضَحْنَا ذلك في «قصد السبيل» وغيره.

فظهر أن قَصْرَ الألوهية على الله تعالى يَسْتَلْزِمُ قَصْرَ النفع والضَّرَّ عليه، وهو يَسْتَلْزِمُ قَصْرَ القادريَّة على كُلِّ شيءٍ عليه، وهو يَسْتَلْزِمُ قَصْرَ القادريَّة بالذاتِ عليه، وهو يَسْتَلْزِمُ قَصْرَ وُجوب الوجود لذاته عليه.

فلا موجودَ بالذاتِ إلا اللهُ، فلا قادرَ بالذاتِ إلا اللهُ، فلا قادرَ على كُلِّ شيءٍ إلا اللهُ، فلا نافعَ ولا ضارَّ - على الإطلاق - إلا اللهُ، فلا إلهَ إلا اللهُ.

الثاني:

إذا تبيَّن أنه لا موجودَ بالذاتِ إلا اللهُ، فلا وُجودَ لغيره إلا به، فما سواه مُفْتَقِرٌ إليه في وُجوده وكمالاته التابعة لوجوده، فكما أنه لا وُجودَ للممكنِ إلا بالله، فكذلك لا كمالَ وُجودياً^(٢) له إلا بالله، ومن كمالات العبد القُدرة، فلا قُدرة له إلا بالله؛ كما قال تعالى: ﴿مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾ [الكهف: ٣٩].

وفي الحديث المتواتر - كما قال السيوطي -: «لا حولَ ولا قُوَّةَ إلا بالله»^(٣).

(١) ليس المقصود - كما قد يُتوهم - أن ذات الله تعالى هي عينُ ذوات الموجودات التي هي مخلوقاته، بل المقصود - وسببته كلامُ المؤلفِ القادم - أنه تعالى هو عينُ معنى «الوجود» ومحضه، أي: أنه لا وجودَ حقيقياً على الاستقلالِ لغيره سبحانه، وأنَّ كُلَّ موجودٍ سواه إنما هو موجودٌ بخلقِ الله له، وإبقائه له، وإلا لهلكَ وعدمَ؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمَسِّكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحْرَمٍ بَعْدَهُ إِِنَّهُ كَانَ خَلِيفَةً عَفُورًا﴾ [فاطر: ٤١]، والله تعالى أعلم.

(٢) في (ش): «لا كمالَ وجودٍ»، وليس فيها قوله قبله: «فكذلك».

(٣) يُنظر: «قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة» الحديث (٥٥) (ص: ١٥٢)، وذكر مخارجه.

ومن المعلوم - عند الالتفات^(١) - أن كلَّ وصفٍ حاصلٍ لشيءٍ بغيره فهو - في الحقيقة - لذلك الغير لا للشيء.

فلا قدرة حقيقة إلا لله، فما حصل لغيره منها فهو من أشعة أنوار القدرة الإلهية، تعددت وتعيّنت - بحسب المظاهر - على وجه مقدّسٍ عند الراسخين في العلم - من طريق الوهب - عن جميع الشُّبُهَات التي تطرؤ على أهل الأفكار الذين لا ذوق لهم في طريق الله، فلا يستلزم تجسماً^(٢) ولا تشبيهاً ولا تكييفاً، ولا حلولاً ولا اتّحاداً ولا تجزئة، ولا قياماً للحوادث بالقديم ولا بالعكس، ولا ما يُشاكل ذلك من شُبُهَات أهل الأوهام!

يُوضِّحُه قوله تعالى: ﴿أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ١٦٥]، أي: أن القوَّة الظاهرة في مظاهر الأقوياء المتعدّدة - بحسبهم - لله جميعاً حقيقة، لا لهم حقيقة؛ لأنها إنما حصلت لهم بالله لا بالذات، وما هو بالله فهو الله؛ كما تبين.

وهذه الآية^(٣) مع قوله تعالى: ﴿مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾ من أوضح الدلائل على توحيد الصِّفَات لكلِّ ذكيٍّ مُنصف!

الثالث:

إذا تبين لك توحيد الصِّفَات علمت أن تأثير قدرة العبد - بإذن الله - لا يُنافي قَصْر الخالقيَّة لكلِّ شيءٍ على الله، ولا قَصْر القادريَّة على كلِّ شيءٍ على الله؛ لأن

(١) الالتفات - هنا - بمعنى توجه النظر العقلي إلى حقيقة المعنى، وليس المقصود من «الالتفات» معناه البلاغي الذي هو العدول عن واحدٍ من الغيبة أو الخطاب أو التكلّم إلى غيره منها. والله تعالى أعلم.

(٢) في (ش): «تجسماً».

(٣) يعني قوله تعالى: ﴿أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾.

العبد لا فعل له إلا بقوة بالضرورة، ولا قوة له إلا بالله؛ عقلاً ونقلاً وكشفاً، فلا فعل له إلا بالله، وما هو بالله فهو الله؛ كما تبين! فلا فعل حقيقة إلا الله.

فمكسوبُ العبد - بتأثير قدرته بإذن الله لا بالاستقلال - عينُ المخلوق لله بالعبد، فالمخلوقُ لله بالعباد، والمكسوبُ للعبادِ بالله، متَّحدان بالذات، مُختلفان بالاعتبارات؛ لكونه صادراً من قدرة واحدة بالذات، متعدّدة بالاعتبارات التي هي التعيّنات الحاصلة في مظاهر العباد، من غير لزوم شيءٍ من الشُّبهات المذكورة، فاللهُ خالقُ كلِّ شيءٍ على الإطلاق، مع إثبات الكسب بتأثير قدرة العبد بإذن الله لا مُستقلاً، من غير منافاة.

فلا حاجة في إثبات الكسب بالتأثير إلى تخصيص العمومات الدالة على أن الله خالق كلِّ شيءٍ بـ«ما عدا الأفعال الاختيارية للمُكلِّفين»؛ كما اختاره المُحقِّق ابنُ الهمام في «المسيرة»^(١).

ولا حاجة - في الجمع بين إثبات الكسب وتوحيد الأفعال - إلى تفسير الكسب بتعلُّق قدرة العبد بالفعل المُراد^(٢) مُجرّداً عن التأثير أصلاً - كما هو المشهور عن الأشاعرة - لإمكان الجمع بين القول بتأثير قدرة العبد - بإذن الله لا بالاستقلال - مع القول بتوحيد الأفعال؛ كما تبين وسيزدادُ وُضوحاً بتوفيق الله المُنعم المُتعال.

إلا أن هنا نكتةً يقتضي المقام التنبيه عليها، وهو: أن الله تعالى خالقُ كلِّ شيءٍ

(١) لا يوحى سياق «المسيرة في علم الكلام» لابن الهمام (ص: ٤٧) وما بعدها أن هذا اختيار ابن الهمام، بل هو يذكر أنه قول المعتزلة والفلاسفة، خصوصاً وأن المصنّف سيذكر لاحقاً أنه قول المعتزلة ومن قال بقولهم من القدرية دون أن يذكر أنه اختيار ابن الهمام، والله أعلم.

(٢) أي: المراد للعبد.

كيف يشاء؛ أي: بلا واسطة، أو بواسطة مع غناه بالذات عنها، ولا محذور في ذلك^(١) وإن تَوَهَّمَ ذلك من تَوَهَّم؛ وذلك لأن قولهم^(٢): «إن الله يفعل عند الأشياء لا بها» إن أُريد به: أن فعل الله لا يتوقف على الأسباب، بل هو غني عنها، قادر على الإيجاد بلا مدخلية توسطها؛ بدليل أن أول مخلوق خلقه الله لم يكن بواسطة مظهر عبدي، وإلا لتسلسل المظاهر! ولكن الله العليم الجواد الحكيم - مع كونه غنياً عنها - يفعل بها لحكمة اقتضى جوده ورحمته مراعاة تلك الحكمة، لا للإفتقار إليها، فهي أسباب عادية؛ أي: إن الله جرت عادته بإيجاد الأشياء بها لحكمة مع غناه عنها، فهو في معنى الفعل عندها لا بها؛ كان^(٣) قولاً صحيحاً، ولا ينافي ما ذكرناه.

وإن أُريد به^(٤): أنه لا يصح أن يفعل الحق - سبحانه - بتوسط الأسباب أصلاً ولا لمقتضى الحكمة مع غناه عنها^(٥)؛ فهو قول لا يقوم عليه دليل تام.

وقولهم: «يلزم الاستكمال بالغير» شبهة تنكشف بأن الإيجاد بالأسباب إنما يستلزم الافتقار المنافي للغنى المستلزم للاستكمال إذا توقف الفعل على تلك الأسباب حقيقة لا عادة لحكمة، لكنها^(٦) عادية لحكمة كما تبين، فلا افتقار، فلا استكمال بالغير، وبالله التوفيق.

فأتضح عند الإمعان والإنصاف أن الأفعال الاختيارية للعباد في عين كونها

(١) أي: في القول بأنه تعالى يخلق بواسطة مع غناه بالذات عن هذه الوسطة.

(٢) يعني: الأشاعرة.

(٣) جواب الشرط الواقع في قوله: «إن أُريد به أن فعل الله».

(٤) يعني: قول الأشاعرة: «إن الله يفعل عند الأشياء لا بها».

(٥) أي: عن الأسباب.

(٦) أي: تلك الأسباب.

مكسوبةً لهم بتأثير قدرتهم بإذن الله، مخلوقة^(١) لله تعالى بواسطة مظاهرهم.

فالمكسوبُ هو المخلوق، لكن بنسبتين مختلفتين؛ فإن الله خالقهم^(٢) وخالق أعمالهم بهم، مع غناه الذاتي عنهم، وإحاطة علمه بتفاصيل تلك الأعمال ومبادئها. والعبادُ كاسبون لأعمالهم بالله^(٣)، مع فقرهم الذاتي إليه، وعدم استقلالهم بها، وعدم علمهم بتفاصيل شيء منها، إلا ما شاء الله منها.

وقد دلَّ شواهدُ الشرع المعصوم على تحقيق الاعتبارين، أي: أن الله يفعلُ بالأسباب - أي: بتوسط مظاهر العباد - كما يفعلُ عندها، وكما يفعل بلا سبب، وأن العبادَ يعملون بالله ما شاء الله أن يعملوه بإذنه.

أما ما يدلُّ على أن الله يفعل بالأشياء مع غناه عنها:

فقوله تعالى: ﴿فَتَلَوْتَهُمْ يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ﴾ [التوبة: ١٤]، ولا شك أن الذي إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له: «كُنْ» فيكون لا يعذبُ بأيديهم إلا لحكمة، لا للحاجة إليهم.

وقوله ﷺ: «لَمَّا أَسْمَعَهُ بِمَكَّةَ نَفَرْنَا مِنْ مُشْرِكِي قَرِيشٍ بَعْضٌ مَا يَكْرَهُ خِطَاباً لِأَصْحَابِهِ رِضْوَانِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ: «أَبْشُرُوا؛ فَإِنَّ اللَّهَ مُظْهِرٌ دِينَهُ...»، إلى أن قال: «إِنَّ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ تَرُونَ مِمَّنْ يَذْبَحُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ عَاجِلاً»، قال الراوي: فوالله لقد رأيتهم ذبَحَهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِينَا. أخرجهُ أَبُو نُعَيْمٍ مِنْ حَدِيثِ عِثْمَانَ بْنِ عَفَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٤).

(١) خبرُ «أنَّ الأفعالَ الاختياريةَ».

(٢) هذه هي النسبة الأولى.

(٣) هذه هي النسبة الثانية.

(٤) الراوي القائل: «فوالله لقد رأيتهم...» إلخ هو عثمانُ رضي الله عنه. ولم أهدِ إلى هذا في أيِّ كُتُبٍ =

وقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمُ بَعْضًا﴾ [البقرة: ٢٥١] و[الحج: ٤٠] (١).
 وحديث ابن مسعودٍ عند ابن ماجه: فأما رسول الله ﷺ فَمَنَعَهُ اللهُ بِعَمِّهِ أَبِي طالب، وأما أبو بكرٍ فَمَنَعَهُ اللهُ بِقَوْمِهِ (٢).

وقول ابن عباسٍ لعمر بن الخطاب: أليس قد دعا رسول الله ﷺ أن يُعزَّ بك الدين؟

وقوله لعمر أيضاً: مَصَّرَ اللهُ بكِ الأَمْصارَ، وَجَبَا بكِ الأَمْوالَ، وَنَفَى بكِ العَدُو. كذا في «فتح الباري» (٣).

وقول حاطبٍ: أردتُ أن تكون لي عند القوم يدٌ يدفعُ اللهُ بها عن أهلي

= الحافظ أبي نعيم - رحمه الله تعالى - هو! وروى الخبر الدارقطني في «الأفراد» مطوَّلاً، ومن طريقه الخطيبُ البغدادي في «تلخيص المتشابه في الرسم» (١٤ - ١٥).
 عزاه لأبي نعيم السيوطي في «الخصائص الكبرى» (١ / ٢٤١)، ولعله في القسم غير المطبوع من «دلائل النبوة» له، وهو خبر طويل رواه أيضاً الخطيبُ البغدادي في «تلخيص المتشابه في الرسم» (١ / ١٤ - ١٥)، والضياء في «المختارة» (٣٨٢) وقال: قال الدَّارِقُطْنِيُّ: هذا حديثٌ غريبٌ من حديث عروة بن الزبير عن عمرو بن عثمان بن عفان عن أبيه تفرَّد به عبد الله بن عروة عن أبيه ولم يروه عنه غير ابنه سلمة تفرَّد به عنه ابنه عبد الله. والقائل: «فوالله لقد رأيتهم...» إلخ هو عثمان رضي الله عنه.

(١) في (ش): «ولولا دفاع». وهي قراءة متواترة، قرأ بها في البقرة والحج نافعٌ وأبو جعفر المدنيان، ويعقوبُ البصري. يُنظر: «النشر في القراءات العشر» (٢ / ٢٣٠).

(٢) «سنن ابن ماجه» (١٥٠).

(٣) يُنظر: «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (٧ / ٦٥).

وقد رواه مُطَوَّلًا الطبراني في «المعجم الأوسط» (٥٧٩) عن عبد الله بن عمر، وحسن الهيثمي إسناده في «المجمع» (٩ / ٧٦).

ومالي، وليس من أصحابك هناك إلا وله من يدفعُ الله به عن أهله وماله^(١).
وظاهرُ حديثِ الطَّبْرَانِيِّ عن ابنِ عُمرٍ - رضي الله عنهما - مرفوعاً: «إن الله ليدفعُ
بالمُسلمِ الصالحِ عن مئةِ ألفِ بيتٍ من جيرانه البلاء»^(٢).

وقوله ﷺ في «الصحيح»: «أنا الماحي، يمحو الله بي الكفر»^(٣).

وقوله: «يا معشر الأنصار، ألم أجدكم ضاللاً فهداكم الله بي، وكنتم متفرقين
فألّفكم الله بي، وعالّة فأغناكم الله بي؟»^(٤).

وحديثُ ابنِ عباسٍ عند البخاريِّ وغيره في قوله: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾، قال:
«علينا أن نبيّته بلسانك». قال الحافظ ابن حجر: وفي روايةٍ إسرائيل: «على لسانك».
انتهى^(٥).

وقوله ﷺ: «لأن يهدي الله بك رجلاً واحداً خيرٌ لك من أن يكون لك حُمر
النَّعم»^(٦).

(١) «صحيح البخاري» (٣٩٨٣) عن عليٍّ في خبر حاطب بن أبي بلتعة رضي الله عنهما.

رواه البخاري (٣٩٨٣) من حديث علي... .

(٢) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٣٩٤٠) و«الأوسط» (٤٠٨٠)، وقال الهيثمي في «المجمع»
(٨ / ١٦٤): فيه يحيى بن سعيد العطار، وهو ضعيف.

(٣) «صحيح البخاري» (٣٥٣٢)، و«صحيح مسلم» (٢٣٥٤) عن جبير بن مطعم رضي الله عنه.

(٤) «صحيح البخاري» (٤٣٣٠)، و«صحيح مسلم» (١٠٦١) عن عبد الله بن زيد بن عاصم
رضي الله عنه.

(٥) يُنظر: «فتح الباري» لابن حجر (٨ / ٦٨٣). والحديث في «صحيح البخاري» (٤٩٢٩)، و«صحيح
مسلم» (٤٨٨)، ورواية إسرائيل - وهو ابن يونس بن أبي إسحاق السبيعي - في «صحيح البخاري»
(٤٩٢٨).

(٦) «صحيح البخاري» (٣٠٠٩)، و«صحيح مسلم» (٢٤٠٦)، عن سهل بن سعد رضي الله عنه.

وحديثُ البزار بسندٍ حسنٍ عن جابرٍ رفعه: «أكثرُ من يموتُ بعدَ قضاءِ الله وقدره بالنَّفْسِ»، قال الراوي: يعني: بالعين. كذا في «فتح الباري»^(١).

وفي «صحيح مسلم» من حديث ابن عباسٍ رفعه: «العين حقٌّ، ولو كان شيءٌ سابقَ القدرِ سبقتهُ العين» الحديث^(٢)، لكن لا شيءٌ يسبق القدر؛ لأن كلَّ شيءٍ خلقه الله بقدر، فلا تُؤثِّرُ العينُ إلا بالأذن، وهو المطلوب.

إلى غير ذلك^(٣).

وأما ما يدلُّ على الاعتبار الثاني - أي: أن العبادَ يفعلون بالله ما شاء الله أن يفعلوه، لا على الإطلاق - فنحو قوله ﷺ: «اللهم إنك سألتنا من أنفسنا ما لا نملكه إلا بك، فأعطنا منها ما يُرضيك عنا»^(٤).

(١) يُنظر: «فتح الباري» لابن حجر (١٠ / ٢٠٠). والحديث في «كشف الأستار عن زوائد البزار» للهيتمي (٣٠٥٢)، وفي «مجمع الزوائد» له (٥ / ١٠٦) بلفظ: «بالنفس». وفيهما أن المفسر هو البزار نفسه.

(٢) «صحيح مسلم» (٢١٨٨).

(٣) أي: من الأدلة والشواهد.

(٤) ذكر الحافظ العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» بهامشه (٢ / ٣٦٩) أنه روى هذا الحديث المستغفري في «الدعوات» من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. اهـ.

قلت: أخرجه تمامُ الرازي في «فوائده» (١٤٧١)، وابنُ عساکر في «تاريخ دمشق» (٣٦ / ٣٢١) كلاهما من طريق محمد بن يعقوب بن حبيب، عن دلهات بن جبير به. ودلهاتٌ ضعيفٌ جداً؛ كما ذكر الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٢ / ٢٨) عن الأزدي.

ورواه ابنُ عساکر ثانيةً (٥٥ / ١٤٥) من طريق أبي بكر بن أبي الدنيا أسنده عن محمد بن كعب؛ أنه كان يقوله، وهو في «محاسبة النفس» لابن أبي الدنيا (٩٣) والقائل في مطبوعه: محمد بن كثير.

وَمَفَادُ الاستثناء: أن العبد يملك ما سُئِلَ منه من التكاليف بالله، ولا يكون ذلك إلا بتأثير قدرته فيها بإذن الله.

وقوله تعالى^(١): ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ [الأعراف: ١٨٨]، ومن المعلوم: أن إتيان المأمورات واجتناب المنهيات من النفع، وأن إتيان المنهيات وترك المأمورات من الضر، فإذا ملك شيئاً من ذلك بمشيئة الله؛ كان لقدرة تأثير^(٢) فيه بإذن الله، لا مُستَقَلًّا.

وقوله تعالى في الحديث القدسي الصحيح: «يا داود، إن ذلك لم يكن إلا بي، ولولا عَوْنِي ما قَوِيَتْ عَلَيْهِ»^(٣).

وحديث الطبراني في «الأوسط» عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - مرفوعاً حكايةً عن موسى خطاباً مع الخضر - عليهما السلام -: «الحمد لله رب العالمين الذي لا أحصي نعمه، ولا أقدر على شكره إلا بمَعُونَتِهِ» الحديث بطوله^(٤).

(١) معطوفٌ على «قوله» في قوله: «فنحو قوله ﷺ».

(٢) في النسختين: «تأثيراً»، والصواب ما أثبت.

(٣) رواه الحاكم وصححه في «المستدرک علی الصحیحین» (٣٦٢٠) موقوفاً على ابن عباس رضي الله عنهما.

(٤) كرر في (ف) كلمة «الحديث» مرتين.

وقد روى هذا الحديث الطبراني في «المعجم الأوسط» (٦٩٠٨)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١ / ١٣١): فيه زكريا بن يحيى الوقار، قال ابن عدي: كان يصعُ الحديث. وقال الهيثمي في «المجمع» (١٠ / ٢٣٣): وقد ضعفه غير واحد، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وذكر أنه أخطأ في وصله، والصواب فيه: عن سفيان الثوري: أن رسول الله ﷺ قال، وبقيّة رجاله وثقوا. اهـ. ويُنظر: «الثقات» لابن حبان (٨ / ٢٥٣)، و«الكامل في ضعفاء الرجال» لابن عدي (٤ / ١٧٤).

وقول أبي بكرٍ الصّدِّيق - رضي الله عنه -: مالي به من طاقةٍ ولا يدٍ إلا بتقوية الله^(١).
 وقول عليٍّ - رضي الله عنه - للقاتل بالاستطاعة: قل: أملكها بالله الذي إن شاء
 ملكنيها^(٢).

وقول أسعد بن زُرارة في بيعة العقبة: فإن نفي فبالله نفي، ونحن به أسعد، وإن
 نغدر فبالله نغدر، ونحن به أشقى^(٣).

إلى غير ذلك مما أوردناه في «المُتمَّة» و«الإلماع» وغيرهما.

الرابع:

من المعلوم المقطوع به: أن الله العزيز الحكيم أرسل الرُّسل وأنزل الكتب، فأمر
 ونهى، ووعد وأوعد، وبشر وأندر، ورغب وحذر، وأسند إلى العباد أفعالاً، وبيد
 من الحكيم أن يأمر من لا يقدر على الامتثال، وينهى من لا يقدر على الاجتناب،
 ويرغبه فيما لا يمكنه تحصيله، ويحذره عما لا يمكنه الاجتناب عنه، ويسند أفعالاً
 إلى من لا مدخل له في الفعل^(٤) أصلاً؛ فإن الحكمة لا تقتضيه!

فلا بد - بمقتضى الحكمة - أن يكون ثمة أمرٌ به صحَّ في الحكمة أمرٌ المكلف
 ونهيه، وإسنادُ الأعمال إليه فعلاً وتركاً، وما يترتب على ذلك من المدح والذم،
 والثواب والعقاب.

(١) رواه الحاكم في «المستدرک» (٤٤٢٢) عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، وصحَّحه على شرط
 الشيخين.

(٢) رواه البيهقي في «مناقب الشافعي» (١ / ٤١٦ - ٤١٧) عن الإمام بإسناده إلى عليٍّ رضي الله عنه.

(٣) رواه في ترجمة أسعد بن زُرارة - رضي الله عنه - أبو نُعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (٩٢٧)
 عن الزُّهري.

(٤) في (ف): «العقل».

فاختلف الناس في وجه ذلك! فمنهم مَنْ قال: العبد مُسْتَقِلٌّ بإيجاد أفعاله؛ لئلاَّ يطلَّ التكليفُ والتأديب، ويرتفع المدحُ والذمُّ والثوابُ والعقاب، ولا يبقى للبعثة فائدة، وخصَّصوا العمومات الدالَّة على أن الله خالقُ كلِّ شيءٍ، وأن الله على كلِّ شيءٍ قدير؛ بما سوى أفعال العباد الاختيارية، وهم المُعْتَرِلةُ ومَنْ قال بقولهم من القَدْرِيَّة.

ومنهم مَنْ خرَّج عن مُقتَضَى الحِكْمَةِ بالكُلِّيَّة، فأجرى العمومات على ظاهرها، ونفى عن العباد الخلقَ والكسبَ بالكُلِّيَّة، وهم الجَبْرِيَّة الخالصة.

ومنهم مَنْ أجرى العمومات على ظاهرها، وأثبت للعباد كسباً فسره بتعلق القدرة الحادثة بالفعل المُراد من غير تأثير، وهم جُمهورُ الأشاعرة في المشهور عنهم.

ومنهم مَنْ قال غير ذلك مما هو مبسوطٌ في محلِّه.

والذي نقوله هنا: إن القولَ باستقلال العبد بإيجاد أفعاله باطل؛ إذ لا تأثير إلا بقوة، ولا قوَّة إلا بالله، فلا تأثير إلا بالله.

ثم لا تأثير لقوتهم إلا أن يشاؤوا، ولا يشاؤون إلا أن يشاء الله، فلا تأثير لقوتهم إلا أن يشاء الله، وكلُّ ما كان كذلك فلا استقلال قطعاً.

والجبرُ المحضُ باطلٌ بالضرورة؛ لحصول الفرقِ الصَّروحيِّ بين حرَكَتِي الصاعدِ والساقطِ عن علوِّ.

فالحقُّ هو الوسطُ الذي هو أمرٌ بين أمرين، المُعَبَّرُ عنه بـ«الكسب»، لكن تفسيره بـ«تعلقُ قدرة العبد بالفعل من غير تأثير لها فيه أصلاً» لا يحصلُ به توسطُ شأن؛ إذ لا يتميِّز عن الجبر تميِّزاً يكشفُ الغمَّة عن طالبِ تحقيق هذه المسألة

المهمّة، وكذلك التفاسير التي ذكرها العلامة التفتازاني في «شرح المقاصد»^(١)!.
وأما القول بأن الوسط هو: أن يكون للعبد قدرة مؤثّرة، لكن بإذن الله لا بالاستقلال؛ لكونه لا قوة له إلا بالله لا بذاته، وما هو بالله فهو الله، ففعله الله في عين إثبات تأثير قدرته بإذن الله، فهو توسط حسن متميّز عن الطرفين تميّزاً واضحاً يكشف الحيرة؛ لأنه لا حاجة معه إلى تخصيص العمومات الدالة على أن الله خالق كل شيء، مع إثبات الكسب بالتأثير؛ بناءً على توحيد الصفات المزيل لشبهة لزوم بطلان التكليف والتأديب، وارتفاع المدح والذم والثواب والعقاب، وانتفاء فائدة البعثة، والجمع بين توحيد الأفعال.

وإثبات الكسب بالتأثير بالإذن هو الغاية القصوى في التوحيد عند الإمعان، والله المستعان.

ومنه يتضح الجمع بين قول الشيخ الأشعري في «كتاب الإبانة» - الذي هو آخر مصنفاته والمعوّل عليه من بين كتبه - وهو أنه قال ما نصّه: وأنّه لا خالق إلا الله، وأن أعمال العباد مخلوقة لله مقدّرة. انتهى^(٢).

وقال قبل ذلك عن المعتزلة وأهل القدر: وزعموا أنهم يملكون الضر والنفع لأنفسهم؛ ردّاً لقول الله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ [الأعراف: ١٨٨]، وانحرافاً عن القرآن و عما أجمع المسلمون عليه، وزعموا أنهم ينفردون بالقدرة على أعمالهم دون ربهم، وأثبتوا لأنفسهم غنى عن الله عزّ وجلّ. إلى هنا كلامه بلفظه^(٣).

(١) يُنظر: «شرح المقاصد» للتفتازاني (٤ / ٢٢٤ - ٢٢٦).

(٢) يُنظر: «الإبانة عن أصول الديانة» (ص: ٢٣).

(٣) يُنظر: «الإبانة» (ص: ١٦ - ١٧) باختلاف في بعض الألفاظ.

وظاهرٌ - بأدنى التّفاتٍ - أنه إنما أنكرَ عليهم زعمَ الاستقلالِ بملكهم الضّرّ والنفع لأنفسهم، والانفرادِ بالقدرة على أعمالهم دون ربّهم، المُستلزمِ للغنى عن الله، القائمِ على بطلانه دليلُ العقلِ والنقلِ والكشفِ.

وإنكارُ الاستقلالِ لا يُنافي أصلَ التأثيرِ بالإذن، وقد تبيّن أن التأثيرَ بالإذن لا يُحوّجُ^(١) إلى تخصيصِ العمومات، فلا منافاة بين هذا القولِ الدالِّ بمفهومه على أصلِ التأثير، وبين قوله: لا خالقَ إلا الله، وأن أعمالَ العبادِ مخلوقة لله مُقدّرة^(٢)؛ لأن الفعلَ واحدٌ بالذاتِ مختلفٌ بالاعتبار؛ إذ مصدره القدرةُ الواحدةُ بالذاتِ المختلفةُ بالاعتبارات.

ويزيده وضوحاً قوله في «الإبانة»: وإن أحداً لا يستطيعُ أن يفعلَ شيئاً قبل أن يفعلَه اللهُ، ولا يستغني عن الله. انتهى بلفظه^(٣).

فإنه يدُلُّ على أن العبدَ يستطيعُ أن يفعلَ شيئاً بالله وقتَ فعلِ الله إيّاه؛ فإن قوله: «لا يستغني عن الله» يدُلُّ على أنه لا افتقاره إلى الله في قدرته - كأصلِ وجوده وبقية كمالته - إنما يفعلُ بالله، لا بنفسه مُستقلاً، فلا يتأتّى له الفعلُ قبلَ فعلِ الله، بل حينَ فعلِ الله إيّاه بعينِ ذلك الفعلِ؛ فإنَّ الفعلَ - كما مرّ - واحدٌ بالذاتِ، مختلفٌ بالاعتبار، ومنه يظهر معنى قوله: إن القدرةَ مع الفعلِ^(٤).

ومن المعلومِ أن استطاعةَ العبدِ للفعلِ حينَ فعلِ الله إيّاه: إيقاعه بالله حينَ

(١) في (ش): «يخرج».

(٢) القول لأبي الحسن الأشعريّ.

(٣) يُنظر: «الإبانة» (ص: ٢٣) بنحوه.

(٤) القائل هو عضد الدين الإيجي. يُنظر: «المواقف» بشرح الجرجاني (٦ / ٩٤).

إيقاع الله إياه بالعبد، وإيقاع الله بالعبد بالتأثير بلا خلاف، فإيقاع العبد أيضاً بالتأثير؛ لأن التأثير واحد بالذات، مختلف بالاعتبار؛ لأن القدرة كذلك كما مرّ، وكلما كان كذلك كان قائلاً بتأثير قدرة العبد بإذن الله.

فتلخص أن حقيقة الكسب عند الأشعريّ - أخذاً من كلامه في «الإبانة» الذي هو المعتمد من بين كتبه وآخر مؤلفاته - هو: تحصيل العبد بقدرته المؤثرة - لا مستقلاً بل بإذن الله - ما تعلقت به مشيئته^(١) التابعة في التعلّق به لمشيئة الله.

فبقيد التأثير تميّز^(٢) عن الجبر تميزاً بيناً، وبقيد الإذن وتبعيّة المشيئة لمشيئة الله تميّز عن الاستقلال الذي هو قول أهل الاعتزال؛ فهو الحدّ الوسيط بين طرفي الإفراط والتفريط بواضح الاعتدال، المحقق لإثبات الكسب بالإذن مع توحيد الأفعال، وبالله التوفيق الكبير المتعال.

الخامس:

جميع ما استدلّ به أصحابنا^(٣) على أن القدرة الحادثة لا تأثير لها أصلاً لا يلزم منه المدعى^(٤)، وإنما يلزم منه نفي الاستقلال، وذلك لأن الوجوه الخمسة المذكورة في «شرح المقاصد» و«شرح المواقف»^(٥) وغيرهما مفروضة في أن العبد لو كان مستقلاً بإيجاد أفعاله لكان كذا وكذا.

(١) أي: مشيئة العبد، وقوله: «ما» مفعول المصدر «تحصيل».

(٢) أي: الكسب.

(٣) يعني: الأشاعرة.

(٤) المدعى هو أن القدرة الحادثة لا تأثير لها أصلاً.

(٥) يُنظر: «شرح المقاصد» للتفتازاني (٤ / ٢٢٧ - ٢٣٤)، و«شرح المواقف» للجرجاني

أما الأربعةُ منها فصرَّحَ التَّفْتَازَانِيُّ في «شرح المقاصد» بكونها مفروضةً في الاستقلال، وأما الواحدُ الذي تَرَكَ هو التصريحُ بفرضِ الاستقلالِ فيه صرَّحَ فيه السيدُ - قُدَّسَ سِرُّهُ - في «شرح المواقف» بفرضِ الاستقلالِ؛ فإن لفظَ التَّفْتَازَانِيِّ: إن العبدَ لو كان مُوجِداً لأفعاله لكان عالماً بتفاصيلها، واللازمُ باطل... إلخ^(١)، ولفظُ السيدِ - قُدَّسَ سِرُّهُ -: لو كان العبدُ مُوجِداً لأفعاله بالاختيار والاستقلال لوجب أن يعلمَ تفاصيلها، واللازمُ باطل... إلخ^(٢).

فهي إن تَمَّتْ^(٣) لا تَتَهَضُّ حُجَّةً إِلَّا عَلَى مُدَّعِيِ الاستقلال!

وأما على القائل بأن العبدَ لا يُشَاءُ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللهُ، ولا تُؤَثَّرُ قُدْرَتُهُ فيما يشاؤه إلا بإذن الله وتمكينه، ولا يعلمُ شيئاً من التفاصيل إلا ما شاء الله منها؛ فلا يلزمه شيءٌ من تلك الوجوه، ولا وجهُ لزومِ العلمِ بالتفاصيل، وذلك لأنهم ذكروا في بيانِ المُلازمة: أن الإتيانَ بالأزيدِ والأنقصِ والمخالفِ مُمكنٌ، فلا بُدَّ لرجحان ذلك النوعِ وذلك المقدارِ من تخصصِ هو القصدُ إليه، ولا يتصورُ ذلك إلا بعد العلم.

والجواب: أن قصدَ العبدِ تابعٌ لمشيئةِ الحقِّ، فإذا اتَّفقا في التعلُّقِ كان المخصَّصُ حقيقةً هو مشيئةِ الحقِّ سُبْحَانَهُ، وهي تابعةٌ لعلمِهِ تعالى، وعلمُهُ محيطٌ بالتفاصيل، وعلمُ العبدِ لا يُحيطُ إلا بما شاء الله منها، ولكن العبدُ - لكونه مُتَصَرِّفاً

(١) يُنظر: «شرح المقاصد» للتَّفْتَازَانِي (٤ / ٢٢٨).

(٢) يُنظر: «شرح المواقف» للجرجاني (٨ / ١٦٦).

(٣) يعني: الوجوه الخمسة المذكورة في «شرح المقاصد» و«شرح المواقف» وغيرهما المسوقة لإثبات أن القدرة الحادثة لا تأثّر لها أصلاً.

بالإذن لا بالاستقلال - يقصدُ الفعلَ على الوجه الذي يأذنُ اللهُ له فيه ويُمكنه منه، والعبْدُ عالمٌ به على هذا الوجه، وهو كافٍ^(١) لقصده إليه التابع لمشيئة الله التابعة للعلم المحيط، وإن لم يكن كافياً لزاعم الاستقلال لتوقُّف الاستقلال على العلم بالتفاصيل بلا خفاء.

هذا، وأما قولهم: لو كان فعلُ العبد بقدرته وتأثيرها، وأنه واقعٌ بقُدرة الله تعالى؛ لكونه^(٢) تعالى قادراً على جميع المُمكنات، فلو أراد اللهُ شيئاً وأراد العبدُ ضده لزم: إما وقوعهما معاً، أو عدمهما معاً، أو كون أحدهما غير قادرٍ على ما فرض قُدْرته عليه وتأثيره فيه، واللوازمُ كلها مُحالات. انتهى^(٣).

فكذلك لا يلزمُ منه^(٤) إلا نفي الاستقلال، وأما التأثيرُ بالإذن فلا! وذلك لأنَّ العبد - لعدم استقلاله - إذا شاء فعلَ ما لم يشأ اللهُ أن يفعله لم يقع ذلك الفعل، ولا يلزمُ شيءٌ من المحالات المذكورة: أما الأولان فظاهر، وأما الثالث فلأنَّ لم نفرض العبدُ مستقلاً وقادراً على ما لم يشأ اللهُ وقوعه حتى يلزمَ خلافُ المفروض، بل قلنا: إنه لا تأثير لقُدْرته إلا بإذن الله وتمكينه، فما لم يأذن اللهُ له فيه لا يقع بلا لزومٍ مُحالٍ أصلاً، وهو ظاهرٌ عند الالتفات، وبالله التوفيق، والحمدُ لله ربَّ العالمين.

(١) يعني: علم العبد غير المحيط بالتفاصيل.

(٢) يعني: فعل العبد الواقع بقُدرة الله تعالى مع كون هذا الفعل واقعاً بقُدرة العبد وتأثيرها أيضاً.

(٣) يُنظر: «المواقف» للإيجي بشرح الجرجاني (٦/ ٨٦ - ٨٨).

(٤) أي من افتراض كون فعل العبد واقعاً بقُدرة الله تعالى مع كون هذا الفعل واقعاً بقُدرة العبد وتأثيرها أيضاً.

السادس:

قال أصحابنا: جميع ما استدلت به المُعْتَزِلَةُ من الوجوه على مذهبهم راجع إلى أمر واحد، وهو أنه لولا استقلال العبد بالفعل لبطل التكليف بالأوامر والنواهي، وبطل التأديب، وارتفع المدح والذم، والثواب والعقاب، ولم يبق للبعثة فائدة! وأجابوا عن ذلك بما هو مسطور في المبسوطات.

والذي نذكره هنا بالإيجاز - على طرز جديد موافق للكتاب والسنة - هو: أننا لا نسلّم أن التكليف يتوقّف على الاستقلال بإيجاد الأفعال، لم لا يجوز أن يكفي في ذلك أن يكون العبد قادراً على الفعل المُكَلَّف به بإذن الله لا بالاستقلال؟

وهذا الجائز هو الواقع لا الاستقلال؛ كما يشهد به شواهد الكتاب والسنة:

منها: قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهُ تَذَكَّرٌ ۝٥٤ فَمَنْ شَاءَ ذَكَّرْهُ ۝٥٥ وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ

اللَّهُ﴾ [المدثر: ٥٤-٥٦].

بيان ذلك: أن الله تعالى أنزل القرآن تذكرةً، وكلفهم بالتذكّر^(١)، وعلّقه على مشيئتهم، ثم لم يتركه كذلك حتى يُتَوَهَّم الاستقلال، بل قال متصلاً به: ﴿وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ ومنفصلاً عنه: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠]، فعلقه على مشيئته ثانياً.

وكلما كان المُعَلَّق على مشيئتهم مُعَلَّقاً على مشيئة الحقّ تعالى لم يكونوا^(٢) مُسْتَقِلِّين به بالضرورة، مع أن أصل القدرة لا بد منه للتكليف بمقتضى الحكمة اتفاقاً.

(١) في النسختين: «بالتذكير». والتكليف إنما هو بالتذكّر الذاتي لا بتذكير الغير، فتمعّن.

(٢) جواب الشرط «كلما كان المُعَلَّق».

فظهر أن شرط التكليف إنما هو القادرية في الجملة، أي: القادرية بإذن الله، لا القادرية على وجه الاستقلال، وهو المطلوب، فإننا نسلّم أن للعبد قدرة، وأنها تؤثر، لكن بإذن الله وتمكينه ومشيئته، لا بالاستقلال.

والحجة على ذلك قائمة: أمّا عدم الاستقلال فلما تبين آناً، وأما أنها مؤثرة بالإذن فلما نبهنا عليه في التنبهات السابقة.

وملخص ذلك: أن النصّ قد دلّ على أن العبد لا قوة له إلا بالله، وقد تبين أن ما هو بالله فهو الله حقيقة، فقوة العبد في الحقيقة لله؛ كما يوضحه قوله تعالى: ﴿أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ١٦٥]، وبالاتفاق أن القوة - التي لله حقيقة - مؤثرة بمشيئة الله، وقد مرّ أن العبد - لكونه لا يشاء إلا أن يشاء الله - مشيئته تابعة لمشيئة الله.

فقوة العبد - لكونها بالله المستلزم^(١) لكونها لله - مؤثرة فيما تعلقت به مشيئته^(٢) التابعة لمشيئة الله، لا مطلقاً؛ كما يزعمه المعتزلة.

وإذا صحّ التكليف لغير المستقل المؤثر قدرته بالإذن - بشواهد الشرع المعصوم - ظهر^(٣) وجه التأديب، والمدح والذم، والثواب والعقاب؛ لترتّبها على صحّة التكليف بالأمر والنهي، المتوقّف^(٤) على تأثير القدرة في الجملة؛ أي: بالإذن الإلهي لا بالاستقلال، وأنه متحقّق - كما تبين - ﴿لَمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْفَىٰ أَسْمَعُ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ [ق: ٣٧]، فظهرت فائدة البعثة أيضاً؛ لأنها تقع به الذكرى و﴿فَإِنَّ الذِّكْرَىٰ

(١) أي: الكون، فقوله: «المستلزم» صفة لـ «كونها بالله».

(٢) أي: مشيئة العبد.

(٣) جواب الشرط «إذا صحّ».

(٤) صفة لـ «التكليف».

تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ ﴿ [الذاريات: ٥٥]، وتقومُ بها الحُجَّةُ على الآخرين؛ فإنها تُحرِّكُ دواعي العبدِ للفعل والترك، فيترتب عليها تعلقُ المشيئة والتمكين على وفقِ ما سبق به العلمُ التابعُ للمعلوم، وهو المنتهى والمَنزِعُ للحُجَّةِ البالغة! قال الله الحكيمُ سُبحانَه: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَلِيغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَيْتُكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٩]، ولكنه لم يشأ؛ إذ^(١) لم يسبق به العلمُ؛ إذ لم يتعلَّق العلمُ بالمعلوم الثابتِ في علمِ الله الأزلي^(٢) أزلاً من غيرِ حدوثٍ فيه إلا على طَبَقِ ما هو المعلومُ عليه في نفسه، «فَمَنْ وَجَدَ خَيْرًا فَلِيَحْمَدِ اللَّهَ» لأنه مُتَفَضِّلٌ بالإيجاد «ومن وَجَدَ غَيْرَ ذَلِكَ فلا يُلُومَنَّ إلا نَفْسَه»^(٣)؛ لأنَّ الله ما أبرَزَه على هذا الوجه - الذي وَجَدَ من نَفْسِه غَيْرَ الخيرِ - إلا لكونِه هكذا كان في نَفْسِه أزلاً في علمِ الله^(٤) التابعِ للمعلوم، والإظهارُ لا يكونُ إلا على طَبَقِ ما كان حِكْمَةً بالغةً، والحمدُ لله ربِّ العالمين.

(١) في (ش): «إذا».

(٢) صفةٌ لـ «علمِ الله».

(٣) كما روى النبي ﷺ عن ربِّه - تبارك وتعالى - فيما أخرجه مسلمٌ «صحيحه» (٢٥٧٧) من حديث أبي ذرٍّ رضي الله عنه.

(٤) يعني: إلا لكونِ هذا المُبرَزِ من غيرِ الخيرِ هكذا قد كان منذُ الأزلِ في علمِ الله تعالى: أنه سيكون في نَفْسِ العبدِ.

وَصَلُّ

[في سرد كلام الزمخشري والرد عليه تفصيلاً]

وإذا تمهّدت هذه المقدمات فنقول - وبالله التوفيق :-

قال صاحب «الكشاف» في الكلام على قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصفات: ٩٦]: يعني: خلقكم وخلق ما تعملونه من الأصنام؛ كقوله: ﴿بَلْ رَبُّكُمْ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الَّذِي فَطَرَهُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٦]؛ أي: فطر الأصنام.

فإن قلت: كيف يكون الشيء الواحد مخلوقاً لله تعالى، معمولاً لهم؛ حيث أوقع خلقه وعملهم عليها جميعاً.

قلت: هذا كما يقال: «عمل النجار الباب والكروسي»، و«عمل الصائغ السوار والخلخال»، والمراد: عمل أشكال هذه الأشياء وصورها دون جواهرها، والأصنام جواهر وأشكال، فخالق جواهرها الله، وعاملو أشكالها الذين يشكّلونها بنحتهم وحذفهم بعض أجزائها حتى يستوي التشكيل الذي يريدونه.

فإن قلت: فما أنكرت أن تكون «ما» مصدرية لا موصولة، ويكون [المعنى]: «والله خلقكم وعملكم»؛ كما يقول المجبرة؟

قلت: أقرب ما يبطل به هذا السؤال - بعد بطلانه بحجج العقل والكتاب - أن معنى الآية ياباه إباءً جلياً، وينبو عنه نبواً ظاهراً، وذلك أن الله - عز وجل - قد احتج عليهم بأن العابد والمعبود جميعاً خلق الله، فكيف يعبد المخلوق المخلوق؟! على أن العابد منهما هو الذي عمل صورة المعبود وشكله، ولولاه لما قدر أن يصور

نَفْسُهُ وَيُسَكِّلُهَا، وَلَوْ قُلْتَ: «وَاللَّهِ خَلَقَكُمْ وَخَلَقَ عَمَلَكُمْ» لَمْ تَكُنْ مُحْتَجًّا عَلَيْهِمْ، وَلَا كَانَ لِكَلَامِكَ طِبَاقٌ^(١).

وشيء آخر، وهو أن قوله: ﴿وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصفات: ٩٦] ترجمة عن قوله: ﴿مَا نَنْحِتُونَ﴾ [الصفات: ٩٥]، و«ما» في ﴿مَا نَنْحِتُونَ﴾ موصولة بلا مقالٍ فيها، فلا يعدلُ بها عن أختها إلا مُتَعَسِّفٌ مُتَعَصِّبٌ لِمَذْهَبِهِ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ فِي عِلْمِ الْبَيَانِ، وَلَا تَبْصِيرٍ لِنَظْمِ الْقُرْآنِ!

فإن قلت: أ جعلها موصولة حتى لا يلزمني ما ألزمت، وأريد: «وما تعملونه من أعمالكم».

قلت: بل الإلزامان في عنقك لا يفكهما إلا الإذعان للحق! وذلك أنك وإن جعلتها موصولة فإنك في إرادتك بها العمل غير محتج على المشركين كحالِك وقد جعلتها مصدرية.

أيضاً، فإنك قاطعٌ بذلك الوصلة بين ﴿وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ و﴿مَا نَنْحِتُونَ﴾ حيث تُخَالِفُ بَيْنَ الْمُرَادَيْنِ بِهِمَا، فتريد بـ ﴿مَا نَنْحِتُونَ﴾: الأعيان التي هي الأصنام، وبـ ﴿وَمَا تَعْمَلُونَ﴾: المعاني التي هي الأعمال، وفي ذلك فك النظم وتبتيه، كما إذا جعلتها مصدرية. انتهى^(٢).

وحاصله^(٣): اختيار أن يكون «ما» في ﴿وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ موصولة عبارة عن الأصنام، على وزان الضمير المنصوب في ﴿فَطَرَهُمْ﴾، وإنكار أن تكون «ما»

(١) الطباق - هنا - بمعنى مطابقة الكلام لمعناه، وليس المقصود من «الطباق» معناه البلاغي الذي هو الإتيان في الكلام بمعنيين متقابلين. والله تعالى أعلم.

(٢) يُنظر: «الكشاف» للزمخشري مع حاشية «فتوح الغيب» للطبيبي (١٣ / ١٧٠ - ١٧٤).

(٣) أي: حاصل كلام الزمخشري.

مَصْدَرِيَّةٌ أَوْ مَوْصُولَةٌ عِبَارَةٌ عَنِ الْأَعْمَالِ، زَاعِمًا أَنَّ الْكَلَامَ - عَلَى كُلِّ مِنَ التَّقْدِيرَيْنِ - لَا يَقُومُ حُجَّةً عَلَى الْمَشْرُكِينَ، وَأَنَّ الْوُصْلَةَ الَّتِي بَيْنَ ﴿مَا نَحْنُ حُنُونَ﴾ و﴿وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ - مِنْ كَوْنِ الثَّانِيَةِ تَرْجَمَةً عَنِ الْأُولَى الْمُسْتَلْزِمَةَ^(١) لِكُونِ ﴿مَا﴾ فِي الثَّانِيَةِ أَيْضًا مَوْصُولَةً عِبَارَةً عَنِ الْأَصْنَامِ - تَنْقَطِعُ بِذَلِكَ!

ولما كان الكلام - على التقدير الأول المختار له - دالًّا^(٢) على كون الشيء الواحد - أعني: الأشكال - مخلوقاً لله تعالى معمولاً لهم؛ حيث أوقع خلقه وعمَلَهُم جميعاً على الأصنام المركبة من الجواهر والأشكال، ومعلوم أن خلق المجموع المركب إنما يتحقق بخلق جميع أجزائه، فالخلق واقع على الجواهر والأشكال جميعاً، وأما العمل فلم يقع إلا على الأشكال الخاصة قطعاً واتفاقاً، فيلزم^(٣) اجتماع الخلق والعمل على الأشكال، المستلزم لكونها مخلوقة لله في عين كونها معمولة للعباد، المستلزم لكون العباد غير مستقلين بالإيجاد، ولكون أعمالهم^(٤) - أعني: حرّكاتهم المترتب عليها الأشكال - أيضاً مخلوقة لله تعالى في عين كونها معمولة لهم.

(١) في النسختين: «المستلزم»، وما أثبت الجادة؛ لأن الكلمة صفة لـ «الوصلة».

بل «المستلزم» هو الصواب والمراد به الكون في قوله: (من كون الثانية)، وهو - أعني المستلزم - في محل جر صفة لـ (كون).

(٢) في (ف): «المختار الا». والضمير في «له» عائذ على الزمخشري.

(٣) في (ش): «فلزم». وهذا اللازم لازم من العلم بأن خلق المجموع المركب إنما يتحقق بخلق جميع أجزائه، ووقوعه على الجواهر والأشكال جميعاً، وأن العمل لم يقع - بالاتفاق - إلا على الأشكال الخاصة.

(٤) معطوف على كون العباد غير مستقلين بالإيجاد.

وهو دليل بطلان مذهبه - الذي هو كون العبد مؤثراً تاماً، مُستقلاً بإيجاد أفعاله - [مهما] حاول التَّفَصِّي من ذلك^(١) بالتوزيع المذكور من كون الخلق واقعاً على الجواهر، والعمل على الأشكال؛ بناءً على الاستقلال^(٢)؛ لامتناع اجتماع المؤثرين التامين^(٣) على أثرٍ واحد.

والجواب: أنا نختارُ أولاً أن «ما»^(٤) موصولةٌ عبارةٌ عن الأصنام كما اخترتموه، لكن لا حُجَّةَ فيه للمُعْتزِّلة إلا إذا دَلَّ دليلٌ على صحة هذا التوزيع، ولا دليل تاماً على ذلك، لا من نفس الكلام^(٥)، ولا من خارجه:

أما الأول: فلأنَّ غاية ما يلزم من هذا الكلام كون الشيء الواحد - أعني: الأشكال - مخلوقاً لله تعالى، ومعمولاً للعباد، المُستلزم لكون الحركات - المترتب عليها الأشكال - مخلوقةً لله تعالى أيضاً، معمولاً للعباد؛ كما تبين.

وهذا اللازم مؤيدٌ بصريح الحديث الصحيح المرفوع: «إن الله صانع كلِّ صانعٍ وصنعتَه»^(٦)، وهو دليل بطلان التوزيع لا صحته!

(١) التَّفَصِّي من الأمر: الخروج منه والتخلص. يعني: مهما حاول الزمخشري التخلص من بطلان مذهبه.

(٢) أي: ومن كون العمل واقعاً على الأشكال؛ بناءً على تفريقه المرود عليه الذي يقول: إن للعبد تأثيراً مستقلاً.

(٣) يعني: تأثير قدرة الله، وتأثير قدرة العبد.

(٤) في قوله تعالى: ﴿خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾.

(٥) يعني: سياق الآية. و«لا» قبله زيادةٌ من (ش).

(٦) رواه البخاريُّ في «خلق أفعال العباد» (ص: ٤٦)، والبرزُّ في «المسند» (البحر الزخار) (٢٨٣٧)،

والحاكم في «المستدرک علی الصحیحین» (٨٥) و (٨٦)، من حديث حذيفة رضي الله عنه. قال =

وأما الثاني: فلأنه لا مُوجِبَ من خارجٍ لصرفِ الكلام^(١) عن ظاهره، وحمله على هذا التوزيع المذكور إلا زعم^(٢) كونِ العبد مؤثراً تاماً، مُستَقِلاً بإيجاد أفعاله، وهو - مع كونه عينَ المُتَنَزَعِ فيه - مُعَارِضٌ للعمومات الدالّة على أن الله خالقُ كُلِّ شيءٍ، ولم تُشَبِّهه^(٣) بدليلٍ تامٍّ يُوجِبُ تخصيصَ العمومات، ويُحوِّجُ إلى هذا التوزيع؛ إذ كُلُّ ما ذكرتموه في إثباته قد مرَّ أنها أمورٌ راجعةٌ إلى شيءٍ واحد، وقد تبين أنه لا يستلزمُ التأثيرَ بالاستقلال، وإنما يستلزمُ التأثيرَ بالإذن، وهو غيرُ مُوجِبٍ لتخصيصِ العمومات، وغيرُ مُحوِّجٍ إلى هذا التوزيع؛ إذ - على تقديرِ عدمِ الاستقلال وكونِ العبد لا قوّة له إلا بالله ولا تُؤثّرُ قدرتهُ إلا بإذن الله - يجوزُ اجتماعُ الخلقِ والعملِ على شيءٍ واحد؛ لأنَّ القُدرةَ بناءً على توحيد الصّفات إذا كانت واحدةً بالذات، متعدّدةً بالاعتبارات - التي هي التعيّنات الجزئية - كان المعمولُ عينَ المخلوق بالذات، وغيره بالاعتبارات؛ كما مرَّ في التنبيه الثالث.

فليس ثمةً اجتماعُ المؤثّرين التامّين على أثر واحد، وإنما هو مؤثّرٌ واحدٌ له اعتباران، ولا محذورٌ في ذلك أصلاً عند مَنْ آتاه الله فهمَ توحيد الصّفات سالمًا من الشُّبهات.

وهذا المسلك - مع كونه لا يُحوِّجُ إلى تخصيصِ العمومات - فيه إثباتُ الكسب بتأثيرِ قدرةِ العبدِ بإذن الله رفيعِ الدَرَجات، فيجتمعُ القولُ بتوحيد الأفعال مع القول

= الحاكم: صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي -

(١) يعني: سياق الآية.

(٢) خيرٌ «لأنه لا مُوجِبَ».

(٣) يعني: المُوجِبَ لصرفِ الكلام عن ظاهره المنفي وجوده.

بتأثير فُدرَة العبد فيما تعلّقت به مشيئته^(١) الموافقة لمشيئة الله من الأعمال، بإذن الله القيوم المتعال، وهذا هو الغاية القصوى في هذه المسألة التي حيرت الأفكار، وبالله التوفيق مُقلِّبِ الليل والنهار.

ونختار ثانياً: أن «ما»^(٢) موصولةً عبارةً عن الأعمال، أو مصدرية، والتقدير على الأول: والله خلقكم وما تعملونه من الأعمال، وعلى الثاني: والله خلقكم وعملكم، والمُرَاد بـ«العَمَلِ»: المعنى الحاصل بالمصدر - وهو ما يُشاهد من الحركة^(٣)؛ لأنه المخلوق المعمول - لا المعنى المصدرية الذي هو الإيقاع الذي لا قائل بوجوده من المتكلمين.

قولكم^(٤): «إن الكلام لا يكون حُجَّةً على المشركين حينئذٍ.

قلنا: بل الحُجَّة قائمة عند الإنصاف؛ لأنهم ما عبدوها إلا بعد حدوث الأشكال فيها بنحتهم، وهي من معمولاتهم باعترافكم، فكأنهم ما عبدوا إلا معمولهم؛ لأنه الباعث لهم على تخصيصها بالعبادة من بين بقية الأجسام.

فإذا قيل لهم: «أتعبدون ما تنحتون والله خلقكم ومعمولاتكم التي منها الأشكال التي حملتكم على عبادة الأصنام من بين الأجسام» كانت الحُجَّة^(٥) قائمة؛ لدلالة الكلام على أن الأشكال مخلوقة لله تعالى في عين كونها معمولاً لهم، وليس ذلك إلا لكونهم لا قوة لهم إلا بالله، ولا تأثير لقدرتهم إلا بإذن الله؛ إذ على تقدير

(١) في النسختين: «مشيئة»، وصوبت. والمثبت أنسب بسياق الكلام.

(٢) في قوله تعالى: ﴿خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾.

(٣) في (ش): «الحركات».

(٤) يريد: الزمخشري.

(٥) جواب الشرط: «إذا قيل لهم».

الاستقلال يمتنع اجتماعهما^(١)، ومن المعلوم عند العقلاء أن من لا^(٢) يقع العملُ منهم إلا به هو الحقيقُ بأن يعُدوه، لا ما هو مخلوقٌ له^(٣)، مُصَوَّرٌ بأيديهم.

وأما أن ﴿وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ ترجمةٌ عن قوله: ﴿مَانْتَحِبُونَ﴾ البتة، فيلزم أن تكون «ما»^(٤) موصولةً عبارةً عن الأصنام؛ لثلاثي قطع الوصلة بينهما إذا خولف بين المرادين بهما، فدعوى مُجرّدة عن البرهان؛ إذ لا دليل على انحصار المراد في الترجمة حتى يلزم ما ذكره، بل هي إحدى المُحتملات الصحيحة التي تقوم الحجةُ بكلِّ منها؛ لِمَا تبيّن من قيام الحجةِ عليهم - على تقدير كون «ما» مصدريةً أو موصولةً مُراداً بها الأعمال - من غير تعسفٍ، كقيامها على التقدير الأول من كون «ما» موصولةً مُراداً بها الأصنام، بل على وجهٍ أوضح من التقدير الأول؛ لكونه أصرح^(٥) بعدم استقلالهم بأعمالهم المُوجبِ لمزيدِ تفريعهم والإنكارِ عليهم.

فَرَعُمُ أنها موصولةٌ مُراداً بها الأصنام لا غير - مع قيام الحجةِ على التقديرين الأخيرين بوجهٍ أوضح - هو الحقيقُ بأن يكون قولٌ مُتَعَسِّفٌ مُتَعَصِّبٌ لمذهبه؛ إذ الوصلة لم تتعيّن لأن تكونَ هي المُرادَة حتى يلزم - على التقديرين الأخيرين - قَطْعُهَا.

على أن قد بيّنا أنها - على تقدير كونها موصولةً عبارةً عن الأصنام - لا حجةً فيها للمُعترِزة، بل هي لدلائلها على إيقاع الخلقِ والعملِ على الأشكال، المُستلزمِ

(١) في (ف): «اجتماعها». والمراد: قدرتا الله تعالى والمشركين.

(٢) في (ف): «لم».

(٣) الضمير عائِدٌ على المعبود الحقيقِ الذي لا يقع العملُ منهم إلا به، أي: بقدرته.

(٤) في قوله تعالى: ﴿خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾.

(٥) في «ق»: «صرح».

لِبُطْلَانِ الْاِسْتِقْلَالِ، حُجَّةٌ^(١) عَلَى أَهْلِ الْاِعْتِزَالِ، عِنْدَ الْاِنْصَافِ مِنْ أَهْلِ الْكَمَالِ،
 وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ وَلِيُّ الْاِسْعَافِ وَالْاِفْضَالِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

تكملة

[في نسبة الأفعال]

دَلَّ النُّقْلُ وَالْعَقْلُ عَلَى أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ بِالذَّاتِ عَنِ الْعَالَمِينَ، وَأَنَّهُ جَوَادٌ حَكِيمٌ،
 وَمُقْتَضَى غِنَاهُ عَنِ الْعَالَمِينَ: أَنْ لَا يَكُونَ صُدُورُ شَيْءٍ مِنْهَا لَازِمًا لِذَاتِهِ؛ يَمْتَنِعُ
 الْاِنْفِكَاكَ^(٢) عَنْهُ؛ تَحْقِيقًا لِمَعْنَى الْغِنَى الْذَّاتِيِّ، بَلْ هُوَ تَعَالَى فِي ذَاتِهِ بِحَيْثُ يَصِحُّ مِنْهُ
 الْفِعْلُ وَالْتِرْكُ بِالْاِرَادَةِ، لَكِنَّهُ إِذَا اقْتَضَى حِكْمَتُهُ اِبْجَادَ أَمْرٍ مَا، فَأَرَادَهُ لاقْتِضَاءَ جُودِهِ
 اِبْرَازَ مَا اقْتَضَتْهُ حِكْمَتُهُ، وَجَبَ^(٣) وَقُوعُ ذَلِكَ الْأَمْرِ؛ لِأَنَّهُ فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ، لَا يَتَخَلَّفُ
 عَنِ اِرَادَتِهِ شَيْءٌ.

وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ وُجُوبَ الْوُقُوعِ بِالْاِرَادَةِ - عِنْدَ اقْتِضَاءِ جُودِهِ اِخْتِيَارَ اِبْرَازِ مَا
 اقْتَضَتْهُ حِكْمَتُهُ مَعَ صِحَّةِ التَّرِكِ بِمُقْتَضَى الْغِنَى الْذَّاتِيِّ - مِمَّا يُحَقِّقُ الْاِخْتِيَارَ^(٤) لَا مِمَّا
 يُنَافِيهِ؛ لِأَنَّهُ بِالْاِرَادَةِ وَجَبَ عِنْدَ اقْتِضَاءِ جُودِهِ اِخْتِيَارَ مَا اقْتَضَتْهُ الْحِكْمَةُ مَعَ غِنَاهُ عَنْهُ
 بِالذَّاتِ.

(١) خَيْرُ الْمَبْتَدَأِ «هِيَ».

(٢) خَيْرُ الْمَبْتَدَأِ «وَمُقْتَضَى غِنَاهُ». بَلْ خَيْرُهُ: «أَنْ لَا يَكُونَ صُدُورُ...»، وَجُمْلَةُ «يَمْتَنِعُ الْاِنْفِكَاكَ..» خَيْرُ

ثَانٍ لِلْكَوْنِ فِي قَوْلِهِ: «أَنْ لَا يَكُونَ صُدُورُ...».

(٣) خَيْرُ الشَّرْطِ «إِذَا اقْتَضَى حِكْمَتُهُ».

(٤) خَيْرُ «أَنْ وَجُوبَ».

فإن الله - سبحانه - بالاختيار؛ لغناه، وإن كان لا يفعل إلا ما اقتضته الحكمة؛ لوجوده.

وإذا كان الله فاعلاً بالاختيار فلا حكم إلا لله؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ﴾ [الأنعام: ٥٧]، فلا واجب عليه، ولا قبيح منه؛ لأنه - لكونه غنياً حكيماً - حميدٌ في جميع أفعاله.

وإن كان الله خالقاً لكل شيء، ومن مخلوقاته أعمال العباد المكلّفين، وهي تنقسم إلى خيرٍ وشرٍّ، وحسنٍ وقبيح، وعدلٍ وظلم، وصلاحٍ وفساد؛ كما يوضحه الحديث الصحيح: «الخير كله بيدك، والشر ليس إليك»^(١)؛ إذ لا حاكم عليه تعالى، فلا حدّ لأفعاله، فلا تجاوز عن الحدّ، فلا شرّ منسوباً إليه ولا فساد ولا ظلم، بل إلى العباد؛ لأنهم مكلّفون، فلأفعالهم حدودٌ، فيتصوّر منهم التّجاوز عن الحدّ، فالإثم ينسب للشرّ والظلم والفساد إذا تجاوزوا عن الحدّ، وإن كانوا لا قوّة لهم إلا بالله، وأن الله خالق أعمالهم بهم.

وكشف الغطاء عن ذلك هو: أنّ الله - سبحانه - إنما ينسب إليه ذات الفعل من حيث هو هو؛ أي: من حيث إنه حركةٌ، أو سكون، أو تكلم، أو سكوت، لا من حيث إنه طاعةٌ أو معصية؛ مثلاً.

وأما العبد المكلّف فإنما ينسب إليه فعله الاختياري من حيث إنه طاعة، أو معصية، أو مباح، وذلك لأن الله تتوجّه إرادته إلى إبراز الفعل من حيث إنه مقتضى الحكمة، ولا حاكم يحكم عليه حتى تتصوّر الموافقة والمخالفة.

(١) رواه مسلم في «صحيحه» (٧٧١) في حديث دعاء افتتاح الصلاة عن عليّ رضي الله عنه.

وإذا كان الله له الحُكْمُ مع كونه حكيماً، كان حميداً في جميع أفعاله؛ لأنها كلّها موافقةٌ للحكمة مع عدم صحّة اتّصاف شيءٍ منها بالتجاوز عن الحدّ.

وأما العبدُ فهو - لكونه مُكَلَّفاً - إنما يتوجّه قصده إلى إبراز الفعل من حيث إنه موافقةٌ للأمر أو مخالفةٌ له أو لا^(١)، فيكونُ طاعةً، أو معصيةً، أو مباحاً، فمكسوبُ العبد بإذن الله وإن كان بعينه مخلوقُ الربِّ بالعبد، لكنه مختلفٌ بالاعتبارات.

فهو - من حيث النسبةُ إلى الله تعالى - حسنٌ كلّهُ؛ لكونه موافقاً للحكمة من غير تجاوزٍ عن حدٍّ؛ لانتفاء الحدِّ بالنسبة إليه تعالى؛ لِمَا تبيّن أن الله له الإطلاق.

وأما - من حيث النسبةُ إلى العبد - فينقسمُ إلى ما وافق الأمر فيكون خيراً، وإلى ما خالفه فيكون شراً، وإلى ما لا ولا^(٢) فيكون مباحاً، وذلك لأن العبد لا إطلاق له، بل مُقيّدٌ بالتكاليف.

ومنه يتّضح الجمعُ بين قوله تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٧٨]، و﴿اللَّهُ خَلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]، و﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصفات: ٩٦]، وبين قوله تعالى: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩]، وحديث «الخير كلّهُ بيدك، والشرُّ ليس إليك»^(٣)، مع قوله تعالى: ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾ [السجدة: ٧]، وحديث «كلُّ خلقِ الله حسنٌ»^(٤)، وبالله التوفيق.

(١) زاد في (ف): «وإلا».

(٢) أي: لا يُوافق الأمر الشرعي ولا يُخالفه.

(٣) تقدم تخريجه قريباً.

(٤) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١٩٤٧٢) في حديث الشريد بن سويد الثقفي رضي الله عنه.

نَتْمَةٌ

[في مناقشة المعتزلة في مسألة فعل الأصالح]

إذا ثَبَّتَ أَنَّ اللَّهَ - سُبْحَانَهُ - مع كونه حكيمًا خالقًا كُلِّ شَيْءٍ، ومن أعمال العباد - التي هي من مخلوقاتِ الله بهم - ما يُوجِبُ^(١) خلودَ فاعلِهِ أو دخوله في النار، وظاهرٌ أن ما هو كذلك ليس بأصلحَ لفاعلِهِ؛ ظهر^(٢) أَنَّ اللَّهَ لا يجب عليه فعلُ الأصالحِ.

ولا يلزَمُ من تركِ الأصالحِ نقصٌ كما زعمه المُعْتَزِلَةُ؛ حيث أوجبوا بنظرِ عقولهم على الله أموراً منها الأصالحُ للعبد، وأرادوا بالواجب: ما يؤدي تركه إلى مُحالٍ؛ كما قال ابنُ الهمام في «المسيرة»: إنهم يريدون بالواجب: ما يَثْبُتُ بتركِهِ نقصٌ في نظرِ العقل بسبب تركِ مُقتضى قيامِ الداعي - وهو هنا كمالُ الغنى والقُدرة - مع انتفاءِ الصارف، فتركُ المُراعاةِ لِمَا هو الأصالحُ مع ذلك بُخْلٌ يجبُ تنزُّهُهُ تعالى عنه، فيجب وقوعُ الأصالحِ؛ أي: لا يمكن أن يقع غيرُهُ؛ لتعالیه عما لا يليقُ به. انتهى^(٣)، وذلك^(٤) لأن الداعي الذي زعموه قائماً على مُراعاةِ الأصالحِ غيرُ قائمٍ؛ لأن كمالَ الغنى والقُدرة - وإن كان متحققاً - لكنَّ الصارفَ عن مُراعاةِ الأصالحِ للعبد غيرُ مُنتَفٍ لوجودِ الصارف الذي هو مُراعاةُ مُقتضى الحكمة بمقتضى الجود، ومن المعلوم أن تركِ الأصالحِ بفعلٍ غيرِ الأصالحِ مُراعاةً للحكمة - إذا كان مُقتضى

(١) أي: وثَبَّتَ أَنَّ من أعمال العباد ما يُوجِبُ... إلخ.

(٢) جواب الشرط «إذا ثَبَّتَ».

(٣) يُنظر نقلُ ابنِ الهمام لمذهب المعتزلة في «المسيرة» (ص: ٨٠ - ٨١).

(٤) قوله: «وذلك...» تعليل لقوله: «ولا يلزَمُ من تركِ الأصالحِ نقصٌ».

جوده تعالى - لم يكن^(١) من البُخل في شيء! فترك مُراعاة الأصلح لا يستلزم نقصاً؛ لأن فعلَ غيرِ الأصلح لا يتَّصفُ بكونه تجاوزاً عن الحدِّ؛ مع كونه مُوافقاً للحكمة بارزاً بمقتضى الجود.

وبالله التوفيقُ الغفورِ الودودِ فيما خفى أو بدا، وهو الجوادُ الذي أعطى كلَّ شيءٍ خلقه ثم هدى، والحمدُ لله ربِّ العالمين.

تَبْصِرَةٌ

[حول نفي تعليلِ أفعالِ الله بالأغراض]

إيجادُ العالمِ وتركه سيانٌ بالنسبةِ إلى ذاتِ الحقِّ - سبحانه - لأنه غنيٌّ بالذاتِ عن العالمين.

وأما من حيثُ إنه تعالى حكيم، جوادٌ رحيم، يقتضي جوده إبرازَ ما اقتضته الحكمةُ في وقته اللائقِ به، فإيجادُ الأشياءِ حينئذٍ أولى من التَّركِ، ولا استكمالٌ في ذلك بالغيرِ، بل هو تكميلٌ للغيرِ بمقتضى الجود والرحمةِ إظهاراً ما اقتضته الحكمة. والتكميلُ وعدمه سيانٌ بالنسبةِ إلى ذاتِ الحقِّ؛ لغناه، وإن كان التكميلُ أرجحَ من عدمه بالنسبةِ إلى الحكمةِ جوداً ورحمةً، وإذا لم يكن التكميلُ أرجحَ من عدمه بالنسبةِ إلى الذاتِ، فلا استكمالٌ للذاتِ بالغيرِ.

فإن قلتَ: إذا كان التكميلُ أولى من حيثُ مُراعاةِ الحكمةِ جوداً ورحمةً كان كمالاً لهما، وهما كمالان للحقِّ، فكمالُ الكمالِ للشيءِ^(٢) كمالٌ لذلك الشيءِ.

(١) أي: تركُ الأصلحِ.

(٢) في (ش): «وكمالُ الحقِّ لشيءٍ».

قلتُ: لكن لا يلزمُ منه استكمالُ الذاتِ بالغير؛ إذ لا يعودُ من آثار التكميلِ أمرٌ وجوديٌّ إلى ذاتِ الحق حتى يلزمَ منه قيامُ الحوادثِ بذاتِ الحق، المتضمنُ للاستكمالِ بالغير؛ لأن آثار التكميلِ إنما هو صُورُ الحقائق وكمالاتُها اللاتئةُ بها بمقتضى ﴿أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ﴾ [طه: ٥٠].

وما هو من كمالاتِ الحقائق لا يكونُ كمالاً للحق من حيث هو، وإنما العائدُ إلى الحق - من حيثُ مُراعاةِ الحكمةِ تفضلاً ورحمةً لا وجوباً - نسبةٌ وإضافةٌ، وهي كونُ الحق أوجدَ كذا بعد أن لم يكن أوجدَه، وذلك غيرُ قادحٍ في كمالِ الحق؛ لِمَا في «المواقف» و«شرحه»: إن الإضافاتِ والنسبَ يجوزُ تجددُها على الله اتفاقاً من العقلاء؛ حتى يقال: إنه تعالى موجودٌ مع العالم بعد أن لم يكن معه. انتهى^(١).

فعدمُ كونه تعالى مع العالم في الأزل كمالاً، ثم كونه معه بعدَ إيجادِه كمالاً. وكلِّما كان تجددُ الإضافاتِ على الله تعالى جائزاً باتفاق العقلاء لم يلزمَ من اتصافِ الحق بكمالٍ إضافيٍّ بعد أن لم يكن استكمالاً^(٢) بالغير، وهو المطلوب، وبالله التوفيق.

ثم نقول: لو كان اتصافُ الحق بأمرٍ إضافيٍّ بعد أن لم يكن استكمالاً بالغير كان ما ذهب إليه أصحابنا من أن الله يفعل لا لغرضٍ مع إيداعِ المنافع والمصالح استكمالاً أيضاً، وذلك لأن ما ذهب إليه المعتزلة من وجوب تعليلِ أفعالِ الله بالغرض إذا كان نقصاً كان الفعل لا لغرضٍ مع إيداعِ المنافع كمالاً بلا شبهة، وقد

(١) يُنظر: «شرح المواقف» للجرجاني (٣٦/٨).

(٢) فاعل «لم يلزم».

«كان الله ولم يكن شيءٌ غيرُه»^(١)، فإذا أحدث العالمَ فقد اتَّصفَ بكمالٍ إضافيٍّ^(٢) لم يكن متَّصفاً به، وهو أنه أوجد العالمَ بعد أن لم يكن، فعاد المحذور إن كان هذا استكمالاً عندهم^(٣)، لكنه ليس باستكمالٍ؛ لِمَا مرَّ.

ويُوضحه قولُ المُحقِّقِ العُصِدِّ - رحمه الله تعالى - في «عقيدته الصغرى»: يفعلُ ما يشاء، ويحكمُ ما يريد، لا غَرَضٌ لفعليه، راعى الحِكْمَةَ فيما خلق وأمر تفضُّلاً ورحمةً لا وُجوباً. انتهى^(٤).

فنصَّ على أنَّه لا غَرَضٌ لفعليه، ومع ذلك قال: «راعى الحِكْمَةَ فيما خلق وأمر تفضُّلاً ورحمةً».

ومن المعلوم أن مُراعاةَ الحِكْمَةِ في مخلوقاته إظهارُها على حسبِ ما تقتضيه الحِكْمَةُ، فخلقَ كذا في وقتِ كذا دونَ غيره، وفي مكانِ كذا دونَ غيره، وعلى هيئةِ كذا دونَ غيرها، ولكذا وكذا لا لغيره... كلُّ ذلك لِمَا اقتضاه الحِكْمَةُ، فراعاه تفضُّلاً ورحمةً لا وُجوباً؛ لِعِناهُ الدَّائِيَّ عن العالمين.

ومُراعاةَ الحِكْمَةِ فيما أمرَ تنزيلُ الكُتُبِ المتضمِّنة للأحكام بحسبِ ما تقتضيه الحِكْمَةُ على اختلافِها في الكُتُبِ المُنزَلة حسبَ اختلافِ الأممِ وأزميتهم وأمكيتهم

(١) قاله النبي ﷺ فيما رواه البخاريُّ في «صحيحه» (٣١٩١) من حديثِ عمران بن حصين رضي الله عنهما.

(٢) في (ش): «بكمالٍ أو صافٍ».

(٣) في (ش): «استكمال عندهم». والمعنيون هم أصحابه، وهم الأشاعرة.

(٤) يُنظر: «العقائد العُصديَّة» بشرح الجلال الدواني (٢/ ٢٠٤ - ٢٠٩).

وأحوالهم، فأمر في التوراة بكذا، وفي الإنجيل بكذا، وفي الفرقان^(١) بكذا.. كلُّ ذلك مُراعاة للحكمة تفضُّلاً ورحمة.

فأتضح أنه لا منافاة بين نفي تعليلِ أفعالِ الله بالأغراض وبين مُراعاة الحكمة فيما خلقَ وأمرَ المُستزِم^(٢) لتعليلها بالمصالح والمنافع التي هي كمالاتٌ للحقائق من أحكامها وآثارها؛ لأن الأول^(٣) من حيث الذات، والثاني^(٤) من حيث مُراعاة الحكمة تفضُّلاً ورحمةً مع غنى الذات عنها، وقد تبين أنه لا يلزم من ذلك إلا تجدد كمالٍ إضافيٍّ للحق سُبْحانه، وأنه جائزٌ باتفاق العقلاء^(٥).

وظهر أن مدخولات اللام^(٦) - فيما وردَ في الكتاب والسنة من أن الله فعَل كذا لكذا - ليست أغراضاً وأموراً باعثةً لذاتِ الحق على الفعل؛ لغناه الذاتي، ولكنها منافعٌ ومصالحٌ هي كمالاتٌ للحقائق اقتضت الحكمة إظهارها جوداً ورحمةً.

وبالله التوفيق ولي النعمة، والحمد لله رب العالمين

قال المؤلفُ سامحه الله تعالى: تمَّ يوم الثلاثاء، أخير القعدة، سنة (١٠٧٥ هـ)^(٧).

(١) في (ش): «القرآن».

(٢) صفة لـ «مراعاة الحكمة».

(٣) يعني: تعليل أفعالِ الله بالأغراض.

(٤) يعني: التعليل بالمصالح والمنافع.

(٥) كما تقدم.

(٦) يعني حرفَ اللام الجارِّ الذي ظاهرُ معناه التعليل.

(٧) وجاء في (ش): «قال المؤلفُ سامحه الله تعالى: تمَّ يوم الخميس آخر شعبان سنة (١٠٧٥ هـ)».



الرسالة رقم: (١٧) مجموع رسائل العلامة
المبلا الكوراني



المسلك المختار

في

معرفة الصادر الأول

واحداث العالم بالاختيار

تأليف العلامة

المبلا الكوراني

نطبع محققاً على نسختين فطنتين

تجريباً وتصليحاً

د. علي محمد زهنو



دار اللباب



كسجد على سيدنا محمد عبدك وعلى اله وصحبه اجمعين
 وقبيل مني اجمعين لله العاقب بالذات والصفات من الاعمال والصفات
 الرحم الرحيم الرحيم المهدوم المحض المكنون المشهود له الله
 اولاه اقرابا لنا وثنا نشتري الذرارة ان تهول لك من كون قدسية
 عبدة ايضا ثمة على ان الهوى للاشياء ليس عبادة الذات بل عبادة
 جميع الاسماء فيها وها الشريطة ولايجاد لكل ذكروا ويكفون وقد
 ان سيدنا محمد عبده ورسوله الخاتم المأثور من الرسوخة صلوات
 الهيود والصادق الامين الخاتم المأثور من الرضى وليكفون سيد
 الظل القدسي على ان الغلو والفتور الرحياني من رواجها لمقتضى عمل
 المشقة ولاختصاص الفردى العوالم من صلى الله عليه وسلم
 وتليها فاوض العزائم على الاوقات والاعتناء من فضله الله اولى
 الجود المزل من المزية المارة المعين وعلى ان يخاصه والذاهبون
 لشم احسان ومرتبته حاله واعلموا عود خلق الله بولاهه حسن
 الملائكة... **١** - قال تعالى الناصح يحى لفظ اللسان لسان الله
 ويدكر الله وفلان والياسا وما توبه عبادة له وانما عباد الله
 في حق كالم الحكم ما فيه اللطيف بجموع على التفتيح امام العتق
 وسلبت المحدث الشيخ هو الذي يحوي على علم العرفى الهوى في شرفه
 وتعليمه وانفرد المحقق الشيخ صدر الدين محمد بن اسحق الهمداني
 قدس سره وفتواها وصورة ما لا يجيب امور شديدة قائم رايته
 وكلام حصره الشيخ ابن العربي على ان ينسب الى الجدل من استدلال
 ان تصدق الا الوحيد حضرت الشيخ صدر الدين الغوري يقول
 الحكماء اصوابا في هذا القول ان الله خلقنا في ارضه واداءه
 قالوا الصادق هو العاقب الاول وليس كذلك بالصادق ولا هو الاول
 العام فان احداث التفتيح انكروا خبر صدق وتكلم شيئا مجموع هذا

مكتبة فيض الله (ف)

وهو

المعنى ، يقولون في الصادق الاول انه الموجودات الخارجية والوجود
 العام ليس من الموجودات الخارجية بل هو من نوعكم فتعبدوا له
 وعلم ان تبييننا انما بالالتماس والالتفات على الصواب منكم اني
 اقول وبالله التوفيق وبعبدة مكرهات التعريف لا على غير ذلك
 خلاف بين التعريف نفع الله بها ولا يكون ذلك بقولنا وهذا
 المعنى والتنبيه على معنى ما فيها اني اجيب بقول الكلام المتبحر
 في التنبيه على ما علم اولاه وشخصته من الشريعة والمقصد
 وبالله التوفيق العلم الورد قال الشيخ الهمداني قدس سره
 في المسائل اعلو العلم المأخوذ عزله حتى العام شيئا ندوته
 والعلم الذي على العلم المنعم من مائة اربعة عشر سنة وعشر
 المقلد وله ان الذي عنده حتى تخضع وتيقظ اياه وانا علمنا به اولى
 باسم العلماء من اصحاب الظلم المعرك الذي تخلده وانا اعلمهم
 بدم انهم لا يولوه معتدلين في العلم بالله والانبيا مع ترجم
 وتبا دعما يتبعهم من العاصم والاصحاب فيهم والعلم بالله لا يخفى
 عزله وكذلك اصل اختصاصه ولما تخرجه من المقدم وينتد
 بعضهم بعضا ولولم بان ثمة الا هذا الذي وجب الاخذ منهم
٢ - في اباب المان وما من اختلاف فان للذي اخذ
 العلم عند غلو الفكر والاعتقاد يقولوا الوردات من حيثها
 الا وولى اصله من حال الاحوة والحرية تنصرف للمقاصد على
 لا تتركى وشيخه من حيثها حاله على الخلق على ان لا يكون
 محققا من الحلال والاجرام والناظر والى فقال لولم
 يحوي من ان كان في الذي قيل له ان كان في شرفه
 ان كان في شرفه ان كان في شرفه ان كان في شرفه
 دللوا بقرعة اوصاحم في وجهه للخلق ولولم الذي كونه الصغار في العلم
 اضية الشريعة فلا تاكلنا نالو تحريم وانضم الشريعة والله اعلم

المعنى والاصح الرحيم وبه نستعين
 الهاء على سيدنا محمد عبدك وعلى اله وصحبه اجمعين
 وقبيل مني اجمعين الله العاقب بالذات والصفات من الاعمال والصفات
 الرحم الرحيم المهدوم المحض المكنون المشهود له الله
 اولاه اقرابا لنا وثنا نشتري الذرارة ان تهول لك من كون قدسية
 عبدة ايضا ثمة على ان الهوى للاشياء ليس عبادة الذات بل عبادة
 جميع الاسماء فيها وها الشريطة ولايجاد لكل ذكروا ويكفون وقد
 ان سيدنا محمد عبده ورسوله الخاتم المأثور من الرسوخة صلوات
 الهيود والصادق الامين الخاتم المأثور من الرضى وليكفون سيد
 الظل القدسي على ان الغلو والفتور الرحياني من رواجها لمقتضى عمل
 المشقة ولاختصاص الفردى العوالم من صلى الله عليه وسلم
 وتليها فاوض العزائم على الاوقات والاعتناء من فضله الله اولى
 الجود المزل من المزية المارة المعين وعلى ان يخاصه والذاهبون
 لشم احسان ومرتبته حاله واعلموا عود خلق الله بولاهه حسن
 الملائكة... **١** - قال تعالى الناصح يحى لفظ اللسان لسان الله
 ويدكر الله وفلان والياسا وما توبه عبادة له وانما عباد الله
 في حق كالم الحكم ما فيه اللطيف بجموع على التفتيح امام العتق
 وسلبت المحدث الشيخ هو الذي يحوي على علم العرفى الهوى في شرفه
 وتعليمه وانفرد المحقق الشيخ صدر الدين محمد بن اسحق الهمداني
 قدس سره وفتواها وصورة ما لا يجيب امور شديدة قائم رايته
 وكلام حصره الشيخ ابن العربي على ان ينسب الى الجدل من استدلال
 ان تصدق الا الوحيد حضرت الشيخ صدر الدين الغوري يقول
 الحكماء اصوابا في هذا القول ان الله خلقنا في ارضه واداءه
 قالوا الصادق هو العاقب الاول وليس كذلك بالصادق ولا هو الاول
 العام فان احداث التفتيح انكروا خبر صدق وتكلم شيئا مجموع هذا

اختر من هذه الحكايات والوجودات الخارجية والوجود
 العام ليس من الموجودات الخارجية بل هو من نوعكم فتعبدوا له
 وعلم ان تبييننا انما بالالتماس والالتفات على الصواب منكم اني
 اقول وبالله التوفيق وبعبدة مكرهات التعريف لا على غير ذلك
 خلاف بين التعريف نفع الله بها ولا يكون ذلك بقولنا وهذا
 المعنى والتنبيه على معنى ما فيها اني اجيب بقول الكلام المتبحر
 في التنبيه على ما علم اولاه وشخصته من الشريعة والمقصد
 وبالله التوفيق العلم الورد قال الشيخ الهمداني قدس سره
 في المسائل اعلو العلم المأخوذ عزله حتى العام شيئا ندوته
 والعلم الذي على العلم المنعم من مائة اربعة عشر سنة وعشر
 المقلد وله ان الذي عنده حتى تخضع وتيقظ اياه وانا علمنا به اولى
 باسم العلماء من اصحاب الظلم المعرك الذي تخلده وانا اعلمهم
 بدم انهم لا يولوه معتدلين في العلم بالله والانبيا مع ترجم
 وتبا دعما يتبعهم من العاصم والاصحاب فيهم والعلم بالله لا يخفى
 عزله وكذلك اصل اختصاصه ولما تخرجه من المقدم وينتد
 بعضهم بعضا ولولم بان ثمة الا هذا الذي وجب الاخذ منهم
٢ - في اباب المان وما من اختلاف فان للذي اخذ
 العلم عند غلو الفكر والاعتقاد يقولوا الوردات من حيثها
 الا وولى اصله من حال الاحوة والحرية تنصرف للمقاصد على
 لا تتركى وشيخه من حيثها حاله على الخلق على ان لا يكون
 محققا من الحلال والاجرام والناظر والى فقال لولم
 يحوي من ان كان في الذي قيل له ان كان في شرفه
 ان كان في شرفه ان كان في شرفه ان كان في شرفه
 دللوا بقرعة اوصاحم في وجهه للخلق ولولم الذي كونه الصغار في العلم
 اضية الشريعة فلا تاكلنا نالو تحريم وانضم الشريعة والله اعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة التحقيق

الحمدُ لله الذي هدى الموقِّقين إلى سلوك «المَسَلَكِ المَخْتارِ»، وتجلَّى فضلُه عليهم «في معرفة الصَّادِرِ» عن حكمتِه مما جرَّت به الأقدار، فسَلَّموا في «الأوَّلِ» والآخِرِ من شؤُونهم للواحد القَهَّارِ، ورأوا في بَدِيع الخلق «وإحداثِ العالَمِ» مَظَاهِرَ العزَّةِ والاقْتِدَارِ، فوجَّهوا وجوههم نحوَ بارئهم «بالاخْتِيَارِ»، وأتَّبَعوا سبيلَ إمامِ الأبرارِ وقُدوةِ الأخيارِ، سيدنا محمدٍ عليه صلواتُ الله وسلامُه ما تعاقَبَ الليلُ والنهارُ.

وبعد:

فهذه رسالةٌ عزيزةٌ من تراثِ العَلَّامةِ الكبيرِ بُرْهانِ الدِّينِ إبراهيمِ بنِ حسنِ الكورانيِّ الشافعيِّ، تفضَّلَ اللهُ عليه بالمغفرةِ، وأنعمَ عليه بالرحمةِ. تندرج هذه الرسالةُ تحت ما يُعرَفُ عند كثيرٍ من الباحثين بـ «التصوِّفِ الفلسفيِّ»^(١)؛ قد ناقشَ فيها الكورانيُّ - رحمه اللهُ - قضيتينِ فلسفيتينِ خاصَّ في

(١) والمراد به: النظريات الفلسفية التي يحاول بها الصوفيون في وقت صحوهم تفسير - أو تعليل - ما يجدونه في وقت سكرتهم، أو في حالة وجدهم؛ حيث لم يقف الصوفية بعد القرن الثالث عند حد الكشف والشعور بالمواعد والأذواق في أحوالهم الصوفية، بل حاولوا أن يفسروا ما يدركون ويؤولوا ما يشعرون به، ويعلِّلوا ما يتدوَّقونه من تلك المعاني التي هي فوق طور العقل، فكانت نتيجة شرحهم وتفسيرهم وتعليلهم أن وضعوا نظرياتهم الفلسفية، عرفوا الكشف في أحوالهم فحاولوا أن يضعوا نظرية للكشف في صحوهم: أدركوا الوحدة في الكشف والتعدد في الصحو

لُجَّةٍ بَحْرِهِمَا الْفَلَسَفَةُ مِنْذِ الْقِدَمِ؛ هُمَا الصَّادِرُ الْأَوَّلُ عَنْ اللَّهِ تَعَالَى، وَالِاخْتِيَارُ مِنْهُ - سُبْحَانَهُ - فِي إِحْدَاثِ الْعَالَمِ وَخَلْقِ الْخَلْقِ؛ حَيْثُ أَطْنَبَ فِي الرَّدِّ عَلَى بَعْضِ رُؤْيِ الْفَلَسَفَةِ فِيهِمَا مَعْتَمِداً عَلَى الْمَحَاكِمَاتِ الْعَقْلِيَّةِ مِنْ جِهَةٍ، وَعَلَى تَقْرِيرَاتِ أَكْبَرِ أَهْلِ التَّصَوُّفِ مِنْ جِهَةٍ ثَانِيَةٍ؛ مُحَاوِلاً جَهْدَهُ أَنْ يَدُبَّ عَنْ بَعْضِ كَلَامِ أَوْلِيكَ الْأَكْبَرِ مَا قَدْ يُفْهَمُ خَطأً مِنْهُ، وَيَجْعَلُ كَلَامَهُمْ مَتَّسِقاً بَعْضُهُ مَعَ بَعْضٍ؛ كُلُّ ذَلِكَ ضَمَنَ سِيَاحِ صَارِمٍ مِنَ الْانضِبَاطِ وَالِاحْتِجَاجِ بِالْعَقِيدَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَنُصُوصِ الْوَحْيِيِّينَ، وَبِذَلِكَ يَتَّضِحُ مَا تَكَرَّرَ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنْ هَذِهِ الرِّسَالَةِ وَغَيْرِهَا مِنْ مَوْاَلِفَاتِ الْكُورَانِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - مِمَّا يُفِيدُ أَنَّ أَسْسَ الْمَعْرِفَةِ عِنْدَهُ ثَلَاثَةٌ هِيَ: الْوَحْيِ، وَالْعَقْلِ، وَالْكَشْفِ الصَّحِيحِ.

فَدَعَاهُمْ ذَلِكَ إِلَى تَفْسِيرِ مَعْنَى الْوَحْدَةِ وَالْكَثْرَةِ، وَمَعْنَى الْحَقِّ وَالْخَلْقِ، وَمَعْنَى الْفَيْضِ وَالِانْتِصَالِ، وَالْجَمْعِ وَالتَّفْرِقَةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

فَمَجْمُوعَةُ تَفْسِيرَاتِهِمْ لِمَظَاهِرِ الْحَيَاةِ الصُّوفِيَّةِ هِيَ الَّذِي نَعْنِيهِ بِفَلَسَفَتِهِمْ الَّتِي يُمَكِّنُنَا أَنْ نَلْخِصَّهَا فِي ثَلَاثِ نَظَرِيَّاتٍ: نَظَرِيَّتِهِمْ فِي طَبِيعَةِ الْوُجُودِ، نَظَرِيَّتِهِمْ فِي الْمَعْرِفَةِ، نَظَرِيَّتِهِمْ فِي الْإِنْسَانِ وَمَرْكَزِهِ فِي الْعَالَمِ وَمَوْقِفِهِ مِنَ اللَّهِ.

عَلَى أَنَّ مِنَ الصُّوفِيَّةِ الْمَتَأَخِّرِينَ مَنْ سَلَكَ مَسْلَكَ الْفَلَسَفَةِ مِنْ بَادِي الْأَمْرِ، فَكَانَتْ لَهُمْ وَجِهَاتٌ نَظَرٌ فِلْسُفِيَّةٌ خَاصَّةٌ فِي طَبِيعَةِ الْوُجُودِ وَفِي الْإِنْسَانِ وَالْعَالَمِ، فَاسْتَعْمَلُوا الْمَنْهَجَ النَّظَرِيَّ الْفِلْسُفِيَّ وَأَسَالِبَ الْفَلَسَفَةِ وَاصْطِلَاحَاتِهِمْ وَاسْتَدَلَّالَاتِهِمْ، ثُمَّ نَظَرُوا إِلَى التَّصَوُّفِ بِاعْتِبَارِهِ مَرْحَلَةً مَتَمِّمَةً لِمَذْهَبِهِمْ، كَمَا نَظَرَ الصُّوفِيَّةُ إِلَى الزَّهْدِ بِاعْتِبَارِهِ مَرْحَلَةً مَتَمِّمَةً لِطَرِيقَتِهِمْ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا النَّوْعِ مِنَ الصُّوفِيَّةِ وَالنَّوْعِ الْأَوَّلِ: أَنَّ الْأَوَّلِينَ يَضْعُونَ نَظَرِيَّاتِهِمْ الْفِلْسُفِيَّةَ فِي عَرْضِ تَأْوِيلِهِمْ وَتَفْسِيرِهِمْ لِمَا يَشَاهِدُونَهُ فِي أَحْوَالِهِمْ وَمَوَاجِدِهِمْ؛ أَمَّا الْآخَرُونَ فَيَلْجِئُونَ لِلْكَشْفِ وَالدُّوْقِ تَوْكِيداً وَتَحْقِيقاً لِلنَّتَائِجِ الَّتِي يَصِلُونَ إِلَيْهَا بِالنَّظَرِ الْعَقْلِيِّ.

يُنظَرُ: «التصوف الفلسفي في الإسلام» للباحث أبو العلا عفيفي، مجلة الرسالة، العدد (١٩٦)، بتاريخ: ١٩٣٧/٤/٥.

وقد كانت هذه الرسالة في الأصل إجابةً على سؤالٍ وردَّ المؤلف - رحمه الله - بطلبِ الجمع بين كلامين للشيخين محيي الدين ابن عربيٍّ وصدر الدين القونويِّ، فأجابَ إجابةً وافيةً نبّهَ في مُستهلِّها بواسطةِ نُقولٍ عديدةٍ من كلام ابن عربيٍّ على مآخذ علوم أهل الله، ثم نقل عدداً من أقوال ابن عربيٍّ وتلميذه القونويِّ في القضية المسؤول عنها، ثم لخص ما ساقه من النقل عن الشيخين.

أعقب ذلك وصلُّ في توجيه القولِ المسؤول عنه للشيخ محيي الدين بن عربيٍّ، وتتمّةٌ في الردِّ على ابن سينا في قوله بامتناع صدور الكثرة من المبدأ الأول بلا واسطة، ثم وصلُّ آخرُ في تصريحِ نصوص الشيخ محيي الدين ابن عربيٍّ بحُدوث العالم، ومعنى كون العالم مُحدثاً، ثم أتى وصلُّ جديدٌ في الردِّ على مَنْ زعم أنَّ حُدوثَ العالم تعطيلٌ للجُود الإلهيِّ، تلتَهُ تبصرةٌ في علاقة العلة بالمعلول عند الفلاسفة، وتكملةٌ في الاحتجاج لتأخر المعلول الأوّل عن الواجب تعالى تأخراً ذاتياً بالمعنى المراد عند المتكلمين، ثم تذكرةٌ وتأييدٌ باعتراف ابن سينا بأن العقل لا يدرك الغيبات بل يقبلها بنور الإيمان، أتى بعد ذلك توجيهٌ ببيان المقبول من كلام الحكماء في معنى المعية، ثم تنبيهان لحقهما انعطافٌ ووصلُّ تضمّن توجيه كلام آخر للشيخ محيي الدين ابن عربيٍّ، ثم وصلُّ جديدٌ في ردِّ نسبة الجاميِّ عدم المشيئة للإيجاد أزلاً إلى الصوفيّة، ثم ختم المؤلفُ هذه الرسالة بخاتمةٍ أوردَ فيها حديثاً مُسنداً تبرّكاً وذكراً، وترغيباً للمؤمن في الاتباع وبُشرى.

وقد جاد الله القدير اللطيف، على العبد الفقير الضعيف، بتحقيق هذه الرسالة عن نسختين خطّيتين، إحداهما نسخة المصنّف كتبها بنفسه، ورقم على طرّتها إجازةً منه لأحد الأفاضل بروايتها والإفادة بها. وهي النسخة المحفوظة في مكتبة

فيض الله باسطنبول تحت رقم (١١٧٤)، ورمزها (ف)، والنسخة الثانية نسخة مكتبة شسترتي بإيرلندا تحت رقم (٤٤٤٣)، ورمزها (ش).

غير أنه تبين جلياً أن المصنّف عادَ فزاد في رسالته هذه أشياء كثيرةً تضمّنتها نسخة ثانية غير بعيدة العهد بحياته - رحمه الله - اعتمدها مع نُسخته في التحقيق؛ تلك الزيادات موجودةٌ كلّها في نُسخٍ ثلاثٍ أُخرى غير مؤرّخةٍ وقفتُ عليها - بحمد الله تعالى - واستفدتُ منها في حلّ مُشكلاتٍ أسقاطٍ وتصحيفاتٍ النسخة الثانية في عددٍ من مواضع هذه الرسالة العظيمة، فليله الحمدُ على نِعَمِهِ العَمِيمَةِ.

وهذه النسخ هي:

١ - نسخة عاطف أفندي ذات الرقم (٢٧٨٩).

٢ - ونسخة حميدية تحت رقم (١٤٤٠).

٣ - ونسخة رشيد أفندي تحت رقم (٩٩٦).

وكل هذه النسخ هي من محفوظات المكتبة السلিমانيّة باسطنبول.

والحمد لله رب العالمين

المحقق

[خطبة الرسالة]

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه إياه نستعين

اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ عَبْدِكَ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَسَلَّمَ

اللَّهُمَّ عَلِّمْنِي مَا يَنْفَعُنِي، وَتَقَبَّلْهُ مِنِّي آمِينَ

الحمد لله الغني بالذات عما سواه من العالمين، الجواد الرحيم العزيز الحكيم المقدم المؤخر الملك الحق المبين، وأشهد أن لا إله إلا الله القائل: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠]، فنبه بهذه الإضافة على أن التكوين للأشياء ليس من أحديّة الذات، بل من أحديّة جمع الأسماء، فيها^(١) ولها التصريف والإيجاد لكل ذي حركة أو سكون.

وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله الفاتح الخاتم نبي الرحمة صاحب المقام المحمود الصادق الأمين، المخاطب بخطاب^(٢): ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ﴾ [الفرقان: ٤٥] المنبّه على أن الظل والنفس الرحمانيّ ممدودٌ على الحقائق بحكم المشيئة والاختيار من النور ذي القوّة المتين، ﷺ صلاة وسلاماً فائض^(٣)

(١) في (ش): «فيها».

(٢) في (ش): «خطاب».

(٣) في (ف): «وتسليماً فائضاً».

الْبَرَكَاتِ عَلَى الْآفَاقِ وَالْأَنْفُسِ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ الْوَلِيِّ الْحَمِيدِ الْمُنَزَّلِ مِنَ الْمُنَزَّلِ الْمَاءِ
الْمَعِينِ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ وَوَرَثَتَهُ حَالاً وَعِلْماً عَدَدَ
خَلْقِ اللَّهِ بِدَوَامِ اللَّهِ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ.

أما بعد:

فإنك - أيها الناهضُ بهمة لطلب الكمال، حَقَّقَ اللهُ لَكَ الْأَمَالَ، وَأَيَّدَكَ اللهُ نُورُ
الْأَرْضِ وَالسَّمَاءِ، تَأْيِيدَ عِبَادِهِ الْأَوْلِيَاءِ، فِي عَافِيَةٍ. آمِينَ - قَدْ ذَكَرْتُمْ فِي كِتَابِكُمْ الْمَكْرَمِ
مَا فِيهِ الطَّلَبُ لِلْجَمْعِ بَيْنَ كَلَامِي الشَّيْخَيْنِ: إِمَامِ الْمُحَقِّقِينَ، وَلِسَانِ الْمُؤَحِّدِينَ،
الشَّيْخِ مُحْيِي الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ الْعَرَبِيِّ الْحَاتِمِيِّ قُدَّسَ سِرُّهُ، وَتَلْمِيذِهِ الْفَرْدِ
الْمُحَقِّقِ الْمَنْقَحِ، الشَّيْخِ صَدْرِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقِ الرُّومِيِّ الْقُونَوِيِّ قُدَّسَ سِرُّهُ،
وَنَفَعْنَا بِهِمَا وَبَعُلُومَهُمَا وَالْمُحِبِّينَ. آمِينَ؛ حَيْثُ قَلْتُمْ:

[السؤال الوارد في طلب الجمع بين كلامي الشَّيْخَيْنِ ابنِ عَرَبِيِّ والقُوْنَوِيِّ
وجوابه]:

رأيتُ في كلام حَضْرَةِ الشَّيْخِ ابْنِ عَرَبِيِّ أَنَّهُ يَنْسَبُ إِلَى الْجَهْلِ مَنْ يَقُولُ
بأن الواحد لا يصدر منه إلا الواحد، وحَضْرَةُ الشَّيْخِ صدر الدين القُوْنَوِيُّ
يقول: الحُكَمَاءُ أَصَابُوا فِي هَذَا الْقَوْلِ، إِلا أَنَّهُمْ أَخْطَؤُوا فِي الَّذِي صَدَرَ أَوْلَا؛
فإنهم قالوا: الصَّادِرُ الْأَوَّلُ هُوَ الْعَقْلُ الْأَوَّلُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ! بل الصَّادِرُ أَوْلَا هُوَ
الوُجُودُ الْعَامُ.

فإن أحد الشَّيْخَيْنِ أَنْكَرَ، وَالْآخِرُ صَدَّقَ وَأَنْكَرَ شَيْئًا آخَرَ! ومع هذا؛ الحُكَمَاءُ
يقولون في الصَّادِرِ الْأَوَّلِ: إنه من^(١) الموجودات الخارجية، والوُجُودُ الْعَامُّ لَيْسَ مِنْ
الموجودات الخارجية.

نرجو من لطفكم وشفقتكم - وعلى حسبِ وعدكم - أن تُبَيِّنُوا لَنَا، إِمَّا بِالْتَرَجِيحِ
أَوْ بِالتَوْفِيقِ مَا الصَّوَابُ عِنْدَكُمْ؟ انتهى.

[صدرُ الجواب]:

فأقول - وبالله التوفيق، وبإيده ملكوتُ التحقيق -:

الذي عندي أَنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَ الشَّيْخَيْنِ - نَفَعَ اللَّهُ بِهِمَا - وَيُظْهَرُ ذَلِكَ بِنَقْلِ
نُصُوصِهِمَا فِي هَذَا الْمَعْنَى، وَالتَّنْبِيهِ عَلَى مَوَافَقَتِهِمَا.

ولكنني أحببتُ نقل كلام الشَّيْخِ - قُدَّسَ سِرُّهُ - فِي التَّنْبِيهِ عَلَى مَاخِذِ عُلُومِ
أَهْلِ اللَّهِ وَخَاصَّتِهِ قَبْلَ الشَّرُوعِ فِي الْمَقْصُودِ، فَأَقُولُ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ الْحَكِيمِ
الوَدُودِ:

(١) الحرفُ «من» ليس في (ف).

[من كلام ابن عربيّ في التنبيه على مأخذ علوم أهل الله]:

قال الشيخ محيي الدين - قُدَّسَ سرُّه - في الباب (١٧٢): لا علم إلا العلم المأخوذ عن الله، فهو العالم - سبحانه - وحده، والمُعَلَّمُ الذي لا يدخل على المتعلِّم منه فيما يأخذه عنه شبهة، ونحن المقلِّدون له، والذي عنده حق، فنحن في تقليدنا إياه - فيما أعلمنا به - أولى باسم «العلماء» من أصحاب النظر الفكري الذي قلده فيما أعطاهم، لا جرم أنهم لا يزالون مختلفين في العلم بالله والأنبياء؛ مع كثرتهم وتباعد ما بينهم من الأعصار، لا خلاف بينهم في العلم بالله؛ لأنهم أخذوه عن الله، وكذلك أهل الله وخاصَّته، والمتأخِّرُ يُصدِّق المتقدِّم، ويشدُّ بعضُهم بعضاً، ولو لم يكن ثمة إلا هذا لكفى ووجب الأخذ عنهم^(١).

وقال في الباب الثاني: وما عندنا خلاف؛ فإن الحقَّ الذي نأخذ العلوم عنه بخُلُوِّ [القلب عن] الفكر والاستعداد لقبول الواردات هو الذي يُعطينا الأمر على أصله من غير إجمال ولا حيرة، فنعرف الحقائق على ما هي عليه، لا نمترى في شيء منها، فمن هناك هو علمنا، والحقُّ مُعلِّمنا ورثاً نبويّاً محفوظاً معصوماً من الخلل والإجمال والظاهر. انتهى^(٢).

وقال في الباب (٣٠٨) [من الرمل]:

عَجَبِي مِنْ قَائِلٍ «كُن» لَعَدَمَ	والذي قيل له لم يك ثم
ثَمَّ إِنْ كَانَ فَلِمَ قِيلَ لَهُ	لِيَكُنْ، والكون ما لا ينقسم
فَلَقَدْ أَبْطَلَ «كُن» قُدْرَةَ مَنْ	دلَّ بالعقل عليها وحكم

(١) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٢ / ٢٩٠).

(٢) يُنظر: «الفتوحات المكية» (١ / ٥٦).

كَيْفَ لِلْعَقْلِ دَلِيلٌ وَالَّذِي
فَنَجَاةُ النَّفْسِ فِي الشَّرْعِ، فَلَا
وَاعْتَصِمَ بِالشَّرْعِ فِي الكَشْفِ فَقَدْ
أَهْمِلَ الْفِكْرَ وَلَا تَحْفَلُ^(١) بِهِ
إِنَّ لِلْفِكْرِ مَقَامًا فَاعْتَصِدْ
كُلَّ عِلْمٍ يَشْهَدُ الشَّرْعَ لَهُ
وَإِذَا خَالَفَهُ الْعَقْلُ فَقُلْ:
إِنَّ اللَّهَ عُلُومًا جَمَّةً
جَهْلَ^(٢) التَّكْيِيفَ فِيهَا، وَانْتَفَى
مِثْلَ مَا قَدْ جَهَلَ اللَّوْحَ الَّذِي
انتهى^(٤).

وإنما أمر أن يقال للعقل إذا خالف الشرع: «طورك الزم ما لكم فيه قدم»؛
لقوله في مقدمة «الفتوحات»: إن للعقول حداً تقف عنده من حيث ما هي
مفكرة، لا من حيث ما هي قابلة^(٥)، فنقول في الأمر الذي يستحيل عقلاً: قد لا

(١) في (ش): «تجعل».

(٢) في (ش): «لم يقلها»، وقبله في النسختين: «يا لها»، والتصويب من «الفتوحات المكية».

(٣) في (ش): «يجهل».

(٤) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٣ / ٣١).

(٥) في (ش): «قائلة».

يَسْتَحِيلُ نَسْبَةُ إِلَهِيَّةٍ؛ كَمَا نَقُولُ فِيْمَا يَجُوزُ عَقْلًا: قَدْ يَسْتَحِيلُ نَسْبَةُ إِلَهِيَّةٍ. انْتَهَى^(١).
يُوضِحُهُ قَوْلُهُ فِي الْبَابِ الثَّلَاثِ: وَأَمَّا الْقُوَّةُ الْمُفَكِّرَةُ فَلَا يُفَكِّرُ الْإِنْسَانُ أَبَدًا إِلَّا فِي أَشْيَاءٍ مَوْجُودَةٍ عِنْدَهُ تَلَقَّاهَا مِنْ جِهَةِ الْحَوَاسِّ وَأَوَائِلِ الْعَقْلِ، وَمِنْ الْفِكْرِ فِيهَا فِي خِزَانَةِ الْخِيَالِ يَحْصُلُ لَهُ عِلْمٌ آخَرٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي فَكَّرَ فِيهَا مُنَاسَبَةً، وَلَا مُنَاسَبَةً بَيْنَ اللَّهِ وَبَيْنَ خَلْقِهِ؛ فَإِذَا لَا يَصِحُّ الْعِلْمُ بِهِ مِنْ جِهَةِ الْفِكْرِ.
وَأَمَّا الْقُوَّةُ الْعَقْلِيَّةُ فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَدْرِكَهُ الْعَقْلُ؛ فَإِنَّ الْعَقْلَ لَا يَقْبَلُ إِلَّا مَا عِلِمَهُ بَدِيهَةً أَوْ مَا^(٢) أَعْطَاهُ الْفِكْرَ، وَقَدْ بَطَلَ إِدْرَاكُ الْفِكْرِ لَهُ، فَقَدْ بَطَلَ إِدْرَاكُ الْعَقْلِ مِنْ طَرِيقِ الْفِكْرِ، وَلَكِنْ مِمَّا^(٣) هُوَ عَقْلٌ، إِنَّمَا حُدُّهُ أَنْ يَعْقَلَ وَيَضْبُطَ مَا حَصَلَ عِنْدَهُ، فَقَدْ يَهْبُهُ الْحَقُّ الْمَعْرِفَةَ بِهِ فَيَعْقِلُهَا؛ لِأَنَّهُ^(٤) عَقْلٌ لَا مِنْ طَرِيقِ الْفِكْرِ، هَذَا مَا لَا نَمْنَعُهُ؛ فَإِنَّ الْمَعْرِفَةَ الَّتِي يَهْبُهَا الْحَقُّ لِمَنْ شَاءَ مِنْ عِبَادِهِ لَا يَسْتَقِلُّ الْعَقْلُ بِإِدْرَاكِهَا^(٥)، وَلَكِنْ يَقْبَلُهَا فَلَا يَقُومُ عَلَيْهَا دَلِيلٌ وَلَا بَرَهَانٌ؛ لِأَنَّهَا وَرَاءَ طَوْرِ مَدَارِكِ الْعَقْلِ. انْتَهَى الْغَرَضُ مِنْهُ^(٦).

[مِنْ أَقْوَالِ الشَّيْخَيْنِ ابْنِ عَرَبِيٍّ وَتَلْمِيذِهِ الْقُونَوِيِّ فِي الْقَضِيَّةِ الْمَسْئُولِ عَنْهَا]:

إِذَا تَمَهَّدَ هَذَا فَنَقُولُ:

قَالَ الشَّيْخُ صَدْرُ الدِّينِ الْقُونَوِيُّ - قُدَّسَ سِرُّهُ - فِي «النَّصُوصِ» مَا نَصَّه:

(١) يُنْظَرُ: «الْفَتْوحَاتُ الْمَكِّيَّةُ» (١ / ٤١).

(٢) قَوْلُهُ: «مَا» لَيْسَ فِي (ش).

(٣) فِي النِّسْخِ جَمِيعُهَا: «بِمَا»، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ «الْفَتْوحَاتُ الْمَكِّيَّةُ».

(٤) فِي النِّسْخِ جَمِيعُهَا: «بِأَنَّهُ»، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ «الْفَتْوحَاتُ الْمَكِّيَّةُ».

(٥) فِي النِّسْخِ جَمِيعُهَا: «بِإِدْرَاكِهَا»، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ «الْفَتْوحَاتُ الْمَكِّيَّةُ».

(٦) يُنْظَرُ: «الْفَتْوحَاتُ الْمَكِّيَّةُ» (١ / ٩٤).

غيب هوية الحق إشارةً إلى إطلاقه باعتبار اللاتعنين، ووحده الحقيقية الماحية جميع الاعتبارات والأسماء والصفات والنسب والإضافات عبارة عن تعقل الحق نفسه وإدراكه لها من حيث تعينه، وهذا التعقل والإدراك التعيني - وإن كان يلي الإطلاق المشار إليه - فإنه بالنسبة إلى تعين الحق في تعقل كل متعقل في (١) كل تجلٍ تعينٍ مُطلق، وإنه أوسع التعينات، وهو مشهود الكمّل، وهو التجلي الذاتي، وله مقام التوحيد الأعلى.

ومبدئية الحق تعالى تلي هذا التعين، والمبدئية هي محتد (٢) الاعتبارات، ومنبع النسب والإضافات الظاهرة في الوجود والباطنة في عرصة (٣) التعقلات والأذهان.

والمقول فيه: إنه وجودٌ مُطلق واحد واجب، هو عبارة عن تعين الوجود في النسبة العلمية (٤) الذاتية الإلهية، والحق - من حيث هذه النسبة - يُسمى عند المحقق بالمبدأ، لا من حيث نسبة غيرها، فافهم هذا وتدبره فقد أدرجت لك في هذا النص أصل أصول المعارف الإلهية، والله المرشد. انتهى (٥).

وقال في «تفسير الفاتحة»: إن الواحد - من حيث هو واحد - لا يكون منبعاً للكثرة من حيث هي كثرة؛ إذ لا يصح أن يظهر من شيء - كان ما كان - ما يضادّه من

(١) في النسخ جميعها: «وفي» بزيادة واو، والمثبت من «الفتوحات المكية».

(٢) في (ش): «متحد».

(٣) «العرصة»: كلُّ بقعةٍ واسعةٍ بينَ الدورِ ليسَ فيها بناءٌ.

(٤) في (ش): «العلية».

(٥) يُنظر: «النصوص في تحقيق الطور المخصوص» للقونوي مع شرحه: «مشرع الخصوص»

للمهاشمي (ص: ١٠٠ - ١٠٢).

حيث الحقيقة، ولا خفاءً في منافاة الوحدة للكثرة، والواحد للكثير، فتعدّر صدور أحدهما عن الآخر من الوجه المنافي.

لكن للواحد والوحدة نسبٌ مُتعدّدة، وللکثرة أحديّة [ثابتة]، فمتى ارتبطت إحداهما بالأخرى - أو أثرت - فبالجامع المذكور.

وصورته - فيما تروم بَيّانه - أن للواحد حُكْمَيْنِ:

أحدهما: كونه [واحدًا] لنفسه فحسب من غير تعقل أن الوحدة صفة له، أو اسم، أو نعت، أو حُكْم ثابت، أو عارض، أو لازم، بل بمعنى كونه هو لنفسه^(١) هو.

والحُكْم الآخر: هو كونه يعلم نفسه بنفسه، ويعلم أنه يعلم ذلك، ويعلم وحدته ومرتبته، وكون الوحدة نسبةً ثابتة له، أو حُكماً لازماً، أو صفةً لا يُشَارِكُ فيها، ولا تصحُّ لسواه، وهذه النسبة هي حُكْم الواحد من حيث هي نسبة.

ومن هنا يُعلم أيضاً نسبة الغني عن التعلُّق بالعالم^(٢)، ونسبة التعلُّق به، ومن هذه النسبة انتشأت الكثرة من الواحد بمُوجب هذا التعدُّد النسبي. انتهى^(٣).

وقال في «التفسير» أيضاً: إن الحق - من حيث ذاته وأحديته - غني عن العالمين لا يُناسِبُ شيئاً ولا يرتبط به، ولا يناسبه أيضاً شيء ولا يتعلَّق به؛ فإن

(١) في (ش): «نفسه».

(٢) في (ش): «بالعام».

(٣) يُنظر: «إعجاز البيان في تفسير أم القرآن» لصدر الدين القنوي (ص: ١٠٤ - ١٠٥)، ومطلع كلامه: والكثرة المشهودة في العالم مُبْنِيَّةٌ من الأحديّة المذكورة، وظاهرةٌ بها باعتبار، ولكن لا بمعنى أن الواحد من حيث هو واحد.... إلخ.

التعلُّق والمُناسبة إنما ثبتا من جهة المَراتب بحُكم التضائيف الثابت بين الإله والمألوه، وقد مر أن الأثر لا يصحُّ بدون الارتباط، والارتباط لا يكون إلا للمُناسبة، فتذكّر. انتهى^(١).

وقال في «مفتاح الغيب»: والحقّ - سبحانه - من حيث وحدة وجوده لم يصدر عنه إلا واحد؛ لاستحالة إظهار الواحد غير الواحد، وذلك الواحد عندنا هو الوجود العامّ المفاض على أعيان المكوّنات، ما وجد منها وما لم يوجد مما سبق العلم بوجوده، وهذا الوجود مُشترك بين القلم^(٢) الأعلى الذي هو أول موجود المُسمّى أيضاً بالعقل الأول وبين سائر الموجودات.... إلى أن قال: وليس ثمة وجودات، بل الوجود واحد، وأنه مُشترك بين سائرهما، استفاد من الحقّ سبحانه وتعالى.

ثم إن هذا الوجود الواحد العارض للممكنات المخلوقة ليس بمغاير في الحقيقة للوجود الحقّ الباطن المُجرّد عن الأعيان والمظاهر إلا بنسب^(٣) واعتبارات؛ كالظهور والتعيّن والتعدّد الحاصل بالاقتران، وقبول حكم الاشتراك، ونحو ذلك من النعوت التي تلحقه بواسطة التعلُّق بالمظاهر، وينبوع مظاهر الوجود - باعتبار اقترانه وحضرة تجلّيه ومنزله تدلّيه - العماء الذي ذكره النبي ﷺ مقام التنزل الرباني، ومُنبَعُ الجودِ الذاتيّ الرحمانيّ عن غيب الهوية، وحجاب عزة الإنيّة. انتهى^(٤).

(١) قول القنوي الثاني ليس في (ف)، وهو في «إعجاز البيان في تفسير أم القرآن» له (ص: ٢١٤).

(٢) في (ش): «العلم».

(٣) في (ش): «نسب».

(٤) في النسخ كلّها: «وحجاب عن الإنيّة»، وقبلها فيها جميعها: «ومنبعته»، والتصويب من مصدره

«مفتاح غيب الجمع والوجود» للقنوي (ص: ٢١ - ٢٢).

وما ذكره النبي ﷺ هو ما رواه الترمذي في «السنن» (٣١٠٩) وحسنه، وابن ماجه في «سننه» (١٨٢) =

وقال في «النصوص»: اعلم أن الحَقَّ هو الوجودُ المحض الذي لا اختلافَ فيه، وأنه واحدٌ وحده حقيقةً لا تُتَعَقَّلُ في مقابله كثرة^(١).

وقال في «الفكوك»: والتحقيق أفادَ أن تأثير كل مؤثر في كل مُتَأَثِّرٍ موقوفٌ على الارتباط، ولا ارتباطَ بين شيئين - أو أشياء - إلا بمُنَاسَبَةٍ أو أمرٍ مُشْتَرَكٍ بينهما، ولا ارتباطَ بين الأحديَّةِ الذاتِيَّةِ من حيث تجرُّدها عن الاعتبارات وبين شيءٍ أصلاً، فوضَّح أن مبدئية الحَقِّ ونسبة صدور شيء - أو أشياء - عنه إنما يصحُّ من حيث الواحدِيَّةِ التي هي مَشْرَعُ الصفات والأسماء التي لها الكثرةُ النسبِيَّةُ. انتهى^(٢).

وقال - قُدَّسَ سرُّه - في «مفتاح الغيب»: والمحبَّة لا تتعلق بموجود أصلاً؛ لاستحالة طلب الحاصل^(٣).

ثم قال: اعلم أن للحَقَّ - سُبْحَانَهُ - من حيث أسماؤه الذاتِيَّةِ التي لا توجُّه لها إلى أمرٍ وتأثيرٍ بدونها بحسب كلِّ مرتبةٍ وحقيقةٍ قابلةٍ اجتماعاً خاصاً وحدانياً في

= من حديث أبي رَزِينٍ - رضي الله عنه - قال: قلتُ: يا رسول الله، أين كان ربُّنا قبل أن يخلُقَ خلقه؟ قال: «كان في عَمَاءٍ، ما تحته هواءٌ وما فوقه هواءٌ، وخلق عرشه على الماء». وإسنادهُ ضعيفٌ، فيه وكيع بن عُدُسٍ لا يعرف، وقد انفرد بالرواية عنه يعلى بن عطاء. يُنظر: «ميزان الاعتدال» (٤/ ٣٣٥).

(١) يُنظر: «النصوص» - مع «المشعر» - (ص: ١٩٤)، وفيه: «وأنه واحدٌ وحده حقيقةً لا تُتَعَقَّلُ في مقابلة كثرة». ومن قوله: «وقال في «النصوص»: اعلم أن... إلى هنا ليس في (ف). وقد تكرر في (ش) وأخواتها بعد قول «النصوص» هذا أكثرُ القولِ المنقولِ من «مفتاح الغيب»، ولم أجد فائدةً في إثبات ما تكرر.

(٢) يُنظر: «الفكوك في أسرار مستندات حكم الفصوص» للقنوي (ص: ٦٢).

(٣) يُنظر: «مفتاح الغيب» للقنوي (ص: ٤٠).

الظاهر لا في الباطن، مَظْهَرًا^(١) من كامن سرّها نتيجةً خاصّةً تُسمى «حكماً» باعتبار، ويُضاف إلى المُمكن^(٢) المخصّص من حيث كونه، وفي مرتبته^(٣) ظَهَرَ وتعيّن وبحسبه، وتُسمى أيضاً باعتبار آخر «سورة»، وباعتبار آخر في عالم آخر «نفساً» و«روحاً»، وفي عالم آخر «مزاجاً»، وفي الحضرات الربانية «وجهاً خاصّاً» و«تجلياً خاصّاً» و«ظهوراً أسمائياً»، ونحو ذلك^(٤).

ثم قال: إن الاسم «الرحمن» - باعتبار استنباط نُوره في الخلاء على المُمكنات المعلومة وظُهورها به وتعيّنه وتعدّده بحسبها مع وحدته في نفسه - يُسمّى عند أهل التحقيق «نفساً»؛ كما نطق به النبوة تفهيمًا.

ثم قال: فالنفس من حيث مُطلق الصورة الوجودية الظاهرة - أي: المُسمّى مرتبة العماء - أول مولودٍ ظَهَرَ عن الاجتماع الأسمائيّ الأصليّ المذكور من حَضرة باطن النفس وروحه. انتهى^(٥).

(١) قوله: «مظهِراً» خيرُ قوله: «أَنَّ لِلْحَقِّ سُبْحَانَهُ». وقوله قبله: «اجتماعاً خاصّاً» مفعولٌ اسم الفاعل «قابلية».

(٢) في (ش): «المتمكن»، والتصويب من مصدره.

(٣) في (ش): «مرتبة»، والتصويب من مصدره.

(٤) يُنظر: «مفتاح الغيب» للقونوي (ص: ٣٨).

(٥) يُنظر: «مفتاح الغيب» للقونوي (ص: ٤٠ - ٤١). وأقوال القونوي الثلاثة من «مفتاح الغيب» ليست في (ف).

وعنى بـ«ما نطق به النبوة تفهيمًا» وُرودَ تعبير «نفس الرحمن» في أحاديث عن النبي ﷺ؛ من نحو ما أخرج النسائي في «السنن الكبرى» (١٠٧٠٥) عن أبي بن كعب رضي الله عنه، قال ﷺ: «لا تُسبوا الريح؛ فإنها من نفس الرحمن عز وجل».

وما روى البزار في «مسنده» (البحر الزخار) (٣٧٠٢) والطبراني في «المعجم الكبير» (٦٣٥٨) في =

وقال الشيخُ مُحْيِي الدين - قُدَّسَ سِرُّه - في الباب (١٩٨) في معرفة النَّفْسِ -
بفتح الفاء -: اعلم أن الموجودات هي كلماتُ الله التي لا تنفد...

إلى أن قال: إن الحَقَّ تعالى يُسَمَّى بـ«الظاهر» و«الباطن»، فـ«الظاهر» للصُّورِ
التي يتحول فيها، و«الباطن» للمعنى الذي يقبل ذلك التحول والظهور في تلك
الصُّورِ، فهو عالمُ الغيبِ من كونه الباطن، والشهادة من كونه الظاهر، وقد أعلمكَ
أن العالمَ نسخةٌ إلهيةٌ على صورة حَقِّ.

ورد في «الصحيح»: «أن الله خلق آدمَ على صورته»^(١)، وهو الإنسانُ الكامل
المختصُّ الظاهرُ بحقائق الكون كُلِّه حديثه وقديمه، ولما ذكر اللهُ تعالى عن نفسه
أنه الظاهر، وأنه الباطن، وأن له كلاماً، وأن له كلمات؛ ذكر أن له نفساً من الاسمِ
«الرحمن»، فعلمنا أن الله ما أخبرنا بذلك إلا لنقفَ على حقائق الأمور بأننا على
الصورة، فنقبلُ جميعَ ما تنسبه الألوهية إليها على السنة رُسُلها وكتبها المنزلة، فلما
عرَّفنا^(٢) اللهُ تعالى أنه باطنٌ وظاهرٌ وله نفسٌ وكلمة وكلمات نظرنا ما ظهرَ عن ذلك
ولم نَسبَ إلى ذاته النفسَ وما يحدثُ منه، فقلنا: عينُ النفسِ هو العماءُ الذي كان له
قبل أن يخلُقَ الخلقَ، الذي ما فوقه هواء، وما تحته هواء، فلم يكنُ غيرَ نفسِ الحَقِّ،
فعنه تكوُّنُ الهواء^(٣).

= حديث سلمة بن نُفَيْلٍ رضي اللهُ عنه من قوله ﷺ: «إني أجد نفسَ الرحمن من ها هنا». وما روى الإمامُ أحمدُ في «المسند» (١٠٩٧٨) في حديث أبي هريرة رضي اللهُ عنه: «وأجد نفسَ ربكم من قبل اليمين».

(١) «صحيح البخاري» (٦٢٢٧)، و«صحيح مسلم» (٢٦١٢) (١١٥) من حديث أبي هريرة رضي اللهُ عنه.

(٢) في (ش): «عرف».

(٣) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٢/ ٣٩٠-٣٩١).

ثم قال: ورد في الحديث الصحيح كَشْفًا عن^(١) رسول الله ﷺ [الغير الثابت] نقلًا عن ربّه - عز وجل -: أنه قال ما هذا معناه: «كنتُ كنزًا فأحببتُ أن أُعرَف، فخلقتُ الخلقَ وتعرّفتُ إليهم فعرفوني»، والحبُّ لا يتعلَّق إلا بشيءٍ يصحُّ وجوده وهو غير موجود في الحال والعالم مُحدَث، والله كان ولا شيء معه، فأظهر العالمَ نفسَ الرحمن^(٢).

ثم قال: لولا وجود النفس واستعدادات^(٣) المَخارج ما ظهر للحروف عين، ولولا التأليفُ ما ظهر للكلمات عين، فالوجودُ مُرتبٌ بَعْضُهُ ببعض^(٤).

ثم قال: فإذا علم المُمْكِنُ إمكانه وهو في حال العدم كان في كرب الشوق

(١) في (ش): «الصحيح بشفاة».

(٢) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٢/ ٤٠٠) والاستدراك منه.

وقد أنصف الشيخ محيي الدين ابن عربيّ بذكره عدم ثبوت هذا الحديث نقلًا عن النبي ﷺ، بل قد قال العجلوني في «كشف الخفا» (٢٠١٦): «كنتُ كنزًا مخفيًا لا أعرف، فأحببتُ أن أُعرَف، فخلقتُ خلقًا، فعرفتهم بي، فعرفوني»، وفي لفظ: «فتعرّفت إليهم، فبي عرفوني»، قال ابن تيمية: ليس من كلام النبي ﷺ، ولا يُعرَف له سندٌ صحيح ولا ضعيف، وتبعه الزركشي والحافظ ابن حجر في «اللائي» والسيوطي وغيرهم.

ثم نقل قول العلامة عليّ القاري في «الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة» (٣٥٣): لكن معناه صحيحٌ مُستفادٌ من قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِي﴾ [الذاريات: ٥٦]، أي: ليعرفوني؛ كما فسره ابن عباس رضي الله عنهما، والمشهور على الألسنة: «كنتُ كنزًا مخفيًا فأحببتُ أن أُعرَف، فخلقتُ خلقًا، فبي عرفوني»، وهو واقع كثيرًا في كلام الصوفية، واعتمدوه وبنوا عليه أصولًا لهم. اهـ.

(٣) في (ش): «واستعداد».

(٤) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٢/ ٤٥٨-٤٥٩).

إلى الوجود الذي يُعطيهِ حقيقته ليأخذ بنصيبه من الخير، فنفس الرحمن بنفسه هذا الحرج فأوجدَه، وكان تنفيسه عنه^(١) إزالة حكم العدم فيه، وكلُّ موجودٍ سوى الله فهو مُمكن، فله هذه الصفة، فنفس الرحمن هو المعطي صَوْرَ المُمكناتِ الوجودِ كما أعطى النفسُ وجودَ الحروف، والعالمُ كلماتُ الله من حيث هذا النفس^(٢).

وقال في الباب (٣٧١): اعلم أن الله موصوفٌ بالوجود، ولا شيء معه موصوفٌ بالوجود من المُمكنات، بل^(٣) أقول: إن الحقَّ هو عينُ الوجود، وهو قوله عليه الصلاة والسلام: «كان الله ولا شيء معه»^(٤)، يقول: الله موجود، ولا شيء من العالم موجود، فذكر عن نفسه بدء هذا الأمر - أعني: ظهور العالم في عينه - وهو

(١) في (ش): «تنفيسه عند».

(٢) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٢ / ٤٥٩).

(٣) «بل» ليس في (ش).

(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣١٩١) بلفظ: «كان الله ولم يكن شيء غيره»، و(٧٤١٨) بلفظ: «كان الله ولم يكن شيء قبله»، ورواه النسائي في «السنن الكبرى» (١١١٧٦) والحاكم في «المستدرک» (٣٣٠٧) بلفظ: «كان الله ولا شيء غيره»، ورواه ابن حبان في «صحيحه» (٦١٤٠) بلفظ: «كان الله وليس شيء غيره».

وقال العلامة علي القاري في «الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة» (٣٣٦): لكن الزيادة - وهي قولهم: «وهو الآن على ما عليه كان» - من كلام الصوفية، ويشبه أن يكون من مفتريات الوجودية القائلة بالعينية، المخالفة للنص بالمعية في المرتبة الشهودية، وقد نصَّ ابن تيمية والعسقلاني على وضع الجملة الزائدة. ا.هـ.

قلتُ: وممن نصَّ على نحو هذا ابن عربيِّ حيث قال في «الفتوحات المكية» (٢ / ٥٦): ولهذا لم يرد ما يقوله علماء الرسوم من المتكلمين وهو قولهم: «وهو الآن على ما عليه كان»، فهذه زيادة مدرجة في الحديث ممن لا علم له بعلم «كان»، ولا سيَّما في هذا الموضع. ا.هـ.

أنه تعالى أحبُّ أن يُعرَفَ لِيَجُودَ على العالمِ بالعلمِ به عز وجل، وعلم أنه تعالى لا يُعلم من حيث هُوَيْتُهُ ولا من حيث يعلمُ نفسه، وأنه لا يحصل من العلم به تعالى في العالم إلا أن يعلمَ العالمُ أنه لا يعلمُ^(١)، وهذا القَدْرُ يُسمَّى «علمًا»؛ كما^(٢) قال الصِّدِّيقُ [من البسيط]:

العَجْزُ عن دَرَكِ الإدراكِ إدراكُ

إذ قد علم أن في الوجود أمرًا ما لا يُعلمُ، وهو الله، ولا سيما للممكنات من حيث إن لها أعيانًا ثابتة لا موجودةً مُساوِقةً لواجب الوجود في الأزل.

ثم قال: فلما اتصف لنا بالمحبة، والمحبة حُكم يُوجب الرحمة، فما خرج عنه - سُبْحانه - إلا الرحمة التي وَسَعَتْ كُلَّ شيء، فانسحبت على جميع العالم ما كان منه وما يكون إلى ما لا يتناهى، فأوَّلُ صورةٍ قبلَ نفسِ الرحمن صورةُ العماء، فهو بُخارٌ رَحْمانيٌّ فيه الرحمة، بل هو عين الرحمة.

ثم قال: إن جوهرَ ذلك العماء قَبْلَ صُورِ الأرواح، وهي الأرواح المَهيمَة، ثم أَيْدٍ واحدًا من هذه الصور الروحية بتجلُّ خاصِّ علميِّ انتَقَشَ فيه علمٌ ما يكون إلى يوم القيامة مما لا تعلمه الأرواح المَهيمَة^(٣).

(١) فاعلُ قوله: «أنه لا يعلمُ» هو العالم، وليس الله تعالى، فتفظَّنْ.

(٢) قوله: «كما» ليس في (ش).

(٣) من قوله: «المَهيمَة، ثم أَيْدٍ إلى هنا ساقطٌ في (ش). يُنظر: «الفتوحات المكية» (٣/ ٤٢٩ - ٤٣٠).

وذكر في (٤/ ٣٧٣) أن الأرواح المَهيمَة هم أرواحُ ملكيَّة، وهم الذين لا عِلْمَ لهم بغير الله، لا يعلمون أن الله خلق شيئًا سواهم، وهم الكروبيون المُقَرَّبون المُعْتَكِفون المُفردون المأخوذون عن أنفسهم بما أشهدَهُم الحَقُّ من جلاله.

ثم قال: وأما نَضْدٌ^(١) العالم على الظهور والترتيب فأرواح نُورِيَّةٌ إلهِيَّةٌ مَهِيْمَةٌ في صُورٍ نُورِيَّةٍ خَلْقِيَّةٍ إبداعية في جوهرِ نفسٍ هو العَمَاءُ، من جُمَلتها العقلُ الأولُ، وهو القلم... إلخ^(٢).

وقال في الباب (١٧٧): حقيقةُ الخيال المُطلق هو العَمَاءُ وانتِشاؤُهُ^(٣) من نفسِ الرحمن^(٤)، أي: لأنه صورة النفس إذا ظهر.

قال: وجميع الموجودات ظَهَرَت في العَمَاءِ بـ«كُنْ»، أو باليد الإلهية، أو باليدين، إلا العَمَاءُ، فظهورُهُ بالنفسِ خاصة^(٥).

قلت: وعلى هذا فالتنكيرُ في «شيء» في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ﴾ [النحل: ٤٠] للنوعِيَّةِ، أي: لِشَيْءٍ^(٦) يُصَوِّرُ من العَمَاءِ، والله أعلم.

قال: ولولا وَرَدَ في الشَّرْعِ «النفس» ما أطلقناه مع عِلْمِنَا به^(٧)؛ أي: لأنَّ إطلاقَهُ يُوهِمُ ما يُنافي التنزيه، وليس كذلك عند المُحَقِّقِ؛ لعلمه^(٨) بأن الحَقَّ له الإِطْلَاقُ الحَقِيقِيُّ الذي لا يُقابَلُهُ تقييد، فلا يُقيِّدُهُ التَّجَلِّيُّ فيما شاء من القُيُودِ، فلا يُنافي التنزيه.

(١) في (ش): «تصل»، وُضِبَتْ بفتح النون وإسكان الضاد وضم الدال في (ف)، و«النَّضْدُ» مصدرُ «نَضَدَ يَنْضُدُ» المتاع: جعلَ بعضُهُ فوقَ بعضٍ، وفي القرآن العزيز: ﴿لَمَّا طَغَى نَضِيدٌ﴾ [ق: ١٠] أي: منضود، وفيه: ﴿وَطَلَّحَ مَنضُورٌ﴾ [الواقعة: ٢٩]، أي: بعضُهُ فوقَ بعضٍ.

(٢) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٣/ ٤٤٣).

(٣) في (ش): «وانتشاره».

(٤) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٢/ ٣١٠).

(٥) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٢/ ٣١٠).

(٦) في (ش): «كلا يقال للشيء»، وأقوم منه ما في اثنتين من النسخ الإضافية: «كأن يُقال».

(٧) في (ش): «بأنه». ويُنظر: «الفتوحات المكية» (٢/ ٣١٠).

(٨) في (ش): «بعلمه».

ثم قال: وهذا العَمَاءُ أَقْرَبُ المَوْجُودَاتِ إِلَى اللهِ الكَائِنِ عَن نَفْسِهِ^(١)؛ أَي: لِمَا مَرَّ أَنْ أَوَّلَ صُورَةٍ قَبْلَهَا نَفْسُ الرَّحْمَنِ صُورَةُ العَمَاءِ.

قال: وهو الحَقُّ المَخْلُوقُ بِهِ كُلُّ شَيْءٍ، سُمِّيَ «الحَقَّ» لِأَنَّهُ عَيْنُ النَفْسِ، وَالنَفْسُ لَهُ حُكْمُ البَاطِنِ، فَإِذَا^(٢) ظَهَرَ فَلَهُ حُكْمُ الظَّاهِرِ، فَهُوَ الأَوَّلُ فِي البَاطِنِ، وَالآخِرُ فِي الظَّاهِرِ، وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ؛ فَإِنَّهُ فِيهِ ظَهَرَ كُلُّ شَيْءٍ، ثُمَّ ظَهَرَ فِي عَيْنِ هَذَا العَمَاءِ أَرْوَاحُ المَلَائِكَةِ المَهِيمَةِ... إلخ^(٣).

[خِلاصَةُ النِّقْلِ عَنِ الشَّيْخَيْنِ]:

وَإِذَا سَمِعْتَ مَا نَقَلْنَاهُ مِنْ نُصُوصِهِمَا^(٤) وَتَأَمَّلْتَهَا حَتَّى ظَهَرَ لَكَ المَرَادُ مِنْهَا - بِإِذْنِ اللهِ - عَلِمْتَ أَنَّهُمَا لَا خِلَافَ بَيْنَهُمَا؛ لِذَلَالَتِهِمَا^(٥) عَلَى أَنَّهُمَا قَائِلَانِ بِأَنَّ الحَقَّ تَعَالَى - مِنْ حَيْثُ أَحَدَيْتَهُ الذَّاتِيَّةَ وَغَنَاهُ الذَّاتِيَّ عَنِ العَالَمِينَ - لَيْسَ عِلَّةً لَشَيْءٍ مِنَ العَالَمِ^(٦)؛ إِذْ لَا ارْتِبَاطَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ شَيْءٍ مِنَ تِلْكَ الحَيْثِيَّةِ؛ لِأَنَّ الأَحَدِيَّةَ مَاحِيَةٌ لِجَمِيعِ العِتِبَارَاتِ، وَالارْتِبَاطُ بِالعَالَمِ مِنَ العِتِبَارَاتِ.

وَقَائِلَانِ بِأَنَّ مَبْدِئِيَّةَ الحَقِّ تَعَالَى لَشَيْءٍ مِنَ العَالَمِ إِنَّمَا هِيَ مِنْ حَيْثُ الوَاحِدِيَّةُ وَالأَلُوْهِيَّةُ الَّتِي هِيَ مَبْنَعُ الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، وَمَشْرَعُ النِّسْبِ وَالإِضَافَاتِ.

وَقَائِلَانِ بِأَنَّ الصَّادِرِ الأَوَّلَ هُوَ النَفْسُ الرَّحْمَانِيَّةُ الَّتِي هُوَ العَمَاءُ، وَهُوَ

(١) يُنظَرُ: «الفتوحات المكية» (٢/ ٣١٠).

(٢) فِي (ش): «إِذَا».

(٣) يُنظَرُ: «الفتوحات المكية» (٢/ ٣١٠).

(٤) فِي (ش): «فَإِذَا سَمِعْتَ مَا قَلْنَا مِنْ نُصُوصِهِمَا». يَرِيدُ: الشَّيْخَيْنِ ابْنَ عَرَبِيٍّ وَالقَوْنُوِيَّ.

(٥) أَي: دَلَالَةُ النُّصُوصِ المَنْقُولَةِ عَنِ الشَّيْخَيْنِ. لِأَنَّهُ لَزُومٌ لِهَذَا التَّعْلِيقِ

(٦) فِي (ش): «العالمين».

الوجودُ العامُّ المُفَاضُّ على الحقائق، والرحمةُ الواسعةُ للكائنات، وهو الخيال المُطْلَقُ المُحَقَّقُ.

وقائلان بأن هذا الوجودَ العامَّ المُفَاضُّ مُشْتَرِكٌ بين العقلِ الأولِ وغيره^(١)، وأن الكلَّ منه تَعَيَّنَتْ وتعيَّنَ إلى ما لا يتناهى؛ لكونه صادراً من أحدىة جمع الأسماء المختلفة بالعموم والخصوص والتقابل وغير ذلك، فلهذا كان قابلاً لكل صورة.

وقائلان بأن هذا الوجودَ العامَّ المُفَاضُّ موجودٌ في الخارج؛ لأن هذا الوجود هو العماء كما تبين! ولا شك في أن العماء موجود في الخارج؛ لأنه

(١) قال الجرجاني في «التعريفات» (ص: ١١٦): «الروح الأعظم»: الذي هو الروح الإنساني، مظهرُ الذات الإلهية من حيث ربوبيتها، ولذلك لا يمكن أن يحوم حولها حائم، ولا يروم وصلها رائم، ولا يعلم كنهها إلا الله تعالى، ولا ينال هذه البغية سواه، وهو «العقل الأول»، و«الحقيقة المحمدية»، و«النفس الواحدة»، و«الحقيقة الأسمائية»، وهو أول موجود خلقه الله على صورته، وهو «الخليفة الأكبر»، وهو «الجوهر النوراني»، جوهرية مظهرُ الذات، ونورانية مظهرُ علمها، ويسمى باعتبار الجوهرية: «نفساً واحدة»، وباعتبار النورانية: «عقلاً أولاً»، وكما أن له في العالم الكبير مظاهر وأسماء من: «العقل الأول»، و«القلم الأعلى»، و«النور»، و«النفس الكلية»، و«اللوح المحفوظ»، وغير ذلك، له في العلم الصغير الإنساني مظاهر وأسماء بحسب ظهوراته ومراتبه في اصطلاح أهل الله وغيرهم، وهي «السّر» و«الخفاء» و«الروح» و«القلب» و«الكلمة» و«الرّوع» و«الفؤاد» و«الصدر» و«العقل» و«النفس». ا.هـ.

وقال (ص: ١٥٥): «العُقَاب»: القلم، وهو العقل الأول، وُجد أولاً لا عن سبب؛ إذ لا موجب للفيض الذاتي الذي ظهر أولاً بهذا الموجود الأول غير العناية، فلا يقابله طلب استعداد قابل قطعاً، فإنه أول مخلوق إبداعي، فلما كان العقل الأول أعلى وأرفع مما وُجد في عالم القدس سُمي بـ«العُقَاب»، الذي هو أرفع صعوداً في طيرانه نحو الجوّ من الطيور. اهـ.

السَّحَابُ الرَّقِيقُ^(١)، وإن لم يكنُ شبيهاً به من كلِّ وجه؛ لقوله ﷺ: «ما فوقه هواء، وما تحته هواء»^(٢)، والسَّحَابُ فوقه هواء، وتحتَه هواء.

ثم ليس معنى عُمومه الكلِّيَّةُ حتى يلزم أن لا يكون موجوداً في الخارج، بل المراد عمومٌ تعلُّقه بالحقائق - ما كان منها وما يكون - بالاقتران بها بحسبها على وفق ما سبق به العلمُ الأزليُّ من الحكيم العليم، ومعلوم أن عمومه بهذا المعنى لا ينافي كونه موجوداً في الخارج، وبالله التوفيقُ ذي المعارج.

(١) يُنظر: «غريب الحديث» للخطابي (٣/ ٢٤٢)، و«العماء» في «غريب الحديث» للقاسم بن سلام (٨/ ٢): السَّحَابُ الأبيض، وفي «تهذيب اللغة» للأزهري (٦/ ٢٠٠): السَّحَابُ المُرتفع، وفي «مقاييس اللغة» لابن فارس (٤/ ١٣٥): السَّحَابُ الكثيفُ المُطْبِق. وهو في كثير من المصادر: السَّحَابُ دون تقييد بوصف.

(٢) تقدّم قريباً.

وَصَلُّ

[في توجيه القولِ المسؤُول عنه للشيخ مُحيي الدين بن عربي]

وأما وجهُ نسبة الشيخ مُحيي الدين - قُدَّسَ سرُّه - من يقول بأن الواحد من كل وجهٍ لا يصدرُ منه إلا الواحد؛ إلى الجهل، فيظهرُ من نقل نُصُوصه في هذا المعنى.

قال في «مقدمة الفتوحات»:

مسألة: لا يصدرُ عن الواحد من كلِّ وجهٍ إلا الواحد، وهل ثَمَّة من هو على هذا الوصف أم لا؟ في ذلك نظرٌ للمنصف...

إلى أن قال: وكلُّ فرقة من الفرق ما تخلَّصت لهم الوحدة من جميع الوجوه... فإثباتُ الوجدانية إنما ذلك في الألوهية؛ أي: لا إله إلا هو، وهو صحيحٌ مدلول عليه. انتهى^(١).

وحاصلُ المقصود منه: أنه لو كان ثَمَّة من هو على هذا الوصف مُوجداً لصحَّ أنه لا يصدرُ عنه إلا الواحد، لكنه ليس كذلك عندهم؛ لأن الحكماء القائلين بهذا القول قائلون بأن الأول تعالَى تلحقه نسبٌ وإضافاتٌ وسُلوُبٌ، ولهذا ألزَمَهُم الشيخ في مقدمة «الفتوحات» فقال:

مسألة: قول القائل: إنما وُجد من المعلول الأول الكثرة - وإن كان واحداً - لاعتباراتٍ ثلاثيةٍ وُجدت فيه، وهي: علته^(٢)، ونفسه، وإمكانه، فنقول لهم: ذلكم يلزَمُكم في العلة الأولى - أعني: وجود اعتباراتٍ فيه وهو واحد - فلمَ منعتم أن

(١) يُنظر: «الفتوحات المكية» (١ / ٤٢).

(٢) في (ش): «عقله»، والكلمتان معاً في جميع النسخ الأخرى، وأثبت ما يوافق مصدره.

يصدر عنه إلا واحداً؟ فيما أن تلتزموا^(١) صدور الكثرة عن العلة الأولى، أو صدور واحد عن المعلول الأول، وإنهم غير قائلين بالأمرين. انتهى^(٢).

وحاصله - كما هو مذكور في الكتب الكلامية -: أن هذه كلها اعتبارات عقلية لا تصلح علة للأعيان الخارجية، فإن جعلت شروطاً تختلف بها أحوال العلة أتجه أن يقال: إن^(٣) مثل هذه الاعتبار من السلوب والإضافات لاحقة للمبدأ الأول، فيلزم أن يجوز بحسبها أن يكون الحق تعالى مصدراً لأمر متعدد، فاعتبار الاعتبار شروطاً في المعلول الأول دون المبدأ الأول تحكّم؛ مع ما يلزم من ذلك أن يكون الحق تعالى - من حيث أحديته الذاتية الماحية للاعتبارات وغناه الذاتي عن العالمين - علة موجبة بالذات للمعلول، وأن لا يكون فاعلاً بالاختيار، وذلك مُحال عند المحقق! فقد قال الشيخ - قدس سره - في الباب (٤٤١) (٤): ما أقول: إن الحق علة للمعلول - كما يقوله بعض النظار - فإن ذلك غاية الجهل بالأمر؛ فإن القائل بذلك ما عرف الوجود، ولا من هو الموجود! انتهى.

وإيضاحه في المقدمة حيث قال:

مسألة: من وجب له الكمال الذاتي والغنى الذاتي لا يكون علة لشيء؛ لأنه يؤدي كونه علة إلى التوقف على المعلول^(٥)؛ أي: لأن العلة والمعلول متضايقان، وهما متكايقان ذهنياً وخارجاً، فلا غنى لأحدهما عن الآخر.

(١) في (ش): «تلتزموا».

(٢) يُنظر: «الفتوحات المكية» (١ / ٤٢).

(٣) في (ش): «أن يقال لها».

(٤) رقم الباب في النسخ كلها (٤٤)، والتصويب من مصدره. يُنظر: «الفتوحات المكية» (٤ / ٥٤).

(٥) يُنظر: «الفتوحات المكية» (١ / ٤٢).

قال: والذَّاتُ مَنْزَهُةٌ عَنِ التَّوَقُّفِ عَلَى شَيْءٍ، فَكُونُهَا عِلَّةٌ مُحَالٌ، لَكِنِ الْأُلُوْهِيَّةُ قَدْ تَقْبَلُ الْإِضَافَاتِ.

ثم قال: مسألة: الْأُلُوْهِيَّةُ مَرْتَبَةٌ لِلذَّاتِ لَا يَسْتَحَقُّهَا إِلَّا اللَّهُ، فَطَلِبْتَ مُسْتَحَقَّهَا مَا هُوَ - أي: الْمَسْتَحَقُّ، وَهُوَ ذَاتُ الْحَقِّ تَعَالَى - طَلَبَهَا؛ أَيْ: الْأُلُوْهِيَّةَ، وَالْمَالُوْهَ - أَيْ: الْمُتَأَثِّرَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْإِلَهِيَّةِ - يَطْلُبُهَا؛ أَيْ: الْأُلُوْهِيَّةَ، وَهِيَ تَطْلُبُهَا، وَالذَّاتُ غَنِيَّةٌ عَنِ كُلِّ شَيْءٍ. انتهى^(١).

وقال في كتاب «التَّجَلِّيَّاتِ» فِي تَجَلِّيِ الْعِلَّةِ: رَأَيْتُ الْحَلَّاجَ فِي هَذَا التَّجَلِّيِّ، فَقُلْتُ لَهُ: يَا حَلَّاجُ، هَلْ يَصِحُّ عِنْدَكَ عِلِّيَّةٌ لَهُ؟ وَأَشْرْتُ، فَتَبَسَّمَ وَقَالَ لِي: تَرِيدُ قَوْلَ الْقَائِلِ: يَا عِلَّةَ الْعِلَلِ يَا قَدِيمًا لَمْ يَزَلْ؟! قُلْتُ لَهُ: نَعَمْ! قَالَ لِي: هَذِهِ قَوْلَةٌ جَاهِلٌ! اَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ الْعِلَلَ، وَلَيْسَ بِعِلَّةٍ، كَيْفَ يَقْبَلُ الْعِلِّيَّةَ مَنْ كَانَ وَلَا شَيْءٌ؟ لَوْ كَانَ عِلَّةً لَارْتَبَطَ بِالْعَالَمِ، وَلَوْ ارْتَبَطَ لَمْ يَصِحَّ لَهُ الْكَمَالُ، تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يَقُولُ الظَّالِمُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا! فَقُلْتُ لَهُ: هَكَذَا أَعْرِفُهُ، قَالَ لِي: هَكَذَا يَنْبَغِي أَنْ يُعْرَفَ. انتهى^(٢).

وقال في كتاب «شُجُونِ الْمَسْجُونِ» فِي سِيَاقِ الرَّدِّ عَلَى الْفَلَسَفَةِ: وَأَنْكَرُوا أَنْ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى فَاعِلًا عَلَى الْإِخْتِيَارِ^(٣).

وقال بعده: لِأَنَّ وَاجِبَ الْوُجُودِ عِنْدَكُمْ عِلَّةً، لَا فَاعِلٌ بِالْإِخْتِيَارِ^(٤). انتهى.

(١) يُنْظَرُ: «الْفَتْوَحَاتُ الْمَكِّيَّةُ» (١/ ٤٢). وَالتَّفْسِيرَاتُ كُلُّهَا مُدْرَجَةٌ مِنَ الْكُورَانِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٢) يُنْظَرُ: «التَّجَلِّيَّاتُ الْإِلَهِيَّةُ» لِابْنِ عَرَبِيٍّ (ص: ٣٨٢ - ٣٨٤).

(٣) فِي (ش): «الْإِعْتِبَارُ».

(٤) فِي (ش): «بِالْإِعْتِبَارِ». وَالخَطَابُ لِلْفَلَسَفَةِ فِي مَعْرِضِ الرَّدِّ عَلَيْهِمْ فِيمَا يَنْقُلُهُ ابْنُ عَرَبِيٍّ مِنْ مَلْخَصٍ مِظْفَرِ بَنِ سَنَانٍ - وَلَمْ أَعْرِفْهُ - فِي الرَّدِّ عَلَى الْفَلَسَفَةِ. يُنْظَرُ: «شُجُونِ الْمَسْجُونِ وَفَنُونِ الْمَفْتُونِ» لِابْنِ عَرَبِيٍّ (ص: ٦٩).

وقال في الباب (٥٥٨) [من الوافر]:

له حُكْمُ الإرادة في وُجودي هو المختارُ يفعلُ ما يشاء^(١)
وقال في الباب (٥٥٩): لو كان عِلَّةً لساوَقَهُ المعلول في الوجود، وقد تأخَّر،
فثبت الاسمُ «المقدَّم» و«المؤخَّر»^(٢).

وقال في الباب (٣٥٦) - بعد تمهيد -: ولولا ذلك ما صحَّ للعالمِ ابتداءً في
الخلق، وكان العالمُ مساوقاً لله^(٣) في الوجود، وهذا ليس بصحيحٍ في نفسِ الأمر،
وكان موصوفاً في الأزل بأنه عالمٌ قادرٌ، أي: متمكِّنٌ من إيجاد المُمكن، لكن له أن
يظهرَ في صورة إيجاده وأن لا يظهرَ.

ثم قال: قد تقدَّم العدمُ للمُمكناتِ نعتاً نفسياً^(٤)؛ لأن المُمكنِ يستحيلُ عليه
الوجودُ أزلاً، فلم يبقَ إلا أن يكونَ أزليَّ العدم... وساق الكلامَ في ذلك إلى أن
قال: ومن لم يكنْ له هذا الإدراكُ فقد حُرِمَ العلمَ والمعرفةَ التي أعطاها الشُّهُودُ
والكشف. انتهى^(٥).

وإذا سمعتَ ما نقلناه من كلامه - قُدِّسَ سرُّه - وتأملتَه ظهر لك أن الشَّيخَ يقول
بأن الحَقَّ تعالى - من حيثُ أحديَّةِ الذاتِ^(٦) - ليس مبدأً لشيءٍ من العالم، بل من
حيث مرتبةُ الأسماءِ الطالِبَةِ للعالمِ لظهور آثارها فيه.

(١) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٤ / ١٩٨).

(٢) هذا القول ليس في (ش). ويُنظر: «الفتوحات المكية» (٤ / ٣٣٦).

(٣) قوله: «الله» ليس في (ف).

(٤) في (ش): «نفسياً».

(٥) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٣ / ٢٥٤ - ٢٥٥).

(٦) في (ف): «أحديته».

ومعلومٌ أن القائل بأنه لا يصدر من الواحد - من كل وجه - إلا الواحد قائلٌ بأن الحقَّ تعالى - من حيثُ أحديته الذاتية - علةٌ موجبة بالذات للمعلول.

ويلزمُ من ذلك أن يكون الحقُّ تعالى - من حيث الذات - مُرتبطاً بالعالم، لا من حيث اعتبارات الأسماء والصفات، ويلزمُ من ذلك أن لا يصحَّ له الكمالُ الذاتيُّ والغنى الذاتيُّ عن العالمين، لكن اللازم باطلٌ شرعاً وكشفاً، بل وعقلاً أيضاً! لأن الحقَّ تعالى عند الحكماء كاملٌ بالذات^(١) أيضاً؛ فإنهم قالوا: الأول - تعالى - تامٌّ وفوق التمام، أما الأولُ فلحصول كلِّ ما من شأنه أن يحصل له، وأما الثاني فلإفاضته على الغير كلِّ ما يمكن حصوله بحسب استعداده. انتهى^(٢).

وظاهرٌ أن مَنْ قال في الله تعالى قولاً باطلاً شرعاً وكشفاً - بل وعقلاً أيضاً - كان جاهلاً بما تستحقُّه^(٣) الذات العلية من الكمال، وإن ظنَّ أن ذلك هو الكمال التامُّ، وبالله التوفيقُ ذي الجلال والإكرام.

(١) في (ش): «الذات».

(٢) من قوله: «أما الأول» إلى هنا ليس في (ف).

وقد نقل الفخر الرازي قول الحكماء وشرحه في غير موضع من «تفسيره»؛ يُنظر - على سبيل المثال - : «مفاتيح الغيب» (١ / ٢٠٠) و (٢٥ / ١٣١).

(٣) في (ش): «يستحق له».

نتمة

[في الردّ على ابن سينا في قوله بامتناع صدور الكثرة

من المبدأ الأول بلا واسطة]

يتأتى إلزام ابن سينا في قوله بامتناع صدور الكثرة من المبدأ الأول بلا واسطة، وفي قوله بأن المبدأ الأول علة موجبة بالذات للمعلول؛ بما هو مذكور في كلامه: أما الأول: فلأنه قال في «الإشارات»: إن كل ما يعقل؛ فإنه ذاتٌ موجودة تتقرر فيها الجلايا العقلية تقرر شيء في شيء آخر^(١).

ثم قال: إن واجب الوجود لما كان يعقل ذاته بذاته، ثم يلزم قيوميته عقلاً بذاته لذاته أن يعقل الكثرة؛ جاءت الكثرة لازمة متأخرة، لا داخلية في الذات متقومة بها، وكثرة اللوازم من الذات مباينة [أو غير مباينة] لا تثلم الوحدة^(٢).

قال الشارح المحقق: والحاصل^(٣): أن الواجب واحد، ووحدته لا تزول بكثرة الصور المعقولة المتقررة فيه.

ثم قال: ولا شك أن القول بتقرير^(٤) لوازم الأول في ذاته قولٌ بكون الشيء الواحد فاعلاً وقابلاً معاً، وقولٌ بكون الأول موصوفاً بصفاتٍ غير إضافية ولا سلبية... إلى آخر اعتراضاته^(٥).

(١) يُنظر: «الإشارات والتنبيهات» بشرح الطوسي (٣/ ٢٧٥).

(٢) يُنظر: «الإشارات والتنبيهات» بشرح الطوسي (٣/ ٢٨٣ - ٢٨٤)، وما بين معكوفتين منه.

(٣) زاد في (ش): «فيه».

(٤) في (ش): «يتقرب»، وفي باقي النسخ: «بتقرر». وأثبت ما في مصدره.

(٥) يُنظر: «الإشارات والتنبيهات» بشرح الطوسي (٣/ ٢٨٢ - ٢٨٣).

والمقصود: أنه تصريحٌ بأنه يلزمه القول بتعدد الجهات الغير الإضافية في الأول تعالى المستلزم لبُطلان كونه واحداً من كل وجه، ولجواز صدور الكثرة منه تعالى بلا واسطة، بل يلزمه القول بصدور الكثرة منه تعالى بالفعل دفعة؛ لأن علم الله تعالى بالأشياء دفعي، وإن كانت الأشياء بمقتضى الحكمة الإلهية مترتبة في ذاتها، وقد قال في إلهيات «الشفاء»: هو يعقل الأشياء دفعة من غير أن يتكثّر بها في جوهره، أو يتصوّر في حقيقة ذاته بصورها. انتهى^(١).

أي: من غير أن تكون تلك الصور داخلّة في الذات، فما نفى إلا كون الأول متصوّراً في حقيقة ذاته بصورها؛ أي: كونها داخلّة في الذات؛ كما نفاه في «الإشارات»، ولم ينف^(٢) ما التزمه في «الإشارات» من صحة قيام الكثرة به تعالى؛ إذا لم يتكثّر بها في جوهره، فقد لزمه القول بصدور الكثرة منه تعالى بلا واسطة دفعة؛ مع بقية الاعتراضات التي أوردها عليه الشارح.

فإن قلت: القول بتوافق كلاميه في «الشفاء» و«الإشارات» مخالفٌ ما حكم به الأستاذ جلال الدين الدواني من تخالفهما؛ حيث قال في «شرحه» لـ«العقائد العضدية» المُسمّاة «عيون الجواهر»: ظاهرٌ عبارات «الإشارات» يُشعر بأن الصور العلمية قائمة بذات الحقّ تعالى، لكن قد صرّح في «الشفاء» بنفيه؛ حيث قال: هو يعقل الأشياء دفعةً من غير أن يتكثّر بها في جوهره، أو يتصوّر في حقيقة ذاته بصورها... إلخ^(٣).

(١) يُنظر: «الشفاء» لابن سينا (١٠ / ٣٦٣).

(٢) في (ش): «ولم ينفعه».

(٣) «عيون الجواهر» للعضد الإيجي و«شرحه» للجلال الدواني كلاهما مفقود، والله تعالى أعلم.

قلت: ليس في هذا الكلام تصريحٌ بنفي القيام بذاته تعالى؛ إذ ليس فيه إلا نفي أن يتكثّر بها في جوهره، أو يتصوّر بصورها في حقيقة ذاته، والمفهوم المتبادر من هذه العبارة نفي كونها أجزاءً، لا نفي كونها لواحقاً، ولا يتضح هذا حقّ الاتضح إلا بنقل ما يحتاج من كلامه في هذا الفصل.

فنقول - وبالله التوفيق - : قال في الفصل السابع من المقالة الثامنة في الإلهيات: الأول تعالى يعقل الأشياء دفعةً واحدة، من غير أن يتكثّر في جوهره بها، أو يتصوّر في حقيقة ذاته بصورها، بل تفيض عنه صورها معقولة.

ثم قال: واعلم أن المعنى المعقول قد يؤخذ من الشيء الموجود؛ كما عرّض أن أخذنا نحن عن الفلّك بالرّصد والحسّ صورته المعقولة، وقد تكون الصورة المعقولة غير مأخوذة من الموجود، بل بالعكس كما أننا نعقل صورةً بنائيةً نخترعها، ثم [تكون تلك الصورة المعقولة محرّكةً لأعضائنا إلى أن] نُوجدها، فلا تكون وُجدت فعقلناها، ولكن عقلناها فوجدت، ونسبة الكلّ إلى العقل الأول الواجب الوجود هو هذا^(١)؛ فإنه يعقل ذاته وما توجبه ذاته، ويعلم من ذاته كيفية كون الخبر في الكل، فتتبع صورته المعقولة صورةً الموجودات على النظام المعقول عنده، فهو عالمٌ بكيفية نظام الخير في الوجود وأنه عنه عالمٌ بأن هذه العالمية يفيض عنها الوجود على الترتيب الذي يعقله خيراً ونظاماً.

ثم قال: ولا تظنّ أنه لو كانت للمعقولات عنده صورٌ وكثرة^(٢)، كانت كثرة الصور التي يعقلها أجزاءً لذاته، وكيف وهي تكون بعد ذاته؟!

(١) في (ش): «هو ذاته»، والتصويب من مصدره.

(٢) في (ش): «صور ولا كثرة»، والتصويب من مصدره.

ثم قال: فبقي لنا النظرُ في حال وجودها معقولةً أنها تكون موجودةً في ذات الأول كاللوازم التي تلحقه، أو يكون لها وجود مُفارقٌ لذاته وذاتٍ غيره [كصوَرٍ] مفارقة على ترتيب، [موضوعية] في صقع^(١) الربوبية، أو من حيث هي موجودة في عقل أو نفس إذا عقل الأول هذه الصور، أو قُسمت في أيّها^(٢) كان، فيكون ذلك العقل أو النفس كالموضوعة لتلك الصور المعقولة، وتكون معقولةً له على أنه فيه، ومعقولةً من الأول على أنها عنه، ويعقل الأول من ذاته أنه مبدأ لها، فيكون من جملة تلك المعقولات ما المعقول منه أن الأول مبدأ له بلا واسطة، بل يفيض وجوده عنه أولاً، وما المعقول منه أنه مبدأ له توسط فهو يفيض^(٣) عنه ثانياً.

ثم قال: فإذا جعلت هذه المعقولات أجزاءً ذاته عَرَضَ تَكَثُرُ، وإن جعلتها^(٤) لواحقاً ذاته عَرَضَ لذاته أن لا يكونَ عنه من جهتها واجبَ الوجودِ لِمُلاصقته مُمكن الوجود، وإن جعلتها أموراً مفارقةً لكل ذاتٍ عَرَضَتِ الصوَرُ الأفلاطونية. أي: وأنه قد أبطلها في فصلٍ مستقلٍّ في آخرِ المقالة السابقة.

وإن جعلتها موجودةً في عقلٍ ما عَرَضَ أن صدورها عن الأول تعالى ليس على ما قلنا من أنه إذا عقلَ خيراً وُجِدَ^(٥)؛ لأنها نفسٌ عقله للخير، أو يتسلسل الأمر لأنه يحتاج أن يعقلَ أنها عقلت، وكذلك إلى ما لا نهايةً له، وذلك محالٌ فهي نفس عقله للخير.

(١) في (ش): «في صفة»، والتصويب من مصدره.

(٢) في (ش): «أيهما»، والتصويب من مصدره.

(٣) في (ش): «فهو نقيض»، والتصويب من مصدره.

(٤) في النسخ: «جعلها»، والتصويب من مصدره.

(٥) في (ش): «من إنه إذا عقلها خيراً أو وجدها»، والتصويب من مصدره.

فإذا قلنا: لما عقلها ووجدت ولم يكن معها عقل آخر ولم يكن وجودها إلا تعقلات؛ فإننا نكون كأننا قلنا: لأنه عقلها - أو لأنها ووجدت عنه - ووجدت عنه. انتهى^(١).

وتحريير هذا الأخير أن يقال: وإن جعلها موجودة في عقل عرّض أن صدورها عن الأول ليس على ما قلنا من أنه تعالى يعقل نظام الخير أولاً، فتتبع صورته المعقولة صورة الوجودات؛ لأنها نفس عقله للخير؛ إذ لم يسبق لها صور معقولة عنده حتى تكون هذه تابعة لها، مع أنه قد تقرر أن الحق تعالى يعقل ذاته وما توجبه ذاته، ثم يوجد، وإذا كان العقل وما فيه من الصور لم يسبق لها صور معقولة عنده تعالى؛ كان العقل وما فيه من الصور المعقولة نفس عقله للخير، فنكون كأننا قلنا: لأنه عقلها عقلها... إلخ؛ أي: يلزم تعليل الشيء بنفسه، وهو باطل، بخلاف ما إذا سبق لها صور معقولة عنده؛ فإنه حينئذ يُقال: لأنه عقلها عنده على هذا الترتيب أو جدّها على هذا الترتيب، وهو صحيح.

وأما على القول بأنها حال كونها معقولة لا توجد إلا في عقل، فيلزم أحد الأمرين: إما تعليل الشيء بنفسه، أو التسلسل؛ لأنه إن لم يسبق لها صور معقولة فهو الأول، وإن سبقت فهو الثاني؛ لأن الصور لا يصح أن تكون في غير عقل؛ لأنه خلاف الفروض، ووجودها فيه محتاج إلى تعقل آخر سابق، وهكذا إلى غير نهاية، والله أعلم، وبالله التوفيق.

ثم قال: فينبغي أن تجتهد جهداً في التخلص عن هذه الشبهة، وتتحفظ أن لا تكثر ذاته، ولا تُبال بأن تكون ذاته مأخوذة مع إضافة ما ممكنة الوجود؛ فإنها - من

(١) يُنظر: «الشفاء» لابن سينا (١٠ / ٣٦٣ - ٣٦٥) والاستدراكات منه.

حيثُ هي عِلَّةٌ لوجود زيد - ليست بواجبة الوجود، بل من حيث ذاتها. انتهى^(١).
والذي يُفهم من هذا الكلام هو أنه اختارَ الاحتمال الثاني، وهو أن تلك الصورَ
لواحقٌ ذاته؛ لكونه تصدَّرَ للجواب عما يردُّ عليه بقوله: «ولا تبال...» إلخ؛ أي: إن
ذلك غير مُضِرٍّ؛ لأنه إنما يلزم على تقدير كون الذات مأخوذةً مع إضافةٍ ما، لا من
حيث هي هي، فاللازم غيرُ محذورٍ والمحذورُ غيرُ لازم.

وكلِّما كان مختاره هذا الاحتمالَ الثاني؛ كان المرادُ بقوله: «من غير أن يتكرر
في جوهره بها...» إلخ نفيَ الاحتمال الأول؛ أي: نفيَ كونها أجزاءً، لانفي الارتسام
مطلقاً، ولا شك أن الصفات متأخرةٌ عن الذات تابعةٌ لها، فلا تتكرر الذات في جوهره
بها، ولا يتصوَّر في حقيقة ذاته بصورها؛ لتحقق الذات بدونها.

وعلى هذا فقوله: «أو يتصوَّر...» إلخ، «أو» فيه بمعنى «الواو»؛ على حدِّ قولِ
الشاعر [من الكامل]:

إلى حَمَامَتِنَا أَوْ نَصَفَهُ فَقَدِ

بدليل أنه رُوي «ونصفه» - بالواو - كما في «مغني اللبيب»^(٢)، وفي بعض
النسخ هنا: «ويتصوَّر» بالواو أيضاً، فالعطفُ للتفسير؛ إذ لو كان «أو» للتقسيم
مراداً بإحداهما، فنفيُّ كونها أجزاءً بالآخر نفي الارتسام لزم أن يكون مختاره
أحد الاحتمالين الباقيين؛ لانحصار الحقِّ عنده في أحد هذه، واللازم باطل؛ لأنه

(١) يُنظر: «الشفاء» لابن سينا (١٠ / ٣٦٦).

(٢) يُنظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (١ / ٤١١ - ٤١٢).

والرواية بالواو في «الأصول في النحو» لابن السراج (١ / ٢٣٣)، و«اللمع في العربية» لابن جني
(ص: ١٥٣)، وهي كذلك رواية البيت في «ديوان النابغة الذبياني» (ص: ١٤).

أبطلَهُما: أمَّا المُثَلُّ الأفلاطونية ففي فصلٍ مستقلٍّ معقودٍ لذلك، وأمَّا الارتسامُ في عقلٍ ففي هذا الفصل من غير تعرُّض للجواب عما يردُّ عليهما، فظهر أن المرادَ نفيُّ كونها أجزاءً؛ كما صرَّح به فيما مرَّ نقله من قوله: «ولا تظنَّ أن الصورَ الكثيرةَ التي يعقلها تكونُ أجزاءً لذاته...» إلخ.

وإذا بطل الاحتمالاتُ الثلاثة فلم يبقَ إلا الاحتمالُ الذي تعرَّض للجواب عما يردُّ عليه وهو الارتسام، فهو المرادُ في «الشفاء» كـ «الإشارات» وبالله التوفيقُ العليم العلام^(١).

وأما الثاني، فلأن صاحب «المصباح» نقل عنه أنه قال في «الإشارات»: الشيءُ - من حيث هو هو - إن اقتضى أمراً معيناً يكون محتاجاً إليه بذاته فلا يُوجد بدونه. انتهى^(٢).

وقد قال في إلهيات «الشفاء»: والعلةُ لذاتها تكون موجبةً للمعلول^(٣)، والحقُّ تعالى عنده علة^(٤) موجبة بالذات للمعلول الأول، فيلزم أن يكون كماله الذاتي موقوفاً على المعلول، واللازم باطل شرعاً وكشفاً، بل وعقلاً أيضاً؛ لِمَا^(٥) تبين أنه تعالى كامل بالذات، وبالله التوفيقُ نور الأرض والسموات.

(١) من قوله قبل صفحات: «فإن قلت: القول بتوافق كلامه» إلى هنا ليس في (ف).

(٢) النقل عن «الإشارات» لابن سينا في «مصباح الأنس» للفناري (ص: ١٦٤).

(٣) يُنظر: «الشفاء» لابن سينا (١٠ / ٣٧٣).

(٤) قوله: «علة» ليس في (ش)، وهو في أخواتها.

(٥) في (ش): «كما».

وصل

[تصريحُ نصوص الشيخ مُحيي الدين ابن عربي بِحُدُوثِ الْعَالَمِ]

قد تَضَمَّنَ ما نقلناه من نصوص الشيخ - قُدَّسَ سِرُّهُ - التصريحَ بِحُدُوثِ الْعَالَمِ في غير ما موضع:

منها قوله: إن المُمْكِنَ يَسْتَحِيلُ عليه الوجودُ أَزْلاً، فلم يبقَ إلا أن يكونَ أَزْليَّ العدم^(١).

ومنها قوله: والْعَالَمُ مُحَدَّثٌ، والله كانَ ولا شيء معه، وإنه أمرٌ ثابتٌ بالشرع والكشف^(٢).

أما الشَّرْعُ فأقربُ ما يُسْتَدَلُّ به بهذا الحديث المذكور آنفاً، أعني: «كان الله ولا شيء معه»، وهو روايةٌ غير البخاريِّ، وأما روايةُ البخاريِّ في كتاب بدء الخلق من «صحيحه» بلفظ: «كان الله ولم يكنْ شيءٌ غيرُه»^(٣)، ورواية الحافظ أبي بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الإسماعيليِّ في «مُسْنَدِهِ الصَّحِيحِ» الذي هو «مُسْتَخْرَجُهُ» على «صحيح البخاريِّ» بلفظ: «كان الله قبلَ كلِّ شيءٍ»، والمألُّ في الكلِّ واحد.

وأما الكشفُ، فلما مرَّ من قوله: ومَنْ لم يَكُنْ له هذا الإدراكُ فقد حُرِمَ العلم والمعرفة التي أعطاها الشهودُ والكشف^(٤).

(١) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٣ / ٢٥٥).

(٢) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٢ / ٣٩١).

(٣) «صحيح البخاري» (٣١٩١).

(٤) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٣ / ٢٥٥).

[معنى كون العالم مُحدثاً]

ومعنى كون العالم مُحدثاً: أنه كان بعد أن لم تكن بعديةً زمانيةً متوهمة؛ أي: بعديةً لا يُجامعُ البعدُ معها القَبْلَ، بل يتأخر عنه لا^(١) في زمانٍ مُحَقَّقٍ كتأخر اليوم عن أمس.

فإن قلت: الزمان من الأشياء المُمكنة، فإن كان عدمه متقدماً على وجوده تقدماً زمانياً لزم أن يكون الزمان موجوداً حال عدمه، وهو مُحال.

قلت: لا يلزم ذلك إلا إذا كان عدم الزمان المُحَقَّق - الذي هو مقدارُ حركة الفلك - متقدماً على وجوده في زمانٍ مُحَقَّق، وأما إذا كان في زمانٍ موهومٍ فلا.

والزمان هنا وهميٌّ، والدليل عليه قوله ﷺ في «صحيح البخاري»: «كان الله ولم يكن شيء غيرَه»؛ فإن الزمان المدلول عليه بـ«كان» هنا توهمي، وإلا لكان آخر الحديث مناقضاً لأوله؛ لأن الزمان المُحَقَّق شيءٌ، مع أنه مقدارُ الحركة المستلزمٌ للمتحرِّك الذي هو الفلك المستلزمٌ للعقل الأول الذي هو علته عندهم^(٢)، وهذه كلها أشياء مُغايرةٌ للحقِّ تعالى.

وقد دلَّ الحديث على نفي الغير أزلاً مُطلقاً، فلو كان الزمان غيرَ وهميٍّ لزم أن لا يصحَّ نفيُ الغير مُطلقاً أزلاً؛ لوجود هذه الأشياء المغايرة، لكن اللازم باطل بنصِّ مَنْ لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى، والوحي مُحالٌ عليه التناقض والخطأ، فالملزومُ مثله، فالزمان المدلول عليه بـ«كان» توهميٌّ، والتوهميُّ لا ينافي نفيَ الغير مُطلقاً أزلاً.

(١) الحرف «لا» ساقطٌ في (ش).

(٢) أي: عند الفلاسفة.

وإذا صح نفي الغير مُطلقاً أزلًا كان الزّمان المُحقّق حادثاً بالمعنى المذكور؛ أي: إن عدمه متقدّم على وجوده لا في زمان مُحقّق تقدّمًا يستحيل معه اجتماع المتقدّم والمتأخّر بلا لزوم محذور، ويلزم من حدوثه - بهذا المعنى - حدوث الحركة، والمتحرّك والعقل الأوّل أيضاً بهذا المعنى؛ لأن الكلّ أغيار، وبالله التوفيق مُقلّب الليل والنهار.

وصل

[في الردّ على من زعم أنّ حدوث العالم تعطيلٌ للجود الإلهيّ]

لا يلزم من القول بحدوث العالم حدوثاً زمانياً بالمعنى المذكور تعطيل الجود الإلهي كما يزعمه القائلون بقدم العالم؛ لأن الجود عرّفوه بأنه: إفادة ما ينبغي لمن ينبغي لا لعوض ولا لغرض^(١).

وقد تبين أن العالم مُحدّث بالنصّ الصحيح، والكشف الصريح، المؤيّد بالشرع المعصوم عن الخطأ، وهو عينُ الدليل على أن إفادة الوجود للعالم - فيما لا يزال - هو الجود الذي هو إفادة ما ينبغي لمن ينبغي؛ لموافقته الحكمة من حيث إن الإفاضة بحسب الاستعداد لا الإيجاد في الأزل؛ لأن العالم لو كان مُستعدّاً في الأزل لإفاضة الوجود عليه لإفادة الحقّ الوجود بجموده؛ لأنه تعالى جوادٌ بالاتّفاق، لكنه لم يُوجدْه^(٢) في الأزل شرعاً وكشفاً، فلم يكن مُستعدّاً للوجود في الأزل.

(١) في (ش): «العروض ولا لغرض». ويُنظر: «التعريفات» للشريف الجرجاني (ص: ٨٤).

(٢) في (ش): «يوجد».

وكلما كان كذلك؛ لا يصحُّ أن يكون الإيجادُ في الأزَلِ جوداً؛ لأنَّ إفاضةَ الوجودِ على غير المُستعدِّ له لا يُوافق الحكمةَ، فلا يصدُقُ عليه أنه إفاضةٌ ما ينبغي لمن ينبغي، بل الجودُ^(١) هو الإيجادُ فيما لا يزال؛ لأنه الموافقُ لحكمةِ الحكيمِ ذي الجلال، فانقلب التعطيلُ عليهم، وبالله التوفيقُ الكبيرِ المُتعال.

تبصرة^(٢)

[في علاقة العلة بالمعلول عند الفلاسفة]

ذهب المليونون إلى أن العالم - وهو ما سوى الله تعالى وصفاته من الجواهر والأعراض - حادث؛ أي: كائنٌ بعد أن لم يكنْ بعدية حقيعية، وهي التي لا يُجامعُ القبلُ فيها البعد، وهذا هو المرادُ بـ«الحُدوث الزماني».

ولهذا يقول المتكلمون: «العالم حادث»؛ أي: كائنٌ بعد أن لم يكنْ بعدية زمانية بالمعنى المذكور، والحقُّ تعالى عندهم متقدِّمٌ على العالم لا بالزمان، بل هو قسمٌ سادسٌ من التقدُّم غير الأقسام الخمسة المشهورة^(٣)، وما يُسمونه «تقدُّماً ذاتياً»، ويريدون به تقدُّماً لا يُجامعُ فيه المتقدِّم المتأخَّر؛ لتقدُّم بعض أجزاء الزمان على بعض؛ فإنه تقدُّمٌ لا يُجامعُ فيه المتقدِّم المتأخَّر، وليس بزماني؛ لعدم وقوع المتقدِّم في الزمان.

(١) في (ش): «الوجود».

(٢) هذه التبصرة، ثم ما بعدها؛ من التذكرة، والتأييد، والتوجيه، والتنبيهين، كلُّها ليست في (ف).

(٣) التقدم عند الحكماء خمسة: التقدم بالعلية، والتقدم بالذات، والتقدم بالزمان، والتقدم بالشرف،

والتقدم بالرتبة. يُنظر: «شرح المواقف» للجرجاني (٦/ ٢٧٨ - ٢٨٠).

والحكماء يُسْمَوْنَ تَقَدُّمَ الْحَقِّ تَعَالَى عَلَى الْعَالَمِ أَيْضاً «تَقَدُّماً ذَاتِيّاً»، لكن لا بالمعنى المراد للمتكلِّمين؛ فإنَّ التَّقدُّمَ الذَّاتِيَّ عِنْدَهُمْ يُجَامِعُ التَّمتَدُّمَ فِيهِ التَّمتَاخَرَ بِالزَّمَانِ، وَإِنَّمَا يَسْبِقُهُ بِالذَّاتِ، وَلِهَذَا قَالُوا بِأَنَّ الْعَالَمَ مُحدَثٌ بِالْحُدُوثِ الذَّاتِيِّ، أَي: إِنَّهُ مَسْبُوقٌ بِوُجُودِ الْفَاعِلِ سَبْقاً ذَاتِيّاً، وَهُوَ تَقَدُّمُ الْمَحْتَاجِ إِلَيْهِ عَلَى الْمَحْتَاجِ، وَهُوَ يَسْتَلْزِمُ تَقَدُّمَ عَدَمِهِ عَلَى وُجُودِهِ تَقَدُّماً بِالذَّاتِ وَيُقَارِنُهُ بِالزَّمَانِ.

قال الفيلسوف أبو نصرٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ طَرْخَانَ الْفَارَابِيِّ الْمَلَقَّبُ بِ«الْمَعْلَمِ الثَّانِي» فِي «الْفُصُوصِ» مَا نَصَّه: فَصٌّ: الْمَاهِيَّةُ الْمَعْلُولَةُ لَهَا عَن ذَاتِهَا أَنْ لَيْسَتْ^(١)، وَلَهَا عَن غَيْرِهَا أَنْ تُوجَدَ، وَالْأَمْرُ الَّذِي عَن الذَّاتِ قَبْلَ الْأَمْرِ الَّذِي لَيْسَ عَن الذَّاتِ، فَلِلْمَاهِيَّةِ الْمَعْلُولَةِ أَنْ لَا تُوجَدَ بِالْقِيَاسِ إِلَيْهَا قَبْلَ أَنْ تُوجَدَ، فَهِيَ مُحدَثَةٌ لَا بِزَمَانٍ تَقَدَّمَ. انْتَهَى^(٢).

وقال الفيلسوف أبو عليٍّ حُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ سَيْنَا فِي الْمَقَالَةِ السَّادِسَةِ مِنْ إِهْيَاتِ «الشِّفَاءِ»: إِنَّ الْعِلَّةَ الذَّاتِيَّةَ لِلشَّيْءِ الَّتِي بِهَا وُجُودُ ذَاتِ الشَّيْءِ بِالْفِعْلِ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ مَعَهُ لَا تَتَقَدَّمُهُ فِي الْوُجُودِ تَقَدُّماً يَكُونُ زَوَالُهُ مَعَ حُدُوثِ الْمَعْلُولِ.

ثم قال: وَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا؛ فَإِذَا كَانَ شَيْءٌ مِنَ الْأَشْيَاءِ لِدَاتِهِ سَبَباً لَوْجُودِ شَيْءٍ آخَرَ دَائِماً كَانَ سَبَباً لَهُ دَائِماً مَا دَامَتْ ذَاتُهُ مَوْجُودَةً، فَإِنْ كَانَ دَائِماً الْوُجُودِ كَانَ مَعْلُولُهُ دَائِماً الْوُجُودِ، فَيَكُونُ مِثْلُ هَذَا مِنَ الْعِلَلِ أَوْلَى بِالْعِلِّيَّةِ؛ لِأَنَّهُ يُمْنَعُ مُطْلَقُ الْعَدَمِ^(٣) لِلشَّيْءِ، فَهُوَ الَّذِي يُعْطِي الْوُجُودَ التَّامَّ لِلشَّيْءِ.

(١) فِي (ش): «أَنْ نَسَبَ»، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ مَصْدَرِهِ.

(٢) يُنْظَرُ: «فُصُوصُ الْحَكَمِ» لِلْفَارَابِيِّ (ص: ٥١).

(٣) فِي (ش): «مُطْلَقاً لِعَدَمِ»، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ مَصْدَرِهِ.

وهذا هو المعنى الذي يُسمَّى «إبداعاً» عند الحُكَماء، وهو تأيُّس الشيء بعد لَيْسٍ مُطلق^(١)؛ فإن المعلول له في نفسه أن يكون ليساً، وأن يكون له عن عِلَّتِهِ أن يكون أَيْساً، والذي يكون للشيء في نفسه أقدم عند الذهن - بالذات لا بالزمان - من الذي يكون من غيره، فيكون كلُّ معلول أَيْساً بعد لَيْسٍ بعديةً بالذات.

فإن أُطلق اسم «المُحدَث» على كل ما له أَيْسٌ بعد لَيْسٍ - وإن لم تكن بعديةً بالزمان - كان كلُّ معلول مُحدَثاً، وإن لم يطلق بل كان شرطُ المُحدَث أن يُوجد زمانٌ ووقتٌ كان قبله فبطل لمجيئه بعده؛ فتكون^(٢) بعديته بعديةً لا تكون مع القبليّة موجودة، بل تكون ممايزة [لها] في الوجود؛ لأنها زمانية، فلا يكون كلُّ معلول مُحدَثاً، بل «المعلول»: الذي سبق وجوده زمانٌ سبق^(٣) وجوده - لا محالة - حركةٌ وتغيُّرٌ، ونحن لا نناقش في الأسماء. انتهى^(٤).

واعترض عليه الأستاذ جلال الدين مُحَمَّدُ الدَّوَانِي في «حاشيته» على «الشرح الجديد للتجريد» بقوله: ويتوجّه عليه: أن المعلول لَيْسَ في نفسه أن يكون معدوماً كما ليس له من نفسه أن يكون موجوداً؛ ضرورة احتياجه في كل طرفي الوجود والعدم إلى العلة. انتهى^(٥).

(١) «الآيس» و «الليس»: مصطلحان فلسفيان بمعنى الوجود والعدم، مأخوذان من قول العرب: «أنت به من حيث آيس وليس»، أي: من حيث يكون ولا يكون.

(٢) في (ش): «إذ يكون»، والتصويب من مصدره.

(٣) في (ش): «ويسبق»، وما في مصدره أمتن.

(٤) يُنظر: «الشفاء» لابن سينا (١٠ / ٢٦٦ - ٢٦٧).

(٥) «حاشية الدواني» على «الشرح الجديد» للقوقشي لكتاب «تجريد الكلام» لنصير الدين الطوسي

واعترض عليه غيره أيضاً بما لفظه: إن المُمْكِنَ متساوي النسبة إلى الوجود والعدم، فكما أن وجوده يكون من الغير كذلك عدمه أيضاً من الغير، فلا يكون من ذاته، وأيضاً لو كان عدمه مقتضى ذاته لكان ممتنعاً بالذات، وقد فرضناه^(١) مُمكِناً بالذات، هذا خُلف! انتهى.

والجواب: أن قوله: «في نفسه» مقابل لقوله: «عن عِلَّتِهِ»^(٢)، فليس المراد منه: أن المعلول - من حيث هو قابل للطرفين - له في نفسه أن يكون معدوماً حتى يَرِدَ ما أورداه^(٣)! بل المراد: أنه - باعتبار ذاته وحدها بلا عِلَّتِهَا - له أن يكون معدوماً، وهو صحيح؛ لأن الوجودَ للمُمْكِنِ ليس ذاتياً بالضرورة، بل مستفاداً من الواجب^(٤)، فإذا نُظِرَ إليه وحده - أي: من غير إضافةٍ إلى الواجبِ المُفيدِ له الوجودَ - لم يَكُنْ له^(٥) وجود، ومستفاد أيضاً، فكان معدوماً في نفسه، أي: مُجرّداً عن عِلَّةٍ وجوده.

يُوضحه أنه قال في المقالة الثامنة من إلهيات^(٦) «الشفاء»: سائرُ الأشياءِ غيرِ واجبِ الوجودِ لا تستحقُّ الوجودَ، بل هي في أنفسها ومع قطع إضافتها إلى واجبِ الوجودِ تستحقُّ العدمَ، فلذلك كُلُّها في أنفسها باطلة، وبه تعالى حَقَّةٌ، وبالقياس إلى الوجه الذي يليه حاصلةٌ، فلذلك ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]. انتهى^(٧).

(١) في (ش) وأخواتها: «فرضنا»، ووافقَتْ نَقْلَ العَلَامَةِ العَطَّارِ هذا القولَ دونَ نسبةٍ أيضاً في «حاشيته»

على «شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع» (٢ / ٥٠١).

(٢) القائل هو ابنُ سينا في قوله المنقول قبل قليل.

(٣) يعني: من اعتراضِ الدواني وغيره.

(٤) أي: من واجب الوجود، وهو الله تعالى.

(٥) أي: للممكن.

(٦) في (ش): «المهمات»، وصوّبت.

(٧) يُنظر: «الشفاء» لابن سينا (١٠ / ٣٥٦).

ويزيده وضوحاً أنه قال في أواخر المقالة الأولى من إلهيات «النجاة»: واعلم أنه كما أن الشيء قد يكون مُحدثاً بحسب الذات فإن المُحدث هو الكائنُ بعد ما لم يكنْ، والبَعْدِيَّةُ كَالْقَبْلِيَّةِ: قد تكون بالزَّمان، وقد تكون بالذَّات، فإذا كان الشيءُ له في ذاته أن لا يجبَ له وجود، فهو باعتبار ذاته وحدها بلا علَّتِها لا يُوجد، وإنما يُوجد بالعلَّة، والذي بالذَّات قبل الذي من غير الذَّات، فيكون كلُّ (١) معلول في ذاته أولاً أنه أيس، وعن العلة ثانياً أنه أيس، فيكون كلُّ معلول مُحدثاً في ذاته، وإن كان مثلاً في جميع الزَّمان موجوداً مستفيداً لذلك الوجود عن مُوجد فهو مُحدث؛ لأن وجوده من بعد لا وجود بعديَّة بالذَّات. انتهى (٢).

والحاصل: أن المُمكن لَمَّا كان وجوده من غيره، فلا شك أنه إذا قُطع النظر عن الغير واعتُبر ذاته من حيث هو مُجرَّدٌ عن العلة لم يكنْ له وجود قطعاً؛ فإن صريح العقل حاكمٌ بأن وجوده إنما كان مستفاداً من الغير؛ لأجل أنه ليس بموجود في حد ذاته؛ إذ لو كان له وجودٌ في حد ذاته لم يُمكن للغير أن يُوجدَه؛ لأن إيجادَه حينئذٍ يكون تحصيلاً للحاصل قبل، وهو مُحال.

فكلامه إلى هنا لا خلل فيه، وإنما الخلل في قوله: «إن المُحدث بالذَّات موجودٌ في جميع الزَّمان، مستفيدٌ لذلك الوجود عن مُوجد»؛ فإن القول بأن المعلول وجوده بعد وجود العلة بعديَّة بالذَّات وتُقارنُ له بالزَّمان؛ لا يتم (٣) إلا إن صحَّ استفادته (٤)

(١) في (ش): «الكل» وصوبت.

(٢) يُنظر: «النجاة في المنطق والإلهيات» لابن سينا (٢ / ٧٥).

(٣) أي: لا يتم القول المذكور.

(٤) أي: المعلول.

للوجود عن مُوجده أزلاً، وهو^(١) غير صحيح؛ لأن كون المعلول مسبوقاً بوجود الفاعل سبقاً ذاتياً يستلزم سبق عدمه على وجوده سبقاً ذاتياً، والتقدم بالذات هو تقدم المحتاج إليه على المحتاج، وهو منحصر في التقدم بالعلية، والتقدم بالطبع، وحيث لا مجال للعلية فهو تقدم بالطبع، والمتقدم بالطبع هو ما لا يمكن أن يوجد المتأخر إلا وهو موجود، ويوجد هو - وليس المتأخر - موجوداً كالواحد والاثنين، وكلما كان عدمه متقدماً على وجوده بالطبع كان جزءاً من التامة قطعاً، فلا يكون الواجب علة تامة بسيطة ومؤثراً في المعلول الأول بلا اشتراط في تأثير، وهو خلاف مذهبهم وصرائحهم.

وما يقال من أن العلة التامة: هو ما يحتاج إليه الممكن في وجوده، فيكون الإمكان - لكونه سبباً للاحتياج - خارجاً عن تعريف العلة، وكذا الاحتياج والتأثير والوجود السابق؛ على ما تقرّر عندهم من أن «المعلول»: ما أمكن فاحتاج إلى العلة، فأوجدته العلة، فوجب، [فوجد]^(٢) = فمما لا يجدي نفعاً هنا! لأن خروجها من تعريف العلة لا يستلزم انتفاء اشتراطها في التأثير في نفس الأمر؛ فإن العلة - وإن سُميت بسيطة بهذا الاعتبار - لا تكون مؤثرة إلا بعد ثبوت تلك الأمور.

وكلما كان كذلك؛ كان احتياج المعلول المقارن لعدمه سابقاً على التأثير، فكان المقارن لوجود العلة عدم المعلول لا وجوده؛ إذ لا شك أن الإيجاد مسبوق بوجود العلة؛ إذ لا إيجاد إلا بعد الوجود^(٣)، ووجود المعلول متأخر عن الإيجاد

(١) أي: استفادة المعلول للوجود عن مُوجده أزلاً.

(٢) يُنظر: «حاشية الكليني على شرح الدواني للعقائد العضدية» (١ / ٦٩)، «كشاف صطلحات

الفنون» للتهانوي (٢ / ١٢١٠)، والاستدراك منهما.

(٣) أي: لا يكون إيجاد العلة للمعلول إلا بعد وجود العلة نفسها.

أو مقارن له، والمتأخّرُ أو المقارنُ للإيجادِ المتأخّر عن الاحتياجِ المقارنِ للعدمِ متأخّر عن العدمِ الأزليِّ تأخراً حقيقياً لا يُجامِعُه في الأزَل، لا تأخراً بالذاتِ مُجامِعاً في الأزَل، وإلا لكان المعلولُ مستفيداً للوجودِ في مُوجِده بالفعل حالة كونه غيرِ مستفيدٍ منه بالفعل، وهو تناقضٌ.

ومسارُ الغلط: أن المعلول - بعد استفادته الوجودَ من العِلَّة - إذا قُطِع النظر عن عِلَّتِه كان معدوماً في نفسه في عينِ زمانٍ وُجودِه من عِلَّتِه، فيصحُّ أن يُقال حينئذٍ: إن عدمَه في نفسه متقدّم على وُجودِه من عِلَّتِه بالذات، مع مُقارنته له بالزّمان، وأما قبل استفادته الوجودَ فلا مُقارنة؛ إذ لا تصحُّ الإفادة إلا حالَ كون المعلول معدوماً بالفعل؛ لأن تقدّم عدمِه بالفعل على وُجودِه من شرائط التأثير؛ إذ لو كان موجوداً بالفعل قبل الإفادة لَمَا أمكن للعِلَّة إيجاده؛ لأن إيجاده حينئذٍ يكون تحصيلاً للحاصل، وإذا لم يصحَّ أن يكون موجوداً بالعقل إلا حين الإفادة، والتأثيرُ المتأخّر عن العدمِ بالفعل المقارنُ لوجود العِلَّة لم يَكُن وُجودُه مقارناً لوجود العِلَّة، بل متأخراً عنه تأخراً حقيقياً لا يُجامِعُه في الأزَل، كما لا يُجامِعُ عدمَه في الأزَل، وإن كان وُجودُه المستفاد من العِلَّة مُقارناً لعدمِه من نفسه بعد الاستفادة بالزّمان، مع تأخّره عنه بالذات، فانكشف الغطاء! وبالله التوفيقُ نورِ الأرضِ والسموات، والحمد لله رب العالمين.

تكملة

[في الاحتجاج لتأخر المعلول الأول عن الواجب تعالى تأخراً ذاتياً

بالمعنى المراد عند المتكلمين]

القول بأن المعلول الأول وما يقتضي بالذات - أو بالوسائط القديمة - قديمٌ مستفيد الوجود من الواجب أزلاً مبني^(١) على أن جميع ما لا بد منه في وجود مُمكنٍ ما حاصل في الأزَل، ولهذا جعلوا التأخير عن الأزَل مستلزماً للمحالات، وهو ممنوع.

ثم لا يجوز أن يكون المعلول الأول متأخراً عن الأزَل كائناً بعد أن لم يكن بعديةً ذاتيةً بالمعنى المراد عند المتكلمين.

قولكم^(٢): إن قدرة الباري تعالى أزليةً بالاتفاق، والعالم مُمكن الوجود في الأزَل، وإلا لزم الانقلاب من الانتفاع الذاتي إلى الإمكان، وهو مُحال بالضرورة! فيجب أن يكون العالم أزلياً؛ إذ لو تأخر عن الأزَل ثم حدث لزم ترك الجود، وهو إضافة الوجود وما يتبعه من الكمالات على المُمكنات مدة غير متناهية، وهو مُحال على الجواد الحق الكريم مع المُطلق، ومع ذلك؛ فيما أن يحدث من غير حدوثٍ أمرٍ آخر، فننقل الكلام إليه حتى يلزم التسلسل.

قلنا: لا تعطيل للوجود^(٣) زمناً فرداً فضلاً عن مدة غير متناهية؛ لأننا لا نقول

(١) قوله: «مبني» خبر المبتدأ في صدر الفقرة «القول»، وقوله: «قديمٌ مستفيد الوجود» خبران لقوله: «أن المعلول الأول».

(٢) أيها الفلاسفة.

(٣) في (ش): «لوجود»، وصوبت من النسخ الأخرى.

بتأخر المعلول الأول عن الواجب تعالى مدةً، لا مديدةً ولا قصيرةً! وإنما نقول بتأخر المعلول الأول عن الواجب تعالى تأخراً ذاتياً بالمعنى المراد للمتكلمين، وهذا يتحقق بأن يكون وجوده^(١) تابعاً لوجود الواجب تعالى بلا بونٍ وامتدادٍ زمنيٍّ بينهما، ولا يتوقف على أن يكون بين الواجب تعالى وبين المعلول مدةً، لا طويلةً ولا قصيرةً، فضلاً عن مدة غير متناهية! ولا تعطيل للوجود في ذلك؛ إذ التعطيل إنما يتحقق إذا استعدَّ المُمْكِن للوجود الأزليّ، ولا يقطع الإيجاد، وحيث لا استعداداً للمُمْكِن في الأزَل - لِمَا مرَّ من لزوم التناقض - فلا تعطيل للوجود في ترك الإيجاد أزلاً؛ كما لا تعطيل في ترك إيجاد المُحال مُطلقاً، وكما لا تعطيل في ترك خلق الطوفان قبل العقل الأول.

ومنه يظهر أنه لا انقلاب؛ لوضوح أن الحادث بعدَ خمسين ألف سنةٍ مثلاً مُمْكِنُ الوجود في الأزَل؛ بمعنى أنه مُمْكِنُ في الأزَل أن يوجد في وقته، لا في الأزَل، ولا انقلاب في ذلك بالاتفاق، فكَذلك نقول في المعلول الأول: إنه مُمْكِنُ في الأزَل أن يوجد في الوقت الوهميِّ التابع للأزَل من تمام علته.

ولا يلزم^(٢) التسلسل؛ لعدم احتياج الموهوم إلى مؤثر، ولا الترجُّح بلا مُرَجِّح^(٣)؛ لكون استعداد المُمْكِن مُرَجِّحاً لتعلق الإرادة بإيجاده في ذلك الوقت الموهوم التابع للأزَل، ولا كون الزمان موجوداً حالَ عدمه؛ لأن الموهوم لا وجود له في الخارج، ومع ذلك يصحُّ للعقل أن يحكم بتقدُّم بعض أجزائه على بعض؛

(١) أي: المعلول.

(٢) أي: مما نقول.

(٣) أي: ولا يلزم الترجح بلا مرجح.

على تقدير وجوده، ولا يتوقف على أن يكون له راسمٌ موجودٌ في الخارج؛ كما لا يتوقف الامتدادُ المكانيُّ الموهوم على ذلك مع صحة حكم العقل بتقدم بعض أجزائه على بعض؛ على تقدير وجوده.

وإذا جاز تأخر المعلول الأول عن الواجب تعالى تأخراً ذاتياً بالمعنى المراد عند المتكلمين من غير استلزام شيءٍ من المُحالات؛ تبيين^(١) أن المُقارَنَةَ الأَزَلِيَّةَ غيرُ واجبة عقلاً، فالجزم بوجوب المعية - لا بمعنى التبعية - دعوى بغير دليل تامّ عقلي، وأما الشرعيُّ فهو شاهدٌ لنا بنصِّ «كان الله قبل كل شيء»، والقبليَّةُ فيه هي التقدُّمُ الذاتيُّ بالمعنى المراد عند المتكلمين؛ بدليل رواية البخاري: «كان الله ولم يكن شيء غيره»، ورواية غيره: «كان الله ولم يكن شيء معه»، والشرع معصوم من الخطأ، والعقل يخطئ ويصيب!

فتبين أنَّ ما ذهبنا إليه من تأخر المعلول الأوّل عن الواجب تعالى تأخراً ذاتياً بالمعنى المراد عند المتكلمين هو الواقع في نفس الأمر، لا ما ذهبتم إليه من مقارنته للواجب تعالى في الأزل، وبالله التوفيقُ القائل: ﴿وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ﴾ [الإسراء: ١٠٥]، والحمد لله ربّ العالمين.

(١) قوله: «تبيين» جواب الشرط «إذا جاز». لا لزوم له

تذكرة وتأيب

[العقل لا يدرك الغيبات عند ابن سينا بل يقبلها بنور الإيمان]

قال ابن سينا في إلهيات «الشفاء»: يجب أن يعلم أن المعاد منه ما هو مقبول من الشَّرْع ولا سبيل إلى إثباته إلا من طريق الشَّرْع وتصديق خبر النبوة، وهو الذي للبدن عند البعث، وقد بسطت الشريعة الحقّة التي أتانا بها نبينا مُحَمَّدٌ ﷺ حال السعادة والشقاوة التي بحسب البدن، ومنه ما هو مُدْرَكٌ بالعقل والقياس البرهاني وقد صدّقته النبوة، وهو السعادة والشقاوة الثابتان بالقياس اللتان لأنفس. انتهى^(١).

وهذا اعتراف منه بالحق من أن النبي ﷺ يأتي بما لا يدرك بالعقل من طريق الفكر والقياس، بل يقبله العقل ويصدق به بنور الإيمان الكاشف له عن صدقه من غير أن يكون له عليه دليل بالفكر، وليس ذلك إلا لأن الله تعالى قد أيد أنبياءه ورسله بنور يكشفون به ما هو فوق طور العقول من حيث أفكارها، ولا يدركه غيرهم إلا من أتبعهم أتباعاً كاملاً، فورّثهم ما شاء الله أن يورثهم^(٢).

وإذا ثبت أن ثمة ما لا يدرك إلا بنور النبوة اختصاصاً إلهياً - أو بنور الولاية إراثاً نبوياً - فنقول: قد قال الصادق الأمين مُحَمَّدٌ خاتم النبيين صلى الله عليه وسلم وعليهم أجمعين: «إن الله كتب مقادير الخلق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة»، رواه مسلم في «صحيحه» المجمع على صحّته^(٣)، وهو نص

(١) يُنظر: «الشفاء» لابن سينا (١٠/٤٢٣).

(٢) في (ش) وأخواتها: «فورّثهم فيما شاء الله أن يرثهم»، وما أثبت الصواب إن شاء الله.

(٣) «صحيح مسلم» (٢٦٥٣) عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

على تأخير خلق السموات والأرض عن كتابة المقادير هذه المدّة المديدة، وهذا مما لا سبيل إلى إثباته إلا من طريق الشريعة!

فإنكم ذهبتم^(١) على أن المعلول الأول وما يصدر عنه بالذات أو بالوسائط القديمة قديمٌ، ولهذا ذهبتم على قدم العقول العشرة والأفلاك التسعة^(٢)، ولو كان كما زعمتم لَمَا تأخّرت السموات عن العقل الأول بقليلٍ فضلاً عن هذه المدّة! لكنها متأخرة بنصّ صحيح صريح لا يقبل التأويل، فيطّل قدّمها.

وزيّدَهُ وضوحاً قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ

(١) الخطاب للفلاسفة.

(٢) في (ش): «على قدم المعقول» إلخ، وصوّبت.

أما نظرية «العقول العشرة والأفلاك التسعة» فهي نظرية الفلسفة اليونانية في كيفية حصول الكثرة في العالم من الله تعالى، الذي أثبتت البراهين الفلسفية أنّه واحدٌ بسيطٌ من جميع الجهات، لا كثرة فيه، لا خارجاً، ولا عقلاً، ولا وهماً، حيث ذهب أرسطو وتلاميذه - ومن تبعهم من المسلمين كالفارابي وابن سينا - إلى أنّ الصادر منه سبحانه واحد، وهو «العقل الأوّل»، وهو مشتملٌ على جهتين: جهة لعقله لمبدئه، وجهة إضافته إلى ماهيته.

فبالنظر إلى الجهة الأولى صدر العقل الثاني، وبالنظر إلى الجهة الثانية صدر الفلك الأوّل ونفسه الذي هو «الفلك الأقصى»، وصدر من العقل الثاني لهاتين الجهتين العقل الثالث، والفلك الثاني مع نفسه، الذي هو «فلك الثوابت»، ثم صدر من العقل الثالث لهاتين الجهتين العقل الرابع والفلك الثالث مع نفسه، الذي هو «فلك زحل»، وبهذا الترتيب، صدر العقل الخامس والفلك الرابع الذي هو «فلك المشتري»، إلى أن وصل عدد العقول إلى عشرة، وعدد الأفلاك مع نفوسها تسعة. وتبنّى المذهب الإسماعيليّ - الذي هو مذهب ذو صبغة فلسفية يونانية - هذه النظرية مع اختلاف يسير في التعبير لا غير، والفكرة الرئيسية عندهم واحدة. يُنظر: «بحوث في الملل والنحل» للشيخ جعفر

﴿أَيَّامٍ﴾ [الأعراف: ٥٤]، وفصلها في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَيَّتُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ﴾ إلى أن قال: ﴿وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ﴾ ثم قال: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ﴾ إلى أن قال: ﴿فَقَضَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾ [فصلت: ١١-١٢]، وعن مجاهد: إن يوماً من الستة أيام كالف سنة مما تعدون^(١).

وكلما كانت السماوات كذلك بطل قدمها، وإذا بطل قدمها بطل قدم الوسائط المتقدمة عليها، وإلا لاستلزم قدم بقية العقول والسماوات، وقد تبين بطلان اللازم فكذا الملزوم، ولا قائل منكم بالفرق! فظهر أن ما ذهبتم إليه من قدم العقول والأفلاك بالقياس الفكري ليس مما صدقته النبوة أو سكت عنه، بل مما كذبت به النبوة بالنص والالتزام، وما كذبه الشرع المقدس عن الخطأ باطل؛ فإن العقل يُخطئ ويصيب، والوحي مُحالٌ عليه الخطأ، وإذا بطل قدم العقل الأول وما بعده كالسماوات بطل القول بكون الحق تعالى مُوجِباً بالذات، فالعالم كله حادثٌ متأخراً الوجود عن وجود الحق تعالى تأخراً حقيقياً، والله فاعلٌ بالاختيار، وبالله التوفيق في الإعلان والأسرار.

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١٠ / ٢٤٥).

توجيہ

[المقبول من كلام الحكماء في معنى المعية]

إن أراد الحكماء بالمعية التي لا تُنافي البعدية الذاتية عندهم المعية بمعنى التبعية - أي: أن وجود المعلول الأول تابع لوجود العلة حاصل بعده^(١) بلا بون وامتداد زمني بينهما؛ كما قال أهل التفسير في قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشرح: ٦]: إن معنى اصطحاب العسر واليسر: أن العسر مردوف باليسر لا محالة، متبوع له. انتهى^(٢) - بقرينة أن^(٣) ابن سينا قال في الفصل الرابع من المقالة التاسعة من إلهيات «الشفاء» ما نصّه: ووجود ما يوجد عنه على سبيل لزوم لوجوده وتبع لوجوده. انتهى^(٤)؛ كانت البعدية الذاتية^(٥) عندهم كالبعدية الذاتية عند المتكلمين؛ لأن المعلول الأول إذا كانت معيته للأول تعالى بمعنى التبعية كان وجوده بعد وجود الواجب بعدية لا يُجامع فيها القبل البعد، والبعدية بهذا المعنى بعدية زمانية في الحقيقة عند الحكماء، لكن الزمان هنا وهمي محض، وليس بالزمان الذي هو مقدار حركة الفلك؛ فإن الزمان الذي هو مقدار الحركة له راسم موجود في الخارج عندهم، وهو أن السيال^(٦) المنطبق على الحركة التوسطية راسم في الخيال امتداداً باستقراره وعدم استمراره، وابن سينا لم يذكر في مقابل البعدية الذاتية إلا البعدية

(١) أي: بعد وجود العلة.

(٢) يُنظر: «الكشاف» للزمخشري مع «حاشية الطيبي» (١٦ / ٤٩٩).

(٣) قوله: «بقرينة أن...» إلخ قيد للشرط «إن أراد الحكماء».

(٤) يُنظر: «الشفاء» لابن سينا (١٠ / ٤٠٣).

(٥) قوله: «كانت البعدية الذاتية...» إلخ جواب للشرط «إن أراد الحكماء».

(٦) في (ش): «السيار» وصوّبت من النسخ الأخرى.

الزمانية التي يكون فيها وجود المعلول مسبقاً بوجود زمان هو مقدار حركة الفلك لا مُطلق الزمان الشامل لمقدار الحركة والوهمي المحض، ومعلوم أنه لا يلزم من كون المعلول الأول فوق الزمان بمعنى مقدار الحركة أن لا يكون بعد الواجب بعديةً زمانيةً بالزمان الوهمي.

يُوضحه^(١): أن العقل الثاني والفلك الأول معلولان للعقل الأول، فهما موجودان بإيجاده، ولا إيجاداً إلا بعد الوجود، فليسا مع العقل الأول ومقارنين له في الوجود، وإلا لكانا صادرين معه من الواجب تعالى بلا واسطة، أو موجودين بإيجاده قبل وجوده^(٢)، وكل منهما مُحال.

فهما^(٣) معه بمعنى التبعية؛ لِمَا مرَّ أنهما معلولان، فلا بد أن يكونا متأخرين عنه بالبعديّة الذاتية بالمعنى المراد للمتكلّمين - أعني: التي لا يُجامعُ فيها القبلُ البعد، وهي بهذا المعنى هي البعديّة الزمانية عند الحكماء - وليس لا زمان حقيقياً قبل الفلك الأول والعقلين، فهو زمانٌ وهميٌّ محض، وهو الذي يقول به المتكلمون، فيصير النزاع لفظياً!

فالمعلول الأول حادث، أي: كائنٌ بعد أن لم يكنُ بعديةً حقيقيةً لا يُجامعُ فيها القبلُ البعد، سواءً سميناها «بعديّة»^(٤) ذاتيةً أو «زمانية» مُراداً بالزمان فيها^(٥) الزمان الموهوم، وإن كان قبل الزمان بمعنى مقدار حركة الفلك وبالله التوفيق الحي القيوم.

(١) في زعم الفلاسفة.

(٢) أي: صادرين معه من الواجب تعالى بلا واسطة، أو لكانا - أي: العقل الثاني والفلك الأول - موجودين بإيجاد الواجب تعالى قبل وجود العقل الأول.

(٣) أي: العقل الثاني والفلك الأول.

(٤) في (ش): «البعديّة» وصوّبت من النسخ الأخرى.

(٥) أي: في البعديّة الزمانية.

تنبيهان

الأول:

قال الأستاذ جلال الدين مُحَمَّدُ الدَّوَانِيُّ في «شرح العقائد العضدية»: استدَلَّ الفلاسفة على مذهبهم بأنه لا يخلو من أن يكونَ جميعُ ما لا بدَّ منه في وجودِ مُمكنٍ ما حاصلًا في الأزل، أو لا، فإن كان الأولُ لزم وجود ذلك المُمكن في الأزل؛ لامتناع تخلفِ المعلول عن علته التامة، وإن كان الثاني فإذا حدث مُمكنٌ [ما] فإمَّا أن يكون حدثه من غير حدوث أمرٍ آخر، فيلزم وجود المُمكن بدون تمام عِلته، وإما أن يكون بسبب حدوث أمرٍ آخر، فيُنقل الكلامُ إليه حتى يلزم التسلسل^(١).

والجواب: أنا نختار الشقَّ الثاني، وهو أن جميع ما لا بدَّ منه في وجودِ مُمكنٍ ما غير حاصلٍ في الأزل؛ لأن إمكان وجوده الأزلي - أي: استعداده لأن يكون وجوده أزليًا كماكانه - من جملة ما لا بدَّ منه حينئذٍ، وهو غير متحقق؛ لِما تبين أن احتياجه المقارن لعدمه المتقدم بالطبع على وجوده سابق على التأثير المتأخر عن وجود المؤثر، فلو كان وجوده أزليًا لكان مقارنًا لعدمه المقارن لوجود المؤثر، فإذا أثر فيه الفاعل والحالة هذه: فإما أن يؤثر في وجود الحاصل قبل المقارن لعدمه، أو في بقاءه^(٢):

فإن كان الأول^(٣) لزم تحصيل الحاصل قبل^(٤)، لا بهذا التحصيل.

(١) يُنظر: «شرح العقائد العضدية» للجلال الدواني (١/ ٦١ - ٦٣).

(٢) قوله: «في بقاءه» معطوفٌ بالحرف «أو» على قوله: «يؤثر في وجود الحاصل».

(٣) وهو التأثير في وجود الحاصل أزلاً.

(٤) وهو التأثير في بقاء الحاصل أزلاً.

وإن كان الثاني^(١) لزم اجتماع النقيضين، وهو استغناؤه في أصل وجوده عن الفاعل مع احتياجه إليه بالضرورة.

قولكم: «فإذا حدث ممكن ما، فإما أن يكون حدوثه من غير حدوث أمر آخر». قلنا: بل لأمر آخر، وهو مجيء الوقت الموهوم المعين في علم الله لإيجاده فيه بمقتضى استعداده.

قولكم: «فيُنقل^(٢) الكلام إليه حتى يلزم التسلسل».

قلنا: غير لازم؛ لأن ذلك الوقت - لكونه موهوماً محضاً - لا وجود له في الخارج، فلا يحتاج إلى مؤثر! ومع ذلك يصح للعقل الحكم بتقدم بعض أجزائه على بعض على تقدير وجوده، ولا يتوقف ذلك الحكم على أن يكون للامتداد الموهوم راسم موجود في الخارج، وهو الآن السيال المنطبق على الحركة التوسّطية الراسم في الخيال امتداداً؛ بدليل أن العقل يصحّ حكمه بأن الامتداد المكاني الموهوم من وراء العالم غير^(٣) المتناهي بعض أجزائه متقدّم على بعض؛ على تقدير وجوده، مع أنه لا راسم له ولا منشأ له خارجياً بالاتفاق.

ولما كان المحال اللازم من التأثير الأزلي - أعني: اجتماع النقيضين أو تحصيل الحاصل - من مانعاً من التأثير الأزلي^(٤)، ومعلوم أن من جملة ما لا بد منه ارتفاع

(١) في النسخ: «قيل»، ولعله تصحيف.

(٢) في (ش): «نقل» و«صوّبت وفاقاً لما تقدّم، وفي مطبوع مصدره: «فنقل».

(٣) في (ش): «الغير» و«صوّبت». وهل ذلك خطأ حتى يصوب؟ استعملها صاحب القاموس وغيره وأقره في التاج (غمض).

(٤) من قوله: «أعني اجتماع النقيضين» إلى هنا ساقط في (ش) واستدركته من أخواتها.

الموانع، وكان مجيء الوقت الموهوم المعين الذي يقتضيه استعداد المُمكِن رافعاً للمانع لتحقيق التأخر الزماني المصحح للتأثير؛ كان لذلك الوقت المعين الموهوم مدخلاً في وجود المُمكِن وإن كان من الأمور المعدومة؛ إذ الأمور العدمية قد يكون لها مدخل في وجود الأشياء كارتفاع المانع، وبالله التوفيق الأول الآخر المحيط الجامع، والحمد لله رب العالمين.

الثاني:

قال شارح «التجريد» عند قول الماتن: «الفاعل مبدأ التأثير»^(١)، وعند وجوده بجميع جهات التأثير يجب وجود المعلول» ما نصّه: وإلا فلتفرض وجوده معه في زمان وعدمه معه في زمان آخر! فوجوده في ذلك الزمان إن كان لأمر لم يوجد في الزمان الآخر لم يكن مستجيباً ما فرضناه مستجيباً، وإن لم يكن لأمر لزم ترجيح أحد المتساويين على الآخر بلا مرجح؛ لأن الترجيح الحاصل من الفاعل مشترك بين الزمانين، فبهذا يندفع ما يقال من إنه لم لا يكون هذا ترجيحاً بلا مرجح من المختار؛ وإنه جائز عند بعضهم، إنما المستحيل اتفاقاً هو الترجيح بلا مرجح؛ لأننا نفرض أن إرادته أو تعلقها - لكونه من شرائط التأثير - موجوداً في الزمانين معاً، فلا يتصور منه ترجيح مخصوص بأحد الزمانين، فيكون وقوع الوجود في أحدهما دون الآخر ترجيحاً بلا مرجح، وإنه باطلٌ بديهياً وانفاقاً. انتهى.

(١) تصحّف السياق في (ش) إلى: «عند قول الحاني: الفاعل بعد التأثير» وصوّبت من النسخ الأخرى. ويُنظر قول نصير الدين الطوسي في متن «تجريد الاعتقاد» في «تسديد القواعد في شرح تجريد العقائد» لشمس الدين الأصفهاني (ص: ٤٧٦)، و«كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد» للحلي (ص: ٩٧).

والجواب: إنّنا قد بيّنا استحالة مقارنة وجود المعلول لوجود الفاعل في الأزل؛ لاستلزامه تحصيل الحاصل أو اجتماع النقيضين.

وكلما كان كذلك؛ لم يكن الفاعل مستجمعا لشرائط التأثير في الأزل؛ إذ من شرائط إمكان الوجود الأزلي للممكن، ولا إمكان له ثمة؛ لما تبين، فظهر أن وجوده في الزمان الموهوم المتأخر عن الأزل لأمر لم يوجد وهو استعداده المقتضي للوجود في ذلك الوقت، لا قبله ولا بعده، ولا يلزم ترجيح أحد المستويين على الآخر بلا مرجح؛ لأن الترجيح الحاصل من الفاعل بتعلّق إرادته بالتأثير فيه في ذلك الوقت المتأخر عن الأزل تابع للعلم التابع لاستعداده غير^(١) المجعول وهو المرجح الأزلي بتعلّق الإرادة بأحد الزمانين على الخصوص.

والحاصل: أن فرض العلة مستجمعة في الأزل للتأثير الأزلي فرض مُحال؛ لتوقف التأثير الأزلي على إمكان الوجود الأزلي للممكن، وقد تبين أنه لا إمكان له، فلا تأثير أزلياً، فلا مقارنة لوجود المعلول مع الفاعل.

ومنه يظهر الخلل في قول «التجريد»: «ولا يجب مقارنة العدم». انتهى؛ لأنه يُشعر بجواز مقارنة وجود المعلول لوجود العلة في الأزل، وقد تبين أنه لا جواز لذلك.

ثم قال الشارح: لا يُقال: وجود المعلول عند وجود العلة أعم من أن يكون وجود العلة مقارناً لوجود المعلول أو يكون مُستقبلاً له! لأننا نقول: إذا وجد الفاعل بجميع ما يتوقف عليه تأثيره: فإمّا أن يوجد المعلول مقارناً لوجود فاعله، أو بعده بزمان، فإن كان الأول ثبت ما ادّعينا، وإن كان الثاني فلا شك أن الزمان ينقسم،

(١) في (ش): «لاستعداد الخير» بالخاء، وفي النسخ الأخرى: «الغير»، وصوّبت. هل «الغير» خطأ؟

ويمكن وجود المعلول في بعض أجزائه؛ إذ لا سبيل إلى امتناعه بعد تمام العلة،
ووجوده بعد هذا الزمان مع إمكانه قبله ترجح بلا مرجح، بل نقول: وجوده مقارناً
لوجود فاعله ممكن، فوجوده بعد وجود فاعله ترجح بلا مرجح.

والجواب: إن عدم تخلف المعلول عن الفاعل المستجيب لجميع ما يتوقف
عليه تأثيره مسلم، لكن لا استجماع للإيجاد في الأزل؛ لِمَا تبيّن أن إمكان أزلية
وجود المعلول مقارناً^(١) لوجود فاعله، بل إنما يمكن بعد وجود فاعله بعدية ذاتية
بالمعنى المراد عند المتكلمين من غير بون وامتداد بينهما.

وكلما كان كذلك؛ لم يكن وجوده بعد وجود فاعله بعدية ذاتية بالمعنى
المذكور ترجحاً بلا مرجح، بل ترجحاً للمرجح هو اقتضاء استعداده الأزلي غير^(٢)
المجعول وجوده في ذلك الوقت المتأخر عن وجود فاعله تأخراً ذاتياً بلا امتداد
بينهما.

فتبيّن أن الصحيح أن وجود الفاعل مستعقب لوجود المعلول ومُستتبع له
بالاختيار التابع للعلم التابع للمعلوم، فلا يكون وجود المعلول مقارناً لوجود
الفاعل، بل بعده بعدية ذاتية بالمعنى المذكور، وبالله التوفيق وهو الغفور الشكور.
ثم قال الشارح^(٣): فإن قيل: الضرورة قاضية بأن إيجاد العلة للمعلول لا يكون
إلا بعد وجودها، ووجود المعلول إما مقارناً^(٤) للإيجاد أو متأخراً عنه، فيكون متأخراً
عن وجود العلة.

(١) كذا في النسخ، ولعلها: «مقارن» بالرفع.

(٢) في (ش): «الخير» بالخاء، وصوّبت.

(٣) لم أدر من الشارح الذي ينقل عنه، وثمة على «تجريد الطوسي» شروح كثيرة، والله تعالى أعلم.

(٤) في (ش): «مقارناً»، وصوّبت.

قلنا: كونُ الإيجادِ بعدَ وجودِ العِلَّةِ المستجمِعةِ لَجَمِيعِ ما يَتَوَقَّفُ عليه التأثيرُ بعديةً زمانيةً ممنوع. انتهى.

والجواب: أن فرضَ العِلَّةِ مستجمِعةً لَجَمِيعِ ما يَتَوَقَّفُ عليه التأثيرُ^(١) في الأزلِ يستلزمُ إمكانَ الوجودِ الأزلِيِّ للمعلولِ بالضرورة، وقد تبينَ أنه مُحالٌ؛ لاستلزامه اجتماعَ النقيضين أو تحصيلَ الحاصل.

وكلما كان كذلك؛ لم يَكُنِ الفاعلُ مستجمِعاً إلا عندَ استعدادِ المعلولِ للوجودِ، وذلك في الوقتِ الموهومِ المعينِ المتأخِّرِ عن الأزلِ بلا بونٍ تأخراً حقيقياً، لا في الأزلِ.

وكلما كان كذلك؛ كان الإيجادُ بعدَ وجودِ العِلَّةِ بعديةً ذاتيةً بالمعنى المراد عند المتكلمين، وهو في معنى البعدية الزمانية، لا ما يُريده الحكماءُ بالبعدية بالذات، وبالله التوفيقُ ذي العرشِ رفيعِ الدرجات.

(١) تكرر في (ش) دون أخواتها قوله قبل سطرٍ: «بعديةً زمانيةً ممنوع».

انعطافٌ و^(١) وصلٌ

[توجيهٌ كلامٍ آخرٌ للشيخٍ محيي الدين ابنِ عربي]

قد تضمّن ما نقلناه من نصوص الشيخ - قدّس سرّه - أنه قائلٌ بأن الله تعالى فاعلٌ بالاختيار، لا عِلَّةٌ موجبةٌ بالذات للمعلول.

فإن قلت: فما وجهُ قوله في المقدمة:

مسألة: أقول بالحكم الإرادي، لكنني^(٢) لا أقول بالاختيار؛ فإن الخطاب بالاختيار الوارد إنما ورد من حيث النظر إلى المُمكِن مُعرّى عن علّته وسببه. انتهى^(٣).

قلت: وجهه: أن «الاختيار» في اللغة: هو الانتقاء والاصطفاء للشيء على غيره^(٤)، وبهذا المعنى أُطلق في القرآن في نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آخَرْنَا نُهُمْ عَلَىٰ عِلْمٍ عَلَىٰ الْعَالَمِينَ﴾ [الدخان: ٣٢]، ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾ [القصص: ٦٨].

ومقتضى الاختيار بهذا المعنى: ترجيحُ ذلك المختار وتقديمه على غيره، والترجيحُ فرع الاحتمال، ولا شك أن المُمكِن من حيث هو مُعرّى عن علّته وسببه - أي: بالنظر إلى إمكانه الذاتي مُجرّداً عن علّته وسببه المُرجّح لوجوده على عدمه - قابلٌ للطرفين من الوجود والعدم.

وكلما كان كذلك؛ صحَّ الترجيحُ فصَحَّ الاختيار بهذا المعنى.

(١) من قوله قبل صفحات: «تبصرة ذهب المليونون إلى أن العالم» إلى هنا ليس في (ف).

(٢) في (ش): «لكن».

(٣) يُنظر: «الفتوحات المكية» (١ / ٤١).

(٤) يُنظر: «تاج العروس» للزبيدي (١١ / ٢٤١).

وأما بالنظر إليه غير مُعَرَّى عن عِلَّتِهِ وسببه، بل مأخوذاً معها - أي: بالنظر إليه من حيث سبق العلم بالوقوع أو اللاوقوع - فهو إما واجب الوقوع، أو ممتنع الوقوع، ولا احتمال بعد الوجوب أو الامتناع، فلا ترجيح للمحتَمَل، فلا اختيار بمعنى الترجيح لأحد المحتمَلين مع بقاء الترجيح بالنظر الإرادي^(١) إلى الإمكان الذاتي؛ فإنه لا يُفَارِقُهُ.

قال الشيخ - قُدَّسَ سرُّه - في الباب (١٧٨): خلافُ المعلوم ووقوعه مُحال، والأمر وإن كان مُمكنًا بالنظر إليه فليس بمُمكنٍ بالنظر إلى علم الله فيه بوقوع^(٢) أحد الإمكانين وأحدية المشيئة [فيه، وما تعلقت المشيئة الإلهية^(٣) بكونه فلا بد من كونه، وما لا بد من وقوعه لا يتَّصف بالإمكان بالنظر إلى هذه الحقيقة. انتهى^(٤).

قال الشيخ - قُدَّسَ سرُّه -^(٥) في الباب (٣٤٧): إن الأشياءَ لَمَّا كان الإمكانُ لا يُفَارِقُهَا طَرَفَةً عَيْنٍ ولا يصحُّ خروجهَا منه لم يَزَلِ المُرَجَّحُ معها؛ لأنه لا بد أن تتَّصَفَ بأحد المُمكِنين من وجودٍ وعدمٍ. انتهى^(٦).

يُوضِّحُه قولُه تعالى: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ (١١) وَمَا ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ بِعَزِيزٍ ﴿[إبراهيم: ١٩ - ٢٠]؛ أي: بمُمتنعٍ.

ولا ينتفي الامتناعُ إلا عند إمكان الإذْهَابِ والإتيانِ بخلقٍ جديدٍ، لكنَّهما لم

(١) قوله: «الإرادي» زيادة من (ش).

(٢) في (ش): «لوقوع»، وصوبت وفاقاً لمصدره.

(٣) في (ش): «واحدته المشيئة إلا إلهية»، والتصويب والاستدراك من مصدره.

(٤) هذا القول ليس في (ف). ويُنظر: «الفتوحات المكية» (٢ / ٣٣٤).

(٥) في (ش): «وقال».

(٦) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٣ / ١٩٣).

يقعا، بل الواقعُ التَّرجيحُ للوجودِ إلى الأجلِ المُسمَّى، مع النَّصِّ على أن الإمكانَ ما فارقه.

وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ وَيَأْتِ بِآخَرِينَ وَكَانَ اللَّهُ عَلَى ذَلِكَ قَدِيرًا﴾ [النساء: ١٣٣]؛ فإنَّ المقدوريةَ فرغُ الإمكانِ، مع أن الواقعَ ترجيحُ الإبقاء.

وقال الشيخ - قُدَّسَ سرُّه - في الحَضْرَةِ الرَّبَّانِيَّةِ من الباب (٥٥٨)^(١): وأما النَّظَرُ في مَصَالِحِ الْمُمَكِّنَاتِ الذي لهذه الحَضْرَةِ؛ فاعلمَ أن المُمَكِّنَاتِ إذا نُظِرَ لها من حيث ذاتها لم يتعيَّنَ لقبولها من الأَطْرَافِ طَرَفٌ تكونُ به أولى، فيكونُ الرَّبُّ يَنْظُرُ إلى الأَصْلَحِ في حَقِّهَا، فيبرزُ ذلك المُمَكِّنُ فيه؛ لأنه لا يُبْرِزُهُ إِلَّا لِيُسَبِّحَهُ^(٢) ويعرفه بالمعرفة التي تليقُ به مما في وَسْعِهِ أن يقبلها، ليس غيرَ ذلك، فلهذا ترى بعض المُمَكِّنَاتِ تتقدَّمُ على بعضٍ وتتأخَّرُ، وتعلو وتَسْفُلُ، وتتلوَّنُ في أحوالٍ ومراتبٍ مختلفةٍ؛ من ولايةٍ وعزْلِ، وصناعةٍ وتجارةٍ، وحرَكَةٍ وسُكُونٍ، واجتماعٍ وافتراقٍ، وما أشبهَ ذلك، وهو تَقْلِيْبُ مُمَكِّنَاتٍ في مُمَكِّنَاتٍ في غير ذلك ما تَقَلَّبَ. انتهى^(٣).

[وقال] في الباب (٧٣)^(٤): العَالِمُ - على الحقيقة - هو الله الذي عِلِمَ ما تستحقُّه الأعيانُ في حالِ عَدَمِهَا، وميَّزَ بعضُها عن بعضٍ بهذه النسبةِ الإحاطيةِ، فعَلِمَ - سُبْحَانَهُ - أن ما يتقيَّدُ من المُمَكِّنَاتِ بأَمْسٍ لا يُمكنُ عنده أن يُوجِدَهُ اليومَ ولا في غدٍ؛ فإنَّه من تَمَامِ خَلْقِهِ تعيينُ زمانه، وهو القَدَرُ، وهي الأَقْدَارُ؛ أي: مواقيتُ الإيجادِ،

(١) في (ش): «٥٠٨».

(٢) في (ش): «يستحقه».

(٣) يُنظَرُ: «الفتوحات المكية» (٤/ ١٩٩).

(٤) هذا القول ليس في (ف)، ورقم الباب في (ش): (٣٧)، وصوبت كما في أخواتها ومصدره.

فهو - سبحانه - يخلق من غير حُكمٍ قدّر عليه في ذلك، والمخلوقات تطلب الأقدار بذاتها، فأعطى كل شيء خلقه... إلخ^(١).

وقال في الباب (٣٦٤): ومن تمام المعرفة بالله ما أخبرنا به على لسان رسوله ﷺ من تحوُّله تعالى في الصُّور في مواطن التَّجَلِّي^(٢).

أي: الوارد في «الصحيحين» وغيرهما، منها رواية مسلمٍ بلفظ: «ثم يرفعون رؤوسهم، وقد تحوّل في صورته التي رأوه فيها أول مرّة»^(٣).

قال: وذلك أصلُ تقلُّبنا في الأحوال باطناً وظاهراً، وكلُّ ذلك فيه تعالى - أي^(٤): في النفس الرَّحمانِيّ الظاهرِ بصورة العَمَاء؛ كما تبيّن قبل - وكذلك تعالى هو في شؤون العالم بحسب ما يقتضيه الترتيبُ الحكمي، فشأنُ غدٍ لا يُمكن أن يكون إلا في غد، وشأنُ اليوم لا يُمكن أن يكون إلا في اليوم، وشأنُ أمسٍ لا يُمكن أن يكون إلا في أمس؛ هذا كُلُّه بالنظر إليه تعالى - أي: من حيث سبق علمه بأحد الوجهين - وأما بالنظر إلى الشأن - أي: من حيث النظرُ إليه مُعَرِّى عن علته وسببه - فيمكن أن يكون في غير الوقت الذي يكون^(٥) فيه لو شاء الحق - أي: لجواز المشيئة بالنظر إلى الإمكان الدَّائِيّ - وما في مشيئته تعالى تخيير^(٦) - أي: ترجيح لأحد المحتملين بعد سبق العلم بأحدهما - تعالى الله عن ذلك، بل ليس لمشيئته إلا تعلقٌ واحد ليس

(١) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٢/ ٦٠).

(٢) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٣/ ٣١٥).

(٣) «صحيح مسلم» (١٨٣) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٤) هذه الجملة التفسيرية وما يتلوها من الجُمَلِ التفسيرية المعترضة هي من كلام الكوراني رحمه الله.

(٥) في مطبوع مصدره: «الذي تكوّن».

(٦) في (ش): «تخير»، وفي مطبوع «الفتوحات المكية»: «جبر ولا نحير» كذا.

غيره^(١)؛ لأنها لا تتعلق إلا على وفق العلم الأزلي، وقد تعين في العلم أحد الطرفين فلا تعلق لها إلا به، فتعلقها واحد ليس غيره.

ثم قال: إن الله تعالى له الأسماء الحسنى، وهي تطلب العالم، والحاصل لا يُبتغى^(٢)، فلا بد من العالم؛ لأن الحقائق الإلهية تطلبه، وقد بينا لك أن معقوليّة كونه ذاتاً ما هي معقوليّة كونه إلهاً... فهو - من حيث هو - غني عن العالمين، ومن حيث الأسماء الحسنى - التي تطلب العالم لإمكانه؛ لظهور آثارها فيه - يطلب وجود العالم، فلو كان العالم موجوداً ما طلبت وجوده... فيسأل العالم لإمكانه، وتسأله الأسماء الحسنى لظهور آثارها، وما يسأل إلا فيما ليس له وجود... إلى أن قال: فالأسماء الإلهية لها التصريف، فيها يتصرف، ولها يتصرف، وهو غني عن العالمين في حال تصرفه لا بد منه، فانظر ما أعجب الأمر في نفسه. انتهى^(٣).

فإن قلت: ما معنى قوله - قُدّس سرّه -: «ليس لمشيئته تعالى إلا تعلق واحد»^(٤) مع تصريحه بانتقال حكم الإرادة من شيء إلى شيء، حيث قال في حاضرة الأمان من الباب (٥٥٨): ما من وقت يمرُّ عليك هنا لا يظهر فيه مُمكنٌ معيّن^(٥) [ثمَّ] يظهر في الوقت الثاني إلا وبقاؤه في شيء ثبوته^(٦) مُرجّح في الوقت الذي لم تقم به شيءٌ

(١) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٣/ ٣١٥).

(٢) في (ش): «ينبغي». وفي مطبوع «الفتوحات»: «لا ينفى».

(٣) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٣/ ٣١٥ - ٣١٦).

(٤) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٣/ ٣١٥).

(٥) في (ش): «يعني».

(٦) في (ش): «مشيئة ثبوته». والشيئية: هي حقيقة الوجود؛ لأن كل موجود شيءٌ.

ووجوده؛ إذ لو لم يكن مرجحاً لوجد^(١) في الوقت الذي قلنا: إنه مرّ عليه فلم يوجد فيه، فصار بقاء كل ممكن مرجحاً في حال عدمه وإن كان العدم له أزلاً، كما أن قبوله لشيئية وجوده مرجح، وهذا من أعجب دقائق المسائل إن فكرت فيه!

فتوقف حكم الإرادة على حكم العلم، ولهذا قال: ﴿إِذَا أَرَدْنَاهُ﴾ [النحل: ٤٠] فجاء بظرف الزمان المستقبل في تعليق الإرادة، والإرادة واحدة العين، فانقل حكمها من ترجيح بقاء الممكن في شيئية ثبوته إلى حكمها بترجيح ظهوره في شيئية وجوده، فهذه حركة إلهية قدسية منزّهة، أعطتها حقيقة الإمكان التي هي حقيقة الممكن. انتهى^(٢).

وقال في الباب (٣٦٢): وقوله تعالى: «إِنَّهُ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ»^(٣): معناه: عن وجوده [لا عن ثبوته]؛ فإن العالم - في حال ثبوته - يقع به الاكتفاء والاستغناء عن وجوده؛ لأنه وفي الألوهية حقها بإمكانه، ولولا طلب الممكنات وافتقارها إلى ذوق الحالات وأرادت^(٤) أن تذوق حال الوجود كما ذاق حال العدم، فسألت بلسان ثبوتهما واجب الوجود أن يوجد أعيانها؛ ليكون العلم لها ذوقاً، فأوجد لها لا له؛ فهو الغني عن وجودها، وعن أن يكون وجودها دليلاً عليه، وعلامة على ثبوته، بل عدمها في الدلالة عليه كوجودها! فأبي شيء رجح - من عدم أو وجود - حصل به المقصود من العلم بالله، فلهذا علمنا أن غناه - سبحانه - عن العالم عين غناه عن وجود العالم.

(١) في (ش): «يوجد».

(٢) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٣/ ٢٨٠ - ٢٨١).

(٣) يعني في نحو قوله سبحانه: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧].

(٤) في (ش): «إرادة»، والمثبت من مصدره.

وهذه مسألة دقيقة غريبة! لا تصاف المُمكِن بالعدم في الأزل وكون الأزل لا يقبل الترجيح، وكيف قبله عدم المُمكِن مع أزلته! وذلك أنه - من حيث ما هو^(١) مُمكِن لنفسه - يستوي في حقه القبول للحُكَمين، فما يفرض فهو مُرَجِح، فالترجيح ينسحب على المُمكِن أزلاً في حال عدمه، وأنه منعوتٌ بعدم مُرَجِح، والترجيح من المُرَجِح - الذي هو اسمُ الفاعل - لا يكون إلا بقصدٍ لذلك^(٢)، والقصدُ حركةٌ معنوية يظهر حُكْمها في كلِّ قاصِدٍ بحسب ما تُعطيه حقيقته، فإن كان محسوساً فرغَ حيزاً وشغلَ حيزاً، وإن كان معقولاً أزال معنىً وأثبت معنىً ونقل من حال إلى حال^(٣).

قلت^(٤): معناه: وحدةٌ تعلقها بالشيء ما دام العلمُ يقتضي تعلقها به، فإذا اقتضى العلم انتقالَ حُكْمها من ترجيح شيءٍ إلى ترجيح شيءٍ آخر انتقلَ إليه مع وحدة تعلقها في المنتقلِ إليه أيضاً.

والحاصل: أن الانتقال على وفق العلم اختيارٌ جازمٌ لا تردُّد فيه، وهو المعنيُّ بوحدة التعلق، وتعدُّد أفراد التعلقات بحسب الانتقالات المترتبة على العلم لا يُنافي الوحدة بهذا المعنى، وبالله التوفيق في كلِّ مسيرٍ ومعنى^(٥).

وإذا سمعتَ ما نقلناه من كلامه ظهر لك أن إثبات الاختيار بالنظر^(٦) إلى الإمكان الذاتي الذي لا يفارق المُمكِن، وأن نفيه بالنظر إليه من حيث سبق العلم

(١) زيد في (ش): «حقه».

(٢) في (ش) وأخواتها: «لا يكون بقصده لذلك».

(٣) هذا القول كله ليس في (ف). ويُنظر: «الفتوحات المكية» (٣/ ٣٠٦).

(٤) جواب قوله: «فإن قلت: ما معنى قوله - قدس سره -: ليس لمشيئته تعالى إلا تعلق واحد».

(٥) في (ش): «ومعنى».

(٦) في (ش): «أن الإثبات بالنظر».

الأزليّ بأمرٍ معيّن من الأمرين، والكلُّ صحيح، فارتفع بين كلاميه التّنافي، وبالله التوفيقُ الكافي الشافي.

وصل

[ردّ نسبة الجاميّ عدم المشيئة للإيجاد أزلاً إلى الصوفيّة]

قال العارف بالله المحقّق نور الدين عبد الرحمن بن أحمد الدّشتيّ ثم الجاميّ - قدّس سرّه - في «الدّرّة الفاخرة»: ذهب المليّون كلّهم إلى أن الله تعالى قادر؛ أي: يصحّ منه إيجاد العالم وتركه، فليس شيء منهما لازماً لذاته بحيث يستحيل انفكاكه عنه.

وأما الفلاسفة فإنهم قالوا: إيجاد العالم - على النظام الواقع - من لوازم ذاته، فيمتنع خلوّه عنه، فأنكروا القدرة - بالمعنى المذكور - لاعتقادهم أنه نقصان، وأثبتوا له الإيجاب؛ زعماً منهم أنه الكمال التام!

وأما كونه تعالى قادراً - بمعنى إن شاء فعل وإن لم يشأ لم يفعل - فهو متفق عليه بين الفريقين، إلا أن الحكماء ذهبوا إلى أن مشيئة الفعل - الذي هو الفيض والجود - لازمة لذاته كلزوم^(١) الصفات الكمالية له، فيستحيل الانفكاك بينهما، فمقدّم الشرطيّة الأولى واجب صدقه، ومقدّم الثانية ممتنع الصدق، وكلتا الشرطيّتين صادقتان في حقّ الباري سبحانه.

وأما الصوفيّة - قدّس الله أسرارهم - فيثبتون له تعالى إرادة زائدة على الذات والعلم بالنظام الأكمل، واختياراً في إيجاد العالم، لكن لا على النحو المذكور

(١) زيد في (ف): «سائر».

المتصوّر من اختيارِ الخلق الذي هو تردّدٌ واقعٌ بين أمرين كلٌّ منهما مُمكنُ الوقوع عنده، فيترجّح عنده^(١) أحدهما لمزيدِ فائدةٍ أو مصلحةٍ يتوخّاها.

فمثلُ هذا يُستنكر في حقّه سبحانه؛ لأنه أحديُّ الذات، وأحديُّ الصفات، وأمره واحد، وعلمه بنفسه وبالأشياء واحد، فلا يصحّ لديه تردّدٌ ولا إمكانُ حكمين مختلفين، بل لا يُمكن غيرُ ما هو المعلومُ المرادُ في نفسه.

فالاختيارُ الإلهيُّ إنما هو بين الجبر والاختيار المفهومين للناس، وإنما معلوماًته - سواءً قدرٌ وجودها أو لم يقدر - مُرتسمةٌ في عرصةِ علمه^(٢) أزلاً وأبداً، ومرتبّةٌ ترتيباً لا أكملَ منه في نفس الأمر، وإن خفي ذلك على الأكثرين! فالأولوية^(٣) بين أمرين يُتوهمُ وجودُ كلٍّ منهما إنما هو بالنسبة إلى المتوهم المتردّد، أما في نفس الأمر فالواقع واجب، وما عداه مستحيل الوجود.

فإن قلت: قد استدللّ الفرغانيُّ - رحمه الله - في «شرح»ه للقصيدة التائية بقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ وَلَوْ شَاءَ لَجَعَلَهُ سَاكِنًا﴾ [الفرقان: ٤٥] ولم يمدّه على أن الحقّ - سبحانه - لو لم يشأْ إيجاد العالم لم يظهر، وكان له أن لا يشأْ فلا يظهر^(٤).

قلتُ: قولهم: «إن لم يشأْ لم يقع» صحيح، وقد وقع في الحديث: «ما لم يشأْ لم يكن»^(٥)، ولكن صدق الشرطية - كما سبق - لا يقتضي صدق المقدم^(٦).

(١) في (ش): «عند». والضمير في «عنده» عائدٌ على الخلق لا على الله تعالى.

(٢) في (ش): «في عرضه علم».

(٣) في (ش): «فالأولية».

(٤) يُنظر: «منتهى المدارك في شرح تائية ابن الفارض» للفرغاني (١/ ٧٣).

(٥) ورد في حديثٍ رواه أبو داود (٥٠٧٥) عن ابنة النبي ﷺ.

(٦) في (ش): «القدم». وفي مطبوع مصدره: «صدق التالي».

أو إمكانه، فلا يُنافيه قاعدة الإيجاب فضلاً عن الاختيار الجازم المذكور.
 فقولهم في الإيجاد الكلي للعالم: «كان له أن لا يشاء فلا يظهر» إما لنفي الجبر
 المتوهم للعقول الضعيفة، وإما لأنه سُبْحانه باعتبار ذاته الأحدية غني عن العالمين.
 فالصوفية متفقون مع الحكماء في امتناع صدق مقدّم الشرطية الثانية، مخالفون
 معهم في إثبات إرادة زائدة على العلم بالنظام الأكمل لازمة له؛ بحيث يستحيل
 انفكاكها عن العلم كما يستحيل انفكاك العلم عن الذات. انتهى^(١).

أقول - وبالله التوفيق -: أما ما عراه إلى الصوفية من أنهم يخالفون الحكماء في
 إثبات إرادة زائدة على الذات والعلم بالنظام الأكمل واختيار^(٢) في إيجاد العالم،
 فصحيح.

وأما ما عراه إليهم من أنهم يوافقون الحكماء في امتناع صدق مقدّم الشرطية
 الثانية - الذي هو عدم المشيئة للإيجاد أزلاً - فهو لكونه مخالفاً لنصوصهم غير
 صحيح!

وكأنه - قدس سره - لم يستوعب «الفتوحات» مطالعةً، أو لم يستحضر محلّ
 الشاهد منه، وإلا لم يكن يعزو إلى الشيخ وأصحابه ما عراه إليهم بعد رؤيته تصرّحه
 - في غير ما موضع - بحدوث العالم.

فإن قلت: قد يكون فهم هذا من كلام القونوي في «النفحات» الذي نقله عنه
 ملخصاً المذكور بعد قوله: «وأما الصوفية».. إلى قوله: «فإن قلت».. الخ^(٣).

(١) يُنظر: «الدرة الفاخرة» للشيخ عبد الرحمن جامي (ص: ٣١ - ٣٢).

(٢) في (ف): «واختياراً»، وقد سقط في (ش) من أواخر قول الشيخ الجامي: «لازمة له؛ بحيث يستحيل
 انفكاكها» إلى هنا.

(٣) يُنظر: «النفحات الإلهية» للقونوي (ص: ٨١ - ٨٢).

قلت: لا دلالة في هذا الكلام على ما عزاؤه إليهم؛ إذ ليس فيه إلا نفي التردد وإمكان حكمين مختلفين بالنظر إلى ما سبق به العلم الأزلي؛ حيث قال^(١): بل لا يُمكن غير ما هو المعلوم المراد في نفسه.

وهو صحيح موافق لقول شيخه في «الفتوحات» وغيره؛ حيث قال في باب الحجج: ما يكون منه تعالى إلا ما سبق به العلم^(٢).

وقال في الباب (٣٩٤): خلاف المعلوم مُحال الوقوع^(٣).

ومن قوله في الباب (١٧٨): خلاف المعلوم وقوعه مُحال... إلخ^(٤).

وقال في الباب (٣٦٤): وما في مشيئته تخيير^(٥) تعالى الله عن ذلك، بل ليس لمشيئته إلا تعلق واحد ليس غيره^(٦)؛ كما مرَّ عنه.

ومع هذا قد قال قبيلَه: هذا كله بالنظر إليه تعالى، وأما بالنظر إلى الشأن فيمكن أن يكون في غير الوقت الذي يكون فيه^(٧).

وقال في الباب (٣٥٦): وكان الحقُّ تعالى موصوفاً في الأزل بأنه عالمٌ قادر، أي: متمكِّن من إيجاد المُمكن، لكن له أن يظهر في صورة إيجاده وأن لا يظهر^(٨).

(١) أي: القونوي.

(٢) هو في مطبوع «الفتوحات المكية» (١/ ٥٩١) في صدقة التطوع من الباب السبعين.

(٣) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٣/ ٥٥٦).

(٤) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٢/ ٣٣٤). والقولان الأخيران ليسا في (ف).

(٥) في النسختين: «تخيير»، والصواب ما أثبتُّ، وفي مطبوع «الفتوحات المكية»: «جبر ولا نحير» كذا.

(٦) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٣/ ٣١٥).

(٧) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٣/ ٣١٥)، وفي مطبوعه: «الذي تكوّن فيه».

(٨) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٣/ ٢٥٤).

وقال في الباب (٥٥٨):

له حُكْمُ الإرادة في وجودي هو المختارُ يفعلُ ما يشاء^(١)
وقال أيضاً^(٢) في الباب (٥٥٨): إن المُمكِنات - إذا نُظر لها من حيث ذاتها - لم
يتعيَّن لقبولها طرفٌ من الأطراف تكون به أولى، فيكون الربُّ ينظرُ إلى الأصلح في
حقِّها، فيبرز ذلك المُمكِن فيه^(٣).

وقال في هذا^(٤) أيضاً: صار بقاء كلِّ^(٥) مُمكِن مُرَجَّحاً في حال عدمه، وإن
كان العدم له أزلًّا، كما أن قبوله لشيئية وجوده مُرَجَّح، ولهذا قال: ﴿إِذَا أَرَدْنَاهُ﴾
[النحل: ٤٠]، فجاء بظرف الزَّمان المستقبل في تعليق الإرادة. انتهى^(٦).

وهذا تصريحٌ باختيار الحقِّ تعالى وحُدوث العالم، وبأن مقدم الشرطية الثانية
واقِع في الأزل، وقد مرَّ تصريحُه في غير ما موضعٍ من «الفتوحات» غيرِ هذا بأن
العالم مُحدَث.

وقال في الباب (٣٩٠): والتاريخ في ذلك مجهولٌ مع حُدوث العالم بلا
شكٍّ؛ فإنه لا يصحُّ له رُتبة القَدَم؛ لأنه مفعولٌ لله أوجدَه عن عدمٍ مُرَجَّح بوجود
مُرَجَّح؛ لأن الإمكان له من ذاته، فالترجيح لا يزال له. انتهى^(٧).

(١) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٤ / ١٩٨).

(٢) ليس في (ف) قوله: «أيضاً».

(٣) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٤ / ١٩٩).

(٤) زيد في (ف): «الباب»، والزيادة خطأً فقله في الباب (٣٦٠).

(٥) زيد في (ش): «شيء». وليست في مصدره.

(٦) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٣ / ٢٨٠).

(٧) هذا القول ليس في (ف). ويُنظر: «الفتوحات المكية» (٣ / ٥٤٩).

وكلما كان كذلك؛ كانت المشيئة^(١) الأزلية التي ليس لها إلا تعلق واحد متعلّقةً أزلًا بإبقاء الممكن^(٢) في حالة عدمه الأصلي الأزلّي لا بإيجاده في الأزل، فلم تكن متعلّقة بإيجاد العالم إلا فيما لا يزال على الترتيب الحكمي الموجود، والنظام الأكمل المشهود، فلا تكون الإرادة للإيجاد في الأزل لازمة له تعالى بحيث يستحيل انفكاكها عنه، وإن كان الواقع حين^(٣) يقع واجباً، وما عداه مستحيلاً؛ فإن وجوب الواقع لا يكون إلا على وفق المشيئة.

وبعد التصريح بأن العالم مُحدّث كشفاً وشرعاً وأن بقاء كل مُمكن في حال عدمه صار مُرجحاً أزلًا لم تكن المشيئة^(٤) الأزلية متعلّقةً إلا بإيجاده فيما لا يزال، فالواقع واجب الوقوع فيما لا يزال^(٥) في الوقت الذي عينه للوقوع العلم التابع للمعلوم الذي لم يكن مُستعداً للوجود إلا فيما لا يزال.

وكلما كان كذلك؛ كان مقدّم الشرطيّة الثانية واقعاً في الأزل لا مستحيلاً، وبالله التوفيق القائل: ﴿إِنَّ هَذِهِ تَذَكُّرَةٌ فَمَنْ شَاءَ أَخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا﴾ [المزمل: ١٩].

وكان الجامي - قدس سره - لمّا فهم من كلام القونوي في «النفحات» ما حمله على أن عزا إليهم ما عزا ممّا نصوصهم تأباه، لم يرتض أن يكون كلام

(١) في (ف): «المشيئة»، وفي (ش): «الشيئية»، والتصويب من اثنتين من النسخ الأخرى.

(٢) في (ف): «إبقاء المحكي»، وفي (ش): «إمكان الممكن»، والتصويب من اثنتين من النسخ الأخرى.

(٣) في (ف): «حتى»، والمثبت في هامشها.

(٤) في (ف): «المشيئية».

(٥) ليس في (ش) قوله: «فيما لا يزال».

المُحَقِّقُ سَعْدِ الدِّينِ سَعِيدِ الْفَرَّغَانِيِّ^(١) - قُدَّسَ سِرُّهُ - فِي مَقْدَمَةِ «مُنْتَهَى الْمَدَارِكِ» عَلَى ظَاهِرِهِ؛ حَيْثُ قَالَ^(٢): قَوْلُهُمْ: «إِنْ لَمْ يَشَأْ لَمْ يَقَعْ» صَحِيحٌ، وَلَكِنْ صَدَقَ الشَّرْطِيَّةُ لَا يَقْتَضِي صَدَقَ الْمَقْدَمُ أَوْ إِمْكَانُهُ، فَلَا يُنَافِيهِ قَاعِدَةُ الْإِجَابِ، فَضِلًّا عَنِ الْإِخْتِيَارِ الْجَازِمِ الْمَذْكُورِ.

وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ مُجَرَّدَ صَدَقَ الشَّرْطِيَّةُ لَا يَقْتَضِي صَدَقَ الْمَقْدَمُ وَلَا إِمْكَانَهُ - كَمَا قَالَ - لَكِنَّهُ ثَبَتَ بِالشَّرْعِ الْمَعْصُومِ عَنِ^(٣) الْخَطَأِ، وَالْكَشْفِ الْمُؤَيَّدِ بِالشَّرْعِ، أَنَّ الْعَالَمَ مُحَدَّثٌ، وَهُمَا شَاهِدَا صَدَقَ عِنْدَ الْمُؤْمِنِينَ.

وَكَلِمَا كَانَ كَذَلِكَ؛ كَانَ الْقَوْلُ بِالْإِجَابِ بَاطِلًا، وَكَذَا الْقَوْلُ بِالْإِخْتِيَارِ الْجَازِمِ؛ إِذَا فُسِّرَ بِإِرَادَةِ الْإِجَادِ فِي الْأَزْلِ.

وَأَمَّا الْإِخْتِيَارُ الْجَازِمُ بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يَكُونُ مِنْهُ تَعَالَى إِلَّا مَا سَبَقَ بِهِ الْعِلْمُ - بَعْدَ الْقَوْلِ بِأَنَّ الْعَالَمَ مُحَدَّثٌ - فَهُوَ صَحِيحٌ مَدْلُولٌ عَلَيْهِ شَرْعًا وَكَشْفًا وَعَقْلًا.

فَمَقْدَمُ الشَّرْطِيَّةِ الثَّانِيَةِ فِي قَوْلِهِ ﷺ الْمَرْوِيِّ فِي «سُنَنِ» أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ: «مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ» وَاقِعٌ فِي الْأَزْلِ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ ﷺ فِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ»: «كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ»^(٤).

فَقَوْلُ الْفَرَّغَانِيِّ - قُدَّسَ سِرُّهُ -: «إِنْ هَذَا الْمَدَّ - أَي: مَدَّ ظِلَّ التَّكْوِينِ عَلَى الْكَائِنَاتِ -

(١) «سعيد» لقب الشيخ سعد الدين، واسمه محمد بن أحمد الكاساني الفرغاني الصوفي. يُنظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي (١٥ / ٩٠٩).

(٢) أي: الجامي.

(٣) في (ش): «من».

(٤) تقدم تخريج الحديثين.

كان على سبيل الإرادة والاختيار؛ لقوله: ﴿وَلَوْ شَاءَ﴾ لا بالذات^(١) = على ظاهره^(٢)، فالعالم مُحدث، والله فاعلٌ بالاختيار، وإن كان الحق لا يكون منه إلا ما سبق به العلم الأزلي، وبالله التوفيق الحفي العزيز الولي.

ثم قال^(٣) الجامي - قُدَّسَ سرُّه -: اعلم أن المتكلمين - بل الحكماء أيضاً - انفقوا على أن القديم لا يستند إلى الفاعل المختار؛ لأن فعل المختار مسبوق بالقصد إلى الإيجاد، والقصد إلى الإيجاد مُقارنٌ لعدم ما قُصد إيجاده ضرورةً.

فالمُتكلِّمون أثبتوا اختيارَ الفاعل وذهبوا إلى نفي الأثر القديم، والحكماء أثبتوا وجود الأثر القديم وذهبوا إلى نفي الاختيار.

وأما الصوفية - قُدَّسَ الله أسرارهم - فهم جوزوا استناد الأثر القديم إلى الفاعل المختار، وجمعوا بين إثبات الاختيار والقول بوجود الأثر القديم؛ فإنهم قالوا: أفاد^(٤) الكشف الصريح أن الشيء إذا اقتضى أمراً لذاته - أي: لا بشرطٍ زائد عليه، وهو المُسمَّى «غيراً»، وإن اشتمل على شرطٍ أو شروط هي عينُ الذات كالنَّسب والإضافات - فلا يزال على ذلك الأمر ويدومُ له ما دامت ذاته؛ كالقلم الأعلى؛ فإنه أولُ مخلوق حيث لا واسطةَ بينه وبين خالقه - يدومُ بدوامه. انتهى^(٥).

(١) يُنظر: «منتهى المدارك» للفرغاني (١/٧٣).

(٢) قول المؤلف: «على ظاهره» خبرُ المبتدأ «قولُ الفرغاني».

(٣) من هنا إلى نهاية هذا الوصل ليس في (ف).

(٤) في (ش): «فإذ»، والتصويب من مصدره.

(٥) يُنظر: «الدرة الفاخرة» للجامي (ص: ٣٣). ينقل قول الصوفية عن «مصباح الأنس بين المعقول

والمشهود» للفرغاني شرح «مفتاح غيب الجمع والوجود» للقونوي (ص: ١٦٢ - ١٦٣).

أقول: هذا العزُّ إلى الصوفيَّة لا يساعده كلامُ الشَّيخِ مُحْيِي الدينِ قُدَّسَ سرُّه؛ فقد مرَّ نصوصُه في «الفتوحات» في حُدوثِ العالمِ.

وقال في «إنشاء الدوائر»: العالمُ لم يكنْ موجوداً في عينه، ثم كان من غير أن يكون بينه وبين مُوجده زمانٌ يتقدم به عليه فيتأخَّر هذا عنه فيقال فيه: «بعد» أو «قبل»، هذا محالٌّ! وإنما هو متقدِّمٌ بالوجودِ كتقدُّمِ أمسٍ على اليومِ؛ فإنه من (١) غير زمانٍ؛ لأنه في نفس الزَّمانِ (٢)، فعدمُ العالمِ لم يكنْ في وقتٍ، لكن الوهمَ يتخيَّلُ أنَّ بين وجودِ الحقِّ ووجودِ الخلقِ امتداداً. انتهى (٣).

ولا شكَّ أن تقدُّمِ أمسٍ على اليومِ تقدُّمٌ حقيقيٌّ لا يُجامعُ المتأخَّرُ فيه المتقدِّمُ، وهو في معنى الحُدوثِ الزَّمانِيِّ عند الحُكَّماءِ، وإن لم يكنْ عند خلقِ المعلولِ الأولِ زمانٌ مُحَقَّقٌ، فالعالمُ حادثٌ عند الشَّيخِ وأتباعِه - قُدَّسَ اللهُ أسرارَهم - كان بعدَ أن لم يكنْ بعديَّةً مُحَقَّقَةً، وهي بعديَّةٌ زمانيةٌ في المعنى، لكن الزَّمانَ وهميٌّ لا حقيقيٌّ. وليُعلِّمَ أن ما في «شرح المواقف» لا يُخالفُ هذا؛ فإنه قال: اللهُ تعالى ليس بزمانِيٍّ؛ أي: ليس وجوده زمانياً؛ أي: مما لا يمكنُ حصولُه إلا في زمانٍ.

ثم قال: فعُلمَ مما ذكرنا أن تقدُّمه تعالى على العالمِ ليس تقدُّماً زمانياً، وإلا لزم كونه واقعاً في زمانٍ، بل هو تقدُّمٌ ذاتيٌّ عند الحُكَّماءِ، وقسمٌ سادسٌ عندنا؛ كتقدُّمِ بعضِ أجزاءِ الزَّمانِ على بعضها. انتهى (٤).

(١) في (ش) وأخواتها: «في»، والتصويب من مصدره.

(٢) في مصدره: «لأنه نفس الزمان».

(٣) في (ش): «ووجود الحق امتداد. انتهى». والتصويب من «إنشاء الدوائر» لابن عربي (ص: ١٤٥).

(٤) يُنظر: «شرح المواقف» للجرجاني (٨ / ٣١ - ٣٢).

قال الأستاذ الجلال الدَّوَانِيُّ في «شرح عيون الجواهر»: ولا يَبعَدُ أن يُسمَى تقدُّماً ذاتياً. انتهى^(١). لكن لا بالمعنى المراد عند الحُكَمَاءِ كما مرَّ في «تبصرة».

وكلما كان بعديةً العالم عن الحقِّ بعديةً حقيقةً صحَّ تسميتها «زمانيةً»، وإن كان تقدُّم الحقِّ تعالى على العالم قسماً سادساً عند المتكلمين، أو تقدُّماً ذاتياً بالمعنى المراد للمتكلمين.

يؤيِّده أنه قال في «شرح المواقف»: الحادثُ هو المسبوق بالعدم، أي: يكون عدمه قبل وجوده، فيكون لوجوده أولٌ هو - أي: الحادث - معدومٌ قبل ذلك الأول، وهذا هو المُسمَى بالحادث الزماني. انتهى^(٢).

إذ لا شك أن العالم إذا كان متأخراً الوجود عن وجود الحقِّ تعالى تأخراً اليوم عن أمسٍ عند المتكلمين - كالشيخ قُدَّس سرُّه - كان وجوده في الدرجة الثانية من الأزل، فأولُّ وجوده الدرجة الثانية اتفاقاً، وهو معدومٌ قبلها - أعني: في الدرجة الأولى التي هي الأزل - فصحَّ الحدوثُ الزمانيُّ الوهميُّ من غير زمانٍ مقدورٍ بينهما عند المتكلمين أيضاً.

فتبيَّن أن الصوفيةَ موافقون للمتكلمين في نفي الأثر القديم بالمعنى المراد للحُكَمَاءِ، كما أنهم موافقون لهم في إثبات الاختيارِ للحقِّ تعالى، فما عزاهُ إليهم من القول بوجود الأثر القديم لا تُوافقه نصوصهم!

وأما ما نقله من «مفتاح الغيب» للصدر القونوي - قُدَّس سرُّه - و«شرحه» للشمس الفناري - رحمه الله تعالى - من قوله: «أفاد الكشفُ الصريح»... إلخ^(٣)؛

(١) «عيون الجواهر» للعضد الإيجي و«شرحه» للجلال الدواني كلاهما مفقود، والله تعالى أعلم.

(٢) يُنظر: «شرح المواقف» للجرجاني (٤ / ٣).

(٣) يُنظر: «مصباح الأنس بين المعقول والمشهود» للفناري (ص: ١٦٢ - ١٦٣).

فإنما يُثبِتُ أُبْدِيَّةَ نحوِ القلمِ الأعلى ودوامه لا أزلِيته التي عزاها إلى الصوفية، وذلك لأن الكشفَ الصريحَ أفاد أن العالمَ لم يكنْ في عينه ثم كان؛ أي: أنه متأخراً الوجود عن وجود الحقِّ تعالى تأخراً حقيقياً كتأخر اليومِ عن أمس؛ كما تبين من نص صاحبِ الكشفِ الصحيحِ إمامِ المُحقِّقينِ الشَّيخِ مُحبيِّ الدينِ قُدَّسَ سرُّه.

وكلما كان كذلك؛ كانت الإرادةُ متعلِّقةً أزلاً ببقاءِ العالمِ في عدمه الأصليِّ إلى الدرجة الثانية؛ قال الشَّيخُ مُحبيِّ الدينِ - قُدَّسَ سرُّه - في «عقلة المستوفز»: إن الله كان ولا شيء معه، وهو يعلمُ ويريدُ بقاءَ المعدومِ في العدم؛ أي: موصوفاً بالعدم. انتهى^(١).

ثم تتعلَّقُ^(٢) بإيجادِ المعلولِ الأولِ في الدرجة الثانية، وحينئذٍ يُقال: أفاد الكشفُ الصريحُ أن الشيءَ إذا اقتضى أمراً لذاته - أي: لا بشرطٍ وجودٍ زائدٍ على الذات، بل بشرطٍ أو شروطٍ هي من النسبِ والإضافات التي ليست زائدةً على الذاتِ كتعلُّقِ الإرادة - كان ذلك الأمرُ، ويدومُ بدوامِ الذات، وهذا - كما ترى - ليس فيه إلا دوامٌ نحو القلمِ^(٣) الأعلى إذا وُجد، لا أزلِيته وقدمه.

فما ذكره بعدُ من قوله: فإن قيل: إننا إذا راجعنا وُجداننا ولا حظنا معنى القصد - كما ينبغي - نعلمُ بالضرورة أن القصدَ إلى إيجادِ الموجودِ مُحال، فلا بدَّ أن يكون القصدُ مُقارناً لعدمِ الأثر، فيكون أثرُ المختارِ حادثاً قطعاً. انتهى^(٤) = كلامٌ صحيح^(٥).

(١) يُنظر: «عقلة المستوفز» لابن عربي (٧٨ - ٧٩).

(٢) أي: الإرادة.

(٣) في (ش): «العلم»، وصوبت.

(٤) يُنظر: «الدرة الفاخرة» للجمامي (ص: ٣٤).

(٥) قوله: «كلامٌ صحيح» خبر المبتدأ «ما» في قوله: «فما ذكره».

وأما قوله في جواب تقدم القصد على الإيجاد: وكتقدم الإيجاد على الوجود في أنهما بحسب الذات فيجوز مقارنتهما في الوجود زماناً؛ لأن المحال هو القصد إلى إيجاد الموجود بوجود قبل، وبالجملة: فالقصد إذا كان كافياً في وجود المقصود كان معه، وإذا لم يكن كافياً فقد يتقدم عليه زماناً؛ كقصدينا إلى أفعالنا. انتهى^(١) = فليس فيه^(٢) - على تقدير تسليمه - إثبات المدعى؛ إذ ليس فيه إلا أن وجود المقصود لا يتوقف على شرط وجودي لا يتأخر عن تعلق الإرادة إذا تحقق التعلق، وليس فيه ما عزا إليهم^(٣) من أن تعلق الإرادة بإيجاد نحو القلم الأعلى أزلي، كيف وهذا لا يصح عند الشيخ وأتباعه - قدس الله أسرارهم - لتصريحه في «عقلة المستوفز» بأن تعلق الإرادة أزلاً إنما هو بقاء المعدوم في عدمه كما مر؟!!

فتعلقها بإيجاد نحو القلم الأعلى إنما هو في الدرجة الثانية عند الصوفية، وهو قول بالحدوث لا بالأثر القديم، فسبحان الله لا إله إلا هو العزيز الحكيم!

على أن قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠] يدل على أن الإيجاد بـ«كن» حال الإرادة لا بمجرد الإرادة، وأن وجود المراد يترتب عليه من غير تراخ؛ كما تفيده الفاء التعقيبية، والترتب - وإن كان من غير تراخ كترتب اليوم على أمس تقريباً - غير المعية المرادة للحكماء.

وقد قال الشيخ - قدس سره - في «الفتوحات»:

كُلُّ عِلْمٍ يَشْهَدُ الشَّرْعَ لَهُ هُوَ عِلْمٌ فِيهِ فَلْتَعْتَصِمُ

(١) يُنظر: «الدرة الفاخرة» للجامي (ص: ٣٤).

(٢) قوله: «فليس فيه» خبر المبتدأ «قوله» في قوله: «وأما قوله في جواب تقدم القصد على الإيجاد».

(٣) أي: إلى الصوفية.

وإذا خالفه العقل فقل: طَوْرَكَ الزَّمْ مَا لَكُمْ فِيهِ قَدَمٌ^(١)

وقد مرّت الأبيات في أول الكتاب، وبالله التوفيق وإليه مآب.

وقال في الباب (٤٧٢):

على السَّمْعِ عَوَّلْنَا فَكُنَّا أُولِي النُّهْيِ وَلَا عِلْمَ فِيمَا [لَا] يَكُونُ عَنِ السَّمْعِ^(٢)

قال الشَّيْخُ أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ الْإِمَامُ فِي كِتَابِ «الْإِبَانَةِ» - الَّذِي هُوَ آخِرُ مُصَنَّفَاتِهِ -: وَنَقُولُ: إِنْ كَلَّمَ اللَّهُ غَيْرَ مَخْلُوقٍ، وَإِنَّهُ لَمْ يَخْلُقْ شَيْئاً إِلَّا وَقَدْ قَالَ لَهُ: «كُنْ»، فَيَكُونُ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠]^(٣).

وقال فخر الإسلام أبو الحسن علي بن مُحَمَّدَ البزدوي في «كتابه» في الأصول بعد إيراد قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠]: هذا عندنا محمولٌ على أنه أريد ذكرُ الأمر بهذه الكلمة، والتكلمُ بها على الحقيقة لا مجازاً عند الإيجاد، بل كلاماً بحقيقته من غير تشبيه ولا تعطيل، وقد أجرى سُنته في الإيجاد بعباده الأمر. انتهى^(٤).

وقال شمس الأئمة السرخسي في الآية: إن المراد حقيقة هذه الكلمة

(١) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٣ / ٣١).

(٢) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٤ / ١٠٥).

(٣) يُنظر: «الإبانة» (ص: ٢٣). وفي كون «الإبانة» آخر ما كتبه أبو الحسن الأشعري نظراً، والمعروف أن آخر ما كتب الإمام الأشعري هو كتابه «اللُّمَعُ»، والله تعالى أعلم.

(٤) يُنظر: «أصول البزدوي» مع شرحه «كشف الأسرار» لعلاء الدين البخاري (١ / ١١٤).

عندنا، لا أن يكون مجازاً عن التكوين كما زعم بعضهم؛ فإننا نستدلُّ به على أن كلام الله غير مُحدَثٍ ولا مخلوق؛ لأنه سابقٌ على المُحدَثاتِ أجمع، وحرفُ الفاء للتعقيب. انتهى^(١).

وقال الشيخُ محيي الدين - قُدَّسَ سرُّه - في الباب (٧٣): والذي وصل إليه علمنا ووافقنا الأنبياءَ عليه أن البدءَ - أي: افتتاحُ وجودِ المُمكناتِ - عن نسبة أمر^(٢)؛ إذ الخطابُ لا يقعُ إلا على عينٍ ثابتةٍ معدومة... فالتبسَتْ عند هذا الخطابُ بوجوده.. إلى آخره^(٣).

وقال في الباب (٩٧): أوَّلُ كلامٍ شقَّ أَسْماعَ المُمكناتِ كلمةُ «كُن»، فما ظهر العالمُ إلا عن صفةِ الكلام... إلى آخره^(٤)، وبالله التوفيقُ وليِّ الإنعام^(٥).

(١) يُنظر: «أصول السرخسي» (١ / ١٨).

(٢) زاد في مطبوع مصدره هنا: «فيه رائحةُ جبر».

(٣) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٢ / ٥٥).

(٤) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٢ / ١٨١).

(٥) من قوله «ثم قال الجامي - قُدَّسَ سرُّه -: اعلم أن المتكلمين» إلى هنا ليس في (ف).

خاتمة

نورُ دُ فيها حديثاً مسنداً تبرُّكاً وذكري، وترغيباً للمؤمن^(١) في الاتباع وبُشري:

أنا شيخنا العارف بالله صفي الدين أحمد بن مُحَمَّد المقدسي الأصل
المدني الأنصاري - قُدس سره - إجازة^(٢)، بإجازته العامة من الشمس مُحَمَّد بن
أحمد الرملي، عن شيخ الإسلام الزين زكريا بن مُحَمَّد السنيكي القاهري
الأنصاري، عن شيخ الإسلام الحافظ الشهاب أحمد بن علي بن حجر
العسقلاني، عن البرهان أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد التنوشي
البعلبي ثم الدمشقي ثم القاهري، عن المُسند المعمر أبي نصر مُحَمَّد بن العماد
مُحَمَّد^(٣) بن أبي النصر مُحَمَّد، الفارسي الأصل الدمشقي ثم المزي، عن جدّه أبي
النصر مُحَمَّد بن هبة الله الشيرازي، عن الحافظ أبي القاسم علي بن الحسن بن
هبة الله ابن عساكر الدمشقي قال:

قرأتُ على الشيخ أبي الحسن عبيد الله بن أبي عبد الله^(٤) مُحَمَّد بن أبي بكرٍ

(١) في (ش): «للمؤمنين»، وقبله بقليل: «حديثاً مستنداً».

(٢) قوله: «إجازة» ليس في (ش).

(٣) قوله: «محمد» ليس في (ش).

(٤) في (ش): «عبيد الله».

أحمد بن الحسين بن علي^(١) البيهقي ببغداد قلت له: أخبرك جدك الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي قراءةً عليه فأقر به:

أنا أبو عبد الله الحافظ هو محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري: نا أبو منصور محمد بن القاسم العتكي: نا^(٢) اسماعيل بن قتيبة: نا^(٣) الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه.

وبه إلى أبي النصر بن هبة الله الشيرازي، عن الشيخ محيي الدين محمد بن العربي قدس سره، عن الحافظ أبي طاهر السلفي، عن أبي علي الحداد، عن الحافظ أبي نعيم قال: أخبرني أبو بكر بن مالك: أخبرنا عبد الله بن أحمد بن حنبل: حدثني أبي:

نا الإمام محمد بن إدريس الشافعي المطلبي رضي الله عنه: نا عبد العزيز الدراوردي، عن ابن الهاد؛ هو يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد، عن محمد بن إبراهيم، عن عامر بن سعد، عن العباس^(٤) بن عبد المطلب - رضي الله عنه - أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «ذاق طعم الإيمان من رضي بالله رباً، وبالإسلام ديناً، وبمحمد ﷺ نبياً»^(٥).

(١) قوله: «بن علي» ليس في (ش).

(٢) في (ش) هنا وفي الموضوع السابق: «أنا».

(٣) في (ش): «أخبرنا».

(٤) قوله: «عن العباس» ليس في (ش).

(٥) أخرج هذا الحديث البيهقي في «الأسماء والصفات» (١٢٣) بهذا الإسناد وبإسناد ثانٍ من طريق محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني عن الدراوردي به، وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٧٧٨) عن الإمام الشافعي به.

وأخبرناه شيخنا - قُدَّسَ سرُّه - عالياً بدرَجَتَيْنِ سَنَدُهُ^(١) إلى الزَّينِ زكريَّا، عن المُسْنِدِ عَزَّ الدِّينِ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُرَاتِ، عَنِ أَبِي الثَّنَاءِ مُحَمَّدِ بْنِ خَلِيفَةَ الْمَنْبِجِيِّ ثُمَّ الدَّمَشَقِيِّ، عَنِ الْحَافِظِ شَرَفِ الدِّينِ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ بْنِ خَلْفِ الدَّمِيَّاطِيِّ، بِإِجَازَتِهِ الْعَامَّةِ مِنْ أَبِي الْحَسَنِ الْمُؤَيَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ الطُّوسِيِّ: أَنَا فُقَيْهُ الْحَرَمِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ بْنِ أَحْمَدَ الصَّاعِدِيُّ الْفُرَاوِيُّ ثُمَّ النَّيْسَابُورِيُّ سَمَاعًا: أَنَا أَبُو الْحُسَيْنِ عَبْدِ الْغَافِرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْغَافِرِ الْفَارَسِيِّ ثُمَّ النَّيْسَابُورِيُّ سَمَاعًا: أَنَا أَبُو أَحْمَدَ مُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى النَّيْسَابُورِيُّ الْجَلُودِي: أَنَا الْفُقَيْهُ الزَّاهِدُ أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَفِيَانَ النَّيْسَابُورِيِّ:

أَنَا الْإِمَامُ أَبُو الْحُسَيْنِ مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ الْقُشَيْرِيُّ النَّيْسَابُورِيُّ: أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى بْنِ أَبِي عُمَرَ الْمَكِّيِّ وَبِشْرُ بْنُ الْحَكَمِ قَالَا: أَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - وَهُوَ ابْنُ مُحَمَّدِ الدَّرَّاورِدِيِّ - بِهِ مِثْلُهُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ^(٢): «وَبِمُحَمَّدٍ رَسُولًا»^(٣).

قال الإمام النووي: قال صاحب «التحرير»: معنى الحديث: لم يطلب غير الله تعالى، ولم يسع في غير طريق الإسلام، ولم يسلك إلا ما يوافق شريعة

= ويوجد في مطلع «الأسماء والصفات» المطبوع المُحَقَّقِ عَنِ نَسْخَةِ الْمُحَقِّقِ الْكُورَانِيِّ إِسْنَادُهُ هَذَا إِلَى الْبَيْهَقِيِّ، إِلَّا أَنَّ شَيْخَ الْكُورَانِيِّ صَفَّى الدِّينَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُقَدِّسِيُّ يَرْوِيهِ عَنْ شَيْخِهِ الْعَارِفِ بِاللَّهِ أَبِي الْمَوَاهِبِ أَحْمَدَ بْنَ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْقُدُوسِ الْعَبَّاسِيِّ الشَّنَاوِيِّ ثُمَّ الْمَدَنِيِّ، عَنِ الشَّمْسِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الرَّمَلِيِّ بِهِ، وَصَفَّى الدِّينَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُقَدِّسِيُّ يَرْوِيهِ عَنِ الرَّمَلِيِّ بِالْإِجَازَةِ الْعَامَّةِ كَمَا هُوَ هُنَا، وَبِوَسْاطَةِ شَيْخِهِ أَبِي الْمَوَاهِبِ الشَّنَاوِيِّ أَيْضًا.

(١) فِي (ش): «بِسْنَدِهِ».

(٢) فِي (ش): «الدَّرَّاورِدِيُّ مِثْلُهُ قَالَ».

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٣٤).

مُحَمَّدٌ ﷺ، وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ مَنْ كَانَتْ هَذِهِ صِفَتَهُ، فَقَدْ خَلَصَتْ حَلَاوَةُ الْإِيمَانِ إِلَى قَلْبِهِ، وَذَاقَ طَعْمَهُ. وَقَالَ الْقَاضِي عِيَاضُ: مَعْنَى الْحَدِيثِ: صَحَّ إِيمَانُهُ، وَاطْمَأَنَّتَ بِهِ نَفْسُهُ، وَخَامَرَ بَاطِنَهُ؛ لِأَنَّ رِضَاهُ بِالْمَذْكُورَاتِ دَلِيلٌ لِثُبُوتِ مَعْرِفَتِهِ، وَنَفَازِ بَصِيرَتِهِ، وَمُخَالَطَةِ بَشَاشَةِ قَلْبِهِ. انْتَهَى^(١).

(١) يُنظَرُ: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٢ / ٢)، و«إكمال المعلم بفوائد مسلم» للقاضي عياض (٢٧٠ / ١).

وَأَمَّا «صاحب التحرير» فَهُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ التَّمِيمِيُّ الْأَصْبَهَانِيُّ الشَّافِعِيُّ الْمَتَوَفَى (٥٢٦ هـ) صَاحِبُ «التحرير في شرح صحيح مسلم»، وَهُوَ كِتَابٌ مَفْقُودٌ أَكْثَرَ الْإِمَامِ النَّوَوِيِّ مِنَ النُّقْلِ عَنْهُ فِي «شرح مسلم» وَغَيْرِهِ مِنْ كُتُبِهِ.

[ختام الرسالة]

اللَّهُمَّ زَيْنَا بِزِينَةِ الْإِيمَانِ، وَاجْعَلْنَا هُدَاةً مُهْتَدِينَ. آمين.

وصلى الله على سيدنا مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ، وعلى آله وصحبه أجمعين وسلّم،
صلاةً وتسليماً دائماً بدوام الله أرحم الراحمين.

﴿ سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعَزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ
الْعَالَمِينَ ﴾ [الصفات: ١٨٠ - ١٨٢].

قال المؤلف - عفا الله عنه وعنا (١) :-

تمَّ يومَ الجُمعة (٢٣) من ذي الحجة الحرام خاتمة سنة (١٠٨٢) - حسن (٢) اللهُ
خِتَامَهَا وَفَاتِحَةً مَا بَعْدَهَا بِمَنَّةٍ وَفَضْلِهِ؛ آمين - بمَنزلي بظاهر المدينة المنورة على
ساكنيها أفضل الصلاة والسلام، دائماً بدوام الله الملك العلام، والحمد لله رب
العالمين. انتهى.

تمَّ تحريره غرة محرّم الحرام مُفْتَتِحَ سَنَةِ (١٠٨٣) يومَ الجُمعة، بيد أضعف
العباد برهان الدين نزيل طيبة الطيبة، على مُطَيِّبِهَا الصَّلَوَاتُ وَالتَّسْلِيمَاتُ، غفر اللهُ له
ولوآلديه ولجميع المؤمنين أجمعين، برحمتك يا أرحم الراحمين (٣).

(١) قوله: «وعنا» ليس في (ف).

(٢) في (ش): «أحسن»، وليس فيها قبل قليل: «الحرام».

(٣) في (ش): «بدوام الملك العلام، والحمد لله وحده. وكان الفراغ من كتابة هذه النسخة يوم الاثنين

(١٨) شهر ربيع الثاني من شهور سنة (١١٣٥) ختمه الله تعالى بالخير، على يد الفقير داود بن

سليمان بن محمد بن حسن الملقب بأبي العطا البسبوني الشافعي، غفر الله له ولوآلديه ولمشايعه

ولجميع المسلمين، آمين، والحمد لله رب العالمين، آمين آمين، تم.



المجلد الثاني

رسائل
العامة

مجموع

الرسالة رقم: (١٨)



الْمِثْمَةُ لِلْمَسْأَلَةِ الْمُهِمَّةِ

تأليف العلامة

المجلد الثاني

رُطِبَ مَحْفَقًا عَلَى نَسَمَيْنِ فُطَيْتَيْنِ

تَحْقِيقٌ وَقَدِّيبُ

د. علي محمد زهنو



دار اللباب

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

مَقْدَمَةُ التَّحْقِیْقِ

الحمدُ لله الذي أكمل الدينَ وأتمَّ النعمة، والصلاةُ والسلام على المبعوث للرحمة، وعلى آله الأطهار أشرفِ الأُمَّة، وأصحابه الأخيار نُجومِ الظُّلْمَةِ، وتابعيهم والسلفِ الصالحِ البقيَّةِ «المتَّمة»، وعلى مَنْ اعتَصَمَ بالله في كلِّ مُلَمَّة، واهتمَّ في دينه «للمسألة المهمَّة»، فسلك سبيلَ النجاة وابتعد عن طريقِ الغواية والمذمَّة.

وبعد:

فهذه رسالةٌ لطيفة مما سطرَ قلمُ العلامة الكبير بُرهانِ الدِّينِ إبراهيمَ بنِ حسنٍ الكورانيِّ الشافعيِّ، جادل فيها وناصح عن رأيه في جزئيةٍ من جزئيات العقيدة طالما تعرَّض لها في غير مؤلَّف من مؤلِّفاته، وكثر ما تطرَّق إليها في عدَّة من مصنَّفاته، وهي مسألة كون القدرة واحدةً بالذَّات، متعدِّدة بالنَّسب والاعتبارات، وأنَّ القدرة - من حيث كونها مُضافةً إلى العباد - لها تأثيرٌ في المُراد بإذن الله لا على الاستقلال.

ابتدأ المؤلف هذه الرسالة بالتذكير بأن المقرَّر المعلوم عند ذوي التحصيل عدم الإنكار في مسائل الخلاف المعتبر، وأنَّ كون قضية وحدة القدرة بالذَّات وتعدُّدها بالنَّسب من هذا النوع من الخلاف، ثم ذكر أن مراتب التوحيد أربعٌ تجمعها كلمة «لا إله إلا الله»، ثم شرع في ترتيب مقدمات الاحتجاج لِمَا هو بصدده، ثم بسطه، واستدلَّ لموافقة ما يذهب إليه في هذه القضية بقول الإمامين أبي الحسن الأشعريِّ،

وأبي حامد الغزاليّ، وساق طرفاً من الأدلّة السمعيّة عليها مع توجيهها، وعرّج على ضبط الخلاف في المسألة، وتحقيق رأي إمام الحرمين فيها، ثم على تأكيد التوافق مع قول الإمام أبي الحسن الأشعريّ، وبيان أن المعتمدَ عنده أتباعُ السلف في الانكِفاف عن التأويل، ثم توجيه الكسبِ عنده بما يتوافق مع رأي المؤلف.

ثم تصدى للردّ على الزمخشري في قضية خلق الأعمال، ثم على المعتزلة في دعوى استقلال العبد بخلق أفعاله، وبيان وجه نسبة الأفعال إلى العباد، ثم خلص إلى التعريف المرتضى عنده للكسب، وحشد بعد ذلك طائفةً من الأدلة السمعية التي تعضد ما ذهب إليه، وقبل أن يختم المؤلف هذه الرسالة أوصى الناظرَ فيها بأن يعلم أن لا علاقةً لقضية وحدة القدرة بالذات وتعدُّدها بالنسب بالحلول أو الاتحاد، وأن أهل الطريق الشريف الموحّدين هم أبعد الناس عن تلك الهرطقات.

وقد منّ الله الجليل، على العبدِ الضعيف، بتحقيق هذه الرسالة عن نسختين خطيّتين كُتبت إحداهما في حياة المصنّف بيد أحد تلامذته وهي النسخة المحفوظة في المكتبة الأزهرية بالقاهرة ورمزها (ز)، والثانية: نسخة شهيد علي باشا المحفوظة بالمكتبة السلিমانيّة باسطنبول ورمزها (ش)، والحمدُ لله على فضله الجزيل.

والحمد لله رب العالمين

المحقق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ نَسْتَعِينُ

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ (١)

[خطبة الكتاب]

الحمد لله الذي لا إله إلا هو الحي القيوم، القائل: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنزِلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ﴾ [الحجر: ٢١]، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد الذي تجلّى له كل شيء فعرف ما هو المكتوم، وعلى آله وأصحابه البررة الكمّل الهداة المهتدين بأنوار العلوم.

أما بعد:

[المقرّر في مسائل الخلاف المعتبر]

فإنه من المقرّر المعلوم عند ذوي التحصيل أن المسألة الخلافية التي فيها أقوال لجماعة لا يردّ قول قائل ما منهم بمجرّد أن قائلًا آخر قال بخلافه في تلك المسألة، بل العمدة في الردّ والقبول البرهان، إن لم يكن ثمة كشف وعيان، فأبي قول منها تمّ دليله سالمًا من المناقضات والمُنوع والمعارضات، فذلك المرجوع إليه من بينها، كائنًا ذلك القائل به من كان؛ كما قال عليّ (٢)

(١) الصلاة على النبي ﷺ ليست في (ش).

(٢) قوله: «علي» ليس في (ش).

وليُّ ذي الجلال: «انظر إلى ما قال، ولا تنظر إلى من قال»، أو كما قال^(١).
وذلك لأن الرجال تُعرف بالحق لا الحق بالرجال، ولكن معرفة الرجال
بالحق إنما هو من شأن أولي الأبواب، وأما من دون درجتهم فإنما يميل
إلى الاقتداء بمن اشتهر فضله في ذلك الباب، و«كلُّ ميسرٍ لما خلق له»^(٢)،
و«كُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ» [الرعد: ٨]، ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُولِي الْأَبْصَارِ﴾
[آل عمران: ١٣].

[قضية وحدة القدرة بالذات وتعددها بالنسب من الخلاف المعتبر]:

وعلى هذا، فلا ينبغي أن يردَّ قول من قال: إن القدرة واحدة بالذات، متعدّدة
بالنسب والاعتبارات، وإنها من حيث كونها مضافةً إلى العباد لها تأثير في المُرَاد
بإذن الله لا على الاستقلال - كائناً القائل من كان - بمجرّد أن الغزالي - مثلاً - قال
بخلافه، أو أن الأشاعرة قالوا بخلافه؛ على فرض أن ثمَّ خلافاً بين القولين، مع أنه
سيظهرُ الوفاق بينهما من وجهٍ إن شاء الله تعالى.

فإن الغزالي وإن جرى في «قواعد العقائد» وموضع من «الإحياء» على
المشهور من معنى الكسب^(٣)؛ لكنه قدح فيه وفي قسيميه: (الجبر والاستقلال) في
كتاب التوبة، وأشار إلى أن تحقيق المسألة إنما يتمُّ بكلام يُناطِحُ علومَ المُكاشفة^(٤)،
وهو كذلك.

(١) عزاه في «كنز العمال» (٤٤٢١٨) إلى ابن السمعاني في «الدلائل».

(٢) رواه البخاري في «صحيحه» (٦٥٩٦) و (٧٥٥١)، ومسلم في «صحيحه» (٢٦٤٩) (٩) من
حديث عمران بن حصين رضي الله عنه.

(٣) يُنظر: «إحياء علوم الدين» (١ / ١١١)، و (٤ / ٢٥٣)، و«قواعد العقائد» (ص: ١٩٥).

(٤) يُنظر: «إحياء علوم الدين» (٧ / ٤).

وقد ذكر ما فيه الكفاية لذلك في كتاب الشكر، وكتاب الشوق والمحبة من «الإحياء»، وفي كتاب^(١) «جواهر القرآن»؛ كما سيجيء نقله إن شاء الله تعالى. وسيظهر عند التحقيق والإمعان أنه - أي: القول بالتأثير بالإذن - كقول الأشعري في أنه لا تأثير لغير قدرة الحق أصلاً^(٢).

وإنما الذي ينبغي أن يُقال: إن الدلائل التي سيقت في إثباته لا تتم، وإن دلائل غيره الذي يُقبل قوله - كائناً من كان - تامّة، ودون هذا خرط القتاد! وكشف الغطاء عن مسألتنا هذه - أعني: مسألة خلق الأعمال على وجه يستحليه أهل النظر - يقتضي بسطاً وتفصيلاً في الكلام، ربما يضيّق هذا الوقت عن الوفاء به، ولكن نُورد من ذلك ما يسره الله وأذن في إيرادها؛ فإنه لا حول ولا قوة إلا بالله.

[مراتب التوحيد أربع]^(٣):

فنقول اعلم أن التوحيد له مراتب أربع^(٤):

الأول^(٥): توحيد الألوهية.

الثاني: توحيد الأفعال.

الثالث: توحيد الصفات، وإن شئت قلت: «توحيد الوجوب الذاتي»؛ فإنه يستلزم سائر الصفات الكمالية؛ كما فرّعها عليه بعض المحققين.

(١) في (ش): «كتابه».

(٢) قوله: «أصلاً» ليس في (ز).

(٣) من هامش (ز)، وثمة «أربعة»، وصوّبت.

(٤) قوله: «أربع» ليس في (ش).

(٥) كذا بالتذكير، وجرى عليه في الإجمال والتفصيل، وهو لحن!

الرابع: توحيد الذات، وإن شئت قلت: «توحيد الوجود الحقيقي»؛ فإن المأل واحد.

أما الأول: فقد دل عليه الدلائل السمعية، وانعقد عليه إجماع الأنبياء، وكلهم دعوا المكلفين أولاً إلى هذا التوحيد، ونهوه عن الإشراف في العبادة؛ قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ بعد قوله: ﴿أَمِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ ءَالِهَةً قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ هَذَا ذِكْرٌ مِنْ مَعِيَ وَذِكْرٌ مِنْ قَبْلِي بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ الْحَقَّ فَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٤-٢٥]، وقال تعالى: ﴿يُنزِلُ الْمَلَكَةَ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرٍ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ أَنْ أَنْذِرُوا أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاتَّقُونِ﴾ [النحل: ٢]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنْبِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، وقال تعالى: ﴿وَسَلِّ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ ءَالِهَةً يُعْبَدُونَ﴾ [الزخرف: ٤٥].

وأما الثاني: فكذلك دل عليه الدلائل السمعية؛ مثل قوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]، وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصفات: ٩٦]، ومثل قوله ﷺ: «إن الله صانع كل صانع وصنعه». أخرج البخاري في «خلق أفعال العباد» والحاكم والبيهقي في «الأسماء والصفات» عن حذيفة رضي الله عنه^(١).

(١) رواه البخاري في «خلق أفعال العباد» (ص: ٤٦)، والحاكم في «المستدرک علی الصحیحین» (٨٥) و(٨٦)، وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٣٧).

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ١٩٧) رواه البزار، ورجاله رجال الصحيح غير أحمد بن عبد الله أبو الحسين بن الكردي وهو ثقة. اهـ. قلت: قد رواه البزار في «المسند» (البحر الزخار) (٢٨٣٧).

وأما الثالث: فإن الدلائل السمعية دالة عليه أيضاً؛ مثل قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ أَنْتُمْ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [فاطر: ١٥]؛ فإنه حصر الغنى فيه تعالى؛ كما يدل عليه تعريف الخبر وضمير الفصل^(١)، ولا يكون كذلك إلا إذا كان واجب الوجود؛ فإن الممكن فقير بلا شك، وإذا كان واجب الوجود كان متصفاً بجمع الكمالات؛ فإنه يستلزمها كما بين في محله.

وإن شئت قلت: ولا يكون كذلك إلا إذا كان متصفاً بجمع صفات الكمالات؛ إذ لو كان كمالاً ما لغيره لم يثبت له الغنى المطلق، ولا يثبت فقر الناس إليه مطلقاً. وهو ظاهر، لكن الغنى المطلق له تعالى، والفقر المطلق للممكن إليه تعالى حاصلان، فيكون - سبحانه - متصفاً بجمع صفات الكمال منحصرةً فيه بالذات، وهو المطلوب.

ومثل قوله تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ﴾ [الحديد: ٣]؛ فإن حصر الأولية فيه يستلزم وجوب وجوده، فإن الممكن ثانٍ في رتبة الوجود للواجب؛ فإن وجوده مستفاد من الواجب، فلا يصح للممكن الأولية أصلاً، فماتت له الأولية مطلقاً يكون واجب الوجود، والحق تعالى هو الأول، فهو الواجب الوجود لذاته، وقد مر أنه يستلزم سائر صفات الكمال، فانحصر صفات الكمال فيه تعالى بالذات، وهو المطلوب.

أو نقول: إذا ثبت أولية الواجب للممكن، فلا شك أن الممكن مفتقر إليه في أصل وجوده، وجميع كمالات المترتبة^(٢) على وجوده، والمفيد لا يفيد إلا ما عنده

(١) أما الخبر فهو «الغني»، وأما ضمير الفصل فهو «هو».

(٢) في (ش): «المرتبة».

البَّتَّة، وقد أوجدَ الْمُمكنَ مُتَّصِفاً بِصِفَاتِ الْكَمَالِ^(١)، فدلَّ على ثبوتها للأول على وجه الانحصار فيه بالذات، وهو المطلوب.

وأما الرابع: فقد قامت عليه الأدلة السمعية أيضاً؛ مثل قوله تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾ [الحديد: ٣]، وقوله تعالى: ﴿الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطٌ﴾ [فصلت: ٥٤]، وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد: ٤]، وقوله تعالى: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النور: ٣٥]، وغير ذلك، ومثل قوله ﷺ: «أصدق كلمة قالت العرب كلمة لبيد:

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ»^(٢)

وقوله ﷺ: «والذي نفس محمد بيده، لو أنكم دليتم بحبل إلى الأرض السفلى لهبط على الله»، ثم قرأ: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد: ٣] أخرجه الترمذي من حديث أبي هريرة^(٣)... إلى غير ذلك؛ فإننا لسنا الآن بصدد الاستقصاء، وإنما المقصود التلويح والتنبيه تمهيداً للغرض الأصلي الذي يُراد توصيله إلى الأفهام.

(١) قوله: «متصفاً» حال من فاعل «أوجد»، وهو واجب الوجود، لأنه حال من المفعول به.

(٢) رواه البخاري في «صحيحه» (٣٨٤١)، ومسلم في «صحيحه» (٢٢٥٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) رواه الترمذي في «سننه» (٣٢٩٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، واستغربه، ثم قال: وفسر بعض أهل العلم هذا الحديث، فقالوا: إنما هبط على علم الله وقدرته وسلطانه، علم الله وقدرته وسلطانه في كل مكان، وهو على العرش كما وصف في كتابه. اهـ.

ورواه ابن الجوزي في «العلل» (٨) وقال: لا يصح.

[كلمة «لا إله إلا الله» جامعةٌ لجميع مراتب التوحيد]

إلا أن هاهنا نكتةٌ ينبغي التنبيهُ عليها، وهي أن كلمة «لا إله إلا الله» جامعةٌ لجميع مراتب التوحيد، ودالةٌ عليها: إما منطوقاً، أو بالاستلزام. وذلك «أن لا إله إلا الله» منطوقه قَصْرُ الألوهية على الله تعالى قَصراً حقيقياً، أي: إثباتُ الألوهية له تعالى بالضرورة، ونفيها عن كلِّ ما سواه كذلك، وهو ظاهر، وقد أوضحناه في «إنباه الأنباه»، وهو يستلزمُ توحيدَ الأفعال، وتوحيدَ الصفات، وتوحيدَ الذات.

أما الأول - الذي هو حصرُ الخالقِية فيهِ تعالى -: فلأنَّ مُقتضى قَصْرِ الألوهية عليه تعالى قَصراً حقيقياً هو أن الله - سبحانه - هو الذي يستحقُّ أن يعبدَه كلُّ مخلوق، فهو النافعُ الضارُّ على الإطلاق، فهو الخالقُ لكلِّ شيء؛ فإنَّ كلَّ مَنْ لا يكون خالقاً لكلِّ شيء لا يكون نافعاً ضاراً على الإطلاق، وكلَّ مَنْ لا يكون نافعاً ضاراً على الإطلاق لا^(١) يستحقُّ أن يعبدَه كلُّ مخلوق؛ لأنَّ العبادة هي الطاعة والانقياد والخضوع، ومَنْ لا يملك نفعاً ولا ضرراً بالنسبة إلى بعض المخلوقين لا يستحقُّ أن يعبدَه ذلك البعض ويطيعه وينقاد له؛ فإنَّ مَنْ لا يقدرُ على إيصال نفع إلى شخص أو دفع ضررٍ عنه؛ لا يرجوه، ومَنْ لا يقدرُ على إيصال ضررٍ إليه؛ لا يخافُه، وكلُّ مَنْ لا يخاف ولا يُرجى أصلاً لا يستحقُّ أن يُعبد، وهو ظاهر.

لكن الذي يقتضيه قَصْرُ الألوهية عليه تعالى في «لا إله إلا الله» قَصراً حقيقياً هو أن الله تعالى هو الذي يستحقُّ أن يعبدَه كلُّ مخلوق؛ فهو النافع الضار على الإطلاق؛ فهو الخالق لكلِّ شيء، وهو المطلوب.

(١) في (ش): «فلا».

وأما الثاني - وهو توحيد الصفات أو توحيد وجوب الوجود -: فلأن «لا إله إلا الله» تدلُّ على أن الألوهية ثابتة لله تعالى ثبوتاً مستمراً ممتنع الانفكاك، ومنتفية عن غيره تعالى انتفاءً مستمراً ممتنع الانفكاك، وكلما كان كذلك؛ فهي دالة على أن الله تعالى واجب الوجود، وأن كلَّ موجودٍ سواه مُمكنُ الوجود، وكلما كان كذلك كان وجوب الوجود مقصوراً عليه، وهو مُستلزم لسائر صفات الكمال، وهو المطلوب.

أما دلالتها على أنه تعالى واجب الوجود: فلأن الألوهية لا تكون صفة إلا لموجود حقيقةً وافتقاراً، وكلُّ ما لا يكون صفةً إلا لموجود إذا دلَّ كلامٌ على أنه^(١) ثابتٌ لشيءٍ ثبوتاً ممتنع الانفكاك سَرَمَدًا، فقد دلَّ على أن الوجود ثابتٌ لذلك الشيء ثبوتاً ممتنع الانفكاك سَرَمَدًا، ولا يكون كذلك إلا إذا كان موجوداً لذاته، وهو المعنى بـ «واجب الوجود لذاته»، وقد دلَّ «لا إله إلا الله» على ثبوت الألوهية لله تعالى ثبوتاً مستمراً ممتنع الانفكاك، فقد دلَّ على وجوب وجوده تعالى، وهو مُستلزمٌ لسائر صفات الكمال، وهو المطلوب.

وأما دلالتها على أن كلَّ موجودٍ سواه تعالى فهو مُمكنُ الوجود: فلأنَّ موجوداً ما سواه لو كان واجب الوجود لذاته لكان مُستحقاً أن يُعبد، لكنَّ «لا إله إلا الله» قد دلَّت أنه لا يستحقُّ أن يُعبد إلا الله دلالةً قاطعةً، فقد دلَّت على أنه لا واجباً وجوده لذاته إلا الله، فكلُّ ما سواه فهو مُمكن، وهو المطلوب.

أو نقول: قد دلَّ «لا إله إلا الله» على أن الله هو النافع الضارُّ على الإطلاق، فهو الجامع لصفات الجلال والإكرام، فهو المُتَّصفُ بصفات الكمال كلها، وهو المطلوب.

(١) من أول هذه الفقرة إلى هذا الموضع قد ذهب به ترميم الورقة في النسخة (ش).

وأما الثالث - وهو توحيد الوجود الحقيقي - فقد قال الإمام الغزالي رحمه الله تعالى في باب الصدق من «الإحياء»: كل ما تقيّد العبدُ به فهو عبدٌ له؛ كما قال عيسى - عليه السلام -: يا عبيدَ الدنيا! وقال نبينا^(١) ﷺ: «تَعَسَّ عَبْدُ الدِّينَارِ، تَعَسَّ عَبْدُ الدَّرْهَمِ، وَعَبْدُ الحُلَّةِ، وَعَبْدُ الحَمِيصَةِ»، سَمِيَ كُلٌّ مَنْ تَقَيَّدَ قَلْبُهُ بِشَيْءٍ عَبْدًا لَهُ. انتهى^(٢).

وقال في باب الزهد منه: مَنْ طَلَبَ غَيْرَ اللَّهِ فَقَدَ عَبْدَهُ، وَكُلُّ مَطْلُوبٍ مَعْبُودٌ، وَكُلُّ طَالِبٍ عَبْدٌ بِالإِضَافَةِ إِلَى مَطْلَبِهِ. انتهى^(٣).

وقال في الباب الثالث من كتاب العلم منه: كل متبع هواه فقد اتخذ هواه معبوداً؛ قال تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ﴾ [الجاثية: ٢٣]، وقال ﷺ: «أَبْغَضُ إِلَهٍ عَبْدٌ فِي الأَرْضِ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ الهَوَى». انتهى^(٤).

ومن المعلوم أنه ما في الوجود شيءٌ إلا وهو مطلوبٌ لطالبٍ ما، وقد صحَّ -

(١) «نبينا» ليس في (ش).

(٢) يُنظر: «إحياء علوم الدين» (٤ / ٣٨٨).

وأخرج الحديث البخاريُّ في «صحيحه» (٢٨٨٦) بنحوه عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) يُنظر: «إحياء علوم الدين» (٤ / ٢٢٦).

(٤) يُنظر: «إحياء علوم الدين» (١ / ٣٣ - ٣٤).

وقال العراقي في «تخریجه»: أخرجه الطبرانيُّ من حديث أبي أمامة بإسناد ضعيف.

قلتُ: أخرجه في «المعجم الكبير» (٧٥٠٢) بلفظ: «ما تحت ظلَّ السماء من إله يُعبدُ من دون الله أعظمَ عند الله من هوى متبع». وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١ / ١٨٨): فيه الحسن بن دينار، وهو متروك الحديث.

وشيخه الخَصِيبُ بن جحدر مثله أو هو شرُّ منه؛ فلذلك حكّم بوضعه ابنُ الجوزي في «الموضوعات»

(٣ / ١٣٩) وقال: فيه جماعة ضعافٌ، والحسنُ بن دينارٍ والخصيبُ كذابان عند علماء النقل.

بما مرَّ - إطلاقاً «الإله» عليه، ولا إله إلا الله، فما في الوجود حقيقةً إلا الله، فليُفهم^(١)؛ فإنه مسلكٌ قريبٌ مُوجز، والوقت لا يسعُ إيضاحه مُفصَّلاً.

وإذا تبين لك دلالة «لا إله إلا الله» على جميع مراتب التوحيد لاح لك أن الشارع - لأمرٍ ما - جعلها مفتاح الإسلام، وأساس الدين، ومهداة الأنام؛ فإنها - على إيجازها واختصارها - تضمَّنت التفاصيل، والله يقول الحقُّ وهو يهدي السبيل.

والمراتب الأربع كما دلت عليها الأدلة^(٢) السمعية كذلك دلَّ عليها الكشف الصحيح، والعيان الصريح، والمرتبان الأوليان دلَّ عليهما العقل بالنظر الفكري^(٣)، والأخيرتان دلَّ عليهما العقل أيضاً، لكن لا من حيث نظره الفكري، بل من حيث قبوله ما جاء به الصادق.

[ترتيب مقدمات الاحتجاج]

ثم ترتيب المقدمات: قال تعالى: ﴿ مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ، وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ [التغابن: ١١]، فالإيمان بالله شرطٌ لهداية القلب، فهذا القسم من العلم لا يهتدي إليه العقل من حيث نظره الفكري، وإنما يهتدي إليه من حيث إيمانه بما جاء به الصادق على حسب ما يقتضيه ظاهرُ اللسان الذي أُرسِلَ به ذلك الرسول؛ فإن الله تعالى يقول: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِبَلْسَانٍ قَوْمِهِ ﴾، ثم بين الفائدة والحكمة بقوله: ﴿ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ﴾ [إبراهيم: ٤]، فيفقهوا عنه، ويعلموا ما هو الأمر عليه بسرعة، فمن آمن مثل هذا الإيمان بما جاء به الشرع يهدي الله قلبه

(١) من قوله: «قال تعالى: أفرأيت من» إلى هنا ذهب به ترميم الورقة في النسخة (ش).

(٢) في (ش): «الآية».

(٣) في (ش): «الفكر»، وفيها قبلها: «دلَّ عليها».

إلى ما هو الأمر عليه، وبعد هداية الله إياه إلى ذلك أمكنه الترتيب والتعبير عنه إن أذن له في ذلك.

ومن تحكّم في شرحها بما هو خلاف مُقتضى ظاهر اللغة، فلم يؤمن بالله وبما جاء من عنده كمال الإيمان، فلم^(١) يتحقّق شرط الهداية الإلهية في حقه؛ فإن لم يهد الله قلبه إلى ما هو الأمر عليه، فلا يلومَن إلا نفسه؛ حيث دخل في زُمرة من يُحرّفون الكلم عن مواضعه من حيث لا يشعرون، ونسأل الله التوفيق لكمال الإيمان؛ إنّه الكريم المّان.

ولا يخفى أن من قال بالمرتبة الرابعة فهو قائل بسائر المراتب؛ فإنها تتضمنها تضمناً واضحاً، وكذلك من قال بتوحيد الصفات فهو قائل ببقية المراتب، وهكذا فإن كل مرتبة عالية تتضمن ما تحتها نازلاً؛ كما أن كل مرتبة سافلة تستلزم ما فوقها صاعداً؛ كما يظهر مما قرّرناه، وكل من آمن بمضمون «لا إله إلا الله» - بعد فهم معناها - فهو قائل بتوحيد الألوهية بلا خلاف.

وقولنا: «بعد فهم معناها» احتراز عن نحو من يقول: «إن الله هو المسيح بن مريم»؛ فإن مثل هذا لو قال: «لا إله إلا الله» لم يكن قائلًا بحصر الألوهية في الله - سبحانه وتعالى - لأنه لم يفهم معنى «الله»؛ حيث وضعه على ممكن وحصره فيه؛ كما يدل عليه تعريف الخبر وضمير الفصل^(٢).

فأهل الإيمان كافة متفقون على المرتبة الأولى، وأما بقية المراتب فلم يتفقوا

(١) ذهب الرطوبة في (ش) بقوله: «كمال الإيمان فلم»، ويقول قبله: «بما هو خلاف مقتضى ظاهر».

(٢) وذلك فيما تقدّم من قوله تعالى: ﴿يَتَّبِعُهَا النَّاسُ أُنْتَهُمُ الْفِرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَمِيدُ﴾ [فاطر: ١٥]،

الخبر فيه هو «الغني»، وضمير الفصل هو «هو».

على شيء منها! بل قد عَلِمَ كُلُّ أَنَسٍ مَشْرَبُهُمْ فِي كُلِّ مَنَاهَا، وَكُلُّ مُيَسَّرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ.
ونحن - والله الحمد - من القائلين بالمراتب الأربع بالهداية الإلهية التي هي
نتيجة الإيمان بالله وبما جاء من عند الله^(١) كما أراد، لا كما يتحكّم فيه العقولُ
بأفكارها.

ولما كان المَرْتَبَةُ التي هي بعدَ توحيد الألوهية من حيث الترقّي هي مَرْتَبَةُ
توحيد الأفعال^(٢)؛ لهذا صار محلُّ النزاع بين الفرق نزاعاً متشعباً دونَ ما فوقها
من المَرْتَبَتَيْنِ الأخيرَتَيْنِ؛ فإن الشغل بهذه المَرْتَبَةِ وعموض ما فوقها من المَرْتَبَتَيْنِ
أوجبَ قلةَ الالتفات إليهما، فلم يرفع إليهما رأساً إلا من شاء الله! ثم إنهم بعد ذلك
منهم ومنهم، وقد فاز أهل الكشَفِ الصحيح بإذن الله^(٣) بجلية الحال، والحمدُ لله
المنعم المتعال^(٤).

ولما كان مَرْتَبَةُ توحيد الصفات فوق مَرْتَبَةِ توحيد الأفعال ومتضمنة لها؛ كان
الدخولُ إلى توحيد الأفعال من باب توحيد الصفات أوضح وأسهل، وأرقى وأنفع
﴿لَمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ [ق: ٣٧].

فنحن إذا قلنا: إن القدرة واحدة بالذات، متعدّدة بالنسب والاعتبارات، ثم
عمّنا وقلنا: وكلُّ صفةٍ من صفات الكمال المُتَّصِفِ بها الحقُّ سبحانه وتعالى التي
أظهرها الله فيمن شاء من عباده - من الحياة، والعلم، والإرادة، والسمع، والبصر،

(١) لفظ الجلالة وقوله قبله: «الأربع» ذهب بهما ترميم الورقة في النسخة (ش).

(٢) قوله: «الأفعال» وقوله قبله: «المرتبة» ذهب بهما ترميم الورقة في النسخة (ش).

(٣) من قوله: «محل النزاع بين الفرق» إلى هذا الموضع قد ذهب به ترميم الورقة في النسخة (ش).

(٤) في (ش): «المنعم المفضل».

والكلام، وغيرها - كذلك واحدة بالذات، متعددة بالاعتبارات؛ فقد قلنا بمرتبة توحيد الصفات، ثم دخلنا إلى توحيد الأفعال من باب توحيد الصفات، ودلنا طالب الحق إلى الرقي إلى درجة أعلى في ضمن تقرير مطلوبه الأهم الأقرب إليه من حيث الترقى، أعني: توحيد الأفعال^(١)، وهذا مسلك حسن لمن استبصر!

ولا شك عند كل ذي بصيرة أن القدرة التي هي صفة الحق - من حيث كونها صفة للحق - مؤثرة على وفق الإرادة قطعاً واتفاقاً، فصح أن تكون مؤثرة من حيث كونها ظاهرة في العباد بإذن الله تعالى أيضاً؛ فإن ذلك ليس خروجاً من توحيد الأفعال، وقولاً بأن ثمة قدرة مؤثرة في الإيجاد غير قدرة الحق؛ كما يقول به من يقول! فإننا قد ذهبنا إلى أن القدرة واحدة بالذات، مختلفة بالنسب والاعتبارات، بل قلنا: إن جميع الصفات كذلك؛ حيث ذهبنا إلى توحيد الصفات، وكيف يتصور من القائل بتوحيد الصفات لله^(٢) أن يقول: إن ثمة قدرة مؤثرة غير قدرة الحق بالذات، ولا قدرة ثمة عنده حقيقة غير قدرة الحق!

وهذا واضح جداً لمن تأمل، وإن كان المطلب في حد ذاته دقيقاً وغامضاً، بل هو قول بأن لا مؤثر في الوجود إلا الله تعالى بقدرته، ولكن غموض المطلب وخفاء تطبيق هذا على ما يقوله الشيخ الأشعري - رحمه الله - أوهم خلاف المقصود!

وكان سبب ذلك: أن الأذهان قد تقرّر^(٣) فيها أن القدرة المضافة إلى العبد لا

(١) في (ش): «في عين توحيد الأفعال».

(٢) قوله «الله» ليس في (ز)، وفيها قبله: «فكيف يتصور...».

(٣) في (ز): «تكرر». وقوله: «وكان سبب ذلك»، أي: إيهام خلاف المقصود.

تأثير لها في عمله عند الأشاعرة، فمتى سمع الناظر بتأثير القدرة المُضافة إلى العبد توهم أن هذا ميلٌ إلى مذهب المعتزلة، وخروجٌ عن قول الشيخ الأشعري، ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ مُجُودًا﴾ [الإسراء: ١١].

فهلا تثبتَ ونظر في سوابق الكلام ولو أحقه، وربطَ بعضها ببعض، واستنحج منها ما هو المقصود! فوا عجباً! هل يليق أن يتوهم في حق من يقول: إن القدرة واحدة بالذات، ذات نسبتين، أن يقول بالتأثير لغير قدرة الحق حقيقة؟ ﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ مُّجَابٌ﴾ [ص: ٥]! وإن كان لا عجب من أمر الله.

[بسطُ الاحتجاج]

فتعين - حينئذٍ - أن نورد ما يسره الله وأذن في إيراده مما يتضح به المرام، ويندفع به الأوهام، بإذن الله الملك العلام، ويظهر تطبيقه على مذهب الأشعري في أنه لا تأثير لغير قدرة الحق - سبحانه وتعالى - أوضح التطبيق، ويفوق عليه بما اشتمل عليه من فائدة زائدة وبالله التوفيق.

فقول: من المقرّر عند أهل التحقيق أن الذوات كما أن لها بسبب تعلق الأوصاف بها ونسبتها إليها أحكاماً تتصف بها؛ كذلك للصفات بسبب تعلقها بالذوات ونسبتها إليها أحكاماً.

مثلاً: إن الذات - بسبب تعلق العلم بها ونسبته إليها - تتصف بكونها عالمةً، والعلم - بسبب نسبته إليها - يتصف بكونه قديماً إن نسب إلى القديم، وحادثاً إن نسب إلى الحادث، والحقيقة واحدة، والحكم مختلف؛ لاختلاف ما نسب إليها من الذوات قديماً وحادثاً، وعلى هذا قياس سائر الصفات: من الحياة، والإرادة، والسمع، والبصر، والكلام، وغيرها.

إذا تمهّد هذا فنقول: القدرة حقيقةً واحدة، في القديم قديمة، وفي الحادث حادثة، وهي كسائر الكمالات كلّها للحقّ - سبحانه وتعالى - بالذات؛ بناءً على توحيد الصفات؛ فإن الله كان ولم يكن شيءٌ غيرُه^(١)، وكان مُتَّصِفًا بِجَمِيعِ الكَمالاتِ بالذات، فكلُّ كَمالٍ لغيره فهو مستفادٌ منه؛ لأنّه المُوَجِّدُ له فيه، ولا يُفِيدُ^(٢) لغيره كَمالاً ليس عنده، فله القدرة حقيقة، وهي - من حيث إنها صِفَتُهُ تعالى - مُؤَثَّرَةٌ على وفق الإرادة قطعاً واتفاقاً، فإذا أراد الله إِيْجَادَ شيءٍ في مظاهر العباد وعند تحريك آلايتهم تَعَلَّقَ إِرَادَتُهُمْ بِذَلِكَ الفِعْلِ بِمَشِيئَةِ اللهِ.

فإن الله تعالى يقول: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠]، فما تَعَلَّقُ مَشِيئَتُهُمْ بِشَيْءٍ مَا^(٣) من الأشياء إلا بِمَشِيئَةِ اللهِ، بل مَشِيئَتُهُمْ - على ما قرّرناه من توحيد الصفات - عَيْنُ مَشِيئَتِهِ تعالى الظاهرة فيهم وبحسبهم؛ أي: عَيْنُ الْمُفَاضِ عليهم من أشعة أنوار مَشِيئَةِ الحَقِّ - سبحانه - على حسب ما يليق باستعدادهم مما هو مُقْتَضَى الحِكْمَةِ تَفْضُلاً من غير توهُمٍ تَجْزِئَةٍ أو حُلُولٍ أو اتِحَادٍ؛ كما يُقَرَّبُهُ إِلَى الذَّهْنِ السَّلِيمِ إِشْرَاقُ الشَّمْسِ عَلَى الرُّجَاجَاتِ المِخْتَلِفَةِ الأشْكَالِ والألوانِ، والله المثل الأعلى.

ثم خلق الله الفعل بقدرته من حيث ظهورها في العبد بعد تعلق المشيئة من العبد إن أراد تعالى ذلك؛ فإن الله قد يشاء من العبد أن يشاء شيئاً ولا يشاء أن يخلق

(١) كما قال النبي ﷺ فيما رواه البخاري في «صحيحه» (٣١٩١) من حديث عمران بن حصين

رضي الله عنهما.

(٢) في (ش): «يقيد».

(٣) «ما» الإبهامية ليست في (ش).

ذلك المَشِيء^(١)، أي: لا يُمكنُه من إحداث ذلك الفعل ولا يأذن له في ذلك. وقد يشاء المَشِيئة ويشاء خلق ذلك المَشِيء وتمكين العبد منه.

فتلخص أن حقيقة «الكسب» هو: تحصيل العبد بقدرته المؤثرة بإذن الله ما تعلقت^(٢) به مَشِيئته الموافقة لمَشِيئة الله.

وإذا كانت القدرة واحدة بالحقيقة، مختلفةً بالاعتبار؛ فإن شئت قلت: التأثير لقدرة الحق تعالى عند تعلُّق إرادته بصدور ذلك الفعل من العبد عند تعلُّق إرادته به^(٣) أيضاً، وإن شئت قلت: التأثير للقدرة المضافة إلى العبد، لكن بإذن الله وتمكينه، لا استقلالاً؛ فإن المآل^(٤) واحد!

وذلك لأن المراد بـ«إذن الله» هنا: هو^(٥) تمكينه للعبد فيما يريدُه عند توافق المَشِيئتين؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّا مَكْنَالُهُ فِي الْأَرْضِ﴾ [الكهف: ٨٤]، وقال: ﴿مَا مَكْنَى فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ﴾ [الكهف: ٩٥]، وهو المراد بـ«الإعانة» المطلوب في ﴿وَإِيَّاكَ نَسَعِيْتُ﴾ [الفاحة: ٥]، وهو راجعٌ إلى تجلي الحق - سبحانه - في العبد باسمه «الفعال».

وكلما كان كذلك فلا إشكال؛ إذ ليس ثمَّ تأثيرٌ لغير قدرة الحق حقيقةً، وإنما هو لغيرها نسبةً واعتباراً لا حقيقةً؛ إذ التأثير يرجع إلى تعلُّق إرادته تعالى بخلق ذلك الفعل عند تعلُّق مَشِيئة العبد به، التي هي من مَشِيئته بقدرته^(٦)؛ من حيث إنها مضافةٌ

(١) في (ش) هنا وبعد قليل: «الشيء».

(٢) في (ش): «تعلق».

(٣) أي: عند تعلق إرادة العبد به.

(٤) يقصد أن مآل القولين واحد.

(٥) قوله: «هو» ليس في (ز).

(٦) يريد: التي هي - أي: مَشِيئة العبد - من مَشِيئة الله تعالى بقدرته عز وجل.

إلى العبد وظاهرة فيه؛ أي: من حيث تجليهِ باسمِهِ «الفعَّال» في ذلك العبد. وهي - بسبب ذلك - لا تخرُج عن كونها قُدرة الحَقِّ حقيقةً، وإن عرَض لها الإضافةُ إلى العبد، والاتصافُ بالحدوث؛ فإنَّ ذلك من حُكم المُحلِّ والمَوطن ومُقتضى المَظهِر، والحُكم للمَواطن في الحَقائِقِ قديماً وحادثاً عند أهل التحقيق؛ قال سيدُ الطائفة الجنيْدُ - قُدس سرُّه -: «لُون الماء لُونُ إنائه»^(١).

فيا لها من كلمةٍ أتت على كلمات! بل على حُكم المَظَاهِرِ أعلاها وأسفلها! فليس للعبد تأثيرٌ بقُدرةٍ هي غيرُ قُدرة الحَقِّ حقيقةً حتى يتوَهَّم ما ذُكر، بل لا تأثيرَ إلا لقُدرة الحَقِّ حقيقةً البتَّة، إلا أنها تُضاف تارةً إلى العبد، وتُعتبرُ لها أحكامٌ من حيثُ ظهورها في ذلك المَظهِر، وذلك غيرُ قادِح فيما قَصَدناه؛ فإن القصدَ أنَّ التأثيرَ إنما هو لقُدرة الحَقِّ حقيقةً جملةً واحدة، وإن أُضيفت إلى العباد حيثُ أُضيفت، وما ذكْرناه وإفٍ بهذا القصد، وإن عرَض^(٢) للقُدرة من حيثُ إضافتها للعبد أحكامٌ لم تُكن لها من غيرِ تلك الإضافة.

[موافقةٌ ما ذهب إليه المؤلف لقول الإمام الأشعريّ]

وهذا - أي: أن التأثيرَ لقُدرة الحَقِّ جملةً واحدة - هو بعينه قولُ الأشعريّ، غيرَ أن الأشعريّ حيثُ لم يظهر^(٣) من كلام الناقلين عنه - فيما رأيناه إلى الآن - أنه

(١) في (ش): «الإناء». وليس فيها قوله: «الجنيْدُ قُدس سرُّه»، وذكر هذا القولُ القشيري في «الرسالة» (٢/ ٤٨١).

(٢) قوله: «وإن عرَض» معطوفٌ على قوله: «وإن أُضيفت إلى العباد حيثُ أُضيفت»، ولذلك كان تأخيرُ قوله: «وما ذكْرناه وإفٍ بهذا القصد» إلى نهاية الفقرة أفضلَ وأبعدَ من خفاء المعنى، والله تعالى أعلم.

(٣) في (ش): «يطر». كذا.

قائلٌ بتوحيد الصِّفات، بل يظهر من كلامهم أنه أثبت قُدرةً حادثةً مُغايرةً بالحقيقة لقُدرة الحقِّ؛ لزمه^(١) أن يقول: «ليس للعبد قُدرة مؤثِّرة أصلاً، بل كاسبة»، بالمعنى المشهور للكسب الذي هو تعلقُ إرادة العبد بفعلٍ ما دون غيره، فيُوجده الاقتدارُ الإلهيُّ وحده عند ذلك التعلق، من غير مُدخلٍ لتأثير قُدرة العبد؛ بناءً على تغاير القُدرتين بالذات.

فلم يصحَّ أن يُنسبَ التأثيرُ إلى قُدرة العبد بعد فرض كونها مُغايرةً لقُدرة الحقِّ بالذات والاعتبار؛ إذ لا تأثير إلا لقُدرة الحقِّ حقيقةً البتَّة، وإن كانت في العبد غيرها اعتباراً، وهذه القُدرة - على قول الأشعريِّ في المشهور - غيرُ قُدرة الحقِّ حقيقةً واعتباراً؛ فلا يصحُّ أن يُنسبَ إليها التأثيرُ أصلاً.

وبهذا فارقَ ما ذهبنا إليه وقرَّرناه عمَّا ذهبَ إليه الشيخُ الأشعريُّ في المشهور عنه، وهو فرقٌ غيرُ قادحٍ في توحيد الأفعال الذي نحن بصددٍ إيضاحه. غاية الأمر: أننا أثبتناه بإثباتٍ درجةٍ أُخرى أرقى منها، أعني: توحيد الصِّفات، وهؤلاء الأشاعرة^(٢) أثبتوه من طريقةٍ أُخرى لم يَمُرُّوا فيها على تلك الدرجة، وذلك أمرٌ آخرٌ لا يقدح في المقصود.

وقد اتضح للذكيِّ المُنصفِ حُسنُ المسلك الذي سلكناه، وأنه لا يُنافي قول الأشعريِّ في أن التأثيرَ إنما هو لقُدرة الحقِّ، مع اشتِماله^(٣) على فائدةٍ زائدةٍ هي الإشارةُ إلى مرتبةٍ توحيد الصِّفات.

(١) في (ش): «لزم». وقوله: «لزمه» خبرٌ قوله: «غير أن الأشعريَّ».

(٢) يعني: المتابعين للقول المشهور للإمام أبي الحسن الأشعري، ولا يفهم أن الكورانيَّ يتكلم عن غير مدرسته؛ فإنه أشعريٌّ كذلك، بل هو من محققهم وأصحاب الاختيارات بينهم.

(٣) أي: المسلك الذي سلكه.

وإذ قد ظهرَ موافقةً ما ذهبنا إليه لقول الشيخ الأشعريِّ من الوجه المطلوب ظهرَ اضمحلالُ الشبهة التي توهمَ الناظرُ بسببها أن ما ذهبنا إليه مخالفٌ لما قرَّره الغزاليُّ في مواضع من «الإحياء» من الكسب الذي هو مذهبُ الأشاعرة، أو أنه مُستلزمٌ لاجتماع المؤثرين على أثرٍ واحد.

أما الأول: فظاهر؛ لِمَا تبيَّن من أنهما مُتَّفِقان في أنه لا مؤثِّر حقيقةً إلا الله، وإن اختلفا في الأصل، وهو أن قولنا مبنيٌّ على توحيد الصفات، فلا يلزمُ من القول بتأثير قُدرة العبد ما يُنافي توحيد الأفعال، وقول الأشعريِّ مبنيٌّ على أن لا تأثير لقُدرة العبد أصلاً؛ لكونها مُغايرةً بالذات عنده - في المشهور - لقُدرة الحق، وإن كان هذا الأصل لا يتمُّ دليلاً عند التحقيق، والله أعلم.

وأما الثاني فأظهرُ منه لمن تأمَّل! فإنَّ من لا يقول بوجود قُدرتين حقيقةً كيف يلزمُه القولُ باجتماع المؤثرين حقيقةً على أثرٍ واحد؟ فإن القُدرة إذا كانت واحدةً بالذات فلا مؤثِّرين حقيقةً، والتعدُّد الاعتباري - بسبب الإضافة إلى العباد والإضافة عليهم - لا يُوجب وجودَ مؤثرين حقيقةً^(١)، وهو ظاهر.

[موافقةً ما ذهب إليه المؤلف لقول الإمام الغزاليِّ]

وأما موافقته لقول الإمام أبي حامد الغزاليِّ الذي اختاره فيظهر من نقل كلامه، فنقول: قال - رحمه الله - في كتاب التوبة بعد قدحِه في الأقوال الثلاثة:

فإن قلت: قد^(٢) قضيت على كلِّ واحدٍ من القائلين بالجبر والاختراع والكسب

(١) تراجع النسخ فلعل صواب العبارة: «والتعدُّد الاعتباري بسبب الإضافة إلى العباد، والإضافة إليهم

لا تُوجب وجودَ مؤثرين...»

(٢) في (ز): «فقد».

بأنه صادقٌ من وجه، وهو - مع صدقِهِ - قاصرٌ، وهو مُتناقضٌ^(١)، فكيف يُمكنُ فهمُ ذلك؟ وهل يُمكنُ إيصال ذلك إلى الأفهام بمثالٍ؟ ثم أوضح^(٢) المَقَامَ بقصة العُميان مع الفيل الذي لمس كلَّ منهم عُضواً من أعضائه، ثم أخذ يُخبر عن الفيل بأن هيئته كالعُضو الذي لمسَه.. إلى أن قال في آخر الكلام: وإذا كان هذا كلاماً يُنَاطِحَ عُلُومَ المِكَاشِفَةِ وَيُحَرِّكُ أُمُوجَهَا - وليس ذلك من غَرَضِنَا - فلنرجعُ إلى ما كُنَّا بصدَدِهِ. انتهى^(٣).

وما يُنَاطِحُهُ هذا الكلامُ من علوم المِكَاشِفَةِ هو توحيدُ الصِّفَاتِ، وقد قال في كتاب الشكر: ولا قادرَ إلا الملكُ الجَبَّارُ^(٤).

وقال في باب المحبة من «جواهر القرآن»: لا قُدَسَ ولا قُدْرَةَ ولا علمَ إلا للواحدِ الحَقِّ، وإنما لغيره القُدْرُ الذي أعطاه^(٥).

وهو قولٌ بتوحيد الصِّفَاتِ المُستَلزِمِ لتوحيد الأفعال، مع إثبات الكسبِ وتأثيرِ قُدْرَةِ العبدِ بالإذن لا بالاستقلال؛ كما يوضحُه قوله في أوائل «جواهر القرآن» في قوله تعالى: ﴿وَيَاكَ تَسَعَيْتُ﴾ [الفاتحة: ٥] ما نصُّه: أن العبدَ لا يستقلُّ بنفسِه دونَ مَعُونَتِهِ^(٦).

(١) المتناقض هو القضاء على كلِّ واحدٍ من هؤلاء القائلين بأنه صادقٌ من وجه، وأنه مع صدقِهِ قاصرٌ.

(٢) أي: الإمام الغزالي.

(٣) يُنظر: «إحياء علوم الدين» (٤ / ٧).

(٤) يُنظر: «الإحياء» (٤ / ٩٠).

(٥) لم أجد ما ذكر في مطبوع «جواهر القرآن» للغزالي، وهو في كتابه «الأربعين في أصول الدين» (ص: ١٥٣).

(٦) يُنظر: «جواهر القرآن» (ص: ٦٩).

وأوضح منه ما في كتاب الشوق والمحبة من^(١) «الإحياء» من قوله: وما هو قادر عليه - يعني: الإنسان - من نفسه أو غيره، فليست قدرته من نفسه وبفسه، بل الله خالقه، وخالق قدرته، وخالق أسبابه، والممكن له من ذلك، ولو سلط بعوضة على أعظم ملك وأقوى شخص من الحيوانات لأهلكته، فليس للبعد قدرة إلا بتمكين مولاه؛ كما قال في أعظم ملوك الأرض ذي القرنين: ﴿إِنَّمَا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ وَءَايَيْنَاهُ﴾ إِنْخ [الكهف: ٨٤]، فلم يكن جميع ملكه وسلطته إلا بتمكين الله إياه في جزء من الأرض... إِنْخ. انتهى^(٢).

وهو واضح في أن العبد لقدرته تأثير بتمكين الله وإذنه لا مستقلاً، وهذا لا يتضح إلا بتوحيد الصفات، وتوحيد الصفات لا يحققه إلا أصحاب الكشف، ثم من هداه الله من المؤمنين بالمتشابهات على مراد الله وبكلامهم، وبالله التوفيق.

[طرف من الأدلة السمعية على ما ذهب إليه المؤلف مع توجيهها]

ثم إننا وإن أوردنا الأدلة السمعية على ما ذهبنا إليه في غير هذه العجالة، فلا بأس أن نورد شيئاً منها هاهنا إيضاحاً لما قررناه مزيداً إيضاح؛ على أن التجلي لا يتكرر، وإن أوهم ذلك تجدد الأمثال، والتبس الأمر على من لم يخرج من طور الوهم والخيال! قال سبحانه وتعالى: ﴿بَلْ هُمْ فِي لَبْسٍ مِّنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [ق: ١٥].

فنقول - وبالله التوفيق -: إن الله - سبحانه وتعالى - كان ولم يكن شيء غيره، وكان كنزاً مخفياً فأحب أن يعرف، فخلق الخلق ليعبده بإذنه^(٣)، وسبق في علمه

(١) في (ش): «في».

(٢) يُنظر: «إحياء علوم الدين» (٤/ ٣٠٤ - ٣٠٥).

(٣) لقد أحسن المصنف - رحمه الله - بعدم نسبته هذا المعنى إلى النبي ﷺ؛ كما فعل غيره! وقد قال =

أن يكونوا قسمين؛ على ما يدلُّ عليه آيةُ الفريقين وحديثُ القبضتين^(١)، ولمَّا أخذَ عليهم الميثاقَ حين استخرَجَهُم من ظُهور آبائهم بعد استخراجهم من ظهْرِ أبيهم آدم - عليه الصلاة والسلام - وعدَّهُم أن يُرسل إليهم رُسُلَه، ويُنزِل إليهم كُتُبَه يُذَكِّرُونَهُم عَهْدَه وميثاقَه^(٢)، وقد وفي بما وعد، ﴿وَمَنْ أَوْفَ بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ١١١]، فقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦].

فكان فيما جاء به رسلُهُ أوامرٌ ونواهٍ مثل قوله تعالى: ﴿فَتَأْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ

= العلامة علي القاري في «الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة» (٣٥٣): حديثُ «كنتُ كنزاً لا أعرف، فأحييتُ أن أعرف، فخلقتُ خلْقاً، فعرفتهم بي، فعرفوني». قال ابنُ تيمية: ليس من كلام النبي - عليه الصلاة والسلام - ولا يُعرف له سندٌ صحيح ولا ضعيف، وتبعه الزركشي والعسقلاني لكن معناه صحيح مستفاد من قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، أي: ليعرفون كما فسره ابنُ عباس رضي الله عنهما. اهـ.

(١) يُريدُ قوله تعالى: ﴿فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ﴾ [الشورى: ٧]، وقوله ﷺ: «فما روى الإمامُ أحمد في «المسند» (١٧٥٩٣) من حديث أبي عبد الله رجلٍ من أصحاب النبي ﷺ: «إن الله قبضَ يمينه قبضةً، وأخرى باليد الأخرى، وقال: هذه لهذه، وهذه لهذه، ولا أبالي».

وروى ابنُ أبي عاصم في «السنن» (٢٤٨) عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله قبض قبضة، فقال: للجنة برحمتي، وقبض قبضة فقال: للنار، ولا أبالي».

(٢) روى الإمام مالك في «الموطأ» (٢/ ١٩٨) عن مسلم بن يسار الجهني، أن عمر بن الخطاب، سئل عن هذه الآية: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنْ بُنَىٰ آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتَ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا أَن تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، فقال عمر بن الخطاب: سمعتُ رسول الله ﷺ يُسأل عنها، فقال رسولُ الله ﷺ: «إن الله - تبارك وتعالى - خلق آدم، ثم مسح ظهره بيمينه، فاستخرج منه ذُرِّيَّة، فقال: خلقتُ هؤلاء للجنة، وبعمل أهل الجنة يعملون، ثم مسح ظهره، فاستخرج منه ذُرِّيَّة، فقال: خلقتُ هؤلاء للنار، وبعمل أهل النار يعملون».... الحديث.

النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ ﴿ [الأعراف: ١٥٨]، وقوله: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣]، وقوله: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ أَعْبُدُ وَارَبِّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ٢١]، ومثل قوله: ﴿وَأَشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ﴾ [البقرة: ١٥٢]، ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوْلَ كَافِرِيهِ﴾ [البقرة: ٤١]، ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الإسراء: ٣٣]، ﴿وَلَا تَقْرُبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ﴾ [الأنعام: ١٥١].

وبعيدٌ من الحكيم أن يقول: «امشِ يا مُقْعَد»، و«افْعَلْ يا مَنْ لا يفْعَلْ»؛ فإن الحكمة لا تقتضيه! فلا بد أن يكون للفعل وجهٌ نسبةً إلى العبد، به صحَّ في الحكمة أمره ونهيّه، ثم نسبة العمل إليه فعلاً وتركاً وما يترتب عليهما من الثواب والعقاب، فاختلَف الناسُ في وجه تلك النسبة ما هو؟ فمن قائلٍ، ومن قائل!

[ضبط الخلاف في المسألة]

وضبطُ الخلاف - على ما ذكره - هو أن أفعال العباد: إما أن يكون حُصولُها بقُدرة الله تعالى وإرادته من غير مدخل لقُدرة العبد وإرادته فيه، وهو قولُ الشيخ الأشعريِّ - على المشهور - ومن وافقه؛ لأنه قائلٌ بأن للعبد قُدرةً، لكن لا تأثير لها، وهذا معنى قولهم: «قُدرةُ العبد مصاحبةٌ غير مؤثِّرة»، بخلاف الجهميِّ؛ فإنه قائلٌ بأن العبد لا قُدرة له أصلاً.

وإما أن يكون حُصولُها بقُدرة العبد وإرادته من غير مُدخل لقُدرة الله وإرادته فيه؛ أي: بلا واسطة؛ إذ لا يُنكرُ عاقلٌ أن الإقدارَ والتمكينَ مُستَبدانَ إليه تعالى، إما ابتداءً أو بواسطة، وهو قول المعتزلة القائلين بأن العبد خالقٌ لأفعاله الاختيارية بقُدرة وإرادته^(١) استقلاً، وإن أراد الله خلافها، وإن كان الإقدارُ والتمكين منه تعالى.

(١) في (ش): «والإرادية».

وإما أن يكون حصولها بمجموع القدرتين.

قال في «شرح المواقف»: وقالت طائفة: هي - أي: أفعال العبد - واقعة بالقدرتين معاً، ثم اختلفوا، فقال الأستاذ: بمجموع القدرتين؛ على أن يتعلّقاً جميعاً بالفعل نفسه، وجوّز اجتماع المؤثرين على أثر واحد.

وقال القاضي: على أن يتعلّق قدرة الله تعالى بأصل الفعل، وقدرة العبد بصفته^(١)، أعني: بكونه طاعةً ومعصيةً إلى غير ذلك من الأوصاف التي لا يوصفُ بها أفعاله تعالى؛ كما في لطم اليتيم تأديباً وإيذاءً.

وقالت الحكماء وإمام الحرمين وأبو الحسين: هي واقعة على سبيل الوجوب وامتناع التخلف بقدرة^(٢) يخلقها الله تعالى في العبد؛ إذا قارنت حصول الشرائط وارتفاع الموانع. انتهى^(٣).

[تحقيق رأي إمام الحرمين]

والذي قرره إمام الحرمين في «إرشاده» هو الكسب بالمعنى المشهور الذي ذهب إليه الأشعري^(٤)، والذي نقله بعض المتأخرين عنه هو أن قدرة العبد مؤثرة لا استقلالاً، بل على أقدار قدرها الله^(٥).

(١) في (ش): «بصفة».

(٢) في (ز): «القدرة»، وقبلها في (ش): «امتناع التخلق»

(٣) يُنظر: «كتاب المواقف» بشرح الجرجاني (١/ ١٦٣ - ١٦٥).

(٤) يُنظر: «الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد» إمام الحرمين الجويني (ص: ١٧٨) وما وراءها.

(٥) قال الأمدي في «أبكار الأفكار» (٢/ ٣٨٤): وذهب إمام الحرمين إلى أن إثبات قدرة لا أثر لها بوجه كنفية القدرة، وإثبات تأثيرها في حالة لا تعقل كنفية التأثير، فلا بد من نسبة فعل العبد إلى قدرته وجوداً، وإلى قدرة الله تعالى بواسطة خلق قدرة العبد عليه.

فحصل للإمام ثلاثة أقوال في المسألة، ويُمكن إرجاع الثالث إلى الأول؛ فإن وقوع الفعل بقُدرةِ يخلُقها الله تعالى في العبد إذا قارنت حصولَ الشرائط وارتفاعِ الموانع - كما في «المواقف»^(١) - هو معنى أنها مؤثِّرة لا استِقلالاً، بل على أقدارٍ قدَّرها الله؛ فإن تأثيرها عند موافقة أقدار قدرها الله هو خلقها فيه مقارنةً لحصولِ الشرائط وارتفاعِ الموانع.

وعلى هذا؛ فيبقى للإمام قولان في المسألة: الكسبُ كالأشعريِّ في المشهور، والخلقُ على أقدارٍ قدَّرها الله، لا استِقلالاً.

ثم وقفنا على أن الأخير هو المعتمدُ من قوليه؛ لأنه آخرُ قوليه، ذكره في «النظامية» التي أَلفها بعد «الإرشاد» وقال في آخره - بعد بسطٍ -: فهذا - والله - هو الحقُّ الذي لا غطاءَ دونه، ولا مرأءٍ فيه لِمَن وعاهُ حقٌّ وعيه. انتهى^(٢).

لكن صرَّح في «النظامية» - في غير ما موضعٍ منه - أن تأثيرُ قُدرة العبد في فعله بإذن الله إنما هو بالاختيار^(٣)، وليس فيه ما يدلُّ على أن تأثيرها بالإيجاب؛ كما نقلوه عنه مع الفلاسفة وأبي الحسين البصري^(٤).

ولهذا أنكرَ التفتازانيُّ في «شرح المقاصد» عزو هذا المذهب - أي: القول بالإيجاب - إلى إمام الحرمين^(٥)، وعلى فرض ثبوته فقد قرَّره الشمسُ الأصفهانيُّ

(١) يُنظر: «المواقف» (٨/ ١٦٥).

(٢) يُنظر: «العقيدة النظامية» (ص: ٤٩).

(٣) يُنظر: «العقيدة النظامية» (ص: ٤٨).

(٤) وذلك في «المواقف» (٨/ ١٦٥)، وفي «تسديد القواعد في شرح تجريد العقائد» لشمس الدين الأصفهاني (٢/ ٩٧٦).

(٥) يُنظر: «شرح المقاصد» (٤/ ٢٢٤).

بما رَدَّه إلى الاختيار اللائق بالعبد؛ فإنه - بعد أن نَقَلَ الأقوال المشهورة في المسألة - قال: والحقُّ ما ذهب إليه إمام الحرميين، وذلك لأن فعل العبد مُمكن، وكلُّ مُمكن فهو يترجَّح بالواجب - تعالى وتقدَّس - على ما قدره، فيلزم وجوبُ فعل العبد بالله تعالى، وذلك هو المطلوب.

وساق الكلام إلى أن قال: وهذا دليلٌ على توقُّف فعل العبد على مَشِيئَةِ الله؛ إذ فعل العبد يتوقَّف على مَشِيئَتِهِ، ومَشِيئَتُهُ متوقِّفَةٌ على مَشِيئَةِ الله تعالى، فإن تعلَّقت^(١) المَشِيئَةُ به دخل في الوجود، وإلا فلا، فلا يلزم من هذا كون الأفعال إيجابيةً. انتهى^(٢). وهذا كلامٌ مقبول، والله أعلم.

ولا يخفى على المتأمل أن هذه المذاهبَ ظاهرُها أن مَبْنَاهَا على تعدُّد القُدرة بالحقيقة؛ أي: على عدم التوحيد في الصِّفات، وعلى هذا، فالصحيح قول الأشعري؛ إذ لا تأثير لغير الله تعالى.

[تأكيد التوافق مع قول الإمام أبي الحسن الأشعري]

ثم وقفنا بعد هذا بنحو ثلاث سنين على طرف من كتاب «الإبانة» للشيخ الأشعري، فرأينا أن كلامه يدلُّ على أنه لم ينفِ إلا الاستقلال، وهو قولُ إمام الحرميين الأخير المعتمد عليه، وكتاب «الإبانة» هو المعوَّل عليه للشيخ الأشعري، وهو آخرُ تصانيفه؛ كما دلَّ عليه كلامُ الحافظِ ابنِ عساكر في «التبيين» والحافظِ

(١) في (ز): «تعقلت»، وفي (ش): «نقلت». وصوبتُ.

(٢) لم أهدِ إلى مصدر كلام الشمس الأصبهاني، والذي نقله في «تسديد القواعد» (٢/ ٩٧٦) موافقة

ابن تيمية في بعض «فتاويه»^(١)، وسيجيء نقل ما يتضمّن إيمانه بتوحيد الصّفات،
فالحمدُ لله على الوفاق حمداً كثيراً.

وأما على القول بتوحيد الصّفات كما ذهبنا إليه - وهو الحقُّ الذي دلَّ عليه
ظواهرُ الكتاب والسنة والكشفُ الصحيح والعقلُ السليم أيضاً، لكن بعد الإيمان
بالمُتشابهات على علم الله تعالى - فلا يبقى مجالٌ لهذا النزاع؛ كما لا يخفى.

ونحن حملنا قولَ إمامِ الحرّمين على ما ذهبنا إليه؛ بناءً على حُسن الظنِّ به،
وإمكانِ تطبيقه على ما ذكرناه:

أما حُسن الظنِّ فقد يتقوّى باختلافِ أقواله في المسألة، فحيث انتقلَ من شيءٍ
إلى شيءٍ، فربّما انتقل إلى توحيد الصّفات أيضاً، ويُؤيِّده تأكيداً أنه قال في «النظامية»
ما نصّه: والذي نرتضيه رأياً وندينُ الله به عقيدةُ أتباع سلف الأمة... إلى آخر بيانه
رحمه الله^(٢).

وأراد: الانكِفافَ عن التأويل والإيمانَ بالمُتشابهات على علم الله، وكلّما
كان مؤمناً بالمُتشابهات على علم الله كان مؤمناً ضمناً بتوحيد الصّفات؛ فإنه - أي:
توحيد الصّفات - من معلومات الراسخين في العلم، العالمين بتأويل المُتشابهات
من طريق الوهب الإلهيِّ، لا النظرِ الفكريِّ، فليُتنبّه له، وبالله التوفيق.

(١) يُنظر: «التسعينية» لابن تيمية (٣/ ١٠٣٧).

ولم أهدت في «تبيين كذب المفتري» لابن عساكر إلى أنه ذكر أنّ «الإبانة» آخر ما كتبه أبو الحسن
الأشعري، رُغم ثنائه الكبير عليه، ونقله فصلين منه، والمعروف أن آخر ما كتب الإمام الأشعري هو
كتابه «اللمع»، والله تعالى أعلم.

(٢) يُنظر: «العقيدة النظامية» (ص: ٣٢).

[المعتمدُ عند الأشعريِّ أتباعُ السلفِ في الانكِفافِ عن التأويلِ]

وهذا - أي: أتباع السلف في الانكِفاف عن التأويل - المعتمدُ عند الشيخ الأشعريِّ أيضاً؛ فإنه قال في «الإبانة» - الذي هو آخرُ تصانيفه - ما نصّه: قولنا الذي نقولُ به، وديانتنا التي ندينُ بها التمسُّكُ بكتابِ الله وسُنَّةِ نبيِّه ﷺ، وما رُوي عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث، ونحن بذلك مُعتصمون^(١).

وقال: إنَّ الله مُستَوٍ على عرشه، وإنَّ له وجهاً، وإنَّ له يدين، وإنَّ له عينين بلا كيف^(٢)... إلى أن قال: وإنَّ الله تجلَّى للجبلِ فجعله دكاً.

وقال: وندينُ بأنه يُقلِّبُ القلوب، وأن القلوب بين أصبعين من أصابعه^(٣).

ثم قال: ونُصدِّقُ بجمیع الروایات التي أثبتَّها أهلُ النقل من النزولِ إلى سماء الدنيا، وأن الربَّ يقول: «هل من سائل؟ هل من مُستغفر؟»، وسائر ما نقلوه وأثبتَّوه، خلافاً لما قاله أهلُ الزيغ والتضليل، ونُعولُ فيما اختلفنا فيه على كتابِ الله وسُنَّةِ نبيِّه ﷺ....

إلى أن قال: وإنَّ الله يقربُ من عباده كيف يشاء^(٤)؛ كما قال: ﴿وَمَنْ أَقْرَبُ إِلَيَّ مِنْ جَبَلٍ أَلْوَيْدٍ﴾ [ق: ١٦]، وكما قال: ﴿مِمَّنْ دَنَا فَذَلَّكَ﴾ (٨) ﴿كَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾ [النجم: ٨-٩]. إلى هنا كلامه بلفظه^(٥).

(١) يُنظر: «الإبانة عن أصول الديانة» لأبي الحسن الأشعري (ص: ٢٠).

(٢) يُنظر: «الإبانة عن أصول الديانة» (ص: ٢١-٢٢).

(٣) يُنظر: «الإبانة» (ص: ٢٦).

(٤) في (ش): «شاء».

(٥) يُنظر: «الإبانة» (ص: ٢٩-٣٠).

وفيه تصريحٌ بالإيمان بجمیع الواردات - التي منها المُشابهاتُ الواردةُ في الكتاب والسُّنة - على الوجه الذي يليقُ بجلال ذات الله، وأنَّ تعويله واعتماده عند الاختلاف على ظواهر الوارد، لا على الدليل العقليِّ الموجب للتأويل بمُجرد النظر الفكريِّ، وهو إيمانٌ جامعٌ بين نفي التشبيه والتعطيل؛ فإنه أثبتَ التَّجَلِّيَّ في المَظْهَر، ونفى الكيفَ مع قوله: «يقرب من عباده كيف يشاء»، فالحقُّ - سبحانه وتعالى - مُنَزَّه عن الكيف في كل حال، حتى في حال تجلّيه في ذي الكيف، ويتضمَّن ذلك أن القُوَّةَ لله جَمِيعاً؛ كما هو النصُّ^(١)، وكما يقتضيه أيضاً قوله تعالى: ﴿مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾ [الكهف: ٣٩]؛ إذ مَنْ لا قُوَّةَ له إلا بغيره، فالقُوَّةُ لذلك الغير حقيقةٌ لا له، وهو المُراد بتوحيد الصِّفَات، وبالله التوفيق.

[توجيه كسب الأشعريِّ وتوافقهِ مع رأي المؤلف]

ويزيده وضوحاً ما ذكره الشيخُ الأشعريُّ في عامَّة كُتبه من قوله: معنى «الكسب»: أن يكون الفعلُ بقُدرةٍ مُحدثة، فمَنْ وقع منه الفعلُ بقُدرةٍ قديمة فهو فاعلٌ خالق، ومَنْ وقع منه بقُدرةٍ مُحدثة فهو مُكتسب. انتهى بلفظه فيما نقله عنه العلامةُ ابنُ القيم في «شفاء العليل»^(٢)، واطَّلَعنا عليه بعد هذا بنحو سنة.

وكلامه هذا يدلُّ على أن القُدرة المُحدثة مؤثِّرة؛ لأنه صرَّح بأن الفعل يقع بقُدرةٍ مُحدثة، ووقوعُ الفعل من القُدرة فرغٌ تأثير القُدرة؛ إذ الفعلُ الواقع أثر، والأثرُ فرغٌ التأثير، والمشهورُ عنه في الكتب الكلامية: أنه لا تأثيرٌ إلا لقُدرة الحقِّ، فيلزمه

(١) يُريد قوله تعالى: ﴿أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً﴾ [البقرة: ١٦٥].

(٢) يُنظر: «شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل» لابن قيم الجوزية (ص: ١٣٠).

القول بأنه لا قُدرةَ حقيقةً إلا لله؛ جمعاً بين كلاميه، والجمعُ بين المُتَنَافِيَيْنِ مُقَدَّمٌ عَلَى تَرْجِيحِ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ؛ مَهْمَا أَمَكَّن!

على أن كلامه في «الإبانة» لا ينفي إلا الاستقلال، لا التأثير بالإذن، وهذا - إذا حُقِّقَ - لا يَتِمُّ إلا بتوحيد الصِّفَاتِ بالمعنى السابق، لا سبيلَ إلى غيرِ هذا، والله أعلم، وبالله التوفيق.

وأما تطبيقه على ما ذكرناه فليجوز أن يُقال: إنَّ المُرادَ: أنَّ القُدرةَ المُضَافَةَ إلى العبد مؤثِّرة لا استقلالاً بل بالإذن، مع كونها مُغَايِرَةً بِالاعتبار لا بالحقيقة: أما الإذن، فقد صرَّح به في «النظامية»^(١)، وأما نفي المُغَايِرَةِ الحقيقية، فقد دلَّ عليه كلامه السابق أنفاً، وبالله التوفيق.

[الردّ على الزمخشري في قضية خلق الأعمال]

ثم نرجع ونقول: إن الدلائل السمعية دلّت على أن الله خالق كل شيء، فيشمل^(٢) أفعال العباد، وصرّح بخلقه للأعمال بقوله: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصفات: ٩٦]، وذلك لأن «ما» في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ إن كانت موصولةً عبارةً عن الأصنام - كما اختاره صاحب «الكشاف»^(٣) - كان المعنى: والله خلقكم وخلق ما تعملونه من الأصنام؛ كما صرّح به صاحب «الكشاف» أيضاً^(٤)، فيكون الخلق وإقاعاً على الأصنام كالعَمَلِ، والأصنامُ - كما اعترف به صاحب «الكشاف»^(٥) -

(١) يُنظر: «العقيدة النظامية» (ص: ٤٨).

(٢) في (ز): «فشمّل».

(٣) يُنظر: «الكشاف» مع «حاشية الطيبي» (١٣ / ١٧٠).

(٤) يُنظر: «الكشاف» مع «الطيبي» (١٣ / ١٧٠).

(٥) يُنظر: «الكشاف» مع «حاشية الطيبي» (١٣ / ١٧١).

جواهرٌ وأشكال، أي: مُركَّبةٌ منهُما، وظاهرٌ أن خَلَقَ المجموعَ المُركَّبَ إنما يتحقَّقُ بخلقِ جميعِ أجزائه، فيكون صريحُ الكلامِ دالًّا على أن الله تعالى خالقٌ للأصنامِ بجمعِ أجزائها التي منها الأشكال، ومعلومٌ أن الأشكالَ إنما حصلت بتشكيلهم، فتكونُ الأشكالُ مخلوقةً لله، معمولةٌ لهم؛ لكونِ نحتهم وتشكيلهم عينَ خلقِ الله الأشكالَ بهم، ولا استحالةً في ذلك؛ لأن العبدَ لا قُوَّةَ له إلا بالله بالنصِّ، ومَن لا قُوَّةَ له إلا بغيره فالقُوَّةُ لذلك الغير لا له، فلا قُوَّةَ حقيقةً إلا لله.

ومن المعلوم أنه لا فِعْلَ للعبد إلا بقُوَّة، فلا فِعْلَ له إلا بالله، فلا فِعْلَ حقيقةً إلا لله، وكلما كان كذلك كان النَّحْتُ والتشكيلُ عينَ خلقِ الله تعالى الأشكالَ بهم وفيهم بالذَّات، وغيره بالاعتبار، فيكون المعمولُ عينَ المخلوق بالذَّات، وغيره بالاعتبار، فإن إيجادَ الحَقِّ - سبحانه - يتعلَّقُ بذاتِ الفِعْلِ من حيث هو، وأفعالُ العباد - بالمعنى المَصْدَرِيَّ - تتعلَّقُ بالفِعْلِ بمعنى الحاصل من المَصْدَرِ^(١)؛ من حيث كونه طاعةً، أو معصيةً، أو مُباحاً؛ لكونهم مُكَلَّفِينَ، والله له الإِطْلَاقُ، ولا حاكمَ عليه.

ولهذا ورد «الخيرُ كُلُّه بيدِكَ، والشرُّ ليس إليك»^(٢)؛ لأنه تجاوزُ عن الحدِّ

(١) في (ز): «بالمصدر».

قال التفتازاني: لفظ «الفعل» - وكثيرٌ من صيغِ المصادر - قد يُطلَقُ على نفسِ إيقاعِ الفاعلِ ذلك الأمر، وهو «المعنى المصدرِي»، ويُسمَّى «تأثيراً»، وقد يُطلَقُ على الوصفِ الحاصلِ للفاعلِ بذلك الإيقاع، وهو «المعنى الحاصل من المصدر»، ويكون وصفاً كالقيام، أو كيفيةً كالحرارة، أو غير ذلك كالحالة التي تكون للمحرك ما دام متوسِّطاً بين المبدأ والمنتهى. والأوَّلُ حقيقةٌ معنى المصدر، وهو الجزءُ من مفهوم الفعل الاصطلاحي، وهو أمرٌ اعتباريٌّ لا وجودَ له في الخارج. يُنظر: «التلويح على التوضيح» (١/ ١٧٥ - ١٧٦).

(٢) رواه مسلم في «صحيحه» (٧٧١) في حديث دعاء افتتاح الصلاة عن عليٍّ رضي الله عنه.

المشروع، وحيث لا حدَّ لِفِعْلِهِ تَعَالَى فلا تَجَاوَزُ ولا^(١) شَرٌّ يُضَافُ إِلَيْهِ؛ مع أنه خالقُ كُلِّ شَيْءٍ، فيفَعَلُ ما يَشَاءُ، وهو الغنيُّ الحَمِيدُ، ولو كان بعضُ أفعاله على أيدي العباد المنقَسِمِ أفعالهم - من حيث إنها أفعالهم - على محمودٍ ومذمومٍ شرعاً.

وبهذا التقرير يزولُ الإشكال الذي استشكله صاحب «الكشاف» من اجتماع الخلق والعملِ على شيء واحدٍ عند التحقيق؛ حيث قال: فإن قلت: كيف يكون الشيء الواحدُ مخلوقاً لله معمولاً لهم؛ حيث أوقع خلقه وعمَلَهُم عليها جميعاً؟

وأما ما ذكره من الجواب بقوله: قلت: هذا كما يقال: عَمِلَ النَّجَّارُ البابَ والكرسيَّ، وعَمِلَ الصَّائِغُ السُّوَارَ والخَلْخَالَ، والمُرَادُ: عَمَلَ أَشْكَالَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ وَصَوَّرَهَا دُونَ جَوَاهِرِهَا، وَالْأَصْنَامُ جَوَاهِرٌ وَأَشْكَالٌ، فَخَالَقُ جَوَاهِرِهَا اللَّهُ، وَعَامِلُو أَشْكَالِهَا الَّذِينَ يُشَكِّلُونَهَا بِنَحْتِهِمْ وَحَذْفِهِمْ بَعْضَ أَجْزَائِهَا حَتَّى يَسْتَوِيَ التَّشْكِيلُ الَّذِي يَرِيدُونَهُ. انتهى^(٢)؛ فلا جواب فيه شافياً؛ لأنه بنى التوزيع على قاعدة الاعتزال؛ من أن العبد خالقٌ لأفعاله على وجه الاستقلال، وحيث إن أصلَ مذهب الاستقلال باطلٌ بالعقل والنقل؛ كان حملُ الآية على التوزيع المبني على هذا المذهب فاسداً؛ إذ إنما الشأن أن يُقَرَّرَ الآية على وجهٍ مُوَافِقٍ للقواعد، ثم يبيّنَ عليه المذهب، ولم يفعل! وليس في الكلام ما يدلُّ على مذهبه أصلاً؛ إذ ليس في الكلام إلا مُجَرَّدُ إِسْنَادِ ﴿تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦] إلى ضمير المخاطبين، ومُجَرَّدُ هَذَا - لو اقتضى كونهم خالقين لأعمالهم - لكان في الفاتحة ما يقطعُ النزاع قبل البقرة فضلاً عن الصافات! واللازم باطل؛ لأن مُجَرَّدَ الإِسْنَادِ لا يَقْتَضِي إِلا أَنَّ الْفِعْلَ لَهُ نِسْبَةٌ إِلَى الْعَبْدِ، وَأَمَّا

(١) في (ش): «فلا».

(٢) يُنظَرُ: «الكشاف» مع «حاشية الطيبي» (١٣/ ١٧٠ - ١٧١).

أن نسبتَه بالاستِقلال، فلا دلالة عليه^(١) بمُجَرَّد الإسناد أصلاً، وإذا لم يكن مُجَرَّد الإسناد دليلاً احتاج إلى دليلٍ آخَر، ولم يأتِ بشيءٍ إلا مُجَرَّد دعوى!
ولا حاجة إلى نقل بقية كلامه المتعلقة برّد كون «ما»^(٢) مصدريةً وإبطالها، بعد التنبيه على أن الآية دالّة على أن الله خالقٌ لأعمال العباد بهم؛ على تقدير كون «ما» موصولةً عبارةً عن الأصنام - على ما هو مختاره - وأن حملها على التوزيع المذكور فاسد؛ لكونه مبنياً على أصله الفاسد^(٣).

فإن أراد الاحتجاج بالآية على مذهبه - بناءً على التوزيع المذكور - كان دَوراً ومُصادرةً على المطلوب، وإن لم يُرد الاحتجاج كان دعوى بلا بيّنة، بل البيّنة على بطلانها، حتى في نفس الآية؛ لِمَا^(٤) بيّنا من دلالتها على اتّحاد «الخلق» و«العَمَل» بالذات، وتغيّرهما بالاعتبار، من غير لزوم استحالة، وبالله التوفيق.

[الرد على المعتزلة في دعوى استقلال العبد بخلق أفعاله]

ولنذكر هنا ردّ ما استدَلَّ به المعتزلة على مذهبهم من دعوى استقلال العبد بخلق أفعاله على وجه الإيجاز بطرّز جديدٍ مُوافقٍ للكتاب والسنة، فنقول - وبالله التوفيق -:

قالوا: جميع ما استدَلَّ به المعتزلة من الوجوه على مذهبهم مرجعها إلى أمر واحد، وهو أنه لو لا استقلال العبد بالفعل لبطل التكليف بالأوامر والنواهي، وبطل

(١) قوله: «عليه» ليس في (ز).

(٢) في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصفات: ٩٦].

(٣) أصله الفاسد هو: قاعدة الاعتزال: أن العبد خالقٌ لأفعاله على وجه الاستقلال.

(٤) في (ش): «بما».

التأديب، وارتفع المدح والذم، والثواب والعقاب، ولم يبق للبعثة فائدة. انتهى^(١).
والجواب: أنا لا نُسَلِّم أن التكليف يتوقف على استقلال العبد بإيجاد فعله!
لِم لا يجوز أن يكفي في ذلك أن يكون العبد قادراً على الفعل المُكَلَّف به لا على
وجه^(٢) الاستقلال، بل بإذن الله ومشيئته، وهذا الجائر هو الواقع؛ كما يوضحه قوله
تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهَا لَأَذْكُرَةٌ ﴿١١﴾ فَمَنْ شَاءَ ذَكَرْهُ﴾ [عبس: ١١ - ١٢]، ﴿وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾
[المدثر: ٥٦].

بيان ذلك: أن الله تعالى أنزل القرآن تذكرةً، وكلفهم بالتذكر، وعلقه على
مشيئتهم، ثم لم يتركه كذلك لِيَتَوَهَّم الاستقلال، بل قال متصلاً به: ﴿وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّا أَنْ
يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [المدثر: ٥٦]، فعلقه على مشيئته تعالى ثانياً، وكلما كان تذكرهم المُكَلَّف
به، الواجب عليهم، المُعلَّق على مشيئتهم، مُعلَّقاً على مشيئة الحق تعالى؛ لم يكونوا
مُستَقَلِّين بالتذكر بالضرورة، مع أن أصل القدرة لا بد منه للتكيف بالاتفاق، فظهر
أن شرط التكليف إنما هو القادرة في الجملة، لا القادرة على وجه الاستقلال،
وهو المطلوب.

فإننا نقول: إن قدرة العبد تُؤثِّر في فعله، لكن بإذن الله وتمكينه ومشيئته، لا
بالاستقلال، والدليل قائمٌ معنا، وإذا صحَّ التكليف لغير المُستَقَلِّ، المُؤثِّر قدرته
بالإذن؛ ظهر وجهُ التأديب والمدح والذم والثواب والعقاب؛ لترتبها على صحَّة
التكليف المتوقع على تأثير القدرة في الجملة لا بالاستقلال، وإنه مُتَحَقِّق؛ لأن
الاستثناء من النفي إثباتٌ على الصحيح^(٣)، فيذكرون إذا شاء الله، وظهر فائدة البعثة

(١) يُنظر: «المواقف» بشرح الجرجاني (٨ / ١٧٣).

(٢) قوله: «وجه» ليس في (ش).

(٣) يريد في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [المدثر: ٥٦].

أيضاً؛ لأنها يقع بها الذكرى، وإن الذكرى تنفع المؤمنين، ويقومُ بها الحُجَّةُ على الآخرين؛ فإنها تُحرِّكُ دواعي العبد للفعل والتَّرك، فيترتَّب عليها تعلقُ المَشِيئةِ والتمكين على وفق ما سبق به العلمُ التابعُ للمعلوم، المنزَعُ للحُجَّةِ البالغةِ المذكورة في قوله تعالى: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٩]، ولكنه لم يشأ؛ إذ لم يسبق به العلم^(١)؛ إذ لم يتعلَّق العلمُ بالمعلوم إلا على ما هو عليه المعلومُ في نفسه، ومعلوماتُ الله باستعداداتها الأصلية أزلية غيرُ مجعولة، فأمعنُ فيه النظرَ راشداً مهدياً بتوفيق الله، والحمدُ لله ربَّ العالمين.

[وجهُ نسبةِ الأفعالِ إلى العباد]

ثم نرجعُ ونقول: إن الله سبحانه - مع تصرُّجه بأنه خالقُ كلِّ شيءٍ وخالقُ أعمالِ العباد - نسبَ الأعمالِ إلى العباد حتى في آيةِ خلقه للأعمال، فليس وجهُ نسبةِ الأفعالِ إلى العباد أنهم خالقون لها استقلالاً؛ فإن الله قد نصَّ على أنه الخالقُ لِمَا هم عاملوه من الأعمال، وكلُّ ما كان كذلك فلا استقلالاً، والجبرُّ المحضُ باطلٌ بالضرورة؛ لحصولِ الفرقِ الضروريِّ بين حركتي الصاعدِ والساقطِ عن علو^(٢).

فلا بدُّ أن يكون ثمةُ نسبةٌ غيرُ الخلقِ الاستقلالي؛ كما هو غيرُ الجبرِّ المحض، وأقلُّها أن يكون العبدُ محلاً لظهور الفعل عند تعلقِ إرادته به^(٣)، وهو «الكسبُ» في المشهور الذي ذهب إليه الأشعري!

فإن حقيقة «الكسب» عنده - في المشهور - هو تعلقُ إرادة العبد بفعلٍ ما دون غيره، فيوجدُه الاقتدارُ الإلهيُّ بنفسه عند ذلك التعلق، فيسمَّى ذلك «كسباً».

(١) من قوله: «التابع للمعلوم، المنزَع للحُجَّة» إلى هنا ليس في (ش).

(٢) ذلك أن حركة الصاعدِ اختياريَّة، وحركة الساقطِ عن علوِّ إجباريَّة، ويجد كلُّ أحدٍ فرقاً بينهما.

(٣) الجار والمجرور «به» ليس في (ش).

والتحقيق: أن مذهب الأشعريّ - على ما يُستفاد من «الإبانة» الذي هو المُعَوَّل عليه، بل ومن كلامه في عامة كتبه كما مرّ نقله - هو أن حقيقة «الكسب»: تحصيل العبد بقدرته المؤثّرة بإذن الله ما تعلّقت به مشيئته الموافقة لمشيئته الله.

وعلى هذا، فوجه نسبة الأفعال إلى العباد - التي هي غير الاستقلال والجبر - هو كونهم فاعلين لها بتأثير قدرتهم، التي هي وجه من وجوه قدرة الحقّ تعالى، وتعيّن من تعيّناتها الظاهرة فيهم بحسبهم بإذن الله وتمكينه ومشيئته، لا على الاستقلال؛ فإنه^(١) الحدّ الوسط بين طرفي الإفراط والتفريط بواضح الاعتدال، والمُحَقَّق لإثبات الكسب بالإذن مع توحيد الأفعال، والحمد لله المنعم المتعال.

[تعريفُ المؤلف للكسب]

وعلى هذا، فالموافق أن يُقال في حدّ الكسب في المشهور: هو تعلق إرادة العبد بفعلٍ ما دون غيره، فيوجده وجه من الاقتدار الإلهي المُفاض^(٢) على العبد عند ذلك التعلق بإذن الله.

والمآل في التعريفين - على هذا - واحد؛ لأن القدرة واحدة بالذات، مختلفة بالنسب والاعتبارات، وقد مرّ وجه صحّة أن يقال: «إنها مؤثّرة»؛ من حيث إنها مُضافة إلى العبد بالإذن الإلهي؛ لعدم خروج ذلك عن القول بتوحيد الأفعال.

[الأدلة السمعية على ما ذهب إليه المؤلف]

والدليل على ذلك من السمعيّات آيات وأخبار:

فمن الآيات قوله تعالى في سورة الأعراف: ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا

(١) أي: هذا الوجه الذي بيّنه.

(٢) في (ش): «الماضي».

مَا شَاءَ اللَّهُ ﴿ [الأعراف: ١٨٨]، والاستثناء من النفي إثبات، فيفيد أنه يملك لنفسه النفع والضّر إذا شاء الله، وهو معنى التأثير بإذن الله ومشيئته، وذلك لأن فعل المأمورات وترك المنهيات من النفع للنفس، وأن فعل المنهيات وترك المأمورات من الضّر لها، فإذا دلت الآية على أن العبد يملك ذلك إذا شاء الله؛ فقد دلت على أن لقدرته تأثيراً فيما يصدر عنه من الفعل والتّرك بإذن الله؛ تحقيقاً لمعنى المالكيّة بالإذن، وهو المطلوب.

وهذا من أوضح الدلائل على هذا المذهب، ويزيده وضوحاً ما أخرجه الحافظ أبو نُعيم في «الحلية» عن الإمام مُحَمَّد بن إدريس الشافعيّ، عن يحيى بن سليم، عن جعفر بن مُحَمَّد، عن أبيه، عن عبد الله بن جعفر، عن عليّ بن أبي طالب: أنه خطب الناس يوماً... وساق الكلام إلى أن قال: فقام إليه رجلٌ ممّن كان شهد معه الجمل، فقال: يا أمير المؤمنين، أخبرنا عن القدر! فقال: بحرٌ عميقٌ فلا تُلجِه.

قال: يا أمير المؤمنين، أخبرنا عن القدر! فقال: سرُّ الله فلا تتكلّفه^(١).

قال: يا أمير المؤمنين، أخبرنا عن القدر! قال: أما إذا أبيت، فإنه أمرٌ بين أمرين، لا جبر ولا تفويض، قال: يا أمير المؤمنين، إن فلاناً يقول بالاستِطاعة وهو حاضرٌ.

قال: عليّ به. فأقاموه^(٢)، فلما رآه سلّ عن سيفه قدرٌ أربع أصابع، فقال: الاستِطاعة تملكها مع الله أو من دون الله؟ وإياك أن تقول أحدهما، فترتدّ، فأضرب عنقك!

(١) في (ز): «تكلّف».

(٢) في (ش): «أقامه».

قال: فما أقولُ يا أميرَ المؤمنين؟ قال: قُل: أملكُها بالله الذي إن شاء ملكَها. انتهى^(١).

وهو نصٌّ صريحٌ في هذا الباب بلا خفاءٍ عند المُنصف ولا ارتياب، وفيه ردُّ لقولِ مَنْ قال بالاستقلال، أو قال بتأثيرِ مجموعِ القُدْرَتَيْنِ؛ كما يظهر لِمَنْ التَفَتَ إلى ذلك، اللَّهُمَّ إلا أن يَبْنِي القول بتأثيرِ القُدْرَتَيْنِ على توحيدِ الصِّفَاتِ، فيكون القُدْرَتَانِ مُغَايِرَتَيْنِ بالاعتبارِ والصُّورة، لا بالذَّاتِ والحقيقة، فيرجع إلى ما قرَّناه، أي: أنه يملكُها بالله، لا معه، ولا مِنْ دُونِهِ، فليَتَبَّهْ له^(٢)، والله أعلم.

ومنها قوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِي فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِي وَتُبْرِئُ الْأَكْمَامَ وَالْأَبْرَصَ بِإِذْنِي وَإِذْ تُخْرِجُ الْمَوْتَى بِإِذْنِي﴾ الآية [المائدة: ١١٠]؛ فإنها مَسْووقَةٌ لَتَعْدَادِ النِّعَمِ عليه، وفي مَعْرِضِ^(٣) الامتنان.

ومُقْتَضَى ذلك أن يكون المراد: أن هذه الأفعال صادرةٌ من القُدرة؛ من حيث إنها مُضافةٌ لسيدنا عيسى - عليه الصلاة والسلام - بإذنِ الله وتمكينه لا بالاستقلال؛ كما لا يخفى على العارفِ بأساليبِ الكلام.

ومنها قوله تعالى في سورة يونس: ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي ضَرًّا وَلَا نَفْعًا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ [يونس: ٤٩]، والاستثناء من النفي إثباتٌ، فيفيد أنه يملكُ لنفسه ذلك بِمَشِيئَةِ الله.

ومما يناسبُ ذلك ما أوردهُ الشيخ ابن حجر الهيثمي في «الصواعق المحرقة»

(١) لم أجد في مطبوع «حلية الأولياء»، والله تعالى أعلم! وأخرجه من طريق أبي نُعيمٍ بهذا الإسنادِ وافيَ المتن ابنُ عساکر في «تاريخ دمشق» (٥١ / ١٨٢ - ١٨٣)، وأخرجه الأجزري في «الشرعة» (٤٢٢) من طريق عبد الملك بن هارون بن عنترة، عن أبيه، عن جده باختلاف كبير في سياقه.

(٢) الجار والمجرور «له» ليس في (ش).

(٣) في (ش): «لتعداد المنعم به عليه في معرض».

عن المُحِبِّ الطَّبْرِيِّ وغيره - في وجه الجمع بين الأحاديث الدالة على عظيم نفعه ﷺ لأقاربه وبين الأحاديث الدالة على أنه لا يملك لهم من الله شيئاً - ما نصّه:

ووجهُ عَدَمِ المُنافاة - كما قال المُحِبُّ الطَّبْرِيُّ وغيره - من أنه ﷺ لا يملك لأحدٍ شيئاً، لا نفعاً ولا ضرراً، لكن الله - عزَّ وجلَّ - يُملِّكه نفعَ أَقَارِبِهِ، بل وجميع^(١) أمته بالشفاعة العامة والخاصة، فهو لا يملك إلا ما ملكه مولاة؛ كما أشار إليه بقوله: «غَيْرَ أَنْ لَكُمْ رَحِمًا سَابُلُّهَا بِلَالِهَا»، وكذا معنى قوله: «لا أُغني عنكم من الله شيئاً»؛ أي: بمجرّد نفسي من غير ما يُكرمني^(٢) الله به... إلخ. انتهى^(٣).

ومنها قوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقوله: ﴿وَمَا كَانَتْ لَنَا أَنْ نَأْتِيَكُم بِسُلْطَنٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [إبراهيم: ١١]، وقوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ لَا نَنْفَعُ الشَّفِيعَةَ إِلَّا مَنْ أِذْنُ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا﴾ [طه: ١٠٩]، وقوله: ﴿يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ وَالْمَلَائِكَةُ صَفًّا لَا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أِذْنُ لَهُ الرَّحْمَنُ وَقَالَ صَوَابًا﴾ [النبا: ٣٨]... إلى غير ذلك؛ فإن الاستثناء من النفي إثبات، فيفيد إثبات الشفاعة والإتيان بالآية^(٤) بالإذن والتمكين، لا بالاستقلال، وهو المطلوب.

(١) في (ش): «جميع».

(٢) في (ش): «يمكن».

(٣) يُنظر: «الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة» لابن حجر الهيتمي (٢/ ٤٥٩)، ويُنظر: «ذخائر العقبي في مناقب ذوي القربى» للمحب الطبري (ص: ٣٣).

أما قوله ﷺ: «غَيْرَ أَنْ لَكُمْ رَحِمًا سَابُلُّهَا بِلَالِهَا» فأخرجه البخاري في «صحيحه» (٥٩٩٠)، ومسلمٌ في «صحيحه» (٢٠٤) عن عمرو بن العاص رضي الله عنه، وأما قوله ﷺ: «لا أُغني عنكم من الله شيئاً» فأخرجه البخاري في «صحيحه» (٢٧٥٣)، ومسلمٌ في «صحيحه» (٢٠٦) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) الآية هي «السلطان» في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَتْ لَنَا أَنْ نَأْتِيَكُم بِسُلْطَنٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [إبراهيم: ١١].

ومنها قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾ الآية [الكهف: ٣٩]؛ فإن الاستثناء من النفي إثبات، والقوة هي منشأ التأثير، فإذا ثبت لأحد القوة بالله ثبت له (١) أن فعله المنسوب إليه إنما هو بقدرته المؤثرة بإذن الله، وذلك لأن العبد له فعل شرعاً، ولا فعل له إلا بقوة بالضرورة، ولا قوة له (٢) إلا بالله، فلا فعل له إلا بالله.

وقد مر أن ما كان بالله فهو لله؛ لأن ما بالغير فهو لذلك الغير، والقوة التي لله مؤثرة بمشيئة الله اتفاقاً، فقوة العبد - لكونها بالله - مؤثرة بإذن الله فيما تعلقت به مشيئته الموافقة لمشيئة الله.

ومنها قوله تعالى: ﴿وَمَا هُمْ بِضَاكِرِينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٠٢]، وقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ بِضَاكِرِهِمْ شَيْئًا إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [المجادلة: ١٠]، والاستثناء من النفي إثبات؛ كما مر.

ومنها قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَنٌ إِلَّا مَنْ آتَبَعَكَ مِنَ الْعَاوِينَ﴾، وما دل عليه الاستثناء هنا صرح به في النحل بقوله: ﴿إِنَّمَا سُلْطَنُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ﴾ الآية [النحل: ١٠٠]، إلى غير ذلك من الآيات.

وأما الأخبار، فمنها قوله ﷺ: «اللَّهُمَّ إِنَّكَ سَأَلْتَنَا مِنْ أَنْفُسِنَا مَا لَا نَمْلِكُ إِلَّا بِكَ، فَأَعْطِنَا مِنْهَا مَا يُرْضِيكَ عَنَّا». أخرجہ الدیلمی عن أنس و ابن عساکر عن أبی ہریرة، وزاد «اللَّهُمَّ» قبل «فأعطنا»، قال في «السراج المنير»: وهو حديث صحيح. انتهى (٣).

(١) الجار والمجرور «له» ليس في (ش).

(٢) الجار والمجرور «له» ليس في (ز).

(٣) يُنظر: «السراج المنير شرح الجامع الصغير في حديث البشير النذير» للعزيري (١ / ٢٩١).

ولم أجد الحديث عند الديلمي، وقد ذكر الحافظ العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» =

وهو شاهدٌ لحديث أنسٍ عند الدَّيْلَمِيِّ وحديث جابرٍ عنده وعند الطبراني الآتي، بل يشهدُ للكلِّ آيةٌ ﴿قُلْ لَا أَمَلُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ [الأعراف: ١٨٨]، فالكلُّ صحيحٌ: إما لنفسه، أو لغيره، والله أعلم.

والاستثناءُ من النفي إثبات، فدلَّ على أنا نملكُ بالله من أنفسنا ما شاء الله أن نملك، وحيثُ إن ذلك يُعمُّ ما يرضى وخلافه؛ قال ﷺ: «فأعطينا ما يرضيك عنَّا»، فقيده بما يرضى؛ طلباً لخاصة الخير، وهذا أيضاً من أوضح الدلائل على هذا القول.

ومنها قوله ﷺ: «لا حولَ ولا قُوَّةَ إلا بالله» الواردُ في غير ما حديث^(١)، والاستثناءُ من النفي إثبات، فأفاد ثبوت القُوَّة بالله، وهي القُدرة المؤثرة بإذنه تعالى؛ كما مرَّ تقريره.

ويُوضِّحُه قول عليٍّ رضي الله عنه في جواب السائل عن القَدَر: أيها السائل،

= بهامشه (٢ / ٣٦٩) أنه روى هذا الحديثَ المستغفريُّ في «الدعوات» من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. اهـ.

قلتُ: أخرجه تمامُ الرازيُّ في «فوائده» (١٤٧١)، وابنُ عساکر في «تاريخ دمشق» (٣٦ / ٣٢١) كلاهما من طريق محمد بن يعقوب بن حبيب، عن دلهات بن جبير به. ودلهاتُ ضعيفٌ جداً؛ كما ذكر الذهبيُّ في «ميزان الاعتدال» (٢ / ٢٨) عن الأزديِّ.

ورواه ابنُ عساکر ثانياً (٥٥ / ١٤٥) من طريق أبي بكر بن أبي الدنيا أسنده عن محمد بن كعب: أنه كان يقولُه، وهو في «محاسبة النفس» لابن أبي الدنيا (٩٣) والقائلُ في مطبوعه: محمد بن كثير. والله أعلم.

(١) من ذلك الجَمِّ الغفيرِ ما روى البخاري في «صحيحه» (٤٢٠٥)، ومسلم في «صحيحه» (٢٧٠٤) من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، قال له رسولُ الله ﷺ: «ألا أدلك على كلمة من كنز من كنوز الجنة؟»، قلتُ: بلى يا رسول الله، فذاك أبي وأمي، قال: «لا حول ولا قوة إلا بالله».

تقول: لا حول ولا قُوَّةَ إِلَّا بِمَنْ؟ قال: إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ! قال: فتعلّم ما في تفسيرها؟ قال: تُعلّمني ممّا علّمك الله يا أمير المؤمنين!

قال: إن تفسيرها: لا يقدرُ على طاعةِ الله ولا يكونُ له قُوَّةٌ في معصيةِ الله - في الأمرين جميعاً - إِلَّا بِاللَّهِ. أخرجهُ ابنُ عساكر من حديثِ الحارثِ قال: جاء رجلٌ إلى عليٍّ، قال: يا أمير المؤمنين... فساقَ حديثاً منه ما ذُكر^(١)، ويشهدُ له قوله تعالى: ﴿مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾ [الكهف: ٣٩].

ومنها قوله ﷺ: «اللَّهُمَّ، إنك سألتني من نفسي ما لا أملكُ إلا بك، فأعطني منها ما يُرضيكَ منها»... الحديث؛ أخرجهُ الطَّبْرانِيُّ في «الدعاء» والديلمي عن جابر^(٢)، وقد مرَّ بيانه.

ومنها قوله ﷺ خطاباً لابنِ عَبَّاسٍ - رضي الله عنهما -: «واعلم أن الأمة لو اجتمعت على أن ينفعوك بشيءٍ لم ينفعوك إلا بشيءٍ قد كتبه الله لك، ولو اجتمعتوا على أن يضروك بشيءٍ لم يضروك إلا بشيءٍ قد كتبه الله عليك». أخرجهُ الإمام أحمد والحاكم والترمذي من حديث ابنِ عَبَّاسٍ^(٣)، والاستثناء من النفي إثبات، فقد أفاد إثبات النفع والضّرّ بإذن الله.

ومن ذلك قولُ أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - في خطبته بعد استخلافهم إيّاه: لقد قلّدتُ أمراً عظيماً ما لي به من طاقةٍ ولا يدٍ إلا بتقوية الله... الأثر؛ أخرجهُ

(١) «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٤٢ / ٥١٢ - ٥١٣).

(٢) أخرجهُ الطبراني في «الدعاء» (١٤٤٩)، ولم أجد الحديث عند الديلمي، والله أعلم.

(٣) «مسند الإمام أحمد» (٢٦٦٩)، و«المستدرک على الصحيحين» (٦٣٠٣)، و«سنن الترمذي»

(٢٥١٦)، وقال: حديث حسن صحيح.

موسى بن عُقبة في «مغازيه» والحاكم وصححه عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه^(١).

ومن ذلك ما أخرج عبد بن حميد عن قتادة في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ إلى قوله: ﴿الْمُهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦-١٥٧]، قال: من استطاع أن يستوجبَ الله في مُصِيبَتِهِ ثلاثاً: الصلاة، والرحمة، والهدى؛ فليفعل، ولا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ؛ فَإِنَّهُ^(٢) مَنْ اسْتَوْجَبَ عَلَى اللَّهِ حَقًّا بِحَقِّ أَحَقِّهِ اللَّهُ لَهُ، وَوَجَدَ اللَّهَ وَفِيًّا^(٣).

ومن ذلك قولُ أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - في خطبته: ثم اعلّموا عبادَ الله إنكم لتغدّون وتروحون في أجلٍ قد غُيِّبَ عنكم علمه، فإن استطعتم أن تنقضيَ الآجال وأنتم في عملِ الله فافعلوا، ولن تستطيعوا ذلك إلا بالله... إلى آخر خطبته رضي الله عنه. أخرجه ابنُ أبي شيبة وهنادُ وأبو نعيم في «الحلية» والحاكمُ والبيهقيُّ عن عبد الله بن عكيم قال: خطبنا أبو بكر، فقال: أمّا بعد، فإني أُوصيكم بتقوى الله... وساق الكلامَ إلى أن ذكر ما مرَّ وغيره^(٤).

ومن ذلك ما أخرجه الحاكم وصححه والبيهقي في «شعب الإيمان» عن ابن

(١) «أحاديث متخبة من مغازي موسى بن عقبة» (١٩)، و«المستدرک» (٤٤٢٢) وصححه على شرط الشيخين.

(٢) في (ش): «فإن».

(٣) في (ش): «وإني». وقد عزا السيوطي هذا الأثر في «الدر المنثور في التفسير بالمأثور» (٢/ ٧٣-٧٤) إلى عبد بن حميد، و«تفسيره» مفقودٌ إلا نطفة منه.

(٤) «المصنف» لابن أبي شيبة (٣٤٤٣١)، و«الزهد» لهناد بن السري (٤٩٥).

ومن طريق ابن أبي شيبة رواه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (١/ ٣٥)، والحاكم في «المستدرک» (٣٤٤٧)، وعنه البيهقي في «شعب الإيمان» (١٠١٠٩).

عباس قال: ما أصاب داود ما أصابه بعد القَدَرِ إِلَّا مِنْ عَجَبٍ عَجِبَ بِنَفْسِهِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَبِّ، مَا مِنْ سَاعَةٍ مِنْ لَيْلٍ وَلَا نَهَارٍ إِلَّا وَعَابِدٌ مِنْ آلِ دَاوُدَ يَعْبُدُكَ: يَصَلِّيْ لَكَ، أَوْ يَسْبُحُ، أَوْ يَكْبُرُ - وَذَكَرَ أَشْيَاءَ - فَكَرِهَ اللَّهُ ذَلِكَ فَقَالَ: يَا دَاوُدَ، إِنْ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ إِلَّا بِي، فَلَوْلَا عَوْنِي مَا قَوَيْتَ عَلَيْهِ... الْحَدِيثُ (١).

وَمِنْ ذَلِكَ مَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الزهد» وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ وَابْنُ عَسَاكِرَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ الشَّيْطَانَ عَرَجَ إِلَى السَّمَاءِ، فَقَالَ: يَا رَبِّ، سَلِّطْنِي عَلَى أَيُّوبَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: لَقَدْ سَلَّطْتُكَ عَلَى مَالِهِ وَوَلَدِهِ، وَلَمْ أُسَلِّطْكَ عَلَى جَسَدِهِ... إِلَى أَنْ قَالَ: فَرَنَّ إبْلِيسُ رَنَّةً سَمِعَهَا أَهْلُ السَّمَاءِ وَأَهْلُ الْأَرْضِ، ثُمَّ عَرَجَ إِلَى السَّمَاءِ، فَقَالَ: أَيُّ رَبِّ، إِنَّهُ قَدْ اعْتَصَمَ، فَسَلِّطْنِي عَلَيْهِ؛ فَإِنِّي لَا أَسْتَطِيعُهُ إِلَّا بِسُلْطَانِكَ، قَالَ: قَدْ سَلَّطْتُكَ عَلَى جَسَدِهِ وَلَمْ أُسَلِّطْكَ عَلَى قَلْبِهِ... الْحَدِيثُ بِطَوْلِهِ (٢).

إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَحَادِيثِ وَالْآثَارِ (٣).

(١) «المستدرک علی الصحیحین» (٣٦٢٠) وصححه، وعنه في «شعب الإيمان» (٦٨٦٦).
 (٢) لم أجده في مطبوع «الزهد» للإمام أحمد، ورواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٨٣٦٠) عن ابن عباس، ورواه ابن عساکر في «تاریخ دمشق» (١٠ / ٦٩ - ٧١) عن وهب بن منبّه.
 ورواه الطبري في «تفسيره» (١٦ / ٣٥١ - ٣٥٣) عن وهب وغيره من أهل الكتاب الأول، و (١٦ / ٣٦٠ - ٣٦٣) عن الحسن.
 (٣) قوله: «من الأحاديث والآثار» ليس في (ش).

وصية

[لا علاقة لقضيّة وحدة القدرة بالذّات وتعدّها بالنّسب بالحلول أو الاتحاد]

أيها الناظرُ في هذا الكلام!

لا تظننّ من قولنا: إن القدرة واحدة بالذّات متعدّدة بالنّسب والاعتبارات - وكذلك بقيّة الصّفات - أن ذلك قولٌ بالحلول أو الاتّحاد^(١)؛ فإن الأمر ليس كذلك! فإن الظهورَ غيرَ الحُلُول وغيرِ الاتحاد المرودين في علمِ الكلام، وأبعدُ الناس من القول بالحلول والاتّحاد هم هؤلاء المُحقّقون من أهلِ هذا الطريق الشريف الموحّدون، ولكن أكثرَ الناس لا يعلمون!

لأن مَبْنَى كلامهم^(٢) على توحيد الوجود، وأكثرَ الناس لا يعلمونه علماً مُحَقَّقاً؛ لأنه من العلوم الوهبيّة لا من علوم الفكر، فلا يُنال بمجرّد النّظر الفكري^(٣)، وضربُ الأمثال إنما هو للتقريب والتوضيح، لا أنها مُنطَبِقةٌ على المُمثّل له من كلّ وجهٍ.

فإذا أوضحنا قولنا: «إنّ الحُكم للمواطن قديماً وحديثاً» - مثلاً - بقولنا: «لونُ الماء لون إنائه»، فليس المقصود أن ثَمّة حُلولاً مثل حُلُول الماء في الإناء، وإنما المقصودُ أن الحقائق الكليّة - كالقدرة مثلاً - تختلفُ أحكامها وظهورها في المظاهرِ على حسب المواطن، والظهورُ ليس بالحلول، والتمثيلُ بالناظر في المرّائي المتعدّدة المختلفة الأشكال والألوان ممّا يُقَرِّبُ ذلك إلى الأذهان؛ فإن الناظرَ واحدٌ بالذّات، ويتعدّدُ على عدّد المرّائي، ويختلفُ لونه وشكله على حسب اختلافها، فيرى نفسه

(١) في (ش): «والاتحاد».

(٢) يعني: أهل الطريق.

(٣) قوله: «فلا يُنال بمجرد النظر الفكري» ليس في (ش)، وفيها قبل قليل: «لأنه من العلوم الإلهيّة».

خارج المرائي، ولا يشك أنه هو ويرى صورته فيها بحسبها، ولا يشك أنها صورته المتجلية فيها بحسبها.

ثم إنه ليس فيها كما يظهر ممّا إذا أشار بأصبعه إلى نحو المرأة من مسافة ذراع مثلاً ومدّ يده إليها، فالصورة التي في المرأة كذلك تُشير بالأصبع وتمدُّ يدها من نحو تلك المسافة؛ مع أن سُمك المرأة لا يجيء مقدار أصبع، فضلاً عن ذراع! فظهر أنها ليست حالة في المرأة، وهي لا ترى إلا فيها، فدلّ على ذلك أن الظهور غير الحُلُولِ لِمَنْ تَفْطَنَ للأمر.

وإذا كانت هذه الصورة المتجلية في المرأة - مع كونها محسوسة ومن الممكنات - يتحير في شأنها العاقل؛ حيث يراها في المرأة وليست حالة فيها، ولا يراها خارجة عنها، ولا منفصلة ولا متصلة، فكيف يطمع أن يُحيط بنظره الفكري بما ليس بمحسوسٍ ولا من جنس الممكنات.

وإذا لم يتم له الإحاطة بعلم ذلك، فليس من العقل والإنصاف أن يُحكّم على مُسلمٍ بأنه قائل بالحُلُول - مثلاً - بمجرد أن بعض العبارات أو بعض الأمثال المضروبة يُوهم ذلك!

ولا يعرّن الناظر أن يرى في كلام بعض أهل الطريق أن من قال: إنه «باقٍ ببقاء الله»، أو «عالمٌ بعلم الله»، أو «حيٌّ بحياة الله»، وقع^(١) فيما هو أشنع من قول الحُلُولية! فإننا لا نقول بقيام القديم - من حيث هو قديمٌ - بالحدث من حيث هو حدث، وإنما نقول: إن الحقائق الكلية تختلف أحكامها باختلاف المواطن والمظاهر؛ فإن حقيقة كلِّ صفة من صفات الكمال واحدة، وتختلف أحكامها قدماً

(١) قوله: «وقع» خبر «أن من قال».

وحدوثاً باختلاف المظاهر، وأين هذا من القول بقيام القديم بالحادثِ لِمَنْ نَظَرَ
بعين الإنصاف مُسْتَبْصِراً؟ وبالله التوفيق.

قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ
مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]، وقال تعالى: ﴿سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ﴾ [الزخرف: ١٩].

فعلى العاقل أن يسلك طريق الإنصاف، ويتذكر أن فوق كل ذي علمٍ عليمٌ،
فيتجنب من الاعتساف، فينظر في الكلام طارحاً التقيّد بالرُسوم المُتعارفة، ﴿فَعَسَى
أَلَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِنْدِهِ﴾ [المائدة: ٥٢]، ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ، وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ
عَلِيمٌ﴾ [التغابن: ١١].

[ختام الرسالة]

اللَّهُمَّ اهْدِنَا سُبُلَ السَّلَامِ، وَنَجِّنَا مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ، وَجَنِّبْنَا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ، اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي أَسْمَاعِنَا وَأَبْصَارِنَا وَقُلُوبِنَا، وَاجْعَلْنَا شَاكِرِينَ لِنِعْمَتِكَ، وَأَتَمِّهَا عَلَيْنَا. آمِينَ.

وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

قال شيخنا المؤلف - حفظه الله - تَمَّتْ لَيْلَةُ السَّبْتِ ٢٩ رَجَبٍ، سَنَةِ ١٠٦٥. انتهى.

وَتَمَّتْ هَذِهِ النُّسخة فِي ضُحَى نَهَارِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، جَمَعَ اللهُ عُلُومًا فِي صَدْرِ كَاتِبِهَا، وَهُوَ يَوْمُ الرَّابِعِ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةِ ١٠٩٥ بِرِبَاطِ سَيِّدِنَا عَلِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بِظَاهِرِ الْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ عَلَى خَيْرِ سَاكِنِهَا أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ^(١).

(١) من قوله: «قال شيخنا المؤلف» زيادة من (ز).



الرسالة رقم: (١٩) مجموع رسائل العلامة
المبلا الكوراني



ذيلُ المِثْمَةِ لِلْمَسْأَلَةِ الْمُهِمَّةِ

تأليفُ العلامة
المبلا الكوراني

نُطِعَ مَحْفَظًا عَلَى نَسَمَتَيْنِ فُطَيْتَيْنِ

تَحْقِيقَ وَتَعْلِيقَ
د. علي محمد زهنو



دارُ اللُّبَابِ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمته التحفنيق

الحمدُ لله في كلِّ نهارٍ وليلٍ، والصلاة والسلام على مَنْ نالت أُمَّتُه بَرَكَتَه أعظمَ نَيْلٍ، وعلى آلِهِ وصحبه من كلِّ طاهرٍ «ذَيْلٍ»، وعلى مَنْ تبعهم بإحسانٍ من الأجيالِ «المتَّمة»، لِمَا بدأه سلفُ هذه الأمة، من الإجلال في الدين «للمسألة المهمة»، مِنْ كلِّ ما يُخشى في الآخرة منه على العبد، فيُعَدُّوا فيها عن المغبَّة أكبرَ البُعد، ثم أما بعد.

لقد وضع المصنَّفُ هذا «الذيل» على «المتَّمة للمسألة المهمة» للجواب على اعتراض وارِدٍ عليها وأورد جوابه مُجملاً، مبتدئاً بالنقل عن الأشعريِّ بما هو دالٌّ على أنه قائلٌ بتأثير القدرة الحادثة، وتوجيه قول الأشعريِّ بالكسبِ بما يتوافق مع رأي المؤلف، ثم تطرَّق إلى الرَّدِّ على مَنْ يرى عدم تأثير القدرة الحادثة أصلاً، وأجاب على إطباق جمهور المتأخرين على أن الأشعريِّ لا يقول بتأثير القدرة الحادثة، واستأنس لذلك بكلام الرازي، وقواه بكلام الأشعريِّ في «الإبانة»، ثم لخصَّ مذهب الأشعريِّ في القوة المؤثِّرة.

وقبل أن يختم المؤلف رسالته أجابَ على إشكال وارد عليه، وردَّ على الزمخشري في تفسير آية خلق الأعمال، ووجَّه كلاماً للإمام التفتازاني،

وخلص إلى تأويلِ كلامِ الأشعريِّ الثاني الدالِّ على أن القُدرةَ الحادثة لا تأثِرَ لها .

وقد منَّ المولى على المولى بتحقيقِ هذه الرسالة عن نُسخَتَيْنِ خَطِّيَّتَيْنِ كُتِبَتِ إِحْدَاهُمَا فِي حَيَاةِ الْمَصْنُفِّ بِيَدِ أَحَدِ تَلَامِذَتِهِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَكَرَهُمَا فِي الرِّسَالَةِ السَّابِقَةِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى إِحْسَانِهِ.

المحقق

[خطبة الرسالة]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَبِهِ نَسْتَعِينُ

وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ^(١)

الحمدُ لله المبدئُ المُعيد، الخلاقُ لِمَا يَشَاءُ الفَعَالِ لِمَا يَرِيدُ، وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ الهَادِي إِلَى مَرَاتِبِ التَّوْحِيدِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أُولِي القَوْلِ السَّيِّدِ، والرَّأْيِ الرَّشِيدِ.

أما بعد:

فيا أيها الوليُّ المجيد، والمُوَحِّدُ الوحيد، الغريبُ في أوانه، ولو في أهله وأوطانه؛ فإن طلبَ الحَقِّ غربةً بنصِّ سيِّدِ الأنبياء^(٢)، فطالبُ الحَقِّ غريبٌ بلا شُبْهَةٍ وطُوبَى للغُرَبَاءِ^(٣)، وفَقِنِي اللهُ وإياكَ والمُحِبِّينَ، توفيقَ عباده الصالحينَ،

(١) الصلاةُ على النبي ﷺ زيادةً من (ش).

(٢) رواه الهروي في «منازل السائرین» (ص: ٩) بسندٍ مسلسلٍ بالصوفية إلى جعفر بن محمد عن آباه إلى عليِّ رضي الله عنه - مرفوعاً، واستغربه، وأخرجه الديلمي في «مسنده» - كما في «المقاصد الحسنة» للسخاوي (٦٥٨) - وابنُ عساکر في «تاريخ دمشق» (١٥ / ٢٣٨).

وقال العُمَارِيُّ في «المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي» (١ / ٣٠٩): هذا حديثٌ موضوعٌ في سنده وضاعان شهيران: أحدهما: إبراهيم ابن مهدي الأبلي، وثانيهما: محمد بن إبراهيم بن العلاء الشامي.

(٣) أخرج مسلم في «صحيحه» (١٤٥) عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «بدأ الإسلام غريباً، =

ورزقنا الله العافية، وأدامها لنا، وجمع قلوبنا على التقوى؛ إنه البرُّ الرحيم،
المنَّانُ الكريم.

[اعتراضٌ واردٌ وجوابه مجملاً]

قد ورد في ضمنِ مكتوبِكُم الشريف ما حاصله: أن ما ذكر في العُجالة من
دَعوى انطباق القولِ بتأثيرِ القدرة - لا على الاستقلال بل بإذن الله - على قول الشيخ
الأشعريِّ رحمه الله تعالى يحتاجُ إلى دليل.

نعم هو كذلك! ولكننا ما ادَّعينا في العُجالة التي ترجمها شيخنا - أبقاهُ الله
في عافيتِه، وأعادَ علينا من بركاتِه - بـ«المُتمَّة للمسألة المُهمَّة» إلا أن هذا القولُ
لا يُخالفُ قولَ الأشعريِّ في أنه لا تأثيرَ لغيرِ قُدرةِ الحقِّ، مع التَّصريح بأن بينهما
فرقاً، وهو أن الأشعريِّ لا يظهرُ من كلامِ الناقلين لمذهبه أنه قائلٌ بتوحيدِ الصِّفات؛
كما أنه قائلٌ بتوحيدِ الأفعال، ونحن قد بنينا دَعوى الانطباق على دَعوى توحيدِ
الصِّفات، وقد أقمنا في العُجالة على دَعوى توحيدِ الصِّفات الدليلَ العقليَّ المؤيِّدَ
بالنَّقليِّ^(١) من الكتابِ والسُّنة؛ على وجهٍ مسلَّم عند كلِّ عالمٍ مُنصفٍ.

فإن جميعَ العقلاءِ متفقون على أن الحقَّ - سبحانه وتعالى - واجِبُ الوجودِ،
وهو يستلزمُ تفرُّده بالكمالِ بالذَّات، وإن كلَّ كمالٍ لغيره فهو مُستفادٌ منه تعالى؛ كما
قرَّرناه في العُجالة.

غاية الأمر أننا نبهنا على بعضِ مواضعٍ أخذِ هذا الأصلِ من نصوصِ الكتاب؛
تأييداً للعقلِ بالنقل، لا أنه لا دليلَ عليه إلا تلك النصوص!

= وسيعود كما بدأ غريباً، فطوبى للغرباء.

(١) في (ش): «دَعوى توحيدِ العقلِ المؤيِّد بالنقل».

ولا شك أن توحيد الصفات يتضمّن أن لا قدرة إلا لله، ومن المعلوم أنه لا تأثير إلا بالقدرة، فإذا ثبت أنه لا قدرة إلا لله ثبت أنه لا تأثير إلا لله، وهذا - أي: القول بأنه لا تأثير إلا لقدرة الله - عين قول الأشعريّ، فقد ظهر الانطباق، والحمد لله الملك الخلاق.

ومما يدلُّ على توحيد الصفات مفصلاً قوله تعالى: ﴿هُوَ الْحَيُّ﴾ [غافر: ٦٥] فإن تعريف الخبر من طرق القصر، وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْعَلِيمُ الْقَدِيرُ﴾ [الروم: ٥٤]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْقَوِيُّ الْعَزِيزُ﴾ [هود: ٦٦]، وقوله تعالى: ﴿اللَّهُ لَطِيفٌ بِعِبَادِهِ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْقَوِيُّ الْعَزِيزُ﴾ [الشورى: ١٩]، وقوله تعالى: ﴿أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ١٦٥]؛ فإن تعريف المبتدأ أيضاً كذلك، وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

وفي الحديث القدسي: «يا ابن آدم، بمشيئتي كنت أنت تشاء لنفسك ما تشاء، وبارادتي كنت أنت الذي تريد لنفسك ما تريد»... الحديث، أخرجه أبو نعيم من حديث ابن عمر رضي الله عنهما^(١).

وعليه ظاهرُ قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠]؛ أي: إلا

(١) ذكره في «كنز العمال» (٤٣٦١٥) وعزاه هذا الغزو، لم أهد إليه في شيء من كتب أبي نعيم، والله أعلم.

ورواه ابن أبي حاتم في «علل الحديث» (١٨٧٤) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وحكى قول أبيه: هذا حديث منكر، عن عمر، والقاسم بن هزان لم يدرك الحجاج بن علاط، قلت: ما حال القاسم؟ قال: هو شيخ محلّه الصدق. اهـ. وذكره الديلمي في «الفردوس بمأثور الخطاب» (٨٠٤٣) بنحوه عن أنس.

بِمَشِيئَةٍ^(١) اللهُ الظاهرة فيكم بحسبكم؛ بقرينة قوله: ﴿تَشَاءُونَ﴾، وحذف الجار من «أَنْ» و«أَنَّ» مَقْيَسٌ.

وأما ما في «تفسير البيضاوي» من تقدير المضاف؛ أي: «إلا وقت أن يشاء الله مَشِيئَتِكُمْ»^(٢)، فلا يُنَافِي ما ذكرناه عند التأمل، فإن وقت أن يشاء الله مَشِيئَتَهُمْ عَيْنُ وقت إظهار المَشِيئَةِ فيهم، ووقت إظهار المَشِيئَةِ فيهم عَيْنُ وقت تجلّي الحَقِّ فيهم من اسمه «الشَّائِي المُرِيد»، وهو عَيْنُ وقت ظُهور مَشِيئَةِ الحَقِّ فيهم بحسبهم، فالْمَالُ واحدٌ، وإن اختلف الطريق.

[النقل عن الأشعريّ الدالّ]

على أنه قائلٌ بتأثير القدرة الحادثة]

ونحنُ إنما قلنا في العُجالة: لا يظهرُ من كلام الناقلين لمذهب الأشعريّ أنه قائلٌ بتوحيد الصّفات؛ لأنني لم أقفْ - إذ ذاك - على نقلٍ منه يدلُّ على ذلك، ولكنَّ الله تعالى - وله الحمدُ على نِعَمِهِ كُلِّهَا وعلى إتمام النُّعمة بإكمال المُتَمِّة - أوقفني في هذا العام على كتاب «شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل» للعلامة شمس الدين محمّد بن أبي بكر الدمشقيّ المعروف بابن القيم الحنبليّ رحمه الله تعالى، فإذا فيه نقلٌ عن الأشعريّ دالٌّ على أنه قائلٌ بتأثير القدرة الحادثة، ومن المعلوم أنه إذا ثَبَتَ ذلك منه - مع ما هو المشهور من قوله: «بأنه لا مؤثّر في الوجود إلا الله» - ثَبَتَ أنه قائلٌ بتوحيد الصّفات بلا شُبْهة.

(١) في (ش): «من مشيئة».

(٢) يُنظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٥/ ٢٧٣).

فلنورد ما نقله عنه في «شفاء العليل»؛ ليتّم التوفيق، ويكتمل التطبيق، بحول الله وقوة الله^(١) الذي بيده ملكوت التحقيق.

فنقول: قال في «شفاء العليل»: قال الأشعريُّ في عمّامة كتبه: معنى «الكسب»: أن يكون الفعل بقُدرة مُحدّثة، فمن وقع منه الفعل بقُدرة قديمة فهو فاعلٌ خالقٌ، ومن وقع منه بقُدرة مُحدّثة، فهو مكتسب. انتهى^(٢).

ولا يخفى على المتأمل المُنصف أن هذا النصّ من الأشعريِّ يدلُّ على أن الفعل واقع بقُدرة مُحدّثة، وأنه المُسمّى «كسباً» عنده.

ومن المعلوم أن الوقوع فرعٌ تأثير القُدرة المُحدّثة؛ إذ لا وقوعٌ إلا بتأثير بالضرورة، غاية الأمر: أنه لم يُطلق على العبد أنه «خالقٌ» بل «مُكتسبٌ»، وهو رعايةٌ للأدب في أمر لفظيٍّ موهِمٍ خلاف المقصود، وأنه بحثٌ آخر، وهو كما قال إمام الحرمين في كتابه المترجم بـ«النظامية» - بعد بسطٍ وتفصيلٍ في تقرير أن القُدرة الحادثة مؤثّرة بإذن الله لا استِقلاً - ما نصّه: وإذا لزم المصيرُ إلى أن القُدرة الحادثة تُؤثّر في مقدورها واستِحال إطلاق القول بأن العبد خالقٌ أعماله؛ فإن فيه الخروج عما درج عليه سلفُ الأمة، واقتحام ورطات الضلال... إلخ. انتهى^(٣).

فإنه - مع تصريحه بأن القُدرة مؤثّرة - منع الإطلاق أدباً مع السلف، وحذراً عن إيهام الاستِقلال، وهذا الذي ذكره إمام الحرمين في «النظامية» آخر قوليه، الذي اعتمد عليه.

(١) في (ش): «وقوته».

(٢) يُنظر: «شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل» لابن قيم الجوزية (ص: ١٣٠).

(٣) يُنظر: «العقيدة النظامية» لإمام الحرمين الجويني (ص: ٤٤).

وقال في آخر تقريره: فهذا - والله - الحق الذي لا غطاءً دُونَهُ، ولا مِرَاءَ فيه لمن وعاه حقٌ وعِيه. انتهى. وهو كلامٌ طويلٌ نقلَه عنه في «شفاء العليل» بلفظه^(١).

فنقول: قد ثبتَ بهذا النصِّ من الأشعريِّ أنه قائلٌ بأن القدرةَ المُحدَثةَ مؤثَّرة، والمشهورُ عنه في الكتب الكلامية أنه قائلٌ بأنه لا تأثيرَ إلا لُقدرة الله، فهو قائلٌ بأنه لا قُدرة إلا لله، وكلما كان كذلك؛ فلا استطاعةَ مع الله، ولا مِن دون الله، بل بالله؛ كما قال تعالى: ﴿مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾ [الكهف: ٣٩]، وذلك لا يُنافي توحيدَ الأفعال؛ لأنه لا تأثيرَ إلا بقدرة، ولا قُدرة بالذات إلا لله، فلا تأثيرَ إلا لله، فلا فاعلَ في الوجود حقيقةً إلا الله، وإن ظهَرت الأعمالُ من العبادِ صورةً وحِساً بإذن الله إذا شاء الله.

[توجيه كسبِ الأشعريِّ وتوافقهِ مع رأي المؤلف]

فتلخَّص من هذا أن «الكسب» عند الأشعريِّ: تحصيلُ العبدِ بقُدْرته ما تعلَّقت به مَشِيئَتُهُ وقتَ تعلُّقِ مَشِيئَةِ الله، لا على الاستقلال، بل بإذن الله وتمكينه.

ويوضحه: أن مذهبَ الأشعريِّ هو التوسُّط بين الجبر والتفويض، الذي هو الحقُّ، والمسلكُ الواضحُ لإثبات التوسُّط عند المُنصِّف هو هذا المسلكُ - أعني: التأثيرُ بالإذن ونفي الاستقلال - لا ما هو المشهور من مُجرَّد تعلُّق القُدرة بالفعل ومُقارنته من غير تأثير؛ فإنه لا يتضحُ به التوسُّط اتِّضاحاً شافياً، وإن بُوِغ في تقريره وتحريره.

(١) يُنظر: «شفاء العليل» (ص: ١٢٤)، و«العقيدة النظامية» (ص: ٥٠).

[الرَّدُّ عَلَى مَنْ يَرَى عَدَمَ تَأْثِيرِ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ أَصْلًا]

ومع هذا، فالدليل الذي استدلُّوا به على أن القدرة الحادثة غير مؤثرة أصلاً - كما هو مذكورٌ في «المواقف» وغيره^(١) - إنما يلزمُ منه أن القدرة الحادثة ليست مؤثرةً استقلاً؛ أي: ليست مؤثرةً على وفق مَشِيئَةِ الْعَبْدِ شَاءَ اللَّهُ أو لم يشأ؛ فإنَّ التمانعَ المُستلزمَ للمُحالات - الذي يدعون لزومه من الدليل المذكور - إنما يلزمُ على تقدير الاستقلال.

وأما إذا كان القدرة المُحدثة مؤثرةً بإذن الله، لا على الاستقلال، فلا تمنع ثم^(٢) أصلاً حتى يترتب عليه المُحالات التي ذكروها.

فالدليل المذكور لا يلزمُ منه إلا بطلان قول المعتزلة القائلين بالاستقلال، وأما بطلانُ مُطلقِ التأثير - ولو بالإذن - فكلاً؛ كما يظهر عند التأمل فيه.

وسياقه - كما في «المواقف» - لو كان فعلُ العبد بقدرته وتأثيرها فيه، وأنه واقعٌ بقدرة الله تعالى؛ لِمَا سَنَبِرْهُنَ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى قَادِرٌ عَلَى جَمِيعِ الْمُمْكِنَاتِ، فَلَوْ أَرَادَ اللَّهُ شَيْئًا وَأَرَادَ الْعَبْدُ ضِدَّهُ؛ لَزِمَ إِمَّا وَقُوعُهُمَا مَعًا، أَوْ عَدَمُهُمَا مَعًا، أَوْ كَوْنُ أَحَدِهِمَا غَيْرَ قَادِرٍ عَلَى مَا فُرِضَ قُدْرَتُهُ عَلَيْهِ وَتَأْثِيرُهُ فِيهِ، أَي: وَاللَّوْازِمُ كُلُّهَا مُحَالَاتٍ. انتهى^(٣).

وإنما قلنا: إن هذه المُحالاتِ إنما تلزمُ على تقدير الاستقلال؛ لأن العبد - لعدم استقلاله - إذا شاء ما لم يشأ الله لم يقع، ولا يلزمُ شيءٌ من المُحالات المذكورة.

(١) يُنظر: «المواقف» بشرح الإيجي (٦ / ٩٤) وما بعدها، و«المقاصد» بشرح الفتازاني (٢ / ٣٥٣) وما بعدها.

(٢) «ثم»: ليس في (ش).

(٣) يُنظر: «المواقف» بشرح الإيجي (٦ / ٨٦ - ٨٧).

أما الأوَّلان فظاهر، وأما الثالثُ فلائناً^(١) لم نفرضِ العبد مُستقِلاً وقادراً على ما لم يشأ اللهُ حتى يلزمَ خلافُ المفروض، بل قلنا: إنه غيرُ مُستقِلٍّ، وكلما كان كذلك فلا قُوَّةَ له إلا بالله، ولا يشاءُ إلا أن يشاءَ اللهُ، فلا يقعُ منه شيءٌ إلا ما شاء اللهُ، وعلى هذا فلا مُحالَ لازماً أصلاً، وبالله التوفيق.

[الجواب على إطباق جمهور المتأخّرين

على أن الأشعريَّ لا يقول بتأثير القدرة الحادثة]

فإن قلت: فمن أين أطبق جمهور المتأخّرين على أن الأشعريَّ لا يقول بتأثير القدرة الحادثة أصلاً مع وجود هذا النصّ منه في عمّة كتبه؟

قلت: قد نقل في «شفاء العليل» قولاً آخر عن الأشعريِّ يُعطي^(٢) بظاهره أنه لا تأثير لقدرة العبد في مقدوره؛ كما لا تأثير للعلم في معلومه^(٣)، وهو ما قال في «شفاء العليل»: قال الأشعريُّ وابن الباقلاني: الواقع بالقدرة الحادثة هو كون الفعل كسباً دون كونه موجوداً أو مُحدثاً، فكونه كسباً وصفٌ للوجود بمثابة كونه معلوماً. انتهى^(٤).

ولكن لا يخفى على المتأمل المنصف أن هذا ليس نصّاً في عدم التأثير؛ فإن أوَّله يدلُّ على التأثير، وآخره يُعطي أنه لا تأثير، وكما جاز تأويل أوَّل الكلام بقريئةٍ آخره؛ جاز تأويل آخره بقريئة أوَّله، بل هذا أولى بقريئة نصّه الآخر المذكور في عمّة كتبه، الدالُّ دلالة قاطعة على التأثير، اللهم إلا أن يكون الأشعريُّ قد نصّ في محلّ

(١) في (ش): «فإن».

(٢) في (ش): «يقضي».

(٣) في (ش): «المعلوم».

(٤) يُنظر: «شفاء العليل» لابن القيم (ص: ١٢٢).

آخَرَ على عَدَمِ التأثير، ثم صرَّحَ بأنِّي قد رجعتُ عما في عامة كُتبي من القول بالتأثير - أي: بالإذن لا استِقْلالاً - فحينئذٍ لا مجالَ للتأويل! وفي «شفاء العليل» ما يدلُّ على أن الذي استقرَّ عليه رأي الأشعريِّ عَدَمُ التأثير للقدرة الحادثة أصلاً.

[الاستئناس بكلام الرازيِّ لنصرة توجيه مذهب الأشعريِّ]

لكن في كلام الإمام فخر الدين الرازيِّ ما يدلُّ على أن الأشعريِّ قائلٌ بالتأثير؛ فإنه - بعدما قرَّر أن للقدرة معنيين: أحدهما: مُجرَّد القوَّة التي هي مبدأ الأفعال المختلفة، والثاني: القوَّة المستجمعة لشرائط التأثير، وأن الأولى قبل الفعل وتعلَّق بالضدِّين، والثانية مع الفعل ولا تتعلَّق بالضدِّين - قال: ولعل الشيخ الأشعريِّ أراد بالقدرة: القوَّة المستجمعة لشرائط التأثير، فلذلك حكَّم بأنها مع الفعل، وأنها لا تتعلَّق بالضدِّين، والمعتزلة أرادوا بالقدرة مُجرَّد القوَّة العضلية، فلذلك قالوا بوجودها قبل الفعل، وتعلُّقها بالأمر المتضادة، فهذا وجه الجمع بين المذهبين. انتهى ملخصاً^(١).

والشاهد في قوله: «ولعلَّ الشيخ الأشعريِّ...» إلخ؛ فإنَّ فيه دلالةً على أن التأثير أمرٌ مسلمٌ الثبوت عند الأشعريِّ، وإنما التَّرجيُّ في حمل قوله: «القدرة مع الفعل لا قبله» وقوله: «إنها لا تتعلَّق بالضدِّين» على هذا المعنى الثاني للقدرة لا في أصل التأثير؛ كما لا يخفى على المتأمِّل.

والاعتراضُ عليه بأن القدرة الحادثة ليست مؤثِّرةً عند الشيخ، فكيف يصحُّ أن يقال: إنه أراد بالقدرة القوَّة المستجمعة لشرائط التأثير؛ مدفوع^(٢) بأن المُثبت مُقدِّمٌ

(١) لم أهد إلى معرفة مصدر قول الرازي من كتبه، وهو في «المواقف» بشرح الإيجي (٦/ ١١٠-١١١).

(٢) قوله: «مدفوع» خبرُ المبتدأ «الاعتراض».

على النافي، على أنه قد مرَّ نصُّ الأشعريِّ الدَّالُّ على التأثير، المصحَّح لهذا التوجيه والجمع من الإمام.

اللَّهُمَّ إلا أن يكون الأشعريُّ رجَّع عنه، فلا مجال لهذا الجمع، وأما إذا لم يكن الأشعريُّ صرَّح بأنه رجَّع عن القول المذكور في عامَّة كتبه الدَّالُّ على التأثير، وإنما نصَّ على أن القُدرة الحادثة لا تأثير لها أصلاً، فينبغي أن يُحمَل على أن المراد: «لا تأثير لها استِقلالاً»؛ جمعاً بينه وبين نصِّه الدَّالُّ على أن لها تأثيراً، ومحافظةً على ما دلَّ عليه نصوصُ الكتابِ والأخبارِ والآثارِ المناسبِ لطريقة الأشعريِّ؛ فإنه لا يتجاوزُ عما دلَّ عليه الظواهرُ إلا لضرورة، ولا ضرورةً هاهنا إلى العُدول عنها؛ فهو الحَقِيقُ بأن يكونَ مذهبَ الأشعريِّ، واللائقُ بأن يُحمَل عليه كلامه، وقد قال سيدنا عمرُ بن الخطَّاب - رضي الله عنه -: وَضَعُ أَمْرٍ أُخِيكَ عَلَى أَحْسَنِهِ حَتَّى يَجِيثَكَ مِنْهُ مَا يَغْلِبُكَ، وَلَا تَظُنَّنَّ بِكَلِمَةٍ خَرَجَتْ مِنْ مُسْلِمٍ شَرًّا وَأَنْتَ تَجِدُ لَهَا فِي الْخَيْرِ مَحْمَلًا^(١).
 فالأشعريُّ إن رجَّع عن القول الأول فقد جاءنا ما يغلبنا، فلا مجال للتأويل، وإن لم يصرِّح بالرجوع عنه^(٢)، فلم يجئنا ما يغلبنا؛ لورود الأمرين عنه، وإمكانِ الجمع بالتأويل.

[تقوية البحث بكلام الأشعريِّ في «الإبانة»]

وقد مرَّ فيما ألحقناه بـ«المتمة» أننا قد وقفنا بعدها بنحو ثلاث سنين على طرفٍ من كتاب «الإبانة» الذي عليه المَعوَّلُ في المعتقد للشيخ الأشعريِّ، وأنه

(١) أخرج قول عمر - رضي الله عنه - مطوَّلاً الخطيبُ في «المتفق والمفترق» (١٤١)، وابن عساكر في

«تاريخ دمشق» (٤٤ / ٣٦٠)، وابن النجار في «ذيل تاريخ بغداد» (٢ / ٢٣١ - ٢٣٢).

(٢) قوله: «عنه» ليس في (ش).

آخِرُ مؤَلَّفَاتِهِ؛ كما صرَّح به الحافظُ ابنُ تيمية الحنبلي^(١)، وفيه ما يدلُّ على أنه لم يُنكر على المعتزلة إلا القول بالاستقلال، وأما التأثير بالإذن فلا يُوجد له فيه إنكار، فالحمدُ لله على الوفاق!

وذلك أنه قال ما نصُّه: وزعموا - أي: المعتزلة والمكذبون بالقدر - أنهم يملكون الضرَّ والنفع لأنفسهم؛ ردًّا لقول الله: ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي ضَرًّا وَلَا نَفْعًا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ [يونس: ٤٩]، وانحرافاً عن القرآن وعمّا أجمع المسلمون عليه، وزعموا أنهم ينفردون بالقدرة على أعمالهم دون ربِّهم، وأثبتوا لأنفسهم غنى عن الله عز وجل، ووصفوا أنفسهم بالقدرة على ما لم يصفوا الله بالقدرة عليه. إلى هنا كلامه - رحمه الله - بلفظه^(٢).

وهو واضح الدلالة على أن إنكاره مقصورٌ على الاستقلال المُستلزم للغنى عن الله - والغنى عن الله باطلٌ بالعقل والنقل - لا يتعداه إلى إنكار أصل التأثير بالإذن؛ كما توضَّحه الآية التي استشهد بها عليهم؛ فإنَّ الاستثناء من النفي إثبات، فالعبدُ يملك الضرَّ والنفع بمشيئة الله، وإتيان المأمورات والاجتناب عن المنهيات داخلٌ في النفع، وضدُّ ذلك داخلٌ في الضرِّ؛ كما هو ظاهرٌ عند من تأمَّل فأنصف، وبالله التوفيق.

يؤيِّده أن الجمال عبدَ الرحيم بن الحسن الإسويَّ قال في «نهاية السؤل»:

(١) يُنظر: «التسعينية» لابن تيمية (٣/ ١٠٣٧).

ولم أهدت في «تبيين كذب المفتري» لابن عساكر إلى أنه ذكر أن «الإبانة» آخر ما كتبه أبو الحسن الأشعري، رغم ثنائه الكبير عليه، ونقله فصلين منه، والمعروف أن آخر ما كتب الإمام الأشعريُّ هو كتابه «اللُّمع»، والله تعالى أعلم.

(٢) يُنظر: «الإبانة» (ص: ١٦ - ١٧) باختلافٍ في بعض الألفاظ.

إن إمام الحرَمين وغيره صرَّحوا بأن الأشعريَّ لم يُنصَّ على جواز تكليف ما لا يُطاق، وإنما أخذ من قاعدتين: إحداهما: أن القُدرة مع الفعل، والثانية: أن التكليف قبل الفعل، فعلمنا أن ما ذكره البيضاويُّ في «منهاجه» من أن التكليف يتوجَّه عند المُباشرة عكس مذهب الأشعريِّ. انتهى^(١).

ويُوضِّحُه أن الأشعريَّ قال في كتابه «الإبانة» - الذي هو آخر مُصنَّفاته والمُعَوَّل عليه في المُعتقَد - ما نصُّه: وحثنا في كتابه على التَّمسُّك بسُنَّة رسوله ﷺ، فقال: ﴿وَمَا أَلَيْنَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ الآية [الحشر: ٧]، وقال: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [النور: ٦٣]، وقال: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ إلى قوله: ﴿أَن يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾ [النور: ٥١]، فأمرهم أن يسمَعوا ويُطيعوا أمره. انتهى بلفظه^(٢).

فصرَّح بأنهم مأمورون بأن يُطيعوا أمره، وهو تصرُّيحٌ بأن الأمر واقعٌ قبل الإِطاعة، وهو معنى أن التكليف قبل الفعل.

وقد دلَّ النَّصُّ على أن الله لا يكلف نفساً إلا وسعها^(٣)، فالقُدرة - بمعنى الوُسْع والتمكُّن من الفعل، التي تصيرُ مؤثِّرةً بإذن الله عند انضمام الإرادة الموافقة لإرادة الله - مُتحقِّقةٌ قبل الفعل عند الأشعريِّ.

وإنما القُدرة التي قال: «إنها مع الفعل» هي المُستجمِعة لشرائط التأثير التي منها انضمام مَشِيئة العبد التابعة لمَشِيئة الله تعالى؛ كما يوضحه قوله في «الإبانة»: وإنَّ أحداً لا يستطيعُ أن يفعل شيئاً قبل أن يفعله الله. انتهى^(٤).

(١) يُنظر: «نهاية السؤل» للإسنوي شرح «منهاج الوصول إلى علم الأصول» للبيضاوي (١/ ١٤٠-١٤٢).

(٢) يُنظر: «الإبانة» (ص: ١٠-١٢).

(٣) كما في قوله تعالى: ﴿لَا تُكَلِّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٣٣].

(٤) يُنظر: «الإبانة» (ص: ٢٣).

ومفهومُهُ: أن العبدَ يستطيعُ أن يفعلَ شيئاً حينَ يفعلُهُ اللهُ تعالى، وهو معنَى أن القُدرةَ المستَجِمعةَ لشرائطِ التأثيرِ مع الفعلِ؛ إذ بها الإيقاعُ من العبدِ بإذنِ اللهُ عندَ إيقاعِ اللهُ تعالى إِيَّاهُ بالعبدِ، فتكونُ القُدرةُ الموجودةُ قبلَ الفعلِ وحينَ التكليفِ هي التمكُّنُ من الفعلِ بلا تأثيرٍ؛ لعدمِ استِجماعِ الشرائطِ؛ كما صرَّحَ به صاحبُ «مناهجِ العقولِ» نقلاً عن الفاضلِ المرَاعيِّ شارِحِ «مناهجِ الأصولِ»: إن شرطَ التكليفِ القُوَّةُ التي تصيرُ مؤثِّرةً عند انضمامِ الإرادةِ، وهي موجودةٌ قبلَ الفعلِ، وأما المُقارنةُ للفعلِ فهي المؤثِّرةُ المستَجِمعةُ لشرائطِ التأثيرِ، وليستَ شرطاً للتكليفِ. انتهى^(١).

ويزيده تأكيداً ما في «نهاية السؤلِ»: أن الإمامَ لَمَّا قرَّرَ في «المحصولِ» جوازَ التكليفِ بما لا يُطاقِ استدَلَّ عليه بوجوه، منها: أن التكليفَ قبلَ الفعلِ دليلٌ تكليفِ الكافرِ بالإيمانِ والقُدرةُ غيرُ موجودةٍ قبلَ الفعلِ، وذلك تكليفٌ بما لا يُطاقِ، وذكرَ نحوه في «المنتخبِ». انتهى^(٢).

[تلخيص مذهب الأشعريِّ في القوة المؤثِّرة]

فتلخَّص: أن الصحيح أن مذهب الأشعريِّ: أن التكليفَ قبلَ الفعلِ وشرطِ القُوَّةُ التي تصيرُ مؤثِّرةً عند انضمامِ الإرادةِ وارتفاعِ الموانعِ، وهي موجودةٌ قبلَ الفعلِ بلا تأثيرٍ لعدمِ استِجماعِ الشرائطِ، وهو معنى قولِهِ في «الإبانة»: وإن أحداً لا يستطيعُ أن يفعلَ شيئاً قبلَ أن يفعلَهُ اللهُ. انتهى^(٣).

(١) يُنظر: «مناهج العقول» للبدخشي (١/ ١٤٠)، ولا يزال «شرح مناهج الأصول» لأبي بكر المراغي (٨١٦هـ) مفقوداً فيما أعلم، والله أعلم.

(٢) «نهاية السؤل» للإسنوي (١/ ١٤٢). ولا يزال «المنتخب من المحصول في أصول الفقه» للفخر الرازي غير محقق فيما أعلم، والله أعلم.

(٣) يُنظر: «الإبانة» (ص: ٢٣).

وأن القُوَّة التي مع الفعل هي المؤثِّرة لاستِجماعها الشرائط؛ لِمَا اقتضاه كلامه في «الإبانة» أن العبد يستطيع أن يفعل شيئاً بالله حين فعل الله تعالى إياه بالعبد، وبالله التوفيق.

وعلى هذا، فلا يصحُّ أخذُ تكليفٍ ما لا يُطاق من القاعدتين المذكورتين في قول الأشعريِّ - أعني: قوله: إن القُدرة مع الفعل، وقوله: إن التكليفَ قبل الفعل - لأن حاصلهما أن التكليفَ واقعٌ قبل المباشرة بإيقاع الفعل عند المباشرة، ولا استحالة في ذلك؛ لأن التَّمكُّن من الفعل عند المباشرة مُتَحَقِّقٌ عنده قبل المباشرة كما تبيَّن، إنما المُحالُ إيقاعُ الفعل قبل زَمان المباشرة، ولم يَقع به التكليف.

وأما أن الله تعالى كَلَّفَ الثَّقَلَيْنَ بالإيمان ولم يُؤْمِن أَكْثَرُهُمْ؛ لِعِلْمِهِ تعالى بعدم وقوعه منهم، فليس من التكليف بما لا يُطاق؛ لأنه ليس بالمُحال عقلاً؛ لوقوع بعض أفراده من بعض المُكَلَّفِينَ وهم المؤمنون، ومدارُ التكليف على الإمكان العقليِّ لاستِخراج سرِّ القَدْرِ في المُكَلَّفِينَ، فالذكرى تنفعُ المؤمنين، وتقومُ بها الحُجَّة على الآخرين، وما هو مُمكن عقلاً ليس بما لا يُطاق عقلاً.

وامتِناعُ بعض أفرادِهِ من بعض المُكَلَّفِينَ - لسبب العلم - لا يُنافي التكليف؛ فإن الحُجَّة قائمةٌ على الكافر بوقوع بعضِ أفرادِهِ من بعضِ أبناء جنسِهِ وأبناء بلَدِهِ، فعدمُ وقوعه منه؛ لسبب العلم التابع للمعلوم المستعدُّ باستعدادٍ غير مجعولٍ لِمَا برز منه، ﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَلِيغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَيْتُكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٩].

ولهذا قال ﷺ: «فَمَنْ وَجَدَ خَيْرًا فَلْيَحْمَدِ اللَّهَ، وَمَنْ وَجَدَ غَيْرَ ذَلِكَ فَلَا يَلُومَنَّ

إلا نفسه»^(١)، ونسأل الله الكريم، الجواد الرؤوف الرحيم، العفو والعافية الدائمة. آمين^(٢).

[اعتراض وجوابه]

لا يُقال - كما في «المواقف» -: الظواهر مُتَعَارِضَةٌ؛ لأن قوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢] ونحوه مُعَارِضٌ للآيات التي فيها نسبة الأعمال إلى العباد، وإذا تعارضت الظواهر وجب الرجوع إلى غيرها من الدلائل العقلية القطعية^(٣)؛ لأننا نقول: التعارض إنما يتوهم عند الذهول عن الآيات الدالة على توحيد الصفات، وأما بعد التنبيه لهذا والتحقق^(٤) بأن توحيد الأفعال - مع نسبتها إلى العباد - مبني على توحيد الصفات؛ لم يبق لشبهة التعارض وتوهمه أثرٌ بإذن الله.

ولولا هذا الأصل الذي عليه بُني التكليف مع توحيد الأفعال كان قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصفات: ٩٦] الدال على أن الله خلقهم وخلق أعمالهم مع إسناد العمل إلى ضمير المخاطبين في ﴿تَعْمَلُونَ﴾ قولاً متناقضاً! ولا تناقض في القرآن؛ فإنه ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبُطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٢]. قال ﷺ: «إن القرآن لم ينزل ليكذب بعضه بعضاً، ولكن نزل ليصدق بعضه بعضاً»... الحديث^(٥).

(١) كما روى النبي ﷺ عن ربه - تبارك وتعالى - فيما أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢٥٧٧) من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

(٢) من قوله المتقدم: «يؤيده أن الجمال عبد الرحيم بن الحسن الإسني» إلى هنا ليس في (ش).

(٣) يُنظر: «المواقف» بشرح الجرجاني (٨ / ١٧٧).

(٤) في (ش): «والتحقيق».

(٥) أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» برقم (٦٧٠٢) من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده عبد

الله بن عمرو رضي الله عنهما.

[الردّ على الزمخشريّ في تفسير آية خلق الأعمال]

والتوزيع المذكور في «الكشاف»^(١) غير صحيح؛ لِمَا مرّ في «المتّمة» أن الآية دالّةٌ على أن المعمولَ عينُ المخلوق؛ لكونِ النحتِ والتشكيلِ منهم عينَ خلقِ الله الأشكالَ بهم وفيهم بالذات^(٢)، وغيره بالاعتبار، وكلما كان كذلك بطل التوزيعُ المذكور؛ لبنائه على الاستقلالِ المُستلزمِ لعدَمِ توارُدِ «الخلق»^(٣) و«العَمَلِ» على شيءٍ واحد، مع دلالةِ الآيةِ على التوارُدِ - صراحةً - المُستلزمِ لعدَمِ الاستقلالِ، المُستلزمِ لتوحيدِ الصّفاتِ، المزيلِ للإشكالِ؛ كما بيّنَ، وبالله التوفيق^(٤).

[توجيه كلام التفتازانيّ]

على أن كلّ ما احتجّ به في «المواقف» و«المقاصد» على نفي أصلِ التأثيرِ إنما يدلُّ على نفي الاستقلالِ، لا على نفي أصلِ التأثيرِ قطعاً؛ كما يظهرُ بمُراجعتها مع أدنى التفاتٍ!

فإن التفتازانيّ ذكر خمسة أوجه^(٥) في «شرح المقاصد»، صرّح في أربعة منها بنفي الاستقلالِ، وترك التصريح في واحد، وهو الثاني منها، وهذا المتروكُ فيه التصريحُ في «المقاصد» قد صرّح فيه السيدُ - قُدّس سرُّه - في

(١) يُنظر: «الكشاف» مع «حاشية الطيبي» (١٣ / ١٧٠).

(٢) في (ش): «لهم وفيهم بالقدرة».

(٣) في (ش): «التوارد للخلق».

(٤) قوله: «كما بين وبالله التوفيق» زيادة من (ش).

(٥) في (ش): «وجوه».

«شرح المواقف» بنفي الاستقلال^(١)، فرجع الكل إلى نفي الاستقلال، وبه نقول، وبالله التوفيق.

[تأويل كلام الأشعري الثاني الدال على أن القدرة الحادثة لا تأثير لها]

فإن قلت: فما تأويل كلامه الثاني الدال على أن القدرة الحادثة لا تأثير لها على وجه يوافق كلامه الأول الدال على أن لها تأثيراً.

قلت: أن يُقال: الواقع بالقدرة الحادثة - أي: بتأثيرها - هو كون الفعل، بمعنى الحاصل بالمصدر كسباً - أي: مُحَصَّلاً - دون كونه موجوداً أو مُحدثاً؛ أي: إنما يُطلق عليه «الكسب» دون كونه موجوداً أو مُحدثاً؛ رعاية للأدب، وحذراً عن إيهام خلاف المقصود.

فكونه كسباً - أي: مُحَصَّلاً - وصفٌ للوجود؛ لأن الفعل حين صدوره ووقوعه يتصف بكونه كسباً - أي: مُحَصَّلاً - لا قبله، بمثابة كونه معلوماً؛ فإن المعلوم حين ظهوره لعين البصيرة ووجودها في الذهن بسبب النور المقذوف في القلب - الذي هو العلم - يتصف^(٢) بكونه معلوماً لا قبله.

(١) يُنظر: «المقاصد» بشرح التفتازاني (٢ / ٣٥٤) وما بعدها، و«المواقف» بشرح الإيجي (٦ / ٩٤)

وما بعدها.

(٢) قوله: «يتصف» خبر «إن المعلوم».

[ختام الرسالة]

هذا ما تيسّر من التطبيق، والله وليّ التوفيق، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين، والحمد لله ربّ العالمين.

قال شيخنا المؤلّف - سلّمه الله ومتّعنا بحياته ورزقنا الشهود الدائم ببركته -:

تمّ في ضحوة الجمعة غرّة شعبان المعظم سنة (١٠٦٦) في المدينة المنورة على مشرفّها أفضل الصلاة وأكمل التسليم. انتهى.

ووقع الفراغ في كتابة هذه النسخة قبيل عصر يوم السبت الخامس^(١) من ذي القعدة الحرام سنة ١٠٩٥ برباط سيدنا عليّ - كرم الله وجهه ورضي عنه وعن كلّ الصحابة أجمعين - بظاهر المدينة المنورة على خير من دُفن فيها أفضل الصلّة وأزكى السّلام^(٢).

(١) في الأصل: «خامس» وصوّبت.

(٢) من قوله: «قال شيخنا المؤلّف» زيادة من (ز).



الرسالة رقم: (٢٠) مجموع رسائل العلامة
المجلد الكوراني



جلاء الأنظار بتحرير الجبر في الاختيار

تأليف العلامة
المجلد الكوراني

يطبع محققاً على نسختين فطنتين

تحريره وتعليقه
د. علي محمد زهنو



دار الكتب

بسم الله الرحمن الرحيم وبأية أستعين
 الحمد لله المصطفى فاطر السموات والأرض فأن الصالح "راشدنا إلى الأمل"
 التعليم القدير الفعال لما يريد أجدوا الحكيم ذوا الرحمة والصلاح "و أشهد
 أن سيدنا محمد عبد الله المرسل بالهدى "و دين الحق المأماني المشرك بالتوحيد
 الصالح" صلى الله عليه وسلم وعلى آله الطيبين الطاهرين وأصحابه الأشتاء الرحمة
 والرفق واللين صلوة وشهادة فاطمة بنت محمد وآلها الطاهرين واللاحقين
 عند خلق الله به يوم انه جبرئيل الخليفة ١٠٠٠ هـ فان الامام المحقق
 عليه السلام الشريف زهير الشريف زين العابدين سمعوا نوح الشريعة العرفان وهم
 انه تعالى ذكر في النسخ والبيان المشرف على ان استقلال المعبد في اختياره
 المسوق للازم المعتزلة في دعوى الاستقلال للمعبد في ايجاد واعماله
 الحسين عليه السلام توصيف الاعمال بالحسن والقبول العقليين ثم منته
 للتحقق عليه اربع مقدمات استتبع منها ان المعبد يجب ان لا يتغير في اختياره
 ولما يتبين ان اول دليل لا شرعي لا انفعال لا دليل على ان الاستقلال بالاصح
 عليه كما لا يخفى على من لا يخفى من مقدماته من الامتناع ان اردت التنبه
 في ذلك على علمي بحسب: "تصح في المعبد" ولا يمكن تفهيمه لفظا فان يتبين
 في العبادات من حيثية في المقال رواه كما لا يخفى لا يؤيد عزائم من غفاس
 فيجاءه في واصلها بالاعتقاد والحق ولا قوة الا بالله العلي العظيم
 في قول "واهد التوفيق بساقي التوفيق" من الشريعة دليل لا شرعي كما
 حصله في الاعتقاد في استقلاله في ايجادها داخله بتدبيره عند اختياره
 ويحقق اذ لا يرد والامام الخلف الفطري عنه قط كما انه قد يتبين رتبنا

ويريد هذا ما يقع لنا به من مرجع اختيار المعبد وراوته فان كان
 منه فاما اختيار الاختيار فهو الاختيار الذي لا يكتفي مرجعا واما فصل
 بالاختيار فذلك كما لو تقدم على الاختيار الذي ثبتت له في مرجعها واما فصل
 فلان بيان يكون من غيره ويجعل الفعل عند ذلك المرجح وكلها ما يفعل
 واجبا بمرجع من غيره كان مجبور في اختياره ولا مستقلا في وجوده
 وايضا حد ان كل فصل مصدر عن المعبد كما في قوله عند تعلق رتبة
 فهو لا مصدر عنه ذلك بل هو كمن يتعالى اراد ذلك من النص
 الجميع عليه ما شاء الله من المالك والمالكين وكلها ما كان ذلك وجب
 وقدره اختياره التبع للاختيار تعالى فلكل ما كانت الشرك وكلها ما كان
 كذلك كان مجبور في اختياره لا مستقلا في الاختيار ثم قانده الرتبة
 اعلان ان اختياره من اعلا عنه وقد هذا دليل يقيني والبعيد الذي لا
 يعتقه ولا يقينا لم يوردوا على مقدماته متعاقبا يمكن ان يقال انه في
 وقد خفي على كل الراغبين مواقع العطف في الالزام مستحب في كل
 وهذا مبني على اربع مقدمات المقتضى والاول ان الفعل لا يدل على
 الذي وضع المصدر بالية ويمكن ان يراد به المصدر الذي لا يدل على
 فاما انما يكون زيد فقهه قائم الحركة بزيد فانما الحركة اعلم انما يكون
 للحق في اي حركة فيكون هذا المصدر الذي لا يدل على الفعل في وان اورد
 القاع في كل ما كان له في المعنى الاول والمعنى الثاني في وجوده في الخارج فاما
 الا اذا كان في المعنى الاول وهو في وجوده في الخارج فاما في كل ما كان
 فلا يراد ان يتوقف وجوده على وجوده وانما يكون واجبا بالذات بل ان لم
 يوجد مجله ما يتوقف عليه وجوده في وجوده وان وجدت تلك
 على ما يتوقف وجوده عليها ان لم يكن له من وجوده فان توقف وجوده
 على شيء اخر لم يكن المفروض من جملة جملته وان لم يتوقف وجوده على شيء

مكتبة لاله لي (ل)

بسم الله الرحمن الرحيم وبأية أستعين

الحمد لله المصطفى فاطر السموات والأرض فأن الصالح "راشدنا إلى الأمل"
 التعليم القدير الفعال لما يريد أجدوا الحكيم ذوا الرحمة والصلاح "و أشهد
 أن سيدنا محمد عبد الله المرسل بالهدى "و دين الحق المأماني المشرك بالتوحيد
 الصالح" صلى الله عليه وسلم وعلى آله الطيبين الطاهرين وأصحابه الأشتاء الرحمة
 والرفق واللين صلوة وشهادة فاطمة بنت محمد وآلها الطاهرين واللاحقين
 عند خلق الله به يوم انه جبرئيل الخليفة ١٠٠٠ هـ فان الامام المحقق
 عليه السلام الشريف زهير الشريف زين العابدين سمعوا نوح الشريعة العرفان وهم
 انه تعالى ذكر في النسخ والبيان المشرف على ان استقلال المعبد في اختياره
 المسوق للازم المعتزلة في دعوى الاستقلال للمعبد في ايجاد واعماله
 الحسين عليه السلام توصيف الاعمال بالحسن والقبول العقليين ثم منته
 للتحقق عليه اربع مقدمات استتبع منها ان المعبد يجب ان لا يتغير في اختياره
 ولما يتبين ان اول دليل لا شرعي لا انفعال لا دليل على ان الاستقلال بالاصح
 عليه كما لا يخفى على من لا يخفى من مقدماته من الامتناع ان اردت التنبه
 في ذلك على علمي بحسب: "تصح في المعبد" ولا يمكن تفهيمه لفظا فان يتبين
 في العبادات من حيثية في المقال رواه كما لا يخفى لا يؤيد عزائم من غفاس
 فيجاءه في واصلها بالاعتقاد والحق ولا قوة الا بالله العلي العظيم
 في قول "واهد التوفيق بساقي التوفيق" من الشريعة دليل لا شرعي كما
 حصله في الاعتقاد في استقلاله في ايجادها داخله بتدبيره عند اختياره
 ويحقق اذ لا يرد والامام الخلف الفطري عنه قط كما انه قد يتبين رتبنا

بمنته مقدماته من الامتناع ان اردت التنبه في ذلك على علمي بحسب: "تصح في المعبد"
 في العبادات من حيثية في المقال رواه كما لا يخفى لا يؤيد عزائم من غفاس
 فيجاءه في واصلها بالاعتقاد والحق ولا قوة الا بالله العلي العظيم
 في قول "واهد التوفيق بساقي التوفيق" من الشريعة دليل لا شرعي كما
 حصله في الاعتقاد في استقلاله في ايجادها داخله بتدبيره عند اختياره
 ويحقق اذ لا يرد والامام الخلف الفطري عنه قط كما انه قد يتبين رتبنا

مكتبة عاطف أفندي (ع)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة التحقيق

الحمد لله الواحد القهار، الحليم الغفار، المنعم على عباده الأبرار، بنعمة تنوير البصائر و«جلاء الأنظار»، المتفضل على الخليفة «بتحرير» أعمالهم من محض «الجبر» والاقْتِسار، واهبِ الثقلين هبة الإرادة «في الاختيار».

والصلاة والسلام على عبده المصطفى ونبئه المختار، وعلى أزواجه وذريته الأطهار، وعلى جميع صحابته المنتجبين الأخيار، وتابعيهم بإحسان إلى يوم القرار.

وبعد:

فهذه رسالة لطيفة مما خطه بنان العلامة الكبير برهان الدين إبراهيم بن حسن الكوراني الشافعي رحمه الله تعالى وأعلى مقامه، وأنزله المنزلة العليا في دار المقامة.

يدل اسمها على مسمّاها، ويصرّح عنوائها بمحتواها، ينتصر فيها لقول المذهب الأشعري في قضية سلطان العباد على أفعالهم، ومسألة حرّيتهم في اختيارهم، ويتصر فيها للمذهب في تحقيق معنى الجبر المتوسط، وتحقيق الفرق بينه وبين الإكراه والجبر المحض، مبيناً تفاصيل في فهم مسؤولية الإنسان عن أعماله مع كونه

تحت سلطان مشيئة الله عز وجل. متبنيًا قولاً غير معتمد في المذهب الأشعري يُجيز أن يكون للعبد قدرة مؤثرة لكن بإذن الله لا بالاستقلال؛ حيث يرى أنه لا حاجة - مع هذا القول - إلى تخصيص العمومات الدالة على أن الله خالق كل شيء، مع إثبات الكسب بالتأثير؛ بناءً على توحيد الصفات المزيل لشبهة لزوم بطلان التكليف والتأديب، وارتفاع المدح والذم والثواب والعقاب، وانتفاء فائدة البعثة، والجمع بين توحيد الأفعال.

وقد تصدَّى المؤلف في رسالته هذه للردِّ على كلام الإمام المحقق صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود البخاري الحنفي في كتابه «التوضيح شرح التنقيح»، ولتعقب كلام العلامة محمد بن علي البركوي الرومي الحنفي في كتابه «الطريقة المحمدية في بيان السيرة النبوية الأحمدية»، وناقش كلاميهما نقاشاً عميقاً مُزداناً بما يمتاز به - رحمه الله تعالى - من خلقه العالي وأدبه الجَمِّ.

ثم ختم المصنّف رسالته بخاتمة أوردَ فيها لأجل التبرُّك والذكرى خمسةً أحاديثٍ مُسنَّدةً إلى النبي ﷺ.

وقد جاد الله القويُّ الجليل، على العبدِ الضعيفِ الذليل، بتحقيق هذه الرسالة عن نُسخَتَيْنِ خَطِيئَتَيْنِ قِيَمَتَيْنِ كُتِبَتَا كُلاهُمَا في السنة التالية لوضع المؤلف رسالته هذه، قد قابلَ إحداهُما ناسخُها عليه وهي نسخة مكتبة لاله لي في المكتبة السلিমانيّة باسطنبول تحت رقم (٣٧٦٥) ورمزها (ل)، وكُتبت الثانية عن نُسخة نُسخَت من نُسخة المصنّف مقابله عليه أيضاً وهي نسخة مكتبة عاطف أفندي في المكتبة السلिमانيّة باسطنبول تحت رقم (٢٧٨٩)، ورمزها (ع).

ومع قيمة تَيْنِكَ النُّسخَتَيْنِ ومصدَّقَيْتَهُمَا فقد قُمتُ لأجل حلِّ مُشكلاتِ بعض المواضع اليسيرة من الرسالة بالاستئناسِ بِنُسخَتَيْنِ أُخْرَيَيْنِ منها؛ أزالَتَا عن بعض السياقات كلَّ التباس، وهاتان النسختان هما: نسخة مكتبة راغب باشا رقم (١٤٦٤)، والثانية نسخة مكتبة حميدية رقم (١٤٤٠)، وكلتاهما في المكتبة السلিমانيّة باسطنبول، فالحمد لله رب العالمين.

المحقق



[خطبة الرسالة]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَبِهِ إِيَّاهُ نَسْتَعِينُ

الحمد لله الفَتَّاحِ، فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ فَالِقِ الْإِصْبَاحِ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْعَلِيمِ، الْقَدِيرُ الْفَعَّالُ لِمَا يُرِيدُ الْجَوَادُّ الْحَكِيمُ، ذُو الرَّحْمَةِ وَالسَّمَّاحِ، وَأَشْهَدُ أَنْ سَيِّدَنَا مُحَمَّدًا عَبْدَهُ الْمُرْسَلُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ الْمَاحِي لِلشُّرْكِ بِالتَّوْحِيدِ الصُّرَاحِ، ﷺ وَعَلَى آلِهِ الْأَتْقِيَاءِ، وَأَصْحَابِهِ الْأَشْدَاءِ الرَّحْمَاءِ أَوْلِي النَّجَاحِ، صَلَاةً وَتَسْلِيمًا فَانْضَيِّبِ الْبَرَكَاتِ عَلَى السَّابِقِينَ وَاللَّاحِقِينَ عَدَدَ خَلْقِ اللَّهِ بِدَوَامِ اللَّهِ مُجْرِي الرِّيَّاحِ.

أما بعد:

فإن الإمامَ المحققَ عبيدَ الله المشهورَ بصدرِ الشريعة ابنَ مسعودِ تاجِ الشريعة البخاريِّ - رحمه الله تعالى - ذكر في «التوضيح» دليلَ الأشعريِّ على أن العبدَ مجبورٌ في اختياره المَسوقِ^(١) لِإلزامِ الْمُعْتَزِلَةِ في دعوى الاستقلالِ للعبدِ في إيجادِ أفعاله، المَبْنِيِّ^(٢) عليه عندهم توصيفُ الأفعالِ بِالْحُسْنِ وَالْقُبْحِ الْعَقْلِيِّينِ، ثم مهَّدَ للقَدْحِ فيه أربَعَ مُقَدِّمَاتٍ اسْتَنْتَجَ مِنْهَا أَنَّ الْعَبْدَ مَخْتَارٌ غَيْرُ مَجْبُورٍ فِي اخْتِيَارِهِ^(٣).

(١) صفة لـ «دليل».

(٢) صفة لـ «الاستقلال».

(٣) يُنظر: «التوضيح شرح التنقيح» لصدر الشريعة الحنفي (١/٣٢٦ - ٣٥٤).

ولما تبيّن لي أن دليل الأشعريّ لا انفصال منه لأهل الاعتزال، وأن القدح فيه بما ذكره لا يصحّ؛ لِمَا في بعض مُقدّماته^(١) من الاختلال؛ أردتُ التنبية على ذلك عملاً بحديث «تناصّحوا في العلم، ولا يكتُم بعضكم بعضاً؛ فإن خيانة في العلم أشدُّ من خيانة في المال». رواه الحافظ أبو نعيم عن ابن عباس رضي الله عنهما^(٢).

والله المُستعان، ولا حول ولا قُوّة إلا بالله العليّ العظيم.

فأقول - وبالله التوفيق -:

[كلام صدر الشريعة

في الرّدّ على دليل الأشعريّ في الجبر المتوسّط]

ساق النحريرُ صدرُ الشريعة دليلَ الأشعريّ بما حاصله: أن العبد ليس مُستقلاً في إيجاد أفعاله بقدرته عند اختياره وتعلّق إرادته، وإلا لِمَا تخلّف الفعل عنه قطعاً، لكنّه قد يختار شيئاً ويُرِيدُهُ فلا يقع، فلا بُدَّ من مُرّجّح غير اختيار العبد وإرادته، فإن كان منه: فأما اختيارُ الاختيار فهو كالاختيار لا يكفي مُرّجّحاً، وأما فعل مسبوق بالاختيار، فكذلك؛ لتوقّفه على الاختيار الذي ثبت أنه غير كافٍ للترجيح.

فلا بُدَّ أن يكون من غيره، ويجبُ الفعلُ عند ذلك المُرّجّح، وكلما كان الفعل واجباً بمُرّجّح من غيره كان مجبوراً في اختياره لا مُستقلاً فيه، وهو المطلوب.

وإيضاحه: أن كلّ فعلٍ صدر عن العبد بتأثير قُدرته عند تعلّق إرادته فهو لا

(١) يعني: في مقدمات القدح.

(٢) رواه الحافظ أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٩ / ٢٠) من طريق الضحاك عن ابن عباس.

ورواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١١٧٠١) من طريق عكرمة، عن ابن عباس، ورواه الطبراني

ثقات إلا أبا سعد البقالّ فيه خلافٌ بسطه الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١ / ١٤١).

يصدر عنه بمجرّد ذلك، بل لكون الحق تعالى أراد ذلك منه؛ للنصّ المُجمَع عليه: «ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن»^(١)، وكلما كان كذلك وجب وقوعه باختياره التابع لاختيار الحقّ تعالى، فلا يُمكنه التّرك، وكلما كان كذلك كان مجبوراً في اختياره، لا مُستقلاً في الاختيار.

ثم قال صدر الشريعة: اعلم أن كثيراً من العلماء اعتقدوا هذا الدليل يقينياً، والبعض الذي لا يعتقده^(٢) يقينياً لم يُوردوا على مُقدّماته منعاً يُمكن أن يُقال: إنه شيء!

وقد خفي على كلا الفريقين مواقعُ الغلط فيه، وأنا أُسمِعك ما سنح لخاطري، وهذا مبنيٌّ على أربع مُقدّمات:

المُقدّمة الأولى: أن الفعل يُراد به المعنى الذي وُضع له المصدر بإزائه، ويُمكن أن يُراد به المعنى الحاصل بالمصدر؛ فإنه إذا تحرّك زيدٌ فقد قام الحركة بزيد.

فإن أريد بالحركة الحالة التي تكون للمتحرّك في أيّ جزء يُفرض من أجزاء المسافة فهي المعنى الثاني، وإن أريد بها إيقاع تلك الحالة فهو المعنى الأول، والمعنى الثاني موجودٌ في الخارج، فأما الأول فأمرٌ يعتبره العقل ولا وجود له في الخارج^(٣).

الثانية: كل موجود مُمكنٌ، فلا بدّ أن يتوقّف وجوده على مُوجد، وألا يكون واجباً بالذات، ثم إن لم يُوجد جملةً ما يتوقّف عليه وجوده يمتنع وجوده، وإن

(١) ورد في حديث رواه أبو داود في «السنن» (٥٠٧٥) عن ابنة للنبي ﷺ.

(٢) في (ل): «لا يعتقده». وفي مطبوع مصدره: «لا يعتقدونه».

(٣) يُنظر: «التوضيح شرح التنقيح» لصدر الشريعة (١/٣٢٩ - ٣٣٠).

وُجِدَتْ تِلْكَ الْجُمْلَةُ يَجِبُ وُجُودُهُ عِنْدَهَا؛ إِذْ لَوْ أَمَكْنَ عَدَمُهُ، فَإِنْ تَوَقَّفَ وُجُودُهُ بَعْدَ
عَلَى شَيْءٍ آخَرَ لَمْ يَكُنْ الْمَفْرُوضُ جُمْلَةً^(١)، وَإِنْ لَمْ يَتَوَقَّفَ^(٢) فَوُجُودُهُ مَعَ الْجُمْلَةِ
تَارَةً وَعَدَمُهُ أُخْرَى رُجْحَانٌ مِنْ غَيْرِ مُرَجِّحٍ، وَهُوَ مُحَالٌ^(٣).

الثالثة: لَمَّا ثَبِتَ أَنَّهُ لَا بُدَّ لَوُجُودِ كُلِّ مُمَكِّنٍ مِنْ شَيْءٍ يَجِبُ عِنْدَهُ وُجُودُ
ذَلِكَ الْمُمَكِّنِ؛ يَلْزَمُ^(٤) أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَدْخُلَ فِي جُمْلَةٍ مَا يَجِبُ عِنْدَهُ وُجُودُ
الْحَادِثِ أُمُورٌ^(٥) لَا مَوْجُودَةٌ فِي الْخَارِجِ وَلَا مَعْدُومَةٌ؛ كَالْأُمُورِ الْإِضَافِيَةِ، وَهُوَ
الْقَوْلُ بِالْحَالِ^(٦).

ثم قال: لا شك أن تلك الأمور المذكورة - لكونها مُمَكِّنَةً - مفتقرة إلى
الواجب.... والظاهر: أن الحق أنها مُسْتَنَدَةٌ إليه بطريق الاختيار وترجيح المختار
أحد المتساويين - اللذين هما الإيقاع واللا إيقاع - على الآخر، ولا امتناع في ترجيح
المختار أحد المتساويين على الآخر؛ لأن الإيقاع ليس بموجود ولا معدوم، فلا
يلزم من ثبوته مع العلة تارة وعدم ثبوته أخرى رُجْحَانُ الْمُمَكِّنِ بِلَا مُرَجِّحٍ - بمعنى
وجود المُمَكِّنِ بِلَا مُوجِدٍ وَلَا إِيجَادٍ - إذ لا وجود للإيقاع، بخلاف الحركة - بمعنى
الحالة المذكورة - فإنها موجودة، فيجب وجودها على تقدير الإيقاع، فظهر الفرق
بين الأمرين.

(١) تكررت كلمة «جملة» في (ل) مصححاً عليها، وليست في مصدره.

(٢) أي: على شيء آخر؛ كما في مصدره.

(٣) يُنْظَرُ: «التوضيح شرح التنقيح» (١/٣٣٣).

(٤) جواب الشرط «لما ثبت».

(٥) فاعل «يدخل».

(٦) يُنْظَرُ: «التوضيح شرح التنقيح» (١/٣٣٧).

واعلمَ أن إثباتَ تلك الأمور - على تقدير أن كلَّ مُمكنٍ محتاجٌ في وجوده إلى مؤثِّر يوجبه - مَخْلَصٌ عن القول بالموجب بالذات، وموجبٌ للفاعل بالاختيار، ولولا تلك الأمور لا يُمكنُ نفيُ الموجب بالذات إلا بالتزام وجود بعض الموجودات من غير وجوب، ويلزمُ منه وجودٌ^(١) المُمكن بلا مُوجد، وهو مُحالٌ^(٢).

الرابعة: الرَّجْحَانُ بلا مُرَجِّح - أي: الوجود بلا مُوجد - باطلٌ، وكذا الترجيحُ من غير مُرَجِّح؛ أي: الإيجاد من غير مُوجد.

لكنَّ ترجيحَ أحدِ المُتساويين أو المرجوحِ واقعٌ؛ لأنَّه إما أن لا ترجيحَ أصلاً، أو يكون للرَّاجِحِ أو المُساوي أو المرجوحِ.

الأولُ باطلٌ؛ لأنَّه لولا الترجيحُ لا يُوجد مُمكنٌ أصلاً.

وكذا ترجيحُ الرَّاجِحِ باطلٌ؛ لأنَّ المُمكنَ لا يكون راجحاً بالذات، بل بالغير، فترجيحُ الرَّاجِحِ يُؤدِّي إلى إثباتِ الثابت، أو احتياجِ كلِّ ترجيحٍ إلى ترجيحٍ قبله إلى غير النهاية! فالترجيحُ لا يكون إلا للمُساوي أو المرجوحِ.

ولأنَّ كلَّ مُمكنٍ معدومٍ عدمه راجحٌ على وجوده في نفس الأمر بالنسبة^(٣) إلى علَّةِ العدم، ومساوٍ له بالنسبة إلى ذات المُمكن، فإيجاده ترجيحُ المرجوحِ أو المُساوي.

على أن الإرادة صفةٌ شأنها أن يُرَجَّحَ الفاعلُ بها أحدَ المُتساويين أو المرجوحِ على الآخر، فعلم أن الإرادة لا تُعلَّل، كما أن الإيجابَ بالذات لا يُعلَّل؛ لأنَّ ذات

(١) في (ل): «وجوب».

(٢) يُنظر: «التوضيح» لصدر الشريعة (١/٣٤٣ - ٣٤٤) بسياقٍ أوجزَ مما هو هنا!

(٣) في (ع): «وبالنسبة».

الإرادة تقتضي ما ذكرنا، وإنما يمتنع رُجْحان المرجوح أو المساوي ما دام كذلك، فإذا رجَّح الفاعل لم يبقَ كذلك.

قال: واعلم أن المتكلمين أوردوا لتجويز ترجيح المُختار^(١) أحدَ المُتساويين المثال المشهور، وهو: الهاربُ من السَّبع إذا رأى طريقين مُتساويين، فقال الحكماء: القضيةُ البديهيةُ التي لولاها لانسَدَّ بابُ إثبات الصانع - وهو^(٢) أن الرُّجْحان بلا مُرَجِّح باطلٌ - لا تبطل^(٣) بإيرادِ مثالٍ لا يدلُّ على عدم المُرَجِّح، بل غايتهُ عدمُ العلم بالمُرَجِّح....

ونقول - يعني: ردًّا لهم -: إن وجب المُرَجِّح في المثال المذكور:

فإما أن يجبَ بحسب نفس الأمر، وهذا باطل؛ لأنَّ الاعتقادَ الذي لا يُطابق نفسَ الأمرِ كافٍ للأفعال الاختيارية.

وإما أن يجبَ بحسب اعتقادِ الفاعل، وذا باطل أيضاً؛ إذ نفعلُ أفعالاً مع عدمِ اعتقادِ الرُّجْحان - كما في الهارب - بل مع اعتقادِ المرجوحية!

فبطل قولهم: «إن غايتهُ عدمُ العلم بالرُّجْحان»؛ فإنَّ عدمَ علمِ الفاعل بالرُّجْحان كافٍ في هذا الغرض^(٤). يعني: عدمُ المُرَجِّح في علمِ الهارب واعتقاده.

انتهت المقاصدُ من المُقدِّمات ملخَّصة.

(١) أي: فاعل الاختيار.

(٢) كذا في النسختين، والأفصح: «وهي»، والذي في مطبوع المصدر: «هو» دون واو، وانظر التعليق الآتي.

(٣) قوله: «لا تبطل» خبر المبتدأ «القضية». وفي المصدر: «ولا تبطل» فيكون الخبر قوله: «هو أن الرجحان...»، انظر التعليق السابق. والمعنى واحد.

(٤) يُنظر: «التوضيح» لصدر الشريعة (١/٣٤٣).

[الرَّدُّ عَلَى كَلَامِ صَدْرِ الشَّرِيعَةِ]

وَإِذَا سَمِعْتَ الْمُقَدِّمَاتِ فَاعْلَمْ أَنَّ الْأَوْلَىٰ لِكَيْنِ صَحِيحَتَانِ، وَأَمَّا الْأَخِيرَتَانِ^(١)

فَفِيهِمَا كَلَامٌ!

أَمَّا الثَّلَاثَةُ فَفِي مَوْضِعَيْنِ:

الأول: أن قوله: «الإيقاع لا يجبُ عند تحقُّقِ عِلَّتِهِ؛ إذ لا يلزَمُ من عدم وجوبه المُحال الذي هو وجودُ المُمكن بلا مُوجد؛ لأنَّه لا موجودَ ولا معدومَ، بخلاف الحَرَكة بمعنى الحالة المذكورة» لا يَتِمُّ^(٢)، وذلك لأنَّ الإيقاع ليس في نفسه أمراً مُستَقِلاً يَصِحُّ أن يَتَوَجَّهَ إليه الإرادةُ بِخُصُوصِهِ^(٣) حتى يُتَخَيَّلَ تَأْتِي مَا ذَكَرَهُ مِنْ صِحَّةِ تَرْجِيحِهِ عَلَى اللَّائِقَاعِ مَعَ تَسَاوِيهِمَا مِنْ غَيْرِ لَزُومِ مَحْذُورٍ، بَلْ هُوَ^(٤) أَمْرٌ إِضَافِيٌّ وَنَسْبَةٌ بَيْنَ الْقُدْرَةِ وَالْمُمْكِنِ يَتَحَقَّقُ عِنْدَ تَعَلُّقِ الْإِرَادَةِ بِوُقُوعِ ذَلِكَ الْمُمْكِنِ الَّذِي هُوَ أَثَرُهُ، فَلَا يَصِحُّ تَوَجُّهُ الْإِرَادَةِ إِلَيْهِ بِخُصُوصِهِ مَنفَرِداً عَنِ أَثَرِهِ؛ لِاسْتِلْزَامِهِ خُرُوجَهُ عَنِ حَقِيقَتِهِ، فَلَا تُرْجَّحُ الْإِرَادَةُ إِلَّا عِنْدَ تَرْجِيحِ وُقُوعِ أَثَرِهِ عَلَى لَا وُقُوعِهِ؛ فَإِن تَعَلَّقَ الْإِرَادَةُ بِوُقُوعِ الْحَرَكةِ - مِثْلاً - هُوَ بَعِينَةٌ تَعَلُّقُهَا بِوُقُوعِهَا بِالْإِيقَاعِ؛ إِذْ لَا وُقُوعَ لِأَثَرٍ إِلَّا بِإِيقَاعٍ وَتَأْثِيرٍ بِالضَّرُورَةِ، فَوُجُوبُ الْحَرَكةِ عِنْدَ تَعَلُّقِ الْإِرَادَةِ عَيْنُ وُجُوبِ إِيقَاعِهَا؛ لِتَوَقُّفِهَا عَلَيْهِ، فَلَوْ لَمْ يَجِبِ الْإِيقَاعُ لَمْ تَجِبِ الْحَرَكةُ، وَاللَّازِمُ بَاطِلٌ.

(١) فِي (ل): «الْأَخِيرَانِ».

(٢) قَوْلُهُ: «لَا يَتِمُّ» خَيْرٌ «أَنَّ قَوْلَهُ».

(٣) قَوْلُهُ: «بِخُصُوصِهِ» لَيْسَ فِي (ل).

(٤) أَي: الْإِيقَاعِ، وَالْعَطْفُ بِ«بَلْ» عَلَى قَوْلِهِ: «لَأَنَّ الْإِيقَاعَ لَيْسَ فِي نَفْسِهِ أَمْرًا مُسْتَقِلاً».

فالفرق الذي ذكره لا يُجدي إلا على تقدير كون الإيقاع أمراً غير إضافي، لكنه إضافي قطعاً واتفاقاً!

غاية الأمر: أن الحَرَكَة إذا وجبت كان الخارجُ ظَرْفًا لوجودِها، وليس ظَرْفًا لوجودِ الإيقاع؛ إذ لا وجودَ له في الخارج، بل ظرفٌ لذاته.

وهذا الفرق غيرُ قادح في المقصود؛ لتحقق وجوبِ الإيقاع بوجوبِ الحَرَكَة.

والثاني: قوله: «إن إثبات تلك الأمور هو المَخْلَصُ عن القول بالموجب بالذات».

والموجب للفاعل بالاختيار ليس كذلك، وذلك لأنَّ اختيار الحقِّ تعالى مُسْتَنَدٌ إلى غِنَاهُ الذَّاتِيَّ عن العالمين؛ فإنَّ مَنْ وجب له الغنى الذَّاتِيَّ والكمالُ الذَّاتِيَّ لا يكون عِلَّةً لشيء؛ فإنَّ العِلَّةَ لذاتها تكونُ مُوجِبَةً للمعلول.

فلو كان الحقُّ تعالى عِلَّةً لشيءٍ لم يتَحَقَّقْ له الغنى الذَّاتِيُّ؛ لأنَّ إيجابَ الذاتِ للمعلول وغناها عنه متنافيان؛ لأنَّ العِلَّةَ والمعلول مُتَضَافِيَان، وهما مُتَكَافِئَان ذهناً وخارجاً، فلا غنى لأحدهما عن الآخر.

لكن الحقُّ تعالى غنيٌّ بالذات عن العالمين، فكونُها عِلَّةً مُوجِبَةً بالذات مُحَالٌ، فهو فاعلٌ بالاختيار الناشئ عن الكمالِ الذَّاتِيَّ، لا عن تلك الأمور، وإلا كان كماله مستفاداً من أمرٍ مُمكِن، واللازمُ باطل، وتلك الأمورُ من صَرُورِيَّاتِ الإيجاد بالاختيار، لا مُوجِبَاتٌ له.

وأما ما في «التلويح» في تقرير قوله: «إن إثبات الأمور اللاموجودة واللامعدومة هو المَخْلَصُ عن لزوم القول بكون الواجب تعالى مُوجِباً بالذات» من أن القول بكونه مُوجِباً إنما يلزمُ من جهة أنه لو فعل بالاختيار لكان فعله جائزاً التَّرك، فيلزمُ

عَدَمُ الْمُمْكِنِ مع وجودِ عِلَّتِهِ التامة، وأنه يلزَمُ منه الرَّجْحان بلا مُرَجِّح، ولو مُنِعَ تَمَامُ العِلَّةِ بناءً على أن الاختيار أيضاً من جُملة ما يتوقَّف عليه الفعل لنُقِلَ الكلام^(١) إلى الاختيار بأنه قديم فيلزَمُ قَدَمُ الحادثِ، أو حادثٌ فيتسلسلُ الاختياراتُ ويلزَمُ قيام الحوادث^(٢) بذات الله تعالى.

فالجوابُ عنه مسبوقٌ بتمهيدٍ، وهو: أن الأشعريَّ - رحمه الله تعالى - قال في كتاب «الإبانة» - الذي هو آخرُ مُصنَّفاته والمُعتمَد في المعتقد^(٣) -: وأنه تعالى لا تُوارى منه كلمةٌ، ولا تَغيب عنه غائبة. انتهى^(٤).

ولا شكَّ أن علم الله تعالى أزلِّيٌّ، ووجودَ العالمِ حادثٌ، فليست الأشياءُ حاضرةً بوجوداتها الخارجيةَ أزلاً، فعدمُ غيبتها عنه تعالى إنما هو لكونها حاضرةً عنده تعالى بذواتها؛ أي: بحقائقها وماهياتها، وهي أمورٌ عدميةٌ متميزةٌ في أنفسها، وعلمُه تعالى يكشفُ التميزَ الثابت لها أزلاً بما فيها من مُقتضيات استعداداتها الغير المجعولة؛ لِمَا في «شرح المواقف»: أن العلمَ بوقوع شيءٍ في وقتٍ معيَّنٍ تابعٌ لكونه بحيثُ يقع فيه^(٥).

ولا شكَّ أن كونَ الشيءِ بحيثُ يقع^(٦) في وقتٍ معيَّنٍ اقتضاءٌ ذاتيٌّ له، واقتضاءٌ ذات الشيءِ ووقوعه في وقتٍ معيَّنٍ فرعٌ تميِّزه في نفسه؛ لأنَّ ما لا تميِّز له في نفسه

(١) جواب الشرط «ولو منع»، وكان في النسخ كلها: «نقل الكلام»، وصوبت وفقاً لمصدره.

(٢) في (ل): «ويلزم الحادث». ويُنظر كلام التفتازاني في «التلويح على التوضيح» (١/ ١٨٣).

(٣) في (ل): «والمعتقد»، وليس فيها قبله قوله: «الذي»

(٤) يُنظر: «الإبانة عن أصول الديانة» (ص: ٩).

(٥) يُنظر: «شرح المواقف» (٨/ ٩٤).

(٦) زيد في (ل): «فيه». ولا أجد لها وجهاً.

أصلاً هو المعدوم المحض الذي هو الممتنع لذاته، ولا شيء من الممتنع لذاته مقتضى^(١) للوقوع في وقت معين، وإلا لكان ممكناً، فكل شيء يقتضي وقوعه في وقت معين، فهو متميز في نفسه، والعلم يكشف التميز الثابت له في ذاته، وهذا معنى كونه تابعاً له.

يوضحه ما في «شرح المواقف»: أن قضاء الله تعالى - عند الأشاعرة - هو إرادته الأزلية المتعلقة بالأشياء على ما هي عليه فيما لا يزال، وقدره إيجادها على قدر مخصوص وتقدير معين في أوقاتها وأحوالها. انتهى^(٢).

وذلك أن الإيجاد تابع للإرادة، والإرادة تابعة للعلم، والعلم تابع للمعلوم، كاشف له على ما هو عليه في نفسه؛ لأن تعلق الإرادة بالأشياء - على ما هي عليه فيما لا يزال - فرع كونها معلومةً أولاً بما هي عليه فيما لا يزال، وهو فرع كونها متميزة في أنفسها أولاً؛ إذ المعدوم الذي لا تميز له في نفسه عدم صرف؛ أي: هو ما يفرض صدق هذا المفهوم عليه على تقدير اتصافه بالعنوان، وما هو كذلك لا إشارة إليه عقلاً، وكل معلوم يُشار إليه عقلاً فلا يصح أن يتعلق به علم، فلا يصح أن يتعلق به إرادة، لكن علمه تعالى متعلق بالأشياء أولاً قطعاً، فهي متميزة في أنفسها، مستعدة أولاً باستعداد غير مجعول لِمَا هي عليه فيما لا يزال، والعلم الإلهي المتعلق بها كاشف لها على ما هي عليه في أنفسها من غير زيادة ولا نقصان، والإرادة تتبعه.

فظهر أن المعلومات التي يتبعها العلم ويكشفها على ما هي عليه في أنفسها من مقتضيات استعداداتها هي الحقائق العدمية الأزلية المتميزة في أنفسها بتمييز ذاتي غير مجعول، لا الصور الخارجية الحادثة.

(١) كان في النسخ كلها: «مقتضياً»، ولا أرى للنصب وجهاً. والله أعلم.

(٢) يُنظر: «شرح المواقف» (٨/ ٢٠٠ - ٢٠١).

[موافقة الأشاعرة

للمنقول عن الإمام الأعظم أبي حنيفة وصاحبيه]

وهذا الذي ذكرناه عن الأشعري والأشاعرة موافقٌ لِمَا نقلَهُ الإمام أبو جعفرٍ أحمدُ بنُ مُحَمَّد الطَّحَاوِيُّ عن الإمام الأعظم أبي حنيفة وصاحبيه رحمهم الله تعالى، حيث قال في «عقيدته» - التي قال في أولها^(١): هذا ذكرُ بيان اعتقادِ أهل السنة والجماعة على مذهب فقهاء الملة أبي حنيفة نَعْمَان بن ثابت الكوفي وأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري وأبي عبد الله مُحَمَّد بن الحَسَن الشَّيبَانِي رضوانُ الله عليهم، وما يعتقدون من أصول الدين، ويدينون به ربَّ العالمين - ما نصُّه: خلق الخلق بعلمه، وقدَّر لهم أقداراً، لم يخفَ عليه شيء قبل أن يخلُقهم، وعلم ما هم عاملون قبل أن يخلُقهم... إلخ^(٢).

وقال الإمام الأعظم رحمه الله تعالى في «الفقه الأكبر»: كان الله عالماً بالأشياء قبل كونها^(٣).

وقال المحقق ابن الهمام الحنفي المأثر يدي في «المسيرة»: وعلمه تعالى بلا ارتسام^(٤) بكلِّ جزئيِّ كان، أو هو كائنٌ قبل كونه... إلى آخره.

وذلك أن الحقَّ تعالى إذا لم يخفَ عليه شيءٌ قبل أن يخلُق الخلق، والعلمُ

(١) يُنظر: «العقيدة الطحاوية» (ص: ٧).

(٢) يُنظر: «العقيدة الطحاوية» (ص: ١٠ - ١١).

(٣) يُنظر: «الفقه الأكبر» بشرح ملا علي القاري المسمى «منح الروض الأزهر» (ص: ١٣٠).

(٤) قوله: «بلا ارتسام» ليس في (ع) ويليه في «المسيرة» لابن الهمام (ص: ١٩٦): «في قلب ولا

أزليُّ والعالم حادثٌ؛ كانتِ الأشياء معلومةً للحقِّ تعالى أزلاً بحقائقها من غير ارتسامٍ صُورٍ وُجوديةٍ منها في علم الحقِّ تعالى.

ولما كان العلمُ لا بُدَّ فيه من نسبةٍ مُقتضيةٍ للطرفين، والعدمُ المحضُ - أي: ما يفرض ما صدقاً لهذا المفهوم على تقديرِ اتصافه بالعنوان - لا يصحُّ أن يصيرَ طرفاً للنسبة؛ لأنَّه لا يصحُّ أن يُشار إليه عقلاً، وكلُّ طرفٍ للنسبة لا بُدَّ أن يكون مُشاراً إليه عقلاً؛ وجب^(١) أن تكون حقائقُ الأشياء متميزةً في أنفسها حالَ عدمِها الأزليِّ، والعلمُ الإلهيُّ كاشفٌ لها، فلا يخفى عليه شيءٌ مما تقتضيه استعداداتها، ومن ذلك أعمالُ العُمَّال التي هم لها عاملون.

[تفصيل الردِّ على المعارض على قول الأشعريّ]

إذا تمهَّد هذا فنقول: نختارُ أولاً أن الاختيار قديم.

قولكم^(٢): فيلزمُ قدَمُ الحادث.

قلنا: غيرُ لازم؛ لأنَّ الاختيارَ تابعٌ للعلمِ التابعِ للمعلومِ المتميِّزِ في نفسه أزلاً، فيكشفه على ما هو عليه مما يقتضيه استعداده من وجوده في الوقت المعين اللائق به في الحكمة، وقد نقلَ المحقِّقُ العَضُدُ الإجماعَ في «المواقف» و«عيون الجواهر» على أن الله تعالى راعى الحكمةَ فيما خلق وأمر تفضلاً ورحمةً، لا وُجوباً^(٣).

(١) جواب الشرط «لَمَّا كان العلم».

(٢) أي: اعتراضاً على اختيارنا.

(٣) ليس في (ع) قوله: «ورحمة». أما كتاب «عيون الجواهر» للإيجي فمفقود! وأما في «المواقف» فإني لم أجد أنه ذكر فيه هذا الإجماع إلا أن يفهم من كلامه: أن أفعال الله تعالى ليست معللة بالأغراض، وإليه ذهب الأشاعرة وخالفهم فيه المعتزلة، وأنه تعالى لا يجب عليه شيء ولا يقبح منه شيء، وقال =

وكلما كان كذلك كانت الإرادةُ التابعةُ للعلم مُتعلِّقةً بما كَشَفَهُ العلمُ مما فيه مراعاةُ الحكمةِ جُوداً ورحمةً من وُجوده في الوقتِ المعينِ الآتي اللاتقِ به في الحكمة لا في الأزل، فلا يلزَمُ من قِدم الاختيارِ قِدمُ الحادثِ. ونختار ثانياً: أن الاختيارِ حادثٌ.

قولكم^(١): فيتسلسل الاختياراتُ، ويلزَمُ قيامُ الحوادثِ بذاتِ الله.

قلنا: لا يلزَمُ شيءٌ منهما!

أما الأولُ فلأنَّ الاختيارِ تابعٌ للعلمِ التابعِ للمعلومِ المُستَعِدِّ باستعدادٍ غيرِ مجعولٍ للوجودِ في الوقتِ المعينِ اللاتقِ به بمُقْتَضَى الحكمةِ التي راعاها الله تعالى جوداً ورحمةً، فانقطعت السلسلة لانتهائها إلى الجود والرحمة الذاتيين.

وأما الثاني فلِمَا في «المواقف» و«شرحه» أن الإضافاتِ يجوزُ تجدُّدها اتفاقاً من العقلاء؛ حتى يُقال: إنه تعالى موجودٌ مع العالمِ بعدَ أن لم يكن معه. انتهى^(٢). والاختيارُ أمرٌ نسبيٌّ لا وجودَ له في الخارجِ، فلا يلزَمُ من حُدوثه وتجدُّده المحذورُ الذي هو قيامُ الحوادثِ الوجوديةِ بذاته تعالى.

وأما الرابعة: فلأن الحصر في قوله: «لا ترجيح إلا للمساوي أو المرجوح» لا

= التفتازاني في «شرحه» على هذا الموضع (٨ / ٢٢٤): وقالت الفقهاء: لا يجب ذلك، لكن أفعاله تابعة لمصالح العباد تفضلاً وإحساناً.

وقد ذكر الألويسي في «روح المعاني» (٨ / ٥١٤) نقلَ العُصْدِ الإيجيِّ لإجماعِ أهل السنة، وربما أخذَ الألويسيُّ هذا عن الكوراني، والله أعلم.

(١) أي: اعتراضاً على اختيارنا الثاني.

(٢) يُنظر: «المواقف» مع «شرح التفتازاني» (٨ / ٣٦).

يُصِحُّ؛ لِمَا مَرَّ مِنْ نَقْلِ إِجْمَاعٍ^(١) أَهْلُ السَّنَةِ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى رَاعَى الْحِكْمَةَ فِيمَا خَلَقَ وَأَمَرَ تَفْضُلاً وَرَحْمَةً، لَا وَجُوباً.

وَمُقْتَضَاهُ: أَنَّ يَكُونُ التَّرْجِيحُ عَلَى طَبَقِ الْعِلْمِ الْكَاشِفِ لِلْاِسْتِعْدَادَاتِ الْأَزَلِيَّةِ الْمُقْتَضِيَةِ لِلْوُجُودِ فِي وَقْتٍ مُعَيَّنٍ، وَكَلِمَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ التَّرْجِيحُ لِلرَّاجِحِ بِمُقْتَضَى الْاِسْتِعْدَادِ الذَّاتِيِّ مَرَاعَاةً لِلْحِكْمَةِ جُوداً وَرَحْمَةً.

وَمَا يُقَالُ^(٢): «إِنَّ الْمُمَكِّنَ لَيْسَ فِيهِ - بِالنَّظَرِ إِلَى ذَاتِهِ - مَا يُرَجِّحُ أَحَدَ طَرَفَيْهِ» صَحِيحٌ^(٣).

وَمَعْنَاهُ: أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ مَا يُرَجِّحُ وُجُودَهُ عَلَى عَدَمِهِ تَرْجِيحاً يُوجِبُ وُجُودَهُ مِنْ غَيْرِ احْتِيَاجٍ إِلَى مُوجِدٍ خَارِجٍ عَنْهُ، وَإِلَّا لَكَانَ إِيجَادُ الْمُوجِدِ إِيَّاهُ تَرْجِيحاً لِلرَّاجِحِ، وَإِيجَاداً لِلْمَوْجُودِ، وَتَحْصِيلاً لِلْحَاصِلِ! وَامْتِنَاعُ هَذَا لَا يُنَافِي جَوَازَ أَنْ يَكُونَ فِي الْمُمَكِّنِ اسْتِعْدَادٌ أَزَلِيٌّ مُرَجِّحٌ لَوُجُودِهِ عَلَى عَدَمِهِ فِي وَقْتٍ مُعَيَّنٍ بِإِيجَادِ مُوجِدٍ خَارِجٍ عَنْهُ؛ لِأَنَّ تَحَقُّقَ الْمُرَجِّحِ - بِهَذَا الْمَعْنَى - لَا يُنَافِي اسْتِوَاءَ طَرَفَيْهِ بِالنَّظَرِ إِلَى ذَاتِهِ مُعَرِّئاً عَنْ مُقْتَضَى اسْتِعْدَادِهِ.

وَلَيْسَ فِي هَذَا^(٤) إِثْبَاتُ الثَّابِتِ وَتَحْصِيلُ الْحَاصِلِ؛ لِأَنَّ الثَّابِتَ لِلْمُمَكِّنِ فِي ذَاتِهِ هُوَ اقْتِضَاءُ اسْتِعْدَادِهِ الذَّاتِيِّ وُجُودَهُ مِنْ فَاعِلِهِ بِالِاخْتِيَارِ، لَا رُجْحَانُ وُجُودِهِ عَلَى عَدَمِهِ رُجْحَاناً مُنْتَهِيّاً إِلَى الْوُجُوبِ مِنْ غَيْرِ فَاعِلٍ، وَالثَّابِتُ لَهُ مِنَ الْفَاعِلِ وُجُودُهُ بِالْفِعْلِ عَلَى طَبَقِ مُقْتَضَى اسْتِعْدَادِهِ الذَّاتِيِّ بِالِاخْتِيَارِ.

(١) قوله: «إجماع» ليس في (ل).

(٢) في (ع): «قيل».

(٣) قوله: «صحيح» خبر المبتدأ الاسم الموصول «ما».

(٤) في (ل): «وليس فيها».

فَصَحَّ أَنْ يُقَالَ: التَّرْجِيحُ لِلرَّاجِحِ بِمُقْتَضَى الاستعداد الذَّاتِيِّ، كما يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: التَّرْجِيحُ لِلْمَسَاوِي بِالنَّظَرِ إِلَى ذاتِ الْمُمَكِّنِ مُعَرِّى عَنْ مُقْتَضَى الاستعداد وَعِلَّةُ العَدَمِ التي هي عِدْمُ عِلَّةِ الوُجُودِ، وللمرجوح^(١) بالنَّظَرِ إلى عَدَمِهِ المُرَجَّحِ أَرْلاً، المُسْتَلْزِمِ لمرجوحيةِ الوُجُودِ؛ لأنَّ ما هو أَحَدُ المُتَسَاوِيَيْنِ مِنْ وَجْهِ والمَرْجُوحُ مِنْ وَجْهِ هو الرَّاجِحُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ؛ لِاتِّحَادِ الذَّاتِ مَعَ اختلافِ الاعتبارِ.

فالإرادةُ صِفَةٌ شَأْنُهَا أَنْ يُرَجَّحَ الفاعِلُ بِهَا أَحَدَ المُتَسَاوِيَيْنِ أَوْ المَرْجُوحَ أَوْ الرَّاجِحَ، فَالتَّخْصِيسُ بِالْأَوَّلَيْنِ لَا وَجْهَ لَهُ. هَذَا فِي اخْتِيَارِ الحَقِّ سُبْحَانَهُ.

وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ فِي العَبْدِ الهَارِبِ مِنَ السَّبْعِ مِنْ أَنَّهُ يُرَجَّحُ أَحَدَ الطَّرِيقَيْنِ المُتَسَاوِيَيْنِ فِي اعْتِقَادِهِ وَيَسْلُكُهُ مَعَ عَدَمِ عِلْمِهِ بِالْمُرَجَّحِ.

فَأَقُولُ^(٢): هَذَا السُّلُوكُ الَّذِي ظَنَّهُ نَاشِئاً مِنَ التَّرْجِيحِ مِنْ غَيْرِ مُرَجَّحٍ فِي اعْتِقَادِهِ لَمْ يَكُنْ نَاشِئاً إِلَّا مِنْ تَرْجِيحٍ مِنْ مُرَجَّحٍ فِي نَفْسِ الأَمْرِ سَاقَهُ إِلَى اخْتِيَارِ مَا هُوَ أَحَدُ المُتَسَاوِيَيْنِ فِي اعْتِقَادِهِ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُ!

وَيَبَيِّنُ ذَلِكَ: أَنَّ اللهَ تَعَالَى رَاعَى الحِكْمَةَ فِيمَا خَلَقَ وَأَمَرَ تَفْضُلاً وَرَحْمَةً لَا وُجُوباً - كَمَا مَرَّ - فَلَا يَتَعَلَّقُ اخْتِيَارُ الحَقِّ تَعَالَى بِسُّلُوكِ العَبْدِ أَحَدَ الطَّرِيقَيْنِ المُتَسَاوِيَيْنِ فِي اعْتِقَادِهِ إِلَّا لِكُونَ العِلْمِ الأَرْلِيِّ قَدْ كَشَفَ أَنَّ سُلُوكَ هَذَا الطَّرِيقِ المَعِينِ المُسَاوِيِ لِلآخَرَ فِي اعْتِقَادِهِ هُوَ اللَّائِقُ بِهِ فِي الحِكْمَةِ؛ لِإِحَاطَةِ تَعَالَى بِالاستعداداتِ التي هي مَفَاتِحُ الغَيْبِ التي لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ، فَيَكُونُ اخْتِيَارُ الحَقِّ تَعَالَى أَرْلاً لِذَلِكَ تَابِعاً لِمَا كَشَفَهُ العِلْمُ مِنَ اللَّائِقِ بِهِ فِي الحِكْمَةِ، وَهُوَ المُرَجَّحُ.

(١) أَي: صَحَّ أَنْ يُقَالَ: وَالتَّرْجِيحُ لِلْمَرْجُوحِ.

(٢) أَي: رَدّاً عَلَى مَا ذَكَرَهُ.

ولا شكَّ أن اختيارَ العبدِ - فيما لا يزال - سلوكَ أحدِ المُتساويين في اعتقاده تابعٌ لتعلُّقِ إرادةِ الحقِّ تعالى بذلك أزلاً، التابع^(١) لمقتضى الحكمة بمقتضى الاستعداد الأزلي، وما شاء الله كان - بالنصِّ المُجمَع عليه - فلا يُمكنُ للعبدِ تركُ اختيارِ ما اختاره في الوقتِ المعينِّ؛ مُساوياً كان في اعتقاده أو مرجوحاً، وهو المرادُ بكونه مَجبوراً في اختياره.

وكونُ العلمِ كاشفاً لِمَا هو العبدُ عليه في نفسه أزلاً من كونه بحيثُ سيختارُ - فيما لا يزال - أحدَ المُتساويين أو المرجوحِ في اعتقاده في الوقتِ المعينِّ، ومتبوعاً^(٢) لتعلُّقِ الإرادةِ بذلك، لا يُخرجُ العبدَ عن كونه مَجبوراً في اختياره؛ لأنَّ الإرادةَ الأزليَّةَ إذا تعلَّقتُ بأنه سيختارُه ويوقَّعه لم يُمكنِ العبدُ تركُه، كما أنها إذا تعلَّقتُ بأنه سيختارُه ولا يوقَّعه لم يُمكنِ له فعلُه؛ لأنَّ «ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن» بالنصِّ والإجماع، وكلما امتنع التَّركُ بعدَ اختيارِ الفعلِ كان مَجبوراً في اختياره.

وأما القَدَرِيُّ الجاحدُ للقَدَرِ، القائلُ بأن تركَ المأمورِ وفعلَ المنهيِّ غيرُ مرادٍ لله، وأنَّ العبدَ يتركُ المأمورَ ويفعلُ المنهيَّ باختياره على الاستقلالِ، فهو - في زعمه - مُختارٌ غيرُ مَجبورٍ في اختياره.

والأشعريُّ إنما ساقَ الدليلَ المذكورَ لِرَدِّ هذا الزعمِ؛ فإنَّ العبدَ قد يُريدُ شيئاً ولا يقَعُ، وقد يُريدُه ويقَعُ! فعلمُ أن مُجرَّدَ إرادته غيرُ كافيةٍ في الوقوعِ، فلا بُدَّ من مُرجِّحٍ، وليسَ من العبدِ، فهو من غيره، ويجبُ الفعلُ عنده، فيكون مَجبوراً في اختياره، لا مُستَقِلاً في الاختيار.

(١) قوله: «التابع» صفةٌ لـ «تعلُّق»، وليس في (ع) قوله قبله: «بذلك».

(٢) قوله: «متبوعاً» معطوفٌ على «كاشفاً».

ثم قال^(١): وإذا عرفت هذه المُقدِّمات، فقولهُ: «يجب وجودُ الفعل» إن أرادَ بالفعل الحالةَ التي تكون للمتحرِّك في أيِّ جزءٍ يُفرض من المسافة، فالجبرُ مُنتَفٍ؛ لأنَّهُ يلزَمُ حينئذٍ توقُّفُ الموجود - الذي هو تلك الحالة - على ما ليس بموجودٍ ولا معدوم، وهو الإيقاع؛ فإنه غيرُ واجب، بل مُستندٌ إلى الواجب لطريق الاختيار، ولا يلزَمُ من ذلك الرُّجحانُ بلا مُرَجِّح؛ إذ لا وجودَ للإيقاع، وإن أراد بالفعل الإيقاع، فكذلك الجبرُ مُنتَفٍ بعين ما قلنا في الإيقاع. انتهى ملخصاً.

والجواب ما مرَّ: من أن العِلَّةَ التامةَ للحركة هي العِلَّةُ التامة للإيقاع؛ لتوقُّف الحركة على الإيقاع، فوجوبها وجوب إيقاعها، وعدمُ وجوبها مُستلزمٌ للرُّجحان بلا مُرَجِّح اتفاقاً، فكذلك عدمُ وجوب الإيقاع المُستلزم لعدم وجوبها.

ثم قال: هذا الذي ذكرنا لإبطال دليل الجبر، فالآن جئنا إلى إثبات ما هو الحق، وهو التوسُّطُ بين الجبر والقدر - أي: ما هو حاصلُ مجموع خَلْقِ الله وفِعْلِ العبد - فنقول: التفرقةُ ضروريةٌ بين الأفعال الاختيارية والاضطرارية؛ فإننا نعلمُ أن الحركة الاختيارية بفعلنا دون الاضطرارية، فالعلمُ الوجداني قاضٍ بأننا نفعلُ من غير اضطرارٍ ولا وجوبٍ، ونُرَجِّحُ أَحَدَ المُتساويين أو المرجوح، وهذا الترجيحُ هو الاختيارُ والقصد.

ثم نشاهد أن العبدَ قد يقصدُ شيئاً ولا يقدرُ عليه مع سلامة الآلاتِ وتوفُّرِ الدواعي، فعلمُ أن المؤثر في وجود الحركة ليس قدرة العبد وإرادته، وإلا لَمَا تخلف!

فعلمُ من وجدان ما يدلُّ على الاختيار، وجدانِ اختيار العبد غير مؤثرٍ في

(١) أي: صدرُ الشريعة في بعض كلامه المتقدم نقله عن «التوضيح شرح التنقيح» (١/٣٤٨).

ووجود الحركة، أنه جرى عادته تعالى أنا متى قصدنا الحركة الاختيارية قصداً جازماً من غير اضطرارٍ إلى القصد يخلق الله عقبيه^(١) الحالة المذكورة الاختيارية، وإن لم نقصد لم يخلق.

ثم القصد مخلوق الله تعالى، بمعنى أنه تعالى خلق قدرةً يصرّفها العبدُ إلى كلٍّ منهما على سبيل البدل، ثم صرّفها إلى واحدٍ معيّن بفعل العبد، وهو القصد والاختيار.

فالقصد مخلوق الله تعالى بمعنى استناده - لا على الوجوب - إلى موجودات هي مخلوق الله تعالى، لا أن الله تعالى خلق هذا الصرّف مقصوداً؛ لأنّ هذا ينافي خلق القدرة، فحصل الحالة المذكورة بمجموع خلق الله واختيار العبد. انتهى^(٢).

وحاصله: أنه تعالى خلق للعبد قدرةً يفعل بها القصد إلى فعلٍ ويحدث بها على الاستقلال، وهذا القصد يصرّف القدرة إلى ذلك الفعل، وهذا الصرّف فعل العبد وحده بقدرته، لكنه يُسند إلى الله تعالى من حيث إنه مُحدثٌ بقدرة مخلوقة لله تعالى من غير أن يكون الصرّف مقصوداً لله تعالى، فالعبد مُمكنٌ من صرّف قدرته المخلوقة لله تعالى إلى ما يشاء من أفعاله الاختيارية غير تابع لإرادة الله تعالى؛ لتصريحه بأن الصرّف ليس مقصوداً لله تعالى، وبأننا نفعل من غير اضطرار، فلو كان الصرّف مُراداً لله تعالى كان مجبوراً في اختياره، وهو لا يقول به.

أقول: هذا كلام مخيل^(٣) مُخالفٌ لقوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾

(١) في (ل): «عقبه».

(٢) يُنظر: «التوضيح شرح التنقيح» لصدر الشريعة (١/٣٤٨ - ٣٥١).

(٣) المَخِيلُ: المُشْكِلُ المُشْتَبِه. وقبله في (ل): «أقول: وهو». والقائل المصنّف يردُّ على صدر الشريعة رحمهما الله تعالى.

[الإنسان: ٣٠]، وللحديث المرفوع المجمع عليه: «ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن»؛ إذ مُقتضاهما أن لا يتحقق من العبد قصدٌ جازمٌ مُتعلقٌ بالفعل صارفٌ للقُدرة إليه^(١)؛ إلا تَبَعاً لإرادة الله.

ولنص^(٢) الإمام الأعظم أبي حنيفة وصاحبه - رضوان الله عليهم - فيما قاله الإمام الطحاوي في «عقيدته» المذكورة: مشيئته تعالى تَنفُذ، لا مشيئة للعباد إلا ما شاء لهم، فما شاء لهم كان، وما لم يشأ لهم لم يكن... إلخ^(٣).

وقال الإمام الأعظم - رحمه الله - في «الفقه الأكبر»: قَدَر الأشياء وقضاها، ولا يكون في الدنيا والأخرى شيءٌ إلا بِمَشِيئَتِهِ وَعِلْمِهِ، وَقَضَائِهِ وَقَدَرِهِ... إلخ^(٤).

وقال الإمام الشافعي - رحمه الله تعالى - في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠] ما نصّه: أَعْلَمَ اللَّهُ خَلْقَهُ أَنَّ الْمَشِيئَةَ لَهُ دُونَ خَلْقِهِ، وَأَنَّ مَشِيئَتَهُمْ لَا تَكُونُ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ. رواه البيهقي^(٥).

بل نقل البيهقي في «الاعتقاد» إجماع السلف الصالح على أن ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن^(٦).

وكلما كان كذلك؛ كان كلُّ من القصدِ الجازمِ وصرفه القُدرة إلى الفعل مقصوداً للحقِّ تعالى، مُراداً له قطعاً إجماعاً.

(١) أي: إلى الفعل.

(٢) أي: وهذا الكلام مخالفٌ.

(٣) يُنظر: «العقيدة الطحاوية» (ص: ١١).

(٤) يُنظر: «الفقه الأكبر» شرح ملا علي القاري المسمى «منح الروض الأزهر» (ص: ١٣٠ - ١٣٢).

(٥) رواه البيهقي في «الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد» (ص: ١٥٧).

(٦) يُنظر: «الاعتقاد» للبيهقي (ص: ١٦٢).

قوله: إن هذا ينافي خلق القُدرة^(١).

قلنا: إنما يُنافي خلقُ القُدرة المُستقلَّة بالإيجاد؛ شاء الحقُّ تعالى بأن كان فعلُ المأمور وتركُ المنهِي، أو لم يشأ بأن كان فعلُ المنهِي وتركُ المأمور؛ كما يزعمه المُعتزلة القائلون بالاستقلال؛ لزعمهم أن التكليف متوقَّفٌ على الاستقلال، وهذا الزعمُ باطلٌ عقلاً ونقلاً.

أما عقلاً فبدليل الأشعريِّ السابق؛ فإن صدر الشريعة قد اعترفَ بأن ما أوردوه عليه - فيما سبق - لا يُعدُّ شيئاً^(٢)! وما أوردَهُ هو عليه قد ظهرَ أنه كذلك؛ لِمَا تبيَّن من امتناع القول بعدمِ وجوبِ الإيقاع مع القول بوجوبِ الحركة.

وأما نقلاً فبالآية والحديث المذكورين.

وأما خلقُ القُدرة المؤثِّرة بإذن الله - لا مُستقلًّا - فلا يُنافيه؛ لعدمِ مُنافاته توحيدَ الأفعال وكُلِّيَّته: «لا خالقَ إلا الله».

فكان اللائقُ الموافق للتحقيق، المؤيَّد بالكتاب والسنة في إثبات التوسط بين الجبر والقدر أن يقول: التفرقة بين الأفعال الاختيارية والاضطرابية ضرورية، ثم إننا نُشاهدُ أن العبدَ قد يقصدُ شيئاً ويفعله بقدرته، وقد يقصدُ شيئاً ولا يقدرُ أن يفعله مع سلامة الآلات وتوفرِ الدواعي، فعُلم أن قُدرة العبد لا تُؤثِّرُ بمُجردِ إرادته، وإلا لِمَا تخلَّفَ التأثيرُ في مادةٍ ما! فلا بُدَّ من أمرٍ آخر، وهو تعلقُ إرادة الله تعالى بوقوعه؛ إذ ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن؛ بالإجماع.

ثم قال:

(١) يُنظر: «التوضيح شرح التنقيح» لصدر الشريعة (١/ ٣٤٨ - ٣٥١).

(٢) يُنظر: «التوضيح» لصدر الشريعة (١/ ٣٣٠).

فصلٌ: التكليفُ بما لا يُطاق غيرُ جائزٍ عندنا خِلافاً للأشعريِّ؛ لأنَّه لا يليقُ من الحكيم، ولقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] (١).

قلتُ: قد مرَّ نقلُ الإجماعِ على أن الله تعالى راعى الحكمةَ فيما خلق وأمرَ تفضلاً ورحمةً (٢) لا وجوباً، وإذا انتفى الوجوبُ إجماعاً تحقَّقَ الجواز، لكنَّه لم يقع بالنصِّ، وهو مذهب الأشعريِّ.

ثم قال: فإن قيل: التكليفُ بالمُحال لازمٌ على تقدير التوسُّط أيضاً؛ لأنَّ العبد غيرُ قادرٍ على إيجاد الفعل، بل يُوجدُ بخلقِ الله، فيكون التكليفُ بالفعل تكليفاً بالمُحال.

قلتُ: للعبد قصدٌ اختياريٌّ، فالمرادُ بالتكليفِ بالحرِّكةِ التكليفُ بالقصدِ إليها، ثم بعد القصدِ الجازمِ يخلقُ الله تعالى الحرِّكةَ - أي: الحالة المذكورة - بإجراء عاداته، أو التكليفُ بالحرِّكةِ بناءً على قدرته (٣) على سببها الموصِّلِ إليها غالباً (٤)، وهو القصد. انتهى.

قلتُ (٥): نصوصُ الكتاب والسنة دالةٌ على أن المكلفَ به نفسُ الأعمالِ الاختياريَّةِ، وقد دلَّ نصُّ ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] على أن العبد قادرٌ على ما كُلفَ به، فلا موجبٌ للقول بأن المرادَ بالتكليفِ بها التكليفُ بالقصدِ إليها.

(١) يُنظر: «التوضيح» لصدر الشريعة (١/٣٦٧).

(٢) قوله: «ورحمة» ليس من (ع).

(٣) أي: العبد.

(٤) في النسخ الأربع: «على سببها الموصِّلِ إليه» بعودِ الضميرِ إلى التكليفِ، وما جاء في مطبوع: «التوضيح» لصدر الشريعة (١/٣٦٧) من عودِ الضميرِ إلى الحرِّكةِ أجودُ، فليتمعَّنْ، والله أعلم.

(٥) القائلُ هو المصنِّفُ رحمه الله.

فإن قلت: المُوجِبُ أنَّ أفعال العباد مخلوقةٌ لله تعالى، فلا تكون مقدورةً للعبد، ولا تكليفَ إلا بمقدور.

قلت: كون الأفعال مخلوقاً لله تعالى لا يُنافي مقدوريتها للعبد؛ لأنه تعالى لا يُوجدُها إلا بقُدرة العباد التي هي قُدْرته الظاهرةُ فيهم بحسبِهِم؛ بدليل قوله تعالى: ﴿مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾ [الكهف: ٣٩].

وما كان بالله فهو لله بالذات، وللعبد بالجعل، ولهذا قال تعالى: ﴿أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ١٦٥]، أي: أن القُوَّةَ الظاهرةُ في مظاهر الأقوياء لله جميعاً، فالمكسوبُ للعبد عَيْنُ المخلوق لله بالذات، وغيره بالاعتبار؛ لأن مصدره - الذي هو القُوَّةُ الربانيَّةُ الظاهرةُ في العبد بحسبه - واحدٌ بالذات، مُخْتَلِفٌ بالاعتبار، فمخلوقيتها لله تعالى لا تُنافي مكسوبيتها للعبد.

ومنه يتضح معنى قول الإمام الأعظم أبي حنيفةً وصاحبيه الإمامين - رحمهم الله تعالى؛ فيما نقله الطحاويُّ عنهم في «العقيدة» المذكورة -: وأفعال العباد خلقُ الله وكسبُ العباد، ولم يُكَلِّفْهُمُ إلا ما يُطيقون، وهو تفسيرٌ «لا حول ولا قُوَّةَ إلا بالله»^(١).

وقال الإمام الأعظم - رحمه الله - في «الفقه الأكبر»: وجميعُ أفعال العباد من الحرَكةِ والسُّكونِ كَسْبُهُمُ على الحقيقة، والله خالقُها... إلخ^(٢).

ومن أَوْضَحِ الشَّواهدِ للمَقامِ ما في «صحيح مسلم» من حديث أبي هريرة: أن الصحابة - رضوانُ الله عليهم - قالوا: يا رسولَ الله، كُلفنا من الأعمال

(١) يُنظر: «العقيدة الطحاوية» (ص: ١١).

(٢) يُنظر: «الفقه الأكبر» بشرح ملا علي القاري (ص: ١٥٣ - ١٥٤).

ما نُطِيق: الصلاة والصيام والجهاد والصدقة... الحديث^(١)؛ فإنهم صرّحوا بأن ما كُلفوا به هي الأعمال المذكورة أنفُسها، وأنهم يطبقون ذلك، وأقرهم النبي ﷺ على ذلك.

وما عند ابن أبي حاتم والديلمي من حديث عائشة مرفوعاً: «يا عائشة، إن الله تعالى لم يرَض من أولي العزم من الرسل إلا بالصبر على مكروها، والصبر عن محبوبها، ثم لم يرَض مني إلا أن كُلفني ما كُلفهم، فقال تعالى: ﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَأُولُوا أَلْعَزَّوَمِنَ الرُّسُلِ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، وإني - والله - لأصبرن كما صبروا جهدي، ولا قُوَّة إلا بالله». كما في «الدر المنثور»^(٢).

فإنه ﷺ نصَّ على أن المُكَلَّف به هو نفس الصبر المأمور به في قوله تعالى: ﴿فَاصْبِرْ﴾، لا القصد إليه!

على أن القصد - إن كان هو المُكَلَّف به - كان فعلاً اختيارياً متوقفاً على قصدٍ آخر بالضرورة؛ إذ لا شك أنه أمرٌ مُمكنٌ مُحدث! غاية الأمر: أن الخارج ظرفٌ لذاته لا لوجوده، فإذا لم يكن مُحدثاً بإحداث الله عنده كان مُحدثاً بإحداث العبد، وكلُّ مُحدثٍ بالاختيار فهو مسبوقٌ بالقصد إليه بالضرورة.

فإن كان هذا القصد أيضاً اختيارياً توقفاً على قصدٍ آخر، وهكذا، فيما أن يدور، أو يتسلسل، أو ينتهي إلى قصدٍ مُحدثٍ بإحداث الله.

(١) «صحيح مسلم» (١٢٥).

(٢) يُنظر: «الدر المنثور» للحافظ السيوطي (١٣ / ٣٤٦). وأخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره»

والأولان باطلان^(١)، والأخير مُستلزمٌ لكونه مجبوراً في الاختيار، وبالله التوفيق في الإعلان والإسرار.

تكملة

[في الردّ على كلام صاحب «الطريقة المُحمّدية»]

قال الفاضل الرومي في كتابه المُسمّى بـ«الطريقة المُحمّدية»: وأما حيل الشيطان ومُخادعته في الطاعة فمن سبعة أوجه^(٢)، وساق الكلام فيها وفي أجوبتها إلى أن قال: فإن لم تُزل هذه الوسوسةُ بأمثال هذه الأجوبة، ويعود^(٣) بأن الأعمال أيضاً مُقدّرة، فلا نقدِرُ على مُخالفةِ تقدير الله تعالى، فإن قدّر لنا الأعمال الصالحة والسعي لها والقصد إليها؛ حصلت لا محالة، وإن لم يُقدّر استحال وجودها، فنحن مجبورون على العمل والتّرك، فلا يُفيد القيل والقال!

فقل^(٤): إن الله تعالى - وإن كان خالقَ أفعالِ العبادِ كلّها وغيرِها لا خالقَ غيره - لكن للعبادِ اختياراتَ جُزئية وإراداتٍ قلبيةً قابلةً للتعلّق بكلّ من الصّدين: الطاعاتِ والمعاصي، وليس لها^(٥) وجودٌ في الخارج حتى تحتاج إلى الخلقِ

(١) يعني: الدّور والتّسلُّل. والدّور: هو توقّف الشيء على ما يتوقّف عليه. والتّسلُّل: هو ترتيبُ أمورٍ غير متناهية. يُنظر: «التعريفات» للشريف الجرجاني (ص: ١٠٥) و (ص: ٥٧).

(٢) يُنظر: «الطريقة المحمدية في بيان السيرة النبوية الأحمديّة» للشيخ محمد بن علي البركوي الرومي الحنفي بشرح أبي سعيد الخادمي (ص: ٢٩١).

(٣) أي: الوسواس.

(٤) أي: للشيطان الذي جاءك بهذا الوسواس.

(٥) أي: للاختيارات الجزئية.

ويتعلّق بها؛ إذ الخلقُ إيجادُ المعدوم، فما لا يُوجدُ لا يكونُ مخلوقاً، فلا يكونُ مُريدها خالقها.

وقد جعلها الله تعالى شرطاً عادياً لخلقهِ أفعالِ العباد، وكونِ أفعالِ العباد بعلمِ الله تعالى وإرادته وتقديره وكتبه في اللوح لا يستلزمُ كونَ صدورها من العباد بالجبر؛ كما إذا علمَ زيدٌ جميعَ ما يفعله عمرٌو يوماً من الأيام، فأرادهُ وكتبهُ في قرطاسٍ، فهل يكونُ عمرٌو في فعلهِ مجبوراً من زيد؟ وهل يكونُ له أن يقولَ لزيد: فعلتُ ما فعلتُ لِعِلْمِكَ وإرادتِكَ وكتبتُك إيّاه؟ فإنَ عمراً فعلهُ باختياره وإرادته، لا لأجلِ علمِ زيدٍ وإرادته وكتبه، فلا يتصوّرُ فيه الجبر! فكذا فيما نحنُ فيه، فتدبّرْ وكن من الشاكرين!

وهذا الجوابُ هو الحاسمُ لهذه الوسوسة، ومعنى قول السلفِ: لا جبرٌ ولا تفويضٌ، ولكن أمرٌ بين أمرين.

وأما على قول الأشعريّ القائل بالجبر المتوسط - أعني: كونَ أفعالِ العباد باختيارهم - لا بالاضطرار كما يقول الجبريّة فإنه^(١) جبرٌ محضٌ، ولكن الاختيار من الله تعالى بالجبر والاضطرار، فنحن مختارون في أفعالنا، مُضطرّون في اختيارنا، فهذا معنى الجبر المتوسط، فلا محيصٌ من هذه الوسوسة، وهو مخالفٌ لقول السلف؛ إذ لا فرقٌ بينه وبين الجبر المحض في الحقيقة! فأیُّ نفعٍ في وجودِ اختيارِ اضطراريّ؟!

وأما قوله^(٢)، فيلزمُ أن يكونَ للاختيار اختياراً، فيدور أو يتسلسل، فمنقوضٌ باختيار الله.

(١) أي: الاضطرار الذي هو قول الجبرية، لا قول الأشعري، فليُفطنْ.

(٢) أي: قول الأشعري.

فجوابه جوابه^(١)! وحلّه: أن المختار إن كان قصداً وأصالةً فلا بُدَّ له من اختيار مُغاير له سابقٍ عليه بالضرورة، وأما إن كان ضمناً وتبعاً فلا^(٢)، بل يكون اختيار المقصود اختياراً لنفسه ضمناً والتزاماً؛ كما يشهد له الوجدان.

والترجيح بلا مرجح جائز عند المتكلمين في الفاعل المختار، وإنما الممتنع الترجيح بلا مرجح، فيجوز أن تتعلق الإرادة بشيء بلا مرجح وداع، فلا يرد أن تعلق الإرادة لا بُدَّ له من مرجح، فإن كان من الخارج يلزم الإيجاب، وإن كان من نفس المرید نقل الكلام عليه أنه بالاختيار أو بالاضطرار، فيلزم إما الدور، أو التسلسل، أو الإيجاب. انتهى^(٣).

وحاصله: أن للبعد اختياراً قابلاً للتعلق بكل من الضدين، وأنه غير مضطر في هذا الاختيار، فيرجح ما يشاء من الضدين، وأن أفعاله الاختيارية عن هذا الاختيار المستقل فيه، فلا يكون مجبوراً في اختياره؛ لأن كون أفعاله معلومة لله، مرادة له، لا يستلزم الجبر في الاختيار.

وفيه بحث من وجوه:

أما أولاً: فلأنه لا يصح أن يكون العبد مستقلاً بالاختيار إلا إذا كان اختياره غير تابع لإرادته تعالى، لكنه تابع^(٤)؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا شَاءَ وَلَا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠]، وللحديث المرفوع المجمع عليه: «ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم

(١) قال الخادمي في «شرحه» (ص: ٢٩٩): (فجوابه) أي: جواب النقص... (جوابه) الظاهر، أي:

الجواب عن ذلك النقص، أي: جنساً أو أصلاً، لا عيناً ولا شخصاً.

(٢) أي: لا يلزم أن يكون له اختيار سابق عليه.

(٣) يُنظر: «الطريقة المحمدية» للبركوي بشرح الخادمي (ص: ٢٩١ - ٣٠٠).

(٤) أي: لإرادة الله تعالى.

يُكُنُّ»، وللاعتقادِ الثابت عن الإمام الأعظم أبي حنيفةٍ وصاحبيه الإمامين - رحمهم الله تعالى - فقد قال الإمام أبو جعفر الطحاوي: إنهم قالوا:

خلق الخلق بعلمه، وقدّر لهم أقداراً...، وعلم ما هم عاملون قبل أن يخلقهم، ومشيئته تنفذ لا مشيئة للعباد، إلا ما شاء لهم، فما شاء لهم كان، وما لم يشأ لهم لم يُكُنْ إلخ^(١).

وقالوا: ونؤمنُ باللوح والقلم، وبجميع ما قدّر فيه، فلو اجتمع الخلق على شيءٍ كتب الله فيه: أنه كائن؛ ليجعلوه غير كائن؛ لم يقدرُوا عليه، ولو اجتمعوا كلُّهم على شيءٍ كتب الله فيه: أنه غير كائن؛ ليجعلوه كائناً؛ لم يقدرُوا عليه، جفَّ القلم بما هو كائنٌ إلى يوم القيامة، وما أخطأ العبدَ لم يُكُنْ ليُصيبه، وما أصابه لم يُكُنْ ليُخطئه^(٢).

وأما ثانياً: فلاشتماله على التناقض! فإنه - مع كونه قائلاً بأن العبدَ مختارٌ غيرٌ مجبور في اختياره - صرَّح بأن كونَ أفعالِ العبد بعلمِ الله وإرادته وتقديره وكتبه في اللوح المحفوظ لا يستلزم كونَ صدورها من العبد بالجبر! ولم يتنبه لِمَا لزمه من أنه تعالى إذا علم وقوع فعل العبد منه باختياره في وقتٍ مُعيَّن وأراد وقوعه منه في ذلك الوقت باختياره فقد أراد تعالى منه أن يختار ذلك الفعل في الوقت المذكور، فيكون اختيارُ العبد فعلاً في ذلك الوقت مُراداً لله، والله تعالى فعلاً لِمَا يُريدُ بالنص^(٣) والإجماع.

وكُلِّما كان كذلك؛ كان مجبوراً في اختياره؛ لكون اختياره تابعاً لاختيار الله

(١) يُنظر: «العقيدة الطحاوية» (ص: ١٠ - ١١).

(٢) يُنظر: «العقيدة الطحاوية» (ص: ١٨).

(٣) أي بقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَلٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧]، وقوله: ﴿فَعَلٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦].

وإرادته التي لا يتخلف عنها المراد، وكلما كان اختيارُ العبد مُراداً لله كان الاستقلالُ منفيّاً عن العبد في اختياره.

فبعد الاعتراف بأن أفعال العباد مُرادةٌ لله، مُقدّرةٌ عليهم، لا مجالٌ لإنكار انتفاء الاستقلالِ وكونِ العبد^(١) مجبوراً في اختياره أصلاً.

والقدريّة الجاحدون للقدّر إنما جحدوا القدر لكونه مُستلزماً لعدم الاستقلالِ والجبر^(٢) في الاختيار، وهم يزعمون أن التكليف الوارد به الشريعة الحقة يتوقف على استقلال العباد في أفعالهم، فلا يصحّ عندهم أن يكون العبادُ مجبورين في اختيارهم فيها، فليست أفعالهم مُقدّرةً عليهم، مرادةً لله، فجحدوا القدر السابق، وجحدوا أن يكون أفعال العباد مُقدّرة^(٣) لله، مخلوقةً له؛ إتماماً لغرض التكليف بزعمهم! فهم أخطؤوا في جحد القدر، وفي دعوى الاستقلال، لكنهم لم يقعوا في التناقض.

وأما هذا^(٤) فآمن بالقدّر، واعترف بأن أفعال العباد مُرادةٌ لله، ثم زعم أنه لا يسلبُ الاستقلال، فوقع في التناقض.

فإن قلت: كونُ العبد أزلاً بحيث يختار فيما لا يزال متبوع^(٥) للعلم؛ لأن العلم تابعٌ للمعلوم، والعلم متبوعٌ للاختيار الإلهي؛ إذ لا يتعلّق بالأشياء إلا على وفق العلم، ومتبوعٌ المتبوع متبوعٌ، فالاختيار الإلهي تابعٌ لاختيار العبد.

(١) قوله: «وكون» معطوفٌ على «انتفاء»، أي: «ولإنكار كون العبد».

(٢) قوله: «والجبر» معطوفٌ على «عدم»، أي: «ولكونه مستلزماً للجبر».

(٣) في (ل): «مقدورة».

(٤) يعني البركوي صاحب «الطريقة المحمدية».

(٥) قوله: «متبوع» خبر المبتدأ «كونُ العبد».

قلتُ: متبوعيته كون العبد أزالاً بحيث يختار فيما لا يزال لاختيار الله لا يمنع سلب الاستقلال؛ لأنَّ اختيارَ الله تعالى إذا تعلق أزالاً بشيءٍ على وفق العلم التابع للمعلوم فلا بُدَّ من وقوعه؛ لأنَّ ما شاء الله كان! وكلِّما كان كذلك كان اختيارُ العبد فيما لا يزال تابعاً لاختيار الله الأزلي، ولولا اختياره تعالى أزالاً ما وقع^(١)؛ فإنَّ كونَ العبد أزالاً بحيث يختار فيما لا يزال غيرُ كافٍ بمجرده لوقوع الاختيار منه فيما لا يزال، فلا يقع إلا بعد تعلق اختيار الله تعالى بوقوعه، وما شاء الله كان؛ فلا استقلال.

وأما ثالثاً: فلأنَّ قياسَ علم الله تعالى وإرادته وكتبه في اللوح المحفوظ إلى علم زيد بجميع ما يفعله عمرُّ و يوماً من الأيام وإرادته وكتبه قياس^(٢) مع الفارق؛ لأنَّ إرادة الله نافذة بالنص والإجماع، وإرادة زيد لا تنفذ إلا إذا شاء الله، فجاز تخلف المراد عنها من حيث إنها إرادة زيد.

وقد مرَّ عن الإمام الأعظم أبي حنيفة وصاحبه - رحمهم الله تعالى -: لو اجتمع الخلق على شيءٍ كتب الله فيه: أنه كائن؛ ليجعلوه غير كائن؛ لم يقدرُوا عليه... إلخ^(٣).

وما كتبه زيد - من حيث إنَّه كتابة زيد - ليس كذلك، فالقول بأنَّ عمرّاً يفعله باختياره صحيح؛ لأنَّ تعلق الإرادة الأزلية لا يسلب الاختيار مطلقاً، وإنما يسلب الاستقلال في الاختيار، فلا يشاء إلا ما شاء الله.

(١) أي: اختيارُ العبد.

(٢) قوله: «قياس» خبر «فلان قياس». والضمير في «إرادته وكتبه» قبله عائذ إلى زيد لا إلى الله تعالى، فتنبه.

(٣) يُنظر: «العقيدة الطحاوية» (ص: ١٨).

وأما رابعاً: فلأنَّ قوله: إذْ لا فرقَ بينه وبين الجَبْرِ المَحْضِ... إلخ^(١)، ليس كذلك؛ فإن القائلَ بالجَبْرِ المَحْضِ يَنفِي أصلَ الاختيار، والأشعريُّ يُثَبِّتُه وينفي الاستقلالَ فيه، فالفرقُ بينهما هو الفرقُ بين النَّفْيِ والإثبات، وهو فرقٌ جَلِيٌّ. وأما قوله: أيُّ نفع في وجود اختيارٍ اضطراريٍّ^(٢).

فالجوابُ: نفعُه ترتبُ الأفعالِ والتُّروكِ الاختياريةِ عليه على وفقِ القَضَاءِ الإلهيِّ؛ ليرتَبَ عليها الثوابُ أو العقاب، وتقومُ لله الحُجَّةُ البالغة.

وفي «صحيح البخاريِّ» مرفوعاً: «ما منكم من أحدٍ إلا قد كُتِبَ مَقْعَدُهُ من النار أو من الجنة»، فقال رجلٌ من القوم: ألا نتكلُّ يا رسول الله؟ قال: «لا، اعملوا فكلُّ مُيسَّرٍ لِمَا خُلِقَ له»^(٣).

قال الحافظ ابن حجرٌ في «فتح الباري»: حاصلُ السؤال: ألا نتركُ مَشَقَّةَ العمل؛ فإننا نصيرُ إلى ما قَدَّرَ علينا؟ وحاصلُ الجواب: لا مشقة؛ لأنَّ كلَّ أحدٍ مُيسَّرٌ لِمَا خُلِقَ له. انتهى^(٤).

أي: إن العملَ أيضاً مُقدَّرٌ مكتوب، وكلُّ مُيسَّرٌ لِمَا قَدَّرَ عليه أنه عاملُه، فلا يُمكنُه التَّركُ، ومُيسَّرٌ لِمَا قَدَّرَ عليه أنه تاركُه، فلا يُمكنُه الفعل! ومعنى تيسيره لذلك: كونه مُنْساقاً إليه بالقضاءِ الإلهيِّ المُتعلِّقِ به على وفقِ استعدادِه الأزليِّ الغير المَجعول، وكلما كان كذلك لم يكن في الاتِّكالِ على الكتابِ انتفاءُ المَشَقَّة؛ لأنَّ

(١) يُنظر: «الطريقة المحمدية» بشرح الخادميِّ (ص: ٢٩٨).

(٢) يُنظر: «الطريقة المحمدية» بشرح الخادميِّ (ص: ٢٩٨).

(٣) «صحيح البخاري» (٤٩٤٩) عن - علي رضي الله عنه - بنحوه

(٤) يُنظر: «فتح الباري» للحافظ ابن حجر العسقلاني (١١ / ٤٩٧).

العبد إن لم يُخلق للتَّرك لم يكن مُيسراً للتَّرك، فلذلك قال: «اعملوا»؛ فإنَّ العزمَ على التَّرك اتِّكالاً على الكتابِ لا يُزيل القَدَرَ السابق!

فمقتضى الحكمة الأمرُ بالعملِ على تيسير الله، وكلما كان الفعلُ والتَّرك بتيسير الله كان العبدُ مُساقاً إليه بالقضاء الأزليِّ في صورة اختياره، وهو معنى كونه مجبوراً في اختياره المُترتب عليه أفعاله وتروكه المُترتب عليها الثواب والعقاب^(١).

وأما خامساً: فلأن ما ذكره من أن معنى قول السلف: «لا جبر ولا تفويض»^(٢) هو: أن العبدَ مُختارٌ غيرُ مجبورٍ في اختياره، مع كون أفعاله مُراداً لله، مُقدَّرةً عليه؛ ليس كذلك!

بل معناه: لا جبر يُنافي الاختيارَ بالكليَّة ولا تفويض يُوجب الاستقلال؛ لِما تبينَ أن العبدَ ليس مسلوبَ الاختيارَ بالكليَّة - كما يزعمه الجبرية - إذ لا جبرٍ محضاً، ولا مُستقلاً^(٣) بالاختيار - كما يزعمه المُعتزلة - إذ لا تفويضٍ مطلقاً، بل إنما هو مُمكنٌ من اختيار ما يشاء الله أن يختاره.

فهو لتحقق الاختيارِ منه تابِعاً لاختيار الله مجبورٌ في اختياره؛ لامتناع اختياره غيرَ ما أَراد الله.

فظهر أن قول الأشعريِّ شرحٌ لقول السلف، لا مُخالفٌ له.

وأما سادساً: فلأن قوله في رد الأشعريِّ: «وأما قوله: فيلزم أن يكون للاختيار

(١) في (ع): «أو العقاب».

(٢) يُنظر: «الطريقة المحمدية» بشرح الخادمي (ص: ٢٩٧).

(٣) قوله: «ولا مستقلاً» عطفٌ على «ليس مسلوبَ الاختيار».

اختيار، فيدور أو يتسلسل، فمنقوضٌ باختيار الله، فجوابه جوابه^(١)، يردُّ عليه: أنه ليس منقوضاً به، ولا جوابه جوابه، فإن اختيار الله تابعٌ لعلمه التابع للمعلوم الذي هو المعدوم المتميز في نفسه أزلاً، المُستعدُّ بالاستعداد الأزليُّ لوجوده في وقتٍ معيَّن بمقتضى الحكمة، والله - سبحانه وتعالى - قد راعى الحكمة تفضلاً ورحمةً - لا وجوباً - إجماعاً، فيقتضي الجود والرحمة مراعاة الحكمة، فإذا اختار الحقُّ تعالى وجوده في الوقت المعين الذي اقتضته الحكمة جوداً ورحمةً استند اختياره إلى الجود والرحمة الذاتيين، فلا تسلسل، ولا وجوب عليه، ولا إيجاب منه؛ لجواز الترك؛ لمقتضى الغنى^(٢) الذاتيِّ المُحقَّق للاختيار، بخلاف العبد؛ فإنه تعالى إذا تعلق إرادته الأزلية باختيار العبد فيما لا يزال لما يختاره يجب وقوعه^(٣)؛ إذ ما شاء الله كان، فيكون مضطراً في اختياره؛ لانتفاء جواز الترك.

وأما سابقاً: فلأن قوله: إن المختار إن كان قصداً وأصالة، فلا بُدَّ له من اختيارٍ مغايرٍ له سابقٍ عليه بالضرورة، وأما إن كان ضمناً وتبعاً فلا... إلخ^(٤)، فكلامٌ مخيلٌ لا تحقيق فيه! لأن اختيار العبد لا شك أنه أمرٌ ممكنٌ حادثٌ، فلا بُدَّ له من مُحدثٍ: إما هو الله تعالى، أو العبد.

فإن كان الأول؛ كان فعلاً اختيارياً^(٥) له، مسبقاً بالاختيار، مع استلزامه كونَ العبد مجبوراً في اختياره.

(١) يُنظر: «الطريقة المحمدية» بشرح الخادمي (ص: ٢٩٩).

(٢) قوله: «لمقتضى الغنى» تعليلٌ لجواز الترك.

(٣) قوله: «يجب وقوعه» جواب الشرط «إذا تعلق إرادته الأزلية».

(٤) يُنظر: «الطريقة المحمدية» بشرح الخادمي (ص: ٢٩٩).

(٥) أي: فإن كان المُحدثٍ لا اختيار العبد هو الله تعالى؛ كان اختيارُ العبد فعلاً اختيارياً... إلخ.

وإن كان الثاني: فإما إن يكون مجبوراً فيه، أو مُسْتَقَلًّا:

فإن كان الأول؛ لم يصحَّ^(١) أنه غير مُضْطَرٌّ في اختياره.

وإن كان الثاني؛ كان فعلاً اختياريًا^(٢) مسبقاً بالقصد إليه، ونقل الكلام إلى اختيار الاختيار؛ حتى يتسلسل أو يدور، أو ينتهي إلى قصد مُحدثٍ بإحداث الله.

والأولان باطلان، والثالث يستلزم الجبر في الاختيار.

وأما قوله: وليس للاختيارات الجزئية وجودٌ في الخارج حتى تحتاج إلى الخلق؛ إذ الخلق إيجادُ المعدوم، فما لا يوجد لا يكون مخلوقاً... إلخ^(٣).

إن أراد أن ما لا يوجد في الخارج لا يمكن إحداثه وإنشاؤه بجعل الخارج ظرفاً لذاته، فهو باطل؛ لِمَا تَبَيَّنَ أَنَّ اختيَارَ العبد أمرٌ مُمكنٌ مُحدث، فلا بُدَّ أن يكون محتاجاً إلى إحداث مُحدث وإنشائه، وكونه أمراً نسبياً لا وجود له في الخارج إنما ينفي إيجادَه بجعلِ الخارجِ ظرفاً لوجوده، لا إحداثه وإنشاؤه بجعلِ الخارجِ ظرفاً لذاته، وذاتُ القصد والإرادة هو الذي يتوقف عليه الأفعال الاختيارية، لا كونه موجوداً في الخارج.

وإن أراد أنه لا يمكن إيجادَه بمعنى جعلِ الخارجِ ظرفاً لوجوده، فهو صحيحٌ وغيرٌ مفيد لأن امتناع هذا لا يُنافي إمكانَ إحداثِ ذاته.

(١) أي: فإن كان المُحدث لاختيار العبد هو العبد نفسه وكان العبد مجبوراً فيه؛ لم يصح... إلخ.

(٢) أي: فإن كان المُحدث لاختيار العبد هو العبد نفسه وكان العبد مستقلاً فيه؛ كان اختيارُ العبد فعلاً اختياريًا....

(٣) يُنظر: «الطريقة المحمدية» بشرح الخادمي (ص: ٢٩٥-٢٩٦).

ومنه يظهرُ بطلان التزام التسلسل في التعلقات بناءً على أنه تسلسلٌ في الأمور الاعتبارية التي لا وجودَ لها في الخارج، فإنّ التعلقات سلّمنا أنها ليست موجودةً في الخارج، لكن الخارج ظرفٌ لذواتها، وهي متميّزة في ذواتها، مُرتّبةٌ ترتّباً عقلياً؛ لأنّ كلّ لاحقٍ متوقّفٌ على سابقه، والموجودُ الخارجيٌّ موقوفٌ عليها، فلا يصحُّ انقطاعها بانقطاع الاعتبار، فيجري فيها برهان التطبيق^(١).

وأما ثامناً فلأن قوله: والترجيحُ بلا مرجحٍ جائزٌ عند المتكلمين في الفاعل المختار... إلخ^(٢).

يردُّ عليه ما مرّ: أن ترجيحَ العبد شيئاً من غير مرجحٍ في اعتقاده مُستندٌ إلى ترجيحٍ لمُرجحٍ في نفس الأمرِ ساقه إليه من حيث لا يشعر، وهو تعلقُ إرادة الله به أزلاً، فيلزّم أن يكون العبدُ مُضطرّاً في اختياره من حيث لا يشعر.

وأما الحقّ - سبحانه وتعالى - فله الترجيحُ من غير مرجحٍ من حيث الغنى الذاتي، لكنه تعالى راعى الحكمة فيما خلق وأمر تفضلاً ورحمة - لا وجوباً - إجماعاً، فالترجيحُ لمقتضى الحكمة جوداً ورحمةً، وهو ترجيحٌ لمُرجحٍ، ولا

(١) برهان التطبيق: هو أن تفرض من المعلول الأخير إلى غير النهاية جملةً، ومما قبله بواحدٍ مثلاً إلى غير النهاية جملةً أخرى، ثم تُطبّق الجملتين، بأن تجعلَ الأولَ من الجملة الأولى بإزاء الأول من الجملة الثانية، والثاني بالثاني، وهلمّ جراً، فإن كان بإزاء كلّ واحدٍ من الأولى واحدٌ من الثانية، كان الناقصُ كالزائد، وهو مُحال، وإن لم يكن فقد وجد في الأولى ما لا يوجدُ بإزائه شيءٌ من الثانية، فتقطع الثانية وتتناهى، ويلزّم منه تناهي الأولى؛ لأنها لا تزيد على الثانية إلا بقدرٍ مُتناهٍ، والزائدُ على المتناهي بقدرٍ مُتناهٍ يكون مُتناهياً بالضرورة. يُنظر: «شرح العقائد النسفية» للفتازاني (ص: ٣٣).

(٢) يُنظر: «الطريقة المحمدية» بشرح الخادمي (ص: ٢٩٩).

تسلسل في المُرجّحات؛ لأنَّ مُقتضى الحكمة هو مُقتضى الاستعدادات الذاتيّة الغير المجعولة، والجودُ الإلهيُّ يقتضي مراعاة الحكمة بإبراز مُقتضيات الاستعداد.

وبالله التوفيق، وله الحمدُ عدَد خلقِ الله، بدوام الله ربِّ العباد.

وفيما أوردناه كفايةً للتنبه على اختلال مسلكي صاحب «التوضيح»، وصاحب الكتاب المسمّى بـ«الطريقة المُحمّدية» في مسألة الكسب.

ومن أراد استيفاء الكلام على هذه المسألة وتحقيق المقام وتوضيح المرام، فليُراجع «مسلك السّداد إلى مسألة خلق أفعال العباد» ثم «الإمداد لذوي الاستعداد لسلك مسلك السّداد»، والله الهادي وليُّ التوفيق والإرشاد.

خاتمة

نورد فيها أحاديث مسندة تبركاً وذكرى

[الحديث الأول]:

أخبرنا شيخنا العارف بالله صفّي الدين أحمد بن مُحَمَّد المدنّي قُدّس سرّه، عن الشَّمس مُحَمَّد بن أحمد الرَّملي، عن شيخ الإسلام زين الدين زكريّا بن مُحَمَّد الأنصاريّ، عن المُسنِد مُحَمَّد بن مُقيل الحلبيّ، عن الصّلاح بن أبي عمّر، عن الفخر ابن البُخاريّ، عن القاضي أبي القاسم عبد الصمد بن مُحَمَّد الحرسانيّ الأنصاريّ، عن الإمام أبي عبد الله مُحَمَّد بن الفضل الفراويّ، عن الإمام أبي بكر أحمد بن الحُسَيْن البيهقيّ الحافظ أنه قال في «كتاب الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد»:

أنا مُحَمَّد بن عبد الله الحافظ - هو الحاكم - : أنا أبو عبد الله الحُسَيْن بن الحَسَن بن أيوب: نا أبو يحيى بن أبي مسرّة^(١): نا خَلاد بن يحيى: نا عبد الواحد بن أيمن المكيّ، عن عبيد بن رفاعه بن رافع الزُرقيّ، عن أبيه قال: لَمّا كان يومٌ أُحدٍ انكفأ المشركون، فقال رسول الله ﷺ: «استَوُوا حتى أُنثيَ على رَبّي»، فصاروا خلفه صُفوفاً، فقال:

«اللَّهُمَّ لك الحمدُ كُلُّهُ، اللَّهُمَّ لا مانعَ لِمَا بسطتَ، ولا باسطَ لِمَا قبضتَ، ولا هاديَ لِمَن أضللتَ، ولا مُضِلَّ لِمَن هديتَ، ولا مُعطيَ لِمَا منعتَ، ولا مانعَ

(١) تحرّف في جميع النسخ إلى «أبو يحيى عن أبي مسرّة»، والصواب ما أثبت، وهو الإمام، المحدث، المُسنِد، أبو يحيى عبد الله بن أحمد بن أبي مسرّة المكي.

لِمَا أُعْطِيتَ، وَلَا مُقَرَّبَ لِمَا بَاعَدْتَ، وَلَا مُبَاعِدَ لِمَا قَارَبْتَ، اللَّهُمَّ ابْطُ عَلَيْنَا مِنْ بَرَكَاتِكَ وَرَحْمَتِكَ وَفَضْلِكَ وَرِزْقِكَ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ النَّعِيمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَالْأَمْنَ يَوْمَ الْخَوْفِ، اللَّهُمَّ إِنِّي عَائِدُكَ مِنْ شَرِّ مَا أُعْطَيْتَنَا، وَمِنْ شَرِّ مَا مَنَعْتَنَا، اللَّهُمَّ حَبِّبْ إِلَيْنَا الْإِيمَانَ وَزَيِّنْهُ فِي قُلُوبِنَا، وَكْرَهُ الْإِنْفِ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ، وَاجْعَلْنَا مِنَ الرَّاشِدِينَ، اللَّهُمَّ تَوَفَّنَا مُسْلِمِينَ، وَأَلْحِقْنَا بِالصَّالِحِينَ، غَيْرَ خَزَايَا وَلَا مَفْتُونِينَ، اللَّهُمَّ قَاتِلِ الْكُفْرَةَ الَّذِينَ يُكْذِبُونَ رُسُلَكَ، وَيُضِدُّونَ عَنْ سَبِيلِكَ، وَاجْعَلْ عَلَيْهِمْ رِجْزَكَ وَعَذَابَكَ، إِلَهَ الْحَقِّ»^(١).

[الحديث الثاني]:

أخبرنا شيخنا العارف بالله صفي الدين أحمد بن محمد المدني - قدس سره - بسنده إلى البيهقي في «الاعتقاد» قال:

ثنا أبو الحسن علي بن محمد بن علي المقرئ: أنا الحسن بن محمد بن إسحاق: نا يوسف بن يعقوب القاضي: نا حفص بن عمر الحوضي: نا شعبة، عن منصور قال: سمعتُ عبد الله بن يسار، عن حذيفة عن النبي ﷺ قال:

«لا تقولوا: ما شاء الله وشاء فلان، ولكن قولوا: ما شاء الله، ثم شاء فلان»^(٢).

[الحديث الثالث]:

أخبرنا شيخنا العارف بالله صفي الدين أحمد بن محمد المدني - نفع الله به - بسنده إلى الزين زكريا، عن الحافظ ابن حجر، عن أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد التنوخي، عن الحجاج، عن الحافظ محب الدين محمد بن محمود ابن النجار، عن

(١) «الاعتقاد» للبيهقي (ص: ١٥٢ - ١٥٣).

(٢) «الاعتقاد» للبيهقي (ص: ١٥٦ - ١٥٧).

الحافظ أبي منصورٍ شهردار ابن الحافظ أبي شجاعٍ شيرويه الديلمي الهمداني أنه قال في كتابه «مسند الفردوس»:

أخبرنا والدي - هو شيرويه ابن شهردار الديلمي -: أنا أبو الفرج علي بن عبد الحميد البجلي: أنا^(١) أبو بكر بن لال - هو أحمد بن علي الفقيه الهمداني -: ثنا أبو بكر بن كامل: ثنا الكديمي: ثنا عبد الله بن بكر: ثنا نافع بن عبد الله السلمي، عن أنس قال:

جاء رجلٌ من بني عامرٍ فقال: يا رسول الله، إني مسقامٌ لا يستقيمُ بدني على طعامٍ ولا شرابٍ، فاذعُ لي بالصحة! قال:

«إذا أكلتَ طعاماً - أو شربتَ شراباً - فقل: باسمِ الله، وبالله الذي لا يضرُّ مع اسمه شيءٌ في الأرض ولا في السماء، وهو السميعُ العليم، يا حيُّ يا قيوم. ألا لم يُصِّبكَ منه داءٌ ولو كان فيه سمٌّ»^(٢).

[الحديث الرابع]:

أخبرنا شيخنا العارف بالله صفي الدين أحمد بن محمد المدني - قدس سره - بسنده إلى الفخر ابن البخاري، عن أبي اليمن زيد بن الحسن بن زيد الكندي، عن أبي الحسن سعد الخير بن محمد بن سهل الأنصاري: أنا عبد الرحمن بن حمد بن الحسن الدوني، بسماعه من أبي نصر أحمد بن الحسين ابن الكسار، بسماعه من

(١) في (ل): «نا».

(٢) يُنظر: «الغرائب الملتقطة من مسند الفردوس» الحافظ ابن حجر العسقلاني (٣٢٣).

وقيل في اسم تابعيه: نافع بن هرمز، وقيل: ابن عبد الله، وهو متروكٌ ليس بشيء، والكديمي - واسمه محمد بن يونس - متهمٌ بالوضع. يُنظر: «ميزان الاعتدال» (٤ / ٢٤٣)، و (٤ / ٧٤).

وقد ذكر الحديث بإسنادٍ الديلمي الإمام السيوطي في «ذيل اللآلئ المصنوعة» (٦٨٠).

الحافظ أبي بكرٍ أحمد بن مُحَمَّد بن إسحاق ابن السُّنِّي - رحمه الله تعالى - أنه قال في كتابه «عمل اليوم والليلة»:

حدثني مُحَمَّد بن عبد الحميد الفرَّغانيُّ: ثنا أحمد بن بُدَيْل: ثنا المُحاربيُّ: ثنا عمرو بن شمر، عن أبيه، قال: سمعت يزيد بن مُرَّة يقول: سمعت سُويد بن غفلة يقول: سمعتُ علياً - رضي الله عنه - يقول: قال رسول الله ﷺ:

«يا عليّ، ألا أعلمك كلماتٍ إذا وقعت في ورطة قلتها؟»، قلتُ: بلى، جعلني الله فداك! كم من خير قد علّمتنيهِ! قال:

«إذا وقعت في ورطة فقل: بسم الله الرحمن الرحيم، ولا حول ولا قُوَّة إلا بالله العليّ العظيم. فإن الله يصرف بها ما شاء من أنواع البلاء»^(١).

[الحديث الخامس]:

أخبرنا شيخنا الإمام صفِيّ الدين أحمد بن مُحَمَّد المدنيّ - قدس سرّه - بسنده إلى ابن السُّنِّي قال:

حدثني عبد الله بن شبيب، عن عبد الملك^(٢)، عن يزيد بن سنان: ثنا عمرو بن الحُصين: ثنا إبراهيم بن عبد الملك، عن قتادة، عن سعيد بن أبي الحسن، عن ابن عباس رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله ﷺ:

(١) أخرجه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٣٣٦).

قال الشيخ أحمد بن الصديق الغماري في «المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي» (١/ ٤٨٠): عمرو بن شمر واه جداً وأكثر روايته عن جابر الجعفي، أما روايته عن أبيه فغريبة، وأبوه ليس له ذكر في كُتب الجرح والتعديل.

(٢) كذا في جميع النسخ، وفي مطبوع مصدره: «عبيد الله بن شبيب بن عبد الملك»، ولم أجد له ترجمة.

«مَن قال إذا أصبح: اللَّهُمَّ أصبحتُ منك في نعمة وعافية وسَتر، فَاتَمَّ عَلَيَّ نعمتك وعافيتك وسَترَك في الدنيا والآخرة. ثلاثَ مرَّاتٍ إذا أصبحَ وإذا أمسى؛ كان حقًّا على الله أن يُتِمَّ عليه». انتهى^(١).

(١) أخرجه ابن السني في «عمل اليوم الليلة» (٥٥). وتفرّد به، وفي إسناده أيضاً عمرو بن الحصين العقبلي وإه متروك؛ يُنظر: «مِيزان الاعتدال» (٣/ ٢٥٢).

[ختم الرسالة]

اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَرَبَّ كُلِّ شَيْءٍ، أَنَا أَشْهَدُ^(١) أَنَّكَ أَنْتَ الرَّبُّ وَحَدَّكَ لَا شَرِيكَ لَكَ،
وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُكَ وَرَسُولُكَ، اللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ عَبْدِكَ وَرَسُولِكَ،
النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ، الشَّفِيعِ الْمَشْفَعِ، وَعَلَى آلِهِ وَأَزْوَاجِهِ وَأَصْحَابِهِ، صَلَاةً وَتَسْلِيمًا فَائِضِي
الْبَرَكَاتِ عَلَى الْآفَاقِ وَالْأَنْفُسِ، عَدَدَ خَلْقِ اللَّهِ، بَدْوَامِ اللَّهِ.

اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذَنْبِي، وَاجْعَلْنِي مُخْلِصًا لَكَ فِي كُلِّ سَاعَةٍ، وَمَنْ حَوَاهِ نِيَّتِي فِي
الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ اسْمَعْ وَاسْتَجِبْ، آمِينَ.

سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ، وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ
العالمين.

قال المؤلف - كان الله له في الدارين - ما لفظه^(٢):

تَمَّ تَسْوِيطُهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ الْمُؤَفِي عَشْرِينَ مِنْ جَمَادَى الْآخِرَةِ سَنَةِ (١٠٨٨)
بِمُؤَخَّرِ الْحَرَمِ الشَّرِيفِ النَّبَوِيِّ، عَلَى مُشْرِفِهِ أَفْضَلِ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ، عَدَدَ خَلْقِ اللَّهِ،
بَدْوَامِ اللَّهِ الْمَلِكِ الْعَلَامِ. انْتَهَى^(٣).

(١) في (ع): «أشهدك».

(٢) في (ع): «قال مصنفها حفظه الله تعالى ونفع الأنام بطول حياته».

(٣) قال ناسخ النسخة (ل): «وقد وقع الفراغ من تنميته على يد أفقر العباد مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ حُسَيْنِ
الْقُرَشِيِّ النَّقْشَبَنْدِيِّ الْكُوكْتِيِّ، ثَمَّ الْمَدَنِيِّ، نَهَارَ الْأَحَدِ (١٢) مِنَ الْمَحْرَمِ الْحَرَامِ، افْتِتَاحَ سَنَةِ (١٠٨٩)
فِي الْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ، غَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ، وَلِمَشَايخِهِ وَلِجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ، آمِينَ. وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ
العالمين». ثَمَّ كَتَبَ فِي الْهَامِشِ:

«قَابَلَ هَذَا الْكِتَابَ نَاسِخُهُ مَعَ مَوْلَفِهِ - سَلَّمَ اللَّهُ تَعَالَى وَنَفَعَهُ بِهِ - لَيْلَةَ الْإِثْنِينَ (١٣) مِنَ الْمَحْرَمِ =

= الحرام، افتتأح سنة (١٠٨٩) في المدينة المنورة، على خير ساكنيها أفضل الصلاة والسلام، مُقابلاً تصحيحاً إلا ما زاع البصر! والحمد لله رب العالمين».

في (ع): «وقد تمّ تسويد هذه النسخة المباركة من نُسخة نُسخت من نُسخة المصنّف مقابلةً عليه، على يد أحقر الأنام عبد الغني بن صلاح الدين الحلبي، ثم المدنيّ، غفر الله لهما في (١٢) شعبان المكرم سنة (١٠٨٨) خُتمت بخير».

الفهارس العامة

فهرس الآيات الفرآنية الكريمة

فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

فهرس الكتب

فهرس الأعلام (شيوخ المؤلف)

فهرس الرسائل

فهرس الآيات الفرآنية الكريمة

الجزء والصفحة	رقم الآية	الآية
سورة الفاتحة		
٧٠٩،٧٠٠،٤١١،٦٨٢ / ٢	١	﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾
٤٥٨،٤٥٤ / ٣	٥	﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾
٦١٠، ٦٠٩، ٦٠٨، ٦٠٧ / ٢	٧	﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾
٦١٥، ٦١٤		
سورة البقرة		
٤٣٢ / ١	٧	﴿حَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾
٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٣ / ٢	١٨	﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾
٤٦١ / ٣	٢١	﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾
٨٣ / ٣	٢٥	﴿وَعَسَلُوا الضَّلَالَةَ﴾
١٨٣ / ٣	٢٩	﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾
٤٩٤ / ٢	٣٠	﴿أَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ﴾
٤٩٤ / ٢	٣٠	﴿إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾

الجزء والصفحة	رقم الآية	الآية
٢٤٧ / ٣	٤١	﴿مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ﴾
٤٦١ / ٣	٤١	﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾
٤٦١ / ٣	٤٣	﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾
١٧٩، ١٧٧، ١٧٦، ١٥٦ / ٣	٤٥	﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾
٢٣٢ / ٣	٥٤	﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلِ﴾
٤٧٨ / ٢	٧٤	﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾
٢٦٢ / ٣	٩٥	﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوهُ أَبَدًا﴾
٤٧٨ / ٣	١٠٢	﴿وَمَا هُمْ بِضَارِينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾
١٠ / ١	١١٥	﴿وَاللَّهُ الشَّرِيفُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَثَمَّ وَجْهٌ﴾
٦٨٢ / ٢	١٥٢	﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾
٤٦١ / ٣	١٥٢	﴿وَأَشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ﴾
٤٨١ / ٣	١٥٦	﴿الَّذِينَ إِذَا أَصَابْتَهُمْ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾
٤٨١ / ٣	-	﴿الْمُهْتَدُونَ﴾
٢٢٠، ٢١٩ / ١	١٥٩	﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا﴾
١٨ / ٣	١٦٣	﴿وَاللَّهُ هُكُّمُ اللَّهِ وَحُدُّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾
٣٢٩، ٣١٣، ٣٠٩ / ٣، ٣٢٤ / ٢	١٦٥	﴿أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾
٥٣٦، ٤٩٣		

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿وَأَتَى الْمَالَ عَلَىٰ حَيْبِهِ﴾	١٧٧	٢٤٨ / ٣
﴿الْحَرْثُ بِالْحَرْثِ﴾	١٧٨	٢٣١ / ٣
﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾	١٧٩	٢٤١ / ٣
﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾	١٨٤	٢٦٢ / ٣
﴿وَلِتُكِنِّي لِمَا آتَىٰ يَدِي وَأَلِيًّا لَّئِن كُنْتُ عَلِيمٌ لِّمَا تَعْمَلُونَ﴾	١٨٥	٢٤٩ / ٣، ٦٣١، ٦٢٨، ٦٢٥ / ٢، ٤٦٥، ٤٦٧، ٤٦٩، ٤٧١، ٤٦٤، ٦٢٤
﴿وَهُوَ الْعَلِيمُ الْقَدِيرُ﴾	١٨٦	٣٢٦ / ٢
﴿فَأِنِّي قَرِيبٌ﴾	١٨٦	٦٨٤ / ٢
﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾	١٩٥	٢٣٥ / ٣
﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾	١٩٧	٢٦٦ / ٣
﴿فَإِذَا أَقَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ﴾	١٩٨	٥٢٧ / ٢
﴿وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَيْنَاكُمْ﴾	١٩٨	٥٢٨، ٥٢٨ / ٢
﴿فَإِذَا قَضَيْتُمْ مَنَاسِكَكُمْ﴾	٢٠٠	٥٢٦، ٥٢٤، ٤٤٠، ٤٣٨ / ٢
﴿فَأَذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾	٢٠٠	٦٤٠ / ٢
﴿وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ﴾	٢٠٣	٥٨٣، ٥٢٩، ٥٢٦، ٤٦٢، ٤٤٠ / ٢
﴿بِعَرِّ حِسَابٍ﴾	٢١٢	٢٢ / ٣
﴿فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ﴾	٢١٣	٣١٠ / ٣
﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾	٢٢٠	٢٣٨ / ٣

الجزء والصفحة	رقم الآية	الآية
٢٦٤ / ٣	٢٣٧	﴿وَلَا تَسْأُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾
٣١٧ / ٣	٢٥١	﴿وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمُ بَعْضًا﴾
٢٤٨ / ٣	٢٥٣	﴿فَضَلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾
٤٢٢، ٣١٠ / ٣	٢٥٣	﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَكَلَ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ﴾
٢٢، ٢١، ١٩ / ٣، ١٠٤ / ٢	٢٥٥	﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾
٤٧٧ / ٣	٢٥٥	﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾
٢٢ / ٣	٢٨٥	﴿ءَاَمَنَ الرَّسُولُ﴾
٥٣٥، ١٧٣ / ٣، ٢٨٩ / ٢	٢٨٦	﴿لَا يَكْفِيكَ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وَسَعَهَا﴾
٢٦٤ / ٣	٢٨٦	﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا﴾

سورة آل عمران

٤٣٩ / ١	٧	﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾
٤٤٠ / ٣	١٣	﴿لَا بُدَّ فِي ذَلِكَ لِأَمْرٍ لَأُولِي الْأَبْصَارِ﴾
٢٠، ١٩ / ٣	- ١٨ ١٩	﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾
٢٠، ٢٢، ١٩ / ٣	- ٢٦ ٢٧	﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ﴾
٦٥٤ / ٢	٣١	﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾
٦٥٤ / ٢	٣٢	﴿فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ﴾
٢٣٨ / ٣	٦٢	﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ﴾	٨١	٦٦٠ / ٢
﴿أَقْرَبْنَا﴾	٨١	٦٦٠ / ٢
﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾	١١٠	٥٨١ / ٢، ٢٣٣ / ١
﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ﴾	١٢٣	٢٣٣ / ٣، ٥٧٥ / ٢
﴿وَكَايِنٍ مِّن نَّبِيِّ قَاتَلَ مَعَهُ رِيثِيُونَ﴾	١٤٦	٢٦٨ / ٣
﴿وَسَاوَرَهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾	١٥٩	١٤٢ / ٣
﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾	١٨٧	٥١٧ / ٢

سورة النساء

﴿وَسَقَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ﴾	٣٢	١٩٦ / ٣
﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ﴾	٤١	٣٠٢ / ١
﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾	٥٦	٧١٥ / ٢
﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾	٥٩	١٧٤ / ١
﴿وَالشَّهَدَاءَ وَالصَّالِحِينَ﴾	٦٩	٤٨٧، ١٧ / ٢، ٤٧٥، ١١ / ١
﴿أَتَيْنَاتِكُمْ نُوًا يَدْرِكِكُمْ﴾	٧٨	٢٦٧ / ٣
﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾	٧٨	٣٤٠ / ٣
﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾	٧٩	٣٤٠ / ٣
﴿وَكُنْ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾	٧٩	٢٣٥ / ٣

الجزء والصفحة	رقم الآية	الآية
٥٠٣ / ٢	٨٦	﴿وَإِذَا حُجِّبْتُمْ بِبَحِيَّةٍ فَحَيِّرُوا﴾
١٠١ / ٣	٩٢	﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحَرِيرُ رَقَبَةٍ﴾
٥٢٤، ٤٤٢ / ٢	١٠٣	﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَادْكُرُوا اللَّهَ فِيمَا وُقُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ﴾
٤١٠ / ٣	١٣٣	﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ وَيَأْتِ بِآخَرِينَ﴾
٦٤٦، ٥٨١، ٤٤٥ / ٢	١٤٢	﴿وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾
٣٣٧ / ١	١٥٨	﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾
٢٩ / ٣	١٦٥	﴿رُسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾
٢٤٣ / ٣	١٦٨	﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرْ لَهُمْ﴾
سورة المائدة		
٣٣٥ / ١	٣	﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾
٢٣٢ / ٣	٦	﴿وَأَمْسَحُوا رُءُوسِكُمْ﴾
١٠١ / ٣	٦	﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا﴾
٩١، ٦٩ / ١	٣٣	﴿أَوْ يُنْفِقُوا مِنْ بَيْنِ الْأَرْضِ﴾
٤٨٥ / ٣	٥٢	﴿فَعَسَىٰ اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ﴾
٣٣٢، ١٧٦ / ١	٦٤	﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾
٤٧٦ / ٣	١١٠	﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِ﴾
	١١٦	
٦٦٠ / ٢	-	﴿ءَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمَّيَّ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾
	١١٧	

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُ فِيهِمْ﴾	١١٧ - ١١٨	٢٧٨ / ١
سورة الأنعام		
﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾	٣	٦٨٨ / ٢
﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْفِتْنَةِ﴾	١٢	٢٣٩ / ٣
﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيِّ الْأَمْرَسَلِينَ﴾	٣٤	٢٣٨ / ٣
﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَى أُمَمٍ مِنْ قَبْلِكَ فَآخَذْنَا مِنْهُمُ بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ لَعَلَّهُمْ يَضَّرَّعُونَ﴾	٤٢	٥٧٥ / ٢
﴿فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا﴾	٤٣	٥٧٥ / ٢
﴿وَمَا أَرْسَلْنَا إِلَّا مَنبَشِيرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾	٤٨	١٣٢ / ٢
﴿إِنْ أَلْحَمُّ إِلَّا لِلَّهِ﴾	٥٧	٣٣٩ / ٣
﴿وَمَا تَسْقُطُ مِنْ رَوْقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾	٥٩	٢٣٨ / ٣
﴿قُلْ مَنْ يُنَجِّيكُمْ مِنْ ظُلُمَاتِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ تَدْعُونَهُ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾	٦٣	٦٨٥، ٥٧٤، ٥٦١ / ٢
﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ﴾	٦٥	١٤٧ / ٣
﴿كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ فِي الْأَرْضِ﴾	٧١	٢١٤ / ٢
﴿فُتْرِحُ الْحَيِّ مِنَ الْمَيِّتِ﴾	٩٥	٣٣٢ / ٢
﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾	١٠٣	١٠٩ / ٢
﴿وَلَا تَسْبُوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسْبُوا اللَّهَ عَدَاوًا بَغِيرَ عِلْمٍ﴾	١٠٨	٥٦٧، ٤٨٣ / ٢

الجزء والصفحة	رقم الآية	الآية
٨٠ / ٣	١١٢	﴿زُحْرَفُ الْقَوْلِ﴾
٥٠٤، ٤٧٣، ٣٣٠ / ٣	١٤٩	﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَلِيغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَيْتُكُمْ أَجْمَعِينَ﴾
٤٦١ / ٣	١٥١	﴿وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾
٥٣٠ / ٢	١٥٥	﴿فَاتَّبِعُوهُ﴾
سورة الأعراف		
٥١٧ / ٢	٨ - ٦	﴿فَلَنَسْتَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْتَلَنَّ الْمُرْسَلِينَ﴾
١٥٢ / ١	٢٦	﴿يَبْنَیْءَ آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ لُبَاسًا يُؤْرِي سَوْءَ بَدَنِكُمْ﴾
١٥٢ / ١	٣٦	﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾
٢٤١ / ٣	٣٨	﴿ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ﴾
٤٩٥ / ٢	٥١	﴿فَالْيَوْمَ نَنسِفُهُمْ كَمَا نَسَوُا الْإِقَاءَ يَوْمَ هَذَا﴾
٣٩٨ / ٣	٥٤	﴿إِنَّ رَبَّكُمْ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾
٦٨٧ / ٢	٥٤	﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾
٥٥٩٢، ٥٧٦، ٥٧٣، ٤٨٥، ٤٦٠ / ٢		
٦٢٠، ٦١٧، ٦٠٦، ٦٠١، ٥٩٤		
٦٣٣، ٦٣٣، ٦٣١، ٦٢٢، ٦٢٢	٥٥	﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾
٦٤٥، ٦٤٢، ٦٣٩، ٦٣٥، ٦٣٤		
٦٨٥، ٦٧٢، ٦٦٦، ٦٥٩، ٦٥٨		
٦٨٧		
٢٦٧ / ٣	١٣٢	﴿مَهْمَا تَأْتَيْنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِنَسْحَرَنَّ بِهَا﴾

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرِ إِلَيْكَ﴾	١٤٣	١ / ١٠٣، ٤٣٦
﴿وَلَكِنْ أَنْظُرْ إِلَى الْجَلِيلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ﴾	١٤٣	١ / ١٠٣
﴿فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾	١٥٦	٢ / ٧٠٨
﴿وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾	١٥٨	٢ / ٥٥٣، ٦٥٢
﴿فَقَامُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ﴾	١٥٨	٣ / ٤٦٠
﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾	١٨٨	٣ / ٣٢٠، ٣١٣، ٤٧٤، ٤٧٩
﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾	٢٠٤	٢ / ٤٨٤، ٥٦٩
﴿وَأَذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ﴾	٢٠٥	٢ / ٤٦١، ٤٦١، ٤٦٥، ٤٧١، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٨٣، ٤٨٣، ٥٠٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٨١، ٥٦٩، ٥٩٢، ٦٠١، ٦٢٠، ٦٢٢، ٦٢٤، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٩، ٦٤٥، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٥، ٥٦١، ٦٦٦، ٥٦٧، ٦٧٢، ٦٧٤، ٩ / ٣

سورة الأنفال

﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَّت قُلُوبُهُمْ﴾	٢	٢ / ٦٦٩
﴿وَإِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُمْ﴾	٩	٢ / ٥٧٤
﴿لَإِن تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا﴾	٢٩	٢ / ٣٨٤
﴿يَتَأْتِيهَا الْبُرُوقُ إِذَا لَيَسَّتْ فِيهَا فَانْفُثُوا وَأَذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا﴾	٤٥	٢ / ٥٩٧

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
سورة التوبة		
﴿فَمَا اسْتَقْتُمُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ﴾	٧	٣ / ٢٦٦
﴿فَتَلُوهُمْ يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ﴾	١٤	٣ / ٣١٦
﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ﴾	٢٥	٣ / ٢٤١
﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾	٣٨	٣ / ٢٣٧
﴿فَمَا مَتَّعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾	٣٨	٣ / ٢٤٢
﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ﴾	١١١	٢ / ٦٠٤
﴿وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ﴾	١١١	٣ / ٤٦٠
﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَتَلُوهُمُ الَّذِينَ يُلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ﴾	١٢٣	٢ / ٥٦٦
سورة يونس		
﴿وَمَا جَزَاءُ دَعْوَتِهِمْ أَنْ نَحْمَدُ لِلرَّبِّ الْعَلَمِينَ﴾	١٠	٢ / ١٢٠
﴿قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ﴾	١٦	١ / ٤٤٨
﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾	٢٦	١ / ٣٧٥، ٢ / ٥٤٩
﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْءَانُ أَنْ يُفْتَرَىٰ﴾	٣٩	٣ / ٢٦٢
﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي ضَرًّا وَلَا نَفْعًا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾	٤٩	١ / ١٧٥، ٣ / ٤٧٦، ٥٠١
﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾	٧١	٣ / ٢٦١
﴿قَدْ أُجِيبَتِ دَعْوَتُكُمَا﴾	٨٩	٢ / ٦٠٦

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿ قُلِ انظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾	١٠١	٨٥ / ٣
﴿ وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ ﴾	١٠٦	٨٢ / ٣
﴿ فَمَنْ أَهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ ﴾	١٠٨	٤٤١ / ١
سورة هود		
﴿ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ ﴾	٧	٣٠٩ / ٢
﴿ هَتُولَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ ﴾	١٨	٣٦٦ / ١
﴿ وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا ﴾	٤١	٢٤٢ / ٣
﴿ يٰهُودُ مَا جِئْنَا بِبَيِّنَاتٍ ﴾	٥٣	٦٥٩ / ٢
﴿ إِن نَّقُولُ إِلَّا اعْرَابُكَ بَعْضُ الْهَيْهَاتَ يَسُوءُ ﴾	٥٤	٦٥٩ / ٢
﴿ إِنِّي أَشْهَدُ اللَّهَ ﴾	٥٤	٦٦٠ / ٢
﴿ إِن رَّبِّكَ هُوَ الْقَوِيُّ الْعَزِيزُ ﴾	٦٦	٤٩٣ / ٣
﴿ فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ ﴾	١١٢	٤٣ / ١
سورة يوسف		
﴿ رَبِّ السِّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ ﴾	٣٣	٢٣٩ / ٣
﴿ إِن كُنْتُمْ لِلرِّئَاءِ يَا تَعْبُرُونَ ﴾	٤٣	٢٤٧ / ٣
﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾	٧٦	٢٨٩ / ٢
﴿ فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ ﴾	٨٠	٢٦٢ / ٣

الجزء والصفحة	رقم الآية	الآية
٢٣٤ / ٣	١٠٠	﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي﴾
٦٨٩ / ٢	١٠٧	﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ﴾
٦٨٩ / ٢	١٠٧	﴿وَسُبِّحَنَ اللَّهُ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾
سورة الرعد		
١٨٤ / ٣	٢	﴿يُدَبِّرُ الْأَمْرَ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لَكُمْ لِقَاءَ رِيكُمْ تُوقِنُونَ﴾
٤٤٠ / ٣	٨	﴿وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ﴾
سورة إبراهيم		
٤٤٨ / ٣	٤	﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رُسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ﴾
٤٤٨ / ٣	٤	﴿لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾
٢٤٢ / ٣	٩	﴿فَرُدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾
٤٧٧ / ٣	١١	﴿وَمَا كَانَتْ لَنَا أَنْ نَأْتِيَكُمْ بِسُلْطَانٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾
١١٩ / ٢	٣٥	﴿رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آيَاتٍ وَأَجْنِبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾
٤٠٩ / ٣	- ١٩ ٢٠	﴿إِنْ يَشَأْ يُدْهِبِكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ﴾
١١٩ / ٢	- ٤٠ ٤١	﴿رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي﴾
سورة الحجر		
٤٣٩ / ٣	٢١	﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ﴾

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾	٤٢	٤٧٨ / ٣
﴿لَهَا سَبْعَةُ أَبْوَابٍ لِكُلِّ بَابٍ مِنْهُمْ جُزْءٌ مَقْسُومٌ﴾	٤٤	٩١ / ٣
﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّمُنْتَوِسِينَ﴾	٧٥	٢٨٣ / ٢، ١٠١، ١٠٢
﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ﴾	٨٥	٣٠٩ / ٢

سورة النحل

﴿يُنزِلُ الْمَلَكِةَ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ﴾	٢	٤٤٢ / ٣
﴿نُنزِّلُهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾	٢٦	٣٠٩ / ٣
﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا﴾	٣٦	٤٦٠، ٤٤٢ / ٣
﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾	٤٠	٤٢٧، ٣٦٨ / ٣، ٣٥٣، ٤٢٦، ٤٢٧
﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾	٤٤	٢٤٣ / ٣، ٥٩٣، ٥٢٨ / ٢
﴿يَنْفَيْوُا ظِلْمَهُ عَنِ الْيَمِينِ وَالشَّمَائِلِ﴾	٤٨	١٠٦ / ٢
﴿ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمْ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْتَرُونَ﴾	٥٣	٥٧٤، ٥٦١ / ٢
﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾	٨٩	١٠١ / ٣
﴿إِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ﴾	١٠٠	٤٧٨ / ٣

سورة الإسراء

﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ مَجْبُولًا﴾	١١	٤٥٢ / ٣
﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾	٣٣	٤٦١ / ٣

الجزء والصفحة	رقم الآية	الآية
٤٨٥ / ٣	٣٦	﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾
١٩٢ / ٣	٨٢	﴿وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا﴾
١٩٢ / ٣	٨٢	﴿وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُسْقِطًا وَمِنْهُ شَجَاءٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾
٣٩٦ / ٣	١٠٥	﴿وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَّلَ﴾
٢٦٦ / ٣	١١٠	﴿أَيُّ مَا تَدْعُونَ فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾
٥٦٧ ، ٥٦٢ ، ٤٨٤ ، ٤٨٣ / ٢	١١٠	﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾
٥٦٨ ، ٥٦٢ ، ٦٧٢		
٥٦٢ / ٢	١١٠	﴿وَأَبْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾
سورة الكهف		
٢٣٧ / ٣	٣١	﴿وَلْيَسُونَ نِيَابًا خَضِرًا مِّن سُنْدُسٍ﴾
٢٦٠ ، ٢٥٨ / ٣	٣٨	﴿لَنِكَانًا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾
٢٨٥ / ٣ ، ٣٢٦ ، ٣٢٤ / ٢		﴿وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتِكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا
٤٧٧ ، ٤٦٧ ، ٣١٣ ، ٣١٢ ، ٣٠٩	٣٩	بِاللَّهِ﴾
٥٣٦ ، ٤٩٦ ، ٤٨٠		﴿مَالِ هَذَا الْكُتُبِ لَا يَفَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا
٨١ / ٣	٤٩	أَحْصَنَهَا﴾
٨٢ / ٣	٤٩	﴿وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا﴾
٣٢٦ ، ٢٠٤ / ١	٧١	﴿أَخْرَقْنَاهَا لِنُغْرِقَ أَهْلَهَا﴾
٣٢٦ ، ٢٠٥ / ١	٧٣	﴿لَا تُؤَاخِذُنِي بِمَا نَسِيتُ﴾
٨٠ / ١	٨٢	﴿وَمَا فَعَلْتُهُ، عَن أَمْرِي﴾

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ وَءَانْتُهُ﴾	٨٤	٤٥٩، ٤٥٤ / ٣
﴿مَا مَكَتِي فِيهِ رِي خَيْرٌ﴾	٩٥	٤٥٤ / ٣
سورة مريم		
﴿إِذْ نَادَى رَبَّهُ، نِدَاءً خَفِيًّا﴾	٣	٦٨٣، ٦٣٢، ٦٣١، ٥٧٧، ٤٨٥ / ٢
﴿فَلَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمَ إِنْ سِيًّا﴾	٢٨	٢٦٢ / ٣
﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾	٦٤	٦٥٣، ٤٩٥ / ٢
﴿يَوْمَ نَحْشُرُ الْمُتَّقِينَ إِلَى الرَّحْمَنِ وَفْدًا﴾	٨٥	٦٨٩ / ٢
سورة طه		
﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾	٥	٣٣٨، ٣٣٧، ١٧٦ / ١
﴿لَهُ، مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾	٦	٢٤٢ / ٣
﴿وَإِنْ يَجْهَرُ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ، يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾	٧	٦٨٥، ٦٥٧ / ٢
﴿وَلَأَصْلَبِنَكُمُ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾	٣١	٢٤١ / ٣
﴿وَلْيَصْنَعِ عَلَى عَيْنِي﴾	٣٩	١٧٥ / ١
﴿أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ،﴾	٥٠	٣٤٣ / ٣
﴿إِنْ هَذَا لَسَعِيرٌ﴾	٦٣	٢٠٩ / ٢
﴿لَنْ نَبْرِحَ عَلَيْهِ عَكْفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾	٩١	٢٤٠ / ٣
﴿يَوْمَئِذٍ لَا نَنْفَعُ الشَّفَلَةَ إِلَّا مَنْ أَدَانَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ،﴾	١٠٩	٤٧٧ / ٣
﴿قَوْلًا﴾		

الجزء والصفحة	رقم الآية	الآية
٣٢٥ / ٢	١١٤	﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾
٣٢٧ / ١	١٢١	﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾
٤٩٥ / ٢	١٢٦	﴿كَذَلِكَ أَنْتَكَ آيَاتِنَا فَتَسِينَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمُ تُنْسَى﴾

سورة الأنبياء

٤٤٢ / ٣	٢٤ - ٢٥	﴿أَمْ آتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ ءِالِهَةً قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ﴾
٣٣٢، ٣٣١ / ٣	٥٦	﴿بَلْ زُكِّرُوا بِرَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الَّذِي فَطَرَهُمْ﴾
٢٥٢ / ٣	٥٧	﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَمَكُمْ﴾
٢٣٨ / ٣	٧٧	﴿وَنَصَرْنَهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ﴾
٢٧٨ / ١	١٠٤	﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقِي نُعِيدُهُ﴾
١٤ / ١	١٠٧	﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾

سورة الحج

٢٣٦ / ٣	٥	﴿فَإِنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ تُرَابٍ﴾
٢٣٧ / ٣	٣٠	﴿فَأَجْتَكِبُوا الْبَرَصَ مِنَ الْأَوْسُنِ﴾
٦٧١ / ٢	٧٨	﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الَّذِينَ مِنْ حَرَجٍ﴾

سورة المؤمنون

٢٧٠ / ٣	٣٦	﴿هَيَّاتَ هَيَّاتَ لِمَا تُوْعَدُونَ﴾
٥٧٥ / ٢	٧٦	﴿فَمَا اسْتَكَاثُوا لِلرَّيْمِ وَمَا يَنْضَعُونَ﴾
٢٣٨ / ٣	٩١	﴿مَا آتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ﴾

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ﴾	١٠٠	٨١ / ٣
سورة النور		
﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ ءَامَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾	١٩	٦٧ / ٣
﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾	٣٥	٤٤٤ / ٣
﴿مِثْلُ نُورِهِ كَمِثْقَاتٍ﴾	٣٥	٣٨٤، ٣٢٣ / ٢
﴿يُؤْتِي أُذُنَ اللَّهِ أَنْ تَرْفَعَ وَيَذْكَرَ فِيهَا أَسْمُهُ﴾	٣٦	٥٨٦، ٤٧٤ / ٢
﴿وَالَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾	٤٢	٣٢٣ / ٢
﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ﴾	٥١	٥٠٢ / ٣، ١٧٤ / ١
﴿أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾	٥١	٥٠٢ / ٣
﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾	٦٣	٥٠٢ / ٣
سورة الفرقان		
﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظَّلَّ﴾	٤٥	٤١٦ / ٣، ٣٥٣ / ٣، ٥٧٠، ٤٧٧ / ٢
﴿فَتَشَلَّ بِهِ خَبِيرًا﴾	٥٩	٢٣٣ / ٣
سورة الشعراء		
﴿رَبِّ هَبْ لِي حُكْمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ﴾	-٨٣ ٨٤	١١ / ١

الجزء والصفحة	رقم الآية	الآية
٢٥٦ / ٣	١٨٦	﴿وَإِنْ تَظُنُّكَ لَمِنَ الْكٰذِبِينَ﴾
سورة النمل		
٢٣٦ / ٣	٣٠	﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ﴾
٢٣٩ / ٣	٣٣	﴿وَالْآخِرُ إِلَيْكَ﴾
٢٤٦ / ٣	٧٢	﴿رَدِّفْ لَكُمْ﴾
سورة القصص		
٢٤٩ / ٣	١٥	﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا﴾
٢٦٦ / ٣	٢٨	﴿أَيَّمَا الْأَجْلِينَ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ﴾
٦٦٨ / ٢	٥٥	﴿وَإِذَا سَمِعُوا اللَّغْوَ أَعْرَضُوا عَنْهُ﴾
٥٤٧ / ٢	٥٥	﴿لِنَا أَعْمَلْنَا وَلَكُمْ أَعْمَلْنَا سَلِّمُ عَلَيْكُمْ﴾
٤٠٨، ١٩١، ١٩٠، ١٩٠ / ٣	٦٨	﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾
٣٩٠ / ٣، ٣٣٢ / ١	٨٨	﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾
سورة العنكبوت		
٢٦٥ / ٣	١٢	﴿وَلَنَحْمِلَ خَطِيئَتَكُمْ﴾
٤٣٥ / ١	٤٢	﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ﴾
سورة الروم		
٣٤، ٣٣ / ٣، ٣٣ / ٣	- ١٧ ١٩	﴿فَسَبِّحْنَا اللَّهَ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾
٤٩٣ / ٣	٥٤	﴿وَهُوَ الْعَلِيمُ الْقَدِيرُ﴾

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
سورة لقمان		
﴿وَأَعِضْصُ مِنْ صَوْتِكَ﴾	١٩	٦٣٥ / ٢
سورة السجدة		
﴿المر ﴿١﴾ تَبْرِيْلُ﴾	٢-١	١٥ / ٣
﴿فَرَّعْجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾	٥	٦٨٧ / ٢
﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾	٧	٣٤٠ / ٣
﴿فَلَوْ قَوَّيْمَا نَسْبَتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا إِنَّا نَسَبْتَكُمْ﴾	١٤	٤٩٥ / ٢
سورة الأحزاب		
﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾	٣٣	١٤٠ / ١
﴿وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْفِتْنَالَ﴾	٣٥	٤٣١ / ١
﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾	٣٦	١٩١، ١٩٠ / ٣
﴿وَسَيَحُوهُ بِكْرُهُ وَأَصِيْلًا﴾	٤١	٤٤٢ / ٢
﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا﴾	٤١	٤٧٧، ٥٢٣، ٥٤٢، ٥٧٠، ٣ / ٩
﴿وَسَيَحُوهُ بِكْرُهُ وَأَصِيْلًا﴾	٤٢	٥٢٣ / ٢
﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ﴾	٤٣	٥٢٣، ٤٤٢ / ٢
﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا﴾	٤٣	٦٥٩، ٦٤٢، ٦٣١ / ٢
﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ﴾	٥٦	١٩ / ٣

الجزء والصفحة	رقم الآية	الآية
٤٤٨ / ٢	٦٢	﴿سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا﴾
سورة سبأ		
٣٠٠ / ٢	١٥	﴿بَلَدَةٌ طَيِّبَةٌ﴾
سورة فاطر		
٢٣٨ / ٣	٣	﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾
٣٣٧ / ١	١٠	﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾
٤٤٣ / ٣	١٥	﴿تَأْتِيهَا النَّاسُ أُنْتَهُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾
٣٨٥ / ١	٣١	﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾
سورة يس		
١٤ / ٣	١	﴿يَس﴾
٢٥٢ / ٣	٢	﴿وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ﴾
٢٥٥ / ٣	٣	﴿إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾
١٥٩ / ٢	١٤	﴿فَعَزَّزْنَا بِبَالِكِ﴾
١٠٢ / ٢	٥٨	﴿سَلِّمْ قَوْلًا مِّن رَّبِّ رَحِيمٍ﴾
سورة الصافات		
٦٦٧ / ٢	- ٥٤ ٥٥	﴿مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾
٣٣٣، ٣٣٢ / ٣	٩٥	﴿مَا أَنْتَ حِثُونَ﴾

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
		١ / ١٧٧، ٣٤٨، ٣ / ٣٠٧، ٣٣١
﴿وَاللَّهُ خَلْقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾	٩٦	٣٣٢، ٣٣٣، ٣٤٠، ٤٤٢، ٤٦٨، ٤٧٠، ٥٠٥
	١٨٠	١ / ٥١١، ٢ / ١١٧، ٣ / ١٢٠، ٧١٧
﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾	-	٣ / ٤٣٣، ٣ / ٢١٥، ١٩
	١٨٢	
سورة ص		
﴿وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ﴾	٣	٣ / ٢٥٩
﴿فَطْفِقَ مَسْحًا﴾	٣٣	٣ / ٢٧٣
﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ مُّجْتَابٌ﴾	٥	٣ / ٤٥٢
﴿لَمَّا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾	٧٥	١ / ١٧٥، ١٧٦
سورة غافر		
﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾	٦٠	٢ / ٥٥٦، ٦٨٦
﴿هُوَ الْحَيُّ﴾	٦٥	٣ / ٤٩٣
سورة الزمر		
﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ﴾	٢٨	٢ / ٤٠٧
﴿اللَّهُ خَلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾	٦٢	٣ / ٣٤٠، ٤٤٢، ٥٠٥
﴿وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾	٦٧	١ / ٣٣٢

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
سورة فصلت		
﴿قُلْ أَيْتَكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ﴾	١١ -	٣ / ٣٩٩
﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾	١٥	١ / ١٧٦، ٢ / ٣٢٤
﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾	٤٢	٣ / ٥٠٥
﴿تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾	٤٢	٢ / ٤٧٢، ٣١١
﴿سَتْرِيهِمْ أَيَّتَنَّا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَبَيِّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾	٥٣	٢ / ٣١٧
﴿إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطٌ﴾	٥٤	٢ / ٢٨٩، ٣ / ٤٤٤
سورة الشورى		
﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾	١٠	١ / ١٧٤
﴿يَذَرُوكُمْ فِيهِ﴾	١١	٣ / ٢٤١
﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾	١١	١ / ١٧٣، ٣٣٣، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٢ / ٣٣٨، ٣١٦، ٣٢٣، ٦٨٦، ٦٩٠، ٣ / ٦٩١، ٢٩٩
﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾	١١	٣ / ٤٩٣
﴿فَلِذَلِكَ فَادْعُ وَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ﴾	١٥	٢ / ٥٤٧
﴿اللَّهُ لَطِيفٌ بِعِبَادِهِ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ﴾	١٩	٣ / ٤٩٣
﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾	٢٥	٣ / ٢٥٠

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿وَأْمُرُهُمْ سُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾	٣٨	١٤٤، ١٤٢ / ٣
سورة الزخرف		
﴿سَتَكْتُبُ شَهَادَتَهُمْ وَيَسْأَلُونَ﴾	١٩	٤٨٥ / ٣
﴿وَسَأَلَ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا﴾	٤٥	٤٤٢ / ٣
﴿لِيَقْضِ عَلَيْهِمْ وَعْدَنَا رَبُّكَ﴾	٧٧	٢٦٥ / ٣
﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَىٰ﴾	٨٠	٦٥٢ / ٢
سورة الدخان		
﴿فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ﴾	٢٩	٤٩٩ / ٢
﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَاهُمْ عَلَىٰ عِلْمٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾	٣٢	٤٠٨ / ٣
سورة الجاثية		
﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ اللَّهُ هَوْنَهُ﴾	٢٣	٤٤٧ / ٣
﴿إِنَّا كُنَّا نَسْتَنْسِخُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾	٢٩	٨٢ / ٣
﴿وَقِيلَ الْيَوْمَ نَنْسِفُكُمْ كَمَا نَسِيفْنَا لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا﴾	٣٤	٤٩٥ / ٢
سورة الأحقاف		
﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا﴾	١١	٢٤٤ / ٣
﴿إِلَيْهِ﴾		
﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرْنَا وَأُولُو الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ﴾	٣٥	٥٣٧ / ٣

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
سورة محمد		
﴿ فَأَعْلَمَ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾	١٩	٥٣٩، ٣٢٥ / ٢
﴿ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْفَرِّاتِ أَرْضَ عَلَ قُلُوبِ أَفْقَالِهَا ﴾	٢٤	٤٧٧ / ٢
﴿ فَإِنَّمَا يَتَخَلَّ عَنْ نَفْسِهِ ﴾	٣٨	٢٥٠ / ٣
سورة الفتح		
﴿ وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَى وَكَانُوا أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا ﴾	٢٦	٥٨١، ٤٥٨ / ٢
سورة الحجرات		
﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْدِمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾	١	٦٤٠ / ٢
﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ ﴾	٢	٦٧٢، ٦٣٧ / ٢
﴿ أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ ﴾	٢	٦٤٤ / ٢
﴿ اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِتْرٌ ﴾	١٢	٦٧ / ٣
سورة ق		
﴿ بَلْ هُمْ فِي لَبْسٍ مِّنْ خَلْقِ جَدِيدٍ ﴾	١٥	٤٥٩ / ٣
﴿ وَمَنْ أَوْقَرُبْ إِلَيْهِمْ مِنْ جَبَلٍ أَلْوَيْدٍ ﴾	١٦	٦٩١، ٦٨٧، ٦٨٣ / ٢، ١٧٨ / ١
﴿ مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴾	١٨	٨١ / ٣
﴿ فَتَقَبَّلُوا فِي أَلْبَانِدٍ ﴾	٣٦	٢٥٠ / ٢
﴿ لَمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْفَى السَّمْعِ وَهُوَ سَهِيدٌ ﴾	٣٧	٤٥٠، ٣٢٩ / ٣

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
سورة الذاريات		
﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُوقِنِينَ﴾	٢١	٣١٧ / ٢
﴿فَإِنَّ الذِّكْرَ لَنَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ﴾	٥٥	٣٢٩ / ٣، ٦٦٣، ٦٥١، ٤٨٧ / ٢
﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾	٥٦	٣٢٥ / ٢
سورة الطور		
﴿وَالطُّورِ ﴿١﴾ وَكُنَّ مَسْطُورًا﴾	٢-١	٦١٦ / ٢
﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَاقِعٌ﴾	٨-٧	٦١٧ / ٢
سورة النجم		
﴿وَالنَّجْمِ﴾	١	٥٧ / ١
﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾	٤-٣	٦٥١ / ٢
﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَاكَ﴾	٩-٨	٤٦٦ / ٣
﴿أَوْ أَدْنَىٰ﴾	٩	٣٤٠ / ٢
﴿فَأَعْرَضَ عَنْ مَنْ تَوَكَّلَ عَن ذِكْرِنَا﴾	٢٩	٥٤٧ / ٢
﴿وَأَن إِلَىٰ رَبِّكَ الْمُنْتَهَىٰ﴾	٤٢	٢٨٩ / ٢
سورة القمر		
﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾	٩	١١ / ٢، ١٧٨ / ١
﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾	١٤	١٧٦، ١٧٥ / ١
﴿تَجْنِيهِمْ بِسَحَرٍ﴾	٣٤	٢٣٣ / ٣

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَّحْدَةً نُّكَلِّمُ بِالْبَصْرِ﴾	٥٠	١٨١ / ٣
﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾	٥٢	٨٢ / ٣
سورة الرحمن		
﴿وَيَسْئَلُنِي وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾	٢٧	٤٣٤، ٣٣٢، ١٧٦، ١٧٥ / ١
﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾	٢٩	١٩١ / ٣، ١٨٣، ١٨٠، ١٧٩ / ٣
سورة الحديد		
﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾	٣	٤٤٤، ٤٤٣ / ٣، ٦٨٨ / ٢
﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾	٤	١٠ / ٢، ٦٨٧، ٦٨٦ / ٢، ٦٩٠، ٤٤٤ / ٣، ٦٩١
﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾	١٦	٢٦٢ / ٣
﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ﴾	٢٥	٣٢٧ / ٢
﴿وَيَجْعَلْ لَكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ﴾	٢٨	٣٨٤ / ٢
سورة المجادلة		
﴿أَحْصَنَهُ اللَّهُ وَسُوهُ﴾	٦	٢٨٩ / ٢
﴿وَلَيْسَ بِضَارٍّ هَيْمَ شَيْئًا إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾	١٠	٤٧٨ / ٣
سورة الحشر		
﴿فَاعْتَبِرُوا﴾	٢	٨٦ / ٣
﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾	٧	٥٠٢ / ٣، ١٧٤ / ١
﴿نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ أَنفُسَهُمْ﴾	١٩	٣١١ / ٢

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
سورة الممتحنة		
﴿لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾	١	٢٦٤ / ٣
سورة الصف		
﴿سَبِّحْ لِلَّهِ مَا فِي السَّمٰوٰتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾	٢-١	٢٥ / ١
﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقْتَلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا﴾	٤	٥٦٦ / ٢
﴿وَمُبَشِّرًا رَسُولًا يُأْتِي مِنْ بَعْدِي أَسْمُهُ أَحْمَدُ﴾	٦	٤٦٣ / ١
سورة المنافقون		
﴿وَأَنفِقُوا مِنْ مَّا رَزَقْتُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْمَوْتُ﴾	١٠	٢٦٢ / ٣
سورة الجمعة		
﴿إِذَا تُدْعَى لِلصَّلٰوةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾	٩	٢٣٧، ١٠٢ / ٣
سورة التغابن		
﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ﴾	١١	٤٤٨، ١٩٢ / ٣، ٦٩٠، ٣٢٢ / ٢ ٤٨٥
﴿رَعِمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُجْعَلُوا﴾	٧	٢٧٥ / ٣
سورة الطلاق		
﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾	٧	٢٦٥ / ٣، ٢٨٩ / ٢
﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوٰتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾	١٢	٣٢٥ / ٢

الجزء والصفحة	رقم الآية	الآية
سورة التحريم		
٥٣٨ / ٢	٦	﴿لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾
سورة الملك		
١٥،١٤ / ٣	١	﴿تَبَرَّكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾
٢٣٨ / ٣	٣	﴿هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ﴾
٦٨٨ / ٢، ٣٣٧ / ١	١٦	﴿ءَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخِفَّ بِكُمْ الْأَرْضَ﴾
١٨٣ / ٣	١٩	﴿إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ بَصِيرٌ﴾
سورة القلم		
٤٤٧ / ٢	٤ - ١	﴿ت وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾
٤٤٧ / ٢	٥١	﴿وَأِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيَرْتَفُونَكَ أَبْصَرِهِمْ لَنَا سَمِعُوا الذِّكْرَ وَيَقُولُونَ إِنَّهُ لَمَجْنُونٌ﴾
٤٤٧ / ٢	٥٢	﴿وَمَا هُمْ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ﴾
سورة الحاقة		
٢٦٩ / ٣	١٩	﴿هَاقُمُ اقْرَءْ وَكُنَّيَّةَ﴾
سورة المعارج		
٦٨٨ / ٢	٤	﴿تَعْرَجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾
٢٤٧ / ٣	١٦	﴿نَزَّاعَةً لِّلشَّوَى﴾

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
سورة المزمل		
﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾	٨	٤٣ / ١
﴿وَأذْكُرْ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾	٨-٩	٤٣٥ / ٢
﴿وَذَرْنِي وَالْمُكَذِّبِينَ﴾	١١	٢٦١ / ٣
﴿إِنَّ هَذِهِ تَذْكِرَةٌ فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذْ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا﴾	١٩	٤٢٠ / ٣
سورة المدثر		
﴿وَمَنْ خَلَقَتْ وَجِدًا﴾	١١	٢٦١ / ٣
﴿سَأُرْهِقُهُ صَعُودًا﴾	١٧-٢٤	٨٦ / ٣
﴿كَأَلَّا إِنَّهُ تَذْكِرَةٌ﴾	٥٤-٥٦	٣٢٨ / ٣
﴿وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾	٥٦	٤٧٢، ٣٢٨ / ٣، ٦٥١، ٣٩٩ / ٢
سورة القيامة		
﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾	١٩	٣١٨ / ٣
سورة الإنسان		
﴿عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادَ اللَّهِ﴾	٦	٢٣٤ / ٣
﴿وَأذْكُرْ اسْمَ رَبِّكَ بِكُرَّةٍ وَأَصِيلًا﴾	٢٥-٢٦	٩ / ٣، ٤٣٥ / ٢
﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾	٣٠	٤٥٣، ٣٢٨ / ٣، ٣٢٦، ١٧٥ / ١ ٥٤٠، ٥٣٣، ٥٣٢، ٤٩٣

الجزء والصفحة	رقم الآية	الآية
سورة النبأ		
٤٧٧ / ٣	٣٨	﴿يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ وَالْمَلَائِكَةُ صَفًّا﴾
سورة عبس		
٤٧٢ / ٣	١١ - ١٢	﴿كَلَّا إِنَّهَا لَنذِكْرَةٌ ﴿١١﴾ فَمَنْ شَاءَ ذَكُرْهُ﴾
سورة المطفيين		
٢٤٩ / ٣	٢	﴿إِذَا أَكَلُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾
سورة الانشقاق		
٨٠ / ٢	٨	﴿نَسُوفَ مِحَاسِبٍ حِسَابًا بَسِيرًا﴾
سورة البروج		
٢٤٧ / ٣	١٦	﴿فَعَالٍ لِّمَا يُرِيدُ﴾
سورة الأعلى		
١٩١ / ٣، ٣٨٢ / ٢	١	﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾
١٩١ / ٣	٨	﴿وَيُنِيرُكَ لِلنَّيْرِ﴾
سورة الغاشية		
٤٧٦ / ٢	١٧	﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾
سورة الفجر		
٣٣٨، ١٧٨ / ١	٢٢	﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
سورة الشمس		
﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾	١	١٤ / ٣
سورة الليل		
﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾	١ - ٢	٢٥٢، ١٩١ / ٣
﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾	٦	٢٧٩ / ١
﴿فَسَنبِيرُهُ لِلْيسْرِى﴾	٧	١٩١ / ٣
سورة الضحى		
﴿وَالضُّحَى﴾	١	١٤ / ٣، ٦٠٤ / ٢، ٢٩٨، ٢٩٦ / ١
سورة الشرح		
﴿إِنَّمَعَ الْعُسْرُ يُسْرًا﴾	٦	٤٠٠ / ٣
سورة العلق		
﴿عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾	٥	٣٢٦ / ٢
سورة القدر		
﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾	١	٢٤١ / ٣
سورة البينة		
﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾	١	٢٧٥ / ١
﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾	٥	١٠٧ / ٣

الجزء والصفحة	رقم الآية	الآية
سورة الزلزلة		
١٣١ / ١	١	﴿إِذَا زُلْزِلَتْ﴾
٢٤٣ / ٣	٥	﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا﴾
٨٣ / ٣	٧-٨	﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾
سورة الكافرون		
١٨٩ / ٣، ١٥ / ٣	١	﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾
سورة النصر		
٥٣١، ٥٣٠ / ٢	١	﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ﴾
٥٤٦، ٥٤٣، ٥٣٤، ٥٣٠ / ٢	٣	﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَأَسْتَغْفِرْهُ﴾
سورة المسد		
٢٧٦ / ٣	٤	﴿وَأَمْرَاتُهُ حَمَلَةُ الْحَطَبِ﴾
سورة الإخلاص		
٣٦٦، ٣٦٥، ١٠٤ / ٢، ٥٠٧ / ١	١	﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾
١٨٩، ١٣ / ٣، ٤١١		
سورة الفلق		
٥٠٧ / ١	١	﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾
سورة الناس		
٥٠٧ / ١	١	﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾

فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث
٢٧٦ / ١	البراء بن عازب	أبدلها - ذبيحة -
٢٩٢ / ١	عبد الله بن عباس	أبشُر بنورين قد أوتيتهما
٣١٦ / ٣	عثمان بن عفان	أبشروا؛ فإن الله مُظهر دينه
٥٧٣ / ٢	جابر بن عبد الله	أبطئ للمؤمن لئلا ينقطع عني
٤٤٧ / ٣		أبغض إله عبد في الأرض عند الله
٢٧٩ / ١	أبو ذر الغفاري	أتاني جبريل فبشّرني
٢٦٥ / ١	علي بن أبي طالب	اتقوا النار ولو بشقّ تمرّة
١٠١ / ١	أبو سعيد الخدري	اتقوا فِراسة المؤمن
١١٦ / ١	أبو الدرداء	أثقل ما يوضع في الميزان
٧٠٧، ٦٦٥ / ٢	عائشة	أجرِك على قدرِ نصيبك
٣٨٢ / ٢	عقبة بن عامر	اجعلوها في سُجودكم - سبح اسم ربك الأعلى -
٨٧ / ٣	رجل من خثعم	أحبُّ الأعمال إلى الله إيمانٌ بالله

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث
١٠٩ / ٣	عبد الله بن عباس	أَحْجَجْتَ عَنْ نَفْسِكَ؟
٤٣٠ / ١	أبو هريرة	الإحسانُ أنْ تعبدَ الله
٢٨ / ٣	عمر بن الخطاب	الإحسانُ أنْ تعبدَ الله كأنَّكَ تَرَاهُ
٢٥٨ / ١	الحسن بن علي	أحفظوني في العباسِ
٦٧٩ / ٢	أبو هريرة	اخترتُ يمينَ ربِّي
٣٦ / ٢	أنس بن مالك	أخذ ركوة فوضعها على يساره - وضوء النبي -
٤٦٦ / ٢	عبد الله بن عباس	أذكرنا النبيَّ فما أحدٌ يُكَبِّرُ قَبْلَ الإمامِ
٣٨٧ / ٢	عبد الله بن عمر	إذا أتاكم كريمٌ قومٍ فأكرمواهُ
٥٦١، ٥٧٣، ٦٤٨ / ٢	أبو هريرة	إذا أحبَّ الله عبداً ابتلاه
١٦٤، ١٥٢، ١٥٠ / ٣ ١٩٣، ١٩٢	عبد الله بن مسعود	إذا أراد أحدكم أمراً فليقل
٢٠٨ / ١	أنس بن مالك	إذا أراد الله بعبده خيراً
١٤٥ / ٣	عائشة	إذا أراد الله بعبده خيراً
٨٣ / ٣		إذا أراد عبدي أنْ يعملَ سيئةً
٢٤٣ / ١	أبو هريرة	إذا ارتفع النجمُ
٤٨٦ / ١	أبو سعيد الخدري	إذا أسلمَ العبدُ فحسُن إسلامه
٤٨٨ / ١	أبو هريرة	إذا اشتدَّ الحرُّ فأبردوا عن الصلاةِ
٦٣ / ١	علي بن أبي طالب	إذا أعرضَ الله عن العبدِ

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث
٦١٦ / ٢		إذا أُقيمت الصلاة للصباحِ فطوفي على بَعِيرِكَ
٥٥٢ / ٣	أنس بن مالك	إذا أكلت طعاماً أو شربتَ شراباً فقل
٦٢ / ٣	أبو بكره	إذا التَّقَى المسلمان بَسِيْفَيْهِمَا
٦١٣ / ٢	أبو هريره	إذا أَمَّنَ الإمامُ فأَمَّنوا
٨٥ / ٢	البراء بن عازب	إذا أويتَ إلى فراشِكَ
٦٠٣ / ٢	أبو هريره	إذا تَغَوَّلْتَ لكم الغِيْلانُ فنادُوا بالأذان
٨٥ / ٢	أبو هريره	إذا جاء أحدكم إلى فراشه
٢٦٦ / ١	علي بن أبي طالب	إذا جاءكم كريمٌ قومٍ فأكرِمُوهُ
٢٧٥ / ١	جابر بن عبد الله	إذا دخلتَ ليلاً
٥٧٨ / ٢	أبو هريره	إذا دعا أحدكم فليؤمِّن على دعاءِ نفسه
٨٤ / ٢	أنس بن مالك	إذا دعوتُم اللهَ فاعزِمُوا في الدعاءِ
٧٧، ٧٥ / ١		إذا رأيتَ الرجلَ لجُوجاً
٦٠٣ / ٢	عبد الله بن عباس	إذا رأيتُم الحريقَ فكبِّروا
٦٠٣ / ٢	عبد الله بن عمرو بن العاص	إذا رأيتُم الحريقَ فكبِّروا
١٩٤ / ٣	فضالة بن عبيد	إذا صلَّى أحدكم فليبدأ بتحميد الله
٤٠٣ / ٢	عبد الله بن عباس	إذا صلَّيتُم الفجرَ فلا تنامُوا
٣٨٤، ٢٤٤ / ١	أبو هريره	إذا طلَعَ النَجْمُ

الجُزءُ والصفحة	الراوي	طرف الحديث
١٦٦ / ٣	عبد الله بن عمر	إذا طَلَعَ حَاجِبُ الشَّمْسِ
٦٧٧ / ٢	سهل بن سعد الساعدي	إذا عَمِلَ الْمُؤْمِنُ عَمَلًا نَارَ فِي قَلْبِهِ نَوْرٌ
٧١٤ / ٢	أبو ذر الغفاري	إذا عَمِلْتَ سَيِّئَةً فَاتَّبِعْهَا بِحَسَنَةٍ تَمْحُهَا
٩٨ / ٢	أبو هريرة	إذا قَاتَلَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيَجْتَنِبِ الْوَجْهَ
٦١٤ / ٢		إذا قال: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ جَهَرَ بِأَمِينٍ
٦٠٤ / ٢		إذا قَفَلَ مِنْ حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ كَبَّرَ ثَلَاثًا
٢٨٤ / ١	أبو هريرة	إذا كان النَّصْفُ مِنْ شَعْبَانَ
١٣٩ / ١	عبد الله بن عباس	إذا كان غداةُ الإثنيْنِ
٣٣٧ / ٢		إذا كانَ فِي آخِرِ الزَّمانِ واختَلَفَتِ الْأَهْواءُ
٨٠ / ٢	أنس بن مالك	إذا كان يومُ القِيامةِ ما جَ النَّاسُ بَعْضُهُمْ فِي بَعْضٍ
٦٣٧ / ٢		إذا كُنْتَ فِي غَنَمِكَ
٢٤٧ / ٢		إذا لم تُجَلُّوا حرامًا
٥٤٦، ٤٩٦ / ٢	أنس بن مالك	إذا مَرَرْتُمْ بِرِياضِ الجَنَّةِ فَارْتَعَوْا
٦٧ / ٢	جابر بن عبد الله	إذا هَمَّ أَحَدُكُمْ بِالْأَمْرِ فَلْيُرِكَعْ رَكَعَتَيْنِ
٥٩ / ٣	أبو هريرة	إذا هَمَّ عَبدِي بِحَسَنَةٍ فَارْتَبُها لَه حَسَنَةٌ
٢٠٩، ١٥٥ / ٣	أنس بن مالك	إذا هَمَمْتَ بِأَمْرٍ فَاسْتَخِرْ رَبَّكَ

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث
٢٥٧ / ١	نبيط بن شريط	إذا وُلد للرجل ابنةٌ
٥٣٥، ٥٣٢ / ٢	سعيد بن منصور	اذكروا اللهَ حتى يقولَ المنافقون: إنكم مراؤون
٦٣٨، ٤٤٦، ٥٣١ / ٢ ٦٤٢	أبو سعيد الخدري	اذكروا اللهَ حتى يقولوا: مجنون
٥٣٣ / ٢		اذكروا اللهَ ذكراً كثيراً
٩٤ / ١	عمرو بن عوف	اذهبَ يا أنسُ إليه فقل
٩٠ / ١	عبد الله بن عمر	أرأيتكم ليلتكم هذه
١٠٦ / ٢	عمر بن الخطاب	أربعٌ قبلَ الظهرِ بعدَ الزوالِ
٣٥١ / ٢	أنس بن مالك	أربعٌ ليليهنَّ كأيامهنَّ
٦٢٢، ٦٠١، ٥٦٠ / ٢ ٦٨٣، ٦٧٣، ٦٣٥، ٦٣١		ارْبَعُوا على أنفسكم
٢٢ / ١	عبد الله بن عمرو بن العاص	ارحموا تُرحموا
١٨٤ / ٣	عبد الله بن مسعود	أسألكَ خيرَ هذه الليلةِ
١٤٠ / ٣	أبو هريرة	استرشدوا العاقل ترشدوا
٢٧٤ / ١	أم سلمة	استرقوا لها، فإنَّ بها النظرة
٤١١ / ٢		استشفوا بما حمدَ اللهُ به نفسه
٢٦٥ / ١	علي بن أبي طالب	استعينوا على الحوائجِ بالِكتمان
٥٥٠ / ٣	رفاعة بن رافع	استووا حتى أثنىَ على ربي
٢٧٦ / ١	أبو سعيد الخدري	اسقه عسلاً

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث
٣٢٧ / ٢	عبد الله بن عباس	الإسلام والسلطان أخوان توأمان
٤٤٤ / ٣	أبو هريرة	أصدق كلمة قالت العرب
٣٣٤ / ١	معاوية بن الحكم	أضربت وجهها؟ - للجارية -
٩٤ / ٢	أنس بن مالك	أطعم علي زينب خبزاً ولحماً
٣٩٠، ٣٨٨ / ٢	عائشة	اطلبوا الخير عند حسان الوجوه
٣١١، ٣٠٩ / ٢		أعرفكم بنفسه أعرّفكم بربه
٣٩١ / ٢	مسلمة بن مخلد	أعروا النساء يلزمن الحجال
١٥٨ / ٢	عمر بن الخطاب	الأعمال بالنيات
٢٦٧ / ١	علي بن أبي طالب	الأعمال بالنية
٨٧ / ٣	ماعرز	أفضل الأعمال الإيمان بالله وحده
٨٤ / ٣	عائشة	أفضل الأعمال الصلاة
٨٨ / ٣	عبادة بن الصامت	أفضل الأعمال إيماناً بالله وتصديقاً به
٨٧ / ٣	أبو هريرة	أفضل الأعمال إيماناً بالله ورسوله
٨٨ / ٣	أبو ذر الغفاري	أفضل الأعمال إيماناً بالله، وجهاداً
٢٨ / ٣	عبادة من الصامت	أفضل الإيمان أن تعلم
٨٤ / ٣	معاذ	أفضل الصدقة حفظ اللسان
٢٧ / ٣	عبد الله بن عمر	أفضل الصيام صوم أخي داود
٤٤٤ / ٢	أبو سعيد الخدري	أفضل العباد درجة عند الله يوم القيامة

طرف الحديث	الراوى	الجزء والصفحة
أفلا أكون عبداً شكوراً	المغيرة بن شعبة	٣١٨ / ١
أفألح الوجه	أبو قتادة	٢٥٦ / ١
أقرب ما يكون العبد إلى الله	أبو هريرة	١٥٨ / ٣
أقرب ما يكون العبد إلى ربه	معاذ بن جبل	٣٨١ / ٢
أقرئوا من لقيتم من أممي من بعدي السلام	عبد الله بن مسعود	٦٩٦ / ٢
أقيموا صُفوفكم	أنس بن مالك	٦٧ / ٢
اكنتم الخبئة، ثم توضحاً	أبو أيوب الأنصاري	١٥١ / ٣
أكثر من يموت بعد قضاء الله	جابر بن عبد الله	٣١٩ / ٣
أكثر وا ذكر الله	عبد الله بن عباس	٥٣٢، ٤٤٧ / ٢
أكثر وا ذكر الله حتى يقولوا: مجنون	أبو سعيد الخدري	٥٣٣ / ٢
أكثر وا ذكر الله عز وجل على كل حال	معاذ بن جبل	٥٤٢، ٤٤٤ / ٢
أكثر وا في الجنزة قول: لا إله إلا الله	أنس بن مالك	٥٨٥، ٤٧٣ / ٢
أكثر وا من شهادة أن لا إله إلا الله	أبو هريرة	٥١٤ / ٢
أكمل المؤمنين إيماناً	أبو هريرة	٢٨٢ / ١
ألا أحدثكم عن الخضر	أبو أمامة	٨٦ / ١
ألا أخبركم بما سمى الله خليله	معاذ بن أنس	٣٤ / ٣
ألا كلكم منا ربه	أبو سعيد الخدري	٦٤٨، ٤٥٧ / ٢
ألا ليبلغ الشاهد الغائب	أبو بكر	١٣ / ٢

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث
٤٩٧ / ٢		الله ما أجلسكم إلا ذاك
١٤ / ٣		ألم تنزّل السجدة تجيء لها جناحان
٢٩٣ / ١	عبد الله بن جابر	أم القرآن شفاء
٦٦ / ٢	أبو هريرة	أما يخشى أحدكم إذا رفع رأسه
٤٨٥ / ١	أبو هريرة	أمرت أن أقاتل الناس
٢٨٥ / ٣، ٥١٤، ٦٢١ / ٢	عبد الله بن عمر	أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله
٦٠٨، ٦٠٧ / ٢	وائل بن حجر الحضرمي	أمين - إذا قرأ ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ -
٦٧ / ٢	عبد الله بن عمر	إن أحدكم إذا كان في الصلاة
٧٨ / ٢	عبد الله بن عمر	إن أحدكم إذا مات عرض عليه مقعده
٣٥٧، ٢٨١ / ١	الحسن بن علي	إن أحسن الحسن
٣٩٨ / ٢		إن أعط الناس عندي لمؤمن خفيف
٣٤٤ / ١	عبد الله بن عمرو بن العاص	إن الإيمان ليخلق
٤٩٩ / ٢		إن البيت الذي يذكر الله
٤٩٩ / ٢	عبد الله بن مسعود	إن الجبل لئنادي الجبل باسمه
٣٣٣ / ٢		إن الحياة والعفاف والعي
٦٥٣، ٥٠١ / ٢	النعمان بن بشير	إن الذين يذكرون من جلال الله
٥٢ / ١	جابر بن عبد الله	إن السخاء شجرة

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث
٣٦١ / ١	أبو هريرة	إنَّ الشَّدِيدَ لَيْسَ الَّذِي يَغْلِبُ النَّاسَ
١٠١ / ٢	ابن المخارق	إنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَا يَنْخَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ
٤٠٢ / ٢	عثمان بن عفان	إنَّ الصُّبْحَةَ تَمْنَعُ بَعْضَ الرِّزْقِ
٤٩٩ / ١	أنس بن مالك	إنَّ العَبْدَ إِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ
٥٧٣، ٦٥٧ / ٢	أنس بن مالك	أَنَّ العَبْدَ المَوْمَنَ لِيَدْعُو اللهَ
٥٠٥ / ٣	عبد الله بن عمرو بن العاص	إنَّ القُرْآنَ لَمْ يَنْزَلْ لِيُكذِّبْ بَعْضُهُ بَعْضاً
٦٥٧ / ٢	جابر بن عبد الله	إنَّ الكَافِرَ لِيَدْعُو اللهَ عِزَّ وَجَلَّ فِي حَاجَتِهِ
١١ / ٢	أبو هريرة	إنَّ اللهَ إِذَا أُنْعِمَ عَلَى عِبْدِهِ
٤٧٣ / ١	جابر بن عبد الله	إنَّ اللهَ أَعْطَى مُوسَى الكَلَامَ
١٤٢ / ١	علي بن أبي طالب	إنَّ اللهَ أَمَدَّنِي يَوْمَ بَدْرٍ
٢٧٥ / ١	أنس بن مالك	إنَّ اللهَ أَمَرَنِي أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ
٥٩١ / ٢	أبو مالك الأشعري	إنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَجَارَكُم مِّنْ ثَلَاثٍ
٢٥٣ / ١	أبو هريرة	إنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ
٢٤٦ / ١	أبو هريرة	إنَّ اللهَ تَجَاوَزَ لِأُمَّتِي
٦٥ / ٣	أبو هريرة	إنَّ اللهَ تَجَاوَزَ لِي عَنْ أُمَّتِي مَا حَدَّثْتُ
٦٥٤ / ٢		إنَّ اللهَ تَعَالَى يَقُولُ فِي الكَافِرِ
٣١٤ / ٢		إنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث
٣١٤ / ٢		إن الله خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ
٣٤٧ / ١	حذيفة بن اليمان	إنَّ اللهَ خَلَقَ كُلَّ صَانِعٍ وَصَنَعَتَهُ
٦٦٧ / ٢	أنس بن مالك	إن الله سبحانه وتعالى يقول: إني لأهْمُّ بأهل الأرض
٤٤٢، ٣٣٤ / ٣	حذيفة بن اليمان	إن الله صَانِعُ كُلِّ صَانِعٍ
١٢٠ / ٣	أبو هريرة	إنَّ اللهَ طَيِّبٌ
٣٤٨ / ١	حذيفة بن اليمان	إنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ وَجَلَّ صَنَعَ كُلَّ صَانِعٍ وَصَنَعَتَهُ
٤١١ / ٣	أبو سعيد الخدري	إن الله كتب مقاديرَ الخلق
٣٩٧ / ٣	عبدالله بن عمرو بن العاص	إن الله كتب مقاديرَ الخلق
٥٩١ / ٢	عبد الله بن عباس	إن الله لا يَجْمَعُ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالَةٍ
٧٩ / ٢	عبد الله بن عمر	إنَّ اللهَ لَا يَخْفَى عَلَيْكُمْ
٥٣ / ٣	أبو أمامة	إنَّ اللهَ لَا يَقْبَلُ مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا
٣١٨ / ٣	عبد الله بن عمر	إنَّ اللهَ لِيَدْفَعُ بِالْمُسْلِمِ الصَّالِحِ
١٠٢ / ٢	أبو سعيد الخدري	إنَّ اللهَ لِيَضْحَكُ إِلَى ثَلَاثَةِ
١٢٢ / ١	عبد الله بن عباس	إنَّ اللهَ لِيَعْمُرُ بِالْقَوْمِ
٣٤٨ / ١	حذيفة بن اليمان	إنَّ اللهَ يَصْنَعُ كُلَّ صَانِعٍ وَصَنَعَتَهُ
١٧٦ / ١		إنَّ اللهَ يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ
١٤١ / ٣	عائشة	إنَّ الْمُسْتَشِيرَ مُعَانٌ

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث
١٥٨ / ٣	عبد الله بن عباس	إنَّ المصليَّ ليقرع بابَ المَلِكِ
٥٠٠ / ٢		إنَّ المؤمنَ إذا ماتَ
٦٦ / ٢	أنس بن مالك	إنَّ الناسَ قد صلَّوا ورقدوا
١١٠ / ٢	أبو هريرة	أنَّ أهلَ الجَنَّةِ إذا دخلوها
٥٥ / ٣	أبو هريرة	إنَّ أوَّلَ الناسِ يُقضى عليه يومَ القيامةِ
٣٠٥ / ٢	عائشة	إنَّ أوَّلَ ما خلقَ اللهُ العقلَ
٣٥١ / ١	عمرو بن الجموح	إنَّ أوليائي من عبادي
١٧١ / ١	أنس بن مالك	إنَّ بني إسرائيلَ افترقوا
٥٠٠ / ٢	معاذ بن جبل	أنَّ تموتَ ولسانك رطبٌ
٢١ / ٣	عبد الله بن عباس	إنَّ ربَّك يقولُ: مَنْ قالَ في دُبرِ كلِّ صلاةٍ
١١٨ / ١	أبو أمامة	إنَّ رُوحَ القدسِ نَفثَ في رُوعي
٥٣٧ / ٢		أنَّ سورةَ الأنعامِ نزلتْ بمكةَ
٢٠ / ٣	علي بن أبي طالب	إنَّ فاتحةَ الكتابِ، وآيةَ الكرسيِّ
١١٢ / ٢، ٣٤٠ / ١	أنس بن مالك	إنَّ في الجَنَّةِ كسوفاً
١١٢ / ٢	علي بن أبي طالب	إنَّ في الجَنَّةِ كسوفاً
٣٤٨ / ٢	أنس بن مالك	إنَّ في الجَنَّةِ نَهراً يُقالُ له: رجبٌ
٥٤ / ٣	عبد الله بن عمرو بن العاص	إنَّ قاتلتَ صابراً مُحْتَسِباً
٥٥٢ / ٢	عبد الله بن عمر	إنَّ كُنَّا لنُعَدُّ لرسولِ اللهِ في المجلسِ

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث
١١ / ٣	أنس بن مالك	إِنَّ لِلْقُلُوبِ صَدَأً
٣١٩ / ٢		إِنَّ لِلَّهِ أُنْيَةَ مِنَ الْأَرْضِ
٥٦٥ / ٢		إِنَّ لِلَّهِ أُنْيَةَ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ
١٠٦، ١٠٥ / ١	أبو هريرة	إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةَ وَتِسْعِينَ اسْمًا
١٨٢ / ٣	أنس بن مالك	إِنَّ لِلَّهِ تَعَالَى لَوْحًا
٣١ / ٣	أبو هريرة	إِنَّ لِلَّهِ تَعَالَى مَلَائِكَةً يَطُوفُونَ
٤٩٢ / ٢	أنس بن مالك	إِنَّ لِلَّهِ سَيَّارَةً مِنَ الْمَلَائِكَةِ
٦٥٣، ٤٩٤ / ٢	جابر بن عبد الله	إِنَّ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ سَرَايَا مِنَ الْمَلَائِكَةِ
٦٥٠، ٤٩٢ / ٢	أبو هريرة	إِنَّ لِلَّهِ مَلَائِكَةً سَيَّاحِينَ فِي الْأَرْضِ
٦٠٥، ٤٩١ / ٢	أبو هريرة	إِنَّ لِلَّهِ مَلَائِكَةً سَيَّارَةً فُضْلًا
٦٠٥، ٤٨٩ / ٢	أبو هريرة	إِنَّ لِلَّهِ مَلَائِكَةً يَطُوفُونَ فِي الطَّرْقِ
٢٤١ / ١	أبو المسعود البدري	إِنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسَ
٢٦٦ / ١	علي بن أبي طالب	إِنَّ مِنَ الشُّعْرِ لِحِكْمَةٌ
٣٥٨، ١٢٩ / ١	أبو هريرة	إِنَّ مِنَ الْعِلْمِ كَهَيْئَةِ الْمَكْنُونِ
٩١ / ٣	سمرة بن جندب	إِنَّ مِنَ أَهْلِ النَّارِ مَنْ تَأْخُذُهُ النَّارُ
٤٥ / ١	أبو سعيد الخدري	إِنَّ مِنَ ضَعْفِ الْيَقِينِ
١٠٠ / ٢	النعمان بن بشير	إِنَّ نَاسًا يَزْعُمُونَ أَنَّ الشَّمْسَ
٦٦٢ / ٢	أبو هريرة	إِنْ هَذَا ذَكَرَ اللَّهُ فَذَكَرَهُ

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث
١٨١ / ٣	عبد الله بن منيب	أنا يغفر ذنباً ويفرّج كرباً
٢٣٥ / ١	أبو هريرة	إنَّ يمينَ الله مَلَأَى
٣١٨ / ٣	جبير بن مطعم	أنا الماحي
٦٨٣ / ٢	أبي بن كعب	أنا جليسٌ من ذَكَرني
٦٤٦ / ٢	كعب الأحبار	أنا جليسٌ من ذَكَرني
٥٣٥، ٤٩٥ / ٢	أبو هريرة	أنا عند ظنِّ عدي بي
٥١٤ / ٢	أبو هريرة	أنا مع عدي ما ذَكَرني وتحركت بي سَفْتاً
٤٩٠ / ١	عثمان بن أبي العاص	أنت إمامهم
٥٤٣، ٤٥٠ / ٢		أنت عبد الله ذو الجِجَادينِ فالزَم بآبي
٢٣٦ / ٣		أنت مِنِّي بمنزلة هارونَ من موسى
٣٥٨ / ١	علي بن أبي طالب	انتظارُ الفرجِ من الله عبادةٌ
٦٥٩ / ٢	جابر بن عبد الله	أنتم تُسألون عني
٥٣٨ / ٢	أبي بن كعب	أنزلت عليّ سورةَ الأنعامِ جُملةً واحدةً
٧٣ / ٢	أنس بن مالك	انصُر أخاك ظالماً أو مظلوماً
٢٨٤ / ٣	عبد الله بن عباس	إنك تقدّم على قومٍ من أهلِ الكتابِ
٦٤٧ / ٢		إنَّكَ لا تُدرِي ما أحدثُوا بعدَكَ
٢٣٣ / ١	معاوية بن حيدة	إنَّكم تُثمون سبعين أمةً
٢٢٧ / ١	عبد الله بن حوالة	إنَّكم ستُجنِّدون أجناداً

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث
٢٧٨ / ١	عبد الله بن عباس	إنكم محشورون حُفَاءً
٧٤ / ٢	عبد الله بن عمر	إنما أجلكم في أجلٍ من خَلا من الأمم
٣٤٢، ٢٥٠ / ١	عمر بن الخطاب	إنما أخافُ عليكم كلَّ منافقٍ عليمٍ
٧٤، ٧٣ / ٣، ٦٦١ / ٢ ١٠٧، ١٠٦، ٧٦	أبو هريرة	إنما الأعمالُ بالنيَّاتِ
١٢٠ / ٣	عمر بن الخطاب	إنَّما الأعمالُ بالنيَّاتِ
٤٩٢ / ١	أبو هريرة	إنما المُهَجَّرُ إلى الصلاةِ
٨١ / ٣	أنس بن مالك	إنما هي أعمالُكم أُحصِيها لكم
٥١ / ٣	عمر بن الخطاب	إنما يُبْعَثُ الْمُقْتَتِلُونَ على النيَّاتِ
٣٣٢ / ١	أنس بن مالك	إنه أَعُورٌ، وإن رَبَّكم ليس بأَعُورَ
٥٤٤، ٤٤٩ / ٢	عقبة بن عامر	إنه أواه - ذو البِجَادِينِ -
٥٠٥ / ١	شريح الأشجعي	إنَّه سيكونُ بعدي هَنَاتٌ
٤٤٣ / ٢		إنَّه كائنٌ حَبْرَ هذه الأُمَّةِ
٥٦٣ / ٢	عبد الله بن زيد الأنصاري	إنها لَرُؤْيَا حَقٌّ إن شاء الله تعالى
٥٤٦ / ٢	أنس بن مالك	إنَّها مجالسُ الذِكرِ
٤٢٣ / ٢	صفوان بن أمية	أنهشوا اللحمَ نَهْشاً
٥٢ / ٣	أم سلمة	إنَّهم يُبْعَثُونَ على نيَّاتِهِم
١٨٥ / ١	سلمة بن نفيل	إني أجدُ نفسَ الرَّحْمَنِ

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث
٢٥٨ / ١	علي بن أبي طالب	إني أنا الله لا إله إلا أنا فاعبدوني
٦٦١ / ٢	أنس بن مالك	إني لا أقبل من العمل إلا ما ابتغي به وجهي
٥٥٢ / ٢		إني لأستغفر الله في اليوم مئة مرة
٦٠٧ / ٢	أبو هريرة	إني لأشبهكم صلاة برسول الله
٥٠٩ / ١	أبو ذر الغفاري	أوتيت الليلة خمساً
٦١٩ / ٢	أبو زهير النميري	أوجب إن ختم
١٥ / ١	عبد الله بن عباس	أول شيء خطه الله
٣٠٢ / ٢	مالك بن دينار	أول ما خلق الله العقل
٣٠٧ / ٢		أول ما خلق الله القلم
١٠٤ / ٢	رجل من الصحابة	أي سورة القرآن أعظم
٤٠٦ / ٢		إياكم والغيبه
٥٢٩ / ٢	نبيشة	أيام التشريق أيام أكل وشرب
١١٣ / ٢	البراء بن عازب	أيون تائبون عابدون
٣٣٤ / ١	معاوية بن الحكم	أيتني بها - للجارية -
٣٤٥ / ١	جابان بن جابان	أيما رجل تزوج امرأة
٤٨٦ / ١	أبو هريرة	الإيمان بضغ وسبعون شعبة
٧٩ / ٣	علي بن أبي طالب	الإيمان معرفة بالقلب
١٨٥ / ١	أبو هريرة	الإيمان والفقه يمان

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث
٣٧٧ / ٢	عتبان بن مالك	أين تُحِبُّ أَنْ أُصَلِّيَ مِنْ بَيْتِكَ
٣٦٤ / ١	عبد الله بن مسعود	أُيِّهَا النَّاسُ، إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ شَيْءٍ
٦١٦ / ٢		بَابُ الْجَهْرِ بِقِرَاءَةِ صَلَاةِ الصُّبْحِ
٢٨٨ / ١	أبو بكر الصديق	بِاللَّهِ الْعَظِيمِ لَقَدْ حَدَّثَنِي جَبْرِيلُ
٧٠٩، ٧٠١ / ٢	أبو بكر الصديق	بِاللَّهِ الْعَظِيمِ لَقَدْ حَدَّثَنِي جَبْرِيلُ
٤١٩ / ٢		بِرُكَّةِ الطَّعَامِ الْوَضُوءُ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ
٦٥ / ٢	أنس بن مالك	الْبُرَاقِ فِي الْمَسْجِدِ خَطِيئَةٌ
٣٦٧ / ١	عبد الله بن عمر	بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
١٢٥ / ١	عبد الله بن عباس	بِسْمِ اللَّهِ الْكَبِيرِ
٥٠٢ / ١	أبو هريرة	بُعِثْتُ بِجَوَامِعِ الْكَلِمِ
٣٩٣، ٣٩٢ / ٢، ٢٦٦ / ١	علي بن أبي طالب	الْبَلَاءُ مُوَكَّلٌ بِالْمَنْطِقِ
١٠ / ١	عبد الله بن عمرو بن العاص	بَلِّغُوا عَنِّي
٧١٠ / ٢		بِمَ سَبَقْتَنِي إِلَى الْجَنَّةِ
٦٣ / ٢	عبد الله بن عمر	بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسِ
٦٥ / ٢	عبد الله بن مغفل	بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ
١٠٢ / ٢	جابر بن عبد الله	بَيْنَا أَهْلَ الْجَنَّةِ فِي نَعِيمِهِمْ
٨٤ / ٢	أنس بن مالك	بَيْنَمَا أَنَا أُسِيرُ فِي الْجَنَّةِ

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث
٢٣٦ / ١	أبو هريرة	بينما أيوبُ يَعْتَسِلُ
٣٢٨ / ١	عبد الله بن مسعود	التائبُ من الذَّنْبِ
٢٦٦ / ١	علي بن أبي طالب	التائبُ من الذَّنْبِ
١١٤ / ١	عبد الله بن عباس	تَجَافَوْا عن ذَنْبِ السَّخِي
٣٩٤ / ٢	عبد الله بن مسعود	تَجَاوَزُوا عن ذَنْبِ السَّخِيِّ
٣٢٦، ٢٠٣ / ١	أبو هريرة	تَحَاجَّ آدمُ وموسى
٣٩٥ / ٢	علي بن أبي طالب	تَزَوَّجُوا ولا تُطَلِّقُوا
٤٤٧ / ٣	أبو هريرة	تَعَسَّ عبدُ الدينار
٣٩٥ / ٢	أنس بن مالك	تَعَشَّوا ولو بكَفٍّ من حَشْفٍ
١٧١ / ١	أنس بن مالك	تَفْتَرُقُ أُمَّتي
١٧٢ / ١	أبو أمامة	تَفَرَّقَتْ بنو إسرائيل
٣٨٩ / ٢		أَلْتَمَسُوا الخَيْرَ عند حِسانِ الوجوهِ
٥٦ / ١		تَمُوتُ يا سُرْقُ
٥٨٧، ٥١٧ / ٢	عبد الله بن عباس	تَنَاصَحُوا في العِلْمِ
٦٣ / ٢	أنس بن مالك	ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلَاوَةَ الإِيمَانِ
٤٩ / ١	أبو هلال التيمي	ثَلَاثٌ يُدْرِكُ بهنَّ العبدُ
٦٨٨ / ٢	العباس	ثم فوقَ ذلكَ العرشِ بينَ أعلاهُ وأسفلهِ
٥٢ / ٣	عائشة	ثم يُيَعَّنُونَ على نِيَّاتِهِمْ

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث
٣١٦ / ٢		ثم يَتَبَدَّى اللهُ لَنَا فِي صُورَةٍ غَيْرِ صُورَتِهِ
٣١٦ / ٢		ثم يَرْفَعُ بُرْنَا وَمُسِينُنَا
٤١١ / ٣	أبو سعيد الخدري	ثم يَرْفَعُونَ رُؤُوسَهُمْ
٤٤١ / ٢	السائب بن أبي السائب	جَاءَنِي جَبْرِيلُ فَأَمَرَنِي أَنْ أَمُرَ أَصْحَابِي
٢٦٦ / ١	علي بن أبي طالب	جُبِلَتِ الْقُلُوبُ عَلَيَّ حَبٌّ مِّنْ أَحْسَنَ
٥٤٤ / ٢	أبو هريرة	جَدَّدُوا إِيمَانَكُمْ
٣٩٦ / ٢	عبد الله بن عباس	الجمعة حُجَّ الْمَسَاكِينِ
٦٣٩ / ٢	عبد الله بن عمر	جَهَرَ رَسُولُ اللَّهِ بِالذُّعَاءِ فِي كُلِّ صَبَاحٍ وَمَسَاءٍ
٣٣٤ / ٢، ٤٣ / ١	الحسن البصري	حب الدنيا رأس كل خطيئة
٣٤٣ / ٢		حُبُّ الْوَطَنِ مِنَ الْإِيمَانِ
٩١ / ٢	سلمة بن الأكوع	حَبِطَ عَمَلُهُ، قَتَلَ نَفْسَهُ
٢٦٦ / ١	علي بن أبي طالب	حُبُّكَ لِلشَّيْءِ يُعْمِي وَيُصِمُّ
٥٣٩ / ٢	عبد الله بن عمر	حتى إذا بَلَغَ النِّعِيمُ مِنْهُمْ كُلَّ مَبْلَغٍ
٣٣٢ / ١	أبو هريرة	حتى يَضَعَ الْجَبَّارُ فِيهَا قَدَمَهُ
٥٣٣ / ٢	عبد الله بن عباس	حتى يقول المنافقون
٣٧٨ / ١	أبو هريرة	الحجُّ المبرورُ
٢٦٥ / ١	علي بن أبي طالب	الحربُ خُدعة
٢٥٧ / ١	نبيط بن شريط	الحربُ خُدعةٌ

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث
٦٥٥، ٤٥٤ / ٢	أبو سلمة	حسنَ الترنُّم بالقرآن
٣٩٦ / ٢	الفضل بن عباس	الحقُّ بعدي مع عمرَ حيثُ كانَ
٦٧ / ١	علي بن أبي طالب	الحكمةُ ضالَّةُ المؤمنِ
١ / ٢٨٠، ٣٨٢، ٢ / ٦٤، ١٢٠ / ٣	النعمان بن بشير	الحلالُ بينٌ، والحرامُ بينٌ
٣٦٨ / ١	أبو سعيد الخدري	الحمدُ لله الذي أطعنا
٣٢٠ / ٣	عمر بن الخطاب	الحمدُ لله ربِّ العالمين الذي لا أُحصي نِعَمَه
٨٣ / ٢	عبد الله بن عمرو بن العاص	حَوْصي مَسِيرَةُ شهر
٢٦٥ / ١	علي بن أبي طالب	الحياءُ خيرُ كله
٣٣٢ / ٢		الحياءُ يمنعُ الرزقَ
٥٥٣، ٥٣٠ / ٢	جابر بن عبد الله	خذوا عني مناسككم
٢ / ٣١٤، ٣١٣، ٩٧، ٩٦ / ٢ ٣١٥	أبو هريرة	خَلَقَ اللهُ آدمَ على صُورَتِهِ
٣٤٩ / ١	حذيفة بن اليمان	خَلَقَ اللهُ كُلَّ صانعٍ وصنَعَتِهِ
٢٦٧ / ١	علي بن أبي طالب	خيرُ الأمورِ أوسطُها
٢ / ٥١٤، ٤٨٢، ٤٧٥ / ٢ ٦٧٢، ٦٣١، ٦٣١، ٦٢٠	سعد بن أبي وقاص	خيرُ الذُّكْرِ الخفيُّ
٢٦٧ / ١	علي بن أبي طالب	خيرُ الزادِ التَّقوى
٣٩٧ / ٢		خيرُ الناسِ بعدَ الممتنِّينِ الخفيفُ
٣٤٣ / ٢		خيرُ خَلْكم خَلُّ خَمْرِكم

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث
٣٤٠ / ٣	الشريد بن سويد الثقفي	الخير كله بيديك
٤٦٩، ٣٣٩ / ٣	علي بن أبي طالب	الخير كله بيديك
٢٨٢ / ١	رجل من جهينة	خير ما أعطي الإنسان
٣٩٧ / ٢	حذيفة بن اليمان	خيركم في الممتين كل خفيف
٢٦٥ / ١	علي بن طالب	الدال على الخير كفاعله
٦٦٦ / ٢	أبو مسعود	الدال على الخير كفاعله
٥٤٤، ٤٤٩ / ٢	جابر بن عبد الله	دعه، فإنه أواه
٤٩٦ / ١	عائشة	دعهما يا أبا بكر - عند ضرب الجاريتين بالدف -
٣٩٨ / ٢	عبد الله بن عمر	دفن البنات من المكرمات
٣٣٥ / ٢		الدنيا جيفة، وطالبوها كلاب
٣٩٩ / ٢، ١١٣ / ١	عبد الله بن عمر	الدنيا سجن المؤمن
٢٦٥ / ١	علي بن أبي طالب	الدنيا سجن المؤمن
٣٣٥ / ٢	عبد الله بن عمر	الدنيا قنطرة الآخرة
٤٣٠ / ٣	العباس	ذاق طعم الإيمان
٦٦٣ / ٢	عبد الله بن مسعود	ذاكر الله في الغافلين
٧١٤ / ٢		ذكر الله حجاب من النار ويستر
٥٠٠ / ٢	أبو الدرداء	الذين لا تزال ألسنتهم رطبة من ذكر الله

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث
٢٦٥ / ١	علي بن أبي طالب	الراجع في هيته
٢١ / ١	عبد الله بن عمرو بن العاص	الرَّاحِمُونَ يَرْحَمُهُمُ الرَّحْمَنُ
٦٩٣ / ٢	عبد الله بن مسعود	رَأَيْتُ إِبرَاهِيمَ الخليلَ ليلة أُسري بي
٥٠٢ / ٢	عبد الله بن مسعود	رَأَيْتُ إِبرَاهِيمَ عليه السلام ليلة أُسري بي
٦٨٦، ٦١٧، ٥٧٧ / ٢	عبد الله بن عمر	رب اغفر لي وثب عليّ
٥٢ / ٣	عبد الله بن مسعود	رُبَّ قَتِيلٍ بين الصَّفَيْنِ
٢٤٧ / ٣		رُبَّ كاسِيَةٍ في الدنيا
١٠ / ١	أبو بكره	رُبَّ مُبْلَغٍ
٣٥٠، ٣٤٧ / ٢		رجب شهر الله
٥١ / ٣	أبو كبشة الأنماري	رجل أتاه الله مالا وعِلْماً
١٤٥ / ٣	جرير بن عبد الله	الرَّفْقُ به الزِّيَادَةُ والبركة
٢١٣ / ٣	عبد الله بن عباس	رُؤْيَا الأنبياءِ وحيّ
٢٧٤ / ١	عبادة بن الصامت	رُؤْيَا المؤمنِ جزءٌ
٢١٤ / ٣	عبادة بن الصامت	رُؤْيَا المؤمنِ كلامٌ يكلمُّ
٦٢٦، ٤٦٨ / ٢	أبو هريرة	رَزَيْنَا أعيادكم بالتكبير
٣٨٥ / ١	عمر بن الخطاب	سابقنا سابق
٤٠٤ / ٢	أبو هريرة	سافروا تَرَبِّحُوا
٣٩٩ / ٢	عبد الله بن عباس	سافروا تَصْحُوا وَتَغْنَمُوا

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث
٤٠٠ / ٢	عبد الله بن عمر	سافروا تَصَحُّوا وَتَغْنَمُوا
٥٤٦ / ٢	أبو هريرة	سبحانَ الله، والحمدُ لله
٥٤٩ / ٢	أبي بن كعب	سبحانَ المَلِكِ القُدُّوسِ
٥٥٠ / ٢	رافع بن خديج	سبحانك اللهمَّ وبحمدك
٥٣١ / ٢	أم سلمة	سبحانك اللهمَّ وبحمدك
٥٣٠ / ٢	عائشة	سبحانك اللهمَّ وبحمدك - في الركوع -
٥٤٥، ٤٩٨، ٤٩٧ / ٢	أبو هريرة	سَبَقَ الْمُفْرَدُونَ
١٥ / ١	أبو هريرة	سبقت رحمتي غضبي
٣٨٣ / ٢	عائشة	سبوحاً قدوساً - في السجود -
١١٦ / ٣	عبد الله بن عمر	ستكون هِجْرَةٌ بعد هِجْرَةٍ
١٧٢، ١٣٧، ١٣٦ / ٣ ١٧٤	سعد بن أبي وقاص	سعادةُ ابنِ آدمَ في استخارةِ الحقِّ
٢٦٦ / ١	علي بن أبي طالب	السعيدُ مَنْ وُعِظَ بغيره
٢٦٧ / ١	علي بن أبي طالب	السفرُ قطعَةٌ من العذابِ
٦٢٠ / ٢		سَلُّ تُعْطَه
١٢٨ / ١	عبد الله بن مسعود	سَلُّوا اللهَ من فضله
٦١٦ / ٢	أم سلمة	سمعت رسول الله يقرأ ﴿وَالطُّورِ﴾
١٢١ / ١	عائشة	سوءُ الخَلْقِ سُوءٌ
٢٦٧ / ١	علي بن أبي طالب	سيدُ القومِ خادِمُهُم

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث
٤٤٥ / ٢	أبو هريرة	سَيَرُوا، سَبَقَ الْمَفْرُودُونَ
٥٨٦ / ٢	أبو سعيد الخدري	سَيَعْلَمُ أَهْلُ الْجَمْعِ مَنْ أَهْلُ الْكَرَمِ
٢٦٦ / ١	علي بن أبي طالب	الشَّاهِدُ يَرَى مَا لَا يَرَى الْغَائِبُ
٤٠٠ / ٢	أبو هريرة	شِرَارُ أُمَّتِي عَزَّابُهَا
٤٠١، ٤٠٠ / ٢	عبد الله بن عمر	شِرَارُكُمْ عَزَّابِكُمْ
٣٤١ / ٢		شَرَفُ الْمُؤْمِنِ قِيَامُهُ بِاللَّيْلِ
٣٥١ / ٢	عائشة	شَعْبَانُ شَهْرِي
٢٠٥، ٧١ / ٢	عبد الله بن عمر	الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ
٣٥١ / ٢		شَهْرُ رَمَضَانَ شَهْرُ اللَّهِ
٣٥١ / ٢	أبو سعيد الخدري	شَهْرُ رَمَضَانَ شَهْرُ أُمَّتِي
٢٧ / ٣	عبد الله بن عباس	الصَّائِمُ بَعْدَ رَمَضَانَ
١٦٠ / ٣	أبو مالك الأشعري	الصَّبْرُ ضِيَاءٌ
١١٨ / ١	أنس بن مالك	صَلِّ صَلَاةَ الضُّحَى
١٦٨ / ٣	زيد بن أرقم	صَلَاةُ الْأَوَّابِينَ حِينَ تَرْمَضُ الْفِصَالُ
٦٥ / ٢	عبد الله بن عمر	صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ تَفْضُلُ صَلَاةَ الْفَدَى
١٦٠ / ٣	أبو هريرة	صَلَاةُ الرَّجُلِ نَوْرٌ فِي قَلْبِهِ
١٦٠ / ٣	أنس بن مالك	الصَّلَاةُ قَرْبَانُ الْمُؤْمِنِ
١٦١ / ٣	علي بن أبي طالب	الصَّلَاةُ قَرْبَانُ كُلِّ تَقِيٍّ

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث
٦٦ / ٢	أنس بن مالك	صَلَّى النَّاسُ وَرَقَدُوا
٤٤٠ / ٢	أنس بن مالك	صَلَّى النَّبِيُّ بِالْمَدِينَةِ الظُّهْرَ أَرْبَعًا
٤٤١ / ٢	أنس بن مالك	صَلَّى النَّبِيُّ بِالْمَدِينَةِ وَنَحْنُ مَعَهُ الظُّهْرَ أَرْبَعًا
٣٧٩ / ١	أسماء بنت عميس	صَلَّيْتَ الْعَصْرَ يَا عَلِيُّ؟
٣٧٥ / ٢	أنس بن مالك	صَلَّيْتُ أَنَا وَيَتِيمٌ فِي بَيْتِنَا خَلَفَ النَّبِيُّ
٢٤ / ٣		صَوْمُ الدَّهْرِ وَإِفْطَارُهُ
٢٦ / ٣	عبد الله بن عباس	صَوْمُ أَوْلِ رَجَبٍ كِفَارَةٌ
٢٤ / ٣	علي بن أبي طالب	صَوْمُ شَهْرِ الصَّبْرِ
٧٢ / ٢	أبو هريرة	الصَّوْمُ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ
٥٠٠ / ١	عبد الله بن عباس	صُومُوا الْهَلَالَ لِرُؤْيَيْهِ
٤٠٤ / ٢		صُومُوا تَصَحُّوا
٧٢ / ٢	أبو هريرة	صُومُوا الرُّؤْيَيْهِ
٢٥٠ / ٣		صُومِي عَنْ أُمَّكِ
٩٩ / ٢	أبو رزين العقيلي	صَحَّكَ رَبُّنَا مِنْ قُنُوطِ عِبَادِهِ
٤٥١ / ٢	كعب بن مالك	صَعَّ مِنْ دَيْنِكَ هَذَا
٤٣٠، ٣٠ / ١	علي بن أبي طالب	طَلَبُ الْحَقِّ غَرْبَةٌ
٣٥٣، ٣٧ / ١	أنس بن مالك	طَلَبُ الْحَقِّ فَرِيضَةٌ
٤٢٠ / ٢	عبد الله بن جراد	طَهُورُ الطَّعَامِ يَزِيدُ فِي الطَّعَامِ

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث
٩٨ / ٣	أبو مالك الأشعري	الطُّهُورُ شَطْرُ الْإِيمَانِ
١٢٤ ، ١٢٣ / ١	ركب المصري	طُوبَى لِمَنْ تَوَاصَعَ
١٢٤ / ١	ركب المصري	طُوبَى لِمَنْ حُسِّنَتْ
١٢٤ / ١	ركب المصري	طُوبَى لِمَنْ ذَلَّ نَفْسَهُ
٤٣ / ٢	أبو سعيد الخدري	طُوبَى لِمَنْ رَأَى
٦١٦ / ٢	أم سلمة	طُوفِي مِنْ وَرَاءِ النَّاسِ وَأَنْتِ رَاكِبَةٌ
٧٣ / ٢	عبد الله بن عمر	الظُّلْمُ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
٥٣٦ / ٢	عبد الله بن عباس	عَبْدِي إِذَا ذَكَرْتَنِي خَالِيًا ذَكَرْتُكَ خَالِيًا
٣٣٤ / ٢		عَجَّلُوا بِالصَّلَاةِ قَبْلَ الْفَوْتِ
٢٦٥ / ١	علي بن أبي طالب	عِدَّةُ الْمُؤْمِنِ
٢٦٦ / ١	علي بن أبي طالب	عَفْوُ الْمَلُوكِ أَبْقَى لِلْمَلِكِ
٩٢ / ٢	سلمة بن الأكوع	عَلَامٌ تُوَقَّدُ هَذِهِ النَّيرانُ
١١٣ / ١	أنس بن مالك	عَلَامَةٌ حُبِّ اللَّهِ
٣٣٦ / ٢		الْعِلْمُ عِلْمَانِ
٥٦٥ / ٢	أبو ذر الغفاري	عَلَى كُلِّ نَفْسٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ صِدْقَةً
٩٠ / ٢	سلمة بن الأكوع	عَلَى مَا أَوْقَدْتُمْ هَذِهِ النَّيرانُ
٤٠٤ / ٢	أبو الدرداء	عَلَيْكَ بِالسَّرَارِيِّ

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث
٣٦١ / ١	أبو بكر الصديق	عليكم بالصدق
٣٣٨ / ٢		عليكم بدين العجائز
٤٠٦ / ٢	أبو هريرة	عمر بن الخطاب سراج أهل الجنة
٤٠٥ / ٢	عبد الله بن عمرو بن العاص	عمر سراج أهل الجنة
٧٢ / ١	أبو عبد الله معمر	عمرك الله يا معمر
٣١٩ / ٣	عبد الله بن عباس	العين حق
٢٧١ / ١	عبد الله بن جحش	عظ فخذك
٢٦٦ / ١	علي بن أبي طالب	الغنى غنى النفس
٤٠٦ / ٢	جابر بن عبد الله	الغيبه أشد من الزنا
٤٧٧ / ٣		غير أن لكم رحماً
٢٩٣ / ١	عبد الله بن جابر	فاتحة الكتاب شفاء
٢٩٣ / ١	عبد الله بن جابر	فاتحة الكتاب فيها شفاء
٣٨٤ / ٢، ١٠٢ / ١	أبو هريرة	فإذا أحببته كنت سمعه
٣٢٣ / ٢	أبو هريرة	فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به
٤٧٩ / ٣		فأعطينا ما يرضيك عنا
١٦٦ / ١	أبو هريرة	فتلك أمكم
٣٠٠ / ٢	أبو هريرة	فتلك أمكم يا بني ماء السماء
٢٧١ / ١	عبد الله بن عباس	الفخذ عورة

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث
٢١٢ / ٢		فِرَّ مِنَ الْمَجْدُومِ فِرَارَكَ مِنَ الْأَسَدِ
٥١١ / ١	أبو هريرة	فُضِّلْتُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ بَسْتُ
٣٤٠ / ٢		الْفَقْرُ سَوَادُ الْوَجْهِ فِي الدَّارَيْنِ
٣٣٩، ٣٣٨ / ٢		الْفَقْرُ فَخْرِي
٥٠٤ / ٣	أبو ذر الغفاري	فَمَنْ وَجَدَ خَيْرًا فَلْيَحْمَدِ اللَّهَ
٢٧ / ٣	سلمان الفارسي	فِي رَجَبِ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ
٣١٦ / ٢	أبو هريرة	فِيَأْتِيهِمُ اللَّهُ فِي غَيْرِ الصُّورَةِ الَّتِي يَعْرِفُونَ
٩٣ / ١	أبو سعيد الخدري	فِيَخْرُجُ إِلَيْهِ يَوْمَئِذٍ رَجُلٌ
٥٤١ / ٢، ١٥٤ / ١	شداد بن أوس	فِيَكُمُ غَرِيبٌ؟
٤٠٧ / ٢	مجاهد	الْقَاصُّ يَنْتَظِرُ الْمَقْتَ
١٠٣ / ١	عبد الله بن عباس	قَالَ: يَا مُوسَى إِنَّهُ لَا يَرَانِي
٣٧٠، ٣٧١ / ١	عمر بن الخطاب	قَالَ أَخِي مُوسَى: يَا رَبِّ أَرِنِي
٣٧٤ / ١	أبو هريرة	قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: أَنَا أَعْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشُّرْكِ
٤٠٩، ٤٠٨ / ٢	عبد الله بن عباس	الْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ
٦٨٢ / ٢	أبو هريرة	قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي
٤١٧ / ٢		قَلْبُ الْمُؤْمِنِ حَلْوٌ يَحِبُّ الْحَلَاوَةَ
٤٠٩ / ٢		قَلْبُ الْمُؤْمِنِ عَرْشُ اللَّهِ
٣٤٣ / ٢		قُلُوبُ الشُّعْرَاءِ خَزَائِنُ اللَّهِ

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث
٥٦٥، ٣١٩ / ٢	أبو أمامة	القلوبُ آنيةُ الله في أرضه
٣٧٧ / ١	عبد الله بن عمر	قُولُوا خَيْرًا
٣٧٥ / ٢، ٤٣١ / ١	أنس بن مالك	قُومُوا فَلَأُصَلِّ لَكُمْ
٥٠١ / ٢	سهل بن الحنظلية	قُومُوا قَدْ غَفَرَ اللَّهُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ
٢٦٥ / ٣		قُومُوا، فَلَأُصَلِّ لَكُمْ
٢٦٧ / ١	علي بن أبي طالب	كَادَ الْفَقْرُ أَنْ يَكُونَ كُفْرًا
٢١٥ / ٢	جابر بن عبد الله	كَانَ آخِرَ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ
٦٠٩ / ٢		كَانَ إِذَا فَرَعَ مِنْ قِرَاءَةِ أُمِّ الْقُرْآنِ رَفَعَ صَوْتَهُ
١٥٧ / ٣	صهيب	كَانَ الْأَنْبِيَاءُ يَفْزَعُونَ إِذَا فَزَعُوا إِلَى الصَّلَاةِ
٣٩٦، ٣٨٤ / ٣		كَانَ اللَّهُ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ
٣٩٦، ٣٦٦ / ٣		كَانَ اللَّهُ وَلَا شَيْءَ مَعَهُ
٣٨٤، ٣٦٤، ٣٤٤ / ٣ ٤٢١، ٣٩٦، ٣٨٥	أبو هريرة	كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ
٨٨ / ٢	سلمة بن الأكوع	كَانَ النَّبِيُّ يَتَحَرَّى الصَّلَاةَ عِنْدَ الْأَسْطُوَانَةِ
٦٤٩ / ٢		كَانَ رَسُولُ اللَّهِ يَجْهَرُ بِأَعْلَى صَوْتِهِ بِالذِّكْرِ
٥٩٨، ٥٩٧ / ٢		كَانَ رَسُولُ اللَّهِ يَكْرَهُ رَفَعَ الصَّوْتِ عِنْدَ الْقِتَالِ
٦٠٠ / ٢	عبد الله بن الزبير	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ إِذَا سَلَّمَ مِنْ صَلَاتِهِ
٦٨٤ / ٢	أبو هريرة	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ إِذَا صَلَّى الصُّبْحَ رَفَعَ صَوْتَهُ
٥٦٨ / ٢	أبو هريرة	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ إِذَا صَلَّى عِنْدَ الْبَيْتِ رَفَعَ صَوْتَهُ

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث
٦٠٧ / ٢	أبو هريرة	كان رسول الله إذا فرغ من قراءة أم القرآن
٥٤٨ / ٢	عبد الله بن عمر	كان رسول الله وجيوشه إذا علوا الثنايا كبروا
٦٢٥ / ٢	عبد الله بن عمر	كان رسول الله يخرج إلى العيدين رافعاً صوته بالتهليل
٥٥٠ / ٢	ربيعه بن كعب الأسلمي	كان رسول الله يقول في الليل سبحان الله رب العالمين
٦٠٩ / ٢		كان صلى الله عليه وسلم يجهر بالتأمين في ابتداء الإسلام
٦٨٨، ٩٩ / ٢، ٣٤١ / ١	أبو رزين العقيلي	كان في عماء - عن الله تعالى -
٩٤ / ٢	عبد الله بن بسر	كان في عنقته شعرات بيض
٩٣ / ٢	أنس بن مالك	كتاب الله القصاص
٥٠٤ / ١	سلمة بن نفييل	كذبوا، الآن جاء القتال
٣٦١ / ١	يحيى بن أبي كثير	الكرم التقوى
٨٤ / ٣	أبو ذر الغفاري	كف شرك عن الناس
٦٥٠ / ٢	العرباض بن سارية	كل بدعة ضلالة
٥٠٧، ٥٠٦ / ١	أبو موسى الأشعري	كل مسكر حرام
٨٤ / ٣	جابر بن عبد الله	كل معروف صدقة
٢٥٧ / ١	نبيط بن شريط	كل معروف صدقة
٩٩ / ٣		كل مولود يولد على الفطرة

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث
٢٨٣ / ١	عبد الله بن عمرو بن العاص	كلاهما على خيرٍ
٣٦٦ / ١	عبد الله بن عمر	كلُّكم راعٍ وكلُّكم
٦٦، ٦٥ / ١	أبو هريرة	الكلمةُ الحكمةُ ضالَّةٌ
٦٥ / ١	علي بن أبي طالب	كلمةُ الحكمةِ ضالَّةٌ
٣٧٣ / ١	عبد الله بن حنطب	كما أنتم على صفوفكم
٢٧٥ / ١	أبو موسى الأشعري	كَمَلَ من الرِّجال كثيرٌ
٢١١ / ١	عائشة	كُنَّ أزواجُ النبيِّ يأخذنَ من رؤوسهنَّ
٥٤٧ / ٢	جابر بن عبد الله	كنا إذا صعدنا كبرنا
٨٨ / ٢	سلمة بن الأكوع	كنا نُصَلِّي مع النبيِّ المَغربِ
٥٩٩ / ٢	عبد الله بن عباس	كنتُ أعرِفُ انقضاءَ صلاةِ رسولِ الله بالتكبيرِ
٣٢٥، ٣٢٤، ٣٢٢ / ٢		كنتُ كَنزاً لا أعرِفُ
٣٢٤ / ٢		كنتُ كَنزاً مَخْفِياً فَأَحْبَبْتُ أن أعرِفَ
٤٧٧ / ٣		لا أغني عنكم
٧٨ / ٣	أنس بن مالك	لا إلهَ إلا اللهُ كَلِمَةٌ عَظِيمَةٌ كَرِيمَةٌ على اللهُ
٦٥١ / ٢		لا إلهَ إلا اللهُ وَحْدَهُ لا شريكَ له
٥٢٨ / ٢	جابر بن عبد الله	لا إلهَ إلا اللهُ وَحْدَهُ لا شريكَ له
١٢ / ٣	أبو أيوب الأنصاري	لا إلهَ إلا اللهُ وَحْدَهُ لا شريكَ له

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث
٥٤١ / ٢	عبد الله بن الزبير	لا إله إلا الله وَحْدَهُ لا شريك له
٥٤٨ / ٢	عبد الله بن عمر	لا إله إلا الله وَحْدَهُ لا شريك له - إذا قفل من الحج -
٢٢١ / ١	زينب بنت جحش	لا إله إلا الله، وَيَلُّ للعربِ
٣٦٩ / ١	علي بن أبي طالب	لا إله إلا أنتَ سُبْحَانَكَ اغْفِرْ لي ذنوبي
٦٨٨ / ٢	أبو سعيد الخدري	لا تأمنوني وأنا أمينٌ من في السماء
٢٨٤ / ١	عبد الله بن عمرو بن العاص	لا تَتَمَنَّوا لقاءَ العدوِّ
٤٢١، ٤٢٠ / ٢		لا تَجْعَلُونِي كَقَدَحِ الرَّآكِبِ
٤٢١ / ٢	عبد الله بن مسعود	لا تَجْعَلُونِي كَقَدَحِ الرَّآكِبِ
٣٨٢ / ٢	أبو هريرة	لا تَخْضُوا ليلةَ الجمعةِ بقيامٍ
٤٦ / ١	عبد الله بن مسعود	لا تُرْضِينَ أَحَدًا
٨٦ / ٢	المغيرة بن شعبة	لا تزال طائفةٌ من أمتي ظاهرين
٤٢٢ / ٢		لا تَقْطَعُوا الخبزَ واللحمَ بالسُّكِينِ
٥٥١ / ٣	حذيفة بن اليمان	لا تقولوا: ما شاء الله وشاء فلان
١١٩ / ١	جابر بن عبد الله	لا تُكْرِهوا مرضاكم
٤٧٩ / ٣		لا حولَ ولا قُوَّةَ إلا بالله
٥٠٣ / ٢	أبو أيوب الأنصاري	لا حولَ ولا قُوَّةَ إلا بالله - غراس الجنة -
٣٥٥ / ١	أبو هريرة	لا صلاةَ إلا بقراءةٍ

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث
٤٢٣ / ٢	أبو هريرة	لا صلاة لجار المسجد
١٥٧ / ١	عبادة بن الصامت	لا صلاة لمن لم يقرأ
٣٥٦، ٣٥٥ / ١	عبادة بن الصامت	لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب
٢٧٧ / ١	أنس بن مالك	لا عدوى ولا طيرة
٢١٢ / ٢		لا عدوى ولا طيرة
٤٢٤ / ٢	جابر بن عبد الله	لا هم إلا هم الدين
٢٤٥ / ٢		لا يأتي أحدكم يوم القيامة ببقرة لها خوار
٢٤٧ / ٢		لا يباع الذهب بالذهب إلا سواء بسواء
١٠٦ / ٢	عبد الله بن عمر	لا يبقى أحد يوم عرفة
٦٩ / ١	عبد الله بن عمر	لا يبقى ممن هو اليوم
٢٢٠، ٢١٩ / ١	عثمان بن عفان	لا يتوضأ رجل فيحسن وضوءه
٥٠٦ / ١	عثمان بن عفان	لا يحل دم امرئ مسلم
٢٦٥ / ١	علي بن أبي طالب	لا يحل لمؤمن أن يهجر أخاه
١٠٧ / ٢	أبو هريرة	لا يدخل الجنة إلا رحيم
٥٠٠ / ٢	عبد الله بن بسر	لا يزال لسانك رطباً من ذكر الله
١١٩ / ١	أبو برزة	لا يزول قدما عبداً
٥٦٣ / ٢	أبو سعيد الخدري	لا يسمع مدى صوت المؤذن بالتداء
٢٦٦ / ١	علي بن أبي طالب	لا يشكر الله من لا يشكر الناس

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث
٢١٢ / ٢		لَا يُعْدِي شَيْءٌ شَيْئًا
٤٩٧ / ٢	أبو هريرة	لَا يَقْعُدُ قَوْمٌ يَذْكُرُونَ اللَّهَ
٥٧٨ / ٢	أبو هريرة	لَا يَقُولُ أَحَدُكُمْ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي إِنْ شِئْتَ
٥٠٣ / ١	أبو هريرة	لَا يَلِجُ النَّارَ رَجُلٌ بَكَى
١٥٩ / ٢	أنس بن مالك	لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّىٰ أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ
٦٨٠ / ٢		لا، ولكنه أوّاه
٤٤٩ / ٢	ابن الأدرع	لا، ولكنه أوّاه
٦٦٩ / ٢		لا، ولكنه أوّاه
٣١٨ / ٣	سهل بن سعد	لَأَنَّ يَهْدِيَ اللَّهُ بِكَ رَجُلًا
٤١٠ / ٢	جابر بن عبد الله	لَأَنَّ يُؤَدِّبَ الرَّجُلَ وَلَدَهُ
٩٠، ٨٣ / ١	أبو عبيدة	لَعَلَّهُ أَنْ يُدْرِكَهُ
٦١٩ / ٢	بريدة	لَقَدْ سَأَلْتَ اللَّهَ بِاسْمِهِ الْأَعْظَمِ
٦٤٥ / ٢	حذيفة بن اليمان	لَقَنُوا مَوْتَاكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ
٣٣٢ / ١	أبو هريرة	لَقِيَ اللَّهُ وَهُوَ يَضْحَكُ
٥٦٥ / ٢، ١٥٦ / ١	عبد الله بن عمر	لِكُلِّ شَيْءٍ سِقَالَةٌ
٧٢ / ٢	أبو هريرة	لِكُلِّ عَمَلٍ كَفَّارَةٌ
٣٦٥ / ١	أبو هريرة	لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ
٣٧٥ / ١	أنس بن مالك	لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْعَمَلَ فِي الدُّنْيَا

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث
٦٥٦ / ٢		للهُ أَشَدُّ أَدْنَاً لِلرَّجْلِ الْحَسَنِ الصَّوْتِ
٦٥٥، ٤٥٣ / ٢	أبو هريرة	لَمْ يَأْذِنْ اللهُ لشيءٍ مَا أَدِنَ لِنَبِيِّي يَتَغْنَى بِالْقُرْآنِ
٥٠٧ / ١	عقبة بن عامر	لَمْ يَتَعَوَّذِ النَّاسُ بِمِثْلِهِنَّ
٣١٧ / ٢		لَمْ يَسْعُهْ سَمَاوَاتُه وَلَا أَرْضُهْ
٣٠٤ / ٢	أبو هريرة	لَمَّا خَلَقَ اللهُ الْعَقْلَ
٣٠٦، ٣٠٥ / ٢	أبو أمامة	لَمَّا خَلَقَ اللهُ الْعَقْلَ قَالَ لَهُ: أَقْبِلْ
٧٦ / ٢	أبو هريرة	لَنْ يُنْجِيَ أَحَدًا مِنْكُمْ عَمَلُهْ
٤٥٤ / ٢	فضالة بن عبيد	اللهُ أَشَدُّ أَدْنَاً
٥٩٩ / ٢	أنس بن مالك	اللهُ أَكْبَرُ خَرِبَتْ خَيْرٌ
٥٥٦ / ٢		اللهُ أَكْبَرُ وَاللهُ الْحَمْدُ - بعرفات -
٦٠٣ / ٢	عبادة بن الصامت	اللهُ أَكْبَرُ، اللهُ أَكْبَرُ
٥٢٩ / ٢		اللهُ أَكْبَرُ، اللهُ أَكْبَرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ
٢٥٥ / ١	أبو قتادة	اللَّهُمَّ احْفَظْ أَبَا قَتَادَةَ
٤٨٧، ١٤ / ٢	عبد الله بن عباس	اللَّهُمَّ ارْحَمْ خُلَفَائِي
٤٧٣ / ١	علي بن أبي طالب	اللَّهُمَّ ارْحَمْ خُلَفَائِي
٧١٨ / ٢		اللَّهُمَّ أَسْمِعْنَا خَيْرًا
٤٨٥ / ٢	أبو برزة	اللَّهُمَّ أَصْلِحْ لِي دِينِي
٥٢٩ / ٢	عبد الله بن عمر	اللَّهُمَّ اعْصِمْنِي بِدِينِكَ

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث
٢ / ٥٥٢، ٦٠١، ٦١٧، ٦٣٩	أبو أيوب الأنصاري	اللهم اغفر لي خطاياي وذُنوبي كلها
٥٥٥ / ٢	أبو هريرة	اللهم اغفر لي ذنبي
٢ / ١١٣، ٥٥٧، ٧١٦	عبد الله بن عمر	اللهم اقسِم لنا من خشيتك
٢ / ١١٥، ٧١٧	عبد الله بن مسعود	اللهم أَلِفْ بين قلوبنا
١ / ١١٦	عائشة	اللهم إنَّ الخيرَ
١ / ٩٥	عمر بن الخطاب	اللهم إنَّ تهلك هذه العصابةُ
١ / ١١٧	جابر بن عبد الله	اللهم إنَّ نواصينا بيدك
٣ / ١٨٥	علي بن أبي طالب	اللهم أنجح اللَّيلة كلَّ حاجة لي
٢ / ٥٧٤، ٦٨٧	عمر بن الخطاب	اللهم أنجز لي ما وعدتني
٢ / ٥٥٤، ٦٤٦	عبد الله بن عباس	اللهم إنَّك ترى مكاني
٣ / ٣١٩، ٤٧٨	أبو هريرة	اللهم إنَّك سألتنا من أنفسنا
٢ / ١٠٧، ٥٥١، ٦٠١، ٦١٧	عبد الله بن عمر	اللهم إنني أسألك العافيةَ
١ / ٣٥٠	جابر بن عبد الله	اللهم إنني أسألك عِلْمًا نافعًا
٢ / ٦١٨، ٥٥٣	عائشة	اللهم إنني أعودُ برضاك من سَخَطك
١ / ٢٧٧	سعد بن أبي وقاص	اللهم إنني أعودُ بك من البُخل
٢ / ٦٨٤	عبد الله بن مسعود	اللهم إنني أعودُ بك من الهمِّ والحزن
٢ / ٥٥١	أنس بن مالك	اللهم إنني أعودُ بك من الهمِّ والحزنَ
١ / ٣٥٠	أبو هريرة	اللهم إنني أعودُ بك من جارِ السوءِ

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث
٥٥٥ / ٢	عبد الله بن عمر	اللَّهُمَّ اهْدِنَا بِالْهُدَى
٢٦٧ / ١	علي بن أبي طالب	اللَّهُمَّ بَارِكْ لَأُمَّتِي فِي بُكُورِهَا
٢٥٧ / ١	نبيط بن شريط	اللَّهُمَّ بَارِكْ لَأُمَّتِي فِي بُكُورِهَا
٢٥١ / ١	أبو هريرة	اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي تَمْرِنَا
٦٥٣ / ٢	عبد الله بن عباس	اللهم ترى مكاني
٢٠٨ / ٣		اللَّهُمَّ خَرِّ لِي وَاخْتَرِّ لِي
٥٥٠ / ٢	أسامة بن عمير	اللَّهُمَّ رَبَّ جَبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ
٥٥٦ / ٢	أنس بن مالك	اللَّهُمَّ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً
١٢ / ٣		اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ
٥٥٣ / ٢	علي بن أبي طالب	اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ كَالَّذِي نَقُولُ
١٤٠ / ١	أم سلمة	اللَّهُمَّ هَذَا لِأَهْلِ بَيْتِي
٤٨٠ / ٣	جابر بن عبد الله	اللَّهُمَّ، إِنَّكَ سَأَلْتَنِي مِنْ نَفْسِي
٧٦ / ٢، ٣١٦ / ١	عبد الله بن الزبير	لَوْ أَنَّ ابْنَ آدَمَ أُعْطِيَ وَاذِيًّا
٦٨٨ / ٢	أبو هريرة	لَوْ أَنَّكُمْ دَلَّيْتُمْ بِجَبَلٍ إِلَى الْأَرْضِ السُّفْلَى
٣٤٤ / ٢		لَوْ صَدَقَ السَّائِلُ مَا أَفْلَحَ مَنْ رَدَّهُ
٣٩ / ١	عمر بن الخطاب	لَوْ صَلَّيْتُمْ حَتَّى تَكُونُوا
١٢٦ / ١	سهل بن سعد	لَوْ عَدَلَتِ الدُّنْيَا
٧٥ / ٢	عبد الله بن عباس	لَوْ كَانَ لِابْنِ آدَمَ وَاذِيَانِ مِنْ مَالٍ

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث
٤١٠ / ٢	بلال بن رباح	لَوْ لَمْ أُبْعَثْ فِيكُمْ لَبِعَثَ عُمَرُ
٤١٠ / ٢		لَوْ لَمْ أُبْعَثْ لَبِعِثْتَ يَا عُمَرُ
٣٤٥، ٣٤٤ / ٢	عائشة	لَوْلَا أَنَّ السُّؤَالَ يَكْذِبُونَ
٣٤٦، ٣٤٥ / ٢	أبو أمامة	لَوْلَا أَنَّ الْمَسَاكِينَ يَكْذِبُونَ
١٧٠ / ١	عبد الله بن عمرو بن العاص	لَيَأْتِيَنَّ عَلَى أُمَّتِي
٦٠٥، ٥٠١ / ٢	أبو الدرداء	لَيُبْعَثَنَّ اللَّهُ أَقْوَامًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ
٤٧٢، ٣٣٥ / ١	أبو بكرة	لَيُبَلِّغَنَّ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ
٨٣ / ٢	سهل بن سعد	لَيَدْخُلَنَّ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِي سَبْعُونَ أَلْفًا
٢٦٥ / ١	علي بن أبي طالب	لَيْسَ الْخَبِيرُ كَالْمُعَايِنَةِ
٢٥٦ / ١	أبو قتادة	لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ غَزْوٌ
١٨٤ / ٣	معقل بن يسار	لَيْسَ مِنْ يَوْمٍ إِلَّا وَهُوَ يَنَادِي
٢٦٥ / ١	علي بن أبي طالب	لَيْسَ مِنَّا مَنْ غَشَّنَا
٤٩٣ / ١	أبو هريرة	لَيَسْتَهِينَنَّ أَقْوَامٌ عَنْ رَفْعِهِمْ أَبْصَارَهُمْ
٢٦٠ / ١	عبد الله التميمي	مَا اجْتَمَعَ قَوْمٌ عَلَى ذِكْرِ اللَّهِ
٢٧٧ / ١	أبو سعيد الخدري	مَا أَدْرَاكَ أَنَّهُا رُقِيَةٌ؟
٦٥٥، ٤٥٣ / ٢		مَا أَذِنَ اللَّهُ لشيءٍ كَأَذْنِهِ لِنَبِيِّيَّ يَتَغَنَّى بِالْقُرْآنِ
٤٥٣ / ٢		مَا أَذِنَ اللَّهُ لشيءٍ مَا أَذِنَ لِلنَّبِيِّ أَنْ يَتَغَنَّى بِالْقُرْآنِ

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث
٤٥٣ / ٢	أبو سلمة	ما أذن في الترتُّم بالقرآن
٦٥٥، ٤٥٤ / ٢	أبو سلمة	ما أذن لنبِيِّ حَسَنِ الصوت
٦٥٥ / ٢	أبو هريرة	ما أذن لنبِيِّ حَسَنِ الصوتِ بالقرآن
٣٦٣ / ١	أنس بن مالك	ما أَنْعَمَ اللهُ على عبدِ نعمةٍ في أهلِ ومالٍ وولِدٍ، فيقولُ
٦٣٨، ٥٥٤ / ٢	عائشة	ما بألِ أقوامٍ يَتَنَزَّهُونَ عن الشيءِ أَصْنَعُهُ
٧٩ / ٢	أنس بن مالك	ما بعث الله من نبِيٍّ إلا أَنْذَرَ قومَه الأَعْوَرَ
١٠٣ / ٢	أبو هريرة	ما تَوَطَّنَ رَجُلٌ مُسْلِمٌ المساجِدَ
٥٠٢ / ٢	أنس بن مالك	ما جَلَسَ قومٌ يذكرونَ اللهُ تعالى
١٧٥، ١٣٨، ١٣٧ / ٣	أنس بن مالك	ما خابَ مِنِ استخارَ
٦٨ / ١	علي بن أبي طالب	ما رُفِعَ أركانُ العرشِ
٥٤٠، ٤٢١ / ٣		ما شاء اللهُ كان
٤٩٤ / ١	جابر بن سمرة	ما شأنكم تُشيرُونَ بأيديكم
١٨٤ / ٣	عبد الله بن عباس	ما طلعتْ شمسٌ من المشرقِ
١٢٨ / ١	عبادة بن الصامت	ما على الأرضِ مسلمٌ يدعُو اللهُ بدعوةٍ
٣٧١ / ٣		ما فوقَه هواء
٢٦٥ / ١	علي بن أبي طالب	ما قَلَّ وكفى
٣٣ / ٢	زهير بن صرد الجشمي	ما كانَ لي ولِنبِيِّ عبدِ المُطَلِّبِ فهو لكم

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث
٧٨ / ٣	أبو ذر الغفاري	ما من أحدٍ يقول: لا إله إلا الله، مئة مرة
٦٩ / ٢	أنس بن مالك	ما من الناس مُسلمٌ يموت له ثلاثة
٦٨ / ٢	أنس بن مالك	ما من الناسٍ من مُسلمٍ يُتوفى له ثلاثٌ
٢٥ / ٣	عبد الله بن عباس	ما من أيام أفضل عند الله
٢٥ / ٣	أبو هريرة	ما من أيامٍ من أيام الدنيا
٤٩٨ / ٢	أنس بن مالك	ما من بُععة يُذكر اسمُ الله فيها
١٥٧ / ٣		ما من حالة يكون عليها العبد أحب إلى
٦٦٦ / ٢	عبد الله بن عمرو بن العاص	ما من شيء أنجى من عذاب الله من ذكر الله
٣٣٢ / ١	النواس بن سمعان	ما من قلبٍ إلا وهو بين إصبعين
٦٦٢ / ٢	عبد الله بن مغفل	ما من قومٍ اجتمعوا في مجلسٍ
٢٢ / ٢، ٤٧٩ / ١	أنس بن مالك	ما من مُسلمٍ يحفظُ على أُمَّتي أربعين حديثاً
٧٦ / ١		ما من مؤمنٍ صلى على محمدٍ
٧٦ / ١		ما من مؤمنٍ يقولُ
٥٤٤ / ٣، ٢٧٩ / ١	علي بن أبي طالب	ما منكم من أحدٍ إلا قد كتب مفعده
١٧٣ / ٣	أبو هريرة	ما نهيتكم عنه فاجتنبوه
٤٩٤ / ١	عائشة	ما هذا؟ - لارتفاع أصواتهم وقت الصلاة -
٢٦٦ / ١	علي بن أبي طالب	ما هلك امرؤٌ عُرف قدره
٤٧٩، ٤٠٩، ٣٢١ / ٢		ما وسعني أرضي ولا سمائي

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث
٣١٨ / ٢		ما وَسَعَنِي سَمَائِي وَلَا أَرْضِي
١٨١ / ١	عبد الله بن عمر	الْمُتَّبَاعَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا
٧٣ / ٢	النعمان بن بشير	مِثْلُ الْقَائِمِ عَلَى حُدُودِ اللَّهِ
١٣٦ / ١	علي بن أبي طالب	مِثْلُ أُمَّتِي مِثْلُ الْمَطْرِ
٢٦٧ / ١	علي بن أبي طالب	الْمَجَالِسُ بِالْأَمَانَةِ
٥٧٨ / ٢		مُنْخَ الْعِبَادَةِ - الدَّعَاءُ -
٢٦٦ / ١	علي بن أبي طالب	الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّهُ
٤٩٧ / ١	أنس بن مالك	مَرَرْتُ عَلَى قَبْرِ مُوسَى
٣٣٢ / ٢		الْمُسْتَحْيِ مَحْرُومٍ
٢٦٥ / ١	علي بن أبي طالب	الْمُسْتَشَارُ مُؤْتَمَنٌ
٤٨٢ / ٢		الْمُسِرُّ بِالْقُرْآنِ كَالْمُسِرِّ بِالصَّدَقَةِ
٢٦٥ / ١	علي بن أبي طالب	الْمُسْلِمُ مَرَأةَ الْمُسْلِمِ
٧٧ / ٢	عبد الله بن عمرو بن العاص	الْمُسْلِمُ مَنِ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ
١٥٨ / ٣	جابر بن عبد الله	مِفَاتِيحُ الْجَنَّةِ الصَّلَاةُ
٩٨ / ٣	أبو سعيد الخدري	مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الطُّهُورُ
٧١٧ / ٢		مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَكْتَالَ بِالْمِكْيَالِ الْأَوْفَى
٤١٩ / ٢، ٣٢٥ / ١	أنس بن مالك	مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُكَيَّرَ اللَّهُ خَيْرَ بَيْتِهِ
٢٥٥ / ١	علي بن أبي طالب	مَنْ أَحَبَّ هَذِينَ وَأَبَاهُمَا

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث
٥٢٠ / ٢	عائشة	مَنْ أَحَدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا
٦٤٧، ٣٦١، ٣٦٠ / ٢	عائشة	مَنْ أَحَدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ
٤٢٥ / ٢	أبو أيوب الأنصاري	مَنْ أَخْلَصَ لِلَّهِ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا
٤٢٦ / ٢		مَنْ أَخْلَصَ لِلَّهِ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا ظَهَرَتْ يَنَابِيعُ الْحِكْمَةِ
٤٨٨، ٢٨ / ٢، ٤٨٣ / ١	عبد الله بن عباس	مَنْ أَدَّى إِلَى أُمَّتِي حَدِيثًا وَاحِدًا
١٤٣، ١٤٠ / ٣	عبد الله بن عباس	مَنْ أَرَادَ أَمْرًا فَشَاوَرَ فِيهِ
٤١١ / ٢	أبو هريرة	مَنْ اسْتَشْفَى بِغَيْرِ الْقُرْآنِ
١٢ / ٣	البراء بن عازب	مَنْ اسْتَغْفَرَ اللَّهَ ذُبِرَ كُلُّ صَلَاةٍ
١١ / ٣	أبو الدرداء	مَنْ اسْتَغْفَرَ لِلْمُؤْمِنِينَ
١٣١ / ١	أحمد بن علي الشَّناوي	مَنْ اسْتَهْلَكَ ذَاتَهُ
٣٧٦ / ١	أبو بكر الصديق	مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ
٢٠٣ / ٢	عبد الله بن عباس	مَنْ أَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ
١٤٤ / ٣	طلحة	مَنْ اقْتَصَدَ أَغْنَاهُ اللَّهُ
٤١٢ / ٢	عبد الله بن عباس	مَنْ اِكْتَحَلَ بِالْإِثْمِ يَوْمَ عَاشُورَاءَ
٤٤٥ / ٢	أبو هريرة	مَنْ أَكْثَرَ ذِكْرَ اللَّهِ فَقَدِ بَرِيَ مِنَ النِّفَاقِ
١١ / ٣	عبد الله بن عباس	مَنْ أَكْثَرَ مِنَ اسْتِغْفَارٍ
٩١ / ٢	سلمة بن الأكوع	مَنْ أَكَلَ فُلَيْمًا أَوْ فُلَيْصُمًا

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث
٢٦١ / ٢	أنس بن مالك	مِنَ السُّنَّةِ إِذَا تَزَوَّجَ الْبِكْرَ عَلَى الثَّيِّبِ
٥١٩ / ٢	أنس بن مالك	مَنْ أَنْعَشَ حَقًّا بِلِسَانِهِ
٤١٣ / ٢	أبو هريرة	مَنْ أَوْسَعَ عَلَى عِيَالِهِ وَأَهْلِهِ يَوْمَ عَاشُورَاءَ
٢٥٧ / ١	نبيط بن شريط	مَنْ بَنَى لِلَّهِ مَسْجِدًا
٤٩٦ / ١	سمرة بن جندب	مَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ مِنْ غَيْرِ عُدْرٍ
١٣٩ / ١	أم خالد	مَنْ تَرَوْنَ أَكْسُو هَذِهِ
٢٩٨ / ٢، ٢٤٩ / ١	جابان بن جابان	مَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَهُوَ يَنْوِي
٦١ / ١		مَنْ تَزَيَّا بِغَيْرِ زَيِّهِ
٦٠، ٥٩ / ١		مَنْ تَزَيَّا لَكُمْ فَاقْتُلُوهُ
٥٤ / ١		مَنْ تَصَوَّرَ فِي غَيْرِ صَوْرَتِهِ
٥٥ / ٣	أبو هريرة	مَنْ تَعَلَّمَ عِلْمًا يُبْتَغَى بِهِ وَجْهُ اللَّهِ
٣٥٤ / ١	عبد الله بن جزء	مَنْ تَفَقَّهَ فِي دِينِ اللَّهِ
٦٨٩ / ٢	أبو هريرة	مَنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ شِبْرًا تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ ذِرَاعًا
١١٧ / ١	أبو هريرة	مَنْ تَوَاضَعَ لِلَّهِ
٩٨ / ٣	أبو هريرة	مَنْ تَوَضَّأَ عَلَى طُهُيرٍ
١٦٠ / ٣	أبو الدرداء	مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوَضُوءِ
٤٨٧ / ١	عثمان بن عفان	مَنْ تَوَضَّأَ مِثْلَ وَضُوءِي هَذَا
٢١٩ / ١	عثمان بن عفان	مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث
٢٧٤ / ٣		مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ
٤٩٨ / ١	عائشة	مَنْ ثَابَرَ عَلَى ثِنْتِي عَشْرَ رَكْعَةٍ
٤١٣ / ٢	عبد الله بن عمر	مَنْ حَجَّ وَلَمْ يُزْرِنِي
٢٣١ / ٢		مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ
١٢٠، ٨٣ / ٣	أبو هريرة	مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ
١ / ١٩، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢	علي بن أبي طالب	مَنْ حَفِظَ عَلَى أُمَّتِي أَرْبَعِينَ حَدِيثًا
٢٣ / ٢٠ / ٢	عبد الله بن عباس	مَنْ حَفِظَ عَلَى أُمَّتِي أَرْبَعِينَ حَدِيثًا
٢٦، ٢٤ / ٢	أبو الدرداء	مَنْ حَفِظَ عَلَى أُمَّتِي أَرْبَعِينَ حَدِيثًا
٢٦ / ٢	أبو هريرة	مَنْ حَفِظَ عَلَى أُمَّتِي أَرْبَعِينَ حَدِيثًا
٢١ / ٢	أنس بن مالك	مَنْ حَفِظَ عَلَى أُمَّتِي أَرْبَعِينَ حَدِيثًا
٦٢٨، ٤٦٩ / ٢	عبد الله بن عمر	مَنْ حِينَ يَخْرُجُ مِنْ بَيْتِهِ - تَكْبِيرَ الْعِيدِ -
١٢٢ / ١	عبد الله بن عمر	مَنْ خَافَ اللَّهَ
٣٦٠ / ١	عثمان بن عفان	مَنْ خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ يُرِيدُ سَفَرًا
٣٥٢ / ١	عبد الله بن عباس	مَنْ دَاوَمَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا عَلَى صَلَاةِ الْغَدَاةِ
١٢٧ / ١	عمر بن الخطاب	مَنْ دَخَلَ السُّوقَ فَقَالَ
٦٩ / ٢	سمرة بن جندب	مَنْ رَأَى مِنْكُمْ اللَّيْلَةَ رُؤْيَا
٢٥٤ / ١	علي بن أبي طالب	مَنْ سَبَّ الْأَنْبِيَاءَ قُتِلَ

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث
٤٩٥ / ١	أبو هريرة	مَنْ سَبَّحَ فِي دُبُرِ صِ الْغَدَاةِ
٢٥٧ / ١	نبيط بن شريط	مَنْ سَتَرَ حُرْمَةً
٢٩٣ / ١	علي بن أبي طالب	مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَكْتَالَ
١٣ / ٣	عائشة	مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَلْقَى اللَّهَ
٣٣٩ / ١	سعد بن أبي وقاص	مِنْ سَعَادَةِ ابْنِ آدَمَ
٥٢١، ٣٦١، ٣٦٠ / ٢	جابر بن عبد الله	مَنْ سَنَّ سُنَّةً حَسَنَةً
١٧٨ / ٣	جرير بن عبد الله	مَنْ سَنَّ سُنَّةً حَسَنَةً
٥٤٧، ٥٣٥، ٥٣٤ / ٢	عمر بن الخطاب	مَنْ شَغَلَهُ ذِكْرِي عَنْ مَسْأَلَتِي
٢٥ / ٣	جابر بن عبد الله	مَنْ صَامَ أَيَّامَ الْعَشْرِ
٢٧ / ٣		مَنْ صَامَ سَبْعَةَ أَيَّامَ
٣٤٩ / ٢	عبد الله بن عباس	مَنْ صَامَ مِنْ رَجَبٍ يَوْمًا
١٥ / ٣	عبد الله بن عباس	مَنْ صَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ بَعْدَ الْعِشَاءِ
١٧ / ٣		مَنْ صَلَّى بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ
٤٩٨ / ١	أم حبيبة	مَنْ صَلَّى ثِنْتِي عَشْرَةَ رَكَعَةً
١٥٩ / ٣	أبو الدرداء	مَنْ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ لَمْ يَسْأَلِ اللَّهَ تَعَالَى شَيْئًا إِلَّا أَعْطَاهُ
١٦ / ٣	عبد الله بن عمر	مَنْ صَلَّى سِتَّ رَكَعَاتٍ بَعْدَ الْمَغْرِبِ
١٢١ / ١	رويفع بن ثابت	مَنْ صَلَّى عَلَيَّ

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث
١٣ / ٣	أبو الدرداء	مَنْ صَلَّى عَلَيَّ حِينَ يُمْسِي عَشْرًا
١٨٠ / ٣	أبو هريرة	مَنْ صَلَّى فِي يَوْمٍ ثَنِي عَشْرَةَ
٤٨٤ / ٢	معاذ بن جبل	مَنْ صَلَّى مِنْكُمْ مِنَ اللَّيْلِ فَلْيَجْهَرْ بِقِرَاءَتِهِ
٩٢ / ٢	سلمة بن الأكوع	مَنْ ضَحَّى مِنْكُمْ
٥٥ / ٣	كعب بن مالك	مَنْ طَلَبَ الْعِلْمَ لِيُمَارِيَ بِهِ السُّفَهَاءَ
٣١١، ٣٠٩ / ٢		مَنْ عَرَفَ نَفْسَهُ، عَرَفَ رَبَّهُ
٤١٤ / ٢	عبد الله بن مسعود	مَنْ عَزَى مُصَابًا فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ
١٧٦ / ٣، ٣٦٠ / ٢	عائشة	مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا
٤١٥ / ٢	معاذ بن جبل	مَنْ عَيَّرَ أَخَاهُ بِذَنْبٍ
٥٣ / ٣	عبادة بن الصامت	مَنْ غَزَا وَهُوَ لَا يَنْوِي
٥٢٠١ / ٢		مَنْ فَعَلَ أَمْرًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا
٣١٥ / ٢	أبو هريرة	مَنْ قَاتَلَ فَلْيَجْتَنِبِ الْوَجْهَ
٤١٥ / ٢	عبد الله بن عمر	مَنْ قَادَ أَعْمَى أَرْبَعِينَ خَطْوَةً
١١٦ / ٢	عبد الله بن عباس	مَنْ قَالَ إِذَا أَصْبَحَ
٥٥٤، ٣٤ / ٣	عبد الله بن عباس	مَنْ قَالَ إِذَا أَصْبَحَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَصْبَحْتُ
٧١١ / ٢	عبد الله بن عباس	مَنْ قَالَ إِذَا أَصْبَحَ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ
٦٤ / ٢	جابر بن عبد الله	مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ النِّدَاءَ
١٠٥ / ٢	معقل بن يسار	مَنْ قَالَ حِينَ يُصْبِحُ

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث
٣٣ / ٣	عبد الله بن عباس	مَنْ قَالَ حِينَ يُصْبِحُ
٣٣ / ٣		مَنْ قَالَ حِينَ يَصْبِحُ ثَلَاثَ مَرَاتٍ
٥٤٠ / ٢	أنس بن مالك	مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَمَدَّهَا
٢٣ / ٣	أبو هريرة	مَنْ قَالَ: سَبَّحَانَ اللَّهَ وَيَحْمَدُهُ
٢٣ / ٣	عبد الله بن عباس	مَنْ قَالَ: سَبَّحَانَ اللَّهَ وَيَحْمَدُهُ
٧١٢ / ٢		مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ
٣٧٤ / ١	أبو هريرة	مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ
٢٦٧ / ١	علي بن أبي طالب	مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ
١٤ / ٣	عبد الله بن عمر	مَنْ قَرَأَ ﴿بَبَّرَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾
١٣ / ٣	أنس بن مالك	مَنْ قَرَأَ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾
٣٦٥ / ٢	معاذ بن أنس	مَنْ قَرَأَ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدَ عَشْرَ مَرَاتٍ
٣٦٥ / ٢		مَنْ قَرَأَ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدَ مِئَةَ مَرَّةٍ
١٦، ١٥ / ٣	أنس بن مالك	مَنْ قَرَأَ يَسَ
١٦ / ٣		مَنْ قَرَأَهَا فَكَأَنَّمَا قَرَأَ الْقُرْآنَ - سورة يس -
١٢٠ / ١	أنس بن مالك	مَنْ قَضَى لِأَخِيهِ الْمُسْلِمِ
٨٨ / ٢	سلمة بن الأكوع	مَنْ كَانَ أَكَلَ فَلْيُصْمِ بِقِيَّةِ يَوْمِهِ
٧٨ / ٢	أبو هريرة	مَنْ كَانَتْ عِنْدَهُ مَظْلَمَةٌ لِأَخِيهِ فَلْيَتَحَلَّلْهُ
٥٤٩ / ٢	أبو هريرة	مَنْ كَبَّرَ عَلَى سَيْفِ الْبَحْرِ تَكْبِيرَةً

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث
٣٤٦ / ٢		مَنْ كَثُرَ صَلَاتُهُ بِاللَّيْلِ حَسُنَ وَجْهُهُ بِالنَّهَارِ
٣٤٥، ٢٤٧ / ١	جابان بن جابان	مَنْ كَذَبَ عَلِيَّ مَتَعَمِّدًا
٢٥٧ / ١	نبيط بن شريط	مَنْ كَذَبَ عَلِيَّ مَتَعَمِّدًا
٢٩٦، ٢٩٤ / ٢	أبي بن كعب	مَنْ كَذَبَ عَلِيَّ مَتَعَمِّدًا
٥٠٠ / ١	حفصة	مَنْ لَمْ يُبَيِّنِ الصِّيَامَ
٦٥٤، ٤٥٢ / ٢	أبو هريرة	مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالْقُرْآنِ
٤٨ / ١	أبو سعيد الخدري	مَنْ لَمْ يَشْكُرِ النَّاسَ
٣٥٦ / ١	عبادة بن الصامت	مَنْ لَمْ يقرأ بفاتحة الكتابِ
٤٤٥ / ٢	أبو هريرة	مَنْ لَمْ يُكْثِرِ ذِكْرَ اللَّهِ فَقَدْ بَرِيءَ مِنَ الْإِيمَانِ
٤١٦ / ٢		مَنْ مَاتَ بَيْنَ الْحَرَمَيْنِ بُعِثَ آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ
٤١٦ / ٢	عبد الله بن عمر	مَنْ مَاتَ بَيْنَ الْحَرَمَيْنِ حَاجًّا
٤١٦ / ٢		مَنْ مَاتَ فِي أَحَدِ الْحَرَمَيْنِ اسْتَوْجِبَ شِفَاعَتِي
٤١٧ / ٢		مَنْ مَاتَ فِي طَرِيقِ مَكَّةَ
٨٠ / ٢	عائشة	مَنْ نُوقِسَ الْحِسَابَ عُدِّبَ
٥٩٦ / ٢	عمر بن الخطاب	مَنْ هَذَا الَّذِي يَقْرَأُ؟
٣٨٣ / ١	أنس بن مالك	مَنْ هَلَّلَ مِئَةَ وَكَبَّرَ مِئَةَ
٥٩ / ٣	عبد الله بن عباس	مَنْ هَمَّ بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا
٥٩ / ٣	أبو ذر الغفاري	مَنْ هَمَّ بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث
٥٩ / ٣	أنس بن مالك	مَنْ هَمَّ بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا
٧٧ / ٢	سهل بن سعد	مَنْ يَضْمَنُ لِي مَا بَيْنَ لَحْيَيْهِ
٨٨ / ٢	سلمة بن الأكوع	مَنْ يَقُلْ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ
٤١٩، ٤١٧ / ٢	بلال بن رباح	الموتُ كَفَّارَةٌ كُلِّ مُسْلِمٍ
٤١٧ / ٢		المؤمنُ حُلُوٌّ يَحِبُّ الحُلُوَّ
٣٨٥ / ٢	أنس بن مالك	مؤمنٌ نُورٌ اللهُ قلبه
٢٦٦ / ١	علي بن أبي طالب	الناسُ كأسنانِ المشطِ
٥٣٨ / ٢	أنس بن مالك	نزلت سورةُ الأنعامِ ومَعَهَا موكبٌ من الملائكةِ
١٠ / ١، ٤٧٣، ٢ / ٢، ٦٤٤، ١٤ / ٢	زيد بن ثابت	نَصَرَ اللهُ امرأً
١ / ١، ٣٣٠، ٣٣١، ٤٧٣، ١٤ / ٢	عبد الله بن مسعود	نَصَرَ اللهُ امرأً سَمِعَ مَقَالَتِي
١٤ / ٢	عبد الله بن مسعود	نَصَرَ اللهُ امرأً سَمِعَ مِنْهَا شَيْئاً فَبَلَّغَهُ
٤٤٣ / ٢	عبد الله بن مسعود	نَعِمَ تُرْجَمَانُ القُرْآنِ عَبْدُ اللهِ بِنُ عَبَّاسٍ
٧٥ / ٢	عبد الله بن عباس	نِعْمَتَانِ مَغْبُونٌ فِيهِمَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ
٤٧٨ / ٢	أبو عتبة الخولاني	نُورُوا الذَّكْرَ مِنْ أَهْلِ الأَرْضِ
٤٠٣ / ٢		نَوْمُ الصُّبْحَةِ يَمْنَعُ الرِّزْقَ
٩٠ / ٢	سلمة بن الأكوع	هذه ضربةٌ أصابتنِي يومَ خيبرِ
٢٩٠ / ٢	عائشة	هذه موارِيثُ آبائي وإخواني

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث
٣٤٣ / ٢		الهرة من الإيمان
١٤٣ / ١	علي بن أبي طالب	هكذا تكونُ تيجانُ
١٤١ / ١	عبد الله بن عمر	هكذا فاعتمَّ
٧٠٨ / ٢	عبد الله بن عمر	هل ظلمتكم من أجزركم من شيء
٨٩ / ٢	سلمة بن الأكوع	هل عليه دين
٩١ / ٢	سلمة بن الأكوع	هل عليه من دين؟
٤٤٨ / ٢	عبادة بن الصامت	هل فيكم غريب
٤٨٠ / ٣	عبد الله بن عباس	واعلم أن الأمة لو اجتمعت
٣٥٩ / ٢		واعلموا أن خير أعمالكم الصلاة
٤٣٤ / ١	أبو أمامة	واعلموا أنكم لن تروا ربكم حتى تموتوا
١٧٢ / ١	عوف بن مالك	والذي نفس محمد بيده لتفترقن
٤٤٤ / ٣	أبو هريرة	والذي نفس محمد بيده، لو أنكم دليتم
٢٨٠ / ١	أبو هريرة	والذي نفسي بيده لأدودن رجالاً عن حوضي
٦١٩ / ٢	أنس بن مالك	والذي نفسي بيده لقد سألت الله باسمه العظيم
٥٠٢ / ١	أبو هريرة	والذي نفسي بيده لولا أن رجالاً من المؤمنين
٥٥٤ / ٢		والله إني لأرجو أن أكون أحشاكم لله
٦٢ / ٣	أبو هريرة	وإن تركها فاكتبوها له حسنة
٤٢٠ / ٢	عائشة	الوضوء قبل الطعام حسنة

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث
٤١٩ / ٢	عبد الله بن عباس	الوضوء قبل الطعام وبعده يَنْفِي الفقرَ
٧٨ / ٣	أبو هريرة	وقرأتُ فيكَ القرآنَ
٥٢٧ / ٢	عبد الله بن عمر	وَقَفَ رسولُ الله حتى غربتِ الشمسُ
٧١٤ / ٢	جابر بن عبد الله	وكلُّ معروفٍ صدقةٌ
٣٣٢ / ٢		الولدُ سرُّ أبيه
٢٦٦ / ١	علي بن أبي طالب	الولدُ للفراشِ
٣٢٨ / ٢		ولدتُ في زمنِ الملكِ العادلِ
٣٢٩، ٣٢٨ / ٢		ولدتُ في زمنِ الملكِ العادلِ كسرى
١٠ / ٣	أبو هريرة	وما تقربَ إليَّ عبدي
٦٩٤ / ٢	أبو أيوب الأنصاري	وما غراس الجنة
٦٢ / ٣	أبو هريرة	ومن همَّ بسبيَّةٍ فلم يعملها
٢٩٢ / ١	أبو هريرة	وهي مقسومةٌ بيني وبين عبدي
٤٥٢ / ٢	عبد الله بن عمرو بن العاص	ويُلُّ للأعقاب من النار
٥٦٤ / ٢		ويُلُّ للأعقاب من النارِ
١٩٧ / ١	أبو الدرداء	يا أبا الدرداء، مَنْ شهد أن لا إله إلا الله
٤٩٦ / ٢	أبو هريرة	يا أبا بكرٍ، إذا مررتَ برياضِ الجنةِ
٤٩٣ / ٣	عمر بن الخطاب	يا ابن آدم، بمشيئتي
٨٩ / ٢	سلمة بن الأكوع	يا ابنَ الأكوعِ، ألا تُبايع

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث
٩٠ / ٢	سلمة بن الأكوع	يا ابن الأكوع، ملكت فأسجج
٥٩٣، ٤٦١ / ٢		يا أيها الناس اربعوا على أنفسكم
٤٩٥ / ٢	جابر بن عبد الله	يا أيها الناس، إذا مررتم برياض الجنة
٥٤٨ / ٢	أبو موسى الأشعري	يا أيها الناس، اربعوا على أنفسكم
١١٤ / ٣		يا أيها الناس، إنما الأعمال بالنية
٤٩١ / ١	سهل بن سعد	يا بلال، إذا حضرت العصر
٤٠٣ / ٢	فاطمة بنت رسول الله	يا بُنَيَّ قومي فاشهدي رزق ربك
٣٠٨ / ٢		يا جابر، إن الله خلق قبل الأشياء نور نبيك
٣٣٠ / ٢		يا جارية، هذه صفات المؤمنين حقاً
١١٥ / ١	حازم بن حرملة	يا حازم أكثر من قول
٨٨ / ١	وائلة بن الأسقع	يا حذيفة ويا أنس اذخلا إلى هذا الشعب
٣٨٠ / ٢	علي بن أبي طالب	يا حيُّ يا قيوم
٥٦ / ١		يا خرقاء تموتين بفلاة
١١٢ / ١	عبد الله بن مسعود	يا دنيا مري
٦٩ / ٣	أبو سعيد الخدري	يا رب، رجوتك وفرقت الناس
٩٣ / ٢	سلمة بن الأكوع	يا سلمة ألا تبايع؟
٥٣٧ / ٣	عائشة	يا عائشة، إن الله تعالى لم يرص من أولي العزم

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث
٢٣١، ٢٣٠ / ١	أبو ذر الغفاري	يا عبادي إني حرّمتُ الظُّلمَ
٣٥٩ / ١	عبد الله بن عمر	يا عبدَ الله بن عمر، كُنْ في الدُّنيا كأنَّكَ غريبٌ
١٥٤ / ١	علي بن أبي طالب	يا عليُّ عليكُ بمداومةَ ذِكْرِ الله
٥٥٣ / ٣	علي بن أبي طالب	يا عليّ، ألا أعلمك كلماتٍ
٣٧٨ / ١	الحسين بن علي	يا عليُّ، صليتَ الفِرَضَ؟
٣٦٢ / ١	علي بن أبي طالب	يا كائناً قبلَ كلِّ شيءٍ
٢٥٦ / ١	مسعود بن الضحاك	يا مطاعُ امضِ إلى أصحابِكَ
٢٧٩ / ١	معاذ بن جبل	يا معاذُ أتدري ما حقُّ الله على العبادِ؟
٤٩٨، ٤٤٦ / ٢	معاذ بن جبل	يا مُعَاذُ، أين السَّابِقُونَ
٣١٨ / ٣	عبد الله بن زيد	يا معشرَ الأنصارِ، ألم أجدكم ضلَّلاً
٦٣٦ / ٢	بريدة	يا معشرَ مَنْ أسلمَ ولم يدخلِ الإسلامَ
٢٧١ / ١	محمد بن جحش	يا معمرُ غطَّ عليكُ فخذَيْكَ
٣٢٠ / ١	أنس بن مالك	يأتي على الناسِ زمانٌ
٥٢ / ٣	عائشة	يبعثهم اللهُ على نياتِهِم
٧٨ / ٢، ١١٥ / ١	أنس بن مالك	يَتَّبِعُ الميْتَ ثلاثٌ
٥٢ / ٣	جابر بن عبد الله	يُحشِرُ النَّاسُ على نياتِهِم
٨٢ / ٢	أنس بن مالك	يخرُجُ قومٌ من النارِ
٢٦٦ / ١	علي بن أبي طالب	يَدُ العُلَيَّا خَيْرٌ

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث
٣٦٥ / ١	عبد الله بن عمر	يَدْنُو الْمُؤْمِنُ مِنْ رَبِّهِ
٣١٦ / ٢	أبو سعيد الخدري	يَرْفَعُونَ رُؤُوسَهُمْ وَقَدْ تَحَوَّلَ فِي صُورَتِهِ
١٦ / ٣	معقل بن يسار	يَسُ قَلْبُ الْقُرْآنِ
٢٣٨ / ١	عبد الله بن عمرو بن العاص	يُصَاحُ بِرَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي
٦٧٣ / ٢	عائشة	يَفْضُلُ الذِّكْرُ الْخَفِيُّ عَلَى الذِّكْرِ الْجَهْرِيِّ
٢٧٨ / ١	أنس بن مالك	يَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لِأَهْلِ النَّارِ عَذَابًا
٦٦٧ / ٢		يَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: إِنَّ أَحَبَّ عِبَادِي إِلَيَّ
٣٤٣ / ١	أنس بن مالك	يَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: يَا ابْنَ آدَمَ، وَاحِدَةٌ لَكَ
٦٠ / ٣	أبو هريرة	يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: إِذَا أَرَادَ عَبْدِي
٦٣٨ / ٢		يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ: إِنَّكُمْ مَرَاؤُونَ
٧٥ / ٢	أنس بن مالك	يَكْبُرُ ابْنُ آدَمَ وَيَكْبُرُ مَعَهُ اثْنَانِ
٨٤ / ٣	أبو هريرة	يَكْفُ شَرَّهُ عَنِ النَّاسِ
٧١ / ١	رتن الهندي	يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ
٣٥٩ / ١	سهل بن سعد	يَكُونُ فِي أُمَّتِي خَسْفٌ
٢٦٦ / ١	علي بن أبي طالب	الْيَمِينُ الْفَاجِرَةُ تَدْعُ الدِّيَارَ بَلْقَعِ
٢١٥ / ١	عبد الله بن عباس	يُنزِّلُ اللَّهُ عَلَى هَذَا الْبَيْتِ

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث
٢١٧ / ١	عبد الله بن عباس	يُنزِّلُ اللهُ كُلَّ يَوْمٍ عَشْرِينَ وَمِئَةَ رَحْمَةٍ
٣٣٧ / ١	أبو هريرة	يُنزِّلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى
٢٦٢ / ١	علي بن أبي طالب	يَهْتَفُ الْعِلْمُ بِالْعَمَلِ

فهرس الأعلام

(شيوخ المؤلف)

اسم الشيخ	الجزء والصفحة
إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الطبري المكي	٥١ / ١
أحمد بن أحمد العجمي الأزهرى	٤١٥، ٣٩٥، ٢٠١ / ١
أحمد بن علي العباسى الشناوى	٤٤٩ / ١
أحمد بن محمد العقبى	٣٦ / ١
إسحاق بن محمد الصريفى الذوالى الزبىدى	٥٣ / ٢، ١٨٤ / ١
إسحاق بن محمد بن جمعان اليمانى	٢٣٤ / ١
حسن بن علي العجمى	٢٩٠، ١٩٦ / ١
حمزة بن محمد بن عبد الله الحسينى	٢٩ / ١
زين العابدين بن محى الدين عبد القادر الطبرى المكى الحسنى	٤٤٠، ٤٢٤، ٢٦٣، ٢١٤، ١٧ / ١
سلطان بن أحمد المزاحى	٣١٩، ٣١٧، ٣١٥، ١٨٠، ١٣١ / ١ ٥٧ / ٢، ٤٥٣، ٣٩٦

الجزء والصفحة

اسم الشيخ

١ / ١١، ١٣، ١٨، ٢٨، ٣٠، ٣٩، ٤٠،
٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٤، ٥٥،
٦٣، ٦٥، ٦٦، ٧٥، ٩٧، ١٢٩، ١٣٠،
١٣١، ١٤٤، ١٤٦، ١٤٩، ١٥٠،
١٥٣، ١٥٧، ١٥٩، ١٨١، ٢٠٩،
٢١٢، ٢١٨، ٢٢٦، ٢٣٥، ٢٤٤،
٢٥٠، ٢٥٩، ٢٨٠، ٣١٤، ٣١٨،
٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٤،
٣٢٥، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٣، ٣٤٠،
٣٤١، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٩، ٣٥٣،
٣٥٤، ٣٦٣، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٧٦،
٣٨٥، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٩٦، ٣٩٧،
٤٠٨، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٩، ٤٢٠،
٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦،
٤٢٧، ٤٢٨، ٤٣٧، ٤٣٩، ٤٤١،
٤٤٧، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨،
٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨٣، ٤٨٤، ٥٠٩،
٥١٠.

صفي الدين أحمد بن محمد المدني القشاشي

٢ / ١٧، ٢٠، ٢٢، ٢٧، ٢٨، ٣١، ٣٩،
٥٨، ٦١، ٩٥، ٤٨٨، ٦٩٢، ٦٩٥،
٦٩٧، ٦٩٨، ٧٠٠، ٧١١،
٣ / ٧٢، ٧٣، ١٣٩، ٤٢٩، ٥٥٠،
٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣.

١ / ١٨، ١٣١، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢٢٣،
٣٩٥، ٣٩٦، ٤١٥، ٤١٧.

عبد الباقي بن عبد الباقي الحنبلي

١ / ٧٠ عبد الغفار بن أحمد بن عبد الغفار بن نوح القوصي

١ / ١٥٨، ٤١٦، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٤، عبد الكريم بن أبي بكر بن هداية الله الحسيني الكوراني

١ / ٢٥٤ عبد الكريم بن أحمد بن علي بن محمد

اسم الشيخ	الجزء والصفحة
عبد الله بن محمد بن أبي بكر العياشي	٢٥١، ٢٠ / ١
عبد الملك بن عبد اللطيف البنباني الأحمد آبادي	٢٤٣، ٢٢٦، ٦١ / ١
علي بن علي الشبراملسي	٣٩٦، ٣٠٢ / ١
علي بن محمد الحكمي	٤١٧ / ١
علي بن محمد الديق الشيباني الزبيدي الصوفي	٣٤، ١٨٥، ١٨٦، ٢٣٦، ٢٦٣ / ١ ٥٦ / ٢، ٢٩٤، ٢٩٢
علي بن محمد العقيبي	٢٥٤ / ١
علي بن محمد اليمني التعزي العقيبي	٣٩٦، ٢٣٢ / ١
علي بن محمد بن العفيف	١٦ / ١
علي بن محمد بن مطير اليمني	٢٢٦، ٦٤ / ١
علي نور الدين بن علي الشرا بلمسي	١٨٤ / ١
عيسى بن محمد الجعفري المغربي الجزائري	٢٨٢، ٢٠٦، ٢٠٠، ٦٤، ٦٢، ٢٤ / ١ ٣٥٤
محمد المرابط بن محمد بن أبي بكر الدلائي المغربي	٢٥٢، ١٧ / ١
محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الأنصاري	٢٢ / ١
محمد بن سعيد الميرغتي السوسي المراكشي	٢٥٢، ١٦ / ١
محمد بن علاء الدين البابلي القاهري	٤١٧، ٣٩٦، ٢٦٩، ٢٣٧، ٢١٠ / ١ ٦٠ / ٢
محمد بن محمد دمشقي	٢٢٩، ١٣١ / ١
ملا عبد الله بن سعد الله اللاهوري	٨٧، ٥٨، ٣٢ / ٢، ٣١٥ / ١

اسم الشيخ	الجزء والصفحة
ملا محمد بن أبي سفيان الحارثي البخاري	١٦٢ / ١
ملا محمد شريف بن ملا يوسف الكوراني	١ / ١٥٨، ٢٤١، ٣١٤، ٣٨٨، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٢، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٥٠، ٤٢٧
نجم الدين محمد بن بدر الدين محمد العامري الغزي	١ / ٣١٤، ٤٥٢، ٥٨ / ٢
يوسف بن محمد بن مسروق	١٢٦ / ١

فهرس الكتب
(الواردة عند المؤلف)

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
	١ / ١٧٣، ١٧٤، ١٧٨، ١٧٩،
	٣٣٨ / ٣، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥،
الإبانة للأشعري	٤٢٧، ٤٦٤، ٤٦٦، ٤٦٨،
	٤٧٤، ٥٠٠، ٥٠٢، ٥٠٣،
	٥٢٣، ٥٠٤
الابتهاج بأذكار المسافر للحاج للسخاوي	٣ / ١٥٤
الإبريز في تصحيح الوجيز لعمر بن محمد الزبيدي	١ / ١٨٨
إتحاف الفرقة برفع الخرقه للسيوطي	١ / ١٣٤
الإتحاف والديباج شرح المنهاج لابن مطير اليمني	١ / ١٨٦
إثبات الواجب الجديد لصبغة الله الموسوي البهروزي	١ / ١٦١
إثبات الواجب لحسين الخلخالي	١ / ١٥٩
إثبات الواجب للدواني	١ / ١٥٩، ١٦٠، ٤٥١
إثبات الواجب لمحمد الشيرازي	١ / ١٥٨
الأجوبة المسكتة عن الأسئلة المبهمة فيما أنكروه عليه في حياته من مواضع الإحياء للغزالي	١ / ٤٢٨

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
الأحاديث المختارة للضيء المقدسي	١ / ١٣٤، ٤١٤، ٢ / ٣٥
	٣ / ٢١٤، ١٥٣
احترازات المذهب لأبي عمران موسى بن محمد الطريزي	١ / ١٨٩
الإحكام للآمدي	١ / ٤٠٢
إحياء علوم الدين للغزالي	١ / ٤٢٧، ٤٢٨، ٢ / ٣١٨
	٣ / ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٨، ٣ / ٤٩
	٥٦، ١٩٠، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٧
	٤٥٧، ٤٥٩
أخبار أصبهان لابن منده	٢ / ٤١٥
أخبار المدينة للزبير بن بكار	٣ / ١١٣
اختلاف الحديث للشافعي	٢ / ٢١٢
الاختيار للموصللي	١ / ٤٠٤
الأدب المفرد	١ / ٢٣، ٢٤٠، ٣٤٧
الأذكار للنووي	١ / ٢٢٩، ٤٢١، ٤٨٥، ٢ / ٣٦٥
	٣٦٧، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٣، ٥٤٧
	٥٥٨، ٥٩٣، ٧٠٥، ٣ / ٣٤، ٧٢
	١٨٦، ١٨٩
الأربعون التساعية لابن جماعة	١ / ٣٨٣، ٢ / ٤٠
الأربعون المكية من أحاديث الفقهاء الحنفية لمحمد بن إبراهيم المرشدي المكي الحنفي	١ / ٣٨٣
الأربعون لأبي بكر محمد بن عبد الله الشيباني النيسابوري الجوزقي	١ / ٣٧٧

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
الأربعون لأبي نعيم	٣٨٧ / ٢
الأربعين العشارية لإبراهيم بن علي القلقشندي	٣٥ / ٢، ٦٨ / ١
الأربعين المتباينة لابن حجر العسقلاني	٢٧٢ / ١
الأربعين المكية للجمال المرشدي	٤٨٨، ٤٨٧ / ٢
الأربعين لأبي منصور الشحامي	٢٠ / ٣
الأربعين لأبي منصور عبد الخالق النيسابوري الشحامي	٣٧٦ / ١
الأربعين من أخبار سيد المرسلين لأبي المعالي سعيد بن المطهر الباخريزي	٣٧٥ / ١
إرشاد الساري للقسطلاني	٧٧ / ٣، ٩١ / ١
الإرشاد لأبي يعلى الخليلي	٢٩٩ / ١
الإرشاد لإسماعيل بن أبي بكر الشاوري	١٨٨ / ١
الإرشاد لسليمان بن ناصر الإسكافي	١٦٤ / ١
الإرشاد للتفتازاني	٤١٦ / ١
الإرشاد للجويني	٤٦٣ / ٣، ٤٢٧ / ١
الإرشاد للخليلي	٤٧٠ / ١
الإرشاد للنووي	١٣٧ / ٢
الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة للسيوطي	٢٩٤ / ٢
الاستذكار لابن عبد البر	٣٤٤ / ٢

الجزء والصفحة	اسم الكتاب
٢٩٧ / ٢، ٣٤٧، ١٦٤، ١٢٥ / ١	الاستيعاب لابن عبد البر
٤٤٢ / ٣، ٣٤٩، ٣٤٨، ١٠٨ / ١	الأسماء والصفات للبيهقي
٣٨٣، ٣٧٧ / ٣	الإشارات والتنبيهات للطوسي
٥٨٢ / ٢	الأشباه والنظائر لابن نجيم
٤٦٤ / ٢	الإشراف لابن المنذر
٦٩، ٥٧، ٥٦، ٥٠، ٣٠ / ١	الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر
٩٢، ٨٩، ٨٤، ٨٢، ٧٢، ٧٠	
٢٢٨، ١٩٨، ١٦٥، ١١٥، ٩٤	
١٠٤ / ٢، ٣٤٥، ٢٦١، ٢٤٨	
٤٤٩، ٣٥٧، ٢٩٨	
٥٩٨ / ٢	أصول السرخسي
٤٢٧، ٤٠٣، ٤٠٢ / ١	أصول فخر الإسلام البيهقي
١٣٤ / ١	أطراف المختارة لابن حجر
٣٣١ / ١	اعتقاد الشافعي للحافظ عبد الغني المقدسي
٥٣٣ / ٣، ٣٤٨ / ١	الاعتقاد للبيهقي
٤٠١ / ١	الاعتماد للنسفي
٣٣٩ / ٢، ٤٣٧ / ١	إعجاز البيان للقونوي
٣٩٣ / ٢، ٨٢ / ١	الأفراد للدارقطني
٤١٥ / ١	الإفناع للبهوتي

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
الإقناع للزاغوني	٤١٣ / ١
ألفية زين الدين العراقي	٣٩٣ / ١
الألقاب للشيرازي	٤٢٤، ٣٤٩، ٣٤١ / ٢
الإلماع للقاضي عياض	١٣٠ / ٢
الأم للشافعي	٢١٤ / ٢
أمالي ابن حجر العسقلاني	٢٧٢ / ١
أمالي ابن صصري	٥٤٢، ٤٤٤ / ٢
أمالي أبي الفوارس	٣٤٩ / ٢
أمالي أبي عثمان الصابوني	١٩٠ / ٣
أمالي الحافظ زين الدين العراقي	٤١٣، ٣٥٤ / ٢
أمالي المخلصي	١٥٤ / ٣
الأمثال للعسكري	١٤١، ٣٨٣ / ٢، ٦٥ / ١
الأموال للقاسم بن سلام	٣٦٦ / ١
إنباء الغمر لابن حجر العسقلاني	٥٩ / ١
الانتقاء في فضائل الثلاثة الفقهاء لابن عبد البر	٣٣٦ / ٢
الأنساب للسمعاني	١٣٢ / ٢
إنشاء الدوائر لمحبي الدين بن عربي	٤٣٩ / ١، ٤٢٣ / ٣
الأنموذج للدواني	١٨٦ / ١

الجزء والصفحة	اسم الكتاب
٣٢٤ / ٢	الأنوار السنية للسمهودي
٤٥٤ / ١	الأنوار في فقه الشافعية
١٨٨ / ١	إيضاح الفتاوى للطيب بن أحمد الزبيدي
١٨٥ / ١	الإيضاح شرح المفتاح لجمال الدين محمد بن علي بن مطير اليميني و(المفتاح) له
٤٢٥ / ١	الإيضاح للقزويني
٢٠٠، ١٨٦ / ٣	الإيضاح للنووي
٣٥٩، ٣٥٣ / ٢	الإيضاح والبيان لابن حجر المكي
٣٣٣ / ١	الإيمان لابن أبي شيبة
٤٧٣، ٤٧٢، ٤٦٤، ٤٦١ / ٢	البحر الرائق لابن نجيم
٥٨٧، ٥٨٤، ٥٨٢، ٥١٦	
١٠٧، ٩٩ / ٣، ٦٧٠	
٤٠٢ / ١	البحر العميق في الحج إلى بيت الله العتيق لابن ضياء المكي
٣٨٩ / ١	البحر للرويانى
٦٧٧ / ٢، ٢٤٧ / ١	البدر المنير لابن حجر الهيتمي
٤٠٢ / ١	البدیع في أصول الفقه لابن الساعاتي
٤٢٧ / ١	البرهان للجويني
٣٨٠ / ١	بشرى اللبيب لابن سيد الناس

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
البعث والنشور للبيهقي	٢٩٣ / ٢، ٣٤٩ / ١
بلغة الغواص لمحبي الدين بن عربي	٣١٧، ٣١١، ٣١٠ / ٢
بهجة الأسرار لابن جهضم	٣٥٤ / ٢
البهجة لابن الوردي	٣٩٢ / ١
البيان والتحصيل لابن رشد	٤٠٩ / ١
بيان وهم المعتزلة للماتريدي	٤٠٦ / ١
تاريخ البخاري	٢٩٣ / ٢، ٢٧١، ١٠٢ / ١، ٣٨٩، ٣٨٥
تاريخ بغداد للخطيب البغدادي	٢٤٥، ٢١٥ / ١
تاريخ دمشق لابن عساكر	٢٩١، ٤٢ / ٢، ٣٧٠، ٦٠ / ١
التاريخ للحاكم	٤٢٠، ٤١٧ / ٢
التاريخ للسخاوي	٦٤ / ١
تأويلات القرآن للماتريدي	٤٠٦ / ١
تبصير المتنبه بتحريр المشته لابن حجر العسقلاني	٢٩٨ / ٢، ٢٤٩ / ١
تبين الحقائق للزيلعي	٥٩٤ / ٢
تبين كذب المفتري لابن عساكر	٤٦٤ / ٣، ١٧٣، ١٦٤، ١٥٧ / ١
التجريد	٤٠٥ / ٣
تجريد الصحاح	٣٦٢، ٣٥٥ / ٢

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
التجريد في الخلاف بين الشافعية والحنفية	٤٠٤ / ١
التجليات لمحيي الدين بن عربي	٣٧٤، ٣١ / ٣
تجنيس الفتاوى للمرغيناني	٥٩٨ / ٢
تحرير إقليدس للطوسي	٤٢٠ / ١
التحرير للبخاري الحصري	٤٣١ / ٣، ٤٠٠ / ١
التحصيل مختصر المحصول لمحمود بن أبي بكر الأرموي	١٦٤ / ١
التحفة لابن حجر الهيتمي	٢ / ٢٨٨، ٣ / ١١١، ١٦٣، ١٦٦، ١٦٥
التحقيق	٣٧١ / ٢
التحقيق	٦٥٦ / ٢
التحقيق لعبد العزيز	٢٠١ / ١
تخريج أحاديث إحياء علوم الدين للعراقي	٢١٦ / ١
تخريج أحاديث الرافعي لابن حجر	٢ / ٦٠٨، ٦١١، ٦١٤، ٦٤٥، ٦٢٧
تخريج أحاديث الهداية لعلاء الدين التركماني	٣٩٩ / ١
تخريج أحاديث الهداية للزيلعي	٣٩٩ / ١
التدريب للسراج البلقيني	٣٩٣ / ١
التذكرة في الطب لداود الأنطاكي	٢ / ٣٣٦
الترغيب لابن زنجويه	٢ / ٣٩٦

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
الترغيب للتمي	٤٢١ / ٢
الترغيب والترهيب للمنزري	٣٤٨، ٢١٦ / ١
التسديد شرح التمهيد للسغناقي	٣٩٩ / ١
تعريف المئة بأجوبة الأسئلة المئة	٥٧٠، ٤٧٦ / ٢
التعقبات للسيوطي	٢٩٢ / ٢، ٢٥٩، ٨٩ / ١ ٣٩٦، ٣٩٢، ٣٨٥، ٣٤٢ ٤١٠، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤٢٢، ٤٢٤، ٤٢٥ ١٨٢ / ٣، ٥١٧، ٤٦٧
تفسير ابن برجان	٦٧٦ / ٢
تفسير ابن جرير	٤٩٩ / ٢
تفسير ابن عربي	٢٩٠ / ١
تفسير ابن مردويه	٥٦٧، ٤٨٣، ٣٨٦ / ٢
تفسير أبي حفص النسفي	٤٠٣ / ١
تفسير أبي حيان	٨٦ / ١
تفسير البيضاوي	٥٦١، ٤٥٠، ٣٨٨، ٢٤١ / ١
تفسير الجامي	٤٩٤ / ٣
تفسير الرازي	٤٢٢ / ١
تفسير القرآن لابن هداية الله الكوراني	٤٠٣ / ١
	٤٥١ / ١

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
التفصيل لمبهم المراسيل للخطيب البغدادي	٢ / ٢٢٥
التفقيه في شرح التنبيه للريمي النزالي	١ / ١٨٨
التقريب لابن حجر	١ / ٨٧، ١١١، ٢٢٧، ٢٤٩، ٢ / ٢٩٨، ٣٠٣، ٣٠٤، ٤٠٦
التقريب للنووي	٢ / ١٣٧، ١٤٨، ٥٨٠
التقييد لابن نقطة	١ / ٣٢٤، ٤٦٤، ٤٧ / ٢
تلخيص المفتاح للقرظيني	١ / ٤٢٥
التلقين لعبد الوهاب بن علي	١ / ٤٠٩
التلويح للفتازاني	١ / ٤١٦، ٣ / ١٠٢، ٥٢٢
التمييز للبارزي	١ / ٣٩١
تنبيه الغافلين لأبي الليث	٢ / ٢٨٨
التنبيه لأبي إسحاق الشيرازي	١ / ١٩٢، ٣٩٠
التنقيح والتوضيح لصدر الشريعة	١ / ٣٩٧، ٣ / ٥١٥
تهذيب الأسماء واللغات للنووي	١ / ٨٥، ١٨٣، ٢ / ٣٧١، ٦٩٤
التهذيب للبراذعي	١ / ٤٠٨
التهذيب للبغوي	١ / ١٨٧

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
التهديب للتفتازاني	٤١٦ / ١
التهديب للمزي	١٣٥ / ١
توالي التأسيس بمعالي ابن ادريس لابن حجر	٢١٠ / ٣
التويخ لأبي الشيخ	٤٠٦ / ٢
التوحيد لابن خزيمة	٢٩٣ / ٢، ٣٦٤ / ١
التوحيد لابن منده	٣٦٥ / ١
التوحيد للماتريدي	٤٠٦ / ١
توضيح النخبة لابن حجر	١٣٩ / ٢
التوضيح للمحبوبي	٥٤٩، ١٠٢ / ٣
التوكل لابن أبي الدنيا	٣٥٩ / ١
التيسير لأبي عمرو الداني	٣٠٢، ٢٩٥ / ١
الثقات لابن حبان	٢٤٥، ١٧١، ٢٣، ٢٢ / ١ ٣٨، ٣٦ / ٢، ٣٧٢، ٢٨٩ ٧٠٤، ٤١١
الثواب لابن السني	٨٥ / ٣
جامع ابن الجوزي	٦٤٧ / ٢
جامع الأصول لابن الأثير	٣٣٧ / ٢

الجزء والصفحة	اسم الكتاب
١ / ٦٥ ، ٢ / ٤٢ ، ٦٠ ، ٢١٠ ، ٣٣٣ ، ٣٣٩ ، ٣٤٦ ، ٣٤٩ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٦٥ ، ٣٨٧ ، ٣٨٩ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٢ ، ٤٠٤ ، ٤٠٦ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤١٩ ، ٤٢٤ ، ٤٥٦ ، ٤٧٥ ، ٤٩٨ ، ٤٩٩ ، ٦٧٧ / ٣ ، ١٣٧ ، ١٣٨	الجامع الصغير للسيوطي
٢ / ٤٥٨ ، ٥٩٦ ، ٦٤١ ، ٦٥٧ ، ٣ / ٢٠ ، ١٨٢	الجامع الكبير للسيوطي
١ / ١٤٢ ، ٣ / ١٤٤	الجامع الكبير للطبراني
٢ / ٣٣٧	جامع رزين
٢ / ٤٢١	جامع عبد الرزاق
٢ / ٤٢١	الجامع لسفيان بن عيينة
١ / ٣٥٥ ، ٣٥٣	جامع مسانيد الإمام أبو حنيفة للخطيب أبي المؤيد الخوارزمي
١ / ٨٣ ، ٩٠	جامع معمر
٢ / ٢٩٣	جزء القراءة للبخاري
١ / ٣٧٧	جزء من حديث أبي بكر محمد بن الفرج الأزرق
١ / ٣٩٢	جمع الجوامع للسبكي

الجزء والصفحة	اسم الكتاب
٣٢٦ / ٢، ١٤٢، ٦٥، ٤٣ / ١	جمع الجوامع للسيوطي
٣٨٢، ٣٣٣، ٣٣١، ٣٣٠	
٤٢١، ٤١٥، ٤١٣، ٤٠٣	
٤٢٦ / ١	الجواهر
١٧١، ١٨ / ٣	جواهر العقدين للسهمودي
٤٥٨، ٤٤١ / ٣	جواهر القرآن للغزالي
٦٥٦، ٢٠٠ / ١	الجواهر المضية في طبقات الحنفية لعبد القادر بن محمد
٦٩٨، ٢٩٩، ١٣٢، ٣٩ / ١	الجواهر المكلمة للسخاوي
٧٠٢ / ٢	
٤٤٧ / ١	الجواهر لمحمد الغوث
٥٨٥، ٤٧٣ / ٢	حاشية ابن عبد الحق السبناطي
٤٢٤ / ١	حاشية الإسفراييني على تفسير البيضاوي
٤٢٤ / ١	حاشية الإسفراييني على شرح العقائد النسفية
٤٢٤ / ١	حاشية الإسفراييني على شرح ملا جامي للكافية
٤١٧ / ١	حاشية الإيجي على الشرح القديم للتجريد
٤١٨ / ١	حاشية الإيجي على العضد
٤١٧ / ١	حاشية الإيجي على الكشاف
٤١٨، ٤١٧ / ١	حاشية الإيجي على المطول
٤١٧ / ١	حاشية الإيجي على شرح الإشارات للطوسي

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
حاشية الإيجي على شرح الشمسية	٤١٧ / ١
حاشية الإيجي على شرح المطالع	٤١٧ / ١
حاشية الإيجي على شرح حكمة العين	٤١٧ / ١
حاشية الإيجي على شرح مختصر المنتهى	٤١٧ / ١
حاشية الإيضاح لابن حجر الهيتمي	٣ / ١٣٦، ١٦٤، ١٨٦، ١٨٧، ١٩٢، ١٩٤، ١٩٨، ٢٠٠، ٢٠٩، ٢٠٤
حاشية الخلدالي على تفسير البيضاوي	١٦٢ / ١
حاشية الدرر والغرر للشرنبلالي	٢٠١ / ١
حاشية الدواني على التهذيب	٤١٩ / ١
حاشية الدواني على شرح الجديد للتجريد	٣٨٩ / ٣
حاشية الدواني على شرح الشمسية للقطب الرازي	٤١٩ / ١
حاشية الشبراملسي على النهاية للرملبي	٣٩٦ / ١
حاشية القطب للإيجي	٤١٨ / ١
حاشية الكشاف للفتازاني	٤١٦ / ١
حاشية الكشاف للجرجاني	٤٣٢ / ١
حاشية المزاحي على شرح المنهاج للقاضي زكريا	٤٥٣ / ١
حاشية الملا شريف رسالة في المنطق	٤٥١ / ١

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
حاشية الملا شريف على الخطائي	٤٥١ / ١
حاشية الملا شريف على الخيالي	٤٥١ / ١
حاشية الملا شريف على أنوار التنزيل	٤٥١، ٤٥٠ / ١
حاشية الملا شريف على تفسير الإشارات	٤٥١ / ١
حاشية الملا شريف على تهافت الفلاسفة	٤٥١ / ١
حاشية جمال الدين محمود الشيرازي على إثبات الواجب الجديد للدواني	١٦٢ / ١
حاشية شرح العقائد العضدية لحسين الخلخالي	١٥٩ / ١
حاشية شرح العقائد العضدية ليوسف القراباغي	١٥٩ / ١
حاشية شرح المنهاج للمزاحي	٣٩٦ / ١
حاشية صفي الدين أحمد القشاشي على الإنسان الكامل للجيلي	٤٤٨ / ١
حاشية صفي الدين أحمد القشاشي على المواهب اللدنية للقسطلاني	٤٤٨ / ١
حاشية على التلويح لوجيه الدين بن نصر الله العلوي الكجراتي	١٦١ / ١
حاشية على أنوار التنزيل للخفاجي	٤٠٧ / ١
حاشية على أوائل البيضاوي لملا شيخ بن إلياس الكردي	١٦١ / ١
حاشية على تفسير البيضاوي لصبغة الله الموسوي البهروزي	١٦١ / ١
حاشية على تفسير البيضاوي لملا شيخ بن إلياس	١٦١ / ١

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
حاشية على تفسير البيضاوي لملا محمد شريف الكوراني	١ / ١٥٩
حاشية على تفسير البيضاوي لوجيه الدين بن نصر الله العلوي الكجراتي	١ / ١٦١
حاشية على تهافت الفلاسفة لخواجه زاده الرومي لملا محمد شريف الكوراني	١ / ١٥٩
حاشية على رسالة الزوراء للدواني	١ / ٤١٩
حاشية على شرح الإشارات للطوسي لملا محمد شريف الكوراني	١ / ١٥٩
حاشية على شرح التفتازاني للشرح العضدي لوجيه الدين بن نصر الله العلوي الكجراتي	١ / ١٦١
حاشية على شرح الدواني للعقائد العضدية لعيسى بن محمد الإيجي	١ / ١٦٢
حاشية على شرح العقائد النسفية للتفتازاني لأحمد بن قاسم العبادي	١ / ١٦١
حاشية على شرح المواقف لوجيه الدين بن نصر الله العلوي الكجراتي	١ / ١٦١
حاشية ملا داود الهروري على حاشية الإيجي على شرح الشمسية	١ / ٤١٧
حاشية ملا زيادة الخطائي على شرح التفتازاني لمختصر التلخيص	١ / ٤١٦
حاشية ملا يوسف على أوائل تفسير البيضاوي	١ / ١٦٠

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
حاشية ملا يوسف على حاشية الخطائي	١٦٠ / ١
حاشية ملا يوسف على حاشية الخيالي	١٦٠ / ١
الحاصل مختصر المحصول لمحمد بن الحسين الأرموي	١٦٤ / ١
الحاوي الصغير لعبد الغفار بن عبد الكريم القزويني	٣٩١، ١٨٧، ١٨٦ / ١
الحاوي للماوردي	٣٩٠ / ١
حلية الأولياء لأبي نعيم	١ / ٣٥١، ٢ / ٣٠٥، ٣٣٣، ٣٩٤، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٦، ٤٢١، ٤٢٥، ٣ / ٤٨١، ٨٤
حواشي التجريد لصبغة الله الموسوي البهروزي	١٦١ / ١
خادم الرافعي والروضة للزرکشي	٢ / ٦٠١، ٣ / ١٦٢، ١٦٣
الخرقة لمحبي الدين بن عربي	١٥٢ / ١
الخصائص للسيوطي	٥٣٨ / ٢
الخلاصة [فقه حنفي]	٢ / ٤٦٣، ٤٦٤، ٣ / ٩٧
الخلاصة لعلاء الدين التركماني	٣٩٩ / ١
خلق أفعال العباد للبخاري	١ / ٣٤٨، ٣٤٩، ٢ / ٢٩٣، ٣ / ٤٤٢
خير مطلوب للبخاري الحصري	٤٠٠ / ١
الدر الملتقط في تبين الغلط ونفي الغلط للصغاني	٢ / ٢٨٨

الجزء والصفحة	اسم الكتاب
١ / ١١، ٤٧٥، ٢ / ١٧، ٤٠٧، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٣، ٤٤٥، ٤٥٩، ٤٦١، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٧، ٥٢٩، ٥٣١، ٥٣٧، ٥٤٩، ٥٥٣، ٥٦٧، ٥٦٩، ٥٨٠، ٦٠٧، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٦٧ / ٣، ١٨١، ١٤٤، ٥٣٧	الدر المثور للسيوطي
١ / ٤٢٢، ٣ / ٤١٥	الدرة الفاخرة للجامي
١ / ٤٠٢	درر البحار للقونوي
١ / ٧٨، ٣٢٤	الدرر الكامنة لابن حجر
١ / ٣٨٠، ٢ / ٣٠٣	الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة للسيوطي
١ / ١٩٦	الدرر والغرر لملا خسرو
١ / ٣٦١	الدعاء لابن أبي الدنيا
٢ / ٥٥٤، ٥٥٥	الدعاء للبيهقي
١ / ٥١	دلالة المستنهج إلى معالم المعارف لأبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن أحمد بن طاهر الخبري الفارسي
٣ / ٢٢	الدلالة على الله تعالى لعبد الوهاب الشعراني
١ / ٥٦، ٣٤٩، ٢ / ٢٩٣	دلائل النبوة للبيهقي
١ / ٤٤٨	ديوان شعر لصفي الدين أحمد القشاشي
١ / ٣٧٨	الذرية الطاهرة للدولابي

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
الذكر لجعفر الفريابي	٤٥٠ / ٢، ١٠٨ / ١
ذم الغيبة لابن أبي الدنيا	٤٠٦ / ٢
ذم الملاهي لابن أبي الدنيا	٣٥٩ / ١
ذيل تاريخ بغداد لابن السمعاني	٢٦٧ / ١
ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب	٤٥٧، ٣٢٨ / ٢، ٤١٤، ١٤٥ / ١
رافع الارتياب للخطيب البغدادي	٢٣٩ / ٢
رد الماتريدي أوائل الأدلة للكعبي	٤٠٦ / ١
رسالة الدواني في إثبات الواجب	٤١٩ / ١
رسالة الزوراء للدواني	٤١٩ / ١
الرسالة الوجودية للجامي	٤٢٢ / ١
الرسالة الوضعية للإيجي	٤٢٦ / ١
الرسالة اليوسفية لمحجي الدين بن عربي	١٥٢ / ١
رسالة ضوء الهالة	٤٤٨ / ١
رسالة في القراءات الأربع الزائدة على القراءات العشر للمزاحي	٤٥٣ / ١
رسالة في النفس لملا يوسف الكوراني	١٦٠ / ١
رسالة في تحقيق معنى الإيمان لوجيه الدين بن نصر الله العلوي الكجراتي	١٦١ / ١

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
الرسالة لأبي محمد بن أبي زيد	٤٠٨ / ١
الرسالة للإمام الشافعي	٣٢٩ / ١
رواة مالك للخطيب البغدادي	١٤٠ / ٣
روح القدس لمحي الدين بن عربي	٧١٨، ١١٨ / ٢
الروضة للجلال المحلي	١٦٨ / ١، ١٦٣، ٥٧٢، ٤٥٣، ١٨٣ / ٣
رياض الخلود لابن هداية الله الكوراني	٤٥١ / ١
ريحانة القلوب ليوسف العجمي	١٥٤، ١٥٣، ١٤٣ / ١
زاد المسير للسيوطي	١٣٩ / ١
الزهد لأحمد بن حنبل	٤٨٠، ٤٥٨، ٣١٨، ٣٠٢ / ٢
زهر الربى على المجتبى للسيوطي	٤٨٢ / ٣، ٥٩٥، ٥٣٢، ٤٨٦
زوائد الزهد لعبد الله بن أحمد بن حنبل	٤٦٥ / ١
زوائد مسند أحمد بن حنبل	٣٠٧، ٣٠٣ / ٢
سراج الطريق لابن هداية الله الكوراني	٤٠٢، ٣٠٢ / ٢، ٢٤٢ / ١
سراج المريدين لمحيي الدين بن عربي	٤٥١ / ١
السراج المنير شرح الجامع الصغير	٤١٨ / ٢
سفر السعادة للفيروزآبادي	٤٤، ٤٢ / ٢، ١٢٤، ٦٦ / ١
	٤٩٩، ٤٩٨، ٤٧٥، ٤٥٦، ٤٤٦
	٤٧٨، ٢١٤ / ٣، ٥٤٥، ٥٣٢
	١٧١، ١٣٦، ١٨ / ٣

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
السنة لابن أبي عاصم	٣١٥ / ٢، ٣٤٧ / ١
السنة للالكائي	٣٦٧ / ١
سنن ابن ماجه	٢٩٣ / ٢، ٣٢٤ / ١
سنن أبي داود	٤٢٢، ٢٩٢ / ٢، ٣١٨ / ١ ٤٢١، ٣٣ / ٣، ٥٧٥، ٥٤٨
سنن الترمذي	٤٥٣، ٣١٩، ١٣٩، ٢٦ / ١ ٣٨٣، ٢٩٣، ١٣ / ٢، ٤٧٢ ٦١١، ٤٩٨، ٤٩٢
سنن الدارقطني	٢٩٣، ٣٥٠ / ١
السنن الكبرى للنسائي	٤٧٠ / ١
سنن الكشي	٣٤٧ / ١
سنن النسائي	٤٦٨، ٤٦٣، ٣٥١، ٣٢١ / ١ ٢٩٣ / ٢، ٤٨٣، ٤٧٠، ٤٦٩
سنن سعيد بن منصور	٥٧٢ / ٢، ٣٧٢ / ١
السنن للبيهقي	٣٣٣، ٢٩٣ / ٢، ٣٤٩ / ١ ٦٢٦، ٥٩٧، ٥٦٩، ٤٦٨
الشاطبية للشاطبي	٣٠٢ / ١
الشافعي العي على مسند الشافعي للسيوطي	٧١٥، ٢٩٠ / ٢

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
الشامل للجويني	٤٢٧ / ١
شجون المسجون	٣٧٤ / ٣
شرح ابن ماجه للدميري	٣٩٣ / ١
شرح الأجهوري على رسالة ابن أبي زيد القيرواني	٤١١ / ١
شرح الإسفراييني للرسالة الوضعية	٤٢٤ / ١
شرح الإشارات للطوسي	٣٠٣ / ٣
شرح الألفية في أصول الحديث لذكريا الأنصاري	١٥٤ / ٢
شرح الإيجي للمفتاح	٤١٧ / ١
شرح الإيضاح	٢٠٦ / ٣
شرح البخاري لأبي بكر بن العربي	١٥٨ / ٢
شرح البخاري للعيني	٩٥ / ٣، ٤٠٦ / ١
شرح البخاري للكرماني	٤٢٧ / ١
شرح البهجة للشيخ ولي الدين العراقي	٣٩٣ / ١
شرح التجريد الجديد للقوشجي	٤٢٠ / ١
شرح التجريد للبابرتي	٤٠٥ / ١
شرح التذكرة الشريفي	٤٢٠ / ١
شرح التفتازاني لتصنيف الزنجابي	٤١٦ / ١
شرح التفتازاني لمختصر التلخيص	٤١٦ / ١

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
شرح التلخيص للإسفرائيني	٤٢٤ / ١
شرح الجامع الصغير لابن عبد الله الأنصاري	٣٩٥ / ١
شرح الجامع الصغير لعلي العزيزي	٣٩٥ / ١
شرح الجامع الصغير لقاضي خان	٤٠٠ / ١
شرح الجامع الصغير للبزدوي	٤٠٤ / ١
شرح الجامع الكبير للبزدوي	٤٠٤ / ١
شرح الجامي على كافية ابن الحاجب	٤٢٢ / ١
شرح الحاوي للقونوي	٣٩٢ / ١
شرح الحكم لابن عطاء الله لصفي الدين أحمد القشاشي	٤٤٨ / ١
شرح الدواني على عيون الجواهر	٤٢٦ / ١
شرح الدواني لعيون الجواهر	٤١٩ / ١
شرح الدواني للعقائد العضدية	٤٢٤، ٤٠٢ / ٣، ٤١٩ / ١
شرح الروض لزكريا الأنصاري	٤٥٣، ١٨٣ / ١
شرح الزوراء لأحمد بن علي بن عبد القدوس الشناوي	١٦١ / ١
شرح الزوراء لملا شيخ بن إلياس الكردي	١٦١ / ١
شرح الزيادات للبخاري	٤٠٣ / ١
شرح السنة للبعوي	٣٨٤ / ١
شرح الشرح للفتازاني	٤١٦ / ١

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
شرح الشفا للخفاجي	٤٠٧ / ١
شرح الشمسية للفتازاني	٤١٦ / ١
شرح الشمسية للرازي	٤٢٥ / ١
شرح الصدور للسيوطي	٦٦٢ / ٢
الشرح الصغير للرافعي	١٨٨ / ١
شرح العضد لمختصر الحاجب	٤٥١ / ١
شرح العقائد العضدية لصبغة الله الموسوي البهروجي	١٦١ / ١
شرح العقائد العضدية للدواني	٣٧٨ / ٣، ١٦٢، ١٥٩ / ١
شرح العقائد النسفية لصفي الدين أحمد القشاشي	٤٤٨ / ١
شرح العقائد النسفية للفتازاني	٤١٦، ١٦٣، ١٥٨ / ١
شرح العقائد النسفية لهداية الله الكوراني	٤١٦ / ١
شرح الفرغاني للتائية	٤١٦ / ٣
شرح الفوائد الغياثية	٤٢٧ / ١
شرح ألفية العراقي	٢٦٧ / ١
شرح ألفية العراقي للسخاوي	١٩٩ / ١
شرح الكرخي للقدوري	٤٠٤ / ١
شرح الكنز للعيني	٤٠٦ / ١
شرح المحرر لابن هداية الله الكوراني	٤٥١ / ١

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
شرح المحرر لهداية الله الكوراني	٤٥١ / ١
شرح المختار للموصلي	٤٠٤ / ١
شرح المختصر	٤٢٦ / ١
شرح المشارق للبابرتي	٤٠٥ / ١
شرح المشكاة لابن حجر الهيتمي	١٩٩ / ١
شرح المصايح للبيضاوي	٣٨٨ / ١
شرح المطالع القطبي	٤٢٠ / ١
شرح المطالع للرازي	٤٢٥ / ١
شرح المقاصد لأحمد بن محمد القشاشي	١٦٠ / ١
شرح المقاصد للتفتازاني	١٦٣، ٤١٦، ٢ / ٣، ٦١٢ / ٣، ٥٠٦، ٤٦٣، ٣٢٦، ٣٢٥، ٣٢٣
شرح المنار للبابرتي	٤٠٥ / ١
شرح المنظومة في الخلاف لابن الساعاتي	٤٠٢ / ١
شرح المنهاج للجلال المحلي	٤٥٣، ١٨٣ / ١
شرح المنهاج للخطيب الشرييني	٣٩٥ / ١
شرح المنهاج للشمس محمد بن أحمد الرملي	٣٩٦ / ١
شرح المنهج لذكريا الأنصاري	١٨٣ / ١
شرح المذهب للنووي	٤٧٣، ٣٧١، ٣٥٨، ٣٣٦ / ٢ ١٦٤، ١٦٣ / ٣، ٥٨٤، ٥٧٢

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
شرح المواقف العضدي	٤٢٠ / ١
شرح المواقف لأحمد بن محمد القشاشي	١٦٠ / ١
شرح المواقف للإيجي	٤٥١، ٤١٨، ٤١٧ / ١
شرح المواقف للجرجاني	٣٢٥ / ٣، ١٤٨ / ٢، ٤٣٤ / ١، ٥٢٣، ٤٦٢، ٣٤٣، ٣٢٦، ٥٢٧، ٥٢٤
شرح النافع للنسفي	٤٠١ / ١
شرح النخبة لوجيه الدين بن نصر الله العلوي الكجراتي	١٦١ / ١
شرح الهاملية للحداد	٢٩١ / ١
شرح الهداية لشاه كرمانى	٥٩٢ / ٢
شرح الهداية للبابرتي	٤٠٥ / ١
شرح الهداية للعيني	٤٠٦ / ١
شرح الهداية للمجد بن تيمية	٦٢٧ / ٢
شرح الوسيط لعلي بن عبد الله العامري	١٨٨ / ١
شرح أوضح المسالك للأزهري	٢٨٨ / ٣
شرح جمع الجوامع للمحلي	١٨٤ / ١
شرح حكمة العين للدواني	٤٥١ / ١
شرح حكمة العين لملا أحمد المجلي	١٦٠ / ١

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
شرح ديوان علي بن أبي طالب لحسين بن معين المبيدي	٨٤ / ١
شرح سنن الترمذي للزين العراقي	١٩٠، ١٨٩ / ٣، ٣٧١ / ٢
شرح شمس الدين السمرقندي على الرسالة الوضعية للإيجي	٤٢٦ / ١
شرح صحيح مسلم للنووي	٩٣ / ٣، ٤٩٢ / ٢
شرح عقيدة ابن خفيف لأحمد بن محمد القشاشي	١٥٩ / ١
شرح عقيدة ابن خفيف لصفي الدين أحمد القشاشي	٤٤٨ / ١
شرح عيسى بن محمد الإيجي على تهذيب الكلام للتفتازني	١٦٢ / ١
شرح فصوص الحكم للجامي	٤٢٢ / ١
شرح كافية ابن الحاجب لأحمد بن علي بن عبد القدوس	١٦١ / ١
شرح كافية ابن الحاجب للإسفراييني	٤٢٤ / ١
شرح مجمع البحرين للقونوي	٤٠٢ / ١
شرح مختصر ابن الحاجب للبابرتي	٤٠٥ / ١
شرح مختصر ابن الحاجب للعضد	١٦٠ / ١
شرح مختصر الخليل للتائي	٤٥١ / ٢
شرح مختصر الخليل للسباطي	٤٥١ / ٢
شرح مسند أبي حنيفة للقاري	٢٠٠، ١٩٨ / ١
شرح مشكل الآثار للطحاوي	٣٧٩ / ١

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
شرح منازل السائرين للكاشاني	٢ / ٣٣٩، ٣٤٠
شرح منتهى الإرادات لابن النجار	٢ / ٤٥٧
شرح منتهى الإرادات للبهوتي	١ / ٤١٥
شرح منية المصلي	٢ / ٦٢٣
شرح مختصر الخليل لأبي عبد الله محمد بن إبراهيم التتائي	١ / ٤١٠
شرح مختصر الخليل لأبي عبد الله محمد بن يوسف العبدري الغرناطي المواق	١ / ٤١٠
شرح مختصر الخليل للأجهوري	١ / ٤١١
شرح مختصر الخليل لأبي البقاء الدميري	١ / ٤١٠
شروط الأئمة لابن طاهر	١ / ٤٦٦
الشريعة للأجري	١ / ٣٦٩
شعب الإيمان للبيهقي	١ / ٤٣، ١٤١، ٢١٥، ٢٩٧، ٣٤٩ / ٢، ٢٩٣، ٣٣٤، ٣٤٢، ٤١٣، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٤، ٥٣٨، ٦٢٥، ٦٦١ / ٣، ٨٥، ١٤٤، ١٤٥، ٤٨١
الشفاء للقاضي عياض	١ / ٣٨٠
شفاء العليل لابن القيم	٢ / ٥٦٥، ٤٩٦ / ٣، ٤٩٨
شفاء الغليل في حل مقفل الخليل لأبي عبد الله محمد بن غازي	١ / ٤١١، ٢ / ٣١٩، ٤٧٩

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
الشفاء لابن سينا	٣ / ٣٧٨، ٣٨٣، ٣٨٨، ٣٩٠، ٣٩٧، ٤٠٠
الشكر لابن أبي الدنيا	١ / ٣٦٣
صاححة الأزل للشناوي	١ / ٤٥٠
الصحابة للإسماعيلي	٢ / ١٠٤
صحيح ابن حبان	١ / ٨٣، ٩٠، ٩٣، ٢٤٢، ٣٤٩، ٢ / ٢٩٣
صحيح ابن خزيمة	٢ / ٢٩٣، ٢٠٥
	١ / ٢٣، ٩٥، ١٨٥، ٢١٩، ٢٧٢، ٢٧٣، ٣١٤، ٤١٤، ٤٥٣، ٤٦٦، ٤٧٢، ٤٩٩
	٢ / ١٣، ٣٨، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٥٠، ٥١، ١١٧، ١٦٠، ١٦٩، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٥، ١٨٦، ٢٦١، ٢٩٢، ٣٠٠، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٦، ٣٦٥، ٤٥١، ٤٦١، ٤٧٧، ٥٣٥، ٥٤٨، ٥٥٤، ٥٦٠، ٥٩٣، ٦١٥، ٦٢٠، ٦٢٢، ٦٣٦، ٦٤٤
صحيح البخاري	٣ / ٥٩، ١٤٦، ٣٨٤، ٣٨٥، ٤١١، ٤٢١، ٥٤

الجزء والصفحة	اسم الكتاب
٣١٧، ٢٣٠، ٩٣، ٩٠، ٨٣ / ١	
٤٥٣، ٤٣٤، ٣٨٢، ٣٣٤	
٤٧٢، ٤٦٦	
١٨١، ١٦٩، ٣٨، ١٣ / ٢	
٢١٥، ٢٠٥، ١٨٥، ١٨٢	
٣٠٠، ٢٩٢، ٢٨٩، ٢٦١	
٤٩٠، ٤٦١، ٣١٦، ٣١٣	صحيح مسلم
٥٣٠، ٥٢٩، ٤٩٧، ٤٩٦	
٥٧٤، ٥٦٠، ٥٤٨، ٥٤٥	
٦٤٤، ٦٢٠، ٥٩٣	
٣٩٧، ٣١٩، ٧٨، ٥٩ / ٣	
٥٣٦، ٤١١	
٤٢١ / ٢	الصلاة لابن أبي عاصم
٤٧٦ / ٣	الصواعق المحرقة لابن حجر الهيتمي
٩١ / ١	الصواعق على النواعق للسيوطي
٢٠ / ٣، ٤١٣ / ٢، ٦٦ / ١	الضعفاء لابن حبان
١٨٢ / ٣	الضعفاء للأزدي
٨٤ / ٣	الطب لابن السني
٤٠٤ / ٢	الطب لأبي نعيم
٤١٤ / ١	طبقات الحنابلة للفراء
٤٤٩ / ١	طبقات الشيخ عبد الوهاب بن أحمد الشعراوي

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
طبقات الصوفية للسلمي	١١١ / ١
طبقات الفراء	٤١٢ / ١
الطبقات الكبرى لابن سعد	١٩٩ / ١
طبقات شيروريه الديلمي	٣٥٥ / ٢
الطريقة المحمدية للرومي	٥٤٩،٥٣٨ / ٣
الطوالع للبيضاوي	٣٨٨ / ١
الطبية لابن الجزري	٣٠٢ / ١
الطيوريات للسلفي	٥٣٨ / ٢
العباب المحيط بمعظم نصوص الشافعي والأصحاب لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن الرضي الزبيدي	١٨٨ / ١
عدة المرشدين وعمدة المسترشدين للزبيدي	٣٣٨ / ٢
العرش لابن أبي شيبه	١٨٣ / ٣
العروة لأهل الخلوة والجلوة للسمناني	٨٤ / ١
العزير شرح الوجيز للرافعي	١٦٣،١٦٢ / ٣
عشاريات أبي طاهر أحمد بن محمد الجخندي	٤٠ / ٢
عشاريات العلائي	٣٧ / ٢
العظمة لأبي الشيخ	١٨٢ / ٣،٤٩٨ / ٢
العقائد العضدية	٥٢٦ / ٣،٦٥١ / ٢

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
العقل لداود بن المحبر	٣٠٣ / ٢
عقلة المستوفز لمحبي الدين بن عربي	٤٣٩ / ١، ٤٣٩ / ٢، ٣٠٩، ٣١١، ٤٢٦
عقيدة أبي حنيفة	٥٢٥ / ٣
العقيدة الصغرى للإيجي	٣٤٤ / ٣
العقيدة الطحاوية	٥٣٣ / ٣، ٤٠٥ / ١
العلل لابن أبي حاتم	٤٧٠ / ١
العلل للترمذي	١٦ / ٢، ٤٧٥ / ١
العلو للذهبي	٣٣٤ / ١
علوم الحديث للحاكم	١٥٨ / ٢
عمدة الأحكام للبدر الزركشي	٣٩٢ / ١
عمدة القاري للعيني	١٥٠، ٩٤ / ٣
العمدة في الاعتقاد للنسفي	٤٠١ / ١
عمل اليوم واللييلة لابن السني	٥٥٣ / ٣، ٢٠ / ٣، ٣٧٣ / ١
العناية	٦٢٦، ٤٦٧ / ٢
العناية في تخريج أحاديث الهداية لمحبي الدين عبد القادر بن محمد القرشي	٣٩٩ / ١

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
عوارف المعارف للسهروردي	١ / ١٣٧، ١٣٩، ٤٣٥، ٤٢٥، ٣ / ١٣٣، ١٧٤
عيون الجواهر	١ / ٤٢٦
عيون الجواهر للإيجي	١ / ٤٢٦
غاية البيان للإتقاني	٢ / ٤٦٣
غاية القصوى في الدراية والفتوى للبيضاوي	١ / ٣٨٨
الغاية في شرح الهداية للسروجي	١ / ٣٩٩
غنية المتملي	٢ / ٤٦٤، ٤٦٥، ٥٨٧، ٦١٠، ٣ / ٦٢٣، ٦٧١، ٩٧، ١٠٠، ١٠١
الغنية للكيلاني	١ / ٤١٢
الفائق للزمخشري	٢ / ٢٤٩
فتاوى ابن الصلاح	١ / ٨٦
فتاوى ابن تيمية	٣ / ٤٦٥
الفتاوى التفسيرية للسيوطي	١ / ١٤٢
الفتاوى الحديثية للسيوطي	٢ / ٣٠٨، ٣١١، ٣٢٣، ٣٤٨، ٣٤٩
فتاوى السيوطي	٢ / ٤٥٥، ٤٥٩
فتاوى النووي	٢ / ٤٧٢، ٥١٥، ٥٨٥، ٥٨٦، ٦٧٣

الجزء والصفحة	اسم الكتاب
١ / ٤٠٠، ٢ / ٤٧٢، ٤٧٣، ٥٨٤، ٥١٦	فتاوى قاضي خان
١ / ٤٠٣	الفتاوى للنسفي
١ / ٨٣، ٨٤، ٩١، ١٦٥، ٢٧١، ٣٣٥، ٣٤٠، ٣٨٠، ٤١٥، ٤٣٠، ٤٩٩، ٤٥١	
٢ / ٣٨، ٤٥، ٢٩٤، ٣٦٦، ٣٧٨، ٤٤٢، ٤٥١، ٤٥٣، ٤٨٩، ٤٩٣، ٥١٥، ٥٢٠، ٥٢٢، ٥٣٠، ٥٩٩، ٦٠٨، ٦٥٤، ٦٥٥	فتح الباري لابن حجر العسقلاني
٣ / ٥٠، ٦١، ٦٣، ٧٦، ٨٠، ٨٨، ٩٤، ١٣٦، ١٣٧، ١٤٧، ١٤٩، ١٦٧، ١٨٦، ١٨٩، ١٩٤، ٢٨٤، ٣١٧، ٣١٩، ٥٤٤	
٢ / ٤٦١، ٤٦٤، ٥٥٩، ٥٨٢	فتح القدير للكمال بن الهمام
٣ / ١٩٢، ٢١٣	فتح المالك بشرح ضياء المسالك لأبي الحسن البكري
١ / ٤٧٣، ٢ / ١٤، ١٥، ٣٦٠، ٣ / ١٧٨	الفتح المبين لابن حجر الهيتمي
٣ / ٢٠٠	فتح الممالك لأبي الحسن البكري
١ / ٥٤، ٧٩، ٨٢، ١٥١، ٢٨٩، ٤٣٩، ١١٧، ٣٢٢، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠٥، ٧٠٦، ٣ / ٢١، ١٦٩، ٣٥٧، ٣٧٢، ٤١٧، ٤١٨، ٤٢٣، ٤٢٦	الفتوحات المكية لمحبي الدين بن عربي

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
الفرج بعد الشدة لابن أبي الدنيا	٣٦٢، ٣٥٨ / ١
فصوص الحكم للفارابي	٣٨٨ / ٣
فضائل ابن الضريس	٥٣٧ / ٢
فضائل أبي عبيد	٥٣٧ / ٢
فضائل الأوقات للبيهقي	٣٤٩ / ٢
الفقه الأكبر لأبي حنيفة	٥٣٦، ٥٢٥ / ٣
الفكوك للقونوي	٣٦٢ / ٣
الفناء في المشاهدة لمحبي الدين بن عربي	٤٣٢ / ١
فوائد الثقفيات	٤٠٥، ٣٣٦ / ٢
الفوائد الغيائية	٤٢٦ / ١
فوائد رحلته لمحمد بن أحمد بن أمين الأقسهري	٧١ / ١
الفوائد لأبي حسن علي بن حسن الخلعي	٢٣٧ / ١
الفوائد لتمام	٣٩٠ / ٢
فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة للغزالي	٤٢٨ / ١
فيض المولى الكريم للكركي	١٩٦ / ١
القاموس المحيط للفيروزابادي	٣٢٤، ٢٦٩، ١٨٩، ١٦٥ / ١
	٣٠٠، ٢٩٨، ١٨٧، ١٣٣ / ٢
	٦٤١، ٦٣١، ٥٧٥، ٣٢٠
	٢٠٥، ١٧٦، ٨٦، ٧٨، ٦٩ / ٣

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
القسطاس للغزالي	٤٢٨ / ١
القصص والأهم في أنساب العرب والعجم لابن عبد البر	٢٩٧ / ٢
قصر الأمل لابن أبي الدنيا	٣٥٩ / ١
قضاء الحوائج لابن أبي الدنيا	٣٨٩ / ٢
القناعة والتعفف لابن أبي الدنيا	٣٦٣ / ١
القنية للزاهدي	٦٦٨، ٦٠٢ / ٢
القواطع للسمعاني	٣١٠ / ٢
قواعد العقائد للغزالي	٤٤٠ / ٣
قوة الحجاج لابن حجر العسقلاني	٦٢٧، ٤٦٨، ١٦ / ٢، ٤٧٤ / ١
قوت القلوب	٣٥٨، ٣٥٢ / ٢
قوت المغتذي للسيوطي	٥٧٢ / ٢
القول الأشبه [الحاوي للفتاوى]	٣١٢، ٣١١ / ٢
القول البديع للسخاوي	٤٢٠ / ٢، ٧٦ / ١
القول المسدد	٣٠٥، ٣٠٣ / ٢، ١٦ / ١
الكافي شرح الوافي للنسفي	٦٧٠، ٤٠١ / ١
الكافي لابن قدامة	٤١٣ / ١
الكامل في الضعفاء لابن عدي	٤٨٢، ٩٤، ٥٧ / ١
الكامل للجرجاني	٢٦ / ٢

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
كتاب العبادة لمحبي الدين بن عربي	٧٠٩ / ٢
الكتاب الكبير لابن المنذر	٥٢٦،٤٣٩ / ٢
كتاب مكة للفاكهي	٥٢٦،٤٣٩ / ٢
الكشاف للزمخشري	٣،٥٧٤ / ٢،٤٣٢ / ١ / ٣،٣٣١ ٥٠٦،٤٧٠،٤٦٨
كشف الأسرار والحقائق في شرح كنز الدقائق للكرماني	٤٠١ / ١
الكشف الكبير	٦٠٦ / ٢
كشف اللبس في حديث رد الشمس للسيوطي	٣٧٩ / ١
الكشف لعبد العزيز	٢٠١ / ١
الكفاية في مختصر الهداية لعلاء الدين التركماني	٣٩٩ / ١
الكفاية للخطيب البغدادي	٢٢٥ / ٢
كنز الدقائق للنسفي	٤٦٤،٤٦٣،٤٠١ / ١
الكنى والأسماء للدولابي	٣٨٨ / ٢
الكوكب الدرّي في مناقب ذي النون المصري لمحبي الدين بن عربي	١١٤،١١ / ١
اللآلئ المصنوعة للسيوطي	٤١٢ / ٢،٥٢ / ١
لباب النقول للسيوطي	٥٦٨ / ٢
اللباب مختصر الأربعين في أصول الدين لمحمود بن أبي بكر الأرموي	١٦٤ / ١

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
لسان الميزان لابن حجر	١ / ٤١، ٦٧، ٧٢، ٧٣، ٧٧
	٧٨، ٢٨٩، ٢ / ٣٧، ٣٩٢
	٦٤٣، ٧٠٣، ٧٠٤
لطائف الأعلام	٢ / ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١
لطائف المنن لابن عطاء الله السكندري	٢ / ٣١٢
لقط المرجان في أحكام الجان	١ / ٥٨، ٥٧، ٥٥
اللمع للجويني	١ / ٤٢٧
لوامع الإشراق للدواني	٢ / ٣٢٧
ما لا يسع المحدث جهله	٢ / ١٣٦، ١٣٠
المبتدأ لإسحاق بن بشر البخاري	١ / ٨٤
المبسوط للبزدوي	١ / ٤٠٤
المبشرات المنامية لمحبي الدين بن عربي	٢ / ٧١٨، ٧٠٥
المبشرات لمحبي الدين بن عربي	٢ / ١١٧
المتفق والمفترق للخطيب البغدادي	١ / ٢٨٨، ٢ / ٧٠٢
مجمع البحرين وملتقى البحرين لابن الساعاتي	١ / ٤٠٢
مجمع الزوائد لابن حجر الهيتمي	١ / ١٧١، ١٧٢، ٢٤٧، ٣٤٥
	٣٧٢، ٢ / ٣٦، ٥١٧، ٥٨٦
	٦٤٨
محاسبة النفس لابن أبي الدنيا	١ / ٣٦٠

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
المحيط البرهاني لابن مازه	٥٩٤ / ٢
المحيط الرضوي	٥٥٩ / ٢
المختار للفتوى للموصلي	٦٠٤ / ٢، ٤٠٤ / ١
مختصر ابن الحاجب [جامع الأمهات]	٤٠٩ / ١
مختصر البخاري لابن أبي جمرة	٤٥ / ٢
مختصر الخرقى	٤١٢ / ١
مختصر الخليل لخليل بن إسحاق بن شعيب المصري	٤١٠ / ١
مختصر القدوري	٤٠٤، ٤٠٢ / ١
مختصر المزني	٣٨٩ / ١
مدارك التنزيل وحقائق التأويل للنسفي	٥٩٤ / ٢
المدونة لسحنون بن سعيد	٤٠٨ / ١
مرآة الزمان لسبط ابن الجوزي	٣٢٨ / ٢
مراسيل أبي داود	٤٠٤ / ٢
المزید في متصل الأسانید للخطیب البغدادي	٢٢٥ / ٢
مزيل اللبس عن حديث رد الشمس لأبي عبد الله محمد بن يوسف الدمشقي الصالحي	٣٧٩ / ١
مسألة الإيمان لأبي الحسن الأشعري	٤١٥ / ١
المسيرة للكامل بن الهمام	٥٢٥، ٣٤١، ٣١٤ / ٣، ٦٢١ / ٢

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
المستبهج إلى عوالم المعارف لأبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن أحمد بن طاهر الخبري الفارسي	٥١ / ١
مستخرج أبي نعيم على مسلم	١٦٦ / ٣
مستخرج الإسماعيلي على صحيح البخاري	٣٨٤ / ٣
المستدرك للحاكم	١ / ٢٦، ١٠٧، ٢٤٠، ٢٧١، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٩، ٣٥٠، ٤١٤، ٤١ / ٢، ٢٩٢، ٢٩٣، ٣٤٢، ٣٨٠، ٥٥٠، ٦١٠
مسلسلات ابن أبي عسرون	٢٨٩ / ١
مسلسلات السخاوي	١ / ٢٨٩، ٢ / ٧٠٣
مسند أبي يعلى	١ / ٢٧، ١٣٦
مسند أبي يعلى الموصلي	١ / ٣٤٦
مسند أحمد	١ / ٢٣، ٢٧، ١٥٤، ٢٤٥، ٣٣٩، ٢ / ٢٩٢، ٢٩٣، ٣١٩، ٣٢٠، ٤٠١، ٤١٩، ٤٤٨، ٤٧٩، ٥٤١، ٥٦٥، ٣ / ٧٥، ١٤٤
مسند أحمد بن منيع	٢ / ٦٩٦
مسند الإمام أبي حنيفة لأبي محمد عبد الله بن يعقوب الحارثي	١ / ٣٥١
مسند الإمام أبي حنيفة لحسين بن محمد البلخي	١ / ٣٥٢، ٢ / ٤٥٨، ٥١٦، ٥٧٨

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
مسند الإمام أحمد لعيسى بن محمد الجعفري الثعلبي المغربي	٣٥٤ / ١
مسند الإمام الشافعي	٣٢٨ / ١
مسند البزار	٤٩٢، ٤٢١، ١٧٠ / ٢، ٣٤٣ / ١
مسند الحارث بن محمد التميمي	٣٦٨ / ١
مسند الحافظ طلحة بن محمد	٣٥٥ / ١
مسند الدارمي	٢٩٣ / ٢، ٣٤٠، ٢٨٢، ٢٥ / ١
مسند الشافعي	٦٣٦، ٦٢٢ / ٢
مسند الشهاب القضاعي	٣٥٧ / ١
المسند الصحيح لأبي عوانة	٥٨٨ / ٢
مسند الطيالسي	٦١٢ / ٢، ٣٤١ / ١
مسند الفردوس للدلمي	٣٢٥ / ٢، ٣٥٧، ٦٦، ٥٢ / ١ ٤٧٣، ٣٣٦، ٣٣٥، ٣٣٤ ٥٥٢، ١٥٥ / ٣
مسند عبد بن حميد	٤٩٤، ٤٢١، ٣٤٢، ٢٥٠ / ١ ٥٥١، ٥٣٥ / ٢
المشارك للصغاني	٣٨٧ / ١
مشكاة الأنوار للغزالي	٤٢٨ / ١
مشكاة الأنوار لمحبي الدين بن عربي	٧٠١ / ٢، ٣٧٤، ٢٩٠ / ١
المشكاة للتبريزي	٣٨٥ / ١

الجزء والصفحة	اسم الكتاب
٣٨١ / ١	مشيخة ابن البخاري
١٤٣ / ١	مشيخة ابن شاذان
٣٨٤ / ١	المصابيح للبغوي
٣٣٦، ٣٣٢ / ٢، ٤٣٩، ٣١ / ١	مصباح الأنس بين المعقول والمشهود للفناري
٣٨٣ / ٣	مصباح الأنس للفناري
٤٧٢ / ٢	المصفي
٥٨٤، ٤٠١ / ١	المصفي للنسفي
٥٥٦ / ٢	مصنف عبد الرزاق
٦٢٩، ٤٧٠ / ٢	المضمورات
٤٢٨ / ١	المضمون للغزالي
٤١٦ / ١	المطول للتفتازاني
٤٢٠ / ١	معاهد شرح المفتاح
٣٨٤ / ١	معالم التنزيل للبغوي
٧٣ / ١	معجم ابن فهد المكي
٤٧٣، ٣٤٤، ٢٤٨، ١٧٢ / ١	
٣٠٤، ٢٩٥، ١٧٠، ١٤ / ٢	
٤٤٥، ٤٠٤، ٣٨٧، ٣٤١	المعجم الأوسط للطبراني
١٩٦، ١٤٣، ١٤٠ / ٣، ٦٠٣	
٣٢٠	

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
المعجم الصغير للطبراني	١ / ٦٤، ١٧٠، ٢٤٨، ٣٤٥ / ٢ / ٢٩، ٢٩٦، ٥٣١، ٥٥٠ / ٣ / ٥٥٢، ١٣٨، ١٩٩
المعجم الكبير للطبراني	١ / ٢٧، ٨٦، ١٧١، ٢١٦ / ٢ / ٢١٧، ٢٤٢، ٣٤٤، ٣٧٩ / ٢ / ٣٣٣، ٣٩١، ٥١٧، ٦٤٩ / ٣ / ١٥٠، ٢١١
معجم رشيد العطار	١ / ٣٩
معرفة الرجال للنسائي	٢ / ٢٥٥
معرفة الصحابة لابن منده	٢ / ٢٤٧
المعرفة للبيهقي	٢ / ٣٤٤
مغازي موسى بن عقبة	٣ / ٤٨١
مغني اللبيب لابن هشام	١ / ٤٣١، ٤٣٢، ٦٦ / ٣
المغني لابن قدامة	١ / ٤١٣
مفتاح الغيب للقنوي	١ / ٤٣٧، ٤٣٨، ٣ / ٣٦١، ٤٢٤، ٣٦٢
المقاصد الحسنة للسخاوي	٢ / ٣٠٢، ٣١٨، ٣٢٥، ٤٠٨
المقاصد للإيجي	٣ / ٥٠٦
مقالات الإسلاميين للأشعري	١ / ٣٣٧
المقالات للماتريدي	١ / ٤٠٦

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
المقنع لابن قدامة	٤١٣ / ١
مكارم الأخلاق للخراطي	٣٣١ / ٢
الملقط للسرخسي	٥٩٧ / ٢
ملتقى البحار	٦٢٣ / ٢
المنار في أصول الدين للنسفي	٤٠١ / ١
منازل السائرين للهروي	٤٢٩، ٤٢٨، ٢٨ / ١
المناسك لأبي ذر الهروي	٥٥٦ / ٢
مناقب الشافعي للبيهقي	٥٢٠ / ٢
مناهج التأصيل لأحمد بن علي بن عبد القدوس الشناوي	١٦٠ / ١
مناهج التأصيل للشناوي	٤٥٠ / ١
منتهى الإيرادات في الجمع بين المقنع والتنقيح وزيادات لأبي البقاء الفتوحى	٤١٤ / ١
منتهى الآمال للسيوطي	١١٥، ١١٣، ٧٦ / ٣
منتهى المدارك للفرغاني	٤٢١ / ٣، ٣٢٤ / ٢، ٣٣٣ / ١
المنظومة في الخلاف للأئمة الثلاثة للنسفي	٤٠٢ / ١
منع الموانع للتاج السبكي	٦٥ / ٣
المنقذ من الضلال للغزالي	٣٢٧ / ٢، ٤٢٨ / ١
المنز الكبرى	٤٤٩ / ١

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
منهاج الأصول للمراغي	٥٠٣ / ٣
المنهاج في شعب الإيمان للحليمي	٣٢٨ / ٢
المنهاج للبيضاوي	٣٨٨ / ١
المنهاج للنووي	٤٧٢ / ٢، ١٩١، ١٨٦ / ١
منهج السداد في شرح الإرشاد لجمال الدين محمد بن علي بن مطير اليميني	١٨٥ / ١
المنهج القويم لابن حجر الهيتمي	٥٥٨ / ٢
المنيع في شرح المجمع لابن ضياء المكي	٤٠٢ / ١
المهذب لأبي إسحاق الشيرازي	٣٩٠ / ١
مهمات المهمات لأبي الفتى عمر بن محمد الزبيدي	١٨٨ / ١
موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان	١٥٣، ١٥١ / ٣
المواعظ للعسكري	١٣٥ / ١
مواقع النجوم لمحيي الدين بن عربي	٢٩ / ٣، ٤٣٩ / ١
المواقف للإيجي	٤٦٣، ٣٤٣ / ٣، ٤٢٦ / ١ ٥٢٧، ٥٢٦، ٥٠٦، ٥٠٥، ٤٩٧
مواهب الجليل على مختصر خليل لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن حسن الرعيني المغربي خطاب	٤١١ / ١
المواهب اللدنية للقسطلاني	٣٠٨ / ٢، ٢٣٩، ١٤٣، ١٤ / ١
الموجز للأشعري	٣٣٧ / ١

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
الموضح لأوهام الجمع والتفريق	٢٥١ / ٢
الموضوعات لابن الجوزي	١ / ٥٢، ١٠٢، ٣٨٠، ٢٩٢، ٣٤٧، ٢ / ٣٦٧، ٣٩٠، ٣٩٣، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٨، ٣ / ٢١
موطأ الإمام مالك	١ / ١٩٩، ٢٠٤، ٣٢٥، ٤٤١، ٥٢٦، ٣ / ٧٦
ميزان الاعتدال للذهبي	١ / ٢٢، ٧٠، ٧٧، ٢٨٩، ٢ / ٣٤٩، ٣٥٤
النادريات من العشریات للسيوطي	١ / ٦٤، ٢ / ٢٦
نتائج الأفكار بتخريج أحاديث الأذكار لابن حجر	٢ / ٣٦٧، ٤٣٩، ٤٦٨، ٤٧١، ٤٨٣، ٤٨٦، ٤٩٥، ٥٢٥، ٥٣٢، ٥٦٧، ٦٢٦، ٦٣٠، ٦٩٤، ٣ / ٧٢، ١٣٨، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٩٠
نتيجة الفكر للسيوطي	٢ / ٤٤٧، ٤٨١، ٤٩٩، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٦٧، ٥٦٩، ٥٧٦، ٥٩٥
النجاة لابن سينا	٣ / ٣٩١
نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لابن حجر العسقلاني	٢ / ١٣٠، ١٣٨
النشر لابن الجزري	١ / ٢٩٧، ٢٩٨، ٣٠٣، ٢ / ٥٣٩
النصائح على نهج الشرح المصطفوي الفائح لمحبي الدين بن عربي	١ / ٤٣٩

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
النصوص للقونوي	٣٦٢،٣٥٨ / ٣،٤٣٧ / ١
النظامية للجويني	٤٩٥،٤٦٨،٤٦٣ / ٣،٤٢٧ / ١
نظم الجامع الصغير لأبي حفص النسفي	٤٠٣ / ١
نظم الزوراء للشناوي	٤٥٠ / ١
نفحات الأنس من حضرات القدس لملا جامي	٧٨ / ١
النفحات للقونوي	٤٢٠ / ٣،٤٨٠،٤٣٧ / ١
نقش الفصوص للجامي	٤٢٢ / ١
النقض على المريسي لعثمان الدارمي	١١٠ / ١
نكت الحافظ ابن حجر على ابن الصلاح	٢١٩ / ٢،٤٦٧ / ١
نكت الزركشي على ابن الصلاح	٤٧٠ / ١
نهاية السؤل للأسنوي	٥٠٣،٥٠١ / ٣
النهاية شرح الهداية للسغناقي	٣٩٩ / ١
النهاية على الهداية لمحبي الدين عبد القادر بن محمد القرشي	٣٩٩ / ١
النهاية لابن الأثير	٤٥٠،٢٤٩ / ٢
الهداية الرحمانية للنهروالي	٦٤ / ١
الهداية للمرغيناني	٥٩١ / ٢،٣٩٧،٢٠١،١٩٦ / ١ ١٠٦ / ٣

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
الوافي للنسفي	٤٠١ / ١
الواقعات للسمرقندي	٥٩٤ / ٢
الوحدان لابن أبي عاصم	١١٥ / ١
الوحيد في سلوك طريق أهل التوحيد لعبد الغفار بن نوح القوصي	٧٠ / ١
الورقات للجويني	٤٢٧ / ١
الوصايا القدسية لأبي بكر الخوافي	١٤٨،٧٧ / ١
وصية أبي حنيفة لأبي يوسف	٥٨٢ / ٢
وظائف الأوقات لأبي موسى الأصبهاني	٣٥٦ / ٢
وفاء الوفاء للسمهودي	٢٩٩ / ٢
وفيات الأعيان لابن خلكان	٢٩٧ / ٢
يتيمة الدهر	٥٨٧ / ٢
اليقين لابن أبي الدنيا	٣٦١ / ١

فهرس الرسائل

المجلد الأول

الصفحة

الرسالة

- الرسالة رقم (١): مسالك الأبرار إلى أحاديث النبي المختار..... ١
- الرسالة رقم (٢): الأمم لإيقاظ الهمم ٣٠٥
- الرسالة رقم (٣): تذييل الأمم لإيقاظ الهمم..... ٤٤٥
- الرسالة رقم (٤): نظام الزبرجد في الأحاديث المسلسلة بأحمد ٤٥٥

المجلد الثاني

الصفحة

الرسالة

- الرسالة رقم (٥): جناح النجاح بالعوالي الصحاح ٥
- الرسالة رقم (٦): حاشية على نزهة النظر ١٢١
- الرسالة رقم (٧): المسلك الوسط الداني إلى الدر الملتقط للصغاني ٢٧٧
- الرسالة رقم (٨): نشر الزهر في الذكر بالجهر ٤٢٩
- الرسالة رقم (٩): إتحاف المنيب الأواه بفضل الجهر بذكر الله ٥٠٥

المجلد الثالث

الرسالة	الصفحة
الرسالة رقم (١٠): إيقاظ القوابل للتقرب بالنوافل.....	٥
الرسالة رقم (١١): إعمال الفكر والروايات.....	٣٧
الرسالة رقم (١٢): الإسفار عن أصل استخارة أعمال الليل والنهار.....	١٢٣
الرسالة رقم (١٣): تكملة العوامل الجرجانية.....	٢١٧
الرسالة رقم (١٤): عجالة ذي الانتباه بتحقيق إعراب لا إله إلا الله.....	٢٧٩
الرسالة رقم (١٥): مدد الفيء في تقريب ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾.....	٢٩٣
الرسالة رقم (١٦): مسلك الاعتدال إلى فهم آية خلق الأعمال.....	٣٠٥
الرسالة رقم (١٧): المسلك المختار في معرفة المصادر الأول وإحداث العالم بالاختيار.....	٣٤٧
الرسالة رقم (١٨): المتممة للمسألة المهمة.....	٤٣٥
الرسالة رقم (١٩): ذيل المتممة للمسألة المهمة.....	٤٨٧
الرسالة رقم (٢٠): جلاء الأنظار بتحرير الجبر في الاختيار.....	٥٠٩